

المستشار
أحمد سمير أبوشادي

مجموعة المبادئ القانونية
التي قررتها

الجمعية العمومية للقسم الاستشاري

للفتوى والتشريع
بمجلس الدولة

معلقا عليها
في عشر سنوات
يناير ١٩٦٠ - يناير ١٩٧٠

الجزء الأول



من ١٢ إلى ١٠٨٨ من قاعدة ١٢ إلى قاعدة ٦٩٥ من صفحة ١ إلى صفحة ١٠٨٨

اهــاءـاءـ2004

الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية
القاهرة

المستشار
أحمد سمير أبو سؤى

مجموعة المبادئ القانونية
التي قررتها

الجمعية العمومية للقسم الاستشاري للفتوى والتشريع بمجلس الدولة معلقاً عليها

في عشر سنوات
يناير ١٩٦٠ • يناير ١٩٧٠

الجزء الأول، من ١ إلى ح - من قاعدة ١ إلى قاعدة ٦٩٥ - من ص ١ إلى ص ٢٨٨ -

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

ان كان القضاء يعالج ما تقع فيه الإدارة من أخطاء فإن الفتوى تقبها ان تقع في الخطأ ، وإن كان العلاج من اختصاص القسم القضائي بمجلس الدولة فإن الوقاية من اختصاص القسم الاستشاري به . وإذا كانت إدارات الرأي تلجأ إليها الوزارات والمصالح والهيئات والمؤسسات العامة لاستفتائها فيما يعرض لها من صعوبات ومشاكل قانونية أثناء ممارستها لأعمالها المتشعبة ، وإذا كانت إدارات الرأي تحيل الى اللجان المختصة ما ترى إحالته إليها من المسائل لأهميته ، وإذا كانت هذه اللجان تحيل بدورها المسائل الهامة على الجمعية العمومية للقسم الاستشاري ، اذا كان ذلك كذلك لتبين لنا مدى أهمية فتاوى الجمعية العمومية للقسم الاستشاري وخطورة ودقة ما تفصل فيه من تفسيرات للتشريعات المختلفة التي لا تعرض عليها الا بعد أن تكون قد تفرقت وجوه الرأي بشأن تأويلها وبيان قصد الشارع منها .

ولما كان القانون الإداري هو الفرع الاوحد من فروع القانون الذي لا يقتصر تطبيقه على المتخصصين من رجال القانون بل يطبقه في الاغلب الأعم غير المتخصصين في القانون من رجال الحكم والإدارة ، لذلك كان من أوجب الرسل تسهيل وتسجيل هذا الفرع من فروع القانون على العاملين به حتى لا تصرف العقبات القانونية رجال الحكم والإدارة عن مهمتهم الحقيقية وحتى لا تعوقهم عن ضخامة رسالتهم بعبث ومشاكل فقهية قد يكون المتخصصون من رجال القانون قد بحثوها وانتهوا فيها الى رأى واضح صريح لذلك كان لزاما أن توضع بين أيديهم فتاوى الجمعية العمومية التي تناولت تفسير أغلب التشريعات الإدارية الهامة بصورة سهلة مبسطة .

وبذلك نكون قد يسرنا السبيل الى الاستقرار القانوني امام اهل العلم والعمل معا ، فلا يعاود رجال القانون بحث مسألة تكون اعل جهة مختصة بالتفسير وهي الجمعية العمومية للقسم الاستشاري قد انتهت فيها الى رأى ، ولا يقف رجال الإدارة والحكم امام عقبات قانونية تكون الجهة التي ألزمهم القانون

بالتزام رأيها وهي الجمعية العمومية للقسم الاستشاري قد
فسرتها تفسيراً واضحاً صريحاً .

فالفتوى كما تقول الجمعية العمومية : « تكشف عن حكم
القانون ولا تنشئه وذلك بتفسير نصوصه وتبيين قصد المشرع
منه » (١) ، بل إن جهة الإدارة لا تملك أن تخالف الفتوى
باعتبارها التفسير السليم للقانون الذي ينبغي أن يسود
كل تصرفاتها وبناء على ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية إلى أن
مؤدى قرار اللجنة الوزارية للتنظيم والإدارة بشأن إحالة
الفتاوى إلى الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة لدراستها وتقدير
ملائمة تنفيذها « هو دراسة مدى ملائمة التشريع القائم الذى
تناولته الفتوى بالتفسير والتأويل ودراسة مدى حاجته إلى
التعديل بما يتفق مع وجهة النظر التى يرى أنها أولى بتحقيق
المصلحة العامة من التشريع القائم إذ أن الدولة وهي القوامة على
تنفيذ القانون يجب أن تكون أول من يحرص على تنفيذه لا على
مخالفته » (٢) .

وإذا كان هذا هو شأن الفتوى بما لها من قوة ملزمة لجهات
الإدارة فى تفسير القانون إلزاماً يفوق الأحكام القضائية التى
تقتصر حجيتها على أطرافها وعلى الموضوع الذى صدرت بشأنه ،
فقد كان إلزاماً نشرها على أوسع نطاق حتى يتبين جمهور
المستغلين بالقانون والإدارة التفسير الذى تلزمه جهات الإدارة
وجوباً بشأن مختلف التشريعات ، وخاصة ما يتعلق بالفتاوى
الصادرة من الجمعية العمومية باعتبار أن جهة الإدارة إن كان لها
وجهة نظر تخالف ما ينتهى إليه رأى إدارة الرأى أو اللجنة
المختصة فإن لها أن تطلب طرح الموضوع على الجمعية العمومية ،
وتحقيقاً لهذه الرسالة أصدرنا فى سنة ١٩٦٤ كتاب « مجموعة
البادئ القانونية التى قررتها الجمعية العمومية للقسم الاستشاري
للفتوى والتشريع بمجلس الدولة فى خمسة عشر عاماً » حاوياً
الفتاوى الصادرة عن الجمعية العمومية منذ إنشاء مجلس الدولة
سنة ١٩٤٧ حتى سنة ١٩٥٩ ، وكنا نود أن نصدر مجموعات
خمسية كل خمس سنوات حاوية لما يستجد من فتاوى الجمعية
العمومية .

(١) راجع لائحة ١٢٨٣ من هذا الكتاب .

(٢) راجع لائحة ١١٨٦ من هذا الكتاب .

ألا أن عملنا هنا وإن قوبل بالخفاوة والتقدير من جمهور المشتغلين بالقانون فإنه - وبالرغم من أنه سبقنا إلى نشر الفتاوى الصادرة عن إدارات الرأي والجمعية العمومية عديلون بل ولحقنا في ذلك جمهور كبير من الكتاب - قيل بالنسبة لنسأ أن الفتاوى تحوى أسرار الدولة وإن في نشرها إذاعة لهذه الأسرار وإحراجا للجهات الإدارية وإن الفتاوى مملوكة لمجلس الدولة وإن في نشرها اعتداء على ملكيته الأدبية لهذه الفتاوى .

وقد تمت ضدنا شكوى إلى النائب العام بطلب مصادرة الكتاب سالف الذكر حرصا على أسرار الدولة فقرر النائب العام حفظ هذه الشكوى فاعترض على قراره هذا وبحث الاعتراض ورفض ، وعند ذلك استصدر من القضاء المدني أمرا بوقف نشر الكتاب المذكور طبقا لقانون حق المؤلف ثم إلغاء القاضي الأمر نفسه واستؤنف هذا الحكم ورفض الاستئناف .

ونظرا لأنه قبل الثورة الفرنسية كان حق نشر الأوامر الملكية والقوانين والأحكام من الاحتكارات التي تشتري بالمال (١) وقد ألغت الثورة الفرنسية تلك الاحتكارات ضمن ما ألغته من أمثالها ومن ذلك العهد برزت طبيعة أعمال السلطات القضائية والإدارية والسياسية والتشريعية وصار ما يصدر عنها بعيدا كل البعد عن دائرة الربح أو الاستغلال أو الاستثناء ، فما يصدر عن السلطات من أوراق أو وثائق رسمية لا يصدر محملا بحق للدولة كمؤلف (٢) ، ولما كان من المبادئ المسلمة أن القوانين واللوائح والأحكام والمنشورات وحتى المكاتبات الإدارية تقع في المومنين العام ولكل الحق في نشرها (٣) ، فالوثائق الرسمية والقوانين والقرارات والمصنفات المشابهة في حاجة لأن تلحق إلى أكبر درجة ممكنة (٤) ، وذلك لا يقتصر على الوثائق ذات الصلة الأمرة بل يمتد ويحق إلى كل أعمال السلطات العامة كاللتنائوى التي تطلبها الحكومة (٥) ، وإن كان العقول أن تمنح هذه الأعمال

(١) أوجين بوييه - شرح الملكية الأدبية والفنية - الطبعة الثالثة بند ٦٠ ، ٦١ .

(٢) الموسوعة البلجيكية في الحقوق، المدنية - طبعة سنة ١٩٣٦ - ج ١ ص ٨٢٤ بند ٧٢ .

(٣) موسوعة كاربنتييه تحت عبارة الملكية الأدبية والفنية البند ١٠٠ ، ١٠١ ، ١٠٢ ، ١٠٣ ، ١٠٤ ، ١٠٥ ، ١٠٦ ، ١٠٧ .

(٤) أندريه فرانكور - الملكية الأدبية - طبعة سنة ١٩٥٧ - بند ٢٢ .

(٥) نيكولاس ستيجول - الأسس النظرية والعملية للملكية الأدبية والفنية - طبعة سنة ١٩٦٦ بند ٤١٧ .

الحماية القانونية لأنها استغرقت جهدا كبيرا غير أن هذه المصنفات بحكم تخصيصها إنما وجدت لتنتشر على الناس خدمة لقاعدة لا يحتاج على أحد بجعله القانون (١) فالمصنفات التي تكون بحكم طبيعتها مخصصة للمنفعة العامة لا يمكن أن تكون ملكا لأحد (٢) ، وهذا هو ما أخذ به التشريع المصري حيث قضت المادة ٤ من القانون رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ بأنه « لا تشمل الحماية مجموعات الوثائق الرسمية كنصوص القوانين والمراسيم واللوائح والاتفاقات الدولية والاحكام القضائية وسائر الوثائق الرسمية »

وتطبيقا لما تقدم قررت محكمة القاهرة الابتدائية في الحكم الصادر في القضية رقم ٣٠٨٠ لسنة ١٩٦٤ بأنه : « لم يرد أية حظر على نشر الفتاوى » ، كما قررت محكمة استئناف القاهرة في الطعن رقم ١٧٠٧ لسنة ٨١ ق أنه : « لا محل للقول بأن هذه الفتاوى تحمل آراء غير ملزمة وبالتسالي يكون هناك حرج من نشرها » ، كما قررت بأنه : « لا محل لما ذهب اليه المستأنفان من تقرير قيود على الاوراق التي تصدرها السلطة العامة بالدولة حتى تعتبر وثيقة رسمية من اشتراط تمييزها بخاصيتين الاولى الالتزام والثانية علم الكافة بها ... لا محل لذلك بالنسبة الى الفتاوى اذ كما سبق القول فان الفتوى لاتعتبر من قبيل الرسائل وانها بحسب طبيعتها وصورها من مجلس الدولة بصفته سلطة عامة وليس خاصة تعتبر من الوثائق المشار اليها في المادة الرابعة من القانون رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ والتي استبعدتها هذا القانون من نطاق الحماية » ، ثم تستطرد محكمة الاستئناف في هذا الحكم الى القول بأن : « القاعدة ان استنباط المبدأ القانوني من الفتوى وتجربتها مما هو غير لازم للنشر من صميم عمل المكتب الفني بمجلس الدولة بصفته السلطة العامة فلا يجوز أن يسعى حق مؤلف عليه لحكمة واضحة هي ان مثل هذه المبادئ يجب أن تكون معلومة ومعروفة للجميع حتى لا تقع الجهات الحكومية المختلفة في علاقاتها البعض البعض او مع الأفراد المتعاملين معها في أخطاء يمكن تجنبها بتعرف وجه الرأي القانوني فيها وذلك تمشيا مع القاعدة الأصولية من أنه لا يجوز الاحتجاج بالجهل القانون » ، ثم تنتهي محكمة الاستئناف في حكمها هذا بصدد مؤلفنا السابق الإشارة اليه بقولها : « ان المؤلف قد بذل في هذا المصنف جهدا

(١) هنري ديوا - حق المؤلف - طبعة سنة ١٩٥٠ - بند ٥٦ .

(٢) ديوار - حق المؤلف - ج ٢ ص ١٢٢ .

شخصيا ضحها حتى خرج هذا المصنف في الثوب الذي بدى فيه
٠٠٠ فجاء فريدا في نواحي تنسيقه وترتيبه ووضع فهارسه ٠

واذ حسب هذا الحكم ما شجربشأن نشر الفتاوى من خلافه،
واذ كنا قد شغلنا خلال الست سنوات التي انقضت على صدور
كتابنا سلف الذكر الذي أثار هذه المسألة في إصدار كتب ثلاث
هي : « مجموعة المبادئ القانونية التي قررتها المحكمة الإدارية
العليا في عشر سنوات » و « مجموعة المبادئ القانونية التي
قررتها محكمة النقض - الدائرة المدنية ودائرة الاحوال الشخصية
- في خمس سنوات » و « مجموعة المبادئ القانونية التي قررتها
محكمة النقض - الدائرة الجنائية - في عشر سنوات معلقا
عليها » ، واذا كان قد تجمع لدينا خلال هذه الفترة عشر سنوات
من فتاوى الجمعية العمومية للقسم الاستشاري ، واذا تبين لنا من
مراجعة هذه الفتاوى أنها تحوى التفسير السليم للتشريع
الثوري ، فاذا كانت الفترة السابقة على سنة ١٩٥٩ فترة الاعداد
للتشريع الثوري الا ان الفترة منذ سنة ١٩٥٩ حتى سنة ١٩٦٩
هي فترة التشريع الثوري الحقيقي بما صاحبه من تطور
اشتراكي ، وقد قامت الجمعية العمومية - بمناسبة ما صاحب
تطبيق هذه التشريعات من استفسارات - بتفسير وتاويل هذه
التشريعات في ضوء الحكمة من إصدارها بما يمكن من تطبيقها
تطبيقا سليما يتفق واهداف المشرع وهو التخريج الذي التزمت
به جهات الإدارة وأقرته المحاكم فيما فصلت فيه من دعاوى بشأن
هذه التشريعات .

واذا ما لسنناه من حاجة ماسة الى اطلاع جمهور المستفيدين
بالقانون والإدارة على فتاوى الجمعية العمومية في هذه الحقبة من
الزمان الذين اشتدت حاجتهم للاطلاع عليها وخاصة ما صاحب
هذه الفترة من تطور قوانين العاملين المدنيين بالدولة وقوانين
العاملين في المؤسسات العامة وشركات القطاع العام وقوانين
المعاشات وتشريعات الضرائب والرسوم ونظم الحكم المحلي ٠٠٠
الخ ، فقد اعتمدنا على الله في إصدار هذا الكتاب حاويا لفتاوى
الجمعية العمومية للقسم الاستشاري للفتوى والتشريع بمجلس
الدولة في الفترة منذ سنة ١٩٦٠ الى ١٩٦٩ بعد أن تأكدنا من
سلامة موقفنا القانوني وبعد أن لسننا مدى حاجة العلم والعمل الى
إصدار هذا الكتاب ٠

عل أن هذا الكتاب لا يقصد به مجرد نشر هذه الفتاوى بل إن هدفنا الأساسي منه هو التعليق على هذه الفتاوى بردها إلى أصولها وبيان رأى القضاء فيها وتوضيح أثر التطور التشريعي الذي قد طرأ بعد صدورهما على الآراء الواردة فيها وإيراد وجهة نظرنا فيما انتهت إليه ، وهذه التعليقات قد تطول وقد تقصر وقد توجد أو لا توجد طبقا لحاجة الموضوع الوارد في الفتوى لذلك •

فهذا الكتاب هو الحلقة السابعة من سلسلة كتبنا الست السابقة المقصود بها تيسير البحث القانوني على المشتغلين به ، وهو يسير على منوالها مع الالتزام بما ألتناه على أنفسنا من تطوير كل كتاب عما سبقه بحيث يؤدي الخدمة المرجوة بصورة أدق وأشمل ، وإن كان كتابنا السابق « مجموعة المبادئ القانونية التي قررتها محكمة النقض - الدائرة الجنائية - في عشر سنوات معلقا عليها » قد تطور ليكون التعليق فيه عبارة عن إيراد النص الذي صدر المبدأ تطبيقا له مع مقارنة المبدأ بما سبق أن قرره محكمة النقض من مبادئ ، فإن تعليقاتنا في هذا الكتاب الجديد قد اتخذت صورة أوسع وأشمل ، فهي توضح المبادئ الأساسية التي يقوم عليها الرأي ، وتبين اتجاه آراء مختلف المحاكم من مدنية وجنائية وإدارية بشأنه ، وتورد النصوص المقابلة للتشريع الذي قام عليه المبدأ أن كانت هذه النصوص قد طرأ عليها تعديل وأثر هذا التعديل على الرأي الوارد فيه ، ثم تتناول وجه نظرنا الخاصة في تقييم المبدأ في ضوء الأصول الفقهية السليمة مع بيان القواعد والاسس التي يمكن في ضوءها تطبيق المبدأ تطبيقا سليما •

وقد التزمنا في هذا الكتاب منهجنا السابق مع تطويره بما يلائم موضوعه ، فقد قللنا لكل فتوى بتلخيص قصير يوضح الموضوع الذي تعالجه ثم أردفنا ذلك بنشر الفتوى ذاتها كما صدرت عن الجمعية العمومية وكما بلغت للجهة الإدارية طالبة الرأي مع حذف الأسماء والتفصيلات التي لا داعي لها ، مع الالتزام بإيراد المبدأ الواحد مرة واحدة مهما تملدت الفتاوى التي قررتها اكتفا. بذكر رقم وتاريخ الفتاوى التي تكون قد صدرت بشأنه • وإن كنا قد قسمنا الكثير من الفتاوى التي تعالج موضوعات مختلفة بحيث يدرج كل مبدأ في الموضوع الخاص به إلا أنه في الأحوال التي تطرع علينا فيها قصر المبدأ على موضوع واحد فلاذ كررنا إدراجها تحت مختلف الموضوعات التي يعالجها ، وذلك فيما عدا الموضوعات التي لاحظنا أن إعادة إدراج المبادئ فيها يعيقنا إلى

تكرار أغلب المبادئ الواردة في المجموعة كما هو الحال في بقية قرار إداري مثلاً ففي مثل هذه الأحوال اكتفينا بأن ننشر المبادئ الأساسية مع الإحالة في التفصيلات إلى فهرس الألفاظ الملحق بهذا الكتاب .

وقد رتبنا المبادئ ترتيباً أبجدياً موضوعياً طبقاً للموضوعات ، وفي داخل الموضوع الواحد رتبنا المبادئ ترتيباً منطقياً بأن بنى بالمبادئ التي تحوى مبادئ عامة ثم يليها المبادئ التي تحتوى تطبيقات أو تفصيلات ، كما وضعت المبادئ المتقاربة مع بعضها البعض دون التقيد بتاريخ صدور الفتاوى فإذا كانت الفتوى تتضمن عدولاً عن رأى سابق راعيناه وضع الرأى المعدول عنه أولاً ثم يليه الرأى المعدول إليه ، كما دعى في ترتيب المبادئ أن يعطى ترتيبها شرحاً وتوضيحاً للموضوع المبرجة فيه بقدر الإمكان . كما رتبنا نظام التقسيم المركب بأن قسمنا كل موضوع إلى أبواب وأعطى لها رقم أبجدي (أ ، ب ، ج ، ... الخ) وقسم كل باب إلى فصول وأعطى لها تقسيم رقمي (١ ، ٢ ، ٣ ، ... الخ) وقسمت بعض الفصول إلى فروع وأعطى لها تقسيم لفظي (أولاً ، ثانياً ، ثالثاً ... الخ) بحيث يحتوى الباب على وحدة معينة من المسائل التي تندرج تحت الموضوع ويحتوى الفصل على تقسيمات هذه الوحدة ، وكل ذلك بمرعاة حاجة الموضوع إلى تقسيم وعدم حاجته ، ذلك طبقاً لمبدأ الفتاوى الصادرة فيه وتنوعها ، مع اتباع المنهج العلمي ما أمكن ومع مراعاة الناحية العملية وارتباطنا بالمبادئ التي أصدرتها الجمعية العمومية .

كما سرنا على نظام إعطاء المبادئ الواردة في هذا الكتاب رقماً مسلسلاً تسهلاً للإحالة إليها في الفهارس وبيان رقم الفتوى التي صدرت بشأنه وتاريخها مع ملاحظة أن المقصود برقم الفتوى هو رقم تبليغها للجهة طالبة الرأى والمقصود بتاريخها هو تاريخ تبليغها لهذه الجهة كذلك .

وإذا كنا في كتابنا السابقين عن الدائرة المدنية والدائرة الجنائية بمحكمة النقض لم نورد فهرساً للألفاظ كما كان الحال في كتبنا السابقة المتعلقة بالقانون الإداري والصادرة عن فتاوى الجمعية العمومية وأحكام المحكمة الإدارية العليا لعدم حاجة القانون المدني والقانون الجنائي إلى مثل هذا الفهرس ، فإن الأمر في القانون الإداري جد مختلف ولذلك كان اللازم أن يدرج هذا

الكتاب بفهرس تفصيلي للالفاظ القانونية الواردة في المبادئ والتعليقات التي حوّاها هذا الكتاب ، والمقصود بذلك كل معنى يرد في مبدأ أو تعليق أشار اليه بعبارة أو أكثر ولا يمكن إدراجه في موضوع أو تقسيم معين لأن الفتوى أو التعليق إنما تشير اليه عرضا وهي بسبيل تقرير المبدأ الذي تبنته ، فهذا الفهرس يحتوى كل الالفاظ ذات المدلول القانوني المعين والتي أشارت اليها المبادئ أصالة أو دلالة أصلا أو عرضا ، وقد عمدنا إلى ادراج اللفظ ذي المعنى الواحد في أكثر من موضع طبقا لما يتجه اليه تفكير مختلف الباحثين حتى يمكن لكل باحث أن يصل إلى بغيته يسر وسهولة .

كما أوردنا فهرسا موضوعيا للتشريعات قسم في شكل وحدات موضوعية للتشريعات التي عاجتها الفتاوى والتعليقات الواردة في هذا الكتاب بحيث يلجأ اليه الباحث عند البحث عن تشريع معين لمعرفة التفسيرات المقررة بشأنه . ثم أوردنا فهرسا تاريخيا للتشريعات يتناول التشريعات الواردة في هذا الكتاب طبقا لتاريخ صيورها مع تقسيمه إلى : قسم خاص بالقوانين وآخر للقرارات الجمهورية وثالث لقرارات مجلس الوزراء . الخ بحيث يلجأ اليه الباحث عندما يكون لديه رقم وتاريخ تشريع معين يرغب في معرفة المبادئ الواردة بشأنه . وازدواج هذين الفهرسين يمكن الباحث من أن يصل إلى تفسير الجمعية العمومية لكل نص من نصوص التشريعات تناولته فتاوها أو عاجته تعليقاتنا ، وفي حالة عدم تيقنه من رقم وتاريخ التشريع الذي يتناول الموضوع الذي يبتغيه يمكنه الرجوع إلى فهرس التشريعات الموضوعي ، وفي حالة معرفته رقم وتاريخ التشريع دون التأكد من الموضوع فإن فهرس التشريعات التاريخي يهديه .

وبذلك تكون قد سرت للباحث سهلا ثلاثة للبحث هي الفهرس اللفظي والفهرس التشريعي الموضوعي والفهرس التشريعي التاريخي علاوة على فهرس خاص ببيان أرقام وتاريخ الفتاوى يلجأ اليه في حالة الرغبة في التأكد من موضوع فتوى أشار اليها في مذكرة أو مرجع . يضاف إلى ذلك فهرس يوضح الصلحة الموجودة بها كل قاعدة من قواعد هذا الكتاب إذ أن كافة الفهارس تشير إلى رقم القاعدة المتسلسل المبين قرين كل مبدأ ومعنى تبين الباحث رقم القاعدة موضوع بحثه أمكنه الوصول إلى الصلحة المنشودة بها عن طريق هذا الفهرس . ثم أوردنا بعد

ذلك كله فهرسا يوضح الموضوعات وتقسيماتها كما نشرت في هذا الكتاب .

هلا وقد رأينا ان تصدر فهرس هذا الكتاب - وهي اساسه وعماده - في جزء مستقل حتى يسهل عمل الباحث تناوله والاهتداء الى الآراء التي يبتغيها ثم يرجع بعد ذلك الى الجزء المنشورة فيه هذه الآراء .

وان كنا نؤمن ان تجميع المبادئ القانونية والتعليق عليها على اساس علمية سليمة يعتبر دعاية هامة من دعائم بتيان القانون السليم يجب ان يتصدى لها القادرون من فقهاء القانون ، وان كان جهدنا في هذا الكتاب قد استغرق منا نفراغا تاما لاكثر من سنة ونصف فمسي ان يكون في هذا العمل معونة ولو ضئيلة للعاملين بالقانون والادارة نرد بها ديننا علينا بالمساهمة في اقامة البنيان القانوني والاخرى في العالم العربي على اساس متينة مستقرة .

ونعو الله ان يرضى عن عملنا هذا بان يرضى عنه كل من يتناوله ، وبه وحده وعليه توفيقنا في كل ما عملنا ونعمل .

محمد سعيد أبو شاذل

بيان وتوضيح

● الأرقام الواردة في نهاية كل مبدأ تبين رقم ابلاغ الفتوى الى الجهة التي طلبتها وتاريخ هذا الابلاغ ، فيشير الرقم الأول الى رقم الفتوى أما ما هو وارد بين القوسين فيعني تاريخ ابلاغها .

فمثلا : ٧٠ (١٩٦٦/١/١٩)

يعنى : فتوى الجمعية العمومية للقسم الاستشارى للفتوى والتشريع المبلغة بتاريخ ١٩ يناير سنة ١٩٦٦ برقم ٧٠ .

● يلاحظ الاصطلاحات الآتية الواردة في التعليقات والهوامش :

ق	=	قاعدة
ص	=	صفحة
سنة ق	=	سنة قضائية

كتابنا فتاوى الجمعية العمومية =

مؤلفنا « مجموعة المبادئ القانونية
التي قررتها الجمعية العمومية للقسم
الاستشارى للفتوى والتشريع بمجلس
الدولة في خمسة عشر عاما » .

كتابنا المحكمة الادارية العليا =

مؤلفنا « مجموعة المبادئ القانونية
التي قررتها المحكمة الادارية العليا
في عشر سنوات » .

كتابنا النقض المدني =

مؤلفنا « مجموعة المبادئ القانونية
التي قررتها محكمة النقض - الدائرة
المدنية ودائرة الاحوال الشخصية -
في خمس سنوات » .

كتابنا النقض الجنائي -

مؤلفنا « مجموعة المبادئ القانونية
التي قررتها محكمة النقض - الدائرة
الجنائية - في عشر سنوات معلقة
عليها » .

● يلاحظ أن تعليقاتنا لم تعط رقما مسلسلا حتى لا تختلط بالمبادئ
الصادرة عن الجمعية العمومية وإنما كتبت بالبخط الاسود ، وفي حالة الاحالة
اليها في الفهارس أحيل اليها برقم القاعدة الواردة في المبدأ السابق عليها .



- * اتحاد اشتراكي
- * اتحاد الطلاب
- * اتفاقات دولية
- * أجازات دراسية
- * أجنب
- * أجور ومرتبات :لاوة على المرتب الاصل
- * احتكار
- * احوال مدنية
- * اختصاص
- * ادارة النقل العام
- * أبواب العهد
- * أزهر
- * استقالة
- * استيراد
- * اصلاح زراعي
- * اعادة للخدمة
- * اعارة وندب
- * اعانة اجتماعيه
- * اعانة غلاء المعيشة
- * اعلانات
- * أقدمية
- * التزام المرافق العامة
- * أملاك الدولة
- * أموال مصادرة
- * أندية
- * انقطاع عن العمل
- * إيجار

الاتحاد الاشتراكي

١ - الاتحاد الاشتراكي - تكييفه - هو سلطة رابعة تمارس حق الرقابة والتوجيه وتعلو السلطات التقليدية الثلاث :

ان الاتحاد القومي سابقا (الاتحاد الاشتراكي العربي حاليا) يعتبر سلطة رابعة - يتسع لها معنى الحكومة الذي يشمل في الصورة التقليدية السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية وهو وان كان هيئة مستقلة عن السلطة التنفيذية وعن سائر سلطات (١) الدولة الا أنه يقوم بوظائف دستورية هامة ، تجعل منه سلطة رابعة - تضطلع بترشيح لعضوية مجلس الامة وبالعمل على تحقيق الاهداف القومية التي قامت من أجلها الثورة وكذا حث الجهد لبناء الامة بناء سليما - وذلك طبقا لما ورد بالمادة الأولى من نظامه الأساسي والمادة ٧٢ من الدستور المؤقت للجمهورية العربية المتحدة الصادر في عام ١٩٥٨ .

هذا وإن الاتحاد الاشتراكي العربي الذي صدر قانونه الأمامي في ديسمبر سنة ١٩٦١ والذي حل محل الاتحاد القومي ، يعتبر التجسيد الحي لسلطة الشعب الذي تولى جميع السلطات وتوجيهها في كافة المجالات وعلى كافة المستويات ، وعلى ذلك فإن الاتحاد الاشتراكي العربي بجميع تنظيماته يعتبر أعلى سلطة في الدولة اذ يمارس حق الرقابة والتوجيه ، ويعلو السلطات التقليدية الثلاث ، وعلى ذلك فإن مداول الحكومة الذي كان يعني سابقا في صورته التقليدية السلطات الثلاث المعروفة (التشريعية والتنفيذية والقضائية) أنصحى يتسع هذا المداول ليشمل كذلك تلك السلطة الوعيدة بل السلطة العليا .

(١١ / ٨ / ١٩٦٥)

٢ - الاتحاد الاشتراكي العربي - تكييفه - هو تنظيم سياسي وشعبي يقوم بوظيفته وفقا للمادة ٣ من دستور ٢٥ مارس سنة ١٩٦٤ وعلى الوجه المبين في قانونه الأساسي .

ان مقدمة القانون الأساسي للاتحاد الاشتراكي العربي الصادر به قرار اللجنة التنفيذية العليا رقم ١ لسنة ١٩٦٣ المعدل بالقرار رقم ٥ لسنة ١٩٦٣

(١) سبق للمحكمة الإدارية العليا أن قررت استقلال الاتحاد القومي عن السلطة التنفيذية وعن سائر السلطات (كتابنا المحكمة الإدارية العليا - قاعدة ١ ص ١١) .

واحرز رقم ٥٨ نسبه ١٩٦٧ ورد فيه ان الاتحاد الاشتراكي العربي هو التنظيم الاشتراكي التي تقود الجماهير وبعبارة عن ارادتها وتوجهه المعنى الوطني وتقوم بالرقابة الفعالة على سيره في خطه السليم في ظل مبادئ الميثاق وهو الوعاء الذي تلعب فيه معنائب الجماهير واحتياجاتها ويضم الاتحاد الاشتراكي العربي تنظيم سياسي شعبي قوى اسعب العاملة ويمثل فيه تحالف هذه القوى في اطار الوحدة الوطنية .

« وان الاتحاد الاشتراكي العربي هو السلطة الشعبية ، يقوم بالعمل القيادي والتوجيهي والرقابي التي يمارسها باسم الشعب بينما يقوم مجلس الأمة وهو سلطة الدولة العليا ومعه المجالس النيابية والشعبية بتنفيذ السياسة التي يرسمها الاتحاد الاشتراكي العربي .

« وفي قيام الاتحاد الاشتراكي العربي بدوره القيادي وتحمله لمسئوليات التنظيم ووقوفه حارسا على الضمانات التي كفلها الميثاق وممارسته لوظائفه بالاستئوب الديمقراطية وانبثاقه عن الجماهير وتمثيله لأمانيتها وتعبيره عن ارادتها تحقيقا لمبدأ سيادة الشعب وارساء قاعدة أساسية من قواعد التنظيم السياسي الديمقراطي وهي أن الديمقراطية السليمة تصحح المنطق الاشتراكي وسيلة وغاية للنضال الوطني .

وتنص المادة الثالثة من الدستور المعمول به ابتداء من ٢٥ من شبعب مارس سنة ١٩٦٤ على أن « الوحدة الوطنية التي يصممها تحالف قوى الشعب الممثلة للشعب العامل وهي العلاحون والعمال والجنود والمفكرون والرسماليه الوطنية هي التي تقيم الاتحاد الاشتراكي العربي ليكون السلطة الممماة للشعب والدافعة لامكانيات الثورة والحارسه على قيم الديمقراطية السليمة » .

وقد ورد في الباب الخاص بالمقدمة والأهداف من القانون الأساسي للاتحاد الاشتراكي العربي الصادر في ٩ من يوليو سنة ١٩٦٨ « ان الاتحاد الاشتراكي العربي هو التنظيم الاشتراكي التي تقود الجماهير وتعبّر عن ارادتها وتوجه العمل الوطني وتقوم بالرقابة الفعالة على سيره في خطه السليم في ظل مبادئ الميثاق .

« ويضم الاتحاد الاشتراكي العربي - كتنظيم سياسي شعبي - قوى الشعب العاملة ويمثل فيه تحالف هذه القوى في اطار الوحدة الوطنية وأن الاتحاد الاشتراكي العربي - وهو السلطة الشعبية يقوم بالعمل الاقتصادي والتوجيهي والرقابي التي يمارسها باسم الشعب بينما يقوم مجلس الأمة وهو سلطة الدولة العليا ومعه المجالس النيابية والشعبية بتنفيذ السياسة التي يرسمها الاتحاد الاشتراكي العربي .

وقد تناولت مواد هذا القانون كيفية ممارسة الاتحاد الاشتراكي العربي هذه الاختصاصات .

ويبين مما تقدم أن الاتحاد الاشتراكي العربي هو تنظيم سياسي وشعبي يقوم بوظيفته وفقاً للمادة ٣ من الدستور وعلى الوجه المبين في قانونه الأساسي .

٨١٠ (١٩٦٨/٩/١٦)

٨١٢ (١٩٦٨/٩/١٧)

٣ - الاتحاد الاشتراكي العربي بوصفه السلطة الممثلة للشعب يعامل معاملة المصالح الحكومية في تطبيق المادة ٥١٧ من اللائحة المالية للميزانية والمصالحات .

(١) ومن حيث أن المادة ٥١٧ من اللائحة المالية للميزانية والمصالحات تنص على أن تسرى القواعد المتقدمة (تأدية الخدمات بين المصالح على تسوية تمن التوريثات التي تصرفها أو توردها مصلحة إلى مصلحة أخرى إذا كانت المصلحة الواردة ليس من اختصاصها تموين مصالح الحكومة بشئ هذه الأصناف وفي هذه الحالة تحسب الأصناف بتكاليفها الأصلية دون إضافة مصاريف إدارية .

وتضاف مصاريف إدارية بواقع ١٠٪ إلى تكاليف الخدمات متى كانت إحدى المصلحتين خارجة عن الميزانية ولا تضاف هذه المصاريف الإدارية بالنسبة للخدمات التي تؤدي بطريق الإلزام بمقتضى نصوص تشريعية) .

ومن حيث إنه لما تقدم فإن الاتحاد الاشتراكي العربي بوصفه السلطة الممثلة للشعب وفقاً للمادة ٣ من الدستور فإن الأوضاع تقتضى أن يعامل معاملة المصالح الحكومية في تطبيق المادة ٥١٧ من اللائحة المالية للميزانية والمصالحات سائلة الذكر - فإذا لم تكن ميزانيته خارجة عن الميزانية العامة للدولة فلا تضاف مصاريف إدارية بواقع ١٠٪ من تكاليف الخدمة التي تؤدي له وتضاف نسبة ١٠٪ مصاريف إدارية إذا كانت ميزانيته خارجة عن الميزانية العامة للدولة ولا تضاف هذه المصاريف الإدارية بالنسبة للخدمات التي تؤدي بطريق الإلزام بمقتضى نصوص تشريعية .

٨١٠ (١٩٦٨/٩/١٦)

٤ - العاملون بالاتحاد الاشتراكي من غير الدرجة مرتبتهم أو أجورهم أو مكافآتهم في الميزانية العامة للدولة أو إحدى الميزانيات الملحق بها لا يتمتعون بأحكام القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ - انتفاعهم بأحكام قانون التأمينات الاجتماعية - قاعدة حظر الجمع بين المعاش والترتب - سريانها على الدرجة مرتبتهم أو أجورهم أو مكافآتهم في الميزانية العامة للدولة أو الميزانيات الملحق بها من العاملين بالاتحاد الاشتراكي العربي .

(١) قلعت الجمعية هذا اليدا باليدا الوارد في قاعدة (٢) .

(أ) ومن حيث أن الثابت من كتاب وكيل وزارة الخزانة لشئون الإسريع المالي رقم ١٥٣ (حلف رقم ١٢/١/٥) المؤرخ ١٢ من فبراير سنة ١٩٦٨ أن وكالة وزارة الخزانة لشئون الميزانية تفيد « أن تمويل مصروفات الاتحاد الاشتراكي من ميزانية الدولة يتم كالآتي : -

(أ) تتضمن أقسام الميزانية المختلفة مستحقات السيد رئيس وأعضاء اللجنة العليا للاتحاد الاشتراكي العربي وكذا مستحقات السادة رؤساء الأمانات المختلفة .

(ب) تشمل ميزانية الدولة مرتبات من يندوبون من موظفي الوزارات والمصالح للعمل بالاتحاد الاشتراكي .

(ج) تتضمن ميزانية رئاسة الجمهورية إعانه قدرها ٢٠٠.٠٠٠ جنيه مخصصة للاتحاد الاشتراكي .

ومن حيث أن المادة الأولى من قانون التأمين والمعاشات لموظفي الدولة ومستخدميها وعمالها المدنيين الصادر به القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ تنص على أن « ينشأ صندوق للتأمين والمعاشات للمقنات الآتية : -

(أ) موظفي ومستخدمى وعمال الدولة المدنيين المرتبطة مرتباتهم أو أجورهم أو مكافآتهم فى الميزانية العامة للدولة أو الميزانيات الملحقه بها أو فى ميزانيات الهيئات التى انتفعت بقانون التأمين والمعاشات لموظفي الدولة المدنيين - الصادر به القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ المشار اليه .

(ب) موظفي ومستخدمى وعمال الهيئات والمؤسسات العامة التى تطبق نظام موظفي الدولة .

(ج) موظفي ومستخدمى وعمال الهيئات والمؤسسات العامة الأخرى الذين يصدر بانتفاعهم « « « .

وإن المادة ٣٩ من هذا القانون تنص على أنه « اذا أعيد صاحب معاش إلى الخدمة فى الحكومة أو فى إحدى الهيئات أو المؤسسات العامة أو الشركات التى تساهم فيها الدولة بعد العمل بهذا القانون وقف صرف معاشه طوال مدة استخدامه ومع ذلك يجوز الجمع بين المرتب أو المكافأة وبين المعاش وفقاً للأوضاع والشروط التى يصدر بها قرار من رئيس الجمهورية » .

ومن حيث لما تقدم فإن العاملين فى الاتحاد الاشتراكي العربى من غير المدرجة مرتباتهم أو أجورهم أو مكافآتهم فى الميزانية العامة للدولة أو إحدى الميزانيات الملحقه بها لا ينتفعون بأحكام قانون التأمين والمعاشات الصادر

(١) قلعت الجمعية هذا اليدا بالبلدا الوارد فى قاعدة (١) .

به القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ وإنما ينتفعون بأحكام قانون التأمينات الاجتماعية كما أن قاعدة حظر الجمع بين المعاش والمرتب المقررة بالمادة ٣٩ من هذا القانون تسرى على المصدرة مرتباتهم أو أجورهم أو مكافآتهم في الميزانية العامة للدولة أو الميزانيات الملحقة بها من العاملين بالاتحاد الاشتراكي العربى .

٨١٢ (١٦/٩/١٩٦٨)

اتحاد الطلاب

راجع : جامعات (ج - طلبة) .

اتفاقات دولية

راجع : معاهدات .

اجازات دراسية

راجع : بعثات .

اجانب

٥ - موظفون اجانب - تعيينهم - غرضه لاحكام القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٣٦ بشأن توظيف الاجانب - سريان هذه الاحكام على من يشغل منهم اية وظيفة عامة بهاها العام لا الخاص .

تنص المادة الأولى من القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٣٦ بشأن توظيف الاجانب على انه « لا يجوز اسناد أى وظيفة عامة مدنية أو عسكرية الى اجنبى الا فى احوال استثنائية اذا ثبت أن الوظيفة تتطلب مؤهلات علمية أو عملية خاصة لا تتوافر فى مصرى » وتنص المادة الثانية على أن : « يقدم الوزير المختص اقتراح اسناد الوظيفة الى اجنبى الى لجنة الموظفين الاجانب المتخصص

عليها في المادة الخامسة تبينه وابداء رأيها فيه ، ويرفع الى الوزير للمصادقة عليه وتحديد مدة الاسناد . * وتنص المادة ١٨ على ان : « يعين الوزير ائتمنة الخارجين عن هيئة العمال والعمال بالمياومة بعد موافقة وزارة المالية على اسناد العمل اليهم وعلى تحديد رواتبهم أو أجورهم » .

ويبين من استقراء النصوص سابقة الذكر ، أن القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٣٦ المشار اليه ، هو قانون خاص ، يطبق على طائفة خاصة من الموظفين ، هي طائفة الاجانب الذين يشغلون الوظائف العامة في الدولة ، وقد تناول هذا القانون بيان شروط وكيفيه تعيين هذه الطائفة من الموظفين والجهنة المختصة بأجراء التعيين ، كما ينضج مع تلك النصوص ان المشرع ابا قصد بالوظائف العامة معناها العام لا احاص ، فاطلعا حتى بالنسبة الى وظائف العمال .

ولكي يعتبر الشخص موظفا عاما حاضعا لاحكام الوظيفة العامة ان يهدد اليه بعمل دائم في خدمة مرفق عام تديره الدولة أو احد اشخاص الفاعلون العام الاخرى عن طريق الاستغلال المباشر ، وذلك يشغله منصبا يدخل في التنظيم الاداري لذلك المرفق .

١٠٠ (١٩٦٦/٣)

٦ - مرفق الكهرباء ، والغاز بمدينة الاسكندرية - الموظفون والعمال الاجانب به - ان اساط التزام استغلاله ، الممنوح لشركة لبيون على مركزهم القانوني .

(١) أن القانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٦١ قضى في مادته الاولى باسنادات التزام استغلال مرفق الكهرباء والغاز بمدينة الاسكندرية الممنوح لشركة لبيون وقضى في مادته الثانية بأن يتولى ادارة المرفق مؤسسة عامة تنشأ لهذا الغرض وتسمى مؤسسة الكهرباء والغاز بمدينة الاسكندرية يكون لها الشخصية المعنوية .

وعلى ذلك فانه اعتبارا من تاريخ العمل بالقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٦١ المشار اليه وادارة مرفق الكهرباء والغاز بمدينة الاسكندرية بواسطة احد اشخاص القانون العام هو مؤسسة الكهرباء والغاز بمدينة الاسكندرية فان موظفي وعمال المرفق المذكور يعتبرون من الموظفين العموميين وتسرى في شأنهم احكام قانون الوظائف العامة ، فيما لم يرد بشأنه نص خاص في القرار الصادر بإنشاء المؤسسة أو المراتب التي يضمنها مجلس الادارة ، ذلك طبقا للمادة ١٣ من القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ الخاص بتأسيسات العامة .

(١) دعوى الجمية هذه المرفق بالبنوى المشورة في التاميم السابقة .

ومن حيث أنه اعتباراً من استقلال السودان في أول يناير سنة ١٩٥٦ أصبح السودانيون يتمتعون بجنسية سودانية ، ومن ثم أصبح الموظفون السودانيون في حكم الموظفين الأجانب الخاضعين لأحكام القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٣٦ بشأن توظيف الأجانب ، ومقتضى ذلك أن موظفي وعامل مرفق الكهرباء ، وإجاز بمدنية الاسكندرية من السودانيي ، الذين أصبحوا موظفين عموميين اعتباراً من تاريخ العمل بالقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٦١ يخضعون في معاملتهم للقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٣٦ باعتبارهم أجانب .^(١)

ولا يسوغ الاستناد الى أحكام القانون رقم ٢٨٣ لسنة ١٩٦٠ بمعاملة مواطني الجمهورية السودانية الذين يعملون في خدمة الحكومة معاملة من يتمتع بجنسية الجمهورية العربية المتحدة - في خصوص هذا الموضوع - اذ تنص المادة الاولى من هذا القانون على أن « يعامل مواطنو الجمهورية السودانية الذين كانوا يعملون في خدمة الحكومة في أول يناير سنة ١٩٥٦ وكذلك الذين يوجدون في الخدمة عند العمل بأحكام هذا القانون معاملة من يتمتع بجنسية الجمهورية العربية المتحدة ، وذلك فيما يتعلق بالأحكام الخاصة بتسبؤن التوظيف والمعاشات والمكافآت » وجاء في المذكرة الايضاحية لهذا القانون أنه « قبل استقلال السودان في أول يناير سنة ١٩٥٦ كان فريق من الموظفين اسودانيين يعمل بوزارات الحكومة ومصالحها جنبا الى جنب مع اخوانهم المصريين غير أن الوضع قد تغير منذ استقلال السودان حيث أصبح الموظفون السودانيون يتمتعون بالجنسية السودانية وهي جنسية أجنبية ، وبذلك أصبح بقاؤهم في هذه الوظائف يتعارض مع الفواعل المنصوص عليها في قوانين الدولة ، التي تشترط ألا يشغل الوظائف العامة الا من كان يتمتع بجنسية الجمهورية العربية المتحدة .. »

ولما كان هذا الوضع يترتب عليه الاضرار بحالة هؤلاء الموظفين ...
لذلك رأي اعداد مشروع انقانون المرافق ... » فالواضح من نص المادة الاولى من انقانون رقم ٢٨٣ لسنة ١٩٦٠ سالف الذكر ، ومن المذكرة الايضاحية لهذا انقانون ، أن معاملة المواطنين السودانيين معاملة من يتمتع بجنسية الجمهورية العربية المتحدة بمقتضى أحكام القانون المذكور ، قاصرة الاثر على موظفي الحكومة ومصالحها من السودانيين الذين كانوا في خدمة الحكومة في أول يناير سنة ١٩٥٦ ، وكذلك الموجودين في خدمة الحكومة وقت العمل بأحكام هذا القانون في ١٦ من نوفمبر سنة ١٩٦٠ ، هذا وفضلا عن المجال ازمى المحدد لتطبيق القانون المشار اليه ، فان هذه الاحكام انما تنصرف - فحسب - الى من كان يعمل في خدمة وزارات الحكومة ومصالحها العامة في التاريخين المذكورين .

(١) سبق للجمعية العمومية أن قررت اعتبار السودانيين من الوطنين الأجانب اعتباراً من تاريخ استقلال السودان (راجع كتابنا مجموعة فتاوى الجمعية العمومية قاعة ٥٦٣ ص ١٧٦) .

وترتيباً على ذلك فإن السودانى الجنسية الذى كان يعمل مهندساً بشركة ليبون وشركاه بالإسكندرية التى كانت تقوم عسلى إستغلال مرفق الكهرباء والغاز بمدينة الإسكندرية ، وذلك وقت العمل بأحكام القانون رقم ٢٨٣ لسنة ١٩٦٠ سالف الذكر ولم يصبح موظفاً عاماً الا اعتباراً من تاريخ العمل بأحكام القانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٦١ فى شأن إسقاط الإلتزام الممنوح لشركة ليبون وإنشاء المؤسسة العامة للكهرباء والغاز بمدينة الإسكندرية ومنحها الشخصية المعنوية ومن ثم فإنه لم يكن يعمل فى خدمة إحدى وزارات الحكومة أو مصالحها العامة ، لا فى أول يناير سنة ١٩٥٦ ، ولا فى تاريخ العمل بأحكام القانون رقم ٢٨٣ لسنة ١٩٦٠ فى ١٦ من نوفمبر سنة ١٩٦٠ . وبالتالي فإن أحكام هذا القانون لا تسرى فى شأنه .

(١٩٦٤/٣/٥) ١٩٠

أجور ومرتبات علاوة على المرتب الاصل

راجع : راتب (و - أجور ومرتبات ومكافآت علاوة على المرتب الاصل)

احتكار

٧ - احتكار - نص المادة ٣٠ من الدستور المؤقت على عدم جواز منحه الا بفانون وال زمن محدود - سريانه على قصر حق استيراد اللحوم والطيور اللابوحة المتلجة على الشركة العالمية للتجارة الداخلية .

نص المادة ٣٠ من دستور الجمهورية العربية المتحدة المؤقت على أنه « لا يجوز منح احتكار الا بفانون والى زمن محدود » . وقد سبق أن تضمن مثل هذا النص دستور سنة ١٩٢٣ فى المادة ١٣٧ منه ، كما تضمنته المادة ٩٢ من دستور الجمهورية المصرية فى سنة ١٩٥٦ . ومقتضى هذا النص أنه متى كانت ممارسة نشاط معين أو سد حاجة أو خدمة عامة ينطوى عسلى احتكار وجب أن يكون منحه بفانون مع تحديده بزم معين وذلك لما يترتب على الاحتكار من اهدار لمبدأ أصيل من المبادئ الدستورية وهو مبدأ المساواة أمام القانون ومن تقيد حرية المنافسة وهى إحدى دعائم النظام الإقتصادى ويستوى فى هذا الصدد الاحتكار القسائونى الذى تقرره قاعدة قانونية والاحتكار الفعلى الذى يترتب على منع غير المحتكر من ممارسة نشاط مماثل .

وبناء على ما تقدم فإن قصر حق استيراد اللحوم والطيور المذبوحة المنلجة على الشركة العامة للتجارة الداخلية يستتبع منع غيرها من ممارسة نشاط مماثل فهو ينطوي على احتكار لعملية الاستيراد المشار إليها ومن ثم فلا يجوز منح هذا الحق الى هذه الشركة وقصر حق استيراد تلك السلع عليها دون غيرها من الشركات الاخرى المماثلة - الا بقانون .

والقول بانتفاء حكمة تقييد منح الاحتكار في هذه الحالة استنادا الى أن رأس مال الشركة العامة للتجارة الداخلية من أموال الدولة مما تنتفي معه شبهة الاستغلال أو التحكم في أسعار السلع وحبسها عن التداول هذا القول مردود بأن الشركة كما يبين من قرار انشائها الصادر في ١٨ من سبتمبر سنة ١٩٥٦ هي شركة مساهمة مصرية أنشئت تطبيقا للقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن بعض الأحكام الخاصة بشركات المساهمة وشركات التوصية بالاسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة وهي بهذا الوصف تدخل في نطاق القانون الخاص وتعتبر شخصا معنويا خاصا وأموالها أموال خاصة رغم مساهمة بعض الهيئات العامة فيها كوزارة الاوقاف وبنك التسليف ومؤسسة مديرية التحرير وليس ثمة شك في أن هدف الشركة شأنها في ذلك شأن كافة الشركات الخاصة إنما هو الربح ، وقد حرص المشرع في القرار الجمهوري الصادر بإنشائها على النص في المادة الثانية منه على أنه « لا يترتب على اعطاء الترخيص بتأسيس الشركة المذكورة أدنى مسئولية أو احتكار أو امتياز من الحكومة أو عليها » .

ومنح الاحتكار يجب أن يكون بقانون مهما اختلفت صفة المحتكر ذلك أن نص المادة ٣٠ من الدستور قد ورد عاما مطلقا في هذا الصدد بحيث يتناول الاحتكار في كافة صوره دون اعتداد بشخص المحتكر ومن ثم فإن الامر يقتضى استصدار قانون بمنح الشركة العامة للتجارة الداخلية احتكار استيراد اللحوم المنلجة سواء أكان رأس مالها من الاموال العامة أو الخاصة .

(١٩٦٠/٤/١٢) ٣٠٣

(تعليق)

سقطت المادة ٣٠ من الدستور المؤقت الصادر سنة ١٩٥٨ بصدر دستور سنة ١٩٦٤ الذى لم يورد نصا مماثلا بل نص في المادة ١٢ منه على أن « يسيطر الشعب على كل أدوات الانتاج وعلى توجيه فائضها وفقا لخطة التنمية لزيادة الثروة والنعوض المستمر بمستوى المعيشة » .

احوال مدنية

٨ - الطلبات التي تقدم بعد العمل باحكام القانون رقم ٢٦٠ لسنة ١٩٦٠ للحصول على صور أو مستخرجات من القيد في دلائل الواليد والوليات السابقة عليه - تسرى عليها الاجراءات والرسوم المبينة في القانون رقم ١٣٠ لسنة ١٩٤٦ الخاص بالواليد والوليات وقرارات وزير الصحة المثلثة له .

ان المادة ٢ من قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٢٦٠ لسنة ١٩٦٠ في شأن الاحوال المدنية المعدل بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٦٥ تنص على أن « تختص مكاتب السجل المدني بتسجيل واقعات الاحوال المدنية لمواطني الجمهورية العربية المتحدة من ولادة وزواج ، وطلاق و وفاة وباصدار البطاقات الشخصية والعائلية وفق احكام هذا القانون » .

وتنص المادة ٤ من هذا القانون على أن « يعد في كل مكتب :

(أ) سجل لاثبات الحالة المدنية (السجل المدني) .

(ب) سجل لقيد كل واقعة من واقعات الاحوال المدنية المبينة في المادة ٢ .

(ج) سجل لقيد البطاقات الشخصية وآخر للبطاقات العائلية » .

وتحدد اللائحة التنفيذية نماذج هذه السجلات وطريقة القيد فيها وتؤرخ الداخلية بقرار يصدره أن يبنى سجلات أخرى وببين في هذا القرار نماذج هذه السجلات والبيانات التي تدون فيها » .

وتنص المادة ١٠ من هذا القانون على أن « لكل شخص أن يستخرج صورة رسمية طبق الاصل من القيود والوثائق المتعلقة به أو باصوله أو بفروعه أو بازواجه ... وتحدد اللائحة التنفيذية اجراءات طلب استخراج الصور والرسوم المستحقة عليها » .

وتنص المادة ٦٤ من القانون المذكور على أن « يلغى القانون رقم ١٨١ لسنة ١٩٥٥ ، ٣٧٦ لسنة ١٩٥٧ المشار اليهما كما يلغى ما يخالف احكام هذا القانون من القانون رقم ١٣٠ لسنة ١٩٤٦ الخاص بالمواليد والوليات وكل نص يخالف احكام هذا القانون » .

وقد نظم قرار وزير الداخلية رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٥ باللائحة التنفيذية للقانون رقم ٢٦٠ لسنة ١٩٦٠ في الفصل الرابع منه استخراج صور القيود والوثائق فنص في الفقرة الاولى من المادة ٢٣ منه على أن « بعدم طلب

استخراج صور قيود ميلاد أو وفاة أو أية صورة من القيود الأخرى أو صورة من وثيقة أو مستند يكون محفوظاً لدى مصلحة الأحوال المدنية أو مكاتبها إلى الجهة التي بها القيد أو الوثيقة أو المستند مرفقاً به النموذج المعد للصورة المطلوبة » .

كما نص في الفقرة قبل الأخيرة من المادة ٢٥ منه على أنه « بالنسبة لواقعات الولادة والزواج والطلاق والوفاة التي تمت قبل تنفيذ هذا القانون تظل الجهات الحالية هي المختصة بتسليم الصورة المطلوبة منها » .

وبين مما تقدم أن المشرع وقد استبقى من أحكام القانون رقم ١٣٠ لسنة ١٩٤٦ المشار إليه ما لا يتعارض مع أحكام القانون الجديد فإن أحكام القانون رقم ١٣٠ لسنة ١٩٤٦ تظل سارية منتجة لآثارها فيما يتعلق بالمسائل التي لم ينظمها القانون رقم ٢٦٠ لسنة ١٩٦٠ .

ومن حيث أن أحكام القانون رقم ٢٦٠ لسنة ١٩٦٠ سالف الذكر ولائحته التنفيذية قد نظمتا تسجيل واقعات الولادة والزواج والطلاق والوفاة التي تمت في ظلّه وإجراءات استخراج صور القيود والوثائق من السجلات المحفوظة لدى مصلحة الأحوال المدنية والرسوم المستحقة عليها ولم تنظم أحكام هذا القانون أو لائحته التنفيذية الإجراءات الواجبة الاتباع بالنسبة لطلبات صور أو مستخرجات من القيد الواردة في دفاتر قيد المواليد والوفيات التي تمت قبل العمل بأحكامه وكذلك لم تعدل الرسوم المستحقة على هذه الطلبات لذلك فإن الطلبات التي تقدم بعد العمل بأحكام القانون رقم ٢٦٠ لسنة ١٩٦٠ للحصول على صور أو مستخرجات من القيد في دفاتر المواليد والوفيات السابقة عليه يطبق عليها الإجراءات والرسوم المبينة في القانون رقم ١٣٠ لسنة ١٩٤٦ وإقرارات المنفذة له .

٥٣٣ (١٩٦٨/٥/٢٠)

اختصاص

١ - اختصاص قضائي .

ب - اختصاص وظيفي .

١ - اختصاص قضائي

٩ - اختصاص محكمة القضاء الإداري بالفصل في دعاوى موالى الفرق التجارية .

أن القضاء الإداري يختص بنظر دعاوى موظفي الغرف التجارية متى كان العمل الذي يؤديه دائماً بطبيعته ولازماً لاستمرار سير الغرف بانتظام واطراد وادخالا في تنظيمها الإداري .

٥٥٣ (١٩٦٢/٨/٢٩)

٥ - قرار هيئة التحكيم بمحاكم الاستئناف في شأن النزاع بين نقابة مستخدمي وعمال لجنة القطن المصرية وبين هذه اللجنة على حساب الأجور الأصلية المستحقة لهم - صدره من محكمة غير مختصة ولائياً - بحسب ذلك - هو أن هذا النزاع خاص بمرتبات مستحقة لموظفين عموميين مما يدخل في ولاية القضاء الإداري دون القضاء المدني .

يبين من الاطلاع على الاوراق أن هذا الموضوع يتلخص في انه بتاريخ ٢ من مارس سنة ١٩٥٩ تقدمت نقابة مستخدمي وعمال لجنة القطن المصرية بطلب الى مكتب عمل غرب اسكندرية للسعي في حسم النزاع القائم بينها وبين ادارة لجنة القطن حول استمرار صرف مرتب الساعة التي تزيد عن ساعات العمل الأصلية وهي ست ساعات بواقع أجر ساعة من المرتب الشامل وبعد أن اخفق مكتب العمل في التوفيق بين الطرفين اتفقا على إحالة النزاع الى هيئة التحكيم بمحكمة استئناف الاسكندرية وفي ٢٢ من ديسمبر سنة ١٩٥٩ اصدرت هيئة التحكيم قرارها في هذا الشأن ويقضي بأحقية أعضاء النقابة المطالبة في الاستمرار في صرف أجر الساعة التي تزيد على ساعات العمل الأصلية بواقع أجر الساعة من المرتب الاساسي شاملاً لاعانة الغلا .

ومن حيث أنه ينبغي على اعتبار لجنة القطن المصرية مؤسسة عامة واعتبار موظفيها موظفين عموميين أن ينعقد الاختصاص بالفصل في المنازعات الخاصة بمرتبات موظفي اللجنة وعمالها لمجلس الدولة بهيئة قضاء إداري دون غيره اذ تنص المادة ٨ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم مجلس الدولة للجمهورية العربية المتحدة على أن « يختص مجلس الدولة بهيئة قضاء إداري دون غيره بالفصل في المسائل الآتية :

(اولا)

(ثانيا) المنازعات الخاصة بالمرتبات والمعاشات والمكافآت المستحقة للموظفين العموميين أو لورثتهم » ومن ثم فإن القرار الصادر من هيئة التحكيم بمحكمة استئناف الاسكندرية في النزاع القائم بين نقابة مستخدمي لجنة القطن المصرية وعمالها وبين ادارة اللجنة على الاجر المستحق عن ساعات العمل الإضافية هذا القرار يكون قد صدر من محكمة غير مختصة ولائياً بنظر النزاع اذ يعتبر هذا النزاع نزاعاً خاصاً بالمرتبات المستحقة لموظفين عموميين مما يدخل أصلاً في ولاية القضاء الإداري دون ولاية القضاء المدني .

٩٢٤ (١٩٦١/١٢/١٠)

ب - اختصاص وظيفي

١٩ - القانون رقم ٣٩٠ لسنة ١٩٥٦ في شأن التفويض في الاختصاص - حق الوزير في تفويض وكيل الوزارة أو الوكلاء المساعدين في بعض اختصاصاته المخولة له - شموله الاختصاصات المخولة للوزير كالة دون تفويض .

يبين من تقصى التشريعات المنظمة لاختصاص الوزراء ووكلاء الوزارات ان سلطة الاشراف على الوزارة كانت مركزة في يد الوزير حتى سنة ١٩٥٢ اذ صدر القانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٥٢ بنظام وكلاء الوزارات الدائمين فعهد الى وكيل الوزارة الدائم ببعض الاختصاصات المخولة للوزير وبذلك خف العبء عن الوزير في التصرف في المسائل الجزئية كي يتفرغ لرسم السياسة العامة للوزارة ومراقبة تنفيذها واستمر الحال على هذا النحو ، فعادت سلطة الاشراف على اعمال الوزارة والتصرف في كافة شئونها كاملة الى الوزير . ثم صدر دستور سنة ١٩٥٦ وتناول في المادة ١٤٨ منه تحديد اختصاصات الوزير ، فنصت هذه المادة على أن يتولى كل وزير الاشراف على شئون وزارته ، ويقوم بتنفيذ السياسة العامة للحكومة بها . وبذلك اقتصر عمل الوزير على رسم السياسة العامة للوزارة ، ولم يعد من المستساغ أن ينهض بالأعباء الادارية التي تحول بينه وبين النهوض بهذه المهمة الخطيرة ولذلك صدر القانون رقم ٣٩٠ لسنة ١٩٥٦ في شأن التفويض بالاختصاصات ونصت المادة الاولى منه بعد تعديلها بالقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٧ على أن للوزير أن يعهد ببعض الاختصاصات المخولة له بموجب القوانين الى وكيل الوزارة أو الوكلاء المساعدين ، وله أن يوزع الاختصاصات بينهم في حالة تعددهم .

وبين من ذلك ان المشرع رخص للوزير في النزول عن أي اختصاص يبط به بمقتضى القوانين الى وكيل الوزارة أو وكييل المساعد في وزارته وذلك تكييلا له من التفرغ لأداء مهمته الرئيسية المشار اليها (١) وقد ورد النص عاما مطلقا شاملا كافة الاختصاصات المخولة للوزير قانونا دون تخصيص بحيث يجيز للوزير تفويض وكيل الوزارة أو الوكيل المساعد في ممارسته أي اختصاص من اختصاصاته بغض النظر عما كان القانون المنشئ للاختصاص سابقا على قانون التفويض بالاختصاصات أم لاحقا عليه ، وبغض النظر كذلك عن نوع الاختصاص .

.. (١٩٦٠/١/١٨)

١٢ - تفويض في الاختصاصات - اثاره - لا يجب سلطات الاصيل نهائيا بل يعادس اختصاصات في الحدود التي تتفق مع سبب التفويض - مباشرة التفويض في الاختصاص عمله تحت

(١) نصت المحكمة الادارية العليا بذلك (راجع كتابنا المحكمة الادارية العليا في عشر سنوات ق ٣٤٨ ص ٣٥٠ د ق ٤١٤ ص ٤٣٦) والقاعدة الاصلية هي ما قررت المحكمة الادارية العليا في لهذا الوارد في قاعدة ٦٩٥ ص ٢٢٢ من المراجع السابق .

مسئولية من فوضه - مثال بالنسبة لتفويض الوزير ا.ح.د. الوكيل الى التصرف في المنظمات الادارية .

ان سلطة البت في المنظمات الادارية معقودة للموزير طبقا لقرار مجلس الوزراء الصادر في ٦ من ابريل سنة ١٩٥٥ في شأن التنظيم الاداري واجراءاته وطبقا للمادة الثانية من القانون رقم ٣٩٠ لسنة ١٩٥٦ في شأن التفويض بالاختصاصات (معدلة بالقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٧) صدر قرار وزير التربية والتعليم رقم ١٤٤٨ بتاريخ ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٨ بتفويض وكلاء الوزارة المساعدين في التصرف في المنظمات الادارية الخاصة بموظفي الدرجة الثالثة فاقبل التي يختص بها كل منهم على ان يشمل ذلك موظفي المصاهد العليا وأنواع التعليم المختلفة بالمناطق التعليمية . والتفويض في الاختصاصات لا يجب سلطات الاصيل نهائيا بل للاصيل ممارسة اختصاصه في الحدود التي تتفق مع سبب التفويض وان من آثار التفويض ان المفوض بالاختصاص انما يباشر عمله تحت مسئولية من فوضه ، ولما كانت سلطة الرئيس على الرؤوس هي سلطة تفرضها طبيعة التنظيم الاداري فهي توجد وتقرر بدون نص وفقا للمبادئ العامة وتشمل حقه في توجيه الرؤوس باصدار اوامر وتعليمات يلتزم الاخير باحترامها كما ان للرئيس سلطة الغاء او وقف او تعديل قرارات الرؤوس . وبناء على ذلك يكون من حق الوزير بالرغم من تفويضه وكيل الوزارة في نظر امر من الامور ان يباشر ذات الاختصاص كما ان له ان يلغى قرار الوكيل الصادر في هذا الشأن ، لا سيما وان الوزير هو المسئول عن توجيه الوزارة والاشراف على العمل الاداري بها وتلك المسئولية تستتبع ان يكون له السلطة في التعقيب على القرارات الصادرة من المختصين بالوزارة طالما ان القرار لم يتحصن بعد . ومن ثم فان القرار الصادر من السيد وزير التربية والتعليم بسحب قرار السيد وكيل الوزارة المساعد الصادر في ٢٢/١١/١٩٦٢ يكون قرارا صحيحا صادرا ممن يملكه .

٧١٠ / ١ / ١٩٦٥)

١٣ - اختصاص رئيس ديوان الحاسبات طبقا لقانون رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٦٠ - تفويضه بالنسبة الى موظفي الديوان سلطة الوزير للنصوص عليها في القوانين واللوائح - فضاء هذه السلطة مفيدة بما يشترطه القانون في احوال خاصة من موافقة وزير القزاة .

تنص المادة ٢٦ من قانون ديوان الحاسبات رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٦٠ على انه : « مع عدم الإخلال بحكم المادة ٣٨ فقرة ثانية يكون لرئيس الديوان سلطة الوزير المنصوص عليها في القوانين واللوائح بالنسبة الى موظفي الديوان » وتنص المادة ٧٧ على أن : « تسرى على أعضاء الديوان وموظفيه ومستخلميها فيما لم يرد بشأنه نص خاص في القانون القواعد المقررة بالنسبة

الى سائر موظفي الدولة ومستخدميها ، كما تنص المادة ٣٨ على أن : « يضع رئيس الديوان مشروع ميزانية الديوان ويرسله في موعد لا يتجاوز آخر يناير من كل سنة الى وزارة الخزانة توطئة لاستصدارها » .

ويدرج وزير الخزانة المشروع كما أعلمه رئيس الديوان فاذا تضمن المشروع زيادة على مجموع اعتمادات العام السابق جاز لوزير الخزانة الاكتفاء بدرج اعتمادات العام السابق وعرض أمر الزيادة على رئيس الجمهورية للبت فيها . ويكون لرئيس الديوان السلطة المخولة لوزير الخزانة فيما يتعلق باستخدام الاعتمادات المقررة بميزانية الديوان وفي تنظيم الديوان وإدارة أعماله » .

ومن حيث أن نص المادة ٢٦ المشار اليه يجعل لرئيس الديوان سلطة الوزير المنصوص عليها في القوانين واللوائح وذلك بالنسبة الى موظفي الديوان وهذه السلطة تنقيد أصلاً بما قد يشترطه القانون من موافقة وزير معين في أحوال خاصة كأن يتطلب القانون في شأن ما أن يجري به الوزير المختص بعد موافقة وزير الخزانة فاذا كان لرئيس الديوان بمقتضى المادة ٢٦ المذكورة أن يجري هذا الشأن بالنسبة الى موظفي الديوان الا أن سلطته في ذلك تنقيد بموجب موافقة وزير الخزانة . ولا محل لاستبعاد هذا القيد استناداً الى الحكم الوارد بمعز المادة ٣٨ المشار اليها الذي يعطى رئيس الديوان سلطة وزير الخزانة ذلك لان السلطة التي رتبها النص في هذه الحالة قاصرة على استخدام الاعتمادات المقررة بميزانية الديوان وتنظيم الديوان وإدارة أعماله وهذه سلطة لا تتناول مسائل الموظفين الا حيث يتصل الامر باستخدام اعتمادات . ومن التوسع في التفسير والخروج على ضوابطه - من حيث التزام النص - إدراج هذه المسائل ضمن ما يدخل في عبارة « تنظيم الديوان وإدارة أعماله » - وذلك نظراً لما تتسم به تلك المسائل من خصوصية تضفي عليها استقلالاً - لا يمكن أعماله - عن أعمال التنظيم والإدارة ، ولأنه في مسائل الاختصاص والتفويض فيه يتعين التزام التفسير الضيق بحيث لا يتقرر الاختصاص بغير نص صريح لا شبهة في معناه .

ولا وجه للاحتكام في هذا الخصوص الى النصوص المقابلة في القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٢ السابق للتوصل الى نتيجة تخالف النتيجة السابقة اذ لا يحاج بالنصوص القديمة مادامت تخالف النصوص الجديدة من بعض الوجوه .

لذلك انتهى رأى الجمعية الى أن لرئيس ديوان المحاسبات سلطة الوزير المنصوص عليها في القوانين واللوائح في المسائل المتعلقة بشئون الموظفين وذلك بالنسبة الى موظفي الديوان وأنه في المسائل التي يتطلب فيها القانون موافقة وزير الخزانة الى جانب صدور قرار في خصوصها من الوزير ذي الشأن يتعين الحصول على هذه الموافقة .

١٤ - المونات الفنية الخارجية - استقلال وزارة البحث العلمى بالاختصاص بشئونها منذ تاريخ العمل بالقرار الجمهورى رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٣ بتنظيم هذه الوزارة - اعتبار اختصاص وحدة المونة الفنية الخارجية المنشأة بقرار وزير التخطيط رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٨ بتلك الشئون ملفيا منذ هذا التاريخ .

يبين من الرجوع الى كل من قرار وزير التخطيط رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٨ بإنشاء وحدة المونة الفنية الخارجية والقرار الجمهورى رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٣ بتنظيم وزارة البحث العلمى أن البندين (٦) و (٧) من المادة الاولى من القرار الجمهورى المذكور قد تضمنتا جميع الاختصاصات المتعلقة بشئون المونات الفنية الخارجية التى قضى قرار وزير التخطيط سالف الذكر بإسنادها الى وحدة المونة الخارجية فالبند (٦) قد تضمن اختصاص وزارة البحث العلمى بوضع السياسة العامة للعلاقات العلمية التى تنشئها الجمهورية مع الدول الاجنبية والهيئات الدولية والاتصال بالهيئات العلمية الدولية والاجنبية ورسم سياسة استخدام الخبراء لجميع قطاعات الدولة والاشترك بالاشراف على مشروعات المونات الفنية الخارجية والعلمية وتعيين الموفدين والعلميين بالخارج بالقواعد المقررة لنظرائهم وكذلك اجراء الاتفاقيات الدولية أو الاقليمية العلمية بالاشتراك مع وزارة الخارجية والبنء (٧) تضمن اختصاص الوزارة بالاشراف على تنظيم وتوجيه وتخطيط الزيارات والمؤتمرات والبعثات العلمية والاجازات الدراسية والمنح سواء فى داخل الجمهورية أو خارجها - لجميع مصالح المونة والهيئات العامة .

ولا شك أن جميع الاختصاصات التى أسندها قرار وزير التخطيط رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٨ الى وحدة المونة الفنية الخارجية إنما تتعلق كلها بشئون المونة الفنية الخارجية التى تختص بها وزارة البحث العلمى - السابق الاشارة اليها - فالبند الاول من قرار وزير التخطيط المذكور يسند الى وحدة المونة مهمة تجميع وتبويب البيانات التى ترد اليها من الوزارات والهيئات الحكومية من الخبرة الفنية طبقا لبرامج المونة الفنية للامم المتحدة أو اتفاقات المونات الفنية المتبادلة مع الدول والهيئات الاجنبية وهذا البند إنما يتعلق بوضع السياسة العامة للعلاقات العلمية التى تنشئها الجمهورية مع الدول الاجنبية والهيئات الدولية والبنء الثانى الخاص بتبليغ ما يستقر عليه الدول بالنسبة لتوزيع المونات الفنية الى الممثل المقيم للامم المتحدة والبنء الثالث الخاص بتبليغ ما يتم اقراره من مونات فنية الى وزارة الخارجية لإبلاغها الى ممثل الدولة المبرمة معها اتفاقيات المونات الفنية المتبادلة ، هذان البنءان يتعلقان بالاختصاص بالهيئات العلمية الدولية والاجنبية . والبنءان الرابع والسادس الخاصان بتجميع وتحليل تقارير الخبراء الذين يفدون الى مصر واعداد تقارير دورية لاعمال الخبراء الاجانب يتعلقان برسم سياسة استخدام الخبراء لجميع قطاعات الدولة ، والبنءان الخامس والسادس الخاصان بتجميع وتحليل تقارير الموظفين الموفدين فى بعثات تدريبية واعداد تقارير دورية

للمخبرة التي أكتسبها الموفخون المذكورون - يتعلقان بالإشراف على تنظيم وتوجيه وتخطيط الزيارات والمؤتمرات والبعثات العلمية والإجازات الدراسية والمنح لجميع مصالح الدولة والهيئات انعماء وتمييز المحققين العلميين بالخارج وأخيراً فإن البند السابع الخاص بوضع المشروع السنوي عن الاحتياجات اللازمة لدولة من المعونات الفنية في ضوء الحطة العامة ومتابعة التنفيذ عندما يبلغ المشروع نهايته يتعلق بوضع السياسة العامة للعلاقات العلمية وأجراء الاتصالات المولية أو الإقليمية العلمية - وكل البنود سالفه الذكر - التي تضمنها قرار وزير التخطيط المشار إليه - وإنما تتعلق بالاشتراك والإشراف على مشروعات المعونات الفنية الخارجية والعلمية - التي نص البند (٦) من المادة الأولى من القرار الجمهوري رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٣ بتنظيم وزارة البحث العلمي .

ويخلص مما تقدم أن وزارة البحث العلمي تختص بمقتضى قرار تنظيمها رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٣ بشئون المعونات الفنية الخارجية التي تختص بها وحدة المعونة الفنية الخارجية التابعة لوزارة التخطيط - طبقاً للقرار الوزاري رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٨ بإنشائها .

ولما كان القرار الجمهوري رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ المذكور ينص في المادة السادسة منه على أن « يلغى كل حكم يخالف أحكام هذا القرار » ومقتضى هذا النص هو إلغاء قرار السيد وزير التخطيط رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٨ المشار إليه فيما تضمنه من إسناد الاختصاصات المحددة به لوحدة المعونة الفنية الخارجية وبالقدر الذي يتعارض مع ما تضمنه نص المادة الأولى من القرار الجمهوري رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٣ في البندين (٦) و (٧) في شئون المعونات الفنية الخارجية وذلك لمخالفة أحكام قرار وزير التخطيط - في هذا الخصوص - لأحكام القرار الجمهوري رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٣ وهو أداة تشريعية أعلى مرتبة من القرار الوزاري المذكور .

وبترتب على إلغاء أحكام قرار وزير التخطيط المشار إليه في شأن إسناد الاختصاصات المبينة به لوحدة المعونة الخارجية لمخالفتها لأحكام القرار الجمهوري رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٣ بتنظيم وزارة البحث العلمي - على الوجه السالف الذكر - استقلال وزارة البحث العلمي بالاختصاص بشئون المعونات الفنية الخارجية المخول لها طبقاً للبندين (٦) و (٧) من المادة الأولى من قرار تنظيم هذه الوزارة رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٣ واعتبار اختصاص وحدة المعونة الفنية الخارجية في تلك الشئون ملغياً اعتباراً من تاريخ العمل بالقرار الجمهوري رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٣ المشار إليه وذلك تطبيقاً لنص المادة السادسة من هذا القرار .

إدارة النقل العام

راجع : نقل برى .

أرباب العهد

١٥ - قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٩٥٠/٢/٨ في شأن لائحة إنشاء صندوق تأمين حكومي لضمانات أرباب العهد - مناط مسئولية هذا الصندوق عن الخسائر التي تلحق عهدة الموظف المضمون - هو وجود العجز في العهدة دون حاجة لاثبات مسئولية الموظف جنائيا أو تأديبيا .

يثور البحث فيما اذا كانت تثبت مسئولية صندوق التأمين الحكومي لضمانات أرباب العهد بثبوت مسئولية الموظف المضمون جنائيا أو اداريا أم أن مسئولية الصندوق تثبت بصرف النظر عن مسئولية الموظف وبالتالي هل التأمين لدى الصندوق مبناه التأمين ضد الخسائر أم مبناه التأمين ضد أفعال الموظف .

وبالرجوع الى اللائحة الخاصة بإنشاء صندوق التأمين الحكومي لضمانات أرباب العهد انصادة بقرار مجلس الوزراء بتاريخ ٨ من فبراير سنة ١٩٥٠ والمعمول بها اعتبارا من أول مارس سنة ١٩٥٠ طبقا للمادة ١٩ منها يبين أن المادة الاولى منها تنص على أنه : « يجب على كل من يشغل وظيفة صراف أو محصل أو أمين مخزن أو إحدى الوظائف ذات العهد النقدية أو من أوراق الدفعة أو الادوات والمهمات أو غيرها أن يقدم للجهة التابع لها ضمانا في الحدود وطبقا لإحكام النصوص عليها في هذه اللائحة ١٠٠٠ » ، وبينت المادة الثانية قيمة هذه الضمانة فنصت على أنه : « يجب أن تكون قيمة الضمانة معادلة على الأقل للمقدار النقود أو قيمة أوراق الدفعة التي في عهدة الموظف على أساس أكبر مبلغ يحتمل أن يكون يوما في عهده وإذا كانت العهدة من المهمات أو الادوات فتكون الضمانة بواقع ١٥٪ من قيمتها حسب آخر جرد ولا يجوز أن تقل قيمة الضمانة عن مائة جنيه أو مضاعفاتها بعد أقصى قدره عشرة آلاف جنيه أيأ كانت قيمة العهدة » ، كما نصت المادة السابعة منها على أنه : « يقوم الصندوق بسداد كل خسارة مادية تلحق عهدة الموظف المضمون من النقود أو أوراق الدفعة وكذلك كل عجز في عهدة المهمات والادوات بما يزيد على خمسة جنيهات وذلك في حدود قيمة الضمانة التي مسدد عنها الرسوم سواء أكانت الخسارة ناشئة عن ضياع أو سرقة أو تركها الموظف المضمون أو غش أو خيانة إمانة أو تهديد أو اختلاس أو إهمال » .

ومقتضى هذه النصوص أن التأمين على العهد إجباري لكل من يشغل وظيفة من الوظائف التي بينها المادة الأولى (صراف - محصل - أمين مخزن أو أية وظيفة ذات عهد) وتكون قيمة التأمين في حالة ما إذا كانت العهد من المهمات أو الأدوات بواقع ١٥٪ من قيمتها بشرط ألا تقل قيمة الضمانة عن ١٠٠ جنيه ولا تزيد على عشرة آلاف جنيه ويلتزم الصندوق بسداد كل خسارة مادية تلحق هذه العهد في حدود قيمة الضمانة بما يزيد على خمسة جنيهات ولا يزيد على عشرة آلاف جنيه .

واختزام الصندوق بدفع قيمة التعويض ورد عاماً غير مقرون بشيوت أهمال الموظف بل أن المشرع تكلم عن هذا الالتزام كأصل عام ملقى على عاتق الصندوق متى لانت هناك خسارة مادية أو عجز في التقوؤ أو المهمات الموجودة في عهد الموظف .

ولا يحتج أمام صراحة النصوص بما ورد في المادة ٣٩ من لائحة المخازن والمشتريات من أنه : « إذا غاب أحد أمناء المخازن أو أرباب العهد بدون احتياط أو توقف عن أداء عمله أو توفي يكلف مدير المخازن أحد الموظفين بتسليم العهد مؤقتاً وذلك بواسطة لجنة ويطلب من الضامن قبل نهاية المدة المحددة للاخطار بوقت كاف إيقاد مندوب لحضور التسليم وتقيل دفاتر العهد ثم يقفل المخزن ويختتم بإشبع الأحمر بحضور ذوى الشأن . . . على أنه إذا لم يحضر الضامن أو مندوبه أو وكيل أمين المخزن في الموعد الذي يحدد لهم فلا يحق لهم فيما بعد الاعتراض على صحة الاجراءات » . إذ أن اخطار الضامن عند تسليم العهد من موظف الى موظف لا يفيد قصر الضمان على العجز الناشئ عن فصل الموظف فقط إذ أن حدود الضمان تحكمه القواعد المنظمة لها دون هذه المادة التي لم تورد سوى بيان كيفية فتح المخزن عند غياب صاحب العهد أو تسليمها الى موظف آخر وأوجبت اخطار الضامن لارسال مندوب لحضور هذه الاجراءات والا فلا يحق له الاعتراض عليها . وقد أوضحت المقرة الأخيرة من المادة الغرض من اخطار مندوب الضامن صراحة إذ نصت على أنه : « إذا لم يحضر الضامن أو مندوبه أو وكيل أمين المخزن أو ورثته في الموعد الذي يحدد لهم فلا يحق لهم فيما بعد الاعتراض على صحة الاجراءات » .

وعلى ذلك فالأخطار بالمضسور يكون لجرد العهد لبيان ما إذا كانت كلمة أو بها عجز أما مدى الضمان فيرجع فيه الى النصوص الصريحة التي تحدده .

ولا يحتاج بأن المشرع وقد نص على التزام الصندوق مسنواه أكانت الحسارة ناشئة عن ضياع أو سرقة ارتكبتها الموظف المضسور أو غش أو خيانة أمانة أو تهديد أو اختلاس أو أهمال فلا يستخلص من هذا التعدد ضرورة توافر ركن الإهمال أو المسئولية بالنسبة الى الموظف المضسور ذلك أن التعدد المذكور قد ورد على سبيل المثال للاحوال التي يقع فيها العجز أو تنسباً

الحسارة دون أن ينص عليها على سبيل الحصر . وإذا كان الشارع قد نص على التزام الصندوق بالضمان حالة ضياع المهمات والاصل في هذه الصورة هو فقد تلك المهمات دون معرفة مختلسها ودون افعال من جانب الموظف المضمون حيث تكلم المشرع عن الإهمال في موضوع آخر فمن البدهة ان ذات الالتزام يظل قائما حالة سرقة المهمات المذكورة ومعرفة مرتكب الجريمة وانقضاء مسئولية الموظف «التأديبية» .

وقضلا عن ذلك فلا تلازم بين التزام الصندوق من ناحية وبين مسئولية الموظف من ناحية أخرى فوجود العجز في المهمات يترتب عليه انعقاد المسئولية في مواجهة الموظف جنائية كانت أو ادارية ولكنه لا يعتبر ركنا في وفاء الصندوق بالتزاماته المنصوص عليها في هذه اللائحة .

ولما كانت المادة ٧٤٧ من القانون المدني قد عرفت عقد التأمين بأنه : « عقد يلتزم المؤمن بمقتضاه أن يؤدي الى المؤمن له أو الى المستفيد الذي اشترط التأمين لصاحبه مبلغا من المال أو ايرادا مرتبا أو أى عوض مالى آخر في حالة وقوع الحادث أو تحقق الخطر المبين بالعقد وذلك في نظير قسط أو اية دفعة مالية أخرى يؤديها المؤمن له للمؤمن » كما نصت المادة ٧٦٨ منه على أنه : - ١ - يكون المؤمن مسئولاً عن الاضرار الناشئة عن أخطاء المؤمن له غير المتعمدة وكذلك يكون مسئولاً عن الاضرار الناجمة عن حادث مفاجيء أو قوة قاهرة - ٢ - أما الحسائر والاضرار التي يحدثها المؤمن له عمدا أو غشا فلا يكون المؤمن مسئولاً عنها ولو اتفق على غير ذلك » .

ولما كان عقد التأمين كقاعدة عامة هو دفع المؤمن للتعويض المتفق عليه للمؤمن له أو للمستفيد عند تحقق الخطر المبين بالعقد ويكون المؤمن مسئولاً عن الاضرار حتى ولو كانت ناشئة عن خطأ المؤمن له ما دام الخطأ غير متعمد وليس هناك غش من جانبه .

ولا شك ان التأمين لضمانات أرباب العهد يفيد بمعناه القانوني والغنى التأمين ضد كافة الحسائر التي تلحق عبدة الموظف . فالؤمن عليه هنا هي عبدة الموظف ضد كافة الحسائر التي تصيبها بلا أدنى تفريق بين ما اذا كانت الحسائر راجعة الى فعل الموظف أم الى فعل خارجي .

ولما كان الصندوق ملزما بالضمان في حدود الضمانة المتفق عليها دون الاحتجاج بعدم قدرته على الوفاء؛ أن ذلك لا يمنع مسئوليته والتزامه بالسداد وعلى الهيئة المشرفة عليه تدبير أمورها .

ولما كانت المادة الثامنة من اللائحة المشار اليها تنص على أنه « على الوزارة أو المصلحة التابع لها الموظف أن تتخطر مراقبة التأمين بوزارة المالية عن كل عجز تطالب بالتعويض عنه خلال خمسة عشر يوما من تاريخ اكتشافه على أن يرفق بالانظار كافة البيانات والمستندات الدالة على وقوع العجز

وتحديد مقداره وسببه ويقوم الصندوق بدفع التعويض وفقاً للمشروط المنصوص عليها في المادة السابعة دون انتظار أية إجراءات جنائية أو تأديبية قبل الموظف المضمون « . ومقتضى هذا النص هو قيام الصندوق بسداد قيمة العجز ودفع التعويض المستحق فور إخطاره دون ما حاجة إلى انتظار أية إجراءات جنائية أو تأديبية ولو كان التزام الصندوق مرتبطاً بثبوت إهمال الموظف أو بما تسفر عنه الإجراءات الجنائية أو التأديبية لما أورد المشرع هذا النص .

لذلك انتهى الرأي إلى التزام صندوق التأمين الحكومي لضمانات أرباب العهد بإداء قيمة ما أصاب عهدة الموظف المضمون من عجز وفقاً لنصوص اللائحة الصادرة بقرار مجلس الوزراء بجلسته المتقدمة في ٨ من فبراير سنة ١٩٥٠ رغم عدم ثبوت مسئولية المذكور الجنائية أو التأديبية (١) .

(٦٦٠) ١٩٦٣/١/٢٩

١٦ - صندوق التأمين الحكومي لضمانات أرباب العهد - سداد الصندوق كل خسارة مادية تلحق عهدة الموظف المضمون إذا كانت ناشئة عن ضياع أو سرقة ارتكبتها الموظف أو غش أو خيانة أو أمانة أو تهديد أو اختلاس أو إهمال - علم التزام الصندوق بالسداد بمجرد تحقق سبب من هذه الأسباب - وجوب ثبوت ارتكاب الموظف المضمون لأي سبب منها .

تنص الفقرة الأولى من المادة السابعة من لائحة إنشاء صندوق التأمين الحكومي لضمانات أرباب العهد الصادرة بقرار مجلس الوزراء في ٨ من فبراير سنة ١٩٥٠ على أنه « يقوم الصندوق بسداد كل خسارة مادية تلحق عهدة الموظف المضمون من النقص أو أوراق القيمة وكذلك كل عجز في عهدة المهمات والادوات بما يزيد على خمسة جنيهاً وذلك في حدود قيمة الضمانات التي سدد عنها الرسم سواء أكانت الخسارة ناشئة عن ضياع أو سرقة ارتكبتها الموظف المضمون أو غش أو خيانة أو تهديد أو اختلاس أو إهمال » .

ومفاد هذا النص أن الصندوق لا يسأل لمجرد الضياع دون استلزام ثبوت مسئولية الموظف الجنائية أو المدنية لأنه لو أن ضمان الصندوق يشمل مطلق الضياع أيما كان سببه لما كان هناك طاع لأن تورد المادة السابعة - الساتف ذكرها - أسباباً أخرى للمسئولية بعد سبب الضياع ويكون المقصود إذن أن ما يرتب مسئولية الصندوق بدفع الضمان هو الضياع بسبب من هذه الأسباب التي عدتها وهي أسباب تنسب إلى صاحب العهدة دون غيره . يؤكد ذلك أن المادة الثامنة من لائحة الصندوق تنص على أن يقوم الصندوق بدفع التعويض دون انتظار أية إجراءات جنائية أو تأديبية قبل الموظف

(١) عدلت الجمعية عن هذا الرأي باللغتين المشورتين في القاعدتين التاليتين .

المضمون فهذا النص يقابل بين مسئولية الصندوق عن ضياع العهدة وبين المسئولية الجنائية والإدارية للموظف المضمون عن هذا الضياع .

ولهذا فقد انتهى رأى الجمعية العمومية إلى أن صندوق الضمان الحكومي يكون مسئولاً في أحوال الضياع بسبب (سرقة أو غش أو خيانة أمانة أو تهديد أو اختلاس أو أعمال) يرتكبها الموظف المضمون .

١١٧٠ (١٩٦٣/١٠/٢٨)

١٧ - عدم مسئولية صندوق التأمين الحكومي إلا في أحوال الخسارة المادية أو العجز في عهد المهنة والادوات الناشئة عن ضياع أو سرقة ارتكبها الموظف المضمون أو غش أو حياة إغاة أو تهديد أو اختلاس أو أعمال وفي الحدود المالية المبينة في المادة السابعة من لائحة الصندوق وذلك كله متى ورن ذلك ننسأ عن فعل الموظف المضمون .

أن المادة الأولى من لائحة إنشاء صندوق لتأمين الحكومي لضمائنات أرباب المهنة تنص على أن « يجب على كل من يشغل وظيفة صراف أو محصل أو أمين مخزن أو إحدى الوظائف ذات العهد التنفيذي أو من أوراق الدفعة أو الادوات والمهمات أو غيرها أن يقدم للجهة التابع لها ضماناً في الحدود وطبقاً للاحتام المنصوص عليها في هذه اللائحة » .

ويستثنى من حكم هذه المادة الصيارف والمحصلون التابعون لمصاحبة الاموال المقررة احوار في شأنهم المادة ١٢ من هذه اللائحة .

ومن حيث أن المادة السادسة من هذه اللائحة تنص على أن يعهد الاشتراك في صندوق الضمان بخمسة جنيهات في الشهر عن مائة جنيه من قيمة الضمان ويجوز أن يستقطع بموافقة الموظف أو المستخدم هذا المبلغ مقدماً من ماهيته كل ستة أشهر بحيث لا يتجاوز مقدار ما يستنتقل من الماهية ١/٢ نصف في المائة من جملة ماهيته عن هذه المدة ويقصد بجملة الماهية ماهيته مضافاً إليها الزيادات المختلفة التي تضم إليها دون خصم الضرائب المقررة .

وإذا تجاوز الرسم هذا المعدل فإن الوزارة أو المصلحة المختصة تتحمل الزيادة في رسم الضمان ، وتقادياً لذلك يراعى بقدر الإمكان عند أسناد العهدة إلى الموظفين أن تكون عهدة النقود وأوراق الدفعة في حدود مائة جنيه عن كل جنيه من جملة ماهية الموظف الشهرية وعهدة الادوات في حدود ٦٦٦ عن كل جنيه في الماهية .

وحيث أن المادة السابعة من هذه اللائحة تنص على أن يقوم الصندوق بسداد كل خسارة مادية تلحق بعهد الموظف المضمون من النقود أو أوراق الدفعة وكذلك كل عجز في عهد المهنة والادوات بما يزيد على خمسة

جنيهاً وذلك في حدود قيمة الضمانة التي سدد عنها الرسم سواء أكانت الخسارة ناشئة عن ضياع أو سرقة ارتكبتها الموظف المضمون أو غش أو خيانة أمانة أو تهديد أو اختلاس أو اھمال .

يكون التعويض الذى يدفعه الصندوق عن كل حادث فى حدود قيمة العھدة المشمولة بالضمان وهى التى سدد عنها رسم الاشتراك عن السنة شھور التى وقع فيها الحادث على ألا يجاوز مبلغ التعويض عشرة آلاف جنيه ،

ومن حيث أن المادة الثامنة من هذه اللائحة تنص على أنه : على الوزارة أو المصلحة التابع لها الموظف أن تخطر مراقبة التأمين بوزارة المالية عن كل عجز تطالب التعويض عنه . . . ويقوم الصندوق بدفع التعويض وفقاً للشروط المنصوص عليها فى المادة السابقة دون انتظار أية إجراءات جنائية أو تأديبية قبل الموظف المضمون ويسقط حق الوزارة أو المصلحة المختصة فى مطالبة صندوق التأمين بمقدار التعويض بضى سنة على تاريخ اكتشاف العجز . . .

ومن حيث أن صندوق التأمين الحكومى لضمان أرباب العهد لا يكون مسئولاً إلا فى أحوال الخسارة المادية أو العجز فى عھدة المھسات والأدوات الناشئة عن ضياع أو سرقة ارتكبتها الموظف المضمون أو غش أو خيانة أمانة أو تهديد أو اختلاس أو اھمال وذلك متى كان ذلك ناشئاً عن فعل الموظف المضمون دون غيره وبصرف النظر عن أن هذا الفعل وقع منه عمداً أو اھمالاً . يؤيد ذلك أن الموظف المضمون هو الذى يدفع الرسم المقرر للضمان ويست الوزارة أو المصلحة المختصة صاحبة المال ولو كان الضمان يشمل الخسارة أو الضياع الذى يصيب عھدة الموظف المضمون دون أن يكون له صلة بهذه الخسارة أو ذلك الضياع لأدت الوزارة أو المصلحة المختصة الرسم المقرر للضمان ، وهذا غير جائز قانوناً وفقاً لحكم المادة ٤٢٨ من اللائحة المالية للميزانية والحسابات التى تنص : لا يؤمن على ممتلكات الحكومة بجميع أنواعها ضد الحريق أو غيره من الأخطار وهذه القاعدة تسرى كذلك على الأخطار التى تلحق بالغير من جراء انتقال الميكانيكى .

وفىما يتعلق بالتأمين على البضائع يراعى بشأنه الأحكام الواردة باللائحة المخازن » .

والمادة الخامسة من لائحة المخازن والمشتريات التى تنص : لا يؤمن على ممتلكات الحكومة من مبان ومھمات منقولة أو غير منقولة ضد أى خطر من الأخطار (حريق - سرقة - غرق . . . الخ) . . .

ولا يفر من هذا النظر قيام الصندوق بدفع التعويض وفقاً للشروط المنصوص عليها فى هذه اللائحة دون انتظار أية إجراءات جنائية أو تأديبية قبل الموظف المضمون إذ أن ذلك لا يحول دون امتداد الصندوق ما دفعه إذا

ثبت أن ضياع المال المضمون ليس ناشئا عن فعل وقع من الموظف عمدا أو إهمالا .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن صندوق التأمين الحكومى لضمان أرباب العهد لا يكون مسئولاً الا فى أحوال الخسارة المادية أو عجز فى عهدة المهمات والادوات الناشئة عن ضياع أو سرقة ارتكبتها الموظف المضمون أو غش أو خيانة أمانة أو تهديد أو اختلاس أو إهمال وفى الحدود المالية المبينة فى المادة السابعة من لائحة الصندوق وذلك متى كان ذلك ناشئا عن فعل الموظف المضمون .

٨٦٣ (١٩٦٨/١٠/١)

١٨ - تأمين أرباب العهد لدى صندوق التأمين الحكومى لضمانات أرباب العهد - التزام هذا الصندوق وتعويض الاضرار المادية التى تصيب الادوات والمهمات التى تكون فى عهدة الموظف المضمون ايا كان السبب الذى أدى الى وقوع هذه الاضرار - اعتبار السيارات من بين الادوات والمهمات التى يشملها هذا الضمان .

ان المادة السابعة من قرار مجلس الوزراء الصادر فى ٨ من فبراير سنة ١٩٥٠ بإنشاء صندوق تأمين حكومى لضمان أرباب العهد ، نصت على أن يقوم الصندوق بسداد كل خسارة مادية تلحق فى عهدة الموظفين المضمون من النقود أو أوراق الدفعة وكذلك كل عجز فى عهدة المهمات والادوات بما يزيد على خمسة جنيهات ، وذلك فى حدود قيمة الضمان التى سدد عنها الرسم سواء أكانت الخسارة ناشئة عن ضياع أو سرقة ارتكبتها الموظف المضمون ، أو غش أو خيانة أمانة أو تهديد أو اختلاس أو إهمال . ويكون التعويض الذى يدفعه الصندوق عن كل حادث فى حدود قيمة العهدة المشمولة بالضمان ، وهى التى سدد عنها رسم الاشتراك عن السنة الاضمر التى وقع الحادث فيها على ألا يجاوز مبلغ التعويض عشرة آلاف جنيه .

ويستفاد من هذا النص أن صندوق التأمين الحكومى لضمانات أرباب العهد يلتزم تعويض الاضرار المادية التى تصيب الادوات والمهمات التى تكون فى عهدة الموظف المضمون ، ايا كان السبب الذى أدى الى وقوع هذه الاضرار ذلك أن المادة سالفة الذكر تقضى بأن يكون ضمان الصندوق لكل خسارة مادية أو عجز ، وذكرت بعض صور الاسباب المؤدية الى ذلك ، وهى الضياع والسرقة والغش وخيانة الأمانة والتهديد والاختلاس والإهمال وهذه الاسباب من العموم والشمول بحيث تتناول كل الصور التى تسفر عن عجز فى عهدة الموظف المضمون ايا كان الفعل الذى وقع منه ونشأ عنه الضرر وسواء أكان فعلا عمديا أم مجرد خطأ أو إهمال وبغض النظر عن سوء نية الموظف أو حسن نية عند ارتكابه هذا الفعل .

وتعتبر السيارات الحكومية بصريح نص المادة ٥٩٦ من اللائحة المالية للميزانية والحسابات ، فى عهدة سائقها ، ويلتزم هؤلاء بتقديم ضمان عنها الى صندوق التأمين الحكومى المشار اليه ، طبقا للمادة الاولى من قرار مجلس الوزراء الصادر فى ٨ من فبراير سنة ١٩٥٠ بإنشائه فان كل ما يصيب هذه السيارات بسبب خطأ أو تقصير من جانب سائقها يستتبع التزام الصندوق تعويض هذا الضرر فى حدود مقدار الضمان على ألا يجاوز مبلغ التعويض عشرة آلاف جنيه طبقا للمادة ٧ من قرار مجلس الوزراء سائلين الذكر .

وعلى هدى ما تقدم يلتزم صندوق التأمين الحكومى تعويض الضرر الذى أصاب سيارة البوليس بسبب خطأ سائقها لأنه من أرباب العهد المضمونة ولا يدرأ مسئولية الصندوق عن الوفاء بهذا التعويض اقول بأن الضرر الذى أصاب السيارة فى هذه الحالة لا يعتبر من قبيل العجز ذلك لأن العجز فى مفهوم المادة ٧ من قرار مجلس الوزراء سائلين الذكر يشمل كل نقص فى الادوات والآلات المعهود بها الى الموظف ، كما يشمل كل تلف يصيب ايا منها مما يستوجب اصلاح الاداة أو الآلة ، أو استبدال غيرها بها .

لهذا انتهى الرأى الى أن صندوق التأمين الحكومى لضمانات أرباب العهد مسئول عن تعويض الضرر الذى أصاب سيارة البوليس المشار اليها بسبب افعال سائقها (١) .

١٣٣ (١٩٦١/٢/٨)

١٩ - صندوق التأمين الحكومى لضمان أرباب العهد - ضمان - مسئولية الصندوق بالنسبة الى عهدة المهمات والادوات - تعصب على العجز وحده دون سائر حالات الخسارة للمادية .

ان المادة السابعة من لائحة انشاء صندوق التأمين الحكومى لضمانات أرباب العهد تنص على أنه « يقوم الصندوق بسداد كل خسارة مادية تلحق عهدة الموظف المضمون من النقود أو أوراق القيمة وكذلك كل عجز فى عهدة المهمات والادوات بما يزيد على خمسة جنيهات وذلك فى حدود قيمة الضمانة التى سدد عنها الرسم سواء أكانت الخسارة ناشئة عن ضياع أو سرقة ارتكبتها الموظف المضمون أو غش أو خيانة أمانه أو تبديد أو اختلاس أو افعال » .

وهذا النص قاطع الدلالة فى أن ما يضمه الصندوق بالنسبة الى عهدة المهمات والادوات هو العجز وحده دون سائر حالات الخسارة المادية من تلف

(١) عدلت الجمعية عن هذا الرأى بضمها المنشورة فى القاعدة التالية ٥.

وعيب لأن العجز تعبير واضح عن الغفد أو الضياع لا يدخل فيه التلف أو العيب .

ومما يؤيد هذا النظر في خصوص عهدة السيارات وهي من قبيل المهملات والإدوات أن البحث الذي أجرى لادخال السيارات والموتوسيكلات في ضمان الصندوق قد انصب على حوادث سرقتها فقط دون أحوال تلفها مما يؤكد أن ادخالها ضمان الصندوق كان المقصود به تأمين أحوال فقدانها أو فقد أجزاء منها دون صور تلفها .

ومن ناحية أخرى فإنه يبدو أن هدف إنشاء الصندوق لا يصل إلى حد تغطية كل صور الخسارة المادية في المهلة بدليل أن الرسم الذي يتقاضاه الصندوق وهو ستة قروش عن كل مائة جنيه من الضمانة بحيث يعجز تماماً عن تأمين تلك الصور كما أن الإخذ بمبدأ اطلاق الضمان يصل إلى تأمين جميع حالات التلف المادي في عهدة الأدوات - والمهملات ومنها السيارات - يجعل من الصندوق هيئة تزاوّل جميع عمليات التأمينات العامة من حريق وحوادث ... الخ تطبق تعريفات التأمين التي تستخدمها شركات التأمين وهو ما يبدو أن مناسبات وأغراض ذلك الصندوق لم تقده .

وترتيباً على ذلك لا يضمن الصندوق المذكور ما يصيب السيارات الحكومية من تلف بسبب إهمال سائقيها .

(١٩٦٤/٥/٢٥) ٤٥٠

♦ ٣ - اللائحة الخاصة بإنشاء صندوق التأمين الحكومي لضمائم أرباب العهد الصادرة بقرار مجلس الوزراء في ١٩٥٠/٢/٨ - جعلها التأمين على العهد إجبارياً لكل من يشغل وظيفة ذات عهد - مسؤول العهد للنقود وأوراق العملة والأدوات والمهملات وغيرها - دخول تذاكر السفر واستثمارات السفر بعد استبدالها بهذه التذاكر ضمن العهد المشمولة بالضمان .

يبين من الرجوع إلى اللائحة الخاصة بإنشاء صندوق التأمين الحكومي لضمائم أرباب العهد الصادر بقرار مجلس الوزراء بتاريخ ٨ من فبراير سنة ١٩٥٠ أن المادة الأولى منها تنص على أنه يجب على كل من يشغل وظيفة صراف أو محصل أو أمين مخزن أو إحدى الوظائف ذات العهد النقدية أو من أوراق العملة أو الأدوات والمهملات أو غيرها أن يقدم للجهة التابع لها ضماناً في الحدود وطبقاً للاحكام المنصوص عليها في هذه اللائحة .

وبينت المادة الثانية قيمة هذه الضمانة ، كما نصت المادة السابعة منها على أن « يقوم الصندوق بإسداد كل خسارة مادية تلحق عهدة الموظف المؤمن من النقود أو أوراق العملة وكذلك كل عجز في عهدة المهملات والأدوات بما يزيد على خمسة جنيهاً وذلك في حدود قيمة الضمانة التي مسدد عنها

الرئيس وسوا، إكانت الحسارة ناشئة عن ضسباع أو سرقة ارتكبها الموظف المضمسون أو غش أو خيانة إمانة أو تبديد أو اختلاس أو إهمال ويكون التعويض الذى يدفعه الصندوق عن كل حادث فى حدود قيمة العهدة المسؤولة بالضمان وهى التى سدد عنها رسم الاشتراك عن الستة شهور التى وقع فيها على ألا يجاوز مبلغ التعويض عشرة آلاف جنيه » .

ومقتضى هذه النصوص أن التأمين على العهدة إجبارى لكل من يشغل وظيفة ذات عهدة والعهدة التى توجب على الموظف أن يقدم ضمانا عنها للجهة التابع لها ويضمنها الصندوق هى النقود وأوراق الدفعة والأدوات والمهمات أو غيرها . وهذا مؤداه أن الصندوق يضمن كل ما يعتبر فى عهدة الموظف سواء من النقود وما يقوم منها كأوراق النسخة أو غيرها ذلك مما تقتضيه مهام وظيفته وأن قبول الموظف عضوا مشتركا فى الصندوق يفيد أن عهده تدرج ضمن العهد التى يضمنها الصندوق . وعلى ذلك يلتزم الصندوق بتعويض كل ما يلحق بعهدة الموظف المضمون من خسائر فى حدود الضمانة المتفق عليها وذلك إيا كان السبب الذى أدى إلى وقوع هذه الخسائر . لأن الأسباب التى عددها المادة ٧ سابقة الذكر من العموم والشمول بحيث تتناول كافة الصور التى تسفر عن عجز فى عهدة الموظف المضمون إيا كان الفعل الذى وقع منه ونشأ عنه الضرر وسواء إكان فعلا عديا أم مجرد خطأ أو إهمال ، وبغض النظر عن سوء نية الموظف أو حسن نية عند ارتكاب هذا الفعل .

وإن مدلول كلمة النقود الواردة فى النص إنما يتسع ليشمل كل ما يقوم مقامها من العهد التى تكون تحت يد الموظف المضمون كما أن الضمان من الشمول والعموم بحيث يغطى الأضرار جميعا سواء ترتبت بفعل صاحب المصلحة فى التأمين أو بفعل غيره (١) وسواء كان ذلك بسبب غش أو سرقة أو ضسباع أو اختلاس أو إهمال .

ولما كانت تذاكر السفر تعتبر عهدة الموظف المختص بصرفها وعليه أن يعيد تسليمها للهيئة العامة لشئون السكك الحديدية أو تسليم ما يقابلها من انقود أو الاستمارات التى تصرفها الجهات الحكومية فى تنقلات موظفيها حتى ببرا ذمته من هذه العهدة . وكذا الحال بالنسبة للاستمارات التى يتسلمها موظف الهيئة ويقوم باستبدالها بها فى عهده من تذاكر سفر إذ يتعين عليه الاحتفاظ بها لكى تجرى الهيئة محاسبة الجهات الصارفة لها عن قيمتها وعندئذ نبرا عهده من التذاكر بما يقابلها من الاستمارات المستبدلة . وتعتبر الاستمارة فى هذه الحالة من ضمن عهدة الموظف كالتذكرة سواء بسواء لأن استمارة السفر تمثل فى حقيقة الامر القيمة النقدية للتذكرة التى تستبدل بها وتقوم الهيئة فعلا باسترداد هذه القيمة عن طريق تقديم الاستمارة للجهة

(١) عدلت الجملة عن ذلك بقرائنا المشروحة فى قاعدة ١٧ ص

إصافه بها ، ومن ثم ينطبق عليها أحكام العهدة التي يضمنها الصندوق . وكذا الحال بالنسبة لتذكرة السفر التي تصرف دون أن يكون لها مقابل من النقود أو تستبدل باستمارة مزورة أو مخالفة للتعليقات المقررة وفي كلا الحالتين لا تبرأ عهدة الموظف إلا بتقديم الاستمارات المستبدلة التي تقابل التذاكر المنصرفة دون مقابل لها عند الصرف .

وتقريباً على ذلك فإن استمارات السفر والتراخيص المخفضة المطالب بقيمتها وقد ثبت أنها مفقودة أو مسروقة أو مزورة واستبدلت رغم تزويرها نتيجة إهمال أو بسوء قصد فإنها بهذه المثابة يمكن أن تندرج ضمن الحالات المنصوص عليها في المادة ٧ من لائحة صندوق التأمين والتي يضمنها الصندوق إذا ما توافر ما نص عليه من أحكام أخرى في هذه اللائحة .

ولا يسوغ القول بأن فقد استمارات السفر واستعمالها بطرق غير مشروعة لن تترتب عليه أية خسارة مادية تذكر في الاستمارة ذاتها بل يؤدي إلى خسارة غير مباشرة تلحق أموال الدولة عموماً - وهو ما تراه مصلحة التأمين - لأن هذه الخسارة التي تلحق أموال الدولة هي التي دعت إلى إنشاء صندوق التأمين لجبرها بسبب العجز الذي يظهر في عهدة موظفيها المشتركين في الصندوق لضمان عهدهم .

لهذا انتهى الرأي إلى أن صندوق التأمين الحكومي يضمن عهد موظفي الهيئة المشتركين فيه وبما فيها من استمارات السفر ويلتزم بتعويض الخسارة التي عادت على الهيئة العامة للسكك الحديدية ولحقت عهد موظفيها المذكورين وذلك في حدود الضمانة المتفق عليها لأحكام اللائحة .

(١٩٦٣/٩/٢٤) ٩٨٤

٢١ - صندوق التأمين الحكومي لضمائم أرباب العهد - الملائمة التي تنشأ بينه وبين الوزارة أو المصلحة التابع لها أرباب العهد المضمونين هي علاقة تأمين - رجوع الصندوق على أرباب العهد بالمبالغ التي أداءها عنهم للجهة التي يتبعونها مقابل ما لحقها من خسارة - شرطه أن تكون هذه الضمانة الدن نسباً عن خطأ شخصي من رب العهدة لا عن خطأ مرفقي - حلول الصندوق محل الجهة الإدارية في حفضها قبل الوظيف يبيح له طلب خصم ما أداه من تمويض من مرتب الموظف في حدود الربح .

باستعراض نصوص لائحة صندوق التأمين الحكومي لضمائم أرباب العهد التي وافق عليها مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة في ٨ فبراير سنة ١٩٥٠ بين أن العلاقة التي تنشأ بين صندوق التأمين الحكومي وبين الوزارة أو المصلحة التابع لها رب العهدة المضمون هي علاقة تأمين تحكمها هذه اللائحة باعتبارها متضمنة لشروط التأمين ، ولما كانت المادة التاسعة من اللائحة المشار إليها تنص على أن تكون جميع المباني التي تسترد من الموظف

من تلقاء نفسه أو بناء على حكم جنائي أو مدني من حق صندوق الضمان في الأحوال التي يكون الصندوق قد وفى الضمان من قبل .

ولما كانت مسئولية العاملين بالدولة مدنيا عن تعويض الأضرار التي تنشأ عن أخطائهم لا تكون إلا عن تلك التي تنشأ عن الإخطاء الشخصية لا المرفقية وعلى ذلك فإنه لا يجوز للصندوق الرجوع على أرباب العهد المؤمن لهم وفاء للمبالغ التي أداها عنهم للجهة التابعين لها مقابل الحسارة التي لحقت بها إلا إذا كانت هذه الحسارة قد نشأت عن خطأ شخصي وقع من أرباب العهد لا عن خطأ مرفقي وقع منهم .

ولما كان القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٥١ في شأن عدم جواز توقيع الحجز على مرتبات الموظفين والمستخدمين أو معاشاتهم أو مكافآتهم أو حوائثها إلا في أحوال خاصة المعدل بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٢ يجيز للحكومة والمصالح العامة ومجالس المحافظات ومجالس المدن والمجالس القروية والمؤسسات العامة أن تخصص من راتب الموظف أو العامل مدنيا كان أو عسكريا في حدود الربع وفاء لما يكون مطلوبا لها من العامل بسبب يتعلق بأداء وظيفته .

ولما كان الصندوق بعد أدائه التعويض الى الجهة التابع لها أرباب العهد يحل محل هذه الجهة في حقها قبل الموظف بما لهذا الحق من خصائص وما يلحقه من توابيع وما يكفله من تأمينات وما يرد عليه من دفعات وذلك بالقدر الذي أداه الصندوق . وعلى ذلك فإنه يجوز للصندوق أن يطلب من الجهة التابع لها أرباب العهدة خصم ما أداه عنهم من تعويض من راتبهم في حدود الربع بالشروط والأوضاع المبينة بالقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٥١ المعدل بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٢ سالف الذكر .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية للقسم الاستشاري للفتوى والتشريع الى أن صندوق التأمين الحكومي لا يجوز له الرجوع على أرباب العهد المؤمن لهم وفاء للمبالغ التي أداها عنهم للجهة التابعين لها مقابل الحسارة التي لحقت بها إلا إذا كانت هذه الحسارة قد نشأت عن خطأ شخصي وقع من أرباب العهد لا عن خطأ مرفقي وقع منهم .

ويجوز للصندوق في حالة وقوع الحسارة بسبب خطأ أرباب العهدة الشخصى أن يطلب من الجهة التابعين لها أن يخصم لحسابه من راتبهم مقابل ما أداه الصندوق وذلك بالشروط والأوضاع المقررة بالقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٥١ المعدل بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٢ .

(٧٨١ د ١٦٦٧/٦/٢٢)

٢٢ - قرار وزير المالية رقم ٧١ الصادر في أول ديسمبر سنة ١٩٢٩ بتأسيس صندوق ضمانات تعاوني للصيرافة والمحصلين - اقتصاده على ضمان الصيرافة والمحصلين التابعين لمصلحة الاموال المقررة - نقل هؤلاء الى بلدية القاهرة بمقتضى القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٥٤ من أول مارس سنة ١٩٥٥ يترتب عليه خروجهم من نطاق الضمان الشئسار اليه اعتبارا من هذا التاريخ - رد المحصل جزوا ما أختلسه يوجب توزيع ما رده بنسبة ما يضمه الصندوق الى ما لا يضمه .

ان المادة الاولى من قرار وزير المالية رقم ٧١ الصادر في أول ديسمبر سنة ١٩٢٩ بتأسيس صندوق ضمانات تعاوني للصيرافة والمحصلين تنص على أن « ينشأ صندوق يسمى صندوق الضمانات التعاوني للصيراف التابعين لمصلحة الاموال المقررة على مقتضى الاحكام التالية ... » .

وبين من هذا النص أن ضمان الصندوق لا يقوم الا بالنسبة الى صيراف مصلحة الاموال المقررة ومحصليها دون غيرها من المصالح والجهات الادارية فاذا انحسرت عن الصراف او المحصل تبعيته لمصلحة الاموال المقررة خرج عن نطاق الضمان الذي يرتبه الصندوق من التاريخ الذي تزايله فيه تبينه لهذه المصلحة ولا يضمن الصندوق الا المبالغ التي كانت في عهدة الصراف او المحصل حتى هذا التاريخ .

ولما كان ما اشارت به اللجنة المشكلة لبحث الاجراءات اللازمة لتنفيذ القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٥٤ الذي قضى بنقل تبعية المحصلين والموظفين بالقسم المالي بمحافظة القاهرة التابع لمصلحة الاموال المقررة الى بلدية القاهرة اعتبارا من أول مارس سنة ١٩٥٥ أن ما اشارت به اللجنة من استمرار الصندوق في ضمان الصيراف والمحصلين المنقولين بعد نقلهم الى بلدية القاهرة لا يعدو أن يكون توصية لا تعنى تعديل احكام القرار الوزاري رقم ٧١ الصادر في أول ديسمبر سنة ١٩٢٩ بانشاء الصندوق المذكور لان سلطة تعديل هذه الاحكام منوطة بوزير المالية اعمالا للمادة ١٣ من القرار المنسار اليه ، ولما كان لا يوجد دليل في الاوراق على أن السيد وزير المالية قد أصدر قرارا بهذا التعديل فان الصندوق المذكور - ترتيبا على ما تقدم - لا يضمن الا ما أختلسه المحصل المعروضة حالته من المبالغ التي كانت في عهده حتى آخر فبراير سنة ١٩٥٥ وهو اليوم السابق على نقله الى بلدية القاهرة ولا يضمن ما أختلس من المبالغ التي كانت في عهدة المحصل المذكور بعد هذا التاريخ وذلك بغض النظر عن التاريخ الذي امنت فيه البلدية على محصليها لدى مصلحة التأمين وعن مدى اتفاهه مع توصية اللجنة المشار اليها .

اما بالنسبة الى المبلغ الذي دفعه المختلس وهو ٣١٠ جنبا فانه لم يسدده عن مبلغ أختلسه حتى تاريخ معين بالذات وانما لحسبها المبالغ المختلسة عموما تلك التي أختلسها قبل نقله الى البلدية او بعد نقله اليها . ومن ثم يتعين توزيعه بنسبة ما أختلسه قبل هذا النقل وبعده أى بنسبة ما يضمه الصندوق الى ما لا يضمه على الوجه السالف الذكر .

لهذا أنتهى رأى الجمعية العمومية الى أن صندوق الضمانات التعاونى للصيارفة والمحصلين التابعين لمصلحة الاموال المقررة لا يضمن الا المبالغ التى اختلسها ٠٠ قبل أول مارس سنة ١٩٥٥ تاريخ نقله الى بلدية القاهرة دون المبالغ التى اختلسها بعد هذا التاريخ ، وأن المبلغ الذى سدده المذكور يوزع بنسبة ما يضمنه الصندوق الى ما لا يضمنه من مجموع المبالغ المختلسة .

(١٠٥ / ١٢ / ١٩٦٥)

الأزهر

٢٣ - نص المادة ١٣٣ من قانون التوظيف على أن يكون لشيوخ الأزهر الاختصاصات الممنوحة بهذا القانون للوزير - النص فى القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ بشأن إعادة تنظيم الأزهر والهيئات التى يشملها على تعيين وزير لشئون الأزهر وتعديد اختصاصاته وللقا للمادة ١٠٠ من هذا القانون - يترتب عليه تعطيل نص المادة ١٣٣ من قانون التوظيف .

تنص الفقرة الثانية من المادة ١٣٣ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ فى شأن نظام موظفى الدولة على أنه « ٠٠٠ ويكون لشيوخ الجامع الأزهر ٠٠٠ الاختصاصات والسلطات الممنوحة بهذا القانون للوزير ٠٠٠ » وتنص المادة الثالثة من القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ بشأن إعادة تنظيم الأزهر والهيئات التى يشملها على أن « يعين بقرار من رئيس الجمهورية وزير لشئون الأزهر ٠ »

وبين من هذا النص الأخير أنه قد نصب لأول مرة - على مدى وجود الأزهر - وزير لشئونه ومقتضى وجود وزير لشئون الأزهر أن تجتمع بالنسبة اليه كل الاختصاصات والسلطات التى تقررها القوانين واللوائح للوزير لا يستبعد منها أو يخرج عنها الا ما ينص قانون إعادة تنظيم الأزهر على أن يعهد به لغير الوزير وفيما عدا ذلك تستقر اختصاصات الوزير أصلا بالنسبة الى الأزهر - لوزير شئونه دون غيره وتلك مسألة تتعلق بتنظيم الإدارى الذى يابى انضباطه أن ينصب وزير لشئون جهة وتكون اختصاصات الوزير منها لغيره بدون تصريح من المشرع ، ويترتب على ذلك بحكم اللازم تعطيل حكم الفقرة الثانية من المادة ١٣٣ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ لانتقال الاختصاص الوارد بهذا الحكم الى وزير شئون الأزهر على مقتضى الاثر اللازم لحكم المادة الثالثة من القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ يؤيد هذا النظر ويؤكد ما على :

أولا - تنص المادة الرابعة من قانون إعادة تنظيم الأزهر على أن « شيخ الأزهر هو الامام الأكبر وصاحب الراى فى كل ما يتصل بالشئون الدينية

والمشتغلين بالقرآن وعلوم الاسلام وله الرئاسة والتوجيه في كل ما يتصل بالدراسات الاسلامية في الأزهر وهيئاته . ويرأس المجلس الاعلى للأزهر .

وهذا النص واضح الدلالة في بيان أن منصب شيخ الأزهر هو منصب ديني، ومن ثم لا تكون له اختصاصات ادارة الا في حدود تصريح تشريعي ومما يبرز ذلك أن القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٣٦ باعادة تنظيم الأزهر (الذي حل محله وانقأ القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١) كان نص في مادته السادسة على أن « شيخ الأزهر هو الامام الاكبر لجسيم رجال الدين . والمشرف الاعلى على السيرة الشخصية الملائمة لشرف العلم والدين . . . وهو المنفذ الفعلي لجسيم القوانين والمراسم والاورام الملكية واللوائح والقرارات المختصة بالامام الأزهر والموظفون تابعون له بهذه الصفة وخاضعون لاورامه . . . » . فبهذا النص يجعل منصب شيخ الأزهر منصب الامامة في الدين والرئاسة في الادارة واتساقا معه ورد حكم الفقرة الثانية من المادة ١٣٣ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ على أن ذلك النص لم يتردد كامل حكمه في القانون الجديد للأزهر رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ وانما تضمن - فحسب - في مادته الرابعة حكم الامامة الكبرى والصدارة في شئون الدين دون إشارة الى الرئاسة الادارية مما يوضح أن اتجاه المشرع في القانون الجديد الى قصر المنصب الاعظم على أمور الدين دون شئون الادارة الامر الذي يعطل الحكم المشار اليه بقانون الموظفين فيما وكلة الى شيخ الأزهر من اختصاصات الادارة في شئون الموظفين ويصل يعطل الى غاية الالغاء بوجود وزير لشئون الأزهر تجتمع له سلطات هذه الادارة بحكم المنصب .

ثانيا - تنص المادة ٩٩ من القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ على أن « تحدد اللائحة التنفيذية لهذا القانون المسائل الآتية وغيرها مما وردت الإشارة اليه في هذا القانون :

١ - اختصاصات شيخ الأزهر ووكيل الأزهر

فلو أن لشيخ الأزهر اختصاصات الوزير ما فوض شوارع القانون لائحته التنفيذية في تحديد اختصاصات شيخ الأزهر حيث لا وجه لتحديد اختصاصات الوزير لانها قائمة في القوانين المعمول بها - أما وقد ورد هذا التفويض فإن مفاده أن اختصاصات شيخ الأزهر غير محددة ويستجدها اللائحة التنفيذية .

ثالثا - حين أراد القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ أن يحدد باختصاصات الوزير أو بعضها المسئول في الأزهر غير وزير شئونه نص على ذلك صراحة لمعجز المادة ٦٦ من هذا القانون تنص على أن « ولدير الجامعة (جامعة الأزهر) سلطة الوزير ليسا يختص بموظفي الجامعة طبقا لما تحدده اللائحة التنفيذية » .

ولو أن اتجاه المشرع الى الإبقاء على اختصاصات الوزير لشيوخ الأهر لنص على ذلك صراحة في قانون يجعل لشئون الأهر وزيرا .

رابعا - تنص المادة ١٠٠ من القانون المذكور على أن للوزير المختص إصدار ما يراه من قرارات تنظيمية أو تكميلية مؤقتة تتعلق بشئون الأهر وهيئاته بما لا يتعارض مع نصوص هذا القانون وذلك خلال الفترة التي تعد فيها اللائحة التنفيذية لحين صدورها .

واعطاء هذا الاختصاص لوزير شئون الأهر واضح الدلالة على أن الوزير هو قمة الشئون الإدارية وصاحب الرياسة فيها الأمر الذي يتعارض مع التسليم بقيام اختصاصات الوزير في شئون الموظفين - وهي شئون إدارية - لغيره . ولو كان هدف المشرع غير ذلك واتجاهه الى الإبقاء على هذه الاختصاصات لشيوخ الأهر لقيده سلطة الوزير المذكور بالا تكل بما لشيوخ الأهر من اختصاصات في شئون الموظفين وذلك - مرة أخرى - في قانون يجعل لشئون الأهر وزيرا .

هذا ومن ناحية أخرى فإن نص المادة ١٠٠ المذكورة يعطى الوزير كامل اختصاص التنظيم والتكامل في الأهر لحين صدور اللائحة التنفيذية وهو بذلك يعطى أى اختصاص آخر الى أن تصدر اللائحة فتستبين الأمور وتجدد معالم السلطة وحدود الاختصاص .

لهذا فقد استقر الرأي على أنه الى أن تصدر اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ ومع مراعاة الفقرة الأخيرة من المادة ٦٦ من هذا القانون يكون وزير شئون الأهر هو صاحب الاختصاصات والسلطات الممنوحة للوزير بالقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ وذلك بالنسبة الى موظفي الأهر الخاضعين لاحكام هذا القانون .

(١٠٤٨ / ١٠ / ١٩٦٣)

٢٤ - أيام وكيل جامعة الأهر بأعمال المدير عند غيابيه يتم بالتطبيق لحكم المادة ٤٤ من القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ - يعتبر ذلك من مقبليات وظائفه كوكيل للجامعة - عدم استغفاله ببل التمثيل للقرر لمدير الجامعة .

ان القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ بشأن إعادة تنظيم الأهر والهيئات التي يشملها ، قد نص في المادة ٤٤ منه على أنه « يكون لجامعة الأهر وكيل يعاون المدير في إدارة شئونها العلمية والإدارية والمالية ويقوم بمقايمة عند غيابه » ونص في المادة ٦١ على أن « مرتبات الجامعة ووكيلها وأعضاء هيئة التدريس والمعيدين وقواعد تطبيقها ومكافآت الاساتذة غير المتفرغين يحددها الجدول الملحق باللائحة التنفيذية لهذا القانون » ونص في المادة ١٠٠ على أن

« تصدر اللائحة التنفيذية لهذا القانون في مدى أربعة أشهر من تاريخ صدوره ويصل به من تاريخ صدورها وللوزير المختص إصدار ما يراه من قرارات تنظيمية أو تكميلية مؤقتة تتعلق بشئون الأزهر وهيئته بما لا يتعارض مع نصوص هذا القانون وذلك خلال الفترة التي تعد فيها اللائحة التنفيذية حين صدورها » .

وأعمالاً لهذا النص الأخير - فقد أصدر السيد وزير الأوقاف وشئون الأزهر في ١٢ من ديسمبر سنة ١٩٦٢ القرار رقم ٢١ لسنة ١٩٦٢ ونص في المادة الأولى منه على أنه « إلى حين أن تصدر اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٦١ وإلى أن يصل بها يكون مرتب وكيل جامعة الأزهر ١٨٠٠ جنيه سنوياً » .

وبتاريخ ٥ من مارس سنة ١٩٦٢ أصدر السيد الوزير قراره رقم ٤٢ لسنة ١٩٦٢ ونص في المادة الأولى منه على أن « يطبق في شأن أعضاء هيئة التدريس والمعيدين بجامعة الأزهر جدول المرتبات الملحق بالقانون رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ المشار إليه - وهو قانون تنظيم الجامعات - وذلك بصفة مؤقتة إلى أن تصدر اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٦١ المشار إليه » .

وبتاريخ ٢٤ من مارس سنة ١٩٦٤ صدر قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٢٨ سنة ١٩٦٤ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٦١ بشأن إعادة تنظيم الأزهر والهيئات التي يشملها ونص في المادة الأولى منه على أن « تضاف إلى القانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٦١ المشار إليه النصوص الآتية : -

م ٥٦ مكرراً « يعامل أعضاء هيئة التدريس والمعيدين بجامعة الأزهر من حيث المرتبات والرواتب الإضافية معاملة نظرائهم في جامعات الجمهورية العربية المتحدة على أن يعتبر الاستاذ بجامعة الأزهر نظيراً للامناذ ذي كرسى بهذه الجامعات » .

م ٢/٤١ « وتسرى عليه (أى على مدير جامعة الأزهر) جميع الأحكام التي تطبق على مدير الجامعة في الجمهورية العربية المتحدة » .

م ٢/٤٤ « وتسرى عليه (أى على وكيل جامعة الأزهر) جميع الأحكام التي تطبق على وكيل الجامعة في الجمهورية العربية المتحدة » .

وبالرجوع إلى القانون الذي يطبق على مدير ووكيل الجامعة في الجمهورية العربية المتحدة - وهو القانون رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ مدلاً بالقانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٦٤ في شأن تنظيم الجامعات في الجمهورية العربية المتحدة - يبين أنه قد نص على أن : « يتقاضى مدير الجامعة بدل تمثيل مقداره ١٥٠٠ جنيه سنوياً ويتقاضى وكيل الجامعة بدل تمثيل مقداره ٩٠٠ جنيه سنوياً » .

ومن حيث أنه يبين من ذلك أنه منذ أن صدر القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ وحتى صدور القانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٦٤ الذي سوى في المعاملة بين مدير ووكيل جامعة الأزهر وبين المدير والوكيل في الجامعات الأخرى - لم تكن هناك قواعد تنظيمية عامة تنظم تقرير أو تحديد بدل التمثيل لمدير ووكيل جامعة الأزهر وإنما كان المرد في ذلك إلى القرارات التي تصدر من رئيس الجمهورية في كل حالة على حدة بأعتباره المختص بذلك - ولهذا فقد ورد بميزانية جامعة الأزهر تأشيرة مفادها عدم جواز صرف بدل التمثيل إلا بمقتضى قرار جمهوري وكان من مقتضى هذا أن صدر القرار الجمهوري رقم ١٦٢٦ لسنة ١٩٦٣ في ١٢ من أغسطس سنة ١٩٦٣ بتقرير هذا البديل وتحديد نص على أن يمنح السيد الدكتور (٠٠٠) وكيل جامعة الأزهر - بدل تمثيل قدره ٦٠٠ جنيه سنوياً من تاريخ تعيينه في هذه الوظيفة وذلك بصفة شخصية .

وإذا كان القرار الجمهوري رقم ٥٦٧ لسنة ١٩٦٤ قضى بمنح السيد الدكتور (٠٠٠) بدل التمثيل المستحق لسيادته خلال فترة توليه منصبه وكيل ومدير جامعة الأزهر بالفئات المقررة لمديرى ووكلاء الجامعات الأخرى في ذلك الوقت إلا أنه لا يمكن اتخاذ حكم هذا القرار قاعدة عامة مجردة تطبيق في شأن غيره إذ أنه لا يبدو أن يكون قراراً فردياً قصد به شخص بذاته وحكمه حكم القرار السابق الإشارة إليه الصادر في خصوص السيد الدكتور (٠٠٠) والذي قضى صراحة بأن يصرف البديل (بصفة شخصية) وذلك يؤكد أن منح بدل التمثيل لمدير أو وكيل جامعة الأزهر لم يكن ليتقرر لأى منهما بالأعمال لقاعدة تنظيمية عامة - وإنما كان يصدر في شأنه قرارات شخصية في كل حالة على حدة .

ويخلص من ذلك أنه في الفترة السابقة على العمل بالقانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٦٤ المشار إليه لم تكن هناك قاعدة تنظيمية عامة تحدد مقدار بدل التمثيل المستحق لمدير جامعة الأزهر . ومن ثم فإنه لا محل لبحث استحقاق السيد الدكتور (٠٠٠) وكيل جامعة الأزهر لهذا البديل (غير المحدد قانوناً) أبان قيامه بأعمال المدير أثناء خلو منصبه إذ أن السيد المذكور لا يستحق خلال تلك الفترة - سوى بدل التمثيل الذي تقرر له بمقتضى القرار الجمهوري رقم ١٦٢٦ لسنة ١٩٦٣ .

ومن حيث أنه بالنسبة إلى الفترة اللاحقة للعمل بالقانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٦٤ المشار إليه فإنه يصدر هذا القانون أصبح بدل التمثيل المستحق لسواء مدير جامعة الأزهر أو وكيلها محددًا لتنظيمه قاعدة عامة مؤداها استحقاق المدير لبديل مقداره ١٥٠٠ جنيه والوكيل ٩٠٠ جنيه سنوياً - طبقاً لأحكام القانون رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ معدلاً بالقانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٦٤ في شأن تنظيم الجامعات في الجمهورية العربية المتحدة ومن

ثم فانه أعتبارا من تاريخ العمل بالقانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٦٤ -م- ساعد
الذكر يستحق السب (الدكتور ٠٠٠) بدل تمثيل مقداره ٩٠٠ جنيه سنويا
وهو البديل الذى أصبح مقررا لوكيل جامعة الأزهر ولا يستحق السيد
المذكور البديل المقرر لمدير جامعة الأزهر ومقداره ١٥٠٠ جنيه سنويا أثناء
قيامه بأعمال المدير ذلك لا يكفى مجرد قيام الموظف بأعمال وظيفه معينة
لينال ما هو مقرر لشاغلها من بدل تمثيل - بل يجب أن يكون - فضلا عن
ذلك - فى ذات الدرجة المالية المقررة لشاغل هذه الوظيفة أو ما فى حكمها
وانقول بغير ذلك يؤدى الى أن يصرف مثلا الى موظف من الدرجة الاولى بدل
اتتمثيل المقرر لمدير مصلحة متى قام بأعمال هذا المدير - وهو ما لا يجوز
طالما انه ليس فعلا فى درجة المدير وفقا للدواء القانونيه المقررة للتعين والذى
تختلف باختلاف ما اذا كان اتعين فى الدرجة الاولى أو فى درجته المدير
العام .

كما وأنه يتعين علاوة على ما تقدم النظر الى الكيفية التى تم بها شغل
الموظف للوظيفة المقررة لها بدل التمثيل والتفرغ فى ذلك بين ما اذا كان
قيام الموظف بأعمال هذه الوظيفة قد تم عن طريق الندب أو الاعارة مما يعتبر
بمثابه اتعين وبين ما اذا كان حلوله فى انعيام باختصاصات الوظيفة قد تم
أعمالا لنص ورد فى القانون والتفرغ - نبعا لذلك - فى استحقاق البديل -
بصفته فى المكانة الاولى دون الثانية - ومثل الحالة الاخيره حاله حلول وكيل
الجامعة محل مديرها عند غيابها - فهذا الحلول إنما يتم طبقا لنص المادة ٢٤
من القانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٦١ والتي تنص على أنه « يكون للجامعة الأزهر
وكيل يعاون المدير فى ادارة شئونها العلمية والإدارية والمالية ويعوم مهامه
عند غيابها » ومن هذا يبين أن المشرع فى معالجته لاختصاصات وكيل الجامعة
قد حددها بمعاونة المدير فى حالة وجود هذا الأخير - وبالحلول محله أثناء
غيابه - ومن ثم فإن قيام وكيل الجامعة بأعمال مديرها أثناء غيابها إنما هو
أمر من مقتضيات وواجبات وظيفته كوكيل للجامعة وما كان ذلك بحاف
سلفا على المشرع حين نظم حقوق وكيل الجامعة الوظيفية سواء من ناحية المرب
الأصل أو مرتب بدل التمثيل إذ أن المشرع حينذاك كان ملانا فى ذهنه أهمية
وظيفة وكيل الجامعة الذى يعاون المدير فى اختصاصاته ويحل محله فى
ممارسته هذه الاختصاصات أثناء غيابها فيجمع فى شخصه الوظيفيين ويعوم
بأعمالهما بصفته الوكيل وبالتالي فقد حدد المشرع مستحقانه من مرتب أصل
ومرتب بدل تمثيل بمراعاة كل هذه الظروف .

لذلك أنهى رأى الجمعية العمومية الى أن السيد الدكتور (٠٠٠)
وكيل جامعة الأزهر لا يستحق - منذ تاريخ تعيينه حتى تاريخ التمسك
بالقانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٦٤ التماس اليه - الا بدل التمثيل الذى تقرر «
بمقتضى المراءد الجمهورى رقم ١٦٢٦ لسنة ١٩٦٣ اما بالتسمية الى الممره

اللاحقة على العمل بالقانون المذكور - فإنه يستحق بدل التمثيل المقرر لوكيل الجامعة ومقداره ٩٠٠ جنيه سنوياً - دون البديل المقرر للمدير الجامعة .

(٣٨٤) (١٩٦٥/٤/١٠)

٢٥ - راتب العمادة المقرر لعمداء كليات جامعة الأزهر طبقاً لقرار نائب رئيس الجمهورية ووزير شئون الأزهر رقم ٩ مكرر لسنة ١٩٦٢ - عدم استحقاق هذا البديل عن السنة المالية ١٩٦٢/٦١ لعدم إدراج اعتماد مالي بها مخصص لهذا الغرض .

يبين من الاطلاع على ميزانية السنة المالية ١٩٦٢/١٩٦٣ أنه قد ورد في الملحق رقم ١٠ (ميزانية الأزهر للسنة المالية ١٩٦٢/١٩٦٣) - فرع ٢ جامعه الأزهر - باب (١) الدرجات الدائمة والمؤقتة - ما يأتي :

الكليات : (١) كلية أصول الدين (٢) كلية الشريعة (٣) كلية الدراسات العربية (٤) كلية المعاملات والائتمار (٥) كلية البنات للإسلامية (٦) كلية الهندسة والصناعات (٧) كلية الطب (٨) كلية الزراعة . وقد جاء بالبند (٧) الخاص بالرواتب والبدايات - راتب عمادة قدره ٢٤٠٠ جنيه . ولما زيد عدد الكليات في ميزانية السنة المالية ١٩٦٢/١٩٦٤ الى تسع كليات باضافة كلية التربية الى الكليات السالف ذكرها ، زيد راتب بدل العمادة الذي تضمنته هذه الميزانية الى ٢٧٠٠ جنيه وذلك كما يبين من الاطلاع على الميزانية قسم ١١ - الأزهر فرع ٢ جامعة الأزهر - بند (٧) الرواتب والبدايات .

ومن حيث أنه على مقتضى ما تقدم فإنه لما كان مقدار البديل المستحق لكل عميد هو ٢٠٠ جنيه سنوياً - طبقاً لقرار نائب رئيس الجمهورية ووزير شئون الأزهر رقم ٩ مكرر لسنة ١٩٦٢ المشار اليه وكان عدد الكليات في ميزانية السنة المالية ١٩٦٢/١٩٦٣ ثمانية كليات فقط فقد كان البديل المقرر لهذه الميزانية هو مبلغ ٢٤٠٠ جنيه . ولما زيد عدد الكليات الى تسع كليات في ميزانية السنة المالية ١٩٦٣/١٩٦٤ فقد ترتب على ذلك أن زيد ذلك البديل الى ٢٧٠٠ جنيه أي بزيادة ٣٠٠ جنيه وهو البديل المستحق لعميد كلية التربية التي أنشئت وعلى ذلك فإن الاعتماد المالي المقرر في كل من ميزانيتين السنتين الماليتين ١٩٦٢/١٩٦٣ و ١٩٦٣/١٩٦٤ ، إنما كان يواجه صرف بدل العمادة المستحق عن هاتين السنتين الماليتين فحسب ولم يقصد به مواجهة صرف بدل العمادة المستحق عن المدة من تاريخ بدء الدراسة في العام الدراسي ١٩٦٢/١٩٦١ الى تاريخ بداية السنة المالية ١٩٦٣/١٩٦٢ في أول يوليو سنة ١٩٦٢ ومن ثم لا يستحق بدل عمادة عن هذه المدة الأخيرة لعدم وجود الاعتماد المالي اللازم لمواجهة الصرف بهذا البديل خلال تلك المدة - مما يجعل القرار رقم ٩ مكرر لسنة ١٩٦٢ بشأن قواعد صرف بدل العمادة - غير ممكن وجائز قانوناً عن المدة المذكورة ولا يصبح هذا القرار ممكناً وجائزاً قانوناً إلا

أعتبا : من أول يوليو سنة ١٩٦٢ - بداية السنة المالية ١٩٦٣/٦٢ التي تقرر في ميزانيتها الاعتماد المالي اللازم لمواجهة صرف بدل العمادة المشـارة اليه .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى عدم استحقاق عمداء كليات جامعة الأزهر لبـدل العمادة المقرر بقرار نائب رئيس الجمهورية ووزير شئون الأزهر رقم ٩ مكرر لسنة ١٩٦٢ - عن العام الدراسي ١٩٦٢/٦١ الى تاريخ بداية السنة المالية ١٩٦٢/١٩٦٣ في أول يوليو سنة ١٩٦٢ .

(١٤٢١ د ١٠/١٢/١٩٦٣)

٢٦ - مكافأة عضوية مجمع البحوث الإسلامية - حلولها محل ما كان يستحقه العضو من مرتب جماعة كبار العلماء لحلول للمجمع محل جماعة كبار العلماء .

بمقارنة أحكام مجمع البحوث الإسلامية واختصاصاته كما وردت في القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ الخاصة بجماعة كبار العلماء يتضح أن المشرع قصد أن يكون المجمع هو الخلف الجديد لجماعة كبار العلماء والقائم بهما واختصاصاتها في شتى المجالات مع تطوير أحكام تنظيم - اقتنصتها وثبة الإصلاح في شئون الأزهر - فرسالة المجمع واختصاصاته وأهدافه كما بينتها المادة ١٥ من القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ تشمل على وجه التقريب أغراض جماعة كبار العلماء واختصاصاتها كما كان ينظمها المرسوم بقانون رقم ٢١ لسنة ١٩٣٦ مع تغيير في التسمية ، كما نصت المادة ١٦ من القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ على أن يتألف مجمع البحوث من خمسين عضوا من كبار علماء الإسلام ، ، كذلك نصت المادة الخامسة من هذا القانون على أن يختار فضيلة الإمام الأكبر شيخ الأزهر من بين هيئة مجمع البحوث الإسلامية لأن لم يكن قبل تعيينه عضوا في الهيئة صار بمقتضى هذا التعيين عضوا فيها ، وبمثل ذلك كانت تنص المادة السابعة من المرسوم بقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٣٦ بالنسبة الى جماعة كبار العلماء وفضيلة الإمام الأكبر رئيس المجمع وقد كان أيضا رئيسا للجماعة .

ويتضح مما تقدم أن الوجود القانوني لجماعة كبار العلماء زال من تاريخ العمل بالقانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ - وحل محلها تنظيم جديد هو مجمع البحوث الإسلامية لتستوعب رسالته بوجه عام رسالة جماعة كبار العلماء .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن فضيلة الشيخ (٠٠٠) لا يستحق في مقام المجمع بين مرتب عضوية جماعة كبار العلماء ومكافأة عضوية

مجمع البحوث الإسلامية سوى هذه الأخيرة وذلك اعتباراً من أول يوليو سنة ١٩٦٢ .

٩٢٧ (١٩٦٥/١٠/٢)

٢٧ - مدرسو مدارس تحفيظ القرآن الكريم الذين كانوا قد عينوا بالأهر بمكافآت شاملة بعد العمل بأحكام القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ بشأن إعادة تنظيم الأزهر والهيئات التي يشملها ثم عينوا بعد العمل بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ في الدرجات التي تتفق ومؤهلاتهم العلمية أو صلاحيتهم بميزانية الأزهر طبقاً للقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٦٥ إلى شأن تعيين مدرسي مدارس تحفيظ القرآن الكريم الرسمية - احتسابهم بمكافآتهم التي كانوا يتقاضونها من الأزهر إذا كانت تزيد على أول مربوط الدرجة لتعين فيها كل منهم وبشرط ألا يتجاوز نهاية مربوطها .

ينص القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ بشأن إعادة تنظيم الأزهر والهيئات التي يشملها في الفقرة الأولى من المادة ٨٤ على أن « تقوم مدارس تحفيظ القرآن مقام مدارس المرحلة الأولى بالنسبة للطلاب المتقدمين إلى المعاهد الإعدادية للأزهر » .

وفي ٣١ مارس سنة ١٩٦٥ صدر القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٦٥ في شأن تعيين مدرسي مدارس تحفيظ القرآن الكريم الرسمية ونص في المادة ١ منه على أنه : « استثناء من أحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بشأن نظام العاملين المدنيين بالدولة يجوز تعيين مدرسي مدارس تحفيظ القرآن الكريم التي تحولت والتي ستحول إلى الأزهر من وزارة التربية والتعليم في المدرجات التي تتفق ومؤهلاتهم العلمية أو صلاحيتهم بميزانية الأزهر مع أعفائهم من شرطي اجتياز الامتحان واللياقة الطبية » .

وقد جاء في المذكرة الإيضاحية لهذا القانون أنه تنفيذاً للقانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ تضمنت ميزانية الأزهر لعام ١٩٦٣/٦٢ - ٣٨٠ درجة تاسعة للمدرسي مدارس تحفيظ القرآن الكريم ولكن هذه الدرجات لم تكن كافية لاستيعاب مدرسي هذه المدارس .

وقد طلب الأزهر إلى وزارة الخزانة إدراج اعتماد بباقي درجات الموظفين البالغ عددهم ٥٣٢ مدرسا فوافقت على تعيينهم بالمكافأة بالباب الأول على أن يراعى في ميزانيته عام ١٩٦٤/٦٣ إدراج باقي الدرجات اللازمة لهؤلاء المدرسين وقد صدرت ميزانية ١٩٦٤/٦٣ متضمنة ١٦ درجة سادسة ، ٢ درجة سابعة ، ١٣٤ درجة ثامنة علاوة على المدرجات السابقة اعتمادها في ميزانية عام ١٩٦٣/٦٢ وهي ٣٨٠ درجة تاسعة ، ونظرا لرغبة الأزهر في تعيين هؤلاء المدرسين جميعا في المدرجات التي تسمح بها مؤهلاتهم سواء في المدرجات المنشقة وفقا لما تقدم أو في الدرجات الحالية بميزانية الأزهر للوظائف التي تناسبهم وفي حدود مصلحة العمل على أن تدرج بميزانيته

الازهر للسنة المالية القادمة الدرجات اللازمة لتعيين من لم يتم تعيينه من هؤلاء وذلك حرصا على الافادة من خبرتهم الطويلة في العمل بهذه المدارس . ومن حيث ان مؤدى هذه الاجراءات التى اتخذت فى الميزانية تنفيذا

لاحكام القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٦٥ هو تسكين هذه البطائفة من مدرسى تحفيظ القرآن الكريم فى الدرجات التى أنشئت خصيصا لهم فى الميزانية وليس من شأن هذا الاجراء أن يؤبر على المكافآت التى يحصلون عليها قبل وضعهم على هذه الدرجات مادام أن هذه المكافآت تدخل فى حدود الربط المالى للدرجة التى وضع عليها كل منهم ذلك أن القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٦٥ سالف الذكر لم يعصد الاساءة اليهم بل على العكس من ذلك فقد استثناهم من احكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ مستهدفا تعيينهم جميعا والافادة من خبرتهم حسبا ورد فى المذكرة الايضاحية للقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٦٥ سالف الذكر .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن مدرسى مدارس تحفيظ القرآن الكريم الذين كانوا قد عينوا بالازهر بمكافآت شاملة بعد العمل بأحكام القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ ثم عينوا بعد العمل بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ فى الدرجات التى تتفق ومؤهلاتهم العلمية او صلاحيتهم بميزانية الازهر مع أعفائهم من شرطى اجتياز الامتحان والمياقة الطبية يحتفظون بمكافآتهم التى كانوا يتقاضونها من الازهر اذا كانت تزيد على أول مربوط الدرجة المعين فيها كل منهم وبشرط أن لا تتجاوز نهايه مربوطها .

١٩٦٨/٥/٢٠ ٥٢٢

استقالة

راجع : فصل (ب - فصل بسبب الاستقالة)

استيراد

راجع : تراخيص (١ - تراخيص الاستيراد) .

اصلاح زراعي

- (ا) القرارات الملكية .
- (ب) الاعتداد بالتاريخ
- (ج) المتصرف اليه .
- (د) اللجان القضائية .
- (هـ) الغاء مقابل الاطيان .
- (و) الضريبة الاضائية على الاطيان .
- (ز) مسائل متنوعة .

١ - اقرارات الملكية

٢٨ - تعلق حق الحكومة في الاستيلاء على ما يزيد على النصاب القانوني للملكية - ينصب هذا الحق على القدر الزائد على المستوى لديه شائما في جميع ما يملكه - اذا حدد المالك ما يريد استبقاؤه لنفسه ينصب حقها على المساحات المفرزة التي تركها .

ان قانون الاصلاح الزراعي اوجب ألا تزيد ملكية المالك عن قدر معلوم وأن تستولى الحكومة على ملكية ما يزيد على هذا القدر كما اوجبت اللائحة التنفيذية للقانون المذكور أن يقدم المالك اقارارا يبين فيه ما يستبقيه لنفسه من أرضه في حدود النصاب وما يتركه للاستيلاء وذلك خلال ميعاد معين وأن تصدر جهة الاصلاح الزراعي بناء على هذا الاقرار قرارا بالاستيلاء على الارض الزائدة على النصاب على مسئولية المقرر .

ومن حيث أنه بمجرد صدور قانون الاصلاح الزراعي تعلق حق الحكومة في الاستيلاء على ما يزيد على النصاب من ملك المالك ويعتبر هذا الحق منصبا على القدر الزائد لديه شائما في جميع ما يملكه فإذا حدد المالك ما يريد استبقاؤه لنفسه وفقا للائحة التنفيذية للقانون المذكور أنصب حق الحكومة على المساحات المفرزة التي تركها المالك أعمالا للقانون ومن وقت العمل به .

(١٩٦٣/٨/٢٧) ٩٤٨

٢٩ - القرارات الملكية - وجوب تقديمها في الجهاد الذي حدده القانون - عدم جواز تعديلها بعد انتهاء هذا الجهاد - جواز ذلك اذا اقرن الاقرار بشرط يظهر ارادة المالك الصريحة

او الضمنية فى الاحتفاظ بما كان معترضا على خضوعه للاستيلاء ، ورفض اعتراضه او اذا شاب ارادته فى الاحتفاظ غلط .

ان قانون اصلاح الزراعى قد اوجب على المالك ان يقدم اقرار ملكية فى ميعاد معين يذكر به كافة ما يملكه وما يريد استيعاؤه لنفسه فانه بعدم اقراره على هذا النحو يكون قد تم فرز الارض التى تعلق بها حق الحكومة من الارض التى يحتفظ بها المالك ولا يجوز للحكومة تعديل الفرز بعد ذلك بارادتها المنفردة كما لا يجوز للمالك بعد انتهاء مدة تقديم الاقراوات ان يعد انتهاء المدة التى رخص له فيها ان يستعمل حقه فى الفرز .

ومن حيث انه ولئن كان القانون قد خول للمالك حق الاختيار خلال مدة معينة فانه يجب الاعتداد فى تقرير رغبة المالك بارادته الصريحة الصادرة على اساس توافر جميع العناصر التى تمكن موضوعيا من ابداء الاختيار السليم فى ذات مدة تقديم الاقرار فاذا كان المالك قد اعتبر بعض ارضه مستثناه من حكم القانون لانها ارض بناء او ارض بور (طبقا لقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢) او لانه تصرف فيها تصرفا ظن ثبت تاريخه مما جعله معتدا به قبل الحكومة ثم رفض اعتراضه واصبحت الارض خاضعة للاستيلاء لثبوت فساده فانه يجوز له تعديل اقراره بين ما احتفظ به وما كان معترضا عليه من ارض اذا كان احتفاظه الحاصل فى الميعاد قد اُضرب بشرط يظهر ارادته الصريحة او الضمنية فى الاحتفاظ بما كان معترضا عليه من ارض او رفض اعتراضه (١) او كان قد شاب ارادته فى الاحتفاظ الغلط وذلك وفقا لقرارى مجلس ادارة الهيئة العامة للاصلاح الزراعى الصادرين فى ٤ من فبراير سنة ١٩٥٨ و ١٣ من اكتوبر سنة ١٩٥٩ .

ومن حيث انه لذلك فانه لا يجوز للمالك تعديل اقراره بعد انتهائه ميعاد تقديم الاقراوات الا فى الحالات المذكورة فى قرارى مجلس ادارة الهيئة العامة للاصلاح الزراعى مالى الذكر وفى غير هذه الحالات ، لا يجوز المعدل الا باتفاق جهة اصلاح الزراعى والمالك بموجب عقد بدل تنطبق ارادتهما فى اجرائه .

(٩٤٨) ٢٧ ، ١٩١٣

ب - الاعتداد بالتأخير

٣٠ - المادة ٢٩ فترة ثلاثة من الرسوم بقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٥٢ معدلة بالقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥٨ استلزامها تسجيل التصرفات الصادرة الى الاولاد واحكام صحة العقد الخاصة

(١) راجع حكم محكمة النقض (كتابتا النقض المدي ٢٥٩ ص ١٤٩) .

بها على أن يتم ذلك في الميعاد الذي حددته - تسجيل صحيفة التعوى في الميعاد المحدد بالادة ٣/٢٩ المشار إليها - يحدث اثره اذا صدر الحكم بصحة ونفاذ التعاقد وأن تراخ صدوره الى ما بعد هذه الميعاد .

ان المادة الرابعة من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالاصلاح الزراعي معدلة بالمرسوم بقانون رقم ٣١١ لسنة ١٩٥٢ وبالقوانين رقم ١٠٨ لسنة ١٩٥٣ ورقم ٣٠٠ لسنة ١٩٥٣ ورقم ٣٩٧ لسنة ١٩٥٣ تنص على أنه « يجوز مع ذلك للمالك خلال خمس سنوات من تاريخ العمل بهذا القانون أن يتصرف بنقل ملكية ما لم يستول عليه من أطيانه الزائدة على مائتي فدان على الوجه الآتي :

(أ) الى اولاده بما لا يجاوز الخمسين فداناً للولد - على الا يزيد مجموع ما يتصرف فيه الى اولاده على المائة فدان .

(ب) الى صغار الزراع بالشروط الآتية :

(ج) الى خريجي المصاهد الزراعية بالشروط الآتية :

وأن الفقرة الثانية من المادة ٢٩ من القانون المذكور معدلة بالقانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٥٣ تنص على أنه « ولا تستحق الضريبة الاضافية عن الإطيان التي يحصل التصرف فيها حتى تاريخ حلول القسسط الاخير من الضريبة الاصلية متى كان هذا التصرف قد حصل الى الاولاد ، وفقاً للبند (١) من المادة الرابعة بمعد ثابت التاريخ قبل حلول القسسط الاخير المذكور أو وفقاً لأحد البندين (ب و ج) » .

كما تنص الفقرة الثالثة من المادة ذاتها معدلة بالقوانين رقم ٢٤٥ لسنة ١٩٥٥ و ٦٥١ لسنة ١٩٥٥ و ٢٩٨ لسنة ١٩٥٦ و ١٢٠ لسنة ١٩٥٨ على ما يأتي :

« ويجب تسجيل التصرفات المشار إليها في الفقرة السابقة وكذلك أحكام صحة التعاقد الخاصة بها قبل يوم أول يوليو سنة ١٩٥٩ اذا كان تصديق المحكمة الجزئية أو إثبات تاريخ العقد سابقاً على يوم أول أبريل سنة ١٩٥٥ فان كانا لاحقين له وجب تسجيل التصرف أو الحكم بصحة التعاقد حتى يوم أول يوليو سنة ١٩٥٩ أو خلال سنة من تصديق المحكمة أو إثبات التاريخ أي الميعادين أعيد و يترتب على مخالفة هذا الحكم الاستيلاء وفقاً للمادة (٣) وكذلك استحقاق الضريبة الاضافية كاملة اعتباراً من أول يناير سنة ١٩٥٣ حتى تاريخ الاستيلاء » .

وان قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٦٢ بتعديل بعض أحكام المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالاصلاح

الزراعى قد نص فى المادة الاولى منه على أنه « يستبدل بنص الفقرة الاخيرة من المادة ٢٩ من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ المشار اليه النص الآتى :

« ويجب تسجيل التصرفات الصادرة الى الاولاد وفقا للمبند (ا) من المادة الرابعة وكذلك أحكام صحة التعاقد الخاصة بها قبل اول يوليو سنة ١٩٥٩ كما يجب تسجيل التصرفات الصادرة وفقا للمبند (ب) و (ج) من المادة الرابعة أو احكام صسحة التعاقد الخاصة بها خلال سنة من تاريخ العمل بهذا القانون ٠٠٠ » ، وأن القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٦٥ بتعديل احكام المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالاصلاح الزراعى نص فى المادة الاولى منه على أن « يستبدل بنص الفقرتين الاخيرتين من المادة ٢٩ من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ النص الآتى :

« ويجب تسجيل التصرفات الصادرة الى الاولاد وفقا للمبند « ا » من المادة الرابعة وكذلك أحكام صحة التعاقد الخاصة بها قبل اول يوليو سنة ١٩٥٩ .

كما يجب تسجيل التصرفات الصادرة وفقا للمبندين « ب ، ج » من المادة الرابعة أو احكام صحة التعاقد الخاصة بها خلال سنة من تاريخ العمل بهذا القانون » .

وأن المادة ١٥ من القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ بتنظيم الشهر العقارى تنص على أنه « يجب التأشير فى هامش سجل المحررات واجبة الشهر بما يقدم ضدها من الدعاوى التى يكون الغرض منها الطعن فى التصرف » . ويجب كذلك تسجيل دعاوى استحقاق أى حق من الحقوق المبنية المقارية أو التأشير بها على حسب الاحوال كما يجب تسجيل دعاوى صحة التعاقد على حقوق عينية عقارية وتحصل التأشيرات والتسجيلات المشار اليها بعد اعلان صحيفة الدعوى وتقيدها بجدول المحكمة » .

كما تنص المادة ١٧ من هذا القانون الاخير على أنه « يترتب على تسجيل الدعاوى المذكورة بالمادة الخامسة عشرة أو التأشير بها أن حق المدعى اذا تقرر بحكم مؤثر به طبق القانون يكون حجة على من ترتبت لهم حقوق عينية ابتداء من تاريخ تسجيل الدعاوى أو التأشير بها » .

ويخلص من استظهار النصوص المتقدمة أن المادة ٢٩ من قانون الاصلاح الزراعى قد استوجب تسجيل الاحكام والتصرفات المشار اليها فيها على أن يتم ذلك فى الميعاد الذى حددته ، وأنه بالرجوع الى القواعد والاحكام العامة المقررة للتسجيل بقانون الشهر العقارى والتي لم يتضمن قانون الاصلاح الزراعى احكاما خاصة تفايرها أو تعطل سريانها فى مجال تطبيقه ، يبين أن قانون الشهر العقارى وضع نظاما خاصا لتسجيل التصرفات التى هي موضوع

دعوى صحة ونفاذ التعاقد على حقوق عينية عقارية فاستوجب تسجيل صحيفة الدعوى المتضمنة للتصرف الذى من هذا القبيل وجعل تاريخ هذا التسجيل بداية لتحقيق الآثار المترتبة على التسجيل مهما تراخ صدور الحكم بعد ذلك - أما الحكم ذاته فلا يجرى تسجيله وإنما يؤشر بتطبيقه متى أصبح نهائيا على هامش تسجيل الدعوى وفقا لنص المادة ١٦ من القانون المذكور ومن ثم فإن كل حكم يصدر فى دعوى صحة ونفاذ عقد يعتبر تسجيلا ابتداء من تاريخ تسجيل صحيفة الدعوى التى تتضمن فى واقع الامر العناصر الاساسية للعقد المثبت للتصرف ، ومؤدى هذا أن تسجيل صحيفة دعوى صحة ونفاذ عقد البيع الابتدائى الصادر من السيد / ... لإولاده وهو التسجيل الحاصل فى ١١ من أغسطس سنة ١٩٥٨ تحت رقم ٤٠٦٣ شهر عقارى دمنهور يكون قد تم محدثا آثاره قبل التاريخ المنصوص عليه فى قانون اصلاح الزراعى اذ يعتبر التصرف موضوع هذه الدعوى مسجلا منذ تاريخ تسجيل صحيفتها وبهذه المثابة يكون داخلا فى حدود الميعاد الذى قررتة الفقرة الاخيرة من المادة ٢٩ من قانون اصلاح الزراعى ومستوفيا الشروط الواردة فى هذه المادة اذا ما صدر الحكم فى الدعوى بصحة ونفاذ التعاقد وان تراخ صدوره الى ما بعد هذا الميعاد ما دام اثر التأشير بمنطوق الحكم النهائى يرتد الى تاريخ تسجيل صحيفة الدعوى . أما اذا صدر الحكم بغير ذلك فإن التسجيل يلغى من البداية ويكون عديم الاثر ويتخلف شرط المادة المذكورة . وعلى ذلك يتعين استبعاد الاطيان موضوع الاعتراض من الاستيلاء ، وتعليق مصيرها من حيث الاستيلاء عليها أو عسبه على صدور حكم فى دعوى صحة التعاقد المشار اليها .

لذلك انتهى الرأى الى أنه يتعين تعليق استبعاد الاطيان موضوع الاعتراض رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٦٢ أمام اللجنة القضائية لاصلاح الزراعى من الاستيلاء على صدور حكم فى دعوى صحة التعاقد المقيمة تحت رقم ٢٩٥ لسنة ١٩٥٨ مدنى كلى دمنهور - بحيث اذا ما صدر هذا الحكم لصالح المتصرف اليهم وتأثر به وفقا للقانون دون ابطاء ظلت الارض المذكورة مستيعبة من الاستيلاء والا وجب الاستيلاء عليها واعتبارها كأن لم تخرج من الاستيلاء فى أى وقت من الاوقات .

(١٩٦٦/٥/٧) ٤٣٧

٣٩ - المادة الثانية من القانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٥٧ - تقريرها الاستيلاء على ما جاوز مائتى فدان من الاراضى البور المملوكة للأفراد يوم ٩ سبتمبر سنة ١٩٥٢ مع عدم الاعتداد بما حدث بعد هذا التاريخ من تجزئة بسبب المراث أو الوصية - استثناء الاراضى البور التى سبق التصرف فيها بقعود ثابتة بالتاريخ قبل العمل بهذا القانون .

ان نص الفقرة (ب) من المادة ٣ من قانون اصلاح الزراعى المعدلة بالقانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٥٧ يقضى بأنه « يجوز للأفراد أن يمتلكوا أكثر من مائتى فدان من الاراضى البور والاراضى الصحراوية لاستصلاحها وتعتبر هذه

الاراضي زراعية فيسرى عليها حكم المادة الاولى عند انقضاء خمس وعشرين سنة من تاريخ الترخيص في الرى من مياه النيل أو الآبار الارتوازية ويستولى عندئذ لدى المالك على ما يجاوز مائتى فدان نظير التعويض المنصوص عليه في المادة ٥ وذلك كله مع عدم الاخلال بجواز التصرف في هذه الاراضي قبل انقضاء المدة المشار اليها ويصدر مجلس ادارة الهيئة العامة للاصلاح ازراعى قرارا في شأن الادعاء ببور الارض يعلن الى ذوى الشأن بالطريق الادارى خلال خمسة عشر يوما من تاريخ اصداره » .

وتنص المادة الثانية من القانون ١٤٨ لسنة ١٩٥٧ المعدلة بالقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٥٨ و ٢٤ لسنة ١٩٦٠ على أنه « استثناء من أحكام البند (ب) من المادة ٣ من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ المشار اليه ومع عدم الاخلال بأحكام المادتين ٣ و ٤ بند (أ) منه تستولى الحكومة نظير التعويض المنصوص عليه في المادة ٥ من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ سالف الذكر على ما جاوز مائتى فدان من الاراضي البور المسلوكة للأفراد يوم ٩ سبتمبر سنة ١٩٥٢ ومع عدم الاعتداد بما حدث بعد هذا التاريخ من تجزئة في الملكية بسبب الميراث أو الوصية ولا يحسب في القدر المذكور ما تصرف فيه المالك وخرج من الاستيلاء وفقا لاحكام المرسوم بالقانون المذكور كما لا تخضع للاستيلاء الاراضي البور التي سبق التصرف فيها بمقود ثابتة التاريخ قبل العمل بالقانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٥٧ (أى قبل ١٣ يولية سنة ١٩٥٧) » .

ولما كان الواقع بالنسبة للحانة المعروضة أن المالك المذكور يمتلك حوالي ٧٦٣ فداناً و ٢١ قيراطاً و ١٥ سهماً تصرف في مساحة ٢٣ قيراطاً و ١٧ سهماً و ٦٥٤ فداناً منها بموجب تنازلات الى اولاده وآخرين ثبت تاريخها في ٢ يولية سنة ١٩٥٧ بالتصديق على توقيع المتنازل عنها بمصلحة الشهر العقارى قبل العمل بالقانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٥٧ أى قبل ١٣ من يولية سنة ١٩٥٧ الامر الذى يخرجها من تطبيق احكام هذا القانون - ومن ثم يمتنع الاستيلاء على الاطيان موضوع هذه التصرفات - ولا يقدح في هذا اقول بأن العقود التى اشترى بمقتضاها المالك المذكور هذه المساحات من مصلحة الاملاك الاميرية قد تضمن نص البند ٢٢ منها شرط يمنح المشتري من التصرف في الارض المشتراة طالما أنه لم يسدد كامل الثمن أو لم يحصل على اذن كتابي من المصلحة بذلك ، وأنه اعمالاً لنص المادة ٨٢٤ من القانون المذنى تكون هذه التصرفات باطلة لصدورها على خلاف الشرط النافذ من التصرف الوارد بالعقد ، اذ أن الثابت من الاوراق ومن الاطلاع على كتاب مصلحة الاملاك الصادر منها الى مصلحة الشهر العقارى برقم ٢٤٠ فى ٢ من يولية سنة ١٩٥٧ أن مصلحة الاملاك قد ارفقت به التنازلات المذكورة وطلبت فيه من مصلحة الشهر العقارى اجراء اللازم للتصديق على التوقيعات فى هذه التنازلات واعادتها للمصلحة الامر الذى يستشف منه موافقة المصلحة على هذه التصرفات فضلاً على أنه بمثابة اذن كتابي من المصلحة باتمام هيئته

التصرفات ، الامر الذى يمتنع معه أعمال الشرط الوارد بالمند ٢٢ من عقد الشراء المشار اليه آنفا ، وتصبح بذلك هذه التصرفات صحيحة منتجة لآثارها ، ولا تخضع لتطبيق أحكام القانون ١٤٨ لسنة ١٩٥٧ .

(٧٢٩) (١٦٦٢/١١/٦)

٣٣ - القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ بتعديل بعض أحكام قانون اصلاح الذراعى - ثبت تاريخ الورقة العرفية من يوم وفاة أحد ممن لهم على الورقة اثر معترف به من خط او امضاء او ختم او بصمة - جبر المدة او نالیه او الشيخ خلف المتوفى والياته ذلك فى محضر غير معتمد من جهة الادارة وغير مختم بخطها دون ان يكون ذلك بمناسبة حصر تركه المتوفى - ان مثل هذا المحضر لا يكون له حجية على غير الموقعين عليه .

ان المادة ٣٩٠ من القانون المدنى تنص على أن « الورقة الرسمية هي التى يثبت فيها موظف عام أو شخص مكلف بخدمة عامة ما تم على يده أو ما تلقاه من ذوى الشأن . وذلك طبقا للاوضاع القانونية وفى حدود سلطته واختصاصه » .

فإذا لم تكسب هذه الورقة صفة الرسمية فلا يكون لها الا قيمة الورقة العرفية متى كان ذوى الشأن قد وقعوها باعضاء انهم أو باختامهم أو بهسات اصابعهم » .

وتنص المادة ٣٩٥ من هذا القانون على انه : « لا تكون الورقة العرفية حجة على الغير فى تاريخها الا منذ أن يكون لها تاريخ ثابت ويكون تاريخ الورقة ثابتا » .

(ا) من يوم أن تقيد بالسجل المعد لذلك .

(ب) من يوم أن يثبت مضمونها فى ورقة أخرى ثابتة التاريخ .

(ج) من يوم أن يؤشر عليها موظف عام مختص .

(د) من يوم وفاة أحد ممن لهم على الورقة اثر معترف به من خط او امضاء او ختم او بصمة او من يوم أن يصبح مستحيلا على أحد من هؤلاء أن يكتب أو يصمم لملأه فى جسمه ، وبوجه عام من يوم وقوع أى حادث آخر يكون قاطعا فى أن الورقة قد صدرت قبل وقوعه .

(هـ) ومع ذلك يجوز للقاضى تبعا للظروف الا يطبق حكم هذه المادة على المخالفات » .

ومن حيث أن المادة ١٨ من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ بفرض رسم ايلولة على التركات تنص على أنه « يجب على الورقة وعلى التمدد والمسايق ومسايق الحارات أن يبلغوا عن وفاة أى شخص خلف تركه وذلك فى خلال

ثلاثة أيام من وقت وفاته . ويكون التبليغ للمديرية أو المحافظة بالنسبة لمن يتوفون في عواصم المديرية والمحافظات والمركز بالنسبة لمن يتوفون في الجهات الأخرى .

وتنص المادة ١٥ من القرار الوزاري رقم ١٣٦ لسنة ١٩٤٤ بإبلاغة التنفيذية للقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ المشار اليه على أن « التبليغ المشار اليه في المادة ١٨ من القانون يجب أن يوضح به اسم كل من يتوفى عن تركه ولقبه واسم والديه وسنه وصناعته وديانته وجنسيته ومحل اقامته وساعة ومحل الوفاة ان كانت طبيعية وتاريخ ورقم محضر البوليس أو النيابة ان كانت جنائية وكذا جميع البيانات التي تتصل بعلم الورثة والعمد والمشايخ ومشايخ الحارات أو جهات الادارة كالأموال المملوكة للمتوفى وأسماء الورثة وسبب الارث » .

وتنص المادة ١٦ من هذه اللائحة على أنه « على جهة الادارة التي تتلقى هذا التبليغ أن ترسله فوراً وفي ميعاد أقصاه ثمان وأربعون ساعة الى مأمورية الضرائب التي يقع في دائرتها اختصاصه محل الوفاة » .

ومن حيث أنه يبين من هذه النصوص أن العمدة أو نائبه أو الشيخ ملزم بالتبليغ عن وفاة أى شخص خلف تركه وذلك خلال ثلاثة أيام من وقت وفاته وأن يوضح في هذا التبليغ اسم المتوفى ولقبه واسم والديه وسنه وصناعته وديانته وجنسيته ومحل اقامته وساعة وفاته وسببها وكذلك جميع البيانات التي تتصل بعلم الورثة والعمد والمشايخ أو جهات الادارة كالأموال المملوكة للمتوفى وأسماء الورثة وسبب الارث .

ومن حيث أن مقتضى حصر تركه المتوفى بيان ما لها من حقوق وما عليها من التزامات وجبر ختم المتوفى حتى لا يساء استعماله وعلى ذلك فإن جبر ختم المتوفى عملية لا تتم استقلالاً بعيداً عن حصر التركة بل هي عملية لا تتم الا بمناسبة هذا الحصر وأثنائه ومحضر حصر التركة لا يحتفل به العمدة أو نائبه وإنما يتعين عليه ارساله الى الجهة المختصة التي نص عليها القانون فاذا لم تتوافر في هذا المحضر الاجراءات التي يستلزمها القانون في هذا الشأن فلا تكون له حجية الاوراق الرسمية ، ومن ثم فاذا كسر العمدة أو نائبه أو الشيخ خاتم المتوفى وأثبت ذلك في محضر غير معتمد من جهة الادارة وغير مختوم بخاتمها دون أن يكون ذلك بمناسبة حصر لتركه المتوفى ، فانه يكون قد خالف الاوضاع القانونية الواجبة الاتباع وخرج عن حدود سسلطته واختصاصه . ولا يكون لمثل هذا المحضر حجية على غير الموقعين عليه .

ومن حيث أن نائب عمدة بشى سويف حين جبر خاتم السيدة لم يكن ذلك بمناسبة حصر تركتها ودون أن يعتمد من جهة ادارية أو يختتم بخاتمها فليس لمثل هذه الورقة حجية على الغير .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن عقد البيع الابتدائى المؤرخ ١٣ مارس سنة ١٩٥٩ والصادر من السيد / ٠٠٠٠ لأولاده ٠٠٠٠٠٠ بمساحة ٧٨ فدان و ٦ قيراط أطيان زراعية بزمأم قلها مركز اهناسيا المدينة وكذلك عقد البيع الابتدائى المؤرخ ١٤ أغسطس سنة ١٩٥٩ الصادر من المرحوم ٠٠٠٠ الى أولاده ٠٠٠٠ بمساحة ٧٥ فداناً بزمأم قلها مركز اهناسيا المدينة لا يعتبران ثابتى التاريخ قبل صدور القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ .

٥٧٩ (١٩٦٨/٦/١)

٣٣ - العقد الذى يوصف بأنه عقد شراء ليستر عقد هبة رغم فصله التنازلا عن الثمن الى المشتري - عدم اعتباره عقدا ساترا لهية توضوح نية المتبرع - بطلان هذه الهبة لعب في الشكل - تنفيذ هذه الهبة اختيارا - اعتبار هذا التنفيذ إجازة للهبة الباطلة لا تنفيذا لالتزام طبيعي .

انه وان كانت الفقرة الاولى من المادة ٤٨٨ من القانون المدنى تنص على ان تكون الهبة بورقة رسمية والا وقعت باطلة ما لم تتم تحت ستار عقد آخر . الا أنه يشترط بداهة فى العقد الساتر للهبة أن تكتمل له الاركان اللازمة لانعقاده والشروط المطلوبة لصحته قانونا وأن يكون ظاهره كاشفا عن العقد الساتر خافيا للهبة خفية لا تظهر معها ، فاذا تخلفت عن العقد الساتر أركان صحته أو بعضها وكان معبرا فى ظاهره عن قيام الهبة بأمارات واضحة ، فان الهبة هنا لا تكون مستورة بالمعنى المقصود فى المادة المذكورة ويلزم لصحتها أن تفرغ فى ورقة رسمية .

فاذا وصف العقد بأنه بيع وكان ظاهر الدلالة فى أنه لم يفرض على المشتري التزاما بأداء الثمن وهو الالتزام الذى يعتبر من خصائص عقد البيع الجوهرية ويميزه أساسا عن عقد الهبة وذلك لأنه تضمن فى صلبه تنازلا عن هذا الثمن الى المشتري وكشف بذلك فى وضوح لا يخفى عن ارادة المتبرع بالبيع فجاءت الهبة بهذا العقد ظاهرة غير مستورة لذلك كان يلزم لصحتها قانونا أن تتم فى ورقة رسمية طبقا للحكم الوارد فى صدر الفقرة الاولى من المادة ٤٨٨ المذكورة فان مقتضى ذلك - عملا بتلك المادة - أن الهبة المذكورة جاءت باطلة عديدة الاثر وقت إبرام العقد ، الا أن المادة ٤٨٩ من القانون المدنى تنص على أنه : « اذا قام الواهب وورثته مختارين بتنفيذ هبة باطلة لعب فى الشكل . فلا يجوز لهم أن يستردوا ما سلموه » ، ولقد كان يمكن تصوير أساس هذا النص على أن الهبة الباطلة لعب الشكل تخلف التزاما طبيعيا بالفداء بها الا أنه يؤخذ على هذا التصوير أن البطلان الذى يلحق مثل هذه الهبة هو بطلان مطلق لا يولد أى أثر ولا يصلح حتى لتوليد التزام طبيعى لذلك يرجح فهم النص على أنه يورد صورة خاصة لاجازة تصرف باطل وبذلك يكون مفهوم النص قيام الواهب (أو ورثته) بتنفيذ هبة باطلة لعب

فى الشكل يعتبر اجازة لهذه الهبة يصحبها من وقت صدورها شأن الاجارة
مموما .

وتنفيذ الهبة الباطلة لترتيب ذلك الاثر وان كان يمكن ان يتم بأى
صورة من صور التنفيذ المعبرة عنه والدلالة عليه الا أنه يؤخذ من عجز المادة
٤٨٩ أن التنفيذ يتم بتسليم الموهوب الى الموهوب له فصورته المادة هذا
الحكم بمنع امتداد ما تم تسليمه مما يفترض سابقة التسليم باعتباره تنفيذاً
للهبة الباطلة الذى يجيزها . وفى جميع الاحوال فانه لا شك فى ان التمسك
من جانب الواهب بالهبة الباطلة وأثارها رغم علمه بميبتها يعبر نعيدها لها
فى تطبيق تلك المادة .

وقد تضمن العقد محل البحث فى بنده الخامس أن الطرف الثانى يصفه
ولياً طبيعياً على ابنه انقاصر وضع يده على الاطيان المبيعة اليه بما يشملها بعد
معانتها واصبح له حق الانتفاع بها .

وقد نصت الفقرة الثانية من المادة ٤٨٧ من القانون المدنى على أنه اذا
كان الواهب هو ولى الموهوب له ناب عنه فى قبول الهبة وبفض الخى الموهوب
وعلى ذلك يكون ما جاء بالبنده الخامس من انقاصه من تسليم الولى المال محل
التصرف نيابة عن المشتري القاصر هو تطبيق صحيح لحكم المعزى المذكور .
كما يكون تنفيذاً قانونياً لهذه الهبة حيث لا توجد وسيلة اخرى لهذا السفيد
فى علاقة طرفها شخص واحد بصفتين يلتزم بأحدهما ويستحق بالآخرى
ويعرض التنفيذ بالاولى ويتلفاه بالثانية لتشكيل وجه سفيد الهبة بما يصحح
بطلانها مع عدم تصور امكان قيام مظاهر خارجية ودلالات ماديه لهذا السفيد .

ومن ناحية اخرى فان الواهب عبر بعد ابرام العقد بسدة شهور
بتمسكه بتنفيذ الهبة واعمال ابرامها فتقدم فى ١٧ من يونيو سنة ١٩٥٦ الى
مأمورية الشهر العقارى بالمحلة الكبرى بطلب شهر عقارى يحمل عدد هبة
رسمى عن الاطيان محل البحث ، فكتشف بذلك بعد ابرام العقد فى ١٩ من
فبراير سنة ١٩٥٦ عن تمسكه بتنفيذ الهبة مما يعتبر اجازة لها بسدة أن
وقعت باطلة عند ابرام عقدها .

وترتيباً على ما تقدم تكون الهبة المذكورة صحيحة قانوناً بالاجازة منتجة
لآثارها جامعة لاركان صحة تصرف قانونى فى الاطيان الموهوبة وهو تصرف
ثابت التاريخ قبل العمل بالقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ فلا تعيبها احكامه
وتخرج عن نطاق تطبيقه فلا يجوز الاستيلاء عليها تنفيذاً له .

ج - التصرف اليه

٣٤ - استمرجات العاددة لصغار الزراع بمقتضى المادة ٤ من قانون الاصلاح الزراعى رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ - استنوط هذا القانون ان يكون التصرف اليه بالغا سن الرشء وقت التصرف اليه - فلقصوء بهذا الشرط .

أجازت الفقرة (هـ) من المادة الثانية من القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ للجمعيات الحيرية ان تمتلك من الاراضى الزراعية مساحة تزيد على مائتى فدان وأجازت لها انصرف فى التقدر الزائد خلال عشر سنوات وفقا لاحكام المادة الرابعة منه ، ووضعت المادة الرابعة المذكورة شروطا محددة بالنسبة للتصرف اليهم من صغار المزارعين وخريجي المعاهد الزراعية - واشترطت فى نهايتها ان يكون التصرف اليه بالغا سن الرشء وقد وجد عند بحث التصرفات ببعض الجمعيات الحيرية الخاضعة للقانون ان هناك بعض التصرفات قد صدرت الى صغار المزارعين واستوفت كافة الشروط المنصوص عليها فى المادة الرابعة كما صدق عليها من الغاضى الجزئى فيما عدا الشرط الخاص ببلوغ سن الرشء، ونظرا الى ان هؤلاء الاشخاص يحترفون الزراعة فعلا ، كما ان الحقود قد تمت بياية أوليائهم عنهم ، فضلا عن ان بعضهم قد بلغ سن الرشء بعد انمام العقد - لذلك نار التساؤل عما اذا كان الشرط الخاص ببلوغ سن الرشء قد تطلبه القانون لصحة العقد - بمعنى أنه يلزم ان يكون التصرف اليه بالغا سن الرشء عند التعاقد ، وأنه لا يجوز توليه ان ينوب عنه فى ذلك أم أنه قصد بهذا الشرط الا يتم التعاقد مع شخص القاصر ولكن يجوز ان يتعاقد عنه وليه اذا توافرت فى الخاصر باقى شروط المادة الرابعة ، كما نار التساؤل عما اذا كان المقصود بالبلوغ فى هذا الشأن هو بلوغ سن الاهلية الشاملة ، أم يكفى بلوغ الشخص الاهلية انكافية للإدارة والشراء .

وقد عرض الموضوع على الجمعية العمومية للقسم الاستشارى للفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة فى ١٤ من اكتوبر سنة ١٩٦٤ فاستبان لها ان الفقرة (هـ) من المادة الثانية من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ الخاص بالاصلاح الزراعى تنص على أنه « يجوز للجمعيات الحيرية الموجودة . صدور هذا القانون ان تمتلك من الاراضى الزراعية ما يزيد على مائتى فدان ، على الا يجاوز ما كانت تمتلكه قبل صدوره » ويجوز لها التصرف فى التقدر الزائد على مائتى فدان وفقا لاحكام المادة (٤) ويكون للحكومة الاستيلاء على المساحة الزائدة لدى الجمعية خلال عشر سنوات » وتنص المادة الرابعة من المرسوم بقانون المشار اليه على أنه « يجوز مع ذلك للمالك خلال خمس سنوات من تاريخ العمل بهذا القانون ان يتصرف بنقل ملكية ما لم يستول عليه من أطبائه الزراعية الزائدة على مائتى فدان على الوجه الآتى :

(ا) الى اولاده

(ب) الى اصغار الزراع بالشروط الآتية :

١ - ان تكون حرفتهم الزراعة .

٢ - ان يكونوا مستاجرين أو مزارعين فى الارض المتصرف فيها أو من أهل القرية الواقع فى دائرتها العقار .

٣ -

٤ -

٥ -

(ج) الى خريجي المعاهد الزراعية بالشروط الآتية :

ويشترط علاوة على ما ذكر فى كل من البندين المسابقين ان يكون المتصرف اليه مصرياً بالغا سن الرشد لم تصدر ضده احكام فى جرائم مخلة بالشرف ولا يكون من اقارب المالك لىأية الدرجة الرابعة ، ولا يجوز للمالك سواء كان تصرفه الى صغار الزراع أو الى خريجي المعاهد الزراعية ان يضع فى التصرف بالصورية باى طريق كان ولو بطريق ورقة ائضد ولا يكون التصرف صحيحا الا بعد تصديق المحكمة الجزئية الواقع فى دائرتها العقار .

وبين من هذه النصوص ان قانون الاصلاح الزراعى اباح لاجه عيساب الحرية تملك ما يزيد على مائتى فدان واجاز لها التصرف فى ائقدر الزائد الى صغار الزراع او خريجي المعاهد الزراعية بشروط معينة ومن بين هذه الشروط ان يكون المتصرف اليه بالغا سن الرشد - والمسود بملوح سن الرشد هو ان يكون المتصرف اليه كامل الاهلية لمباشرة حقوقه المدنية - طبيين لنص المادة ٤٤ من القانون المدنى التى تنص على ان « كل شخص بلغ سن الرشد متمتعاً بقواه العقلية ولم يحجر عليه يكون كامل الاهلية لمباشرة حقوقه المدنية وسن الرشد هى احدى وعشرون سنة ميلادية كاملة » . ومعنى ذلك هو انه يشترط طبقاً لنص المادة الرابعة من قانون الاصلاح الزراعى ان يكون المتصرف اليه من صغار الزراع أو خريجي المعاهد الزراعية قد بلغ احدى وعشرين سنة ميلادية ، متمتعاً بقواه العقلية ولم يحجر عليه - بمعنى ان يكون كامل الاهلية لمباشرة حقوقه المدنية بنفسه ، وهذا هو ما يتفق مسح صراحة نص المادة الرابعة المذكورة فضلاً عن أنه يحقق بالحكمة من اباحية التصرف فيما يجاوز المائتى فدان ، وذلك بعدم حرمان المالك من التصرفات التى لا تتنافى واهداف القانون ، فالمادة ٩ من قانون الاصلاح الزراعى الخاصة بشروط توزيع الاراضى المستولى عليها ، تنص على ان « توزع الارض المستولى عليها فى كل قرية على صغار الفلاحين بحيث يكون لكل منهم ملكية صغيرة

لا تقل عن فدانين ولا تزيد على خمسة أفدنة تبعا لجودة الارض ويشترط فيمن توزع عليه الارض :

(أ) أن يكون مصرياً بانفا سن الرشد لم يصدر ضله حكم فى جريمة مخلة بالشرف .

(ب) ان تكون حرثته الزراعة ٥٠٠٠ ٥

واذا كانت شروط توزيع الاراضى المستولى عليها توجب فيمن توزع عليه الارض أن يكون بالغا سن الرشد - أى بالغا احدى وعشرين سنة ميلادية كاملة وذلك طبقاً لنص الفقرة (أ) من المادة ٩ المشار اليها فانه يجب أن يكون المتصرف اليه طبقاً للبندين (ب) ، (ج) من المادة الرابعة سالفة الذكر بالغا احدى وعشرين سنة ميلادية كاملة ، وذلك لوحدة الهدف الذى قصد اليه المشرع بما نص عليه فى المادتين ٤ و ٩ من قانون اصلاح الزراعى .

(٩٠٨) ١٩٦٠/١١/٣٠

٣٥ - التصرفات الصادرة طبقاً للمادة ٤ من قانون اصلاح الزراعى رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ - الجزء المترتب على مخالفة الشروط الواردة بهذه المادة - هو البطلان المطلق .

انه ولئن كان المشرع لم يقن فى المادة الرابعة من قانون الاصلاح الزراعى الجزاء على مخالفة أى شرط من الشروط الواردة بها عدا ما تضى به من أن التصرف لا يكون صحيحاً الا بعد تصديق المحكمة الجزئية الواقع فى دائرتها العقار ، الا انه لما كانت المنصوص التى تضمنها قانون الاصلاح الزراعى كلها من القواعد الامره التى لايجوز الاتفاق على ما يخالفها لتعلقها بالنظام العام (١) ، ومن ثم فانه يتعين القول بأن البطلان هو الجزاء على مخالفة أى شرط من الشروط المنصوص عليها فى المادة الرابعة - ومن بينها أن يكون المتصرف اليه بالغا سن الرشد - ذلك من انتظام العام - كما يعرفه الفقهاء - هو الاساس السياسى والاجتماعى والاقتصادى والذى يقوم عليه كيان الدولة ، كما ترسمه القوانين النافذة فيها وبعبارة اخرى هو مجموعة القواعد القانونية التى تنظم المصالح التى تهتم المجتمع مباشرة أكثر مما تهتم الافراد ، سواء كانت تلك المصالح سياسية أو اجتماعية أو اقتصادية أو خلقية ، ولا شك أن نصوص قانون اصلاح الزراعى يصدق عليها هذا التصريف فهى تشكل الاساس انسياسى والاجتماعى الذى يقوم عليه كيان الدولة ، ولذلك فانه يترتب على مخالفة التصرف لأى نص من نصوص هذا القانون أو أى شرط وارد بهذا النص أن يقع التصرف باطلاً بطلاناً مطلقاً

(١) راجع حكم محكمة النقض (كتابنا النقض المدنى ق ٢٥٦ من ١٤٧) .

لمخالفتها قاعدة متعلقة بالنظام العام ، وبالتالي فانه يترتب على مخالفة المشرع الخاص بأن يكون المتصرف اليه بالغا سن الرشد طبقا لنص المادة الرابعة من قانون الاصلاح الزراعي بطلان هذا التصرف بطلانا مطلقا ، ولا يصحح هذا البطلان أو يزيل من آثاره أن يكون المتصرف اليه يحترف الزراعة فعلا أو أن المصرف قد صدق عليه من المحكمة الجزئية الواقع في دائرتها الفعاليات المصرف فيه أو أن يكون المتصرف اليه قد بلغ سن الرشد بعد إتمام العقد ، إذ لا يترتب أن يكون المتصرف اليه بالغا سن الرشد وقت التعاقد ولا يجوز أن يرفع منسوب عنه في ابرام العقد وذلك طبقا لمصرح نص المادة الرابعة المشار إليها ، التي اشترطت بلوغ سن الرشد في المتصرف اليه نفسه ، ولم تكف في هذا الخصوص بأعمال أحكام قانون ولاية على المال التي تخول الولي على الناصر ولاية التصرف نيابة عنه .

(١٩٦٥/١٢/٣٠) ٩٠٨

٣٢٩ - القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ بتعديل بعض أحكام قانون الاصلاح الزراعي - نص المادة الثالثة منه على حق الحكومة في الاستيلاء على ما يزيد عن الحد الأقصى دون استثناء بتصرفات المالك ما لم تكن نابعة التاريخ قبل العمل به في ٢٥ يوليو سنة ١٩٦١ - وجوب الاعتماد بهذه التصرفات طالما كانت نابعة التاريخ قبل العمل بهذا القانون سواء كان التصرف لزوع المالك أو لغيره .

يبين من الاطلاع على القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ بتعديل بعض أحكام قانون الاصلاح الزراعي انه استهدف انقاص الحد الأقصى للملكية الزراعية الى مائة فدان (المادتين ١ و ٢) ، وأنه نص في المادة الناصية على أن التصرفات الحكومية على ما يتجاوز الحد الأقصى التي يستقيها المالك طبقا للقواعد السابقة . ومع مراعاة أحكام المادتين السابقتين لا يبعد في تطبيق أحكام هذا القانون بتصرفات المالك ما لم تكن نابعة التاريخ قبل العمل به .

وبماذا هذا النص انه - ضمانا لعدم تجاوز الحد الأقصى المملكية على النحو الوارد في القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ - اشترط المشرع للاعتماد بتصرفات المالك أن تكون نابعة التاريخ قبل ٢٥ من يوليو سنة ١٩٦١ وهو تاريخ العمل بهذا القانون .

وحيث أن النص على وجوب ثبوت تاريخ هذه التصرفات قبل العمل بالقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ المشار اليه قد ورد عاما مطلقا يتناول عمومها واطلاقه شخص المتصرف اليه كما يتناول تاريخ التصرف ما دام سابقا على ٢٥ من يوليو سنة ١٩٦١ ومن ثم فلا وجه للقول بعدم سريان حكم هذا النص على التصرفات الصادرة في القروع قبل أول يناير سنة ١٩٤٤ لأن هذا القول مخصص لمعوم النص وتقييده لاطلاقه بغير دليل على ذلك .

يؤيد هذا النظر ما يبين من قانون الاصلاح الزراعى فى خصوص اشتراط ثبوت تاريخ التصرفات الصادرة من المالك ذلك أن المشرع حين حدد لأول مرة الحد الاقصى للملكية الزراعية بمقتضى المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ تحقيقا لاغراض اقتصادية واجتماعية معينة كان حريصا على أن يحول بين الشخص وبين تملكه ما يزيد على هذا الحد (وهو مائتا فدان) فففى فى المادة ١/٣ بعدم الاعتداد بتصرفات المالك السابقة الا اذا كانت ثابتة للتاريخ قبل ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ درءا لآى تلاعب يكون قد صدر من المالك بقصد تهريب اموانه بعد قيام الثورة فى ذلك اليوم وقضى فى المادة ٢/ب بعدم الاعتداد بتصرفات المالك الى فروعه وزوجه وأزواج فروعه التى لم يثبت تاريخها قبل اول يناير سنة ١٩٤٤ وهى السنة التى تقرر فيها رسم الايلولة على الشركات وذلك لأن بعض الملاك لجأوا الى التصرف فى املاكهم تصرفا صوريا بقصد انتهرب من هذا الرسم وقد اعتبر المشرع الارض المتصرف فيها دون ثبوت تاريخها على هذا النحو مملوكة للمتصرف ومن ثم تحددت الملكية على أساس واقعى متفق مع أحكام القانون ومحقق لأهدافه . على أنه وقد تحددت الملكية تحديدا واقعيا فى الحدود المشار اليها لم يحرم المشرع المالك من التصرف فى ارضه التى تحددت مساحتها بما لا يجاوز مائتى فدان، ومن جهة أخرى فقد أباح له أن يتصرف فى خلال خمس سنوات فى نقل ملكية ما لم يستول عليه من أطيانه ازالة على مائتى فدان الى اولاده بما لا يجاوز خمسين فداناً للولد الواحد على ألا يزيد ما يتصرف فيه الى اولاده على المائة فدان (المادة ١/٤) ، ولذلك كله فإنه حين انقص الحد الاقصى للملكية الى مائة فدان بمقتضى القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ لم يعد ثمة وجه للتمسك بشرط ثبوت تاريخ التصرفات على نحو ما كان يقضى به المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ اذ أن هذا الشرط قد استنفذ اغراضه وهى تحديد الملكية تحديدا واقعياً متفقاً مع أحكام القانون وأهدافه فضلاً عما فى التمسك به من الخروج على منطق المشرع الذى أباح تصرف المالك الى غيره - فى الحدود السابق ذكرها - اعتباراً من تاريخ العمل بالمرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ (٩ من سبتمبر سنة ١٩٥٢) وهو تاريخ لاحق لأول يناير سنة ١٩٤٤ و ٢٣ من يوليو سنة ١٩٥٢ .

كما أن القول بعدم جواز الاعتداد بالتصرفات الصادرة من المالك الى فروعه فى تطبيق أحكام القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ ما لم تكن ثابتة لتاريخ قبل أول يناير سنة ١٩٤٤ هذا القول مردود : أولاً بما سبق ذكره من أنه تخصيصيص لمعوم نص المادة الثالثة من هذا القانون وتقييد لاطلاقه بغير دليل على ذلك . ومردود ثانياً بأنه أعمال لهذا القانون بائر رجعى دون نص صريح يقرر هذا الاثر ذلك أنه مادام المشرع يحظر على المالك أن يتصرف فى المساحة المقررة له قانوناً لاولاده أو لغيرهم وكان قد أباح له بمقتضى نص المادة ١/٤ من القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ المشار اليه التصرف الى اولاده

فى القدر الزائد عن هذه المساحة وفى الحدود سمائه الذكر فانه يتعين الاعتماد بما تم من تصرفات اياها المشرع ، ولا يجوز اصدار التصرفات الا بنص فى القانون يقضى صراحة بعدم الاعتماد بالتصرفات الصادرة من المالك الى اولاده منذ تاريخ العمل بالمرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ وقد خلا القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ من النص على ذلك .

ولا وجه للنقول بان المادة الثالثة من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ تتضمن حكيم فى خصوص الاعتماد بالتصرفات الصادرة من الملاك اولهما حكم عام منصوص عليه فى الفقرة (ا) ويقضى بعدم الاعتماد بتصرفات الملاك ايا كان شخص المتصرف اليه ما لم تكن ثابته التاريخ قبل ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ والاخر حكم خاص منصوص عليه فى الفقرة (ب) ويقضى بعدم الاعتماد بتصرفات الملاك الى فروعههم او ازواجهم او فروع ازواجهم ما لم تكن ثابته التاريخ قبل اول يناير سنة ١٩٤٤ وان الحكم الوارد فى المادة الثانية من القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ حكم عام بالنسبة الى المتصرف اليهم وهو بهذه الصفة لا يلقى الا الحكم العام الوارد فى الفقرة (ا) المشار اليها ويظل الحكم الخاص الوارد فى الفقرة (ب) معمولاً به مما يستلزم القول بأنه يتعين للاعتماد بالتصرفات الصادرة الى الفروع (او الازواج او ازواج الفروع) حتى فى ظل العمل بالقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ ان تكون ثابته التاريخ قبل اول يناير سنة ١٩٤٤ ، لا وجه لهذا القول اذا كانت الفقرة (ب) سابقة الذكر تخص بالحكم فروع المتصرف وزوجه وازواج فروع كما تناول الفقرة (ا) من عدا هؤلاء فان الفقرتين تضمنان معا جميع المتصرف اليهم وهم من ينصرف اليهم حكم المادة الثالثة من القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ بصومه وإطلاقه ومن ثم فانه يكفى الاعتماد بتصرفات المالك فى تطبيق احكام هذا القانون ثبوت تاريخها قبل ٢٥ من يوليو سنة ١٩٦١ بغض النظر عن شخص المتصرف اليه سواء اكان من فروع المتصرف ام لم يكن كذلك ، وقد جاءت المذكرة الايضاحية لهذا القانون مؤيدة لهذا الحكم بنصها على ان يستبعد من الاستيلاء ما تصرف فيه المالك بفقود ثابته التاريخ قبل العمل بالقانون سواء اكان المتصرف للولاد او للغير .

لهذا انتهى راي الجمعية الى أنه فى تفسير المادة الثالثة من القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ بتعديل بعض احكام قانون اصلاح الزراعى يكفى للاعتماد بتصرفات المالك سواء اكان المتصرف الى فروع او غيرهم وان تكون ثابته التاريخ فى اى وقت قبل يوم ٢٥ من يوليو سنة ١٩٦١ وهو تاريخ العمل بهذا القانون .

د - اللجان القضائية

٣٧ - الاستيلاء على الأعيان الزائدة عن القدر المقرر بقانون الإصلاح الزراعي - اللجنة القضائية - المتنازع على ملكية أعيان الواقف نزاعاً يؤثر فيها يجب الاستيلاء عليه قبل أحد المتنازعين - دخوله في اختصاص هذه اللجنة دون المحاكم الشرعية أو محاكم الأحوال الشخصية .

أما من جهة اختصاص اللجنة القضائية بالنظر في هذا الأمر ، فالحال أن طرفي الاعتراضين يتنازعان على ملكية أعيان الوقف نزاعاً يؤثر فيها يجب الاستيلاء عليه قبل أحدهما (وريثة المرحوم محمد حلمي إبراهيم) (١) الأمر الذي يدخل الفصل فيه في صميم اختصاصها فإن قيل أن الفصل في الملكية يقتضي الفصل فوراً في الاستحقاق الذي تختص به المحاكم الشرعية (ومن بعدها محاكم الأحوال الشخصية) وفقاً للمادة ٨ من قانون إلغاء الوقف (٢) فالرد على ذلك أن اللجنة القضائية مختصة بنظر أي نزاع حول الملكية متى كان يؤثر فيها بوجب الاستيلاء عليه وفقاً لقانون الإصلاح الزراعي . ومن جهة ثانية فإن الفصل في الملكية في هذا الموضوع لا يقتضي الفصل في الاستحقاق والتعرض لأصل الوقف ، بل يتعلق ببيان مدى حجية الحكم المختلط الصادر بإلغاء الوقف باعتباره تصرفاً صدر اضراً بالدائنين وهل يسقط الحكم بالتقادم أم لا (٣) ، ولا وجه للقول بأن حكم المحكمة المختلطة يمس أصل الوقف والا لامتنع عليها النظر في النزاع لاختصاص المحاكم الشرعية به في هذا الوقت .

ومن حيث أن اللجنة القضائية قد فصلت في مسألة أولية كانت من اختصاص المحاكم المختلطة التي انتقل اختصاصها إلى المحاكم الوطنية سنة ١٩٤٩ ثم امتنع على هذه الأخيرة النظر فيها لمساسها بما يجب الاستيلاء عليه وفقاً لحكم المادة ١٣ مكرراً من قانون الإصلاح الزراعي .

ومن حيث أنه ترتيباً على ما تقدم فإن قرار اللجنة القضائية للإصلاح الزراعي برفض الاعتراض رقم ٧٦ لسنة ١٩٥٨ وقبول رقم ٨٥ لسنة ١٩٥٨ المشار إليهما على النحو وللأسباب التي سبق ذكرها يكون قد صدر مستنداً إلى أسباب غير سليمة ومخالفة للقانون ومن ثم يتعين عرض الأمر على مجلس إدارة الهيئة العامة للإصلاح الزراعي لتعديل ذلك القرار بتصحيحه .

٣٨ - اللجان القضائية للاصلاح الزراعي - النصوص عليها في الرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ - اختصاصها بنظر المنازعات الناشئة عن تطبيق القانون رقم ١٥٢ لسنة ١٩٥٧ بتنظيم استبدال الاراضي الزراعية للوفولة على جهات البر .

ان المادة رقم ١٣ مكررا من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالاصلاح الزراعي تنص على انه « تشكل لجان خاصة لفحص الحالات المستعانة طبقا للمادة الثانية ... »

وتشكل لجنة قضائية او اكثر من مستشار من المحاكم الوطنية . تكون له الرئاسة . ويكون من بين مهمتها في حالة المنازعة تحقيق الاقرارات وتحقيق الديون العقارية وفحص ملكية الاراضي المستولى عليها وذلك لحدود ما يجب الاستيلاء عليه طبقا لاحكام هذا القانون . . . »

وتنص المادة الاولى من القانون رقم ١٥٢ لسنة ١٩٥٧ بتنظيم استبدال الاراضي الزراعية الموقوفة على جهات البر على انه « يستبدل خلال فترة قصاصها ثلاث سنوات الاراضي الزراعية الموقوفة على جهات البر العام وذلك على دفعات وبالتدريج بما يوازي الثلث سنويا وفقا لما يقرره مجلس الازغاف الاعلى او الهيئات التي تتولى شئون اوقاف غير المسلمين حسب الاحوال . » وتنص المادة الثانية على ان « تتسلم اللجنة العليا لاصلاح الزراعي سنويا الاراضي الزراعية التي يقرر استبدالها وذلك لموزعها وفقا لاحكام المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ . »

ثم صدر القانون رقم ٢٦٤ لسنة ١٩٦٠ في شأن استبدال الاراضي الزراعية الموقوفة على جهات البر العام للارتودكس ونص في مادته الاولى على ان « يستثنى من احكام القانون رقم ١٥٢ لسنة ١٩٥٧ المشار اليه الاراضي الموقوفة على بطريرك و بطريركية الارثوذكس والمطرانيات والاديرة والكنايس وجهات التعليم القبطية الارثوذكسية وجهات البر الاخرى المتعلقة بهم وذلك فيما لا يجاوز مائتي فدان لكل جهة من الجهات الموقوفة ومائتي فدان من الاراضي البور . »

ونظرا الى ان القانون رقم ١٥٢ لسنة ١٩٥٧ ومن بعده القانون رقم ٢٦٤ لسنة ١٩٦٠ لم يشر الى تشكيل لجان قضائية مماثلة لتلك المنصوص عليها في المادة ١٣ مكررا من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ ، لما لم ينص صراحة على اختصاص تلك اللجان بنظر المنازعات التي تنشأ عن تطبيق القانون رقم ١٥٢ لسنة ١٩٥٧ فقد ثار البحث حول مدى اختصاص اللجان القضائية المذكورة بنظر المنازعات المشار اليها .

ومن حيث ان تسلم اللجنة العليا لاصلاح الزراعي الاراضي المستعانة اليها في القانون رقم ١٥٢ لسنة ١٩٥٧ - ومع مراعاة الاستثناء الذي اوردته القانون رقم ٢٦٤ لسنة ١٩٦٠ - يعتبر بمثابة استيلاء على هذه الاراضي ،

وذلك لان الاستيلاء لا يعدو أن يكون تسليما للأراضي الزراعية على اختلاف في التعبير واتحاد في المعنى والنتيجة بين الاستيلاء والتسليم .

ومن حيث أن المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بإصلاح الأراضي قد نظم أحكام الاستيلاء على الأراضي الزراعية ، ومن ذلك تحديد الجهة المختصة بنظر المنازعات الناشئة عن هذا الاستيلاء ، ومن ثم يتعين تطبيق الأحكام المذكورة في جميع أحوال الاستيلاء المتصلة بإصلاح الأراضي والتي تهدف الى توزيع ما يتم الاستيلاء عليه - أو تسلمه - على صغار الزراع ، وتبعاً لذلك يكون من اللازم اتباع الأحكام المشار إليها فيما تضمنته من اختصاصات اللجان القضائية عند تطبيق القانون رقم ١٥٢ لسنة ١٩٥٧ فتختص هذه اللجان بنظر المنازعات الناشئة عن تطبيق هذا القانون .

ومن حيث أن في ذلك ما يؤيد الصلة الظاهرة بين القانون رقم ١٥٢ لسنة ١٩٥٧ والرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ باعتبار الأول امتداداً للثاني واستكمالاً للأهداف التي صدر عنها وتأكيداً للفلسفة الاشتراكية التي قامت عليها أحكامه .

لذلك انتهى الرأي الى أن اللجان القضائية المنصوص عليها في المادة ١٣ مكرراً من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ تختص بنظر المنازعات الناشئة عن تطبيق القانون رقم ١٥٢ لسنة ١٩٥٧ .

(٢٩٦ (١١/٣/١٩٦٥)

٣٩ - القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ يحظر تملك الاجانب للأراضي الزراعية - قرارات اللجنة القضائية لإصلاح الأراضي بمعد الفصل في المنازعات الناشئة عن تطبيق أحكام القانون - نهائية .

ان المادة الاولى من القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ يحظر تملك الاجانب للأراضي الزراعية وما في حكمها تنص على أن « يحظر على الاجانب سواء اكانوا اشخاصاً طبيعيين أم اعتباريين تملك الأراضي الزراعية وما في حكمها من الأراضي القابلة للزراعة والبيور والصحراوية في الجمهورية العربية المتحدة ويشمل هذا الحظر الملكية التامة كما يشمل ملكية الرقبة او حق الانتفاع ٠٠٠ » ، وتنص المادة الثانية من ذات القانون على أن « تؤول الى الدولة ملكية الأراضي الزراعية وما في حكمها من الأراضي القابلة للزراعة والبيور والصحراوية والملوكة للاجانب وقت العمل بهذا القانون بما عليها من المنشآت والآلات الثابتة وغير الثابتة والاشجار وغيرها من الملحقات الاخرى المخصصة لخدمتها ولا يعتد في تطبيق أحكام هذا القانون بتصرفات الملاك الحاضرين لأحكامه ما لم تكن صادرة الى أحد المتمعنين بجنسية الجمهورية العربية المتحدة وثابتة التاريخ قبل ٢٣ من ديسمبر سنة ١٩٦١ » .

كما تنص المادة الثالثة على أن « تتسلم الهيئة العامة للاصلاح الزراعي الاراضى المشار اليها فى المادة السابقة وتنبوئى ادارتها نيابة عن الدولة حتى يتم توزيعها على صغار الفلايين وفقا لاحكام المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ المشار اليه » .

وتنص المادة التاسعة من ذات القانون على أن « تختص اللجنة القضائية للاصلاح الزراعي المنصوص عليها فى المادة ١٢ مكررة من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ المشار اليه بالفصل فى المنازعات الناشئة عن تطبيق احكام هذا القانون واستثناء من احكام قانونى مجلس الدولة والسلطة القضائية لا يجوز الطعن بالالغاء أو وقف التنفيذ فى قرارات تلك اللجنة أو التعويض عنها » .

وتنص المادة ١٣ مكررة من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالاصلاح الزراعي على أن « تشكل لجان الفحص للحالات المستثناة طبقا للمادة الثانية ولتقدير بعض ملحقات الارض المستولى عليها وتشكل لجنة قضائية أو أكثر من ٥٠٠٠ وتكون مهمتها فى حالة المنازعة تحقيق الاقرارات والديون العقارية وحصر ملكية الاراضى المستولى عليها وذلك لتعيين ما يجب الاستيلاء عليه طبقا لاحكام هذا القانون ... » .

ويكون القرار الذى يصدره مجلس ادارة الهيئة العامة للاصلاح الزراعي باعتماد الاستيلاء والتوزيع بعد التحقيق والفحص بواسطة اللجان المشار اليها نهائيا قطعا لكل نزاع فى اصل الملكية وفى حجة اجراءات الاستيلاء والتوزيع .

واستثناء من احكام قانون مجلس الدولة لا يجوز الطعن بالغاء أو وقف تنفيذ قرارات الاستيلاء والتوزيع الصادرة من مجلس ادارة الهيئة العامة للاصلاح الزراعي ... » .

ولما كان يبين من مطالعة المادة التاسعة من القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ سائلة البيان أن نصها واضح الدلالة على أن قرارات اللجنة القضائية وهى يصدر الفصل فى المنازعات الناشئة عن تطبيق احكام القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ المشار اليه قرارات نهائية اسبق عليها المشرع حصانة مصدريها من الطعن بالالغاء أو وقف التنفيذ ويكون فصلها نهائيا لا مغيب عليه ردد عللت ذلك المذكرة الايضاحية للقانون المذكور بأن المشرع قصد سرعة الفصل فى المنازعات المذكورة ، وبمقارنة المادة التاسعة سائلة البيان بالمادة ١٣ مكررة من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالاصلاح الزراعي يبين أن قرار اللجنة القضائية فى شأن الاستيلاء والتوزيع طبقا لقانون الاصلاح الزراعي ليس وحده قرارا نهائيا وانما القرار النهائى فى هذا الشأن هو الذى يصدر من مجلس ادارة الهيئة العامة للاصلاح الزراعي ويستفاد من مقارنة النصوص فى القانونين المذكورين أن المشرع فى القانون رقم ١٥ لسنة

١٩٦٣ المشار اليه استعمار تشكيل اللجنة القضائية المنصوص عليها فى المادة ١٣ مكررة من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ المشار اليه وبما فى الحكم بالنسبة الى اختصاص اللجنة فى كل من الحالتين ولو أن المشرع قصد ضرورة التصديق على قرار اللجنة الذى صدر تطبيقاً للقانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ المشار اليه لنص على وجوب التصديق عليه وعلى أن القرار الصادر بالتصديق هو الذى لا يكون محلاً للطعن - ويؤيد هذا النظر أيضاً أن الشارح جعل قرارات اللجنة القضائية فى مفهوم المادة التاسعة من القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ سائغة البيان قرارات نهائية حتى بالنسبة للمنازعات المتعلقة بالتعويض فى حين أنه فى تطبيق أحكام قانون الإصلاح الزراعى ترك الفصل فى منازعات التعويض لجهات القضاء العاديه (المادة ١٣ مكررة) .

ولما كان النص على عدم قابلية قرار اللجنة القضائية فيما يتعلق بالمنازعات المتعلقة بتطبيق القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ المشار اليه للطعن بالالغاء أو وقف التنفيذ أو التعويض عنها يفيد بطريق اللزوم أن هذا القرار لابد أن يكون نهائياً ذلك أن الطعن لا يمكن بداهة الا فى القرارات النهائية ولو كان قرار اللجنة القضائية فى هذا الصدد غير نهائى لما كان ثمة موجب للنص على عدم قابليته للطعن بالالغاء .

ولما كان الثابت أن السيد / ٠٠٠٠ قد أقام الاعتراض رقم ٧٩٣ لسنة ١٩٦٤ أمام اللجنة القضائية للهيئة العامة للإصلاح الزراعى ضد الإصلاح الزراعى والسيد / ٠٠٠٠ وفى ١٤ من يونيه سنة ١٩٦٤ قررت اللجنة قبول الاعتراض شكلاً وفى موضوعه بالا تؤول الى الدولة ملكية الارض المبينة الحدود والمعامل بعقدى البيع الصادرين للمعترض من السيد / ٠٠٠ المعترض ضده الثانى والمسجلين بكتب الشهر العقارى بشيخ الكوم برقم ٤٤٧٦ و ٤٤٧٧ بتاريخ ٢٥ من يوليو سنة ١٩٦٢ بمساحة فدان واحد بالعقد الاول وثلاثة أفدنة بالعقد الثانى وذلك بالتطبيق لاحكام القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية المقسم الاستشارى الى أن القرارات التى تصدرها اللجان القضائية للإصلاح الزراعى فى حدود اختصاصها المبين فى المادة ٩ من القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ هى قرارات نهائية لا يجوز الطعن فيها بالالغاء أو وقف التنفيذ كما لا يجوز التعويض عنها .

وأن الموضوع المروض بعد أن فصلت فيه اللجنة القضائية فى الاعتراض رقم ٧٩٣ لسنة ١٩٦٤ فى حدود اختصاصها وفقاً للقانون سالف الذكر فإنه يصبح منتهياً .

هـ - الفاء مقابل الاطيان

♦ § - القانون رقم ١٠٤ لسنة ١٩٦٤ بالفاء مقابل الذى كانت تلزمه الحكومة عن الاطيان المستولى عليها طبقا للمرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ والقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ - اثر صدور هذا القانون على السندات المعطاه عن هذه الاطيان - انتصاره على نعل هذه السندات من تاريخ العمل به الى الدولة دون مقابل - عدم مساس احكامه بصحة هذه السندات فى الفرده السابقة على العمل به - انتقال هذه السندات الى الدولة محملة بما ينقلها من حقوق عشة تبعية .

ان احكام الاستيلاء على الاراضى الزراعية انما شرعت تحقيقا لما قصدهه الحكومة من اصلاح باكتثار عدد الملاك الزراعيين وتحسين حال الفلاحين وتقريب ما بين الطبقات وعن هذه المقاصد الاصلاحية صدرت قوانين ناميم الشركات والمنشآت حتى تكون أدوات الانتاج الكبرى فى يد المنسحب ولا تكون غلاتها دولة بين اصحاب رؤوس الاموال ويكون العمال نصيب فيما يشاركون فيه بجهدهم ، وعلى مدى هذه المبادئ يجب أن تفسر بصوص قوانين الاصلاح الزراعى وقوانين تأميم الشركات والمنشآت فيما قننته من علاقة الدولة باصحاب الاطيان والشركات والمنشآت ومن علاقة الدولة بال دائنين الذين تعلقت ديونهم بهذه الاموال ، ومن ذلك تتحدد آثار ما عدته القانونان رقما ١٠٤ و ١٣٤ لسنة ١٩٦٤ فى شأن التمويض الذى كانت تلزمه الدولة مقابل ما أخذته من تلك الاموال .

ومن حيث أنه يبين من استقراء نصوص المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالاصلاح الزراعى أن المشرع وضع حدا أقصى للملكية الاطيان الزراعية تستولى الحكومة على ما يجاوزه لقاء تمويض يؤدي سندات على الدولة بفائدة سعرها ١٪ واذا كانت الاطيان المستولى عليها متقلة بحز عيني نان الحكومة اما أن تحل فى الدين المضبون محل الدين ، فان جاوزت هذه الفائدة ٣٪ تحملت الحكومة الزيادة الصافية فى فائدة الدين ، واما أن تعطى الدائن سندات على الدولة بفائدة تعادل فائدة الدين وتخصم قيمة الدين كاملة من التمويض المستحق للمالك الاطيان فلا يستحق الا ما بقى من قيمة الاطيان بعد وفاء ما تضمنه من الديون ، ويلاحظ أن سعر فائدة سندات التمويض كان ٣٪ ثم نقص بعد ذلك الى ١٪ بينما لم يحدث تعديل فى سعر فائدة الديون ، فالمشرع قد فرق بين حقوق اصحاب الاطيان المستولى عليها وحقوق الدائنين . المضبونة ديونهم برهن او اختصاصا او امتياز على هذه الاطيان وقرر لاصحاب الاطيان التمويض بالفائدة التى رآها متناسبة ، وحفظ للدائنين حقوقهم بفائدة كاملة وسلك فى امرهم ما يتفق والاصل الذى صدر عنه القانون المدنى ، اذ ينص فى المادة ١٠٤٩ على أنه « اذا هلك المقتار المرهون او تلف لاي سبب كان ، انتقل الرهن بمرتبه الى الحق الذى يترتب على ذلك كالتمويض او مبلغ التأمين او الثمن الذى يقرر مقابل نزع الملكية للمنفعة العامة » ، كما أن اضراب وغيره من المبالغ المستحقة للخرانة العامة هى من

الحقوق الممتازة فيحفظ لها امتيازها على التعويض عن هذه الاطيان المستولى عليها ثم يجوز وفاء ضرائب معينة كضرائب التراكات والضرية الاضافية على الاطيان التي تستحق بعد نفاذ قانون الاصلاح الزراعي من سندات التعويض فجعل المشرع لها قوة الابرء في هذا النطاق .

هذا وقد سار المشرع خطوة أخرى نحو أهدافه الاشتراكية فأصدر القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ - بتعديل بعض أحكام قانون الاصلاح الزراعي فجعل القانون الجديد الحد الاقصى للملكية الزراعية مائة فدان وتسمتوى الحكومة على ما يجاوز هذا الحد لقاء تعويض من سندات بفائدة ٤٪ ويقدر التعويض وفقا لاحكام المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ ومن تلك الاحكام تحملك الحكومة الديون المضبوطة بالاطيان المستولى عليها ويقتصر التعويض المستحق على ما يبقى من قيمة الاطيان بعد الوفاء بلك الديون .

ومن حيث أنه صدر بعد ذلك القانون رقم ١٠٤ لسنة ١٩٦٤ بشأن الاراضى الزراعية التي تم الاستيلاء عليها - وقضى بإلغاء المقابل الذى كانت تلتمزه الحكومة عن تلك الاطيان ، فنصت المادة الاولى منه على أن « الاراضى الزراعية التى تم الاستيلاء عليها طبقا لاحكام المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ والقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ تؤول ملكيتها الى الدولة دون مقابل » ، كما نصت المادة الثالثة منه على أن « يعمل به من تاريخ نشره - » وقد نشر هذا القانون فى ٢٣ مارس سنة ١٩٦٤ .

ومن حيث أنه ولئن كان ظاهر نص المادة الاولى من القانون رقم ١٠٤ لسنة ١٩٦٤ يوحى بجعل الايلولة قد حدثت بغير مقابل ويترتب على هذا انعدام السندات السابق أخذها كما يبطل استحقاق اصحابها لفوائدها كما يبطل التزامهم شيئا من الضرائب عليها حيث لم توجد فى ذمتهم لا بقية ولا بفائدة ويبطل وفأؤهم بها ما كان مستحقا عليهم من ضرائب وغيرها ، إلا أن هذا القول فضلا عما ينقضه من اوضاع وتصرفات تمت صحيحة ولم يرد فى القانون رقم ١٠٤ لسنة ١٩٦٤ نص يمسها بالغاء أو تعديل وهى تصرفات وقعت فى فترة من الزمن غير قصيرة تقارب أثنى عشرة سنة ولم يكن المشرع ليغفل أمرها لو أراد بها مساسا أو الغاء ينطوى هذا القول على رجعية للقانون المشار اليه تخالف صريح نصه فى المادة الثالثة منه والى تقضى بأن يعمل به من تاريخ نشره فلا ينطف على آثاره على الماضى ، ولا تنفذ أحكامه الا من تاريخ نفاذه فى ٢٣ من مارس سنة ١٩٦٤ وإذا كان الاستيلاء على الاطيان لقاء تعويض من سندات قد تم حين نفذ قانونا للاصلاح الزراعي سننى ١٩٥٢ ، ١٩٦١ وليس من شأن القانون رقم ١٠٤ لسنة ١٩٦٤ بآثره المباشر الصريح فى نصه أن ينطف على انتقال ملكية الاطيان لمقابل مما انتهى أمره قبل نفاذ هذا القانون . وإنما ينال المرحلة الراهنة وقت نفاذه مما ترتب على هذا الاستيلاء وهى سندات التعويض التى لاصحاب الاطيان السابقين سواء أكانت فى يدهم أم تناولها وجه من وجوه التصرفات أو الايلولة الى غيرهم .

ومن حيث أنه متى كان ذلك ، فإن القانون رقم ١٠٤ لسنة ١٩٦٤ أنها يكون قد عجل استهلاك سندات اصلاح الزراعى وبغير قيمة وتقتصر أحكامه التى يلقى ما يخالفها من النصوص على ما تعلق باستهلاك تلك السندات بقيمتها الاسمية فى أجل معين مما نصت عليه المادة ٦ من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ والمادة ٥ من القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ - وينطوى هذا الاستهلاك بغير مقابل على بطل قيمة هذه السندات من ذمة أصحابها الى الدولة - ويصدر ذلك النقل عما ابتغاه الشارع من تصفية الاقطاع الزراعى على نهج يتفق وما اتخذه القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٤ فى تصفية رأس المال المستغل حيثبقى لأصحاب الاطيان مائة فدان ، كما بقى لأصحاب الاسهم والمنشآت ١٥٠٠٠ جنيه ، وسندات اصلاح الزراعى حين تنتقل قيمتها الى الدولة تخرج من ملكية صاحبها محملة بما يتغلبا من الحقوق العينية التبعية المقررة وفقا للقانون ، ولا يعنى انهما بغير مقابل تطهيرها من تلك التأمينات التى توثق حقوق الدائنين وتضمن وفاءها وبخاصة اذ تضيق عن ذلك أموال المدينين الباقية بعدما أخفوا به من ندادير نصفية الاقطاع الزراعى والاستغلال ولو سقطت تأميمات الدائنين بالنقل السندات الى الدولة لانصرفت آثار تلك التدابير الاشتراكية الى أولئك الدائنين مع أنهم ليسوا ممن عناهم : لشرع بقوانينه الاصلاحية الاشتراكية وذلك هو الاصل العام ، وليس فى القانون رقم ١٠٤ لسنة ١٩٦٤ ما يدل على قصد الخروج على هذا الاصل ولم يرد فى نصوصه ما يفيد اسقاط تأميمات الدائنين العينية المتعلقة بسندات اصلاح الزراعى - وينبغى أن نعرف بين هؤلاء الدائنين والدائنين الذين كانت حقوقهم مضمونة بالأطيان المستولى عليها نفسها وحفظ قانون اصلاح الزراعى سنة ١٩٥٢ لهذه الحقوق معضميات ضمانها فخصم قيمتها من قيمة الاطيان وحملتها الحكومة اما بالحلول محل المدين فيها ، ولما باصدار سندات بقيمتها وفوائدها ، ونميز أمر هذه الديون من تعويض أصحاب الاطيان منذ نفذ قانون اصلاح الزراعى مما لا يدع لاستهلاك سندات ذلك التعويض سواء أنه بمقابل أم بغير مقابل من أثر على تلك الديون التى انقضت كل صلة لها بالأطيان المستولى عليها وبذمة أصحابها السابقين وما منحوه من سندات آلت بعد ذلك الى الدولة ولم تعد صلة هؤلاء الدائنين الا بالحكومة مباشرة فالحقوق التى تعلقت بسندات اصلاح الزراعى ومنها رسم الايلولة وضريبة التركات اللذان استحقا على هذه السندات بعد أن تم الاستيلاء على الاطيان وكذلك سائر الضرائب بما لها من امتياز على أموال التركة الخاضعة لها أو على أموال المدين جميعا - يظل لكل تلك الحقوق - ضمانها المتعلق بالسندات وتخصم من قيمتها التى آلت الى الدولة .

ومن حيث أنه بتطبيق المبادئ السابقة فى شأن الوقائع المعروضة أنهى رأى الجمعية العمومية الى ما يأتى : -

أولا - ديون البنك العقارى المصرى التى كانت تضمها الاطيان التى تم الاستيلاء عليها تنفيذا لقانونى اصلاح الزراعى سنتى ١٩٥٢ و ١٩٦١ والتى خصصت من قيمة الاطيان الضامنة وباتت فى ذمة الحكومة مباشرة أما بحلولها محل المدينين وأما باصدار سندات بمقدار تلك الديون وذلك من وقت الاستيلاء على الاطيان تظل هذه الديون قائمه وتوفى وفقا لما أختارته الحكومة فى شأنها من طريق الحل أو اصدار سندات ولا يغير القانون رقم ١٠٤ لسنة ١٩٦٤ شيئا من أمرها .

ثانيا - سندات اصلاح الزراعى التى لدى البنك المركزى .

(ا) السندات المودعة بملفات الوزارات والمصالح الحكومية المختلفة ما دامت هذه السندات قد سلمت الى الوزارة أو المصلحة الحكومية فى وفاء صحيح فى القانون وقت حدوئه فان استهلاك تلك السندات من بعد ذلك لا يبطل هذا الوفاء ويسوى الاستهلاك من الطريق الحسابى بين الجهة الحكومية التى لديها السندات والخزانة العامة من الاعتماد الذى يخصص لذلك .

(ب) السندات التى تطلب مأمورية الضرائب من البنك استلامها من المولين استيفاء لضرائب التركات أو الضرائب الأخرى هذه السندات تعتبر كالمستهلكة من وقت العمل بالقانون رقم ١٠٤ لسنة ١٩٦٤ ومن ثم فلم تعد لها قوة الإبراء التى قررتها لها القوانين السابقة ولا يجوز قبولها فى الوفاء بضرائب التركات ولا غيرها وانما تخصم قيمة هذه الضرائب من قيمة السندات بما للضرائب من امتياز عليها يلحقها حين تنتقل من ذمة المولين .

(ج) السندات المخصصة لمستحقها التى لا تزال مودعة لدى البنك لوجود مطلوبات حكومية تسوى سنويا من حصيله كوبرواتها وإذن فلم تعد قيمة لتلك السندات من وقت نفاذ القانون رقم ١٠٤ لسنة ١٩٦٤ - المشار اليه ولا يستحق شيء من الفائدة عليها بعد ذلك ولا تبقى جدوى من ادعائها وتكون تسوية المطلوبات الحكومية من قيمة السندات بمقتضى امتيازها .

(د) السندات غير المخصصة والمحفولة لدى البنك - تعتبر هذه السندات غير ذات قيمة وإن ظلت لأصحابها يحفظونها حيث يشاؤون حتى يشرع ما يقضى سحبها منهم .

(هـ) فوائد السندات المستحقة قبل القانون رقم ١٠٤ لسنة ١٩٦٤ .

ولما كانت السندات موجودة من قبل نفاذ القانون فان ما غلته من فوائد يعتبر مستحقا لأصحابها من تاريخ استحقاقها الكوبرونات حتى أول نوفمبر سنة ١٩٦٣ ، ويستوى أن تكون هذه الفوائد قد دفعت قبل العمل بالقانون وأن تكون لم تدفع بعد لأن الدفع لا يعنى أن يكون وفاء للفائدة لا يتعلق به الحد الزمنى لنفاذ القانون وانما يتعلق بوجود الحق فى الفائدة من تاريخ استحقاق الكوبرون .

ثانيا - الضريبة الإضافية المستحقة على الاطيان المسنول عليها .
لما كانت هذه الضريبة تؤدي من سندات الاصلاح الزراعى واصبحت هذه السندات غير ذات قيمة للاداء الا الضريبة الاضافية المستحقة تخصم من قيمة السندات حين تنتقل من ذمة المولين كما سبق البيان بما للضريبة من امتياز .

رابعا - ضرائب التركات المستحقة على تركات فيها سندات .
ان تركات المتوفين بعد الاستيلاء على اطيانهم منفذا بانوان الاصلاح الزراعى سننى ١٩٥٢ ، ١٩٦١ تعتبر سندات الاصلاح الزراعى المسحقة لهم من اموال تركاتهم التى يفرض على صافيتها ضريبة التركات ورسم الايلولة وتعتبر هاتان الضريبتان مستحقتان من وقت الوفاة فيقدر وعازهما بحالنه حينئذ ولا يعتد بما يطرا عليه من بعد هلاكا كان او زيادة او نقصا ، لان ذلك الطارئ يتعلق بما تملكه الورثة ومن اليهم ولا شأن للمتوفى به فبا طرا على سندات الاصلاح الزراعى بالقانون رقم ١٠٤ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه لا يغير من امرها كمتصر فى التركات التى استحققت عليها الضرائب ولا يعاد تقدير هذه التركات لاستبعاد قيمة هذه السندات منها ، كما لا تستبعد من التركات التى لم يتم تقديرها بعد ما دامت قد لحقها اسحقاق ضرائب التركات لوفاة صاحبها قبل العمل بالقانون رقم ١٠٤ لسنة ١٩٦٤ وانما يبقى لخرائب التركات ما يقتضيه امتيازها الذى قررته المادة ٤٣ من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ على نصيب كل وارث بقدر المطلوب منه وما يفتضيه اقتصارها على الاعيان المستحقة عليها لما نصت عليه المادة ٤٨ من هذا القانون من أنه لا يجوز اتخاذ اجراءات تحصيل رسم الايلولة الا على الاعيان المعروضة عليها تلك الرسوم دون تعرض للاملاك الشخصية لصاحب الشأن الا اذا كان قد اصاب فائدة من الاموال والحقوق التى آلت وبمقدار ما آل عليه منها .ويسرى هذا الحكم على ضريبة التركات لسريان احكام ذلك القانون بالنسبة اليها - فاذا اقتصر نصيب صاحب شأن فى التركة على سندات الاصلاح الزراعى ولم يكن قد اصاب من فوائدها شيئا فان ضرائب التركات المستحقة عليها تنقضى ولا يجوز استيفائها من اموال اصحاب الشأن الاخرى ، وذلك التزاما لاحكام المادة ٤٨ المشار اليها ، أما اذا اشتمل نصيب الوارث مع السندات على اموال اخرى فان الضرائب المستحقة تخصم من قيمة السندات حين تخرج من ذمة صاحب الشأن بما لتلك الضرائب من امتياز على نصيب الوارث فى مجموعه ولا يقتصر الخصم على قيمة الضرائب التى تقابل سندات الاصلاح الزراعى بل يتم خصم الضرائب المستحقة كلها فى حدود سندات صاحب الشأن وقد رددت هذا الحكم الفقرة قبل الاخيرة من المادة ٤١ من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ فبعد أن أجازت تقسيط الضرائب على مدة لا تزيد على عشر سنوات ولا تقل عن ثلاث سنوات - نصت على أنه فى حالة التصرف فى شئ من اعيان التركة فان الرسوم المؤجلة تصبح واجبة الاداء بمقدار المبالغ المتحصلة فعلا من هذا التصرف .

وعلى هذى هذا الأصل - تعتبر ضرائب التركات المستحققة قد حل
أداؤها ولو كان بعضها مؤجلا وتخصص كلها بمقدار قيمة الإسندات التى
انتقلت من الوارث الى الدولة بما يشبه ذلك التصرف الذى يشرح شيئا من
أعيان التركة من ملك الوارث .

(٣٠٨ ، ٣٠٩ ، ٣١٠ ، ٣١١ ، ٣١٢ (١٦ / ٢ / ١٩٦٥)

و - الضربة الاضافىة على الأيطان

راجع : ضرائب (ه - ضربة الايطان) .

ز - مسائل متنوعة

٤٩ - نزع ملكية بعض الاراضى الزراعية دون اتباع القواعد والاجراءات المنصوص عليها
فى قانون نزع الملكية رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ - يعتبر نزع ملكية تم فعلا بطريق غير مباشر -
ذوال ملكية اصحاب هذه الاراضى من تاريخ ضمها الى المال العام - عدم سريان احكام القانون
رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ بتعديل قانون الاصلاح الزراعى والقانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ بطر
تملك الاجانب للاراضى الزراعية على هذه الارضى لسبق نزع ملكيتها بالفضل .

ان نزع الملكية للمنفعة العامة قد يكون مباشرا ، اذا ما اتبعت القواعد
والاجراءات التى نظمها قانون نزع الملكية للمنفعة العامة وقد يكون بطريق
غير مباشر اذا ضمت الحكومة الى المال العام عقارا مملوكا لأحد الأفراد دون
اتخاذ الاجراءات المنوه عنها فى قانون نزع الملكية ويستتبع هذا الطريق
الغير مباشر نزع ملكية العقار بالفعل فيتحقق بذلك حكمه ويتولد عنه - أسوة
بالصورة العادية المباشرة - جميع الحقوق المنصوص عليها فى القانون المشار
اليه من نحو ثبوت حق المالك العقار الذى نزع ملكيته فعلا فى التعويض
عنه . (محكمة النقض - الطعن رقم ١١٤ سنة ٢٧ قضائية جلسة ١٥ من
نوفمبر سنة ١٩٦٢) (١) .

وحيث أن نزع الملكية فعلا على النحو السابق يترتب عليه زوال ملكية
صاحب العقار بضمه الى المال العام من تاريخ هذا الضم واستحالة حق المالك
على العقار الى حق فى التعويض عنه .

وحيث أن الاراضى التى لزم مشروع التوسيع الزراعى للمنطقة
الشمالية لمديرية التحرير ضمت الى اراضى الدولة اللازمة له بتسليمها الى
الجهة القائمة على تنفيذ المشروع دون اتباع الاجراءات والاضاع المنصوص
عليها فى قانون نزع الملكية للمنفعة العامة حيث تم هذا الضم طبقا لاحكام

ذلك القانون ومن ثم يشكل ذلك انضمام صورة من صور نزع ملكية ملك الاراضى فعلا وما يتولد عن ذلك من الآثار الآتية ذكرها وأوضحها ثبوت حق ملاك تلك الاراضى فى التعويض عنها بدلا من حق ملكيتهم عليها وذلك من تاريخ ضمها لاراضى الدولة اللازمة للمشروع فى ٢٠ من سبتمبر سنة ١٩٦٠ .

ومن حيث أن القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ بتعديل بعض احكام قانون الاصلاح الزراعى قد عمل به من تاريخ نشره فى ١٥ من يونيه سنة ١٩٦١ كما أن أبعد آثار القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ بحظر تملك الاجانب للاراضى الزراعية وما فى حكمها لا ترتد الى ما قبل ٢٣ من ديسمبر سنة ١٩٦١ طبقا لمادته الثانية . وفى هذين التاريخين كان قد تم ضم الاراضى المشار اليها الى المال العام ونزعت بذلك ملكيتها من اصحابها فلا تصيبها احكام اى من هذين القانونين . اذ فى التاريخ المحددة لهما لترتيب آثارهما كانت ملكية اصحاب الاراضى قد استحالت الى حق فى التعويض عنها منذ ٢٠ من سبتمبر سنة ١٩٦٠ على ما سلف .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن القانونين رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ ورقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ لا تسرى احكام اى منهما على الاراضى المشار اليهما .

(٩٦) (١٩٦٤/٢/٣)

٤٣ - مجال تطبيق الطوبقات الواردة فى المادة ١٧ من قانون الاصلاح الزراعى ان يكون الخاتمة قد تمت بقصد تعطيل احكام المادة الاولى - انقضاء تطبيق المادة ١٧ بمنع من بحث مدى امكان تطبيق المادة ١٧ مكررا التى تتضمن اعطاء من المعونة بشروط معينة .

ان نص المادة ١٧ من قانون الاصلاح الزراعى تقضى بأن يعاقب بالحبس كل من قام بعمل من شأنه تعطيل احكام المادة الاولى فضلا عن مصادرة ثمن الارضى الواجب الاستيلاء عليها وأنه يعاقب أيضا بالحبس كل من يتعدي من مالكي الاراضى التى يتناولها حكم القانون أن يحط من معدنها أو يقصد قربتها أو يفسد ملحقاتها بقصد تفويت تمام الانتفاع بها وقت الاستيلاء عليها - وكذلك يعاقب بالحبس كل من يتصرف تصرفا يخالف احكام المادة الرابعة مع علمه بذلك . كما يقضى التفسير التشريعى لهذه المادة - المصادرة بالقرار رقم ١ لسنة ١٩٥٣ عن اللجنة العليا للاصلاح الزراعى - بأن تسرى احكام المادة ١٧ فى حالة الامتناع عن تقديم الاقرار أو بعض البيانات اللازمة الى اللجنة العليا للاصلاح الزراعى فى الميعاد القانونى اذا كان ذلك بقصد تعطيل احكام المادة الاولى من ذلك القانون ، واخيرا فان نص المادة ١٧ مكررا من قانون الاصلاح الزراعى يقضى بأنه يعفى من العقاب بما فى ذلك المصادرة

كل بائع أو شريك بادر من تلقاء نفسه بالرجوع عن التصرف المخالف للقانون أو بإبلاغ الجهات المختصة أمر هذه المخالفة .

ولما كان بحث تطبيق أحكام المادة ١٧ مكررا يقتضى بالضرورة بحث مدى انطباق أحكام المادة ١٧ على الحالة المعروضة - وكان تطبيق أحكام هذه المادة الأخيرة يستلزم هو الآخر أن تكون المخالفة قد تمت بقصد تعطيل أحكام المادة الأولى من قانون الإصلاح الزراعى .

فإذا كان الثابت أن هذا القصد لم يتوافر ولم يكن ليتوافر لدى المالك المذكور (١) ذلك أنه ثبت من مطالعة قرارات مجلس إدارة الهيئة العامة للإصلاح الزراعى الصادرة بشأن اعتراضه على الاراضى المشتراه من مصلحة الاملاك - باعتبارها من الاراضى البور - ثبت أنها جميعا من الاراضى البور المستثناة بحكم المادة الثانية من قانون الإصلاح الزراعى من تطبيق أحكام المادة الأولى من هذا القانون عليه - لذلك فإن امتناعه عن تقديم الاقرار المطلوب منه ما كان ليؤدى الى تعطيل أحكام المادة الأولى - ولا يقدر فى هذا القول بأن القصد الجنائى لدى المالك المذكور قد توفر بصدور القانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٥٧ الذى قضى بالاستيلاء على ما زاد لدى المالك على ما توفى من الاراضى البور وذلك بامتناعه رغم صدور هذا القانون عن تقديم اقراره الى الهيئة العامة للإصلاح الزراعى - إذ يرد على ذلك بأن المالك المذكور قد تصرف فى المساحات الزائدة لديه عن النصاب الجائز له الاحتفاظ به قانونا وتصرفات ثابتة التاريخ قبل صدور هذا القانون الامر الذى يخرجها من تطبيق أحكامه ثم اخطر الإصلاح الزراعى بها مما يفصح عن توافر حسن النية لديه وينفى عنه توافر القصد الجنائى ومن ثم يبعد عن طائلة العقاب المنصوص عليه فى المادة ١٧ من قانون الإصلاح الزراعى ، وبالتالى فإنه لا يكون ثمة محل لبحث مدى انطباق أحكام المادة ١٧ مكررا من قانون الإصلاح الزراعى عليه .

(١٩٦٢/١/٦) ٧٢٩

٤٣ - القرار التفسيرى الصادر بتفسير المادة ٣٣ من القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بشأن الإصلاح الزراعى - سريان حكمه من تاريخ العمل بالقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ .

ان التفسير التشريعى يعمل به من تاريخ العمل بالقانون الذى يفسره وانه من ثم يسرى ما يقرره فى عدم سريان حكم المادة ٣٣ من قانون الإصلاح الزراعى فيما قضت به من تحديد الحد الاقصى لأجرة الاراضى الزراعية بما لا يزيد على سبعة أمثال انضريبة الاصلية المربوطة عليها على الاراضى المزروعة بالموذ أو الشليك ، أو التى تزرع بالنباتات الطبية والعطرية ، اعتبارا من

(١) وكائع النزاع موضحة فى الفتوى المنشورة بقاعدة ٣٦ .

تاريخ العمل بالقانون المفسر فيحكم إيجار هذه الأراضي من ذلك التاريخ على أنه إذا رتب أن يكون العمل بها يقتضيه هذا التفسير ، من تاريخ صدور المراسم المتضمن له فإنه يكون من المتعين في هذه الحالة استصدار قانون يتضمن النص على ذلك .

(١٩٦٣/١١/١٤) ٢٠٦٥

إعادة للخدمة

راجع : تعيين (ج - إعادة تعيين) .

إعارة وندب

- (أ) تعريف النذب والإعارة .
- (ب) جواز النذب والإعارة .
- (ج) راتب الموظف المعار والمنتدب .
 - ١ - عموميات .
 - ٢ - نسب بعض الوقت .
 - ٣ - إعارة وندب كل الوقت .
 - ٤ - العاملون بالقطاع العام .
- (د) تحمل الجهة المعيرة بحجزه من راتب المعار .
- (هـ) تأديب الموظف المعار .

(أ) تعريف النذب والإعارة

١ - المعايير الأساسية المميزة للإعارة - توافق هذه المعايير في الأشخاص المعارين إلى الذين - لا يؤثر في اعتبارهم معاريتهم معاريتهم من قبلهم كونه من الجمهورية العربية المتحدة .

بالرجوع الى أحكام المادتين ٤٥ و ٤٦ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ باصدار قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة وكذلك المواد المقابلة لها في القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ (١) بين أن الاعارة تتميز على غيرها من النظم القانونية وأخصها التدب بثلاثة مميزات رئيسية : تتحصل في أن الموظف المعار يعمل أثناء الاعارة لحساب ووفقا لنظم شخص معنوى عام أو خاص أو حكومة أو هيئة أخرى مما يكون منفصلا عن الجهة الحكومية المعار منها ، وفي أن مرتبه بأكمله يكون على جانب الحكومة أو الهيئة المستعيرة وذلك كاصل عام ولكنه يجوز منح الموظف المعار مرتبا من حكومة الجمهورية العربية المتحدة بالشروط والأوضاع التي يقرها رئيس الجمهورية ، وأنه اذا كانت وظيفة المعار تبقى خائية من ناحية المبدأ الا أنه يجوز شغلها بصفة مؤقتة بشروط معينة . وهذه المميزات الثلاثة متوافرة في حالة الاعارة للجمهورية العربية اليمنية فالعارون يعتبرون طوال مدة اعارتهم تابعين لنظم الجمهورية العربية اليمنية ولحسابها وليس في اتفاقيات التعاون الفني الثلاث أبرمة بين حكومة الجمهورية العربية المتحدة وبين الجمهورية العربية اليمنية ما يشير الى غير ذلك ، أما فيما يتعلق بمرتب الموظف المعار وضرورة أن يكون هذا المرتب كمياد على عاتق الدولة المستعيرة فإن المادة ٤٥ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه تجيز منح العامل مرتبا من حكومة الجمهورية العربية المتحدة بالشروط والأوضاع التي يقرها رئيس الجمهورية ، وقد قرر رئيس الجمهورية فعلا مرتبا من حكومة الجمهورية العربية المتحدة لهؤلاء الموظفين المعارين الى اليمن حدد فئاته وشروطه وأوضاعه بالقرار الجمهوري رقم ١٢٢٤ لسنة ١٩٦١ في شأن المعاملة المالية للعارين الى الجمهورية العربية اليمنية ، ولا يجوز القول بأن هذا المرتب المقرر من الجمهورية العربية المتحدة يتعين أن يكون مجرد جزء يضاف الى باقي المرتبات التي يتقاضاها الموظف من الدولة المستعيرة وأنه لا يجوز أن تتولى حكومة الجمهورية العربية المتحدة دفع جميع مرتبات الموظف المعار منها - لا يجوز هذا القول - ذلك لأنه ليس في نص القانون ما يمنع هذا المسلك . هذا فضلا عن أن الوضع بالنسبة الى المعارين لليمن ليس بدعا وإنما هو لا يفترق عن حالات كثيرة أخرى للاعارة تتحصل الحكومة المصرية فيها جميع مرتبات الموظف المعار للدولة الأجنبية من ذلك ماورد بقرار مجلس الوزراء بجلسته ٢٤ من أغسطس سنة ١٩٥٥ الخاص بشروط الاعارة واجراءاتها والصادر تنفيذا لحكم البند (ج) من المادة ٤٥ المشار اليها من قانون العاملين ، فقد أشار هذا القرار في تنظيم المعاملة المالية للمعارين الى كثير من البلاد التي لا تمنح للموظفين المعارين من الحكومة المصرية أي مرتب أو مصروفات أخرى - غير تلك التي تمنحها الحكومة المصرية - ومن هذه البلاد بلاد المغرب وإرتريا والصومال والجمعيات التعليمية بالملكة

(١) المادتين ٤٨ و ٥١ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ .

الأردنية الهاشمية .. والجامعات الإسلامية في سوريا ولبنان والباكستان والمعاهد الأهلية بليبيا .

أما عن المميز الثالث وهو جواز شغل درجة الموظف المعار ، فمن الواضح أن العمل كان يجري فعلا على أساس اعتبار هؤلاء الموظفين معارين ولم تنر فكرة التذب ، وعلى ذلك فلم يكن هناك ما يمنع إطلاقا من ممارسة هذه الرخصة وشغل درجات هؤلاء المعارين بالشروط المحددة في القانون .

ومن حيث أنه بترتب على ما تقدم أن الموظفين المعارين الى اليمن هم موظفون معارون فعلا الى حكومة اليمن بالمعنى القانوني للكلمة تتوافر فيهم جميع المعايير الأساسية المميزة لموظف المعار .

٣٨٧ ١٨/٤/١٩٦٥ (

٤٥ - التفرقة بين التذب والإعارة .

بالنسبة الى التفرقة بين حالات التذب والإعارة - فان الجمعية العمومية ترى أن ذلك المعيار الواجب اتباعه للتفرقة بين التذب والإعارة انما يقوم على تحديد الحكومة التي يعمل لها العامل حين يوفد الى اليمن فان كان يعمل للحكومة اليمنية فهي الإعارة التي تقدمت ماهيتها واحكامها (١) اما ان كان العامل موفدا الى اليمن في أمر يخص الجمهوريه العربيه المتحدة ويتعلق بأعمالها ومصلحتها فان هذا العامل يكون منتدبا في عمل بالخارج .

٣٨٧ ١٨/٤/١٩٦٥ (

ب - جواز التذب والإعارة

(تعليق)

كانت المادة ٤٨ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة التي صدرت الفتاوى المنشورة في هذا الفصل في ظله تقضى بأنه « يجوز تذب الموظف من عمله للقيام بعمل وظيفه أخرى في نفس الوزارة أو في وزارة أخرى أو مصلحة أخرى اذا كانت حالة العمل في الوظيفة الأصلية تسمح بذلك » . وكانت المادة ٥٠ من هذا القانون تقضى بأنه « لا يجوز تذب الموظفين لأعمال اضافية تحول دون أداء أعمال وظائفهم الأصلية والاضافية » وقد حل محل هذين النصين نص المادة ٤٣ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ باصدار نظام العاملين المدنيين بالدولة ويقضى بأنه « يجوز تذب العامل للقيام

مؤقتا بعمل وظيفة أخرى في نفس مستواها أو في درجة واحدة أعلى منها سواء في نفس الوزارة أو المصلحة أو المحافظة أو في وزارة أو محافظة أو مصلحة أخرى أو مؤسسة أو هيئة عامة إذا كانت حالة العمل في الوظيفة الأصلية تسمح بذلك ويتم النذب بقرار من الوزير المختص وتكون مدة النذب سنة واحدة قابلة للتجديد » - ويلاحظ أن القانون ٤٦ لسنة ١٩٦٤ قد نص صراحة على جواز النذب للمؤسسات العامة وبذلك زالت التفرقة التي أقامتها الجمعية العمومية بين النذب والاعارة على أساس نصوص القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ الملحق من قول بأن النذب للمؤسسات العامة غير جائز - بينما تجوز الاعارة وأصبح النذب جائزا سواء للوزارات أو المصالح أو المؤسسات العامة ، وقد تأكد ذلك بقرار اللجنة العليا لتفسير قانون العاملين المدنيين رقم (١) لسنة ١٩٦٥ (الجريدة الرسمية العدد ٦٣ في ٢٠ من مارس سنة ١٩٦٥) الذي جاء به « أنه يجوز نقل ونذب واعارة العاملين بوزارات الحكومة ومصالحها ووحدات الإدارة المحلية إلى الهيئات العامة والمؤسسات كما يجوز نقل ونذب واعارة العاملين بهذه الهيئات والمؤسسات إلى الوزارات والمصالح والوحدات المذكورة » .

أما فيما يتعلق بالتفرقة التي أقامتها الجمعية العمومية بين الموظفين والعمال وما انتهت إليه من عدم جواز اعارة عمال الحكومة أو نذبهم للعمل بالمؤسسات والهيئات العامة فإنه وإن كان القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ الذي حل محل القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ قد قضى في مادته الأولى بمرأى أحكامه في شأن العاملين بوزارات الحكومة ومصالحها وغيرها من الوحدات التي يتألف منها الجهاز الإداري للدولة ، سواء منهم من كان ينطبق عليه قانون موظفي الدولة أو كادر العمال ، كما قضى في مادته الثانية بإلغاء القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة . . . وكذا قرارات مجلس الوزراء الصادرة في شأن كادر العمال ، والحق به جدولاً بالدرجات لجميع العاملين المدنيين بالدولة - دون تخصيص درجات للموظفين وأخرى للعمال ، كما صدر القرار الجمهوري رقم ٢٣٦٤ لسنة ١٩٦٤ في شأن قواعد وشروط وأوضاع نقل العاملين إلى الدرجات المعادلة لدرجاتهم الحالية ، الذي قضى بنقل العاملين المدنيين بالدولة إلى الدرجات الجديدة التي تضمنها الكادر المرفق للقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بحيث شمل هذا النقل الموظفين والعمال على السواء ، إلا أن الفقرة الثانية من المادة الثانية من هذا القانون قد نصت على استمرار سريان اللوائح والقرارات المعمول بها في شئون الموظفين والعمال قبل العمل بهذا القانون فيما لا يتعارض مع أحكامه إلى أن يتم وضع اللوائح والقرارات التنفيذية له ، وقد صدر التفسير التشريعي رقم ٤ لسنة ١٩٦٥ ونص في المادة السادسة منه على أنه « في تطبيق حكم الفقرة الثانية من المادة الثانية من قانون إصدار نظام العاملين المدنيين بالدولة ، تسري اللوائح والقرارات التنفيذية التي كانت تطبق على الخاضعين لكادر العمال على من

يشغلون درجات عمالية في الميزانية » وقد تضمنت المذكورة الإيضاحية المرافقة كهذا التفسير التشريعي أن هذا النص صريح في إبقاء نوعين من اللوائح والقرارات التنفيذية : النوع الأول ، خاص باللوائح والقرارات التي كانت سارية على الموظفين تنفيذا للقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ، والنوع الثاني ، خاص باللوائح والقرارات التي كانت سارية على من كانوا خاضعين لاحكام كادر العمال ، ومن ثم فإن اعارة العمال ونهبهم تكون محل نظر على أننا نرى وإن كان هذا القانون قد جواز ذلك في ظل القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ لأنه أوجد تفرقة بين العمال والموظفين إلى أن يتم وضع اللوائح والقرارات التنفيذية له بحيث ظلوا خاضعين لاحكام كادر العمل إلا أنه نظرا لأن احكام هذا الكادر لم تتضمن أى تنظيم للنهب والإعارة كما لم تتضمن أى منع لذلك فإن احكام المادتين ٤٣ و ٤٥ تسرى عليهم لعدم تعارضهما مع احكام كادر العمال .

٤٦ - إعارة نهب الموظف مؤقتا للقسم بعمل وظيفة غير وظيفته الأصلية ، وذلك في الوزارات والمصالح - إجازته غير الوزارات والمصالح من المؤسسات العامة أن تسعين بخدمات الموظفين وخبرتهم عن طريق الإعارة دون النذب - عدم جواز نهب عمال الحكومة أو اعارتهم للعمل بالمؤسسات والهيئات العامة . (١)

إن القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة أجاز في المادة ٤٨ منه (٢) نذب الموظف من عمله للقيام مؤقتا بعمل وظيفة أخرى في نفس الوزارة أو المصلحة أو في وزارة أو مصلحة أخرى اذا كانت طبيعته العمل تسمح بذلك ، ونص في المادة ٥١ منه (٣) على أن « تجوز اعارة الموظفين إلى الحكومات والهيئات الوطنية والاجنبية والدولية ، كما تجوز اعارتهم إلى المصالح الخاصة ولا تجوز اعارتهم إلى الهيئات المحلية والمؤسسات الأهلية داخليا ، إلا اذا توافرت فيهم مؤهلات ومميزات خاصة يتعذر وجودها في غيرهم ، وفي حالة الضرورة القصوى ... ويكون مرتب الموظف المعار بأكملة على جانب الحكومة أو الهيئة المستعيرة ... » .

ويستفاد من هذين النصين أن الشارع أجاز نذب الموظف مؤقتا للقيام بعمل وظيفة غير وظيفته الأصلية ، سواء أكان ذلك في الوزارة أو المصلحة التي يعمل بها أو كان في وزارة أو مصلحة أخرى ، كما أجاز لغير الوزارات والمصالح أن تقيد من خدمات الموظفين وخبرتهم وذلك عن طريق استعارتهم من الحكومة للعمل بها مدته معينة على أن تؤدي راتب الموظف طوال مدة الإعارة . ومفهوم ذلك أن نظام النذب هو نظام مواز لنظام الإعارة ، وأن المشرع أجاز

(١) رابع تعليقا على هذا الفصل .

(٢) نقابل المادة ٤٣ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ مع ملاحظة ما أدخل عليها من تعديل

(٣) نقابل المادة ٤٥ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ .

للموظف في كليهما أن يقوم بالعمل في غير الجهة التي عين فيها وفقاً لوضع وأحكام خاصة تختلف باختلاف الجهة المذكورة ، فإن كانت هذه الجهة غير ذات شخصية متميزة عن شخصية الدولة بأن كانت وزارة من الوزارات أو مصلحة من المصالح التي تتفرع إليها الوزارات فإن الوسيلة لقيام الموظف بالعمل فيها هي وسيلة النذب وإن كانت ذات شخصية اعتبارية مستقلة عن شخصية الدولة فإنه لا يجوز نذب الموظف للعمل بها ، وإنما تجوز اعارته إليها ، ومن ثم يكون نظام الاعارة على سبيل البديل من نظام (النذب) بحيث يؤدي الغايه منه حيث يتمتع اجراء النذب . ولذلك فإنه لا يجوز نذب الموظف للعمل مؤقتاً في حكومه أو في هيئه من الهيئات اتى تجوز اعارة الموظف للعمل بها ، لأن مثل هذه الهيئات لا تعد من قبيل (الوزارات والمصالح) التي قصرت المادة ٤٧ من القانون رقم ٣١٠ لسنة ١٩٥١ نظام (النذب) عليها فضلاً عن ذلك فإن اجازة النذب الى تلك الهيئات يؤدي الى افادتها من خدمات موظفي الدولة دون مقابل مع أن استقلالها بميزانيات خاصة يستتبع الزامها أداء مقابل هذه الخدمات .

أما بالنسبة الى العمال فإن القواعد المتقدم ذكرها لا تسرى عليهم لأنها مقصورة على الموظفين الداخلين في الهيئه ، ولأن القواعد المنظمة لتعيين العمال وترقياتهم وعلاواتهم ونقلهم وتأديبهم واجازاتهم وغير ذلك من شئون توظيفهم لم تتضمن ما يفيد جواز اعارتهم أو نذبهم للقيام بأعمال في غير الوزارة أو المصلحة التي يعملون فيها .

ولما كانت قواعد النذب والاعارة قد وردت استثناء بالنسبة الى الموظفين الداخلين في الهيئه على خلاف الاصل المقرر الذي يقضى بقيام الموظف بعمله الاصل في جهته التي عين فيها دون غيره من الاعمال في أية جهة أخرى ، ومن ثم فلا يجوز القياس عليها أو التوسع فيها . وعلى مقتضى ذلك يكون نذب العمال أو اعارتهم للعمل في غير جهاتهم اتى عينوا فيها أمراً غير جائز قانوناً .

لهذا انتهى رأى الجمعية الى أنه يجوز اعارة الموظفين الداخلين في الهيئه دون النذب الى المؤسسات والهيئات العامة (١) ، وأنه لا يجوز اعارة عمال الحكومة أو نذبهم للعمل بالمؤسسات والهيئات العامة (٢) .

(١٩٦١/٧/٢٧) ٤٧٨

٤٨ - عدم جواز نذب الموظف الا للوزارات والمصالح الحكومية وفقاً لنص المادتين ٤٨ ،

(١) سبق أن قررت الجمعية ذلك (راجع كتابنا الجمعية العمومية للقسم الاستشاري ق ٣٦ ص ٣٤ و ق ٢٨ ص ٣٦) كما قرره المحكمة الإدارية العليا في القضية رقم ٣٩٥ سنة ٥ ق (كتابنا المحكمة الإدارية العليا ق ٣٤٢ ص ٣٤٢) .
(٢) سبق أن قررت المحكمة الإدارية العليا ذلك في القضية رقم ٢٢٩١ احلة ٦ ق (كتابنا المحكمة الإدارية العليا ق ١٤٣٤ م ١ ص ١٥٠٦) .

٥٠ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ، فلا يجوز للاندية والمنشآت الرياضية الاستعانة بمدرسي الالعب الرياضية من الموظفين لتدريب الرياضيين في هذه الجهات .

لما كان النذب وفقا لنص المادتين ٤٨ (١) ، ٥٠ (٢) من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ لا يجوز الا للموزارات ومصالح الحكومة (٣) مما لا يدخل في نطاقه الاندية والمنشآت الرياضية . لهذا فان سبيل الاستعانة بمدرسي الالعب الرياضية من الموظفين لتدريب الرياضيين في الاندية والمنشآت يكون اما باعارتهم الى هذه الهيئات او بالترخيص لهم بالعمل في غير الاوقات الرسمية في هذه الهيئات وفقا لنص المادة ٧٨ (٤) من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ على ان يكون الترخيص بالعمل موقوتا اى صاادرا لمدة محددة .

٤٥٢ (١٩٦٢/٧/٤)

٤٨ - نذب وكيل حسابات الشؤون البلدية والقروية بطنطا للعمل مديرا منفذا لمجلس تنسيق الامتعات بطنطا في غير اوقات العمل الرسمية - غير جائز - الجمع بين العمل في الحكومة وبعض الجهات الخاصة - لا يكون بطريق النذب بل يكون بطريق الاذن او الترخيص من الوزير المختص .

نظمت المادتان ٤٨ (١) ، ٥٠ (٢) من قانون موظفي الدولة احكام النذب وتجمل هذه الاحكام في ان نذب الموظف لا يجوز في غير نطاق وزارات الدولة ومصالحها ، سواء الا ان النذب طول الوقت ام نصف الوقت وقد سبق للمجمعية العمومية ان فسرت عبارة المصالح بحيث تشمل المؤسسات العامة ومنهلهما الجامعة .

وعلى هذا فانه متى اجازت الوزارة لاحد موظفيها العمل باحدى الهيئات الخاصة في غير اوقات العمل الرسمي ، كانت هذه الاجازة في حقيقتها اذنا او ترخيصا بالعمل وفق نص المادة ٧٨ (٤) من قانون موظفي الدولة وتقضى بانه « لا يجوز للموظف اى يؤدى اعمالا لغير مربوب او بمكافاة ولو في غير اوقات العمل الرسمي على انه يجوز للوزير المختص ان ياذن للموظف في عمل معين بشرط ان يكون ذلك في غير اوقات العمل الرسمية » .

(١) تقابل المادة ٤٣ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ مع ملاحظة ما جاء في التطبيق من هذا الباب .

(٢) حذفت في القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ وان كان حقلها غير ذى اثر .

(٣) راجع تعليلنا على هذا الفصل .

(٤) تقابل المادة ٥٤ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ .

ولما كان مجلس تنسيق الخدمات بطنطا هيئة اجتماعية أو بمعنى آخر
جميعه خاصة اشتهرت برقم ٥٤ بتاريخ ١٠/١٠/١٩٥٨ .

لهذا ، فان سبيل قيام وكيل حسابات الشئون البلدية والقروية
بطنطا وهو موظف بوزارة الخزانة بالعمل في مجلس تنسيق الخدمات بطنطا
في غير اوقات العمل الرسمي لا يكون عن طريق الندب لامتناع هذا السبيل
بين الوزارات والجمعيات الخاصة وانما سبيله الاذن بالعمل الذي نصت عليه
الفقرة الثانية من المادة ٧٨ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ واذا كانت
وزارة الخزانة قد اصدرت قرارا بنذب أحد الموظفين بمجلس تنسيق الخدمات
بطنطا في غير اوقات العمل الرسمية - فانه ليس من شأن هذا القرار ان
يغير من طبيعته هذا الاجراء فهو وان سماه ندبا فهو في حقيقته اذن بالعمل
ويظل كذلك مع ما يترتب عليه من اثر لأن العبرة بالمعنى وليست بالمباني .

٤٤٨ (١٩٦٢/٧/٢)

٤٩ - مادة أحد الموظفين الكتابيين بمجلس الدولة للعمل بالحراسة العامة على أموال
الرعايا الفرنسيين - تطبيق أحكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ على حالات الاعارة والندب الى
الحراسة العامة على أموال هؤلاء الرعايا .

يبين من الاطلاع على الامر العسكري رقم ٥ لسنة ١٩٥٦ الخاص بالاتجار
مع الرعايا البريطانيين والفرنسيين وبالتدابير الخاصة بأموالهم ، أنه ينص
في مادته الثامنة على أن « يعين وزير المالية والاقتصاد حارسين عامين يختصان
بإدارة أموال الرعايا البريطانيين والفرنسيين ويعين أيضا نوابا للحارسين
العامين ، كما يعين حارسا خاصين ، ويعين الحراس العامون والخاصون ،
بموافقة وزير المالية والاقتصاد ، موظفي الحراسات الذين يجوز أن يكون من
بينهم موظفون بالحكومة للعمل فيها بصفة دائمة أو مؤقتة » .

ويبين من هذا النص أنه وإن أجاز لموظفي الحكومة العمل بالحراسات
بصفة دائمة أو مؤقتة ، على أن يكون اختيارهم بقرار من الحارس المختص
بعد موافقة وزير المالية والاقتصاد ، إلا أنه لا معنى إهداء نصوص القانون رقم
٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة المنظمه لعمل موظفي الحكومة في
غير الجهات التي عينوا بها أصلا بطريق الندب أو الاعارة ومن ثم يتعين أعمال
هذه النصوص في شأن الموظفين الذين يعملون بالحراسة العامة على أموال
الرعايا الفرنسيين ، ولا يغير من هذا النظر القول بأن الندب طبقا لأحكام
القانون السالف الذكر لا يجوز الا لوزارات الحكومة ومصلحتها ، وأن الحراسة
العامة على أموال رعايا الإعداء ليست من هذه الجهات ، ذلك لأن المشرع قد
أجاز بنص صريح في المادة الثامنة من الامر العسكري رقم ٥ لسنة ١٩٥٦
تعيين موظفي الحكومة بها وذلك بغض النظر عن تكييفها القانوني وهل تعتبر

مصلحة أو هيئة عامة أم لا تعتبر كذلك (١) ، وغنى عن البيان أن تعيين موظفي الحكومة للعمل بالحراسات مع احتفاظهم بوظائفهم الحكومية الأصلية لا يكون إلا بطريق التندب أو الاعارة أو الإذن بمباشرة عمل معين ، وهي الوسائل القانونية الثلاث التي لا يجوز لموظفي الدولة العمل في غير وظائفهم الأصلية إلا بواسطتها ومن ثم يتعين بالنسبة إلى موظفي الحكومة الذين يعملون في الحراسات التزام أحكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ المنظم لتندب الموظفين واعارتهم والإذن لهم في ممارسة عمل معين بحسب الأحوال .

والقول بأن معين موظفو الحكومة للعمل في الحراسة العامة على أموال الأعداء كل الوقت يعتبر من قبيل التكاليف دين الاعارة ، مردود بأن التكاليف وإن كان نظاما تقتضيه المصلحة العامة لشغل الوظائف العامة في بعض الظروف ، إلا أنه نظام استثنائي يرد على خلاف الأصل المصم في شغل الوظائف ، ذلك الأصل الذي يقوم أساسا على الحرية والاختيار ، وهو بهذه الثابة لا يؤخذ به إلا بنص تشريعي صريح ولا يجوز تقريره بطريق الاستنتاج . ولما كانت نصوص الأمر العسكري رقم ٥ لسنة ١٩٥٦ قد خلت من نص صريح بقرض نظام التكاليف لشغل وظائف الحراسات فلا يكون منه مسوع قانوني للاحتجاج بهذا النظام في حدد تنظيم عمل موظفي الحكومة في هذه الحراسات .

ويخلص مما تقدم أن عمل موظفي الحكومة بالحراسات العامة على أموال رعايا الأعداء يخضع لقواعد التندب والاعارة المنصوص عليها في القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة .

(٧٨١) ١٠ / ٢ / ١٩٦١

♦ - المادة ٤٦ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة - نصها على أن مدة الاعارة في الداخل الصالحا سنتان أما الاعارة في الخارج فمدتها أربع سنوات على الأكثر ويجوز تجاوز هذه المدة بقرار جمهوري - تفسير هذا النص .

إن المادة ٤٥ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بإصدار قانون العاملين المدنيين بالدولة تنص على أنه :

« (أ) يجوز اعارة العاملين إلى :

١ - الأشخاص المعنوية العامة والخاصة في الداخل .

(١) سجل أن ألفت الجمعية بأن الحراسة هيئة عامة (كتسابنا لنادى الجمعية) مجموع ٢٦٧ ص ٤٤٥) .

٢ - الحكومات والهيئات العربية والأجنبية والدولية ولا تجوز اعارتهم الى الاشخاص المعنوية العامة أو الخاصة داخليا الا اذا توافرت فيه مؤهلات ومميزات يتعذر وجودها في غيرهم وفي حالة الضرورة القصوى وتدخل مدة الاعارة في حساب المعاش أو المكافأة أو استحقاق الملاوة أو الترقية .
ويشترط لاتمام الاعارة موافقة العامل عليها كتابة .

(ب) مدة الاعارة للاشخاص المعنوية العامة والخاصة داخليا اقصاها سنتان أما الاعارة للحكومات والهيئات العربية والاجنبية والدولية فمدتها أربع سنوات على الاكثر .

ويجوز تجاوز هذه المدد سواء كانت الاعارة في الداخل أو في الخارج بقرار جمهوري .

(ج) يكون مرتب العامل المعار بأكمله على جانب الحكومة أو الهيئة المستعمرة ويجوز منح العامل المعار مرتبا من حكومته الجمهورية العربية المتحدة بالشروط والاوزاع التي يقررها رئيس الجمهورية .

وتتم الاعارة في الاحوال السابقة بقرار من السلطة التي تمارس حق التعيين .

(د) وفي غير هذه الاحوال تتم الاعارة بالاتفاق بين الوزير المختص ووزير الحزانة « (١)

ومن حيث أن القانون لم يحدد ما اذا كانت هذه السنوات الأربع التي لا يجوز تجاوزها كحد أقصى للاعارة أن تكون كذلك في المرة الواحدة أو في الجهة الواحدة أو في مدة خدمته الموظف وإذا كان الرد في الاعارة انما يرجع الى الادارة وفقا لما تراه محققا للمصلحة العامة وليس بالزام عليها أن توافق على الاعارة سواء كانت لمدة أربع سنوات أو أقل أو أكثر فهي التي تقدر ما اذا كانت المصلحة العامة تقتضي الموافقة على الاعارة أو عدم الموافقة فذلك متروك لمطلق تقديرها . ومتى كان الأمر كذلك فليس ثمة ما يستدعي التضييق في تفسير هذا النص إذ أن هذه الحالات ليس لها من الاهمية ما يستوجب عرضها على رئيس الجمهورية لاصدار قرار فيها . وعلى ذلك فإن الجمعية العمومية ترجع ما انتهت اليه ادارة الفتوى والتشريع في فتواها المؤرخة ١٩٦٦/٥/١ والمرسلة لوزارة التربية والتعليم وأن يكون استصدار قرار من رئيس الجمهورية مقصورا على الحالات التي يكون فيها تجاوز السنوات الأربع امتدادا لاعارة قائمة لم يتخللها فاصل زمني .

(١) كانت مدة الاعارة الداخلية طبقا لنص المادة ٥١ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ سبة وكان يجوز تجاوز مدة الاعارة قاصر على جهات معينة .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى انه يجوز للسلطة المختصة بالتمعين أن تصدر قرارا بإعارة أحد العاملين في حدود أربع سنوات في الخارج ولو كانت له مدد اعارة في جهات أخرى أو كانت له مدد اعارة سابقة متى كان قد أعقب هذه المدد فاصل زمني عاد فيه العامل الى عمله بجهته الاصلية .

(٦٦٧ (١٦٦٨/٦/٢٦)

ج - واتب الموظف المعاد

- ١ - عموميات :
- ٢ - نسب بعض الوقت .
- ٣ - اعارة وندي كل الوقت .
- ٤ - العاملون بالقطاع العام .

١ - عموميات

٥١ - قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٣١ لسنة ١٩٦٥ في شأن تنظيم البدلات والاجور والمكافآت - نطاق سريانه - يتناول العاملين بالجهاز الادارى للدولة والهيئات العامة ايا كان القانون العاملون به ، عدا الهيئة العامة للسد العالي - لا يثير من ذلك اعارهم او نديهم ايا كانت الجهة التي يعارون او ينتدبون لها .

ان المادة السابعة من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٣١ لسنة ١٩٦٥ ، في شأن تنظيم البدلات والاجور والمكافآت تنص على ان : يسرى هذا القرار على جميع العاملين المدنيين بالجهاز الادارى للدولة (الوزارات والمصالح ووحدات الادارة المحلية) والهيئات العامة عدا الهيئة العامة لبناء السد العالي - سواء العاملون منهم بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ او بقوانين او لوائح خاصة ، وذلك بالنسبة الى ما يتقاضونه من البدلات او الاجور والمكافآت في الداخل ، وأن نصها من العموم والشمول بحيث يتناول العاملين بالجهاز الادارى للدولة وبالهيئات العامة عدا الهيئة العامة للسد العالي ، وايا كان القانون العاملون به سواء آكان القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ او غيره من القوانين او اللوائح الخاصة مثل القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ في شأن تنظيم مجلس الدولة للجمهورية العربية المتحدة وان هذا القرار قد خاطب العاملين في الجهات التي اشار اليها بوصفهم هذا ، ويظل هذا الوصف قائما بهم ولو عبروا او انتدبوا الى غير وظائفهم الاصلية ايا كانت الجهة التي يعارون او ينتدبون لها ولو كانت من المؤسسات العامة او الوحدات الاقتصادية التابعة لها ، فضلا عن هذا فان القرار المذكور قد أصبح يسرى على جميع العاملين في القطاع العام بمقتضى المادة ٣٦ من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بقرار

رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ التي تنص على أن « فيما عدا المكافآت التشجيعية المنصوص عليها في المادة ٣٠ من هذا النظام يسرى على العاملين الحاضرين له أحكام القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ والقرار الجمهوري رقم ٢٢٣١ لسنة ١٩٦٥ المشار اليهما » .

(١٠٤٣ (١٣/١٠/١٩٦٦)

٥٢ - قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٣٦ لسنة ١٩٦٥ في شأن تنظيم البدلات والاجور والمكافآت - سريان احكامه على ما يتقاضاه العاملون المخاطبون به من بدلات أو أجور أو مكافآت مما نصت عليه المادة الاولى منه - يستوى في ذلك لأن تكون هذه المزايا مقررّة لهم في وظائفهم الاصلية أو بسبب عائلاتهم أو نديهم .

يؤخذ من نص المادة السابعة من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٣١ لسنة ١٩٦٥ في شأن تنظيم البدلات والاجور أن خطاب الشارح للعاملين الذين عناهم يتعلق بما يتقاضونه من البدلات أو الاجور أو المكافآت في الداخل . وقد جاء النص عاما ومن ثم تسرى احكام هذا القرار على ما يتقاضاه العاملون المخاطبون به من بدلات أو أجور أو مكافآت سواء كانت مقررّة لهم في وظائفهم الاصلية أو بسبب عائلاتهم أو نديهم وسواء كان التسليم طول الوقت أو بضعة بشرط أن تكون هذه الميزات مما يسرى عليه هذا القرار بالتطبيق للبادئة الاولى منه .

(١٠٥٠ (١٦/١٠/١٩٦٦)

٧ - تدب بعض الوقت

٥٣ - الحد الاعلى للمكافأة التي يجوز منحها للموظف المنتخب في غير اولات العمل الرسمية - هو ٣٠٪ من مرتبه الاصل أو ٥٠٠ جنيه لاهمة اقل - علم جواز حصوله على اعادة فلا، مبيشة عن هذه المكافأة أو بدل طبيعة عمل أو منحة العشرة الايام أو بدل التمثيل .

صدر بتاريخ ٢٣ من ابريل سنة ١٩٦٦ قرار من مجلس ادارة مؤسسة النقل العام يقضى بالموافقة على اعتبار المكافآت التي تمنح للموظفين المنتخبين للعمل بالمؤسسة في غير الساعات الرسمية بواقع ٣٠٪ من مرتبتهم الاساسية بالجهاز المنتخبين منها بمثابة مرتب اساسي لهم بالمؤسسة ومنحهم توابع هذا المرتب الجائز منحها قانونا والتي أقرها المجلس أو يقرها ويصل بهته القاعدة اعتبارا من تاريخ موافقة المجلس .

والذي يستفاد من هذا القرار أن مناط استحقاق المنتخب للمعدن بالمؤسسة لتوابع المكافأة التي تصرف له من المؤسسة هو أن يكون منح هذه التوابع جائزا قانونا .

ومن حيث ان المادة ٤٥ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ (١) بشأن نظام موظفي الدولة تنص على أنه « يجوز للوزير المختص أن يمنح الموظف مكافأة عن الاعمال الاضافية التي يطلب اليه تأديتها في غير أوقات العمل الرسمية طبقاً للقواعد التي يحددها مجلس الوزراء » .

وبتاريخ ٢٦ من أكتوبر سنة ١٩٥٥ أصدر مجلس الوزراء قراراً بشأن منح مكافآت عن الاعمال الاضافية ، وبمقتضى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٩ استبدل بنص المادة الاولى من قرار مجلس الوزراء المشار اليه النص الآتي :

« ثالثاً - يكون الحد الاقصى للمكافأة في الشهر ٢٥٪ من المرتب الشهري أو ٨ جنيهاً أيهما أقل ما لم تكن الاعمال التي يقوم بها الموظف من الاعمال التي لا يمكن تقديرها بعدد الساعات بالنظر الى طبيعتها كمدة بعض الأطباء الطلبة بالمعاهد والمدارس والتدريس والامتحانات والاعمال الهامة التي تقتضى صرف مكافأة ثابتة لبعض الموظفين بفئات شهرية تختلف حسب اهمية العمل وكفاية الموظف الذي اختير لأدائه - ففي هذه الحالة يجوز للوزير المختص أن يرخّص في المكافآت في حدود ٣٠٪ من المرتب الشهري » .

ونصت المادة ٢ من القرار الجمهوري المذكور على أنه « لا يجوز تجاوز الحد الاقصى المشار اليه في المادة السابقة الا بقرار من رئيس الجمهورية وذلك في حالات فردية ولاسباب تستدعي ذلك » .

ويتفق هذان النصان في حكمهما مع احكام القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ بشأن الاجور والمرتبات والمكافآت التي يتقاضاها الموظفون العموميون علاوة على مرتباتهم الاصلية المعدل بالقانونين رقمي ٣٦ و ٩٣ لسنة ١٩٥٩ حيث تنص المادة الاولى من القانون المذكور على أنه « فيما عدا حالات الاعارة في خارج الجمهورية لا يجوز أن يزيد مجموع ما يتقاضاه الموظف من اجور ومرتبات ومكافآت علاوة على ماهيته أو مكافآته الاصلية لقاء الاعمال التي يقوم بها في الحكومة أو في الشركات أو في الهيئات أو في المجالس أو اللجان أو المؤسسات العامة والخاصة على ٣٠٪ من الماهية أو المكافأة الاصلية على ألا يزيد ذلك على ٥٠٠ جنية في السنة » .

وتنص المادة الثانية من القانون المذكور على أنه : « يجوز بقرار من رئيس الجمهورية لاسباب تستدعي ذلك زيادة النسبة المشار اليها في المادة الاولى الى ما لا يجاوز ١٠٠٪ من الماهية أو المكافأة الاصلية » . وبشروط في هذه الحالة ألا يزيد ما يعطى للموظف علاوة على ماهيته ومكافآته الاصلية على ألف جنية » .

(١) تقابل المادة ٣٦ من القانون ٤٦ لسنة ١٩٦٤ .

اعارة ونذب (ج - راتب
(٢) لنذب بعض الوقت)

ومن حيث أنه يستفاد من هذه النصوص أن الحد الاقصى للمكافأة التي يجوز منحها للموظف المنتدب في غير أوقات العمل الرسمية هو ٣٠٪ من مرتبه الاصلى أو ٥٠٠ جنيه أيهما أقل وتيس له أن يتقاضى مبالغ تجاوز هذه النسبة ايا كانت التسمية التي تعطى لهذه المبالغ .

ومن حيث أنه في ضوء ما تقدم يبين أن الموظف المنتدب للعمل في المؤسسة في غير أوقات العمل الرسمية هذا الموظف لا يجوز له أن يتقاضى سوى ٣٠٪ من مرتبه الاصلى أو ٥٠٠ جنيه أيهما أقل وهو لا يستحق إعانة غلاء المعيشة عن هذه المكافأة إذ أن اعانته غلاء المعيشة إنما تمنح فقط بنسب معينه من المرتب الاصلى أو الاجر الاساسى . ولا يستحق أيضاً بدل طبيعة العمل إذ انه مقرر لموظفى وعمال المؤسسة الاصيلين كما لا يستحق منحة العشرة أيام فان الموظف المنتدب قد صرف هذه المنحة من جهته الاصلية فلا يجوز له أن يعود فيصرف منحة ثانية من المؤسسة المنتدب اليها ولو قيل بغير ذلك لادى هذا الى أن يتقاضى الموظف منحة تزيد على مرتب أو أجر عشرة أيام أو أن يجاوز مجموع ما يحصل عليه كمنحه الحد الاقصى المنصوص عليه في القرارات الجمهورية الصادرة بهذه المنحة وهو ٢٥ جنيهاً وهو أمر ممنوع لمخالفته للقانون .

كما أن الموظف المنتدب في غير أوقات العمل الرسمية لا يستحق بدل التمثيل المقرر للوظيفة التي هو مندوب اليها - ما دام أنه غير متفرغ لهذه الوظيفة وغير متحمل بكافة أعبائها وواجباتها وما تفرضه على شاغلها من مظهر اجتماعى ومتطلبات خاصة ، بل أن ذلك يتحقق فقط بالنسبة الى وظيفته الاصلية التي لا يزال يشغلها ويمارس عملها ويتقاضى ما يمنحه القانون لشاغلها من مرتبات وما يقرره من مزايا وانما يقتصر الامر بالنسبة اليه على قيامه بعمل اضافى يتقاضى عنه مكافأة حددها القانون تعديداً قاطعاً لا يسمح بتجاوزه الا فى الاحوال ووفقاً للاحكام التى نص عليها .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن السيد/ ٠٠٠ لا يستحق اعانته غلاء المعيشة وبدل طبيعة العمل أو منحة العشرة أيام أو بدل التمثيل المقرر لوظيفة نائب مدير عام المؤسسة التى كان مندوباً لشغلها في غير اوقات العمل الرسمية وما يشترتب على ذلك من آثار .

(١٩٦٤/١/٣) ٩٣٦

٥٤ - نص المادة الرابعة من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٣١ لسنة ١٩٦٥ على عدم مجاوزة الراتب الاساسى للعامل المنتدب ١٠٪ من راتبه الاساسى في وظيفته الاصلية - هذا الحكم يقتصر على التذب الكامل دون التذب بعض الوقت في غير اوقات العمل الرسمية - المنتدب بعض الوقت يستحق اجرا اضافيا دون جالى فلزايا المقررة للمعدين هو للنتدين انتدابا كاملا ... مراعاة الحد الاقصى المقرر بالمادتين الثانية والثالثة من القرار المذكور ، وكذلك الحد الاقصى المقرر بالقانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧

ان مفاد نص المادة الرابعة من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٣١ لسنة ١٩٦٥ أن الاصل هو عدم جواز اعارة او نذب العاملين فى الداخل الا الى مثل وظائفهم الاصلية من حيث الدرجات المالية وفى هذه الحالة لا يجوز أن يتقاضى العامل المعار أو المنتدب أثناء الاعارة أو النذب راتباً أصلياً يجاوز راتبه الاساسى فى وظيفته الاصلية .

وقد اجاز المشرع أن تكون الاعارة أو النذب الى وظيفة تعلق فى الدرجة المالية درجة واحدة عن الوظيفة الاصلية ، المعار أو المنتدب منها على أن لا يجاوز الراتب الاساسى للعامل المعار أو المنتدب ١٠٪ من راتبه الاساسى فى وظيفته الاصلية .

وغنى عن البيان أن هذا الحكم الاخير يقتصر على النذب الكامل الذى لا يقوم فيه العامل المنتدب بأعباء وظيفته الاصلية بل يقوم فى اوقات العمل الرسمية بأعباء وظيفته فى الجهة المنتدب اليها ، أما النذب بعض الوقت حيث يقوم العامل فى وقت العمل الرسمى بأعباء وظيفته ويقوم بالعمل فى غير هذه الاوقات بأعباء الوظيفة المنتدب اليها بعض الوقت فانه لذلك يستحق أجراً اضافياً على ما كلف به من عمل بالجهة المنتدب اليها دون باقى الميزات المقررة للعاملين أو المنتدبين ابتداءاً لئلا يطول الوقت .

وذلك كله مع مراعاة باقى أحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٣١ لسنة ١٩٦٥ وتنص المادة الثانية منه على أنه « لا يجوز أن يزيد مجموع ما يتقاضاه العامل من البدلات والاجور والمكافآت المنصوص عليها فى المبتدئين (أ و ب) من المادة السابقة على مبلغ ٣٦٠ جنيهاً فى السنة » ، وتنص المادة الثالثة على أنه « لا يجوز أن يزيد مجموع ما يتقاضاه العامل من البدلات والاجور والمكافآت التى يسرى عليها هذا القرار على مبلغ ٥٠٠ جنيهاً فى السنة » .

كما لا يجوز أن يجاوز مجموع ما يتقاضاه العامل من اجور ومرتبات ومكافآت علاوة على ماهيته الاصلية على ٣٠٪ من الماهية او المكافاة الاصلية بالتطبيق للفقرة الاولى من المادة الاولى من القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ ، بشأن الاجور والمرتبات التى يتقاضاها الموظفون العموميون علاوة على مرتباتهم الاصلية .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية للقسم الاستشارى الى :

أولاً - سريان قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٣١ لسنة ١٩٦٥ المشار اليه على المنتدبين بعض الوقت من العاملين المخاطبين بأحكامه ولا تسرى عليهم أحكام المادة الرابعة من القرار ذاته وذلك مع مراعاة أحكام القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ سالف الذكر .

ثانياً - استحقاق ٥٠٠٠ المستشار المساعد بإدارة قضائياً الحكومة

اعارة وتندب (ج - د)
(٣٩) فقرة وتندب كل الوقت

الاجر الاضافى المقرر له وتقدره ٢٥٪ من راتبه الاصلى عن ندبه فى غير اوقات العمل الرسمية للقيام بأعمال مدير عام الشئون القانونية بالمؤسسة برعاية مما تقسم .

١٠٥٠ (١٠/١٠/١٩٦٦)

٣ - اعارة وتندب كل الوقت

٥٥ - اعارة - تعتبر تعييناً مؤقتاً بالوظيفة للمعار إليها - ليس حتماً ان تكون وظيفة المعار الاصلية مماثلة للوظيفة التى يعار إليها - استحقاق الموظف وتندب الوظيفة للمعار إليها بصرف النظر عن مرتبه الاصل .

ان الوظائف تتفاوت بتفاوت أعمالها واعبائها وما يقر لها من درجة عالية لقاء ذلك ، ولا يجوز أن يقوم عمل الوظيفة بغير ما قومت به الميزانية وليس حتماً أن تكون وظيفة المعار الاصلية مماثلة للوظيفة التى يعار إليها ولا يصح نفى ما بينهما من تفاوت يترتب على تفاوت الدرجة المالية لكل منهما وذلك خلافاً لما جرى به مطلق كتاب وزارة الخزانة الدورى رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٤ من أن الموظف المعار لا يقوم بأكثر من عمله الذى يستحق عليه مرتبه سواء فى جهته الاصلية أو فى الجهات المعار إليها .

ان لهماً أصلاً فى القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ فى شأن الاجور والمرتبات والمكافآت الاضافية التى يتقاضاها الموظفون العموميون علاوة على مرتباتهم الاصلية ، حيث تنص مادته السادسة على أنه « لا يجوز تعيين الموظفين المنصوص عليهم فى المادة الاولى فى الشركات والهيئات والمجالس واللجان والمؤسسات بخاصية أو مرتب أو مكافأة تقل عما يتقاضاه من يقوم بعمل مماثل أو مشابه فى ذات الجهة » ، ويعنى هذا النص بالتعيين صورا منها الاعارة اذ هى على ما سلفاً تعيين مؤقت .

وما جاء بكتاب دورى وزارة الخزانة المشار اليه من أن مجلس الوزراء قرر الا يزيد مرتب المعار عن مرتبه الاصلى ، فان هذا القرار لا يعنى تكليف المؤسسات العامة ونحوها الا تستعير من يقل مرتبه الاصلى عن مرتب الوظيفة المعار لها ولا يحل باستحقاق المعار اجر الوظيفة التى يعار إليها حسبب تحديد الكين آتية فى الحالة التى تتم فيها الاعارة لوظيفة يكون مقرراً لها درجة أعلى من الدرجة الاصلية للمعار ، أكد أن اعارته لهذه الوظيفة يجعل من حقه تقاضى اول مربوطها ولو زاد على مرتبه الاصلى ولا يصح عندئذ منحه راتباً اقل ما دام يشغل الوظيفة الاعلى بطريق الاعارة ويبتكر اختصاصاتها ويمنع قانوناً من مثل هذا الموظف مرتباً اقل بمقتضى النص الصريح الوارد بالمادة السادسة من القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ سالف الذكر - ومع مراعاة أنه يتعين على المعار بعد ذلك أن يرد الى الخزانة العامة المبلغ الزائد على الحد الاعلى المنصوص عليه فى المادة الاولى من القانون المذكور .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن الأستاذ / ٠٠٠ يستحق
- مدة اعارته - المرتب المحدد ابتداء لدرجة مدير عام المقررة لتوظيفه المعار
اليها فى المؤسسه ، وذلك مع مراعاة الحكم المخصوص عليه فى المادة الاولى
من القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ .

٥١٣ (١٧ / ٥ / ١٩٦٥)

٥١٦ - العامل المعار او المنتدب يستحق المزايا المقررة للتوظيفه المعار او المنتدب اليها سواء
تقررت له زيادة فى راتبه الاساسى مقدارها ١٠٪ من راتبه الاصل ام لم تقرر - اساس ذلك
من نص المادة الرابعة من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٣١ لسنة ١٩٦٥ المشار اليه - مراعاة
الحد الاقصى المقرر بالمادتين الثانية والثالثة من هذا القرار ، وكذلك الحد الاقصى المقرر بالقانون
رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ .

ان المادة الرابعة من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٣١ لسنة ١٩٦٥
المشار اليه نصت على أن « تكون اعارة العاملين او نديهم فى الداخل الى
وظيفة تماثل وظيفتهم الاصلية فى الدرجات المالية ، وفى هذه الحالة يعاضى
العامل مرتبا يعادل راتبه فى توظيفه الاصلية » .

ومع ذلك يجوز ان تكون الاعارة او التذب الى وظيفة تعلق بدرجة واحدة
وظيفة الاصلية وفى هذه الحالة لا يجوز ان يترتب على الاعارة او التذب
زيادة فى المرتب الاساسى للعامل تجاوز ١٠٪ منه .

وفى كلتا الحالتين يمنح العامل المزايا المقررة للتوظيفه المعار او المنتدب
اليها » .

ومما تقدم يتضح ان الاصل هو عدم جواز اعارة او نذب العاملين فى
الداخل الا الى مثل وظائفهم الاصلية من حيث الدرجات المالية وفى هذه الحالة
لا يجوز ان يتقاضى العامل المعار او المنتدب مرتبا أصليا يجاوز مرتبه الاساسى
فى الجبهه المعار او المنتدب منها .

وقد أجاز المشرع ان تكون الاعارة او التذب الى وظيفة تعلق فى الدرجة
المالية درجة واحدة عن درجة فى الوظيفة الاصلية المعار او المنتدب منها على
أن لا يجاوز الراتب الاساسى للعامل المعار او المنتدب ١٠٪ من راتبه الاساسى
فى وظيفته الاصلية .

كما يتضح ان ما وضعته المادة الرابعة سالفه الذكر من قيود عمل
الاعارة او التذب إنما تتناول الراتب الاساسى وحده دون المزايا المقررة
للتوظيفه المعار او المنتدب اليها .

ويتفرع من ذلك ان العامل المعار او المنتدب يستحق المزايا المقررة
للتوظيفه المعار او المنتدب اليها سواء تقررت له زيادة فى راتبه الاساسى

مقدارها ١٠٪ من راتبه الاصلى اذا كانت الاعارة لوظيفة تعملو درجتها المالية على درجة وظيفته الاصليه او لم تنقرر له هذه المزايا اذا كانت الاعارة لوظيفة تماثل وظيفته الاصليه .

كما أنه لا يجوز أن تتجاوز البدلات والاجور والمكافآت التي يسرى عليها قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٣١ لسنة ١٩٦٥ سالف الذكر على مبلغ ٥٠٠ جنيه في السنة بالتطبيق للمادة الثالثة من هذا القرار التي تنص على أنه « لا يجوز أن يزيد مجموع ما يتقاضاه العامل من البدلات والاجور والمكافآت التي يسرى عليها هذا اقرار على مبلغ ٥٠٠ جنيه في السنة » . والبدلات والاجور والمكافآت التي يسرى عليها هذا القرار هي التي تنص عليها المادة الاولى منه وهي :

(أ) البدلات والاجور والمكافآت التي تمنح للعامل الحاصل على مؤهل معين ويقوم بمهنة معينة تتفق مع هذا المؤهل .

(ب) البدلات والاجور والمكافآت التي تمنح لمن يقوم بأعباء عمل معين تقي خطورة أو صعوبة مهنة .

(ج) البدلات والاجور والمكافآت التي تمنح للعامل بسبب أدائه الوظيفي في مكان جغرافي معين .

(د) الاجور والمكافآت الإضافية .

(هـ) المكافآت التشجيعية والخاصة .

(و) مكافآت عضويه وبدلات حضور اللجان والمجالس على اختلاف أنواعها .

(ز) المبالغ التي يتقاضاها العاملون المنتدبون أو المعارون في الداخل علاوة على مرتباتهم الاصليه .

وبمراعاة المادة الثانية من القرار ذاته التي تنص على أنه « لا يجوز أن يزيد مجموع ما يتقاضاه العامل من البدلات والاجور والمكافآت المنصوص عليها في البندين (ا و ب) من المادة السابقة على مبلغ ٣٦٠ جنيهها في السنة » .

كل هذا بمراعاة ما نص عليه القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ بأنه لا يجوز أن يزيد مجموع ما يتقاضاه الموظف من اجور ومرتبات ومكافآت علاوة على ماهيته أو مكافآته الاصلية لقاء الاعمال التي يقوم بها في الحكومة أو في الشركات أو الهيئات أو في المجالس أو في اللجان أو في المؤسسات العامة أو الخاصة على ٣٠٪ من ماهية أو المكافاة الاصليه .

٥٧ - لا يترتب على ترقية العامل للمار في الجهة للمار منها اعتباره مرقى بقوة القانون في وظائف الجهة المار إليها .

أن قرار تعيين العامل للمار في الجهة المار إليها هو الذى يحدده مركزه القانونى خلال مدة الاعارة من حيث الدرجة التى يعين عليها والوظيفة التى يشغلها في الجهة المار إليها ولا يتأثر هذا المركز القانونى بترقيته في جهته الاصلية خلال مدة الاعارة ولا يترتب على هذه الترقية اعتباره مرقى بمسوة القانون في الجهة المار إليها الى وظيفته ودرجه معادلتين لوظيفته ودرجته الاصلية المرقى إليها بل يتعين أن يصدر بذلك قرار ادارى تترخص الجهة المار إليها في إصداره بما لها من سلطه تقديرية اذا كانت هناك وظيفة خالية يمكن تعيينه فيها ورات الجهة المار إليها تعيينه فيها .

(١١٤) ١٠/١٩٦٦

٥٨ - وجوب ألا تقل درجة الوظيفة المار إليها المصو الذى يبادر لقضايا الحكومة عن درجة الوظيفة التى يشغلها بالادارة - هذا الوجوب يتعلق بقرار الاعاره انشاء وجدد ولا يحس استمرار الاعارة خلال مدة سريانها - اذا تمت الاعارة أو جمدت على نحو مخالف لذلك فإن المار يتحمل قبوله هذا الوضع - يشترط ألا يقل راتبه في الجهة المار إليها عن راتبه في الجهه المار منها بموافقة مافرة عليه من زيادات بسبب الترقية والملاوت .

وانه ولئن كانت المادة ٦٢ من قانون مجلس الدولة الصادر به القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ تقضى بالأقل تقل الدرجة المالية للوظيفة التى يعار إليها عضو مجلس الدولة عن درجة الوظيفة التى يشغلها ، ومعنى المادة السابعة من قانون تنظيم ادارة قضايا الحكومة الصادر به القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٥٩ بأن يكون شأن الاعضاء الفنيين بالادارة شأن اقرانهم بمجلس الدولة بالنسبة الى المرتب والمعيش وشروط التعيين ، الا ان هذا التعيين انما يتعلق بفسر الاعارة انشاء وتجديدا ولا يحس استمرار الاعارة خلال مدة سريانها المحددة لذلك فإن المار يتحمل نتيجة قبوله هذا الوضع على أنه لا يجوز أن يفصل راتب العامل المار في الجهة المار إليها بعد ترقيته أو منحه علاواته في الجهة المار منها وطوال مدة الاعارة عن الراتب المقرر له في الجهة المار منها فلا يضار المار بسبب استمرار الاعارة وحتى انتهائها بأن يصرف اليه ائب يقل عن مرتب وظيفته الاصلية . (١)

ومن حيث أنه بالنسبة لمن يعارون الى هيئة قناة السويس فإن مراكزهم القانونية من حيث الدرجات التى يعينون عليها أو الوظائف التى يشغلونها انما تحدده القرارات الصادرة بأعادتهم على التفصيل المتقدم ، أما

(١) كلمت الجمعية هذه الفقرة بالفقرى المتصورة في اللائحة السابقة .

بالتسوية لرواتبهم فالمستفاد من لائحة وكادر موظفي هيئة قناة السويس أن
ثمة بدلات وعلاوات كان يتقاضاها الموظفون المعينون بالهيئة قبل تطبيق هذه
اللائحة ومن بينها بدل السكن وبدل الاعباء العائليه وعلاوات غلاء المعيشة
وقد قضت هذه اللائحة بتجسيدها بالتنسبة للموظفين المعينين قبل صدورهما
ليتكون من جملتها مرتب اضافي واحد بالتنسبة لهؤلاء الموظفين وضمها الى
الرواتب الاساسية لمن يعينون اعتبارا من تاريخ العمل بهذه اللائحة في
صورة رواتب مقطوعة بحيث لا تعدو هذه الرواتب المقطوعة أن تكون رواتب
الدرجات والوظائف التي يعين عليها العاملون بهيئة قناة السويس أو
المعاون للعمل بها ومن ثم لا يجوز في الاصل أن تقل الرواتب الاصلية
بالجهاز التي يعادون منها بعد ترقيةاتهم أو منحهم العلاوات فيها عن المرتبات
المقطوعة التي يحصلون عليها فعلا في الهيئة الا أنه وقد ادمجت اعانة غلاء
المعيشة المقررة والبدايات الاخرى في الراتب المقطوع فانه يتعين الا يقل
الراتب الاخير الذي يحصل عليه العامل المعار فعلا عما يتقاضاه من راتب
أصل في الجبهة المعار منها مضافا اليه اعانة غلاء المعيشة المقررة بهذه الجبهة .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى أنه لا يترتب على ترقية المعار في
وظيفته الاصلية اعتباره مرقى بقوة القانون في الجهات المعار اليها بل يتعين
أن يصدر بذلك قرار اداري من الجبهة المعار اليها بما لها من سلطة تقديرية
في هذا الشأن وبمراعاة وجود وظيفة أعلى خالية يمكن تعيينه فيها فاذا لم
يصدر هذا القرار واستمر المعار شاعلا للوظيفة المعار اليها والتي أصبحت
بعد ترقيته أدنى من وظيفته الاصلية يستحق راتبه الجديد في وظيفته
الاصلية مدة اعارته واذا ما جندت الاعارة فلا يجوز تعيينه في درجة مالية
تقل عن الدرجة المالية لوظيفته الجديدة واذا تجددت الاعارة على نحو يخالف
ذلك واستمر المعار في الوظيفة المعار اليها والتي أصبحت بعد ترقيته أدنى
من وظيفته الاصلية فإن المعار يتحمل نتيجة قبوله هذا الوضع .

وبالنسبة للمعارين لهيئة قناة السويس انتهى للرأى الى أن الرواتب
المقطوع بالهيئة هو راتب الوظيفة بحديه الأدنى والأعلى ولا يجوز أن يقل
الراتب المقطوع الذي يحصلون عليه فعلا من الهيئة عن راتبهم الاساسي مضافا
اليه اعانة الغلاء في الجبهة المعارين منها على أن لا يتجاوز نهاية مربوط للراتب
المقطوع .

(١١٤٠ / ١٠ / ١٩٦٦)

٥٩ - إعارة احد الموظفين الى وظيفة اخرى تمنع من استحقاقه بدل طبيعة العمل المقرر له
في وظيفته الاصلية - بحسب ذلك أن المعار لا يؤدي العمل الذي تقرر الجدل من اجله .

تنص المادة الاولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢١٨٢ لسنة ١٩٦٢
أن « يمنح راتب طبيعة عمل لرجال القضاء وأعضاء النيابة العامة والموظفين
الذين يشغلون وظائف قضائية بديوان وزارة العدل أو بمحكمة النقض أو

بالنيابة العامة وللأعضاء المنتخبين بمجلس الدولة وإدارة قضايا الحكومة وذلك
بالتفويض الآتي :

جنيه

- ١٤ شهريا للمستشارين ومن في درجتهم وما يعلوها وما يماثلها .
- ٩ شهريا لرؤساء المحاكم والنيابات والقضاة ومن في حكمهم .
- ٦ شهريا لوكلاء النيابة ومساعدى النيابة ومن في حكمهم .

ومن حيث انه يبين من هذا النص أن المشرع قد قرر منح راتب لرجال
القضاء وغيرهم ممن ورد بيانهم في نص المادة الأولى من الفراد الجمهورى
المذكور وأطلق عليه اسم (راتب طبيعة عمل) . ويستفاد من هذه التسمية
الحكمة التي تقرر من أجلها منح هذا الراتب الا وهي طبيعة العمل الذي
تستلزمه وظائف معينة حددها المشرع في نص المادة الأولى من قرار رئيس
الجمهوريه رقم ٢١٨٢ لسنة ١٩٦٢ سائب الذكر . ومن ثم فانه متى نعرز
أن المشرع قد قرر هذا المرتب في واقع الامر لظروف العمل الذي تفرضه
الوظائف المشار اليها فالمفروض أن يكون القيام بعمل هذه الوظائف عسرا
من عناصر استحقاق هذا المرتب .
وعلى هذا يكون مناط استحقاق مرتب طبيعة العمل بتوافر شرطين :

الاول - أن يكون الموظف شاغلا لوظيفة من الوظائف التي حددها نص
المادة الأولى المشار اليه .

الثاني - أن يكون الموظف قائما بعمل هذه الوظيفة .

ومن حيث أنه يبين من الاطلاع على المادتين ٥١ (١) ، ٥٢ (٢) من القانون
رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ في شأن نظام موظفى الدولة والمادة ٦٢ من القانون
رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ في شأن تنظيم مجلس الدولة أن الاعارة أمرين
قانونيين :

الاول - انضمام علاقة الموظف بالوظيفة العامة مدة الاعارة ويمثل ذلك
فى خلو الوظيفة ويترتب على هذا الخلو عدم اضطلاع الموظف بأعباء الوظيفة
العامة كما يترتب عليه عدم تقاضى الموظف مرتب وظيفته ويجوز شغل الوظيفة
بصفة مؤقتة مدة الاعارة .

الثاني - اتصال علاقة الموظف بالوظيفة العامة مدة الاعارة من وجوه
هى أن تدخل مدة الاعارة فى حساب المعاش أو المكافأة كما تدخل فى استحقاقه
العلاوة والترقية .

(١) تقابل المادة ٤٥ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ .

(٢) تقابل المادة ٤٦ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ .

اعارة ونسب (ج - واتب
(٣) اعارة ونسب كل الوقت)

ومن ثم فإن الأثر الأول هو تخلي الموظف المعار عن أعباء وظيفته فهو لا يشغلها مدة الاعارة من حيث أنها مصدر مالى أى درجة ومن حيث مقتضيات ما ترتبه من عمل وبالمعنى العام لا يشغل الموظف المعار وظيفته طوال مدة الاعارة .

ولما كان من المتعين لاستحقاق مرتب طبيعة العمل أن يكون الموظف شاغلا لوظيفة من الوظائف التى حددها نص المادة الأولى من القرار الجمهورى سالف الذكر فينبى على هذا عدم استحقاق عضو مجلس الدولة المعار لمرتب طبيعة العمل أثناء مدة اعازته .

ولا يسوغ الاحتجاج بأن نص المادة الأولى من القرار الجمهورى المذكور قد ورد عاما شاملا وأن حكمة هذا البديل متوافرة فى حالة اعارة اعضاء مجلس الدولة للشئون القانونية بالمؤسسة اذ أن ارتباطهم بمجلس الدولة ما زال قائما وتصرف مرتباتهم من الجهة المعارين اليها على أساس مرتباتهم فى الجهة الاصلية . ذلك أن الحكمة من تقرير هذا المرتب تكمن فى طبيعة العمل الذى يقوم به الموظف المعنى بالنص فقد قدر المشرع أن عمل القاضى أو عضو مجلس الدولة ... الخ ذو طبيعة خاصة استدعت فى تقديره هذا الراتب ، فالراتب غير مقرر للوظيفة فحسب وإنما هو مقرر أصلا لما تفرضه هذه الوظيفة من أعباء مفروض أن يكون شاغلا قائما بها تطبيقا لقاعدة عامة أوردها المادة ٧٣ من قانون موظفى الدولة وتقضى بأن يقوم الموظف بنفسه بالعمل المنوط به وأن يؤديه بدقة وإمانة وعليه أن يخصص وقت العمل الرسمى لأداء واجبات وظيفته .

كما لا يسوغ الاستناد الى ارتباط اعضاء المجلس به أثناء مدة الاعارة وأن مرتباتهم تصرف من الجهة المعارين اليها على أساس مرتباتهم فى الجهة الاصلية وأن طبيعة الاعارة كنظام قانونى لا يرتب انفصام الصلة بين الموظف المعار وظيفته الاصلية انفصاما تاما والا كان الاجراء نقلا لا اعارة . ذلك أن هذه الصلة تكون أثناء الاعارة متراخية الى أن تنتهى الاعارة فتعود الصلة بين الموظف الذى كان معارا وبين وظيفته الاصلية وإذا كانت المؤسسة تصرف للمسادة المعارين اليها من اعضاء مجلس الدولة رواتبهم على أساس الذى يعاملون به فى مجلس الدولة فان نص المادة ٦٢ من قانون مجلس الدولة رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ لا يشترط فى خصوص المرتب سوى ألا تقل الدرجة المالية للوظيفة المعار اليها عن درجة الوظيفة التى يشغلها فليس هناك إذن مانع من أن يعار العضو الى وظيفة درجتها المالية أعلى من درجة العضو .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى عدم استحقاق للمسادة المعارين الى

المؤسسة من الاعضاء القنئين بمجلس الدولة لبدل طبيعة العمل المقرر بقرار
رئيس الجمهورية رقم ٢١٨٢ لسنة ١٩٦٢ طوال مدة اعادتهم .

(٧٧٩) ١٩٦٢/١١/٣٠

(٧٣٨) ١٩٦٣/٧/١٥

(١٠٤٣) ١٩٦٦/١/١٣

٤ - العاملون بالقطاع العام

٦ - القواعد التي تحكم اعانة غلاء المعيشة المستحقة لموظفي المؤسسة المصرية العامة
للنقل والنسيج من العاملين لهذه المؤسسة من الوزارات والمصالح .

ان نقل موظفي الحكومة الى المؤسسة المصرية العامة للنقل
والنسيج يعتبر تعيينا - في التكييف القانوني الصحيح - ذلك أن نظام النقل
وفقا لما تقضى به المادة ٤٧ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام
موظفي الدولة يتحدد أصلا بقيام الموظف بعمله في وظيفة أخرى في ذات
المصلحة أو الوزارة أو في مصلحة أو وزارة أخرى وهي جهات تجمعها وحدة
الشخصية القانونية الثابتة للحكومة المركزية وفروعها من وزارات ومصالح
وهو ما يستفاد منه أن النقل لا يكون الا في نطاق جهة تجمع بين فروعها
المختلفة وحدة الشخصية القانونية ، الامر الذي على مقتضاه يعتبر نقل الموظف
من الحكومة الى إحدى المؤسسات تعيينا في حقيقته وطبيعته القانونية وقد كان
مقتضى هذا الأصل واعتبار الموظف المنقول الى المؤسسة معينا بها في تطبيق
قرارات مجلس الوزراء الخاصة باعانة غلاء المعيشة - والتي تسرى على موظفي
المؤسسات العامة طبقا لما قضت به الفقرة الاولى من المادة ١٥ من لائحة نظام
موظفي وعمال المؤسسات العامة الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٢٨
لسنة ١٩٦١ والتي نصت على أن « تسرى على موظفي ومستخدمى وعمال
المؤسسات العامة قواعد غلاء المعيشة المقررة بالنسبة الى موظفي الدولة
ومستخدميها وعمالها » ، كان مقتضى ذلك أن تثبت اعانة غلاء المعيشة لمثل
هذا الموظف على أساس الماهية المقررة لمثله في تاريخ التثبيت (٣٠ من نوفمبر
سنة ١٩٥٠) اى على الماهية المقررة في التاريخ المذكور للمؤهل الحاصل عليه
وقت تعيينه بالمؤسسة ، يستوى بعد ذلك أن يكون تعيينه قد تم في أدنى
درجات الكادر أو في درجة أعلى ، كل ذلك ما لم ترجع أقدميته بالمؤسسة -
نتيجة لضم مدة خدمته الحكومية - الى تاريخ اعمال قاعدة التثبيت فعينئذ
تثبت له الاعانة على الماهية المستحقة له فرضا في هذا التاريخ باعتبار أن
المول عليه في تثبيت الاعانة هو المرتب المستحق قانونا في ٣٠ نوفمبر سنة
١٩٥٠ ولو كان الاستحقاق نتيجة لتسوية حالته وفقا لقاعدة قانونية لاحقة
في صدرها أو نقاشها على هذا التاريخ .

ومن حيث أنه ولئن كان ما سبق هو مؤدى تطبيق القواعد العامة الا

أنه وقد نصت لائحة نظام موظفي المؤسسات العامة المشار إليها في مادتها الثامنة على أنه « يجوز نقل الموظفين من المؤسسة عامة إلى أخرى أو إلى الحكومة أو منها » ، فإنها تكون قد استشهدت بهذا النص - وهي في ذلك لا تخالف قاعدة قانونية أعلى منها في مراتب التسلسل التشريعي من جملة القواعد الواجبة التطبيق على موظفي المؤسسات العامة - عدم التزام قواعد التعيين وشروطه وآثاره في خصوص تعيين موظفي الحكومة بالمؤسسات العامة، والاعتداد في هذا الصدد بكافة الآثار التي يترتبها القانون على نطاق النقل ، ومن ذلك استصحاب الموظف المنقول في وظيفته المنقول إليها وضعه في وظيفته الحكومية المنقول منها ، سواء من حيث درجته أو مرتبه أو ما يتقاضاه من إعانة غلاء . وعلى ذلك فإنه لا يجوز أن يتجاوز إعانة الغلاء التي تمنح للموظفين المنقلين من الحكومة إلى المؤسسة المذكورة - تاريخ نفاذ قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ - ما كان يتمتع لهم من إعانة وهم في خدمة الحكومة .

ولا حجة في القول بتحديد الإعانة بالنسبة إلى الموظفين المذكورين بما كان يصرف لهم وقت إعارتهم إلى المؤسسة وفق أحكام لائحتهما الداخلية استناداً إلى ما نصت عليه الفقرة الثانية من المادة ١٥ من لائحة نظام موظفي وعامل المؤسسات العامة المشار إليها ، من أن الموظفين والمستخدمين والعاملين الموجودين بالمؤسسات عند العمل بهذه اللائحة تثبت بالنسبة إليهم إعانة الغلاء التي يحصلون عليها إذا كانت تزيد عن النسب المقررة لموظفي الدولة ، وذلك على أساس أن هؤلاء الموظفين كانوا بخدمة المؤسسة وقت صدور هذه اللائحة ، وإن كان ذلك بطريق الإعارة واستمروا بخدمتها إلى أن نقلوا إليها بعد العمل بأحكام اللائحة المذكورة - لا حجة فيما سبق ، لأنه وإن كانت هذه الفقرة تطبق على كافة من وجد بخدمة المؤسسة من الموظفين عند العمل باللائحة المشار إليها ، سواء أكان هؤلاء من المعيّنين أو المعارين إلا أنه لا جدال من ناحية أخرى في أن مناطق تطبيقها في حق الآخرين أن يستمر لهم وضعهم باعتبارهم معارين ، لأن هذا الوصف يشمل في حقهم المركز القانوني الذي تولد عنه حقهم في المعاملة وفقاً لأحكام هذه الفقرة وغيرها من نظم المؤسسة ، أما لو انتهت الإعارة فإنه بانتهائها ينتهي المركز القانوني المنشئ للحق السالف الذكر ، ولا يكون ثمة وجه بعدئذ لاستمرار معاملتهم وفقاً لأحكام هذه الفقرة أو غيرها من القواعد التي حكمت علاقتهم بالمؤسسة بوصفهم من المعارين إليها . ومؤدى كل ذلك أن من انتهت إعارته من هؤلاء الموظفين ينقضى حقه في المعاملة وفقاً للنظم التي تسير عليها المؤسسة ، ومنها أحكام الفقرة الثانية من المادة ١٥ السالفة الذكر وتحدد حقوقه بما آل إليه وضعه القانوني بعد انتهاء إعارته . ولما كان نقل الموظفين المذكورين إلى المؤسسة إجراء من شأنه أن ينهي صفتهم كموظفين معارين ، ومن ثم فهو ينطوي على إنهاء إعارتهم إلى المؤسسة وتعيينهم بها في ذات الوقت . والحقيقة الأولى من شأنها أن تفقد هؤلاء الحق في المعاملة وفقاً لأحكام الفقرة الثانية من المادة ١٥ المشار إليها ، وذلك طبقاً لما سلف بيانه ، كما أن الحقيقة الثانية - باعتبارهم

معينين بالمؤسسة تعيينا يتجدد في آثاره مع نظام النقل من شأنها أن تؤدي إلى تحديد استحقاقهم في اعانة الغلاء بما كانوا يتقاضونه منها وهم بخدمة الحكومة على الوجه السابق ايضا . وعلى مقتضى ما تقدم فانه لا يجوز أن تجاوز اعانة الغلاء التي تمنح لمن نقل إلى المؤسسة من هؤلاء الموظفين ، ما كان يصرف لهم من هذه الاعانة وهم بخدمة الحكومة .

وفيما يتعلق بمن استمر معارا من هؤلاء الموظفين بعد صدور قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ لعدم انتهاء اعارته أو لتجديدها فانه يحتفظ لهذه الفئة بما كان يصرف لها من اعانة وفق احكام اللائحة الداخلية المؤسسة ، تطبيقا لحكم الفقرة الثانية من المادة ١٥ من اللائحة الصادرة بالقرار الجمهوري المشار اليه ، والتي قضت بأن الموظفين والمستخدمين والعمال الموجودين في المؤسسات عند العمل بهذه اللائحة ، تثبت بالنسبة اليهم اعانة الغلاء التي يحصلون عليها اذا كانت تزيد عن النسبة المقررة لموظفي الدولة . ذلك أن عبارة « الموظفين والمستخدمين والعمال الموجودين في المؤسسات » تنصرف بحسب منطوقها وصيغتها الى كافة موظفي المؤسسة الموجودين بها وقت صدور اللائحة ، سواء أكانوا من المعينين أو المعارين إذ أن الموظف المعار بحسب وضعه يدخل في عداد موظفي الجهة المستعيرة .

هنا وبافتراض أن عبارة الفقرة الثانية المشار اليها لا تنصرف بحسب صيغتها إلى الموظفين المعارين ، فان ذلك لا يحول بين هذه الفئة وبين الافادة من الحكم النصوي عليه في تلك الفقرة ذلك أن الاستفادة مما نصت عليه المادة ٥١ من قانون نظام موظفي الدولة من أن مرتب الموظف المعار على جانب الهيئة المستعيرة ، ان الاصل هو خضوع الموظف المعار في استحقاقه لأجره للقواعد التي تسري عليها الجهة المستعيرة فيستحق له كل مرتب تقرره هذه الجهة متى قام في حقه سبب الاستحقاق بلا تفرقة بينه وبين غيره من الموظفين الاصليين . وقد طبقت مؤسسة الفزل والنسيج هذا الاصل ، ونتيجة لذلك استحق للموظفون المذكورون عند بدء اعارتهم اعانة الغلاء وفق احكام اللائحة الداخلية للمؤسسة . ومن ثم فاذا استمرت اعارتهم بعد صدور القرار الجمهوري رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ ، المشار اليه ، تعين الاحتفاظ لهم بما كانوا يتقاضونه في هذا الصدد ، وذلك تطبيقا لنص الفقرة الثانية من المادة ١٥ المشار اليها ، باعتبار أن تكون قاعدة من قواعد تنظيم الاجور التي تسري على المؤسسة على مقتضاها ، وهي بهذه المثابة تسري على كافة موظفي المؤسسة بلا تفرقة بين من كان معينا منهم ومن كان معارا .

ويخلص مما سبق أن من كان معارا إلى المؤسسة واستمرت اعارته بعد صدور قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ يحتفظ له باعانة الغلاء التي منحت له قبل صدور هذا القرار وذلك تطبيقا لحكم الفقرة الثانية من المادة ١٥ من لائحة نظام موظفي وعمال المؤسسات العامة الصادرة بالقرار الجمهوري المذكور ، وفي ذلك يستوي من استمرت اعارته لعدم انتهاء مدتها

انذرة ونذير (ج - و)
(٤) العاملون بالقطاع العام.

أو لتجديدها ، اذ أن تجديد الاعارة - شأنه في ذلك شأن استمرارها لعدم انتهاء مدتها لا يترتب عليه نشوء علاقة استخدام جديد ، فهو لا يعدو أن يكون امتدادا لمدة الاعارة ، وليس من آثاره - تبعا لذلك - المساس بالتقواعد والشروط الموضوعية التي تخضع لها الاعارة فيظل من تجددت اعارته خاضعا لذات القواعد التي كانت تحكم استحقاقه ، وهي - في خصوص الحماية المعروضة - تقرر له الاحتفاظ بما كان يتقاضاه من إعانة غلاء ، وفق أحكام اللائحة الداخلية للمؤسسة .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أنه لا يجوز أن يتجاوز إعانة غلاء المعيشة ، التي تمنح لمن نقل من موظفي الحكومة الى المؤسسة المصرية العامة للنفزول والنسيج ، ما كان يصرف لهم من هذه الإعانة بخدمة الحكومة وأنه يتعين الاحتفاظ لمن استمرت اعارته من الموظفين المذكورين بالمؤسسة سالفه الذكر - بعد العمل بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ باصدار لائحة نظام موظفي وعمال المؤسسات العامة - لعدم انتهاء مدة الاعارة أو لتجديدها ، بإعانة الغلاء التي كانت تمنح له وفق أحكام اللائحة الداخلية للمؤسسة ، قبل العمل بالقرار الجمهوري المشار اليه .

١٩٧ ١٩٦٤/٣/١٢

٦٩ - اعارة الوظائف الى مؤسسة عامة - تعيها المرتب بما في ذلك المنحة أو المكالات السنوية التي كان يصرفها من جهته الاصلية .

ان بنك مصر كان قبل تأميمه بالقانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٦٠ شركة مساهمة من شركات القانون الخاص تخضع علاقته بموظفيه وعماله لما تنظمه أحكام قوانين العمال .

وقد نصت المادة ٦٨٣ من القانون المدني على أنه :

« تعتبر المبالغ الآتية جزءا لا يتجزأ من الاجر تحسب في تعيين القدر الجائز الحجز عليه :

- ١ -
- ٢ -

٣ - كل منحة تعطى للعامل علاوة على المرتب وما يصرف له جزءا أمانته أو مقابل زيادة أعبائه العائلية. أو ما شبه ذلك اذا كانت هذه المبالغ مقررة في عقود العمل الفردية أو لوائح المصنع أو جرى العرف بمنحها حتى أصبح عمال المصنع يعتبرونها جزءا من الاجر لا تبرعا على أن تكون هذه المبالغ معلومة المقدار قبل الحجز » .

وقد كانت المادة ٤ من المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٣ في شأن

عقد العمل الفردي تحيل الى المادة السابقة في تحديده الاجر اذ كانت تنص على أن :

« يقصد بالاجر في تطبيق احكام هذا القانون ما يتناوله العامل من اجر ثابت مضافا اليه جميع ما يحصل عليه من المبالغ المشار اليها في المادتين ٦٨٣ و ٦٨٤ من القانون المدني »

كما تنص المادة ٣ من قانون العمل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ على أنه :

« يقصد بالاجر في تطبيق احكام هذا القانون كل ما يعطى للعامل لقاء عمله مهما كان نوعه مضافا اليه جميع العلاوات ايا كان نوعها وعلى الاخص ما يأتي :

١ -

٢ -

٣ - كل منحة تعطى للعامل علاوة على الاجر وما يصرف له جزاء امانته او كفأته او ما شابه ذلك اذا كانت هذه المبالغ مقررة في عقود العمل الفردية او المشتركة او الانظمة الاساسية للعمال او جرى العرف بمنحها حتى تصبح العمال يعتبرونها جزءا لا يتجزأ من الاجر لا تبرعا .. »

ويبين من النصوص المتقدمة أن الاجر كما يشمل المبلغ الشهري او الاسبوعي او اليومي الذي يعطى للعامل فانه يتضمن أيضا ما يصرف له علاوة على اجره من منحة او مكافآت وكذلك ما يتقاضاه جزاء امانته او كفأته من المنح والمكافآت التشجيعية التي يجرى وب العمل - سواء كان مؤسسة فردية او شركة - على منحها لموظفيه وعماله . ولم يشترط القانون لثبوت حق الموظفين والعمال في هذه المنح والمكافآت - اذا لم تكن مقررة في عقود العمل الفردية او المشتركة او الانظمة الاساسية للعمال - سوى أن يجرى العرف ويستقر على منحها بحيث يعتبرها العمال جزءا لا يتجزأ من الاجر لا تبرعا . فيستقر عليها في ترتيب احوالهم المعيشية ومواردهم المالية وعلى ذلك استقر الفقه والنقضاء المدنيين .

والثابت من كتب البنك المرافقة أنه جرى - سواء قبل تأميمه بالقانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٦٠ او بعد التأميم - على صرف منحة سنوية لجميع موظفيه ومستخدميه وعماله مقدارها ثلاثة شهور ونصف وذلك في شهر مارس من كل عام دون أن يعتد في صرفها بما تقدم عن العاملين بالبنك من تقارير سنوية ويثير ارتباط برقم ارباحه ومن ثم تعتبر هذه المنحة جزءا لا يتجزأ من اجور العاملين في البنك طبقا للقانون .

وهذه النتيجة تظل قائمة بعد تأميم البنك باعتباره مؤسسة عامة يخضع للعاملون بها - في شئونهم الوظيفية لاحكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ فيما

لم تنظمه القواعد المطبقة في شأن موظفي وعمال المؤسسة عمالاً للمادة ٨٧ من قانون المؤسسات العامة الصادر بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ الذي أثير الموضوع المعروف في ظل تطبيق أحكامه . ولما كان تحديد أجور العاملين في البنك على الوجه السابق يعتبر من القواعد المطبقة في شأنهم طبقاً للنظم المعمول بها فيه عند تأميمه ومن ثم فإن هذا التحديد لا يستبعد بأحكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بعد هذا التأميم كما لا يستبعد بأحكام لائحة موظفي وعمال المؤسسات العامة الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ لأن هذه اللائحة - طبقاً للمادة الأولى من ذلك القرار - لا تسرى إلا على المؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادي والبنك المذكور وإن كان مؤسسه عامة إلا أنه ليس مؤسسة ذات طابع اقتصادي . وترتيباً على ذلك تظل المنحة المشار إليها جزءاً من أجور العاملين بالبنك طبقاً لما سلف بيانه (١) .

ولما كانت المؤسسة المصرية العامة للصناعات الكيماوية ذات طابع اقتصادي طبقاً لما نص عليه قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٦٢ في شأن المؤسسات العامة الصناعية ومن ثم تسرى في شأنها أحكام لائحة نظام موظفي وعمال المؤسسات العامة المشار إليها .

وقد نصت المادة الثامنة من هذه اللائحة على أنه « يجوز نقل الموظفين من مؤسسة عامة إلى أخرى ... كما يجوز الإعارة أيضاً على أن تتحمل الجهة المعار إليها جميع مرتبات وعلاوات الموظف المعار » .

وعلى مقتضى ما تقدم لتحل المؤسسة المصرية العامة للصناعات الكيماوية جميع مرتبات المعاري المعار إليها من بنك مصر وتدخل في هذه المرتبات المنحة السنوية المشار إليها باعتبارها جزءاً من أجره .

٥٩٢ (١٩٦٣/٦/٨)

٦٢ - القرار الجمهوري رقم ١٧٠٦ لسنة ١٩٦٣ في شأن للعامة المالية للمندوبين الموضين - قصر سريانه على المندوبين الموضين في إعارة الشركات المؤممة بمقتضى قوانين معينة مشار إليها في هذا القرار - عدم استفادة أعضاء مجلس الإدارة المؤقت للشركة المصرية لتعبئة الزجاجات من هذا القرار - وجوب تحمل المؤسسة التي تتبعها الشركات بمكافآت هؤلاء الأعضاء - استحقاقهم اجرا اضافيا عن عملهم هذا طبقاً للقانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ أو القرار الجمهوري رقم ٣٥٤٩ لسنة ١٩٦٢ حسب الأحوال .

(١) راجع فيما يتعلق بتطور النظام القانوني لبنك مصر والقواعد الواجبة التطبيق على العاملين فيه حكم المحكمة الإدارية العليا في الملحق رقم ٩٠٧ لسنة ٩ ق بجلسته ١٢ من نوفمبر سنة ١٩٦٦ (مجموعة أحكام المحكمة الإدارية العليا الصادرة عن الكتب التي يجلس الدولة الصنة - ١٢ قاعدة ١٣ ص ١٢٨) .

ان المادة الاولى من قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ١٧٠٦ لسنة ١٩٦٣ فى شأن المعاملة المالية للمندوبين المفوضين ونوابهم تنص على أن « يعامل المندوبون المفوضون ونوابهم .. الذين كلفتهم الجهات الإدارية المختصة بالعمل فى الشركات والمنشآت التى تضمثها القوانين ارقام ٧١ و ١١٧ و ١١٨ و ١١٩ لسنة ١٩٦١ ورقم ٣٨ لسنة ١٩٦٣ المشار اليها فى الناحية المالية وفقا للقواعد المرافقة لهذا القرار » .

وانه فى ثأت تاريخ صدور القرار الجمهورى المشار اليه صدر قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ١٨٦٣ لسنة ١٩٦٣ بـسريان أحكام القرار رقم ١٤٨٦ لسنة ١٩٦٣ على المعاملة المالية لبعض الافراد ونص فى المادة الاولى منه على أن « تسرى أحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ١٤٨٦ لسنة ١٩٦٣ المشار اليه على المعاملة المالية للمندوبين والمفوضين والشرفين ... الذين كلفتهم الجهة الادارية المختصة عن أعمالهم فى الشركات والمنشآت التابعة للمؤسسة العامة للمطاحن والمخابز والمخابز » .

وخلصت ما تقدم أن الشرع لم يقصد أن تسرى أحكام القرار الجمهورى رقم ١٧٠٦ لسنة ١٩٦٣ إلى سالف الذكر على جميع المندوبين المفوضين فى ادارة الشركات والمنشآت المؤممة بصفة عامة وأنه يتعين قصر تطبيق أحكام هذا القرار على المندوبين المفوضين فى ادارة الشركات المؤممة بمقتضى القوانين المشار اليها بهذا القرار .

وانه لما كانت الشركتان اللتان تكونت منهما الشركة المشار اليها لم يتم تأميمها بمقتضى أى من القوانين المشار اليها بالقرار الجمهورى رقم ١٧٠٦ لسنة ١٩٦٣ فإنه لا يجوز معاملة أعضاء مجلس الادارة المؤقت للشركة المذكورة طبقا لاحكام هذا القرار .

ولما كانت مهمة مجلس الادارة المؤقت للشركة المذكورة هى ادارة الشركة لحساب ولصصلحة المؤسسة العامة التى تتبعها والتي لها سلطات الجمعية العمومية للمساهمين بمقتضى أحكام المادة ٢٠ من القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٢ بإصدار قانون المؤسسات العامة فإنه يتعين أن تتحمل المؤسسة المصرية العامة للصناعات الغذائية التى تتبعها هذه الشركة بمرتبات ومكافآت اعضاءمجلس الادارة المؤقت لهذه الشركة بوصف انهم يقومون بادارة هذه الشركة لصلحتها ولحسابها ونياية عنها ، وللمؤسسة المذكورة الحق فى تقدير مرتبات ومكافآت أعضاء هذا المجلس المؤقت فى ضوء المركز القانونى لكل منهم ومع مراعاة القواعد العامة .

ولما كان السيدان رئيس مجلس الادارة المؤقت والعضو الاول بقومان بإدارة الشركة المشار اليها الى جانب قيامها بعمل وظائفها الاصليية فإنها مستحقان اجرا اضافيا عن عملها بهذه الشركة وللمؤسسة سلطة تقديره مع مراعاة أحكام القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ فى شأن الاجور الإضافية والمرتبات التى يتقاضاها الموظفون العموميون علاوة على مرتباتهم الاصليية

إعارة وتكدي (ج - والتب
(٤) «المعاملون بالقطاع العام»

بوصف أن هذا العمل لا يعتبر امتدادا لعملها الاصيل في الجهة التي يعملان بها بصفه أصلية إذ أن الشركة المذكورة لها شخصية اعتبارية مستقلة عن شخصية المؤسسة السالف بيانها .

ولما كان العضو الثاني لمجلس الادارة المؤقت للشركة المذكورة يعمل بها فان ندبه ليكون عضوا بمجلس ادارتها المؤقت لا يغير كثيرا من مركزه القانوني ومن ثم يتعين أن يتقاضى ذات المرتب المقرر له نظير عمله في الشركة وفي حالة عمله في غير أوقات العمل الرسمية فإنه يستحق على ذلك أجرا إضافيا يرجع في تقديره الى أحكام القرار الجمهوري رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ .
بنظام العاملين بالشركات والى القواعد العامة - على أن يتقاضى :لأجر الإضافي من المؤسسة المصرية العامة للصناعات الغذائية اذا كان عمله في غير أوقات العمل الرسمية لأمر يتعلق بأعمال ادارة الشركة وعضويته لمجلس ادارتها المؤقت .

لذلك انتهى الرأي الى أنه لا يجوز معاملة أعضاء مجلس الادارة المؤقت للشركة المصرية لتعبئة الزجاجات طبقا لأحكام القرار الجمهوري رقم ١٧٠٦ لسنة ١٩٦٣ .

(٥٢١ (١٩٦٦/٥/٢٣)

٣٣ - المادة ٥٧ من القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ بإصدار قانون المؤسسات العامة وشركات القطاع العام - المفوض الذي يعين طبقا لها يعد منتدبا لهذه الوظيفة لا معين لها - استفادته من القرار الجمهوري رقم ٢٢٣٦ لسنة ١٩٦٥ في شأن تنظيم البدلات والاجور واللكافات .

تنص المادة ٥٧ من القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ بإصدار قانون المؤسسات العامة وشركات القطاع العام على أنه « يجوز بقرار من رئيس الوزراء بناء على طلب الوزير المختص تنحية رئيس وأعضاء مجلس ادارة الشركة للمعنيين والمنتخبين كلهم أو بعضهم متى اقتضت ذلك مصلحة العمل في الشركة وتعيين مفوض أو أكثر لمباشرة سلطات مجلس الادارة أو رئيسه وذلك لمدة لا تتجاوز ستة أشهر على أن يستمر صرف مرتباتهم أو مكافأتهم أثناء مدة التنحية » .

والمفوض الذي يعين لمباشرة سلطات مجلس ادارة إحدى شركات القطاع العام أو رئيس مجلس الادارة بقرار من رئيس الوزراء استنادا الى المادة ٥٧ منسلفة الذكر يعد منتدبا لهذه الوظيفة طوال الفترة التي نصت عليها المادة المذكورة دون أن يعد معيناً فيها ، إذ أن تعيين عضو مجلس الادارة أو رئيسه لا يكون الا بقرار من رئيس الجمهورية طبقا لما تنص به المادة ٥٢ من قانون المؤسسات العامة المشار اليه .

ولما كانت المادة الرابعة من القرار الجمهوري رقم ٢٢٣٦ لسنة ١٩٦٥ وفي شأن تنظيم البدلات والاجور واللكافات تنص على أنه « تكون إعارة العاملين

أو ندهم في الداخل الى وظيفة تائل وظيفتهم الاصلية في الدرجات المالية وفي هذه الحالة يتقاضى العامل مرتبا يعادل راتبه في الوظيفة الاصلية .

ومع ذلك يجوز أن تكون الاعارة أو السدب الى وظيفة تلو بدرجة واحدة درجة وظيفته الاصلية وفي هذه الحالة لا يجوز أن يترتب على الاعارة أو السدب زيادة في المرتب الاساسى للعامل تجاوز ١٠٪ منه .

فانه بناء على ذلك فان العامل المنتدب لا يحق له أن يتقاضى زيادة لا تتجاوز ١٠٪ من راتبه الاساسى مقابل نديه الا اذا كانت الوظيفة التي انتدب اليها تلو بدرجة واحدة على الاقل درجة وظيفته الاصلية ومن ثم فان السيد المهندس : المنتدب للقيام بعمل رئيس مجلس ادارة شركة مصر للابان والاغذية يستحق زيادة في مرتبه الاساسى لا تتجاوز ١٠٪ منه اذا كانت الوظيفة التي انتدب اليها تلو بدرجة واحدة على الاقل الوظيفة التي كان يشغلها بالهيئة العامة للتصنيع قبل انتدابه .

(١٩٦٨/٤/٨) ٣٥٢

د - تحمل الجهة المعيرة بجزء من راتب المعار

٦٤ - راتب اعارة الموظف - الاصل أن تتحمل الجهة المستمرة - النسبة المضافة الى راتب المعار طبقا لقرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٣ من أغسطس سنة ١٩٥٥ - يعتبر منحه للمعار امرا جوازا للجهة المعيرة ترخص فيه .

ان الفقرة (ج) من المادة ٥١ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ في شأن نظام موظفى الدولة - معدلة بالقانون رقم ٤٠٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن الاعارات - تنص على أن « يكون مرتب الموظف المعار بأكمله على جانب الحكومة أو الهيئة المستعيرة » وليس على الحكومة المصرية أن تصرف للموظف المعار أى مرتب في مدة الاعارة ويجوز منح الموظف المعار مرتبا من الحكومة المصرية بالشروط والاولضاع التي يقرها مجلس الوزراء » (١) .

وقد صدر قرار مجلس الوزراء في ٢٤ أغسطس سنة ١٩٥٥ بشروط الاعارة واجراءاتها متضمنا تحديد كيفية المعاملة المالية للموظفين المعارين ونص - فيما يتعلق بحالة الاعارة الى الملكية العربية المستعيرة والملكية الليبية المتحدة - على أن « تمنح الحكومة المصرية للموظف المعار ٤٠٪ من مرتبه الاصلى بحد أدنى قدره خمسة جنيهات وحد أقصى قدره عشرة جنيهات شهريا » .

ومن حيث أن تفويض مجلس الوزراء في تقرير الشروط الواجب توافرها والاولضاع اللازمة لمنح الموظف المعار مرتبا من الحكومة المصرية -

(١) تقابل الفقرة ج من المادة ٤٥ من القانون ٤٦ لسنة ١٩٦٤ .

بما تضمنه قرار مجلس الوزراء سالف الذكر من بيان كيفية المعاملة المالية للموظفين المعارين ونصه على منح الموظف المعار الى المملكة العربية السعودية ٤٠٪ من مرتبه الاصلي بحد أدنى قدره خمسة جنيهاً وحد أقصى قدره عشرة جنيهاً شهرياً - لا يتضمن تفويضه في تقرير منح هذا المرتب ذاته بما يترتب عليه من أن الموظف المعار يستمد حقه في هذا المرتب مباشرة من قرار مجلس الوزراء المشار اليه ، وإنما أمر منح هذا المرتب متروك الى الجهة الادارية ذاتها التابع لها الموظف المعار التي يجوز لها أن تمنحه اياه طبقاً لنص الفقرة ج من المادة ٥١ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ وفي الحدود وطبقاً للشروط والاولاوع التي قررهما مجلس الوزراء في قراره سالف الذكر .

ومن حيث أنه لذلك فإن منح النسبة المشار اليها من مرتب الموظف المعار (٤٠٪) ليس حقاً للموظف مستمداً من نص قرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٤/٨/١٩٥٥ مباشرة ، بحيث يسوغ له المطالبة به اعتباراً من تاريخ اعاقته، وإنما هو رخصة أعطاهها المشرع للجهة الادارية التابع لها الموظف التي يكون لها الحق في منحها أو الحرمان منها حسبما تراه بمعنى أن منح النسبة سالف الذكر من المرتب ليس أمراً وجوبياً لا تقدير فيه للجهة الادارية التي يتبعها الموظف ، وإنما هو أمر جوازى للجهة المذكورة تترخص فيه بما لها من سلطة تقديرية مطلقة في مراعاة الظروف والاعتبارات التي تبرر هذا المنح ولا ينشأ حق الموظف في تلك النسبة من المرتب الا من الوقت الذي تصدر الجهة الادارية التابع لها القرار الاداري بالمنح .

(١) ٩٢٥ (١٩٦١/١٢/٥) (١)

(٢) ٥٦٣ (١٩٦٣/١١/١٤) (١)

(٣) ١١١٣ (١٩٦٤/١٢/١٥)

٦٥ - القرار الاداري الصادر بمنح احد الطرفين النسبة من الرتب التي عينها قرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٤/٨/١٩٥٥ - هو القرار لثنى لهذا الحق - لا يمنع ذلك من صدور القرار الاداري متضمناً منح هذه النسبة عن فترة الانتظار السابقة لصدوره .

حتى كان حق الموظف في النسبة من المرتب التي عينها قرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٤/٨/١٩٥٥ بتحديد المعاملة المالية للمعارين لا ينشأ الا من الوقت الذي تصدر الجهة الادارية التابع لها القرار الاداري بالمنح (٣) فان معنى ذلك أنه قبل صدور هذا القرار لا يكون للموظف المعار اصل حق في تلك النسبة يستمده من القانون مباشرة ، على أنه اذا صدر قرار المنح

(١) هذه الفتوى صدرت بمناسبة اعارة احد الموظفين الى المملكة السعودية .

(٢) هذه الفتوى صدرت بمناسبة اعارة احد الموظفين الى المملكة الاردنية .

(٣) قسمت الجمعية لهذه الفتوى بالبناء المشور بالقاعدة العايدة .

استحق الموظف النسبة الممنوحة له عن المدة التي يحددها القرار ، ولو كانت سابقة على صدوره لانه اذا منح تلك النسبة عن فترة قاضية استغرقتها الاعارة لا يكون مخالفا للقانون في شيء ، حيث لا تلحق القرار في هذا الخصوص قاعدة عدم رجعية القرارات الادارية اذ ان مقتضى هذه القاعدة هو الا يكون للقرار اثر في الماضي يسيء الى الافراد عن طريق المساس بمراكز قانونية تكونت صحيحة لهم من قبل وليس ذلك الشأن في قرار المنح المشار اليه اذا تضمن منح النسبة من المرتب عن فترة الاعارة السابقة على صدوره فيمثل هذا القرار لا يتضمن اثرا رجعيا بالمعنى القانوني لانه لا يسيء الى احد عن طريق المساس بمركز قانوني ثبت له في الماضي .

كلذك فان قصر استحقاق الموظف لتلك النسبة اعتبارا فقط من تاريخ صدور قرار منحها دون اعتداد بما يتضمنه القرار من منحها عن مدة الاعارة السابقة وهو ما تنذهب اليه مناقضة الجهاز المركزي للمحاسبات هذا النظر فضلا عن افتقاره لاساس يبرره من القانون على ما سلف فانه يتضمن عنتا يوجب على الجهة الادارية ان تصدر قرار المنح - اذا قدرته - قبل بدء الاعارة والا استحالت عليها تقرير المنح عن كامل مدتها ، كما انه بضرب الموظف الممار من تراخي الجهة الادارية في اصدار قرار المنح ، وذلك امر لا يسوغ على وجهيه .

وترتيباً على ما تقدم لا يكون ثمة ماخذ يمكن أن ينص به على قرار السيد الدكتور مدير الجامعة الصادر في ٢ من اكتوبر سنة ١٩٦٣ بمنح الدكتور ٥٠٠٠ النسبة المشار اليها عن مدة اعارته من ١٧ أكتوبر سنة ١٩٥٧ حتى ٢٧ من مايو سنة ١٩٦٢ - ويكون هذا القرار سليما في القانون لا مطعن عليه فيما تضمنه من منح تلك النسبة عن كامل مدة الاعارة .

ومن حيث انه مها يكن من أمر قرار السيد الدكتور مدير الجامعة المشار اليه بما يمكن أن يرد عليه من سحب لقرار الاعارة (وتجديدها) فيما تضمنه من أنها تغير مرتب من الجامعة فان قرار مدير الجامعة وقد صدر في ٢ من أكتوبر سنة ١٩٦٣ بناء على سلطة تقديرية في منح تلك النسبة أو رفض منحها ، يصح فوات سنتين يوما على صدوره حصينا من السحب والإلغاء لما لم تتخذ أو يبدأ اتخاذ إجراءات صحيحة خلال تلك المدة حيث لم يناقضه الجهاز المركزي للمحاسبات الا في ١٦ من مارس سنة ١٩٦٤ أي بعد فوات ميعاد السحب المذكور .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن قرار السيد الدكتور مدير الجامعة الصادر في ٢ من أكتوبر سنة ١٩٦٣ آنف الذكر - قد أصبح حصينا من السحب واجب التنفيذ .

٦٦ - المادة ٥١ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ - سريانها على لتعارة اعضاء مجلس الدولة - قرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٥ من يناير سنة ١٩٥٦ بتكليف وزير التربية والتعليم في منح مكافأة خاصة لن يعار مستقبلا بلجنة تيبيا - مؤداة أن المكافأة منوطة بالسلطة التقديرية للوزير اصلا ومقتارا .

ان المادة ٥١ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة - الذي وقعت الاعارة في ظله - كانت تقضى بأن « يكون مرتب الموظف المعار بأكمله على جانب الحكومة او الهيئة المستعيرة وليس على الحكومة المصرية ان تصرف للموظف المعار أى مرتب فى مدة الاعارة » .

ويجوز منح الموظف المعار مرتبا من الحكومة المصرية بالشروط والاوزاع التى يقررها مجلس الوزراء « (١)

وان هذا النص كان يسرى على اعارة اعضاء مجلس الدولة طبقا لمفهوم المخالفة للسادة ١٣١ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ المشار اليه التى كانت تقضى بعدم سريان احكام هذا القانون على طوائف الموظفين الذين تنظم قواعدهم توظيفهم قوانين خاصة فيما نصت عليه ههنا القوانين لخلو قوانين تنظيم مجلس الدولة المتعاقبة من نص ينظم هذا الموضوع .

وقد صدر تنفيذنا لنص المادة ٥١ سالفة الذكر قرار مجلس الوزراء فى ٢٤ من أغسطس سنة ١٩٥٥ ، بشروط الاعارة واجراءاتها ويتضمن هذا القرار المعاملة المالية للموظفين المعارين وقد حدها بالنسبة لحكومة المملكة الليبية المتحدة على الوجه الآتى « تمتنع الحكومة المصرية للموظف المعار من الدرجة الثالثة فما فوق ، مرتبه الاصلى فى مصر (دون اضافات اخرى) والموظف المعار من الدرجة الرابعة فأقل ٤٠٪ من مرتبه الاصلى فى مصر بحدادنى قدره خمسة جنيهاً وبحد أقصى قدره عشرة جنيهاً شهريا .

وجاء به أن الحكومة الليبية تدفع مرتبات المدرسين حسب الفئات الآتية :

٤٠ جنيها شهريا لمن كان فى الدرجة السادسة فأقل .

٥٥ جنيها شهريا لمن كان فى الدرجة الخامسة .

٧٠ جنيها شهريا لمن كان فى درجة أعلى من الدرجة الخامسة .

وذلك بالإضافة الى تهئية السكن المؤقت ونفقات السفر ذهابا وإيابا .

وبمناسبة اعارة بعض أساتذة الجامعات المصرية للعمل بالجامعة الليبية رفع السيد وزير التربية والتعليم - الذى كانت تتبعه الجامعات وقتئذ - مذكرا الى مجلس الوزراء جاء بها (ولما كانت الجامعات المصرية مستتعمل

(١) هذا النص مطابق للمقرر ج من المادة ٤٥ من القانون ٤٦ لسنة ١٩٦٤ .

مرتباتهم الاصلية فى مصر ولن تتحمل الحكومة الليبية سوى نفقات سفرهم وعائلاتهم ذهابا وايابا مع تهينة المسكن المناسب .

وحيث أن هذه المرتبات لا يمكن أن توفر لهم الحياة الكريمة اللائقة بهم لشدة وطأة الغلاء فى ليبيا ، مما قد يدعورهم وزملاهم الى العزوف عن قبول هذه المهمة فى الوقت الذى نحرص فيه على الاخذ بيد هذه الجامعة الناشئة وتصميم العلاقات الثقافية مع المملكة الليبية المتحدة .

ورغبة فى مساواتهم بنظرائهم من الاجانب المعارين للمملكة الليبية المتحدة وعلى الخصوص فى جامعة ليبيا نفسها فاننا نرى صرف ضعف مرتباتهم بالاضافة الى مرتباتهم الاصلية على أن تطبق هذه القاعدة على من يعار مستقبلا وقد وافق مجلس الوزراء على هذه المذكرة بعد تعديل هذه الفقرة على النحو التالى :

« فانى ارجو الموافقة على تفويض بمنحهم مكافأة خاصة على أن تطبق هذه القاعدة على من يعار مستقبلا لجامعة ليبيا » .

ومن حيث أن قرار مجلس الوزراء الصادر فى ٢٤ أغسطس سنة ١٩٥٥ وكذلك القرار الصادر فى ٢٥ من يناير سنة ١٩٥٦ انما صدرا تنفيذا لنص المادة ٥١ من قانون موظفى الدولة رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ فمجال أعمال القواعد التى تضمنها هذان القراران هو نفس مجال أعمال قواعد هذا القانون أى تتناول موظفى الدولة كافة أى كانت جهة عملهم الاصلية .

ومن حيث أن القرار سالف الذكر انما فوض وزير التربية والتعليم فى تقدير منح مكافآت خاصة لمن يعار الى جامعة ليبيا ، بما له من سلطة تقديرية فى منحها أصلا ومقدارا فى كل حالة على حدة وقد أصبحت هذه السلطة من اختصاص وزير التعليم العالى .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية للقسم الاستشارى المفتوى والتشريع الى أن مؤدى قرار مجلس الوزراء الصادر بجلسته المنعقدة فى ٢٥ من يناير سنة ١٩٥٦ هو تفويض وزير التربية والتعليم (التعليم العالى الآن) فى منح مكافأة خاصة لمن يعار فى تاريخ لاحق لصنوبر قرار مجلس الوزراء المشار اليه الى جامعة ليبيا سواء أكان المعار من أعضاء هيئة التدريس بالجامعات أو من غيرهم وذلك فى حدود سلطته التقديرية فى منح هذه المكافأة أصلا ومقدارا .

(١٠٨٩) ١٩٦٧/١٠/٩

٦٧ - القرار الجمهورى رقم ١٢٢٤ لسنة ١٩٦٤ بشأن المعاملة المالية للمعارين الى اليمن .
- نصح على أن تجرى تسوية مرتبات المعلمين المعارين كليمن اعتبارا من ١٩٦٧/٩/٢٦ ولذا
لا مكانه - فناد ذلك تضمنه قرارا رجيا فيما يليدهم دون ما يقرهم .

أن (١) قرار رئيس الجمهورية رقم ١٢٢٤ لسنة ١٩٦٤ بشأن المعاملة المالية للمعارين في اليمن نص في المادة ١٠ منه على أن تجري تسوية مرتبات العاملين المعارين للجمهورية العربية اليمنية اعتباراً من ١/٩/١٩٦٢ - وفقاً لأحكامه ويكون للقرار - والحالة هذه - أثر رجعي ينعطف به على ما استحقه هؤلاء المعارون من ذلك التاريخ ويستحق كل منهم ما يكون من فروق الزيادة المترتبة على تسوية مرتبه وفقاً لأحكام هذا القرار ، أما إذا ترتب على هذه التسوية نقص في مرتب العامل المعار فإن هذه التسوية تسرى من تاريخ العمل باتخاذ القرار الجمهوري الذي فرض أحكامها ولكن لا يسرى مقتضى هذه التسوية على ما استحقه العامل من مرتب قبل ذلك التاريخ ولا يرجع عليه بما جاوز تلك التسوية في الماضي وذلك أن كل ما استحقه العامل وفقاً للأحكام السارية وقت أدائه العمل قد أصبح من حقوقه الذاتية التي لا يجوز أن ينتقص إلا بنص من قانون ، والذي يبين من قرارات وزير الحزاة الثلاثة الصادرة سنتي ١٩٦٣ و ١٩٦٤ في شأن غنائ بدل السفر للموفدين إلى اليمن أنها خلت مما يفيد أن أحكامها موقوفة أو أن ما يؤدي لأولئك العاملين هو تحت حساب التسوية التي صدرت من بعد بقرار رئيس الجمهورية العربية رقم ١٢٢٤ لسنة ١٩٦٤ المشار إليه ويكون ما استحقه العاملون قبل صدور هذا القرار حقاً خالصاً لهم لا يلحقه نقص في تطبيق ذلك القرار بأثر رجعي .

(٣٨٧) ١/١٨ / ١٩٦٥)

٦٨ - تعرض لقرار الجمهوري رقم ١٢٢٤ لسنة ١٩٦٤ لإجازات العاملين المعارين كاليمن هو في حقيقته بيان للجانب المالي للتعليق بنفقات سفر المعار فرداً كان أو مع أسرته - عدم تعرض هذا القرار لأحكام الإجازة السنوية لكل عامل - خضوع هذه الإجازة له تنظيمه قوانين العاملين في الجمهورية اليمنية .

أن ما عرض له قرار رئيس الجمهورية رقم ١٢٢٤ لسنة ١٩٦٤ في شأن المعاملة المالية للمعارين في اليمن في شأن إجازات أولئك المعارين لا يعمو في حقيقته الجانب المالي الذي يختص بنفقات سفر المعار فرداً كان أو مع أسرته من الجمهورية العربية المتحدة إلى الجمهورية اليمنية ذهاباً وإياباً وجعل ذلك مرة واحدة في سنة للعامل الذي تصحبه أسرته في مقر إعارته ولم يتعرض القرار لأحكام الإجازة السنوية التي تقتضي تلك السفرات باعتبار تلك الأحكام مما تنظمه قوانين العاملين في الجمهورية اليمنية التي تحكم أولئك المعارين في قيامهم على وظائف تلك الجمهورية وقدر القرار ما تقتضيه حال العامل الذي لا تصحبه أسرته إلى اليمن فخصه بنفقات سفرتين سنوياً يقف فيها على أسرته بما يتيح له الاطمئنان على أمورها في زيارة مدتها عشرون يوماً لكل ستة أشهر ، فتلك الزيارة بما تقصده من رعاية اجتماعية إنما تتعلق بحال

(١) كلفت الجمعية لهذه اللجنة بالفرز بالفرز المنشورة في قاعدة ٤٤ :

العامل الفرد حين يفتقر عن مقر أسرته ، وتختلف هذه الزيارة وإن سماها القرار الجمهوري اجازة ، عما نظمه قانون العاملين في الجمهورية العربية المتحدة من اجازات اعتيادية يمنحها العامل للراحة من عناء عمله سنويا وتظل اجازات الممار الفرد كاجازات زميله التي تصحبه أسرته لينظم كليهما قانون العاملين في الجمهورية اليمنية .

(٣٨٧ (١٨/٤/١٩٦٥)

٦٩ - العاملون الممارون الى اليمن - تعمل الجمهورية اليمنية ببدل السفر الخاص بهم حين يتكفلون عملا بالجمهورية العربية المتحدة او غيرها - عدم تعمل الجمهورية العربية المتحدة الا ما نص عليه القرار الجمهوري رقم ١٢٢٤ لسنة ١٩٦٤ من نفقات سفرهم الى مقر الاعارة وفي اجازاتهم - باختلاف حصة هؤلاء الممارين عن حالة الولد الى اليمن من الجمهورية العربية المتحدة في مهمة تخصها .

إن الحكومة اليمنية قد تعهدت بمقتضى نص المادة ٣ من كل من اتفاقيتي التعاون الفني والثقافي أن تقدم كافة المساعدات اللازمة للممارين من الجمهورية العربية المتحدة لتمكينهم من القيام بأعباء وظائفهم ، وقد حدد قرار رئيس الجمهورية رقم ١٢٢٤ لسنة ١٩٦٤ ما تتحمله الجمهورية العربية المتحدة من نفقات سفر أولئك الممارين الى مقر الاعارة وفي اجازاتهم فلا تلتزم الجمهورية العربية المتحدة شيئا يجاوز تلك النفقات المحددة ويتعلق بأداء الممارين وظائفهم لدى الحكومة اليمنية وانما يعامل هؤلاء الممارون في سفرهم الى الخارج سواء الى الجمهورية العربية المتحدة وغيرها معاملة العاملين في الحكومة اليمنية من حيث نفقات انتقالهم وبدل سفرهم ، ولا يكون لهم بدل سفر قبل حكومة الجمهورية العربية المتحدة . وبالنسبة الى التفرقة بين حالات اللب والاعارة - فإن الجمعية العمومية ترى أن ذلك المعيار الواجب اتباعه للتفرقة بين اللب والاعارة انما يقوم على تحديد الحكومة التي يعمل لها العامل حين يوفد الى اليمن فان كان يعمل للحكومة اليمنية فهي الاعارة التي تقدمت ماهيتها واحكامها ، لما إن كان العامل موفدا الى اليمن في أمر يخص الجمهورية العربية المتحدة ويتعلق بأعمالها ومصالحها فان هذا العامل يكون منتدبا في عمل بالخارج مما تحكمه لائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال ولا تسري عليه أحكام الاعارة ولا ما شرعه قرار رئيس الجمهورية رقم ١٢٢٤ لسنة ١٩٦٤ من قواعدها المالية .

(٣٨٧ (١٨/٤/١٩٦٥)

٧٠ - القرار الجمهوري رقم ١٢٢٤ لسنة ١٩٦٤ في شأن خصخصة المالية للممارين الى الجمهورية العربية اليمنية - تقريره يفتي اصحابا للموظفين من الدرجة الخامسة فادنى من غير المهندسين والاطباء - عدم اعادة العمال من جديد الحكم .

ان القرار الجمهوري رقم ١٢٢٤ لسنة ١٩٦٤ في شأن المعاملة المالية للمعارين الى الجمهورية العربية اليمنية ينص في المادة الرابعة منه على أن « يمنح الموظفون من الدرجة الخامسة فادني ومن غير المهندسين والأطباء راتبا اضافيا يعادل عشرة جنيها استرلينية شهريا تصرف باليمن بالريالات اليمنية - بحيث لا يتجاوز مجموع ما يصرف لكل منهم باليمن من مرتب أصلي وراتب اضافي ما يعادل خمسة وثلاثين جنيها استرلينيا » .

وواضح من هذه المادة أن الراتب الاضافي المنصوص عليه فيها ، - لا يمنح الى كل من يعار الى الجمهورية العربية اليمنية بصفة عامة - وانما يمنح بحسب وفقا لصريح عبارة هذه المادة - للموظفين من الدرجة الخامسة فادني من غير المهندسين والأطباء اذ يمنح هؤلاء راتب تفرغ وراتب طبيعة عمل مقداره ثلاثون جنيها شهريا وفقا لنص المادة الثانية من القرار الجمهوري المذكور ، ومن ثم فإن مناه منحه هذا الراتب الاضافي أن يكون المعار من طائفة الموظفين ، وأن يكون من الدرجة الخامسة فما دونها ، والا يكون مهندسا أو طبيا .

ومقتضى ذلك في ظل العمل بأحكام قانون نظام موظفي الدولة رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ حيث كان لكل من طائفتي الموظفين والعمال استقلال وتمييز عن الطائفة الاخرى ، سواء من ناحية المدلول ، أو من ناحية القواعد والنظم القانونية التي تحكم كل طائفة منهما إنه لا شبهة في أن حكم المادة الرابعة آتفة الذكر ، انما يسرى في شأن طائفة الموظفين دون طائفة العمال . يؤكد هذا أنه بينما جاءت عبارة المادة الاولى من القرار الجمهوري رقم ١٢٢٤ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه - التي تضمنت الحكم الخاص بمنح مرتب الاعارة وبدل السكن وبعض البدلات الاخرى - ناصة على أنه « يمنح المعار » بحيث ينطبق حكمها على كل من يعار الى الجمهورية العربية اليمنية ، دون تخصيص أو تقييد ، اذا بالمواد التالية تتضمن أحكاما خاصة ببعض طوائف المعارين ، مثل الموظفين الذين يصرف لهم في عملهم الاصل بدل طبيعة عمل ، والمهندسين والأطباء - ومن بين هذه الاحكام الخاصة ما تضمنته المادة الرابعة من منح الموظفين من الدرجة الخامسة فادني من غير المهندسين والأطباء - الراتب الاضافي سالف الذكر ، ومن ثم فإن نطاق تطبيق حكم هذه المادة يقتصر - في ظل العمل بالقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ - على طائفة الموظفين دون طائفة العمال - فلا تستحق هذه الطائفة الآخيرة الراتب الاضافي المنصوص عليه في تلك المادة .

اما فيما يتعلق بالفترة التالية لتاريخ العمل بأحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بصنذر قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة - اى اعتبارا من أول يوليو سنة ١٩٦٤ - فانه ولئن كان هذا القانون قد قضى في مادته الاولى بسريان أحكامه في شأن الصامتين بوزارات الحكومة ومصالحها وغيرها من الوحدات التي يتألف منها الجهاز الاداري للدولة ، سواء منهم من كان ينطبق عليه قانون موظفي الدولة أو كادر العمال ، كما قضى في مادته الثانية بالغاء

القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة ، وكذا قرارات مجلس الوزراء الصادرة في شأن كادر العمال وألحق به جدول بالدرجات لجميع العاملين المدنيين بالدولة - دون تخصيص درجات للموظفين وأخرى للعمال ، كما صدر القرار الجمهوري رقم ٢٢٦٤ لسنة ١٩٦٤ في شأن قواعد وشروط وأوضاع نقل العاملين الى الدرجات المعادلة لمدرجاتهم الحالية ، الذي قضى بنقل العاملين المدنيين بالدولة الى الدرجات الجديدة التي تضمنها الكادر المرفق للقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بحيث شمل هذا النقل الموظفين والعمال على السواء ، إلا أن الفقرة الثانية من المادة الثانية من هذا القانون قد نصت على استمرار سريان اللوائح والقرارات المعمول بها في شئون الموظفين والعمال قبل العمل بهذا القانون فيما لا يتعارض مع أحكامه الى أن يتم وضع اللوائح والقرارات التنفيذية له ، وقد صدر التفسير التشريعي رقم ٤ لسنة ١٩٦٥ ونص في المادة السادسة منه على أنه « في تطبيق حكم الفقرة الثانية من المادة الثانية من قانون إصدار نظام العاملين المدنيين بالدولة ، تسري اللوائح والقرارات التنفيذية التي كانت تطبق على الحاضرين لكادر العمال على من يشغلون درجات عمالية في الميزانية » ، وقد تضمنت المذكرة الإيضاحية المرفقة لهذا التفسير التشريعي أن هذا النص صريح في إبقاء نوعين من اللوائح والقرارات التنفيذية : النوع الأول : خاص باللوائح والقرارات التي كانت سارية على الموظفين تنفيذا للقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ، والنوع الثاني خاص باللوائح والقرارات التي كانت سارية على من كانوا خاضعين لاحكام كادر العمال ومن ثم فإنه يرجع مثلا في نظام الاجور الإضافية والبدلات ونوع استمارات المسفر بالقطارات والباواخر النيلية ومصاريف التجانزة فيما يتعلق بمن كانوا خاضعين لاحكام كادر عمال اليومية الى الاحكام التي كانوا خاضعين لها قبل العمل بالقانون الجديد .

وبناء على ما تقدم فإن ما كان ساريا على طائفة الموظفين من أحكام اللوائح والقرارات في ظل العمل بالقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ، يظل ساريا في شأنهم بعد العمل بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ دون أن يمتد الى طائفة العمال الذين كانوا يخضعون لاحكام كادر العمال وما صدر تنفيذا له من لوائح وقرارات ، إذ يستمر تطبيق هذه الاحكام في شأن هؤلاء الى أن يتم وضع اللوائح والقرارات التنفيذية لهذا القانون الاخير ، ولما كان القرار الجمهوري رقم ١٢٢٤ لسنة ١٩٦٤ أنف الذكر بما تضمنه في المادة الرابعة منه من حكم خاص يقتصر مجال اعماله على طائفة الموظفين - يدخل في هذا الخصوص في مدلول القرارات المعمول بها في شئون الموظفين في ظل العمل بالقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥٢ ، دون العمال ، فإن تطبيق هذا الحكم يستمر ساريا بعد العمل بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ في حق العاملين بالدولة ممن كانوا من طائفة الموظفين في ظل القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ، دون من كان منهم من طائفة العمال ، ومن ثم فإن هذه الطائفة الاخيرة لا تستحق الراتب الإضافي المنصوص عليه في المادة الرابعة من القرار الجمهوري رقم

١٢٢٤ لسنة ١٩٦٤ بغض النظر عن أن العاملين من هذه الطائفة قد وضعوا على درجات وفقا للجدول الملحق بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ ، وطبقا لأحكام القرار الجمهوري رقم ٢٢٦٤ لسنة ١٩٦٤ ، ما دام لم يتم وضع اللوائح والقرارات التنفيذية للقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ ولا سيما أن القرار الجمهوري رقم ١٢٢٤ لسنة ١٩٦٤ عندما استعمل في المادة الرابعة منه لفظ (الموظفين) كان على بينة من التسمية الجديدة التي استحدثها هذا القانون الأخير الذي كان قد صدر بالفعل في تاريخ سابق على صدور هذا القرار الجمهوري وأن أرجى العمل به إلى تاريخ لاحق .

لذلك انتهى الرأي إلى عدم أحقية العمال المعارين إلى الجمهورية العربية اليمنية للراتب الإضافي المنصوص عليه في المادة الرابعة من القرار الجمهوري رقم ١٢٢٤ لسنة ١٩٦٤ المشار إليه ، سواء في ظل العمل بأحكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ في شأن نظام موظفي الدولة أو بعد العمل بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ في شأن العاملين المدنيين بالدولة .

٢٥٢ (١٩٦٦/٣/٦)

هـ - تأديب الموظف المعار

٧١ - نص الفقرة الرابعة من المادة ٦٣ من قانون نظام العاملين المدنيين - علم سريانه على العاملين بالموظائف التي تنظم أحكام التأديب فيها قوانين خاصة - إثر ذلك : اختصاص هيئات التأديب المشكلة بهذه القوانين بمحاكمة المخالفين لها عن المخالفات التي يرتكبونها أثناء أداؤهم أو نديبهم .

وإنه ولئن كانت الفقرة الرابعة من المادة ٦٣ من قانون نظام العاملين المدنيين الصادر به القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ تنص على أنه في حالة إعارة العامل أو نديبه من عمله للقيام بعمل وظيفة أخرى تكون السلطة التأديبية بالنسبة إلى المخالفات التي يرتكبها في مدة إعارته أو نديبه من اختصاص صاحب الجهة التي أعير إليها أو نديب للعمل بها مع إخطار الجهة المعار أو المنتدب منها بقرارها . فإن هذا النص لا يسرى بالنسبة للعاملين بالموظائف التي تنظم أحكام التأديب فيها بقوانين خاصة طبقا للمادة الأولى من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ .

ومن حيث أن قوانين السلطة القضائية ومجلس الدولة والنيابة الإدارية وتنظيم الجامعات ناطت سلطة تأديب أعضاء الهيئات التي تنظمها إلى مجالس أو لجان تأديب مشكلة تشكيلا خاصة كما حددت عقوبات تأديبية خاصة ومن ثم فإن النصوص المنظمة لهذا كله تعتبر نصوصا خاصة يستثنى معها أعمال نص المادة ٦٣ من قانون نظام العاملين المدنيين سائفة الذكر فتختص هيئات

التأديب المشكلة. بالقوانين المشار اليها بمحاكمة المخاضعين لها امسلا عن المخالفات التي يرتكبونها أثناء اعارتهم أو نديهم .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية للقسم الاستشارى الى أن مجالس التأديب المنصوص عليها فى قوانين السلطة القضائية ومجلس الدولة والنيابة الادارية والجامعات تختص بمحاكمة أعضاء هذه الهيئات عن المخالفات التي يرتكبونها أثناء اعارتهم أو نديهم الى أى جهة اخرى .

(١٩٦٧/٧/٢) ٨٣٢

اعانة اجتماعية

راجع : وائب (ج - اعانة اجتماعية) . .

اعانة غلاء المعيشة

راجع : وائب (ب - اعانة غلاء المعيشة) .

اعلانات

راجع : تراخيص (ب - تراخيص الاعلانات) .

اقدمية

راجع : تعيين (ه - التسمية التعيين) .

التزام المرافق العامة

راجع : مرافق عامة .

املاك الدولة

- (١) اموال الدولة العامة والخاصة .
- (ب) الاراضى الصحراوية .
- (ج) استعمال المال العام .
- (د) بيع اموال الدولة الخاصة .
- (هـ) تملك اموال الدولة الخاصة بالتقادم .
- (و) التصرف فى اموال الدولة بالمجان .

(١) اموال الدولة العامة والخاصة

٧٢ - اموال عامة - جسور النيل - تعتبر مالا عاما .

كانت المادة الاولى من الامر العالى الصادر بتاريخ ٢٢ من فبراير سنة ١٨١٤ بشأن الترع والجسور ، تقضى بان الترع العمومية وهى المسددة لرى اراضى بلدين او اكثر تعد من المنافع العمومية وتقضى المادة الاولى فقرة (١) من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥٣ بشأن الرى والصرف ، بان مجرى النيل وجسوره يعتبر من الاملاك العامة ذات الصلة بالرى والصرف .

ويستفاد من هذين النصين ان جسر النيل يعتبر من الاموال العامة المشار اليها فى المادة ٩ من القانون المدنى السابق والمادة ٨٧ من القانون المدنى الحالى .

(١٩٦٠/٣/٥) ٢٠٩

٧٣ - مرفق يدار بالطريق المباشر - اعتبار امواله اموالا عامة .

بالنسبة للفترة التالية لاسقاط الالتزام فان المرفق وقد اصبح تحت الادارة المباشرة للدولة - فانه لا يخضع للرسوم البلدية وبذلك فانها غير قابلة للحجز عليها لآى سبب وفقا لنص المادة ٨٧ من القانون المدنى وبذلك يكون الحجز الموقع من مجلس قروى منية سينود على ممتلكات المرفق وقع على مال عام لا يجوز الحجز عليه وبذلك يكون باطلا لا اثر له .

(١٩٦٧/٤/١٥) ٤١٥

٧٤ - تخصيص فرسخ مملوكة للدولة للمنظمة العامة بموسوم واعتبارها حديقة عامة .

انتهاء هذا التخصيص بالعمل لاجراء تنفيذ وشرع وعدم تنفيذ حسوالى ثلاثة عشر عاما -
تخصيص هذه الارض بالعمل كناد للقوات المسلحة يؤدى الى احقية وزارة الحربية فى هذه
الارض حون محافظة القاهرة *

يتبين من استعراض أوراق موضوع النزاع بين محافظة القاهرة ووزارة
الحربية أن الارض المقام عليها ملاعب كرة القدم بالقلعة كانت من ضمن الاراضى
التي تضع يدها عليها القوات البريطانية فلما سجلت هذه القوات عن القلعة
تسلحت القوات المصرية الارض المذكورة واستخدمتها قوات الحرس الملكي ثم
تسلحتها ادارة الاشغال العسكرية ثم صدر قرار مجلس بلدى مدينة القاهرة
سنة ١٩٥١ (اعتمد من السيد وزير الشؤون البلدية والقروية) ثم صدر به
مرسوم قضى بتعديل خطوط التنظيم فى منطقة القلعة اثناء وجود هذه الارض
تحت يد القوات المسلحة ، بيد أن هذا التعديل قد أوقف بعد أن قامت البلدية
بشروط فى تنفيذه ونزعت ملكيات وأدت عنها تعويضات وبقيت هذه الارض
تحت يد القوات المسلحة حتى سنة ١٩٥٥ حيث سمح لفرق محافظة القاهرة
وفرق وزارة الشؤون البلدية والقروية بالتدريب على هذه الارض ثلاثة أيام
فى الاسبوع الى أن صدر قرار محافظة القاهرة بتحويل هذه الارض من ناد
للبلدية الى مركز للشباب فى الحى * وكان ذلك فى سنة ١٩٦٣ - وعند تنفيذه
ادعت كل من المحافظة ووزارة الحربية تبعية هذه الارض لها *

ويتبين مما تقدم أن الخلاف بين وزارة الحربية ومحافظة القاهرة لا ينصب
على ملكية الارض ذلك أن الارض كانت تحت يد القوات البريطانية وبعد جلاء
هذه القوات أصبحت مملوكة للدولة ملكية خاصة ومن ثم أصبح من الواجب
قيدها فى سجلات الاملاك - هذا المبدأ الذى طبق أيضاً عند تنفيذ اتفاقية
الجلاء عن أرض الجمهورية تطبيقاً لما جاء باللائحة الداخلية لمصلحة الاملاك
الاميرية من أنه « بالنسبة الى المنشآت والاراضى التي ستقوم باستلامها القوات
المسلحة أو المصالح الحكومية ستقوم القيادة الشرقية باخطار مصلحة الاملاك
الاميرية بكل ما يتم استلامه بمعرفة الجهات المصرية - وقد صدرت التعليمات
الى القوات المسلحة والمصالح الحكومية لتقديم جميع البيانات التي تطلبها
مصلحة الاملاك لتتمكن من أداء واجبها » ومن هذا يتضح أن ملكية مصلحة
الاملاك غير منكور من وزارة الحربية ذلك أن هذه الوزارة ليست لها شخصية
اعتبارية مستقلة عن شخصية الدولة ولكنها فرع من فروع الدولة تمتلك
تبعا للملكيتها *

ومن نحيث أنه فى ضوء ما تقدم يتبين أن الخلاف ينحصر فى تعيين الجهة
المختصة لها أرض هذا الملب وهو وزارة الحربية أم محافظة القاهرة
والتخصيص للمنافع العامة يكون بأجد الطرق المنصوص عليها فى المادة ٨٧
من القانون المدنى بعد تعديلها بالقانون رقم ٣٣١ لسنة ١٩٥٤ والتي تنص
على أن « تعتبر أموالا عامة العقارات والمنقولات التي للدولة أو للاشخاص
الاعتبارية (العامة) والتي تكون مخصصة لمنفعة عامة بالفعل أو بمقتضى قانون

أو قرار جمهورى أو قرار من الوزير المختص * . كما ينتهى التخصيص بنفس الطرق حسبما نصت عليه المادة ٨٨ من القانون المدنى بعد تعديلها أيضا بالقانون رقم ٣٣١ لسنة ١٩٥٤ والتي تنص على أن « تفقد الاموال العامة صفتها بانتهاء تخصيصها للمنفعة العامة وينتهى التخصيص بمقتضى قانون أو قرار جمهورى أو قرار من الوزير المختص أو بالفعل أو بانتهاء الغرض الذى من أجله خصصت تلك الاموال للمنفعة العامة » .

ومن حيث أن الارض المقام عليها ملعب كرة القدم والثابت ملكيتها للدولة خصصت بمرسوم للمنفعة العامة فتقرر اعتبارها حديقة عامة حسيما يتبين من قرار التخصيص الصادر فى ٢٦ من نوفمبر سنة ١٩٥١ ومن خريطة التخطيط المرافقة للمرسوم ومن ثم تكون هذه الارض أصبحت من الاموال العامة التى تهيمن عليها بلدية القاهرة باعتبارها أنها المنوط بها القيام على المرافق العامة فى مدينة القاهرة .

ومن حيث أن هذا التخصيص للمنفعة العامة قد انتهى بالفعل ذلك أن محافظة القاهرة (بلدية القاهرة سابقا) قد أرجأت تنفيذ المشروع ولم تنفذه من تاريخ صدور المرسوم فى سنة ١٩٥١ لأن وقد مر على اعتماد المشروع ما يقرب من الثلاثة عشر عاما كما أنها بتحويل الملعب الى مركز للشباب فى الحى تكون قد أقربت انتهاء التخصيص الاول .

ومن حيث أن الثابت من الاوراق أن هذه الارض كانت مخصصة بالفعل كناد للقوات المسلحة العربية منذ القاء الحرس الملكى حتى الآن ، وذلك مستفاد من المكاتبات المتبادلة التى قسمتها القوات المسلحة والتى يرجع تاريخها الى سنة ١٩٥٣ وكذا من الاتفاق المبرم بين وزارة الشئون البلدية والقروية ووزارة الحربية بتخصيص بعض أيام لفرق وزارة الشئون البلدية والقروية ومحافظة القاهرة على التمرين فى الملعب ثلاثة أيام فى الاسبوع وهذا الاتفاق يؤيد وضع يد وزارة الحربية على هذه الارض ، ذلك أنها سمحت لفرق وزارة الشئون البلدية والقروية والمحافظة ببعض أيام ولو كانت المحافظة هى واضعة اليد لكن اوضح انقلب وكان السماح لوزارة الحربية بتمرين فرقها بعض الايام بالملعب .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى احقية وزارة الحربية فى أرض ملعب كرة القدم الكائن بجوار القلعة *

١١٧ (١٩٦٥/٢/٦) .

٧٥ - قرار وزير التربية والتعليم بإعادة تجديد المناطق التى كانت تعتبر منافع عامة (الاراب) بمقتضى قرار سابق - اخرجه من التجديد السابق بعض المناطق والمباني - بقاء ما عدا ذلك على ما كان عليه من اعتباره منافع عامة - تصريحات المؤسسة المصرية العامة لتمتع البحارى فى هذه الاراضى تعتبر باطله بطلانا مطلقا ولا تنتج الرا لورودها على ملك عام للدولة .

ان قرار وزير التربية والتعليم رقم ١٣٦ الصادر في ٣١ من مارس سنة ١٩٥٥ اذ أعاد تحديد المناطق التي كانت تعتبر منافع عامة (آثار) بمقتضى القرار الوزاري رقم ٩٩٣٩ الصادر في ٣١ من يناير سنة ١٩٥٦ انما يكون قد أخرج من التحديد السابق بعض المناطق والمباني كانت تعتبر منافع عامة (آثار) استجابة لرغبة مصلحة المساحة ولعدم الحاجة لها في تنفيذ المشروع وهو في هذا يكون في حدود الاختصاص المخول له بمقتضى الفقرة الرابعة من المادة الثانية من القانون رقم ٢١٥ لسنة ١٩٥١ لحماية الآثار التي تنص على أنه يجوز اخراج أى أرض من عداد الاراضى الاثرية بقرار من وزير المعارف العمومية بناء على اقتراح مصلحة المختصة .

وعلى ذلك فإن ما احتفظ به من الاراضى التي كان يشملها القرار رقم ٩٩٣٩ لسنة ١٩٥١ بالقرار رقم ١٣٦ لسنة ١٩٥٥ يبقى على ما كان عليه من قبل من اعتباره منافع عامة (آثار) وتعتبر من الاملاك العمومية للدولة مما يترتب عليه عدم جواز التصرف فيها أو الحجز عليها أو تملكها بالتقادم .

ولا يغير من هذا صدور القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٥٨ بتنظيم تملك الاراضى الصحراوية والعمل بأحكامه ، وذلك لأن الاراضى الصحراوية الخاضعة لأحكامه هي تلك المملوكة للدولة ملكية خاصة والتي يجوز التصرف فيها ، فلا يخضع لأحكامه الاراضى المملوكة للدولة ملكية عامة صحراوية كانت أو غير صحراوية ، كما لا يغير من هذا أيضا صدور القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ بتنظيم تأجير العقارات المملوكة للدولة ملكية خاصة والتصرف فيها الذى ألغى القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٥٨ المشار اليه وحل محله لانه لايسرى أيضا الا على العقارات الداخلة في الملكية الخاصة للدولة ويخرج الاراضى المملوكة للدولة ملكية عامة من نطاقه ولو كانت اراضى صحراوية خارج الزمام .

وبما أن اثبات من كتاب مصلحة الآثار رقم ٨٢٠٠ المؤرخ ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٦٢ أن الاراضى المشار اليها تدخل في نطاق قرار وزير المعارف رقم ٩٩٣٩ لسنة ١٩٥١ وثابت من كتاب سكرتير عام الحكومة أن هذه الاراضى تدخل أيضا في النطاق الذى حدده قرار وزير التربية والتعليم رقم ١٣٦ لسنة ١٩٥٥ ، أى أنها لم تكن ضمن الاراضى التي أخرجها هذا القرار الاخير مما كان يعتبر طبقا للقرار السابق من المنافع العامة مما يترتب عليه استمرار هذه الاراضى على ما كانت عليه قبل صدور القرار رقم ١٣٦ لسنة ١٩٥٥ من اعتبارها منافع عامة (آثار) .

وعلى ذلك فإن هذه الاراضى تخرج عن نطاق تطبيق القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٥٨ والقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ المشار اليهما ، فلا يجوز التصرف فيها بأى نوع من أنواع التصرفات ولا الحجز عليها أو تملكها بالتقادم

ويكون تصرفات المؤسسة المصرية العامة لتعوير الصحارى فيها باطلة بطلاناً مطلقاً ولا تنتج أثراً لأنها وردت على ملك عام للدولة .

١٣٦ (١٩٦٨/٢/٧)

٧٦ - املاك الدولة الخاصة - جواز نقل تخصيصها من وزارة أو مصلحة إلى وزارة أو مصلحة أخرى - الهيئة العامة للسكك الحديدية الاراضى التى تشغلها تعتبر ملكاً للدولة وتفيد بسجلات املاك الدولة .

انه ولئن كان القانون رقم ٣٦٦ لسنة ١٩٥٦ بإنشاء هيئة عامة لشمثون سكك حديد مصر قد نص فى مادته الاولى على أن لهذه الهيئة شخصية اعتبارية مستقلة ونص فى المادة التاسعة منه على أن توضع للهيئة ميزانية سنوية مستقلة تلحق بميزانية الدولة الا أن هذه المادة نصت على أن يحدد راسمال الهيئة بمجوع قيمة الاصول التى تعتمد لهذا الغرض بقرار من رئيس الجمهورية .

وقد صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٧٦ لسنة ١٩٥٨ بشأن تقييم اصول السكك الحديدية - وقد حدد صافى الاصول بعد استبعاد قيمة الاراضى التى تشغلها الهيئة - وجاء بالمذكرة المرافقة له ولاحظت اللجنة (لجنة تقييم اصول الهيئة) ان تشريعات اعادة تنظيم المرفق لم تخرج عن كونه ملكاً للدولة ولهذا الاعتبار فضلاً عن اعتبارات أخرى ضمنتها تقريرها رأت أن تقيد الاراضى التى تشغلها الهيئة بسجلات مصلحة الاملاك الاميرية وأن يتم استلام الهيئة لها بمحضر تسليم وتسلم بمعرفة لجنة تشكّل من مندوبين يمثلون الهيئة والمصلحة المذكورة وأن يكون استغلال الهيئة للاراضى عن طريق ايجار اسمى قدره جنيه واحد سنوياً لمدة ٩٩ سنة قابلة للتجديد وأن يطبق ذلك على ما يستجد من اضافات مستقبلاً - وبذلك تظل الاراضى التى تشغلها الهيئة ملكاً للدولة .

وقد وافق السيد رئيس الجمهورية على هذه المذكرة فى ٢٠ من يناير سنة ١٩٥٨ .

ومن حيث أن مؤدى ما تقدم أن الاراضى التى تشغلها الهيئة العامة للسكك الحديدية ومن بينها الارض التى كان مقاماً عليها مدرسة الصناعات الخزرفية والتى تم استلامها بعد صدور قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٧٦ لسنة ١٩٥٨ تعتبر ملكاً للدولة وتفيد بسجلات املاك الدولة وعلى هذا الوضع فانه يجوز نقل تخصيصها من وزارة التربية والتعليم الى الهيئة العامة للسكك الحديدية مما لا يجوز معه لوزارة التربية والتعليم التى انتهى تخصيص قطعة الارض المذكورة لها تقاضى ثمنها من الهيئة العامة للسكك الحديدية وتلتزم برد ما تقاضته من الهيئة وقدره خمسون ألف جنيه الى هذه الهيئة بحكم استقلال الاخيرة بشخصية اعتبارية وميزانية مستقلة عن ميزانية الدولة .

كما تلتزم الهيئة العامة للسكة الحديد ترتيبا على ذلك برد ثمن بيع
انقاض المدرسة المذكورة الى ادارة املاك الحكومة بوزارة الاسكان .
لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية للقسم الاستشارى الى :

١ - احقية الهيئة العامة للسكك الحديدية فى استرداد مبلغ الخمسين
الف جنيه التى سبق ان دفعتها لوزارة التربية والتعليم كجزء من ثمن الارض
وبناء مدرسة الصناعات الزخرفية ببولاق .

٢ - التزام الهيئة العامة للسكك الحديدية بان تؤدى الى الادارة العامة
للاملاك الحكومية مبلغ ٨٨٠٠ جنيه قيمة انقاض مبنى المدرسة المذكورة والتى
بيعت بمعرفة الهيئة .

(٤٩١) (١٩٦٧/٤/٢٦)

**٧٧ - ملكية خاصة - تدخلها فى النتائج العامة - لا يكفى بذاته سببا لاعتبارها من
الاموال العامة - نقل الزمام لا يؤثر على الملكية .**

بالنسبة للاراضى التى تركها الافراد وحازوا بدلها من الاراضى المملوكة
للدولة ملكية خاصة فانها تظل على ملكيتهم ويلتزمون بأداء الضريبة عنها ما
لم ترفع وفقا لاحكام القانون الخاص بالضريبة ذلك ان الملكية لا تزول بالترك
ما لم يكتسبها الغير - ومجرد تدخل ملك الافراد الذى تركوه فى المنافع
العامة لا يكفى بذاته سببا لاعتبارها من الاموال العامة ما لم تكتسب الدولة
ملكيتها باحد اسباب كسب الملكية ومنها التقادم المكسب (١) او بنزع ملكيتها
للمنفعة العامة وفقا لاحكام القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ .

بالنسبة للاراضى البور التى نقلت من حوض الرمال الى زمام ناحية
الجديدة فشانها شأن الاراضى الاخرى سواء كانت مملوكة للدولة ملكية خاصة
او ملكا لافراد اذ ان نقل أرض زمام بلد الى زمام بلد آخر لا يغير من ملكية
اصحابها .

وبالنسبة لاراضى طرح البحر فان المادة ٩١٩ من القانون المدنى تنص
على ان الارض التى يتكشف عنها البحر تكون ملكا للدولة ولا يجوز التعدى
على أرض البحر الا اذا كان ذلك لاعادة حدود الملك الذى طغى عليه البحر .
لهذا انتهى رأى الجمعية الى :

١ - ان اراضى حوض الرمال المكونة لزمام ناحية اذكو مركز رشيد ما
كان منها مملوكة للدولة ملكية خاصة ومحصورة فى سجلات مصلحة الاملاك
باعتبارها كذلك والتى هى فى حيازة بعض الافراد بدلا من الارض المملوكة

(١) قدمت الجمعية لهذه الفتوى بالتوى المنشورة بقاعدة ٩٢ .

لهم فى الحوض المذكور - والى طفت عليها الرمال لا تكلف باسمائهم الا اذا كانوا قد اكتسبوا ملكيتها بالتقادم قبل نفاذ القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٥٧ - بتعديل المادة ٩٧٠ من القانون المدنى او بيعت لهم وفقا للشروط والايضاح والاجراءات التى رسمها القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ ولائحته التنفيذية ويلتزمون باداء الضريبة عنها .

وفى غير هاتين الحالتين تبقى هذه الاراضى على ملك الدولة الخاص ويلتزم الحائزون لها بريعتها .

٢ - الاراضى المملوكة للافراد والمكلفة باسمائهم فى الحوض المذكور والى تركوها بعد ان طمست الرمال وحازوا غيرها من املاك الدولة الخاصة لاقتبذ ملكا للدولة ولا تضاف الى تكليفها وانما تظل على ملك اصحابها ويلتزمون باداء الضريبة عنها الا اذا رفعت وفقا لاحكام القانون وذلك كله ما لم تكن الدولة قد اكتسبت ملكيتها باحد اسباب كسب الملكية .

٣ - الاراضى المملوكة للافراد والمكلفة باسمائهم فى الحوض المذكور والى تداخلت فى المنافع العامة لا تعتبر ملكا للدولة لى من اموالها العامة الا اذا نزع ملكيتها وفقا للاجراءات والاحكام المنصوص عليها فى القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ او اكتسبت الدولة ملكيتها باى سبب من اسباب كسب الملكية .

٤ - الاراضى البور غير المملوكة للافراد والى نقلت من حوض الرمال الى زمام ناحية الجدية وكذلك الملاحات وارضى طرح البحر الابيض المتوسط تعتبر كلها ملكا للدولة ولا يجوز التصدى على اراضى البحر الا اذا كان ذلك لاعادة حدود الملك الذى طفى عليه البحر . (١)

(١٩٦٧/٤/١٥) ٤١٦

٧٨ - المساكن الملحقه بمجمعات المحاكم المخصصة لسكنى رجال القضاء - تكليف القانونى - اعتبارها جالا عاما مضمنا لنفع عام هو سكنى رجال القضاء .

اختص المشرع مساكن المرافق الحكوميه المخصصة لبعض موظفى الحكومة وعمالها باحكام خاصة وذلك بمقتضى القانون رقم ٥٦٤ لسنة ١٩٥٥ بصدم سريان احكام القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ على مساكن المرافق الحكوميه المخصصة لبعض موظفى الحكومة وعمالها فقد نصت المادة الاولى منه على انه لا تسرى احكام القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ بشأن اجبارات الاماكن وتنظيم العلاقات بين المؤجرين والمستأجرين على المساكن الملحقه بالمرافق والمنشآت

(١) هذا المبدأ قرره محكمة النقض فى الطعن رقم ٥٨ لسنة ٢٦ ق (كتابتا النقض المدنى ٣٨٠ ص ٢١٥) .

الحكومية المخصصة لسكنى موظفي وعمال هذه المرافق ، وقضت المادة الثالثة من هذا القانون على أنه « يجوز اخراج المنتفع من السكن بالطريق الإداري ولو كان شغله له سابقا على العمل بهذا القانون وذلك اذا زال الفرض الذي من أجله أعطى السكن » فأفراد المساكن المشار إليها بأحكام خاصة هو أضفاء نوع من الحماية القانونية على هذه الاموال مراعاة من المشرع لطبيعتها باعتبارها من مخصصة لحمة مرفق عام على وجه معين أى مخصصة للمنفعة العامة .

كما ان المذكرة الايضاحية للقانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٥٩ قد جاء بها ما يفيد صراحة أن تخصيص مساكن حكومية للموظفين بحكم عملهم يعد تخصيصا للمنفعة العامة اذ جاء بها أنه قد صدر القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٥٧ بتعديل المادة ٩٧٠ من القانون المدني ونص على أنه لا يجوز تملك الاموال الخاصة بالملوكة للدولة أو الاشخاص الاعتبارية العامة أو كسب حق عيني عليه بالتقادم ونظرا لانه قد ثبت في حالات كثيرة ان هذا التعديل لم يمنع من التعمد على اراضي الحكومة والادعاء بملكيته عن طريق وضع اليد عليها حتى في الاراضي المخصصة للمشروعات العامة .. كمناطق الاستقبال العقاري للعائلات ومنازل الحكومة المخصصة للموظفين بحكم عملهم ...

كما تنص المادة ٨٧ من القانون المدني على أن تعتبر اموالا عامة العقارات والمنقولات التي للدولة أو للأشخاص الاعتبارية العامة والتي تكون مخصصة لمنفعة عامة بالفعل أو بمقتضى قانون أو مرسوم .. ومن ثم فإن مساكن المرافق الحكومية المخصصة لسكنى موظفي وعمال الحكومة بحكم عملهم تعتبر من الاموال العامة باعتبارها مخصصة لمنفعة عامة ..

ويقضى القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٤ بتحصيل رسم اضافي على صحف الدعاوى والاوراق القضائية في المحاكم وتخصيص حصيلة هذا الرسم لانشاء دور المحاكم المذكورة واصلاحها وتأنيثها وقد ألحقت بذلك الدور مساكن للسادة رجال القضاء ليشغلوها بحكم عملهم وذلك مقابل تحصيل نسبة معينة من مرتباتهم الشهرية ومن ثم فإن المساكن المشار إليها تكون مخصصة لحمة مرفق القضاء - اذ أن تهيئة السكن الملائم للقاضي قريبا من محل عمله كفالة لاستقراره واطمئنانه الامر الذي يقتضيه حسن سير مرفق القضاء كما وأنه تعتبر تنفيذنا لقانون السلطة القضائية الذي يوجب على رجال القضاء الإقامة في مقر أعمالهم تحقيقا لهذا الغرض - وبالتالي تكون المساكن المذكورة مخصصة لمنفعة عامة بحكم انشائها وتعتبر بذلك من الاموال العامة طبقا لنص المادة ٨٧ من القانون المدني .

(١٩٦٣/٤/١٠) ٦٠٨

(ب) الأراضي الصحراوية

٧٩ - المناطق خارج الزمام في مفهوم القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٥٨ - المقصود بها

للمناطق الصحراوية التي يشرفه عليها سلاح الحدود - الأراضي الصحراوية داخل كرنولات المجالس البلدية بالمحافظات الحدود - دخولها في النطاق المعتبرة خارج الزمام - سريين أحكام هذا القانون على هذه الأراضي منوط بصور قرار من وزير الحربية بالتطبيق للمادة ١١ منه - تنص المادة الأولى من القانون رقم ٢٤٤ لسنة ١٩٥٨ بتنظيم تملك

الأراضي الصحراوية على أن « يحظر على أى شخص طبيعي أو معنوي أن يملك بأي طريق كان - عدا الميراث - عقارا كائنا بأحدى المناطق المعتبرة خارج الزمام وقت صدور هذا القانون - وكذلك يحظر تقرير أى حق من الحقوق العينية على هذه العقارات - كما يسرى هذا الحظر أيضا على عقود الإيجار التي تزيد مدتها على سبع سنوات »

ولوزير الحربية كذلك أن يحدد بقرار منه مناطق معينة لا يشملها الحظر المشار إليه في الفقرة الأولى من هذه المادة » وتنص المادة الحادية عشرة على أن « تسرى أحكام هذا القانون أيضا على العقارات والأراضي خارج الزمام بالبلاد ذات الحدود التنظيمية بالمحافظات التابعة الآن لسلاح الحدود والتي يصدر ببيانها قرار من وزير الحربية »

ويستفاد من هذين النصين أن المشرع يحظر تملك العقارات في المناطق المعتبرة خارج الزمام أو اكتساب حقوق عينية عليها وإستثنى من هذا الحظر المناطق التي يحددها وزير الحربية ، كما أنه يحظر ذلك أيضا بالنسبة إلى العقارات خارج الزمام في البلاد ذات الحدود التنظيمية بالمحافظات التابعة لسلاح الحدود والتي يحددها وزير الحربية .

ومن حيث أنه وإن كان القانون المشار إليه قد أغفل تحديد مدلول عبارة خارج الزمام إلا أنه يمكن استجلاء هذا المدلول من استقضاء التشريعات السابقة على هذا القانون .

ويتبين من تقصى التشريعات المنظمة لموضوع تملك الأراضي الصحراوية أنه في سنة ١٩٤٠ صدر الأمر العسكري رقم ٦٢ لسنة ١٩٤٠ بشأن تملك العقارات في أقسام الحدود فحظرت المادة الأولى منه على كل شخص طبيعي أو معنوي أجنبي الجنسية أن يملك بأي طريق كان عدا الميراث - عقارا كائنا بأحد الأقسام التي تقوم على إدارتها مصلحة الحدود ونصت المادة الثانية على أنه « في الجهات التي يسرى عليها الحظر في المادة الأولى يجب في كل تملك لعقار لمصلحة شخص طبيعي أو معنوي مصري الجنسية أن يؤذن به مقدما من وزير الدفاع » وصدر بعد ذلك المرسوم بقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٤٥ باستمرار العمل بأحكام الأمر العسكري المنشور فيه ثم صدر القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٥١ وحظر على غير المصريين اكتساب ملكية الأراضي الزراعية والأراضي القابلة للزراعة والأراضي الصحراوية ، ولما زادت أهمية أراضي الصحراء من الناحية العسكرية والعمارة صدر القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٥٨ وقضى

يحظر تملك المقارنات في المناطق المعتبرة خارج الزمام أو اكتساب حقوق عينية عليها وذلك فيما عدا المناطق التي يحددها وزير الحربية .

ويخلص من ذلك أن ثمة اعتبارات هامة اقتضت منذ سنة ١٩٤٠ حظر تملك المقارنات في مناطق معينة في الاقليم المصري وقد عبر الشارح عن هذه المناطق في الامر العسكري رقم ٦٢ لسنة ١٩٤٠ بأنها « الاقسام التي تقوم على ادارتها مصلحة الحدود » وعبر عنها القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٤٥ بأنها المناطق الصحراوية . وأخيرا عبر عنها القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٥٨ بأنها المناطق المعتبرة خارج الزمام ، ومن ثم يكون المقصود بالمناطق خارج الزمام في مفهوم القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٥٨ وعلى هدى التشريعات السابقة هي المناطق الصحراوية التي يشرف عليها سلاح الحدود .

وعلى مقتضى ما تقدم تعتبر الاراضي الصحراوية داخل كردونات المجالس البلدية بمحافظات الحدود من بين المقارنات الكائنة بأحدى المناطق خارج الزمام بالمعنى المقصود في القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٥٨ .

ومن حيث انه وإن كانت الاراضي المشار اليها تعتبر من بين المقارنات التي يسرى عليها هذا القانون إلا أن سريانه عليها بالفعل منوط بصدر قرار من وزير الحربية وذلك حسب المفهوم المخالف لحكم المادة عشرة منه .

(١٩٦٠/٧/٢٢) ٥٤١

ألفت المادة ٨٦ من القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ بتنظيم تأجير المقارنات المملوكة للدولة ملكية خاصة والتصرف فيها هذا القانون كما نظم الباب الثالث من القانون ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ قواعد التصرف في الاراضي الصحراوية والمستفاد من احكام هذا القانون أن التصرف في الاراضي الصحراوية أصبح منعقدا لوذير الاصلاح الزراعي واستصلاح الاراضي بالاتفاق مع وزير الاشغال واقتصر دور وزير الحربية طبقا للمواد ٢٩ و ٣٥ و ٣٦ على تحديد مناطق لا يجوز تأجيرها أو التصرف فيها لاغراض عسكرية .

٨ - ملكية الدولة للاراضي التي لا مالك لها - مثال بقطعة ارض مقام عليها مبنى محطة الارصاد الجوية بجبهة موط بالواحات الداخلة وقيام مصلحة المسكك الحديدية والتلغرافات والتيلفونات بوضع يدها على هذه الارض منذ سنة ١٩٣٦ - عدم اكتسابها ملكية هذه الارض لأن وضع اليد كإثبات نية من الدولة ولصاحبها .

وضعت الهيئة العامة للمواصلات السلكية واللاسلكية يدها على الأرض المقام عليها مبنى المحطة المذكورة مدة تزيد على خمس عشرة سنة دون عقد وكانت تزجر هذا المبنى الى محطة الارصاد الجوية حتى ٩ من مارس سنة ١٩٦٠ ثم أبدت مصلحة الارصاد الجوية في ٨/٨/١٩٦٠ رغبتها في شراء

المبنى المذكور . وقد استطلعت الهيئة رأى ادارة الفتوى والتشريع المختصة فيما اذا كان البيع يشمل الارض والمباني أم يقتصر على تعويض المباني دون الارض على ضوء أحكام القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٥٨ بتنظيم تملك الاراضى الصحراوية فرات هذه الادارة بكتابها رقم ٢٧١ فى ٣١ من يناير سنة ١٩٦١ احقية الهيئة العامة للمواصلات السلكية واللاسلكية فى أن تبسج الارض المذكورة وما عليها من مبان لمصلحة الارصاد الجوية . وقد قامت المؤسسة العامة لتعمير الصحارى بدورها بعرض الامر على المستشار القانونى للمؤسسة فانهى بكتابه رقم ١ - ٩١/ف/٦٦ فى ١١/١١/١٩٦١ الى أن الارض المشار اليها ملك للمؤسسة العامة لتعمير الصحارى ولا حق لهيئة المواصلات السلكية واللاسلكية فى بيعها ومن ثم أصبح النزاع قائما بين الهيئة العامة للمواصلات السلكية واللاسلكية وبين المؤسسة العامة لتعمير الصحارى بما يستوجب عرض الامر على الجمعية العمومية للقسم الاستشارى للفتوى والتشريع طبقا للمادة ٤٧ (ج) من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ فى شأن تنظيم مجلس الدولة .

وقد عرض هذا الموضوع على الجمعية العمومية للقسم الاستشارى للفتوى والتشريع فوات بجلستها المنعقدة فى ٢٦/٩/١٩٦٢ أنه يظهر من استعراض المراحل التاريخية لوضع القانونى للاراضى الصحراوية الكائنة فى المناطق المعتبرة خارج الزمام أن هذه الاراضى كان يطلق عليها الاراضى المباحة وقد عرفتها المادة ٢٢ من المجموعة المدنية المختلطة . والمادة ٨ من المجموعة الاحلية ووضعت قيود التملك عليها بما نصت عليه من أن « الاموال المباحة هي التى لا مالك لها . ويجوز أن تكون ملكا لأول وارض بد عليها . ولا يجوز وضع اليد على الاراضى التى من هذا القبيل الا باذن الحكومة على حسب الشروط المقررة فى اللوائح المتعلقة بذلك » . كما وددت المادتان ٥٧ و ٨٠ من هذه المجموعة القيود السابقة بالنسبة للاراضى غير المزروعة المملوكة شرعا للميرى . وجاء فى المنشور رقم ٧ لسنة ١٨٩٨ للجنة المراقبة أن الاصل هو أن الحكومة هي المالكة لجميع الاراضى التى لا يمكن لأحد أن يثبت ملكيتها ثم صدر القانون المدنى الجديد مؤكدا للاتجاه السابق فى ملكية الحكومة لهذه الاراضى حيث نص فى المادة ٨٧٤ على أن « ١ - الاراضى غير المزروعة التى لا مالك لها تكون ملكا للدولة ، ٢ - ولا يجوز تملك هذه الاراضى أو وضع اليد عليها الا بترخيص من الدولة وفقا للوائح » ، وقد وضع الامر العسكرى رقم ٦٢ فى ٢٢ من يونيه سنة ١٩٤٠ ثم القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٥٨ (١) . القيود على الاذن بتملك هذه الاراضى .

ومفاد ما تقدم أن الدولة كانت تعتبر قانونا هي المالكة للاراضى التى لا مالك لها وعلى ذلك فان ملكية الاراضى المقام عليها مبنى محطة الارصاد

الجوية الكائنة بجهة موط بالواحات الداخلة وهى من الاراضى المعتبرة خارج الزمام قد ثبتت قانونا للدولة باعتبارها من الاراضى التى لا مالك لها .

وقيام مصلحة السكك الحديدية والتلغرافات والتليفونات بوضع يدنا على تلك الاراضى منذ سنة ١٩٣٦ انما كان نياية عن الدولة بحسبان أنها مصلحة من مصالحها تندرج ايراداتها ومصروفاتها فى الميزانية العامة للدولة وهو ما يتبين من تتبع التطور التاريخى للنفقات والايرادات الخاصة بمصلحة السكك الحديدية والتلغرافات والتليفونات فميزانية هذه المصلحة قد انفصلت عن الميزانية العامة للدولة منذ سنة ١٩٣٣/١٩٣٤ ثم عادت وأصبحت فيها اعتبارا من سنة ١٩٤٠/١٩٤١ ولما قسمت المصلحة فى سنة ١٩٥٣ الى مصلحتين هما مصلحة السكك الحديدية ومصلحة التليفونات والتلغرافات ظلت مصروفاتها وايراداتها متمجة فى الميزانية العامة للدولة كغيرين من فروع وزارة المواصلات ، وبتاريخ ٢٦ من أغسطس سنة ١٩٥٧ صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٧٠٩ لسنة ١٩٥٧ بإنشاء مؤسسة عامة لشئون المواصلات السلكية واللاسلكية بجمهورية مصر وقضى فى المادة التاسعة منه على أن « توضع للهيئة ميزانية مستقلة تلحق بميزانية الدولة تراعى فى وضعها القواعد المتبعة فى المشروعات أو الهيئات التجارية وتعتمد بقرار من رئيس الجمهورية » ، كما نصت المادة ١٥ بأن ينفذ الى لجنة تعين بقرار من رئيس الجمهورية بناء على عرض وزير المواصلات بتقييم أصول المواصلات السلكية واللاسلكية فى مدة لا تتجاوز اول يونية سنة ١٩٥٨ .

ولما كانت الارض محل النزاع لم تدخل ضمن التقرير العام للجنة تقييم أصول الهيئة أى أنها لم تعتبر من أصول الهيئة وهو ما يفيد أن الدولة لم تتنازل عن ملكيتها الثابتة على هذه الارض للهيئة العامة للمواصلات السلكية واللاسلكية فلا تدخل ضمن أصول الهيئة اذن غير قيمة المباني المقامة على هذه الارض .

٧٠٤ (١٩٦٢/١٠/٢٧)

٨١ - الملكية الثابتة للدولة خارج الزمام داخل الصحراء - بقاء هذه الملكية لائبة للدولة دون الهيئة العامة لتعمير الصحارى .

ان قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٧٢ لسنة ١٩٥٩ بإنشاء الهيئة العامة لتعمير الصحارى والذي قضت المادة الثانية منه على أن « تختص بما يأتى : أولا - ١ - حصر الاراضى الصحراوية القابلة للاصلاح ورسم السياسة العامة لاستصلاح هذه الاراضى وزراعتها واستغلالها وتعميرها والتصرف فيها ٠٠ » ، هذا القرار لم يكسب الهيئة العامة لتعمير الصحارى ملكية الاراضى المعتبرة

خارج الزمام داخل الصحراء التي تظل ثابتة للدولة ، ولا تعدو سلطات هذه الهيئة التنظيم والتخطيط والإشراف على هذه الاراضى .

(٧٠٤ (١٠/١٦٦٢)

٨٢ - الاراضى الصحراوية المملوكة للدولة - شمولها جميع الاراضى الواقعة فى المناطق المتيرة خارج الزمام - لا فرق بين وقوعها داخل حدود دائرة اختصاص المجالس الحليسة او خارجها - هذه الاراضى ليست من اراضى البناء المصفاة التى عنها نص المادة ٤٠ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٥ .

لما كان الإشراف على الاراضى المملوكة للدولة داخل حدود المدن والقرى قد نقل من مصلحة الاملاك الاميرية الى وزارة البعثون البلديية والقروية (وزارة الاسكان والمرافق حاليا) اعتبارا من ١٥ من مارس سنة ١٩٥٨ تاريخ صدور قرار رئيس الجمهورية رقم ١٠١ لسنة ١٩٥٨ فى شأن تنظيم وزارة الحزينة ووزارة الاقتصاد والتجارة وادخال بعض التعديلات على اختصاصات الوزارات فى الاقليم المصرى - كما سلخ عن المصلحة المذكورة اختصاصات الإشراف على الاراضى الصحراوية والواحات ونقل الى الهيئة العامة لتعمير الصحارى تنفيذ قرار رئيس الجمهورية رقم ١٢٠٥ لسنة ١٩٥٩ الصادر بالغاء تفتيش عام رى الصحارى بوزارة الاشغال وادارة الصحارى والواحات بمصلحة الاملاك الاميرية وقسم استقلال الصحارى بمصلحة البساتين بوزارة الزراعة والمعمول به اعتبارا من ٢١ من يولييه سنة ١٩٥٩ .

ومن حيث أنه ببحث الموضوع فى ضوء التشريعات المنظمة لادارة الاراضى الصحراوية المملوكة للدولة واستقلالها «استبان للجمعية العمومية أن القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٥٨ بتنظيم تملك الاراضى الصحراوية قد نص فى مادته الاولى على أن « يحظر على أى شخص طبيعى أو معنوى أن يمتلك بأى طريق كان - عدا الميراث عقارا كائنا باحدى المناطق المتيرة خارج الزمام وقت صدور هذا القانون » ، كما نص فى المادة ١١ منه على أن « تسرى أحكام هذا القانون أيضا على المقارات والاراضى خارج الزمام بالبلاد ذات الحدود التنظيمية بالمحافظات التابعة الآن لسلح الحدود والتى يصدر بينها قرار من وزير الحربية » . وقد سبق للجمعية العمومية أن انتهت بجلستها المنعقدة فى ٣١ من مايو سنة ١٩٦٠ (١) الى « أن المقصود بالمناطق خارج الزمام فى مفهوم القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٥٨ وعلى هدى التشريعات السابقة عليه ، هو المناطق الصحراوية التى يشرف عليها سلاح الحدود وعلى مقتضى ما تقدم تعتبر الاراضى الصحراوية داخل كردونات المجالس البلدية بمحافظات الحدود من بين المقارات الكائنة باحدى المناطق خارج الزمام بالمعنى المقصود فى

القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٥٨ الا أن سريانه عليها بالفعل منوط بصسودر قرار من وزير الحربية وذلك حسب المفهوم المخالف لحكم المادة ١١ منه «

وقد انشئت الهيئة العامة لتعمير الصحارى بقرار رئيس الجمهورية رقم ٥٧٢ لسنة ١٩٥٩ ثم صدر قرار وزيرى الحربية والزراعة رقم ١٤٥ لسنة ١٩٦٠ باللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٥٨ المشار اليه وقد عهدت هذه اللائحة الى الهيئة العامة لتعمير الصحارى بتلقى طلبات الشراء والتأجير واتمام اجراءاتهما ووضع الشروط اللازمة لضمان استصلاح الاراضى الصحراوية التى تباع بقصد الاستصلاح - وصدر بعد ذلك قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥١٥ لسنة ١٩٦١ بإنشاء المؤسسة العامة لتعمير الصحارى - ثم صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣١٧ لسنة ١٩٦٢ ، بشأن المؤسسة الصحراوية العامة لتعمير الصحارى واتباعها لوزارة الاصلاح الزراعى واصلاح الاراضى وقضت مادته العشرون بحلولها محل المؤسسة السابقة فيما لها من حقوق وما عليها من التزامات - كما نصت المادة الثانية من هذا القرار على اختصاصات المؤسسة ومنها « حصر الاراضى الصحراوية القابلة للاستصلاح ورسم السياسة العامة لاستصلاح تلك الاراضى وزراعتها واستغلالها وتعميرها والتصرف فيها ووضع البرامج المتعلقة بذلك » كذلك نصت المادة الثالثة فقرة ١ من القرار ذاته على أن :

« يتكون رأس مال المؤسسة من الاموال الآتية :

١ - الاموال الثابتة والمنقولة المملوكة للمؤسسة والاموال التى تقوم بادارتها واستغلالها »

وأخيرا صدر القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ بتنظيم تأجير العقارات المملوكة للدولة ملكية خاصة والتصرف فيها ونص فى مادته الاولى على أن « تسرى أحكام هذا القانون على العقارات الداخلة فى ملكية الدولة الخاصة علما ما يأتى : -

١ -

٢ - العقارات التى تشرف عليها وزارة الاسكان كالمرفق وفقا لحكم المادة ٣ من قرار رئيس الجمهورية الصادر فى ١٥ من مارس سنة ١٩٥٨ المشار اليه والعقارات المبنية والاراضى المخصصة للبناء التى تسلم الى هذه الوزارة وفقا للقانون رقم ٧١ لسنة ١٩٦٢ المشار اليه « بشأن التركات الشاغرة التى تتخلف عن المتوفين من غير وارث »

٣ - المباني الاستغلالية والاراضى الفضاء والاراضى الزراعية التى تقع داخل نطاق المدن والتى تتولى المجالس المحلية ادارتها واستغلالها والتصرف فيها واستثمار أموال البذل الخاصة بها وفقا لحكم القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٢ المشار اليه «

كما نص في مادته الثانية على أن « تنقسم الاراضى المملوكة للدولة ملكية خاصة الى ما يأتى :

(أ) الاراضى الزراعية - وهى الاراضى الواقعة داخل الزمام والاراضى المتاخمة الممتدة خارج حد الزمام الى مسافه كيلو مترين التى تكون مزروعة بالفعل .

(ب) الاراضى البور - وهى الاراضى غير المزروعة الواقعة داخل الزمام والاراضى المتاخمة الممتدة خارج حد الزمام الى مسافه كيلو مترين .

(ج) الاراضى الصحراوية - وهى الاراضى الواقعة فى المناطق المعتبرة خارج الزمام بعد مسافه الكيلو مترين المشار اليها فى البندين السابقين سواء أكانت مزروعة بالفعل أو غير مزروعة أو كانت مشغولة بمبان أو منشآت ثابتة أو غير ثابتة » .

وقد بينت المذكرة الايضاحية لهذا القانون حكمة استثناء العقارات الواردة بالبندين ٢ و ٣ من المادة الاولى منه بقولها أنه « رؤى أن تستقل بتنظيم قانوني خاص بها وفقا لما تقتضيه طبيعتها باعتباره من اراضى البناء ونظرا لما تشتمل به المجاس المحليه من الشخصية الاعتبارية العامة والنزعة المالية المستقلة » - كما جاء فى هذه المذكرة أن المادة الثانية من القانون أوردت التعريفات القانونية للعقارات المختلفة التى تسرى أحكامه عليها وهى الاراضى الزراعية البور والاراضى الصحراوية وعرفت الاراضى الصحراوية بأنها (تشمل الاراضى المزروعة بالفعل وغير المزروعة والمشغولة بمبان أو منشآت ثابتة أو غير ثابتة الواقعة فى المناطق المعتبرة خارج الزمام بعد مسافه الكيلو مترين الممتدة خارج حد الزمام والتى تعتبر الامتداد الطبيعى لاراضى داخل الزمام الزراعية البور » ، وذكرت أن « المقصود بعبارة الاراضى الواقعة داخل الزمام - الواردة فى هذه المادة - الاراضى التى تمت مساحتها مساحة تفصيلية وحصرت فى سجلات مصلحة المساحة وفى سجلات المكلفات بمصلحة الاموال المقررة .. أما عبارة الاراضى الواقعة خارج الزمام فتتمثل الاراضى التى لم تسمح مساحة تفصيلية ولم يتم حصرها لا فى سجلات مصلحة المساحة ولا فى سجلات المكلفات بمصلحة الاموال المقررة » .

ولما كان القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ قد جمع فى تشريع موحد القواعد القانونية المنظمة لتأجير املاك الدولة الخاصة على اختلاف أنواعها والتصرف فيها فقد نصت المادة ٨٦ منه على إلغاء التشريعات السابقة التى كانت تتناول هذه الامور ومنها القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٥٨ بتنظيم الاراضى الصحراوية - وجاء فى مذكرته الايضاحية « وقد شملت عملية التفتيش التى يتضمنها القانون المرافق تعديل أحكام القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٥٨ مع اصحاح هذه الاحكام ضمن هذا التشريع الموحد » .

ونخلص من جماع ما تقدم ان الاراضى الصحراوية التى تملكها الدولة ملكية خاصة تشمل جميع الاراضى الواقعة فى المناطق المعتبرة خارج الزمام على اطلاقها دون تفرقة بين ما اذا كانت تقع داخل حدود دائرة اختصاص المجالس المحلية او البلدية او خارجها - وان ملكية هذه الاراضى ظلت ثابتة للدولة بعد صدور قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٧٣ لسنة ١٩٥٩ بإنشاء الهيئة العامة لتعمير الصحارى - وآنه بصدور قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٣١٧ لسنة ١٩٦٢ بشأن المؤسسه المصريه العامه لتعمير الصحارى وتضمنه الاحكام السالف بيانها أصبحت هذه المؤسسه تتمتع بمثل الحقوق المخولة للمالك على الاراضى الصحراوية بعد إدخالها بالتشريع المذكور فى مكونات رأس مالها وان التصنيف الذى لوردته المادتان ١ و ٢ من القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ لانواع العقارات الداخلة فى الملكية الخاصة للدولة يقطع بالتفرقة بين اراضى البناء الفضاء الواقعة داخل حدود اختصاص المجالس المحلية والمجالس البلدية وبين الاراضى الصحراوية عموما سواء وقعت داخل تلك الحدود أو خارجها ويؤكد قصر مفهوم عبارة « اراضى البناء الفضاء » الواردة فى المادة ٤٠ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٥ بنظام المجالس البلدية على هذا النوع من الاراضى وحده دون الاراضى الصحراوية ولو كانت هذه الاخيرة واقعة فى دائرة اختصاص المجلس المحلي أو البلدى .

(١٩٦٦/٣/٢٨) ٣٤٥

٨٣ - تقسيم الليند يجرى مفروض - اعتباره من الاراضى الفضاء المملوكة للدولة الداخلة فى نطاق كردون المدن والقرى - خروج من نطاق تطبيق القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ - بتنظيم تأجير العقارات المملوكة للدولة ملكية خاصة المعدل بالقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٧ .

انه ولئن كانت الجمعية العمومية قد أفتت بجلستها المنعقدة فى ١٦ من مارس سنة ١٩٦٦ بأن الاراضى الصحراوية التى تملكها الدولة ملكية خاصة تشمل جميع الاراضى الواقعة فى المناطق المعتبرة خارج الزمام سواء كانت داخلة فى حدود اختصاص المجالس المحلية أو خارجة . ويشملها القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ بتنظيم تأجير العقارات المملوكة للدولة ملكية خاصة والتصرف فيها ، وان المؤسسه المصريه لتعمير الصحارى قد أصبحت بمقتضى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٣١٧ لسنة ١٩٦٢ تتمتع بمثل الحقوق المخولة للمالك على الاراضى الصحراوية (١) .

الا أنه صدر بعد ذلك القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٧ بتعديل بعض احكام

(١) قارن الفرى الصادرة من الجمعية العمومية المنشورة بالتاعده السابعة ويلاحظ انها صدرت قبل صدور القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٧ بتعديل بعض احكام القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه .

القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه وقد استثنى من الخضوع لاحكام القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه الاراضى الغضاء المملوكة للدولة الواقعة فى نطاق كردون المدن والقرى عدا ما يكون لازما منها لتنفيذ مشروعات الاستصلاح والتعمير والتي يصدر بتحديدتها قرار من وزير الزراعة واستصلاح الاراضى بالاتفاق مع وزير الاسكان والمرافق بعد اخذ رأى مجلس المحافظة المختص .

ومن حيث أن تقسيم اللبدو بمرسى مطروح حسبا بين من الاوراق هو من الاراضى الداخلة فى نطاق كردون المدن والقرى فتخرج من نطاق تطبيق القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ .

(٦٣٠) ١٩٦٨/٦/١٩

٨٤ - القرار الجمهورى رقم ٣٦٠٤ لسنة ١٩٦٦ - نص على تخصيص الاراضى الغضاء المملوكة للدولة التى جدها للمنفعة العامة لأغراض التعمير والشتون السياحية - يخرج من هذا التحديد كل ارض مشغولة ببناء أو غراس وكذلك الاراضى غير المملوكة للدولة - الاراضى الغضاء التى يقع البحر يده عليها يسرى عليها التخصيص متى ثبت عدم ملكية واضع اليدولة للإجراءات المنصوص عليها فى القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ .

ان قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٦٠٤ لسنة ١٩٦٦ ينص فى المادة الاولى منه على أن تخصص الاراضى الغضاء المملوكة للدولة ، الكائنة بناحية المعجمى البحرية ، والشريط الساحلى على شاطئ البحر الأبيض المتوسط حتى كيلو ٤٥ بزمَام برج العرب بمحافظة الاسكندرية ومطروح ، البيئة المسعود والمعالم بالخرطة وكشف التحديد المرافق ، للمنفعة العامة لأغراض التعمير والشتون السياحية .

وهذه المادة تشترط فى الاراضى التى خصصت للمنفعة العامة أن تكون أرضا مملوكة للدولة فيخرج منها كل ارض مشغولة ببناء أو غراس كما يخرج منها الاراضى غير المملوكة للدولة .

ومن حيث أن القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ قد نظم قواعد الفصل فى المنازعات المتعلقة بملكية الاراضى الصحراوية والجهة المختصة بالفصل فيها وأحال على اللائحة التنفيذية له فى إجراءات التقاضى كما أحال على قانون المرافعات فيما لم يرد فيه نص خاص فى هذه اللائحة . فان كل ارض غضاء تحت يد التبر يتثبت علم تملك واضع اليد لها وانها مملوكة للدولة طبقا للقواعد والإجراءات التى رسمها القانون المذكور ولائحته التنفيذية فانه يحق للشركة العامة للتعمير السياحى تسلمها شأنها فى ذلك شأن الاراضى الغضاء الأخرى المملوكة للدولة والتى لا يضع أحد يده عليها ولا يحتاج الأمر لصور قرار جمهورى جديد بتخصيصها للمنفعة العامة .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٦٠٤ لسنة ١٩٦٦ لا يمتد الى غير الاراضي الفضاء المملوكة للدولة والمبينة في المادة الاولى منه وفي آخره ، وكشف التحديد المرافق له ويندرج فيها الاراضي الفضاء التي يضع الغير يده عليها بعد ثبوت عدم ملكية واضح اليد عليها وفقا للاجراءات التي نص عليها القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ بثبوت ملكيتها للدولة ولا يحتاج الامر اصدار قرار جمهوري جديد بتخصيصها للمنفعة العامة .

(١٨٩ (١٩٦٨/٢/١٩)

(ج) استعمال المال العام

٨٥ - اموال عامة - استعمالها - صورته - استعمال مشترك واستعمال خاص - استلزام الحصول على ترخيص ودفع مقابل للانتفاع في الصورة الثانية دون الاولى .

ان استعمال الافراد المال العام يكون على احدى صورتين : الاولى استعمال مشترك يقوم على اشتراك كافة الافراد فيه بصفة عارضة دون أن يفضل انتفاع أحد الافراد انتفاع الآخر ، ومثال ذلك السير في الطرق العامة والملاحة في الانهار ، والثانية استعمال خاص يقوم على شغل شخص معين أو أشخاص معينين جزءا من المال العام ، ويختلف استعمال المال العام في احدى الصورتين عنه في الاخرى ، ذلك لأن الاستعمال المشترك يتميز بحرية المنتفعين والمساواة بينهم ، ومن ثم لا يلزم الترخيص فيه لأنه ينطوي على ممارسة حرية من الحريات العامة المكفولة بمقتضى الدستور ولا يحده من هذه الحرية ألا دواعى الامن العام أو المحافظة على المال العام وقيادته ، والاصل في استعمال المال العام في هذه الصورة أن يكون بغير مقابل الا اذا نص المشرع على خلاف ذلك - أما استعمال المال العام استعمالا خاصا - فالاصل فيه أن يكون بترخيص وأن يكون بمقابل قد يحدده المشرع ابتداء ، وقد يترك تحديده للسلطة الادارية المختصة .

(٢٠٩ (١٩٦٠/٣/٥)

٨٦ - جسور النيل - استعمالها - مقابل الانتفاع الخاص بها - سره للتشريعات النظمية لذلك .

ان المادة الاولى من الامر العالى الصادر بتاريخ ٢٢ من فبراير سنة ١٩٩٤ تنص على أن « يراد بالترعة مجرى معد لرى اراضي أكثر من بلدين كلها أو بعضها ، وتعتبر جميع الترع من هذا القبيل عمومية وثققة انشائها وصيانتها على الغالب على الحكومة وهي تعد من الاموال العمومية وليس التسويغ للافراد باستخدام جسورها واشغال تلك الجسور الا من باب التساهل وذلك عملا

بأحكام المادة الحادية والعشرين من أمرنا هذا » . وقد نصت المادة الحادية والعشرون من هذا الامر على أنه « يجوز زراعة الجسور غير المعلقة للمرور وأنواع الترع النيلية على نحو العادة المألوفة غير أنه لا يجوز للزراع فيها مطالبة الحكومة بشيء عن التلف الذى يحصل لزراعته بسبب اعمال الإصلاحات والتطهيرات اللازمة » ، ونصت المادة السادسة والعشرين على أنه « يسوغ لأصحاب المراكب فى كل حين شحن مراكبهم وتفريفها فى جميع الموارد المعلقة لذلك سواء أكانت على جسور النيل أم على جسور الترع بشرط ألا يحدث عن ذلك ضرر ما يهدد الجسور ولا يمنع من السير عليها » . ونصت المادة الثانية والثلاثون (فقرة ب) على « عقاب من يقيم بناء عن الابنية أو دولاى هدير أو ساقية أو ما شاكل ذلك على جسور النيل أو الترع أو المصارف العمومية . . . و كل بناء أو آلة تقام على هذه الكيفية تزال حالا (ويجوز اقامة لشادوف والنطالة والطبورة بشرط ألا تحدث أدنى قطع أو تلف فى الجسر) » ، وينص القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥٣ بشأن الرى والصرف والتدنى أتفى الامر العالى سالف التذكر فى المادة الاولى فقرة (د) على أن الاملاك العامة ذات الصلة بالرئ والصرف هى مجرى النيل وجسوره وينص فى المادة الثانية والعشرين على أنه « لا يجوز اجراء أى عمل خاص داخل حدود الاملاك العامة ذات الصلة بالرئ والصرف ولا أحداث تغيير فيها بغير ترخيص من وزارة الاشغال والشروط التى تقررها وبعد أداء رسم يمينه وزير الاشغال بقرار منه ولا يجوز أن تزيد مدة الترخيص على عشر سنوات . . . » ، وتنص المادة التاسعة والستون على أنه « لا يجوز لاية ذهبية أو عوامة أو رفاص أو أية عائمة أن ترسو على شاطئ النيل أو فروعه أو الترع أو المصارف أو أى مجرى عام . وكذلك على معدية تستعمل للنقل الا بعد أن تحصل على تصريح بذلك من وزارة الاشغال العمومية نظير جعل معين تعينه الوزارة على ألا يخل ذلك بما يجب اتخاذه من الاجراءات الاخرى طبقا للقوانين واللوائح » ، وتنص المادة السبعون على أنه « لا يجوز لاية عائمة كانت أن ترسو ولو بصفة مؤقتة على الشواطئ المذكورة أنفا الا فى المراسى التى تعين لذلك بمعرفة وزارة الاشغال العمومية والا كان لتفتيش الرئ الحق فى نقل هذه العائمة على نفقة صاحبها . . . » وتنص المادة الحادية والسبعون على أنه « مع عدم الاخلاط بأحكام المادة السابقة يكون لأصحاب المراكب فى كل وقت شحن مراكبهم وتفريفها فى المراسى التى تعين لذلك بمعرفة وزارة الاشغال العمومية » . وينص القانون رقم ١٣٠ لسنة ١٩٥٧ فى شأن أكراسى وتنظيم الرسو فى المياه الداخلية فى المادة الاولى على أنه « فى تطبيق أحكام هذا القانون يقصد بالمرسى كل ميناء أو رصيف أو أسكلة (سقالة) أو ساحل أو شاطئ أو حوض للمراكب أو قرق أو برطوم أو أية منشأة أخرى أعلنت لتستقر عليها المراكب فى المياه الداخلية » ، وتنص المادة الرابعة من هذا القانون على أنه « يجوز لوزارة الاشغال العمومية الترخيص فى انشاء مراسى خاصة على ألا تستعمل هذه المراسى كاسواق » .

وتنص المادة الخامسة على أنه « يؤدى لوزارة الاشغال العمومية رسم رسو يسينه وزير الاشغال العمومية بقرار منه بحيث لا يجاوز الحدود الآتية :

أولا - ٠٠٠٠

ثانيا - عن المراسى الخاصة جنيته واحد عن كل متر طولى من المرسى فى السنة » .

ويستفاد من هذه النصوص أن المشرع يرى أن استعمال جسور النيل - بصفتها من الاموال العامة - استعمالا مشتركا يكون بالمرور عليها أو بفتح المراكب وتفريفها فى المراسى المعدة لذلك فى هذه الجسور وفيما عدا هذه الحالات يكون الاستعمال خاصا ، وقد أشار الأمر العالى الصادر فى ٢٢ من فبراير سنة ١٨٩٤ الى أمثله لهذا الاستعمال الخاص وهي « اقامة بناء من الابنية أو دولا ب حدير أو ساقية بشرط عدم الاضرار بالجسر » ، وعرضه القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥٣ بشأن الرى والصرف بأنه « أى عمل خاص داخل حدود الاملاك العامة ذات الصلة بالرى والصرف » ، وقد صدر القانون رقم ١٣٠ لسنة ١٩٥٧ فى شأن المراسى وتنظيم الرسو فى المياه الداخلية منظمًا نوعا من أنواع الاستعمال الخاص وهو الرسو على شواطئ المياه الداخلية .

هذا الى أن الأمر العالى الصادر بتاريخ ٢٢ من فبراير سنة ١٨٩٤ بالأذنة والترع والجسور لم يتعرض لموضوع مقابل استعمال جسور النيل استعمالا خاصا بآى تنظيم . أما قانون الرى والصرف رقم ٦٨ لسنة ١٩٥٣ فقد نص على أداء مقابل لهذا الاستعمال يحدد بمقداره وزير الاشغال ثم حدد القانون رقم ١٣٠ لسنة ١٩٥٧ فى شأن المراسى وتنظيم الرسو فى المياه الداخلية بمقابل الاستعمال الخاص فى إحدى صورته وهو المرسى بجنيته واحد عن كل متر طولى من المرسى فى السنة .

وانه وإن كان الأمر العالى سالف الذكر لم ينص على مقابل اقامة المرسى إلا أنه لم يحظر على الجهة الادارية فرض هذا المقابل ، أعمالا لحقها الاصيل الذى يحولها أن تستأدى الافراد مقابلا لانتفاعهم بالمال العام انتفاعا خاصا . ومن ثم يكون قرار وزير الاشغال الصادر بتاريخ ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٢٧ بتحديد قيمة الانتفاع بجسر النيل عن طريق وضع سقايل (مراسى) على أساس جنيته عن كل متر طولى أو كسره قرارا صحيحا مطابقا للقانون ، وعلى مقتضى ذلك يكون للجهة الادارية حق مطالبة الافراد الذين يستعملون جسور النيل كمراسى خاصه بأداء المقابل الذى يفرضه هذا القرار .

٢٠٩ (١٩٦٠/٣/٥)

٨٧ - مقابل الانتفاع بمال العام - تكييفه القانونى - مقاله فى طبيعته ومقابل الانتفاع

بالمال الخاص - فقامه بخمس سنوات اذا استند الى عقد ايجار وبخمس عشرة سنة اذا لم يكن للانتفاع سند قانوني .

ان مقابل الانتفاع بالمآن العام يتفق في طبيعته ومقابل الانتفاع بالمال الخاص في هذا الخصوص لان كليهما يستند الى حق المالك في الانتفاع بملكه ومن مقتضى ذلك سريان احكام التقادم الواردة في القانون المدني على مقابل الانتفاع بالمال العام حيث لا يوجد نص يقضى بغير ذلك وما دلت هذه الاحكام لا تتعارض مع روابط القانون العام .

ومقابل الانتفاع بالمال الخاص يتقادم باحدى هدتين - الاولى خمس سنوات - وهذه تسرى متى كان الانتفاع مستندا الى عقد ايجار والاخرى خمس عشرة سنة اذا لم يكن للانتفاع سند قانوني - وقد تناولت المادة ٣٧٥ من القانون المدني بيان كلتا الحالتين فنصت في فقرتها الاولى على ان « يتقادم بخمس سنوات كل حق دورى متجدد ولو اقر به المدين كاجرة المباني والاراضى الزراعية ٠٠٠ الخ » ، ونصت في الفقرة الثانية على انه « ولا يسقط الربيع المستحق في ذمه الحائز سوء النية ولا الربيع الواجب على ناظر الوقف اذائه للمستحقين الا باقتضاء خمس عشرة سنة » .

وتطبيقا لذلك فان شركة ٠٠٠٠ اذ استعملت جسر النيل دون ترخيص من الجهة الادارية المختصة وهي عالة ان استعماله دون ترخيص امر محظور طبقا للقانون فانها تكون حائزة سيئة النية للمنطقة التي قامت فيها المرسى ومن ثم لا يتقادم المقابل المطلوب منها عن استعمال الجسر الا بمضى خمس عشرة سنة .

ولما كان الثابت ان تفتيش النيل بمصر الوسطى قد طلب الى الشركة بتاريخ ١٩ من ديسمبر سنة ١٩٥٣ ان يتقدم بطلب للحصول على ترخيص ومثل هذا الطلب يتضمن في ذات الوقت مطالبة الشركة باداء المقابل السالف ذكره ومن ثم فهو يقطع التقادم الذى كان ساريا في ذلك التاريخ ولا يقدح في ذلك ان هذه المطالبة ليست من قبيل المطالبات القضائية التي تقطع التقادم طبقا للمادة ٣٨٣ من القانون المدني وذلك لان الحالات الواردة في هذه المادة على انها قاطعة للتقادم لم ترد فيها على سبيل الحصر بل وردت على سبيل المآل والحقيقة ان قطع التقادم يقوم في كل حالة يتخذ فيها الدائن اجراء قانونيا يندل على قصده واعتزله اقتضاء حقه من يسرى التقادم لصلاحه . وغنى عن البيان ان الجهة الادارية حين تطلب من الافراد ان يؤدوا ما يكون مطلوبا لها انما تعبر عن رغبة جديفة في اقتضاء ما تطلبه .

وعلى مقتضى ما تقدم يكون المقابل الذى سقط بالتقادم هو المقابل الذى كان قد مضى عليه خمس عشرة سنة قبل يوم ١٩ من ديسمبر سنة ١٩٥٣ ومن ثم تلتزم الشركة باداء ما لم يكن قد مضى عليه المدة في هذا التاريخ .

كما تلتزم أداء المقابل منذ التاريخ المشار اليه حتى تاريخ حصولها على
اترخيص في اقامه المرسى .

٢٠٩ (١٩٦٠/٣/٥)

٨٨ - محطة ركاب اسكندرية البحرية - هي مال عام مخصص لخدمة عامة - حق الدولة
بمصلحتها المختلفة مع الافراد في استعمال هذه المحطة استعمالا عاما بدون مقابل - لا يفرض من
هذا الحكم نقل ملكية المحطة مع غيرها من الاصول الاخرى الى مؤسسة ميناء الاسكندرية .

لئن كان القرار الجمهورى رقم ٤١٧ لسنة ١٩٦٥ قد نقل ملكية محطة
ركاب الاسكندرية مع غيرها من الاصول الاخرى الى مؤسسة ميناء الاسكندرية
الا أنه لا يترتب على ذلك تغيير الطبيعة القانونية لهذه المحطة من أنها تظل
مالا مخصصا لخدمة عامة تشمل كافة الخدمات اللازمة لتنفيذ الاجراءات
الادارية الخاصة بإغادرة المسافرين واستقبالهم وأنها في حدود هذا الغرض
الذى خصصت من أجله يتقرر حق الدولة بمصلحتها المختلفة مع الافراد في
استعمال هذه المحطة ، وانه لما كان الموظفون الشاغلون لمحطات مبانى المحطة
الذكورة بصرف النظر عن الجهات الادارية المختصة التى يتبعونها ويتضافرون
على تنفيذ كافة الاجراءات التى يستلزمها القانون بالنسبة للمسافرين
والاشراف عليها فمن ثم يكون وجودهم مستمدا من تنفيذ الغرض الذى قامت
عليه هذه المحطة ، وأن الأصل فى الانتفاع العام بالمال العام المخصص له
المرق أن يكون بدون مقابل لانه لا يخرج عن أن يكون استعمالا للمال العام
فمما اعد له وذلك على خلاف الاستعمال الخاص للمال العام فالاصل فيه أنه
بمقابل لانه ينطوى على حرمان الغير من الانتفاع بالمال العام كما ينطوى أيضا
على استعمال المال العام فى غير ما خصص له . ومتى كان ما تقدم وكان
وجود موظفى مصلحة الجمارك ضمن غيرهم من موظفى الهيئات والمصالح الأخرى
التي يتداخل عملهم فى الاعمال والاجراءات التى من أجلها أنشئت هذه المحطة
على النحو المتقدم شرحه فمن ثم لا يعد هذا من قبيل الاستعمال الخاص الذى
يستأثر به موظفو مصلحة خاصة لخدمة خاصة تخرج المال العام عما خصص
من أجله إنما هو استعمال عام تتضافر فيه خدمات موظفى مصلحة الجمارك مع
غيرهم على تحقيق الغرض الذى يقوم على تحقيقه هذا المرفق وبالتالى لا يكون
على مصلحة الجمارك فى هذه الحالة أن تدفع مقابلا لاستعمال موظفيها لمحطات
هذا المبنى والا لكان القول بغير ذلك معناه تحميل المصلحة لعبء مالى نظير
أدائها لخدمات عامة للجمهور الأمر الذى لا يمكن الأخذ به .

ولما كانت المادة ٢ من قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٢٢١٠
لسنة ١٩٦٣ بإنشاء المؤسسة المصرية العامة لميناء الاسكندرية تنص على أنه
مع عدم الإخلال باختصاصات مصلحة الجمارك واختصاصات مصلحة الموانئ
والمناظر بالنسبة للمساحة المائية فى ميناء الاسكندرية تتولى المؤسسة ادارة
الميناء وذلك وفقا للسياسة العامة للموضوعة لموانئ الجمهورية ، وأن المادة ٣ من

هذا القرار نص على أنه مع عدم الإخلال باختصاصات الجهات الحكومية المختصة لا يجوز شغل أى جزء من الاراضى الواقعة داخل الميناء الا بهسء موافقة المؤسسة .

وان مقتضى هذين النصين استمرار هذه الجهات الحكومية ومن بينها مصلحة الجمارك فى مباشرة الاختصاصات التى كانت تباشرها قبل صدور هذا القرار ولا يؤدى النص فى قرار رئيس الجمهورية رقم ٤١٧ لسنة ١٩٦٥ الصادر فى ١٦ فبراير سنة ١٩٦٥. على أن تؤول الى المؤسسة المصرية العامة لميناء الاسكندرية الاصول الثابتة والمنقولة المملوكة للدولة الميينة بالجداول المرافقة له نقلا من الجهات الميينة بهذه الجداول ومن بينها المحطة البحرية وملحقاتها لا يؤدى هذا النص الى أن تلتزم الجهات الحكومية التى احتفظ لها القرار الجمهورى رقم ٢١١٠ لسنة ١٩٦٣ باختصاصاتها بأن تؤدى الى المؤسسة المصرية العامة لميناء الاسكندرية مقابل شغلها الاماكن التى كانت تشغلها قبل صدوره .

ولقد حلت الهيئة العامة لميناء الاسكندرية بمقتضى المادة ١٠ من القرار الجمهورى رقم ٣٢٩٣ لسنة ١٩٦٦ الذى ألغى القرار الجمهورى رقم ٢١١٠ لسنة ١٩٦٣ محل المؤسسة المصرية العامة لميناء الاسكندرية فيما لها من حقوق وما عليها من التزامات واعتبرت خلفا عاما لها .

ولما كانت المؤسسة المصرية العامة لميناء الاسكندرية لا تستحق قبل الجهات الحكومية المحتفظ لها باختصاصاتها مقابل شغل الاماكن التى كانت تشغلها قبل صدور القرار الجمهورى رقم ٢١١٠ لسنة ١٩٦٣ على ما سلف البيان فان الهيئة العامة لميناء الاسكندرية باعتبارها خلكا للمؤسسة المذكورة وحلت محلها فيما لها من حقوق وما عليها من التزامات لا تستحق قبل مصلحة الجمارك مقابل شغل الاماكن المخصصة لها وآتى تباشر فيها اختصاصها فى محطة الركاب البحرية .

ولا يغير من هذا الرأى أن منشور وزارة الخزانة رقم (١) لسنة ١٩٦٦. عن تقديرات الميزانية للسنة المالية ١٩٦٨/٦٧ قد أوجب مراعاة جميع الوزارات والمصالح التى تستخدم مبان مملوكة للدولة أن ترقق بقانون الميزانية بياناً يوضح الايجار المقدر لهذه المباني على أساس ايجار المثل وذلك لانه فضلا عن أن هذا المنشور قد أشار الى بيان الايجار الفرضى لهذه المباني على أساس ايجار المثل فان هذا المنشور لا يغير الرأى القانونى الواجب التطبيق .

٤٥ (د) ١٩٦٨/١/١١

(د) بيع أملاك الدولة الخاصة

٨٩ - الاتفاقيات الزمنية - الطود الثرية وثقا القرار مجلس الوزراء الصادر فى

١٩٤٣/٢/١٦ بين مصلحة الاملاك الاميرية وغريبي المصالح الزراعية في شأنها - تكييفها القانوني .

نص البند الثالث من مذكرة وزارة الزراعة التي وافق عليها مجلس الوزراء بجلسته ٢٦ من مارس سنة ١٩٤٢ يقضى بأن تمنح الاقطاعيات غريبي المعاهد الزراعية بطريق الاجارة لمدة ست سنوات تنتهى بالتملك لمن يثبت صلاحيته للاستمرار في الاقطاعية وحسن قيامه بتعهداته ويحدد الايجار في كل سنة من الست السنوات الاولى بما يوازي قيمة القسط السنوي الذي يستحق على المنتفع مضافا اليه قيمة الاموال الاميرية وذلك على اساس ان الثمن وتكاليف المباني مقسط على ثلاثين عاما بفائدة ٢٪ ويحسب ما يدفع من ايجار في الست السنوات الاولى كجزء من الثمن والتكاليف ثم يقسط الباقي بعد ذلك على ٢٤ عاما .

ومفاد هذا النص ان العقد الذي يبرم بين مصلحة الاملاك الاميرية وبين غريبي أحد المعاهد الزراعية في شأن انتفاعه باقطاعية زراعية هو في التكيف القانوني السليم عقد ايجار مقترن ببيع معلق على شرط واقف وهو التحقق من صلاحية المنتفع لاستغلال الاقطاعية خلال المدة المعتبرة ايجارا وحسن قيامه بالتزامه فاذا تحقق الشرط تم البيع مستندا الى وقت انعقاد العقد .

ومن حيث ان السيد / ٠٠٠ قد نفذ التزامه المتفق عليه في العقد المبرم بينه وبين مصلحة الاملاك سنة ١٩٤٤ وقبلت منه مصلحة الاملاك مبلغ ٦٠٣ جنيهات من ثمن الاقطاعية عن المدة من سنة ١٩٤٨ حتى سنة ١٩٥١ أما باقي الثمن فيؤدى على أقساط ومن ثم يكون الشرط الواقف الذي كان البيع معلقا عليه قد تحقق ويعتبر البيع تبعا لذلك قد انعقد في سنة ١٩٤٤ .

ومن حيث انه وان كان السيد / ٠٠٠ يعتبر مشترى لارض المزرعة السابق الاشارة اليها الا ان ملكية هذه المزرعة لم تنتقل اليه ذلك لانه طبقا لاحكام قانون الشهر العقاري رقم ١٦٤ لسنة ١٩٤٦ والقانون المدني الذي أبرم العقد - محل البحث - في ظل العمل باحكامه لا تنتقل ملكية العقارات الا بالتسجيل والثابت في الاوراق ان هذا العقد لم يسجل حتى الآن .

ومن حيث انه على مقتضى ما تقدم يكون واقع الحال في شأن الجزء الذي تخصص من ارض المزرعة لمشروع الوخلية المجمعة بناحية الدوين ان هذه الارض لا تزال على ملك الدولة ومن ثم يكون الاجراء الذي اتبع ليس نزعا لملكية هذا الجزء من الارض ولكن تخصيصها للمنفعة العامة .

ومن حيث ان تخصيص هذا القدان للمنفعة العامة يترتب عليه استحالة نقل ملكيتها الى المشتري تنفيذا لالتزام البائع بنقل ملكية العقار للبيع الى المشتري (المادة ٤٢٨ من القانون المدني) .

ومن حيث أنه اذا استحقال على المدين أن ينفذ الالتزام عيناً حكم عليه بالتعويض لعدم الوفاء بالتزامه ما لم يثبت أن استحقاله التنفيذ نشأت عن سبب أجنبي لا يد له فيه (المادة ٢١٥ من القانون المدني) ومن ثم يتعين على مصلحة الاملاك أن تعرض السيد /... من عدم تنفيذ التزامها نحوه . ولا يغير من هذا القول أن التخصيص للمنفعة العامة قد تم بحساب جهة أخرى غير هذه المصلحة ذلك لأن كل من الجهتين لا تعلو أن تكون فرعاً لجهة أعلى وهي الإدارة المركزية .

ومن حيث أن تعويض الدائن يكون عما لحقه من خسارة وما فاته من كسب (المادة ٢٢١ من القانون المدني) ، ولما كانت الخسارة في الحالة المعروضة من الثمن الذي دفع وقت الشراء وكان المكسب الفائت هو الزيادة في قيمة العين الى حين تخصيصها للمنفعة العامة أو مجموع هذين العنصرين هو القيمة الفعلية للأرض وقت هذا التخصيص .

لهذا انتهى رأى الجمعية الى أن تعويض السيد /... عن تخصيص جزء من المزرعة رقم ٩ بزرعه الجزائر بتفتيش بلقاس للمنفعة العامة يكون على أساس قيمتها الفعلية وقت تخصيصها لهذا الغرض .

٧٥ (١٩٦٢/١/٢٤)

(تعليق)

نرى ان هذه الفتوى محل نظر لانه طبقاً للمادة ٤٣٠ من القانون المدني يعتبر الأيجار السلبي للبيع بيعاً محضاً ولو سمي المتعاقدان البيع ايجاراً وتسرى عليه أحكام البيع بالتقسيط كما ان عقد البيع غير المسجل ينشئ كافة الالتزامات على عاتق البائع ومن ثم لا يسوغ له أن يتصرف في الأرض المبيعة بتخصيص جزء منها للمنفعة العامة ثم يقال انه استحقال عليه التنفيذ لسبب خارج عن إرادته كما أن عقد البيع بعد تسجيله له اثر رجعي ومما يتنافى مع رجعية الاثر تخصيص جزء من الأرض المبيعة للمنفعة العامة كما أن هذا الرأي يتنافى مع الاحكام الواردة في القانون المدني بشأن تبعة الهلاك ، وكان من الاوفق اعتبار ما تم نزاعاً للملكية للمنفعة العامة خاصة وان القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ بشأن نزاع الملكية للمنفعة العامة رسم اجراءات تعدد التعويض بالنسبة لمستحقه لا بالنسبة للمالك فقط ومن ثم يمكن تحديد التعويض طبقاً لهذا القانون بالنسبة لأي صاحب حق على العقار .

٥ - القاعدة أن بيع املالك للمرى العرة يكون بإتخاذ المبنى أو بواسطة عقارات طبقاً لأحكام لائحة شروط بيع املالك للمرى العرة الصادرة في ٢١ من أغسطس سنة ١٩٠٢ - بينها بالممارسة لا يكون الاستثناء في الأحوال التي عرفت عليها هذه اللائحة - قرراً مجلس الوزراء الصادران في ٢٥ من مارس سنة ١٩٥٣ و ٢٥ من إبريل سنة ١٩٥٦ بأحكام بيع أراضي املالك

الحكومة الخصصة للبناء على ضباط الجيش وجنوده المصابين بسبب الحرب والذين اعتزلوا الخدمة لعدم اللياقة الطبية - جواز البيع بالمهارة طبقاً لأحكام هذين القرارين - اعتبار ذلك تعديلاً للاتفاقية بيع أملاك الميرى الحرة .

انه ولئن كانت لاتنحى شروط وقيود بيع أملاك الميرى الحرة الصادرة في ٢١ من أغسطس سنة ١٩٠٢ معدلة تنص على أن بيع أملاك الميرى الحرة يكون اما بالمزاد العلني أو بواسطة عطاءات داخل مظاريف مختوم عليها بالشئسم الأحمر بالشروط والالوضاع التي نص عليها في اللاتنحة وأجازت استثناء البيع بالممارسة في الاحوال التي عدتها المادة الثالثة من اللاتنحة الا أن مجلس الوزراء قد وافق في ٢٥ من مارس سنة ١٩٥٣ على أن تباع الحكومة الى ضباط الجيش والجنود المصابين بسبب الحرب والذين اعتزلوا الخدمة لعدم اللياقة الطبية قطعاً من الاراضى المخصصة للبناء بمعدل ١٠٪ من الثمن مع تقسيط الباقي على ٣٠ سنة بالشروط المعتادة في مثل هذه الاحوال وذلك مساعدة لهم على تحمل اعباء الحياة - وقد عرضت على مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة في ٢٥ من ابريل سنة ١٩٥٦ - مذكرة وزير المالية والاقتصاد التي جاءت فيها أنه حدث أن أحد الجنود المصابين بالميدان بحملة فلسطين والذي رقت من الخدمة لعدم اللياقة اأطبية تقدم بطلب شراء قطعة من الارض بمدينة الاسكندرية وبمطالبتة بسداد قيمة معجل الثمن عجز عن الوفاء به لعدم تكسبه بسبب اصابته وطلب تقسيطه خصصاً لمعيشة وقدره ٢٥٠٠ جنيه بواقع ٢ جنيه شهرياً وان يقول هذا الطلب يتعارض مع القواعد التي رسمها مجلس الوزراء بقراره الصادر بتاريخ ٢٥ من مارس سنة ١٩٥٣ القاضي بتحصيل ١٠٪ من الثمن معجلاً وانه نظراً لما اداه هؤلاء الضباط والجنود من خدمة ممتازة وتضحية كبيرة أقعدتهم عن العمل فان الوزارة ترى معافاة الضباط والجنود المصابين في الميدان من دفع معجل الثمن بواقع ١٠٪ عن الاراضى التي يشترونها من أملاك الحكومة والاكتفاء بتقسيط الثمن على ثلاثين سنة . وقد وافق مجلس الوزراء بجلسته المذكورة على رأى وزارة المالية الواردة في هذه المذكرة وبهذا يكون القراران المشار اليهما قد أجازا البيع بالممارسة الى هؤلاء الضباط والجنود الذين اعتزلوا الخدمة لعدم اللياقة الطبية مما يعتبر تعديلاً صحيحاً لاتنحة شروط وعقود بيع أملاك الميرى الحرة ويؤكد هذا النظر القانوني رقم ٣٣٢ لسنة ١٩٥٨ في شأن عدم سريان الاحكام الخاصة بالشئسعة على ما يباع من أملاك الدولة لطوائف معينه وبشروط خاصة الذي صدر بعد الاطلاع على شروط وقيود بيع أملاك الميرى الحرة الصادرة في ٢٦ أغسطس سنة ١٩٠٢ والقرارات المعدلة له والذي نص في مادته الاولى على أنه لا يجوز الاخذ بالشئسعة فيما يباع من أملاك الدولة الى الضباط والجنود المصابين بسبب الحرب بالشروط المبينة بقرارى مجلس الوزراء الصادرين في ٢٥ مارس سنة ١٩٥٣ و ٢٥ من ابريل سنة ١٩٥٦ - والمفهوم من اصدار هذا القانون أن ما يباع من أملاك الدولة الى الضباط والجنود المصابين بسبب الحرب إنما يتم بطريق الممارسة دون المزاد العلني - اذ لا يجوز الاخذ

بالشفقة فى حالة البيع بالمزاد العلنى طبقاً لما تنص به المادة ٤٣٩ من القانون المدنى .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية للقسم الاستشارى الى جواز بيع اراضى الحكومة بالممارسة لضباط الجيش والجنود المصابين بسبب الحرب والذين اعتزلوا الخدمة لعدم اللياقة الطبية بالشروط والقيود المنصوص عليها بقرارى مجلس الوزراء الصادرين فى ٢٥ من مارس سنة ١٩٥٣ و ٢٥ من ابريل سنة ١٩٥٦ .

(١٠٤٩ (١٦/١٠/١٩٦٦)

٩١ - المادة ٨٤ من القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ بتاجير العقارات للدولة ملكية خاصة والتصرف فيها - تسيطها للتخمر من الثمن على أقساط سنوية متساوية خلال المدة الباقية للتلف على الوفاء بالثمن فيها - تعديل هذه المادة بالقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٧ وبإرادته تنظيمها جديداً تكيفية لثاء الثمن - هذا التنظيم يترتب عليه إمكان وجود جزء من الثمن له يتبقى بعد المدة المحددة - وجوب لءاء هذه الباقي بعد انتهاء أجل التسيط .

ان المادة ٨٤ من القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ بتنظيم تاجير العقارات المملوكة للدولة ملكية خاصة والتصرف فيها كانت تنص على أن « يعفى من فوائد التأخير المستحقة حتى تاريخ العمل بهذا القانون مشترخوا الاراضى الزراعية والاراضى البور والصحراوية التى تسرى عليها احكام هذا القانون من تقل الملكية الخاصة لكل منهم وما تم التصرف اليه من تلك الاراضى عن خمسة أفدنة من الاراضى الزراعية أو خمسة عشر فدانا من الاراضى البور والاراضى الصحراوية ، ويؤدى ما تأخر على هؤلاء المشترين حتى تاريخ العمل بهذا القانون من الثمن على أقساط سنوية متساوية خلال المدة الباقية المتفق على الوفاء بالثمن فيها » . ثم عدلت هذه المادة بالقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٧ فأصبح نصها « يعفى من فوائد التأخير المستحقة حتى تاريخ العمل بهذا القانون مشترخوا الاراضى الزراعية والآراضى البور والصحراوية التى تسرى عليها احكام هذا القانون ممن لا تجاوز المساحة التى تصرف فيها لكل منهم عشرة أفدنة من الاراضى الزراعية أو خمسة عشر فدانا من الآراضى البور والصحراوية » .

ويؤدى هؤلاء المشترين باقى الثمن وملحقاته على أقساط سنوية متساوية مقدارها مثلاً الضريبة العقارية الأصلية المربوطة أو المقدرة على الاراضى المبيعة للفدان الواحد أو القسط الحالى أى المبلغين أقل بحيث لا يجاوز أجل التسيط ثلاثين سنة من تاريخ العمل بهذا القانون .

فإذا كانت المساحة المتصرف فيها تزيد على عشرة أفدنة من الاراضى الزراعية أو خمسة عشر فدانا من الاراضى البور والصحراوية ولا تجاوز

الحمسة والعشرين فدانا من الاراضى البور والصحراوية بالنسبة لكل فئسة
تيزدى المشترىون باقى الثمن وملحقاته على أقساط سنوية متساوية مقدارها
أربعة أمثال الضريبة العقارية المربوطة أو المقدرة على الاراضى المباعة للفدان.
الواحد أو القسط الحالى أى المبلغين أقل بحيث لا يجاوز أجل التقسيط
عشرين سنة من تاريخ العمل بهذا القانون .

وفى كلتا الحالتين المنصوص عليهما فى هذه المادة تخفض الفوائد
السنوية المستحقة على أقساط الثمن الى $\frac{1}{4}\%$ سنويا وتحسب الفائدة
باعتبارها غائبة بسيطة وبما لا يتعارض مع الاحكام السابقة » .

وبذلك يكون المشرع بهذا التعديل الذى ادخله على المادة ٨٤ من القانون
رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه اعفى المشتري ارضا زراعية أو بورا أو
صحراوية مما تسرى عليها أحكام هذا القانون ممن لا تجاوز المساحة المتصرف
له فيها عشرة أفدنة من الاراضى الزراعية أو خمسة عشر فدانا من الاراضى
البور والصحراوية من فوائد التأخير المستحقة عليه حتى تاريخ العمل بهذا
القانون فى ٣١ من أغسطس سنة ١٩٦٧ ، ونظم كيفية أداء باقى ثمن تلك
الاراضى وملحقاته فحدد بأقساط سنوية متساوية مقدارها مثلا للضريبة
العقارين الاصلية المربوطة أو المقدرة على الارض المباعة للفدان الواحد أو
القسط الحالى أى المبلغين أقل بحيث لا يجاوز أجل التقسيط ثلاثين سنة من
تاريخ العمل بهذا القانون (٣١ أغسطس سنة ١٩٦٧) ، أما بالنسبة
للمتصرف لهم فى مساحة تزيد على عشرة أفدنة من الاراضى الزراعية أو خمسة
عشر فدانا من الاراضى البور والصحراوية ولا تجاوز الخمسة والعشرين فدانا
من الاراضى البور والصحراوية بالنسبة لكل فئة فانهم يؤدون باقى الثمن
وملحقاتهم على أقساط سنوية متساوية مقدارها أربعة أمثال الضريبة العقارية
المربوطة أو المقدرة على الارض المباعة للفدان الواحد أو القسط الحالى أى
المبلغين أقل بحيث لا يجاوز أجل التقسيط عشرين سنة من تاريخ العمل
بهذا القانون .

ولم ينص القانون على اعفاء المشترين من أى اجزاء من الثمن. قد يتبقى
بعد أداء الاقساط التى حددها خلال المدة المقررة .

ولما كان الاعفاء من الديون باعتبار انه ابراء منها هو من قبيل التبرع
فلا يمكن اقتراضه بل يجب أن يكون بنص واضح يدل على ارادة صاحب
الشان فى الإبراء ، وهذا هو ما فعله المشرع نفسه فى ذات التعديل عندما
أراد الاعفاء من فوائد التأخير حتى تاريخ العمل بهذا التعديل. نص على ذلك
صراحة فى الفقرة الاولى من ذات المادة ولو أراد الاعفاء عما عسله أن يتبقى
من الثمن وملحقاته بعد نهاية الاجل الذى عينه لاداء الاقساط. لما أعجزه النص
على ذلك .

ونتيجة ذلك أن الباقي من الثمن بعد انهاء التيسير الذى حدده المشرع

فى المدد المقررة يكون واجب الاداء لانهاء أجل التيسير ويتمتع بأدائه كاملا ما
ثم يتدخل المشرع ويعين طريقه جديدة تيسير أدائه .

والقول بغير ذلك يؤدى الى نتيجة غريبة وهى انه كلما زاد ما على
المشتري من متأخرات قبل نفاذ هذا القانون كلما نقص ما يجب عليه أدائه
من الثمن وملحقاته مما يترتب عليه أن يختلف ثمن الارض المتساوية القيمة
بحسب مقدار ما تأخر المشتري فى أدائه قبل صدور هذا القانون ويكون
المشتري الأكثر عطلا فى أداء التزاماته فى موقف أفضل من الأقل عطلا وهذا
أحسن من ذلك الذى أدى ما عليه من التزامات أولا فأول فلم يبق عليه
متأخرات قبل التعديل وهذه نتيجة لا هى مقبولة ولا معقولة وليس فى
نصوص هذا التعديل ما يوحى بأن المشرع هدف الى هذه النتيجة .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية للقسم الاستشارى للفتوى والتشريع
الى أن التعديل الذى أدخل على المادة ٨٤ من القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤
بالقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٧ لم ينص على إعفاء المشتريين من باقى الثمن
وملحقاته اذا لم تكف الاقساط المؤداة خلال المدة التى عينها للفداء بكامل
الثمن وملحقاته كما نص على إعفائهم من فوائد التأخير السابقة عليه .

وعلى ذلك فإن ما تبقى من كامل الثمن وملحقاته بعد انتهاء أجل
التقسيم المنصوص عليه فى القانون يتمتع بأدائه دفعة واحدة بعد انتهاء
المدة ما لم يتدخل المشرع وينظم تيسير أداء هذا الباقي بطريقة أخرى .

(١٣٧) ١٦٨/٢/٨

(هـ) تملك لموال الدولة الخاصة بالتقادم

٩٢ - ملاك الدولة الخاصة - معم جواز تملكها بالتقادم بعد العمل بأحكام القانون رقم
١٤٧ لسنة ١٩٥٧ فى ١٣ من يوليو سنة ١٩٥٢ - جواز ذلك قبل هذا التاريخ .

ان المادة ٨٧ من القانون المدنى تنص على أن تعتبر أموالا عامة المقارنات
والموقوفات التى للدولة أو للأشخاص الاعتبارية العامة والتى تكون مخصصة
لنفع عامة بالفعل أو بقتضى قانون أو مرسوم وهذه الاموال لا يجوز
التصرف فيها أو الحجز عليها أو تملكها بالتقادم - كما تنص المادة ٩٦٨ من
القانون المذكور على أن من حاز منقولا أو عقارا دون أن يكون مالكا له أو حازقا
عينا على منقول أو عقار دون أن يكون هذا الحق خاصا به كان له أن يكتسب
ملكية الشيء أو الحق العيني اذا استمررت حيازته دون انقطاع خمس عشرة
سنة .

ومن حيث أنه ولئن كانت المادة ٩٧٠ من القانون المدنى بعد تعديلها

بالقانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٥٧ (١) تنص على أنه في جميع الأحوال لا تكسب حقوق الارث بالتقادم الا اذا دامت الحيازة مدة ثلاث وثلاثين سنة - ولا يجوز تملك الاموال الخاصة المملوكة للدولة أو الاشخاص الاعتبارية العامة وكذلك أموال الاوقاف الخيرية أو كسب أى حق عيني عليها بالتقادم - وقد عمل بأحكام هذا القانون من تاريخ نشره في ١٣ من يوليو سنة ١٩٥٧ - الا أن هذا النص لا يسرى على ما أوضحته مذكرته الايضاحية على ما تم تملكه بالتقادم فعلا قبل العمل بأحكام هذا القانون بأن توافرت في الحائز لارض الحكومة شروط الحيازة التي تتطلبها المادة ٩٤٩ من القانون المدني بأن كانت هادئة ظاهرة لا لبس فيها واستمرت للمدة المقررة قانونا لكسب الملكية بالتقادم قبل نفاذ أحكام القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٥٧. سالف الذكر وتمسك الحائزون بهذه الملكية بالتقادم .

ولما كانت المادة الاولى من القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ بتنظيم تأجير العقارات المملوكة للدولة ملكية خاصة والتصرف فيها تنص على سريان أحكامه على العقارات الداخلة في ملكية الدولة الخاصة عدما ما عدته المادة سالفة الذكر وبينت باقى أحكام هذا القانون كيفية التصرف في املاك الدولة الخاصة وتأجيرها .

فاذا كانت الاراضي المملوكة للدولة ملكية خاصة قد تملكها الافراد الحائزون لها بالتقادم قبل نفاذ أحكام القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٥٧ فينقل تكليفها بأسماء الحائزين لها الذين تملكوها بالتقادم والا تبقى على الملكية الخاصة للدولة ولا يجوز تملكها بعد نفاذ أحكام القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٥٧ - سالف الذكر - مهما طاللت مدة الحيازة بعد نفاذ أحكامه في ١٣ يوليو سنة ١٩٥٧ تاريخ نشره في الجريدة الرسمية (٢) ويترتب على ثبوت الملكية للأفراد الحائزين للارض قبل نفاذ أحكام القانون المذكور أن للدولة اذا لم تتوافر في الحائزين شروط الحيازة سالفة البيان قبل نفاذ أحكام القانون المذكور الزام الافراد بالريع أو بالضريبة على الاطيان على حسب الاحوال .

٤١٦ (١٩٦٧/٤/١٥)

(و) التصرف في أموال الدولة بالمجان

٩٣ - القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٨ - نطاق تطبيقه - التصرف بالمجان في أموال الدولة

(١) عدلت هذه المادة بالقانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٥٩ .

(٢) قضت المحكمة الادارية العليا في الدعوى رقم ١٦٦٧ لسنة ٧ ق. و ١٥٤٧ لسنة ٨ ق بأن تطبيق المادة ٩٧٠ مدني يعد تعديلا على ما لم يتم اكتسابها بالتقادم قبل التعديل لا يعتبر تطبيقا للقانون يأتي رجعي (كتابنا للمحكمة الادارية العليا ق ١٦٣ ص ١٦٨) .

- المقصود بالتصرف - تحديد الاموال التي يرد عليها التصرف - الهدف المقصود من التصرف - تطبيقها - توزيع مصلحة الثقافة الزراعية الكتب والطبوعات والنشرات الزراعية بالجان - عدم خضوعه للقيود والشروط الواردة بهذا القانون .

تنص المادة الاولى من القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٨ في شأن التصرف بالجان في العقارات المملوكة للدولة والنزول عن اموالها المنقولة على ما ياتي . يجوز التصرف بالجان في مال من اموال الدولة الثابتة او المنقولة او تجيره بايجار اسنى او باقل من اجر المثل الى اى شخص طبيعى او معنوى بقصد تحقيق غرض ذى نفع عام .

ويكون التصرف او التاجر بناء على اقتراح الوزير المختص وبعد موافقة اللجنة المالية بوزارة الخزانة . ويصدر بالتصرف او التاجر قرار من رئيس الجمهورية اذا جاوزت قيمة المال المتنازل عنه الف جنيه ومن الوزير المختص اذا لم تتجاوز القدر المذكور .

ويؤخذ من هذا النص ان نطاق تطبيق احكام القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٨ يتحدد بالتصرف بالجان في اموال الدولة بقصد تحقيق غرض ذى نفع عام .

والمقصود بالتصرف هو اتجاه الادارة الى احداث اثر قانونى سواء بانشاء حق او بتعديله او بالفائه وتترتب عليه انشاء علاقه جديدة بين شخصين ومن ثم تقوم فكرة التصرف القانونى على وجود شخصين مختلفين المتصرف والمتصرف اليه غير انه لا يشترط ان يكون المتصرف اليه موجودا فى الحال ما دام سيوجد فى المستقبل . ولما كان القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٨ انما ينظم احوال التصرف بالجان فى اموال الدولة . فعلى مقتضى ما تقدم يشترط لقيام هذا التصرف تعدد اشخاص العلاقه التى ترتبط به وهم فى هذا الصدد ، الدولة والمتصرف اليه . فاذا لم يكن هناك غير شخص واحد فان التصرف لا يقوم وتكون الاجراءات التى من شأنها نقل الاشراف على مال من اموال الدولة من جهة الى اخرى داخل نطاق الشخص الاعتبارى العام غير منطوية على اى تصرف قانونى . ويشترط فى التصرف ان يكون بالجان سواء اكان ذلك كليا ام جزئيا ويعتبر التصرف كذلك اذا كان بدون مقابل او بمقابل دون ثمن المثل .

وبالنسبة الى الاموال التى يرد عليها هذا التصرف فان عبارة النص قد جاءت فى صيغة عامة مطلقة بحيث تتناول اموال الدولة كافة ثابتة ومنقولة والمقصود بالدولة فى هذا الصدد هو الدولة بمعناها العام الذى تنطوى فيه فى نطاق كافة الهيئات العامة . وذلك ان الحكمة التشريعية لهذا القانون تقوم على المحافظة على اموال الدولة من العبث والحيلولة دون الاخلال بمبدأ مساواة الافراد امام القانون وهو مبدأ تكفل الدساتير احترامه ويقوم هذا المبدأ على

شقين : مساواة الافراد امام الاعباء العامة ومساواتهم امام المزايا وتكافؤ الفرص . وذلك يقتضى الا تمنح الدولة بعض الانفراد دون البعض مزايا خاصة في صورة تصرفات بالمجان .

وهذه الحكمة تتوافر سواء اكان المال مملوكا للحكومة المركزية او لاحدى الهيئات او المؤسسات اذ ان هذه الهيئات تدخل في تكوين الدولة بمعناها العام .

وبالنسبة الى الهدف المقصود من التصرف فان المشرع يشترط في شأنه ان يكون محققا لنفع عام . ويعتبر هذا الشرط حجر الزاوية في ذلك التشريع وهو يقتضى ان يكون شخص المتصرف اليه من اشخاص القانون الخاص وذلك لان الاصل في تصرفات اشخاص القانون العام انها تستهدف النفع العام دون حاجة من المشرع الى النص عليه ، ومن ثم يكون النص على شرط النفع العام مفصحا عن غرض الشارع في ان يكون التصرف صادرا للهيئات الخاصة او للافراد والا كان هذا الشرط تزييدا او نافلا وهو ما ينزه عنه الشارع .

وثمة شرط اخر يستفاد ضمنا من التنظيم القانوني للتصرف بالمجان في اموال الدولة وهو الا يقتضى نشاط الجهة الادارية النزول عن اموال بالمجان تحقيقا لرسالتها فاذا كان الشارع قد وضع الضوابط والاجراءات المشار اليها لتنظيم التصرف بالمجان في اموال الدولة كي يحول دون العبث بها واحدا من المساواة القانونية بين الافراد فان هذا التنظيم لا يسرى على الجهات التى تنشأ اصلا لتقديم الخدمات بالمجان والنزول عن بعض الاموال مجانا او باثمان مخفضة ومثال ذلك المستشفيات الحكومية التى تقوم بالعلاج ومنع الادوية مجانا للمرضى .

لهذا انتهى راي الجمعية الى ان احكام القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٨ لا تسرى في شأن توزيع الكتب والمطبوعات والمنشورات التى تقوم به مصلحة الثقافة الزراعية تحقيقا لاهدافها .

(٨٠٩) ١١/٢٤ / ١٩٥٩)

(تعليق)

اضيفت الى القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٨ مادة برقم ١ مكررا بالقانون رقم ٣٠٤ لسنة ١٩٥٨ وعلت بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٢ وتقضى بانه « استثناء من احكام المادة السابقة يجوز بقرار من الوزير المختص اهداء الكتب والمطبوعات وغيرها من المصنفات المختلفة الى الهيئات والمعاهد العلمية والحكومات والافراد وذلك مهما بلغت قيمة الكتب والمطبوعات المهداة كما يجوز اهداء اموال الدولة المنقولة بقرار منه وذلك في حدود مائة جنيه في السنة المالية الواحدة وتصدر القرارات المشار اليها بالنسبة الى الهيئات ذات الميزانيات المستقلة او الملحقة من رئيسها » .

٩٤ - القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٨ في شأن قواعد التصرف بالبحان في العقارات المملوكة للدولة والنزول عن أموالها المنقولة - علم امتداد أحكامه الى تخصيص اموال الدولة ثابتة او منقولة لجهة من الجهات الحكومية او الهيئات والمؤسسات العامة - امتداد أحكامه الى حالة تخصيص هذه الاموال لشركات القطاع العام .

ان المادة الاولى من قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٨ في شأن قواعد التصرف بالبحان في العقارات المملوكة للدولة والنزول عن أموالها المنقولة في الاقليم المصري تنص على أن « يجوز التصرف بالبحان في مال من اموال الدولة الثابتة او المنقولة او تأجيرها بإيجار اسمي أو بأقل من أجر المثل الى أي شخص طبيعي أو معنوي بقصد تحقيق غرض ذي نفع عام - ويكون التصرف أو التأجير بناء على اقتراح الوزير المختص وبعد موافقة اللجنة الوزارية بوزارة الخزانة ويصدر بالتصرف أو بالتأجير قرار من رئيس الجمهورية اذا جاوزت قيمة المال المتنازل عنه ألف جنيه ومن الوزير المختص اذا لم تجاوز ألقية القدر المذكور » .

ولما كان التصرف في العقارات والمنقولات الذي يتم بين الأشخاص العامة وبين الدولة والأشخاص الادارية العامة الاقليمية والمحلية والمرفقية لا يخضع لاحكام القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٨ سالف البيان وذلك لان احكام هذا القانون لا تمتد الى تخصيص اموال الدولة ثابتة كانت او منقولة لجهة من الجهات الحكومية او الهيئات والمؤسسات العامة .

ولما كان القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ الذي نظم الاحكام الخاصة بالمؤسسات العامة وشركات القطاع العام قد نص في المادة الثالثة منه على أن تختص المؤسسة العامة بسلطة الاشراف والرقابة والتنسيق وتقييم الاداء بالنسبة الى الوحدات الاقتصادية التابعة لها دون تدخل في شئونها التنفيذية . كما نص في المادة الرابعة منه على أن تعتبر وحدة اقتصادية في حكم هذا القانون شركات القطاع العام والجمعيات التعاونية والمنشآت التي تتبع المؤسسة العامة .

ونص في المادة ٣٢ منه على أن شركة القطاع العام وحدة اقتصادية تقوم على تنفيذ مشروع اقتصادي وفقاً لحطة التنمية التي تضعها الدولة تحقيقاً لاهداف الوطن في بناء المجتمع الاشتراكي ويشمل المشروع الاقتصادي في حكم الفقرة السابقة كل نشاط صناعي أو تجاري أو مالي أو زراعي أو عقاري أو غير ذلك من أوجه النشاط الاقتصادي .

ونصت المادة ٣٣ على أن « تعتبر شركة قطاع عام ١ - كل شركة يمتلكها شخص عام بمفرده أو يساهم فيها مع غيره من الأشخاص العامة ٢ - كل شركة يساهم فيها شخص عام أو أكثر من اشخاص خاصة أو يمتلك جزءاً من رأس مالها وذلك اذا صدر قرار من رئيس الجمهورية باعتبارها شركة

قطاع عام متى اقتضت مصلحة الاقتصاد القومي ذلك ويجب أن تتخذ هذه الشركات جميعها شكل شركة المساهمة .

ولئن كانت شركة القطاع العام تعتبر وحدة اقتصادية تقوم بنشاط صناعي أو تجاري أو مالي أو زراعي أو عقاري أو غير ذلك من أوجه النشاط الاقتصادي وذلك وفقا لخطّة التنمية التي تضعها الدولة لتحقيقا لاهداف الوطن في بناء المجتمع الاشتراكي وتتبع المؤسسة العامة التي يصدر قرار جمهوري بتحديدتها للإشراف والرقابة عليها - كما أن صافي أرباح شركة القطاع العام يؤوّل الى المؤسسة العامة الذي يعود فائض مجموع الاعتمادات المخصصة لها الى الميزانية العامة للدولة إلا أنه نظرا لأن لهذه الشركات رأس مالها المستقل عن ميزانية الدولة وتباشر نشاطها في حدوده فإن التصرف لها بالبيان في العقارات المملوكة للدولة أو النزول لها عن أموالها المنقولة إنما يكون وفقا للاوضاع والاجراءات التي نظمها القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٨ سالف الذكر .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية للقسم الاستشاري للقنوى والتشريع الى أنه ولئن كان تخصيص أموال الدولة ثابتة كانت أو منقولة لجهة من الجهات الحكومية أو الهيئات أو المؤسسات العامة لا يعتبر نزولا عن أموال الدولة ولا تمتد الاجراءات التي نظمها القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٨ في شأن قواعد التصرف في العقارات المملوكة للدولة أو النزول عن أموالها المنقولة الى مثل هذا التخصيص إلا أنه بالنسبة لشركات القطاع العام فإنها وإن آلت أموالها في النهاية الى الدولة فإن لها رأس مالها المستقل عن ميزانية الدولة وتباشر نشاطها في حدوده وعلى ذلك فإن التصرف لهذه الشركات بالبيان في العقارات المملوكة للدولة أو النزول لها عن أموالها المنقولة إنما يكون وفقا للاوضاع والاجراءات التي نظمها القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٨ سالف الذكر .

(٤٩٨) ١٩٦٧/٤/٣٠

٩٥ - قيام هيئة البريد باستئجار قطعة ارض من وزارة الإصلاح الزراعي لإنشاء مكتب بريد نموذجي عليها - خضوع هذا الإيجار للقرار الجمهوري رقم ٨٦٣ لسنة ١٩٥٨ بتقويم أصول هيئة البريد دون القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٨ بشأن التصرف في أموال الدولة بالبيان أو تجزئتها بإيجار اسمي .

إن قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٦٣ لسنة ١٩٥٨ الصادر في ٣٠ من يونيو سنة ١٩٥٨ بتقويم أصول هيئة البريد قد قرر الموافقة على أن تقسيم الأراضي التي تشغلها الهيئة المذكورة بسجلات مصلحة الاملاك الاميرية وأن يكون استقلال الهيئة للأراضي عن طريق إيجار اسمي قدره جنتيه واحد سنويا لمدة ٩٩ سنة قابلة للتجديد وأن يطبق ذلك على ما يستتجد من

احتياجات مستقبلا وبذلك تظل الأرض ملكا للدولة ولما المباني فتضاف قيمتها الى رأس مال الهيئة .

وعلى ذلك فإن قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٦٣ لسنة ١٩٥٨ المشار اليه قد نظم كيفية استلام هيئة البريد الاراضى التى تلزمها من مصلحة الاملاك واستغلالها بالبناء وذلك نظير ايجار اسمى مقداره جنيه واحد سنويا ومن ثم فإن العلاقة بين الهيئة ووزارة الاصلاح الزراعى فى شأن استئجار الارض اللازمة لاقامة مكتب البريد بالناحية المذكورة انما تخضع لاحكام هذا التنظيم الخاص بالهيئة .

ولا محل لتطبيق احكام القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٨ الخاص بالتصرف فى اموال الدولة بالمجان أو تأجيرها بايجار اسمى فى خصوص هذا الموضوع ذلك ان الجمعية العمومية سبق أن رأت بجلستها المنعقدة فى ٤ من نوفمبر سنة ١٩٥٩ ان محل تطبيق القانون المشار اليه هو التصرفات الصادرة للهيئات الخاصة والافراد دون تلك التصرفات التى تتم الى هيئات القانون العام (١) . ولما كانت هيئة البريد تعتبر - وفقا لقانون انشائها - مؤسسة عامة فانها بذلك تخرج من مجال تطبيق احكام القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٨

(١٩٦٢/٣/١٨) ٢٩٣

٩٦ - استحقاق الدولة تعويضا عن عدم تنفيذ الشركة الصادرة التزاماتها على اساس ما اصحابها من خسارة وما فانها من كسب - عدم جواز النزول عن هذه للبالغ - الا طبقا لاحكام القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٨ بشأن التصرف فى اموال الدولة بالمجان .

اذا استحق التعويض للدولة مقابل ما لحق بها من ضرر بسبب عدم تنفيذ شركة ... لما تمهدت به فى العقد سالف الذكر ذلك أن الضرر الذى يتمثل فى ضياع ما كان يعود الى الدولة من كسب فيما لو نفذت الشركة التزامها فانه من ثم يترتب للدولة حق فى اقتضاء ذلك المبلغ والحقوق المالية التى تستحق للدولة لا يجوز التنازل عنها الا طبقا لاحكام القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٨ ، بشأن التصرف فى اموال الدولة بالمجان وهى احكام لا تجيز التنازل الا بقصد تحقيق غرض ذى نفع عام وهو القصد الذى لا يتحقق مباشرة فى الحالة محل البحث حيث يتصل الامر فى اساسه بمصلحة ذاتية للشركة وتغنى عن البيان انه وقد قام الاساس القانونى لاستحقاق التعويض بتبؤ الضرر نتيجة اخلال الشركة بالتزامها فان الاعفاء من أداء التعويض يكون من باب التنازل عن مال من اموال الدولة . (١)

(١٩٦٢/٨/١٦) ٥١٦

٩٧ - مسئولية العمل مدنية عن فعله باعتباره خطأ شخصيا - لا تملك الإدارة بتعطيل الجزء الإداري أو بسحب إعفاء المظالم من المسئولية المدنية - أساس ذلك أن فيه نزولا عن مال من أموال الدولة في غير الأحوال والشروط المنصوص عليها في القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٨ .

أن المادة ٥٨ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر به القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ تنص على أن « لا يسأل العامل مدنيا إلا عن الخطأ الشخصي » ، ومؤدى ذلك أن المسئولية المدنية لا تقع على عاتق العامل عن الأخطاء التي يرتكبها أثناء قيامه بتأدية أعمال وظيفته إلا عندما يكون الفعل أو الأفعال الواقعة منه إيجابا أو سلبا مما يصدق عليه وصف الخطأ الشخصي الذي تقع تبعاته على عاتقه .

وبتطبيق ما تقدم على الوقائع المعروضة في ضوء التحقيق الذي أجرته المراجعة العامة للشئون القانونية بالوزارة يبين أن السيد/ ٠٠٠ بوصفه المهندس المختص بأعمال الرسم وتوقيع المناطق على الخرائط بمراقبة المناجم قد ثبت إهماله وعدم دقته في عمله حيث أدل في ١٦ من مارس سنة ١٩٦٣ ببيان غير صحيح عن منطقة الطينة الدياتومي بالكيلو ٦٦ بطريق مصر - الفيوم ، إذ أقر كتابة بخلو هذه المنطقة من التراخيص للغير مما أدى إلى إضرار مزايده عنها الفيت بعد ذلك عندما تبين عدم خلوها وأنها مشغولة بالعقد رقم ١٣١ المصرح به لشركة أطوب الرمل ، حالة كون مثل هذا البيان مما يدخل في حدود الواجبات الوظيفية الأولى للعامل المذكور ويعتبر من صميم اختصاصه ، وكون الخطأ فيه ينطوي على إخلال جسيم بهذه الواجبات بوصفه خطأ في تحرى الواقع وفي تقريره لا عذر له فيه وليس خطأ في التقدير مما يمكن اغتقاره بسبب احتمال اختلاف وجه الرأي في شأنه وغنى عن البيان أن تقرير الواقع أمر يمكن أن يناط به أى عامل متوسط الكفاية وعندئذ تلزمه الدقة فيه وتوخى الصحة في إيراده والا كان مستنولا عن أى تقرير في ذلك طالما أن هذا التقرير يدخل في حدود اختصاصه هذا إلى أن الخطأ الذي من هذا القبيل إن هو في صحيح تكييفه إلا صورة من صور عدم تقدير المسئولية في دراسة المشروعات الجديدة تنطوي على انحراجه في أداء الواجب ضار بالمصلحة العامة - وهو في الخصوصية المعروضة واقع من موظف لم يقدر المسئولية في دراسة موضوع أحيل عليه مع أنه هو المستحوذ على عناصره المطلق عليها الذي كان يجب بحكم اختصاصه أن يكون ملأ بكل وقائعه وتفصيله والذي يترتب على ما يهديه فيه من بيان أبرام عقد مع إحدى الشركات لاستغلال منطقة وفقا لأحكام القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٥٦ الخاص

بالمناجم والمحاجر ، وهو عقد لو أبرم لجاوزت الاضرار التي كانت لتصيب المصلحة منه تبديده الوقت والجهد الذى بذته اللجان التي انعمت للاشهار عن هذه المنطقة واليت في مزايده استغلالها والنشر عنها في الصحف اليومية الى مطالبه مصلحة المناجم والوقود بالتعويض سواء من الشركة التي سبق أن تعاقدت على المنطقة المذكورة أو من تلك التي كان سيمسوسو عليها مزاد استغلالها مرة أخرى بسبب الخطأ في البيان الذى أدلى به الموظف المسئول عن ذلك .

هذا ولا تملك الادارة بتخفيف الجزاء الادارى أو بسحب إعفاء مرتكب المخالفة من المسئولية المدنية عن فعله الخاطيء لانها بذلك انما تنزل عن مال من أموال الدولة ومثل هذا النزول لا يجوز الا بالشروط التي نص عليها القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٨ بشأن التصرف بالمجان في أموال الدولة وهو الذى يتطلب في التنازل عن هذه الاموال أن يكون بقصد تحقيق غرض ذي نفع عام ، ولا يتحقق وجه النفع العام في إعفاء الموظف من المسئولية المدنية الناجمة عن تقصيره في أداء واجبات وظيفته .

(٧١٨ د ١٩٦٦/٧/١٣)

٩٨ - المتجاوز عن تحصيل الفروق المالية المترتبة على تسوية خاطئة لموظف مصلحة الضرائب - اعتباره نزولا عن مال مستحق للدولة - خضوعه لاحكام القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٨ في شأن التصرف بالمجان في العقارات المملوكة للدولة والنزول عن أموالها المنقولة .

ان المتجاوز عن تحصيل الفروق التي صرفت الى موظف مصلحة الضرائب نتيجة التسويات الخاطئة يعتبر نزولا عن مال مستحق للدولة ينضج لاحكام القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٨ في شأن التصرف بالمجان في العقارات المنقولة للدولة والنزول عن أموالها المنقولة في الاقليم المصرى وتقضى المادة الاولى منه بجواز التصرف بالمجان في مال من أموال الدولة الثابتة أو المنقولة أو تاجيره بايجار اسمى أو بأقل من أجر المثل الى أى شخص طبيعى أو معنوى بقصد تحقيق غرض ذي نفع عام وغنى عن البيان أن وجهه النفع لا تتوافر في المتجاوز عن تحصيل الفروق ، ومن ثم يتعين للمتجاوز عن هذه الفروق استصدار قانون بذلك .

(٧١١ د ١٩٦٠/٨/٣٠)

٩٩ - قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٧/٥/١٩٥٠ بمنح بعض العاملين بمجالس المدن امتياز الفرة منازلهم وتزويدها بالماء - هو قرار بمنح ميزة من مزايا الوظيفة لشاغل بعض الوظائف - لا يعد نزولا بالمجان عن أموال الدولة .

ان قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٧ من مايو سنة ١٩٥٠ بالموافقة

على منح بعض العاملين المختصين بعملية المياه والانارة بمجالس المدن امتياز انارة منازلهم وتزويدها بالمياه في الحدود التي بينها هذا القرار ، في تكييفه الصحيح هو قرار بمنح ميزة من مزايا الوظيفة تمنح لشاغلي بعض الوظائف وليس نزولا بالمجان عن اموال الدولة وقد كان مجلس الوزراء وهو السطلة التي تملك تنظيم شئون العاملين وتقرير الرواتب الخاصة بهم وليس في هذا القرار ما يتعارض مع احكام قانون نظام الادارة المحلية رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن الامتيازات الخاصة بالمياه والانارة التي تمنح لشاغلي بعض وظائف الادارة المحلية بناء على قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٧ مايو سنة ١٩٥٠ انما هي ميزة من ميزات الوظيفة وليست نزولا بالمجان عن اموال الدولة وعلى ذلك فليس ثمة ما يمنح من الاستمرار في منحها حتى بعد العمل بالقانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ بنظام الادارة المحلية .

١٣٢٤ (١٩٦٦/١٢/١١)

♦ - عقارات الدولة واموالها المنقولة - التصرف فيها بالجبان والنزول عنها - القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٨ في هذا الشأن - انطبق احكامه على جميع احوال الدولة والهيئات والمؤسسات العامة ذات الميزانيات المستقلة .

نصت المادة ٩٨ من دستور سنة ١٩٥٦ على أن « ينظم القانون القواعد والاجراءات الخاصة بمنح الالتزامات المتعلقة باستغلال موارد الثروة الطبيعية والمرافق العامة » كما يبين احوال التصرف بالمجان في العقارات المملوكة للدولة والنزول عن اموالها المنقولة والقواعد والاجراءات المنظمة لذلك . واستنادا الى هذا النص صدر القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٨ ونص في مادته الاولى على أنه « يجوز التصرف بالمجان في مال من اموال الدولة الثابتة او المنقولة أو تأجيرها بايجار اسمى أو بأقل من أجر المثل الى أى شخص طبيعي أو معنوي بقصد تحقيق غرض ذي نفع عام »

ويكون التصرف أو التأجير بناء على اقتراح الوزير المختص وبعد موافقة اللجنة المالية بوزارة الخزانة ويصدر بالتصرف أو التأجير قرار من رئيس الجمهورية اذا جاوزت قيمة المال المتنازل عنه ألف جنيه ومن الوزير المختص اذا لم تتجاوز القيمة المقدرة »

وظاهر من هذا النص أنه ينظم احوال التصرف بالمجان في اموال الدولة الثابتة او المنقولة أو تأجيرها بايجار اسمى أو بأقل من أجر المثل وأنه يجيز هذا التصرف الى أى شخص طبيعي أو معنوي بشرط أن يكون القصد منه تحقيق غرض ذي نفع عام وبشرط اتباع الاجراءات والضوابط التي نص عليها . وقد جاءت صيغة النص من العموم بحيث تتناول أى تصرف مجاني في مال من اموال الدولة الثابتة او المنقولة أو تأجيرها بايجار اسمى أو بأقل من

أجر المثل ، وسواء أكان هذا المال مما يدخل مباشرة في النعمة المالية للدولة أو كان داخلا في النعمة المالية لأحدى الهيئات أو المؤسسات العامة ذات الميزانيات المستقلة ، ذلك لأن المقصود بلفظ الدولة هنا معناه العام الشامل الذي يتناول الدولة وفروعها المختلفة كما يتناول الأشخاص المعنوية العامة وهي الهيئات المحلية والمؤسسات والهيئات العامة التي تقوم على مرافق الدولة نيابة عنها وحكمة هذا التشريع هي حفظ أموال الدولة وصونها من العبث وسوء التصرف حتى لا توجه إلا وجهه النفع العام عند التصرف فيها .

وتنص المادة الأولى من القانون رقم ٦٤٦ لسنة ١٩٥٧ بنظام هيئة قناة السويس على أن « تنشأ هيئة عامة يطلق عليها هيئة قناة السويس » وتنص المادة الثانية على أن « يكون لهيئة قناة السويس شخصية اعتبارية مستقلة » ، كما حددت المادة الخامسة الغرض الذي أنشئت من أجله الهيئة بأنه « القيام بشئون مرفق القناة وإدارته واستغلاله وصيانته وتحسينه وإنشاء ما يقتضى الأمر إنشاءه من المشروعات المرتبطة أو المتصلة بمرفق القناة أو أن تشترك في أنشائها أو تعمل على تشجيع ذلك » .

ويستفاد من هذه النصوص أن الهيئة العامة لقناة السويس قد توافرت فيها كافة مقومات المؤسسات العامة (١) فقد أضفى عليها المشرع شخصية اعتبارية مستقلة عن شخصية الدولة وما تستتبعه هذه الشخصية من استقلال ميزانيتها وتقوم على مرفق من أهم مرافق الدولة وهو مرفق الملاحة في قناة السويس ، وعلى مقتضى ما تقدم فإن أحكام القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٨ المشار إليه تسرى عليها بوصفها مؤسسة عامة .

(٧٨٠) ١٩٥٩/١١/١٤

١ * - مؤسسات عامة - التصرف بالجزء في العقارات المملوكة لها والنزول من أموالها المنقولة - دخوله في اختصاص مجلس إدارة المؤسسة - استصدار قرار بذلك وللا لقيادة الأولى من القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٨ .

يستفاد من نصوص المزا ٦ و ٧ و ٨ من القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٧ بإصدار قانون المؤسسات العامة أن مجلس الإدارة هو السلطة العليا في كل مؤسسة فهو المهيمن على شئونها المصرف لأمورها والمختص برسم السياسة العامة التي نسير عليها وبالإشراف على شئونها المالية والإدارية والفنية وبإصدار القرارات المتعلقة بهذه الشئون .

ولما كان التصرف بالمجان في أموال المؤسسة أو تأجيرها بإيجار اسمي

(١) سبق للجمعية أن اعتبرت هيئة قناة السويس مؤسسة عامة (كتابنا ثانوي الجمعية العمومية ق ٧٦ من ١١٧)

ولما كانت هيئة قناة السويس مؤسسة عامة تقوم على مرفق الملاحة بالقناة وقد صدر تنظيمها القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٧ فعلى مدى ما تقدم يختص مجلس ادارتها باقتراح التصرف بالمجان فى اى مال من أموالها أو تأجيرها بإيجار اسمى أو بإيجار دون ايجار المثل ويصدر بهذا التصرف قرار من الادارة اذا لم تتجاوز قيمته هذا الحد وذلك بعد موافقة اللجنة المالية فى كلتا الحالتين.

١٠٢ - القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٨ في شأن قواعد التصرف بالهبات والمكافآت المملوكة للدولة والنزول عنها العدل بالقانون رقم ٢٥١ لسنة ١٩٥٩ - سريان أحكامه على تبرع البنك المركزي من أمواله .

ان المادة الاولى من القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٨ في شأن قواعد التصرف بالمجان في العقارات المملوكة للدولة والنزول عنها معدلا بالقانون رقم ٢٥١ لسنة ١٩٥٩ تنص على انه « يجوز التصرف بالمجان في مال من اموال الدولة الثابتة أو المنقولة أو تأجيرها بإيجار اسمي أو بأقل من أجر المثل الى أى شخص طبيعي أو معنوي بقصد تحقيق غرض ذي نفع عام ويكون التصرف الى التأجير بناء على اقتراح الوزير المختص وبعد موافقة اللجنة المالية بوزارة الخزانة . ويصدر بالتصرف أو التأجير قرار من رئيس الجمهورية اذا تجاوزت قيمة المال المتنازل عنه ألف جنيه . ومن الوزير المختص اذا لم تجاوز القيمة التقدير المذكور » ، وتنص المادة الاولى مكررا من هذا القانون على انه « استثناء من أحكام المادة السابقة يجوز بقرار من الوزير المختص اهداء المطبوعات الحكومية المختلفة الخاصة بوزارته أو الهيئات التابعة له الى المعاهد العلمية والحكومية والهيئات والافراد مهما بلغت قيمة المطبوعات الهادئة . كما يجوز اهداء اموال الدولة المنقولة بقرار منه وذلك في حدود مائة جنيه في السنة . وتصدر القرارات المشار اليها بالنسبة الى الهيئات ذات الميزانيات المستقلة أو الملحقة من رئيسها » .

ومقاد هذا النص أن أموال الدولة والهيئات ذات الميزانيات المستقلة أو الملحقة لا يجوز التبرع بها أو تجييرها باجبار اسمي لو باقل من أجل المثل إلا بالقيود وفي الحدود المنصوص عليها في هذا القانون . والمقصود بالهيئات ذات الميزانيات المستقلة أو الملحقة في خصوص هذا النص المؤسسات العامة التي منحتها التبرع شخصية اعتبارية وخصها بقسم ماله .

كما نصت المادة الاولى من القانون رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٦٠ في شأن البنك المركزي المصري والبنك الاهلي المصري على أن « تنشأ مؤسسة عامة ذات شخصية اعتبارية مستقلة تسمى البنك المركزي تقوم بمباشرة سلطات واختصاصات البنك المركزي المنصوص عليها في قانون البنوك والآئتمان » ، ومقتضى هذا النص أن البنك المركزي يعتبر مؤسسه عامة ذات شخصية اعتبارية مستقلة ومن ثم تسرى في شأن تبرعه بأمواله القيود المنصوص عليها في اتفاق رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٨ السابق الإشارة اليه .

والقول بعدم سريان هذه القيود على تبرع البنك المركزي استنادا الى أن البنك ليست له ميزانية بالمعنى المتعارف عليه وهو التقدير السابق للنفقات والإيرادات عن فترة مقبله بل أن له حسابا ختاميا يتضمن بيانا لاحقا للإيرادات والخسائر هذا القول مردود بأن تصوير نتيجة نشاط البنك في صورة حساب ختامى لا ينقضى وجود ميزانيه له مستقبلة عن ميزانيه الدولة وذلك نتيجة تمتعه بشخصية اعتبارية وذمة مالية مستقلتين .

وعلى مقتضى ما تقدم يكون التبرع بأموال البنك المركزي مقيدا بالقيود المنصوص عليها في القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٨ في شأن قواعد التصرف بالمجان في العقارات المملوكة للدولة والتزول عنها معدلا بالقانون رقم ٢٥١ لسنة ١٩٥٩ وغنى عن البيان أنه وإن كانت قرارات محافظ البنك تعتبر - بحسب الاصل المنصوص عليه في المادة ٢١ من قانون المؤسسات العامة رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ - نافذة من تلقاء نفسها الا أن قراره في خصوص التبرع بما لا يجاوز ألف جنيه مقيّد بسبق موافقة اللجنة المالية بوزارة الخزانة وذلك بالتطبيق للمادة الاولى من القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٨ .

١٢٠ (١٩٦٢/٢/١١)

١٠٣ - قانون المؤسسات العامة وشركات القطاع العام الصادر به القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ - خلاوه من أى نص يجيز لشركات القطاع العام التبرع بأموالها - امتناع تطبيق المادة ٤٠ من القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٥٤ .

ان المادة ٣٢ من قانون المؤسسات العامة وشركات القطاع العام الصادر به القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ تنص على أن « شركة القطاع العام وحيدة اقتصادية تقوم على تنفيذ مشروع اقتصادى وفقا لخطه التنمجة التى تضعها الدولة لتحقيقا لاهداف الوطن في بناء المجتمع الاشتراكي » .

ويشمل المشروع الاقتصادى في حكم الفقرة السابقة كل نشاط صناعى أو تجارى أو مالى أو زراعى أو عقارى أو غير ذلك من أوجه النشاط الاقتصادى » .

وقد بينت المادة ٥٤ منه اختصاص مجلس الإدارة خنصت غلى أن له جميع السلطات اللازمة للقيام بالأعمال التى يقتضيها غرض الشركة وفقا

لاحكام القانون ، ولم يتضمن القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ ، سالف الذكر نصاً يجيز لشركات القطاع العام التبرع بأموالها مماثلاً لنص المادة ٤٠ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ التي تنظم تبرع الشركات المساهمة والذي منع سريان احكامه على شركات القطاع العام بما نص عليه في الفقرة الثانية من المادة التاسعة من قانون الاصدار .

ومن حيث أنه يترتب على ذلك أن ليس لمجلس ادارة شركة القطاع العام ان يقوم بأى عمل لا يقتضيه غرض الشركة ولما كان التبرع بأموال شركة القطاع العام ليس غرضاً من اغراضها ولا هي أنشئت من أجله وعلى ذلك فإن شركة القطاع العام لا تملك مباشرة هذا التصرف لتعارضه مع اغراضها ، على أن هذا الحظر على التبرع إنما يرد على التبرعات المحضة التي ليس من شأنها تحقيق اغراض الشركة المبينة في سند انشائها ويملك مجلس ادارة الشركة ما عدا ذلك من تصرفات بغير مقابل متى كان من شأنها تحقيق اغراض الشركة التي أنشئت من أجلها ، وأوضح مثال لذلك تبرع شركات الاسكان والتعمير ببعض أموالها لأقامة منشآت تساعد على تصقيع أراضيها وسرعة تعميرها ، وتبرع شركات الادوية بالمعينات المجانية للأطباء وما الى ذلك من التصرفات المجانية التي تساعد على تحقيق غرض الشركات وفقاً لسند انشائها ، فإن هذه التصرفات وأمثالها والتي تأخذ شكل التبرع لعدم حصول الشركة على مقابل لها من المتصرف لهم إلا أنها في الواقع ليست كذلك لأن غرض الشركة منها أبعد ما يكون من مجرد نفع المتصرف لهم بغير مقابل وإنما تهدف منها الى نفع يعود عليها ان عاجلاً أو آجلاً في تحقيق الاغراض التي أنشئت الشركة لها وهذه التصرفات بغير مقابل في أموال الشركة والتي تعود عليها بنفع في تحقيق اغراضها هي وحدها التي يجوز لمجلس ادارة شركة القطاع العام القيام بها بناء على السلطة المخولة بالمادة ٥٤ من القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ سالف الذكر .

أما التبرعات المحضة والتي لا تهدف فيها شركة القطاع العام الى نفع يعود عليها في تحقيق اغراضها فإنها تخرج من سلطات مجلس ادارة الشركة ، ولم يخول القانون مجلس ادارة المؤسسة سلطه في الترخيص لمجلس ادارة شركة القطاع العام في التبرع بمال الشركة تبرعاً محضاً بغير نفع يعود عليها في تحقيق اغراضها المبينة في سند انشائها ومثل هذا التبرع الذي ليس من شأنه تحقيق اغراض الشركة يؤدي الى الانتقاص من أرباح الشركة التي تؤول في النهاية الى خزينة الدولة وهو اجراء ليس للشركة اتخاذه ولا للمؤسسة الترخيص فيه بغير سند من القانون .

لذلك أنهى رأى الجمعية الى أنه يخرج عن سلطات مجلس ادارة شركة القطاع العام الاعمال التي لا يقتضيها غرض الشركة وفقاً للاحكام القانون .

وعلى ذلك فليس لمجلس الادارة أن يتصرف بغير مقابل في شيء من مال

الشركة ما لم يكن من شأن هذا التصرف تحقيق غرض الشركة المبين في سند انشائها .

١٩٠ (١٩٦٨/٢/١٩)

١٥٤ - دخول حصيلة ايجار مباني الحكومة وأراضيها الواقعة في دائرة اختصاص مجلس المدينة «و مجلس المحافظة التي يكون نطاقها مدينة واحدة ضمن الإيرادات المستتقة للمجلس - جواز تصرف المجلس في هذه الحصيلة بالبيان .

ان وحدات الإدارة المحلية تتمتع بشخصية اعتبارية طبقا للمادة الاولى من قانون نظام الإدارة المحلية رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانونين رقمي ١٥١ لسنة ١٩٦١ ، ٥٤ لسنة ١٩٦٣ وأنه ينوب عن الشخص الاعتباري مجلسه (المادة الثانية من القانون) ويرتب على ذلك أن تكون لهذا الشخص الاعتباري أهلية وذمة مالية مستقلة في الحدود التي يقرها القانون المذكور ، وأن الاصل والحالة هذه أن يكون لتلك الاشخاص الاعتبارية حق مباشر في مواردها المالية التي تمثل جانب الحقوق من ذمتها المالية - ويتولد هذا الحق بمجرد الواقعة القانونية المنشئة للحق ولا يستثنى من هذا الاصل الا الاحوال التي أوردتها القانون على سبيل الحصر والتي نظم فيها آيلولة بعض الموارد الى النعمة المالية للشخص الاعتباري وفقا لاجراءات معينة . وأن المادة ٤٤ من القانون سالف الذكر تنص على أن و تشمل إيرادات المجلس بالاضافة الى ما تقدم الموارد الآتية :

(أ) -

(ب) -

(ج) - حصيلة الحكومة في دائرة اختصاصه من ايجار المباني وأراضي البناء الفضاء الداخلة في املاكها الخاصة ونصف صافي المبلغ الذي يحصل من بيع المباني والأراضي المذكورة »

ومن ثم تعتبر حصيلة ايجار مباني الحكومة وأراضيها الواقعة في دائرة اختصاص مجلس المدينة أو مجلس المحافظة التي يكون نطاقها مدينة واحدة (المادة الثانية من القانون المشار اليه) من الإيرادات المستتقة للمجلس .

ولما كانت المادة ٢٥ من القانون المذكور معدلة بالقانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٣ تنص على أنه « يجوز للمجلس (مجلس المحافظة) التصرف بالبيان في مال من أمواله الثابتة أو المنقولة أو تاجيره بإيجار أسمي أو بأقل من أجر المثل بقصد تحقيق غرض ذي نفع عام وذلك بعد موافقة وزير الإدارة المحلية اذا كان التصرف في حدود ٥٠٠ جنيه في السنة المالية الواحدة »

كما تنص الفقرة الأخيرة من المادة ٣٤ من القانون ذاته لاضافة بمقتضى القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٣ على أنه « يجوز للمجلس (مجلس المدينة)

التصرف بالمجان في مال من امواله الثابتة أو المنقولة أو تاجره بإيجار اسمي أو بأقل من أجر المثل بقصد تحقيق غرض ذي نفع عام وذلك بعد موافقة وزير الإدارة المحلية إذا كان التصرف في حدود ١٠٠٠ جنيه في السنة المالية الواحدة ٠٠٠ ، ، فإن لكل من مجلس المحافظة ومجلس المدينة استنادا الى المادتين المذكورتين - إذا توفرت شروطهما - أن ينزل بغير مقابل عن مال من امواله الثابتة أو المنقولة أو يؤجره بإيجار اسمي أو بأقل من أجر المثل في الحدود وبالشروط والقيود الواردة في القانون آنف الذكر .

ولا حجة في القول بانطبق فتوى الجمعية العمومية الصادرة بجلستى ٢٠ من أبريل سنة ١٩٦٣ وأول يناير سنة ١٩٦٤ (١) على الحالة المعروضة اذ فضلا عن صراحة النصوص المتقدمة فإن المسألة التي صدرت في شأنها الفتوى المذكورة كانت تتمثل في تدخل سلطات الإدارة المحلية في شئون ربط إحدى الضرائب العامة وتحصيلها وهي ضريبة الملاهي المفروضة بالقانون رقم ٢٢١ لسنة ١٩٥١ اذ أصدر المحافظ قرارا بالاعفاء من هذه الضريبة معدلا بذلك قرار مصلحة الاموال المقررة وقد ذهبت الفتوى بحق الى عدم مشروعية هذا التدخل تأسيسا على أن المادة ٢/٧٦ من قانون نظام الإدارة المحلية رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ تقضى بأن تستمر الحكومة في ربط وتحصيل الضرائب العامة التي تخص المجالس وتؤديها لهذه المجالس كل بمقدار نصيبه منها وعلى النص بمنع سلطات الإدارة المحلية من التدخل في شئون ربط هذه الضرائب وتحصيلها والاعفاء منها فلو كانت تمثل في النهاية موردا من موارد المجالس المحلية .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن اجرة المباني وأراضي البناء الفضاء المملوكة للحكومة ملكية خاصة والواقعة في دائرة اختصاص مجلس المدينة وكذا نصف صافي المبلغ الذي يحصل عن بيع المباني والأراضي المذكورة تعتبر موردا من موارد إيرادات المجلس ومن ثم يجوز له التصرف في حصيلتها بالمجان وفقا للقواعد المقررة في هذا الشأن في قانون نظام الإدارة المحلية .

(١١٥٦) ١٩٦٥/١٢/٩

اموال مصادرة

١٠٥ - القانون رقم ٥٩٨ لسنة ١٩٥٣ بشأن اموال أسرة محمد علي الصادرة - تصرف أحد افراد هذه الأسرة ، مقر امام المحكمة الابتدائية للاحوال الشخصية بزيادة مساحة معينة على الحصة المقررة مقابل حصة اقمات الشروط بالوقف تنفيذا لاحكام القانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ - وقوع هذا التصرف في فترة الرتبة المنصوص عليها في القانون رقم ٥٩٨ لسنة ١٩٥٣

سالف الذكر ، وعلم تقديم بيان عنه لإدارة تصفية الأموال المصادرة أعمالا للعادة ، من هذا القانون - سقوط كافة الحقوق الناشئة عن هذا التصرف بالنسبة للأموال المصادرة .

نص في حجه وقف أطيان مملوكة للأميرة السابقة نعمت الله اسماعيل على توزيع ٢٥٠ جنيه من ريع هذه الأطيان على وجوه الخير الموضحة بالحجة المشار إليها . ولما صدر القانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ الذي قضى بحل الأوقاف وجعلها ملكا لمستحقيها ، آل هذا الوقف الى الأمير السابق علاء الدين مختار ، فقدم الى محكمة القاهرة الابتدائية للاحوال الشخصية طلبا بفرز مقدار من هذه الأطيان مقابل حصة الخيرات ثمهدا لتسليم هذه الحصة لوزارة الأوقاف ، فعينت المحكمة خبيرا حدد مقابل هذه الحصة بمساحة قدرها ١٨ فدانا و ١٣ قيراطا و ١٥ سهما بموجب تقرير أودعه ملف القضية .

وإثناء نظر الدعوى وخلال فترة الريبة المنصوص عليها في القانون رقم ٥٩٨ لسنة ١٩٥٣ تصرف السيد / علاء الدين مختار تصرفا معيبا اذ وقع اقرارا منه بزيادة عشرة أفدنة على الحصة المقررة لتكون جملة الأطيان التي تتسلمها وزارة الأوقاف مقابل ريع الخيرات في الوقف المذكور ٢٩ فدانا وكسور ، وقسمت ادارة التصفية دفاعها معترضة على التصرف الصادر بالمعشرة أفدنة مؤسسة دفاعها على القانون رقم ٥٩٨ لسنة ١٩٥٣ ، الا أن المحكمة أصدرت حكمها بفرز التسعة وعشرين فدانا وكسور نصيبا للخيرات بشرطه بالوقف المشار اليه - فلجأت ادارة التصفية الى طلب رفع استئناف عن هذا الحكم لمخالفته الصريحة لنصوص القانون .

ولما وجدت ادارة قضايا الحكومة أن النزاع أصبح منحصرا بين وزارة الأوقاف وهي جهة حكومية وادارة التصفية بصفتها خلفا للسيد / علاء الدين مختار بحكم قرار المصادرة وهي جهة حكومية أخرى ، طلبت إحالة النزاع الى الجمعية العمومية للقسم الاستشاري لمجلس الدولة التي أصبحت مختصة بالفصل فيه طبقا لقانون مجلس الدولة .

وبعرض هذا الموضوع على الجمعية العمومية للقسم الاستشاري للفتوى والتشريع تبين من مطالعته حيثيات الحكم الصادر من محكمة القاهرة الابتدائية للاحوال الشخصية في ١٣ من يونيو سنة ١٩٥٧ أن المحكمة قد استندت في تحديدها لحصة الخيرات بتسعة وعشرين فدانا الى الاقرار الصادر من السيد علاء الدين مختار في ١٥/٦/١٩٥٣ الذي وافق عليه المجلس الاعلى للأوقاف في ١٥/١٢/١٩٥٣ .

وهذا الاستناد من المحكمة في غير محله - ذلك أن هذا الاقرار صدر من أحد أفراد أسرة محمد علي الذين صودرت أموالهم بمقتضى قرار مجلس قيادة الثورة الصادر في ٨ نوفمبر سنة ١٩٥٣ وقد نصت المادة الرابعة من القانون رقم ٥٩٨ لسنة ١٩٥٣ بشأن أموال أسرة محمد علي الصادرة على أن « التصرفات التي يكون أحد أطرافها شخصا ممن يمتلكون شيئا من الأموال

المصادرة والتي لم يتم تنفيذها والتصرفات التي أبرمت بعد ٢٢ يوليو سنة ١٩٥٢ وتم تنفيذها يجب على كل طرف فيها أن يقدم بيانا عنها الى رئيس ادارة التصفية في الميعاد المشار اليه في المادة الاولى (خلال ثلاثين يوما من تاريخ النشر في الجريدة الرسمية) عن اسماء الأشخاص الذين كانوا يمتلكون الاموال المصادرة او من تاريخ وجود المال تحت يده أى المدينين اطول .

كما نصت المادة الخامسة من القانون المذكور في الكشف الاخير من فقرتها الثانية على أنه « يجوز عدم الاعتماد بتلك التصرفات اذا كان تاريخها الثابت في الفترة من ٢٢ يوليو سنة ١٩٥٢ الى ٨ نوفمبر سنة ١٩٥٣ وكانت بغير عوض أو كان فيها غبن فاحش وكان المدين أحد الأشخاص المتقدم ذكرهم » .

ونصت المادة ١٢ من ذات القانون على أنه « لا يكون ناقذا بالنسبة للاموال المصادرة أى حق لا يقدم صاحبه طلبه في الميعاد المنصوص عليه في الفقرة الاولى من المادة ١٠ ولو كان مكفولا بتأمين أو صدر به حكم نهائي ، ومع ذلك يجوز قبول الطلب المقدم بعد الميعاد المذكور اذا كان عدم تقديمه في ذلك الميعاد بسبب قوة قاهرة أو ظرف استثنائي جدي تقبله اللجنة اذا كان باقي الدائنين لم يستوفوا حقوقهم بعد أو كانوا قد استوفوها وبقي من أموال المدين ما يفي بالدين المقدم عنه أطلب متقدم الذكر .

وعلى أية حال تسقط كافة الحقوق بالنسبة الى الاموال المصادرة اذا لم يقدم عنها طلب الى اللجنة المذكورة خلال سنة من تاريخ النشر في الجريدة الرسمية من الاشخاص الذين يمتلكون شيئا من الاموال المصادرة » .

ومن حيث أن الاقرار الصادر من السيد / علاء الدين مختار قد صدر منه في ١٩٥٣/٦/١٥ فانه يتعين تقديم بيان عنه طبقا للمادة الرابعة من القانون ٥٩٨ لسنة ١٩٥٣ وذلك خلال المدة المنصوص عليها في المادة الاولى منه ، أما والثابت أن هذا الطلب لم يقدم اطلاقا الى رئيس لجنة التصفية فان كافة الحقوق الناشئة عنه تسقط بالنسبة الى الاموال المصادرة اعمالا لنص الفقرة الاخرى من المادة ١٢ من القانون المذكور ، ويتعين لذلك اطرأه وعدم التعويل على ما جاء به خاصا بتحديد حصة الخيرات ، وتكون المحكمة قد جانبها الصواب اذا ركنت اليه ركونا كلياً في تحديد هذه الحصة ، اذا كان يتعين عليها عدم التحويل عليه وتحديد هذه الحصة على أساس ما يقضى به القانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ .

ومن حيث أن المادة الثانية من القانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ بالغاء نظام الوقف على غير الخيرات المعدل بالقانون رقم ٣٤٢ لسنة ١٩٥٢ تنص على أنه « يعتبر منتهيا كل وقف لا يكون مصرفه في الحال خالصا لجهة من جهات البر ، فإذا كان الواقف قد شرط في وقفه لجهة بر خيرات أو مرتبات دائمة معينة المقدار أو قابلة للتعيين مع صرف باقى الربح الى غير جهات البر اعتبر الوقف

منتھيا فيما عدا حصة شائعة تضمن غلتها الوفاء بنفقات تلك الخيرات أو المرتبات ، ويتبع في تقديره هذه الحصة وافرأها أحكام المادة ٤١ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٥٦ بأحكام الوقف الا بالنسبة الى غلة الاطيان الزراعية فتكون غلتها هي القيمة الايجارية حسبها هي مقدرة بالمرسوم بقانون رقم ١٨٧ لسنة ١٩٥٢ الخاص بالاصلاح الزراعي » .

واذا كانت حصة الخيرات في الوقف موضوع النزاع اطينا زراعية فان تقديرها وافرأها يكون على النحو المبين في الفقرة الاخيرة من المادة الثانية من القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ السالف الذكر اى على أساس اعتبار غلتها هي القيمة الايجارية حسبها هي مقدرة بالمرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ الخاص بالاصلاح الزراعي .

لذلك انتهى رأى الجمعيه العموميه الى أن الحكم الصادر من محكمة القاهرة الابتدائية للاحوال الشخصية الدائرة ٢٩ تصرفات في ١٣ يونيه سنة ١٩٥٧ قد جانب الصواب فيما قضى به من فرز وتجنيب حصة الخيرات المشروطة في وقف الرحومة نعمت الله هانم اسماعيل بمساحة قدرها ٢٩ فدانا استنادا الى اقرار الصادر من السيد / علاء الدين مختار بتاريخ ١٥/٦/١٩٥٣ وأنه يتعين تحديد حصة الخيرات في الوقف المذكور على أساس ما جاء بالفقرة الاخيرة من المادة الثانية من القانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ المعدل بالقانون رقم ٣٤٢ لسنة ١٩٥٢ .

١٧٦ (١٩٦٢/٣/١٣)

١٥٦ - الاموال المصادرة من محكمة الثورة وأموال الاحزاب المنحلة - القانون رقم ٦٤٨ لسنة ١٩٥٣ المتضمن النص على سريان أحكام القانون رقم ٥٩٨ لسنة ١٩٥٣ بشأن اموال اسرة محمد علي ، على هذه الاموال - اللجنة المنصوص عليها في المادة ٩ من القانون الاخر - اختصاصها ابتداء بالنظر في اى نزاع يتعلق بهذه الاموال - عرض اى نزاع مما ذكر على اللجنة العليا المنصوص عليها في المادة ١١ دون سبق عرضه على اللجنة الاولى وصولا قراد عنها فيه - اعتماد اقرار الصادر من اللجنة العليا المشار اليها .

ان المادة السادسة من القانون رقم ٦٤٨ لسنة ١٩٥٣ بشأن الاموال المصادرة من محكمة الثورة وأموال الاحزاب المنحلة - تنص على أنه « مع عدم الاخلال بأحكام المواد السابقة تسرى أحكام القانون رقم ٥٩٨ لسنة ١٩٥٣ بشأن اموال اسرة محمد علي المصادرة المشار اليه على الاموال المصادرة بموجب الاحكام المصادرة من محكمة الثورة وكذا اموال الاحزاب المنحلة وذلك عدا أحكام المواد ٤ و ٦ وعلى أن يستبدل في تطبيق أحكام هذا القانون بعبارة (٨ نوفمبر سنة ١٩٥٣) في المواد ٧ و ٨ و ٩ فقرة ثانية و ٩ فقرة ثالثة و ١٤ فقرة ثانية عبارة (تاريخ نشر الاعلان الصادر بمصادرة اموال الاحزاب أو التاريخ الذى نشر فيه الحكم بالمصادرة بحسب الاحوال » ، وكانت المادة ٧ / ١ من

القانون رقم ٥٩٨ لسنة ١٩٥٣ بشأن أموال أسرة محمد على المصادرة (بمراعاة التعديل المشار اليه في النص المتقدم) تنص على أنه « إذا كان أحد الأشخاص الذين يمتلكون الاموال المصادرة شريكا متضامنا أو موصيا في شركة اشخاص. اعتبرت الدولة منذ تاريخ نشر الاعلان الصادر بمصادرة أموال الاحزاب أو التاريخ الذي نشر فيه الحكم بالمصادرة بحسب الاحوال دائنة لباقي الشركاء بقيمة حصته في الشركة » .

وعلى هؤلاء أن يقدموا لادارة التصفية بيانا عن قيمة الحصة المذكورة وذلك خلال ثلاثين يوما من تاريخ النشر في الجريدة الرسمية عن أسماء الاشخاص الذين يمتلكون الاموال المصادرة فاذا لم يقدم هنا البيان أو لم تقره ادارة التصفية تولت هذه الادارة تقدير قيمة الحصة المتقدمة الذكر متبعة في ذلك احكام عقد الشركة فان خلا العقد منها جرى التقدير وفقا لحكم القانون والعرف التجاري المتبع وتبلغ الادارة المذكورة قرارها في هذا الشأن للشركاء بكتاب موسى عليه مصحوب بعلم وصول ولهؤلاء رفع الامر الى اللجنة المبينة في المادة ٩ خلال ثلاثين يوما من تاريخ ابلاغهم بالتقدير بكتاب موسى عليه مصحوب بعلم الوصول وذلك للفصل فيه والا كان تقدير ادارة التصفية نهائيا » .

وتنص المادة التاسعة من القانون رقم ٥٩٨ لسنة ١٩٥٣ على أن « تشكل بقرار من وزير العدل لجنة لا أكثر برئاسة أحد رجال القضاء الوطني بدرجة مستشار وعضوية اثنتين أحدهما يكون نائباً بمجلس الدولة وثانيهما أحد رجال القضاء الوطني بدرجة وكيل محكمة ... وتختص هذه اللجنة بالفصل في كل طلب بدين أو ادعاء بحق شخص ممن شملهم قرار ٨ من نوفمبر سنة ١٩٥٣. وفي كل منازعة خاصة بأي تصرف من التصرفات التي يكون الاشخاص الذين شملهم القرار المذكور طرفا فيه ... كما تختص بنظر كل طلب بتنفيذ حكم نهائي صدر ضد أحد من هؤلاء الاشخاص وبوجه عام تختص هذه اللجنة بالنظر في كل نزاع يتعلق بالاموال المصادرة » .

وتنص المادة العاشرة على أنه « تقدم الطلبات الى اللجنة المشار اليها في المادة السابعة خلال ٦٠ يوما من تاريخ النشر في الجريدة الرسمية عن أسماء الاشخاص الذين يمتلكون شيئا من الاموال المصادرة ... » ، وتنص المادة ١١ على أنه « يحال قرار هذه اللجنة خلال سبعة أيام من تاريخ صدوره الى لجنة عليا تشكل بقرار من مجلس قيادة الثورة . ولهذه اللجنة العليا أن تصدر قرارا بتأييد قرار اللجنة الابتدائية أو بتعديله أو بإلغائه ويكون قرارها غير قابل لأي طعن ... » .

وبين من مجموع أحكام النصوص المتقدمة أن اللجنة الابتدائية هي لجنة ذات اختصاص قضائي بل انها أقرب الى المحكمة الخاصة منها الى اللجنة باعتبار أن تشكيلها كله من عناصر قضائية - ولا تعتبر اللجنة العليا -

النصوص عليها في المادة ١١ جهة استئناف أو درجة ثانية من درجات التقاضي بالنسبة إلى اللجنة الابتدائية ذلك أن الاستئناف لا يترتب بحسب أصله وبحكم طبيعته تلقائياً إنما ينافى أمره برغبات المحكوم والحال ليس كذلك بالنسبة إلى اللجنة العليا حيث يوجب القانون - بغير توقف على طلب - حالة قرارات اللجنة الابتدائية إليها خلال سبعة أيام من تاريخ صدورها لتأييد القرارات أو تعديلها أو إلغاؤها الأمر الذي يجعل من اللجنة العليا بالنسبة إلى اللجنة القانونية الابتدائية جهة رئاسية ناطق بها القانون اختصاصاً بالتصديق والمراجعة .

وهذه المراجعة وإن كانت تعتبر إحدى مراحل قضاء على درجة واحدة إلا أن هذه المراجعة يجب أن تلحق قراراً صدر من المحكمة أو اللجنة المختصة بعد استنفاد مرحلة النزاع عليها وهي مرحلة أساسية وضرورية تلزم لممارسة سلطة التصديق والمراجعة - بحيث إذا اتصل النزاع باللجنة العليا صاحبة تلك السلطة دون استنفاد مرحلة العرض على اللجنة الابتدائية - كان قرار اللجنة العليا في النزاع معيباً إلى درجة الانعدام لانتهاكه عندئذ يعيب عدم الاختصاص الجسيم وكان في ذلك - في نفس الوقت - تفويت لسلك طريق التنازع السليم كما رسمه القانون .

(١٠٢٠) ١٩٦٤/١١/٢٣

(٧٧١) ١٩٦٦/٧/٣٠

١٠٧ - القانون رقم ٥٩٨ لسنة ١٩٥٣ بشأن أموال أسرة محمد علي لصادرة المعول بإحكامه بمقتضى القانون رقم ٦٤٨ لسنة ١٩٥٣ في شأن الأموال الصادرة من محكمة الثورة وأموال الأحزاب المنحلة - الطعن في قرار إدارة التصفية يجب أن يرفع إلى اللجنة الابتدائية خلال ثلاثين يوماً من تاريخ الإبلاغ بالتقدير والا أصبح تقدير الإدارة نهائياً - الميعاد المذكور لا ينقطع برفع الأمر مباشرة إلى اللجنة العليا للنصوص عليها في المادة ١١ .

حتى كأن أصحاب الشأن - في الحالة المعروضة - لم يلتزموا في طعنهم على قرار إدارة التصفية طريق التقاضي السليم كما رسمه القانون - حيث لم يتبعوا ما قضت به المادة السابعة من القانون رقم ٥٩٨ لسنة ١٩٥٣ معدلة بالمادة السادسة من القانون رقم ٦٤٨ لسنة ١٩٥٣ من أن ، يرفع الأمر إلى اللجنة المبينة في المادة التاسعة من هذا القانون خلال ثلاثين يوماً من تاريخ إبلاغهم بالتقدير وذلك للفصل فيه - وبلا أصبح تقدير إدارة التصفية نهائياً ، وإنما حداً عن ذلك برفع الأمر مباشرة إلى اللجنة العليا - التي لا ينعقد اختصاصها قانوناً على هذا الوضع - فإن قرار إدارة التصفية في الموضوع وما تناوله من تقدير يعتبر - والحالة هذه - نهائياً وإيجاب التنفيذ ، وبهذه المثابة لا يقبل طرح الأمر في شأنه على اللجنة الابتدائية كما لا يجوز التعقيب عليه من أية سلطة أخرى بعد صدوره نهائياً بفوات الميعاد المقرر للتظلم منه

وهو الذى لا يقطعه اتخاذ طريق طعن غير متاح من القانون أمام جهة لا ولاية لها بنظرة ابتداء بأية صفة وفى غير الشكل المطلوب قانوناً .

ولما كانت الاجراءات والمواعيد التى رسمها ونص عليها الشارع فى خصوص التنظيم من قرارات ادارة التصفية ومدارج هذا التنظيم تقوم على تنظيم تشريعى يتصل بحسن سير العدالة بما لا ترخص فيه - وكان قرار اللجنة العليا قد وقع معيباً على ما سلف البيان ولم يجد من الاسباب ما ينال من صواب رأى الجمعية العمومية السابق ابدائه فى هذا الموضوع . (١)

لذلك انتهى الرأى الى تأييد فتواها السابق صدورهما فى هذا الموضوع بجلستها المنعقدة فى ١١ من نوفمبر سنة ١٩٦٤ - والتى خلصت فيها الى أن قرار ادارة التصفية بأن حصلة السيدة / ٠٠٠٠ فى شركة قنال مونتورز خاضعة للمصادرة على أساس القيمة التى قدرتها لها - ويعتبر قراراً نهائياً واجب التنفيذ .

(٧٧١ / ٧/٣٠ / ١٩٦٦)

١٠٨ - الاموال المصادرة بمقتضى الاعلان الصادر من القائد العام للقوات المسلحة وقرار مجلس الثورة وحكام محكمة الثورة - اراضى الحدائق وارضى المباني الداخلة فى حدود المدن من هذه الاموال المصادرة - نص الفقرة الثانية من المادة الاولى من القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٥٩ فى شأن توزيع الاراضى الزراعية المصادرة على صغار الملاكين معدلة بالقانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٦٠ على اعتبار الاراضى الزراعية والاراضى البور المصادرة مستولى عليها من تاريخ مصادرتها مع استثناء اراضى الحدائق وارضى المباني الداخلة فى حدود المدن - شمول هذا الاستثناء للاستثناء والتوزيع كليهما - فلا تعتبر اراضى الحدائق والمباني المدنية مستولى عليها من تاريخ المصادرة - حصيلة ايرادات اراضى الحدائق والمباني بالمدن - ايلولتها لوزارة الخزانة منذ تاريخ لمصادرة دون الاصلاح الزراعى ما ظلت لا تعتبر خاضعة للاستيلاء .

لوزارة الخزانة سلطة التصرف فى الاموال المصادرة وازضافة ايراداتها وحصيلة التصرف فيها الى الايرادات العامة للدولة وذلك طبقاً لاحكام القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٦ ومن بين الاموال المشار اليها مساحة كبيرة عن الاراضى الحدائق وارضى المباني الداخلة فى حدود المدن .

وكانت الوزارة قد اتفقت مع هيئة الاصلاح الزراعى أن تتولى ادارة الاراضى الزراعية المصادرة - ومن ضمنها اراضى الحدائق لحساب وزارة الخزانة مقابل ١٠٪ من ربحها ثم صدر بعد ذلك القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٥٩ المعدل بالقانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٦٠ وقضى بتوزيع الاراضى الزراعية والاراضى البور المصادرة على صغار الملاكين على أن يؤدى التعويض عنها وفقاً لاحكام المرسوم بقانون رقم ٦٧٨ لسنة ١٩٥٢ وقد اعتبرت هذه الاراضى مستولى

(١) هذا الرأى موضح فى الفتوى الواردة بالعبارة السابقة .

عليها من تاريخ مصادرتها واستثنى من التوزيع أراضي الحدائق وأراضي المباني الداخلة في حدود المدن .

وفي شهر يونيه سنة ١٩٦٠ عرضت وزارة الإصلاح الزراعي على وزارة الخزانة بيع هذه الحدائق للجمعية التعاونية للإصلاح على أن يكون البيع من تاريخ بدء المصادرة غير أنه بعد مناقشة هذا الاقتراح وأثناء قيام لجنة مشتركة من الوزارتين للمحاسبة على ريع أراضي الحدائق وتحقيق مساحتها التي اختلف فيها ، قامت وزارة الإصلاح الزراعي باستطلاع الرأي في موضوع هذه الحدائق فرأت اللجنة الثالثة بالقسم الاستشاري للفتوى والتشريع أن أراضي الحدائق وأراضي المباني الداخلة في حدود المدن تعتبر مستولى عليها من تاريخ مصادرتها ومن ثم تكون إيراداتها من حق الإصلاح الزراعي .

وقد عرض هذا الموضوع على الجمعية العمومية للقسم الاستشاري للفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة في ٢٧ من يونيه سنة ١٩٦٢ فاستجاب لها أن المادة الأولى من القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٥٩ في شأن توزيع الأراضي الزراعية المصادرة على صغار الفلاحين معدلة بالقانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٦٠ تنص على أن « توزع الأراضي الزراعية والأراضي البور التي صودرت بمقتضى الإعلان الصادر من القائد العام للقوات المسلحة وبقرار مجلس قيادة الثورة وكذلك يمتنضى الأحكام الصادرة من محكمة الثورة على صغار الفلاحين ويؤدي التعويض عنها وفقاً لأحكام المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ المشار إليه » .

وتعتبر هذه الأراضي مستولى عليها من تاريخ مصادرتها ويستثنى من هذا التوزيع أراضي الحدائق وأراضي المباني الداخلة في حدود المدن ،

ويشمل الاستثناء المنصوص عليه في الفقرة الثانية من المادة ١ من القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٥٩ المشار إليه استثناء الأراضي المذكورة في تلك الفقرة من التوزيع ومن الاستيلاء أيضاً فلا تعتبر هذه الأراضي من تاريخ مصادرتها شأنها في ذلك شأن سائر الأراضي الواردة في الفقرة الأولى من تلك المادة ، كما أنها لا توزع على صغار الفلاحين ويؤيد هذا النظر :

أولاً - أن عبارة « ويستثنى من التوزيع أراضي الحدائق وأراضي المباني ... الخ » ، لا تفيد قصر الاستثناء على التوزيع دون الاستيلاء ذلك أن هذه العبارة وردت في نص المادة الأولى من القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٥٩ المشار إليها ولم يكن هذا القانون وقت صدوره ينظم الاستيلاء على الأراضي وإنما كان ينظم توزيعها فحسب إذ كانت الفقرة الثانية من تلك المادة تنص على أنه « يستثنى من التوزيع أراضي الحدائق وأراضي المباني الداخلة في حدود المدن » ثم استبدل بها النص الآتي « وتعتبر هذه الأراضي مستولى عليها من تاريخ مصادرتها ويستثنى من التوزيع أراضي الحدائق وأراضي المباني الداخلة في حدود المدن » . ومن ثم فإن عبارة « يستثنى من التوزيع ... الخ » لم يكن مقصوداً بها قصر الاستثناء على التوزيع وإنما هو استثناء شامل من حكم

المادة الاولى بانها لم تكن تنظم سوى توزيع الاراضى الى أن عدلت بالقانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٦٠ فشملت الاستيلاء عليها .

ثانيا - ان عبارة « وتعتبر هذه الاراضى مستولى عليها من تاريخ مصادرتها » لم يكن مقصودا بها نافي الاراضى التى صودرت بما فيها اراضى الحدائق وارضى المباني والا لما اضيفت هذه العبارة بين القاعدة التى وردت فى الفقرة الاولى التى تقضى بتوزيع الاراضى المصادرة وبين الاستثناء الوارد عليها الذى يقضى بعدم توزيع الحدائق والمباني وكان الاولى أن ترد هذه العبارة كفقرة مستقلة فى نهاية المادة فتشمل الاراضى الخاضعة للقاعدة العامة والمستثناءة من الخضوع لها ومن ثم فإن المقصود بهذه الاراضى أى الاراضى التى توزع أو التى كانت قد وزعت بالفعل وقت صدور القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٦٠ وهو ما كشفت عنه المذكرة الايضاحية لهذا القانون اذ جاء بها - بعد أن استعرضت نصوص القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٥٩ المشار اليه - أنه ولا كانت هذه الاراضى قد تم توزيعها بموافقة السيد / رئيس الجمهورية ضمن الاراضى المستولى عليها بالتطبيق لاحكام قانون اصلاح الزراعى ووافقت وزارة الحزاة بكتابتها المؤرخ ١٩٥٨/٧/٣١ على أن يؤدى التعويض عن هذه الاراضى سندبات الى ائارة تصفية الاموال المصادرة للترام الهيئة العامة للاصلاح الزراعى بررع هذه الاراضى مع استحقاق ادارة التصفية لغوائد السندات المنصوص عليها قانونا منذ تاريخ المصادرة لهذا روى اضافة فقرة جديدة بالمادة الاولى من هذا المشروع تقضى بأن يكون استيلاء الهيئة العامة للاصلاح الزراعى على هذه الاراضى من تاريخ مصادرتها . ويستفاد من ذلك ان المشرع قصد أن تعتبر الاراضى المزروعة مستولى عليها من تاريخ مصادرتها ولا كانت اراضى الحدائق والمباني مستثناءة من التوزيع فانها تعتبر مستثناءة أيضا من الاستيلاء .

ثالثا - الاستثناء الوارد فى الفقرة الثانية من المادة الاولى من القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٥٩ المشار اليها يعمل اراضى الحدائق وارضى المباني الداخلة فى حدود المدن واذا جاز أن يسند الى اصلاح الزراعى ادارة الاطيان المصادرة بما فيها الحدائق لا يجوز أن يشمل ذلك اراضى المباني لانها تخرج أصلا عن اختصاص اصلاح الزراعى ومن ثم فإن القول بأن الاستثناء مقصور على التوزيع دون الاستيلاء يترتب عليه استيلاء اصلاح الزراعى على اراضى البناء .

لهذا انتهى رأى الجمعية الى أن اراضى الحدائق والمباني المصادرة الداخلة فى حدود المدن تعتبر مستثناءة من الاستيلاء والتوزيع ومن ثم يحق لوزارة الحزاة أن تطالب بررع هذه الاراضى من تاريخ مصادرتها .

الندية

راجع ايضا : مؤسسات خاصه

١٠٩ - السلطة المختصة باللائن بفتح النادى أو نقله هي المحافظة - مريان هذا الحكم
سواء كان الفتح بدائة أو بعد الحكم بغلاقه .

ان المادة الاولى من القانون رقم ١٥٢ لسنة ١٩٤٩ بشأن الاندية تنص
على أنه « لا يجوز فتح ناد أو نقله من مكان الى آخر الا بعد ابلاغ المحافظة أو
المديرية وذلك بكتاب موصى عليه قبل فتح النادى أو نقله بثلاثين يوما على
الاقبل ، فاذا كان النادى المطلوب فتحه أو نقله سبق الحكم بغلاقه بالتطبيق
لاحكام هذا القانون أو أى قانون آخر وجب الحصول على ترخيص سابق من
المحافظة أو لمديرية قبل الفتح أو النقل » ، ومن ثم فان السلطة المختصة
بالاذن بفتح النادى أو نقله - سواء كان ذلك بدائة أو لسبق الحكم بغلاقه -
هي المحافظة ، وليست الادارة العامة للوائح والرخص أو النيابة العامة أو
المحكمة .

(٣٦٨) (١٩٦٢/٤/١٢)

انقطاع عن العمل

راجع : فصل (ج - فصل بسبب الانقطاع عن العمل) .

ايجار

(أ) - خفض الاجرة وتحديدھا .

(ب) - مسائل متنوعة .

(أ) خفض الاجرة وتحديدھا

(تعليق)

صدر في ١٨ اغسطس سنة ١٩٦٩ القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ في
شأن ايجار الاماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجرين والمستأجرين وقد قضت المادة

٤٧ منه بأنه « مع مراعاة أحكام المادة ٤٣ يلغى القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ والقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ والقانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ والقوانين المعدلة لها ، كما يلغى القانون رقم ٦٠٥ لسنة ١٩٥٤ في شأن المنشآت الآيلة للسقوط وكل نص يخالف أحكام هذا القانون » ، ونصت المادة ٤٣ على أن « يستمر العمل بالأحكام المحددة للإجرة والأحكام المقررة على مخالفتها بالقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ بشأن إيجار الأماكن وتنظيم العلاقات بين المؤجرين والمستأجرين والقانون رقم ١٦٩ لسنة ١٩٦١ بتقرير بعض الإعفاءات من الضريبة على العقارات المبنية وخفض الإيجارات بمقدار الإعفاءات والقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ بتحديد إيجار الأماكن والقانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ في شأن تخفيض إيجار الأماكن والقوانين المعدلة له وذلك بالنسبة إلى نطاق سريان كل منها » ، ومفاد ذلك أن الفتاوى الصادرة بشأن القوانين أرقام ٥٥ لسنة ١٩٥٨ و ٤٦ لسنة ١٩٦٢ و ٧ لسنة ١٩٦٥ تقلل قائمة ومعمولا بها بالنسبة للعقارات التي انشئت في الفترة الزمنية المحددة لتطبيق كل من هذه القوانين بالرغم من صدور القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ وذلك لعدم الرجعية ، وقد كان يمكن القول بذلك بالرغم من عدم ورود نص المادة ٤٣ ساقطة الذكر لأن الرجعية لا تكون إلا بنص صريح إلا أن الشارع أراد أن يؤكد هذا المعنى بإيراد المادة ٤٣ المشار إليها .

١١٠ - إيجار الأماكن - تطبيقه بالقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٨ - عدم سريان هذا الحكم إلا في المدن والبلدات والأحياء المبنية في الجدول المرافق للقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ - سريانه على الأماكن المؤجرة للحكومة ومجالس المديريات ومجالس البلدية والقروية ولو كانت غير واقعة في هذه المناطق .

إن القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٨ لم يحدد نطاق تطبيق النص المتضمن حكم تخفيض الإيجارات والمضاف إلى القانون العام رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ في مادة جديدة تحت رقم ٥ مكرر (٤) ، فمن ثم يتعين أعمال هذا النص مع الأحكام الأخرى التي نص عليها هذا القانون الأخير باعتباره القانون العام الذي يحكم إيجارات الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجرين والمستأجرين .

ونص المادة الأولى من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ المشار إليه على أنه « تسرى أحكام هذا القانون فيما عدا الأراضي الفضاء على الأماكن وأجزاء الأماكن على اختلاف أنواعها المؤجرة للسكن ولغير ذلك من الأغراض سواء أكانت مفروشة أو غير مفروشة مستأجرة من المالك أو مستأجرة لها وذلك في المدن والبلدات والأحياء المبنية في الجدول المرافق لهذا القانون ويجوز لوزير الداخلية بقرار منه تعديل هذا الجدول بطريق الحذف أو الإضافة » ، وظاهر من هذا النص أن أحكام القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٨ المشار إليه لا تسرى إلا في المدن والبلدات والأحياء المبنية في الجدول المرافق للقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ .

وتنص المادة ١٤ من هذا القانون الأخير على أن « تسرى أحكام هذا القانون على الاماكن وأجزاء الاماكن غير الواقعة في المناطق الميمنة بالجدول المشار اليه في المادة الاولى اذا كانت مؤجرة لمصالح الحكومة وفروعها أو لمجالس المديرية أو لمجالس البلدية والقروية » . ومؤدى ذلك أن جميع المباني المؤجرة للهيئات المشار اليها يسرى عليها التخفيض المنصوص عليه في القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٨ بغض النظر عن الجهة التى تقع فيها سواء أكانت واردة في الجدول المرافق للقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ أم غير واردة فيه .

٢٩ (١٩٦٠/١/٦)

١١ - أحكام القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٨ في شأن خفض اجارات الاماكن - مريان
أحكام هذا القانون على الاماكن السكنية التى انشأها مجلس مديرية الشرقية .

أقام مجلس مديريه الشرقية عمارات سكنية بمدينة الزقازيق تسلمها من المفاوض فى ١٧ من مارس سنة ١٩٥٨ وحدد فقاتها الإيجارية فى ١٩ منه ، على أنه لم يطبق عليها أحكام القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٨ فى شأن خفض اجارات الاماكن بنسبة ٢٠٪ استنادا الى أنها لم تؤجر الا بعد تاريخ نفاذه ، ولدى صدور القانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٦١ فى شأن خفض ايجار الاماكن التى انشئت بعد العمل بأحكام القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٨ سالف الذكر استطلعت محافظة الشرقية رأى إدارة الفتوى والتشريع لرئاسة الجمهورية فى انطباق أحكامه على المساكن المشار اليها فرأت اخضاعها لأحكام القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٨ دون القانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٦١ مع رد الفروق المترتبة على ذلك .

وقد طلبت المحافظة عرض الموضوع على الجمعية العمومية للقسم الاستشارى للفتوى والتشريع لاعادة النظر فيه استنادا الى أن تلك المساكن لم تؤجر الا بعد نفاذ القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٨ وأن الإيجار المقدر لها يقل عن ايجار المثل ذلك أنها أقيمت للمساهمة فى حل أزمة المساكن وتخفيفه انعبء عن محدودى الدخل من الموظفين فضلا عن أن تنفيذ ما انتهت اليه إدارة الفتوى يولد اعباء مالية كبيرة نتيجة رد الفروق اعتبارا من شهر يوليو سنة ١٩٥٨ فى حين أن الإيرادات عاجزة عن الوفاء بالاقساط المستحقة للشركة التى أقامت تلك المساكن .

وقد عرض هذا الموضوع على الجمعية العمومية للقسم الاستشارى للفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة فى ٢٦ من ديسمبر سنة ١٩٦٢ فاستبان لها أن القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٨ فى شأن خفض اجارات الاماكن يقضى فى مادته الاولى بأن « تخفض بنسبة ٢٠٪ الاجور الحالية للاماكن التى انشئت منذ ١٨ سبتمبر سنة ١٩٥٢ وذلك ابتداء من الاجرة المستحقة عن شهر يولييه

سنة ١٩٥٨ والمتصود بالاجرة الحالية في أحكام هذه المادة الاجرة التي كان يدفعها المستأجر خلال سنة سابقة على تاريخ العمل بهذا القانون أو الاجرة الواردة في عقد الإيجار أيهما أقل . وإذا كان المكان المؤجر لم يكن قد سبق تأجيره يكون التخفيض بالنسبة المتقدمة على أساس أجرة المثل عند العمل بأحكام هذا القانون . وتعتبر الاماكن منشأة في التاريخ المشار اليه في هذه المادة إذا كان قد انتهى البناء فيها وأعدت للسكنى فعلا في تاريخ ١٨/٩/١٩٥٢ أو بعده . ولا يسرى التخفيض المشار اليه فيما تقدم بالنسبة الى ما يأتي :

- أولا - المباني التي يبدأ في انشائها بعد العمل بأحكام هذا القانون .
- ثانيا - عقود الإيجار المبرمة لمدة تزيد على عشر سنوات .

ويسرى هذا النص على جميع الاماكن المؤجرة سسواء كانت تملكها الدولة أو أحد الأشخاص العامة أو الخاصة إذ أنه قد ورد مطلقا فيؤخذ على اطلاقه وقد كشفت المذكرة الايضاحية للقانون المذكور عن هذا المقصد بما أفصحته عنه من سريان أحكامه على المساكن الشعبية (تحقيقا لاهداف الحكومة في تحقيق الوسائل اللازمة لخفض تكاليف المعيشة) .

وإذا كانت العمارات التي أقامها مجلس مديرية الشرقية قد أعدت للسكنى قبل صدور القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٨ ومن ثم تسرى أحكامه عليها ويتمتع تخفيض أجورها بنسبة ٢٠٪ اعتبارا من الاجرة المستحقة عن شهر يوليو سنة ١٩٥٨ أو أجرة الشهر الاول في عقد الإيجار أيهما أقرب تاريخا .

وإذا كانت العمارات المذكورة لم تؤجر قبل نفاذ القانون المشار اليه فإنه يجب أن يستند عند اجراء التخفيض فيها بأجرة المثل لا الاجرة الفعلية أي بالاجرة التي كانت مقدرة للاماكن المثيلة عند العمل بأحكام هذا القانون بصرف النظر عن الاجرة التي قدرها مجلس المديرية والتي روعيت فيها اعتبارات مختلفة لخفض الاجور الى الحد الملائم لطاقة محدودى الدخل من الموظفين .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية للقسم الاستشارى للفتوى والتشريع الى وجوب تطبيق أحكام القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٨ في شأن خفض إيجارات الاماكن على المساكن التي أقامها مجلس مديرية الشرقية ومعادلة أجرتها بأجرة المثل وقت صدور هذا القانون مخفضة بنسبة ٢٠٪ دون الاجرة التي حددها مجلس المديرية مع ما يترتب على ذلك من آثار .

(٧٢٥ / ١٩٦٢ / ١)

١١٢ - القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ بتعديدها إيجار الاماكن - نطاق تطبيق أحكامه -
استبعاد اللبناني التي تم تأجيرها أو شغل بعض أجزائها قبل توليخ العمل بالقانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٦١ .

ان الاصل طبقا للمفكرة الاولى من المادة الاولى من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ بتحديد ايجار الاماكن أن احكامه لا تسرى الا على المباني التي تنشأ بعد تاريخ العمل بالقانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٦١ في ٥ من نوفمبر سنة ١٩٦١ أما المباني التي انشئت قبل ذلك فانها تخضع أصلا لاحكام القانون سالف الذكر فتخفض أجزتها بالنسبة المحددة بالمادة الاولى به وقدرها ٢٠٪ من القيمة الإيجارية للمكان اما ما لم يؤجر منها فيكون تخفيض بالنسبة المتبقية على أساس أجر المثل ، وقد رأى الشارع استثناء من ذلك أن تخضع المباني التي انشئت قبل العمل بالقانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٦١ المشار اليه لاحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ اذا كانت حتى تاريخ العمل بالقانون الاول لم تؤجر أو تشغل ولذلك نص في الفقرة الاخيرة من المادة الاولى على أن ه تسرى احكام هذا القانون على المباني التي لم تؤجر أو تشغل لأول مرة حتى تاريخ العمل بالقانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٦١ المشار اليه ، ومقتضى استعمال اشعار في هذه الفقرة للفظ (المباني) دون عبارة (الاماكن) التي أوردها في الفقرة الاولى أنه أراد أن يستبعد من نطاق سريان احكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ المباني التي تم تأجير بعض أجزائها أو شغل قبل تاريخ العمل بالقانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٦١ في ٥ من نوفمبر سنة ١٩٦١ وأن يخضع لاحكامه المباني التي بقيت جميعها بكل ما تتضمنه من وحدات خالية غير مؤجرة أو مشغولة .

ومعنى ذلك أن المباني التي كانت بعض وحداتها قد أجرت أو شغلت قبل التاريخ المشار اليه وخضعت هذه الوحدات من ثم لما تضمنه القانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٦١ من حكم يقضى بتخفيض أجزتها على النحو المتقدم فإن باقي الوحدات تخضع لاحكامه حتى ولو أجرت بعد العمل بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ وتقدر قيمتها الإيجارية في هذه الحالة على أساس أجرة المثل وقال النص المادة الاولى من القانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٦١ .

وعلى مقتضى ما تقدم يتحدد نطاق سريان حكم الفقرة الاخيرة من المادة الاولى من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ بالمباني التي انشئت قبل العمل بالقانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٦١ في ٥ من نوفمبر سنة ١٩٦١ وذلك بشرط ألا يكون أى جزء أو وحدة منها قد شغل أو اجر قبل التاريخ المشار اليه .

(١٢٧) (١٩٦٢/١/٢٩)

١١٣ - العقارات التي تحدث فيها أو في جزء منها تعديلات جوهرية تقع من هالها أو من كيفية استعمالها في ظل نظام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ تعتبر في حكم الطقارات المستجدة تخضع للقانون المذكور .

ان المسلم به أن العقارات التي تحدث فيها أو في جزء منها تعديلات تغير من معالمها أو من كيفية استعمالها مما يؤثر في قيمتها الإيجارية تأثرا

ومحسوساً تعد في حكم العقارات المستجدة وتخضع من ثم للقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ طالما أن التعديلات المشار إليها قد حدثت في فترة نفاذه ويتعين على مقتضى ذلك تقدير قيمتها الإيجارية وفقاً لأحكامه وبالطريقة المنصوص عليها في المواد ١ و ٢ و ٣ منه . أما القول ببقاء قيمتها الإيجارية القديمة على حالتها على أن تزداد بمقدار ٨٪ من قيمة ما تكلفه المالك لعمل التعديلات فهو قول لا أساس له ويعد بمثابة استحداث لطريقة جديدة في التقدير لم ينص عليها القانون ولا تتفق مع أحكامه ومن ثم فإنه يتعين أطراحه وعدم الاعتداد به .

(١٢٧ (١٩٦٢/١/٢٩)

١١٤ - القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ بتحديد إيجار الأماكن - علم سريانه على الأراضي الفضاء التي تؤجر إلى شركات الإعلان لأقامة تركيبات ولوحات للإعلانات عليها وكذلك التركيبات واللوحات التي تقام على أسطح الصوامع الخشبية أو على واجهاتها .

إن الاستفادة من نصوص القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ والإحكام التي أوردتها لتحديد قيمة المكان الإيجارية وتقدير قيمة الأرض والبناء أن الأماكن التي يسرى عليها القانون المذكور هي الأماكن المبنية فحسب ولا يقصد بالبناء في هذا الصدد مجرد إقامة سور أو واجهة على أرض فضاء بأيه مادة بل يراد به ذلك الذي يقتضى وضع أساسات واستخدام مواد البناء المعروفة كما يقتضى إقامة توصيلات خارجية للمرافق من ماء وكهرباء لأماكن الانتفاع به فلا تدخل في هذا المعنى من ثم التركيبات الخشبية التي تقام حول الأراضي الفضاء فهذه لا تعتبر بناء في حكم هذا القانون ولا تسرى عليها أحكامه وسواء في ذلك أكان من أقالمها هو مالك الأرض أو من استأجرها لهذا الغرض .

ولا تختلف اللوحات والتركيبات التي تقام على أسطح العقارات أو على واجهاتها عن التركيبات مسالفة الذكر ولا يكون ثمة وجه للمغايرة بينهما في الحكم إذ أن مجرد إقامة هذه اللوحات أو التركيبات على جزء من المبنى في سطحه أو على واجهته لا يدرجها كجزء منه ولا يؤدي إلى اعتبارها وحدة من وحداته ولذلك فهي لا تعتبر بحق جزءاً من المبنى ولا تخضع كالنوع الأول للقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ .

(١٢٧ (١٩٦٢/١/٩)

١١٥ - حساب القيمة الإيجارية للمكان وفقاً لأحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ - ملزمة الضرائب العقارية الأصلية والإضافية إليها - كيفية تقدير هذه الضرائب .

يبين من نص المادة الأولى من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ أن القيمة الإيجارية للمكان تحدد أولاً على النحو المبين فيه فإذا تحددت القيمة على هذا

النحو أضيف إليها ما يخص المكان من الضرائب العقارية الاصلية والاضافية ، وفى تقدير الضرائب المشار إليها تتبع أحكام القوانين المقررة لها ، وعلى مقتضى ذلك فانه بالنسبة للضريبة الاصلية على عقارات المبنية يتعين تحديد قيمتها بالنسبة المحددة فى المادة ١٢ من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ وذلك من القيمة الايجارية المحددة طبقاً للقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ بعد استبعاد ما يوازى نسبة ٢٠٪ منها قررهما القانون كمقابل لجميع المصروفات التى يتكبدها المالك بما فيها مصاريف الصيانة ، أما ما جاء فى كتاب جهة الادارة مما يستفاد منه أنه « تحسب الضريبة على أساس ٥٪ من قيمة الارض والمبنى ثم تضاف قيمة الضريبة المحسوبة على هذا الاساس الى الاجرة التى تحدد للمكان بمراعاة نسبة الـ ٥٪ من قيمة الاراضى والمبنى وبعد تمام ذلك يضاف الى هذه الاجرة والى الضريبة المحددة بنسبة منها - ما يوازى ما يخص المكان المؤجر من نسبة ٢٪ من قيمة المبنى ومن مجموع ذلك تحدد اجرة المكان » ، فهذا قول فيه اجتهاد لا أساس له من النصوص ولذلك لا يصح الاخذ به أو العمل بمقتضاه .

ومن ثم فانه يتعين تحديد قيمة الضريبة على العقارات المبنية بالنسبة المحددة فى القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ من القيمة الايجارية المحددة وفقاً للقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ وذلك بعد استئزال ما يوازى ٢٠٪ من القيمة الايجارية المشار اليها كمقابل للمصروفات التى يتكبدها المالك .

١٢٧ (١٩٦٢/١/٢٩)

١١٦ - المادة ٢ من القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ - مناه اعمال حكمها ان تكون لمة اجرة متفق عليها بين المالك والمستأجر قبل ان يتم تقدير القيمة الايجارية بواسطة لجان التقدير طبقاً للقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ - تقدير القيمة الايجارية بواسطة هذه اللجان قبل صدور القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ - يخرج الحالة من مجال اعمال حكم هذا القانون - القيمة الايجارية التى تقرها لجان التقدير لا تعتبر اجرة لاقطاعى فى معنى القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ ولو سبق للمالك والمستأجر الاتفاق على الاحتكام اليها .

يبين من نص المادة الثانية من القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ أن تخفيض الاجرة بمقدار النسبة المشار اليها أنما ينصب وفقاً لصريح هذا النص على الاجور المتعاقدين عليها للاماكن التى لم يكن قد تم تقدير قيمتها الايجارية طبقاً لأحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ . ومن ثم فإن اعمال حكم المادة المذكورة أن تكون لمة اجرة متفق عليها فى عقد الايجار بين المالك والمستأجر قبل أن يتم تقدير القيمة الايجارية للمكان المؤجر بواسطة لجان التقدير المنصوص عليها فى القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ . ومؤدى ذلك أنه إذا لم تكن هناك اجرة متفق عليها ثم قدرت القيمة الايجارية للمكان المؤجر بواسطة لجان التقدير المشار اليها قبل صدور قانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ فانه لا يكون قيمة مجال لاعمال حكم المادة الثانية من هذا القانون الاخير ، ولا تعتبر القيمة

الإيجارية المقدرة في هذه الحالة أجرة اتفاقية متعاقد عليها ، في مفهوم حكم المادة المذكورة ولا يسرى في شأنها التخفيض المنصوص عليه في هذه المادة .

وقد أكد هذا المعنى التفسير التشريعي رقم ٨ لسنة ١٩٦٥ الصادر من اللجنة العليا لتفسير أحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ استنادا الى هذا القانون وإلى القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ - اذ نص في مادته الأولى على أنه « اذا اتفق المالك والمستأجر على تحديد أجرة الوحدة المؤجرة طبقا لما تقرره لجنة التقدير فلا يكون هناك أجرة اتفاقية متعاقد عليها وتستمر لجان التقدير في تقدير الإجرة طبقا لاحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ المشار اليه - وإذا كان المكان قد حددت أجرته لجنة التقدير ولم يصبح قرارها نهائيا تستمر مجالس المراجعة في نظر الطعون أما اذا كانت قرارات لجان التقدير بالنسبة الى هذه الاماكن نهائية فيعتبر تقديرها هو الإجرة النهائية المتعاقد عليها على أنه اذا دفع المستأجر بصفة مستمرة مبلغا شهريا ولو تحت الحساب فانه يعتبر بمثابة القيمة الإيجارية المتعاقد به من وقت أبرام العقد » .

فقد انتهى هذا التفسير التشريعي الى عدم اعتبار القيمة الإيجارية التي قدرتها لجان التقدير أجرة اتفاقية متعاقد عليها حتى ولو اتفق المالك والمستأجر على تحديد أجرة الوحدة المؤجرة طبقا لما تقرره لجنة التقدير ، وفي هذه الحالة لا يكون ثمة مجال لاعمال حكم المادة الثانية من القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ فيما يختص بتخفيض ٣٥٪ من الاجور المتعاقد عليها وذلك لعدم وجود أجرة اتفاقية متعاقد عليها ، فتستمر لجان التقدير ومجالس المراجعة في عملها على الرغم من صدور هذا القانون الأخير ، كما أنه اذا كان تقدير لجان التقدير للقيمة الإيجارية قد أصبح نهائيا - قبل صدور هذا القانون - فيعتبر تقديرها هو الإجرة النهائية التي لا يجوز اجراء أى تخفيض فيها .

وان مساكن ذوى الدخل المحدود التي أنشأتها محافظة السويس في ظل أحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ ، قد قدرت القيمة الإيجارية لها عن طريق لجنة تقدير الإيجارات المشككلة طبقا لهذا القانون ، ثم خفض مجلس المحافظة هذه القيمة الإيجارية بقراره الصادر في ١٨ من سبتمبر سنة ١٩٦٢ وشغلت تلك المساكن بعد ذلك على أساس القيمة الإيجارية المخفضة ومن ثم فلم تكن هناك أجرة اتفاقية متعاقد عليها قبل تقدير القيمة الإيجارية للمساكن المشار اليها بواسطة لجنة التقدير المذكورة ، كما أن الاجور الواردة في عقود الايجار المحررة بين المحافظة ومستأجري المساكن المذكورة - وهي التي قدرتها لجنة التقدير - وان خفضتها المحافظة بعد ذلك لا تعتبر أجورا اتفاقية متعاقد عليها اذ لا يغير هذا تخفيض من طبيعتها في شيء وتبعاً لذلك - فان هذه الاجور لا تخضع لحكم المادة الثانية من القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ ولا يجوز تخفيضها بالنسبة المنصوص عليها في هذه المادة .

ب - مسائل متنوعة

١١٧ - عقد الإيجار - التزامات المؤجر والمستأجر - الترميمات الضرورية والترميمات التأجيرية - المقصود بكل منهما - أمثلة .

تنص المادة ٥٦٧ من القانون المدني على أنه « ١ - على المؤجر أن يتعهد العين المؤجرة بالصيانة لتبقى على الحالة التي سلمت بها وأن يقوم في أثناء الإجارة بجميع الترميمات الضرورية دون الترميمات التأجيرية ، ٢ - وعليه أن يجرى الأعمال اللازمة للأسطح من تجصيص أو بياض وأن يقوم بنزع الآبار والمراحيض ومصارف المياه ، ٣ - ويتحمل المؤجر : لتكاليف والضرائب المستحقة على العين المؤجرة ويلزم بثمن المياه إذا قدر جزافاً فإذا كان تقديره بالعدد كان على المستأجر ، أما ثمن الكهرباء والغاز وغير ذلك مما هو خاص بالاستعمال الشخصي فيتحملة المستأجر ، ٤ - كل هذا ما لم يقض الاتفاق بغيره » ، ويستفاد من هذا النص أن المشرع لم يحدد صراحة مدلول الترميمات الضرورية والترميمات التأجيرية مجتزئاً بضرب أمثلة للترميمات الضرورية فنص على أن يتحمل المؤجر الأعمال اللازمة للأسطح من تجصيص أو بياض وأن يقوم بنزع الآبار والمراحيض ومصاريف المياه ، تاركاً للقاضي الموضوع سلطة رحيه في التقدير والفصل فيما إذا كان الإصلاح يعتبر إصلاحاً ضرورياً أم تأجيرياً ذلك لأن اعتبار الإصلاح ضرورياً أو تأجيرياً يختلف باختلاف الظروف والأحوال وعلى القاضي أن يهتدى في ذلك بعرف الجهة فإذا كان هذا العرف يقضى بأن إصلاحاً ما يقوم به المؤجر اعتبر إصلاحاً ضرورياً ، أما إذا قضى العرف بالتزام المستأجر به اعتبر إصلاحاً تأجيرياً وقد كشفت الأعمال التحضيرية للقانون المدني عن اتجاه المشرع في هذا الخصوص فعرضت مذكرة المشروع التمهيدى للقانون المدني لبيان المقصود بالترميمات التأجيرية إذ جاء بها أن « المشرع ينص على إلزام المستأجر بأجراء الترميمات التي يقضى بها العرف مما يفترض فيه أن خطأ المستأجر أو أن الاستعمال المعتاد للعين قد اقتضاه واتخذ الفقه هذا القول مناهلاً للتفرقة بين الترميمات التأجيرية والترميمات الضرورية فعرفت الترميمات الضرورية بأنها تلك التي يستلزمها الانتفاع بالعين على الوجه المقصود من استثناء الترميمات البسيطة التي تأتي عادة لما نتيجة لإهمال المستأجر في حفظ العين ولما نتيجة ما ذكره المشرع ومنها الحلل الذي يعتري جدار المنزل ويهدد سقوفه وإصلاح ما يصيب أرضية المنزل أو سقفه نتيجة فيضان أو مطر أو نتيجة عيب في المادة أو في الصناعة وإصلاح وترميم المصعد والسلّم أو دورة المياه ونزع الآبار والمراحيض أما الترميمات التأجيرية فيقصد بها أعمال الصيانة التي يقتضيها الاستعمال اليومي المعتاد للعين فهي تترتب على خطأ المستأجر أو نتيجة انتفاعه بالعين كإصلاح المفاتيح وحفريات المياه وزجاج النوافذ ... »

وعلى هدى ما تقدم فإن إدارة تصفية الأموال المصادرة (المؤجرة) تلزم بأجراء الترميمات المتعلقة بترميم وتنكيس الحوائط المشروخة واستبدال الأرضيات التالفة وإصلاح الأسطح واستبدال مواسير المياه إتالفة ولوازمها باعتبارها ترميمات ضرورية فإن تخلفت عن إصلاحها بعد إخطارها بذلك من مصلحة الشهر العقارى (المستجرة) فإن لهذه المصلحة أن تقوم بالإصلاح خصصا من الأجرة المستحقة عليها . أما ما عدوها من ترميمات تأجيله فتلتزم بها مصلحة الشهر العقارى .

١١٤ (١٩٦٠/٢/أ)

١١٨ - أحقية وزارة الأوقاف طبقا لنص المادة ٥٠٣ من لائحته الداخلية فى نسبة ١٠٪ من تكاليف الأعمال التى تقوم بها - تحصيلها من مال البندل للتجديد لديها مقابل الاعتاب الفنية - إنشاء الوزارة وحد الأسواق وتاجيره إلى إحدى الوزارات مقابل نسبة ٤٪ من قيمة الأرض و ٦٪ من قيمة تكاليف المبانى الفعلية - وجوب تحديد تكاليف المبانى الفعلية التى يتحدد على أساسها جزء من قيمة الإيجار على أساس التكاليف مضاعفا إليها نسبة ١٠٪ من قيمتها مقابل الاعتاب الفنية .

إن وزارتي الأوقاف والتجارة والصناعة (الاقتصاد حاليا) اتفقتا على إنشاء سوق للخضروات والفاكهة يروض الفرج بالقاهرة على قطعة أرض تابعة لوزارة الأوقاف ، وتم الاتفاق بينهما على تحديد أجرة السوق بواقع ٤٪ من قيمة الأرض و ٦٪ من قيمة تكاليف المبانى الفعلية على أن تقوم وزارة التجارة والصناعة (الاقتصاد) بصيانة السوق ، وتحدد مدة الإيجار بخمسين سنة وقد وافق مجلس الأوقاف الأعلى على هذا الاتفاق بتاريخ ٢٢ من أكتوبر سنة ١٩٥٢ ، كما وافق مجلس الوزراء بجلسته المعقودة فى ٢٤ من ديسمبر سنة ١٩٥٠ ، وقد طالبت وزارة الأوقاف بإضافة نسبة ١٠٪ من قيمة التكاليف الفعلية مقابل أتعاب فنية إلى هذه التكاليف على أن تحسب الأجرة طبقا للنسب المتفق عليها على جملة التكاليف بما فيها النسبة التى تطالب بها مقابل الاعتاب الفنية .

ومن حيث أن الاتفاق الذى أبرم بين وزارة الأوقاف ووزارة التجارة والصناعة (الاقتصاد حاليا) قد قام على تحديد أجرة السوق - محل التعاقد - بواقع ٤٪ من قيمة الأرض و ٦٪ من قيمة تكاليف المبانى الفعلية .

ومن حيث أنه ولئن كانت المبالغ التى تكبدتها وزارة الأوقاف فى سبيل إنشاء السوق هى ٤٠٢٩٨٢ جنيه تمثل ما دفعته الوزارة المذكورة إلى الماولين والمتعهدين ، وقد قامت الوزارة بدفع هذه المبالغ من مال البندل المتجدد لديها ، إلا أن نص المادة ٥٠٣ من اللائحة الداخلية لوزارة الأوقاف المصادرة بتاريخ ٢٩ من أكتوبر سنة ١٩٦٤ يقضى بأن تحصل الوزارة نسبة ١٠٪ من قيمة تكاليف الأعمال التى تكون تكاليفها معينة ، وتتقاضى الوزارة

هذه النسبة من مال البديل المتجدد لديها ، ومقاد ذلك ومن مقتضاه أن تصبح التكاليف الفعلية هي مبلغ ٤٠٢٩٨٣ جم مضافا اليها نسبة ١٠٪ منها ، وجملة ذلك تكون هي التكاليف الفعلية التي تحسب عليها نسبة الايجار . وأساس ذلك أن هذه الجملة هي ما تحمله مال البديل فعلا وبنسبة الـ ١٠٪ التي تحصلها وزارة الاوقاف من مال البديل تطبيقا لنص المادة ٥٠٣ من اللائحة الداخلية المشار اليها هي مبلغ مأخوذ من مال البديل - وهو بدوره يمثل جزءا من التكاليف الفعلية التي لا تقتصر فقط على ما دفعته الوزارة المشبته للسوق الى المقاولين والمتعهدين بل تشمل كل مبلغ خرج من مال البديل في سبيل انشاء السوق وهذا المبلغ الاجمالي الذي تحمله مال البديل للمقاولين والمتعهدين مشتملا على نسبة ١٠٪ التي تحصلها وزارة الاوقاف تطبيقا لاحكام لائحتها الداخلية مقابل أتعاب فنية لها ، وهو الذي يجب أن تحسب على أساسه القيمة الاجارية وهذه النتيجة هي تنفيذ للاتفاق المبرم بين الوزارتين في هذا الشأن وليست خروجا عليه اذ لا يسوغ أن يقال ان ما تحصل عليه وزارة الاوقاف من مبالغ مقابل الاتعاب الفنية - تستاديا من مال البديل - لا يعتبر من قبيل التكاليف الفعلية ، بل انه كذلك ويتعين انصاحه ضمن التكاليف الفعلية عند تحديد نسبة الايجار المقدرة بـ ٦٪ من قيمة التكاليف الفعلية ، ولو قلنا بغير ذلك لتحمل مال البديل بمبالغ - مقابل أتعاب فنية لوزارة الاوقاف دون مقابل - مع انها ضمن التكاليف الفعلية التي يجب أن تحسب نسبة الايجار على أساسها .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن التكاليف الفعلية للبناء التي تحسب عليها نسبة الايجار تشتمل على ما اخذ من مال البديل لهذا الغرض بما فيه نسبة الـ ١٠٪ التي تحصلها وزارة الاوقاف من مال البديل طبقا لنص المادة ٥٠٣ من اللائحة الداخلية للوزارة .

(١٨٦) ١٩٦٥/٢/١٦



- باعة متجولون •
- بدلات •
- برك ومستنقعات •
- بنوك •
- بورصات •
- بيع •

باعة متجولون

راجع : تراخيص .

بدلات

راجع : راتب (د - بدلات) .

برك ومستنقعات

١١٩ - القانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٤٦ بردم البرك والمستنقعات ومنع احداث العمار - اراضي البرك والمستنقعات التي سبق ردمها او تجفيفها في ظل العمل بأحكامه وقبل اتمام اجراءات نزع ملكيتها - انتقال ملكيتها الى الدولة منذ اناؤج العمل بالقانون رقم ١٧٧ لسنة ١٩٦٠ في شأن البرك والمستنقعات - دخول بعض هذه الاراضي في مشروع تعديل منطة سكة حديد اسبوط - وجوب الاتفاق على نقل ملكيتها بين الهيئة العامة لشئون السكك الحديدية وبين الوزارة المختصة .

ان المادة الاولى من القانون رقم ١٧٧ لسنة ١٩٦٠ في شأن البرك والمستنقعات التي قامت الحكومة بردمها قبل اتمام نزع ملكيتها بعد العمل بالقانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٤٦ تنص على أن :

« تؤول الى الدولة ملكية اراضي البرك والمستنقعات التي ردمتها أو جففتها الحكومة بعد العمل بالقانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٤٦ المشار اليه وقبل أن تتم اجراءات نزع ملكيتها » .

كما تؤول الى الدولة ملكية ما قد تقوم بتجفيفه أو ردمه من اراضي البرك والمستنقعات قبل اتمام اجراءات نزع ملكيتها بعد العمل بأحكام هذا القانون ، وبذلك تقاس قيمتها الحقيقية قبل تاريخ البدء في ردمها أو تجفيفها .

ويصدر قرار من وزير الشئون البلدية والقروية بتحديد مواقع وحدود الاراضي المشار اليها في الفقرتين السابقتين ويجوز لملك هذه الاراضي استرداد ملكيتها خلال سنة من تاريخ نشر القرار الوزاري الصادر بتحديد

مواقعها وحدودها في الجريدة الرسمية مقابل دفع قيمة الاراضى فى هذا التاريخ أو تكاليف الردم أيهما أقل » .

ومفاد هذا النص فى ضوء المذكرة الايضاحية للقانون أن ما رخصته الدولة أو جففته من اراضى البرك والمستنقعات تؤول ملكيتها اليها ولو لم يتم اجراءات نزح الملكية قبل الردم أو التجفيف فان كان الردم أو التجفيف قد تم فى ظل العمل بالقانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٤٦ انتقلت الملكية الى الدولة من تاريخ العمل بالقانون رقم ١٧٧ لسنة ١٩٦٠ وان كان الردم أو التجفيف فى ظل العمل بهذا القانون الاخير انتقلت الملكية بمجرد القيام به واصبح من حق الملاك الاصليين فى الحالتين استرداد ملكيتهم خلال سنة من تاريخ نشر القرار الوزارى المتضمن مواقع وحداد هذه الاراضى ، وبذلك يكون المشرع قد رتب انتقال ملكية اراضى البرك والمستنقعات التى لم تتم اجراءات نزح ملكيتها على واقعة مادية هي نشر القانون رقم ١٧٧ لسنة ١٩٦٠ بالنسبة الى الاراضى التى رخصت أو جفقت قبل تاريخ العمل به (وقد عمل به من تاريخ نشره) أو الردم أو التجفيف بالنسبة الى الاراضى التى تردم أو تجفف منذ هذا التاريخ ، ومن ثم فلم يعد انتقال ملكية هذه الاراضى متوقفا على اجراءات معينة تقوم بها السلطات الادارية المختصة ، وقد استهدف المشرع بهذا النص المحافظة على اموال الدولة وتحقيق المساواة بين الافراد ذلك أن وزرة الشئون البلدية والقروية كانت قد انفقت اموالا كثيرة فى ردم البرك والمستنقعات وتجفيفها قبل أن تتخذ اجراءات نزح ملكيتها ولما شرعت فى نزح ملكيتها بعد ذلك استتبأن أن نزح الملكية بعد الردم أو التجفيف غير جائز قانونا لانقضاء شرط قيام المنفعة العامة وقت صدور قرار نزح الملكية وبذلك ظل اصحابها منتفعين بها بعد ردمها أو تجفيفها دون أن يدفعوا تكاليف الردم رغم أن الوزارة لم تقصد من الاسراع بالردم أو التجفيف الا تحقيق المصالح العام للمواطنين وحمايتهم من انتشار الامراض ومن جهة أخرى فقد كان عدم تحصيل تكاليف الردم منهم اخلايا بالمساواة بينهم وبين غيرهم من الملاك الذين نزعتم منهم ملكية اراضى البرك والمستنقعات قبل ردمها ثم استردها بعد دفع تكاليف الردم - تقاديا ضحايا اموال الدولة والاخلال بالمساواة بين الملاك بسبب عدم صدور القرارات الوزارية اللازمة فى وقت مناسب جعل المشرع انتقال ملكية اراضى البرك والمستنقعات التى لم تتم اجراءات نزح ملكيتها مترتبا على واقعة نشر القانون أو على ردمها أو تجفيفها على نحو ما سبق بيانه .

وعلى مقتضى ما تقدم تكون اراضى البرك والمستنقعات التى سبق ردمها فى ظل العمل بالقانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٤٦ دون اتباع اجراءات نزح ملكيتها مملوكة للدولة منذ تاريخ العمل بالقانون رقم ١٧٧ لسنة ١٩٦٠ (١٢ يونيو سنة ١٩٦٠) ولا وجه للقول بتراخي انتقال الملكية الى تاريخ صدور القرار الوزارى بتحديد مواقع هذه الاراضى لان فى هذا القول تفويتا

لتصديق المشروع من نص المادة الاولى من القانون رقم ١٧٧ لسنة ١٩٦٠ وأهداراً للحكمة السالف ذكرها .

ولما كان الثابت في الحالة المروضة أن من بين الاراضي الداخلة في مشروع تعديل محطة أسبوط بعض أراضي البرك والمستنقعات التي سبق ردمها في ظل العمل بالقانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٤٦ دون اتخاذ اجراءات نزع ملكيتها ، ومن ثم تكون هذه الاراضي مملوكة للدولة منذ تاريخ العمل بالقانون رقم ١٧٧ لسنة ١٩٦٠ ولم يعد ثمة وجه للسير في اجراءات نزع الملكية في مواجهة مالكيها السابقين .

ولما كان انتقال ملكية بعض الاراضي المملوكة للدولة الى أحد الاشخاص الاعتبارية العامة الاخرى لا يتأتى عن طريق نزع ملكية الاراضي بل عن طريق اتفاقه مع الوزارة المختصة ولهذا يتعين أن تتفق الهيئة العامة لشئون السكك الحديدية مع هذه الوزارة على أن تؤول اليها ملكية أراضي البرك والمستنقعات المشار اليها .

وغنى عن البيان انه إذا ثبت أحقية أحد الملاك السابقين في استرداد ما كان يملكه من البرك والمستنقعات طبقاً لاحكام القانون رقم ١٧٧ لسنة ١٩٦٠ فإنه يتعين عندئذ اتخاذ اجراءات نزع الملكية في مواجهته .

لهذا انتهى رأى الجمعية الى أن ملكية أراضي البرك والمستنقعات التي سبق ردمها أو تجفيفها في ظل العمل بالقانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٤٦ (وقبل اتمام اجراءات نزع ملكيتها) تنتقل الى الدولة منذ تاريخ العمل بالقانون رقم ١٧٧ لسنة ١٩٦٠ وأن ما يدخل من هذه الاراضي في مشروع تعديل محطة أسبوط يتم الاتفاق على نقل ملكيته بين الهيئة العامة لشئون السكك الحديدية وبين الوزارة المختصة .

(١١ / ٤ / ١٩٦٢)

١٢٠ - المادة الخامسة من الامر العسكري رقم ٣٦٣ لسنة ١٩٤٣ - تقريرها حق الحكومة في حبس الاراضي التي تكونت نتيجة ردم البرك حتى تستوفي تكاليف الردم من المالك الاصل لها - خروج العيابة من يدها يمنها من تتبع الارضي تحت يد مشتريها من المالك الاصل .

ان المادة الخامسة من الامر العسكري رقم ٣٦٣ لسنة ١٩٤٣ تنص على أنه « استثناء من احكام القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٣٩ (بشأن ردم البرك والمستنقعات) والقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٣٩ (الخاص بتنظيم أوامر الاستيلاء والتكاليف) تنظم فيما بعد طريقة الفصل في جميع الطلبات المقدمة من اصحاب الشأن الناشئة عن التدابير المشار اليها في المادة ٣ ويجرى تمصيل المصاريف التي تنفقها الحكومة في أرض الغير بطريق الحجز الاداري الا اذا اختار صاحب العقار دفع المصاريف وامسترداد العقار أو

التنازل عنه للحكومة ، • وبين من هذا النص أن المشرع قد أجاز للحكومة استيفاء المصروفات التي تنفقها في أرض الغير بطريق الحجز الإداري كما منحها حق حبس الأرض إذا كانت في حيازتها حتى تستوفي هذه المصروفات •

ومن حيث أن المادة ٢٤٦ من القانون المدني تنص على أن « لكل من التزم بأداء شيء أن يمتنع عن الوفاء به مادام الدائن لم يعرض الوفاء بالتزام مترتب عليه بسبب التزام المدين ومترتب به أو مادام الدائن لم يقر بتقديم تأمين كاف للوفاء بالتزامه هذا • ويكون ذلك بوجه خاص لحائز الشيء أو معوزة إذا هو اتفق عليه مصروفات ضرورية أو نافعة فإن له أن يمتنع عن رد هذا الشيء حتى يستوفي ما هو مستحق له إلا أن يكون الالتزام بالرد ناشئاً عن عمل غير مشروع » ، وتنص المادة ٢٤٧ بأن « مجرد الحق في حبس الشيء لا يثبت حق امتياز عليه » •

ومعاد هذين النصين أن الحق في الحبس لا يخول الدائن إلا الامتناع عن رد الشيء المحبوس إلى المدين حتى يستوفي كامل حقه ويكون له هذا الحق حتى ولو كان التسليم إلى الغير الذي كسب على الشيء حقاً عينياً • فإذا باع المدين الشيء المحبوس انتقلت الملكية إلى المشتري مع وجود البيع في حيازة الحابس وامتنع على الحابس أن ينفذ على هذا الشيء لخروجه عن ذمة مدينه المالية فلا يحق له بيعه جبراً عن المشتري •

وعلى مقتضى ما تقدم يحق للحكومة حبس الأرض التي تكونت نتيجة ردم البركة المشار إليها حتى تستوفي تكاليف الردم من المالك الأصلي لها فإذا كانت الحيازة قد خرجت من يدها فلا يجوز لها تتبع الأرض ، تحت يد مشتريها من مالكةا الأصلي •

وغنى عن البيان أن حق الحكومة في استرداد المصروفات التي أنفقتها في ردم البركة المذكورة حق شخصي ومن ثم لا يلتزم بالوفاء بهذه المصروفات إلا المالك الأصلي للبركة عند ردمها •

ولاً تعتبر هذه المبالغ متمتعة بحق الامتياز بحسبانها مستحقة للخزانة العامة ذلك لأنه ينبغي حتى تكون المبالغ المستحقة للخزانة العامة متمتعة بالامتياز أن يقرر لها الامتياز بمقتضى القوانين الخاصة بها ووفقاً للشروط المنصوص عليها في هذه القوانين طبقاً للمادة ١١٣٠ من القانون المدني التي تقضى بأن « الامتياز أولوية يقررها القانون لحق معين مراعاة منه صفة » •

ولا يكون للحق امتياز إلا بمقتضى نص في القانون فالامتياز أولوية يقررها القانون فلا تنشأ باتفاق أو حكم بل بنص في القانون •

والامر العسكري المشار إليه لم يقرر للمبالغ المستحقة للحكومة على الوجه المتقدم أى امتياز •

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى أنه ليس للحكومة الا الحق في حبس الارض حتى تستوفي تكاليف الردم من المالك الاصل لها ما لم تكن الميازنة قد خرجت من يدها وأن حق الحكومة هو حق شخصي يشغل ثمة من أنرى على حسابها وهو المالك الاصل للبركة وقت الردم .
(٨٢١) (١٩٦٢/١٢/٤) .

بعثات

١٢٩ - خلو اللائحة المالية لاعضاء البعثات الصادرة من نصوص للزم الدولة بملقات سكر عضو الاجازة الدراسية هو عائلته بعكس عضو البعثة - عدم التزام الدولة بصرف نفقات سكر لعضو الاجازة الدراسية او عائلته .

يبين من الاطلاع على لائحة البعثات والاجازات الدراسية الصادرة بقرار مجلس الوزراء في ٢٢ من سبتمبر سنة ١٩٥٤ (١) أنها تقسمت أبوابا مستقلة لنظام البعثات وأخرى خاصة بالاجازات الدراسية وقد رأى المشرع في صياغة أحكام الابواب الخاصة بالبعثات وحدهم استعمل دائما عبارة (عضو البعثة) دون أن يشرك معه عضو الاجازات الدراسية ، وكذلك الامر بالنسبة الى الاحكام الخاصة بالاجازات الدراسية حيث أنصرفت جميعها بصريح النصوص الى أعضاء الاجازات الدراسية وحدهم ، وفي الحالات التي قصد فيها المشرع أشراك عضو الاجازة الدراسية على عضو البعثة في الحكم حرص على أن ينص على ذلك صراحة في كل حالة .

ويؤكد القول أن الاحكام التي تطبق على أعضاء البعثات تفير تلك المطبقة على أعضاء الاجازات الدراسية اذ أن المادة ٢٨ من اللائحة المشار اليها كانت توجب على عضو البعثة خدمة الجهة الموفدة مدة أقصاها سبع سنوات بعد عودته من البعثة ، ولما كانت اللائحة لم تتضمن حكما مماثلا بالنسبة الى أعضاء الاجازات الدراسية لذلك أصدر مجلس الوزراء في يناير سنة ١٩٥٦ قرارا بإضافة فقرة الى المادة ١٤ من اللائحة المشار اليها (الواردة في باب الاجازات الدراسية) تلزم عضو الاجازة الدراسية بخدمة الجهة الموفدة مدة لا تزيد على خمس سنوات عقب انتهاء الاجازة ولو كان مدلول عضو البعثة ينصرف الى عضو الاجازة الدراسية أيضا لما كان ثمة ما يدعو الى إجراء هذا التعديل .

١) حل محلها القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم شئون البعثات والاجازات الدراسية .

ومن حيث أنه يبين مما تقدم أن الاصل أن لكل من البعثات والاجازات الدراسية أحكامها الخاصة وانهما لا تخضعان لاحكام مشتركة الا حيث يقرر المشرع ذلك بنص صريح (١) .

ومن حيث أنه يبين من الاطلاع على اللائحة المالية لاعضاء البعثات والصادرة في ١٤ من فبراير سنة ١٩٥٥ من اللجنة العليا للبعثات (٢) تنفيذاً لللائحة انبعتت والاجازات الدراسية المشار اليها أنها خلت من نصوص تلزم الدولة بنفقات سفر عضو الاجازة الدراسية او عائلته بعكس عضو البعثة ، ومن ثم وطبقاً لما سلف بيانه لا تلتزم الدولة بصرف نفقات عضو الاجازة الدراسية او عائلته (٣) .

(٣٨٦) ١٩٦٤/٥/٩

١٢٢ - اختلف نظام البعثات من نظام الاجازات الدراسية - قيام وزارة العدل بمنح موظفيها الموظفين اجازات دراسية الفرق بين مرتبهم في الداخل ومرتب عضو البعثة في الخارج - فخر سليم - انتقاد الاختصاص في هذا الشأن لرئيس اللجنة العليا للبعثات .

باستعراض الاحكام التي اوردتها القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٩ وتنظيم شؤون البعثات والاجازات الدراسية والمنح في الجمهورية العربية المتحدة يبين بجلاء أنه قصد تنظيم طريقتين متميزتين لتحقيق اغراضه مستقل كل منهما بشروط واوضاع ومعاملة خاصة . هما طريق البعثات وطريق الاجازات الدراسية وأن اتحنا في الاغراض وهي القيام بدراسات علمية او فنية أو عملية أو الحصول على مؤهل علمي أو كسب مران عملي لسد نقص أو حاجة تقتضيها المصلحة العامة طبقاً لما نصت عليه المادتان ١ و ١٥ من القانون المذكور ، وهذه الوحدة في الغرض لا تفيد معنى خاصاً ولا تحمل مغزى معيناً سوى أن المادة الاولى حين حددت الغرض من البعثة جمعت كل ما يمكن أن يسمى اليه ايفاد الدولة لموظفيها أو للمرششحين للتوظيف بها - تحقيقاً للاستزادة من النظم أو الخبرة العملية أياً كانت صورة هذا ايفاد وطريقته وأن المصلحة العامة التي تتحقق بالايفاد تجمع صوره الشتى دون أن تستلزم حتماً توحيد الوسيلة أو الطريق وتلك المغايرة في الطريقة اقتضت أن يعالج القانون كلا منها في باب مستقل - فافرد للبعثات باباً الاول بياناً لانواعها وشروطها واجراءاتها وللاجازات الدراسية باباً الثالث مؤكداً فيه ومفصلاً ما كانت تتضمنه قوانين شؤون الموظفين من نص يجيز للوزير منح اجازة

(١) لم يختلف الوضع في ظل القانون ١١٢ لسنة ١٩٥٩ .

(٢) حل محلها قرار اللجنة العليا للبعثات رقم ١٢٤ في ٧ يناير سنة ١٩٦٧ .

(٣) هذه الفقرة ما زالت قائمة في ظل القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٩ واللائحة المانية

لاعضاء البعثات الصادرة بقرار اللجنة العليا للبعثات رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٧ .

دراسية بمرتب أو بدون مرتب ، وذلك من حيث أنواعها وشروطها وأجرائها كذلك .

أما من حيث المعاملة المالية للمحاصلين على إجازات دراسية فإنها تتحدد بنوع الإجازة فلو كانت بدون مرتب لا يستحق الموظف خلالها مرتبا ، و لو كانت بمرتب لا يستحق الموظف خلالها الا مرتبه ، إلا أن المادة ٣٠ من القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٩ سالف الذكر قد نصت على أنه :

« تقرر اللجنة العليا للبعثات بناء على اقتراح اللجنتين التنفيذيتين القواعد المالية التي يعامل بمقتضاها أعضاء البعثات بجميع أنواعها الخارجية والداخلية الموظفون في إجازات دراسية أو المحاصلون على منح للدراسة والتخصص » ، واستنادا الى هذا النص أصدرت اللجنة العليا للبعثات القرار رقم ١٢٤ في ٧ من يناير سنة ١٩٦٢ باللائحة المالية لأعضاء البعثات والإجازات الدراسية والمنح والطلاب تحت الإشراف حيث قضت المادة ٣١ بجواز موافقة رئيس اللجنة العليا للبعثات على تقرير إعانة أجمالية أو شهرية لعضو الإجازة الدراسية وذلك متى ثبت أمتيازه في دراسته لمدة سنتين دراسيتين على الأقل ، وتمنح الإعانة الشهرية لمدة سنة قابلة للتجديد بشرط استمرار أمتيازه في دراسته وتصرف هذه المبالغ على أجمالي ميزانية البعثات .

ومن حيث أن مؤدى النص المتقدم جواز منح المحاصلين على إجازات دراسية إعانة أجمالية أو شهرية بشروط معينة وحدود أهمها أن تصدر الموافقة على ذلك من رئيس اللجنة العليا للبعثات وأن يكون قد ثبت أمتياز المحاصل على إجازة دراسية لمدة سنتين دراسيتين على الأقل ، وهذا الشرط يقتضى أن يكون قد مضت سنتان دراستان على بدء الإجازة الدراسية وأن تكون الإعانة الشهرية لمدة سنة قابلة للتجديد بشرط استمرار الامتياز في الدراسة وأن تتحمل ميزانيات البعثات مبالغ الإعانة .

وبالبناء على ما تقدم فانه ما كان يجوز لوزارة العدل أن تمنح موظفيها المحاصلين على إجازات دراسية الفرق بين مرتبهم ومرتب عضو البعثة في الخارج ، ولا يقدر في هذا النظر ولا يشير منه أنه لا يوجد نص مانع للوزارة من المنح وذلك أنفى مجال انصرف من الاموال العامة وعلى الاخص بالنسبة الى مسائل المرتبات وما يرتبط بها من الشئون الوظيفية لا يكفى عدم وجود النص المانع من الصرف بل يجب وجود النص المانع فإذا لم يوجد مثل هذا النص أمتنع الصرف أما اذا وجد فيجوز الصرف في حدوده وبقيوده وطبقا لمشروط الواردة فيه وبالأجراءات المرسومة . ولا حجاج أيضا بما ورد في ميزانية الوزارة من مبالغ خاصة بالإجازات الدراسية والمنح التدريسية فان هذا الورود لا ينهض أساسا لجواز تقرير الصرف وسندا لاختصاص الوزارة بذلك خصصا على ميزانيتها وذلك أن الميزانية ليست بطبيعتها سوى عمل يتضمن الموافقة

مقديماً على الإيرادات والمصروفات العامة دون أن يكون من شأنها إنشاء الحق أو الغائه أو تعديله أو المساس بالمراكز والأوضاع القانونية إنشاء أو الغاء أو تعديلاً فوجود الاعتماد المالي لا يؤدي بذاته إلى أجازة صرفه بل يكون صرفه مستنداً إلى أسباب خارجة عن الميزانية قد تكون سابقة عليها أو لاحقة تسمح الميزانية فقط بتحقيقها .

ومن حيث أنه لما تقدم يكون قيام الوزارة بصرف الفروق المنوه عنها غير صحيح في القانون وتكون القرارات الصادرة بمنح الموفدين بأجازات دراسية هذه الفروق مخالفة للقانون ، وينعقد الاختصاص بمنح مثل هذه الفروق في صورة أعانات لرئيس اللجنة العليا للبعثات بالشروط وطبقاً للاوضاع التي تضمنتها اللائحة المالية لأعضاء البعثات والأجازات الدراسية والمنح والطلاب تحت الإشراف الصادرة بقرار اللجنة العليا للبعثات رقم ١٢٤ في ٧ من يناير سنة ١٩٦٢ .

ومن حيث إزاء ما تم من صرف - فإن الجمعية العمومية توصي - والحال كذلك - أن تتخذ الوزارة الاجراءات المؤدية لاقرار ما تم من صرف .

(٣٨١) ١٩٦٥/٤/٦

١٢٣ - إيفاد المهندس في اجازة دراسية بمرتب لدراسة هندسية مرتبطة بعمله - عدم القناع وابطال التوظيف - اعتبار دراسته أثناء الإجازة استمراراً لعمله الاصل - استحقاقه بدل التفرغ .

إن علاقة الموظف بالحكومة هي علاقة تنظيمية تحكمها القوانين واللوائح التي تصدر في هذا الشأن ومركز الموظف مركز قانوني عام يخضع في تنظيمه لما تقرره هذه القوانين واللوائح من احكام ويفتقر من ذلك أنه اذا تضمنت نظم التوظيف مزايا للتوظيفة أو للموظف وشملت للافادة منها شروطاً فإن حق الموظف للافادة منها يكون منوطاً بتوافر تلك الشروط . فإن توافرت في حقه فلا يجوز حرمانه منها متى توافرت شرائطها .

ومن حيث أن الفقرة الاولى من المادة الاولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٦١٨ لسنة ١٩٥٧ بمنح بدل تفرغ للمهندسين تنص على أن « يمنح بدل تفرغ للمهندسين الحائزين على لقب مهندس بالتطبيق لنص المادة الثالثة من القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٤٦ المشار اليه بشرط أن يكونوا شاغلين لوظائف هندسية مخصصة في الميزانية لمهندسين وأن يكونوا مشغولين بصفة فعلية بأعمال هندسية بحتة أو قائمين بالتعليم الهندسي » .

ويؤخذ من هذا النص أن منح بدل التفرغ منوط بتوافر شروط ثلاث هي :

- أولا - أن يكون الموظف حائزا على لقب مهندس بالتطبيق لنص المادة الثالثة من القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٤٦ فى شأن نقابة المهن الهندسية .
- ثانيا - أن يكون شاغلا لوظيفة هندسية مخصصة فى الميزانية لمهندس أو أن يكون قائما بالتعليم الهندسى .
- ثالثا - أن يكون مشغلا بصفة فعلية بأعمال هندسية بحته .

وتفريعا على ذلك فإن منح بدل التفرغ منوط بتوافر شروط إذا قامت بالمهندس يستمر صرفه له مدة وجوده فى أجازة طالما ظل شاغلا للوظيفة الهندسية التى كان مشغلا فيها بأعمال هندسية بحته واستمر صرف مرتب الوظيفة له أثناء الأجازة ذلك أن المشرع حين نظم الإجازات فى الفصل السادس من الباب الثانى من القانون - قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ - وعدد أنواعها وهى الإجازات العارضة والإجازات الدورية والمرضية والدراسية والإجازات الخاصة وأجازة الوضع لم يقطع صلة الموظف بالوظيفة التى يعمل بها ولم يحرمه من مرتب هذه الوظيفة ومراياها الا بصورة جزئية فى حالة الإجازة المرضية وحين تتجاوز الإجازة المدد المصرح فيها بأجازة مرضية بمرتب كامل أو نصف مرتب أو ربع مرتب بل أنه بالنسبة للأمراض التى يطول أمد الشفاء فيها منح العامل أجازة غير محددة المدة بمرتب كامل حتى يشفى أو تستقر حالته استقرارا يمكنه من العودة الى عمله وذلك فى الأحوال التى نص عليها القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٣ فى شأن رعاية الموظفين والعامل المرضى بالدرن والجزام والأمراض العقلية والأمراض المزمنة .

ومن حيث أن المشرع نص فى القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ على نوعين من الإجازات الدراسية أجازة دراسية بمرتب وأجازة دراسية بدون مرتب وبين فى القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم شئون البعثات والإجازات الدراسية والمنح أحوال منح كل نوع من هذين النوعين من الإجازات ونص هذا القانون فى المادة ١٥ على أن يكون منحها لتحقيق غرض من الأغراض المبينة فى المادة الأولى من هذا القانون وهى القيام بدراسات علمية أو فنية أو عملية أو الحصول على مؤهل علمي أو كسب مران عمل وذلك لسد نقص أو حاجة تقتضيها مصلحة عامة كما تطلبته المادة ١٨ من هذا القانون شرطا أساسيا فى منحها أن تكون الجهة التى يتبعها الموظف فى حاجة ماسة الى نوع الدراسة التى سيقوم بها وأن تكون هذه الدراسة ذات صلة وثيقة بعمله الذى يقوم به .

ولما كانت الإجازة إما كان نوعها سبوا كانت دورية أو مرضية أو دراسية أو استثنائية لا تقطع صلة الموظف بالوظيفة التى كان شاغلا لها وهذا هو الشأن بالنسبة للمهندس الذى يشغل وظيفة هندسية ويمنح أجازة دراسية ومتى كانت الإجازة الدراسية بمرتب فانه لا يجوز طبقا للمادة ٤٨

من القانون ٤٦ لسنة ١٩٦٤ شغل وظيفته مدة الإجازة بمرتب وعلى ذلك فإن دراسته خلال الإجازة تعتبر امتدادا لعمله الأصلي بحسب النصوص السابقة مما لا يسوغ معه حرمان المهندس من بدل التفرغ خلال الإجازة الدراسية شأنها في ذلك شأن أنواع الإجازات الأخرى التي نص عليها قانون العاملين والتي يكون منحها بمرتب وما دام أن قانون البعثات لم يحرمه منها .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن المهندس الموقد بإجازة دراسية بمرتب لدراسة هندسية مرتبطة بعمله يستحق بدل التفرغ المقرر بقرار رئيس الجمهورية رقم ٦١٨ لسنة ١٩٥٧ .

٥٦٧ (١١/٥/١٩٦٧)

١٢٤ - جواز شغل درجات البعثين الى الخارج بالترقية عليها أسوة بشغل درجات الطوائف .

ان المادة ٤٧ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بأصدار قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة تنص على أنه « تحفظ على سبيل التذكير لأعضاء البعثات من العاملين والمجندين وظائفهم ويجوز شغل هذه الوظائف بصفة مؤقتة على أن تخلى عند عودتهم وذلك مع عدم الإخلال بما لو ذير الخزانة من سلطة أعانة أسر المجندين في الأحوال وطبقا للأوضاع التي يقررها رئيس الجمهورية » (١) .

ومقاد هذه المادة جواز شغل درجة العامل المبعوث بصفة مؤقتة على أن تخلى عند عودته .

وتنص المادة ٤٦ من القانون سالف الذكر على أنه « وعند أعارة أحد العاملين تبقى وظيفته خالية ويجوز شغل هذه الوظيفة بصفة مؤقتة على أن تخلى عند عودة العار ويكون شغل الوظيفة بقرار من السلطة التي تمارس حق التعيين وعند عودة العامل يشغل وظيفته الأصلية إذا كانت خالية أو يشغل أي وظيفة خالية من درجته أو يبقى في وظيفته الأصلية بصفة شخصية على أن تسوى حالته في أول وظيفة تخلو من نفس الدرجة » (٢) .

وقد أصدرت اللجنة العليا لتفسير قانون العاملين المدنيين القرار التفسيري رقم ١ لسنة ١٩٦٥ وجاء في مادته الثالثة « أن مقتضى حكم الفقرة الأولى من المادة ٤٦ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ أنه عند أعارة أحد العاملين يجوز شغل وظيفته بدرجةها وذلك سواء عن طريق التعيين فيها أو الترقية عليها بقرار من السلطة التي تمارس حق التعيين » .

(١) تقابل وتطابق المادة ٥٣ من القانون ٢١٠ لسنة ١٩٥٩ الملغى .

(٢) تقابل وتطابق المادة ٥٢ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥٩ الملغى .

وعلى هدى هذا التفسير التشريعي للمادة ٤٦ من قانون نظام العاملين المدنيين للدولة يمكن تفسير المادة ٤٧ منه إذ أن التفسير أيا كان مصدره تشريعيًا كان أو قضائيًا أو فقهيًا لا يقرر أحكامًا جديدة وإنما يوضح أحكام النص موضوع التفسير وقياسًا على ما ذهبت إليه اللجنة العليا لتفسير قانون العاملين المدنيين في تفسيرها للمادة ٤٦ من أنه يجوز أن يكون التعيين في وظائف المعارين بطريق الترقية يمكن تفسير المادة ٤٧ بأن يكون شغل وظائف المبعوثين بطريق الترقية أيضًا ولا يقدح في هذا التفسير أن المادة ٤٧ من هذا القانون لم تتضمن نصًا مشابهًا لنص المادة ٤٦ يبين ما يتبع بالنسبة للمعار عند عودته في حالة عدم إمكان إخلاء الوظيفة إذ يجوز قياسًا على ما قرره المادة ٤٦ سالفة الذكر في شأن المعار أن يشغل المبعوث عند عودته من بعثته وظيفته الأصلية إذا كانت شاغرة أو يشغل أي وظيفة خالية من درجته أو يبقى في وظيفته الأصلية بصفة شخصية على أن تسوى حالته في أول وظيفة تخلو من نفس درجته .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية إلى أنه يجوز شغل درجات المبعوثين إلى الخارج بالترقية عليها أسوة بشغل درجات المعارين ويتبع في إخلالها بعد عودة المبعوث نفس الطريقة التي تتبع في إخلال درجة المعار عند انتهاء إعارته .

(١٠٣٢) ١٩٦٧/٩/٢٤

١٢٥ - جواز شغل درجة العامل المبعوث سواء عن طريق التعيين فيها أو الترقية عليها . (١)

إن المادة ٤٧ من قانون نظام العاملين المدنيين الصادر به القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ تنص على أنه « تحفظ على سبيل التذكير لأعضاء الجهات من العاملين والمجندين وظائفهم ويجوز شغل هذه الوظائف بصفة مؤقتة على أن تخلى عند عودتهم وذلك مع عدم الإخلال بما لوزير الحزينة من سلطة إعانة أمر المجندين في الأحوال وطبقًا للأوضاع التي يقررها رئيس الجمهورية » (٢) .

ومن حيث أنه استنادًا إلى هذه المادة يجوز شغل درجة العامل المبعوث بصفة مؤقتة على أن تخلى عند عودته .

ومن حيث أن المادة ١٩ من قانون نظام العاملين المدنيين المشار إليه تنص على أن « يكون شغل الوظائف الحالية بطريق الترقية من الوظائف التي

(١) أيسات الجمعية العمومية بهذه الفتوى فتواها المنشورة بالملحق السابقة .

(٢) تعاقب وتطابق المادة ٥٣ من القانون رقم ٢٩٠ لسنة ١٩٥١ الملحق .

تسبقها مباشرة ، أو بالتعيين ، أو النقل ، • فالترقية هي إحدى وسائل شغل الوظيفة شأنها في ذلك شأن التعيين أو النقل •

ولا يجوز تخصيص نص المادة ٤٧ بأن يكون شغل الوظيفة بطريق التعيين وحده طالما ورد النص مطلقا إذ يكون ذلك تخصيصا بغير مخصص وآية ذلك أن المشرع بالنسبة لشغل وظيفة العامل في أجازة دراسية بدون مرتب نص في المادة ٤٨ على أن يكون شغلها بالتعيين بصفة مؤقتة أو ورد نص المسادة المذكورة كما يلي : « يجوز بقرار من الوزير المختص أو من في سلطته منح العامل أجازة دراسية بمرتب أو بدون مرتب لمدة لا تتجاوز أربع سنوات وذلك على حسب مقتضيات العمل » • • ويجوز شغل الوظيفة بالتعيين بصفة مؤقتة مدة الإجازة إذا كانت بغير مرتب على أن تخلى عند عودة العامل » •

فالمشرع قد غاير في الحكم بين شغل وظيفة من هو في أجازة دراسية بغير مرتب وبين شغل وظيفة المبعوث إذ نص على أن يكون شغل وظيفة الأول بطريق التعيين وأطلق كيفية شغل وظيفة الثاني وهو ذات التعبير الوارد بالنسبة للمعار إذ تنص المادة ٤٦ من قانون نظام العاملين المدنيين على أنه « عند اعارة أحد العاملين تبقى وظيفته خالية - ويجوز شغل هذه الوظيفة بصفة مؤقتة على أن تخلى عند عودة العامل المعار ويكون شغل الوظيفة بقرار من السلطة التي تمارس حق التعيين » •

وعند عودة العامل يشغل وظيفته الأصلية إذا كانت خالية أو يشغل إلى وظيفة خالية من درجته أو يبقى في وظيفته الأصلية بصفة شخصية على أن تسوى حالته في أول وظيفة تخلو من نفس الدرجة » •

وقد أصدرت اللجنة العليا لتفسير قانون العاملين المدنيين القرار التفسيري رقم ١ لسنة ١٩٦٥ الذي جاء فيه « أن مقتضى حكم الفقرة الأولى من المادة ٤٦ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ أنه عند أعارة أحد العاملين يجوز شغل وظيفته بدرجة أخرى وذلك سواء عن طريق التعيين فيها أو بالترقية عليها بقرار من السلطة التي تمارس حق التعيين » •

ومن حيث أن الجمعية العمومية للقسم الاستشاري انتهت بجلستها المنعقدة في ٢٠ من سبتمبر سنة ١٩٦٧ إلى جواز شغل درجات المبعوثين بالخارج بالترقية وذلك على هدى التفسير التشريعي للمادة ٤٦ من قانون نظام العاملين المدنيين للنقطة إذ أن التفسير أيا كان مصدره تشريعي كان أو قضائي أو فقهي لا يقرر أحكاما جديدة وإنما يوضح أحكام النص موضوع التفسير وقياسا على ما ذهبت إليه اللجنة العليا لتفسير قانون العاملين المدنيين في تفسيرها سالف الذكر من أنه يجوز أن يكون شغل وظيفة المعار بطريق الترقية أيضا ، ولا يقدح في هذا التفسير أن المادة ٤٧ من هذا القانون

لم تتضمن نصاً مشابهاً لنص المادة ٤٦ يبين ما يتبع بالنسبة للمعار عند عودته في حالة عدم إمكان إخلاء الوظيفة ، فإنه يمكن أن يفسر ذلك رغبة المشرع في عدم تكرار حكم نص عليه في المادة السابقة مباشرة وعلى ذلك تطبق ذات الأحكام الواردة في المادة ٤٦ على حالة عودة المبعوث بأن يشغل المبعوث عند عودته من بعثته وظيفته الأصلية إذا كانت شاغرة أو يشغل أى وظيفة خالية من درجته أو يبقى في وظيفته الأصلية بصفة شخصية على أن تسوى حالته في أول وظيفة تغلو من نفس درجته .

ومن حيث أن القول بأن الاعارة تختلف عن البعثة في أنها قد تؤدي الى نقل العامل المعار الى الجهة المستعمرة فإن ذلك ليس بلازم حتماً في جميع الاعارات وفي الغالب الاعم يعود للعامل المعار الى وظيفته الأصلية كالمبعوث تماماً .

أما القول بأن شغل درجات المبعوثين بالترقية سوف يؤدي الى شغلها بصفة دائمة وأن ذلك يستتبع - عند عودة المبعوث - المطالبة بإنشاء درجات جديدة - مردود بأن المبعوث شأنه شأن المعار عند عودته يشغل وظيفته الأصلية إذا كانت شاغرة أو يشغل أى وظيفة خالية من درجته أو يبقى في وظيفته الأصلية بصفة شخصية ، كما أن هذا القول ينظر الى الترقية باعتبارها تحسيناً لحال العامل فقط وكأنها ترقية حتمية وجوبا بقوة القانون ويفعل العنصر الأهم في الترقية وهي الخدمات التي تؤديها الوظائف وما أوجب القانون على العامل من أن يقوم بعمل الوظيفة التي يرقى اليها بحيث ينبغي أن تستهدف الترقية أساساً أداء الخدمة واحتياجات المرافق العامة وما يكفل حسن سيرها تحقيقاً للمصلحة العامة وأن الادارة هي القوامة على تقدير هذه الاعتبارات وترخص في الترقية الى الوظائف وفي اختيار وقت الترقية .

٦٦٦ (١٦٦٨/٧/٢٦)

بنوك

(أ) خدماتها

(ب) أعضاء مجلس الادارة

١ - الجمع بين العضوية

٢ - القروض والتسهيلات الائتمانية

٣ - بنك التسليف الزراعى والتعاونى

(ج) الخاق موظفى البنك الاهلى بالبنك المركزى •

(د) مسائل متنوعة •

(١) خدماتها

١٢٦ - الخدمات التى يقدمها البنك الاهلى المصرى للحكومة - تقاضيه عنها مقابل المصروفات الفعلية فقط ، فلا يستحق قبل الحكومة مرتبات موظفيه وعياله الذين يقومون بأداء هذه الخدمات •

كانت المادة ١٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥١ بإنشاء بنك مركزى للدولة تنص على أن « يقوم البنك بأعمال مصرف الحكومة وتعين الخدمات التى يؤديها البنك للحكومة بدون أجر خاص بالاتفاق بين وزير المالية والبنك وبعد موافقة مجلس الوزراء » •

واستنادا الى النص سيمالف الذكر تم الاتفاق بين الحكومة والبنك بموجب كتابين متبادلين بينهما فى ٩ من أبريل سنة ١٩٥١ على الخدمات المشار إليها وكان من بين هذه الخدمات اصدار القروض الحكومية وإدارة الدين العام وقد تم الاتفاق بشأنه على ألا يتقاضى البنك أنماجا عنه فى المستقبل فيما عدا المصاريف الفعلية التى يتحملها أما فيما يختص بخدمة الدين العام الحالى والمستقبل باستثناء أذونات الخزنة فقد تم الاتفاق على تقدير الاتعاب بواقع ٨/٣ فى الألف سنويا على مجموع رأسمال الدين المقائم وتدفع على قسطين نصف سنويين •

ثم صدر القانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٧ بأصدار قانون البنوك والائتمان ونصت المادة ١٣ منه على أن « يقوم البنك بأعمال مصرف الحكومة ولا يتقاضى أى أجر على الخدمات التى يؤديها لها » •

ونظرا الى أن الجمعية العمومية للقسيم الاستشارى للفتوى والتشريع بمجلس الدولة سبق أن رأت أن المبالغ التى يتقاضاها البنك عن خدمة الدين العام بمختلف أنواعه فى ظل القانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٧ تخضع لرسم الخدمة الاصلى أو الاضافى بوصفها مصروفات فعلية للجمعية يستردها البنك وقد جاء بأسباب الفتوى تفسيراً لعبارة (بدون مقابل اذا كان الصرف رد المبالغ التى صرفت أى اذا كانت العملية فى حقيقتها بدون مقابل كان الصرف مجرد رد مصروفات أو تكاليف خاصة بالعملية) ، ويرى البنك الاعلى أن مقتضى هذا الرأى أن النص فى القانون على ألا يتقاضى البنك أى أجر عن الخدمات التى يؤديها للحكومة لا يعنى أن البنك لا يستحق استرداد المصاريف الفعلية التى أنفقت •

الا أن وزارة الخزانة رأيت يكتبها المؤرخ ٥ من أكتوبر سنة ١٩٦٠ أن عبارة (ألا يتقاضى أى أجر) تعنى أن البنك لا يستحق استرداد المصروفات الفعلية التى أنفقتها .

وقد عرض هذا الموضوع على الجمعية العمومية للقسم الاستشارى للفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة فى ٤ من يناير سنة ١٩٦١ فاستبان لها أن المادة ١٣ من القانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٧ بإصدار قانون البنوك والائتمان تنص على أن « يقوم البنك بأعمال مصرف الحكومة ولا يتقاضى أى أجر عن الخدمات التى يؤديها لها » وأن المادة ١٣ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥١ بإنشاء بنك مركزى للدولة كانت تنص على أن « يقوم البنك بأعمال مصرف الحكومة وتعين الخدمات التى يؤديها البنك للحكومة بدون أجر خاص بالاتفاق بين وزير المالية والبنك وبعد موافقة مجلس الوزراء كما يقوم البنك بالعمليات المصرفية الأخرى طبقاً لما هو وارد بالقانون النظامى للبنك » ، وظاهر من استعراض هذين النصين أن المشرع قد استعمل فى المادة ١٣ من القانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٧ عبارة (ولا يتقاضى أى أجر) وهى عبارة تطابق فى مدلولها ومعناها عبارة (بدون أجر خاص) التى سبق استعمالها فى المادة ١٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥١ ومن ثم يتعين تفسير العبارة الأولى على حدى مدلول العبارة الثانية وتطبيقها بالصحيحة .

ولما كان قد سبق للجمعية العمومية أن رأيت بجلستها المنعقدة فى ١١ من ديسمبر سنة ١٩٥٧ - وهى بصدد تحديد المبالغ التى يتقاضاها البنك من الحكومة والتى تخضع لرسم الدمغة أن المادة ١٣ من القانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٧ تنص على أن يقوم البنك بأعمال مصرف الحكومة ولا يتقاضى أى أجر عن الخدمات التى يؤديها لها كما نصت المادة ١٤ منه على أن ينوب البنك عن الحكومة فى إدارة الدين العام وأصداره والقيام بخدماته واستهلاكه ومفاد ذلك أن خدمة الدين العام يختلف أنواعه أصبحت دون أجر أو مقابل شأنها فى ذلك شأن إصدار هذا الدين ومن ثم فلا تخضع المبالغ التى يتقاضاها البنك عن هذه الخدمات للرسم الاصلى أو الاضافى بوصفها مصروفات فعلية للمعدية يستردها البنك . كما جرى التطبيق العملى فى ظل المادة ١٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥١ المشار اليه على أن يتقاضى البنك من الحكومة المصروفات الفعلية التى يتكبدتها فى سبيل أداء الخدمات لها . وعلى مقتضى هذا الرأى يتعين التفرقة بين ما يعتبر أجراً وهو ما يلتزم به البنك ولا يجوز له أن يطالب الحكومة به وبين المصروفات الفعلية التى يستردها البنك لأنه أنفقتها فى سبيل تأدية خدمات للحكومة .

وبين من الاطلاع على الاوراق أن السيد نائب محافظ البنك الاهلى قرر تشكيل لجنة من بعض موظفى البنك لتقدير التكاليف التى تحمّلها البنك نظير خدمة قروض الحكومة وأذن الخزانة وقد أعدت هذه اللجنة تقريراً جاء فيه ما يأتى :

(قامت اللجنة في اجتماعها الاول ببحث الاسس التي سيتم على اساسها هذا التقدير واستعرضت النظم المتبعة في شأن محاسبية مراقبة النقد وادارتي الرقابة على البنوك وتجميع احصائيات الائتمان المصرفي وقسم الاصدار من القيام بخدمات مماثلة واستقر الرأي على احتساب مرتبات الموظفين والموظفات والعمال المحققين بالاقسام التي تقوم فعلا بخدمة القروض دون أى عمل آخر ثم تقدير نسبة معينة من مرتبات بعض موظفي الاقسام الاخرى نظير الخدمات التي تؤديها ولما كانت المصروفات الادارية لفرع القاهرة تتضمن هذه البنود ويصعب تحديد ما يخص خدمة القروض منها فقد روى تقدير نسبة معينة من هذه المصروفات كما اخذت في الاعتبار الخدمات التي يقوم بها فرع الاسكندرية وقد طلبت اللجنة الحصول من فرع القاهرة على البيانات المطلوبة من مرتبات الموظفين والمصروفات العمومية وذلك من سنة ١٩٥٩ نقط التي رأت اللجنة اتخاذها اساسا للتقدير عن الثلاث السنوات من ١٩٥٧ ، الى ١٩٥٩ تسهيلا لمهمة جمع البيانات وتوفيرها للوقت والجهود وعنما توافرت البيانات اللازمة اجتمعت اللجنة واستعرضت بنود المصروفات وقامت بتحديد المبالغ عن عام ١٩٥٩ ، على الوجه التالي : ٠٠٠٠

فاذا ما اخذت الارقام الخاصة بعام ١٩٥٩ كأساس عن عامي ١٩٥٧ و ١٩٥٨ وعلى سبيل التجاوز لان الفروق ستكون طفيفة تصبح هذه المصروفات عن المدة موضوع البحث كالآتي :

عن عام ١٩٥٩	٦٧٧٥٠ جنية
عن عام ١٩٥٨	٦٧٧٥٠ جنية
عن عام ١٩٥٧	٢٥٤٠٠ جنية

(من ٨/١٢ الى ١٢/٣١) —

٠ (١٦٠٩٠٠ جنية)

ويبين من ذلك أن ما يطلبه البنك الاهلي المصري من مبالغ انفقها في سبيل اداء خدمات للحكومة لا يدخل في مدلول المصروفات الفعلية التي استقر الرأي على جواز استردادها ذلك لان هذه المبالغ تبذل في واقع الامر لمرتبات الموظفين أو نسبة من مرتباتهم التي يتقاضونها نظير قيامهم بخدمات للحكومة فهي أجر لا يستحقه البنك وفقا للبادة ١٣ من ائمانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٧ المشار اليه - أما انقول بأن هذا الاجر لا يتقاضاه البنك وانما يتقاضاه موظفوه وأن الاعفاء المقرر للحكومة يتعلق بالاجر المستحق للبنك وانما الاجر المستحق لموظفيه فهو مردود بأن قيام البنك بما يقوم به من خدمات للحكومة لا يكون الا بموظفيه فلا محل للفصل بينه كشخصية معنوية مستقلة وبين موظفيه في هذا الخصوص .

٢٢ (١٦٦٩/٢/١)

٢٢٧ - تحويل مرتب الوقت كله أو بعضه على كاه البنوك - لا تستحق عليه عوارض

التحصيل المنصوص عليها في منشور عام وزارة المالية والاقتصاد رقم ٥ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالنشودين العاملين الصادرين من وزارة الخزانة برقم ١ و ١٣ لسنة ١٩٦١ .

لما كان منشور عام وزارة المالية والاقتصاد رقم ٥ لسنة ١٩٥٤ أجاز الخصم من ماهيات الموظفين والمستخدمين سدادا لمستحقات المحلات التجارية بالشروط الموضحة فيه ، على أن يستقطع من المبالغ المحصلة ٣٪ نظير عملية التحصيل تضاف الى الإيرادات المتنوعة - وأن يؤخذ على الشركات والهيئات والمحلات التجارية ٥٠٠ الخ اقرار بقبول استقطاع ال ٣٪ المشار إليها مع تعهدا بأن تتحمل هي لا الموظفين بقية عمولة التحصيل المذكورة - وقد خفضت هذه اعموه الى ١٪ بناء على قرار اللجنة الوزارية للشئون الاقتصادية بجلستها المنعقدة في ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٦٠ وقد صدر بذلك منشور عام وزارة الخزانة رقم ١ لسنة ١٩٦١ ثم صدر منشور عام وزارة الخزانة رقم ١٣ لسنة ١٩٦١ وقد جاء فيه أنه لما كانت الهيئات والروابط وما في حكمها التي لا ترمي الى الكسب التجاري إنما تنشأ لتحقيق خدمات وأهداف اجتماعية سامية لحدها أعضائها وإن اغفائها من تحصيل العمولة المقررة على مستحقاتها فيه تدعيم لمركزها المالي وباتالى مساعدتها على تحقيق أهدافها فقد قرر أن تكون عمولة تحصيل على المبالغ التي تقوم الحكومة بتحصيلها من موظفيها وعاملها لصالح الغير على النحو التالي :

١ - بواقع ١٪ على مستحقات المحال التجارية .

٢ - بواقع ٣٪ على المبالغ التي تحصل لحساب شركات التأمين .

٣ - إعفاء الهيئات والروابط وما في حكمها التي لا ترمي الى الكسب التجاري من عمولة التحصيل والتي تتوفر فيها الشروط المعلنه في المنشور سالف الذكر .

ولما كانت عمولة التحصيل إنما تستحق عن المبالغ التي تحصل لحساب الجهات المبينة في منشورات وزارة الخزانة سسالة الذكر وليس من بينها تحويل المرتبات على البنوك اذ أن البنك المحول عليه الراتب كله أو بعضه يعتبر وكيلًا عن صاحب الشأن في قبض ما يحول اليه .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية للقسم الاستشارى الى أنه لا وجه لاستحقاق عمولة تحصيل على ما يحول من مرتبات العاملين الى أحد البنوك سواء أكان التحويل عن كامل المرتب أو جزء منه اذ أن البنك المحول عليه الراتب كله أو بعضه يعتبر وكيلًا عن صاحب الشأن في قبض ما يحول اليه .

ولا يغير من ذلك أن يكون تحويل جزء من الراتب مقابل التزام الموظف بالوفاء بما اقترضه من البنك المحول عليه جزء من المرتب .

١٢٨ - اعتبار القروض التي تقدمها البنوك في نطاق نشاطها المعتاد عملا تجاريا مهما
كانت صفة المقرض وإيان كان الغرض الذي خصص له القرض - خصسوع هذه القروض
للمعدات التجارية التي تباع تقاضى فوائد على متجده الفوائد ومجاوزة الفائدة لرأس المال

أنه وفقا لما قضت به محكمة النقض في حكمها الصادرين بجلسته ٢٧
يونيه سنة ١٩٦٣ - في الطعن رقم ١١٥ لسنة ٢٨ قضائية ورقم ٢٢٥
لسنة ٢٧ قضائية (١) فان القروض التي تقدمها المصارف تعتبر بالنسبة
للمصرف المقرض عملا تجاريا بطبيعته وفقا لنص المادة الثانية من قانون
التجارة وبالنسبة للمقرض فانه وإن اختلف الراى فى تكييفها اذا لم يكن
للمقرض تاجرا أو اذا كان القرض مخصصا لأغراض غير تجارية إلا أن محكمة
النقض ترى اعتبار القروض التي تقدمها البنوك فى نطاق نشاطها المعتاد
عملا تجارية مهما كانت صفة المقرض وإيا كان الغرض الذي خصص له
القرض وذلك للأسباب التي أوردتها المحكمة فى حكمها سالف الذكر - وأنه
مما يؤيد هذا النظر أن المشرع المصرى قد أصدر فى ظل القانون المدنى الجديد
إقانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٦ بإنشاء بنك الائتمان العقارى - لهذا
البنك منح قروض طويلة الأجل لغير التجار ولغير أغراض تجارية - وهذه
القروض تقترض بسبب طول أجلها تجاوز الفوائد لرأس المال - مما يفيد
أن المشرع قد خرج بهذه القروض عن نطاق المظهر المنصوص عليه فى صدر
المادة ٢٣١ من القانون المدنى وهو ما لا يمكن تفسيره إلا أن المشرع قد اعتبر
تلك القروض تجارية وتبعا لذلك تخضع للقواعد والمعدات التجارية التي
تباع تقاضى فوائد على متجده الفوائد ومجاوزة الفوائد لرأس المال وقد أيدت
محكمة (النقض) ما جاء بأسباب الحكم المطعون فيه من أن المادة التجارية تبنت
بكافة طرق الإثبات وخير دليل عليها ما كان مستمدا من طبيعة العمل نفسه
ومن خصائصه الكامنة فيه - وأن عملية القرض طويل الأجل من صميم أعمال
البنك التجارى وفقا لقانونه النظامى ومن أن العادة قد جرت منذ نشأته -
الائتمان العقارى فى مصر على اقتضاء فوائد تزيد على رأس المال فى كل
قرض عقارى طويل الأجل .

ومن حيث أنه ينبغي على ما تقدم أن القروض التي اقترضها السيد/
... من بنكى الائتمان العقارى والإراضى المصرية تعتبر أعمالا تجارية .

ومن حيث أن المادة الأولى من القانون رقم ٧ لسنة ١٩٣٢ بتجديد ومد
أجل سلف بعض البنوك العقارية تنص على أن « الديون التي تمت بشأنها
الاتفاقات المرافقة لهذا القانون المعقودة بين الحكومة والبنك العقارى المصرى
وبنك الاراضى المصرية وشركة الرهن العقارى تجمد وتمد أجلها فى حدود
هذه الاتفاقات وطبقا للقواعد المبينة بها » ، وتنص المادة السابعة من كل
الاتفاقات الثلاث المرافقة لهذا القانون والمعقودة أولها مع البنك العقارى

المصرى وثانيها مع بنك الأراضي المضرى وثالثها مع شركة الرهن العقاري المصرى على مقدار ما تقدمه الحكومة لكل من هذه البنوك وبما يوازى ثلثى دين كل منها .

وتنص المادة الثامنة من كل من هذه الاتفاقات أنه بمقتضى هذا الدفع تحل الحكومة المصرية محل كل من هذه البنوك بما يوازى ما دفعته لكل بنك منها فى كافة حقوقه وفى أسهمه وفى المعاوى وفى التحويلات وحقوق الامتياز الضامنة للسلفيات التى انتفعت من دفع المبالغ المشار إليها .

وتنص المادة السابعة من الاتفاق المرافق للقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٢٦ والمعقد بين الحكومة المصرية وبنك الأراضي المصرى بأنه : فى حالة عدم سداد المدينين أقساط السلفة (أ) فى ميعاد ستة أشهر من تاريخ استحقاقها تقوم الحكومة مزاعةة للتخفيضات الهامة التى وافق عليها بنك الأراضي بمعاونته فى توفير ما يلزمه من المال لمواجهة التزاماته بدفع هذه الاقساط والمصاريف القضائية بطريق الحلول .

وتكون هذه المقرضات سلفا (ل) تأتى فى المرتبة بعد السلفة (أ) مباشرة وقبل السلفة (هـ) . . . الخ .

وبذلك تكون الحكومة المصرية قد حلت محل البنك العقاري المصرى وبنك الاراضى بمقدار ما دفعته فى الديون المستحقة لهما قبل مدينتهما .

ومن حيث أن المادة ٣٢٩ من القانون المدنى تنص على أن « من حل قانونا أو اتفاقا محل الدائن كان له حقه بما لهذا الحق من خصائص وما يلحقه من توابع وما يكفله من تأمينات وما يرد عليه من دفعوع ويكون هذا الحل بالقدر الذى أداه من ماله من حل محل الدائن » . والمستفاد منها أن الحق ينتقل الى من تم الحل له بماله من خصائص كما اذا كان تجاريا أو كانت له مدد تقادم خاصة أو كان البسند المثبت له واجب التنفيذ وما يلحقه من توابع كالفوائد وما يكفله من تأمينات كالرهن الرسمى وما اليه وما يتصل به من دفعوع كانشاب البطلان والانقضاء ما لم يكن الامر متعلقا بواقعة متصلة بشخص الدائن كالدفع بقصره : فان هذا الدفع لا يظن قائما بعد الحل متى كان من تم له الحل كامل الاهلية .

ومن حيث أنه ينبغى على ما تقدم أن الدين الذى حلت فيه الحكومة المصرية محل البنك العقاري وبنك الاراضى المصرى قبل السيد . . . هو دين تجارى ينتقل اليها بخصائصه وما يلحقه من توابع وما يكفله من تأمينات وبالقدر الذى أدته الحكومة للبنكين المذكورين عنه ولا تنطبق على هذا الدين المادة ٢٣٣ من القانون المدنى - اذ تنطبق الحكم الوارد فى صدرها تخرج منها الديون التجارية والتى تحكمها القواعد والمعادات التجارية والتى تجيز تجاوز الفائدة لرأس المال .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن القروض التى حلت الحكومة
محل البنك العقارى المصرى وبنك الاراضى المصرى فى جزء منها تطبيقا
للقانون رقم ٧ لسنة ١٩٢٣ ورقم ٤٨ لسنة ١٩٣٦ تعتبر أعمالا تجارية
وتخرج عن نطاق الحظر الوارد فى المادة ٢٣١ من القانون المدنى وتنخض
للقواعد والمعادن التجارية .

وأن حلول الحكومة بما أدته عن المدينين محل البنكين سالفى الذكر لا
يغير من خصائص هذه القروض ولا من اعتبارها أعمالا تجارية وتحل الحكومة
بما أدته عن المدينين محل البنكين المذكورين فى ذلك الحق والذي كان لهما بما
له من خصائص وما يلحقه من تداعى وما يكفله من تأمينات وما يرد عليه من
دفوع وبالقدر الذى أدته للبنكين المذكورين عن المدينين .

وعلى ذلك فإن ورثة السيد/ ٠٠٠٠ يلزمون قبل الحكومة بأداء فوائد
ما أدته عنهم من قروض حلت فيها محل البنكين المذكورين ولو تجاوزت قيمة
هذه الفوائد ما أدته عنهم من هذه القروض .

(١٩٣٧/٤/٢١) ٤٧٣

(ب) - أعضاء مجلس الإدارة

- ١ - الجمع بين العضوية .
- ٢ - القروض والتسهيلات الائتمانية .
- ٣ - بنك التسليف الزراعى والتعاونى .

١ - الجمع بين العضوية

١٢٩ - حضر الجمع بين عضوية مجلس إدارة اتحاد البنوك وعضوية مجلس إدارة بنك
آخر أو القيام بأى عمل من أعمال الإدارة أو الاستشارة فى أيهما وفقا لنص الفقرة الأخيرة من
المادة ٢٩ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ الخاص بالشركات - تناول هذا المقرر البنوك أيا كان
الشكل الذى تتخذه شركة مساهمة أو مؤسسة عامة .

ينود التساؤل فيما إذا كانت المادة ٢٩ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ (من القانون رقم
٢٦ لسنة ١٩٥٤ ، اذ تحظر على عضو مجلس إدارة بنك من البنوك الجمع بين
هذه العضوية وبين عضوية مجلس إدارة بنك آخر ، أو القيام بأى عمل من
أعمال الإدارة أو الاستشارة فى أيهما) تعنى بذلك البنوك المتخذة شكل
شركة مساهمة ، دون ما عداها من بنوك أخرى لا تتخذ هذا الشكل أم أنها
تتناول البنوك أيا كان شكلها القانونى .

ولبيان الرأى فى تفسير المادة ٢٩ فقرة الأخيرة من القانون رقم ٢٦ لسنة
١٩٥٤ يقتضى الأمر القول أن الفقرة الأخيرة من المادة ٢٩ من القانون رقم

٢٦ لسنة ١٩٥٤ محل الخلاف المتقدم بيانه ، اضيفت ابتداء الى هذا القانون بالقانون رقم ١٥٥ لسنة ١٩٥٥ ثم عدلت بالقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٦ ، ونصها قبل هذا التعديل هو « لا يجوز لعضو مجلس ادارة بنك من البنوك أن يجمع الى عضويته مجلس ادارة بنك آخر أو شركة من شركات الائتمان أو القيام بأي عمل من أعمال الادارة أو الاستشارة في أيهما » ، وتقول المذكرة الايضاحية لهذا القانون أن الاشتراك في عضوية مجلس ادارة بنك من البنوك أصبح لا يتلاءم معه الاشتراك في عضوية مجلس ادارة بنك آخر أو شركة من شركات الائتمان باعتبار أن مصالح هذه الشركات تتعارض مع بعضها البعض ، اذ لكل شركة سياسة معينة يضربها اطلاع شركة أخرى عليها لذلك رأت الوزارة حفظاً للائتمان المالى والمصرفى اضافته فقرة جديدة الى المادة ٢٩ تحظر على عضو مجلس ادارة أى بنك من البنوك أن يجمع الى ذلك عضوية مجلس ادارة بنك آخر أو شركة من شركات الائتمان أو القيام بأي عمل من أعمال الادارة أو الاستشارة في أيهما ، حتى يقفل الباب فى وجه كل تحايل ، وفى ذلك أيضاً مزايانا المنافسة وعدم تحقيق فكرة الاحتكار أو السيطرة فى الشئون المالية ذات الأثر البالغ فى الحياة الاقتصادية .

وقد عدل نص هذه الفقرة بالقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٦ فأصبح كالآتى : « لا يجوز لعضو مجلس ادارة بنك من البنوك لى تزاوّل نشاطها فى مصر أن يجمع الى عضويته مجلس ادارة بنك آخر أو شركة من شركات الائتمان التى يكون لها نشاط فى مصر وكذلك القيام بأي عمل من أعمال الادارة أو الاستشارة فى أيهما » .

وقد قصد بهذا التعديل ، على ما يبين من المذكرة الايضاحية لهذا القانون الأخير أن يقصر الحظر الوارد فى الفقرة الأخيرة من المادة ٢٩ المتنازع اليها - على حالة الجمع بين عضوية مجلس ادارة أكثر من بنك من البنوك التى تزاوّل نشاطها فى مصر وكذلك القيام بأي عمل من أعمال الادارة أو الاستشارة فى أيهما .

والذى يبين من ذلك أن الشارع حين قرر حظر الاشتراك فى عضوية مجلس ادارة بنك من البنوك «بنك آخر» ، إنما قصد تحقيق غاية معينة ، هي حفظ الائتمان المالى والمصرفى مما اقتضى ألا يشترك فى عضوية مجلس ادارة بنك من يكون عضواً فى مجلس ادارة بنك آخر ، أو يقوم فيه بأى عمل من أعمال الادارة أو الاستشارة ، حتى يستقل كل بنك بادارته وبالقائمين بعمل الادارة أو الاستشارة فيه فيجربى سياسته وفق ما يتقرر فى هذا الخصوص ، مما قد يتعارض مع السياسة التى يجرى عليها بنك آخر ، ولذلك حظر الاشتراك فى عضوية مجلس ادارة أكثر من بنك أو القيام بعمل من أعمال الاستشارة فى أيهما ، حتى لا يطلع على سياسته أى بنك آخر أو يشترك فى نشاطه من يقوم بالادارة أو بأعمال الاستشارة فى بنك آخر ، وقد أورد الشارع هذا الحكم فى قانون الشركات المساهمة اخذاً بما كان حاصله من أمر

الغلب البنوك القائمة وقتئذ حيث كانت عند اضافته حكم النص شركات مساهمة .

وعلى مقتضى ما سبق يكون المقصود بالبنك في حكم الفقرة الأخيرة من المادة ٢٩ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ المشار اليه هو أى (بنك) بالمعنى المعلوم لهذه الكلمة ، وهو من يباشر عمليات البنوك . وبذلك يشمل مدلول اللفظ البنوك المتخذة شكل شركات مساهمة ، والبنوك غير المتخذة هذا الشكل ، وهى المؤسسات العامة التى تباشر أعمال البنوك . ومعلوم أن الاصل فى البنوك أن تتخذ شكل الشركة المساهمة (م ١٩ و ٢١ من قانون البنوك والائتمان رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٧) ، على أنه استثناء من ذلك قد تباشر المؤسسات العامة أعمال البنوك فى حدود القرار الصادر بإنشائها (م ١٩ من القانون سالف البيان) . وقد قصد الشارع بنص الفقرة الأخيرة من المادة ٢٩ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ سالف الذكر البنوك بالمعنى القانونى المصطلح عليه لهذا اللفظ وهو كل من يزاوئ عمليات البنوك على ما سلف الايضاح ، مما يقتضى القول بأن حكم الفقرة المشار اليها يتناول البنوك المتخذة شكل شركات مساهمة والبنوك المتخذة شكل مؤسسات عامة .

ولا يتغير من النظر المتقدم أن يرد لفظ البنوك المشار اليه فى قانون خاص بالشركات المساهمة وأن يجيء فى المذكرة الايضاحية له ، ما قد يحمل على أن النص يتحدث عن البنوك المتخذة شكل شركات مساهمة وحدها إذ ان ورود اللفظ على مادة وردت فى قانون خاص بأحكام الشركات المساهمة لا يكفى بذاته لتخصيصه بحيث لا يتناول الا البنوك المتخذة شكل شركات مساهمة ، إذ الحكمة من تقرير حظر الجمع بين عضوية مجلس إدارة أكثر من بنك ، وهى أن لكل بنك سياسة قد يضار من إطلاع بنك آخر عليها ، تتوافر فى البنوك أيا كان شكلها أما ما جاء فى المذكرة الايضاحية مما سلف بيانه ، فهو لا يعدو أن يكون من قبيل الاشارة الى الغالب من أمر البنوك وهو كون أكثرها متخذاً شكل شركات المساهمة ولا يعد حجة للقول بقصر الحظر الوارد فى النص على حالة الجمع بين عضوية مجلس إدارة أكثر من بنك ، على البنوك المتخذة شكل شركات المساهمة .

ويخلص مما تقدم أن حكم الفقرة الأخيرة من المادة ٢٩ من القانون سالف الذكر يسرى فى حالة الجمع بين عضوية مجلس إدارة بنك وبين عضوية مجلس إدارة بنك آخر أو العمل فيه أيا كان الشكل القانونى الذى يتخذه أى من البنكين .

وأخذاً بالرأى السالف تقريره يكون من غير الجائز قانوناً ، أن يجمع المقوض بإدارة بنك زلخا الى ذلك عضويته لمجلس إدارة البنك المركزى ، لأن ذلك أمر محظور فى حكم المادة ٢٩ فقرة أخيرة السالف بحثها ، ومن ثم يكون

من غير الجائز قانوناً أن يجتمع السيد / ٠٠٠٠ وكيل وزارة الاقتصاد بين
عضوية مجلس إدارة البنك المركزي وبين التفويض بإدارة بنك زفا .

(١٨٦ (١٩٦٤/١/٥)

١٣٠ - حظر الجمع بين عضوية مجلس إدارة أحد البنوك وعضوية مجلس إدارة بنك
آخر أو القيام بأي عمل من أعمال الإدارة أو الاستشارة في أيها وفقاً لنص الفقرة الأخيرة من
المادة ٢٩ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ الخاص بالشركات - المادة ٣٢ من هذا القانون خصت
البنك المركزي بحكم خاص وهو حظر الجمع بين عضوية مجلس إدارته وعضوية مجلس إدارة
أية شركة مساهمة إلا بترخيص من رئيس الجمهورية .

إن الفقرة الأخيرة من المادة ٢٩ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ الخاص
بالشركات المضافة بالقانون رقم ١٥٥ لسنة ١٩٥٥ المعدل بالقانون رقم ١٥٩
لسنة ١٩٥٦ تنص على أنه « لا يجوز لمعضو مجلس إدارة بنك من البنوك التي
تزال نشاطها في مصر أن يجتمع إلى عضويته وعضوية مجلس إدارة بنك آخر
أو شركة من شركات الائتمان التي يكون لها نشاط في مصر وكذلك القيام
بأي عمل من أعمال الإدارة أو الاستشارة في أيها » .

ومن حيث أن المادة ٣٢ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ تنص على أنه
« استثناء من حكم المادة ٢٩ لا يجوز لمن يكون عضواً في مجلس إدارة البنك
المركزي أو في غيره من البنوك أو في الشركات التي تساهم فيها الدولة أو
الأشخاص الاعتبارية العامة أن يشترك بصفته الشخصية في عضوية مجلس
إدارة أية شركة مساهمة إلا بترخيص خاص من رئيس الجمهورية » .

ومن حيث أنه يبين من هذه النصوص أن المشرع بعد أن قرر حظر
الاشتراك في عضوية مجلس إدارة بنك من البنوك وبنك آخر - خص البنك
المركزي بحكم خاص فنص صراحة في المادة ٣٢ بآلفه الذكر على حظر الجمع
بين عضوية مجلس إدارة البنك المركزي وعضوية مجلس إدارة أية شركة
مساهمة إلا بترخيص من رئيس الجمهورية .

ومن حيث أنه يبين من ذلك أن المشرع قد اعتبر البنك المركزي بنكاً
من البنوك التي يحظر على عضو مجلس إدارتها أن يساهم في عضوية مجلس
إدارة بنك آخر .

ومن حيث أن الدكتور / ٠٠٠٠ قد عين متدوياً مفوضاً على بنك زفا بعد
تاميمه بالقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ وقد حل بوصفه مفوضاً محل مجلس
الإدارة وله سلطاته عملاً بما تقتضيه المادة السادسة من القانون سالف
الذكر - وبهذه المثابة يندرج تحت الحظر الوارد في المادتين ٢٩ و٣٢ من
القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ .

ومن حيث أن الدكتور / كان قد عين عضواً بمجلس إدارة البنك المركزي اعتباراً من أول يناير سنة ١٩٦١ ثم عين بتاريخ ١٩٦١/٦/٢٠ مفوضاً على بنك زلخا حتى ١٩٦٣/٦/٣٠ بقرار من رئيس مجلس إدارة المؤسسة الاقتصادية بتاريخ ١٩٦١/٦/٢٠ أي بتاريخ سابق على القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٦٥ الذي أعاد تشكيل مجلس إدارة البنك المركزي وجعل من بين أعضائه رؤساء مجالس إدارة البنوك التجارية والمتخصصة أو من ينوب عنهم من أعضاء المجالس الإدارية .

ومن حيث أنه يبين مما تقدم أن الدكتور / قد جمع بين عضوية مجلس إدارة البنك المركزي وبين وظيفة مفوض على بنك زلخا في الفترة من ١٩٦١/٦/٢٠ إلى ١٩٦٣/٦/٣٠ - أي في وقت سابق على تعديل تشكيل مجلس إدارة البنك المركزي دون أن يصدر قرار من رئيس الجمهورية يرخص بهذا الجمع ، كما توجب ذلك المادة ٣٢ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ ومن ثم يكون من غير الجائز قانوناً أن يجمع السيد الدكتور المذكور بين عضوية مجلس إدارة البنك المركزي وبين عمله كمفوض بإدارة بنك زلخا وذلك خلال الفترة المشار إليها ولا يغير من ذلك - أن يكون بنك زلخا كان تحت التصفية وقت أن عين الدكتور المذكور مفوضاً لإدارته إذ لا يخرج ذلك عن اعتباره بنكاً .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى تأييد رأيها السابق بجلسته ١٢/٢/١٩٦٤ (١) .

(٢٣٩) (١٩٦٧/٣/٤)

١٣١ - حظر المادة ٣ من القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ الجمع بين عضوية مجلس إدارة أكثر من شركة واحدة من شركات المساهمة - حظر المادة ٢٩ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ الجمع بين عضوية مجلس إدارة أحد البنوك وعضوية مجلس إدارة بنك آخر أو شركة من شركات الائتمان أو القيام بأي عمل من أعمال الإدارة أو الاستشارة فيها - نص المادة ٥ من القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٤ بالتفويض في إنشاء البنك العربي الافريقي على أفعاله من المفضوع لقوانين المنظمة لشركات المساهمة ليس من مؤداه الاعلاء من قاعدة حظر الجمع المشار اليها .

ان المادة ٢٩ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ الخاص بالشركات تنص على أنه لا يجوز لمفوض مجلس إدارة بنك من البنوك التي تزاوّل نشاطها في مصر أن يجمع الى عضويته عضوية مجلس إدارة بنك آخر أو شركة من شركات الائتمان التي يكون لها نشاط في مصر ، وكذلك القيام بأي عمل من أعمال الإدارة والاستشارة فيها ، كما تنص المادة ٣ من القانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٦١ على أنه لا يجوز لاحد بصفته الشخصية أو بصفته نائباً عن الغير أن يجمع بين عضوية مجلس إدارة أكثر من شركة وأحدة من شركات المساهمة .

(١) هذا الرأي موضح في القاعدة السابقة .

والذي يستفاد من هذين النصين أن التشريع قد حظر على وجه العموم الجمع بين عضوية مجلس إدارة أكثر من شركة مساهمة كما حظر على وجه خاص الجمع بين عضوية مجلس إدارة أكثر من بنك أو شركة من شركات الائتمان ، ويلاحظ أن قاعدة حظر الجمع هذه شأنها شأن أية قاعدة أخرى تحظر الجمع بين صفتين - مزدوجة التطبيق - بمعنى أنها تقوم على وحدة الشخص الحاضن للقاعدة وتعدد صفاته ، ويكفي خضوعه لهذه القاعدة بمقتضى إحدى صفاته لتحظر عليه التمتع بباقي الصفات التي تحظرها القاعدة ولو كان غير خاضع لذات القاعدة بمقتضى تلك الصفات ، وعلى ذلك فإذا كان ثمة شخص واحد يجمع بين عضوية مجلس إدارة شركتين من شركات المساهمة - وكان خاضعاً في إحدى الشركتين لقاعدة حظر الجمع بين عضوية مجلس إدارة أكثر من شركة واحدة ولكنه معفى من الخضوع لذات القاعدة في الشركة الأخرى - فإنه لا يجوز له مع ذلك الجمع بين عضوية مجلس إدارة الشركتين وإنما يلزم أن يكون هذا الإعفاء شخصياً أي متعلقاً بشخصه أو مزدوجاً شاملاً للصفتين معا أي أن يكون معفى في كلا الشركتين من الخضوع لتلك القاعدة .

ومن حيث أنه تطبيقاً لما تقدم فإنه ولئن كانت المادة ٥ من القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٤ المرحض بإنشاء البنك العربي الأفريقي قد أعلت هذا البنك من الخضوع للقوانين المنطبعة لشركات المساهمة - ومنها ولا شك قاعدة حظر الجمع بين عضوية مجلس إدارة أكثر من شركة مساهمة - إلا أن هذا ليس من شأنه إعفاء مجالس إدارة الشركات المساهمة أو البنوك الأخرى من قاعدة عدم جواز الجمع بين هذه العضوية وعضوية مجلس إدارة البنك العربي الأفريقي ، لأن الإعفاء ليس شخصياً يتعلق بذواتهم ، وإنما هو يتعلق بصفاتهم في البنك العربي الأفريقي فيظلون خاضعين لذات القاعدة بمقتضى صفاتهم الأخرى وهي عضوية مجلس إدارة شركة أو بنك آخر . ومن ثم فإنه ولئن كان عضو مجلس إدارة البنك العربي الأفريقي يتمتع بالإعفاء المقرر لهذا البنك من الخضوع لنظم الشركات فلا يخضع لقيود عضوية مجلس الإدارة من حيث الحد الأقصى لمكافاته أو مدة العضوية أو ما إلى ذلك إلا أنه لا يعفى من قاعدة حظر الجمع بين عضوية مجلس إدارة هذا البنك وعضوية مجالس الشركات أو البنوك الأخرى . ويؤيد هذا النظر أن الحكمة من قاعدة الحظر وهي تمكين أعضاء مجلس الإدارة من التفرغ لأعمالهم في الشركات - حيث تفرقت صورة عضو مجلس الإدارة وأصبح يساهم مساهمة فعالة في إدارتها - هذه الحكمة تتوافر في حالة الجمع بين عضوية مجلس إدارة البنك العربي الأفريقي وعضوية مجلس إدارة شركات أو بنك آخر :

وفوق ما تقدم فإنه لا محل للمحاجة بأن البنك العربي الأفريقي لا يزال نشطاً في مصر ومن ثم فلا يخضع لقاعدة حظر الجمع بين عضوية مجلس إدارته وعضوية مجلس إدارة بنك آخر يعمل في الجمهورية العربية المتحدة ، وذلك لأن حيا البنك وفقاً لحكم المادة ٣ من نظامه الأساسي يقوم بجميع أعماله الاستثنائية

في مشروعات التنمية بالدول التي يمتد إليها نشاط البنك ويقوم بإصدار السندات والكمبيالات والشيكات والسندات الإذنية سواء كانت تدفع في الجمهورية العربية المتحدة أو في الخارج ، وكذلك خصم وتداول السندات والكمبيالات والسندات الإذنية من أى نوع مما يدفع في الجمهورية العربية المتحدة ، أو في الخارج ، وهذا يقطع بأن للبنك نشاطاً في مصر فيخضع لقاعدة الحظر المشار إليها .

لذلك انتهى الرأي الى أنه لا يجوز الجمع بين عضوية مجلس إدارة البنك العربي الإفريقي وعضوية مجلس إدارة أى بنك أو شركة مساهمة أخرى .

(٢٩٤) ٢٩٥/٣/١٩٦٥

٢ - القروض والتسهيلات الائتمانية

١٣٣ - القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٦٠ بتعديل بعض أحكام قانون البنوك والاندماج رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٧ - سريانه على القروض والتسهيلات الائتمانية التي منحتها البنوك لبعض أعضاء مجلس إدارتها قبل تاريخ العمل به بالنسبة الى ما لم يكن قد تم سحبه من مبالغ تنفيذا لهذه القروض والتسهيلات - علم خضوع المبالغ السابق أدائها لهذا القانون .

تقضى المادة ٣٥ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن بعض الأحكام الخاصة بالشركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة بأنه « لا يجوز للشركة أن تقدم قرضاً نقدياً من أى نوع كان لأى من أعضاء مجلس إدارتها أو أن تضمن أى قرض يعقده أحدهم مع الغير . ويستثنى من ذلك البنوك وغيرها من شركات الائتمان فيجوز لها - في مزاولة الأعمال الداخلة ضمن غرضها وببنفس الأوضاع والشروط التي تتبعها الشركة بالنسبة لجمهور العملاء - أن تقرض أحد أعضاء مجلس إدارتها أو تفتح له اعتماداً أو تضمن له القروض التي يعقدها مع الغير . . . ويعتبر باطلاً كل عقد يتم على خلاف أحكام هذه المادة دون اخلال بحق الشركة في مطالبة المخالف بالتعويض عند الاقتضاء » .

ثم صدر القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٦٠ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٧ ونص في المادة الأولى منه على أن « يضاف الى القانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٧ المشار اليه مادة جديدة برقم ٣٩ مكرراً نصها كالآتي : وكذلك يحظر على البنوك التجارية إعطاء قروض أو مبالغ تحت الحساب أو تسهيلات ائتمانية أو ضمان من أى نوع لأعضاء مجلس إدارة البنك أو لاية منشأة يكون أعضاء مجلس إدارته شركاء فيها أو أعضاء في مجالس إدارتها وذلك بصفتهم الشخصية » .

كما نصت المادة الثانية من ذات القانون على أن « يضاف الى القانون المذكور مادة جديدة برقم ٤٧ مكرراً نصها كالآتي : وكذلك لا يجوز للبنوك

العقارية أو للبنوك الصناعية إن تقدم سلفيات من أى نوع كان لاي عضو من أعضاء مجلس إدارتها أو لايه منشأة أخرى يكون أعضاء مجلس إدارة البنك شركاء فيها أو أعضاء في مجالس إدارتها وذلك بصفتهم الشخصية » .

وقضت المادة الثالثة من القانون المشار إليه بأن يعتبر لاغيا كل ما يخالف أحكامه . وقد عمل به اعتبارا من ٢٨ من ابريل سنة ١٩٦٠ تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وقد ثار على أثر ذلك الخلاف حول أمرين :

الأول - مدى سريان الحظر المنصوص عليه في هذا القانون على القروض التي عقدت قبل سريانه ولا زال تنفيذها ممتدا بعده وعلى التسهيلات الائتمانية بالحساب الجارى لمدة معينة تمتد بعد نفاذ التعديل او لمدة غير معينة .

الثاني - أثر سريان الحظر على القروض والتسهيلات الائتمانية المشار إليها وهل يقتضى رد المبالغ السابق اقراضها فوراً أم يتعين الترتيب الى حين حلول أجل الاستحقاق وما هو الحكم اذا كان العقد غير محدد المدة كعالة منج تسهيل ائتماني بالحساب الجارى لمدة غير محددة وهل يصح في مثل هذه الحالة اعتبار أن مدة العقد سنة واحدة أخذاً بما جرى عليه العرف المصرفي من أن مدة العمليات التجارية يجب ألا تزيد على سنة .

ويتعين لبدء الرأي في هذا الخلاف تحديد مجال سريان القاعدة التي تضمنتها المادة ٣٥ من قانون الشركات والقاعدة التي استحدثها القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٦٠ من حيث الزمان .

والاصل في تنازع القوانين من حيث الزمان بالنسبة الى العلاقات القانونية المترتبة على ارادة المتعاقدين - هو سريان القانون القديم على العقود التي أبرمت في ظله من حيث تكوينها ومن حيث آثارها سواء منها ما ترتب في ظل القانون القديم أو ما ترتب في ظل القانون الجديد ولا يستثنى من ذلك الا حالة النص في القانون الجديد على سريان أحكامه بأثر فوري بالنسبة للأثار التي تنشأ في ظله عن عقود سابقة عليه أو كان ذلك القانون متعلقاً بالنظام العام أو الآداب .

وإذا كان القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٦٠ المشار اليه خلا من النص على سريان أحكامه بأثر فوري بالنسبة الى الآثار الناشئة في ظله عن عقود أبرمت قبل سريان أحكامه الا أنه ينظم مسائل تمت بأوفق الأسباب الى النظام العام ذلك لان الحظر الذي شرع في شأن القروض والتسهيلات الائتمانية التي تمنح لأعضاء مجالس إدارة البنوك المنصوص عليها فيه يستهدف تحقيق مصلحة عامة أساسية تتعلق بنظام البنوك المشار اليها التي تقوم بأعمال وثيقة الصلة بالنظام الاقتصادي للبلاد شديدة التأثير فيه مما حدا بالمشرع الى ترتيب البطالان على مخالفته بل الى تقرير جزاء جنائي على من يخالفه وذلك في المادة ٦٠ من قانون البنوك والائتمان التي تنص على أنه « كل من خالف أحكام الالزام

أو الحظر الوارد في هذا القانون أو اللوائح والقرارات التي تصدر تنفيذاً له يعاقب بغرامة لا تزيد على خمسمائة جنيه .

ويخلص مما تقدم أن احكام القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٦٠ المتقدم ذكره تسرى باثر فوري يتناول الآثار التي تنشأ في ظله عن عقود أبرمت قبل تاريخ العمل باحكامه وعلى مقتضى ذلك فانه بالنسبة الى الامر الاول من الامرين مشار الخلاف لا يجوز تنفيذ ما لم يتم تنفيذه من عقود القرض والتسهيلات الائتمانية في تاريخ العمل بالقانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٦٠ ومن ثم يستثنى على البنوك أداء ما لم يؤد من قيمة القروض والتسهيلات الائتمانية الى أعضاء مجلس الادارة المشار اليهم .

وفيما يتعلق بالامر الثانى وهو بيان حكم القانون فيما سبق أداءه من مقادير القروض والتسهيلات الائتمانية في ظل القانون القديم الى أعضاء مجلس الادارة فانه تتعين التفريق بين حالتين - حالة ما اذا كانت عقود القرض وعقود التسهيلات محددة المدة وفي هذه الحالة تظل آثار العقد الواقعة في ظل القانون القديم محكومة بهذا القانون ومن ثم لا يجوز مطالبه أعضاء مجلس الادارة برد ما سبق أداءه اليهم فور العمل بالقانون الجديد وانما تكون تلك المبالغ واجبة الرد عند حلول أجل الاستحقاق المنصوص عليه في العقد ، وحالة ما اذا كانت العقود غير محددة المدة كالتسهيلات الائتمانية بالحساب الجارى .

ولما كانت القاعدة المقررة هي أنه في العقود غير المحددة المدة يجوز لكل من طرفى العقد انهاءه في أى وقت وعلى ذلك يتعين على البنوك انهاء العقود المشار اليها اعتباراً من تاريخ العمل بالقانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٦٠ وتبعاً لذلك تعتبر المبالغ السابق أدائها الى أعضاء مجلس الادارة من التسهيلات الائتمانية المشار اليها مستحقة الاداء أى واجبة الرد اعتباراً من تاريخ انهاء العقد أى اعتباراً من تاريخ العمل بالقانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٦٠ المشار اليه .

لهذا انتهى الرأى الى سريان القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٦٠ بتعديل بعض احكام القانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٧ بأصدار قانون البنوك والائتمان على القروض والتسهيلات الائتمانية التي عقدت قبل تاريخ العمل به بالنسبة الى ما لم يكن قد تم سحبه من مبالغ تنفيذاً لهذه القروض والتسهيلات قبل التاريخ المشار اليه أما المبالغ السابق أدائها الى أعضاء مجلس الادارة تنفيذاً لتلك القروض والتسهيلات في المدة السابقة على ذلك فانها لا تخضع للقانون المشار اليه ومن ثم تظل محكومة بالقانون الذى عقدت في ظله على نحو ما تقدم .

(١٠٧٤) ١٥/١٢/١٩٦٠

٣ - بنك التسليف الزراعى والتعاونى

١٣٣ - بنك التسليف الزراعى والتعاونى العمري - تجميع القانوني في مسود

بنوك (ب - انجيسام مجلس الادارة
(٣) بنك التسليف الزراعي واتعاوني)

التشريعات المنشئة والنظمية لها - هو مؤسسة عامة لا يقع من ذلك انشاءه في شكل شركة مساهمة (١) - اساس ذلك وبآثره - علم جواز تطبيق قانون الشركات المساهمة على رئيس مجلس ادارة البنك المذكور وعضوه المنتدب .

يبين من لمستقصاء التشريعات المنظمة لبنك التسليف الزراعي أنه بتاريخ ١٨ من نوفمبر سنة ١٩٣١ صدر المرسوم بقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٣٠ بالتخصيص للحكومة في الاشتراك في انشاء بنك زراعي يتولى على وجه الخصوص عمليات التسليف لتنفقات الزراعة والحصاد ولشراء الآلات والماشية ولإصلاح الاراضي والتسليف على المحصولات وتقديم سلفيات للجمعيات الزراعية وبيع الاسمدة والبذور لأجل المساعدة على ايجاد المنشآت التي تعمل لمنفعة الزراعة والتسليف الزراعي وانتشار تلك المنشآت (١/م) ، وتشترك الحكومة بالاكتتاب في أسهم البنك بما لا يزيد على نصف رأس المال (٢/م) ، ويرخص للحكومة في أن تضمن لأسهم رأس المال الاصل ربعا مقداره ٥٪ وأن تقدم للبنك قروضا لا يجاوز مجموعها ٦ مليون جنيه لا تطالب البنك بسدادها قبل تصفيته (٣ م) ، وأن تمثل الحكومة في مجلس ادارة البنك بنسبة لا تقل حصتها في رأس المال ، وأن يكون تعيين عضو مجلس الادارة المنتدب أو من يعهد اليه بإدارة البنك بقرار من مجلس الوزراء ، وللحكومة أن تطلب إعادة النظر في أي قرار تراه معرضاً لمصالح البنك للخطر خلال عشرة أيام من تاريخ صدور القرار (٤ م) ، وتكون المبالغ التي يقرضها البنك لتنفقات الزراعة والحصاد والمبالغ المستحقة له ثمنا لشراء سماء مضمونة بحق امتياز (٦ م) ، وأن تحصل المبالغ المطلوبة للبنك بطريق الحجز الإداري (٧ م) .

وبتاريخ ٢٥ من يوليو سنة ١٩٣١ صدر المرسوم بتأسيس بنك لتسليف الزراعي المصري طبقا للنظام المرافق لهذا المرسوم وبأمر مال مقداره مليون جنيه زيد فيما بعد الى مليون ونصف مليون ، ونص البند الاول من هذا النظام على أن للبنك شخصية معنوية . وقد صدر بعد ذلك القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٣٢ بتحويل البنك حق بيع المحصولات المرتفعة تأمينا للقروض التي قسمها وذلك بعد اتخاذ اجراءات مبسطة عن الاجراءات العادية اذ يكفي مجرد اخطار المدين باستحقاق الدين ويتولى البنك بنفسه اجراء البيع بالمزاد العلني (٣ م وم ٣) . ثم صدر القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٤٥ بتقرير استثناء من بعض أحكام القانون المدني في خصوص الرهن ونص على صحة الرهن الذي يقدد للبنك صحيحا ولو بقيت الحاصلات الزراعية المرتفعة في مخازن البنك بشرط أن تختم أبواب المخازن بالشمع (١ م) وعقاب من يتلف أو يزيل أو يفسد أو يكسر هذه الاختتام .

وفي ١٣ من مايو سنة ١٩٥٨ صدر القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٥٨ ،

(١) ضيق للجمعية العمومية أن قررت ذلك بجلسته ١٩٥٤/٤/٢٩ (كتابتنا لتأوى الجمعية العمومية ق ٤٨٤ ص ٨٣٧) .

بتعديل المادة ٦ من المرسوم بقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٣٠ المشار اليه على نحو يجعل للمبالغ المستحقة للبنك عما يقرضه للزراع وما يبيعه لهم بالاجل مضمونة بحق امتياز على جميع أموال المدين المنقولة .

وبتاريخ ٢٠ من يولييه سنة ١٩٦٦ صدر القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦٦ بتأميم بعض الشركات والمنشآت وقضى بتأميم جميع البنوك وأيلولة ملكيتها للدولة فأصبح بنك التسليف الزراعى التعاونى المصرى بمقتضى هذا القانون مملوكا بأكمله للدولة بعد أن كانت ملكيتها لا تتجاوز نصف رأس المال .

وبين مما سبق أنه بنك التسليف الزراعى والتعاونى المصرى قد اجتمعت له عناصر المؤسسة العامة فقد كان انشاؤه ثمرة تفكير الدولة وتوجيهها ليقوم على مرفق عام هو مرفق التسليف الزراعى فى بلد للزراعة فيه المقام الاول بين موارد الثروة القومية وهو يتمتع بشخصية اعتبارية مستقلة وقد خوله المشرع امتيازات وسلطات من نوع ما تخول جهات الادارة العامة كما أنه يتخضع لرقابة الدولة وإشرافها . وقد استقر رأى الجمعية العمومية للقسم الاستشارى للفتوى والتشريع قبل صدور القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦٦ المشار اليه على اعتبار البنك المذكور مؤسسة عامة وذلك لمناسبة ما عرض عليها من مسائل اقتضت تحديد التكليف القانونى للبنك ، وليس من شك فى أن هذا الرأى الذى استقرت عليه الجمعية العمومية عندما كانت الحكومة مجرد مساهمة لا تملك سوى نصف رأس ماله قد أصبح أولى وأجدر بالاتباع بعد أيلولة أموال البنك كاملة الى الدولة .

ولا يغير من هذا النظر انشاء البنك المشار اليه فى شكل شركة مساهمة تساهم فيها الدولة بنصف أسهم رأس المال لأن هذا الشكل يعبر عن الوسيلة التى تم بها تحويل مرفق التسليف الزراعى عند تشكيله فى صورة مشروع دون أن يرفع هذا عن المشروع وصف المؤسسة العامة ما دامت عناصرها والسمات المميزة لها متوافرة فيه وعلى الخصوص إشراف الدولة ورقابتها سواء باختيار القائمين على المشروع الذى يدير المرفق أو بالتعقيب على ما يتخلونه من قرارات ثم حقوق السلطة العامة المخولة له .

ولما كان بنك التسليف الزراعى يجمع بين هذه الحقوق وصور إشراف الدولة ورقابتها المشار اليها فله حق تحصيل ديونه جبرا بطريق الحجز الإدارى وهو الطريق المقرر قانونا لتحصيل أموال الدولة وتضمن الحكومة للمساهمين فيه حلا معيناً للارباح وتمنحه قروضا تمكينا له من تحقيق الخطة العامة التى اتفق من أجلها ولا تستردما إلا بعد تصفيته وللدولة إشراف عليه يتمثل فى تعيين رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب واعتراضها على قرارات الجمعية العمومية المضارة بصالح البنك ، لما كان الامر كذلك فإن البنك يعتبر مؤسسه عامة .

وعلى مقتضى ما تقدم لا يكون ثمة وجه للنظر فى تطبيق قانون شركات
المساهمة على حالة رئيس مجلس ادارة البنك وعضوه المنتخب .

٣٨١ (١١ / ٤ / ١٩٦٣)

١٣٤ - بنك التسليف الزراعى والتعاونى المصرى - اعتبار رئيس مجلس ادارته وعضوه
المنتخب موظفا عاما طبقا للائحة ترتيب الوظائف التى وافق عليها مجلس الادارة فى اجتماعه
فى ١٩٣١/٧/٣ - لا يؤثر على قيام هذه الصلة قانونا تعين غيره مديرا عاما للبنك - لا محل
للقول بالتهاء ختمته منذ تاريخ العمل بقانون المؤسسات العامة رقم ٣٣ لسنة ١٩٥٧ .

ومن حيث أنه يبين من الاوراق المرفقة وتلك التى قدمها البنك ان
السيد / ٠٠٠ التحق بخدمة بنك التسليف الزراعى والتعاونى سنة ١٩٣١
وظل يتدرج فى وظائفه حتى عين وكيلا له لشئون التعاون سنة ١٩٥١ ثم
صدر قرار جمهورى بتاريخ ١٤ من اكتوبر سنة ١٩٥٦ بتعيينه رئيسا لمجلس
ادارة البنك وعضوا منتدبا لمدة خمس سنوات بترتب مقداره خمسة آلاف جنيه
وفى ١٤ من اكتوبر سنة ١٩٦١ صدر قرار جمهورى آخر بتعيينه ورئيسا
لمجلس ادارة البنك لمدة سنتين بمكافاة سنوية مقدارها ٢٥٠٠ جنيه وبذل
تمثيل مقداره ١٥٠٠ جنيه فى السنة + وبتاريخ ٢٠ من ديسمبر سنة
١٩٦٢ صدر القرار الجمهورى رقم ٣٥٣٨ لسنة ١٩٦٢ ، بتشكيل مجلس
ادارة البنك من رئيس مجلس الادارة والعضو المنتخب رئيسا ومدير عام البنك
ونائب المدير العام وأعضاء وأخيرا القرار الجمهورى رقم ٧٧ لسنة ١٩٦٣
بتعيين السيد / ٠٠٠٠ مديرا عاما للبنك وبذلك ظل السيد / ٠٠٠٠ رئيسا
لمجلس الادارة وعضوا منتدبا .

ومن حيث أن رئيس مجلس ادارة بنك التسليف الزراعى والتعاونى
والعضو المنتخب يعتبر موظفا بالبنك وذلك طبقا للائحة ترتيب الوظائف التى
وافق عليها مجلس ادارة البنك فى اول اجتماع له بجلسته ٣ من يولييه سنة
١٩٣١ اذ جعل وظيفة رئيس مجلس الادارة والعضو المنتخب على قمة الوظائف
العالية يليها وظيفة وكيل المدير الذى يعاون المدير معاونة فعليه فى
أعمال البنك وقد أقرت الجمعيات العمومية للبنك هذا الترتيب باقرارها لحساب
البنك وميزانياته ولم تعترض الحكومة عليه خلال المدة المحددة فى الرسوم
بقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٣٠ وفضلا عن ذلك فانه يقوم على سبيل الدوام
بأعماله فى خدمة البنك متفرغا لهذه الاعمال كما يشغل منصبا لا يدخل فى
التنظيم الادارى للبنك فحسب بل هو فى قمة وظائفه .

ومن حيث أن السيد / ٠٠٠٠ ما زال رئيسا لمجلس ادارة البنك وعضوا
منتدبا ومن ثم فانه يظل موظفا فيه تربطه به صلة وظيفية. لأن ولا أثر لتعيين
غيره مديرا عاما للبنك على قيام هذه الصلة قانونا ذلك لأن أثر هذا التعيين

لا يعمل مجرد توزيع الاختصاص في ادارة البنك بين السيد / ٠٠٠٠ وبين المدير العام . فاذا كان سيادته يظلم - قبل هذا التعيين بشئون ادارة البنك فانه بعد تعيين المدير العام سيظل متوليا ذات الشئون كرئيس لمجلس الادارة وعضو منتدب على قمة وظائف البنك يعاونه في ذلك المدير العام دون أن تقدم هذه المعاونة في بقاء ادارة البنك موكولة للسيد / ٠٠٠٠ بصفته المذكورة وبما لا يخرج عن الوضع الذي كان قائما قبل تعيين المدير العام فيما عدا ما يتطلبه هذا التعيين من المشاركة في القيام على شئون البنك ومباشرتها .

ولا وجه للقول بانتهاء خدمة السيد / ٠٠٠ بالبنك منذ تاريخ العمل بقانون المؤسسات العامة رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ استنادا الى عدم وجود نص في هذا القانون يجيز لمجلس الادارة أن يعهد الى أحد أعضائه اختصاصات المدير أو ادارة المؤسسة بل يتولى هذه الادارة مدير المؤسسة أو لجنة من بين أعضاء مجلس الادارة لا وجه لهذا القول لان عدم النص على جواز تولي رئيس مجلس ادارة البنك والعضو المنتدب ادارة البنك لا يعني بالضرورة عدم جواز ذلك وقد كان للبنك منذ انشائه نظمه واوضاعه الخاصة التي كانت تقضى باعتبار رئيس مجلس الادارة والعضو المنتدب مديرا للبنك وظل هذا الوضع قائما الى أن صدر القرار الجمهوري رقم ٧٧ لسنة ١٩٦٣ بتعيين شخص آخر مديرا للبنك مع بقاء السيد / ٠٠٠ رئيسا لمجلس الادارة وعضوا منتدبا شاغلا لقمة وظائفه .

ومتقتضى استمرار السيد / ٠٠٠ في خدمة بنك التسليف الزراعي والتعاوني عدم جواز النظر في تسوية مكافاته عن مدة خدمته الا بعد انتهاء هذه الخدمة وهي لما تنته بعد .

(٣٨١) ١٩٦٣/٤/١١

(ج) الخلق موظفي البنك الاهل بالبنك المركزي

١٣٥ - البنك الاهل المصري والبنك المركزي المصري - مدة الخدمة في كل منهما طبقا للمادة ١٣ من القانون رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٦٠ - اعتبارها مدة خدمة متصلة - انظر ذلك .

تقضى المادة الاولى من القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٠ في شأن انتقال ملكية البنك الاهل المصري الى الدولة بأن « يعتبر البنك الاهل المصري مؤسسة عامة وتنتقل ملكيته الى الدولة » .

وطبقا للمادة ٣٣ من القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ باصدار قانون المؤسسات العامة « تسرى على موظفي المؤسسات العامة أحكام قانون الوظائف العامة فيما لم يرد بشأنه نص خاص في القرار الصادر بإنشاء المؤسسة أو اللوائح التي يضعها مجلس الادارة » . واستنادا الى الرخصة المخولة لمجلس

ادارة المؤسسة العامة بموجب المادة المذكورة قرر مجلس ادارة البنك الاهلى المصرى بجلسته المتقدمة فى ٣ من مارس سنة ١٩٦٠ استثمار العمل فى البنك بعد تحويله الى مؤسسة عامة بلائحة الاستخدام والمكافآت التى كان معمولاً بها فى البنك قبل تأميمه .

وتقضى المادة الأولى من القانون رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٦٠ فى شأن البنك المركزى المصرى والبنك الاهلى المصرى بأن « تنشأ مؤسسة عامه ذات شخصية اعتبارية مستقلة تسمى بالبنك المركزى المصرى تقوم بمباشرة سلطات واختصاصات البنك المركزى المنصوص عليها فى قانون البنوك والائتمان الصادر به القانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٧ » .

وقد قرر مجلس ادارة البنك المركزى المصرى استنادا الى المادة ٦٣ من قانون المؤسسات العامة فى ٢٩ من ديسمبر سنة ١٩٦٠ استثمار العمل فى البنك المركزى بلائحة الاستخدام والمكافآت المعمول بها فى البنك الاهلى المصرى .

ويخلص مما تقدم أن موظفى البنك الاهلى المصرى وموظفى البنك المركزى المصرى تسرى عليهم أحكام لائحة الاستخدام والمكافآت التى كانت سارية المفعول فى البنك الاهلى قبل انتقال ملكيته الى الدولة وتحويله الى مؤسسة عامه فى ١١ من فبراير سنة ١٩٦٠ .

ويقضى أعمال حكم اللائحة المشار اليها على موظفى البنك الاهلى المصرى الذين يلحقون بالعمل فى البنك المركزى المصرى اعتبارا من اول يناير سنة ١٩٦١ من ناحية انتهاء علاقتهم القانونية القائمة مع البنك الاهلى المصرى وافتتاح علاقه توظيف جديدة مع البنك المركزى المصرى وما يترتب على ذلك من آثار - يقتضى تقديم استقالة من العمل فى البنك الاهلى المصرى وتعليقها على قبوله كما يقتضى تقديم طلب للتعين فى البنك المركزى المصرى وتعليقه على قبوله وفى هذه المسألة تصرف مكافأة ترك الخدمة من البنك الاهلى المصرى ولا تعتبر مدة الخدمة فيه متصله بمدة الخدمة فى البنك المركزى المصرى .

ولم يشأ الشارع أن يترك تنظيم هذه المسائل خاضعا لاحكام لائحة الاستخدام والمكافآت المشار اليها اذ قدر أن موظفى البنك الاهلى المصرى الذين يلحقون بالعمل فى البنك المركزى المصرى مصلحه محققه فى تنظيمها بنص تشريعى يحفظ لهم الحقوق المكتسبة فى ظل اللائحة المشار اليها فنص فى المادة ١٣ من القانون رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٦٠ فى شأن البنك المركزى المصرى والبنك الاهلى المصرى على أن « يبقى لمن يلحق بالعمل فى البنك المركزى من موظفى البنك الاهلى المصرى وعمالة كلفة الحقوق والمزايا المقررة لهم ونفا لللائحة المطبقة بالبنك الاهلى المصرى فى تاريخ العمل بهذا القانون وتعتبر مدة خدمتهم فى البنك المركزى لعدد ايام خدمتهم السابقة فى البنك الاهلى المصرى وينقل الى حساب خاص لدى البنك المركزى المبالغ المعادلة لالتزام البنك الاهلى

المصرى بالنسبة لهؤلاء الموظفين والعمال ، كما تحول اليه وثائق التأمين المعقودة في شأنهم » .

وقد سن الشارع بموجب المادة ١٣ سالفة الذكر احكاما آمرة لا يجوز الخروج عليها منها اعتبار مدة خدمة الموظفين والعمال في البنك المركزي متصله بمدة خدمتهم في البنك الاهل المصرى مما اقتضى نفل ما يخصهم من حساب احتياطي مكافأة ترك الخدمة من البنك الاهل المصرى الى البنك المركزي المصرى وكذلك تحويل وثائق التأمين المعقودة على حياتهم الى البنك المركزي لانها على ما يبين من احكام لائحة الاستخدام والمكافآت - تدخل ضمن مكافأة ترك الخدمة .

ومقتضى ما تقدم فان مدة الخدمة في البنك الاهل المصرى ستحسب بحكم القانون ضمن مدة الخدمة في البنك المركزي عند حساب مكافأة ترك الخدمة في البنك المذكور مما لا يجوز معه صرف مكافأة ترك الخدمة عن مدة العمل السابقة في البنك الاهل المصرى على حدة عند التعيين في البنك المركزي المصرى .

لهذا انتهى الرأى الى أنه لا يجوز لموظفى وعمال البنك الاهل المصرى الذين يعملون بالعمل في البنك المركزي المصرى أن يطلبوا تسوية مكافآتهم عن مدة خدمتهم بالبنك الاهل المصرى .

١٨٧ (١٩٦١/٢/٢٧)

١٣٦ - المادة ١٣ من القانون رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٦٠ بشأن البنك المركزي المصرى - نصها على استمرار من يلحق بالعمل بالبنك المركزي المصرى من موظفى البنك الاهل المصرى في تقاضى كافة الحقوق والمزايا المقررة لهم وفقا لنظام البنك الاخير - صدور قرار جمهورى بتعيين وكيل معارف البنك الاهل وكيلا لمعارف البنك المركزي دون أن يحدد مرتبه - احتفاظه بما كان يتقاضاه من مرتبات ومكافآت من البنك الاهل .

إذا كان الثابت أن الوكيل السابق لمحافظ البنك كان من بين موظفى البنك الاهل المصرى وقت صدور القانون رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٦٠ اذ عين وكيلا لمحافظ البنك المذكور اعتبارا من أول مارس سنة ١٩٥٦ ثم ألحق بالعمل في البنك المركزي المصرى حيث عين وكيلا للبنك اعتبارا من أول يناير سنة ١٩٦١ بمقتضى القرار الجمهورى رقم ١٣ لسنة ١٩٦٠ وبهذه المثابة يسرى فى شأنه حكم المادة ١٣ من القانون رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٦٠ التى تقضى بأنه « يبقى لمن يلحق بالعمل في البنك المركزي من موظفى البنك الاهل المصرى وعماله كافة الحقوق والمزايا المقررة لهم وفقا للأنظمة المطبقة عليهم بالبنك الاهل المصرى فى تاريخ العمل بهذا القانون وتعتبر خدمتهم فى البنك المركزي امتدادا لخدمتهم السابقة فى البنك الاهل المصرى وينقل الى حساب خاص لدى البنك المركزي لتبالح امتداده لالتزام البنك الاهل المصرى بالنسبة لهؤلاء الموظفين والعمال كما تحول آليه وثائق التأمين المعقودة فى شأنهم » . ويكون من حقه وفقا لحكم هذه المادة أن يستمر فى تقاضى المرتب الذى كان يتقاضاه

فى البنك الاهلى المصرى حتى ولو لم يصدر قرار صريح من السيد رئيس الجمهورية محددا للمرتب المقرر له ، ذلك أنه يستدحى حقه فى تقاضى هذا المرتب من القانون رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٦٠ اذ توافرت فى شأن كافة الشروط المنصوص عليها فى المادة ١٣ من القانون المذكور .

واذا كان الثابت أن سيادته قد تقاضى فعلا هذا المرتب - بناء على كتاب من السيد // وزير الاقتصاد - طوال مدة خدمته بالبنك وكان تقاضيه لهذا المرتب متتقا مع حكم القانون بغير حجة الى صدور قرار جمهورى يخوله الحق فى تقاضيه فانه يسوغ للبنك المركزى المصرى أن يسوى مكافأة نهاية الخدمة المستحقة له على أساس هذا المرتب باعتباره المرتب الاخير الذى تقاضاه فى وظيفة وكيل محافظ البنك المركزى المصرى .

ولا يغير من هذا النظر أن المادة ٢١ من نظام البنك المركزى المصرى الصادر بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٣٦ سنة ١٩٦٠ تقضى بأن « يعاون المحافظ فى ادارة شئون البنك وكلاء للمحافظ يعينون كما تحدد مرتباتهم بقرار من رئيس الجمهورية ويحدد مجلس الادارة اختصاصهم » ذلك ان هذا النص انما يضع القاعدة العامة فى نظم البنك المتعلقة بتعيين المحافظ والوكلاء وتحديد اختصاصاتهم ومرتباتهم وهو بهذه المثابة لا يشكل استثناء من الحكم الوقتى الذى تضمنته المادة ١٣ من القانون رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٦٠ من مقتضاه عدم خضوع المحافظ والوكلاء للحكم الوارد فى المادة المذكورة اذ أن القرار الجمهورى لا يصح أن يقيد الحكم الوارد فى القانون أو يخصه ولانه يمكن أعمال الحكم الوارد فى المادة ٣١ من نظام البنك دون اهدار لى منها فمقتضى أعمال النصين معا أن رئيس الجمهورية هو الذى يحدد مرتبات المحافظ والوكلاء بقرار منه فاذا كان أحدهم من بين موظفى البنك الاهل المصرى الذين الحقوا بخدمة البنك المركزى تعين أن يكون تحديد مرتبه بما لا يقل عن المرتب الذى كان يتقاضاه بالبنك الاهل المصرى عمالا لنص المادة ١٣ من القانون .

ولا وجه للتعدي بنص المادة الاولى من القانون رقم ١٥٣ لسنة ١٩٦١ التى تقضى بعدم جواز تعيين أى شخص فى الهيئات والمؤسسات العامة أو شركات المساهمة التى تساهم فيها الدولة بمكافأة سنوية أو بمرتب سنوى قدره ١٥٠٠ جنيه فأكثر الا بقرار من رئيس الجمهورية وبأنه يقع باطلا كل تعيين يتم على خلاف ذلك اذ أن الأمر - فى خصوصية الحالة المعروضة - ليس مصدر تعين مبتدأ ، كما لا جدوى من الاحتجاج بنص المادة الثانية من القانون المذكور التى تنص على أنه على الجهات المشار اليها فى المادة الاولى أن تتقدم بطلب مستصدار القرارات الجمهورية اللازمة لتطبيق أحكام المادة السابقة على الموظفين الحاليين وذلك خلال ثلاثة أشهر من تاريخ العمل بهذا القانون ، ذلك أن السيد المذكور قد فصل من الخدمة فى ٢٥ من اكتوبر سنة ١٩٦١ بمقتضى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٦٢٧ لسنة ١٩٦١ أى قبل انتهاء المهلة المشار

اليها في المادة الثانية من القانون رقم ١٥٣ لسنة ١٩٦١ المشار اليه المعمول به اعتبارا من ٢٩ من أغسطس سنة ١٩٦١ .

ويخلص مما تقدم جميعه أنه يحق للوكيل السابق لمحافظة البنك المركزي أن يتقاضى مرتبا أساسيا مقداره ٤٥٠٠ جنيه اعلا لنص المادة ١٣ من القانون رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٦٠ وإذ كان الثابت أنه يتقاضى هذا المرتب فعلا فإنه يتعين تسوية مكافأة نهاية خدمته المستحقة له على هذا الأساس .

(١٣١٢) ١٩٦٣/١١/٣٦

د - مسائل متنوعة

١٣٧ - القانون رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٦٠ في شأن البنك المركزي المصري والبنك الاهلي المصري - نصه على تقسيم البنك الاهلي المصري الى بنكين (الاهلي المصري والمركزي) على أن يؤول لكل منهما الأصول والخصوم المحددة في القانون وما يتبقى منها يؤول الى الدولة - صدر للرايين الجمهوريين رقمي ٤٧٤ و ٤٧٥ لسنة ١٩٦١ في أول يناير سنة ١٩٦١ باعتقاد الميزانية الانتاجية لكل من البنكين تنفيذا للقانون رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٦٠ مؤدى ذلك - لا يجوز لهذين البنكين المطالبة بأصول لم يرد ذكرها في أى من هاتين الميزانيتين .

صدر القانون ٢٥٠ لسنة ١٩٦٠ في شأن البنك المركزي المصري والبنك الاهلي المصري ثم عدل بالقانون رقم ٢٧٧ لسنة ١٩٦٠ وتقضى أحكامه بعد استبدال بأن أصول وخصم البنك الاهلي المصري يؤول بعضها الى البنك المركزي المصري ويؤول بعضها الى البنك الاهلي المصري وما يتبقى يكون من حق الدولة بصفتها مالكة وفقا للقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٠ للبنك الاهلي المصري قبل تقسيمه الى بنكين (الاهلي والمركزي) وقد صدر قراران جمهوريان باعتماد الميزانية الانتاجية لكل من البنكين تنفيذا للمادتين ٣ و ١٦ من القانون رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٦٠ وبين من الاطلاع عليهما أن أصول وخصوم كل من البنكين قد تحددت على الوجه المبين فيهما ولم يعد لى من البنكين حق المطالبة بأصول لم يرد ذكرها فيهما باعتبار أن الأصول التي أغفل ذكرها في الميزانيتين المشار اليهما قد آتت الى الدولة بوصفها مالكة طبقا للقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٠ سالف الذكر ويتفرغ على ذلك أنه لم يعد للبنك الاهلي المصري اعتبارا من أول يناير سنة ١٩٦١ تاريخ العمل بالقانون رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٦٠ أية صفة في المطالبة برد الضرائب المتنازع عليها ولهذا انتهى رأى الجمعية الى أنه لا يجوز للبنك الاهلي المصري بعد صدور القانون رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٦٠ المطالبة برد الضرائب موضوع الدعاوى المرفوعة منه ضد مصلحة الضرائب .

وبالنسبة الى الدعاوى المرفوعة من المصلحة ضد البنك فإنه لما كانت أصول البنك الاهلي المصري وخصومه قبل تقسيمه الى بنكين (الاهلي المصري والمركزي) قد آل جزء منها الى البنك المركزي وآل جزء آخر الى البنك الاهلي

المصرى ذاته وآل باقى الأصول والخصوم الى الدولة وقد حددت الميزانية الافتتاحية لكل من البنكين الصادرة بقرار جمهورى أصوله وخصومه ومن ثم فلم يعد للبنك الاهل المصرى حق المطالبة بأصول لم ترد فى ميزانيته الافتتاحية على أساس ايلولة هذه الأصول الى الدولة بوصفها مالكة لهذا البنك .

ومبنى الرأى الذى انتهت اليه الجمعية فى عدم جواز مطالبة البنك الاهل مصلحة الضرائب برد الضرائب المتنازع عليها والمستحقة قبل أول يناير سنة ١٩٦١ هو ايلولة أصول البنك التى لم ترد فى ميزانيته الافتتاحية فى هذا التاريخ الى الدولة فمن ثم فانه على وجه التقابل يتعين عدم جواز مطالبة المصلحة له بضرائب مستحقة قبل التاريخ المذكور اذا لم تكن قد وردت ضمن خصوم البنك فى هذه الميزانية لايلولتها هى ايضا الى الدولة .

ويبين من الاطلاع على القرار الجمهورى رقم ٤٧٤ لسنة ١٩٦١ باعتماد الميزانية الافتتاحية للبنك الاهل المصرى فى أول يناير سنة ١٩٦١ عدم وجود خصوم للبنك فى شأن الضرائب وبذلك تكون هذه الخصوم قد آلت الى الدولة .

لهذا فقد انتهى رأى الجمعية الى عدم جواز مطالبة مصلحة الضرائب للبنك الاهل المصرى بأية ضرائب مستحقة قبل أول يناير سنة ١٩٦١ .

(١٠٦٣ : ١٠/٩ / ١٩٦٣)

١٣٨ - بنك مصر - تلميحه بمقتضى احكام القانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٦٠ - استيراد ملكية بنك مصر لانصيبه فى رؤوس أموال الشركات المساهمة وعدم اندواج هلم الانصبة ضمن انصبة الحكومة فى رؤوس أموال هذه الشركات .

ان القانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٦٠ فى شأن انتقال ملكية بنك مصر الى الدولة حدد فى المادة الثمانية ما انتقلت ملكيته للدولة بأنه رأس مال البنك اذ نصت على أن تحول أسهم البنك الى سندات على الدولة لمدة اثنتى عشرة سنة وبفائدة قدرها ٥٪ سنويا أما ما لبنك مصر من أسهم فى رؤوس أموال الشركات المساهمة فهى جزء من النشاط المصرى للبنك ، اذ أن اسهام البنك فى هذه الشركات بوصفه أمينا لتثمين الاموال نيابة عن الغير . وقد قضيت المادة السادسة من القانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٦٠ ، سالف الذكر ، بأن يظل بنك مصر مسجلا كبنك تجارى وأجازت له أن يباشر كافة الاعمال المصرفية التى كان يقوم بها قبل صدور هذا القانون واحتفظت له المادة السابعة من القانون سالف الذكر بأسهم الشركات المساهمة بما يتجاوز الحدود الواردة بالمادة ٣٩ من قانون البنوك والائتمان رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٧ .

ثم صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٤٩ لسنة ١٩٦١ في ١٦/٣/١٩٦١ بإنشاء مؤسسة مصر وآل إليها بمقتضى هذا القرار رأس مال بنك مصر وأنصبت فيه فون رؤوس أموال الشركات المساهمة حتى أصبحت تكاد تكون هي بنك مصر لولا احتفاظ المشرع لهذا البنك بشخصيته المعنوية بناء على المادة الثانية من القرار ذاته ، ولم تستمر مؤسسة مصر بضعة أشهر حتى صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ١٨٩٩ لسنة ١٩٦١ في ١٦/١٢/١٩٦١ بإنشاء المجلس الأعلى للمؤسسات العامة أرفق به جدول ببيان المؤسسات الجديدة ، ومن بينها المؤسسة المصرية العامة للصناعات الغذائية تتبعها شركة مصر للالبان والأغذية وهي إحدى الشركات التي يساهم فيها بنك مصر وقد خلا هذا الجدول من ذكر مؤسسة مصر ، ولم يتضمن هذا القرار أى حكم خاص بكيفية تكوين رؤوس أموال المؤسسات الجديدة كما لم يتضمن أى نص بما يتبع ازاء رؤوس أموال مؤسسة مصر التي انتقلت اختصاصاتها كلها الى المؤسسات الجديدة .

وستر بعد ذلك قرار رئيس الجمهورية رقم ٢١٥ لسنة ١٩٦٢ في ١٦/١/١٩٦٢ مخولاً وزير الاقتصاد سلطة تخديد المراكز المالية للمؤسسات العامة وتعيين الجهات التي تؤول إليها حقوقها والتزاماتها ، فاصدر وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية بناء على هذا التفويض القرار رقم ٨٢٤ لسنة ١٩٦٤ بشأن تخديد المراكز المالية للمؤسسات العامة وحدد في المادة الاولى منه كلا من حقوق والتزامات مؤسسة مصر بمبلغ ٢٢٧٥٠٣٩٨ر١٣٠ جنيه ونص على ايلولة هذا المبلغ الى المؤسسات النوعية الجديدة والى الخزنة العامة على التفصيل المبين في هذا القرار ولم يشمل هذا المبلغ انصبة بنك مصر فى رؤوس أموال الشركات المساهمة التي ظهرت ضمن محفظة أوراقه المالية فى جميع ميزانياته التي صدرت بعد انتقال ملكيته الى الدولة بل وبعد انشاء مؤسسة مصر وبعد انقضاء المؤسسات النوعية الجديدة وانتقال حقوق والتزامات مؤسسة مصر إليها ، وقد جاء فى تقرير اللجنة الرئيسية لتصفية مؤسسة مصر وهو التقرير الذى بنى عليه قرار وزير الاقتصاد سالف الذكر أن محفظة بنك مصر يقابلها جزء من أموال الودائع وقفلها معناه انقطاع جزء من هذه الاموال وهو ما لا يجوز كما أن ذلك يؤدى الى أن التوظيف النقدي للبنك البالغ قدره حوالى ٨٥ مليون جنيه سوف يصبح بدون مقابل من الاحتياطيات الكافية واللازمة لتقوية المركز المالى للبنك فى الداخل والخارج مما يؤثر على حجم التسهيلات الائتمانية التى يحصل عليها البنك وقد رأت اللجنة أنه نظرا لعدم وضع ميزانية مؤسسة مصر فإن الامر اضحى يستلزم الغفل عما تضمنه القرار الجمهورى رقم ٢٤٩ لسنة ١٩٦١ وهو قرار انشاء مؤسسة مصر التى تمت تصفيتها والابقاء على قيمة محفظة الاوراق المالية ضمن اصول بنك مصر ولا تعتبر انصبة بنك مصر فى رؤوس أموال الشركات المساهمة نصيب الحكومة فى رؤوس أموال هذه الشركات فى مفهوم قرار رئيس الجمهورية رقم ١ لسنة ١٩٦٢ فى شأن المؤسسات العامة الصناعية

وقرار رئيس الجمهورية رقم ١٠٢٥ لسنة ١٩٦٢ فى شأن تحديد رؤوس أموال المؤسسات العامة وقانون المؤسسات العامة الصادر به القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ وكذا الصادر به القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن بنك مصر بعد أن أنتقلت ملكيته الى الدولة بمقتضى القانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٦٠ ظل بالتطبيق للمادة السادسة من هذا القانون مسجلا كبنك تجارى يباشر كافة الاعمال المصرفية التى كان يقوم بها قبل صدوره ، ومن بين هذه الاعمال القيام بوظائف ائمانه تشيير الاموال نيابة عن الغير والتي تقتضى الاسهام فى بعض الشركات فى الحدود المنصوص عليها فى القانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٧ والتي أعفى منها بنك مصر فى قانون تأميمه اذ نص على احتفاظه باسهمه فى الشركات بما يجاوزها .

ومن ثم فإن قرار وزير الاقتصاد رقم ٨٢٤ لسنة ١٩٦٤ الصادر بناء على التفويض المخول له بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢١٥ لسنة ١٩٦٢ والذى حدد المركز المالى المؤسسه مصر وأيلولة استثماراتها الى المؤسسات النوعية الجديدة ومن بينها مؤسسة الصناعات الغذائية اذ قضى بالاحتفاظ لبنك مصر بهذه الاسهم يكون صحيحا وملتزمًا أحكام قانون البنوك ولائحته وقانون تأميم بنك مصر ولا حق المؤسسة الصناعات الغذائية فى المطالبة بهذه الاسهم .

(١١٥٦ (١٩٦٦/١/٤)

بورصات

١٣٩ - اسهم الشركات المؤممة بالقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ - رسوم قيدها بجداول الاسعار الرسمى ببورصة الاوراق المالية - استحقاق هذه الرسوم على الاسهم التى تكون قابلة للتداول قانونا بحيث يمكن أن تجرى بشأنها عمليات بيع وشراء فى البورصة يحدد على أساسها سعرها فى الجدول - عدم استحقاق هذه الرسوم على الاسهم غير القابلة للتداول كما فى اسهم الشركات المؤممة بأحكام القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ .

ان اللائحة العامة لبورصات الا اى المالية الصادر بها القانون رقم ١٦١ لسنة ١٩٥٦ قد نصت فى المادة ٥٥ منه على أنه « يجب أن يقدم طلب قيد الاوراق المالية التى تصدرها أية شركة مساهمة الى جميع بورصات الاوراق المالية فى مصر لتقيد فى جدول الاسعار بها خلال سنة على الاكثر من تاريخ إصدارها اذا كانت قد طرحت للاكتتاب العام وخلال الثلاثة أشهر التالية لنشر ميزانية السنة الثالثة اذا كانت لم تطرح للاكتتاب العام . وعلى الشركات أن تقدم الى اللجان جميع الوثائق اللازمة للقيده وأن تؤدى رسوم الاشتراك وغيرها من المبالغ المنصوص عليها فى اللائحة الداخلية

وتقييد لجان البورصات من تلقاء نفسها في جدول الاسعار الخاصة بكل منها جميع الاوراق المشار اليها في الفقرة الاولى اذا لم تقدم الشركات صاحبة الشأن طلب القيد في الميعاد المقرر . وتستوفي الرسوم الخاصة بالقيد بطريق الحجز الادارى من الشركات المتخلفة باعتبارها من الميعاد انقائونى . ويقدم طلب القيد مصحوبا بالوثائق الآتية : « ٠٠٠٠ » ، وبينت المادتان ٥٦ و ٥٧ شروط قبول الاوراق المالية في جدول الاسعار وبعض الاجراءات المتعلقة بطلب القبول في هذا الجدول . وأجازت المادة ٥٨ قيد أوراق الشركات التى لم تطرح اسمها في الاكتتاب العام في جدول اسعار مؤقت اذا قدمت ميزانية مرضية عن سنة كاملة وقررت المادة ٥٩ قبول السنذات التى تصدرها الحكومة والهيئات العامة المصرية والاوراق التى تضمنها الحكومة في الجدول المشار اليه وبينت المادة ٦٠ اجراءات فحص طلبات قيد الاوراق المالية في البورصة ثم نصت على أنه اذا قررت لجنة البورصة قبول ورقة مالية قامت بادراجها في الجدول أو الجدول المؤقت بحسب الاحوال بعد أن تقوم الشركة صاحبة الشأن بأداء المبالغ المقررة باللائحة الداخلية كرسوم الاشتراك وغيرها . وبينت المادة ٦١ البيانات التى تذكر في قرار قيد الورقة المالية في البورصة . ونص المادة ٦٢ على أنه « يجب على الشركة التى قيدت اوراقها في البورصة (١) أن تتخذ التدابير الكفيلة بأداء فوائدها وأرباحها في المدينة الكائنة بها البورصة » (٢) ان ترسل الى لجنة البورصة في نهاية كل سنة مالية الوثائق الخاصة بحالة الشركة كالميزانية وحساب الارباح والخسائر وتقارير مجالس الادارة ومراقبى الحسابات . (٣) أن ترسل الى لجنة البورصة جميع الوثائق الخاصة بالتعديلات التى أدخلت على عقد التأسيس أو نظام الشركة . (٤) أن تخطر لجنة البورصة بالقرارات التى تتخذها مجالس الادارة بشأن تحديد قيمة الكوبون وتاريخ الدفع وذلك فور التصديق عليها . (٥) أن تحيط لجنة البورصة بما تطلبه من البيانات والمعلومات المتعلقة بحالة الشركة بشرط ألا تتعارض هذه الطلبات مع مصالح الشركة نفسها » . وبينت المادة ٦٥ أنه لا يجوز التعامل في البورصة في غير الاوراق المالية المقبولة في جدول الاسعار أو في الجدول المؤقت ولا يجوز تداول هذه الاوراق في غير المكان المخصص لها في البورصة أو في غير المواعيد المحددة لها ولا يجوز التعامل بورقة مالية أعلنت لجنة البورصة الحجز عليها أو فقدها . وقضت المادة ٦٦ بأن « يوضع جدول الاسعار والجدول المؤقت ويطبعان يوميا بمعرفة لجنة فرعية ويبين كل جدول (١) الاسعار التوالية للعمليات التى عقدت أثناء الجلسة حسب البيانات المقدمة من السماسرة ذوى الشأن » (٢) آخر أسعار اليوم فاذا لم تكن الاسعار نتيجة بل مجرد طلب وعرض فيجب أن يذكر أنها من مشبترين أو من بائعين .

(٣) الاسعار الاخيرة وتاريخها . (٤) القيمة الاسمية للاوراق بالعملة التي صدرت بها . (٥) جميع المعلومات التي ترى لجنة البورصة أن من المفيد نشرها عن الاوراق المالية المدرجة في الجدول والشركات والبورصة بوجه عام . ونصت المادة ٦٧ على أن يقلل الجدولان عند انتهاء الجلسة وكل اعتراض على السعر يجب أن يقدم خلال ربع ساعة من انتهاء الجلسة على الأكثر وبينت المواد التالية الاحكام المتعلقة بعقد العمليات في البورصة وأحكاما أخرى . ثم نصت المادة ١٠٦ على أن « توضع لكل بورصة لائحة داخلية تشمل بيان مسائل منها رسوم القيد والاستراكات بشرط ألا تتجاوز مبلغ ثلاثمائة جنيه » . وتنفيذا لهذه المادة صدر القرار الوزاري رقم ٤٦ لسنة ١٩٥٨ باللائحة الداخلية لبورصات الاوراق المالية . وتضمنت المادة ٧ منه الرسوم والاستراكات المشار اليها فقضت بأن رسوم قيد أسهم الشركات في جدول الاسعار أو الجدول المؤقت يكون بواقع ٢ جنيه عن كل عشرة آلاف جنيه أو كسورها من رأس المال المدفوع بحد أدنى خمسة عشر جنيها وحده أقصى قدره مائتان وعشرون جنيها .

ويؤخذ من مجموع النصوص المتقدمة ، أن ما أوجبه الشارع من قيد الاوراق المالية التي تصدرها كل شركة مساهمة ومنها أسهم هذه الشركات في جدول الاسعار ببورصات الاوراق المالية ، إنما أريد به تنظيم الاوضاع المتعلقة بالتعامل في هذه الاوراق تنظيما يقصد به أن يجري هذا التعامل على أسس تكفل للمتعاملين فيها الاحاطة بأوضاع الشركات التي أصدرتها ، وبحقيقه مركزها المالي وبما جرى في شأن الاوراق الصادرة منها من معاملات وما طرأ على أسعارها من تغيرات حماية لهم ورعاية لجانبهم كما قصد به تمكين لجنة البورصة وهي اللجنة التي ناطت بها اللائحة العامة لبورصات الاوراق المالية مهمة تحقيق حسن سير العمل في البورصة من مراقبة العمليات التي تجرى فيها وجميعها تجرى بواسطة السماسرة المقيدين بهذه البورصات وهم أعضاؤها العاملون حتى تضمن صحتها وسلامتها ، وتتخذ من الاجراءات ما يقتضيه تحقيق ذلك ، ولهذا كله شرع وضع جدول الاسعار والجدول المؤقت المشار اليهما لتقيد فيه أسهم الشركات وتضمنت النصوص السالف بيانها احكام القيد فيه وما يتعلق بذلك من اجراءات وأوضاع كما أنها نصت على أن يطبع يوميا ويبين به كل ما تعلق بالاوراق المالية القيدة فيه من بيانات وما جرى بشأنها من معاملات في الجلسات التي تعقد لاجراء العمليات في هذه الاوراق بالبورصة .

وبين من ذلك أن تنظيما كهذا الذي تضمنت النصوص السالف ذكرها بيانه في شأن القيد بجدول أسعار البورصة إنما يقوم بحسب طبيعته والغاية منه على أساس افتراض أن الاسهم التي تقيد في جدول الاسعار والجدول المؤقت المشار اليهما تكون قابلة للتداول قانونا بحيث يمكن أن تجري

بشأنها عمليات بيع وشراء في البورصة يحدد على أساسها سعرها الذي يدرج في الجدول .

وعلى مقتضى ما سبق - فانه اذا ما وجدت شركات تكون أسهمها غير قابلة للتداول قانونا ، فإن اجراء قيد اسهم هذه الشركات في جدول الاسعار المشار اليه لا يكون له محل اذ ان الشركات التي تكون أسهمها كذلك قانونا، وهي الشركات التي قد ينص القانون على عدم جواز التنازل عن أسهمها قصدا منه الى منع اجراء أى تغيير فى ملاك هذه الاسهم بحيث تبقى على ملكيتهم ما بقيت الشركة - تعتبر فى الحقيقة ذات وضع خاص لا يتفق بطبيعته مع وضع الشركة المساهمة ذلك الوضع الذى لا يجعل لشخصية مالك السهم اعتبارا ملحوظا مما يجيز أصلا التنازل عنه حتى أن هذا التنازل يعد من مميزات هذا النوع من الشركات . ويسبب هذا الوضع الخاص للشركات التي تكون من هذا النوع - وأظهر صورة لها هي الشركات المؤممة - لا يكون ثمة مقتضى ولا محل لقيد اسهمها في جدول الاسعار ببورصات الاوراق المالية لانقضاء أساس ذلك وموجبه قانونا ما دام أنه غير جائز اجراء أى عمليات بيع أو شراء لها فى البورصة ولا فى غيرها طالما بقي القانون الخاص بتأميمها قائما .

ولما كان القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ بشأن تأميم بعض الشركات والمنشآت قد قضى فى المادة الاولى منه بأن تؤمم جميع البنوك وشركات التأمين كما تؤمم الشركات والمنشآت المبينة فى الجداول المرفقة لهذا القانون وتؤول ملكيتها الى الدولة وذلك تحقيقا لما جاء فى المذكرة الايضاحية لهذا القانون من أسباب اقتضت تأميم الشركات والمنشآت المشار اليها ، وأبولة ملكيتها الى الدولة - فإن مؤدى ذلك أن ما يكون من هذه الشركات متخذة شكل شركة مساهمة يبقى ابدا مملوكا للدولة وانه من ثم تكون أسهم هذه الشركات غير قابلة للتداول وفقا للاوضاع العادية وانه لذلك لا يتأتى اجراء أى تعامله بشأنها أعمالا لمقتضى القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ المشار اليه - وغنى عن البيان أنه ولئن كانت المادة ٤ من هذا القانون قد نصت على أن تظل الشركات والبنوك المؤممة محتفظة بشكلها القانوني عند صدور هذا القانون وكان ذلك مقتضى بقاء رأسمال الشركات المساهمة مقسما الى أسهم إلا أن هذه الاسهم تفقد - على ما سلف ايضاحه - قابليتها للتداول .

ومعنى بأن ما سبق أن أسهم الشركات المؤممة بالقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ غير قابله للتداول قانونا أعمالا لمقتضى هذا القانون الذى يقتضى بقاءها على ملكية الدولة ما بقيت أحكامه قائمة ، فانه لا يكون ثمة أساس لقيد اسهم هذه الشركات فى جدول الاسعار بالبورصة وتبعاً لذلك فانه لا يستحق رسم قيد على هذه الاسهم فى البورصة ما دام ذلك القيد غير واجب قانونا .

بيع

وتطبيقا لما سلف - لا يكون ثمة أساس من القانون للقول باستحقاق رسم قيد بجدول الاسعار بالبورصة على شركة الكهرباء المصرية احدى الشركات التى أمنت بالقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ .

لهذا انتهى رأى الجمعية الى عدم استحقاق رسم قيد بجدول الاسعار بالبورصة على الشركات المكونة بالقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ .

٩٧ (١٩٦٤/٢/٤)

بيع

راجع : عقود « ا - عقد البيع » .



- * تأديب
- * تأميم
- * تأميمات اجتماعية
- * تبادل الخدمات بين المصالح
- * تحكيم
- * تراخيص
- * ترتيب وتعادل الوظائف
- * ترقية
- * تشريع
- * تعادل الوظائف
- * تدبئة عامة
- * تعليم
- * تمويش
- * تعيين
- * تقادم
- * تقدير كفاية الموظف
- * تقسيم اداري
- * تقسيم الاراضي
- * تكليف
- * تليفونات
- * تمولين
- * تنظيم
- * تنفيذ جبرى

تأديب

(أ) الاختصاص به

- ١ - عموميات .
- ٢ - حكم محل .

(ب) التعقيب على الجزاء

(ج) أثر الجزاء

- ١ - تأجيل الترقية .
- ٢ - حجب الدرجة للمؤجل ترقيته .
- ٣ - خفض الدرجة .

(د) المعاقبة التأديبية

- ١ - متى يتم الإحالة إليه .
- ٢ - أثر الإحالة إليه .

(هـ) مسائل متنوعة

(و) العاملون في القطاع العام

- ١ - الاختصاص به .
- ٢ - تنفيذ الجزاء .

(أ) الاختصاص به

- ١ - عموميات .
- ٢ - حكم محل .

١ - عموميات

♦ § ٨٥ - المادة ٨٥ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ في شأن نظام موظفي الدولة - المراحل التشريعية لها - الاختصاص بتوقيع عقوبات الإنذار والعصم عن الترتيب هذه لا تجاوز خمسة عشر يوما .

يبين من تقصى المراحل التشريعية للمادة ٨٥ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة السابق ، والتي أخذت عنها المادة ٦٣ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ باصدار قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة ، ان هذه المادة كانت تنص على أنه « لوكيل الوزارة أو رئيس المصلحة ، كل في دائرة اختصاصه توقيع عقوبتي الانذار والحصم من المرتب مدة لا تتجاوز خمسة عشر يوما في السنة الواحدة بعد سماع اقوال الموظف وتحقيق دفاعه ، ويكون قراره في ذلك مسيبا » .

ويتضح من هذا النص ان سلطة توقيع عقوبتي الانذار والحصم من المرتب مدة لا تتجاوز خمسة عشر يوما من السنة كانت منوطة بوكيل الوزارة أو رئيس المصلحة وحدهما كل في دائرة اختصاصه ، ولم يكن للوزير هذه السلطة . فاما العقوبات الأخرى فقد نصت تلك المادة على أنه لا يجوز توقيعها الا بقرار من مجلس التأديب .

وقد روى بعد ذلك منح الاختصاص بتوقيع عقوبتي الانذار والحصم من المرتب عن مدة لا تتجاوز خمسة عشر يوما في السنة الى الوزير ، فصدر بذلك القانون رقم ٢٢٠ لسنة ١٩٥٥ متضمنا تعديل المادة ٨٥ آنفة الذكر ، مانحا للوزير ذات الاختصاص المقرر لوكيل الوزارة ورئيس المصلحة في توقيع الجزاء فنص هذا التعديل على أن « لوكيل الوزارة أو لرئيس المصلحة كل في دائرة اختصاصه توقيع عقوبتي الانذار والحصم من المرتب عن مدة لا تتجاوز خمسة عشر يوما في السنة الواحدة بعد سماع اقوال الموظف وتحقيق دفاعه ويكون قراره في ذلك مسيبا » كما نص على أن « للوزير في الاحوال المنصوص عليها في المادة ٤ من القانون رقم ٤٨٠ لسنة ١٩٥٤ الخاص بانشاء النيابة الادارية سلطة توقيع العقوبات المشار اليها في الفقرة الاولى كما يكون له سلطة إلغاء القرار الصادر من وكيل الوزارة أو رئيس المصلحة أو تعديل العقوبة الموقعة بتشديدها أو خفضها وذلك خلال شهر من تاريخ اصدار القرار وله اذا ما ألقى القرار احوالة الموظف الى مجلس التأديب خلال هذا الميعاد » وهذا يؤكد سلطه وكيل الوزارة ورئيس المصلحة وقد أكدت المذكرة الايضاحية لهذا القانون أن هذا الاختصاص مستحدث بالنسبة للوزير ولم يكن مقررا له من قبل ، اذ ورد فيها أن سلطة الوزراء في هذا النص ما كانت تتمتع مجرد الاطلاع على التحقيق ثم احواله الى الرؤساء المختصين للنظر في توقيع العقوبة المناسبة بمفرقتهم .

وعلى هذا الأساس فليس من شأن منح هذا الاختصاص للوزير سلب وكيل الوزارة أو رئيس المصلحة اختصاصهما الاصيل في هذا الصدد ، بل أضحي هذا الاختصاص مشتركا بينهم بحيث يكون لوكيل الوزارة ورئيس المصلحة سلطة توقيع الجزاء المنوه عنه بالمادة ٨٥ جنبا الى جنب مع الوزير .

١٤١ - المادة ٦٣ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بنظام العاملين المدنيين بالدولة - تتشابه في جوهرها مع المادة ٨٥ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ - ممارسة وكيل الوزارة أو رئيس المصلحة اختصاصهما التأديبي في الحدود المقررة بالمادة ٦٣ المشار إليها - لا تتطلب تفويض من الوزير - المادة ١٢ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بأعادة تنظيم النيابة الإدارية والمحاكمات التأديبية - لا تسلب وكيل الوزارة أو رئيس المصلحة اختصاصهما التأديبي المشار اليه .

لم يختلف الوضع بصدور القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بنظام العاملين المدنيين بالدولة اذ تتشابه المادة ٦٣ من هذا القانون في جوهرها مع المادة ٨٥ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ الامر الذي يتعين معه تفسير المادة ٦٣ على ضوء ما سبق ذكره بالنسبة للمادة ٨٥ بمعنى ان يكون لكل من الوزير ووكيل الوزارة ورئيس المصلحة سلطة توقيع عقوبتي الانذار والحسم من المرتب في الحدود التي بينها المادة ٦٣ دون ان تتطلب ممارسته وكيل الوزارة أو رئيس المصلحة لهذا الاختصاص تفويضاً من الوزير باعتبار اختصاصهما أصيلاً مقررهما لهذا يقتضى القانون حسبما سلف البيان ، ولا يسلب هذا الاختصاص ما نصت عليه المادة ١٢ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ .

ومن حيث أنه من جهة أخرى لم تبين المادة ٨٥ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥٢ صاحب السلطة في رفع الدعوى التأديبية على الموظف ، ولم يكن المشرع في حاجة الى هذا البيان اذ ان الاختصاص برفع الدعوى متفرع عن الاختصاص بتوقيع العقوبة وأن من يملك توقيع العقوبة على الموظف يملك بداهة رفع الدعوى التأديبية عليه ، فرفع الدعوى التأديبية لا يعد جزءاً اذ هو لا يعدو ان يكون احتكاماً للمحكمة التأديبية وتأسيساً على ما تقدم يكون لكل من وكيل الوزارة ورئيس المصلحة كل في دائرة اختصاصه سلطة رفع الدعوى التأديبية على الموظف سواء تم التحقيق بمعرفة الجهة الادارية وحدها أو عن طريق النيابة الادارية وذلك دون حاجة الى تفويض من الوزير ، كما يملكان سلطة حفظ التحقيق دون تفويض أيضاً .

أما ما ورد في المادة ١٢ من القانون ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بأعادة تنظيم النيابة الادارية من احوالة الاوراق الى الوزير أو من يسلب لذلك من وكلاء الوزارة أو الرئيس المختص وهذا النص مماثل لنص المادة ٤ من القانون ٤٨٠ لسنة ١٩٥٤ بإنشاء النيابة الادارية وقد تضمن أيضاً النص على احوالة اوراق التحقيق الى الوزير المختص أو من يندبه من وكلاء الوزارة - فلا يعدو ان يكون الغرض من ذلك هو توجيه الخطاب للوزير بوصفه الرئيس الاعلى للوزارة التي يتبعها الموظف أو من يندبه الوزير لذلك دون ان يسلب الاختصاص الاصيل لوكيل الوزارة أو لرئيس المصلحة كل في دائرة اختصاصه المخول لهما بمقتضى نص المادة ٦٣ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ سالف الذكر .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن الاختصاص المخول لوكيل الوزارة ولرئيس المصلحة بمقتضى المادة ٦٣ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤

بشأن نظام العاملين المدنيين بتوقيع جزاء الانذار أو الخصم من المرتب مدة لا تجاوز ثلاثين يوماً في السنة الواحدة بحيث لا تزيد مدة العقوبة الواحدة عن خمسة عشر يوماً هو اختصاص أصيل لوكيل الوزارة ولرئيس المصلحة كل في دائرة اختصاصه ، هو اختصاص مصدره القانون ولا يستلزم تفويضاً من الوزير (١) . ولا يسلبه هذا الاختصاص مانصت عليه المادة ١٢ من القانون ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بشأن تنظيم النيابة الادارية والمحاكمات التأديبية ، وما دام أن لوكيل الوزارة ورئيس المصلحة كل في دائرة اختصاصه سلطة توقيع الجزاء في الحدود المتقدمة فإنه يملك حفظ التحقيق أو الاحالة الى المحاكمة التأديبية دون حاجة الى تفويض من الوزير .

١٢ (١٩٦٧/١/٧)

١٤٣ - سلطة توقيع العقوبات التأديبية - اختصاص ورئيس المصلحة والوكيل والوكيل المساعد في الشهر القناري يتخذ الاختصاص لتأنيب المصالحات - النيابة في هذا الاختصاص - تكون لتأنيب العام المساعد عند غياب الأمين العام .

تنص المادة ٨٥ (٢) من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بنظام موظفي الدولة معدلة بالقانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٧ على أنه « لوكيل الوزارة أو الوكيل المساعد أو لرئيس المصلحة كل في دائرة اختصاصه توقيع عقوبات الانذار والخصم من المرتب عن مدة لا تجاوز ٤٥ يوماً في السنة الواحدة بحيث لا تزيد مدة العقوبة الواحدة عن ١٥ يوماً وذلك بعد سماع أقوال الموظف وتحقيق دفاعه ، ويكون قرارة في ذلك مسبباً » . ويستفاد من هذا النص أن المشرع عهد بسلطة التأديب الرئاسية الى ثلاث جهات هي وكيل الوزارة ووكيل الوزارة المساعد ورئيس المصلحة وسياق النص الذي ردد حرف . . أو . . أو . . ، واشتمل على عبارة كل في دائرة اختصاصه يفصح عن قصد المشرع في أن يسند هذا الاختصاص لكل جهة من هذه الجهات في دائرة محددة بحيث يعتبر اختصاصاً فردياً تستقل كل منها بممارسته في الحدود المرسومة لها دون تدخل أو اشتراك من الجهات الأخرى . ويؤيد ذلك أن منح الاختصاص لعدة جهات تمارسه في وقت واحد من شأنه أن يؤدي الى تضارب القرارات التي تصدر في هذا الصدد .

(١) سبق للجمعية العمومية أن انتهت في ضوء قانون المصلحة المالية الذي حل محله القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ثم القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ الى أن اختصاص رؤساء المصالح التأديبي مستمد من القانون وهم اذ يباشرونه ، يباشرونه مباشرة بالاسالة عن التسليم لا بالنيابة عن الوزير ومن ثم لا يملك الوزير تسليم اياه أو المد منه (كتابنا فتاوى الجمعية العمومية ق ٨٨ ص ١٣٣) .

(٢) تقابل المادة ٦٣ من القانون ٤٦ لسنة ١٩٦٤ مع تعديلها بجعل الخصم لا يجاوز ٣٠ يوماً في السنة الواحدة .

ويبين من استقصاء مراحل نظام التأديب الرئاسي أن هذا النوع من التأديب كان ينعقد قبل صدور قانون نظام موظفي الدولة لرؤساء المصالح وخدمهم ، فلما صدر هذا القانون أسند هذا الاختصاص الى وكيل الوزارة فضلا عن رئيس المصلحة ثم صدر القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٧ فأسنده الى وكيل الوزارة المساعد فضلا عن وكيل الوزارة ورئيس المصلحة .

ويستفاد من ذلك أن اختصاص رؤساء المصالح اختصاص أصيل أما اختصاص وكيل الوزارة أو الوكيل المساعد فهو اختصاص مستحدث ، ومن ثم فليس من شأن تقرير هذا الاختصاص لوكيل الوزارة أو الوكيل المساعد أن يجب اختصاص رئيس المصلحة .

وتحدد دائرة اختصاص رئيس المصلحة بتوقيع عقوبتي الانذار والحسم من المرتب بالمصلحة التي يرأسها ، وهي المصلحة ذات الكيان المستقل والميزانية الخاصة . أما اختصاص وكيل الوزارة أو الوكيل المساعد في هذا الشأن فإنه يتحدد بما يخرج عن حدود اختصاص رئيس المصلحة أي بما يخرج عن حدود المصالح ذات الكيان المستقل والميزانية الخاصة فيشمل الديوان العام والوحدات والاقسام الإدارية داخل الوزارة مما لا يعتبر من قبيل المصالح بالمعنى المشار اليه .

وتطبيقا للقواعد المشار اليها على مصلحة الشهر العقاري والتوثيق وهي مصلحة تابعة لوزارة العدل ذات كيان مستقل وميزانية خاصة يبين أن الاختصاص بتوقيع عقوبتي الانذار أو الحسم من المرتب ينعقد لرئيس هذه المصلحة وليس لوكيل وزارة العدل أو لوكيل الوزارة المساعد .

ولا شك في أن الأمين العام لمصلحة الشهر العقاري والتوثيق هو رئيس هذه المصلحة ، ذلك أن وظيفته ترد في قمة التنظيم الإداري لها كما وردت في درجته في ميزانيتها الخاصة ، ومن ثم فإنه يختص بتوقيع العقوبات التأديبية على موظفي المصلحة في الحدود المبينة في المادة ٨٥ من قانون نظام موظفي الدولة المتقدم ذكرها .

ولما كانت المادة ٤٩ (١) من قانون نظام موظفي الدولة تنص على أنه « في حالة غياب أحد الموظفين المعيّنين بمرسوم يقوم وكيله بأعباء وظيفته نيابة عنه فإذا لم يكن له وكيل جاز للوزير المختص أن يندب من يقوم بأعماله لمدة لا تتجاوز سنه » .

ومفاد هذا النص أن الحلول في الاختصاص محل الموظف الغائب ينعقد لوكيله ويتم كقاعدة عامة بقوة القانون بشرط أن يكون هذا الموظف معيناً بمرسوم .

وطبقا للمادة الثانية من القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ يعين الامين العام بمرسوم (١) قرار جمهوري) وذلك فضلا عن المادة ٦٠ من قانون نظام موظفي الدولة لانه في درجة مدير عام ، ومن ثم يحل محله في ممارسة اختصاصاته عند غيابه تطبيقا للمادة ٤٩ اكدار اليها وكيله ، وهذا الوصف بالنسبة الى الامين العام يصدق على الامين العام المساعد وهو الذي يشغل الوظيفة التالية لتوظيفته مباشرة في السلم الاداري بالمصلحة . ويؤيد هذا النظر ان هذه الوظيفة في بداية انشائها كانت تسمى وظيفة وكيل الامين العام المساعد ، وغنى عن البيان ان الاختصاص بتوقيع العقوبات التأديبية يدخل في ضمن الاختصاصات التي يشملها حلول الامين العام المساعد محل الامين العام عند غيابه .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن سلطة توقيع العقوبات التأديبية في مصلحة الشهر العقاري والتوثيق وفقاً للمادة ٨٥ من قانون نظام موظفي الدولة تنعقد للامين العام لهذه المصلحة .

وانه في حالة غياب الامين العام لمصلحة الشهر العقاري والتوثيق يحل محله في ممارسة كافة اختصاصاته الامين العام المساعد لهذه المصلحة ، ويكون لهذا الاخير تبعاً لذلك سلطة توقيع العقوبات التأديبية طبقاً للمادة ٨٥ المشار اليها وهذا الحل يتم بقوة القانون دون حاجة لصدور قرار به .

٣١٢ (١٩٦١/٤/٣)

(تعليق)

بينت المحكمة الادارية العليا في الطعن رقم ٦٧٣ لسنة ٣١٢٠ القصود برئيس المصلحة في خصوص السلطة التأديبية بان المصلحة في هذا الخصوص هي المصلحة ذات الكيان المستقل والميزانية الخاصة ، كما اوضحت في الطعن رقم ٧٥٣ لسنة ٣١٢٠ انه لا يجوز لوكيل المصلحة مباشرة اختصاص رئيس المصلحة التأديبي الا اذا كان هناك مانع يحول بينه وبين مباشرته (كتابنا المحكمة الادارية العليا ق ٣٣٨ ، ٣٣٩ ص ٣٣٩ ، ٣٤٠) .

١٤٣ - سلطة التأديب والطوبى التأديبية - التفرقة في شأنها بين طائفة كبار الموظفين ومن عداهم من الموظفين - العقوبات التأديبية المنصوص عليها في المادة ٨٤ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥٦ والمادة ٣٦ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ - لا يجوز للوزير توقيعها على الموظفين من درجة مدير عام وما فوقها .

كان الامر العالي الصادر في ١٠ من أبريل سنة ١٨٨٣ بلائحة تسوية حالة المستخدمين الملكيين يحدد في المادة ٨ منه الجزاءات التأديبية التي يجوز توقيعها على الموظفين والمستخدمين بالمصالح وتغول رؤساء المصالح سلطة توقيع عقوبتي الانذار والحسم من المرتب لمدة لا تتجاوز خمسة عشر يوما على

الموظفين والمستخدمين بالمصالح وكانت المادة ١٠ من ذلك الأمر تستثنى كبار الموظفين من الخضوع لأحكام المواد السابقة وهم « ولقاء النظارات والمدبرين والمحافظون ووكلاء المديريات والمحافظات والعرض المصري في مصلحة الاملاك الأميرية ورئيس مجلس الصحة البحرية والكورنيتين ومستخدمو المنيه السنية وبالجملة جميع الموظفين المعينين بأمر عمال بناء على طلب مجلس النظار أو أحد النظارات » . وقد وكلت المادة الأولى من الأمر العالي الصادر في ٢٤ من ديسمبر سنة ١٨٨٨ أمر تأديبهم الى محكمة عليا يرأسها ناظر ألقانية ، واستمرت الأحكام المعمول بها في شأنهم قائمة حتى صدور القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥٢ بنظام موظفي الدولة فلم تخرج نصوصه المنظمة لموضوع تأديب الموظفين في مجموعها عن المبادئ السابقة ، وقد وردت هذه النصوص في الفصل السابع الخاص بتأديب الموظفين المعينين على وظائف دائمة وبذلك بالمادة ٨٤ (١) التي حددت الجزاءات التأديبية التي يجوز توقيعها على هؤلاء الموظفين وتلتها المادة ٨٥ (٢) التي خولت وكيل الوزارة ورئيس المصلحة كلا في دائرة اختصاصه توقيع عقوبتي الإنذار والحسم من المرتب عن مدة لا تتجاوز خمسة عشر يوماً في السنة الواحدة .

أما العقوبات الأخرى فلا يجوز توقيعها إلا بقرار من مجلس التأديب .

وبينت النصوص الثانية طريقة تشكيل مجالس التأديب واجراءات المحاكمة فخصت المادة ٨٦ (٣) بأن المحاكمة التأديبية الابتدائية يتولاها مجلس تأديب يرأسه موظف في درجة مدير عام ، وقضت المادة ٩٣ (٣) بأن يرأس وكيل الوزارة التابع لها الموظف مجلس التأديب الاستثنائي .

ثم نصت المادة ٩٧ (٣) على أن تكون محاكمة الموظفين المعينين براسيم أو بأوامر جمهورية من درجة مدير عام غما فوق امام مجلس التأديب الأعلى .

ونصت المادة ٩٩ (٣) على أنه « فيما عدا الاحكام الواردة في المواد ٨٤ ، ٨٥ ، ٨٦ ، ٩٢ ، ٩٣ تسرى على الموظفين المشار اليهم في المادة ٩٧ سائر القواعد المنصوص عليها في هذا الفصل » . وحددت المادة ١٠١ (٤) العقوبات التي يوقعها المجلس الاعلى على كبار الموظفين المشار اليهم وهي : اللوم ، والاحالة الى المعاش ، والعزل من الوظيفة مع الحرمان من كل أو بعض المعاش أو المكافاة .

(١) تقابل المادة ٦١ من القانون ٤٦ لسنة ١٩٦٤ مع التعديل بحذف بعض الجزاءات وتعديل مدد بعض الجزاءات ووضع قيود لها .

(٢) تقابل المادة ٦٣ من القانون ٤٦ لسنة ١٩٦٤ مع تعديلها بحيث يكون لوكيل الوزارة ورئيس المصلحة توقيع عقوبة الحسم من المرتب عن مدة لا تتجاوز ٣٠ يوماً في المرة الواحدة بحيث لا تزيد مدة العقوبة الواحدة عن ١٥ يوماً .

(٣) كنس لها مقابل في القانون ٤٦ لسنة ١٩٦٤ .

(٤) تقابل الفقرة الثانية من المادة ٦٣ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ .

ثم ادخلت تعديلات كثيرة على القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ تساولت فيما تناولته النصوص المشار اليها . فعدلت المادة ٨٥ بالقانون رقم ٣٢٠ لسنة ١٩٥٥ ، وذلك باضافة فقرة جديدة اليها تصها : -

« وللوزير فى الاحوال المنصوص عليها فى المادة ٤ من القانون رقم ٤٨٠ لسنة ١٩٥٤ الخاص بانشاء النيابة الادارية سلطة توقيع العقوبات المشار اليها فى الفقرة الاولى (١) » .

كما يكون له سلطة الغاء القرار الصادر من وكيل الوزارة ورئيس المصلحة أو تعديل العقوبة الموقعة بتشديدها أو تخفيفها وذلك خلال شهر من تاريخ اصدار القرار وله اذا ما انفى القرار احواله الموظف الى مجلس اتأديب خلال هذا الميعاد ، أما العقوبات الاخرى فلا يجوز توقيعها الا بقرار من مجلس التأديب » .

وتلى ٤ من ابريل سنة ١٩٥٧ صدر القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٧ معدلا نظام الهيئات التأديبية ، فحصل محاكمة الموظفين من الدرجة الثالثة فما دونها عن المخالفات الادارية والمالية من اختصاص مجلس التأديب العساوى وتأديب الموظفين من الدرجات الثانية والاوى ومدير عام من اختصاص مجلس التأديب العالى .

ووكل الى هذا المجلس سلطة الفصل استثنائيا فى الطعون المقدمة فى قرارات مجلس التأديب العاوى ، كما قصر اختصاص مجلس التأديب الاعلى على وكلاء الوزارات والوكلاء المساعدين ومن فى مرتبتهم أو فى مرتبة اكبر ، فعدلت المادة ٩٧ على هذا النحو : « تكون محاكمة الموظفين من درجة وكلاء الوزارات والوكلاء المساعدين ومن فى مرتبتهم أو فى مرتبة اكبر امام مجلس التأديب الاعلى » . ولم يتناول التعديل نص المادة ٩٩ فظل على اصله سالف الذكر .

ويستفاد مما تقدم أن المشرع جرى فى جميع المراحل التشريعية لنظم تأديب الموظفين على التفرقة فى احكام التأديب والعقوبات التأديبية بين طائفتين من الموظفين المعينين على وظائف دائمة - والطائفة الاولى - طائفة كبار الموظفين وهم فى الغالب من يعينون بقرارات جمهورية من درجة مدير عام فما فوقها وهؤلاء لا يخضعون لسلطة رياضية تأديبية واكتفى المشرع فى شأنهم بالمحاكمة التأديبية امام هيئة التأديب المختصة واختصهم بمقوبات تأديبية معينة وهى اللوم والاحالة الى المعاش والعزل من الوظيفة مع الحرمان من كل أو بعض المعاش أو المكافاة - والطائفة الثانية تنتظم من عدا هؤلاء

(١) تقابل الفقرة الثانية من المادة ٦٣ من القانون ٤٦ لسنة ١٩٦٤ مع ملاحظة ألا تزيد مدة المحصر من المرتب فى السنة عن ٦٠ يوما .

الموظفين المعيّنين على وظائف دائمة ويخضع أفراد هذه الطائفة لسلطتين تأديبيتين الأولى سلطة تأديب رياضية يتولاها رئيس المصلحة ووكيل الوزارة والوكيل المساعد والوزير في حدود معينه والسلطة الثانية تتمثل في هيئات التأديب وهي مجالس التأديب التي كان يرأس بعضها موظفون في درجة مدير عام ومحاكم التأديب على اختلاف أنواعها ودرجاتها - وحكمه التفرقة بين هاتين الطائفتين لأن المشرع جعل من أفراد الطائفة الأولى سلطة تأديبية رياضية تختص بتوقيع جزاءات تأديب في حدود معلومة فلا يجوز إخضاعها لسلطة تأديبية من نوع ما خول لها وذلك رعاية لمكانتهم وكرامة مناصبهم الرئيسية ، ولا بقدر في ذلك ما تضمنه القانون ٧٣ لسنة ١٩٥٧ من تعديل المادة ٩٧ من قانون نظام موظفي الدولة على نحو يخرج الموظفين من درجة مدير عام من طائفة كبار الموظفين الذي استثناهم المشرع في المادة ٩٩ من قانون نظام موظفي الدولة من الخضوع لأحكام بعض مواد من بينها المادة ٨١ التي تقرر سلطة الرؤساء التأديبية على مرؤوسيهما مما قد يؤول بأن المديرين العاملين أصبحوا خاضعين لهذه السلطة شأنهم في ذلك شأن سائر الموظفين المعيّنين على وظائف دائمة ، ذلك أن هذا التعديل إنما يستهدف فقط إخراج المديرين العاملين من اختصاص مجلس التأديب الأعلى وإخضاعهم لاختصاص المجلس الأعلى وتنظيم تشكيل المجلس الأعلى بحيث يكون متسقاً مع تشكيل المجلس الأعلى والمجلس العادي من ناحية اشتراك من يمثل ديوان الموظفين في هذه المجالس إذا كانت المخالفة إدارية ومن يمثل ديوان المحاسبة إذا كانت المخالفة مالية وليس في نصوص القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٧ ، الذي تضمن هذا التعديل ما يدل على أن المشرع قد قصد إلى تعديل حكم المادة ٩٩ في خصوص استثناء المديرين العاملين من العاملين من الخضوع للسلطة التأديبية الرئاسية إذ لا زال للمدير العام بوصفه رئيس مصلحة اختصاصه التأديبي المقرر في المادة ٨٥ من قانون نظام موظفي الدولة مما يتنافى وإخضاعه لذات سلطة التأديب الرئاسية التي يمارسها .

ومن حيث ب القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بإعادة تنظيم النيابة الإدارية لم يتضمن أي تعديل على الأحكام المشار إليها الواردة بقانون نظام موظفي الدولة في شأن سلطة التأديب الرئاسية المخولة للوزير ولوكلاء الوزارات والوكلاء المساعدين ورؤساء المصالح على الموظفين المعيّنين على وظائف دائمة علما المديرين العاملين ومن يعلوهم .

فانه على مقتضى ما تقدم لا يجوز للوزير أن يوقع الجزاءات التأديبية المنصوص عليها في المادة ٨٤ من قانون نظام موظفي الدولة وفي المادة ٣١ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بإعادة تنظيم النيابة الإدارية على الموظفين من درجة مدير عام فما فوقها سواء في ذلك موظفو الوزارة أو موظفو المجالس البلدية المدرجة وظائفهم بميزانية الدولة .

(تعليق)

إن المبدأ الذى قرره هذه الفتوى اتسع بعد العمل بالقانون ٤٦ لسنة ١٩٦٤ ليشمل فضلا من مدى العموم موظفى الدرجة الثالثة فما فوقها (الدرجة الثانية فى القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١) ذلك ان المادة ٦١ فقرة ثانية قد نصت على انه « بالنسبة لشاغلى الدرجات الثالثة فما فوقها فلا توقع عليهم الا العقوبات الآتية : (١) اللوم (٢) الاحالة الى المعاش (٣) العزل من الوظيفة مع الحرمان من المعاش أو المكافاة وذلك فى حدود الربع » ولما كانت هذه الجزاءات لا تدخل فى اختصاص الوزير أو وكلاء الوزارات أو رؤساء المصالح المنصوص عليها فى المادة ٦٣ والتي تقتصر اختصاصهم على توقيع عقوبة الانذار واخصم من المرتب وتختص المحاكم التأديبية بتوقيع الجزاءات الأخرى فان الاختصاص بتأديب موظفى الدرجة الثالثة فما فوقها ينعقد للمحاكم التأديبية بالنسبة لموظفى الدرجة الثالثة وللمحكمة التأديبية العليا بالنسبة لموظفى الدرجة الثانية فما فوقها وذلك طبقا لاحكام القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بشأن النيابة الادارية والمحاكمات التأديبية .

١٤٤ - نص الفقرة الرابعة من المادة ٦٣ من قانون نظام العاملين المدنيين - عدم سريانه على العاملين بالوظائف التى تنظم احكام التأديب فيها قوانين خاصة - اثر ذلك اختصاص هيئات التأديب المشكلة بهذه اللوائح بمحاكمة المخاضعين لها عن المخالفات التى يرتكبونها أثناء امارتهم أو ندمهم - اختلاف الحكم فى حالة النقل أو التعيين فى وظيفة أخرى - انقضاء الاختصاص بالتأديب عن المخالفات التى ارتكبها العاملون فى جهاتهم الاولى للسلطة التأديبية المختصة فى الجهات التى نقلوا اليها أو عينوا فيها .

وانه ولئن كانت الفقرة الرابعة من المادة ٦٣ (١) من قانون نظام العاملين المدنيين الصادر به القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ تنص على أنه فى حالة اعادة العامل أو ندمه من عمله لتقيام بعمل وظيفة أخرى تكون السلطة التأديبية بالنسبة الى المخالفات التى يرتكبها فى مدة اعمارته أو ندمه من اختصاص الجهة التى أعير اليها أو ندب للعمل بها مع اخطار الجهة المعار أو المنتدب منها بقرارها . فان هذا النص لا يسرى بالنسبة للعاملين بالوظائف التى تنظم احكام التأديب فيها بقوانين خاصة طبقا للمادة الاولى من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ .

ومن حيث أن قوانين السلطة القضائية ومجلس الدولة ونيابة الادارية وتنظيم الجامعات ناطت سلطة تأديب أعضاء الهيئات التى تنظمها الى مجالس أو لجان تأديب مشكلة تشكيلة خاصا كما حددت عقوبات تأديبية خاصة ومن

(١) تقابل المادة ٨٥ من القانون ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بعد تعديلها بالقانون ٣٩٨ لسنة

ثم فإن النصوص المنظمة لهذا كله تعتبر نصوصاً خاصة يمنع معها أعمال نص المادة ٦٣ من قانون نظام العاملين المدنيين سالف الذكر فتختص هيئات التأديب المشكلة بالقوانين المشار إليها بمحاكمة الخاضعين لها أصلاً عن المخالفات التي يرتكبونها أثناء أعارتهم أو نذبهم .

وإنه في حالة نقل شاغل الوظائف التي ينظمها قانون خاص إلى الكادر العام أو القطاع العام أو تعيينهم به أو تعيينهم في وظائف أخرى ينظمها قانون خاص آخر أو تعيين العاملين بالكادر العام أو القطاع العام في وظائف ينظمها قانون خاص فإن العامل المنقول أو المعين تعييناً جديداً تنتهي علاقته الوظيفية في الجهة المنقول منها وتنقطع بذلك تبعيته لها وتنقل تبعيته إلى الجهة الإدارية المنقول إليها أو المعين فيها ويتولد له فيها مركز قانوني جديد .

ولما كان التأديب إنما تختص به الجهة الإدارية التابع لها الموظف وقت محاكمته والعقوبات التأديبية إنما تصيب العامل في مركزه الوظيفي الجديد فلا ينبغي الاختصاص بتوقيعها إلا للجهة صاحبة السلطان على هذا المركز الجديد وهي التي تقلد أيضاً الاعتبارات الكثيرة التي تراعى في توقيع الجزاء كافية إلى إصلاح العامل الذي أصبح تابعاً لها وأثره في علاقته بمرؤوسه وأثره المانع عن ترقية عندها .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية للمقسم الاستشاري إلى ما يأتي : -
١ - أن مجالس التأديب المنصوص عليها في قوانين السلطة القضائية ومجلس المولة والنيابة الإدارية والجامعات تختص بمحاكمة أعضاء هذه الهيئات عن المخالفات التي يرتكبونها أثناء أعارتهم أو نذبهم إلى أي جهة أخرى .

٢ - أنه عند نقل أو تعيين أحد العاملين في الوظائف التي تنظم أحكام التأديب فيها قوانين خاصة إلى وظيفة من وظائف الكادر العام أو وظائف القطاع العام أو وظيفة أخرى ينظم أحكام التأديب فيها قانون خاص آخر بها وكذلك عند نقل أو تعيين العاملين بوظائف الكادر العام أو القطاع العام إلى وظيفة ينظم أحكام التأديب فيها قانون خاص ينبغي الاختصاص بالتأديب عن المخالفات التي ارتكبها العاملون في جهاتهم الأولى للسلطة التأديبية المختصة في الجهات المنقولين إليها أو المعيينين فيها .

٨٣٢ (١٩٦٧/٧/٢)

١٤٥ - اشتغال الموظف بأحدى شركات المساهمة في غير أوقات العمل الرسمية دون ترخيص بذلك - غير جائز طبقاً للمادة ٩٥ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ - سريان هذا للنص سواء كان الموظف معينا على درجة بالميزانية أو على بند المكلفات الشاملة وسواء كانت الوظيفة دائمة أو مؤقتة - جزاء المخالفة هو وجوب الفصل بقرار إداري من الجهة الإدارية متى تحققت من وقوع المخالفة - الجهة المختصة بتوقيع عقوبة الفصل على الموظفين المعينين على وظائف مؤقتة أو لأعمال مؤقتة هي الوزير المختص دون المحكمة التأديبية .

ان المادة ٩٥ من قانون الشركات رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ معدلة بالقانون رقم ١٥٥ لسنة ١٩٥٥ تنص على أنه « لا يجوز الجمع بين وظيفة من الوظائف العامة التي يتناولها صاحبها مرتبا وبين ادارة أو عضويه مجلس ادارة احدى شركات المساهمة أو الاشتراك في تأسيسها أو الاشتغال ولو بصفة عرضية بأى عمل فيها ولو على سبيل الاستشارة سواء أكان ذلك باجر أم بغير اجر حتى ولو كان حاصلًا من الجهة الادارية التابع لها على ترخيص يتوخله العمل خارج وظيفته العامة . ومع ذلك يجوز لمجلس الوزراء أن يرخص فى الاشتغال بمثل هذه الاعمال بمقتضى اذن خاص يصدر فى كل حالة بذاتها . ويفصل الموظف الذى يخالف هذا الحظر من وظيفته بقرار من الجهة التابع لها بمجرد تحققها من ذلك كما يكون باطلا كل عمل يؤدي بالمخالفة لحكم الفقرة السابقة ويلزم المخالف بأن يؤدي ما يكون قد قبضه من الشركة كغرامة الدولة » .

ونص المادة ٩٥ قد جاء مطلقا فى تحريم الجمع بين وظيفة من الوظائف العامة والاشتغال باحدى شركات المساهمة ومن ثم يتعين أخذ هذا النص على اطلاقه واعمال احكامه فى جميع الحالات التى يكون الشخص فيها شاعلا لاحدى الوظائف العامة أى يرتبط بالجهة الادارية التى يعمل بها بملاقة وظيفية مستقرة تنظمها القوانين والنواحيق ويتقاضى مقابل قيامه باعباء تلك الوظيفة مرتبا شهريا أو مكافأة شهرية من خزانه الدولة سواء كان معينا على درجة بالميزانية أو على بند المكافآت الشاملة وسواء كانت الوظيفة التى يشغلها دائما أو مؤقتة فاختلف المصروف المالى أو وصف الوظيفة أو كيفية التعيين لا يغير من كون الوظيفة التى يشغلها تشخص - فى جميع هذه الحالات - من الوظائف العامة التى لا يجوز الجمع بينها وبين الاشتغال باحدى شركات المساهمة فى تطبيق احكام المادة ٩٥ من قانون الشركات المشار اليها - وعلى ذلك فان الموظف المذكور يخضع لاحكام المادة المذكورة - بصرف النظر عن أنه كان معينا على بند المكافآت الشاملة وليس على درجة بالميزانية ما دام أنه كان يقوم بعمل وظيفة عامة - وكان من المتعين فصله من وظيفته لمخالفته حظر الجمع بين الوظيفة العامة والاشتغال باحدى شركات المساهمة - تطبيقا لحكم المادة ٩٥ من قانون الشركات سالف الذكر .

ومن حيث أنه طبقا لصريح نص المادة ٩٥ من قانون الشركات فان فصل الموظف لمخالفته حظر الجمع المشار اليه إنما يكون بقرار ادارى من الجهة الادارية التابع لها متى تحققت من وقوع المخالفة دون حاجة لاحالته الى المحاكمة التأديبية الا أنه يجوز للجهة الادارية ان تحيل الموظف المخالف الى المحاكمة التأديبية اذا رأت فى ذلك مصلحة محققة وتضمائنا اوفى له ، فالاختصاص باصدار قرار الفصل - فى هذه الحالة - أصيل للجهة الادارية التابع لها الموظف المخالف التى لها أن تحيل فى شأن هذا الاختصاص الى المحكمة التأديبية لتصدر حكمها بالفصل متى ثبت لديها وقوع المخالفة .

على أنه لما كانت المادة ٣٦ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥٦ بشأن

نظام موظفي الدولة تنص على أن « تسرى على الموظفين المؤقتين الشاغلين وظائف دائمة جميع الأحكام الواردة في هذا القانون أما الموظفون الميعنون على وظائف مؤقتة أو لأعمال مؤقتة فاحكام توظيفهم وتاديبهم وقصلهم يصدر بها قرار من مجلس الوزراء بناء على اقتراح وزير المالية والاقتصاد بعد أخذ رأى ديوان الموظفين » . وقد صدر تنفيذاً لنص هذه المادة - قرار مجلس الوزراء في ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ وأرفق به نموذج عقد استخدام تقسم أحكام التوظيف والتأديب والفصل الخاصة بالموظفين الذين يعينون على وظائف مؤقتة أو لأعمال مؤقتة وجاء بالبنء (٥) منه أنه « لو كئل الوزارة أو لرئيس المصلحة سلطة توقيع العقوبات التأديبية ويكون قراره نهائياً فيما عدا عقوبة الفصل فتكون من سلطة الوزير » . وعلى ذلك فإن توقيع عقوبة الفصل على الموظفين الذين يعينون على وظائف مؤقتة أو لأعمال مؤقتة - أى على غير الموظفين الشاغلين وظائف دائمة بالميزانية - وهو من سلطة الوزير المختص الذى له أن يصدر قراراً بفصل الموظف غير الشاغل لوظيفة دائمة بالميزانية دون الإحالة فى هذا الخصوص الى المحكمة التأديبية ، ومن ثم فإن فصل الموظف المعين على وظيفة مؤقتة أو لعمل مؤقت - أى غير الشاغل لوظيفة دائمة بالميزانية - الذى يخالف الحظر المنصوص عليه فى المادة ٩٥ من قانون الشركات إنما يكون - دائماً - بقرار من الجهة الإدارية التابع لها (الوزير المختص) وليس للمحكمة التأديبية أى اختصاص فى هذه الحالة لعدم اختصاصها أصلاً بفصل الموظفين المعينين على وظائف مؤقتة أو لأعمال مؤقتة نظراً لاقتصار اختصاصها على تأديب الموظفين الشاغلين وظائف دائمة بالميزانية طبقاً لأحكام الفصل السابع من قانون موظفى الدولة رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ .

ومن حيث أن الموظف المذكور لم يكن معينا على درجة دائمة بالميزانية إنما على بند المكافآت الشاملة ومن ثم فإن الوزير يكون هو المختص بتوقيع عقوبة الفصل عليه لمخالفته حظر الجمع المنصوص فى المادة ٩٥ من قانون الشركات بمعنى أن الفصل يتم فى هذه الحالة بقرار إدارى من الجهة التابع لها (الوزير المختص) دون الإحالة فى شمسائه الى المحكمة التأديبية لعدم اختصاصها بمجازاته تأديبياً فى جميع الحالات .

(١٩٦٢/٦/٨) ٥٩١

(تعليق)

قضت المحكمة الإدارية العليا فى القطع رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٣/٢١/٩ بأن حظر الجمع بين الوظائف العامة وبين العمل فى الشركات المساهمة يتحقق ولو كانت العلاقة بصفة عرضية أو مؤقتة كما يتحقق الحظر كذلك ولو كان الموظف حاصلاً من الجهة الإدارية على ترخيص بترؤلة العمل خارج الوظيفة (كتابنا للمحكمة الإدارية العليا ق ٢٧٠ ، ٢٧١ ، ٢٨٤ ، ٢٨٥) .

كما قررت المحكمة في الطعن رقم ١١٤٣ لسنة ١٠ اق بجلسته ٨ يناير سنة ١٩٦٦ أن أحكام هذه المادة تسرى على الشركات المساهمة العامة (مجموعة أحكام المحكمة الإدارية العليا الصادرة عن المكتب الفني بمجلس الدولة - السنة ١١ ق ٣٢ ص ٢٧٠) .

وقد سبق للمحكمة العليا أن قررت المبدا الوارد في هذه الفتوى من أن جزاء مخالفة نص المادة ٩٥ سالف الذكر هو الفصل وإن السلطة التي تملك توقيع هذا الجزاء، هي الجهة الإدارية المتبعية لها لموظف أو المحكمة التأديبية التي تملك الجهة الإدارية أن تحيله إليها في هذه الحالة وذلك في الطعن رقم ١٦٥٦ لسنة ٦ ق جلسته ١/٢١/١٩٦١ (كتابنا المحكمة الإدارية العليا ق ١٥٨٢ ص ١٦٥٩) ، كما قررت للمحكمة في الطعن رقم ١١٤٣ لسنة ١٠ ق بجلسته ١/٨/١٩٦٦ بأنه ليس للمحكمة التأديبية أن تترخص في تقدير الجزاء في هذه الحالة بل يجب عليها انزال العقوبة المنصوص عليها قانونا وهي الفصل (مجموعة أحكام المحكمة الإدارية العليا الصادرة عن المكتب الفني بمجلس الدولة - السنة ١١ ق ٣٢ ص ٢٧٠) .

١٤٦ - القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٦١ - حظره الجمع بين أكثر من وظيفة في الحكومة أو المؤسسات العامة أو الشركات أو الجمعيات أو المنشآت الأخرى - عدم إيراد جزء عمل الموظف الذي يجمع بين وظيفتين بالمطالبة لأحكامه - لا يمنع من توقيع جزاء تأديبي عليه باعتباره الجمع مخالفة للقانون وغروجا على واجبات الوظيفة - لبوت الحق لكل من الجهتين في توقييع الجزاء المناسب - مباشرة إحدى الجهتين لهذا الحق يسلبه من الأخرى .

إن المادة الأولى من القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٦١ بقصر تعيين أي شخص على وظيفة واحدة - تنص أنه « لا يجوز أن يعين أي شخص في أكثر من وظيفة واحدة سواء في الحكومة أو في المؤسسات العامة أو الشركات أو الجمعيات أو المنشآت الأخرى » ومفاد ذلك أنه لا يجوز لشخص أن يشغل في وقت واحد أكثر من وظيفة في إحدى الجهات المشار إليها في النص المذكور .

ولئن كان القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٦١ المشار إليه لم يحدد جزاء على من يخالف الأحكام الواردة به إلا أن ذلك لا يعني عدم جواز توقيع جزاء على الموظف الذي يخالف أحكامه - فالجزاء التأديبية ليست محددة في القوانين على سبيل الحصر - وإنما كل فعل يرتكبه الموظف يكون من شأنه الإخلال بواجبات وظيفته أو مخالفة القوانين واللوائح يعتبر جريمة تأديبية يحق للجهة الإدارية محاسبته عليها وتوقيع الجزاء المناسب عليه .

ومن حيث أن القاعدة المستقرة - حتى قبل العمل بأحكام القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٦١ سالف الذكر - هي أنه يتعين على الموظف أن يتفرغ لأعماله وظيفته فلا يجمع إليها عملا آخر وعلى هذا الوجه فإن الموظف الذي يخرج على

هذه القاعدة يعتبر ذلك منه إخلالا بواجبات وظيفته يستتبع حق الجهة الادارية التى يعمل بها فى توقيع الجزاء المناسب عليه .

ومن حيث أن المسلم أن الجهة الادارية المختصة بمسألة الموظف عما يرتكبه إخلالا بواجبات وظيفته هي الجهة التى وقعت فيها المخالفة .

ومن حيث أن شغل الموظف لأكثر من وظيفة يعتبر - على ما سبق - إخلالا منه بواجبات كل وظيفة يشغلها ، مما يستتبع قيام الحق لكل جهة يعمل بها فى توقيع الجزاء المناسب عليه - لشغله وظيفة أخرى - مع مراعاة أن مباشرة احدى الجهتين لحقها فى توقيع الجزاء يسلب الجهة الاخرى هذا الحق، اذ القاعدة المقررة فقها وقضاء انه لا يجوز مجازاة الموظف عن جريمة واحدة مرتين .

ومن حيث أنه يبين من الاوراق أن الهيئة العامة لشئون النقل البرى قد أصدرت القرار رقم ٣٢ بتاريخ ٢٦ من فبراير سنة ١٩٦٢ بمجازاة كل من الموظفين المشار اليهم بخصم خمسة أيام من راتبه ، ويبدو من هذا أن قرار الجزاء قد صدر بعد تركهم العمل نهائيا وانتهاء خدمتهم فى هذه الهيئة وتعيينهم تعيينا جديدا فى مؤسسة صاحبة مصر الجديدة وهى شخص قانونى مستقل عن الهيئة المشار اليها .

ومن حيث أنه متى كانت الهيئة العامة لشئون النقل البرى قد أصدرت قرارها التأديبى بعد انتهاء خدمة أولئك الموظفين بها ، وكانت القاعدة أنه لا يجوز تأديب الموظف بعد انتهاء مدة خدمته وكانت هذه القاعدة مطلقة بالنسبة الى موظفى الدولة حتى صدر القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٧ الذى أضاف المادتين ١٠٢ مكرر ، ١٠٢ مكرر ثانيا الى القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ والذى أجاز اقامه الدعوى التأديبية على الموظف خلال خمس سنوات من تاريخ تركه الخدمة (١) وغى هذه الحالة لا يجوز الحكم على الموظف الا بعقوبات معينة حددها المادة ١٠٢ مكرر ثانيا من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ، فإن قرار الهيئة يكون قد صدر مخالفا للقانون ، وهذه المخالفة من الجسامة بحيث تصل بهذا القرار الى حد الانعدام .

ومتى كان ذلك - وكانت مؤسسة صاحبه مصر الجديدة عنلما أصدرت قرارها فى يوليو سنة ١٩٦٣ - بتوقيع عقوبة الانذار على هؤلاء الموظفين قد أصدرت هذا القرار فى حدود اختصاصاتها فيكون قرارها هو القرار النافذ فى حق أولئك الموظفين بعكس الحال بالنسبة الى القرار الصادر فى شأنهم من الهيئة العامة لشئون النقل البرى فإنه - على ما سبق بيانه - قرار معلوم .

(١٨٥) (١٦ / ٢ / ١٩٦٥)

(١) تقابل المادة ٦٧ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ .

٢ - حكم مجلس

راجع : حكم مجلس (و - عاملين بجهات أحكام المحل - ٢ - الاختصاص
بالتأديب)

ب - التعقيب على الجزاء

(تعليق)

في ظل العمل باللائحة العالية السابقة على القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ كانت الجمعية العمومية ترى أنه متى أصدر رئيس المصلحة قرارا تأديبيا في حدود اختصاصه فلا يجوز له أو للوزير أن يعدله بالتخفيض أو التشديد (كتابنا فتاوى الجمعية العمومية ق ١٠٨ ص ١٦١ ق ١٠٩ ص ١٦٩) ثم عدلت الجمعية العمومية عن هذا الرأي سواء في ظل اللائحة العالية المشار إليها أو في ظل القانون ٢١٠ لسنة ١٩٥١ قبل تعديله بالقانون رقم ٦٢٠ لسنة ١٩٥٥ حيث لم يكن به نص يمنح الوزير سلطة التعقيب على القرارات التأديبية (كتابنا فتاوى الجمعية العمومية ق ١١٠ ص ١٧٣ و ق ١١١ ، ١١٢ ص ١٧٦) وفي ضوء نص المادة ٨٥ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ معدلة بالقانون ٦٢٠ لسنة ١٩٥٥ والتي حلت محلها المادة ٦٣ من القانون ٤٦ لسنة ١٩٦٤ قررت الجمعية العمومية أن انقضاء ميعاد الشهر المحدد في النص لتعقيب الوزير على القرار التأديبي لا يحول دون حق الوزير ومصدر القرار في سحب في المواعيد المقررة لسحب القرارات الإدارية بناء على تظلم ذوي الشأن (كتابنا فتاوى الجمعية العمومية ق ١١٣ ص ١٧٧) وقد قررت المحكمة الإدارية العليا في الطعن رقم ١٧٠٣ لسنة ٦ ق بجلسته ١٩٦٢/٥/٥ بأن المادة ٨٥ لم تنشئ للوزير سلطة تأديبية ممنوعة عليه وإنما قصرت إلى الإبراد قيد زمني على سلطته في التعقيب على القرارات التأديبية في خصوص الموظفين الدائمين وبناء على ذلك قررت حق الوزير في التعقيب على القرارات التأديبية بالنسبة إلى المستخدمين الخارجين عن الهيئة بالرغم من وجود هذا النص في الأحكام الخاصة بالموظفين الدائمين (كتابنا المحكمة الإدارية العليا ق ٣٤٩ ص ٣٥٣) .

والذي نراه أن القرار التأديبي الصادر من وكيل الوزارة أو رئيس المصلحة شأنه شأن أي قرار إداري آخر تجرى عليه القواعد المقررة لسحب القرارات الإدارية سواء من مصدر القرار أو السلطة الرئاسية التابع لها فيما عدا حالة ما إذا عدل الوزير القرار خلال الثلاثين يوما المنصوص عليها في المادة ٦٣ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ فعندئذ لا يجوز لمصدره سحبه تأسيسا على انعاج قراره الأول في القرار الثاني الصادر من الوزير واعتبار هذا القرار صادر من سلطة أعلى من سلطته ومقتضى القواعد المقررة لسحب القرارات الإدارية أنه يجوز لمصدر القرار - فيما عدا الحالة السابق الإشارة

عليها - وللوزير سحب القرار خلال سنتين يوما من تاريخ إصداره أو خلال امتداد هذا الميعاد سواء بناء على تقاض صاحب الشأن أو بناء على اعتراض أى جهة إدارية مختصة وذلك بشرط أن يقوم بهذا القرار عيب من الأعيوب التي تشوب القرارات الإدارية وتجزئ سحبها بناء عليها وإن المادة ٨٥ من القانون ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ومن بعدها المادة ٦٣ من القانون ٤٦ لسنة ١٩٦٤ عندما أجازت للوزير التعقيب على القرار التأديبي بالتخفيف أو التشديد خلال ثلاثين يوما من إصداره لم تقصد إلا توسعة اختصاص الوزير في هذا الشأن بحيث أجازت له سحب القرار التأديبي في غير الأحوال التي يجوز فيها سحب القرارات الإدارية بأن يصدر قرارا تأديبيا من سلطة أدنى من الوزير غير منشوب بأي عيب من الأعيوب ومثل هذا القرار وطبقا للقواعد العامة لا يجوز سحبه ، ومع ذلك فاعمالا لهذا النص يجوز للوزير خلال الثلاثين يوما المذكورة سحب هذا القرار بالغائه أو تخفيفه أو تشديده وواضح من ذلك أن هنالك النص المقصود به مد ولاية الوزير إلى السلطة التقديرية لوكلاء الوزارات ورؤساء المصالح في نطاق التأديب والتي لمولا ورود النص ما كان يمكن للوزير للتعقيب عليها طالما استعملوها في غير غلو أو اسراف .

١٤٧ - سلطة الوزير في التعقيب على القرارات الصادرة من الرؤساء لرجال التأديب - شمولها في ظل القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ سلطة إلغاء وتعديل القرارات المذكورة - سواء كانت صادرة بتوقيع عقوبة أو بالخط - اقتصرها في ظل القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ طبقا للمادة ٦٣ على القرارات الصادرة بتوقيع عقوبة دون القرارات الصادرة بالخط .

إن المادة ٦٣ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بنظام العاملين المدنيين بالدولة تخول بعض الرؤساء توقيع عقوبة معينة كما تخول الوزير المختص بممارسة ذات الاختصاص وبالتعقيب على قرارات الرؤساء التي تصدر في هذا الخصوص خلال أجل معين وفي مقام التعقيب تحدثت المادة المذكورة عن سلطة الوزير في إلغاء القرار الصادر بتوقيع العقوبة وتعديلها وذلك بخفضها أو تشديدها في حدود العقوبات التي بينها وصيغة المادة ٦٣ المشار إليها تفادى الصياغة التي كان يجري بها نص المادة ٨٥ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ المعدل باتفاق رقم ٦٢٠ لسنة ١٩٥٥ والتي كان من مقتضاها تحويل الوزير سلطة إلغاء القرار الصادر من الرؤساء أو تعديله إذا ما تراضى له أن ما اشتمل عليه من حفظ أو عقوبة لا يتفق وما ارتكبه الموظف .

ومن حيث أن من القواعد الأصولية اعتبار المشرع منزها عن الخطأ وعن السهو وعن اللغو وعلى ذلك فكل تعبير يستعمله لابد وأنه يقصد به غرضا خاصا ومعنى متميزا وكل مقابلة في اللفظ يلغى إليها بالنسبة إلى وضع تشريعي سبق استقراره ويعد مصدرا للتشريع الجديد - لابد أن تكون مقصودة ليس في ذاتها فحسب بل حتى آثارها ومداها القانونية خاصة إذا

كان اللفظ المستعمل في القانون القديم لم يشمل نقدا أو اعتراضا مما يستدعي التفكير في تناوله بالتعديل ، ونتيجة لذلك فلا مناص من القول بأن المشرع في القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ قد أورد العبارة الجديدة - الخاصة بسلطة الوزير في التعقيب على قرارات الرؤساء في مجال التاديب - قاصدا التعديل والمغايرة ، ومقتضى ذلك أن ما يملكه الوزير في التعقيب على قرارات الرؤساء في مجال التاديب يتحدد بالقرارات الصادرة بتوقيع المعقوبة دون القرار الصادر بالحفظ وذلك أن المشرع أراد بالصياغة الجديدة التي يجري بها نص المادة ٦٣ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ أن يجعل القرارات الصادرة بالحفظ من الرؤساء الذين حولهم القانون سلطة التاديب بمنأى عن التعقيب فيمتنع على الوزير إلغاء القرارات الصادرة من مرؤسيه بالحفظ ، بعكس ما كان عليه الحال في ظل القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ - حيث كانت المادة ٨٥ من القانون المذكور معدله بالقانون رقم ٦٢٠ لسنة ١٩٥٥ تخول الوزير سلطة توقيع العقوبات كما تخوله سلطة إلغاء القرار الصادر من وكيل الوزارة أو الوكيل المساعد أو رئيس المصلحة أو تعديل العقوبة الموقعة بتشديدها أو خفضها وذلك خلال شهر من تاريخ إصدار القرار وله إذا ما ألقى القرار إحالة الموظف إلى مجلس التاديب خلال هذا الميعاد .

فسلطة الوزير في التعقيب على القرارات التاديبية كانت تشمل القرارات الصادرة بالحفظ - أما نص المادة ٦٣ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ فقد أخرج من اختصاص الوزير سلطه التعقيب على قرارات الحفظ الصادرة من مرؤسيه في مجال التاديب .

لذلك انتهى الرأي إلى أنه أصبح لا يجوز للوزير - في ظل أحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ - التعقيب على قرارات الحفظ الصادرة من جمروسيه الذين حولهم القانون سلطة التاديب .

٢٣ (١٩٦٥/١/٥)

١٤٨ - التعقيب على القرار التاديبى بتشديد العقوبة أو خفضها أو إلغاءه - القرارات التاديبية التي يصدرها مدير عام مجلس بلدى القاهرة - جواز تعقيب وزير الشؤون البلدية والقروية عليها .

إنه وإن كانت المادتان ٢٠ و ٤٦ من القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٩ بانقضاء مجلس بلدى القاهرة قد وزعتا الاختصاص بشئون موظفى المجلس بين هيئة المجلس البلدى وبين المدير العام على النحو المبين فيها ، إلا أنهما لم تجعلا من هيئة المجلس سلطة رئاسية تملك التعقيب على القرارات التاديبية الصادرة من المدير العام فى شأن موظفى المجلس . كما خلت باقى نصوص القانون من أى نص يخول هيئة المجلس البلدى ذلك الحق .

ومن حيث أن مدير عام المجلس البلدى يعين برسوم بناء على عرض لرؤى الشئون البلدية والقروية ويشغل درجة فى ميزانية الوزارة المذكورة ويتقاضى مرتبه منها (المادة ٤٦ من القانون) فمن ثم فانه يعتبر تابعا لتلك الوزارة ويخضع للسلطة الرئاسية المقررة لوزير الشئون البلدية والقروية على موظفى وزارته .

ومن حيث أن المادة ٤٨ من القانون ١٤٥ لسنة ١٩٤٩. سالف الذكر تنص على أن تسرى على موظفى المجلس ومستخديه وعماله جميع القوانين واللوائح التى تطبقها الحكومة ، كما فُوردت المادة ٤٩ من القانون اختصاصات المدير العام التأديبية فان مقتضى ذلك أن يمارس المدير العام تلك الاختصاصات فى حدود أحكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة ، ومنها ما نصت عليه المادة ٨٥ من هذا القانون التى تخول الوزير فى فقرتها الرابعة (١) سلطة إلغاء القرار الصادر من وكيل الوزارة أو الوكيل المساعد أو رئيس المصلحة أو تعديل العقوبة الموقعة بتشديدها أو خفضها .

وغنى عن البيان أن ممارسة الوزير سلطته الرئاسية فى التعقيب على قرارات المدير العام التأديبية الصادرة فى شأن موظفى مجلس بلدى القاهرة لا يتعارض مع الاستقلال الذى يجب أن يتمتع به المجلس البلدى باعتباره شخصا اداريا لا مركزيا ذلك لان ممارسة الوزير تلك السلطة لا تحول باى وجه دون مباشرة المجلس اختصاصاته فى حرية كاملة واستقلال موقور فى ظل السلطة الوصائية التى يباشرها الوزير على قرارات المجلس طبقا لنص المادة ٣٦ من قانون انشاء المجلس البلدى .

لهذا انتهى رى الجميعى العمومية للمقسم الاستشارى للفتوى والتشريع الى أن لوزير الشئون البلدية والقروية أن يعقب على القرارات التأديبية الصادرة من مدير عام البلدية تطبيقا للفقرة الرابعة من المادة ٨٥ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة معدلة بالقانون رقم ٧٣ لسنة ٢٩٥٧ .

(١٠ / ١٦٠ / ١٩٦٠)

(تعليق)

نرى أن الوزير لم يعد يملك هذا الحق بعد العمل بالقانون ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ بنظام الادارة المحلية .

١٤٩ - اختصاص المحافظ بالتعقيب على القرارات التأديبية الصادرة من رؤساء المصانع المحليين .

أما عن مدى سلطة المحافظ في التعقيب على القرارات التأديبية الصادرة من السلطات المختصة بالوزارات فيبين من المادة السادسة من القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ بنظام الإدارة المحلية المعدل بالقانون ١٥١ لسنة ١٩٦١ أنها تنظم سلطة المحافظ التأديبية على موظفي فروع الوزارة التي لم ينقل القانون اختصاصها إلى المجالس المحلية فتجعلها في حدود اختصاص الوزير ، ولما كانت المادة ٨٥ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بنظام موظفي الدولة الذي كان ساريا وقت العمل بقانون نظام الإدارة المحلية وتقابلها المادة ٦٣ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بنظام العاملين المدنيين بالدولة تخول الوزير اختصاصين في مجال التأديب هما : -

١ - توقيع العقوبات التأديبية ابتداءً - وكانت المادة ٨٥ من القانون الملغى تخوله هذا الاختصاص في الحدود المقررة لوكيل الوزارة أو رئيس المصلحة - ثم أجازت له المادة ٦٣ من القانون الحالي ذلك في حدود أوسع من تلك المقررة لمروسيه من وكلاء الوزارة ورؤساء المصالح .

ومن مقتضى هذا الاختصاص أن للوزير أن يتصدى مباشرة لتوقيع الجزاء فيحجب بذلك اختصاص الوكيل أو رئيس المصلحة ويحل محله .

٢ - التعقيب على القرار التأديبي الصادر من وكيل الوزارة أو رئيس المصلحة فله أن يلغيه أو يعدله تشديدا أو خفضا ، أو أن يحول الموظف إلى المحاكمة التأديبية بحيث أنه متى استعمل الوزير سلطته في التعقيب فإن القرار الصادر منه يكون هو القرار التأديبي القائم ويعتبر القرار الأول كأنه لم يكن .

ومفاد ذلك أن وجهي الاختصاص السالف ببيانها يؤديان إلى نتيجة قانونية واحدة هي أن الوزير في الحالين هو الذي يصدر القرار التأديبي أي أنه هو الذي يوقع العقوبة التأديبية أما ابتداء وإما بطريق التعقيب على قرار المرووس لأن قراره بالتعقيب يجعل قرار المرووس وكأنه لم يكن .

لذلك انتهى الرأي إلى أن المحافظ يختص بالتعقيب على القرارات التأديبية التي يصدرها رؤساء المصالح المحليين الذين يمثلون في مجالس المحافظة وزارات لم ينقل القانون اختصاصها بعد إلى المجالس المحلية .

٤٤٩ (١٩٦٦/٥/٢١)

(ج) أثر الجزاء

١ - تأجيل الترقية .

٢ - حجب درجة المؤجل ترقيته .

٣ - خفض الدرجة .

١ - تأجيل الترقية

١٥٠ - عقوبة تأديبية - توقيعها من وكيل الوزارة أو رئيس المصلحة بالتطبيق للمادة ٨٥ من قانون موظفي الدولة - نفاذها بكلفة لا يراها بالنسبة للترقية والملاوة - عدم تطبيق هذا النفاذ على عرض الامر على الوزير أو القضاء مدة الشهر المقررة لتطبيقه عليها .

يبين من استقصاء القواعد المنظمة للسلطة التأديبية المخولة للرؤساء على الموظفين منذ صدور القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة أن المادة ٨٥ من هذا القانون كانت تنص على أن « لوكيل الوزارة أو لرئيس المصلحة كل في دائرة اختصاصه توقيع عقوبتي الانذار والحسم من المرتب مدة لا تجاوز خمسة عشر يوما في السنة الواحدة بعد سماع اقوال الموظف وتحقيق دفاعه ويكون قراره في ذلك مسببا ونهائيا أما العقوبات الأخرى فلا يجوز توقيعها الا بقرار من مجلس التأديب وذلك مع عدم الإخلال بحكم المادة ٤٤ » .

وقد لوحظ بعد تطبيق هذا النص أن الجزاءات التي يوقعها الرؤساء المختصون المشار اليهم على الموظفين التابعين لهم قد لا تتكافأ وما يرتكبون من مخالفات أو انها توقع دون مبرر لتوقيعها . كما لوحظ أن سلطة الوزراء تطبيقا للمادة ٤ من القانون رقم ٤٨٠ لسنة ١٩٥٤ بشأن النيابة الإدارية لم تكن تجاوز مجرد الاطلاع على التحقيق ثم احالة الاوراق الى الرؤساء المختصين للنظر في توقيع العقوبات المناسبة .

وعلاجا لهذا الامر عدل نص المادة ٨٥ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ المشار اليه على النحو الآتي - « لوكيل الوزارة أو لرئيس المصلحة كل في دائرة اختصاصه توقيع عقوبتي الانذار والحسم من المرتب عن مدة لا تجاوز خمسة عشر يوما في السنة الواحدة بعد سماع اقوال الموظف وتحقيق دفاعه ويكون قراره في ذلك مسببا » .

ويعتبر في تطبيق الفقرة السابقة رؤساء للمصالح الرؤساء العسكريين للادارات والاسلحة العسكرية وقواد الفرق والمناطق الذين يصدر بتعيينهم قرار من وزير الحربية .

وللوزير في الاحوال المنصوص عليها في المادة ٤ من القانون رقم ٤٨٠ لسنة ١٩٥٤ الخاص بانشاء النيابة الادارية سلطة توقيع العقوبات المشار اليها في الفقرة الاولى كما يكون له سلطة انهاء القرار الصادر من وكيل الوزارة أو رئيس المصلحة أو تعديل العقوبة الموقعة بتشديدها أو خفضها وذلك خلال شهر من تاريخ اصدار القرار وله اذا ما اتى القرار احالة الموظف الى مجلس التأديب خلال هذا الميعاد .

أما العقوبات الأخرى فلا يجوز توقيعها الا بقرار من مجلس التأديب

وذلك مع عدم الإخلال بحكم المادة ٤٤ «... انخ » .
وأخيراً عدل هذا النص بالفانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٧ على الوجهه
الآتي : « لو كـيـل الـوزـارة وللوكـيـل المـسـاعـد أو لرئيس المصلحة كل في دائرة
اختصاصه توقيع عقوبتي الإنذار والحسم من المرتب عن مدة لا تتجاوز ٤٥
يوماً في السنة الواحدة بحيث لا تزيد مدة العقوبة الواحدة عن ١٥ يوماً وذلك
بعد سماع أقوال الموظف وتحقيق دقّاعه ويكون قراره في ذلك مسبباً » . الخ

وللوزير سلطة توقيع العقوبات المشار إليها في الفقرة الأولى كما يكون
له سلطة إلغاء القرار الصادر من وكيل الوزارة أو الوكيل المساعد أو رئيس
المصلحة أو تعديل العقوبة الموقعة بتشديدها أو خفضها وذلك خلال شهر
من تاريخ إصدار القرار وله إذا ما أنقض انقار إحالة الموظف الى مجلس
التأديب خلال هذا الميعاد .

أما بالعقوبات الأخرى فلا يجوز توقيعها الا بقرار من مجلس التأديب
«... الخ (١) » ويستفاد من مجموع هذه النصوص أن المشرع انتهى الى تخويل
الوزير سلطة تأديبية تتمثل في حقين أولهما - حقه في توقيع عقوبتي الإنذار
والحسم من المرتب في الحدود التي تقدم ذكرها ، وثانيهما - حقه في التعقيب
على القرارات التأديبية الصادرة من وكيل الوزارة أو الوكيل المساعد أو
رئيس المصلحة كل في حدود اختصاصه وذلك إما بإلغاء القرارات التأديبية
أو بتعديلها تشديداً أو تخفيفاً أو بإحالة الموظف الى مجلس التأديب عند
إلغاء القرار وذلك كله خلال شهر من تاريخ صدور القرار .

ومن حيث أن هذا الحق الأخير الخاص بالتعقيب على القرارات الإدارية قد
خوله المشرع للوزير تمكيناً له من أعمال رقابته وإشرافه على القرارات
التأديبية التي تصدر من وكيل الوزارة أو الوكيل المساعد أو رئيس المصلحة
بوصفه سلطة رئاسية أعلى وذلك لتدارك ما قد يشوب هذه القرارات من
إخطاء أو سوء تقدير . ولم يوجب المشرع عرض هذه القرارات على الوزير
لاعتبارها أو التصديق عليها على نحو ما فعل في المادة ٢٨ من القانون رقم
٢١٠ لسنة ١٩٥١ حيث أوجب عرض مقترحات لجنة شئون الموظفين على الوزير
لاعتبارها. فإذا لم يعتد بها ولم يبين اعتراضه عليها خلال شهر من تاريخ
رفعها اعتبرت ممتدة نافذة ومن ثم تكون المقررات نهائية منذ صدورهما
واجبة النفاذ ويترتب عليها كافة آثارها القانونية ومنها أثرها على حق الموظف
في الترقية أو في الحصول على العلاوة «... فلا يفت أعمال هذا الأثر حتى ينقضي
ميعاد الشهر المحدد لتعقيب الوزير على هذه القرارات » .

على أنه إذا عمل الوزير سلطته والفي الجزاء التأديبي الموقع على الموظف
وذلك بعد انفاذ أثره سواء بالنسبة الى الترقية أو العلاوة تطبيقاً للمادتين ٤٢

(١) و ١٠٣ (٢) من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ فإن هذا الإلغاء من جانب الوزير يستتبع حتما اعتبار القرار الصادر بالعقوبة كأن لم يكن سواء في ذلك ما قضي به من العقوبة أم آثارها التبعية على الترقية أو العلاوة أو غيرها . . بحيث تعود حالة الموظف إلى ما كانت عليه قبل صدور القرار التأديبي . فإذا كان حرمانه من الترقية أو من العلاوة راجعا إلى توقيع الجزاء التأديبي الملغى عاد إليه حقه في ليهما من تاريخ استحقاقه .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية إلى أن العقوبة التأديبية الصادرة من وكيل الوزارة أو الوكيل المساعد أو رئيس المصلحة تطبيقا للمادة ٨٥ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ تنفذ بكافة آثارها بالنسبة إلى الترقية والعلامة دون أن يعلق تنفيذها على عرض الأمر على الوزير أو على انقضاء شهر من تاريخ توقيع الجزاء التأديبي وهو الميعاد المقرر لتعقيب الوزير على القرارات التأديبية الصادرة من السلطات التأديبية المشار إليها .

(١٩٦٠ / ٧ / ١) ٥٦٥

١٥١ - قرار وزير العدل بتطليق الجزاء الواقع من رئيس محكمة على محضر من خصم عشرة أيام إلى ثلاثة أيام بعد سماع القرار وليس للمحكمة بالجزاء وانصرف آثار القرار الجديد إلى تاريخ صدور القرار الأول - إذا كان قد ترتب على القرار المسحوب عدم ترقية الموظف لعدم مضي المدة المخصوص عليها في المادة ١٠٣ المشار إليها عند الترقية بينما تكون هذه المدة قد انقضت عند صدور قرار الترقية نتيجة للقرار المسحوب للجزاء ، فإن قرار الترقية يكون بذلك ملغى في مستند إلى أساس سليم من القانون فيما تضمنه من تطليق الموظف الذي وقع عليه الجزاء .

تنص المادة ١٠٣ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة (٢) على أنه « لا يجوز ترقية موظف وقعت عليه عقوبة من العقوبات التأديبية المبينة فيما يلي إلا بعد انقضاء الفترات التالية : -

ثلاثة أشهر في حالة الخصم من المرتب من ثلاثة أيام إلى سبعة أيام .
سنة أشهر في حالة الخصم من المرتب من ثمانية أيام لغاية خمسة عشر يوما »

ومفاد نص هذه المادة أن الموظف الذي حصل عليه المدور في الترقية بالأقدمية وكان موقفا عليه عقوبة تأديبية من العقوبات المبينة في هذه المادة لا تجوز ترقيته إلا بعد انقضاء الفترات التي حددتها تلك المادة تبعا لنوع العقوبة .

(١) ليس لها مقابل في القانون ٤٦ لسنة ١٩٦٤ .

(٢) تقابل المادة ٦٨ من القانون ٤٦ لسنة ١٩٦٤ .

ومن حيث أنه بتاريخ ١٧ من يونيه سنة ١٩٦٢ صدر قرار السيد رئيس محكمة أسبوط بمجازاة المتظلم المذكور بخضم عشرة أيام من راتبه ومن ثم فانه - طبقا لنص المادة ١٠٣ المشار اليه - ما كان ليجوز ترقيته الا بعد انقضاء ستة أشهر من تاريخ توقيع ذلك الجزاء ، أى حتى ١٣ من ديسمبر سنة ١٩٦٢ . ولذلك فقد صدر قرار الترقية الى الدرجة السابعة فى ١١ من نوفمبر سنة ١٩٦٢ متضمنا تخطى السيد المذكور فى الترقية الى هذه الدرجة بسبب توقيع الجزاء السلف الذكر .

ومن حيث أنه بتاريخ ٢٤ من نوفمبر سنة ١٩٦٢ قرر السيد وزير العدل تعديل القرار الصادر فى ١٧ من يونيه سنة ١٩٦٢ بمجازاة المتظلم المذكور بخضم عشرة أيام من راتبه الى مجازاته بخضم ثلاثة أيام - وذلك بناء على التظلم الذى كان قد تقدم به السيد المذكور - ومن ثم فإن قرار السيد وزير العدل المشار اليه يعتبر سحبا للقرار الاول الصادر من السيد رئيس محكمة أسبوط سالف الذكر بما يتضمن تعديله بتخفيض الجزاء الموقع على المتظلم المذكور من عشرة أيام الى ثلاثة أيام وذلك بما للوزير من سلطة رئاسية على مصدر قرار الجزاء الاول . وعلى ذلك فإن قرار السيد وزير العدل محل محل القرار الصادر من السيد رئيس محكمة أسبوط فيما يخص بمجازاة المتظلم المذكور وتنصرف جميع آثاره الى تاريخ صدور قرار الجزاء الاول وبالتالى فانه يتعين حساب المدد المنصوص عليها فى المادة ١٠٣ من قانون موظفى الدولة رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ اعتبارا من تاريخ صدور قرار السيد رئيس محكمة أسبوط فى ١٧ من يونيه سنة ١٩٦٢ .

ومن حيث أنه يترتب على تخفيض الجزاء الموقع على المتظلم المذكور الى الخصم من المرتب ثلاثة أيام أن الفترة التى لا يجوز ترقية الموظف خلالها تنخفض بدورها الى ثلاثة أشهر تبدأ من تاريخ توقيع الجزاء فى ١٧ من يونيه سنة ١٩٦٢ ومن ثم فإن هذه الفترة تنتهى فى ١٧ من سبتمبر سنة ١٩٦٢ فإذا ما حل عليه الدور فى الترقية بعد هذا التاريخ فانه تجوز ترقيته . وما كان قرار الترقية المطعون فيه قد صدر فى ١١ من نوفمبر سنة ١٩٦٢ - أى بعد انقضاء فترة الثلاثة أشهر المشار اليها - متضمنا تخطى المتظلم المذكور استنادا الى مجازاته بخضم عشرة أيام من راتبه - بما يترتب على ذلك من عدم ترقيته الا بعد انقضاء ستة أشهر ولم تكن هذه الفترة قد انقضت بعد - ومن ثم فإن هذا القرار يكون - بعد تخفيض الجزاء وآثاره على الوجه سالف الذكر - قد أصبح غير مستند الى أساس سليم من القانون فى خصوص تخطى المتظلم المذكور فى الترقية الى الدرجة السابعة وبالتالى يقع باطلا فى هذه الخصوصية ويتعين لذلك سحبه فيما تضمنه من تخطى المتظلم المذكور بما يترتب على ذلك من ترقيته الى الدرجة السابعة اعتبارا من تاريخ صدور قرار الترقية للمتظلم منه ، فى ١١ من نوفمبر سنة ١٩٦٢ .

٢ - حجز درجة المؤجل ترقيته

١٥٢ - ارجاء، ترقية الموظف الذى وقع عليه جزاء تأديبى - حجز الدرجة للموظف فى حالة الخصم من الراتب لغاية خمسة عشر يوما - مقتضاء استحقاق الترقية وجوبا من تاريخ زوال المانع .

سبق للجمعية العمومية للقسم الاستشارى أن رأته (١) - فى مقام تفسير نصوص المواد ١٠٣ و ١٠٤ و ١٠٥ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة - ان الموظف الذى حل عليه المحور فى الترقية بالأقلمية يعتبر صالحا للترقية فى مفهوم المادة ١٠٣ من هذا القانون على أن ترقباً هذه الترقية بسبب توقيع جزاء تأديبى عليه طيلة الفترات التى حددتها تلك المادة تبعاً لنوع الجزاء ولم يقصد المشرع الى سلب الموظف حقه فى الترقية وقد افصح عن قصده هذا فى المادة ١٠٤ (٢) اذ ميز الموظف الذى وقع عليه جزاء بالخصم من الراتب لغاية خمسة عشر يوما أو أجلت علاوته لمدة تقل عن سنة بأن أوجب حجز درجة له ان كان له حق فى الترقية اليها بالأقلمية . وحجز الدرجة فى هذه الحالة يدل دلالة واضحة على أن الموظف الذى حجزت له الدرجة يستحق الترقية وجوبا من تاريخ زوال المانع وتعتبر أقلميته فى الدرجة المرقى اليها من هذا التاريخ (٣)

(١١١) (١٩٦٤/٢/١١)

١٥٣ - عدم المنع من الترقية المنصوص عليها فى المادة ١٠٣ من قانون نظام موظفى الدولة فى عقوبات تبعية للعقوبات الاصلية - عدم جواز تجاوز الذى التزمى الذى حدده المشرع لهذه العقوبات التبعية - انقضاء مدة السنة التى تعجز الدرجة خلالها دون أن تتم ترقية الموظف فى الدرجة المعجزة - لا يمنع من ترقيته على درجة أخرى خالية هو عندما تخلق درجة أو حتى على الدرجة المعجزة ذاتها اذا ظلت خالية - رد أقلميته فى هذه الحالة الى تاريخ زوال المانع .

ان المنع من الترقية خلال المدد المنصوص عليها فى المادة ١٠٣ من قانون نظام موظفى الدولة لا يعدو أن يكون ارجاء للترقية بمقدار هذه المدد وهذا هو الاستفادة من صريح نص المادة ١٠٥ من ذات القانون التى عبرت عن هذا المنع بأنه تأجيل للترقية (٤) ، ومؤدى ذلك أن - المركز القانونى للموظف فى الترقية بموجب الحركة التى صدرت خلال فترة المنع لا يسقط نهائيا وإنما

(١) راجع كتابنا فتاوى الجمعية العمومية ق ١٤٢ ص ٢٢٧

(٢) الخيت بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ .

(٣) راجع الفتوى المنشورة بقاعدة ١٥٤ حيث لم يرد لهذه الاحكام محل بعد العمل بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ .

(٤) سبق أن أفتت الجمعية العمومية للقسم الاستشارى فى هذا الشأن بفتاها رقم ٢٥١ فى ١٦/٥/١٩٥٧ (كتابنا فتاوى الجمعية العمومية ق ١٤٢ ص ٢٢٧)

تم الغاؤه اعتباراً من أول يولييه سنة ١٩٦٤ بمقتضى المادة الثانية من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بإصدار نظام العاملين المدنيين بالدولة - فانه ما عاد يجوز - منذ ذلك التاريخ - أعمال تلك الأحكام أو نفاذ مقتضاها بما في ذلك الحكم الوارد بالمادة ١٠٤ ، كما أنه باستقرار أحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ والقانون رقم ١٥٨ لسنة ١٩٦٤ واستتظهار ما جاء بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٦٤ لسنة ١٩٦٤ يتبين أن المشرع لم يستبق حكم المادة المذكورة - ضمن ما استبقى من أحكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ - في الفترة المؤقتة التي يحكمها القانون رقم ١٥٨ لسنة ١٩٦٤ ، وإذا كان القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ لا يميز حيز درجة للعامل إلا إذا كان محالاً للمحاكمة الجنائية أو انتدابية فانه لا يجوز اعتباراً من أول يولييه سنة ١٩٦٤ حيز درجة للعامل في غير الحالة المذكورة ولا يجوز قانوناً أعمال المادة ١٠٤ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ لزوالها من التطبيق على ما سلف .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى أنه لا يجوز - اعتباراً من أول يولييه سنة ١٩٦٤ - حيز درجة يرقى عليها العامل الذى وقع عليه جزاء تأديبى بالحصم من مرتبة .

(١٧٦٦ / ١ / ١٩٦٥)

٣ - خفض الدرجة

١٥٥ - عقوبة خفض الدرجة - فاله حكم بتلك العقوبة على مرتب الموظفين الحكوم عليه - يتحتم لزوماً خفض مرتبه الى نهاية مربوط الدرجة التى خفض اليها .

إن القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ فى شأن النيابة الادارية والمحاكمات التأديبية بين فى المادة ٣١ منه العقوبات التى يجوز للمحكمة التأديبية توقيعها على الموظفين من الدرجة الثانية فما دونها ومن بين هذه العقوبات (٦) خفض المرتب (٧) خفض الدرجة (٨) خفض المرتب والدرجة (٦)

وحيث أن القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ فى شأن نظام موظفى الدولة قد حدد فى جدول للدرجات والمرتبات الملحق به النطاق المالى لكل درجة فوسم لها بداية ونهاية معينة وذلك بالنسبة الى الدرجات ذات المربوط المتحرك ، كما أن المادة ٢١ من هذا القانون تقضى بأن « يمنح الموظف عند التعيين أول مربوط الدرجة المقررة للوظيفة أو المربوط الثابت أما موظفو الكادر المتوسط الذين يعينون فى احدى وظائف الكادر العالى فيحتفظ لهم بمرتباتهم التى كانوا يتقاضونها فى الكادر المتوسط اذا زادت على أول مربوط الدرجة التى عينوا فيها وبشرط ألا يجاوز نهاية مربوط الدرجة » ، كذلك تنص المادة ٤٢ من ذات القانون على أن « يمنح الموظف علاوة اعتيادية بحيث لا يجاوز المرتب نهاية مربوط الدرجة » - ويؤخذ من ذلك أن الاصل العام فى القانون المشار اليه هو التلازم بين الدرجة المالية والمربوط المقرر لها فى جسد

الدرجات والمرتبات بحيث لا يجوز أن يتقاضى الموظف مرتباً يزيد على نهاية مربوط الدرجة التى يشغلها حتى ولو كان مرتبه من الاصل يزيد على ذلك . وتأسيساً على ذلك فإن خفض درجة الموظف الى درجة ادنى يترتب عليه بحكم اللزوم خفض مرتبه الى نهاية مربوط الدرجة التى خفض اليها وغنى عن البيان أنه لا يجوز أن يتحدد خفض المرتب الى اقل من ذلك والا أصبحت العقوبة منطوية على خفض مرتب الدرجة المخفض اليها وهو يخرج بعقوبة خفض الدرجة على نطاقها القانونى ويدخل بها فى نطاق عقوبة خفض الدرجة والمرتب .

ولا يغير من النظر المتقدم ما قضى به القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٠ من اضافة مادة جديدة الى القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ برقم ٤٢ مكرراً تقضى بصح علاوة اضافية للموظفين من الدرجات التاسعة الى الرابعة الذين امضوا سنتين بدون علاوة لبلوغهم نهاية مربوط الدرجة ولا تمنح الا لثلاث مرات فى كل درجة ذلك أن هذه المادة تعتبر استثناء من الاصل العام سالف الإشارة اليه وقد سبق للجمعية أن رأت فى جلستها المنعقدة بتاريخ ١٥ من أغسطس سنة ١٩٦١ أن العلاوات الاضافية التى قررها القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٠ إنما هي علاوات استثنائية ومن ثم فإن هذا الحكم الاستثنائى لا ينال من الاصل العام الذى يقضى بعدم مجاوزة مرتب الموظف لنهاية مربوط الدرجة ولا تكون هذه المجاوزة الا فى حدود ما قضى به القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٠. الشارح اليه فقط . وجدير بالملاحظة أن هذا القانون لم يقرر رفع نهاية مربوط الدرجات من التاسعة الى الرابعة بمقدار ثلاث علاوات لأن هذه العلاوات لا تدخل فى مربوط الدرجة وإنما هي مجرد علاوات اضافية استثنائية أراد المشرع من منحها التيسير على صغار الموظفين ومن ثم فلا ينال هذا القانون من ضرورة منح الموظف الذى خفضت درجته نهاية مربوط الدرجة التى خفض اليها على أن يكون له الحق فى تقاضى العلاوات الاضافية فى مواعيدها ومتى توافرت شروط استحقاقها . واذا كان الموظف قد منح - عندما كان يشغل الدرجة التى خفض اليها - علاوة اضافية أو أكثر فيحتفظ بها عند تقدير مرتبه على الدرجة المخفض اليها .

ولا وجه للمحاجة بأن المشرع قد قرر عقوبة خاصة بخفض المرتب والدرجة للتدليل على أن العقوبة خفض الدرجة لا يترتب عليها المساس بمرتب الموظف الذى يتقاضاه ولو كان يجاوز نهاية مربوط الدرجة التى خفض اليها لا وجه لذلك اذ يتعين التفرقة بين خفض المرتب الذى يتم كائناً قانونياً مباشراً لخفض الدرجة وبين خفض المرتب الذى يتم كمعقوبة فانزول بالمرتب الى نهاية مربوط الدرجة المخفض اليها لا يعتبر عقوبة مستقلة عن عقوبة خفض الدرجة بل هو أهم اثر قانونى لها ولا يمكن القول بأن الاثر القانونى للحكم التأديبى شيء مستقل عن الحكم ذاته بل هو صلب الحكم ومحل الذى لا يتحقق الا به أما خفض المرتب الذى يتم كمعقوبة فهو ذلك الذى يقصد

لذاته ولا يكون مترتباً على خفض الدرجة كما هو الشأن في عقوبة خفض المرتب فقط أو خفض مرتب الدرجة المخفض إليها في عقوبة خفض المرتب والدرجة، وتأسيساً على ذلك يكون خفض المرتب الذي تنطوي عليه خفض المرتب والدرجة هو خفض المرتب الذي يتم كعقوبة وليس ذلك الذي يترتب كأثر حتمي لخفض الدرجة . وهذا النهج في تحديد عقوبة خفض الدرجة والمرتب هو الذي يعطى لها الشدة التي قصدتها الشارح والتي تميزها عن عقوبة خفض الدرجة .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية إلى أن الحكم على الموظف بخفض درجته إلى الدرجة السابقة عليها يترتب عليه خفض مرتبه إلى نهاية مربوط الدرجة التي خفض إليها مع مراعاة أحكام القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٠ على النحو السابق إيضاحه .

(٢٨٦ / ١٦ / ١٩٦٣)

(تعليق)

قضت المحكمة الإدارية العليا في الطعن رقم ٧٦٣ لسنة ٩ ق. بـجلسة ١٨ ديسمبر سنة ١٩٦٥ بأن « القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ قد حدد في المادة ٦١ منه الإجراءات التأديبية التي يجوز توقيعها على شاغل الدرجات دون الثالثة ولم يورد بينها عقوبة خفض المرتب أو خفض الدرجة أو خفض المرتب والدرجة . وبذلك يكون هذا القانون قد ألغى ثلاثة من الإجراءات التي يجوز توقيعها وفقاً لأحكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ . وأنه لا كانت المادة ٦١ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ قد تضمنت في شأن العاملين المدنيين بالدولة أحكاماً خاصة بالجزاءات التي يجوز توقيعها عليهم تتعارض مع أحكام المادة ٣١ من القانون ١١٧ لسنة ١٩٥٨ فإن هذه المادة الأخيرة تعتبر منسوخة في الحدود التي يتحقق فيها التعارض بين حكمها وحكم المادة ٦١ من القانون ٤٦ لسنة ١٩٦٤ ومن ثم لا يجوز الاستناد إليها للقول بأنه يجوز توقيع جزاءات خفض المرتب وخفض الدرجة وخفض المرتب والدرجة على العاملين المدنيين بالدولة الخاضعين لهذا القانون » (مجموعة المبادئ القانونية التي قررتها المحكمة الإدارية العليا الصادرة عن المكتب الفني بـجلسة الدولة - السنة ١١ ق ٢٠ ص ١٧١) . كما قضت المحكمة الإدارية العليا في الطعن رقم ٣١١ لسنة ١٠ ق بـجلسة ١٢ مارس سنة ١٩٦٥ بأن « القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بإصدار قانون نظام العاملين والذي يطبق بأثر مباشر على الموظفين المتهمين الذين لم تستقر مراكزهم إلى وقت العمل به قد ألغى جميع الأحكام المخالفة لأحكامه فإن مقتضى ذلك ألا توقع عقوبة على الموظف في ظل القانون الجديد ثم يرد نص بشأنها فيه حتى ولو كانت منصوصاً عليها في قوانين سابقة كانت سارية وقت حدوث الفعل محل المحاكمة » (المجموعة سالفة الذكر ق ٦٥ ص ٥٣٣) . وهذا القضاء قد صدر تطبيقاً للمبدأ الذي

سبق أن قررته المحكمة الإدارية العليا في الطعن رقم ٧٠٢ لسنة ١٠ ق
بجلسة ١٥/٥/١٩٦٥ (كتابنا المحكمة الإدارية العليا ق ٦٤٢ ص ٦٦٩)

د - المحاكمة التأديبية

١ - متى تتم الإحالة إليها

٢ - أثر الإحالة إليها

١ - متى تتم الإحالة إليها

١٥٦ - قرار إحالة للمخالفة المالية إلى ديوان الحاسبة طبقاً لأحكام المرسوم بقانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٥٢ بشأن المخالفات المالية - عدم اعتباره بمثابة قرار بالإحالة إلى الحساسة التأديبية - لا تأثير لهذا القرار في وقف الترقية عملاً بالمادة ١٠٦ من قانون الموظفين .

تنص المادة ١٠٦ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ في شأن نظام موظفي الدولة (١) على أنه لا يجوز ترقية موظف محال إلى المحاكمة التأديبية أو موقوف عن العمل في مدة الإحالة أو الوقف وفي هذه الحالة يسرى حكم المادة ١٠٤ ، فإذا استطلعت المحاكمة لأكثر من سنة وثبت عدم ادانة الموظف وجب عند تربيته احتساب أقدميته في الدرجة المرقى إليها من التاريخ الذي كانت تتم فيه لو لم يحل إلى المحاكمة التأديبية ، ومفاد هذا النص أن المشرع رتب على إحالة الموظف إلى المحاكمة التأديبية آثاراً قانونية معينة هو عدم جواز تربيته مدة الإحالة وذلك استناداً إلى أن إحالة الموظف إلى المحاكمة تقتضي التريث في تربيته حتى يتكشف أمر هذا الاتهام بحكم صادر من السلطة التأديبية المختصة ، فإذا استبان أن الاتهام لا يقوم على أساس وصدر حكم بتبرئته مما أسند إليه زال كل أثر لهذا الاتهام واستحق الموظف تربيته في حينها بحيث تحسب أقدميته في الدرجة المرقى إليها من التاريخ الذي كانت تتم فيه لو لم يحل إلى المحاكمة التأديبية ، أما إذا صدر حكم بإدانته فإنه لا يستحق الترقية في أوانها المشار إليه وإنما ترجأ إلى الفترات المنصوص عليها في المادة ١٠٣ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ وقد حددت هذه الفترات بحسب مقدار الجزاء التأديبي المتوقع ضد الموظف بحيث لا يجوز قبل انقضاء هذه الفترات النظر في تربيته ، وليس ثمة شك في أن ذلك الأثر لا يترتب الا على إحالة الموظف إلى المحاكمة التأديبية - بقرار من السلطة المختصة ذلك لأن هذا الاجراء وحده يدل على قيام اتهام جدي ضد الموظف لارتكابه مخالفة معينة محدودة مما يبرر أوجاه تربيته .

ويبين من استقراء نصوص المرسوم بقانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٥٢

(١) تتأهل المادة ٧٠ من القانون ٤٦ لسنة ١٩٦٤ .

بإنشاء مجلس تأديبي لمحاكمة الموظفين المسؤولين عن المخالفات المالية ان
المشروع استهدف إنشاء مجلس تأديبي خاص لمحاكمة الموظفين عن المخالفات
التي نص عليها على سبيل المحصر في المادة الرابعة من القانون ، فسلخ بذلك
اختصاص الجهات الرئاسية ومجالس التأديب العادية في شأن تأديب الموظفين
عن تلك المخالفات التي سماها مخالفات مالية تميزا لها عن المخالفات
الإدارية التي لا تقع تحت حصر والتي تتمثل في الإخلال بواجبات الوظيفة أو
الخروج على مقتضياتها بوجه عام ، ونأط برئيس ديوان المحاسبة إقامة
الدعوى التأديبية أمام ذلك المجلس فنصت المادة الثالثة على أن « يقيم رئيس
ديوان المحاسبة الدعوى التأديبية أمام المجلس من تلقاء نفسه أو بناء على
طلب رئيس مجلس الشيوخ أو رئيس مجلس النواب أو رئيس مجلس الوزراء
أو أحد الوزراء بالنسبة إلى الموظفين في وزارته أو ممثلي الأشخاص المعنوية
العامة الأخرى طبقا لنظامها بالنسبة إلى موظفيها » وخول رئيس الديوان
وحده سلطة إقامة الدعوى التأديبية أو حفظ الموضوع بقرار مسبب ققتضت
المادة التاسعة بأنه « بعد انتهاء التحقيق يرفع المحقق تقريراً برأيه إلى رئيس
ديوان المحاسبة » ولرئيس الديوان أن يقيم الدعوى التأديبية أو يقرر حفظ
الموضوع بقرار مسبب . ويبلغ القرار الذي يصدر في الحالتين إلى الموظف
وممثل الهيئة التابع لها ومن طلب إقامة الدعوى ، والمستفاد من هذه
النصوص أن رئيس ديوان المحاسبة يملك وحده سلطة إقامة الدعوى التأديبية
أمام المجلس التأديبي للمخالفات المالية سواء من تلقاء نفسه أو بناء على طلب
أحدى الجهات المتصوص عليها في المادة السادسة من القانون وإن مجرد طلب
إقامة الدعوى التأديبية لا يقتضي حتما إقامة هذه الدعوى فقد خوله القانون
سلطة تقديرية مطلقة تجيز له في ضوء التحقيق الذي يتولاه موظف أو أكثر
من الموظفين الفنيين بديوان المحاسبة أو بمجلس الدولة ، أن يقيم الدعوى
التأديبية أو يحفظ الموضوع بقرار مسبب ، ويبلغ القرار الذي يصدر في
الحالتين إلى الموظف وممثل الهيئة التابع لها وإلى من طلب إقامة الدعوى .
ويخلص مما تقدم أن الأثر القانوني الذي رتبته المشرع في المادة ١٠٦
من قانون نظام موظفي الدولة على إحالة الموظف إلى المحاكمة التأديبية وهو
وقف ترقيته طيلة فترة المحاكمة - هذا الأثر منوط بقرار يصدر من رئيس
ديوان المحاسبة في المخالفات المالية بإحالة الموظف المتهم إلى المجلس التأديبي
المختص لمحاكمته عما نسب إليه ذلك لأن هذا القرار وحده هو الدليل على
جدية الاتهام الموجه إلى الموظف وقيامه على أسس تبرر المحاكمة التأديبية .
ولا يفنى عنه في هذا الصدد مجرد طلب إقامة الدعوى التأديبية ، فقد يسفر
التحقيق عن تبرئة الموظف وينتهي بالحفظ . وعلى مقتضى ذلك فلا يترتب على
مجرد إحالة موضوع المخالفة إلى ديوان المحاسبة وقف ترقية الموظف المنسوبة
إليه هذه المخالفة .

١٥٧ - الإحالة إلى المحاكمة التأديبية - المقصود بها - هو صدور قرار بهذه الإحالة إليها من الجهة الإدارية أو من رئيس ديوان المحاسبة أو من النيابة الإدارية .

يبين من استقصاء نظم التأديب السابقة على تاريخ العمل بالقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بأعادة تنظيم النيابة الإدارية والمحاكمات التأديبية إن إجراء الإحالة إلى المحاكمة التأديبية كان يندمج في إجراء رفع الدعوى التأديبية سواء في المخالفات الإدارية أو المخالفات المالية ذلك لأن الجهة التي كانت تختص برفع الدعوى كانت هي ذاتها المختصة بالإحالة إلى المحاكمة التأديبية مما يبرر اعتبار الموظف محالاً إلى المحاكمة التأديبية منذ رفع الدعوى التأديبية لا قبل ذلك (المواد ٨١ ، ٨١ مكرر ، ٨٩ مكرراً ثانياً من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة) ولم يتغير هذا الوضع بصدور القانون رقم ٤٨٠ لسنة ١٩٥٤ بإنشاء النيابة الإدارية لأن هذا القانون وإن استحدث لأول مرة نظام النيابة الإدارية إلا أنه لم يعهد إليها بغير اختصاص محلود في إجراء التحقيقات الإدارية دون أن يخولها سلطة الإحالة إلى المحاكمة التأديبية أو رفع الدعوى التأديبية فظل هذان الإجراءان على حالهما يندمج أحدهما في الآخر أندماجاً يحول دون الفصل بينهما فصلاً تاريخياً أو موضوعياً .

وأخيراً صدر القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ المشار إليه مستحدثاً لأول مرة نظام الفصل بين إجراء الإحالة إلى المحاكمة وإجراء رفع الدعوى فعهد بالإجراء لأول إلى النيابة الإدارية وعهد بالإجراء الثاني إلى الجهة الإدارية في بعض الحالات وإلى رئيس ديوان المحاسبة في حالات أخرى وإلى النيابة الإدارية فيما عدا ذلك على النحو المبين في المواد ١٢ ، ١٣ ، ١٤ منه إذ تنص المادة ١٢ على أنه : -

« إذا رأت النيابة الإدارية حفظ الأوراق أو أن المخالفة لا تستتوجب توقيع جزاء أشد من الحصرم من المرتب لا يجاوز ١٥ يوماً تحيل أوراق التحقيق إلى الوزير أو من يندب من وكلاء الوزارة أو الرئيس المختص . وعلى الجهة الإدارية خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ إبلاغها بنتيجة التحقيق أن تصدر قراراً بالحفظ أو بتوقيع الجزاء . فإذا رأت الجهة الإدارية تقديم الموظف إلى المحاكمة أعادت الأوراق إلى النيابة الإدارية لمباشرة الدعوى أمام المحكمة التأديبية المختصة » . وتنص المادة ١٣ على أنه « يخطر رئيس ديوان المحاسبة بالقرارات الصادرة من الجهة الإدارية في شأن المخالفات المالية والمشار إليها في المادة السابقة ولرئيس الديوان خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ إخطاره بالقرار أن يطلب تقديم الموظف إلى المحاكمة التأديبية وعلى النيابة الإدارية في هذه الحالة مباشرة الدعوى التأديبية خلال خمسة عشر يوماً التالية » . وتنص المادة ١٤ على أنه « إذا رأت النيابة أن المخالفة تستوجب جزاء يجاوز الحصرم من المرتب لمدة أكثر من خمسة عشر يوماً ، أحالت الأوراق إلى المحكمة المختصة مع إخطار الجهة التي يتبعها الموظف بالإحالة » .

تأديب (د - محاكمة تأديبية
(١) متى تتم الإحالة إليها)

ويستفاد من هذه النصوص : -

(أولا) أن تمت قرار بالإحالة الى المحاكمة التأديبية يسبق اجراء رفع الدعوى يدل على ذلك ان المادة ١٢ المذكورة تجعل من هذا القرار سنداً لمباشرة اجراءات رفع الدعوى فتتقضى بأن يكون رفع الدعوى بإيداع أوراق التحقيق وقرار الإحالة سكرتارية المحكمة التأديبية المختصة .

(ثانياً) أن رفع الدعوى هو اجراء من اختصاص جهة واحدة هي النيابة الادارية .

(ثالثاً) ان سلطة الاحالة الى المحاكمة التأديبية موزعة بين الجهة الادارية ورئيس ديوان المحاسبة والنيابة الادارية ، ذلك أن طالب الجهة الادارية أو رئيس ديوان المحاسبة تقديم الموظف الى المحاكمة واعادة الاوراق الى النيابة الادارية لمباشرة الدعوى التأديبية هذا الطلب هو انصاح عن ارادة ملزمة برفع الدعوى ضد الموظف وبه يتم اجراء الاحالة الى المحاكمة اذ يتعين على النيابة الادارية في هذه الحالة رفع الدعوى .

ويخلص من ذلك أن الاحالة التأديبية - في ظل أحكام القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ المشار اليه - تكون بقرار يصدر بذلك من الجهة الادارية أو من رئيس ديوان المحاسبة أو من النيابة الادارية .

وتنص المادة ١٠٦ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ (١) على أنه « لا يجوز ترقية الموظف المحال الى المحاكمة التأديبية أو الموقوف عن العمل في مدة الاحالة أو الوقف وفي هذه الحالة يسرى حكم المادة ١٠٤ ، فاذا استطلعت المحاكمة لاكثر من سنة وثبتت عدم اذانة الموظف وجب عند ترقيته احتساب أقدميته في الدرجة المرقى اليها ومن التاريخ الذي كانت تتم فيه لو لم يحل الى المحاكمة التأديبية » . ويظهر من هذا النص أن مناط ارجاء ترقية الموظف هو أن يكون محالاً الى المحاكمة التأديبية .

وتكون الاحالة الى المحاكمة التأديبية بقرار يصدر بذلك على الوجه المتقدم ومن ثم فإن الاحالة الى المحاكمة التأديبية في تطبيق المادة ١٠٦ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ إنما تكون بصور قرار بهذه الاحالة من الجهة الادارية أو من رئيس ديوان المحاسبة أو من النيابة الادارية .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى : -

أن المقصود بالإحالة الى المحاكمة التأديبية في تطبيق المادة ١٠٦ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة هو صدور قرار

(١) تقابل المادة ٧٠ من القانون ٤٦ لسنة ١٩٦٤ .

بهذه الاحالة من الجهة الادارية أو من رئيس ديوان المحاسبة أو من النيابة الادارية طبقاً لاحكام المواد ١٢ ، ١٣ ، ١٤ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ باعادة تنظيم النيابة الادارية والمحاكمات التأديبية .

ويقوم مقام الاحالة الى المحاكمة التأديبية في خصوص تطبيق المادة ١٠٦ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥٩ آن تطلب الجهة الادارية المختصة الى النيابة العامة السير في محاكمة الموظف جنائياً بسبب مخالفة ارتكبتها وتخالطها شبهة الجريمة لان هذه المادة وان تحدثت عن المحاكمة التأديبية الا أنها لم تحدث عنها الا على سبيل الاغلب بحكم السياق واجراء حكم القياس المذكور أمر تقتضيه طبائع الاشياء واتساق الأوضاع والأمور الادارية حتى تسير على متن موحد عادل في الاحوال المماثلة والا كان من ارتكب ذنباً ادارياً تخالطه شبهة الجريمة أحسن حالا ممن ارتكب الذنب الاداري ذاته الذي لم تخالط هذه الشبهة ، وبدعي أن الجهة المختصة اذ تطلب الى النيابة العامة السير في محاكمة الموظف جنائياً إنما تصر على اخذه بذنبه وتعتقد أنه يستوفي بذلك جزاء أشد دون أن تتخلل عن محاكمته ادارياً اذ تبين أنه ليس في الامر جريمة فلا مندوحة والحالة هذه من اعتبار ذلك الطلب بمشابة احالة الى المحاكمة التأديبية في خصوص تطبيق المادة ١٠٦ المذكورة .

(٨٣٩ (١٩٦١/١١/١٣)

(تعليق)

هذا المبدأ مطابق لما سبق أن قررته الجمعية في ١٠/٦/١٩٥٦ (كتابنا فتاوى الجمعية العمومية و ١٤٠ ص ٢٢٤) ولما قررته المحكمة الادارية العليا في الطعن رقم ٥٠ لسنة ٢ ق بجلسته ١٩٦٥/٦/٩ (كتابنا المحكمة الادارية العليا ق ٥٧٥ ص ٥٩١) ومع ذلك فقد عدلت المحكمة الادارية العليا عن هذا الرأي في الطعن رقم ١٤٣١ لسنة ٨ ق بجلسته ١٩٦٥/١/٩ ، وانتهت الى أن « الاحالة الى المحاكمة إنما هي اجراء قانوني يتم بصلور قرار من الجهة التي ناط بها القانون ذلك الاجراء على المحاكمة التأديبية إنما هي النيابة الادارية التي تصدر قرار الاحالة منذ صلور القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ باعادة تنظيم النيابة الادارية والمحاكمات التأديبية . . . وتعتبر الدعوى مرفوعة بايداع قرار الاحالة وإوراق التعقيب سكرتارية المحكمة . . وفي المحاكمة الجنائية تتم الاحالة بصلور أمر الاحالة من قاضي التحقيق أو من مستشار الاحالة أو بتكليف التهم بالخصور أمام المحكمة المختصة من قبل النيابة العامة أو المدعي بالحق المدني » (كتابنا المحكمة الادارية العليا ق ٥٧٥ م ص ٥٩٧) ، وعلى ذلك لا يكفي لتطبيق المادة ١٠٦ من القانون ٢١٠ لسنة ١٩٥٩ والمادة ٧٠ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ من بعدها أن تطلب جهة الادارة من النيابة الادارية أو من النيابة العامة السير في الدعوى التأديبية أو الجنائية

بل لابد أن تصرف الترقية الإدارية أو الترقية العامة في الدعوى فعلا بأن تقدمها للمحاكمة .

٢ - أثر الإحالة إليها

١٥٨ - ترقية الموظف المحال إلى المحاكمة التأديبية أثناء فترة الإحالة - غير جائزة - حكمها بعد الفصل في الدعوى التأديبية - وجوب التفرقة بين حالتى الإحالة والبراءة .

تنص المادة ١٠٦ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة على أنه (١) « لا يجوز ترقية موظف محال إلى المحاكمة التأديبية أو موقوف عن عمله في مدة الإحالة أو الوقت ، وفي هذه الحالة يسرى حكم المادة ١٠٤ فإذا استطلعت المحاكمة لأكثر من سنة وثبت عدم أدانته وجب عنسند ترقيته احتساب أقدميته في الدرجة الرقى إليها من التاريخ الذى كانت تتم فيه لو لم يحل إلى المحاكمة التأديبية » .

ومعاد هذا النص أنه يشترط لأرجاع أقدمية الموظف المحال إلى المحاكمة التأديبية والذي استطلعت محاكمته لأكثر من سنة إلى التاريخ الذى كانت تتم فيه ترقيته بالأقدمية أن يثبت عدم أدانته فإذا انتهى هذا الشرط وثبتت أدانته فإن ترقيته تستند إلى تاريخ صدورهما ولا ترد إلى التاريخ الذى كان يستحق الترقية فيه لو لم يحل إلى المحاكمة التأديبية .

وأنه وإن كان الإنذار أخف العقوبات التأديبية إلا أن توقيعه يفيد حتما معنى الإدانة ومن ثم فإن توقيعه بعد محاكمته تستطيل لأكثر من سنة يحول دون أرجاع أقدمية الموظف إلى التاريخ الذى كانت تتم فيه ترقيته بالأقدمية لو لم يحل إلى المحاكمة التأديبية .

ولا يقدح فى هذا النظر أن المشرع فى المادة ١٠٣ من القانون المشار إليه قد استثنى الإنذار من الجزاءات التأديبية التى يترتب على توقيعها تأخير ترقية الموظف مدة معينة ، ذلك لأن هذا النص يحظر ترقية الموظف الذى توقع عليه إحدى العقوبات التأديبية الواردة فيه إلا بعد انقضاء فترات معينة أما نص المادة ١٠٦ فإنه يحظر ترقية الموظف المحال إلى المحاكمة التأديبية أو الموقوف عن عمله طوال مدة الإحالة أو الوقت بغض النظر عن النتيجة التى تنتهى إليها المحاكمة فإذا انتهت المحاكمة إلى توقيع إحدى العقوبات المنصوص عليها فى المادة ١٠٣ فإنه يتعين أعمال حكم هذا النص وذلك بتأخير الترقية الفترات المنصوص عليها وذلك بالإضافة إلى سبق أعمال المادة ١٠٦ فتأخير الترقية طبقا للمادة ١٠٣ أثر تبعي من آثار توقيع العقوبات المنصوص عليها

(١) تقابل المادة ٧٠ من القانون ٤٦ لسنة ١٩٦٤ .

في هذه المادة في حين أن عدم ارجاع الترقية الى التاريخ الذي كانت تتم فيه
لو لم يحل الى المحاكمة التأديبية تطبيقا للمادة ١٠٦ انمسا هو اثر للحكم
بالادانة ايا كانت العقوبة المقررة بها وذلك بعد محاكمة تأديبية تستتيل
أكثر من سنة . فلكل نص مجال يختلف في الواحد منهما عن الآخر .

٩٣٣ (١٩٦٠ / ١١ / ٨)

(تعليق)

يلاحظ ان القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ قد عدل صياغة للمادة المقابلة
للمادة ١٠٦ وهي المادة ٧٠ بحيث جعل الحكم بعقوبة الانذار يترتب عليه نفس
الاثر الذي يترتب على الحكم بالبراءة من ناحية ارجاع لاقضية ترقية الموظف
الذي لا يرقى بسبب احالته للمحاكمة التأديبية . ويلاحظ أن الجمعية
العمومية حتى في ظل العمل بالقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ عدلت عن هذه
التقوى بالتقوى المنشورة بالقاعدة التالية بل وبذهبت الى أن الحكم على الموظف
بعقوبة من العقوبات لا يترتب عليها تأجيل الترقية طبقا للمادة ١٠٣ من
قانون ٢١٠ لسنة ١٩٥١ (مادة ٦٨ من القانون ٤٦ لسنة ١٩٦٤) يستوى
مع الحكم بالبراءة من حيث وجوب ارجاع اقدميته الى الترقية .

١٥٩ - اثر الحكم بعقوبة الانذار على ترقية الموظف طبقا للمادة ١٠٦ من قانون موظفي
الدولة - التفرقة بين ما اذا استغاثت المحاكمة التأديبية لمدة أكثر من سنة من تاريخ استحقاق
الموظف للترقية وبين ما اذا لم تستغل لأكثر من سنة اعتبارا من هذا التاريخ .

ان المادة ١٠٣ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي
الدولة تنص على أنه « لا تجوز ترقية موظف وقعت عليه عقوبة من العقوبات
التأديبية المينة فيما يلي إلا بعد انقضاء أغترات التالية : -

ثلاثة أشهر في حالة الخصم من المرتب من ثلاثة الى سبعة أيام .

سبعة أشهر في حالة الخصم من المرتب من ثمانية أيام لغاية خمسة
عشر يوما .

سنة في حالة الخصم من المرتب عن مدة تزيد على خمسة عشر يوما .

وتنص المادة ١٠٤ على أنه « في حالة الخصم من المرتب لغاية خمسة
عشر يوما وفي حالة تأجيل العلاوة مدة تقل عن سنة تجوز الدرجة للموظف
ان كان له حق في الترقية اليها بالاقدمية على ألا تزيد مدة حجز الدرجة على
سنة » .

وتنص المادة ١٠٦ على أنه « لا يجوز ترقية موظف محال الى المحاكمة
التأديبية أو موقوف عن العمل في مدة الاحالة أو الوقف وفي هذه الحالة

يسرى حكم المادة ١٠٤ فاذا استطلعت المحاكمة لأكثر من سنة وثبتت عدم اداية الموظف وجب عند ترقيته احتساب اقدميته في الدرجة المرقى اليها من التاريخ الذي كانت تتم فيه لو لم يحل الى المحاكمة التأديبية .

وتتناول المادة ١٠٦ (١) المشار اليها فريضتين متقاربتين الاولى منهما يتعلق بوضع الموظف المحال الى المحاكمة التأديبية او الوقوف عن العمل والذي لا تستطيل فترة محاكمته او وقفه عن سنة من تاريخ استحقاقه الترقية الى الدرجة التالية للدرجة التي يشغلها بالاقدمية المطلقة .

والثاني منها يتعلق بوضع الموظف المحال الى المحاكمة التأديبية او الوقوف عن العمل والذي تستطيل فترة محاكمته او وقفه عن سنة من تاريخ استحقاقه الترقية الى الدرجة التالية للدرجة التي يشغلها بالاقدمية المطلقة .
فبالنسبة للفرض الاول تقضى المادة ١٠٦ المذكورة بحجز الدرجة للموظف مدة لا تزيد عن سنة ولا جدال في ان حساب مدة السنة التي تحجز خلالها الدرجة وبالتالي المدة المعتبرة في حساب الفترة التي تستغرقها المحاكمة تبدأ من تاريخ استحقاق الموظف للترقية لا من تاريخ بدء احالته الى المحاكمة التأديبية لانه من التاريخ الاول وحده يكون له الحق في الترقية لو لم يحل الى المحاكمة التأديبية مما يجعل القول بحجز الدرجة قبل هذا التاريخ غير ذي موضوع ، وحجز الدرجة - في هذا الفرض - يدل دلالة واضحة على ان الموظف الذي حجزت الدرجة له يستحق الترقية اليها وجوبا من تاريخ زوال المانع عنها وتعتبر اقدميته في الدرجة المرقى اليها من ذلك التاريخ اي بعد انقضاء الفترة التي لا يجوز ترقيته خلالها متى كان مستحقا للترقية وقت حجز الدرجة . والقول بغير ذلك يجعل النص على حجز الدرجة لغوا ذلك لان الموظف المحجوزة له الدرجة يكتسب مركزا قانونيا في الترقية اليها لا يجوز المساس به وذلك بشرط انقضاء المدة التي لا يجوز ترقيته خلالها .

واذا كانت الحانة المعروضة داخلية في نطاق الفرض الاول الذي تناوله حكم المادة ٢٠٦ المشار اليها وذلك انه بتاريخ ٣٠ من يولييه سنة ١٩٦١ صدر قرار الترقية الى الدرجة الخامسة مع ترك الموظف حينذاك في الترقية بسبب احالته الى المحاكمة التأديبية وحجز درجة خامسة له ثم اسفرت محاكمته تأديبيا بعد ذلك عن مجازاته ابتدائيا بالانذار في ١٠/١/١٩٦٢ وتايد هذا القرار استثنائيا بتاريخ ١٩٦٢/٥/٧ أي أنه لم تنقض مدة السنة التي تظل الدرجة معجوزة خلالها للموظف باعتبار بدء سريانها من تاريخ صدور القرار بالترقية أي من تاريخ استحقاق المذكور للترقية لو لم يكن محالا الى المحاكمة التأديبية .

ومقتضى حجز الدرجة للموظف أن يرقى اليها من تاريخ زوال المانع منها

وزواله يكون بصدر الحكم من المحكمة التأديبية بحيث يتعين ترقينه من هذا التاريخ ما لم يصدر الحكم بتوقيع احدى العقوبات الواردة بنص المادة ١٠٣ المشار اليها (١) . ولما كان الحكم في الحالة المعروضة قد صدر بتوقيع عقوبة الانذار على الموظف وهي عقوبه لا تؤجل الترقية طبقا لنص المادة ١٠٣ المشار اليها لذلك فانه يتعين القول بترقية الموظف المذكور من تاريخ صدور الحكم الابتدائي الذي يقضي بمجازاته بالانذار دون الاعتداد بتاريخ صدور الحكم الاستثنائي ذلك انه بالحكم الاول وحده قد استقر الوضع القانوني للموظف فيما يتعلق بالترقية . فضلا عن ان في اسناد ترقية الموظف الى تاريخ صدور الحكم الاستثنائي بتأييد الحكم الابتدائي الصادر بانذاره اضرار به على نحو غير مستساغ ذلك ان المستأنف اما ان يكون هو الموظف الذي صدر ضده الحكم ابتدائيا وفي هذه الحالة لا يتفق والمنطق القانوني السليم القول باسناد ترقية الموظف الى تاريخ صدور الحكم الاستثنائي والا ترتب على ذلك تاخير ترقينه ولا نقاب استثنائي وبالا عليه واصبح وضعه أسوأ حالا عما لو لم يستأنف واما ان يكون المستأنف أحد ذوي الشأن غير ذلك الموظف وفي هذه الحالة لا يتفق مع قواعد العدالة القول باسناد ترقية الموظف الى تاريخ صدور الحكم الاستثنائي والا ترتب على ذلك تاخير ترقينه بسبب لا دخل لارادته فيه .

وغنى عن البيان انه لا تجوز ترقية الموظف المذكور اعتبارا من التاريخ الذي كانت تتم فيه ترقيته لو لم يحل الى المحاكمة التأديبية اذ ان ذلك انما يكون في حالة الموظف المحال الى المحاكمة التأديبية والذي تستعمل محاكمته لاكثر من سنة ويشترط ان تثبت عدم ادانته - وهذه هي الحالة التي تضمنها الفرض الثاني المنصوص عليه في المادة ١٠٦ من قانون موقفي الدولة المشار اليه . ولما كانت محاكمة الموظف المذكور لم تستعمل لاكثر من سنة كما وأنه قد ثبتت ادانته بتوقيع عقوبة الانذار عليه ومن ثم فانه لا يفيد من هذا الفرض وبالتالي لا تجوز ترقيته اعتبارا من التاريخ الذي كانت تتم فيه هذه الترقية بالاقضية لو لم يحل الى المحاكمة التأديبية .

لهذا انتهى الرأي الى انه كان يتعين ترقية الموظف المعروضة حالته الى الدرجة الخامسة - اعتبارا من تاريخ صدور الحكم الابتدائي الذي قضى بمجازاته بالانذار ومن ثم يتعين ارجاع اقصيته في الدرجة الخامسة - التي رقي اليها - الى التاريخ المشار اليه .

(٢٢١ / ٩ / ١٩٦٣)

١٦٠ - حظر ترقية العامل المحال الى المحكمة التأديبية او الجنائية او الوعوف عن العمل في مدة الاحالة او الوصف - وجوب حجز الدرجة للعامل لمدة سنة - استقالة الحاكم لاكثر من

(١) تقابل المادة ٧٠ من القانون ٤٦ لسنة ١٩٦٤ وراجع تعليقاتنا على القاعدة السابقة .

تأديب (د - محاكمة تأديبية
(٢)) أو الإحالة إليها)

ذلك ثم ثبوت عدم ادانته أو توقيع عقوبة الإنذار يوجب عند الترقية احتساب الألفية في الوظيفة المرفى إليها من التاريخ الذي كانت تتم فيه لو لم تتم الإحالة - اعتبار عدم الترقية قراراً إدارياً بالتزك في الترقية معلقاً على شرط فاسخ يتحقق بإحدى حالتين - انقضاء الدعوى التأديبية أو الجنائية بوفاء العامل فليس من شأنه ثبوت عدم ادانة العامل - عدم تحقق الشرط الفاسخ في هذه الحالة .

إن المادة ٧٠ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ (١) تنص على أنه « لا تجوز ترقية عامل محال إلى المحاكمة التأديبية أو المحاكمة الجنائية أو موقوفه عن العمل في مدة الإحالة أو الوقف ، وفي هذه الحالة تحجز للعامل الدرجة لمدة سنة ، فإذا استطلعت المحاكمة لأكثر من ذلك وثبت عدم ادانته أو وقعت عليه عقوبة الإنذار ، وجب عند ترقيته احتساب أقدميته في الوظيفة المرفى إليها من التاريخ الذي كانت تتم فيه لو لم يحل إلى المحاكمة التأديبية أو المحاكمة الجنائية » .

وبين من هذا النص أن المشرع حظر على جهة الإدارة ترقية العامل على الرغم من حلول دوره في الترقية ، إذا كان محالاً إلى المحاكمة التأديبية أو الجنائية أو موقوفاً عن العمل طوال مدة الإحالة أو الوقف ويعتبر عدم ترقيته في دوره والحالة هذه قراراً إدارياً بتركه في الترقية ، وهذا القرار معلق على شرط فاسخ ، يتحقق في حالتين حددهما النص آف الذكر صراحة على سبيل الحصر ، وهما ثبوت عدم ادانة العامل أو توقيع عقوبته الإنذار عليه دون أية عقوبة أخرى . فإذا ما تحقق هذا الشرط في إحدى حالتيه المشار إليهما رقى العامل بأثر رجعي اعتباراً من التاريخ الذي كان يتعين أن تتم فيه ترقيته لو لم يحل إلى المحاكمة التأديبية أو الجنائية ، أما إذا لم يتحقق فإن تركه في الترقية يظل سليماً وقائماً ومنتجاً لجميع آثاره .

ومن حيث أنه ولكن كان يترتب على وفاة العامل المحال إلى المحاكمة التأديبية أو الجنائية ، انقضاء الدعوى التأديبية أو الجنائية ، وعدم جواز السير فيها تاسيساً على فكرة شخصية الجريمة وشخصية العقوبة ، إلا أن انقضاء الدعوى على هذا الوجه ليس من شأنه ثبوت براءة العامل - عدم ادانته أو عدم نسبة الجريمة إليه - وإنما تظل شبهة الجريمة قائمة في حقه وعالقة به ، على الرغم من انقضاء الدعوى بوفاته ، ومن ثم فإن الشرط الفاسخ - آف الذكر - لا يتحقق في هذه الحالة ، ويظل قرار ترك العامل في الترقية في دوره قائماً منتجاً لآثاره ، فلا يجوز ترقيته .

ولا يعترض على هذا بأن الأصل في المتهم البراءة حتى تثبت إدانته فبما نسب إليه بحكم نهائي ، ذلك أن المشرع رتب على مجرد إحالة العامل إلى المحاكمة التأديبية أو الجنائية شبهة الجريمة في حقه وعدم جواز ترقيته

(١) تقابل المادة ١٠٦ من القانون ٢١٠ لسنة ١٩٦١ .

طوال فترة المحاكمة ، ولما كان قرار ترك العامل في الترقية - في هذه الحالة - يظل قائما منتجا لآثاره ، الا اذا تحقق الشرط الفاسخ الذي علق عليه ، وهو ثبوت عدم الادانة أو توقيع عقوبه الانذار وهذا لا يكون الا بصدر حكم في موضوع الدعوى التأديبية أو الجنائية ، سواء بالبراءة أو بالادانة مع توقيع عقوبه الانذار فحسب ، فانه لا يكفي لتحقيق ذلك الشرط الحكم بانقضاء الدعوى لوفاة العامل ، دون البت في ذات التهم التي اُحيل الى المحاكمة من أجلها بالادانة أو البراءة ، وهو المناط الواجب تحقيقه في تطبيق حكم المادة ٧٠ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة المشار اليه .

ومن حيث ان الثابت من الاوراق - في الحالة المعروضة - ان السيد العامل السابق بمدرسة الصناعات الخزفية ، كان محالا الى المحاكمة التأديبية في الدعوى رقم ٢٨٢ لسنة ١٩٦٣ . وقد قررت المحكمة التأديبية بجلسته ٣٠ من مازس سنة ١٩٦٤ وقف الدعوى ، على ان تقوم النيابة الادارية باطلاع النيابة العامة عن الوقائع الجنائية التي تضمنتها الاوراق ، ولم يثبت ان المحاكمة الجنائية - وبالتالي المحاكمة التأديبية - قد تمت الى ان توفي في ١١ من فبراير سنة ١٩٦٥ ، ومن ثم فانه ما كان يجوز ترقية هذا العامل الى الدرجة الخامسة الفنية المتوسطة في القرار الصادر في ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٦٤ ، نظرا الى انه كان محالا في هذا التاريخ الى المحاكمة التأديبية والجنائية ، ويكون هذا القرار قد صدر سليما في ذاته مطابقا للقانون ولا مطعن عليه في هذا الخصوص .

كما ان انقضاء كل من الدعويين التأديبيه والجنائيه بوفاة السيد المذكور قبل صدور حكم في كل منهما ، لا يترتب عليه ثبوت براءته (عدم ادانته) ووجوب ترقيته اعتبارا من تاريخ صدور قرار الترقية المشار اليه . اذ تظل شبهة الجرمية قائمه في حقه وعالقه به ، ويظل المانع من الترقية قائما ، ومن ثم لا تجوز ترقيته ، وفقا لنص المادة ٧٠ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ .

(٢١٥) ١٩٦٦/٢/٢٦

١٩٦١ - المادة ١٠٦ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ في شأن نظام موظفي الدولة - نقر اصلا عاملا مؤداه انتقل اليه في ترقية للموظف حتى يبت فيها نسب اليه مما يستوجب محاكمته تأديبيا - سرعان حكم هذه المادة على الترقيات العادية ولذلك الترقيات التي تتم وفقا للمادة ٤٠ مكرر من القانون المشار اليه - ترقية الموظف الحال الى المحاكمة التأديبية - منوطة بثبوت عدم ادانته بقرار يصدر في موضوع الادانة - لا يكفي صدور قرار من مجلس التأديب في مسألة تتعلق بالجرائم شكل .

لما كانت المادة ١٠٦ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام

موظفي الدولة (١) كما قضت المحكمة الإدارية العليا بذلك في حكمها الصادر بجلسته ١٠ من مايو سنة ١٩٥٨ في الطعن رقم ١٥٤٦ لسنة ٢ قضائية بقرار أصلا من الأصول العامه التي يقتضيها حسن سير الإدارة وتنظيمها على نحو يوفق بين مصلحة الموظف والمصلحة العامة على أساس عادل ومعاد هذا الأصل انتظار أبيت في ترقية الموظف حتى يبت فيما نسب اليه مما يستوجب محاكمته تأديبيا فلا يجوز ترقيته خلال ذلك وتُجوز الدرجة ان كان له حق في الترقية اليها بالأقليمية على ألا تزيد مدة الحجز على سنة فان استطلعت مدة المحاكمة لاكثر من ذلك وثبت عدم ادائته وجب عند ترقيته احتساب أقسميته في الدرجة المرقى اليها من التاريخ الذي كانت تتم فيه لو لم يحل الى المحاكمة التأديبية - وغنى عن البيان ان هذا الأصل ورد مطلقا كما قام على أساس عادل يوفق بين مصلحة الموظف والمصلحة العامة وبهذه المثابة يسرى على جميع الترقيات سواء العاديه منها أو التي تتم وفقا لنفاذ ٢٠ مكررا من القانون المشار اليه والقول بـسريانه على الترقيات الأولى وحدها دون الثانية هو تخصيص بغير مخصص فضلا عن تعارضه مع المصلحة العامة (٢) . ومن ثم فان ترقية الموظف المذكور منوطه بأن يثبت عدم ادائته في تلك المحاكمة - أي بقرار يصدر في موضوع الادائه ولا يتقضى في ذلك قرار يصدر من مجلس التأديب في مسألة تتعلق بإجراء شكلي دون البت في ذات التهم من حيث الادانة أو عنيها وهو المناط الواجب تحقيقه عند تطبيق نص المادة ١٠٦ سالفه البيان (٣)

ولما كان قرار مجلس التأديب العالي في الاستئناف المقدم من الموظف المذكور فضلا عن أنه لم يفصل في ذات التهم الموجهة اليه من حيث الادانة أو عنيها فانه بعد أن فصل في مسألة شكلية تتعلق بإجراءات المحاكمة أوردت حيثياته أن قراره هذا لا يمنع من إعادة محاكمة المتهم عن التهمة المنسوبة اليه ومؤدى ذلك أن الدعوى التأديبية لا زالت قائمة قبله لم تنقض بحكم فاصل في الموضوع ويعتبر الموظف بهذه المثابة لا زال محالا على المحاكمة التأديبية حتى يفصل في موضوعها فهي دعوى واحدة ومحاكمة واحدة وإن اختلفت الجهة المختصة التي باشرتها في البداية عن تلك التي قصلت فيها بعد

(١) تقابل المادة ٧٠ من القانون ٤٦ لسنة ١٩٦٤ .

(٢) يمثل هذا المبدأ أحكام المحكمة الإدارية العليا في الطعن أرقام ٥٠ لسنة ٢ ق و ١١٠ لسنة ٥ ق و ١٥٤٦ لسنة ٢ ق ، ٩٤٠ لسنة ٢ ق (كتابنا المحكمة الإدارية العليا ق ٥٧٤ ص ٥٩٠) والطعن رقم ٥٠٦ لسنة ٩ ق بجلسته ١٩٦٨/٥/١٩ (مجموعة أحكام المحكمة الإدارية العليا الصادرة عن المكتب الفني السنة ١٣ ق ١٢٨ ص ٩٥٨) .

(٣) يمثل هذا المبدأ أحكام المحكمة الإدارية العليا في الطعن أرقام ١٥٤٦ لسنة ٢ ق و ١١٠ لسنة ٥ ، ٩٤٠ لسنة ٧ ق (كتابنا المحكمة الإدارية العليا ق ٥٧٦ ص ٥٩٤) والطعن رقم ٥٠٦ لسنة ٩ ق بجلسته ١٩٦٨/٥/١٩ - (مجموعة أحكام المحكمة الإدارية العليا الصادرة عن المكتب الفني سنة ١٣ ق ١٢٨ ص ٩٥٨) .

صدور القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بشأن إعادة تنظيم النيابة الادارية والمحاكمات التأديبيه .

ومن حيث أن المحكمة التأديبيه أصدرت حكمها في ٨ من مايو سنة ١٩٦٠ بمجازاته بخضم شهر من راتبه عن النهمه المنسوبة اليه والتي قدم من أجلها للمحاكمة التأديبيه وتقتضى المادة ١٠٣ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ الذى كان ساريا وقت صدور الحكم التأديبى بأنه لا يجوز ترقية موظف وقعت عليه عقوبة من العقوبات التأديبيه الا بعد فوات المدد المبينة فيها بالنسبه لكل عقوبة وأوجب عدم ترقية الموظف الذى يحكم عليه بالخضم من المرتب لمدة تزيد على خمسة عشر يوما الا بعد انقضاء سنة فإن السيد لا يجوز ترقيته وفقا للمادة ٤٠ مكررا من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ الا بعد مضى سنة من تاريخ الحكم التأديبى الصادر ضده في ٨ مايو سنة ١٩٦٠ بمجازاته بخضم شهر من راتبه .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أنه لا يجوز النظر فى ترقية (.....) الذى أحيل الى المحاكمة التأديبيه فى ٢٩ أغسطس سنة ١٩٥٦ الا بعد الفصل فى القضية التأديبيه المقامة ضده فى ١٩٦٠/٥/٨ وعلى ضوء الحكم الصادر فيها وبعد انقضاء المدة التى نص عليها القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ .

(٢٣٤) (١٩٦٧/٣/١٤)

(هـ) - مسائل متنوعة

١٦٢ - قرار تأجيل العلاوة أو الحرمان منها - مهوه طبقا للمادة ١٤١ وما بعدها من قانون موظفى الدولة جائزا اذا كان صادرا من الجهة التأديبيه المختصة بسبب ذنب ادارى او اهل ارتكبه الموظف بخلاف ما إذا كان صادرا من لجنة شئون الموظفين بسبب ضعف كفاية الموظف .

تنص المادة ٣١ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ على أنه « يقدم التقرير السرى عن الموظف من رئيسه المباشر ثم يعرض ويترتب على تقديم تقرير بدرجة ضعيف حرمان الموظف من أول علاوة دورية مع تخطيه فى الترقية » وتنص المادة ٤٣ على أن « يمنح الموظف علاوة اعتيادية طبقا للنظام المقرر بالجدول المرافقه ولا تمنح العلاوة الا لمن يقوم بعمله بكفاية وتقرير ذلك يرجع فيه الى لجنة شئون الموظفين المختصة على أساس من التقارير السنوية » ، وتنص المادة ٤٣ على أن « تستحق العلاوات الاعتيادية فى أول مايو ويصدر بمنح «العلاوات قرار من لجنة شئون الموظفين المختصة » ، وتنص المادة ٤٤ على أنه « لا يجوز تأجيل العلاوة الاعتيادية أو الحرمان منها الا بقرار من لجنة شئون الموظفين » .

ويبدو من هذه النصوص ان أحكامها تربط بين استحقاق العلاوة

وكفاية الموظف في عمله فلا تمنح العلاوة إلا لمن يقوم على عمله بكفاية على النحو الذي تقرره لجنة شئون الموظفين التي تمارس اختصاصاً تقديرياً في وزن الكفاية بما يتفق مع الحق والواقع وبما يؤثر في المراكز القانونية للموظفين من حيث العلاوات الدورية .

ويتضح من ذلك أن قطاع الكفاية يتميز بسماته المستقلة وأثاره المحددة على اختلاف في ذلك مع قطاع التأديب الذي يجد مجاله في نطاق آخر هو نطاق الجريمة والعقاب .

والحرمان من العلاوة أو تأجيلها يتم بحكم تأديبي من المحكمة التأديبية المختصة التي ورثت اختصاصات هيئات التأديب - عملاً بالمادة ٣١ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ (المعدل بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٥٩) باعادة تنظيم النيابة الادارية والمحاكمات التأديبية وذلك جزاء ذنوب ادارية أو مالية تتعلق بالموظف وهذا وضع ينتمي الى نظام التأديب ذنباً وجزاء ولا يشته به البوضع السابق الخاص بالكفاية الوظيفية .

وباستعراض أحكام محو الجزاءات التأديبية وآثارها الواردة بنصوص الباب الرابع من قانون موظفي الدولة يبين أن قواعده إنما تتعلق بالعقوبات التأديبية التي توقع على الموظف وفي ذلك تقول المادة ١٤١ من هذا القانون : « يجوز للموظف أن يطلب محو الجزاء وآثاره بعد مضي سنتين من تاريخ صيرورة القرار الصادر به نهائياً إذا كانت العقوبة هي الإنذار فإذا كانت هي اللوم أو الخصم » .

ويخلص من جميع ما تقدم أن تأجيل العلاوة الدورية لا يعتبر عقوبة تأديبية إلا في حالة توقيع تلك العقوبات على عائق موظف ارتكب ذنباً إدارياً أو مالياً وحوكم تأديبياً أمام الهيئة للتأديبية المختصة أما إذا صدر تأجيل العلاوة من لجنة شئون الموظفين خارج نطاق التأديب فإنه لا يعد من قبيل العقوبات التأديبية ، وأن أحكام محو الجزاءات وآثارها لا ترد إلا على العقوبات التأديبية فلا تسرى على تأجيل العلاوة الذي تقرره لجنة شئون الموظفين خارج نطاق التأديب .

ويتضح بمراجعة كادر سنة ١٩٣١ الذي كان سارياً وقت وقوع تأجيل العلاوة الخاصة بالسيد المروضة حالته أنه جاء خلواً من تنظيم خاص في ذلك الصدد ولم يسند إلى لجنة شئون الموظفين مسطرة تأجيل العلاوة الاعتيادية كعقوبة تأديبية ومن ثم فإن قرارها المشار إليه لا يعتبر جزاء تأديبياً ترد عليه أحكام محو الجزاءات .

الصباحية من الاجازات الاعتيادية لا يعتبر جزاءا تأديبيا هو اجراء مصلحي قصد به تنظيم العمل - ليس معناه اسقاط استحقاق العامل للايام المخصصة انما يؤدي الى تقصير مدد الاجازة الاعتيادية مع الاحتفاظ له بها لي رصيده اجازاته - اثر ذلك - اعتبار القرار مصححيا - جواز توقيع العقوبات التأديبية بالإضافة اليه .

أن المادة ٦٦ من قانون نظام العاملين المدنيين بالمولة المصادر بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ (المادة ٨٤ من قانون موظفي الدولة رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١) قد عدت الجزاءات التأديبية التي يجوز توقيعها على العاملين بالدولة وذلك على سبيل الحصر ولم يرد من بين تلك الجزاءات المحصن من الاجازات الاعتيادية ومن ثم فان هذا الاجراء لا يعتبر جزاءا تأديبيا وانما لا يعدو - في حقيقته - أن يكون تنظيما داخليا بحثا أو مجرد اجراء مصلحي قصد به حق العاملين على المحافظة على مواعيد العمل للرسمية ، وعلى ذلك فان الامر الإداري اذ قضي بالحصن من الاجازات الاعتيادية للعاملين - مقابل التأخيرات الصباحية عن مواعيد العمل الرسمية لم يبتدع جزاء تأديبيا ولا يعتبر مخالفا للقانون في هذا الخصوص .

على أنه لما كان نظام الاجازات الاعتيادية المقرر قانونا لا يسمح بحصن أي قدر من تلك الاجازات نظير التأخيرات للصباحية ومن ثم فانه يراعى أن التجاه الجهة الادارية الى خصم أيام الاجازات الاعتيادية للعامل في حدود سبعة أيام مقابل التأخيرات الصباحية ، ليس معناه اسقاط استحقاق العامل في هذا القدر نهائيا ، بحيث يحدد رصيده من تلك الاجازات على هذا الاساس بل ان الامر يكون متعلقا - في هذه الحالة - بتقصير مدة الاجازة الاعتيادية للعامل بالقدر المشار اليه - مع الاحتفاظ له برصيده في الاجازات - ويجد هنا الاجراء سنده في المادة ٦٦ من قانون موظفي الدولة رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ اذ يجوز تقصير مدد الاجازات الاعتيادية لاعتبارات تتعلق بمصلحة العمل ولا شك أن الحصن من الاجازات الاعتيادية مقابل التأخيرات الصباحية أمر يقتضيه صالح العمل ميناه حث العامل على المحافظة على مواعيد العمل الرسمية .

وبذلك يتأكد انتفاء صفة الجزاء التأديبي عن الاجراء المشار اليه ولا يكون هناك تعارض مع نظام الاجازات الاعتيادية المقرر قانونا ، ويكون الامر متعلقا - فحسب - بتقصير مدة الاجازات الاعتيادية للعامل - تبعا لسلوكه في الاخلال بواجب المحافظة على مواعيد العمل الرسمية ، ومن ثم فإن توقيع جزاء تأديبي على العامل بسبب التأخيرات الصباحية عن مواعيد العمل الرسمية بالإضافة الى المحصن من الاجازات الاعتيادية عن تلك التأخيرات لا يعتبر ازدوجا في الجزاء عن ذات المخالفة .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن ما اتبع مع السيدين (. . .) ، (. . .) من توقيع جزاء تأديبي على كل منهما بسبب التأخيرات الصباحية

تأديب (و - العاملون في القطاع
العام (١) الاختصاص به)

عن مواعيد العمل الرسمية بالإضافة الى خصم سبعة أيام من الاجازات
الاعتيادية لكل منهما لا يعتبر إزدواجاً في الجزاء عن ذات المخالفة وذلك
تأسيساً على أن الخصم من الاجازات الاعتيادية في هذا الخصوص - لا يعتبر
جزاء تأديبياً .

١٧٥٥ (١٣ / ٦ / ١٩٦٥)

و - العاملون في القطاع العام

١ - الاختصاص به .

٢ - تنفيذ الجزاء .

١ - الاختصاص به

(تعليق)

يلاحظ أن القرار الجمهوري رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ باصدار نظام
العاملين بالقطاع العام معدلاً بالقرار الجمهوري رقم ٨٠٢ لسنة ١٩٦٧ قد
تضمن في بعض موادها نكلاً للتأديب ولا سيما في مجال الاختصاص التأديبي
مخاللة لما هو منصوص عليه في القانون الصادر بتنظيم مجلس الدولة وقانون
انشاء المحاكم التأديبية والقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ في شأن سريان أحكام
قانون النيابة الادارية والمحكمات التأديبية على موظفي المؤسسات العامة
والشركات والجمعيات الخاصة وقد قضت المحكمة الادارية العليا في الطعون
أرقام ١٨٠ ، ١٨٢ ، ١٠١٦ ، ١٠١٨ ، ١٠٣٦ ، ١٠٣٩ ، ١٠٤٠ ، ١٠٤٥ ،
١٠٥٢ ، ١٠٥٤ لسنة ١٣ ق بجلسة ١٩٦٨/٦/٢٩ « بين من المادة التاسعة
من مشروع القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ حسبما وردت من الحكومة انها لم
تتضمن تفويض رئيس الجمهورية في اصدار قرارات لها قوة القانون وفقاً لما
تقضي به المادة ١٢٠ من الدستور . . . ولو صح ما ذهبت اليه المحكمة التأديبية
بحكمها المطعون فيه من أن المادة السابعة من القانون ٣٢ لسنة ١٩٦٦ قد
انطوت على تفويض تشريعي للسيد رئيس الجمهورية في اصدار قرارات لها قوة
القانون فإن هذا التفويض يكون غير مستوف لشروطه الدستورية
وفضلاً عما تقدم فإن التفويض في شأن تنظيم اوضاع العاملين حتى ولو كان
مستكملاً شرائطه وازكانه الدستورية لابد أن يكون مقصوراً على الموضوع
الذي انصب عليه لا يجاوزه الى شأن آخر يتعلق بحدود اختصاص القضاء
الاداري أو بنطاق ولاية المحاكم التأديبية بل ليس من السائغ أن
تؤول عبارة (تنظيم اوضاع العاملين) بأنها تحتل مكان التصديق لتعديل
الاختصاص القضائي أو التأديبي في أمورهم على نحو يحالف القانون الصادر
بتنظيم مجلس الدولة أو قانون انشاء المحاكم التأديبية أو القانون ١٩ لسنة

١٩٥٩ في شأن سريان أحكام قانون النيابة الإدارية والمحاكمات التأديبية على موظفي المؤسسات العامة والشركات والهيئات الخاصة . ولو صرح قيام هذا التفويض غير الدستوري - رغم اجتماع الشواهد على نفيه في الواقع - فإن اللائحة التي صدرت بناء عليه تكون إذن مجردة من قوة القانون ، وبذلك يكون حقيقيا على القضاء أن يمتنع عن ٠٠٠ أنفاذ حكم اللائحة التفويضية باعتباره معدلا أو ملغيا لأحكام القانون ٠٠٠ » (مجموعة أحكام المحكمة الإدارية العليا الصادرة عن المكتب الفني بمجلس الدولة - السنة ١٣ ق ١٤٨ ص ١١٣٦) .

١٩٤ - السلطة المختصة بتوقيع الجزاءات التأديبية على العاملين بالمؤسسات العامة - المادة ٥٥ من قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ بنظام العاملين في الشركات المطبق على العاملين بالمؤسسات العامة - نصها على أن يضع مجلس الإدارة نظاما داخليا للتطبيق ولائحة للجزاءات مع تحديد السلطة المختصة بتوقيعها بمرعاة عدم الإخلال بأحكام القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ والقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ - انعقاد الاختصاص لرئيس مجلس إدارة المؤسسة بتوقيع الجزاءات التأديبية بصفة مؤقتة تعين وضع مجلس الإدارة اللائحة المذكورة - تفيد سلطته في هذا الشأن ببلات التفيد الخاص بعدم الإخلال بأحكام القانونين المذكورين .

تنص المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ على أن تسرى أحكام لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسة العامة الصادر بها قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ على العاملين في المؤسسات العامة .

وتنص المادة ٥٥ من قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ (١) في شأن لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة على أن يضع مجلس إدارة الشركة نظاما داخليا للتحقيق يكفل تهيئة الفرصة للعامل لأبداء أقواله فيما نسب إليه .

كما يضع لائحة للجزاءات وشروط توقيعها ويحدد السلطة المختصة بتوقيعها بالنسبة إلى المستويات المختلفة - وذلك مع عدم الإخلال بأحكام القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ والقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ المشار إليهما . وتعتمد هذه اللائحة بقرار من مجلس إدارة المؤسسة المختصة » .

ومن حيث أنه يؤخذ من هذا النص أن المشرع عهد إلى مجلس الإدارة بوضع نظام داخلي للتحقيق ولائحة للجزاءات مع تحديد السلطة المختصة

(١) تنص المادة ٦١ من القرار الجمهوري رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ مدلة بالقرار الجمهوري رقم ٨٠٢ لسنة ١٩٦٧ بأن « يضع مجلس الإدارة لائحة تتضمن أنواع المخالفات والجزاءات المقررة لها » وتعتمد اللائحة من رئيس مجلس إدارة المؤسسة المختصة أو الوزير حسب الأحوال .

بتوقيعها بمرعاة عدم الاخلال بأحكام القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ والقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ ، ومقتضى هذه الدعوة من المشرع لمجلس الإدارة أن يبادر المجلس الى اجراء (مؤادة) بوضع هذه اللائحة على النحو المتقدم والى أن يضع مجلس الإدارة اللائحة المذكورة ويحدد فيها السلطة المختصة بتوقيع الجزاءات التأديبية بالنسبة الى المستويات المختلفة ينمقد الاختصاص بتوقيع هذه الجزاءات بصفة مؤقتة لرئيس مجلس الإدارة طبقاً للمادتين ٦ ، ٨ من القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ باصدار قانون المؤسسات العامة التي تنص اولاهما على أن « يتولى ادارة المؤسسة العامة :

١ - مجلس ادارة المؤسسة .

٢ - رئيس مجلس الادارة » .

كما تنص ثانيتهما على أن « يتولى رئيس مجلس ادارة المؤسسة ادارتها وتصريف شئونها وفقاً للأحكام التي تضمنها قرار رئيس الجمهورية الصادر بانشاء المؤسسة وتحت اشراف الوزير المختص » (١)

على أن يراعى في ممارسة رئيس مجلس الادارة لهذا الاختصاص عدم الاخلال بأحكام القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ باعادة تنظيم النيابة الادارية والمحاكمات التأديبية والقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ في شأن سريان أحكام قانون النيابة الادارية والمحاكمات التأديبية على موظفي المؤسسات العامة والهيئات العامة والشركات والمجمعات والهيئات الخاصة والقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ باصدار قانون العمل وهو القيد الوارد في المادة ٥٥ من لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة على حق مجلس الإدارة في وضع لائحة الجزاءات وتحديد السلطة المختصة بتوقيعها ، والذي يصدق من باب أولى على حق رئيس مجلس الإدارة في توقيع هذه الجزاءات ريثما يتم صدور اللائحة التي أوجب القانون على مجلس الادارة وضعها .

لذلك انتهى الرأي الى أن رئيس مجلس ادارة المؤسسة المصرية العامة لتعبير الصحارى هو الذى يملك مؤقتاً - والى أن يضع مجلس ادارة المؤسسة اللائحة الخاصة بالجزاءات وفقاً لما أوجبه قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ في المادة ٥٥ منه والتي تعين المبادرة بوضعها - سلطة توقيع الجزاءات التأديبية على العاملين بالمؤسسة المذكورة بمرعاة أحكام القوانين الصادرة في هذا الشأن على الوجه المتقدم .

(٣٠٧ (١٥/٣/١٩٦٦)

(١) تنص المادة ٢٠ من القانون ٣٢ لسنة ١٩٦٦ الذى حل محل هذا القانون بأن رئيس مجلس الادارة يختص « بادارة المؤسسة وتطوير نظام العمل بها » وقد حددت المادة ٦٠ من القرار الجمهورى رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ مددلة بالقرار الجمهورى رقم ٨٠٢ لسنة ١٩٦٧ السلطات المختصة بتوقيع الجزاءات . ومن ثم لم يعد للبحث عن السلطة المختصة بتوقيع الجزاءات في حالة عدم صدور لائحة الجزاءات محلاً في ظل الاوضاع الحالية .

١٦٥ - القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ في شأن سريان أحكام قانون النيابة الادارية والمحاكمات التأديبية على موظفي المؤسسات والهيئات العامة والشركات والجمعيات الخاصة - اختصاص مجلس الادارة المحدد في المادة الثانية منه مقصور على تحديد الخصص بتوقيع الجزاءات في الحالات البضدة به وباصدر قرارات الوقف عن العمل - انطاق الاختصاص للمعكمة التأديبية وحدها اذا جاوز مرتب العامل ١٥ جنيها واستوجب المخالفة توقيع جزاء يجاوز الحصم من المرتب خمسة عشر يوما - لا يلزم لممارسة المعكمة التأديبية هذا الاختصاص ان تكون النيابة الادارية هي التي تولت تطبيق المخالفة .

أن المادة الثانية من اتقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ في شأن سريان أحكام قانون النيابة الادارية والمحاكمات التأديبية على موظفي المؤسسات والهيئات العامة والشركات والجمعيات الخاصة تنص على أن « يحدد بقرار من مجلس ادارة المؤسسة أو الهيئة أو الشركة أو ممن يتولى الادارة فيها حسب الاحوال من يختص بتوقيع الجزاءات على الموظفين المشار اليهم في المادة السابقة الذين لا تجاوز مرتباتهم خمسة عشر جنيها شهريا ، وبالتصرف في المخالفات التي تقع من الموظفين الذين تجاوز مرتباتهم هذا الحد والتي ترى فيها النيابة الادارية حفظ الاوراق أو أن المخالفة لا تستوجب توقيع جزاء أشد من الحصم من المرتب عن مدة لا تجاوز خمسة عشر يوما وباصدار قرارات الوقف عن العمل » .

وأن المادة الثالثة من القانون ذاته تنص على انه « مع مراعاة أحكام المواد التالية يسرى على موظفي المؤسسات والهيئات والشركات المنصوص عليها في المادة ١ أحكام الباب الثالث من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ المشار اليه » . وهذا اباب الثالث هو الخاص بالمحاكم التأديبية وقد تناولت المواد التالية للمادة هذه تشكيل المحاكم التأديبية للجهات الخاضعة للقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ والجزاءات التي يجوز لها توقيعها .

ويؤخذ من نصوص هذه المواد جميعا أن اختصاص مجلس ادارة المؤسسة أو الهيئة أو الشركة أو ممن يتولى الادارة فيها حسب الاحوال مقصور على تحديد المختص باصدار قرارات الوقف عن العمل وتوقيع الجزاءات على :

١ - العاملين الذين لا تجاوز مرتباتهم خمسة عشر جنيها شهريا مهما كان مقدار العقوبة التي تستوجبها المخالفة .

٢ - العاملين الذين تزيد مرتباتهم على خمسة عشر جنيها اذا كانت المخالفة لا تستوجب توقيع جزاء أشد من الحصم من المرتب عن مدة لا تجاوز خمسة عشر يوما وأن مجلس الادارة أو متولى الادارة يملك في سبيل تحديد المختص بتوقيع العقوبات المتقدمة تشكيل هيئة تأديب خاصة .

أما حيث يجاوز مرتب العامل المنسوبة اليه المخالفة خمسة عشر جنيها شهريا وتستوجب المخالفة توقيع جزاء يجاوز الحصم من المرتب خمسة عشر

يوما فينفقند الاختصاص للمحكمة التأديبية وحدها دون غيرها من السلطات
الإدارية المختلفة أو هيئات التأديب الخاصة .

وغنى عن البيان أن لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات
العامة الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ ما كانت
لتمس اختصاص المحاكم التأديبية في شئون هؤلاء العاملين - بل أنها نهت
في المادة ٥٥ منها إلى وجوب عدم الإخلال بأحكام القانون رقم ١١٧ لسنة
١٩٥٨ الخاص بإعادة تنظيم النيابة الإدارية والمحاكمات التأديبية وهو ما
أكده نظام العاملين بالقطاع العام الصادر به قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩
لسنة ١٩٦٦ .

ولا يبين من نصوص القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ أو القانون رقم ١٩
لسنة ١٩٥٩ أو قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ أو قرار
رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ أن ثمة تلازما بين الاختصاصات
التي تمارسها المحكمة التأديبية وبين اختصاص النيابة الإدارية في شأن
التحقيق أو أن شرط ممارسة المحاكم التأديبية لهذه الاختصاصات أن تكون
النيابة الإدارية هي التي تولت التحقيق في المخالفة ، بل يستوى أن تتولاها
النيابة الإدارية أو الجهة الإدارية المختصة .

المالك انتهى الرأي إلى أنه لا يشترط لممارسة المحاكم التأديبية
اختصاصاتها المنصوص عليها في القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ أن تكون
النيابة الإدارية هي التي تولت تحقيق المخالفة - بل يستوى في ذلك أن تكون
قد تولته النيابة الإدارية أو الجهة الإدارية المختصة .

(١٩٦٦/٩/١٥) ٩٧٤

١٦٦ - القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ في شأن سريان أحكام قانون النيابة الإدارية
والمحاكمات التأديبية على موظفي المؤسسات والهيئات العامة والشركات والجمعيات والهيئات الخاصة
- اختصاص السلطات الإدارية بالمؤسسة في فصل العامل الذي لا يجاوز مرتبه خمسة عشر جنيتها
شهريا - مفيد بضرورة العرض على اللجنة لتشكيلة بقرار وزير العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٦٢
الصادر تنفيذا لنص المادة ٦٦ من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ - صدور القرار الجمهوري
رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ بنظام العاملين بالقطاع العام - مؤداة أن فصل العامل بالمؤسسة طبقا
للمادة ٦٠ منه يخضع لعقوبة المدة ٦٤ من ذات النظام ومن ثم يتعين عرضه على اللجنة المنصوص
على تشكيلها فيها .

أن المادة الثانية من القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ في شأن سريان أحكام
قانون النيابة الإدارية والمحاكمات التأديبية على موظفي المؤسسات والهيئات
العامة والشركات والجمعيات والهيئات الخاصة تنص على أن « يحدد بقرار من
رئيس مجلس إدارة المؤسسة أو الهيئة أو الشركة أو من يتولى الإدارة فيها
حسب الأحوال من يختص بتوقيع الجزاءات على الموظفين المشتبه بهم في المخالفة
للمادة ٦٠ لا تتجاوز مرتباتهم خمسة عشر جنيتها شهريا - وبالنسبة في
المخالفات التي تقع من الموظفين الذين تجلوز مرتباتهم هذا الحد والتي ترقى

فيها النيابة الادارية حفظ الأوراق ، أو أن المخالفة لا تستوجب توقيع جزاء أشد من الخصم من المرتب عن مدة لا تتجاوز خمسة عشر يوما وبإصدار قرارات الوقف عن العمل » .

وأن المادة الثالثة من القانون ذاته تنص على أنه « مع مراعاة أحكام المواد التالية تسرى على موظفي المؤسسات والهيئات والشركات المنصوص عليها في المادة (١) أحكام الباب الثالث من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ المشار إليه » ، وهذا الباب الثالث هو الخاص بالمحاكم التأديبية للجهات الخاضعة للقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ والجزاء التي يجوز لها توقيعها .

ويؤخذ من استظهار نصوص هذه المواد جميعا أن اختصاص مجلس إدارة المؤسسة أو الهيئة أو الشركة أو من يتولى الإدارة فيها بحسب الأحوال مقصور على تحديد المختص بإصدار قرارات الوقف عن العمل وتوقيع الجزاءات على : -

١ - العاملين الذين لا تتجاوز مرتباتهم خمسة عشر جنيها شهريا إذا كان مقدار العقوبة التي تستوجبها المخالفة » .

٢ - العاملين الذين تزيد مرتباتهم على خمسة عشر جنيها شهريا إذا كانت المخالفة لا تستوجب توقيع جزاء أشد من الخصم من المرتب عن مدة لا تتجاوز خمسة عشر يوما .

أما حيث يجاوز مرتب العامل المنسوبة اليه المخالفة خمسة عشر جنيها شهريا - وتستوجب المخالفة توقيع جزاء يجاوز الخصم من المرتب خمسة عشر يوما - فينعتد الاختصاص للمحكمة التأديبية وحدها دون غيرها من السلطات الادارية المختلفة .

وهذا هو ما سبق أن انتهى اليه رأى الجمعية العمومية للقسيم الاستشاري للفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة في ٧ من سبتمبر سنة ١٩٦٦ (١) .

وغنى عن البيان أن اختصاص السلطات الادارية بالمؤسسات العامة في فصل العاملين الذين لا تتجاوز مرتباتهم خمسة عشر جنيها شهريا - إنما يتقيد بضرورة العرض على اللجنة المشكلة بقرار وزير العمل رقم ٩٦ لسنة ١٩٦٢ ببيان العقوبات التأديبية وقواعدها واجراءات تأديب العمال الصادر تنفيذا لحكم المادة ٦٦ من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ . إذ تنص المادة السادسة من هذا القرار معنلة بقرار وزير العمل رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٣ على أنه « إذا رأت إدارة المنشأة التي تستخدم خمسين عاملا فأكثر أن المخالفة التي ارتكبتها

(١) هذا الرأى منشور في القامحة السابقة .

العامل تستوجب فصله تعين عليها قبل أن تصدر قرارا نهائيا بذلك عرض الامر على لجنة تشكل على الوجه الآتي : -

(أ) مدير منطقة العمل المختص أو من يندبه رئيسا

(ب) ممثل العمال تختاره اللجنة النقابية أو النقابة الفرعية
أو النيابة العامة حسب الأحوال عضوا

(ج) ممثل لصاحب العمل عضوا

ويسرى حكم الفقرة السابقة على حالات الفصل المنصوص عليها في المادة ٧٦ من قانون العمل .

وتنص المادة السابعة من القرار المذكور على أن « تتولى اللجنة المشار اليها في المادة السابقة بحث كل حالة تعرض عليها وإبلاغ إدارة المنشأة رأيا فيها وذلك في ميعاد لا يجاوز أسبوعا من تاريخ إحالة الأوراق اليها ، وللجنة في سبيل أداء مهمتها سماع أقوال العامل والإطلاع على كافة المستندات والبيانات التي ترى لزومها - ويجب عليها أن تحرر محضرا تثبت فيه ما اتخذته من إجراءات وما سمعته من أقوال ورأى كل عضو من أعضائها الثلاثة مسببا - وتودع صورة من هذا المحضر ملف العامل وتسلم صورة أخرى لكل من منطقة العمل المختصة وعضو اللجنة النقابية بالمنشأة أو النقابة الفرعية أو النقابة العامة حسب الأحوال » .

كما تنص المادة الثامنة من القرار ذاته على أنه « كل قرار يصدر بفصل أحد العمال خلافا لأحكام المادتين السابقتين يكون باطلا » .

ومرد ذلك الى أن هذه الأحكام بتوفير ما كفلته من ضمانات للعاملين في خصوص تأديبهم تعد أكثر سخاء .

ومن ثم تصدق بهذا الوصف على العاملين بالمؤسسات العامة بالتطبيق لحكم المادة الأولى من نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الصادر به قرارا رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ ، وهي التي تنص على أن « يسرى على العاملين بالشركات الخاضعين لأحكام هذا النظام أحكام قانون العمل والتأمينات الاجتماعية والقرارات المتعلقة بها فيما لم يرد بشأنه نص خاص في هذه اللائحة يكون أكثر سخاء بالنسبة لهم ويعتبر هذا النظام جزءا متما لا لحد العمل » ، وذلك بحسبان أن هذا النظام الأخير قد سرى على المؤسسات العامة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ .

أما اعتبارا من ٢٨ من أغسطس سنة ١٩٦٦ - تاريخ العمل بنظام العاملين بالقطاع العام الصادر به قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ ، فإن فصل المؤسسة لأحد العاملين بها في الحدود التي تملك

فيها هذا الفصل بالتطبيق للمادة ٦٠ من هذا النظام ، انما يخضع لحكم المادة ٦٤ من النظام ذاته التي تنص على أنه « اذا رأى رئيس مجلس الإدارة أن المخالفة التي ارتكبها العامل تستوجب فصله تعين عليه قبل أن يصدر قرارا نهائيا بالفصل عرض الامر على لجنة تشكل على الوجه الآتي : -

(أ) مدير مديريه العمل المختص أو من يندبه رئيسا

(ب) ممثل العمال تختاره اللجنة النقابية عضوا

(ج) ممثل المؤسسة أو الوحدة الاقتصادية حسب الاحوال عضوا

لذلك انتهى الرأى الى أنه حيث تكون الجهة الادارية فى المؤسسة العامة مختصة بفصل عاملين بها على التفصيل المتقدم فانها تلتزم فى هذا الشأن بقرار وزير العمل رقم ٩٦ لسنة ١٩٦٢ آنف الذكر والقرارات المعدلة له أو بأحكام نظام العاملين بالقطاع العام الصادر به قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ بحسب الاحوال على ما سلف بيانه .

(١٠٠٥) (١٩٦٦/٩/٢٨)

٢ - تنفيذ الجزاء

١٦٧ - المادة ٥٩ من قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ باصدار نظام العاملين بالقطاع العام نصها على جواز توقيع جزاء الخصم من الراتب لمدة لا تتجاوز شهرين فى السنة دون تعديد لما يوقع منه فى المرة الواحدة مما يجوز معه توقيعه دفعة واحدة - كىلية تنفيذ هذا الجزاء .

يبين من مقارنة المادة ٦٦ من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ بالمادة ٥٩ من نظام العاملين بالقطاع العام ، ان المشرع قد غاير مقايير واضحة بالنسبة لجزاء الخصم من الراتب ، فنص فى قانون العمل على أن جزاء الخصم من الراتب يجب ألا يتجاوز فى الدفعة الواحدة اجر خمسة ايام فى حين أن نظام العاملين بالقطاع العام أجاز الخصم من الراتب لمدة لا تتجاوز شهرين فى السنة دون تحديد لما يوقع منه فى المرة الواحدة مما يجوز معه توقيعها دفعة واحدة وعلى ذلك ومادام أن نظام العاملين قد تضمن نظاما كاملا للجزاءات بغاير للنظام المقرر فى قانون عقد العمل فلا وجه للرجوع الى قانون العمل فى هذا الصدد .

ومن حيث أن نظام العاملين فى القطاع العام كفل حدا أدنى من اجر العامل يصرف له فى حالة توقيع جزاء الوقف عن العمل لمدة لا تتجاوز ستة أشهر فأوجب أن يصرف له نصف مرتبه باعتبار أن هذا هو الحد الأدنى الذى قدر المشرع أنه يقوم بأود العامل الموقوف .

ومن حيث أن هذا النظام قد اغفل وضع مثل هذا النص بالنسبة

للعامل الذى يجازى ينخصم شهرين من مرتبه وهو جزء أخف من جزء الوقف
فإن مقتضى القياس فى حالة تنفيذ هذا الجزء أن يعامل معاملة العامل الموقوف
فلا ينفذ هذا الجزء الا فى حدود نصف المرتب .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أنه يراعى عند تنفيذ جزء الخصم
من الراتب المنصوص عليه فى المادة ٥٩ من لائحة نظام العاملين بالقطاع العام
الصادر بها قرار السيد رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ أن لا
يجاوز الخصم تنفيذا لهذه العقوبة نصف الراتب شهريا .

(٨٠٨) ١٦/٦/١٩٦٨

تأميم

(أ) العناصر التى يرد عليها التأميم

(ب) التأميم النصفى

- ١ - منشآت تصدير الاقطان .
- ٢ - مساهمة الحكومة فى بعض الشركات .
- ٣ - تحوله الى تأميم كامل .

(ج) اثر التأميم على حقوق المساهمين

(د) لجان التقييم

(هـ) استهلاك سندات التأميم

(و) اثر التأميم على المشروعات المؤتممة

(ز) حقوق والتزامات المشروعات المؤتممة .

(أ) العناصر التى يرد عليها

١٦٨ - القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٦٣ بتأميم بعض المنشآت - تجديد نطق تطبيقه بالنسبة
الى محاليج القطن التى تمس على تأميمها - اتفاقية بين المحاليج الملوكية للأفراد او الشركات ذات
البشاطر المتعدد ، وبين المحاليج التى تتخذ شكل شركات المساهمة ولا تباشر بحج نشاط التعليج .

نص المادة الاولى من القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٦٣ بتأميم بعض المنشآت

على أنه و تؤمم منشآت تصدير القطن وكذلك محالج القطن الموجودة بالجمهورية العربية المتحدة وتؤول ملكيتها إلى الدولة

ولما كان التأميم - في عموم معناه - هو إجراء يراد به نقل المشروعات الخاصة من ملكية الأفراد أو الشركات إلى ملكية الدولة والتأميم في ترتيبه لهذا الاثر يرد على مشروع قائم بكيانه القانوني ويتحدد نطاقه بهذا الكيان فهو لا يخلق كيانا قانونيا جديدا للمشروع المؤمم وينقل ملكيته إلى الدولة وإنما ينقل المشروع بحالته وقت التأميم .

وترتيباً على ذلك فإن تأميم المحالج ينصب على العناصر القانونية التي يتكون منها المحالج والقابلة لأن تنتقل ملكيتها إلى الدولة .

فإذا كان المحالج مملوكاً لفرد من الأفراد فإنه لا يتمتع بنزعة مائية مستقلة عن حقه صاحبه ولا تكون له أهلية لتلقى الحقوق والالتزامات ويعتبر المحالج - في هذه الصورة - محلاً تجارياً يتحدد كيانه القانوني بالعناصر المادية والمنعوية القابلة للتصرف فيها المنصوص عليها في القانون رقم ١١ لسنة ١٩٤٠ الخاص ببيع المحال التجارية ورهنها ومن ثم يرد التأميم على هذه العناصر وحدها ولا يتجاوز إلى حقوق والالتزامات صاحب المحالج حتى تلك الناشئة بسبب نشاطه في حليج الاقطان ذلك ان هذه الحقوق والالتزامات جزء من نفع صاحب المحالج لا تنقسم عليها والقانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٦٣ لم يمس هذه النعمة بالنسبة إلى الحقوق والالتزامات الناشئة عن نشاط المحالج فتظل عالقة بنزعة صاحبه ليكون له وحده اقتضاء هذه الحقوق وعليه وحده الوفاء بتلك الالتزامات ولا تحمل الدولة محله فيها .

والعناصر المادية للمحل التجاري طبقاً للقانون رقم ١١ لسنة ١٩٤٠ هي البضائع والمهمات أي المنقولات المعدة للبيع والمنقولات التي تستعمل في استغلال المحل كالألات التي تستخدم في صنع المنتجات وسيارات النقل والأثاث وما شابه ذلك والعناصر المنعوية وهي الاتصال بالعلاء والسمعة التجارية والاسم التجاري والعنوان التجاري وحقوق الملكية الصناعية والأدبية والرخص الإدارية لاستغلال المحل ومن ثم فإن هذه العناصر وحدها في المحالج هي التي يرد عليها التأميم إذا كان المحالج مملوكاً لأحد الأفراد أما الحقوق والالتزامات المتعلقة بنشاط المحالج فإنها تظل لصاحبه ولا تنتقل إلى الدولة بالتأميم .

ولما كان المحالج مملوكاً لشركة ذات نشاط متعدد فإن الملاحظ أن القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٦٣ لم ينص على تأميم شركات الحليج وإنما أمم المحالج فقط ومن ثم يرد التأميم على المحالج وحده أي مجموعة العناصر المادية والمنعوية التي تخصصها الشركة لصناعة الحليج ولا يمتد التأميم إلى أوجه النشاط الأخرى للشركة فهو لا يخلق كيانه القانوني جديداً بل تظل قائمة مباشر أغراضها ولا ينتقل إلى الدولة إلا المحالج المملوك لها وحده ، ولتحديد

العناصر التي تؤول الدولة ينبغي مراعاة أن للشركة ذمة مالية واحدة وليس لكل نشاط مباشر ذمة مستقلة عن ذمتها حتى لو كانت تخصص أموالاً معينة لهذا النشاط فهذا التخصيص ليس له أثر قانوني قبل الغر فكل حقوق الشركة على اختلاف مصادرها تتضمن جميع التزاماتها أياً كان مصدرها وعلى ذلك فالتأميم يرد على العناصر المادية والمعنوية للمحلج القابلة للتصرف فيها منظوراً إليها من أحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٤٠ المشار إليه وليس بينها حقوق والتزامات الشركة حتى المتعلقة بنشاطها في المحلج والتي تظل عالقة بذمة الشركة دون أن تنتقل إلى الدولة ، ذلك لأن المحلج لم يكن له - وقت التأميم - كيان قانوني يؤهله لتلقى الحقوق والتزامات ومن ثم لا يرد التأميم إلا على عناصر هذا الكيان الثابتة له وقت التأميم فقط .

أما إذا كان المحلج متخذاً شكل شركة مساهمة لا مباشر غير نشاط حليج القطن ويتحدد رأس مالها بقيمة المحلج فإن التأميم في هذه الحالة ينصرف إلى الشركة ذاتها لأن المحلج يتحدد بكيان الشركة وانتقال ملكيته إلى الدولة يعني انتقال الشركة بأصولها وخصومها وحقوقها والتزاماتها إلى الدولة التي يكون لها اقتضاء هذه الحقوق والوفاء بالتزامات جميعاً .

وبالحق في الفرصين الأول والثاني ما قد تفرضه تشريعات الضرائب والعمل من استثناء على قاعدة عدم تحمل الدولة بالتزامات الناشئة عن نشاط المحلج وكذلك الأثر العيني للتأمينات العينية المترتبة على المحلج .

لهذا وفي ضوء ما تقدم انتهى رأي الجمعية العمومية إلى أن نطاق القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٦٣ بالنسبة إلى المحاليج يتحدد على النحو التالي :

أولاً - إذا كان المحلج مملوكاً لأحد الأفراد أو لشركات مباشر نشاطاً آخر غير نشاط المحلج فإن التأميم لا يرد إلا على العناصر المادية والمعنوية للمحلج أما الحقوق والتزامات المتعلقة بنشاط المحلج فإنها تظل عالقة بذمة صاحبه فرداً أو شركة ولا تنتقل إلى الدولة مع ملاحظة ما قد تفرضه تشريعات الضرائب والعمل من استثناءات في هذا الشأن وكذلك الأثر العيني للتأمينات العينية المترتبة على المحلج .

ثانياً - إذا كان المحلج متخذاً شكل شركة مساهمة لا مباشر غير نشاط المحلج ورأس مالها كله مخصص لهذا الغرض فإن التأميم يرد على الشركة ذاتها وتنتقل إلى الدولة جميع حقوقها والتزاماتها .

(١١٦٨) (١٩٦٣/١٠/٢٨)

١٦٩ - القانون رقم ١٥١ لسنة ١٩٦٣ بإحالة بعض الشركات والشركات إلى الجدول الرابع للمانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ - الاستيلاء على خمس سيارات مملوكة لأحد الأشخاص من تناول التأميم منشأهم - صدور القانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٦٤ باستبعاد الشركات والشركات التي تدخل

اقل من خمس سيارات من نطاق التأميم - احتياج المالك المشار اليه بملكته شركة تضامن مكونة منه ومن اخوته للسيارات المشار اليها - استناده في ذلك الى تعديل عقد هذه الشركة - عدم شهر هذا التعديل لا يضح به قبل الدولة .

ان القانون رقم ١٥١ لسنة ١٩٦٣. اضاف الشركات والمنشآت الواردة في الجدول المرفق له ومن بينها الى الجدول المرافق للقانون ١١٧ لسنة ١٩٦١ - وقد تم الاستيلاء على خمس سيارات ومقطورة مملوكة له ومخصصة باسمه ولما صدر بعد ذلك القانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٦٤ بتعديل بعض احكام القوانين ارقام ٧٧ ، ٧٨ ، ١٥١ لسنة ١٩٦٣ وقضى في مادته الاولى بان يستبعد من الجدول المرافق للقانون رقم ١٥١ لسنة ١٩٦٣ الشركات والمنشآت التي تمتلك وقت صدوره اقل من خمس سيارات . وقد تقدم السيد / (.....) بطلب الافراج عن هذه السيارات بقوله انها تدخل في ملك شركة التضامن المكونة منه واخوته واستند في ذلك الى عقد الشركة المبرم بينه وبينهما في اول ابريل سنة ١٩٥٨ والمسجل برقم ٢٢ لسنة ١٩٥٨ في ٢ من ابريل سنة ١٩٥٨ والمعدل بمقتضى عقد عرفي لم تتخذ بالنسبة له اجراءات الشهر التي نص عليها قانون التجارة مؤرخ ٥ من ابريل سنة ١٩٥٨ على اساس أن هذا العقد ثابت التاريخ قبل التأميم بتأشيرة من مأمور الضرائب عليه .

ومن حيث أن هذا العقد لم تتيح في شأنه اجراءات الشهر وطبقا للمادة ٥٨ من قانون التجارة التي اوجبت شهر كل تعديل في الشركاء وفي جميع الشروط والاتفاقات الجديدة التي يكون للخير فيها شأن وذلك باستثفاء الاجراءات المقررة في المواد السابقة عليها فلا يحتج به قبل الغير - ولما كانت الدولة في تاريخ التأميم تعتبر من الغير بالنسبة لهذا العقد فلا يحتج في مواجهتها بعقد التعديل غير المشهر ويترتب على ذلك ان احكام القانون رقم ١٥١ لسنة ١٩٦٣ تسري على السيارات المملوكة للسيد والمرخصة باسمه ولا ينطبق عليه اعفاء المقرر بالقانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٦٤ لعدم توافر شروط هذا الاعفاء .

لهذا انتهى راي الجمعية الى أن العقد العرفي المؤرخ ٥ من ابريل سنة ١٩٥٨ بتعديل شركة التضامن بين السيد / (..) واخوته لا يعتد به قبل الخولة لعدم شهرها وفقا لما تقضى به المادة ٥٨ وما قبلها من قانون التجارة . ولا تسري على السيد / (.....) الاعفاء المقرر بالقانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٦٤ .

(١٥٥ / ٢ / ١٩٦٧)

١٧٥ - تأميم - انصراله الى الاموال والشروعات الخاصة بهدف نقلها الى الدولة - كون المال او المشروع مملوكا بأكمله للدولة يمنح من ويود التظيم عليه - القانون رقم ٤٢ لسنة

١٩٦٣ بتقرير مساهمة الحكومة في مضارب اذ للطلعة الكبرى والقانون رقم ٥١ لسنة ١٩٦٣ بتأميمها - وودفعنا على غير محل في خصوص هذه المضارب لسبق ابلولة ملكيتها فعلا للدولة .

ان التأميم هو اجراء مقتضاه نقل ملكية الاموال والمشروعات الخاصة من الافراد او للشركات الى الدولة ، حتى تكون ملكا للجماهير ، وذلك مقابل تعويض اصحاب هذه الاموال والمشروعات ومؤدى ذلك ان التأميم لا يصيب الاموال والمشروعات الخاصة ، ايا كان الشكل القانوني الذي تتخذه تلك الاموال والمشروعات ، اى سواء اتخذت شكل منشآت او شركات اشخاص ، او شركات مساهمة ، اما اذا كان المال او المشروع مملوكا باكماله للدولة - ايا كان الشكل القانوني الذي يتخذه - فلا يرد عليه التأميم .

فاذا كان اثابت من الاوراق ان شركة النصر للتصدير والاستيراد كانت قد انشئت في ١٥ من سبتمبر سنة ١٩٥٨ كشركة توصية بسيطة - اسمها شركة النصر للتصدير والاستيراد والمقاولات « غانم وشركاه » ، وبين من صورة الشهادة المقدمة من ادارة المخابرات العامة - والمرفقة بالاوراق - ان هذه الشركة كانت مملوكة ملكية تامه للدولة منذ انشائها وانها اتبعت للمؤسسة المصرية العامة للتجارة ، بموجب انقرار الجمهورى رقم ٢٣٧٠ لسنة ١٩٦٢ بتأسيس شركة مساهمة متمتعة بجنسية الجمهورية العربية المتحدة تدعى شركة النصر للتصدير والاستيراد ، الذى نص فى مادته الاولى على ان « يرخص للمؤسسة المصرية العامة للتجارة بتأسيس شركة مساهمة متمتعة بجنسية الجمهورية العربية المتحدة تدعى شركة النصر للتصدير والاستيراد » ، وقد اكتتبت المؤسسة المصرية العامة للتجارة فى رأس مال هذه الشركة جميعه ، وذلك وفقا للبند (سابعا) من قرار مجلس ادارة مؤسسه مصر الصادرات فى ١٠ من يوليو سنة ١٩٦١ المعدل فى ٢٨ من ديسمبر سنة ١٩٦١ والمعدل كذلك بقرار مجلس ادارة المؤسسة المصرية العامة للتجارة فى ١٣ من يناير سنة ١٩٦٢ بانشاء شركة مساهمة متمتعة بجنسية الجمهورية العربية المتحدة تدعى « شركة النصر للتصدير والاستيراد » - وفى ١٤ من نوفمبر سنة ١٩٦٣ صدر قرار من مجلس ادارة المؤسسة المصرية العامة للتجارة منقدا بيئته جميعية عمومية برئاسة السيد وزير الاقتصاد ، بادماج شركة « غانم وشركاه » فى شركة النصر للتصدير والاستيراد « شركة المساهمة الجديدة » وذلك طبقا لحكم المادة ٢٥ من قانون المؤسسات العامة الصادر بقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ .

ونظرا لان شركة النصر للتصدير والاستيراد - بصفتها السابقة - قد اشتهرت جميع الموجودات والاصول المادية لشركة مضارب اذز الحلة الكبرى ، وكذلك ارض وبناء المضارب المذكورة ، بحيث أصبحت هذه المضارب بجميع موجوداتها المادية مملوكة لشركة النصر للتصدير والاستيراد - التى كانت بدورها مملوكة ملكية خاصة للدولة (المؤسسة المصرية العامة للتجارة) - وذلك اعتبارا من تاريخ الشراء الحاصل بمقتضى العقد المبرم فى ٢٨ من فبراير

سنة ١٩٦٠ والمعدل في ٣١ من يوليو سنة ١٩٦١ ، وقبل صدور القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٦٢ الذي قضى بإضافة مضارب أرز المحلة الكبرى الى الجدول المرافق للقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٦١ بتقرير مساهمة الحكومة في بعض الشركات والمنشآت .

وبطبيعة الحال قبل صدور القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٦٣ الذي قضى بنقل تلك المضارب الى الجدول المرافق للقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ بتأميم بعض الشركات والمنشآت . ومن ثم يكون كل من القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٦٢ ، والقانون رقم ٥١ لسنة ١٩٦٣ أنغى الذكر بما قرراه من مساهمة الحكومة في المضارب المشار اليها ثم تأميمها وقد وردا على غير محل ، في خصوص هذه المضارب ، باعتبار أن ملكيتها كانت قد آلت الى الدولة بالفعل من تاريخ شراء شركة النصر للتصدير والاستيراد لها ، وهو تاريخ سابق على تاريخ صدور القانونين المذكورين ، وتبعاً لذلك لا يكون لأي من هذين القانونين أثر على تلك المضارب اذ تبقى بوضعها السابق على صدورهما ، ومن ثم تظل لشركة النصر للتصدير والاستيراد التابعة للمؤسسة المصرية العامة للتجارة .

وانه ولئن كان القرار الجمهوري رقم ٥٦١ لسنة ١٩٦٢ بإنشاء المؤسسة العامة للمطاحن والمضارب والمخابز قد أدرج مضرب أرز المحلة الكبرى ضمن المضارب الأخرى التي قضى بتبعيةها لهذه المؤسسة ، إلا أنه لا يترتب على هذا القرار بذاته - الذي يحمل على أنه بمثابة توجيه في خصوص التبعية نقل ملكية المضارب آنفة الذكر من شركة النصر للتصدير والاستيراد الى المؤسسة المذكورة - ذلك أن نقل ملكية هذه المضارب إنما يعتبر تصرفاً في أصل ثابت من أصول تلك الشركة ، مما يدخل في اختصاص الجمعية العمومية للشركة ، وفقاً لأحكام قانون الشركات رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ وباعتبار أن هذا التصرف لا يدخل في أعمال الإدارة . ولما كان المشرع قد ناط - في المادة ٢٥ من قانون المؤسسات العامة الصادر بالقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ - بمجلس إدارة المؤسسة العامة منعقدا برئاسة الوزير المختص جميع السلطات المخولة للجمعية العمومية للمساهمين أو جماعه للشركاء المنصوص عليها في القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ المشار اليه وذلك بالنسبة الى الشركات والمنشآت التابعة للمؤسسة ، فإن مجلس إدارة المؤسسة المصرية العامة للتجارة - التابعة لها شركة النصر للتصدير والاستيراد - منعقدا برئاسة الوزير المختص ، هو الذي يملك سلطة تقرير نقل ملكية مضارب أرز المحلة الكبرى المملوكة للشركة المذكورة الى المؤسسة العامة للمطاحن والمضارب والمخابز . أما عن وسيلة نقل ملكية تلك المضارب من الشركة الى هذه المؤسسة الأخيرة ، فهي أن يتم ذلك بإبرام عقد بيع بين كل من الشركة والمؤسسة ، تباع بمقتضاه الشركة المضارب المملوكة لها الى المؤسسة وفقاً للشروط التي يتم الاتفاق عليها فيما بينهما .

لذلك انتهى بالرأى الى عدم سريان أحكام أى من القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٦٢ أو القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٦٣ المشار اليهما فيما تقدم على مضارب أبرز المحلة الكبرى ، اذ تظل هذه المضارب مملوكة لشركة النصر للتصدير والاستيراد ، ولا يترتب على القرار الجمهورى رقم ٥٦١ لسنة ١٩٦٢ آنف الذكر انتقال ملكية تلك المضارب تلقائيا من الشركة المذكورة الى المؤسسة العامة للمطاحن والمضارب والمخازن وانما يتعين لانتقال هذه الملكية ابرام عقد بيع بين كل من الشركة والمؤسسة على الوجه السالف ايضاحه .

(٣٣٠ (١٩٦٦/٣/٢٣)

ب - التأميم النصفي

- ١ - منشآت تصدير الاقطان .
- ٢ - مساهمة الحكومة فى بعض الشركات .
- ٣ - تحويله الى تأميم كامل .

١ - منشآت تصدير الاقطان

١٧١ - وجوب انشاء منشآت تصدير القطن شكل شركات المساهمة لا يقل رأسمالها عن مائتى الف جنيه وان تكون إحدى المؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادى مساهمة بنصفها من المال على الاقل فى كل منشأة مقيمة بانحاء مصرى الاقطان فى تاريخ صدور القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٦١ .

يتبين من نص الإحكام المتعلقة به أنه بتاريخ ٢٢ من يونيه سنة ١٩٦١ صدر القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٦١ بتنظيم منشآت تصدير القطن ، ثم ما لبث أن عدلت بعض أحكامه بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦١ - الصادر فى ٢٠ من يوليه سنة ١٩٦١ أى فى اليوم الذى صدرت فيه ثلاثة من أهم القوانين الاشتراكية التى انبثقت من وحى السياسة الاشتراكية التى توجت مناحى حياتنا الاقتصادية والاجتماعية ، ونعنى بها القوانين رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ بتأميم بعض الشركات والمنشآت ، ورقم ١١٨ لسنة ١٩٦١ بتقرير مساهمة الحكومة فى بعض الشركات والمنشآت ، ورقم ١١٩ لسنة ١٩٦١ بتقرير بعض الأحكام الخاصة ببعض الشركات القائمة ولا يعدل القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦١ أن يكون واحدا من القوانين الاشتراكية المنبثقة من المنحى الاشتراكي الذى صدرت عنه القوانين المشار اليها .

وبالاطلاع على مواد القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٦١ معدلة بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦١ يتبين أن المادة ١ منه نصت على أن : كل منشأة تزاوّل تجارة تصدير القطن فى الإقليم الجنوبي يجب أن تتخذ شكل شركة مساهمة عربية

لا يقل رأسمالها عن ٢٠٠.٠٠٠ (مائتي الف جنيه) وأن تكون إحدى الهيئات أو المؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادي مساهمة فيها بحصة لا تقل عن

٥٠٪ من رأس المال ، ونصت المادة ٢ منه على أنه « على منشآت تصدير القطن المقيمة باتحاد مصدرى الاقطان في الاقليم الجنوبي ان توفق أوضاعها مع أحكام هذا القانون في مهلة أقصاها ستة أشهر من تاريخ العمل به ، ونصت المادة ٣ منه على أنه « يجوز لوزير الاقتصاد في الاقليم المصرى بالنسبة للمنشآت المشار اليها أن يعفى العضو المنتدب أو رئيس أو أعضاء مجلس الإدارة كلهم أو بعضهم أو مدير المنشأة وتعيين مجلس مؤقت أو عضو مجلس إدارة منتدب أو مندوب له سلطات مجلس الإدارة أو مدير ، وذلك لحين تشكيل مجلس الإدارة الجديد وتخضع قرارات المجلس المؤقت أو العضو المنتدب أو المندوب في المسائل التي تعتبر أصلا من اختصاص مجلس الإدارة ، وكذلك قرارات مدير المنشأة لتصديق وزير الاقتصاد ، كما نصت المادة ٣ مكررا على أنه « تتولى تقويم الحصة التي تساهم بها الحكومة في رأس مال المنشآت المشار اليها لجان من ثلاثة أعضاء يصدر بتشكيلها وتحديد اختصاصها قرار من وزير الاقتصاد التنفيذي وعلى أن يرأس كل لجنة مستشار بمحكمة الاستئناف وتصدر كل لجنة قراراتها في مدة لا تتجاوز شهرين من تاريخ صدور قرار تشكيلها وتكون قرارات اللجنة نهائية وغير قابلة للطعن فيها بأى وجه من أوجه الطعن ، ونصت المادة ٣ مكرر (١) على أن « تؤدي الحكومة قيمة الحصة التي تساهم بها في رأس المال بموجب سندات اسمية على الدولة بفائدة ٤٪ سنويا لمدة خمس عشرة سنة وتكون السندات قابلة للتداول بالبورصة ويجوز للحكومة بعد عشر سنوات أن تستهلك السندات كليا أو جزئيا بالقيمة الاسمية بطريق الاقتراع في جلسة علنية وفي حالة الاستهلاك الجزئى يعلن عن ذلك في الجريدة الرسمية قبل الموعد المحدد له بشهرين ، ولا يعتد بأى اجراء أو اتفاق تم على خلاف ذلك » .

ويستفاد من مجموع هذه المواد أن المشرع أوجب على المنشآت ذات الطابع الاقتصادي مساهمة فيها بحصة لا تقل عن نصف رأس المال مالها عن مائتي ألف جنيه وأن تكون إحدى الهيئات أو المؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادي مساهمة فيها بحصة لا تقل رأس كما أوجب على المنشآت المقيمة باتحاد مصدرى الاقطان توفيق أوضاعها طبقا لهذه الأحكام في مهلة لا تتجاوز ستة أشهر اعتبارا من ٢٢ من يونيو سنة ١٩٦١ ومن مقتضى هذا الوجوب اعتبار القطاع العام مساهما في رؤوس أموال هذه المنشآت بحق النصف اعتبارا من تاريخ العمل بالقانون رقم ٧١ لسنة ١٩٦١ ، وذلك سواء حددت الجهة العامة التي أصبحت مساهمة في رأس مال كل منشأة منها أم لم تحدد ، فقد ذكرت المادتان ٣ مكررا و ٣ مكرر (١) سالفتا الذكر في وضوح وجلاء أن الحكومة هي المساهمة حيث صدرتا بالعبارتين «الآيتين» تتولى تقويم الحصة التي تساهم بها الحكومة في رأس مال المنشآت المشار اليها»

(و) تؤدي الحكومة قيمة الحصة التي تساهم بها في رأس المال ، ولقد أحاط المشرع بتنظيم مشاركة الحكومة في رؤوس أموال المنشآت المذكورة احاطة شاملة ، فحدد مهلة توفيق الاوضاع على مقتضى الاحكام الجديدة وعرض لكيفية تقويم الحصة التي تساهم بها الحكومة في رؤوس أموال تلك المنشآت ، فناط به الى لجان يرأس كلا منها مستشار بمحكمة الاستئناف ضمنا للهيئة في التقويم ، ودوط للميل سواء الى جانب اصحاب المنشأة أو الى جانب الحكومة وجعل قرارات اللجنة حصينة من كل طعن ، كما تناول المشرع طريقة الوفاء بقيمة الحصة التي تساهم بها الحكومة فحصرها في سندات اسمية على الدولة على النحو المبين في المادة ٣ مكررا (١) ناقضا بذلك ما عسى أن يكون قد تم من اجراء أو اتفاق على خلاف هذه الطريقة ولم يكتف المشرع بذلك انما بلغ به الحرص كل مبلغ ، فعلم على الحيلولة بين اصحاب المنشآت المذكورة وبين الاستثمار في ادارتها وفقا لمشيئتهم مما قد يفوت الاغراض التي قصد القانون الى تحقيقها وجعل لوزير الاقتصاد وصاية كاملة على ادارة هذه المنشآت وخوله اعفاء القائمين بالادارة وتعيين آخرين بدلا منهم الى حين تشكيل مجالس الادارة تشكيلا كاملا ، وبالواقع من الامر أن المشرع لم يخص منشآت تصدير القطن بهذا التنظيم ، وانما نسج على ذات المنوال بالقياس الى المنشآت التي تناولها القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٦١ سواء من حيث مشاركة الحكومة في رؤوس أموالها ومقدارها ، أو مهلة توفيق اوضاعها أو كيفية تقويم حصة الحكومة أو اداء قيمة هذه الحصة أو احكام الرقابة على ادارة تلك المنشآت نظير استكمال اوضاعها وتشكيل مجالس ادارتها الجديدة .

ولا يغير من هذا النظر الحاجة بأنه لم يتم تحديد الهيئة أو المؤسسة العامة ذات الطابع الاقتصادي المختصة بالنسبة الى بعض المنشآت المقيمة باتحاد مصدرى القطن وأنه ايضا لم تصدر قرارات بتشكيل لجان تقييم بالنسبة الى بعض المنشآت فمثل هذا القول مردود في الشق الاول منه بأن تحديد الهيئات أو المؤسسات المذكورة أم عدم تحديدها ما كان ليغير من الامر شيئا اذ ما انتهت عنه صراحة النصوص أن الحكومة هي المساهمة في رؤوس أموال المنشآت المشار اليها ، كما يمكن الرد على الشق الثاني من الاحتجاج المذكور بأن عدم تشكيل لجان لتقييم رؤوس أموال بعض المنشآت المقيمة باتحاد مصدرى الاطمان لا يعني استثناءها من احكام القانون القاضية بدخول الحكومة مشترية بحق النصف فيها أو الخروج عليها ، وليس من المستبعد استكمال هذا الاجراء في الوقت الحاضر .

على أنه لما كانت المادة ٧ من القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٦١ سالف الذكر قد رخصت لبيوت التصدير المقيمة في الاتحاد في الاستمرار في مزاولة أعمالها لمدة أقصاها ٢١ من يونيو سنة ١٩٦٢ تشطب بعدها من عضوية الاتحاد إذا لم توفق اوضاعها مع احكام المادة (٣) وكان المقصود هو المائدة بين هذه المدة وبين ألفة المحددة لتوفيق الاوضاع على نحو ما تكشف عن

عبارات المذكورة الايضاحية لذلك القانون ، ونظرا الى أن المشرع كان قد حدد مدة سنة لتوفيق الاوضاع ، خفضها طبقا للقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦١ الى ستة أشهر فمن ثم يتعين القول بطريق اللزوم بخفض المدة المنصوص عليها فى المادة (٧) الى ستة أشهر ، ومن ثم أيضا لا يجوز لبيوت التصدير التى لم تتمكن من توفيق اوضاعها قبل انقضاء ستة أشهر على تاريخ العمل بالقانون رقم ٧١ لسنة ١٩٦١ الاستمرار فى أعمالها اعتبارا من ٢٢ من ديسمبر سنة ١٩٦١ ، ما لم تكن قد تبعت للمؤسسة المصرية العامة للقطن على مقتضى القرار الجمهورى رقم ١٨٩١ لسنة ١٩٦١ بإنشاء المجلس الاعلى للمؤسسات العامة واذا قضى هذا القرار بإنشاء تلك المؤسسة والحق بها بعض منشآت تصدير القطن وأعقبت ذلك صدور القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٢ بتحويل مجالس ادارة المؤسسات العامة سلطة الجمعية العمومية أو جماعة الشركاء بالنسبة للشركات التابعة لها ناصا على تحويل مجالس ادارة المؤسسات العامة الواردة فى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٨٩٩ لسنة ١٩٦١ بالنسبة للشركات التابعة لها سلطات الجمعية العمومية أو جماعة الشركاء المنصوص عليها فى القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ وخاصة فيما يتعلق باعتماد الميزانية وحساب الارباح والخسائر وتعديل نظم الشركات المساهمة حتى ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٦٢ وكذلك سلطة ادماج شركتين أو منشأتين أو أكثر من الشركات والمنشآت التابعة لها وكذا سلطة تحويل أبة شركة أو منشأة ولو كانت فردية الى شركة مساهمة وتعديل رأسائها على أن تكون رئاسة جلسات مجلس ادارة هذه المؤسسات عند مباشرتها الاختصاصات المتقدمة وغيرها من سلطات الجمعية العمومية أو جماعة الشركات للوزير المشرف على المؤسسة ، ومن مقتضى ذلك اتساح المهلة أمام المؤسسة المصرية العامة للقطن لتوفيق اوضاع الشركات والمنشآت التابعة لها وذلك حتى ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٦٢ .

لهذا ، انتهى رأى الجمعية العمومية الى استخلاص النتائج الآتية فى ضوء أحكام القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٦١ بتنظيم منشآت تصدير القطن المعدل بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦١ .

(اولا) ان المشرع أوجب على كل من منشآت تصدير القطن - بصفة عامة - اتخاذ شكل شركة مساهمة لا يقل رأس مالها عن مائتى ألف جنيه وأن تكون إحدى المؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادى مساهمة ينصف رأس المال على الأقل .

(ثانيا) ان المشرع قضى بوجوب دخول الحكومة مساهمة بمقدار النصف فى رأس مال كل من منشآت تصدير القطن المقيدة باتحاد مصدرى الاقطان حتى تاريخ صدور القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٦١ .

(ثالثا) ان المشرع أوجب تحديد حصة مساهمة الحكومة فى رؤوس أموال هذه المنشآت عن طريق لجان للتقييم تشكل على النحو المبين فى المادة

٣ مكرر من القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٦١ ، وهذا الحكم من العمومية والشمول بحيث ينتظم جميع المنشآت المقيدة باتحاد مصدري الاقطان في تاريخ صدور القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٦١ ، ومن ثم تجب المبادرة الى تشكيل لجان لتقييم ما لم يتم تقييمه من رؤوس أموال تلك المنشآت .

(رابعا) أداء قيمة حصة مساهمة الحكومة في رؤوس أموال المنشآت المذكورة بسندات على الدولة طبقا للاحكام المبينة في المادة ٣ مكررا (ا) من القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٦١ .

(خامسا) عدم جواز استمرار المنشآت التي لم تتبع للمؤسسة العامة لتجارة الاقطان والتي لم تستكمل توفيق أوضاعها ، في مزاولة تجارة تصدير القطن اعتبارا من ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٦١ .

(سادسا) اماكن توفيق أوضاع المنشآت التي تبعت للمؤسسة المصرية العامة لتجارة الاقطان - طبقا للقرار الجمهوري رقم ١٨٩٩ لسنة ١٩٦١ ، وذلك حتى ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٦٢ .

(سابعا) اماكن قيام هذه المؤسسة بتوفيق أوضاع المنشآت التابعة لها عن طريق السلطات المخولة لها طبقا للقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٢ وأخصها سلطة تعديل النظام ومنه تعديل رأس المال ، وإدماج بعض تلك المنشآت أو تحويلها الى شركات مساهمة .

(ثامنا) انطباق الاحكام المتقدمة على الشركات التي تبعت جميعا للمؤسسة المصرية العامة لتجارة الاقطان طبقا لقرار رئيس الجمهورية رقم ١٨٩٩ لسنة ١٩٦١ .

(٤٥٥) (١٩٦٢/٧/٤)

١٧٢ - منشآت تصدير الاقطان - تنظيم هذه المنشآت بمقتضى القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٦١ - شرط انطباق احكامه على تلك المنشآت - ان تكون مقينة باتحاد مصدري الاقطان في تاريخ العمل به حتى ولو لم تكن تزال عملا تجارة تصدير الاقطان .

ان القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٦١ بتنظيم منشآت تصدير القطن المعدل بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦١ نص في مادته الاولى على أنه « كل منشأة تزاول تجارة تصدير القطن في الاقليم الجنوبي يجب أن تتخذ شكل شركة مساهمة عربية لا يقل رأس مالها عن ٢٠٠.٠٠٠ جنيه (مائتي ألف جنيه) وأن تكون إحدى الهيئات أو المؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادي مساهمة فيها بحصة لا تقل عن ٥٠٪ من رأس المال » . ونص في المادة ٢ على أنه « على منشآت تصدير القطن المقيدة باتحاد مصدري الاقطان في الاقليم الجنوبي أن توفق أوضاعها مع احكام هذا القانون في مهلة أقصاها ستة أشهر

م ٢٠ لتأوى

من تاريخ العمل به « ، ونص في المادة ٣ على أنه « يجوز لوزير الاقتصاد في الاقليم المصرى بالنسبة لمنشآت المشار اليها أن يعفى العضو المنتدب أو رئيس وأعضاء مجلس الإدارة كلهم أو بعضهم أو مدير المنشأة وتعيين مجلس مؤقت أو عضو مجلس إدارة منتدب أو مندوب له سلطات مجلس الإدارة أو مدير وذلك حين تشكيل مجلس الإدارة الجديد وتخضع قرارات المجلس المؤقت أو العضو المنتدب أو المندوب في المسائل التي تعتبر أصلاً من اختصاص مجلس الإدارة وكذلك قرارات مدير المنشأة لتصديق وزير الاقتصاد » ، ونصت المادة ٣ مكرراً على أنه « يتولى تقييم الحصة التي تساهم بها الحكومة في رأس مال المنشآت المشار اليها لجان من ثلاثة أعضاء يصدر بتشكيلها وتحديد اختصاصها قرار من وزير الاقتصاد للتنفيذ على أن يرأس كل لجنة مستشار بمحكمة الاستئناف وتصدر كل لجنة قراراتها في مدة لا تتجاوز شهرين من تاريخ صدور قرار تشكيلها وتكون قرارات اللجنة نهائية وغير قابلة للطعن فيها بأى وجه من أوجه الطعن » ، ونصت المادة ٣ مكرراً (أ) على أنه « تؤدى الحكومة قيمه الحصة التي تساهم بها في رأس المال بموجب سندات اسمية على الدولة بأائدة ٤٪ سنوياً لمدة خمس عشرة سنة وتكون السندات قابلة للتداول بالبورصة ويجوز للحكومة بعد عشر سنوات أن تستهلك السندات كلياً أو جزئياً بالقيمة الاسمية بطريق الاقتراع في جلسة علنية وفي حالة الاستهلاك الجزئي يعلن ذلك في الجريدة الرسمية قبل الموعد المحدد بشهرين - ولا يعتد بأى إجراء أو اتفاق تم على خلاف ذلك » .

ومفاد هذه النصوص أن المشرع أوجب على كل من منشآت تصدير القطن بصفة عامة اتخاذ شكل شركة مساهمة لا يقل رأس مالها على مائتي ألف جنيه وأن تكون إحدى المؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادى مساهمة بنصف رأس المال على الأقل ، كما قضى بدخول الحكومة مساهمة بمقدار النصف في رأس مال كل منشأة من منشآت تصدير القطن المقيدة باتحاد مصدري الاقطان في تاريخ العمل بالقانون رقم ٧١ لسنة ١٩٦١ وألزم هذه المنشآت توفيق أوضاعها طبقاً للاحكام المتقدمة في مهلة أقصاها ستة أشهر وناط بلجان عينها بتقييم الحصة التي تساهم بها الحكومة في رؤوس أموال المنشآت المذكورة .

ولم يتضمن القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٦١ المشار اليه تعريفاً لمنشآت تصدير القطن وعليه يرجع في ذلك الى القانون رقم ٢٠٢ لسنة ١٩٥٩ باللائحة العامة لاتحاد مصدري الاقطان التي قضت مادتها الأولى بأن « يتألف اتحاد مصدري الاقطان من التجار المصدرين للقطن المقيمين في الاقليم المصرى من الجمهورية العربية المتحدة ، وتكون له الشخصية الاعتبارية ويثله رئيس لجنة الإدارة المنصوص عليها في المادة الثامنة ويكون مركزه مدينة الاسكندرية - ولا يجوز لغير أعضاء الاتحاد مزولة تصدير تجارة القطن » ، بينما نصت المادة الثالثة بأنه « يشترط فيمن يقبل عضواً بالاتحاد : (أ) أن يكون متمتعاً

بجنسيه الجمهورية العربية المتحدة ، (ب) أن يكون عضوا مقيدا ببورصة مينا البصل لمدة سنتين على الأقل ويكفي بالنسبة الى الشركات أن يتوافر هذا الشرط في مديرها أو عضو مجلس ادارتها المنتخب أو أحد الشركاء المتضامنين فيها ، ومقاد ذلك أن عضو الاتحاد قد يكون تاجرا فردا أو شركة وفي الحالتين تقوم منشأة من منشآت تصدير القطن لها بمجرد قيدها بالاتحاد حق مزاوله تجارة تصديره ، ولما كان ذلك وإذ قضت المادة ٢ من القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٦١ سالف الذكر بأنه « على منشآت تصدير القطن المقيده باتحاد مصدرى الاقطان في الاقليم الجنوبي أن توفى أوضاعها مع أحكام هذا القانون في مهلة أقصاها ستة أشهر من تاريخ العمل به » فإنه يتبين من ذلك أن المشرع قد اتخذ من واقعه القيد باتحاد مصدرى الاقطان في تاريخ العمل بذلك القانون سببا وطيدا وكافيا لانطباق أحكامه على المنشآت المقيده بالاتحاد في هذا التاريخ سواء زاولت تجارة تصدير القطن أو لم تزاول هذه التجارة - إذ أنه بمجرد قيدها بالاتحاد تتوافر لديها امكانية تصدير القطن الى الخارج وتعتبر في نظر القانون منشأة من منشآت تصدير القطن .

(٢٩ (١٩٦٣/١/٧)

١٧٣ - منشآت تصدير الاقطان الخاصة لأحكام القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٦١ - كيفية تعديد حصص الحكومة في رأس مال تلك المنشآت عند مزاولتها لنشاط آخر بجانب نشاطها الاصل .

١- فيما يتعلق بكيفية تحديد حصص الحكومة في رؤوس أموال منشآت تصدير القطن التي تجمع نشاطا آخر أي جانب نشاط تصدير القطن فإن منشأة تصدير القطن لا تعدو أن تكون شركة أو مملوكة لتاجر فرد فإن كانت المنشأة شركة كانت لها شخصية اعتبارية مستقلة وذمة مالية خاصة في حدود الغرض الذي أنشئت من أجله تستقل بأصولها وخصومها عن ذمم الشركات ويظل لتلك الذمة كيائها الخاص طوال حياة الشركة ولما كان الاصل أن الذمة المالية للشركة لا تتجزأ فإن أحكام القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٦١ تسرى على منشأة تصدير القطن المتخذة شكل شركة على أساس ذمتها المالية من تاريخ العمل بذلك القانون وتحدد حصص الحكومة في رأس مالها على هذا الأساس سواء اقتضت غرضها على تجارة تصدير القطن أو جمع اليه ضرورا أخرى من النشاط أما إذا كانت منشأة تصدير القطن مملوكة لتاجر فرد فإن تحديد حصص الحكومة في رأس مالها يكون موطئا بالأموال المخصصة لتجارة تصدير القطن ذلك أن هذا التخصيص هو الذي يضيغ على المنشأة ذاتيتها ويجبرها عن مالها ويحدد عملياتها إذ ليس ثمة ما يتمتع من أن يملك الشخص الواحد أكثر من منشأة تباشر أنواعا متباينة من أوجه النشاط به وفي كل حالة يكون تحديد حصص الحكومة في رأس مال الشركة وهذا ما تكشف عنه أوراق التأثير

ودفائره وبالظروف المتعلقة بنشاطه المتصل بتصدير القطن على نحو ما تبينه
لجنة التقويم المختصة .

٢٩ (١٩٦٣/١/٧)

١٧٤ - منشآت تصدير القطن - مساهمة الحكومة في نصف رأس مالها اعتباراً من تاريخ
العمل بالقانون رقم ٧١ لسنة ١٩٦١ - حرمان جماعة الشركاء في هذه المنشآت منذ هذا التاريخ
من الأفراد باى تصرف من شأنه تعديل عقد الشركة أو نظامها بعيداً عن الحكومة - جزاء مخالف
هذا الحظر هو بطلان التصرف .

بالنسبة الى التصرفات التي أجراها جماعة الشركاء في المنشآت التي
كانت مقيدة باتحاد مصدري الاقطان في تاريخ العمل بالقانون رقم ٧١ لسنة
١٩٦١ وفي الفترة اللاحقة لهذا التاريخ فإن الحكومة وقد اعتبرت على مقتضى
أحكام هذا القانون شريكة بحق النصف في رؤوس أموال تلك المنشآت
لا يجوز من ثم لجماعة الشركاء - اعتباراً من التاريخ المذكور - الأفراد باى
تصرف من شأنه تعديل عقد الشركة أو نظامها بعيداً عن الحكومة وهي الشريكة
بحق النصف والا وقع التصرف باطلاً يؤيد هذا بالنظر ان القانون رقم ١٣٩
لسنة ١٩٦١ قضى صراحة بتحويل مجالس إدارات المؤسسات العامة التي
تساهم في منشآت تصدير القطن لسلطات الجمعيات العمومية أو لجماعة الشركاء
وذلك خلال المدة المنصوص عليها في المادة الثانية من القانون رقم ٧١ لسنة
١٩٦١ كذلك قضى القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٢ بتحويل مجالس إدارات
المؤسسات العامة الوارد ذكرها في قرار رئيس الجمهورية رقم ١٨٩٩ لسنة
١٩٦١ بإنشاء المجلس الاعلى للمؤسسات العامة - ومنها المؤسسة المصرية
العامة للقطن - سلطات الجمعية العمومية أو لجماعة الشركاء بالنسبة الى
الشركات التابعة لها وذلك حتى ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٦٢ .

٢٩ (١٩٦٣/١/٧)

٢ - مساهمة الحكومة في بعض الشركات

١٧٥ - القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٦١ بقرار مساهمة الحكومة في بعض الشركات
والمنشآت - نصه على مساهمة الدولة بحصة لا تقل عن ٥٠٪ من رأس مال الشركات والمنشآت
الواردة بالجدول المرفق له - المقصود بهذه الشركات وهذه المنشآت - دخول كافة الحقوق
والالتزامات المتعلقة باستغلال هذه المشروعات قبل نفاذ هذا القانون ضمن مقومات عناصر
رأس مالها .

تنص المادة الاولى من القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٦١ في شأن تقرير
مساهمة الحكومة في بعض الشركات والمنشآت على أنه « يجب أن تتخذ كل من
الشركات والمنشآت المبيّنة في الجدول المرفق لهذا القانون شكل

شركة مساهمة عربية وأن تساهم فيها إحدى المؤسسات العامة التي يصدر بتحديد هذا قرار من رئيس الجمهورية بحصة لا تقل عن ٥٠٪ من رأس المال .

وتنص المادة الثالثة من القانون المشار إليه معدلاً بالقانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٢ على أنه : ولا تسأل الدولة عن التزامات الشركات والمنشآت المشار إليها في المادة (١) إلا في حدود ما آل إليها من أموالها وحقوقها في تاريخ صدور القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٦١ المشار إليه .

مفاد المادة الأولى من القانون المشار إليه هو انتقال ٥٠٪ على الأقل من رؤوس أموال الشركات والمنشآت المبينة في القانون إلى الدولة .

فالمشرع هدف إلى انتقال نصف رأس مال نوعين من المشروعات إلى الدولة الأولى هي تلك المشروعات المتخذة شكل شركات أى تلك التي تتمتع بشخصية قانونية منفصلة عن شخصية الشركاء وذمة مالية مستقلة عن ذمتهم إذ أن القاعدة طبقاً للقانون المدني أن تعتبر الشركة بمجرد تكوينها شخصاً اعتبارياً (مادة ٥٠٦ مدني) والثانية هي المشروعات المملوكة ملكية فردية أى التي ليس لها شخصية معنوية أو ذمة مالية مستقلة عن ذمة مالكها إذ لو كانت تتمتع بالشخصية القانونية لاندرجت تحت النوع الأول .

ومفاد المادة الثالثة أن الدولة لن تسأل عن التزامات هذين النوعين من المشروعات أى الشركات والمنشآت الفردية إلا في حدود ما آل إليها من أموال وحقوق تلك الشركات والمنشآت بمعنى أنه يؤول إلى الدولة النصف على الأقل من رؤوس أموال الشركات المبينة في القانون المشار إليه ويدخل في ذلك بطبيعة الحال حقوق والتزامات هذه الشركات وذلك تطبيقاً للمقواعد العامة كذلك الأمر بالنسبة للمنشآت الفردية فلن تقتصر مساهمة الدولة على الكيان المادي والمعنوي لهذه المنشآت بصفتها محال تجارية وإنما يلحق بهذه المنشآت حقوق والتزامات مالكها الناشئة عن استغلالها في الفترة السابقة على التأميم، ونص المادة الثالثة المشار إليها صريح في ذلك فقد قرر مسؤولية الدولة عن التزامات المنشآت - الخاضعة لأحكام القانون وذلك في حدود ما آل إليها من أموالها وحقوقها ، إذ لو أراد المشرع مساقرة القواعد لاكتفى بالنص على حدود مسؤولية الدولة عن ديون الشركات ولما نص على المنشآت أن القواعد العامة تقضى بأن لا تنقل حقوق والتزامات مالك المحل التجاري إلى الغير في حالة نقل ملكيته إلا إذا نص على خلاف ذلك ولقد فعل المشرع عندما قرر مسؤولية الدولة عن التزامات مالك المشروع في حدود ما آل إليها من حقوق هذا المالك .

خلاصة ما سبق أنه طبقاً لأحكام القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٦١ ينتقل إلى الدولة النصف على الأقل من رؤوس أموال الشركات والمنشآت الواردة بالجدول المرفق له .

وبالنسبة لهذه المنشآت والتي لا يتصور إلا أن تكون منشآت فردية أى

لا تتمتع بشخصية قانونية أو ذمة مالية مستقلة تكون مساهمة الدولة في جميع عناصرها من مقومات مادية ومعنوية بصفتها محال تجارية يضاف إليها حقوق والتزامات مالكيها الناشئة عن استغلال هذه المنشآت في الفترة السابقة على التأميم .

لذلك انتهى الرأي إلى أن اختصاص لجان التقويم قاصر على تحديد سعر المنشآت المؤمنة وقرارها في هذا الشأن نهائي غير خاضع لأية رقابة إدارية أو قضائية ولما إذا تجاوزت اختصاصاتها وتعدت على اختصاص سلطة أو هيئة أخرى كان قرارها معدوما لا يترتب عليه أي أثر قانوني ولا يكون حجة قبل أصحاب الشأن (١)

وإن كافة حقوق المنشآت الفردية التي خضعت لأحكام القانون تختص هذه المنشآت دون ملاكها السابقين بتحصيلها كذلك كافة الديون المتعلقة باستغلال هذه المنشآت تلزم الدولة بسدادها في حدود ما آل إليها ومخالفة لجنة تقويم منشأة (قها) لهذه القاعدة بتقريرها اختصاص المالك السابق للمصنع بتحصيل الحقوق التي لم تظهر في الدفاتر والتزامه بسداد الديون التي لم تظهر في تلك الدفاتر على مسئوليته الشخصية فيه مخالفة لقانون التأميم لأن من شأنه حصول المالك السابق على أموال نقدية بالإضافة إلى السندات التي سيحصل عليها بالإضافة إلى التزامه بديون المنشأة ويعتبر تعدى من اللجنة على اختصاص السلطة التشريعية التي حددت الأموال الخاضعة للتأميم وهي كافة أصول المنشأة وحقوقها حتى ١٩٦١/٧/٢٠ مخصوما منها كافة ديون والتزامات المنشأة حتى هذا التاريخ ومن ثم يكون ما قرره اللجنة في هذا الشأن باطل لا يعتد به ولا يكون حجة على أصحاب الشأن ولا يجوز تنفيذه .

ومن ثم لا يكون للمالك السابق تحصيل أي حق من حقوق المنشأة ولا يلتزم بأداء أي دين من ديون المنشأة إلا في حدود ما نص عليه القانون .

والى رفض المالك السابق لمصنع قها من حيث الترخيص له لتحصيل بعض الديون كذلك استرداده للرسوم الجمركية المرتدة للأسباب المشار إليها مع عرض موضوع هذه الرسوم على لجنة التقويم لاتخاذ قرار في شأن تقييمها .

ولهذه الأسباب انتهت الجمعية العمومية إلى ما يأتي : -

القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٦١ بتقرير مساهمة الحكومة في بعض المنشآت يقضى بمساهمة إحدى المؤسسات العامة في النصف على الأقل من رأس مال الشركات والمنشآت المبنية بالجدول المرافق له ويدخل في

رأس مال المنشآت الفردية كافة الحقوق والالتزامات المتعلقة باستغلال هذه المنشآت قبل نفاذ قانون التأميم .

٢٨٧ (١٩٦٤/٥/٣٠)

١٧٦ - القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٦٢ بإضافة بعض الشركات والمنشآت الى الجدول المرافق للقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٦١ بمساهمة الحكومة في بعض الشركات والمنشآت - وجوب اتخاذ هذه الشركات والمنشآت الصلة شكل شركات المساهمة - انتهاء اذرة تلك الشركات والمنشآت عن طريق تاجيرها الى أشخاص يقومون باستغلالها اعتباراً من تاريخ العمل بالقانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٦٢ .

في ٣٠ من يناير سنة ١٩٦١ صدر القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٦٢ بإضافة شركات ومنشآت الى الجدولين المرفقين للقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ بتأميم بعض الشركات والمنشآت ورقم ١١٨ لسنة ١٩٦١ بمساهمة الحكومة في بعض الشركات والمنشآت ونص في مادته الثانية على أن « تضاف الى الجدول المرافق للقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٦١ المشار اليه الشركات والمنشآت المبينة في الجدول رقم (٢) المرافق » ومن بينها عدد من مطاحن السلندرات والحجارة ومضارب الارز والمخابز البلدية بمحافظات معينة .

ومن حيث أن المادة الاولى من القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٦١ الذي اضيف الى الجدول المرافق له الشركات والمنشآت المبينة في الجدول رقم (٢) المرافق للقانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٦٢ تنص على أنه « يجب أن تتخذ كل من الشركات والمنشآت المبينة في الجدول المرافق لهذا القانون شكل شركة مساهمة عربية وإن تساهم فيها إحدى المؤسسات العامة التي يصدر بتحديد لها قرار من رئيس الجمهورية بحصة لا تقل عن ٥٠٪ من رأس المال » .

ومقتضى هذا النص وجوب اتخاذ كل من الشركات والمنشآت المبينة في الجدول رقم (٢) المرافق للقانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٦٢ شكل شركة مساهمة عربية وما يترتب على ذلك من خضوعها لاحكام قانون الشركات رقم ٣٦ لسنة ١٩٥٤ فيما تضمنه من تنظيم للشركات المساهمة وخاصة ما يتعلق بنظام ادارتها والاحكام والقوانين الأخرى التي تناولت بالتنظيم ادارة هذا النوع من الشركات وهي القوانين ارقام ١١٤ ، ١٣٧ ، ١٥٤ لسنة ١٩٦١ التي فرضت أن يتولى ادارة الشركات المساهمة مجلس ادارة يشكل من سبعة أعضاء على الأكثر اثنان ينتخبان عن الموظفين والعمال وخمسة أعضاء يصدر بتعيينهم قرار من رئيس الجمهورية بناء على ترشيح رئيس مجلس ادارة المؤسسة التي تساهم فيها .

ومن حيث أن التزام احكام الادارة المذكورة في الشركات والمنشآت المشار اليها التي يتعين على كل منها اتخاذ شكل شركة مساهمة ، يستوجب إنهاء أي طريقة أخرى لادارتها الامر الذي يتعين معه إنهاء ادارة تلك الشركات

والمنشآت عن طريق تأجيرها الى اشخاص يقومون باستغلالها وذلك اعتبارا من تاريخ العمل بالقانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٦٢ .

ويترتب على وجوب انتهاء هذا النحو من الادارة أن يصبح تنفيذ عقود الايجار مستحيلا لاستحالة تمكين المستأجرين من الانتفاع بتلك الشركات والمنشآت عن طريق استغلالها طبقا لعقود ايجارها .

ولما كانت المادة ٣٧٣ من القانون المدني تنص على أن « ينقض الالتزام اذا أثبت المدين أن الوفاء به أصبح مستحيلا عليه لسبب أجنبي لا يد له فيه » وتنص المادة ١٥٩ من هذا القانون على أنه « في العقود الملزمة للجانبين اذا انقضى التزام بسبب استحالة تنفيذه انقضت معه الالتزامات المتقابلة له ويفسخ العقد من تلقاء نفسه » كما تنص المادة ٢١٥ على أنه « اذا استحال على المدين أن ينفذ الالتزام عينيا حكم عليه بالتعويض لعدم الوفاء بالتزامه ما لم يثبت أن استحالة التنفيذ قد نشأت عن سبب أجنبي لا يد له فيه » .

وطبقا لاحكام هذه النصوص تفسخ من تلقاء نفسها عقود ايجار الشركات والمنشآت المشار اليها لاستحالة تنفيذ الالتزام الناشئ عنها وهو تمكين المستأجرين عن الانتفاع بطريق الاستغلال ، ولا يستحق المستأجرون أى تعويض عن ذلك لأن استحالة التنفيذ ترتبت على سبب أجنبي لا يد للمؤجرين فيه وهو صدور القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٦٢ .

فهذا انتهى رأى الجمعية الصومية الى ما يل :

أولا : يترتب على تطبيق أحكام القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٦٢ انفساخ عقود ايجار الشركات والمنشآت المبينة بالجدول رقم (٢) المرافق لهذا القانون .

ثانيا : لا تلتزم المؤسسة العامة للمطاحن والمخابز بتعويض هؤلاء المستأجرين .

(١٠٠١ (١٩٦٣/٩/١٨)

١٧٧ - القانون رقم ١٣٩ لسنة ١٩٦٢ فى شأن مساهمة المؤسسة المصرية العامة للنقل البحرى فى بعض الشركات والمنشآت وتنظيم الاعمال المرتبطة بالنقل البحرى - اقتصار مجال تطبيقه على نشاط هذه الشركات والمنشآت فى ميدان النقل البحرى دون نشاطها السياحى .

تنص المادة الاولى من القانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٦٢ فى شأن مساهمة المؤسسة المصرية العامة للنقل البحرى فى بعض الشركات والمنشآت وتنظيم الاعمال المرتبطة بالنقل البحرى على أنه : « تضاف الى الجدول المرافق للقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٦١ المشار اليه الشركات والمنشآت المبينة فى الجدول المرافق وتساهم فيها المؤسسة المصرية العامة للنقل البحرى بحصة لا تقل عن ٥٠٪ من رأس المال »

وتضمن الجدول المرافق للقانون بياناً بعدد من الشركات والمنشآت
مقسمة ثلاثة أقسام تحت العناوين التالية : -

(أ) مقالو الشحن والتفريغ .

(ب) التوكيلات البحرية .

(ج) شركات اصلاح السفن .

وقد ثبت أن بعض الشركات والمنشآت الواردة بالجدول المذكور تقوم
بأعمال سياحية عن طريق أقسام مستقلة فيها لها ميزانية مستقلة عن سائر
أعمالها الأخرى طبقاً لأحكام القانون رقم ٥٨٤ لسنة ١٩٥٤ بشأن تنظيم
شركات ووثالات السفر والسياحة .

ويتبين من المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٦٢ المشار
إليه أن اعهدف من مساهمة المؤسسة المصرية العامة للنقل البحري في هذه
الشركات والمنشآت هو توسيع نطاق القطاع العام فيما يتعلق بالنقل البحري
لتدعيم أعمال هذا النقل والنهوض به وبالقوى العاملة في مجاله وأحكام
الإشراف على بعض المنشآت والشركات التي يرتبط عملها بلاك السفن في
الدول الأجنبية .

ويخلص من ذلك أن أثر القانون المذكور فيما يتعلق بمساهمة المؤسسة
المشار إليها في بعض الشركات والمنشآت ينصرف الى نشاطها العامل في
ميدان النقل البحري من مقالو الشحن والتفريغ والتوكيلات البحرية واصلاح
السفن ، دون ما قد تباشره هذه الشركات والمنشآت من نشاط سياحي يظل
قاصياً عن نطاق تطبيق هذا القانون ، على النحو المستفاد من مناسبة اصداره
كما كشفت عنها مذكرته الإيضاحية وطبقاً لما يتبين من العناوين التي صدرت
بها أقسام تلك الشركات والمنشآت والتي لم تشر من قريب أو بعيد الى النشاط
السياحي .

ومما يعزز هذا النظر أن النشاط السياحي بطبيعته لا يتصل بأغراض
المؤسسة المصرية العامة للنقل البحري بحسب التقسيم النوعي للمؤسسات
العامة في أجهزة القطاع العام ، الأمر الذي يرجع أن مساهمتها في الشركات
والمنشآت طبقاً للقانون المذكور تقف عند حد النشاط الداخل في مسئوليات
المؤسسة وليس منه النشاط السياحي ، ومن ناحية أخرى فإن القول بأن تلك
المساهمة تتسع لكل نشاط الشركات والمنشآت الواردة بالجدول المرافق
للقانون أياً كانت طبيعة هذا النشاط وموضوعه هذا القول فضلاً عن اغفاله
أغراض القانون وأسباب اصداره كما سبق ، يبسط نشاطاً لا صلة له البتة
بالنقل البحري على السياحة ، حيث يلاحظ أن الجدول تضمن أسماء منشآت
فردية ، وفي القول بإطلاق المساهمة في هذه المنشآت ما يصل بها الى المشاركة
في كل صور ونواحي نشاط الفرد صاحب المنشأة ، وهذه نتيجة لا يمكن
قبولها قانوناً .

لهذا انتهى الرأى الى أن النشاط السياحى يخرج عن نطاق تطبيق القانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٦٢ المشار اليه (١)
(٣٦٧) (١٩٦٤/٤/٢٨)

١٧٨ - مساهمة المؤسسة المصرية العامة للنقل البحرى في بعض الشركات والمنشآت وتنظيم الاعمال والارتباط بالنقل البحرى يقتضى القانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٦٢ - شموله نشاط هذه الشركات والمنشآت في ميدان النقل البحرى والنشاط السياحى .

إن المادة الاولى من القانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٦٢ تنص على أن «تضاف الى الجدول المرافق للقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٦١ المشار اليه (بتقرير مساهمة الحكومة في بعض الشركات والمنشآت) الشركات والمنشآت المبينة في الجدول المرافق وتساهم فيها المؤسسة المصرية العامة للنقل البحرى بحصة لا تقل عن ٥٠٪ من رأس المال . ويكون مجلس ادارة هذه المؤسسة الجهة الادارية التى تتبعها تلك الشركات والمنشآت » ، وقد تضمن الجدول المرافق للقانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٦٢ المشار اليه بياناً بالشركات والمنشآت الخاضعة لاحكام هذا القانون .

ومقتضى هذا النص هو تقرير مساهمة المؤسسة المصرية العامة للنقل البحرى في رأس مال الشركات والمنشآت التى وردت على سبيل الحصر في الجدول المرافق للقانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٦٢ بحصة لا تقل عن ٥٠٪ من رأس مال كل من تلك الشركات والمنشآت بصرف النظر عما اذا كانت الشركات والمنشآت المشار اليها تباشر أوجه نشاط أخرى غير الاعمال المرتبطة بالنقل البحرى . واذا كان الجدول المرافق للقانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٦٢ قد قسم الشركات والمنشآت الواردة به الى ثلاثة أقسام هى : -

(أ) مقاولو الشحن والتفريغ .

(ب) التوكيلات البحرية .

(ج) شركات اصلاح السفن .

فانه لا يسوغ حمل هذا التقسيم للشركات والمنشآت التى تضمنها الجدول المشار اليه ، على قصد المشرع تحديد الاعمال المرتبطة بالنقل البحرى التى تخضع لاحكام القانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٦٢ دون ما عداها من أوجه النشاط الأخرى التى قد تباشرها تلك الشركات والمنشآت ، ذلك أن تقرير مساهمة المؤسسة المصرية العامة للنقل البحرى في الشركات والمنشآت الواردة في الجدول المرافق للقانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٦٢ إنما ينصب على

(١) عدلت الجمعية العمومية عن هذا الرأى بالرأى الوارد في القاعدة التالية .

رأس مال كل من تلك الشركات والمنشآت ولا ينصب على أوجه النشاط التي تباشرها ، فالتنظيم الذي أوجده القانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٦٢ - شأنه في ذلك شأن التنظيم الذي أوجده القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٦١ بتقرير مساهمة الحكومة في بعض الشركات والمنشآت - لا يخرج عن أن يكون قائمة نوع من الشركات المختلطة يتفاعل فيها رأس المال العام والخاص في تحقيق الأغراض التي أنشئت من أجلها الشركة ولا يقتصر على مجرد المشاركة في وجه من أوجه النشاط التي تباشرها .

فالمسألة محل البحث إنما تتعلق ببعض شركات الملاحة (التوكيلات البحرية) التي تباشر نشاطا في أعمال السياحة عن طريق إنشاء أقسام مستقلة بها مباشرة هذا النوع من النشاط طبقا لأحكام القانون رقم ٥٨٤ لسنة ١٩٥٤ بتنظيم شركات ووكالات السفر والسياحة ويدور البحث حول مدى خضوع الأقسام السياحية المشار إليها لأحكام القانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٦٢ سالف الذكر تبعاً لخضوع الشركات الملاحية التابعة لها لأحكام هذا القانون إنما يترتب على ذلك من مساهمة المؤسسة المصرية العامة للنقل البحري في هذه الشركات بحصة لا تقل عن ٥٠٪ من رأس مالها جميعه بما في ذلك الجزء المخصص للأقسام السياحية التابعة لها .

وأنه يبين من استقراء نص المادة الثانية من القانون رقم ٥٨٤ لسنة ١٩٥٤ بتنظيم شركات ووكالات السفر والسياحة أن هذا النص يقضي بأنه يجوز لشركات الملاحة مباشرة بعض الأعمال السياحية للمسافرين على خطوطها البحرية فإذا ما رغبت في مزولة هذه الأعمال على غير خطوطها فلا يجوز لها هذا إلا إذا حصلت على الترخيص المنصوص عليه في المادة الثامنة على أن تخصص بكتابها قسماً مستقلاً للقيام بهذه الأعمال يكون له ميزانية مستقلة عن سائر أعمالها الأخرى ، فتخصيص قسم مستقل في مكتب تلك الشركات للقيام بالأعمال السياحية وتخصيص ميزانية مستقلة لهذا القسم لا يعني تمتعه بشخصيته معنوية مستقلة عن شخصية الشركة التابع لها فهو لا يصل باستقلاله إلى درجة تجعله شخصاً معنوياً قائماً بذاته إذ يستمد وجوده القانوني من وجود الشركة التابع لها بحيث يترتب على انقضاء الشركة ضرورة انقضاؤه بالتبعية .

وعلى ذلك فلا يسوغ حمل تخصيص القسم المستقل بكتاب شركات الملاحة للقيام بالأعمال السياحية واستقلاله بميزانية إلى أكثر من أخضاع هذا القسم لأحكام القانون رقم ٥٨٤ لسنة ١٩٥٤ المشار إليه وتكوين الجهات المختصة من أحكام الرقابة على ما يباشره من نشاط سياحي طبقاً لنص المادة ٢٥ من القانون الأخير وذلك بمراقبة مدى هذا النشاط ومدى نجاح الدعاية السياحية ونظامها ومراقبة طريقة أداء القسم لأوجه نشاطه المختلفة خاصة فيما يتعلق بالاستعلامات ومستوى وسائل النقل التي يستعملها لخدمة السائحين ومراقبته في عدم تجاوز التسعيرة الجبرية للمصليات السياحية في

الجمهورية ومراقبة صلاحية المكان الذى يشغله انقسم وذلك لما لشركات السياحة بحكم مزاولتها للاعمال السياحية من اتصال وثيق بالجمهور فضلا عن علاقتها الوثيقة بنشر الدعاية للبلاد فى الخارج .

وترتيباً على ما تقدم فان الاقسام التى تخصصها شركات الملاحة بمكاتبها للقيام بالاعمال السياحية - طبقاً لنص المادة الثانية من القانون رقم ٥٨٤ لسنة ١٩٥٤ المشار اليه - ليست منفصلة عن الشركات الملاحة التابعة لها اذ أنها لا تستقل بشخصية معنوية مختلفة عن شخصية هذه الشركات ولا تعدو الاعمال التى يباشرها أن تكون وجهاً من أوجه نشاط الشركات التى تتبعها . ومن ثم فانه - طبقاً لاحكام القانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٦٢ سالف الذكر - تساهم المؤسسة المصرية العامة للنقل البحرى فى هذه الشركات بحصة لا تقل عن ٥٠٪ من رأس مالها جمعية سواء ما تعلق منه بمباشرة الاعمال المرتبطة بالنقل البحرى أو القيام بالاعمال السياحية . (١)

وغنى عن البيان أنه اذا كانت المنشأة التى تباشر نشاطاً سياحياً عبارة عن شركة تتمتع بشخصية معنوية مستقلة عن شخصية الشركة التى تزاول أعمالاً متعلقة بالنقل البحرى - الواردة فى الجدول المرافق للقانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٦٢ المشار اليه - وليست قسماً مستقلاً من أقسامها فان الشركة الاولى لا تخضع لاحكام هذا القانون ولا يدخل رأس مالها فى حساب قيمة الحصة التى تساهم بها مؤسسة النقل البحرى فى الشركة الثانية ، حتى ولو كانت الشركتان مملوكتين لنفس الأشخاص أو كانت احدهما قد أنشأت أو ساهمت فى انشاء الاخرى ما دام أن الشركة السياحية لم ترد ضمن الجدول المرافق للقانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٦٢ المذكور .

وكذلك الحال فيما اذا كانت المنشأة التى تزاول أعمالاً ترتبط بالنقل البحرى والواردة فى الجدول المرافق للقانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٦٢ عبارة عن منشأة فردية مملوكة لتاجر فرد يباشر فى ذات الوقت نشاطاً سياحياً عن غير طريق هذه المنشأة فان المنشأة المشار اليها هي وحدها التى تخضع لاحكام القانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٦٢ ويكون تحديد الحصة التى تساهم بها مؤسسة النقل البحرى فى هذه المنشأة منوطاً بالاموال المخصصة لمزاولة أعمال النقل البحرى وذلك على نحو ما تتبينه لجنة التقييم المختصة .

(٧٤٣ ١٠/٨/١٩٦٤)

٣ - تحويله الى تأميم كامل

١٧٩ - تأميم شركة تأميماً جزئياً طبقاً لاحكام القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٦١ - تأميمها بعد

(١) عدلت الجمعية بذلك عن الرأى الموضح فى القاعدة السابقة .

ذلك تأميمها كاملا بموجب القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٤ - النص في هذا القانون الاخير - على العمل به من تاريخ العمل بالقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ - مؤدى ذلك .

في يوليو سنة ١٩٦١ صدر القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ بتأميم جميع البنوك وشركات ومنشآت أخرى ، والقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٦١ وهو يلزم الشركات غير المساهمة الواردة في الجدول المرافق له بأن تتخذ شكل شركة مساهمة عربية وأن تساهم فيها إحدى المؤسسات العامة بنسبة لا تقل عن ٥٠٪ من رأس المال .

وقد وردت شركة ٠٠٠ في الجدول المرافق للقانون الأخير وانطبقت عليها أحكامه خلال الفترة من ٢٠ يوليو سنة ١٩٦١ الى ٩ مارس سنة ١٩٦٤ حتى صدر القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٤ - باضافة بعض الشركات ومنها الشركة المذكورة الى الجدول المرافق للقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ وقضت المادة الخامسة من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٤ بأن يعمل به من تاريخ العمل بالقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ .

وبذلك فإن رأس مال هذه الشركة في الفترة من ٢٠ يوليو سنة ١٩٦١ حتى ٩ مارس سنة ١٩٦٤ كان شركة بين الدولة وبين الشركاء السابقين طبقا للقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٦١ - ثم أصبح خلال الفترة ذاتها ملكا للدولة وحدها بمقتضى القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٤ - ولهذا التحول أثره في أن رأس مال هذه الشركة خلال الفترة المشار إليها ووفقا لقيمتها التي تحددت طبقا للمادة الثالثة من القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٦١ وبقت على هذا التحديد المادة الثالثة من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٤ وقد أصبح ملكا للدولة وحدها وإن الشركة المذكورة قد أصبحت وكأنها كانت تباشر نشاطها السابق خلال هذه الفترة باسم الدولة ولصاحبها وحدها وإن الدولة وحدها التي تتحمل نتائج أعمالها وتسال عن التزاماتها ، وعلى ذلك فإن الدولة هي التي تحصل على عائد نشاطها وعائد استثمار رأس مالها خلال هذه الفترة - أما حق الشركاء السابقين لهذه الشركة في رأس المال فقد تحول الى سندات اسمية على الدولة لمدة خمس عشرة سنة ابتداء من ٢٠ يوليو سنة ١٩٦١ بفائدة قدرها ٤٪ سنويا اعتبارا من هذا التاريخ فلا يسوغ قانونا أن يحصل هؤلاء الشركاء على أرباح اعتبارا من هذا التاريخ وإذ كان من مبررات صدور القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٤ ومن مبررات الاثر الرجعي لأحكامه - جسيما كشفت عن ذلك مذكرته الايضاحية - (ان بعض الشركات الخاضعة لأحكام القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٦١ تنكبت الطريق السوي تأثرا بمصالح الشركاء أصحاب جزء من رأس المال - قد ذهب الى المغالاة غير المعقولة في الاسعار ٠٠٠) كما (٠٠٠٠ أن كثيرا من الشركات والمنشآت المشار إليها قد تصرف في بعض موجوداتها من العدد والآلات بالبيع والرهن وما الى ذلك منذ صدور القوانين الاشتراكية أو منذ دخولها بجزء من نشاطها في القطاع العام لجان الاثر الرجعي

للقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٤ لا يتأتى اعماله والاستفادة من نتائجه الا بشموله الارباح التي تحققت خلال فترة هذا الاثر لان جزءا من ارباح الشركات والمنشآت المذكورة نتيجة المخالفة غير المعقولة في الاسعار والتصرف في بعض موجودات الشركة أو المنشأة من عدد وآلات كما أن مقابل استهلاك هذه العدد والآلات وغيرها من موجودات الشركة يدخل في خصوم الشركة ويؤثر حتما في مقدار الارباح .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية للقسم الاستشاري الى أن مقتضى نص المادة الخامسة من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٤ التي تقضي بالعمل به من تاريخ العمل بالقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ أن رأس مال الشركات الواردة في الجدول المرافق للقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٤ سالف الذكر يصبح بالكامل مملوكا للدولة من ٢٠ يوليو سنة ١٩٦١ - تاريخ العمل بالقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ ويتحول حق الشركاء الى سندات اسمية على الدولة لمدة خمس عشرة سنة بفائدة ٤٪ سنويا وبذلك يكون للدولة وحدها الحصول على ارباح هذه الشركات من تاريخ العمل بالقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ سالف الذكر .

١٠٦ (١٩٦٧/٢/٦٦)

١٨٠ تأميم شركة النصر للمباني والانشاءات بموجب القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٤ اعتبارا من تاريخ العمل بالقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ في ٢٠ من يوليو سنة ١٩٦١ - اعتبار الشركة مؤسسة من هذا التاريخ - عدم مسئولية الشركة عن الرصيد المدين للحساب الجاري السابق على التاريخ المشار اليه لدى البنك الاصل المصري الا في حدود ما آل الى الدولة من اموال الشركة وحقوقها في هذا التاريخ - حيثما التحكيم للنصوص عليها في القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ - هي المختصة بنظر ما يقوم من نزاع بين المؤسسة المتروكة على الشركة وبين البنك في هذا الخصوص .

لما كان قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٤ باضافة بعض شركات ومنشآت المقاولات الى الجدول المرافق للقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ بتأميم بعض الشركات والمنشآت قد نص في مادته الاولى على أن تضاف الى الجدول المرافق للقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ المشار اليه الشركات والمنشآت المبينة بالجدول المرافق لهذا القانون ، وقد تضمن هذا الجدول شركة النهر للمباني والانشاءات (ايجيكو) ونص هذا القانون في المادة الخامسة على العمل به من تاريخ العمل بالقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ المشار اليه .

ولما كانت المادتان الثالثة والرابعة من قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ بتأميم بعض الشركات والمنشآت معدلا بالقانون رقم ١٤٩ لسنة ١٩٦٢ تقضيان بأن تظل الشركات والبنوك

تأميم (ج - آخره على
حقوق المساهمين)

المشار إليها في المادة الأولى محتفظة بشكلها القانوني عند صدور هذا القانون - وتستمر الشركات والبنوك والمنشآت المشار إليها في مزاولتها نشاطها دون أن تسأل الدولة عن التزاماتها السابقة إلا في حدود ما آل إليها من أموالها وحقوقها في تاريخ التأميم وتكون أموال أصحاب الشركات والمنشآت المشار إليها في الفقرتين الثانية والثالثة من المادة الثالثة وأموال زوجاتهم وأولادهم ضامنة للوفاء بالتزامات الزائدة عن أصول هذه الشركات والمنشآت وأن يكون للمدائنين حق امتياز على جميع هذه الأموال ، وقد نص القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ على العمل بإحكامه من تاريخ نشره وقد نشر في الجريدة الرسمية في ٢٠ من يوليو سنة ١٩٦١ .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية للقسم الاستشاري إلى أن القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٤ بإضافة بعض شركات ومنشآت المقاولات إلى الجدول المرافق للقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ بتأميم بعض الشركات والمنشآت إذ أضاف شركة النصر للمباني والإنشاءات (أيجيكو) إلى الجدول الملحق بالقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ سالف الذكر ونص على العمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية فإن المذكور أي من ٢٠ من يوليو سنة ١٩٦١ تاريخ نشره في الجريدة الرسمية فإن مؤدى ذلك اعتبار هذه الشركة مؤمنة من ذلك التاريخ ولا تسأل الدولة عن التزاماتها إلا في حدود ما آل إليها من أموالها وحقوقها في تاريخ التأميم وعلى ذلك فإن الشركة لا تسأل عن الرصيد المدين للحساب الجاري لشركة النصر للمباني والإنشاءات السابقة على تاريخ التأميم في ٢٠ يوليو سنة ١٩٦١ لدى البنك الأهلي المصري - إلا في حدود ما آل إلى الدولة من أموالها وحقوقها في ذلك التاريخ - على أن الشركة تلتزم بكامل الرصيد المدين الذي نشأ في تاريخ نال للتأميم في ٢٠ يوليو سنة ١٩٦١ .

وبالنسبة للخطاب رقم ١٢٧٩ الصادر من المؤسسة المصرية العامة للمقاولات والإنشاءات إلى البنك الأهلي المصري بتاريخ ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٦٧ فإنه يضمن التزامات الشركة المذكورة في الحدود المتقدمة طالما كان هذا الخطاب لا يزال ساريا .

على أنه إذا قام نزاع بين البنك وبين المؤسسة أو الشركة في هذا الخصوص فإن هيئة التحكيم المنصوص عليها في القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ باصدار قانون المؤسسات العامة وشركات القطاع العام هي المختصة دون غيرها بنظره .

(١٩٦٧/٢/١٣) ١٥٢

ج - آخر التأميم على حقوق المساهمين

١٨٢ - انتقل ملكية البنك إلى الدولة طبقاً لأحكام القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٠ - كتيّف هذا الانتقال .

لما كان تأميم البنك الاهلى المصرى بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٠ ، فى شان انتقال ملكية البنك الاهلى المصرى الى الدولة يستتبع حتما انتهاء المركز القانونى statut juridique للبنك بوصفه شركة مساهمة وقد اقتضى ذلك تصفية حقوق المساهمين التى تتمثل فى تعويضهم عن نقل ملكية البنك الى الدولة واتخذ أساسا لهذا التعويض أسعار أسهم البنك الاهلى فى يوم التأميم (١١ فبراير سنة ١٩٦٠) باعتبار أن المساهم لو كان قد تخلص من ملكية أسهمه ببيعها فى البورصة فى ذلك التاريخ لما حصل على أكثر من ثمنها فى ذلك اليوم فى سوق الاوراق المالية . وقرر الشارح منح ذلك التعويض فى شكل سندات على الدولة هى صكوك اسهم البنك الاهلى المصرى، بعد اعتبارها سندات على الدولة بحكم القانون . ويمنح هذا التعويض قام الشارح بتصفية كافة حقوق المساهمين فى الشركة المساهمة ولم يبق لهم بعد ذلك أى حق آخر كتحققهم فى مطالبة أعضاء مجلس الادارة بتعويض أو غيره .

٤٢٢ (١٩٦٠/٥/١٩)

١٨٢ - تأميم البنك الاهلى المصرى بمقتضى القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٠ - اثر هذا التأميم على اسهم ضمان عضوية مجلس ادارة البنك .

أن التأميم ينهى الشخصية المعنوية للشركة المساهمة وقد حلت محلها الدولة باعتبارها خلفا عاما وحدد الشارح الحقوق التى حلت فيها الدولة فنصت المادة الاولى من القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٠ على أن ، يعتبر البنك المصرى مؤسسة عامة وتنتقل ملكيته الى الدولة .

ويؤخذ من ذلك أن ما انتقل الى الدولة انما هو ملكية المنشأة ذاتها ولو اراد الشارح نقل حقوق أخرى غير ملكية المنشأة كحق الرهن لنص على ذلك بنص صريح وقد جرى الشارح فى هذا الصدد على غرار القواعد المقررة بالنسبة للمؤسسة الاقتصادية وشركاتها اذ نصت المادة ١١ من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٥٧ فى شان المؤسسة الاقتصادية على أنه : -

و لا يلزم مندوبو المؤسسة الاقتصادية فى مجالس ادارة الشركات بتقديم اسهم ضمان عن عضويتهم .

وفضلا عما تقدم فإن الرهن المقرر على اسهم ضمان العضوية ينقضى بسبب آخر ذلك بأنه فى ظل المادة ٢٧ من قانون الشركات المساهمة يترتب على التصديق على ميزانية آخر سنة مالية يقوم فيها العضو بأعماله انقضاء حق الرهن المقرر على اسهم ضمان عضويته وهذا التصديق من اختصاص الجمعية العمومية العادية لمساهمي الشركة المساهمة وهو أمر أصبح ممتنعا

قانونا بالنسبة الى البنك الاهلى المصرى بعد تحويله بموجب القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٥٧ بأن « مجلس ادارة المؤسسة هو السلطة العليا للمهيئة على لسنة ١٩٦٠ الى مؤسسة عامة » .

وتقتضى المادة ٧ من قانون المؤسسات العامة الصادر بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ بأن « مجلس ادارة المؤسسة هو السلطة العليا للمهيئة على شئونها وتصريف امورها ووضع السياسة العامة التى تسير عليها وله ان يتخذ ما يراه لازما من القرارات لتحقيق الغرض الذى قامت من أجله وفقا لاحكام هذا القانون وفى الحدود التى بينها قرار رئيس الجمهورية الصادر بإنشاء المؤسسة » ، كما يبين من نص المادة ٨ من ذات القانون أن مجلس الادارة هو الذى يقر ميزانية المؤسسة وحسابها الختامى .

وكذلك تقتضى المادة ١١ من القانون المشار اليه بأن « تكون قرارات مجلس الادارة نافذة من تلقاء ذاتها الا فى الاحوال التى ينص القرار الصادر بإنشاء المؤسسة على وجوب تصديق الجهة الادارية المختصة عليها » .

ولما كان القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٠ المشار اليه لم يتضمن نصا بوجوب تصديق الجهة الادارية على قرارات مجلس ادارة البنك الاهلى المصرى فإن هذه القرارات تعتبر نافذة من تلقاء ذاتها بمجرد صدورها .

ولما كان مجلس ادارة البنك المركزى قد صدق على ميزانية البنك عن سنة ١٩٥٩ فمن ثم تتوافر الشروط التى تشترطها المادة ٢٧ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ المشار اليه .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية للقسم الاستشارى للفتوى والتشريع الى أنه يجوز الإفراج عن أسهم ضمان المضوية الخاص بأعضاء مجلس ادارة البنك الاهلى المصرى .

(٤٢٢ (١٩٦٠/٥/١٩)

١٨٣ - شركة الساعمة - زيادة رأس مالها - شروط صحة الاكتتاب فى أسهم هذه الزيادة - اثر عدم النشر عن هذه الزيادة فى الجريدة الرسمية - تأميم هذه الشركة بالقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ قبل دفع المساهمين لنصف قيمة أسهم الزيادة - لا يحول دون خضوع هذه الأسهم للتأميم وأبولة ملكيتها للدولة - الانتصار حق هؤلاء فى التتبع على ما ادّوه فلا من أسهم الزيادة يستندت على الدولة طبقا للقانون المشار اليه .

بتاريخ ٣١ أغسطس سنة ١٩٥٨ قررت الجمعية العمومية غير العادية لمساهمة شركة الكابلات الكهربائية المصرية زيادة رأس مالها الى ٦٠٠ ألف جنيه مئلا فى ١٥٠ ألف سهم قيمة السهم الاسمية أربعة جنيهات وقد تم الاكتتاب فى الزيادة وسددت قيمة الاسهم بالكامل واكتتبت المؤسسة الاقتصادية فى ٨٢٦٠٠ سهم منها واكتتبت باقى المساهمين فى ٦٧٤٠٠ سهم .

م ٢١ فتاوى

وفي ١٦ من يونية سنة ١٩٦٠ قررت الجمعية العمومية غير العادية لمساهمي الشركة زيادة رأس مال الشركة الى ٢٠٠.٠٠٠ ر.٢٠٠ جنية مثلاً في ٣٠٠.٠٠٠ سهم قيمة السهم الاسمي اربعة جنيهات وتم الاكتاب في هذه الاسهم بالكامل منها ١٢٢.٩٤٢ سهماً للمؤسسة الاقتصادية و ٢٧.٠٥٨ ر.٢٧.٠٥٨ سهماً لباقي المساهمين وفوضت الجمعية العمومية لمساهمي الشركة مجلس الادارة في طلب قيمة اسهم الزيادة في رأس مال الشركة على دفعة أو دفعات طبقاً لاحتياجات الشركة وفي المواعيد التي تقررها مع مراعاة حكم المادة ١٣ من قانون الشركات ، وتم الوفاء بنصف قيمة اسهم الزيادة ولم يتم النشر عنها في الجريدة الرسمية ومن ثم لم تدرج اسهم الزيادة في البورصة ولم تكن محلًا للتداول فيها .

وبمصدر القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ بتأميم بعض الشركات والمنشآت خضعت شركة الكابلات الكهربائية المصرية للتأميم ثم صدر القرار المؤدري رقم ١١٢٢ لسنة ١٩٦١ بتحديد سعر السهم في الشركة بمبلغ ٥ جنيهات و ٤٤٠ مليمياً وهو آخر سعر تم فيه التعامل في البورصة في ١٣ من يونية سنة ١٩٦١ وذلك بالنسبة الى اسهم الشركة قبل الزيادة التي حدثت في ١٦ من يونية سنة ١٩٦٠ حيث كانت الاسهم القديمة مسندة بالكامل ومدرجة في البورصة وتم التعامل عليها خلال الاجل القانوني وهو ستة شهور قبل ٢٩/٧/٦١ تاريخ العمل بالقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ .

وقد طلبت المؤسسة الاقتصادية من السيد وكيل وزارة الاقتصاد بكتابتها المؤرخ في ٢٦/١٠/١٩٦١ تشكيل لجنة لتقييم اسهم الزيادة في رأس المال لتحديد القيمة التي تؤول بها الى الدولة فأخذت مصلحة الشركات بكتابتها المؤرخ ٢٠/١/١٩٦٢ بأنه لما كانت اجراءات الزيادة في رأس المال لم تستكمل بعد فإن المبلغ المنفوخ من هذه الزيادة وقدره ٣٠٠.٠٠٠ ج تعتبر ديناً على الشركة قبل المكتتبين وفوضت الادارة الجديدة للشركة في أن تقرر ما تراه بشأنها .

وتاريخ ١٠ من اكتوبر سنة ١٩٦٢ وافق مجلس ادارة المؤسسة المصرية العامة للصناعات الهندسية على أن تكتتب المؤسسة بباقي الزيادة وقدره ٣٠٠.٠٠٠ ج ولما كانت المؤسسة الاقتصادية قد خصها ٨٢٪ من اسهم الزيادة فقد طلب مجلس ادارة المؤسسة استطلاع الرأي في مال نصيب باقى المساهمين في زيادة رأس المال .

وقد عرض الموضوع على الجمعية العمومية للقسم الاستشاري للفتوى والتشريع بمجلس الدولة بجلستها المنعقدة في ٢٢ من يولية سنة ١٩٦٣ فاستجاب لها أن المادة السادسة من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن بعض الاحكام الخاصة بالشركات تنص على أنه : : : : ولا تؤسس الشركة الا اذا

كان يرأس مالها مكتتباً فيه بالكامل وقام كل مكتب بإداء الربح على الأقل من القيمة الاسمية للاسهم النقدية التي اكتتب فيها ٠٠٠٠ ٠

وتنص المادة ١٣ من القانون المذكور على أنه لا يزداد رأس المال الا بقرار من الجمعية العمومية يبين مقدار الزيادة وسعر اصدار الاسهم ويعتبر باطلاً بحكم القانون كل نص في النظام يخول مجلس الإدارة زيادة رأس المال دون الحصول مقدماً على موافقة هذا القرار .

ويجب أن تتم زيادة رأس المال فعلاً خلال السنوات التالية لقرار الجمعية المرخص بها والا كانت باطلة ٠

ومن حيث أن تأميم شركة الكابلات الكهربائية المصرية تأمينا كاملاً طبقاً لأحكام القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ يستتبع انتقال ملكية جميع أسهم الشركة إلى الدولة وذلك يقتضى بحث إجراءات الاكتساب في أسهم زيادة رأس مال الشركة الذي تم طبقاً لقرار الجمعية العمومية بغير العادة للشركة المنعقدة في ١٦ من يونيو سنة ١٩٦٠ .

ومن حيث أن زيادة رأس المال الشركة عن طريق اصدار أسهم جديدة يعتبر بمثابة تأسيس جزئي للشركة ومن ثم يتضمن لصحة الاكتتاب فيه توافق الشروط الآتية :

أولاً : يجب أن يكون الاكتتاب ناجزاً قطعياً فلا يجوز الرجوع فيه كما لا يجوز تعليقه على أجل أو شرط .

ثانياً : يجب أن يكون الاكتتاب مجدياً وإثبات الصورية مسألة وقائع تستخلصها المحكمة من ظروف الحال .

ثالثاً : يجب أن يكون الاكتتاب في أسهم الزيادة في رأس المال كاملاً ولكن لا يشترط أداء قيمتها كاملة عند الاكتتاب وإنما يجب أن تتم الزيادة فعلاً خلال السنوات الخمس التالية لقرار الجمعية العمومية المرخص فيها طبقاً لحكم الفقرة ٢ من المادة ١٣ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ ومن ثم يجوز تفويض مجلس إدارة الشركة في طلب قيمة أسهم الزيادة على دفعات وفقاً لاحتياجات الشركة دون مجاوزة الميعاد المشار إليه في المادة ١٣ سالفة الذكر .

ولما كانت زيادة رأس المال تعتبر تعديلاً لنظام الشركة فمن الواجب أن يصدر بها قرار من الجمعية العمومية غير العادية لمساهمي الشركة بالإنجليزية المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة ٢٩ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ وهي حضور من يمثلون نصف أسهم المال على الأقل ويجب أن يعين القرار بمقدار الزيادة وسعر اصدار الاسهم الجديدة وأن تكون أسهم رأس المال الاصل قد دفعت بالكامل .

ومن حيث أنه يتبين من الأوراق ان اجراءات الدعوة والاعتقاد والمداولة للجمعية العمومية غير العادية لشركة الكابلات الكهربائية المصرية المتعقده في ١٦ من يونيه سنة ١٩٦٠ قد روعيت فيها أحكام المواد ٤٥ ، ٤٧ ، ٤٩ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ ، ومن ثم تكون مطابقة للقانون .

ومن حيث أن الجمعية وافقت على زيادة رأسمال الشركة بمبلغ ٦٠٠.٠٠٠ جنيه وذلك باصدار ١٥٠.٠٠٠ سهم قيمة كل منها أربعة جنيهات مصرية مع اعطاء الاولوية لاصحاب الاسهم الحالية في الاكتتاب في الاسهم الجديدة كل منها بنسبة ما يملكه من الاسهم وتفويض مجلس الادارة في طلب قيمة اسهم الزيادة على دفعة أو دفعات وفقا لاحتياجات الشركة مع مراعاة الميعاد المحدد في المادة ١٣ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ . وقد تم الاكتتاب في اسهم الزيادة كاملا وقد اكتتبت المؤسسة الاقتصادية في ١٢٢٩٤٢ سهما واكتتب باقي المساهمين في ٢٧٠٥٨ سهما وأدى المساهمون المكتتبون نصف قيمة أسهم الزيادة حسيما ارتأه مجلس الادارة لازما لاحتياجات الشركة في ذلك الحين حيث قصد بالزيادة مواجهة تكاليف الانشاءات الجديدة .

ومن حيث أن الاثر القانوني للنشر في الجريدة الرسمية هو مجرد شهر التعديل الذي أدخل على نظام الشركة والذي ينتج أثره لا من تاريخ النشر وإنما من تاريخ قرار الجمعية العمومية غير العادية .

ولا يستفاد من الأوراق، أن شركة الكابلات الكهربائية المصرية أغفلت اجراء النشر عن تعديل مقدار رأسمالها بالزيادة فضلا عن أن عدم اتمام النشر لا يحتج به في العلاقة بين الشركة ومساهميها الذين اكتتبوا في أسهم الزيادة التي أصدرتها الشركة بالكامل كما أن دفع نصف قيمة أسهم الزيادة دون باقي القيمة التي فوض مجلس ادارة الشركة في تقرير ميعاد أدائها من أعيا في ذلك حكم المادة ١٣ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ لا تنفي اعتبارها من أسهم الشركة التي خضعت للتأمين طبقا لحكم القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ ذلك لأن أسهم زيادة رأس المال تظل اسمية وفقا لحكم القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٦١ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ حتى بعد أن يتم الزفاء بقيمتها كاملة وهي قابلة للتداول بطريق التنازل عنها وقيد التنازل كتابة في سجلات الشركة ومن ثم يتمتع تداولها بطريق التسليم أو التطهير ويظل المكتتب الاصل والمتنازلون عن الاسهم على التوالي مسئولين بالتضامن مع المتنازل اليهم عن المبالغ الباقية الى أن يتم أداء قيمة الاسهم بأكملها ويعتبر المساهم بمديننا للشركة بباقي قيمة السهم بحيث يتعين عليه أداءه عند حلول الميعاد المقرر للوفاء كما يكون للشركة طبقا لحكم المادة السابعة من نظامها حق بيع الاسهم التي يتأخر اصحابها في أداء قيمتها لحساب وتحت مسئولية المساهم المتأخر وفاء لباقي قيمة الاسهم وتسمى هذه الطريقة (التنفيذ في البورصة) وذلك على أن يظل المساهم محتفظا بالحقوق التي ينحرفها السهم الى أن يتم البيع ويحل محله المساهم الجديد .

وعلى مقتضى ما تقدم تكون أسهم الزيادة في رأس مال شركة الكابلات الكهربائية المصرية الصادرة تنفيذا لقرار الجمعية العمومية غير العادية المنعقدة في ١٦ من يونيو سنة ١٩٦٠ قد تم إصدارها والاكتتاب فيها وفقاً لإجراءات سليمة قانوناً ومن ثم تعتبر أسهماً للمشركة انتقلت ملكيتها للدولة طبقاً لأحكام القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ بمقتضى التأمين إلا أن هذه الأسهم لم تكن متداولة في بورصة الأوراق المالية قبل صدور القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ ولذلك يكون تقويمها بحالتها التي كانت عليها وقت العمل بهذا القانون لا مكان تعويض أصحابها بسندات على الدولة بقدر قيمتها .

ولما كانت المؤسسة المصرية العامة للصناعات الهندسية قد خلفت مساهمي تلك الشركة في نصيبهم من أسهم الزيادة في رأس المال فمن ثم ينتقل إلى المؤسسة المذكورة التزامهم بأداء باقى قيمة تلك الأسهم وإذا قامت المؤسسة بأدائها فعلاً طبقاً لقرار مجلس إدارة المؤسسة المنعقد في ١٠ من أكتوبر سنة ١٩٦٢ فإن حق هؤلاء المساهمين يقتصر على تعويضهم عن قيمة ما أدوه من أسهم الزيادة بسندات على الدولة طبقاً لأحكام المادة الثانية من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ المشار إليه .

لهذا انتهى الرأى إلى أن مال نصيب المساهمين بالزيادة في أسهم رأس مال شركة الكابلات الكهربائية المصرية هو إلى انتايم ومؤدى ذلك انتقال ملكية تلك الأسهم إلى الدولة وتعويضهم عما أدوه من قيمتها بسندات على الدولة طبقاً لحكم المادة الثانية من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ .

(٩٨٦) ١٩٦٣/٩/١٤

١٨٤ - حق المساهم في ربح سهمه يثبت بتصديق الجمعية العمومية للشركة على توزيع الربح - نقل ملكية الاسهم إلى الدولة بالتأمين يستتبع حتماً أن ينتقل إليها الحق في قبض الأرباح التي لم يتم للمساهمين قبضها - التزام الدولة بالتعويض عن هذا الربح - تقدير التعويض على أساس سعر السهم في البورصة حسب آخر المالح ينضم بالضرورة التعويض عن الربح - يتعين احتلال الربح الذى تم يتم توزيعه في الاعتبار عند تقدير التعويض على أساس القيمة الحقيقية للسهم .

انه وان كان حق المساهم في ربح سهمه يثبت له بتصديق الجمعية العمومية للشركة على توزيع الربح الا أن نقل ملكية الاسهم إلى الدولة بالتأمين يستتبع حتماً أن ينتقل إليها الحق في قبض الأرباح التي لم يتم للمساهمين قبضها باعتباره من الحقوق المتصلة بالسهم والتي لا يجوز فصلها عنه الا في صور محددة لا تتوافر في هذه الحالة وذلك بغض النظر عما اذا كانت هذه الأرباح قد استحققت فعلاً للمساهمين أو أن استحقاقها مضاف إلى أجل .

ويخلص من ذلك أن الحق في الحصول على الربح الناتج عن السهم قد

ثبتت أولاً للمساهمين ثم إلى الدولة نتيجة لانتقال ملكية الأسهم إليها بالتأميم ومن ثم يتعين تأسيساً على ذلك أن تلتزم الدولة بالتعويض عن هذا الربح .
وحيث أن القوانين أرقام ١١٧ و ١١٨ و ١١٩ لسنة ١٩٦١ قد حددت التعويض المستحق لأصحاب الأسهم المؤمنة بأحد طريقين : -

(أ) سعر السهم في البورصة حسب آخر إقفال .

(ب) القيمة الحقيقية للسهم حسب تقييم لجنة تشكل لهذا الغرض .

وفي الحالة الأولى فإن التعويض يتضمن بالضرورة قيمة الربح المنتظر تحصيله إذا لا يجوز - كما سبق - التعامل في السهم بدون كوبون إلا في اليوم المعين لأداء قيمته الأمر الذي يستتبع أن سعر السهم حسب آخر إقفال بالبورصة كان يتضمن بغير شك قيمة الكوبون فإذا قيل بتعويض المساهمين عن الربح تعويضاً مستقلاً عن قيمة السهم أو قيل بحقه في صرف هذا الربح لكان معنى ذلك أنه يتقاضى هذا الربح مرتين مرة في صورة نقدية ومرة أخرى كجزء من قيمة سند التعويض الذي تلزم به الدولة .

أما في الحالة الثانية فإنه يتعين أن يدخل الربح الذي لم يتم توزيعه في الاعتبار عند تقييم سعر السهم فإذا أغفلت لجنة التقييم قيمة هذا الربح كان قرارها غير كامل وجاز في هذه الحالة - إعادة القرار إليها لتتولى تقييم المنصر الذي أغفلته ، ولا يحتج في هذا الصدد بالنهاية التي وصم القانون بها قرار التقييم إذ أن النهاية تنصب على ما تجر به اللجنة من تقييم لعنصر من العناصر إما اغفالها أحد العناصر فإنه لا يكتسب حصانة النهاية وإنما يجوز إعادة التقرير إليها لاستكمال هذا النقص .

لذلك فإنه وإن كان الحق في الربح ينشأ للمساهمين بمقتضى قرار الجمعية بتوزيعه ولو كان التوزيع مضافاً إلى أجل إلا أن هذا الحق ينتقل إلى الدولة نتيجة لانتقال ملكية الأسهم إليها بالتأميم .

وإن سعر السهم حسب آخر إقفال ببورصة الأوراق المالية يشمل ولا شك قيمة الربح المنتظر تحصيله أما السعر الذي تقدره لجنة التقييم فيجب أن يدخل في تحديده مقدار الربح المقرر توزيعه والا يعاد انتقاسه من اللجنة لاستكمال هذا النقص .

٦٨٩ (١٩٦٤/٨/٤)

١٨٥ - حصص التأسيس في البنك القارى للمصرى - تأميم البنك طبقاً لأحكام القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ - يتوجب عليه انتقال كل أصول وحقوق البنك إلى الدولة والتفويض حصص التأسيس - عدم استحقاق أصحاب حصص التأسيس في البنك القارى للمصرى تعويضاً عنها أو نصيباً من أرباح البنك .

أن المادة ٨٠ من النظام الأساسي للبنك العقاري المصري يقضى بانتهاء ٢٠٠ حصة تأسيس يخصص لها جميعاً طوال مدة الشركة ١٥ في المائة من الأرباح السنوية وذلك دون أن يكون لأصحابها حق التدخل في أعمال الشركة - وأنه ليست لتخصيص التأسيس أية حال نصيب في أصول الشركة أو في احتياطياتها .

وعلى ذلك فإن أصحاب حصص التأسيس في البنك العقاري وإن كانوا من المتفعين بما يحققه البنك من أرباح حصول المساهمين على تسعين منها مقابل أسهمهم فليست لهم صفة المساهمين ولا تعتبر هذه الحصص جزءاً من أصول البنك كما أنه ليس لهذه الحصص قيمة اسمية - ولئن كان يجري التعامل عليها في البورصة فإن تحديد السعر - الذي يتم عليه التعامل يتوقف على نصيب هذه الحصص في الأرباح .

كما لا يعتبر أصحاب هذه الحصص دائنين للشركة بقيمة حصصهم إذ أن حقهم هو حق احتمالي متعلق بما عسى أن يحققه البنك في ربح وجسوداً وعملاً .

وعلى ذلك ولما كانت حصص التأسيس إنما كانت تشارك رأس المال الخاص في الربح فإن مقتضى انتقال ملكية البنك إلى الدولة بالقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ أن تنتقل كل أصول وحقوق البنك إلى الدولة وتصبح وحدها صاحبة الحق في عائد نشاط البنك وتنقضى تبعاً لذلك حصص التأسيس بتأميم البنك ولا يكون ثمة ما يدعو الجمعية العمومية للبنك العقاري بغير تأميمه إلى أن تقرر إلغاء هذه الحصص وفقاً لما تقضى به المادة ١٠ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ المشار إليه إذ لم يعد ثمة حصص تأسيس بعد أن انقضت بالتأميم .

ومن حيث أن التعويض في حالة التأميم إنما يقرره ويحدده القانون الصادر به فإذا لم يتضمن القانون نصاً يقرر لأصحاب هذه الحصص حقاً في التعويض فإنهم لا يستحقون قبل الدولة أي تعويض .

ومن حيث أن القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ بتأميم بعض الشركات والمنشآت وقد أتم في مادته الأولى جميع البنوك وشركات التأمين كما أتم جميع الشركات والمنشآت المبيته في الجدول المرافق له وحدد التعويض المستحق لأصحابها ، فإن قضى في مادته الثانية بأن تتحول أسهم الشركات ورؤوس أموال المنشآت المشار إليها إلى سندات أسنوية على الدولة لمدة خمس عشرة سنة بفائدة ٤٪ سنوياً ولم ينص على أي تفويض لأصحاب حصص التأسيس على خلاف ما فعله القانون رقم ٢٨٥ لسنة ١٩٥٦ بتأميم الشركة الخالصة لغشاء السويس البحرية فإن أصحاب حصص التأسيس في جميع البنوك والشركات

المؤمنة ومنها البنك العقاري المصري بالقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ - لا يستحقون أى تعويض قبل الدولة بعد أن انتقضت هذه الحصص بالتأميم .

(١٦٢ (١٩٦٧/٢/١٦)

د - لجان التقييم

١٨٦ - لجان التقييم - الاختصاصات المنوطة بها وفقا للقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٦١ بتقرير مستطمة الحكومة فى بعض الشركات والمنشآت - نص هذا القانون على اعتبار قرارات لجان التقييم نهائية لا تقبل الطعن عليها - اقتصر هذه الحصانة على القرارات التى تصدرها اللجنة فى حدود اختصاصاتها وفقا لسلطاتها التقديرية .

من حيث أن المادة الثالثة من القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٦١ نصت على أن « يحدد رأس المال على أساس سعر السهم حسب آخر أفتال ببورصة الأوراق المالية بالقاهرة قبل صدور هذا القانون » .

وإذا لم تكن الأسهم متداولة فى البورصة أو كان قد مضى على آخر تعامل عليها لأكثر من ستة شهور ، فيتولى تحديد سعرها لجان من ثلاثة أعضاء يصدر بتشكيلها وتحديد اختصاصها قرار من وزير الاقتصاد على أن يرأس كل لجنة مستشار بمحكمة الاستئناف وتصدر كل لجنة قراراتها على مدة لا تتجاوز شهرين من تاريخ صدور قرار تشكيلها . وتكون قرارات اللجنة نهائية وغير قابلة للطعن فيها بأى وجه من أوجه الطعن .

كما تتولى هذه اللجان تقويم رأس مال المنشآت غير المتخذة شكل شركات مساهمة ، ، ويتبين من هذا النص أن لجنة التقويم تختص بالمسائل الآتية : -

- ١ - تحديد سعر أسهم الشركات الخاضعة للقانون إذا لم تكن متداولة فى البورصة أو كان قد مضى على آخر تعامل عليها أكثر من ستة أشهر .
- ٢ - تقويم رأس مال المنشآت غير المتخذة شكل شركات مساهمة .

فإذا ما باشرت لجنة التقويم عملها فى حدود الاختصاصات السابقة كان قرارها نهائيا غير قابل للطعن بأى طريق من طرق الطعن ، ولكن يثور التساؤل فى حالة خروج اللجنة عن اختصاصها كأن تقوم منشأة لم يؤمها المشرع أو أن تستبعد بعض عناصر منشأة خضعت لأحكام القانون فى هذه الحالة من المؤكد أن اللجنة وقد تجاوزت اختصاصاتها الى هذا الحد فإن قرارها لا يكتسب أى حصانة ولا يكون حجة قبل اصحاب الشأن ذلك أن اختصاص اللجنة قاصر على تحديد سعر المنشآت المؤمنة وفى مباشرتها لهذا الاختصاص تتمتع بسلطة تقديرية واسعة غير خاضعة لأية رقابة قضائية أو إدارية ، الا أنه بجانب هذه السلطة التقديرية هناك سلطة أخرى مقيدة للجنة وفى مباشرتها لهذه السلطة تكون خاضعة للرقابة الإدارية والقضائية ، هذه السلطة المقيدة تخلص فى أن

اللجنة يتعين عليها تقويم ذات المنشأة التي قضى بالمرع بتأميمها ، فالتأميم عمل من أعمال أنسيادة تختص به السلطة التشريعية وحدها ، ومن ثم فتعين المنشآت المؤممة يرجع فيه القانون مباشرة ولا تترخص اللجنة في ذلك ، فلا يجوز أن تقوم ما لم يقض بالمرع بتأميمه فان فعلت كان قرارها معدوما لا يترتب عليه أي أثر قانوني ولا يؤول هذا المال الى الدولة ، لذلك الامر ان استبعدت ما قضى بالمرع بتأميمه ولم تحدد بالتعويض المستحق عنه فانه لا يكون لقرارها أي أثر في هذا الشأن ولا يترتب عليه احتفاظ صاحب الشأن بملكية هذا المال دون الدولة . وفي كلتا الحالتين يجوز لجهة الإدارة ولصاحب الشأن أن يطلب من اللجنة تصحيح قرارها وذلك بأن تلتزم بتقويم الاموال التي قضى بالمرع بتأميمها دون غيرها كذلك دون استبعاد شيء منها ، كما يجوز رفع الامر الى القضاء لتصحيح هذا الخطأ ولا يحتج في هذا الشأن بما تضمنه القانون من أن قرار اللجنة نهائي غير قابل للطعن بأي طريق من طرق الطعن ذلك أن المقصود بهذه الحصانة القرارات التي تصدرها اللجنة في حدود اختصاصها وطبقا لسلطانها التقديرية المشار اليها ، ولما اذا جاوزت اللجنة اختصاصاتها وافتاتت على سلطة المشرع كان قرارها معدوما يجوز الطعن فيه في كل وقت ولا يكتسب أي حصانة قضائية أو ادارية .

ونهاية قرارات اللجنة قاصرة على منطوق هذا القرار والاسباب المرتبطة به والكلمة له فاذا لم تقوم اللجنة بعض اصول المنشأة دون ذكر لأسباب ذلك جاز الطعن في قرار اللجنة تأسيسا على أنها جاوزت اختصاصها بترك تقويم بعض الاموال التي فرض المشرع عليها تقويمها فضلا على أن ذلك قد يؤدي الى ايلولة هذه الاصول الى الدولة دون مقابل وفي هذا مخالفة للقانون .

وخلاصة ما سبق أن اختصاص لجان التقييم قاصر على تحديد سعر المنشآت المؤممة وفي مباشرتها لهذا الاختصاص تكون قراراتها نهائية وغير قابلة للطعن بأي طريق من طرق الطعن ولكن ان جاوزت اللجنة اختصاصها المشار اليه كان قرارها في هذا الشأن معدوما لا يكتسب أية حصانة قضائية أو ادارية ويجوز تصحيحه في كل وقت من اللجنة التي أصدرته .

(٤٨٧ / ٥ / ١٩٦٤)

١٨٧ - قرار لجنة التقييم - النص على نهائيته في المادة الثالثة من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ - ملحق هذه النهائية بتقدير التعويض المستحق لاصحاب الشركة المؤممة .

انه ولئن كان قرار لجنة التقييم نهائيا وفقا لما تقضى به المادة ٣ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ فان ذلك انما يتعلق بتقدير التعويض الذي تلتزم الدولة بادائه لاصحاب الشركة المؤممة . وقرارات التقييم لا تثبت حقا لغير مستحق ولا يمنح صاحب حق من امتداد حقه .

(١٠٢ / ٢ / ١٩٦٧)

١٨٨ - تعويض الشركات والمنشآت المؤمنة - وجوب الرجوع فيه الى القانون مباشرة -
 عدم ترخيص لجنة التقييم المشككة لتقييم الشركة أو المنشأة في ذلك - خروج لجنة التقييم عن ذلك - اعتماد قرارها *

في ٧ من نوفمبر سنة ١٩٦٣ صدر قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ١٥١ لسنة ١٩٦٣ باضافة بعض الشركات والمنشآت الى الجدول المرافق للقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ بتأميم بعض الشركات والمنشآت - ونشر بالجريدة الرسمية في ٩ من نوفمبر سنة ١٩٦٣ بالمعد رقم ٥٦ ونص في مادته الاولى بعد تصحيحها بالاستدراك المنشور في العدد ٢٥٨ من الجريدة الرسمية الصادر في ١١ من نوفمبر سنة ١٩٦٣ على أن يضاف الى الشركات والمنشآت المبينة بالجدول المرافق للقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ المشار اليه شركات منشآت النقل والطرق الواردة بالجدول المرافق لهذا القانون وتوكل ملكيتها الى الدولة - وقد ورد في البند ٢٨ من الجدول المرافق لهذا القانون د الشركة الشرقية للنقل والتجارة *

وفي ١٤ من سبتمبر سنة ١٩٦٤ صدر القرار رقم ٦٨٥ لسنة ١٩٦٤ من السيد الدكتور وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية بتشكيل لجنة لتقييم الشركة الشرقية للنقل والتجارة فأصدرت هذه اللجنة قرارها في ٢٧ من يونيو سنة ١٩٦٥ بتقييم رأس مال الشركة المذكورة فيما يتعلق بنشاط النقل فقط وسجلت اللجنة في قرارها بأن مبلغ ٣٦٩١٥٦٩ خاص بنشاط الشركة في التجارة لا يخضع للتأميم إذ لا يتصل ولا يتعلق بنشاط النقل ويتعين استعباده من التقييم - وقد أعيد عرض الموضوع على لجنة التقييم لتصحيح قرارها المذكور فيما يتعلق باستبعاد هذا المبلغ من التقييم فقررت في ٢٠ من أغسطس سنة ١٩٦٦ أن ليس ثمة مسوغ من الواقع أو القانون لتصحيح قرارها السابق الصادر منها في ٢٧ من يونيو سنة ١٩٦٥

ولا كانت ملكية (الشركة الشرقية للنقل والتجارة) آلت الى الدولة بمقتضى القانون رقم ١٥١ لسنة ١٩٦٣ بتأميم الشركة المذكورة بهذا النص الصريح في القانون أمر لا يدع مجالاً للتأويل والتفسير لإخراج جزء من رأس مالها وأصولها الى الدولة بل يتعين التقيد بنص القانون في هذا الشأن وانزل حكمه على النمة المالية للشركة بجميع عناصرها ولا يجوز اخراج أى من رأس مالها الا بإداة تشريعية من ذات البرتبة *

ولا كان تعيين الشركات والمنشآت المؤمنة يرجع فيه الى القانون مباشرة ولا ترخص في ذلك لجنة التقييم المشككة لتقييم الشركة أو المنشأة - ولا يجوز لها أن تقيم مالا لم يقض المشرع بتأميمه كما لا يجوز لها أن تمتنع عن تقييم مال نص المشرع صراحة على تأميمه فان خرجت عن اختصاصها فادخلت عملاً غير خاضع للتأميم أو أخزجت عنه مالا داخلاً في التأميم كان قرارها في هذا الخصوص مغدوماً ولا يترتب عليه أى أثر قانوني *

ولما كانت اللجنة المشكلة لتقييم الشركة المذكورة قد خرجت عن حدود ولايتها حتى أخرجت جزءاً من رأس مالها من التقييم بحجة أنه مخصص للتجارة وليس للنقل فإن قرارها في هذا الشأن يكون معدوماً لا اثر له ويتمين ادخال هذا العنصر بين عناصر رأس مال الشركة المذكورة .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية للقسم الاستشارى للفتوى والتشريع الى أن التاميم شمل الشركة بجميع أنشطتها وعناصرها بلا تخصيص - وقرار لجنة التقييم منعدم خروج قرارها عن ولايتها .

٥٥٧ (١٩/٥/١٩٦٧) .

١٨٩ - المادة الثالثة من كل من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ ورقم ١١٨ لسنة ١٩٦١ - لجان تقييم الشركات طبقاً لأحكام هاتين المادتين - لا تختص بالتقدير النهائي للضرائب المستقة على الشركات والمنشآت المؤمة - وتقديرات هذه اللجان للضرائب لا تعتبر نهائية لا بالنسبة الى مصلحة الضرائب ولا الى غيرها من المادتين .

ان القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ يفرض ضريبة على ايرادات رؤوس الاموال المنقولة وعلى الارباح الصناعية والتجارية وعلى كسب العمل قد ناط بمصلحة الضرائب عن طريق اجهزتها الادارية تقدير الضرائب وأعطى الحق لدوى الشأن فى الطعن على التقديرات الابتدائية أمام لجان ادارية مشكلة تشكيلا خاصا وأمام جهات القضاء .

ومن حيث أن المادة الثالثة من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ والمادة الثالثة من القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٦١ أوجبتا فى الحالات التى لا تكون اسمهم الشركة أو المنشأة متداولة فى البورصة أو كان قد مضى على آخر تعامل عليها أكثر من ستة شهور وبالنسبة للمنشآت المتخلفة شكل شركات مساهمة أن تقوم بتحديد سعر الاسهم فيها أو تقويمها لجان يصدر بتشكيلها وتحديد اختصاصها قرار من وزير الاقتصاد وتكون قرارات اللجان نهائية وغير قابلة للطعن فيها باى وجه من أوجه الطعن .

فلا يتدخل فى اختصاص هذه اللجان التقدير النهائى للضرائب المستقة على الشركات والمنشآت المؤمة والذى ناط المشرع به أجهزة ادارية وقضائية أخرى - واذا رصدت هذه اللجان فى قراراتها المبالغ كاحتياطى أو مخصص الضرائب فان هذه المبالغ المخصصة للضرائب إنما هى تسجيل لما تحت نظر هذه اللجنة من عناصر وأوراق وبيانات فى الفترة الوجيزة التى حددها لها المشرع لانتهاؤه من أعمالها ولا يعتبر قرارها نهائيا لا بالنسبة لمصلحة الضرائب ولا لغيرها من اللجان اذ إن نهائية قرارات هذه اللجان إنما تتعلق بتقدير التعويض الذى

تلتزم الدولة بإدائه لاصحاب الشركة المؤمنة - وقرار التقييم لا يثبت حقا لغير مستحق ولا يمنع صاحب حق من استثناء نقطة .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن فرض الضرائب وربطها يدخل في اختصاص أجهزة إدارية وقضائية ناطق بها المشرع هذا الاختصاص ومن ثم يخرج من اختصاص لجان التقييم التقدير النهائي لهذه الضرائب سواء بالنسبة لمصلحة الضرائب أو لدائى المشروع المؤمم - ولا يعدو هذا تقرر لجان التقييم من مبالغ كاحتياطي أو مخصص للضرائب أن يكون تسجيلا لما تحت نظرها من عناصر وأوراق ريثما يتم الربط النهائي لهذه الضرائب من السلطة المختصة بمصلحة الضرائب أو من جهة القضاء . وذلك دون إخلال بنهاية قرار اللجنة فيما يتعلق بتحديد التمويل المستحق لاصحاب الشركات إذ أن قرارها في هذا الخصوص نهائى لا يجوز الطعن فيه بأى طريق من طرق الطعن .

(١٥ / ٢ / ١٩٦٧)

١٩٠ - تأميم الشركة المصرية لأعمال الصلب بموجب أحكام القانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٦٣ - المبالغ التى سبق أن دفعها بعض الساهمين فى هذه الشركة زيادة على ربح الاقتتاب تمت حسب دلس المالىقراق لجنة التقييم . بادراج هذه المبالغ ضمن حصوم الشركة باعتبارها التزاما على الشركة قبل هؤلاء الساهمين - هو قرار صادر فى حدود اختصاص اللجنة .

لما كانت الفقرة الاولى من المادة الاولى من القانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٦٣ بتأميم بعض الشركات والمنشآت قد نصت على أن « تؤمم الشركات والمنشآت المبينة بالجدول المرفق لهذا القانون وتؤول ملكيتها الى الدولة » - كما نصت المادة الثالثة من هذا القانون على أن « يحدد سعر كل سند بسعر السهم حسب آخر اقبال لبورصة الاوراق المالية بالقاهرة قبل صدور هذا القانون فاذا لم تكن الاسهم متداولة فى البورصة أو كان قد مضى على آخر تعامل عليها أكثر من ستة شهور غيثولى تحديد سعرها لجان من ثلاثة أعضاء يصدر بتشكيلها وتحديد اختصاصها قرار من وزير الصناعة على أن يرأس كل لجنة مستشار بمحكمة الاستئناف يختاره وزير العدل وتصدر كل لجنة قراراتها فى مدة لا تتجاوز شهرين من تاريخ صدور قرار تشكيلها - وتكون قرارات اللجنة نهائية وغير قابلة للطعن فيها بأى وجه من أوجه الطعن كما تنولى هذه اللجان تقييم المنشآت غير المتخذة شكل شركات مساهمة » .

وقد وردت الشركة المصرية لأعمال الصلب (ستيلكو) بالجدول المرافق لهذا القانون .

ولما كانت لجنة التقييم المشكلة بالقرار الوزارى رقم ٨٩١ لسنة ١٩٦٣ قد أدرجت بين حصوم الشركة المصرية لأعمال الصلب (ستيلكو) المبالغ

المدفوعة من بعض المساهمين زيادة عن ربع الاكثاب تحت حساب رأس المال باعتبارها التزاما على الشركة قبل هؤلاء المكتتبين حسبما انتهت من ذلك لجنة تقييم الشركة في ٣٠ يونية سنة ١٩٦٢ وقررت تقييم اجمال أصول الشركة بمبلغ ١٩١ مليون و ٢٥٧٥٧٠ جنيه وإجمالي الحصوم بمبلغ ٦٥ مليون و ٢٥٤٣٥٥ جنيه محسوب ضمن الحصوم بمبلغ ١٤٨٥٠ جنيه القيمة المبالغ المدفوعة من بعض المساهمين زيادة عن ربع الاكثاب وخلصت من ذلك الى تقييم صافي أصول الشركة المذكورة في ٨ من أغسطس سنة ١٩٦٣ بمبلغ ١٦٦ و ٣٢١٥٨٠ وهذا القرار صدر في حدود اختصاصها المخول لها قانونا مما لا يجوز الطعن فيه بأي وجه من الوجوه عملا بما تقضى به المادة الثالثة من القانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٦٣ .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية للقسم الاستشاري الى أن لجنة التقييم اذ بنت قرارها بتحديد قيمة السهم من أسهم الشركة المصرية العامة لاعمال الصلب (ستيلكو) على أساس أن ربع القيمة الاسمية للاسهم النقدية لهذه الشركة الذي دفعه المكتتبون وقت تأسيسها مدفوع تحت حساب رأس المال وإنما دفع زيادة على هذا الربع التزام على الشركة يندرج تحت خصوصها فإن قرارها يكون قد صدر في حدود اختصاصها وهو قرار نهائي غير قابل للطعن فيه بأي وجه من الوجوه .

(١١٣ / ١٩٦٧)

(هـ) استهلاك مستهلك للتأمين

١٩٩ - القانون رقم ١٣٤ لسنة ١٩٦٤ بشأن رؤوس أموال الشركات والمنشآت - تعجيله استهلاك المستندات المعوض بها أصحاب الشركات والمنشآت المؤممة بالقوانين رقم ١١٧ ، ١١٨ ، ١١٩ لسنة ١٩٦١ فيما جاوز ١٥ ألف جنيه - نقل قيمة المستندات فيما جاوز هذا القدر بدون مقابل الى الدولة من تاريخ العمل بالقانون ١٣٤ لسنة ١٩٦٤ - بقاء هذه القيمة منقولة بما كانت لفصحة المستندات من ديون على أصحابها - فإن هذا القانون على التصرفات الصادرة ببيع هذه المستندات الى أحد البنوك دون أن يتم تسليمها حتى تاريخ صدوره .

(١) أن القانون رقم ١٣٤ لسنة ١٩٦٤ قد عجل استهلاك المستندات المعوض بها أصحاب الشركات والمنشآت المؤممة بالقوانين ١١٧ ، ١١٨ ، ١١٩ لسنة ١٩٦١ ولا تختلف مقومات القانون رقم ١٣٤ لسنة ١٩٦٤ عن المقومات التي تضمنها القانون رقم ١٠٤ لسنة ١٩٦٤ فإن الاسهم وأحصص التي آلت الى الدولة تنفيذها لقوانين التأمين المشار إليها قد استحق أصحابها

(١) راجع الفقرة رقم ٤٠ بشأن استهلاك مستندات الاسلحة الزراعي حيث مشيلت هذه المستندات تأسيسا على ذات الأسباب المقررة الواردة فيها .

سندات على الدولة بمقدارها وهذه السندات كانت قابلة للتداول وتحتمل ما كانت الاسهم مثقلة به من الحقوق العينية وكان مقررا استهلاك تلك السندات في أجل معين بقيمتها الاسمية - فيكون القانون رقم ١٣٤ لسنة ١٩٦٤ - كما سلف القول - قد عجل استهلاك هذه السندات وبغير قيمتها يعتبر نقلا لتلك القيمة من أصحابها الى الدولة من تاريخ العمل بهذا القانون وتظل تلك القيمة مثقلة بما كانت تضمنه السندات من ديون على أصحابها لانه الاصل العام الذي التزمته قوانين التأمين حين نقلت التأمينات التي كانت على الاسهم المؤممة الى السندات حتى تقتصر تدابير منع الاستغلال الرأسمالي على أصحاب رؤوس الاموال وحدهم ولا تلحق آثارها دائنيهم ممن لا يدخلون نطاق هذا الاستغلال ولا يجوز أن تنالهم تدابير تصفيتها على وجه يضر بحقوقهم ويعرض نشاطهم للتوقف وأكثرهم من المصارف التي يقوم عليها صرح المنشآت الائتماني في البلاد .

وتطبيقا لذلك فان الاتفاق بين الحارس العام على اموال الاشخاص الخاضعين لاحكام الامر رقم ١٣٨ لسنة ١٩٦١ وبنك الاسكندرية على بيع بعض شهادات السادة (٥٠٠٠٠) الصادرة على الدولة بقتضى القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦٧ ، ورقم ٧٢ لسنة ١٩٦٣ الى البنك المذكور - قد تم في ٨ من أكتوبر سنة ١٩٦٣ ، فانه يكون قد تعلق بتلك السندات وهي قائمة صالحة للتصرف بالبيع ، وإذا لم يتم تسليم السندات الى البنك حتى صدور القانون رقم ١٣٤ لسنة ١٩٦٤ بقصر حق أصحاب الشركات على مقدار معين من سندات الدولة فان ما جاوز هذا المقدار من السندات محل الاتفاق المشار اليه يعتبر كالمستهلك ويستحيل اعطاؤه للبنك المشتري ، وينقسخ تبعاً لذلك اتفاق الحارس العام وبنك الاسكندرية بما استهلك من السندات ويسترد البنك ما أدله من ثمن تلك السندات المستهلكة وان بقي الاتفاق قائمة في شأن السندات التي تعتبر فعلا للسادة البائعين .

٣٠٨ ، ٣٠٩ ، ٣١٠ ، ٣١١ ، ٣١٢ (١٩٦٥/٣/٦)

١٩٢ - القانون رقم ١٣٤ لسنة ١٩٦٤ مريان احكام هذا القانون على كل مالك لرؤوس اموال الشركات والمنشآت المؤممة - شخصا طبيعيا كان او متنوياً - من اشخاص القانون الخاص او العام

١- ان المادة الاولى من القانون رقم ١٣٤ لسنة ١٩٦٤ تنص على أن وجب على المسهم ورؤوس اموال الشركات والمنشآت التي ألت ملكيتها الى الدولة ونقدا لاحكام القوانين رقم ١١٧ ، ١١٨ ، ١١٩ لسنة ١٩٦١ المشار اليها وأحكام القوانين التالية لها - يعرض صاحبها عن مجموع ما يمتلكه من أسهم ورؤوس اموال في جميع هذه الشركات والمنشآت بتعويض اجمالي قدره ١٥ ألف

جنبيه ما لم يكن ما يمتلكه قبيها أقل من ذلك فيعوض عنه بمقدار هذا المجموع » .

وان هذا النص قد ورد عاما ومطلقا غير متضمن لاي استثناء ومن ثم فإن حكمه ينطبق على كل مالك أسهم ورؤوس أموال الشركات والمنشآت التي آلت ملكيتها الى الدولة سواء كان هذا المالك شخصا طبيعيا أو معنويا فذلك لان لفظ (صاحبها) الذي جاء في النص المذكور ورد عاما مما لا محل معه لتخصيصه وقصره على الاشخاص الطبيعية دون المعنوية الخاصة وانما يسرى على هذه الاشخاص جميعا بما فيها شركات القطاع العام حيث لا وجه لخراجها من نطاق النص ودائرة تطبيقه طالما انها لا تعدو أن تكون أشخاصا معنوية ينصرف إليها حكم النص بأطلاقه وعمومه .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن القانون رقم ١٣٤ لسنة ١٩٦٤ يسرى على شركات القطاع العام .

(١٩٨٠ / ١٠ / ٢)

١٩٣ - الحد الاقصى لقيمة التعويض المنصوص عليه في القانون رقم ١٣٤ لسنة ١٩٦٤ .
- اذا توفى مالك الاسهم المؤممة في تاريخ لاحق لقوانين التأمين ينتقل الى ورثته مقدار التعويض المستحق للمورث بحده الاقصى - يستوى في ذلك ان تكون المولدة سابقة أو لاحقة لتلاذ هذا القانون - الا ان كل من المورث والمورث أسهم مؤممة - يطبق الحد الاقصى بالنسبة الى كل منهما على حدة .

ان أحكام القانون رقم ١٣٤ لسنة ١٩٦٤ بتحديد الحد الاقصى لقيمة التعويض المستحق لصاحب أسهم الشركات والمنشآت المؤممة عن هذه الاسهم وكذلك أحكام القوانين الخاصة بالتنسيق التقدي انما تسرى بالنسبة لمالك هذه الاسهم في تاريخ نفاذ قوانين التأمين - واذا توفى مالك الاسهم المؤممة في تاريخ لاحق لقوانين التأمين ينتقل الى ورثته مقدار التعويض المستحق للمورث بحده الاقصى المنصوص عليه في القانون رقم ١٣٤ لسنة ١٩٦٤ سواء كانت وفاته سابقة أو لاحقة لنفاذ هذا القانون - واذا كان لكل من المورث والمورث أسهم مؤممة يقيد بالنسبة لكل منهما على حدة الحد الاقصى اذا جاوز ما يملكه المورث أصلا بالاضافة الى ما آل اليه بالمورث الحد الاقصى المشار اليه سواء كانت وفاة المورث سابقة أو لاحقة لنفاذ القانون رقم ١٣٤ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه .

(١٩٧٣ / ١٢ / ٢١)

(و) اثر التأمين على المشروعات المؤممة

(تعليق)

حرصت قوانين التأمين على تأكيد بقاء تلك الشركات مختلفة بشكلها

القانوني واستمرار نشاطها في هذا الشكل ومفاد ذلك أن تظل هذه الشركات رغم تملك الدولة لها شركات تجارية من أشخاص القانون الخاص ، وهذا ما قرره المحكمة الإدارية العليا في الطعن رقم ٩٧٩ لسنة ٨ ق بجلسته ١٩٦٤/٢/٢٩ (كتابنا المحكمة الإدارية العليا ق ٤٠٧ ص ٤٢٥) وبناء على ذلك انتهت المحكمة الإدارية العليا في الطعن رقم ١١٤٣ لسنة ٢٠ ق بجلسته ١٩٦٦/١/٢٨ والطعن رقم ٥١٢ لسنة ٩ ق بجلسته ١٩٦٧/٤/٨ إلى أن هذه الشركات لا تعتبر مؤسسات عامة ولا يعتبر موظفوها موظفين عموميين (مجموعة أحكام المحكمة الإدارية العليا الصادرة عن المكتب الفني بمجلس الدولة - السنة ١١ ق ٣٢ ص ٢٧ ، السنة ١٢ ق ٩٣ ص ٨٦٩) وهذا نفس ما قرره محكمة النقض الدائرة الجنائية في الطعن رقم ٧١١ لسنة ٣٣ ق حيث قررت أن إشراف الجهات الإدارية على هذه الشركات بعد تأميمها لا يعني زوال شخصيتها الاعتبارية التي كانت لها قبل التأميم كما أن إيلولة أسهم الشركات ورؤوس الأموال المؤممة إلى الدولة لا يمس للشكل القانوني الذي كان لها (كتابنا النقض الجنائي ق ١٣٦٩ ص ٦١٥) .

١٩٤ - تأميم الشركات وانتقال ملكيتها إلى الدولة لا يمنع من بقائها شخصاً من أشخاص القانون الخاص وبقاء أموالها أموالاً خاصة - بقاء صفة التاجر لها وخضوعها لأحكام القانون التجاري دون القانون الإداري - انتهاء صفة الموظف العام عن العاملين بالشركات .

إن الشركات التي أممت وأصبحت تابعة للمؤسسات العامة ، لا زالت رغم تأميمها وانتقال ملكيتها إلى الدولة شخصاً من أشخاص القانون الخاص (١) حتى لو اتخذت شكل شركة مساهمة تملك الدولة جميع أسهمها وتكون أموالها أموالاً خاصة ، وتظل روابطها بالمتنفعين وبالفير خاضعة للقانون الخاص فتظل للشركة قانوناً صفة التاجر ، وفي داخل هذا الإطار تنتفي عن العاملين بهذه الشركات التجارية صفة الموظف العام وذلك فيما عدا ما هو منصوص عليه صراحة في القانون ، كالقانون الجنائي مثلاً هذا وإن صفة المرفق العام لا تثبت لجميع الشركات المؤممة ، فالتأميم لا ينشئ مرفقاً عاماً إلا إذا انبسط على كافة مشروعات القطاع الذي يتناوله واستبعد من هذا القطاع جميع المشروعات الخاصة ، أما حيث تشترك المشروعات العامة مع المشروعات الخاصة في قطاع معين فلا يمكن القول بأن تأميم بعض المشروعات ينشئ مرفقاً عاماً ، كما أن التأميم لا يسلب المشروع طابعه الخاص واستقلاله ، حقيقة أن المشروع قد انتقلت ملكيته إلى الدولة إلا أن هذا لا يبعد المشروع عن أساليب الإدارة التي تسرى على المشروعات الخاصة ، ولذلك فإن من المقرر أن تأميم الشركة

(١) راجع تعليقاتنا على هذا الفصل .

لا يستوجب إخضاعها للقواعد المتعلقة بالمرافق العامة في القانون الإداري ، ولكن تسرى عليها أحكام القانون الخاص . ومتى كان موضوع الشركة القيام بأعمال تجارية فإن القانون التجاري هو الذي يطبق عليها بعد تأميمها في الحدود التي لا يكون فيها مانع من ذلك .

ومن حيث أنه متى كان ذلك وكانت الشركة - محل البحث - ليست مرفقا عاما وهي في الوقت ذاته لا تدار بطريق الاستغلال المباشر - فهي لا تدار عن طريق الحكومة - كما أنها لا تدار عن طريق المؤسسة المصرية العامة للغزل والنسيج التي تتبعها هذه الشركة وإنما تدار الشركة عن طريق مجلس إدارتها إدارة تجارية وكل ما للمؤسسة قبلها هو الإشراف والتوجيه والرقابة ، والمؤسسات العامة لا تدير حسب الأصل بنفسها بل عن طريق الشركات التابعة لها أو التي تنشئها وهذه الأخيرة لها شخصيتها وكيانها المستقل ولها حرية العمل ، وقرارات هذه الشركات نهائية ولا تخضع لاعتماد المؤسسة إلا في مسائل محددة مثل تلك التي تمس السياسة العامة أو التخطيط أو التنسيق أو ما شابه ذلك ، وبهذه المثابة فإن موظفي الشركات المؤممة - والحال كذلك - لا يعتبرون موظفين عموميين - ما داموا لا يساهمون في العمل في مرفق عام وما دامت الشركة العامة لا تدار بطريق الاستغلال المباشر أو بطريقة المؤسسة العامة التي هي نوع من أنواع الاستغلال المباشر ، وإنما تدار عن طريق مجلس إدارتها إدارة تجارية .

ومن حيث أن الموظف - المعروضة حالته - إنما يعمل في شركة مؤممة تابعة للمؤسسة المصرية العامة للغزل والنسيج - وهي شركة مصر للغزل والنسيج بالمحلة الكبرى - فهو لا يعتبر موظفا عاما ما تنطبق عليه أحكام المادة ٩٥ من القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ المشار إليه وإنما تنطبق على حالته أحكام المادة ٩٤ من القانون ذاته .

نهذا انتهى رأى الجمعية العمومية إلى أن للموظف المعروضة حالته لا يعتبر موظفا عاما في مجال تطبيق أحكام المادة ٩٥ من القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ في شأن المعاشات والمكافآت والتأمين والتعويض للقوات المسلحة وإنما تنطبق على حالته أحكام المادة ٩٤ من القانون المذكور .

(٣٥٣) ٣/٢١/١٩٦٥

١٩٥ - شركة نقل - بالتعليم لا يغير من طبيعة نشاطها - استمراريها مستقلة بنظامها التجاري الذي كانت تسير عليه من قبل .

إن التأميم لا يؤثر في شكل الشركة ، ولا يغير من طبيعة نشاطها وهذا هو ما حرص عليه المشرع بالنص في المادة الرابعة من القانون رقم ١١٧ لسنة ٢٢ م فتاوى

١٩٦١ - بتأمين بعض الشركات والمنشآت - على أن تظل الشركات والبنوك المشار إليها في المادة الأولى من هذا القانون محتفظة بشكلها القانوني عند صدوره وأن تستمر الشركات والبنوك المشار إليها في مزاوله نشاطها ولذلك فانه على الرغم من تأمين الشركة المذكورة فانها ما زالت محتفظة بنظامها التجاري الذي كانت تسير عليه قبل تأمينها وهو نظام الشركة التجارية (١)

(١٩٦٥/٩/٢٨) ١٦٦

١٩٦١ - انتقال ملكية الشركة الى الدولة لا ينهاها ولا يوقف أعمالها - تصفية الشركة ليس نتيجة حتمية ولا مباشرة للتأمين - التصفية اجراء اتملكه الجهة الادارية المختصة حسبما يتبين لها من ظروف الشركة ولكنها لا اتملك اسناد عقد الاستغلال الممنوح للشركة للصفاة الى شركة أخرى بارادتها المنفردة .

ان انتقال ملكية شركة ملاحات رشيد الى الدولة بتأمينها طبقا للقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ لا ينهى بذاته الشركة أو يوقف أعمالها ، ولا يحول دون استثمارها في مباشرة النشاط الذي كانت تزاوله قبل التأمين ، وإذا كانت مؤسسة النصر - باعتبارها الجهة الادارية المختصة بالنسبة الى هذه الشركة - تملك تقرير تصفيته فانها لا تملك اسناد الاستغلال الممنوع لها الى شركة أخرى بارادتها المنفردة .

وتصفية الشركة المذكورة ليست نتيجة حتمية ولا مباشرة للتأمين (١) ولكنها اجراء اتخذته الجهة المختصة باختيارها تبعاً لما تبينته من ظروف الشركة التي ظلت تباشر نشاطها بعد التأمين وقتاً ما .

والبند السادس من العقد رقم ٢٣٢ باستغلال ملاحه رشيد يدخل مصلحة المناجم والوقود حق الغائه اذا ما تقررت تصفية الشركة الصادر لها العقد ، فقرار هذه المصلحة الصادر في ٥ من يولييه سنة ١٩٦٢ بانغاء العقد المشار اليه ومصادرة التأمين النهائي بسبب تصفية الشركة ، انما هو قرار سليم مطابق للقانون ومتفق مع أحكام العقد الذي تقرر الغاؤه .

وعلى مقتضى ما تقدم يكون على شركة النصر للملاحات اذا ما رغبت في مباشرة استغلال ملاحه رشيد ، أن تطلب ذلك باجراءات مبتدئة منبئة الصلة بالعقد الملغى وتأمينه الذي ثبت مصادره .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن الغاء العقد رقم ٢٣٢ الخاص باستغلال ملاحه رشيد ومصادرة تأمينه النهائي - قد تم صحيحاً بمقتضى

(١) راجع تعليقنا على هذا الفصل .

الحق المخول لمصلحة المتناجم والوقود طبقا لاحكام هذا العقد . وعلى شركة النصر للملاحات اذا رغبت في استغلال ملاحه رشيد ، أن تتخذ اجراءات مبتدأة لاستصدار ترخيص بذلك مع أداء التأمين النهائي اللازم لضمان تنفيذ عقد الاستغلال الذي قد يصدر لها .

(٨٣٣ (١٩٦٥/٩/١٣)

١٩٧ - يترتب على التعميم انتقال ملكية الشركة أو المنشأة الى الدولة - استمرارها في مزاوله نشاطها السابق نيابة عن الدولة - انتهاء عقد الالتزام الذي كانت ترتبط به الشركة قبل التأميم .

لما كانت المادة الاولى من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ تنص على أن تؤمم جميع البنوك وشركات التأمين في اقليمى الجمهورية . كما تؤمم الشركات والمنشآت المبينة في الجدول المرافق لهذا القانون وتؤول ملكيتها الى الدولة - كما أن المادة الرابعة من هذا القانون معدلة بالقانون رقم ١٤٩ لسنة ١٩٦٢ - تنص على أن تظل الشركات والبنوك المشار اليها في المادة الاولى محتفظة بشكلها القانوني عند صدور هذا القانون وتستمر الشركات والبنوك والمنشآت المشار اليها في مزاوله نشاطها - وقد وردت شركة مياه الاسكندرية في الجدول المرافق لهذا القانون .

ولما كان التأميم يترتب عليه انتقال ملكية الشركة أو المنشأة المؤممة الى الدولة وتستمر الشركة أو المنشأة بعد تأميمها في مزاوله نشاطها السابق نيابة عن الدولة ويترتب على ذلك انتهاء عقد الالتزام اذ ليس من المقبول قانونا أن تمنح الدولة نفسها التزاما للقيام بمرفق من المرافق العامة .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية للقسم الاستشارى الى أن تأميم شركة مياه الاسكندرية يترتب عليه انتقال ملكيتها الى الدولة وإن استمرارها في مزاوله نشاطها السابق إنما تقوم به نيابة عن الدولة لا بناء على عقد الالتزام السابق .

(١٥٩ (١٩٦٧/٢/١٥)

١٩٨ - التأميم الذى تضمنته القوانين أرقام ١١٧ ، ١١٨ ، ١١٩ لسنة ١٩٦١ اثره فى نقل ملكية الاسم لا يختلف عن اثر البيع الجبرى .

ان الاثر المترتب على التأميم الذى تضمنته القوانين أرقام ١١٧ ، ١١٨ ، ١١٩ لسنة ١٩٦١ هو نقل ملكية أسهم الشركات التى تناولتها هذه القوانين فآثره فى هذا الخصوص لا يختلف عن اثر البيع الجبرى ، فكان أسهم هذه الشركات قد بيعت جبرا عن المساهمين الى الدولة فى مقابل ثمن اتخذ صورة

تعويض يحدد وفقا لسعر أفعال البورصة اذا كانت الاسهم متداولة فيها أو وفقا للقيمة الحقيقية للسهم اذا لم تكن متداولة وذلك على النحو الذى نصت عليه تلك القوانين .

(١٩٦٤/٨/٤) ٦٨٩

١٩٩ - شركات وينوك - أثر تأميمها تأمينا كاملا بالقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ - اعتبارها ملكا لكافة أموالها مادام القانون قد احتفظ لها بشخصيتها المنوية المستقلة .

تنص المادة الاولى من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ بتأميم الشركات والمنشآت على أن : « تؤمم جميع البنوك وشركات التأمين فى اقليمى الجمهورية كما تؤمم الشركات والمنشآت المبينة فى الجدول المرافق لهذا القانون » وتؤول ملكيتها الى الدولة » .

ولما كانت الشركات المؤممة أو المملوكة بأكملها للدولة أو المؤسسات العامة تعتبر هي المالكة لكافة أموالها بوصفها شخصا مستقلا ذا مالية مستقلة تماما عن ذمة الهيئة العامة المالكة للاسهم وقد رجحت الجمعية العمومية هذا الرأى استنادا الى أنه ما دهم القسانون أو القرار الخاص بتأميم الشركة أو بتأسيسها قد احتفظ لها بشخصيتها المنوية المستقلة فإن مقتضى ذلك أن تمتلك هذه الشركات كافة أموالها ولا يؤثر فى ذلك أن تكون الشركة بأكملها مملوكة لشخص معنى آخر هو الدولة أو المؤسسة العامة إذ أن اختلاف الشخصيتين يقتضى حتما أن يستقل كل منهما بملكية أمواله .

(١٩٦٣/٩/١٤) ٩٨٦

٣٥٥ - القانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٦٠ فى شأن انتقال ملكية بنك مصر للدولة - اعتباره بعتق هذا القانون مؤسسة عامة الى حين تحويله لانية الى شركة مساهمة بقتضى القرار الجمهورى رقم ٨٧٣ لسنة ١٩٦٥ - عدم لائى الشخصية المنوية لبنك أو ذمته المالية بقرار التأميم - قرار ديف ميزانية الدولة لسنة ١٩٦٣/٦١ متضمنا مبلغا معينا ضمن ايرادات الدولة اخذ من احتياطات البنك - لا يكفى بذاته لائام البنك اداء هذا المبلغ .

ان القانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٦٠ فى شأن انتقال ملكية بنك مصر للدولة حدد فى المادة الثانية منه ما انتقلت ملكيته الى الدولة بأنه رأس مال البنك اذ نصت على أن تحول أسهم البنك الى سندات على الدولة لمدة اثنتى عشرة سنة وبفائدة قدرها ٥٪ سنويا وقد قضت المادة السادسة بأن يظل بنك مصر مسجلا كبنك تجارى وأجازت له أن يباشر كافة الاعمال المصرفية التى كان يقوم بها قبل صدور هذا القانون كما احتفظت له المادة السابعة من هذا القانون باسمه فى الشركات المساهمة بما يجاوز الحدود الواردة بالمادة ٣٩ من قانون البنوك والائتمان رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٧ .

كما اعتبر البنك بمقتضى القانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٦٠ مؤسسة عامة الى أن تغير الوضع بعد ذلك بصدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٧٢ لسنة ١٩٦٥ فى شأن بعض الاحكام الخاصة بالبنوك والذى تحول بمقتضاه بنك مصر الى شركة مساهمة . وطبقا لاحكام قانون المؤسسات العامة الصادر بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ يكون انشاء المؤسسة العامة بقرار من رئيس الجمهورية ويشتمل هذا القرار على بيان الاموال التى تدخل فى القدمة المالية للمؤسسة وتكون للمؤسسة العامة ميزانية خاصة بها ويبين اقرار الصادر بانشائها نظامها المالى وكيفية تحضير ميزانيتها وتنفيذها ومدى ارتباطها بميزانية الدولة وقد ترددت هذه الاحكام فى قانون المؤسسات العامة رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ والقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ .

وعلى ذلك فتأميم بنك مصر لم يمس شخصيته المنوبة وبذلك تبقى لهذا البنك ذمته المالية بعناصرها القائمة وقت التأميم ما دام أن قانون التأميم لم ينص على أخذ شيء منها لجانب الحكومة ولم يصدر بذلك قرار لاحق وترتب على قانون تأميم بنك مصر أن تحل الحكومة محل المساهمين فيما كان لهم من الحقوق المتعلقة بأرباحه وأخذ ما يبقى من رأس ماله بعد تصقيته وليس مودى التأميم فى ذاته خلط أصول البنك وخصومه بأموال الحكومة أو أخذ الحكومة لبعض أصول البنك أو احتياطاته ما لم يتم ذلك بالادارة التشريعية المنظمة للخدمة المالية للبنك .

ولا يغير من ذلك صدور القرار الجمهورى يربط الميزانية العامة للدولة متضمنا المبلغ المشار اليه ضمن إيرادات الدولة أخذاً من احتياطات البنك اذ أن قرار رئيس الجمهورية يربط الميزانية العامة للدولة يقف عند حد تقدير الإيرادات التى ينتظر تحصيلها فى السنة المالية المقبلة بناء على دراسة تقوم بها الأجهزة المختصة للنفقات العامة المطلوبة وما يمكن تديره لها من الإيرادات العامة التى تستحق وفقاً لاحكام التشريعات القائمة ولهذا القرار الجمهورى الصادر يربط الميزانية طبيعته المالية الخاصة لا يخالطها شيء من الطبيعة الموضوعية للقرارات الصادرة بترتيب المصالح العامة أو تقرير الفرائض المالية المختلفة ولا من الاسس المصرفية التى تقوم عليها القرارات المتعلقة بتعديل ذمة البنوك تقصاً أو زيادة تبعاً لمقتضيات السياسة الاقتصادية فى المجال المصرفى .

ولما كانت أصول بنك مصر وخصومه لم يطرأ عليها أى تغير فى ميزانياته وآخرها ميزانية السنة المالية المنتهية فى ٣٠ من يونيه سنة ١٩٦٦ والمعتمدة بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٧٢٣ لسنة ١٩٦٦ فإن ادراج مبلغ ٢٣ مليون جنيه فى الميزانية العامة للدولة للسنة المالية ١٩٦٢/٦١ يؤخذ من احتياطات بنك مصر لا يكفى بذاته لازام بنك مصر أداء هذا المبلغ .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن ادراج مبلغ ثلاثة وعشرين مليون جنيهه فى بند الإيرادات بالميزانية العامة للدولة للسنة المالية ١٩٦١/١٩٦٢ يؤخذ من احتياطات بنك مصر لا يكفى بذاته لالزام هذا البنك أداء هذا المبلغ ما دام أنه لم يصدر قرار من رئيس الجمهورية بتعديل عناصر الرأصة المالية للبنك المذكور .

وعلى ذلك لا يحق لوزارة الخزانة مطالبة بنك مصر بهذا المبلغ ولا بمبلغ ١١٢ مليون جنيهه الذى اقتصرت عليه بعد ذلك .

كما أنه يحق للبنك استرداد مبلغ الاربعة ملايين جنيهه الذى اخذته الوزارة من البنك دون أن يكون لها حق فى ذلك .
(٦٩٥ د ١٩٦٧/٦/٤)

٢٠١ - القانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٦٠ - فى شأن انتقال ملكية بنك مصر للدولة - اقتصاده
على نقل ملكية رأس مال البنك الى الدولة مع بقاءه مسجلاً كبنك تجارى - قرار وليس الجمهورية بإنشاء مؤسسة مصر - نصه على أن يقول اليها رأس مال بنك مصر وأنصبة فى رؤوس أموال الشركات المساهمة مع الاحتفاظ كبنك مصر بشخصيته كعنوية - احتفاظ بنك مصر بملكية ماله من أسهم فى بعض الشركات وحقه فى اقتضاء أرباح أسهمه فيها سواء خلال فترة قيام مؤسسة مصر أو بعد الفاعلها - بحقية بنك مصر فى اقتضاء الأرباح ما كان يملكه من الأسهم فى بعض الشركات التى لمعت فى السنة السابقة على التأميم وعلى فوائد السندات الاسمية التى حلت محل هذه الاسهم .

ان الجمعية العمومية سبق أن رأت يجلستها المنعقدة فى ٢ من نوفمبر سنة ١٩٦٦ ان القانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٦٠ فى شأن انتقال ملكية بنك مصر للدولة قد حدد فى المادة الثانية منه ما انتقلت ملكيته الى الدولة بأنه رأس مال البنك اذ نص على أن تحول أسهم البنك الى سندات على الدولة لمدة اثنتى عشرة سنة وبفائدة قدرها ٥٪ سنوياً ، وان أثر هذا القانون يقتصر على نقل ملكية رأس مال البنك ذاته الى الدولة أما ما لى بنك مصر من أسهم فى رؤوس أموال الشركات المساهمة فهي جزء من النشاط المصرى للبنك اذ أن أسهام البنك فى هذه الشركات هو بوصفه أميناً لتمثيل الاموال نيابة عن الغير ، وقد قضت المادة السادسة من هذا القانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٦٠ المشار اليه بأن يظل بنك مصر مسجلاً كبنك تجارى وأجازت له أن يباشر كافة الاعمال المصرفية التى كان يقوم به قبل صدور هذا القانون واحتفظت له المادة السابعة من القانون سالف الذكر بأسهم الشركات المساهمة بما يجاوز الحدود الواردة بالمادة ٣٩ من قانون البنوك والائتمان رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٧ .

ثم صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٤٩ لسنة ١٩٦١ فى ٢٤ مارس سنة ١٩٦١ بإنشاء مؤسسة مصر وآل إليها بمقتضى هذا القرار رأس مال بنك مصر وأنصبت فى رؤوس أموال الشركات المساهمة حتى أصبحت تكاد

تكون هي بنك مصر لولا احتفاظ المشرع لهذا البنك بشخصيته المعنوية بناء على المادة الثانية من القرار ذاته . ولم تستمر مؤسسة مصر بضعة أشهر حتى صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ١٨٩٩ لسنة ١٩٦١ في ١٦ ديسمبر سنة ١٩٦١ بإنشاء المجلس الأعلى للمؤسسات العامة أرفق به جرسدول ببيان المؤسسات العامة الجديدة ومن بينها المؤسسة المصرية العامة للصناعات الغذائية وتبعتها شركة مصر للالبان والاغذية وهي إحدى الشركات التي يساهم فيها بنك مصر وقد خلا هذا الجرسدول من ذكر مؤسسة مصر ، ولم يتضمن هذا القرار أى حكم خاص بكيفية تكوين رؤوس أموال المؤسسات الجديدة ، كما لم يتضمن أى نص بما يتبع ازاء رؤوس أموال مؤسسة مصر التي انتقلت اختصاصاتها كلها الى المؤسسات الجديدة .

وصدر بعد ذلك قرار رئيس الجمهورية رقم ٢١٥ لسنة ١٩٦٢ في ٢ من يناير سنة ١٩٦٢ مخولا وزير الاقتصاد سلطة تحديد المراكز المالية للمؤسسات العامة وتعيين الجهات التي تؤول إليها حقوقها والتزاماتها ، فأصدر وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية بناء على هذا التفويض القرار رقم ٨٢٤ لسنة ١٩٦٤ بشأن تحديد المراكز المالية للمؤسسات العامة وحدد في المادة الاولى منه حقوق والتزامات مؤسسه مصر بمبلغ ٢٣٢٥٣٩٨١٣٠ جنيهها ونص على ايلولة هذا المبلغ الى المؤسسات النوعية الجديدة والى الخزينة العامة على التخصيص المبين فى هذا القرار ولم يشمل هذا المبلغ أنصبة بنك مصر فى رؤوس أموال الشركات المساهمة التي ظهرت فى محفظة أوراقه المالية فى جميع ميزانياته اتي صدرت بعد انتقال ملكيته الى الدولة بل وبعد انشاء مؤسسة مصر وبعد انشاء المؤسسات التنوعية الجديدة وانتقال حقوق والتزامات مؤسسة مصر اليها وقد جاء فى تقرير اللجنة الرئيسية لتصفية مؤسسة مصر وهو التقرير الذى بنى على قرار وزير الاقتصاد سالف الذكر ان محفظة بنك مصر يقابلها جزء من أموال الودائع وتقلها معناه اقتطاع جزء من هذه الاموال وهو ما لا يجوز كما أن ذلك يؤدى الى أن التوظيف التقسدى للبنك البالغ قدره ٨٥ مليون جنيه سوف يصبح بدون مقابل من الاحتياطيات الكافية واللازمة لتسوية المركز المالى للبنك فى الداخل والخارج مما يؤثر على حجم التسهيلات الائتمانية التى يحصل عليها البنك ، وقد رأت اللجنة انه نظرا لعدم وضع ميزانية مؤسسة مصر فان الامر اضحى يستلزم العلولعما تضمنه القرار الجمهورى رقم ٢٤٩ لسنة ١٩٦١ وهو قرار انشاء مؤسسة مصر التى تمت تصفيتها والابقاء على قيمة محفظة الاوراق المالية ضمن اصول بنك مصر ولا تعتبر أنصبة بنك مصر فى رؤوس أموال الشركات المساهمة نصيب الحكومة فى رؤوس أموال هذه الشركات فى مفهوم قرار رئيس الجمهورية رقم ١ لسنة ١٩٦٢ فى شأن المؤسسات العامة الصناعية وقرار رئيس الجمهورية رقم ١٠٢٥ لسنة ١٩٦٢ فى شأن تحديد رؤوس أموال المؤسسات العامة وقانون المؤسسات العامة الصادر به القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ وكذا الصادر به القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ .

ومن حيث أن هذا الذي ارتأته الجمعية العمومية بجلستها المنعقدة في ٢ نوفمبر سنة ١٩٦٦ بالنسبة لشركة مصر للالبان ينطبق تماماً بالنسبة لجميع الشركات التي وظف فيها بنك مصر أمواله وأموال المودعين بمساهمته فيها سواء في ذلك تلك التي أمتت أو التي لم تؤمم .

ومن حيث أن مالك الاسهم هو صاحب الحق في اقتضاء ريعها وصرف كوبوناتها فأذا أمتت الشركة انتقل حقه الى التعويض المستحق مقابل اسهمه ممثلاً في صورة سندات على الدولة ويكون من حقه اقتضاء فوائد هذه السندات من تاريخ التأميم .

ومن حيث أن بنك مصر باعتباره كان مالكا لما ساهم به في الشركات سالفة الذكر قبل تأميمها فيكون صاحب الحق في اقتضاء أرباح هذه الاسهم المستحقة قبل التأميم وصاحب الحق في اقتضاء فوائد السندات التي عرضته بها الدولة عن اسهمه بعد التأميم .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى : -

(أولا) ان بنك مصر يحتفظ بملكه ما له من أسهم في شركتي مصر للاغذية والالبان والشركة العقارية المصرية ومن حقه أن يقتضي أرباح اسهمه فيها سواء في ذلك خلال فترة قيام مؤسسة مصر أو بعد الغائها .

(ثانياً) أن من حق بنك مصر أن يقتضي أرباح ما كان يملكه من أسهم في شركات مصر للفزل والنسيج بالمحلل الكبرى ، ومصر لتصدير الاقطان ومصر بلنيج الاقطان ومصر للمستحضرات الطبية والبلاستيك الاهلية وذلك في المدة السابقة على تأميم هذه الشركات وعلى فوائد السندات الاسمية التي حلت محل هذه الاسهم بعد التأميم سواء في ذلك خلال فترة قيام مؤسسة مصر أو بعد الغائها .

(٦٦٥) ١٩٦٨/٦/٢٦

د - حقوق والتزامات المشروعات المؤممة

٢٠٢ - الشركة العالمية لقناة السويس - بتأميمها بالقانون رقم ٢٨٥ لسنة ١٩٥٦ -
ايذلة الحقوق والتزامات الترتيب على الاخطال المبرمة بين هذه الشركة والحكومة أو غيرها الى هيئة قناة السويس .

ينص القانون رقم ٢٨٥ لسنة ١٩٥٦ بتأميم الشركة العالمية لقناة السويس البحرية في المادة الاولى منه على أن : « تؤمم الشركة العالمية لقناة السويس وينتقل للدولة جميع ما لها من أموال وحقوق وما عليها من التزامات » كما تنص المادة الثانية على أن « يتولى ادارة مرفق الموزر بنفسه السويس هيئة مستقلة تكون لها الشخصية الاعتبارية » كما يتبين

من استقراء نصوص القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٧ بنظام هيئة قناة السويس أن المادة الثانية منه تردد ما نصت عليه المادة الثانية من القانون رقم ٢٨٥ لسنة ١٩٥٦ المشار إليها من تحويل هيئة قناة السويس الشخصية الاعتبارية المستقلة ، وتنص المادة الخامسة منه على أن « تتولى هيئة قناة السويس القيام على شئون مرفق القناة وإدارته واستغلاله وصيافته وتحسينه ويشمل اختصاصها في ذلك مرفق القناة بالتحديد والحالة التي كان عليها وقت صدور القانون رقم ٢٨٥ لسنة ١٩٥٦ بتأميم شركة قناة السويس »

ويستفاد من مجموع هذه النصوص أن الدولة أعمالاً لحقها المطلق في تأميم ما تقتضى المصلحة العامة تأميمه من مشروعات ذات نفع عام قد أصدرت القانون رقم ٢٨٥ لسنة ١٩٥٦ بتأميم الشركة العالمية لقناة السويس وقد قضت المادة الأولى من هذا القانون بنقل جميع ما للشركة المؤتمنة من حقوق وما عليها من التزامات إلى الدولة وقد اختارت الحكومة لإدارة هذا المرفق بعد التأميم أسلوب المؤسسات العامة فانشأت مؤسسة عامة سميت هيئة قناة السويس ، للقيام على شئون مرفق الملاحة بالقناة وإدارته واستغلاله وصيافته وتحسينه على أن يكون اختصاصها في ذلك شاملاً مرفق القناة بالتحديد والحالة التي كان عليها وقت صدور القانون رقم ٢٨٥ لسنة ١٩٥٦ ونظمت هذه الهيئة بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٧ ومقتضى ما تقدم أن تؤول إلى الدولة ممثلة في هيئة قناة السويس كافة الحقوق والالتزامات المترتبة على الاتفاقات التي أبرمتها الشركة المؤتمنة سواء مع الحكومة أو غيرها ولما كانت الاتفاقية المبرمة بين الحكومة المصرية وبين شركة قناة السويس في ٧ من مارس سنة ١٩٤٥ قد رتبته لهذه الشركة حقوقاً والزمته بالتزامات فإن هذه الحقوق والالتزامات تنتقل إلى هيئة قناة السويس القائمة على إدارة المرفق واستغلاله

(٨٩٦) ١٩٥٩/١٢/٢٤

٣٠٣ - الحساب الجارى الذى يفتح له الشركاء فى شركات الأشخاص لصالح الشركة - بعد دينا على الشركة تلتزم بدفعه عند تأميم الشركة تأمينا كاملا - لا تسأل الدولة عن وصيد الحساب الجارى للشركاء الا فى حدود ما آل اليها من حقوق و أموال الشركة لى تأديج التأميم - ومع مراعاة ما للديون المتأخرة من الأولوية .

من حيث أن المادة ٥٢ من القانون المدنى تنص فى فقرتها الرابعة على تمتع الشركات التجارية بشخصية اعتبارية - وربت المادة ٥٣ منه فى فقرتها الثانية النتائج التى تترتب على ذلك ومنها أن الشخص الاعتبارى يتمتع بنمة مالية مستقلة عن النمة المالية للشركاء . وبعبارة أخرى فإن الانفصال تام بين النمة المالية للشركاء والنمة المالية للشركة فكل من النمتين كيان قائم بذاته ووجود مستقل .

ومن حيث أنه ينبغي على ما تقدم أن الحساب الجارى الذى يفتحه أحد
الشركاء فى شركات الأشخاص لصالح الشركة يعد دينا على الشركة نلتزم
بإداؤه عند تصفية الحساب .

ومن حيث أن المادة الأولى من انقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٦١ بتقرير
مساهمة الحكومة فى بعض الشركات والمنشآت تنص على أنه يجب أن تتخذ
كل من الشركات والمنشآت المبينة فى الجدول المرافق لهذا القانون شكل شركة
مساهمة عربية وأن تساهم فيها إحدى المؤسسات العامة التى يصدر بتعديدها
قرار من رئيس الجمهورية بحصة لا تقل عن ٥٠٪ من رأس المال . ولقد ورد
اسم شركة (.....) بالجدول المرافق لهذا القانون - وقد أضيفت
الشركة المذكورة بعد ذلك الى الجدول المرافق للقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١
بتأميم بعض الشركات والمنشآت بناء على القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٦٣ وذلك
اعتباراً من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية أى من ١٢ أغسطس سنة ١٩٦٣ .

ومن حيث أن المادة الثالثة من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ معدلا
بالقانون رقم ١٤٩ لسنة ١٩٦٢ تقضى بأن « لا تسال الدولة عن التزامات
الشركات والمنشآت المشار إليها فى المادة الأولى الا فى حدود ما آل إليها من
أموالها وحقوقها فى تاريخ التأميم .

وبالنسبة الى الشركات والمنشآت المشار إليها فى الفقرتين اثمانية
والثالثة تكون أموال أصحابها وأموال زوجاتهم وأولادهم ضامنة للوفاء
بالتزامات الزائدة على أصول هذه الشركات والمنشآت .

ويكون للدائنين حق امتياز على جميع هذه الاموال . »

ومن حيث أنه ينبغي على ما تقدم أن الشركة المذكورة يعد أن أمتت
تأميماً كاملاً فان الدولة تسال عن التزامات هذه الشركة ومن بينها أرصدة
الحسابات الجارية الدائنة لبعض الشركاء فى الشركات المذكورة قبل التأميم
وذلك فى حدود ما آل الى الدولة من حقوقها وأموالها فى التاريخ الذى نص
عليه القانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٦٤ أى من ١٢ أغسطس سنة ١٩٦٣ .

ومن حيث أن المادة ٢٣٤ من القانون المدنى تنص على أن « أموال المدين
جميعها ضامنة لنفواه بديونه وجميع الدائنين متساوون فى هذا الضمان الا
من كان له منهم حق التقدم طبقاً للقانون . »

ومن ثم فان الشركاء أصحاب الحسابات الجارية الدائنة فى هذه الشركة
يحق لهم المطالبة برصيدهم الدائن فى حسود ما آل الى الدولة من حقوق
وأموال الشركة المذكورة عند تأميمها ومع مراعاة ما لمديون المتأخرة من
نونية .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن لشركات الأشخاص شخصية

معنوية مستقلة عن شخصية الشركاء ويترب على ذلك أن رصيد الحساب الجارى الذى يفتح أحد الشركاء لصالح الشركة يعتبر ديناً عليها. تلتزم الشركة بأدائه عند تصفية الحساب ولا يغير من هذا الوضع تأميم الشركة - غير أن الدولة لا تسأل عن هذا الرصيد إلا بمقدار ما آل إليها من أموال الشركة وحقوقها فى تاريخ التأميم ومع مراعاة ما للديون الممتازة من أولوية.

(١٩٦٧/٢/١) ٩٧

٢٠٤ - الاحكام الصادرة ضد الممثل القانونى لشركة قبل تسليمها والتي حازت حجة الامر المضى به - وجوب تنفيذها فى حدود ما آل الى الدولة من اموال الشركة المؤتممة وحقوقها فى تاريخ التأميم - وبمراجعة ما للديون الممتازة من أولوية - الحكم الصادر بالتصديق على عقد صلح مبرم مع الممثل القانونى السابق للشركة بعد أن زالت عنه هذه الصفة - لا حجة له على الشركة بعد تسليمها .

إن الاحكام الصادرة لصالح السيد (.....) أحد العاملين السابقين بشركة (.....) وقد فصلته الشركة قبل تأميمها هي : -

١ - حكم محكمة شئون العمال الجزئية بالقاهرة فى القضية رقم ٦٢١٧ لسنة ١٩٥٩ والقاضى بوقف تنفيذ قرار فصله والزام شر له اتوبيس المنوفية بأداء أجره بواقع ٢٠٠ جنيه شهرياً اعتباراً من ١١/٦/١٩٥٩ تاريخ فصله .

٢ - الحكم الصادر فى الدعوى رقم ٢٩٣ لسنة ١٩٦٠ عمال كلى القاهرة والقاضى بالزام السيد (الممثل القانونى للشركة) والحارس الادارى على مرفق نقل الركاب بالمنوفية بدفع مبلغ ٢٠٠٠ جنيه للسيد/ (العامل المفضل) .

ولقد تأيد هذا الحكم استئنافياً ضد (الممثل القانونى للشركة) بموجب حكم محكمة الاستئناف رقم ١٩٤ لسنة ٧٧ قضائيه وهذه الاحكام قد صدرت ضد الممثل القانونى لشركة اتوبيس المنوفية وقد حازت الاحكام المذكورة حجية الامر المضى به مما يتعين معه تنفيذها وذلك فى حدود ما آل الى الدولة من أموال الشركة المؤتممة وحقوقها من تاريخ التأميم وذلك عملاً بما تقضى به المادة الثالثة من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ معدلة بالقانون رقم ١٤٩ لسنة ١٩٦٢ - وذلك مع مراعاة ما للديون الممتازة من أولوية .

٣ - الحكم الصادر فى الاستئناف رقم ٢١٤١ لسنة ٧٧ قضائيه بالتصديق على عقد الصلح المبرم بين السيد (..... العامل المفضل) وبين السيد (الممثل القانونى السابق للشركة) بعد أن زالت الصفة القانونية عن هذا الأخير باعتباره الممثل القانونى للشركة - والتي شكل مجلس ادارة جديد لادارتها بعد تأميمها وبعد أن أصبح رئيس مجلس الادارة الجديد هو

وحده دون غيره الممثل القانوني للشركة وما دام أنه لم يقع على هذا العقد فلا حجية له على الشركة ، إلا أنه نظرا لأن المطالبات التي كانت موضوع الدعوى التي انتهت صلحا تعتبر ديونا على الشركة المؤممة يجوز لصاحب الشأن أن يطالب بها الشركة بعد تأميمها في حدود ما آل الى الدولة من حقوقها وأموالها وذلك تطبيقا لما تقضى به المادة الثالثة من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ المعدل بالقانون رقم ١٤٩ لسنة ١٩٦٢ فان نازعت هذه الشركة في استحقاق هذه المطالبات بوصف انها ديون على الشركة أصلا أو مقدارا فان لصاحب الشأن أن يطالب بها قضاء شأنه في ذلك شأن أى دائن بدين أوردته لجنة التقييم في قرارها أو أغفلته .

١٠٢ (١٩٦٧/٢/٢)

٢٠٥ - تأميم بعض الشركات والمنشآت بموجب أحكام القانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٦٣ -
قيمة السهم في هذه الشركات - تمثل الفرق بين الأصول والخصوم حقيقا كان في هذا الفرق أو مفروضا - يتعين خصم هذا الفرق من الأصول التي آلت الى الدولة - لتلتزم الدولة بديون الشركة المؤممة في حدود ما آل اليها من حقوق الشركة وأموالها بعد خصم قيمة التوزيع الذى دفعته الدولة عن الاسهم في حالة اندماج شركة مؤممة في أخرى - لتقدر أصول الشركة المندجة وخصومها تقديرا حقيقيا - الاعتماد في هذه الحالة بقرار لجنة التقييم بالنسبة الى الأصول والخصوم بعد خصم قيمة الاسهم التي آلتها الدولة للمساهمين في صورة سندات - التزام الشركة المندجة بديون الشركة المندجة في حدود ما آل اليها من أصول الشركة المندجة وخصومها في تاريخ اندماج ووفقا لقرار لجنة التقييم .

لما كانت الفقرة الاولى من المادة الاولى من قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٦٣ بتأميم بعض الشركات والمنشآت تنص على أن « تؤمم الشركات والمنشآت المبيّنة بالجدول المرافق لهذا القانون وتؤول ملكيتها الى الدولة » ، وتنص المادة الثالثة من هذا القانون على أن « يتخذ سعر كل سند بسعر الاسهم حسب آخر اقفال لبورصة الاوراق المالية بالقاهرة قبل صدور هذا القانون - فاذا لم تكن الاسهم متداولة في البورصة أو كان قد مضى على آخر تعامل عليها أكثر من ستة شهور فيتولى تحديد سعرها لجان من ثلاثة أعضاء يصدر بتشكيلها وتحديد اختصاصها قرار من وزير الصناعة » ، وتنص هذه المادة أيضا على أن « تكون قرارات اللجنة نهائية وغير قابلة للطعن فيها بأى وجه من أوجه الطعن - كما تنوى هذه اللجان تقييم المنشآت غير المتخذة شكل شركات مساهمة » - وتنص المادة الرابعة منه على أن « لا تسأل الدولة عن التزامات الشركات والمنشآت المشار اليها في المادة الاولى الا في حدود ما آل اليها من أموالها وحقوقها في تاريخ التأميم - فاذا لم تكن أسهم هذه الشركات أو المنشآت متداولة في البورصة أو كان قد مضى على آخر تعامل عليها أكثر من ستة أشهر أو كانت هذه المنشآت غير متخذة شكل شركات مساهمة - تكون أموال أصحابها وأموال زوجاتهم

وأولادهم ضامنة للوفاء بالتزامات الزائدة على أصول هذه المنشآت ويكون للدائنين حق امتياز على جميع هذه الأموال - وقد رخصت المادة الخامسة من القانون المشار اليه لوزير الصناعة في ادماج الشركات والمنشآت المشار اليها في المادة الاولى في الشركات التابعة للمؤسسات الصناعية أو تكوين شركات مساهمة من بينها على أن يقدر صافي أصول تلك المنشآت في الحالتين طبقا للقرارات اللجان المنصوص عليها في المادة الثالثة .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية للمقسم الاستشارى الى :-

١ - أن قيمة السهم انما تمثل الفرق بين الاصول والخصوم حقيقيا كان هذا الفرق أو مفروضا فيتعين خصمه من الاصول التى آلت الى الدولة وتلتزم الدولة بديون الشركة المؤممة في حدود ما آلت اليها من حقوقها وأموالها بعد خصم قيمة التعويض الذى دفعته الدولة من الاسهم وفقا لسعر آخر أفعال لبورصة الاوراق المالية بالقاهرة اذا كانت متداولة في خلال الستة الشهور السابقة على التأميم .

٢ - انه في حالة ادماج الشركة في شركة أخرى يتعين تقدير أصولها وخصومها تقديرا فعلياً وفي هذه الحالة يعتد بقرار لجنة التقييم بالنسبة للاصول والخصوم بعد خصم قيمة الاسهم التى أدتها الدولة للمساهمين في صورة سندات .

٣ - أن الشركة الدامجة تلتزم بديون الشركة المدمجة في حدود ما آلت اليها من أصولها في تاريخ الادماج ووفقا لقرار لجنة التقييم وذلك مع مراعاة ما تقضى به الفقرة الاولى من المادة الرابعة من القانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٦٣ بالنسبة لمدى مسئولية الدولة عن تلك الالتزامات .

(١٧٠) ١٩٦٧/٢/٢٠

تأمينات اجتماعية

(ا) سريان تشريعات التأمينات الاجتماعية .

١ - من تسرى عليهم .

٢ - من لا تسرى عليهم .

(ب) الاشتراكات :

١ - الإنظمة الخاصة -

٢ - حساب الاشتراكات

- ٣ - الفوائد والغرامات .
- ٤ - مسائل متنوعة .
- (ج) أصناف العمل .
- (د) العمل بعد سن الستين .
- (هـ) مكافأة نهاية الخدمة والمعاش .
- (و) الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية .

(أ) سريان تشريعات التأمينات الاجتماعية

- ١ - من تسرى عليهم .
- ٢ - من لا تسرى عليهم .

١ - من تسرى عليهم

٣٥٦ - القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ بشأن التأمينات الاجتماعية - سريان أحكامه على العاملين بالحراستين العاملين على أموال الرعايا البريطانيين والفرنسيين فيما يختص بتأمين الشبكاتة والمجزز والوفاء - سريان القانون رقم ٦٣ سنة ١٩٦٤ بدوره عليهم .

يبين من مطالعة أحكام قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ أن أحكامه تسرى على جميع العمال (عدا الطوائف المشار إليها في المادة الثانية من القانون) كما تسرى أحكام تأمين الشبكاتة المنصوص عليه في الفصل الثاني من هذا القانون وأحكام تأمين المجزز والوفاء المنصوص عليه في الفصل الثالث على مستخدمى وعمال الحكومة والوحدات الادارية ذات الشخصية الاعتبارية المستقلة والمؤسسات العامة ما لم يكن لهم وقت العمل بهذا القانون نظام أفضل .

ومن حيث أن العاملين بالحراستين العاملين على أموال الرعايا البريطانيين والفرنسيين لا يتمتعون بنظام شبكاتة ولا نظام تأمين عجز ووفاء اقتصاراً مما ورد بقانون التأمينات الاجتماعية المشار اليه ومن ثم فانهم يخضعون لأحكام هذا القرار ويسرى في شأنهم التأمينات المذكوران .

وبمطالعة قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ يبيّن أنه يسرى طبقاً لمادته الثانية - على جميع العاملين عدا بعض فئات منها العاملون في الحكومة والهيئات العامة ووحدات الادارة المحلية المنتفعين بأحكام قوانين التأمين والمعاشات .

ومن حيث أن العاملين بالحراستين المشار اليها لا ينتفعون بأحكام قوانين التأمين والمعاشات - ومن ثم تسرى عليهم أحكام القانون المذكور .

تأمينات اجتماعية (١) - نريان
تشريعاتها (١) من تسرى عليهم

ومن حيث أنه لا يغير في النتائج السابقة انقسام الرأي حول تكييف
الحراسة العامة - وأثر هذا التكييف على علاقتها بالعاملين فيها ذلك لأن
المستفاد من تفهم أحكام قانوني التأمينات الاجتماعية سألني الذكر انهما
التشريعان العامان في شأن التأمين الاجتماعي والاصل أن تسرى أحكامهما على
كل من لا يفيد من العمال من نظام أفضل - فيما عدا الطوائف المستثناة بنص
صريح من تطبيق القانون - ولما كان العاملون بالحراستين لا يفيدون من أي
نظام أفضل للتأمين الاجتماعي وليسوا من الطوائف المستثناة من تطبيق
القانون فإنه يسرى في حقهم .

لذلك انتهى الرأي الى أن قانوني التأمينات الاجتماعية الصادرين
بالقانونين رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ ورقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ يسريان على العاملين
بالحراستين العامتين على أموال الرعايا البريطانيين والفرنسيين .

٤٦ (١٦/١/١٩٦٥)

٢٠٧ - رئيس مجلس الإدارة يعتبر موظفا بالشركة من تاريخ صدور القرار الجمهوري
رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ باصدار لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة -
سريان أحكام قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ على رئيس مجلس الإدارة .

إن رؤساء وأعضاء مجالس إدارة شركات المساهمة وكذلك الأعضاء
المنتدبين إنما كانوا يعتبرون وكلاء عن الجمعيات العمومية لمساهمي الشركات
المذكورة في ظل أحكام قانون التجارة والقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ في
شأن بعض الأحكام الخاصة بشركات المساهمة وهذه المثابة كانوا لا يخضعون
لنظم التوظيف المقررة في تلك الشركات كما لا تسرى في شأنهم بوجه عام
أحكام قانون العمل .

على أن وجه الحكم في هذا الخصوص قد تغير بالنسبة للشركات التابعة
للمؤسسات العامة منذ تاريخ العمل بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة
١٩٦٢ باصدار لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة
التي نص في مادته الأولى على أن « تسرى أحكام النظام المرافق على جميع
العاملين في الشركات التي تتبع المؤسسات العامة » . والذي أرفق به جدول
عام بفئات الوظائف والمرتبات ومن بينها وظيفة رئيس مجلس الإدارة التي
حدد لها أجر سنوي مقداره ١٢٠٠ - ٢٠٠٠ ج وبذلك تمثيل بحد أقصى
١٠٠٪ من الأجر الأصلي وقد نصت المادة ٦٣ من اللائحة المشار إليها على أنه
« يضع مجلس إدارة كل شركة جدولاً بالوظائف والمرتبات الخاصة بالشركة
في حدود الجدول المرفق » ويعتبد هذا الجدول بقرار من مجلس إدارة
المؤسسة المختصة .

ويكون المرتب المقرر لرئيس مجلس إدارة الشركة هو أعلى مرتب في الشركة .

ومن حيث أنه يؤخذ من ذلك أن المشرع اذ جعل مرتب رئيس مجلس إدارة الشركة في قمة مرتبات العاملين بها قد كشف عن قصده في اعتبار رئيس مجلس إدارة الشركة شاغلا لوظيفة فيها يستحق عنها مرتبا في الحدود الواردة بالجدول المشار إليه . وهذا ما سبق أن انتهى إليه رأى الجمعية العمومية . بجلستها المتعقدة في ١٨ من نوفمبر سنة ١٩٦٤ .

ومن حيث أن المادة الثانية من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر به القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ نصت على أن تسرى أحكام هذا القانون على جميع العمال وكذلك المدرجين منهم فيما عدا من حددتهم هذه المادة وليس من بين الفئات المستثناة أى وظيفة من وظائف الشركات - وقد رد المشرع هذا الحكم ذاته في المادة الثانية من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ باصدار قانون التأمينات الاجتماعية .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى تأييد فتواها السابقة الصادرة بجلستها المتعقدة في ١٨ من نوفمبر سنة ١٩٦٤ والى اعتبار السيد الأستاذ في مفهوم قانون التأمينات الاجتماعية في عداد العاملين بالشركة المصرية لاعادة التأمين منذ ٢٩ من ديسمبر سنة ١٩٦٢ تاريخ العمل بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ باصدار لائحة نظام العاملين بالشركات .

(١٠٦٠) (١١/١٣ / ١٩٦٥)

٢٠٨ - رؤساء وأعضاء مجلس إدارات الشركات المساهمة - عدم حقهم في تنظيم التوظيف المقررة في الشركة أو لاحكام قانون العمل - حتى العمل بالقرار الجمهورى رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ ودخول رئيس مجلس إدارة الشركة في ليرة العاملين بها - سرين نفس الحكم على أعضاء مجلس الإدارة المتفرجين - اعتبار هؤلاء في مفهوم قانون التأمينات الاجتماعية من عداد العاملين بالشركة من هذا التاريخ فقط .

إن القاعدة المقررة طبقا لقانون التجارة أن أعضاء مجلس إدارة الشركة المساهمة يعتبرون وكلاء عن الجمعية العمومية لمساهمي الشركة وعلى أساس من وصف هؤلاء الأعضاء بالركلاء يتحدد وضعهم في الشركة وعلاقتهم بالجمعية العمومية للمساهمين وبهذه المثابة لا يخضعون لتنظيم التوظيف المقررة في الشركة ولا تسرى في شأنهم بوجه عام احكام قوانين العمل وتنظيم جبهته النتيجة - في عموميتها - رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب سائر أعضاء المجلس ذلك أنه ليس لرئيس المجلس سلطات تزيد عن بقية الأعضاء كما أن العضو المنتدب لا يعلو أن يكون وكلاء عن مجلس الإدارة لتحديد اختصاصاته

ومكافآته بقرار من المجلس ومن ثم كان وجه مسئولية عضو مجلس الإدارة عن أخطائه لأنه يقوم بالعمل نيابة عنهم ويناء على توكيل منهم .

وقد ظل هذا النظر صحيحا وقائما من بداية تدخل الدولة فى تعيين أعضاء مجالس إدارة الشركات المساهمة وفيما بعد ذلك اذ بين من مطالعة أحكام القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٥٧ فى شأن المؤسسة الاقتصادية والقانون رقم ٢٦٥ لسنة ١٩٦٠ بتنظيم المؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادى أن المشرع حرص على تمثيل القطاع العام فى مجلس إدارة الشركات على نحو يتناسب مع الحصة المملوكة له وأسنالها وناط برئيس الجمهورية تعيين رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب فى الشركات التى تبلغ فيها الحصة العامة حدا معيناً من رأس المال على أن التمثل على النحو المتكسبم فى إدارة الشركات المساهمة لم يغير فى شيء من اكنيان القانونى لمجلس إدارة الشركة كما لم يجعل من أعضاء مجلس الإدارة - وبصفة خاصة رئيس المجلس والعضو المنتدب - موظفين بالشركة بل إن المشرع كان حريصا على الفصل بين عضوية مجلس الإدارة وبين القيام بأعمال التوظيف بها فنص فى المادة ٣٢ مكررا المضافة الى قانون الشركات رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بمقتضى القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٥٨ على أنه « لا يجوز أن يكون مدير الشركة أو أى موظف بها عضوا فى مجلس إدارتها » وقد ظل هذا النص قائما ومنتجا حتى منتصف عام ١٩٦١ .

وفى أغسطس سنة ١٩٦١ صدر القانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٦١ بتشكيل مجالس إدارة شركات المساهمة (المعدل بالقانون رقم ١٥٤ لسنة ١٩٦١) وبهذا القانون بلغ تدخل الدولة مداه فى تعيين أعضاء مجالس إدارة الشركات التى تساهم فيها الدولة أو إحدى الهيئات أو المؤسسات العامة اذ جعل تعيينهم جميعا من اختصاص رئيس الجمهورية .

ومع أن هذا الحكم قد غير تماما فى الأساس الذى كان يتم على مقتضاه اختيار مجلس إدارة الشركة المساهمة فإنه يصعب القول بأن المشرع بالقانون المذكور قد مزج بين عضوية مجلس إدارة الشركة وبين وظائفها ذلك أنه يبين من الاطلاع على كيفية تشكيل مجلس الإدارة فى وضعه الجديد أن المشرع قد حرص على أن يجمع المجلس جميع العناصر المشتركة فى الإنتاج من رأس المال والعمل والإدارة الفنية نزولا منه على مقتضيات الضرورات المتصلة بفلسفة الدولة الاجتماعية والاقتصادية التى توجت بقوانين يوليو الاشتراكية وناط برئيس الجمهورية اختيار ممثل رأس المال والإدارة الفنية عن الشركات التى تساهم فيها الدولة دون أن يتضمن ذلك ما يفيد صراحة أو دلالة تحول نظرة المشرع الى أعضاء مجلس الإدارة من غير المديرين بما يجعلهم فى عداد الموظفين فيها ولو أنه قصد الى اعتبارهم كذلك منذ هذا القانون لنص على هذا كما فعل فى التشريعات اللاحقة له - ومما يؤكد بقاء أعضاء مجالس الإدارة - غير المديرين - بنفسى مركزهم السلبى الذى

يخرجهم عن زمرة الموظفين ان لائحة نظام موظفي وعمال الشركات الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٥٨ لسنة ١٩٦١ والتي عمل بها بعد العمل بالقانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٦١ المعدل بالقانون رقم ١٥٤ لسنة ١٩٦١ مـ قد عرضت لبيان المقصود بموظفي الشركة وعمالها وأوردت جدولا بمرتبات الوظائف فيها ولم تدخل اللائحة في هذا البيان أعضاء مجالس الإدارة - غير المديرين - ولا أشارت الى مرتبات لهم في ذلك الجدول ، ولو أن المشرع قصد الى اعتبار هؤلاء الأعضاء موظفين بالشركة منذ أن أصبح تعيينهم من سلطة رئيس الجمهورية لنص على ذلك أو أشار اليه في اللائحة المصادرة في شئون موظفي وعمال الشركة وإذا لم يفعل فإن ذلك يعتبر اقرارا للقواعد العامة المطبقة في هذا الشأن ودلالة على عدم العدول عنها الى سواها .

وان وجه الحكم في هذا الخصوص قد تغير منذ العمل بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ بأصدار لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة اذ يبين من الاطلاع على النظام المذكور أنه يحوى عشرة أبواب جمعت شتات الاحكام المتعلقة بالتوظيف في تلك الشركات وأرفق به جدول بفتات الوظائف والمرتبات بصفة عامة وجاء رئيس مجلس الإدارة ضمن هذه الفتات وحدد لفته اجرا سنويا مقداره (١٢٠٠ - ٢٠٠٠) جنيه وبذل تمثيل بحد أقصى ١٠٠٪ من الاجر الاصلى - كما نصت المادة ٦٣ من هذا النظام على أنه يضع مجلس إدارة كل شركة جدولا بالوظائف والمرتبات الخاصة بالشركة في حدود الجدول المرفق ويعتمد هذا الجدول بقرار من مجلس إدارة المؤسسة المختصة - ويكون المرتب المقرر لرئيس مجلس إدارة الشركة هو أعلى مرتب في الشركة .

وانه يستفاد من ذلك أن المشرع اذ جعل مرتب رئيس مجلس إدارة الشركة في قمة مرتبات العاملين بها وضمنه جدول هذه المرتبات فإن ذلك يكشف عن اتجاه المشرع وحرصه على بيان أن عمل رئيس مجلس إدارة الشركة يعد وظيفة فيها يستحق شغلها مرتبا ويمكن تبرير هذا الحكم المستحدث أن من الواجب انصراف رئيس مجلس إدارة الشركة الى عمله فيها والتفرغ له بكل وقته وخبرته ومجهوده شأنه في ذلك شأن سائر العاملين في الشركة ومن ثم كان وجه النص على اتخاذ فئة رئيس مجلس الإدارة قمة الفتات العاملين بالشركة .

وانه يخلص من ذلك أن المشرع بلائحة نظام العاملين بالشركات الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ والمعمول بها اعتبارا من ٢٩ من ديسمبر سنة ١٩٦٢ قد اعتبر عمل رئيس مجلس إدارة الشركة وظيفة من وظائفها يتقاضى صاحبها اجرا أساسيا وبذل تمثيل وبهذه المثابة يكون قد دخل - منذ التاريخ المذكور - في زمرة العاملين بالشركة .

وانه ولئن كانت اللائحة سالفة الذكر قد وردت خلوا من أي نص في

شأن عضو مجلس الإدارة المنتدب وسائر أعضاء مجلس الإدارة غير المديرين
اذ أن الأعضاء المديرين من العاملين أصلا بحكم وظائفهم كمديرين الا أنه يمكن
استصحاب المعيار الجديد الذي قام على مقتضاه حكم اعتبار رئيس مجلس
إدارة الشركة موظفا بها وهو معيار الانقطاع والتفرغ للعمل بالشركة فإذا
استبان من الظروف أن قرار رئيس الجمهورية الصادر بتشكيل مجلس إدارة
الشركة قد تضمن تعيين أحد الأشخاص عضوا منتدبا في الشركة مع منحه
هوتيا سنويا وبدل تمثيل أو تعيين بعض الأشخاص أعضاء بالمجلس مع
منحهم مرتبات وبدلات تمثيل أو النص على تفرغهم للعمل بالشركة فإن ذلك
يعنى قيام رابطة عمل بينهم وبين الشركة بحيث يعتبرون من عداد العاملين
بها لان الأصل في بلل التمثيل أن يقرر لمواجهة أعباء وظيفه معينة كما أن
التفرغ يعتبر قرينة على أن علاقة الشخص بالشركة تقوم على أساس من
الثبات والدوام وهذه صفات الوظيفة .

وانه ترتب على ما تقدم انتهت الجمعية العمومية في جلستها المنعقدة
في ١٨ من أكتوبر سنة ١٩٦٤ الى أن رئيس مجلس إدارة الشركة والأعضاء
المتفرغين يعتبرون من عداد العاملين في الشركة منذ ٢٩ من ديسمبر سنة
١٩٦٢ تاريخ العمل بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢
المشار اليه .

وقد عرض على الجمعية العمومية للقسم الاستشاري بجلستها المنعقدة
في ٢٠ من أكتوبر سنة ١٩٦٥ الموضوع الخاص بسدى مريان أحكام قانون
التأمينات الاجتماعية على رئيس مجلس إدارة الشركة المصرية لاعادة التأمين
والعضو المنتدب بها فأيدت فتواها الصادرة بجلستها المنعقدة في ١٨ من
نوفمبر سنة ١٩٦٤ المشار اليها واعتبرت رئيس مجلس إدارة الشركة
المذكورة في مفهوم قانون التأمينات الاجتماعية من عداد العاملين بالشركة
منذ ٢١ من ديسمبر سنة ١٩٦٢ تاريخ العمل بقرار رئيس الجمهورية رقم
٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ بإصدار لائحة نظام العاملين بالشركات .

أما ما قد يقال من أن أعضاء مجالس إدارة الشركات التي تساهم فيها
الدولة وأحدى الهيئات أو المؤسسات العامة يعتبرون موظفين بهذه الشركات
من تاريخ نفاذ القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٥٧ في شأن المؤسسة الاقتصادية
فهو مردود بان المادة ٧ من هذا القانون تنص في الفقرتين الأولى والثانية منها
على أن « يكون للمؤسسة الاقتصادية ممثلون في مجالس إدارة الشركات
التي يكون لها نصيب في رأس مالها » .

ويحيد عدد ممثلي المؤسسة في مجلس الإدارة بنسبه لا تقل عن نسبة
حصةها في رأس المال . ويشترط في جميع الحالات أن يكون للمؤسسة
مثل واحد على الأقل في مجلس إدارة الشركات التي لا يقل نصيبها فيها عن
٥% من رأس مالها » .

وتنص المادة ١٠ منه على أن : « لا يشترك ممثلو المؤسسة الاقتصادية
فى الجمعية العمومية فى انتخاب أعضاء مجلس الإدارة الذين يمثلون رأس المال
الحاص » .

وتنص المادة ١١ منه على أن : « لا يلزم مندوبو المؤسسة الاقتصادية
فى مجالس إدارة الشركات بتقديم أسهم ضمان عن عضومتهم » .

وتنص المادة ١٢ على أن : « تؤول الى المؤسسة الاقتصادية المبالغ التى
تستحق لمندوبها فى مجالس إدارة الشركات بأية صورة كانت » .

وللمؤسسة أن تحدد المرتبات أو المكافآت التى تصرف من خزانتها الى
هؤلاء المندوبين » .

ومؤدى هذه النصوص جمعمها أن أعضاء مجالس الإدارة إنما يمثلون
رأس المال الحاص والعام والأعضاء الذين يمثلون رأس المال الحاص تختارهم
الجمعية العمومية للمساهمين دون أن يشاركهم فى ذلك مندوبو المؤسسة
الاقتصادية وبهذا الوصف يعتبرون وكلاء عن هؤلاء المساهمين والأعضاء
الذين يمثلون رأس المال العام والذين ينوبون عن المؤسسة الاقتصادية فى
مجلس إدارة الشركة يعتبرون إما موظفين فى المؤسسة أو وكلاء عنها حسب
طبيعة علاقتهم بها ويتقاضون مرتباتهم أو مكافآتهم من خزانتها وتؤول إليها
المبالغ التى تستحق لهم فى مجالس إدارة الشركات بأية صورة كانت . وعلى
ذلك فإن أى من الفريقين لا يعتبر من العاملين فى الشركات المذكورة .

وبالنظر الى أن القانون رقم ٢٦٥ لسنة ١٩٦٠ بتنظيم المؤسسات
العامة ذات الطابع الاقتصادي لم يشير من طبيعة الوضع القانونى لأعضاء
مجالس إدارة الشركات التى تساهم فيها الدولة أو إحدى الهيئات أو
المؤسسات العامة اذ أن هذا القانون ردد فى هذا الخصوص أحكام القانون رقم
٧٠ لسنة ١٩٥٣ .

لذلك أنهى رأى الجمعية العمومية الى تأييد رأيها السابق الصادر
بجلستى ١٨ من نوفمبر سنة ١٩٦٤ ، ٢٠ من أكتوبر سنة ١٩٦٥ (١)

(١٢٣٨) (١٩٦٧/١١/٢٢)

٢ - من لا تسمى عليهم

٢٠٩ - موظفو وعمال مرفق سبك حديد اللاتنا - عدم خضوعهم فيه لأحكام القانون
رقم ٤١٩ لسنة ١٩٥٥ بل استتفاهم مكلفات ترك الخدمة طبقاً لأحكام الترسوم بقانون رقم

(١) راجع قاعدة رقم ١٠١٠ ، ١٠١١

تأمينات إجتماعية (٤ - سريان
تسريعاتها (٢) من لا تسرى عليهم)

٣١٧ لسنة ١٩٥٢ أو حيلة وثيقة التأمين الجماعي أيها أفضل وذلك دون خصم الضمانة الناتجة عن تصفية حصة المرفق في الوثيقة - المادتهم كذلك من أحكام تلين التصفية وتأمين العجز والولاية المتخصص عليها في المادتين ٥٥ و ٥٦ من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ في شأن التأمينات الاجتماعية .

ان مستخدمى وعمال (٢) مرفق سكك حديد الدلتا لا يخضعون لاحكام القانون رقم ٤١٩ لسنة ١٩٥٥ بشأن انشاء صندوق الادخار وآخر للتأمين - ذلك لان نطاق سريان هذا القانون محدد في المادتين الاولى والثانية منه اللتين تفيدان ان الاصل هو خضوع جميع العمال الخاضعين لاحكام الرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ بشأن عقد العمل الفردى لاحكام ذلك القانون ، وانه استثناء من هذا الاصل لا يخضع لهذه الاحكام عمال الحكومة ومستخدموها الخارجون عن الهيئة ولما كانت المادة الاولى من القانون رقم ٤١٩ لسنة ١٩٥٥ المشار اليه تتناول عمال الحكومة ومستخدميها الخارجين عن الهيئة ، وان المادة الثانية قد أخرجتهم على سبيل الاستثناء من حكم القانون ومن ثم فان عمال الحكومة ومستخدميها الخارجين عن الهيئة لا يخضعون لاحكام القانون رقم ٤١٩ لسنة ١٩٥٥ . حتى ولو كانت علاقتهم بالحكومة علاقة عقدية يحكمها المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ في شأن عقد العمل الفردى .

وليس ثمة ما يحول قانوناً دون استمرار ادارة مرفق سكك حديد الدلتا في تنفيذ عقود التأمين الجماعى التى سبق أن أبرمت مع شركة لابنتريك للتأمين (الجمهورية حالياً) ، ومتى كانت هذه الادارة ترى وجه المصلحة فى ذلك ، وغنى عن البيان أن استمرار العمل بنظام التأمين المشار اليه والعقود المبرمة فى شأنه يجد سنداً فى قرار مجلس الوزراء الصادر فى ٣ من يونيه سنة ١٩٥٣ باسقاط التزام شركة سكك حديد الدلتا على أن تقوم مصلحة السكك الحديدية بإدارة المرفق وعلى أن تكون إدارتها بالوضع الحالى لموظفى الدلتا وطبقاً للوائح وقواعدها ، لان هذا النظام يدخل فى عموم الاوامر واللوائح والقواعد التى كان معمولاً بها فى شركة سكك حديد الدلتا والتى نص القرار المذكور على استمرار العمل بها .

واشارك العامل فى نظام تأمين جماعى يستهدف إقادته من مزايأ أفضل من تلك التى يقرها المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ المشار اليه بحيث تكون مكافأة ترك الخدمة محددة بالنسب المقررة فى المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ مالف الذكر ، هى الحد الأدنى لما يجب منحه للعامل من مكافأة عن مدة خدمته بالمرفق ولا يجوز الانتقاص من مقدار هذه المكافأة .

ومما يجدر التنبيه اليه أنه بالنسبة الى من بقى من العمال فى خدمة سكك حديد الدلتا حتى تاريخ العمل بأحكام القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩

(٢) قدمت الجمعية العمومية هذه الفقرة باللغوى الواردة فى قاعدة ١٨٨٥ .

بشأن التأمينات الاجتماعية فإن تطبيق الاحكام المتقدمة فى شأنهم لا يدخل بحقوقهم فى الاستفادة من الاحكام الخاصة بتأمين الشيخوخة وتأمين العجز والوفاة وهى الاحكام الواردة فى الفصلين الثانى والثالث من القانون المشار اليه متى كانت هذه الاحكام اكثر فائدة لهم ، وذلك طبقا للمادتين (٥٥ و ٥٦) من هذا القانون ، وللمتين تقضيان بسريان احكام الفصل الثانى الخاص بتأمين الشيخوخة والفصل الثالث الخاص بتأمين العجز والوفاة على مستخدمى وعمال الحكومة ما لم يكن لهم وقت العمل بهذا القانون نظام افضل .

لهذا انتهى رأى الجمعية الى أن مستخدمى وعمال مرفق سكك حديد الدلتا لا يخضعون لاحكام القانون رقم ٤١٩ لسنة ١٩٥٥ المشار اليه وانهم يستحقون مكافآت ترك الحسنة طبقا لاحكام المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ أو حصيلة وثيقة التأمين الجماعى أيهما افضل لهم وذلك دون خصم الحسارة الناتجة عن تصفية حصة المرفق فى الوثيقة .

أما بالنسبة الى القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ المتقدم ذكره فانهم يخضعون لاحكام المادتين ٥٥ و ٥٦ منه على النحو السابق .
(٦٣٠ / ١٩٦١)

٢١٠ - العاملون فى الحكومة والهيئات والمؤسسات العامة ووحدة الادارة المحلية المتلعنون باحكام قوانين التأمين والمعاشات لا يخضعون لاحكام قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ - لا يغير من ذلك اعارتهم الى احدى الجهات التى يخضع العاملون فيها للقانون المذكور .

ان المادة الثانية من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ استثنت من تطبيق احكامه فئات من بينهم العاملون فى الحكومة والهيئات والمؤسسات العامة ووحدة الادارة المحلية المتلعنون باحكام قوانين التأمين والمعاشات .

وهذا النص اذ قضى بعدم سريان احكام قانون التأمينات الاجتماعية على العاملين فى الحكومة المتلعنين باحكام قوانين التأمين والمعاشات انما عناهم بوصفهم هذا حتى لو تمت اعارتهم الى احدى الجهات التى يخضع العاملون فيها لقانون التأمينات الاجتماعية اذ يظل هذا الوصف على الرغم من ذلك قائما بهم طالما أن مدة الاعارة تدخل فى المدة المحسوبة فى معاشهم وفقا لاحكام قانون التأمين والمعاشات ، وتقوم الجهة المضار اليها باقتطاع الاشتراكات والاقساط المقررة فى القانون الاخير وتحمل بالحصة التى تلتزم بها الجزارة العامة بالتطبيق للمادتين ١٨ ، ٥٧ من قانون التأمين والمعاشات الصادر به القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ .

وفضلا عن ذلك فان قانون التأمينات الاجتماعية الصادر به القانون رقم

٩٢ لسنة ١٩٥٩ لم يجز للمعاملين في الحكومة ممن سرت عليهم أحكام الفصل الخاص بتأمين الشيخوخة والعجز والوفاة الجمع بين نظامه ونظام معاشات آخر مقرر لهم اذ نصت المادة ٥٥ من هذا القانون معدلة بالقانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٦١ على أنه مع مراعاة أحكام المادة ٢ من هذا القانون تسري أحكام هذا الفصل « الفصل الثاني - تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة » على مستخدمي وعمال الحكومة والهيئات والمؤسسات العامة ووحدات الادارة المحلية ، ما لم يكن لهم وقت العمل بهذا القانون نظام معاشات أفضل «

وهذا النص وإن انصرف الى المستخدمين والعمال دون الموظفين في ظل التفرقة التي كانت قائمة بينهم فإن المستفاد من خلوه من تقرير الحكم ذاته بالنسبة الى الموظفين ومن مفهوم مخالفته أن نظام التأمينات الاجتماعية لا يسرى عليهم لوجود نظام تأمين ومعاشات أفضل مقرر لهم .

وقد حرص كل من قانون التأمين والمعاشات الصادر به القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ وقانون التأمينات الاجتماعية الصادر به القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ على أن ينظم كل منهما كيفية حساب مدة الخدمة السابقة المحسوبة في المعاش وفقا للقانون الاخير تظليما من شأنه ألا يجمع بين المعاش المستحق وفقا لقوانين التأمين والمعاشات الحكومية والمعاش المستحق وفقا لقانون التأمينات الاجتماعية (المادة ٤٢ من قانون التأمين والمعاشات رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ والمادة ٨٦ من قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤) .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن العاملين في الحكومة والهيئات والمؤسسات العامة ووحدات الادارة المحلية المنتفعين بأحكام قوانين التأمين والمعاشات لا يستحقون مكافأة نهاية الخدمة عند اعارتهم الى احدى شركات القطاع العام .

(١٠٦٦ / ١٠ / ١٦)

٢١١ - نص القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ على عدم سريان أحكامه على خدم المنازل - شمول هذه الهيئة فئة الحفراء المصنوعين .

ان المادة الثانية من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ تنص على أن « تسري أحكام هذا القانون على جميع العاملين وكذا المتدرجين منهم فيما عدا الفئات الآتية :

٣ - خدم المنازل » .

ومقتضى هذا النص أن أحكام قانون التأمينات الاجتماعية لا تسرى على خدم المنازل ولا كان الحفراء المخصوصيون قد أضيفوا إلى مهنة خدم المنازل

بمقتضى قرار وزير الداخلية الصادر في ٦ من أغسطس سنة ١٩٣٠ ، فانهم يأخون حكمهم ، وبهذا الوصف لا تسرى في شأنهم أحكام قانون التأمينات الاجتماعية ، طالما أن وضعهم لم يتغير بنصوص لاحقة (١)

١٣ (١٦٦/١/٤)

٢١٢: - خدم المنازل - نص القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ على عدم سريان أحكام القانون عليهم - لا محل لتعليق صرف تراخيص حمل وإحراز أسلحة الخفراء على تقديم شهادات ممن يستخدمونهم بسناد الاشتراك في الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية .

ان المادة الثانية من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ تنص على أن « تسرى أحكام هذا القانون على جميع العاملين وكذا المتزوجين منهم فيما عدا الفئات الآتية :

٢ - العاملون في الزراعة الا فيما يرد به نص خاص »

٣ - خدم المنازل ٠٠٠ » ، ومقتضى هذا النص أن القانون المذكور قد استثنى خدم المنازل من الخسوع لاحكامه .

ولما كان الفقه والقضاء قد استقر على أن الحفير الخاص الذي يقوم بحراسة الاملاك المعدة للاستعمال الشخصي ، يعتبر من طائفة خدم المنازل واحدا منهم تصديق عليه تسميتهم في نطاق ما هو مسند اليه مما يناط بهم شأنه في ذلك شأن بواب السكن الخاص ، وذلك لقيامه بأعمال تتصل بشخص من يعمل لديه ، ولا تتحقق فيها بظبيعتها رابطة العمل برب العمل بحسب مفهوم هذه الرابطة وتكييفها في عرف القوانين المنظمة لها فانه بهذه المثابة لا تسرى في شأنه أحكام قانون التأمينات الاجتماعية ومن ثم فلا وجه لتعليق صرف تراخيص حمل وإحراز الاسلحة للخفراء المحصونين الذين يستخدمهم بعض الملاك على النحو المتقدم في حراسة املاكهم الخاصة والمعدة لاستعمالهم الشخصي على قيام من يستخدمونهم بتقديم الشهادة الدالة على سدادهم الاشتراك في الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية ، استنادا الى المادة ١١٤ من قانون التأمينات الاجتماعية ، ولا سيما أن الحكم الوارد في الفقرة الاولى من هذه المادة - بحسب مفهوم ما عناه الشارع - لا يتفق مع طبيعة الوضع والظروف بالنسبة الى من يستخدم خفيرا خصوصيا بالوصف المتقدم .

ولا يسوغ الاستناد الى ما ورد في المذكرة الايضاحية لقانون التأمينات الاجتماعية آف الذكر من أن العاملين بالزراعة هم من يقومون بأعمال الفلاحة

تعليمات اجتماعية (٢) - صويك
تشريعاتها (٢) من لا تسرى عليهم)

البحثة دون من يؤدون الاعمال الادارية او اعمال الحراسة كالناظر والحولى والخفير اذ فضلا عن أن هذا قد ورد في مقام تحديد طائفة العاملين في الزراعة المستثناة من تطبيق أحكام القانون المذكور ، فانه قد جاوز حدود الايضاح الى تعديل الحكم الوارد في النص تعديلا لا تملكه المذكرة الايضاحية - بادخال بعض فئات العاملين في الزراعة في مجال تطبيق أحكام هذا القانون دون سند من نصوصه ، التي قصرت تطبيق أحكامه - فيما يتعلق بالعاملين في الزراعة - على عمال الزراعة المشتغلين بالآلات الميكانيكية أو المرضيّن لاحد الامراض المهنية فحسب - وذلك طبقا لنص المادة ١٩ منه .

ولا يغير من الحقيقة القانونية التي يقوم عليها النظر المتقدم صدور قرار وزير الداخلية في ١٦ من اكتوبر سنة ١٩٥١ بالغاء قراره السابق بصورده في ٦ من أغسطس سنة ١٩٣٠ بإضافة مهنة خفير خصوصي الى مهنة خدم المنازل الغاء مرده الى اعتبارات خاصة لا تنال من سلامة الواقع الذي سبق له تقريره .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى تأييد رأيها السابق ابدائه بفتاها الصادرة بجلسته ٢٩ من ديسمبر سنة ١٩٦٥ في خصوص هذا الموضوع (١) .

(١٠ / ٤ / ١٩٦٦)

٢١٣ - أعضاء الجمعيات التعاونية الانتاجية في ممارستهم تعرفهم وحصولهم على نتائج عملهم في هذه الحرف لا يعتبرون من العاملين في هذه الجمعيات خلا تسرى عليهم احكام قرار دليس الجمهورية بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ باصدار قانون التهيئات الاجتماعية .

يبين من مذكرة المؤسسة المصرية العامة للتعاون الانتاجي والصناعات الصغيرة (أنه اسند لها الاشراف على الجمعيات التعاونية الانتاجية بما يكفل لها الاستقرار والبعد عن الاستغلال وتوفير المعونة الفنية والمالية ، وقد قامت المؤسسة بتسجيل الجمعيات التعاونية المذكورة وتم النشر عنها في الوقائع المصرية ، وقد تمت النظم الداخلية لهذه الجمعيات على أن مدتها غير محددة تبدأ من تاريخ النشر عنها في الوقائع المصرية ، وأوجه النشاط التي تباشرها هي توريد احتياجات الاعضاء من الخامات والمعدات والآلات الحديثة وقطع الغيار اللازمة لمباشرة نشاطها واقامة المصانع التعاونية وإمتلاك وسائل الانتاج المختلفة وإدارتها وتشغيلها وصيانتها وتصريف منتجات الاعضاء تعاونيا وتملك المنشآت ووسائل النقل اللازمة لذلك . والقيام باعمال الاقتراض والاقرض وقبول الودائع اللازمة لتنفيذ هذه الاغراض) كما نص

على أن تتعامل مع أعضائها فقط ولكن يجوز لها على سبيل الاستثناء - أن تتعامل مع الغير في- المسائل الآتية :

١ - قبول الودائع

٢ - تأجير الآلات

٣ - بيع ما يفيض عن حاجتها بسعر السوق .

٤ - إيداع الخسمة إيا كانت بعد كفاية الاعضاء .

وان هذه الجمعيات مكونة طبقاً لأحكام القانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٦ بإصدار قانون الجمعيات التعاونية وإنها تقوم بمباشرة أنشطتها في إحدى الصور الآتية :

أولاً - جمعيات تضم أصحاب حرف يمتلكون وسائل الانتاج ويعملون لحسابهم في محلاتهم الخاصة وبأنفسهم وتمدهم الجمعية بمستلزمات الانتاج وتعمل على تسويق منتجاتهم .

ثانياً - جمعيات تقيم لأعضائها ورشاً مجمعة يعملون فيها لحسابهم وتتولى الجمعية توفير مستلزمات الانتاج ويتقاضى كل منهم مبلغاً مقابل انتاجه يعتبر في حقيقته جزءاً من العائد الذي يوزع عليهم في نهاية العام طبقاً لأحكام قانون التعاون الذي يحتم اعداد الميزانية العمومية للجمعية وتحديد قيمة العائد الذي يجب توزيعه على الاعضاء في ختام السنة المالية لها .

ثالثاً - جمعيات المقاومة على العمل التي تتولى تنفيذ عمليات فنية أو يدوية معينة وهذه الجمعيات تقوم بالتعاقد مع الهيئات والافراد الذين ترتبط مصالحهم بهذه الاعمال التي يمارسها أعضاء هذه الجمعيات ثم تقوم الجمعية بتوزيع وتنسيق هذه الاعمال بين أعضائها بما يكفل عدالة توزيع العمل بينهم .

وان هيئة التأمينات الاجتماعية لم تطالب جمعيات النوع الاول بالتأمين على أعضائها وانما طالبت الجمعيات التي من النوع الثاني والثالث بالتأمين على أعضائها .

ومن حيث أن المادة الثانية من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر به قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ تنص على أن و تسرى أحكام هذا القانون على جميع العاملين وكذا المدرجين منهم فيما عدا الفئات الآتية :

١ -

٢ -

٣ -

٤ - ورئيس الجمهورية بناء على اقتراح وزير العمل وبعد موافقة مجلس الادارة أن يصدر قرارا بمرئان أحكام هذا القانون على الفئات الآتية كلها أو بعضها ويبين هذا القرار شروط وأوضاع الانتفاع بالتأمينات الاجتماعية وطريقة حساب الأجور والمزايا بالنسبة الى هذه الفئات .

١ -

٢ - المشتغلون في منازلهم لحساب صاحب العمل .

٣ - ذوو المهن الحرة والمشتغلون لحسابهم وأصحاب الحرف

٤ - أصحاب الأعمال أنفسهم .

ومن حيث أن المادة الأولى من قانون العمل الصادر به قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ تنص على أنه « يقصد بصاحب العمل كل شخص طبيعي أو اعتباري يستعمل عاملا أو عمالا لقاء أجر مهما كان نوعه » .

وإن المادة الثانية من هذا القانون تنص على أنه « يقصد بالعامل كل ذكر أو أنثى يعمل لقاء أجر مهما كان نوعه في خدمة صاحب عمل وتحت سلطته أو إشرافه » .

ومن حيث أن الجمعيات التعاونية المشككة وفقا للقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٦ بأصدار قانون الجمعيات التعاونية لا تعتبر صاحبة عمل بالنسبة لأعضائها كما أنهم بالنسبة للجمعية ليسوا عمالا يعملون لقاء أجر في خدمة صاحب العمل وتحت سلطته أو إشرافه ، وعلى ذلك فإن أعضاء الجمعيات التعاونية الانتاجية في ممارستهم لحرفهم وحصولهم على ناتج عملهم في هذه الحرف لا يعتبرون من العاملين في هذه الجمعيات فلا تسري عليهم أحكام قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ بأصدار قانون التأمينات الاجتماعية ما لم يصدر بذلك قرار من رئيس الجمهورية وفقا للمادة الثانية من هذا القانون .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن أحكام قانون التأمينات الاجتماعية الصادر به القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ لا تسري على أعضاء الجمعيات التعاونية الانتاجية بالنسبة لناتج عملهم من حرفهم ما لم يصدر قرار من رئيس الجمهورية وفقا للباب الثاني من هذا القانون .

(١٩٦٨/٥/٧) ٤٥١

(ب) - الاشتراكات

١ - الانظمة الخاصة

٧ - حساب الاشتراكات

٣ - الفوائد والغرامات

٤ - مسائل متنوعة

١ - الأنظمة الخاصة

٣١٤ - سرد للتشريعات المتعلقة لمسائل التأمين والإدخار بالنسبة للعمال - النص في القانون رقم ٤١٩ لسنة ١٩٥٥ على استثناء أصحاب الأعمال والعمال المرتبطين بتنفيذ أنظمة خاصة من الاشتراك الإلزامي في صندوق الإدخار المنشأ بهذا القانون متى كانت أكثر طائفة لهم - عمول القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ وباصدار قانون التأمينات الاجتماعية من هذا الاستثناء وتقريره في المادة ٧٨ مبدأ مبراهة عليهم - في ذلك .

ان المادة ٢٢ من القانون رقم ٤١٩ لسنة ١٩٥٥ بإنشاء صندوق للتأمين وآخر للإدخار للعمال الخاضعين لأحكام المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ بشأن عقد العمل الفردى نصت على أن « يكون الاشتراك في صندوق التأمين الزاميا بالنسبة الى كل صاحب عمل كما يكون الاشتراك في صندوق الإدخار الزاميا بالنسبة الى كل صاحب عمل وعامل وذلك مع مراعاة أحكام المادة ٣٦ من هذا القانون » .

ونصت المادة ٣٦ من القانون رقم ٤١٩ لسنة ١٩٥٥ المشار اليه على أن « يستثنى من أحكام الفقرة الاولى من المادة ٢٢ وما يترتب عليها من التزامات أصحاب الأعمال والعمال اذا كانوا وقت العمل بهذا القانون مرتبطين بتنفيذ أنظمة خاصة سواء في شكل صناديق ادخار أو عقود تأمين جماعية أو نظم معاشات » .

وقد صدر قانون التأمينات الاجتماعية بقرار من رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ ونص في المادة ١٨ منه على أن « يكون التأمين في المؤسسة الزاميا بالنسبة لأصحاب الأعمال والعمال ولا يجوز تحميل العمال أى نصيب في نفقات التأمين الا فيما يرد به نص خاص » .

كما نص في المادة ٧٨ منه على أن « يلتزم أصحاب الأعمال والعمال اذا كانوا وقت العمل بهذا القانون مرتبطين بتنفيذ أنظمة خاصة سواء في شكل صناديق ادخار أو عقود تأمين جماعية أو نظم معاشات أو خلاف ذلك بالاشتراك في المؤسسة طبقا لأحكام هذا القانون ويشكل وزير الشؤون الاجتماعية والعمل المركزى بقرار منه لجنة تختص بمبحث هذه الأنظمة وتقرير الشروط والاضواح التى تكفل المحافظة على حقوق العمال فيما تزيد قيمته عن المزايا المقررة طبقا لأحكام هذا القانون » .

وقضت المادة الرابعة من قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ بإصدار قانون التأمينات الاجتماعية بإلغاء القانون رقم ٤١٩ لسنة ١٩٥٥ سالف الذكر .

ونصت المادة السابعة من القرار بقانون المشار اليه على أن « ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ولوزير الشؤون الاجتماعية والعمل المركزي إصدار القرارات واللوائح اللازمة لتنفيذه ويعمل به في اقليمى الجمهورية العربية المتحدة اعتبارا من أول الشهر التالى لانقضاء ثلاثة أشهر على نشره . ويكون تطبيقه تدريجيا بالنسبة للمؤسسات والجهات التى يصدر بتعيينها تبعا لقرارات من وزير الشؤون الاجتماعية والعمل المركزي على أن يتم سريانه على جميع أنحاء الجمهورية خلال سنتين على الأكثر وإلى أن يتم تطبيق هذا القانون يستمر العمل بأحكام القوانين والقرارات الملغاة » .

وقد أصدر السيد وزير الشؤون الاجتماعية والعمل المركزي القرار رقم ٩ لسنة ١٩٥٩ بتشكيل اللجنة المختصة ببحث أنظمة صناديق الادخار أو عقود التأمين الجماعية أو المعاشات والمحافظة على حقوق العمال فيما تزيد قيمته عن الزايا المقررة في قانون التأمينات الاجتماعية وذلك تنفيذا لحكم المادة ٧٨ من القانون المذكور ، ونص هذا القرار فى المادة الخامسة منه على أن تنتهى اللجنة سائلة الذكر من أعمالها فى ميعاد غايته مارس سنة ١٩٦٠ .
وقد صدرت بعد ذلك عدة قرارات من وزير الشؤون الاجتماعية والعمل المركزي بمد المهلة المشار اليها فى المادة الخامسة من القرار المذكور الى أن ألغيت هذه المادة بمقتضى القرار رقم ٤١ لسنة ١٩٦٠ .

كما أصدر السيد وزير الشؤون الاجتماعية والعمل المركزي القرار رقم ١٨ لسنة ١٩٥٩ فى شأن تحديد الجهات والمؤسسات التى يطبق عليها قانون التأمينات الاجتماعية وذلك تنفيذا لنص المادة السابعة من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ بإصدار قانون التأمينات الاجتماعية ونص فى المادة الثانية منه على أنه « مع عدم الإخلال بأحكام المادة ٥ من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ المشار اليه تسرى أحكام تأمين الشيخوخة وتأمين العجز والوفاة المنصوص عليها فى الفصلين الثانى والثالث من الباب الثالث من قانون التأمينات الاجتماعية اعتبارا من أول أغسطس سنة ١٩٥٩ على جميع المؤسسات الموجودة فى الاقليم الجنوبي فيما عدا :

١ -

٢ - أصحاب الاعمال والعمال السابق ارتباطهم بتنفيذ أنظمة خاصة سواء فى شكل صناديق ادخار أو عقود تأمين جماعية أو نظم معاشات أو غيرها وذلك حتى أول الشهر التالى لتاريخ اعتماد قرار اللجنة المشكلة طبقا للمادة ٧٨ من القانون المشار اليه » .

وقد أصدر وزير الشؤون الاجتماعية والعمل المركزي القرار رقم ٣٩ لسنة ١٩٦٠ باعتماد قرار اللجنة المختصة ببحث أنظمة صناديق الادخار أو عقود التأمين الجماعية أو المعاشات والمحافظة على حقوق العمال فيما تزيد قيمته عن المزايا المقررة في قانون التأمينات الاجتماعية ونص في المادة الأولى من هذا القرار على أن « يعتمد قرارات اللجنة المشار إليها الصادرة بتاريخ أول ديسمبر سنة ١٩٦٠ والقاضي باشتراك أصحاب الأعمال الواردة اسمائهم في الكشف المرافق في مؤسسة التأمينات الاجتماعية اعتباراً من أول يناير سنة ١٩٦١ » .

كما أصدر القرار رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٠ باعتماد قرارات اللجنة المشار إليها ونص في مادته الأولى على أن « تعتمد قرارات اللجنة المشار إليها الصادرة بتاريخ ٢٠ أكتوبر ١٩٦٠ ، ٢٠ ، ٢٦ من ديسمبر سنة ١٩٦٠ والتي تقضى : -
أولاً - بالتزام الهيئات والمؤسسات العامة الآتية بالاشتراك في مؤسسة التأمينات الاجتماعية في تأمين العجز والوفاة » .

ثانياً - بعدم سريان أحكام الفصل الثاني الخاص بتأمين الشيخوخة على المؤسسات السابقة تطبيقاً لحكم المادة ٥٥ من قانون التأمينات الاجتماعية » .

ثالثاً - بعدم سريان أحكام الفصلين - الثاني والثالث الخاصين بتأمين الشيخوخة وتأمين العجز والوفاة على الهيئة العامة لقناة السويس تطبيقاً لأحكام المادتين ٥٥ ، ٦٥ من قانون التأمينات الاجتماعية » .

ثم صدر قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٦١ في شأن تعديل بعض أحكام قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ ونص في المادة الثانية منه على أن يستبدل بنص المادة ٧٨ من قانون التأمينات الاجتماعية النص الآتي : -

« استثناء من حكم المادة ١٨ يجوز بقرار من وزير الشؤون الاجتماعية والعمل المركزي إعفاء أصحاب الأعمال المرتبطين مع عمالهم بأنظمة معاشات أفضل من الاشتراك في تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة على أن يتقدموا بطلب ذلك خلال شهرين من تاريخ العمل بهذا القانون على أن يشتمل الطلب على البيانات التي يحددها قرار من وزير الشؤون الاجتماعية والعمل المركزي . وإذا كان نظام المعاشات يقتصر على معاشات الشيخوخة وجب أن يبين ذلك في الطلب المنصوص عليه في الفقرة السابقة ويمنح صاحب العمل في هذه الحالة مهلة ثلاثة أشهر لتعديل نظامه ليشتمل على معاشات العجز والوفاة بما لا يقل عن المزايا المقررة بهذا القانون . فإذا انتهت المهلة المشار إليها ولم يقدم صاحب العمل بتعديل نظامه خضع لأحكام هذا القانون والتزم بإنشاء أنظمة معاشات تكميلية بقبسية الفرق بين ما كان يتحصله في نظام المعاشي الخاص

والاشتراك في هذا التأمين » ، كما نص في المادة الخامسة منه على أن « ينشر هذا القرار بقانون في الجريدة الرسمية ويعمل به في اقلية الجمهورية اعتبارا من أول يناير سنة ١٩٦٢ على أنه بالنسبة الى معاشات العجز والوفاة » المنصوص عليها في هذا القانون فيكون العمل باحكامه اعتبارا من ١٣ يولية سنة ١٩٦١ ولوزير الشؤون الاجتماعية والعمل المركزي اصدار القرارات اللازمة لتنفيذه » .

وقد نصت المادة ٧١ من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ - معدلة بالقانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٦١ على أن « تدخل المدة التي أدى عنها المؤمن عليه اشتراكات الى المؤسسة وفقا لاحكام القانونين ٤١٩ لسنة ١٩٥٥ ، ٩٢ لسنة ١٩٥٩ ضمن مدة الاشتراك في هذا التأمين ويحسب المعاش عنها وفقا لاحكام المادة ٥٨ دون اقتضاء أية فروق اشتراكات من المؤمن عليه عن تلك المدة » كما يجوز أن تدخل مدد اشتراك العمال في النظام الخاص كمدد اشتراك في هذا التأمين اذا طلب ذلك نصف المشتركين فيه على الاقل خلال ثلاثة اشهر من تاريخ العمل بهذا القانون . ويحسب المعاش عن هذه المدد بواقع ٢٪ عن كل سنة منها بشرط أن يؤدي النظام الى المؤسسة مبلغا يقدر بواقع ٨٪ من أجر العامل السنوي الاخير عن كل سنة من سنوات اشتراك العامل فيه على أن يتم تسديدها خلال سنة من تاريخ العمل بهذا القانون فاذا لم تف حصص العامل في النظام الخاص للوفاء بهذا الالتزام أدى العامل الفرق دفعة واحدة أو مقسما بالشرط والاضاع التي يحددها قرار وزير الشؤون الاجتماعية والعمل المركزي » .

كما نصت المادة ٧١ مكرر من قانون التأمينات الاجتماعية المشار اليه مضافة بالقانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٦١ سالف الذكر على أنه « مع عدم الاخل باحكام المواد ٥٨ ، ٧١ ، ٧٨ تدخل المدة السابقة لاشتراك المؤمن عليه في هذا التأمين والتي يستحق عنها مكافأة وفقا لاحكام قانون العمل المشار اليه ضمن مدة الاشتراك في هذا التأمين ويحسب عنها معاش بواقع ١٪ من متوسط الاجر الشهري في السنوات الثلاث الاخيرة من مدة الاشتراك الفعلية أو كامل المدة ان قلت عن ذلك عن كل سنة من سنوات المدة السابقة المشار اليها فاذا لم تبلغ مدة اشتراك المؤمن عليه في التأمين مضافا اليها المدة السابقة ٢٤٠ شهرا استحق المؤمن عليه مكافأة عن المدة السابقة تحسب وفقا لقانون العمل المشار اليه وعلى أساس الاجر الاخير قبل ترك الخدمة » .

على أنه يجوز خلال السنوات الخمس التالية لصدور هذا القانون للمؤمن عليهم الذين بلغت مدة اشتراكهم في التأمين مضافا اليها المدة السابقة ٢٤٠ شهرا أو أكثر اذا انتهت خدمتهم خلال المدة المذكورة أن يطلبوا اقتضاء المكافأة المستحقة عن مدة خدمتهم السابقة طبقا لاحكام الفقرة السابقة بدلا من احتسابها في المعاش طبقا لاحكام الفقرة الاولى من هذه المادة » .

ومن حيث أن نظام صندوق الادخار معمول به منذ زمن طويل وقد رأى المشرع عند صدور قانون عقد العمل الفردى رقم ٤١ لسنة ١٩٤٤ أن يشمله بالتنظيم فنص في المادة ٣٩ منه على أن المبالغ التي كان يدفعها صاحب العمل في صندوق الادخار أو التوفير هي مقابل التزامه بمكافأة نهاية الخدمة ، حتى ولو خلت اللائحة الخاصة بالصندوق من النص على ذلك ، فلما صدر المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ اشترط أن يكون منصوباً في لائحة الصندوق على أن هذه الاموال هي مقابل مكافأة نهاية الخدمة والا استحقها العامل بجانب المكافأة القانونية ، فاذا كان النظام الموجود في المنشأة هو نظام معاش جاز للعامل أن يختار بين المكافأة أو المعاش وكذلك اذا ما انتهت مدة خدمته قبل استحقاقه للمعاش كان له الحق أيضاً في الحصول على المكافأة المقررة أو ما يستحقه في صندوق المعاش أيهما أفضل .

وعلى هذا كان هناك اذن من العمال من يتمتع بنظم خاصه قد تكون أكثر فائدة لهم من نظام صندوق التأمين والادخار المنشأين بمقتضى القانون رقم ٤١٩ لسنة ١٩٥٥ ولذلك فقد استئنفت المادة ٣٦ منه أصحاب الاعمال والعمال المرتبطين بتنفيذ مثل هذه الانظمة من الخضوع للالتزام الوارد في المادة ٢٢ من القانون المذكور التي تقضى بأن يكون الاشتراك في صندوق الادخار الزامياً بالنسبة الى كل صاحب عمل وعامل .

وقد بينت هذه المادة الشروط الواجب توافرها لاقرار اعفاء هذه الانظمة وكلها شروط القصد منها أن يعود على العامل من الاستمرار في الاشتراك فيها فائدة أكثر من اشتراكه في صندوق التأمين والادخار المنشأين بمقتضى القانون رقم ٤١٩ لسنة ١٩٥٥ المشار اليه .

وقد نصت الفقرة الاخيرة من المادة ٣٦ من القانون رقم ٤١٩ لسنة ١٩٥٥ على أنه د في جميع الأحوال التي يتقرر فيها رفض أحد الانظمة الخاصة بالقائمة يجب على صاحب العمل تطبيق أحكام هذا القانون اعتباراً من أول الشهر التالى لاختطاره بقرار الرفض ويتبع هذا الاجراء في حالة تصفية نظام قائم سبق اعتماده على أن يضاف الى حساب العامل في المؤسسة الاموال التي يستحق صرفها له وقت التصفية سواء أكانت ناشئة عن اشتراكات العامل أو المبالغ التي يؤديها صاحب العمل » .

ومن هذا النص يتبين أن القانون فرق بين أمرين : -

الاول - الانظمة القائمة التي ترفضها اللجنة اصلاً وهذه يلتزم صاحب العمل بتطبيق أحكام هذا القانون اعتباراً من أول الشهر التالى لاختطاره بقرار الرفض .

الثاني - الانظمة القائمة التي تقرر اعفاؤها من الانضمام الى صندوق

التأمين اذا أريد تصفيته بعد ذلك . وفي هذه الحالة يلتزم صاحب العمل أيضا بتطبيق أحكام هذا القانون اعتبارا من الشهر التالي لتصفيتها أو الى أن يضاف لحساب العامل في المؤسسة الاموال التي قد يستحق صرفتها له وقت التصفية سواء أكانت ناشئة عن اشتراك العامل أو المبالغ التي يؤديها صاحب العمل .

ولهذا أوجبت المادة السادسة من القرار الوزاري رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٦ المشار اليه على صاحب العمل في حالة تصفية نظام خاص قائم سبق اعتماده أن يمد كشوفيا بأسماء العمال المشتركين في هذا النظام ومقدار الاموال التي يستحق صرفها لكل منهم وقت التصفية سواء أكانت ناشئة عن اشتراكات العامل أو عن المبالغ التي يؤديها صاحب العمل لحسابه وإرسالها الى المؤسسة التأمين والإدخار للعمال .

هذه هي القواعد التي تحكم الانظمة الخاصة في ظل القانون رقم ٤١٩ لسنة ١٩٥٥ بإنشاء صندوق للتأمين وآخر للإدخار للعمال الخاصين لأحكام المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ بشأن عقد العمل الفردي .

ومن حيث أنه مسابقة للاتجاهات التشريعية الحديثة في التأمينات الاجتماعية صدر القرار بقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ بإصدار قانون التأمينات الاجتماعية .

وكان من أهم ما روعي عند وضع هذا القانون هو توحيد جهة التأمين تدريجيا خلال سنتين من بدء العمل بهذا القانون أي اعتبارا من أول أغسطس سنة ١٩٥٩ وذلك حتى تتمكن المؤسسة من استيعاب عمليات التأمين الاجتماعي التي نص القانون على تطبيقها وبذلك يتحقق مبدأ العدالة والمساواة في المعاملة بين جميع فئات العمال الذين يشملهم القانون ولا يدرج مجالا لتشابك المسؤوليات وتعقيد الاجراءات بين هيئات متعددة للتأمين .

وتطبيقا لهذا المبدأ نص في المادة ٧٨ من القانون المشار اليه على الزام اصحاب الاعمال اذا كانوا وقت العمل بهذا القانون في أول أغسطس سنة ١٩٥٩ مرتبطين بتنفيذ انظمة خاصة سواء في شكل صناديق ادخار أو عقود تأمين جماعية أو نظم معاشات أو خلاف ذلك بالاشتراك في المؤسسة طبقا لأحكام هذا القانون :

غير أنه لما كانت هذه الانظمة الخاصة تتضمن مزايا تزيد على ما قرره القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ فقد نص في الفقرة الثانية من المادة ٧٨ على أن يشكل وزير الشؤون الاجتماعية والعمل المركزي بقرار منه لجنة تختص ببحث هذه الانظمة وتقرير الشروط والامواع التي تكفل المحافظة على حقوق العمال فيما تزيد قيمته عن المزايا المقررة طبقا لأحكام هذا القانون ويبين القرار المذكور تشكيل هذه اللجنة وطريقة العمل فيها والقواعد العامة التي

يتمتع اتباعها في بحث هذه الحالات ، وقد تم تشكيل هذه اللجنة بمقتضى القرار الوزاري رقم ٩ لسنة ١٩٥٩ .

ولما كانت المادة السابعة من القانون المشار اليه تقضى بأن يطبق القانون تدريجيا بالنسبة الى المؤسسات والجهات التي يصدر بتعيينها تباعا قرارات من وزير الشؤون الاجتماعية والعمل على أن يتم سريانه على جميع أنحاء الجمهورية خلال سنتين على الأكثر من أول أغسطس سنة ١٩٥٩ تاريخ العمل بهذا القانون . وتطبيقا لمبدأ التدرج المشار اليه صدر القرار الوزاري رقم ١٨ لسنة ١٩٥٩ في شأن تحديد الجهات والمؤسسات التي يطبق عليها قانون التأمينات الاجتماعية وقد تضمن في البند الثاني من المادة ٣ منه تأجيل اشتراك أصحاب الاعمال والعمال السابق ارتباطهم بتنفيذ أنظمة خاصة سواء في شكل صناديق ادخار أو عقود تأمين جماعية أو نظم معاشات أو غيرها من الاشتراك في المؤسسة وذلك حتى أول الشهر التالي لتاريخ اعتماد قرار اللجنة المشكلة طبقا للمادة ٧٨ من القانون المشار اليه .

ولما كانت الفقرة الأخيرة من المادة ٧ من القانون تقضى بأنه الى أن يتم تطبيق أحكام هذا القانون يستمر العمل بأحكام القوانين والقرارات الملغاة فإن الأمر يقتضى بالتطبيق لهذا النص أعمالا للمادة ٣٦ من القانون رقم ٤١٩ لسنة ١٩٥٥ والقرار الوزاري رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٦ على التفصيل السابق ذكره في شأن أصحاب الاعمال والعمال المرتبطين بتنفيذ أنظمة خاصة في شكل صناديق ادخار أو عقود تأمين جماعية أو نظم معاشات وذلك باغنائهم من الاشتراك في المؤسسة الى أن يصدر قرار من اللجنة المشكلة طبقا لأحكام المادة ٧٨ من القانون المشار اليه .

وبتاريخ ٢٦ من ديسمبر سنة ١٩٦٠ صدر القرار الوزاري رقم ٣٩ لسنة ١٩٦٠ باعتياد قرار اللجنة المختصة ببحث أنظمة صناديق الادخار أو عقود التأمين الجماعية أو المعاشات والمحافظة على حقوق العمال فيما تزيد قيمته عن المزايا المقررة في قانون التأمينات الاجتماعية وقد نص في المادة الاولى فيه على أن يعتمد قرار اللجنة المشار اليها الصادر بتاريخ أول ديسمبر سنة ١٩٦٠ والقاضى باشتراك أصحاب الاعمال الواردة أسماؤهم في الكشف المرافق في مؤسسة التأمينات الاجتماعية اعتبارا من أول يناير سنة ١٩٦١ وذلك مع مراعاة أن يحسب رصيد كل عامل طبقا للنظام الخاص كاملا حتى آخر ديسمبر سنة ١٩٦٠ ويبقى الرصيد المذكور لدى شركة التأمين المتعاقد معها صاحب العمل وتسرى في شأنه جميع المزايا والحقوق الواردة في العقد المبرم بين صاحب العمل وشركات التأمين وملحقاته وعلى أصحاب الاعمال وشركات التأمين موافاة مؤسسة التأمينات الاجتماعية بصورة طبق الأصل من العقد المبرم بينهما وملحقاته وكذلك بيان بأسماء العمال الذين تسرى عليهم نظم التأمين والادخار وحصة كل من العامل وصاحب العمل مضافا

اليهم ريع الاستثمار حتى آخر ديسمبر سنة ١٩٦٠ وذلك في ميعاد غايته آخر مارس سنة ١٩٦١ وكذلك تقديم نفس البيان الى مؤسسة التأمينات الاجتماعية في نهاية كل سنة مالية مشتملا على ريع استثمار حصة كل من العامل وصاحب العمل عنها وعن السنوات السابقة ويضاف رصيده العامل في شركة التأمين الناتج عن اشتراكات صاحب العمل الى حساب هذا الأخير في تأمين الشيخوخة كما يضاف رصيده كل عامل في شركة التأمين الى رصيده في المؤسسة سنويا .

كما نص القرار المذكور في المادة السادسة على التزام مؤسسية التأمينات الاجتماعية عند استحقاق المؤمن عليه أو المستحقين عليه للائوال تأمين الشيخوخة أن تضيف له أيضا رصيده في شركة التأمين الناتج عن اشتراكه وتحمل المؤسسة قانونا محل المؤمن عليه أو المستحقين عنه بحسب الأحوال في مطالبة شركة التأمين بهذا الرصيد .

ويقتضى القرار الوزاري المشار اليه أنه اعتبارا من أول ابريل سنة ١٩٦١ أصبح لزاما على إصحاب الاعمال الواردة أنساؤهم في الكشف الموافق لهذا القرار أن يشتركوا في المؤسسة ويتبع في تصفية رصيده العمال وأصحاب الاعمال في النظام الخاص ما نص عليه القرار الوزاري رقم ٣٩ لسنة ١٩٦٠ سالف الذكر بالتفصيل المبين فيه .

وبتاريخ ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٦٠ صدر القرار الوزاري رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٠ باعتماد قرارات اللجنة المشكلة بالقرار رقم ٩ لسنة ١٩٥٩ بسريان أحكام قانون التأمينات الاجتماعية على بعض الهيئات والمؤسسات العامة ونص في المادة الأولى منه على أن تعتمد قرارات اللجنة المشار اليها الصادرة بتاريخ ٢٠ أكتوبر ١٩٦٠ ، ٢٠ ، ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٦٠ والتي تقضى بالزام بعض الهيئات والمؤسسات العامة بالاشتراك في مؤسسة التأمينات الاجتماعية في تأمين العجز والوقاية مع عدم التزام هذه الهيئات والمؤسسات العامة بالاشتراك في تأمين الشيخوخة .

ولما كان القرار بقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ باصدار قانون التأمينات الاجتماعية قد تقرر العمل به اعتبارا من أول أغسطس سنة ١٩٥٩ وان يكون تطبيقه تدريجيا خلال سنتين على الأكثر من هذا التاريخ ويتم سريانه على جميع المؤسسات والجهات في أول أغسطس سنة ١٩٦١ .

وهذا كانت المادة ٧٨ من القانون المذكور تنص على أن يلزم أصحاب الاعمال والعمال اذا كانوا وقت العمل بهذا القانون مرتبطين بتنفيذ أنظمة خاصة سنوية في شكل صناديق ادخار أو عقود تأمين جماعية أو نظم معاشات أو غيرها وذلك بالاشتراك في المؤسسة طبقا لاحكام هذا القانون لذلك يكون لزاما أن يشترك أصحاب الأنظمة الخاصة التي لم تصدر في شأنها قرارات

من اللجنة المشكلة بالتطبيق لاحكام القرار الوزارى رقم ٩ لسنة ١٩٥٩
بالاشتراك فى المؤسسة اعتبارا من اول أغسطس سنة ١٩٦١ .

ولما كانت هذه الانظمة الخاصة التى لم يتناولها قرارات وزارية تسرى
عليها احكام المادة ٣٦ من القانون رقم ٤١٩ لسنة ١٩٥٥ حتى اول أغسطس
سنة ١٩٦١ فانه يلزم ان تطبق فى شأنها احكام هذه المادة ويلتزم اصحاب
الاعمال ايضا بتطبيق احكام هذا القانون اعتبارا من اول الشهر التالى
لتصفيته على ان يضاف لحساب العامل فى المؤسسة الاموال التى يستحق
صرفها له وقت التصفية سواء اكانت ناشئة عن اشتراكات العامل او المبالغ
التي يؤديها صاحب العمل ولهذا لوجبت المادة السادسة من القرار الوزارى
رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٦ فى شأن شروط واورشاع الاعفاء من الاشتراك فى
صندوق التأمين والإيداع للعمال المشتركين بمقتضى القانون رقم ٤١٩ لسنة
١٩٥٩ ، انه فى حالة تصفية نظام خاص قائم سبق اعتماده بالتطبيق لاحكام
هذا القرار يجب على صاحب العمل ان يعد كشوفات باسماء العمال المشتركين
فى هذا النظام ومقدار الاموال التى يستحق صرفها لكل منهم وقت التصفية
سواء اكانت ناشئة عن اشتراكات العامل او عن المبالغ التى يؤديها صاحب
العمل لحسابه وارسالها الى مؤسسة التأمين والإيداع للعمال ، .

ومن مقتضى ذلك أنه اعتبارا من اول أغسطس سنة ١٩٦١ يلزم تصفية
الانظمة الخاصة ويجب ايضا على اصحاب الاعمال ان يعدوا كشوفات باسماء
العمال المشتركين فى هذه الانظمة ومقدار الاموال التى يستحق صرفها لكل
منهم وقت التصفية سواء اكانت ناشئة عن اشتراكات العامل او عن المبالغ
التي يؤديها صاحب العمل لحسابه وارسالها الى مؤسسة التأمينات
الاجتماعية .

وعلى ضوء ما تقدم رأت الجمعية العمومية أنه مع مواعاة احكام القرارات
الوزاريين رقمى ٣٩ ، ٤٠ لسنة ١٩٦٠ يلتزم اصحاب الاعمال والعمال
المرتبطون بتنفيذ أنظمة خاصة بالاشتراك فى مؤسسة التأمينات الاجتماعية
بالتطبيق لاحكام المادتين ١٨ ، ٧٨ من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر به
القرار بقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ .

(٢٨٥ (١٩٦٢/٤/٢١)

٢٩٥ - متح مهلة لاصحاب الاعمال الذين لاثنين التنظيم الا معاشات شيخوخة
لتعديل تلك النظم خلالها. بحيث لا تقل مزاياها عن مزايا القانون - انتهى. للمهلة دون تعديل
يفضهم للقانون - جواز دخول عدد مشترك العمال فى النظام الخاص كعدد مشترك فى تأمين
الشيخوخة. ولا طلب ذلك نصف عدد المشتركين فيه على الاول - التوفيق بين اشتراكات اصحاب
الاعمال للزهاء لتنظيم الخاص كمقابل لالتزامهم بمكاملة نهاية الخدمة وبين الاشتراكات الشخصية
للعمال المنتفعة شهرها من مجودهم .

ان القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ بإصدار قانون التأمينات الاجتماعية لم يتضمن تنظيم معاشات التقاعد اكثفاء بنظام مكافآت نهاية الخدمة وذلك مؤقنا الى حين تطويرها الى نظام المعاش وهو ما استهدفه القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٦١ بتعديل بعض أحكام قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ فقرر مبدأ تأمين معاش في حالة الشيخوخة وأدمج معاشات الشيخوخة ومعاشات العجز والوفاة في نظام واحد وتمويل واحد .

ولما كان هذا النظام قد تقرر لأول مرة في القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٦١ المشار اليه فقد أجاز هذا القانون في المادة ٧٨ معدلة للجهة المختصة إعفاء أصحاب الاعمال المرتبطين مع عمالهم بأنظمة معاشات أفضل من الاشتراك في تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة على أن يتقدموا بطلب ذلك خلال شهرين من تاريخ العمل بالقانون أي اعتبارا من أول يناير سنة ١٩٦٢ كما ألزم القانون أصحاب الاعمال اذا كان النظام الافضل يتضمن معاشات الشيخوخة دون معاشات العجز والوفاة بتعديل تلك النظم لتشتمل على معاشات العجز والوفاة وإعطائهم مهلة ثلاثة أشهر لذلك بحيث لا تقل ميزانها المقررة بهذا القانون فاذا انتهت المهلة ولم يتم صاحب العمل بتعديل نظامه خضع لأحكام القانون والتزم في الوقت نفسه بإنشاء أنظمة معاشات تكفيلية بقيمة الفرق بين ما كان يتحمله في نظام المعاش الخاص والاشتراكات التي يؤديها الى المؤسسة طبقا لهذا القانون « م ٧٨ » .

ومن مقتضى تطبيق هذه المادة أنه يجوز لأصحاب الاعمال الملزمين بالاشتراك في المؤسسة اعتبارا من أول أغسطس سنة ١٩٦١ - طبقا لما تقدم - اذا كانوا مرتبطين مع عمالهم بأنظمة معاشات أفضل قبل هذا التاريخ أن يطلبوا من الجهة المختصة إعفائهم من الاشتراك في تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة خلال المدد والشروط الموضحة بالمادة سالف الذكر .

وفي حالة ما اذا لم يتقدم أي من أصحاب الاعمال بطلب الإعفاء طبقا لأحكام المادة ٧٨ معدلة أو اذا تقدم أي منهم ورفض طلبه لعدم توافر الشروط التي تنطبقها هذه المادة في نظامه فانه تيسيرا للانتفاع بنظام معاش الشيخوخة أجيز للمؤمن عليه أن يطلب احتساب مدة الخدمة السابقة على الاشتراك في التأمين والتي يستحق عنها مكافأة ضمن المدة المحسوبة في المعاش سواء بقصد زيادة ذلك المعاش أو استكمال مدة الاشتراك المقررة للاستحقاق فيه فنص في المادة ٧١ على ما يأتي : -

« تدخل المدة التي أدى عنها المؤمن عليه اشتراكات الى المؤسسة وفقا لأحكام القانونين ٤١٩ لسنة ١٩٥٥ ، ٩٢ لسنة ١٩٥٩ ضمن مدة الاشتراك في هذا التأمين ويحسب المعاش عنها وفقا لأحكام المادة ٥٨ دون اقتضاء أية فروق اشتراكات من المؤمن عليه عن تلك المدة . كما يجوز أن تدخل مدة

اشتراك العمال في النظام الخاص كمدد اشتراك في هذا التأمين إذا طلب ذلك نصف المشتركين فيه على الأقل خلال ثلاثة أشهر من تاريخ العمل بهذا القانون .

ويحسب المعاش عن هذه المدد بواقع ٢٪ عن كل سنة منها بشرط أن يؤدي النظام إلى المؤسسة مبلغا بواقع ٨٪ من أجر العامل السنوي الأخير عن كل سنة من سنوات اشتراك العامل فيه على أن يتم تسديدها خلال سنه من تاريخ العمل بهذا القانون فإذا لم تف حصص العامل في النظام الخاص للوفاء بهذا الالتزام أدى العامل الفرق دفعة واحدة أو مقسما بالشروط والأوضاع التي يقرها مجلس الإدارة .

كما نصت المادة ٧١ مكررا على ما يأتي :

« مع عدم الإخلال بأحكام المواد ٥٨ ، ٧١ ، ٧٨ تدخل المدة السابقة لاشتراك المؤمن عليه في هذا التأمين والتي يستحق عنها مكافأة وفقا لأحكام قانون العمل المشار إليه ضمن مدة الاشتراك هذا التأمين ويحسب عنها معاش بواقع ١٪ من متوسط الأجر الشهري في السنوات الثلاثة الأخيرة من مدة الاشتراك الفعلية أو كامل المدة إن قلت عن ذلك عن كل سنة من سنوات المدة السابقة المشار إليها فإذا لم تبلغ مدة اشتراك المؤمن عليه في التأمين مضافا إليها المدة السابقة ٢٤٠ شهرا استحق المؤمن عليه مكافأة عن المدة السابقة تحسب وفقا لقانون العمل المشار إليه وعلى أساس الأجر قبل ترك الخدمة .

على أنه يجوز خلال السنوات الخمس التالية لصدور هذا القانون للمؤمن عليهم الذين بلغت مدة اشتراكهم في التأمين مضافا إليها المدة السابقة ٢٤٠ شهرا أو أكثر إذا انتهت خدمتهم خلال المدة المذكورة أن يطلبوا اقتضاء المكافآت المستحقة عن مدة خدمتهم السابقة طبقا لأحكام الفقرة السابقة بدلا من احتسابها في المعاش طبقا لأحكام الفقرة الأولى من هذه المادة .

ومن حيث أن مقتضى ذلك أنه يجوز أن تدخل مدد اشتراك العمال في النظام الخاص كمدد اشتراك في تأمين الشيخوخة إذا طلب ذلك نصف المشتركين فيه على الأقل خلال ثلاثة أشهر من تاريخ العمل بهذا القانون ويحسب المعاش عن المدة بواقع ٢٪ عن كل سنة بشرط أن يؤدي النظام إلى المؤسسة مبلغا يقدر بواقع ٨٪ من أجر العامل السنوي الأخير عن كل سنة من سنوات اشتراك العامل فيه على أن يتم تسديدها خلال سنة من تاريخ العمل بهذا القانون .

فإذا لم تف حصص العامل في النظام الخاص للوفاء بهذا الالتزام أدى العامل الفرق دفعة واحدة أو مقسما بالشروط والأوضاع التي يحددها قرار من الجهة المختصة .

أما إذا لم يقبل نصف المشتركين في النظام على الأقل خلال ثلاثة أشهر من تاريخ العمل بهذا القانون دفع الاشتراكات التي تستقطع بواقع ٨٪ من الأجر السنوي الأخير عن كل سنة من سنوات اشتراك التعامل في النظام فإنه في هذه الحالة تدخل المدة السابقة على الاشتراك في المؤسسة في تأمين الشيخوخة والتي يستحق عنها مكافأة وفقا لأحكام المادة ٧٣ من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ ضمن مدة الاشتراك في هذا التأمين ، ويحسب عنها معاش بواقع ١٪ من متوسط الأجر الشهري في السنوات الثلاث الأخيرة من مدة الاشتراك الفعلية أو كامل المدة إن قلت عن ذلك عن كل سنة من سنوات المدة السابقة المشار إليها (مادة ٧١ مكرراً) .

ذلك أنه كما سبقت الإشارة أنه اعتباراً من أول أغسطس سنة ١٩٦١ يلتزم جميع أصحاب الأعمال والعمال المرتبطين بتنفيذ أنظمة خاصة سواء في شكل صناديق ادخار أو عقود تأمين جماعية أو نظم معاشات بالاشتراك في المؤسسة طبقاً لأحكام القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ ، ولما كان القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٦١ المعدل لأحكام القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ قد صدر في ١٤/٨/١٩٦١ وتقرر العمل بنظام معاشات الشيخوخة فيه اعتباراً من أول يناير سنة ١٩٦٢ فإنه والحالة هذه تطبق أحكام المادة ٧١ مكرراً من القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٦١ فتدخل مدد اشتراك المؤمن عليه في النظام الخاص قبل اشتراكه في المؤسسة ضمن مدد الاشتراك فيها ويحسب عنها معاش ١٪ على التفصيل السابق بيانه .

ومن حيث أنه في ضوء ما تقدم يتعين التفرقة بين اشتراكات أصحاب الأعمال التي كانوا يؤدونها شهرياً للنظام الخاص لحساب العمال كمقابل لالتزاماتهم بمكافأة نهاية الخدمة وبين الاشتراكات الشخصية المقطعة شهرياً من أجورهم فيما يتعلق باشتراكات أصحاب الأعمال فهذه تؤول إلى مؤسسة التأمينات الاجتماعية وتدخل في أموال التأمين طبقاً لنص البند الرابع من المادة ٥٦ من قانون التأمينات الاجتماعية معدلاً بالقانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٦١ ونتيجة لذلك تدخل مدد اشتراك في النظام الخاص ضمن مدة الاشتراك في مؤسسة التأمينات الاجتماعية ويحسب عنها معاش بواقع ١٪ على الوجه المبين في المادة ٧١ مكرراً المشار إليها ، أما فيما يتعلق بالاشتراكات الشهرية التي كانت تقطع من أجور العمال كحصة شخصية فإنها لا تدخل في أموال التأمين سالف الذكر وذلك أعمالاً لنص المادة ٥٦ من القانون ١٤٣ لسنة ١٩٦١ المشار إليه حيث لم يدخلها المشرع ضمن أموال هذا التأمين على نحو ما جاء بنص البند الرابع من المادة المذكورة ، غير أنه بالنسبة إلى الاشتراكات التي كانت تقطع من أجور العمال المرتبطين بنظم خاصة والتي شملها القرار الوزاري رقم ٣٩ لسنة ١٩٦٠ فإنه بالتطبيق لأحكام هذا القرار لا تصرف إلى هؤلاء العمال اشتراكاتهم الشخصية إلا عند نهاية خدمتهم ، ومع ذلك فالأمر يتطلب صدور تشريع ينظم كيفية

الإفادة من اشتراكات العمال الشخصية حتى تحسب لهم في المعاش ، أما ما عدا هؤلاء العمال ممن لم تشملهم قرارات وزارية فهؤلاء يجوز لهم طلب استرداد اشتراكاتهم الشخصية إذا لم يطلب نصف عدد المشتركين في النظام الخاص أداء ٨٪ من الأجر السنوى الأخير عن كل سنة من سنوات اشتراك العامل في النظام الخاص .

(٢٨٥) ١٩٦٢/٤/٢١)

٢١٦ - نظام التأمين المختلط - تقرير هذا النظام بالنظام الخاص بشركتي اسكنودية للتأمين واسكنودية للتأمين على الحياة ، المعتمد في ظل العمل بالقانون رقم ٤١٩ لسنة ١٩٥٥ بإنشاء صندوق للتأمين وآخر للائحة العمال الخاضعين لاحكام الرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ - التزام الشركتين بالاحتفاظ للمعلمين فيها بهذا النظام بالإضافة الى التزامهما بالإشتراك في تأمين الشبوة والعجز والوفاة طبقاً للقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ .

يبين من الصور المرافقة للنظام الخاص لكل من الشركتين المذكورتين الذى اعتمد لهما في ظل العمل بالقانون رقم ٤١٩ لسنة ١٩٥٥ بإنشاء صندوق للتأمين وآخر للائحة العمال الخاضعين لاحكام الرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ ، أن نظام شركة اسكنودية للتأمين كان يتضمن نوعين من التأمين .

١ - تأمين جماعى (ادخار) لمواجهة التزام الشركة قبل عمالها بمكافأة نهاية الخدمة وتأمينهم من الوفاة والعجز ، ويحول هذا التأمين باقساط تدفعها الشركة بواقع ٥٪ من أجور العمال .

٢ - تأمين مختلط من العجز لضمان مبلغ يدفع عند بلوغه سن الستين أو الوفاة أو العجز الكلى ويحول هذا التأمين من جانب الشركة باقساط بواقع ٥٪ من أجور العمال .

ومن حيث أن تأمين الادخار المشار اليه - دون التأمين المختلط - هو الذى كان يواجه التزام الشركة بمكافآت نهاية الخدمة لعمالها يؤيد ذلك ما يلى :-

أولاً - تنص المادة الاولى من نظام الشركة على أن : « موضوع هذا المقعد هو التأمين الجماعى والفرض منه تأمين الموظفين والعمال لمقابلة التزام المتعاقد (الشركة) قبل موظفيه وعماله بمكافأة نهاية الخدمة .. وكذلك عمل تأمين ادخار أو مختلط لصالح الموظفين والعمال » فهذا النص يوضح أن ثمة تأمينين في النظام أحدهما فقط لمواجهة التزام الشركة بمكافأة نهاية الخدمة والآخر ميزة اضافية الى ذلك .

ثانياً - تنص المادة الثالثة من النظام على أن أحوال استحقاق تأمين الادخار هي بلوغ العامل سن الستين والوفاة والعجز الكلى الدائم وانتهاء

الخسمة قبل بلوغ الستين وهذه هي الاحوال التي تستحق فيها مكافأة نهاية
الخدمة مما يؤكد أن هذا التأمين (الادخار) قصد به مواجهة هذه المكافأة .

كما قررت نفس المادة الى جانب تأمين الادخار تأميناً مختلطاً من العجز
مما يوضح أنه ميزة أخرى للعامل . ولم تجعل المادة حالة ترك الخسمة قبل
الستين سبباً لاستحقاق التأمين المختلط مما يؤكد أنه ليس مقرراً لمواجهة
مكافأة نهاية الخدمة لأن هذه المكافأة تستحق في تلك الحالة .

ثانياً - في مرحلة اتجاه الشركة الى وضع نظامها الخاص قرر مجلس
ادارتها في ٢٣ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ و ٠٠٠ أن تقوم الشركة بدفع ما يوازي
٥٪ من المراتب لتستخدم كرسوم للتأمين على الحياة من النوع المعروف
بالمختلط ٠٠٠ وهذه ال ٥٪ اضافة الى ٧,٥٪ الحالية التي تستغل في تأمين
الادخار . - وهذا يوضح أن التأمين المختلط قد قصد به نوع من أنواع
التأمين على الحياة لمصلحة العاملين بالشركة وهو ما يختلف تماماً عن مكافأة
نهاية الخدمة وتأمين الادخار الذي قرر لمواجهة التزام الشركة بها .

ومن حيث أن حاصل ما تقدم أن التزامات الشركة في تأمين الادخار
هي وحدها المقابلة لالتزامها بمكافأة نهاية الخدمة أما التزاماتها في التأمين
المختلط فهي التزامات أخرى تحمّل بها لضمان ميزة اضافية على هذه المكافأة
لصالح العمال .

ومن حيث أن النظام الخاص بشركة اسكندرية للتأمين على الحياة تضمن
بدره نوعين من التأمين هما :

١ - تأمين ادخار لمواجهة التزام الشركة قبل عمالها بمكافأة نهاية الخدمة
(المواد من ٢ الى ٦) .

٢ - تأمين يستحق مبلغه في حالات وفاة العامل أو عجزه التام الدائم
أو تقاعده من خدمة الشركة ببلوغه سن الستين (المادة الخامسة) .

ومن حيث أن تأمين الادخار المشار اليه هو وحده الذي كان يواجهه
التزام الشركة بمكافأة الخدمة ، يؤكد ذلك ما يلي :

أولاً - جاء بالمادة الثالثة من النظام تحت عنوان « نظام تأمين الادخار »
أن هذا التأمين يغطي طول مدة خدمة العامل حتى السابقة على انتهاء النظام
مما يوضح أنه يواجه التعويض القانوني بمكافأة نهاية الخدمة . وهذا بيننا
التأمين الآخر (المختلط) لم يبدأ الا من أول يناير سنة ١٩٥٥ طبقاً للسادة
٧ من النظام دون أن ينصرف الى سابق خدمة العامل وذلك يدل على أن هذا
التأمين لا يتصل بالتزام مكافأة نهاية الخدمة بليل أنه مقرر فضلاً عن التأمين
الذي يواجهه هذه المكافأة ولأنه أيضاً لا يغطي كل مدة خدمة العامل لانه

لا يستحق العامل عن خدمته اذا ترك الشركة قبل الستين لغير عجز دائم تام
بينما المكافأة تستحق في هذه الحالة طبقا للقانون .

ثانيا - جاء بالمادة السادسة من النظام تحت عنوان « تأمين الادخار »
يكون التعويض القانوني « أنه لا يجوز للموظف لاي سبب أن يطالب بمبلغ
اضافي على المبلغ الذي يستحق له طبقا للمادة الثالثة من قواعد النظام (وهي
التي تنظم شروط وكيفية الانتفاع بتأمين الادخار) وهو المبلغ الذي يكون
تعويضه القانوني . ثم جاءت المادة السابعة من النظام تحت عنوان « نظام
التأمين المختلط » مصدرة بعبارة « أ - اضافة الى الاكساب المشار اليه في
المادة الثانية (الادخار) تكتتب الشركة للتأمين المختلط بقسط
سنوي . . . »

ومن حيث أن حاصل ذلك أن التزامات هذه الشركة - بدورها - في
تأمين الادخار هي وحدها المقابلة لالتزامها بمكافأة نهاية الخدمة أما التزاماتها
في التأمين المختلط فهي التزامات أخرى تحمّل بها لضمان ميزة اضافية على
هذه المكافأة لصالح العمال .

ومن حيث أنه بتعديل قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩
بمقتضى القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٦١ أصبح الاعفاء من الاشتراك الانزامي
في مؤسسة التأمينات الاجتماعية الذي فرضته المادة ١٨ من هذا القانون
متوسط يتقربا من افضلية أنظمة المعاشات التي تربط اصحاب الاعمال بعمالهم على
الاشتراك في تأمين الشيخوخة والعجز والوفاء المقرر بمقتضى ذلك القانون
(م ٧٨) . ولما كان النظامان الخاصان بالشركتين المشار اليهما بمبدأ المعاشات
أصلا ، فقد التزمنا بالاشتراك في ذلك التأمين وما يفرضه من أدائهما
اشتراكات للمؤسسة المذكورة بواقع ١٤٪ من أجور العمال .

ومن حيث أن التزام الشركتين بالاشتراك في التأمين المشار اليه لا يقابل
من التزامتهما الا ما يعادل مكافأة نهاية الخدمة القانونية وما زاد على ذلك
تؤديه كل شركة الى العامل أو المستحقين عنه مباشرة وفي هذا تقول المادة ٧٠
من قانون التأمين والمعاشات والتعويضات المقررة وفقا لاحكام الفصل السابق
(الخاص بتأمين الشيخوخة والعجز والوفاء) « لا تقابل من التزامات صاحب
العمل في تأمين الشيخوخة الا ما يعادل مكافأة نهاية الخدمة القانونية محسوبة
على أساس المادة ٧٧ من قانون العمل واحكام للفقرة الثانية من المادة ٢ من
القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ .

ويلتزم صاحب العمل المرتبط مع عماله بنظام مكافآت أو ادخار أفضل
بمنع الزيادة كاملة الى المؤمن عليه أو المستحقين عنه مباشرة .
من حيث أنه في ضوء ذلك فإن اشتراك الشركتين في التأمين المشار

إليه لا يحل الا محل التزامهما بمكافأة نهاية الخدمة دون أى التزامات أخرى يربطهما بهما ولما كان التزامهما بمكافأة نهاية الخدمة يأخذ - في نظامهما الخاص - صورة تأمين الادخار كما سبق فان التزام الاشتراك في التأمين المذكور يحل محل التزامهما في تأمين الادخار بالنظام الخاص ويظل قائما في ذمة كل شركة التزاماتها في التأمين في النظام الخاص ، يؤيد هذا النظر ان المادة ٧١ من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ في آخر تعديل لها بالقانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٦٢ حين أدخلت مدة الاشتراك في النظام الخاص ضمن مدة الاشتراك في تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة (المنشأ بالقانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٦١) جاء نصها مصدرا بالعبارة التالية « مع عدم الإخلال بأحكام البند ٤ من المادة ٥٦ والمادة ٧٠ من هذا القانون تدخل المدة التي أدى المؤمن عليه اشتراكات الى ... النظام الخاص ضمن مدة الاشتراك في هذا التأمين ... »

ومن حيث أن حاصل ما تقدم أن التزام كل شركة بالاشتراك في تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة يحل محل التزاماتها المقابلة بمكافأة نهاية الخدمة وهي الالتزامات التي أخذت صورة تأمين الادخار بنظامها الخاص . أما التزام الشركة في التأمين المختلط فانه يظل قائما الى جانب الاشتراك المشار اليه باعتبار هذا الالتزام ميزة اضافية مقررة للعمال فضلا عن حقهم في مكافأة نهاية الخدمة .

ومن حيث أنه لا يقدح فيما تقدم أن مقتضى النتيجة السابقة أن تلتزم الشركة بالاشتراك عن كل عامل ب ١٤٪ من أجره طبقا للقانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٦١ وتلتزم كذلك بأن تؤدي له ٥٪ أخرى في التأمين المختلط بينما لم تكن مجموع التزاماتها في النظام الخاص يجاوز ١٢.٥٪ من الاجر (٧.٥٪ لتأمين الادخار ٥٪ للمختلط) لا تصح هذه الحاجة لان الارتفاع بالتزامات الشركة هو اثر رتبة القانون لحكمة تفيها فلا تجوز مناقشته ومن ناحيه أخرى فانه يلاحظ أن التزامات العامل بدورها قد ارتفعت من النظام الخاص بتأمينه الى الاوضاع التي رتبها القانون المذكور .

ومن حيث أنه وان كان القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ المشار اليه والقوانين المعدلة له قد ألغى بمقتضى القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ وحل محله إلا أنه في ظل هذا القانون الأخيرة تظل النتائج المتقدمة قائمة وصحيحة اذ تنبئها نصوص فيه تقابل النصوص التي أنتجتها من أحكام القانون الملغى وهي نصوص المادتين ٨٤ و ٨٩ من القانون الجديد .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن شركتي اسكندرية للتأمين واسكندرية للتأمين على الحياة تلتزمان بالاحتفاظ للعاملين فيهما بنظام التأمين المختلط المتصور بنظامهما الخاص وذلك بالإضافة الى التزام الشركتين بالاشتراك في تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة طبقا للقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ .
٤٣٣ (١٩٦٤/٥/٢٣)

٢١٧ - القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ بشأن التأمينات الاجتماعية جملة التأمين في الهيئة الزاميا بالنسبة الى جميع اصحاب الاعمال ونصليته الانظمة الخاصة السابقة - ببيان المادة ٨٤ لتواعد حساب المدد السابقة ضمن المدد المحسوبة في المعاش - وتحديد المبالغ التي يلتزم النظام الخاص بإدائها عن هذه المدد - تمتع العاملين بالبنك المركزي المصري بنظام خاص المفضل يستند الى القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٦١ - مؤداة التمويل على هذا التاريخ في تحديد سن وإجر العمل كأساس لحساب المبالغ المستحقة عن مدد الخدمة السابقة على اول ابريل سنة ١٩٥٦ التي تحسب في المعاش وفقا لتجدول رقم ٥ الملحق بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ .

عندما صدر قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ كان البنك المركزي المصري يطبق نظاما خاصا للمعاشات على العاملين به ، كان معتبرا في ذلك الوقت نظاما أفضل ، وكانت الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية قد أقرت سريانه بعد أن أدخل عليه البنك التعديلات التي طلبت الهيئة ادخالها على هذا النظام عند العمل بالقانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٦١ (ويستند قيام هذا النظام الأفضل الى نص المادة ٧٨ من قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ الملغى) . وفي ٢١ من مارس سنة ١٩٦٤ صدر قانون التأمينات الاجتماعية الجديد (رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤) ليعمل به اعتبارا من اول ابريل سنة ١٩٦٤ ، وقضت أحكام المادة الثالثة منه بأن يكون التأمين في الهيئة وفقا لاحكام هذا القانون الزاميا بالنسبة الى جميع اصحاب الاعمال ولم يستثن القانون من اصحاب الاعمال سوى المصالح الحكومية والهيئات والمؤسسات العامة ووحدات الادارية المحلية الذين تسري في شأنهم أحكام قوانين التأمين والمعاشات ، ومن مقتضى ذلك خضوع المنشآت واصحاب الاعمال المرتبطتين بأنظمة معاشات أفضل لاحكام القانون الاخير ، واذا كان القانون - على هذا النحو - قد ألغى الانظمة الخاصة التي كانت سارية وأوجب الاشتراك في الهيئة اعتبارا من تاريخ العمل به ، الا ان - القانون المذكور لم يعمل المدد السابقة - وهي المدد التي قضاها العامل في خدمة صاحب العمل قبل اشتراكه في الهيئة - فنظم لذلك أحكام ضم المدد السابقة ، فنصت المادة ٤ من قانون الاصدار رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ على أن :

« يؤدي النظام الخاص بالمبالغ المستحقة عليه نقدا وفقا لاحكام المادة ٨٤ من القانون المرافق الى الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية اما دفعة واحدة او على خمسة أقساط سنوية متساوية ٠٠٠ ، ، وتكفلت المادة ٨٤ من قانون التأمينات الاجتماعية المرافق للقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ ببيان حساب المدد السابقة ضمن المدد المحسوبة في المعاش فنصت على ما يلي :

« مع عدم الإخلال بأحكام المادة ٧٥ والمادة ٨٩ من هذا القانون تدخل المدد التي أدى عنها المؤمن عليه اشتراكات وفقا لاحكام القانونين ٤١٩ لسنة ١٩٥٥ ، ٩٢ لسنة ١٩٥٩ الى أي من الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية أو النظام الخاص ضمن مدة الاشتراك في هذا التأمين ويحسب المعاش وفقا

لاحكام المادة ٨٠ دون اقتضاء أية فروق اشتراكات عن تلك المدة وذلك اعتبارا من أول ابريل سنة ١٩٥٦ .

ويؤدى النظام الخاص عن كل سنة من سنوات اشتراك العامل فيه في المدة المشار اليها مبالغ نقدية تقدر بنسبة ٥٪ مقابل حصه صاحب العمل و ٥٪ مقابل حصه المؤمن عليه وذلك من أجر العامل السنوى الذى تسدد على اساسه الاشتراك فى النظام الخاص مضافا اليها جميعا فائدة استثمار مركبة بواقع ٥٪ سنويا حتى تاريخ الاداء .

كما تدخل مدة الاشتراك فى النظام الخاص السابقة على أول ابريل سنة ١٩٥٦ ضمن المدة المحسوبة فى المعاش بواقع ٢٪ عن كل سنة على أن يؤدى النظام الخاص بالنسبة لكل مشترك مبالغ نقدية من رصيده وفقا للجدول رقم (٥) المرافق .

فاذا لم تف حصه المؤمن عليه فى النظام الخاص للفناء بهذا الالتزام كان له الحق فى اداء الفرق كله أو بعضه دفعة واحدة أو مقسما وفقا للشروط والاورضاع التى يقررها مجلس الادارة وتحسب الاقساط فى هذه الحالة وفقا للجدول رقم (٦) المرافق فاذا لم يؤد الفرق كاملا حسبت له من مدة اشتراكه فى النظام مدة بنسبة رصيده وما يضيفه اليه الى المبالغ المطلوبة منه وفقا للجدول رقم (٥) المشار اليه .

ومن حيث أن الخلاف بين البنك المركزى المصرى والهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية يتركز حول كيفية تحديد المبالغ الواجبة التحويل الى الهيئة لغرض مدة الخطة السابقة على أول ابريل سنة ١٩٥٦ ضمن مدة الاشتراك فى تأمين الشيخوخة والعجز والوفاء ٠٠٠ وهى المنصوص عليها فى الفقرة الثالثة من المادة ٨٤ سالفة الذكر .

ومن حيث أن حق العامل فى الانتفاع بنظام معاشات أفضل واستمراره فى الانتفاع به انما يستند الى القانون رقم ١٣٤ لسنة ١٩٦١ المعدل للقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ الخاص بالتأمينات الاجتماعية اذ أن جميع أنظمة المعاشات الخاصة أصبحت تستند الى نص القانون المشار اليه ، فاذا أضيف الى ذلك أن البنك المركزى قد أجرى التعديلات التى طلبتها مؤسسة التأمينات الاجتماعية على نظامه الخاص وذلك حتى يكون هذا النظام متسقا مع احكام القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٦١ ، ومن ثم يكون العاملون بالبنك المركزى قد انتفعوا بأحكام القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٦١ المشار اليه اعتبارا من أول يناير سنة ١٩٦٢ ، وهذا هو التاريخ الذى يعول عليه فى تحديد سن وأجر العامل كأساس لحساب المبالغ المستحقة وفقا للجدول رقم (٥) الملحق بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ وهذا هو ذات النهج الذى انتهجه فى القانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٦٣ فانه رغم استحداث حكم ضم مدة الاشتراك فى الانظمة السابقة على

أول ابريل سنة ١٩٥٦ بالقانون المذكور (رقم ٦٤ لسنة ١٩٦٣) المعمول به في ٣ من يونيه سنة ١٩٦٣ الا أن المشرع قضى بأن يكون حساب المبالغ الواجبة الاداء عن تلك المدة على أساس سن وأجر العامل في أول يناير سنة ١٩٦٣ (تاريخ العمل بالقانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٦١) والمشرع فيما بينه من أحكام في المادة ٨٤ من قانون التأمينات الاجتماعية الجديد انما حرص على التسوية في المعاملة بين العاملين .

ومن حيث أنه متى كان القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ قد تكفل ببيان أحكام حساب المبالغ الواجبة الاداء عن مدة الاشتراك في الانظمة الخاصة السابقة على أول ابريل سنة ١٩٥٦ ومن ثم فلا محل - والحالة هذه - للاستناد الى أحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٦٠١ لسنة ١٩٦٤ ، وذلك أن هذا القرار انما صدر تنفيذا لأحكام المادتين ٢٧ ، ٤٢ من قانون التأمين والمعاشات لموظفي الدولة ومستخذيها وعمالها المدنيين الصادر بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ وفي حالة الانتقال من أنظمة المعاشات المقررة بقوانين المعاشات الحكومية الى النظام المقرر بموجب قانون التأمينات الاجتماعية والعكس .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن المادة ٨٤ من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ هي الواجبة التطبيق في شأن تحديد المبالغ المستحقة عن مدة اشتراك العاملين بالبنك المركزي المصروف في نظام معاشهم الخاص والسابقة على أول ابريل سنة ١٩٥٦ دون أحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٦٠١ لسنة ١٩٦٤ وإن الاجر والسكن اللذين يتخذان أساسا لحساب الاشتراك عن تلك المدة وفقا للجدول رقم (٥) الملحق بذلك القانون هو أجر العامل وسننه في أول يناير سنة ١٩٦٤ - تاريخ العمل بالقانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٦١ الذي انتفع به العاملون في البنك المركزي المصري بما اقتضاه من وجوب ادخال تعديلات على نظامهم الخاص بما ضمنه لهم من انتفاعهم بهذا النظام الخاص باعتباره نظاما بديلا أفضل .

(٤٢٩) (١٩٦٥/٥/٣)

٢ - حساب الاشتراكات

٢١٨ - علم جواز حساب الزاوية المقررة للعاملين بتأسيسه المصرية العامة لاختيار الفطن ضمن الاجر الذي تؤدي عنه الاشتراكات للهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية .

إن المؤسسات العامة في الغالب من افاق عامة اقتصادية أو زراعية أو صناعية أو مالية أو تعاونية وإدارة المرفق العام بطريق المؤسسة العامة هي فرع من طريق الادارة المباشرة ومن نتائج ذلك أن تكون القرارات المتصادرة من المؤسسة العامة هي قرارات ادارية وعمال المؤسسة يعتبرون موظفين

عموميين وأموالها تكون ملكا للدولة ، لئن كان ذلك مسلما بالنسبة إلى المؤسسة العامة ، إلا أن الأمر يختلف بالنسبة إلى الشركات التي أمنت وأصبحت تابعة لهذه المؤسسات العامة فهي رغم تأميمها وانتقالها إلى ملكية الدولة لا زالت شخصا من أشخاص القانون الخاص ولو اتخذت شكل شركة مساهمة تملك الدولة جميع أسهمها وتكون أموالها أموالا خاصة وتظل وروابطها بالمتنفعين والغير خاضعة للقانون الخاص فتظل للشركة قانونا صفة التاجر .

ومن حيث أنه ينبغي على النظر السابق وعلى اختلاف المركز القانوني لكل من العاملين بالمؤسسات العامة والعاملين بالشركات سواء في ذلك شركات القطاع العام التي لا يصدق عليها تعريف المرافق العام أو شركات القطاع الخاص - ينبغي عليه اختلاف مفهوم الأجر بالنسبة إلى كل من العامل بالمؤسسة والعامل بالشركة - فاجر العامل بالمؤسسة شأنه في ذلك شأن الأجر بالنسبة إلى الموظف العام فهو لا يتحدد بمفهومه في قانون العمل وإنما يتحدد هذا الأجر وفقا للمفهوم السائد في ظل النظام اللاتحي فلا تدخل فيه أية ميزة نقدية أو عينية تعطى للعامل علاوة على أجره ، ذلك أنه لا يكسب ثمة حق في هذه الميزة مهما طال بها الزمن وإنما يجوز حرجانه منها في أي وقت بمقتضى التنظيم اللاتحي هذا بعكس مفهوم الأجر بالنسبة إلى العاملين بالشركات .

هذا وإن قانون التأمينات الاجتماعية قد وضع أصلا لكي يسرى على علاقة العمل التي تنشأ في نطاق القانون الخاص وذلك بقصد حماية العامل في مواجهة رب العمل المستغل وتأمينه ضد العجز والشيخوخة وإصابات العمل وتمويضه التمويض الكافي العادل ، وعدم تركه إلى رب العمل لكي ينفرد بتنظيم هذه المسائل بما يتفق وصالحه الخاص مع إمداد صالح للعامل باعتباره الطرف الضعيف في العلاقة النقدية ، فمن ثم فهو أولى برعاية الشارع وحمايته ، وعلى ذلك فقانون التأمينات الاجتماعية وقوانين إصابات العمل السابقة عليه لا تسرى على الموظف العام إذ تعجز عن التطبيق على العلاقات التنظيمية بحسب الأصل حيث تنتفي العلة وهي حماية الموظف العام في مواجهة الدولة التي لا يجوز مطلقا مساواتها برب العمل إذ أنها وضعت التشريعات اللازمة لتوفير الضمانات وحماية الموظف العام .

ولما كان كل من قانون التأمينات الاجتماعية وقانون العمل يواجهان بحسب الأصل العلاقة النقدية في نطاق القانون الخاص فمن ثم جاء القانون الأول (أي قانون التأمينات الاجتماعية) وقرز عنهم سريان أحكامه على العاملين في الحكومة والهيئات والمؤسسات العامة ووجبات الإدارة المحلية الأعلى سبيل الاستثناء بحيث لا يكونون من المتنفعين بأحكام قوانين التأمين والمعاشات فمن باب أولى إلا تتخذ بالنسبة لهؤلاء إذ سري عليهم قانون التأمينات - على سبيل

الاستثناء - مفهوم الاجر فى قانون العمل وتعد به بالنسبة لهم وهم موظفون عموميون فى مركز تنظيمى لائى تنظيمه القوانين واللوائح وما يترتب على ذلك من اختلاف النظر الى الاجر بالنسبة لكل على ما سبق بيانه .

ويضاف الى ذلك ما حرصت عليه قوانين المعاشات المتتالية منذ صدور القانون رقم ٥ لسنة ١٩٠٩ حتى القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ على النص صراحة على أن المعاش يسوى على أساس الاجر أو المرتب الاصل ولا يعتد عند الاستقطاع أو تسوية المعاش أو مكافأة نهاية الخدمة بالمبالغ التى تعطى علاوة على المرتب الاصل أى كانت صفة هذه المبالغ .

وقياسا على ما سبق وإذا كان المعاش والتعويض المستحق للموظف أو المستخدم أو العامل عند انتهاء خدمته نتيجة إصابة وقعت أثناء العمل وبسببه يحسب على أساس الاجر الاصل فحسب فيتعين من باب أولى أن يحسب التعويض المستحق لهؤلاء أو المعاش طبقا للقانون التأمينات الاجتماعية على أساس الاجر الاصل دون الاعتماد بالاعانات وبدلات والميزات الاخرى أى كان نوعها .

هذا ولا يجوز الاستناد فى هذا المقام أيضا على ما نصت عليه المادة ٦٨٣ من التقنين المدنى من أنه « تعتبر المبالغ الآتية جزءا لا يتجزأ من الاجر تحسب فى تحديد القدر الجائز للحجز عليه ٠٠٠ (٢) النسب التى تدفع لمستخمي المحلات التجارية ٠٠٠ (٣) كل منحة تعطى للعامل علاوة على المرتب وما يصرف له جزء أمانته أو فى مقابل زيادة أعبائه العائلية ٠٠٠ » ،

لا يجوز الالتجاء الى هذا النص عند تقدير الاجر الذى يحسب على أساسه التعويض المستحق لموظفي ومستخمي وعمال الحكومة والعاملين بالمؤسسات العامة المرتبطين بعلاقة تنظيمية لا يجوز ذلك لأن هذا النص إنما ورد لتحديد الاجر فى مجال العقود الرضائية الخاضعة للقانون الخاص ولا ينسحب الى تحديد أجر أو مرتب أولئك الذين تربطهم بالدولة علاقة تنظيمية عامة وقوامها القوانين واللوائح ، دليل ذلك هو ورود هذا النص فى القانون المدنى الذى ينطبق فى علاقات القانون الخاص فقط ، كما أن قوانين العمل ومن ضمنها القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ فقد أوردت هذا النص وهو بسبيل تحديد أجر العامل وإنما يتعين الرجوع الى القواعد العامة فى التنظيم اللائى التى تحدد الاجر بالنسبة الى هؤلاء وهذه القواعد تعمد بالاجر الاصل فحسب ، أما ما يتقاضاه من اعانات وعلاوات وبدلات فليست من صميم الاجر بل هى من ملحقات الاجر ومن ثم فلا يعتد بها عند حساب التعويض المستحق له عن إصابته الواقعة أثناء العمل وبسببه مثلا .

كذلك فانه لا مقنع فى معارضة هذا الرأى بما يقول به الرأى الاول من أنه يتعين التفريق بين تكييف المركز القانونى للعاملين بالهيئات والمؤسسات العامة وبين كيفية تحديد الاشتراكات وفقا لقانون التأمينات الاجتماعية على

اعتبار انهما نطاقان قانونيان مختلفان ، ذلك لانه من غير المعقول اطلاقا القول باعتبار العاملين بالمؤسسات العامة موظفين عموميين في مركز تنظيمي لائحي ثم تأتي بعد ذلك تجدد اجورهم طبقا لعلاقات القانون الخاص لخروج ذلك عن النظر القانوني السليم .

ويرتّب على ما تقدم أن المنحة السنوية التي تصرف للعاملين بمؤسسة اختبار القطن وبديل الغداء وبديل الانتقال الذي يصرف لبعضهم دون البعض والميزة العينية التي تتمثل في نقل بعض العاملين الى مقر عملهم وعودتهم منه بصورة منتظمة كل ذلك لا يسئل في حساب الاجر الذي يتخذ أساسا لحساب الاشتراكات المستحقة - وفقا لقانون التأمينات الاجتماعية .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى أنه غي مجال حساب الاشتراكات المستحقة على العاملين بمؤسسة اختبار القطن وفقا لقانون التأمينات الاجتماعية يتعين الاعتماد بالاجر الاصلى دون غيره من الميزات العينية أو النقدية (١)

(٧٧٨) ١٩٦٥/٨/٩

٢١٩ - تحديد الاجر الذى يؤدى عنه الاشتراكات بالنسبة الى العاملين لقانون التأمينات الاجتماعية - شموله كل ما يعطى للعامل لقاء عمله مهما كان نوعه مضافا اليه جميع العلاوات ايا كان نوعها عما له صلة الثبات والاستقرار .

ان المادة ١ من قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ تنص فى الفقرة (ح) منها على أنه فى تطبيق أحكامه يقصد بالاجر ، الاجر المنصوص عليه فى قانون العمل .

وان المادة ١٠ من هذا القانون تنص على أن تتكون أموال الهيئة من الموارد التى عدها ومن بينها الاشتراكات الشهرية التى يؤدّيها أصحاب الاعمال عن العاملين لديهم وتلك التى يقتطعونها من اجورهم وفقا لاحكامه .

كما أن المادة ٢ من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ تنص على أنه يقصد بالاجر فى تطبيق احكام هذا القانون كل ما يعطى للعامل لقاء عمله مهما كان نوعه مضاف اليه جميع العلاقات ايا كان نوعها وعلى الاخص ما يأتى :

١ - العمالة التى تعطى للطوائف والمندوبين الجوالين والمثلثين التجاريين
٢ - الامتيازات العينية وكذلك العلاوات التى تصرف لهم بسبب غلاء المعيشة وأعباء العائلة .

(١) عدلت الجمعية العمومية عم هذا الرأى فى الفتوى المنشورة فى القامدة التالية وذلك نتيجة التطورات التى طرأت على التشريعات المنظمة للعاملين بالمؤسسات المالية .

٢ - كل منحة تعطى للعامل علاوة على الاجر وما يصرف له جزء امانته أو كفائه وما شابه ذلك اذا كانت هذه المبالغ مقررة في عقود العمل الفردية أو المشتركة أو الأنظمة الأساسية للعمال أو جرى العرف بمنحها حتى أصبح العمال يعتبرونها جزءا من الاجر لا تبرعا .

ولا يلحق بالاجر ما يعطى على سبيل الوهبة الا اذا جرى العرف بدفعها وكانت لها قواعد تسمح بضبطها .

ويجوز في بعض الاعمال كاعمال الفنادق والمطاعم والمقاهي والمشارب الا يكون للعامل اجر سوى ما يحصل عليه من وهبة وما يتناوله من طعام على أن يحدد عقد العمل قواعد ضبطها .

ولما كانت المادة الاولى من قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ باصدار نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسة العامة تنص على أن « تسرى أحكام النظام المرافق على جميع العاملين في الشركات التي تتبع المؤسسات العامة كما تسرى أحكام هذا النظام على الجمعيات التعاونية التي تساهم فيها الدولة والتي يصدر باخضاعها لأحكامه قرار من رئيس الجمهورية » ، وتنص المادة الاولى من هذه اللائحة على أن « يسرى على العاملين بالشركات الخاضعين لأحكام هذا النظام أحكام قوانين العمل والتأمينات الاجتماعية والقرارات المتعلقة بها فيما لم يرد بشأنه نص خاص في هذه اللائحة يكون أكثر سخاء بالنسبة لهم ويعتبر هذا النظام جزءا متماثا لعقد العمل » .

ثم صدر بعد ذلك قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ باصدار نظام العاملين بالقطاع العام فالقي في المادة الثانية منه. قرارات رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ ورقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ ورقم ١٩٥٦ لسنة ١٩٦٣ والقرارات المعدلة لها كما ألغى كل نص يخالف. أحكام النظام المرافق له ونص في المادة الاولى منه على أنه تسرى أحكام النظام المرافق له على العاملين بالمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها ، وعلى أن تسرى أحكام قانون العمل فيما لم يرد به نص في هذا النظام .

ونص في المادة ١٠ من النظام المرافق على أن « يراعى عند تحديد مرتبات العاملين بالمؤسسات والوحدات الاقتصادية التابعة لها أن يضاف إليها المتوسط الشهري للمنح التي صرفت اليهم في الثلاث سنوات السابقة على تاريخ العمل بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ بالنسبة للعاملين بالشركات العامة وقرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ بالنسبة للعاملين بالمؤسسات العامة » .

وفي حساب الثلاث سنوات يجوز استكمال هذه المدد اذا كان للعامل

مدد خدمة تقاضى عنها منحة فى شركة أو مؤسسة خلاف تلك التى كان يقوم بأعمال فيها وقت العمل بالقرارين سألنى الذكر فإذا لم تبلغ مدة العامل ثلاث سنوات ضم الى مرتبه الشهرى متوسط المنح التى حصل عليها على أساس مجموعها مقسوما على ٣٦ .

ولا يدخل فى حساب المنحة المشار اليها المكافآت التشجيعية أو المنح العامة التى صدرت بقرار من رئيس الجمهورية .

ويحتفظ العامل بصفة شخصية بما أضيف الى مرتبه من منح على غير الاساس الوارد فى المادة السابقة على أن تستهلك هذه الزيادة مما يحصل عليه العامل فى المستقبل من البدلات أو علاوات الترقية كما يحتفظ العامل بصفة شخصية بما يحصل عليه وقت صدور هذا النظام من بدلات ثابتة اذا كان منصوباً عليها فى عقد عمله أو فى لائحته النظام الاساسى للعمل طالما لم تتغير طبيعة عمله .

وقد نصت المادة الثانية من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ باصدار قانون التأمين والمعاشات لموظفى الدولة ومستخمينها وعمالها المدنيين على أنه « يقصد بالمنتفعين من تطبيق أحكام هذا القانون الموظفون والمستخدمون وعماله المنصوص عليهم فى المادة ١ من القانون المرافق » وعدد فى المادة ١ المشار اليها فئات الموظفين المنتفعين بأحكام هذا القانون ومن بينهم من نص عليه فى الفقرتين (ب ، ج) من المادة سائلة الذكر وهم موظفو ومستخدمو وعمال الهيئات والمؤسسات العامة الأخرى الذين يصدر بانتفاعهم بأحكام هذا القانون . قرار من وزير الحزينة بعد أخذ رأى مجلس ادارة الهيئة العامة للتأمين والمعاشات .

ويبين مما تقدم أن الاجر الذى تؤدى عنه الاشتراكات فى هيئة التأمينات الاجتماعية بالنسبة للخاضعين لأحكام قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ من العاملين فى المؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها هو كل ما يعطى للعامل لقاء عمله مهما كان نوعه مضافا اليه جميع العلاوات أيا كان نوعها مما له صفة الثبات والاستقرار دون ما يعطى له بصفة عرضية أو بصفة وقتية لظروف خاصة فيدخل فى تحديد الاجر الذى يخصم عنه الاشتراكات فى التأمينات الاجتماعية بالنسبة لهذه الطائفة من العاملين فى المؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها بدل طبيعة العمل وما اليه من بدلات ومكافآت أخرى مما له صفة الثبات والاستقرار أما ما عدا ذلك مما يعطى للعامل بصفة عرضية أو وقتية كالأجور الإضافية التى تمنح للعامل فى ظروف معينة دون أن يكون لها صفة الثبات والاستقرار وكذا مكافآت الانتاج وما اليها مما ليس له صفة الاستقرار فلا يدخل فى مفهوم الاجر ولا يخصم منه اشتراكات التأمينات الاجتماعية .

كل ذلك بالنسبة للخاضعين لقانون التأمينات الاجتماعية دون غيرهم من
الخاضعين لقوانين المعاشات الحكومية .

(١٣٤٣) (١٩٦٧/١٢/٢٣)

٢٢٠ - المادة ٢١ من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ - تعديدها اشتراك تأمين إصابات
وتعمل بواقع ٣٪ من أجور العمال - فوزير العمل سلطة مطلقة في تعديل الاشتراكات بالزيادة
أو النقص - لمجلس إدارة الهيئة العامة للتأمينات سلطة مفيدة مقصورة على تعديل الاشتراكات
بالنقص فقط وفي أحوال محددة في المادة ٢٣ وفي حدود نسبة لا تتجاوز ٧٥٪ من قيمة الاشتراك
- صدور قرار من مجلس الإدارة بخفض الاشتراك بنسبة أكبر وفي غير الحالات المنصوص عليها
- هو قرار صادر عن اقتصاب لمجلس سلطة الوزير مما يجعله منعلاً .

ان المادة ٢١ من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٩٢
لسنة ١٩٥٩ تنص على أن « تتكون أموال هذا التأمين (تأمين إصابات العمل)
مما يأتي : (أ) الاشتراكات الشهرية التي يؤديها صاحب العمل بواقع ٣٪
من أجور عماله ٠٠٠٠ » وان المادة ٢٢ من هذا القانون تنص على أن « لوزير
المشؤون الاجتماعية والعمل المركزي أن يقرر زيادة أو تخفيض الاشتراكات
المنصوص عليها في المادة السابقة ، وذلك بالشروط والأوضاع التي يصدر
فيها قرار منه بناء على اقتراح مجلس الإدارة » كما تنص المادة ٢٣ من القانون
المذكور على أن « لمجلس الإدارة أن يقرر تخفيض الاشتراكات المستحقة على
صاحب العمل بنسبة لا تتجاوز ٧٥٪ من قيمتها ، إذا كان يستخدم مائة عامل
فأكثر ، ويقوم بتقديم العلاج الطبي وصرف المعونة اليومية طبقاً لأحكام هذا
القانون » .

ويبين من هذه النصوص أن المشرع قد حدد اشتراك تأمين إصابات
العمل - كقاعدة عامة - بواقع ٣٪ من أجور العمال ، ثم ناط بجهتين مختلفتين
- سلطة تعديل هذا الاشتراك فحول وزير العمل سلطة مطلقة في تعديل
الاشتراكات بالزيادة أو النقص ، في أية حالة يراها - وفقاً للشروط والأوضاع
التي يحددها بقرار منه وأسند إلى مجلس إدارة الهيئة العامة للتأمينات
الاجتماعية سلطة مفيدة ، تقتصر على تعديل الاشتراكات بالنقص فحسب ،
وفي أحوال حددتها المادة ٢٣ من قانون التأمينات الاجتماعية آنف الذكر - وفي
حدود نسبة لا تتجاوز ٧٥٪ من قيمة الاشتراكات .

ولما كان مجلس إدارة الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية قد أصدر
عجلسته المنعقدة في ١٤ و ١٥ من مايو سنة ١٩٦٠ قراراً بالموافقة على خفض
اشتراكات تأمين إصابات العمل إلى ١٪ من أجور العمال ، بالنسبة إلى بعض
المنشآت ، وإلى ١٪ بالنسبة إلى البعض الآخر ، وذلك دون تحديد لعدد العمال
في هذه المنشآت أو تلك ودون مراعاة لدى تقديمها للعلاج الطبي أو صرفها
المعونة اليومية لهم فإن هذا القرار يكون قد جاوز فيه مجلس إدارة الهيئة

حدود اختصاصه المرسوم له بالمادة ٢٣ من قانون التأمينات الاجتماعية ، وانتزع به اختصاص الوزير المقرر له بالمادة ٢٢ من هذا القانون ، ومن ثم يكون القرار المذكور ، قد صدر مشوباً بعيب اغتصاب السلطة ، مما يفرض به الى الانعدام ، وبناء عليه فان تخفيض اشتراك تأمين اصابات العمل الذي أجرته هيئة التأمينات الاجتماعية اعتباراً من أول يونيو سنة ١٩٦٠ ، بالاستناد الى قرار مجلس ادارتها آنف الذكر لا ينتج أى أثر قانوني في هذا الخصوص اذ لا يبدأ التخفيض الا اعتباراً من أول يناير سنة ١٩٦١ تاريخ العمل بالقرار رقم ٣٨ لسنة ١٩٦٠ الصادر من وزير الشؤون الاجتماعية والعمل في شأن شروط وأوضاع تخفيض اشتراكات تأمين اصابات العمل وتحديد فئاتها . وعلى هذا يلتزم أصحاب الاعمال المشتركون في هذا التأمين - ومن بينهم لجنة القطن المصرية - بأداء الاشتراكات بواقع ٣٪ من أجور عمالهم ، وفقاً لحكم المادة ٢١ من قانون التأمينات الاجتماعية وذلك حتى آخر ديسمبر سنة ١٩٦٠ .

(٦١ / ١٩ / ١٩٦٦)

٢٢١ - علم المدارس الخاصة - الاعانة التي تعطىها وزارة التربية والتعليم لهم - اعتبرها جزءاً من الاجر تعمل الوزارة عنه قيمة اشتراك هيئة التأمينات الاجتماعية .

ان المادة ٥٦ من القرار الوزاري رقم ٢٠ الصادر في ١٧ من مارس سنة ١٩٥٩ في شأن اللائحة التنفيذية لقانون التعليم الخاص رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٨ تنص على أن تقوم المديرية التعليمية بأداء مرتبات ختم المدارس الخاصة المجانية المعانة اليهم مباشرة خصماً من اعانة التعويض المستحقة للمدرسة - وانه نظراً لاضطراب بعض أصحاب المدارس في تحديد مرتبات هؤلاء العمال ورغبة في تحسين حالهم أصدرت وزارة التربية والتعليم كتابها الوزاري رقم ٣٣ في ٨ من فبراير سنة ١٩٦٠ بالا يقل مرتب الخادم بالمدرسة الخاصة عن ٣ جنيهات شهرياً عند التعيين يزداد كل سنتين بمقدار ٢٥٠ ملياً حتى يصل أجره الى ٤ جنيهات شهرياً - ونظراً لان هؤلاء العمال قد تقدموا بشكاوى متعددة لهذه الوزارة من قلة مرتباتهم التي يتقاضونها من أصحاب المدارس الخاصة بالمجانبة خصماً من اعانة التعويض حيث يلتزمون مساواتهم بنظراتهم في المدارس الرسمية - وقد رأت الوزارة رعاية منها هؤلاء العمال وحرصاً على مصلحتهم أن تضع في اعتبارها الاول الاهتمام بشأنهم وأدرجت وزارة التربية والتعليم في ميزانيتها للسنة المالية ١٩٦٥/٦٤ مبلغاً وقدره ١١٠٠٠٠ جنيه لتحسين حالهم وقررت تكملة مرتب كل عامل بالمدارس المذكورة الى سبعة جنيهات في الشهر أما من بلغ سبعة جنيهات في الشهر أو تزيد من ذلك فيبقى مرتبه الحالي ولا تتحمل ميزانية الدولة أية زيادات بالنسبة اليه - وعلى

أن تصرف تكملة المرتبات المستحقة من ميزانية المديرية من بند ١٢ بصفة اعانة شهرية وذلك اعتبارا من أول يوليو سنة ١٩٦٤ أو من تاريخ التعيين لمن يكون قد عين بعد هذا التاريخ (كتاب الادارة العامة للتفتيش الادارى بوزارة التربية والتعليم رقم ٨٠٤٥٣٠ المؤرخ ٢٠ من يوليو سنة ١٩٦٥) .

ولما كانت المادة الاولى من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر به قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ قد نصت على أنه فى تطبيق أحكام هذا القانون يقصد بالاجر المنصوص عليه فى قانون العمل ، وتنص المادة الثالثة من قانون العمل الصادر به القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ على أنه يقصد بالاجر فى تطبيق أحكام هذا القانون كل ما يعطى للعامل لقاء عمله مهما كان نوعه مضافا اليه جميع العلاوات ايا كان نوعها وعلى الاخص المبالغ التى أوردتها المادة الثالثة فى فقرتها الثالثة ومن بينها كل

ولما كانت المبالغ التى يقبضها العامل لقاء عمله سواء اكان مصدرها صاحب العمل أم غيره تعتبر اجرا طالما أنها تؤدى اليه مقابل العمل موضوع منحة تعطى للعامل علاوة على الاجر وما يصرف له جزاء أمانته أو كفاءته . وماشابه ذلك اذا كانت هذه المبالغ مقررة فى عقود العمل الفردية أو المشتركة أو الانظمة الاساسية للعمال أو جرى العرف بمنحها حتى أصبح العمال يعتبرونها جزءا من الاجر لا تبرعا .

العقد ، وعلى ذلك فان ما يتقاضاه خدم المدارس الخاصة المجانية المعانة لقاء عملهم يعتبر اجرا سواء أدى اليهم خصما من الاعانة المقررة أم أدى اليهم من الاعتماد الذى أدرجته وزارة التربية والتعليم فى ميزانيتها عن السنة المالية ١٩٦٥/٦٤ .

ولما كانت الدولة تؤى مباشرة جزءا من مرتبات هؤلاء الخدم خصما من ميزانية وزارة التربية والتعليم بقصد تخفيف الاعباء المالية على اصحاب المدارس المجانية المعانة وان هذه الوزارة تتحمل باشتراكات هيئة التأمينات الاجتماعية عن الجزء من الاجر الذى التزمت بدائه .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية للقسم الاستشارى للفتوى والتشريع على اعتبار هذه الاعانة جزءا من الاجر والوزارة هى التى تتحمل باشتراكات هيئة التأمينات الاجتماعية .

(٥٦١ / ١٠ / ١٩٦٧)

٣ - التفرعات والفوائد

٢٢٢ - النص فى ثلاثة ٧٣ من القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٥٩ نقض بالتأمينات الاجتماعية على الزام رب العامل المتأخر فى سداد الاشتراكات بثلاثة قسما ٢٦ سنوية - نص المادة ٧٦ على

١٥٤. غرامة مالية في حالة التخلف - تطبيق المادة ٧٦ لا يظل بتطبيق المادة ٧٣ - التفرقة بين التأخير والتخلف واستقلال مجال كل من اللتين .

نصت المادة ٧٣ من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ بإصدار قانون التأمينات الاجتماعية على أن « على صاحب العمل أن يورد الاشتراكات المنتظمة من أجور عماله وتلك التي يؤديها لحسابهم إلى المؤسسة خلال خمسة عشر يوماً الأول من الشهر التالي .

وتحتسب في حالة التأخير فوائد بسعر ٦٪ سنوياً عن المدة من اليوم التالي لانتهاء الشهر التي اقتطعت عنه هذه الاشتراكات حتى تاريخ أدائها ، ، وتنص المادة ٧٦ من ذات القانون على ما يلي :

« مع مراعاة أحكام المادة ٧٣ يلزم صاحب العمل إذا تخلف عن سداد الاشتراكات المنصوص عليها في هذا القانون بالنسبة إلى المؤمن عليهم كلهم أو بعضهم بأداء مبلغ إضافي إلى المؤسسة يوازي مقدار الاشتراكات المستحقة خلال مدة التخلف » .

أما المادة ٨ فقد نصت على ما يلي :

« على صاحب العمل أن يعلق في أماكن العمل الشهادة الدالة على اشتراكه في المؤسسة وعلى المؤسسة إعطاء أصحاب الأعمال تلك الشهادات مقابل خمسين مليماً أو نصف ليرة عن كل شهادة أو مستخرج منها .

وعلى الجهات الحكومية التي تختص بصرف تراخيص معينة لأصحاب الأعمال أن تعلق صرف هذه التراخيص أو تجديدها على قيام طالبها بتقديم الشهادة المذكورة أو مستخرج منها » .

وتنص المادة ١١ على أنه : « يعاقب بغرامة لا تقل عن مائة قرش أو عشر ليرات ولا تتجاوز ألفي قرش أو مائتي ليرة كل من يخالف أحكام المواد ١٨ و ٧٢ و ٧٣ و ٧٤ .

وتتعدد الغرامة بقدر عدد العمال الذين وقعت في شأنهم المخالفة بشرط ألا يجاوز مجموعها ٥٠٠ جنيه أو خمسة آلاف ليرة عن المخالفة الواحدة . . . »

والواقع أن الربط بين المادتين ٧٣ و ٧٦ سالفتي الذكر وأعمالها معاً حوماً يقتضيه ذلك من تحديد نطاق سريان كل منهما لا يعتبر ضرورة تقتضيها قواعد التفسير القانوني فحسب وإنما هو أمر لازم لأعمال حكم العبارة التي وردت بصدر المادة ٧٦ والتي قضت بأن « مع مراعاة أحكام المادة ٧٣ . . الخ » إذ مفاد هذه العبارة أن أعمال الأحكام الواردة في المادة ٧٦ المذكورة لا بد وأن يكون في المجال الذي لا يتعارض مع الأحكام السابق إيرادها في المادة ٧٣ .

وإذا كان من البديهي أن التأخير لفة - غير المتخلف - وأن الأول هو القيام بالالتزام القانوني في غير الميعاد المقرر له أما الثاني فهو عدم القيام بالالتزام القانوني أصلا حتى بعد فوات هذا الميعاد - إذا كان ذلك صحيحا فيلاحظ ما يلي :

أولا - أن عبارة « مع مراعاة أحكام المادة ٧٣ ٠٠٠ » لا تعني إلا دلالة استبعاد تطبيق أحكام المادة ٧٣ عندما تكون المادة ٧٦ هي الواجبة التطبيق وبعبارة أخرى لا معنى المشرع بعبارة « مع مراعاة أحكام المادة ٧٣ ٠٠٠ » إلا توجيه النظر إلى أن هناك مادة سابقة ذات نطاق مستقل عن نطاق المادة ٧٦ ويتعين لذلك مراعاة تلك المادة لاستبعاد الحالة التي تعالجها عند تطبيق المادة المذكورة ومن الناحية الأخرى فإن توجيه النظر إلى المادة ٧٣ يزيل شبهة قد تنور عند تطبيق المادة ٧٦ التي تضمنت توقيع غرامة على المتخلف فقد يفهم من إيراد المادتين ٧٣ ، ٧٦ أن المادة الأخيرة وهي تتضمن حكما أشد من الحكم الوارد بالمادة ٧٣ تستبعد تطبيق المادة الأولى كلما كان هناك تقاعس من رب العمل في أداء الاشتراكات القانونية وليس هذا الفهم بمستبعد إذ لا شك أن العلاقة التي يثار بشأنها تطبيق كل من المادتين ٧٣ و ٧٦ هي علاقة واحدة وتمثل هذه العلاقة في : (١) وجود رب عمل (٢) وجود التزام قانوني بإداء أقساط للمؤسسة (٣) عدم إداء هذه الأقساط في الموعد الذي حدده القانون (تخلف بالمعنى العام) .

ومن ناحية أخرى فلعل المشرع قد خشي أن يفهم من إيراد المادتين ٧٣ ، ٧٦ دون إشارة إلى الربط بينهما أن كلا منهما تستبعد الأخرى بصورة مطلقة أي أن المتأخر الذي يصير متخلفا لا يسرى في شأنه إلا حكم إحدى المادتين فقط وهذا النظر غير صحيح إذ لا شك أن المتأخر الذي يسارع بإداء الالتزام القانوني بعد موعده القانوني تسرى في حقه الفائدة التأخيرية المنصوص عليها في المادة ٧٣ أما إذا تجاهل الالتزام القانوني حتى بعد فوات موعده القانوني بحيث يتحقق في شأنه كونه متخلفا لا متأخرا سرت في حقه - في تلك الحالة - الفائدة التأخيرية عن تأخره فضلا عن الغرامة المقررة على المتخلف ويكون تطبيق المادتين ٧٣ و ٧٦ في هذه الصورة على وجه التلازم وإعمال هاتين المادتين في الصورة سالفة الذكر قد يكون هو الهدف الوحيد للمشرع من عبارة (مع مراعاة أحكام المادة ٧٣ ٠٠٠) ويلاحظ في هذا الصدد أن التفرقة قد تنق ليبيان ما إذا كان عدم أداء الاشتراكات هو من قبيل التأخير أو المتخلف ولكن على أي حال فإن اعتبار حالة عدم أداء الاشتراكات من قبيل التأخر أو المتخلف مسألة موضوعية يمكن أن تستتف في كل حالة على حدة ولكن الذي يهم في هذا المجال هو إقرار مبدأ استقلال نطاق كل من المادتين عن الأخرى .

ثانيا - مما يقطع باستقلال مجال كل من المادتين ٧٣ و ٧٦ عن الأخرى.

بحيث لا يجوز تطبيق أحكامها معا على وجه التلازم وبصدد واقعة تخلف واحدة .
وأحد أن أساس سريان الجزاء المالى فى كل منها يختلف عن الآخر فالمادة ٧٣ التى أسرت فوائد تأخيرية فى حق رب العمل الذى تأخر فى أداء الاشتراكات فى موعدها القانونى جعلت الممول عليه لسريان الفائدة فى حق رب العمل هو وجود واقعة استقطاع من أجور العمال فقد نصت على حساب الفائدة من اليوم التالى لانتهاؤ الشهر الذى انقطعت عنه هذه الاشتراكات حتى تاريخ أدائها .

أما المادة ٧٦ فقد ألزمت رب العمل المتخلف عن أداء الالتزام القانونى بغرامة توازى (الاشتراكات المستحقة خلال مدة التخلف) دون أن تعلق ذلك على واقعة الاستقطاع من أجور العمال .

وإذا كان نطاق كل من هاتين المادتين مستقلا عن الآخر الا أن هذا الاستقلال لا يصل الى حد قصر حكم المادة ٧٦ على حالة التخلف عن الاشتراك أصلا فى المؤسسة فهذا الفهم ينفى التطور التشريعى للنص المقابل فى القانون رقم ٢٠٢ لسنة ١٩٥٨ ، فضلا عن أن المشرع قد وضع عقوبة خاصة للتخلف عن الاشتراك فى المؤسسة فقد نصت المادة ١١ من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ على أنه :

« يعاقب بغرامة لا تقل عن مائة قرش أو عشر ليرات ولا تجاوز ألفي قرش أو مائتي ليرة كل من يخالف أحكام المواد ١٨ و ٧٢ و ٧٣ و ٥٠٠ » وقد سبق إيراد نص المادة ٧٣ المذكورة التى تضمنت الالتزام الاصلى بأداء الاقساط فى المؤسسة وإذا كان المشرع قد نص على عقوبة مالية للاخلال بهذا الالتزام الاصلى فليس من المستساغ بعد ذلك أن تقصر حكم المادة ٧٦ سالفة الذكر على ذات الواقعة التى عالجها المشرع فى المادة ١١ ومن ناحية أخرى فإن القول بأعمال حكم المادتين ٧٣ و ٧٦ على وجه التلازم قد يؤدى الى أعمال حكم المادة ١١ معها أيضا .

وإزاء ذلك كان من اللازم تحديد نطاق سريان كل من المواد الثلاث المتقدم ذكرها بصورة يتحقق معها أعمال قصد المشرع وضمان روح العدالة ويتحقق ذلك بأعمال حكم المادة ١١ على حالة تجاهل الالتزام القانونى أصلا بالاشتراك فى المؤسسة ومن ثم يكون على المؤسسة اذا ما اكتشفت واقعة عدم اشتراك أحد أرباب العمل عن عماله بها أن توقع عليه العقوبة المالية المنصوص عليها فى المادة ١١ بالإضافة الى اعتباره متخلفا فى حكم المادة ٧٦ ، أما بالنسبة لتحديد نطاق المادتين ٧٣ و ٧٦ فالواقع أن المادة ٧٣ تمايز حالة وجود تراخ من صاحب العمل فى توريد الاشتراكات الى المؤسسة فى المواعيد المقررة لذلك ففى هذه الحالة تسرى الفائدة التأخيرية المنصوص عليها فيها .

أما المادة ٧٦ فإنها تسرى في شأن رب العمل الذي لم يشترك أصلا عن عماله في المؤسسة كما تسرى في شأن رب العمل الذي استجاب للالتزام القانوني بأن اشترك عن عماله في المؤسسة ثم تراخى في أداء الاشتراكات المقررة في موعدها القانوني مما أدخله في نطاق أعمال المادة ٧٣ وبالتالي سرت في حقه الفائدة التأخيرية ولكنه ورغم قيام المؤسسة بأعذاره لم يتم بتوريد الاشتراكات ومن ثم فقد تحول من مجرد متأخر الى متخلف وعلى ذلك تكون المادة ٧٦ عاجلة حالة المتأخر الذي تحول بأعذار المؤسسة له - الى متخلف ، وكذلك حالة الذي اعتبر متخلفا بحكم عدم اشتراكه أصلا عن عماله بمؤسسة التأمينات الاجتماعية .

وعلى أي حال فإن تحديد متى يعتبر المتأخر متخلفا مسألة موضوعية يرجع فيها الى كل حالة على حدة مع الاستهداء في ذلك بعبء الإعذار على ما سلف إيرادها وعلى أن يكون في الاعتبار أن عدم قيام المؤسسة بأعذار رب العمل تنفي عنه صفة التخلّف ومن ثم يظل ملتزما بالفائدة التأخيرية دون المضاعفة الى أن تقوم المؤسسة بأعذاره ومن جهة أخرى فإن وجود نزاع بين رب العمل والمؤسسة في قيمة ما يلتزم بأدائه تعتبر دليلا على نفي صفة التخلّف عنه نظرا لما يحمله تأخره - في هذه الحالة - من أسباب تبرره ولكن تبقى له مع ذلك صفة التأخر بما ترتبه هذه الصفة من سريان الفائدة المقررة في المادة ٧٣ .

(٥٨٦ / ١٩٦٣/١/٨)

(تعليق)

قضت محكمة النقض في الطعن رقم ١٥٨٦ لسنة ٣٠ ق بجلسته ١٩٦١/١/١٤ بأن عدم سداد الاشتراكات للمؤسسة يتضمن في ذاته علم الالتحاق بها وبالتالي فإن الطرفين اللذين وقعا من التهم وهما عدم سداد الاشتراكات للمؤسسة وعدم الاشتراك فيها يجمعها غرض جنائي واحد هو علم الاشتراك في المؤسسة بعدم سداد الاشتراك والارتباط بينهما واضح غير متجزئ ومن الواجب الحكم على التهم بعقوبة واحدة هي المقررة لاشد هاتين الجريمتين (كتابتنا النقض الجنائي ق ٣٦٣٣ ص ١٦٧٤)

٢٢٢ - ألزم المادة ١٤ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ بإصدار قانون التأمينات الاجتماعية لدى الاشتراكات المستحقة عن الشهر والمقتطعة من الأجور المؤمن عليهم أو تلك التي يؤديها صاحب العمل في أول الشهر لتتألف وحساب فوائد التغير بواقع ٦٪ سنويا عن المدة من تاريخ وجوب الأداء حتى تاريخ السداد والزم المادة ١٧ من القانون المذكور بالإضافة الى حكم المادة ١٤ صاحب العمل بداء مبلغ الفسلي يوازي ١٠٪ من الاشتراكات التي التأخر في أدائها عن كل شهر بعد القضي قدره ٢٠٪ - سريان نص المادة يفر ويحس اعتبارا من تاريخ العمل بقانون التأمينات الاجتماعية رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ -

صدر في ٢٢ من مارس سنة ١٩٦٤ ، قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ بإصدار قانون التأمينات الاجتماعية ، وإن هذا القرار بقانون ، نشر في الجريدة الرسمية في ٢٢ مارس سنة ١٩٦٤ ، وقد نصت المادة ١٤ من قانون التأمينات الاجتماعية المشار اليه على أن « تعتبر الاشتراكات المستحقة عن الشهر سواء المقتطعة من أجور المؤمن عليهم أو تلك التي يؤديها صاحب العمل واجبة الاداء في أول الشهر التالي وتحسب في حالة التأخير فوائد بسعر ٦٪ سنويا عن المدة من تاريخ وجوب الاداء حتى تاريخ السداد . ويعفى صاحب العمل من هذه الفوائد إذا تم السداد خلال خمسة عشر يوما من تاريخ وجوب الاداء ٠٠٠ » ونصت المادة ١٧ على أنه « فضلا عما تقتضي به المادة ١٤ من هذا القانون يلتزم صاحب العمل الذي لم يقوم بالاشتراك عن كل أو بعض عماله أو لم يؤد الاشتراكات على أساس الاجور الحقيقية ، بأن يؤدي الى الهيئة مبلغا اضافيا يوازي ٥٠٪ من الاشتراكات التي لم يؤديها » وذلك دون ائذار أو تنبيه ويلتزم صاحب العمل إذا لم يؤد الاشتراكات الشهرية المستحقة في المواعيد المحددة في هذا القانون بأداء مبلغ اضافي الى الهيئة يوازي ١٠٪ من الاشتراكات التي تأخر في ادائها عن كل شهر ، وذلك بعد أقصى ٣٠٪ » وحكم المادة ١٧ سائلة الذكر يسرى طبقا للمادة ٥ من قانون الاصدار ، من تاريخ العمل بالقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ ، اذ تنص هذه المادة على أن « تسري أحكام المادة ١٧ من القانون المرافق اعتبارا من تاريخ العمل بالقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ وعلى الهيئة تسوية حسابات أصحاب الاعمال على الأساس المشار اليه وذلك في جميع الحالات التي استحققت فيها مبالغ اضافية بواقع ١٠٠٪ » .

ومؤدى هذه النصوص ، أن الشارع قد اتجه الى القول بأن مجرد التأخر في أداء الاشتراكات المنصوص عليها في قانون التأمينات الاجتماعية يعتبر أمرا موجبا لاداء اشتراكات اضافية الى الهيئة العامة للتأمينات بالقدر المحدد في المادة ١٧ من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر به القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه ، وذلك اعتبارا من تاريخ العمل بقانون التأمينات الاجتماعية الصادر به القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ ، وذلك ما يقتضى تسوية المسائل التي ثار بشأنها الخلاف بين الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية وبين أصحاب الاعمال ممن تأخروا في سداد الاشتراكات في الميعاد المنصوص عليه في المادة ٧٣ من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر به القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ - على الأساس المتقدم ، أي على أساس حكم المادة ١٧ من قانون التأمينات الاجتماعية الجديد وبهذا ، تؤدي عن المدة التي تأخر فيها كل من هؤلاء عن سداد الاشتراكات المقررة في القانون وهي المدة

من تاريخ السداد ، فوائد التأخير بسعر ٦٪ كما تؤدي اضافة الى ذلك مبالغ اضافية توازي ١٠٪ من الاشتراكات التي تأخر في ادائها عن كل شهر ، وذلك بعد أقصى قدره ٣٠٪ . وعلى مقتضى ذلك كله يكون الموضوع

منتتها ، بعد اذ فصل القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ فيه على النحو المتقدم -
(٤٤٩) (١٩٦٤/٥/٢٥)

٤ - مسائل متنوعة

٢٢٤ - تساوى المبالغ المستحقة للهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية والمبالغ المستحقة لمصلحة الضرائب فيما تهما من امتياز وفي مراتبه بغض النظر عن الاسبقية في الحجز - تراحم هذه المبالغ بوجب استيفاءها طبقاً للمادة ١١٣٦ مدني بنسبة قيمة كل منها - اسبقية مصلحة الضرائب في توزيع الحجز على مقولات منشأة المدينة لا يفوتها التقدم في استيفاء حقولها .

ان المادة ١٠٥ من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ كانت تنص على أن « يكون للمبالغ المستحقة للمؤسسة بمقتضى أحكام هذا القانون امتياز على جميع أموال المدين من منقول وعقار ، وتستوفي مباشرة بعد المصروفات القضائية » وللجهة الادارية المختصة بناء على طلب المؤسسة تحصيل هذه المبالغ بطريق الحجز الاداري » ، وان المادة ١٣٤ من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ قد رددت هذا الحكم بالنص على أن « يكون للمبالغ المستحقة للهيئة بمقتضى أحكام هذا القانون امتياز على جميع أموال المدين من منقول وعقار ، وتستوفي مباشرة بعد المصروفات القضائية وللهيئة حق تحصيل هذه المبالغ بطريق الحجز الاداري » . وان المادة ١١٣٩ من القانون المدني تنص على أن « المبالغ المستحقة للخزانة العامة من ضرائب ورسوم وحقوق أخرى من أى نوع كان ، يكون لها امتياز بالشروط المقررة في القوانين والاورام الصادرة في هذا الشأن وتستوفي هذه المبالغ من ثمن الاموال المثقلة بهذا الامتياز في أية يد كانت قبل أى حق آخر ، ولو كان ممتازا أو مضمونا برهن رسمي عدا المصروفات القضائية » . كما تنص المادة ٩٠ من قانون الضرائب رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ على أن « تكون الضرائب والمبالغ الاخرى المستحقة للحكومة بمقتضى هذا القانون ديناً ممتازاً على جميع أموال المدينين بها أو المزمين بتوريدها الى الخزنة بحكم القانون » .

وبمقتضى هذه النصوص ان المبالغ المستحقة للهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية - كقيمة الاشتراكات وغروق مكافآت نهاية الخطة لعمال منشأة السيد / - وكذا المبالغ المستحقة لمصلحة الضرائب كضريبة الارباح التجارية وما اليها على نشاط المنشأة المذكورة - يكون لها جميعاً على حد سواء امتياز المبالغ المستحقة للخزانة العامة ، وفي ذات المرتبة ، اذا لم يفاضل المشرع بينهما ، ولا تسبها الاسبقية في الحجز الاولوية ما ، ومن ثم وطبقاً لنص الفقرة الثانية من المادة ١١٣١ من القانون المدني التي تقضى بأنه اذا كانت الحقوق الممتازة في مرتبة واحدة فانها تستوفي بنسبة قيمة كل منها مالم يوجد نص يقضي بغير ذلك - فانه يتعين توزيع المبلغ المحصل من بيع موجودات

المنشأة التجارية المشار إليها بين الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية ومصلحة الضرائب بنسبة قيمة حقوق كل منها - بمعنى أن - يقسم بينهما قسمة غرماء ، إذ لا يوجد نص في قانون الضرائب أو في قانون سواء يقدم امتياز دين الضرائب في هذه الحالة على الامتياز المقرر للمبالغ المستحقة للهيئة المذكورة .

ولا يسوغ الاحتجاج بأسبقية مصلحة الضرائب في توقيع الحجز على منقولات المنشأة آنفة الذكر ، إذ أن قانون الحجز الإداري رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ يقضى في المادة ٢٦ منه بأنه عند تعدد الحجز الإداري تخصم المصروفات ويودع الباقي خزانة المحكمة المختصة لتوزيعه بين الحاجزين ما لم تنفق جهات الحجز على توزيعه فيما بينها . ومفاد هذا النص أنه لا يقرر أفضلية لحجز على حاجز آخر بسبب الأسبقية في توقيع الحجز ومن ثم فلا يكون لمصلحة الضرائب أن تتقدم على الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية في استيفاء حقوقها من المبلغ المحصل من بيع موجودات المنشأة المذكورة استنادا إلى مجرد سبقها في توقيع الحجز على تلك الموجودات .

٤٤٨ (١٩٦٦/٥/أ)

٢٢٥ - علم التزام المؤسسات العامة بالاشتراك في تأمين إصابات العمل - لا يمنع من اشتراكها اختياريا - قبلها بالاشتراك فعلا يترتب عليه التزامها بإداء الاشتراكات .

إذا كانت لجنة القطن المصرية قد أدت إلى هيئة التأمينات الاجتماعية مبلغ ١٠٨٧ جنيهًا و ٩٢٠ مليماً قيمة الفرق بين الاشتراك الذي سبق أن أدته إلى الهيئة اعتباراً من أول يولييه سنة ١٩٦٠ إلى آخر ديسمبر سنة ١٩٦٠ بواقع ١/٤ ٪ بالاستناد إلى قرار مجلس إدارة الهيئة - وهو القرار الذي اعتبر منعلماً (١) وبيّن الاشتراك الواجب أدائه قانوناً عن تلك الفترة بواقع ٣/٪ فإن أدائها هذا المبلغ يكون صحيحاً مطابقاً للقانون . . . ومن ثم لا يحق لها المطالبة باستردادها .

ولا عبء بما تبديه اللجنة من أنها مؤسسة عامة لا تلزم بالاشتراك في تأمين إصابات العمل استناداً إلى حكم المادة ٢٠ من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ التي تنص على أنه لا تلزم المصالح الحكومية والوحدات الإدارية ذات الشخصية الاعتبارية المستقلة بالمؤسسات العامة بالاشتراك في تأمين إصابات العمل . . . لأنه ولئن كان يقتضي هذا النص أن اشتراك المؤسسات العامة في التأمين المشار إليه

اختيارى الا أنه متى اشتركت المؤسسات العامة فى التأمين فانها تلتزم بأداء قيمة الاشتراك التى يحددها القانون .

٦١ (١٩٦٦/١/١٩)

(ج) اصابات العمل

٢٢٦ - القانون الواجب التطبيق على التعويض المستحق عن اصابات العمل هو القانون المعمول به وقت حدوث الإصابة لا القانون المعمول به وقت ثبوت العجز المتخلف عنها .

ان حدوث الإصابة هو الواقعة المنشئة للحق فى التعويض عنها - فهو سبب ترتيب الحق فى هذا التعويض ومناطق تولده ، أما ثبوت الإصابة ومدى ما يتخلف عنها من عجز وتحديد درجة هذا العجز ، فليس الا أثرا من آثار حدوث الإصابة ، وإجراء كاشفا عن الحق فى التعويض عنها ، تتحدد به أوضاع هذا التعويض وعناصر تقديره . ولما كان التعويض المستحق عن إصابة العمل انما يجد سنده المباشر فى نصوص القانون الذى يرتب الحق فيه ، فإن القانون الواجب التطبيق فى خصوص هذا التعويض ، هو القانون المعمول به وقت حدوث الإصابة - باعتبارها الواقعة المنشئة لاصل الحق ذاته - وليس القانون المعمول به وقت ثبوت العجز المتخلف عن الإصابة .

ومن ثم فاذا حدثت الإصابة فى ظل العمل بأحكام القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ بشأن التأمينات الاجتماعية ، فإن أحكام هذا القانون تكون هى الواجبة التطبيق على التعويض المستحق عن هذه الإصابة ، حتى ولو لم يثبت العجز المتخلف عنها الا بعد العمل بأحكام القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن القانون الواجب التطبيق على التعويض المستحق عن إصابة العمل ، هو القانون المعمول به وقت حدوث الإصابة لا وقت ثبوت العجز المتخلف عنها .

١١٣١ (١٩٦٥/١١/٢٧)

٢٢٧ - نص المادة ٢١ من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ استلزمها لاستحقاق المصاب تعويضاً عن العجز الجزئى المستديم الا انقل نسبته عن ١٠٪ من العجز الكلى - فقرر وزير الشؤون الاجتماعية رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ بتقرير تعويض ولو نسباً عن الإصابة عجز جزئى مستديم تقل نسبته عن ١٠٪ - صلب هذا المقرر فى حدود التفويض له بالمادة ٨٣ من القانون فى زيادة الزايا أو إضافة جزئية لها - تعديل هذه المادة بالقانون رقم ١٥٥ لسنة ١٩٦١ ونقل هذه السلطة الى رئيس الجمهورية لا يأتى الى سريان هذا القرار على الوقائع السابقة على العمل بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ باعتباره قانون التأمينات الاجتماعية الذى حل محل القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ .

ان المادة ٣١ من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ باصدار قانون التأمينات الاجتماعية تنص على أنه « اذا نشأ عن الإصابة عجز جزئي مستديم لا تقل نسبته عن ١٠٪ ولا تصل ٣٥٪ من العجز الكامل استحق المصاب تعويضاً معادلاً لنسبة ذلك العجز مضروبة في قيمة العجز الكامل عن خمس سنوات ونصف ويؤدى هذا التعويض دفعة واحدة » .

وقد اصدر السيد وزير الشؤون الاجتماعية القرار الوزاري رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ ونص في المادة الثانية منه على أن يستحق المصاب التعويض المقرر في المادة ٣١ من قانون التأمينات الاجتماعية حتى ولو نشأ عن الإصابة عجز جزئي مستديم يقل نسبته عن ١٠ ٪ من العجز الكامل ، وقد صدر هذا القرار من وزير الشؤون الاجتماعية بناء على السلطة المخولة له بالمادة ٨٢ من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ قبل تعديلها بالقانون رقم ١٥٥ لسنة ١٩٦١ والتي كانت تجيز له أن يصدر قرار بزيادة المزايا المنصوص عليها في هذا القانون أو يضيف مزايا جديدة في حدود ما تسمح به قدرة كل نوع من أنواع التأمين وحالته المالية .

وانه وان كانت السلطة المخولة لوزير الشؤون الاجتماعية بمقتضى المادة ٨٢ سالفة الذكر قد أصبحت من اختصاص رئيس الجمهورية وذلك بناء على التعديل الذي أدخل على القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ بالقانون رقم ١٥٥ لسنة ١٩٦١ . وعلى القرار الجمهوري رقم ١٣٧٢ لسنة ١٩٦١ الا أنه لا يترتب على تشيير السلطة المختصة إلغاء القرارات السابقة الصادرة من السلطة التي كانت مختصة من قبل .

وبالنظر الى أنه لم يصدر قرار من رئيس الجمهورية بإلغاء قرار وزير الشؤون الاجتماعية رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ فإن هذا القرار يبقى نافذا حتى صدور القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ بإصدار قانون التأمينات الاجتماعية الذي حل محل القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ .

لذلك انتهى رأى الجمعية الى أن قرار وزير الشؤون الاجتماعية رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ الصادر في ١٥ من ابريل سنة ١٩٦١ قد صدر في حدود الاختصاص المخول له بالمادة ٨٢ من قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ .

وانه لا يترتب على صدور القانون رقم ١٥٥ لسنة ١٩٦١ ابطال العمل بهذا القرار ويستمر العمل به بالنسبة للوقائع السابقة على العمل بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ .

٢٢٨ - الحد الأدنى لمعاش المؤمن عليه المنصوص عليه في المادة ٩١ من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ - يسرى على جميع المعاشات التي تمنح للمؤمن عليه بسبب إصابة عمل .

ان المادة ٩١ من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر به القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ تقضى بأن يكون الحد الأدنى لمعاش المؤمن عليه ٣٦٠ قرشا مصريا وترتبط معاشات المستحقين بحسب أدنى قدره ٥٠٠ مليم لكل منهم بشرط ألا يجاوز مجموع معاشاتهم معاش المؤمن عليه .

وقد جاء حكم هذه المادة مطلقا بحيث يسرى على جميع المعاشات التي تمنح للمؤمن عليه بسبب إصابة عمل وفقا لاحكام قانون التأمينات الاجتماعية ولا يجوز قصر حكم هذه المادة على بعض المعاشات المقررة بمقتضى احكام هذا القانون دون البعض الآخر لا سيما وأن الفصل الاول من الباب الثامن والذي وردت في بدايته المادة ٩١ منه جاء بعنوان « في استحقاق المعاشات بوجه عام » مما يؤكد أن حكم المادة المذكورة جاء عاما ومطلقا ولا يجوز تخصيصه وقد انعلم المخصص .

وقد قررت المادة ٢٨ من قانون التأمينات الاجتماعية للمؤمن عليه معاشا اذا نشأ عن اصابته عجز جزئي مستديم تقدر نسبته ب ٣٥٪ أو أكثر من العجز الكامل يوازي نسبة ذلك العجز بين معاش العجز الكامل ، أما اذا قلت نسبة العجز الجزئي المستديم عن ٣٥٪ فقد قررت له المادة ٢٩ من القانون تعويضاً بينت كيفية حسابه ، ولأن هذا التعويض ليس معاشا ما ينطبق عليه الحد الأدنى المنصوص عليه في المادة ٩١ سالفة الذكر نص القانون في الفقرة الأخيرة من المادة ٢٦ على أنه يراعى عند تقدير قيمة معاش العجز الكامل الذي يحسب التعويض على أساسه ألا يقل عن الحد الأدنى المشار اليه في المادة ٩١ من هذا القانون ولم يورد حكما بالنسبة لمعاش العجز الجزئي المستديم الذي تبلغ نسبته ٣٥٪ أو أكثر لأن هذا المعاش يخضع أصلا لحكم المادة ٩١ باعتباره معاشا وليس تعويضا .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية للقسم الاستشارى الى أن الحد الأدنى المنصوص عليه في المادة ٩١ من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ يشمل أيضا المعاش الذي يقرر للعجز الجزئي عن اصابات العمل .

(١١٣٠) ١٩٦٦/١٠/٢٩

(د) العمل بعد سن الستين

٢٢٩ - المادة ٦ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ تحيد إحقية العامل في الاستمرار في العمل أو الالتحاق بعمل جديد بعد بلوغ سن الستين بالشروط الواردة بالنص - التزام صاحب

العمل باستمرار تشغيل العامل الذي تتوافر فيه هذه الشروط برغم بلوغ سن التقاعد - يكون في حالة عقد العمل غير محدد المدة .

مفاد نص المادة ٦ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ بالتأمينات الاجتماعية انه يحق للعامل (المؤمن عليه) أن يستمر في العمل ، أو أن يلتحق بعمل جديد بعد بلوغه سن الستين بشرط أن يكون قادراً على أداء العمل وأن يكون من شأن استمراره في العمل (أو الالتحاق بعمل جديد) أن يستكمل مديد الاشتراك الفعلي (وليس المديد الاعتبارية) الموجبة للاستحقاق في المعاش ، وذلك فيما لا يجاوز آخر ديسمبر سنة ١٩٧٦ .

ويقابل حق العامل في الاستمرار في العمل - المخول له بموجب النص المتقدم - التزام على صاحب العمل باستمرار تشغيل العامل فيما لا يجاوز الاجل سالف الذكر - اذا ما تحققت في العامل شروط الانتفاع بالنص المشار اليه - وذلك على الرغم من بلوغ العامل سن التقاعد المتفق عليه أو المنصوص عليه في لوائح الانظمة الاساسية للعمل .

على أنه يتعين مراعاة أن أعمال حكم المادة السادسة من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه ، إنما يكون في حالة ما اذا كان عقد العمل غير محدد المدة ، حيث يكون ثمة مجال لتحديد سن التقاعد - أما في حالة ما اذا كان العقد محدد المدة فإن العمل لا يفيد من حكم النص سالف الذكر - وذلك لعدم امتداد مجال تحديد سن التقاعد الى العقود المحددة المدة حيث يرتضى العامل أن ينتهي عقده في أجل معين لا يرتبط بسن التقاعد .

أما فيما يتعلق بحق العامل في الالتحاق بعمل جديد فإن هذا الحق لا يقابله التزام - إذ الملتزم في هذه الحالة غير معين ولذلك فإن حكم المادة السادسة من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ لا يقرر للعامل - في هذا الخصوص - سوى مجرد رخصة مع دعوة الى أصحاب الاعمال لتشغيله في هذه الظروف .

(٩٥٤) ١٦٦٥/١٠/٩

٢٢ - اللائحة الصادرة بالقرار الجمهوري رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ تنص على سريان احكام قوانين العمل والتأمينات الاجتماعية على العاملين بشركات القطاع العام فيما يكون أكثر سخاء لهم - سريان احكام المادة ٦ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ على العاملين بهذه الشركات .

ان المادة الاولى من لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الصادرة بالقرار الجمهوري رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ تنص على أنه « يسرى على العاملين بالشركات الخاضعين لاحكام هذا النظام احكام قوانين العمل والتأمينات الاجتماعية والقرارات المتعلقة بهما فيما لم يرد بشأنه نص خاص في هذه اللائحة يكون أكثر سخاء بالنسبة لهم ويعتبر هذا النظام جزءاً متمماً

٢٦ فتاوى

لعقد العمل • . ومن ثم فإن مقتضى هذا النص هو أعمال حكم المادة السادسة من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ بإصدار قانون التأمينات الاجتماعية في شأن العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة بعمود عمل غير محددة المدة فتلتزم تلك الشركات بأبقائهم بها بعد بلوغهم السن المقررة لترك الخدمة إذا ما توافقت فيهم شروط أعمال حكم المادة المذكورة •

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى التزام الشركات التابعة للمؤسسات العامة بأبقاء العاملين بها بعمود غير محددة المدة بعد سن الستين (١) بشرط أن يكون العامل قادرا على العمل وأن يكون من شأن استمراره في العمل أن يستكمل مدد الاشتراك الفعلية الموجبة للاستحقاق في المعاش فيما لا يجاوز آخر ديسمبر سنة ١٩٧٦ • وذلك أعمالا لحكم المادة السادسة من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ بإصدار قانون التأمينات الاجتماعية •

٩٥٤ (١٩٦٥/١٠/٩)

٢٣١ - المادة ٥٧ من قانون التأمينات رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ معلقة بالقانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٦١ - استحقاق المعاش طبقا لها رهين بشرطين ، أولهما انتهاء خدمة المؤمن عليه ولانيهما أن يكون انتهاء الخدمة ببلوغه سن الستين - الاستحقاق بعمل جديد بعد سن الستين - شروط حساب هذه المدة طبقا للمادة ٧١ مكررا ب المضافة بالقانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٦١ •

إن المادة ٥٧ من قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ - التي انتهت خدمة المذكور الجديدة في ظله - كانت تقضى بأن يستحق معاش شيخوخة كل مؤمن عليه بلغ سن الستين • وقد أصبح نصها يجري بعد تعديلها بالقانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٦١ على أنه يستحق معاش الشيخوخة إذا انتهت خدمة المؤمن عليه ببلوغه سن الستين •

ومؤى هذا النص - خصوصا بعد ما أجرى عليه من تعديل - أن الاصل أن استحقاق معاش الشيخوخة رهين بشرطين أساسيين ، أولهما انتهاء خدمة المؤمن عليه ، ثانيهما أن يكون انتهاء الخدمة ببلوغه سن الستين •

وقد روعى في اجتماع الشرطين معا إزالة كل لبس من شأنه القول بأن بلوغ سن الستين وحده كاف لاستحقاق المؤمن عليه معاش الشيخوخة إذ قد لا تنتهي خدمة العامل ببلوغه هذه السن إذا كانت لوائح العمل ونظامه يسمحان ببقائه في الخدمة إلى ما بعد بلوغه سن الستين •

وقد أوردت المادة ٧١ مكررا (ب) بالمضافة بالقانون رقم ١٤٣ لسنة

١٩٦١ استثناء من هذا الاصل بأن نصت على أنه « استثناء من حكم المادة ٥٧ يجوز للمؤمن عليهم وقت صدور هذا القانون الاستمرار في العمل أو الالتحاق بعمل جديد بعد سن الستين متى كانوا قادرين على أدائه وتعتبر مدة خدمتهم المسددة عنها الاشتراكات محسوبة في تقدير المعاش إذا كان من شأن ذلك استكمال مدد الاشتراك الموجب للاستحقاق في المعاش » .

ومؤدى هذا النص أن الالتحاق بعمل جديد بعد سن الستين لا يترتب عليه لزما الاشتراك في تأمين الشيخوخة وسداد الاشتراكات عنه في الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية بل أن ذلك منوط بشرطين أولهما أن يكون من شأن ذلك استكمال مدد الاشتراك الموجب للاستحقاق في المعاش ، ثانيهما أن يكون العامل قادرا على أداء العمل حتى لا تكون الرغبة في استكمال مسدد الاشتراك سببا في إرهاب العامل بعمل جديد غير قادر عليه .

وبغير توفر هذين الشرطين لا تحتسب مدة الخدمة إذا التحق العامل بها بعد سن الستين في المسددة المسددة عنها الاشتراكات ومن باب أولى لا تحتسب هذه المدة إذا كان التأمين على العامل يتم لأول مرة عند التحاقه بالعمل بعد سن الستين .

ومن حيث أن السيد / ٠٠٠٠ قد بلغ سن الستين في ١٩٥٤/٧/٣١ وحصل من الشركة على مكافأة نهاية الخدمة حتى هذا التاريخ فإن تعيينه بعقد جديد في الشركة بعد بلوغه هذه السن لا يترتب عليه التأمين عليه في معاش الشيخوخة لأن هذا يكون تأميناً لأول مرة بعد بلوغ سن الستين الأمر الذي لا يجوز .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية للقسم الاستشاري إلى أنه لا محل لاشتراك السيد المذكور في تأمين الشيخوخة عن المدة التي أعيد تعيينه فيها بعد انتهاء خدمته لبلوغه سن الستين .

وإن من حقه اقتضاء المكافأة المقررة قانوناً من الشركة عن مدة خدمته المذكورة عند توافر شروطها .

(١٠٩٧ (١٠/١٠/١٩٦٧)

(ه -) مكافأة نهاية الخدمة والمعاش

٣٣٢ - مكافأة نهاية الخدمة حسابها بالتطبيق لاحكام الرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ يكون على أساس أجر العادل - المقصود بأجر العمل وفقا لقانون المذكور .

تنص المادة ٣٧ من الرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ على أنه « إذا انتهت مدة عقد العمل المحدد المدة أو كان الفسخ صادراً من جانب صاحب

العمل في العقود غير المحددة المدة وجب عليه أن يؤدي إلى العامل مكافأة عن مدة خدمته على الوجه الآتي :

(أ) للعامل المعين بالماهية الشهرية :

أجر نصف شهر عن كل سنة من السنوات الخمس الأولى وأجر شهر عن كل سنة من السنوات التالية بحيث لا تزيد المكافأة عن أجر سنة ونصف

(ب) للعامل الآخرين :

أجر نصف شهر عن كل سنة من السنوات الخمس الأولى وأجر شهر عشر يوما عن كل سنة من السنوات التالية بحيث لا تزيد المكافأة عن أجر سنة ونصف .

وتنص المادة ٣٨ من المرسوم بقانون المذكور على أن « يتخذ الأجر الأخير للعامل أساسا لتقدير المكافأة المنصوص عليها في المادة ٣٧ وذلك بالنسبة إلى العمال الذين يتقاضون أجورهم بالشهر أو بالأسبوع أو باليوم أو بالساعة » .

ومقتضى هذين النصين أن المحول عليه في حساب مكافأة نهاية الخدمة - طبقا لأحكام المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ - هو أجر العامل ومن ثم فإنه يتعين تحديد المقصود بالأجر الذي يتخذ أساسا لتقدير مكافأة نهاية الخدمة في نطاق تطبيق أحكام المرسوم بقانون سالف الذكر .

ولما كانت المادة الرابعة من هذا المرسوم بقانون تنص على أنه « يقصد بالأجر في تطبيق أحكام هذا القانون ما يتناوله العامل من أجر ثابت مضافا إليه جميع ما يحصل عليه من المبالغ المشار إليها في المادتين ٦٨٣ و ٦٨٤ من القانون المدني » .

وتنص المادة ٦٨٣ من القانون المدني على أن « تعتبر المبالغ الآتية جزءا لا يتجزأ من الأجر وتحسب في تعيين القدر الجائز المحجز عليه :

١ - العمالة التي تعطى للطوائف والمندوبين الجوالين والممثلين التجاريين .

٢ - النسب المثوية التي تدفع إلى مستخدمى المحال التجارية عن ثمن ما يبيعونه والعلاوات التي تصرف لهم بسبب غلاء المعيشة .

٣ - كل منحة تعطى للعامل علاوة على المرتب وما يصرف له جزاء أمانته أو في مقابل زيادة أعبائه العائلية وما شابه ذلك إذا كانت هذه المبالغ مقررة في عقود العمل الفردية أو لوائح المصنع أو جرى العرف بمنحها حتى أصبح عمال المصنع يعتبرونها جزءا من الأجر لا تبرعا » .

وتنص المادة ٦٨٤ من القانون المدني على أنه « لا يلحق بالأجر ما يعطى على سبيل الوهبة الا في الصناعة أو التجارة التي جرى فيها العرف بدفع وهبة وتكون لها قواعد تسمح بضبطها » وتعتبر الوهبة جزءا من الاجر اذا كان ما يدفعه منها العملاء الى مستخدمى المتجر الواحد يجمع قى صندوق مشترك ليقوم رب العمل بعد ذلك بتوزيعه على هؤلاء المستخدمين بنفسه أو تحت اشرافه . ويجوز فى بعض المصانع كصناعة الفنادق والمطاعم والمقاهى والمشارب الا يكون للعامل أجر سوى ما يحصل عليه من وهبة وما يتناوله من طعام » .

ويخلص من النصوص سالفه الذكر أن الاجر الذى تحسب على أساسه مكافأة الخمسة يتكون من عنصرين : اولهما - هو الاجر الثابت للعامل والعنصر الآخر يتمثل فى إجماع ما يحصل عليه العامل من المبالغ المشار اليها فى المادتين ٦٨٣ و ٦٨٤ من القانون المدني - فقد يكون عمالة او نسبة مئوية من ثمن ما يبيعه المستخدم أو اعانة غلاء المعيشة أو مكافأة على امانته أو فى مقابل زيادة اعبائه العائلية أو وهبة من عملاء المحل الذى يشتغل فيه . والنوع الاول من المبالغ التى تضاف الى الاجر الثابت فى حساب مكافأة نهاية الخدمة هى العمالة ، والعمالة - أو العمولة - هى الاجر الذى يتقاضاه مستخدمو المحال التجارية الذين يطوفون بمختلف المدن والقرى بحثا عن مشترين للسلع التى تاجر فيها تلك المحال وتحسب العمالة على أساس الصفقات التى تأتى عن طريقهم ، والنوع الثانى هو النسب المئوية التى تدفعها بعض المحال التجارية لمستخدميها من ثمن ما يبيعونه تشجيعا لهم على الاهتمام بعملهم . والنوع الثالث هو اعانة غلاء المعيشة - وهى عبارة عن نسبة مئوية من الاجر تؤدى الى العامل لتغطية زيادة نفقات المعيشة ، والنوع الرابع من المبالغ المشار اليها هو المنحة التى تعطى للعامل علاوة على الاجر الثابت فى نهاية كل سنة أو فى فترات معينة خلال السنة وقد جرت العادة الا يختص بالمنحة فريق من عمال المؤسسة الواحدة دون الفريق الآخر بل تصرف للجميع دون استثناء وصرف هذه المنحة انما يكون من جانب صاحب العمل وحده تبرعا منه لعماله دون أن يكون موضع مساومة بينه وبين العمال والدافع الى ذلك ما يحققه صاحب العمل من أرباح تسمح به بهذا التبرع . وقد استقر القضاء فى فرنسا على أن صرف المنحة سنويا يجعلها حقا - لا تبرعا - اذا صرفت باستمرار وكان صرفها بنسبة واحدة لجميع مستخدمي المؤسسة دون استثناء أحد منهم وفى هذه الحالة تعتبر المنحة جزءا من الاجر وتأخذ حكمه . ويعتبر كذلك من قبيل المنحة ما يصرف للعامل جزءا امانته أو فى مقابل زيادة اعبائه العائلية وما شابه ذلك اذا كانت هذه المبالغ مقررة فى عقود العمل الفردية أو لوائح المصنع أو جرى العرف بمنحها حتى أصبح عمال المصنع يعتبرونها جزءا من الاجر لا تبرعا ، والنوع الخامس والاخير من المبالغ بمسألة الذكر هو الوهبة - فقد جرى العرف على أن يدفع عملاء المحال

العاملة كالمقاهي والمطاعم والمشارب - بالإضافة الى ثمن ما يقدم لهم من طعام أو شراب - مبلغا من المال لمن ، قام بخدومتهم وهو ما يسمى (بالبقشيش) والطابع الذي يميز الوهبة انها تلحق لشخص لا يتقاضى ممن دفعها ثمنها قدم من خدمات ويشترط لاعتبار الوهبة جزءا من الاجر - فى الصناعة والتجارة - شرطان : الاول أن يكون العرف قد جرى بدفعها - والثانى أن يكون لها قواعد تسمح بضبطها ، كما تعتبر الوهبة جزءا من الاجر - ولو لم يتوافر الشرطان المذكوران - اذا كان ما يدفعه منها العملاء الى مستخدمى المتجر الواحد يجمع فى صندوق مشترك ليقوم رب العمل بعد ذلك بتوزيعه على هؤلاء المستخدمين بنفسه أو تحت اشرافه كما قد تجعل الوهبة محل الاجر الثابت فى بعض الصناعات كصناعة الفنادق والمطاعم والمقاهى والمشارب .

ومن حيث أن المكافأة انتمى كانت تمنح للموظف - صاحب الشأن - لاشرافه على الاعمال الحسابية الخاصة بمراحل تصفية مرفق سددت حديد الدتا وتزويد لجنة التصفية بالبيانات اللازمة لم تكن تصرف من ميزانية المرفق وانما كانت تصرف من حصيلة التصفية نظير عمل مؤقت خاص بالتصفية وينتهى بانتهائها ومن ثم فإن هذه المكافأة لا تعتبر اجرا ثابتا كما انه لا تعتبر جزءا من هذا الاجر الثابت اذ انها لا تدخل فى نوع من أنواع المبالغ المشار اليها أو نسبة مئوية من ثمن المبيعات أو اعانة غلاء المعيشة كما انها ليست منحة بمعناها سالف الذكر ولا مكافأة على امانته أو فى مقابل زيادة اعبائه العائلية وهي أخيرا ليست وهبة على النحو السابق الإشارة اليه وعلى ذلك فإن المكافأة المذكورة لا تدخل فى مدلول الاجر الذى تصنّب على أساسه مكافأة نهاية الخدمة للسيد المذكور - بالتطبيق لاحكام المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ فى شأن عقد العمل الفردى .

(١٣٣ (١٩٦٣/١/٢٩)

٣٣٣ - قانون العمل رقم ٤١ لسنة ١٩٤٤ - عدم خضوع العمال الزراعيين لاجرامه - خفوتهم لاحكام قوانين العمل ابتداء من القانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ - عدم الخدمة التى يستحقونها منها المكافأة هي فقط التى قضيت فى ظله دون البدل السابقة - تنظيم مكافأة نهاية الخدمة لهم بمقتضى احكام اللوائح والامثلة الخاصة - عدم التفرقة بين العمال المشتغلين بالزراعة والخدمة فى تنفيذ احكام هذا القانون النظم - اثره - استحقاق العمال الزراعيين لمكافأة نهاية الخدمة عن لدة من تاريخ تعيينهم الى تاريخ العمل بالقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ بالشروط والافاضع ووفقا للاسس التى كانت مقررة فى اللوائح والامثلة المشار اليها - قرار الشركة الصادر فى أغسطس سنة ١٩٦٥ بصرف مكافأة للمعاملين الزراعيين بها عن مدة خدمتهم السابقة على نفاذ القانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ - على الاسس التى قررهما هذا القانون هو تعديل لائحة الشركة ولوائحها التى كانت نافذة قبل صدوره - ضرورة اعتماده من مجلس ادارة المؤسسة المختصة .

ان القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٤٤ الخاص بعقد العمل الفردى قد نظم

بمكافأة نهاية الخدمة للمعمال الا انه استثنى من الخضوع لاحكامه العمال المشتغلين في الزراعة وذلك بما نص عليه في المادة الثامنة منه من انه لا يعتبر الاشخاص الآتي بيانهم من العمال الذين يسرى عليهم هذا القانون :

١ - الاشخاص الذين يشتغلون في الزراعة بما فيهم المستعملين لادارة آلات غير الآلات التي تدار باليد ولما صدر القانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ في شأن عقد العمل الفردى لم يستثنى من احكامه العمال المشتغلين بالزراعة وكذلك لم يستثن القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ ، باصدار قانون العمل هؤلاء العمال من الخضوع لاحكامه .

ومن حيث ان العمال الزراعيين انما يخضعون في نظم مكافآت نهاية الخدمة لقوانين العمل ابتداء من القانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ ، وان مبدأ الخدمة التي يستحقونها عنها مكافآتهم وفقاً لاحكامه هي المدد التي قضيت في ظله فحسب دون تلك السابقة عليه ذلك ان القانون الجديد يسرى بآثره المباشر على الآثار المستقبلية للمراكز القانونية القائمة وقت العمل به ولا يجوز اعمال احكامه بالنسبة لهذه المراكز في فترة سابقة على العمل به الا بنص خاص يقرر الاثر الرجعي .

غير انه لما كان ثمة تنظيم لمكافآت نهاية الخدمة لمعمال شركة وادى كوم أمبو كان قائماً منذ سنة ١٩١٩ بالاتفاقات التي عقدتها الشركة مع عمالها في ٢٧ من اكتوبر سنة ١٩١٩ - وفي ٧ من يوليو سنة ١٩٢٤ وفي سنة ١٩٣٧ وفي ١١/٣/١٩٤١ ثم باللائحة الداخلية لمعمال تفتيش وادى كوم أمبو التي صدرت في اول مارس سنة ١٩٤٥ ، وقد نظمت هذه الاتفاقات كما نظمت اللائحة الداخلية مكافآت العمال المثبتين وغير المثبتين .

ولم يكن هذا التنظيم السابق لهذه الشركة يفرق بين العمال المشتغلين بالزراعة وغيرهم ومن ثم فان العمال الزراعيين يستحقون مكافآت نهاية الخدمة عن المدة من تاريخ تعيينهم الى تاريخ العمل بالقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ - بالشروط والاولاوضاع ووفقاً للاساس التي كانت مقررة في الاتفاقات واللائحة المشار اليها .

واذ جرى العمل في الشركة على صرفه مكافآت العمال الزراعيين منذ العمل بالقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ عن المدد السابقة على نفاذه ووفقاً لاحكامه فان ذلك لا يرقى الى حد الالتزام القانوني الذي تلتزم به الشركة لان اطراد العمل في هذه الشركة على هذا لم يكن معناه اتجاه ارادة الشركة الى منعه هؤلاء العمال حقوقاً تزيد على ما قرره القانون لهم وانما كان بناء على ما هو ظاهر من ظروف الحال الخطأ في تفسير القانون اذ قام الظن لدى الشركة بأن القانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ المشار اليه يسرى بآثر رجعي على المدد

السابقة عليه وهو تفسير مخالف للقانون ومن ثم لا يترتب هذا التفسير والتطبيق الخاطيء التزاماً بالاستمرار فيه .

ومن ثم فإن مدد خدمة العمال الزراعيين السابقة على العمل بالقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ إنما تحسب وفقاً للاسس التي كانت مقررة في نظام الشركة وليس وفقاً لاحكام قانون العمل . ان ما قرره مجلس ادارة شركة وادى كوم امبو في ٢٨/٨/١٩٦٥ من صرف مكافأة للمصالح الزراعيين بالشركة عن مدد خدمتهم السابقة على نفاذ القانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ - ووفقاً لاحكامه إنما رتب التزاماً على الشركة يختلف عن التزامها المقرر قانوناً فهو يزيد عنه بالنسبة الى العاملين الذين لا تنطبق عليهم شروط الإفادة من اتفاقيات ١٩١٩ - ١٩٢٤ - ١٩٣٧ - ١٩٤١ - ويقل بالنسبة الى الذين تنطبق عليهم شروط هذه الاتفاقيات إذا كانت هذه الاتفاقيات أسنخى من قانون العمل . ومن ثم فهو صحيح قانوناً فيما يقرره من زيادة في حقوق العمال من نظم الشركة إذ تضع قوانين العمل حداً أدنى لحقوق العمال في المكافأة لا يمنع من تقرير ما يزيد عليه ، وباطل فيما يقرره من نقص في حقوق العمال في نظام الشركة - إذ لا تتيح قوانين العمل لأصحاب الأعمال التحلل من نظمهم التي تزيد في حقوق العمال .

وإذ صدر هذا القرار في ظل العمل بأحكام القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ بإصدار قانون المؤسسات العامة الذي تنص المادة ١٤ منه على أن « يبلغ رئيس مجلس ادارة الشركة أو الجمعية التعاونية قرارات مجلس الادارة الى رئيس مجلس ادارة المؤسسة المختصة ولا تكون هذه القرارات نافذة في المسائل الآتية الا بعد اعتمادها من مجلس ادارة المؤسسة » .

١ - اللوائح

وبقي الاختصاص المذكور منقداً لمجلس ادارة المؤسسة بالمادة ١٦ من قانون المؤسسات العامة رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ .

وكان قرار مجلس الادارة سالف الذكر بمثابة اللائحة التي تنطبق على العمال الزراعيين بالشركة عن مدد خدمتهم السابقة على نفاذ القانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية للمقسم الاستشارى الى :

١ - ان شركة وادى كوم امبو لا تلتزم لكل عمالها الزراعيين بأداء مكافأة نهاية الخدمة عن المدة السابقة على العمل بالقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ بالتطبيق لاحكام هذا القانون وإنما تلتزم بها طبقاً للأنظمة التي كانت سارية قبل نفاذه من لوائح واتفاقيات .

٢ - ان اطراد العمل بالشركة على منح عمالها الزراعيين هذه المكافأة

عن المدة السابقة على العمل بالقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ على الاسس المقررة بهذا القانون لا ينهض سندنا للالتزام بالاستمرار في صرفها على هذا النحو .

٣ - ان قرار مجلس ادارة الشركة الصادر في ٢٩ من أغسطس سنة ١٩٦٥ بالموافقة على صرف مكافأة للعاملين الزراعيين عن مدة خدمتهم السابقة على نفاذ القانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ على الاسس التي قررها هذا القانون هو تعديل لائحة الشركة ولوائحها التي كانت نافذة قبل صدوره مما يتعين معه اعتماده من مجلس ادارة المؤسسة المختصة مع مراعاة عدم الانتقاص من حقوق العاملين في هذه المكافأة والمستحقة لهم وفقا للاتفاقات واللائحة السابقة على العمل بالقانون سالف الذكر .

٤٨٩ (٤/٣٦ / ١٩٦٧) .

٢٢٤ - مدى التزام المؤسسة المصرية العامة للتأمينات الاجتماعية بأداء مكافأة نهاية للعمال الذين انتهت خدمتهم قبل اول يناير سنة ١٩٦٢ .

كان القانون رقم ٤١٩ لسنة ١٩٥٥ الخاص بإنشاء صندوق للتأمين وآخر للادخار للعمال الحاضرين لاحكام الرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ بشأن عقد العمل الفردي ينص في المادة ٣٤ منه على « تحمل المبالغ التي يدفعها صاحب العمل في صندوق الادخار وفوائدها محل المكافأة التي تستحق للعامل في نهاية خدمته عن مدة خدمته والتي تحتسب على الوجه المبين بالمادة ٣٧ من المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ أو على الوجه المبين في عقود العمل الفردية أو المشتركة أو اللوائح والنظم المعمول بها في المنشآت أو قرارات هيئات التحكيم أيهما أكبر . فإذا قلت المبالغ التي يدفعها صاحب العمل عما يستحق للعامل من مكافأة تقسم المؤسسة بأداء الفرق الى العامل على أن تتقاضاه بعد ذلك من صاحب العمل وتحل المؤسسة قانونا بقيمة ما تدفعه من فرق محل العامل أو المستحقين عنه على حسب الاحوال في مطالبة صاحب العمل . ولها في حالة تأخره عن الدفع الحق في اقتضاء فوائد سنوية مركبة بسعر ٦٪ تسري اعتبارا من تاريخ المطالبة الثانية حتى تاريخ الاداء وبشرط أن يكون قد انقضى على المطالبة الاولى أسبوع على الأقل ويجب أن تكون المطالبة بكتاب موصى عليه مع علم الوصول » .

كما نصت المادة ٣٨ من القانون رقم ٤١٩ لسنة ١٩٥٥ سالف الذكر على أنه « على كل صاحب عمل يخضع لاحكام هذا القانون أن يؤدي الى المؤسسة رسما شهريا ثابتا قدره واحد في المائتين من الاجور الإجمالية لتأمينها في المدة ٢٠ التي تستحق للعمال المشتركين في صندوق الادخار الموجودين في خدمته وتقيد هذه الاموال وبيع استثمارها في حساب خاص

وتكون بمثابة احتياطي يختص لمقابلة الحسائر التي تتعرض لها المؤسسة نتيجة تطبيق أحكام الفقرة الثالثة من المادة ٣٤ .

ثم صدر القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ بإصدار قانون التأمينات الاجتماعية وقضى في المادة الرابعة منه بإلغاء القانون رقم ٤١٩ لسنة ١٩٥٥ المشار إليه ، كما قضى في المادة السابعة بأن يستمر العمل بأحكام هذا القانون الأخير إلى أن يتم تطبيق أحكام قانون التأمينات الاجتماعية .

وقد نصت المادة ٦٣ من قانون التأمينات الاجتماعية على أن « يحل الناتج من الاشتراكات التي يؤديها صاحب العمل في هذا التأمين وفي صندوق الادخار المشار إليه محل المكافأة التي تستحق للمؤمن عليه في نهاية الخطة والتي تحتسب على الوجه المبين بالمادة ٧٣ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ وعلى الوجه المبين في عقود العمل الفردية أو المشتركة أو اللوائح والنظم المعمول بها في المنشآت أو قرارات هيئات التحكم أيها أكبر ١٠٠ فإذا قل الناتج المذكور عما يستحق للمؤمن عليه من مكافأة وجب على صاحب العمل تسديد ذلك الفرق إلى الخزينة خلال أسبوع من تاريخ المطالبة والا استحققت عليه فوائد تأخير بسعر ٦٪ سنوياً تسرى اعتباراً من تاريخ انتهاء خدمة المؤمن عليه ، وفي جميع الأحوال يجب على المؤسسة إضافة ذلك الفرق إلى حساب المؤمن عليه في حدود المكافأة المنصوص عليها في المادة ٧٣ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ أو ما تحصله فعلاً من صاحب العمل تطبيقاً لأحكام عقود العمل الفردية أو المشتركة أو اللوائح والنظم المعمول بها في المنشآت أو قرارات التحكم أيها أكبر ، وتحل المؤسسة قانوناً بما يستحق من فرق محل المؤمن عليه أو المستحقين عنه حسب الأحوال في فطالبة صاحب العمل » .

كما نصت المادة ٧٥ من قانون التأمينات الاجتماعية على أنه « على كل صاحب عمل يخضع لأحكام هذا القانون أن يؤدي إلى المؤسسة رسماً شهرياً قدره واحد في الألف من الأجور التي تستحق للمؤمن عليهم ، وتقيد حصيلته بهذا الرسم وبيع استثمارها في حساب خاص وتكون بمثابة احتياطي يختص لمقابلة الحسائر التي قد تتعرض لها المؤسسة بتطبيق أحكام الفقرة الأخيرة من المادة ٦٣ . » .

ثم صدر القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٦١ بتعديل بعض أحكام قانون التأمينات الاجتماعية على أن يعمل به اعتباراً من أول يناير سنة ١٩٦٢ وقد ألغى هذا القانون المادة ٦٣ من قانون التأمينات الاجتماعية السابق الإشارة إليها - ونص في المادة ٧٠ معدلة على أن « المعاشات والتعويضات المقررة وفقاً لأحكام الفصل السابق لا تقابل من التزامات صاحب العمل في تأمين الشيخوخة إلا ما يعادل الفقرة الثانية من المادة ٢ من القانون رقم ٩١ لسنة

١٩٥٩ يلتزم صاحب العمل المرتبط مع عماله بنظام مكافآت أو ادخار أفضل بدفع الزيادة كاملة الى المؤمن عليه أو المستحقين عنه مباشرة » .

ويبين من استقراء النصوص سالفة الذكر أن التزام المؤسسة بأداء مكافأة نهاية الخدمة قد مر بمراحل ثلاث :

المرحلة الاولى :

وهي التي كانت تلتزم فيها المؤسسة طبقا للمادة ٣٤ من القانون رقم ٤١٩ لسنة ١٩٥٥ بأداء هذه المكافأة محسوبة طبقا للمادة ٣٧ من المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ وعلى الوجه المبين في الانظمة الخاصة أيهما أكبر بحيث اذا قلت الاشتراكات التي يؤديها صاحب العمل عن المكافآت المستحقة على الاساس سالف الذكر التزمت المؤسسة بأداء الفرق كغلا ، دوة توقف على قيام صاحب العمل بأداء ذلك الفرق اليها .

المرحلة الثانية :

وهي التي كانت تلتزم فيها المؤسسة طبقا لنص المادة ٦٣ من قانون التأمينات الاجتماعية بأداء مكافأة نهاية الخدمة محسوبة على أساس المادة ٧٣ من قانون العمل أو ما حصلته فعلا من صاحب العمل أيهما أكبر وفي هذه الحالة تلتزم المؤسسة بأداء ما يزيد على المكافأة محسوبة على أساس المادة ٧٣ من قانون العمل في حدود ما حصلته فعلا من صاحب العمل وبصرف النظر عما يلتزم به صاحب العمل أصلا قبل عماله .

أما المرحلة الثالثة :

ففيها اقتصر التزام المؤسسة على ما يعادل مكافأة نهاية الخدمة محسوبة على أساس المادة ٧٣ من قانون العمل فقط بحيث يلتزم صاحب العمل نفسه بأداء ما يزيد على المكافأة محسوبة على هذا الاساس الى العامل المؤمن عليه أو المستحقين عنه مباشرة وهو ما قضت به المادة ٧٠ من قانون التأمينات الاجتماعية بعد تعديلها بالقانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٦١ .

وتطبيقا لاحكام المادة ٦٣ من قانون التأمينات الاجتماعية سالفة الذكر ، فإن المؤسسة تلتزم بأداء الفرق بين ناتج الاشتراكات التي اداها صاحب العمل والمكافأة المستحقة للعامل في حدود معينه أو وضحتها الفقرة الاخيرة من هذه المادة هي المكافأة المنصوص عليها في المادة ٧٣ من قانون العمل أو ما تحصله المؤسسة فعلا من صاحب العمل تطبيقا لاحكام عقود العمل الفردية أو المشتركة أو اللوائح والنظم المعمول بها في المنشآت أو قرارات هيئات التحكم أيهما أكبر . ومقتضى ذلك أن المؤسسة تلتزم في جميع الاحوال

بإداء المكافأة القانونية محسوبة تطبيقاً للمادة ٧٣ من قانون العمل فإذا كان ناتج اشتراكات رب العمل يقل عن المكافأة المذكورة فإن المؤسسة تلتزم بإدائه الفرق بين ذلك الناتج وبين المكافأة المستحقة طبقاً للمادة ٧٣ المشار إليها ، أما إذا كانت المكافأة المستحقة للعامل طبقاً لنظام خاص تزيد على المكافأة المحسوبة على أساس المادة ٧٣ المذكورة وكان ما حصلته المؤسسة من صاحب العمل مضافاً إلى ناتج الاشتراكات التي أداها يزيد على المكافأة المنصوص عليها في المادة ٧٣ من قانون العمل فإن المؤسسة تلتزم بإدائه هذه الزيادة إلى العامل في حدود ما حصلته فعلاً من صاحب العمل ، بصرف النظر عن مقدار المكافأة المستحقة أصلاً للعامل قبل رب العمل .

فالمادة ٦٣ من قانون التأمينات الاجتماعية قد هدفت إلى التوفيق بين مصلحة كل من العامل والمؤسسة في ذات الوقت ، إذ ضمنت للعامل حداً أدنى من المكافأة يقدر على أساس المادة ٧٣ من قانون العمل حتى ولو قل ناتج اشتراكات رب العمل عن هذا الحد كما أنها لم تشأ إلزام المؤسسة بأكثر من ذلك إلا في حدود ما حصلته فعلاً من صاحب العمل ، وإذا كان المشرع قد أوجب على صاحب العمل أداء كامل الفرق بين ناتج الاشتراكات التي أداها وبين المكافأة القانونية إلى المؤسسة لحساب العامل وأحل المؤسسة قانوناً محل العامل أو المستحقين عنه في مطابقة صاحب العمل بهذا الفرق فليس مقتضى ذلك إلزام المؤسسة بإدائه الفرق إلى العامل وإنما ينحصر التزامها بإدائه هذا الفرق في الحدود السابقة فحسب ، على أن تقوم بمطالبه صاحب العمل بتكملة المكافأة المستحقة للعامل وأداء ما تحصله منه إلى العامل وذلك نظراً لما تمتع به المؤسسة من وسائل قانونية تجعلها أقدر من العامل في الحصول على حقوقه من رب العمل وبذلك يكون المشرع قد حدد التزامات المؤسسة قبل العمال عن مكافآت نهاية إجلهم بما لا يخل بحقوق هؤلاء العمال أو يهدرهما وبما يلائم بين مصلحتهم في اقتضاء حقوقهم كاملة من صاحب العمل وبين مصلحة المؤسسة في عدم تعرض مآليتها لهزات عنيفة ناتجة عن تحميلها كامل المسؤولية من تقصير أصحاب الأعمال في أداء حقوق عمالهم ، وما قد يصرفها أو يعوقها عن تحقيق الهدف الاسمي الذي أنشئت من أجله ، وهو العمل لصالح العمال برفع مستوى معيشتهم نحو حياة أفضل .

ولا حاجة للقول بالزام المؤسسة في أداء كامل الفرق بين ناتج الاشتراكات التي أداها صاحب العمل والمكافأة القانونية استناداً إلى أن المادة ٧٥ من قانون التأمينات الاجتماعية قد قضت بتحصيل رسم شهري من صاحب العمل يخصص لمقابلة الحسابات التي قد تتعرض لها المؤسسة طبقاً لأحكام الفقرة الأخيرة من المادة ٦٣ من القانون المذكور ذلك لأن هذه الحسابات متوقعة حصولها حتى في حالة ما إذا اقتصر التزام المؤسسة على أداء ذلك الفرق في حدود المكافأة محسوبة طبقاً للمادة ٧٣ من قانون العمل إذا ما تعذر

على الهيئة تحصيل الفرق بين ناتج الاشتراكات التي اذاعها صاحب العمل وبين المكافأة التي اذعتها للعامل .

ولا وجه للقول بأن المادة ٦٣ من قانون التأمينات الاجتماعية قد حلت محل المادة ٣٤ من القانون رقم ٤١٩ لسنة ١٩٥٥ وتضمنت نفس الاحكام التي تضمنتها المادة الاخيرة وان كل ما هناك من اختلاف بين هاتين المادتين هو مجرد اختلاف لفظي لا يؤدي الى اختلاف احكامهما ، ذلك أنه يبين من استقرار كل من المادتين المذكورتين ان الاختلاف بينهما ليس اختلافًا لفظيًا في الصياغة فحسب وانما هو - لا شك - اختلاف في الاحكام الموضوعية التي تضمنتها كل منهما ، فالمادة ٣٤ المشار اليها تقضى بأنه « اذا قلت المبالغ التي يدفعها صاحب العمل (ناتج الاشتراكات) عما يستحق للعامل من مكافأة تقوم المؤسسة بأداء الفرق الى العامل على أن تتقاضاه بعد ذلك من صاحب العمل » ، أما المادة ٦٣ سالفة الذكر فتقضى بأنه « اذا قل الناتج من الاشتراكات التي يؤديها صاحب العمل عما يستحق للمؤمن عليه من مكافأة وجب على صاحب العمل تسديد ذلك الفرق الى المؤسسة ... وفي جميع الاحوال يجب على المؤسسة اضافة ذلك الفرق الى حساب المؤمن عليه في حدود المكافأة المنصوص عليها في المادة ٧٣ من قانون العمل أو ما تحصله فعلا من صاحب العمل أيهما أكبر » . وعلى ذلك فإن المادة ٣٤ من القانون رقم ٤١٩ لسنة ١٩٥٥ صريحة في الزام المؤسسة بأداء الفرق بين ما اذاع صاحب العمل وبين المكافأة المستحقة دون أن تضع حدودا للمدى هذا الالتزام بما يجعل المؤسسة ملتزمة بأداء ذلك الفرق ، أيا كان مقداره ، في حين أن المادة ٦٣ المذكورة اوضحت صراحة في فقرتها الاخيرة حدود التزام المؤسسة بأداء الفرق المشار اليه ، هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فإن التزام المؤسسة بأداء ذلك الفرق الى العامل طبقا للمادة ٣٤ غير معلق على قيام صاحب العمل بأداءه اليها اذ المؤسسة ملتزمة بالقيام بأداء ذلك الفرق الى العامل أولا ، ثم تتقاضاه بعد ذلك من صاحب العمل أما طبقا لنص المادة ٦٣ فإن التزام المؤسسة بأداء الفرق المشار اليه فيما يزيد على حدود المكافأة المنصوص عليها في المادة ٧٣ من قانون العمل - رهين بقيام صاحب العمل بتسديد ذلك الفرق وفي حدود ما تحصله المؤسسة فعلا من صاحب العمل .

(١٩٦٢/٨/١٦) ٥٤٦

٢٢٥ - مدى التزام مؤسسة التأمينات الاجتماعية بأداء مكافأة نهاية الخدمة للعامل بعد صدور القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٦١ بتعديل بعض احكام قانون التأمينات الاجتماعية المعمول به اعتبارا من الأول يناير سنة ١٩٦٢ .

لا يسوغ الاستناد الى نص المادة ٧٠ من قانون التأمينات الاجتماعية .

معدلة بالقانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٦١ - والتي تقضى بالزام صاحب العمل بأداء ما يزيد من حقوق العمال على المكافأة القانونية محسوبة على أساس المادة ٧٣ من قانون العمل الى هؤلاء العمال أو المستحقين عنهم مباشرة - للقول بأن المؤسسة كانت ملتزمة قبل التعديل الأخير - بأداء الزيادة - المشار إليها الى العمال أو المستحقين عنهم ذلك أنه اذا كان المشرع قد هدف في المادة ٧٠ المذكورة الى اعفاء المؤسسة وإخلاء مسئوليتها مما قد يزيد من حقوق العمل قبل رب العمل على المكافأة القانونية محسوبة طبقاً للمادة ٧٣ من قانون العمل بحيث يلتزم صاحب العمل نفسه بأن يؤدي الزيادة الى العمال أو المستحقين عنهم مباشرة ، الا أن هذا لا يعنى أن المؤسسة كانت قبل هذا التعديل - الذى أوردته المادة ٧٠ ملزمة بأداء تلك الزيادة الى العمال أيا كان مقدارها وسواء أدى رب العمل إليها هذه الزيادة أو لم يؤديها إذ أنه يتعين اتباع حكم المادة التى كانت تتناول بالتنظيم هذه الخصوصية وهي المادة ٦٣ من قانون التأمينات الاجتماعية ، والتي وضعت حدوداً للالتزام المؤسسة في هذا الشأن على الوجه السابق أيضاً ، على أنه لما كانت المادة ٦٣ المشار إليها قد قضت بالزام صاحب العمل بأداء الفرق بين ما آداه من اشتراكات وبين المكافأة المستحقة قانوناً للعمال أو المستحقين عنه وأجلت المؤسسة قانوناً محل العامل أو المستحقين عنه في مطالبة صاحب العمل بالفرق المذكور فإنه يتعين على المؤسسة أن تتخذ من جانبها جميع الاجراءات اللازمة للحصول على هذا الفرق وتقوم بأداء ما تحصله منه للعمال ، أو المستحقين عنه مضافاً عنه فوائد التأخير المنصوص عليها في المادة ٦٣ المذكورة .

لهذا ، انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن المؤسسة ملزمة - طبقاً لنص المادة ٦٣ من قانون التأمينات الاجتماعية سالف الذكر - بأداء مكافأة نهاية الخدمة للعمال الذين انتهت خدمتهم قبل أول يناير سنة ١٩٦٢ محسوبة على أساس المادة ٧٣ من قانون العمل ، أو ما حصلته فعلاً من صاحب العمل أيهما أكبر وذلك بصرف النظر عن مقدار المكافأة التى يلتزم بها صاحب العمل أصلاً قبل عمله أو المستحقين عنه ، على أن تتخذ المؤسسة من جانبها كافة الاجراءات اللازمة للحصول على ما قد يتبقى للعمال من المكافآت المستحقة له في ذمة صاحب العمل ، مضافاً اليه فوائد التأخير المنصوص عليها في المادة ٦٣ المذكورة - وأن تقوم بأداء ما تحصله الى العامل أو المستحقين عنه .

(١٩٦٢/٨/١٦) ٥٤٦

٢٢٣٦ - الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية - حلت محل صاحب العمل في التزامه بمكافأة نهاية الخدمة طبقاً لإحكام كل من قانون التأمينات الاجتماعية السابق رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ (معدلة بالقانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٦١) والقانون الجديد رقم ٧٣ لسنة ١٩٦٤ - الالتزام بصرف الزيادة من ذمة المكافأة القانونية . أصبح وفقاً لذلك على الهيئة المذكورة .

ان قانون التأمينات الاجتماعية قد سرى على موظفى شركة السكر والتقطير المصرية اعتبارا من أول أغسطس سنة ١٩٦١ بالتطبيق للمادة ٢٨ من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر به القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ معدلة بالقانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٦١ ولقرار وزير الشئون الاجتماعية والعمل رقم ٢٩ لسنة ١٩٦١ القاضى بـسريان أحكام قانون التأمينات الاجتماعية على جميع المنشآت والمؤسسات اعتبارا من تاريخ العمل به فى أول أغسطس سنة ١٩٦١ وبذلك حل قانون التأمينات الاجتماعية محل النظام الخاص بهذه الشركة اعتبارا من هذا التاريخ .

وان الفقرة الثالثة من المادة ٧٨ سالفه الذكر تنص على التزام اصحاب الاصحاب المرتبطين مع عمالهم بأنظمة معاشات أفضل الذين سرى عليهم أحكام هذا القانون بإنشاء أنظمة معاشات تكيلية بقيمة الفرق بين ما كانوا يتحملونه فى نظام المعاشات الخاص والاشتراك فى هذا التأمين ، وتنص المادة الرابعة من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ باصدار قانون التأمينات الاجتماعية على أن « يؤدى النظام الخاص بالمبالغ المستحقة عليه نقدا وفقا لأحكام المادة ٨٤ من القانون المرافق الى الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية » .

كما تنص المادة ٧٥ من هذا القانون الإخير على أن « تتكون أموال هذا التأمين (تأمين الشيخوخة والعجز والوفاء والتأمين الإضافى ضد العجز والوفاء) مما يأتى :

٣ - مكافأة نهاية خدمة للعاملين وبؤديها كاملة صاحب العمل ٠٠٠ ، وتقضى المادة ٨٩ من القانون ذاته على أن « المعاشات والتعويضات المقررة وفقا لأحكام هذا الباب لا تقابل من التزامات صاحب العمل فى تأمين الشيخوخة والعجز والوفاء الا ما يعادل مكافأة نهاية الخدمة القانونية محسوبة على أساس المادة ٧٣ من قانون العمل وأحكام الفقرة الثانية من المادة ٢ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ .

ويلتزم اصحاب الاعمال الذين كانوا يرتبطون حتى آخر يوليو سنة ١٩٦١ بأنظمة معاشات أو مكافآت أو ادخار أفضل ببقية الزيادة بين ما كانوا يتحملونه فى تلك الانظمة ومكافأة نهاية الخدمة القانونية محسوبة على الأساس المشار اليه فى الفقرة السابقة وتحسب هذه الزيادة عن كامل مدة خدمة العمال سواء فى ذلك مدة الخدمة السابقة أو ...

وتصرف للمؤمن عليه ... نقدا عند استحقاق صرف المعاش ٠٠٠ .

وبؤخذ من النصوص المتقدمة أن الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية قد حلت محل صاحب العمل فى التزامه بمكافأة نهاية الخدمة التى يلتزم الإخير بأن يؤديها الى الهيئة مقابل التزامها بالتعويضات والمعاشات المقررة

وفقا لاحكام قانون التأمينات الاجتماعية وان الالتزام بصرف الزيادة عن قيمة المكافأة القانونية بالنسبة لاصحاب الاعمال الذين كانوا مرتبطين حتى آخر يوليو سنة ١٩٦١ بأنظمة معاشات أو مكافآت أو ادخار أفضل قد أصبح واقعا على الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية وان مصدر هذا الالتزام هو قانون التأمينات الاجتماعية ذاته وليس مصدره لائحة نظام التوظيف والعمل لموظفي وعمال الشركة الصادرة بقرار رئيس مجلس الادارة رقم ١٩١ لسنة ١٩٦٢ اغنيا تنص عليه في المادة ١٤٧ من التزام الشركة بصرف الفرق بالزيادة عن قيمة المكافأة القانونية للموظف أو للمستحقين عنه عند نهاية الخدمة ، لان هذا النص وقد صدر بأداة أدنى من قانون التأمينات الاجتماعية يعتبر منسوخا بالحكم المصموم عليه في المادة ٨٩ من هذا القانون الاخير الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ سالفة الذكر .

(١٠٦١ / ١٠ / ١٦)

٣٣٧ - تحديد المستحقين للمعاش وشروط استمرار صرفه - استمرار صرف المعاش في جميع الحالات منوط بعدم التحاق صاحب المعاش بعمل أو مهنة أو كانت سنة عند ذلك .

ان المادة ٨٩ من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ المعدل بالقانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٦١ تنص على أنه « اذا توفي المؤمن عليه أو صاحب المعاش كان للمستحقين عنه الحق في تقاضي معاشات بمقدار الانصبة المقررة بالجدول رقم ٣ المرفق » .

ويقصد بالمستحقين في المعاش :

- ١ - أرملة المؤمن عليه أو صاحب المعاش .
- ٢ - أولاده وإخواته الذكور الذين لم يجاوزوا الحادية والعشرين .
- ٣ - الارامل والطلقات وغير المتزوجات من بناته وإخواته .
- ٤ - الوالدان .

ويشترط لاستحقاق الاخوة والاحوات والوالدين وفقا لما جاء بالجدول ان تثبت اعالة المؤمن عليه ايام اثناء حياته والا تكون الوالدة متزوجة من غير والد المتوفى .

وتنص المادة ٩٠ من هذا القانون على أنه « يستمر صرف المعاش :

- ١ - للأرملة مدى حياتها أو لحين زواجها أو التحاقها بعمل أو مهنة .
- ٢ - للأولاد الاخوة الذكور بعد مسني الحادية والعشرين في الاحوال الآتية :

(١) اذا كان مستحق المعاش طالبا بأحد معاهد التعليم وذلك الى ان يتم الرابعة والعشرين .

(ب) اذا كان مصابا بعجز كامل يمنعه عن الكسب وتثبت هذه الحالة بشهادة من طبيب المؤسسة وذلك الى أن يزول العجز .

، ويبين من استعراض النصوص المتعلّمة أنه بعد أن بين المشرع في المادة ٨٩ منه المستحقين للمعاش بين في المادة ٩٠ شروط استمرار صرفه .

ومن حيث أن الاستفادة من هذه النصوص أن شرط استحقاق المعاش أو استمرار صرفه منوط بعدم وجود وسيلة للكسب لدى من عددتهم المادتان سالفتا الذكر فنص بالنسبة للبنات والإخوات والأرامل على استمرار صرف المعاش لهن حتى يتزوجن أو يلتحقن بعمل أو مهنة وبالنسبة لمن يصاب من الأولاد والإخوة الذكور بعد سن الحادية والعشرين بعجز كامل يمنعه من الكسب الى أن يزول العجز أى حتى يصبح صاحب المعاش قادرا على كسب عيشه وبالنسبة للأولاد والإخوة الذكور فقد حدد سنا قدر فيها أن وسائل كسب العيش لا تتوافر لهم قبل بلوغها ، فبالنسبة للطلبة في معاهد التعليم حدد سن الرابعة والعشرين وبالنسبة لغيرهم حدد سن الحادية والعشرين ويستفاد من كل ذلك أن استمرار المعاش في جميع الحالات منوط بعدم التحاق صاحب المعاش بعمل أو مهنة أيا كانت سنه عند ذلك ولا يغير من هذا الحكم النص عليه بالنسبة للأرامل والبنات والإخوات ، وإغفاله بالنسبة للأولاد والإخوة الذكور ، يؤيد ذلك أن المشرع قد اشترط صراحة في المادة ٨٩ سالفة الذكر لاستحقاق الإخوة والأخوات والوالدين للمعاش أن تثبت اعالة المؤمن عليه اياهم أثناء حياته مما يفيد بأنه يشترط لهذا الاستحقاق أن لا يكون لهؤلاء عمل أو مهنة وأن يكونوا قد اعتمدوا في حياتهم على المتوفى أبان حياته ، وإذا كان المشرع لم ينص صراحة على شرط الاعالة بالنسبة للأولاد فذلك لأن من الطبيعي أن يكون الأب هو عائل أولاده والمتولى الإنفاق عليهم حتى يستطيعوا كسب عيشهم بأنفسهم .

ولقد أوردت المذكرة الايضاحية للقانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٦٦ سالف الذكر عند ذكرها للائحة التي قام عليها مشروع هذا القانون أنه قد روعي التقريب بينه وبين النظم المعمول بها في القطاع الحكومي وغيره من القطاعات بحيث تكون أحكامه متماثلة الى حد كبير مع أحكام نظام التأمين ومعالشات موظفي الحكومة ومستخدميها وعيالها مما يؤدي الى تحقيق المساواة بين العمال في مختلف القطاعات ، بما يفيد بأن أحكام القانون المذكور قد اعتمدت على نسق أحكام القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ بأصدار قانون التأمين والمعاشات لموظفي الدولة المدنيين الذي تنص المادة ٣٧ منه على أنه ' يقف صرف المعاش الى المستحقين عن الموظف أو المستحقين عن صاحب المعاش اذا

استخدموا في أى عمل وكان دخلهم منه يعادل المعاش أو يزيد عليه فإذا نقص الدخل عما يستحقونه من معاش أدى اليهم الفرق .

ولقد جسم القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ بإصدار قانون التأمينات الاجتماعية الذى حل محل القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ سالف الذكر كل خلاف في هذا الشأن فنص في المادة ١٠١ منه على أنه « يقف صرف المعاش الى المستحقين من المؤمن عليه أو المستحقين عن صاحب المعاش اذا استعملوا في أى عمل وكان دخلهم منه يعادل المعاش أو يزيد عليه » .

كما أن الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية قد درجت منذ عام ١٩٦٣ على وقف صرف المعاش بالنسبة للارواد والاخوة والذكور متى التحقوا بعمل أو مهنة .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أنه ليس للذكور من الارواد والاخوة حق فى المعاش المقرر فى القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ المعدل بالقانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٦١ اذا كانوا ملتحقين بعمل أو مهنة قبل وفاة المؤمن عليه أو صاحب المعاش ويقف صرف المعاش المقرر لهم اذا التحقوا بالعمل بعد وفاته .

٤٥٣ (١٩٦٨/٥/٧)

٢٣٨ - جميع بين المرتب والمعاش - جوازه استثناء طبقا لاحكام القرار الجمهورى رقم ٣٦٢١ لسنة ١٩٦٤ .

فما يتعلق بأصحاب المعاشات العاملين بأحكام قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤. ٠٠٠ ومن بينهم المعاملون بأحكام القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ فإن المادة ١٠٩ من القانون المذكور تنص على أنه « اذا أعيد صاحب المعاش الى الخدمة فى الحكومة أو فى إحدى الهيئات أو المؤسسات العامة أو فى إحدى الوظائف الخاضعة لاحكام هذا القانون ، وقف صرف معاشه طوال مدة استخداه ٠٠ ومع ذلك يجوز الجمع بين الاجرة ، والمعاش وفقا للاوضاع والشروط التى يصدر بها قرار من رئيس الجمهورية ، وتنفيذا لهذا النص صدر القرار الجمهورى ٣٦٢١ لسنة ١٩٦٤ فى شأن اوضاع وشروط الجمع بين الاجر والمعاش المستحق طبقا لقانون التأمينات الاجتماعية ٠٠٠ ومن ثم فانه ولئن كان الاصل - طبقا لقانون التأمينات الاجتماعية - هو عدم جواز الجمع بين المعاش والاجر ، الا انه يجوز هذا الجمع وفقا للاوضاع والشروط المنصوص عليها فى القرار الجمهورى رقم ٣٦٢١ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه .

١٢١٨ (١٩٦٥/١٢/٢٥)

(٩) - الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية

٢٣٩ - القانون رقم ٩٤ لسنة ١٩٦٤ بتبعية المؤسسة الصحية العمالية ومستشفياتها ووحدة الاسعاف العلاجية وفروعها للهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية - نصه في ثلاثة اربعة على ان يصدر وزير العمل خلال ستة أشهر قراراً بتعيين العاملين بالمؤسسة والمنشآت التابعة لها على الدرجات التي تشاكلهم بميزانية الهيئة - طاب ذلك .

ان المادة الاولى من قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٩٤ لسنة ١٩٦٤ بشأن تبعية المؤسسة الصحية العمالية ومستشفياتها ووحدة الاسعاف العلاجية وفروعها وعياداتها الخارجية وصيدياتها للهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية تنص على « تتبع المؤسسة الصحية العمالية ومستشفياتها ووحدة الاسعاف العلاجية وفروعها وعياداتها الخارجية وصيدياتها بكافة مشتملاتها للهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية وتخصص جميعها لتحقيق اغراض الهيئة المنصوص عليها في قانون التأمينات الاجتماعية ٠٠٠ » كما تنص المادة الرابعة من هذا القانون على أنه « استثناء من أحكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ المشار اليه يصدر وزير العمل خلال ستة أشهر من تاريخ العمل بهذا القانون قراراً بتعيين العاملين بالمؤسسة والمنشآت التابعة لها المشار اليها في المادة الاولى على الدرجات التي تشاكلهم في ميزانية الهيئة ويحتفظ لمن كان يتقاضى مرتباً يجاوز نهاية مروط الدرجة التي يوضع فيها بمرتبه على أن تستهلك هذه الزيادة من علاوة الترقية والعلاوة الدورية التي تستحق له كما يحتفظ لمن يتقاضى بدلات أو علاوات خاصة بما يتقاضاه منها وذلك كله بصفة شخصية .

وتتم تسوية مدد العمل السابقة للعاملين المشار اليهم في الفقرة السابقة طبقاً لاحكام القرار الجمهوري رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ على أن تجري التسوية على أساس افتراض ترقية كل خمس سنوات .

ويجوز بقرار من رئيس الجمهورية بناء على اقتراح وزير العمل نقل بعض هؤلاء العاملين بدرجاتهم ومرتباتهم الى وظائف أخرى في المؤسسات أو الهيئات العامة التي يحددها هذا القرار » .

ومفاد هذا النص أنه يلزم أن يكون الشخص عاملاً بالمؤسسة الصحية العمالية أو بإحدى المنشآت التابعة لها أي تربطه بها علاقة عمل وذلك حتى يعين في الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية .

(٤٦٥) (١٥/٥/١٩٦٦)

٢٤٠ - المعيار الذي يميز عقد العمل عن غيره من العقود الأخرى هو معيار التبعية القانونية . فطبق هذا المعيار على أطباء وحدة الإسعاف العلاجية يقطع بتوافر علاقة العمل .

سبق للجمعية العمومية للقسم الاستشاري للمفتوى والتشريع أن انتهت في جلستها المنعقدة في ١٤ من أكتوبر سنة ١٩٦٤ إلى أن المعيار الذي يميز عقد العمل بحسبانه العقد الذي يتعهد فيه أحد المتعاقدين بأن يعمل في خدمة المتعاقد الآخر وتحت إدارته وإشرافه - مقابل أجر يتعهد به المتعاقد الآخر - عن غيره من العقود الأخرى كمقدد المقاوله ، هو معيار التبعية القانونية التي يفرضها القانون والتي تتمثل في قيام العامل بتأديبه عمله لحساب رب العمل وتحت إدارته وإشرافه ممثلاً لولمره ونواحيه دون مناقشة أو إبداء رأى والا تعرض لتوقيع الجزاءات من رب العمل إذا ما قصر أو أخطأ في عمله أو خالف أوامر رب العمل وتوجيهاته .

والثابت من الرجوع إلى ملفات خدمة أطباء وحدة الاسعاف العلاجية ومن مطالعة العقود المبرمة معهم - انها نصت على قيام الطرفين بتنفيذها في حدود تشريعات العمل المعمول بها في البلاد وأن هذه العقود وصفت صراحة بأنها عقود عمل - وانهم يعملون - بموجب العقود المذكورة في خدمة وحدة ومسيس العلاجية (وحدة الاسعاف العلاجية سابقا) في مقام الرحلة وفي ساعات حددتها لهم بما يتفق مع طبيعة نظام العلاج لديها وتحت إدارتها وإشرافها ممثلين لأوامرها وتوجيهاتها والا وقعت عليهم الجزاءات المقررة في حالة التقصير أو الخطأ - مع التزام الوحدة مقابل ذلك بدفع أجورهم حسبما هو مبين بالعقد الخاص بكل منهم ومع قيامها هي والهيئة بعد ذلك بخمسم اشتراكات التأمينات والمعاشات من مرتباتهم أسوة بباقي العاملين .

ومقتضى ما تقدم هو اعتبار هؤلاء الأطباء من عمال وحدة الاسعاف المذكورة - ولا يغير من ذلك كونهم يعملون نصف الوقت أو صباحاً أو مساء فقط - ما دام تحديد ساعات العمل قد تم من جانب الوحدة العلاجية تبعاً لظروف العمل بها باعتبار ذلك داخل في نطاق الاعمال الادارية التي تترخص فيها الوحدة بما تراه محققاً لصالح العمل ، وما دام قانون عقده العمل قد تكفل ببيان الحدود القصوى لساعات العمل التي لا يجوز تشغيل العامل أكثر منها ، كما لا يغير من هذا النظر أيضاً كون البعض من الأطباء المذكورين له عيادات خاصة يعمل بها ، لعدم تعارض العمل بالعيادة الخاصة مع عقد العمل بالوحدة العلاجية وكون هذا العمل الخارجى ليس من شأنه أن ينفي عنهم صفتهم كعمال بالوحدة العلاجية .

(٤٦٥) ١٩٦٦/٥/١٥

٢٤١ - القانون رقم ٩٤ لسنة ١٩٦٤ بتسمية المؤسسة الصحية العالية ومستشفياتها ووحدة الاسعاف العلاجية وفروعها للهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية - نصه في المادة الرابعة على أن يصدر وزير العمل خلال ستة أشهر قراراً بتعيين العاملين بالمؤسسة والمنشآت التابعة لها على

الهيئات الاجتماعية (ك و -
الهيئة العامة للتأمينات)

الدرجات التي تنشأ لهم بميثاقية الهيئة - مؤداة أن تعيين المذكورين ليس وجوبى بل الإدارة -
قوات الميعاد المذكور دون اجراء - تعيين لا يجوز أن يفسد منه هؤلاء العاملون - وجوب اجراء
التعيين رغم قواوات الميعاد .

ان تعيين العاملين بالمؤسسة الصحية العمالية والمنشآت التابعة لها
فى الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية طبقا للمادة ٤ من القانون رقم ٩٤
لسنة ١٩٦٤ هو أمر وجوبى على جهة الادارة يتعين عليهما اتخاذها فى خلال
سنة أشهر من تاريخ العمل بهذا القانون ، وأن الميعاد المذكور هو ميعاد
تنظيمى قصد به المشرع سرعة تصفية الوضع المترتب على تبعية المؤسسة
الصحية العمالية بوحدااتها وفروعها وأموالها والعاملين بها للهيئة العامة
للتأمينات الاجتماعية ، ومن ثم فإن تراخى جهة الادارة فى إصدار قرارات تعيين
الاطباء المشار اليهم فى الهيئة لا يجوز أن يضاربه هؤلاء الاطباء اذ لا يسوغ
إحذار المراكز القانونية التى رتبها لهم القانون والتي استمدوا منه مباشرة
حقهم فيها لمجرد أن جهة الادارة لم تصدر قرارات تعيينهم فى خلال الميعاد
الذى حدده لذلك ، والقول بخلاف هذا معناه تعطيل أعمال حكم القانون
بفعل الادارة نتيجة لتراخياها فى اتخاذ ما أوجب عليها الشارع فى الميعاد
الذى قرره ، ثم تلذعها بعد ذلك بقواوات هذا الميعاد ، وهو مالا يجوز .

٤٦٥ (١٩٦٦/٥/١٥)

٢٤٢ - الفقرة الثانية من المادة الرابعة من القانون رقم ٩٤ لسنة ١٩٦٤ نصها على تسوية
مدد العمل السابقة لعاملين لكشار اليهم فى الفقرة الأولى طبقا لاحكام القرار الجمهورى رقم ١٥٩
لسنة ١٩٥٨ على النجوى النسوية على اساس اقتراضى ترقية كل خمس سنوات - مؤدى ذلك ان
هذه التسوية تتم بحكم القانون - تقيد هذه التسوية مع ذلك بالا يتربط على هذه الترقية
الاقتراضية أن يسبق العامل زميله بالجهة التى يعين بها .

ان الحكم الوارد فى الفقرة الثانية من المادة الرابعة من القانون رقم ٩٤
لسنة ١٩٦٤ قد قصد به المشرع تضمين القانون المذكور هذا الحكم رغبة منه
فى أن تتم بحكم القانون تسوية مدد الخدمة السابقة لمن عناهم بمعنى أن تلتزم
جهة الادارة - دون ترخص - بضم مدد الخدمة السابقة بالنسبة لمن تتحقق
فيه منهم الشروط الموضوعية لهذا الضم ، وذلك حسبا يؤخذ من عبارات
النص وصياغته ، اذ لو لم يقصد المشرع وجوب اجراء التسوية لسكت عن
إيراد هذا النص اكتفاء بالقواعد العامة التى تجيز للموظف أن يطلب ضم
مدة خدمته السابقة طبقا لاحكام القرار الجمهورى رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ وقد
أعملت الجهة الادارية هذا الفهم الصحيح لحكم القانون بالنسبة الى من عينتهم
من عمال المؤسسة والمنشآت التابعة لها بأن ضمت مدد العمل السابقة لهم
ورقتهم ترقية افتراضية..

أما عن وضع هؤلاء الاطباء بالمقارنة الى العاملين من زملائهم بالوزارات

والمصالح وما يخشى أن يترتب على وجوب تسوية حالتهم من أوضاع مالية غير منطقية ، فإن التسوية الوجوبية بضم مدة خدمتهم السابقة مع افتراض توقيتهم منوطه بشرط هو ألا يترتب على هذا الضم أن يسبقوا زملائهم في الهيئة العامة للتأمين الصحي التي سيعينون بها وذلك بالتطبيق لحكم المادة الخامسة من القرار الجمهوري رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ .

٤٦٥ (١٩٦٦/٥/١٥)

٢٤٣ - تأمينات اجتماعية - اموالها - استثمارها بمعرفة وزارة الخزانة - الفوائد المستقطقة للهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية عن استثمار هذه الاموال - كيفية حسابها .

في ٣ يناير سنة ١٩٦٢ صدر قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٢٦٤ لسنة ١٩٦٢ في شأن قيام وزارة الخزانة باستثمار اموال التأمينات الاجتماعية ونصت المادة الاولى منه على أن يعهد الى وزارة الخزانة باستثمار اموال التأمينات الاجتماعية التي يقرر مجلس ادارة مؤسسة التأمينات الاجتماعية استثمارها في الجمهورية العربية المتحدة على أن تؤدي عنها للمؤسسة مقابل استثمار بواقع $\frac{3}{4}\%$ سنويا يضاف اليها ١٪ من قيمة هذه الاموال سنويا مساهمة من الحكومة في التأمينات الاجتماعية - كما نصت المادة الثانية من هذا القرار على أن ينظم كيفية ادارة الاموال المشار اليها في المادة السابقة واستهلاك الصكوك الخاصة بها قرار من وزير الخزانة بالاتفاق مع رئيس مجلس ادارة مؤسسة التأمينات الاجتماعية - وتنفيذا لذلك أصدر وزير الخزانة القرار رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ وقد نصت المادة الاولى منه على أن « تحدد مؤسسة التأمينات الاجتماعية في الاسبوع الاخير من كل شهر الاموال التي يعهد الى وزارة الخزانة باستثمارها وفقا لاحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٦٤ لسنة ١٩٦٢ المشار اليه » - كما نصت المادة الثانية من هذا القرار على أن « تصدر المؤسسة الى البنوك المودعة فيها الاموال المشار اليها التعليمات لتحويلها لحساب الخزانة العامة بالبنك المركزي في موعد يسمح بالتحويل قبل اليوم الاخير من كل شهر » - وتنص المادة الثالثة من هذا اقرار على أن « تؤدي الخزانة العامة مقابل هذه الاموال صكوكا غير قابلة للتحويل مدتها سنة قابلة للتجديد تلقائيا ما لم يقرر استهلاكها وتتنول الادارة العامة للقرروض بوزارة الخزانة اعداد الصكوك كل شهر بقيمة الاموال المحولة لحساب الخزانة العامة خلال الشهر السابق » - وتنص المادة الرابعة من هذا القرار على أن « يؤدي مقابل الاستثمار ونسبة المساهمة المنصوص عليها في المادة الاولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٦٤ لسنة ١٩٦٢ المشار اليه في اول يوليو من كل سنة اما نقدا أو صكوكا خاصة وفقا للشروط والاضاع التي يتفق عليها بين وزير الخزانة ورئيس مجلس ادارة المؤسسة » .

ولما كان الاتفاق المذكور بالشروط والاضاع لم يصلح بعد .

ولما كان استثمار أموال الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية يتم عن طريق تحويل دفعات منها خلال كل شهر وفي خلال الشهر التالي يتم حساب مجموع المبالغ المحولة خلال الشهر السابق وتصدر وزارة الخزانة بها صكاً - فإذا كان الدين المثبت بالصك قد تم إيداعه في أول يولييه وظل ثابت المقدار من تاريخ إصدار الصك حتى نهاية شهر يولية التالي فإن مقابل الاستثمار المستحق عن هذا الدين يحسب بالطريقة العادية لحساب الفوائد - فإذا تم تحويل المبالغ المستثمرة في تواريخ مختلفة خلال العام فإن مقابل الاستثمار المستحق عن هذه المبالغ عن الفترة التي تبدأ من تاريخ تحويلها خلال العام حتى التاريخ الموحد لاستحقاقه وهو أول يولية يحسب بطريقة النمر على أساس السنة ٣٦٠ يوماً .

ولما كانت أحكام قرار وزير الخزانة رقم ١٥ لسنة ٢٩٦٣ المشار إليه الذي صدر بعد موافقة رئيس مجلس إدارة مؤسسة التأمينات الاجتماعية قد فصلت بين المبالغ المستثمرة والعائد المستحق عنها وميزت بينهما تمييزاً لا يسمح بالخلط بينهما فنصت على أن تحدد المبالغ المستثمرة بقرار من مجلس إدارة الهيئة وإن هذه المبالغ تحول لحساب الخزانة العامة شهراً قسماً وتؤدي عنها صكوكاً سنوية - أما العائد فيحدد بمقداره بنسبة ٤.٥٪ سنوياً من المبالغ المستثمرة ويؤدي في أول يولية من كل سنة إما نقداً أو بصك خاص هانها تكون قد كشفت عن الوسيلة التي اتفق عليها لتحديد دين مقابل الاستثمار المستحق وهي إما نقداً أو بصك خاص وعلى ذلك فإن عدم أداء وزارة الخزانة لهذه الفوائد في ميعاد استحقاقها لا يعد تجديداً للدين بها في صورة أموال مستثمرة .

ولهذا انتهى رأى الجمعية العمومية للقسم الاستشاري للفتوى والتشريع إلى أن العائد المستحق لـهيئة التأمينات الاجتماعية عن الأموال التي تستثمرها وزارة الخزانة والتي تظل مودعة لحساب الوزارة وثابتة القيمة سنة كاملة من أول يولية إلى آخر يولية التالي يحسب أصلاً بالطريقة الإدارية لحساب الفوائد أما المبالغ المحولة خلال العام (يولية - يولية التالي) - فيحسب عنها العائد حتى أول يولية التالي لتحويلها بطريقة النمر .

وان هذا العائد الذي لا يؤدي بصك خاص لا يعمل على رصيد المبالغ المستثمرة وإنما يؤدي للهيئة نقداً في أول يولية من كل سنة وفقاً للشروط والأوضاع التي يتفق عليها بين وزير الخزانة ورئيس مجلس إدارة الهيئة .

تبادل الخدمات بين المصالح

٢٤٤ - استحقاق مصلحة الميكانيكا والكهرباء ١٠٪ من ثمن بيع التيار الكهربائي كمصاريف إدارية - جواز مطالبة مجلس بلدى المنصورة بهذه المصاريف نظرا لتمتعه بشخصية ممنوية مستقلة وميزانية مستقلة عن ميزانية الدولة .

اتفق مجلس بلدى المنصورة مع وزارة الأشغال (مصلحة الميكانيكا والكهرباء) فى سنة ١٩٣٦ على مد مدينة المنصورة بما تحتاجه من التيار الكهربائى من المحطات التابعة للوزارة المذكورة بسعر ٢٧٧ مليا للكيلووات الواحد ونظرا لارتفاع سعر الوقود بعد توقيع الاتفاق - وتمشيا مع قرار مجلس الوزراء الصادر فى أول يناير سنة ١٩٣٦ والذى أجاز توريد التيار الكهربائى للهيئات البلدية والخصوصية من شبكات وزارة الأشغال وحدد شروط هذا التوريد وقضى برفع السعر كما ارتفع سعر الوقود - فقد تقدمت وزارة الأشغال بمذكرة الى مجلس الوزراء - تطلب فيها إقرار زيادة سعر التيار الكهربائى المغذى لمدينة المنصورة من شبكة شمال الدلتا وذلك بالواقعة على رفع سعره من ٢٧٧ مليا الى السعر الذى يتفق مع زيادة سعر الوقود وهو ٥٥٠ مليا وعلى أن تسرى هذه الزيادة من وقت مطالبة الوزارة بها فى أول يناير سنة ١٩٤٧ . وقد وافق مجلس الوزراء على ماتضمنته المذكرة المشار اليها فى ٢٨ من أبريل سنة ١٩٥٤ .

وفى سنة ١٩٥٩ طلبت مصلحة الميكانيكا والكهرباء اضافة ١٠٪ على ثمن بيع التيار الكهربائى المورد لمجلس بلدى مدينة المنصورة بصيغة مصاريف إدارية الا أن المجلس المذكور رفض ذلك استنادا الى ما انتهت اليه الجمعية العمومية بجلستها المنعقدة فى ١ من مارس سنة ١٩٥٩ - من عدم استحقاق مصاريف إدارية عن مشروعات توصيل التيار الكهربائى من خطوط وزارة الأشغال الى المدن التى بها مجالس بلدية وكذلك استنادا الى أن سعر التيار الكهربائى محدد بعقده وبقرار من مجلس الوزراء .

وقد عرض هذا الموضوع على الجمعية العمومية للقسم الاستثمارى للفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة فى ٣٠ من مايو سنة ١٩٦٢ - فاستبان لها أن المادة ٥١٧ من اللائحة المالية للميزانية والحسابات تنص على أن « تسرى القواعد المتقدمة (وهى القواعد التى تضمنتها المواد ٥١٤ و ٥١٥ و ٥١٦ فى شأن تأدية الخدمات بين المصالح) على ثمن التوريدات التى تصرفها أو توردتها مصلحة الى مصلحة أخرى اذا كانت المصلحة الموردة ليس من اختصاصها تبوين مصالح حكومية يمثل هذه الاصناف وفى هذه الحالة تحسب الاصناف بتكاليفها الأصلية دون اضافة مصروفات إدارية الا اذا كانت إحدى المصلحتين خارج الميزانية العامة فتضاف هذه المصروفات » .

ومن حيث أن مقتضى هذا النص أن المناط في تحمل المصاريف الإدارية من تأدية الخدمات بين المصالح العامة هو مبدأ وحدة الميزانية أو تعددها . فإذا كانت المصلحة التي تؤدي الخدمة تجمعها بالمصلحة التي تؤدي لها هذه الخدمة ميزانية واحدة فإنه لا محل لتحصيل المصلحة الأخيرة بمصاريف إدارية أما إذا كانت المصلحة التي تؤدي لها الخدمة من المصالح التي تتمتع بشخصية مستقلة ولها ميزانية مستقلة فإن هذه المصلحة تتحمل بالمصاريف الإدارية المشار إليها . ومن ثم فإن المصاريف الإدارية لا تستحق لفروع السلطة المركزية قبل بعضها البعض باعتبارها جميعا مكونة لشخص اعتباري واحد يتمتع بذمة مالية واحدة وإنما تستحق هذه المصاريف إذا كانت كل من الجهتين (التي تؤدي الخدمة والتي تؤدي لها هذه الخدمة) تتمتع بشخصية مستقلة عن الأخرى مما يقتضي انفصال فئتيهما الماليتين تطبيقا للقواعد العامة في فقه القانون الإداري .

ولما كانت شخصية مجلس بلدي مدينة المنصورة مستقلة عن شخصية الدولة وله ذمة مالية مستقلة عن الذمة المالية لفروع السلطة المركزية - ومنها وزارة الأشغال - ومن ثم فإنه يجوز لهذه الوزارة الأخيرة (مصلحة الميكانيكا والكهرباء) أن تضيف مصاريف إدارية إلى قيمة تكاليف الخدمة التي تؤديها للمجلس المذكور وهي امتداد مدينة المنصورة بالتيار الكهربائي اللازم من المحطات التابعة لها وذلك طبقا لحكم المادة ٥١٧ من اللائحة المالية للميزانية والصلاحيات سائلة الذكر .

ولا يسوغ الاحتجاج بما انتهت إليه الجمعية العمومية بجلستها المنعقدة في ١ من مارس سنة ١٩٥٩ - من عدم استحقاق مصاريف إدارية عن مشروعات توصيل التيار الكهربائي من خطوط وزارة الأشغال إلى المدن التي بها مجالس بلدية - ذلك أن الجمعية العمومية كانت قد استندت - فيما انتهت إليه - إلى أن وزارة الأشغال قد قامت بتنفيذ مشروع الكهرباء من خطوطها لحساب وزارة الشؤون البلدية والقروية التي عهدت إليها بذلك في حدود اختصاصاتها وخصما على ميزانيتها التي تكون جزءا من الميزانية العامة للدولة ولذلك فإنه لم يكن ثمة محل لالزامها بأداء مصاريف إدارية عن الأعمال التي يقتضيها تنفيذ هذا المشروع .

كما أنه لا يسوغ الاحتجاج بأن سعر التيار الكهربائي محدد بعقد وقرار من مجلس الوزراء ذلك أنه من الإطلاع على نصوص الاتفاق المقفود في سنة ١٩٣٦ بين وزارة الأشغال ومجلس بلدي مدينة المنصورة أنه لم يرد فيه ذكر المصاريف الإدارية المشار إليها وبالرجوع إلى المقاييس التي كانت قد أقرتها وزارة الأشغال - قبل إبرام هذا الاتفاق - لتحديد سعر التياز الكهربائي الذي ستقوم بتوريده إلى المجلس البلدي المذكور يتضح أن التكاليف الحقيقية لتوريد التيار الكهربائي تزيد على السعر الذي حدد في الاتفاق سالف الذكر وهو ما يكشف عن أن السعر المشار إليه إنما يمثل ثمن

الجلسة التي تؤديها وزارة الاشغال بسا يوازي - على وجه التقريب - تكاليف اداؤها مما دعا الى رفع هذا السعر بقدر ارتفاع تلك التكاليف نظرا لارتفاع سعر الوقود بمقتضى قرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٨ من ابريل سنة ١٩٥٤ وفى هذا ما يدل دلالة واضحة على أن المصاريف الادارية المشار اليها لم تحسب عند تقدير سعر التيار الكهربائى المتفق عليه . هذا من ناحية . ومن ناحية أخرى فإن إضافة المصاريف الادارية المذكورة لا يعتبر رفعا لسعر التيار الكهربائى المحدد بالاتفاق وبقرار من مجلس الوزراء ومن ثم فلا يعتبر تعديلا لهد السعر من جانب وزارة الاشغال وانما تضاف تلك المصاريف بصفتها هذه ، وطبقا لحكم المادة ٥١٧ من اللائحة المالية للميزانية والحسابات سالفة الذكر .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أحقية مصلحة الميكانيكا والكهرباء بوزارة الاشغال فى مطالبة مجلس بلدى مدينة المنصورة بمصاريف ادارية عن التيار الكهربائى الذى تقوم بتوريده لهذة المجلس من محطات التوليد التابعة لها .

(٤٣٣) ١٩٦٢/٦/٢٦

٢٤٥ - عقد بيع بحسن كيلو من فوسفيد الزنك بين غانز وزارة الزراعة وبين الادارة الصحية لمحافظة القاهرة بسعر معين للكيلو - التزام وزارة الزراعة بتسليم هذه الكمية بالسعر المتفق عليه وقت إبرام هذا العقد دون السعر الجديد الذى صدرت به تسعوة فذلك بعد إبرام العقد .

إذا كان الثابت أن العلاقة القائمة بين كل من الادارة الصحية لمحافظة القاهرة ووزارة الزراعة - هى علاقة تعاقدية ، تستند فى أساسها الى عقد بيع قائم بين الجهتين المذكورتين . فتحرير الاستمارة رقم ١١ أ ع - ح المشار اليها وتقديما الى وزارة الزراعة بتاريخ ١٠ من يوليو سنة ١٩٦١ - محمدا بها المبيع - نوعا وكما هو الثمن ، انما يعتبر من جانب الادارة الصحية (المشترية) ايجابا وقد لاقى هذا الايجاب قبول وزارة الزراعة (البائعة) وثبت ذلك القبول بتأشير الموظف المختص بالوزارة المذكورة على الاستمارة سالفة الذكر بتاريخ ٣٠ من يوليو سنة ١٩٦١ بطلب موافاة الوزارة بشيك بالقيمة المحددة فى الاستمارة (الثمن) اذ أن ذلك يفيد قبول وزارة الزراعة بيع كمية فوسفيد الزنك المبينة فى الاستمارة المشار اليها الى الادارة الصحية بالثمن المحدد بهذه الاستمارة أيضا .

ومن ثم فان ارادة كل من الجهتين المذكورتين قد افترنت بإرادة الجهة الاخرى وتطابق الإيجاب والقبول فيما يتعلق بالمبيع والثمن ، طبقا لما هو ثابت بالاحتمارة رقم ١١ أ ع - ح سالفة الذكر وتم بذلك إبرام عقد البيع بين

هاتين الجهتين بخصوص الاصناف المذكورة وذلك في ظل التسعيرة القديمة وقبل أن تصدر التسعيرة الجديدة في ٢١ من أكتوبر سنة ١٩٦١ .

ولا يحتج في هذا الشأن بأن قبول وزارة الزراعة بيع كمية فوسفيد الزنك التي طلبت الإدارة الصحية شراؤها لم يكن صريحا ذلك أنه لا يشترط في الإيجاب أو القبول شكل معين اذ يجوز التعبير عن كل منهما باللفظ أو الكتابة أو الإشارة المتداوله عرفا كما يجوز باتخاذ موقف لا تدع ظروف الحال شكاً في دلالة على حقيقة المقصود بل يجوز أن يكون التعبير ضمنيا (المادة ٩٠ من القانون المدني) ، ولا شك أن طلب وزارة الزراعة موافقتها بشيك بقيمة الكمية المطلوب شراؤها كما هو محدد في الاستمارة ١.١.٤٠.ج. (المبيع والثلث) يعتبر قبولاً من هذه الوزارة طابق الإيجاب الصادر من الإدارة الصحية وانعقد باقترانها عقد بيع بين هاتين الجهتين محله كمية فوسفيد الزنك المبينة بالاستمارة المشار إليها بالثلث المحدد لذلك في هذه الاستمارة .

ورتب عقد البيع - باعتباره ملزماً لطرفيه - التزامات في ثمة كل من البائع والمشتري وأهم هذه الالتزامات - بالنسبة الى البائع - هو التزامه بنقل ملكية المبيع وتسليمه الى المشتري بنوعه وقدره المعينين في العقد وأهم التزامات المشتري في هذا الخصوص هو التزاماته بدفع الثمن الى البائع والثلث الواجب على المشتري دفعه هو الثمن المسمى في العقد ويجب أن يدفع طبقاً للشروط المتفق عليها بين المتعاقدين .

وقد أوفت الإدارة الصحية (المشتري) بالتزامها بدفع الثمن المتفق عليه بموجب الشيك الذي سبق أن طلبته وزارة الزراعة (البائعة) - والذي تم تقديمه الى هذه الوزارة في ٣ من أكتوبر سنة ١٩٦١ وأرسل للتسوية في ١٩ من أكتوبر سنة ١٩٦١ لحسابات قسم أول عن طريق الإدارة العامة بالوزارة المذكورة - ومن ثم فإنه كان من المتعين على وزارة الزراعة (إدارة المخازن والمشتريات) أن تسلم الإدارة الصحية كمية فوسفيد الزنك المبينة جميعها عنصراً طلبت منها ذلك بتاريخ ٢٤ من أكتوبر سنة ١٩٦١ . ويكون امتناع الوزارة عن تسليم كامل الكمية المبينة للإدارة المذكورة لا سند له من العقد أو القانون وعلى ذلك فإنها تكون ملزمة بتسليم باقي الكمية المبينة الى الإدارة الصحية - تنفيذاً لشروط العقد المبرم معها في هذا الخصوص .

ولا حجة لما تذهب اليه وزارة الزراعة (إدارة المخازن والمشتريات) من أن سعر الكيلو من فوسفيد الزنك قد زاد حسب التسعيرة الرسمية الجديدة المبلفة لحسابات المخازن في ٢١ من أكتوبر سنة ١٩٦١ وأن قيمة السلع الشرائية تتحدد بتاريخ صرفها من المخازن لا بتاريخ الاتفاق على شراؤها ذلك أنه يتعين التفرقة بين إبرام عقد البيع وبين الآثار التي تترتب على إبرامه فعقد البيع عقد رضائي يتم انعقاده بمجرد اتفاق الطرفين ، أي بمجرد تبادل الإيجاب والقبول بإرادتين متطابقتين ، أما كانت طريقة هذا التعامل كتابة

أو مشافهة ولا يحتاج في انعقاده الى أى إجراء شكلى فإذا ما تم إبرام البيع - على هذا الوجه - ترتبت آثاره ، فتنشأ عنه التزامات فى ذمة كل من البائع والمشتري اذ يلتزم بفعل ملكية الشيء المبيع وتسليمه الى المشتري ، كما يلزم المشتري بدفع الثمن الى البائع وهذه الآثار انما تترتب فى الحدود السابق الاتفاق عليها عند إبرام العقد ، دون اعتداد بوقف تنفيذ هذه الآثار ، فالبايع يلتزم بتسليم المبيع بنوعه وقدره المعينين فى العقد والمشتري يلتزم بدفع الثمن المسمى فى العقد .

وعلى ذلك فإذا زاد سعر المبيع فى السوق ، أو صدرت تسعيرة رسمية تزيد على السعر المتفق عليه فى العقد - بعد إبرامه وقبل تنفيذ آثاره المترتبة عليه - فإنه مع ذلك يتعين تنفيذ هذه الآثار كما يرتبها العقد والسابق الاتفاق عليها ، ومن ثم فإن المشتري لا يلتزم الا بدفع الثمن المتفق عليه ، بقض النظر عما طرأ من زيادة فى أسعار السوق أو التسعيرة الرسمية .

ولما كان البيع قد تم إبرامه - فى هذه الحالة - وتم بذلك الاتفاق على المبيع والثمن المحدد له فى ظل التسعيرة القديمة ، وذلك على أساس ٣٢٥ مليماً للكيلو الواحد من مادة فوسفيد الزنك ، فإنه لا أثر للتسعيرة الجديدة التى صدرت بعد ذلك فى هذا الخصوص ولا يترتب عليها زيادة الثمن السابق الاتفاق عليه اذ العبرة فى تحديد الثمن الملزم المشتري بدفعه الى البائع هى بوقت إبرام عقد البيع - لا بوقت تسليم المبيع (صرف كمية فوسفيد الزنك المشتراة) خاصة إذا ما كان الثمن قد تم تحديده وقت إبرام العقد تحديداً كافياً لا يدع مجالاً للمنازعة فى مقداره .

لهذا ... انتهى رأى الجمعية العمومية الى الزام وزارة الزراعة بصرف بقية كمية فوسفيد الزنك الباقية للإدارة الصحية ، على أساس الثمن المتفق عليه (٣٢٥ مليماً للكيلو الواحد) وانذى سبق أن قامت الإدارة الصحية بأدائه للوزارة المذكورة بمقتضى الشيك المشار اليه وذلك احتراماً لقوة العقد الملزمة لطرفيه .

٤٠٦ (١٩٦٢/٦/١٩)

٢٤٦ - مسح عقارات مناطق التصنيع الذى يثاره مصلحة السلطة طبقاً لأحكام القانون رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٥٥ وتكاليف هذا المسح وحصر الملاك - لجنة الادارية التى تحصل عبء ذلك التكاليف .

نصت المادة الخامسة من القانون رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن فرض مقابل تحسين على العقارات التى يطرأ عليها تحسين بسبب أعمال المنقصة العامة على أن « تقوم مصلحة المساحة بجميع الاعمال الفنية اللازمة لمسح

عقارات المنطقة المحددة في القرار المنصوص عليه في المادة السابقة وحصر ملاكها .

ومقتضى هذا النص أن القانون قد أسند إلى مصلحة المساحة مهمة القيام بالأعمال الفنية اللازمة لمسح العقارات وحصر ملاكها وهو بهذا يضيف إليها اختصاصا جديدا محدد المضمون والمصلحة عندما تباشر هذا الاختصاص وتقوم بأداء ما يقتضيه من أعمال إنما تنفذ حكم القانون ولا يمكنها الامتناع عن ذلك أو تعلق قيامها بالأعمال التي أسندها إليها النص على طلب من جهة أخرى كما أنها تواجه النفقات التي تستلزمها هذه الأعمال بالصرف عليها من ميزانيتها العادية المخصصة لمواجهة نفقات الأعمال التي اختصاصها القانون دون أن يكون لها حق في استرداد ما تنفقه من الجهات التي قد تفيد من هذه الأعمال .

أما بالنسبة إلى المادة ٥١٤ من اللائحة المالية للميزانية والحسابات التي تنص على أنه : « عندما ترغب إحدى المصالح في أن تؤدي لها مصلحة أخرى خدمة يجب على المصلحة الأولى أن تطلب ذلك كتابة من الثانية وتطلب منها في الوقت نفسه الحسم عليها بتكاليف الخدمة عند أدائها » . وكذلك المادة ٥١٩ من ذات اللائحة التي تنص على أنه « عندما تعهد إحدى الجامعات المصرية أو الهيئات الحكومية أو الشبه حكومية ذات الميزانيات المستقلة إلى المصالح الحكومية الداخلة في الميزانية العامة بتوريدات أو إصلاحات أو ترميمات أو نحوها يجب على هذه المصالح أن تحصل منها على تعهد كتابي يدفع الثمن » ، فإن هاتين المادتين تنظمان حالات تختلف عن الحالة التي تنص عليها المادة الخامسة من القانون رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٥٥ ذلك أنها تعينان الحالات التي ترى فيها إحدى المصالح أو الهيئات المشار إليها إسناد أعمال أو خدمات إلى مصلحة حكومية متخصصة حتى تفيد من خبرتها وكفاياتها دون أن تكون هذه الأخيرة ملزمة قانونا بالقيام بهذه الأعمال ففي هذه الحالات تلتزم الجهات الطالبة أداء مقابل هذه الأعمال أو الخدمات من ميزانياتها الخاصة إلى المصلحة التي قامت بها ، فمناط تطبيق هاتين المادتين هو أن تكون الخدمات أو الأعمال المطلوبة لا تدخل أصلا في اختصاص المصلحة الحكومية التي أدتها ولا تلتزم القيام بها قانونا ولذلك تشترط المادتان أن يكون الطلب مكتوبا كي ينهض دليلا على الالتزام بدفع المقابل مما لا يتصور عندما يكون القيام بالأعمال أو الخدمات داخلا بحكم القانون في اختصاص المصلحة التي قامت بها .

ويخلص من ذلك أن مصلحة المساحة في قيامها بمسح عقارات مناطق التحسين وحصر ملاكها إنما تنفذ وتباشر اختصاصا أصيلا من اختصاصاتها أسندها إليها القانون رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٥٥ بمقتضى نص المادة الخامسة منه تباشره وتنفق عليه من ميزانيتها دون أن يكون لها حق في مطالبة المجالس المحلية بما تستلزمه هذه الأعمال من نفقات .

لهذا انتهى الرأى الى أن مصلحة المساحة للتزيم بنفقات مسح عقارات مناطق التحسين وحصر ملاكها من ميزانيتها ولا تسأل عنها المجالس المحلية .

(١٩٦٣/١/٦) ١٩

٢٤٧ - الاتحاد الاشتراكي العربي بوصفه السلطة الممثلة للشعب يعامل معاملة المصالح الحكومية في تطبيق المادة ٥١٧ من اللائحة المالية للميزانية والحسابات .

ومن حيث (١) أن المادة ٥١٧ من اللائحة المالية للميزانية والحسابات تنص على أن « تسرى القواعد المتقدمة (تأدية الخدمات بين المصالح) على تسوية ثمن التوريدات التي تصرفها أو توردها مصلحة الى مصلحة أخرى اذا كانت المصلحة الموردة ليس من اختصاصها تمويل مصالح الحكومة بمثل هذه الأصناف وفي هذه الحالة تحسب الأصناف بتكاليفها الأصلية دون إضافة مصاريف إدارية » .

وتضاف مصاريف إدارية بواقع ١٠٪ الى تكاليف الخدمات متى كانت إحدى المصلحتين خارجة عن الميزانية ولا تضاف هذه المصروفات الإدارية بالنسبة للخدمات التي تؤدي بطريق الإلزام بمقتضى نصوص تشريعية » .

ومن حيث أنه لما تقدم فإن الاتحاد الاشتراكي العربي بوصفه السلطة الممثلة للشعب وفقا للمادة ٣ من الدستور فإن الأوضاع تقتضى أن يعامل معاملة المصالح الحكومية في تطبيق المادة ٥١٧ من اللائحة المالية للميزانية والحسابات صالفة الذكر - فإذا لم تكن ميزانيته خارجة عن الميزانية العامة للدولة فلا تضاف مصاريف إدارية بواقع ١٠٪ من تكاليف الخدمة التي تؤدي له وتضاف نسبة ١٠٪ مصاريف إدارية اذا كانت ميزانيته خارجة عن الميزانية العامة للدولة ولا تضاف هذه المصروفات الإدارية بالنسبة للخدمات التي تؤدي بطريق الإلزام بمقتضى نصوص تشريعية » .

(١٩٦٨/١/١٦) ٨١٠

تحكيم

٢٤٨ - وللإعلان ٦٦ ، ٦٧ من قانون المؤسسات العامة وشركات القطاع العام رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ - استحداثهما نظاما للتحكيم يخالف النصوص عليه في قانون المرافعات - زوال اختصاص أى جهة أخرى قضائية كانت أو لائيقية بنظر هذه المنازعات .

(١) قلعت هذا المبدأ بالبدأ الوارد في قلعة ٢ *

ان المادة ٦٦ من قانون المؤسسات العامة وشركات القطاع العام الصادر بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ تنص على أن « تكون هيئات التحكيم المنصوص عليها في هذا القانون مختصة دون غيرها بنظر المنازعات الآتية : -

(أ) المنازعات التي تقع بين شركات القطاع العام .

(ب) كل نزاع يقع بين شركة قطاع عام وبين جهة حكومية مركزية أو محلية أو هيئة عامة أو مؤسسه عامة .

ويجوز لهيئات التحكيم أن تنظر أيضا المنازعات التي تقع بين شركات القطاع العام وبين الاشخاص الطبيعيين » .

وان المادة ٦٧ من هذا القانون تنص على أن « يصدر وزير العدل قرار بتشكيل هيئة التحكيم في كل نزاع برئاسة أحد رجال القضاء من درجة مستشار أو مستشار من مجلس الدولة يرشحه رئيس المجلس وتكون له الرئاسة وعضوية عدد من المحكمين بقدر الحصوم الاصيلين في النزاع ويبين في القرار النزاع الذي سيرض على هيئة التحكيم » .

وبذلك يكون هذا القانون قد استحدث نظاما للتحكيم يخالف ذلك المنصوص عليه في قانون المرافعات ومن مقتضى هذا النظام بسط ولاية هيئات التحكيم المشكلة وفقا لاحكامه على كل نزاع ينشأ بين شركات القطاع العام فيما بينها وبين جهة حكومية مركزية أو محلية أو هيئة عامة أو مؤسسة عامة مما يترتب عليه زوال اختصاص أى جهة أخرى من الجهات التي لها حق نظر المنازعات التي حددها القانون سالف الذكر قضائية كانت هذه الجهات أو اتفاقية .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية للقسم الاستشارى للفتوى والتشريع الى أن هيئات التحكيم المنصوص عليها في القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ هي التي تختص بنظر المنازعات المنصوص عليها في القانون المذكور دون غيرها من الجهات القضائية أو هيئات التحكيم الاتفاقية .

٦ (١ / ١٩٦٨)

تراخيص

(أ) تراخيص الاستيراد .

(ب) تراخيص الاعلانات .

(ج) تراخيص التنظيم .

- ١ - اقامه وهدم المباني .
- ٢ - تقسيم الاراضى .
- ٣ - الطرقات العامة .
- (د) تراخيص حمل السلاح .
- (هـ) تراخيص المحال العامة والصناعية والتجارية .
- (و) تراخيص الملاهى .
- (ز) تراخيص مزاوله مهنة الصيدلة .
- (ح) تراخيص مزاوله مهن مختلفة .

(أ) تراخيص الاستيراد

٢٤٩ - تراخيص الاستيراد - اعطاء السلع التى تستوردها الحكومة من استصدار هذه التراخيص طبقاً للمادة السادسة من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٩ - معنى الحكومة فى هذا النص .

ان المشرع نظم موضوع الاستيراد فى تشريعات متوالية كان آخرها القانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٩ الذى ينص فى مادته الاولى بحظر استيراد السلع من خارج الجمهورية قبل الحصول على ترخيص فى الاستيراد من وزارة الاقتصاد .

وينص فى المادة السادسة منه على أنه « لا تسرى أحكامه على السلع التى يتقرر اعفاؤها من أحكامه بمقتضى قوانين أو قرارات عامة من وزير الاقتصاد أو اتفاقيات أو معاهدات دولية تكون الجمهورية العربية أحسب الأطراف فيها وكذلك لا تسرى على السلع التى تستوردها الحكومة دون وسيط » . ويبين من الفقرة الأخيرة من هذا النص فى ضوء ما تضمنته التشريعات السابقة التى كانت تنظم ذلك الموضوع أن المشرع أعفى الحكومة من استخراج تراخيص استيراد عن المهمات التى تستوردها مباشرة .

ويتعين لبدء الرأى فى المسألة مثار الخلاف تحديد مدلول اصطلاح (الحكومة) الوارد فى الفقرة الأخيرة من المادة السادسة من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٩ المشار اليه وهل يعنى الحكومة المركزية أى الوزارات والمصالح أم أن مدها يتسع بحيث يشمل المؤسسات العامة والوحدات الادارية الاقليمية ذلك أن للحكومة فى فقه القانون الدستوري أربعة معان فقد يقصد بها نظام الحكم وادارته وقد يقصد بها الهيئات المسيرة للدولة وقد يؤخذ بمعنى الوزارة وقد يقصد بها السلطة التنفيذية وهذا هو المدلول الغالب . والحكومة بهذا

المعنى الآخر قد يقتصر مدلولها على السلطة التنفيذية المركزية أى الوزارات وما يتبعها من مصالح عامة وقد يتسع بحيث يشمل السلطات المركزية والسلطات اللامركزية الاقليمية وغير الاقليمية كالمؤسسات العامة .

وقد يفغل المشرع النص الصريح الذى يفيد هذا المدلول أو ذاك ، من مدلولات هذا الاصطلاح ، ومن ثم يتعين استخلاص المعنى المقصود الذى اتجهت اليه نية المشرع من روح التشريع وحكمته وظروفه وملابساته .

ويبين من استقصاء نظم الاستيراد فى الاقليم المصرى منذ أن بدأ المشرع تدخله فى تنظيم مرفق الاستيراد فى سنة ١٩٤٠ حتى الآن - أن تدخل المشرع فى شئون هذا المرفق قد تم على مدى من المبادئ الحديثة التى تنظم الانتقال تدريجيا من نطاق الاقتصاد الحر الى نطاق اقتصاد منظم موجه وفقا لحطة مرسومة هدفها تنظيم الاستيراد ووضع الضوابط له بما يتفق مع التخطيط القومى الشامل .

ويبين من استعراض التشريعات التى تنظم التخطيط القومى منذ صدور القانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٥٥ بإنشاء لجنة التخطيط القومى حتى تاريخ صدور قرار رئيس الجمهورية رقم ١٣٢٨ لسنة ١٩٦٠ بشأن اختصاصات اللجنة الوزارية لشئون التخطيط أن الاستيراد يدخل فى ضمن النخطة الشاملة للدولة وانها تسير فيه وفقا لحطة مرسومة تربط بين المصالح الحكومية والمؤسسات العامة وتسوى بينهما فى كل شأن من شئون التخطيط بما فيه الاستيراد دون تفرقة فى المعاملة والتنظيم فى خصوص الاستيراد بين المؤسسات العامة والمصالح الحكومية مما يعتبر ان اصطلاح (الحكومة) المنصوص عليه فى الفقرة الأخيرة من المادة السادسة من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٩ المنظم للاستيراد انما يعنى الحكومة بمدلولها الواسع الذى يشمل المؤسسات العامة ومن بينها مرفق تياه القاهرة وهو مؤسسة عامة وفقا لقرار رئيس الجمهورية رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٧ . ويؤيد هذا النظر فى تفسير مدلول اصطلاح الحكومة الوارد فى القانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٩ أن العمل جرى منذ تدخلت الحكومة فى شئون الاستيراد على معاملة المؤسسات العامة والوحدات الادارية الاقليمية - فى شئون الاستيراد - معاملة المصالح الحكومية والوزارات ولو كان المشرع يقصد الى غير هذا المعنى بقصره على الوزارات والمصالح الحكومية دون المؤسسات العامة والوحدات الاقليمية لما أعوزه النص الصريح على ذلك فى التشريعات المتعاقبة المنظمة للاستيراد والتى انتهت بانقائون رقم ٩ لسنة ١٩٥٩ .

لهذا انتهى الرأى الى أن مدلول اصطلاح الحكومة الوارد فى المادة السادسة من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٩ المشار اليه يشمل المؤسسات العامة (١) ومنها مرفق مياه القاهرة ، ومن ثم لا يلزم الحصول على تراخيص استيراد عن المهات التى تستوردها مباشرة .

٢٥٠ - القانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٩ في شأن الاستيراد - نص المادة السادسة من هذا القانون على عدم سريان أحكامه على السلع التي تستوردها الحكومة مباشرة دون وسيط - معنى عبارة الحكومة الواردة في هذا الاستثناء .

أن المادة السادسة من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٩ في شأن الاستيراد تنص على أن « لا تسرى أحكام هذا القانون على السلع التي يتقرر إعفاؤها من أحكامه بمقتضى قوانين أو قرارات عامة من وزير الاقتصاد أو معاهدات أو اتفاقيات دولية تكون الجمهورية العربية المتحدة أحد الأطراف فيها وكذلك لا تسرى على ما يأتي : -

(أ) السلع التي تستوردها الحكومة مباشرة دون وسيط » .

واستناداً إلى هذا القانون أصدر وزير الاقتصاد القرار الوزاري رقم ٩ لسنة ١٩٥٩ ببيان السلع والبضائع التي يحظر استيرادها من الخارج والمعدل بالقرار الوزاري رقم ٧٣٧ لسنة ١٩٦٤ .

ومن حيث أن الإدارة العامة للاستيراد تطلب بكتابها سالف الذكر ما إذا كانت عبارة الحكومة المشار إليها في القانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٩ تشمل الهيئات العامة والمؤسسات العامة وأشارت إلى أن الجمعية العمومية للمجلس سبق أن أبدت بجلستها المتقدمة في ١٩٦١/١/٢٤ أن هذه العبارة تشمل الهيئات العامة والمؤسسات العامة (٢) .

ومن حيث أنه بعد فتوى الجمعية العمومية سألته الذكر صدر القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ بإصدار قانون المؤسسات العامة ورقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ بإصدار قانون الهيئات العامة وقد ميز هذان القانونان بين المؤسسات العامة والهيئات العامة ووضعاً لكل منهما ضوابط وأحكام مميزة ، وقد كشفت المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ عن هذا التمييز فقد جاء فيها « أن المؤسسات العامة في الغالب مرافق عامة اقتصادية أو زراعية أو صناعية أو مائية مما يدخل أصلاً في النشاط الخاص ورأت الدولة أن تتولاها بنفسها عن طريق المؤسسات العامة في حين أن الهيئات العامة في الأغلب الأعم مصالح عامة حكومية منحها المشرع الشخصية الاعتبارية . كذلك تمارس المؤسسة العامة نشاطاً تجارياً أو صناعياً أو زراعياً أو مالياً وتمارس هذا النشاط أساساً بواسطة ما تنشئه أو تساهم فيه من شركات مساهمة أو منشآت أو جمعيات تعاونية ، أما الهيئة العامة فتقوم أصلاً بخدمة عامة ولا تقوم بنشاط مالي أو تجاري أو زراعي أو صناعي » ، فالأصل أن الجمعيات العامة كانت تقوم بها الدولة إلا أنه رُوِيَ في النظام الاشتراكي أن يعهد

(١) رجعت الجمعية العمومية عن هذا الرأي بفتحها المنشورة في القامعة التالية .

(٢) راجع الفتوى المنشورة في القامعة السابقة .

بعضها الى هيئة مستقلة لما يمتاز به هذا النظام من مرونة في الادارة ،
وقضلا عن ذلك فان المؤسسات العامة لها ميزانية مستقلة وتوضع على نمط
ميزانيات المشروعات التجارية وأرباح المؤسسة العامة بحسب الأصل تؤول
اليها كما تواجه المؤسسة المعجز أو الخسارة أصلا عن طريق ما تعقده من
قروض ، أما الهيئة العامة فانها وإن كانت لها ميزانية خاصة ألا أنها تلحق
بميزانية الدولة وتجرى عليها أحكامها وتحمل الدولة عجزها ويؤول لميزانية
الدولة ما قد تحققه من أرباح . وبالإضافة إلى ما تقدم فان رقابة الدولة على
المؤسسات العامة تختلف عن رقابتها للهيئات العامة فهي أكثر اتساعا في
الحالة الأخيرة . وهذا أمر يستوجب طبيعة نشاط الهيئة واختلافه عن نشاط
المؤسسة فالهيئة العامة لما أن تكون مصلحه حكومية رأت الدولة ادارتها
عن طريق هيئة عامة للخروج بالمرفق عن الروتين الحكومي ولما أن تنشئها
المولة بداءة لأدارة مرفق من مرافق الخدمات العامة وهي في الحالتين وثيقة
الصلة بالحكومة ، أما قرارات المؤسسة العامة وإن كانت بدورها تخضع
الاقتصاد الجهة الادارية المختصة إلا أنه لا كانت المؤسسة لا تدبر بنفسها بل
عن طريق شركات وجمعيات تعاونية لكل منها شخصيتها وكيانها المستقل
ولها حرية العمل تحت توجيه واشراف المؤسسة - فان النتيجة المحتمة لذلك
هي أن رقابة الدولة على المرفق الذي تقوم عليه المؤسسة أقل من رقابتها على
المرفق الذي تقوم عليه الهيئة .

ومن حيث أنه يترتب على هذه التفرقة التي أوجدها المشرع بين الهيئات
العامة والمؤسسات العامة مقابلة في الأحكام التي تنطبق على كل منهما ، فان
جاز أن تشمل عبارة الحكومة الواردة في الاستثناء المنصوص عليه في المادة
السادسة من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٩ الهيئات العامة فان هذا الاستثناء
لا يمتد ليشمل المؤسسات العامة .

ولا يغير من هذا النظر صدور القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ الذي حل
محل القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أنه بعد التمييز الذي استحدثه
المشرع بين المؤسسات العامة والهيئات العامة بالقانونين رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣
ورقم ٣١ لسنة ١٩٦٣ والذي حل القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ محل أولهما
فان الاستثناء الذي تضمنته المادة ٦ من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٩ في شأن
الاستيراد بالنسبة للحكومة يشمل الهيئات العامة دون المؤسسات العامة .

(١٩٦٨/٥/١٩) ٥١١

(تطبيق)

انه وإن كان القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٦٣ في شأن تنظيم الاستيراد
قد صدر بعد هذه الفتوى ونص في مادته الأولى على أن « يكون استيراد

السلع من خارج الجمهورية بقصد الاتجار أو التصنيع مقصوراً على شركات وهيئات القطاع العام أو تلك التي يساهم فيها القطاع العام « إلا أن هذا القانون لم يتناول المادة ٦ من القانون ٩ لسنة ١٩٥٩ في شأن الاستيراد بأى تعليق فيما زالت المؤسسات وشركات القطاع العام ملزمة بالحصول على ترخيص الاستيراد طبقاً لهذه الفتوى .

٢٥١ - وجوب الحصول على ترخيص للاتجار في المواد الكيميائية السامة وغير السامة - التزام شركة السكر والتقطير المصرية بالحصول على هذا الترخيص لتمكن الإفراج عن المواد الكيميائية التي تستوردها .

تنص المادة الأولى من قرار وزير الصناعة رقم ٣٨ لسنة ١٩٥٨ بتنظيم الاستيراد والتداول والاتجار في المواد السامة ومستحضراتها تنص على أنه « للاتجار في المواد الكيميائية السامة وغير السامة التي تستعمل في الصناعة يجب الحصول على ترخيص من مصلحة الرقابة الصناعية ... »

ومقاد هذا النص أن الاتجار في المواد الكيميائية غير جائز إلا بترخيص من مصلحة الرقابة الصناعية ، سواء أكان الاتجار فيها قائماً على بيعها بحالتها التي اشترت بها أم بيعها بعد تغيير هيئتها ، ذلك لأن ... العملية في كلتا الحالتين شراء بقصد البيع ومن ثم فهي تعتبر عملاً تجارياً يقتضى المادة الثانية من قانون التجارة التي تنص على أنه « يعتبر بحسب القانون عملاً تجارياً ما هو آت ... كل شراء غلال أو غيرها من أنواع المأكولات أو البضائع لأجل بيعها بعينها أو بعد تهيتها بهيئة أخرى أو لأجل تأجيرها للاستعمال »

ولما كانت شركة السكر والتقطير المصرية تشتري مواد كيميائية لاستعمالها في صناعة منتجاتها فإنها بذلك تعتبر تاجرة في هذه المواد مما يستلزم حصولها على ترخيص في هذا الاتجار .

لهذا انتهى رأى الجمعية إلى أنه لا يجوز الإفراج عن المواد الكيميائية التي تستوردها شركة السكر والتقطير المصرية إلا بعد الحصول على ترخيص في الاتجار في هذه المواد من مصلحة الرقابة الصناعية سواء أكانت مواد سامة أو غير سامة .

(١٩٦١/١٠/٢٢) ٧٧٨

(تعليق)

صدر قرار وزير الصناعة المؤرخ ١٩٦٢/٦/١١ ويقضى بإضافة مادة مكررة برقم (١) إلى القرار رقم ٣٨ لسنة ١٩٥٨ المشار إليه في هذه الفتوى « يستثنى من الترخيص المشار إليه في المادة السابقة المواد غير السامة التي تستوردها أو تشتريها المصانع لاستعمالها في صناعة منتجاتها » .

٢٥٢ - استيراد - اسعده - عمولة توزيعها - صندوق موازنة اسعارها - مواده - قرار
 اللجنة المركزية للشئون الاقتصادية في ١٩٦٠/٤/٢٨ - قصر استيراد الاسعده على شركة مصر
 للتجارة الخارجية والهيئة الزراعية المصرية وبنك التسليف الزراعي - اقتراحه انشاء صندوق
 موازنة اسعار الاسعده - تحديد عمولة التوزيع بنسبة ٦٪ - سريان هذا المقتضى على كافة
 الهيئات التي سمح لها بالاستيراد - اعتبار الفرق بين اسعار بيع الاسعده وبين اسعار استيرادها
 مضافا اليها عمولة التوزيع من بين موارد الصندوق المقترح انشاؤه - صدور القانون رقم ١٦٤
 لسنة ١٩٦٠ بانشاء صندوق موازنة اسعار الاسعده مهنيا اقتراح اللجنة الوزائية - التزام
 الهيئات المستوردة للاسعده بإداء الفرق المذكور للصندوق .

تنص المادة ٦ من القانون رقم ١٦٤ لسنة ١٩٦٠ بانشاء صندوق
 موازنة اسعار الاسعده على أن تتكون موارد الصندوق مما يأتي : (ب)
 الفرق الذي تحققه الجهات الموزعة بين الاسعار المحددة لبيع الاسعده المستوردة
 وبين تكاليف استيرادها الفعلية مضافا اليها عمولة التوزيع المقررة ٠٠٠٠ »

ومن حيث أنه ولئن كان هذا القانون لم يتضمن النص على تحديد
 عمولة معينة لتوزيع الاسعده المستوردة الا أنه يبين من تتبع قرارات اللجنة
 الوزارية المركزية للشئون الاقتصادية الصادرة في هذا الشأن انه بتاريخ
 ١٩٦٠/٤/٢٨ قررت اللجنة أن يعهد بعملية الاستيراد والتوزيع الى كل من
 الهيئة الزراعية المصرية وشركة مصر للتجارة الخارجية وحددت للجنة عمولة
 توزيع الاسعده المستوردة بما يوازي ٦٪ ولم تقصر اللجنة هذه النسبة على
 بنك التسليف الزراعي والتعاوني وانما جاء تحديد النسبة علما بحيث يسرى
 على كل الهيئات التي تتولى توزيع الاسعده المستوردة ومن بينها الهيئة
 الزراعية المصرية .

والواضح مما سبق أن القانون رقم ١٦٤ لسنة ١٩٦٠ بانشاء صندوق
 موازنة اسعار الاسعده الذي عمل به اعتبارا من ٥ مايو سنة ١٩٦٠ والمنشأ
 بناء على توصية اللجنة الاقتصادية في قرارها بتاريخ ١٩٦٠/٤/٢٨ - لم
 يحدد عمولة التوزيع وانما جعل من بين موارد الصندوق الفرق بين اسعار
 بيع الاسعده المستوردة وتكاليف استيرادها الفعلية مضافا اليها العمولة
 المقررة والمفهوم من ذلك أن العمولة المقررة هي التي سبق أن حددتها اللجنة
 الوزارية للشئون الاقتصادية بما يوازي ٦٪ ذلك أن المادة ٣ من قانون انشاء
 الصندوق سالف الذكر قد نصت على أن « يقوم الصندوق بتحقيق الاغراض
 الآتية : -

(أ) موازنة اسعار الاسعده المنتجة محليا والمستوردة بكافة أنواعها .

(ب) العمل على توفير الاسعده المنتجة محليا والمستوردة بكافة أنواعها
 للمستهلكين بالاسعار المناسبة والحد من ارتفاع اسعارها بسبب ما قد يطرا
 على تكاليف الانتاج المحلي أو على تكاليف الاستيراد من ارتفاع .

وللصندوق اتخاذ ما يراه من الوسائل كفيلا بتحقيق الاغراض سالفه

الذكر بما في ذلك تحديد استيراد الاسمدة والجهات التي تتولى توزيعها ومنح اعانات لتعويض ما يتعرض له المستوردون أو المصانع المنتجة للاسمدة من خسائر تقتضيها عمليات الموازنة أو خفض الأسعار » .

والواضح من تتبع الموضوع أن الصندوق - بناء على سلطاته المذكورة - قد تبنى القواعد والاسس التي سبق أن قررتها اللجنة الاقتصادية في ١٩٦٠/٤/٢٨ .

ومن حيث أن مقطع الخلاف في وجهه النظر بين الهيئة الزراعية المصرية وبين صندوق موازنة أسعار الاسمدة هو تعرف ما إذا كان تحديد عمولة التوزيع بنسبة ستة في المائة يسرى على الهيئة الزراعية المصرية أم لا .

ومن حيث أن الواضح من قرار اللجنة الوزارية المركزية للشئون الاقتصادية بالجلسة رقم ٤٤ بتاريخ ١٩٦٥/٤/٢٨ أن اللجنة قررت في البند ٢ من القرار أن تتولى كل من شركة مصر للتجارة الخارجية والهيئة الزراعية المصرية وبنك التسليف الزراعي والتعاوني استيراد الأصناف والكميات التي يحددها لكل منها مجلس إدارة صندوق الموازنة الذي اقترحت اللجنة انشاءه . كما جاء في البند ٤ من ذات القرار أن بين موارد صندوق الموازنة المزمع انشاؤه الفرق بين أسعار بيع الاسمدة المستوردة للمستهلك وأسعاره الفعلية مضافا إليها عمولة التوزيع بنسبة ٦٪ .

وبحيث أن هذا القرار صريح في أن تحديد عمولة التوزيع بنسبة ٦٪ من أسعار الاستيراد إنما يسرى على كل الهيئات التي سمح لها بالاستيراد والتوزيع ومنها الهيئة الزراعية المصرية .

وبحيث أنه يبين من ذلك أن ما تقول به الهيئة الزراعية المصرية من أنه ليس ثمة قرار يحدد عمولة التوزيع الذي تقوم به الهيئة للاسمدة المستوردة يخالف صريح قرار اللجنة الاقتصادية المركزية الصادر بتاريخ ٢٨ إبريل سنة ١٩٦٠ ومن ثم فإن الهيئة تلزم بمراجعة العمولة المقررة وهي ٦٪ وتلتزم قانونا بأن تؤدي إلى صندوق موازنة أسعار الاسمدة الفرق بين الأسعار المتعددة لبيع الاسمدة المستوردة وبين تكاليف استيرادها الفعلية مضافا إليها عمولة التوزيع المذكورة .

ولا يشير من ذلك ما تقول به الهيئة من أن لها ظروفًا خاصة تختلف عن ظروف البنوك والشركات التجارية التي تهدف أساسًا إلى الربح وأن الهيئة أساسًا لها أغراض علمية مبينة في قانون انشائها رقم ٣٦٧ لسنة ١٩٥٦ منها القيام بالبحوث التي تؤدي إلى تحسين الانتاج الزراعي والحيواني وتربية النباتات وإصلاح التربة وانتقاء التقاوي واستنباط السلالات وتحسينها ومقاومة الآفات وأكثار البذور وغير ذلك وأن جميع مصروفات هذه الأغراض العملية تغطي من عمليات استيراد وبيع للاسمدة التي هي مصدر إيراد

الهيئة الوحيدة ، فكل هذه ظروف خاصة لا تحول دون التزام الهيئة - بمراعاة النسبة المحددة لها كمحولة لتوزيع الاسمدة المستوردة وقد تكون هذه الظروف من بين الاسباب التي يمكن عرضها على مجلس ادارة صندوق موازنة أسعار الاسمدة لكي يقترح إعادة النظر باستصدار تشريع لتحديد العمولة بالنسبة الى الهيئة ولكنها تلتزم بالنسبة الحالية طالما أنه لم يصدر أى قرار بتغيير نسبة هذه العمولة وطالما لم يعدل القانون الخاص بصندوق موازنة الاسعار بما يعفى الهيئة من أداء الفرق مع ملاحظة أن مثل هذا الاعفاء قد يستدعى النظر فيما اذا كانت الهيئة تستمر رغم ذلك في الافادة من نص المادة ٢ من ذلك القانون وهو يقضى بجواز أن يمنح الصندوق إعانات لتعويض ما تتعرض له الجهات المستوردة من خسائر تقتضيها عمليات الموازنة أو خفض الاسعار وذلك لأن الفهم بالغرم .

ومن حيث أنه فيما يتعلق بما احتجبت به الهيئة من أنها كانت تستورد الاسمدة قبل صدور قرار اللجنة الوزارية المركزية للشئون الاقتصادية بجلستها المنعقدة في ١٩٦٠/٤/٢٨ ومن ثم فلا يعتبر هذا القرار منفيًا لحق الهيئة في الاستيراد مقابل عمولة توزيع بنسبة ٦٪ - انه فيما يتعلق بهذه الحجة فإن الأمر يستوى أن تكون الهيئات من الجهات المستوردة للاسمدة قبل ذلك القرار أو أن هذا القرار هو الذى رخص لها بالاستيراد اذ أن التقدير المتيقن في شأن الهيئة على كلا الفرضين انها تعتبر من الجهات الموزعة للاسمدة في ١٩٦٠/٥/٥ تاريخ نفاذ القانون رقم ١٦٤ لسنة ١٩٦٠ بإنشاء صندوق موازنة أسعار الاسمدة ومن ثم فهي تخضع لاحكامه ومن بينها ما نصت عليه المادة السادسة منه من أن « تتكون موارد الصندوق مما يأتي : -

(أ)

(ب) الفرق الذى تحققه الجهات الموزعة بين الاسعار المحددة لبيع الاسمدة المستوردة وبين تكاليف استيرادها الفعلية مضاعفا اليها عمولة التوزيع المقررة ٠٠٠ « الامر الذى يتعين معه القول بوجوب قيام الهيئة باعتبارها من الجهات المستوردة والموزعة للاسمدة باداء ذلك الفرق محسوبا على الاساس المتقدم .

ومن حيث انه فيما يتعلق بما تحتج به الهيئة من أن تحديد عمولة التوزيع بنسبة ٦٪ لا ينصرف اليها بل أن ذلك مقصور على بنك التسليف الزراعى والتعاونى وأن القانون رقم ١٦٤ لسنة ١٩٦٠ المشار اليه قصد اغفال تحديد العمولة ليترك الامر للجهات المختصة لتحديدها بالنسبة للهيئات المستوردة كل حسب ظروفها - فإن ذلك مردود بأنه يبين من تقصى المراحل التشريعية التى مر بها تنظيم استيراد الاسمدة وتوزيعها أن وزارة المالية أصدرت كتابين برقم ٣٤/٢/١٦٨ في ١٠/٢ و ١٩٤١/٣/٦ بأن مجلس الوزراء قرر بجلسته المنعقدة في ٣ من فبراير سنة ١٩٤١ أن يكون

الربح في الاسمدة المستوردة عبارة عن ٧٥٪ من الثمن تسليم الميناء على ظهر عربات السلك الحديدية على أن يشمل هذا الربح جميع مصروفات الادارة والتخزين ويبين من هذين الكتائين أن الهيئة الزراعية المصرية (الجمعية الزراعية الملكية وقتئذ) كانت من بين الهيئات المستوردة والموزعة للاسمدة وأن الحكومة تضمن للهيئات المستوردة كتابة ما يكفل لها عدم التعرض للخسارة وضمان ربح معتدل .

وبعد ذلك قررت الحكومة الاستيلاء على الاسمدة واحتكار استيرادها وتوريدها لضمان حسن توزيعها بسبب ظروف الحرب العالمية الثانية واستمر الحال كذلك الى أن صدر قرار وزارة التموين رقم ٨٦ لسنة ١٩٤٩ في ١٩٤٩/٥/١ بالفاء الاستيلاء على الاسمدة ومن ثم انتهت رقابة الحكومة على استيراد الاسمدة وتوزيعها وبالتالي رجع الحال الى ما كانت عليه قبل نظام الاستيلاء الى القواعد والأحكام التي تضمنها قرار مجلس الوزراء في ١٩٤١ ، ومن بينها ضمان الحكومة للهيئات المستوردة يؤكد ذلك أنه ليس من المنطق في شيء أن تعود الحكومة الى الالتزام بضمان عدم تعرض الهيئات المستوردة للخسارة وضمان ربح معقول بها دون أن تكون هذه الهيئات ملتزمة باتباع نظام معين واجراءات معينة للاستيراد تحت اشراف الحكومة أو من يناط به ذلك كاللجنة الوزارية العليا للتموين ومن ثم يكون من البدهي أن يقابل التزام الحكومة بالضمان وجوب اتباع الهيئات المستوردة لما تضعه الحكومة من نظام لاستيراد السباد وهو النظام الذي قرره مجلس الوزراء في ١٩٤١/٧/٣ وذلك على خلاف ما تذهب اليه الهيئة في كتابها المؤرخ ١٩٤١/٤/٣ من أن تجارة واستيراد السباد أصبح حراً دون التقيد بأى نظام أو أحكام بعد إلغاء رقابة الحكومة على استيراده وتوزيعه .

وقد أعقب ذلك أن أعادت اللجنة الوزارية للشئون الاقتصادية النظر في نظام استيراد الاسمدة وتوزيعها فقررت بجلستها رقم ٤٢ المنعقدة في ١٩٦٠/٤/١٤ ما يأتي : -

(١)

(٢)

(٣) ينشأ صندوق لموازنة أعمار الاسمدة وذلك من حصيلة رسم الاستيراد بنسبة ٩٪ من أثمان الاسمدة المستوردة - وكذلك من فروق أثمان بيع الاسمدة المستوردة في حالة رفع أثمانها لتتماشى مع أثمان الاسمدة المنتجة محلياً .

(٤) تحديد عمولة التوزيع للبنك التسليف الزراعي والتعاوني بمقدار ٦٪ من اسعار انتاج الاسمدة المحلية وبنفس النسبة من اسعار الوصول (سيف) للاسمدة المستوردة .

(٥) يقوم كل من بنك التسليف الزراعى والتعاونى والهيئة الزراعية وشركة مصر للتجارة الخارجية بتقديم عروض الى وزارة الاقتصاد عن استيراد الاسمدة وتعطى الوزارة اذن استيراد للجهة صاحبة انسب العروض من الجهات الثلاثة المتقدمة .

(٦)

وبتاريخ ١٩٦٠/٤/٢٨ اصدرت اللجنة الاقتصادية المركزية قرارا نص على مايل :-

(١)

(٢) يتولى كل من شركة مصر للتجارة الخارجية والهيئة الزراعية وبنك التسليف الزراعى والتعاونى استيراد الاصناف والكميات التى يحددها لكل منهم المجلس المنوئ عنه فى البند (١) .

(٣)

(٤) ينشأ بقرار جمهورى صندوق موازنه ادارته المجلس المنوئ بالبند (١) ، ويتم تمويله بما يأتى :-

(١)

(ب) الفرق بين اسعار بيع الاسمدة المستوردة للمستهلك واسعار استيرادها الفعلية مضافا اليها عمولة التوزيع بنسبة ٦٪ « .

ثم صدر القانون رقم ١٦٤ لسنة ١٩٦٠ بإنشاء صندوق موازنة اسعار الاسمدة على ذات الاسس التى تضمنتها قرار اللجنة الاقتصادية المركزية فى ١٩٦٠/٤/٢٨ المشار اليه .

ومن حيث أنه يبين مما سبق أنه ولكن صبح فى المجلد أن ما تضمنه قرار اللجنة الوزارية للشئون الاقتصادية الصادر بجلستها المنعقدة فى ١٤/٤/١٩٦٠ من تحديد لعمولة التوزيع بنسبة ٦٪ من اسعار وصول الاسمدة المستوردة (سيف) انما هو مقصور على بنك التسليف الزراعى والتعاونى دون الهيئات الاخرى المستوردة والموزعة للاسمدة - انه ولكن صبح ذلك جدلا الا أنه يبين بجلاء أن ما تضمنه قرار اللجنة المشار اليه من تنظيم لمهلية استيراد الاسمدة سواء بالنسبة لتحديد الجهات المستوردة أو بالنسبة لتحديد عمولة التوزيع قد عدل عنه بقرار اللجنة الاقتصادية المركزية الصادر فى ١٤/٤/١٩٦٠ اذ بعد ان كان القرار الاول ينص على أنه تعطى الوزارة اذن الاستيراد للجهة صاحبة أنسب العروض بين جهات ثلاثة هى بنك التسليف الزراعى والتعاونى والهيئة الزراعية وشركة مصر للتجارة الخارجية وعلى أساس

تجديد عمولة التوزيع (لينك) بنسبة ٦٪ من أسعار «وصول (سيف) نص القرار الثاني على اقتصار التوزيع على الجهات الثلاثة المذكورة بحيث تعطى كل منها حصة تستوردها محددة من حيث الصنف والكميات وفقاً لما يحدده المجلس المنصوص عليه في البند (أ) من ذلك القرار وهو مجلس إدارة صندوق موازنة الأسعار وعلى أن تحدد عمولة التوزيع بنسبة ٦٪ ولم يرد في هذا القرار ما يفيد اقتصار هذه النسبة على البنك دون الجهتين الآخرين بل ورد النص عاماً الأمر الذي يتعين معه القول بأن تجديد العمولة بهذه النسبة إنما يسرى لكل من الجهات الثلاثة التي اقتصر عليها الاستيراد وهي بنك التسليف الزراعى والتعاونى وشركة مصر للتجارة الخارجية والهيئة الزراعية .

يؤيد ذلك أن القول بغيره تمشياً مع منطق الهيئة القائل بأن لها وضعا خاصا يختلف عن وضع البنك باعتبارها هيئة تقوم أساساً على البحث العلمى بينما البنك مؤسسة تجارية هذا القول يؤدي بحسب المنطق الذى بنى عليه الى عدم التزام شركة مصر للتجارة الخارجية هي الاخرى بأداء عمولة التوزيع للصندوق طالما أن تجديد هذه العمولة - فى رأى الهيئة - مقصور على البنك وحده دون الهيئات الاخرى المستوردة والموزعة للاسمدة هذا بالرغم من كون الشركة مؤسسة تجارية شأنها فى ذلك شأن البنك الامر الذى يتضح معه بجلاء أن التفرقة التى تقول بها الهيئة بينها وبين البنك للالتزام بأداء الفرق المشار اليه للصندوق - فضلاً عن افتقارها للسند الذى تقوم عليه طبقاً للتطور التشريعى لتنظيم عملية استيراد الاسمدة وتوزيعها على النحو السالف بيانه - فإنها تقيم تفرقة اخرى فى الالتزام بأداء ذلك الفرق بين جهتين متحدتين فى الطبيعة والاهداف وهما البنك وشركة مصر للتجارة الخارجية وهو مالا يستقيم حتى وفقاً لمنطق الرأى الذى تذهب اليه الهيئة .

ومن حيث أنه لا يجوز الاحتجاج بأن ما جاء بقرار اللجنة الاقتصادية المركزية الصادر فى ١٩٦٠/٤/٢٨ قد نسخ القانون رقم ١٦٤ لسنة ١٩٦٠ المشار اليه وبالتالي لا يصح تطبيق أحكام ذلك القرار فى شأن الهيئة ذلك أن العكس هو الصحيح إذ أن ذلك القانون لم يصدر الا تنفيذاً لقرار اللجنة المشار اليه وبناء على توصياتها بإنشاء صندوق لموازنة أسعار الاسمدة على ذات الاسس بالاحكام التى ضمنها اللجنة قرارها المذكور الامر الذى يقطع بأن هذه الاحكام ما زالت قائمة ولم ينسخها القانون بل هو قد تبناها ورثتها وإذا كانت مادته السادسة لم تحدد عمولة التوزيع وإنما اكتفت تلك المادة بالنص على (عمولة التوزيع المقررة) فان ذلك لا يتضمن تسخاً أو إلغاء لما نص عليه قرار اللجنة المشار اليه من تجديد لتلك العمولة بنسبة ٦٪ إذ من المفهوم وقد صدر القانون بناء على توصيات اللجنة ومن بينها تحديد العمولة بتلك النسبة - انه اذا ما نصت مادته السادسة على عمولة التوزيع

المقررة فأنما يكون المقصود هو أن العمولة محددة بالنسبة التي عينتها اللجنة في قرارها المشار إليه .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية إلى أن الهيئة الزراعية المصرية تلتزم بأن تؤدي إلى صندوق موازنة أسعار الاسمدة الفرق الذي تحققه بين الأسعار المحددة لبيع الاسمدة المستوردة بين تكاليف استيرادها الفعلية مضافا إليها عمولة التوزيع المقررة وهي ٦٪ وذلك تنفيذا لحكم المادة ٦ من القانون رقم ١٦٤ لسنة ١٩٦٠ المشار إليه .

(٩٨٥) ١٩٦٣/٩/١٤

٢٥٣ - (١) - صندوق موازنة أسعار الاسمدة - قرار اللجنة الاقتصادية المركزية في ١٨٦٠/٤/٢٨ بقصر استيراد الاسمدة على شركة مصر للتجارة الخارجية والهيئة الزراعية وذلك التسليف الزراعي - نصه على اقتراح إنشاء صندوق موازنة الاسمدة تؤول إليه الهيئات المستوردة عمولة توزيع قدرها ٦٪ - صدور القانون رقم ١٦٤ سنة ١٩٦٠ بإنشاء صندوق موازنة أسعار الاسمدة متينيا ذات الأسس التي تضمنها قرار اللجنة - نصه على أن تكون موارد الصندوق من الفرق الذي تحققه الجهات الموزعة بين الأسعار المحددة لبيع الاسمدة المستوردة وبين تكاليف استيرادها الفعلية مضافا إليها عمولة التوزيع المقررة - التزام الهيئة الزراعية المصرية بمراجعة نسبة العمولة المقررة بقرار اللجنة وهي ٦٪ .

أن اللجنة الوزارية للشئون الاقتصادية قررت بجلستها المعقودة في ١٤ من إبريل سنة ١٩٦٠ ما يأتي : -

١ -

٢ -

٣ - ينشأ صندوق لموازنة أسعار الاسمدة يمول من حصيلة رسم الاستيراد بنسبة ٩٪ من أثمان الاسمدة المستوردة - وكذلك من فروق أثمان الاسمدة المستوردة في حالة رفع أثمانها لتتنشى مع أثمان الاسمدة المنتجة محليا .

٤ - تحديد عمولة التوزيع لبنك التسليف الزراعي والتعاوني بمقدار ٦٪ من أسعار إنتاج الاسمدة المحلية - وبنفس النسبة من أسعار الوصول (سيف) للاسمدة المستوردة .

٥ - يقوم كل من بنك التسليف الزراعي والتعاوني والهيئة الزراعية وشركة مصر للتجارة الخارجية بتقديم عروض إلى وزارة الاقتصاد عن استيراد

(١) أيدت الجمعية بهذه الفتوى فتواها المنشورة في القاعدة السابقة .

الاسمدة وتعطى الوزارة اذن الاستيراد للجهة صاحبة أنسب العروض من الجهات الثلاثة المتقدمة » .

وبتاريخ ٢٨ من ابريل سنة ١٩٦٠ أصدرت اللجنة الاقتصادية المركزية قرارا نص على ما يأتى : -

١ - »

٢ - يتولى كل من شركة مصر للتجارة الخارجية والهيئة الزراعية وبنك التسليف الزراعى والتعاونى استيراد الاصناف والكميات التى يحددها نكل منهم المجلس المنوه عنه فى البند (١) .

٣ - »

٤ - ينشأ بقرار جمهورى صندوق موازنة يتولى ادارته المجلس المنوه عنه بالبند (١) ويتم تمويله مما يأتى : -

(أ) »

(ب) الفرق بين أسعار بيع الاسمدة المستوردة للمستهلك وأسعار استيرادها الفعلية مضافا إليها عموله التوزيع بنسبه ٦٪ « .

ثم صدر القانون رقم ١٦٤ لسنة ١٩٦٠ باتشاء صندوق موازنة أسعار الاسمدة على ذات الاسس التى تضمنها قرار اللجنة الاقتصادية المركزية الصادر فى ٢٨ من ابريل سنة ١٩٦٠ والمشار اليه ونص فى المادة السادسة منه على أن « تتكون موارد الصندوق مما يأتى : -

(أ) »

(ب) الفرق الذى تحققه الجهات الموزعة بين الأسعار المحددة لبيع الاسمدة وبين تكاليف استيرادها الفعلية مضافا إليها عموله التوزيع المقررة »

ومن حيث انه ولئن كان القانون رقم ١٦٤ لسنة ١٩٦٠ المشار اليه لم يتضمن النص على تحديد عمولة معينة لتوزيع الاسمدة المستوردة وانما نص - فحسب - على أن من بين مواد صندوق موازنة أسعار الاسمدة الفرق بين أسعار الاسمدة المستوردة وتكاليف استيرادها الفعلية مضافا إليها عمولة التوزيع المقررة - الا أنه من المفهوم أن العمولة المقررة هى تلك التى سبق أن حددتها اللجنة الاقتصادية المركزية بقرارها الصادر فى ٢٨ من ابريل سنة ١٩٦٠ بما يوازى ٦٪ وهى النسبة التى صرحت اللجنة المذكورة على أساسها لكل من شركة مصر للتجارة الخارجية والهيئة الزراعية وبنك التسليف الزراعى والتعاونى بتوزيع الاسمدة المستوردة ، ولذلك فان تحديد

عمولة التوزيع بنسبة ٦٪ إنما يسرى على كل الهيئات التي سمح لها باستيراد الاسمدة وتوزيعها ومنها الهيئة الزراعية المصرية ، يستوى في ذلك أن تكون هذه الهيئته من الجهات المستوردة للاسمدة قبل قرار اللجنة الاقتصادية المركزية الصادر في ٢٨ إبريل سنة ١٩٦٠ أو أن هذا القرار هو الذي رخص لها بالاستيراد ما دام أن الهيئة تعتبر من الجهات الموزعة للاسمدة في تاريخ نفاذ القانون رقم ١٦٤ لسنة ١٩٦٠ المشار اليه - وعن ثم تلتزم الهيئة المذكورة بمراجعة نسبة العمولة المقررة بمقتضى القرار سالف الذكر - وهي ٦٪ كما تلتزم قانونا بأن تؤدي الى صندوق موازنة أسعار الاسمدة الفرق بين الاسعار المحددة لبيع الاسمدة المستوردة وبين تكاليف استيرادها مضافا اليها عمولة التوزيع المذكورة .

ومن حيث أنه لا يغير من ذلك ما تقول به الهيئة من أن لها ظروفًا خاصة تختلف عن ظروف البنوك والشركات التجارية التي تهدف أساسا الى الربح وأن للهيئة أساسا أغراض علمية مبينة في قانون انشائها رقم ٣٦٧ لسنة ١٩٥٦ منها القيام بالبحوث التي تؤدي الى تحسين الانتاج الزراعي والحيدواني وتربية النباتات واصلاح التربة وانتقال التقاوي واستنباط السلالات وتحسينها ومقاومة الآفات واكثر البذور وغير ذلك وأن جميع مصروفات هذه الأغراض العلمية تغطي من عمليات استيراد وبيع الاسمدة التي هي مصدر ايراد الهيئة الوحيد فكل هذه الظروف خاصة لا تحول دون التزام الهيئة بمراجعة النسبة المحددة لها كعمولة لتوزيع الاسمدة المستوردة وقد تكون هذه الظروف من بين الاسباب التي يمكن عرضها على مجلس ادارة صندوق موازنة أسعار الاسمدة لكي يعيد النظر في تحديد العمولة بالنسبة الى الهيئة ولكنها تلتزم بالنسبة الحالية طالما أنه لم يصدر أي قرار بتغيير نسبة هذه العمولة وطالما لم يعدل القانون الخاص بصندوق موازنة الاسعار بما يعفى الهيئة من اداء الفرق - مع ملاحظة أن مثل هذا الاعفاء قد يستدعي النظر فيما اذا كانت الهيئة تستمر رغم ذلك في الافادة من نص المادة الثانية من ذلك القانون وهو يقضى بجواز أن يمنح الصندوق أمانات لتعويض ما يتعرض له الجهات المستوردة من خسائر تقتضيها عمليات الموازنة أو خفض الاسعار وذلك لأن الغنم بالفهم .

ومن حيث أنه ولئن كان ما تضمنه قرار اللجنة الوزارية للشئون الاقتصادية الصادر بجلستها المنعقدة في ١٤ من إبريل سنة ١٩٦٠ من تحديد عمولة التوزيع بنسبة ٦٪ من أسعار وصول الاسمدة المستوردة (سييف) إنما هو مقصور على بنك التسليف الزراعي والتعاوني دون الهيئات الأخرى المستوردة والموزعة للاسمدة إلا أنه يبين بجلاء أن ما تضمنه قرار اللجنة المشار اليه من تنظيم لعملية استيراد الاسمدة سواء بالنسبة لتحديد الجهات المستوردة أو بالنسبة لتحديد عمولة التوزيع قد عدل عنه بقرار اللجنة الاقتصادية المركزية الصادر في ٢٨ من إبريل سنة ١٩٦٠ إذ

بعد أن كان القرار الاول ينص على أن تعطى الوزارة اذن الاستيراد للجهة صاحبة انسب العروض بين جهات ثلاث هي بنك التسليف الزراعى والتعاونى والهيئة الزراعية وشركة مصر للتجارة الخارجية وعلى أساس تحديد عمولة التوزيع (البنك) بنسبة ٦٪ من اسعار الوصسول (سيف) نص القرار الثانى على اقتصار التوزيع على الجهات الثلاثة المذكورة بحيث تعطى كل منها حصة تستوردها محددة من حيث الصنف والكميات وفقاً لما يحدده المجلس المنصوص عليه فى البند (١) من ذلك القرار وهو مجلس ادارة صندوق موازنة الاسعار - وعلى أن تتحدد عمولة التوزيع بنسبة ٦٪ ولم يرد فى هذا القرار ما يفيد اقتصار هذه النسبة على البنك دون الجهتين الاخرين بل ورد النص عاماً الامر الذى يتعين معه القول بأن تحديد العمولة بهذه النسبة انما يسرى بالنسبة لكل من الجهات الثلاث التى اقتصر عليها الاستيراد وهى بنك التسليف الزراعى والتعاونى وشركة مصر للتجارة الخارجية والهيئة الزراعية.

ومن حيث انه فيما يتعلق بالملاحظة الاولى من الملاحظات التى أبدتها الهيئة الزراعية المصرية - وهى الخاصة بصدر القانون رقم ١٦٤ لسنة ١٩٦٠ بإنشاء صندوق موازنة اسعار الاسمدة بعد قرار اللجنة الاقتصادية المركزية الصادر فى ٢٨ من أبريل سنة ١٩٦٠ وعدم تحديد هذا القانون عمولة التوزيع مما يقتضى صدور قرار آخر بتجديدها بالنسبة الى الهيئة الزراعية فإن القانون سالف الذكر انما صدر تنفيذا لقرار اللجنة الاقتصادية المركزية المشار اليه وبناء على توصيتها بإنشاء صندوق لموازنة سعر الاسمدة على ذات الاسس والاحكام التى ضمنتها اللجنة قرارها المذكور الامر الذى يقطع بأن هذه الاحكام ما زالت قائمة ولم ينسخها ذلك القانون بل هو قد تبناها ووثبتها - واذا كانت مادته السادسة لم تحدد عمولة التوزيع وانما اكتفت تلك المادة بالنص على « عمولة التوزيع المقررة » فإن ذلك لا يتضمن نسخاً أو الفاء لما نص عليه قرار اللجنة المشار اليه من تحديد لتلك العمولة بنسبة ٦٪ اذ من المفهوم وقد صدر القانون بناء على توصيات اللجنة - ومن بينها تحديد العمولة بتلك النسبة انه اذا ما نصت مادته السادسة على عمولة التوزيع المقررة - فانما يكون المقصود هو العمولة محددة بالنسبة التى عينتها اللجنة فى قرارها المشار اليه - ولما كان تحديد عمولة التوزيع فى قرار اللجنة الاقتصادية المذكور بنسبة ٦٪ قد جاء عاماً وطلقاً ومن ثم فانه يسرى بالنسبة الى جميع الجهات والهيئات الزراعية المصرية - وبالتالي فلا يكون ثمة موجب لصدور قرار آخر بتحديد عمولة التوزيع بالنسبة الى الهيئة المذكورة بعد صدور القانون رقم ١٦٤ لسنة ١٩٦٠ سالف الذكر .

ومن حيث انه فيما يتعلق بالملاحظة الثانية - وهى الخاصة بما جاء فى قرار اللجنة الوزارية للشئون الاقتصادية الصادر فى ٥ من يناير سنة ١٩٦١ من أن المقصود بالقرار الذى اتخذه بجلسته ١٤ من ابريل سنة ١٩٦٠ بشأن عمليات الاسمدة هو تخفيض سعر عمولة بنك التسليف

الزراعي والتعاوني من ٧٠٪ إلى ٦٪ على نفس الاسس التي كانت تحسب عليها العمولة الاولى وان هذا القرار لاحق على قرار ٢٨ من ابريل سنة ١٩٦٠ وعلى صدور قانون انشاء الصندوق وانه لا شك قرار مفسر وانه لو كان المقصود الزام الهيئة بأن تؤدي للصندوق ما يزيد على نسبة الـ ٦٪ لنص على ذلك صراحة - هذه الملاحظة ليستمنتجة في خصوص هذا الموضوع ذلك انه اذا كانت الهيئة الزراعية قد اعتبرت قرار ٥ من يناير سنة ١٩٦١ قرارا مفسرا وهو - في حقيقته - قرار مفسر لقرار اللجنة الصادر في ١٤ من ابريل سنة ١٩٦٠ فيما يتعلق بتفسير المقصود في هذا القرار من تحديد عمولة التوزيع لبنك التسليف بمقدار ٦٪ واعتبار أن المقصود بذلك هو تخفيض هذه العمولة من ٧٠٪ إلى ٦٪ ولم يتعرض قرار ٥ من يناير سنة ١٩٦١ للقرار الصادر في ٢٨ من ابريل سنة ١٩٦٠ بالتفسير أو التاويل أو التعديل أو الالغاء كما وانه لم يصدر تنفيذا للقانون رقم ١٦٤ لسنة ١٩٦٠ المشار اليه وانما اقتصر - نحسب - على الخصوصية التي صدر بشأنها وبخاصة بتفسير المقصود بما تضمنه قرار ١٤ من ابريل سنة ١٩٦٠ من تحديد عمولة التوزيع لبنك التسليف بـ ٦٪ ، ومن ثم فانه لا اثر لصدور قرار ٥ من يناير سنة ١٩٦١ على قرار ٢٨ من ابريل سنة ١٩٦٠ اذ يبقى هذا القرار الاخير قائما ونافاً المفعول وساريا فيما يتعلق بتحديد نسبة عمولة التوزيع المقررة بالنسبة الى جميع الجهات والهيئات التي تقوم باستيراد وتوزيع الاسمدة - ومنها الهيئة الزراعية المصرية .

ومن حيث أنه فيما يتعلق بالملاحظة الثالثة - وهي أن الالتزامات المالية لا يمكن أن تؤخذ بطريق الاستنتاج وانه يجب أن تفسر النصوص الخاصة بها في أضيق الحدود وانه متى كان الامر يحوطه الغموض أو الشك بالنسبة الى الهيئة الزراعية فان المصلحة العامة تقتضي عرض الامر من جديد على الجهات المختصة لاداء رأيها في مدى التزام هذه الهيئة - هذه الملاحظة لا أساس لها من الواقع ذلك أن قرار ٢٨ من ابريل سنة ١٩٦٠ واضح وصريح في تحديد عمولة التوزيع المقررة للجهات والهيئات التي تقوم باستيراد وتوزيع الاسمدة بنسبة ٦٪ وهو لم يقصر تحديد هذه النسبة على بنك التسليف وحده - دون غيره من الجهات الاخرى المشار اليها - ومنها الهيئة الزراعية . وعلى ذلك فإن تحديد نسبة عمولة التوزيع بـ ٦٪ بالنسبة الى الهيئة المذكورة لا يعتبر من باب الاستنتاج والقياس أو التوسع في تفسير احكام قرار ٢٨ من ابريل سنة ١٩٦٠ سالف الذكر - والامر في هذه الخصوصية لا يحوطه الغموض أو الشك بالنسبة الى تلك الهيئة .

واذا كانت المصلحة العامة - كما تراها الهيئة الزراعية - تقتضي عرض الامر على الجهات المختصة فانه ليس ثمة ما يمنع قانونا من ذلك لا لازالة الغموض والشك فيما يتعلق بمدى التزام الهيئة بالنسبة المقررة لعمولة التوزيع وانما لاعادة النظر فيما اذا كان يجوز اعفاء هذه الهيئة من الالتزام

بتلك النسبة مراعاة لظروفها وما تقوم به من أبحاث علمية تقتضى مزيدا من الموارد المالية لمواجهة الأعباء الملقاة على عاتقها في هذا المجال .

ومن حيث أنه فيما يختص بالملاحظة الرابعة - وهي الخاصه بالنتائج المطيرة التي تترتب على التسليم بأن قرار ٢٨ من ابريل سنة ١٩٦٠ صريح في التزام الهيئة الزراعية بنسبة عمولة التوزيع المقررة فيه وإن صيغور القانون رقم ١٦٤ لسنة ١٩٦٠ قد ثبت هذا القرار - فإنه بالنسبة الى النتيجة الاولى التي أشارت اليها الهيئة المذكورة - وهي اقتصار استيراد الاسمدة على الجهات التي حددها القرار المذكور (بنك التسليف وشركة مصر للتجارة الخارجية والهيئة الزراعية) وعدم امكان استناد عملية الاستيراد الى غير هذه الجهات الا بتعديل القانون سالف الذكر - ما دام أن هذا القانون قد ثبت القرار المشار اليه وتبينه وأصبح جزءا منه وذلك على خلاف الواقع من الترخيص لعدد من الجهات باستيراد وتوزيع الاسمدة دون تعديل القانون - فإنه يتعين مراعاة أن القول بأن القانون رقم ١٦٤ لسنة ١٩٦٠ قد تبني الأحكام التي تضمنها قرار ٢٨ من ابريل سنة ١٩٦٠ وثبتها ليس معناه اعتبار أن هذا القرار قد أصبح جزءا من القانون المذكور بل أن المقصود بذلك هو أن هذا القانون قد صدر تنفيذا لقرار اللجنة الاقتصادية المشار اليه وبناء على توصياتها بأنشاء صندوق لموازنة أسعار الاسمدة على ذات الأساس والأحكام التي ضمنتها اللجنة قرارها المذكور - ومن ثم فإن قرار ٢٨ من ابريل سنة ١٩٦٠ لم يزل محتفظا بمرتبته التشريعية ولم يرتق الى درجة القانون الذي لا يجوز تعديل أحكامه الا بقانون آخر وهو من ناحية أخرى لم يصبح جزءا من القانون رقم ١٦٤ لسنة ١٩٦٠ وفقا للتخريج الذي خلصت اليه الهيئة الزراعية - وبالتالي فإن تعديل ما تضمنه ذلك القرار من أحكام لا يتطلب تعديل القانون المشار اليه ما لم يتضمن هذا القانون بالنص حكما مقرا في القرار سالف الذكر - ولما كان القانون رقم ١٦٤ لسنة ١٩٦٠ لم يتضمن في نصوصه تحديد الجهات التي تقوم بعملية استيراد وتوزيع الاسمدة - طبقا للتحديد الذي تضمنه قرار ٢٨ من ابريل سنة ١٩٦٠ - فإن استناد عملية استيراد وتوزيع الاسمدة الى غير الجهات التي يحددها هذا القرار لا يتطلب تعديل القانون المشار اليه - ومن جهة أخرى فإن القانون رقم ١٦٤ لسنة ١٩٦٠ في المادة الثانية منه بتحويل صندوق موازنة أسعار الاسمدة سلطة تحديد استيراد الاسمدة والجهات التي تتولى توزيعها ومعنى ذلك أن الصندوق هو الذي يقوم باستناد عمليات الاستيراد والتوزيع الى الجهات والهيئات ومن ثم فإن الامر لا يحتاج - في هذه الحالة - الى تعديل القانون لاستناد عمليات الاستيراد والتوزيع الى هيئات أو جهات أخرى - غير تلك التي كان قد حددها قرار ٢٨ من ابريل سنة ١٩٦٠ . (بنك التسليف وشركة مصر للتجارة الخارجية والهيئة الزراعية) .

أما بالنسبة الى النتيجة الخاصة بعدم جواز تخفيض أو زيادة عمولة التوزيع الا بتعديل القانون رقم ١٦٤ لسنة ١٩٦٠ فإن هذه النتيجة مترتبة - في رأى الهيئة الزراعية - على صيرورة قرار ٢٨ من ابريل سنة ١٩٦٠ جزءا من القانون رقم ١٦٤ لسنة ١٩٦٠ - وهو ما سبق القول بفساد سنه فليس معنى تبني القانون المذكور لاحكام القرار المشار اليه وتشبيتها انها أصبحت جزءا منه وانما معنى ذلك أن هذا القانون لم ينسخ احكام ذلك القرار - ومن ثم فاذا كان مقتضى ذلك هو اعتراف القانون رقم ١٦٤ لسنة ١٩٦٠ بنسبة عمولة التوزيع كما حددها قرار ٢٨ من ابريل سنة ١٩٦٠ الا أنه لا يترتب على ذلك اعتبار هذه النسبة محددة بمقتضى القانون المذكور بحيث لا يجوز تعديلها الا بتعديل هذا القانون واذا كانت المادة السادسة من القانون سالف الذكر قد عبرت عن نسبة عمولة التوزيع المشار اليها بأنها « عمولة التوزيع المقررة » فانها لم تقصد تحديد هذه العمولة بنسبة ٦٪ بصفة دائمة بحيث تغل يد الجهة الادارية المختصة عن تعديل هذه النسبة تبعا لتغير ظروف انتاج واستيراد الاسمدة ، وعلى ذلك فانه يجوز تعديل نسبة عمولة التوزيع المحددة في قرار ٢٨ من ابريل سنة ١٩٦٠ - سواء بالتخفيض او الزيادة - بقرار من الجهة الادارية المختصة - دون تعديل القانون رقم ١٦٤ لسنة ١٩٦٠ اذ أن هذا القانون لم يتضمن في نصوصه تحديدا لتلك النسبة .

ومن حيث أنه فيما يتعلق بالملاحظة الخامسة ومضمونها أنه بعد صدور قرار وزير التموين رقم ٨٦ لسنة ١٩٤٩ - لم تضمن الحكومة الا الصفقات التي كان متفقا على استيرادها قبل صدوره دون الصفقات التي تم استيرادها بعد ذلك - وان الظروف تغيرت بعد ذلك - فدخل سوق الاستيراد افراد وجهات كثيرة - وخرج السداد من التسعيرة الجبرية ولم يخضع لنسبة معينة من الربح وظل الامر كذلك الى أن أعيد السداد الى جدول التسعيرة دون أن تضمن الحكومة أي ربح للمستوردين أو الموزع أو ما قد يلحقهما من خسارة نتيجة العوامل التجارية وصدور التسعيرة وأن بنك التسليف قد التزم وحده بعدم زيادة ربحه على ٧٥٪ وذلك بناء على اتفاق ودي بينه وبين وزارة المالية ووزارة التموين ولم يصدر به أي قرار من أية جهة - وان هذا الاتفاق لم تأخذ به الهيئة الزراعية ولم تلتزم به هي ولا غيرها من المستوردين . هذه الملاحظة لا أساس لها ذلك أن تغيير الظروف عقب صدور قرار وزير التموين رقم ٨٦ لسنة ١٩٤٩ بالقضاء قيود الاستيراد على الاسمدة لا اثر له في هذا الموضوع اذ أن هذا الموضوع قيد أعيد تنظيمه بمقتضى قرارات اللجنة الاقتصادية الصادرين في ١٤ ، ٢٨ من ابريل سنة ١٩٦٠ وبالقانون رقم ١٦٤ لسنة ١٩٦٠ بإنشاء صنفوق موازنة اسماء الاسمدة - وقد قضى هذا القانون في المادة الثانية منه بأن يقوم الصنفوق المذكور بموازنة اسماء الاسمدة المنتجة محليا والمستوردة بكافة أنواعها والعمل على توفير الاسمدة

المنتجة محليا والمستوردة بكافة أنواعها للمستهلكين بالأسعار المناسبة والحد من ارتفاع أسعارها بسبب ما قد يطرأ على تكاليف الانتاج المحلي أو على تكاليف الاستيراد من ارتفاع ، وإن للصندوق اتخاذ ما يراه من الوسائل كفيلا بتحقيق الأغراض سالفة الذكر ، بما في ذلك تحديد استيراد الاسمدة والمهمات التي تتولى توزيعها ، ومنح إعانات لتعويض ما يتعرض له المستوردون أو المصانع المنتجة للاسمدة من خسائر تقتضيها عمليات الموازنة أو خفض الأسعار ، ومعنى ذلك أن صندوق موازنة أسعار الاسمدة أصبح يضمن تغطية ما قد يتعرض له المستوردون من خسائر . ولما كانت الهيئة الزراعية من الهيئات التي تقوم باستيراد وتوزيع الاسمدة فلا شك أن الصندوق يضمن ما قد يتعرض له هذه الهيئة من خسارة وعلى ذلك فإنه ولئن كان ضمان الحكومة قد شابه بعض الغموض في الفترة التي أعقبت صدور قرار وزير التموين رقم ٨٦ لسنة ١٩٤٩ - المشار اليه - على نحو ما جاء بملاحظة الهيئة الزراعية - إلا أن هذا الضمان أصبح ثابتا بمقتضى القانون رقم ١٦٤ لسنة ١٩٦٠ سالف الذكر ولا شك أن هذا الضمان يقتضى أن يقابله حق صندوق موازنة أسعار الاسمدة في الحصول على الفرق بين التكاليف الفعلية لاستيراد الاسمدة مضافا إليها عمولة التوزيع بنسبة ٦٪ وبين الأسعار المحددة لبيع تلك الاسمدة المستوردة وذلك كمورد من موارد هذا الصندوق - طبقا لنص المادة السادسة من القانون المذكور - وحتى يستطيع الصندوق أن ينهض بتحقيق الأغراض المنوطة به ومنها ضمان خسائر المستوردون .

وإذا كان ثمة اتفاق ودى بين بنك التسليف وبين وزارة المالية (الخزانة) ووزارة التموين بعدم زيادة ربح البنك من عملية استيراد وتوزيع الاسمدة على ٥ ٪ فإن هذا الاتفاق قد ألغاه قرار اللجنة الاقتصادية الصادر في ١٤ من ابريل سنة ١٩٦٠ بتحديد نسبة عمولة التوزيع للبنك ب ٦٪ المفسر بقرار اللجنة الصادر في ٥ يناير سنة ١٩٦١ فهذان القراران يقصدان فعلا بنك التسليف وحده بذلك التحديد إلا أن هذا لا أثر له على كون قرار ٢٨ من ابريل سنة ١٩٦٠ قد حدد نسبة عمولة التوزيع ب ٦٪ بالنسبة الى جميع الهيئات والمهمات المصرح لها باستيراد وتوزيع الاسمدة ومن بينها الهيئة الزراعية المصرية .

ويخلص مما تقدم جميعا أن الملاحظات التي أبدتها الهيئة الزراعية المصرية على رأى الجمعية العمومية السابق ابدأه بجلسته ٥ من يونيه سنة ١٩٦٣ بخصوص هذا الموضوع - هذه الملاحظات لا أساس لها من الصحة على الوجه السابق ايضاحه .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى تأييد رأيها السابق ابدأه بجلسته ٥ من يونيه سنة ١٩٦٣ - وطبقا لحكم المادة السادسة من القانون رقم ١٦٤ لسنة ١٩٦٠ بإنشاء صندوق موازنة أسعار الاسمدة فإن الهيئة الزراعية

المصرية - باعتبارها من الجهات التي تقوم باستيراد وتوزيع الاسمدة - تلزم بان تؤدي الى الصندوق المذكور الفرق الذي تحققه بين الاسعار المحددة لبيع الاسمدة المستوردة وبين تكاليف استيرادها الفعلية مضافا اليها عمولة التوزيع المقررة بنسبة ٦٪ كما سبق أن حددها قرار اللجنة الاقتصادية الصادر في ٢٨ من أبريل سنة ١٩٦٠ .

١٧٥ (١٩٦٥/٢/١٥)

ب - تراخيص الاعلانات

٢٥٤ - القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٦ في شأن تنظيم الاعلانات - الاعلانات والبلات المنشورات وغيرها الصادرة من السلطة العامة او التي يقضى بها القانون - نص المادة ٤ من القانون على بطلانها من الحصول على الترخيص - تصاح مدلول عبارة (السلطة العامة) في ظل نظام تدخل الدولة - اعتبار هيئة الاذاعة والتليفزيون سلطة عامة في مفهوم هذا القانون - اعطاء ادارة الاعلانات بالهيئة المذكورة من الحصول على ترخيص باعلاناتها وبالتالى من الرسم المستحق عن الترخيص .

ان المادة الرابعة من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٦ في شأن تنظيم الاعلانات تنص على أنه « يعفى من الحصول على الترخيص ..

(د) الاعلانات والبلات والمنشورات وغيرها الصادرة من السلطة العامة أو التي يقضى بها القانون »

ولما كانت السلطة العامة في الدولة تتباين حسب مظاهر أعمالها ووظائفها المختلفة ، ويستعمل اصطلاح (السلطة العامة) أما للدلالة على الوظيفة ذاتها ، وأما للتعبير عن الجهة أو الشخص الذي يتولى تلك الوظيفة وهذا المعنى هو المقصود عندما تنحصرت نصوص القانون عن حكم يلزم السلطات العامة فيكون المراد بذلك الشخص أو الجهاز القائم على أى وظيفة من وظائف الدولة .

والاتجاه الحديث في فهم نظرية الدولة - وبخاصة في الجمهورية العربية المتحدة - يؤيد تدخل الدولة وإزدياد هذا التدخل في جميع المجالات الامر الذى رسم أبعادا جديدة للسلطة العامة زادت فيها عمقا واتسعت عرضا وبرز ذلك بصفة خاصة في دور السلطة التنفيذية ووظائفها باعتبارها اداة الفعالة التى يظهر بواسطتها عمل كل السلطات الاخرى وقد انعكس هذا الاتساع على الفرع الادنى لها وهو السلطة الادارية التى تعددت بالتالى واجباتها أو تنوعت الخدمات والشئون التى تتولاها وقد صاحب ذلك توزيع لتلك الواجبات والخدمات بين هيئات أو وحدات ادارية على أساس اقليمى أو مصلحى .

ونظرا الى أن نشاط الاعلام الذى تقوم عليه هيئة الاذاعة والتليفزيون

هو من قبيل الوظائف الجديدة التي امتدت اليها إبعاد وظيفة الدولة وصار بالتالي يشملها اصطلاح السلطة العامة بمعناه الوظيفي كما أن الهيئة المذكورة القائمة على ذلك النشاط تدخل في معنى السلطة العامة الذي يعبر عن الأجهزة القائمة على وظائف الدولة .

ومن حيث أنه ترتيباً على ذلك تعتبر هيئة الإذاعة والتلفزيون سلطة عامة - وحين تقوم بإعلان عن نشاطها المخول لها قانوناً إنما تقوم بهذا العمل الداخِل في اختصاصها وتبعاً لذلك يسرى في شأنها حكم الإعفاء المشار إليه في البند (د) الأنف نصه - من المادة الرابعة من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٦ .
لذلك انتهى الرأي إلى أن إدارة الاعلانات بهيئة الإذاعة والتلفزيون معفاة من الحصول على ترخيص بالاعلانات التي قامت بتركيبها على واجهات مقرها وبالتالي تكون معفاة من الرسم المستحق على مثل هذه التراخيص .

(١٩٦٥/٥/٣) ٤٢٨

ج - تراخيص التنظيم

- ١ - إقامة وهدم المباني .
- ٢ - تقسيم الأراضي .
- ٣ - الطرق العامة .

١ - إقامة وهدم المباني

٢٥٥ - القانون رقم ٣٤٤ لسنة ١٩٥٦ في شأن تنظيم أعمال البناء والهدم - الحكمه التي يستعملها للشرع من إصداره - عدم تعرض اجابة طلب الهدم والبناء مع هذه الحكمه - لرخص لجنة توجبه أعمال البناء والهدم بسلطتها التقديرية في الموافقة على هذا الطلب .

تنص المادة الخامسة من القانون رقم ٣٤٤ لسنة ١٩٥٦ في شأن تنظيم أعمال البناء والهدم على أنه « لا يجوز هدم المنشآت غير الآيلة للسقوط الواقعة في حدود المجالس البلدية الا بعد موافقة اللجنة المشار إليها في المادة الأولى من هذا القانون وبشرط أن يكون قد مضت على إقامة هذه المباني مدة ٤٠ عاماً على الأقل وذلك ما لم تر اللجنة الموافقة على الهدم لاعتبارات تتعلق بالصالح العام ولا يكون قرارها نهائياً في هذا الشأن الا بعد موافقة وزير الشئون البلدية والقروية » . وقد أشارت المذكرة الإيضاحية لذلك القانون إلى أنه عقب انتهاء الحرب العالمية الأخيرة ازداد نشاط الاستثمارات في المباني وعقب المذكرة الإيضاحية على ذلك الاتجاه بقولها إنه (لما كان هذا الاتجاه لا يتفق مع الصالح العام وكانت الحكومة آخذة بسبيل تصنيع البلاد وتشجيع

الاستغلال في المشروعات الانتاجية الامر الذى يتطلب القصد في هدم المباني القائمة والتدبير في تشييد الجديد منها والحد من صرف العملات الاجنبية ليتمنى استخدامها فيما يعود على الثروة القومية العامة بفائدة اكبر والمحافظة على التوازن اللازم في وجوه الاستغلال المختلفة . لذلك رتب وضع نظام يكفل الاشراف على نشاطات اعمال البناء في البلاد ومراقبة استعمال المواد والحاامات المحلية أو المستوردة والحد من ازالة مبان لها قيمتها تعتبر جزءا من الثروة القومية) .

ويستفاد من ذلك ان المشرع يستهدف بالقانون رقم ٣٤٤ لسنة ١٩٥٦ تحقيق التوازن بين استثمار رؤوس الاموال في المشروعات الانتاجية واستثمارها في اقامة المباني وتحقيقا لذلك اقام نوعا من الرقابة على اعمال البناء والهدم حتى لا تطغى استثمارات النوع الثانى (المبانى) على استثمارات النوع الاول (المشروعات الانتاجية) وتبعاً لذلك اصبح التصريح بالبناء والهدم مرهونا بتوافر الحصص التى ترصها وزارة الشؤون البلدية والقروية لاستثمارات المبانى سنويا وبالا يترب على الهدم ازالة مبان لها قيمتها وتعتبر جزءا من الثروة القومية .

فاذا كانت قيمة المبنى المراد اقامته مكان العقار المطلوب هدمه تدخل في حدود المبلغ السنوى المقرر للاستثمارات في اعمال البناء ومن ثم فلن يترتب على اجابة طلب البناء المشار اليه اخلال بالتوازن المنشود بين استثمارات المشروعات الانتاجية واستثمارات المبانى كما ان المبنى المطلوب ازالته اصبح خاليا من السكان وانتزع عنه الابواب والنوافذ واخشاب الارض وغيرها مما تقدم ذكره مما يهدر قيمته واثره في الثروة القومية الواردة في المذكرة الايضاحية بل ان الابقاء عليه بعد ذلك بالوضع المشار اليه بنطوى على تعطيل لشطر من الثروة القومية وتقويت لما يمكن أن يعود على الخزانة العامة والهيئات العامة من رسوم وضرائب مما سوف يفرض على المبنى الجديد ومن ثم فانه يجوز للجنة توجيه اعمال البناء والهدم أن تنظر الطلب المقدم في شأن هدم العمارة المشار اليها واقامة عمارة سكنية في مكانها وأن تستجيب لها متى رأت بسلطتها التقديرية في ضوء الظروف المتقدم ذكرها انه مستوف للشروط القانونية .

(١٦٦٠/٥/٥) ٣٧٧

(تعليق)

سبق للجمعية العمومية أن قررت هذا البناء بفتاها رقم ٣١٦ بتاريخ ١٩٥٩/٥/٩ (كتابنا فتاوى الجمعية العمومية ق ٤٩١ ص ٨٤٨) وقد اقر القانون رقم ٣٤٤ لسنة ١٩٥٦ في شأن تنظيم اعمال الهدم والبناء وحل محله بالنسبة لتنظيم عمليات الهدم القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٦١ في شأن تنظيم هدم المباني ، ويجرى نص المادة الاولى منه المقابلة للمادة ٥ من القانون ٣٤٤

لسنة ١٩٥٦ الملقى بأنه « يحظر داخل حدود المبانى هدم المباني غير الآيلة للسقوط وهي التى يسرى عليها القانون رقم ٦٠٥ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه الا بعد الحصول على تصريح بالهدم وفقا لاحكام هذا القانون » وانه وان كان قد صدر بعد ذلك القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٦٤ بتنظيم وتوجيه اعمال البناء الا ان هذا القانون لم يتعرض لاعمال الهدم كما هو واضح من نصوصه ومذكرته الايضاحية ، كما ان القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ فى شأن ايجار الاماكن وان كان قد اتمج فى الباب الثانى منه احكام القانون رقم ٦٠٥ لسنة ١٩٦٤ بشأن المنشآت الآيلة للسقوط ونص فى المادة ٤٧ منه على الفاء هذا القانون الا انه لم يتعرض لتنظيم هدم المنشآت غير الآيلة للسقوط ومن ثم فان نص المادة الاولى من القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٦١ ما زال هو الذى ينظم هدم المنشآت غير الآيلة للسقوط .

٢ - تقسيم الاراضى

٢٥٦ - استلزم القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ بتقسيم الاراضى قيودا معينة بالنسبة لتقسيم الاراضى - صدور حكم نهائى يقسمه احد القمار الى تسع قطع لانها، حالة شيوع - عدم جواز مثاقفة صدور الحكم بالقسمة او عدم اتباع احكام القانون المشار اليه .

ان الحكم رقم ١٠٩٩ لسنة ١٩٥١ مدنى الدرب الاحمر. قضى يقسمه العقار رقم ٤ زقاق المرديني بقسم الدرب الاحمر الى تسع قطع وقد اتضح لادارة التعبير والاسكان بالمحافظة أن اراضى العقارين قسمت الى تسع قطع تطل واحدة منها على طريق قائم وتطل الثانية الاخرى على ممر مشترك أنشئ داخل العقار - الامر الذى رأت معه تلك الادارة أن هذا الوضع يخالف احكام القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ بتقسيم الاراضى .

ومن حيث أن المادة الاولى من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ بتقسيم الاراضى تنص على أنه « فى تطبيق احكام هذا القانون تطلق كلمة (تقسيم) على كل تجزئة لقطعه أرض الى عدة قطع يقصد عرضها للبيع أو المبادلة أو التأجير أو التحكير لاقامة مبان عليها متى كانت احدى هذه القطع غير متصلة بطريق قائم » .

ومن حيث أن الرأى قد انقسم فى شأن مدى انطباق هذا النص على تقسيم العقار المشار اليه - اذ يذهب رأى الى عدم انطباقه لأن تجزئة العقار كانت لغرض نصيب بعض الشركاء والخروج من حالة الشيوع وليس المقصد منها العرض للبيع أو المبادلة أو التأجير أو التحكير لاقامة مبان عليها مما يتخلف معه شرط انطباق القانون المذكور فان الادارة العامة للاسكان والمرافق بالمحافظة ترى ان تسجيل حكم القسمة يترتب عليه أن تصبح قطع الاراضى انتى لا تطل عن طريق قائمة ملكيات منفصلة يمكن التعامل عليها

بالبيع وكذلك يمكن البناء عليها مما ينطبق معه القانون المشار اليه لتوافر مباحه ، فضلا عن ان الخروج من الشيوع الى التحديد يماثل البيع تماما اد لا يعدو أن يكون بيعا من جميع الشركاء المشتاعين الى أحدهم .

ومن حيث أنه بصرف النظر عن هذا الخلاف في الرأي حول سريان القانون المذكور على تقسيم العقار المشار اليه ، فإن هذا التقسيم قد تم بحكم قضائي أصبح نهائيا وحائزا لحجية الشيء المقضي به وجوهر هذه الحجية أنها تفرض نفسها كعنوان للحقيقة مهما تكن الاعتبارات التي يمكن أثارها قبل الحكم القضائي الامر الذي لا يسوغ معه قانونا - مع نهائيه الحكم - إعادة مناقشته أو مراجعته العناصر والدواعي التي يقوم عليها وانما يتعين التسليم به باعتباره عنوانا للصحة وحائزا تقرينة سلامة لا يمكن اثبات عكسها .

ومن حيث انه وان كان مفروضا في مشروع التقسيم الذي عرض على المحكمة عند نظرها لطلب القسمة أن يلاحظ أحكام قانون تقسيم المباني وينزل على مقتضاها ويلتزم قيودها الا أنه وقد صدر الحكم بالقسمة وأصبح نهائيا فإنه لا يجوز الآن مناقشة هذه المسألة احتراماً لحجية الحكم .

ومن حيث أنه ترتيباً على ذلك يتعين الاعتداد بقسمة العقار المذكور التي حكم بها قضاء ولا وجه للبحث الآن حول مدى اتفاق هذه القسمة مع القانون اذ يفترض بما لا يقبل مجالا لاثبات العكس اتفاقها مع القانون وقد صدرت بحكم قضائي أصبح نهائيا .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى وجوب الاعتداد بقسمة العقار المشار اليه ولا مانع - تبعا لذلك من تقسيمه .

(١٩٦٥/٢/٦) ١١٩

٢٥٧ - القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ بتقسيم الأراضي للبناء - استلزامه عند تقديم طلب الموافقة على مشروع التقسيم ان يرفق به ايصال يدل على دفع رسم نظر معين - العدول عن اتمام مشروع التقسيم بعد ذلك لأي سبب لا يجوز استرداد هذا الرسم .

١٠ ان المادة السابعة من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ بتقسيم أراضي للبناء ، تنص على أنه يجب أن يقدم الطلب الخاص بالموافقة على مشروع التقسيم طبقا للشروط والاضواع المقررة في اللائحة التنفيذية ، ويرفق بالطلب المستندات الآتية :-

(١٠) ايصال يدل على أنه دفع قبل التقسيم رسم نظر بواقع مليونين عن كل متر مربع من الارض المراد تقسيمها بشرط ألا يقل هذا الرسم عن عشرة جنيهات ، وواضح من ههنا النص أن الرسم الذي يؤديه طالب التقسيم ، هو رسم نظر ، يستحق عن واقعة تقديم الطلب الخاص بالموافقة

على مشروع التقسيم بمجرد تحقق هذه الواقعة ، وذلك حتى تنظر فيه الجهة المختصة ، ومن ثم فانه لا يجوز استرداد هذا الرسم اذا ما عدل عن اتمام مشروع التقسيم بعد ذلك لاي سبب من الاسباب ، ولا سيما أن القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ أنف الذكر قد خلا من أي نص يجيز رد الرسم المشار اليه . يؤكد ذلك ما قضت به الفقرة السادسة من المادة ٢٥٨ وكذا المادة ٢٥٩ من اللائحة المالية للميزانية والحسابات من عدم رد الرسوم التي دفعت اذا عدل الطالب عن طلبه سواء كان عدوله قبل عمل المباحث التهديدية أو بعده . وعلى هذا فانه ليس لوزارة الاوقاف أن تطالب محافظة الاسكندرية برد رسم النظر الذي أدته الى بلدية الاسكندرية في سنة ١٩٥٤ عند تقديمها طلب الموافقة على مشروع تقسيم أرض وقف المعاشات الخيرية بناحية الراس السوداء ، بغض النظر عن عدم اتمام هذا المشروع والعدول عنه وإيا كان سبب هذا العدول .

ولا يسوغ الاستناد الى أحكام القوانين أرقام ٩١ لسنة ١٩٤٤ ، ٩٢ لسنة ١٩٤٤ ، ٧٠ لسنة ١٩٦٤ التي أعفت الوقف الخيري من رسوم التوثيق والتسجيل اذ أن هذا الاعفاء مقصور على الحالات المنصوص عليها حصرا في القوانين المذكورة ، ولا يمتد أثره الى رسم النظر المستحق وفقا لأحكام قانون تقسيم الأراضي المعد للبناء رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ .

١٤ (١٩٦٦/١/٤)

٢٥٨ - رسوم تقسيم الأراضي للبناء - يترتب عليه إلحاق الطرق والميادين والحدائق والمنتزهات بأموال الدولة العامة - صدور رسوم بتقسيم أرض وقف على ألا يدفع لوزارة الاوقاف من مساحات الطرق والميادين والحدائق والمنتزهات في حدود ثلث مساحة الأرض - اذا انتهت الدولة بتخصيص هذه المساحات كلها أو بعضها للمنفعة العامة أصبحت من أموال الدولة الخاصة ولا تعود الى جهة الوقف .

ان المادة الخامسة من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ بتقسيم الأراضي المدة للبناء معدلا بالقانون رقم ٢ لسنة ١٩٥٢ توجب على المقيم أن يخصص ثلث جملة مساحة الأرض المدة للبناء للطرق والميادين والحدائق والمنتزهات العامة ولغيرها مما يشبه ذلك من الأراضي الخالية . وأجازت السلطة القائمة على أعمال التنظيم أن تأذن بتخصيص مساحة أقل من الثلث كما يجوز لها أن تشترط مساحة أكبر .

فاذا ما رأت السلطة المذكورة تقرير مساحة تزيد على الثلث وجب في هذه الحالة دفع ثمن المساحة الزائدة ويكون تقدير الثمن وفقا لقانون نزع الملكية للمنافع العامة .

وقضت المادة التاسعة من القانون المذكور بأن تثبت الموافقة على التقسيم

بمرسوم ينشر في الجريدة الرسمية ويترتب على صدور هذا المرسوم الحاق الطرق والميادين والحدائق والمتنزهات العامة بأملك الدولة العامة .

ولما كُن المرسوم الخاص بتقسيم ارض وقف سنان باشا ومحمد باشا التابعة لوزارة الاوقاف وأرض مصلحة الاملاك الاميرية الواقعة بالبر الغربي لمدينة القاهرة الصادر في ٣ من أكتوبر سنة ١٩٤٤ قد نص في المادة الرابعة منه على أن لا يدفع مقابل لوزارة الاوقاف عن مساحة الارض المخصصة للطرق والميادين والحدائق العامة وذلك في حدود ثلث جملة مساحة أرض التقسيم أما المساحات الزائدة عن هذه النسبة فيدفع ثمنها لوزارة الاوقاف ويكون تقدير الثمن وفقا لقانون نزع الملكية للمنافع العامة - كما نص في المادة الخامسة عشرة منه على أنه يترتب على اصدار مرسوم التقسيم الحاق بالطرق والميادين والحدائق العامة بأملك الدولة العامة ومقتضى ذلك أن المساحة المخصصة للمنافع العامة في أرض التقسيم سواء كانت الثلث أو أقل منه أو أكثر منه خرجت من ملك المقسم وآتت الى ملك الدولة العام ولا يكون لجهة الوقف بناء على المادة التاسعة الا الحق في ثمن القدر الزائد من تلك المساحة عن الثلث مقدرا وفقا لقانون نزع الملكية للمنفعة العامة - وغنى عن البيان أن الاثر المترتب على صدور مرسوم التقسيم من الحاق المساحة المخصصة للمنفعة العامة بالاموال العامة للدولة لا يرتبط بدفع ثمن الجزء الزائد من تلك المساحة عن الثلث وذلك اعمالا لنص المادة التاسعة المشار اليها فاذا رأت الدولة - بعد صدور مرسوم التقسيم - انتهاء تخصيص هذه المساحة كلها أو بعضها للمنفعة العامة زالت عنها صفة المال العام وأصبحت من أملك الدولة الخاصة ولا تعود الى جهة الوقف ، وليس لوزارة الاوقاف الا أن تتقاضى ثمن الجزء الزائد عن الثلث الواجب تخصيصه للمنفعة العامة من أرض التقسيم ويقدر هذا الثمن وفقا لأحكام القانون ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ والقوانين المعدلة له .

لهذا انتهى رأى الجمعية الى أن المساحة المقطعة من ميدان الإميرة فتحية سابقا بمقتضى قرار وزير الشؤون البلدية والقروية رقم ١٢٥٦ لسنة ١٩٦١ لا تعود الى جهة الوقف وإنما تعود الى ملك الدولة الخاص وأن لوزارة الاوقاف الحق في ثمن المساحة الزائدة على الثلث الواجب تخصيصه للمنفعة العامة سواء أنهى تخصيصه من هذه المساحة للمنفعة العامة أو بقي مخصصا لها وأن تقدير ثمن تلك المساحة الزائدة على الثلث يكون وفقا لأحكام القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ والقوانين المعدلة له .

(١١٣١) ١٩٦٦/١٠/٢٩

١٩ من القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٤٩ في شأن الطرق العامة - نص المادة الأولى من ذلك القرار على تخصيص رسوم ثلاث مئة من يعاقب بالسجن مدة لا تزيد على شهر وبغرامة لا تزيد على عشرة جنيهات أو بأحدى هاتين العقوبتين كل من يتعدى على الطرق العامة بأحد الأعمال الآتية :

(أولا)

(ثانيا) وضع أو إنشاء أو استبدال أنابيب أو براغي تحتها بدون ترخيص من مصلحة الطرق والكبارى أو أحداث أى تلف بالأعمال الصناعية الموجودة بها ، كما ينص فى المادة ١٩ على أن لوزير المواصلات أن يصدر كل ما يقتضيه تنفيذ هذا القانون من قرارات .

واستنادا الى نصي للمادتين ١٣ و ١٩ من القانون المشار اليه أصدر السيد/ وزير المواصلات القرار الوزاري رقم ١٨ لسنة ١٩٥١ ناصا في مادته الأولى على أنه « عند التصريح بوضع موليبر لو كابلات تحت الطرق العامة بالتطبيق للمادة ١٣ من القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٤٩ تحصل الفئات المبينة فيما يلى : » ، ونص القرار المذكور فى مادته السادسة على أن « يعمل بهذا القرار اعتبارا من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية » ، وقد تم هذا النشر فى ٢٧ من سبتمبر سنة ١٩٥١ .

ومقتضى النصوص السابقة أنه يتعين الحصول على ترخيص من مصلحة الطرق والكبارى فى حالات وضع أو إنشاء أو استبدال أنابيب أو براغي تحت الطرق العامة كما يجب عند الحصول على الترخيص فى الحالات المشار إليها أداء الفئات المبينة فى القرار الوزاري رقم ١٨ لسنة ١٩٥١ .

ولم تحدد المادة ١٣ من قانون الطرق العامة رقم ٥٣ لسنة ١٩٤٩ ولا أقرار الوزاري رقم ١٨ لسنة ١٩٥١ سالف الذكر الجهات الواجب حصولها على الترخيص وأداء الرسوم المستحقة ومن ثم فإنه يتعين الرجوع الى الأحكام الأخرى الواردة فى القانون المذكور - والتي تعرضت لهذا الشأن - ولما كانت المادة الثامنة من هذا القانون تقضى بأن يتحمل الأفراد والهيئات تكاليف الأعمال الصناعية التى يطلبون انشائها أو تعديلها بعد إتمام الطرق العامة وأنه اذا كان الطالب من الأفراد أو من الهيئات الخاصة وجب أن يدفع عند الطلب رسم محضره جنيه واحد ، ولما كانت عبارة الهيئات الواردة فى الفقرة الأولى من المادة الثامنة - سالف الذكر - قد جاءت مطلقة فإنه يقصد بها جميع الهيئات سواء منها الهيئات الخاصة والهيئات العامة يؤيد ذلك عبارة الهيئات الخاصة الواردة فى الفقرة الثانية من ذات المادة والتي ألزمتها مع

الأفراد بأداء رسم الفحص ، ومن ثم فإن جميع الهيئات الخاصة منها العامة تلزم بالحصول على ترخيص من مصلحة الطرق والكبارى فى حالات وضع أو إنشاء أو استبدال أنابيب أو بوابخ تحت الطرق العامة كما تلتزم بأداء الفئات المبينة بالقرار الوزارى رقم ١٨ لسنة ١٩٥١ عند الحصول على الترخيص فى الحالات المذكورة .

وقد أصبحت هيئة المواصلات السلكية واللاسلكية هيئة ذات ميزانية مستقلة تلحق بوزارة المواصلات - وذلك طبقا لاحكام القرار الجمهورى رقم ٧٠٩ لسنة ١٩٥٧ الصادر فى هذا الخصوص - ومن ثم فانها تدخل فى عداد الهيئات المشار اليها فى الفقرة الاولى من المادة الثامنة من القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٤٩ ، وبالتالي فانها تلتزم بأداء الفئات المقررة فى القرار الوزارى رقم ١٨ لسنة ١٩٥١ المشار اليه عن الاعمال الخاصة بها والتي تدخل فى حدود الطرق العامة وذلك اعتبارا من تاريخ فصل ميزانية هذه الهيئة عن الميزانية العامة للدولة اذ أن النشاط فى الزام أو عدم الزام أية هيئة عامة بالحقوق المالية للدولة هو استقلال الميزانية أو وحدتها ، فإذا كانت هذه الهيئة تربطها بالدولة وحدة الميزانية لم يكن ثمة محل لالزامها بحقوق الدولة ما دام أنها فرع منها وليس لها ذمة مالية قائمة بذاتها فإذا خصصت لخدمتها المالية ميزانية مستقلة عن ميزانية الدولة ألزمت بالحقوق المالية للدولة ابتداء من تاريخ استقلال ميزانيتها إلا ما استثنى منها بنص صريح .

لهذا انتهى الرأى الى خضوع هيئة المواصلات السلكية واللاسلكية لاحكام القرار الوزارى رقم ١٨ لسنة ١٩٥١ سالف الذكر ومن ثم فانها تلتزم بأداء الفئات المقررة فى هذا القرار عن المواصلات والكابلات المملوكة لها والموضوعة تحت الطرق العامة وذلك ابتداء من تاريخ استقلالها بميزانيتها عن الميزانية العامة للدولة .

(٨٩ (١٩٦٣/١/٢٠)

٣٦٠ - القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٣٩ الخاص بإنشاء خطوط الكهرباء وحمايتها - سريان القيود الواردة فى هذا القانون على أصحاب المقارنات داخل المدن والأراضى الزراعية وعدم سريانها على الطرق العامة .

إن القيود التى فرضها القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٣٩ الخاص بإنشاء خطوط الكهرباء وحمايتها على أصحاب المقارنات لمرور الاسلاك المعدة للمواصلات التلغرافية أو التليفونية أو المعدة للاضامة أو لنقل القسوى الكهربائية هذه القيود مقصورة - فى قصد المشرع - على أصحاب المقارنات داخل المدن والأراضى الزراعية ومن ثم فانها لا تسرى على الطرق العامة كما أن الحكمه من القيود التى أوردها القانون سالف الذكر هى التيسير على الجهات الادارية عند إنشاء خطوط المواصلات التلغرافية والتليفونية أو

الكهربائية اذ رتب هذا القانون حقوقا على العقارات المبنية وغير المبنية بمرور المخطوط المشار اليها دون حاجة الى اللجوء الى اجراءات نزع ملكية هذه العقارات للمنفعة العامة ، وعلى ذلك فان العقارات المقصودة بالقيود التي فرضها القانون المذكور هي العقارات التي تقبل - في الاصل - نزع ملكيتها للمنفعة العامة ومن المسلم أن العقارات العامة - ومنها الطرق العامة - لا تخضع لاجراءات نزع الملكية للمنفعة العامة . ويتضح من ذلك أن القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٣٩ سالف الذكر لا يسرى على الطرق العامة التي وضع لها المشرع قوانين خاصة بانشائها وصيانتها ومنها القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٤٩ المشار اليه .

(٨٩ (١٩٦٣/١/٢٠)

٣٦١ - رسوم اشغال الطرق العامة التي تستحق على التوصيلات الخاصة بنقل التباد الكهربائي للاغراض الصناعية بمدينة الاسكندرية - عيب هذه الرسوم يقع على عاتق المشتركين انفسهم دون شركة ليون صاحبة امتياز توزيع الطاقة الكهربائية ، ولا تلزم مؤسسة الكهرباء والفاز لمدينة الاسكندرية بعد اسقاط الالتزام عن الشركة بهذه الرسوم .

تبين من الاطلاع على عقد الامتياز الذي كان مبرما بين شركة ليون وشركاء ، وبلدية الاسكندرية في سنة ١٩٣٩ ان الشركة المذكورة منحت بموجب هذا العقد احتكار توزيع الطاقة الكهربائية للانارة داخل المنطقة المبنية بالخريطة الملحقة بعقد الامتياز كما خولت الشركة - بموجب هذا العقد - الحق في بيع الطاقة الكهربائية للاغراض الصناعية والقوى المحركة .

وقد كانت الشركة تقوم بعمل توصيلات توصيل الطاقة الكهربائية من شبكة التوزيع الرئيسية الى العدادات الخاصة بالمشاركين ، وكان المشاركون يتحملون نفقات عمل هذه التوصيلات ، ونظرا لان التوصيلات المشار اليها تمتد لمصلحة المشتركين وحدهم وبناء على طلبهم وعلى نفقتهم الخاصة ، لذلك فانها تعتبر ملكا لهؤلاء المشتركين ومن ثم فانهم يعتبرون اشاغليين الفعليين للطريق بالتوصيلات الخاصة بهم والمملوكة لهم ، وعلى ذلك يقع عبء رسم اشغال الطريق المستحقة من التوصيلات المذكورة على عاتق المشتركين بالنسبة الى ما يتصل منها بالطريق العام .

واذا كانت بلدية الاسكندرية قد عهدت الى شركة ليون بتحصيل الرسوم المشار اليها من المشتركين (الشاغليين الفعليين) لصحاب البلدية وقد قبلت الشركة ذلك . فان هذا القبول لا ينقل عبء هذه الرسوم من المشتركين الى الشركة وذلك انها ليست مدينة اصليا بهذه الرسوم ولا كفيلة للمشاركين في الوفاء ، ولا يعد وضعها القانوني أن تكون وكيلة عن البلدية المذكورة في تحصيل تلك الرسوم ومن ثم فان الشركة لم تكن لتسأل عن الرسوم التي يتعذر عليها تحصيلها من المشتركين .

وقد قضى القانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٦٦ في شأن إسقاط التزام امتغلال مرفق الكهرباء والغاز بمدينة الإسكندرية بأن تؤول إلى هذه المؤسسة جميع اموال وحقوق وموجودات شركة ليون الخاصة بإدارة مرفق توليد وتحويل وتوزيع الطاقة الكهربائية ، ومن ثم فإن المؤسسة المذكورة لاستئال الا عن الالتزامات المتعلقة بإدارة المرفق ، والتي كانت الشركة مسؤولة عنها ، ولما كانت هذه الشركة غير مدينة بقيمة رسم اشغال الطريق عن التوصيلات الخاصة بالمستهلكين فانه بالتالى لا تعتبر المؤسسة مدينة بهذه الرسوم ، ولا تلتزم بأدائها من أموالها الخاصة وانما يتعين على شئون الإسكان والمرافق بمحافظة الاسكندرية (البلدية سابقا) التحرى عن المسترkin الذين تمدر على الشركة سالفة الذكر المحصول منهم على الرسوم المشارة إليها ومطالبتهم بأدائها رضاء أو قضاء .

(٢٨٩ / ٤ / ١٩٦٧)

د - تراخيص حمل السلاح

٢٦٢ - نص القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ على عدم سريان أحكامه على خدم المنازل - شمول هذه الفئة من الحفراء المحصنين طبقا لقرار وزير الداخلية الصادر في ١٩٣٠/٨/٦ - لا محل لتعليق صرف تراخيص حمل واحراز الاسلحة لهؤلاء الحفراء على تقديم شهادة ممن يستخدمونهم بسداد الاشتراك في الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية .

ان المادة الثانية من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ تنص على أن « تسرى أحكام هذا القانون على جميع العاملين وكذا المدرجين منهم فيما عدا الفئات الآتية : -

(٣) خدم المنازل » .

ومقتضى هذا النص أن أحكام قانون التأمينات الاجتماعية لا تسرى على خدم المنازل ، ولما كان الحفراء المحصنون قد أضيفوا إلى مهنة خدم المنازل بمقتضى قرار وزير الداخلية الصادر في ٦ من أغسطس سنة ١٩٣٠ ، فانهم يأخون حكمهم ، وبهذا الوصف لا تسرى في شأنهم أحكام قانون التأمينات الاجتماعية ، طالما أن وضعهم لم يتغير بنصوص لاحقة ومن ثم فلا وجه لتعليق صرف تراخيص حمل واحراز الاسلحة لهؤلاء الحفراء ، على قيام من يستخدمونهم في حراسة أملاكهم الخاصة بتقديم الشهادة الدالة على سدادهم الاشتراك في الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية ، بالاستناد إلى المادة ١١٤ من قانون التأمينات الاجتماعية المشار إليه ، ولا سيما أن الحكم الوارد في الفقرة الأولى من هذه المادة - بحسب مفهوم ما عناه الشارع - لا يتفق مع طبيعة الوضع والظروف بالنسبة إلى من يستخدم خفرا خصوصا .

لذلك انتهى رأي الجمعية العمومية إلى أنه لا وجه لتعليق صرف تراخيص

حمل واحراز الاسلحة للخبراء المحصنين على قيام الملاك - الذين يستخدمونهم في حراسة ممتلكاتهم الخاصة - بتقديم الشهادة الدالة على سدادهم الاشتراك في الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية (١)

١٣ (١٩٦٦/٤)

٢٦٣ - لا محل لتعليق تراخيص حمل واحراز الاسلحة للظفر* على تقديم شهادة ممن يستخدمونهم بسداد الاشتراك في الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية *

ان المادة الثانية من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ تنص على أن « تسرى أحكام هذا القانون على جميع العاملين وكذا المتدرجين منهم فيما عدا الفئات الآتية : -
(٢) العاملين في الزراعة الا فيما يرد به نص خاص *

(٣) خدم المنازل » ومقتضى هذا النص أن القانون المذكور قد امتثنى خدم المنازل من الخضوع لاحكامه *

ولما كان الفقه والقضاء قد استقرا على أن الحفير الخاص الذي يقوم بحراسة الاملاك المعدة للاستعمال الشخصي ، يعتبر من طائفة خدم المنازل وواحد منهم تصدق عليه تسميتهم في نطاق ما هو مستند اليه مما يناط بهم شأنه في ذلك شأن بواب السكن الخاص ، وذلك لقيامه بأعمال تتصل بشخص من يعمل لديه ولا تتحقق فيها بطبيعتها رابطة العامل برب العمل بحسب مفهوم هذه الرابطة وتكييفها في عرف القوانين المنظمة لها فانه بهذه المثابة لا تسرى في شأنه أحكام قانون التأمينات الاجتماعية ، ومن ثم فلا وجه لتعليق صرف تراخيص حمل واحراز الاسلحة للخبراء المحصنين الذين يستخدمهم بعض الملاك على النحو المتقدم في حراسة املاكهم الخاصة والمعدة لاستعمالهم الشخصي على قيام من يستخدمونهم بتقديم الشهادة الدالة على سدادهم الاشتراك في الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية ، استنادا الى المادة ١١٤ من قانون التأمينات الاجتماعية المشار اليه ، ولا سيما أن الحكم الوارد في الفقرة الاولى من هذه المادة - بحسب مفهوم ما عناه الشارع - لا يتفق مع طبيعة الوضع والظروف بالنسبة الى من يستخدم خفرا خصوصيا بالوصف المتقدم *

ولا يسوغ الاستناد الى ما ورد في المذكرة الايضاحية لقانون التأمينات الاجتماعية آنف الذكر من أن العاملين بالزراعة هم من يقومون بأعمال الفلاحة البعثة دون من يؤدون الاعمال الادارية أو أعمال الحراسة كالناظر والحشوي

(١) ايض الجمعية السورية هذه القاعدة بقولها المشورة في القاعدة التالية *

والخبر اذ فضلاً عن أن هذا قد ورد في مقام تحديد طائفة العاملين في الزراعة المستثناة من تطبيق أحكام القانون المذكور ، فإنه قد جاوز حدود الإيضاح الى تعديل الحكم الوارد في النص تعديلاً لا تملكه المذكرة الإيضاحية - بإدخال بعض فئات العاملين في الزراعة في مجال تطبيق أحكام هذا القانون دون سند من نصوصه ، التي قصرت تطبيق أحكامه - فيما يتعلق بالعاملين في الزراعة - على عمال الزراعة المشتغلين بالآلات الميكانيكية أو المعرضين لأحد الامراض المهنية فحسب - وذلك طبقاً لنص المادة ١٩ منه .

ولا يغير من الحقيقة القانونية التي يقوم عليها النظر المتقدم صدور قرار وزير الداخلية في ١٦ أكتوبر سنة ١٩٥١ بإلغاء قراره السابق صدره في ٦ من أغسطس سنة ١٩٣٠ بإضافة مهنة خفير خصوصي الى مهنة خديم المنازل إلغاء مرده الى اعتبارات خاصة لاتتال من سلامة الواقع الذي سبق له تقريره .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى تأييد رأيها السابق ابتداءً بقواها المصادرة بجلسته ٢٩ من ديسمبر سنة ١٩٦٥ في خصوص هذا الموضوع (١)

(٣٦٠) ١٩٦٦/٤/١٠

هـ - تراخيص المجال العامة والصناعية والتجارية

٣٦٤ - الترخيص الذي يتطلبه القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ في شأن المجال العامة - عدم سريان حكمه على المقاصف المنشأة في محطات السكك الحديدية وغربات النوم والاكل التابعة للهيئة العامة لشئون المسكك الحديدية .

يستفاد من نصوص المواد الثلاثة الاولى من القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ في شأن المحلات العامة أن المقصود بالمجال العامة بنوعها في مفهوم ذلك القانون أنها المجال التي يقيمها الافراد أو الهيئات أو الشركات الخاصة بقصد الاستغلال والربح والتي تباح للجمهور مقابل أداء ثمن الطعام أو الشراب أو أجرة المبيت .

ولما كانت المقاصف المنشأة في محطات السكك الحديدية وكذلك غربات النوم والاكل الملحقة بقطاراتها لم تنشأ بقصد الاستغلال والربح وإنما هي قسم من منشآت مرفق النقل بالسكك الحديدية وهذه المنشآت أموال عامة أعدت لتقديم خدمة عامة وهي النقل عن طريق السكك الحديدية بين أنحاء الجمهورية كما أعدت المقاصف والغربات المشال اليها لاستيفاء هذه الخدمة وإتمامها - وهي خدمة مقصورة على عملاء المرفق وليست مباحة للجمهور - يؤيد هذا النظر أن المادة الثانية تقصر انشاء المجال العامة من

(١) مضمومة في القاعدة السابقة .

النوع الاول على شوارع الاحياء التى تحدد بقرار من وزير الشؤون البلدية والقروية بعد موافقة المحافظ أو المدير ، وغنى عن البيان أن الشوارع انما يقصد بهذا التجديد المحال العامة التى تنشأ فى المدن والقرى والتى تحدد لها احياء وشوارع خاصة دون سواها فلم يتجه قصده الى مقاصف السكك الحديدية أو عرباتها المعدة للاكل أو للنوم والتى تكتسب الصفة العامة من إلحاقها بمرفق عام وهو مرفق النقل بالسكك الحديدية وانى تمتنع بطبيعتها على هذا التجديد .

وبناء على ما تقدم ، فإن المقاصف الملحقة بمحطات السكك الحديدية وعربات النوم والاكل التابعة للهيئة العامة لشؤون سكك حديد مصر لا تخضع لنظام الترخيص المنصوص عليه فى القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ المشار اليه .

(٣٤٧ (١٦٦٠/٤/٣٦)

(تعليق)

سبق للجمعية العمومية أن انتهت بجلسته ١٧/١٢/١٩٥٤ الى أن البوفيات الملحقة بمحطات السكك الحديدية تعتبر بطبيعتها محلات عامة ومن ثم تخضع لاحكام القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٤١ (الذى حل محله القانون ٣٧١ لسنة ١٩٥٦) باستثناء ما يتعارض مع وجود تلك البوفيات فى امكنة عامة هي محطات السكك الحديدية ورتبت على ذلك خضوع هذه البوفيات لاشراف الجهة الادارية المختصة وعدم خضوعها لنظام الترخيص (كتابنا فتاوى الجمعية العمومية ق ٥٠٥ ص ٨٥٢)

٢٦٥ - المحال الصناعية والتجارية - عدم جواز إلحاقها أو ادارتها الا بترخيص بذلك - عدم سريان هذا الحكم على المقاصف الملحقة بمحطات السكك الحديدية وعربات النوم والاكل التابعة للهيئة العامة لشؤون السكك الحديدية .

ان احكام القانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ بشأن المحال الصناعية والتجارية تسرى على المحال المبينة فى الجدول الملحق به على سبيل الحروف والنص المادة الاولى منه فلا تتجاوزها الى غيرها من المحال التى لم تدرج بهذا الجدول .

ولما كانت المقاصف الملحقة بمحطات السكك الحديدية وكذلك عربات النوم والاكل الملحقة بقطاراتها لم تدرج بهذا الجدول ، ومن ثم فلا تسرى عليها احكام هذا القانون ولا تخضع لنظام الترخيص الذى تخضع له المحلات المدرجة بالجدول الملحق به وفقا لنص المادة الثانية منه .

(٣٤٧ (١٦٦٠/٤/٣٦)

٣٦٦ - القانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ في شأن للحال الصناعية والتجارية والقانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ في شأن للحال العامة - عدم خضوع مقاصف المطارات لنظام الترخيص المنصوص عليه في هذين القانونين .

سبق أن رأيت الجمعية العمومية للقسم الاستشاري بجلستها المنعقدة في ٢٣ من مارس سنة ١٩٦٠ أن المقاصف الملحقة بمحطات السكك الحديدية وعربات النوم والاكل التابعة للهيئة العامة لشئون السكك الحديدية بمصر لا تخضع لنظام الترخيص المنصوص عليه في القانونين رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ ورقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ المشار اليها (١) - وقد استندت الجمعية فيما ارتأته - الى ان احكام القانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ بشأن المحال الصناعية والتجارية تسرى على المحال المبينة في الجدول الملحق به على سبيل المصير فلا تتجاوزها الى غيرها من المحال التي لم تدرج بهذا الجدول - ولما كانت المقاصف الملحقة بمحطات السكك الحديدية وكذلك عربات النوم والاكل الملحقة بقطاراتها لم تدرج بهذا الجدول ومن ثم فلا تسرى عليها احكام هذا القانون ولا تخضع لنظام الترخيص الذي تخضع له المحلات المدرجة بالجدول الملحق به - وانه يستفاد من نصوص القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ في شأن المحال العامة - أن المقصود بالمحال العامة بنوعها في مفهوم ذلك القانون انها المحال التي يقيمها الافراد أو الهيئات أو الشركات الخاصة بقصد الاستغلال أو الربح والتي تتاح للجمهور مقابل اداء ثمن الطعام أو الشراب أو اجرة المبيت وأن المقاصف المنشأة في محطات السكك الحديدية وكذلك عربات النوم والاكل الملحقة بقطاراتها لم تنشأ بقصد الاستغلال والربح وانما هي قسم من منشآت مرفق النقل بالسكك الحديدية وهذه المنشآت أموال عامة أعدت لتقديم خدمة عامة - وهي النقل عن طريق السكك الحديدية بين أنحاء الجمهورية - كما أعدت المقاصف والعربات المشار اليها لاستيفاء هذه الخدمة واتمامها وهي خدمة مقصورة على عملاء المرفق وليست مباحة للجمهور ، وانه مما يؤيد هذا النظر أن المادة الثانية من هذا القانون تقصر انشاء المحال العامة من النوع الاول على شوارع الاحياء التي تحدد بقرار من وزير الشئون البلدية والقروية بعد موافقة المحافظ أو المدير ، وغنى عن البيان أن الشارع انما يقصد بهذا التحديد المحال العامة التي تنشأ في المدن والقرى انما تحدد لها احياء وشوارع خاصة دون سواها فلم يتجه قصده الى مقاصف السكك الحديدية أو عرباتها المعدة للاكل أو النوم والتي تكسب الصفة العامة من إلحاقها بمرفق عام وهو مرفق النقل بالسكك الحديدية والتي تمتنع بطبيعتها على هذا التحديد .

ولما كان التماثل قائما بين مقاصف السكك الحديدية ومقاصف المطارات إذ أن كلا منهما لم ينشأ بقصد الاستغلال والربح وانما هو - في واقع الامر - قسم من منشآت المرفق أعد لاستيفاء خدمة عامة مقصورة على عملاء المرفق

(١) راجع القاعدة السابقة .

فيخرج بذلك عن نطاق المقصود بالمحال العامة في مجال تطبيق أحكام القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ المشار إليه وهي تلك المحال التي يقيمها الأفراد أو الهيئات الخاصة أو الشركات بقصد الاستغلال والربح والتي تباع للجمهور مقابل أداء ثمن الطعام أو الشراب أو أجره المبيت . هذا كما وأن كليهما لم يدرج في الجدول الملحق بالقانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ سالف الذكر ومن ثم فلا يخضع لأحكام هذا القانون .

لذا انتهى الرأي الى أن مقاصف المطارات لا تخضع لنظام الترخيص المنصوص عليه في قانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ ورقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٦

(١٩٦٣/٢/٢٩) ٣٦٧

د - تراخيص الملاهي

٢٦٧ - اختلاف الاندية المنظمة بالقانون رقم ١٥٢ لسنة ١٩٤٩ عن الملاهي وعدم سريان قانون الملاهي عليها - النص على الحال الرياضية بالجدول الملحق بقانون الملاهي - مقصود به الأماكن الأخرى التي تبشر نشاطا رياضيا تجاريا مفتوحا للجمهور ويشهها كل من يرغب في ذلك - احتواء الناحي على أوجه نشاط تخضع للقانون الملاهي بموجب سريان قانون الملاهي الى جانب قانون الاندية .

ان قانون الملاهي رقم ٣٧٢ لسنة ١٩٥٦ قد صدر هادفا الى جمع شتات الاحكام الخاصة بالملاهي في سفر قانوني واحد ، بعد أن كانت هذه الاحكام متفرقة في عدة قوانين ولوائح منها قانون المحلات العمومية وقانون المحال الصناعية والتجارية ولائحة التياترات الصادر بها قراران - الاول من قوميون بلدي الاسكندرية في ٢٠ من يوليو سنة ١٩٠٤ والثاني من وزير الداخلية في ١٢ من يونيو سنة ١٩١١ (المذكرة الايضاحية للقانون المذكور) وهذان اقراران الاخيران هما اللذان أشار اليهما قانون الملاهي في ديباجته .

وبين من استقراء نصوص القانون رقم ٣٧٢ لسنة ١٩٥٦ أن الملاهي التي تسرى عليها أحكامه ، إنما تتميز بالخصائص الآتية : -

(أ) فهي أولا تعتبر من المحال العامة التي يؤمها الجمهور دون تمييز فهي ليست قاصرة على طائفة معينة من الناس دون غيرها وانما لكل فرد أن يرتادها ، ولم يضع المشرع أية شروط خاصة فيما يتعلق بالأشخاص الذين يرتادونها ، وإن كان قد وضع قيودا تسرى في مواجهة هؤلاء الأشخاص ، بقصد المحافظة على الآداب العامة والنظام العام والامن العام ، ويؤكد هذه التخصيص أن بعض الاحكام الخاصة بتنظيم أنواع الملاهي قد وردت في قانونه المحلات العمومية ، قبل صدور قانون الملاهي المذكور .

(ب) وهي تهدف الى الاستغلال - فالملهي ينطوي في الاصل على عنصر

الاستغلال أى أنه يهدف قبل كل شيء الى تحقيق ربح مادى ، وبين ههنا المعنى واضحا من نصوص قانون الملاهى - سالف الذكر - كما يؤكد ههنا التخصيص أن بعض الاحكام المنطبة للملاهى كانت قد وردت فى قانون المحال الصناعى والتجارية قبل صدور قانون الملاهى المذكور .

واذا كان المشرع قد أورد فى البند الاول من القسم الثالث من الجدول الملحق بقانون الملاهى - ضمن الملاهى التى تسرى عليها احكام هذا القانون. (صالات المحاضرات وقاعات الحفلات والكتثيل الخاصة بالهيئات والمؤسسات والجمعيات والمعاهد والمدارس المخصصة لاغراض غير تجارية) فانما كان ذلك لما نص عليه فى الفقرة الثالثة من المادة الثانية من القانون المذكور ، من جواز الترخيص فى إقامة ملاهى خاصة بالهيئات والمؤسسات والجمعيات والمعاهد والمدارس متى كانت ملحقة بالمعار الذى تشغله أى من تلك الجهات بشرط عدم استغلالها فى أغراض تجارية وليس معنى ذلك - كما تذهب الادارة العامة للوائح والرخص - انه ليس شرطا لتطبيق احكام قانون الملاهى أن تكون للملهى طبيعة المحل التجارى الذى يهدف الى الاستغلال وتحقيق الربح المادى ، ذلك أن اشتراط عدم استغلال تلك الملاهى الخاصة فى أغراض تجارية - على وجه التخصيص معناه أن القاعدة بالنسبة الى جميع الملاهى التى تسرى عليها احكام القانون رقم ٣٧٢ لسنة ١٩٥٦ أنها تكون مخصصة لاغراض تجارية ، أى أنها تهدف الى الاستغلال وتحقيق الربح المادى - وأن المشرع هدف الى اخضاع ذلك النوع من الملاهى الخاصة لاحكام ذلك القانون رغم أنها تكون مخصصة لاغراض غير تجارية ، ولذلك حرص على إبراز هذه الصفة بصريح نفيه .

(ج) وأنها لها طبيعة التياترات التى تقدم استعراضات لروادها من الجمهور ويظهر ههنا المعنى من نص المادة ٢٢ من قانون الملاهى المذكور على أنه « على مستغل الملهى أو مديره ابلاغ الادارة العامة للوائح والرخص أو فروعها وكذلك المحافظ أو المدير ومصلحة الفنون بوزارة الارشاد القومى قبل العرض بشان وأربعين ساعة على الأقل بما يأتى :

(أ) اسم الفرقة التى ستقوم بالعرض وأسماء أفرادها ولو كانوا من الهواة وكل من يستخدم فى الاعمال المسرحية .

(٢) أيام ومواعيد العرض .

(٣) برامج العرض .

وتبين هذه التخصيص أيضا من الاشارة فى ديباجة القانون رقم ٣٧٢ لسنة ١٩٥٦ الى قرار قومسيون بلدى الاسكندرية الصادر فى ٢٠ من يوليو سنة ١٩٠٤ بشأن التياترات وقرار وزير الداخلية الصادر فى ١٢ من يوليو سنة ١٩١١ بلائحة التياترات ، ومن النص فى المادة ٤٦ من القانون المذكور على الفاء هذين فقرارين - فهذا القانون اذن قد حل محل القرارين سالفين

الذكر والخاصين بالتاثيرات ، مما يقطع بأن الملاهي التي يقصدها هذا القانون والتي تسرى عليها احكامه هي من طبيعة التاثيرات .

ويخلص مما تقدم أن الملاهي التي تسرى عليها احكام القانون رقم ٣٧٢ لسنة ١٩٥٦ يجب أن تتوافر فيها خصائص ثلاثة (أولا) أن تكون من المحال العامة التي يؤمها الجمهور دون تمييز (ثانيا) أن تهدف الى الاستغلال وتحقيق ربح مادي بأن تكون مخصصة لأغراض تجارية - ما عدا الملاهي الخاصة المشار اليها (ثالثا) أن تكون لها طبيعة التاثيرات التي تقدم الاستعراضات لروادها من الجمهور ، ومن ثم فانه يتعين توافر هذه الخصائص الثلاثة في المحال الرياضية الواردة في البند الثالث من القسم الثالث من الجدول الملحق بالقانون سالت الذكر ، كي تسرى عليها احكام هذا القانون .

ومن حيث أن الاندية قد صدر في شأنها القانون رقم ١٥٢ لسنة ١٩٤٩ وقد نظم هذا القانون الاحكام الخاصة به - ومنها يبين أن النادي ليس محلا يرتاده الجمهور دون تمييز وانما هو محل خاص بطبيعته يقتصر ارتياده على أعضائه الذين تتضمن لائحة النظام الاساسي للنادي شروط عضويتهم وبذلك تنتفي عن النادي صفة العمومية التي تعتبر خصيصة في الملهى وعنصرها من عناصره ، كما أن النادي يكون مخصصا لأغراض غير تجاريه أى أنه لا يهدف الى الاستغلال وتحقيق الربح المادى ، وانما يهدف الى تحقيق أغراض اجتماعية أو ثقافية أو رياضية كما أنه ليس له طبيعة التياترو الذى من صميم أغراضه أن يقدم استعراضات معينة للجمهور الذى يؤمه ، ومن ثم فإن الاندية التي ينظم احكامها القانون رقم ١٥٢ لسنة ١٩٤٩ لا تعتبر من الملاهي التي تسرى في شأنها احكام القانون رقم ٣٧٢ لسنة ١٩٥٦ .

ويؤكد ذلك أن قانون الملاهي رقم ٣٧٢ لسنة ١٩٥٦ قد أشار في ديباجته الى قرار قومسيون بلدى الاسكندرية بشأن التياترات وقرار رزقي الداخلية بلانحة التياترات ، ولو كان هذا القانون يهدف الى اعتبار الاندية من الملاهي التي لها طبيعة التياترات لأشار في ديباجته أيضا الى القانون رقم ١٥٢ لسنة ١٩٤٩ بشأن الاندية باعتباره قانونا ينظم نوعا من الملاهي التي تولى هو تنظيمها بعده ، ولكن الحاصل أن القانون رقم ٣٧٢ لسنة ١٩٥٦ بشأن الملاهي لم يشر في ديباجته الى القانون رقم ١٥٢ لسنة ١٩٤٩ بشأن الاندية ولم يتضمن القانون الاول النص على إلغاء القانون الثانى صراحة أو ضمنا وذلك بدليل أن القانون رقم ٣٨٤ لسنة ١٩٥٦ بإصدار قانون الجمعيات والمؤسسات الخاصة وهو قانون لاحق لقانون الملاهي - قد أشار في ديباجته الى القانون رقم ١٥٢ لسنة ١٩٤٩ بشأن الاندية وهذا يدل من ناحية أخرى على أن الاندية التي نظم احكامها القانون رقم ١٥٢ لسنة ١٩٤٩ انما تعتبر من قبيل الجمعيات والمؤسسات الخاصة التي نظم احكامها القانون رقم ٣٨٤ لسنة ١٩٥٦ - وهو ما يبين جليا واضحا من استقراء نصوص كل من القانونين الآخرين .

من حيث أنه لذلك فإن الاندية الرياضية التي نظم أحكامها القانون رقم ١٥٢ لسنة ١٩٤٩ بشأن الاندية لا تعتبر من الملاهي التي ينظم أحكامها القانون رقم ٣٧٢ لسنة ١٩٥٦ وإنما تعتبر من قبيل الجمعيات والمؤسسات الخاصة التي ينظم أحكامها القانون رقم ٣٨٤ لسنة ١٩٥٦ ، ومن ثم فإنه لا تسرى على الاندية المشار إليها أحكام القانون رقم ٣٧٢ لسنة ١٩٥٦ بشأن الملاهي - وعلى ذلك فإن الاندية الرياضية المذكورة لا تدخل في مضمون عبارة المحال الرياضية التي تعتبر من قبيل الملاهي طبقاً لنص البند الثالث من القسم في الجدول الملحق بقانون الملاهي سالف الذكر ، والتي تسرى عليها أحكام هذا القانون ويكون المشرع بذلك قد قصد بالمحال الرياضية أماكن أخرى - غير الاندية الرياضية - تباشر نشاطاً تجارية مفتوحاً للجمهور يفصاها كل من يرغب في ذلك .

ومن حيث أنه لما تقدم فإن أحكام القانون رقم ٣٧٢ لسنة ١٩٥٦ بشأن الملاهي لا تسرى على الاندية الرياضية التي تطبق في شأنها أحكام القانون رقم ١٥٢ لسنة ١٩٤٩ بشأن الاندية والقانون رقم ٣٨٤ لسنة ١٩٥٦ في شأن الجمعيات والمؤسسات الخاصة ومن ثم فإن هذه الاندية لا تلتزم بالحصول على ترخيص من الإدارة العامة للوائح والرخص وفروعها طبقاً لنص المادة الثالثة من قانون الملاهي رقم ٣٧٢ لسنة ١٩٥٦ .

هذا مع مراعاة أنه إذا كان النادي قد احتوى على حلقات انزلاق واقاعات للتمثيل أو تجميعة مرهفات أو مقام به معارض أو غير ذلك مما أشير إليه في الجدول الملحق بقانون الملاهي - سالف الذكر - من أوجه النشاط الأخرى فإنه في هذه الحالة تسرى عليه أحكام قانون الملاهي رقم ٣٧٢ لسنة ١٩٥٦ إلى جانب أحكام قانون الاندية رقم ١٥٢ لسنة ١٩٤٩ وذلك فيما يتعلق بأوجه النشاط التي تعتبر من قبيل الملاهي ويتعين في هذه الحالة الحصول على ترخيص سابق من الإدارة العامة للوائح والرخص أو فروعها طبقاً لنص المادة الثالثة من قانون الملاهي المذكور ، لجواز مباشرة أوجه النشاط المشار إليها وذلك بصرف النظر عن الحفلات والمسابقات الرياضية التي يقيمها النادي والتي لا تثير من طبيعته ولا تحولها من جمعية أو مؤسسة خاصة إلى ملهى .

(١٩٦٢/٤/١٢) ٢٦٨

٢٦٨ - القانون رقم ٣٧٢ لسنة ١٩٥٦ بشأن الملاهي - حالات الخلق للملهي اداريا أو غيبته - وجوب استصدار الفلق أو الفسيف على أن يتم الفصل بحكم نهائي في الجريمة مسبب الانلاق أو الفسيف - الاذن بفتح الملهى قبل الفصل في الجريمة بحكم نهائي هو من اختصاص النيابة العامة أو المحكمة .

إن المادة ٣٠ من القانون رقم ٣٧٢ لسنة ١٩٥٦ بشأن الملاهي تنص على أن : يعلق الملهى اداريا أو يضبط إذا تعذر اغلاقه في الاحوال الآتية : -

- ١ -
- ٢ -
- ٣ -
- ٤ -

ويجوز غلق للملهي اداريا او ضبطه اذا تعذر اغلاقه في الاحوال الآتية :

- ١ -
- ٢ -

ويصدر بالغلط الاداري أو الضبط قرار مسبب من الادارة العامة للوائح والرخس أو فروعها - فيما عدا حانة بيع المخدرات أو السماح بتداولها أو تعاملتها في المحل وحالة وقوع افعال مخالفة للآداب أو للنظام العام أكثر من مرة ، وحالة وجود خطر داهم على الامن العام ، فيصدر فيها القرار من المحافظ أو المدير .

ويستمر الغلق الاداري أو الضبط الى أن يصدر اذن من النيابة العامة أو من المحكمة بفتح الملهي أو الى أن يفصل في الجريمة بحكم نهائي على أنه إذا كان الغلق الاداري أو الضبط لوقوع افعال مخالفة للآداب أو للنظام العام أكثر من مرة ، فلا يجوز أن يجاوز مدته شهرا * .

ومقتضى نص المادة ٣٠ المشار اليها ، هو أن هناك حالات يكون غلق للملهي اداريا أو ضبطه - اذ تعذر اغلاقه - اجباريا لا ترخص فيه ولا تقدير ، وهناك حالات أخرى يكون فيها الغلق أو الضبط جوازيا ، على أنه سواء كان الغلق أو الضبط اجباريا أو جوازيا فإنه يصدر به قرار مسبب من الادارة العامة للوائح والرخس أو فروعها كقاعدة عامة ، فإذا كان الغلق أو الضبط في حالة بيع المخدرات أو السماح بتداولها أو تعاملتها في المحل أو في حالة وجود خطر داهم على الامن العام (الغلق أو الضبط الاجباري) وكذلك في حالة وقوع افعال مخالفة للآداب أو للنظام العام بأكثر من مرة (الغلق أو الضبط الجوازي) ففي هذه الحالات الثلاث يصدر قرار الغلق أو الضبط من المحافظ .

ومن حيث أن المخالفات التي يفتق بها الملهي اداريا أو يضبط من أجلها طبقا لنص المادة ٣٠ من القانون رقم ٣٧٢ لسنة ١٩٥٦ . إنما تمثل جرائم معاقبا عليها طبقا لنصوص المواد ٣٣ وما بعدها من القانون المذكور ونظرا الى أن الغلق الاداري أو الضبط سواء كان اجباريا أم جوازيا ، وبقرار من الادارة العامة للوائح والرخس أو فروعها أو من المحافظ حسب الاحوال يعتبر اجراء تحفظيا وقائيا ، القصد منه التحفظ على الملهي الى أن يبت في أمر الجرائم الواقعة ، فإن الاصل أن يستمر الغلق أو الضبط الى أن يتم الفصل في تلك الجرائم بحكم نهائي ، فإذا حكم بالغلق الملهي استمر غلقه المدة المقتضى بها ، وإذا لم يحكم بالغلق كان هذا الحكم بمثابة انتهاء لذلك الاجراء التحفظي ويكون حق الوضد ذاته بمثابة اذن بفتح الملهي .

الا أن المشرع قد أجاز للنيابة العامة أثناء التحقيق في تلك الجرائم وللمحكمة أثناء الفصل فيها ، أن تأذن بفتح الملهى حتى قبل الفصل في الجريمة بحكم نهائي وينتج هذا الاذن أثره من حيث انتهاء الاجراء التحفظي الخاص بإغلاق الملهى أو ضبطه وذلك بصفة مؤقتة الى أن يصدر حكم نهائي في هذا الخصوص - فإذا لم يحكم بالغلق استمر فتح الملهى وإذا حكم بالغلق انتهى أثر الاذن الصادر من النيابة أو المحكمة بفتح الملهى وصار اغلاقه أو ضبطه تنفيذا لهذا الحكم النهائي .

على أنه بالنسبة الى حالة الغلق الإداري أو الضبط لوقوع أفعال مخالفة للأداب أو النظام العام أكثر من مرة فلا يجوز أن تتجاوز مدته شهرا ومعنى ذلك أن قرار الغلق أو الضبط في هذه الحالة ينتهي أثره بقوة القانون ويجوز فتح الملهى دون حاجة الى صدور اذن من النيابة العامة أو المحكمة أو الفصل في الجريمة بحكم نهائي أو حتى صدور قرار مضاد من السلطة التي أصدرت قرار الغلق أو الضبط (المحافظ في هذه الحالة) .

ويخلص مما تقدم أنه إذا كان للإدارة العامة للوائح والرخص أو فروعها أو المحافظ - حسب الأحوال - سلطة اصدار قرار غلق الملهى أو ضبطه الى أن يفصل في الجريمة التي أغلق الملهى أو ضبط من أجلها إلا أن السلطة المختصة بالأذن بفتح الملهى في الأحوال الواردة في المادة ٣٠ من القانون رقم ٣٧٢ لسنة ١٩٥٦ سالت الذكر هي النيابة العامة أو المحكمة المختصة - وذلك إذا كانت الجريمة لم يفصل فيها بعد بحكم نهائي - وليس للإدارة العامة للوائح والرخص أو فروعها أو المحافظ اختصاص في هذا الشأن .

(١٩٦٢/٤/١٢) ٣٨

٢ - ترخيص مزاولة مهنة الصيدلة

٣٦٩ - الترخيص لأحد الأشخاص بصقلته رئيسا لأحدى الجمعيات الخيرية بأشاء صيدلية عامة - وفاة رئيس الجمعية لا يؤدي الى انقضاء الترخيص .

في ١٨ من نوفمبر سنة ١٩١٣ رخص للسيد / ٠٠٠/ بصقلته رئيسا للجمعية الخيرية القبطية بأشاء صيدلية عامة وبتاريخ ٢ من أكتوبر سنة ١٩٤٧ توفي المذكور فاستطلعت وزارة الصحة رأى إدارة الفتوى والتشريع المختصة في هذا الترخيص فأفادت بموجب كتابها رقم ٥٨ المؤرخ ٢٧ من يناير سنة ١٩٦٠ أن الترخيص المشار اليه يعتبر صادرا للجمعية ذاتها ويظل قائما مادامت هذه الجمعية قائمة وذلك بصرف النظر عن وفاة مديرها السابق .

وقد أعيد عرض هذا الموضوع على الجمعية العمومية للقسم الاستشاري

المفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة في ١٣ من يولية سنة ١٩٦٠ فاستباندها لها أن المادة الثانية من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٠٤ في شأن الصيدليات والاتجار بالمواد السامة قد أجازت الترخيص بإنشاء الصيدليات لجميع الأشخاص دون تفرقة بين شخص طبيعى وشخص معنوى ولم تشترط فور صاحب الصيدلية أن يكون حائزا لدبلومة صيدل من إحدى المدارس الملكية المعتمدة وإنما اكتفت إذا لم يكن صاحب الصيدلية ، أن يعين لإدارتها صيدليا مازونا بتعاطي صناعته في القطر المصري ووفقا لذلك يكون الترخيص الممنوح للمذكور بصفته رئيسا للجمعية الخيرية القبطية بإنشاء صيدلية عامة مطابقة للقانون ويظل قائما ما لم ينته وفقا لأحكام القانون المذكور أو أى قانون آخر يصدر بعده .

وقد نص المرسوم بقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٢٩ الصادر في شأن، مزاوله مهنة الصيدنة والاتجار في الجواهر السامة في المادة ٨٧ على ألا تسرى أحكام المادتين ١٥ و ١٨ منه (الخاضعتين بشروط الترخيص) على الصيدليات الموجودة في تاريخ العمل به ومن ثم يظل الترخيص المذكور قائما وفقا لهذا القانون سواء أكان متفقا لشروط الترخيص الواردة به أو مخالفا لها .

وإنه وإن كان القانون رقم ٥ لسنة ١٩٤١ الصادر في شأن مزاوله مهنة الصيدلة والاتجار في المواد السامة نص في المادة ١٣ على أن الترخيصه بفتح صيدلية لا يمنح الا لصيدلى مرخص له بمزاوله مهنته في القطر المصري بالشروط المنصوص عليها في هذه المادة . الا أن المادة ١١٠ من هذا القانون نصت في فقرتها الأولى على أن أحكام المادة ١٣ سائلة الذكر لا تسرى على الصيدليات الموجودة في تاريخ العمل بذلك القانون - وعلى ذلك يظل الترخيص - المشار اليه قائما كذلك وفقا لهذا القانون .

ولئن كان القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٥ الصادر في شأن مزاوله مهنة الصيدلة نص في المادة ٣٠ على ألا يمنح الترخيص بإنشاء صيدلية الا لصيدلى مرخص له في مزاوله مهنته بالشروط المقررة بها الا أن المادة ٨٨ من هذا القانون تنص على أن أحكام المادة ٣٠ لا تسرى على الصيدليات الموجودة وقت العمل به ومن ثم يعتبر الترخيص المذكور مازال قائما وفقا لهذا القانون كذلك وهو القانون المعمول به حاليا .

ولا وجه للقول بانقضاء هذا الترخيص لمضى أكثر من عشر سنوات على وفاة المرخص به دون أن تباع الصيدلية طبقا لحكم المادة ٣٠ من القانون المذكور لا وجه لذلك لان الترخيص المذكور قد منح للسيد / بصفته رئيسا للجمعية الخيرية القبطية فيعد ممنوحا للجمعية ذاتها ويظل قائما مادامت الجمعية قائمة بصرف النظر عن تغيير رئيسها بوفاته .

٢٧٠ - الترخيص ينتج ثلاثون أو فروع أو مستودعات للأدوية طبقاً لإحكام القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٥ - يلزم به الأفراد كما تلزم به المؤسسة العامة لتجارة وتوزيع الأدوية - أعلاه المؤسسة من الشروط المتعلقة بشخص طالب الترخيص لا يغطيها من الشروط المتعلقة بالمكان الذي يشغله مخزن الأدوية .

يبيح من الإطلاع على القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٥ الخاص بمزاولة مهنة الصيدلة أنه قد نظم في الفصل الثاني منه الأحكام الخاصة بالمؤسسات الصيدلانية ومن بينها مخازن الأدوية تنظيمياً يقوم في جملة على وجوب توافر اشتراطات معينة في شخص القائم على شئون المؤسسة الصيدلانية من ناحية وفي هذه المؤسسة من ناحية أخرى . فاشتراط بالنسبة للمرخص له ألا تقل سنه عن ٢١ سنة وأن تتوافر لديه الاشتراطات الخاصة التي تفرضها السلطات الصحية (المادة ١١) وألا يكون قد سبق الحكم عليه في إحدى الجرائم (المادة ١٢) أما بالنسبة إلى المكان الذي تنشأ فيه المؤسسة الصيدلانية فقد اشترط المشرع أن يكون في محافظة أو عاصمة محافظة أو مركز به صيدلية (المادة ٤٦) وألا يكون للمحل باب دخول مشترك مع أى مسكن خاص أو محل آخر أو منافذ تتصل بأى شيء من ذلك (المادة ١٨) . وحدد قرار وزير الصحة المنشور في الوقائع المصرية بتاريخ ٩ من مايو سنة ١٩٥٥ ما يجب أن يتوافر في المحال من ناحية المواد التي تبني بها جدرانها وسقفها وأرضها وأخشابها ووجود منافذ للتهوية والإضاءة وتغطيتها بنسيج ضيق منعاً للذباب وقد استهدف المشرع من هذه الاشتراطات سواء ما تعلق منها بشخص المرخص له أو بالمكان الذي تباشر فيه المؤسسة الصيدلانية نشاطها المحافظة على الصحة العامة ولذلك ناط بالجهات المختصة بإنشئون الصحية مراقبة توافر هذه الاشتراطات .

وبالرجوع إلى القانون رقم ٢١٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن تنظيم تجارة الأدوية والمستلزمات الطبية يبين أنه قضى في المادة الأولى منه بأن يكون توزيع الأدوية والكيمائيات الطبية محلياً بواسطة المؤسسة العامة لتجارة وتوزيع الأدوية كما يبين من الرجوع إلى القرار الجمهوري رقم ١٢٥٣ لسنة ١٩٦٠ بإنشاء المؤسسة العامة لتجارة وتوزيع الأدوية والكيمائيات والمستلزمات الطبية أنه يقضى في المادة الثانية منه بأن تختص هذه المؤسسة بإنشاء المخازن والمستودعات والفروع وإدارتها طبقاً للاصول المتبعة في المشروعات التجارية .

ويستفاد من هذا التنظيم الجديد لتجارة وتوزيع الأدوية على نحو ما ورد في القانون رقم ٢١٢ لسنة ١٩٦٠ والقرار الجمهوري رقم ١٢٥٣ لسنة ١٩٦٠ سالف الذكر أن المشرع قد اختص بالاتجار في الأدوية المؤسسة العامة لتجارة وتوزيع الأدوية فأصبحت هذه المؤسسة منذ إنشائها سنة ١٩٦٠ هي القائدة وحدها بالاتجار في الأدوية دون غيرها من الأفراد أو الهيئات الأخرى . ومقتضى ذلك إلغاء الاشتراطات التي يستلزم القانون رقم

١٢٧ لسنة ١٩٥٥ توافرها في شأن الشخص المرخص له بإنشاء مخزن أدوية، وقد أكدت ذلك المادة ٢٠ من القانون رقم ٢١٢ لسنة ١٩٦٠ بنصها على إلغاء كل حكم يخالف أحكامه . أما الاشتراطات المتعلقة بالمكان الذي يشغله مخزن الأدوية فلم يتناولها القانون رقم ٢١٢ لسنة ١٩٦٠ المشار إليه بأى تنظيم جديد ومن ثم تبقى معمولاً بها كما هي ، ولهذا يلزم أن يتوافر في مخازن الأدوية التي تنشئها المؤسسة العامة لتجارة وتوزيع الأدوية الاشتراطات المنصوص عليها في القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٥ الخاص بمزاولة مهنة الصيدلة وغيرها من الاشتراطات التي تقررها السلطات الصحية .

ولا وجه للقول بأن وجوب توافر الاشتراطات الصحية المشار إليها في مخازن الأدوية التابعة للمؤسسة العامة لتجارة وتوزيع الأدوية يترتب عليه تعارض بين الأوامر التي يتلقاها مدير المخزن من الإدارة العامة للمؤسسة وبين تلك التي يتلقاها من السلطات الصحية ، ولا وجه لهذا القول لأن الأوامر الصادرة من إدارة المؤسسة تتعلق بالإدارة أما الأوامر الصادرة من السلطات الصحية فمتعلقة بالشئون الصحية ومن ثم فلا تعارض .

وغنى عن البيان أن وجوب توافر الاشتراطات الصحية في مخازن الأدوية التابعة للمؤسسة العامة لتجارة وتوزيع الأدوية لا يتضمن أية صعوبة عملية تحول دون استمرار هذه المخازن في تادية نشاطها .

لهذا انتهى الرأي الى أنه يتعين على المؤسسة العامة لتجارة وتوزيع الأدوية أن تحصل من السلطات الصحية المختصة على تراخيص لفتح مخازن أو خروج أو مستودعات للأدوية طبقاً لأحكام القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٥ والقرارات المنفذة له .

(٦٧٩) ١٩٦١/٩/٢٤

٢٧١ - استلزام القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٥ في شأن مزاولة مهنة الصيدلة الحصول على ترخيص من وزارة الصحة لفتح صيدليات خاصة تابعة لهيئات حكومية - سريان هذا القيد على هيئة قناة السويس عند فتحها صيدليات خاصة .

إن القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٥ في شأن مزاولة مهنة الصيدلة ينص في المادة ١٠ منه على أن « تعتبر مؤسسات صيدلية في تطبيق أحكام هذا القانون الصيدليات العامة والخاصة ويقصد بالصيدليات الخاصة صيدليات المستشفيات والمستوصفات والعيادات الشاملة وعيادات الأطباء المصرح لهم في صرف الأدوية لمرضاهم أو ما في حكمها » .

وينص في المادة ١١ على أنه « لا يجوز إنشاء مؤسسة صيدلية إلا بترخيص من وزارة الصحة العمومية ، ولا يصرف هذا الترخيص إلا إذا توافرت في المؤسسة الاشتراطات الصحية التي يصدر ببيانها قرار من وزير

الصحة . وكذا الاشتراطات الخاصة التي تفرضها السلطات الصحية على صاحب الشأن في الترخيص

كما ينص في المادة ٣٩ منه على أنه « لا يجوز منح ترخيص في فتح صيدلية خاصة إلا إذا كانت تابعة لهيئة حكومية أو بلدية أو لجمعية خيرية مسجلة بوزارة الشؤون الاجتماعية ويكون من بين نشاطها فتح هذه الصيدلية الخاصة . . . » ووضح من استقراء هذه النصوص أن القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٥ المشار إليه قد أوجب الحصول على ترخيص من وزارة الصحة لفتح صيدليات خاصة تابعة لهيئات حكومية وذلك رغبة من المشرع في هيئة وزارة الصحة على كافة المؤسسات الصيدلية وتحقيقها من أن تلك المؤسسات أنشئت وفقاً للقواعد الصحية المرعية والمتنصوص عليها في القوانين والقرارات ولذلك لا يصرف الترخيص إلا إذا توافرت في المؤسسة الصيدلية كافة الاشتراطات الصحية التي يصدر بها قرار من وزير الصحة وكذلك الاشتراطات الأخرى التي تفرضها السلطات الصحية ، وعلى ذلك ولما كانت هيئة قناة السويس هيئة حكومية فإنه يجوز لها فتح صيدليات خاصة بشرط الحصول على ترخيص من وزارة الصحة وفقاً للقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٥ سالف الذكر .

ولا يسوغ القول بأن القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٥ المشار إليه لا يصرح إلا في حالة مزاولة مهنة الصيدلة أي بالنسبة إلى الذين يتخذون من هذه المهنة عملاً تجارياً ويحترفونها ، ذلك أن القانون المذكور يضم نوعين من الأحكام - النوع الأول - خاص بمزاولة مهنة الصيدلة وتحديد الأشخاص الذين يجوز لهم مزاومتها ، وشروط منحهم الترخيص في مزاومتها ، والنوع الثاني - خاص بشروط منح تراخيص في إنشاء مؤسسات صيدلية . ولا جنال في عدم انطباق النوع الأول من الأحكام على هيئة قناة السويس ، بعكس النوع الثاني الذي ينطبق بقوة القانون على كل هيئة حكومية تزمع إنشاء مؤسسة صيدلية ومن ثم ينطبق على هيئة قناة السويس فيما يتعلق بالصيدليات الخاصة بها .

ولا وجه للقول بأن صيدليات هيئة قناة السويس كانت موجودة قبل التأميم وإنها كانت غير مرخص بفتحها من وزارة الصحة وإنه لا ينبغي معاملة الهيئة - وهي هيئة حكومية - معاملة أقل من معاملة الشركة قبل التأميم ذلك أن عدم حصول شركة قناة السويس على ترخيص بإنشاء صيدليات لا يبرر إعفاء الهيئة من الحصول على الترخيص بإنشاء تلك الصيدليات إذ الخطأ لا يبرر الخطأ كما أن قانون إنشاء الهيئة رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٧ كان لاحقاً في صدوره على القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٥ المشار إليه ولا يوجد في قانون الهيئة أو في القانون الأخير نص يقضي بإعفاء الهيئة أو أية جهة حكومية من الحصول على ترخيص في إنشاء الصيدليات الخاصة بها بل على العكس من ذلك

فقد نص القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٥ صراحة على الزام الهيئات الحكومية بالحصول على ترخيص لانشاء صيدليات خاصة .

ولا سند للقول بأن نص المادة ١٢ من قانون انشاء هيئة قناة السويس اذ اعتبر أموالها أموالاً خاصة كان المقصد منه أن هناك طرولاً خاصة عاصرت التأميم أوجبت وضع هذا النص ، وأنه من ثم لا يسوغ أن يفسر تفسيراً واسعاً يذهب الى أن صيدليات الهيئة تعامل معاملة الصيدليات الخاصة ، وأنه المشرع نص في قانون انشاء الهيئة على أن تتولى الهيئة ادارة القناة متبعة في ذلك طرق الادارة المناسبة دون التقييد بالنظم والاضاع الحكومية - لا سند لهذا القول - ذلك أن صفة المال - سواء كانت عامة أو خاصة - لا أثر لها في وجوب الحصول على ترخيص لانشاء صيدليات اذ المقصود بالترخيص - كما سبق القول هو اشراف وزارة الصحة على توافر الشروط اللازمة لإنشاء مثل هذه الصيدليات وهذا الاشراف هو جوهر اختصاص تلك الوزارة . ويخضع لهذا الترخيص جميع أنواع المؤسسات الصيدلية - سواء كانت عامة أم خاصة - وليس المقصود بعدم تقييد الهيئة بالنظم والاضاع الحكومية . سوى التحلل من هذه النظم والاضاع فيما يتعلق بادارة واستقلال مرفق قناة السويس حتى لا يعوق الروتين أعمال الهيئة التي تتسم بالسرية التامة ولم يهدف المشرع اعفاء الهيئة من اتباع اللوائح الصحية والبوليسية والا كان في ذلك تخلياً لسلطة الدولة وأجهزتها الادارية والصحية عن ممارسة نشاطها بالنسبة الى الهيئة مما لا يجوز مطلقاً .

ولا حجة للقول بأن الزام الهيئة بالحصول على الترخيص المشار اليه فيه عاقلة لها عن أداء أعمالها ، اذ أن وزارة الصحة لا تتدخل في أعمال الهيئة وإنما تشرف فقط على المؤسسات الصيدلية التي تنشئها لجنة المرضى من موظفيها وعمالها ، وهذا الترخيص لا يتناقض مع حسن الادارة وظروف العمل بالهيئة بل على العكس من ذلك فإن الحصول على الترخيص يساعد على حسن الادارة ويهيئ ظروف أفضل للعمل بالمرفق اذ أن تحقق وزارة الصحة من توافر الشروط الصحية في المؤسسات الصيدلية الخاصة بالهيئة يساعد تلك المؤسسات في صرفه الادوية والعقاقير الطبية مطابقة للمواصفات الصحية ، وهذا يؤدي الى تحسين صحة المرضى واتمام شفاؤهم وعودتهم الى أعمالهم .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى أنه يتعين على هيئة قناة السويس الحصول على الترخيص اللازم لصيدلياتها طبقاً للقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٥ المشار اليه .

ح - تراخيص مزاوله من مختلفه

٢٧٢ - كبة عموميون - عدم اعتبارهم من الباعة المتجولين الصادر في شأنهم القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٥٧ .

يتبين من نص المادة الاولى من القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٥٧ - وما جاء في المذكرة الايضاحية لهذا القانون ان مدلول الباعة المتجولين انما ينصرف الى من يبيع سلعا أو بضائع أو يمارس حرفة أو صناعة بطريق التجول ومن ثم فان هذا المدلول ينصرف - فحسب - الى من يعد تاجرا أو صائنا باعتبار أن حرفة البائع المتجول هي البداية الطبيعية التي يسلكها صاحب رأس المال الفعلي قبل أن يتحول الى تاجر أو صانع مقيم ، ولما كان الكتبة العموميون بصفة عامة - ومن يزاول منهم أعمال الوساطة في الشهر العقاري والتوثيق - بصفة خاصة - لا يعدون من التجار أو الصناع فانهم لا يدخلون في مدلول الباعة المتجولين وبالتالي فانهم لا يخضعون لاحكام القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٥٧ المشار اليه .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى انطباق قرار ناظر الداخلية (وزير الداخلية) المؤرخ ٦ من يناير سنة ١٨٩٤ على الكتبة العموميين الذين يزاولون أعمال الوساطة في عمليات الشهر العقاري والتوثيق وعدم انطباق احكام القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٥٧ - في شأن الباعة المتجولين عليهم .
(١٧٧٠ / ١ / ١٦٦٥)

(تعليق)

قضت محكمة النقض الدائرة الجنائية في الطعن رقم ١٧٨٢ لسنة ٣٤ ق بأنه « يخرج عن طائفة البائع المتجول كل من يؤدي خدمة نظير أجر وكل من يزاول مهنة غير تجارية تقوم على الممارسة الشخصية لبعض العلوم والفنون » (كتابنا النقض الجنائي ق ١٣٤٢ ص ٥٩١) .

٢٧٣ - من الشروط الجوهرية للحصول على رخصة بمزاوله القباية عدم ارتكاب جناية أو جنحة - هذا الشرط شرط صلاحية يلزم توافره ابتداء كما يلزم استمراره للابقاء على الترخيص - القرار الصادر بتجديد الرخصة رغم تخلف الشرط هو قرار تنليدي مخالف للقانون صادر من سلطة مختصة فلا تلغظه حصانة .

ان المادة التاسعة من القانون رقم ٢٢٩ لسنة ١٩٥١ الخاص بالموازين والمقاييس والمكاييل تنص على أنه « لا يجوز مزاوله حرفة القباية العمومية تقبل الحصول على رخصة من مصلحة النعم والموازين » .

وتعين الشروط الواجب توافرها للحصول على هذه الرخصة وجميع

الشروط الاخرى المتعلقة بمزاولة هذه الحرفة بقرار من وزير التجارة والصناعة .

وانه اعمالا لهذه المادة صدر القرار الوزاري رقم ٣٥٥ لسنة ١٩٥٢ في شأن تنظيم مزاوله حرفة القباية العمومية ، ونص في المادة الاولى منه على انه « يشترط فيمن يطلب الحصول على رخصة مزاوله حرفة القباية العمومية :

(ا)

(ب) الا يكون قد سبق الحكم عليه بالادانة في جنابة او جنحة سرقة او اختلاس الاشياء المحبوزة عليها او اخفاء اشياء مسروقة أو نصب أو خيانة لمانة أو استعمال اوراق مزورة أو اتجار بمخدرات » .

كما نص في مادته الثانية على أن « يقدم طلب الرخصة الى مصلحة الضلع والموازين ... ويرافق الطلب الاوراق الآتية :

(ب)

(ب) صحيفة دالة على خلوه من السوابق ... » .

وانه يؤخذ مما تقدم أن المشرع قد استلزم فيمن يرخص له في مزاوله حرفة القباية العمومية تحقق شرط جوهرى توجيه مقتضيات الحرفة هو عدم ارتكابه جنابة أو جنحه من تلك المنصوص عليها في القرار الوزاري سالف الذكر ، ولما كان هذا الشرط هو في حقيقته شرط صلاحية لمزاولة مهنة القباية العمومية ، فانه بهذه المثابة يكون لازما توفره ابتداء كشرط للمسح الترخيص ذاته واستمرارا للإبقاء على هذا الترخيص وتحقق هذا الشرط أو تخلفه هو واقعة مادية المرد فيها الى علة اقتضائه ، بحيث تدور الصلاحية مع البرء من سابقه الادانة الجنائية وجودا وعدما لارتباطها بذات الشخص كحقيقة واقعية وقانونية لا تتغير بورودها أو عدم ذكرها في صحيفة الحالة الجنائية التي ان هي الا وسيلة اثبات يجرى تحريرها في نهج معين يفغل فيه اظهار السابقة الاولى لاغراض اجتماعية بما لا يدحض انتفاء الصلاحية اذا ما قام التلبيل على وقوع الفعل المانع ، كما هو الشأن في خصوص الحالة المروضة ، اذ ثبت للمصلحة أن السيد المروضة حالته قد ارتكب جنحة التبديد رقم ٥٦ لسنة ١٩٦٢ جنح مستأنفة شين الكوم التي قضى عليه فيها بالحبس مع النفاذ - كما حكم عليه مع وقف التنفيذ - في جنحتي التبديد رقمي ١٥٣٦ لسنة ١٩٦٠ ، ٢٠٢٧ لسنة ١٩٦٠ جنح منوق ، ومن ثم فانه يكون قد تخلف بالنسبة اليه شرط عدم ارتكابه لجنائيه او جنحة من المنصوص عليها في المادة الاولى من القرار الوزاري رقم ٣٥٥ لسنة ١٩٥٢ المشار اليه - ولا يعتد في هذا المقام بخلو صحيفة الحالة الجنائية الخاصة به من السوابق ... ما دام قد ثبت لدى المصلحة ارتكابه للجرائم المنصوص

عليها في القرار المذكور - الامر الذي يفقده شرط صلاحيته لمزاولة مهنة
القبانة العمومية - والذي يجعل قرار تجديد رخصته - وهو قرار تنفيذي
صادر عن سلطة مقيدة - لا تلحقه حصانة في هذا الخصوص مخالفا للقانون .

(٧٥٦) ١٩٦٦/٧/٢٦

ترتيب وتعادل الوظائف

- (أ) ترتيب الوظائف طبقا لاحكام قانون العاملين المدنيين .
- (ب) الوضع حتى اتمام الترتيب والتعادل بالنسبة للعاملين بالمؤسسات
العلمية والشركات .
- (ج) الاجر الذي تتم على اساسه تسوية العاملين بالمؤسسات العامة
والشركات .
- (د) جدول التعادل .
- (هـ) عموميات .

(أ) ترتيب الوظائف طبقا لاحكام قانون العاملين المدنيين

٢٧٤ - ترتيب الوظائف طبقا لاحكام قانون نظام العاملين المدنيين . بالمؤلة الصادر بالقانون
رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ - تعطيل العمل بهذا الترتيب خلال فترة العمل باحكام القانون رقم ١٥٨
لسنة ١٩٦٤ - بقاء احكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ فيها يتعلق بتقسيم الوظائف قائمة .

لئن كانت الميزانية العامة للدولة للسنة المالية ١٩٦٧/٦٦ قد عمل
بها في ظل العمل باحكام قانون نظام العاملين المدنيين الصادر به القانون
رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ ويقوم هذا القانون على نظام متكامل لترتيب الوظائف
على اختلاف درجاتها طبقا لتقييمها حسب اهمية كل منها من حيث
المسؤوليات والاختصاصات والواجبات الرئيسية لها ، إلا أن القانون رقم
١٥٨ لسنة ١٩٦٤ وضع احكاما وقتية للعاملين المدنيين بالدولة فنص في
مادته الاولى على أنه « استثناء من احكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤
باصدار قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة يعمل في شئون العاملين المدنيين
بالدولة الخاضعين لاحكام القانون المذكور اعتبارا من أول يوليو سنة ١٩٦٤
بالاحكام الآتية : -

أولا -

ثانيا - تعادل الدرجات المالية للعاملين المدنيين بالدولة في تاريخ نفاذ هذا القانون وينقل كل منهم الى الدرجة المعادلة لدرجته المالية وذلك كله وفقا للقواعد والشروط والاضاع التي يصدر بها قرار من رئيس الجمهورية .

ثالثا - يتم التعيين والترقية خلال فترة العمل بأحكام هذا القانون وفقا للقواعد الواردة في القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه مع مراعاة ما يأتي :-

٢ - يراعى عند التعيين والترقية استبعاد ما ورد في القانون المذكور من قواعد خاصة بالتوصيف والتقييم وترتيب الوظائف أو مترتبة عليها .

وتنفيذا لأحكام القانون صالف الذكر صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٣٦٤ لسنة ١٩٦٤ بشأن قواعد وشروط وأوضاع نقل العاملين الى الدرجات المعادلة لدرجاتهم الحالية ونص في المادة الثانية على أن تعادل الدرجات دائمة أو مؤقتة - الواردة بالجدول الملحق بالقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ وبكادر عمال اليوميه - بالدرجات الواردة بالجدول الملحق بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ على الوجه المبين بالجدول الاول المرافق كما نص في مادته التاسعة على أن تجري ترقيةات العاملين بمراعاة التقسيمات النوعية والتخصصات الواردة في الميزانية .

ويؤخذ من النصوص المتعلقة أن ترتيب الوظائف على اختلاف درجاتها طبقا لتوصيفها حسب أهميه كل منها من حيث المسؤوليات والاختصاصات والواجبات ، وتقييمها بإيجاد شريحة من الاجر لكل وظيفة بمراعاة صعوبة هذه الواجبات وأهميه المسؤوليات ومطالب التأهيل قد تعطل العمل به خلال فترة العمل بأحكام القانون رقم ١٥٨ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه والذي لاينتهى العمل به الا بصدر قرار من رئيس الجمهورية بالتطبيق للبند خامسا من المادة الاولى من هذا القانون الاخير التي تنص على أنه « لرئيس الجمهورية بقرار منه تحديد تاريخ انتهاء العمل بهذا القانون وذلك بعد اعتماد جداول المشار اليه » ومن ثم تظل أحكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة فيما يتعلق بتقسيم الوظائف قائمة .

١١٠٩ (١٩٦٦/١٠/٢٣)

(ب) الوضع حتى اتمام الترتيب والتعادل

بالنسبة للعاملين بالمؤسسات العامة والشركات

٢٧٥ - لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسة العامة - نص المادة ٦٤ منها على حق العاملين في الشركات في تقاضي مرتباتهم الحالية بما فيها اعانة الضالة بصلة شخصية حتى

ترتيب وتعادل الوظائف (ب - الوضع
حتى اتبناه للعاملين بالقطاع العام)

تم تسوية حالتهم وفقا لاحكام اللائحة - مفاده وجوب تجديد مراتب العاملين بالشركات ابتداء
من تاريخ العمل باللائحة المذكورة .

تنص المادة ٦٤ من نظام العاملين بالشركات الصادرة بالقرار
الجمهوري رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ على أن يمنح العاملون بالشركة المرتبات
التي يحددها القرار الصادر بتسوية حالتهم طبقا للتعاقد المنصوص عليه
في الفقرة الاولى اعتبارا من أول السنة المالية التالية ومع ذلك يستمر
العاملون في تقاضي مرتباتهم الحالية بما فيها اعانة الغلاء وذلك بصفة شخصية
حتى تتم تسوية حالتهم طبقا للأحكام السابقة .

ومفاد هذا النص أن تجدد أجور العاملين بالشركة خلال المدة التي يتم
فيها تصنيف وتقييم ومعادلة وظائف الشركة الامر الذي لا يجوز معه تعديل
هذه الاجور ابان تلك المدة حتى ولو تم ذلك في حدود نظام الشركة لان هذا
النظام قد تطل تطبيقه فيما يعارض احكام لائحة العاملين بالشركات من
تاريخ العمل بها في ٢٩ من ديسمبر سنة ١٩٦٢ ويبدو أن احكام نظام
الشركة التي تجيز أى تعديل في أجر العامل بها تعارض حكم المادة ٦٤
المشترط اليها فيسرى هذا الاخير دون غيره في شأن تلك الاجور .

(٢٠٢١ / ١١ / ١٩٦٣)

٢٧٦ - مدى تطبيق نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة ، الصادر بالقرار
الجمهوري رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ - نص المادة ٦٤ منها على معادلة وظائفها بالوظائف الواردة في
الجدول المرفق باللائحة خلال مدة لا تتجاوز ستة شهور من تاريخ العمل بها - ويستمر العاملون
في تقاضي مرتباتهم الحالية بما فيها اعانة الغلاء وذلك بصفة شخصية حتى يتم تسوية حالاتهم
طبقا لهذا التعاقد - يؤدي ذلك هو عدم جواز ترقية العاملين بهذه الشركات او منحهم علاوات
دورية او اجراء تغيير في اعانة غلاء المعيشة المستحقة لهم اعتبارا من تاريخ العمل بهذه اللائحة
لحين انهاء التعاقد المشار اليه .

(١) تنص المادة الاولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة
١٩٦٢ بإصدار لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة -
على أن : « تسرى احكام النظام المرفق على جميع العاملين في الشركات التي
تتبع المؤسسات العامة ... » كما تنص المادة الثانية من القرار المذكور على
أن « تلقى لائحة نظام موظفي وعمال الشركات الصادرة بالقرار الجمهوري
رقم ١٥٩٨ لسنة ١٩٦١ كما يلغى كل نص يخالف احكام النظام المرفق لهذا
القرار ... ولا تسرى القواعد والنظم الخاصة باعانة غلاء المعيشة على العاملين
بأحكام هذا النظام » وتنص المادة الثالثة على أن « ينشر هذا القرار في

(١) راجع إلى هذا المعنى فتوى اللجنة الدستورية المنشورة في القاعدة السابقة .

الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره ، وقد نشر في الجريدة الرسمية في ٢٩ من ديسمبر سنة ١٩٦٢ . ومقتضى هذه النصوص هو أن نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الصادر بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ أصبح اعتباراً من تاريخ العمل به في ٢٩ من ديسمبر سنة ١٩٦٢ هو الواجب التطبيق في شأن العاملين بهذه الشركات ولا يبرى في شأن هؤلاء العاملين أحكام لائحة نظام موظفي وعامل الشركات - الصادرة بالقرار الجمهوري رقم ١٥٩٨ لسنة ١٩٦١ التي تعتبر ملغاة منذ تاريخ العمل بنظام العاملين بالشركات الصادر بالقرار الجمهوري رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ كما لا يبرى في شأنهم أي نص يخالف أحكام هذا النظام الأخير ، إذ يعتبر ملفياً كذلك اعتباراً من تاريخ العمل بهذا النظام - وذلك طبقاً لصريح نص المادة الثانية من القرار الجمهوري رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ المشار إليه .

ومن حيث أن المادة ٦٢ من نظام العاملين بالشركات الصادر بالقرار الجمهوري رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ تنص على أن « يضع مجلس إدارة كل شركة جدولاً بالوظائف والمرتبات الخاصة بالشركة في حدود الجدول المرفق ويتضمن الجدول وصف كل وظيفة جديدة وتحديد واجباتها ومسئولياتها والاستراطات الواجب توأمرها فيمن يشغلها وتقييمها وتصنيفها في فئات ٠٠٠ » ، وتنص المادة ٦٤ من هذا النظام على أن « تعادل وظائف الشركة بالوظائف الواردة في الجدول المشار إليه بالمادة السابقة خلال مدة لا تتجاوز ستة شهور من تاريخ العمل بهذا القرار - ويمنح العاملون المرتبات التي يحددها القرار الصادر بتسوية حالتهم طبقاً للتعادل المنصوص عليه اعتباراً من أول السنة المالية التالية ٠٠٠ ومع ذلك يستمر العاملون في تقاضي مرتباتهم الحالية بما فيها إعانة الغلاء وذلك بصفة شخصية حتى تتم تسوية حالتهم طبقاً للأحكام السابقة » ، ويتضح من هذين النصين أن مرتبات العاملين في الشركات التابعة للمؤسسات العامة التي كانوا يتقاضونها عند العمل بالنظام المشار إليه في ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٦٢ بما فيها إعانة غلاء المعيشة ، تظل على ما هي عليه دون تغيير - سواء بالزيادة أو النقصان - وذلك إلى أن يضع مجلس إدارة الشركة جدولاً بالوظائف والمرتبات الخاصة بالشركة في حدود الجدول المرفق للنظام المذكور وتعادل وظائف الشركة بالوظائف الواردة في الجدول المشار إليه وتتم بذلك تسوية حالات هؤلاء العاملين ويترتب على تثبيت مرتبات العاملين بالشركات على الوجه السابق عدم جواز ترقيةهم أو منحهم علاوات دورية ، أو إجراء أي تغيير في إعانة غلاء المعيشة المستحقة لهم - إلى أن يتم التعادل وتسوى بذلك حالاتهم .

ومن حيث أن تعادل وظائف الشركات التابعة للمؤسسات العامة لم يتم حتى الآن - ومن ثم فإن مرتبات العاملين بتلك الشركات بما فيها إعانة غلاء المعيشة تظل ثابتة دون تغيير وبالتالي فلا يجوز ترقية هؤلاء العاملين أو منحهم علاوات دورية أو إجراء تغيير في إعانة غلاء المعيشة المستحقة لهم

وذلك الى أن يتم تبادل وظائف تلك الشركات على النحو المشار اليه وطبقا
لنص المادتين ٦٣ ، ٦٤ من نظام العاملين بالشركات الصادر بقرار رئيس
الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ .

ومن حيث أنه يترتب على هذه النتيجة تجميد الوضع المالي للعاملين
بالشركات التابعة للمؤسسات العامة - الخاضعين لاحكام النظام الصادر
بالقرار الجمهوري رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ - وذلك اعتبارا من تاريخ العمل
بهذا النظام في ٢٩ من ديسمبر سنة ١٩٦٢ - الى أن يتم تبادل الوظائف
بتلك الشركات الامر الذي يضر هؤلاء العاملين نتيجة عدم ترقيتهم أو منحهم
علاوات دورية لذلك فإن الجمعية العمومية للقسم الاستشاري للفتوى
والتشريع توصي بمعالجة هذا الوضع بتشريع الى أن يتم التبادل (١) .

لهذا انتهى رأى الجمعية الى أنه لا يجوز ترقية العاملين بالشركات
التابعة للمؤسسات العامة - الخاضعين لاحكام النظام الصادر بالقرار الجمهوري
رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ - أو منحهم علاوات دورية أو اجراء تغيير في اعانة
غلاء المعيشة المستحقة لهم وذلك اعتبارا من تاريخ العمل بالنظام المشار اليه
في ٢٩ من ديسمبر سنة ١٩٦٢ الى أن يتم تبادل الوظائف بتلك الشركات -
وتوصي الجمعية بمعالجة هذا الوضع بتشريع الى أن يتم التبادل .

(٩٠٣) ١١/٢٩ (١٩٦٤)

٢٧٧ - قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ - تقريره سريان احكام لائحة
نظام العاملين في الشركات التابعة للمؤسسات العامة - على العاملين في المؤسسات العامة - معادلة
وتناظر الصناديق العامة بالوظائف التي ترد في الجدول الذي يوضع طبقا للمادة ٦٣ من هذه
اللائحة - بقاء اوضاع العاملين في هذه المؤسسات على ما هي عليه من حيث المرتبات في الفترة
السابقة على التبادل - عدم جواز ترقية العاملين المشار اليهم أو منحهم علاوات - خلال هذه
الفترة .

في ٢٩ من ابريل سنة ١٩٦٣ صدر القرار الجمهوري رقم ٨٠٠ لسنة
١٩٦٣ بسريان احكام لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات
العامة الصادر بها انقرار الجمهوري رقم ٣٥٤٦ سنة ١٩٦٢ على العاملين في
المؤسسات العامة ونص في المادة الاولى على أن « تسري احكام لائحة نظام
العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الصادر بها قرار رئيس
الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ على العاملين في المؤسسات العامة ٠٠٠ »
ونص في المادة الرابعة على أن « يلغى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩٨ سنة

(١) صدر القرار الجمهوري رقم ٣٢٩٧ لسنة ١٩٦٥ في شأن تسوية المداوات البوروية
السابق منحها للعاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة خلال فترة التجديد -

١٩٦١. المشار اليه ، وكل حكم يخالف أحكام هذا القرار » ، ونص في المادة الخامسة على أن « ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ويعمل به من تاريخ نشره » ، وقد نشر هذا القرار في الجريدة الرسمية في ٩ من مايو سنة ١٩٦٣ .

ومقاد هذه النصوص أن أحكام لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الصادرة بالقرار الجمهوري رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ تسرى على العاملين بالمؤسسات العامة ، اعتبارا من ٩ من مايو سنة ١٩٦٣ تاريخ العمل بالقرار الجمهوري رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ المشار اليه وذلك طبقا لمصريح نص المادتين الأولى والخامسة من هذا القرار - كما وانه اعتبارا من التاريخ سالف الذكر يلغى القرار الجمهوري رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ بإصدار لائحة نظام موظفي وعمال المؤسسات العامة ، كما يلغى كل حكم يخالف أحكام القرار الجمهوري رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ ، ومن ثم لا تسرى في شأن العاملين بالمؤسسات العامة - اعتبارا من التاريخ المذكور - أحكام لائحة نظام موظفي وعمال المؤسسات العامة المشار اليها ، وما يكملها من الأحكام المطبقة في شأن العاملين بالدولة (موظفي الدولة) سواء في ذلك أحكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ في شأن نظام موظفي الدولة ، أو القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بإصدار قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة .

ولا يسوغ الاستناد الى ما ورد في المذكرة الايضاحية للقرار الجمهوري رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ المشار اليه ، من أن « الأحكام الحالية الخاصة بالتعيينات والترقيات والأحكام المالية الأخرى ستظل نافذة ومعمولا بها حتى يتم تعادل الوظائف ٠٠٠ » للقول باستمرار تطبيق أحكام لائحة نظام موظفي وعمال المؤسسات العامة الصادرة بالقرار الجمهوري رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ المعدلة بالقرار الجمهوري رقم ١٠٨٠ لسنة ١٩٦٢ - وما يكملها من الأحكام المطبقة في شأن موظفي الدولة ، ذلك أن المادة الرابعة من القرار الجمهوري رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ قضت بإلغاء قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ المشار اليه وكل حكم يخالف أحكام هذا القرار وجاء في المذكرة الايضاحية له أن المادة الرابعة قضت بإلغاء القرار الجمهوري رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ الخاص بإصدار لائحة نظام موظفي وعمال المؤسسات العامة وانه بطبيعة الحال ينصب إلغائه على القرار المشار اليه وما أدخل عليه من تعديلات كما تضمنت هذه المادة النص صراحة على إلغاء كل ما يخالف أحكام هذا القرار (٨٠٠ لسنة ١٩٦٣) وإذا كان نص المادة الرابعة من القرار الجمهوري رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ واضحا وصريحا في إلغاء القرار الجمهوري رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ (وما أدخل عليه من تعديلات) فإنه لا يجوز اللجوء الى المذكرة الايضاحية للقول بالإبقاء على أحكام لائحة نظام موظفي وعمال المؤسسات العامة الصادرة بهذا القرار إذ لا يجوز الاستناد الى ما ورد في المذكرة الايضاحية مع صراحة النص هنا فضلا عن أن المذكرة الايضاحية ذاتها قد

أنصحت عن إلغاء القرار الجمهورى رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ وما أدخل عليه من تعديلات وكل حكم يخالف أحكام القرار الجمهورى رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ .

ولا وجه للاستناد الى القرار الجمهورى رقم ٢٨٧٥ سنة ١٩٦٤ ، بمنح علاوة استثنائية للعاملين بالمؤسسات العامة التى كانت تطبق حتى ٣٠ يونيه سنة ١٩٦٤ نظام المرتبات الواردة فى القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بنظام موظفى الدولة والقوانين الممدلة له وذلك للقول بأن القرار الجمهورى رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ ما زال موقوف الاثر الى أن يتم تعادل الوظائف بتلك المؤسسات وإن الأحكام والقواعد المطبقة فى شأن موظفى الدولة هى التى ما زالت سارية فى شأن العاملين بالمؤسسات العامة . ولا وجه لذلك إذا أن اتقرر الجمهورى رقم ٢٨٧٥ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه قد صدر فى خصوص منح العلاوة الاستثنائية للعاملين بالمؤسسات العامة - فحسب - دون أن يهدف المشرع به الى الأفصاح عن وقف سريان أحكام القرار الجمهورى رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ - بل على العكس من ذلك فقد أشار القرار الجمهورى رقم ٢٨٧٥ لسنة ١٩٦٤ فى ديباجته الى القرار الجمهورى رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ بلائحته نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة والى القرار الجمهورى رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ بسريان لائحة نظام العاملين بالشركات على العاملين بالمؤسسات العامة ولم يشر فى الديباجة الى القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ فى شأن نظام موظفى الدولة أو القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بإصدار قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة ، هذا كما أن المادة الاولى من القرار الجمهورى رقم ٢٨٧٥ لسنة ١٩٦٤ قضت بمنح العلاوة الاستثنائية الى العاملين فى المؤسسات العامة التى تطبق - حتى ٣٠ يونيه سنة ١٩٦٤ نظام المرتبات الوارد فى القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ - ولم تقصد هذه المادة المؤسسات العامة التى كانت تطبق الأحكام والقواعد الواردة فى القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ، وغنى عن البيان أن نظام المرتبات الواردة فى لائحة نظام موظفى وعمال المؤسسات العامة الصادرة بالقرار الجمهورى رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ - والذى كانت تطبقه المؤسسات العامة حتى صدور القرار الجمهورى رقم ٨٠٠ سنة ١٩٦٣ - مماثل لنظام المرتبات الواردة فى الجدول الملحق بالقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ - وليس معنى استمرار المؤسسات العامة فى تطبيق هذا النظام - بعد العمل بالقرار الجمهورى رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ والى أن يتم تعادل الوظائف بها - أن تستمر فى تطبيق جميع الأحكام والقواعد المقررة فى القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ثم الأحكام والقواعد المقررة فى القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ ، وإن توقف أعمال أحكام القرار الجمهورى رقم ٨٠٠ سنة ١٩٦٣ فيما يتعلق بسريان أحكام لائحة نظام العاملين بالشركات الصادرة بالقرار الجمهورى رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ على العاملين بها - ولو أن المشرع هدف الى ذلك - لما أصدر القرار الجمهورى رقم ٢٨٧٥ لسنة ١٩٦٤ بمنح علاوة استثنائية للعاملين بالمؤسسات العامة ،

انتهاء بالقرار الجمهوري رقم ٢٢٦٤ سنة ١٩٦٤ بشأن قواعد وشروط وأوضاع نقل العاملين بالدولة الى الدرجات المعادلة لدرجاتهم الحالية ، الذي قضى في المادة الرابعة منه بمنح العاملين بالدولة علاوة اضافية من علاوات الدرجة المتقولين اليها ، وانما نص المشرع على عدم تطبيق احكام هذا القرار الاخير على العاملين بالمؤسسات العامة ، فيما لعدم تطبيق جميع الاحكام والقواعد الخاصة بالعاملين بالدولة عليهم فاصدر في شأن منحهم علاوة اضافية (استثنائية) قرارا خاصا بهم - هو القرار الجمهوري رقم ٢٨٧٥ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه .

ولا يسوغ القول بأعمال قواعد موظفي الدولة في شأن العاملين بالمؤسسات العامة فيما لم يرد به نص خاص ذلك أن احكام لائحة نظام موظفي وعمل المؤسسات العامة الصادرة بالقرار الجمهوري رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ والمعدلة بالقرار الجمهوري رقم ١٠٨٠ لسنة ١٩٦٢ - التي كانت تقضي بسريان تلك القواعد على العاملين بالمؤسسات العامة - قد ألغيت بمقتضى نص المادة الرابعة من القرار الجمهوري رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فإن قانون المؤسسات العامة الصادر بالقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ لم يتضمن نصا يحيل الى القواعد المطبقة في شأن موظفي الدولة فيما لم يرد فيه نص خاص في القواعد المنظمة لشئون العاملين بالمؤسسات العامة - على نحو ما ورد في قانون الهيئات العامة الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ وما كان منصوبا عليه في قانون المؤسسات العامة الصادر بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ .

ولا وجه للقول بأن عدم تطبيق احكام لائحة نظام موظفي وعمل المؤسسات العامة الصادر بالقرار الجمهوري رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ وما يكملها من الاحكام والقواعد المطبقة في شأن العاملين بالدولة - الى أن يتم تعادل الوظائف بالمؤسسات العامة يترتب عليه عدم وجود قواعد تنظم مسائل التوظيف في تلك المؤسسات ، اذ ان نص المادة الاولى من القرار الجمهوري رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ صريح في سريان احكام لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الصادرة بالقرار الجمهوري رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ على العاملين في المؤسسات العامة - اذ كان تطبيق الاحكام الخاصة بالتمييزات والترقيات والعلاوات والاحكام المالية الاخرى طبقا للائحة نظام العاملين بالشركات المشار اليها على العاملين بالمؤسسات العامة - موقوفا على معادلة وظائف تلك المؤسسات بالوظائف الواردة في الجدول المرافق للائحة العاملين بالشركات فان ذلك يتفق مع هدف المشرع من تجميد الوضع المالي للعاملين في المؤسسات العامة كما هو كائن في الشركات النافذة لتلك المؤسسات الى أن يتم تعادل الوظائف وتسوي حالات العاملين طبقا لاحكام لائحة نظام العاملين بالشركات المشار اليها .

ولما كانت القواعد المطبقة في شأن العاملين بالدولة (موظفي الدولة)

٧ تسرى فى شان العاملين بالمؤسسات العامة - اعتبارا من تاريخ العمل
بانقرار الجمهورى رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ فى ٩ من مايو سنة ١٩٦٣ - تبعا
لائحة لائحة نظام موظفى وعمال المؤسسات العامة سالفة الذكر - وعدم وجود
نص فى قانون المؤسسات العامة الصادر بالقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ يحيل
الى تلك القواعد - ومن ثم قانه لا اساس لاعمال احكام القرار الجمهورى رقم
٢٢٦٤ لسنة ١٩٦٤ بشأن قواعد وشروط وأوضاع نقل العاملين بالدولة الى
الدرجات المتعادلة لدرجاتهم الحالية والصادر استنادا الى القانون رقم ٤٦
لسنة ١٩٦٤ باصدار قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة فى شان العاملين
بالمؤسسات العامة .

ويترب على تطبيق لائحة نظام العاملين بالشركات الصادرة بالقرار
الجمهورى رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ على العاملين بالمؤسسات العامة طبقا لنص
المادة الاولى من القرار الجمهورى رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ سريان حكم المادة
٦٤ من هذه اللائحة - التى تقضى بان تعادل وظائف الشركة بالوظائف
الواردة فى جدول الوظائف والمرتبات الذى يضمه مجلس ادارة كل شركة
فى حدود الجدول المرافق للائحة طبقا لنص المادة ٦٣ منها وبأن يستمر
العاملون فى تقاضى مرتباتهم الحالية بما فيها اعانة غلاء المعيشة وذلك بصفة
شخصية حتى تتم تسوية حالاتهم طبقا لاحكام السابقة - فى شان العاملين
بالمؤسسات العامة - ومقتضى ذلك هو أن مرتبات العاملين بالمؤسسات
العامة التى كانوا يتقاضونها فى ٩ من مايو سنة ١٩٦٣ تاريخ العمل بالقرار
الجمهورى رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ بما فيها اعانة غلاء المعيشة تظل على ما هى
عليه دون تغيير - الى أن يتم تعادل الوظائف بتلك المؤسسات وتسوى بذلك
حالات العاملين بها - ويترب على تثبيت مرتبات العاملين بالمؤسسات العامة
على الوجه السابق ، عدم جواز ترقيةهم أو منحهم علاوات دورية أو اجراء
أى تغيير فى اعانة غلاء المعيشة المستحقة لهم الى أن يتم التعادل وذلك على
نحو ما انتهى اليه رأى الجمعية العمومية للقسم الاستشارى بجلستها المنعقدة
فى ١٤ من اكتوبر سنة ١٩٦٤ بالنسبة الى العاملين بالشركات التابعة
للمؤسسات العامة الحاضرين لاحكام لائحة نظام العاملين بالشركات الصادرة
بالقرار الجمهورى رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ توحيدا للمعاملة بين جميع
العاملين فى المؤسسات العامة والشركات التابعة لها وهو ما هدف اليه
المشرع من سريان لائحة نظام العاملين بالشركات على العاملين فى المؤسسات
العامة .

ونظرا الى أنه يترب على هذه النتيجة تجميد الوضع المالى للعاملين
بالمؤسسات العامة اعتبارا من تاريخ العمل بالقرار الجمهورى رقم ٨٠٠ لسنة
١٩٦٣ فى مايو سنة ١٩٦٣ - الى أن يتم تعادل الوظائف بتلك المؤسسات
الامر الذى يضر هؤلاء العاملين نتيجة عدم ترقيةهم أو منحهم علاوات دورية
لذلك توصى الجمعية العمومية بمعالجة هذا الوضع بتشريع الى أن يتم التعادل

وفقا لما سبق أن أوصت به بالنسبة الى العاملين بالشركات التابعة
للمؤسسات العامة .

هذا مع مراعاة منح العاملين بالمؤسسات العامة العلاوة الإضافية
(الاستثنائية) التي قررها لهم القرار الجمهورى رقم ٢٨٧٥ لسنة ١٩٦٤
المشار اليه وذلك على أساس أن هذا القرار يتضمن استثناء من الاحكام
السابقة بأداة تشريعية مماثلة على أن يطبق هذا القرار فى حدود ما ورد به
وهو منح العلاوة الإضافية دون التوسع فى تفسيره أو تأويله أو الاستناد اليه
فى غير مجاله .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى ما يأتى :

أولا - انه اعتبارا من تاريخ العمل بالقرار الجمهورى رقم ٨٠٠ لسنة
١٩٦٣ فى ٩ من مايو سنة ١٩٦٣ تسرى على العاملين بالمؤسسات العامة
احكام لائحة نظام العاملين بالشركات الصادرة بالقرار الجمهورى رقم ٣٥٤٦
لسنة ١٩٦٢ ولا تسرى فى شأنهم - اعتبارا من ذلك التاريخ - احكام لائحة
نظام موظفى وعمل المؤسسات العامة الصادر بالقرار الجمهورى رقم ١٥٢٨
لسنة ١٩٦١ أو ما يكملها من الاحكام والقواعد المطبقة فى شأن العاملين
بالدولة (موظفى الدولة) سواء فى ذلك احكام القانون رقم ٢١٠ لسنة
١٩٥١ أو القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ المشار اليهما .

ثانيا - انه يتعين طبقا لنص المادة ٦٤ من لائحة نظام العاملين بالشركات
الصادرة بالقرار الجمهورى رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٣ تجميد الوضع المالى
للعاملين بالمؤسسات العامة اعتبارا من تاريخ العمل بالقرار الجمهورى رقم
٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ فى ٩ من يونيه سنة ١٩٦٣ وعدم جواز تقريبهم أو منحهم
علاوات دورية أو التخفيض فى اعانة غلاء المعيشة المستحقة لهم وذلك الى أن
يتم تعادل الوظائف بتلك المؤسسات وتوصى بمعالجة هذا الوضع بتسريع
هذا مع مراعاة منح العاملين بالمؤسسات العامة العلاوة الإضافية (الاستثنائية)
التي قررها القرار الجمهورى رقم ٢٨٧٥ لسنة ١٩٦٤ سالف الذكر طبقا
للشروط والاحكام الواردة بهذا القرار .

ثالثا - لا أساس لعمال احكام القرار الجمهورى رقم ٢٢٦٤ سنة
١٩٦٤ المذكور فى شأن العاملين بالمؤسسة المصرية العامة لمواد البناء
والحراريات ومن ثم يكون القرار الصادر من هذه المؤسسة بمعادلة الدرجات
المالية الواردة بميزانياتها بالدرجات المالية الواردة فى الجدول الملحق بالقرار
الجمهورى رقم ٢٢٦٤ لسنة ١٩٦٤ قرارا غير مشروع ويتعين العلول عنه .

(١٠٤٣ / ١١ / ١٩٦٤)

(تعليق)

نفاذا لما أوصت به الجمعية العمومية فى هذه الفتوى صدر القرار

ترتيب وتعادل الوظائف (ج) الاجر الذي
يسوى عليه العاملون بالقطاع العام)

- ٤٨٩ -

الجمهوري رقم ٤٧٤٩ لسنة ١٩٦٥ بتقرير استثناء من احكام لائحة نظام
العاملين بالشركات نصت المادة الاولى منه على أن « تعتبر صحيفة القرارات
الادارية بالمصادرة بترقيات أو بمنح علاوات أو اجراء تسويات للعاملين
بالمؤسسات العامة التي كانت قائمة عند صدور القرار الجمهوري رقم ٨٠٠
لسنة ١٩٦٣ اذا كانت صادرة قبل ١٩٦٤/٧/١ ويشترط أن
تكون تلك القرارات المشار اليها مطابقة لاحكام القواعد القانونية السارية
وقت صدورها في المؤسسة » .

(ج) الاجر الذي تتم على اساسه
تسوية العاملين بالمؤسسات العامة والشركات

(تعليلي)

رسمت المادتان ٦٣ و ٦٤ من القرار الجمهوري رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٣
باصدار لائحة العاملين بالشركات الطريقة لتفليد تقييم الوظائف وترتيبها على
النحو الآتي :

اولا - تقوم كل شركة بوصف وظائفها وتحديد واجباتها ومسئولياتها
والاشتراطات الواجب توفرها فيمن يشغلها وتقييمها وتصنيفها في ثلثات
في حدود جدول المرتبات المرفق بالقرار الجمهوري ثم تعتمد جداول التقييم
بقرار من مجلس ادارة المؤسسة المختصة .

ثانيا - تقوم كل شركة بمعادلة وظائفها بالوظائف الواردة في جداول
التقييم سالفة الذكر ثم تعتمد جداول التعادل من مجلس ادارة المؤسسة
المختصة ولا يسرى هذا القرار الا بعد التصديق عليه من مجلس الوزراء .

ثالثا - تقوم كل شركة باصدار قرارات تسوية حالات العاملين بها
طبقا للتعادل بعد التصديق عليه اعتبارا من السنة المالية التالية .

وبين من دراسة العمليات الثلاث التي رسمها القرار الجمهوري
لتنفيذ نظام الترتيب انه يقوم على اساس موضوعية ، فوصف وتقييم الوظيفة
والدراسة التحليلية لها لا تتناول شخص شاغل الوظيفة بل تهدف الى تحديد
مستواها من ناحية الصعوبة والمسئولية وبالتالي تحديد الفئة المالية المناسبة
لهذا المستوى ، كما يهدف ذلك الى استنباط القدر من المعارف والمعلومات
والخبرات اللازمة لاداء واجبات الوظيفة وبالتسالي تحديد الشروط اللازم
توفرها فيمن يشغل الوظيفة .

ثم ان عملية التعادل عملية موضوعية لا اثر لشخص شاغل الوظيفة
عليها ذلك لانها تهدف الى الربط بين الوظيفة في صورتها الاولى قبل أن
تدرس وتحلل وتقيم وتحلد فئة اجرها وبين الوظيفة بعد أن اجريت عليها

هذه العمليات والعملياتان في مجموعهما يضعان الاساس الموضوعي لتقدير
اجر الوظيفة وتحديد الشخص المناسب لشغلها .

اما عملية التسوية فانها تأتي كنتيجة طبيعية ومنطقية للعمليات
السابقتين وتهدف الى الربط بين الوظيفة بعد تقييمها وبين شاغل الوظيفة ،
ولكي يتحقق الهدف من نظام الترتيب ينبغي أن تتم التسوية وفق قواعد
موضوعية واضحة لا تقوم أساسا على الحالة الشخصية لشاغل الوظيفة .

فالتسوية تعنى أولا تحديد مدى ملائمة شاغل الوظيفة لمطالب التأهيل
والشروط اللازمة لشغلها فاذا ما توافرت فيه هذه الشروط والمطالب أصبح
مستحقا لها وللمرتب المقرر حسب تقييمها في الفئة المالية المحددة لها .

وقد وافقت اللجنة الوزارية للتنظيم والادارة بجلستها المنعقدة في
١٩٦٤/١٢/٢٦ على القواعد العامة في شأن تسوية حالات العاملين بالشركات
المساهمة وتقضى بأنه :

أولا - مفهوم التسويات على الوظائف بعد التصديق على جداول
التعادل :

١ - القاعدة العامة في التسويات ان يتم الربط بين العامل والوظيفة
التي يشغلها قبل التقييم والوظيفة المعادلة لها بعد التقييم والفئة المالية التي
قامت لها .

٢ - عند اجراء التسوية يرجع الى جداول التعادل التي تم التصديق
عليها من مجلس الوزراء والتي تحدد العلاقة بين الوظائف في صورتها الاولى
قبل تقييمها والوظائف في صورتها التي وردت في جداول التقييم .

٣ - بعد معرفة اسم الوظيفة في صورتها الجديدة يرجع الى جداول
التقييم التي تم اعدادها طبقا لنص المادة ٦٣ من لائحة العاملين بالشركات
وذلك للوقوف على وصفها والاشتراطات الواجب توافرها فيمن يشغلها .

٤ - تتم التسوية بمطابقة الاشتراطات الواجب توافرها لشغل
الوظيفة على من يشغلها فعلا فاذا توافرت فيه هذه الاشتراطات أصبح صاحبها
لها ومستحقا للمرتب المحدد للفئة المقررة حسب الاحوال المبينة فيما
بعد .

ثانيا - الحد الأدنى للاشتراطات الواجب توافرها عند التسوية :

١ - يراعى عند مطابقة الاشتراطات الواجب توافرها لشغل الوظيفة
على من يشغلها فعلا ان يطبق الحد الأدنى المقرر في جدول المعرفة النظرية
والخبرة العملية السابق اعتماده من مجلس الوزراء .

٢ - يقصد بالشروط اللازمة لشغل الوظيفة حسب الجدول المشار اليه

القدر من المعارف والمعلومات والقدرات اللازمة للقيام بالوظيفة وهذا القدر
يكتسب عن طريقين :

(أ) الدراسة المنتظمة وقد قدرت لها ثلاثة مستويات هي مؤهل عال
يتناسب وطبيعة العمل ومؤهل متوسط يتناسب وطبيعة العمل ومؤهل اقل
من المتوسط .

(ب) خبره العمليه وقد قدرت على أساس عدد السنين في مجال
العمل .

٣ - تثبت الخبرة العمليه ومدتها مقدرة بعدد السنوات التي قضيت
في مزاولة العمل بالشركة أو في عمل يتفق مع طبيعة عمل الوظيفة في
جهات أخرى .

٤ - عند اجراء التسويات يكون تحديد مستويات المؤهلات حدد -
الخبرة العمليه - الواجب حسابها بقرار من لجنة شئون العاملين في الشركة
وذلك حسب المبادئ التي يقرها مجلس ادارة المؤسسة في هذا الشأن .

ثالثا - حساب المرتب عند اجراء التسوية

١ - يقصد بالمرتب عند اجراء التسوية المرتب الاساسي الشهري الذي
يتقاضاه العامل واعانة غلاء المعيشة والاعانة الاجتماعية ويضاف الى ذلك
التوسط الشهري للمنتج التي صرفت للعامل في الثلاث سنوات السابقة
لصدور لائحة العاملين بالشركات (١٩٦٢/١٢/٢٩) .

٢ - يقصد بالمرتب الاساسي الشهري المرتب الذي كان يتقاضاه العامل
في ١٩٦٤/٦/٣٠ ، كما يكون حساب المرتب الشهري للعاملين الذين
يتقاضون اجورا يومية على أساس ضرب الاجر اليومي الذي كان يتقاضاه
العامل في ١٩٦٤/٦/٣٠ في ٣٦ يوما .

٣ - في حساب المتوسط الشهري للمنتج اذا لم تبلغ مدة العمل في
الشركة ثلاث سنوات حتى تاريخ صدور لائحة العاملين وكانت له مدة خدمة
سابقة في شركات أخرى فانه يجوز أن يضم منها ما يكمل الثلاث سنوات
اذا كان العامل قد تقاضى منه خلال هذه المدة المضمومة .

٤ - على أنه استثناء مما تقدم يجوز بالنسبة للعامل الذي لم تبلغ مدة
خدمته في الشركة ثلاث سنوات حتى تاريخ صدور اللائحة أو لم يكن قد
لانقضى على تأسيس الشركة ثلاث سنوات حتى هذا التاريخ أن يضم الى مرتبه
متوسط المنتج التي حصل عليها وبحسب المتوسط على أساس قسمة مجموع
ما صرف له من منتج على ٣٦ شهرا ولا يدخل في حساب المنتج المكافآت
التشجيعية أو المنتج العائلي التي تصدر بقرار من رئيس الجمهورية .

رابعة - تسوية حالات العاملين الذين تتوفر فيهم الشروط .

إذا توافرت في شاغل الوظيفة المؤهلات الدراسية والخبرة الزمنية وغير ذلك من شروط تنص عليها مواصفات الوظيفة المقررة في التقييم تسوى حالته وفقا للقواعد التالية :

١ - إذا كان مرتب العامل يقع بين بداية ربط الفئة المالية المقررة للموظفة وفقا للتقييم وبين نهايتها فإنه يثبت عليها ويستمر في صرف هذا المرتب مع أحقيته في العلاوات الدورية المقررة لفئة وظيفته طبقا للأنحة العاملين بالشركات .

٢ - إذا كان مرتب العامل يقل عن بداية ربط الفئة المالية المقررة للوظيفة يمنح أول ربط للفئة ويثبت على الوظيفة إذا كانت تقع في الفئات المالية من الثانية عشرة إلى السابعة وهي الفئات التي تمثل أدنى مستويات التعمين .

أما إذا كانت الوظيفة تقع في إحدى الفئات المالية الأعلى من السابعة يمنح العامل أول ربط للفئة إذا لم يتجاوز الفرق مقدار ١٠٪ من مرتبه ويثبت على الوظيفة .

أما إذا لم يصل مرتب العامل بعد ضم ١٠٪ من مرتبه إلى أول مربوط الفئة المقررة للوظيفة يقيد على هذه الوظيفة بصفة شخصية ولا يثبت عليها إلا إذا وصل مرتبه إلى أول ربط للفئة بالعلاوات الدورية .

٣ - إذا كان مرتب العامل قد تجاوز نهاية ربط الفئة المالية المقررة للوظيفة فإنه يثبت عليها ويستمر في تقاضي هذا المرتب بصفة شخصية إلى أن تستهلك هذه الزيادة مما يحصل عليه في المستقبل من البدلات أو علاوات الترقيه وينتهي هذا التجميد بالنسبة للعامل بمجرد ترقيته إلى وظيفة في فئة أعلى يدخل في ربطها المرتب الذي يحصل عليه .

خامسا - تسوية حالات العاملين الذين لا تتوفر فيهم الشروط :

١ - إذا لم تتوفر في شاغل الوظيفة الشروط التي تنص عليها مواصفاتها ينقل إلى الوظيفة التي يستوفي شروطها ويسوى مرتبه على فئة هذه الوظيفة وفقا لاحكام البند السابق .

٢ - في حالة عدم وجود وظيفة خالية لينقل اليها العامل جاز استبقاؤه في الوظيفة التي يشغلها بصفة مؤقتة وشخصية على أن يسوى مرتبه على أساس فئة الوظيفة التي يستوفي شروط شغلها .

٣ - في حالة عدم توافر شروط مدة الخبرة العملية بالنسبة لشاغل الوظيفة يجوز قيده عليها بشرط أن يكون قد استوفى ثلثي المدة المقررة على

ترتيب وتعادل الوظائف (ج الإجر الذي
يسوى عليه العاملون بالقطاع العام)

الأقل وبشرط أن يكون قد أمضى حتى ١٩٦٤/٧/١ عاما كاملا على الأقل في
الوظيفة وبشرط أن تثبت صلاحيته لها بقرار من لجنة شئون العاملين يعتمد
من رئيس مجلس إدارة الشركة . وفي هذه الحالة يسوى مرتب العامل وفقا
للقواعد المشار إليها في البند رابعا .

٤ - اذا لم يتم تقييم إحدى الوظائف بسبب الفائتات وبالتالي لم تظهر
في الجدول التعادل يستمر شاغل الوظيفة الملقاة في تقاضى مرتبه وفقا لما جاء
بالبنود ثالثا على أن تقوم الشركة بنقله الى وظيفة أخرى ملائمة أو تقوم
المؤسسة بنقله الى وظيفة أخرى باحدى الشركات وتسوى حالته عندئذ وفقا
للقواعد السابقة على الوظيفة المنقول إليها .

٥ - اذا وجدت قبل التقييم وظيفة متكررة في عددها واقتضى التنظيم
الإداري الجديد للشركة إلغاء بعض هذه الوظائف المتكررة تسوى حالة شاغل
هذه الوظائف الملقاة على نفس الفئة المالية التي وضعت بها وظيفة أقرانهم
 طالما توافرت فيه شروط الوظيفة وذلك إلى أن يوضع في وظيفة ملائمة أو
تقوم المؤسسة بنقلهم باحدى الشركات .

سادسا - تسوية حالات العاملين بالمؤسسات العامة :

١ - ينقل العاملون بالمؤسسات العامة الذين يعملون طبقا للقانون رقم
٢١٠ لسنة ١٩٥١ أو قواعد كادر العمال أو قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٢٨
لسنة ١٩٦١ أو القانون ٤٦ لسنة ١٩٦٤ إلى الفئات المالية المقررة بلجنة
العاملين بالشركات حسب الجدول المرافق .

٢ - تسوى حالات هؤلاء العاملين على الوظائف وفقا للقواعد السابقة .

سابعا - احكام عامة :

١ - تسوى حالات العاملين بالمؤسسات والشركات بعد اعتماد مجلس
الوزراء لجدول تعادل الوظائف الخاصة بها وتكون هذه التسويات سارية
اعتبارا من ١٩٦٤/٧/١ .

٢ - تختص لجان شئون العاملين بالنظر في الشكاوى التي قد تترتب
على التسويات ويكون البت النهائي فيها من سلطة مجلس إدارة الشركة .

٣ - تتبع كافة القواعد سالفة الذكر عند اجراء التسويات فقط وتنتهي
بالانتهاء من تحديد وضع جميع العاملين الموجودين حاليا بالمؤسسات
والشركات .

وتسرى بعد ذلك جميع الاحكام التي نصت عليها لائحة العاملين
بالشركات وما تتضمنه من تنظيم لاحوال الخدمة من تعيين وترقية ونقل
وندي وغيرها .

٤ - مجلس ادارة المؤسسة أن يصدر قواعد تكميلية فى شأن تسوية حالات العاملين بالمؤسسة والشركات التابعة لها وذلك بما لا يتعارض مع القواعد العامة سالفة الذكر .

٢٧٨ - كيفية حساب الاجر الشهري لعامل اليومية بشركات المؤسسة المصرية العامة للصناعات المعدنية - حساب على أساس حاصل الجـ ٣٦ يوما فى الشهر قياسا على نص المادة ١٥ من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ بشأن التأمين والمعاشات وتوظف الدولة ومستخدميها وعمالها المدنيين .

لا يوجد نص قانونى قاطع يواجه كيفية حساب الاجر الشهري لعامل اليومية فى شركات المؤسسة المصرية العامة للصناعات المعدنية بحكم مباشر يمكن حلها على مقتضاه . ومن ثم لا مناص من الاجتهاد لتحصيل هذا الحكم بما يتفق مع الاعتبارات التى تصاحب تلك الحالة .

ومن حيث أنه فى معرض تحصيل ذلك الحكم واستخلاصه يتعين ملاحظة اعتبارين :

الاول : أن يكون محلا للاعتداد فى حساب الاجر الشهري ايام العمل الفعلية للعامل على مدار الشهر حفاظا على حقوقه ومنعا للانقصاص منها .

والثاني - أن تقصى حاله كل عامل على حدة لمعرفة ايام عمله الفعلية شهريا هو حل تستجده الصعوبات العملية فى تنفيذه ، ومن ثم لا مندوحة - لتفادى ذلك - من وجوب وضع قاعدة عامه تسرى على كل العمال ، ذلك أولا لحل مشكلة التنفيذ حالا غير مرقق وثانيا لاننا فى مجال استخلاص قاعدة قانونية واستنتاجها يجرى على أساسها حساب الاجر الشهري لعامل اليومية ، ومثل هذه القاعدة - لتكون كذلك - يتعين أن تنسم بالعموم والتجريد بحيث لا تتبع كل حالة على حدة .

وإذا كانت مثل هذه القاعدة العامه ستكون بالضرورة قاعدة تحكمية من المقصور فى ظلها الا يعبر تطبيقها عن الحساب الدقيق لا ايام العمل الفعلية شهريا وما تنتجه من أجور حقيقية الا أنه لا سبيل الى غير ذلك ولا وجه لتضييق الخلاف بين أثر تطبيق القاعدة وبين الاجور الحقيقية الا عن طريق استخلاص القاعدة من الواقع الاعم للعمل الفعل .

وإذا ما أطلق لفظ (الشهر) يعبر فى الاصطلاح الدارج عن فترة زمنية قوامها ثلاثون يوما توحيدها لمعنى الاصطلاح فى هذا الشأن وحتى لا يختلط بالمعنى التقويمى للشهر حيث يكون تارة ٣٠ يوما وتارة ٣١ يوما وأحيانا ٢٨ أو ٢٩ يوما وهو معنى لو استعمل الاصطلاح لجعل دلالته تتردد

مع هذه الأرقام على ما يتعين توفيره للاصلاح من توحيد في المعنى تستقيم
معه دلالة في كل الصور ومختلف الفروض .

ومن حيث أنه باعتبار الشهر ثلاثين يوما على هذا الوجه وبالنظر الى
أن الغالب الأعم أن تتضمن هذه الفترة الزمنية أربعة أيام عطلة أسبوعية
لا يمل خلالها عمال اليومية ولا يتقاضون عنها أجرا ومن ثم يمكن ترجيح
أن العامل اليومي يعمل عادة ٢٦ يوما في الشهر وأنه وإن كان يصادف في
العمل أن يشتغل العامل أكثر من ذلك أو أقل إلا أن ذلك يتم في النادر الذي
لا يحكم به ولا يتخذ أساسا في الصور الغالبة حيث الشهر ثلاثون يوما
في الاصطلاح تصاحبه أربعة أيام عطلة في أغلب الفروض وأكثرها الكثير
في العمل .

وتوصلا لذلك يكون حساب الاجر الشهري لعامل اليومية هو حاصل
اجره عن ٢٦ يوما على سبيل القاعة العامة التي تطبق في كل الصور
استنادا الى ما تقدم .

ويعتبر هذا الحل لعمال الشركات مائلا للحل الذي اختاره المشرع
لعمال الحكومة في بيان كيفية حساب أجورهم الشهرية عند تسوية الماشات
حيث تنص المادة ١٥ من قانون التأمين والماشات لموظفي الدولة ومستخفيها
وعمالها المدنيين الصادر بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ على أنه : « يسوى
الماش على أساس المتوسط الشهري للمرتبات أو الاجور ... ويستخرج
متوسط الاجر بالنسبة لعمال اليومية ... باعتبار أن الشهر ستة وعشرون
يوما ... » - وإذا كان هذا النص مقصورا على عمال الحكومة ولا ينطبق
بذاته على عمال الشركات إلا أنه يكفي لإيضاح أن الحل الذي انتهى الراءى اليه
فيما سبق بالنسبة الى هؤلاء الاخيرين باتفاقه مع الحل المقابل لعمال الحكومة
يشكل وجها للمساواة بين الفريقين في المسألة ذاتها بما يحقق الاتجاه الى
توحيد المعاملة بين العاملين في الدولة كافة .

(٦٠٩) ١٩٦٤/٧/٤

(تمليق)

وافقت اللجنة الوزارية للتنظيم والإدارة بجلستها المنعقدة في
١٩٦٤/١٢/٢٦ على القواعد العامة في شأن تسويات حالات العاملين
بالشركات العامة وجاء في البند ثالثا (٢) « يكون حساب المرتب الشهري
للعاملين الذين يتقاضون أجورا يومية على أساس الاجر اليومي الذي كان
يتقاضاه العامل في ١٩٦٤/٦/٣٠ مضروبا في ٢٦ يوما » .

الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ - هو متوسط المنحة التى صرفتها الشركات فى السنوات الثلاث الماضية - البالغ التى كانت تصرفها هذه الشركات من قبيل المساعدة أو الاعانة فى المناسبات الاجتماعية - لا تدخل ضمن هذه المنح التى يفسم متوسطها لاجر العامل عند اجراء التعادل .

ان ما يجب ضمه من الرواتب والاجور التبعية خلاف الاجر الاساسى التى كانت الشركات التابعة للمؤسسات العامة تقوم بصرفها الى العاملين بها قبل العمل بلائحة نظام العاملين بالشركات الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ المشار اليه - هو متوسط المنحة التى صرفتها الشركات فى الثلاث سنوات الماضية ، ذلك اخذا بما جاء بالمذكرة الايضاحية لللائحة نظام العاملين بالشركات (وهذا الامر لا زال معروضا على الجمعية العمومية لابداء الرأى فى مقدار ما يضم وكيفية اجراء ذلك) (١) الا إنه أيا كان الرأى فى هذه المسألة فان ما كانت الشركات تقوم بصرفه من مبالغ من قبيل المساعدة أو الاعانة فى المناسبات ، لا يدخل ضمن المنح التى استوجبت لللائحة ضم متوسطها الى مرتبات العاملين . وهى وان كانت تمنح للعامل بمناسبة عمله الا أنه ليس كل ما يمنح للعامل بمناسبة عمله يجب أن يضم الى مرتبة عند اجراء التعادل المنصوص عليه فى المادة ٦٤ من اللائحة المشار اليها وانما الذى يمكن ضمه - حسبما ينتهى رأى الجمعية العمومية - هو متوسط المنح التى قامت الشركات بصرفها فى الثلاث سنوات الماضية . وهذه هى التى تصرف الى جميع العاملين بصفة دورية منتظمة اما أن تقبوم الشركة بصرف مبلغ لكل من يتزوج أو ينبغي ولدا أو يتوفى له قريب من الدرجة الاولى - فهذه المبالغ لا يمكن أن توصف بأنها منحة - مما يجوز ضمه الى المرتب وانما هى مبالغ تصرف فى المناسبات الاجتماعية لمن يقع له الحادث الاجتماعى وهى تصرف ليس لقاء العمل وانما بمناسبة العمل ، فليس كل عامل من العاملين بالشركة يحصل على هذه المبالغ ، فالعامل الذى لا يتزوج أو الذى يلتحق بخدمة الشركة وهو متزوج لا يصرف المبلغ الذى يصرف عند الزواج وكذلك بالنسبة الى الانجاب أو وفاة أحد الاقارب الذى قد يصرف المبلغ مرة لا يصرفه مرة ثانية - فلا عمومية ولا دورية ولا انتظام مما هو ضرورى ولازم بالنسبة الى المنح التى تصرف لكل العاملين بالشركة على السواء وبصفة دورية منتظمة . وهذه المنح بالوصف السابق - هى التى قضت المادة الاولى من القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٦٣ بالاستمرار فى صرفها الى أن تتم معادلة الوظائف وتحديد المرتبات طبقا لاحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ المشار اليه - أما فى هذه المبالغ المشار اليها فى المذكرة الايضاحية بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ سالف الذكر فليس ثمت وجه أو محل لضمه حتى ولو كان يعتبر من قبيل

(١) انتهت الجمعية العمومية فى هذا الموضوع الى الرأى المشهور فى القاعدة التالية :-

الاجر المنصوص عليه في المادة ٣ من قانون العمل ، فمثلا بدل الانتقال والاجر عن العمل الإضافي وبدل التمثيل - كل أولئك انما يصرف للعامل لقاء عمله - ومع ذلك فلا تضم الى مرتب العامل عند اجراء التعادل والتسوية ، وذلك لان لائحة نظام العاملين بالشركات قد قررتها ونظمت أحكامها وسيستمر صرفها فالمادة ١٠ من اللائحة تجيز تقرير بدل طبيعة عمل للعاملين بالشركة والمادة ١١ تجيز تقرير بدل تمثيل والمادة ١٢ تقرر منح العاملين رواتب اضافية والرواتب الإضافية سيستمر صرفها للعاملين وطبقا لاحكام اللائحة والمادة ٣٣ تنظم الاجور الإضافية ... الخ ، واذن فهذه البدلات لا محل لضمها الى مرتبات العاملين عند اجراء التعادل والتسوية ما داموا سيظلون يحصلون عليها ، أما ضم المنح الى المرتب فهو أمر رأى المشرع ضرورته لانه لن يكون مجال بعد العمل باللائحة لهذه المنح - اذ سيتوقف صرفها لعدم وجود الأساس القانوني لهذا الصرف - فكان أن تقرر ضمها الى المرتب عند اجراء التعادل والتسوية .

وفي ضوء ما تقدم فإن المبالغ التي درجت شركة الشرق للتأمين على صرفها الى العاملين بمناسبة الزواج أو الأتجاب أو وفاة أحد الأقارب لا تعد من المنح الواجب ضمها الى المرتب عند اجراء التعادل المنصوص عليه في المادة ٦٤ من اللائحة .

٦٢ (١٩٦٥/٦/٢٧)

٢٨٠ - تسوية حالات العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة وفقا للفوائد المنصوص عليها في لائحة نظام العاملين بالشركات الصادر بها القرار الجمهوري رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ - المنح - شروط ضمتها الى الاجر الاصل عند اجراء التعادل المنصوص عليه في المادة ٦٤ من اللائحة .

يستفاد من نص المادة ٣ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ بإصدار قانون العمل ان كل ما يعطى للعامل لقاء عمله مهما كان نوعه يعتبر اجرا - وفيما يتعلق بالمنح - فهي مبلغ يعطى للعامل علاوة على الاجر والمقصود هنا هو الاجر الاصل بخلاف الاجر الإضافي أو المنح أو مكافآت الإنتاج أو اليونس أو المكافآت السنوية أيا كانت مسمياتها فهي جميعا تعتبر اجرا بالمعنى الكامل للاجر ، والمنح يتعين لحسابها كجزء من الاجر فتدخل فيه أن يكون منصوبا عليها في عقود العمل الفردية أو المشتركة للعمال أو أن يجري العرف بمنحها بحيث يستقر في ذهن العمال انها قد أصبحت جزءا من أجورهم وليست تبرعا ، فمتى كانت الشركة قد درجت على صرف المنحة أو المكافأة مدة تبين من المذكرة الإيضاحية لقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ المشار اليه - انها حددت بعد أدنى ثلاث سنوات - فيعتبر أن العرف قد جرى بذلك مما يتعين معه حساب هذه المنحة كجزء من الاجر يتعين

م ٣٣ لتأوى

ضمه الى مرتب العامل أو أجره عند إجراء التعادل المتخصص عليه في المادة ٦٤ من اللائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة ، ولا يشترط أن يكون العامل ذاته قد تقاضى هذه المنحة لمدة ثلاث سنوات كاملة بل يشترط فقط أن يكون قد ألحق بخدمة الشركة قبل صدور قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ ، وذلك أن عبارة المذكرة الايضاحية لقرار رئيس الجمهورية المذكورة واضحة في أن الذي يضم الى المرتبات هو متوسط المنحة التي صرفتها الشركات في الثلاث سنوات الماضية وليست العبرة بمتوسط المنحة التي صرفها العاملون بهذه الشركات في المدة المشار اليها فالامر منسوب الى الشركة وليس منسوباً الى العاملين بها ، فمتى كانت الشركة قد درجت على صرف منح أو مكافآت في الثلاث سنوات الماضية على ١٩٦٢/١٢/٢٩ وجب أن يضم متوسط المنحة التي صرفتها الشركات في الثلاث سنوات الماضية الى مرتب كل عامل بها تسوي حالته طبقاً للتعادل المتخصص عليه في المادة ٦٤ من اللائحة المشار اليها أي أن المعيار موضوعي وليس معياراً شخصياً ولهذا أساسه وحكمته ، فالتسوية التي نصت المادة ٦٤ من اللائحة على اجرائها طبقاً للتعادل ، تحدد مرتب العامل بصفة نهائية وكل ما كان يحصل عليه العامل من مبالغ لقاء عمله يدخل في أجره ، ويستقر وضع الاجر فلا يكون ثبت مجال لمنح انتاج أو مكافآت سنوية بعد ذلك ، فمن التحقق بخدمة شركة من شركات وكانت هذه الشركة تجري على صرف منح أو مكافآت يصبح هذا العامل وقد اعتبر هذه المنحة أو المكافاة جزءاً من أجره ، تقوم الشركة بصرفه ويستطيع أن يطالبها بهذا الصرف قضاء اذا هي امتنعت عن الصرف ما دام أصبح جزءاً من الاجر لا مجال للمنازعة في عدم استحقاقه له ولولا صدور لائحة نظام العاملين بالشركات لاستمر العامل في تقاضيه فاذا صدرت اللائحة ونصت على اجراء تعادل وعلى تسوية المرتبات طبقاً لهذا التعادل فمن حق كل عامل كان في خدمة الشركة وقت صدور اللائحة أن يضم الى مرتبه متوسط المنحة التي قامت الشركة التي يعمل بها بصرفها للعاملين بها في الثلاث سنوات الماضية على اجراء التعادل - بسواء كان قد أتم الثلاث سنوات في خدمة الشركة أو لم يتمها - فحقه يقوم في هذا الضم ، طالما أنه في خدمة الشركة وقت صدور اللائحة وطالما أن خدمة الشركة كانت تقوم بصرف مكافآت انتاج أو منح أو مكافآت سنوية لمدة الثلاث سنوات الماضية ودون اعتداد بصفة خدمته بالشركة ودون حاجة بتطبيق أن تكون هذه المدة قد بلغت ثلاث سنوات على الأقل . ولهذا بالنظر ما يبرزه فمثلاً لو أن عمالاً كان يعمل بشركة من الشركات التابعة للمؤسسات العامة ثم نقل الى شركة ثانية ظل بها حتى صدرت اللائحة وكانت مدة خدمته بالشركة الاولى طويلة ولكن مدة خدمته بالشركة الثانية لم تبلغ ثلاث سنوات فهل يحرم من المنحة مع أنه كان يتقاضاها من الشركة الاولى لمدة قد تزيد على الثلاث سنوات ولو قيل يضم مدة الشركة الاولى الى مدة الشركة الثانية لأصبح المعيار شخصياً ولحدثت مفارقات بين العاملين في شركة واحدة من

حيث مقدار المنحة التي تحسب مع أن المعيار موضوعي ينسب الى الشركة
القائمة بأجراء التعادل والتي يكون العامل ملتصقا بها .

هذا وان عبارة المذكرة الأيضاحية متفقة مع أهداف التشريع والتي
تتحصل في ألا يحرم العامل مما كان يقدره من أنه سيتقاضى خلاف أجره
الأصلي المنحة أو المكافأة السنوية التي درجت الشركة على صرفها بحيث
أصبحت حقا مقرا له وليست تبرعا كما هو صريح نص المادة ٣ من القانون
رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ سالفة الذكر - وهو كان يتقاضاها لو استمرت الأمور
على ما هي عليه - ولم يقصد المشرع بتنظيمه حرمانه منها وبطبيعته الحال
تسرى هذه القواعد على كل من كان بخدمة الشركة وقت صدور القرار
الجمهوري رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٣ المشار اليه .

(٧١٢ ، ٧١٣ ، ٧١٤ (١٩٦٥/٨)

٢٨١ - تسوية حالات العاملين طبقا لائحة نظام العاملين بالشركات الصادر بها القرار
الجمهوري رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ عند إجراء التعادل والتسوية - لا يدخل فيها العلاوات المئوية
أو الاستثنائية التي منحت بعد ١٩٦٢/١٢/٢٩ - ثم متوسط المنحة الى الإجر الاصل - يتم دون
حاجة الى الحصول على حكم قضائي .

سبق للجمعية العمومية أن أفتت بجلستها المعقودة في ٢٠ من أغسطس
سنة ١٩٦٣ (١) بأنه يترتب على نفاذ لائحة نظام العاملين بالشركات تجديد
مرتبات الموظفين على ما كانت عليه في ٢٩ من ديسمبر سنة ١٩٦٢ - تاريخ
العمل باللائحة - وذلك الى حين تمام التعادل وفقا لجدول الوظائف المرفق
باللائحة وتكون النتيجة الحتمية لذلك عدم جواز منح علاوات عادية أو
استثنائية للعاملين بالشركات حتى يتم التعادل ومن ثم فلا يجوز الاعتداد
بما منح من تلك العلاوات من ١٩٦٢/١٢/٢٩ عند تقدير المنحة أو عند
تقدير الجزء الواجب ضمه منها الى المرتب عند إجراء التعادل .

ولهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى ما يأتي :

أولا - يضم الى مرتبات جميع العاملين بالشركة الذين يكونون في
خدمتها وقت صدور قرار وتأسيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢
متوسط المنحة التي صرفتها الشركة في السنوات الثلاث الماضية وذلك
عند إجراء التعادل والتسوية أيا كانت مدة خدمتهم بالشركة ما دام تعاقبهم
بخدمتها كان سابقا على ٢٩ من ديسمبر سنة ١٩٦٢ .

ثانيا - لا حق لمن عين في ظل اللائحة في تقاضي مكافأة الانسحاب أو
البطون بل يتقاضى المرتب المقرر لوظيفته في الجدول المرفق باللائحة .

ثالثا - تأييد فتوى الجمعية العمومية بجلستها المعقودة في ٢٨ من أكتوبر سنة ١٩٦٤ (١) - وإلتي انتهت الى أن حكم القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٦٢ يسرى على جميع مكافآت الانتاج أو البونص في أبة صورة كانت ما كان مستقرا منها وما كان غير مستقر ودون محاجة بفكرة الحق المكتسب .

رابعا - يجوز الجمع بين مكافآت الانتاج أو البونص المشار اليها بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٦٢ وبين المكافآت التشجيعية المنصوص عليها في المادة ١٣ من قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ بأصدار لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة لاختلاف العلة في كل .

خامسا - لا يعتد في تقدير المنح أو تقدير الجزء الواجب ضمه منها الى المرتب بما قد تكون الشركة قد قامت بمنحه من علاوات دورية بعد ٢٩ من ديسمبر سنة ١٩٦٢ - اذ الواجب حسبما انتهت اليه فتوى الجمعية العمومية بجلستها المعقودة في ٢٠ من أغسطس سنة ١٩٦٣ هو تجديد مرتب العاملين بالشركات الخاضعين لنظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة وذلك حتى تمام التعادل المنصوص عليه في المادة ٦٤ من اللائحة المذكورة .

سادسا - للعامل حق في اقتضاء المنحة أو ضم متوسطها الى مرتبه عند اجراء التعادل - والتسوية انما تستمد من القانون وطبقا للمبدأ المقرر في البند (أولا) دون حاجة الى الحصول على حكم قضائي .

(٧١٢ ، ٧١٣ ، ٧١٤ (١٩٦٥/٨/١)

٢٨٢ - المكلفات التي غردها مجلس ادارة مؤسسة ابنية التعليم في ١٩٥٣/٨/١٠ للعاملين بالمؤسسة بواقع ٤٠٪ من المرتب بعد الخص ٢٥ ج شهريا - صدور القرار الجمهوري رقم ٨١٨ لسنة ١٩٥٨ بإنشاء مؤسسة الابنية العامة ونصه على استمرار العمل بقرارات مجلس ادارة مؤسسة ابنية التعليم في شأن المؤسسة الجديدة - اصدار مجلس ادارة مؤسسة الابنية العامة قرارا في ١٩٦٠/١/١٨ بتخفيض قيمة المكلفات الى ٣٠٪ من المرتب - صدور القرار الجمهوري رقم ٩٢٨ لسنة ١٩٦٥ بتنظيم المؤسسة المصرية العامة للابنية ونصه على استمرار العاملين في تلقى مرتباتهم الحالية حتى يتم تقييم وظائف المؤسسة طبقا للقرار الجمهوري رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ - تحويل المؤسسة العامة للابنية الى شركة مساهمة ونقل العاملين بها الى الشركة بآلاتهم كل ان يتم التقييم وتبادل الوظائف - عدم جواز ضم هذه المكلفات الى مرتباتهم عند اجراء التعادل .

يبين من نص التشريعات المنظمة لشئون مؤسسة ابنية التعليم ومؤسسة الابنية العامة والمؤسسة المصرية العامة للابنية العامة أن مجلس ادارة مؤسسة ابنية التعليم كان يملك بالتطبيق للمادة الخامسة من المرسوم بقانون رقم ٣٤٣ لسنة ١٩٥٢ بإنشاء مؤسسة ابنية التعليم - معذلة بالقانون

رقم ٥٤ لسنة ١٩٥٣ - وضع نظام المكافآت التي تمنح للموظفين والمستخدمين
والعمال أو لغيرهم ممن ينتدبون للعمل بالمؤسسة على أن يعرض هذا النظام
على مجلس الوزراء لإقراره - واستنادا الى هذا أصدر مجلس الإدارة المذكور
قرارا في ١٠ من أغسطس سنة ١٩٥٣ - بمنح العاملين بالمؤسسة المشار اليها
مكافأة بواقع ٤٠٪ من المرتب بعد أقصى قدره ٢٥ جنيها شهريا بالشروط
التي نص عليها وما تناولها به فيما بعد من تعديلات ، وقد تقرر لمجلس إدارة
مؤسسة الابنية العامة ذات الحق في منح مكافآت لموظفي المؤسسة
ومستخدميها ومن ينتدبون للعمل بها طول الوقت أو يؤدون أعمالا لها الى
جانب عملهم الاصل من غير موظفيها ، دون التقيد بالقواعد العامة المتعلقة
بمكافآت العمل الاضافي وبالمكافآت التشجيعية ، وذلك بمقتضى المادة
العشرين من قرار رئيس الجمهورية رقم ٨١١ لسنة ١٩٥٨ بإنشاء مؤسسة
الابنية العامة - الذي نص في الفقرة الاولى من المادة ٣٥ منه على أن « تكون
القرارات الجمهورية والوزارية وقرارات مجلس إدارة مؤسسة ابنية اتعليم
والقرارات الصادرة من عضو مجلس الإدارة المنتخب لمؤسسة ابنية التعليم
واللجنة التنفيذية لها ومديرها العام التي سبق صدورها من تاريخ نفسه
مؤسسة ابنية التعليم سارية المفعول ويحل بها في شئون (مؤسسة الابنية
العامة) الى أن تصدر قرارات بالإنفاذ أو تعديلها من الجهة المختصة بمقتضى
هذا القرار » ، وبناء على هذا النص استمر العمل بقرار مجلس إدارة مؤسسة
ابنية التعليم آنف الذكر الخاص بمنح هذه المكافآت الى أن صدر قرار من
رئيس الجمهورية رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٩ بشأن الاجور الاضافية الذي جعل
الحدا أقصى للمكافأة في الشهر ٢٥٪ من المرتب الشهري أو ٨ جنيهات إيها
أقل ، وأجاز للوزير المختص أن يرخص في منح المكافآت في حدود ٣٠٪ من
المرتب الشهري بالنسبة الى الاعمال التي لا يمكن تقديرها بعدد الساعات
بالنظر الى طبيعتها وكذا الامتحانات والاعمال الهامة التي تقتضى صرف مكافأة
ثابتة لبعض الموظفين بغناث شهرية تختلف حسب أهمية العمل وكفاية
الموظف الذي أختير لإدائه ، ثم صدر بعد ذلك قرار رئيس الجمهورية رقم
١٣٢٨ لسنة ١٩٥٩ بشأن الاجور الاضافية ، وعلى إثر هذا أصدر مجلس
إدارة مؤسسة الابنية العامة في ١٨ من يناير سنة ١٩٦٠ قرارا بتخفيض
المكافأة من ٤٠٪ الى ٣٠٪ تمشيا مع السياسة العامة للاجور وقد ظل العمل
جائيا بقرار منح المكافأة الى أن صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٢٨ لسنة
١٩٦٥ بتنظيم المؤسسة المصرية العامة للابنية العامة الذي نص في المادة
السابعة منه على أن « يستمر العمل فيما يتعلق بشئون العاملين بالمؤسسة
بقرارات مجلس الإدارة المعمول بها حاليا - وذلك الى أن تعدل هذه القرارات
أو تلغى بقرارات من مجلس إدارة المؤسسة - كما يستمر العملون بالمؤسسة
في تقاضى مرتباتهم الحالية حتى يتم تقييم وظائف المؤسسة طبقا لاحكام
قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ المشار اليه والقواعد المنظمة
لذلك » - وأخيرا صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٤١٣ لسنة ١٩٦٥

بتحويل المؤسسة المصرية العامة للإنشائية العامة الى شركة مساهمة عربية باسم
المكتب العربي للتصميمات والاستشارات الهندسية ونص في المادة الأساسية
منه على أن « ينقل جميع العاملين في المؤسسة المصرية العامة للإنشائية العامة
الى هذه الشركة بحالتهم وذلك الى أن يتم تقييم وتعادل الوظائف » .

ويؤخذ من مطالعة هذه النصوص أن المكافأة المشار اليها فيما تقدم انما
كانت ذات طابع عيني لا شخصي - أي أنها قررت لتوظيفه ذاتها أو للعمل
المنوط بالعامل القيام به ولم تقرر للعامل شخصيا ، وعلة منحها الذي
استطال ما تنفرد به أعمال مؤسسه ابنية التعليم - ثم مؤسسة الابنية
العامة ، ثم الشركة المساهمة بالمكتب العربي للتصميمات والاستشارات
الهندسية ، من طابع خاص يتمثل في امتداد العمل ارسى بكل منها الى ما
بعد انتهاء ساعاته في الجهات الأخرى ، ولما كان المركز القانوني للعاملين
بمؤسسة ابنية التعليم ثم مؤسسة الابنية العامة هو مركزا تنظيميا لانحيا -
وكان القانون هو الذي ينشئ المراكز الوظيفية التنظيمية وبهذه المثابة تظل
هذه المراكز خاضعة لقواعد التعديل واختير ومن مقتضيات المصلحة العامة
فقد خفض مجلس إدارة مؤسسة الابنية العامة بحق المكافأة آتفة الذكر من
٤٠٪ الى ٢٠٪ وكان يملك إلغاءها كلية دون أن يعترض عليه بوجود حق
مكتسب أو لقيام علاقة عقدية تعد شريعه المتعلقدين ، وآية ذلك أن العاملين
بمؤسسة الابنية العامة كانوا خاضعين لأحكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١
بشأن نظام موظفي الدولة طبقا للمادة ١٢ من قرار رئيس الجمهورية رقم
٨١١ لسنة ١٩٥٨ المشار اليه التي تنص على أنه « مع مراعاة أحكام هذا
القرار تسرى على موظفي المؤسسة ومستخدميها أحكام القانون رقم ٢١٠
لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة والقوانين المعدلة له » . الأمر
الذي يستبعد في خصوص وضعهم العلاقة العقدية التي لو صبح قيامها لنص
على سريان قانون العمل إزائها ، هذا الى أن مرتبات هؤلاء العاملين قد حددها
التنظيم اللاتحي الذي يحكم مراكزهم الوظيفية ، ولو قيل بضيم المكافأة
موضوع البحث الى مرتباتهم هذه على زعم أنها جزء منها لادى هذا الى تحويل
مجلس الادارة سلطة ليست له واختصاصا لا يملكه وأنفى الى منحه رخصة
له يرد بها نص ، ولا ينبنى على ذلك تعديل جدول مرتبات العاملين المذكورين
الوارد بالميزانية على خلاف أوضاع هذه الميزانية - وهو ما لا يجوز ، ولا يغير
من هذا النظر مانصت عليه المادة ٩٠ من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر
به قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ في فقرتها الأولى من أن
« يراعى عند تحديد مرتبات العاملين بالمؤسسات والوحدات الاقتصادية
لتأدية لها أن يضاف إليها المتوسط الشهري للمنع التي صرفت اليهم في
الثلاث سنوات السابقة على تاريخ العمل بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦
لسنة ١٩٦٣ بالنسبة للعاملين بالشركات العامة وقرار رئيس الجمهورية رقم
٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ بالنسبة للعاملين بالمؤسسات العامة » اذ أن هذا الحكم

ترتيب وتعادل الوظائف (ج الإجراء الذي
يسوى عليه العاملون بالقطاع العام)

- ٥٠٣ -

أنما يصلق على تحديد المرتبات في مفهوم المادة ٨٧ من النظام المذكور عند
النقل إلى الفئات الواردة بالجدول المرافق له .

لذلك انتهى الرأي إلى أنه ليس من مؤدى استمرار صرف المكافأة
موضوع البحث للعاملين بمؤسسة ابنية التعليم المعروضة حالتهم بعد نقلهم
إلى مؤسسة الابنية العامة ثم إلى المكتب العربي للتصميمات والاستشارات
الهندسية هو ضمها إلى مرتباتهم لعدم جواز هذا الضم للأسباب المفصلة فيما
تقدم .

(١٠٠٧ / ١ / ١٩٦٦)

٢٨٣ - الأجور الإضافية والمكافآت التشجيعية التي كانت تمنح للعاملين في بعض
الشركات - لا تعتبر جزءاً من الرواتب الذي يتم على أساسه تسوية حالاتهم طبقاً لتعادل المنصوص
عليه في المادة ٦٤ من القرار الجمهوري رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ - لا تدخل لذلك في تحديد
المرتبات طبقاً للمادة ٩٠ من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقرار الجمهوري رقم ٢٣٠٩
لسنة ١٩٦٦ - تمنح هذه الأجور والمكافآت طبقاً للشروط والأوضاع المنصوص عليها في عدين
القرارين .

يبين من استقراء أحكام لائحة نظام العاملين بالشركات الصادرة بقرار
رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٥٢ أنها استحدثت تنظيمياً جديداً
لحقوق العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة فحددت المادة التاسعة
أجر الصاميل بالحد الأدنى المقرر بجدول ترتيب الأعمال وخولت المادة ١٣
مجلس الإدارة منح مكافآت تشجيعية للصامل الذي يؤدي خدمات ممتازة
وقررت المادة ٣٣ في الفقرة الثانية منها للعامل أجراً إضافياً عن الساعات
التي يعملها فيما يتجاوز ساعات العمل المقررة قانوناً ، ويؤدى ذلك أن
المكافآت التشجيعية والأجور الإضافية تمنح في ظل اللائحة الجديدة وفقها
للأحكام التي قررتها فليس من وجه لضم ما كان يمنح من قبل من مكافآت
تشجيعية أو أجور إضافية إلى رواتب العاملين بهذه الشركات عند تسوية
حالاتهم طبقاً لتعادل المنصوص عليه في المادة ٦٤ من هذه اللائحة ، وقد
صدر نظام العاملين بالقطاع العام بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة
١٩٦٦ ونصت المادة ٩٠ من هذا النظام على أن يراعى عند تحديد مرتبات
العاملين بالمؤسسات والوحدات الاقتصادية التابعة لها أن يضاف إليها
المتوسط الشهري للمنع التي صرفت إليهم في الثلاث سنوات السابقة على
تاريخ العمل بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ بالنسبة
للعاملين بالشركات وقرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ بالنسبة
للعاملين بالمؤسسات العامة وبأنه لا يدخل في حساب المنحة المشار إليها
المكافآت التشجيعية أو المنح العامة التي صدرت بقرار من رئيس الجمهورية .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية للقسم الاستشارى الى أن الاجور
الإضافيه والمكافآت التشجيعيه التى كانت تمنح للعاملين فى بعض الشركات
لا تعتبر جزءا من الراتب الذى تتم على أساسه تسوية حالاتهم طبقا للتعاقد
المنصوص عليه فى المادة ٦٤ من قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة
١٩٦٢ ولا تدخل فى تحديد المرتبات طبقا للمادة ١٠ من نظام العاملين
بالقطاع العام الصادر به قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ وانما
تمنح هذه الاجور والمكافآت طبقا للشروط والاورشاع المنصوص عليها فى
هذين القرارين .

(١٣٧١ / ١٢ / ١٩٦٦)

٢٨٤ - المرتبات وبدلات التمثيل المقررة لرئيس مجلس ادارة الشركات - الحكم المنصوص
عليه فى المادة ٦٤ من لائحة العاملين بالشركات الصادرة بالقرار الجمهورى رقم ٣٥٤٦ لسنة
١٩٦٢ - مناط الافادة مما قرره هذا الحكم من الاحتفاظ للعامل بصفة شخصية بما يتلغاه من
مرتبات تزيد على المرتبات التى يقررها التعاقد .

ومن حيث أن ما تم استظهاره فيما سبق (١) من اعتبار عمل رئيس
مجلس ادارة الشركة العامة وأعضائه المتفرغين من غير المديرين - وظائف فى
الشركة واعتبار هؤلاء من ثم من عداد العاملين فيها يتم تحديد أجورهم وجمع
مقرراتهم المالية بقرارات من رئيس الجمهورية هذه النتائج تشكل مقدمة
للبحث فى مدى اعتبار المرتبات وبدلات التمثيل السابقة لبعض السادة
رؤساء مجالس ادارة الشركات التى تساهم فيها الدولة حقوقا مكتسبة لهم
يتعين الاحتفاظ لهم بها - ذلك لان المصدر التشريعى الذى يمكن التمسك على
أساسه بالاحتفاظ بتلك المرتبات وبدلات التمثيل هو ما جاء بالمادة ٦٤ من
لائحة العاملين بالشركات الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة
١٩٦٢ من أنه « تعادل وظائف الشركة بالوظائف الواردة فى الجدول المشار
اليه بالمادة السابقة »

على أنه بالنسبة للعاملين الذين يتقاضون مرتبات تزيد على المرتبات
المقررة لهم بمقتضى التعاقد المشار اليه - فيمنحون مرتباتهم التى يتقاضونها
فعلا بصفة شخصية على أن تستهلك الزيادة مما يحصل عليه العامل فى
المستقبل من البدلات أو علاوات الترقية .

وبدهى أن شرط الافادة من حكم هذا النص فيما قرره من الاحتفاظ
للعامل بما يتقاضاه من مرتبات تزيد على المرتبات التى يقررها له التعاقد
أن تتوفر للعامل الظروف والمركز القانونى الذى يفترضه فيه النص .

ومن حيث أنه يبين فى الحالات المطلوب الرأى فيها أنها تتصل بعدد من
السادة رؤساء مجالس إدارة شركات عينوا بها بمقتضى قرار رئيس الجمهورية
رقم ٥٣٩ سنة ١٩٦٢ الصادر فى ٣٠ من يناير سنة ١٩٦٢ فيما عدا أحدهم
الذى عين بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٢٤٥ سنة ١٩٦٢ الصادر فى ١٧ من
أبريل سنة ١٩٦٢ . أى أنهم جميعاً عينوا قبل ٢٩ من ديسمبر سنة ١٩٦٢
تاريخ العمل بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ ولما حددت
مرتبات الوظائف التى يشغلونها تبين أن مجموع ما قرر لكل منهم من مرتب
وبدل تمثيل يقل عن مجموع ما كان يتقاضاه فى عمله السابق . وتار البحث
- لذلك - حول مدى وجوب الاحتفاظ لهم بالفرق بين مقرراتهم المالية السابقة
على تعيينهم بأعمالهم الجديدة وبين ما قرر لهم فى هذه الاعمال - وذلك على
أساس من الحكم الوارد بالفقرة الأخيرة من المادة ٦٤ آفة الذكر .

ومن حيث أنه بالنسبة الى من عين من هؤلاء السادة فى شركة وكان
يعمل قبل ذلك فى أى جهة أخرى - فإنه ليس من محل أصلاً فى شأن حالته
لتطبيق حكم الفقرة الأخيرة من المادة ٦٤ التى تفترض كما هو ظاهر من سياق
نصها حالة عامل يعمل فى شركة بمرتب معين ثم قرر له عند تقييم ومعادلة
وظيفته مرتباً أقل وليس هذا شأن هؤلاء السادة من الأصل لأنه ليس لهم
فى الشركات التى عينوا بها الا مرتب واحد هو الذى قيمت به أعمالهم -
وفضلاً عن ذلك - فإنهم فى تاريخ العمل بحكم الفقرة المشار إليها فى ٢٩
من ديسمبر سنة ١٩٦٢ لم يكونوا طبقاً لما سلف بيانه - من عداد العاملين
فى الشركة حيث كانوا رؤساء مجالس إدارة شركات لم يثبت لهم وصف
العمل الأنذ ولم يكونوا كذلك قبله . فلا يفيدون من ثم من حكم تلك
الفقرة وتبعاً لذلك لا يستحقون الا ما حدد لوظائفهم الجديدة من مرتبات
وبدلات تمثيل - دون حق فى الاحتفاظ بما يزيد على ذلك .

ومن حيث أنه بالنسبة الى من عين من هؤلاء السادة فى نفس الشركات
التي كانوا يشغلون فيها مناصب من قبل فهؤلاء أحد فريقين : -

الأول - فريق كان منصبه السابق هو رئاسة أو عضوية مجلس الإدارة
وهؤلاء لم يكونوا فى هذا المنصب عمالاً - لان العضوية لم تكن تخلع على
صاحبها صفة العامل ، ولما عينوا من جديد فى نفس الشركات ورؤساء
لمجالس إدارتها فى يناير وأبريل سنة ١٩٦٢ لم يرتب لهم هذا التقييم أيضاً
صفة العامل وحل عليهم تاريخ العمل باللائحة فى ٢ من ديسمبر سنة ١٩٦٢
وهم غير عمال وبذلك لا يفيدون من الحكم الوارد بالمادة ٦٤ المذكورة الذى
يفترض كما سبق القول عمالاً كان مرتبه قبل ذلك التاريخ يزيد عما يقرره
له التقييم والتعادل وليس هذا هو شأن الفريق المذكور لانهم لم يكونوا أصلاً
عمالاً من أصحاب المرتبات وانما كانوا رؤساء وأعضاء بمجالس الإدارة ولم تكن
تعتبر مقرراتهم المالية آنذاك من قبل الاجور والمرتبات .

الثاني - فريق كان منصبه السابق منصبا عماليا مديرا أو غير مدير من وظائف الشركة ومولاء كانوا يمينون عمالا في المنصب السابق وتعتبر مقرراتهم المالية أجورا على أنه بتعيينهم رؤساء لمجالس إدارات نفس الشركات قبل ٢٩ من ديسمبر سنة ١٩٦٢ فقدوا صفتهم كعمال حيث لم تكن رئاسة مجلس الإدارة وظيفة آنذاك فانقطعت الصلة بهذا بين وضعهم السابق على التعيين كعمال ووضعهم اللاحق لذلك كرؤساء لمجالس الإدارة وهم ليسوا عمالا حتى حل عليهم التاريخ المذكور دون أن تثبت لاي منهم صفة العامل وبالتالي لا يسرى في شأنهم حكم المادة ٦٤ المشار اليها كما سلف البيان .

ومن حيث أنه بالنسبة الى الحالة التي كان يعمل صاحبها عضوا بمجلس إدارة إحدى الشركات ثم عين في ١٧ من أبريل سنة ١٩٦٢ مديرا عاما لشركة أخرى وعضوا بمجلس إدارتها فانه بدوره لا يفيد من حكم الفقرة الأخيرة من المادة ٦٤ المشار اليها نظرا لانه لم يحدد له عند تعيينه الجديد مرتب وانما كان يتقاضى ما كان يحصل عليه في منصبه السابق بصفة مؤقتة الى أن يحدد مرتبه في المنصب الجديد بصفة نهائية ، وعلى ذلك فلا يستحق الا المرتب الذي حدد لوظيفته في عمله الجديد دون اعتداد بالمرتبات السابقة .

ومن حيث أنه يخلص من جميع ما تقدم أن السادة المروضة حالتهم لا يفيدون من الحكم الوارد في الفقرة الأخيرة من المادة ٦٤ من لائحة العاملين بالشركات ومن ثم لا يحق لهم الاحتفاظ بالمرتبات وبدلات التمثيل التي كانوا يتقاضونها من قبل اذا كانت تزيد عما قرر للمناصب التي يشغلونها على سبيل التقييم .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن السادة المذكورين لا يستحق أي منهم الا المرتب وبدل التمثيل الذي قرر لوظيفته - دون أن يكون له حق مكتسب فيما يزيد على ذلك مقارنة بما كان يتقاضاه قبل تعيينه .

١١.٩ (١٩٦٤/١٢/١٤)

٢٨٥ - المادة ٦٤ من لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة - شرط الإلادة مما قرره هذه المادة من الاحتفاظ للعمل بما كان يتقاضاه من المرتبات التي يقررها له التعاقد - أن تنال العمل صفة العامل بالشركة قبل العمل بهذه اللائحة - وليس واعفاء مجالس إدارة شركات المساهمة التابعة للمؤسسات العامة - كم يعتبروا من العاملين بهذه الشركات الا اعتبارا من تاريخ العمل باللائحة المشار اليها بشرط الانقطاع والتفرغ .

ان المادة ٦٤ من لائحة نظام العاملين بالشركات الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ قضت بأن « يمنع العاملون المرتبات التي يخذها القرار الصادر بتسوية حالتهم طبقا للتعاقد المتخصص عليه اعتبارا من أول السنة المالية التالية ، ومع ذلك يستمر العاملون في تقاضي مرتباتهم الحالية بما فيها اعانة الغلاء وذلك بصفة شخصية حتى تتم تسوية حالاتهم على

انه بالنسبة للعاملين الذين يتقاضون مرتبات تزيد على المرتبات المقررة لهم
بمقتضى التعادل المشار اليه فيمتحنون مرتباتهم التي يتقاضونها فعلا بمسقة
شخصية على أن تستهلك الزيادة مما يحصل عليه العامل في المستقبل من
البدلات أو علاوات الترقية » .

وشرط الإفادة من الحكم الوارد في هذا النص فيما قرره من الاحتفاظ
للعامل بما كان يتقاضاه من المرتبات التي يقررها له التعادل أن تتوافر
للعامل صفة العامل بالشركة قبل العمل بهذه اللائحة .

ولما كان رئيس وأعضاء مجلس ادارة شركات المساهمة ما كانوا يعتبرون
من العاملين في الشركات وما كانوا يخضعون لنظم التوظيف المقررة فيها وما
كانت تسرى في شأنهم بوجه عام أحكام قوانين العمل ولقد ظل هذا الوضع
صحيحا قائما مع تدخل الدولة في تعيين رؤساء وأعضاء مجالس ادارة هذه
الشركات ، ولم يتغير وجه الحكم في هذا الخصوص الا منذ العمل بقرار رئيس
الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ بأصدار لائحة نظام العاملين بالشركات
التابعة للمؤسسات العامة ، اذ جاء بجدول الوظائف والمرتبات المرافق لها
وظيفة رئيس مجلس الادارة باعتبارها في قمة وظائف الشركة وأصبح رئيس
مجلس ادارة الشركة يعد عاملا فيها .

ومن حيث أنه ولئن كانت اللائحة سالفة الذكر قد وردت خلوا من أي
نص في شأن عضو مجلس الادارة المنتخب وسائر أعضاء مجلس الادارة غير
المديرين ، اذ أن الاعضاء المديرين من العاملين أصلا بحكم وظائفهم كمديرين ،
الا أنه يمكن استصحاب المعيار الجديد الذي قام على مقتضاه اعتبار رئيس
مجلس ادارة الشركة عاملا فيها ، وهو معيار الانقطاع والتفرغ للعمل
بالشركة ، وعلى ذلك فإن رئيس مجلس ادارة الشركة وأعضائه المتفرغين
يدخلون في عداد العاملين فيها منذ ٢١ من ديسمبر سنة ١٩٦٢ تاريخ العمل
بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ ، فلا يفيدون من حكم المادة
٦٤ من اللائحة المرافقة لهذا القرار وهو ما سبق أن انتهى اليه رأى الجمعية
العمومية للقسم الاستشاري بجلستها المنعقدة في ١٨ من نوفمبر سنة
١٩٦٤ .

وعلى ذلك ولما كان يبين من استظهار حانة السادة المروضة حالاتهم
أنهم جميعا لم يعتبروا عاملين في الشركة الا من تاريخ العمل بلائحة نظام
العاملين بالشركات الصادرة بالقرار الجمهوري سالف فلذلك والتي حل محلها
نظام العاملين بالتطاع العام الصادر به قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩
لسنة ١٩٦٦ .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن السادة لم يعتبروا
عاملين في الشركات التي عينوا فيها الا من تاريخ العمل بلائحة نظام العاملين
في الشركات التابعة للمؤسسات العامة الصادر بها قرار رئيس الجمهورية

رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ ومن ثم فلا يفيدون من حكم المادة ٦٤ من هذه اللائحة فيما قرره من منح العاملين الذين يتقاضون مرتبات تزيد على المرتبات المقررة لهم بمقتضى تعادل مرتباتهم التي يتقاضونها بصفة شخصية .
(٣ / ١٩٦٧)

٢٨٦ - لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الصادرة بالقرا
الجمهوري رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ - الفاها للنظم الخاصة بإعانة غلاء المعيشة - عدم جواز زيادة
قيمة إعانة الغلاء المستحقة للعاملين الموجودين في خدمة الشركات في التاريخ المعلن باللائحة نتيجة
تطلع حالتهم الاجتماعية بعد هذا التاريخ - الزيادة فيها التي تمنح بالظلمة لذلك لا تعتبر جزءاً
من الرواتب التي تتم على أساسه التسوية .

اعتباراً من ٢٩ من ديسمبر سنة ١٩٦٢ ، عمل بأحكام لائحة العاملين
بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الصادرة بالقرا الجمهوري ٣٥٤٦ لسنة
١٩٦٢ وتضمنت المادة ٢ من قرار إصدار هذه اللائحة النص على أنه « ولا
تسرى القواعد والنظم الخاصة بإعانة غلاء المعيشة على العاملين بأحكام هذا
القرار » ، وأوجبت المادة ٦٣ من اللائحة ذاتها ، على كل شركة أن تضع جدولاً
بالوظائف والمرتبات الخاصة بها في حدود الجدول المرفق باللائحة على أن
يعتمد بعد موافقة مجلس إدارة الشركة عليه من مجلس إدارة المؤسسة
المختصة ، ونصت المادة ٦٤ على أن « تعادل وظائف الشركة بالوظائف الواردة
بالجدول المشار إليه بالمادة السابقة خلال مدة لا تتجاوز ستة شهور من تاريخ
العزل بهذا القرار . . . » ويصدر بهذا التعادل قرار من مجلس إدارة المؤسسة
المختصة بناء على اقتراح مجلس إدارة الشركة ولا يسرى هذا القرار إلا بعد
التصديق عليه من المجلس التنفيذي وينعج العاملون المرتبات التي يحددها
القرار الصادر بتسوية حالتهم طبقاً للتعادل المنصوص عليه اعتباراً من أول
السنة المالية التالية . ومع ذلك يستمر العاملون في تقاضي مرتباتهم الحالية
بما فيها إعانة الغلاء وذلك بصفة شخصية حتى تتم تسوية حالتهم طبقاً
للأحكام السابقة . على أنه بالنسبة للعاملين الذين يتقاضون مرتبات تزيد
على المرتبات المقررة لهم بمقتضى التعادل المشار إليه فيمنحون مرتباتهم التي
يتقاضونها فعلاً بصفة شخصية على أن تستهلك الزيادة مما يحصل عليه
العامل في المستقبل من بدلات أو علاوات الترقية » .

وإزاء ذلك تار التساؤل عما إذا كان من مقتضى الأحكام المتقدمة أن
تجند إعانة الغلاء التي تمنح للعاملين الموجودين بخدمة الشركات في تاريخ
العمل بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ المشار إليه بحيث لا
تتغير بالزيادة تبعاً لتغير الحالة الاجتماعية لكل منهم أم لا ؟ .

وقد استبان للجمعية العمومية للقسمة الاستشاري أن لائحة نظام

ترتيب وتعادل الوظائف (ج الإجر الملى
يسوى عليه الملعلول بالفللعل العال)

العاملين بالشركات الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ المشار إليها قد أخذت بنصوصها المتقدم بيانها بعبداً اعتبار الإجر المقرر لكل وظيفة مما ينظلمها جدول الوظائف والمرتبات الخاص بكل شركة والأواجب وضعه واعتماده طبقاً للمادة ٦٣ منها شاملاً لاعانة غلاء المعيشة . وبذلك لا يضاف الىه أى علاوة بسبب غلاء المعيشة . ومن ثم جاء الجدول الخاص بالمرتبات والتي تمنح للعاملين فى كل فئة من الفئات التى يتضمنها والمرفق باللائحة مقصوداً على تحديد أول وبداية المربوط المقرر لكل فئة وفئة العلاوة الدورية المقررة وعلى الإشارة الى بدل التمثيل الذى يجوز منحه طبقاً لما نص عليه فى المادة ١١ من اللائحة دون اضافة أى علاوات أو مرتبات أخرى مما تضاف الى المرتب وتعتبر جزءاً منه طبقاً للمادتين ٦٨٤ من القانون المذنى ٣ من قانون العمل كالعلاوات التى تصرف بسبب غلاء المعيشة واعباء العائلة والمنح . وتأكيداً لذلك جاءت المادة ٢ من قرار إصدار هذه اللائحة ونصت على أنه « ولا تسرى القواعد والنظم الخاصة بإعانة غلاء المعيشة على العاملين بأحكام هذا النظام » .

ويؤخذ من ذلك أن الأحكام المنظمة لقواعد منح إعانة غلاء المعيشة وتحديد أحوال استحقاقها وفئاتها ، أصبحت من تاريخ العمل بأحكام اللائحة المشار إليها غير سارية بالنسبة الى العاملين فى الشركات ومن يعاملون بأحكام هذه اللائحة .

ولما كانت المادتان ٦٣ ، ٦٤ من هذه اللائحة بعد اذ أوجبتا تسوية حالات العاملين فى الشركات طبقاً للتعادل الذى يجب أجرأؤه بين الوظائف الواردة فى جدول الوظائف والمرتبات الذى يوضع طبقاً للمادة ٦٣ منها وبين الوظائف الواردة فى جدول وظائف الشركة المعمول به من قبل قد احتفظت لهؤلاء العاملين بمرتباتهم التى يتقاضونها فعلاً وذلك بصفة شخصية ، وكانت المادة ٦٤ قد نصت الى جانب ذلك على أنه قبل إجراء هذه التسوية يستمر العاملون فى تقاضى مرتباتهم الحالية بما فيها اعانة الغلاء ، لما كان ذلك فإن مؤداه أن اللائحة قد احتفظت للعاملين الموجودين فى خلية الشركات فى تاريخ العمل بها بإعانة غلاء المعيشة التى كانوا يتقاضونها فى هذا التاريخ فعلاً ، والمقصود بذلك هو قيمة هذه الإعانة فى التاريخ المذكور محسوبة على أساس القواعد المقررة والمنظمة لها وفقاً لحالة العامل فى هذا التاريخ . ومن ثم يكون ما يحتفظ للعامل به منها هو هذه القيمة التى تعتبر جزءاً من أجره على أن تبقى بحالها دون زيادة منها كانت تقتضيه أحكام القواعد المنظمة لها فيما لو كانت سارية اذ من الواضح أنه بعد تقرير عدم سريان القواعد فى حق العاملين المشار اليهم لا يكون ثبت أساس لاجراء أى زيادة فى قيمتها المستحقة فى التاريخ المشار اليه لأن اجراء مثل هذه الزيادة يفترض بقاء هذه القواعد سارية بالنسبة اليهم .

وعلى مقتضى ما تقدم يحتفظ للعاملين الموجودين فى خدمة الشركات

التابعة للمؤسسات العامة في تاريخ العمل بلاتحه نظام العاملين بالشركات الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ بأعانة غلاء المعيشة التي كانوا يتقاضونها فعلا في هذا التاريخ . ولا يرد على قيمة هذه الاعانة محسوبة وفقا للقواعد المنظمة لها والتي أوقف سريانها بالنسبة اليهم من هذا التاريخ أى زيادة مما يقتضيه أعمال هذه القواعد . وغنى عن البيان ، أنه بعد تحديد المرتب المستحق لكل عامل من هؤلاء وفقا للتسوية التي تجرى لها طبقا لاحكام اللائحة المشار اليها وهو المرتب الذى يعتبر على ما سلف الايضاح مرتبا شاملا يجرى استهلاك الفرق بين المرتب الذى يتقاضاه كل منهم فعلا بما في ذلك اعانة الغلاء وبين المرتب الذى يحدد له مما يتقرر له في المستقبل من بدلات أو علاوات ترقية .

لهذا انتهى الرأى الى عدم جواز تغيير قيمة اعانة الغلاء المستحقة للعاملين الموجودين في خدمة الشركات في تاريخ العمل باحكام لائحة نظام العاملين في الشركات التابعة للمؤسسات العامة بالزيادة لتغير حالاتهم بعد هذا التاريخ .

(٢٠٧٥ (١٦٦٣/١١/١٧)

د - جداول التعادل

٢٨٧ - وجوب عرض قرار مجلس ادارة المؤسسة الصادر بالتعادل على الجهاز المركزى للتنظيم والادارة ثم التصديق عليه من مجلس الوزراء - اجراء أى تعديل في جدول التعادل بعد تصديق مجلس الوزراء على القرارات الصادرة بها - يتعين حروره على الراحل المشار اليها .

أن لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الصادرة بانقرار الجمهورى رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ تنص فى المادة ٦٣ منها على أن يضع مجلس ادارة كل شركة جدولا بالوظائف والمرتبات الخاصة بالشركة فى حدود الجدول المرافق ويتضمن الجدول وصف كل وظيفة وتحديد واجباتها ومسئولياتها والاشتراطات الواجب توافرها ليمنى شغلها وتقييمها وتصنيفها فى فئات ويعتمد هذا الجدول بقرار من مجلس ادارة المؤسسة المختصة ، وتنص المسادة ٦٤ من اللائحة المذكورة على أن « تعادل وظائف الشركة بالوظائف الواردة فى الجدول المشار اليه بالمادة السابقة خلال مدة لا تتجاوز ستة شهور من تاريخ العمل بهذا القرار ويصدر بهذا التعادل قرار من مجلس ادارة المؤسسة المختصة بناء على اقتراح مجلس ادارة الشركة - ولا يسرى هذا القرار الا بعد التصديق عليه من المجلس التنفيذى (مجلس الوزراء) »

وتنص المادة الرابعة من قانون الجهاز المركزى للتنظيم والادارة الصادر بالقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٦٤ على أن « يارس الجهاز اختصاصاته بالنسبة للجهات الآتية : -

(١)

(ب) الهيئات والمؤسسات العامة والشركات التابعة لها ، وتنص المادة الخامسة من القانون المشار اليه على أن « يباشر الجهاز الاختصاصات الآتية :

(١)

(٥) اقتراح سياسة المرتبات والحوافز والبدلات والمكافآت والتعويضات ووضع النظم الخاصة بتنفيذ نظام ترتيب الوظائف وتسجيل أوصافها ونشرها وحفظها في سجلات .

(٦) دراسة مشروعات الميزانيات فيما يتعلق باعتمادات العاملين وعدد الوظائف ومستوياتها وتحديد درجاتها مع ابداء ما يكون لديه من ملاحظات عليها » .

وتنص المادة الثانية من القرار الجمهوري رقم ١٠٨٥ لسنة ١٩٦٤ في شأن تنظيم وتحديد اختصاصات الإدارات المركزية بالجهاز المركزي للتنظيم والإدارة على أن « يكون اختصاصات هذه الإدارات المركزية على الوجه الآتي :

٣ - الإدارة المركزية لترتيب الوظائف : -

(أ) الإشراف على إعداد نظام ترتيب الوظائف على أساس واجباتها ومسؤولياتها ومستوى صمومتها والمؤهلات اللازمة لأدائها .

(ب) وضع النظم الخاصة بتنفيذ نظام ترتيب الوظائف في الأجهزة المختلفة وتسجيل أوصافها ونشرها وحفظها في سجلات .

(ج) مراجعة عمليات تطبيق ترتيب الوظائف بالأجهزة المختلفة والتنسيق بينها وإجراء التعادل لضمان وحدة المعاملة » .

وبين من هذه النصوص أن القرارات الصادرة بتعادل وظائف الشركات التابعة للمؤسسات العامة - تمر بإراحل معينة - حتى تصبح نافذة وواجبة التطبيق في شأن العاملين بتلك الشركات ، وتبدأ هذه المراحل بأن يضع مجلس إدارة كل شركة جدولاً بالوظائف والمرتبات الخاصة بالشركة ، ويعتد هذا الجدول بقرار من مجلس إدارة المؤسسة المختصة ، ثم تعادل وظائف الشركة بالوظائف الواردة في الجدول المشار اليه ، ويصدر بهذا التعادل قرار من مجلس إدارة المؤسسة المختصة بناء على اقتراح مجلس إدارة الشركة ، إلا أن الأمر لا يقف عند هذا الحد ، ولا يصبح قرار مجلس إدارة المؤسسة المختصة الصادر بالتعادل نافذ المفعول وواجب التطبيق ، إلا بعد التصديق عليه من مجلس الوزراء ، وذلك بعد أن يمر القرار بمرحلة وسطي ، وهي المرحلة التي يقوم فيها الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة بمراجعة إجراءات التعادل ، باعتباره السلطة المختصة في هذا الشأن ، وفقاً لأحكام القانون رقم

١١٨ لسنة ١٩٦٤ والقرار الجمهوري رقم ١٠٨٥ لسنة ١٩٦٤ المشار إليها ، وينبني على ما تقدم أنه لا يجوز اجراء أى تعديل فى القرار الصادر بالتعادل - بعد التصديق عليه من مجلس الوزراء - الا باعادة جميع المراحل التى سبق أن مر بها هذا القرار ، ومن ثم فإنه لا يكفى لاجراء هذا التعديل موافقة مجلس ادارة الشركة واعتماد مجلس ادارة المؤسسة المختصة ، وانما يتعين عرض التعديل على الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة لمراجعته ، ثم عرضه بعد ذلك على مجلس الوزراء للتصديق عليه ، إذ ما دام المشرع قد علق صيرورة القرار الصادر بالتعادل واجب النفاذ ، على الرجوع أولا الى الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة لمراجعة اجراءات التعادل ، ثم عرض هذا القرار على مجلس الوزراء للتصديق عليه ، فإنه اذا ما طرأت ظروف معينة اقتضت التعديل فى القرار الصادر بالتعادل - بعد التصديق عليه - تعين الرجوع فى شأن هذا التعديل الى الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة وإلى مجلس الوزراء لمراجعته والتصديق عليه ، والقول بغير ذلك يؤدى الى نتيجة غير مقبولة قانونا ومنطقا إذ يكون فى وسع الشركة الصادر بشأنها قرار التعادل ، الخروج على احكام هذا القرار متى شاعت ، دون اشراف أو رقابة من السلطات التى حولها المشرع اختصاص مراجعة التعادل والتصديق عليه ، مما يؤدى الى سلب اختصاص تلك السلطات دون سند من القانون ، ذلك أن السلطة التى تملك مراجعة التعادل أو التصديق عليه بداهة هى التى تختص بالضرورة - بمراجعة أى تعديل يطرأ عليه ، والتصديق على هذا التعديل .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن اجراء أى تعديل فى جداول تعادل الوظائف بالشركات - بعد تصديق مجلس الوزراء على القرارات الصادرة بها - بتعين عرضه على الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة لمراجعته ثم عرضه بعد ذلك على مجلس الوزراء للتصديق عليه ، ولا يكفى لاجراء هذا التعديل موافقة مجلس ادارة الشركة واعتماد مجلس ادارة المؤسسة المختصة .

(٥٠٧) ١٩٦٦/٥/١١

٢٨٨ - شركات عامة - ترتيب وظائفها - وظيفة عضو مجلس الادارة التتدب ينعين تعيينها بحيث تلى مباشرة وظيفة رئيس مجلس الإدارة .

ان المادة ٢٤ من المرسوم الصادر فى ٢٣ من سبتمبر سنة ١٩٥٤ بأنموذج العقد الابتدائى لشركات المساهمة ونظامها تنص على أنه : « يجوز لمجلس الادارة أن يعين من بين أعضائه عضوا منتدبا أو أكثر ويحدد المجلس اختصاصه ومكلفاته .

وقد جرى العمل فى الشركات المساهمة على أن ينتدب مجلس إدارتها واحدا من أعضائه يسمى عضو مجلس الإدارة المنتدب لتفقيده قرارات المجلس ،

كما يتولى أعمال الادارة الفعلية في الشركة ومتابعة تنفيذ قرارات مجلس الادارة وتصرف الشئون اليومية للشركة مفوضا في ذلك عن المجلس في حدود ما يقرره له من اختصاصات والعضو المنتدب بهذه المثابة يعتبر قمة أجهزة الادارة فيها عند غيبه المجلس مجتمعا .

وعندما عهد القانون الى رئيس الجمهورية سلطة تعيين مجالس ادارة الشركات التي تساهم فيها الدولة صدرت بعض تشكيلات هذه المجالس متضمنة عضوا منتدبا منفردا بهذا المنصب ، ولم يطرأ في هذه المناصب من التنظيمات ما يخلع عن العضو المنتدب المكانة التي كانت له قبل ذلك من نحو اعتباره صاحب أكبر سلطة في الادارة طبقا لاختصاصاته عند غيبة المجلس مجتمعا ، لذلك فإن العضو المنتدب ظل في تلك التشكيلات منظورا اليه ومقصودا من منصبه أن يقوم بنفس ما كان له من قبل ، يؤيد هذا النظر أن في تشكيلات تلك المجالس ما يجمع الى جانب رئاسته المجلس صفة العضو المنتدب في نفس الشخص ، على أنه إذا كان العضو المنتدب قديما - كثيرا ما كان يحجب في وجوده وسلطاته رئيس المجلس ، فإن التنظيمات القائمة سلطت الاضواء على رئيس المجلس وحرصت في أكثر من مناسبة على أن تعطيه أوسع الاختصاصات ، حتى ان لائحة العاملين بالشركات الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ اعتبرته في قمة وظائف الشركة وصاحب أعلى مرتبة فيها ، ومن ثم فإن العضو المنتدب ، في وجود رئيس مجلس الادارة بوضعه الجديد ، لا يمكن اعتباره رجل الادارة الاول في الشركة وانما رجلها الثاني في الاختصاصات الفردية مساعدا للرئيس ومعاون له .

ومن حيث أنه على أساس من ذلك ، وتسليما بأن العضو المنتدب يتفرغه للعمل في الشركة يعتبر من عداد العاملين فيها - على ما انتهى اليه الرأي في هذا الشأن - فإنه يتعين في تقييم وظيفته ان تلي مباشرة وظيفه رئيس مجلس ادارة الشركة .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن تقييم وظيفة عضو مجلس الادارة المنتدب يتم بحيث يلى مباشرة تقييم وظيفة رئيس مجلس الادارة .

(١١٠٨ د ١٦/١٤ / ١٩٦٤)

٢٨٩ حكم المادة ٦٣ من القرار الجمهوري رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ - هو حكم ولقي بطبيعته لا ينطبق سوى مرة واحدة - مؤدى هذا الحكم وجوب تقييم وظيفة رئيس مجلس ادارة الشركة بغل المستوى بها - ومقصود هذا النص لا يمنع من إمكان تجاوز مراتب بعض العاملين في الشركة مرتبة رئيس مجلس الادارة فيها - حمل المادة ٦٣ حل وجوب أن يقل مرتبة رئيس مجلس الادارة أعلى للتراتب بصفة مستمرة بما يحول دون زيادة مرتبة أى عامل في الشركة عن مرتبة - محمد سليم .

ان المادة ٦٣ من لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات :
لعمامة الصادرة بالقرار الجمهوري رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ تنص على أنه
« يضع مجلس ادارة كل شركة جدولاً بالوظائف والمرتبات الخاصة بالشركة
في حدود الجدول المرافق ويكون المرتب المقرر لرئيس مجلس ادارة
الشركة هو أعلى مرتب في الشركة » وقد ورد هذا النص في الباب العاشر
من اللائحة المذكورة الخاص بالاحكام الانتقاليه والحتمية ، ومن ثم فانه يتضمن
حكماً وقتياً بطبيعته ، لا ينطبق سوى مرة واحدة عند الانتقال من الاحكام
انقضية الى الاحكام الجديدة المنصوص عليها في هذه اللائحة .

ومقتضى هذا النص انه يتعين أن يراعى عند وضع جدول الوظائف
والمرتبات الخاص بالشركة أن يكون مرتب رئيس مجلس الادارة هو أعلى
مرتب في الشركة اذ أن رئيس مجلس الادارة - حسبما ورد في المذكرة
الايضاحية للائحة سالفة الذكر - يمثل الرأس الهرمي لقواعد تسلسل
الوظائف بها ، مما ينبئ منه تقيمه وهيئته بأعلى المستويات في الشركة .

الا ان النص المشار اليه لا يحول دون امكان زيادة مرتبات بعض العاملين
في الشركة على مرتب رئيس مجلس الادارة فيها ، اذ يمكن تحقق هذه
الزيادة وفقاً لاحكام اللائحة آنفة الذكر - في حالتين : اولاهما - حين يحتفظ
العامل بمرتبه الذي كان يتقاضاه فعلاً بصفة شخصية - اذا كان يزيد على
المرتب المقرر له بمقتضى التعادل - وذلك طبقاً لنص الفقرة الاخيرة من المادة
٦٤ من تلك اللائحة - اذ يستمر العامل في تقاضي هذا المرتب - بصفة
شخصية - حتى ولو كان يزيد على المرتب المقرر لرئيس مجلس الادارة -
والحال الثانية - هي حالة تدرج مرتبات العاملين من الفئتين الاولى والثانية
بالعلاوات الدورية - اذا كان المرتب المقرر لرئيس مجلس الادارة يقل عن
نهاية مربوط هاتين الفئتين - طبقاً لجدول الوظائف والمرتبات - ذلك أنه في
هذه الحالة ولو أن بداية مربوط الفئتين المذكورتين تكون أقل من المرتب
المقرر لرئيس مجلس الادارة ، الا ان مرتبات العاملين من هاتين الفئتين يمكن
زيادة على مرتب رئيس مجلس الادارة بالعلاوات الدورية التي تدرج بها
من بداية مربوط كل فئة حتى نهايته ، وقد تصور المشرع امكان حدوث
هذه الزيادة ، واقرها حين نص في الفقرة الثانية من المادة ٦٤ من لائحة نظام
العاملين بالشركات على أنه « لا يترتب على حصول العامل على الاجر الذي
يمنح له بالتطبيق لاحكام هذه اللائحة الاخلال بالترتيب الرئاسي للوظائف
طبقاً لتنظيم الادارة في كل شركة » وعلى ذلك فانه يتعين أن يحيل نص الفقرة
الاخيرة من المادة ٦٣ من اللائحة سالفة الذكر - الذي يقضى بأن يكون المرتب
المقرر لرئيس مجلس ادارة الشركة هو أعلى مرتب فيها - على أنه تأكيداً لكون
وظيفة رئيس مجلس الادارة هو أعلى الوظائف في الشركة ، وانها يجب أن
تقرم بأعلى المستويات فيها ، بما يترتب على ذلك من أن يكون المرتب الذي
يقرر لهذه الوظيفة هو أعلى مرتب في الشركة ولا يسوغ أن يحيل هذا النص

على وجوب أن يظل مرتب رئيس مجلس الإدارة - بصفة مستمرة - أعلى المراتب في الشركة ، كما يحول دون زيادة مرتب أى عامل في الشركة على مرتب رئيس مجلس الإدارة ، اذ إن هذا يتعارض مع جدول الوظائف والمرتبات وأحكام العلاوات في لائحة نظام العاملين بالشركات ، التي تقتضى تدرج مراتب جميع العاملين - حتى الفئة الأولى - بالعلاوات الدورية من بداية المربوط المقرر لكل فئة حتى نهاية هذا المربوط .

لذلك انتهى الرأى الى أن النص في الفقرة الأخيرة من المادة ٦٣ من لائحة نظام العاملين بالشركات آتفة الذكر ، على أن يكون مرتب رئيس مجلس الإدارة هو أعلى مرتب في الشركة ، لا يحول دون زيادة مراتب بعض العاملين في الشركة على مرتب رئيس مجلس الإدارة فيها - سواء كان ذلك نتيجة احتفاظهم بمرتباتهم بصفة شخصية - وفقا لنص الفقرة الأخيرة من المادة ٦٤ من اللائحة المذكورة - أو كان مرتبا على تدرج مراتبهم بالعلاوات الدورية -

٥١٠ (١٩٦٦/٥/٢٢)

(هـ) عموميات

٢٩٠ - مدى اعتبار وظيفة بأحدى الشركات من وظائف الكادر العالى طبقا لقرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩٨ لسنة ١٩٦١ .

ان اعتبار وظيفة ما بأحدى الشركات من وظائف الكادر العالى طبقا لاحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩٨ لسنة ١٩٦١ منوط بأن يقر ذلك فى جدول ترتيب الوظائف - الذى أشارت المادة الثالثة من هذا القرار بأن يضعه مجلس ادارة الشركة وقبل وجود هذا الجدول يتمتع اعتبار احدى وظائف الشركة بالكادر العالى طبقا للقرار المذكور وانما تظل الوظيفة على ذات وضعها فى الشركة غير متأثرة بتاتا بهذا القرار .

١٢١ (١٩٦٥/٢/٦)

٢٩١ - اقسمة العاملين الذين تسوى حالاتهم طبقا للتعادل المنصوص عليه فى القرار الجمهورى رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ .

قد حسم قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٧٠٩ لسنة ١٩٦٦ فى شأنه تسويات العاملين فى المؤسسات العامة والشركات التابعة لها كل خلاف فى شأن اقسمة العاملين الذين تسوى حالاتهم بحسب التعادل المنصوص عليه فى قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ وذلك فى المادة الاولى من القرار ٢٧٠٩ لسنة ١٩٦٦ مالف الذكر والتي تقضى به فقرتها الاولى بأنه

استثناء من حكم المادة ٦٤ من لائحة نظام العاملين في الشركات تحدد أقليمية العاملين في المؤسسات العامة والشركات التابعة لها في الفئات التي سويت حالتهم عليها بعد التعادل اعتباراً من ١٩٦٤/٧/١ على ألا تصرف الفروق المالية المترتبة على ذلك إلا اعتباراً من أول السنة المالية التالية لتاريخ تصديق مجلس الوزراء على قرار مجلس إدارة المؤسسة المختصة بهذا التعادل .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن أقليمية العاملين في المؤسسات العامة والشركات التابعة لها في الفئات التي سويت حالاتهم عليها بعد التعادل تكون اعتباراً من أول يوليو سنة ١٩٦٤ على أن لا تصرف الفروق المالية المترتبة على ذلك إلا اعتباراً من أول السنة المالية التالية لتاريخ تصديق مجلس الوزراء على قرار مجلس إدارة المؤسسة المختصة بهذا التعادل .

(١٢٤٨) (١٩٦٦/١١/٦)

ترقية

أ) عموميات .

- ١ - اعتراض الوزير عليها .
- ٢ - خلو الدرجات التي تجرى عليها .
- ٣ - وحدة الميزانية وانقسامها .
- ٤ - القيد على درجة .
- ٥ - شرط الصلاحية الزمنية .

ب) ترقية بالاختيار .

- ج) ترقية من الكادر المتوسط للكادر العالي .
- د) ترقية غير المؤهلين .
- هـ) ترقية قسماً الموظفين .
- و) ترقية الموظف المنقول .
- ز) ارجاء الترقية .

أ) عموميات

- ١ - اعتراض الوزير عليها .
- ٢ - خلو الدرجات التي تجرى عليها .

- ٣ - وحدة الميزانية وانقسامها .
- ٤ - التقيد على درجه .
- ٥ - شروط الصلاحيه الزمنيه .

١ - اعتراضى الوزير عليها

٢٩٢ - اختصاص لجنة شئون الموظفين باقتراح ترقية الموظفين لغاية الدرجة الاولى - .
سلطة الوزير فى هذا الشأن - قراره بإرجائها - عدم اعتباره اعتراضا عليها .

أن المستفاد من نص المادة ٢٨ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ الخاص بنظام موظفى الدولة أن ترقية الموظفين لغاية الدرجة الاولى تكون بقرار من الوزير بناء على اقتراح لجنة شئون الموظفين فلا يملك الوزير سلطة الترقية مباشرة دون اقتراح سابق بذلك من اللجنة المذكورة وقد يكون قرار الترقية صريحا وذلك فى حالة اعتماد الوزير اقتراحات اللجنة خلال شهر من تاريخ رفعها اليه وقد يكون قرارا ضمنيا اذا لم يعتمدهما الوزير ولم يبد اعتراضه عليها خلال هذا الميعاد ، وهذا القرار الضمنى الذى يفيد اقرار مقترحات اللجنة بشأن ترقية الموظفين منوط بسكوت الوزير طيلة الشهر منذ رفع هذه المقترحات اليه وهو السكوت الذى اعتبره المشرع قرينة على قبول المقترحات والموافقة عليها أما حيث يبنى الوزير رأيا أو يتخذ قرارا ينهى هذه القرينة كان يقرر ارجاء الترقية المقترحة لأن الوقت غير ملائم لاجرائها - فلا يجوز تأويل هذا القرار بأنه بمثابة سكوت من الوزير لعدم اعتراضه على المقترحات اعتراضا مسببا وترتيب ذات الآثار التى رتبها القانون على انقضاء الميعاد المشار اليه دون اعتراض من الوزير عليها وهى اعتبار المقترحات معتمدة نافذة ذلك لأن الوزير يملك اتخاذ هذا الاجراء اذ يدخل فى نطاق سلطته التقديرية اختيار الوقت الملائم لاجراء الترقية وفقا للمتعضيات العمل فى وزارته .

وعلى مقتضى ما تقدم لا يعتبر القرار الصادر من الوزير بإرجاء الترقيات اعتراضا على هذه الترقيات مما يتعين أن يكون مسببا وانما هو اجراء يملكه الوزير عمالا لحقه فى اختيار الوقت الملائم لاجراء هذه الترقيات حسبما تقتضيه مصلحة العمل فى الوزارة وهو اجراء كاف للدلالة على نفير قرينة الموافقة على هذه الترقيات التى يرتبها المشرع على انقضاء شهر من تاريخ رفع مقترحات لجنة شئون الموظفين اليه دون اعتراض عليها .

(٢١٣) (١٧/٤/١٩٦٠)

(تعليق)

ضمن القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ المادة ٢٧ منه نفس الاحكام الواردة

في نص المادة ٢٨ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥٦ الملقى وذلك فيما يتعلق باعتماد الوزير لقرار لجنة شئون الأفراد وإعتراضه عليها ومن ثم يستمر العمل بما جاء في هذه الفتوى اذ ظل القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ .

وبالمبدأ الوارد في هذه الفتوى يطابق تماماً حكم المحكمة الإدارية العليا في الطعن رقم ١٠٧٥ لسنة ٥ ق بجلسته ١١/١٢/١٩٦٠ (كتابنا المحكمة الإدارية العليا ق ٥٨٢ ، ٥٨٣ ص ٦٠١) ، وإن كانت المحكمة قد قضت بعد ذلك في الطعن رقم ١٠٧٠ لسنة ٨ ق بجلسته ٤/٢٥/١٩٦٥ بأن ارجاء الوزير والنظر في الترقية بعد اقتراحها من لجنة شئون الموظفين لا يخرج عن كونه اعتراضاً من الوزير على اجرائها رغم حلول ميعادها ورفضاً لمقترحات اللجنة » (كتابنا المحكمة الإدارية العليا ق ٤٥٧ ص ٤٨٢) الا أن المحكمة لم تبين في هذا الحكم ما اذا كان يلزم تسبب هذا الارجاء من علمه وطالما اعتبرت المحكمة الارجاء بالترقية اعتراضاً عليها لزم اتباع حكم المادة ٢٨ من القانون ٢١٠ لسنة ١٩٥٦ الملقى ومن بعدها المادة ٢٧ من القانون ٤٦ لسنة ١٩٦٤ وتسبب هذا القرار .

٢٩٣ - تأشير الوزير على هامش التظلمات بقبولها شكلاً وإعادة الحركة الى المصلحة لإعادة عرضها على لجنة شئون الموظفين - بعد إلغاء الترشيحات التي أجرتها اللجنة وسحبها قرار وكيل الوزارة باعتمادها - التي على تأشير الوزير لعدم استيفائها شروط الاعتراض المطلوب للوزير طبقاً للمادة ٢٨ من قانون الموظفين لعدم تسببها - لا محل له ما دام الوزير يستعمل سلطة أخرى مفوضة له بمقتضى المادة ٣٨ في قبول التظلمات أو رفضها .

ان قيام الوزير بالتأشير على هامش التظلمات بقبول التظلم شكلاً وإعادة الحركة الى المصلحة لإعادة عرضها على لجنة شئون الموظفين لبحثها على ضوء الاعتراضات المختلفة ، لا مراء في أن التأشير سألقة الذكر تتضمن في حقيقة أمرها إلغاء للترشيحات التي أجرتها لجنة شئون الموظفين بجلستها المنعقدة في ١٩٦٠/٢/٢٣ وسحبها لقرار وكيل الوزارة الصادر باعتمادها في ١٩٦٠/٣/٩ والا لكانت إعادة العرض على لجنة شئون الموظفين من قبيل اللغو الذي لا طائلة ورائه خاصة وأن اللجنة لا تستطيع أن تراجع نفسها فيما اتخذته من قرارات بعد أن اعتمدت من السيد وكيل الوزارة في ١٩٦٠/٣/٩ .

ولا يغير من هذا النظر القول بأنه اذا كان المقصود من تأشير الوزير إلغاء حركة الترقية وسحبها وبعبارة أخرى قبول التظلمات موضوعاً لوردت العبارة صريحة في هذا المعنى ذلك أن من المسلم أن العبارة في تفسير القرار الإداري هي بفحواه لا بعبارة ومبناه وأنه لا يجوز أن يتطلب في الهشوات الإدارية التعبير عن ارادتها بعبارة صريحة وواضحة بل الغالب أن تعبر عن ذلك بما يسعفها من العبارات والقضاء وجهات الرأي أن تبحث كنهها وحقيقة النية التي اتجهت اليها .

ولا ينال من ذلك أيضا ما ذهب اليه السيد من أنه لا يجوز الاعتداد بتأشير السيد الوزير سالفة الذكر إذا لم تستوف الشرائط اللازمة لاعتبارها اعتراضا قانونيا طبقا للمادة ٢٨ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ (١) ومن أهمها أن يبدي الوزير كتابة الاسباب المبررة لاعتراضه ثم يعيد الحركة الى اللجنة بعد تحديد أجل للرد على هذه الاعتراضات ، ولا وجه لهذا القول ذلك أن الوزير لم يكن يصدد مباشرة اختصاصاته المنصوص عليها في المادة ٢٨ المشار اليها بعد أن فرغ من أمرها باعتماد وكيل الوزارة المفوض من قبله في ذلك ولم يعن حقن أن يراجعها بل كان يصدد مباشرة سلطاته التي يملئها عليه مركزه كرأس للجهاز الادارى للوزارة في الرد على التظلمات واقرار الحقوق الادارية وبوجه خاص تلك المنصوص عليها في المادة ٣٨ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ المشار اليه من تقرير قبول أو رفض التظلمات المقعدة اليه في شأن الترقية من الدرجة الثانية الى الدرجة الاولى .

وبناء على ذلك فإن القرار الصادر من وكيل الوزارة في ١٩٦٠/٣/٩ باعتماد حركة الترقيات - المشار اليها - لم يعد له وجود قانوني بعد أن صدر قرار الوزير بسحبه واعلام آثاره وعلى هذا مقتضى يكون القرار الوارد رقم ٢٢٨ لسنة ١٩٦٢ - الصادر بترقية السيد / الى الدرجة الاولى اعتبارا من ١٩٦٠/٣/٩ وتعيينه مديرا للمساحة التفصيلية بالوجه القبلي استنادا الى القرار الاول باطلا لقيامه على سبب باطل ولوروده على محل انعدام كيان القانوني ويتعين من ثم سحبه اعمالا لمبدأ المشروعية ووضعا للامور في نصابها الصحيح .

(٣٨٠) ١٩٦٣/٤/١١)

(تعليق)

لم يعد للحكم الذي استحدثه القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٧ من تعديل نص المادة ٣٨ من القانون ٢١٠ لسنة ١٩٥١ مقابل في القانون ٤٦ لسنة ١٩٦٤ ومن ثم سقطت القيود التي كان يفرضها نص المادة ٢٨ من القانون ٢١٠ لسنة ١٩٥١ معلة بالقانون ٧٣ لسنة ١٩٥٧ بشأن الترقية من الدرجة الثانية الى الدرجة الاولى وما يعلوها من درجات وما رسمه هذا النص من قيود خاصة بالظعن في هذه الترقيات وبالقانون ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بالقانون ٤٦ لسنة ١٩٦٤ أصبحت الترقية الى هذه الدرجات تسرى عليها كافة القواعد التي تسرى على الترقية الى الدرجات الاخرى ويظعن فيها طبقا للقواعد العامة .

(١) تقابل المادة ٢٧ من القانون ٤٦ لسنة ١٩٦٤ .

٢ - خلو الدرجات التي تجرى عليها

٢٩٤ - نص المادة ٤١ من قانون التوظيف رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ معدلة بالقانون ١٢٠ لسنة ١٩٦٠ على تخصيص ثلث درجات الاقليمية المطلقة في كل وزارة او مصلحة لتسوية الدرجات الشخصية الناتجة عن ترقية قطعي الموظفين طبقا للمادة ٤٠ مكررا من قانون التوظيف. وعن تطبيق قانون المعادلات الدراسية رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ - وجوب شغل الدرجات الاصلية للأكوادة باصحاب الدرجات الشخصية بقوة القانون من تاريخ خلوها دون حاجة لأي اجراء - امتناع الترقية عليها كونها غير خالية طائفا ما صدر قرار بالترقية عليها يعتبر متضمنا .

تنص المادة ٤١ مكررا من قانون نظام موظفي الدولة رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ معدلة بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٠ (١) على أنه « مع عدم الاخلال. بنصوص المادتين ٣٥ و ٤١ اذا قضى الموظف حتى تاريخ نفاذ هذا القانون ١٥ سنة في درجة واحدة أو ٢٤ سنة في درجتين متتاليتين أو ٢٨ سنة في ثلاث درجات متتالية أو ٣١ سنة في أربع درجات متتالية اعتبر مرقى الى الدرجة التالية بصفه شخصية ما لم يكن التقريران الاخيران عنه بدرجة ضعيف ويسرى هذا الحكم مستقبلا على من يكمل المدد السابقة - ويعتبر مرقى بالشروط نفسها في اليوم التالي لانقضاء المدد والموظفين الذين اكملوا هذه المدد قبل صدور هذا القانون - يعتبرون مرقين من تاريخ صدوره .

ويخصص ثلث درجات الاقليمية المطلقة في كل وزارة او مصلحة لتسوية الدرجات الشخصية الناشئة عن تطبيق احكام هذه المادة والقانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ الخاص بالمعادلات الدراسية المعدل بالقانون رقم ٣٧٧ لسنة ١٩٥٣ » .

وبين من الفقرة الاخيرة من هذا النص أن القانون يقضى بأن تخصص ثلث الدرجات المخصصة للترقية بالاقليمية في كل وزارة او مصلحة لتسوي عليها الدرجات الشخصية الناشئة عن تطبيق ما نصت عليه المادة ٤٠ مكررا من ترقية الموظف الذي يقضى في درجة واحدة أو في درجتين متتاليتين أو ثلاث درجات متتالية أو في أربع درجات متتالية المدد المنصوص عليها فيه الى الدرجة التالية لدرجته اعتبارا من تاريخ اكتمال هذه المدد وكذلك الدرجات الشخصية الناشئة عن تطبيق قانون المعادلات الدراسية الذي يقضى باعتبار الموظفين الذين تسرى في شأنهم احكامه في الدرجات المقررة للمؤهلات الحاصلين عليها اعتبارا من تاريخ حصولهم عليها أو من تاريخ التحاقهم بخدمة الحكومة أي التاريخين اقرب .

وقد أراد الشارع بهذا التخصيص التخلص من الدرجات الشخصية

(١) أضيف بالقانون ٤٦ لسنة ١٩٦٤ ووضعت المادة ٢٢ منه نظاما خاصا لصلاح حالات الراسين في الدرجات .

الناشئة عن الترقيات والتسويات المشار إليها والتي قررت حتى لا يكون تطبيق أحكام المادة ٤٠ مكررا وقانون المعادلات الدراسية وهنا بوجود درجات خالية إذ أن تطلب ذلك مما يحول دون تحقيق ما استهدفه الشارع بهذه الأحكام من التيسير على قدامى الموظفين الذين ظلوا في درجاتهم المدد الطويلة المنصوص عليها في تلك المادة ومن تسوية حملة المؤهلات الموجودين بالخدمة في ٢٢ من يولييه سنة ١٩٥٣ - تاريخ نفاذ قانون المعادلات الدراسية - تسوية تعالج الأوضاع التي كانوا فيها والتي كانت مثار الشكوى المتكررة منهم . وفي سبيل تحقيق هذه الأهداف ، قضى الشارع بإجسراء الترقيات والتسويات المشار إليها على أساس وضع الموظف في الدرجة التي يرقى إليها أو يستحقها طبقا للتسوية - وذلك بصفة شخصية مراعاة لأوضاع الميزانية التي قد لا تتضمن عندئذ درجات أصلية يمكن وضعه عليها - وهذا بطبيعته وضع مؤقت وتضمن القانون وسيلة تسويته بما نص عليه من أنه عند وجود درجات خالية يخصص ثلثها لوضع أصحاب الدرجات الشخصية عليها حتى تستنفذ هذه الدرجات . وتخصص ثلث الدرجات المخصصة للترقية بالأقدمية لأصحاب الدرجات الشخصية على نحو ما سلف شرحه أما يتم بقوة القانون بحيث ينشأ المركز القانوني المترتب عليه بمجرد خلو الدرجات ودخولها في نسبة الثلث المشار إليها دون حاجة إلى اتخاذ أي إجراء في هذا الخصوص ، ومن ثم لا يعمل الأمر مجرد تنفيذ مادي لما ترتب بقوة القانون من تخصيص هذه الدرجات لإجراء التسوية المشار إليها وبذلك تصبح الدرجات المذكورة مشغولة بمن يسعفهم الدور من أصحاب الدرجات الشخصية المشار إليها إذ يعتبر هؤلاء قد وضعوا بقوة القانون على الدرجات الأصلية المشار إليها اعتبارا من تاريخ خلوها .

ومحصل ما سبق أن تسوية أصحاب الدرجات الشخصية على الدرجات الأصلية التي تدخل في حدود النسبة المخصصة لإجراء هذه التسوية طبقا للمادة ٤٠ مكررا سالفة الذكر تتم بقوة القانون بحيث ينشأ المركز القانوني المترتب عليها بمجرد تحقق موجب وهو خلو الدرجات الأصلية الداخلة في حدود هذه النسبة .

وعلى مقتضى ذلك فإن الدرجات الأصلية المذكورة تشغل بقوة القانون بأصحاب الدرجات الشخصية المشار إليهم اعتبارا من تاريخ خلوها ، وبترتب على ذلك كل الآثار التي تنترتب قانونا على شغل درجة ما ومنها امتناع الترقية إليها لأن الترقية لا تكون إلى درجة خالية .

وتطبيقا لذلك - فإنه ما دام الثابت الذي لا نزاع فيه بين كل من ديوانى الموظفين والمحاسبات - أن الدرجة الخامسة التي خلت في وزارة الأشغال العمومية في ٢٣ يونيو سنة ١٩٦٢ تدخل في نسبة الثلث المخصصة لتسوية للدرجات الشخصية إذ أن الترقية إلى هذه الدرجة كلها تتم بالأقدمية

طبقاً للقانون رقم ٢٠٨ لسنة ١٩٥٩ وكانت هذه الدرجة هي سادس درجة خامسة تخلو في تلك السنة وكان الدرجات الخمس التي خلت قبل ذلك قد شغلت أربع منها بالترقية إليها وشغلت درجة منها بتسوية درجة شخصية عليها - فإن هذه الدرجة التي خلت في ٢٣ من يونيو سنة ١٩٦٢ تكون قد تميزت كدرجة تسوية . ومن ثم تعتبر مشغولة بقوة القانون اعتباراً من هذا التاريخ بصاحب الدرجة الشخصية الذي حل عليه الدور ليوضع على درجة أصلية طبقاً للقانون . وتبعا لذلك يكون من غير الجائز قانوناً الترقية بمعد ذلك على هذه الدرجة والقرار الذي يصدر بإجراء مثل هذه الترقية لا يجد محلاً يرد عليه فيكون لذلك غير ذي أثر قانوناً . ويعتبر لذلك كان لم يصدر أصلاً لاستحالة أعمال مقتضاة قانوناً ما دام أنه ليس ثمة درجة شاغرة تجرى ترقية الموظف المرقى بها عليها .

ولما تقدم - يكون القرار الوزاري رقم ٢٩٠ لسنة ١٩٦٢ المشار إليه فيما سلف - جاء فيما تضمنه من الترقية إلى الدرجة الخامسة الكتابية التي خلت بوزارة الأشغال في ٢٣ يونيو سنة ١٩٦٢ رغم كونها قد شغلت في التاريخ المذكور بوضع أقدم الموظفين أصحاب الدرجات الخامسة الشخصية عليها غير مصادف محلاً يرد عليه مما يقتضي عدم الاعتداد بالترقية المقررة به وإجراء مقتضى ذلك وترتيب أثره قانوناً دون تقييد بميعاد وبذلك تسرد الترقية المشار إليها إلى تاريخ خلو درجة خامسة أخرى إن كانت قد خلت بعدئذ درجات والا اعتبرت كأن لم تكن بكل ما يترتب على ذلك من آثار .

(٦٤ / ١ / ١٩٦٤)

٢٩٥ - جواز شغل درجات البعوثين إلى الخارج بالترقية عليها أسوة بشغل درجات
العلمين .

إن المادة ٤٧ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بإصدار قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة تنص على أنه (١) « يحفظ على سبيل التذكارات لأعضاء البعثات من العاملين والمجندين وظائفهم ويجوز شغل هذه الوظائف بصفة مؤقتة على أن تخل عند عودتهم وكذلك مع عدم الإخلال بما لوزير الحزارة من سلطة إعانة أسر المجندين في الأحوال وطبقاً للاوضاع التي يقررها رئيس الجمهورية » .

ومفاد هذه المادة جواز شغل درجة العامل المبعوث بصفة مؤقتة على أن تخل عند عودته .

(١) تقابل وتطابق المادة ٥٣ من القانون ٢١٠ لسنة ١٩٥٩ .

وتنص المادة ٤٦ من القانون سالف الذكر على أنه (١) « عند إعارة أحد العاملين تبقي وظيفته خالية ويجوز شغل هذه الوظيفة بصفة مؤقتة على أن تخل عند عودة الممارس شغل الوظيفة بقرار من السلطة التي تمارس حق التعيين وعند عودة العامل يشغل وظيفته الأصلية إذا كانت خالية أو يشغل أى وظيفة خالية من درجته أو يبقى في وظيفته الأصلية بصفة شخصية على أن ، تسوى حالته في أول وظيفته تخلو من نفس الدرجة » .

وقد أصدرت اللجنة العليا لتفسير قانون العاملين المدنيين القرار التفسيري رقم ١ لسنة ١٩٦٥ وجاء في مادته الثالثة « ان مقتضى حكم الفقرة الأولى من المادة ٤٦ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ انه عند إعارة أحد العاملين يجوز شغل وظيفته بدرجتها وذلك سواء عن طريق التعيين فيها أو الترقية عليها بقرار من السلطة التي تمارس حق التعيين » .

وعلى هدى هذا التفسير التشريعي للمادة ٤٦ من قانون نظام العاملين المدنيين للدولة يمكن تفسير المادة ٤٧ منه اذ أن التفسير أيا كان مصنفه تشريعيا كان أو قضائيا أو فقهيا لا يقرر أحكاما جديدة وإنما يوضح أحكام النص موضوع التفسير وقياسا على ما ذهب اليه اللجنة العليا لتفسير قانون العاملين المدنيين في تفسيرها للمادة ٤٦ من أنه يجوز أن يكون التعيين في وظائف الممارسين بطريق الترقية يمكن تفسير المادة ٤٧ بأن يكون شغل وظائف المبعوثين بطريق الترقية أيضا ولا يقدح في هذا التفسير أن المادة ٤٧ من هذا القانون لم تتضمن نصا مشابها لنص المادة ٤٦ يبين ما يتبع بالنسبة للمعار عند عودته في حالة عدم إمكان إخلاء الوظيفة اذ يجوز قياسا على ما قررته المادة ٤٦ سالف الذكر في شأن المعار أن يشغل المبعوث عند عودته من بعثته وظيفته الأصلية إذا كانت شاغرة أو يشغل أى وظيفة خالية من درجته أو يبقى في وظيفته الأصلية بصفة شخصية على أن تسوى حالته في أول وظيفته تخلو من نفس درجته » .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى أنه يجوز شغل درجات المبعوثين الى الخارج بالترقية عليها أسوة بشغل درجات الممارسين ويتبع في إخلائها بعد عودة المبعوث نفس الطريقة التي تتبع في إخلاء درجة المعار عند انتهاء عمارته .

(١٠٣٢ و ١٦٦٧/٩/٢٤)

٢٩٦ - جواز شغل درجة العامل المبعوث سواء عن طريق التعيين فيها أو الترقية عليها

(١) تقابل وتطابق المادة ٥٢ من القانون ٢١٠ لسنة ١٩٥١ .

(١) ان المادة ٤٧ من قانون نظام العاملين المدنيين الصادر به القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ تنص على أنه « تحفظ على سبيل التذكير لاعضاء البعثات من العاملين والمجندين وظائفهم ويجوز شغل هذه الوظائف بصفة مؤقتة على أن تخلى عند عودتهم وذلك مع عدم الاخلال بما لوزير الحزارة من سلطة اعانة أسر المجندين في الاحوال وطبقاً للاوضاع التي يقرها رئيس الجمهورية » .

ومن حيث أنه استنادا الى هذه المادة يجوز شغل درجة العامل المبعوث بصفة مؤقتة على أن تخلى عند عودته .

ومن حيث أن المادة ١٩ من القانون نظام العاملين المدنيين المشار اليه تنص على أن « يكون شغل الوظائف الحالية بطريق الترقية من الوظائف التي تسبقها مباشرة - أو بالتعيين - أو النقل » فالترقية هي احدى وسائل شغل الوظيفة شأنها في ذلك التعيين أو النقل .

ولا يجوز تخصيص نص المادة ٤٧ بأن يكون شغل الوظيفة بطريق التعيين وحده طالما ورد النص مطلقاً اذ يكون ذلك تخصيصاً بغير مخصص واية ذلك أن المشرع بالنسبة لشغل وظيفة العامل في اجازة دراسية بدون مرتب نص في المادة ٤٨ على أن يكون شغلها بالتعيين بصفة مؤقتة اذ ورد نص المادة المذكورة كما يلي : -

« يجوز بقرار من الوزير المختص أو من في سلطته منح العامل اجازة دراسية بمرتب أو بدون مرتب لمدة لا تتجاوز أربع سنوات وذلك على حسب مقتضيات العمل ويجوز شغل الوظيفة بالتعيين بصفة مؤقتة مدة الاجازة اذا كانت بغير مرتب على أن تخلى عند عودة العامل » .

فالمشرع قد غاير في الحكم بين شغل وظيفة من هو في اجازة دراسية بغير مرتب وبين شغل وظيفة المبعوث اذ نص على أن يكون شغل وظيفة الاول بطريق التعيين واطلق كلفيه شغل وظيفة الثاني وهو ذات التعيين الوارد بالنسبة للمعار اذ تنص المادة ٤٦ من قانون نظام العاملين المدنيين على أنه « عند اعارة أحد العاملين تبقى وظيفته خالية - ويجوز شغل هذه الوظيفة بصفة مؤقتة على أن تخلى عند عودة العامل للمعار ويكون شغل الوظيفة بقرار من السلطة التي تمارس حق التعيين » .

وعند عودة العامل يشغل وظيفته الاصلية اذا كانت خالية أو يشغل أى وظيفة خالية من درجته أو يبقى في وظيفته الاصلية بصفة شخصية على أن تسوى حالته في أول وظيفة تخلو من نفس الدرجة » .

(١) ايئت الجمعية السومية بهذه الفرى فتواها للمشورة بالقاعدة السابقة .

(٢) تقابل وتطابق المادة ٥٣ من القانون رقم ٢٨٠٠ لسنة ١٩٥١ للملكى .

ترقية (٤ - همويات (٢) خلو
الدرجات التي تجسرى عليها)

وقد أصدرت اللجنة العليا لتفسير قانون العاملين المدنيين القرار التفسيري رقم (١) لسنة ١٩٦٥ الذي جاء فيه ، ان مقتضى حكم الفقرة الاولى من المادة ٤٦ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ أنه عند اعارة أحد العاملين يجوز شغل وظيفته بدرجةها وذلك سواء عن طريق التعيين فيها أو الترقية عليها بقرار من السلطة التي تمارس حق التعيين .

ومن حيث أن الجمعية العمومية للقسم الاستشاري انتهت بطلستها المنعقدة في ٢٠ من ديسمبر سنة ١٩٦٧ الى جواز شغل درجات المبعوثين بالخارج بالترقية وذلك على مدى التفسير التشريعي للمادة ٤٦ من قانون نظام العاملين المدنيين للدولة إذ أن التفسير أيا كان مصدره تشريعيًا كان أو قضائيا أو فقهيًا لا يقرر أحكاما جديدة وإنما يوضح أحكام النص موضوع التفسير وقياسا على ما ذهبت اليه اللجنة العليا لتفسير قانون العاملين المدنيين في تفسيرها سالف الذكر من أنه يجوز أن يكون شغل وظيفة المعار بطريق الترقية أيضا ، ولا يقدح في هذا التفسير أن المادة ٤٧ من هذا القانون لم تتضمن نصا مشابها لنص المادة ٤٦ بين ما يتبع بالنسبة للمعار عند عودته في حالة عدم إمكان إخلاء الوظيفة فإنه يمكن أن يفسر ذلك رغبة المشرع في عدم تكرار حكم نص عليه في المادة السابقة مباشرة وعلى ذلك تطبيق ذات الأحكام الواردة في المادة ٤٦ على حالة عودة المبعوث بأن يشغل عند عودته من بعثته وظيفته الأصلية إذا كانت شاغرة أو يشغل أي وظيفة خالية من درجته أو يبقى في وظيفته الأصلية بصفة شخصية على أن تسوى حالته في أول وظيفة تخلو من نفس درجته .

ومن حيث أن القول بأن الاعارة تختلف عن البعثة في أنها قد تؤدي الى نقل العامل المعار الى الجهة المستعمرة فإن ذلك ليس بلازم حتما في جميع الإعارات وفي الغالب الاعم يعود العامل المعار الى وظيفته الأصلية كالمبعوث تماما .

أما القول بأن شغل درجات المبعوثين بالترقية سوف يؤدي الى شغلها بصفة دائمة وإن ذلك يستتبع - عند عودة المبعوث - المطالبة بإنشاء درجات جديدة - فهوود بأن المبعوث شأنه شأن المعار عند عودته يشغل وظيفته الأصلية إذا كانت شاغرة أو يشغل أي وظيفة خالية من درجته أو يبقى في وظيفته الأصلية - بصفة شخصية كما أن هذا القول ينظر الى الترقية باعتبارها تصميما لحال العامل فقط - وكأنها ترقية حتمية وجوبا بقسوة القانون وبغفل العنصر الأهم في الترقية وهي الخدمات التي تؤديها الوظائف وما أوجبته القانون على العامل من أن يقوم بعمل الوظيفة التي يرقى اليها بحيث ينبغي أن تستهدف الترقية أساسا أداء المهمة واحتياجات المرافق العامة وما يكفل حسن سيرها تحقيقا للمصلحة العامة وإن الإدارة هي القوامة

على تقدير هذه الاعتبارات وتترخص في الترقية الى الوظائف وفي اختيار وقت الترقية .

(١٩٦٨/٦/٢٦) ٦٦٦

٣ - وحدة الميزانية وانقسامها

٢٩٧ - العبرة في إجراء الترقيات هي وحدة الميزانية .

ان العبرة في إجراء الترقيات بين موظفي الوزارة أو المصلحة هي وحدة الميزانية ، فإذا كانت ميزانية الوزارة أو المصلحة الواحدة مقسمة الى عدة وحدات قائمه بذاتها مستقلة عما سواها . بوظائفها ودرجاتها فان الترقية من درجة الى أخرى داخل هذه الوزارة أو المصلحة انما تتم فحسب فيما بين موظفي كل وحدة من وحداتها بحيث لا يجوز استعمال وظيفة أو درجة في إحدى هذه الوحدات للترقية عليها من بين موظفي وحدة أخرى .

(١٩٦٤/١٢/٢٢) ١١٦٢

(تعليق)

نفس هذا المعنى حكم المحكمة الإدارية العليا في الطعن رقم ٦٧١ لسنة ٣ بجلسة ١٩٥٨/٧/١٢ (كتابنا المحكمة الإدارية العليا في ٤٦٣ ص : ٤٨٦) .

٢٩٨ - بصدر وزارة التربية والتعليم قرارات بالترقية على اساس اندماج الكادرين : الفني المالي والإداري في فترة لم يكن فيها الكادران متميزين - عدم مشروعية هذه القرارات - صدور القانون رقم ٨٤ سنة ١٩٦٤ - باندماج الكادرين بأثر رجعي يشمل الفترة المشار اليها يصبح هذه القرارات .

إذا كانت حركة الترقيات التي أجرتها وزارة التربية والتعليم في ٢٧ من سبتمبر سنة ١٩٦٣ والحركة التكميلية لها التي تمت في ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٦٣ قد أجريتا على أساس اندماج الكادرين الفني المالي والإداري بالوزارة رغم انفصالهما في هذا الوقت فإن كلا منهما تصبح صحيحة ومطابقة للقانون بصدور القانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٦٤ الذي قضى باندماج هذين الكادرين بميزانية ١٩٦٤/٦٣ اعتباراً من أول يوليو سنة ١٩٦٣ أي من تاريخ سابق على تاريخ هاتين الحركتين .

(١٩٦٤/٨/١٣) ١١٠٦

ترقية (١ - مسميات (٣)
وحدة الميزانية والمسابها)

٢٩٩ - صدور القانون رقم ٨٤ سنة ١٩٦٤ بإدماج الكادرين الفني المال والاداري في ميزانية ١٩٦٣/١٩٦٤ بوزارة التربية والتعليم اعتبارا من اول يوليو سنة ١٩٦٣ - اثره عمل قرارات الترقية التي اجريت على اساس انفصال الكادرين بعد هذا التاريخ .

ان حركة الترقيات التي اجرتها الوزارة اعتبارا من ٨ يناير سنة ١٩٦٤ وان كانت قد تمت وفقا للاحكام القانونية التي كانت قائمه وقت صدورها على اساس انفصال الكادر الفني العالي عن الكادر الاداري بما يتفق مع اوضاع الميزانية آنذاك الا انه وقد صدر القانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٦٤ مقرر ادماج هذين الكادرين في ميزانيه السنة المالية ١٩٦٤/٦٣ اعتبارا من اول يوليو سنة ١٩٦٣ أى بأثر رجعي يمتد الى ما قبل اجراء تلك الحركة فان القرار الاداري الذي تضمنتها يصبح مشوبا بميب مخالفة القانون مما يبطله .

(١١٠٦) (١٩٦٤/١٢/١٣)

♦ ♦ ♦ - فصل ميزانية احدى وحدات الوزارة او المصلحة وادماجها في ميزانية وزارة او مصلحة اخرى - خروج الموظفين الذين نقلت وظائفهم ودرجاتهم من عدد موظفي الجهة الاولى ودخولهم ضمن عدد موظفي الجهة الثانية - عدم جواز ترقيتهم على وظائف ودرجات الوزارة او المصلحة الاولى - تكون ترقيتهم على وظائف الوزارة او المصلحة التي انتمت فيها وظائفهم ودرجاتهم .

ان سلخ ميزانية احدى وحدات الوزارة او المصلحة عنها وادماجها في ميزانية وزارة او مصلحة اخرى يستتبع فصل وظائف ودرجات هذه الوحدة عن وظائف ودرجات الوزارة او المصلحة الاولى وادماجها ضمن وظائف ودرجات الوزارة او المصلحة الاخرى ويترتب على ذلك أن موظفي هذه الوحدة يخرجون من عدد موظفي الوزارة او المصلحة التي نقلت وظائفهم ودرجاتهم منها ويشملهم كشف اقلعية واحد مع موظفي الوزارة او المصلحة التي انتمت فيها ميزانية هذه الوحدة وبالتالي فلا يجوز ترقيتهم على وظائف ودرجات الوزارة او المصلحة الاولى وتكون ترقيتهم على وظائف ودرجات الوزارة او المصلحة التي انتمت فيها وظائفهم ودرجاتهم (١) .

غير أن نقل بعض الوظائف والدرجات من احدى الوزارات أو المصالح الى وزارة أو مصلحة أخرى في ميزانية احدى السنوات المالية ، لا يترتب عليه بذاته اعتبار الموظفين الشاغلين لهذه الوظائف والدرجات منقولين الى

(١) للمحكمة الادارية العليا قضاء مشابه صدر في الطعن رقم ٨٦٠ لسنة ٥ قأ بجلسته

١٩٦١/٤/٢٩ بمناسبة ضم مصلحة مصائد الاسماك ومصلحة خفر السواحل (كتابنا المحكمة

الادارية العليا ق ٤٦٥ - ص ٤٨٧ ؟

الوزارة أو المصلحة الأخيرة ، وإنما يتعين صدور قرارات فردية بنقلهم إليها تبعاً لنقل وظائفهم ودرجاتهم .

وبتطبيق ما تقدم على الحالة المعروضة فإنه لا كانت ميزانية قسم تسجيل المستحضرات الصيدلانية قد فصلت عن ميزانية وزارة الصحة وضمت إلى ميزانية وزارة الصحة المركزية اعتباراً من أول يوليو سنة ١٩٦٠ تاريخ العمل بميزانية السنة المالية ١٩٦١/٦٠ وترتب على ذلك نقل درجات القسم المذكور إلى وزارة الصحة المركزية كما قررت لجنة شئون الموظفين بوزارة الصحة - بالمحضر المعتمد من السيد وزير الصحة بتاريخ ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٦٠ - نقل موظفي ذلك القسم إلى وزارة الصحة المركزية على نفس درجاتهم - اعتباراً من أول يوليو سنة ١٩٦٠ - ومن ثم فإن موظفي القسم المشار إليه يخرجون من عداد موظفي وزارة الصحة ويدخلون في عداد موظفي وزارة الصحة المركزية ويشملهم مع موظفي هذه الوزارة الأخيرة كشف اقليمية واحد وبالتالي فلا تجوز ترقيةهم على درجات وزارة الصحة إنما تتم ترقيةهم على درجات وزارة الصحة المركزية .

وقد صدر بعد ذلك القرار الجمهوري رقم ١٣١٦ في ١٦ من أغسطس سنة ١٩٦١ بتشكيل الوزارة - وترتب على هذا القرار إلغاء وزارة الصحة المركزية وأصبحت وزارة الصحة واحدة يتبعها موظفوا كل من وزارة الصحة المركزية ووزارة الصحة التنفيذية إلا أنه رغم ذلك فقد ظلت ميزانية كل من هاتين الوزارتين مستقلة بوظائفها ودرجاتها عن الوزارة الأخرى إلى ابتداء السنة المالية ١٩٦٣/٦٢ في أول يوليو سنة ١٩٦٢ إذ نقلت وظائف ودرجات وزارة الصحة المركزية - ومن بينها وظائف ودرجات قسم تسجيل المستحضرات الصيدلانية - إلى ميزانية وزارة الصحة وصدر القرار رقم ١٣٤٧ لسنة ١٩٦٢ في ٢٢ من يوليو سنة ١٩٦٢ بنقل موظفي وزارة الصحة المركزية بدرجاتهم - ومن بينهم موظفي القسم سالف الذكر - إلى وزارة الصحة اعتباراً من أول يوليو سنة ١٩٦٢ وأصبح يشملهم كشف اقليمية واحد مع موظفي وزارة الصحة ومن ثم فإنه لا أثر لصور القرار الجمهوري رقم ١٣١٦ لسنة ١٩٦١ المشار إليه في هذا الخصوص فهو لا يترتب عليه بذاته اندماج وظائف ودرجات وزارة الصحة المركزية - ومعها القسم المذكور - ضمن وظائف ودرجات وزارة الصحة أو اعتبار موظفي وزارة الصحة المركزية ومعهم موظفي القسم سالف الذكر ضمن موظفي وزارة الصحة بحيث يشملهم جميعاً كشف اقليمية واحد ، إذ أنه رغم صدور هذا القرار فقد ظلت وزارة الصحة المركزية وحدة قائمه بذاتها مستقلة بوظائفها ودرجاتها عن وزارة الصحة ، إنما تترتب تلك الآثار على نقل وظائف ودرجات وزارة الصحة المركزية إلى ميزانية وزارة الصحة في ميزانية السنة المالية ١٩٦٣/٦٢ - اعتباراً من أول يوليو سنة ١٩٦٢ وصور القرار الوزاري رقم ١٣٤٧ لسنة

١٩٦٢ ينقل موظفي وزارة الصحة المركزية بدرجاتهم الى وزارة الصحة اعتبارا
من التاريخ الاخير .

وبما ان الصيدلية (٥٠٠٠٠) كانت ضمن موظفي قسم تسجيل
المستحضرات الصيدليه ونقلت بدرجاتها الى وزارة الصحة المركزية اعتبارا
من اول يوليو سنة ١٩٦٠ ومن ثم تكون قد خرجت من عداد موظفي وزارة
الصحة ودخلت في عداد وزارة الصحة المركزية اعتبارا من هذا التاريخ الاخير .
وظلت كذلك الى ان صدر القرار رقم ١٣٤٧ لسنة ١٩٦٢ فدخلت في عداد
موظفي وزارة الصحة مرة ثانية واصبح يشيها معهم كشف اقليمية واحد ،
وعلى ذلك فان الصيدلية المذكورة لم تكن داخلية في عداد موظفي وزارة الصحة
في الفترة اعتبارا من اول يوليو سنة ١٩٦٠ حتى ٣٠ يونيو سنة ١٩٦٢ -
وبالتالي فانه لم يكن من الجائز ترقيةها خلال تلك الفترة على درجات وزارة
الصحة . ولما كان القرار الصادر بترقيته بعض موظفي وزارة الصحة الى
الدرجة الرابعة - والمتظلم منه - قد صدر في ٥ من مارس سنة ١٩٦٢ - اي
خلال الفترة السالفة الذكر - فانه لم يكن من الجائز قانونا ترقية الصيدلية
المذكورة الى الدرجة الرابعة بمقتضى هذا القرار - على درجات وزارة الصحة
- ولذلك فانه لا يجوز لها التظلم منه او النسي عليه .

(١١٦٢ / ١٢ / ٢٢)

٣٠٩ - اصاح موظفي الهيئة العليا للادوية مع موظفي المؤسسة العامة لتجارة وتوزيع
الادوية في سلك واحد - لا يتول موظفي هذه المؤسسة الاخير حق الطعن في قرارات الترقية
التي اصدرتها الهيئة العامة للادوية قبل العمل بالقرار الجمهوري الصادر بهذا الاصاح .

ان المتظلمين اذ كانا من موظفي المؤسسة العامة لتجارة وتوزيع الادوية
قبل ادماجها مع الهيئة العليا للادوية في مؤسسة واحدة هي المؤسسة
المصرية العامة للادوية وفقا للقرار الجمهوري رقم ٩٩٤ لسنة ١٩٦٢ فانه لاوجه
لما يدعيان اليه من انارة موضوع تاريخ بدء حساب الميعاد القانوني المقرر
للطعن في قرارات الترقية الصادرة من مدير عام الهيئة العليا للادوية بالنسبة
اليهم اعتبارا من تاريخ العمل بالقرار الجمهوري رقم ٩٩٤ لسنة ١٩٦٢ سالف
الذكر في ابريل سنة ١٩٦٢ او بعد هذا التاريخ . وذلك انه وقت صدور
القرارات المشار اليها لم يكن للمتظلمين اصل حق في ان يتزاجوا في الترشيع
للترقية الى الدرجات التي صدرت بشأنها تلك القرارات مع ان ينتظمهم سلك
موظفي الهيئة العليا للادوية ممن صدرت لصالحهم قرارات الترقية المتظلم منها
اذ لم يكونا - في ذلك الوقت - داخلين في عداد موظفي الهيئة المذكورة ومن
ثم فان قرارات الترقية المشار اليها لم تمس ولم يكن من شأنها ان تمس
المركز القانوني لكل من المتظلمين وقت صدورها وبالتالي يكون تظلم السيدين
المذكورين من هذه القرارات غير قائم على اساس سليم من القانون ويتعين

م ٣٤ فتاوى

لذلك رفضه ولا يقر من هذا النظر انلماج المتظلمين مع موظفي الهيئة العليا
للادوية في سلك موظفي المؤسسة المصرية العامة للادوية والكيمياء ويات
والمستلزمات الطبية وذلك اعتبارا من تاريخ العمل بالقرار الجمهوري رقم ٩٩٤
لسنة ١٩٦٣ في أبريل سنة ١٩٦٢ بعد أن صدرت قرارات الترقية المذكورة
وأصبحت بمثابة القرارات السلمية لتحصلها ضد السحب أو الطعن بالإلغاء
بانقضاء المواعيد القانونية المقررة لذلك .

(١٤٢٣) (١٩٦٣/١٢/١٥)

٣٠٢ - نقل معهد التغذية من وزارة البحث الى وزارة الصحة بالقرار الجمهوري رقم
٢٠٨ لسنة ١٩٦٤ المعمول به في ١٩٦٤/١/١٤ - يترتب عليه اعتبار العاملين بالمعهد من عداد
العاملين بوزارة الصحة من هذا التاريخ - وجوب ترتيبهم بالنسبة لزملائهم بوزارة الصحة بصحب
الضمانات في المراجعات المالية التي يشغلونها في ١٩٦٤/١/١٤ .

١ - ان قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٣ بتنظيم وزارة البحث
العلمي نص على الحاق معهد التغذية التابع لوزارة الصحة بوزارة البحث
العلمي ثم صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٠٨ لسنة ١٩٦٤ بإعادة تنظيم
وزارة البحث العلمي ونص في مادته الثالثة على أن « تلحق بوزارة البحث
العلمي الجهات الآتية بميزانياتها ، وكذلك موظفوها وعمالها بدرجاتهم
الحالية ٠٠٠ » ولم يرد معهد التغذية ضمن الجهات التي تضمنتها هذه المادة
كما نص القرار في مادته السادسة على أن « تنقل الجهات الاخرى المنصوص
عليها في قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٣ المشار اليه بميزانياتها
وموظفيها وعمالها بمرتباتهم وأجورهم ومكافاتهم الحالية الى الوزارات التي
كانت تتبعها اصلا قبل العمل بقرار السيد رئيس الجمهورية رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٣
المشار اليه » ونص في مادته الثامنة على أن (ينشر هذا القرار في الجريدة
الرسمية ٠ ويعمل به من تاريخ نشره) وقد نشر في ١٤ من يناير سنة
١٩٦٤ .

ومن حيث أنه بصريح النصوص المتقدمة يعتبر معهد التغذية منقولا الى
وزارة الصحة - بميزانيته والعاملين فيه بجاتهم المالية ابتداء من ١٤ يناير
سنة ١٩٦٤ ومنذ هذا التاريخ يعتبر العاملون بالمعهد المذكور من عداد
العاملين بوزارة الصحة - ولا وجه لارجاء هذه الآثار الى أول يوليو سنة ١٩٦٤
تاريخ العمل بالميزانية التالية لصدور قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٠٨ سنة
١٩٦٤ المشار اليه لتعارض ذلك مع صريح نصوص ذلك القرار - ولأن مقتضاها
تعطيل العمل بأحكام القرار في الفترة من ١٤ يناير سنة ١٩٦٤ الى آخر يوتييه
سنة ١٩٦٤ بغير سند من القانون .

ومن حيث انه ترتيبا على ذلك يتعين أن يكون ترتيب العاملين في المعهد

بالنسبة الى زملائهم في وزارة الصحة بحسب اقدمياتهم في الدرجات المالية التي يشغلونها وذلك اعتبارا من ١٤ يناير سنة ١٩٦٤ ، وتكون القرارات الادارية الصادرة من وزارة الصحة في الفترة من ١٤ يناير سنة ١٩٦٤ حتى اول يوليو سنة ١٩٦٤ بترقية موظفين أو عمال بالوزارة يلون العاملين بالمعهد في الاقدمية قرارات مخالفة للقانون فيما تضمنته من تخطي هؤلاء الآخرين في الترقية بالادمية ويكون من حقهم الطعن في هذه القرارات بالوسائل القانونية المناسبة ويظل ميعاد ذلك الطعن مفتوحا امامهم الى تاريخ علمهم بصحة وضعهم القانوني من اعتبارهم في عداد العاملين بوزارة الصحة منذ ١٤ من يناير سنة ١٩٦٤ . وهو العلم الذي يرسى اليقين فيما شجر من خلاف حول تحديد تاريخ انتقالهم الى تلك الوزارة التي يكون من حقها ان تسحب مثل قرارات الترقية المشار اليها فيما تضمنته من تخطي العاملين بالمعهد في الترقية بالادمية دون أن يحتج امام اجراء السحب بتحصن قرارات الترقية طالما أن ميعاد الطعن بالالغاء فيها ما زال قائما كما سبق وأن حق سحبها مرتبط في ميعاد ممارسته بميعاد الطعن بالالغاء الذي يفتح لأولئك العاملين بعلمهم بالتاريخ الصحيح لتبنيهم لوزارة الصحة - وذلك كله طالما أنه لم يكن للمعهد فرع مستقل في ميزانية وزارة الصحة قبل نقله الى وزارة البحث العلمي بقرار السيد رئيس الجمهورية رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٣ لان عودة المعهد الى وزارة الصحة بالقرار الجديد يتم بالضرورة بذات الاوضاع التي كانت قائمة قبل الحاق المعهد بوزارة البحث العلمي .

لهذا انتهى رأي الجمعية العمومية الى أن العاملين بمعهد التغذية يعتبرون من عداد العاملين بوزارة الصحة اعتبارا من ١٤ يناير سنة ١٩٦٤ وما يترتب على ذلك من آثار - طبقا للتفصيل السابق .

(١٩٦٤/١١/٧) ٩٥٤

٣٥٣ - نقل درجات الموظفين الذين يعملون بالمحافظات من ميزانيات الوزارات التي نقلت اختصاصاتها للمجالس المحلية الى ميزانيات هذه المجالس اعتبارا من اول يولية ١٩٦٣ واعتبارهم متقولين من وزاراتهم الى هذه المجالس من هذا التاريخ - صدور قرار من وزارة الصحة بعد اول يولية ١٩٦٣ باجراء ترقية مقصورة على العاملين بها دون من نقلوا الى المجالس - هو قرار سليم .

ان المادة الثانية من القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ باصدار قانون نظام الادارة المحلية تنص على أن « تتولى اللجنة المركزية للادارة المحلية وضع برامج لتنفيذ احكام القانون المرافق بالترج خلال مدة اقصاها خمس سنوات وتحدد اللجنة مواعيد تنفيذ هذه البرامج وتتولى متابعة تنفيذها وتتضمن هذه البرامج ما يأتي :

- (أ) العمل على سريان نظام الادارة المحلية على اقليمى الجمهورية .
- (ب) نقل الموظفين اللّازمين للعمل فى الادارة المحلية بصفة نهائية .
- (ج) نقل الاختصاصات التى تباشرها الوزارات الى الادارة المحلية وفقا لاحكام القانون « .

واعمالا لهذه المادة اصدرت اللجنة المركزية للادارة المحلية فى ١٠ من أكتوبر سنة ١٩٦٠ قرارها الخاص ببرنامج نقل الاختصاصات والتوصيات الخاصة بشئون الموظفين وقد جاء به ما يلى : -

١ - لا يتم نقل الموظفين المسارين الى محافظات نقلا نهائيا الا بعد موافقة اللجنة المركزية للادارة المحلية .

٢ - الموافقة على توصيات المجلس التنفيذى بشأن البرنامج المقترح لنقل اختصاصات الوزارات وكذلك التوصيات الخاصة بشئون الموظفين وهى :
أولا : برامج نقل الاختصاصات .

تنقل الى المجالس المحلية اختصاصات الوزارات والهيئات الآتى بيانها حسب البرنامج الموضح فيما بعد :

١ - فى السنة الاولى ١٩٦١/٦٠ .

(أ) وزارة التربية والتعليم .

(ب) وزارة الشئون البلدية والقروية .

(ج) وزارة الصحة .

(د) وزارة الشئون الاجتماعية والعمل .

(هـ) الوحدات المجهزة .

على أن تقوم كل وزارة أو هيئة نقلت اختصاصاتها بتقسيم ميزانياتها على المحافظات اعتبارا من أول يناير سنة ١٩٦١ وعلى أن يتولى مباشرة الصرف على المرافق المعنية ومصالح الوزارات المختلفة تحت اشراف مجلس المحافظة والمحافظ طبقا للقانون ولائحته التنفيذية .

٢ - تنقل اختصاصات الوزارات الآتية للادارة المحلية .

ثانيا : فيما يتعلق بالموظفين : -

نص القانون فى المادة ٤ منه على أن يلحق موظف فروع الوزارات التى تنقل اختصاصاتها الى السلطات المحلية بالمجالس على مسجيل الاعارة كما

١٩٦١/٦٠ اختصاصات بعض الوزارات والهيئات ومن بين هذه الوزارات التي نقلت اختصاصاتها الى المجالس المذكورة وزارة الصحة وقد تضمن قرار اللجنة المركزية الصادر بهذا الصدد أن تقوم كل وزارة بنقل اختصاصاتها الى الادارة المحلية بتقسيم ميزانيتها على المحافظات اعتبارا من أول يناير سنة ١٩٦١ ، أما بالنسبة الى الموظفين فقد ألحق القرار المذكور موظفي فروع الوزارات التي نقلت اختصاصاتها الى السلطات المحلية بالمجالس المحلية على سبيل الاعارة الى أن يتم نقلهم جميعا الى تلك الجهات بصفة نهائية وذلك اعمالا لحكم المادة الرابعة من قانون نظام الادارة المحلية . وقد حسس قرار نائب رئيس الجمهورية للخدمات رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٢ سالف الذكر المركز القانوني لهؤلاء الموظفين اذ نقل درجاتهم الى المجالس المحلية ابتداء من أول يولية سنة ١٩٦٣ واعتبرهم منقولين نهائيا من هذا التاريخ الى المجالس المذكورة .

ومن ثم فإن الكتاب الدوري الذي أصدرته وزارة الصحة في ٢٩ من يونية سنة ١٩٦٣ بالترخيص للمناطق الطبية في التعيين والترقية على الدرجات المخصصة لهذه المناطق في ميزانيتها للسنة المالية ١٩٦٤/٦٣ يكون مطابقا لحكم القانون اذ ان عمال هذه المناطق الطبية اعتبروا في أول يولية سنة ١٩٦٣ منقولين نهائيا الى المجالس المحلية وينبني على ذلك ان القرارات الوزارية التي صدرت بعد هذا التاريخ بترقية عمال الديوان العام بالوزارة والتي اقتصرت عليهم دون عمال المناطق الطبية بالمجالس المحلية تكون من هذه الوجهة صحيحة قانونا .

(١٩٦٦/١٩) ٦٠

٤ * ٣ - ميزانية جامعة اسبوط عن السنتين الماليتين ١٩٦٣/٦٢ و ١٩٦٤/٦٣ - ايرادها جدول واحد لجميع وظائف الكادر الفني العالي بالادارة العامة وجميع الكليات وجنودا آخر لجميع وظائف الكادر الفني المتوسط - اختلاف هذا النهج عن نهج الميزانيات السابقة لا يعني الا المقاربة في السلوب اعداد الميزانية دون المساس باستقلال كل من الادارة العامة وكل كلية وانفرادها بتكشف خاص بعمليات موظفيها - اختلاف الوضع بالنسبة الى الوظائف الادارية والكتابية وورودها وحدة واحدة .

ان النهج الذي صممت على مقتضاه ميزانية جامعة اسبوط عن السنة المالية ١٩٦٣/٦٢ قام على ادماج جميع وظائف الكادر الفني العالي لجميع الكليات والادارة العامة في الجامعة في جدول واحد بعنوان (الوظائف العالية الفنية) وكذلك ادماج وظائف الكادر الفني المتوسط بجميع الكليات والادارة العامة في الجامعة بعنوان (الوظائف الفنية المتوسطة) مع ايراد جدول مستقل بعد الباب الاول في هذه الميزانية يتضمن توزيع الوظائف والاجور على الايرادات المختلفة أي على الادارة العامة للجامعة وسائر الكليات التابعة لها

كل على حدة - وأن هذا النهج وإن جاء على خلاف النهج التقليدى فى اعداد ميزانيات الجامعة طيلة السنوات السابقة وهو الذى كان يقوم على أساس افراد عدد معين من الوظائف والدرجات لكل من الادارة العامة وكل كلية بالجامعة وترتيب هذا العدد فى تسلسل هرمى ينتظم عددا من الوظائف فى كل درجة . الامر الذى كانت تعتبر معه كل من الادارة العامة وكل كلية بالجامعة وحدة بذاتها مستقلة عن الاخرى من حيث الترقىات الا أن واقع الامر فى النهج الذى استحدث فى ميزانية جامعة أسبوط عن السنة المالية ١٩٦٣/٦٢ وذلك عن السنة المالية ١٩٦٤/٦٣ التى تمت فى غضونهما الترقىات موضوع البحث أنه بفقارته بالنهج التقليدى لا يبدو أن يكون مغايرة فى أسلوب اعداد الميزانية لا فى جوهرها أو طبيعة أوضاعها . وأن توزيع الوظائف والدرجات قد تم فى الوضع الجديد بطريقة أنقىة بدلا من الطريقة الرأسية المعتادة وهو اختلاف فى شكل الأسلوب الفنى لاعداد الميزانية لا يمكن أن يؤخذ منه دلالة قاطعة على العدول عن الاستقلال المقرر لكل من الادارة العامة وكل كلية داخل الجامعة ويكون كل منها وحدة قائمة بذاتها منفردة بكشف خاص بأقدميات موظفيها وترقياتهم - فضلا عن أن النهج الجديد فى ميزانيتها ١٩٦٣/٦٢ ، ١٩٦٤/٦٣ - لم يغير من استمرار قيام التسلسل الهرمى فى هذه الوحدات المتميزة داخل الجامعة على الرغم من اختلاف التشكيل العضوى فى الميزانية كما هو ظاهر من الجدول العام فى الباب الاول والجدول التكميل الخاص بالتوزيع الذى تضمن بيانات احصائية للتوزيع الوظيفى بين كليات الجامعة والادارة العامة بمثابة خرائط تنظيمية توضح التسلسل الوظيفى فى كل وحدة وتؤكد استقلال كل منها عن الاخرى باعتبار كل من هذين الجدولين مكمل للآخر . هذا فضلا عن تميز الطبيعة الفنية لوظائف كل وحدة من وحدات الميزانية .

أما الدرجات المالية الخاصة بالوظائف الادارية والكتابية فانها وإن كانت قد وردت فى الجدول التكميل الملحق بالباب الاول من ميزانية الجامعة للسنتين الماليتين ١٩٦٣/٦٢ ، ١٩٦٤/٦٣ - موزعة الا أنها تعتبر جميعا وحدة واحدة بحكم تفاعلها المتقطع الذى يعوزه التسلسل الهرمى اللازم لاماكن القول باستقلال كل وحدة منها ، فضلا عن اتحادها النوعى وتماثلها وعدم قيام العنصر المميز لايها .

ومن ثم فانه فى ظل العمل بميزانيتها جامعة أسبوط فى السنتين الماليتين ١٩٦٣/٦٢ ، ١٩٦٤/٦٣ - يتعين التفرقة بين الترقية فى نطاق وظائف - الكادرين الفنى والمالى والفنى المتوسط ، وبين الترقية فى نطاق وظائف الكادرين الادارى والكتابى - فالترقية فى نطاق الوظائف الاولى تتم على أساس النظر الى كل من الادارة العامة للجامعة وكذلك الى كل كلية من كليات الجامعة على حدة باعتبار أن كلا منها وحدة مستقلة فى الميزانية - أما

الترقية في نطاق كل من الوظائف الادارية والوظائف الكتابية فانها تتم على اساس اعتبار الادارة العامة للجامعة وكذلك الكليات جميعا وحدة واحدة .

١١٨٨ (١٤/١٢/١٩٦٥)

٤ - القيد على درجة

٣٠٥ - قيد الموظف على درجة اعلى من درجته - لا يكسبه حق في الترقية اليها بمجرد استيفاء المدة - لأن الترقية لا تنفذ الا فور صدورها فلا يجوز الترقية الاجلة .

قررت لجنة شئون الموظفين بوزارة الخارجية خلال سنة ١٩٥٧ قيد بعض موظفي الدرجة الخامسة بالوزارة على الدرجة الرابعة الادارية ، وقد تضمن قرارها بالنسبة الى البعض أن القيد « حين استكمال المدة المقررة للترقية » في حين خلا قرارها من هذه العبارة بالنسبة الى البعض الآخر ، وقد رقى هؤلاء الموظفون في تواريخ لاحقة لاستكمال المدد القانونية المقررة للترقية ، فتقدموا بطلبات الى مفوض الوزارة لارجاع اقدمياتهم في هذه الدرجة الى تاريخ استكمالهم هذه المدد ، فرأى اجابتهم الى طلباتهم ، وتفيد الوزارة أن قرارا كان قد صدر بقيد السيد (٠٠٠٠٠) على الدرجة الرابعة الادارية حين استكمال المدة القانونية المقررة للترقية غير رقى اليها بالاختيار ، وقد اكمل المدد في ١٩ من أكتوبر سنة ١٩٥٨ غير أنه لم يرق الى هذه الدرجة حتى الآن واصدرت الوزارة قرارا في ١٣ من أغسطس سنة ١٩٥٨ بالغاء قيده على هذه الدرجة فتظلم من هذا القرار الاخير وبعرض الامر على ادارة الفتوى والتشريع لوزارتي الخارجية والعدل رأت أن القرار المذكور وإن كان قرارا باطلا الا أنه اكتسب بمضي المدة حصانة تصفه من الالغاء ولهذا لا يجوز سحبه .

وقد عرض هذا الموضوع على الجمعية العمومية للقسم الاستشاري للفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة في ٧ من فبراير سنة ١٩٦١ فاستبان لها أنه وإن كانت أحكام القضاء الاداري الصادرة في الموضوع مثار الخلاف قبل تاريخ العمل بالقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة تفرق استنادا الى العرف الاداري ، بين نوعين من القيد الاول وهو القيد الذي يتم بمجرد بيان المصرف المالي الذي يصرف منه الموظف مرتبه وهذا النوع من القيد لا يكسب الموظف حقا في الترقية الى الدرجة المقيد عليها ويجوز للادارة العدول عنه في أي وقت ، والثاني وهو القيد الذي يتضمن ترقية مالا وهذا يخول الموظف الحق في الترقية بمجرد انقضاء المدة اللازمة لذلك ، الا أنه منذ العمل بأحكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ سالت الذكر لم يعد تمت اساس قانوني لتلك التفرقة بين نوعي القيد اذ نصت المادة ٣٦ من القانون

المذكور على أن (أ) • يصدر قرار الترقية من الوزير المختص بمراجعة ما جاء في المادة ٢٨ وتعتبر الترقية نافذة من تاريخ صدورها •

ويقتضى نفاذ الترقية من تاريخ صدورها أن يتوافر للقرار الصادر بها جميع أركانها وسائر شرائطه المقررة قانوناً ومن بينها استيفاء المدة اللازمة للترقية ، ومن ثم لا يجوز قبل توافر هذا الشرط إصدار قرار الترقية أو إصدار قرار بالقيود يتضمن الترقية مالا لأن الترقية في هذه الحالة لن تكون نافذة فور صدور القرار الذي يتضمنها •

وقد أحاطت الشوارع الترقية بكثير من الضمانات الأساسية التي تستهدف بها التحقق من صلاحية الموظف للترقية مما يستلزم عند ترقية الموظف التحقق من قيام أسبابها وانعدام موانعها ، ومن ثم لا يجوز أن يصدر قرار الترقية مع أرجاء آثاره الى تاريخ لاحق ذلك لأنه في الفترة التي تنقضي من تاريخ صدور القرار وبين تاريخ نفاذ آثاره قد يتخلف شرط كان متحققاً وقت إصدار القرار كما قد يقوم مانع كان غير قائم آنذاك بحيث لو كانت هذه الظروف الجديدة قائمة في مبدأ الأمر لكأنت الإدارة على بينة منها وامتنعت عن إصدار قرار الترقية ولذلك كان الأصل في القرار الإداري أن يبنى على أسس واقعية تقدر الإدارة تبعاً لها ملائمة اتخاذ قرارها مما يقتضي أن تكون الإدارة على بينة من كافة الظروف التي تمكنها من ذلك •

ويخلص مما تقدم أنه وإن كان القيد لمجرد بيان المصرف المالي الذي يصرف منه الموظف مرتبه جائزاً إلا أن القيد على درجة أعلى باعتباره ترقية مالا غير جائز في ظل القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ •

(٢١٠ / ٤ / ١٩٦١)

٣٥٦ - قيد الموظف على درجة أعلى من درجته - لا يجوز أن يرقي الى تلك الدرجة الاعلى بالاعتبار حتى ولو استوفى الحد - وذلك تطبيقاً لإحكام قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٩ •

تقتضى المادة ٢٥ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ (١) بأن • تعتبر الاقدمية في الدرجة من تاريخ التعيين فيها • ومن ثم لا يجوز اسناد أثر قرار الترقية الى تاريخ سابق على تاريخ صدوره ، بأرجاع أقدمية الموظف الى تاريخ استكمال المدة المقررة قانوناً للترقية •

وطبقاً لإحكام قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٩

(١) تقابل المادة ٣٠ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٦٤ •

(١١) تقابل المادة ١٦ من القانون ٤٦ لسنة ١٩٦٤ •

أصبحت جميع الترقيات الى الدرجة الثانية ومادونها بالإقليمية المطلقة في الدرجة اعتبارا من أول أغسطس ١٩٥٩ ومن ثم لا يجوز أن يرقى بالاختيار الموظف انفى كان مقيدا على الدرجة الرابعة حين استكمال المدة القانونية فيرقى بالاختيار .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى اعتبار أقدمية موظفي وزارة الخارجية في الدرجة الرابعة الادارية من تاريخ ترقيةهم الى هذه الدرجة فعلا ، وان الترقية بالاختيار أصبحت متمتعة لغاية الدرجة الثانية وفقا للقانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٩ سالف الذكر ومن ثم تمتنع ترقية الموظف المشار اليه الذي كان مقيدا على الدرجة الرابعة بطريق الاختيار .

(٣١٥) (١٩٦١/٤/٥)

٥ - شروط الصلاحية الزمنية

٣٠٧ - شروط الصلاحية الزمنية للترقية - الاعلال به يجعل القرار الصادر بالترقية باطلا لا منتظما .

انه فيما يختص بالترقية الى الدرجة الثانية قبل مضي عام على ترقيته الى الدرجة الثالثة فان الإخلال بشروط الصلاحية الزمنية للترقية - وهو من الشروط القانونية التي تطلب القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ توافرها في الموظف لترقيته الى الدرجة التالية (١) - يجعل قرار الترقية مخالفا للقانون ومن ثم باطلا فحسب دون أن ينحصر به عيب مخالفته - لهذا السبب - الى درجة الانعدام وبالتالي فلا يجوز سحبه أو طلب الفائه الا خلال ميعاد الستين يوما المقررة قانونا ولذلك فاذا انقضى هذا الميعاد دون سحبه أو الطعن فيه بالالفاء اكتسب حصانة تجعله بمنجاة من السحب أو الفاء .

(١٤٢٣) (١٩٦٣/١٢/١٥)

(ب) ترقية بالاختيار

٣٠٨ - الفاء طريق الطعن القضائي في الترقيات الى الدرجة الاولى وتقرير تنظيم جديد بموجب الخطأ من يتخطى في الترشيح للترقية - حق التخطي في الترشيح في التظلم الى الوزير خلال شهر من التاريخ الخطأه - اضافة الحصانة ضد الطعن القضائي على قرارات الوزير الصادرة في هذا الشأن لا يكون الا بعد مراعاة هذا الاجراء بالمعنى .

(١) تطلب هذا الشرط كذلك القانون ٤٩ لسنة ١٩٦٤ .

تنص المادة ٣٨ من قانون موظفي الدولة رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ المعدل بالقانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٧ في فقرتها الثانية على أن « الترقيات من الدرجة الثانية إلى الدرجة الأولى ومن الأولى إلى ما يعلوها من درجات فكلها بالاختيار دون التقيد بالأقدمية وعلى الوزارة أو المصلحة المختصة إخطار من تتخطاهم في الترشيح للترقية بالاختيار من هؤلاء الموظفين ولهم التظلم إلى الوزير خلال شهر من إخطارهم وتكون قرارات الوزير في هذا الشأن نهائية وغير قابلة للنقض أمام أي جهة كانت وذلك استثناء من أحكام المواد ٨ ، ١٢ ، ١٥ ، ١٦ ، ١٨ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ »

ويستفاد من هذا النص أن المشرع وقد ألغى بالتعديل الذي أورده بالقانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٧ تعقيب القضاء على قرارات الترشيح للترقية من الدرجة الأولى ومن الأولى إلى ما يعلوها من الدرجات للاعتبارات التي ارتأها قد قرن ذلك في الوقت ذاته باستحداث تنظيم جديد يكفل لذوي الشأن عدم حرمانهم من الضمانات الكافية بأن أوجب على الوزارة أو المصلحة المختصة إخطار من تتخطاهم في الترشيح للترقية كي يتسنى لهم التظلم إلى الوزير خلال شهر من تاريخ ذلك الإخطار وتحقيقا للاستقرار في الوظائف ذات الدرجات العليا وعدم حرمان شاغليها من الضمانات القانونية، والتظلم الذي أورده التعديل المشار إليه كما هو واضح من النص عليه ومن المذكرة الإيضاحية للنانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٧ ينصب على الترشيح للترقية دون القرار الذي يصدر بها فهو إجراء لاحق ومرتبب على الإخطار بالترشيح وسابق على صدور قرار الترقية ، وعلى هذا فانه يتعين تطبيقا لما تقدم إخطار المتخطين في الترشيح للترقية بتخطيهم وبأسماء من وقع عليهم الاختيار وذلك بعد اتخاذ قرار الترشيح وقبل صدور قرار الترقية ولا شك أن هذا الإجراء إجراء جوهري وضمانة أساسية خولها القانون للموظفين ، فيترتب على إغفاله واعتماد الترقية قبل الإخطار أن يصدر هذا القرار مجردا من الحصانة التي قررها القانون .

وتأسيسا على ما سبق فانه لما كان الثابت أن لجنة شئون الموظفين بمصلحة المساحة قد أجرت في ١٩٦٠/٢/٢٣ حركة ترقيات ضمنيتها ترقية بعض الموظفين من الدرجة الثانية إلى الدرجة الأولى بالكادر الفني العالي ثم اعتبرت هذه الحركة من السيد وكيل الوزارة في ١٩٦٠/٣/٩ دون أن يسبق ذلك إخطار بالترشيح أو بالتخطي بل اتخذ هذا الإجراء بعد أن صدر قرار الترقية باعتماد الحركة في التاريخ سالف الذكر ، لما كان ذلك فانه يتعين القول ببطلان هذا القرار لصعوره فاقدًا لذلك الركن الجوهري الذي نص عليه القانون وعدم التعويل عليه كمصدر مشروع لترتيب حقوق ذاتية .

(تعليق)

الفى القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ نص المادة ٣٨ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ معدلة بالقانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٧ واكتفى فى المادة ٢١ منه بالنص على أن « الترقيات من الدرجة الثالثة وما فوقها فكلها بالاختيار للكفاية مع التقيد بالاقضية فى ذات مرتبة الكفاية » وبذلك سقطت الحصانة التى أوجدها النص الملقى على الطعن فى هذه الترقيات كما قيد الاختيسار للترقية اليها بالكفاية مع التقيد بالاقضية فى ذات مرتبة الكفاية .

وقد تناولت المحكمة الادارية العليا اثر عدم اخطار من يتخطون للترشيح فى الترقية قبل اجرائها وقررت فى الطعن رقم ٢٥٠٩ لسنة ٦ قى بجلسته ١٩٦٣/٤/٦ بان عدم اخطار من يتخطون للترشيح فى الترقية كى يستطيعوا التظلم الى الوزير خلال شهر يترتب عليه اختصاص القضاة الادارى بالطعن فى هذه القرارات (كتابنا المحكمة الادارية اعليا قى ٥٢ ص ٥٩) .

(ج) ترقية من الكادر المتوسط للكادر العالي

٣٠٩ - جواز الترقية من ثعل درجة فى الوزارة او المصلحة من الكادر الفنى المتوسط او الكتابى الى الدرجة التالية لها فى الكادر الادارى - ويرود هذا الحكم فى القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ . وصودر القرار التفسىرى رقم ٤ لسنة ١٩٦٥ متفقنا هذا الحكم - مؤداه العمل بهذا الحكم فى فترة العمل بالقانون رقم ١٥٨ لسنة ١٩٦٤ بوضع احكام وقتية للعاملين المدنيين بالدولة (١) .

ان المادة ١٤ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة الملقى تنص على أنه « تجوز الترقية من أعلى درجة فى الوزارة او المصلحة من الكادر الفنى المتوسط الى الدرجة التالية لها فى الكادر الادارى »، وأن القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ باصدار قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة وإن لم يتضمن نصا مماثلا لنص هذه المادة الا أن القانون رقم ١٥٨ لسنة ١٩٦٤ بوضع احكام وقتية للعاملين المدنيين بالدولة قد صدر ناصا فى المادة الاولى منه على أن « أولا - ثانيا - تعادل الدرجات المالية للعاملين المدنيين بالدولة فى تاريخ نفاذ هذا القانون ، وينقل كل منهم الى الدرجة المعادلة لدرجته المالية ، وذلك كله وفقا للقواعد والشروط والالواضع التى يصدر بها قرار من رئيس الجمهورية .

ثالثا : يتم التعيين والترقية خلال فترة العمل بأحكام هذا القانون وفقا

للقواعد الواردة في القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه مع مراعاة ما يأتي :-

١ - يراعى عند التعيين والترقية استبعاد ما ورد في القانون المذكور من قواعد خاصة بالتوصيف والتقييم وترتيب الوظائف أو مبنية عليها .
وقد صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٦٤ لسنة ١٩٦٤ بشأن قواعد وشروط وأوضاع نقل العاملين الى الدرجات المعادلة لدرجاتهم الحالية ناصبا في المادة التاسعة منه على أن « تجري ترقية العاملين بمراعاة التقسيمات النوعية والشخصية الواردة بالميزانية ويشترط قضاء المدة اللازمة للترقية المبينة بالجدول الاول المرافق » .

وقد صدر في تفسير النصوص المتقدمة قرار اللجنة العليا لتفسير قانون العاملين رقم ٤ سنة ١٩٦٥ ناصبا في مادته الثالثة على أنه « تجوز ترقية العاملين المشاغلين أعلى درجات الكادرين الفني المتوسط والكتابي بأحدى الوظائف والمصالح الى الدرجة التالية في الكادر العالي » . ومقتضى هذا أن يطبق نص المادة ٤١ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ خلال فترة العمل بأحكام القانون رقم ١٥٨ لسنة ١٩٦٤ .

٢٢٥ (١٩٦٦/٣/٢)

٣٩٠ - جواز الترقية من أعلى درجة في الوزارة أو المصلحة من الكادر الفني المتوسط أو الكتابي الى الدرجة التالية لها في الكادر الاداري - المقصود بأعلى درجة في الكادر الفني المتوسط أو الكتابي هو أعلى درجة في الجدول المرافق للقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ لا أعلى درجة من هذا النوع في ميزانية الوزارة أو للمصلحة .

قد قصد المشرع في واقع الامر بأعلى درجة في الكادرين الفني المتوسط أو الكتابي في مفهوم ما نصت عليه المادة ٤١ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ، أعلى درجات هذين الكادرين بالنظر الى الجدول المرافق للقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة ولم يدخل في مقصوده أعلى درجة في ميزانية الوزارة أو المصلحة لان هذه الدرجة الاخيرة قد تختصن وزارة أو مصلحة الى أخرى بحيث يصبح تطبيق أحكام القانون مرهونا بظروف كل وزارة أو مصلحة بما يفضي الى ايجاد تفاوت لا مبرر له سوى المصادفة ، في أوضاع ومراكز متماثلة بغير ضابط موحد ينتظمها على حد سواء وهو ما لا يمكن أن يكون قد انصرف اليه مراد الشارع .

ونظرا لان الدرجة السادسة ليست هي أعلى درجة في كل من الكادرين الفني المتوسط والكتابي وفقا للجدول المرافق للقانون رقم ٢١٠ لسنة

١٩٥١ ، ومن ثم فلا تجوز الترقية منها الى الدرجة التالية لها في الكادر العالي لمجرد كونها أعلى الدرجات المتوسطة في ميزانية الوزارة أو المصلحة .

ولما كان العامل محل البحث يشغل الدرجة السادسة الكتابية بميزانية المؤسسة العلاجية وهي ليست أعلى درجة بالكادر الكتابي حسبما سلف بيانه فانه لا تجوز ترقيته الى الدرجة الخامسة بالكادر الاداري لاستقلال كل من هذين الكادرين عن الآخر فضلا عن عدم تحقق شروط انطباق المادة ٤٧ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ .

٢٢٥ (١٩٦٦/٣/٢)

(تعليق)

خالفته المحكمة الادارية العليا هذه الفتوى في الطعون ارقام ١٢٧٢ ، ١٢٩١ ، ١٤٨٠ لسنة ١٠ ق بجلسة ١٩٦٦/٦/٢٦ حيث قضت بأن «المقصود بأعلى درجة في الكادرين الفني المتوسط والكتابي بالتطبيق لحكم المادة ٤١ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ هو أعلى درجة في هذين الكادرين في الوزارات أو المصلحة ولو كانت ادنى من أعلى درجة في جدول المدرجات والرتبات الملحق بالقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ » (مجموعة احكام المحكمة الادارية العليا الصادرة عن المكتب الفني بمجلس الدولة - السنة ١١ ق ٩١ ص ٧٢٥) .

٣١١ - ترقية بالانظمة المعلقة - جولاها حتى الدرجة الثانية بالنسبة لعملة المؤهلات المتوسطة الذين يشغلون فلا درجات الكادر الفني العالي قبل تاريخ العمل بالقانون رقم ٢٠٨ لسنة ١٩٥٩ بتعديل بعض احكام قانون موظفي الدولة .

كانت المادة ٤١ من قانون نظام موظفي الدولة تنص على أن « تجوز الترقية من أعلى درجة في الوزارة أو المصلحة من الكادر الفني المتوسط الى الدرجة التالية لها في الكادر الفني العالي في حدود النسبة المخصصة للاختيار وبشرط ألا يزيد نصيب ذوى المؤهلات المتوسطة على ٢٠٪ من النسبة المخصصة للاختيار ويعمل بهذه القواعد عند الترقية الى أية درجة أعلى .

كما تجوز الترقية من أعلى درجة في الوزارة أو المصلحة من درجات الكادر الكتابي فيها الى الدرجة التالية لها في الكادر الاداري في حدود النسبة المخصصة للاختيار بشرط ألا يزيد نصيب ذوى المؤهلات المتوسطة على ٤٠٪ من النسبة المخصصة للترقية بالاختيار » ، وان المادة الاولى من القانون رقم ٢٠٨ لسنة ١٩٥٩ تنص على أن « تكون الترقيات في درجات الكادرين الفني

العالي والادارى الى الدرجة الثانية فما دونها وفي درجات الكادرين الفني المتوسط والكتابى بالاقليمية المطلقة فى الدرجة وذلك طبقا لقواعد الترقية بالاقليمية المنصوص عليها فى القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة » .

وأخيرا صدر القانون رقم ٢٢١ لسنة ١٩٦٠ بتعديل بعض احكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ وقد نصت المادة الثانية منه على أن تعدل المادة ٤١ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ على الوجه الآتى : -

« تجوز الترقية من أعلى درجة فى الوزارة أو المصلحة من الكادر الفني المتوسط الى الدرجة التالية لها فى الكادر الفني العالي ومن الكادر الكتابى الى الدرجة التالية فى الكادر الادارى » .

ويستفاد من هذه النصوص وعلى الخصوص من نص المادة الثامنة من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٦٠ المشار اليه أن الخلاف الذىثار حول وضع ذوى المؤهلات المتوسطة التى تعين لدرجات فى الكادر الفني العالي وما اذا كانت ترقياتهم تقف عند الحد الذى بلغوه دون أن يجاوزوه الى درجات أعلى أم ينطلقون فى الترقية بالاقليمية فى هذا الكادر شأنهم فى ذلك شأن أقرانهم من موظفى هذا الكادر الاصليين حملة المؤهلات العالية - هذا الخلاف - قد زال بعد تعديل المادة ٤١ على النحو المشار اليه فيما سبق ذلك لان القيود والشروط التى كانت تشترطها المادة ٤١ قبل تعديلها لترقية حملة المؤهلات المتوسطة فى الكادر الفني العالي - قد زالت منذ تاريخ العمل بالقانون الجديد الذى اجاز ترقية تلك الفئة من الموظفين من أعلى درجة فى الكادر المتوسط الى الدرجة التالية لها فى الكادر العالي دون قيد أو شرط ومن ثم فانه يجوز منذ تاريخ العمل بالقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٦٠ المشار اليه ترقية ذوى المؤهلات المتوسطة من أعلى درجة فى الكادر المتوسط التى كان معمولاً بها فى ظل النص القديم ويكون شأن الموجودين منهم الآن فى الكادر الفني العالي فى خصوص الترقية شأن زملائهم من موظفى الكادر الاصليين فيرتقون معهم وفقا لنص المادة الاولى من القانون رقم ٢٠٨ لسنة ١٩٥٩ الى الدرجة الثانية فما دونها بالاقليمية المطلقة وفقا لقواعد الترقية بالاقليمية المنصوص عليها فى القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن حملة المؤهلات المتوسطة الذين يشغلون الآن درجات فى الكادر الفني العالي ينطلقون فى الترقية بالاقليمية فى هذا الكادر حتى الدرجة الثانية شأنهم فى ذلك شأن أقرانهم من موظفى هذا الكادر الاصليين حملة المؤهلات العالية .

٣١٣ - ترقية حملة المؤهلات للمتوسطة في الكادر الفني العالي في الفترة الواقعة بين تاريخ العمل بالقانون رقم ٢٠٨ لسنة ١٩٥٩ وتاريخ العمل بالقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٦٠ - خصوصاً فتحكم للمادة ٤١ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ قبل تعديلها بالقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٦٠ - ترقيةهم بعد هذه الفترة - انطلاقاً منها بالانتماء حتى الدرجة الثانية شأنهم شأن حملة المؤهلات العالية .

يبين من استظهار نصوص القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥٢ المنظمة لموضوع ترقية حملة المؤهلات المتوسطة الى وظائف الكادر العالي ان المادة ٤١ من هذا القانون كانت تنص على أنه « تجوز الترقية من أعلى درجة في الوزارة أو المصلحة من الكادر الفني المتوسط الى الدرجة التالية لها في السكادر الفني العالي في حدود النسبة المخصصة للاختيار وبشرط ألا يزيد نصيب ذوي المؤهلات المتوسطة على ٤٠٪ من النسبة المخصصة للاختيار ويعمل بهذه القواعد عند الترقية الى أية درجة أعلى ، كما تجوز الترقية من أعلى درجة في الوزارة أو المصلحة من درجات الكادر الكتابي الى الدرجة التالية لها في الكادر الإداري في حدود النسبة المخصصة للاختيار بشرط ألا يزيد نصيب ذوي المؤهلات المتوسطة على ٤٠٪ من النسبة المخصصة للترقية بالاقتراع » ، وقد استهدف المشرع بهذا النص انصاف ذوي المؤهلات المتوسطة الذين تقف ترقيةهم عند نهاية الكادر المتوسط وذلك بفتح سبيل الترقية أمامهم الى درجات الكادر العالي على ان تكون ترقيةهم في هذا الكادر بالشروط والقيود المشار اليها في هذه المادة وذلك رعاية لحقوق شاغلي درجات الكادر العالي من حملة المؤهلات العالية وبذلك يتم التوافق بين مصلحتي الفريقين .

وتاريخ ٥ من سبتمبر سنة ١٩٥٩ صدر القانون رقم ٢٠٨ لسنة ١٩٥٩ ونص في المادة الاولى على أن « تكون الترقية في درجات الكادرين الفني العالي والإداري الى الدرجة الثانية وما دونها وفي درجات الكادرين الفني المتوسط والكتابي بالاقتراع المطلقة في الدرجة وذلك طبقاً لقواعد الترقية بالاقتراع المنصوص عليها في القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة » وقد ثار الخلاف عقب صدور هذا القانون طوال استمرار العمل بالقيود التي كانت تشترطها المادة ٤١ من قانون نظام موظفي الدولة وهي القيود الخاصة بأن تكون الترقية اليه من أعلى درجة في الكادر الفني المتوسط الى الدرجة التالية في الكادر الفني العالي في حدود النسبة المخصصة للاختيار وبشرط ألا يزيد نصيب ذوي المؤهلات المتوسطة على ٤٠٪ من النسبة المخصصة للاختيار وان تقل ترقيةهم التالية في وظائف الكادر العالي خاضعة لهذه القيود ، ذلك أن رأياً اتجه الى استمرار العمل بالشروط والقيود المشار اليها عند ترقية ذوي المؤهلات المتوسطة في وظائف الكادر الفني العالي في حين أن رأياً آخر ذهب الى أن هذه القيود ومردّها جميعاً الى مبدأ الترقية بالاقتراع قد سقطت منذ تاريخ العمل بالقانون رقم ٢٠٨ لسنة

١٩٥٩ الذي ألغى الترقية بالاختيار وجعل الترقية بالاقدمية هي القاعدة في الحدود المتقدم ذكرها بالنص . وقد عرض هذا الخلاف على اللجنة الاولى للقسيم الاستشاري للفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة يوم ٣٠ من يناير سنة ١٩٦٠ فرأت أن إلغاء قاعدة الترقية بالاختيار بالمادة الاولى من القانون رقم ٢٠٨ لسنة ١٩٥٩ لا يستتبع إلغاء حكم المادة ٤١ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بالنسبة الى من سبق ترقيتهم الى وظائف الكادر العالي تطبيقا لهذا النص - ذلك أن المشرع إنما استعار في المادة ٤١ نسبة الاختيار المنصوص عليها في المادة ٣٨ من هذا القانون وأضاف اليها قيودا آخر يقضى بتحديد نصيب ذوي المؤهلات المتوسطة من درجات الكادر الفني العالي بـ ٤٠٪ من النسبة المحددة للاختيار وأن القول بغير ذلك يؤدي الى احدي نتيجتين كلتاهما بعيدة عن ذهن المشرع . الاولى إطلاق ذوي المؤهلات المتوسطة في الترقية بالاقدمية في الكادر العالي شأنهم في ذلك شأن اقرانهم من موظفي هذا الكادر الاصليين حملة المؤهلات العالية ، والثانية وقف ترقياتهم عند الحد الذي بلغوه دون أن يجاوزوه الى درجات أعلى وخلصت اللجنة الى رأي يقضى بجواز ترقية حملة المؤهلات المتوسطة الموجودين وقتئذ في الكادر العالي تطبيقا للمادة ٤١ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ في درجات هذا الكادر بالقيود وبالشروط المنصوص عليها في هذه المادة وأوصت في ختام فتاها بضرورة تعديل التشريع دعما للبس والقبوض في شأن تحديد مراكز طائفة الموظفين من حملة المؤهلات المتوسطة الذين يشغلون درجات في الكادر الفني العالي وذلك بنص صريح يحدد مصيرهم في الترقيات وحل تطبيق عليهم أحكام القانون رقم ٢٠٨ لسنة ١٩٥٩ فيرقون بالاقدمية المطلقة حتى الدرجة الثانية أم يظلون خاضعين لاحكام المادة ٤١ من قانون نظام موظفي الدولة عند ترقيتهم الى الدرجات التالية على نحو ما رأت اللجنة ، وقد استجاب المشرع لهذه التوصية فأصدر القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٦٠ معدلا نص المادة ٤١ على الوجه الآتي - « تجوز الترقية من أعلى درجة في الوزارة أو المصلحة من الكادر الفني المتوسط الى الدرجة التالية لها في الكادر الفني العالي ومن الكادر المكتسبي الى الدرجة التالية لها في الكادر الاداري » .

والاصل أن تسري القوانين من حيث الزمان بأثر مباشر على الوقائع التي تحدث منذ تاريخ العمل بها ولا تسري بأثر رجعي على الوقائع السابقة الا بنص صريح فيها . ولما كان القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٦٠ ، المسار اليه قد خلا من النص على سريانه بأثر رجعي على الوقائع السابقة على تاريخ العمل به فعلى ما تقدم يكون سريان هذا القانون مقصورا على الوقائع التي تحدث منذ تاريخ العمل به فلا يسري بأثر رجعي على الوقائع السابقة على هذا التاريخ .

وقد تمت ترقية حملة المؤهلات المتوسطة الذين يشغلون وظائف في الكادر الفني العالي الى هذا الكادر في ظل المادة ٤١ من القانون رقم ٢١٠

لسنة ١٩٥١ المتقدم ذكرها قبل تعديلها بالقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٦٠ الذى ألغى القيود التى كانت تقيد الترقية من الكادر الفنى المتوسط الى الكادر الفنى العالى فيسرى فى شأنهم حكم المادة ٤١ المذكورة الى تاريخ العمل بالقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٦٠ حيث ينطلقون بعد هذا التاريخ فى الترقية بالاقدمية حتى الدرجة الثانية أسوة بزملائهم شاغلي وظائف هذا الكادر من حملة المؤهلات العالية على نحو ما انتهت اليه الجمعية بجلستها المنعقدة فى ١٨ من مايو سنة ١٩٦٠ .

لهذا انتهى الرأى الى أن ترقية حملة المؤهلات المتوسطة فى وظائف الكادر الفنى العالى فى الفترة الواقعة بين تاريخ العمل بالقانون رقم ٢٠٨ لسنة ١٩٥٩ والقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٦٠ يخضع لحكم المادة ٤١ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ قبل تعديلها بالقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٦٠ أما بعد تاريخ العمل بهذا القانون الاخير فانهم يخضعون لحكمه فينطلقون فى الترقية بالاقدمية حتى الدرجة الثانية شأنهم فى ذلك شأن زملائهم من حملة المؤهلات العالية فى هذا الكادر .

١٠٠٢ (١٩٦٠/١١/٢١)

(د) ترقية غير المؤهلين

٣١٣ - العاملون على شهادة اتمام الدراسة الابتدائية أو ما يعادلها - عدم جواز ترقيةهم الى أعلى من الدرجة الثالثة اعتباراً من ١٩٥٧/٤/٤ .

كانت المادة ٣٥ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة تلص على ما يأتى : -

« الموظفون غير الحاصلين على شهادات دراسية لا تجوز ترقيةهم الى أعلى من الدرجة الخامسة » .

غير أن من يكون من الموظفين الحاليين فى هذه الدرجة أو فى درجة أعلى منها تجوز ترقيةه الى الدرجة التالية لدرجته فقط » .

وقد استبدل بهذه المادة نص آخر بمقتضى القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٧ يجرى على الوجه الآتى : «الموظفون غير الحاصلين على شهادات دراسية وكذلك الحاصلون على الشهادة الابتدائية أو ما يعادلها لا يجوز ترقيةهم الى أعلى من الدرجة الرابعة ومع ذلك تجوز ترقية الحاصلين على الشهادات المذكورة أو ما يعادلها الى الدرجة الثالثة على أن تكون فى النسبة المخصصة للترقية بالاختيسار اذا توافرت شروطها ورات الوزارة استعمال حقها فى ذلك » .

ويستفاد من هذا النص بعد تعديله على الوجه السابق أن المشرع ادخل الحاصلين على شهادة اتمام الدراسة الابتدائية أو ما يعادلها ضمن الموظفين الذين لا يتدرجون في مراتب الترقى إلى أعلى درجة في السلم الإداري بل تقف ترقيتهم عند درجة معينة وهي الدرجة الثالثة .

ولما كانت علاقة الموظف بالحكومة علاقه تنظيمية تحكمها القوانين واللوائح المذكورة ومركز الموظف من هذه الناحية مركز قانوني عام يجوز تغييره في أي وقت وليس له أن يحتج بأن له حقا مكتسبا في أن يعمل بمقتضى النظام القديم الذي عين في ظله ويتفرع عن ذلك أن التنظيم الجديد يسرى على الموظف بأثر حال من تاريخ العمل به واعمالا لهذا الاصل لا يجوز ترقية الموظفين الحاصلين على شهادة اتمام الدراسة الابتدائية أو ما يعادلها إلى أعلى من الدرجة الثالثة بغض النظر عن تاريخ تعيينهم في خدمة الحكومة .

ولا وجه بعد ذلك للقول بجواز ترقية الموظفين الحاصلين على شهادة اتمام الدراسة الابتدائية أو ما يعادلها والسابق تعيينهم قبل تاريخ العمل بالقانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٧ إلى الدرجة التالية لدرجتهم التي كانوا عليها في هذا التاريخ استنادا إلى ما ورد في المذكرة الإيضاحية لهذا القانون ، ولما كان عليه حال هؤلاء من انطلاق ترقيتهم قبل التاريخ المشار إليه ، لا وجه لهذا القول لأنه ثمة اجتهاد ولا محل للاجتهاد مع صراحة هذا النص وعلى مقتضى ما تقدم لا يجوز ابتداء من ٤ من إبريل سنة ١٩٥٧ تاريخ العمل بالقانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٧ ترقية الموظفين الحاصلين على شهادة اتمام الدراسة الابتدائية أو ما يعادلها إلى أعلى من الدرجة الثالثة .

(٢٤١) (١٩٦٠/٣/٧)

٣١٤ - الأحكام الخاصة بالمؤهلات الدراسية اللازمة عند التعيين أو الترقية الواردة في القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ سريتها في ظل العمل بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ طوال فترة العمل بالقانون رقم ١٥٨ لسنة ١٩٦٤ - وجوب تطبيق المادة ٣٥ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بمدلة بالقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٦٠ - تطبيق هذا النص في ظل قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٣٦٤ لسنة ١٩٦٤ بترتيب عليه وضع قيد على ترقية حملة الشهادة الابتدائية بوقت ترقيتهم عند الدرجة الرابعة المعادلة للدرجة الثالثة القديمة - وروود هذا القيد بملف عام بموجب سريته على جميع من عندهم دون كسره على شاغل وظائف الكادر المتوسط وعندهم .

انه ولئن كان القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ باصدار قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة وقد نص في مادته الثانية على إلغاء القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة إلا أن القانون رقم ١٥٨ لسنة ١٩٦٤ قد صدر بوضع أحكام وقتية للعاملين المدنيين بالدولة ناصا في مادته الأولى على أنه : « استثناء من أحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ باصدار قانون

العاملين المدنيين بالدولة يعمل في شئون العاملين المدنيين الخاضعين لاحكام القانون المذكور اعتبارا من أول يوليو سنة ١٩٦٤ والاحكام الآتية :

أولا :

ثانيا : تعادل الدرجات المالية للعاملين المدنيين بالدولة في تاريخ نفاذ هذا القانون وينقل كل منهم الى الدرجة المعادلة لدرجته المالية ، وذلك كله بالقواعد والشروط والاضاع التي يصدر بها قرار من رئيس الجمهورية .

ثالثا : يتم التعيين والترقية خلال فترة العمل بأحكام هذا القانون وغقا للقواعد الواردة في القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه مع مراعاة ما يأتي :

٢ - يراعى عند التعيين والترقية المؤهلات الواردة في القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بنظام موظفي الدولة والقوانين المعدلة له ، ويؤخذ من هذا النص أن الاحكام الخاصة بالمؤهلات الدراسية اللازمة عند التعيين أو الترقية الواردة في القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ تسرى في ظل العمل بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ وطوال فترة العمل بأحكام القانون رقم ١٥٨ لسنة ١٩٦٤ ، ومن بين هذه الاحكام ما نصت عليه المادة ٣٥ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ معدلا بالقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٦٠ بالآتي :

« الموظفون غير الحاصلين على شهادات دراسية لا يجوز ترقيةهم الى أعلى من الدرجة الرابعة » .

أما الحاصلون على الشهادة الابتدائية أو ما يعادلها فتجوز ترقيةهم لغاية الدرجة الثالثة » .

ومقاد هذا النص - في ظل العمل بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ وطبقا لقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٦٤ لسنة ١٩٦٤ بشأن قواعد وشروط وأوضاع نقل العاملين الى الدرجات المعادلة لدرجاتهم الحالية - ان المشرع وضع قيودا أمام ترقية حملة شهادة الدراسة الابتدائية ، أو ما يعادلها من انطلاقهم الى أعلى الدرجات في سلم وظائف الجهاز الإداري للدولة وبوقف ترقيةهم عند الدرجة الرابعة وهي المعادلة للدرجة الثالثة في القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ .

وهذا القيد قد استجده القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٧ لأول مرة بالنسبة الى حملة هذا المؤهل اذ عدل المادة ٣٥ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ على الوجه الآتي : « الموظفون غير الحاصلين على شهادات دراسية وكذا الحاصلون على الشهادة الابتدائية أو ما يعادلها لا تجوز ترقيةهم الى أعلى من الدرجة الرابعة ومع ذلك تجوز ترقية الحاصلين على الشهادة المذكورة أو ما يعادلها الى الدرجة الثالثة فقط على أن تكون في النسبة المخصصة للترقية بالاختيار - اذا توافرت شروطها ورات الوزارة استعمال حقها في ذلك » .

وقد انتهت الجمعية العمومية لتقسيم الاستشارى بجلستها المنعقدة فى ٢٤ فبراير سنة ١٩٦٠ الى سريان هذا القيد على جميع العاملين بالجهاز الادارى للدولة ايا كان تاريخ تعيينهم ولو كان سابقا على العمل بالقانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٧ ومهما كان حال هؤلاء من انطلاق ترقيةهم قبل التاريخ المشار اليه (فتوى الجمعية العمومية رقم ٢٤١ المؤرخة فى ١٧ من مارس سنة ١٩٦٠) (١) .

ومن حيث أن القيد الذى تضمنته المادة ٣٥ آتفة الذكر ورد بلفظ عام والعام يجرى على عمومه وإطلاقه ما لم يرد ما يخصه أو يقيد من إطلاقه بذات الاداة التشريعية ومن ثم فإن هذا القيد يسرى على جميع من عناهم من العاملين بالجهاز الادارى للدولة سواء كانوا يشغلون وظائف بالكادر العالى أو بالكادر المتوسط ولا يسوغ قصره على الشاغلين منهم لوظائف الكادر المتوسط اذ أن هذا يكون تخصيصا للنص بغير مخصص ، فضلا عن أن الدرجة الرابعة التى تقف عندها ترقية الحاصلين على هذا المؤهل وحده هى أعلى درجات الكادر المتوسط أى أنها الحد الطبيعى لهذا الكادر الذى تقف عنده ترقية جميع العاملين الشاغلين لوظائفه ولو كانوا حاصلين على مؤهل أعلى من شهادة الدراسة الابتدائية ، ومن ثم يكون المجال الحقيقى لاعمال التقيد المذكور هو أساسا فى مقام ترقية العاملين الشاغلين لوظائف الكادر العالى اذ يقف بترقية الحاصلين منهم على شهادة الدراسة الابتدائية أو ما يعادلها عند الدرجة الرابعة بما لا يسمح بمجاورتهم اياها .

كما يرد هذا القيد على أفراد هذه الفئة من الشاغلين لوظائف الكادر المتوسط عند اعمال الرخصة المنصوص عليها فى المادة ٤١ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ التى تقضى بأنه « يجوز الترقية من أعلى درجة فى الوزارة أو المصلحة من الكادر الفنى المتوسط الى الدرجة التالية لها فى الكادر الفنى العالى ومن الكادر الكتابى الى الدرجة التالية لها فى الكادر الادارى » .

ومما يؤكد هذا النظر ، ما نصت عليه الفقرة (د) من المادة اثلاثة من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٦٤ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه من سريان حكم الفقرة (أ) من هذه المادة الخاص بنقل العاملين الى الدرجات المتدنية على العاملين الحاصلين على الشهادة الابتدائية أو ما يعادلها الذين يشغلون فى أول يولييه سنة ١٩٦٤ ، تاريخ العمل بأحكام هذا القرار الدرجة الثالثة فأعلى ولو توفرت فى شأنهم شروط الفقرة (ب) من المادة ذاتها وهى الخاصة بنقل العاملين الى درجات أعلى بالشروط الواردة فيها ، اذ معنى هذا أن المشرع عندما قرر نقل العاملين الموجودين فى الخامسة الى الدرجات الجديدة وجعل الاصل هو نقل هؤلاء العاملين الى الدرجات الجديدة بحسب التماثل المالى الذى حددته

(١) منشورة فى القاعدة السابقة .

لجدول الاول المرافق لقرار رئيس الجمهورية المتقدم ذكره وفقا للفقرة (ا) من المادة الثالثة سألقة الذكر وأوجب نقل من أمضوا مددا معينة في درجاتهم حتى ٣١ من أكتوبر سنة ١٩٦٤ الى الدرجات التالية للدرجات المعادلة لدرجاتهم وفقا للفقرة (ب) من تلك المادة استثنى من ذلك حملة شهادة الدراسة الابتدائية أو ما يعادلها من الشاغلين للدرجات الثالثة القديمة فأعلى فلم يجز انطلاقهم الى أعلى من الدرجات التي وقفوا عندها بحكم القيد سالف الذكر تأكيداً لاستمرار هذا القيد وسريانه في حقهم وافصاحاً عن رغبته في الإبقاء عليه حتى عند النقل الحكمي الذي أجراه بمناسبة تطبيق قانون العاملين الجديد .

ولا حجة في القول بأن الفقرة (د) من المادة الثالثة من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٦٤ لسنة ١٩٦٤ ذكرت حملة شهادة الدراسة الابتدائية أو ما يعادلها الذين يشغلون حالياً (الدرجة الثالثة فاعلي) وبأن هذا يفهم منه جواز أن يكون الحاصل على هذا المؤهل شاغلاً لدرجة أعلى من الدرجة الثالثة وتبعاً لذلك جواز ترقيته الى أعلى من الدرجة الثالثة في ظل القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ، لا حجة في ذلك إذ أن هذا القول مردد بأن القيد الذي استحدثه القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٧ الذي سري بآثره المباشر لم يكن ليتناول من وصلوا الى أعلى من الدرجة الثالثة قبل صدوره وذلك بحكم أثره الحال الذي قضى بتوقفهم عند هذا الحد ابتداء من تاريخ نفاذه .

٣١٥ (١٢ / ٤ / ١٩٦٦)

(ه) ترقية قدامى الموظفين

٣١٥ - خرجوا المعهد الصحي - تطبيق أحكام المادة ٤٠ مكررة من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ معدلة بالقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٦٠ على هؤلاء اخرجين - لا يترتب على هذا التطبيق ترقيةهم بقوة القانون الى أكثر من الدرجة الثالثة في الكادر المتوسط .

فيما يتعلق بطلب جمعية خريجي المعهد الصحي ترقية الخريجين الذين أمضوا ٣١ عاماً في الخدمة في أربع درجات متتالية الى الدرجة الثمانية فإن المادة ٤٠ مكررة من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ في شأن نظام موظفي الدولة المعدلة بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٠ تنص على أنه « مع عدم الإخلال بنصوص المادتين ٣٥ و ٤١ إذ قضى الموظف حتى تاريخ نفاذ هذا القانون ١٥ سنة في درجة واحدة أو ٢٤ سنة في درجتين متتاليتين أو ٢٨ سنة في ثلاث درجات متتالية أو ٣١ سنة في أربع درجات متتالية ، اعتبر مرقى الى الدرجة التالية بصفة شخصية ما لم يكن التقريران الاخيران عنه بدرجة ضعيف » .

وتنص المادة ٣٥ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ - معدلة بالقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٦٠ - على أن « الموظفون غير الحاصلين على شهادات دراسية

لا تجوز ترقيتهم الى أعلى من الدرجه الرابعه اما الحاصلون على الشهاده الابتدائية أو ما يعادلها فتجوز ترقيتهم لغايه الدرجه الثالثه * .

وتنص المادة ٤١ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ - معدلة بالقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٦٠ على أنه « يجوز الترقية من أعلى درجة في الوزارة أو المصلحة من الكادر الفني المتوسط الى الدرجه التاليه لها في الكادر الفني العالي ومن الكادر الكتابي الى الدرجه التاليه لها في الكادر الادارى » .

وطبقا لاحكام المادة ٤٠ مكررا المذكورة تتم الترقية بقوة القانون الى الدرجه التاليه بالنسبه الى من قضى المدد المشار اليها فيها في عدد الدرجات الواردة بها الا انه يشترط بالنسبه الى الدرجه المرقى اليها - طبقا لنص المادة ٣٣ من قانون موظفي الدولة - أن تكون من نوع الدرجه التي يشغلها الموظف وفي ذات الكادر المقيد عليه (١) . ولما كانت الدرجه الثالثه هي أعلى درجة في الكادر المتوسط - طبقا لمقتضى استمديل الذى أورده القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٦٠ سالف الذكر في المادة الثالثه منه باضافه درجة ثالثه الى جدول الدرجات والمرتبات رقم (٣) الملحق بقانون موظفي الدولة والحاص بالكادرين الكتابي والفني المتوسط - ومن ثم فانه لا يترتب على تطبيق احكام المادة ٤٠ مكررا على خريجي المعهد الصحي المذكورين ترقيتهم بقوة القانون الى أكثر من الدرجه الثالثه الى الكادر المتوسط وهو الكادر الذى كانوا يتبعونه أصلا والذى سويت حالتهم فيه طبقا لاحكام قانون المادلات الدراسيه .

وعلى ذلك فان ما تطالب به جميعه خريجي المعهد الصحي من ترقية من أمضى من هؤلاء الخريجين ٣١ سنه في اربع درجات متتاليه الى الدرجه الثانيه - تطبيقا لحكم المادة ٤٠ مكررا من قانون موظفي الدولة رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ معدله بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٠ - لا يقوم على أساس سليم من القانون ويتعين لذلك رفضه .

ومع ذلك فانه يجوز للوزارة ترقية من كان من هؤلاء الخريجين في الدرجه الثالثه - وهي أعلى درجة في الكادر المتوسط - الى الدرجه الثانيه وهي الدرجه التاليه لها في الكادر العالي طبقا لنص المادة ٤١ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ معدلة بالقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٦٠ وذلك في الحدود ائتي تراها الوزارة متمشية مع مصالح العمل وبشرط أن يكون قد قضى ثلاث

(١) يمثل هذا المبدأ لغت المحكمة الادارية العليا حيث قررت في الطعن رقم ٣٩٩ لسنة ٩ ق بجلسته ١٩٦٦/٥/٢٢ بان « مجال الترقية الوظيفية التي تتم بقوة القانون طبقا لما تنص به المادة ٤٠ مكررا من القانون ٢١٠ لسنة ١٩٥١ انما يكون محل الترقية فيها الى الدرجه التاليه في الكادر الذى ينتمى اليه الموظف » (مجموعة احكام المحكمة الادارية العليا الصادره عن المكتب الفني بجلسى الدولة البسة ١١ ق ٨٢ ص ٦٦٦) .

سنوات على الأقل في الدرجة الثامنة بالكادر المتوسط - باعتبار ان هذه المدة تمثل الحد الأدنى لصلاحية الموظف للترقية من الدرجة الأعلى منها .

وغنى عن البيان ان ثبت فارقا بين الترقية طبقا للمادة ٤٠ مكررا المشار إليها والمادة ٤١ المذكورة اذ الترقية طبقا للمادة الاولى تتم بقوة القانون بمجرد انقضاء المدد المشار إليها فيها في الدرجات المحددة بها أما الترقية طبقا للمادة ٤١ فإنها جوازية للوزارة تبعا لسلطتها التقديرية .

(٢٣٩) (١٩٦٢/٥/٩)

٣١٦ - احتساب عدد العمل السابقة للموظف طبقا للقرار الجمهوري رقم ٩٤٢ لسنة ١٩٦٢ لا يستتبع استغادته من حكم المادة ٤٠ مكررا من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ - عدم جواز ترقية ترقية حتمية الى الدرجة التالية لدرجته الا اعتبارا من تاريخ العمل بهذا القرار ولو كان استوفى النصاب الزمني المنصوص عليها في المادة المذكورة في تاريخ سبق .

ان المادة ٤٠ مكررا من قانون نظام موظفي الدولة رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ تنص على أنه و اذا قضى الموظف حتى تاريخ نفاذ هذا القانون ١٥ سنة في درجة واحدة أو ٢٤ سنة في درجتين متتاليتين أو ٢٨ سنة في ثلاث درجات متتالية أو ٣١ سنة في أربع درجات متتالية اعتبر مرقى الى الدرجة التالية بصفة شخصية ما لم يكن انتقيران الاخيران عنه بدرجة ضعيف ويسرى هذا الحكم مستقبلا على من يكمل المدد السابقة ويعتبر مرقى بالشروط نفسها من اليوم التالي لانقضاء المدة ٥٠٠ ٤

وصدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٤٢ لسنة ١٩٦٢ - في شأن تطبيق القرار الجمهوري رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ على من لم يتقدم بطلب ضم مدد العمل السابقة في الميعاد - ونص في المادة الاولى منه على أنه و يجوز لمن لم يطلب الانتفاع بأحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ - في شأن حساب مدد العمل السابقة في تقدير الدرجة والمرتب وأقدمية الدرجة - في الموعد المحدد أن يطلب حساب مدد العمل السابقة بالتطبيق لتلك الأحكام وفقا للشروط والأوضاع الواردة به وذلك في ميعاد لا يجاوز ثلاثة شهور من تاريخ العمل بهذا القرار والا سقط الحق في حساب هذه المدد ٤

ولما كان تحقق الشرط الزمني الذي اقتضته المادة ٤٠ مكررا من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ في شأن نظام موظفي الدولة لترقية الموظف - الذي ضمت له مدة خدمة سابقة - ترقية حتمية الى الدرجة التالية لا يتوافر لهذا الموظف الا اعتبارا من تاريخ العمل بالقرار الذي اكتسب بموجب حقه في ضم مدة خدمته السابقة ، ومن ثم فان افادة الموظف من أحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ - في شأن حساب مدد العمل السابقة في

تقدير الدرجة والمرتب وأقدمية الدرجة - سواء جاءت هذه الإعادة استمداً من أحكام هذا القرار ذاته أو من أحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٤٢ لسنة ١٩٦٢ المشار اليه - لا تستتبع تطبيق المادة ٤٠ مكرراً من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بما يترتب عليها من ترقية الموظف ترقية حتمية الى الدرجة التالية بصفه شخصية - في فترة سبقة على تاريخ العمل بأى من القرارين المشار اليهما بمعنى أنه لا يجوز - في هذه الحالة - ترقية الموظف ترقية حتمية طبقاً للمادة ٤٠ مكرراً المذكورة الا اعتباراً من تاريخ العمل بالقرار الذى أجرين بمقتضاه حساب مدد العمل السابقة .

وعلى مقتضى ما تقدم فانه بالنسبة الى الموظفين الذين فاتهم تقديم طلبات حساب مدد الخدمة السابقة في الميعاد المنصوص عليه في المادة الثانية من قرار رئيس الجمهورية ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ المشار اليه وسقط بذلك حقهم في حساب تلك المدد ، ثم جاء قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٤٢ لسنة ١٩٦٢ فأنشأ لهم حقاً في حسابها - فان حساب مدد خدمتهم السابقة بمقتضى هذا القرار الاخير لا يجعل لأى منهم حقاً في الترقية طبقاً لحكم المادة ٤٠ مكرراً المشار اليها الا اعتباراً من تاريخ العمل به . ذلك لانه قبل نفاذ هذا القرار كان الموظف قد سقط حقه في الضم نهائياً وعلى مقتضى ذلك يعتبر القرار الاخير هو القرار الذى أنشأ له الحق في الضم فلا تجوز تربيته ترقية حتمية طبقاً للمادة ٤٠ مكرراً سالفة الذكر الا من تاريخ العمل بالقرار المشار اليه ولو كان قد استوفى النصاب الزمنى الواجب توافره للترقية وفقاً لحكم المادة المذكورة في تاريخ سابق لذلك .

لهذا انتهى الرأى الى أن الموظفين الذين أفادوا من حساب مدد العمل السابقة طبقاً لقرار رئيس الجمهورية رقم ٩٤٢ لسنة ١٩٦٢ لا يفيدون من الترقية الحتمية المقررة في المادة ٤٠ مكرراً المذكورة الا اعتباراً من تاريخ العمل بهذا القرار ومن ثم لا يصح تربيته الى الدرجات التالية لدرجاتهم بصفة شخصية - طبقاً لتلك المادة - الا اعتباراً من ذلك التاريخ ولو كانوا قد استوفوا النصاب الزمنى المنصوص عليه في المادة ٤٠ مكرراً في تاريخ اسبق .

٧١٠ (١٩٦٣/٧/٤)

٣١٧ - احقية المعلمين الذين سويت حالاتهم طبقاً للقانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٦ في الانتفاع بحكم المادة ٤٠ مكرراً من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ حتى توافرت فيهم شروط تطبيقها خلال المجال الزمنى لسريان القانون المذكور . فاحقيتهم كذلك في الانتفاع بحكم المادة ٢٢ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ ان توافرت فيهم شروطها بعد نفاذه - عدم صرف الفروق المالية

الترقية على هذه النسوية الا من تاربخ العمل بالقانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٦ (١) - عدم احقية العاملين الذين سويت حالاتهم طبقا للقانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٦ في الامانة الاجتماعية - عدم احقيتهم كذلك في العلاوة الاضائية المنصوص عليها في المادة الرابعة من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٦٤ لسنة ١٩٦٤ بشأن قواعد وشروط واوضاع نقل المساعدين الى الدرجات المعادلة لدرجاتهم الحالية (٢)

ان هذا الموضوع كان يتنازعه رايان عند نظره امام الجمعية العمومية بجلستها المنعقدة في ١٨/١٠/١٩٦٧ - الاول يرى أن العاملين الذين سويت حالتهم طبقا للقانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٦ لا يستفيدون من حكم المادة ٤٠ مكررا من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ، وسند هذا الرأي انه اذا كانت المادة الاولى من القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٦ قد نصت على سريان أحكام القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ الخاص بالمعادلات الدراسية على العاملين الخاضعين لاحكامه اعتبارا من تاريخ العمل به أي بأثر رجعي ، الا انه لا تلازم بين ذلك وبين انفاذ أثره في خصوص تطبيق المادة ٤٠ مكررا من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ التي انتهى العمل بها قبل صدور القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٦ ؛ ومن ثم فلا يجوز تطبيقها بالنسبة لهؤلاء العاملين كما لا يجوز تطبيق المادة ٢٢ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ الا من تاريخ العمل بأحكام القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٦ .

والرأي الثاني يذهب الى احقية هؤلاء العاملين في الانتفاع بحكم المادة ٤٠ مكررا متى توافرت فيهم شروط تطبيقها ، وسند هذا الرأي أن مقتضى تطبيق القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٦ على العاملين المؤهلين الذين عينوا على وظائف مؤقتة وعلى عمال اليومية أن يعتبر هؤلاء شباغلين للدرجات المقررة لمؤهلاتهم طبقا لقانون المعادلات الدراسية رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ وان تحدد اقدمية كل منهم في تلك الدرجة من تاريخ تعيينه بالحكومة أو حصوله على المؤهل أيهما اقرب وبالتالي يحق لهم الافادة بحكم المادة ٤٠ مكررا من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ وذلك بترقيتهم بصفة شخصية من تاريخ استكمال النصاب الزمني المنصوص عليه في هذه المادة ، ولا حجة فيما يقال من أن القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٦ هو مصدر الحق في الترقية الحتمية طبقا للمادة ٤٠ مكررا ذلك أنه اذا كان أحد الشروط التي تنص عليها هذه المادة وهو شرط

(١) عدلت الجمعية العمومية بهذا الرأي عن فتاها السابقة الصادرة بجلستها المنعقدة في ١٨ من اكتوبر سنة ١٩٦٧ فتوى رقم ١١٢٣ بتاريخ ٢٣/١٠/١٩٦٧ وأخلت في ذلك بما قضت به المحكمة الادارية العليا بجلستها المنعقدة في ١٧ ديسمبر سنة ١٩٦٧ في القضية رقم ٣ لسنة ٩ قضائية .

(٢) أيدت الجمعية العمومية بهذا الرأي فتاها السابقة الصادرة بجلستها المنعقدة في ١٨ من اكتوبر سنة ١٩٦٨ المشار اليها آنفا .

المدة التي يتعين أن يقضيها الموظف في درجة واحدة أو أكثر قد تحقق أكثر من آثار قانون المعادلات الدراسية، إلا أن النتيجة التي ترتب على توافر شروط المادة المذكورة وهي اعتبار العامل مرقى إلى الدرجة التالية بصفة شخصية بحكم القانون إنما تتم كأثر مباشر لما استحدثه القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٦ من اعتبار العاملين الذين يفيدون من أحكامه معينين على درجات في ظل العمل بالقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ .

ولقد رجحت الجمعية للفهم الاستشاري في جلستها المنعقدة في ١٨ من أكتوبر سنة ١٩٦٧ الرأي الأول إلا أن المحكمة الإدارية العليا أخذت بالرأي الثاني في حكمها الصادر في القضية رقم ٣ لسنة ٩ قضائية بجلستها المنعقدة في ١٦/١٢/١٩٦٧ (١) .

ولما كان هذا الذي قضت به المحكمة الإدارية العليا هو رأي الجهة القضائية المختصة بالفصل في هذه المنازعات فإن الجمعية العمومية ترى الأخذ به حتى تجنب العاملين مشقة التقاضي للحصول على حقوقهم وما يتطلب من جهد قد يؤثر على حسن سير العمل .

وعلى ذلك فليس ثمة ما يدعو إلى سحب التسويات أو الترقيات التي تمت بالنسبة للعاملين بتطبيق المادة ٤٠ مكرراً من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ والمادة ٢٢ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ ولا وجه لاسترداد شيء من الفروق التي صرفت لهم نتيجة لهذه التسويات إلا إذا كانت هذه الفروق سابقة على نفاذ القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٦ .

ومن حيث أنه بالنسبة لما انتهت إليه الجمعية العمومية في جلستها المنعقدة في ١٠/٨/١٩٦٧ من عدم أحقية العاملين الذين سويت حالاتهم طبقاً للقانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٦ في الاعانة الاجتماعية والإعلاء الإضافية لعدم شغلهم درجات فعلية بالميزانية قبل أول يوليو سنة ١٩٦٤ فقد انتهت الجمعية العمومية إلى ذات الرأي السابق .

لهذا انتهى رأي الجمعية العمومية إلى أنه :

١ - يعق للعاملين الذين سويت حالاتهم طبقاً للقانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٦ الانتفاع بحكم المادة ٤٠ مكرراً من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ متى كانت شروطها متوافرة فيهم خلال المجال الزمني لسريان القانون المذكور أي قبل العمل بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ ، كما يعق لهم الانتفاع بحكم المادة ٢٢ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ أن توافرت فيهم شروطها بعد نفاذه .

(١) هذا الحكم منشور في مجوعة أحكام المحكمة الإدارية العليا الصادرة عن المكتب الذي

مع عدم صرف الفروق المالية المترتبة على هذه التسوية الا من تاريخ العمل بالقانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٦ .

٢ - لا حق للعاملين الذين سويت حالاتهم طبقا للقانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٦ فى الاعانة الاجتماعية والعلالة الاضافية لعدم شغلهم درجات فعلية بالميزانية قبل اول يوليو سنة ١٩٦٤ .

(٨٦٦ ، ٨٦٧ ، ٨٦٨ (١٠/١٩٦٨)

٣١٨ - المادة ٢٢ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ تعالج حالة قدامى الموظفين الراغبين - اللاق بينها وبين المادة ٤٠ مكررا من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ - المادة ٢٢ سالفة الذكر تسمى فى شأن العامل سواء سبق تطبيق حكم المادة ٤٠ مكررا على حالته فلم لم يسبق .

انه ولئن كان قانون العاملين المدنيين بالدولة رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ قد لقي فى مادته الثانية القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ الا أن هذا الالغاء - باعتباره واردا فى تشريع لاحق غير ذى اثر رجعى - لا يمس الحقوق الذاتية والمراكز القانونية التى رتبته المادة ٤٠ مكررا من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ فى شأن الموظفين الذين توافرت فيهم شروط الافادة منها إبان سريان حكمها .

وان المادة ٢٢ من قانون العاملين المدنيين رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ شأنها شأن المادة ٤٠ مكررا من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ - تعالج حالة قدامى الموظفين الراغبين فى الدرجات على اختلاف فى حكم المادتين اختلافا مرده الى أن القانون الجديد لا يعرف نظام الدرجات الشخصية ولذلك قررت المادة ٢٢ المذكورة منح من تتوفر فيه شروطها أول مربوط الدرجة الاعلى أو احدى علاواتها دون منح الدرجة ذاتها .

وان حكم المادة ٢٢ المشار اليها يسرى فى شأن العامل - سواء سبق تطبيق حكم المادة ٤٠ مكررا على حالته أو لم يسبق لأن مناط سريانها هو توفر الشروط المنصوص عليها فيها - فكلما توافرت هذه الشروط أفاد العامل من حكمها ولا يحول دون ذلك سابقة تطبيق المادة ٤٠ مكررا فى حقه يؤكد هذا ما قضت به المادة ٢٢ من أن يسرى حكمها على العاملين الذين أكملوا المدد المنصوص عليها فيها قبل العمل بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ .

(٨٦١ (٩/١٩٦٥)

٣١٩ - نص المادة ٢٢ من نظام العاملين المدنيين بالدولة على منح العامل الذى يرسب لى درجة أو أكثر هذا معينة راتب الدرجة الاعلى - عدم اعتبار ذلك ترقية - علم انطباق نص

المادة ٣٥ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ - بعدم جواز ترقية الموظفين غير الحاصلين على شهادات دراسية الى أعلى من الدرجة الرابعة وجواز ترقية الحاصلين على الشهادة الابتدائية او ما يعادلها لدرجة الدرجة الثالثة .

ان المادة ٢٢ من قانون نظام العاملين المدنيين رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ تنص على أنه « اذا قضى الصامل (١٥) خمس عشرة سنة في درجة واحدة من الكادر ، او (٢٢) ثلاثة وعشرين سنة في درجتين متتاليتين او (٢٧) سبعاً وعشرين سنة في ثلاث درجات متتالية او (٣٠) ثلاثين سنة في أربع درجات متتالية يمنع أول مربوط الدرجة الأعلى او علاوة من علاواتها أيهما أكبر - ويستمر في الحصول على العلاوات الدورية بصفة شخصية بما يتفق واحكام الدرجة الاعلى حتى نهاية مربوطها ما لم يكن التقريران السنويان الاخيران عنه بتقدير ضعيف .

وتؤخذ هذه العلاوات في الاعتبار عند الترقية فيما بعد للدرجة اعلى .
ويسرى حكم هذه المادة على العاملين الذين اكملوا المدد السابقة قبل العمل بهذا القانون على أن يكون سريانه عليهم من تاريخ العمل به »

وان هذا النص يتضمن منح العامل الذي يرسل في درجة او اكثر المدد المبينة فيه راتب الدرجة الاعلى مع بقائه شاغلاً لدرجته وقائماً بعمل الوظيفة المقرر لها هذه الدرجة فلا تحسب له اى اقدمية في الدرجة الاعلى ولا يكسبه الحصول على راتبها وعلاواتها اى حق في الترقية الى هذه الدرجة فهو يختلف عن الترقية التي تتضمن تقدم العامل في التدرج الوظيفي والمالي كما يختلف عن الترقية الى درجة شخصية طبقاً لحكم المادة ٤٠ مكرراً من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ لان مثل هذه الترقية كانت ترتب للموظف اقسامية في الدرجة المرقى اليها وكانت تسمح بالترقية الى عدة درجات شخصية متتالية بعد استكمال مدد جديدة في الدرجة الشخصية المرقى اليها على عكس الحكم الذى تضمنته المادة ٢٢ سالفة الذكر - والذى يقف بالعامل عند نهاية مربوط الدرجة الاعلى فلا يتجاوزها مهما استطلعت مدة رسوب العامل في درجته مرة أخرى .

ولا يغير من هذا النظر ما نصت عليه الفقرة الثانية من المادة ٢٢ من أن تؤخذ هذه العلاوات في الاعتبار عند الترقية الى درجة اعلى لان ذلك ليس معناه اشتراط جواز الترقية الى هذه الدرجة وانما يجب أن يؤخذ هذا النص على أنه اذا رقى العامل في الحالات التي تجوز فيها الترقية الى الدرجة الاعلى فانه في هذه الحالة تؤخذ هذه العلاوات في الاعتبار .

وعلى ذلك فان نص المادة ٣٥ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ فيما تضمنه من أن « الموظفين غير الحاصلين على شهادات دراسية لا يجوز ترفيعهم الى اعلى من الدرجة الرابعة » .

أما الحاصلون على الشهادة الابتدائية أو ما يعادلها فتجوز ترقيةهم لغاية الدرجة الثالثة » ، وهو النص الذى يسرى عند الترقية الى احدى درجات الجملول المرافق للقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ فى ظل العمل بالقانون رقم ١٥٨ لسنة ١٩٦٤ - بوضع احكام وقتية للعاملين المدنيين بالدولة - لا ينطبق بالتطبيق لحكم المادة ٢٢ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ لعدم اشتغال هذا الحكم على ترقية كما أسلفنا .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن الحكم الوارد فى المادة ٢٢ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ لا يعتبر ترقية مما ينطبق عليه القيود الخاصة بالمؤهلات الدراسية الواردة فى المادة ٣٥ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ الخاصة بالحد الاعلى للترقية بالنسبة لغير ذوى المؤهلات أو الحاصلين على شهادة الدراسة الابتدائية أو ما يعادلها .

(٤٧٩ (٢٤/٤/١٩٦٧)

(و) ترقية الموظف المنقول

♦ ٣٣ - المادة ٤٧ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ - عدم جواز ترقية الموظف المنقول لبل مضى سنة - قصر هذا الحكم على حالة النقل دون التعيين .

مقتضى نص المادة ٤٧ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ هو عدم جواز ترقية الموظف المنقول من احدى وزارات الحكومة الى مصالحها الى وزارة أو مصلحة أخرى الا بعد أن يمضى على نقله سنة على الأقل ، وتطبيق حكم هذا النص مقصور على حالة النقل دون حالة التعيين المبتدأ والحكمة منه هى منع التحايل الذى قد يحدث عن طريق النقل ، لايتار الموظف المنقول بترقيته فى الجهة المنقول اليها فى نسبة الاقليمية .

(٩٠٨ (٩/٩/١٩٦٥)

(تعليق)

ما كانت تقضى به المادة ٤٧ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ الملقى من عدم جواز ترقية الموظف المنقول الا بعد مضى سنة على نقله قد اوردته المادة ٢٣ من القانون ٤٦ لسنة ١٩٦٤ الذى حل محله ويجرى نصها بانه « لا يجوز ترقية العامل المنقول الا بعد مضى سنة على الاقل ما لم تكن الترقية بالاختيار أو الى وظائف الوحدات المنشأة حديثاً أو كان نقل العامل بسبب نقل وظيفته أو لم يكن من بين عمال الوحدة المنقول اليها العامل من يستوفى الشروط القانونية للترقية خلال هذه السنة » .

وبما ورد فى هذه الفتوى من أن تطبيق هذا الحكم مقصور على حالة النقل دون التعيين أكتسبنا سبق أن قرره المحكمة الادارية العليا فى العديد

من احكامها ومنها الطعن رقم ٨٥٤ لسنة ٣ ق بجلسته ١٩٥٩/٤/٢٥) كتابنا المحكمة الادارية العليا - ق ٥٥٠ ص ٥٦٩ (

٣٣١ - نقل الوظيف من مجلس بلدى القاهرة الى الحكومة وبالعكس - يعتبر بمثابة تعيين جديد - عدم خضوع الموظف للتناول للقيء الوارد فى الفقرة ٢ من المادة ٤٧ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ عند الترقية .

ان مجلس بلدى مدينة القاهرة شخص ادارى عام يمثل مدينة القاهرة ويستقل عن الدولة بشخصيته الاعتبارية وضمنته المالية ، ومن ثم يكون نقل الموظفين من الحكومة الى هذا المجلس والعكس بمثابة تعيين جديد ينشئ علاقة جديدة بين الموظف وبين الجهة التى ينقل اليها (١) ، يؤيد هذا النظر ان المادة الاولى من القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٥٥ تنص على ما يأتى : « موظفو الحكومة ومستخدموها وعمالها الذين يعينون فى المجلس البلدى لمدينة الاسكندرية ينقلون بالحالة التى يكون عليها كل منهم فى تاريخ تعيينه » ، وان المادة الثانية منه تنص على ان « تعتبر خدمة الموظفين والمستخدمين والعمال المذكورين فى المادة السابقة فى كل من الحكومة والمجلس البلدى وحدة لا تتجزأ » ، وتحسب فى تسوية ما قد يستحقونه من معاش أو مكافأة عند تركهم الخدمة أو انفصل منها ٠٠٠ » ، وقد جاء فى المذكرة الإيضاحية ببياننا للمحكمة التشريعية التى دعت الى اصداره ما يأتى :

(ووجهة فى تكوين المجلس البلدى لمدينة الاسكندرية من مباشرة اختصاصاته المتشعبة التى قد تقتضى الاستعانة بالموظفين ذوى الخبرة والمران السابق ترى وزارة الشؤون البلدية والقروية تيسير نقل موظفى ومستخلمي وعمال الحكومة الى المجلس البلدى المذكور على أن توضع قواعد خاصة لنقلهم وتسوية مكافآتهم . وقد أوضح قسم التشريع بمجلس الدولة أنه رعى فى تحديد هذه القواعد اعتبار موظفى الحكومة ومستخلميها وعمالها الذين يعينون فى مجلس بلدى الاسكندرية منقولين اليه بالحالة التى يكون عليها كل منهم فى تاريخ تعيينه واعتبار مدة خدمته فى كل من الحكومة والمجلس البلدى وحدة لا تتجزأ ، وتحسب فى تسوية ما قد يستحقونه من معاش أو مكافآت) . ومفاد ذلك أن الاصل هو اعتبار هذا النقل تعييناً ، وأن الاستثناء هو ما حده القانون المذكور فى الخصوص الذى حده ، وفيما عدأً ذلك يعتبر النقل تعييناً منشأً لعلاقة جديدة وآية ذلك أنه لما أريد استثناء المجلس البلدى

(١) سبق أن قررت الجمعية الصومية بجلسته ١٩٥٤/٢/٢٧ بأن نقل الموظفين من الحكومة الى المجالس البلدية وبالعكس بمثابة تعيين جديد (كتابنا تناوى الجمعية الصومية - ق ٢٤٣ ص ٢٠٠) .

للمدينة الاسكندرية فيما يتعلق بتعيين الموظفين الذين ينقلون اليه من القيد الذى أوردته الفقرة الاخيرة من المادة ٢٣ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ، صدر القانون رقم ١٩٠ لسنة ١٩٥٥ باضافة فقرة جديدة بهذا المعنى الى المادة الاولى من القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٥٥ المشار اليه ، وجاء فى المذكرة الايضاحية للقانون رقم ١٩٠ لسنة ١٩٥٥ ما يأتى : « وان كانت أحكام هذا القانون وهو القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٥٥ - تحفظ لموظفى الحكومة ومستخدميهما - الذين ينقلون الى المجلس البلدى جميع حقوقهم المكتسبة مع تسوية حالاتهم ، كما لو كان نقلا محليا الا أن هذا النقل لا زال بمثابة التعيين ابتداء ، لانه ينشئ علاقة جديدة بين الموظف والمجلس البلدى الذى له شخصيته المعنوية وميزانيته المستقلة عن الحكومة ٠٠٠ » وظاهر من ذلك كله أن النقل من الحكومة الى المجلس لا يزال يعتبر تعيينا لا فيما حدده القانونان المشار اليهما اللذان وردا على سبيل الاستثناء ومن ثم فلا يخضص الموظف المنقول من الحكومة الى المجلس البلدى للقيد الوارد فى الفقرة الثانية من المادة ٤٧ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة التى تقضى بعدم جواز النظر فى ترقية الموظف المنقول من وزارة أو مصلحة الى وزارة أو مصلحة أخرى الا بعد انقضاء سنة على نقله ذلك لأن هذا القيد انها يسرى على النقل دون التعيين .

(١٩٦٠/١/٣)

(تعليق)

صدر حكم المحكمة الادارية العليا فى الطعن رقم ٩٦٢ لسنة ٣ ق بجلسة ١٩٥٩/٢/١٤ بنفس الرأى الوارد فى هذه الفتوى وبناء على نفس الاسباب (كتابتا المحكمة الادارية العليا ق ٥٥٨ ص ٥٧٥)

٣٣٣ - قيد السنة النصوص عليه فى المادة ٤٧ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ - عدم سريانه على الرقية الموظف المتقول من هيئة الاذاعة الى مصلحة الاثار .

ينص القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٩ بشأن الاذاعة المصرية فى مادته الاولى على أن « الاذاعة المصرية هيئة مستقلة قائمة بذاتها تسمى الاذاعة المصرية وتلحق برئاسة مجلس الوزراء وتكون لها الشخصية المعنوية » .

وتنص المادة ١٥ منه على أن « تكون ميزانية الاذاعة المصرية مستقلة وتعرض على مجلس الوزراء لاعتمادها ٠٠٠ » وقد ردد الحكيم المتقدمين قرار رئيس الجمهورية رقم ٧١٧ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم اذاعة الجمهورية العربية اذ نص فى المادة الاولى منه على أن « تنشأ مؤسسة عامة تكون لها الشخصية الاعتبارية تسمى اذاعة الجمهورية العربية المتحدة وتلحق برئاسة الجمهورية

وتدمج في المؤسسة الإذاعة المصرية والمديرية العامة للإذاعة السورية ... »
ونص المادة السابعة منه على أن « تباشر الهيئة اختصاصاتها الإدارية والمالية
وفقاً لنظمها ولوائحها الخاصة دون التقيد بالنظم المتبعة في المصالح الحكومية
كما نص في المادة ١٥ منه على أن « يكون لكل هيئة تنفيذية ميزانية منفصلة
داخلية ويكون للهيئة ميزانية مستقلة تجمع ميزانيتي الهيئتين التنفيذيتين
تعرض على رئيس الجمهورية لاعتمادها ... »

وظاهر من هذه النصوص - أن لهيئة الإذاعة شخصية اعتبارية مستقلة
عن شخصية الدولة كما أن لها ميزانيتها المستقلة عن ميزانية الدولة ويستتبع
هذا الاستقلال اعتبار النقل من هذه الهيئة إلى أى مصلحة حكومية بمثابة
التعيين - استناداً إلى أن النقل في هذه الحالة ينشئ علاقة جديدة بين الموظف
المنقول والمصلحة الحكومية المنقول إليها وعلى مقتضى ما تقدم لا يخضع الموظف
المنقول من هيئة الإذاعة إلى مصلحة حكومية أو بالعكس للقيد الوارد في
الفقرة الثانية من المادة ٤٧ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ في شأن نظام
موظفي الدولة الذي يقضى بدمج جواز ترقية الموظف المنقول من وزارة أو
مصلحة إلى وزارة أو مصلحة أخرى إلا بعد مضي سنة على الأقل من تاريخ
نقله لأنه يعتبر معيناً في هذا الخصوص لا منقولاً ومن ثم يجوز النظر في
ترقيته قبل انقضاء سنة من تاريخ نقله .

لهذا انتهى الرأي إلى أن ترقية الموظف المنقول من هيئة الإذاعة إلى
مصلحة إناغار لا تخضع للقيد الزمني الوارد على ترقية الموظف المنقول من
مصلحة أو وزارة إلى مصلحة أو وزارة أخرى المنصوص عليه في المادة ٤٧
من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ومن ثم يجوز النظر في ترقيته قبل انقضاء
سنة من تاريخ نقله من هيئة الإذاعة إلى مصلحة إناغار .

(٤٧١ (١٩٦٠/٥/٣٠)

٣٣٣ - معهد الإدارة العامة - يعتبر من الهيئات العامة ولا يفرج عن كونه فرعاً من
الحكومة - تسرى في شأن موظفيه أحكام موظفي الدولة - الحاق موظفي الحكومة به يعتبر نقلاً
لا تعييناً .

إن معهد الإدارة العامة يعتبر - طبقاً للقرار الجمهوري رقم ٣١٣ لسنة
١٩٦٣ هيئة عامة في تطبيق أحكام القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ بشأن
الهيئات العامة ، كما أن موظفيه - الإداريين والكتابيين - يعتبرون موظفين
عموميين شأنهم في ذلك شأن سائر موظفي الدولة الذين يعملون بوزارات
الحكومة ومصالحها ، بحيث كانت تسرى عليهم أحكام قانون موظفي الدولة
رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ - ومن بينها حكم المادة ٤٧ من هذا القانون - وذلك
طبقاً للقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٢ - بنظام المؤسسات العامة التي تمارس

م ٣٦ فتاوى

نشاطا عليا - الذى قضى القرار الجمهورى رقم ٢١١٣ لسنة ١٩٦٣ بسريان أحكامه على المعهد المذكور وكذلك طبقا لنص المادة ١٣ من قانون الهيئات العامة الصادر بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ - ومن ثم فإن هذا المعهد - على الرغم من تمتعه بشخصية معنوية مستقلة باعتباره هيئة عامة - لا يخرج عن كونه فرعاً من الحكومة وجهازاً من أجهزتها ويعتبر الحاق موظفى وزارات الحكومة أو مصالحها بهذا المعهد - نقلاً إليه وليس تعييناً مبتدأ فيه - وتحقق فى هذا النقل الحكمة من عدم اجازة ترقية الموظف المنقول قبل مضي سنة على نقله ، وفقاً لنص المادة ٤٧ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ المشار إليه ، ولذلك فإنه ما كان يجوز - طبقاً لنص هذه المادة - ترقية الموظف المنقول من إحدى وزارات الحكومة أو مصالحها إلى المعهد المذكور بالإقليمية إلا بعد مضي سنة على الأقل من تاريخ نقله إليه .

٩٠٨ (١٩٦٥/٩/٢١)

٣٣٤ - ترقية الموظف المنقول من وزارة أو مصلحة إلى وزارة أو مصلحة أخرى - عدم جوازها قبل انقضاء سنة على تاريخ نقله - وجوب احترام هذا القيد فلا يرقى الموظف قبل مضي السنة حتى لو لم يوجد بين موظفى الوزارة أو المصلحة المنقول إليها من يستحق الترقية خلال مدة السنة .

تنص المادة ٤٧/٢ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة بمعدلة بالقانون رقم ٩٤ لسنة ١٩٥٣ - على أنه لا يجوز النظر فى ترقية الموظف المنقول من وزارة أو مصلحة إلى وزارة أو مصلحة أخرى إلا بعد مضي سنة على الأقل من تاريخ نقله ما لم تكن الترقية فى نسبة الاختيار فى فئ درجات المصالح المنشأة حديثاً - ويستفاد من هذا النص أن المشرع يفتح قيدا على ترقية الموظف المنقول من وزارة أو مصلحة إلى وزارة أو مصلحة أخرى بحيث لا يسوغ للجهة التى ينقل إليها الموظف أن تعمل سلطتها التقديرية وترقى الموظف على خلاف أحكامه . وحكمة هذا النص كما اقتضت عنها الأعمال التحضيرية للقانون المشار إليه والمذكورة الإيضاحية للقانون رقم ٩٤ لسنة ١٩٥٣ - هى منع التحايل عن طريق النقل بإيثار الموظف المنقول لترقيته فى الجهة المنقول إليها ويستثنى من هذه القاعدة حالتان : - الأولى حالة ترقية الموظف فى نسبة الاختيار - والثانية حالة ترقية فى درجات المصالح المنشأة حديثاً .

والحكمة التشريعية المشار إليها التى أوجت بهذا الحكم المقرر فى المادة ٤٧ فقرة ثانية من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة هى منع التحايل بإيثار الموظف المنقول بترقيته فى الجهة المنقول إليها وهذه الحكمة تتوافر فى حالة ما إذا لم يوجد بين موظفى الجهة المنقول إليها من

يستحق الترقية خلال مدة السنة المحظور ترقية الموظف المنقول خلالها كما تقوم في حالة وجود من يستحق الترقية خلال هذه المدة ومن ثم يتعين ازال حكم القانون في هذه الحالة بعدم ترقية الموظف المنقول قبل انقضاء سنة على تاريخ نقله .

(٨٩٨ (١٩٦٠/١٠/٢٧)

(تعليق)

أقرت المحكمة الادارية العليا الرأى الوارد في هذه الفتوى بحكمها الصادر في الطعن رقم ٢٥٥٦ لسنة ٨ ق بجلسة ١٢/١٧/١٩٦٧ (مجموعة احكام المحكمة الادارية العليا الصادرة عن المكتب الفني بمجلس الدولة لسنة ١٣-٤٠ ص ٣٠٤) ، ومع ذلك فلم يعد لهذا الرأى محل بعد العمل بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ حيث جاءت صياغة المادة ٢٣ منه المقابلة للمادة ٤٧ من القانون ٢١٠ لسنة ١٩٥١ الملغى مخالفة بأن أضافت الى الاستثناءين الواردين في المادة ٤٧ وهما أن تكون الترقية في نسبة الاختيار في الترقية أو تكون للترقية في درجات المصالح المنشأة حديثا إستثناءين جديدين هما اذا كان النقل بسبب نقل الوظيفة أو لم يكن بين عمال الوحدة المنقول اليها العامل من يستوفي الشروط القانونية للترقية خلال هذه السنة .

٣٢٥ - عدم جواز النظر في ترقية الموظف المنقول الا بعد مضي سنة على نقله - عدم سريان هذا القيد اذا نقل الموظف على درجة جديدة أنشئت في الميزانية .

ان المادة ٤٧ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة نصت على أنه و يجوز نقل الموظف من ادارة الى أخرى ويجوز نقله من مصلحة او وزارة ، الى مصلحة أو وزارة أخرى اذا كان النقل لا يفوت عليه دونه في الترقية بالاقلمية أو كان بناء على طلبه .

ومع ذلك لا يجوز النظر في ترقية الموظف المنقول من وزارة أو مصلحة الى وزارة أو مصلحة أخرى الا بعد مضي سنة على الأقل من تاريخ نقله ما لم تكن الترقية في نسبة الاختيار أو في درجات المصالح المنشأة حديثا . ويستفاد من هذا النص أن المشرع وضع قيودا على ترقية الموظف المنقول نقلًا عاديًا لحكمة هي منع التحايل عن طريق النقل لاثار الموظف المنقول بترقيته في الجهة المنقول اليها في نسبة الاقلمية . . . ومن ثم فإن النقل الذى يرد عليه قيد السنة لا ينصرف الا الى نقل الموظف نقلًا عاديًا ، إما اذا أنشئت درجة جديدة في ميزانية المصلحة وكان نقل الموظف على هذه الدرجة لضرورة اقتضتها المصلحة العامة تنظيمًا للاوضاع المصلحية فلا محل لاعمال القيد الذى أورده الفقرة الثانية من المادة ٤٧ المشار اليها ذلك لان نقل الموظف

فى هذه الحالة اقتضاء تنظيم الاوضاع حسب مقتضيات الصالح العام بما تنفقى معه شبهة التحايل لاثار الموظف المتقفل بالترقية فى الجهة المتقفل اليها من ناحية ولانه لا يجوز أن يضار الموظف المتقفل بهذا النقل الذى كان لدواعى المصلحة العامة .

وبين من استعراض وقائع الموضوع المعروض أن لجنة الرقابة على المالية العامة برئاسة السيد وزير الدولة لشئون التخطيط القومى أصدرت بجلسته ١٤ من مارس سنة ١٩٥٧ قرارا بإنشاء خطة ترتيب الوظائف المدنية وإله على أثر ذلك أصدر السيد رئيس ديوان الموظفين القرار رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٧ مقرر فيه مديرا لمشروع خطة ترتيب الوظائف المعتمدة ومديرا مساعدا له وأوكل اليهما مهمة اختيار الموظفين الذين تعهد اليهم مهمة الترتيب واعدادهم لهذا الغرض وتدريبهم على الوسائل اللازمة لتنفيذ برنامج الخطة . . . وبين القرار طريقة تكوين هيئة العمل فى هذا المشروع بأن ينسب الموظفون الذين يقع عليهم الاختيار بالاتفاق مع الجهات النابغين لها ، وعن القرار بلدية القاهرة مكانا تبدأ فيه تنفيذ خطة الترتيب كلها بمراحلها الثلاثة ، أما باقى الوزارات والمصالح فتطبق فيها المرحلة الاولى من الخطة بحيث يتم الامران معا فى الزمن المحدد للمرحلة الاولى وهى ستة شهور من أول ابريل سنة ١٩٥٧ وبذلك يكون قد توافر حقل تجريبى وميدانى للتدريب العملى ونموذج لنتائج قبل البدء فى المرحلة الثانية من الخطة ، وصدر قرار رئيس الجمهورية رقم ١٦٦٣ لسنة ١٩٦٠ بشأن مسؤولية وتشكيل ديوان الموظفين وجاء فى مذكرته الايضاحية أنه « أعيد تقدير الموقف بالنسبة الى الديوان ودوره فى الجهاز الادارى بأجراء بحث شامل لاهدافه ووسائله الحالية فى تنفيذ الاعمال واعادة تنظيمه بمسايسر للديوان اداء رسالته على خير وجه لمواجهة التنمية والمشروعات التى يتم رسمها فى جميع أنحاء الجمهورية - وقد روعى فى التنظيم الجديد للديوان أن يركز على ابراز أهمية التخطيط والبرامج الادارية لكافة الجوانب المتصلة بشئون التوظيف ووضع القواعد والمعاير ومعدلاتها التى تطفى جميع الجهات الفنية من اختيار الموظفين وتعيينهم ووضع معدلات الاداء لتقويم العمل والتدريب وتقويم الموظفين » .

وصدر بعد ذلك قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٣٤ لسنة ١٩٦١ بإنشاء بعض الوظائف فى ميزانية ديوان الموظفين ونص فى مذكرته الايضاحية على أن الامر بالنسبة الى الوظائف المقترح انشاؤها للادارة العامة للتخطيط وترتيب الوظائف يستلزم شغلها بالموظفين المتدربين من الوزارات والمصالح منذ سنة ١٩٥٧ نظرا لانهم اختبروا اختيارا خاصا ودربوا على العمل واكتسبوا خبرة خلال مدة قيامهم بهذه العملية فى السنوات الماضية .

وظاهر من سياق الوقائع المتقدم بيانها أن مظنة التحايل منتفية بصورة

لا تحتل الجدل ومن ثم لا يكون هناك محل لأعمال شرط السنة المنصوص عليه في الفقرة الثانية من المادة ٤٧ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ .

(١٦٢/٢/١٣) ١٢٢

(تعليق)

ذهب حكم المحكمة الإدارية العليا في الطعن رقم ٩٠٩ لسنة ٣ ق بجلسته ١٩٥٨/٧/١٣ نفس مذهب هذه الفتوى بأن ربط بين حكمة نص المادة ٤٧ من القانون ٢١٠ لسنة ١٩٥١ وهي منع التحايل عن طريق النقل لايتار الموظف المنقول بترقية في الجهة المنقول اليها وكون النقل نتيجة إنشاء درجة في ميزانية المصلحة والنقل عليها لضرورة اقتضتها المصلحة العامة للنقل بعدم انطباق قيد السنة (كتابنا المحكمة الإدارية العليا ق ٥٥٣ ص ٥٧١) ، الا أن المحكمة الإدارية العليا عدلت عن هذا الرأي في حكمها الصادر في الطعن رقم ٢٥١٠ ، ٢٥٤٣ لسنة ٦ ق بجلسته ١٩٦٢/١٢/١٩ ورفضت أعمال حكمة النص للخروج عليه لأن الشارع لم يفرق بين الدرجة المنشأة والدرجة غير المنشأة وإن له برة في الاستثناء الذي وضعه الشارع هي بالمصالح المنشأة حديثا وليس بالدرجات المنشأة حديثا (كتابنا المحكمة الإدارية العليا ق ٥٥٤ ، ٥٥٥ ، ٥٥٦ ص ٥٧٢) ، وحكم المحكمة الإدارية العليا هذا هو الواجب الأعمال في ظل المادة ٢٣ من القانون ٤٦ لسنة ١٩٦٤ حيث قضت بأن الاستثناء يرد على وظائف الوحدات المنشأة حديثا ولم تقل الدرجات المنشأة حديثا .

٣٢٦ - المادة ٢٣ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ - حظرها ترقية العامل المنقول قبل مضي سنة على تاديبه نقله - اجازتها ذلك على سبيل الاستثناء في أربع حالات معددة بنص المادة - ليس من هذه الحالات حالة المبعوث الذي ينقل تبعاً لأمره في بعثة على حساب الجهة المنقول اليها .

ان الفقرة الثانية من المادة ٤٧ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة الملغى كانت تنص على أنه « لا يجوز النظر في ترقية الموظف المنقول من وزارة أو مصلحة إلى وزارة أو مصلحة أخرى إلا بعد مضي سنة على الأقل من تاريخ نقله ما لم تكن الترقية في نسبة الاختيار أو في درجات المصالح المنشأة حديثا » .

وتنص المادة ٢٣ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ باصدار قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة على أنه « لا يجوز ترقية الموظف المنقول إلا بعد مضي سنة على الأقل ما لم تكن الترقية بالاختيار أو في وظائف الوحدات المنشأة حديثا أو كان نقل العامل بسبب نقل وظيفته أو لم يكن من بين عمال

الوحدة المنقول إليها العامل من يستوفى الشروط القانونية للترقية خلال هذه السنة .

ويؤخذ من هذين النصين أن المشرع يضع قيوداً على ترقية الموظف المنقول بحيث لا يجوز للجهة التي ينقل إليها ترقيته قبل مضي سنة من تاريخ نقله وأنه جعل هذا المظهر أصلاً عاماً سواء في القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ أو القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ المشار إليهما ، إلا أنه أورد على ذلك استثناءين في ظل القانون الأول ودردهما في القانون الثاني وإضاف إليهما استثناءين آخرين بحيث أصبح زوال هذا التقييد في القانون الجديد رهيناً بتوفر إحدى حالات أربع ، هي أن تكون الترقية بالاختيار أو إلى وظيفة من وظائف الوحدات المنشآت حديثاً ، أو أن يكون نقل العامل تبعاً لنقل وظيفته أو ألا يوجد بين عمال الوحدة المنقول إليها العامل من يستوفى الشروط القانونية للترقية خلال مدة سنة من تاريخ النقل .

ومجمل القول أن الأصل هو عدم جواز ترقية العامل قبل مضي سنة على تاريخ نقله ، وإن الاستثناء هو جواز الترقية إذا تحققت في شأن العامل حالة من الحالات المنصوص عليها في المادتين ٤٧ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ، و ٢٣ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ أنفي الذكر وهي الحالات التي عددها المشرع على سبيل الحصر ، ولما كان الاستثناء يفسر في أضيق الحدود فلا يتوسع فيه ولا يقاس عليه ، وكان الحاق المبعوث بجهة غير تلك التي كان يعمل بها قبل إيفاده في البعثة تنفيذاً للالتزام المنصوص عليه في المادة ٣١ من القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم شئون البعثات والإجازات الدراسية والمنح بالجمهورية العربية المتحدة التي تقضى بأن « يلتزم عضو البعثة أو الإجازة الدراسية أو المنحة بخدمة الجهة التي أوفدته أو أية جهة حكومية أخرى ترى إلحاقه بها » ، لا ينطوي على أي من الاستثناءات سالفة الذكر الواردة على سبيل الحصر ، فإن هذا النقل يخضع - والحالة هذه - لتقدير السنة المشار إليه - ولا تجوز ترقية المبعوث قبل مضي سنة على تاريخ نقله ، ما لم يرتفع عنه هذا التقييد بسبب قيام أحد هذه الاستثناءات المبردة لزوالة .

لذلك انتهى الرأي إلى أن المبعوثين الذين ينتقلون من الجهات التي يعملون بها بسبب إيفادهم في بعثات يخضعون في خصوص الترقية لشروط السنة المنصوص عليه في كل من المادة ٤٧ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ والمادة ٢٣ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ المشار إليهما ، ومن ثم لا تجوز ترقيتهم قبل مضي سنة على تاريخ نقلهم ولو استوفوا شروط الترقية وذلك على الوجه المفصل فيما تقدم .

٣٣٧ - المادة ٢٣- من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ حظرها ترقية العامل المنقول الا بعد مضي سنة على الاقل من تاريخ نقله - ايجازتها الترقية استثناء في حالات متعددة من بينها حالة ما اذا لم يكن من بين عمال الوحدة المنقول اليها العامل من يستوفي الشروط القانونية للترقية خلال هذه السنة - اثار ذلك ان ترقية العامل المنقول خلال السنة لا يجوز ان تؤدي الى ان يسبق في ترتيب الالسمية في المرحلة لرقى اليها ايا من عمال الوحدة المستوفين لشروط الترقية ولو كان اسبق منهم في الالسمية الدرجة السابقة ولو تمت ترقيته معهم في حركة واحدة .

ان المادة ٢٣ من قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ باصدار قانون نظام العاملين بالبوله تنص على أنه لا يجوز الترقية بأية حال قبل انقضاء المدة المقررة للترقية في جداول التوظيف التي يعتمدها المجلس التنفيذي كما لا تجوز ترقية العامل المنقول الا بعد مضي سنة على الاقل ما لم تكن الترقية بالاختيار أو في وظائف الوحدات المنشأة حديثا أو كان نقل العامل بسبب نقل وظيفته أو لم يكن من بين عمال الوحدة المنقول اليها العامل من يستوفي الشروط القانونية للترقية خلال هذه السنة ، ويستخلص من هذه المادة ان المشرع قد نص صراحة على أن الاصل العام هو عدم جواز ترقية العامل المنقول الا بعد مضي سنة على الاقل من تاريخ نقله وذلك لحكمة تستهدف رعاية مصلحة العاملين في الجهة المنقول اليها وحتى لا يكون هذا النقل وسيلة لاثار العامل المنقول بترقية عاجلة ، وإن الاستثناء من هذا الاصل العام هو جواز ترقية العامل المنقول في حالة ما اذا كانت ترقيته بالاختيار أو في وظائف الوحدات المنشأة حديثا أو كان نقله بسبب نقل وظيفته أو لم يكن من بين عمال الوحدة المنقول اليها العامل من يستوفي الشروط القانونية للترقية خلال هذه السنة ، وأن مؤدى جواز ترقية العامل المنقول قبل مضي سنة على نقله استثناء من الاصل العام المشار اليه في حالة عدم وجود من تتوفر فيه شروط الصلاحيه للترقية خلال سنة من بين عمال الوحدة المنقول اليها هو امتناع ترقيته اذا وجد من بين عمال الوحدة المنقول اليها العامل من تتكامل فيه الشرائط القانونية للترقية خلال هذه السنة ، بمعنى ان عمال هذه الوحدات الاصليين يرقون قبل العامل المنقول اليها ويفضلون عليه وتستثمر هذه الأفضلية قائمة لمدة عام من حيث الترقية : (الاولوية) اليهاو الاسبقية فيها - ومن ثم فاذا رقى العامل المنقول خلال العام فلا يجوز أن يتقدم في الالسمية في ترتيب الدرجة لرقى اليها ايا من عمال الوحدة المستوفين للشروط القانونية للترقية حتى ولو كان اسبق منهم في الدرجة السابقة في الجهة المنقول منها ولو تمت ترقيته معهم في حركة واحدة .

لذلك انتهى الرأى الى أن الالسمية للسيد المذكور في الدرجة الثامنة الكتنبية لرقى اليها في وزارة التخطيط تكون تالية لآخر من رقى في خلال

السنة التي تبدأ من تاريخ نقله الى الوزارة من عمال الوحدة الاصليين
المنقول اليها .

(١٩٦٦/٢/٢٠) ١٩٦

(د) ارجاء الترقية

راجع : تأديب (د - المعاملة التأديبية)

تشريع

(ا) سريانه

- ١ - عموميات
- ٢ - الجهل به
- ٣ - رجميته

(ب) دستوريته

(ج) القاؤه

(د) تفسيره

(هـ) نلفقات نشره

(ا) سريانه

- ١ - عموميات
- ٢ - الجهل به
- ٣ - رجميته

١ - عموميات

٣٢٨ - عدم العمل بالقانون الا من تاريخ العلم به - افتراض العلم من واقعة نشر القانون او بعد فوات ميعاد محدد من هذا النشر - عدم دخول يوم النشر في المجال الزمني للقانون الجديد - بدء نفاذ القانون الجديد من اول اليوم التالي - اعتبار يوم النشر ذاته مفعلا في المجال الزمني لنفاذ القانون القديم .

من الاصول الدستورية المسلمة أن القوانين لا يعمل بها الا من تاريخ العلم بها وهذا العلم يفترض من واقعة نشرها في الجريدة الرسمية أو بعد فوات ميعاد محدد من هذا النشر ، والعلم - والحالة هذه - لا يفترض الا بعد تمام واقعة معينة هي واقعة النشر فلا يبدأ المجال الزمني الحقيقي لتطبيق

القانون الجديد الا بعد اليوم المعين لتمام هذا النشر لأن هذا اليوم هو فاصل زمني يمتد أربعاً وعشرين ساعة وقد يتم النشر في أى وقت فيه وقد يترأخي هذا الوقت لآخره فكيف يفترض علم الناس بالقانون الجديد من أوله ؟ ولذا كان الاصل المسلم فى حساب المواعيد كافة انه اذا كان الميعاد لا يبدأ قانوناً الا بحدوث أمر معين هو الذى يعتبره القانون مجزياً للميعاد فلا يحسب منه اليوم المعتبر فى نظر القانون مجزياً لهذا الميعاد وانما يحسب اليوم الاخير . وتطبيقاً لهذا الاصل الطبعى ذاته فى شأن تحديد المجال الزمني لكل من القانون القديم والقانون الجديد فما دام المجال الزمني للقانون الجديد لا يبدأ الا بعد تمام الامر المعين الذى يعتبره الدستور هو المجرى لهذا المجال وهذا الامر هو تمام النشر فى الجريدة الرسمية وهذا النشر قد يترأخي لأخر اليوم كما تقدم فاس هذا اليوم لا يدخل فى المجال الزمني للقانون الجديد بل يبدأ هذا المجال من أول اليوم التالى وعلى ذلك فانه لامحيص من اعتبار يوم النشر ذاته داخلاً فى المجال الزمني لنفاذ القانون القديم وبهذا المبدأ قضت المحكمة الادارية العليا فى حكمها الصادر بجلسة ٢١ مارس سنة ١٩٥٩ فى الطعن رقم ١٢٥ س ٤ القضائية (١) .

١٠٦٢ (١٩٦٧/١٠/٩)

٣٢٩ - القانون الواجب التطبيق على التعويض المستحق عن اصابات العمل هو القانون المعمول به وقت حدوث الإصابة لا القانون المعمول به وقت ثبوت العجز المتخلف عنها .

ان حدوث الإصابة هو الواقعة المشتملة للحق فى التعويض عنها - فهو سبب ترتيب الحق فى هذا التعويض ومناطق تولده ، أما ثبوت الإصابة ومدى ما يتخلف عنها من عجز وتحديد درجة هذا العجز ، فليس الاثراً من آثار حدوث الإصابة وبإجراء كاشفاً عن الحق فى التعويض عنها ، تتحدد به اوضاع هذا التعويض وعناصر تقديره . ولما كان التعويض المستحق عن اصابة العمل انما يجد سنده المباشر فى نصوص القانون الذى يرتب الحق فيه ، فان القانون الواجب التطبيق فى خصوص هذا التعويض ، هو القانون المعمول به وقت حدوث الإصابة - باعتبارها الواقعة المشتملة لاصل الحق ذاته وليس القانون المعمول به وقت ثبوت العجز المتخلف عن الإصابة .

ومن ثم فاذا حدثت الإصابة فى ظل العمل بأحكام القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ بشأن التأمينات الاجتماعية ، فان أحكام هذا القانون تكون هى الواجبة التطبيق على التعويض المستحق عن هذه الإصابة حتى ولو لم يثبت العجز المتخلف عنها الا بعد العمل بأحكام القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ .

١١٣١ (١٩٦٥/١١/١٧)

٣٣٣ - تفسير تشريعي - العمل به من تاريخ تنفيذ القانون المفسر - أعمال الحكم التي يتضمنه هذا القرار من تاريخ صدوره لا يكون إلا بقانون .

ان التفسير التشريعي يعمل به من تاريخ العمل بالقانون الذي يفسره وانه من ثم يسرى ما يقرره في عدم سريان حكم المادة ٣٣ من قانون الإصلاح الزراعي فيما قضت به من تحديد الحد الأقصى لاجرة الاراضي الزراعية بما لا يزيد على سبعة أمثال الضريبة الاصلية المربوطة عليها على الاراضي المزروعة بالموز أو الشليك ، أو التي تزرع بالنباتات الطبية والعطرية ، اعتبارا من تاريخ العمل بالقانون المفسر فيحكم ايجار هذه الاراضي من ذلك التاريخ . على أنه اذا رتب أن يكون العمل بها يقتضيه هذا التفسير ، من تاريخ صدور القرار المتضمن له فإنه يكون من المتعين في هذه الحالة استصدار قانون يتضمن النص على ذلك .

(٢٠٦٥ (١٩٦٣/١١/١٤)

٣٣٤ - إجراءات تعيين الاساتذة ذوي الكراسي - اعتبار كل منها واقعة قائمة بذاتها ، تسري في شأنها أحكام القانون الذي تم في ظله .

بتاريخ ٢٥ من نوفمبر سنة ١٩٦٣ صدر القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٦٣ بتعديل بعض احكام القانون رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم الجامعات وقد تضمن القانون الجديد تعديل بعض اجراءات تعيين أعضاء هيئة التدريس فقد كانت المادة ٤٨ من القانون رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ تشترط موافقة المجلس الاعلى للجامعات على التعيين في وظيفة الاستاذ ذى الكراسي وقد عدلت هذه المادة بحذف هذا الشرط . كما أن المادة ٥٥ قبل تعديلها كانت تنص على أنه عند التعيين في وظيفة أستاذ ذى كراسي يشكل المجلس الاعلى للجامعات بناء على طلب مجلس الجامعة المختصة لجنة علمية لفحص الانتاج العلمي للمرشح وتقديم تقرير عن هذا الانتاج وقد عدل القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٦٣ هذه المادة بالنص على تشكيل لجان علمية دائمة تتولى فحص الانتاج العلمي للمرشحين لشغل وظائف الاساتذة ذوي الكراسي والاساتذة ويصدر بتشكيلها قرار من وزير التعليم العالي بناء على ترشيح المجلس الاعلى للجامعات .

وكانت الجامعات قد اتخذت - قبل صدور القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٦٣ عدة اجراءات لتعيين الاساتذة ذوي الكراسي دون أن تختتم هئته الاجراءات بصدر قرار الوزير بالتعيين فتمت حالات تم فيها الاعلان عن الوظيفة وتقدم الراغبون لشغلها فقط وهناك حالات اخرى خلت فيها الاجراءات مرحلة ثانية بتشكيل اللجنة العلمية لفحص الانتاج كما توجد حالات اتخذت فيها خطوة ثالثة بتقديم التقرير عن الانتاج العلمي للمرشحين وثمة

حالات سارت فيها الاجراءات مراحل أخرى بالعرض على مجلس الكلية ثم مجلس الجامعة ثم المجلس الاعلى للجامعات .

وليبيان اترأى فى نطاق تطبيق كل من الاحكام السابقة والاحكام التى استحدثتها القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٦٣ على هذه الحالات وما اذا كان ٠٠٠ المرشحون لشغل وظيفة الاستاذ ذى الكرسى قد اكتسبوا مراكز قانونية بعد خطوة أو أكثر من الخطوات السابقة عرض هذا الموضوع على الجمعية العمومية للقسم الاستشارى بمجلس الدولة فى جلستها المنعقدة بتاريخ ١٥ من يناير سنة ١٩٦٤ فتمين لها بعد استعراض أحكام المواد ٤٨ و ٥٤ و ٥٥ من القانون ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ أن اجراءات تعيين الاساتذة ذوى الكراسى تمر بعدة مراحل قبل أن تنتهى بصدر قرار وزير التعليم العالى بالتعيين .

ولما كان القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٦٣ المشار اليه نص فى المادة السادسة على أن يعمل به من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية (وقد نشر بالعدد ٢٧٣ الصادر فى ٢٨ من نوفمبر سنة ١٩٦٣) ولم يتضمن احكاما انتقالية تعالج الاوضاع عند انتقالها من الاحكام القديمة الى الاحكام الجديدة كما أنه لم يتعرض لما سبق تمامه من اجراءات قبل العمل به فمن ثم لا يسرى هذا القانون على الوقائع والمراكز القانونية السابقة عليه وانما يسرى بأثر مباشر على الوقائع والمراكز القانونية التى تقع أو تتم بعد نفاذه .

ولما كان كل اجراء من اجراءات تعيين الاساتذة ذوى الكراسى يعتبر فى ذاته واقعة مستقلة من حيث كيانها القانونى واشروط التى يجب أن تتوافر لصحتها فان مقتضى سريان القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٦٣ بأثر مباشر هو أن تظل الاجراءات التى تمت صحيحة فى ظل الاحكام السابقة قائمة ومنتجة لآثارها القانونية ولا تسرى التعديلات التى استحدثتها القانون المذكور الا على الاجراءات التى لم تكن قد تمت حتى تاريخ العمل به . وهذا النظر هو ما يتفق مع ما قرره المحكمة الادارية العليا فى حكمها الصادر فى القضية رقم ٨٨٧ لسنة ٧ قضائية بتاريخ ٧ من ابريل سنة ١٩٦٢ (١) من أن الاجراءات التمهيدية للتعيين التى تمت صحيحة طبقا لاحكام النافذة وقت تمامها تظل سليمة ومنتجة لآثارها ولو تم التعيين بعد تعديل الاجراءات ولا يسرى التعديل الجديد الا على ما يجب من اجراءات . كما أنه يتفق مع الاصل العام المقرر فى المادتين الاولى والثانية من قانون المرافعات والذى يقضى بأن التشريع الجديد لا يسرى الا على ما لم يكن قد تم من اجراءات قبل العمل به وان كل اجراء تم صحيحا فى ظل قانون معمول به يبقى صحيحا ما لم ينص على غير ذلك .

وجدير بالذكر أن التعديلات التى قضى بها القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٦٣ لا تسرى على الاجراءات التى اكتملت قبل العمل بهذا القانون وذلك

(١) منشورة بكتابنا المحكمة الادارية العليا ق ٨٤٥ من ٨٩٧ .

يقطع النظر عما اذا كانت هذه الاجراءات قد اكسبت المرشحين مراكز قانونية من عدمه لأن مرد عدم سريان التعديلات بأثر رجعي هو عدم انطواء القانون المذكور على نص يجيز ذلك أن يقضى بإبطال ما تم من اجراءات وعن ثم تبقى الاجراءات التي تمت صحيحة قائمة قانونا حتى ولو لم يكتسب المرشحون اية مراكز قانونية نتيجة تحققها في شأنهم . هذا فضلا عن أن سريان القوانين الاجرائية على ماسبق تعلمه من اجراءات قد يقضي الى زعزعة الاجراءات نتيجة عدم اطمئنان الافراد الى ما يتخذ حيالهم منها خشية تعديلها في أي وقت مما يضطروهم الى اعادتها من جديد مع ما يترتب على ذلك من ضياع الوقت وتكرار الجهد سواء ، بالنسبة للأفراد أو لجهة الادارة وهذا ما يعارض في عمومه مع المصلحة العامة التي توجب استقرار ما تم صحيحا من اجراءات فلا تمس في ذاتها أو من حيث آثارها القانونية الا اذا نص القانون صراحة على ذلك .

وان كان ذلك كذلك الا انه يلاحظ انه بالنسبة الى الحالات التي لم تتجاوز فيها الاجراءات مجرد العرض على اللجنة العلمية دون أن تقدم هذه اللجنة تقريرها حتى تاريخ العمل بالقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٦٣ فإنه يتعين عرض هذه الحالات على اللجنة العلمية التي تشكل طبقا للمادة ٥٥ من قانون تنظيم الجامعات بعد تعديلها وعلّة ذلك ان الاجراء الخاص بتقديم التقرير عن المرشح لا يعتبر أنه قد تم الا بتقديم هذا التقرير والمنساق في عدم سريان التعديل الجديد هو أن يكون الاجراء قد تم بأكمله في ظل الاحكام القديمة اما اذا كان قد تم في شطر منه دون شطره الآخر فيتعين تطبيق التعديل الجديد على الاجراء جميعه اذ لا يسوغ تجزئة الاجراء الواحد - وقد لا يقبل التجزئة - الى شطرين فيخضع أحدهما للتشريع السابق والاخر للتشريع الجديد . هذا فضلا عن أن اللجنة التي عرض عليها الانتاج دون أن ثبت فيه أضحيت غير ذات اختصاص بوضع تقرير عن المرشحين اعتبارا من تاريخ العمل بالقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٦٣ الذي أسند ولاية فحص الانتاج الى لجان دائمة تشكل بإادة أخرى غير تلك التي شكلت بمقتضاها اللجان السابقة .

كما يلاحظ أيضا انه بالنسبة الى الحالات التي انتهت فيها الاجراءات الى موافقة مجلس الجامعة دون أن يثبت فيها المجلس الاعلى للجامعات فليس ثمة ما يدعو الى عرضها على هذا المجلس نظرا لأن المادة ٤٨ من قانون تنظيم الجامعات بعد تعديلها بالقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٦٣ أصبحت لا توجب هذا العرض . أما اذا كان المجلس الاعلى للجامعات قد اتخذ قرارا فيها فإن هذا القرار أضحى عديم الاثر قانونا في مجال اصدار قرار التعيين في ظل القانون المشار اليه .

لذلك انتهى الرأي الى أن اجراءات تعيين الاساتذة ذوى الكراسى التي تمت صحيحة قبل العمل بالقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٦٣ تظل قائمة ومنتجة لآثارها القانونية ولا تسرى التعديلات الواردة بهذا القانون الا على الاجراءات التي تم بعد نفاذه . على أنه بالنسبة الى الحالات التي لم تتجاوز فيها الاجراءات

مجرد العرض على اللجنة العلمية دون أن تقدم هذه اللجنة تقريرها حتى تاريخ العمل بالقانون المشار اليه فيتعين عرضها على اللجنة العلمية التي تشكل طبقاً للمادة ٥٥ من قانون الجامعات بعد تعديلها . وبالنسبة الى الحالات التي وصلت فيها الاجراءات الى موافقة مجلس الجامعة دون أن يبت فيها المجلس الاعلى للجامعات فليس ثمة ما يوجب عرضها على هذا المجلس اما اذا كان المجلس قد اتخذ قرارا فيها فقد اضحى هذا القرار عديم الاثر من الناحية القانونية .

٤٢ (١٩٦٤/٨/٢١)

٢ - الجبل به

٣٣٣ - مبنا عدم جواز الاعتذار بجبل القانون - عدم سريانه في حالة القوة القاهرة .

كانت المادة ٢٦ من دستور سنة ١٩٢٣ تنص على أن « تكون القوانين نافذة في جميع القطر المصري باصدارها من جانب الملك ويستفاد هذا الاصدار من نشرها في الجريدة الرسمية » وتنفذ في كل جهة من جهات القطر المصري من وقت العلم باصدارها ويعتبر اصدار تلك القوانين معلوما في جميع القطر المصري بعد نشرها بثلاثين يوما ويجوز قصر هذا الميعاد او مده بنص صريح في تلك القوانين » وقد ردد هذا النص دستور ١٩٣٠ في المادة ٢٦ منه وأخيرا صدر دستور سنة ١٩٥٦ ونصت المادة ١٨٧ منه على أن « تنشر القوانين في الجريدة الرسمية خلال أسبوعين من يوم اصدارها ويعمل بها بعد عشرة أيام من تاريخ نشرها » ويجوز مد هذا الميعاد أو تقصيره بنص خاص في القانون » . وقد أبقى الدستور المؤقت للجمهورية العربية المتحدة الصادر سنة ١٩٥٨ على هذا النص في المادة ٦٧ منه .

وبين من مجموع هذه النصوص أن الاصل العام المسلم في هذه المسألة يقضى بأن الجبل بالقانون لا يصلح عذرا يبرر مخالفة أحكامه ، ومرد هذا الاصل الى قرينة قانونية أراد المشرع أن يضع بها حدا لادعاء الجبل بالقانون ذلك أنه لو أفسح مجال الاعتذار بجبل القانون لاستحال تطبيقه تطبيقا منتجا ، ومن ثم لم يكن في وسع المشرع الا أن يفترض علم الناس بالقانون بعد فوات مدة معينة من تاريخ نشره وتلك هي الوسيلة التي قرر انها تكفل العلم به ، على أنه يرد على هذا الاصل استثناء في حالة القوة القاهرة وهي الحالة التي تنتفي فيها القرينة المشار اليها بحيث يستنع علم الناس بالقانون بسببها .

٧٧٨ (١٩٥٩/١١/١٧)

(تعليل)

قضت محكمة النقض الدائرة المدنية في الطعن رقم ٤٠١ لسنة ٣٠ ق

بجلسة ١٩٦٥/٤/٨ بأنه يقبل فقط المولد بالجهل بالقانون اذا حالت قوة قاهرة دون وصول الجريمة الرسمية بنانا الى منطقة من مناطق الجمهورية (كتابنا النقض المدني ١٤١١ ص ٨٥٢) ، كما كانت هذه المحكمة «الناثرة الجنائية» بأن « الجهل باحكام أو قواعد قانون آخر غير قانون العقوبات يجعل الفعل المرتكب غير مؤثم » (المظن رقم ١٠٩٥ لسنة ٢٦ ق بجلسته ١٩٦٠/٣/١٥) (كتابنا النقض الجنائي ق ١٩٥٦/١٢/٢٥ لسنة ٢٩ ق بجلسته ١٤٦٧ لسنة ٢٩ ق بجلسته ١٩٦٠/٣/١٥) (كتابنا النقض الجنائي ق ٣٨٣٠ ، ٣٨٣١ ص ١٧٩٥) .

٣٣٣ - موظف - معاش - طلب ضم مدة الخدمة السابقة في المعاش - وجوب تقديمه في ميعاد ستة أشهر من تاريخ العمل بالقرار بقانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٥٧ - عدم سريان هذا الميعاد في حالة القوة القاهرة - اعتبار الاعادة للعمل خارج الوطن في حكمها - سريان الميعاد في هذه الحالة بعد العودة الى الاقليم المصرى .

(١) انه وان كان الغياب عن الوطن لا يسوغ في الاصل أن يكون علرا للجهل بالقانون ذلك أنه لا يدخل في عداد الاحوال التي اصطلح على اعتبارها قوة قاهرة ، الا أنه في خصوص الحالة موضع النظر حيث استحال على الطالبين العلم بالقرار رقم ٣٩ لسنة ١٩٥٧ الذي يفيدان من احكامه والذي حدد ميعادا موقوتا مداه ستة أشهر من تاريخ نفاذه لاتخاذ اجراء معين وهو تقديم طلب ضم مدة الخدمة السابقة - استحالة عليهما العلم به لانهما كانا معارين للعمل بالمملكة الليبية المتحدة حيث لا تصل الجريمة الرسمية وهي الوسيلة الوحيدة للعلم بالقانون - في هذه الحالة - ليس ثمة ما يحول قانونا دون قياسها على حالة القوة القاهرة لاتحاد العملة في كليهما وهي استحالة وصول الجريمة الرسمية التي تعتبر الوسيلة الوحيدة للعلم بالقانون يؤيد هذا النظر ، ان نطاق تطبيق قاعدة افتراض عدم الجهل بالقانون ، لا يتناول الا القوانين المتعلقة بالنظام العام وعلى وجه الخصوص ما تعلق منها بالمسائل الجنائية لما اذا جاوز الامر هذا النطاق جاز الاعتذار بالجهل بالقانون حتى توافرت أسبابه ، ولما كانت مخالفة القانون في الحالة المشار اليها لا تتعلق بحكم من احكام القانون الموضوعية وانما تتناول ناحية شكلية تنظيمية وهي تقديم طلب ضم مدة الخدمة خلال ميعاد محدد فانها لا تدخل في النطاق المشار اليه وعلى مقتضى ما تقدم ينهض عذر الطالبين في عدم العلم بالقانون في هذا الصدد ويتعين قبول طلبهما متى كان تقديمها خلال الميعاد المحدد بالقرار بقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٧ وهو ستة أشهر محسوباً من تاريخ عودتهما الى الاقليم المصرى .

(٧٨٨) ١٩٥٩/١١/١٧

(١) قدمت الجمعية هذا المبدأ بالمبدأ المنصور بالقيادة السابقة .

٣ - وحيته

٣٣٤ - تشريع - تقدير مدى الضرورة التي تقتضي اصدار قانون متضمنا حكما باثر رجعي .

ان تقدير مدى الضرورة التي تقتضي اصدار مشروع القانون متضمنا عطف الحكم الذي يتضمنه على الماضي ، متروك للجهة الادارية تحت رقابة السلطة التشريعية التي تصدر القوانين .

(١٩٦٤/٣/٢٢) ٢٦٩

(تعطيل)

قضت محكمة النقض (الدائرة الجنائية) في العطن رقم ٥١٧ لسنة ٢٩ ق بجلسة ١٩٦٥/٣/٢١ بانه « يجوز للسلطة التشريعية في غير المواد الجنائية ولاعتبارات من العدالة والمصلحة العامة تستقل هي بتقدير مبرراتها ودوافعها ان تجرى تطبيق حكم قانون معين على الوقائع السابقة بنفس صريح : كتابنا النقض المدني ق ١٤١٨ ص ٨٥٤ » .

٣٣٥ - مبدأ عدم الرجعية - الاسس التي يقوم عليها هذا المبدأ - تخلف هذه الاسس بعمل الاثر الرجعي مشروعا لانقضاء العلة التي من أجلها قرر هذا المبدأ .

ان قاعدة عدم الرجعية تقوم على أسس ثلاثة :

الاول - احترام المراكز القانونية الذاتية التي تكون قد تكونت وتكاملت عناصرها في الماضي .

الثاني - استقرار المعاملات .

الثالث - احترام قواعد الاختصاص من حيث الزمان .

ومن ثم فانه اذا تخلفت هذه الاسس فانه في هذه الحالة لا يمكن ان يقال بعدم مشروعية هذا الاثر لانقضاء العلة التي من أجلها تقرر عدم الرجعية .

ويتفرع على ما تقدم انه اذا كان القرار ذو الاثر الرجعي لا يقف عند حد عدم المساس بمراكز قانونية ذاتية قد ترتبت قبل صدوره بل انه يتمخض عن نفع لمن صدر في شأنهم بما يرتبه لهم من ميزات مالية من تاريخ اسبق فانه ليس ثمة ما يمنع من اياحة الرجعية حسبما تضمنه القرار من احكام .

(١٩٦٢/٨/٢١) ٩٥٦

(ب) دستوريته

٣٣٦ - التأمين الإجبارى على الموظفين والمدرسين المتقدين والمعلمين - وجوب تنظيمه بقانون وليس بأداة أدنى .

يبين من الرجوع الى الدستور المؤقت للجمهورية العربية المتحدة انه نص على أن يكون تنظيم بعض المسائل بقانون أو بناء على قانون أو فى حدود القانون فهذه المسائل لا يجوز تنظيمها بأداة بلانحة ، كما انه نص على حق السلطة التنفيذية فى أن تنظم موضوعات معينة بلوائح ، والمسائل التى سكنت عنها الدستور تخضع للأصل الذى يقضى بأن القانون ليس له حد أعلى من الموضوعات فى مجال القواعد العامة المجردة ، كما يلاحظ إذا اطرده المشرع على تنظيمه بقوانين حجت هذه الموضوعات لتنظيم بقانون، ومن أبرز هذه الموضوعات التأمين إذ عاود المشرع على تنظيمه بقوانين كما هو الشأن بالنسبة الى القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ الخاص بالتأمينات الاجتماعية والقانون رقم ٢٣٣ لسنة ١٩٥٩ فى شأن المعاشات والمكافآت والتأمين والتعويض لضباط القوات المسلحة والقانون رقم ٢٣٦ لسنة ١٩٥٩ فى شأن المعاشات والمكافآت والتأمين والتعويض لضباط الشرف والمساعدين وضباط الصف والعساكر بالقوات المسلحة ، والقانونين رقمى ٣٦ ، ٣٧ لسنة ١٩٦٠ فى شأن المعاشات والتأمين لموظفى الدولة وعمالها المدنيين . . . وهذا النهج الذى اختطه المشرع يدل على أنه يولى التأمين عناية واهتماما خاصا ، وحكمة ذلك أن التأمين يلعب دورا هاما فى اقتصاديات البلاد لا تصالها بالإدخار القومى وقيامه على حصيلة لا بأس بها من الاشتراكات التى يمكن أن تستغل فى بناء الاقتصاد الوطنى كما أنه وثيق الصلة بمصالح الافراد ورعاية حالتهم المالية والاجتماعية ولذلك يجب أن تكون أحكامه فى الدولة منسقة ومتضافرة لتحقيق السياسة العليا فى المجالين الاقتصادى والاجتماعى ولا يتسنى تحقيق هذه الحكمة الا إذا توحدت الجهة التى تملك بزمam القواعد المنظمة للتأمين بحيث يقتصر على السلطة التشريعية باعتبارها السلطة التى جرت على تنظيم التأمين فى كثير من نواحيه وهى الاقل على تخطيط اساليبه بما يحقق الغاية المرجوة والحكمة المنشودة . ولو ترك لكل هيئة حكومية تقدير ما تراه من أنواع التأمين بالنسبة الى موظفيها أو الافراد الذين يختصمون لإنشائها لتمددت قواعد التأمين فى الدولة وربما أدى ذلك الى تضاربها وتداخلها وعدم قيامها على أساس من تخطيط عام متوازن . هذا بالإضافة الى أن نظام التأمين يتضمن بطبيعته أحكاما موضوعية خاصة بقواعد وشروط التأمين والاجراءات التى تتبع والتعويضات التى تستحق والرسوم التى تحصل من المؤمن عليهم وكيفية استغلال أموال الصنندوق وكل هذه وسائل يجب تنظيمها بقانون .

لهذا انتهى الرأى الى أن التأمين الإجبارى على الموظفين والمدرسين
المنتدبين والممارين يجب أن ينظم بقانون (١)

(٧٧٩ (١٩٦٣/٧/٢٤)

٣٣٧ - اللائحة المالية للميزانية والحسابات - جواز تعديل هذه اللائحة بقرار من وزير
الجزارة طبقا لنص المادة ٧٥٥ من هذه اللائحة - بقاء العمل بأحكام اللائحة المالية للميزانية
والحسابات في ظل العمل بدستور سنة ١٩٥٦ تطبيقا للمادة ١٨٠ منه - يتعين مراعاة أحكام
هذا الدستور اذا اريد تعديل اللائحة .

ان المادة ٨٥ من اللائحة المالية للميزانية والحسابات تنص على أن
مصرفات جنازات الموظفين المتوفين هي منحة من الحكومة للورثة نظير مصرفات
فعلية يتكبدونها فلا تصرف مصرفات جنازات موظفي ومستخدمى الحكومة
سواء أكانوا من الموظفين الدائمين أم من المثبتين أم من المستخدمين الخارجين
عن هيئة العمال الا بالشروط التي بينها المادة المذكورة . وتنص المادة ٨٨ من
ذات اللائحة على أن تسرى أحكام المادة ٨٥ على أرباب المعاشات على أن يكون
المبلغ الذى يصرف مقابل مصرفات جنازة من يتوفى منهم مساويا لثلاثة أرباع
المعاش بشرط ألا يتجاوز ٥٠ جنيها ولا يقل عن ثلاثة جنيها .

كما تنص المادة ٧٥٥ منها على أن وزارة المالية والاقتصاد (الجزارة
حاليا) هي الوزارة المختصة بتفسير أحكام هذه اللائحة ولا يجوز ادخال أى
تغيير أو تعديل فى هذه الأحكام قبل الحصول مقلما على ترخيص منها .
واستنادا الى هذا النص صدر قرار وزير الجزارة رقم ٦ مكرر لسنة ١٩٦٣
فى شأن التفويض بالاختصاصات ونص فى البند ٣ على صرف مصرفات
الجزارة لورثة الموظفين وأرباب المعاشات من الموظفين بصفة استثنائية لغاية
مائتين من الجنيها بما فى ذلك مصرفات الجزارة القانونية .

ولما كان القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ باصدار قانون التأمين والمعاشات
لوطفي الدولة ومستخدميها وعمالها المدنيين قد نص فى المادة ٥٨ منه على
أن : « على الصندوق (صندوق التأمين والمعاشات) أن يؤدي بالنسبة الى
كل صاحب معاش نفقات جنازته وتقدر هذه النفقات بمقدار معاش شهر
بعد أدنى قدره خمسة جنيها وتؤدي هذه النفقات الى أرملة صاحب المعاش
أو أرشد عائلته أو أى شخص يقدم ما يثبت قيامه بدفع هذه النفقات » ولكنه

(١) وبناء على ذات الأسباب للظلمة انضمت الجمعية العمومية للتأمين الاستشارى فى لوبلا
(غير المنشورة) رقم ٧٨٠ فى ٢٤ من يولييه سنة ١٩٦٣ الى أن التأمين الإجبارى على الطلبة
يجب أن ينظم بقانون .

لم ينص على دفع أى نفقات جنازة استثنائية علاوة على نفقات الجنازة القانونية وهي المنصوص عليها في المادة المذكورة كما لم يفوض وزير الخزانة في منح مثل تلك النفقات الاستثنائية .

ولما كان قرار وزير الخزانة رقم ٦ مكرر لسنة ١٩٦٣ قد صدر في شهر مارس سنة ١٩٦٣، أى في ظل العمل بالدستور الصادر في ٢٣ من يونيو سنة ١٩٥٦ الذى تنص المادة ١٩٠ منه على أن « كل ما قرره القوانين والمراسيم والأوامر واللوائح والقرارات من أحكام قبل صدور هذا الدستور يبقى نافذا ومع ذلك يجوز إلغاؤها أو تعديلها وفقا للقواعد والاجراءات المقررة في هذا الدستور » ، وتطبيقا لهذا النص تبقى اللائحة المالية للميزانية والحسابات معمولة بها في ظل العمل بالدستور المشار اليه الا أنه اذا أريد تعديلها فحين مراعاة القواعد والاجراءات المقررة فيه ومن هذه القواعد ما نصت عليه المادة ٩٧ من ذات الدستور التي تقضى بأن « يعين القانون قواعد منح المرتبات والمعاشات والتعويضات والاعانات والمكافآت التي تقرر على خزانة الدولة وينظم حالات الاستثناء منها والسلطات التي تتولى تطبيقها » وهذه المادة منقولة عن المادة ١٣٦ من الدستور الصادر في ١٩ من أبريل سنة ١٩٢٣ التي كانت تنص على أنه « لا يجوز تقرير معاش على خزانة الحكومة أو تعويض أو اعانة أو مكافأة الا في حدود القانون » وهذا الحكم نفسه ورد في الدستور الصادر في سنة ١٩٦٤ فقد نص في المادة ٧٣ منه على أن « يعين القانون قواعد منح المرتبات والمعاشات والتعويضات والاعانات والمكافآت التي تقرر على خزانة الدولة وينظم حالات الاستثناء منها والسلطات التي تتولى تطبيقها » .

ومن حيث أن عبارة « اعانة » المنصوص عليها في الدستور يقصد بها ما يصرف لمواجهة التوازل والنواب وما في حكمها مما يدعو الى تقديم الفوت والمساعدة الى المصابين والمنكوبين وذويهم وعلى هذا الاعتبار تشمل في مدلولها نفقات الجنازة الاستثنائية وتبعا لذلك يتعين أن يتولى القانون تعيين قواعد منحها والسلطات التي تتولى تطبيقها نزولا على الحكم الذى قرره المادة ٩٧ من دستور سنة ١٩٥٦ والمادة ٧٣ من الدستور الحالي الصادر في سنة ١٩٦٤ .

ولما كان القانون لم يعين قواعد منح مصاريف الجنازة الاستثنائية اذ اقتصر القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ على تعيين قواعد منح مصاريف الجنازة القانونية فحسب كما لم يفوض القانون وزير الخزانة في ترتيب أى التزام في شأن المصاريف الاستثنائية على الخزانة العامة ومن ثم يكون قراره رقم ٦ مكرر لسنة ١٩٦٣ قد صدر معلوما وذلك بالنسبة الى ما قرره في البند (د رابعا) من المادة الاولى منه من تفويض وكيل وزارة الخزانة في صرف مصروفات الجنازة الاستثنائية وهي ما زاد على مصاريف الجنازة القانونية وذلك لان قواعد صرفها يتعين أن يقررها القانون ولا يكفى في تقريرها قرار وزارى يصدر بغير سند من القانون .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى اعتبار قرار وزير الخزانة رقم ٦ مكرر لسنة ١٩٦٣ فى إشآن التفويض بالاختصاصات معدوما بالنسبة لمسا قرره من تفويض وكيل الوزارة المساعد لشئون المعاشات فى صرف مصروفات جنازة لورثة الموظفين بصفة استثنائية . وإذا روى أن من الملائم مواجهة بعض الاحوال التى تقتضى صرف مصاريف جنازة بصفة استثنائية فان ذلك يقتضى تعديلا فى التشريع يجيز ذلك ويواجه ما تم صرفه فعلا .

(١٣٧٥) ١٢/١١/١٩٦٦

(ج) الفأله

٣٣٨ - التشريعات المعمول بها فى كل من الجلبى الجمهورية العربية المتحدة (١) - بقا كل ما قرره ساريا فى النطاق الاقليمى المرد وفقا لنص المادة ٦٨ من الدستور المؤقت - شرطه - ان تكون هذه التشريعات متفقة مع احكام هذا الدستور .

(٢) نصت المادة ٦٨ من الدستور المؤقت على أن « كل ما قرره التشريعات المعمول بها فى كل من اقليمى مصر وسورية عند العمل بهذا الدستور ببقى سارية المفعول فى النطاق الاقليمى المقرر لها عند اصدارها ويحوز الفاء هذه التشريعات أو تعديلها وفقا للنظام المقرر بهذا الدستور » . وهذا النص لا يعنى الابقاء على كافة التشريعات النافذة فى كلا الاقليمين عند العمل بالدستور دون قيد ولا شرط وانما يفيد الابقاء على هذه التشريعات بشرط أساسى وهو أن تكون متفقة واحكام الدستور غير مخالفة لاي نص من نصوصه ، فإذا كانت المادة ٦٧ من الدستور قد رسمت لنشر القوانين وتحديد تاريخ العمل بها نظاما يخالف النظم المعمول بها فى هذا الصدد فى أى من الاقليمين ، اذ نصت على نشر القوانين فى الجريدة الرسمية خلال أسبوعين من يوم اصدارها ، وعلى العمل بها بعد عشرة أيام من تاريخ نشرها وجواز مد هذا الميعاد أو تقصيره بنص خاص فى القانون بينما نصت المادة ٨ من المرسوم التشريعى رقم ٥ لسنة ١٩٣٦ ، الخاص بتنظيم نشر القوانين فى سوريا على أنه فيما عدا الحالات التى نص عليها القانون خلافا لما سياتى ، فان القرارات التشريعية والنظامية تصبح نافذة المفعول اجباريا فى محافظة دمشق بعد انقضاء يومين كاملين من تاريخ استلام الجريدة الرسمية من قبل رئاسة ديوان مجلس الوزراء وفى جميع المحافظات السورية بعد انقضاء يومين كاملين من تاريخ استلام الجريدة الرسمية من قبل رئاسة ديوان

(١) صدرت هذه الفتوى ابان الوحدة بين مصر وسوريا .

(٢) فى هذا المنى حكم المحكمة الادارية العليا الصادر بجلسته ١١٦٠/٤/٢٦ (كتابه المحكمة الادارية العليا ق ٦٢٥ ص ٣٤٦)

المراسلات في المحافظة فلا جدال في أن الدستور وقد خرج خروجاً صريحاً على هذه الأحكام يكون قد نسخها وإلغاه وتكون أحكامه هي الواجبة الاتباع دون سواها .

ولقد جرى المشرع منذ صدور الدستور المؤقت على ترك تحديد ميعاد نفاذ بعض التشريعات للقاعدة العامة المقررة في الدستور وحدد لنفاذ البعض الآخر تاريخاً قد يجاوز التاريخ المحدد في الدستور ، فالمشرع عندما ينص على أن يعمل بالقانون من تاريخ نشره أو من تاريخ صدوره فإن رغبته في هذه الحالة تنصرف إلى المفهوم من ظاهر عبارته وليست مجرد عبارة جرى العمل على أن يذيل بها القانون . وما دام الدستور قد أجاز في المادة ٦٢ مد الميعاد الذي حدته أو تقصره بنص خاص في القانون فلا ضير على المشرع إذا استعمل هذه الرخصة المخولة له بنص الدستور وخاصة فإن مقتضيات الوحدة بين اقليسي الجمهورية قد اقتضت المبادرة إلى العمل بكثير من التشريعات بمجرد صدورها أو فور نشرها .

لهذا انتهى رأي الجمعية إلى أنه إزاء التعارض في قواعد نشر القوانين والعمل بها بين نص المادة ٦٧ من الدستور المؤقت ونص قانون تنظيم نشر القوانين في إقليم سورية الصادر به المرسوم التشريعي رقم ٥ لسنة ١٩٣٦ ، يكون حكم المادة ٦٧ المشار إليه هو الأولي بالأعمال .

٧٦٤ (١٩٥٩/١١/٥)

٢٣٨ - صدور قرار من عضو اللجنة العليا للتعب للاصلاح الزراعي في ٢١ من فبراير سنة ١٩٥٦ بمنح مهندسى الاصلاح الزراعي مكافآت شهرية ثابتة في ظل اللائحة الداخلية للهيئة العامة للاصلاح الزراعي ام الغاء هذه اللائحة بمقتضى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٧١ لسنة ١٩٦٠ - اعتبار قرار عضو اللجنة العليا بمنح المكافآت ملغى بالغاء اللائحة القديمة التي صدر طي ظله .

أصدر السيد عضو اللجنة العليا المنتدب للاصلاح الزراعي القرار رقم ٢٨٣ في ٢١ من فبراير سنة ١٩٥٦ بمنح المهندسين اعتباراً من أول مارس سنة ١٩٥٦ مكافأة شهرية ثابتة تشمل بدل السكن ومرتب التفقيش وبدل الصعيد وإعالة الغلاء والإعانة الاجتماعية ... الخ .

وقد عرض هذا الموضوع على الجمعية العمومية للقسم الاستشاري للفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة في ١٣ من ديسمبر سنة ١٩٦١ فاستبان لها أن المادة ١٢ من قانون الاصلاح الزراعي ناطت باللجنة العليا للاصلاح الزراعي وضع لائحة داخلية تبين طريقة إعداد ميزانية الهيئة والقواعد التي تجرى عليها في الادارة والمشتريات والحسابات وتعيين الموظفين وترقياتهم

وتأديبهم ونظام المكافآت التي تمنح لهم أو لغيرهم ممن يندبون أو يعارون إليها . وبناء على ذلك أصدرت اللجنة العليا قرارا باللائحة الداخلية في ١١ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ . وقد نص في البند الثاني من لائحته المستعجلين التي تضمنتها تلك اللائحة على أن يختص السيد عضو اللجنة العليا المنتعج بتقرير صرف مكافآت واجور اضافية للموظفين طبقا للقواعد التي تقرها اللجنة العليا وعلى أن تعديل هذه اللائحة يكون بقرار من اللجنة العليا . وقد أصدر السيد عضو اللجنة العليا المنتدب القرار رقم ٢٨٢ لسنة ١٩٥٦ المشار اليه متضمنا منح المهندسين بالهيئة المكافآت المتقسم ذكرها .

وقد صدر بعد ذلك القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ بشأن المؤسسات العامة كما صدر القانون رقم ٦١٤ لسنة ١٩٥٧ بتعديل المادة ١٢ من قانون الإصلاح الزراعي فنصت المادة الاولى من هذا القانون على أنه « يعد مجلس الادارة لائحة تصدر بقرار من رئيس الجمهورية تتضمن اعداد ميزانية الهيئة وتنظيم علاقاتها بصندوق الإصلاح الزراعي والقواعد التي تجرى عليها في الادارة والمشتريات والحسابات وتعيين الموظفين وترقياتهم وتأديبهم ونظام المكافآت التي تمنح لهم أو لغيرهم ممن يندبون أو يعارون للهيئة . »

وبناء على ذلك أعد مجلس ادارة الهيئة العامة للإصلاح الزراعي اللائحة الداخلية وصدر بها قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٧١ لسنة ١٩٦٠ ، وقد نص في المادة الثانية منه على إلغاء اللائحة الداخلية للهيئة العامة للإصلاح الزراعي المؤرخة ١١ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ سالفة الذكر وكل قرار يخالف أحكام اللائحة الجديدة .

وبين من استقصاء النصوص السابقة أن القرار رقم ٢٨٢ لسنة ١٩٥٦ المشار اليه قد صدر في ظل اللائحة القديمة (لائحة سنة ١٩٥٤) واعمالا لها وأن هذه اللائحة قد ألغيت بصدر قرار الجمهوري رقم ٢٢٧١ لسنة ١٩٦٠ .

يؤيد هذا النظر أن الشارع في المادة ١٣ من قانون الإصلاح الزراعي قبل تعديلها قد ناط بالجنة العليا للإصلاح الزراعي وضع قواعد لتعيين الموظفين وترقياتهم ونظام المكافآت التي تمنح لهم وقد عدل هذا النص على نحو يجعل إصدار هذه اللائحة بقرار من السيد رئيس الجمهورية .

وقد نص قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٧١ لسنة ١٩٦٠ الذي صدر باللائحة الجديدة صراحة في المادة الثانية منه على إلغاء اللائحة القديمة لذلك فإن القرار رقم ٢٨٢ لسنة ١٩٥٦ المشار اليه وقد استند الى اللائحة القديمة يكون قد ألغى بالفعل هذه اللائحة .

وإذا كانت اللائحة الجديدة قد جاءت خلوا من أي نص يحكم الحالة المحروضة إلا أن المادة ٢٠ منها قد جرى قصها بما يأتي « تسري على موظفي

وعمال الهيئة العامة للإصلاح الزراعي فيما لم يرد بشأنه نص خاص في اللائحة أحكام التشريعات واللوائح المنظمة للوظائف العامة .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية للقسم الاستشاري للفتوى والتشريع إلى أن قرار العضو المنتدب للهيئة العامة للإصلاح الزراعي رقم ٢٨ لسنة ١٩٥٦ المشار إليه قد ألغى منذ تاريخ العمل باللائحة الجديدة الصادر بها قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٧١ لسنة ١٩٦٠ .

٨٥ (١٩٦٢/١/٢٨)

٣٤ - المعونات الفنية الخارجية - استقلال وزارة البحث العلمي بالاختصاص بشؤونها منذ تاريخ العمل بالقرار الجمهوري رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٣ بتنظيم هذه الوزارة - نأى ذلك - اعتبار اختصاص وحدة المعونة الفنية الخارجية للنشأة بقرار وزير التخطيط رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٨ بذلك الشئون ملقيا منذ هذا التاريخ .

يبين من الرجوع إلى كل من قرار وزير التخطيط رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٨ بإنشاء وحدة المعونة الفنية الخارجية والقرار الجمهوري رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٣ بتنظيم وزارة البحث العلمي أن البندين (٦) ، (٧) من المادة الأولى من القرار الجمهوري المذكور قد تضمننا جميع الاختصاصات المتعلقة بشؤون المعونات الفنية الخارجية التي قضى قرار وزير التخطيط سالف الذكر باستنادها إلى وحدة المعونة الخارجية ، فالبند (٦) قد تضمن اختصاص وزارة البحث العلمي بوضع السياسة العامة للعلاقات العلمية التي تنشئها الجمهورية مع الدول الأجنبية والهيئات الدولية والاتصال بالهيئات العلمية الدولية والأجنبية ورسم سياسة استخدام الخبراء لجميع قطاعات الدولة والاشتراك والإشراف على مشروعات المعونات الفنية الخارجية والعلمية وتعيين الملحقين العلميين بالخارج بالقواعد المقررة لنظرائهم وكذلك إجراء الاتفاقيات الدولية أو الإقليمية العلمية بالاشتراك مع وزارة الخارجية ، والبند (٧) تضمن اختصاص الوزارة بالإشراف على تنظيم وتوجيه وتخطيط الزيارات والمؤتمرات والبعثات العلمية والإجازات الدراسية والمنح سواء في داخل الجمهورية أو خارجها - لجميع مصانع الدولة والهيئات العامة .

ولا شك أن جميع الاختصاصات التي استند بها قرار وزير التخطيط رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٨ إلى وحدة المعونة الفنية الخارجية إنما تتعلق كلها بشؤون المعونة الفنية الخارجية التي تختص بها وزارة البحث العلمي - السابق الإشارة إليها - فالبند الأول من قرار وزير التخطيط المذكور يستند إلى وحدة المعونة العامة بجميع وتبويب البيانات التي ترد إليها من الوزارات والهيئات الحكومية من الخبرة الفنية طبقاً لبرامج المعونة الفنية للأمم المتحدة أو اتفاقات المعونات الفنية المتبادلة مع الدول والهيئات الأجنبية وهذا البنود إنما يتعلق بوضع

والسياسة العامة للعلاقات العلمية التي تنشئها الجمهورية مع الدول الأجنبية والهيئات الدولية والبند الثاني الخاص بتبليغ ما يستقر عليه الرأي بالنسبة لتوزيع المعونات الفنية إلى الممثل المقيم للأمم المتحدة والبند الثالث الخاص بتبليغ ما يتم إقراره من معونات فنية إلى وزارة الخارجية لأبلاغها إلى ممثل الدولة المبرمة معها اتفاقيات المعونات الفنية المتبادلة هذان البندان يتعلقان بالاتصال بالهيئات العلمية الدولية والأجنبية ، والبندين الرابع والسادس الخاصان بتجميع وتحليل تقارير الخبراء الذين يقدون إلى مصر ٥٠٠٠ واعداد تقارير دورية لأعمال الخبراء الأجانب يتعلقان برسم سياسة استقدام الخبراء لجميع قطاعات الدولة ، والبندين الخامس والسادس الخاصان بتجميع وتحليل تقارير الموظفين الموفدين في بعثات تدريبية واعداد تقارير دورية للخبرة التي اكتسبها الموظفون المذكورون - يتعلقان بالإشراف على تنظيم وتوجيه وتخطيط الزيارات والمؤتمرات والبعثات العلمية والإجازات الدراسية والمنح لجميع مصالح الدولة والهيئات العامة وتعيين الملحقين العلميين بالخارج وأخيراً فإن البند السابع الخاص بوضع المشروع السنوي عن الاحتياجات اللازمة للدولة من المعونات الفنية في ضوء الخطة العامة ومتابعة التنفيذ عندما يبلغ المشروع نهايته يتعلق بوضع السياسة العامة للعلاقات العلمية وإجراء الاتفاقات الدولية أو الإقليمية العلمية . وكل البنود سالفة الذكر - التي تضمنها قرار وزير التخطيط المشار إليه - إنما تتعلق بالإشتراك والإشراف على مشروعات المعونات الفنية الخارجية والعلمية - التي نص عليها البند (٦) من المادة الأولى من القرار الجمهوري رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٣ بتنظيم وزارة البحث العلمى .

ويخلص مما تقدم أن وزارة البحث العلمى تختص بمقتضى قرار تنظيمها رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٣ بشئون المعونات الفنية الخارجية التي تختص بها وحدة المعونة الفنية الخارجية التابعة لوزارة التخطيط - طبقاً للقرار الوزارى رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٨ بأنصائها .

ولما كان القرار الجمهوري رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٣ المذكور ينص فى المادة السادسة منه على أن « يلغى كل حكم يخالف أحكام هذا القرار » ومقتضى هذا النص هو إلغاء قرار السيد وزير التخطيط رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٨ المشار إليه فيما تضمنه من اسناد الاختصاصات المحددة به لوحدة المعونة الفنية الخارجية وبالقدر الذى يتعارض مع ما تضمنه نص المادة الأولى من القرار الجمهوري رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٣ فى البندين (٦) ، (٧) فى شئون المعونات الفنية الخارجية وذلك لمخالفة أحكام قرار وزير التخطيط - فى هذا الخصوص - لأحكام القرار الجمهوري رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٣ وهو أداة تشريعية أعلى مرتبة من القرار الوزارى المذكور .

ويتربط على إلغاء أحكام قرار وزير التخطيط المشار إليه فى شأن اسناد الاختصاصات المبينة به لوحدة المعونة الخارجية لمخالفتها لأحكام القرار الجمهوري رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٣ بتنظيم وزارة البحث العلمى - على الوجه

السالف الذكر - استقلال وزارة البحث العلمي بالاختصاص بشئون المعونات الفنية الخارجية المخول لها طبقاً للبندين (٦) ، (٧) من المادة الأولى من قرار تنظيم هذه الوزارة رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٣ واعتبار اختصاص وحدة المعونة الفنية الخارجية في تلك الشؤون ملغياً اعتباراً من تاريخ العمل بالقرار الجمهوري رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٣ المشار إليه - وذلك تطبيقاً لنص المادة السادسة من هذا القرار .

٦٣٩ (١٩٦٣/١/٢٢)

(د) تفسيره

٣٤١ - علم جواز الاختيار للتفسير التشريعي إلا إذا شاب النص غموض يبرر توضيحه أو نص يبرر إكمال أو تعارض يبرر إزالته بحيث لا يلجأ إليه إذا كان النص صريحاً سليماً خلافاً من العيوب .

بتاريخ ٢٥ من يولييه سنة ١٩٦١ صدر قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٦١ بتخفيض أقساط الدين وفوائده على المنتفعين بقانون الإصلاح الزراعي بمقدار النصف - وتنص المادة الأولى من هذا القانون على أن « يخفض إلى النصف ما لم يؤد من ثمن الأرض الموزعة أو التي توزع على المنتفعين بأحكام المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ والقانون رقم ١٦١ لسنة ١٩٥٨ المشار إليهما كما تخفض الفوائد المستحقة عليهم بمقدار النصف » .

وقد استطلعت الهيئة العامة للإصلاح الزراعي رأى إدارة الفتوى والتشريع للإصلاح الزراعي إذا كان التخفيض المنصوص عليه في القانون المذكور يسرى على ما لم يؤد من الثمن والفوائد سواء كان مستحق الإداء قبل العمل بالقانون أو بعده أم أن هذا التخفيض يسرى فقط على الأقساط والفوائد التي تستحق بعد العمل بالقانون - وبعرض الموضوع على اللجنة الثالثة للقسمة الاستشاري رأت بجلستها المنعقدة في ٢٧ من نوفمبر سنة ١٩٦١ أنه « ما دام النص قد قضى بأن يخفض إلى النصف ما لم يؤد من ثمن الأرض الموزعة أو التي توزع على المنتفعين بقانون الإصلاح الزراعي فإنه ينصرف إلى جميع أقساط الثمن التي لم تؤد سواء كانت هذه مستحقة الإداء قبل صدور القانون أو بعده فطالما أنها لم تؤد فإنها تندرج تحت النص وتصعب بحكم القانون مخفضة إلى النصف » .

ونظراً إلى أن المادة ١٢ مكررة من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ في شأن الإصلاح الزراعي خولت مجلس إدارة الهيئة العامة للإصلاح الزراعي صلاحية إصدار تفسيرات تشريعية للأحكام الواردة بهذا القانون - فقد قرن هذا المجلس بجلسته الثانية والعشرين المنعقدة في ٥ من يناير سنة ١٩٦٣

الموافقة على اصدار تفسير تشريعى للمادة الاولى من القانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٦١ المشار اليه بالنص الآتى :-

« مادة ١ - يسرى التخفيض المنصوص عليه فى المادة الاولى من القانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٦١ - المشار اليه - بالنسبة الى ما لم يؤد من الاقساط التى تستحق اعتبارا من تاريخ العمل بذلك القانون فى ٢٥ يولييه مسرنة ١٩٦٢ من ثمن الارض الموزعة أو التى توزع على المنتفعين بأحكام المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ المشار اليه » .

وقد طلبت الهيئة العامة للإصلاح الزراعى من إدارة الفتوى والتشريع مراجعة مشروع هذا القرار وافراغه فى الصيغة القانونية .

ولما كانت المادة ٤٧ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم مجلس الدولة تنص على اختصاص الجمعية العمومية للقسم الاستشارى بمراجعة صياغة التفسيرات التشريعية فقد عرض الموضوع على الجمعية العمومية للقسم الاستشارى بجلستها المنعقدة فى ٢٥ من سبتمبر سنة ١٩٦٢ فاستبان لها أن المادة الاولى من القانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٦١ المشار اليه تنص على أن « يخفض الى النصف ما لم يؤد من ثمن الارض الموزعة أو التى توزع على المنتفعين بأحكام المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ والقانون رقم ١٦١ لسنة ١٩٥٨ المشار اليهما كما تخفض الفوائد المستحقة عليهم بمقدار النصف » .

ومن حيث أن عبارة هذا القانون قد وردت صريحة الدلالة بحيث يندرج تحتها « كل ما لم يؤد من الثمن والفوائد » عند العمل بهذا القانون دون تفرقة بين المستحق منه قبل العمل بالقانون أو بعده - وبالتالي فلا يجوز الاجتهاد مع هذا الوضوح فى الدلالة بدعى أن النص غير عادل ذلك لأن رعاية العدالة مهمة المشرع وليست مهمة من يفسر أو يطبق القانون .

ومن حيث أن الاصل أن التفسير التشريعى - وكثيره من طرق التفسير لا يجوز الالتجاء اليه الا اذا شاب النص غموض يراد توضيحه أو نقص يراد اكماله أو تعارض يراد ازالته بحيث اذا كان النص صريحا سليما من هذه العيوب فلا يجوز الالتجاء الى تفسيره تشريعا بما يعارض واضح أحكامه لخروج ذلك عن وظيفة التفسير ايا كانت وسيلة - حيث لا يجوز تعديل التشريع الا بعد اصدار قانون معدل له يكون له اثره فقط على ما يجد من الوقائع بعد تاريخ العمل بأحكامه - وذلك فضلا عما تنطوى عليه وسيلة الالتجاء الى التفسير التشريعى لتعديل أحكام القانون من خطر سريان هذا التفسير بانى وجعى يعود الى تاريخ العمل بالقانون المفسر مما يترتب عليه المساس بالحقوق المكتسبة للأفراد وزعزعة المراكز القانونية التى نشأت فى ظل قانون واضح صحيح .

ومن حيث أن عبارات المادة الأولى من القانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٦١ قد وردت صريحة في النص على سريان التخفيض الوارد به على كل « ما لم يؤد من ثمن الأرض الموزعة التي توزع على المنتفعين » دون تفرقة بين ما يستحق من الثمن والفوائد قبل العمل بهذا القانون - أو بعده فلا يجوز - عن طريق اصدار تفسير تشريعي لهذا القانون - تعديل احكامه بحيث يقتصر التخفيض الوارد به على اقساط الثمن والفوائد التي تستحق بعد العمل به لأن ذلك يعتبر تعديلا للقانون لا يجوز اصداره الا بقانون جديد ينص صراحة على ذلك .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية للقسم الاستشاري الى أن التفسير التشريعي المقترح من مجلس ادارة الهيئة العامة للإصلاح الزراعي للمادة الأولى من القانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٦١ المشار اليه إنما يعتبر تعديلا لهذا القانون لا يجوز اصداره الا بقانون .

(ه) نفقات نشره

٣٤٢ - الجريدة الرسمية - نفقات النشر في هذه الجريدة - الجهة التي تتحمل هذه النفقات - هي الجهة طالبة النشر وحدها دون الجهة المستفيدة من القرارات المنشورة .

طلبت الهيئة العامة لثئون المطابع الاميرية تحصيل قيمة نفقات نشر بعض القرارات المنفذة للقانون رقم ١٥٥ لسنة ١٩٦٠ في شأن التزامات النقل العام للركاب بالسيارات في مدينة القاهرة .

وقد عرض هذا الطلب على لجنة تصفية التزامات شركات الاوتوبيس فقررت بجلسة ٢ من مايو سنة ١٩٦١ أن تتحمل مؤسسة النقل العام لمدينة القاهرة هذه النفقات نظرا لأن تلك القرارات تخص المؤسسة ، الا أن ادارة الثئون القانونيه بالمؤسسة رأت أن القرارات صدرت من الجهات الادارية التي تتولى تنفيذ احكام القانون رقم ١٥٥ لسنة ١٩٦٠ المشار اليه ومن ثم تتحمل هذه الجهات نفقات النشر .

وقد عرض هذا الموضوع على الجمعية العمومية للقسم الاستشاري للفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة بتاريخ ٥ من سبتمبر سنة ١٩٦٢ فاستبان لها أن قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٨ الصادر في ١٣ من مارس سنة ١٩٥٨ بتنظيم اصدار الجريدة الرسمية الملحق بالقرار رقم ١٦٨ لسنة ١٩٥٩ ينص على أن تنشأ للجنهورية العربية المتحدة جريدة رسمية تنشر بها القوانين والقرارات الصادرة من رئيس الجمهورية ونوابه والقرارات الوزارية كما تصدر ملاحق خاصة مستقلة للاعداد الاصالية تنشر بها القرارات الوزارية وغيرها من القرارات الصادرة عن السلطات

الإقليمية والإعلانات الحكومية والقضائية وغير ذلك مما تقتضى القوانين بضرورة نشره .

وإذا كان قرار رئيس الجمهورية المشار اليه وكذلك القانون رقم ٣١٢ لسنة ١٩٥٦ بإنشاء هيئة عامة للمطابع الاميرية (وهى الهيئة القائية على اصدار الجريدة الرسمية) واللائحة المالية للميزانيات والحسابات لم تعرض لبيان الجهة التى تتحمل نفقات نشر القوانين والقرارات الا أن من المبدئى أن تتحمل الجهة طالبة النشر هذه النفقات لانها بهذا الطلب انما تتعاقد مع الهيئة القائية على اصدار الجريدة الرسمية على نشر ما يتطلب نشره فى مقابل التزامها اداء نفقات النشر المقررة ، ولا وجه للالتزام الجهة المستفيدة من القرارات المنشورة اداء تلك النفقات لانه لا علاقة لها بالنشر اذ لم تطلبه .

وبين من الرجوع الى القرارات التى تم نشرها فى الحالة المعروضة انها عبارة عن قرارات صدرت من وزير الشؤون البلدية والقروية ومن اللجنة الثلاثية المشكلة بقرار من هذا الوزير استنادا الى القانون رقم ١٥٥ لسنة ١٩٦٠ فى شأن التزامات النقل العام للركاب بالسيارات فى مدينة القاهرة - الذى حول وزير الشؤون البلدية والقروية سلطة اصدار القرارات اللازمة لتنفيذ احكامه .

ولما كانت الجهة التى طلبت النشر فى خصوصية الحانة المعروضة هى على ما يبدو من الاوراق وزارة الشؤون البلدية والقروية .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية للقسم الاستشارى للفتوى والتشريع الى التزام هذه الوزارة اداء نفقات النشر .

٦٧٤ (١٩٦٢/١/٣)

٣٤٣ - الهيئة العامة لشئون المطابع الاميرية - اختصاصها بنشر القوانين والقرارات والنشرات المختلفة بالجريدة الرسمية وملاحقها - التزام الجهة طالبة النشر بنفقاته .

ان الهيئة العامة لشئون المطابع الاميرية - المنشأة بالقانون رقم ٣١٢ لسنة ١٩٥٦ - ذات شخصية اعتبارية ولها رأس مال مستقل وميزانية سنوية مستقلة توضع طبقاً للقواعد المتبعة فى المشروعات الصناعية وتقوم هذه الهيئة على شئون الجريدة وملاحقها المنظم اصدارها بمقتضى قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٨ الصادر فى ١٣ من مارس سنة ١٩٥٨ .

وانه لما كانت عملية نشر القرارات المختلفة بالجريدة الرسمية وملاحقها يكلف الهيئة القائية عليها نفقة وكان للهيئة ذمة مالية مستقلة - على ما سبق - فان ذلك يستلزم وجوب حصول الهيئة على نفقات النشر دون أن تتحمل بها نهائياً فى ضمتها لتعارض ذلك مع استقلالها بميزانيتها وعدم اتفاقه مع وجوب

وضع هذه الميزانية طبقاً لما اتبع في المشروعات الصناعية فاذ تبذل الهيئة تكلفه النشر فإنه يتعين أن تؤدي لها نفقاته .

وإنه وإن كانت عملية النشر تدخل في اختصاص الهيئة إلا أن ذلك لا يعني عدم تقاضيها مقابلاً عنه حيث لا تلازم بين طبيعة اختصاص الهيئة وبين التحمل بنفقات العمل الداخل في اختصاصها وكون الهيئة تقوم على مرفق معين ونشاط بالذات لا يعني القيام بأعمال المرفق وبذل نشاطه بغير مقابل لأن الاختصاص شيء ونفقات مباشرة شيء آخر إذ يتعلق الأول بالتنظيم الإداري بين أجهزة النولة بينما يرتبط تحمل النفقة بالأوضاع المالية وما ينتج استغلال النعم من آثار .

وإنه وإن كانت المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية الصادر في ١٣ من مارس سنة ١٩٥٨ المشار إليه توجب أن تنشر القوانين في الجريدة الرسمية وأن تنشر في ملاحقها قرارات السلطات الإقليمية والإعلانات الحكومية وأنقضائية إلا أن وجوب النشر ليس من شأنه إلا أن يلزم جهة الإصدار بطلب النشر وحيث المطابع بتنفيذه ولكنه لا يعني التزام الهيئة. نهائياً بنفقات النشر لأن هذا ليس نتيجة لازمة لوجوبه وإنما الأمر في ذلك يرتبط بوضع الهيئة كجهة عامة ذات ميزانية مستقلة بمواردها ونفقاتها وما يترتب على ذلك من علم جواز استبعاد ما يقابل نفقات النشر من أموال الهيئة وتخصيصه لمواجهة تلك النفقات دون مقابل .

وينبني على ما تقدم أن الهيئة العامة لشئون المطابع تستحق نفقات ما تنولى نشره في الجريدة الرسمية وملاحقها من قوانين وقرارات ونشرات .

وقد سبق للجمعية العمومية أن قررت بجلستها المنعقدة في ٥ من سبتمبر سنة ١٩٦٢ أن الإصل أن تتحمل نفقات النشر الجهة طالبة لها .

لهذا انتهى الرأي إلى أنه يتعين أن يؤدي للهيئة العامة لشئون المطابع الاميرية نفقات نشر القرار رقم ٤٦١ لسنة ١٩٦٣ المشار إليه في القوانين المصرية وتلتزم الجهة طالبة نشر هذا القرار بإداء تلك النفقات للهيئة .

١٦٤ ٢/٢٧ ١٩٦٤

تعادل الوظائف

راجع : ترتيب وتعادل الوظائف

تبعية عامة

راجع : تكليف (ه - تبعية عامة)

تعليم

(١) تعليم حر .

(ب) طلبية .

(١) تعليم حر

٣٤٤ - موظفو التعليم الحر الذين سموا الى وزارة التربية والتعليم لتفليدا لقرار مجلس الوزراء الصادر في ١٠ من سبتمبر سنة ١٩٥٠ - القواعد الخاصة بتسوية حالاتهم - يعتبرون معيّنين في الحكومة بدءا من اول ديسمبر سنة ١٩٥٠ ويكتسبون مراكز ذاتية مباشرة من هذا القرار - وضع القرارات الفردية التي تصدر بتفليد هذا - لاتعدو ان تكون قرارات تعليمية او تنفيذية حيثما لا يمتنع الا انها الى اول ديسمبر سنة ١٩٥٠ بكل ما يترتب على ذلك من آثار.

في ٢٠ من سبتمبر سنة ١٩٥٠ رفعت اللجنة المالية الى مجلس الوزراء مذكرة بينت فيها نقلا عن كتاب لوزارة التربية والتعليم مؤرخ ٢٤ من أغسطس سنة ١٩٥٠ حالة مدرسي التعليم الحر والمراحل التي مرت بها منذ سنة ١٩٤٣ حين شرعت الوزارة في تلك السنة في تعميم المجانية بالمدارس الابتدائية وقررت صرف مرتبات مدرسي المدارس الحرة خصا على اعتمادات الاعانة المقررة لهذه المدارس في ميزانية الوزارة الى منتصف يناير سنة ١٩٥٠ حتى صدر قرار تعميم المجانية في جميع مراحل التعليم ما عدا التعليم العالي - وخلصت المذكرة من ذلك الى ان وزارة التربية والتعليم طلبت الى اللجنة المالية اتخاذ الاجراءات اللازمة للموافقة على عدة امور اوردت بها الوزارة معاملة الموظفين الذين سينضمون اليها الان جملة ، معاملة زملائهم من المدرسين الذين نقلوا الى الوزارة من مجالس المديرية ومن المدارس الحرة قبل ذلك وهم الذين صدر في شأنهم قرار مجلس الوزراء في ٥ من مارس سنة ١٩٤٥ وفي ١٦ من أكتوبر سنة ١٩٤٦ وأضافت مذكرة اللجنة المالية الى ذلك انه « فيما يتعلق بالطلب بالاحتفاظ لهم ولزملائهم الذين عينوا فرادى بالحالة التي هم عليها وبكافة حقوقهم المكتسبة ... وما يترتب على ذلك من آثار تقوم وزارة المالية الآن باجراء البحث اللازم بهذا الشأن وستقدم الى مجلس الوزراء بتتبع هذا البحث في الوقت المناسب اما فيما يتعلق بالطلب الخاص بقسم موظفي المدارس الحرة الى الوزارة وتدريبهم للعمل بمدارس التعليم الخاص على بند ٢٠ تكاليف كادر رجال التعليم الحر وتقلهم الى الباب الاول - فقد تقدمت وزارة التربية والتعليم ببيان الكادر المقترح لهؤلاء الموظفين وهي ترى انشاء ١٠٦٤٤ وظيفة في ميزانية فرع ٤ (التعليم العام)

موزعة ما بين الدرجات من الدرجة الرابعة إلى التاسعة ٠٠ ولا ترى وزارة المالية مانعاً من الموافقة على طلب وزارة التربية والتعليم في حدود المبلغ المطلوب وقدره ٩٠٠٠٠٠ ج في السنة غير أنه لما كان لا ينتظر أن يتم صدور القانون الخاص بفتح الاعتماد الإضافي اللازم قبل أول ديسمبر سنة ١٩٥٠ بعد انعقاد البرلمان - فإن المبلغ اللازم للسنة الباقية في السنة الحالية يقتصر على ٢٢٥٠٠٠ ج ، وهو ما يقتضى فتح اعتماد إضافي به ٠

وقد وافق مجلس الوزراء على هذه المذكرة بجلسته المتعقدة في ١٠ من سبتمبر سنة ١٩٥٠ وأعد مشروع القانون الخاص بفتح الاعتماد الإضافي المطلوب ، وصدر بذلك القانون رقم ١٧٠ لسنة ١٩٥٠ .

وفي ٢٥ من فبراير سنة ١٩٥١: تقدمت اللجنة المالية إلى مجلس الوزراء بمذكرة بشأنها بالإشارة إلى ما قضي به قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٠ من سبتمبر سنة ١٩٥٠ . ثم عقيبت على ذلك ببيان نتيجة ما قامت به وزارة المالية من بحث بشأن الطلب الخاص بالاحتفاظ لموظفي التعليم الحر ولزملائهم الذين عينوا فرائد بالحالة التي هم عليها وبكافة الحقوق المكتسبة للفنيين منهم والإداريين على السواء من حيث التثبيت وحساب مدة الخدمة السابقة في المعاش وفي أقضية الدرجة والمهية والملاوة إمارة بالمعاملة التي عومل بها زملائهم من موظفي مجالس المديرية وموظفي المدارس الحرة الذين ضمت مدارسهم للوزارة وعوملوا بقراري مجلس الوزراء الصادرين في ٥/٣/١٩٤٥ وفي ١٦/١٠/١٩٤٤ وأوضح المذكرة القواعد التي اتبعتها وزارة التربية والتعليم في تسوية حالة مدرسي مدارس التعليم الحر والقواعد التي اقترحتها الوزارة المذكورة في هذا الصدد وفيما يتعلق بطريقة تثبيت هؤلاء المدرسين وأشارت المذكرة بعد ذلك إلى أن اللجنة المالية بحثت هذا الموضوع ورات ما يأتي : -

١ - الموافقة على نقل جميع موظفي ومستخدمى مدارس التعليم الحر الذين ضموا إلى خدمة الحكومة من ١٩٥٠/١٢/١ كل منهم بحالته من حيث المهية والدرجة وأقسيمته فيها وموعده علاوته .

٢ - أما الذين عينوا في الحكومة قبل ١٩٥٠/١٢/١ فإن اللجنة ترى أن حالتهم قد سويت نهائياً باحتساب مدة خدمتهم السابقة في التعليم الحر كاملة في الاقضية وتحديد المهية طبقاً لقراري مجلس الوزراء في ٢٥/٣/٥ وفي ١٦/١٠/١٩٤٦ .

٣ - الموافقة على أن يفتح اعتماد اضافي آخر قدره ١٤٦٠٠٠ ج في ميزانية السنة المالية ١٩٥١/١٩٥٠ قسم ٩ (وزارة المعارف العمومية) فرع ٤ (التعليم العام) باب (ماهيات وأجور ومعدات) على أن يؤخذ من وفود الباب الثاني من نفس الفرع .

٤ - عدم الموافقة على تثبيت الموظفين المذكورين حيث يوجد تحت نظر البرلمان مشروع قانون معاشات ينظم قواعد التثبيت لجميع موظفي الحكومة .
وقد وافق مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة في ٢٥ من فبراير سنة ١٩٥١ على هذه المذكرة .

ويبين مما تقدم أن قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٠ من سبتمبر سنة ١٩٥٠ يتضمن قاعدة عامة مؤداها ضم موظفي التعليم الحر القائلين بالعمل فيه في ١٠ من سبتمبر سنة ١٩٥٠ الى وزارة التربية والتعليم اعتباراً من أول ديسمبر ١٩٥٠ وهذه القاعدة تنطبق على كل من يصدق عليه وصف « الموظف في التعليم الحر » وقتئذ وهو الوصف الذي يجمع كافة الافراد الذين تسرى عليهم القاعدة بحيث لا يقتضي الامر لتطبيق القاعدة المذكورة الا مجرد تعيين من يتوافر فيه هذا الوصف بشخصه وبهذه المثابة فان القرار الفردي الذي يصدر في هذا الشأن يعد قراراً كاشفاً عن توافر شروط الاستفادة من القاعدة المتقدمة في حق ذوي الشأن . ومن ثم يرجع أثره الى التاريخ المحدد في قرار مجلس الوزراء سالف الذكر وهو أول ديسمبر سنة ١٩٥٠ .

وعلى مقتضى ما سبق - يكون لموظفي التعليم الحر تطبيقاً لقرار مجلس الوزراء الصادر في ١٠ من سبتمبر سنة ١٩٥٠ حق ذاتي في الضم الى خدمة الحكومة ويستمد هذا الحق من القرار المشار اليه مباشرة بحيث لا يتوقف نشوء المركز الخاص بذلك على صدور قرار به من جهة الادارة وان صدر مثل هذا القرار فان أثره لا يعدو مجرد تنفيذ وضع نشأ من قرار مجلس الوزراء المشار اليه مباشرة .

ومما يؤيد هذا النظر أولاً - ما جاء في مذكرة اللجنة المالية التي وافق عليها مجلس الوزراء بقراره الصادر في ١٠ من سبتمبر سنة ١٩٥٠ سالف الذكر من أن (المدرسين سينضمون الى خدمة وزارة المعارف الان وان ضمهم الى خدمة الوزارة سيكون جملة) وان (الوزارة تطلب ضمهم اليها وتذهب للعمل بمدارس التعليم الحر خصماً على بند ١٠ تكاليف كادر رجال التعليم الحر ونقلهم الى الباب الاول) وهذه المعايير تفيد في وضوح أن مجلس الوزراء سنهض بقراره المشار اليه تعيين جميع موظفي المدارس الحرة جملة في خدمة وزارة التربية والتعليم ولكنه لم يجعل هذا التعمين نافذاً من تاريخ صدوره وإنما أرجأ ذلك الى أول ديسمبر سنة ١٩٥٠ وهو التاريخ الذي أشارت مذكرة اللجنة المالية الى أنه لا ينتظر صدور القانون الخاص بفتح الاعتماد الإضافي اللازم قبله لان البرلمان كان سينعقد عنده - ثانياً - أن قرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٥ من فبراير سنة ١٩٥١ واضح في توكيد هذا المعنى ذلك أنه صدر بالموافقة على نقل جميع موظفي التعليم الحر الذين ضمو لخدمة الحكومة من أول ديسمبر سنة ١٩٥٠ بالحالة التي كانوا عليها)

مما يفيد أنه اعتبر هؤلاء الموظفين معينين في خدمة الحكومة من أول ديسمبر سنة ١٩٥٠ وأن مجلس الوزراء قد اعتبر هذا التعيين بمثابة (نقل من جهة إلى أخرى) ولهذا احتفظ لكل منهم بحالته التي كان عليها من حيث الماهية والدرجة وأقدميته فيها وموعد علاوته .

ثالثا - نص في الفقرة الرابعة من قرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٥ من فبراير سنة ١٩٥١ المشار إليه على أن (المجلس انتهى إلى عدم الموافقة على تنجيت الموظفين المذكورين حيث يوجد تحت نظر البرلمان مشروع قانون خاص ينظم قواعد التثبيت لجميع موظفي الحكومة) مما يفيد أن مجلس الوزراء اعتبر موظفي التعليم الحر المشار إليهم من موظفي الحكومة فعلا ومن ثم فلا مبرر لاستصدار قرار خاص بتثبيتهم مادامت هناك قواعد عامة للتثبيت ستسرى عند اقرار البرلمان لها على موظفي الحكومة جميعا .

ويخلص من كل ما تقدم - أن ما جرى عليه العمل في وزارة التربية والتعليم من ارجاع تواريخ نفاذ القرارات الفردية الصادرة بضم موظفي المدارس الحرة المشار إليهم الى أول ديسمبر سنة ١٩٥٠ على أساس أن هذه القرارات الفردية هي مجرد أداة لتنفيذ قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٠ من سبتمبر سنة ١٩٥٠ والقانون رقم ١٧٠ لسنة ١٩٥٠ ، سالف الذكر وانهما لا ينشئان بذاتهما مراكز جديدة وانما تكشف عن مراكز ذاتية نشأت لهؤلاء الموظفين منذ أول ديسمبر سنة ١٩٥٠ ان ما جرى عليه العمل في هذا الخصوص يكون صحيحا ومطابقا لحكم القانون وتأسيسا على ذلك فإن ما يترتب على هذا الوضع من آثار يكون صحيحا ، ومن هذه الآثار اعتبار هؤلاء الموظفين موجودين فعلا في خدمة الحكومة قبل ١/٧/١٩٥٢ في خصوص تطبيق القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٢ بشأن المعادلات الدراسية . ومن ثم تصح كل تسوية أجريت لاي منهم طبقا للقانون المشار اليه متى توافرت في حقه سائر الشروط الأخرى وذلك أيا كان تاريخ صدور القرار أو الاذن الخاص بضمه الى خدمة الحكومة كما تصح كل ترقية عادية أو قانونية نالها أي من هؤلاء الموظفين على أساس الاقلعية التي حددت طبقا للتسويات المشار إليها .

لهذا انتهى رأي الجمعية العمومية الى أن موظفي التعليم الحر الذين كانوا في خدمته في ١٠ من سبتمبر سنة ١٩٥٠ قد نشأت لهم مراكز ذاتية تقتضى اعتبارهم معينين في خدمة الحكومة اعتبارا من أول ديسمبر سنة ١٩٥٠ وأن حقوقهم في هذه المراكز مستمدة مباشرة من قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٠ من سبتمبر سنة ١٩٥٠ وأن القرارات الفردية التي تصدر بتنفيذ ذلك لا تعدو أن تكون قرارات تطبيقية أو تنفيذية لأوضاع نشأت بمقتضى القرار المشار إليه وبهذه المثابة ينعطف أثرها الى أول ديسمبر سنة ١٩٥٠ بكل ما يترتب على ذلك من آثار .

٣٤٥ - حلول المحافظ المختص محل وكيل الوزارة في اللوالة على ادخال المدارس الجديدة في نطاق الاعانة والبت في شكوى اصحاب المدارس من التقييم الذى تقرره المنطقة .

تنفيذا للمادة ٤٥ من قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٨ فى شأن تنظيم المدارس الخاصة بالجمهورية العربية المتحدة التى تنص على أن تمنح وزارة التربية والتعليم المدارس المذكورة (المدارس الخاصة المجانية) اعانات مالية طبقا للوائح التى تضعها ، صدر القرار الوزارى رقم ٢٠ فى ١٧ من مارس سنة ١٩٥٩ نافذا فى المادة ٥٣ منه على أن « يكون تقرير اعانات المدارس الخاصة المجانية الداخلة فى نطاق الاعانة وتحديد درجاتها وزيادتها فصولها المعانة وفق الشروط وطبقا للاجراءات الآتية : -

أولا : اجراءات المنطقة : -

١ - فى الفترة ما بين أول نوفمبر وآخر ديسمبر من كل عام دراسى تكلف المنطقة لجنة من مفتش فنى ومفتش ادارى ومهندس بزيارة جميع المدارس الخاصة بها لتقدير درجاتها واقتراح ابقائها على حالها ، أو رفع درجاتها أو خفضها أو ادخال أى مدرسة جديدة فى نطاق المجانية وتقدير درجة لها .

٢ - فى يناير من كل عام تكون المنطقة لجنة برئاسة مدير التربية والتعليم أو من ينوب عنه وعضوية اثنين من مساعديه أو المفتشين الفنيين بالمنطقة للنظر فى التقارير المقدمة عن المدارس من اللجنة التى كلفت بمعاينتها ثم تضع قرارها النهائى عن كل مدرسة وتبليغها فى نفس الوقت بالإصلاحات المطلوبة منها .

ولمدير التربية والتعليم بالمنطقة أن يعتمد قرارات اللجنة لرفع درجات المدارس ...

مع مراعاة عدم ادخال أية مدرسة جديدة فى نطاق الاعانة الا بعد الحصول على موافقة وكيل الوزارة .

ثانيا - اجراءات الوزارة التنفيذية :

إذا قلمت شكوى من صاحب المدرسة فعلى المنطقة أن ترسل مذكرة بحالة هذه المدرسة مرفقة باستمارة تقييم الى وكيل الوزارة لبت فى الموضوع حوله أن يشكل لجنة من اثنين من موظفى الوزارة وأحد موظفى المنطقة لاعادة معاينة المدرسة قبل البت فى الشكوى .

ثالثا - تكون زيارات المدارس فى أثناء الدراسة ..

رابعا - تتم هذه الاجراءات جميعا بحيث يعتمد تقييم جميع المدارس

م ٢٨ فتوى

الخاصة عن كل سنة دراسية في نفس السنة ولا يجوز أن يتأخر اعتمادها؛
بحال عن نهاية العطلة الصيفية الا لضرورة قصوى يقرها وكيل الوزارة .»

ثم صدر قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ١٢٤ لسنة
١٩٦٠ باصدار قانون نظام الادارة المحلية ونص في المادة الثانية من مواد
الاصدار على أن « تتولى اللجنة المركزية للادارة المحلية وضع برامج لتنفيذ
احكام القانون المرافق بالتدرج خلال مدة اقصاها خمس سنوات وتحدد
اللجنة مواعيد تنفيذ هذه البرامج وتتولى متابعة تنفيذها »

وتتضمن هذه البرامج ما يأتي : -

(أ)

(ب)

(ج) نقل الاختصاصات التي تباشرها الوزارات الى الادارة المحلية
وفقا لاحكام القانون .

(د) »

كما نصت المادة السادسة من القانون المشار اليه على أن « يكون
المحافظ ممثلا للسلطة التنفيذية في دائرة اختصاصه ويتولى الاشراف على
تنفيذ السياسة العامة للدولة وعلى فروع الوزارات في المحافظات وعلى
موظفيها كما يعتبر الرئيس المحل لهم »

ويجوز لكل وزير أن يعهد الى المحافظ ببعض اختصاصاته بقرار منه .

وعلى المحافظ أن يبلغ ملاحظاته الى الوزراء المختصين في كل ما يتعلق
بشئون المحافظة . كذلك نصت المادة ١٩ من القانون المذكور على أن « يتولى
مجلس المحافظة في نطاق السياسة العامة للدولة انشاء وإدارة مختلف
المرافق والاموال ذات الطابع المحلي التي تعود بالنفع العام على المحافظة »

وتتولى بوجه خاص في حدود القوانين واللوائح الامور الآتية : -

(أ)

(ب) القيام بشئون التعليم الصحية والاجتماعية في المستوى الذي
تحدده اللائحة التنفيذية »

وتنفذا لذلك صدر قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ١٥١٣
لسنة ١٩٦٠ باللائحة التنفيذية لقانون نظام الادارة المحلية ونص في المادة
٣٨ منه على أن « تباشر المجالس المحلية كل في دائرة اختصاصها الشئون
الآتية : -

(أ) ٥٥٥٥٥

(ب) ٥٥٥٥٥

(ج) ٥٥٥٥٥

(د) ٥٥٥٥٥

(هـ) ٥٥٥٥٥

(و) الترخيص في انشاء مدارس ومكاتب خاصة في ضوء السياسة العامة للتعليم وبما يتفق مع الاحتياجات المحلية وتحديد مستوياتها طبقا للشروط المقررة ومنع الاعانة المستحقة لكل مرتبة منها .

وفي ١٠ من أكتوبر سنة ١٩٦٠ أصدرت اللجنة المركزية للإدارة المحلية قرارا في شأن برنامج نقل الاختصاصات والتوصيات الخاصة بشئون الموظفين وقد جاء به تحت البند رقم ٢ - « الموافقة على توصيات المجلس التنفيذي بشأن البرنامج المقترح بنقل اختصاصات الوزارات وكذلك التوصيات الخاصة بشئون الموظفين وهي : -

أولا : برامج نقل الاختصاصات :

تنقل الى المجالس المحلية اختصاصات الوزارات والهيئات الآتى بيانها حسب البرنامج الموضع فيما بعد :

١ - في السنة الاولى : ١٩٦١/٦٠ .

(أ) وزارة التربية والتعليم .

(ب) وزارة ٥٥٥٥٥٥٥

(ج) ٥٥٥٥٥

(د) ٥٥٥٥٥

(هـ) ٥٥٥٥٥

على أن تقوم كل وزارة او هيئة نقلت اختصاصاتها بتقسيم ميزانيتها على المحافظات اعتبارا من أول يناير سنة ١٩٦١ وعلى أن يتولى مباشرة الصرف على المرافق المعنية مصالح الوزارات المختلفة تحت إشراف مجلس المحافظة والمحافظ طبقا للقانون ولائحته التنفيذية .

ويخلص مما تقدم أنه بعد الاخذ بنظام الادارة المحلية وتطبيقه في الجمهورية العربية المتحدة أصبحت المجالس المحلية هي الجهة المختصة بشئون التعليم كل في دائرة اختصاصها طبقا للقواعد وفي الحدود التي رسمها قانون

نظام الإدارة المحلية ولائحته التنفيذية ومن بين هذه القواعد ما نصت عليه صراحة المادة ٣٨ من اللائحة التنفيذية المشار إليها من أن الترخيص في إنشاء المدارس الخاصة وتحديد مستوياتها ومنحها الإعانة المستحقة يكون من اختصاص هذه المجالس ، ومن ثم فإن الإجراءات المنصوص عليها في المادة ٥٣ من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٨ آف الذكر والتي هي أصلا من اختصاص المناطق التعليمية لم يطرا عليها أى تغيير بعد العمل بقانون نظام الإدارة المحلية إذ أن هذه الإجراءات كانت تتم بطريقة لا مركزية تتفق وأحكام نظام الإدارة المحلية ، أما اختصاص وكيل الوزارة فيما يتعلق بالموافقة على ادخال المدارس الجديدة في نطاق الإعانة وبألبت في شكاوى أصحاب المدارس من التقييم فقد انتقل الى المحافظ المختص لكونه بحكم وظيفته يعتبر ممثل السلطة التنفيذية في دائرة اختصاصه وبهذه المناسبة يتولى الاشراف على جميع فروع الوزارات بدائرة المحافظة ومن ثم فانه يتولى الاشراف على المنطقة التعليمية في دائرة اختصاصه ، وتبعا لذلك يكون هو المختص بالموافقة على ادخال المدارس الجديدة في نطاق الإعانة وبألبت في الشكاوى التى تقدم من أصحاب المدارس وباعتبار أن هذا الاختصاص مرتبط ارتباطا وثيقا بما تقوم به المناطق التعليمية من اجراءات في هذا الشأن ونتيجة لازمة لهذا الارتباط وباعتبار المحافظ هو الرئيس المحلى لموظفى منطقة التربية والتعليم في المحافظة .

لذلك انتهى الرأى الى أن المجالس المحلية التى تقع في دائرتها المدرسة الخاصة المجانية الداخلة في نطاق الإعانة هى التى تتولى الاختصاصات المنصوص عليها في المادة ٥٣ من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم المدارس الخاصة للجمهورية العربية المتحدة وأن الاختصاصات المقررة لوكيل الوزارة في هذه المادة قد آلت الى المحافظ المختص .

(٣٤١) ١٩٦٦/٣/٢٤

(ب) طلبية

٣٤٦ - المادة ٤٠ من القانون رقم ٢١١ لسنة ١٩٥٣ بشأن تنظيم التعليم الثانوى - نصها على علم السماح للتلميذ باعادة الدروس أكثر من مرة واحدة في أية فرقة - النظام التعليمى بهد تقيمه بقدر مقبول لا يعتبر إعادة ويبقى له حقه في الاعادة اذا ما رغب .

تنص المادة ٤٠ من القانون رقم ٢١١ لسنة ١٩٥٣ بشأن تنظيم التعليم الثانوى ، على أنه « لايسمح للتلميذ في مرحلة الدراسة الثانوية العامة أن يعيد الدروس أكثر من مرة واحدة في أية فرقة على أنه لا يسمح بالاعادة لمن وُزادت سنه في أول السنة المدرسية على تسع عشرة سنة » . ويتبين من هذه

المادة أن إعادة دروس أية فرقة بالمرحلة الثانوية غير جائزة الا مرة واحدة . ومن الواضح أن حكم هذه المادة إنما يتناول حالة التلميذ الذي انتظم في الدراسة ولم يؤد الامتحان المقرر لفرقته - لعذر مقبول فإنه يتعين استبعاد أو تخلف عن أدائه لغير عذر مقبول أو نجح في الامتحان ولكنه يرغب في إعادة الدروس أملا في الحصول على درجات أعلى ذلك أن إعادة الدروس تفترض بداهة سبق تحصيل هذه الدروس وعلى ذلك فإنه يلزم لتطبيق أحكام المادة ٤٠ المذكورة أن يثبت أولا أن التلميذ قد انتظم في الدراسة ، وحصل الدروس المقررة لفرقته ، أما اذا ثبت أن التلميذ قد تغيب عن الدراسة ولم يؤد الامتحان المقرر لفرقته - لعذر مقبول فإنه يتعين استبعاد حكم المادة ٤٠ في هذه الحالة لأن مثل هذا التلميذ لم يحصل دروس فرقته المراد البقاء فيها علما آخر وهو شرط انطباق المادة ٤٠ المشار إليها . ولا يعتبر انتظام التلميذ في الدراسة - بعد فترة التغيب - بمثابة إعادة الدروس .

يؤكد هذا النظر أن المادة ٤٩ من القانون سالف الذكر تنص على أن « يفصل من المدرسة كل تلميذ تغيب عن المدرسة بغير عذر مقبول خلال السنة الدراسية مدة خمسة عشر يوما أو أكثر سواء أكانت هذه المدة متصلة أم منقطعة ويعتبر التغيب في إحدى فترتي اليوم الدراسي (قبل الظهر أو بعده) تغيبا عن اليوم بأكمله » ، فهذه المادة صريحة في أن انقطاع التلميذ عن الدراسة مدة خمسة عشر يوما موجب لفصله متى كان الغياب بغير عذر مقبول ومن ثم فإن التلميذ الذي ينقطع عن الدراسة لعذر مقبول لا يسوغ فصله من المدرسة مهما طاللت مدة هذا الغياب . وتمشيا مع هذا الحكم الذي يجيز قبول عذر التلميذ في الانقطاع عن الدراسة ويعفيه بذلك من الفصل فإنه يتعين أن يمتد هذا الإعفاء إلى كل ما يرتبه الانقطاع بسبب العذر المقبول من آثار وذلك عند تطبيق كافة الأحكام القانونية الأخرى الواردة في قانون تنظيم التعليم الثانوي ، ومنها حكم المادة ٤٠ التي منعت إعادة الدروس أكثر من مرة في الفرقة الواحدة . وهذا التفسير هو ما يتفق مع حكمة التشريع ويحقق أعمال حكم المادتين ٤٠ و ٤٩ على نحو متسق غير متنافر إذ لا يسوغ أن تقبل الوزارة عذر التلميذ في الانقطاع عن الدراسة طبقا لحكم المادة ٤٩ ثم لا تقيم وزنا لهذه الظروف وما ترتبه من آثار ، عند أعمال الحكم الوارد بالمادة ٤٠ .

ويخلص مما تقدم أنه لا محل لأعمال المادة ٤٠ من القانون المذكور بما تقرره من عدم السماح للتلميذ بإعادة الدروس أكثر من مرة واحدة في الفرقة الواحدة على حالات انقطاع التلميذ عن الدراسة ، إذا كان هذا الانقطاع يرجع إلى أعذار مقبولة ومن ثم فإنه يتعين تكوين التلميذ الذي ينقطع عن الدراسة بعذر مقبول لمدة عام دراسي أو أكثر من الانتظام في دراسته ، دون أن يعتبر علم انتظامه في الدراسة بمثابة إعادة للدراسة وفقا لحكم المادة ٤٠ من القانون رقم ٢١١ لسنة ١٩٥٣ سالف الذكر .

فإذا كان الثابت ان احدى التلميذات المقيدرات باحدى المدارس الثانوية للبنات قد مرضت بحسب التيفود اثناء العام الدراسي ١٩٦٢/٦١ وظلت بالمستشفى الى ما بعد انتهاء الامتحان ومن ثم فان تقييدها وعدم ادائها الامتحان في ذلك العام يكون لغرض مقبول وتمتيراتها لم تحصل دروس السنة الاولى في العام الدراسي المشار اليه وبالتالي لا يعتبر انتظامها في الدراسة في العام الدراسي ١٩٦٢/٦١ بمثابة اعادة الدروس في تطبيق حكم المادة ٤٠ من القانون رقم ٢١١ لسنة ١٩٥٣ ولذلك فانه لا يترتب على رسوبها في العام الدراسي الاخير عدم السماح لها باعادة دروسها في العام الدراسي ١٩٦٤/٦٣ باعتبار أن هذه أول مرة تعيد فيها دروس تلك الفرقة ويتمين لذلك اعادة التلميذة المذكورة الى المدرسة بشرط الا يكون سنها قد جاوز تسع عشرة سنة في أول العام الدراسي الحالي تطبيقا لحكم المادة ٤٠ سائفة الذكر .

(٢٠٧٢ (١٩٦٤/١١/١٧)

٣٤٧ - القرار الاتاري الصادر بقيد بعض التلاميذ في التعليم الابتدائي أو الإعدادي

على خلاف القانون - لا يجوز سحبه يد حضي ستين يوما ما دام لم يبين على غش أو تواطؤ .

تنص المادة العاشرة من قانون التعليم الابتدائي رقم ٢١٣ لسنة ١٩٥٦ على أن « مدة الدراسة بالمدراس الابتدائية ست سنوات » ، فإذا قبل التلميذ بالفرقة الاولى من هذه المرحلة ينتقل من فرقته الى التي تليها في جميع الفرق الدراسية اذا ما تابع الدراسة بانتظام مدة لا تقل عن ٧٥ في المائة من ايام العام الدراسي ويجوز للمدرسة أن تقرر نقله اذا لم يحصل على هذه النسبة لاعذار مقبولة « (المادة ١٥) ، « وكل من أمضى ٦ سنوات دراسية أو أتم الدراسة بالمرحلة الابتدائية تعطيه المدرسة تقريراً يمتدده مفتش القسم يوضح المستوى الذي وصل اليه في دراسته وتقوم وزارة التربية والتعليم باعداد نموذج لهذا التقرير « (المادة ١٦) ومقتضى أعمال هذه النصوص وتحقيق حكمة التشريع هو أن من يقبل بالمدرسة الابتدائية ويرغب في التحويل الى مدرسة أخرى يجب أن يحول الى ذات فرقته الدراسية أى الى الفرقة التي كان يشغلها في مدرسته الاصلية والقول بغير ذلك يفتح المجال للانفلات من حكم المادة العاشرة من قانون التعليم الابتدائي التي حددت مدة الدراسة بست سنوات .

وعلى ذلك ففي خصوصية الحالة المعروضة يكون تحويل التلميذ من مدرسة التربية الحديثة بسوهاج الى مدرسة الراهبات قد تم بالمخالفة لاحكام القانون نظرا لانه خلال العام الدراسي ١٩٥٩/١٩٥٨ كان مقيدا بالمدرسة الاولى بالسنة الرابعة وقيد في العام التالي مباشرة (١٩٦٠/٥٩) بالمدرسة الثانية بالسنة السادسة دون مرور بالسنة الخامسة وكذلك الحكم بالنسبة الى تحويل التلميذ . . والتلميذة . . اللذين كانا مقيدين بمدرسة التربية خلال

العام الدراسي ١٩٥٩/١٩٦٠ بالسنة الرابعة ، وتفيد في العام التالي (١٩٦٠ / ١٩٦١) بالمدرسة الثانية بالسنة السادسة دون مرور بالسنة الخامسة . إذ كان التطبيق القانوني يقضى بقيد بمدرسة الراهبات خلال العام الدراسي ١٩٥٩/١٩٦٠ بالسنة الخامسة وقيد خلال العام الدراسي ١٩٦٠/١٩٦١ بالسنة الخامسة بالمدرسة ذاتها .

ولما كان قرار قبول كل من التلاميذ الثلاثة بالمدرسة المحولين إليها لا يعدو أن يكون قرارا إداريا إذ هو عمل قانوني صدر من جانب الجهة الإدارية وحدهما يترتب عليه اثر قانوني معين وهو قيد التلميذ في سنة دراسية مع ما يترتب على ذلك من نتائج وإذا كان قد شاب هذا القرار عيب قانوني إلا أنه قد مضت ستون يوما على تاريخ إصداره (إذ تم تحويل التلاميذ الثلاثة في الحالة المروضة في ١/٩/١٩٥٩ ، ٢٩/٩/١٩٦٠ و ٢٠/١٠/١٩٦٠ بينما قضت الشكوى في أول فبراير سنة ١٩٦١) فبذلك يكون القرار قد تحصن نهائيا فلا يجوز سحبه أو المساس بما يرتبه من آثار كما أنه لا يظهر من الأوراق أن العيب الذي شاب القرار كان ثمرة غش من ولي أمر التلميذ أو قواطع بينه وبين رئيسة مدرسة الراهبات التي تم التحويل إليها لقيد التلميذ في غير السنة التي يستحق القيد فيها حتى يمكن القول أن الغش يفسد كل شيء وأنه لا يحق لشخص أن يستفيد من عمله الشائن مهما بعد عليه المهد .

فذلك انتهت الجمعية العمومية إلى أن قيد التلميذ بالسنة السادسة الابتدائية خلال العام الدراسي ١٩٥٩/١٩٦٠ بمدرسة الراهبات بسوهاج قد تحصن نهائيا فتترتب عليه كافة آثاره بما في ذلك التقديم لامتحان القبول بالمدرسة الإعدادية الذي تقدم إليه فعلا ونجح فيه فلا محل إذن للمساس بوضعه الحالي كتلميذ بالسنة الأولى الإعدادية كما أن قيد التلميذ والتلميذة بالسنة السادسة الابتدائية خلال العام الدراسي ١٩٦١/١٩٦٠ بمدرسة الراهبات قد تحصن نهائيا فلا يجوز المساس بوضعهما الحالي ويستتبع ذلك جواز تقديمهما هذا العام لامتحان القبول للمرحلة الإعدادية .

٣٥٩ (١٧/٤/١٩٦١)

٣٤٨ - ثبوت أن قيد التلميذ بالمرحلة الدراسية التي ألحق بها قد تم بطريق غير مشروع نتيجة غش في الزور - يغول للوزارة إياته إلى المكان الذي يتفق ويستنداته الحقيقية - لا يغير من ذلك نجاحه في امتحانات تالية للمرحلة أو الصف الذي أدى زورا اجتازه إياه .

أن المادة الثانية من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٧ في شأن تنظيم التعليم الإعدادي العام تنص على أنه « يشترط قمين يقبل في الفرقة الأولى من هذه المرحلة : -

أولا : أن يكون قد أتم الدراسة بالمرحلة الابتدائية أو ما فى مستواها -

ثانيا :

ثالثا : لى يؤدى امتحان المسابقة الذى يعقد فى نفس العام * .

وان المادة الثانية من القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٥٦ فى شأن تنظيم التعليم الصناعى تنص على أن « مدة الدراسة بالمدارس الإعدادية الصناعية ثلاث سنوات ويشترط فيمن يقبل بالسنة الاولى بها الشروط الآتية :

(١) أن يكون قد أتم بنجاح الدراسة بالمرحلة الابتدائية أو ما يعادلها (٦ سنوات) * .

(٢)

(٣)

(٤) أن يؤدى بنجاح امتحان القبول فى اختبارات الاستعداد المهنى. التى تقررها المدرسة للمتقدمين إليها * .

كما أن المادة التاسعة والعشرين من القانون رقم ٢١١ لسنة ١٩٥٣ بشأن تنظيم التعليم الثانوى وتنص على أن « يعقد لتلاميذ كل من الفئتين الاولى والثانية من هذه المرحلة امتحان تحريرى للانتقال »

كذلك تنص المادة الاولى من القانون رقم ٣٩٩ لسنة ١٩٥٦ بشأن امتحانات النقل والامتحانات العامة فى المرحلتين الإعدادية والثانوية بالتعليم العام على أنه « لى امتحانات النقل والامتحانات العامة لكل من المرحلتين الإعدادية والثانوية بالتعليم العام ... تكون النهايه الصفرى للنجاح فى كل مادة ٤٠٪ من نهايتها العظمى المقررة عدا اللغة العربية فتكون نهايتها الصفرى ٥٠٪ * » .

وتنص المادة الثانية من القانون ذاته على أن « يعتبر الطالب ناجحا فى هذه الامتحانات اذا حصل على مجموع النهايات الصفرى لجميع المواد مع توافر أحد الشروط الآتية : -

(١) أن يكون ناجحا فى جميع المواد * .

(٢) أن يكون ناجحا فى اللغة العربية وفى باقى المواد عدا مادة واحدة * .

(٣) أن يكون ناجحا فى اللغة العربية وفى باقى المواد عدا مادتين وحاصلا على مجموع درجتيهما على ٢٥٪ على الأقل من مجموع نهايتيهما العظمتين * .

فإذا كان الثابت أن أحد التلميذين المعروضة حالتهما حول من مدرسة السيدة حنيفة الإعدادية بشهادة بطل فاقده مزورة جاء بها أنه نجح في مسابقة القبول الإعدادي بمنطقة شمال القاهرة ثم اتضح أنه لم ينجح في المسابقة المذكورة ، فانه يكون قد تخلف في حقه شرط اساسي للقبول بالفرقة الاولى بالمرحلة الاعدادية حسبما هو منصوص عليه في المادة الثانية من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٧ في شأن تنظيم التعليم الإعدادي العام . وكان التلميذ الآخر قد التحق بالصف الاول الإعدادي الصناعي بمدرسة النياط الصناعية بناء على شهادة مزورة منسوب صلوها الى منطقة القاهرة التعليمية تتضمن نجاحه في امتحان مسابقة القبول بالمدارس الإعدادية ، وبذا يكون قد اعوزه توفر احد شروط المادة الثانية من القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٥٦ المشار اليه اللازمة للقبول بالسنة الاولى بالمدارس الإعدادية الصناعية .

وكانت التلميذة قد حولت الى مدرسة امبابه الثانوية لنشاطات وقيدت فيها بالصف الثالث الثانوى بأوراق مزورة ، ثم تبين من فحص ملفها انها لم تنقل من الصف الاول الى الصف الثانى ومن هذا الاخير الى الثالث ومن ثم لم تتحقق في شأنها الشروط المنصوص عليها في المادة ٢٩ من القانون رقم ٢١١ لسنة ١٩٥٣ والمتعلقة بالنقل من فرقة الى الفرقة التي تليها . فانه لا يجدى التلميذين المذكورين نفعا نجاحهما في الفرق الدراسية التالية لابتنائهما على اساس باطل افسده الغش الذى لا يجوز أن يفيد منه مرتكبه - اذ أن هذا النجاح إنما يرجع سببه الى واقعة الغش التي تمت بالمخالفة للقواعد المقررة في هذا الشأن ، كما أن الغش - وهو مفسد لكل تصرف قام عليه - لا يمكن أن يضىقى على الامتحانات اللاحقة التي انبثت عليه حصانة يمنحى معها الواقع ، فضلا عن أنه في ذاته يشكل عيبا في قيد التلميذين المذكورين من الاصل بالمرحلة الدراسية التي الحقوا بها على اساسه ومقتضى هذا عدم الاعتداد بنتائج الامتحانات التي اجتازها هؤلاء التلاميذ بعد المرحلة أو الصف الذى ادعوا بشهادتهم المزورة أنهم اجتازوه ، وردهم تبعا لذلك الى الاوضاع التي تتفق ومستنداتهم الحقيقية تحقيقا لمبدأ تكافؤ الفرص بينهم وبين ائندادهم ، وبإسراعة أنه لولا الحرص على مستقبلهم وغلبة الظن بأن أولياء أمورهم هم الذين دبروا ومهدوا لهم سبيل التزوير تقدموا جميعا الى المحاكمة الجنائية فلا أقل من عظة لهم ولكل ذى نفس مريضة تقوم السلوك المعتل وتهدى سواء السبيل - بأجباب ثمرة الغش واجتثاث دوافع الاغراء بالشر .

لذلك انتهى الرأى الى أنه متى ثبت لوزارة التربية والتعليم أن قيد التلاميذ المشار اليهم بالمرحلة الدراسية التي الحقوا بها ووصولهم الى الصفوف المتقيد بهم حاليا قد تم بطريق غير مشروع نتيجة ارتكاب غش أو تزوير في أوراق رسمية بقصد التوصل الى الحاقهم بغير وجه حق بفرق دراسية أعلى بالمخالفة لمستنداتهم ولاحكام القانون ، فإن للوزارة ان تميمهم الى الأماكن التي تتفق ومستنداتهم الحقيقية على ما سلف بيانه ، يقطع النظر عن نتائج

الامتحانات التي اجتازوها بعد المرحلة أو الصف الذي ادعوا بشهادتهم
المزورة اجتيازهم إياه .

٧٤٨ (١٩٦٦/٧/٢١)

تعويض

راجع : مسئولية .

تعيين

(أ) عموميات

- ١ - الاختصاص به .
- ٢ - الوظيفة والدرجة التي يجرى عليها التعيين .

(ب) شروطه

- ١ - عدم صدور أحكام ضد المرشح .
- ٢ - اللياقة الطبية .
- ٣ - النجاح في الامتحان .
- ٤ - استيفاء مسوغاته .

(ج) إعادة التعيين .

- ١ - إعادة تعيين المحكوم عليهم في جنابة .
- ٢ - إعادة تعيين المحكوم عليهم في قضايا سياسية .
- ٣ - إعادة التعيين بعد بلوغ سن التقاعد .

(د) تعيين المجندين والمتطوعين .

(هـ) ألقية المعينين .

(و) فترة الاختبار .

د(ز) العاملون في القطاع العام

- ١ - التعيين في غير أدنى الدرجات
- ٢ - المسابقة وتعيين خريجي الجامعة

(أ) عموميات

- ١ - الاختصاص به
- ٢ - الوظيفة والدرجة التي يجرى عليها التعيين عليها

١ - الاختصاص به

٣٤٩ - علم جواز تعيين أي شخص في الهيئات أو المؤسسات العامة أو شركات مساهمة بمكافأة أو مرتب سنوي قدره ١٥٠٠ جنيه فأكثر إلا بقرار من رئيس الجمهورية طبقاً لأحكام القانون رقم ١٥٣ لسنة ١٩٦١ - سريان هذا الحكم على الجامعات باعتبارها مؤسسات عامة

تنص المادة الأولى من هذا القانون على أنه « لا يجوز تعيين أي شخص في الهيئات أو المؤسسات العامة أو شركات المساهمة التي تساهم فيها الدولة بمكافأة سنوية أو مرتب سنوي قدره ١٥٠٠ جنيه فأكثر إلا بقرار من رئيس الجمهورية » ويقع بأطلا كل تعيين يتم على خلاف ذلك ويلزم المخالف بأن يؤدي المكافآت أو المرتبات التي حصل عليها إلى خزينة الدولة » وتنص المادة الثانية على أنه « على الجهات المشار إليها في المادة الأولى أن تتقدم بطلب باستصدار القرارات الجمهورية اللازمة لتطبيق أحكام المادة السابقة على الموظفين الحاليين وذلك خلال ثلاثة أشهر من تاريخ العمل بهذا القانون »

ومفاد هذين النصين أن أي شخص يراد تعيينه بأحدى الهيئات أو المؤسسات العامة أو شركات المساهمة التي تساهم فيها الدولة بمرتب أو مكافأة تبلغ ١٥٠٠ جنيه سنوياً فأكثر يجب أن يصدر بتعيينه قرار من رئيس الجمهورية. فإن كان معيناً قبل العمل بالقانون المشار إليه وجب استصدار هذا القرار خلال مدة معينة لاستمراره في الخدمة

وتعتبر الجامعات في الجمهورية العربية المتحدة مؤسسات عامة ذلك أن كلا منها تقوم على مرفق عام وهو مرفق التعليم العالي وتتمتع بشخصية اعتبارية مستقلة ولها ميزانية مستقلة عن ميزانية الدولة وتجب في حساباتها بإدارة أموالها التي تعتبر أموالاً عامة القواعد النابعة في حسابات الحكومة وإدارة أموالها ورئيسها الأعلى هو وزير التعليم العالي بحكم منصبه

لذلك يكون القانون رقم ١٥٣ لسنة ١٩٦١ المشار إليه واجب التطبيق

على موظفي الجامعات بما فيهم العمداء وأعضاء هيئة التدريس والموظفون الأجانب .

ولا وجه للقول بأن قانون الجامعات قانون خاص لا يعدله القانون رقم ١٥٣ لسنة ١٩٦١ وهو قانون عام لعدم ورود نص صريح بذلك وإن وظائف العمداء وأعضاء هيئة التدريس وظائف متميزة ذات طبيعة خاصة لا يشغلها إلا من توافرت فيهم شروط خاصة وبإجراءات خاصة تنفرد بها الجامعات ، لا وجه لهذا القول لأن القانون رقم ١٥٣ لسنة ١٩٦١ هو في واقع الأمر قانون عام بالنسبة إلى كل جهة يصدق عليها وصف الهيئة أو المؤسسة العامة أو شركة المساهمة التي تساهم فيها الدولة يتضمن أحكاماً معدلة لنظم التعيين فيها إما كانت هذه النظم وسواء أكانت في الأصل متفقة مع النظم العامة للتوظيف أو لم تكن كذلك .

ولا يغير من هذا النظر عدم الإشارة في القانون رقم ١٥٣ لسنة ١٩٦١ إلى قانون الجامعات ذلك أن العبرة هي بما يستفاد من نصوص القانون ذاته من أحكام وذلك بنقض النظر عن الإشارة في الديباجة إلى قانون بعينه أو إغفال الإشارة إليه . وإذا كانت ثمة مفارقات تترتب على تطبيق هذا القانون على الجامعات على النحو الذي أوضحته الوزارة فإن السبيل إلى إزالة هذه المفارقات هو تعديل القانون .

لهذا انتهى رأى الجمعية إلى سريان أحكام القانون رقم ١٥٣ لسنة ١٩٦١ على الجامعات في الجمهورية العربية المتحدة .

٤٠٢ (١٩٦٢/٦/١٤)

٣٥٠ - القانون رقم ١٥٣ لسنة ١٩٦١ عدلاً بالقانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٦٢ بشأن عدم جواز التعيين في الهيئات أو المؤسسات العامة أو الشركات للمساهمة التي تساهم فيها الدولة بمكافأة سنوية أو مرتب سنوي قدره ١٥٠٠ جنيه فأكثر إلا بقرار من رئيس الجمهورية - سريان هذا القيد عند بلوغ المكافأة أو المرتب هذا الحد أو أكثر ولو لم يكن ذلك نتيجة تعيين أو ترقية - المقصود بالمكافأة أو المرتب في هذا الشأن .

أن المادة الأولى من القانون رقم ١٥٣ لسنة ١٩٦١ بشأن عدم جواز تعيين أي شخص في الهيئات أو المؤسسات العامة والشركات المساهمة التي تساهم فيها الدولة بمكافأة سنوية أو مرتب سنوي قدره (١٥٠٠) جنيه فأكثر إلا بقرار من رئيس الجمهورية تنص على أنه لا يجوز تعيين أي شخص في الهيئات أو المؤسسات العامة أو شركات المساهمة التي تساهم فيها الدولة بمكافأة سنوية أو مرتب سنوي قدره ١٥٠٠ جنيه فأكثر إلا بقرار من رئيس الجمهورية .

ويقع باطلا كل تعيين يتم على خلاف ذلك ويلزم المخالف بأن يؤدي المكافآت أو المرتبات التي حصل عليها الى خزنة الدولة » .

وظاهر من هذا النص أنّ التعيين في الهيئات أو المؤسسات العامة أو الشركات المساهمة التي تساهم فيها الدولة بمكافآت سنوية أو بمرتب سنوى مقداره (١٥٠٠ ج) فاكتر أصبح من سلطة رئيس الجمهورية يستقل به ولا تشاركه فيه سلطه أدنى .

وقد أضاف القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٦٢ فقرة جديدة الى المادة الاولى من القانون رقم ١٥٣ لسنة ١٩٦١ سأنف الذكر تنص على أنه « يقصد بالمكافأة أو المرتب في تطبيق أحكام هذا القانون ما يتقاضاه الموظف من مكافأة أو مرتب أصلي مضافا اليه كل ما يصرف له بصفة دورية من اعانات وعلاوات ومكافآت وكذا المزايا العينية التي يتمتع بها » .

ومفهوم المخالفة لاحكام هذه الفقرة لا يدخل في تحديد المرتب مايجرى استقطاعه من المرتب أو من ملحقاته بصفة دورية تخفيفا من أعباء الميزانية أو لاي غرض آخر ما لم يكن هذا الاستقطاع بسبب منفعة خاصة ملموسة تعود على الموظف ويجرى الاستقطاع من أجلها .

وحيث أن خصم نصف قيمة اشتراك التليفون المركب بمنازل الموظفين المتقدم ذكرهم قد دعت اليه الرغبة في التخفيف عن أعباء الميزانة ولم يجر هذا الخصم مقابل منفعة خاصة ملموسة تعود عليهم اذ يبين من تقصى مراحل هذا الاجراء أنّ حاجة العمل دعت الى الترخيص في تركيب تليفونات على حساب الحكومة بمنازل بعض موظفيها ممن تستدعي طبيعة أعمالهم الاتصال بهم في غير أوقات العمل الرسمية وكانت مصلحة السكك الحديدية والتلغرافات والتليفونات تقوم بخصم قيمة اشتراكات التليفونات المذكورة على حساب الموزارات والمصالح التي يتبعها هؤلاء الموظفون ولم يكن للموظف يلتزم بشيء من قيمة الاشتراك .

وبتاريخ ٣ مايو سنة ١٩٥١ طلب ديوان المحاسبة الى الوزارات والمصالح تحصيل قيمة المكالمات الزائدة عن ألفي مكلمة في السنة من الموظفين المركبة تليفونات على حساب الحكومة بمنازلهم .

غير أن الحد المشار اليه لعدد المكالمات المجانية لم يكن كافيا للمخابرات للتليفونية المصلحية بالنظر الى طبيعة العمل بفرق السكك الحديدية والتي يؤدي ليلا ونهارا .

لهذا اعترضت الادارات المختلفة بمصلحة السكك الحديدية والتلغرافات على تحصيل قيمة المكالمات المجانية عن هذا الحد من الموظفين تأسيسا على أنّ هذه التليفونات ركبت لمصلحة العمل مما يستدعي الاتصال بالجهات

المصلحة في غير أوقات العمل الرسمية خصوصاً عند وقوع الحوادث والأعمال الهامة التي تتطلب سرعة الإنجاز ولأنه في حالات زيادة المكالمات عن الحد المقرر فإن ذلك يرجع إلى ما تتطلبه الأعمال المصلحة من اتصالات تليفونية وذلك فضلاً عن أن البواعث على تركيب هذه التليفونات هي ملاحظة ومراقبة حركة جميع قطارات الأكسبريس والركاب والبضاعة وتصريف المحطات ومعاوني الإدارة ليلاً وتلقي طلبات قيادة الجيش المصري وإعداد قطاراتهم الخاصة ومراقبة سيرها وتلقي الطلبات العاجلة لشركات السياحة ولأن تركيب هذه التليفونات روعي فيه الصالح العام بفض النظر عن رغبات الموظفين المركبة بمنازلهم هذه التليفونات ، وإزاء هذا الاعتراض اتجه الرأي إلى حصر الوظائف المتصلة بالمحركات والحوادث وإصلاح الاعطال للنظر في إعفاء شاغليها المركبة بمنازلهم تليفونات مصلحة من سداد قيمة المكالمات الزائدة عن الحد المقرر إلا أن وزارة المالية كانت قد اتجهت إلى خفض اعتمادات التليفون والتلفراف في ميزانية سنة ١٩٥٢/١٩٥١ بنسبة ٢٥٪ عما كانت عليه في ميزانية ١٩٥١/١٩٥٠ تنفيذاً لقرار لجنة الشؤون المالية بمجلس النواب على أن يبدأ الحفض بالتليفونات المجانية بمنزل الموظفين الأمر الذي حال دون التجاوز عن المكالمات الزائدة عن الحد المقرر .

وتنفيداً لسياسة التخفيف عن أعباء الميزانية رفع السيد مدير عام مصلحة السكك الحديدية والتلفرافات والتليفونات إلى مجلس الإدارة المذكورة رقم ٣١ بتاريخ ١٩/٨/١٩٥٢ واقترح فيها أن يتحمل الموظف الذي يوجد بمنزله تليفون على حساب الحكومة نصف قيمة اشتراك هذا التليفون مع استمرار تحصيل قيمة المكالمات الزائدة على أن يطبق هذا النظام على جميع موظفي الحكومة من الدرجة الثالثة فأكثر لما الموظفين من الدرجة الرابعة فأقل الذين يستدعي عملهم الحكومي الاتصال التليفوني في أوقات كثيرة ولزادت متعددة كل يوم فتتجمل الوزارة أو المصلحة التابع لها الموظف قيمة الاشتراك .

وقد وافق مجلس الإدارة بجلسته المنعقدة في ٢٦/٨/١٩٥٢ على ما طلبته المصلحة بهذه المذكرة كما وافق عليها مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة في ١١/٩/١٩٥٢ .

وبين من ذلك أن الحكومة كانت تتحمل بقيمة هذه الاشتراكات بالكامل استناداً إلى أن هذه التليفونات مركبة لصالح العمل وبسبب ما تقتضيه من الاتصالات في غير أوقات العمل الرسمية ، يؤيد هذا النظر أن الحكومة تتحمل قيمة الاشتراك كاملاً بالنسبة لموظفي الدرجة الرابعة فأقل طبقاً لقرار مجلس الوزراء الصادر في ١١ من سبتمبر سنة ١٩٥٢ والفرقة في المصلحة بين هذه الفئة وبين فئة موظفي الدرجة الثالثة فأكثر لا تعني أن طبيعة عمل الفئة الأخيرة وهي فئة الرؤساء أقل أهمية وأقل حاجة للتليفون المصلحة

وللاتصال بالمصلحة في غير أوقات العمل الرسمية من الفئة الاولى بل العكس هو الصحيح .

كما أن قرار مجلس الوزراء المشار اليه لم يصدر الا تنفيذاً للإجراء الذي اتخذته وزارة المالية بتخفيض اعتمادات التليفون بالميزانية في سنة ١٩٥٢/١٩٥١ مما يدل على أن التزام الموظف بنصف قيمة اشتراك التليفون المركب بمنزله على حساب الحكومة انها اقتضته الرغبة في تخفيف أعباء الميزانية وانه لم يكن مقابل منفعة شخصية تعود عليه .

وعلى مقتضى ما تقدم يتعين عند تحديد المقصود بالمرتب السنوى وفقاً لأحكام القانون رقم ١٥٣ لسنة ١٩٦١ المعدل بالقانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٦٢ المشار اليه استبعاد ما يخص من المرتب بصفة دورية بقصد التخفيف من أعباء الميزانية .

ولما كان خصم نصف قيمة اشتراك التليفون من مرتبات الموظفين المتقدم ذكرهم إنما تم تخفيفاً من أعباء الميزانية على نحو ما تقدم فمن ثم يتعين استبعادهم من مرتباتهم عند تحديثها تطبيقاً للقانون رقم ١٥٣ لسنة ١٩٦١ وبهذا تنخفض تلك المرتبات الى ما دون المستوى المحدد بهذا القانون ومن ثم ينمقد الاختصاص في شأن ترقيتهم للسيد وزير المواصلات طبقاً للمادة ٢٠ من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢١٩٠ لسنة ١٩٥٩ بشأن نظام موظفي الهيئة التي تنص على أن « .. تكون الترقية الى وظائف مدير إدارة عامة أو وكيل إدارة عامة ووظائف المرتبة الاولى من الوظائف العالية بقرار من وزير المواصلات بناء على ترشيح مدير الهيئة » وذلك باستثناء الموظفين الذين يشملهم القرار ويبلغ مرتبتهم السنوى بالمعنى المتقدم (١٥٠٠ جنيه) فاكتر اذ يتعين بالنسبة لهؤلاء أن يصدر بترقيتهم قرار من رئيس الجمهورية .

(٩٥٤) (١١٦٣/٨/٣١)

٣٥١ - القانون رقم ١٥٣ لسنة ١٩٦١ بعدم تعيين أى شخص بمرتبة أو مكافئة قدره ١٥٠٠ جنيه فاكتر الا بقرار جمهورى واستصدار قرارات جمهورية بالنسبة للموظفين العاملين خلال ثلاثة أشهر من تاريخ العمل بهذا القانون ، عدم سريانه على الموظفين الذين فصلوا من الخدمة قبل انقضاء هذه المدة .

لا وجه للتحدى بنص المادة الاولى من القانون رقم ١٥٣ لسنة ١٩٦١ التى تقضى بعدم جواز تعيين أى شخص فى الهيئات والمؤسسات العامة أو شركات المساهمة التى تساهم فيها الدولة بمكافاة سنوية أو بمرتب سنوى قدره ١٥٠٠ جنيه فاكتر الا بقرار من رئيس الجمهورية وبأنه يقع باطلاً كل تعيين يتم على خلاف ذلك اذ أن الامر - فى خصوصية الحالة المعروضة - ليس

مصدره تعيين مبتدا كما لا جدوى من الاحتجاج بنص المادة الثانية من القانون المذكور التي تنص على أنه على الجهات المشار إليها في المادة الأولى أن تقدم بطلب استصدار القرارات الجمهورية اللازمة لتطبيق أحكام المادة السابقة على الموظفين الحاليين وذلك خلال ثلاثة أشهر من تاريخ العمل بهذا القانون ذلك أن السيد المذكور (١) قد فصل من الخدمة في ٢٥ من أكتوبر سنة ١٩٦١ بمقتضى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٦٢٧ لسنة ١٩٦١ أى قبل انتهاء المهلة المشار إليها في المادة الثانية من القانون رقم ١٥٣ لسنة ١٩٦١ المشار إليه المعمول به اعتباراً من ٢٩ من أغسطس سنة ١٩٦١ .

١٣١٣ (١١/١٦٣)

٣٥٢ - القانون رقم ١٥٣ لسنة ١٩٦١ المعدل بالقانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٦٢ في شأن عدم جواز تعيين أى شخص في الهيئات أو المؤسسات العامة أو الشركات التي تساهم فيها الدولة بمكافأة سنوية أو براتب سنوى قدره ١٥٠٠ جنيه فاكتر إلا بقرار من رئيس الجمهورية - تقديم طلبات استصدار قرار جمهورى خلال ثلثة اشعة بالنسبة للموظفين الذين يتقاضون حالياً هذا الراتب - هو أمر واجب على هذه الجهات دون ترخيص من جانبها في ذلك .

ان المادة الأولى من القانون رقم ١٥٣ لسنة ١٩٦١ تنص على أنه « لا يجوز تعيين أى شخص في الهيئات أو المؤسسات العامة أو الشركات المساهمة التي تساهم فيها الدولة بمكافأة سنوية أو براتب سنوى قدره ١٥٠٠ جنيه فاكتر إلا بقرار من رئيس الجمهورية » .

ويقع باطلا كل تعيين يتم على خلاف ذلك ويلزم المخالف بأن يؤدي للمكافآت أو المرتبات التي حصل عليها الى خزانة الدولة » .

وتنص المادة الثانية من هذا القانون معدلة بالقانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٦٢ على أنه « على الجهات المشار إليها في المادة الأولى أن تطلب اصدار القرارات الجمهورية اللازمة لتطبيق أحكام المادة السابقة على الموظفين الحاليين ومن يبلغون المرتب المنصوص عليه في المادة الأولى » .

وتنص المادة الثالثة من القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٦٢ على أن « تقدم طلبات اصدار القرارات الجمهورية المشار إليها في المادة السابقة خلال خمسة اشهر من تاريخ العمل بهذا القانون أو عند بلوغ المرتب الى الحد الوارد في المادة الأولى بالنسبة لمن يبقون بعد هذا التاريخ » .

وتنص المادة الأولى من القانون رقم ١٣٤ لسنة ١٩٦٣ على أن « تعد

المهلة المنصوص عليها في المادة ٢ من القانون رقم ١٥٣ لسنة ١٩٦١ المشار إليه حتى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٦٣ .

ويخلص من أحكام النصوص المتقدمة أنه فيما يتعلق بالعاملين في الشركات المساهمة التي تساهم فيها الدولة الذين تبلغ مرتباتهم ١٥٠٠ جنية فأكثر عند تاريخ العمل بالقانون رقم ١٥٣ لسنة ١٩٦١ أو بعد هذا التاريخ يتعين على الجهات التي يعملون بها أن يقدموا طلبات استصدار قرارات جمهوريه لهم تطبيقاً للقانون المذكور خلال المهلة التي جدها ومدت بمقتضى قوانين تالية ولا تترخص هذه الجهات في تقديم تلك الطلبات لأن واجب تقديمها عبر عنه بصيغة الأمر في القانون رقم ١٥٣ لسنة ١٩٦١ والقانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٦٢ بقول المشرع : على الجهات المشار إليها في المادة الأولى أن تطلب . . . وهو تعبير يدل على صيغة الأمر بظاهر سياقه ومدلوله الأمر الذي يستفاد منه أن المشرع لم يترك لهذه الجهات خياراً بين تقديم هذه الطلبات أو عدم تقديمها . يؤيد ذلك أن هدف القانون المذكور هو تحويل رئيس الجمهورية سلطة الرقابة على من يعملون في هذه الجهات بالمرتب المشار إليه وفي ترخيص تلك الجهات في تقديم تلك الطلبات مباشرة منها لسلطة هذه الرقابة بينما وكلها القانون لرئيس الجمهورية .

ولا يحل محل التزام الجهات المشار إليها بطلب استصدار القرارات الجمهورية اللازمة للعاملين فيها أن يخفصوا مرتباتهم إلى أقل من ١٥٠٠ جنية سنوياً ، ذلك لأنه فضلاً عما في هذا الإجراء من مساس بالمراكز الذاتية لهؤلاء العاملين وتعرض لحقوقهم في مرتباتهم التي وصلت إلى ١٥٠٠ جنية سنوياً أو أكثر فإنه إجراء لا يقتصر على عدم وجود سند له في القانون بل يتعدى ذلك إلى مخالفة التشريع الذي فرض إجراء واحداً لهؤلاء العاملين هو أن تتقدم الجهات التي يعملون بها بطلب استصدار قرارات جمهورية لهم ومن ثم لا يثنى عن ذلك أى إجراء آخر .

وعلى هدى ذلك يكون على خلاف القانون الإجراء الذي اتبع في المسألة المعروضة من خفض مرتبات العاملين الذين يسرى عليهم القانون المذكور إلى أقل من ١٥٠٠ جنية سنوياً ويتعين استمرار تفاضليهم مرتباتهم دون خفض على أن تتقدم جهات عملهم بطلب استصدار القرارات الجمهورية اللازمة لهم خلال الميعاد المحدد قانوناً بصرف النظر عن صدور هذه القرارات فعلاً أو عدم صدورها لأن القانون لم يتطلب بالنسبة إلى هؤلاء العاملين إلا تقديم ذلك الطلب . لذا انتهى رأى الجمعية العمومية إلى ما يلي :

أولاً : يتعين على الجهات المشار إليها في المادة الأولى من القانون رقم ١٥٣ لسنة ١٩٦١ أن تتقدم بطلب استصدار قرارات جمهوريه لمن بلغ مرتبة من العاملين فيها ١٥٠٠ ج سنوياً فأكثر خلال المهلة المشار إليها في

هذا القانون والقوانين المعدلة له ، ولا تترخص هذه الجهات في اتخاذ ذلك الاجراء .

ثانيا : لا يجوز خفض مرتبات هؤلاء العاملين الى اقل من ١٥٠٠ جنية سنويا ، وانما يستمرون في العمل بنفس مرتباتهم دون خفض وعلى الجهات التي يعملون بها اتخاذ الاجراء المشار اليه في البند السابق .

(١٧٨ (١٦٦٣/١٢/٨)

٣٥٣ - القانون رقم ١٥٣ لسنة ١٩٦٦ في شأن عدم جواز تعيين اى شخص في هذه الجهات بمكافآت سنوية او بمرتب سنوى قدره ١٥٠٠ جنية فاكثر الا بقرار من رئيس الجمهورية - سريلانك على العاملين من يتقاضون مرتب ١٥٠٠ جم فاكثر وقت صدوره - وجوب استصدار القرارات الجمهورية اللازمة لهم وفق احكام هذا القانون - عدم جواز تطبيق مرتباتهم او تعديلها لعين صدور هذه القرارات .

ان المادة الاولى من القانون رقم ١٥٣ لسنة ١٩٦٦ تنص على أنه و لا يجوز تعيين اى شخص في الهيئات والمؤسسات العامة أو الشركات التي تساهم فيها الدولة بمكافأة سنوية أو بمرتب سنوى قدره ١٥٠٠ ج فاكثر الا بقرار من رئيس الجمهورية .

ويقع باطلا كل تعيين يتم على خلاف ذلك ويلزم المخالف بأن يؤدي المكافآت أو المرتبات التي حصل عليها الى خزينة الدولة » .

وتنص المادة الثانية من هذا القانون معدلة بالقانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٦٢ على أنه : و على الجهات المشار اليها في المادة الاولى أن تطلب إصدار القرارات الجمهورية اللازمة لتطبيق أحكام المادة السابقة على الموظفين الحاليين ومن يلقون المرتب المنصوص عليه في المادة الاولى » .

وتنص المادة الثالثة من القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٦٢ على أنه و تقدم طلبات إصدار القرارات الجمهورية المشار اليها في المادة السابقة خلال خمسة أشهر من تاريخ العمل بهذا القانون ٠٠٠ »

وتنص المادة الاولى من القانون ١٣٤ لسنة ١٩٦٣ على أنه : و تمد المهلة المنصوص عليها في المادة ٢ من القانون رقم ١٥٣ لسنة ١٩٦٦ المشار اليه حتى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٦٣ » .

ويخلص من أحكام النصوص المتقدمة انه فيما يتعلق بالعاملين في الشركات المساهمة التي تساهم فيها الدولة ممن تبلغ أجورهم السنوية ١٥٠٠ جنية فاكثر تلتزم الجهات التي يعملون بها بطلب إصدار قرارات

تعيين (١ - عموميات (٢)
الدرجة التي يجري عليها

جمهورية لهم خلال المهلة المحددة قانوناً ، وإلى هنا ينتهى أثر القانون رقم ١٥٣ لسنة ١٩٦١ والقوانين المعدلة له بالنسبة الى هؤلاء العاملين ، وبالتالي لا يجوز خفض أجورهم أو تعديلها انتظاراً لصدور القرارات الجمهورية الخاصة بهم ذلك لأن مثل هذا الاجراء فضلاً عن عدم استناده الى نص قانونى يبرره أو يجيزه فإنه يتضمن مساساً بالمراكز الذاتية لهؤلاء العاملين وتعرضاً لحقوقهم فى مرتباتهم مما لم يرد به نص فى القانون .

وترتيباً على ما تقدم يستمر العاملون المشار اليهم فى تقاضى مرتباتهم دون أى خفض ولا يجوز انقاصها أو وقف صرف جانب مما يستحقونه حتى ولو لم تصدر القرارات الجمهورية الخاصة بهم طبقاً للقانون المذكور وانما يتعين فحسب على الجهات التى يعملون بها أن يطلبوا اصدار القرارات الجمهورية اللازمة لهم مع مراعاة المواعيد المقررة قانوناً فى هذا الشأن .

(١٣٧٩ (١٤/٨/١٩٦٣)

٢ - الوظيفة والدرجة التى يجري التعيين عليها

٣٥٤ - عدم جواز التعيين فى ظل القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بربط ثابت أو مكافأة (شاملة أو غير شاملة) - يستوى فى هذا المنع أن يكون التعيين قبل سن الستين أو بعد ذلك وجوب أن يكون التعيين فى إحدى الدرجات المقررة للوظائف الدائمة أو المؤقتة المنصوص عليها فى القانون .

اعتباراً من تاريخ العمل بأحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ أصبحت الوظائف المؤقتة التى تقتضى القيام بعمل مؤقت ينتهى فى زمن محدد أو تكون لغرض مؤقت شأنها فى ذلك شأن الوظائف الدائمة مقسمة الى اثنتى عشرة درجة كما هو مبين بالجدول المرافق لهذا القانون وأنه لا يجوز لجهة الادارة شغل هذه الوظائف الا وفقاً لاحكام القانون المذكور فلم يعد جائزاً عند سريان القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ التعيين بربط ثابت أو بمكافأة (شاملة أو غير شاملة) بل يجب أن يكون التعيين اعتباراً من تاريخ سريان القانون سالف الذكر فى إحدى الدرجات المقررة للوظائف الدائمة أو المؤقتة المنصوص عليها فى القانون المذكور . وأن السن المقرر لترك خدمة شاغل هذه الوظائف المؤقتة هى سن الستين - وأنه لا يجوز مد خدمة العامل بعد بلوغه السن المقررة لترك الخدمة الا فى حالة الضرورة وبقرار من رئيس الجمهورية .

ويترتب على ذلك أنه فى ظل العمل بأحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ لا يجوز تعيين العامل بربط ثابت أو بمكافأة (شاملة أو غير شاملة) سواء أكانت سنه تجاوز الستين أو لم يبلغ هذه السن - وذلك على خلاف

ما كان معمولاً به في ظل العمل بأحكام المادة ٢٦ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ التي كانت تتيح لجهة الادارة تعيين الموظف على وظيفة مؤقتة أو لعمل مؤقت .

ولا حجة فيما قد يقال من أن القانون رقم ١٥٨ لسنة ١٩٦٤ بوسع أحكام وقتية للمعاملين المدنيين بالدولة قد نص على أن يراعى عند التعيين والترقية استبعاد ما ورد في القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ من قواعد خاصة بالتوصيف والتقييم وترتيب الوظائف أو مبنية عليها - وذلك لأن الواضح من أحكام القرار الجمهوري رقم ٢٢٦٤ لسنة ١٩٦٤ أن المشرع أراد أن ينهي حالة المعينين برابط ثابت أو مكافآت فنص على استمرارهم بوضعهم الحالي الى أن يتم تسوية حالاتهم أو يعينون على درجات فلا يجوز بعد ذلك أن يعزى العامل برابط ثابت أو بمكافأة (شاملة أو غير شاملة) بل يجب أن يكون التعيين على إحدى درجات الوظائف الدائمة أو المؤقتة المبينة في القانون سالف الذكر .

١٠٤٩ (١٩٦٧/٩/٢٨)

٣٥٥ - عدم جواز التعيين برابط ثابت أو بمكافأة (شاملة أو غير شاملة) بعد نفاذ القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ باصدار قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة - وجوب أن يكون التعيين في إحدى الدرجات المقررة للوظائف الدائمة أو المؤقتة المنصوص عليها في هذا القانون .

(١) ان المادة ٢ من نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر به قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ تنص على أن « يعتبر عاملاً في تطبيق أحكام هذا القانون كل من يعين في إحدى الوظائف الدائمة أو المؤقتة بقرار من السلطة المختصة » .

وتنص المادة ٣ من هذا النظام على أن « الوظائف العامة اما دائمة أو مؤقتة والوظيفة الدائمة هي التي تقتضي القيام بعمل غير محدد بزمان معين » .

أما الوظيفة المؤقتة فهي التي تقتضي القيام بعمل مؤقت ينتهي في زمن محدد أو تكون لفرض مؤقت وتتضمن الميزانية سنوياً بياناً بكل منها » .

وتنص المادة الرابعة من هذا النظام على أن « تنقسم الوظائف العامة الدائمة أو المؤقتة الى اثنتي عشرة درجة كما هو مبين بالجدول المرافق وذلك فيما عدا وظائف وكلاء الوزارات والوظائف الممتازة وتتضمن الميزانية بياناً بكل نوع من الوظائف التي تشملها درجات الكادر » .

وينص البند ثانياً من المادة ١ من القانون رقم ١٥٨ لسنة ١٩٦٤ بوضع

(١) أيدت الجمعية العمومية بهذه الفوى لتمامها المنصوصة بالقاعدة السابقة .

احكام وقتية للعاملين المدنيين بالدولة على أن و تعادل الدرجات المالية للعاملين المدنيين بالدولة في تاريخ نفاذ هذا القانون وينقل كل منهم الى الدرجة المعادلة لدرجته المالية وذلك كله وفقا للقواعد والشروط والأوضاع التي يصدر بها قرار من رئيس الجمهورية .

وينص البند ثالثا من هذه المادة على أن « يتم التعيين والترقية خلال فترة العمل بأحكام هذا القانون وفقا للقواعد الواردة في القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه مع مراعاة ما يأتي :

١ - يراعى عند التعيين والترقية استبعاد ما ورد في القانون المذكور من قواعد خاصة بالتوصيف والتقييم وترتيب الوظائف أو مبنية عليها .

٢ - يراعى عند التعيين والترقية المؤهلات الواردة في القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بنظام موظفي الدولة والقوانين المعدلة له كذلك الاحكام المنصوص عليها في كادر العمال .

٣ - يراعى عند الترقية المدد التي تحدد في قرار رئيس الجمهورية المنصوص عليه في الفقرة (ثانيا) من المادة الاولى من هذا القانون » .

وتنفيذا لاحكام القانون رقم ١٥٨ لسنة ١٩٦٤ اصدر رئيس الجمهورية القرار رقم ٢٢٦٤ لسنة ١٩٦٤ بشأن قواعد وشروط وأوضاع نقل العاملين الى الدرجات المعادلة لدرجاتهم الحالية ، ونصت المادة ٦ منه على أن « يستمر العاملون المعينون بربط ثابت أو مكافآت بوضعهم الحالي الى أن يتم تسوية حالاتهم أو يعينون على درجات » .

ويؤخذ من هذه النصوص أن القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ سالف الذكر قسم الوظائف العامة الى دائمة وهي التي تقتضى القيام بعمل غير محدد بزمن معين والى مؤقتة وهي التي تقتضى القيام بعمل مؤقت ينتهي في زمن محدد أو تكون لغرض مؤقت ، وعلى ذلك فانه اعتبارا من تاريخ العمل بأحكام هذا القانون أصبحت الوظائف المؤقتة التي تقتضى القيام بعمل مؤقت ينتهي في زمن محدد أو تكون لغرض مؤقت شأنها في ذلك شأن الوظائف الدائمة مقسمة الى اثنتي عشرة درجة كما هو مبين بالجدول المرافق لهذا القانون ، وانه لا يجوز لجهة الادارة شغل هذه الوظائف الا وفقا لاحكام القانون المذكور . فلم يعد جائزا في ظل سريان القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ التعيين بربط ثابت أو بمكافأة (شاملة أو غير شاملة » بل يجب أن يكون التعيين اعتبارا من تاريخ سريان القانون سالف البيان في إحدى الدرجات المقررة للوظائف الدائمة أو المؤقتة المنصوص عليها في هذا القانون ، وذلك على خلاف ما كان معمولا به في ظل العمل بأحكام المادة ٣٦ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة التي كانت تمنح لجهة الادارة تعيين الموظف بربط ثابت أو بمكافأة (شاملة أو غير شاملة) على وظيفة مؤقتة أو لعمل مؤقت .

يؤكد ذلك ويؤكد ما يستفاد من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٦٤ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه في المادة السادسة منه من أن المشرع إنما أراد إنهاء حالة المعينين بربط ثابت أو مكافأة حيث نص على استمرارهم بوضعهم الحالي عند صدور هذا القرار الى أن تتم تسوية حالاتهم أو يعينون على درجات .

وترتيباً على ذلك فلا يجوز أن يعين عامل بربط ثابت أو بمكافأة (شاملة أو غير شاملة) بل يجب أن يكون التعيين على إحدى درجات الوظائف الدائمة أو المؤقتة المبينة في القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ .

ومن حيث أن ما قد يقال من أنه يجوز خلال فترة العمل بالقانون رقم ١٥٨ لسنة ١٩٦٤ التعيين في الوظائف المؤقتة بربط ثابت أو بالمكافأة الشاملة طالما أنه لم يتم للآن توصيف وتقييم وترتيب الوظائف عملاً بنص البند ثالثاً من المادة الأولى من هذا القانون ، فمردود بأنه لا تلازم بين تقييم وتوصيف وترتيب الوظائف المؤقتة وبين تقسيم الاعتمادات الخاصة بها الى درجات مالية وآية ذلك أنه بالرغم من أن الجهاز الإداري للدولة لم يأخذ حتى الآن بنظام توصيف وتقييم الوظائف فإنه يأخذ منذ عهد بعيد بنظام الدرجات المالية ، وإن عدم اتمام عملية توصيف وتقييم الوظائف في ظل العمل بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ لم يحل دون أن تتضمن الميزانية العامة للدولة أنه يجوز لوزارة الخزانة بالاتفاق مع الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة تحويل اعتمادات المكافآت الشاملة الى درجات وفقاً لقواعد موحدة تعتمد من اللجنة الوزارية للإدارة (التأشير المرفقة بميزانية عام ١٩٦٦/٦٥) وقد أصدرت هذه اللجنة بالفعل في ٤ ديسمبر سنة ١٩٦٥ قواعد تحويل تلك الاعتمادات الى درجات ولم يحل دون ذلك عدم اتمام اجراءات توصيف وتقييم وترتيب الوظائف .

ولا حجة في القول بأن وجود اعتمادات بالميزانية العامة للدولة للتعيين بمكافآت شاملة في السنوات اللاحقة على العمل بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ هو دليل على اتجاه المشرع الى الإبقاء على جواز التعيين بمكافآت شاملة إذ أن هذا القول مردود بما ورد بالمادة السادسة من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٦٤ سنة ١٩٦٤ التي قضت باستمرار العاملين المعينين بربط ثابت أو مكافآت بوضعهم الحالي الى أن يتم تسوية حالاتهم أو يعينون على درجات . مما يدل على أن إبقائهم أنساباً هو بصفة مؤقتة حتى يتم تسوية حالتهم ، يقطع في ذلك أيضاً ما ورد في الميزانيات العامة للدولة من تأشيريات تخول وزارة الخزانة بالاتفاق مع الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة تحويل هذه الاعتمادات الى درجات وهذا يدل دلالة قوية على رغبة المشرع في إنهاء حالة هؤلاء العاملين ، وإن رصيد هذه الاعتمادات في الميزانية إنما هو لمواجهة التكاليف الفعلية للموجودين منهم بالخدمة حتى تسوى حالاتهم لا لتعيين المزيد منهم .

تعيين (١ - عمومات (٢)
الدرجة التي يجري عليها ،

كما أن القول بأن قرار مجلس الوزراء الصادر في ٢١ من ديسمبر سنة ١٩٥٣ بشروط توظيف وتدابير الموظفين المعينين على وظائف مؤقتة أو لأعمال مؤقتة الذي تضمن صيغه عقد استخدام هؤلاء الموظفين ما زال ساري المفعول في ظل العمل بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ استناداً لنص الفقرة الثانية من المادة ٢ من قانون الإصدار لا يستند إلى أساس سليم من القانون وذلك لأن مناهج الإبقاء على اللوائح والقرارات المشار إليها في ظل العمل بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ هو أن تكون هذه القرارات واللوائح لا تتعارض مع أحكام هذا القانون .

ومن حيث أن قرار مجلس الوزراء المشار إليه يتعارض مع أحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ التي لم تأخذ بنظام التمييز بالربط الثابت أو بالمكافأة وإنما أخذت بنظام التعيين على الدرجات وفقاً لما سلف البيان فإن هذا القرار يكون قد أُلغى ضمناً بصور هذا القانون .

لهذا انتهى رأي الجمعية العمومية إلى تأييد رأيها السابق الصادر بجلسته ٢٠ من سبتمبر سنة ١٩٦٧ .

٦١٢ (١٦٨/١/١٦)

٣٥٦ - الترقية الانتزاعية المنصوص عليها في المادة الرابعة من القرار الجمهوري رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ - حظر المادة ٢٣ من القانون ٢١٠ لسنة ١٩٥١ أن يتم التعيين في غير أدنى الدرجات إلا في حدود ١٠٪ من الوظائف الحالية - مؤداه وجوب توافر درجة مالية شافرة في حدود هذه النسبة عند التعيين في غير أدنى الدرجات نتيجة أعمال الترقية الانتزاعية المشار إليها - تغلف الدرجة المالية الشافرة بفقد قرار التعيين ضمن الحل .

كانت المادة ٢٣ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ تنص على أنه : فيما عدا الوظائف التي يكون التعيين فيها بمرسوم ٠٠٠ لا يجوز إعادة تعيين موظف سابق في درجة أعلى من الدرجة التي كان يشغلها عند تركه خدمة الحكومة .

فإذا كان قد أمضى الفترة التي قضاهما خارج الحكومة مشغولاً بأحدى الهيئات أو المؤسسات أو الأعمال الحرة التي يفيد منها خبرة - وذلك طبقاً للقواعد التي يصدر بها قرار مجلس الوزراء ٠٠٠ فتنحيز أعادته ٠٠ بمرتب أعلى ٠٠٠ أو في درجة أعلى ٠٠٠ على أنه لا يجوز إطلاقاً تعيين موظفين في غير أدنى درجات الكادر بأقسامه المختلفة في أية وزارة أو مصلحة إلا في حدود ١٠٪ من الوظائف الحالية .

وكانت المادة ٢٤ من القانون المذكور تنص على أنه : إذا كان للمعينين في الخدمة مدد عمل في الحكومة لإد في الهيئات أو المؤسسات أو الأعمال الحرة

المشار اليها في المادة السابقة حسبت لهم هذه المدة كلها أو بعضها في تقدير الدرجة والمرتبة وأقليمية الدرجة وفقا للشروط والاضاع التي يصدر بها قرار من رئيس الجمهورية ... وذلك بمراعاة حكم الفقرة الاخير من المادة السابقة »

وتنفذا لهاتين المادتين صدر قرار رئيس الجمهورية العربية رقم ١٥٩ سنة ١٩٥٨ في شأن حساب مدد الخدمة السابقة في تقدير الدرجة والمرتبة وأقليمية الدرجة ، ونص في مادته الرابعة على أن « يراعى في تقدير الدرجة والمرتبة عند حساب مدد العمل السابقة المؤهل العلى للموظف وطبيعة الوظيفة ... ويجوز عند التعيين افتراض ترقيته كل خمس سنوات على الأقل من المدة المحسوبة اعتبارا من التاريخ الفرضي للتعين ويدرج سرتبه بالعلوات على هذا الاساس مع عدم صرف غروق عن الماضي »

ومن حيث أن قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ قد صدر تطبيقا للمادتين ٢٣ ، ٢٤ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ - ومن ثم فإن جميع أحكام هذا القرار تنقيد بالحكم الوارد في عجز هاتين المادتين ومقتضاه أنه لا يجوز تعين موظفين في غير أدنى الدرجات الا في حدود ١٠٪ من الوظائف الحالية .

ولما كان افتراض ترقية الموظف على مقتضى الحكم الوارد في المادة الرابعة المذكورة - يعنى أن التعيين يتم في غير أدنى الدرجات - ومن ثم فإن هذا التعيين يجب أن يكون في حدود ١٠٪ من الوظائف الحالية - أى أن التعيين في غير أدنى الدرجات نتيجة لافتراض الترقية يلزم أن يكون في درجة مالية خالية وفي حدود النسبة المشار اليها - والقول بجواز هذا التعيين على درجة شخصية يعنى عدم وجود درجات خالية - وهو وضع لا يجوز معه التعيين في غير أدنى ادرجات طبقا للحكم الوارد في عجزى المادتين ٢٣ ، ٢٤ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ .

ومن حيث أنه مما يؤكد هذا انتظار ما يلى :

١ - ان التعيين في غير أدنى الدرجات ، بافتراض الترقية - يتم بقرار ادارى - يجب أن يكون - كسائر القرارات الادارية - جائزا ممكنا قانونا أى يكون له محل صحيح - ومحل قرار التعيين أى اثره الحال والباشر هو اسناد الوظيفة للشخص المعين ، وليتأتى جواز ذلك ولمكانه قانونا يتعين أن يكون ثمت وظيفة بمصرفها المالى (الدرجة) شاغرة - حتى يجد قرار التعيين له محلا ينتج اثره فيه فاذا لم تكن هناك وظيفة خالية فإن قرار التعيين يكون بغير محل مما تعلمه ... ومعنى ذلك أنه لا يجوز اجراء هذا التعيين على درجة شخصية وانما يلزم أن يكون على درجة خالية .

٢ - ان تعين (الدرجة الشخصية) هو اصطلاح لا يستعمله الا المشرع

ولا يجوز للجهة الادارية استعماله بغير سند من تشريع قائم لانه فضلا عن خروجه على القواعد التي تحكم سلامة القرارات الادارية من حيث مصلحتها - كما سبق - فانه يخالف اوضاع الميزانية ضرورة انه يتضمن تعديلا عليها وازافة لها بانشاء مصرف مالي لم يرد بها وهو امر يخالف القانون على نحو واضح .

٣ - ان القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٤٩ بشأن ضبط الرقابة على تنفيذ الميزانية يحظر على مديري المستخدمين ومن اليهم التأشير على تعيين او ترقية موظف بصفة شخصية والا وقموا تحت طائلة العقاب - وفي ذلك ما يؤكد ان التعيين او الترقية على درجه شخصية - هو اجراء يخالف القانون اصلا .

ومن حيث انه يخلص من جميع ما تقدم انه لا يجوز تعيين موظف في غير ادنى الدرجات بافتراض ترقينه طبقا للمادة الرابعة من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ سنة ١٩٥٨ على درجه شخصيه - وانما يجب ان يكون هذا التعيين على درجه شاغرة في حدود ١٠٪ من مجموع الدرجات الحالية .

٢٥٩ (١٩٦٥/٣/٢)

٣٥٧ - تعيين احد الموظفين بوظيفة دائمة مخصصة لمهندس حالة كونه غير مهندس - اعتبار قرار التعيين في هذه الحالة باطلا لا منعما .

لا يسوغ الاحتجاج بان وظيفة رئيس اقسام وظيفة مخصصة لمهندس والسيد / ٠٠٠٠ ليس مهندسا ولذلك فلا يجوز تعيينه فيها ذلك انه كان يتعين على الهيئة مراعاة ذلك وعدم وضعه على درجه مخصصة لمهندس وهو غير مهندس ولئن كان القرار رقم ٣٦ لسنة ١٩٥٦ الصادر بتعيينه في تلك الوظيفة قد وقع من ثم مخالف للقانون اذ ان الدرجات التي تخصص في الميزانية لا يجوز شغلها الا باشخاص تتوافر فيهم شروط هذا التخصص الا ان هذه المخالفة لا تصل الى حد اعدام هذا القرار وانما تجمله باطلا لحسب ومن ثم فانه يكون قد تحصن واصبح بمثابة القرار السليم لعدم سحبه او الطعن فيه بالالغاء خلال المواعيد المقررة لذلك قانونا .

٦١١ (١٩٦٢/١٠/٢٣)

(ب) - شروط

١ - عدم صدور احكام ضد المرشح

٢ - اللياقة الطبية

٣ - النجاح في الامتحان

٤ - استيفاء مسوغاته

١ - عدم صدور احكام ضد الرشح

٣٥٨ - المادة ٦ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ - اشترطها فيمن يعين الا يكون قد صدر ضده قرار نهائي بالعزل من مجلس التأديب ولم يمض على صدور هذا القرار ثمانية أعوام على الأقل - صدور الفصل نتيجة الجمع بين الوظيفة العامة والعمل في إحدى الشركات المساهمة بقرار إداري من الجهة الإدارية وليس بحكم من المحكمة التأديبية - يترتب عليه عدم تطبيق القيد الخاص بوجوب مرور ثماني سنوات لجواز إعادة تعيين الموظف المفصول .

أن المادة ٦ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة تنص على أنه « يشترط فيمن يعين في إحدى الوظائف العامة » .

١ -

٢ - أن يكون محدود السرعة .

٣ -

٤ - ألا يكون قد صدر ضده قرار نهائي بالعزل من مجلس التأديب ولم يمض على صدور هذا القرار ثمانية أعوام على الأقل » (١)

ونص هذه المادة صريح في الاشتراط فيمن يعين في إحدى الوظائف العامة ألا يكون صدر ضده قرار نهائي بالعزل من مجلس التأديب (حكم المحكمة التأديبية) ولم يمض على صدور هذا القرار ثمانية أعوام على الأقل ، ومن ثم فانه اذا كان الفصل من الوظيفة - لمخالفة حظر الجمع المنصوص عليه في المادة ٩٥ من قانون الشركات - قد تم بقرار إداري من الجهة الإدارية التابع لها الموظف المخالف ولم يكن بقرار نهائي من مجلس التأديب أو بحكم من المحكمة التأديبية فانه في هذه الحالة لا يشترط أن يمضى على صدور قرار الفصل ثمانية أعوام على الأقل لجواز إعادة تعيين الموظف المفصول من جديد بل يجوز إعادة تعيينه في أي وقت حتى قبل انقضاء الاجل المشار اليه .

ذلك أن اشتراط المشرع - فيمن يعين في إحدى الوظائف العامة - ألا يكون قد صدر ضده قرار نهائي بالعزل من مجلس التأديب (حكم من المحكمة التأديبية) انما عني به بالذات الحالات التي يتم فيها العزل بقرار من مجلس التأديب أو بحكم من المحكمة التأديبية دون تلك الحالات التي يكون فيها الفصل بقرار إداري - حتى ولو كان الفصل تأديبي بسبب مخالفة الموظف لواجبات وظيفته أو اتيانه عملاً من الاعمال المحرمة عليه - ولو أراد المشرع تحريم التعيين في الوظائف العامة - لمدة ثمانية أعوام - على من فصل لاسباب تأديبية فحسب دون نظر الى الجهة مصدرة قرار الفصل لأفصح عن ذلك

(١) تقابل وتطابق المادة ٧ فقرة ٤ من القانون ٤٦ لسنة ١٩٦٤ .

بالنص على اشتراط ألا يكون الشخص المرشح لتعيين في احدى الوظائف العامة قد فصل (عزل) من وظيفته تأديبيا (بالطريق التأديبي) والمرع قد راعى في هذا احسان نهائية القرار أو الحكم الصادر بالفصل باعتباره دليلا قاطعا على عدم صلاحية الموظف لتولى مهام الوظيفة العامة . لا يسوغ معه اعادة الموظف الى الوظيفة العامة من جديد الا بعد مدة يفترض بمضيها أن الموظف قد زال عنه عيب عدم الصلاحيه . وصبح أهلا لتولى مهام الوظيفة العامة من جديد ، كما وأن اعادة تعيين الموظف في حانة فصله بحكم نهائي من المحكمة التأديبية - وقبل انتهاء المدة ساذه الذكر - يتضمن مساسا غير مشروع بحجية الحكم النهائي بالفصل (العزل) . وهذا يعكس الوضع في حالة فصل الموظف المخالف للحظر المنصوص عليه في المادة ٩٥ من قانون الشركات اذ الفصل في هذه الحالة لا يقوم دليلا على عدم صلاحية الموظف المخالف لتولى مهام وظيفته العامة وانما هو تنفيذ لحكم قانوني ملزم اراد به المرع زجر الموظف العام الذي يجع بين وظيفته وبين الاشتغال باحدى شركات المساهمة لما في ذلك من الاخلال بالاحترام الواجب للوظيفة العامة والتفرغ لعيانها المنوطة بالموظف ، كما وأن قرار الفصل في هذه الحالة ليست له أي حجية حتى تعتبر اعادة الموظف المنصوص عليه - قبل مضي المدة المشار اليها - اخلاا بهذه الحجية كما هو الحال بالنسبة الى الفصل بحكم من المحكمة التأديبية .

ولا يسوغ القول بأن العزل من الوظيفة تأديبيا يهزم الموظف بمسوء السيرة أي يجعله غير محمود السيرة ذلك أن حسن السيرة انما يتعلن بمجموعة القيم الاخلاقية التي يجب أن يتحلى بها الموظف العام كالاستقامه والصدق والامانة والطاعة اذ أن السلوك الشخصي للموظف غالبا ما تنكس آثاره في المجال الوظيفي وفي كيفية معاملته لرؤسائه وزملائه ومرؤسيه والفصل التأديبي لا يجعل الموظف غير محمود السيرة الا اذا كان سبب الفصل (الجرمية التأديبية) مما يمس النواحي الاخلاقية المشار اليها . ولا شك أن مخالفة الموظف لحظر الجمع بين وظيفته والاستشغال باحدى شركات المساهمة المنصوص عليه في المادة ٩٥ من قانون الشركات - مما يعتبر جريمة تأديبية توجب فصل الموظف من وظيفته - هذه المخالفة لا تجعل الموظف المخالف غير محمود السيرة لعدم تعلقها بالناحية الاخلاقية للموظف او مساسها بما يجب أن يتحلى به من سلوك شخصي .

ومن حيث أنه لا تقدم جميعا فانه لما كان فصل الموظف المذكور من وظيفته العامة لمخالفته الحظر المنصوص عليه في المادة ٩٥ من قانون الشركات قد تم بقرار اداري من الوزارة وليس بحكم من المحكمة التأديبية (قرار من مجلس التأديب) . ومن ثم فانه يجوز اعادة تعيينه من جديد في أي وقت دون تقييد بشرط مضي مدة ثمانية أعوام على الأقل من تاريخ صدور قرار فصله وذلك بصرف النظر عن اعتبار فصله في هذه الحالة فصلا تأديبيا على أن

يشترط - بطبيعة الحال - أن تكون المخالفة المشار إليها قد زالت بتخيل الموظف المذكور عن عمله بالشركة المساهمة والا كان في إعادة تعيينه في الوزارة إحياء لهذه المخالفة من جديد

(٥٩١) (١٩٦٣/٦/٨)

٣٥٩ - جريمة التهرب من الخدمة العسكرية - تكليف هذه الجريمة واثره - اعتبارها من قبيل الجرائم العسكرية البحتة التي لا مثيل لها بين جرائم القانون العام فلا تكون سابقة في العود ولا تسرى في شأنها قواعد رد الاعتبار ولا يحول ابتكابها دون تولي الوظائف العامة .

تنص المادة ١٢٠ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة على أن (١) « يشترط فيمن يعين في وظائف المستخدمين الخارجيين عن الهيئة ما يأتي : -

١ - ٢ - ٣ - ألا يكون محكوما عليه في جريمة أو جريمة مخلة بالشرف ما لم يكن قد رد اليه اعتباره » وتنص المادة ١٣٠ على أن « تنتهى خدمة المستخدم الخارج عن الهيئة لاحد الاسباب الآتية : -

١ - ٧ - صدور حكم في جريمة أو في جريمة مخلة بالشرف » . ويستفاد من هذين النصين أنه يشترط لتولي هذه الوظائف ألا يكون الموظف قد سبق الحكم عليه في جريمة أو في جريمة مخلة بالشرف وهذا الشرط لازم سواء للتعيين في الوظيفة أو للاستمرار فيها بحيث اذا تخلف عند التعيين أو أثناء شغله الوظيفة زالت عن الموظف الاحالية اللازمة لشغل الوظيفة العامة . وغنى عن البيان أن الجرائم التي تحول دون تولي الوظائف العامة هي تلك التي تسرى في شأنها قواعد رد الاعتبار والقول بغير ذلك يؤدي الى حرمان المحكوم عليه في جريمة لا يرد فيها الاعتبار من تولي الوظائف العامة إطلاقا وهو أمر بعيد عن قصد المشرع .

ولما كانت جريمة الهروب من الخدمة العسكرية تعد من قبيل الجرائم العسكرية البحتة لا يمثيل بها بين جرائم القانون العام كما أنها لم ترد ضمن الجرائم التي أشار إليها القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ بشأن الخدمة

(١) هذه المادة مقابلة للمادة ٦٦قرة ٣ من القانون ٢١٠ لسنة ١٩٥١ الواردة في باب الموظفين الدائمين ولم يعد لهذه المادة مقابل في القانون ٤٦ لسنة ١٩٦٤ لامتلاكه التفرقة بين الموظفين الدائمين وغيرهم وان كانت المادة ٣/٦ من القانون ٢١٠ لسنة ١٩٥١ تقابل ومجاوب المادة ٣/٧ من القانون ٤٦ لسنة ١٩٦٤ . مع استبدال عبارة الحكم عليه في جريمة الى الحكم عليه بغرامة جنائية .

العسكرية والوطنية وبهذه المثابة لا تعتبر سابقة في العودة ولا تسرى في شأنها قواعد رد الاعتبار فلا يحول ارتكابها دون تولي الوظائف العامة .

٤٨٢ (١٩٦١/٦/٢٩)

٣٦٠ - الحكم بمقوبة جنائية او في جريمة سفلة بالشرف كمانع من التعيين - عدم ترتيب هذه الآثار على الحكم في مقالة .

أن المادة السابعة من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر به القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ تنص على أنه « يشترط فيمن يعين في إحدى وظائف :

١ -

٣ - ألا يكون قد سبق الحكم عليه بمقوبة جنائية أو في جريمة مخلة بالشرف أو الامانة ما لم يكن قد رد اليه اعتباره في الحالتين . . . »

وان المادة ٧٧ من القانون ذاته تنص على أن « تنتهى خدمة العامل لاحد الاسباب الآتية : -

١ -

٧ - الحكم عليه بمقوبة جنائية أو في جريمة مخلة بالشرف أو الامانة ويكون الفصل جوازيًا للوزير المختص اذا كان الحكم مع وقف تنفيذ العقوبة . . . »

كما تنص المادة التاسعة من قانون العقوبات الصادر به القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٣٧ على أن « الجرائم ثلاثة أنواع : -

الاول : الجنائيات .

الثاني : الجنح .

الثالث : المخالفات » .

ويؤخذ من هذه النصوص أنه ولئن كان الاصل أن لفظ جريمة ينصرف الي الجنائيات والجنح والمخالفات في مفهوم قانون العقوبات الا أنه لما كلف المشرع في المادة السابعة من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ قد اعتبر الحكم في جريمة مخلة بالشرف أو الامانة مانعًا من التعيين في الوظيفة العامة وجعل زوال هذا المانع رهنا برد اعتبار المحكوم عليه وكانت المادة ٥٣٦ من قانون الاجراءات الجنائية قد قصرت رد الاعتبار على المحكوم عليهم في جنائيات وجنح دون المحكوم عليهم في مخالفات - فان المانع من التعيين في الوظيفة العامة - لا يصدق

على المخالفات لخروج هذه الجرائم من دائرة رد الاعتبار وهو ما سبق أن انتهى إليه رأى الجمعية العمومية للمقسم الاستشارى المفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة في ٦ من مايو سنة ١٩٦١ فى شأن مدى اعتبار الجرائم اتقى لا يرد فيها الاعتبار من الجرائم المانسة من تولى الوظائف العامة (١) .

ومما يعزز هذا النظر ما نص عليه البند (٧) من المادة ٧٧ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ من أن الحكم فى جريمة مخلة بالشرف أو الامانة مع وقف تنفيذ العقوبة لا ينهى الحزمة بقوة القانون وانما يكون انهاؤها فى هذه الحالة جوازا للوزير المختص . ولما كانت المادة ٥٥ من قانون العقوبات لا تجيز للمحكمة أن تقضى بوقف تنفيذ العقوبة المحكوم بها الا فى الجنايات أو الجنح دون المخالفات فانه لو قيل بقيام المانع من التعيين فى الوظيفة العامة بسبب الحكم فى المخالفات عن أعمال مخلة بالشرف أو الامانة لا ينبى على ذلك أن يكون ترتب هذا الاثر الحائل دون التعيين اذ الموجب لانهاء خدمة العامل للحكم عليه فى مخالفة من هذا القبيل حتميا بقوة القانون فى جميع الاحوال لانه ليس للمحكمة أن تقضى بوقف تنفيذ العقوبة فى المخالفات فى حين أن هذا الاثر لا يتحقق دائما فى الجرائم الاشد حيث يكون الفصل جوازا إذا ما قضت المحكمة بوقف تنفيذ العقوبة - وهو ما لا يسوغ فى منطلق التخريج السليم برعاية تدرج الجرائم من حيث مبلغ خطورتها أو العقوبات المقررة لكل منها .

ومن حيث أن الفقرة الاولى من المادة ٣٠٦ مكرر من قانون العقوبات المضافة بالقانون رقم ٦١٧ لسنة ١٩٥٣ تنص على أن « يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سبعة أيام كل من تعرض لاثنى على وجه يخدش حياتها بالقول أو بالفعل فى طريق عام أو مكان مطروق » ومفاد هذا النص أن الجريمة المنصوص عليها فيه تعتبر مخالفة ومن ثم لا يصدق بالنسبة اليها المانم التلقائى من التعيين فى الوظيفة العامة فى مفهوم المادة ٧ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة .

(١٩٦٦/٤/٥) ٢٥٥

١٩٦٩ - المادة ٧ من نظام العاملين المدنيين بالدولة - اشتراطها فلا يكون الرشح للتعيين قد سبق الحكم عليه بطبقة جنائية ما لم يكن قد رد اليه اعتباره - صدور القرار الجمهورى رقم ٢٩٣٧ لسنة ١٩٦٤ بالظن عن العقوبات الاصلية والتبعية والاثار المترتبة على الاحكام الصادرة ضد المتهمين فى قضايا معينة - اعتباره بمثابة رد الاعتبار فى مفهوم المادة ٧ - جواز اعادة تعيينهم دون انتظار انقضاء مدة رد الاعتبار .

لكن كانت المادة السابعة من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ تنص على أنه « يشترط فيمن يعين في إحدى الوظائف ٠٠٠٠٠٠٠ ٣ - ألا يكون قد سبق الحكم عليه بعقوبة جنائية أو في جريمة مخلة بالشرف أو الإمانة ما لم يكن قد رد إليه اعتباره في الحالتين » - وكان مقتضى نص هذه المادة هو أنه يشترط لاعادة تعيين السادة المذكورين أن يكون قد رد اليهم اعتبارهم الا أنه لما كان القرار الجمهوري رقم ٢٩٣٧ لسنة ١٩٦٤ سالف الذكر قد صدر شاملا العفو عن العقوبات الأصلية والتبعية والآثار المترتبة على الأحكام الصادرة ضد السادة المعروضة حالتهم فانه يترتب على هذا القرار اسقاط جميع العقوبات والآثار التي قد تقع بعد صدوره ومن بينها الحرمان من التعيين في الوظائف العامة . ومن ثم فانه يعتبر بمثابة رد الاعتبار للسادة المذكورين في مفهوم نص المادة السابعة من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة المشار اليه ، ولا يتطلب الامر في هذه الحالة قضاء مدة معينة بعد صدور قرار العفو ويجوز اعادة تعيينهم عقب صدور هذا القرار دون حاجة الى انتظار انقضاء المدد اللازمة لرد الاعتبار القضائي أو القانوني - هذا مع مراعاة توافر الشروط الاخرى اللازمة فيمن يعين في الوظائف العامة .

٥٢٣ (١٩٦٦/٥/٢٣)

٢ - اللياقة الطبية

٣٦٣ - قيام شهادة التأهيل المهني المنصوص عليها في المادة الرابعة من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٥٩ في شأن التأهيل المهني للعاجزين وتقدمهم مقام اللياقة الطبية بالنسبة الى حالة العجز المؤبد بهذه الشهادة فقط - صلاحية هذه الشهادة حتى ولو تم الكشف الطبي على الرشح ولم تثبت لياقته .

تنص المادة ٤ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٥٩ في شأن التأهيل المهني للعاجزين وتقدمهم على أن « تمنح المعاهد والهيئات المشار اليها في المادة الثانية العاجز الذي تم تأهيله مهنيًا شهادة تثبت ذلك وتجدد البيانات التي تشمل عليها هذه الشهادة بقرار من وزير الشؤون الاجتماعية والعمل ٠٠٠ » وتنص المادة ٨ على أنه « استثناء من لائحة القومسيونات الطبية تقوم الشهادة المنصوص عليها في المادة ٤ من هذا القانون مقام اللياقة الطبية بالنسبة الى حالة العجز المؤبد بهذه الشهادة فقط » .

ومفاد هذين النصين أن المشرع قد جعل لشهادة التأهيل المهني التي تمنح للشخص طبقاً لأحكام هذا القانون حجية في اثبات اللياقة الطبية للمرشحين للتعيين في وظائف الحكومة وقد جعل المشرع للشهادة هذه الحجية لأنها تمنح للشخص بعد أن تؤدي له خدمات مهنية تمكنه من استعادة قدرته

على مباشرة عمله الاصلى أو أداء عمل آخر مناسب لحالته والاستقرار فيه (المادة ٢) ومن ثم يتعين على الجهات الادارية المختصة بالتعيين أن تعتد بشهادة التأهيل المهني فى خصوص العجز الذى منحت بشأنه وذلك بغض النظر عما يقرره القومسيون الطبي فى هذا الخصوص .

ولا وجه للقول بأن هذا الرأى تترتب عليه نتائج بعيدة المدى إذ يستطيع كل من استنفذ فرص الكشف الطبي عليه أمام القومسيون الطبي وثبتت عدم لياقته الصحية الحصول على هذه الشهادة والتعيين فى الوظيفة مما يهدر أحكام اللياقة الطبية المنصوص عليها فى القرار الجمهورى رقم ١٦٦٤ لسنة ١٩٦١ ويعرض - تبعاً لذلك - مرافق الدولة للخلل بسبب عدم قدرة الموظفين على القيام بأعباء وظائفهم ، لا وجه لهذا القول لأنه إذا كان الاصل أن تثبت اللياقة الطبية للتعيين فى الوظيفة بقرار من القومسيون الطبي فإن القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٥٩ المشار اليه قد أورد استثناء من هذا الاصل بجعل وسيلة ثبوت هذه اللياقة شهادة التأهيل المهني وليست قرار القومسيون الطبي فضلاً عن ذلك فإن هذه الشهادة لا تمنح للشخص الا بعد حصوله على خدمات تمكنه من استعادة قدرته على مباشرة عمله الاصلى أو أى عمل آخر على نحو ما سبق بيانه .

وغنى عن البيان أن عدم الإشارة فى ديباجة القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٥٩ سالف الذكر الى قانون موظفى الدولة لا يبنى عدم سريانه على هؤلاء الموظفين مادامت نصوصه تقضى بسريان أحكامه عليهم .

وعلى مقتضى ما تقدم تكون شهادة التأهيل المهني الممنوحة للسيد/... والتي ورد بها أنه مريض بلفظ عضوى بالقلب وقد تم تأهيله من حالة هذا العجز للعمل بوظيفة التدريس تكون هذه الشهادة دليلاً على لياقته الصحية. فى خصوص ما ورد بها رغم الكشف عليه أربع مرات طبقاً لأحكام القرار الجمهورى رقم ١٦٦٤ لسنة ١٩٦٠ بأحكام اللياقة الطبية للتعيين فى الوظائف العامة وثبتت عدم لياقته الصحية للخدمة فى الحكومة فى كل مرة بسبب إصابته بلفظ عضوى فى القلب وذلك بشرط صدور هذه الشهادة بعد اتباع الاجراءات المقررة فى القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٥٩ فى شأن التأهيل المهني للعاجزين وتخليصهم .

والقول بعدم سريان أحكام هذا القانون على الحالة المروضة استناداً الى التفرقة التى تقول بها الوزارة بين حالة العجز وهى نقص فى أحد الاعضاء يمكن سده بتدريب المصابين وبين حالة المرض وهى التى يبدو فيها العضو سليماً ، والحقيقة أنه غير سليم وإن الحالة الاولى هى التى يسرى فى شأنها وحدها القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٥٩ هذا القول مردود بما يأتى : -

أولاً - أن المادة الاولى فقرة (أ) حددت العجز بأنه نقص قدرة الفرد على أداء عمل مناسب والاستقرار فيه نقصاً فعلياً نتيجة عاهة جسمية أو

عقلية وليس من شك في أن العاهة قد تتخلف عن حادث وقد تتخلف عن مرض مسواه أكان هذا المرض ملازماً للفرد منذ ولادته أم طرأ عليه بعد الولادة .

ثانياً - ان المادة الثالثة حددت المقصود بالتأهيل المهني بأنه الخدمات المهنية التي تقدم للمعاجز لتمكّنه من استعادة قدرته على مباشرة عمله الأصلي أو أداء أى عمل آخر مناسب لحالته والاستقرار فيه وذلك كالأعداد البدني والتوجيه المهني والتدريب المهني والتخديم ومن ثم فكل عجز يمكن التغلب على آثاره بالتأهيل المهني على هذا الوجه يسرى القانون في شأنه سواء أكان العجز نتيجة حادث أو نتيجة مرض .

لهذا انتهى رأى الجمعية الى أن شهادة التأهيل المهني الممنوحة للسيد /..... تفيد لياقته الصحية للتعين في خصوص العجز البراد بها وهو وجود لفظ بالقلب وذلك متى ثبت صدورهما مطابقة لأحكام القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٥٩ في شأن التأهيل المهني للمعاجزين وتخديمهم .

٤٠٣ (١٩٦٤/٦/١٦)

٣٩٣ - شهادة اللياقة الطبية لمرشح لوظيفة ما - عدم الاعتماد بها بعد مضي ثلاثة اشهر من تاريخ الكشف الطبي طبقاً للمادة ٤٢ من لائحة القومسيونات الطبية دون صدور قرار بالتعيين - صلاحيتها في حالة ما اذا صدر خلال تلك الاشهر الثلاثة قرار اى مخالف للقانون بتعطى المرشح في التعيين والنفي هذا القرار .

تنص المادة ٤٢ من لائحة القومسيونات الطبية على أن و شهادة اللياقة الطبية لمرشح لوظيفة معينة تبقى صالحة لمدة لا تزيد على ثلاثة شهور من تاريخ الكشف الطبي .

ويستفاد من هذا النص أن صلاحية شهادة اللياقة الطبية تنقضى بمضي الاشهر الثلاثة فاذا عين المرشح خلالها صلحت الشهادة مسوغاً لتعيينه أما اذا لم يعين خلال تلك المدة فإنه يحتم إعادة فحص المرشح طبياً من جديد وذلك اصبالاً لمباراة النص واخذاً بمفهومه .

واذا كان ما تقدم هو الاصل العام الذي لا شك فيه فان ما ذهب اليه الديوان من صلاحية شهادة اللياقة الطبية حتى بعد مضي الاشهر الثلاثة اذا ما كان التراخي في التعيين واجعا الى خطأ من جانب الادارة يقتضى البحث فيما اذا كان ثمة قرار بالامتناع عن تعيين المرشح في الوظيفة أم لا . فاذا وجد قرار من هذا القبيل كان يكون المرشح قد استوفى شرائط التعيين كافة وأصدرت الادارة قرارا بتعيين مرشح آخر لا تتوافر فيه الشروط أو كان ممن يلوونه في ترتيب النجاح في مسابقة قانونية ففي هذه الاحوال يكون القرار

م ٤٠ فتوى

المخالف للقانون مستهدفا للإلغاء أو السحب فإذا تم الإلغاء أو السحب فإنه لا يجوز إعادة الكشف الطبى مرة ثانية على من تثبتت صلاحيته والنفي القرار لصالحه .

لهذا انتهى الرأى الى عدم الاعتداد بشهادة اللياقة الطبية للمرشح بعد مضى الأشهر الثلاثة دون إصدار قرار بتعيينه خلالها الا اذا صدر خلال الأشهر الثلاثة قرار إدارى مخالف للقانون بتخطى المرشح فى التعيين النفي أو سحب فى الميعاد القانونى فمعتدئ تعتبر شهادة اللياقة الطبية الأولى صالحة للاعتداد بها ولا يعاد فحص المرشح طبيا .

١٠٠ (١٩٦١/٢/٢)

٣ - النجاح فى السابقة

٣٦٤ - قرار آخرى بتعيين مدرسات التعليم الابتدائى فى الدرجة الثالثة الفنية دون استثناء شرط الامتحان - يعتبر قرارا مطعوما ويجوز سحبه فى أى وقت - هذا القرار غير مانع من إعادة تعيينهن مع الاستثناء عن الامتحان التحيرى حتى توافرت فيهن شروط البند (٤) من المادة ١٧ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ، كما يجوز الاستثناء عن امتحان السابقة بنوعيه بشرط مراعاة أحكام القانون رقم ٨ لسنة ١٩٦١ وقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٤٤ لسنة ١٩٦١ بتحديد طريقة اختيار من يعينون فى الوظائف المحلية .

فى سنة ١٩٥٥ عينت تسع مدرسات بالتعليم الابتدائى ، دون اجتياز الامتحان المنصوص عليه فى المادة ٦ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة ، وقد استطلعت مراقبة المستخدمين بالوزارة رأى ديوان الموظفين فى هذا الموضوع ، فرأى أن اجتياز الامتحان المقرر لشغل الوظيفة شرط أساسى للتعيين ، ومن ثم يكون قرار التعيين فى هذه الحالة معذوما ويجب سحبه واعتبار ما صرف لهن من أجر نظير ما قمن به من عمل ، غير أن ادارة الفتوى والتشريع لوزارة التربية والتعليم ذهبت الى أن العيب الذى يشوب قرار التعيين فى هذه الحالة لا يجعله معذوما ، بل قابلا للإبطال ، ومن ثم فلا يجوز سحبه الا خلال المدة المقررة لذلك .

وقد عرض الموضوع على الجمعية العمومية للقسم الاستثمارى للفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة فى ٦ من يونية سنة ١٩٦١ فاستبان لها أن المادة ٦ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة (١) تشترط فيما تشترط للتعيين فى إحدى الوظائف أن يكون المرشح قد اجتاز بنجاح الامتحان المقرر لشغل الوظيفة .

وقد استحدثت المشرع هذا الشرط فى القانون المشار اليه اقرارا للمدعاة بين الموظفين وتوفيرا للثقة والطمأنينة فى نفوسهم فلا يعين فى الوظائف العامة

الا من يستحق التعيين فيها - واماناً من المشرع في تحقيق العدالة وتكافؤ الفرص لشغل الوظائف العامة ، اوجب أن يكون التعيين فيها بحسب الاسبقية بين الناجحين في امتحان المسابقة ويستفاد من ذلك أن اجتياز الامتحان المقرر لشغل الوظيفة هو شرط أساسي من شروط التعيين في الوظائف العامة قصد به التثبيت من صلاحية الموظف لولاية الوظيفة تحقيقاً للاغراض المشار اليها وهو بهذه المثابة شرط صلاحية .

وعلى مقتضى ما تقدم فإن الموظف الذى يعين دون اجتياز الامتحان المقرر لشغل الوظيفة يكون قد فقد شركاً أساسياً من شروط التعيين يفقده الصلاحية لولاية الوظيفة ، مما يعيب قرار التعيين بعيب جسيم يبلغ به حد المدم ، ومن ثم يجوز سمحه في أى وقت دون التقيد بالميعاد المقرر قانوناً لسحب القرارات الإدارية .

وبالنسبة الى المدرسات التسع فانهن عين دون اجتياز امتحان المسابقة فى وظائف من الدرجة الثامنة الفنية وهى من الوظائف التى يستلزم القانون للتعين فيها اجتياز امتحان المسابقة تطبيقاً للمادة ١٥ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة التى تنص على أن يكون التعيين بامتحان فى الوظائف الآتية :

الوظائف الفنية المتوسطة والكتابية من الدرجتين الثامنة والسابعة ، ، وعلى مقتضى ما تقدم فإن قرار تعيينهن فى هذه الوظائف يكون قراراً معلوماً متعيناً سمحه دون تقيد بالميعاد القانونى .

ولما كانت المادة ١٧ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ معللة بالقانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٧ تنص على أنه يجوز الاستغناء عن الامتحان التحريبر فى الحالات الآتية :

٤ - اذا كان المرشح لوظيفة من الدرجة الثامنة الفنية قد مارس بنجاح لمدة ثلاث سنوات على الأقل فى المصالح الحكومية أعمالاً فنية مماثلة لأعمال الوظيفة المرشح لها وذلك بشرط أن يكون حاصلاً على المؤهل العلمى الذى نص عليه القانون ، ، ويستفاد من هذا النص أنه يجوز الاستغناء عن الامتحان التحريبرى اذا توافرت فى المرشح الشروط الآتية : -

- ١ - أن يكون مرشحاً للتعين فى وظيفة من الدرجة الثامنة الفنية .
- ٢ - أن يكون قد مارس بنجاح فى المصالح الحكومية أعمالاً فنية مماثلة لأعمال الوظيفة المرشح للتعين فيها .
- ٣ - أن يكون حاصلاً على المؤهل العلمى الذى نص عليه القانون .

وترتيباً على ذلك فإنه يجوز إعادة تعيين هؤلاء المدرسات مع الاستغناء عن الامتحان التحريري إذا كن قد مارسن أعمالهن بنجاح خلال مدة عملهن وهي تجاوز ثلاث سنوات .

وفضلاً عن ذلك فقد صدر القانون رقم ٨ لسنة ١٩٦١ بوضع استثناء وقتي من بعض أحكام التوظيف وقد نصت المادة الأولى منه على أنه : تجوز خلال سنتين من تاريخ العمل بهذا القانون شغل الوظائف الحالية أو التي تخلو في وظائف الحكومة ومصالحها وفي الهيئات والمؤسسات العامة دون اجراء امتحان المسابقة للنصوص عليها في القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ والقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٨ .

ويكون الاختيار للتعيين في هذه الوظائف طبقاً للقواعد التي يصدر بها قرار من رئيس الجمهورية ، وقد صدر استناداً الى هذا القانون قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٦١ بتحديد طريقة اختيار من يعينون في الوظائف الحالية عملاً بأحكام القانون المذكور على أساس ملء نصف هذه الوظائف في كل مصلحة بحسب أقدمية التخرج ، وملء النصف الآخر بمراعاة النسبة المئوية لجميع درجات المرشح عند حصوله على المؤهل فان تساوت النسبة بين مرشحين قدم الاقدم تخرجاً . ويكون للحاصلين على المؤهل بدرجة ممتاز أو جيد جداً الاسبقية دائماً على جميع المرشحين ، وعلى مقتضى هذا النص يجوز إعادة تعيين المدرسات المشار اليهن دون امتحان مسابقة وذلك بمراعاة الاحكام والشروط المتقدم ذكرها .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية للقسم الاستشاري للفتوى والتشريع الى أن قرار تعيين المدرسات التمتع المشار اليهن مع الاستغناء عن الامتحان التحريري متى توافرت فيهن شروط البند (٤) من المادة ١٧ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ كما يجوز الاستغناء عن امتحان المسابقة بنوعيه بشرط مراعاة احكام القانون رقم ٨ لسنة ١٩٦١ وقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٤٤ لسنة ١٩٦١ المشار اليه .

(٥٢٩) (١٩٦١/٧/٢٤)

(تعليق)

لم تأخذ المحكمة الإدارية العليا برأى الجمعية العمومية الواردة في هذه الفتوى واختلت برأى ادارة الفتوى والتشريع كوزارة التربية والتعليم المشار اليه في هذه الفتوى إذ قضت في الطعن رقم ٢٦٧ لسنة ٩ ق بجلاسة ١٤/١٢/١٩٦٥ بأن « قصارى ما يمكن أن يترتب على تغلف شرط تأدية الامتحان واجتيازه قبل التعيين هو فقدان قرار تعيين المسمى لشرط من شروط صحته وصدوره ومن ثم يكون مخالفاً للقانون مما يجعله قابلاً للإلغاء أو السحب حسب الأحوال في الميعاد القانوني وملكته مسنون يوماً من تاريخ صدوره فإذا انقضى هذا الميعاد دون أن تسحب الإدارة فإنه يصبح حقيقياً من

أمر الرجوع فيه من جانب مصدره » (كتابنا المحكمة الإدارية العليا ق ٦٩٦ م ص ٦٩٧) كما طبقت المحكمة الإدارية العليا هذا المبدأ في الطعن رقم ٢٩٨ لسنة ٧ ق بجلسته ١٩٦٦/١/١٣ على حالة تخلف شرط اللياقة الطبية (مجموعة أحكام المحكمة الإدارية العليا الصادرة عن المكتب الثاني - بمجلس الدولة - السنة ١١ ق ٣٠ ص ٢٥٩) .

٤ - استيفاء مسوغاته

٣٦٥ - القانون رقم ٨ لسنة ١٩٦١ يوضح استثناء وقتي من بعض أحكام قانون التوظيف - إجازته التعيين مع استكمال المسوغات خلال تسعة أشهر والا فصل الموظف - وجوب التفرقة بين المسوغ الذي يتوقف تقديمه على إرادة الموظف وذلك الذي يتطلب تدخل من جانب الإدارة .

إن القانون رقم ٨ لسنة ١٩٦١ يوضح استثناء وقتي من بعض أحكام التوظيف - نص في المادة الأولى منه على أنه « يجوز خلال سنتين من تاريخ العمل بهذا القانون شغل الوظائف الحالية أو التي تخلو في وزارات الحكومة ومصالحها وفي الهيئات والمؤسسات العامة دون إجراء امتحان المسابقة المنصوص عليها في القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ أو القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٨ » . ويجوز استيفاء مسوغات التعيين خلال التسعة شهور التالية للتعين بما في ذلك شهادة التجنيد وثبوت اللياقة الطبية أو الاعفاء منها طبقاً للقانون والا اعتبر الموظف مفسوفاً من الخلفة بمجرد انتهاء هذه المهلة دون استيفاء المسوغات » .

والغرض الذي استهدفه المشرع من هذا القانون هو مد القطاع العام بالموظفين اللازمين له في وقت مبكر رعاية لاستمرار سير المرافق العامة على الوجه المنشود . وقد توصل لتحقيق هذا الغرض بتضمين القانون الاعفاء من امتحان المسابقة وتحديد مهلة مناسبة لاستيفاء مسوغات التعيين . ويبدو واضحاً من ذلك أن تحديد تلك المهلة مقصود به الإمكانات التي تدخل في نطاق هذا الالتزام وهي بالنسبة إلى الموظف المسوغات التي يملك من ناحيته دون دخل من الإدارة استيفاءها - ولا يمكن أن يكون قصد المشرع من ذلك المسوغات التي يكون للإدارة دخل أو رأي قاطع أو مساهمة فعلية في أوضاعها أو في إجراءاتها أو زمن استكمالها .

ومما يؤيد ما تقدم أن المشرع قد وضع جزء الفصل على من تسبب في تأخير مسوغات التعيين ولا يمكن أن ينصرف ذلك إلا إلى وقوع قصير من جانب الموظف يستأهل هذا الجزاء .

وتعني لذلك التفرقة في صدد تفسير نص المادة الأولى من القانون رقم

٨ لسنة ١٩٦١ - المشار اليه - بين المسوغات التي يلزم الموظف بتقديمها وبين المسوغات التي تتطلب تدخلًا من جانب الإدارة كشهادة التجنيد وثبوت اللياقة الطبية أو الإعفاء منها . أما عن المسوغات الأولى فإنه يجب استيفائها خلال مدة التسعة شهور التالية لتعيين الموظف والا اعتبر مفصولاً ، أما مسوغات التعيين الأخرى - وهي التي تتطلب استيفائها تدخلًا من جانب الإدارة فإنه لا يسوغ القول باعتبار الموظف مفصولاً لعدم استيفائها خلال المدة سابقة الذكر إذا لا يمكن تعليق مستقبله على استيفاء مسوغات لا يمكنه ان يستوفئها دون تدخل الإدارة في ذلك ويكفي بالنسبة الى هذا النوع من المسوغات ان يكون الموظف قد اتخذ من جانبية اجراءات استيفاء تلك المسوغات خلال مدة التسعة شهور المذكورة دون ما تقصير منه ذلك أن المشرع - بتحديد مدة التسعة شهور المشار اليها لاستيفاء مسوغات التعيين خلالها - إنما هدف الى تحديد اجل معين حتى لا يتهاون الموظف في استيفاء تلك المسوغات ولم يقصد الى تحديد اجل تصفي يفصل الموظف بانقضائه ولو ان عدم استيفاء مسوغات التعيين خلال هذا الاجل يرجع الى سبب لا يد له فيه .

ولذلك فإذا ثبت ان الموظف قد قام خلال فترة التسعة شهور التالية لتعيينه باتخاذ اجراءات استيفاء مسوغات التعيين - التي تتطلب تدخلًا من جانب الإدارة - كان تقدم بطلب شهادة التجنيد أو وضع نفسه تحت طلب الجهة الطبية المختصة بتوقيع الكشف الطبي عليه ثم تراخت الجهة الإدارية المختصة في استيفاء مسوغ التعيين الى ما بعد انتهاء فترة التسعة شهور المذكورة دون تقصير من جانب الموظف فإنه لا يجوز فصله بالتطبيق لاحكام القانون رقم ٨ لسنة ١٩٦١ سالف الذكر .

(١٩٦٢/٤/١٤) ٢٩٢

٣٣٩٦ - تعين إحدى المعيدات طبقاً لاحكام القانون رقم ٨ لسنة ١٩٦١ بوضع استثناء والتي من بعض احكام التوظيف - عدم استيفائها شرط اللياقة الطبية خلال التسعة شهور التالية لتعيين وقيام الادارة باجراءات لطالها من مسدد الشرط قبل انتهاء تلكه المذكوره - لا يجوز فصلها .

ان المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة . بالقانون رقم ٨ لسنة ١٩٦١ بوضع استثناء وقتي من بعض احكام التوظيف - تنص على انه « يجوز خلال مسنتين من تاريخ العمل بهذا القانون شغل الوظائف الخالية او التي تخلو في وزارات الحكومة ومصالحها وفي الهيئات والمؤسسات العامة دون اجراء امتحان المسابقة المنصوص عليه في القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ أو القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٨ (المشار اليهما) ويجوز استيفاء مسوغات التعيين خلال التسعة شهور التالية لتعيين بما في ذلك شهادة التجنيد وثبوت اللياقة الطبية أو الإعفاء منها طبقاً للقانون والا اعتبر الموظف

مفصولاً من - الخدمة بمجرد انتهاء هذه المهلة دون استيفاء المسوغات » .
ويختص المادة الثانية من هذا القانون بأن يعمل به من تاريخ نشره وقد نشر
في الجريدة الرسمية في ٢٨ من فبراير سنة ١٩٦١ .

وإنه ولئن كان الأصل - طبقاً للنص سالف الذكر - أنه يترتب على
عدم ثبوت اللياقة الطبية للموظف أو الإعفاء منها طبقاً للقانون خلال التسعة
شهور التالية للتعيين اعتبار الموظف مفصولاً من الخدمة إلا أنه في الحالات التي
تتخذ فيها جهة الإدارة إجراءات إعفاء الموظف من ثبوت اللياقة الطبية له قبل
انتهاء مدة التسعة شهور المشار إليها فإنه لا يجوز اعتبار الموظف مفصولاً
حتى ولو لم يصدر قرار الإعفاء إلا بعد انتهاء المدة المذكورة ذلك أنه وقد
اتجهت إرادة الإدارة إلى إعفاء الموظف خلال تلك المدة فلا يستساغ أن يترتب
على تراخي إصدار قرار الإعفاء - إلى ما بعد انتهائها - فصل الموظف من عمله .
هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فإن أثر قرار الإعفاء إنما يترد إلى تاريخ بداية
اتخاذ - إجراءات الإعفاء ومن ثم فإن العبرة - في هذا الصدد - هي باتخاذ
الإدارة الإجراءات الكفيلة بإعفاء الموظف من ثبوت اللياقة الطبية خلال التسعة
شهور التالية للتعيين - حتى ولو لم يصدر قرار الإعفاء إلا بعد انقضاء هذه
المدة .

فإذا بان من واقع هذا الموضوع أن المصلحة المذكورة - بعد أن أخفقت
في الحصول على درجة اللياقة الطبية اللازمة في النظر ثلاث مرات متوالية ،
تقدمت في أوائل مايو سنة ١٩٦٢ - أي خلال التسعة شهور التالية لتعيينها
- بطلب إلى السيد مدير جامعة القاهرة لإعفائها من ثبوت اللياقة الطبية
فوافق عليه من حيث المبدأ على أن يؤخذ رأى القومسيون الطبي في ذلك ، ومن
ثم تكون الجامعة قد اتخذت إجراءات إعفاء المصلحة المذكورة من ثبوت اللياقة
الطبية قبل انتهاء مدة التسعة شهور ابتالية تعيينها ولذلك فلا يترتب على
تراخي صدور قرار إعفائها إلى ما بعد انتهاء هذه المدة فصلها من الخدمة .

(٢١٧) (١٦/٢/١٩٦٢)

٣٦٧ - عدم استيفاء الموظف مسوغات تعيينه خلال التسعة الأشهر النصوص عليها في
أحكام القانون رقم ٨ لسنة ١٩٦١ - تراخي جهة الإدارة في إصدار قرار الإعفاء من شرط اللياقة
الطبية خلال هذه المدة - لا يترتب عليه فصل الموظف من الخدمة أو فصله - استغفاله للزائغ
خلال فترة الإبقاء .

في ٣٠ من يناير سنة ١٩٦٣ انتهى رأى الجمعية العمومية للقسيم
الاستشاري للفتوى والتشريع إلى أنه لا يترتب على تراخي صدور قرار الإعفاء
من شرط اللياقة إلى ما بعد انتهاء مدة التسعة الأشهر المقررة بالقانون رقم ٨ .

لسنة ١٩٦١ فصل الموظف من الخدمة (١) . وبناء على ذلك وافق السيد مدير الجامعة في ٣٠ من مارس سنة ١٩٦٣ على تطبيق هذا الرأي على حالة السيد / ٠٠٠٠ تأسيسا على أن اجراءات الاعفاء قد بدأت قبيل نهاية التسعة شهور المقررة بمقتضى أحكام القانون رقم ٨ لسنة ١٩٦١ لاستيفاء مسوغات التعيين وبناء على ذلك أعيد المذكور الى عمله اعتبارا من ٢٣ مارس سنة ١٩٦٣ وكتب للقومسيون الطبي للافادة بشأن اعفائه من شرط المراقبة الطبية .

واذ ثبت أن خدمة الموظف المذكورة ظلت مستمرة وممتدة قانونا لعدم صدور قرار بفصله عن الوظيفة التي تربطه بالجامعة وإذا كان قد أوقف عن العمل وأوقف صرف مرتبه بغير مسوغ قانوني لأن وقف الموظف عن العمل لا يجوز طبقا لقانون التوظيف الا لمصلحة تحقيق يجرى معه .
وحيث ان جهة الادارة هي التي أبعدت هذا الموظف عن عمله طوال المدة التي اعتبرته موقوفا خلالها واستندت في ذلك الى سبب استقر رأي الجمعية العمومية بعدئذ على ما يخالفه فانه يتعين - ألا يضار من هذا الموقف بما يوجب معه صرف مرتبه اليه كاملا عن مدة ذلك الإبعاد .

(١١١٠) (١٣ / ١ / ١٩٦٣)

(ج) إعادة التعيين

- ١ - إعادة تعيين المحكوم عليهم في جناية .
- ٢ - إعادة تعيين المحكوم عليهم في قضايا سياسية .
- ٣ - إعادة التعيين بعد بلوغ سن التقاعد .

١ - إعادة تعيين المحكوم عليهم في جناية

٣٦٨ - اعتبار الموظف المحكوم عليه في جناية مفسولا بقوة القانون طبقا للمادة ١٠٧ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ - القرار الصادر بأعادته للعمل أو تعيينه - مخالف لنص المادة السادسة من القانون المذكور - للادارة أن تسجبه في أي وقت طالما بقي الحكم الصادر في الجناية قائما .

ان المادة ١٠٧ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة (٢) والذي كان ساريا المفعول في ذلك الوقت تقضي بانتهاء خدمة

(١) راجع الفتوى المنشورة في القاعدية الجائفة .

(٢) تقابل المادة ٧٧ فقرة ٧ من القانون ٤٦ لسنة ١٩٦٤ مع ملاحظة ان النص الجديد جعل الفصل مترابعا الحكم بقوة جناية لا الحكم في جناية كما كان الحال في النص الملغى كما ان النص الجديد جعل الفصل جوازيا للوزير المختص اذا كان الحكم مع وقف تنفيذ العقوبة ولم يكن لهذا مقابل في النص القديم .

تعيين (ب - إعادة تعيين
(١) المحكوم عليهم في جناية)

الموظف المعين على وظيفة دائمة الذي يحكم عليه في جناية ومن ثم فإن هذا الموظف يعتبر مقصولا بقوة القانون نتيجة للحكم عليه في جناية .

ولما كانت المادة السادسة من القانون المشار اليه (١) تشترط فيمن يعين في إحدى الوظائف ألا يكون قد سبق الحكم عليه في جناية ما لم يكن قد رد اليه اعتباره ، فإن القرار الذي يصدر بإعادة الموظف المحكوم عليه في جناية الى عمله أو بتعيينه يكون مخالفا لنص المادة السادسة المشار اليها ويجوز لجهة الادارة أن تسحب هذا القرار في أى وقت طالما بقي الحكم الصادر في الجناية قائما .

(١٨٨) ١١/٧/١٩٦٦

٣٦٩ - الموظف المحكوم عليه في جناية مع وقف التنفيذ - انتهاء مدة الوقف دون الحكم بالفائتها يرتب عليه اعتبار الحكم الصادر في الجناية كأن لم يكن - اثر ذلك : اعتبار قرار التعيين أو الاعادة للخدمة صحيحا من تاريخ انقضاء مدة الوقف ويمتنع على الادارة سحبه .

مضى كان الحكم الصادر ضد الموظف قد أمر بوقف تنفيذ العقوبة المدنية لمدة ثلاث سنوات وليس في الاوراق ما يدل على أن وقف التنفيذ قضى بالفائته خلال الفترة المذكورة .

ولما وكانت المادة ٥٩ من قانون العقوبات تقضى بأنه اذا انقضت مدة الإيقاف دون أن يصدر خلالها حكم بالفائته فلا يمكن تنفيذ العقوبة المحكوم بها ويعتبر الحكم بها كأن لم يكن - وبذلك يزول كل اثر لهذا الحكم .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية للقسم الاستشارى للفتوى والتشريع الى أن الموظف المحكوم عليه في جناية يعتبر طبقا للقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ مفصولا بقوة القانون - وإن القرار الذي يصدر بإعادته لعمله أو تعيينه يكون مخالفا لنص المادة السادسة من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ مسائف الذكر ويجوز لجهة الادارة ان تسحبه في أى وقت طالما بقي الحكم الصادر في الجناية قائما .

فإذا كان الحكم الصادر في الجناية مع وقف التنفيذ وانتهت مدة الوقف دون الحكم بالفائتها خلال مدة الوقف ، فإن هذا الحكم يعتبر كأن لم يكن ويمتنع في هذه الحالة على جهة الادارة أن تسحب قرارها بإعادة الموظف أو - تعيينه - ويعتبر قرار الاعادة للخدمة لو قرار التعيين صحيحا من وقت

(١) تقابل المادة ٧ فقرة ٣ من القانون ٤٦ لسنة ١٩٦٤ مع ملائمة استبدال عبارة « الحكم عليه في جناية » بعبارة « الحكم عليه بعقوبة جنائية » .

توافر صلاحية الموظف لذلك بعد اعتبار الحكم كان لم يكن بانتهاء مدة وقف التنفيذ .

(١٨٨ (١٩٦٦/١١/٧)

٢ - عادة تعيين الحكوم عليهم على قضايا سياسية

٣٧٠ - عادة بعض الموظفين الحكوم عليهم من محكمة الشعب الى خدمة الحكومة - احكم القانون رقم ١٧٦ لسنة ١٩٦٠ بالموافقة على بعض العقوبات واجازة اعادة الموظفين الحكوم عليهم من محكمة الشعب الى الخدمة .

استطلعت بعض الجهات الحكومية رأى ديوان الموظفين فيما اذا كان من الجائز أن يعاد الى خدمته بعض الموظفين السابق الحكم عليهم من محكمة الشعب .

وقد عرض هذا الموضوع على الجمعية العمومية للقسم الاستشارى للمنفوق والتشريع بجلستها المنعقدة في ٢٤ من يناير ، ٢١ من فبراير سنة ١٩٦١ فاستبان لها من الاطلاع على نصوص القانون رقم ١٧٦ لسنة ١٩٦٠ بالموافقة على بعض العقوبات واجازة اعادة بعض الموظفين الحكوم عليهم من محكمة الشعب الى الخدمة ان المشرع نظم بهذا القانون موضوع اعادة بعض الموظفين ممن سبق الحكم عليهم من محكمة الشعب بعقوبات مقيدة للحرية تنظيميا خاصا خرج فيه على القواعد العامة التي تضمنها القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة في هذا الخصوص فنص في المادة الاولى من ذلك القانون اى القانون رقم ١٧٦ لسنة ١٩٦٠ المشار اليه على أن « يعفى المفرج عنهم صحيا من باقى العقوبات الحكوم بها عليهم من محكمة الشعب » ، ونص في المادة الثانية منه على انه « يجوز أن يعاد الموظف العمومى الى الوظيفة التى كان يشغلها قبل الحكم عليه من محكمة الشعب او الى اية وظيفة اخرى مماثلة او غير مماثلة اذا كان الحكم عليه مع وقف تنفيذ العقوبة او كان ممن يدخل في حكم المادة السابقة او كان قد استوفى العقوبة الحكوم عليه بها وذلك بالشرطين الآتيين :

(١) أن يقدم طلبا بذلك الى الجهة التى كان يتبعها قبل فصله خلال ثلاثين يوما من صدور هذا القانون .

(ب) أن يوضح فى الطلب الدرجة التى كان عليها قبل فصله واقدميته فيها كما يجوز هند عدم وجود درجة خالية تعينه بمكافاة ، ولا يجوز الظن فى قرار اعادة الموظف .

ويقصد بالموظف العمومى فى حكم هذا القانون الموظف أو المستخدم

تجسّد في ثلاث أقاليم تيمسّين (١)
للحكوم عليهم في قضايا سياسية)

أو العامل الذي كان في خدمة الحكومة أو أحد فروعها أو في مجالس
المديريات أو المجالس البلدية أو أية مؤسسة عامة :

ر يعتبر المعفو عن العقوبة في حكم هذا النص بمثابة استئناف لها ،
كما نص في المادة الرابعة من القانون « على سريان أحكامه » على كل من سبق
الحكم عليه من محكمة الشعب إذا أفرج عنه صحيا أو إذا استغوى العقوبة
المحكوم عليه بها » .

وباستفاد من هذه النصوص أن المشرع أجاز إعادة الموظف العمومي
الذي سبق الحكم عليه من محكمة الشعب إلى الخدمة بشرطين حددهما على
سبيل الحصر .

أولهما - أن يستوفي المعقوبة المحكوم بها عليه أو أن يعفى منها أو أن
يكون الحكم الصادر ضده مع وقف تنفيذ العقوبة أو أن يفرج عنه صحيا .

والثاني - أن يتقدم خلال الميعاد المحدد في المادة الثانية من القانون
بطلب يتضمن بيان الدرجة التي كان معينا عليها قبل فصله بسبب الحكم
عليه وأقدميته في هذه الدرجة .

لهذا انتهى رأي الجمعية العمومية إلى جواز إعادة الموظفين المشار إليهم
إلى الخدمة متى توافرت في شأنهم الشروط المشار إليها التي نص عليها
القانون رقم ١٧٦ لسنة ١٩٦٠ بالمعفو عن بعض العقوبات وإجازة إعادة بعض
الموظفين المحكوم عليهم من محكمة الشعب إلى الخدمة .

(٢٨٦) ١٩٦١/٣/٢٧)

٣٧١ - نص المادة الثانية من القانون رقم ١٧٦ لسنة ١٩٦٠ على جواز إعادة بعض
الموظفين المحكوم عليهم من محكمة الشعب إلى الخدمة ووضعه في الدرجة التي كان عليها قبل فصله
وفي أقدميته فيها - التطبيق السليم لذلك هو إسقاط مدة الفصل وإعادةه في نفس الدرجة التي
كان عليها مع احتساب الفترة الزمنية من أقدمية الدرجة السابقة على الفصل إلى ما يعقب إعادة .

إن المادة الثانية من القانون رقم ١٧٦ لسنة ١٩٦٠ الخاص بالمعفو عن
بعض العقوبات وإجازة إعادة بعض الموظفين المحكوم عليهم من محكمة الشعب
إلى الخدمة تنص على أنه « يجوز أن يعاد الموظف العمومي إلى الوظيفة التي
كان يشغلها قبل الحكم عليه من محكمة الشعب أو إلى أية وظيفة أخرى ماثلة
أو غير ماثلة إذا كان الحكم عليه مع وقف تنفيذ العقوبة أو كان ممن يدخل
في حكم المادة السابقة أو كان قد استغوى العقوبة المحكوم عليه بها وذلك
بالشرطين الآتيين :

(١) أن يقدم طلبا بذلك إلى الجهة التي كان يتبعها قبل ذلك خلال
ثلاثين يوما من صدور هذا القانون .

(ب) أن يوضح في الطلب الدرجة التي كان عليها قبل فصله وأقسامته فيها كما يجوز عند عدم وجود درجة خالصة تعيينه بكفاة ؟ ولا يجوز الطعن في قرار اعادة الموظف .

ويعتبر العفو عن العقوبة في حكم هذا النص بمثابة استيفاء لها .
وواضح من نص الفقرة الأخيرة من هذه المادة أن المشرع لم يهدف إلى ائتمان الجرمية والعقوبة وإنما عطف إلى اعتبار العقوبة قائمة رغم العفو عنها للأسباب الصحيحة أي أنه حرص على بقاء العقوبة وما يترتب عليها من آثار .
وإذا كان المشرع قد نص على جواز اعادة الموظف المحكوم عليه من محكمة الشعب إلى وظيفته طبقاً للشروط والأوضاع التي أشار إليها إلا أنه لم يقصد بهذا سوى اعادة الموظف إلى الوضع الذي كان عليه قبل فصله وذلك بإسقاط المدة التي قضاها الموظف منذ الحكم عليه وفصله حتى تاريخ عودته إلى وظيفته فالامر ليس سحبا لقرار الفصل حتى يكون لهذا السحب أثر رجعي وإنما هو بمثابة التعيين الجديد ، وبالتالي لا يترتب أي أثر على المدة التي كان مفصولاً خلالها . ومن ثم يستحيل القول في ظل هذا النص بأن مدة قضاء العقوبة تعتبر مدة خدمة فعلية أو فرضية تحسب في الإقلمية ويؤيد ذلك أن النص على وضع الموظف للمعاد اقتصر على وضعه في الدرجة التي كان عليها قبل فصله وحساب ما كان له فيها من أقلمية قبل فصله ، فإذا كان الموظف المفصول مثلاً قد فصل وهو في الدرجة السابعة وله فيها أقلمية قدرها سبع سنين فإن اعادته في الدرجة السابعة وبأقلمية فيها معناه أن يعود في هذه الدرجة بأقلمية فيها مقدارها سبع سنين وهذا التطبيق السليم لنص المادة سالفة الذكر إذ النص واضح في الاختصار على اجازة الاعادة بالوضع الذي كان عليه الموظف قبل الفصل في الدرجة وفي الإقلمية وفرق بين أقلمية الدرجة التي كان عليها الموظف قبل فصله وبين مدة الفصل وحسابها في الإقلمية وما يترتب على ذلك من آثار ستتعارض حتماً مع مقصود المشرع الواضح ، ولا شك أن الأخذ بالمعنى الأخير كأم مسلم دون أن يكون عليه دليل أو سند من النص ثم ترتيب نتائج عليه منها الاعتداد بمدة الفصل في حساب مدد الترقية الواردة بالمادة ٤٠ مكرراً من قانون التوظيف وفي حساب المعاش كمدة خدمة اعتبارية لا شك في أن هذا أمر يجاني صريح النص الذي يكتفي بمجرد اضافة الفترة الزمنية السابقة على الفصل إلى ما يعقب التعيين الجديد وهو ما يفترض إسقاط مدة الفصل في شأن الإقلمية وما يترتب عليها .

٨٧١ (١٩٦٣/٨/١٠)

٣٧٣ - انتهاء خدمة الموظف للحكم عليه في جنائية - صدور قرار جمهوري بالعفو عن العقوبة لا يترتب عليه اعادتهم إلى وظائفهم بقوة القوانين كنتيجة حتمية لقرار العفو - اعادة التعيين لا تكون إلا بقرارات تعيين جديدة إذا توفرت فيها الشروط المطلوبة .

ان العفو الصادر بقرار جمهوري لا يحو الجريمة ذاتها أو يزيل عنها الصفة الجنائية التي تظل عالقة بها ، كما أنه لا يحو الحكم الصادر بإدانة الذي يظل قائما - ومن ثم فإنه لا يترتب على القرار الجمهوري الصادر بالعفو سوى إسقاط العقوبة الأصلية ، أو ما بقى منها ، وكذلك العقوبات التبعية ، والآثار المترتبة على الحكم ، وذلك بالنسبة إلى المستقبل فحسب ولا يترتب عليه إسقاط العقوبات التي نفقت أو الآثار التي وقعت في الفترة السابقة على صدوره وعلى ذلك فإنه لا يترتب على قرار العفو إسقاط الأثر الخاص بانتهاء خدمة الموظف للحكم عليه في جنابة - الذي قرره الفقرة الثامنة من المادة ١٠٧ من قانون نظام موظفي الدولة رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ (١) - والذي يعتبر أثرا فوريا ، يقع مباشرة بقوة القانون كنتيجة للحكم الجنائي ، ويستنفذ غرضه - بقطع الرابطة الوظيفية بين الموظف المحكوم عليه والدولة - بمجرد وقوعه وبالتالي فإذا كان انتهاء خدمة بعض السادة الذين صدر القرار الجمهوري رقم ٢٩٣٧ لسنة ١٩٦٤ بشأن العفو عنهم - قد تم كائنا من آثار الحكم عليهم في الجنابات المنسوبة اليهم - فإنه لا يترتب على صدور هذا القرار إسقاط الأثر الخاص بانتهاء خدمتهم ، الذي وقع واستنفذ غرضه فور صدور الأحكام عليهم وفي تاريخ سابق على تاريخ صدور قرار العفو .

أما بالنسبة إلى الموظفين الذين تم فصلهم بقرارات جمهورية أو وزارية سابقة على الحكم عليهم - ومنهم السادة المعروضات حالتهم - فإن الفصل في هذه الحالة لا يعتبر أثرا من آثار الحكم عليهم ، ومن ثم فإن القرار الجمهوري الصادر بالعفو - والمشار إليه - ليس من شأنه المساس بقرارات فصلهم - إذ أنه يتعلق بالعقوبات الأصلية والتبعية والآثار المترتبة على الحكم ولا شأن له بالقرارات الإدارية السابقة على الحكم ، والتي لا تعتبر أثرا من آثاره وبالتالي لا يترتب على صدور قرار العفو سالف الذكر اعتبار قرارات الفصل المذكورة كأن لم تكن ، وإنما تظل هذه القرارات قائمة ومعنتجة لأثرها الخاص بانقضاء العلاقة الوظيفية بين الموظفين الذين صدرت في شأنهم وبين الجهات الإدارية التي كانوا يعملون فيها .

ويخلص مما تقدم جميعا أنه لا يترتب على صدور القرار الجمهوري رقم ٢٩٣٧ لسنة ١٩٦٤ بالعفو عن العقوبات الأصلية والتبعية والآثار المترتبة على الأحكام الجنائية الصادرة ضد الموظفين المذكورين ، لا يترتب على ذلك إعادتهم إلى وظائفهم بقوة القانون كنتيجة حتمية لصدور قرار العفو المشار إليه - سواء منهم من انتهت خدمتهم كآثر للحكم عليهم ومن فصلوا بقرارات سابقة على الحكم لا تتأتى إعادتهم إلى العمل إلا بقرارات تعيين جديدة

(١) تقابل المادة ٧٧ فقرة ٧ من اتفاق ٤٦ لسنة ١٩٦٤ .

تصل ما انتطع من الرابعة الوظيفية بينهم وبين الدولة ، اذا ما توافرت في
شأنهم الشروط اللازمة توخرها قيمين يعين في الوظائف العامة .

٥٣٣ (١٩٦٦/٥/٢٣)

٣٧٣ - المادة ٧ من نظام العاملين المدنيين بالدولة - اشترطها الا يكون المرشح
للتعيين قد سبق الحكم عليه بعقوبة جنائية ما لم يكن قد رد اليه اعتباره - صندوق القرار
الجمهوري رقم ٢٩٢٧ لسنة ١٩٦٤ بالموافقة على العقوبات الاصلية والتبعية والآثار المترتبة على
الاحكام الصادرة ضد المتهمين في قضايا عميلة - اعتباره بمثابة رد الاعتبار في مفهوم المادة ٧ .

ولئن كانت المادة السابعة من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة -
الصادرة بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ تنص على انه « يشترط فيمن يعين
في احدى الوظائف ... (٣) الا يكون قد سبق الحكم عليه بعقوبة جنائية
او في جريمة مخلة بالشرف او الامانة ما لم يكن قد رد اليه اعتباره في
الحالتين » - وكان مقتضى نص هذه المادة هو انه يشترط لاعادة تعيين السادة
المذكورين ان يكون قد رد اليهم اعتبارهم الا انه لما كان القرار الجمهوري رقم
٢٩٢٧ لسنة ١٩٦٤ سالف الذكر قد صدر شاملا العفو عن العقوبات الاصلية
والتبعية والآثار المترتبة على الاحكام الصادرة ضد السادة المروضة حالتهم
فانه يترتب على هذا القرار اسقاط جميع العقوبات والآثار التي قد تقع بعد
صدوره ومن بينها الحرمان من التعيين في الوظائف العامة . ومن ثم فانه
يعتبر بمثابة رد الاعتبار للسادة المذكورين في مفهوم نص المادة السابعة من
قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة المشار اليه ، ولا يتطلب الامر في هذه
الحالة قضاء مدد معينة بعد صدور قرار العفو ويجوز اعادة تعيينهم عقب
صدور هذا القرار دون حاجة الى انتظار انقضاء المدد اللازمة لرد الاعتبار
القضائي او القانوني - بهذا مع مراعاة توافر الشروط الاخرى اللازمة فيمن
يعين في الوظائف العامة .

٥٣٣ (١٩٦٦/٥/٢٣)

٣٧٤ - قرار مجلس قيادة الثورة الصادر بصل الوفاء - لا يعتبر من قبيل الاحكام
التأديبية التي تمنع من اعادة التعيين الا بعد فوات المدة التي حددها القانون وانما هو من قبيل
الفصل غير التأديبي الذي لا يمنع من اعادة التعيين في وظائف الحكومة .

ومن حيث ان افعال المذكور لو اقتصت سبق تعيينه في البلديات وفصله
منها بقرار من مجلس قيادة الثورة وما اذا كان هذا يعين نفسه يستتبع
بطلان قرار تعيينه واعتباره معدوما مما يجيز صحته في أي وقت فان الفسخ
الذي يستتبع بطلان القرار ويجعله منعدما هو اشفاء واقعة كانت تمنع

تعيين (ه - إعادة تعيين (٢) بعد
بلوغ سن التقاعد - د - تعيين المجندين

قانونا من تعيينه وان قرار مجلس قيادة الثورة لا يعتبر من قبيل الاحكام
التأديبية التي تمنع من إعادة التعيين الا بعد قوات المدة التي حددها القانون
وانما هو من قبيل الفصل غير التأديبي الذي لا يمنع من إعادة التعيين في
وظائف الحكومة وعلى ذلك فان اغفال ذكر هذه المدة في استمارة مدة الخدمة
السابقة لا يستوجب اعتبار قرار تعيينه معدوما ومن ثم فانه لا يجوز سحبه .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية للقسم الاستشارى الى انه لا يجوز
سحب القرار الصادر بتعيين السيد / ...

(٦٣٩ (١٩٦٧/٥/٢١)

٣ - إعادة التعيين بعد بلوغ سن التقاعد

راجع : فصل (د فصل بسبب بلوغ السن (٣) مد الخدمة)

(د) تعيين المجندين والمتطوعين

راجع : خدمة عسكرية

(ه) اقلية المعينين

٣٧٥ - اقلية المعينين بناء على النجاح في امتحان مسابقة التعيين - تكون بحسب
ترتيب نجاحهم في هذا الامتحان وليس بحسب القواعد المنصوص عليها في المادة ٢٥ من القانون
رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ - مخالفة هذه القاعدة بانجراء ترتيب كالأقلية وفق حكم المادة ١١
الذكر ، والمجزأ على هذه المخالفة .

يبين من استعراض نصوص القانون ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام
موظفي الدولة ان المشرع قيد سلطة الادارة في التعيين في الوظائف العامة
فجعل اجتياز امتحان المسابقة شرطا لازما للتعيين في الوظائف العامة وقد
استهدف المشرع بهذا اقرار مبدأ المساواة في حق تولي الوظائف
العامة ورتب على هذا الشرط اثره الطبيعي ونتيجته المنطقية وهي وجوب
التزام ترتيب النجاح في المسابقة عند التعيين (١٦م من القانون (١) والمادة
٧ من لائحته التنفيذية) وذلك يقتضى حتما تحديد اقلية المعينين من
الناجحين في امتحان واحد على أساس الترتيب الذي اعتد به المشرع عند
التعيين وهو ترتيب النجاح في الامتحان .

وتطبيقا للمادة ٦٦ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ (١) على الوجه

(١) كتاب وظائف المادة ١٤ من القانون ٤٦ لسنة ١٩٦٤ .

التي انتهت اليه الجمعية العمومية في فتواها المشار اليها فانه يعين ان يكون تحديد اقدمية الموظف المشار اليه بالنسبة الى زملائه المعينين معه بمقتضى قرار واحد وهم جميعا من الناجحين في مسابقة واحدة على أساس الترتيب الذي اعتد به عند التعيين وفقا للمادة المشار اليها أي بحسب درجة الاسبقية الواردة في الترتيب النهائي لنتائج الامتحان التحريري والشخصي وعلى مقتضى ذلك يكون ترتيبه الاول في اقدمية الدرجة بعد المجندين الذين احتفظ لهم المشرع في المادة ٥٩ من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن الخدمة العسكرية بالاولوية في التعيين على زملائهم الناجحين في الامتحان اذا كان التعيين ترتب عليه . والفرع يأخذ حكم الاصل بالتبعية فلا يجوز ان يكون حق أحد الناجحين في الاقدمية اذا ما عين اوسع مدى من حقه عند التعيين في الوظيفة ولا يقدر في هذا النظر القول بان قرار ترتيب الاقدمية المذكور بالنسبة لزملائه قد صدر على خلاف حكم القانون وقد انشأ لهم مراكز ذاتية لا يجوز المساس بها الا عن طريق الطعن القضائي أو السحب الاداري في الميعاد المقرر قانونا . ذلك ان ترتيب اقدمية هؤلاء الزملاء وفقا للمادة ٢٥ من القانون ٢١٠ لسنة ١٩٥١ (١) لم يتم بقرار فردي صدر مستهدفا ترتيب اسبقية بينهم حتى يمكن أن ينشأ عنه مراكز ذاتية فلا يجوز المساس بها الا في الميعاد المقرر قانونا وانما تم هذا الترتيب بطريقة القيد بالسجل أي بوضع كشوف بترتيب الاقدميات على أساس القاعدة التنظيمية العامة التي تضمنتها المادة ٢٥ سالفة الذكر دون أن يصدر قرار فردي محدد للاسبقية . ومن ثم فان مثل هذا الترتيب لا يتحصن بقوات الميعاد المقرر قانونا لسحب القرارات الباطلة ويجوز تعديله في أي وقت بقصد أعمال التطبيق الصحيح لحكم القانون .

٩٧٨ (١٧ / ١١ / ١٩٦٠)

٣٧٦ - ترتيب اقدمية للموظفين المعينين في قرار واحد من الناجحين في مسابقة واحدة - يكون بحسب ترتيب النجاح في الامتحان - تطبيق ذلك على المراكز القانونية للموظفين الحاليين الذين دأبت لخدمتهم عند التعيين على أساس الضوابط الاخرى المنصوص عليها في المادة ٢٥ من قانون نظام موظفي الدولة .

سبق أن رأيت الجمعية العمومية للقسم الاستشاري للفتوى والتشريع انه في ترتيب اقدمية المعينين في قرار واحد من الناجحين في مسابقة واحدة يتعين التزام الضوابط المنصوص عليها في المادة ٢٥ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة أي على أساس المؤهل ثم الاقدمية في التخرج فان تساوبا تقدم الاكبر سناً - ويتأريخ ١٥ من يونيه سنة ١٩٦٠

(١) تقابل وتطابق المادة ١٦ فقرة ٢ من القانون ٤٦ لسنة ١٩٦٤ .

عرض ذات الموضوع على الجمعية .فارتأت فيه رأيا مخالفا حيث انتهت الى أنه في ترتيب اقليمية هؤلاء الموظفين يتعين الاعتسداد بالترتيب الذي اعتد به المشرع عند التعيين وهو ترتيب النجاح في الامتحان وذلك تأسيسا على أن المستفاد من نصوص القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ المشار اليه أن المشرع قيد سلطة الادارة في التعيين في الوظائف العامة فجعل اجتياز الامتحان شرطا لازما للتعين فيها وقد أراد المشرع بهذا الشرط اقرار مبدأ المسؤولية امام الوظائف العامة ومن ثم رتب على هذا الشرط أثره الطبيعي ونتيجته المنطقية وهو وجوب التزام ترتيب النجاح في المسابقة عند التعيين (المادة ١٦ من القانون والمادة ٧ من اللائحة التنفيذية) وهو الامر الذي يقضى حتما بتحديد اقليمية المعينين في قرار واحد من الناجحين في امتحان واحد على أساس الترتيب الذي اعتد به المشرع عند التعيين وهو ترتيب النجاح في الامتحان . اما عن المعايير المنصوص عليها في المادة ٢٥ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ (١) فانه لما كان المشرع قد استثنى بعض الحالات من شرط الامتحان فقد كان من الطبيعي تنظيم موضوع الاقليمية لمن يعينون في هذه الحالات ومن أجل ذلك وضع المشرع في المادة ٢٥ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ المتقدم ذكرها عدة معايير يلجأ اليها في هذا الصدد . فهي معايير خاصة بالمعينين عن غير طريق امتحان المسابقة دون غيرهم ممن يعينون عن طريق الامتحان وقد ثار التساؤل عن أثر تطبيق الفتوى الأخيرة على المراكز القانونية للموظفين الحاليين ممن رتب اقليميتهم عند التعيين على أساس الضوابط المنصوص عليها في المادة ٢٥ من قانون التوظيف .

ويتعين في هذا الصدد طبقا لما أشارت اليه فتوى الجمعية الصادرة بتاريخ ٩ من نوفمبر سنة ١٩٦٠ (٢) التفرقة بين فرضين .

الاول - أن يكون ترتيب الاسبقية بين هؤلاء الموظفين قد تم وفقا للضوابط المنصوص عليها في المادة ٢٥ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ المشار اليه بمقتضى قرار فردي صدر بقصد تحديد الاقليمية بينهم على نحو مقصود .

الثاني - ان يكون هذا الترتيب قد تم بوضع كشوف ترتيب الاقليميات على اساس القاعدة العامة التي تضمنتها المادة ٢٥ سالفة الذكر دون ان يصدر قرار فردي محدد للاقليمية .

ففي الحالة الاولى ينشئ القرار الفردي المحدود للاقليمية مراكز ذاتية لهؤلاء الموظفين لايحوز المساس بها الا في الميعاد المقرر قانونا لسحب القرارات المخالفة للقانون . ومقتضى ذلك انه لو فات هذا الميعاد وتحصن

(١) تقابل وتطابق المادة ١٦ فقرة ٢ من القانون ٤٦ لسنة ١٩٦٤ .

(٢) منشورة في القاعدة السابقة .

قرار ترتيب الاقليمية امتنع الافادة من فتوى الجمعية العمومية الصادرة بتاريخ ١٥ من يونيه سنة ١٩٦٠ يستوى بعد ذلك ان يكون هؤلاء الموظفين مازالوا في درجة بداية التعيين او رقاوا الى درجات اعلى وذلك حرصا على المراكز الذاتية وحماية لها من الزعزعة بعد ان استقرت بمقتضى قرارات ادارية وان كان قد شابها البطلان لمخالفتها لحكم القانون الذى كشفت عن وجهه الصحيح فتوى الجمعية العمومية سالفة الذكر الا انه وقد فات الميعاد المقرر قانونا لسحب القرارات الباطلة تكون قد تحصنت وذلك مراعاة للتوفيق بين مايجب ان يكون للادارة من حق فى اصلاح ما تنطوى عليه قراراتها من مخالفة قانونية وبين وجوب استقرار المراكز الذاتية المترتبة على هذه القرارات .

اما فى الحالة الثانية وهى حيث يكون ترتيب الاقليمية قد تم بغير قرار فردى استهدف ترتيب الاقليمية ففى هذه الحالة لا ينشأ للمذكورين اى مركز قانونى من هذا الترتيب ويكون من الواجب قانونا تعديله وفقا لحكم القانون ماداموا فى درجة التعيين المبتدأ اما اذا كانوا قد رقاوا الى درجه اعلى فانه لايجوز تعديل ترتيب اقساميتهم فى هذه الدرجة على مقتضى مايكشف عنه ترتيب الاقليمية فى الدرجة السابقة وفقا لفتوى الجمعية الصادرة بتاريخ ١٥ من يونيه سنة ١٩٦٠ الا اذا كان قرار الترقية لم يتحصن بفوات ميعاد الطعن فيه (١) .

ويخلص مما تقدم أن تطبيق فتوى الجمعية العمومية الصادرة بتاريخ ١٥ من يونيه سنة ١٩٦٠ والتي قررت مبدأ التزام ترتيب النجاش فى الامتحان فى تحديد اقليمية المعينين فى قرار واحد حيث يكون التعيين بامتحان مسابقة أن تطبيق هذه الفتوى مقيد بالا يكون من شأنه المساس بالمراكز الذاتية للموظفين الحاليين على النحو المشار اليه .

٣٧٧ (١٩٦١/٥/٢)

٣٧٧ - خلو قرار التعيين من تحديد الاقليمية - عدم الاختصاص لارء على التعيين - شموله لتحديد الاقليمية ضمنًا من تاريخ صدوره - عدم جواز التعرض لهذه الاقليمية الا بمطالبة القرار خلال ستين يوما من تاريخ العمل .

فى ٧ من اكتوبر سنة ١٩٥٩ صدر قرار من رئيس الجمهورية بتعيين ثمانية من المحامين فى وظائف وكلاء نيابة ادارية ولم يحدد القرار اقليمية لهم فى هذه الوظائف قاعثرت اقليميةهم من تاريخ التعيين مما ترتب عليه أن

(١) هذه الفقرة بين الاقليمية التى تكتسب حصانة وتلك التى لا تكتسب ارساما حكم المحكمة الادارية العليا فى الطعن رقم ٩١٢ لسنة ٢ ق بجلسة ١٩٥٩/١/٣ (كتابنا المحكمة الادارية العليا ق ١٠٢٨ ص ١٠٦٢) .

سبقتهم في الاقضية بعض من يلونهم في التخرج بعدد تتراوح بين سنة وثلاث سنوات .

وقد تقدم هؤلاء المعينين بطلبات لتعديل اقسيمتهم في الوظائف التي عينوا فيها بردها الى تاريخ صلاحيتهم للتعيين بها وهو تاريخ مضى سنة على قيدهم محامين امام المحاكم الابتدائية وذلك طبقا لنص المادة ٢٢ من قانون السلطة القضائية رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ التي احوالت الى حكمها المادة ٢٣ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ باعادة تنظيم النيابة الادارية والمحاكمات التأديبية واستندوا في ذلك الى احكام هذين القانونيين على النحو المفصل بتلك الطلبات .

وقد عرض هذا الموضوع على الجمعية العمومية للقسم الاستشاري بجلستها المتعقبة في ١٢ من فبراير سنة ١٩٦٤ فاستبان لها ان قرار التعيين - وان خلا نصه من تحديد اقسمة خاصة للمعينين - غير قاصر الاثر على التعيين وانما يشمل مناحي اخرى منها تحديد اقسمة المعين - طبقا للقاعدة العامة المقررة في المادة ٢٥ من قانون الموظفين (١) - في الوظيفة من تاريخ تعيينه فيها فيوضع في ترتيب الاقسمة بعد زملائه الذين سبقوه الى التعيين في هذه الوظيفة .

وطبقا لذلك فانه لا يجوز التعرض لتحديد الاقسمة التي شملها قرار التعيين ضمنا - على النحو السابق ، الا بمخاصمة القرار جميعا خلال ستين يوما من تاريخ العلم طبقا للقواعد العامة في شأن سحب وطلب الغاء القرارات الادارية الفردية فاذا مضت هذه المدة اكتسب القرار حصانة ضد السحب او الالغاء بجميع مناحيه بما فيها تحديد الاقسمة . ومن حيث ان السادة المعينين في الحالة المعروضة لم يطعنوا على قرار تعيينهم لاي سبب خلال ستين يوما من تاريخ علمهم به فان تعرضهم له الآن - وبعد فوات ذلك الميعاد - فيما تضمنه من تحديد الاقسمة يكون تعرضا غير مقبول شكلا وذلك دون مناقشة لما خذهم على القرار لفوات مناسبة ذلك بانقضاء ميعاد مخصصهم له على ما سبق .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى ان اقسمة السادة وكلاء النيابة الادارية المعروضة حالتهم قد استقرت عند تاريخ تعيينهم في ٧ من اكتوبر سنة ١٩٥٩ ولا يجوز ارجاع هذه الاقسمة الى اى تاريخ سابق لفوات ميعاد طلب ذلك .

(١١٧ / ٣ / ١٩٦٤)

(تعليق)

سبق للمحكمة الادارية العليا ان قررت في الطعن رقم ٧٧٥ لسنة ٤ ق

(١) تقابل وتطابق المادة ١٦ فقرة ٢ من القانون ٤٦ لسنة ١٩٦٤ .

بجلسة ١٣/٢/١٩٦٠ أن علم الفصاح القرار الصادر بتعيين معام بادارة قضاي الحكومة عن اقدمية خاصة له يعتبر أنه قد حدد اقدميته من تاريخ تعيينه ويجب عليه اللقن في هذا القرار خلال ستن يومه (كتابنا المحكمة الادارية العليا ق ١٣٤ ص ١٣٤)

٣٧٨ - القانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٦٣ بشأن تعيين خريجي الكليات والمعاهد العليا النظرية - التحديد القمية الخاضعين لاحكامه بالتاريخ التي حددته اللجنة الوزارية وهو ١٦ من ديسمبر سنة ١٩٦٣ - تقدم بعض الخريجين لمسابقة ديوان الموظفين والتجاح فيها وترشيح الديوان لهم في التاريخ لاحق لتاريخ ١٦ من ديسمبر سنة ١٩٦٣ لا يترتب عليه استبعادهم من تطبيق احكامه عليهم .

في ١٩ من نوفمبر سنة ١٩٦٣ رشح ديوان الموظفين بكتابه رقم ٤/١/١٠٤ السيد / ٠٠٠٠ الحاصل على ليسانس الحقوق لشغل وظيفة من الدرجة السادسة بالكادر الفني العالي (سابعة حاليا) بمصلحة التسويق الداخلي بناء على تجاحه في المسابقة رقم ١٠ لسنة ١٩٦٣ وصدر القرار رقم ٩٤ لسنة ١٩٦٣ في ٢٨ من ديسمبر سنة ١٩٦٣ بتعيينه بهذه الدرجة اعتبارا من تاريخ صدور القرار وباشر عمله بالمصلحة في ١ من يناير سنة ١٩٦٤ - وانه بالاستملاء من مصلحة التسويق الداخلي بالوزارة عن تاريخ حصول الموظف المذكور على مؤهله العالي وعن الدرجة التي كان يشغلها قبل حصوله على هذا المؤهل افادت بكتابتها رقم ٥٩٤ المؤرخ ٢٣ من فبراير سنة ١٩٦٧ بأن السيد المذكور لم يكن معينا بهذه المصلحة قبل حصوله على ليسانس الحقوق وقد حصل على الليسانس دور يونيو سنة ١٩٦٣ ويوجد بملف خدمته اقرار بأنه ليس له مدة خدمة سابقة بالحكومة .

ولما كانت المادة الاولى من قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٦٣ بشأن تعيين خريجي الكليات والمعاهد العليا النظرية تنص على أن : يعين خريجو الكليات النظرية بالجامعات والازهر والمعاهد العليا النظرية الآتي بيانهم بوظائف الدرجة السادسة بالكادرين الفني العالي والاداري في الوزارات والمصالح والهيئات العامة والحافظات واللقفات المعادلة لها في المؤسسات العامة وذلك في الوظائف الخالية حاليا او التي تنشأ بقرار جمهوري .

١ - الخريجون الذين حصلوا على مؤهلاتهم في المدة من أول يناير سنة ١٩٦٢ تاريخ العمل بهذا القانون .

٢ - خريجو مدرسة اللسن العليا والمعاهد العليا للخدمة الاجتماعية الذين لم يشملهم حكم قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٢٥ لسنة ١٩٦٢ المشار اليه .

٣ - الحريجون الذين تقدموا بطلبات لتعيين وفقا لاحكام قرار رئيس الجمهورية السالف ذكره ولم تتسع لهم الوظائف المنشأة بمقتضاه .

ويستبعد من الاختيار للتعيين وفقا تحكم هذه المادة الحريجون الذين يشغلون وظائف بالوزارات أو المصالح أو المحافظات أو الهيئات أو المؤسسات العامة أو بالشركات التابعة لها وعلى كل مرشح ان يقدم اقاراراً بأنه لا يعمل في احدى الوظائف المذكورة فإذا ثبت بعد ذلك عدم صحة اقراره فصل من الوظيفة التي عين فيها أخيراً ، كما تنص المادة الثالثة من هذا القانون على ان « تتولى حصر الحريجين واختيارهم وتوزيعهم وتعيينهم بالمهام المناسبة لمؤهلاتهم لجنة ٠٠٠ وللجنة تفسير احكام هذا القانون وتعتبر قراراتها في هذا الشأن تفسيراً تشريعياً ملزماً وتنشر في الجريدة الرسمية » ، ونصت المادة الخامسة من القانون المذكور على ان « يعمل به من تاريخ نشره » ، وقد تم نشر هذا القانون بالجريدة الرسمية في ١٤ من نوفمبر سنة ١٩٦٣ العدد ٢٦١ .

ولما كان القانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٦٣ قد صدر لمواجهة خريجي الكليات والمعاهد العليا النظرية الذين عددهم المادة الاولى منه والذين لا يعملون وقت نفاذ حكم القانون المذكور فان من يخضع لاحكامه من هؤلاء الخريجين تحدد اقدميتهم بالتاريخ الذي حددته اللجنة الوزارية المشار اليها وهو ١٦ من ديسمبر سنة ١٩٦٣ .

ومن حيث ان تقدم بعض الخريجين لمسايقه ديوان الموظفين والنجاح فيها وترشيح الديوان لهم وتعيينهم في تاريخ لاحق لتاريخ ١٦ من ديسمبر سنة ١٩٦٣ الذي حددته اللجنة الوزارية لتحديد اقدمية المعينين وفقا لاحكام هذا القانون - لا يترتب عليه استبعادهم من تطبيق احكامه عليهم مما يستتبع تحديد اقدميتهم في نفس التاريخ المذكور دون تاريخ القرار الصادر بتعيينهم فعلا في تاريخ لاحق .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية للقسم الاستشاري للفتوى والتشريع الى ان خريجي الكليات والمعاهد العليا النظرية الذين رشعوا من قبل ديوان الموظفين قبل صدور القانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٦٣ المتوافق في شأنهم شرائط تطبيقه تحدد اقدمياتهم في وظائفهم من تاريخ ١٦ من ديسمبر سنة ١٩٦٣ التاريخ الموحد الذي حددته اللجنة الوزارية لتشغيل خريجي الكليات والمعاهد العليا النظرية وليس من تاريخ صدور القرار بتعيينهم من تاريخ لاحق .

(١٩٦٧/٥/٢٠) ٦٢١

(و) فترة الاختبار

(تعليل)

مبدأ امتناع ترقية الموظف قبل قضاء فترة الاختبار بنجاح سبق ان

قررت المحكمة الإدارية العليا في العديد من أحكامها ومنها الطعن رقم ٨٢ لسنة ٤ ق بجلسته ١٩٥٩/٦/٢٧ والطعن رقم ١٠١٦ لسنة ٧ ق بجلسته ١٩٦٥/٣/٧ (كتابنا المحكمة الإدارية العليا ق ٦٨٣ ص ٧١٦) ، إلا أن المحكمة الإدارية العليا ترددت في إخضاع الموظف الذي له مدة خدمة سابقة لفترة الاختبار فقصت في الطعن رقم ٨٢ لسنة ٤ ق بجلسته ١٩٥٩/٧/٢٧ والطعن رقم ٦٤٢ لسنة ٩ ق ١٩٦٤/١٢/١٥ بأن مقتضى ضم مدة الخدمة السابقة أن « الشارع افترض أن مدة الخدمة السابقة قد اكتسبت الموظف الصلاحية للتعين بما يفنى عن وضعه تحت الاختبار » (كتابنا المحكمة الإدارية العليا ق ٦٨٤ ص ٧١٧) ، كما قصت في الطعن رقم ١٢٥٩ لسنة ٨ ق بجلسته ١٩٦٣/١٢/١٩ بأن « المقصود بفترة الاختبار هي الفترة التي تفتتح بها علاقة التوظيف ومن ثم لا تسرى على إعادة التعيين » (كتابنا المحكمة الإدارية العليا ق ٦٨٦ ص ٧١٨) . ولكن المحكمة العليا عدلت عن ذلك في الطعن رقم ٢٧٣ لسنة ٧ ق بجلسته ١٩٦١/٦/٢٤ والطعن رقم ١٢٥٠ لسنة ٨ ق بجلسته ١٩٦٥/١/٢٤ فقصت بأن فترة الاختبار « يجب أن يقضيها الموظف بمدة أصلية في ذات الوظيفة الداخلة في المهنة التي يعين فيها أو يعاد تعيينه فيها بصرف النظر عما يكون له من مدد عمل سابق كان قضاها على غير درجة أو بمكافأة شهرية » (كتابنا المحكمة الإدارية العليا ق ٧١٨ ص ٧١٩) ، ثم قررت في الطعن رقم ١٠١٦ لسنة ٧ ق بجلسته ١٩٦٥/٣/٧ اختلاف مجال نظام الاختبار عن مجال ضم مدد الخدمة السابقة وقررت أن « هناك شرطان يتعين توافرها حتى يعطى الموظف من قضاء فترة اختبار جديدة لولهما أن يكون تعيينه الجديد في ذات الدرجة وفي ذات الكادر ولأنهما أن يكون تعيينه الجديد في ذات الوظيفة أو في الأقل أن تكون الوظيفة السابقة متفقة في طبيعتها مع الوظيفة اللاحقة » . (كتابنا المحكمة الإدارية العليا ق ٦٨٧ ص ٧٣٠) ، واضطرت أحكام المحكمة الإدارية العليا على ذلك في الطعنون أرقام ١٠٥٧ لسنة ٨ ق بجلسته ١٩٦٥/١/٢٤ ، ٢٨ لسنة ٨ ق بجلسته ١٩٦٥/٢/٢٨ ، ٢٩٦ لسنة ٨ ق بجلسته ١٩٦٥/٤/٢٥ (كتابنا المحكمة الإدارية العليا ق ٦٩٠ ص ٧٢٤) واستقرت المحكمة العليا على هذا الاتجاه حيث أوضحت في الطعن رقم ٩٠٢ لسنة ٩ ق بجلسته ١٩٦٥/١٢/١٢ بعد أن أكدت المبادئ السابقة أنه « إذا تبين أن الموظف كان له مدة خدمة سابقة قبل تعيينه بالكادر العالي وفقد أمضى هذه المدة في خدمة الحكومة وتحت تصرفاتها وأشرفها فمضطلعاً بأعمالها يعينها أعمال الوظيفة الجديدة وعلى نفس مستواها ومسئولياتها وكانت تلك المدة تزيد عن المدة المقررة للاختبار فإنه لا يتصور في هذه الحالة إخضاع مثل هذا الموظف لنظام الاختبار (مجموعة أحكام المحكمة الإدارية العليا الصادرة عن المكتب الفني بمجلس الدولة - السنة ١١ ق ١٨ ص ١٥٤) .

والمقواعد التي أوستها المحكمة الإدارية في هذا الشأن والتي رددتها فتاوى الجمعية العمومية المنشورة في هذا الفصل ما زالت واجبة الإعمال في

نقل العمل بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ لتتطابق المادة ١٥ منه مع المادة ١٩ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ الملغى والذي صدرت في ظله هذه الاحكام والتلوى .

٣٧٩ - لا يجوز ترقية الموظف قبل قضاءه فترة الاختبار على ما يرام واستقرار وضعه الوظيفي بصفة نهائية - فترة الاختبار يجب ان يقضيها الموظف بصفة فعلية بغض النظر عما يكون له من عدد عمل سابقة .

طبقا لنص المادة ١٩ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة (١) ، يكون تعيين الموظف لأول مرة في خدمة الحكومة في أدنى الدرجات بوظائف الكادرين الفني والمالي والإداري ، ويكون تعيينه في هذه الوظائف تحت الاختبار لمدة حددها أقصى سنتان وهي فترة زمنية فعلية ، اراد الشارع ان يضع الموظف خلالها تحت رقابة الحكومة وإشرافها المباشر لامكان الحكم على مدى صلاحيته للقيام بالعمل الحكومي المسند اليه بما يستتبعه من مسؤوليات وما يتطلبه من استعداد وتأهيل خاصين ، وموقف الموظف أثناء فترة الاختبار هو موقف وظيفي معلق لا يستقر الا بعد قضاء هذه الفترة ومن ثم فانه لا يجوز تربيته الى الدرجة التالية قبل قضاء فترة الاختبار على ما يرام واستقرار وضعه الوظيفي بصفة نهائية ، وذلك بشيوت صلاحيته للبقاء في الوظيفة .

ولا يغير من هذا النظر ما قضت به المادة ٢٤ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ المشار اليه من حساب مدد العمل السابقة للموظف - كلها او بعضها - في تقدير الدرجة والمرتب وأقلعية الدرجة ذلك ان فترة الاختبار يجب ان يقضيها الموظف بصفة فعلية في ذات الوظيفة او الدرجة التي يعين او يعاد تعيينه فيها بغض النظر عما عسى ان يكون له من مدد عمل سابقة يجوز حسابها في تقدير الدرجة والمرتب وأقلعية الدرجة ولا يكون لحساب مدد العمل السابقة في اثر - في خصوص ترقية الموظف المعين تحت الاختبار الى الدرجة التالية - الا بعد ثبوت صلاحيته أولا للبقاء في الوظيفة بقضائه فترة الاختبار على ما يرام فلا يسوغ للموظف الذي ما زال في فترة الاختبار ان يتحلى بأقدميته في الدرجة بضم مدة خدمة سابقة له ، ليتوصل بذلك الى وجوب تربيته على أساس أقدميته بعد هذا الضم ، ذلك أنه خلال فترة الاختبار لا يعتبر صالحا للترقية قبل قضاءه تلك الفترة على ما يرام وثبوت صلاحيته فيها .

ولا يستثنى من ذلك الا حالة ما اذا كانت للموظف المعين مدة خدمة

(١) تقابل المادة ١٥ من القانون ٤٦ لسنة ١٩٦٤ .

سابقة في الحكومة تزيد على فترة الاختبار ، قضائها في ذات الوظيفة أو الدرجة التي أعيد تعيينه فيها ويتعين في هذه الحالة توفر شرطين أولهما أن يعين الموظف في ذات الدرجة وفي ذات الكادر وثانيهما أن يكون تعيينه الجديد في ذات الوظيفة أو أن تكون وظيفته السابقة متفقة في طبيعتها مع وظيفته الحالية .
فإن تخلف الشرطان المذكوران أحدهما أو كلاهما فإن تعيين الموظف في الوظيفة الجديدة يعتبر تعيينا لأول مرة في حكم المادة ١٩ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ سالف الذكر ، ويتعين على الموظف أن يقضى فترة اختبار جديدة ، لا يجوز ترقيته خلالها بقطع النظر عن مدة خدمته السابقة .

ويخصص مما تقدم أن ضم مدة خدمة سابقة في أدنى درجات التعيين لا يفتى عن قضاء فترة الاختبار اللازم قضائها في هذه الدرجة عند التعيين فيها ومن ثم فإنه لا يجوز ترقية الموظف - بمراعاة مدة خدمته المضمومة - إلا بعد قضائه فترة الاختبار على ما يرأم ، وبالتالي فإنه لا يسوغ للموظف أن يطمح في قرارات الترقية إلى الدرجة التالية لأدنى درجات التعيين الصادرة خلال تلك الفترة استنادا إلى الإقضية التي اكتسبها بضم مدة خدمته السابقة وذلك لتوقف ثبوت صلاحيته للترقية على قضائه الفترة المذكورة ، ويترتب على هذا أنه لا يجوز رد أقدمية الموظف في الدرجة التالية لأدنى درجات التعيين إلى تاريخ يقع خلالها فترة الاختبار المقررة له ، مع مراعاة الحالة التي يعنى فيها الموظف من قضاء فترة الاختبار - على الوجه السابق إيضاحه .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية إلى أنه لا يجوز ترقية الموظف من أدنى درجات التعيين إلى الدرجة التالية لها إلا بعد قضائه فترة الاختبار على ما يرأم وثبوت صلاحيته للبقاء في الوظيفة وذلك بقطع النظر عما عسى أن يكون له من مدد عمل سابقة يجوز حسابها في أقدمية الدرجة ، ومن ثم فإنه لا يجوز رد أقدمية الموظف في الدرجة التالية لأدنى درجات التعيين ، إلى تاريخ يقع خلال فترة الاختبار المقررة له طمنا في قرارات الترقية التي صدرت خلال تلك الفترة .

(١٩٦٥/٩/١٨) ٩٠٠ .

٣٨٠ - تعيين - خضوعه لشرط قضاء فترة الاختبار حتى في حالة ضم مدة الخدمة السابقة - يستثنى من ذلك حالة قضاء مدة الخدمة السابقة في إحدى الوظائف الداخلة في الهيئة - وفي ذات الدرجة والوظيفة التي يعاد التعيين فيها - ترقية - إجرائها قبل قضاء فترة الاختبار لا ينشئ فصل حق للموظف في الترقية .

استقر القضاء الإداري على أن حساب مدد الخدمة السابقة في الهيئات أو المؤسسات أو الأعمال الحرة لا يفتى عن قضاء فترة الاختبار مهما استغلت تلك المدد وذلك لأنه لا ارتباط بين جواز حساب مدد عمل سابقة سواء في

الحكومة أو في المؤسسات أو في الأعمال الخرة * بين تعيين الموظف لأول مرة تحت الاختبار طبقاً للمادة ١٩ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥٢ المشار إليه فكلما عين الموظف لأول مرة في إحدى الوظائف المبينة بهذه المادة تعين أن يكون تعيينه تحت الاختبار حتى ولو حسب له مدة خدمه سابقة ، ولا يستثنى من ذلك إلا في حالة ما إذا كانت مدة الخدمة السابقة قد قضيت في إحدى الوظائف الداخلة في الهيئة وفي ذات الدرجة والوظيفة التي يعاد تعيين الموظف فيها ويكون قد سبق أن أمضى فترة الاختبار بنجاح ففي هذه الحالة لا يجوز اخضاع الموظف لفترة الاختبار مرة أخرى بعد أن ثبت صلاحيته في مدة عمله السابقة .

ولما كانت المنظمة قضت مدة عملها السابقة بمدرسة خاصة معانة بالتلميذ ، والمدرسة الخاصة المعانة بالتلميذ - طبقاً لاحكام قوانين التعليم الخاص - المتعاقبة - تعتبر مؤسسة خاصة مملوكة لافراد أو جماعات وغير مملوكة للدولة ، وموظفو هذه المدارس لا يعتبرون موظفين عموميين وإنما يرتبطون بأصحاب المدارس بمقتضى عقود عمل فردية تخضع لاحكام قانون العمل ، ومن ثم لا تتوافر في هذه الحالة الشروط اللازم توافرها لعدم خضوع الموظف لفترة الاختبار وبالتالي يتعين أن يكون تعيين المنظمة الذي تم في أول ابريل سنة ١٩٥٨ في الدرجة الثامنة الفنية المتوسطة تحت الاختبار لمدة سنة على الأقل وستين على الأكثر - بالتطبيق للمادة ١٩ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ .

ولما كانت حركة الترقية التي تظلمت منها السيدة المذكورة قد تمت اعتباراً من ١٩٥٨/٧/٢١ ، أى في وقت لم تكن فيه المنظمة قد أمضت فترة الاختبار بعد فمن ثم لا ينشأ لها أصل حق في الترقية بموجب هذه الحركة ويكون تظلمها من عدم ترقيةها غير قائم على أساس سليم من القانون .

(١٩٦١/٨/١) ٧١٠

٣٨١ - فترة الاختبار - كيفية حسابها بالنسبة للمعدين *

كانت المادة ٦٨ من المرسوم بقانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٩ في شأن استقلال القضاء تنص على أن « يكون تعيين المساوين بالنيابة على مبدل الاختبار لمدة سنة على الأقل وستين على الأكثر » وقد رددت المادة ١٢١ من قانون السلطة القضائية رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ (١) هذا النص وأضافت إليه فقرة تقضى بسريانه « بالنسبة الى المساعدين بالنيابة اعتباراً من أول اكتوبر سنة ١٩٦١ » ويستفاد من هذا النص أن المشرع يشترط للتعيين في وظيفة أعلى عن وظيفة معاون النيابة قضاء فترة الاختبار ذلك أنه قصر شرط الاختبار على معاوني النيابة دون غيرهم من شاغلي الوظائف الأخرى ووضع حداً أدنى

لفترة الاختبار وهو سنة على الأقل وتنتهى هذه الفترة بالترقية الى وظيفة أعلى ولو قبل انقضاء عامين أو بانقضاء السنتين ولو لم يعين معاون النيابة فى وظيفة أعلى ، يؤيد هذا النظر أن المشرع حين نص فى قانون السلطة القضائية على أن « تلتى وظيفة معاون نيابة اعتبارا من أول أكتوبر سنة ١٩٦١ » ، أورد حكما جديداً اضافته للحكم الخاص بفترة الاختبار فنص على سريانه على مساعدى النيابة اعتبارا من أول أكتوبر سنة ١٩٦١ ، ولو لم يكن المشرع يعنى قصر فترة الاختبار على معانى النيابة لما كان فى حاجة الى اضافة هذا الحكم الجديد .

وقد سبق أن أفتت هذه الجمعية فى موضوع مماثل، وهى بصدد تطبيق المادة ١٩ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ فى شأن نظام موظفى الدولة المقابلة للمادة ١٢١ من قانون السلطة القضائية رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ « ان اختبار الموظف على هذا النحو للتحقق من صلاحيته لشغل الوظيفة يقتضى أن يمارس أعمال الوظيفة فعلا طيلة فترة الاختبار » وربت على ذلك أن الموظف الذى يعين أثناء فترة تجنيده لا يمارس أعمال وظيفته أثناء تلك الفترة ، فلا يتاح لهجة الإدارة تقدير درجة كفايته ولا مدى صلاحيته للقيام بأعباء الوظيفة التى أسندت اليه ومن ثم فلا يجوز حساب فترة الاختبار من تاريخ صدور قرار التعيين أثناء تأدية واجب الخدمة الوطنية وإنما تحسب هذه الفترة ابتداء من تاريخ ممارسة أعمال الوظيفة فعلا بعد انقضاء مدة التجنيد أما ما نص عليه المشرع فى المادة ٥٩ من قانون الخدمة العسكرية والوطنية من اعتبار المجند الذى يعين أثناء تجنيده فى حكم الممار فانه لا يعنى سوى تحديد وضع الموظف فى هذه الحالة بعد تخويله حق التعيين فى الوظائف أثناء فترة التجنيد ولا أثر لهذا النص فى خصوص ما تضمنه قانون نظام موظفى الدولة من تنظيم الاختبار تمهيدا للتعيين على النحو المبين فى المادة ١٩ منه . وانتهت الجمعية العمومية من ذلك الى أن « فترة الاختبار المنصوص عليها فى المادة ٣/١٩ من قانون نظام الدولة تبدأ بالنسبة لمن يعينون أثناء تجنيدهم من تاريخ تسلم أعمال الوظيفة فعلا لا من تاريخ صدور قرار التعيين » .

وهذا رأى ينطبق كذلك على معاونى النيابة ومساعدىها بعد إلغاء وظيفة معاون النيابة شأنهم فى ذلك شأن سائر موظفى الدولة لتماثل نص المادة ٣/١٩ من قانون نظام موظفى الدولة الذى ينص على أن « يكون التعيين فى الوظائف المشار إليها « لا أى أدنى الدرجات » تحت الاختبار لمدة سنة على الأقل وستين على الأكثر » ونص المادة ١٢١ من قانون السلطة القضائية المشار اليه ولا يغير من الأمر ما تقضى به المادة ٦٧ من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ فى شأن الخدمة العسكرية والوطنية من الاحتفاظ للموظف أو المستخدم أو العامل أثناء وجوده فى الخدمة العسكرية أو الوطنية بما يستحقه من ترقية

(١) يقابل ويتطابق المادة ١٢١ من القانون ٤٩ لسنة ١٩٦٦ الذى حل محله .

وعلاوات كما لو كان يؤدي عمله فعلا وضم مدة خدمته فيها لمدة عمله وحسابها في المكافآت أو المعاش . ذلك أن الاحتفاظ بالترقية في هذا المقام مشروط ابتداء بتوافر الشروط اللازمة لاستحقاق هذه الترقية والموظف الذي لم يقض فترة الاختبار لا يتوافر فيه شرط من شروط الترقية فلا يستحقها أصلا ومن ثم فلا يجوز الاحتفاظ له بها .

لهذا انتهى الرأي إلى أن فترة الاختبار تبدأ بالنسبة إلى معاوني النيابة وبالنسبة إلى مساعدي النيابة بعد الغاء وظيفة معاون النيابة من تاريخ تسلم أعمال الوظيفة وممارستها فعلا بعد انتهاء فترة التجنيد لا من تاريخ صدور قرار التعيين ومن ثم لا يدخل في حساب تلك الفترة المدة التي تقضي في الخدمة الوطنية وأنه لا يجوز تعيين معاون النيابة في وظيفة أعلى إلا بعد قضاء فترة الاختبار المنصوص عليها في المادة ١٢١ من قانون السلطة القضائية .

(١١٨) (١٩٦٠/٢/٩)

(تعليق)

ما ورد في هذه الفتوى من أن الجمعية العمومية سبق أن انتهت إلى أن فترة الاختبار تبدأ بالنسبة لمن يعينون أثناء تجنيدهم من تاريخ تسلم أعمال الوظيفة فعلا وإدراج الفتوى رقم ٣٢٠ بتاريخ ١٩٥٩/٥/١٠ (كتابتا فتاوى الجمعية العمومية قاعدة ١٦٣ ص ٢٥٩) . ويلاحظ أن الشارح قطع كل خلاف في هذا الصدد عندما نص في المادة ١٥ من القانون ٤٦ لسنة ١٩٦٤ التي حلت محل المادة ١٩ من القانون ٢١٠ لسنة ١٩٥١ على أنه « فيما عدا المعينين بقرار من رئيس الجمهورية يوضع المعينون لأول مرة تحت الاختبار لمدة سنة من تاريخ تسلمهم العمل » .

٣٨٢ - القرارات التي تصدرها إحدى الهيئات العامة بإنهاء فترة الاختبار - ورد هذه القرارات إلى تلويح التعيين - اعتبارها قرارات كائنت لا تخضع على دمجية - اعتبار القرارات الصادرة بمنع علاوات دورية بعد انقضاء سنة من التاريخ المبين في قرارات التشييت صحيحة غير مخالفة للقانون .

تنص لائحة موظفي هيئة قناة السويس في المادة ٩ منها على أن « التعيين لأول مرة في أدنى الوظائف يكون تحت الاختبار لمدة ستة شهور على الأقل وثلاث سنوات على الأكثر » ويجوز للهيئة في أي وقت خلال مدة الاختبار فصل الموظف إذا لم يحضر رضاها » .

وتنص المادة ١٣ من اللائحة المذكورة على اختصاص لجنة شئون الموظفين في الهيئة بالنظر في تشييت الموظفين المعينين تحت الاختبار وفي فصل غير الصالح منهم . . . وترفع توصياتها في هذا الشأن إلى عضو مجلس الإدارة المنتخب » .

وتنص المادة ٢٣ على استحقاق العلاوات الاعتادية في أول يوليو التالي لانقضاء سنة من تاريخ التثبيت :

وقد لاحظ ديوان المحاسبات أن الهيئة تصدر قراراتها بتثبيت بعض الموظفين وتسحب آثارها إلى تواريخ سابقة على صدور هذه القرارات وإن كان يراعى أن تكون هذه التواريخ بعد مضي فترة الحد الأدنى للاختبار ومن ثم فقد استطاع رأي إدارة الفتوى والتشريع لديوان المحاسبات في مدى شرعية سحب أثر قرارات التثبيت على النحو المشار إليه ، قرأت الإدارة المذكورة أنه لا يجوز سحب أثر قرارات تثبيت موظفي هيئة قناة السويس إلى تواريخ سابقة على صدورها .

وبعرض الأمر على الجمعية العمومية لاحظت أن الاستفادة من نص المادتين ٩ ، ١٣ من لائحة هيئة قناة السويس أن الموظف الذي يعين تحت الاختبار يكون صالحاً للتعيين في الوظيفة إذا اجتاز فترة الاختبار - منذ تاريخ تعيينه - وليس من تاريخ تثبيته - كما يعتبر الموظف الذي كشفت فترة الاختبار عن عدم صلاحيته لتولي الوظيفة غير صالح لها منذ تعيينه فيها أيضاً - فبهذه المثابة يعتبر تعيين الموظف معلقاً على شرط فاسخ هو ثبوت عدم صلاحيته في الوظيفة . ووفقاً للقواعد العامة إذا تخلف الشرط اعتبر التعيين صحيحاً ونافذاً منذ صدوره أما إذا تحقق الشرط اعتبر التعيين باطلاً منذ صدوره كذلك . وإن كان المشرع رعاية لصالح الموظف يعتبره صحيحاً في هذه الحالة إلى أن يتم فصل الموظف وذلك خروجاً على القواعد العامة .

وعلى ذلك فإن القرار الذي يصدر بانتهاء فترة الاختبار لا ينشئ للموظف مركزاً قانونياً جديداً وإنما هو يكشف عن مركز قانوني ثابت له منذ التعيين فهو قرار كاشف وليس منشئاً يكشف صلاحية الموظف لتولي الوظيفة في وقت تعيينه فيها والقول بغير ذلك من شأنه الإخلال بالمساواة بين مراكز الموظفين ، ذلك أن قرار إنهاء فترة الاختبار قد يتراخى صدوره لأسباب خارجة عن إرادة الموظف كاتباع إجراءات معينة أو عدم تيسر عقد لجنة شئون الموظفين لكل حالة فردية أو عدم إمكان عقدتها في تاريخ معين .

وخلاصة الجمعية العمومية إلى أن قرار إنهاء فترة اختبار الموظف لا يعد قراراً منشئاً وإنما هو قرار كاشف يكشف عن المركز القانوني الثابت للموظف منذ تعيينه وهو أنه صالح للتعيين في الوظيفة ، وبترتب على ذلك أن يسرى القرار الصادر بانتهاء فترة الاختبار منذ تاريخ تعيين الموظف وليس منذ صدوره ولا يعد بذلك منطوقاً على أثر رجعي لأن الرجعية في هذه الحالة تكون قد أملت طبيعة القرار ذاته ، كما هو الحال بالنسبة إلى القرارات المؤكدة والمفسرة والقرارات السابعة ، ومن مقتضى ذلك أنه يترتب على صدور ذلك القرار استحقاق الموظف لترتيب الوظيفة وبدلاتها وتحديد أقسميته في الدرجة منذ تاريخ التعيين فيها واستحقاقه للعلاوات الدورية وصلاحيته للترقية إلى وظيفة

تعيين (٥ - الماملون في القطاع العام
(١) التعيين في غير أدنى الدرجات)

أعلى وهذه الآثار تترتب للموظف منذ تاريخ التعيين في الوظيفة لا منذ صدور قرار التثبيت فيصبح بعد تثبيته كما لو كان موظفاً مثبتاً منذ تاريخ تعيينه من جميع الوجوه ، - بل أن هذه الآثار لا تتصلط أصلاً أثناء فترة الاختبار وإنما يتمتع بها الموظف رغم أن موقفه الوظيفي معلق - ويمكن تبرير ذلك بأنه مادام تعيينه معلقاً على شرط فاسخ فإنه يعتبر تعييناً صحيحاً وناظراً إلى أن يتحقق الشرط - ومن ثم تترتب آثار التعيين الصحيح جميعاً منذ صدوره .

أما الآثار التي لا تترتب مباشرة وبقوة القانون على اعتبار الموظف صالحاً للتعيين في الوظيفة وإنما يحتاج اسنادها إلى الموظف إلى تدخل من جهة الإدارة باصدار قرار تفرخص فيه بسلطة تقديرية ومثال ذلك قرار الترقية هذا النوع من الآثار يتصلط أعماله خلال فترة الاختبار لأنه ما دام الموظف في مركز وظيفي معلق من حيث بقائه في الوظيفة فإنه لا يسوغ والحال كذلك ترقيته إلى درجة أعلى .

ومن حيث أنه في ضوء ما تقدم وترتيباً عليه يكون القرار الذي تصدره هيئة قناة السويس بتثبيت موظف اعتباراً من تاريخ سابق على تاريخ صدور القرار ، والقرار الذي تصدره بمنح الموظف علاوة دوريه اعتباراً من انقضاء سنة على تاريخ التثبيت المعلن في قرار التثبيت كل من هذين القرارين لا ينطوى على أثر رجعي ومن ثم لا يكون مخالفاً للقانون .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية إلى أن القرارات التي تصدرها هيئة قناة السويس بانتهاء فترة الاختبار بالنسبة إلى بعض موظفيها اعتباراً من تاريخ سابق على تاريخ صدور القرار - تعتبر قرارات كاشفة ومن ثم فلا تنطوى بذلك على مخالفة للقانون ، وكذلك الحال بالنسبة إلى القرارات الصادرة بمنحهم علاوات دوريه بعد انقضاء سنة من تاريخ تثبيت كل منهم .

(١٠٦ (٢٧ / ١ / ١٩٦٤)

١ - التعيين في غير أدنى الدرجات

١ - التعيين في غير أدنى الدرجات

٢ - المسابقة وتعيين خريجي الجامعة

١ - التعيين في غير أدنى الدرجات

(تعليق) .

ما كانت تجيزه المادة السادسة من القرار الجمهوري رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ من تعيين موظفي الحكومة والمؤسسات العامة والشركات التابعة لها في وظائف الشركات بأجور تجاوز مرتباتهم الأصلية بما لا يزيد على ١/٦ ألفي بمقتضى قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ باصدار نظام العاملين

بالقطاع العام ، وقد نصت المادة السادسة من هذا النظام على أنه «
..... لا يجوز التعيين بوظائف المؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية
التابعة لها من العاملين الذين تركوا الخدمة في الحكومة أو المؤسسات العامة
والوحدات الاقتصادية التابعة لها إلا في وظائف ذات فئات لا تتجاوز فئاتهم
الاصلية وبمرتبات لا تتجاوز المرتبات الاصلية ، ويكون التعيين على خلاف ذلك
بقرار من رئيس الجمهورية » .

٣٨٣ - الإدارات القانونية بالمؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادي - تنظيمها تطبيقا
خاصا بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٧٠ لسنة ١٩٦١ - لا يلهم منه توفير مزايا وتقليص لاعداد
هذه الإدارات بتفردون بها دون باقي موظفي الإدارات الأخرى بالمؤسسة - تعديل أحكام التعيين
في غير أدنى الدرجات - يسرى بالضرورة على موظفي الإدارات القانونية .

انه وان كان قد أفرد للإدارات القانونية بالمؤسسات العامة ذات الطابع
الاقتصادي تنظيم خاص بمقتضى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٧٠ لسنة
١٩٦١ إلا أن المتبع لاحكام هذا القرار يتبين له أنها قد هدفتم في المقام الاول
وقصصت اعتبارا رئيسيا هو توفير نوع من الاستقلال لهذه الإدارات حتى
تضطلع بالمستويات التي ناطها بها ذلك القرار في جو من الحيطة والضمان .
ولم يذهب القرار في أى حكم من أحكامه الى توفير مزايا وظيفية لاعضاء هذه
الإدارات يتفردون بها دون باقى موظفي المؤسسة في اداراتها الأخرى بل ان
نصوص القرار - على العكس من ذلك - قد حرصت دائما في تبيانها لما تعرضت
له من الثنوثن الوظيفية لاعضاء الإدارات القانونية الى التسوية في الحكم بينهم
وبين باقى موظفي المؤسسة اما بترديد الاحكام الواردة بنظام هؤلاء الموظفين
الصادر بالقرار الجمهورى رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ أو بالإحالة الى هذه الاحكام
- فالمادة الثالثة من قرار تنظيم الإدارات القانونية رقم ١٥٧٠ لسنة ١٩٦١
تنص على أن « يضع مجلس ادارة المؤسسة لائحة بنظام العمل في الادارة المذكورة
وترتيب الوظائف والدرجات فيها في حدود القواعد المقررة في القرار
الجمهورى رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ باصدار لائحة نظام موظفي وعممال
المؤسسات العامة » . والمادة الرابعة من ذلك القرار تنص على أن « يجوز
لمجلس الادارة التعيين في غير أدنى الدرجات ومراعاة الخدمة السابقة والخبرة
السابقة الخاصة للتعينين في هذه الادارة » . وهذا النص يكاد يكون ترديدا
متطابقا للحكم الوارد بالمادة الرابعة من القرار الجمهورى رقم ١٥٢٨ لسنة
١٩٦١ . وتنص المادة الخامسة من القرار الجمهورى رقم ١٥٧٠ لسنة ١٩٦١
على أنه « يجوز لمجلس الادارة أن يمنح بدلات طبيعة عمل ومكافآت تشجيعية
لمن يبدون نشاطا ظاهرا في خدمة القضايا والمسائل التي يباشرونها وذلك
مع مراعاة الاحكام التي تتضمنها لائحة نظام موظفي وعممال المؤسسات العامة
المشار اليها » .

تعيين (د - العاملون في القطاع انعام
(١) التعيين في غير ادنى الدرجات)

ويتضح من ذلك أن القرار الجمهوري رقم ١٥٧٠ لسنة ١٩٦١، قد ساوى في الحكم - بالترديد والإحالة - بين أعضاء الإدارة القانونية وباقي موظفي المؤسسة وذلك فيما يتعلق بالتعيين في غير أدنى الدرجات ومنح بدلات طبيعة العمل بحيث يسرى على هؤلاء الأعضاء ما يسرى على أولئك الموظفين .

وبتعديل أحكام التعيين في غير أدنى الدرجات ومنح بدلات طبيعة عمل بالنسبة الى موظفي المؤسسة بمقتضى القرار الجمهوري رقم ١٠٨٠ لسنة ١٩٦٢ الذي عدل بعض أحكام لائحة نظام موظفي وعمال المؤسسات العامة فإن هذا التعديل يسرى بالضرورة وبحكم التزام التفسير المتفق مع الاتجاه الذي قضاه ذلك القرار على أعضاء الإدارة القانونية . ذلك أن هؤلاء الاعضاء لا يعدون أن يكونوا من موظفي المؤسسة فيسرى في شأن تعيينهم في غير أدنى الدرجات بها القواعد المتعلقة بذلك والتي أوردها القرار الجمهوري رقم ١٠٨٠ لسنة ١٩٦٢ طالما أن ترتيب الوظائف والدرجات بالإدارة القانونية إنما يتم في حدود قواعد القرار الجمهوري رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ وذلك بصريح نص المادة الثالثة من قرار تنظيم الإدارات القانونية رقم ١٥٧٠ لسنة ١٩٦١ .

٥٨٩ (١١٦٣/١٠/٢٣)

٣٨٤ - لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الصادرة بالقرار الجمهوري رقم ٢٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ اجازتها التعيين بوظائف الشركات - قبل تمام تعادل وظائفه بجداول الوظائف المرفق باللائحة - شروط ذلك .

انه عن مدى جواز التعيين في وظائف الشركة طبقا لكادرها دون تقييد بفئات جدول المرتبات المرافق لنظام العاملين بالشركات حتى يتم وضع هذا الجدول للشركة فإن المادة الخامسة من النظام وضعت الشروط العامة للتعيين وأوردت المادة السادسة حكم تعيين الموظفين السابقين بالحكومة والمؤسسات العامة والشركات وجاءت المادة السابعة بحكم التعيين رأسا في وظائف الفئة السادسة فما فوقها وفي المادة التاسعة نص يحدد الاجر عند التعيين بالحد الأدنى المقرر بجدول ترتيب الاعمال ويبين من هذه النصوص وباقي مواد النظام أنه لم يحظر التعيين في وظائف الشركات وإنما وضع أحكامه وضبط قواعده ومن ثم فانه اذا كان التعيين جائزا من تاريخ العمل بالنظام فانه مقيدا بأحكام نصوصه فلا يجوز اجراؤه طبقا لقواعد الشركة فيما تعارضه من أحكام النظام ويتعين لذلك التزام هذه الأحكام حتى قبل وضع جدول وظائف الشركة بعد تصنيفها وتقييمها ومعادلتها . فإذا رغببت الشركة في اجراء تعيين بها في الحالة من تلك التي واجهتها المادتان ٦ و٧ من النظام تعين التزام أحكامها وفيما عدا ذلك يكن للشركة ان تجرى التعيين بقئة دون السادسة بشرط

التزام أدنى المربوط دون مجاوزة على أن يلتزم في ذلك القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٨ في شأن وظائف الشركات المساهمة والمؤسسات العامة .

(٢٠٢١ / ١١ / ١٩٦٣)

٣٨٥ - لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الصادرة بالقرار الجمهوري رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ - نص ثلاثة ٦ منها على اجازة تعين موظفي الحكومة والمؤسسات العامة والشركات التابعة لها في وظائف الشركات باجود تتجاوز مرتباتهم الاصلية بما لا يزيد على ١٠٪ منها - سريان ذلك على الطيب بالكلف بالفعل في الحكومة .

تنص المادة السادسة من نظام العاملين بالشركات على أنه « يجوز تعيين موظفي الحكومة والمؤسسات العامة والشركات التابعة لها في وظائف الشركة باجود تتجاوز مرتباتهم الاصلية في الحكومة والمؤسسات العامة أو الشركات التابعة لها بما لا يزيد على ١٠٪ من مرتباتهم اذا تم التعيين خلال سنتين من تاريخ تركهم الخدمة ويجوز تعيين هؤلاء باجر يزيد على ذلك بقرار من رئيس الجمهورية » - وتنص المادة التاسعة على أنه « مع عدم الاحتلال بأحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٦٢ لسنة ١٩٦٢ يحدد اجر العامل عند تعيينه بالحد الأدنى المقرر بجدول ترتيب الاعمال » .

وبتطبيق ما سبق فان الطبيب النش رشح للتعيين في شركة النصر للكيماويات البترولية كان مكلفا بالقوات المسلحة ومن ثم ينسحب عليه المركز الشرطي الخاص بالوظيفة التي كلف بالقيام بصلها بجميع التزاماتها ومزاياها في الحدود التي تنص عليها القوانين واللوائح ويصبح بهذه المثابة شأنه شأن غيره من الموظفين فينصرف اليه حكم المادة السادسة المذكورة ويجوز تعيينه في وظيفة بالشركة باجر يزيد على مرتبه الاصلية بالا بجاوز ١٠٪ منه اذا تم التعيين خلال سنتين من تاريخ تركه الخدمة ولا يغير من ذلك أن يكون حساب الاجر على هذا الوجه لا يطابق الحد الأدنى المقرر بجدول ترتيب الاعمال المرافق للنظام المذكور وهو الحد الذي يحدد عنده الاجر طبقا للمادة التاسعة المشار اليها - ليس ذلك لان النص الوارد بالمادة التاسعة يواجه بالضرورة الصورة العاذية للتعيين المبتدأ والتي يخرج عنها التعيين الجائز طبقا للمادة التاسعة وينفرد التعيين عندئذ بحكم هذه المادة دون أن ينسحب اليه حكم المادة التاسعة .

(٢٠٢١ / ١١ / ١٩٦٣)

٣٨٦ - ثلاثة ٦ من لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الصادرة بالقرار الجمهوري رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ نصها على جواز تعين موظفي الحكومة والمؤسسات العامة

تعيين (ذ - العاملون في القطاع العام
(١) التعيين في غير هذين القطاعين)

في وظائف الشركات بأجور تتجاوز مرتباتهم الأصلية بما لا يزيد على ١٠٪ منها - المقصود بالترتيب
الأصل في مفهومه المادة -

إن المقصود بالأجر الأصلي في تطبيق المادة السادسة من لائحة العاملين
بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الصادرة بالقرار الجمهوري رقم ٣٥٤٦
لسنة ١٩٦٢ هو المقابل المالي الذي يستحقه العامل لقاء عمله دون نظر إلى
أي اعتبار آخر فيخرج عن ذلك إعانة الغلاء المقررة بسبب زيادة نفقات المعيشة
والبدلات على اختلاف أنواعها والتي لا تقرر إلا لمواجهة الظروف التي يؤدي
فيها العمل - أما العلاوات فإنها تلحق بالأجر الأصلي بمجرد استحقاقها لأنها
تقرر دورياً لقاء العمل لا بسبب عنصر أو ظرف خارجي عليه وعلى ذلك فإذا
كان غلاء المعيشة والبدلات لا تدخل في مدلول المرتب الأصلي فإن العلاوات
تدخل في هذا المدلول - ويتعين التزام هذا المعنى لتحديد الأجر طبقاً للمادة
السادسة فلا يجوز التعيين بمقتضى هذه المادة بأجر يزيد على المرتب الأصلي
السابق بأكثر من ١٠٪ دون مساس بإعانة الغلاء التي كانت تلحق بهذا
المرتب ليعمل المعين مستحقاً لها مع مرتبه محسوباً على أساس المادة السادسة -
ففي حالة الطبيب السابق لا يجوز تعيينه بأكثر من ١٨ جنيهاً و ٧٠٠ مليم
(مرتبه لأصلي + ١٠٪ منه) مضافاً إلى ذلك غلاء المعيشة فقط الذي كان
يتقاضاه في عمله السابق بشرط أن يتم تعيينه خلال سنتين من تاريخ تركه
هذا العمل ومع مراعاة أنه إذا كان مقرراً للوظيفة التي عين بها في الشركة
أي بدلات طبقاً للقانون فإنه يستحقها في عمله بهذه الوظيفة -

(٢٠٢١ / ١١ / ١٩٦٣)

٣٨٧ - لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الصادرة بالقرار
الجمهوري رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ - اجتزتها في المادة السادسة تعيين موظفي الحكومة والمؤسسات
العامة والشركات التابعة لها في وظائف الشركة بأجور تتجاوز مرتباتهم الأصلية بما لا يزيد على
١٠٪ - نص المادة الثانية على عدم سريان القواعد والنظم الخاصة بإعانة غلاء المعيشة على
العاملين باللائحة لا يعني للسبب بإعانة الغلاء التي كان يتقاضاها المعينون طبقاً للمادة السادسة
في الجهة السابقة -

إن المادة الثانية من قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢
باصدار لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة تنص على
عدم سريان القواعد والنظم الخاصة بإعانة غلاء المعيشة على العاملين بإحكام
هذا النظام ، وتنص المادة السادسة من النظام المذكور على جواز تعيين موظفي
الحكومة والمؤسسات العامة والشركات التابعة لها في وظائف الشركة بأجور
تتجاوز مرتباتهم الأصلية في الحكومة أو المؤسسات العامة أو الشركات
التابعة لها بما لا يزيد على ١٠٪ من مرتباتهم إذا تم التعيين خلال سنتين من

م ٤٢ فتاوى

تاريخ تركهم الخدمة ويجوز تعيين هؤلاء بأجر يزيد على ذلك بقرار من رئيس الجمهورية ، ثم إبقاء الغلاء العاشر في ذلك النظام بأحكام انتقالية وختامية. منها أن يستمر العاملون بأحكامه في تقاضي مرتباتهم الحالية بما فيها إعانة الغلاء وذلك بصفة شخصية حتى تتم تسوية حالاتهم طبقاً لأحكام النظام وإن العاملين الذين يتقاضون مرتبات تزيد عما يقرر لهم بمقتضى التعادل المشار إليه في المادة ٦٤ من النظام يمنحون مرتباتهم التي يتقاضونها فعلاً بصفة شخصية على أن تستهلك الزيادة مما يحصل عليه العامل في المستقبل. من البدلات أو علاوات الترقية .

وبين من مجزوع أحكام تلك النصوص أن النظام المشار إليه حتى التي إعانة الغلاء لم يقصد إلى انقاص أجور العاملين بالشركات في أي صورة من الصور بل حرص على الاحتفاظ لهم بأوضاع مرتباتهم إذا كان تطبيق النظام يحدد لهم مرتبات أقل . وفي نفس الاتجاه يعمّن تفسير حكم المادة السادسة المشار إلى نصها بحيث لا يؤدي تطبيقها إلى الانتقاص من حقوق موظفي الحكومة والمؤسسات والشركات عند تعيينهم بأحدى الشركات التابعة للمؤسسات العامة ، يؤكد ذلك أن ظاهر نص تلك المادة يجيز إفادة أولئك الموظفين إلى حد لا يقال فيه فإجاز تعيينهم بأجور تزيد على مرتباتهم الأصلية السابقة بما لا يجاوز ١٠٪ من هذه المرتبات وعلى ذلك فإن التعمين بهذه الزيادة لا يحرم الموظف من إعانة الغلاء التي كان يتقاضاها في الجهة السابقة. وتعمّن الاحتفاظ له بما ضمن أجره الذي يعين به في الشركة ، والقول بغير ذلك - أي باستبعاد الإعانات من الأجر الذي يعين به - يؤدي حتماً إلى أن يصبح أجر المعين في الشركة بما يجاوز ١٠٪ من مرتبه الأصلي أقل مما كان يتقاضاه في الجهة السابقة من مرتب أصلي وإعانة غلاء وهو ما يبدو أن اتجاه أحكام النظام تخالفه ولا تقصد إليه .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية إلى أنه يجوز تعيين موظفي الحكومة والمؤسسات العامة والشركات التابعة لها في وظائف الشركة بأجور تجاوز مرتباتهم الأصلية بما لا يزيد على ١٠٪ منها وذلك بدون مساس بإعانة غلاء المعيشة إلا إذا كان المرتب السابق شاملاً إعانة الغلاء فعندئذ تكون زيادة العشرة في المائة من هذا المرتب الشامل .

(١٩٦٣/١٠/١٥) ١١١٥

٣٨٨ - صدور قرار من مجلس إدارة المؤسسة بتعيين عامل يلزم تعيينه قرار جمهوري - يجعل قرار التعمين مشوباً بصبغ انتصاب السلطة ومن لم يكون منعماً - عدم جواز الاعتداد. بأى ترقية مبنية على هذا القرار - الاستناد في تصحيح هذه القرارات إلى القرار الجمهوري رقم ٤٧٤٩ لسنة ١٩٦٥ في جاز .

ان القرار الجمهوري رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ باصدار نظام العاملين بالمؤسسات العامة - والمعمول به اعتبارا من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية في ٩ من مايو سنة ١٩٦٣ - ينص في مادته الاولى على أن « تسرى احكام لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الصادر بها قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ على العاملين في المؤسسات العامة ... ويكون لمجلس ادارة المؤسسة الاختصاصات المقررة لمجلس ادارة الشركة - اما الاختصاصات المقررة في تلك اللائحة لمجلس ادارة المؤسسة فيباشرها الوزير المختص » . كما تنص المادة السادسة من اللائحة المشار اليها على أن « يجوز تعيين موظفي الحكومة والمؤسسات العامة والشركات التابعة لها في وظائف الشركة بأجور تتجاوز مرتباتهم الاصلية في الحكومة أو المؤسسات العامة أو الشركات التابعة لها بما لا يزيد على ١٠٪ من مرتباتهم اذا تم التعيين خلال سنتين من تاريخ تركهم الخدمة » .

ويجوز تعيين هؤلاء بأجر يزيد على ذلك بقرار من رئيس الجمهورية « وتنص المادة السابعة من اللائحة ذاتها على أنه « فبا عدا من نص عليهم في المادة السابقة لا يجوز التعيين رأسا في وظيفة من آلفة السادسة فما فوقها الا اذا اقتضت الضرورة ذلك لصالح الانتاج ، ولا مكان الافادة من ذوى الكفاءة والخبرة الخاصة - ويكون التعيين في هذه الحالة بقرار من رئيس الجمهورية بناء على طلب مجلس ادارة الشركة وموافقة مجلس ادارة المؤسسة » .

ومقتضى هذه النصوص إنه اعتبارا من تاريخ العمل بالقرار الجمهوري رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ في ٩ من مايو سنة ١٩٦٣ - لا يجوز تعيين الموظفين السابقين بالحكومة والمؤسسات العامة والشركات التابعة لها في وظائف المؤسسات العامة - خلال سنتين من تاريخ تركهم الخدمة - بأجور تتجاوز مرتباتهم التي كانوا يتقاضونها في وظائفهم السابقة بما يزيد على ١٠٪ من هذه المرتبات ، الا بقرار من رئيس الجمهورية ... كما لا يجوز تعيين الموظفين المذكورين رأسا في وظائف المؤسسات العامة من الفئة السادسة فما فوقها - بعد مضي سنتين من تاريخ تركهم الخدمة في وظائفهم السابقة الا بقرار من رئيس الجمهورية ، بناء على طلب مجلس ادارة المؤسسة وموافقة الوزير المختص ولو كن تعيينهم بأجور لا تتجاوز مرتباتهم التي كانوا يتقاضونها في وظائفهم السابقة بأكثر من ١٠٪ .

فاذا كان الثابت ان الدكتور كان قد استقال من النيابة العامة عندما كان يشغل وظيفة وكيل نيابة - في ٨ سبتمبر سنة ١٩٥٧ واشتغل بالمحاماة ثم عين اعتبارا من ١٩ يوليو سنة ١٩٦٤ - أى بعد مضي أكثر من سنتين من تاريخ تركه الخدمة بالنيابة العامة - مديرا للشئون القانونية بالمؤسسة العامة للانباء والنشر الصادر بانشائها قرار رئيس

الجمهورية رقم ١٨١٣ لسنة ١٩٦١ التي أصبحت بمقتضى قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٢٩٥ لسنة ١٩٦٥ الذي عمل به اعتبارا من أول يوليو سنة ١٩٦٤. تسمى المؤسسة المصرية العامة للتأليف والانباء والنشر بعدد إجماع المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر فيها - وكان تعيينه بالمؤسسة المشار إليها في الدرجة الرابعة رأسا وبمرتبة يزيد على ١٠٪ من المرتبة الذي كان يتقاضاه في النيابة العامة عند استقالته منها - ومن ثم فإنه ما كان يجوز تعيينه في هذه المؤسسة إلا بقرار من رئيس الجمهورية بناء على طلب مجلس إدارة المؤسسة وموافقة الوزير المختص ، وذلك طبقا لنص المادة الأولى من القرار الجمهوري رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ آنف الذكر ، ولنص المادتين السادسة والسابعة من لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الصادر بها القرار الجمهوري رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ التي تسرى في شأن العاملين بالمؤسسات المذكورة باعتبارها مؤسسة عامة في تطبيق أحكام قانون المؤسسات العامة الصادر بالقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ ، وفقا لنص المادة ٣٤ منه بحكم كونها من المؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادي القائمة وقت صدور هذا القانون بموجب نص المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٨١٣ لسنة ١٩٦١ الصادر بإنشائها - ولما كان سيادته - بحسب الظاهر من الأوراق - لم يصغر بتعيينه قرار جمهوري - بل عين بقرار من مجلس إدارة المؤسسة - فإن هذا القرار يكون صادرا من غير مختص ومشوبا بميب اغتصاب السلطة، ومن ثم يكون منعهما - ولا يترتب عليه نشوء أى مركز قانوني للسيد المذكور في المؤسسة يمكن الاعتداد بأثره في خصوص الترقية اذ لا يعتبر من الناحية القانونية أنه قد شغل وظيفة فيها وتبعاً لذلك يكون القراران الصادران بترقيته إلى الدرجتين الثالثة ثم الثانية بالمؤسسة قد وردا على غير محل ، ووقعا بنورهما منعهم .

ولا يسوغ الاستناد - في هذا الخصوص - إلى القرار الجمهوري رقم ٤٧٤٩ لسنة ١٩٦٥ بتقرير استثناء من أحكام لائحة نظام العاملين بالمؤسسات العامة والشركات التابعة لها - الذي قضى بتصحيح القرارات الإدارية الصادرة بترقيات أو بمنح علاوات أو اجراء تسويات للعاملين بالمؤسسات العامة التي كانت قائمه عند صدور القرار الجمهوري رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ والتي أنشئت بعد العمل بهذا القرار ذلك أن مجال اعمال احكام القرار الجمهوري رقم ٤٧٤٩ لسنة ١٩٦٥ لا يتناول بالتصحيح قرارات التعيين ولو كانت مجرد قرارات باطلة لا منعلة لانه اقتصر على القرارات الادارية الصادرة بترقيات أو بمنح علاوات أو اجراء تسويات كما انه من ناحية أخرى ليس من شأنه تصحيح قرارات الترقية المنعلة - اذ انها لا تعتبر قرارات ادارية - وانما مجرد اعمال جارية - لا يلحقها التصحيح ،ومن ثم فإنه في الخصوصية المروضة لا يترتب على صدور القرار الجمهوري رقم ٤٧٤٩ لسنة ١٩٦٥ آنف الذكر ، تصحيح القرارات المنعلة الصادرة بتعيين

تعيين (د - العاملون في القطاع العام
(١) التعيين في غير ادنى الدرجات)

وترقية الدكتور ٠٠٠ في المؤسسة المصرية العامة للتأليف والنشر •

(٣٠٨) ١٩٦٦/٢/١٥

٣٨٩ - القرار الجمهوري رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ باصدار لائحة نظام العاملين - نص.
المادة ٦ منه على جواز تعيين موظفي الحكومة والمؤسسات العامة والشركات التابعة لها في وظائف الشركة بأجور تتجاوز مرتباتهم الأصلية بما لا يزيد على ١٠٪ إذا تم التعيين خلال سنتين من تاريخ تركهم الخدمة - وورد هذا الحكم استثناء من الأصل العام المقرر في المادة ٩ من هذه اللائحة القاضي بتحديد أجر العامل عند تعيينه بالحد الأدنى المقرر بحلول ترتيب الأعمال - مؤدى ذلك اخضاع تعيين المذكورين في المادة ٩ وتحديد مرتباتهم لنظام خاص متميز لا محل معه لتطبيق حكم المادة ٩ - تقع هذا الوضع تبعاً للائحة المشار إليها وصدر القرار الجمهوري رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ باصدار لائحة نظام العاملين بالقطاع العام متفهمنا حكماً مغايراً في المادة ٧ منه •

إن قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ باصدار لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة قد نص في المادة السادسة منه على أنه « يجوز تعيين موظفي الحكومة والمؤسسات العامة والشركات التابعة لها في وظائف الشركة بأجور تتجاوز مرتباتهم الأصلية في الحكومة أو المؤسسات العامة أو الشركات التابعة لها بما لا يزيد على ١٠٪ من مرتباتهم إذا تم التعيين خلال سنتين من تاريخ تركهم الخدمة - ويجوز تعيين هؤلاء بأجر يزيد على ذلك بقرار من رئيس الجمهورية » كما نص في مادته التاسعة على أنه « مع عدم الإخلال بأحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٦٢ لسنة ١٩٦٢ يحدد أجر العامل عند تعيينه بالحد الأدنى المقرر بحلول ترتيب الأعمال ويستحق العامل أجره من تاريخ تسلمه العمل • ويجوز • • • • • »

ويؤخذ من هذا النص أن الحكم الوارد في المادة السادسة الذي أجاز تعيين موظفي الحكومة والمؤسسات العامة والشركات التابعة لها في وظائف الشركة بأجور تتجاوز مرتباتهم الأصلية في الحكومة أو المؤسسات العامة أو الشركات التابعة لها بما لا يزيد على ١٠٪ من مرتباتهم إذا تم التعيين خلال سنتين من تاريخ تركهم الخدمة - قد جاء استثناء من الأصل العام المقرر في المادة التاسعة من اللائحة آنفة الذكر ، وهو الذي يقضى بتحديد أجر العامل عند تعيينه بالحد الأدنى المقرر بحلول ترتيب الأعمال ، ويرد هذا الاستثناء إلى رغبة الشارع في الاستفادة من خبرة هؤلاء الموظفين السابقين وكثرتهم - الأمر الذي اقتضى اخضاع تعيينهم وتحديد مرتباتهم لنظام خاص متميز يفرج بهم من القواعد العادية للتعيين وتحديد المرتبات المتبعة بالنسبة إلى من يعينونه ابتداء في الشركات -

ولا حجة في التحدي بكون المادة السادسة المشار اليها وقد وردت في الباب الثاني من اللائحة تحت عنوان (تعيين العاملين) في حين وردت المادة التاسعة من الباب الثالث فيها تحت عنوان (المرتبات والمكافآت) للقول بأن أعمال المادة السادسة يعتمد بالحكم العام الوارد في المادة التاسعة التي توجب تحديد أجر العامل عند تعيينه بالحد الأدنى المقرر بجدول ترتيب الأعمال ، لا حجة في ذلك لأن الاستناد إلى مجرد التبويب الوارد في اللائحة للأبواب المختلفة غير مجد في هذه الحالة ، إذ اقتضت الملائمة تضمين المادة السادسة المذكورة - ولو أنها وردت في الباب الثاني من اللائحة الخاصة بالتعيين - مقررته استثناء في هذا الخصوص بالنسبة إلى الموظفين السابقين تنظيمياً للضوابط التي تحكم حدود المرتبات الجائز منحهم إياها بمراعاة ماضي ووضائعهم الوظيفية في الحكومة أو المؤسسات العامة أو الشركات التابعة لها ، مع تقرير حد أقصى لما يمكن أن يمنحوه من زيادة على مرتباتهم الأصلية دون نظر إلى بداية ربط الفئة التي سيعينون فيها ، ولما كان من الطبيعي أن يمنح المعين في فئة ما بداية مربوطها فما دون ذلك ، وإن القول بعدم أعمال حكم المادة السادسة من اللائحة على التفسير المتقدم يؤدي إلى تعطيل أثرها أو جعل نصها لفوا .

ومما هو جدير بالذكر أن الأحكام المتقدمة التي تضمنتها لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة قد ألغيت بمقتضى قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ بإصدار نظام العاملين بالقطاع العام وذلك اعتباراً من ٢٨ أغسطس سنة ١٩٦٦ (تاريخ نشر هذا القرار في الجريدة الرسمية والعمل به) ، وقد نصت المادة السابعة من هذا النظام على أنه « مع مراعاة أحكام المادتين السابقتين لا يجوز التعيين بوظائف المؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها من العاملين الذين تركوا الخدمة في الحكومة أو المؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها إلا في وظائف ذات فئات لا تتجاوز فئاتهم الأصلية وبمرتبات لا تتجاوز مرتباتهم الأصلية - ويكون التعيين على خلاف ذلك بقرار من رئيس الجمهورية » .

لذلك انتهى الرأي إلى أنه في ظل العمل بنص المادة السادسة من قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ المشار إليه قبل الفسائه كان من الجائز تعيين موظفي الحكومة والمؤسسات العامة والشركات التابعة لها في وظائف الشركة بأجور تتجاوز مرتباتهم الأصلية في الحكومة أو المؤسسات العامة أو الشركات التابعة لها بما لا يزيد على ١٠٪ من مرتباتهم ولو جاوز ذلك بداية ربط الفئة المعينين فيها - إذا تم التعيين خلال سنتين من تاريخ تركهم الخدمة .

تعيين (ز - العاملون في القطاع العام
(٢) السابقة وتعيين خريجي الجامعة ،

٢ - السابقة وتعيين خريجي الجامعة

٣٩٠ - القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٨ في شأن التعيين في وظائف شركات المساهمة والمؤسسات العامة - استلزمه أداء امتحان مسابقة يعلن عنها في الصحف عند التعيين في أية وظيفة لا يقل مرتبها عن ١٥ جنيها شهريا - وجود استثناءين فقط على هذا الاصل - اولهما التعيين بقرار مسبب من مجلس ادارة الشركة ، وثانيهما التعيين طبقا للقانون رقم ١٢ لسنة ١٩٦٢ بقرار من الوزير المختص - ورود نص ثلاثة السابعة من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩٨ لسنة ١٩٦١ مستلزما للتعين اجتياز الاختبار الذي تری الشركة اجرامه - ليس ممناه ان الشركة ترخص في اجراء الامتحان اذا كان التعيين بمرتب لا يقل عن ١٥ جنيها - اتباع الامتحان وجوبى في هذه الحالة .

ان المادة الثانية من القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٨ في شأن التعيين
في وظائف شركات المساهمة والمؤسسات العامة تنص على أنه : -

• يكون التعيين في أية وظيفة من وظائف الشركات المساهمة والمؤسسات العامة لا يقل المرتب الاصل المقرر لها عن ١٥ جنيها شهريا بامتحان مسابقة يعلن عنها في الصحف .

وتحدد شروط الامتحان بقرار من مجلس الادارة .

ولمجلس الادارة - بقرار مسبب - أن يعين الموظفين الذين تتوافر فيهم خبرة خاصة يلزم توافرها للتعين في وظائف معينة في الشركة مع اعفائهم من شرط الامتحان » .

وكانت المادة الثالثة من لائحة نظام موظفي وعمال الشركات الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩٨ لسنة ١٩٦١ (الملحق) تنص على أن يضع مجلس ادارة الشركة جدولا لترتيب الوظائف يتضمن وصف كل وظيفة وتحديد واجباتها ومسئولياتها والاشتراطات الواجب توافرها فيمن يشغلها وتقييمها وتصنيفها . مع وضع الحد الأدنى والاعلى لمرتبات كل فئة او مجموعة . وذلك مع مراعاة احكام الجدول المرافق » . وكانت المادة السابعة من اللائحة المذكورة تنص على أنه « يشترط فيمن يعين موظفا أو عاملا في الشركة ما يأتي : -

١ -

٢ -

٣ - أن يجتاز بنجاح الاختبارات التي تری الشركة اجرامها

وكان الجدول المرافق لتلك اللائحة يتضمن أن المرتب المقرر للمكادر العالي (فنى وادارى) هو من ٢٤٠ الى ١٤٤٠ جنيها سنويا .

وتنص المادة الاولى من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٢ في شأن تعيين خريجي الجامعات بالشركات التابعة للمؤسسات العامة على أنه « يجوز خلال سنة من تاريخ العمل بهذا القانون تعيين خريجي الجامعات في الوظائف الحالية أو التي تخلق في الشركات التابعة للمؤسسات العامة دون التقيد بشرط اجراء المسابقة المنصوص عليها. في القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٨ وقرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩٨ لسنة ١٩٦١ المشار اليه »

ويصدر بالتعيين قرار من الوزير المختص .

ويمنح المعينون وفقا لاحكام هذا القانون المرتب وعلاوة غلاء المعيشة بالفئات والاضاع المقررة لمن يعين في وظائف الدرجة السادسة بالكادر العالي للحكومة ... كما تنص المادة الثانية من هذا القانون على أن يعمل به من اول يناير سنة ١٩٦٢ .

ومن حيث أنه يستخلص من نصوص المواد المتقاسة الاحكام التالية : -

أولا - ان التعيين في وظائف شركات المساهمة بمرتب مقداره ١٥ جنيتها شهريا فاكتر يجب أن يكون بامتحان مسابقة يعلن عنها في الصحف ولا يستثنى من ذلك الا في حالتين : -

١ - أن يعين مجلس ادارة الشركة موظفا ذا خبرة خاصة لو وظيفة معينة دون امتحان .

٢ - أن يعين موظف بشركة طبقا لاحكام القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٢ المشار اليه ويتطلب ذلك أن يتم التعيين بقرار من الوزير المختص وخلال سنة من العمل بهذا القانون وهو سنة ١٩٦٢ الميلادية .

وقيمًا عدا هذين الاستثناءين يمتنع قانونا تعيين موظف في شركة مساهمة بمرتب شهري مقداره ١٥ جنيتها الا عن طريق امتحان .

وليس في احكام قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩٨ لسنة ١٩٦١ ما يعطل هذا الحكم أو يخالفه مجيزا التعيين في الشركة بمرتب مقداره ١٥ جنيتها شهريا فاكتر دون امتحان ، وإذا كانت المادة السابعة من ذلك القرار تقتصر للتعين اجتياز الاختبار الذي ترى الشركة اجراءه الا أن الشركة لا تترخص في اجراء الامتحان اذا كان التعيين بذلك المرتب لان القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٨ يلزمها بذلك وهو في هذا يقيد احكام المادة المذكورة ، يؤيد هذا النظر أنه عندما رؤى تعيين موظفين بالشركات بمرتب مقداره ١٥ جنيتها شهريا (مرتب الدرجة السادسة) دون امتحان رخص في ذلك بقانون هو القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٢ الذي نص فيه صراحة على أن هذا التعيين استثناء من القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٨ ومن قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩٨ لسنة ١٩٦١ منه

يفيد أن الأصل في هذا القرار أن يكون التعيين بذلك المرتب عن طريق
الامتحان .

(١٢١ ١٦٦٥/٢/٦)

٣٩١ - تعيين خريجي الجامعات بالشركات التابعة للمؤسسات العامة طبقا للقانون رقم
٩٢ لسنة ١٩٦٢ - استلزامه صدور قرار بالتعيين من الوزير المختص خلال سنة من تاريخ العمل
به - علم تضمنه حكما بتسوية حالات موظفي الشركات من خريجي الجامعات الذين عينوا بمرتبات
تقل عن ١٥ جنيها شهريا بدون امتحان - رفع مرتباتهم الى ٢٠ جنيها شهريا غير جائز -
استمرارهم بمرتباتهم دون أن يكون لسريان القرار الجمهوري رقم ١٥٩٨ لسنة ١٩٦١ أي التي
ما لم يصدر الجدول المشار إليه به أو تقييم وظائفهم طبقا للقرار الجمهوري رقم ٣٥٤٦ لسنة
١٩٦٢ .

أن مناهج المعاملة ماليا بأحكام القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٢ أن يتم تعيين
الموظف في الشركة طبقا لذلك القانون مما يستلزم صدور قرار بالتعيين من
الوزير المختص استنادا لأحكامه وخلال مدة سريانه من أول يناير حتى آخر
ديسمبر سنة ١٩٦٢ .

ويلاحظ أن هذا القانون لا يتضمن تسوية حالات موظفي الشركات من
خريجي الجامعات - وإنما هو - بصريح أحكامه - ترخيص بتعيين خريجي
الجامعات في الشركات على أساس المعاملة المالية التي تضمنها وفيما عدا حكم
التعيين الذي تضمنه القانون لا يجوز استعماله لفرض آخر .

وترتيباً على ما تقدم فإن الموظفين الذين عينوا في شركات المؤسسة
سواء بعد أول يناير سنة ١٩٦٢ (تاريخ بدء سريان القانون رقم ٩٢ لسنة
١٩٦٢) أو قبل هذا التاريخ وفي ظل العمل بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٥٨
لسنة ١٩٦١ بمرتبات تقل عن ١٥ جنيها شهريا بدون امتحان ما كان يجوز
رفع مرتباتهم الى ٢٠ جنيها شهريا تطبيقاً لأحكام هذا القرار وذلك لما يلي :

١ - أن تعيينهم كان في الحدود التي يجيز القانون رقم ١١٣ لسنة
١٩٥٨ التعيين فيها بدون امتحان أي بمرتب يقل عن ١٥ جنيها شهريا فلا
يجوز تعديل حالاتهم تعديلاً يخلطهم في الحدود التي يتطلب القانون فيها اجتياز
امتحان مسابقة لأن ذلك يتضمن مخالفة صريحة لهذا القانون .

٢ - أنه ليس من شأن العمل بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩٨ لسنة
١٩٦١ استحقاق هؤلاء الموظفين راتباً شهرياً مقداره ٢٠ جنيهاً لأن مناهج
استحقاق هذا الراتب أن تكون الوظيفة التي يشغلها الموظف من وظائف
الكادر المالي وهذه لا يمكن تحديدها إلا طبقاً لجدول ترتيب الوظائف وبدون
وجود هذا الجدول لا يمكن اعتبار وظيفة ما بالكادر العالي أي كأن مؤهل

شاغليها ، لان العبرة طبقا للمادة الثالثة من هذا القرار بالوظيفة لا بالمؤهل وبعبارة اخرى فانه ليس من شأن العمل بالقرار المذكور مباشرة استحقاق هؤلاء الموظفين أول راتب ووظائف الكادر العالي وهو ٢٠ جنيها شهريا ، وانما ذلك شأن ما يتضمنه جدول ترتيب الوظائف من اعتبار الوظائف التي يشغلونها ووظائف عالية .

ومن ناحية أخرى لا وجه لمعاملة الموظفين المذكورين بأحكام القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٢ لانهم لم يعينوا طبقا له ويستنادا إليه وبالأجراء المطلوب فيه وهو قرار من الوزير المختص ولا يجوز الآن استصدار مثل هذا القرار لافادتهم من أحكام ذلك القانون بعد أن انتهت مدة سريانه بنهاية آخر ديسمبر سنة ١٩٦٢ .

ويخلص من جميع ما تقدم أنه كان يتعين استمرار الموظفين المشار اليهم بالمرتبات التي عينوا بها ابتداء دون أى زيادة الا عن طريق منحهم علاوات دورية طبقا للقواعد المقررة ، أو عن طريق اعتبار الوظائف التي يشغلونها ووظائف تستحق مرتبا أعلى طبقا لجدول ترتيب الوظائف المشار اليه في قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩٨ لسنة ١٩٦١ أو قواعد تقييم ومصادلة ووظائف الشركة المنصوص عليها في قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ الذي ألغى القرار رقم ١٥٩٨ لسنة ١٩٦١ وحل محله أما زيادة مرتباتهم الى ٢٠ جنيها شهريا عن غير هذه الطرق بمقوله ان ذلك تطبيق لقرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩٨ لسنة ١٩٦١ فان هذا اجراء مخالف للقانون يتعين المبادرة بإلغائه والغاء ما سبق أن رتبته من آثار عن طريق استرداد ما تفاضاه هؤلاء الموظفون زيادة عن المرتبات التي عينوا بها ابتداء .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن موظفي شركات المؤسسة الذين عينوا قبل أو بعد أول يناير سنة ١٩٦٢ بمرتب شهري أقل من ١٥ جنيها وبدون امتحان مسابقة - يظلون بالمرتب الذي عينوا به دون زيادة الا عن طريق منحهم العلاوات المقررة وذلك الى حين تقييم ومعادلة وظائفهم اذ عندئذ يستحقون المرتبات التي تقرر لهذه الوظائف .

ويتعين استرداد ما قبضوه زائدا عن المرتبات التي عينوا بها من تاريخ تعيينهم .

١٢١ ، ١٩٦٥/٢/٦

تقدم

(أ) عموميات .

(ب) مدته .

(ج) انقطاع .

(د) التمسك به .

(١) عمومات

(تعليق)

اختلفت المحكمة الإدارية العليا ومحكمة النقض في بيان القواعد التي تحكم التقدم بالنسبة للجهات الإدارية . فقررت المحكمة الإدارية العليا في الطعن رقم ١٥٧ لسنة ٢ ق بجلسته ١٩٥٦/٦/٢ بان « القضاء الإداري لا يلتزم بتطبيق النصوص المدنية في التقدم أيا كان مجال تطبيقها إلا إذا وجد نص خاص يقضي بطلب أو رأى تطبيقها على وجه يتلاءم مع روابط القانون العام » ، وفرق بين ديون الدولة قبل الغير وهي تسقط بالمدد المقررة في القانون المدني وديون الغير قبلها وهي تسقط طبقا للنصوص المقررة في القواعد الإدارية وذلك أخذا بما استقر عليه فقه القانون الإداري في فرنسا (كتابنا المحكمة الإدارية العليا ق ٦٩٧ ص ٧٣٥) ، ويرتب على ذلك التفرقة بين التقدم المسقط والسقوط الموضحة نتائجها في الفتوى المنشورة في هذا الفصل ، وبناء على ذلك أعملت المحكمة الإدارية العليا المادة ٥٠ قسم ثان من الملائحة المالية للميزانية والحسابات بالنسبة لسقوط المرتبات (الطعون أرقام ١٥٧ لسنة ٢ ق بجلسته ١٩٥٦/٦/٢ ، ١٣٨ لسنة ٢ ق بجلسته ١٩٥٦/٦/٩ ، ٩٨ لسنة ٢ ق بجلسته ١٩٥٦/٢/٨ - كتابنا المحكمة الإدارية العليا ق ٦٩٨ ص ٧٣٥) ، ثم قررت أن مدة التقدم بالنسبة للتعويض هي مدة التقدم بالنسبة للحق الاصيل وبناء على ذلك قضت بأن دعوى التعويض عن القرارات الإدارية الصادرة بالتخطي في الترقية والفصل تسقط بالمدة المنصوص عليها في المادة ٥٠ من القسم الثاني من الملائحة المالية للميزانية والحسابات الخاصة بسقوط المرتبات التي لم يطلب بها أصحابها (الطعون أرقام ١٢٩٠ لسنة ٨ ق بجلسته ١٩٦٥/٦/٦ ، ٩٨ لسنة ٢ ق بجلسته ١٩٥٦/٢/٨ - كتابنا المحكمة الإدارية العليا ق ٧٠١ ، ٧٠٢ ص ٧٣٩ ، ٧٤٠) كما قضت بأنه « وإن جاز للمحكمة أن تقضى من تلقاء نفسها بسقوط حق العامل في الأجر الذي لم يطلب به وفقا لنص المادة ٥٠ من الملائحة المالية للميزانية والحسابات فإنه لا يجوز لها أن تقضى من تلقاء نفسها بسقوط حق الحكومة في الرجوع على العامل بما صرفه دون وجه حق » (الطعن رقم ١٦٨٢ لسنة ٦ ق بجلسته ١٩٦٥/١/١٦ ، كتابنا المحكمة الإدارية العليا ق ٧٠٢ م ص ٧٤٠) .

بينما قضت محكمة النقض في الطعون أرقام ٢٥ لسنة ٢٧ ق بجلسته ١٩٦٣/١١/٢٩ ، ٣٧٠ لسنة ٣٠ ق بجلسته ١٩٦٥/٦/٣ بان « القانون المدني لم يجتزئ، فيما بينه من حالات التقدم بحالات خاصة بالأفراد بل تناول حالات أخرى تعتبر من قبيل روابط القانون العام ومن ثم فإن الأصل أن ديون الدولة قبل الغير وديون الغير قبل الدولة تخضع للقواعد العامة

الواردة في القانون المدني ما لم يوجد نص تشريعي يقضي بغير ذلك » (كتابته)
النقض المدني ق ٥٧٦ ص ٣٣٦) ، ورتبت محكمة النقض على ذلك في الطعنين
سألني الذكر ان « نص المادة ٥٠ من القسم الثاني من اللائحة المالية للميزانية
والحسابات انما هو ترويض له نصت عليه المادة ٣٧٥ من القانون المدني وما كان
لهذه اللائحة اى هي في مرتبة ادنى من التشريع ان تعدل من احكام التقادم
الواردة في القانون المدني ، وانتهت المحكمة الى انه « اذا كان المطعون ضده
لم يظلم بمرتب تاخرت الدفوعة في ادائه وانما بتعويض مقابل الضرر الذي
لحقه بسبب قرار اداري كان هذا التعويض يختلف عن المرتب في طبيعته
وسبب استحقاقه ٠٠٠٠ فلا يتقدم الا بخمس عشرة سنة » ، (كتابته النقض
المدني ق ٥٧٧ ص ٣٤٦) .

ونرى انه لما كانت روابط القانون الخاص تختلف في طبيعتها عن روابط
القانون العام وان قواعد القانون المدني قد وضعت لتتكم روابط القانون
الخاص ولا تطبق وجوبا في مجالات القانون العام الا اذا وجد نص خاص يقضي
بتطبيقها - بعكس ما نقول به محكمة النقض من انها تطبق وجوبا الا اذا وجد
نص خاص يقضي بعدم تطبيقها - فانما لم يوجد النص الملزم بتطبيقها فان
القضاء الاداري لا يلتزم بتطبيق القواعد المدنية حتما وانما تكون له حريته
واستقلاله في ابتلاع الحلول والمناسبة للروابط القانونية التي تنشأ في مجال
القانون العام فله ان يطبق من القواعد المدنية ما يتلاءم معها وله ان يطردها
اذا كانت غير متلائمة معها وله ان يطورها بما يحقق هذا التلازم ،
ولذلك فلن ما قدرته المحكمة الادارية العليا والجمعية العمومية من استبعاد
بعض احكام التقادم الواردة في القانون المدني في مجال تقادم ديون الغير
قبل الدولة هو الاوفق في مجال العلاقات الادارية ولعل محكمة النقض قد
عادت الى هذا الطريق السليم عندما قررت في الطعن رقم ٥٧ لسنة ٣١ ق
بجلسة ١٩٦٥/٤/٧ ، بانه « متى كان الحكم قد كيف دعوى الطاعن بانها
دعوى تعويض عن امرين اداريين وكان لازم هذا التكييف ومقتضاه هو وجوب
اعمال القوانين واللوائح التي تحكم علاقة الطاعن بالجهة الادارية في هذه
الخصوص » ، ونقضت بذلك الحكم الذي طبق على هذه الدعوى المادة ٦٩٨ من
القانون المدني الخاصة بسقوط الدعوى الناشئة عن عقد العمل الفردي .
(كتابته النقض المدني ق ٥٧٤ ص ٣٤٤) .

٣٩٢ - مناط التفرقة بين التقادم المسقط والسقوط - النتائج التي يربتها القضاء
الاداري على هذه التفرقة - اختلافها على تلك التي يربتها الفقه والقضاء المدني .

ان مناط التفرقة بين التقادم المسقط والسقوط ان موضوع التقادم
المسقط هو الحق الكامل الذي تم وجوده وكل تكوينه من قبل بحيث لا يعتبر

الدعوى التي ترفع اقتضاء لهذا الحق عنصرا من عناصره وإنما هي أداة لحمايته ، أما السقوط فموضوعه الحق الناقص أو شبه الحق الذي لم يكتمل وجوده وتكوينه بعد وهو لا يبلغ مرتبة الحق إلا باتخاذ إجراء معين في ميعاد محدد .

وهذه التفرقة وإن كانت تجد صداها في مجال القانون العام إلا أن القضاء الادارى لا يرتب عليها ذات النتائج التي رتبها عليها الفقه والقضاء المدنى فى مجال القانون الخاص يتميز التقادم المستقط عن السقوط بأنه يتعين على المدين أن يدفع به فلا يجوز للمحكمة أن تقضى به من تلقاء نفسها . ويتخلف عنه التزام طبيعى وتقبل مدته الوقت والانقطاع بينما لا يتعين على المدين فى حالة السقوط أن يدفع به فالمحكمة أن تقضى به من تلقاء نفسها . ولا يتخلف عنه التزام طبيعى ولا تقبل مدته وقفا ولا انقطاعا اما فى مجال القانون العام فقد رتب القضاء الادارى على تقادم حقوق الغير قبل الدولة نتائج شبيهة بالنتائج التي رتبها القانون المدنى على السقوط إلا أنها مع ذلك لا تختلط بها فإنه وإن كان تقادم حقوق الغير قبل الدولة يشبه السقوط فى مجال القانون المدنى من حيث أنه لا يتعين على المدين أن يدفع به وأنه يجوز للمحكمة أن تقضى به من تلقاء نفسها ، ومن حيث عدم تخلف التزام طبيعى عنه ، إلا أنه مع ذلك لا يزال ثبت وجبة خلاف بينه وبين السقوط - ذلك لأن مدته تقبل الانقطاع كما يقبله التقادم ولكن باجراءات أبسر من اجراءات انقطاع التقادم فى مجال القانون المدنى .

(١٩٦٠/٤/٣) ٢٦٨

٣٩٣ - «ديون الغير قبل الدولة - تقادمها - نص المادة ٤١ من القرار رقم ٢٢٣١ الصادر فى ١٩٦٣/١٠/١٦ فى شأن المحاسبة العامة على سقوطها اذا لم يطلب تسديدها كتابة بدون علم مقبول قبل مضي ثلثة اثنى حددها - هي مدة تقادم لا مدة سقوط » .

تنص المادة ٤١ من القرار رقم ٢٢٣١ الصادر فى ١٦ من أكتوبر (تشرين الاول) سنة ١٩٦٣ فى شأن المحاسبة العامة على أن « تسقط بمرور الزمن كل الديون التي لم يطلب تسديدها كتابة بدون علم مقبول قبل قفل السنة المالية الرابعة التي تلى السنة العائنة إليها تلك الديون » .

وظاهر من هذا النص أن المدة التي حددها لا تتعلق بسقوط حقوق ناقصة أو شبه حقوق وإنما تتعلق بديون للغير فى خدمة الدولة وهي حقوق كاملة تامة التكوين فعلى مدى ما تقدم تكون مدة تقادم لا مدة سقوط يؤيد هذا . فنظر ، أولا - ان النص الفرنسى لتلك المادة قد استهل بصيغة sont prescrites لا مدة سقوط هذه المدة مدة تقادم مستقط . مما يكشف عن قصد المشرع من اعتبار هذه المدة prescription ثانية - ان هذه المدة تقابل المادة ٥٠ من اللائحة المالية للميزانية والحسابات الصادرة فى

الاقليم الجنوبي وقد استقر الفقه والقضاء الادارى في شأنها على اعتبار المدة الواردة بها مدة تقادم لا مدة سقوط .

وما أبدته وزارة الحزاة من آتة يجوز للدولة الاحتجاج بالميعاد الذي حددته المادة ٤١ من قرار المحاسبات العالمه المشار اليه في أى حالة كانت عليها الدعاوى حتى بعد صدور حكم قطعى حائز لقوة الشئ المقضى به فيجوز لوزير المالية إلغاء هذا الحكم بقرار منه هذا القول لا يستقيم بأدى الامر مع التكييف السليم لهذا الميعاد باعتباره ميعاد تقادم لا ميعاد سقوط على نحو ما تقدم ذلك أن القاعدة أنه متى صدر حكم قطعى حائز لقوة الشئ المقضى به فإن الحق المحكوم به لا يعد مستمداً من سنده الاصلى وإنما من ذات الحكم الصادر في الموضوع وتسرى عليه أحكام جديدة للتقادم غير الاحكام المتعلقة بتقادم الحقوق الثابتة به وهو ما سلم به المشرع في المادة ٣٨٥ من القانون المدني فنصت في فقرتها الثانية على أنه « اذا حكم بالدين وحاز الحكم قوة الامر المقضى أو اذا كان الدين مما يتقادم بسنة واحدة ونقطع التقادم بأقرار الدين كانت مدة التقادم الجديد خمس عشرة سنة ، الا أن يكون الدين المحكوم به متضمناً لالتزامات دورية متجددة لا يستحق الاداء الا بعد صدور الحكم » ، على أن هذا النظر سواء اعتبر الميعاد المشار اليه ميعاد سقوط أو ميعاد تقادم مخالف لقاعدة حجية الشئ المقضى به فلو جاز الدفع بسقوط الحق في أية حالة كانت عليها الدعاوى فإن القاعدة سالفة الذكر تحول دون الدفع به متى صدر حكم نهائي في الموضوع والا اهدرت حجية الاحكام النهائية التي تعتبر عنواناً للحقيقة .

(١٩٦٠/٤/٣) ٣٦٨

(ب) مدته

٣٩٤ - صرف بعض المبالغ دون وجه حق عند تطبيق قواعد اعانة غلاء المعيشة على للمندسين - جواز استردادها خلال ثلاث سنوات من اليوم الذي علمت فيه الحكومة بحقها في الاسترداد أو بانقضاء خمس عشرة سنة من اليوم الذي ينشأ فيه هذا الحق أى الدين اقص ٠٠

إن قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٩ من فبراير سنة ١٩٥٠ برفع القيد الخاص بتثبيت اعانة غلاء المعيشة وزيادة فئاتها ينص في فقرته الرابعة على أن « يخصم من مرتب التخصص أو التفرغ أو أى مرتب مماثل حصل عليه الموظف منذ سنة ١٩٤٥ ، فيما عدا ملابس الضباط قيمة الزيادة التي يحصل عليها الموظف في الاعانة ويسرى هذا الحكم على مرتب التفتيش ومرتب الانتقال . الثابت فيما لا يزيد على نصف المرتب » ومقتضى هذا النص أن مقدار المبلغ الواجب خصمه من بدل التخصص يتحدد بقيمة الفرق بين ما يحصل عليه الموظف من زيادة في اعانة غلاء المعيشة نتيجة لما تضمنه قرار مجلس الوزراء

للمشار اليه من مزايا جديدة سواء ما تعلق منها برفع فئات هذه الاعانة أو إلغاء قيد انثبتيه وبين ما كان يحصل عليه فعلا من هذه الاعانة قبل تنفيذ هذا القرار في أول مارس سنة ١٩٥٠ . وعلى ذلك فإن ما صرف لبعض المهندسين بالمخالفة لهذه القاعدة ، يكون قد تم صرفه بدون وجه حق ويجب استرداده ذلك ان صرف هذه المبالغ تم على خلاف حكم القانون ولم يصاحبه تقرير في مركز الموظف أو زيادة في مسئولياته وتبعاته بل ظلت تبعاته على ما كانت عليه قبل تنفيذ قرار مجلس الوزراء تنفيذا خاطئا على النحو المتقدم ذكره مما يرتب في ذمة الموظف التزاما برد ما حصل عليه من هذه المبالغ بغير حق تطبيقا للمادة ١٨١ من القانون المدني التي تقضي بأن كل من تسلم على سبيل الوفاء ما ليسه مستحقا له وجب عليه رده .

وفيما يتعلق بتحديد اجل التقادم المسقط للحق في استرداد هذه المبالغ فإن من المسلم أن ديون الدولة قبل الغير تسقط بمدد التقادم العادية المنصوص عليها في القانون المدني ، وعلى مقتضى ذلك فإن حق الحكومة في استرداد ما حصل عليه المهندسون المشار اليهم من مبالغ دون وجه حق يسقط بانقضاء ثلاث سنوات من اليوم الذي يعلم فيه من دفع غير المستحق بحقه في الاسترداد أو بانقضاء خمس عشرة سنة من اليوم الذي ينشأ فيه هذا الحق ، أي المدين أقصر وذلك تطبيقا لنص المادة ١٨٧ من القانون المدني .

والقول بأن حق الحكومة في استرداد هذه المبالغ يتقادم بانقضاء خمس سنوات تطبيقا لنص الفقرة الاولى من المادة ٣٧٥ من القانون المدني استنادا الى أن هذا الحق هو من الحقوق الدورية المتجددة التي يعينها النص المذكور فضلا عن المادة ٥٠ من لائحة الميزانية والحسابات هذا القول مردود بأن المهابة والاجور والمعاشات التي أخضعتها المادة ٣٧٥ من القانون المدني للتقادم الخمسي هي حقوق دورية متجددة بمعنى أنها تستحق في مواعيد متتالية وأن ما يؤدي منها في موعده لا ينتقص من أصله كما أنها حقوق نشأت عن تصرفات قانونية أي عن أعمال ادارية وثبت لها وصف ائتمانية أو الاجر بالنظر الى المدين بها فضلا عن صاحب الحق فيها . وهذه الاعتبارات منتفية تماما بالنسبة الى المبالغ المطلوب استردادها فهي ليست من المبالغ التي تستحق بصفة دورية متجددة كما أن الالتزام بردها نشأ عن عمل مادي يتمثل في واقعة الوفاء الباطل وهي الواقعة التي ترتب عليها اثرها الموظف بلا سبب واقتدار الحكومة ولذلك أخضع القانون المدني هذا الالتزام للتقادم القصير المنصوص عليه في المادة ١٨٧ جريا على عاداته من انشاء تقادم قصير لكل التزام لا ينشأ عن ارادة صاحبه كما هو الحال في المسئولية التقصيرية ودعوى الانراء بلا سبب ودعوى الفضالة ومتى كان الامر كذلك فلا يكون ثمة وجه لاحتمال المادة ٣٧٥ من القانون المدني في مجال تحديد مدة التقادم المسقط لحق الحكومة في استرداد ما دفع لموظفيها من مبالغ غير مستحقة ولا المادة ٥٠ من لائحة الميزانية والحسابات والتي اقتصرت على تنظيم تقادم حقوق الموظفين في ما هيأته قبل الحكومة ولم تعرض

لحقوق الحكومة قبل موظفيها مما يتعين معه عدم التعويل عليها في صدد تنظيم تقادم حقوق الحكومة قبل موظفيها .

وينبني على ما سبق أن حق الحكومة في استرداد ما حصل عليه المهندسون المشار إليهم من مبالغ دون حق يسقط بانقضاء ثلاث سنوات من اليوم الذي علمت فيه بحقها في الاسترداد أو بانقضاء خمس عشرة سنة من اليوم الذي ينشأ فيه هذا الحق أي المدتين أقصر . ولما كان تاريخ علم الحكومة بحقها في استرداد المبالغ المذكورة يتحدد بتاريخ تبليغ الوزارات والمصالح المختلفة بكتاب ديوان الموظفين الدوري رقم ١٨ لسنة ١٩٥٩ الذي تضمن التفسير الصحيح لقرار مجلس الوزراء الصادر في ١٩ من فبراير سنة ١٩٥٠ وعلى مقتضى هذا التفسير ظهر حق الحكومة في استرداد هذه المبالغ .

ومن حيث أن هذا الكتاب أبلغ كلوزارات والمصالح في شهر يوليو سنة ١٩٥٩ كما أن المبالغ المشار إليها قد تم صرفها في الفترة اللاحقة على أول مارس سنة ١٩٥٠ تاريخ تنفيذ قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٩ من فبراير سنة ١٩٥٠ ومن ثم تكون كلتا المدتين المحددتين في المادة ١٨٧ من القانون المدني لتقادم الحق في استرداد ما دفع بغير حق لم تنقض بعد مما يتعين معه تحصيل هذه الغروك ممن حصل عليها بغير حق .

لهذا انتهى الرأي إلى وجوب استرداد ما صرف للمهندسين المشار إليهم من مبالغ لا يستحقونها ، بالمخالفة لقرار مجلس الوزراء الصادر في ١٩ من فبراير سنة ١٩٥٠ الخاص بإعانة غلاء المعيشة .

٤ (١٩٦١/١/٢)

(تعليق)

يمثل هذا البطلان قضيت المحكمة الإدارية العليا في الطعن رقم ٦٢١ لسنة ٧ في جلسة ١٩٦٤/١٢/٧ وطبقت المحكمة قواعد رد غير المستحق المنصوص عليها في المادة ١٨٧ من القانون المدني على أن يبطل التقادم من يوم انقضاء القفل الذي شاب الوفاء سواء كان غلطاً في الواقع أو القانون (كتابنا المحكمة الإدارية العليا في ٧٠٣ ص ٧٤١) .

غير أنه يبدو أن المحكمة عدلت عن ذلك في الطعن رقم ٦٩٨ لسنة ٧ في جلسة ١٩٦٤/١٢/١٩ وكان ذلك بمناسبة صرف مكافأة مصدرها قرار مجلس الوزراء لفأها قرار مجلس وزراء آخر وقد رأت المحكمة استبعاد تطبيق المادة ١٨٧ من القانون المدني تأسيساً على أن مصدر الالتزام بالرد هو القانون ومن ثم طبقت المحكمة القواعد العامة الواردة في القانون المدني من تقادم الالتزام بخمس عشرة سنة فيما عدا الحالات التي ورد عنها نص خاص (كتابنا المحكمة الإدارية العليا في ٧٠٣ ص ٧٤٣) وقد عدلت الجمعية العمومية عن الرأي للأورد في هذه الفتوى وانتهت في الفتوى المنشودة في

القاعدة رقم ٣٩٧ إلى أن حق جهة ، لا تلاوة في استرداد المبالغ التي صرفتها بدون وجه لا يسقط الا بمضي خمس عشرة سنة .

٣٩٥ - التقديم المسقط لحق الحكومة في استرداد ما دفع من مرتبات بغير وجه حق -

هو التقديم الثلاثي - بدء هذا التقديم .

نار خلاف بين ديوانى المحاسبه والموظفين حول تحديد أجل التقديم المسقط لحق الحكومة في استرداد ما صرف من مبالغ غير مستحقة لمبض المهندسين بالتطبيق لقرار مجلس الوزراء الصادر فى ١٩ من فبراير سنة ١٩٥٠ برفع النيد الخاص بتثبيت اعانة غلاء المعيشة ورفع فئاتها ، وقدر عرض هذا الخلاف على الجمعية العمومية للقسم الاستشارى بجلستها المنعقدة بتاريخ ٢١ من ديسمبر سنة ١٩٦٠ (١) قرأت أن الحق في استرداد هذه المبالغ يخضع للتقديم المنصوص عليه فى المادة ١٨٧ من القانون المدنى والتي تقضى بسقوط الحق فى استرداد ما دفع بغير حق بانقضاء ثلاث سنوات من اليوم الذى يعلم فيه من دفع غير المستحق بحقه فى الاسترداد ، أو بانقضاء خمس عشرة سنة من اليوم الذى ينشأ فيه هذا الحق أى المدتين أقصر ، وإن تاريخ علم الحكومة بحقها فى استرداد المبالغ المذكورة ، يتحدد بتاريخ تبليغ الوزارات والمصالح بكتاب ديوان الموظفين الدورى رقم ١٨ لسنة ١٩٥٩ الذى تضمن التفسير الصحيح لقرار مجلس الوزراء الصادر فى ١٩ من فبراير سنة ١٩٥٠ ، وعلى مقتضى هذا التفسير ظهر حق الحكومة فى استرداد هذه المبالغ . ولما كان الكتاب المشار اليه قد أبلغ للوزارات والمصالح فى شهر يولييه سنة ١٩٥٩ ، كما أن المبالغ المشار إليها قد تم صرفها فى الفترة اللاحقة على أول مارس سنة ١٩٥٠ تاريخ تنفيذ قرار مجلس الوزراء الصادر فى ١٩ من فبراير سنة ١٩٥٠ ، ومن ثم تكون كلتا المدتين المحددتين فى المادة ١٨٧ من القانون المدنى لتقديم الحق فى استرداد ما دفع بغير حق لم تنقضى بعد ، مما يتعين معه تحصيل هذه الفروق ممن حصل عليها بغير حق .

ويرى ديوان الموظفين أنه لما كان سبب بطلان الوفاء بهذه المبالغ هو الغلط فى تطبيق قرار مجلس الوزراء الصادر فى ١٩ من فبراير سنة ١٩٥٠ وهو من قبيل الغلط فى القانون .

ولما كان الأصل هو افتراض العلم بالقانون فانه يتعين فى هذه الحالة اتخاذ تاريخ واقعة الوفاء الباطل تاريخاً للعلم بالحق فى الاسترداد ، وبذلك يبدأ أجل التقديم الثلاثى المنصوص عليه فى المادة ١٨٧ من القانون المدنى

(١) هذا الرأى وارد فى القاعدة السابقة .

بالنسبة لاسترداد المبالغ آنفة الذكر من تاريخ الدفع لان من المفروض أن الحكومة كانت تعلم في هذا التاريخ بحكم القانون وبذلك تكون وقت دفع غير المستحق على علم بأنها توفى بالتزام غير ملزمة به قانونا .

وقد أعيد عرض هذا الموضوع على الجمعية العمومية للقسم الاستشاري بجلستها المنعقدة بتاريخ ٢١ من فبراير سنة ١٩٦١ فاستبان لها أن المقرر قانونا في شأن استرداد ما دفع نتيجة غلط ، ان من دفع غير المستحق يحق له المطالبة باسترداد ما دفعه ، ولو كان الغلط الذي وقع فيه غلطا في القانون . ذلك أن الغلط الذي يشوب هذا الوفاء فيجعله قابلا للاسترداد هو غلط يعيب الإرادة بشروطه المعروفة في القانون المدني - وقد نصت المادة ١٢٢ من القانون المدني صراحة على أن الغلط في القانون كالغلط في الواقع يشوب صحة الإرادة ويجعل العقد الذي بني عليها قابلا للإبطال .

هذا هو المفهوم القانوني الصحيح للغلط الذي يدخل من وقع فيه حق استرداد ما دفعه بشرق

فاذا جاء المشرع بعد ذلك ونص في المادة ١٨٧ من القانون المدني على أن الميعاد الذي يبدأ منه التقادم الثلاثي هو « اليوم الذي يعلم فيه من دفع غير المستحق بحقه في الاسترداد » فإن هذا اليوم - في خصوص الاسترداد المؤسس على الغلط في الوفاء - هو يوم ينقش الغلط الذي شاب صحة الوفاء ، فإذا كان الغلط الذي شاب الوفاء غلطا في الواقع بدأ التقادم الثلاثي من تاريخ انقشاع هذا الغلط أي من تاريخ العلم بالواقع الصحيح ، وإذا كان الغلط الذي شاب الوفاء غلطا في القانون بدأ انقشاعه - وذلك يستتبع بدء التقادم الثلاثي - من تاريخ العلم بالوضع الصحيح للقاعدة القانونية التي أدى الجهل بها إلى الغلط في الوفاء .

واعمال وجهة النظر التي رآها الديوان في كتابه المشار اليه بغضى الى امتناع استرداد ما يوفى بغير حق اطلاقا متى كان الوفاء مبنيا على غلط في القانون - ذلك لان المادة ١٨١ من القانون المدني تنص في فقرتها الثانية على أنه « لا محل للرد اذا كان من قام بالوفاء يعلم أنه غير ملزم بما دفعه » ، ومقتضى هذا النص أن حق الاسترداد يسقط متى كان الموفى يعلم بأنه يوفى ما ليس ملزما به ولو عملت قاعدة افتراض العلم بالقانون في هذا الصدد على نحو ما يرى الديوان اعتبر من يوفى بسبب خطأ في القانون علما بأنه يوفى ما ليس ملزما به ، ومن ثم يمتنع عليه استرداد ما يوفى بغير حق اطلاقا ، وغنى عن البيان أن هذا الحكم يتعارض والاصل الذي أقره التشريع المدني في موضوع ما دفع بغير حق تعارضا بينا .

ويخلص مما تقدم أن ما انتهت اليه الجمعية العمومية في فتاواها الصادرة بتاريخ ٢١ من ديسمبر سنة ١٩٦٠ في خصوص الاعتداد بالعلم الحقيقي

والفعل ، لتحديد بداية التقادم القصير المسقط لحق الحكومة في استرداد ما دفعه بغير حق ، هو التطبيق الصحيح لحكم القانون ، لانه في هذا التاريخ وحده دون غيره يتحقق العلم الذي تصحيح فيه الحكومة على بيته من امرها ، فتستطيع أن تتدبر موقفها في استرداد ما دفعته من مبالغ غير مستحقة عليها .

لهذا انتهى رأى الجمعية الى أن الممول عليه في تحديد بداية التقادم القصير المنصوص عليه في المادة ١٨٧ من القانون المدني هو تاريخ العلم الحقيقي للفعل بالحق في الاسترداد ، والى تأييد فتاها الصادرة بجلستها المنعقدة بتاريخ ٢١ من ديسمبر سنة ١٩٦٠ ، فيما انتهت اليه من وجوب استرداد ما صرف لبعض مهندسي الحكومة من مبالغ غير مستحقة بالمخالفة لقرار مجلس الوزراء الصادر في ١٩ من فبراير سنة ١٩٥٠ الخاص بأعانة غلاء المعيشة (١) .

(١٩٦١/٢/٧) ٢١٤

٣٩٦ - القانون رقم ١ لسنة ١٩٦٢ في شأن صرف مرتب أو أجر أو معاش للأشخاص
عند وفاة الموظف أو المستخدم أو صاحب المعاش - أنشأ حقاً جديداً لا يولد منه إلا وريثة من يكون بالخدمة عند وفاته - سقوط دعوى استرداد ما دفع للورثة بغير حق بانقضاء ثلاث سنوات من تاريخ علم جهة الإدارة بغيرها في الاسترداد أو خمس عشرة سنة من يوم نشوء هذا الحق .

ان القانون رقم ١ لسنة ١٩٦٢ في شأن صرف مرتب أو أجر أو معاش ثلاثة أشهر عند وفاة الموظف أو المستخدم أو صاحب المعاش قد أنشأ حقاً جديداً لم يكن مقرراً من قبل وهو استحقاق وريثة أحد العاملين بقوانين المعاشات المشار اليها في ديوانته عند وفاته وهو بالخدمة صرف صافي مرتبه أو الاجر الشهري الذي كان يصرف له بافتراض عدم وفاته وذلك عن الشهر الذي حدثت فيه الوفاة والشهرين التاليين له وفي المواعيد المقررة لصرف المرتبات أو الاجور ولا يستفيد من هذا الحكم الجديد الا وريثة من يكون بالخدمة عند نفاذ القانون المذكور من أول يناير سنة ١٩٦٢ .

وعلى ذلك فإن ما صرف لورثة السيد / ... يكون قد صرف لهم على خلاف أحكام القانون ويحق للجهة الادارية استرداده ما لم يكن حقاً في الاسترداد قد سقط بالتقادم .

وتطبيقاً للمادة ١٨٧ من القانون المدني التي تقضي بسقوط دعوى استرداد ما دفع بغير حق بانقضاء ثلاث سنوات من اليوم الذي يعلم فيه من دفع غير المستحق بحقه في الاسترداد وتسقط الدعوى كذلك في جميع

الاجورال بانقضاء خمس عشرة سنة من اليوم الذى نشأ فيه هذا الحق ، فان الاسترداد يسقط بالتقادم الثلاثى المنصوص عليه فى المادة المذكورة ما لم تكن هناك مطالبة قاطمة للتقادم (١) .

١٠٦٣ : ١٠/١٦/١٩٦٦

٣٩٧ - نص المادة ١٨٧ من القانون المدنى على سقوط دعوى الاسترداد ما دلت بغير حق بانقضاء ثلاث سنوات - عدم سقوط حق الادارة فى استرداد ما صرف بغير حق من اجور ورواتب للموظفين الا بمضى خمسة عشر عاما .

انه وان كانت المادة ١٨٧ من القانون المدنى تنص على ان تسقط دعوى استرداد ما دفع بغير حق بانقضاء ثلاث سنوات من اليوم الذى يعلم فيه من دفع غير المستحق بحقه فى الاسترداد ، الا أن مجال اعمال هذا الحكم هو روابط القانون المدنى التى وضعت هذه المادة لمواجهةها ، أما فى مجالات القانون العام حيث تختلف ضوابط تحديد مراكز أطراف روابطه فانه وان كان من الملائم أحيانا استعارة القواعد المدنية لتحكم هذه الروابط الا أن القضاء الادارى بوظيفته الانشائية يتمتع بحرية واسعة فى هذا الشأن حيث يقبل أحيانا ويرفض فى أحيان أخرى تطبيق احكام القانون المدنى على علاقات القانون العام حسبما يستظهره من ملاحظة أو عدم ملاحظة هذا التطبيق على تلك العلاقات . وقد أبدت المحكمة الادارية العليا فى حكمها الصادر فى ٢ من يوليو سنة ١٩٦٠ عدم تطبيق الحكم الوارد فى المادة ١٨٧ من القانون المدنى على حق الادارة فى استرداد ما صرف بغير حق من اجور أو رواتب الى الموظفين وقررت فى هذا الشأن أن الحق فى الاسترداد ، لا يسقط بالتقادم الا بمضى خمس عشرة سنة (الحكم الصادر فى الظن رقم ١٧٦ لسنة ٥ ق) .

ومن حيث أنه بتطبيق هذا المبدأ الذى أرسته المحكمة الادارية العليا على الحالة المعروضة يبين أن حق لجنة القطن ، وهى جهة ادارية فى استرداد المبالغ المشار اليها لا يسقط الا بمضى خمس عشرة سنة على تاريخ صرف هذه المبالغ .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أنه يجب على الموظفين المشماس اليهم (٢) رد الاجور الاضافية التى صرفت اليهم زيادة عما يستحقونها ولا يسقط حق لجنة القطن فى استرداد مبالغ هذه الاجور الا بمضى خمس عشرة سنة على تاريخ صرفها الي هؤلاء الموظفين .

٢٠٤٦ : ١١/١٢/١٩٦٣

(١) راجع تعليقا على قاعدة ٣٦٤ وقارن رأى الجمعية العمومية المشار اليه فى القاعدة التالية .

(٢) راجع القائمة رقم ١١٦ .

٣٩٨ - استرداد المبالغ المنصرفة زيادة عن السب المقرره بالقانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ الخاص بالاجور الإضافية - سقوطه بمضى ٣ سنوات من تاريخ علم الادارة .

ان تقادم الحق في المطالبة باسترداد المبالغ المنصرفة زيادة عن السب المقرره بالقانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ الخاص بالاجور الإضافية يخضع لحكم المادة ١٨٧ من القانون المدني التي تنص على أن « تسقط دعوى استرداد ما دفع بغير حق بانقضاء ثلاث سنوات من اليوم الذي يعلم فيه من دفع غير المستحق بحقه في الاسترداد وتسقط الدعوى كذلك في جميع الاحوال بانقضاء خمس عشرة سنة من اليوم الذي نشأ فيه هذا الحق » ، ومن ثم فان تقادم الحق في المطالبة بهذه المبالغ يستقط بمضى ثلاث سنوات من تاريخ علم اللجنة بحقها في الاسترداد وهو تاريخ ابلاغها بهذه الفتوى وخمس عشرة سنة من تاريخ نشوء هذا الحق وهو تاريخ تطبيق القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ المشار اليه في جميع الاحوال .

(٩٣٤ د ١٣/١٢/١٩٦١)

٣٩٩ - سقوط الحق في الاسترداد بانقضاء ثلاث سنوات على علم الدافع بحقه في الاسترداد - احوالة الجهة الادارية الامر الى النيابة الادارية للتحقيق ثم لديوان الموظفين لاستطلاع الراى لي جواز الاسترداد - بدء سريان التقادم من تاريخ علم الجهة الادارية بعقها في الاسترداد بناء على لتوى الديوان .

تنص المادة ١٨٧ من القانون المدني على أن « تسقط دعوى استرداد ما دفع بغير حق بانقضاء ثلاث سنوات من اليوم الذي يعلم فيه من دفع غير المستحق بحقه في الاسترداد ، وتسقط الدعوى كذلك في جميع الاحوال بانقضاء خمس عشرة سنة من اليوم الذي ينشأ فيه هذا الحق » ، وظاهر من هذا النص أن المشرع اُعتد في تحديد بدء سريان التقادم الثلاثي يعلم دافع غير المستحق بحقه في الاسترداد ، وعلى ذلك فما لم يتأكد علم الدافع بحقه في الاسترداد لا يبدأ سريان هذا التقادم .

ويستفاد من وقائع الموضوع أن النيابة الادارية لوزارة التربية والتعليم لم تنته الا في ١٣/١٢/١٩٥٨ من التحقيق في موضوع صرف المكافآت خطأ وتركزت الوزارة عرض موضوع استحقاق هيئة التدريس بقسم الادلاء والتراجمة للمكافآت المتأز من علمه على جهة الفتوى فاستطلعت الوزارة راى ديوان الموظفين في شأن المطالبة برد المبالغ التي استولى عليها بدون وجه حق من عملوا بهذا القسم ، فافاد الديوان في ١٥ من يوليو سنة ١٩٥٩ بأنه لا محل للمطالبة وفي ٢١ من يونية سنة ١٩٦٠ ورد الى الوزارة كتلب الديوان يفيد عدوله عن الراى السابق بتبليغه وأنه يجوز المطالبة بالفروق .

ولما سبق فانه لا يمكن القول بأن وزارة التربية والتعليم كانت تعلم بحقها في الاسترداد الا من تاريخ وصول كتاب ديوان الموظفين الاخير اليها في ٢١ من يونيه سنة ١٩٦٠ ، ذلك أنه حتى هذا التاريخ لم يكن الامر قد استقر بشأن جواز المطالبة برد هذه الغروق ومن ثم فمن هذا التاريخ وحده يمكن القول بأن الوزارة قد علمت بحقها في الاسترداد ، ولا يبدأ التقادم الثلاثي في مواجهتها الا من هذا التاريخ . فاذا كانت الوزارة قد لجأت الى تحصيل الغروق قبل تمام السنوات الثلاث التالية لهذا التاريخ فان هذه الغروق لا تكون قد سقطت بالتقادم الثلاثي .

لهذا انتهى الرأي الى جواز استرداد الغروق بين المكافآت التي صرفت لهؤلاء المدرسين بدون وجه حق والمكافآت التي يستحقونها .

(١٩٦٣/٨/٣١) ٩٥٢

♦ ♦ ♦ - نص المادة ١٨٧ من القانون المدني على سقوط الحق في الاسترداد بانقضاء ثلاث سنوات على علم الدافع بحقه في الاسترداد - بحالة الجهة الادارية الامر الى النيابة الادارية للتطبيق ثم لديوان الموظفين لاستطلاع الرأي في جواز الاسترداد - بدء سريان التقادم من تاريخ علم الجهة الادارية بحقها في الاسترداد بناء على فتوى الديوان .

تنص المادة ١٨٧ من القانون المدني على أن « تسقط دعوى استرداد ما دفع بغير حق بانقضاء ثلاث سنوات من اليوم الذي يعلم فيه من دفع شيء المستحق بحقه في الاسترداد وتسقط الدعوى كذلك في جميع الاحوال بانقضاء خمس عشرة سنة من اليوم الذي ينشأ فيه هذا الحق » وظاهر من هذا انص أن المشرع اعتد في تحديد بدء سريان التقادم الثلاثي بعلم دافع غير المستحق بحقه في الاسترداد وعلى ذلك فما لم يتأكد علم الدافع بحقه في الاسترداد لا يبدأ سريان هذا التقادم .

وباستفاد من وقائع الموضوع ان النيابة الادارية لوزارة التربية والتعليم لم تنته الا في ١٣/١٢/١٩٥٨ من التحقيق في موضوع صرف المكافآت خطأ وتركت للوزارة عرض موضوع استحقاق هيئة التدريس بقسمة الادلاء والترجعة للمكافآت الممتازة من عدمه على جهة الفتوى فاستطلعت الوزارة رأي ديوان الموظفين في شأن المطالبة برد المبالغ التي استولى عليها بدون وجه حق من عملوا بهذا القسم فاذا الديوان في ١٥ من يولية سنة ١٩٥٩ بأنه لا محل للمطالبة وفي ٢١ من يونيه سنة ١٩٦٠ ورد الى الوزارة كتاب الديوان يفيد عدونه عن الرأي السابق تبليغه وانه يجوز المطالبة بالغروق .

ولما سبق فانه لا يمكن القول بأن وزارة التربية والتعليم كانت تعلم بحقها في الاسترداد الا من تاريخ وصول كتاب ديوان الموظفين الاخير اليها

فى ٢١ من يونية سنة ١٩٦٠ ذلك أنه حتى هذا التاريخ لم يكن الأمر قد استقر بشأن جواز المطالبة برد هذه الفروق ومن ثم فمن هذا التاريخ وحده يمكن القول بأن الوزارة قد علمت بحقها فى الاسترداد ولا يبدأ التقادم الثلاثى فى مواجبتها الا من هذا التاريخ فإذا كانت الوزارة قد لجأت الى تحصيل الفروق قبل تمام السنوات الثلاث التالية لهذا التاريخ فإن هذه الفروق لا تكون قد سقطت بالتقادم الثلاثى .

(٩٥٢) ١٩٦٢/٨/٢١

١٠٤ - نص المادة ٥٠ من اللائحة المالية للميزانية والحسابات - مناط تطبيقها رهين بأمرين ، أولهما نشوء الحق وتكامله فى ذمة الدولة والثانى تخلف المطالبة به قضائياً أو ادارياً على الرغم من علم صاحب الشأن بقيامه بقينا أو افتراضاً - قيام مانع تستحيل مع وجوده المطالبة قانوناً بالحق - أثره عدم افتتاح ميعاد السقوط فى هذه الحالة الا من تاريخ زوال المانع .

بالنسبة الى أثر التقادم المسقط على استحقاق الفروق المالية التى يحكم بها ، وعن تحديد الميعاد الذى يبدأ منه سقوطها بالتقادم فقد نصت المادة ٥٠ من اللائحة المالية للميزانية والحسابات على أن : « الماهيات التى لم يطالب بها فى جفة خمس سنوات (هلالية) تصبح حقاً مكتسباً للحكومة » ، ويؤخذ من هذه المادة أن مناط تطبيق حكمها رهين بأمرين : الاول - نشوء حق مالى من ماهية أو ما فى حكمها وتكامله فى ذمة الدولة نتيجة قرار تنظيمى عام أو قرار ادارى فردى ، الثانى - تخلف المطالبة بهذا الحق قضائياً أو ادارياً مدة التقادم المسقط من تاريخ نشوء الحق فى اقتضائه على الرغم من علم صاحب الشأن بقيامه علماً يقينياً أو افتراضياً .

ومن حيث أنه ولئن كانت الفروق المالية موضوع البحث قد ترتبت لاربابها من تاريخ العمل بقرارات الترقية المطعون فيها الا أنه لا تلازم بين تاريخ نشوء الحق وتاريخ سريان التقادم المسقط للمطالبة به والا لأدى الأمر فى الخصوصية المروضة الى زوال الحق قبل زوال الموانع التى حالت دون زوال هذه المطالبة كما لا اعتداد فى سريان التقادم المسقط بالنسبة الى الفروق المذكورة بتاريخ انتظام المقدم الى الجهة الادارية للمطالبة بهذه الفروق ، إذ أن الاحكام التى كشفت عنها لم تكن قد صدرت بعد ، وانما يبدأ سريان التقادم المسقط من تاريخ صدور هذه الاحكام ، ذلك ان اعمال أثر هذا التقادم لا يتأتى الا حيث يكون الحق قد نشأ وتكامل فى ذمة الدولة ، وحينما تكون المطالبة به أمراً ميسوراً من جهة القانون - فاذا قام مانع تستحيل مع وجوده المطالبة قانوناً بهذا الحق من جانب صاحب الشأن فإن ميعاد السقوط لا ينفذ الا من ابتداء تاريخ الذى يزول فيه هذا المانع والذى تصبح المطالبة أمراً جائزاً وميسوراً قانوناً ويكون المتخلف عنها أو المقصر فيها حقيقياً بأن يؤخذ بهذا السقوط . والحال فى الفروق المالية الراضية أن المطالبة بها لم تكن ميسورة

قانونا قبل إلغاء قرارات الترقية وتعديلها بالاحكام التي صدرت لصالح من تخطوا في هذه الترقية وهي التي بدأ سريان التقدم المسقط من تاريخ صدورها - واذ جاء بالاوراق انها صدرت في عامي ١٩٦٤/١٩٦٥ فان الحقوق التي قررت لها لزوجها لا يكون قد لحقها هذا التقدم .

لذلك انتهى رأي الجمعية العمومية الى أن مقتضى تنفيذ الاحكام المشار اليها استحقاق الروق المالية للعاملين الذين صدرت لصالحهم هذه الاحكام اعتبارا من تاريخ العمل بقرارات الترقية المفضي بالانقضاء فيما تضمنته من تخطيهم في هذه الترقية - على ألا يبدأ حساب سريان التقدم المسقط الحق في المطالبة بهذه الفروق الا اعتبارا من تاريخ صدور هذه الاحكام على التفصيل المتقدم (١) .

٦٨٣ (١٩٦٦/٦/٢٧)

٤٠٢ - تثبيت بعض موظفي السكك الحديدية وفقا لقانون المعاشات والتزامهم باداء متعهد احتياطي عن مدد خدمتهم للحسوة في المعاش - صدور قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٩٤٧/٩/١٦ بالتجاوز عن استرداد نصف الفرق بين المكافأة بحسب لائحة السكك الحديدية والمكافأة بحسب قانون المعاشات واستجماده من متعهد الاحتياطي المستحق على العامل على أن تحصل به مصلحة السكك الحديدية - إثر هذا القرار هو مجرد عملية مقاصة بين دينين - لا يترتب على هذه المقاصة ادماج الالتزامين أو القضاء على استقلالهما - إثر ذلك أنه اذا وفي العامل احتياطي المعاش كاملا لا ينشأ له حق في استرداد الفروق الا من تاريخ اداء هيئة السكك الحديدية لالتزامها - ابتداء ميعاد التقدم بالنسبة الى استرداد هذه الفروق من هذا التاريخ .

انه في ٩ من سبتمبر سنة ١٩٤٧ قدمت اللجنة المالية الى مجلس الوزراء مذكرة تضمنت أن طبيعة العمل بمصلحة السكك الحديدية وظروفه الشاقة قضت بأن تسن لائحة خاصة لمكافآت موظفيها الخارجين عن هيئة العمال تبلغ المكافأة التي تمنح طبقا لها ٤٢ شهرا ، في حين أن مكافأة موظفي المصالح الاخرى لم تكن تتجاوز ماهية ١٢ شهرا وبمناسبة تثبيت بعض موظفي السكك الحديدية وفقا لقانون المعاشات استحق عليهم متعهد احتياطي عن مدد خدمتهم التي حسبت لهم في المعاش بلغ مئتا الجنيهات فطلبت وزارة الحزاة منهم سداده اما دفعة واحدة واما خصمه من ماهيتهم على أقساط مدى الحياة ، ولما كانت هذه الاقساط من الضخامة بحيث لا تتحملها مرتباتهم فقد شكوا هؤلاء الموظفون من ذلك الخصم . وطلبوا حساب الفرق بين المكافأة المستحقة لكل منهم بحسب لائحة السكك الحديدية والمكافأة

(١) نفس هذا المعنى حكم المحكمة العليا في الطعن رقم ٥١٤ لسنة ٤ ق بجلسيمسيرة ١٩٦٦/٢/٢٤ (كتابا المحكمة الادارية العليا قاضية ٧٠١ من ١٩٦٧) .

المستحقة له وفقا لقانون المعاشات من اصل متجمده الاحتياطي على أن يفسط الباقي لدى الحياة اذا بقى عليهم شيء .

فقد رأت اللجنة المالية - في ختام مذكرتها - الموافقة على التجاوز عن استرداد نصف الفرق بين المكافأة بحسب لائحة السكك الحديدية والمكافأة بحسب قانون المعاشات واستبعاد هذا الجزء المتجاوز عنه من متجمده الاحتياطي بحيث يخفف عبء أقساطه عن كاهل هؤلاء الموظفين على أن تتحمل مصلحة السكك الحديدية النصف المتجاوز عنه بالحصص على ميزانيتها وقد وافق مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة في ١٦ من سبتمبر سنة ١٩٤٧ على رأى اللجنة المالية الواردة بهذه المذكرة .

ويبين مما تقدم أن تمت التزامين مستقل كل منهما عن الآخر ومختلف في اساسه وأطرافه ومقداره وطريقة الوفاء به (أولهما) الالتزام بأداء متجمده احتياطي المعاش عن مدة الخدمة السابقة على التثبيت - وهذا الالتزام أساسه قوانين المعاشات ويقع على عاتق العاملين بالسكك الحديدية قبل الخزانة العامة (الإدارة العامة للمعاشات) وحدد مقداره وفقا لقواعد حساب مدد الخدمة السابقة وتقرر طريقة الوفاء به وفقا لاختيار الموظف سواء دفعه دفعة واحدة أو على أقساط لدى الحياة . . (وثانيهما) الالتزام بأداء نصف الفرق بين المكافآت وهذا الالتزام أساسه الحق المكتسب لموظفي السكك الحديدية في المكافآت التي قررت بلائحتهم وبمقتضى قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٦ من سبتمبر سنة ١٩٤٧ المشار اليه وتحمل به السكك الحديدية قبل موظفيها ويحدد مقداره على أساس الفرق بين المكافأة المقررة بقانون المعاشات، والمكافأة المنصوص عليها في لائحة مكافآت السكك الحديدية وتؤديه هيئة السكك الحديدية الى وزارة الخزانة لحساب الموظف .

واذا كان قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٦ من سبتمبر سنة ١٩٤٧ قد ألزم السكك الحديدية بأن تؤدي نصف الفرق بين المكافآت لوزارة الخزانة لحصصه من متجمده الاحتياطي المستحق على الموظف - فليس معنى هذا أنه أصبح الالتزامين معا أو قضى على استقلالهما أو أنه أعفى الموظف من التزامه قبل ادارة المعاشات ، بل لا يعدو الأمر أن يكون عملية مقاصصة بين دينين ، دين مستحق لوزارة الخزانة قبل الموظف يمثل في متجمده الاحتياطي المستحق عليه ، ودين مستحق للموظف قبل الوزارة يتمثل فيما تؤديه هيئة السكك الحديدية لحسابه من نصف الفرق بين المكافآت وتلتزم وزارة الخزانة بأجراء المقاصصة بين هذين الدينين بحيث يبقى لكل من الالتزامين مع ذلك استقلاله من حيث طبيعته ومقداره وأطرافه وطريقة أدائه ، وتترتب على هذه المقاصصة آثارها القانونية على أنه اذا امتنعت هيئة السكك الحديدية عن الوفاء بالتزامها أو تراخت في أدائه أو سسقط حق الموظف قبلها في نصف الفرق بين المكافآت لاي سبب من الاسباب لم يكن له أن يمتنع عن الوفاء بالتزامه أو بأى جزء منه قبل ادارة المعاشات تمسكا بحقه قبل هيئة السكك الحديدية ،

ولم تكن بالمثل لإدارة المعاشات أن تطالب الهيئة بالوفاء بالتزام ليست طرفاً فيه .

.. ومن ثم فإن ما قام العامل المروض حالته بوفائه من أقساط احتياطي المعاش حتى تاريخ أداء هيئة السكك الحديدية لالتزامها يعد وفاء صحيحاً لما هو مستحق عليه . ولا حجة في القول بأنه وفي جزءاً منه بغير حق ، إذ أنه كان ملتزماً قبل إدارة المعاشات - على ما سلف بيانه - بأداء احتياطي المعاش كاملاً - ولم يكن له أن يمتنع عن الوفاء به أو بجزء منه - ولم ينشأ له حق في استرداد الفروق موضوع البحث إلا من تاريخ أداء هيئة السكك الحديدية لالتزامها وهو تاريخ الذي حق له ابتداء منه مطالبة إدارة المعاشات برد هذه الفروق إليه بعد إجراء التسوية اللازمة .

وتأسيساً على ما تقدم ، فإن الالتزام برد الفروق المشار إليها بوصفه وارداً على جزء من نصف الفرق بين المكافأتين الذي وفته هيئة السكك الحديدية لإدارة المعاشات في ٦ من أبريل سنة ١٩٦٤ ، وليس على أقساط احتياطي معاش أدت بغير وجه حق إنما يخضع بهذه المثابة للتقادم الطويل المنصوص عليه في المادة ٣٧٤ من القانون المدني والذي يبدأ سريانه من تاريخ استحقاق المبلغ المذكور ، وهيئة السكك الحديدية هي الجهة التي كان لها أن تتسكك بهذا التقادم وهو ما لا محل لاثارته أو بحثه بعد إذ وفّت بالتزامها في ٦ من أبريل سنة ١٩٦٤ وأدته باختيارها .

وواقع الأمر في الخصوصية المروضة أن هذا المبلغ منذ أن أدته الهيئة إلى إدارة المعاشات لحساب العامل المذكور ، وهو الوقت الذي نشأ له منه الحق في استرداد ما زاد من المبلغ المذكور على مطلوب إدارة المعاشات ، لم يلحقه تقادم استرداد ما دفع بغير حق .

٧٣٥ (د ١٩٦٦/٧/٢١)

٤٠٣ - مقابل الانتفاع بالمال العام - انقلاخ في طبيعة ومقابل الانتفاع بالمال الخاص - تقابله بنفس سنوات إذا استند إلى عقد إيجار وبفرض عشرة سنة إذا لم يكن للانتفاع سند قانوني .

إن مقابل الانتفاع بالمال العام يتفق في طبيعته ومقابل الانتفاع بالمال الخاص في هذا الخصوص لأن كليهما يستند إلى حق المالك في الانتفاع بملكه ومن مقتضى ذلك سريان أحكام التقادم الواردة في القانون المدني على مقابل الانتفاع بالمال العام حيث لا يوجد نص يقضي بغير ذلك وما دامت هذه الأحكام لا تتعارض مع روابط القانون العام .

ومقابل الانتفاع بالمال الخاص يتقادم بأحدى مدتين - الأولى خمس

سنوات - وهذه تسرى متى كان الانتفاع مستندا الى عقد الإيجار والاخرى
خمس عشرة سنة اذا لم يكن للانتفاع سند قانوني وقد تناولت المادة ٢٧٥
من القانون المدني بيان كلتا الحالتين فنصت في فقرتها الاولى على أن « يتقدم
بخمس سنوات كل حق دوري متجدد ولو أقر به المدين كأجرة المبنى والارضى
الزراعية ... الخ » ، ونصت في الفقرة الثانية على أنه « ولا يسقط الربع
المستحق في ذمة الحائز سوى النية ولا الربع الواجب على ناظر الوقف أدائه
للمستحقين الا بانقضاء خمس عشرة سنة » .

وتطبيقا لذلك فان شركة أسمنتت بورتلاند بحلولان اذ استعملت جسر
النبيل دون ترخيص من الجهة الادارية المختصة وهي عالمة ان استعماله دون
ترخيص أمر محظور طبقا للقانون فانها تكون حائزة سيئة النية للمنطقة التي
أقامت فيها المرسى ومن ثم لا يتقدم المقابل المطلوب عنها عن استعمال الجسر
الا بمضى خمس عشرة سنة .

(١٩٦٠/٣/٥) ٢٠٩

(تعليق)

هذا المبدأ قرره محكمه النقض في الطعن رقم ٥٣١ لسنة ٢٦ ق
بجلسة ١٩٦٢/٥/٢٤ حيث قررت « أن الرسم الذي تعنيه المادة ٢٢ من
القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥٣ الذي يتقدم بثلاث سنوات هو المبلغ الذي
تستحقه الدولة مقابل ترخيصها بإجراء أى عمل من الاعمال المبيته في هذه
المادة داخل حدود الاملاك العامة ذات الصلة بالرى والصرف وهو يختلف عن
مقابل الانتفاع الذي يستحق للدولة عن شغل جزء من الاملاك العامة بغرض
ترخيص انذى لا يتقدم الا بالمدة الطويلة » ، (كتابنا النقض المدني ق ٥٧٥
ص ٣٤٥) .

٤ • ٤ - رسوم الدعاوى المنصوص عليها في المادة ٢ من القانون رقم ١٧٣ لسنة ١٩٥٥
- التي في استردادها - عدم تقادمها الا بانقضاء ١٥ سنة من تاريخ نفاذ هذا القانون .

في ١٢ من يناير سنة ١٩٥٥ صدر القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٥ ونص
في المادة الاولى منه على ما يأتي « مع عدم الاخلال بالاحكام الصادرة من محكمة
القضاء الادارى بمجلس الدولة والقرارات النهائية من اللجان انقضائية
والاحكام النهائية الصادرة من المحاكم الادارية تعتبر ملفاة من وقت صدورها
قرارات مجلس الوزراء ، المشار اليها فيما يتعلق بالحكم الذى يقضى بأنه لا
يجوز أن تقل جملة ما يصرف من ماهية أو أجر أو معاش مع اعانة غلاء
المعيشة الى موظف أو مستخدم أو عامل أو صاحب معاش عن جملة ما يتقاضاه
منها من يقل عنه ماهية أو اجرا أو معاشا » كما نصت المادة الثانية منه على

أن « تسرى أحكام هذا القانون على الدعاوى المنظورة أمام المحكمة الإدارية العليا ومحكمة القضاء الإداري بمجلس الدولة » .

وفي ٢٣ من مارس سنة ١٩٥٥ صدر القانون رقم ١٧٣ لسنة ١٩٥٥ ونص في المادة الأولى على أن « تعتبر منتهية بقوة القانون الدعاوى المشار إليها في المادة الثانية من القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٥ بإلغاء حكم في قرارات مجلس الوزراء الصادرة بإعانة غلاء المعيشة » كما نصت المادة الثانية منه على أنه « ترد الرسوم المحصلة على الدعاوى المشار إليها في المادة السابقة » .

وقد جاء بالذكر الإيضاحية لهذا القانون تطبيقاً على مادته الأولى والثانية المشار إليهما « أن المادة الثانية من القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٥ قضت بسريان هذا الحكم (حكم التكملة في إعانة غلاء المعيشة) على الدعاوى المنظورة أمام المحاكم الإدارية ومحكمة القضاء الإداري بمجلس الدولة ومقتضى ذلك أن تصدر المحكمة حكمها باعتبار الخصومة منتهية ولما كان من المصلحة العامة إعفاء القضاء من إصدار هذه الأحكام فقد رُوي نظراً لكثرة القضايا أن يكون الأثر المترتب على القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٥ بالنسبة لهذه الدعاوى واقعاً بقوة القانون دون حاجة إلى صدور حكم بذلك » .

ويستفاد من مجموع هذه النصوص في ضوء المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ١٧٣ لسنة ١٩٥٥ المتقدم ذكرها أن المشرع لم يقف عند حد إلغاء ما تضمنته قرارات مجلس الوزراء من أحكام خاصة بتكملة إعانة غلاء المعيشة في يوم صدورها بل حرص على النص سريان هذا الإلغاء على الدعاوى المنظورة أمام المحاكم الإدارية ومحكمة القضاء الإداري وكان مقتضى ذلك أن تحكم المحاكم المنظورة أمامها الدعاوى المتعلقة بحكم التكملة المشار إليها بانتهاء الخصومة في هذه الدعاوى وإنزام الحكومة بالمصروفات ولما كانت هذه الدعاوى من الكثرة فكان رأي المشرع إعفاء المحاكم من نظر هذه الدعاوى والحكم فيها بانتهاء الخصومة ورتب ذلك الأثر بقوة القانون ، وبذلك هدف المشرع إلى أن يرتب على إنهاء الخصومة على هذا الوجه ما كان يترتب على إنهاؤها بحكم من القضاء ، ومن ثم فإن الحق في المطالبة برد رسوم هذه الدعاوى يتقادم بذات المدة التي تقادم بها الرسوم التي يصدر بردها حكم قضائي نهائي .

ولما كانت المادة ٣٨٥ من القانون المدني تنص على أنه « إذا انقطع التقادم يبدأ تقادم جديد يسرى من وقت انتهاء الأثر المترتب على سبب الانقطاع وتكون مدته هي مدة التقادم الأول على أنه إذا حكم بالدين وحاز الحكم قوة الأمر المقضي أو إذا كان الدين مما يتقادم بسنة واحدة وانقطع تقاضيه بإقرار المدين كانت مدة التقادم خمس عشرة سنة إلا أن يكون الدين المحكوم به متضمناً لالتزامات دورية متجددة لا تستحق الأداء إلا بعد صدور الحكم » . وظاهر من الفقرة الثانية من هذا النص أن التقادم متى انقطع بإجراء قضائي وانتهى بحكم حاز قوة الأمر المقضي تكون مدة التقادم الجديدة خمسة

عشر عاما تبدأ من تاريخ صدور الحكم ويسرى هذا الحكم حتى لو كان الالتزام دورياً متجدداً وصدر به حكم نهائى فتكون مدة التقادم خمسة عشر عاماً على ان الحكم قد يتضمن التزامات لم تزل عنها صفتا الدورية والتجديد كما اذا قضى للمؤجر بالاجرة المستحقة وما يستجد منها منذ صدور الحكم الى يوم التنفيذ وفى هذه الحالة تزول عن الاجرة المستحقة المحكوم بها صفتا الدورية والتجديد فلا يتقادم الالتزام بها الا بانقضاء خمس عشرة سنة تبدأ من تاريخ صدور الحكم اما الالتزام بما يستجد منها الى يوم التنفيذ فيظل محتفظاً بصفتى الدورية والتجديد رغم صدور الحكم ذلك لانه غير مستحق يوم صدور الحكم بل يستحق على أقساط دورية متجددة فيتقادم كل قسط منها بانقضاء خمس سنوات منذ تاريخ استحقاقه .

ولما كان الاصل فى تقادم الالتزامات انها تسقط بانقضاء خمس عشرة سنة ما لم ينص القانون على مدة أقصر (م ٢٧٤ من القانون المدنى) ومن ثم يكون التقادم القصير استثناء من هذا الاصل العام - والاستثناء لا يجوز التوسع فيه أو القياس عليه .

وفضلاً عن ذلك فان الاحتجاج بنص الفقرة الثانية من المادة ٣٧٧ من القانون المدنى التى تنص على أن (يتقادم بثلاث سنوات الحق فى المطالبة برد الضرائب والرسوم التى دفعت بغير حق ويبدأ سريان التقادم من يوم دفعته ،، لتعطيقه على الرسوم موضوع الخلاف هذا الاحتجاج مردود بأن مناط تطبيق هذا النص أن تكون الرسوم قد دفعت بغير حق ولما كانت رسوم الدعاوى المشار إليها قد دفعت أصلاً بحق وفقاً لأحكام قوانين الرسوم القضائية وذلك للسير فى الدعوى ونظرها بواسطة مرفق القضاء فان أحكام هذا النص لا تسرى عليها ويؤيد هذا النظر أن الأساس القانونى لرد الرسوم المشار إليها قد دفعت أصلاً بحق وفقاً لأحكام قوانين الرسوم لسنة ١٩٥٥ المتقدمة ذكره - ولما كانت المادة ١٩٨ من القانون المدنى تنص على أن « الالتزامات التى تنشأ مباشرة من القانون وحده تسرى عليها النصوص القانونية التى انشأتها » . ولما كانت الالتزامات التى تنشأ من القانون تتقادم بخمس عشرة سنة وفقاً للاصل العام فى التقادم ما لم يرد نص خاص بشأن تقادم هذا الالتزام بمدة أقل - ولم يرد ذلك النص - لذلك فان الالتزام برد رسوم الدعاوى المنصوص عليها فى المادة الثانية من القانون رقم ١٧٣ لسنة ١٩٥٥ لا يتقادم الا بانقضاء خمس عشرة سنة من تاريخ نفاذ القانون رقم ١٧٣ لسنة ١٩٥٥ فى ٢٦ من مارس سنة ١٩٥٥ .

٨٢٥ (١٩٦٠/١٠/١٢)

٥٠٤ - علم سريان حكم السفوف الوارد بملادة ٣٧٦ من قانون المرافعات - جيلى امر
تقدير تعاقب الجير .

ان الامر الخاص بتقدير اتعاب الخبير وان كان يصدر بصفة ولائية بناء على عريضة بغير مراعاة الا انه يختلف عن باقى الاوامر التى تصدر على عراض فى اجراءاته وطرق الطعن فيه وآثاره اذ ورد حكمه فى الفصل السادس الخاص بالخبرة من الباب السابع من الكتاب الاول من قانون المرافعات حيث نصت المادة ٢٤٧ من هذا القانون على أن « تقدر أتعاب الخبير ومصاريفه بأمر يصدر على عريضة من رئيس الدائرة التى عينته أو قاضى محكمة المواد الجزئية الذى عينه بمجرد صدور الحكم فى موضوع الدعوى ، وبغير انتظار الحكم فى موضوع الدعوى اذ لم يصدر هذا الحكم فى الثلاثة اشهر التالية لادعاء التقرير لاسباب لا دخل للخبير فيها » ، وأجازت المادة ٢٤٩ من القانون ذاته للخبير ولكل خصم فى الدعوى أن يعارض فى أمر التقدير وذلك فى طرف ثلاثة الايام التالية لاعلانه ، كما نصت المادة ٢٥٠ على عدم قبول المعارضة من الخصم الذى يجوز تنفيذ أمر التقدير عليه الا اذا سبقها ايداع الباقي من المبلغ المقدّر خزّانة المحكمة مع تخصيصه لاداء مطلوب الخبير ، وقد نظمت المادة ٢٥١ من القانون المذكور كيفية حصول المعارضة فى أمر تقدير اتعاب الخبير فنصت على أنها تتم بتقرير فى قلم الكتاب وأنه يترتب على رفعها وقف تنفيذ الامر وتنتظر فى غرفة المشورة بعد تكليف الخبير والخصوم الحضور بناء على طلب قلم الكتاب بمرور ثلاثة ايام ، على أنه اذا كان قد حكم نهائيا فى شأن الالتزام بمصاريف الدعوى فلا يختصم فى المعارضة من لم يطلب تعيين الخبير ولم يحكم عليه بالمصاريف . أما الاوامر التى تصدر على عريضة أحد الخصوم فقد أفرد لها قانون المرافعات بابا خاصا هو الباب الحادى عشر من الكتاب الاول منه ونظم شروطها والجهة المختصة باصدارها وطرق الطعن فيها وهى تختلف عن الاوامر الخاصة بتقدير اتعاب الخبراء فى أن المختص باصدارها هو قاضى الامور الوقتية وأنها وان كانت تعتبر تصرفا ولائيا الا أنها تتعلق باجراء تحفظى ، وفيما يختص بطريقة الطعن فيها فقد نصت المادة ٣٧٥ من قانون المرافعات على جواز التظلم منها لنفس الامر بدلا من التظلم للمحكمة المختصة وعلى جواز رجوع القاضى المتظلم اليه فيما سبق له الامر به وعلى أن حكمه يكون قابلا لطرق الطعن المقررة للاحكام التى تصدر على وجه السرعة وقد استحدثت قانون المرافعات فى المادة ٣٧٦ منه بالنسبة لهذه الاوامر حكما يقضى بأن « يسقط الامر الصادر على عريضة اذا لم يقدم للتنفيذ فى طرف ثلاثين يوما من تاريخ صدوره . ولا يمنع هذا السقوط من استصدار أمر جديد » ، وجاء فى المذكرة التفسيرية للقانون تعليلا لهذا الحكم « ان الامر هو تصرف ولائى باجراء تحفظى لا يصح أن يبقى سلاحا مسلطا يشهره من يصدر له الامر فى وجه خصمه فى أى وقت يشاء .. مع احتمال تغير الظروف الداعية الى اصداره وازوال الحاجة الملحة للملحّة اليه » .

وغنى عن البيان أن الامر الخاص بتقدير اتعاب الخبير لا يعتبر بمثابة أمر باجراء تحفظى اذ هو ليس اجراء عاجلا أو متخلّا بصفة مؤقتة احتياطية وانما هو قرار نهائى غير مؤقت فى شأن تقدير اتعاب الخبير ولا يحتل تغير

الظروف الداعية الى اصداره أو زوال الحاجة الملجئة اليه ومن ثم لا ينطبق عليه نص المادة ٣٧٦ سالفة الذكر شأنه في ذلك شأن أوامر تقدير مصروفات الدعوى .

وقد قضت محكمة النقض بجلسه ١٨ من أكتوبر سنة ١٩٥٦ في الطعن رقم ٢١٩ لسنة ٢٣ القضائية بعدم تطبيق حكم السقوط الوارد بالمادة ٣٧٦ من قانون المرافعات على الأمر الصادر بتقدير مصروفات الدعوى هذا الى أن الفقه المصري والفرنسي يتجهان الى اعتباراتأب الحبراء داخلة ضمن مصروفات الدعوى وأن أوامر تقدير اتأب الحبراء تتفق مع أوامر تقدير المصروفات القضائية في كثير من اجراءاتها وآثارها .

لذلك انتهى الرأى الى أن أمر تقدير اتأب الحبراء المنصوص عليه في المادة ٢٤٧ من قانون المرافعات لا يخضع لحكم السقوط الوارد بالمادة ٣٧٦ من هذا القانون .

(٣٠٩) (١٩٦٦/٢/١٥)

(ج) انقطاعه

٤٠٦ - المطالبة القاطعة للتقادم - قيامها في كل حالة يتخذ فيها اجراء قانونيا يدل على قصده واعتزامه اقتضاء حقه - سريان ذلك على طلب الجهة الادارية من الافراد أن يؤدوا ما يكون مطلوباً لها .

لما كان الثابت أن تفتيش النيل بمصر الوسطى قد طلب الى الشركة بتاريخ ١٩ من ديسمبر سنة ١٩٥٣ أن تتقدم بطلب للحصول على ترخيص باستعمال جسر النيل ومثل هذا الطلب يتضمن في ذات الوقت مطالبة الشركة بأداء مقابل استعمال هذا الجسر دون ترخيص ومن ثم فهو يقطع التقادم الذي كان صارياً في ذلك التاريخ ولا يقدح في ذلك أن هذه المطالبة ليست من قبيل المطالبة القضائية التي تقطع التقادم طبقاً للمادة ٣٨٣ من القانون المدني وذلك لأن الحالات الواردة في هذه المادة على أنها قاطعة للتقادم لم ترد فيها على سبيل الحصر بل وردت على سبيل أمثال والحقيقة أن قطع التقادم يقوم في كل حالة يتخذ فيها الدائن اجراء قانونيا يدل على قصده واعتزامه اقتضاء حقه من يسرى التقادم لصالحه ، وغنى عن البيان أن الجهة الادارية حين تطلب من الافراد أن يؤدوا ما يكون مطلوباً لها إنما تعبر عن رغبة جديدة في اقتضاء ما تطلبه .

وعلى مقتضى ما تقدم يكون المقابل الذى سقط بالتقادم هو المقابل الذى كان قد مضى عليه خمس عشرة سنة قبل يوم ١٩ من ديسمبر سنة ١٩٥٣ ومن ثم تلتزم الشركة بأداء ما لم يكن قد مضى عليه المدة في هذا التاريخ كما

تلتزم أداء المقابل منذ التواريخ المشار اليه حتى تاريخ حصولها على الترخيص في إقامة الجرسى .

٢٠٩ (١٩٦٠/٣/٥)

٤٠٧ - قرار مجلس الوزراء في ١٩ فبراير سنة ١٩٥٠ بزيادة ثلث اعانة غلابة المعيشة مع خصم الزيادة من مراتب التخصص (التفرغ) أو أى مرتب آخر مماثل حصل عليه الموظف منذ سنة ١٩٤٥ فيما عدا بدل الملابس للضباط - الانتهاء الى وقف الخصم من بدل التخصص عند ثلاثي الزيادة ورد الفروق مع مراعاة التقادم المحصى - بدء التقادم المحصى من تاريخ استهلاك الزيادة - انقطاعه بوطالبة الموظف أو القرار المصلحة بصفه صراحة أو ضمنا .

قرّر مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة في ١٩ من فبراير سنة ١٩٥٠ زيادة ثلثات اعانة غلابة المعيشة ونص في البند الرابع من ذلك القرار على أن يخصم من مرتب التخصص (التفرغ) أو أى مرتب آخر مماثل حصل عليه الموظف منذ سنة ١٩٤٥ فيما عدا بدل الملابس للضباط قيمة الزيادة التي يحصل عليها الموظف من الاعانة ويسرى هذا الحكم على مرتب التفتيش ومرتب الانتقال الثابت فيما لا يزيد على نصف المرتب .

و. وبمناسبة تقلم بعض مهندسي مصلحة الطرق من تعداد الخصم من اعانة الغلاء عرضت المصلحة الموضوع على ديوان الموظفين بكتابها المؤرخ ١٦/٥/١٩٥٧ فأفاد الديوان بتاريخ ٢٧/٥/١٩٥٧ بأن الديوان بحث هذا الموضوع واستقر رايه بالاتفاق مع مجلس الدولة على وقف خصم ما يوازي الزيادة في اعانة غلابة المعيشة التي تقررت من ١/٣/١٩٥٠ من بدل التخصص عند ثلاثي هذه الزيادة لأى سبب من الاسباب .

وعند تطبيق كتاب الديوان المشار اليه ثار التساؤل عن كيفية تنفيذه على بعض الحالات التي أظهرها التطبيق العملي فقام السيد مدير عام المصلحة بعرض هذه الحالات على ديوان الموظفين بالكتاب رقم ١٠/٩/١ المؤرخ ٢٧/٦/١٩٥٧ الذي صدره بالعبارة الآتية : (بالاحاطة بأنه عند تطبيق هذا الكتاب تلاحظ لنا الآتي) ثم أنهاء بالعبارة الآتية (ونرجو أن يتضمن خطاب الديوان التاريخ الفعلي المنى ستجرى على أساسه المقارنة لصرف المستحق) بيد أن الديوان أخطر المصلحة بالكتاب رقم ١٨٣ - ١٢/١٠ بتاريخ ٢ من يونيو سنة ١٩٥٧ بوقف العمل بكتابه المؤرخ ٢٧ من مايو سنة ١٩٥٧ وعدم صرف فروق حيث أن الموضوع قيد البحث بينه وبين وزارة المالية والاقتصاد وأنه عند الانتهاء من هذا البحث سيوافق المصلحة بما يستقر عليه الرأى ثم عاد الديوان وأخطر المصلحة بكتابه المؤرخ في ١٦ من فبراير سنة ١٩٦١ بأن كل تخفيض في اعانة الغلاء يقابله وقف خصم هذه الزيادة من بدل التخصص والبدلات الأخرى ويتعين رد الفروق التي سبق خصمها من البدلات

المشار إليها مع مراعاة التقادم الخمسي ، كما أفاد الديوان بتاريخ ٢٣/١٠/٦١ رداً على استفسار المصلحة عن التاريخ الذي اتخذ أساساً لتحديد التقادم الخمسي لصرف الفروق المالية بأن الذي ينشئ الحق في وقف خصم الزيادة هو الاستهلاك الكلي والجزئي في اعانة غلاء المعيشة الذي يترتب عليه ضرورة رد بدل التخصص الى أصله ومن تاريخ هذا الاستهلاك يبدأ حساب التقادم ويتعين لانقطاعه أن يكون الموظف قد طالب بحقه خلال مدة التقادم ، واستطلعت مصلحة الطرق والكبارى رأى ادارة الفتوى والتشريع لوزارة المواصلات في مدى «ريان التقادم الخمسي على الحق في الفروق المشار إليها ، فأنتهت ادارة الرأى الى أن قيام المصلحة بتنفيذ كتاب ديوان الموظفين رقم ١٨٣/١٢/٢م المؤرخ ٢٧/٥/١٩٥٧ يعتبر اقراراً منها بحق موظفيها في استرداد المبالغ التي تضمنتها ذلك اكتاب ومن ثم ينقطع التقادم السارى في حق أولئك الموظفين بالنسبة الى المبالغ التي يطلبون ردها اليها مما يترتب عليه وجوب ردها اذ أن حقهم لم ينقض بالتقادم وبني هذا الرأى على أنه من المقرر في قواعد القانون الادارى أن التقادم في القانون الادارى كما ينقطع بالمطالبة بالحق الادارى ينقطع أيضاً باعتراف الحكومة بهذا الحق (المحكمة الادارية العليا القضية رقم ٢٣٦ لسنة ١٩٥٤ قضائية جلسة ١٦ مايو سنة ١٩٥٩) (١) .

واذ عقب ديوان الموظفين على هذا الرأى بأن الاجراءات التي قامت بها مصلحة الطرق في شأن تنفيذ كتاب الديوان المؤرخ ٢٧/٥/١٩٥٧ ان هي الا مجرد اجراءات تمهيدية أو تحضيرية تتلخص في تجميع الحالات التي ينطبق عليها رأى الديوان فلم تقم المصلحة بعرض مذكرة بالموضوع تتضمن رأيه على موظف مختص كى يقال انه صدر من المصلحة ما يعتبر تنفيذا لرأى الديوان ومن ثم تكون الوقائع التي استندت اليها فتوى مجلس الدولة في القول بوجود اقرار قاطع للتقادم غير ثابتة من الاوراق مما يرى معه الديوان عدم توافر هذا الاقرار .

واذ رأى الديوان ذلك فقد انحصر فيصل النزاع في بيان ما اذا كانت الاجراءات المشار اليها قاطعة للتقادم السارى في حق مهندسيها بالنسبة للمبالغ المخصومة من بدل التخصص منذ تلاشى الزيادة في اعانة غلاء المعيشة أم لا .

ومن المقرر في قواعد القانون الادارى أن التقادم في المجال الادارى كما ينقطع بالمطالبة بالحق ادارى ينقطع أيضاً باعتراف الحكومة بهذا الحق (حكم المحكمة الادارية العليا السابق الاشارة اليه) .

والاقرار القاطع للتقادم مسألة واقع فقد يكون صريحاً أو ضمنياً دون اشتراط وجه خاص موجها الى الدائن أو غيره فإى تعبير عن الارادة يقيد معنى

(١) كتابنا المحكمة الادارية العليا ق ٧٠٦ ص ٧٤٨ .

الاقرار بكفى ، واذا بان من مساق الواقع أن المهندس مدير عام مصلحة الطرق وجه كتابا بتاريخ ١٩٥٧/٦/٢ ردا على كتاب الديوان مفاده اقرار المصلحة بحق موظفيها في وقف خصم الزيادة في غلاء المعيشة من بدل التخصص متى تلاشت هذه ومن حقهم في استرداد الفروق كما أن الاقرار القاطع للتقدم وهو تصرف صادر من جانب المقر وحده فلا يتوقف على قبول الدائن له ولا يجوز للمقر الرجوع فيه ومن ثم لا يكون لانصياع المصلحة الى طلب ديوان الموظفين بوقف تنفيذ كتابه المؤرخ ٢٧ من مايو سنة ١٩٥٧ السابق الإشارة اليه من أثر في هذه الخصوصية على الاقرار السابق صدوره .

(٣٠١ (٢٣/٣/١٩٦٢)

٤٠٨ - نص القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٠ على منح بدل تخصص للمهندسين مع خصم الزيادة المترتبة لى اعانة غلاء المعيشة من هذا البذل - وجوب وقف هذا الخصم اذا ما تلاشت هذه الزيادة على الاثر بقبول اعانة الغلاء - استحقاق المهندسين للفروق الناتجة عن استمرار الخصم رغم تلاشي الزيادة - سقوط هذه الفروق بالتقدم بنفس - لا يكتفى لانقطاع تقديمها مطالبة بعض المهندسين بفروق مستحقة على اساس آخر او قيام جهة ادارية اخرى بصرف الفروق المستحقة لموظفيها .

ان المادة الاولى من القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٠ بتقرير بدل تخصص للمهندسين وبفتح اعتمادات اضافية في ميزانية السنة المالية ١٩٤٩/١٩٥٠ نصت على أنه اعتبارا من أول فبراير سنة ١٩٥٠ يمنح بدل التخصص طبقا للفئات التي أقرها مجلس الوزراء بتاريخ ٣ من يولية سنة ١٩٤٩ لجميع المهندسين المشتغلين بأعمال هندسية بحتة الحاصلين على شهادة جامعية أو ما يعادلها وذلك مع مراعاة الشروط التي فرضها قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٢/٢٨/١٩٤٩ بشأن وقف صرف بدل التفتيش والمكافآت عن ساعات العمل الإضافية وكذا الشروط التي نص عليها قرار مجلس الوزراء الصادر بتاريخ ١٩/٢/١٩٥٠ الخاص بزيادة اعانة الغلاء وجوب خصم هذه الزيادة من بدل التخصص . ونص قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٩ من فبراير سنة ١٩٥٠ في مادته الاولى على رفع القيد الخاص بتثبيتات اعانة غلاء المعيشة بحيث تمنح على اساس المرتب أو الاجر الفصل الذي يتقاضاه الموظف أو المستخدم ، أو العامل كما نص في المادة الثانية على زيادة اعانة غلاء المعيشة بفئات معينة ، وتضمنت المادة الرابعة على أن تخصص تلك الزيادة من مرتب التخصص أو التفرغ أو أي مرتب آخر مماثل حصل عليه الموظف منذ عام ١٩٤٥ وتطبيقا لهذا القرار زادت اعانة الغلاء التي يحصل عليها الموظف أو المستخدم أو العامل وفقا للفئات الواردة بهذا القرار كما نقص من جهة أخرى المرتب الإضافي بمقدار هذه الزيادة فأصبحت اعانة الغلاء الفعلية التي يحصل عليها هي الاعانة المقررة بعد زيادتها بالقرار المذكور طبقا للفئات المحددة به .

غير أن مجلس الوزراء عاد في ٣٠ من يونيو سنة ١٩٥٣ فقرر خفض مقدار اعانة الغلاء التي تصرف لكل موظف ومستخدم وعامل باليوميات وصاحب معاش اعتبارا من اول يولية سنة ١٩٥٣ على أن يكون الخفض بنسبة مئوية من المبلغ الذي يتقاضاه بالفعل كل منهم .

ومن حيث أن تخفيض اعانة غلاء المعيشة قد شمل اعانة الغلاء بعد زيادتها ودون اعتداد بخصم هذه الزيادة من بدل التخصص ومن ثم فإن الاستمرار في خصم تلك الزيادة من هذا البدل رغم التخفيض الذي طرأ على اعانة الغلاء بضعاف من اثر التخفيض في الاعانة بالنسبة لمن يستحقون بدل التخصص الأمر الذي يتعين معه وقف خصم تلك الزيادة بمقدار التخفيض في اعانة غلاء المعيشة غير أنه لما استمرت بعض الوزارات والمصالح والهيئات العامة على خصم الزيادة في اعانة غلاء المعيشة من بدل التخصص رغم تلاشي هذه الزيادة كليا أو جزئيا بعث ديوان الموظفين بكتابه المؤرخ في ٢٩ مايو سنة ١٩٥٧ الى مصلحة الطرق والكبارى الذى جاء به أن الديوان قد استقر رأيه على وقف خصم ما يوازى الزيادة في اعانة الغلاء من بدل التخصص عند تلاشي هذه الزيادة بالتخفيض المقرر بقرار مجلس الوزراء الصادر في ٣٠ من يونيو سنة ١٩٥٣ أو أى تخفيض آخر .

ومن حيث أن الهيئة العامة لشئون السكك الحديدية ذكرت بكتابتها المؤرخ في ٢٥ من أغسطس سنة ١٩٦٢ أن ديوان الموظفين لم يتم بنشر كتابه المشار اليه على الوزارات والمصالح والهيئات العامة . وكل ما اتخذته الديوان من اجراء بالنسبة للهيئة المذكورة أنه بعث اليها كتابا خلال شهر اكتوبر سنة ١٩٥٧ يطلب فيه موافاته ببيان المبالغ التي تخصص من بدل التخصص نتيجة الزيادة في اعانة غلاء المعيشة التي يحصل عليها بعض الموظفين وما يترتب على ذلك من تلاشي هذه الزيادة بعد تطبيق القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ وقرارات مجلس الوزراء الصادرة في ١٧ من اغسطس و ٨ من اكتوبر سنة ١٩٥٢ و ٣٠ من يونيو سنة ١٩٥٣ .

ومن حيث أن هذا الكتاب لا يكفي لانقطاع التقادم ما دام أنه لم يشر الى وقف خصم الزيادة في اعانة غلاء المعيشة من بدل التخصص ولم تتم الهيئة فعلا بوقف الخصم حتى يعتبر ذلك اقرارا ضمنيا ينقطع به التقادم .

ومن حيث أنه لا يكفي كذلك لانقطاع التقادم السارى لصالح الهيئة اقرار مصلحة الطرق والكبارى بحقوق موظفيها اذ أن لهيئة السكك الحديدية شخصيتها المعنوية المستقلة عن شخصية الدولة مما لا يسوغ معه انقطاع التقادم السارى لصالحها لمجرد أنها احدى المصالح العامة التابعة لاحدى الوزارات الداخلة في تكوين شخصية الدولة قد أقرت بحقوق بعض موظفيها . كما أنه لا يكفي لانقطاع التقادم ارسال برقية من السيد / بالاصالة عن نفسه وتيابة عن زملائه مهندسى القسم الميكانيكى بالهيئة الى السيد وكيل

مجلس الدولة ومن ناحيه اخرى لا يرتب ذلك الاثر ما جاء بالطلب المقدم من المذكور ومن السيد / ٠٠٠ بالاصالة عن نفسه ونيابة عن زملائهما مهندسى القسم الميكانيكى بالهيئة اذ بالاطلاع على البرقية والطلب المشار اليهما بكتاب الهيئة المؤرخ ٢٩ من مايو سنة ١٩٦٢ يبين أنهما قد تضمنتا المطالبة بتطبيق فتوى الجمعية العمومية الخاصة بعدم جواز خصم الفروق الناشئة عن تطبيق قواعد التيسير من بدل التخصص اعتبارا من تاريخ نفاذ القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة ومن الواضح أن مسألة عدم جواز الخصم من بدل التخصص التى أشارت اليها فتوى الجمعية العمومية الصادرة بجلستها المنعقدة بتاريخ ٢٨ من مارس سنة ١٩٥٦ تتعلق بالزيادة فى المرتب نتيجة تطبيق قواعد التيسير وهى مسألة مختلفة عن موضوع وقف خصم الزيادة فى اعانة غلاء المعيشة من بدل التخصص بمجرد تلاشى هذه الزيادة بتخفيض الاعانة ولا يكفى لانقطاع التقادم السارى لصالح الهيئة بالنسبة للفروق الناشئة عن تلاشى الزيادة فى اعانة الفلاء مطابقة لموظف بصرف الفروق الناشئة عن زيادة المرتب نتيجة تطبيق قواعد التيسير لان أساس استحقاق الفروق الناشئة عن الزيادة فى المرتبات نتيجة تطبيق قواعد التيسير مختلف عن مبني استحقاق الفروق الناشئة عن تلاشى الزيادة فى اعانة غلاء المعيشة ولا يكفى المطالبة بوقف الخصم الجارى بالنسبة لاحدى صورتى الخصم لانقطاع التقادم بالنسبة للفروق المستحقة عن اجراء الخصم فى الصورة الاخرى .

ومن حيث أن الهيئة تذكر أن ديوان الموظفين قد بعث اليها بكتابه المؤرخ فى أول اكتوبر سنة ١٩٦٠ متضمنا طلب وقف خصم الزيادة فى اعانة غلاء المعيشة بمجرد تلاشى هذه الزيادة كليا أو جزئيا . كما أشارت الهيئة الى أنها قامت بتنفيذ مضمون هذا الكتاب بصرف الفروق السابقة فى أول اكتوبر سنة ١٩٦٠ بخمس سنوات تطبيقا لقاعدة التقادم الخمسى أما الفروق المستحقة قبل أول اكتوبر سنة ١٩٥٥ فإنها تكون قد سقطت بالتقادم . .

ومن حيث أنه لم يرد بالاوراق ما يدل على أن احدا من مهندسى الهيئة المذكورين قد قدم طلبا فى الفترة السابقة على أول اكتوبر سنة ١٩٥٥ بطلب فيه وقف خصم الزيادة فى اعانة غلاء المعيشة لتلاشيها كليا أو جزئيا واسترداد الفروق الناشئة عن خصم هذه الزيادة قبل ذلك فمن ثم تكون الفروق المستحقة من تاريخ تلاشى تلك الزيادة حتى أول اكتوبر سنة ١٩٥٥ قد سقطت بالتقادم الخمسى . .

(١٠٥٠ / ١٠ / ١٩٦٣)

٤٠٩ ~ مسئولية تقصيرية - دعوى التعويض عنها - سقوطها بالتقادم - الاقرار الضريح
أو الضمنى الصادر من المسئول عن الضرر - اثره .

انه ولئن كانت المادة ١٧٢ من القانون المدني تنص على أن « تسقط بالتقادم دعوى التعويض الناشئة عن الجعل غير المشروع بانقضاء ثلاث سنوات من اليوم الذي علم فيه المضرور بحدوث الضرر وبالشخص المسئول عنه ٥٠٠٠ » الا أنه يبين من الاطلاع على أوراق هذا الموضوع أن وزارة الحربية لم تنكر حق شركة اراضى الدلتا المصرية في قيمة التعويض النشأ قدرته هذه الشركة - وهو عبارة عن قيمة تكاليف اصلاح عامود النور - بل ان الادارة المالية بوزارة الحربية وافقت صراحة على صرف قيمة التكاليف المشار اليه وذلك بموجب كتابها المؤرخ في ٢٤ من ابريل سنة ١٩٦٠ والمرسل صورة منه الى الشركة المذكورة للعلم والاتصال بادارة التعمينات بالوزارة في كل ما يتعلق بهذا الموضوع ، وهذه الموافقة على الصرف تعتبر اقراراً صريحاً من جانب وزارة الحربية (أو حتى اقراراً ضمناً) بحق الشركة المذكورة في التعويض يترتب عليه انقطاع التقادم وذلك طبقاً لحكم المادة ٣٨٤ من القانون المدني ، وبهذا سريان تقادم جديد مدته هي مدة التقادم الاول أى ثلاث سنوات وذلك وفقاً لنص المادة ٣٨٥ من القانون المدني ، ومن ثم يستمر سريان مدة التقادم الى ٢٤ من ابريل سنة ١٩٦٣ الا أنه خلال هذه المدة قامت الشركة المذكورة بالتنبيه على وزارة الحربية (انذارها) بأداء قيمة التعويض المشار اليه وذلك بالطريق الرسمي على يد محضر بتاريخ ٢٩ من يونيو سنة ١٩٦١ وبالتالى يكون التقادم قد انقطع بهذا التنبيه طبقاً لنص المادة ٣٨٣ من القانون المدني وتسرى مدة تقادم جديد لمدة ثلاث سنوات أيضاً تنتهى في ٢٩ من يونيو سنة ١٩٦٤ .

(١٩٦٤/٧/١) ٩٧

(د) التمسك به

٥٨٩ - تقادم - حقوق المصالح العامة والمؤسسات قبل بعضها بعضاً - عدم جواز الدفع بسقوطها بالتقادم .

من حيث أن الدعوى استبعدت كوسيلة للمطالبة بالحق في نطاق القانون العام في صدد العلاقة بين المصالح العامة وذلك بالتطبيق للمادة ٤٧ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ بشأن مجلس الدولة التي تقضى باختصاص الجمعية العمومية للقسم الاستشاري للفتوى والتشريع بإبداء الرأي في المنازعات التي تنشأ بين الوزارات أو بين المصالح العامة أو بين الوزارات والمصالح وبين الهيئات الإقليمية أو بين هذه الهيئات .

ومن حيث أن التقادم لا يلحق الا الدعوى باعتبارها وسيلة صاحب الحق في اقتضاء حقه عن طريق القضاء ، ومعنى تم التقادم سقطت الدعوى ولم يكن للدائن بعد ذلك أن يلجأ الى طلب الحماية القانونية ولكن الحق يبقى دون

دعوى تحديه ، ومقتضى ذلك في خصوص حقوق المصالح العامة قبل بعضها البعض تلك الحقوق التي لا تحميها دعوى على نحو ما سبق مقتضى ذلك عدم جواز الدفع بالتقادم بين هذه المصالح فيما يثور بينها من خلافات حول حقوق بعضها قبل البعض .

(١٦٦١/١/١٧) ٤٨

٤٩١ - تقادم - لا مجال لامعاله بين الجهات الادارية لابعاد الدعوى كوسيلة للمطالبة

بالحق - مثال .

ان فحص مستندات كل من الجهتين المتنازعتين ينتهي الى ان ثمة عجز في املاك السكة الحديد تقابله زيادة في تصرفات وزارة الاوقاف عما تملكه ومما يؤيد ادعاء السكك الحديدية استيلاء وزارة الاوقاف على هذه المساحة وضماها الى اراضيها المجاورة ومن ثم تكون المساحة المذكورة مملوكة للسكك الحديدية .

ولا يغير من هذا النظر ما تدعيه وزارة الاوقاف من حيازتها للارض المشارة اليها حيازة هادئة ظاهرة مستمرة المدة الطويلة المكسبة للملكية وذلك لان هذه الارض تعتبر من الاموال العامة بوصفها جسرا للسكك الحديدية ولذلك يمنع تملكها بالتقادم وفضلا عن ذلك فانه لا يجوز التمسك بالتقادم بين الجهات الادارية لان الدعوى كوسيلة للمطالبة بالحق قد استبعدت عن نطاق القانون العام في صدد العلاقة بين المصالح العامة وذلك بالتطبيق للمادة ٤٧ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ بشأن تنظيم مجلس الدولة التي تقضى باختصاص الجمعية العمومية للقسم الاستشاري للفتوى والتشريع بابداء الرأي في المنازعات التي تنشأ بين الوزارات وبين المصالح العامة او بين الوزارات والمصالح وبين الهيئات الاقليمية او بين هذه الهيئات ، ولما كان التقادم لا يلحق الا بالدعوى باعتبارها وسيلة صاحب الحق في اقتضاء حقه عن طريق القضاء فمتى تم التقادم سقطت الدعوى ولم يعد للدائن بعد ذلك ان يلجأ الى طلب الحماية القانونية ولكن الحق يبقى دون دعوى تحفيه ، ومقتضى ذلك في خصوص حقوق المصالح العامة قبل بعضها البعض - تلك الحقوق التي لا تحميها دعوى على نحو ما سبق - مقتضى ذلك عدم جواز الدفع بالتقادم بين هذه المصالح فيما يثور بينها من خلاف حول حقوق بعضها قبل البعض .

(١٦٦٣/٥/٧) ٢٥٤

٤٩٢ - الجمعية العمومية للقسم الاستشاري - اختصاصها بنظر النزاع بين مؤسسة

شاحنة الحادي ووزارة العربية بخصوص تكاليف اصلاح احد اعمدة انشور - استبعاد دعوى

التعويض الناشئة عن العمل غير المشروع كوسيلة للمطالبة بهذه التكاليف - لا وجه للدفع بالتقادم في هذه الحالة .

يختص القسم الاستشاري طبقاً للفقرة (ج) من المادة ٤٧ من قانون مجلس الدولة رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ - بنظر منازعات المؤسسات والهيئات العامة فيما بينها وفيما بينها وبين الوزارات والمصالح العامة ؛ لأخرى ، واختصاصها - في هذا الشأن - يعتبر اختصاصاً مانعاً لا تشارك فيه جهة قضائية أو إدارية أخرى ومن ثم فإن الجمعية العمومية للقسم الاستشاري تكون هي المختصة بنظر النزاع القائم بين مؤسسة صاحبة المعادى باعتبارها مؤسسة عامة ، وبين وزارة الحربية بخصوص تكاليف إصلاح عموود النور المشار إليه (١) ، يكون اختصاصها بنظر هذا النزاع اختصاصاً مانعاً لا تشارك فيه جهات القضاء ومن ثم تستبعد - في هذه الحالة - دعوى التعويض الناشئة عن العمل غير المشروع كوسيلة للمطالبة بتكاليف الإصلاح المشار إليها ولا يكون ثمت وجه للدفع بتقادم هذه الدعوى وبالتالي فإنه ليس لوزارة الحربية أن تلتزم به قبل مؤسسة صاحبة المعادى .

٥٩٧ (١٩٦٤/٧/١)

٤١٣ - تقادم دعوى التعويض الناشئة عن العمل غير المشروع بانقضاء ثلاث سنوات من تاريخ علم المضرور بحدوث الضرر وبالتفحص للسئول - الدفع بهذا التقادم ليس من النظام العام - تطبيق ذلك على مسئولية المتبوع عن أعمال تابعه - إذا دفع التابع بالتقادم - يجوز للمضرور إذا كان الضرر ناجماً عن شيء أو آلة ميكانيكية - الرجوع على أساس مسئولية حارس الأشياء - لا وجه للتمسك بالتقادم فيما بين الجهات الحكومية .

استبان للجمعية العمومية للقسم الاستشاري من الاطلاع على ملف الموضوع أنه بتاريخ ٢٨ مارس سنة ١٩٥٩ - حرز محضر المخالفة رقم ٣٦ طرق بسبب حصول كسر بمباني كتف كوبري العباسية نتيجة لاصطدام البعارة جرار رقم ١٠/١٠٥٦ قوات جوية وقيد هذا المحضر برقم ٤٤٢٤ مرور الجيش سنة ١٩٥٩ ضد (.....) قائد هذه السيارة لأنه في يوم ٢٧ مارس سنة ١٩٥٩ بمركز أبو حماد قاد السيارة بحالة خطرة حتى اصطدم بالكوبري وحكم عليه غيابياً بجلسة ٢١ من ابريل سنة ١٩٦٠ بغرامة قدرها خمسون قرشاً ولم ينفذ هذا الحكم حتى سقط بالتقادم .

ولما كانت المادة ١٧٤ من القانون المدني تقضي بمسئولية المتبوع عن الضرر الذي يحدثه تابعه بعمله الغير مشروع متى كان واقعاً منه حال تادية

وظيفته أو بسببها ومن ثم فإن القوات الجوية تكون مسئولة عن تعويض الأضرار التي أحدثها تابعها السائق ... أثناء قيامه بتأدية وظيفته .

ولما كانت المادة ١٧٢ منه تقضى بأن دعوى التعويض الناشئة عن العمل غير المشروع تسقط بانقضاء ثلاث سنوات من اليوم الذي علم فيه المضرور بحدوث الضرر وبالشخص المسئول عنه إلا أن الدفع بالتقادم ليس من النظام العام ويجب أن يتمسك به صاحب الشأن .

ومن حيث أنه ولئن كان حق المؤسسة المصرية العامة للطرق والكباري قبل السائق المذكور قد يدفع بسقوطه بالتقادم إستناداً الى المادة سالفة الذكر إلا أن حقها في الرجوع بالتعويض عن هذه الأضرار على القوات الجوية له سند آخر غير مسئوليتها عن أفعال تابعها وهو مسئوليتها طبقاً للنادة ١٧٨ من القانون المدني بوصفها مالكة السيارة وباعتبارها حارسة عليها إستناداً الى المادة ١٧٨ من القانون المدني التي تقضى بمسئولية حارس الاشياء والآلات الميكانيكية عن الأضرار التي تحدثها هذه الاشياء وذلك لأن حارس اتىء حسبما عرفته محكمة النقض في الطعن رقم ٢٨٥ لسنة ٣٠ قضائية هو ذلك الشخص الطبيعي أو المعنوي الذي تكون له السلطة الفعلية على الشيء قصداً واستقلالاً ولا تنتقل الحراسة منه الى تابعه المنوط به استعمال الشيء لانه وان كان للتابع السيطرة المادية على اتىء وقت استعماله إلا أنه يعمل لحساب متبوعه ولمصلحته ويأتمر بأوامره ويتلقى تعليماته فانه يكون خاضعاً للمتبوع مما يفقده العنصر المعنوي للحراسة ويجعل المتبوع وحده هو الحارس عملياً الشيء كما لو كان هو الذي يستعمله - ذلك أن العبرة في قيام الحراسة الموجبة للمسئولية على أساس الخطأ المفترض هي بسيطرة الشخص على الشيء. سيطرة فعلية لحساب نفسه - ولا محل في هذه الحالة - ما دامت مسئولية القوات الجوية عن التعويض باعتبارها حارسة على السيارة التي تسببت في الضرر للتمسك بالتقادم اذ أن التقادم لا تتمسك به جهة حكومية في مواجهة جهة حكومية أخرى وفقاً لما انتهى اليه رأى الجمعية العمومية للقسم الاستشاري بفتاواها الصادرة بجلسة اول يوليو سنة ١٩٦٤ .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أنه ولئن كان حق المؤسسة المصرية العامة للطرق والكباري في الرجوع بالتعويض المدني على (...) سائق السيارة رقم ١٠٥٦/١٠ التابعة للقوات الجوية عن الأضرار التي أحدثها بهذه السيارة بسبب اصطدامه بكوبرى العباسية قد يدفع بسقوطه بالتقادم إلا أن حق هذه المؤسسة في الرجوع على القوات الجوية بتعويض عن هذه الأضرار يقوم لا باعتبار أن هذا السائق تابع لها وانما باعتبارها حارسة على هذه السيارة بوصفها مالكة لها وكان يقودها تابعها وذلك وفقاً لما تقضى به المادة ١٧٨ من القانون المدني .

ولا محل في هذه الحالة للدفع بالتقادم اذ أن التقادم لا تتمسك به جهة

حكومية في مواجهة جهة حكومية أخرى وفقاً لما انتهى إليه رأى الجمعية
العمومية للقسم الاستشاري بفتاها الصادرة بجلسته أول يوليو سنة ١٩٦٤
(٧) ١٩٦٧/١/٥

تقدير كفاية الموظف

- (أ) اجراءات ومراحل التقرير .
- (ب) وضعه في فترة علم أداء العامل عملاً .
- (ج) أثر الحصول على تقدير بدرجة ضعيف .

(أ) اجراءات ومراحل التقرير

(تعليق)

صدر القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بشأن العاملين المدنيين بالدولة وحلت
محل المادة ٣٠ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ الملقى المادة ٢٩ منه التي
تقضي بأن « يوضع لنظام التقارير السنوية جميع العاملين لكافة وظائف الدرجة
الثالثة وتقدم هذه التقارير عن كل سنة ميلادية خلال شهري يناير وفبراير
من السنة التالية ويكون ذلك على أساس تقدير كفاية العامل بمرتبة ممتاز أو
جيد أو متوسط أو دون المتوسط أو ضعيف ، وتعد هذه التقارير كتابة وطبقاً
للأوضاع التي تعدها اللائحة التنفيذية » ، إلا أنه نقرأ في المادة ٢ فقرة ٢
من قانون إصدار قانون العاملين المدنيين بالدولة رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ قد
نصت على أنه « وإلى أن يتم وضع اللوائح والقرارات التنفيذية لهذا القانون
تستمر اللوائح والقرارات المعمول بها في شئون الموظفين والعمال قبل العمل
بهذا القانون سارية فيما لا يتعارض مع أحكامه » ، وطبقاً لذلك استمر العمل
بقرار وزير المالية رقم ٦٢٩ لسنة ١٩٥٧ بشأن نموذج التقرير السنوي
للعاملين في ظل العمل بالقانون ٤٦ لسنة ١٩٦٤ وذلك حتى ١٩٦٦/٣/٢٣
حيث صدر القرار الجمهوري رقم ٩٣٣ لسنة ١٩٦٦ في شأن تعديل التقارير
السنوية عن العاملين المدنيين بالدولة ثم ألغى وحل محله قرار رئيس الجمهورية
رقم ٤٧٢٦ لسنة ١٩٦٦ الصادر بتاريخ ١٠/١٢/١٩٦٦ .

٤١٤ - نص المادة ١٣٦ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بعد تعديلها بالقانون رقم
٧٣ لسنة ١٩٥٧ على تحديد درجة الكفاية بالنسبة الى التقارير السابقة التي كانت تقدر بدرجات
مثوية بما يعادلها من الراتب الجديدة - سريانه بأثر رجعي على التقارير السابقة على تاريخ العمل
بالقانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٧ .

يبين من استقصاء المراحل التشريعية لموضوع طريقه تقدير كفاية الموظفين أن القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة نظم طريقة اعداد التقارير التي تقدم سنويا لبيان درجة كفاية الموظفين وان هذا التنظيم يمر بمراحل ثلاث ، المرحلة الاولى بدأت في تاريخ العمل بهذا القانون وقد نظمت هذا الموضوع المادة ٣٠ من القانون (١) حيث اخذت بنظام تقدير كفاية الموظف بمراتب هي جيد ومتوسط وضعيف . وتبدأ المرحلة الثانية منذ تاريخ العمل بالقانون رقم ٥٧٩ لسنة ١٩٥٤ المعدل لتلك المادة حيث عدل المشرع عن الطريقة المشار اليها الى طريقة التقدير بدرجات نهايتها القصوى مائة درجة وقد جاء بالمذكورة الابصاحية لهذا القانون انه رئي من العدالة والاحكام في تقدير درجة كفاية الموظف أن يكون أساس التقدير ما يحصل عليه الموظف من الدرجات في سلوكه ومواظبته واجتهاده وغير ذلك من عناصر التقدير التي تؤهل الموظف للقيام بأعباء الوظيفة على الوجه الاكمل باعتبار النهاية القصوى مائة درجة اذ ان الأرقام الحسابية أكثر دقة في تحديد الكفاية وقد ظل هذا النظام معمولاً به حتى صدر القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٧ معدلاً المادة ٣٠ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ مع مواد أخرى من هذا القانون وبصدور هذا القانون تبدأ المرحلة الثالثة والاخيرة من المراحل المشار اليها .

وقد عدل المشرع في هذا التعديل عن نظام التقدير بدرجات مئوية وعاد الى نظام التقدير بمراتب أربع وهي ضعيف ، ومرضى ، وجيد ، وممتاز . وأذ تضمن التعديل الجديد العدول عن نظام التقدير بالدرجات المثوية الى نظام التقدير بالمئوية ، نص في المادة ١٣٦ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ معدلة بالقانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٧ على تحويل الدرجات المثوية الواردة في التقارير السابقة على العمل بالقانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٧ الى تقدير بالمرتبة اذ نصت المادة ١٣٦ سالفة الذكر على أنه « في تطبيق أحكام هذا القانون تحدد درجة كفاية الموظف بالنسبة الى التقارير السابقة كالآتي :

- إذا حصل على ٤٥ درجة فأقل اعتبر ضعيفا .
- إذا حصل على ٦٥ درجة فأقل اعتبر مرضيا .
- إذا حصل على ٩٠ درجة فأقل اعتبر جيدا .

إذا حصل على ما فوق ٩٠ درجة اعتبر ممتازا . »

ومفهوم هذا النص أن التقارير السابقة على العمل بالقانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٧ والتي كانت الدرجات المثوية لكفاية الموظفين فيها بين ٤٠ و ٤٥ درجة مثوية قد انتقلت الى مرتبة ضعيف ، وذلك عند تطبيق أحكام القانون الجديد .

(١) تقابل المادة ٢٩ من القانون ٤٦ لسنة ١٩٦٤ - راجع تمليقنا على هذا الفصل .

والاصل في سريان القانون من حيث الزمان أنه يسرى بأثر مباشر على الوقائع التي تتم تحت سلطانه أى فى الفترة الواقعة بين تاريخ العمل به وتاريخ الفائه ، وهذا هو مجال تطبيقه الزمنى ولا يسرى بأثر رجعى على الوقائع والمراكز القانونية السابقة عليه الا بنص خاص يقر الانزالرجى.

والمشروع اذ ينص فى المادة ١٣٦ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بعد تعديلها بالقانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٧ على تحديد درجة كفاية الموظفين بالنسبة الى التقارير السابقة التي كانت تقدر بدرجات مئوية انما يعنى اعمال التشريع الجديد فى هذا الخصوص بأثر رجعى ذلك أنه حدد لكل درجة من الدرجات المئوية السابقة ما يعادلها من المراتب الجديدة وأشار فى صراحة الى تقدير درجة كفاية الموظفين بالنسبة الى التقارير السابقة على هذا الاساس .

لهذا انتهى رأى الجمعية الى أن المادة ١٣٦ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ المعدلة بالقانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٧ تسرى فى خصوص ما نصت عليه بأثر رجعى على التقارير السابقة على تاريخ العمل بالقانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٧ .

٤٧٤ (١٩٦٠/٥/٣٠)

(تعليق)

هذا المبدأ يتفق وماقرته المحكمة الادارية العليا فى الطعن رقم ١٣٧ لسنة ٥ ق بجلسة ١٣/١٢/١٩٦٠ (كتابنا المحكمة الادارية العليا ق ١٣٩٩ ص ١٤٦٣) .

٤١٥ - تقارير الكفاية الخاصة بالموظفين وتطورها تشريعا - قرار وزير الادية والاقتصاد رقم ٦٢٩ لسنة ١٩٥٧ بشأن النموذج بتقدير كفاية موظفى الدولة - تحول الدرجات الرقمية الى مراتب يمتثل هذا القرار ليصبح الحاصل على اقل من خمسين درجة ضعيفا - هذا القرار الوزارى صحيح ومطابق للقانون .

كانت المادة ٣٠ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة تنص على أن « يخضع لنظام التقارير السنوية السرية جميع الموظفين لغاية الدرجة الثالثة وتعد هذه التقارير فى شهر فبراير من كل عام على أساس تقدير كفاية الموظف بدرجات نهايتها القصوى مائة درجة ويعتبر الموظف ضعيفا اذا لم يحصل على ٤٠ درجة على الاقل وتكتب هذه التقارير على النموذج وبحسب الاوضاع التي يقرها وزير المالية بقرار يصدر منه بعد موافقة ديوان للموظفين » . ثم عدلت بالقانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٧ على النحو الآتى : « يخضع لنظام التقارير السنوية السرية جميع الموظفين لغاية الدرجة الثالثة » وتعد هذه التقارير فى شهر فبراير من كل عام أو فى أى شهور

يصدر بتحديد قرار من الوزير المختص بعد أخذ رأى ديوان الموظفين ، ويكون ذلك على أساس تقدير كفاية الموظف بمرتبه ممتاز أو جيد أو مرضى أو ضعيف * .

وتكتب هذه التقارير على النماذج وبحسب الأوضاع التي يقررها وزير المالية والاقتصاد بقرار يصدر منه بعد أخذ رأى ديوان الموظفين ، (١)

وتنفذا لهذا النص أصدر وزير المالية والاقتصاد بالاتفاق مع ديوان الموظفين القرار رقم ٦٢٩ لسنة ١٩٥٧ بشأن النموذج الخاص بتقدير كفاية موظفى الدولة (٢) وقد تضمن مراتب كفاية الموظفين وعناصر تحديد هذه الكفاية وحدد لكل عنصر من هذه العناصر درجة مئوية وقد نص البند الرابع على أن « تحول الدرجات المقدرة الى مراتب الكفاية على النحو الآتى :

أقل من ٥٠ درجة (ضعيف) * * * * *

وعلى أساس القواعد التي تضمنتها هذه النصوص جرت الوزارات والمصالح على تقدير كفاية الموظفين الذين يحصلون على أقل من ٥٠ درجة بمرتبة ضعيف ، إلا أن المحكمة التأديبية لوزارة الأشغال لم تأخذ بهذا النظر فى حكمها الصادر فى القضية رقم ٦٤ لسنة ١٩٥٧ ق فقد ذهبت المحكمة الى أن كفاية الموظف المذكور وقد حصل على ٤٨ درجة فى التقرير المقدم عنه فى سنة ١٩٥٨ تكون بمرتبة مرضى ولذلك رفضت أعمال أحكام المادة ٣٢ من قانون التوظيف فى حقه ، واستندت فى ذلك الى أن سلطة وزير المالية والاقتصاد فى تحديد أوضاع التقارير السنوية يجب أن تباشر فى حدود نص المادة ١٣٦ من قانون التوظيف والتي تقضى بأنه اذا حصل الموظف على ٤٥ درجة فأقل اعتبر ضعيفا وقد أصبح الحكم نهائيا بعدم الطعن فيه * .

ويترتب على الرأى الذى ذهب اليه الحكم اصدار جميع التقارير التى وضعت بعد العمل بالقانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٧ ، لانه يخالف ما جرى عليه العمل فى الوزارات والمصالح * .

وقد عرض هذا الموضوع على الجمعية العمومية للقسم الاستشارى بجلستها المتعقبة فى ٤ من يناير سنة ١٩٦١ فاستبان لها أن المادة ١٣٦ من قانون التوظيف قد وضعت حكما انتقاليا بالنسبة الى التقارير السنوية السابقة على العمل بأحكام القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٧ من مقتضاه اعادة تقويم الدرجات المئوية التى كانت تقدر بها كفاية الموظفين بما يقابلها من مراتب جديدة

(١) تقابل المادة ٢٩ من القانون ٤٦ لسنة ١٩٦٤ - راجع تعليقنا على هذا الفصل * .

(٢) حل محله قرار رئيس الجمهورية رقم ١٢٣ لسنة ١٩٦٦ ثم حل محله قرار رئيس

الجمهورية رقم ٤٧٢٦ لسنة ١٩٦٦ * .

استحدثها المشرع بموجب القانون المذكور ولذلك فلا يؤثر هذا النص على الأحكام الدائمة التي ضمنها المشرع المادة ٣٠ من قانون التوظيف معسدة بالقانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٧ ولا يضع قيда على سلطة وزير المالية والاقتصاد في تحديد الأوضاع التي تقدر على أساسها كفاية الموظفين ، وعلى هذا يقتضى فإن قرار وزير المالية والاقتصاد رقم ٦٢٩ لسنة ١٩٥٧ بشأن النموذج الخاص بتقدير كفاية موظفي الدولة الصادر منه تنفيذا لأحكام المادة ٣٠ من قانون التوظيف يكون صحيحا قانونا ولا يتطوى على أية مخالفة لأحكام المادة ١٣٦ من القانون المذكور .

وترتبيا على ذلك فمن يحصل من الموظفين على أقل من خمسين درجة وفقا للاوضاع التي بينها وزير المالية والاقتصاد في قراره المشار اليه يعتبر في درجة ضعيف ويتمتع معاملته على هذا الأساس ، وإذا كان الحكم الصادر من المحكمة لتأديبية لوزارة الاشغال قد أصبح نهائيا بعدم الطعن فيه ، إلا أن هذا لا يحول دون الطعن في الأحكام التي تصدر على خلاف المبادئ المتقدمة .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية للقسم الاستشارى الى أن القرار رقم ٦٢٩ لسنة ١٩٥٧ بشأن النموذج الخاص بتقدير كفاية موظفي الدولة الصادر من وزير المالية والاقتصاد تنفيذا لنص المادة ٣٠ من قانون التوظيف صحيح قانونا وأن من تقدر كفايته بأقل من خمسين درجة يعتبر ضعيفا وأنه يجب الطعن في جميع الأحكام التي تصدر على خلاف هذا المبدأ .

(١٩٦١/٢/٢) ١٠٤

(تعليق)

أقرت المحكمة الإدارية العليا هذا المبدأ في الطعن رقم ٨٠٦ لسنة ٧ ق بجلسته ١٣ ديسمبر سنة ١٩٦٤ (كتابنا المحكمة الإدارية العليا ق ٧١٤ ص ٧٦٠) .

٤١٩ - التقارير السنوية الخاصة بموظفي الهيئة العامة للسكك الحديدية قبل اول يونيو سنة ١٩٦٠ - اعتماد هذه التقارير من رئيس المصلحة - صفة رئيس مصلحة في الهيئة العامة للسكك الحديدية - تمتد لدير عام هذه الهيئة وحده - صدورهما خلوا من توقيع رئيس المصلحة المختص - اعتبارهما مخالفة للقانون وجواز تصحيحها على مقتضى القواعد التقاوية الواجبة التطبيق فيما بعد - عدم التقيد في هذا بمبدأ معين .

يبين من الاطلاع على القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة انه ينص في المادة ٣٠ منه على أنه : يخضع لنظام التقارير السرية جميع الموظفين لفأية الدرجة الثالثة وتعد هذه التقارير في شهر فبراير من كل عام او في أى شهر آخر يصدر بتحديد قرار من الوزير المختص بعد

اخذراى ديوان الموظفين ويكون ذلك على اساس تقدير كفاية الموظف بمرتبة ممتاز أو جيد أو مرض أو ضعيف .

وتكتب هذه التقارير على النماذج وبحسب الاوضاع التى يقرها وزير المالية والاقتصاد بقرار يصدر منه بعد أخذ رأى ديوان الموظفين .

ونصت المادة ٣١ على أنه « يقدم التقرير السرى عن الموظف من رئيسه المباشر ثم يعرض على المدير المحلى للإدارة فرئيس المصلحة لابتداء ملاحظتهما ثم يعرض بعد ذلك على لجنة شئون الموظفين لتقدير درجة الكفاية التى تراها ويعلم الموظف الذى يقدم عنه تقرير بدرجة ضعيف بصورة منه .

ويرتب على تقديم تقرير بدرجة ضعيف حرمان الموظف من أول علاوة دورية مع تخطيه فى الترقية فى السنة التى قدم فيها هذا التقرير .

كذلك أبانت المادة ٢٧ من هذا القانون عن تشكيل لجنة شئون الموظفين فقصت بأن « تنشأ فى كل وزارة لجنة تسمى لجنة شئون الموظفين وتشكل من وكيل الوزارة المختص رئيسا ومن ثلاثة الى خمسة من كبار الموظفين أعضاء ويجوز أن تنشأ لجنة مماثلة فى كل مصلحة وتشكل اللجنة فى هذه الحالة من مدير المصلحة رئيسا ومن اثنين الى أربعة من كبار موظفيها أعضاء » .

وبين من هذه النصوص أن رئيس المصلحة يسهم فى تقدير كفاية موظفى المصلحة التى يرأسها مرة بوصفه رئيسا للمصلحة وأخرى بوصفه عضوا فى لجنة شئون الموظفين التى خولها القانون الاختصاص النهائى بتقدير درجة كفاية الموظف ممارسة فى هذا الصدد اختصاصها عن طريق الرقابة والتعقيب على تقدير الرئيس المباشر وعلى ملاحظات المدير المحلى ورئيس المصلحة مما يدل على أن ثمة تلازما بين وجود لجنة شئون الموظفين بآية وحدة إدارية وبين وجود من يصلق عليه وصف رئيس المصلحة بهذه الوحدة ، وعلى مقتضى ذلك فإن مناط ثبوت الصفة لرؤساء أقسام هيئة السكك الحديدية فى ابتداء ملاحظاتهم عن التقارير السرية بوصف كل منهم رئيس مصلحة فى تطبيق المادة ٣١ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ المشار اليه مناط ذلك أن يكون القسم الذى يرأسه كل منهم يمثل وحدة من الوحدات الادارية التى يجوز أن ينشأ فيها لجنة شئون الموظفين .

ونص المادة ٢٧ من القانون المشار اليه صريح فى أن هذه اللجان لا تنشأ الا فى الوزارات والمصالح وهذه يشترط فيها أن تكون ذات كيان مستقل وميزانية خاصة .

ولما كانت أقسام السكك الحديدية وإن استقلت كل منها بدرجة فليست لها ميزانيات خاصة متميزة لانها لا تعدو أن تكون إدارات وفروعاً لمصلحة واحدة هي مصلحة السكك الحديدية ومن ثم فلا تنشأ فيها لجان لشئون

الموظفين وتبعاً لذلك ينتفى عن رؤسائها وصف رؤساء المصالح ، مما ينبغي عليه أنه ليس من رئيس مصلحة في مصلحة السكك الحديدية إلا مدير عام المصلحة فهو وحده الذي يصدق عليه هذا الوصف وتثبت له الصفة القانونية في ابداء ملاحظاته على التقارير السرية التي تعد عن الموظفين بوصفه رئيساً للمصلحة والاشتراك بهذه الصفة في التعقيب على التقارير باعتبارها عضواً في لجنة شؤون الموظفين .

هذا وغنى عن البيان أن هذا الرأي لا وجه لعماله بعد صدور قرار رئيس الجمهورية رقم ٢١٩٠ لسنة ١٩٥٩ الخاص بنظام موظفي الهيئة ولائحته التنفيذية الصادر بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٦٤٠ لسنة ١٩٦٠ والمنفذين اعتباراً من أول يولية سنة ١٩٦٠ إذ تضمنت أحكام هذين القرارين تنظيماً خاصاً للأوضاع التي يتم على مقتضاها وضع التقارير السرية .

ويخلص مما تقدم أن كافة التقارير السرية التي وضعت عن موظفي المصلحة قبل أول يولية سنة ١٩٦٠ تاريخ العمل بنظام موظفي الهيئة الجديدة سواء ما وضع منها قبل العمل بالقانون رقم ٣٦٦ لسنة ١٩٥٦ الخاص بإنشاء هيئة عامة لشئون سكك حديد مصر أو بعد العمل بأحكام هذا القانون والتي تضمنت النص على أن تسرى في شأن موظفي الهيئة القوانين واللوائح والقواعد التنظيمية المطبقة حالياً وذلك حتى يتم اصدار غيرها ، هذه التقارير وقد صدرت خلواً من توقيع مدير عام السكك الحديدية بوصفه الرئيس الوحيد للمصلحة تكون قد صدرت على غير مقتضى الأوضاع التي رسمتها المادة ٣١ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ والتي تستهدف أعمال الروية والتقدير في تقدير درجة كفاية الموظف حتى يأتي التقدير مطاباً للحقيقة والواقع . ومن ثم يتعين تصحيح هذه التقارير وتدارك ما فاتها من أوضاع قانونية . وذلك بإصدار قرارات جديدة مستوفية للشكل والإجراءات المنصوص عليها في القانون ، وبخاصة فليس ثمة ما يحول دون إعادة وضع التقارير في الوقت الحاضر عن السنوات السابقة لأن مجاوزة الميعاد المحدد في القانون لا يعدد هذه التقارير لا يترتب عليه بطلان العمل في ذاته لأن هذا الميعاد لا يعدد أن يكون مجرد توجيه من المشرع لتنظيم العمل في تلك المواعيد وحتى على مراعاتها بقدر الامكان .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن المختص باعتماد التقارير السرية الخاصة بموظفي السكك الحديدية في السنوات السابقة على أول يولية سنة ١٩٦٠ - تاريخ العمل بالنظام الجديد لموظفي الهيئة - بوصفه رئيساً للمصلحة هو مدير عام السكك الحديدية ، وأن التقارير التي لم توقع من مدير عام المصلحة عن السنوات المشار إليها يتعين تصحيحها بإصدار قرارات جديدة توقع من مدير عام الهيئة .

(تعليق)

المادة ٣٠ من القانون ٢١٠ لسنة ١٩٥١ الملغى تقابل المادة ٢٩ من القانون ٤٦ لسنة ١٩٦٤ ولم يرد في نصوص القانون ٤٦ لسنة ١٩٦٤ التنظيم الذي كانت تورده المادة ٣١ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ الملغى بشأن تسلسل مراحل التقرير واكتفت المادة ٣١ من القانون ٤٦ لسنة ١٩٦٤ ببيان اختصاص لجنة شؤون المعلمين في التقرير إلا أن المادة ٢ من القرار الجمهوري رقم ٤٧٢٦ لسنة ١٩٦٦ بشأن نموذج التقرير السنوي للمعلمين قد أوردت تنظيمًا مشابهًا للتنظيم الذي كان واردًا في المادة ٣١ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ فيما يتعلق بتسلسل التقرير . وقد أوضحت المادة ٢٥ من القانون ٤٦ لسنة ١٩٦٤ تشكيل لجنة شؤون الموظفين في ظله .

وما انتهت إليه هذه الفتوى من عدم جواز إنشاء لجان شؤون موظفين بالهيئة العامة للسكك الحديدية مبدا قرره المحكمة الإدارية العليا في العديد من أحكامها ومنها العمون أرقام ٤٩٥ لسنة ٥٠ بجلسة ١٩٦١/١/١٤ ، ٩٢٩ لسنة ٤ بجلسة ١٩٦١/٦/١٧ ، ١٠١٣ ، ١٠١٥ لسنة ٧ بجلسية ١٩٦٥/٥/٩ . كتابنا المحكمة الإدارية العليا ق ٢٠٩١ ص ٢٣٨٩ .

(ب) وضعه في فترة عدم أداء العامل عملاً

٤١٧ - تقرير سنوي - عدم تقديمه في حالة الوقف عن العمل وفي الحالات المماثلة .

تنص المادة ٣٠ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة (١) على أن « يخضع لنظام التقارير السنوية السرية جميع الموظفين لدرجة الثالثة وتمتد هذه التقارير في شهر فبراير من كل عام أو في أي شهر آخر يصدر بتحديد قرار من الوزير المختص بعد أخذ رأى ديوان الموظفين ويكون ذلك على أساس تقدير كفاية الموظف بمرتبة ممتاز أو جيد أو مرضى أو ضعيف .

وتكتب هذه التقارير على النماذج وبحسب الأوصاف التي يقررها وزير المالية والاقتصاد بقرار يصدر منه بعد أخذ رأى ديوان الموظفين » .

واستناداً إلى هذا النص صدر قرار وزير المالية رقم ٦٢٩ لسنة ١٩٥٧ في ٣ من ديسمبر من هذا العام (٢) بنموذج التقارير السرية ويقوم التقرير طبقاً لهذا النموذج على عناصر مختلفة تكشف عن حالة الموظف في كافة

(١) تقابل المادة ٢٩ من القانون ٤٦ لسنة ١٩٦٤ .

(٢) حل محله القرار الجمهوري رقم ٤٧٢٦ لسنة ١٩٦٦ .

النواحي المتصلة بأعمال وظيفته بحيث تجدد مدى صلاحيته وأهليته وكفايته في النهوض بهذه الأعمال وقدرت لهذه العناصر درجات مختلفة مجموعها مائة درجة منها ٦٠ درجة للعمل والانتاج وقسمت هذه الدرجات نصفين نصف للالمام بالعمل ومدى الاستفادة من التدريب والنصف الآخر للسرعة والانتاج ثم عشر درجات للمواظبة وقسمت نصفين ٥٠ نصف للمدى استعمال الموظف لحقوقه في الاجازات والنصف الآخر للمدى احترامه لمواعيد العمل الرسمية ثم عشرون درجة للصفات الشخصية ومنها المعاملة والتعاون والسلوك الشخصي ثم عشر درجات للقدرات ومنها الاستعداد الذهني وحسن التصرف والتميز . وتحدد درجة الكفاية على أساس ما يحصل عليه الموظف من هذه الدرجات فإذا حصل على أقل من ٥٠ درجة فهو ضعيف وإذا حصل على درجات بين ٥٠ و ٧٥ فهو مرضى ومن ٧٦ الى ٩٠ فهو جيد وإن حصل على أكثر من ٩٠ درجة فهو ممتاز وقد ورد بالبنود الخامس من الملاحظات والتوجيهات الواردة بالنموذج انه في حانة تقدير كفاية الموظف بمرتبة ضعيف أو ممتاز فانه يتعين أن يؤيد هذا التقرير بأسانيد تعزز مستمدة من أعمال الموظف وسلوكه طوال الفترة موضوع التقرير وذلك نظرا لما لهاتين المرتبتين من أثر في مستقبل الموظف هبوطا وصعودا .

وتقدير حالة الموظف في مختلف العناصر التي يقوم عليها التقرير السرى على النحو المشار اليه في القواعد المتقدمة انما يقوم على أساس عمله وسلوكه طيلة الفترة التي تقدم التقرير عنها ويستمد هذا التقرير مما استقرت عنه حالة الموظف في قيامه باعباء وظيفته فإذا لم يؤد عملا خلال تلك الفترة كما لو كان موقوفا أو مريضا في اجازة مرضية استتال مداها امتنع بذلك تقدير عمله ومواظبته في هذا العمل وسلوكه الشخصي وغير ذلك من العناصر التي يقوم عليها التقرير السنوى عن حالته وانهار الأساس الذي يقوم عليه هذا التقرير ويستحيل عندئذ اعداده ولا يفنى في هذا الصدد اعداد تقرير على هدى تقاريره السابقة ذلك لانها انما تتضمن تقدير حالة الموظف في فترة أخرى وقد يختلف حال الموظف من فترة لآخرى وتلك هي الحكمة التي أوجب المشرع من أجلها تقديم تقرير عن حالة الموظف في كل عام .

ويخلص مما تقدم أن اعداد التقرير السنوى عن حالة الموظف يستلزم ويستحيل متى كان موقوفا عن عمله خلال الفترة التي يقدم عنها التقرير ويسرى هذا الحكم في الحالات المماثلة حيث لا يؤدى الموظف عملا يكون أساسا لاعداد التقرير عنه .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية للقسم الاستشارى للمفتوى والتشريع الى انه في حالة وقف الموظف عن عمله لا تقدم عنه تقارير عن فترة الوقف ويسرى هذا الحكم على غير الوقف من الحالات التي لا يؤدى عنها الموظف عملا

يكون أساسا لوضع التقرير عنه ويكتفى في هذه الحالة بأثبات السبب الذي حال دون وضع التقرير وهو وقف الموظف أو غيره من الحالات الماثلة .
(٧٧٣ (١١/٩/١٩٥٩)

٤١٨ - تقارير الكفاية عن الموظف في فترة الوقف وغيرها من الفترات التي لا يؤدي الموظف فيها عملا ما يصلح أساسا لوضع التقرير - التقارير التي يعتد بها حينئذ عند النظر في أحقية الموظف في الترقية أو العلاوة السنوية - هي التقارير السابقة على فترة الوقف أو الإجازة المرضية .

رأت الجمعية العمومية للقسم الاستشاري للفتوى والتشريع بمجلس الدولة بجلستها المنعقدة في ٧ من أكتوبر سنة ١٩٥٩ (١) أنه في حالة وقف الموظف عن عمله لا يقدم عنه تقرير عن فترة الوقف ويسرى هذا الحكم على غير الوقف من الحالات التي لا يؤدي عنها الموظف عملا يكون أساسا لوضع التقرير عنه ويكتفى في هذه الحالة بأثبات السبب الذي حال دون وضع التقرير وهو وقف الموظف أو غيره من الحالات الماثلة ، إلا أن مصلحة الاموال المقررة أفادت بكتابها رقم ٣٣٥/١-٢ ج ٣ المؤرخ ١٩ من أكتوبر سنة ١٩٥٩ أن السيد/ ٠٠٠٠ الكاتب من الدرجة السابعة الكتابية بالمصلحة تقدم بنظم يلتمس فيه منحه العلاوة الدورية المستحقة له في أول مايو سنة ١٩٥٩ والتي حرم منها بسبب تقديم تقرير عنه بدرجة ضعيف في سنة ١٩٥٨ وأنه كان في إجازة مرضية من ٢٩ من ديسمبر سنة ٢٩٥٧ إلى ٢٥ من ديسمبر سنة ١٩٥٨ .

ولما كان القانون قد جعل درجة كفاية الموظف المسجلة في التقرير السنوي أساسا لترتيب آثار قانونية معينة من بينها استحقاق العلاوة والترقية والحرمان منها فضلا عن صلاحية الموظف للبقاء في الخدمة فإن عدم وضع تقرير سنوي عن الموظف في الحالات التي أشارت إليها فتوى الجمعية العمومية يثير التساؤل عن الميعاد الذي يعتد به في مجال ترتيب الآثار القانونية التي ربطها القانون بدرجة الكفاية المسجلة في التقرير السنوي وما إذا كان يؤخذ أو لا يؤخذ في الاعتبار بدرجة الكفاية المسجلة في التقارير التي وضعت عن سنوات سابقة في ترتيب مزاياء يحل ميعاد استحقاقها في سنوات تالية .

ولم تعرض الجمعية في فتاوها لهذه المسألة .

ولهذا عرض على الجمعية العمومية للقسم الاستشاري للفتوى والتشريع

(١) هذه الفتوى منشورة في القاعة السابقة .

بجلستها المنعقدة في ٥ من يناير سنة ١٩٦١ فاستبان لها ان المادة ٣٠ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة (١) تنص على انه « يخضع لنظام التقارير السنوية السريه جميع الموظفين لثانية الدرجة الثالثة وتعد هذه التقارير في شهر فبراير من كل عام أو في شسهر آخر يصدر بتجديده قرار من الوزير المختص بعد اخذ رأى ديوان الموظفين ويكون ذلك على أساس تقدير كفاية الموظف بمرتبة ممتاز أو جيد أو مرض أو ضعيف وتكتب هذه التقارير على النموذج وبحسب الاوضاع التي يقررها وزير المالية والاقتصاد بقرار يصدر منه بعد اخذ رأى ديوان الموظفين » واستنادا الى هذا النص صدر قرار وزير المالية رقم ٦٢٩ لسنة ١٩٥٧ بنموذج التقارير السرية (٢) ويتضمن التقرير طبقا لهذا النموذج على عناصر مختلفة تكشف عن حالة الموظف من كافة النواحي المتصلة بأعمال وشيئته .

وتقرير حالة الموظف في مختلف العناصر التي يقوم عليها التقرير السرى على النحو المشار اليه انما يقوم على أساس عمله وسلوكه خلال الفترة التي تقدم التقرير عنها ، فاذا لم يؤد عملا خلال تلك الفترة كما لو كان موقوفا أو مريضا في أجازة مرضية استتال مداها استحال تقدير عمله ومواقبته على أداء هذا العمل وسلوكه الشخصي وغير ذلك من العناصر التي يقوم عليها التقرير السنوى . ولا يفنى في هذا الصدد اعداد التقرير على حدى تقاريره السابقة ذلك لانها تسجل حالة الموظف في فترات أخرى وقد يختلف هذا الحال من فترة لأخرى ومن أجل هذا أوجب المشرع تقديم تقرير عن حالة الموظف في كل عام وإلى هذا الرأى انتهت الجمعية العمومية في فتاوها السابقة .

وانه وإن استحال وفقا لما تقدم وضع تقرير سنوى عن حالة الموظف الموقوف أو المريض خلال فترة الانقطاع عن العمل كما لا يجوز اعداد تقرير عنها على حدى التقارير السابقة الا أن ذلك لا يستتبع اهدار كل أثر لتلك التقارير السابقة عند النظر في ترقية الموظف أو منحه العلاوات الدورية وانما يعتد بهذه التقارير عند أعمال أحكام المواد ٣١ ، ٣٢ ، ٤٠ ، ٤٢ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ذلك أن المادة ٣١ من القانون المشار اليه والمعدلة بالقانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٧ (٣) تقضى بأن « يقدم التقرير السرى عن الموظف من رئيسه المباشر ثم يعرض على المدير المحلى للدائرة فرئيس المصلحة لا بداه ملاحظاتها ثم يعرض بعد ذلك على لجنة شئون الموظفين لتقدير درجة الكفاية التي تراها ويعلم الموظف الذى يقدم عنه تقرير بدرجة ضعيف

(١) تنال المادة ٢٩ من القانون ٤٦ لسنة ١٩٦٤ .

(٢) حل محلها القرار الجمهورى رقم ٤٧٢٦ لسنة ١٩٦٦ .

(٣) تنال الفترة الثانية من هذه المادة ٣٣ من القانون ٤٦ لسنة ١٩٦٤ التي تنص بأنه « يحرم العامل المقدم عنه تقرير سنوى واحد بدرجة ضعيف أو تقريران متتاليان بدرجة المتوسط من أول علاوة دورية ومن الترقية في العام المقدم فيه التقرير » .

بصورة منه • ويترتب على تقديم تقرير بدرجة ضعيف حرمان الموظف من أول علاوة دورية مع تخطيه في الترقية في السنة التي قدم فيها هذا التقرير،

ويستفاد من الفقرة الأخيرة لهذا النص أن المشرع قد رتب على تقديم تقرير بدرجة ضعيف أثرين مختلفين أولهما يتناول حق الموظف في الترقية حيث قضى بحرمانه من الترقية في السنة التي قدم فيها التقرير ومقتضى ذلك ألا يحرم الموظف من الترقية بسبب تقديم تقرير عنه بدرجة ضعيف إلا إذا كان هذا التقرير قد قدم في ذات السنة التي حل خلالها دوره في الترقية فإن قدم في غير هذه السنة فلا أثر له على حق الموظف في الترقية • والثاني يتناول حقه في العلاوة الدورية حيث قضى بحرمانه من أول علاوة دورية يحل موعدها بعد تقديم التقرير ، سواء حل هذا الموعد في ذات السنة التي قدم فيها التقرير أو في السنة التالية وسواء أطل الموظف قائما بصمته منذ تقديم التقرير عنه إلى حلول موعد العلاوة الدورية أو تخللت هذه المدة فترة انقطاع عن العمل استسقال مدها لمرض أو لوقف عن العمل مما يستحيل معه تقديم تقرير عنه خلال هذه الفترة وذلك لأن هذه العلاوة ستظل رغم ذلك أول علاوة دورية يحل موعدها بعد تقديم التقرير عنه فيتمتع بحرمانه منها أعمالا لحكم النص المشار إليه •

أما المادة ٣٢ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة (١) فإنها تنص على أن « الموظف الذي يقدم عنه تقريران بدرجة ضعيف يقدم للهيئة التأديبية لفحص حالته فإذا تبين أنه قادر على الاضطلاع بأعباء وظيفة أخرى تقرر نقله إليها بذات الدرجة والمرتب أو مع خفض درجته أو مرتبه أو نقله إلى كادر أدنى فإذا تبين أنه غير قادر على العمل فصل من وظيفته مع حفظ حقه في المعاش أو المكافأة »

وفي الحالة الأولى إذا قدم عن الموظف بعد ذلك مباشرة تقرير آخر بدرجة ضعيف فصل من وظيفته » •

ويؤخذ من هذا النص أن المشرع يعهد بالنظر في أمر محدودى الكفاية من الموظفين الذين يقدم عنهم تقريران متتابعان بدرجة ضعيف إلى الهيئة التأديبية وجعل لها الخيار في هذا الصدد بين نقله إلى وظيفة أخرى بذات الدرجة والمرتب أو مع خفض درجته أو مرتبه وبين نقله إلى كادر أدنى فإذا اختارت الأمر الأول ونقل الموظف إلى وظيفة أخرى ومارس أعمال هذه الوظيفة ولكنه لم يحرز تقدما في عمله وظل تقديره بدرجة ضعيف اعتبر هذا التقدير

(١) تقابل المادة ٢٤ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ مع ادخال تعديلات مقتضاها نقل الاختصاص من الهيئة التأديبية (المحكمة التأديبية) إلى لجنة شؤون المأمنين وجعل قرارها ملق على اعتماد الوزير •

تفسير نكساسة الوقف
(ب - عم ادأ . العامل عملا)

تاليا مباشرة للتقريرين الآخرين المشار اليهما ولو كان بعد فترة انقطاع عن العمل بسبب المرض أو الوقف لم يقدم خلالها تقرير لهذا السبب بحيث لا يكون لهذه الفترة أثر على التقريرين السابقين .

وبالنسبة الى تطبيق المادة ٤٠ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ (١) على الموظفين الذين لم يوضع عنهم تقرير سنوي بسبب الوقف أو المرض فإن هذه المادة تقضى بأنه « مع عدم الأخلال بنصوص المادتين ٣٥ و ٤١ إذا قضى الموظف حتى تاريخ نفاذ هذا القانون ١٥ سنة في درجة واحدة أو ٢٤ سنة في درجتين متتاليتين أو ٢٨ سنة في ثلاث درجات متتالية أو ٣١ سنة في أربع درجات متتالية اعتبر مرفق إلى الدرجة التالية بصصفة شخصية ما لم يكن التقريران الآخرين عنه بدرجة ضعيف » .

ويستفاد من هذا النص أن المشرع يشترط للإفادة من أحكامه ألا يكون التقريران الآخرين المقدمان عن الموظف بدرجة ضعيف بحيث لا يستفيد من مزايا النص من بلغ من الضعف هذا الحد وعلى مقتضى ذلك فإن الموظف الذي حصل على تقريرين متتاليتين بمرتبه ضعيف في عامين متوالين ولم يقدم عنه تقرير في السنة التالية لانقطاعه عن العمل خلالها بسبب المرض أو الوقف عن العمل لا يفيد من مزايا النص المتشاسار اليه ومن ثم لا يستحق الترقية الى الدرجة التالية بصفه شخصية .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى تأييد فتواها السابقة في الموضوع الصادرة في ٧ من أكتوبر سنة ١٩٥٩ . وعدم جواز اعداد تقرير عن الموظف عن فترة الوقف عن العمل بسبب مرض أو وقف استتال أمده ، وأنه يتعين الاعتداد عند النظر في أحقية الموظف في الترقية أو العلاوة الدورية أو الحرمان منها بالتقارير السابقة على فترة الوقف أو الإجازة المرضية التي لم يقدم خلالها عن الموظف تقرير لهذا السبب على التفصيل المشار اليه .

(٤٩) ١٩٦٦/١٧

(تعليق)

أصدر ديوان الموظفين الكتاب النوى رقم ١٢ لسنة ١٩٦١ بشأن التقادير عن الموظفين الموقوفين والذين في إجازات لمدة طويلة ومن في حكمهم وقد أخذ في هذا الكتاب بقاعدة الاعتداد بأخر تقرير تم عن العامل قبل تقيبه أو مرضه . وقد أبدت المحكمة الإدارية العليا هذا الاتجاه بحكمها بالمصادر بجلسة ١٩٦٦/٢/١٢ في الظمن رقم ٨٤٣ لسنة ١٩٦٦ حيث قضت بأنه «إذا

(١) لم يعد لهذا النص مقابل في القانون ٤٦ لسنة ١٩٦٤ ووضعت المادة ٢٢ منه نظاماً آخر لعلاج حالات الرسوب الوظيفي حتضاه منح علاوات طبقاً للنظام المتصور عليه في هذه المادة .

ثبت أن الموظف لم يؤد عملاً في الفترة التي وضع التقرير خلالها لأمور خارجة عن إرادته كمرض إقعه عن العمل أو قرأ صدر بوقفه عن العمل فإنه يتمتع على جهة الإدارة أن تضع عنه تقريراً في خلال هذه المدة إذ ليس ثمة أعمال يكون قد أتاها لأن تكون محلاً للتقييم « ، (مجموعة أحكام المحكمة الإدارية العليا الصادرة عن المكتب الفني بمجلس الدولة السنة ١١ ق ٥٣ ص ٤٢٧) .

٤١٩ - تقدير درجة كفاية الموظف المجند - لا تختص به القوات المسلحة - انطلاقاً من ذلك عن المجندين الذين يمتثلون لأداء واجباتهم - بقاء الجهة التي ينتمي إليها العامل المجند مختصة بتقدير كفايته - تمهل التقدير طوال مدة التجنيد يوجب استصحاب التقارير السابقة على التجنيد بالنسبة لاستحقاق العلاوات أو الترقيات أو العزائم منها .

ان المادة ٢٩ من نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ تنص على أن « يخضع لنظام التقارير السنوية جميع العاملين لغاية وظائف الدرجة الثالثة وتقدم هذه التقارير عن كل سنة ميلادية - شهرى يناير وفبراير من السنة التالية ويكون ذلك على أساس تقدير كفاية العامل بمرتبة ممتاز أو جيد أو متوسط أو دون المتوسط أو ضعيف ، وتمهل هذه التقارير كتابة وطبقاً للأوضاع التي تحددها اللائحة التنفيذية » ، وتنص المادة ٣٠ من هذا النظام على أنه « يجب المحصون على تقرير عن مستوى أدائه كل عامل معار داخل الجمهورية أو منتدب من الجهة المعار أو المنتدب إليها إذا طالبت مدة الإعادة أو الانتداب عن ثلاثة شهور وفقاً لأحكام المادة ٢٩ » .

وان المادة ١ من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن الخدمة العسكرية والوطنية تنص على أن تفرض الخدمة العسكرية أو الوطنية على كل مصري من الذكور أتم الثامنة عشرة من عمره .

وان المادة ٦٢ من هذا القانون تنص على أن « يحتفظ للموظف أو المستخدم أو العامل أثناء وجوده في الخدمة العسكرية أو الوطنية بما يستحقه من ترقية وعلاوات كما لو كان يؤدي عمله فعلاً وتضمن مدة خدمته فيها لمدة عمله وتحسب في المكافأة أو المعاش » .

ولما كان نظام التقارير السنوية عن العاملين المدنيين بالدولة قد شرع للوقوف على مدى صلاحية العامل للوظيفة المسندة إليه ومقدر كفايته للقيام بأعمالها على أساس عمله وسلوكه في هذه الوظيفة عن السنة المعد عنها التقرير .

ولما كان الأصل في تقدير كفاية العامل المنتدب أو المعار داخل الجمهورية إذا طالبت مدة إعارته أو انتدابه عن ثلاثة شهور هو للجهة المعار أو المنتدب إليها طبقاً لما تقتضيه المادة ٣٠ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤

المشتر إلى إلا أن العامل في الوظائف المدنية المجند طبقا لقانون الخدمة العسكرية والوطنية لا يعتبر من العاملين المدنيين في القوات المسلحة وإنما هو يؤدي خدمة عسكرية إلزامية طبقا لما تقضى به المادة الأولى من القانون ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ المعدل بالقانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٦٢ ولا يعتبر من العاملين المدنيين في القوات المسلحة ، وعلى ذلك فإن تقدير كفايته لا تختص به القوات المسلحة ، ولا يرتب نص المادة ٦٢ من قانون الخدمة العسكرية والوطنية اختصاصا للقوات المسلحة في تقدير كفاية العاملين المدنيين بالخدمة المجندين وإنما مؤداه الاحتفاظ لهم أثناء وجودهم في الخدمة العسكرية أو الوطنية بما يستحقونه من ترقية وعلاوات كما لو كانوا يؤدون أعمالهم فعلا وإن تضم مدة خدمتهم فيها لمدة عملهم وتحسب في المكافأة أو المعاش . ولا يغير من ذلك ما نصت عليه المادة ٢٩ من قانون الخدمة العسكرية والوطنية سالف الذكر من جواز تعيين المجند في وزارات الحكومة والهيئات الاعتبارية العامة والشركات وإن يكون وجوده في التجنيد بعد التعيين في الوظيفة في حكم الإعارة ولا يرتب اختصاصا للقوات المسلحة في تقدير كفاية المجندين بالنسبة لوظائفهم المدنية طبقا لما تقضى به نصوص قانون العاملين ذلك أن هذه الإعارة ليست إعارة حقيقية وإنما هي إعارة حكمية لا يترتب عليها من أحكام الإعارة سوى ما نصت عليه المادة ٦٢ سالف الذكر وليس من بينها اختصاص القوات المسلحة بتقدير كفاية العامل المجند .

وتستمر الجهة التي كان يتبعها العامل المجند قبل تجنيده هي المختصة دون غيرها بتقدير كفايته وهو أمر يتعذر عليها نظرا لوجود هذا العامل في التجنيد والاصل أن يعتد بتقديره السابق على تجنيده ما دام أنه لم يطرأ ما يغير منه . وعلى ذلك فإن العامل المجند يستصحب مدة تجنيده تقديرات كفايته الواردة في تقاريره السابقة على تجنيده حتى يعود لوظيفته المدنية وذلك بالنسبة لاستحقاقه العلاوات والترقيات أو الحرمان منها .

(١٩٦٨/١/٤) ٧

(عمليق)

مادة ٢٩ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ تقابل المادة ٣٠ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ الملغى . وليس للمادة ٦٢ من القانون ٤٦ لسنة ١٩٦٤ مقابل في القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ الملغى وإن كان حكمها فيما يتعلق بالنائب والإعارة وإدرا في المادة ١٥ من المرسوم الصادر في ٨ يناير سنة ١٩٥٣ باللائحة التنفيذية للقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ . وقد رأت المحكمة الإدارية العليا في المظعن رقم ٦٤٣ لسنة ٧٧ بجلسته ١٩٦٥/٥/٣٠ بأن « تقدير كفاية الموظف بمعرفة الجهة المنتدب إليها يسرى فقط بالنسبة لحالة التنب دون الإعارة التي يستمر فيها وضع التقرير عن الموظف بمعرفة الجهة للبحار منها » (كتابنا المحكمة الإدارية العليا ق ٢٣٤٨ ص ٢٤٥٥) . وقد حسم القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ الأمر بأن سوى بين التنب والإعارة .

(ج) اثر الحصول على تقدير بدرجة ضعيف

٤٢ - درجة كفاية الموظف - درجة ضعيف - اثرها على المركز الوظيفي .

نص المادة ٣١ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة (١) على أن « يقدم التقرير السرى عن الموظف من رئيسه المباشر ثم يعرض على المدير المحلى للإدارة ورئيس المصلحة لابتداء ملاحظاتها ثم يعرض بعد ذلك على لجنة شئون الموظفين لتقدير درجة الكفاية التي تراها ويعلن الموظف الذى يقدم عنه تقرير بدرجة ضعيف بصورة منه ويترتب على تقديم تقرير بدرجة ضعيف حرمان الموظف من أول علاوة دورية مع تخطيئه في الترقية في السنة التي قدم فيها هذا التقرير » .

ويستفاد من هذا النص أن المشرع وهو بمسبيل تحديد أثر تقدير كفاية الموظف بدرجة ضعيف على حقه في الترقية وفي العلاوة قد اعتد بضابطين مختلفين ، فبالنسبة إلى العلاوة اعتد بضابط الترتيب العددي حيث قضى بحرمان الموظف من أول علاوة دورية تستحق له سواء في ذلك أن يكون استحقاقها في السنة ذاتها التي قدم فيها التقرير أو في السنة التالية لها ودون اعتماد بدرجة الكفاية في السنة الأخيرة ، وبالنسبة إلى الترقية اعتد بضابط زمني فقضى بحرمان الموظف من الترقية في السنة التي قدم فيها هذا التقرير - أي أن الحرمان من الترقية في هذه الحالة منوط بتقديم التقرير بدرجة ضعيف في ذات السنة التي يحل خلالها دور الموظف في الترقية ، والمغايرة في التعبير مقصود بها تقرير حكيمين مختلفين في خصوص الأثر المترتب على تقديم تقرير بدرجة ضعيف في حق الموظف على النحو المتقدم ذكره والقول بغير ذلك يؤدى إلى التفرقة في المعاملة بين الموظفين ذلك أن الموظف الذى يحل موعد علاوته الدورية في السنة التي قدم فيها عنه تقرير بدرجة ضعيف يحرم من هذه العلاوة بينما زميله الذى قدم عنه تقرير مماثل وحل موعد علاوته الدورية في السنة التالية لا يحرم منها وقد يحصل كلاهما في هذه السنة على تقدير بدرجة أعلا ولا وجه للاعتراض على ذلك بمقولة أن هذه التفرقة التى يستهدف المشرع تجنبها في خصوص استحقاق العلاوة وأقامة لا محالة في الترقية لأن الموظف سيحرم من الترقية إذا حل موعدها خلال السنة في حين أنه لن يحرم منها إذا حل هذا الموعد في السنة التالية لا وجه لهذا القول لأن الموظف لا يعلم سلفاً موعد ترقيته في حين أنه يعلم

(١) الفقرة الثانية من المادة ٣١ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ تقابل وتوافق المادة ٣٣

من القانون ٤٦ لسنة ١٩٦٤ التى تنص بأن « يحرم العامل القدم عنه تقرير سرى واحد بدرجة ضعيف أو تقريران محتاليان بدرجة دون المتوسط من أول علاوة دورية ومن الترقية في العام المقدم فيه التقرير » .

نفسه ير كفاية للموظف (٤ -
الحصول على تقدير بدرجة ضعيف)

على وجه اليقين موعد استحقاق علاوته مما قد يحفز به الى بذل نشاط موقوت خلال السنة التالية التي يعلم باستحقاقه العلاوة فيها ومن اجل هذا فقد رأى المشرع أن يرد قصده عليه وذلك فيما يختص بالعلاوة الدورية .

وعلى ذلك انتهى الرأى الى أنه يترتب على تقديم تقرير بدرجة ضعيف عن الموظف حرمانه من أول علاوة دورية سواء أكان موعد استحقاقها فى السنة التى قدم فيها هذا التقرير او فى السنة التالية لها وذلك دون اعتداد بدرجة كفايته فى هذه السنة الأخيرة .

(١٦٦٠/١١/٨) ٩٢٧

٤٢١ - إثر حصول الموظف على تقرير بدرجة ضعيف على علاوته الدورية - هو حرمانه من أول علاوة تستحق له سواء أكان استحقاقها فى السنة التى قدم فيها هذا التقرير او فى سنة تالية لها دون اعتماد بدرجة كفايته فى هذه السنة الأخيرة .

تنص الفقرة الثانية من المادة ٣١ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة (١) على أنه « يترتب على تقديم تقرير بدرجة ضعيف حرمان الموظف من أول علاوة دورية مع تخطيه فى الترقية فى السنة التى يقدم فيها التقرير » .

وبين من التحقيق فى نص الفقرة الثانية من المادة ٣١ سائلة الذكر أن المشرع وهو بسبيل تحديد كل من العلاوة والترقية التى يحرم الموظف منها اذا قسم فى حقه تقرير بدرجة ضعيف قد اعتد بضابطتين مختلفتين فبالنسبة للعلاوة اعتد بضابط الترتيب العدى فقطى بحرمان الموظف من أول علاوة دورية تستحق له ، هذا بينما فى تحديد الترقية التى يحرم منها الموظف اعتد بضابطزمنى محض فقطى بحرمان الموظف من الترقية فى السنة التى قدم فيها هذا التقرير ومن هذه المفارقة فى التعبير يتضح أن المشرع قصد تقرير حكيمين مختلفين فى بيان الاثر المترتب على تقديم تقرير بدرجة ضعيف فى حق الموظف أولهما بالنسبة للعلاوة فأوجب حرمانه من أول علاوة تستحق له يستوى فى ذلك أن تستحق للموظف فى السنة التى قدم فيها التقرير او فى السنة التالية وبغض النظر عن درجة التقرير الذى حصل عليه فى السنة الأخيرة ، وثانيهما بالنسبة للترقية فقطى بحرمان الموظف منها اذا حل دوره فيها فى ذات السنة التى قدم فيها التقرير وبذلك قيد اثر التقرير بالنسبة للترقية بأن تكون الأخيرة قد وقعت فى السنة التى قدم فيها هذا التقرير .

ويتفرع على ما تقدم أن قيد السنة التى نصت عليه الفقرة الثانية من

المادة ٣١ المشار إليها لا يتقيد به سوى الحرمان من الترقية ، أما العلاوة الدورية فالحرمان منها طليق من هذا القيد ويتعين حرمان الموظف من أول علاوة دورية تستحق له إذا قدم عنه تقرير بدرجة ضعيف ولو كان ميعاد استحقاقها قد حل في سنة تالية قدم فيها عن الموظف تقرير بدرجة أعلى ، وهذا هو الذي يتفق مع صياغة النص لأنه لو قصد المشرع تقرير معنى مخالف وهدف إلى تقييد الحرمان من العلاوة شأنها في ذلك شأن الترقية بقيد السنة سالفة الذكر لما كان بحاجة إلى وصف العلاوة الدورية بأن تكون « أول علاوة » ولاكتفى بتقرير الحرمان من العلاوة الدورية والترقية في السنة التي يقدم فيها التقرير دون أن يقرن العلاوة بلفظ (أول) إذ أن العلاوة الدورية بحسب النظام المقرر قانوناً لاستحقاقها لا تتكرر في السنة الواحدة ومن ثم ومتى كان المشرع قد حدد العلاوة التي يحرم منها الموظف بأن تكون أول علاوة فإن هذا يقطع بأن نيته قد انصرفت إلى عدم تقييد الحرمان منها بقيد السنة المشار إليه في نص الفقرة الثانية من المادة ٣١ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥٦ بشأن نظام موظفي الدولة ، خاصة وأن القول بغير ذلك فضلاً عن مخالفته لنص هذه المادة فإنه يؤدي إلى التفرقة في المعاملة بين الموظفين إذ أن الموظف الذي يحل موعد علاوته الدورية في السنة التي قدم عنه فيها تقرير بدرجة ضعيف يحرم من العلاوة بينما أن زميله الذي وضع عنه تقرير مماثل وحل موعد علاوته في السنة التالية يفلت من هذا الجزاء رغم أن كلا من هذين الموظفين قد يحصل في هذه السنة على تقرير بدرجة أعلى . ويبدو أن تلافي هذا التسلوذج هو الذي ذهب بالمشرع إلى قصر القيد الزمني المنصوص عليه في نص المادة ٣١ سالفة الذكر على الترقية دون - العلاوة - والتي في تحديدها اعتد بضابط مخالف هو ضابط الترتيب المسمى .

ولا يؤثر فيما تقدم ما قد يقال بأن التسلوذج الذي أشرنا إليه فيما سبق متحقق أيضاً بالنسبة للترقية تأسيساً على أن الموظف الذي يقدم عنه تقرير بدرجة ضعيف في سنة ما سيجرم من الترقية إذا أصابه الدور خلال هذه السنة بينما أن زميله الذي حصل على تقرير مماثل لا يحرم منها إذا أصابه الدور في سنة تالية قدم عنه فيها تقرير بدرجة أعلى ، لا يؤثر ذلك فيما انتهينا إليه من نتيجة لأن ثمة فارقاً جوهرياً بين الترقية والعلاوة الدورية فالأولى لا يعلم الموظف سلفاً وقبل حصولها ميعاد إجرائها على وجه يقيني باعتبار وقت الترقية هو من اطلاعات الإدارة وعلى خلاف ذلك تماماً فإن ميعاد العلاوة الدورية معلوم سلفاً للموظف وعلى وجه يقيني ومن ثم فإن تقرير حرمان الموظف الذي يقدم عنه تقرير بدرجة ضعيف من أول علاوة دورية تستحق له قصد به ترتيب هذا الأثر سواء حل موعد العلاوة في ذات السنة التي قدم فيها التقرير أو في سنة تالية لأنه قد يعمد إلى بذل نشاط مؤقت وكفاية متكلفة خلال السنة التالية والتي يعلم سلفاً أن علاوته الدورية تستحق فيها ومن ثم رأى المشرع أن يرد مثل هذا القصد إليه ففرض بتقرير الحرمان من أول علاوة بغض النظر عن السنة التي تستحق فيها ، أما بالنسبة

تفسير كفاية الموظف (ج -
الحصول على تقدير بدرجة ضعيف)

للترقية فالامر على خلاف ذلك اذ انه والموظف لا يعلم ميعاد اجرائها لن يبذل نشاطا او يظهر كفاية مصطنعة ليضمن عدم تخليه وهو ما يبين منه ان مظنة اصطناع الكفاية تقوم بالنسبة للعلاوة تبعا لعلم الموظف بميعاد استحقاقها بينما تختلف بصفة عامة وفي اغلب الحالات بالنسبة للترقية تبعا لعدم علمه بميعاد حصولها ومن ثم وعلى اساس تباين الموقف واختلافه بالنسبة لكل من العلاوة والترقية غاير المشرع في الحكم بينهما فخصص القيد الزماني لتقرير الحرمان من الترقية دون العلاوة واعتد في تحديده هذه بضابط الترتيب العددي .

وبناء على ما تقدم فان الجمعية العمومية ما زالت عند رايها السابق ابداءه بجلستها المنعقدة في ٢٨ من سبتمبر سنة ١٩٦٠ (١) من انه ويترتب على تقديم تقرير بدرجة ضعيف عن الموظف حرمانه من أول علاوة دورية سواء اكان استحقاقها في السنة التي قدم فيها التقرير او في السنة التالية لها وذلك دون اعتداد بدرجة كفايته في هذه السنة الاخيرة .

ويعطى الإحكام المتقدمة على الحالة المعروضة فانه لما كان الثابت ان أحد موظفي مصلحة الاحصاء والاعداد قد قدم عنه في فبراير سنة ١٩٥٧ تقرير بدرجة ضعيف عن عام ١٩٥٦ ثم استحققت له علاوة دورية في اول مايو سنة ١٩٥٧ وبعد ذلك قدم عنه تقرير آخر بدرجة ضعيف في فبراير سنة ١٩٥٨ عن عام ١٩٥٧ ثم كان تقرير سنة ١٩٥٨ الذي قدم في فبراير سنة ١٩٥٩ بدرجة مرض ثم استحققت له علاوة دورية اخرى في اول مايو سنة ١٩٥٩ فانه يكون قد تحقق في شأنه شروط انطباق الفقرة الثانية من المادة ٣١ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة السالف ذكرها من حيث كون علاوة سنة ١٩٥٧ هي أول علاوة تستحق له بعد اذ قدم عنه تقرير بدرجة ضعيف في سنة ١٩٥٧ وكذلك الحكم بالنسبة لعلاوة سنة ١٩٥٩ اذ هي أول علاوة قد استحققت له بعد حصوله على تقرير بدرجة ضعيف في سنة ١٩٥٨ وذلك دون اعتداد بالتقرير الذي حصل عليه في سنة ١٩٥٩ بدرجة اعل من ضعيف .

لهذا انتهى الرأى الى حرمان الموظف سالف الذكر من علاوته الدورتين المستحقين في أول مايو من سنة ١٩٥٧ وسنة ١٩٥٩ باعتبارهما أول علاوتين دوريتين استحققتا له بعد حصوله على تقرير بدرجة ضعيف في كل من ١٩٥٧ وسنة ١٩٥٨ وذلك اعمالا لنص الفقرة الثانية من المادة ٣١ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة .

(تعليق)

طبقت الجمعية العمومية هذا الرأي في فتسواها رقم ١٦٨٨ بتاريخ ١٩٦٣/١١/٣ على حالة موظف قدم عنه تقرير بدو ضعيف عن عام ١٩٦٠ ووافقت لجنة شئون الموظفين على هذا التقرير في ٢٩ إبريل سنة ١٩٦١ وقررت حرمانه من أول علاوة دورية يحل معادها وهي المصلاوة الدورية المستحقة في أول مايو سنة ١٩٦٢ وذلك بصرف النظر عن حصوله على تقدير بدو جيد عن عام ١٩٦١ .

٤٢٢ - صدور قرارات من لجنة شئون الموظفين بمنح بعض الموظفين علاوات دورية في السنة التالية للسنة التي حصلوا فيها على تقرير بدو ضعيف - بطلانها لمخالفتها لنص المادة ٢/٣٦ من قانون التوظيف - جواز سحب هذه القرارات حتى بعد ميعاد الستين يوما .

إن لجنة شئون الموظفين إنما تباشر اختصاصها بمقيدا في حالة الحرمان من العلاوة طبقا لنص الفقرة الثانية من المادة ٣٦ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة (١) فإنه يثور التساؤل عن مدى تحصن قرار اللجنة الذي يصدر بالمخافعة لحكم هذه الفقرة بمنح موظف علاواته الدورية بينما هي أول علاوة دورية استحققت له بعد اذ قدم في شأنه تقرير بدو ضعيف .

وحيث أن الرأي قد استقر على جواز سحب القرارات الإدارية ابصارا بناء على سلطة مقيدة دون التقيد بميعاد الستين يوما المقرر قانونا لسحب هذه القرارات ومن ثم فإنه يجوز سحب هذه القرارات متى كانت معينة دون التقيد بهذا الميعاد وذلك إذا ما كان المشرع قد رتب حكما قانونيا معينة على مجرد توافر شروط معينة أو حالة واقعية أو قانونية محددة بحيث تفقد جهة الإدارة سلطتها التقديرية في ملامة إصدار قرارها على نحو معين واختيار الحكم القانوني الذي تنزله في حالة توافر هذه الشروط أو قيام تلك الحالة الواقعية أو القانونية المحددة بل يكون عليها النزول على ما فرضه عليها المشرع من اتخاذ قرار معين إذا ما قامت هذه الحالة مستوفية للشروط التي استلزمها المشرع بترتيب ذلك الحكم القانوني عليها ومن ثم فإذا ما أصدرت جهة الإدارة قرارا على خلاف هذا الحكم رغم توافر شرائط انطباقه مخالفة بذلك ما فرضه القانون كان لها إذا ما تنبهت إلى فساد قرارها ومخالفته للقانون أن تقوم بسحبه دون التقيد بميعاد الستين يوما .

وبتطبيق الاحكام المتقدمة على الحالة المعروضة فإنه لما كان الثابت أن

(١) تطابق المادة ٣٣ من القانون ٤٦ لسنة ١٩٦٤ .

لجنة شئون الموظفين بمصلحة الاحصاء قد أصدرت قرارات بمنح بعض موظفي المصلحة علاواتهم الدورية وذلك بالرغم من كونها أول علاوات دورية تستحق لهم بعد أن قُسمت في شأنهم تقارير بدرجة ضعيف وذلك استناداً الى ما ارتآه ديوان الموظفين من عدم تأثير هذه التقارير على العلاوات الدورية وعدم حرمان الموظفين منها ما دام قد فصل بين تاريخ تقديمها وتاريخ استحقاق العلاوات تقارير أخرى بدرجة أعلى من ضعيف وهو ما أظهرت الجمعية العمومية فساده بفتواها رقم ٧٥ في ١٩٦٣/١/١٥ الى المصلحة السائف الإشارة اليها الامر الذي يصم قرارات لجنة شئون الموظفين الصادرة بمنح العلاوات بمخالفتها للقانون لحروجها على ما أوجبه الفقرة الثانية من المادة ٣١ من قانون نظام موظفي الدولة من ترتيب حكم قانوني معين على مجرد تقديم تقرير بدرجة ضعيف هو حرمان الموظف من أول علاوة دورية حرماناً وجوبياً وهو ما يجعل قرار اللجنة الصادر بالحرمان قراراً صادراً بناء على سلطة مقيدة لا ترخص اللجنة في تقدير ملاسة إصداره ومن ثم لا يتحصن بفوات ميعاد الستين يوماً على صدوره ويتعين سحبه ولو انقضى هذا الميعاد .

(١٠٣١) ١٩٦٣/٩/٢٤

٤٣٣ - نص الفقرة الثانية من المادة ٣١ من قانون التوظيف على وجوب تغطية الموظف المقدم عنه تقرير بدرجة ضعيف في الترقية في السنة التي قدم فيها التقرير - كيلة حسب السنة المنصوص عليها في هذه المادة .

ان تحديد السنة المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة ٣١ من قانون الموظفين بحيث تبدأ من التاريخ المحدد في القانون لوضع التقرير السنوي حتى التاريخ المقابل في السنة الثانية هذا التحديد يخالف المتعارف عليه من لفظ (السنة) اذا ما أطلق - في غير مناسبات المعاملات المالية وشئون الميزانية - تنصرف دلالاته الى سنة تقويمية تبدأ بأول يناير وتنقضي بانتهاء ديسمبر عند الحساب بالتقويم الميلادي .

وهي ذلك فليس صحيحاً أن (السنة) المشار اليها تحسب من تاريخ وضع التقرير السرى الى تاريخ وضع نظيره في السنة الثانية بل ان حساب السنة على هذا الوجه لا يجعلها سنة شمسية من ٣٦٥ يوماً (تزيد يوماً في السنوات الكبيسة) على الدوام وانما يجعلها تزيد على ذلك أحياناً وتقل عنه في أحيان أخرى حسب اختلاف تاريخ وضع التقرير من سنة الى أخرى خلال فبراير الذي يوضع فيه التقرير عملاً بنص المادة ٣٠ من قانون الموظفين .

ومما يؤكد ذلك أن تلك السنة لا تبدأ من تاريخ وضع التقرير السرى ان الفقرة الثانية من المادة ٣١ المذكورة تقضي بأن يكون التخطي في السنة التي قدم بها التقرير والظاهر من هذه الصياغة أن السنة تبدأ قبل تاريخ

تقديم التقرير لأنه يقدم فيها أى خلالها وبالتالي فإن تقديمه لا يكون تاريخيا لبدائها .

ولما كانت المادة ١٣٧ من قانون الموظفين (١) تنص على أن « يكون حساب المدة المنصوص عليها في هذا القانون بالتقويم الشمسي » ... ولما كانت السنة في التقويم الشمسي ١٣٦٥ يوما كاملا (تزيد يوما في السنوات الكبيسة) ومن ثم فإن السنة في نص المادة ٣١ يجب أن تكون بعدد هذه الأيام وهي لا تكون كذلك إذا حسبت بين تاريخي وضع تقريرين سنويين لأن هذا الحساب محتوم عليه أن يزيد فترة ما بين التاريخين على سنة في بعض الاحيان وينقصها عن ذلك أحيان أخرى كما سبق وبالتالي لن تكون السنة الشمسية بالمعنى المتقدم الا اذا حسبت من أول يناير الى آخر ديسمبر .

ولا شك في أن الإخذ بهذه النتيجة يثير بحث مشروعية ترقية الموظف التي تتم خلال شهرى يناير وقبراير من كل سنة اذا وضع عنه بعد تربيته تقرير بدرجة ضعيف ووجوب سحبها في هذه الحالة الا أن ذلك نتيجة لازمة لوجوب تخطى هذا الموظف في الترقية في السنة التي قدم فيها ذلك التقرير طبقا للقانون .

يخلص مما تقدم أن السنة المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة ٣١ من قانون الموظفين تبدأ من أول يناير وتنتهى في آخر ديسمبر .

(١٥٩) ١٩٦٤/٢/٢٦

(تعليق)

أخذت المحكمة الإدارية العليا بهذا الرأي في الطعن رقم ١٢٢٥ لسنة ٧ ق بجلسة ١٩٦٥/١/٣١ وقررت أنه « اذا كان المسمى قدوت كفايته في التقدير الخاص بعام ١٩٥٨ بدرجة ضعيف فإن الفترة التي حدها الشارح لتخطيه في الترقية وجوبا تنتهى بانتهاء السنة الميلادية في ١٩٥٩/١٢/٣١ » غير أن المحكمة العليا فرقت بين التقرير بدرجة ضعيف وغيره فقالت أنه « ما دام التقرير الأخير لا بد من التعويل عليه في غير الصورة التي خصها الشارح بهذا النص الخاص وبهذه المثابة فإن تقرير كفاية الموظف في غير حالة الضعف يظل منتجا كافة آثاره حتى تاريخ تقديم التقرير التالي بالنسبة للموظف وهذا أمر يتفق مع طبائع الأشياء التي توجب في معرض الترقية الاعتداد بتقرير الكفاية الأخير حيث لا يوجد تقرير سواه تستبان منه درجة الكفاية »
(كتابنا المحكمة الإدارية العليا ق ٢٣٥١ ص ٢٤٥٧) .

(١) قابل وتطابق المادة ٨٨ من القانون ٤٦ لسنة ١٩٦٤ .

تقسيم الاراضى

راجع : حكم محل (١ - تقسيم ادارى) .

تقسيم ادارى

راجع : تراخيص (ج - تراخيص التنظيم) .

تكليف

- (ا) مدة التكليف ومدها .
- (ب) حظر الاستقالة والانقطاع عن العمل .
- (ج) تعيين المكلف بجهة غير المكلف بها .
- (د) معاملة المكلف .
- (هـ) تعبئة عامة .

(ا) مدة التكليف ومدها

٤٣٤ - لا يعطى من التكليف أو يجبه أو ينقص مداه قيام المكلف بأداء الخدمة العسكرية - مدور قرار بتكليف مهندس يقوم فعلا بأداء الخدمة العسكرية - التزامه بأداء مدة التكليف كاملة عقب انتهاء مدة التجنيد .

يبين من تقصى التشريعات المنظمة لأوامر تكليف المهندسين انها تقوم على تجنيد هذه الفئة للخدمة العامة في الوزارات والهيئات والمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها لمدد زمنية معينة حددتها المادة الثالثة من القانون رقم ٢٩٦ لسنة ١٩٥٦ فى شأن أوامر التكليف للمهندسين المصريين خريجي الجامعات المصرية معدلة بالقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٦٤ بمدة سنتين قابلة للامتداد مددا أخرى ماثلة اذ نصت على أن « يصدر الوزير المختص أو من يندبه أمر تكليف الى الخريجين الذين رشحتهم اللجنة للعزل فى الوظائف التى عينتها ويكون هذا الامر نافذا لمدة سنتين قابلة للامتداد مددا أخرى ماثلة » .

وقد استهدف هذا التكليف تحقيق ما أنصحت عنه المذكرة الإيضاحية لهذا القانون الأخير من « مواجهة احتياجات الوزارات والهيئات الحكومية المختلفة إلى المهندسين الجدد » ، كآثر من زيادة المشروعات الإنتاجية في البلاد زيادة مطردة واحتياج الدولة إلى حشد أكبر قدر من القوى العاملة والكفايات الفنية والعملية والهندسية لتنفيذ هذه المشروعات .

ولم تتضمن النصوص الخاصة بالتكليف أى سبب للإعفاء منه أو الانقاص من مدته كما أنه ليس فى نصوص القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ فى شأن الخدمة العسكرية والوطنية ما يمكن أن يؤخذ منه اعتبار الخدمة العسكرية والوطنية بديلا عن التكليف الذى كان مفروضا على المهندسين وقت صدور هذا القانون الأخير بموجب الأمر العسكري رقم ١٢٥ لسنة ١٩٥٥ ، ذلك أن لكل من قانون الخدمة العسكرية والوطنية وقانون تكليف المهندسين مجاله المستقل عن مجال القانون الآخر بالنسبة إلى نوع الخدمة التى يفرضها فالتجنيد لاداء الخدمة العسكرية هو فرض لازم على كل مواطن قادر على أداء ضريبة الدم ، اما تكليف المهندسين للخدمة العامة فهو فرض واجب على فئة من المواطنين قادرة على أداء ضريبة العلم ، ولا يجب أحدهما الآخر أو يغنى عنه أو يعطل أثره فإذا اجتمعت فى المواطن الشروط الواجب توافرها فليس يلزم بأداء الشريكتين معا ، وجب عليه أدائها كليتهما دون مقاصة بينهما عند اتحاد المدة أو تداخلها ، والا لفات الغرض منها ، مع مراعاة أن تحديد مدة التكليف بستتين انما قصد به الانتفاع فعلا بمجهود المهندس جبيرا عنه هذه المدة كاملة بغير مفارقة فى الوضع بين مهندس وآخر .

وترتبط على ما تقدم فإن السيد المهندس المعروضة حالته - اذ صدر قرار تكليفه فى ٢٣ من أكتوبر سنة ١٩٦٢ لمدة سنتين ، وقد كان مجنبا بالقوات المسلحة اعتبارا من ٢٣ من نوفمبر سنة ١٩٦١ - فإن تجنيده هذا لا يجب تكليفه الذى لا ينتهى الا بانتهاء سنتين من تاريخ تسلمه العمل بوزارة الاسكان والمرافق ، ولما كان قد تسلم هذا العمل فى أول سبتمبر سنة ١٩٦٣ تنفيذا لقرار التكليف - فإن مدة تكليفه لا تنتهى الا فى ٣١ من اغسطس سنة ١٩٦٥ ، واذا صدر قرار مد تكليفه سنتين أخريين فى ١٧ من مايو سنة ١٩٦٥ أى قبل انتهاء مدة التكليف الأولى - فإن هذا القرار يكون سليما مطابقا للقانون وواجب النفاذ .

٩٩٣ (١٩٦٦/٩/٢٥)

(تعليق)

يمثل هذا المبدأ قضت المحكمة الادارية العليا فى الطعن رقم ١٣١١ ، ١٦٧٩ لسنة ٨ ق بجلية ١٩٦٣/١١/٩ بصدد استدعاء المهندس المكلف طبقا للقانون ١٨٥ لسنة ١٩٥٦ الذى يعطى وزير الحربية الحق فى استدعاء أى موظف أو مستخدم أو عامل بالحكومة للعمل بوزارة الحربية حيث قررت

أن لكل من هذين القانونين مجاله وأنه يترتب على استدعاء المهندس المكلف وقف نفاذ قرار التكليف ثم استكمال المدة الباقية من التكليف بعد انتهاء الاستدعاء (كتابنا المحكمة الادارية العليا ق ٧٤٥ ص ٨٠٢) .

٤٢٥ - نظم تكليف المهندس وأداة هذا التكليف ومدته - مدة التكليف طبقا لاحكام القانون رقم ٢٩٦ لسنة ١٩٥٦ منتان قابلتان للتجديد ولا يغير من هذا كون المكلف معينا على درجة في الميزانية وتعيين المكلف على درجة في الميزانية لا يفي عن استصدار اوامر تكليف جديدة اذا اريد امتداد مدة التكليف .

تنص المادة الثانية من القانون رقم ٢٩٦ لسنة ١٩٥٦ في شأن اوامر التكليف للمهندسين على أن « تكون لجنة لترشح من واقع البيانات والقرارات المقدمة أسماء الخريجين الذين تدعو حاجة الوزارات المختلفة والهيئات والمؤسسات العامة الى إلحاقهم بوظائفهم » .

وتنص المادة الثالثة على أن « يصدر الوزير المختص أو من ينوبه أمر تكليف الى الخريجين الذين رشحتهم اللجنة للعمل في الوظائف التي عينتها ويكون هذا الامر نافذا لمدة سنتين قابلة للامتداد (١) » ، وتنص المادة الخامسة على أن « يحظر على مهندسى الوزارات والهيئات والمؤسسات العامة من الدرجة الثالثة فما دونها الامتناع عن تأدية أعمال وظائفهم ما لم تنته خدمتهم بأحد الاسباب المنصوص عليها في المادة ١٠٧ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ المشار اليه وذلك فيما عدا الاستقالة سواء كانت صريحة أو ضمنية فانها تعتبر كأن لم تكن » .

وظاهر من هذه النصوص أنه يتعين التفرقة بين طائفتين من المهندسين الطائفة الاولى - وهى طائفة المهندسين الذين ترشحهم اللجنة من بئر خريجي كليات الهندسة للعمل في الوظائف التي تدعو حاجة الوزارات المختلفة والهيئات والمؤسسات العامة الى إلحاقهم بها ، ويصدر بتكليفهم قرار من الوزير المختص أو من ينوبه للعمل بالوزارات والهيئات لمدة سنتين قابلتين للامتداد، وهؤلاء يسرى في شأنهم حكم المادة الثالثة ، فيكون أمر تكليفهم نافذا لمدة سنتين قابلتين للامتداد بحيث اذا لم يصدر قرار صريح أو ضمني بتجديده فان الامر يعتبر منتهيا بالنسبة اليهم . والطائفة الثانية - وهى طائفة مهندسي الوزارات والهيئات والمؤسسات العامة من غير المكلفين والذين يشغلون درجات بيناوية هذه الوزارات والهيئات والمؤسسات العامة من الدرجة الثالثة فما دونها وهؤلاء يسرى عليهم الحظر المنصوص عليه في المادة الخامسة سالف الذكر ، فلا يجوز لهم الامتناع عن تأدية اعمال وظائفهم ما لم تنته خدمتهم

(١) عدلت بالقانون ٧٤ لسنة ١٩٦٤ بأن أضيفت اليها عبارة « عند اخرى مماثلة » .

بأحد الأسباب المنصوص عليها في المادة ١٠٧ من قانون نظام موظفي الدولة رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥٩ (١) فيما عدا الاستقالة .

ويمكن استخلاص هذه التفرقة بوضوح من المراحل التشريعية للقانون رقم ٢٩٦ لسنة ١٩٥٦ وذلك أنه لما زادت المشروعات الانتاجية في البلاد رافقت الامر زيادة عدد المهندسين اللازمين لتنفيذ هذه المشروعات لوحظ ان عددا كبيرا من المهندسين في الوزارات والهيئات الحكومية المختلفة رغبوا في التخلي عن وظائفهم مؤثرين العمل في المشروعات الخاصة والاعمال الحرة مما يعرض المشروعات الحكومية لخطر التوقف ويعوق سير الجهاز الحكومي بوجه عام ، لهذا صدر امر الحاكم العسكري العام رقم ١٢٥ لسنة ١٩٥٥ متضمنا جواز اصدار اوامر تكليف الى خريجي كليات الهندسة الذين ترشحهم لجنة من وكلاء الوزارات التي يعينها الامر لمدة لا تتجاوز سنتين ، ثم صدر امر الحاكم العسكري رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٥ داعيا مهندسي الوزارات والهيئات الحكومية من الدرجة الثالثة فما دونها عن عدم الامتناع عن تأدية الاعمال التي يعهد اليهم بها ولو كان عن طريق الاستقالة الا اذا انتهت مدة خدمتهم ببلوغ السن القانونية او لاسباب صحية يقرها القومسيون الطبي العام . ولما ألفت الاحكام العرفية بالقانون رقم ٢٧٠ لسنة ١٩٥٦ وسقط السند القانوني لهذين الامرين صصدر القانون رقم ٢٩٦ لسنة ١٩٥٦ لمواجهة احتياجات الوزارات والهيئات الحكومية وتضمنت مواد على حد تعبير المذكرة الايضاحية الاحكام ذاتها التي نص عليها الامران العسكريان رقمي ١٢٥ و ١٢٧ لسنة ١٩٥٥ مع تعديلات طفيفة ويستفاد من ذلك ان الموضوع كان ينظمه امران عسكريان لكل منهما نطاق خاص لتطبيقه ، الامر العسكري رقم ١٢٥ لسنة ١٩٥٥ مع تعديلات طفيفة ، ويستفاد من ذلك ان الموضوع كان ينظمه امران والهيئات العامة بأداة استثنائية خاصة هي التكليف والامر العسكري رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٥ ويتعلق بطائفة المهندسين من غير المكلفين تحظر عليهم الامتناع عن تأدية اعمال وظائفهم بالاستقالة سواء اكانت صريحة او ضمنية . وقد جاء القانون رقم ٢٩٦ لسنة ١٩٥٦ فوجد هذين الامرين وتناولت المادة الثالثة احكام الامر العسكري رقم ١٢٥ لسنة ١٩٥٥ ، كما رددت المادة الخامسة الاحكام التي تضمنها الامر العسكري رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٥ ، ومن ثم فان مجال اعمال كل منهما يظل مقصورا على نطاقه الخاص ، ففسرى اولاهما على المهندسين المكلفين ولو كانوا شاغلين لدرجات في الميزانية وتسرى ثانيتهما على مهندسي الوزارات والمصالح والهيئات العامة من غير المكلفين .

وشغل الوظائف بأدارة التكليف يختلف عن شغلها بطريق التعيين ذلك ان الاصل في التعيين أن يتم بناء على رغبة صريحة من الموظف ويصدر بأداة التعيين العادية طبقا لقوانين التوظيف في حين أن شغل الوظائف بأوامر

(١) تقابل المادة ٧٧ من القانون ٤٦ لسنة ١٩٦٤ .

التكليف يتم بإداة استثنائية جبرا عن الموظف ، ومن ثم حدد المشرع اجلا لشغل الوظائف بطريق التكليف وهو سنتان على أن يصدر أمر خاص بتجديد التكليف في كل حالة على حدة في ضوء حاجه الوزارات والمصالح العامة المختافة الى المهندسين .

وبتطبيق المبادئ المتقدم ذكرها على حالة المهندس / يتبين أن امر تعيينه تم بأمر تكليف - أي أن شغله للوظيفة قد تم على غير إرادته واختياره يؤكد ذلك مبادرته الى إخطار مصلحة الكفاية الانتاجية بانتهاء مدة تكليفه ، ثم انقطاعه فعلا عن العمل بمجرد انتهاء هذه المدة ، ولا يغير من هذا النظر تعيينه على درجة بالميزانية .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن السيد المهندس ... يدخل في طائفة المهندسين المكلفين الذين يسرى عليهم حكم المادة الثالثة من القانون رقم ٢٩٦ لسنة ١٩٥٦ المشار اليه فيكون امر تكليفه نافذا لمدة سنتين قابلتين للاعتداد ولا يغير من ذلك تعيينه على درجة بالميزانية ، وانه ما دام لم يصدر قرار بتجديد تكليفه فان إخطاره الوزارة بانتهاء مدة تكليفه ثم انقطاعه عن العمل لا يبتطوى على مخالفة لاحكام القانون رقم ٢٩٦ لسنة ١٩٥٦ المشار اليه .

وانه يتعين تجديد تكليف المهندسين الذين عينوا على درجات بالميزانية بموجب أوامر تكليف صدرت اليهم استنادا الى الاحكام المبينة في القوانين والوائح الصادرة في هذا الشأن ما لم يبدوا رغبتهم في اختيار العمل بوظائفهم .

وان قرار السيد / وزير الصناعة رقم ٤٠٤ لسنة ١٩٥٨ بإعفاء المهندس المذكور من العمل بعد انتهاء سنتي التكليف وعدم صدور قرار بتجديد تكليفه ، قرار صحيح مطابق للقانون .

١٩١ (٢٧/٢/١٩٦١)

٤٢٦ - القانون رقم ٢٩٦ لسنة ١٩٥٦ في شأن أوامر تكليف المهندسين - نصه في المادة الخامسة على حظر استقالة مهندسى الوزارات والهيئات والؤسسات العامة من الدرجة الثالثة فما دونها . من غير المكلفين أو تركهم العمل - صدور قرار بتعيين احد المهندسين المكلفين بعد استيفاء شمولات التعيين ومنها طلب الاستغفار - يترتب عليه الفسخ وله من مهندس مكلف الى مهندس معين ويعتق عليه تركه العمل طبقا للمادة الخامسة .

ان المادة الثالثة من القانون رقم ٢٩٦ لسنة ١٩٥٦ - في شأن أوامر التكليف للمهندسين المصريين خريجي الجامعات المصرية - تنص على أن يصدر الوزير المختص أو من ينيبه أمر تكليف الى الخريجين الذين رشحهم

اللجنة للعمل في الوظائف التي عينتها ويكون هذا الامر نافذا لمدة سنتين قابلة للامتداد « (١)

وتنص المادة الخامسة من القانون سالف الذكر على أن « يحظر على مهندسي الوزارات والهيئات والمؤسسات العامة من الدرجة الثالثة فيما دونها الامتناع عن تأدية أعمال وظائفهم ما لم تنته خدمتهم بأحد الاسباب المنصوص عليها في المادة ١٠٧ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ (المشار اليه) وذلك فيما عدا الاستقالة سواء أكانت صريحة أو ضمنية فانها تعتبر كأن لم تكن » .

وظاهر من نصوص القانون رقم ٢٩٦ لسنة ١٩٥٦ المشار اليه أن المشرع قد فرق بين طائفتين من المهندسين :

الطائفة الاولى :

وهي طائفة المهندسين الذين ترشحهم اللجنة المختصة من بين خريجي كليات الهندسة للعمل في الوظائف التي تدعو حاجة الوزارات المختلفة والهيئات والمؤسسات العامة الى إلحاقهم بها ويصدر بتكليفهم قرار من الوزير المختص أو من ينيبه للعمل بالوزارات والهيئات لمدة سنتين قابلة للامتداد وهؤلاء يسرى في شأنهم حكم المادة الثالثة فيكون أمر تكليفهم نافذا لمدة سنتين قابلة للامتداد بحيث اذا لم يصدر قرار صريح أو ضمني بتجديده فإن الامر يعتبر منتهيا بالنسبة اليهم .

والطائفة الثانية :

هي طائفة مهندسي الوزارات والهيئات والمؤسسات العامة من غير المكلفين والذين يشغلون درجات بميزانية هذه الوزارات والهيئات والمؤسسات من الدرجة الثالثة فما دونها وهؤلاء يسرى عليهم الحظر المنصوص عليه في المادة الخامسة فلا يجوز لهم الامتناع عن تأدية أعمال وظائفهم ما لم تنته خدمتهم بأحد الاسباب المنصوص عليها في المادة ١٠٧ من قانون نظام موظفي الدولة رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ (٢) فيما عدا الاستقالة .

على أن الفصل بين هاتين الطائفتين من المهندسين ليس فصلا كاملا بمعنى أنه يجوز أن يصدر قرار بتعيين المهندس المكلف بأداة التعيين العادية طبقا لأحكام قانون نظام موظفي الدولة رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ خلال فترة تكليفه ، ويترتب على ذلك أن يتغير الوضع القانوني له فيصبح موظفا معينا بعد أن كان مكلفا وتتغير تبعاً لذلك الأحكام التي تنظم هذا الوضع القانوني

(١) عرفت بالقانون ٧٤ لسنة ١٩٦٤ بأن أضيفت اليها عبارة « ملحقاً أخرى مبالغة » .

(٢) تقابل المادة ٧٧ من القانون ٤٦ لسنة ١٩٦٤ .

فيخضع لحكم المادة الخامسة من القانون رقم ٢٩٦ لسنة ١٩٥٦ بعد أن كان يطبق في شأنه حكم المادة الثالثة من هذا القانون .

وانه ولئن كان شغل الوظائف بأداة التكليف يختلف عن شغلها بطريق التعيين وان الاصل في التعيين أنه يتم في الأحوال العادية طبقاً لأحكام قانون موظفي الدولة رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ برضاه الموظف وذلك على خلاف التكليف الذي يعتبر أداة استثنائية خاصة للتعيين ويصدر جبراً عن المكلف دون توقف على رضائه إلا أنه يكفي لتوافر الرضا - وهو ركن للتعيين - أن يستوفى المهندس مسوغات التعيين ومنها طلب الاستخدام ، وأن يصدر قرار بتعيينه طبقاً لأحكام قانون موظفي الدولة رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ دون البحث وراء أخوايا والرغبات للموقوف على مدى توافر رضاه المهندس به وذلك لعدم امكان وضع معيار ثابت في هذا الشأن .

وعلى ذلك فإذا كان المهندس - بعد أن صدر قرار تكليفه - قد استوفى مسوغات تعيينه - ومنها طلب الاستخدام - وصدر بناء على ذلك قرار بتعيينه طبقاً لأحكام قانون موظفي الدولة فإنه بذلك يتغير وضعه القانوني فيننوي وضعه كمكلف ويصبح موظفاً معيناً ، ومن ثم فإنه يخضع لحكم المادة الخامسة من القانون رقم ٢٩٦ لسنة ١٩٥٦ فلا يجوز له الامتناع عن تأدية أعمال وظيفته ما لم تنته خدمته بأحد الأسباب المنصوص عليها في المادة ١٠٧ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ فيما عدا الاستقالة سواء كانت صريحة أو ضمنية فإنها تعتبر كأن لم تكن ولا يحتاج الأمر في هذه الحالة إلى صدور قرار بامتناد التكليف طبقاً لخص المادة الثالثة من القانون رقم ٢٩٦ لسنة ١٩٥٦ نظراً لعدم خضوعه لحكم هذه المادة الأخيرة ، وعلى ذلك فإن المهندس المذكور - إذا ترك العمل بالحكومة عقب انتهاء سنتي التكليف يكون قد خالف حكم المادة الخامسة من القانون رقم ٢٩٦ لسنة ١٩٥٦ سالف الذكر .

ولا يسوغ الاحتجاج بما ورد في طلب الاستخدام المقدم من المهندس المذكور من أن الوظيفة التي يرغب التعيين فيها هي أنه مكلف للعمل بالحكومة إذ أن هذه العبارة الأخيرة لا تقيد بذاتها اتجاه إرادته إنما يقدم أصلاً رغبة في التعيين ولو كان هذا المهندس لا يرغب في التعيين لما تقدم بهذا الطلب أما وقد تقدم به - ضمن مسوغات التعيين الأخرى - فإنه يفيد بذاته رغبته في التعيين ورضاه به .

لما لا يسوغ الاحتجاج بما قرره المهندس المذكور في التحقيق الذي أجرته معه نيابة روض الفرج - من أن التعيين قد تم على غير إرادته إذ أن هذا القول قد جاء في معرض التحقيق معه بسبب تركه العمل في الحكومة مخالفاً بذلك قانون التكليف ومن ثم فإنه يكون قد جاء للتوصل من مسئولية تركه العمل وتخلصاً مما يترتب على ذلك من الجزاءات الجنائية ، كما وأنه لا يمكن التعويل على هذا القول اللاحق لتركه العمل للموقوف على نيته وقت

لأن استوفى مسوغات تعيينه - ومنها طلب الاستخدام - وجاز صدر قرار التعيين .

هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فإنه يفرض أن قرار التعيين - سالف الذكر - كان قد صدر على غير رغبة المهندس المذكور وبدون رضائه مما قد يجعل هذا القرار مشوباً بعيب في سببه وبالتالي يجعله باطلاً ، فقد كان من المتعين على المهندس المذكور أن يطلب سحب أو يطنع بإلغائه خلال المواعيد المقررة لذلك قانوناً لما وقد فوت على نفسه هذا السبيل فقد تحصن ذلك انقرار وأصبح يضاًى من السحب أو الإلغاء ولا يجوز لهذا المهندس - بعد ذلك - أن يناقش مدى صحة هذا القرار وكونه قد صدر برغبته ورضائه أو صدر دون ذلك .

وتجدر الإشارة الى أن وضع هذا المهندس يختلف عن وضع المهندس الذى سبق أن صدرت في شأنه فتوى من الجمعية العمومية (١) ذلك أنه بالنسبة الى المهندس الاول فقد صدر قرار وزارى بتكليفه واستوفى مسوغات تعيينه ثم صدر بعد ذلك قرار تعيينه بالدرجة السادسة الفنية العالية لمدة سنة تحت الاختيار طبقاً لاحكام قانون موظفى الدولة اعتباراً من تاريخ هذا القرار الاخير ومن ثم فإن القرار الصادر بتعيينه قرار آخر مستقل عن القرار الصادر بتكليفه زان كان قد صدر خلال مدة التكليف - ويتخير به الموضع القانونى لهذا المهندس فيصبح موظفاً معيناً بعد أن كان مكلفاً . أما بالنسبة الى المهندس السابق صدور فتوى بشأنه فإن القرار الصادر بتعيينه فى مرتبة التنظيم والتدريب بقلوب كان - فى حقيقته - قراراً تنفيذياً لأمر التكليف الصادر استناداً الى الامر العسكري رقم ١٢٥ لسنة ١٩٥٥ ولم يكن قد استوفى بعد مسوغات تعيينه كما وأنه لم يصدر بعد ذلك قرار بتعيينه طبقاً لاحكام قانون موظفى الدولة رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ولذلك فقد انتهت الجمعية العمومية - فى خصوصه - الى أن شغله للموظفة كان بإداة تكليف وليس بإداة تعيين واعتبرته مكلفاً وليس معيناً وأعملت فى شأنه نص المادة الثالثة من القانون رقم ٢٩٦ لسنة ١٩٥٦ دون نص المادة الخامسة .

(١٩٦٢/١٠/٢٢) ٦٨٦

(ب) حظر الاستقالة والانقطاع عن العمل

٤٢٧ - استقالة - حظرها على مهتمى الوزارات والمؤسسات العامة وفقاً للمادة ٥ من القانون رقم ٢٩٦ لسنة ١٩٥٦ فى شأن: الوامر التكليف للمهنيين المصريين - خريجي الجامعات المصرية - شروط تطبيق هذا الحكم - سريانه على مدنى كلية الهندسة بجامعة القاهرة متى توافرت لديهم هذه الشروط .

(١) منشورة فى القاعدة السابقة .

أن القانون رقم ٢٩٦ لسنة ١٩٥٦ فى شأن أوامر التكليف لمهندسين المصريين خريجي الجامعات المصرية ينص فى المادة الخامسة منه على أن « يحضر على مهندسى الوزارات والهيئات والمؤسسات العامة من الدرجة الثالثة فما دونها الامتناع عن تادية اعمال ووظائفهم ما لم تنته خيمنتهم باحد الاسسباب المصوص عليها فى المادة ١٠٧ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشان نظام موظفى الدولة (١) وذلك فيما عدا الاستقالة سواء كانت صريحة أو ضمنية فأنها تعتبر كأن لم تكن » ، وقد جاء فى المذكرة الايضاحية لهذا القانون بياناً للحكمة من اصداره « ان الدافع الى اصداره هو ما استلزمه زيادة المشروعات الانتاجية فى البلاد من زيادة عدد المهندسين لتنفيذها ، ولما لوحظ من ان عددا كبيرا منهم فى الوزارات والهيئات الحكومية المختلفة رغبوا فى التخلي عن وظائفهم مؤثرين العمل فى المشروعات الخاصة والاعمال الحرة ما يعرض المشروعات الحكومية لخطر التوقف وتويق سير الجهاز الحكومى بوجه عام » .

وهذا النص يشترط لسريان حكمه توافر شروط ثلاثة هى :

أولاً - ان يكون الموظف مهندساً فى حكم القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٤٦ بإنشاء نقابه للمهن الهندسية .

ثانياً - ان يكون تعيينه فى وزارة او هيئة او مؤسسة عامة .

ثالثاً - أن تكون درجته المالية الثالثة فما دونها .

ويخلص مما تقدم أن شروط سريان أحكام المادة الخامسة المشار اليها تعتبر متوافرة فى شأن المهندس المدرس بجامعة القاهرة الذى يتقاضى مرتباً يدخل فى حدود مربوط الدرجة الثالثة .

والقول بأن القانون رقم ٢٩٦ لسنة ١٩٥٦ المشار اليه لم يشتر فى ديباجته فى صدد قوانين التوظيف الا الى ان القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ يستفاد منه أن أحكامه مقصورة على الموظفين الذين يسرى فى شأنهم القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ وأن قانون الجامعات لم يشتر فى ديباجته الى القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ما يفيد ان هذا القانون الاخير لا يسرى على أعضاء هيئة التدريس وإن الحكمة من هذا القانون حسبما اوضحت عنها مذكرته الايضاحية وهى مواجهه زيادة المشروعات الانتاجية فى البلاد غير متوافرة بالنسبة الى أعضاء هيئة التدريس بكليات الهندسة لانهم يقومون بالتدريس وليس بمشروعات انتاجية هذا القول مردود :

أولاً - لأن الإشارة فى ديباجة القانون رقم ٢٩٦ لسنة ١٩٥٦ الى القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ وحده أمر طبيعى باعتباره القانون العام فى أحكام

(١) كابل المادة ٧٧ من القانون ٤٦ لسنة ١٩٦٤ .

التوظف وليس من المستساغ ان يعدد القوانين الخاصة بطوائف الموظفين لأنها كثيرة قد يتعذر حصرها كما أنه لا يلزم الاشارة في قانون الجامعات الى القانون رقم ٢٩٦ لسنة ١٩٥٦ خاصة لأنه احد قوانين كثيرة تسرى على الموظفين .

ثانيا - انه يبين من المذكرة الايضاحية للقانون رقم ٢٩٦ لسنة ١٩٥٦ ان ثمة اعتبارات وجدت من قبل سنة ١٩٥٥ استلزمت الاحتفاظ للمشروعات الانتاجية التي تقوم بها الحكومة والهيئات العامة بعدد معين من المهندسين كانوا يؤثرون المشروعات الخاصة على الوظائف العامة ولدى ضوء هذه الحكمة يتعين القول بعدم جواز خضوع فريق من المهندسين الموظفين حتى الدرجة الثانية لاحكام القانون المذكور دون فريق ، بل الكل في خضوعهم لهذه الاحكام سواء لا فرق بين من يعمل لدى الادارة المركزية وبين من يعمل لدى هيئة أو مؤسسة عامة لأن أعمالهم جميعا تستهدف هدفا واحدا هو المشروعات .
نجاحية العلماء التي تتولاها الدولة .

ويخلص مما تقدم أن الاستقالة المقدمة من الدكتور المدرس بكلية الهندسة بجامعة القاهرة ، سالف الذكر - تعتبر كأن لم تكن تطبيقا للمادة الخامسة من القانون رقم ٢٩٦ لسنة ١٩٥٦ في شأن أوامر التكليف للمهندسين المصريين خريجي الجامعات المصرية المشار اليها .

(٢٢٥) (١٩٦٠/٩/٤)

٤٢٨ - القانون رقم ٢٩٦ لسنة ١٩٥٦ في شأن أوامر التكليف للمهندسين خريجي الجامعات المصرية - تضمنه نوعين من الاحكام - النوع الاول خاص بتكليف المهندسين خريجي كليات الهندسة - النوع الثاني خاص بحظر الاستقالة على جميع مهندسي انوزارات وهيئات والمؤسسات العامة من الدرجة الثالثة فما دونها سواء لا كانوا من خريجي كليات الهندسة أم ليسوا من خريجها ما فاقوا يحصلون لقب مهندس .

ان المادة الاولى من القانون رقم ٢٩٦ لسنة ١٩٥٦ في شأن أوامر التكليف للمهندسين خريجي الجامعات المصرية تنص على انه « على كل مصري من خريجي كليات الهندسة في الجامعات المصرية أن يقدم الى اللجنة المنصوص عليها في المادة ٢ اقرارا باسمه وعنوانه والقسم الهندسي الذي تخصص فيه » .

وتنص المادة الثانية من هذا القانون (١) على أن « تكون لجنة الترشيح من واقع البيانات والقرارات المقدمة لأسماء الخريجين الذين تدعو حاجة الوزارات المختلفة والهيئات والمؤسسات العامة الى إلحاقهم بوظائفها » ، وتصدر المادة الثالثة من القانون المذكور (١) على أن « يصدر الوزير المختص أو من

(١) عدلت حاتين المادتين بالقانون ٧٤ لسنة ١٩٦٤ .

ينبهي أمر تكليف الى الخريجين الذين رشحتهم اللجنة للعمل فى الوظائف التى عينتها ويكون هذا الامر نافذا لمدة سنتين قابلة للتأجيل .

وتنص المادة الخامسة من القانون المشار اليه على أنه « يحظر على مهندسى الوزارات والهيئات والمؤسسات العامة من الدرجة الثالثة فما دونها لامتناع عن تادية أعمال وظائفهم ما لم تنته خدمتهم بأحد الاسباب المنصوص عليها فى المادة ١٠٧ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ وذلك فيما عدا الاستقالة سواء كانت صريحة أو ضمنية فانها تعتبر كأن لم تكن » .

وبين من النصوص السابقة أن ثمة فرعين من الاحكام تضمنها القانون رقم ٢٩٦ لسنة ١٩٥٦ المشار اليه يستقل كل نوع منها بطائفة معينة من المهندسين ، النوع الاول خاص بتكليف المهندسين المصريين من خريجي كليات الهندسة فى الجامعات المصرية وهو ما تضمنته المادة الثالثة من القانون المذكور ، والنوع الثانى من الاحكام يتعلق بحظر امتناع مهندسى الوزارات والهيئات والمؤسسات العامة من الدرجة الثالثة فما دونها عن تادية أعمال وظائفهم وهو ما تضمنته المادة الخامسة من القانون سالف الذكر ، وإذا كان النوع الاول من تلك الاحكام يقتصر على طائفة المهندسين المصريين من خريجي كليات الهندسة فى الجامعات المصرية ، إلا أن النوع الثانى لا يقتصر على هذه الطائفة فحسب بل يمتد الى جميع مهندسي الوزارات والهيئات والمؤسسات العامة من الدرجة الثالثة فما دونها سواء أكانوا من خريجي كليات الهندسة أو لم يكونوا من هؤلاء الخريجين ما دام انهم يعتبرون - قانونا - مهندسين ، وآيه ذلك ان نص المادة الثالثة من القانون رقم ٢٩٦ لسنة ١٩٥٦ صريح فى أنه يتناول طائفة المهندسين من خريجي كليات الهندسة فى الجامعات المصرية الذين رشحتهم اللجنة المختصة للعمل فى الوظائف التى عينتها ، بينما ورد نص المادة الخامسة من هذا القانون عاما ومطلقا بحيث يتناول جميع المهندسين بصفة عامة بشرط أن يكونوا من مهندسي الوزارات والهيئات والمؤسسات العامة وأن يكونوا من الدرجة الثالثة فما دونها . كما وأنه من ناحية أخرى فانه لما كان الاصل التشريعى لاحكام القانون رقم ٢٩٦ لسنة ١٩٥٦ ، يرجع الى الامرين العسكريين رقمى ١٢٥ و ١٢٧ لسنة ١٩٥٥ وكان كل من هذين الامرين يتناول بالتنظيم موضوعا يخص المهندسين يختلف عن الموضوع الذى ينظمه القرار الآخر فالامر رقم ١٢٥ لسنة ١٩٥٥ يتناول بالتنظيم تكليف المهندسين من خريجي كليات الهندسة فى الجامعات المصرية بالمعمل فى الوزارات والمصالح والهيئات والمؤسسات العامة عقب تخريجهم ، فى حين أن الامر رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٥ لا يتكلم عن التكليف وانما يحظر على المهندسين بصفة عامة المعنيين فى الجهات المشار اليها على درجات من الثالثة فأقل الامتناع عن أداء أعمالهم بطريق الاستقالة . فجاء القانون رقم ٢٩٦ لسنة ١٩٥٦ وضمن أحكامه ما جاء من احكام فى الامرين العسكريين السالفي الذكر ، فالمادة الخامسة منه تضمنت احكام الامرسكرى رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٥ . ومن ثم يكون لكل من نص المادتين الثالثة والخامسة من القانون المذكور مجال

أعيانه الذى يظل مفصّورا على نطاقه الخاص بحيث لا يمكن القول بأن ورود هذين النصين فى قانون واحد يعنى انهما ينطبقان على طائفة واحدة من المهندسين هى طائفة المهندسين المصريين من خريجي كليات الهندسة بالجامعات المصرية .

ولا يسوغ الاحتجاج فى هذا الشأن بأن عنوان القانون رقم ٢٩٦ لسنة ١٩٥٦ - المشار اليه - هو « فى شأن أوامر التكليف للمهندسين المصريين خريجي الجامعات المصرية » ، وذلك أنه لا يشترط أن يستوعب عنوان القانون (أو أيه أداة تشريعية أخرى) جميع الأحكام التى يتضمنها هذا القانون بل يقتضى فى الغالب من الأحوال - خاصة إذا كان القانون يتضمن عقيدا من الأحكام - أن يعنون القانون بأحد الأحكام يكون غالبا هو الحكم الوارد فى صدر نصوص هذا القانون .

ويخلص مما تقدم أن الحظر الوارد فى المادة الخامسة من القانون رقم ٢٩٦ لسنة ١٩٥٦ إنما يسرى على جميع مهندسى الوزارات والهيئات والمؤسسات العامة من الدرجة الثالثة فما دونها دون أن يقتصر على المهندسين من خريجي كليات الهندسة فى الجامعات المصرية ومن ثم يسرى هذا الحظر على كل من ثبت له - قانونا - لقب مهندس ولو لم يكن من خريجي كليات الهندسة .

وحيث أن القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٤٦ بإنشاء نقابة للمهن الهندسية قضى فى المادة الثالثة منه بأن « يعتبر مهندسا فى حكم هذا القانون من حصل على درجة بكالوريوس فى الهندسة من إحدى الجامعات المصرية وبأنه يعتبر مهندسا مساعدا من حصل على دبلوم الفنون والصناعات وبأن المهندس المساعد يعتبر مهندسا إذا كان قد اكتسب - قبل صدور هذا القانون - لقب مهندس بقرار وزاري وكان عند منحه اللقب فى الدرجة السادسة على الأقل أو إذا مارس بعد تخرجه عمالا هندسية يعتبرها وزير الأشغال - بعد أخذ رأى مجلس النقابة كافية لمنحه لقب مهندس وذلك لمدة لا تقل عن عشر سنوات » . ومقتضى ذلك أنه إذا توافرت فى المهندس المساعد الشروط اللازمة لمنحه لقب مهندس - والمشار إليها - ومنح هذا اللقب فإنه يصبح مهندسا - فى حكم القانون المذكور - شأنه فى ذلك شأن من حصل على درجة بكالوريوس فى الهندسة من إحدى الجامعات المصرية .

ومن حيث أن السيد/ كان قد حصل على دبلوم الفنون والصناعات سنة ١٩٤٦ ومن ثم اعتبر مهندسا مساعدا فى حكم القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٤٦ ومنح لقب مهندس من نقابة المهندسين فى سنة ١٩٥٤ - طبقا لنص المادة الثالثة من القانون الأخير وعلى ذلك فإنه - اعتبارا من سنة ١٩٥٤ - يعتبر السيد المذكور مهندسا فى حكم هذا القانون شأنه فى ذلك شأن من حصل على درجة بكالوريوس فى الهندسة من إحدى الجامعات المصرية .

ولما كان المذكور يعمل بكلية الهندسة بجامعة القاهرة ولم يجاوز الدرجة الرابعة فإنه يخضع لحكم المادة الخامسة من القانون رقم ٢٩٦ لسنة ١٩٥٦ المشار إليه التي تقضى بأنه يحظر على مهندسى الوزارات والهيئات والمؤسسات العامة من الدرجة الثالثة فما دونها الامتناع عن تأدية اعمال وظائفهم وبأن الاستقالة التي تقدم من هؤلاء المهندسين سواء كانت صريحة أو ضمنية - تعتبر كأن لم تكن .

(٧٢٩ ٤/٨/١٩٦٤)

(تعليق)

يمثل هذا البند قضيت المحكمة الادارية العليا في الطعن رقم ١٠٥ لسنة ٩ ق بجلسته ١٩٦٣/١١/٣٠ (كتابنا المحكمة الادارية العليا ق ٧٥٢ ص ٨٠٠) وقد اكدت المحكمة الادارية العليا هذا البند مرة اخرى بأسباب تكاد تطابق هذه الفتوى في الطعن رقم ١٦١٤ لسنة ٨ ق بجلسته ١٩٦٧/١٢/٢٤ (مجموعة أحكام المحكمة الادارية العليا الصادرة عن المكتب الفني بمجلس الدولة السنة ١٣ ق ٤٥ ص ٣٣٧) .

٤٢٩ - مهندس مكلف - استقالة - التفرقة بين حالتين - الحالة الاولى عدم الفصل في تلك الاستقالة خلال ثلاثين يوما من تلويح تقديمها - والحالة الثانية حثه قبول جهة الادارة لهذه الاستقالة صراحة - يترتب على الحالة الاولى عدم انتاج الاستقالة لآخرها بمعنى انها تعتبر كأن لم تكن بينما يترتب على الحالة الثانية انتهاء خدمة المهندس للمكلف .

طبقا لنص المادة ١١٠ من قانون موظفى الدولة رقم ٢٩٠ لسنة ١٩٥١ (١) أن الاستقالة عمل من جانب الموظف لا يكون له أثر الا اذا صدر قرار بالقبول من جانب جهة الادارة المختصة أو اذا لم يفصل في طلب الاستقالة خلال ثلاثين يوما من تاريخ تقديمه دون أن تقرر الجهة الادارية إرجاء قبول الاستقالة لأسباب تتعلق بمصلحة العمل ، الا أن تقديم طلب الاستقالة - على خلاف حكم المادة الخامسة من القانون رقم ٢٩٦ لسنة ١٩٥٦ - لا ينتج اثره حتى ولو لم تفصل الجهة الادارية المختصة في هذا الطلب خلال ثلاثين يوما من تاريخ تقديمه ، بمعنى أن سكوت الجهة الادارية المدة المشار إليها دون الفصل في طلب الاستقالة لا يحل على أنه قبول للاستقالة - استثناء من الاصل الوارد في نص المادة ١١٠ سالف الذكر - لما اذا قبلت الجهة الادارية الاستقالة - صراحة - فان هذا القبول ينتج اثره وتنتهى به خدمة المهندس المستقيل ويكون ما أشار إليه المشرع في المادة الخامسة سائفاً الذكر

(١) تعاقب وتطابق المادة ٧٩ من القانون ٤٦ لسنة ١٩٦٤ .

من اعتبار الاستقالة كأن لم تكن ينصرف الى الاثر الذي أشارت اليه المادة ١١٠ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ من وجوب الفصل في طلب الاستقالة خلال ثلاثين يوما من تاريخ تقديمه والا اعتبرت مقبولة . هذا الاثر لا يقع وتعتبر خدمة المهندس متصلة رغم عدم الفصل في طلب الاستقالة خلال المدة المذكورة .

(٧٤٦ (١٩٦٤/٨/٢٤)

٤٣٠ - مهندس مكلف - استقالة - قبولها صراحة من جهة الادارة رغم الحظر الوارد في المادة الخامسة من القانون رقم ٢٩٦ لسنة ١٩٥٦ المشار اليه - اعتبار هذا القرار باطلا - عدم سحبه خلال المدة المقررة لسحب هذا القرار .

إذا أصدر الرئيس الإداري قرارا بقبول استقالة المهندس المكلف فان هذا القرار هو الذي تنتهي به خدمة المهندس وهو يتعقد قابلا للإبطال لعدم مشروعيه أحد عناصره وهو طلب الاستقالة لمخالفة القانون ويكون هناك محل للمساءلة الإدارية فإذا لم يسحب قرار قبول الاستقالة خلال ستمين يوما أصبح حصينا من الالفاء .

ومن حيث أن السيد الدكتور مدير الجامعة - بالنيابة - قد وافق بتاريخ ٢٥ من نوفمبر سنة ١٩٦٢ على قبول استقالة السيد المهندس / وأخلى سبيل السيد المذكور فعلا اعتبارا من أول يناير سنة ١٩٦٣ ، فانه ولئن كان قرار قبول الاستقالة المشار اليه يعتبر مخالفا للقانون ومن ثم باطلا ، الا انه قد تحصن بانقضاء المواعيد القانونية المقررة للسحب أو طلب الالفاء وأصبح بمثابة اقرار السليم ، ومن ثم فانه لا يجوز سحب هذا القرار وبالتالي لا يجوز إعادة السيد المذكور الى عمله بكلية الهندسة بعد ان انتهت خدمته بها بالموافقة على قبول الاستقالة .

(٧٤٦ (١٩٦٤/٨/٢٤)

(تعليق)

نرى علم صواب هذا الرأي لأن حظر الاستقالة بموجب المادة الخامسة من القانون رقم ٢٩٦ لسنة ١٩٥٦ يرد على الهندسين الخاضعين لاحكامه دون الجهة الادارية التي يبقى لها الحق في قبول الاستقالة أو رفضها وفقا لما تراه محققا لمصالح العام ، وهذا ما انتهت اليه الجمعية العمومية في الفتوى المنشورة في القاعدة التالية ، ومن ثم فان قرار قبول الاستقالة متى صدر يعتبر سليما مبررا من كل العيوب ولا يجوز سحبه .

٤٣١ - طلب الاستقالة المقدم من الهندسين الخاضعين لاحكام القانون رقم ٢٩٦ لسنة

١٩٥٦ في شأن أوامر تكليف المهندسين لا ينتج أثره حتى ولو لم تفصل فيه الجهة الادارية المختصة خلال ثلاثين يوما من تاريخ تقديمه - حظر الاستقالة للقرار بموجب المادة الخامسة من القانون المذكور - يرد على المهندسين الخاضعين لاحكامه دون جهة الادارة التي يبقى لها الحق في قبول الاستقالة او رفضها وفقا لما تراه محققا للمصالح العام .

ان مؤدى نصوص المواد ٧٩ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ (١) والخامسة والخامسة مكررا من القانون رقم ٢٩٦ لسنة ١٩٥٦ في شأن أوامر التكليف للمهندسين ان طلب الاستقالة المقدم من مهندسى الوزارات والهيئات والمؤسسات العامة من الدرجة الثالثة فما دونها وفقا لاحكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ والدرجة الرابعة وفقا لاحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ لا ينتج أثره حتى ولو لم تفصل الجهة الادارية المختصة في هذا الطلب خلال ثلاثين يوما من تاريخ تقديمه ولا يعتبر سكوت الجهة الادارية المدة المشار اليها دون الفصل في طلب الاستقالة قبولا لها وان الحظر المشار اليه في المادة الخامسة من القانون سالف الذكر انما يرد على المهندسين الخاضعين لاحكامه دون جهة الادارة التي يبقى حقها في قبول الاستقالة أو رفضها وفقا لما تراه محققا للمصالح العام وذلك ان مقتضى حكم المادة الثانية من القانون ٧٤ لسنة ١٩٦٤ ، المشار اليه جواز قبول الجهة الادارية لاستقالة المهندس المكلف وفقا لما تراه محققا للمصالح العام .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية للقسيم الاستشارى الى أن حظر استقالة مهندسي الوزارات والهيئات والمؤسسات العامة المنصوص عليه في القانون رقم ٢٩٦ لسنة ١٩٥٦ المشار اليه المعدل بالقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٦٤ - انما يرد على المهندسين الخاضعين لاحكامه ولا يقيد جهة الادارة في قبول الاستقالة صراحة أو رفضها ، ولا يعتبر مضي ميعاد الثلاثين يوما على تقديم الاستقالة قبولا منها لها . (١)

(١٠٤٤ ١/٣ ١٠١٦٦)

٤٣٢ - اعتبار انقطاع العامل عن العمل في نحر الحدود المسموح بها استقالة - عدم استفادة هذا الحكم في حالة انقطاع المهندس عن العمل - الاكتفاء باستبعاد عنه انقطاع المهندس من مدة خدمته - عدم حسابها في الجمعية الدرجة أو ترقيته أو منحه علاوات خلالها أو استقالة اليها .

(١) تقابل وتطابق المادة ١١٠ من القانون ٢١٠ لسنة ١٩٥١ الملغى .

(١) قانون تنوعى الجمعية رقم ٧٤٦ بتاريخ ٢٤ من أغسطس سنة ١٩٦٤ منشورة في النفاذة السابقة .

ان قانون نظام موظفي الدولة رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ وقانون نظام العاملين المدنيين بالدولة رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ كل في نطاقه الزمني قد سن تنظيميا دقيقا للعدد التي ينقطع فيها أى عامل عن عمله فنصت المادة ٥٧ من القانون الأول على أنه « لا يجوز لأى موظف أن ينقطع عن عمله الا لمدة معينة في الحدود المسموح بها لمنح الاجازات » وردد الحكم ذاته في المادة ٤٨ من قانون نظام العاملين المدنيين المشار اليه .

وقد قضت كل من المواد ٦٢ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ، و ٤٩ و ٨١ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بجواز حساب مدد الانقطاع التي تجاوز الحدود المسموح بها في الاجازات من اجازات العامل المستحقة ومنحه مرتبه عنها اذا قدم العامل اسبابا لغيابه قبلتها الادارة .

وفي غير هذه الحدود والاحوال لا يجوز حساب مدد الانقطاع من مدة خدمة العامل ولا تترتب له خلالها الحقوق الوظيفية المختلفة من ترقية وتعاوالت لانه لم يؤد عنها عملا ولم يخصص له خلالها باجازة من أى نوع مما نص عليه القانون والقول بغير هذا يؤدي الى اهدار كل النصوص الخاصة بالاجازات بمرتب أو بغير مرتب وبحساب مدد الانقطاع التي تجاوز الحدود المسموح بها في الاجازات بما يجعل كل ذلك رهينا بارادة العامل .

ومن حيث أنه ولئن كان من القانونين المشار اليهما قد رتب على الانقطاع الذي يجاوز حدا معين اذا لم يقدم العامل اسبابا تبرره أو قدم هذه الاسباب ورفضت اعتبار خدمته منتهية من تاريخ انقطاعه عن العمل الا أنه بالنسبة للمهندسين الذين تسرى عليهم احكام القانون رقم ٢٩٦ لسنة ١٩٥٦ في شأن أوامر التكليف للمهندسين المصريين خريجي الجامعات المصرية فقد حظرت المادة الخامسة من هذا القانون على مهندسي الوزارات والهيئات والمؤسسات العامة من الدرجة الثالثة فما دونها الاستقالة سواء كانت صريحة أو ضمنية فانها تعتبر كأن لم تكن فلا يترتب على انقطاع المهندس عن العمل اعتباره مستقila ولكن ليس معنى ذلك اعتبار مدة الانقطاع مدة خدمة أو مدة اجازة على خلاف الاحكام التي نص عليها القانون مما يتعين معه استبعادها من مدة الخدمة .

فإذا كان الثابت من الاوراق أنه قد صدر في ١٥/٩/١٩٦٣ قرار بعد عودة المهندس المذكور الى العمل بترقيته الى الدرجة الرابعة باحساب مدة انقطاعه ضمن مدة خدمته ثم صدر قرار آخر برد أقدميته في هذه الدرجة الى تاريخ ١٩٦٣/٦/٢٧ اعتمد اول حركة ترقية الى الدرجة الرابعة تالية لعودته الى العمل وعذان القراران مخالفان لاحكام القانون فيما تضمنه من الاعتراف بمدد انقطاع المذكور واحتسابها ضمن مدة خدمته مما كان يتعينه سحبها أما وقد مضى عليها المواعيد القانونية لجواز سحبها وقد اكتسب المذكور بهما مركزا ذاتيا فانهما يتحصنان من جواز السحب أو الالفاء ما لم يكن هذا المركز قد تقلل بالظمن عليه في الميعاد من أحد ذوي الشأن .

تكليف (ج - تعيين
المكلف بجهة اخرى)

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية للقسم الاستشارى الى أن مدة انقطاع المهندس المذكور عن عمله بوزارة الاشغال فى المدة من ١٩٥٩/٩/٢٦ الى ١٩٦٣/٥/٣١ دون أن يحصل على اجازة بذلك من الوزارة التابع لها وفقا للقانون لا تدخل فى مدة خدمته ولا تحسب فى اقدميته فى الدرجة فلا يجوز ترقية او منحه علاوات خلالها او استنادا اليها .

أما وقد صدر قرار فى ١٩٦٣/٩/١٥ بترقيته الى الدرجة الرابعة ثم صدر قرار آخر بازجاع اقدميته فى هذه الدرجة الى ١٩٦٣/٦/٢٧ على اساس حساب مدة الانقطاع فى اقدميته على خلاف القانون فان هذين القرارين يكونان مخالفين للقانون وكان يتعين سحبهما لولا أنهما تحصنا بفواتمواعيد الطعن واكتسب المهندس المذكور بذلك مركزا قانونيا ذاتيا لا يجوز المساس به وذلك ما لم يكن هذا المركز قد تقلقل بالطعن فى هذين القرارين فى الميعاد من أحد من ذوى الشأن ممن يتأثر مركزه القانونى بهما .

(١٩٦٧/٦/٢٦) ٧٨٥

(تعليق)

ما جاء بهذه الفتوى من أنه لا يترتب على انقطاع المهندس اعتباره مستقلا مبدءا سبق أن قرره المحكمة الادارية العليا فى العديد من احكامها ومنها الطعون أرقام ٢٥٤٩ لسنة ٦١ ق و ١٠٢٩ لسنة ٧٧ ق و ١٠٥٥ لسنة ٩١ ق و ٧٣٢ لسنة ٨ ق و ٢٠٦ لسنة ٩١ ق (كتابنا المحكمة الادارية العليا ق ٢٦٠ ص ٢٧٤) كما اعتبرت المحكمة أن الانقطاع عن العمل فى هذه الحالة مخالفة تأديبية وذلك فى الطعون أرقام ١٥٢٩ لسنة ٦١ ق و ١٠٢٩ لسنة ٩١ ق و ١٠٥٧ لسنة ٩١ ق و ٢٥٤٩ لسنة ٦١ ق و ٧٣٢ لسنة ٨ ق و ٢٠٦ لسنة ٩١ ق (كتابنا المحكمة الادارية العليا ق ١٤١ و ٢٦١ و ٢٦٢ ص ٢٤٢ و ٢٧٥) .

(ج) تعيين المكلف بجهة غير المكلف بها

٤٣٣ - أوامر تكليف المهندسين - تعارضها مع قرارات ادارية تصدر بتعيين نفس الأشخاص فى جهات عامة اخرى - الضمان اثر قرارات التعيين وعدم الاعتداد بها .

قررت اللجنة المشكله من وكلاء بعض الوزارات طبقا لاحكام القانون رقم ٢٩٦ لسنة ١٩٥٦ فى شأن أوامر التكليف للمهندسين خريجي الجامعات المصرية بتاريخ ٦١ من سبتمبر سنة ١٩٥٧ ترشيح المهندس ٥٠٠٠ للعمل فى وزارة الصناعة ومصلحتها . وقبل أن يصدر قرار تكليفه من وزير الصناعة عين فى الهيئة العامة للمصانع الحربية بمكافأة شهرية ثم صدر قرار من وكيل وزارة الحربية لشئون المصانع بتاريخ ٥ من يناير سنة ١٩٥٨ بتعيينه فى الهندسة السادسة بالكادر الفني العالي بهذه الهيئة لمدة سنة تحت الاختبار .

وبتاريخ ٣ من مايو سنة ١٩٥٨ صدر قرار من وزير الصناعة بتكليفه بالعمل في مصلحة الرقابة الصناعية لمدة سنتين قابلة للامتداد وقد انقطع المهندس المذكور عن العمل في الهيئة العامة للمصانع الحربية منذ هذا التاريخ الأخير بالهيئة العامة للبتروك فطلبت هذه الهيئة الأخيرة من وزير الصناعة تعديل أمر التكليف بما يجعله معينا بها بدلا من مصلحة الرقابة الصناعية ولما استطلعت الوزارة رأى إدارة الفتوى والتشريع المختصة في هذا الطلب افادتها الادارة بعدم اختصاص وزارة الصناعة في تعديل أمر التكليف لان المهندس سالف الذكر لا يزال تابعا للهيئة العامة للمصانع الحربية .

وقد عرض هذا الموضوع على الجمعية العمومية للقسيم الاستشارى للفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة يوم ٩ من نوفمبر سنة ١٩٦٠ فاستبان لها من تقضى التشريعات المنظمة لاوامر تكليف المهندسين انه على اثر زيادة المشروعات الانتاجية فى الاقليم المصرى فى السنتين الاخيرة اعرض كثير من المهندسين عن العمل فى الحكومة والمؤسسات العامة وآثروا عليه العمل فى المؤسسات الخاصة وكان من شأن ذلك تعريض المشروعات التى تتولاها الحكومة والمؤسسات العامة لعدم انتظام سيرها واطرائه وعلاجا لهذا الحال أصدر الحاكم العسكرى العام فى ٢١ من سبتمبر سنة ١٩٥٥ - الامر العسكرى رقم ١٢٥ لسنة ١٩٥٥ بالزام خريجي كليات الهندسة فى الجامعات المصرية بأن يقدموا عقب تخرجهم اقرارات تتضمن أسماهم وعناوينهم والاقسام الهندسية التى تخرجوا فيها وتفحص هذه الاقرارات لجنة تشكل من وكلاء بعض الوزارات لترشيح أسماء الخريجين الذين تدعو حاجة الوزارات المختلفة الى تعيينهم فى وظائفها ثم يصدر الحاكم العسكرى أو من ينوبه أمر تكليف الخريجين الذين رشحتهم اللجنة للعمل فى الوظائف التى عينتها ويكون أمر التكليف نافذا لمدة سنتين ، ونص هذا الامر على عقوبة لمن يخالف أحكامه وفى ٩ من أكتوبر سنة ١٩٥٥ أصدر الحاكم العسكرى العام الامر العسكرى رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٥ بحظر امتناع مهندسى الوزارات والهيئات الحكومية من الدرجة الثالثة فما دونها عن العمل ولو كان ذلك عن طريق الاستقالة ما لم تفتت مدة خدمتهم ببلوغ السن أو لاسباب صحية يقرها القومسيون الطبي العام ونص هذا الامر أيضا على عقوبة لمن يخالف أحكامه . ولما افى قانون الاحكام العسكرية فقد هذان الامران أسماهما القانونى ولكن استثمرار الاعتبار التى كانت سببا فى صدورهما استلزم استصدار القانون رقم ٢٩٦ لسنة ١٩٥٦ فى شأن أوامر التكليف للمهندسين خريجي الجامعات المصرية الذى ضم بين دفتيه ذات الاحكام التى كان يتضمنها الامران المشار اليهما بعد ادخال تعديلات بسيطة .

ومفاد ما تقدم أن ثمة اعتبارات تتعلق بالصالح العام قد استلزم توفير المهندسين للمشروعات الهندسية التى تتولاها الحكومة والهيئات العامة بعد أن اعرضوا عنها مؤثرين العمل بالمؤسسات الخاصة . وقد اتخذ المشرع

لتحقيق هذا الغرض سبيلين - أولهما ، تكليف المهندسين المتخرجين حديثا بالعمل في الحكومة والمؤسسات العامة - وثانيهما ، نهى من كان معينا منهم من قبل (حتى الدرجة الثالثة) عن الامتناع عن العمل في هذه الجهات .

ولئن كان نهى المشرع للمهندسين المعيّنين فعلا في خدمة الحكومة والمؤسسات العامة عن الامتناع عن العمل يحول بذاته دون تسرب المهندسين الى غير هذه الجهات فيحقق غرض المشرع من هذه الوسيلة الا ان وسيلة التكليف لا تحقق الغرض منها اذا ترك الامر لحض رغبة المتخرجين حديثا فيلتحقوا بطريقة أو بأخرى وفق رغبتهم بجهات غير الجهة التي يرشحون للعمل فيها ولو كانت جهات عامة ومن ثم فانه يتعين لكي تحقق هذه الوسيلة هدفها عدم الاعتداد بالقرارات التي تصدر بتعيينهم في تلك الجهات واعتبارها معدومة الاثر لعارضها مع أهداف القانون المشار اليه تناوضا يهدر حكمته ويقتو تحقيق المصلحة العامة التي تفيهاها المشرع من ورائه (١)

وعلى مقتضى ما تقدم يكون القرار الصادر من وكيل وزارة الحربية بتعيين المهندس في الهيئة العامة للمصانع الحربية رغم سبق ترشيحه للعمل في وزارة الصناعة بقرار من اللجنة المختصة تطبيقا للقانون رقم ٢٩٦ لسنة ١٩٥٦ ، يكون هذا القرار معدوم الاثر ويكون القرار الصادر من وزير الصناعة بتكليفه بالعمل في مصلحة الرقابة الصناعية اثر ترشيحه للعمل في وزارة الصناعة بالقرار المشار اليه الصادر من اللجنة المختصة قرارا صحيحا مطابقا للقانون .

اما فيما يتعلق بتعديل أمر التكليف الى الهيئة العامة للبترول بدلا من مصلحة الرقابة الصناعية فانه يبين من الاطلاع على قرار اللجنة المختصة انها رشحت المهندس المذكور للعمل في وزارة الصناعة ومصلحتها ولما كانت الهيئة العامة للبترول مؤسسة عامة ذات شخصية اعتبارية مستقلة عن شخصية الدولة وذات ميزانية مستقلة اى انها لا تعتبر مصلحة من المصالح العامة التابعة لوزارة الصناعة بوصفها فروعاً ادارية لهذه الوزارة فمن ثم لا يجوز تعديل أمر التكليف الى العمل بهذه الهيئة .

٩٨٠ (١٧/١١/١٩٦٠)

٤٣٤ - المادة الخامسة مكررا من القانون رقم ٢٩٦ لسنة ١٩٥٦ في شأن اوامر تكليف المهندسين - نصها على حظر تعيين او تشييل او الحاق أى مهندس بأية جهة كانت حكومية او

(١) علما للوضع المشار اليه في هذه الفتوى صدر القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٦٤ واضافت المادة ٢ منه مادة جديدة برقم ٥ مكررا الى القانون رقم ٢٩٦ لسنة ١٩٥٦ بحظر تعيين المهندسين الخاصين لاحكام هذا القانون (نص هذه المادة يوضح بصدور الفتوى المنشورة في القاعدة التالية) .

غير حكومية ولو بصفة عارضة بأجر أو بغير أجر ، ما لم يقدم ما يثبت عدم سبق تكليفه أو إعفائه من التكليف أو انتهائه دون تجديد أو قبول استقالته على حسب الاحوال - اعتبارياغالبه
هذا الحكم جريئة جنائية طبقا لنص المادة السادسة من القانون رقم ٢٩٦ لسنة ١٩٥٦ معدلة
بالقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٦٤ - علم سريان هذا الحكم الا من تاريخ نفاذ القانون رقم ٧٤
لسنة ١٩٦٤ .

لما كان قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون ٧٤ لسنة ١٩٦٤
قد أضاف بالمادة الثانية منه الى القانون رقم ٢٩٦ لسنة ١٩٥٦ فى شأن
لوائح التكليف للمهندسين المصريين خريجي الجامعات المصرية مادة
جديدة برقم ٥ مكررا تنص على أن « يحظر تعيين أو تشغيل أو إلحاق أى
مهندس من الخاضعين لاحكام هذا القانون يعمل فى الحكومة أو الهيئات أو
المؤسسات العامة أو الشركات أو لدى الافراد أو فى أية جهة أخرى سواء
أكانت حكومية أم غير حكومية ولو كان ذلك بصفة عارضة أو على سبيل
الاستشارة وسواء كان ذلك بأجر أو بغير أجر ما لم يقدم ما يثبت عدم سبق
تكليفه أو إعفائه من التكليف أو انتهائه دون تجديد أو قبول استقالته على
حسب الاحوال » .

كما نصت المادة السادسة من القانون رقم ٢٩٦ لسنة ١٩٥٦ المشار
اليه معدلة بالقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٦٤ على معاقبة من يخالف أحكامه
بالحبس مدة لا تجاوز ستة أشهر وبغرامة لا تقل عن خمسين جنيها ولا تجاوز
ثلاثمائة جنيه أو بأحدى هاتين العقوبتين ويمحى اسم المخالف من سجلات
نقابة المهن الهندسية وذلك لمدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على خمس سنوات .

ولما كانت القوانين الجنائية لا تسرى الا على ما يقع لاحقا لتاريخ نفاذها
ولا يترتب عليها أى أثر فيما وقع قبل ذلك .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية للقسم الاستشارى الى أن الحكم الوارد
فى المادة ٥ مكررا المضافة بالقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٦٤ الى القانون رقم ٢٩٦
لسنة ١٩٥٦ فى شأن أوامر التكليف للمهندسين المصريين خريجي الجامعات
المصرية والتي تقضى بحظر تعيين أو تشغيل أو إلحاق أى مهندس من الخاضعين
لاحكام هذا القانون يعمل فى الحكومة أو الهيئات أو المؤسسات العامة أو
الشركات أو لدى الافراد أو فى أية جهة أخرى سواء أكانت حكومية أم غير
حكومية ولو كان ذلك بأجر أو بغير أجر ما لم يقدم ما يثبت عدم سبق تكليفه
أو إعفائه من التكليف أو انتهائه دون تجديد أو قبول استقالة على حسب
الاحوال انما يسرى اعتبارا من تاريخ نفاذ القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٦٤ فلا
ينطبق على ما تم قبل نفاذه من تعيينات أو تشغيلات أو إلحاق . -

١٢٥٠ ١١/١١/١٩٦٦ (

٤٣٥ - حظر استقالة الأطباء طبقا لحكم المادة الثانية من القانون رقم ٩٤ لسنة ١٩٦٠

تكليف (ج - معين
لتكليف بجهة اخرى)

قبل ان يمضوا خمس سنوات على الاقل في وظائفهم - جزءا مخالفا هذا الحق اذا ما عين لولف
في جهة اخرى الصدام القرار - اعتبار الوظائف جامعا بين وظيفتين على خلاف الاصل .

عين الطبيب/ ٠٠٠٠ بوزارة الصحة في ٢٧ من يونية سنة ١٩٦٠ وانصب
للمعمل بمركز التنظيم والتدريب ولكنه انقطع عن عمله ههنا منذ يوم ٢٩
اكتوبر سنة ١٩٦٠ وتبين بعد ذلك انه عين طبيبيا بالقوات المسلحة في وزارة
الحربية ابتداء من هذا التاريخ وذلك دون علم وزارة الصحة .

وقد حظرت المادة الثانية من القانون رقم ٩٤ لسنة ١٩٦٠ في شأن
توزيع الاطباء واطباء الاسنان والصيادلة للعمل في أنحاء الجمهورية العربية
المتحدة (١) على الاطباء الذين يعملون في الحكومة أو في المؤسسات العامة
الاستقالة من وظائفهم قبل مضي خمس سنوات على الاقل من تاريخ مباشرة
وظائفهم . وقد جاء بالملحوظة الايضاحية لهذا القانون ان الاستقالة التي يحظرها
المادة الثانية منه تشمل الاستقالة الصريحة والاستقالة الضمنية المنصوص
عليها في المادة ١١٢ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ في شأن نظام موظفي
الدولة (٢) ومن ثم فلا يترتب على انقطاع الاطباء الحاضرين لاحكام القانون
رقم ٩٤ لسنة ١٩٦٠ عن ممارسة أعمالهم في الوظائف المعينة فيهمسا الاثر
المنصوص عليه في المادة ١١٢ من قانون نظام موظفي الدولة من حيث اعتبارهم
مستقيلين منها اذا انقطعوا عن أعمالهم بدون اذن خمسة عشر يوما متتالية
ما لم يشبثوا خلال الخمسة عشر يوما التالية ان انقطاعهم كان بعذر مقبول .

وهي مقتضى ذلك لا يترتب على انقطاع الطبيب/ ٠٠٠٠٠٠ انتهاء خدمته
باعتباره مستقila تطبيقا للمادة ١١٢ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ مادام
خاصا لاحكام القانون رقم ٩٤ لسنة ١٩٦٠ الذي يحظر الاستقالة سواء
اكانت صريحة أو ضمنية قبل انقضاء خمس سنوات من تاريخ الالتحاق
بالوظيفة .

هذا ولم يصدر قرار من وزارة الصحة بانهاء خدمة الطبيب المذكور بها
ومن ثم تكون علاقته القانونية بوظيفته الاولى في وزارة الصحة قائمة غير
منقطعة ويكون قرار تعيينه في وزارة الحربية قد صدر وهو يشغل وظيفته
بوزارة الصحة .

ولما كان الاصل العام الذي يحكم سير المرافق العامة ونظم التوظيف
وقواعد شغل الوظائف العامة يحظر تعيين شخص واحد في وظيفتين عامتين
في آن واحد وبصفة دائمة الا في الاحوال الاستثنائية التي يجيز فيها المشرع

(١) التي هنا القانون وحل محله القانون رقم ١٨٣ لسنة ١٩٦١ في شأن تكليف الاطباء
والصيادلة واطباء الاسنان .

(٢) تقابل المادة ٨١ من القانون ٤٦ لسنة ١٩٦٤ .

ذلك صراحة أى أن الأصل فى شغل الوظائف العامة هو عدم جواز الجمع بين وظيفتين بصفة دائمة فى آن واحد الا ما يستثنى بنص صريح .

ويبين مما تقدم أن الدكتور . . . قد عين فى وزارة الحربية وهو شاغل وظيفته الاولى فى وزارة الصحة أى أنه جمع بين الوظيفتين فى آن واحد على خلاف الأصل العام المتقدم ذكره ومن ثم يكون قرار تعيينه فى الوظيفة الثانية مخالفا للقانون ويكون قرارا معدوما لو كان قد بنى على غش من الموظف الذى صدر فى شأنه اذا لم يكن قد أخطر وزارة الحربية عند تعيينه بها بأنه يشغل وظيفة عامة أخرى فى وزارة الصحة حتى تتخذ الاجراءات القانونية السليمة فى هذا الشأن وهى اجراءات النقل الذى لا يتم وفقا لاحكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة الا بتصرف ادارى مزدوج من الجهة المنقول منها والجهة المنقول اليها الموظف والذى لا ينتج اثره الا باتحاد ادراتهما واتصرفهما الى ترتيب هذا الاثر بالنسبة الى ذات الشخص .

ويخلص مما تقدم أن هذا الطبيب لا يزال موظفا بوزارة الصحة من الناحية القانونية ولها أن تتخذ ضده ما تشاء من اجراءات وفقا لاحكام القانون رقم ٩٤ لسنة ١٩٦٠ المشار اليه أو أن تتخذ الاجراءات الواجبة طبقا للقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة لنقله الى وزارة الحربية وذلك بعد سحب قرار تعيينه بوزارة الحربية وهو أمر جائز قانونا فى هذه الحالة دون تقييد ببيعاد سحب القرارات الادارية طالما أن هذا القرار معدوم قانونا .

(٥٠١) (١٩٦١/٧/١٠)

(د) معاملة المكلف

٤٣٦ - القانون رقم ٢٩٦ لسنة ١٩٥٦ فى شأن اوامر تكليف المهندسين خريجي الجامعات المصرية - ترشيح اللجنة المختصة طبقا لهذا القانون لبعض خريجي كلية الهندسة لشغل وظائف معيدين بهذه الكلية - قرار مدير الجامعة بالموافقة على هذا الترشيح هو فى حقيقته امر تكليف - اعتبارهم كمكلفين من تاريخ صدور هذا القرار .

ان القانون رقم ٢٩٦ لسنة ١٩٥٦ فى شأن اوامر التكليف للمهندسين المصريين خريجي الجامعات المصرية - قضى فى مادته الاولى بأنه على كل مصرى من خريجي كليات الهندسة فى الجامعات المصرية ان يقدم خلال اسبوعين من تاريخ اعلان نتيجة الامتحان النهائى الى اللجنة المتصوص عليها فى المادة الثانية من هذا القانون اقرارا - باسمه وعنوانه والقسم الهندسى الذى تخصص فيه ، كما الزم مسجلى هذه الكليات بان يقدموا للجنة المذكورة خلال الميعاد المتقدم بياننا باسماء الخريجين وعناوينهم والقسم الهندسى الذى تخصص فيه

كل منهم وتقديره العام في النجاح . وقضت المادة الثانية من هذا القانون بتكوين لجنة للترشيح من واقع البيانات والقرارات المقدمة بأسماء الخريجين الذين تدعو حاجة الوزارات المختلفة والهيئات والمؤسسات العامة الى الحائهم بوظائفها .

ونصت المادة الثالثة من القانون المذكور على أن يصدر الوزير المختص أو من ينوبه أمر تكليف الى الخريجين الذين رشحتهم اللجنة للعمل في الوظائف التي عينتها ويكون الأمر نافذا لمدة سنتين قابلة للامتداد .

ويتبين من نصوص القانون رقم ٢٩٦ لسنة ١٩٥٦ سالف الذكر ان هناك اجراءين يتخذان في خصوص تكليف المهندسين : الاول اجراء تمهيدى يتعلق بترشيح هؤلاء المهندسين في الوزارات المختلفة والهيئات والمؤسسات العامة ، وتقوم بهذا الاجراء اللجنة المنصوص عليها في المادة الثانية من القانون المذكور . اما الاجراء الثاني فهو صدور أمر تكليف المهندسين الذين رشحتهم اللجنة المذكورة للعمل في الوظائف التي عينتها ويقوم بهذا الاجراء الوزير المختص أو من ينوبه واعتبارا من صدور أمر التكليف يعتبر المهندسون المذكورون مكلفين .

ولما كانت اللجنة سالفة الذكر قد رشحت بعض خريجي كليات الهندسة لشغل وظائف معيدين بكلية الهندسة بجامعة عين شمس بتاريخ ٩/٨/١٩٥٩ وبتاريخ ١٩/٩/١٩٥٩ وافق مجلس كلية الهندسة على ترشيح هؤلاء المهندسين معيدين بها ، وفي ٢٤/١٠/١٩٥٩ ، وافق السيد مدير جامعة عين شمس على الترشيح ، ومن ثم فإن القرار الصادر من السيد مدير الجامعة بتاريخ ٢٤/١٠/١٩٥٩ في هذا الخصوص ، لا يعتبر موافقه على الترشيح فحسب ، وانما يعتبر في حقيقته أمر تكليف اصدره السيد مدير الجامعة بما له من سلطة الوزير المختص في هذا الشأن طبقا لنص المادة ٢١ من قانون تنظيم الجامعات الصادر به القانون رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ وتطبيقا لحكم المادة الثالثة من القانون رقم ٢٩٦ لسنة ١٩٥٦ .

ولا يسوغ القول بأن القرار المشار اليه انما يعتبر موافقة على الترشيح دون ان يقصد به التكليف ، ذلك ان الترشيح هو من اختصاص اللجنة المشار اليها في المادة الثانية من القانون رقم ٢٩٦ لسنة ١٩٥٦ أما التكليف فهو من اختصاص الوزير المختص وهو في هذه الحالة مدير الجامعة . ولما كانت اللجنة المذكورة قد باشرت اختصاصها في ترشيح المهندسين المذكورين لشغل وظائف معيدين ، فإن القرار الذي اصدره السيد مدير الجامعة بتاريخ ٢٤/١٠/١٩٥٩ يعتبر مباشرة منه لاختصاصه في التكليف .

لذلك فإن القرار الصادر من مدير جامعة عين شمس بتاريخ ٢٤/١٠/١٩٥٩ بالموافقة على ترشيح المهندسين المذكورين لشغل وظائف معيدين

بكلية الهندسة انما يعتبر امرا بتكليف هؤلاء المهندسين للعمل فى وظائف المعيدين المشار اليها .

ومن ثم فانهم يعتبرون مكلفين اعتبارا من التاريخ سالف الذكر .

(١٩٦٢/٢/٢٥) ١٤٩

٤٣٧ - حساب مدة تكليف المهندسين فى وظائف معيدى فى تحديد اقدميتهم فى هذه

الوظائف - ارجاع اقدميتهم فيها الى تاريخ صدور الامر بتكليفهم من مدير الجامعة .

ان المادة الثانية من القرار الجمهورى رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ ، تقضى فى الفقرة ٣ منها بأن مدد التكليف تعتبر فى حكم مدد الخدمة الحكومية وتسرى عليها قواعدها ومن ثم فان مدد التكليف تحسب فى اقدمية الدرجة باكملها سواء كانت متصلة أو منفصلة ، متى كانت قد قضيت فى درجة معادلة للدرجة التى يعاد تعيين الموظف فيها وفى نفس الكادر .

وعلى ذلك تحسب مدة تكليف المهندسين فى وظائف معيدى فى تحديد اقدميتهم فى هذه الوظائف وترجع اقدميتهم فيها الى تاريخ صدور الامر بتكليفهم لشغلها من السيد مدير الجامعة بتاريخ ١٠/٢٤/١٩٥٩ ، وذلك طبقا لاحكام القرار الجمهورى رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ .

(١٩٦٢/٢/٢٥) ١٤٩

(تعليق)

حساب مدة التكليف فى اقدمية الدرجة باكملها متى كانت قد قضيت فى درجة معادلة للدرجة التى يعاد تعيين الموظف فيها وفى نفس الكادر سبق ان قرره المحكمة الادارية العليا فى الطعن رقم ٧٠٩ لسنة ٤ ق بجلسته ١٢/١٢/١٩٥٩ (كتابنا المحكمة الادارية العليا ق ٢٠٤٠ ص ٢٠٩٩) .

٤٣٨ - المدة اللاحقة بين صدور قرار مدير الجامعة بتكليف المهندسين فى وظائف

معيدى بكلية الهندسة وصدور قرار تعيينهم بها - اعتبارها مدة تكليف نصب فى تحديد اقدميتهم - حساب مدة العمل السابقة على صدور قرارات التعيين باعتبارها مدد عمل فعليه اعتبارا من تاريخ استلامهم العمل .

اذا كان الثابت انه بعد صدور قرار تكليف المعيدى المذكورين صدرت قرارات بتعيين من استوفى منهم مسوغات تعيينه فى تواريخ لاحقة فان المدة الواقعة بين صدور قرار السيد مدير الجامعة بتكليف المذكورين فى ١٠/٢٤/١٩٥٩ ، وصدور قرارات تعيينهم انما تعتبر مدة تكليف ، تحسب فى تحديد

أقدمتهم ، طبقا لنص المادة الثانية من القرار الجمهورى رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨
- خاصة وأن مدة التكليف المشار إليها انما قضيت فى ذات الوظيفة والدرجة
التي عين فيها المذكورون وفى نفس الكادر .

ومن حيث أنه يفرض عدم اعتبار قرار السيد مدير جامعة عين شمس
- سالف الذكر - بمثابة امر تكليف للمهندسين المذكورين ، وبالتالي عدم
اعتبار المدة بين صدوره وصدور قرار تعيين هؤلاء المهندسين فى وظائف
معيدين مدة تكليف ، بما يترتب على ذلك من عدم حساب تلك المدة فى
أقدمتهم بهذا الوصف - أى باعتبارها مدة تكليف - إلا أن ذلك لا يحول
دون تطبيق أحكام القرار الجمهورى رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ فى هذه الحالة
وحساب مدة العمل السابقة على صدور قرارات تعيين المعيدين المذكورين -
واعتبارا من تاريخ استلامهم العمل - فى تحديد أقدمتهم ، وذلك باعتبارها
مدة عمل فعلية بالتطبيق لحكم الفقرة الأولى من المادة الثانية من القرار . سالف
الذكر التى تقضى صراحة بحساب مدد العمل السابقة .

١٤٩ (١٩٦٢/٢/٢٥)

٤٣٩ - جدول المرتبات والمكافآت الملحق بالقانون رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ فى شأن
تنظيم الجامعات معدلا بالقانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٦٤ - زيادة راتب المعيد من عشرين الى خمسة
وعشرين جنيها شهريا بعد سنة - حساب السنة من تاريخ تعيينه او تكليفه فى وظيفة معيد .

جاء فى جدول المرتبات والمكافآت الملحق بالقانون رقم ١٨٤ لسنة
١٩٥٨ فى شأن تنظيم الجامعات معدلا بالقانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٦٤ ، ان
رأب المعيد ٢٤٠ - ٦٠٠ جنيه تزداد الى ٢٥ جنيها شهريا بعد سنة واحدة ثم
يمنح علاوة دورية مقدارها ٢٤ جنيها سنويا ومقتضى ذلك أن المشرع قد حدد
راتب المعيد بعد سنة بخمسة وعشرين جنيها شهريا وتحسب السنة من
تاريخ تعيينه او تكليفه فى وظيفة معيد لأن التكليف والتعيين صنوان ولو
كان التعيين أو التكليف قد تم قبل العمل بالقانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٦٤
طالما أن السنة قد انقضت فى ظل العمل بالقانون الاخير ولا يفر من هذا
انظر رفع راتبه بهذا القانون الى عشرين جنيها اعتبارا من أول يوليو سنة
١٩٦٤ .

وعلى ذلك فإن السيد/ المكلف يشغل وظيفة معيد يزداد راتبه
الى ٣٠٠ جنيه سنويا بعد مضي سنة من تاريخ القرار الصادر بتكليفه فى
وظيفة معيد لو من التواريخ المبين فى هذا القرار لنفاذه .

٣٣١ (١٩٦٧/٢/١٨)

♦ ٤٤ - تعديل ميعاد استحقاق العلاوة الدورية بالنسبة للمعدين في الجامعات التكليف طبقاً للقانون رقم ١٣٨ لسنة ١٩٦٣ .

بعد أن صدر القانون رقم ١٣٨ لسنة ١٩٦٣ بتكليف خريجي الجامعات والكليات والمعاهد العالية التابعة لوزارة التعليم العالي شغل وظائف المعدين صدرت عدة قرارات وزارية بتكليف خريجي جامعة عين شمس للعمل في وظائف معدين بها ، ولقد درجت الجامعة على اعتبار تاريخ القيام بالعمل للمكلف هو الممول عليه في تحديد مواعيد علاواتهم الدورية وليس تاريخ صدور القرار الوزاري بالتكليف مما كان موضع تظلم المعدين الذين طلبوا اعتبار صدور القرار الوزاري بالتكليف هو تاريخ استحقاقهم للعلاوات الدورية في مواعييدها المنصوص عليها في جدول المرتبات والمكافآت الملحق بالقانون رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم الجامعات في الجمهورية العربية المتحدة .

وحيث أن المادة ٩٢ من القانون رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم الجامعات في الجمهورية تنص على أنه « يجوز أن يعين في الكليات معيّنون يقومون بالدراسات والبحوث العلمية وبما يعهد به اليهم القسم المختص من التمرينات والدروس العملية وسواها من الأعمال تحت إشراف أعضاء هيئة التدريس وبالأعمال الأخرى التي يكلفهم بها المعيد » .

وتنص المادة ٩٥ من هذا القانون على أن « مرتبات مدير الجامعة ووكيلها وأعضاء هيئة التدريس والمعيدين وقواعد تطبيقها على الحاليين منهم ومكافآت الاساتذة غير المتفرغين مبينة بالجدول المرفق بهذا القانون » .

ويتبين من الجدول المشار إليه أن مرتب المعيد ١٨٠ جنيها سنوياً تزداد إلى ٢٤٠ جنيهاً بعد سنة ثم يمنح علاوة دورية مقدارها ٣٠ جنيهاً كل سنتين إلى أن يصل المرتب إلى ٤٢٠ جنيهاً سنوياً ومن يحصل على درجة الدكتوراه أو ما يعادلها يمنح مرتباً ٣٦٠ جنيهاً ثم يمنح علاوة دورية مقدارها ٣٦ جنيهاً كل سنتين إلى أن يصل المرتب إلى ٤٨٠ جنيهاً سنوياً .

وقد عدل هذا الجدول بالقانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٦٤ فأصبح راتب المعيد من ٢٤٠ جنيهاً إلى ٦٠٠ جنيهاً تزداد إلى ٢٥ جنيهاً شهرياً بمقد سنة واحدة ثم يمنح علاوة دورية مقدارها ٢٤ جنيهاً سنوياً .

ومن حيث أن المادة الثانية من القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٦٧ بتعديل مواعيد استحقاق العلاوات الدورية تنص على أنه « استثناء من أحكام جميع النظم والكادرات الخاصة بمنح للمعاملين المدنيين والعسكريين المعاملين بتلك النظم والكادرات أول علاوة دورية تستحق بعد الالتحاق بالخدمة أو بعد الحصول على أية ترقية وذلك بعد انقضاء سنة من التاريخ الذي كان محددًا لاستحقاقها طبقاً لأحكام تلك النظم والكادرات » .

وحيث ان المادة الاولى من القانون رقم ١٣٨ لسنة ١٩٦٣ بتكليف خريجي الجامعات والمعاهد العالية التابعة لوزارة التعليم العالي شغل وظائف المعيدين تنص على انه « يجوز لوزير التعليم العالي تكليف خريجي الجامعات شغل وظائف معيدين بها لمدة سنتين قابلة للتجديد بناء على اقتراح مديري الجامعات بعد موافقة عمداء الكليات المختصة . كما يجوز لوزير التعليم العالي تكليف خريجي الكليات والمعاهد العالية شغل وظائف معيدين بها مدة سنتين قابلة للتجديد بناء على اقتراح وكيل الوزارة » .

وتنص المادة الثالثة من هذا القانون على انه « يحظر على المعيدين الامتناع عن تادية اعمال وظائفهم ما لم تنته ختمتهم بأحد الاسباب المنصوص عليها في المادة ١٠٧ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥٩ وذلك فيما عدا الاستقائه سواء كانت صريحة أو ضمنية فانها تعتبر كأن لم تكن » .

ولقد اوردت المذكرة الايضاحية للقانون رقم ١٣٨ لسنة ١٩٦٣ المشار اليه حكمة اصداره اذ جاء فيها « اتجهت الجامعات هذا العام بكافة قواها للعمل على الاسهام بنصيب وافر في تدبير الفنيين والخبراء فققر زيادة اعداد الطلاب المقبولين في الكليات العملية بها بنسبة ٥٠٪ في المتوسط . والعيب في الدروس العملية والتجارين يقع على عاتق المعيدين في الكليات الجامعية والمعاهد العليا وقد لوحظ في الآونة الاخيرة ان الجامعات تجد صعوبة كبيرة في الحصول على حاجتها من الذين تتوفر لهم شروط التعيين ويوجد كثير من الوظائف الحاية من سنوات خصوصا في كليات الهندسة والحقوق والتجارة مما يؤثر في مستوى الدراسة بل انه ينزل بمستوى هيئة التدريس ذاتها لان معيد اليوم هو مدرس الغد ولذلك فان الامر يقتضى معالجة هذا الوضع بتحويل الجامعات والمعاهد العالية سلطة الاحتفاظ بأوائل خريجيها لشغل وظائف المعيدين عن طريق التكليف ثم تستوفى الوزارات والهيئات حاجتها بعد ذلك حتى يتسنى للجامعات الاستمرار في القيام برسالتها في هذا البلاد بالخبراء والفنيين » .

وحيث انه يبين مما تقدم أن من يكلف من خريجي الجامعات بشغل وظيفة معيد انما يشغل وظيفة معينة لها وضع مالي معين في جدول المرتبات الملحق بقانون الجامعات شأنه في ذلك تماما شأن من يعين في هذه الوظيفة ولا فارق بينهما الا في ان المعيد المكلف انما يشغل هذه الوظيفة جبرا عنه ولا يمكنه التخل عنها على خلاف الوضع بالنسبة لمن يصدر قرار بتعيينه فيها فان هذا القرار لا يصدر الا بناء على طلبه .

ولما كان المعيد المعين يستحق علاوته بعد انقضاء الفترة الزمنية المحددة لذلك من تاريخ تعيينه فذلك الشان بالنسبة للمكلف فانه يستحق علاوته بعد انقضاء الفترة الزمنية المحددة قانونا من تاريخ تكليفه ما لم يكن قرار التكليف قد تضمن نصا بنفاذه من تاريخ معين أو من تاريخ استلام العمل .

ولا حجة فما يقال من أن قرار التكليف قد يتراخى تنفيذه مدة طويلة فلا يجوز أن يتساوى من بعد قرار التكليف فور صدوره ومن لم ينفذه فهذا القول مردود بأن مدة التكليف وتجديدها لا تبدأ إلا من تاريخ استلام العمل ، أما افتتاح الرابطة الوظيفية بين المعيد المكلف والجامعة ، فانه يكون من تاريخ صدور قرار التكليف وبه يتحدد وضعه الوظيفي وتبدا منه ميعاد علاوته .

ومن حيث أنه نتيجة لما تقدم فانه اذا استحق المعيد المكلف فروقا مالية بسبب تعديل ميعاد علاوته فانه يستحق صرفها ما لم تكن هذه الفروق قد سمطت بالتقادم الخمسي .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن الممول عليه في تحديد ميعاد استحقاق العلاوة الدورى بالنسبة للمعدين فى الجامعات المكلفين طبقا للقانون رقم ١٣٨ لسنة ١٩٦٣ هو تاريخ صدور قرار وزير التعليم ايعالى بتكليفهم ما لم ينص القرار الصادر بالتدليف على نفاذه من تاريخ معين أو من تاريخ استلام العمل شأنهم فى ذلك شأن من يصدر القرار بتعيينهم فى هذه الوظائف .

(١٩٦٨/٩/١٦) ٨١١

٤٤١ - سريان احكام لوائح التأمين والمعاشات اوقام ٣٦ و ٣٧ لسنة ١٩٦٠ و ٥٠ لسنة ١٩٦٣ على الكلكل شانهم فى ذلك شأن للوظلين - لخصوع مرتبات ذو اجور او مكالات الكلكلن لعم الاستقطاع طبقا لاحكام تلك القوانين .

ان المكلف يعتبر موظفا عاما يفيد من احكام قوانين التأمين والمعاشات متى توافرت فيه الشروط المقررة بهذه القوانين - ذلك انه يستفاد من استقراء نصوص القوانين الخاصة بالتدليف أن المدلف يلحق بوظيفة عامة ، فيستقل هذه الوظيفة العامة متى صدر اليه أمر انتكليف من الوزير المختص .

فأمر التكليف هو أداة استثنائية للاحقاق بالوظيفة العامة دعا اليه ما لوحظ من انصراف الخريجين عن الوظائف العامة بالوزارات الحكومية المختلفة مؤثرين العمل فى المشروعات الخاصة والأعمال الحرة ، مما يعرض المشروعات الحكومية لخطر التوقف وتعويق سير الجهاز الحكومى بوجه عام ، ومن ثم فنصدر اوامر التكليف الى الخريجين لمواجهة احتياجات الوزارات والهيئات والمؤسسات العامة الى هؤلاء الخريجين .

هذا والاصل أن تكون مساهمة الشخص فى ادارة المرافق العامة عن طريق التعيين أساسا ، ويكون قرار استناد الوظيفة عن طريق عمل فردى أو مجموعى يصدر من جانب السلطة العامة ، ويجب أن تقابله موافقه من جانب صاحب الشأن ، فالموظف العام يسهم فى ادارة المرافق العامة مساهمة إرادية

يقبلها دون قسر أو إرغام . هذا هو الأصل ولكن إذا استحال الحصول على موافقة الموظف ، وكان الصالح انعام يقضى إسهامه في إدارة المرفق العام ، فانه لا يكون هناك مفر من أن تلجأ جهة الإدارة الى إصدار أمر تكليف الى الشخص تلحقه فيه بالوظيفة العامة دون توقف على رضاه . ويلجئ جهة الإدارة الى هذا الطريق الاستثنائي ما لوحظ - كما سلف القول - من انصراف الحريجين عن الوظائف العامة بالوزارات والهيئات والمؤسسات العامة ، وإيثارهم العمل في المشروعات الخاصة والأعمال الحرة .

ورأت الجمعية العمومية أن التكليف والتعيين صنوان في خصوص أحداث الأثر القانوني لشغل الوظيفة العامة . فحتى يشغل الموظف الوظيفة العامة يصبح شأنه شأن المعين فيها موظفا عاما ملتزما بإعباء الوظيفة مستفيدا من مزاياها طوال مدة التكليف . ومتى كان ذلك ، وكان شأن المكلف شأن المعين في الوظيفة العامة ، يلتزم بإعبائها ويستفيد من مزاياها طوال مدة تكليفه ، فلا يعود ثمة مجال للعمل بعدم إفادة المكلف من أحكام قوانين التأمين والمعاشات ، والنا هو يفيد منها متى توافرت فيه شروط هذه الامادة بالنسبة الى غيره من الموظفين العموميين . ولا ريب في أن من أهم مزايا الوظيفة العامة الانتماع بأحكام قوانين التأمين والمعاشات .

وفي ضوء ما تقدم - رأت الجمعية العمومية أن المكلف ابتداء يفيد من أحكام قوانين التأمين والمعاشات متى توافرت فيه الشروط المقررة للافادة من هذه القوانين والانتفاع بأحكامها ، شأنه في ذلك شأن غيره من سائر الموظفين ويجري على مرتبه أو أجره أو مكافأته حكم الاستقطاع فيؤدي عنها الاشتراكات المقررة ، ويستحق معاشا أو تأمينا أو مكافأة حسب الأحوال وبذات اشروط المقررة في تلك القوانين بالنسبة الى الموظفين عامة .

وأوضحت الجمعية العمومية أنه مادام المكلف يشغل وظيفة عامة ويتقاضى عنها مرتبا أو اجرا أو مكافأة ، ويتوافر في هذه الوظيفة العامة الشروط المطلوبة لافادة شغلها من أحكام قوانين التأمين والمعاشات المتعاقبة ، فإن المكلف يفيد من أحكام هذه القوانين بذات الشروط والأوضاع المقررة بالنسبة الى سائر الموظفين ودون تفريق في المعاملة بين من يشغل الوظيفة العامة بإرادته واختياره ، ومن شغلها بطريق التكليف الذي تلجأ اليه جهة الإدارة عند ما يعتذر عليها أن تجد كفايتها من الحريجين الذين يقبلون الإسهام في إدارة المرافق العامة التي تقوم عليها بإرادتهم واختيارهم والتكليف والتعيين صنوان في أحداث الأثر القانوني لشغل الوظيفة العامة ، غاية ما هناك أنه حين يعتذر شغل الوظيفة العامة عن طريق التعيين (وهو الوسيلة العادية) تشغل الوظيفة العامة عن طريق التكليف . أي أن الخلاف محصور فقط في أداة الإلحاق بالوظيفة العامة ، أما ما عدا ذلك من أحكام فيتساوى فيه المعين والمكلف .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية للقسم الاستشارى للمفتوى والتشريع الى أن المكلف - شأنه شأن غيره من الموظفين الميعنين فى خدمة الدولة - يفيد من أحكام قوانين التأمين والمعاشات بذات الشروط والاوزاع المقررة للموظفين عامة ويجرى على مرتبه أو أجره أو مكافأته حكم الاستقطاع دون تفريق فى هذا الخصوص بين المكلف والمعين .

(٣٥٨ (١٩٦٤/٤/٢٠)

(هـ) تعيئة عامة

٤٤٣ - قانون التعيئة العامة رقم ٨٧ لسنة ١٩٦٠ - الوسائل التى يمكن اتباعها طبقاً لاحكامه للاستعانة بخدمات الأشخاص الطامعين له هى التكليف والاستعاء والتدب - بيان المقصود من هذه الوسائل الثلاث - نيب المهتمين الكلفين عسكريا للعمل بوزارة الاسكان والرائق - المقصود بالتدب فى هذه الحالة - عدم تعيئتهم لوزارة الاسكان ولخصومهم اناء فترة تكليفهم عسكريا للنظم العسكرية .

يتضح من استقراء نصوص قانون التعيئة العامة رقم ٨٧ لسنة ١٩٦٠ ان ثمت وسائل ثلاث يمكن اتباعها - طبقاً لهذا القانون - للاستعانة بخدمات الأشخاص فى حالة العمل بأحكام القانون المذكور وهى التكليف والاستعاء والتدب ويجمعها كلها أنها وسائل لإجبار الأفراد على أداء خدمات للدولة أثناء العمل بقانون التعيئة المشار اليه وتختلف هذه الوسائل فيما بينها من ناحية الجهة التى تتخذها والشخص الذى توجه اليه والآثار التى تترتب عليها .

فالتكليف يصدر به قرار من مجلس الدفاع الوطنى (المادة ٨) أو من الوزير المختص (المادة ٩) ويصدر اما لغرض الخدمة فى وزارة الحربية وغروها والمصالح والهيئات التابعة لها والقوات المسلحة وإما لقيام بعمل يتصل بالمجهود الحربى . ويصدر قرار التكليف من مجلس الدفاع الوطنى لاي من الفرضين السابقين ويصدر من الوزير المختص للقرض الثانى فصحب (المتعلق بالمجهود الحربى) . وقد يصدر قرار التكليف لشخص يعمل موظفاً فى الحكومة أو فى مؤسسة عامة أو شركة أو هيئة خاصة أو يعمل فى أى من هذه الجهات وقد يكون التكليف بالصيغة العسكرية أو بالصيغة المدنية (المادتين ١٤ و ١٨) .

وينجى المكلف بالصفة العسكرية رتبة عسكرية شرفية (المادة ١٦) .

اما الاستعاء والتدب فكلاهما يصدر به قرار من الوزير المختص لموظفى ومستخضى وعمال الحكومة والهيئات الاقليمية والمؤسسات العامة للعمل فى وزارة الحربية وإدارتها وفروعها والمصالح والهيئات التابعة لها والقوات المسلحة والشرطة والمصالح والهيئات الحكومة ذات النظام العسكرى وكثائب

الاعمال الوطنية (المادة ١٠) - الا أن الاشخاص المستدعين يخضعون طوال مدة استدعائهم لجميع القوانين والاورام والتعليمات العسكرية (المادة ١٣/١) بينما يخضع الاشخاص المنتدبون للنظم المدنية (المادة ٢/١٣) .

ومن حيث أن بعض مهندسى وزارة الاسكان والمرافق الذين كانوا قد كلفوا للعمل بها طبقا لاحكام القانون رقم ٢٩٦ لسنة ١٩٥٦ انقطعوا عن تأدية أعمالهم فى تلك الوزارة فلجأت الى وزارة الحربية طالبة تكليفهم عسكريا نظرا لحاجتها الى أعمالهم فاجابتها الى طلبها وصدر قرار من وزير الحربية بتكليف المهندسين المذكورين عسكريا مع تدبهم لوزارة الاسكان والمرافق .

ومن حيث أن المقصود بالنذب - فى هذه الحالة - هو النذب طبقا لقانون التبعية - على النحو السابق إيضاحه - اذ أن النذب بهذا المعنى وسيلة من وسائل اجبار الفرد على العمل أثناء سريان قانون التبعية وهو وسيلة موازية لوسيلة التكليف مما لا يصح معه القول بالجمع بين الوسيطين أى أنه لا يجوز القول بأن الفرد مكلف ومندب فى آن واحد طبقا لاحكام القانون المذكور . كما وأنه ليس المقصود بالنذب - فى الحالة المعروضة - المعنى المتعارف عليه فى قوانين التوظيف ذلك أن الموظف المكلف طبقا لقانون التبعية العامة يعتبر فى حكم المعار أثناء مدة تكليفه ولا يجوز للجهة التى استعانت موظفاً معيناً أن تندبه الى جهة أخرى اذ أن ذلك معناه انتفاء حاجة الجهة المستعمرة الى خدماته وزوال سبب الاعارة كما وأن الموظف المكلف عسكريا وقد خضع للنظم العسكرية ومنع رتبة عسكرية - فإنه يتنافى مع ذلك ندبه الى جهة أخرى مع ما يقتضيه هذا النذب من خضوعه لاورامها ونواهيها وبعده عن اشراف الجهات العسكرية على أعماله وسلوكه . ومن ثم فإن المعنى الحقيقى للنذب - فى خصوص المهندسين المعروضه حالتهم - هو تحديد مكان عملهم بمعنى أنهم كلفوا عسكريا للقيام بعمل يتصل بالمجهود الحربى واستلزمت الظروف المتصلة بهذا المجهود أن يؤدى هذا العمل فى وزارة الاسكان والمرافق - أن نذب هؤلاء المهندسين قد اقترن بتكليفهم ، مما يؤيد أن تدبهم الى وزارة الاسكان والمرافق مقصود منه تحديد مكان عملهم فحسب ولذلك فهم لا يتبعون هذه الوزارة الاخيرة وكل صلتهم بها انهم يؤدون اعمالاً فيها تتصل بالمجهود الحربى وبالتالي فهم يخضعون أثناء فترة تكليفهم عسكريا - للنظم العسكرية ويحملون رتبا عسكرية .

(١٦ / ١ / ١٩٦٤)

٤٤٣ - للمهندسون المكلفون عسكريا للعمل بوزارة الاسكان والمرافق - منحهم اليزات المقررة عسكريا ومنها البدلات العسكرية .

ان المادة ١٧ من قانون التبعية العامة رقم ٨٧ لسنة ١٩٦٠ تنص على أن « تؤدي الوزارات والمصالح والمؤسسات والهيئات العامة والهيئات الإقليمية

مرتبات وأجور موظفيها ومستخدميها وعيالها طوال مدة استئذنائهم أو تكليفهم أو نديهم . ولا تتحمل الجهات التي يستدعي أو يكلف أو يندب للعمل فيها هؤلاء الموظفون والمستخدمون والعمال سوى العلاوات والبدلات العسكرية والمميزات الأخرى المقررة لحامل الرتبة الأصلية المأدلة للرتب الشرفية الممنوحة لهم .^٥ ولما كان المهندسون المكلفون بالعمل في وزارة الإسكان يعملون في أعمال المجهود الحربي الذي كلفوا عسكرياً من أجل القيام به فانه يتعين منحهم الميزات المقررة عسكرياً ومنها البدلات العسكرية ويتعين على وزارة الإسكان والمرافق - باعتبارها الجهة التي يقومون فيها بالعمل المكلفين به أن تؤدي إليهم البدلات العسكرية المشار إليها كما تلتزم هذه الوزارة بإدائه مرتباتهم الأصلية باعتبارهم كانوا موظفين بها أصلاً قبل تكليفهم - وذلك تطبيقاً لأحكام الفقرتين الأولى والثانية من المادة ١٧ من قانون التعبئة العامة . ولا يسوغ الاستناد إلى المادة ١٤ من قانون التعبئة العامة التي تنص على أن « يعمل من يستدعي أو يكلف بالصفة العسكرية أو المدنية وعن يندب للعمل في وزارة الحربية وإداراتها وفروعها والمصالح والهيئات التابعة إليها والقوات المسلحة والشرطة والمصالح والهيئات الحكومية ذات الطابع العسكري وكتائب الأعمال الوطنية وفقاً للأحكام التالية » ، للقول بأن المعاملة على النحو الوارد في المواد التالية لنص هذه المادة - ومنها المادة ١٧ - تكون بالنسبة إلى من يكلف بالعمل في جهة ذات طابع عسكري وإنه بذلك فان استحقاقه البدلات العسكرية ليس مرتبطاً بمجرد التكليف بل مرتبط بالعمل فعلاً في إحدى الجهات ذات الطابع العسكري - لا يسوغ الاستناد إلى ما تقدم ، ذلك أن المادة ٢١ من القانون المذكور وهي تدخل ضمن الأحكام التالية للمادة ١٤ من القانون المذكور - تنص على أن « يتقاضى من يكلف بالعمل في الشركات والمجمعات والمؤسسات الخاصة مرتبه أو أجره من الجهة التي يكلف بالعمل فيها ٥٠٠ » ، فهذا النص يؤيد أن التكليف المنصوص عليه في المادة ١٤ المشار إليها قد يكون للعمل في جهة خاصة أي أنه لا يكون للعمل في إحدى الجهات ذات الطابع العسكري وحدها بل هو مطلق المكان .

(١٩٦٤/١/٩) ١٦

٤٤٤ - فالمهندسون المكلفون عسكرياً للعمل بوزارة الإسكان والمرافق - تحديد مرتباتهم بذلك التي كانت تصرف لهم قبل تكليفهم دون نقص أو زيادة - مشروط بعدم انقطاع صلتهم الوظيفية بالوزارة قبل تكليفهم عسكرياً « انقطاعها يقطعهم لنص المادة ١٩ من قانون التعبئة العامة » .

فيما يتعلق بما إذا كان المهندسون الذين كانوا يتقاضون مكافأة شاملة قبل تكليفهم عسكرياً يصرفون هذه المكافأة وحدها - بعد تكليفهم عسكرياً - أم تصرف لهم للماهيات والمرتبات المقررة لرتبتهم العسكرية مضافاً إليها إعانة

غلاء المعيشة وبديل التفرغ - فانه لما كانت الفقرة الاولى من المادة ١٧ من قانون التعينة العامة تقضى بأن « تؤدى الوزارات والمصالح والمؤسسات والهيئات العامة والهيئات الاقليمية مراتب وأجور موظفيها ومستخدميها وعمالها طوال مدة استدعائهم أو تكليفهم أو نديهم » ، ومن ثم فان مفاد هذا النص أن المرتبات التى تصرف للموظفين المكلفين (أو المستخدمين أو المتدربين) هى ذات المرتبات التى كانت تصرف لهم قبل تكليفهم (أو استدعائهم أو نديهم) لا تزيد ولا تنقص فاذا كان الموظف يتقاضى - قبل تكليفه طبقا لقانون التعينة - مكافأة شاملة فان مرتبه أثناء التكليف لا يزيد ولا ينقص عن مقدار هذه المكافأة . وعلى ذلك فان المرتب الذى يمنح الى المهندسين المذكورين - أثناء فترة تكليفهم عسكريا - هو ذات المكافأة الشاملة التى كانت تصرف لهم قبل تكليفهم عسكريا . على أن ذلك منوط بأن تكون صلة هؤلاء المهندسين الوظيفية - بوزارة الاسكان والمرافق - لم تنقطع قبل تكليفهم عسكريا إما من انقطعت صلته الوظيفية قبل تكليفه عسكريا فانه يعامل - طبقا لنص المادة ١٩ من قانون التعينة العامة - على أساس منحه مرتبا مساويا للمرتب الذى يتقاضاه زميله العسكري الحاصل على ذات مؤهله فى عام تخرجه أو فى أقرب عام يليه والتحق بالعمل منذ تخرجه فى الجهة التى يؤدى فيها الكلف العمل بما فى ذلك العلاوات والبدلات العسكرية والميزات الاخرى .

١٦ (١٦٤/٩)

٤٤٥ - صدور تكليف استنادا الى القانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٦٠ فى شأن التعينة العامة للعدل بالقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٦٣ - فاعتبار المكلف طبقا لهذا القانون فى حكم الممار أثناء مدة تكليفه - عدم استحقاقه للمكلف طوال مدة تكليفه بدل طبيعة العمل للقرر لوظيفته الاصلية .

مضى كان التكليف قد صدر استنادا الى أحكام القانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٦٠ فى شأن التعينة العامة معذلا بالقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٦٣ الذى تنص المادة ٢٣ منه على أن « يعامل من يكلف أو يستدعى طبقا لاحكام هذا القانون معاملة المجند وذلك بالنسبة الى تعيينه فى الحكومة أو مصالحها أو الهيئات العامة واعتباره فى حكم الممار أثناء مدة تكليفه واستدعائه » ، وهى التى جاءت صريحة فى اعتبار المكلف أو المستدعى وفقا لاحكام القانون المذكور ومعاملته على مقتضى هذا اوضح طوال فترة تكليفه أو استدعائه .

ومن حيث أنه سبق للجمعية العمومية للقسم الاستشارى للفتوى والتشريع أن انتهت بجلستها المنعقدة فى ٢٦ من سبتمبر سنة ١٩٦٢ و ٢٤ من أكتوبر سنة ١٩٦٢ و ٣ من يوليو سنة ١٩٦٣ (١) الى عدم استحقاق

الموظف المعاد لبدل طبيعة العمل المقرر له في وظيفته الاصلية وذلك تاسيسا على أن شرط استحقاق بدل طبيعة العمل هو أن يكون الموظف شاغلا إحدى الوظائف المقرر لها هذا البدل وقائما بعملها فعلا .

وتفريعا على ذلك ولما كان المكلف - حسبما تقدم - يأخذ حكم المعاد فانه لا يستحق بدل طبيعة العمل المقرر لوظيفته الاصلية بمقتضى قرار رئيس الجمهورية رقم ٨١ لسنة ١٩٦١ وهو الموصوف بأنه بدل تفرغ أو عيادة والذي لا يعدو أن يكون في حقيقة تكييفه من بدلات طبيعة العمل التي تمنح بسبب طبيعة الوظيفة وظروفها ولدواعي العمل الذي تقتضيه وإن اختلفت مسمياتها - ذلك أن البدلات التي تقرر لأغراض الوظيفة - والتي يرتبط منحها بقيام الموظف فعلا بعمل الوظيفة المقررة لها هذه البدلات لا تستحق للموظف الذي لا يقوم بعملها فعلا بسبب كونه معارا للعمل في وظيفة غيرها .

لذلك انتهى الرأي الى عدم أحقية السيد الدكتور لبدل التفرغ موضوع البحث طوال مدة تكليفه بالقوات المسلحة .

٦٤٨ (١٩٦٦/١/١٤)

(تعليق)

صدر على أثر هذه الفتوى القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٦٧ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٦٠ في شأن التعينة العامة وقد نص على ما يلي « يستبدل بنص الفقرة الأولى من المادة ١٧ من القانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٦٠ النص الآتي : (تؤدي الوزارات والمصالح والوحدات الادارية المحلية والهيئات والمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها الى العاملين بها طوال مدة استعانتهم أو تكليفهم أو نديهم المرتبات والاجور والبدلات والعلاوات التي لها صفة النوام والتي كانوا يتقاضونها في جهة عملهم الاصلية قبل التكليف أو الاستدعاء أو النذب) » كما عدلت الجمعية العمومية عن هذا الرأي حتى قيل صدور هذا التعديل التشريعي وذلك كما هو واضح من فتاها المنشورة بانقاعة التالية .

٤٤٦ - عاملون في الوزارات والمصالح والهيئات الاقليمية والهيئات والمؤسسات العامة والشركات التابعة لها - استدعاء هؤلاء العاملين أو تكليفهم بالقوات المسلحة بالتطبيق للقانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٦٠ في شأن التعينة العامة - لا يضادون منه - اختلاف المستعني او المكلف ببدل طبيعة العمل المقرر لوظيفته في جهة المستعني منه والتعديل به هذه الجهة .

ولما كانت المادة ١٧ من القانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٦٠ في شأن التعينة العامة معدلة بالقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٦٣ تقضي بأن « تؤدي الوزارات والمصالح والهيئات الاقليمية والهيئات والمؤسسات العامة والشركات التابعة

لها مرتبات وأجور موظفيها وعملها طوال مدة استدعائهم أو تكليفهم أو تدعيمهم .

ولا تتحمل الجهات التي يستدعى أو يكلف أو يندب للعمل فيها هؤلاء الموظفين والمستخدمون والعمال سوى العلاوات والبدلات العسكرية والميزات الأخرى المقررة لحاملي الرتبة الأصلية المعادلة للرتب الشرفية الممنوحة لهم .

ولما كان قرار رئيس الجمهورية رقم ٤١٧ لسنة ١٩٦٥ نص على تحويل إدارة مرفق مياه القاهرة الى شركة عامة عربية مقرها مدينة القاهرة وتتبع المؤسسة المصرية العامة لأعمال المرافق .

ولما كان المستدعى أو المكلف للمجهود الحربي طبقا لقانون التعينة المشار اليه لا يجوز أن يضار بهذا التكليف ذلك أن المكلف من موظفي ومستخدمي وعمال الشركات والجمعيات والمؤسسات الخاصة بمنح مرتبه أو أجره من الجهة التي يكلف فيها ويكون هذا المرتب أو الاجر طبقا للمادة ١٨ من القانون سالف الذكر مساويا لاحد المرتبين أو الاجريين الآتيين أيهما أكبر (أ) مرتبه أو أجره الذي كان يتقاضاه من الجهة التي كان يعمل بها قبل تكليفه (ب) مرتب زميله المدني أو العسكري - على حسب صفة التكليف مدنية أو عسكرية - الحاصل على ذات مؤهله في عام تخرجه أو أقرب عام يليه والتحقق منذ تخرجه بالعمل في الجهة التي يؤدي فيها المكلف العمل بما في ذلك العلاوات والبدلات العسكرية مما يؤكد هدف المشرع من عدم الاضرار بالمكلف سواء كان موظفا في الحكومة أو في القطاع العام أو في غير ذلك .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية للقسم الاستشاري الى أن راتب من يستدعى من العاملين في الوزارات والمصالح والهيئات الإقليمية والبيئات والمؤسسات العامة والشركات التابعة لها طبقا للمادة ١٧ من القانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٦٣ يشمل بدل طبيعة العمل المقررة لوظيفته في الجهة المستدعى منها وتتحمل هذه الجهة هذا الراتب .

(١٣٧٤ د ١٩٦٦/١٢/٢١)

تليفونات

٤٤٧ - تليفون - قبعة المكالمات التي يتم منه - الاصل تحمل صاحب الحق بالقبعة سواء استعمله بنفسه أو استعمله غيره في بدون علمه .

م ٤٨ ثانوي

ان الاصل أن يتحمل صاحب جهاز التليفون بقيمة المكالمات التي تتم منه سواء استعمله بنفسه أو استعمله غيره بعلمه أو بدون علمه اذ يفترض دائما أن كل مكالمة تتم من التليفون الخاص به وكأنها صادرة منه أو بعلمه ورضاه فاذا تمت مكالمة من التليفون بغير علمه ورضاه فإنه يسأل عن قيمتها لأن الجهاز في حوزته ومستول منه ولا شأن لهيئة المواصلات السلكية واللاسلكية القائمة على مرفق الاتصال التليفوني بأغفال صاحب التليفون رقابته مما ييسر أخيره استعماله والقول بغير ذلك ييسر لكل مشترك عند الهيئة التنصل من سداد قيمة المكالمات التي تتم من تليفونه دافعا بأن هذه المكالمات لم تتم منه ، وهو قول لا يجوز التسليم به لتعارضه مع مسئوليته عن الجهاز وعن استعماله قبل الهيئة المذكورة .

(١٩٦٣/١/١٥) ٣٦

٤٤٨ - تعريف الاشتراكات التليفونية الصادر بها قرار مجلس الوزراء في ٢٣ يولية ١٩٥٤ - اقرقتها بالنسبة لمصروفات التركيب والنقل بين الحكومة والمصالح والهيئات شبه الحكومية والجمهور - طلب الهيئات والمؤسسات العامة العاملة وفقا لمعاملة الحكومة - غير جاز في ظل هذه التعريف .

ان نصوص تعريف الاشتراكات التليفونية الصادر بها قرار مجلس الوزراء في ٢٣ يولية سنة ١٩٥٤ كانت قد فرقت بالنسبة الى مصروفات التركيب والنقل والتفريعات الاخرى بين الحكومة من جهة ، وبين المصالح والهيئات شبه الحكومية والجمهور من جهة أخرى ، اذ نصت في الفقرة ٧ منها على أن تكون محاسبة الحكومة عن مصاريف التركيب بواقع ١٪ سنويا من قيمة الاشتراك السنوي ويشمل ذلك مصاريف النقل والتفريعات الاخرى ، بينما نصت الفقرة ١٣ على أن المصالح والهيئات شبه الحكومية تطبق عليها جميع فئات التعريف المقررة للجمهور فيما عدا قيمة المكالمات المحلية الزائدة فيحاسب عنها بواقع خمسة مليمات للمكالمة .

ومفهوم (المصالح والهيئات شبه الحكومية) في تعريف الاشتراكات التليفونية الصادر بها قرار مجلس الوزراء في ٢٣ يولية سنة ١٩٥٤ انها كل شخص اعتباري عام له شخصية مستقلة عن شخصية الدولة ومعهود اليه بادارة مرفق عام وأن هذا المفهوم لا يصدق على الهيئات والمؤسسات العامة التي وان كانت أموالها أموالا عامة وتتمتع بحقوق السلطة العامة وامتيازاتها شأنها في ذلك شأن الوزارات والمصالح الحكومية - الا أنها لا تخضع لجميع القواعد وأنظمت المالية والإدارية التي تخضع لها الحكومة ولا يسوغ التوسع في تفسير مدلول الحكومة ليشمل المؤسسات والهيئات العامة ولا سيما في مجال تفسير النصوص الخاصة بفرض الالتزامات المالية بل بتعين التزام المدلول الضيق للفظ (حكومة) الواردة في هذه التعريف ، ولو صبح اعتبار

الهيئات والمؤسسات العامة مندرجة فى مداول الحكومة فى تعريفه الاشتراك التليفونية المشار اليها لما وجدت جهات يصدق عليها وصف (المصالح والهيئات شبه الحكومية) ويجرى معاملتها على أساس هذا الوصف .

الا أنه اعتبارا من أول يولييه سنة ١٩٦٥ تاريخ العمل بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٠٢٠ لسنة ١٩٦٥ فى شأن تعديل تعريفه الخدمات التليفونية والتلغرافية أصبحت تطبق على تليفونات الهيئات والمؤسسات العامة ومنها هيئة النقل العام جميع الاحكام الخاصة بتليفونات الجهات الحكومية طبقا للتعريف الواردة بالجدول المرافق للقرار المذكور وهي التى سوت فى المعاملة بين تليفونات الجهات الحكومية والجهات شبه الحكومية ، وهذا القرار ذاته قد أزال المخايرة فى المعاملة التى كانت قائمة بين هذه الجهات قبل صدوره .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن هيئة النقل العام بالقاهرة تعامل معاملة المصالح والجهات شبه الحكومية بالنسبة الى مصروفات التركيب والنقل والتغييرات الأخرى فى ظل تعريفه الاشتراكات التليفونية الصادر بها قرار مجلس الوزراء فى ٢٣ من يونيه سنة ١٩٥٤ وانها اعتبارا من أول يولييه سنة ١٩٦٥ تطبق عليها المعاملة الخاصة بالجهات الحكومية .

٢١٣٠ (١٩٦٥/١١/٢٧)

تموين

٤٤٩ - القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين - الاستيلاء على النقولات والقطارات والعلات التجارية والصناعية - قيام وزارة التموين بالاستيلاء على بعض الاموال لحساب جهة حكومية أخرى بناء على طلبها وفقا لاحكام هذا القانون - التزام الجهة المستولى لصاحبها بمصاريف الاذابة والتشغيل اللازمة لعمال المستولى عليه .

تنص المادة الاولى من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين على أنه « يجوز لوزير التموين لضمان تموين البلاد ولتحقيق العدالة فى التوزيع ان يتخذ بقرارات يصدرها بموافقة لجنة التموين العليا كل التدابير الآتية او بعضها :

(أ) فرض قيود على انتاج اية مادة او سلعة وتداولها واستهلاكها بما فى ذلك توزيعها بموجب بطاقات أو تراخيص تصدرها وزارة التموين لهذا الغرض .

(ب) فرض قيود على نقل اية مادة او سلعة من جهة الى أخرى .

(ج) تقييده منيع الرخص الخاصة بإنشاء أو تشغيل المحال التي تستخدم في تجارتها أو صناعاتها أية مادة أو سلعة .

(د) تحديد أقصى صنفقة يمكن التعامل بها بالنسبة الى أية مادة أو سلعة .

(هـ) الاستيلاء على أية واسطة من وسائل النقل أو أية مصلحة عامة أو خاصة أو أى معمل أو مصنع أو محل صناعة أو عقار أو منقول أو أية مادة أو سلعة ، وكذلك إلزام أى فرد بأى عمل أو إجراء أو تكليف أو تقديم بيانات .

ونصت المادة ٤٣ من المرسوم بقانون سالف الذكر على ما يأتى :

« يجب على كل من يسلم مواد أو أدوات تم الحصول عليها بطريق الاستيلاء المشار إليه فى المادة الأولى (بند ٥) من هذا المرسوم بقانون أن يستعملها فى الأغراض التى اتخذ تدبير الاستيلاء من أجلها »

وبين وزير التموين بقرار منه الإجراءات التى يجب اتباعها لرد هذه المواد أو الأدوات فى حالة عدم استعمالها كلها أو بعضها فى تلك الأغراض .

ونصت المادة ٤٤ من المرسوم بقانون المشار إليه على ما يأتى :

« ينفذ استيلاء المنصوص عليه فى المادة الأولى بند (٥) من هذا المرسوم بقانون بالاتفاق الودى ، فإن تعذر الاتفاق طلب ادائه بطريق الجبر .

ولن وقع عليهم طلب الاداء جبرا الحق فى تعويض أو جزاء يحدد على الوجه الآتى : - ...

أما المنتجات والمواد ووسائل الجبر والنقل فيكون الثمن المستحق هو ثمن المثل فى تاريخ الاداء ...

أما العقارات والمحال الصناعية والتجارية التى تشغيلها الحكومة فلا يجوز أن يزيد التعويض على فائدة رأس المال المستثمر وفقا للسعر العادى الجارى بالسوق مضافا إليه مصاريف الصيانة والاستهلاك العادى للمباني والمنشآت ... »

ونصت المادة ٤٥ من المرسوم بقانون المشار إليه على ما يأتى :

« تقوم وزارة التموين قبل الاستيلاء على الموزن والأماكن والمواد المطلوبة بجرد تلك الأشياء جردا وصفيا فى حضور صاحب الشأن فيه أو بعد دعوته للحضور بخطاب مسجل وفى نهاية الاستيلاء يتبع عند الاقتضاء نفس الإجراء لمعينة المستهلك الإمتثنائى أو تعويض المباني أو هلاك المواد »

ونصت المادة ٤٦ من المرسوم بقانون المشار اليه على ما يأتي :

« يجوز بعد اتمام الاجراءات المنصوص عليها في المادة السابقة ابقاء الاشياء موضوع الاستيلاء في المكان المحفوظة فيه بحراسة الخازنين لها وتحت مسئوليتهم حتى يتم استلام هذه الاشياء او توزيعها بالطريقة التي تقرها وزارة التموين » .

ويخلص من مجموع هذه النصوص :

أولاً - ان الاستيلاء على المنقولات والعقارات والمحال التجارية والصناعية حق مقرر لوزير التموين بمقتضى نص المادة ١ من المرسوم بقانون سائف الذكر بقصد ضمان توين البلاد بمختلف المواد والسلع وتحقيق العدالة في توزيعها .

ثانياً - ان الاستيلاء على المنقولات يكون عادة ينزع ملكيتها عن مالكيها ويلبثه هذه الملكية الى الدولة ممثلة في وزارة التموين لتقوم بتوزيعها بمعرفتها حينما لا يكون في القيود على التداول والاستهلاك الضمان الكافي لتحقيق العدالة في توزيع مادة أو سلعة معينة ، من المواد والسلع التي تهلك بالاستعمال ، أي التي لا ينتفع بها الا باستهلاكها ، وهي المواد التي تهلك بالاستعمال المادى مثل القلال والاكولات والوقود او باحداث تغيير في شكلها كالاحتشيش والمواد الخام اللازمة للصناعة ، وفي هذه الحالة نص القانون في المادة ٤٤ منه على ان التعويض الذي يصرف للمستوى لديه على هذه المادة او السلعة انما يقدر على اساس ثمن المثل في تاريخ الاستيلاء .

فاذا تطلبت مقتضيات التوين الاستيلاء على عقار او محل تجارى او صناعى فان الاستيلاء في هذه الحالة يرد على منفعة الشيء دون ملكيته اعتباراً بان الاستيلاء يصيب هنا مالا من الاموال التي لا تهلك بالاستعمال ، وانما يمكن الانتفاع به مع بقاء عينه لقابليته للاستعمال المتكرر وان ترتب على هذا الاستعمال المتكرر نقص في قيمته مع الزمن . ودواعى الاستيلاء في هذه الحالة تتصل برغبة الدولة في ادارة المرفق أو المنشأة أو العقار المستوى عليه بما يحقق المصالح التوينية على اكمل وجه ، وقد واجهت المادة ٤٤ من القانون هذه الحالة فنصت على أن التعويض المستحق المالك المال المستوى عليه مقابل منفعة هذا المال يجرى حسابه على اساس فائدة رأس المال المستثمر في المنشأة المستوى عليها وفقاً لسعر السوق الجارى مضافاً اليها مصاريف الصيانة والاستهلاك .

ثالثاً - انه وان كان وزير التموين هو الذي يصدر قرار الاستيلاء بمقتضى السلطة المخولة له في المادة ١ من القانون ويجرى تنفيذ الاستيلاء بمعرفة وزارة التموين طبقاً للاجراءات المرسومة في المادة ٤٥ من القانون ، الا ان الاجراءات التي تتبع بعد ذلك في المواد المستوى عليها تختلف من حالة

الى اخرى وان بقيت هذه الاجراءات دائما محكومة بالاغراض التى تم الاستيلاء عليها من أجلها :

فقد نصت المادة ٤٦ من القانون على أنه يجوز لوزارة التموين بعد اتمام اجراءات الاستيلاء أن تبقى الاشياء المستولى عليها تحت حراسة المستولى لديهم الى أن تتسلسلها الوزارة أو تجرى توزيعها بالطريقة التى تقرها .

كذلك نصت المادة ٤٣ على الزام من يسلم مواد تم الحصول عليها بطريق الاستيلاء أن يستعملها فى الاغراض التى اتخذ تدبير الاستيلاء من أجلها ، ما يشير الى افتراض أن تعهد الوزارة الى الغير باستعمال أموال حصلت عليها عن طريق الاستيلاء ، وفى حالة عدم استعمال هذه الاموال فى الاغراض التى اتخذ تدبير الاستيلاء من أجلها فقد خولت الفقرة الثانية من هذه المادة وزير التموين بيان الاجراءات التى تتبع فى تلك الاموال .

واخيرا فقد جاء نص الفقرة ٤ من المادة ٤٤ من القانون مصدرا بعبارة (أما اعمارات والمحال الصناعية والتجارية التى تشغلها الحكومة) مما يستفاد منه أن الاستيلاء على هذه المحال كما يمكن أن يتم لحساب وزارة التموين فانه يمكن أن يتم لحساب أية جهة حكومية أخرى متى أمكن ادارة المنشأة بمعرفة تلك الجهة بما يحقق مصالح التموين ، وفى هذه الحالة فان التشغيل يتم بمعرفة الجهة المستولى لصالحها .

وفى هذه الحالة فان التشغيل يتم بمعرفة الجهة المستولى لصالحها .

وإذا كان الامر كذلك فانه لا يسوغ القول بأن الاستيلاء طالما أنه يتم وينفذ بمعرفة وزارة التموين فهو يتم لصالحها ولحسابها ، وانما الصحيح أن يقال أنه يتم لصالح تموين البلاد ولحساب الجهة طالبة الاستيلاء .

وفى خصوص الحالة المعروضة يبين أنه بناء على اقتراح وزارة الصناعة رأيت وزارة التموين ان صالح التموين يقتضى الاستيلاء على المسابك الكائنة بالبر القبل بمنطقة محرم بك والملوكة لشركة ترام الاسكندرية والرمل وتسليمها الى الهيئة العامة لتنفيذ برنامج السنوات الخمس لادارتها ، وبصدد قرار الاستيلاء من وزير التموين وتسليم المسابك الى الهيئة المذكورة انقطعت صلة وزارة التموين بهذه المسابك وتولت الهيئة ادارتها وصرفت على هذه الادارة من اموالها وحقت هذه الادارة خسائر بلغت ١٨٤٣٩ جنيها و ٨١٧ مليما .

وإذا كان الثابت هنا أن الاستيلاء قد تم لحساب الهيئة العامة لتنفيذ برنامج السنوات الخمس تحقيقا للاغراض التى تتصل بضمان تموين البلاد بمنتجات المسابك المستولى عليها ، فانه لا شأن لوزارة التموين بمصاريف ادارة تلك المسابك ولا بما تحققه من أرباح أو خسائر طالما أن دورها كان

تموين

قاصرا على اصدار قرار الاستيلاء بوصفها الجهة القائمة على تقدير مقتضيات التموين .

(١٨٨) ١٩٦٤/٣/٥

♦ ٤٥ - قرار مجلس الوزراء الصادر في ٧ من فبراير سنة ١٩٥٣ القاضي بزيادة سعر بيع السكر الماكينة المحل في السوق الحرة - التزام شركة السكر خلال فترة غلاء هذا القرار بان تؤدي الى الحكومة ما تحصل عليه من مبالغ تزيد على تكاليف انتاج هذا السكر .

صدر قرار مجلس الوزراء في ٧ من فبراير سنة ١٩٥٣ متضمنا زيادة سعر بيع السكر الماكينة المنتج محليا في السوق الحرة الى ١٠٥ مليارات بدلا من ١٠٠ مليون على أن تبيع اشركة هذا السكر بسعر ٨٠ مليا للكيلو ويحصل الوزارة ٢٥ جنيها عن الطن الواحد مقبلا لحساب إيرادات السكر وقد نص القرار المذكور على التزام الشركة بسك حساب خاص لمبيعات هذا النوع من السكر لمراجعة تكاليف انتاجه وتسوية الفروق لحساب الخزانة العامة .

وقد قام خلاف بين وزارة التموين وشركة السكر حول تفسير احكام قرار مجلس الوزراء سالف الذكر ، فترى وزارتا التموين والخزانة أن المقصود بالعروق هو الفرق بين تكاليف انتاج هذا النوع من السكر وسعر البيع وذلك انه لم يقصد بالتصريح للشركة بانتاج هذا النوع من السكر ايجاد وسيلة لزيادة ارباح الشركة وانما كان المقصد من ذلك زيادة الإيرادات العامة لمواجهة الاعباء الملغاة على الحكومة وعبارة القرار واضحة في ذلك .

وترى الشركة ان هذا التفسير يتعارض مع جميع التشريعات الخاصة بالتسعير الجبري والتي تقضى باضافة ربح معقول للمنتج وأن مراجعة تكاليف الانتاج لا يعدو أن يكون اجراء طبيعيا تقتضيه السياسة التموينية ومراقبة انتاج الشركة ومن ثم فان المقصود بالفروق التي تستحق للخزانة العامة - في رأى الشركة - هو ٢٥ جنيها عن الطن وليس الفرق بين تكاليف الانتاج وسعر البيع .

ولما كان الثابت من الاوراق أنه صدر في ٢٨ من ابريل سنة ١٩٦٣ قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٢١ لسنة ١٩٦٣ بايقاف العمل بقرار مجلس الوزراء الصادر في ٧ من فبراير سنة ١٩٥٣ سالف الذكر فيما تضمنه من التزام شركة السكر بسك حساب لمبيعات السكر الماكينة الحر لعبا لمراجعة تكاليف انتاجه وتسوية الفروق لحساب الخزانة العامة .

ونصت المادة الاولى من القرار المذكور على وقف العمل بقرار مجلس الوزراء سالف الذكر ابتداء من أول يوليو سنة ١٩٦٢ اكتفاء بتحصيل رسم

الإنتاج وإتاوة وزارة التموين عن مبيعات السكر الماكينة المعبأ والانواع المماثلة المصرح لشركة السكر بانتاجها وتوزيعها الا أن صدور قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٢١ لسنة ١٩٦٣ المشار اليه على هذا النحول ينه الخلاف بين وزارة التموين وشركة السكر خلال فترة سريان قرار مجلس الوزراء المذكور من تاريخ صدوره فى ٧ من فبراير سنة ١٩٥٣ الى تاريخ وقف العمل به (قبما يتعلق بمسك حساب خاص ٠٠٠) ابتداء من أول يوليو سنة ١٩٦٢ .

ولما كان يبين مما تقدم ان قرار مجلس الوزراء الصادر فى ٧ من فبراير سنة ١٩٥٣ انما قصد به الحصول على ايرادات للخزانة العامة لمواجهة الاعباء الملقاة على عاتق الحكومة فى ذلك الوقت ومن ثم نص على أن تحصل وزارة التموين اتاوة قدرها ٢٥ جنيها عن الطن مقدما وأن تلزم الشركة بمسك حساب خاص لمبيعات هذا النوع من السكر لمراجعة تكاليف انتاجه وتسوية المروف لحساب وزارة الخزانة ، ومعنى ذلك وعقاده أن الشركة تنتج هذا النوع من السكر وتحصل فقط على تكاليف انتاجه دون أن تحقق أى نوع من الربح عن هذا الانتاج ومن ثم فهي تلتزم بأن تؤدي الى الحكومة كل ما تحصل عليه من مبالغ بالزيادة على تكاليف الانتاج أى أن الشركة تحصل فقط على تكاليف انتاج هذا النوع من السكر أما ما زاد على ذلك من حصة بيع هذا النوع فانه يؤول الى الدولة كإيراد للخزانة العامة .

لذا انتهى رأى الجمعية العمومية للقسم الاستشارى للفتوى والتشريع بمجلس الدولة الى أن شركة السكر والتفطير المصرية ملزمة بأداء الفرق بين تكاليف انتاج السكر الماكينة المعبأ فى بكوات وبين سعر بيعه المقرر بمقتضى قرار مجلس الوزراء الصادر فى ٧ من فبراير سنة ١٩٥٣ وخلال فترة سريان هذا القرار .

٥٩٤ (١٩٦٤/٦/٢٩)

تنظيم

راجع : تراخيص (ج - تراخيص التنظيم) .

تنفيذ جبرى

راجع : حجز .



- * جامعات *
- * جمارك *
- * جمع بين الوظائف *
- * جمعيات *
- * جمعيات تعاونية *

جامعات

(أ) راتب المعيدین وأعضاء هيئة التدريس •

- ١ - تحديد راتب المنقول •
- ٢ - علاوات •
- ٣ - اعانة غلاء المعيشة •
- ٤ - بدلات •
- ٥ - مكافأة عن الدروس الزائدة •

(ب) اقمية •

(ج) ترقية •

(د) نادي •

(هـ) فصل •

(و) مجلس الجامعة •

(ز) طلبة •

١ - اتحاد الطلاب •

٢ - طلبة السنة النهائية بكلية الطب •

٣ - رسوم الامتحان •

(ح) مسائل متنوعة •

(أ) راتب المعيدین وأعضاء هيئة التدريس •

- ١ - تحديد راتب المنقول •
- ٢ - علاوات •
- ٣ - اعانة غلاء المعيشة •
- ٤ - بدلات •

٥ - مكافأة عن الدروس الزائدة .

٦ - تحديد راتب المتقول

٤٥١ - تعيين الموظف الحكومي في وظيفة معيد بالجامعة - يعتبر نقلا يستتبع عدم المساس بمركزه القانوني فيما عدا الرتب فلا يجوز أن يزيد على أقصى مبروط وظيفة المعيد - استحقاقه للملاوة الدورية بعد انقضاء سنتين من تاريخ تعيينه بالحكومة أو من تاريخ منحه الملاوة السابقة .

نصت المادة ٨٦ من القانون رقم ٥٠٨ لسنة ١٩٥٤ بإعادة تنظيم الجامعات المصرية على أن « يجوز أن يعين في الكليات معيدون .

ويكون تعيين المعيد بترشيح من القسم المختص من بين الحاصلين على تقدير ممتاز أو جيد جدا في درجته الجامعية الأولى أو ما يفوقها من الدرجات العلمية .

وعرض الترشيح على مجلس الكلية فإذا أقره صدر قرار التعيين من مدير الجامعة ويكون التعيين بعد إعلان عن المحال الشاغرة ويعقد لمدة سنة قابلة للتجديد بعد أخذ رأى القسم المختص » .

وجاء بجدول المرتبات الملحق بهذا القانون :

« المعيدون ١٨٠ جنيها سنويا تزداد إلى ٢٤٠ جنيها بعد سنتين ثم يمنحون علاوة دورية مقدارها ٣٠ جنيها كل سنتين إلى أن يصل المرتب ٤٢٠ جنيها سنويا » .

ثم صدر القانون رقم ٢٧٦ لسنة ١٩٥٥ بتعديل المادة السابقة على أن يعمل به من ١٦ من يولية سنة ١٩٥٥ فأصبحت المادة ٨٦ بعد تعديلها بهذا القانون تنص على أن :

« يجوز أن يعين في الكليات معيدون ، ويكون تعيين المعيد بعد الاعلان عن المحال الشاغرة بترشيح من القسم المختص من بين الحاصلين على تقدير ممتاز فإذا لم يوجد فمن ضمن الحاصلين على درجة جيد جدا في درجته الجامعية الأولى أو ما فوقها من الدرجات العلمية فإذا لم يوجد فمن ضمن الحاصلين على درجة جيد . ويشترط للتعيين بالتقدير الأخير أن يكون المرشح حاصلا على تقدير جيد جدا في مادة التخصص » .

وعرض الترشيح على مجلس الكلية فإذا أقره صدر قرار التعيين من مدير الجامعة بعقد لمدة سنة قابلة للتجديد بعد أخذ رأى القسم المختص . الا

إذا كان المعيد يشغل وظيفة حكومية فإنه يحتفظ بمركزه القانوني الثابت قبل تعيينه معيدا بشرط ألا يزيد مرتبه على أقصى مربوط هذه الوظيفة » .

وقد جاء بالذكر الإيضاحية لهذا القانون تعليقا على الفقرة الأخيرة من النص المشار إليه ما يأتي :

« ولما كان النص يقضى بتعيين المعيد بعقد لمدة سنة قابلة للتجديد وإن بعض المتقدمين لهذه الوظيفة يشغلون وظائف حكومية وتعيينهم في وظيفة المعيد يكون بطريق النقل إلى الجامعة فقد اقتضى ذلك النص في التعديل المقترح على إبقائه بحالته السابقة بشرط ألا يجاوز مرتبه أقصى مربوط وظيفة المعيد » .

وبعد ذلك صدر القانون رقم ٣٤٥ لسنة ١٩٥٦ وبدأ العمل به من ٢٠ من سبتمبر سنة ١٩٥٦ وقد ردد في المادة ٨٤ منه نص المادة ٨٦ من القانون رقم ٥٠٨ لسنة ١٩٥٤ بعد تعديلها بالقانون رقم ٢٧٦ لسنة ١٩٥٥ مع تعديل يسير في شروط تعيين المعيد وأبقى الفقرة الأخيرة من المادة ٨٦ من القانون رقم ٥٠٨ لسنة ١٩٥٤ معدلة على النحو السابق بنصها الذي تقدم ذكره .

ولما صدر القانون رقم ٦٨٤ لسنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم الجامعات بالجمهورية العربية المتحدة ردد ذات الأحكام السابقة في المادة ٩٢ منه .

ويستفاد من مجموع هذه النصوص أن المشرع إذ نظم تعيين المعيد من بين موظفي الحكومة لم ينظر إلى هذا التعيين باعتباره تعيينا مبتدأ ، بل نظر إليه على أنه مجرد نقل من إحدى وظائف الحكومة إلى وظيفة معيد بالجامعة وإن خدمته تظل متصلة مما يستتبع عدم المساس بمركزه القانوني الذي حصل عليه في وظيفته الحكومية فيما عدا المرتب فلا يجوز أن يزيد على أقصى مربوط وظيفة المعيد . ومن ثم فلا يكون لمثل هذا النقل أثر على موعد استحقاق علاوته الأولى في وظيفة معيد فتحسب المدة التي انقضت في ظل الكادر العام ويمنح المعيد علاوته الأولى بعد انقضاء سنتين من تاريخ تعيينه بالحكومة أو من تاريخ منحه العلاوة الاعتيادية السابقة - وهذا الحكم مطابق للقاعدة العامة التي سنّها المشرع في المادة ٤٣ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة (١) تنظيما لموضوع استحقاق العلاوات الاعتيادية .

(١٩٥٩/١١/٢٥) ٧٨١

٤٥٢ - نقل أحد وكلاء النتيجة من الفئة الممتازة لوظيفة معيد - يقتضى خفض الراتب

(١) تقابل المادة ٣٥ من القانون ٤٦ لسنة ١٩٦٤ مع ملاحظة ستوية الطلوة طبقا لهذا

القانون .

الذى كان يتقاضاه في الوظيفة الاولى الى أقصى مربوط وظيفة المعيد غير الحاصل على الدكتوراه
وثبتت عنه هذا الحد فلا يمنح علاوات حتى يحصل على الدكتوراه .

ان الفقرة التاسعة من جدول المرتبات الملحق بالقانون رقم ١٨٤ لسنة
١٩٥٨ في شأن تنظيم الجامعات ينص على انه « يراعى عند تعيين اعضاء هيئة
التدريس والمعيد من وظائف حكومية احتفاظهم بمرتباتهم اذا كانت تزيد على
بداية مربوط الوظيفة انتم يعينون بها بشرط الا تتجاوز اقصى مربوطها » .

ومقاد هذا النص انه اذا عين عضو هيئة التدريس او المعيد بالجامعة
نقلا من وظيفة حكومية ظل محتفظا بمرتبه التى كان يتقاضاه فى الجهة المنقول
منها ما دام هذا المرتب لايزيد على اقصى مربوط الوظيفة التى عين فيها فاذا
زاد عليه وجب انزاله الى اقصى هذا المرتب .

ومن حيث ان اقصى مرتب للمعيد طبقا للجدول المشار اليه هو ٤٢٠
جنيها سنويا فاذا حصل على الدكتوراه وصل اقصى مرتبه الى ٤٨٠ جنيها
سنويا .

ومن حيث ان وكيل النيابة من الفئة الممتازة يتقاضى مرتبا سنويا مقداره
٥٤٠ جنيها وهو اول مربوط المرتب المقرر لهذه الوظيفة وهذا المقدار يجاوز
اقصى مربوط وظيفة المعيد غير الحاصل على الدكتوراه (٤٢٠ جنيها سنويا)
ومن ثم يكون مرتبه عند تعيينه فى هذه الوظيفة الاخيرة مبلغ ٤٢٠ جنيها
سنويا وثبتت عند هذا الحد حتى يحصل على الدكتوراه فيمنح عندئذ العلاوات
المقررة للمعدين الحاصلين على الدكتوراه وذلك على النحو المنصوص عليه فى
جدول المرتبات .

لهذا انتهى رأى الجمعية الى أن تعيين وكيل النيابة من الفئة الممتازة
معيدا بكلية الحقوق نقلا من وظيفة وكيل نيابة من الفئة الممتازة يقتضى
تنزيل راتبه الى ٤٢٠ جنيها سنويا وهو اقصى مربوط وظيفة المعيد غير
الحاصل على الدكتوراه وتثبيت مرتبه عند هذا الحد فلا يمنح أية علاوات الى أن
يحصل على الدكتوراه فيمنح عندئذ العلاوات المقررة للحاصلين على هذه
الدرجة .

(١٠٠٩ د ١٩٦١/١٢/٣٠)

(تعليق)

صدر القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٦٣ بتعديل الفقرة التاسعة من جدول
المرتبات بحيث اجاز الاحتفاظ بصفة شخصية لمن يجاوز راتبه مربوط الدرجة
المعين فيها بهذا الراتب على أى يسرى هذا التعديل على اعضاء هيئة التدريس
الوجودين عند صدوره من موظفى الحكومة السابقين مع عدم صرف أى فروق
عن الماضى ، كما أن نص هذه المادة قد عطل بالقانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٦٤

بحيث يحتفظ أعضاء هيئة التدريس والمعيدين المنقولين للجامعة من جهات حكومية بمرتباتهم ولو جاوزت نهاية مربوط الدرجة المعينون بها (راجع الفتوى المنشورة في القاعدة التالية) .

٤٥٣ - احتفاظ عضو هيئة التدريس الذي كان يشغل وظيفة حكومية بأخر مرتب كان يتقاضاه فيها إذا كان يزيد على بداية ربط الوظيفة التي يعين فيها بالجامعة حتى ولو جاوزت نهاية ربطها .

ان القانون رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم الجامعات ينص في الفقرة الثانية من جدول المرتبات والمكافآت الملحق به . . والمعدل بالقانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٦٤ - على أن و ٠٠٠٠ يراعى عند تعيين أعضاء هيئة التدريس والمعيدين ممن كانوا يشغلون وظائف حكومية احتفاظهم بأخر مرتب كانوا يتقاضونه في الوظائف ، إذا كان يزيد على بداية مربوط الوظيفة التي يعينون فيها ، وإذا كان هذا المرتب يجاوز أقصى مربوط الوظيفة احتفظوا به بصفة شخصية ، ومؤدى هذا النص هو أن يحتفظ عضو هيئة التدريس الذي كان يشغل وظيفة حكومية ، بأخر مرتب كان يتقاضاه في هذه الوظيفة ، إذا كان يزيد على بداية مربوط الوظيفة التي يعين فيها بالجامعة حتى ولو جاوز نهاية مربوطها .

(١٩٦٦/٣/١٥) ٣٠٨

٤٥٤ - مسطور قرار من مجلس إدارة المؤسسة بتعيين عامل يلزم تعيينه قرار جمهوري - يجعل قرار التعيين مشوباً بعيب انتصاب السلطة ومن لم يكون منفصلاً - عدم جواز الاعتماد بأي ترقية مبنية على هذا القرار - عدم جواز الاعتماد بالمرتب الذي كان يتقاضاه في المؤسسة عند تعيينه ، أو تربيته وذلك في مجال تطبيق الفقرة الثانية من جدول المرتبات الملحق بقانون الجامعات - استحقاقه عند التمتع بوظيفة مدرس بداية مربوط هذه الوظيفة فقط .

ان القرار الجمهوري رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ بأصدار نظام العاملين بالمؤسسات العامة - والمعمول به اعتباراً من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية في ٩ من مايو سنة ١٩٦٣ - ينص في مادته الأولى على أن : « تسرى أحكام لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الصادر بها قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ على العاملين في المؤسسات العامة . . . ويكون لمجالس إدارة المؤسسة الاختصاصات المقررة لمجلس إدارة الشركة - أما الاختصاصات المقررة في تلك اللائحة لمجلس إدارة المؤسسة فيبأشرها الوزير المختص » .

كما تنص المادة السادسة من اللائحة المشار إليها على أن : يجوز تعيين

موظفى الحكومة والمؤسسات العامة والشركات التابعة لها فى وظائف الشركة بأجور تجاوز مرتباتهم الأصلية فى الحكومة أو المؤسسات العامة أو الشركات التابعة لها بما لا يزيد على ١٠٪ من مرتباتهم اذا تم التعيين خلال سنتين من تاريخ تركهم الخدمة :

ويجوز تعيين هؤلاء بأجر يزيد على ذلك بقرار من رئيس الجمهورية » :

وتنص المادة السابعة من اللائحة ذاتها على أنه : « فيما عدا من نص عليهم فى المادة السابقة لا يجوز التعيين رأسا فى وظيفة من الفئة السادسة فما فوقها الا اذا اقتضت الضرورة ذلك لصالح الانتاج ولامكان الافادة من ذوى الكفاءة والجرىة الخاصة - ويكون التعيين فى هذه الحالة بقرار من رئيس الجمهورية بناء على طلب مجلس ادارة الشركة وموافقة مجلس ادارة المؤسسة » :

ومقتضى هذه النصوص انه - اعتبارا من تاريخ العمل بالقرار الجمهورى رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ فى ٩ من مايو سنة ١٩٦٣ - لا يجوز تعيين الموظفين السابقين بالحكومة والمؤسسات العامة والشركات التابعة لها فى وظائف المؤسسات العامة - خلال سنتين من تاريخ تركهم الخدمة - بأجور تجاوز مرتباتهم التى كانوا يتقاضونها فى وظائفهم السابقة بما يزيد على ١٠٪ من هذه المرتبات ، الا بقرار من رئيس الجمهورية .. كما لا يجوز تعيين الموظفين المذكورين رأسا فى وظائف المؤسسات العامة من الفئة السادسة فما فوقها - بعد مضى سنتين من تاريخ تركهم الخدمة فى وظائفهم السابقة - الا بقرار من رئيس الجمهورية ، بناء على طلب مجلس ادارة المؤسسة ، وموافقة الوزير المختص ولو كان تعيينهم بأجور لا تجاوز مرتباتهم التى كانوا يتقاضونها فى وظائفهم السابقة بأكثر من ١٠ ٪ .

فاذا كان الثابت ان الدكتور / كان استقال من النيابة العامة عندما كان يشغل وظيفة وكيل نيابة - فى ٨ من سبتمبر سنة ١٩٥٢ واشتغل بالحاماة ثم عين اعتبارا من ١٩ من يوليو سنة ١٩٦٤ - اى بعد مضى أكثر من سنتين من تاريخ تركه الخدمة بالنيابة العامة - مديرا للشئون القانونية بالمؤسسة العامة للانباء والنشر الصادر بأنصائها قرار رئيس الجمهورية رقم ١٨٦٣ لسنة ١٩٦١ - التى اصبحت بمقتضى قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٢٩٥ لسنة ١٩٦٥ الذى عمل به اعتبارا من أول يوليو سنة ١٩٦٤ تسمى المؤسسة المصرية العامة للتأليف والانباء والنشر بعد ادماج المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر فيها - وكان تعيينه بالمؤسسة المشار اليها فى الدرجة الرابعة رأسا - ومرتب يزيد على ١٠٪ من المرتب الذى كان يتقاضاه فى النيابة العامة عند استقالته منها - ومن ثم فانه ما كان يجوز تعيينه فى هذه المؤسسة الا بقرار من رئيس الجمهورية بناء على طلب مجلس ادارة المؤسسة وموافقة الوزير المختص ، وذلك طبقا لنص المادة الاولى

من القرار الجمهورى رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ آنف الذكر ، ولنص المادتين السادسة والسابعة من لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الصادر بها القرار الجمهورى رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ التى تسرى فى شأن العاملين بالمؤسسة المذكورة ، باعتبارها مؤسسة عامة فى تطبيق أحكام قانون المؤسسات العامة الصادر بالقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ ، وفقا لنص المادة ٢٤ منه بحكم كونها من المؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادى القائمة وقت صدور هذا القانون بموجب نص المادة الاولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٨١٣ لسنة ١٩٦١ الصادر بانشاءها - ولما كان سيادته - بحسب الظاهر من الاوراق - لم يصدر بتعيينه قرار جمهورى - بل عين بقرار من مجلس ادارة المؤسسة - فان هذا القرار يكون صادرا من غير مختص ومشوبا بعيب اغتصاب السلطة ، ومن ثم يكون منعدها - ولا يترتب عليه نشوء اى مركز قانونى للسيد المذكور فى المؤسسة يمكن الاعتداد باثره فى خصوص الدرجة اذا لا يعتبر من الناحية القانونية انه قد شغل وظيفة فيها وتبعاً لذلك يكون القراران الصادران بترقيته الى الدرجتين الثالثة ثم الثانية بالمؤسسة قد وردا على غير محل ، ووفقا بدورها منعدين .

ولا يسوغ الاستناد - فى هذا الخصوص - الى القرار الجمهورى رقم ٤٧٤٩ لسنة ١٩٦٥ بتقرير استثناء من احكام لائحة نظام العاملين بالمؤسسات العامة والشركات التابعة لها - الذى قضى بتصحيح القرارات الادارية الصادرة بترقيات او بمنح علاوات او اجراء تسويات للمعاملين بالمؤسسات العامة التى كانت قائمة عند صدور القرار الجمهورى رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ والتى انقضت بعد العمل بهذا القرار ذلك ان مجال اعمال احكام القرار الجمهورى رقم ٤٧٤٩ لسنة ١٩٦٥ لا يتناول بتصحيح قرارات التعيين ولو كانت مجرد قرارات باطلة لا متعديلة لانه اقتصر على القرارات الادارية الصادرة بترقيات او بمنح علاوات او اجراء تسويات كما انه من ناحية اخرى ليس من شأنه تصحيح قرارات الترقية المتعددة - اذ انها لا تعتبر قرارات ادارية - ولما مجرد اعمال مادية - لا يلحقها التصحيح ، ومن ثم فانه فى الخصوصية المعروضة لا يترتب على صدور القرار الجمهورى رقم ٤٧٤٩ لسنة ١٩٦٥ آنف الذكر ، تصحيح القرارات المتعددة الصادرة بتعيين وترقية الدكتور فى المؤسسة المصرية العامة للتأليف والانباء والنشر .

وبخلص مما تقدم ان السيد المذكور لا يعتبر - من الناحية القانونية انه شغل وظيفة فى المؤسسة المصرية العامة للتأليف والانباء والنشر قبل تعيينه فى وظيفة مدرس بكلية الحقوق جامعة القاهرة - ومن ثم لا يعتد بالمرتب الذى كان يتقاضاه من تلك المؤسسة ، سواء عند تعيينه او بعد ترقيته ، كما انه لا كان آخر مرتب يتقاضاه سيادته عند استقالته من القيادة العامة يقل عن بداية مربوط وظيفة مدرس التى عين فيها - فانه لا مجال لاعمال حكم الفقرة الثانية من جدول المرتبات والمكافآت الملحق بالقانون رقم ١٨٤ لسنة

١٩٥٨ في شأنه تنظيم الجامعات التي تقضى باحتفاظ عضو هيئة التدريس الذي كان يشغل وظيفة حكومية بآخر مرتب كان يتقاضاه في هذه الوظيفة اذا كان يزيد على بداية مبروط الوظيفة التي يعين فيها ، حتى ولو تجاوز نهاية مبروطها ، ومن ثم فان السيد المذكور لا يستحق سوى بداية مبروط وظيفة مدرسى - وفقا لجدول المرتبات والمكافآت الملحق بالقانون آتف الذكر .

(٣٠٨) (١٩٦٦/٣/١٥)

٤٥٥ - الفقرة الثانية من الجدول الملحق بقانون الجامعات رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ -
نصها على اختلاف اعضاء هيئة التدريس والعلميين بمراتبهم عند تعيينهم من (وظائف حكومية) -
- التصود بالوظائف الحكومية على مفهوم هذه الفقرة - هو وظائف الحكومة وهيئات العامة .

ان تعبير (الوظائف الحكومية) الواردة بالفقرة الثانية من جدول المرتبات الملحق بقانون الجامعات رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ المعدل بالقانون رقم ٢٨٧ لسنة ١٩٥٩ (١) قد استعمل لتصرف دلالة الى الوظائف الحكومية بالمعنى الضيق ووظائف الاشخاص العامة المصلحية من مؤسسات وهيئات عامة - يؤيد ذلك ما يلي :

أولا - تنص المادة ٦٣ من قانون الجامعات سالف الذكر على أن « تجوز اعارة اعضاء هيئة التدريس لجامعة اجنبية او معهد علمي في مستوى الكليات الجامعية أو للعمل بوزارات الحكومة ومصالحها وهيئات العامة والدولية أو جهة غير حكومية. » .

وهذا النص حين أجاز الاعارة الى وزارات الحكومة ومصالحها وهيئات العامة قد اعتبرها جميعا هيئات حكومية بدليل انه اجاز بعد ذلك مباشرة الاعارة الى جهة غير حكومية . فالجهة الحكومية - ووظائفها بالضرورة حكومية - في نظر المشرع عند وضع هذا القانون تدخل فيها الهيئات العامة . وهذه دلالة مقننة لفهم تعبير (الوظائف الحكومية) في الفقرة الثانية المشار اليها بحيث تشمل وظائف الهيئات العامة التي اعتبرها المشرع جهة حكومية في نص المادة ٦٣ المذكورة .

ثانيا - تنص الفقرة الثالثة من جدول المرتبات الملحق بقانون الجامعات على انه « وإذا كان للمعيد خدمة سابقة مدتها سنتان على الاقل في وظيفة فنية تعادل بدايتها وظيفه المعيد ولم يكن مرتبه قد بلغ عشرين جنيتها شهريا منح مرتبا قدره عشرون جنيتها شهريا من تاريخ تعيينه في وظيفة معيد » .

(١) عملة بعد ذلك بالقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٦٣ تم بالقانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٦٤
ويلاحظ أن هذين التعديلات لا أثر لهما على ما جاء بهذه النصوص لانها وردا بهما تعبير
الوظائف الحكومية (الوارد بالنص قبل هذين التعديلات) .

ويمكن ان يؤخذ من هذا النص انه اذا كان للمعيد خفعة سنتان في وظيفة فنية ولم يفرق النص بين وظائف الحكومة والهيئات العامة وكان مرتبه قد بلغ في هذه الوظيفة بهيئة عامة عشرين جنيتها عين معيدا بهذا المرتب فاذا كان معنى (الوظائف الحكومية) في الفقرة الثانية لا يشمل وظائف الهيئات العامة فانه طبقا لهذا المعنى ما كان يجوز تعيين هذا المعيد بعشرين جنيتها لتجاوز هذا المرتب أول مربوطه وظيفة المعيد لا يجوز طبقا للفقرة الثانية اذا كانت الوظيفة السابقة في هيئة عامة وبذلك يستخلص المعنى المستخلص من كل من الفقرتين حيث يؤدي تطبيق كل منهما نتيجة تعارض الاخرى . وهو تعارض لا يتسنى رفعه الا بصرف معنى (الوظائف الحكومية) في الفقرة الثانية ليشمل وظائف المؤسسات والهيئات العامة فضلا عن وظائف الحكومة المركزية .

ويخلص مما تقدم أن بقانون الجامعات من الشواهد ما ينبيء عن أن عبارة (الوظائف الحكومية) الواردة بالفقرة الثانية المذكورة قد قصد بها الوظائف الحكومية والهيئات العامة .

(٢٠٧١) (١٩٩٣/١١/١٧)

٤٥٦ - النص على اختلاف من يعين عضواً بهيئة التدريس او معيدا فمن كانوا يشغلون وظائف حكومية بآخر مرتب كان يتقاضاه - احتفاظه بالترتب بصفة شخصية ولو جاوز النص مربوط الوظيفة - وظائف شركات القطاع العام لا تعتبر من الوظائف الحكومية في مفهوم هذا النص .

ان القاعدة الثانية من القواعد الملحقة بالقانون رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٥ في شأن تنظيم الجامعات في الجمهورية العربية المتحدة المعدلة بالقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٦٣ (١) تنص على ان يراعى عند تعيين اعضاء هيئة التدريس والمعيدين ممن كانوا يشغلون وظائف حكومية احتفاظهم بآخر مرتب كانوا يتقاضونه في هذه الوظائف اذا كان يزيد على بداية مربوط الوظيفة التي يعينون فيها واذا كان هذا المرتب يجاوز أقصى مربوط الوظيفة احتفظوا به بصفة شخصية وتسوى طبقا لاحكام هذه القاعدة من تاريخ العمل بهذا القانون مرتبات اعضاء هيئة التدريس الحاليين من موظفي الحكومة السابقين مع عدم صرف اية فروق مالية عن الماضي .

ولما كان قانون المؤسسات العامة وشركات القطاع العام الصادر بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ يقضى في المادة ٣٣ منه بأن « تعتبر شركة

(١) عدلت بالقانون ٣٤ لسنة ١٩٦٤ بما لا يعدل هذا الرأي .

قطاع عام (١) كل شركة يمتلكها شخص عام بمفرده أو يساهم فيها مع غيره من الأشخاص العامة (٢) كل شركة يساهم فيها شخص عام أو أكثر مع أشخاص خاصة أو يمتلك جزءاً من رأس مالها وذلك إذا صدر قرار من رئيس الجمهورية باعتبارها شركة قطاع عام متى اقتضت مصلحة الاقتصاد القومي ذلك .

و يجب أن تتخذ هذه الشركات جميعها شكل شركة المساهمة ، كما يقضى في المادة ٣٥ منه بأنه « يجب شهر نظام الشركة وكل تعديل يطراً عليها في السجل التجارى وفقاً للأحكام المنصوص عليها في قانون التجارة كما يجب شهر ملخص نظام الشركة وكل تعديل يطراً عليه في صحيفة الشركات » .

وان المادة ٣٦ من هذا القانون بأن « يكون لكل شركة شخصية اعتبارية » .

ولا تثبت للشركة الشخصية الاعتبارية الا من تاريخ شهر نظامها في السجل التجارى .

وتنتقل الى الشركة بمجرد شهرها في السجل التجارى آثار جميع التصرفات التي أجريت لحسابها قبل الشهر كما تتحمل الشركة جميع المصاريف التي أنفقت في تأسيسها .

ولا يجوز الاحتجاج على الغير بالتعديل الذى يطراً على نظام الشركة الا من تاريخ شهر التعديل في السجل التجارى » .

وبين من هذه النصوص أن شركات القطاع العام تتخذ جميعها شكل شركات مساهمة وهي تخضع لأحكام القانون الخاص وتتبع وسائله وأساليبه في إدارة أمورها وعلى ذلك فلا تعتبر وظائف العاملين فيها من الوظائف الحكومية التي تخول شاغلها الحق في الاحتفاظ بمرتبه عند تعيينه بهيئة التدريس بالجامعة أو وظيفة المعيد .

ولا يغير من هذا الرأى ما تنص عليه المادة ٣٣ من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بقرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ من أنه يجوز نقل العامل من أى جهة حكومية مركزية أو محلية الى وظيفة من ذات فئة وظيفته بالهيئات والمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها كما يجوز نقل العامل الى وظيفة من ذات فئة وظيفته سواء كان ذلك داخل المؤسسة أو الوحدة الاقتصادية أو الى مؤسسة أو وحدة اقتصادية أخرى أو هيئة عامة أو جهة حكومية مركزية أو محلية ذلك أن التعيين فى وظائف هيئة التدريس بالجامعات لا يكون عن طريق النقل من وظائف شركات القطاع العام لاختلاف الشروط اللازم توافرها لتولى وظائف كل من هاتين المهنتين وأن النص في قانون الجامعة على احتفاظ من يعين فى وظيفة بهيئة التدريس أو

وظيفة معيد من موظفي الحكومة بأخر مرتب كانوا يتقاضونه في الحكومة قبل تعيينهم في وظيفة هيئة التدريس أو وظيفة المعيد هو نص استثنائي لا يجوز التوسع فيه ولا القياس عليه فلا يفيد منه إلا من كان يشغل وظيفة حكومية قبل تعيينه في هيئة التدريس أو وظيفة معيد .

ولما كانت وظائف شركات القطاع العام لا تعتبر وظائف حكومية نان من يعين منهم بهيئة التدريس بالجامعة أو بوظيفة معيد لا يستفيد من حكم القاعدة سالفة الذكر وانما يمنح راتب الوظيفة التي يعين فيها المقرر في الجدول المرافق للقانون رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ وتعديلاته وبالصواب المينة فيه .

لذلك انتهى رأى الجمعية الى أن وظائف شركة القطاع العام لا تعتبر من الوظائف الحكومية التي تخسول شغلها الحق في الاحتفاظ برواتبهم عند تعيينهم بهيئة التدريس أو بوظائف المعيد في الجامعات ويمنع من يعين منهم في هذه الوظائف راتب الوظيفة التي يعين فيها المقرر في الجدول المرافق للقانون رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ وتعديلاته وبالصواب المينة فيه .

(١٩٦٨/٢/٢١) ١١٥

٤٥٧ - القواعد الملحق بجدول المرتبات والمكافآت الملحق بالقانون رقم ١٨٤ لسنة

١٩٥٨ في شأن تنظيم الجامعات - احتلتها لمن يعين من أعضاء هيئة التدريس والمعيدين ممن كانوا يشغلون وظائف حكومية بأخر مراتب لهم في هذه الوظائف - عدم استفاد من كان يشغل وظيفة رئيس مجلس إدارة إحدى الشركات من هذا الحكم .

ان القاعدة الثانية من القواعد الملحق بجدول المرتبات والمكافآت الملحق بالقانون رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ (١) في شأن تنظيم الجامعات في الجمهورية العربية المتحدة المعدلة بالقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٦٣ تنص على أن « يراعى عند تعيين أعضاء هيئة التدريس والمعيدين ممن كانوا يشغلون وظائف حكومية احتفاظهم بأخر مرتب كانوا يتقاضونه في هذه الوظائف اذا كان يزيد على بداية مربوط الوظيفة التي يعينون فيها واذا كان هذا المرتب يجاوز اقصى مربوط الوظيفة احتفظوا به بصفة شخصية وتسوى طبقاً لاحكام هذه القاعدة من تاريخ العمل بهذا القانون مرتبات أعضاء هيئة التدريس الحاليين من موظفي الحكومة السابقين مع عدم صرف أية فروق مالية عن الماضي » .

ولما كانت شركة النصر للكيماويات الدوائية هي شركة مساهمة مصرية خاضعة لاحكام القانون الخاص وتتيح وسائله وأساليبه في ادارة امورها وعلى

(١) عدلت بالقانون ٣٤ لسنة ١٩٦٤ بما لا يؤثر على هذا الرأى

ذلك فلا تعتبر وظيفة رئيس مجلس إدارتها من الوظائف الحكومية التي تخول شاغلها الحق في الاحتفاظ بمرتبه عند تعيينه بهيئة التدريس بالجامعة .

ولما كان من يعين ابتداء في وظيفة الاستاذ من خارج هيئة التدريس يمنع بداية ربط هذه الوظيفة بشرط أن يكون مستوفيا مدة ثلاث عشرة سنة من تاريخ حصوله على درجة بكالوريوس أو ليسانس أو ما يعادلها ومن لم يكن مستوفيا الشرط المشار اليه عند التعيين يمنح هذا المرتب من تاريخ استيفائه ويسلسل المرتب على حسب الجدول الملحق بالقانون المشار اليه (الفقرة رقم ٥ من قواعد تطبيق جدول المرتبات في جامعات الاقليم الجنوبي) . ولا حجة فيما قد يقال من أن التفسير التشريعي رقم ٥ لسنة ١٩٦٥ الصادر من اللجنة العليا لتفسير قانون العاملين رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ - بصرف النظر عما يواجهه هذا التفسير التشريعي من طعن يتجاوز حدود التفسير - قد نص في البند ٣ منه على أنه يجوز النقل والندب بين جهاز الدولة الاداري وبين الشركات التابعة للمؤسسات العامة طبقا للقواعد والشروط التي يقررها رئيس الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة - وذلك لانه فضلا عن أن هذه القواعد لم تصدر الا في ١٣ من أغسطس سنة ١٩٦٦ أي في تاريخ تال لتاريخ صدور القرار الجمهوري رقم ٢٠٢١ لسنة ١٩٦٦ الصادر في ٢٣ من مايو سنة ١٩٦٦ بتعيين السيد الدكتور . . . استاذًا بالجامعة فإن الشارع قد قصد بنص خاص في قانون تنظيم الجامعات السالف البيان أن يحتفظ لموظفي الحكومة عند تعيينهم بوظائف هيئة التدريس بالجامعات بأخر مرتب كانوا يتقاضونه - وهذا الحكم الخاص لا يمتد اثره الى غير هؤلاء من العاملين في الشركات العامة .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية للقسم الاستشاري للفتوى والتشريع الى أن وظيفة رئيس مجلس إدارة شركة النصر للكيماويات الدوائية لا تعتبر وظيفة من الوظائف الحكومية التي تخول شاغلها الحق في الاحتفاظ براتبه عند تعيينه بهيئة التدريس بالجامعة ويمنح أول مربوط الوظيفة التي عين فيها .

(٧٧٢) (١٩٦٧/١/٢١)

٢ - علاوات

٤٥٨ - تسوية حالات الماعدين وفقا للقواعد الواردة بالجدول الملحق بالقانون رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ - ١٩٥٨ .

تنص المادة ٩٥ من القانون رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ بتنظيم الجامعات في الجمهورية العربية المتحدة على أن « مرتبات مدير الجامعة ووكيلها وأعضاء هيئة التدريس والماعدين وقواعد تطبيقها على الحاليين منهم ومكافآت الاساتذة

غير المتفرغين مقيمة بالجدول المرافق لهذا القانون » ، وقد نص هذا الجدول على أن يمنح المعيد ١٨٠ جنيتها سنويا تزداد إلى ٢٤٠ جنيتها بعد سنة ثم ينح علاوة دوريه مقدارها ٣٠ جنيتها كل سنتين إلى أن يصل المرتب إلى ٤٢٠ جنيتها سنويا . . . كذلك نص البند الاول من قواعد تطبيق جدول المرتبات على أن « تسوى حالة المعيد الحالي على أساس منحه خمسة عشر جنيتها شهريا تزداد إلى عشرين جنيتها بعد سنة من تاريخ تعيينه في وظيفة معيد بإحدى الكليات الجامعية ويسلسل مرتبه وفقا للجدول الملحق بهذا القانون » .

ويستفاد من هذه النصوص أن المشرع قصد بها إعادة تسوية حالة أعضاء هيئة التدريس والمعيدين بالجامعات وفقا لجدول المرتبات الملحق بالقانون المشار إليه ، فتسوى حالة المعيد الحالي على أساس منحه خمسة عشر جنيتها تزداد إلى عشرين جنيتها بعد سنة من تاريخ تعيينه في وظيفة معيد بإحدى الكليات الجامعية ثم ينح علاوة دورية مقدارها ٣٠ جنيتها كل سنتين إلى أن يصل المرتب إلى ٤٢٠ جنيتها سنويا .

ويترتب على تطبيق القواعد السابقة إفادة بعض المعيينين بزيادة في مرتباتهم أو بتقديم مواعيد علاواتهم الدورية لذلك فإن المعيينين الذين لم يفيدوا في المرتب بتطبيق القواعد السابقة عليهم فإنه لا مانع من أن تكون إفادتهم عن طريق آخر هو تقديم مواعيد علاواتهم الدورية كنتيجة حتمية لإعادة تسوية حالتهم طبقا للقواعد المنصوص عليها في جدول المرتبات المشار إليه قياسا على ما انتهت إليه الجمعية العمومية بجلستها المنعقدة في ١٠ من يولييه سنة ١٩٥٩ فيما يتعلق بإعادة تسوية حالة الموظفين المستفيدين من القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ الخاص بالمعادلات الدراسية إذ رأت أن ميعاد استحقاق العلاوة الاعتيادية بالنسبة إلى المستفيدين من أحكام قانون المعادلات الدراسية يتحدد على أساس آخر علاوة دورية استحققت لهم نتيجة لتسوية حالاتهم طبقا لأحكام هذا القانون .

يؤيد هذا النظر أن تطبيق الرأي العكسي يؤدي إلى نتيجة تخالف القواعد المقررة بجدول المرتبات الملحق بالقانون رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ فيما تقضي به من منح المعيد علاوة دورية كل سنتين حتى يبلغ راتبه ٤٢٠ جنيتها في السنة ذلك لأن راتبه قد بلغ ٣٠ جنيتها شهريا في ٧ من نوفمبر سنة ١٩٥٧ فإذا تدرج راتبه الفرضي طبقا لهذا الجدول لتحديد التاريخ الذي يبلغ فيه الراتب هذا الحد فيما لو طبق عليه الجدول المذكور منذ البداية وذلك على نحو ما ذهب إليه الرأي المشار إليه فإن الراتب لا يبلغ ثلاثين جنيتها إلا في ٥ من يناير سنة ١٩٥٩ ثم يتخذ هذا التاريخ أساسا لتحديد موعد العلاوة المقبلة التي يستحقها في ٥ من يناير سنة ١٩٦١ بعد انقضاء عامين من هذا التاريخ - لما كان الاستاذ المعيد قد منح آخر علاوة في ٧ من نوفمبر سنة ١٩٥٧ فبلغ راتبه ثلاثين جنيتها في الشهر فإن مقتضى أعمال الرأي المذكور أن يظل محتفظا براتبه هذا محروما من علاوته الدورية حتى ٥ من يناير سنة ١٩٦١ وهي

فترة تجاوز ثلاثة أعوام على خلاف حكم القانون الذى أوجب منح العلاوة الدورية كل عامين .

وقصد الشارع فى هذا المقام لم يعد محل شك أو تأويل بعد أن أفصح عنه صراحة فى القانون رقم ٢٨٧ لسنة ١٩٥٩ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ ، فقد كان البند ٧ من قواعد تطبيق جدول المرتبات الملحق بهذا القانون يقضى بأن « أعضاء هيئة التدريس الذين لم يقيموا فى المرتب بتطبيق القواعد السابقة بما يساوى مقدار علاوة يتخذ تاريخ آخر علاوة دورية منحوها أساسا لمواعيد علاواتهم المقبلة أما الذين أفادوا فى المرتب من تطبيق هذه القواعد بما يساوى علاوة أو أكثر فيتخذ تاريخ آخر علاوة منحوها طبقا للتسلسل أساسا لتحديد مواعيد علاواتهم المقبلة » .

ويفرق هذا النص بين فريقين من أعضاء هيئة التدريس فريق لم يستفيدوا فى المرتب من تطبيق القواعد الجديدة بما يساوى مقدار علاوة وعزلاء لم ير اشعار بالاضرار بهم بتعديل موعد علاواتهم الدورية باعتبار أن هذا التاريخ هو الاصلح لهم وفريق أفادوا من تطبيق هذه القواعد بما يساوى علاوة أو أكثر فنص على اتخاذ تاريخ آخر علاوة منحوها طبقا للتسلسل أساسا لتحديد موعد علاواتهم المقبلة .

وقد ترتب على تطبيق هذا النص أن فريقا من أعضاء هيئة التدريس ممن استفادوا من تطبيق الجدول الجديد تأخرت مواعيد علاواتهم الدورية عما كانت عليه قبل تطبيق هذا الجدول الأمر الذى أدى الى أنهم سيظلون فى بعض الصور ما يقرب من أربع سنوات دون أن يمنحوا علاواتهم الدورية ومعنى هذا أنهم سلبوا من ناحية ما منحوه من ناحية أخرى .

ولما كان الشارع لم يقصد الى هذه النتيجة فقد أصدر القانون السابق الإشارة اليه بتعديل البند ٧ من قواعد تطبيق جدول المرتبات بما يكفل عدم الاضرار بأعضاء هيئة التدريس على النحو السابق وقد جاء فى المذكرة الايضاحية لهذا القانون ما يأتى :

« وقد أدى التطبيق العملى لهذه القاعدة (القاعدة التى تضمنتها البند السابع) الى عدم افادة عدد كبير من أعضاء هيئة التدريس من تلك القواعد بسبب تأخير موعد علاواتهم الدورية تأخيرا ترتب عليه حرمانهم من إحدى العلاوات التى كانت مستحقة لهم ولما كان هدف اشعار من تطبيق جدول المرتبات هو افادة أعضاء هيئة التدريس والمعيدين وتحسين مرتباتهم فقد رؤى تعديل البند المشار اليه بما يكفل لأعضاء هيئة التدريس الاحتفاظ بمواعيد علاواتهم الدورية التى حصلوا عليها قبل نفاذ هذا القانون وذلك بالنص على اتخاذ تاريخ حصولهم على هذه العلاوات موعدا لمنحهم علاواتهم الدورية عند اجراء التسلسل وفقا للجدول الملحق بالقانون واتخاذها كذلك موعدا لمنحهم علاواتهم المقبلة » .

وهذا القانون وان كان خاصا بأعضاء هيئة التدريس - والمعيدون ليسوا من بينهم - الا أنه يفصح عن قصد الشارع من تعديل جدول المرتبات الملحق بالقانون بصفة عامة .

(٣٤٤) ١٩٦٠/٤/٢٥

٤٥٩ - المعيدون - تسوية حالتهم وفقا للقانون رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ - دفع راتبهم من ١٥ جنيها الى عشرين جنيها - يكون بعد ستة من تاريخ التعيين اذا لم تكن لهم مدة خدمة سابقة وانقضاء سنتين اذا كانت لهم مدة خدمة سابقة في وظيفة امنية ذات درجة عالية معينة .

ان البند الاول من قواعد تطبيق جدول المرتبات على أعضاء هيئة التدريس والمعيدين الحاليين ، بجامعة الاقليم الجنوبي الملحق بالقانون رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ (١) في شأن تنظيم الجامعات بالجمهورية العربية المتحدة ينص على أن :

« تسوى حالة المعيد على أساس منحه خمسة عشر جنيها شهريا تزداد الى عشرين جنيها بعد سنة من تاريخ تعيينه في وظيفة معيد باحدى الكليات الجامعية ويسلسل مرتبه وفقا للجدول الملحق بهذا القانون . فاذا كان للمعيد خدمة سابقة مدتها سنتان على الاقل في وظيفة فنية من درجة تعادل في بدايتها بداية وظيفة المعيد فتسوى حالته على أساس منحه عشرين جنيها شهريا من تاريخ تعيينه في وظيفة معيد - ويسلسل مرتبه وفقا للجدول الملحق بهذا القانون » .

ويستفاد من هذا النص أن المشرع في سبيل تطبيق جدول المرتبات الملحق بالقانون رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ المشار اليه على أعضاء هيئة التدريس والمعيدين الحاليين بالجامعات بالاقليم الجنوبي - حدد للمعيد راتبا شهريا مقداره خمسة عشر جنيها على أن يرفع الى عشرين جنيها بعد سنة من تاريخ تعيينه ويسلسل مرتبه وفقا للجدول - سالف الذكر فاذا كان للمعيد خدمة سابقة فانه يشترط لمنحه هذا الراتب الاخير شرطان :

الاول - ألا تقل مدة هذه الخدمة عن سنتين .

والثاني - أن تقضى في وظيفة فنية من درجة تعادل في بدايتها بداية وظيفة المعيد .

مما يدل على أن المشرع يستهدف توافر مستوى معين في المعيد لمنحه الراتب المذكور . ويتحقق هذا المستوى بانقضاء سنة منذ تعيين المعيد اذا لم

(١) مبدلة بالقانون ٣٤ لسنة ١٩٦٤ - راجع الفتوى المنشورة في القاعة التالية .

تكن له خدمة سابقة وبانقضاء سنتين اذا كانت له خدمة سابقة في وظيفة فنية ذات درجة مالية معينة - وغنى عن البيان ان بلوغ هذا المستوى وتحقيق هدف الشارع لا يتحقق كلاهما الا بشغل الوظيفة الفنية السابقة شغلا فنيا وتقاضى راتب عنها يعادل اول مربوط وظيفة المعيد ، فلا يغنى في هذا الصدد مدد الخدمة الاعتيادية .

فاذا كانت الطيبة قد شغلت قبل تعيينها معيدة وظيفه طبية امتياز براتب شهري مقداره ١٢ جنيها اعتبارا من ١١ من فبراير سنة ١٩٥٦ حتى ٣٠ من مارس سنة ١٩٥٧ بمستشفى الدمرداش ثم ضمت هذه المدة الى مدة خدمتها واعتبرت في الدرجة السادسة فرضا من ١٧ من يونيه سنة ١٩٥٦ - فعلى مقتضى ما تقدم لا يكون قد شغلت بصفة فعلية خلال هذه الفترة وظيفه فنية تعادل في بدايتها بداية مربوط وظيفة المعيد وهي خمسة عشر جنيها شهريا ومن ثم يتخلف في شأنها شرط قضاء السنتين في وظيفة فنية من درجة تعادل في بدايتها بداية مربوط المعيد بعد خصم هذه الفترة من مدة خدمتها السابقة فلا تستحق راتبا مقداره عشرون جنيها شهريا من تاريخ تعيينها معيدة في ٣٠ من يوليو سنة ١٩٥٨ .

٥٠٠ (١٢ / ١ / ١٩٦٠)

٤٦٠ - جدول المرتبات والمكافآت الملحق بالقانون رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم الجامعات معدلا بالقانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٦٤ - زيادة راتب المعيد من عشرين الى خمسة وعشرين جنيها شهريا بعد سنة - حساب السنة من تاريخ تعيينه أو تكليفه في وظيفة معيد .

جاء في جدول المرتبات والمكافآت الملحق بالقانون رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم الجامعات معدلا بالقانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٦٤ ان راتب المعيد ٢٤٠ - ٦٠٠ جنيها تزداد الى ٢٥ جنيها شهريا بعد سنة واحدة ثم يمنح علاوة دورية مقدارها ٢٤ جنيها سنويا ومقتضى ذلك أن المشرع قد حدد راتب المعيد بعد سنة بخمسة وعشرين جنيها شهريا وتحسب السنة من تاريخ تعيينه أو تكليفه في وظيفة معيد لأن التكليف والتعيين صنوان ولو كان التعيين أو التكليف قد تم قبل العمل بالقانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٦٤ طالما أن السنة قد انقضت في ظل العمل بالقانون الاخير ولا يغير من هذا النظر رفع راتبه بهذا القانون الى عشرين جنيها اعتبارا من أول يوليو سنة ١٩٦٤ .

وعلى ذلك فإن السيد / المكلف بشغل وظيفة معيد - يزداد راتبه الى ٣٠٠ جنيها سنويا بعد مضي سنة من تاريخ القرار بتكليفه في وظيفة معيد أو من التاريخ المعين في هذا القرار لتنفاذه .

٣٣١ (١٨ / ٣ / ١٩٦٧)

٤٦١ - تحديد ميعاد استحقاق للعلاوة الدورية بالنسبة للمعيدين في الجامعات المكلفين طبقاً للقانون رقم ١٣٨ لسنة ١٩٦٣ - الممول عليه في تحديد ميعاد استحقاقهم للعلاوة الدورية هو تلاميذ صدور قرار وزير للتعليم العالي بتكليفهم .

بعد أن صدر القانون رقم ١٣٨ لسنة ١٩٦٣ بتكليف خريجي الجامعات والكليات والمعاهد العاليه التابعة لوزارة التعليم العالي شغل وظائف المعيين صدرت عدة قرارات وزارية بتكليف خريجي جامعة عين شمس المعمل في وظائف معيين بها ، ولقد درجت الجامعة على اعتبار تاريخ اقياسم بالعمل للمكلف هو الممول عليه في تحديد مواعيد علاواتهم الدورية وليس تاريخ صدور القرار الوزاري بالتكليف مما كان موضع نظم المعيين الذين طلبوا اعتبار صدور القرار الوزاري بالتكليف هو من تاريخ استحقاقهم للعلاوات الدورية في مواعيدها المنصوص عليها في جدول المرتبات والمكافآت الملحق بالقانون رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم الجامعات في الجمهورية العربية المتحدة .

وحيث ان المادة ٩٢ من القانون رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم الجامعات في الجمهورية العربية المتحدة تنص على أنه « يجوز أن يعين في الكليات معيدون يقومون بالدراسات والبحوث العلمية وبما يعهد به اليهم القسم المختص من التمرينات والدروس العملية وسواها من الاعمال تحت اشراف أعضاء هيئة التدريس وبالاعمال الاخرى التي يكلفهم بها المعيد » .

وتنص المادة ٩٥ من هذا القانون على أن « مرتبات مدير الجامعة ووكيلها وأعضاء هيئة التدريس والمعيدين وقواعد تطبيقها على الحاليين منهم ومكافآت الاساتذة غير المتفرغين مبينة بالجدول المرافق لهذا القانون » .

وبين من الجدول المشار اليه أن مرتب المعيد ١٨٠ جنيها سنويا تزداد الى ٢٤٠ جنيها بعد سنة ثم يمنح علاوة دورية مقدارها ٣٠ جنيها كل سنتين الى أن يصل المرتب الى ٤٢٠ جنيها سنويا ومن يحصل على درجة الدكتوراه أو ما يعادلها يمنح مرتبا مقداره ٣٦٠ جنيها ثم يمنح علاوة دورية مقدارها ٣٦ جنيها كل سنتين الى أن يصل المرتب الى ٤٨٠ جنيها سنويا .

وقد عدل هذا الجدول بالقانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٦٤ فأصبح راتب المعيد من ٢٤٠ جنيها الى ٦٠٠ جنيها تزداد الى ٢٥٠ جنيها شهريا بعد سنة واحدة ثم يمنح علاوة دورية مقدارها ٢٤ جنيها سنويا .

ومن حيث ان المادة الثانية من القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٦٧ بتعديل مواعيد استحقاق العلاوات الدورية تنص على أنه « استثناء من أحكام جميع النظم والكادرات الخاصة بمنح للعاملين المدنيين والعسكريين العاملين بتلك النظم والكادرات أول علاوة دورية تستحق بعد الالتحاق بالخدمة أو بعد

المحصل على أبة ترقية وذلك بعد انقضاء سنة من التاريخ الذى كان محددًا لاستحقاقها طبقًا لأحكام تلك النظم والكادرات » .

وحيث أن المادة الاولى من القانون رقم ١٣٨ لسنة ١٩٦٣ بتكليف خريجي الجامعات والمعاهد العالية التابعة لوزارة التربية والتعليم العالى شغل وظائف المعيدين تنص على أنه « يجوز لوزير التعليم العالى تكليف خريجي الجامعات شغل وظائف معيدين بها لمدة سنتين قابله للتجديد بناء على اقتراح مديري الجامعات بعد موافقة عمداء الكليات المختصة » كما يجوز لوزير التعليم العالى تكليف خريجي الكليات والمعاهد العالية شغل وظائف معيدين بها مدة سنتين قابله للتجديد بناء على اقتراح وكيل الوزارة » .

وتنص المادة الثالثة من هذا القانون على أنه « يحظر على المعيدين الانمناع عن تأدية أعمال وظائفهم ما لم تنته خدمتهم بأحد الأسباب المنصوص عليها فى المادة ١٠٧ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ وذلك فيما عدا الاستقالة سواء كانت صريحة أو ضمنية فانها تعتبر كأن لم تكن » .

ولقد أوردت المذكرة الايضاحية للقانون رقم ١٣٨ لسنة ١٩٦٣ المشار اليه حكمة اصداره اذ جاء فيها « اتجهت الجامعات هذا العام بكافة قواها للعمل على الاسهام بتصويب افر فى تدبير الفنيين والخبراء فتقرر زيادة اعداد الطلاب المقبولين فى الكليات العملية بها بنسبة ٥٠٪ فى المتوسط » . والعبء فى ابدروس العملية والتمارين يقع على عاتق المعيدين فى الكليات الجامعية والمعاهد العليا وقد لوحظ فى الآونة الاخيرة أن الجامعات تجد صعوبة كبيرة فى الحصول على حاجتها من الذين تتوفر لهم شروط التعيين ويوجد كثير من الوظائف الحالية من سنوات خصوصاً فى كليات الهندسة والحقوق والتجارة مما يؤثر فى مستوى الدراسة بل انه ينزل بمستوى هيئة التدريس ذاتها لان معيد اليوم هو مدرّس الغد ولذلك فإن الامر يقتضى معالجة هذا الوضع بتحويل الجامعات والمعاهد العالية سلطة الاحتفاظ بأوائل خريجها لشغل وظائف المعيدين عن طريق التكليف ثم تستوفى الوزارات والهيئات حاجتها بعد ذلك حتى يتسنى للجامعات الاستمرار فى القيام برسالتها فى هذ البلاد بالخبراء والفنيين » .

وحيث أنه يبين مما تقدم أن من يكلف من خريجي الجامعات بشغل وظيفة معيد انما يشغل وظيفة معينة لها وضع مالى معين فى جدول المرتبات الملحق بقانون الجامعات شأنه فى ذلك تماماً شأن من يعين فى هذه الوظيفة ولا فارق بينهما الا فى أن المعيد المكلف انما يشغل هذه الوظيفة جبراً عنه ولا يمكنه التخلي عنها على خلاف الوضع بالنسبة لمن يصدر قرار بتعيينه فيها فان هذا القرار لا يصدر الا بناء على طلبه .

ولما كان المعيد المعين يستحق علاوته بعد انقضاء الفترة الزمنية المحددة لذلك من تاريخ تعيينه فكذلك الشأن بالنسبة للمكلف فانه يستحق علاوته

بعد انقضاء الفترة الزمنية المحددة قانوناً من تاريخ تكليفه ما لم يكن قرار التكليف قد تضمن نصاً بنفاذه من تاريخ معين أو من تاريخ استلام العمل .

ولاحظة فيما يقال من أن قرار التكليف قد يترأخى تنفيذه مدة طويلة فلا يجوز أن يتساوى من نفذ قرار التكليف فور صدوره ومن لم ينفذه بهذا القول مردود بأن مدة التكليف وتجديدها لا تبدأ إلا من تاريخ استلام العمل، أما افتتاح الرابطة الوظيفية بين المعيد المكلف والجامعة ، فإنه يكون من تاريخ صدور قرار التكليف وبه يتحدد وضمه الوظيفي وتبدأ منه ميعاد علاوته .

ومن حيث أنه نتيجة لما تقدم فإنه إذا استحق المعيد المكلف فروقاً مالية بسبب تعديل ميعاد علاوته فإنه يستحق صرفها ما لم تكن هذه الفروق قد سقطت بالتقادم الخمسى .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن المعول عليه فى تحديد ميعاد استحقاق العلاوة الدورية بالنسبة للمعدين فى الجامعات المكلفين طبقاً للقانون رقم ١٣٨ لسنة ١٩٦٣ هو تاريخ صدور قرار وزير التعليم العالى بتكليفهم ما لم ينص القرار الصادر بالتكليف على نفاذه من تاريخ معين أو من تاريخ استلام العمل شأنهم فى ذلك شأن من يصدر القرار بتعيينهم فى هذه الوظائف .

٨١١ (١٦ / ٩ / ١٩٦٨)

٤٦٢ - مواعيد العلاوات المؤدية التى تستحق للمعيد بعد حصوله على درجة الدكتوراه - اعتبار حصوله على درجة الدكتوراه بدء مرحلة جديدة ليمتد راتباً قدره ٣٦٠ جنيهاً ويعتبر تاريخ منح هذا الراتب أساساً لموعد العلاوات المقبلة .

ان الأصل ان المعيد يعين ابتداء بمرتبة ١٨٠ جنيهاً سنوياً تزداد الى ٢٤٠ جنيهاً بعد سنتين طبقاً لما ورد بجدول المرتبات الملحق بالقانون رقم ٥٠٨ لسنة ١٩٥٤ ثم يمنح بعد ذلك علاوة دورية مقدارها ثلاثون جنيهاً كل سنتين الى أن يصل الى ٤٢٠ جنيهاً سنوياً سواء حصل المعيد على درجة الدكتوراه أم لم يحصل عليها ثم استحدثت المشرع بالقانون رقم ٢٤٥ لسنة ١٩٥٦ ورقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ قاعدة جديدة بالنسبة لمن يحصل من المعدين على درجة الدكتوراه من مقتضاها أن يمنح المعيد فى هذه الحالة راتباً قدره ٣٦٠ جنيهاً سنوياً ثم يمنح بعد ذلك علاوة دورية مقدارها ٣٦٠ جنيهاً كل سنتين الى أن يصل المرتب الى ٤٨٠ جنيهاً ، وأوضح من سبائك النصوص سألقة الذكر أن منح المعيد الذى يحصل على درجة الدكتوراه راتباً قدره ٣٦٠ جنيهاً سنوياً لا يعتبر ترقية الى درجة مالية أعلى مما لا يغير من موعد العلاوة الاعتيادية اذ لازال المعيد فى حدود الربط المقرر له فى الجدول الملحق بالقانون رقم ٣٤٥ لسنة ١٩٥٦ ولم يتضمن الجدول المذكور درجات مالية على النحو

الوارد بالاجلداول المرافق لقانون موظفي الدولة كما لا يعتبر علاوة من نوع العلاوات التي تمنح لمن يحصل على بعض دبلومات الدراسات العالية أو معهد الضرائب وإنما يعتبر حصول المعيد على درجة الدكتوراه بدء مرحلة جديدة في حياته الوظيفية فيمنح راتباً قدره ٣٦٠ جنيها سنوياً ويعتبر تاريخ منح هذا الراتب أساساً لموعده علاوته المقبلة فيمنح من هذا التاريخ علاوة قدرها ٣٦ جنيها كل سنتين إلى أن يصل مرتبه إلى ٤٨٠ جنيها .

٥٠٣ ع ١٩٦٣/٤/٢٥

(تعليق)

يلاحظ أن القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٦٤ غير هذه الاوضاع ولم يفرق بين راتب المعيد قبل الحصول على الدكتوراه وبعده فقد جعل ربط المعيد بـ ٢٤٠ ج إلى ٦٠٠ ج سنوياً تزداد بعد سنة إلى ٣٠٠ ج بعلاوة دورية ٢٤ ج سنوياً مع منحه علاوة ٣٦ ج عند الحصول على درجة الماجستير وعلاوة ٧٢ ج عند حصوله على درجة الدكتوراه دون أن يؤثر ذلك على مواعيد منح العلاوة الدورية السنوية . هذا وقد قضت المحكمة الإدارية العليا في الطعن رقم ٢١٩٨ لسنة ٦ ق بجلسته ١٩٦١/٤/٨ بتأييد المبدأ الوارد في هذه الفتوى (كتابنا المحكمة الإدارية العليا ق ٧٧٨ ص ٨٣٢) .

٤٧٣ - أعضاء هيئة التدريس - تحديد مواعيد العلاوات الدورية المستحقة لهم - تسويتها وفقاً لأحكام القانون رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ - الفقرة البند ٧ من قواعد تطبيق جدول المرتبات قبل تعديله بالقانون رقم ٢٨٧ لسنة ١٩٥٩ بين حالتين : حالة العضو الذي استفاد من التسلسل الفرعي طبقاً للجدول بما يساوي علاوة أو أكثر وحالة العضو الذي استفاد من هذا التسلسل بما يساوي أقل من علاوة - وذلك هذه الفقرة بعد تعديل البند ٧ من قواعد تطبيق جدول المرتبات سالف الذكر - علم الضعن هذا البند فجائزة منح العضو العلاوات الدورية عن المدة السابقة على تاريخ نفاذ القانون بالثلاث الواردة بالجدول الملحق به .

يبين من استقراء جدول المرتبات والمكافآت الملحق بالقانون رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم الجامعات وقواعد تطبيق جدول المرتبات المشار اليه على أعضاء هيئة التدريس أن المشرع في مجال تحديد كيفية تطبيق الجدول المذكور على الاساتذة من أعضاء هيئة التدريس قد نص على تسوية حالة الاستاذ بمنحه مرتباً شهرياً قدره ثمانون جنيهاً - من تاريخ تعيينه في وظيفة استاذ ، وذلك اذا كان في هذا التاريخ قد أمضى مددا معينة من تاريخ حصوله على درجته الجامعية الاولى ثم من تاريخ شغله لوظيفة استاذ مساعد ، وتخفض هذه المدد سنة واحدة بالنسبة لأعضاء هيئة التدريس بجامعة امسيوط .

أما في مجال تحديد مواعيد العلاوات الدورية التي يمنحها عضو هيئة

التدريس طبقا للتسلسل - اذا ما طبق في شأنه - وتحديد تلك المواعيد بالنسبة للعلاوات المقبلة فقد كان البند ٧ من قواعد تطبيق جدول المرتبات - قبل تعديله بالقانون رقم ٢٨٧ لسنة ١٩٥٩ - يفرق بين حالتين :

أولا - حالة العضو الذي استفاد من التسلسل الفرضي طبقا للجدول بما يساوي علاوة أو أكثر أي من أجرى التسلسل في حقه فترتب عليه ان يحصل على مرتب في تاريخ نفاذ القانون أزيد من مرتبه الفعلي الذي كان يتقاضاه في هذا التاريخ بمقدار ثمانية جنيهات أو أكثر وذلك بالنسبة للاستاذ فان علاواته الدورية المقبلة تمنح على أساس ميعاد آخر علاوة دورية منحها طبقا للتسلسل الفرضي وذلك بخفض النظر عن مواعيد علاواته الدورية التي كان يمنح فيها هذه العلاوات فعلا قبل تطبيق التسلسل في حقه .

ثانيا - حالة العضو الذي استفاد من التسلسل الفرضي طبقا للجدول بما يساوي أقل من علاوة ، فقد كان البند ٧ ينص على أن يحتفظ بمواعيد علاواته بمعنى أن يتخذ تاريخ آخر علاوة منحها العضو فعلا أساسا لمواعيد علاواته المقبلة .

وقد زالت هذه التفرقة بعد تعديل البند ٧ بالقانون رقم ٢٨٧ لسنة ١٩٥٩ فأصبح عضو هيئة التدريس يحتفظ بمواعيد علاواته الدورية التي منحها فعلا قبل العمل بالقانون ، وذلك سواء بالنسبة لعلاواته التي يمنحها عند اجراء التسلسل في حقه أو بالنسبة لتحديد مواعيد علاواته المقبلة وأيا كان مقدار افادته من هذا التسلسل ، أي سواء كانت هذه الإفادة بمقدار علاوة أو أقل أو أكثر من ذلك ، ومن ثم فإن تعديل هذا البند لم يتضمن إجازة منح أعضاء هيئة التدريس - ومن بينهم الاساتذة - علاواتهم الدورية عن المدة السابقة على تاريخ نفاذ القانون بالفئات الواردة بالجدول الملحق به وهي ثمانية جنيهات كل سنتين ، ذلك أن هذا المنح مشروط بتسوية حالته وتسلسلها طبقا لذلك الجدول والقواعد الملحقه به ، وهو ما يتعين معه تحديد مناهج اجراء هذه التسوية وما اذا كانت تجري في جميع الحالات وبقوة القانون أيا كانت نتيجتها ، أي سواء كان العضو يستفيد منها أو لا يستفيد ، أم إن اجراءها مشروط بأن يفاد العضو من تسلسل مرتبه الفرضي طبقا لها بحيث يكون المرتب الفرضي الذي يصل اليه بمقتضى هذا التسلسل في تاريخ نفاذ القانون أزيد من مرتبه الذي كان يتقاضاه فعلا في هذا التاريخ .

وانه ولئن كانت المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ قد جاءت خلوا من أية إشارة تحدد مناهج تطبيق التسلسل الفرضي الذي تضمنته القواعد الملحقه بجدول المرتبات الملحق بالقانون ، الا أن المشرع بمناسبة تعديل البند ٧ من هذه القواعد قد ضمن المذكرة الإيضاحية للتعديل بيانا للفرض الذي من أجله اجري التعديل والذي يحدد في حقيقة الامر مناهج تطبيق التسوية الفرضية طبقا لتلك القواعد اذ جاء في هذه المذكرة أن « هدفنا

الشمارع من تطبيق جدول المرتبات هو افادة هيئة التدريس والمعيدين وتحسين مرتباتهم ، الامر الذى يقطع بأن مناط تطبيق تلك القواعد واجراء التسلسل الفرضى لعضو هيئة التدريس هو أن يستفيد منه ، ومن ثم فاذا كان سيمرتب على هذا التسلسل أن يكون المرتب الذى يصل اليه العضو طبقاً لهذا التسلسل أقل من مرتبه الذى كان يتقاضاه فعلا فى تاريخ نفاذ القانون فانه يحتفظ بهذا المرتب دون اجراء التسلسل فى حقه ، ومن ثم فانه لا يجوز منحه العلالات الدورية عن المدة السابقة على نفاذ القانون بالفتات الجديدة طبقاً لذلك التسلسل ، مادام أنه سوف لا يطبق فى شأنه وانما يظل محتفظاً بحالته الفعلية وعلالاته فيها بفتاتها السابقة طبقاً للقواعد التى كان معمولاً بها قبل صدور القانون رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ .

ولا يجوز الاستناد الى نص البند ٧ السالف الاشارة اليه بعد تعديله بالقانون رقم ٢٨٧ لسنة ١٩٥٩ للقول بأن عضو هيئة التدريس وان لم يستفد من التسلسل الا أنه يمتنع علالاته السابقة على تاريخ نفاذ القانون بالفتات الجديدة المنصوص عليها فيه ، ذلك أنه فضلا عن أن النص سواء قبل تعديله أو بعد هذا التعديل انما يقتصر حكمه على من افاد من التسلسل سواء بمقدار علالة أو أقل أو أكثر من ذلك وهو ما يفترض ابتداء اجراء ذلك التسلسل فى حقه فان التعديل الذى ادخله المشرع على ذلك انما انصب على تحديد مواعيد العلالات الدورية بالنسبة لمن افاد من التسلسل وذلك دون أن يورد أى حكم خاص بمن لم يفد من هذا التسلسل ومن باب أولى بمن يضار منه تاركا حكم هذا الفريق لما أورده من قاعدة عامة فى شأن تحديد مناط تطبيق هذا التسلسل ، وهو وجوب افادة عضو هيئة التدريس من تطبيقه فى شأنه ، أما من لم يفد من اعادة تسوية حالته وتسلسلها طبقاً للقواعد الملحقه بالقانون فلا تتغير حالته السابقة وانما يظل محتفظاً بمرتبه الفعلى الذى يتقاضاه فى تاريخ نفاذ القانون وهو ما يقتضى أن تظل علالاته الدورية بفتاتها السابقة دون تعديل هذه الفتات طبقاً للتسلسل الفرضى المذكور مادام أنه سوف لا يطبق فى شأنه .

ولا ينال من هذا الرأى ما ذهبت اليه الجامعة من أن تسوية حالة السيد الدكتور المذكور بمنحه أول مربوط وظيفه أستاذ تتضمن اهدارا مؤكدا لحقوقه المكتسبة ذلك أن منح الاستاذ أول مربوط الدرجة فى التسوية الفرضية التى تجرى له طبقاً للبند ٤ من قواعد تطبيق جدول المرتبات على اعضاء هيئة التدريس والمعيين الموجودين فى الخدمة وقت نفاذ قانون الجامعات ما هو الا نزول على حكم هذا البند الذى ينص على أن « تسوى حالة الاستاذ بمنحه مرتبا شهريا قدره ثمانون جنيه (وهو اول مربوط) » ، وهذا فضلا عن أن اجراء هذه التسوية فى شأن الاستاذ مناطها أن يكون المرتب الذى يصل اليه طبقاً لها فى تاريخ نفاذ القانون ازيد من مرتبه الفعلى الذى

كان يتقاضاه فعلا في هذا التاريخ ومن ثم فاذا ما طبقت التسوية في شأنه فان ذلك يتضمن بحكم اللزوم كونها اصلح له من الناحية المالية من حالته الفعلية بما فيها علاواته التي منحها فعلا .

ولا يجوز الاحتجاج بما تذهب اليه الجامعة من ان هذا الرأي يتضمن مخالفة لاحكام المادة ٣٧ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة التي تنص على ان « كل ترقية تعطى الحق في علاوة من علاوات الدرجة المرقى اليها الموظف او بدايتها او مربوطها الثابت ايها اكبر ٠٠٠ » ، لا يجوز الاحتجاج بذلك اذ انه يتبين من البند ٤ من قواعد تطبيق جدول المرتبات السالف ذكره ان مناط تطبيق تلك القواعد هو افادة عضو هيئة التدريس من التسلسل الفرضي لحالته بالمقارنة الى حالته الفعلية ومرتبته الفعلي الذي كان يتقاضاه في تاريخ نفاذ القانون ، ومن ثم فاما ان يظل بحالته الفعلية بما تضمنتها من علاوة الترقية وعلاوات دورية اذا ما اسفرت المقارنة عن ان هذه الحالة افضل مما يصل اليها بالتسلسل الفرضي ، ولما ان يجري في حقه هذا التسلسل طبقا لما تضمنه البند ٤ من احكام ومن بينها بدء التسلسل بمنحه بداية المربوط وهي ثمانون جنيها شهريا ، وذلك اذا كان المرتب الذي يصل اليه في تاريخ نفاذ القانون طبقا لهذا التسلسل ازيد من مرتبه الفعلي الذي كان يتقاضاه في ذلك التاريخ الامر الذي يبين منه انه لا يجوز عند اجراء التسلسل في حق عضو هيئة التدريس اذا ما كان افضل له تجزئة احكامه بان تبدا تسوية حالته على اساس اول مرتب فعلي تقاضاه في درجته ، ثم تسلسل الحالة بعد ذلك بمنحه العلاوات الفرضية بقفاتها الجديدة بل يجب ان يبدأ التسلسل بمنح العضو اول المربوط ثم العلاوات الفرضية بقفاتها الجديدة ثم مقارنة ما تسفر عنه التسوية بالمرتب الفعلي ويطبق في شأن العضو ما يكون اصلح له منها وذلك بحسب ان التسوية لا تطبق الا اذا كان العضو يستفيد منها والا فيحتفظ بحالته الفعلية .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى تأييد فتوى اللجنة الاولى للمقسم الاستشاري للفتوى والتشريع الصادرة بجلستها المنعقدة في ٥ من مارس سنة ١٩٦٣ ، التي انتهت الى اعتبار التسوية التي اجرتها جامعة اسبوط لحالة السيد الدكتور / ٠٠٠٠٠ مخالفة لاحكام القانون رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم الجامعات وتحصيل الفروق التي صرفت اليه بدون وجه حق ، بين مرتبه الفعلي ومقداره ٩٢ جنيها والمرتب طبقا للتسوية المخالفة ومقداره ٩٤ جنيها .

(١٢٢٢ / ١٢ / ١٥) ١٩٦٣

٤٦٤ - القانون رقم ٢٨٧ لسنة ١٩٥٩ بتعديل القانون رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم الجامعات - تعديله البند ٧ من قواعد تطبيق جدول المرتبات على أعضاء هيئة م ٥٠ فتاوى

التدريس والمعيدين - احتفاظ هذا البند بعد تعديله بهواعيد العلاوات الدورية المقررة لاعفسيا، هيئة التدريس قبل العمل بالقانون رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ - بقاء تلك الواعيد ثالثة واتخاذها اساسا لتسلسل سواء عدل تاريخ بنائية الربط او لم يعدل - عدم جواز الاعتداد بعلاوة الترقية في حساب سنة المستين الا بالنسبة للاسئلة ذوى الربوط الثابت الذين كانوا لا يحصلون على علاوات دورية -

ان المادة الخامسة من القانون رقم ٢٨٧ لسنة ١٩٥٩ بتعديل بعض احكام القانون رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ فى شأن تنظيم الجامعات قضت بأن يعدل البند ٧ من قواعد تطبيق جدول المرتبات على اعضاء هيئة التدريس والمعيدين الحاليين بالجامعات الملحق بالقانون رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ المشار اليه على الوجه الآتى :

« يتخذ تاريخ استحقاق العلاوات الدورية التى حصل عليها عضومهيئة التدريس قبل العمل بهذا القانون موعدا لمنحه علاواته الدورية عند اجراء التسلسل وفقا للجدول الملحق بهذا القانون وكذلك موعدا لمنحه علاواته المقبلة » .

وقضت المادة السادسة من ذات القانون بأن يعمل باحكام هذه المادة اعتبارا من تاريخ العمل بالقانون رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ أى اعتبارا من ١٩٥٨/١٠/٢١ تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية .

كما تنص الفقرة (هـ) من المادة الاولى من القانون رقم ٧٠١ لسنة ١٩٥٤ بقواعد تطبيق القانون رقم ٥٠٨ لسنة ١٩٥٤ على اعضاء هيئة التدريس والمعيدين بالجامعات المصرية على أن :

« اعضاء هيئة التدريس الذين مضى عليهم اكثر من سنتين من تاريخ آخر علاوة (دورية أو ترقية) منحوها حتى تاريخ العمل بالقانون رقم ٥٠٨ لسنة ١٩٥٤ يمنحون علاوة اعتبارا من ١٩٥٤/٩/٢٧ ، ويتخذ هذا التاريخ اساسا لعلاواتهم المقبلة أما الاعضاء الذين لم يكملوا السنتين فيمنحون تلك العلاوة من التاريخ الذى يكملون فيه هذه المدة ويتخذ هذا التاريخ اساسا لعلاواتهم القادمة » .

ومن حيث أن قواعد جدول المرتبات فى ظل احكام القانون رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ بعد تعديل البند (٧) بالقانون رقم ٢٨٧ لسنة ١٩٥٩ تقضى بأن تسوى حالات اعضاء هيئة التدريس من الاساتذة والاساتذة المساعدين طبقا لما يأتى :

١ - تسوى حالة الاساتذ المساعد بمنحه مرتبا قدره خمسة وستون جنيتها من تاريخ تعيينه فى وظيفة استاذ مساعد بشرط ان يكون قد مضى عليه فى هذا التاريخ احدى عشرة سنة على الاقل من تاريخ حصوله على درجة

بكالوريوس أو ليسانس أو ما يعادلها وإن يكون قد شغل وظيفة مدرس مدة خمس سنوات على الأقل في إحدى الكليات الجامعية أو في معهد على من طبقها ومن لم يكن مستوفيا هذين الشرطين عند تعيينه في وظيفة أستاذ مساعد يمنح المرتب المذكور من تاريخ استيفائهما ويسلسل المرتب حسب الجدول الملحق بهذا القانون .

٢ - تسوى حالة الأستاذ بمنحه مرتبا شهريا قدره ثمانون جنيها من تاريخ تعيينه في وظيفة أستاذ بشرط أن يكون قد مضى عليه في هذا التاريخ ست عشرة سنة من تاريخ حصوله على درجة بكالوريوس أو ليسانس أو ما يعادلها وأن يكون قد شغل وظيفة أستاذ مساعد مدة خمس سنوات على الأقل في إحدى الكليات الجامعية أو في معهد على من طبقها ومن لم يكن مستوفيا هذين الشرطين عند تعيينه في وظيفة أستاذ يمنح هذا المرتب من تاريخ استيفائهما ويسلسل المرتب حسب الجدول الملحق بهذا القانون - على أن يتخذ تاريخ استحقاق العلاوات الدورية التي حصل عليها عضو هيئة التدريس قبل العمل بهذا القانون موعدا لمنحه علاواته المقبلة - وقد نصت المذكرة الايضاحية الخاصة بتعديل البند ٧ المشار اليه على ما يلي :

« ولما كان هدف المشرع من تطبيق جدول المرتبات هو افادة اعضاء هيئة التدريس والمعيدين وتحسين مرتباتهم فقد رأى تعديل البندين المشار اليهما بما يكفل لهم الاحتفاظ بمواعيد علاواتهم الدورية التي حصلوا عليها قبل نفاذ هذا القانون وذلك بالنص على اتخاذ تاريخ حصولهم على هذه العلاوات موعدا لمنحهم علاواتهم الدورية عند اجراء التسلسل وفقا للجدول الملحق بالقانون واتخاذها كذلك موعدا لمنحهم علاواتهم المقبلة » .

ومن مقتضى أعمال الاحكام الواردة في النصوص السابقة يتبين ان المشرع قد فصل بين امرين جوهريين (الاول) - يتعلق بتحديد مرتب درجة عضو هيئة التدريس في وظائف معيد فمدرس فاستاذ مساعد فاستاذ وهذه تخضع اساسا للشروط الواردة في الفقرات ١ و ٢ و ٣ و ٤ و ٥ و ٦ من قواعد تطبيق جدول المرتبات الملحق بالقانون رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ بمعنى انه لا يحصل على بداية الربط في تلك الوظائف الا من استوفى الشروط المقررة في القانون رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ و (الثاني) يتعلق بالعلاوات فان المشرع أراد كما اوضحت المذكرة الايضاحية أن يفصل بين تاريخ استحقاق بداية الربط على النحو السابق وبين تاريخ علاوة فجاء تعديل الفقرة ٧ المشار اليها قاطعا بأنه لا أساس بتواريخ العلاوات المقررة لاعضاء هيئة التدريس قبل العمل بالقانون رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ بل تبقى تلك المواعيد ثابتة وتتخذ أساسا للتسلسل سواء عدل تاريخ بداية الربط بالنسبة الى وظائف اعضاء هيئة التدريس أو لم يعدل ، وعلى هذا الأساس يرجع الى تواريخ العلاوات التي كانت نافذة قبل العمل بالقانون رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ ، وتمثل هذه النصوص في القانون رقم ٧٠١ لسنة ١٩٥٤ بقواعد تطبيق القانون رقم ٥٠٨

لسنة ١٩٥٤ الذي ألغيت المادة الأولى منه ولم يبق منها إلا نص الفقرة (هـ) والتي سبق بيانها - ويستفاد منها أنها قسمت أعضاء هيئة التدريس إلى قسمين :

القسم الأول : أعضاء هيئة التدريس الذين مضى عليهم أكثر من سنتين من تاريخ آخر علاوة (دورية أو ترقية) قبل تاريخ العمل بالقانون رقم ٥٠٨ لسنة ١٩٥٤ ولم يستفيدوا من التسلسل في الماهية - وهؤلاء ينحون علاوة واحدة اعتباراً من ١٩٥٤/٩/٢٧ - ويتخذ هذا التاريخ أساساً لعلاواتهم المقبلة أي أن تاريخ علاواتهم في ظل القانون الحالي هو ١٩٥٤/٩/٢٧ مهما كان أثر تطبيق الأحكام المتعلقة ببداية الربط في وظائف أعضاء هيئة التدريس طبقاً للقانون رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ .

القسم الثاني : أعضاء هيئة التدريس الذين لا ينطبق عليهم حكم الفقرة السابقة بمعنى أنهم لم يكملوا السنتين المشار إليهما في الفقرة الأولى وهؤلاء أوجب المشرع منحهم علاوة عقب اتمامهم السنتين من تاريخ آخر علاوة دورية أو ترقية قبل العمل بالقانون رقم ٥٠٨ لسنة ١٩٥٤ على أن يظل هذا التاريخ موعداً ثابتاً لعلاواتهم المستقبلية .

هذا وإن اللبس الوحيد الذي ثار بخصوص هذه النقطة هو أن مدة السنتين المذكورة في الفقرة (هـ) تحسب من تاريخ آخر علاوة دورية أو ترقية وأن النص على إطلاقه قد يفسر تفسيراً حرفياً بأن مدة السنتين تحسب من اقرب التاريخين : تاريخ الحصول على علاوة الترقية أو العلاوة الدورية ، وهذا المعنى خاطئ من أساسه وهو الذي أثار اللبس الذي مرده أن الشارح أشار إلى علاوة سواء أكانت علاوة دورية أو علاوة ترقية في حين أن المسلم به أنه لا أثر على الإطلاق لتاريخ الترقية على ميعاد العلاوة الدورية أما الربط بين العلاوة الدورية وعلاوة الترقية فحكمته أن فئات وظوائف الاساتذة وهي أستاذ برابط. ثابت قدره ١٣٠٠ جنيه وأستاذ أول فئة (أ) برابط. ثابت قدره ١٥٠٠ جنيه فمثل هؤلاء لا تنطبق عليهم فكرة العلاوات الدورية فكان لا بد من أن يحدد المشرع ميعاداً تبدأ منه مدة السنتين بعد أن أجمع فئات درجة الاساتذة. ودخلت في وظيفة واحدة وأصبح ينطبق على شاغليها فكرة العلاوة الدورية التي تطبق على سائر فئات أعضاء هيئة التدريس .

وفي ضوء ما تقدم يبين أن مدة السنتين المشار إليهما في الفقرة (هـ) من المادة الأولى من القانون رقم ٧٠١ لسنة ١٩٥٤ إنما تحسب من تاريخ آخر علاوة دورية حصل عليها عضو هيئة التدريس قبل العمل بالقانون رقم ٥٠٨ لسنة ١٩٥٤ على أن يقصر حساب هذه المدة من تاريخ آخر علاوة ترقية على الاساتذة ذوي المربوط الثابت. الذين كانوا لا يحصلون على علاوات دورية .

ولهذا انتهى رأي الجمعية العمومية إلى أن مدة السنتين المشار إليها في الفقرة (هـ) من المادة الأولى من القانون رقم ٧٠١ لسنة ١٩٥٤ - إنما تحسب

من تاريخ آخر علاوة دورية حصل عليها عضو هيئة التدريس قبل العمل بالقانون رقم ٥٠٨ لسنة ١٩٥٤ على أن يقصر حساب هذه المدة من تاريخ آخر علاوة ترقية على الاساتذة ذوى المربوط الثابت الذى كانوا لا يحصلون على علاوات دورية .

(١١٨٠) ١٦٦٤/١٠/٢٨

٤٦٥ - القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٦٤ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٨٤ لسنة ١٩٨٥ - استتعلق الملاوة الدورية لأعضاء هيئة التدريس وللمعدين بالجامعات طبقا له - يكون بعد سنة من تاريخ التعيين أو منح العلاوة الدورية للسابقة دون التقييد بأول مايو - لا تسرى فى شأنهم أحكام التفسير التشريعى رقم ٢ لسنة ١٩٦٥ فيها قضى به من استتعلق العلاوة الدورية فى أول مايو سنة ١٩٦٥ بالنسبة الى من منحوا العلاوة الدورية السابقة فى أول مايو سنة ١٩٦٣ .

ان العلاوة الاعتيادية تستحق بعد مضى سنة من تاريخ التعيين أو منح العلاوة الاعتيادية السابقة طبقا للقانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٦٤ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ فى شأن تنظيم الجامعات فى الجمهورية العربية المتحدة وعلى ذلك فان العلاوة الدورية الاولى فى ظل العمل بالقانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٦٤ تمنح فى أول يوليو سنة ١٩٦٤ لكل من مضت عليه فى هذا التاريخ أكثر من سنة من تاريخ تعيينه أو منحه علاوة الاعتيادية السابقة طالما أن المعدين وأعضاء هيئة التدريس لا يتقيدون فى ميعاد منح علاواتهم الدورية بمراجعة أول مايو ولا تسرى عليهم أحكام التفسير التشريعى رقم ٢ لسنة ١٩٦٥ الذى يقضى بأن العاملين الذين حصلوا على علاواتهم الدورية فى أول مايو سنة ١٩٦٣ يستحقون علاواتهم الدورية وفقا لحكم المادة ٣٥ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ فى أول مايو سنة ١٩٦٥ باعتباره أول ميعاد لاستحقاق العلاوات يأتى فى ظل سريان قانون العاملين الجديد لأن هذا التفسير مقصور على العاملين الخاضعين لأحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ ممن يتقيدون فى ميعاد منح علاواتهم الدورية بمراجعة أول مايو .

(٣٢٨) ١٦٦٧/٣/١٨

٤٦٦ - اعانة غلاء العيشة والاعانة الاجتماعية - الفأؤها وضعوها الى الرتب لاعتبارها من أول يوليو سنة ١٩٦٤ - بالتطبيق للمادة ٩٤ من قانون نظام العاملين التقنيين بالدولة - ضم

اعانة غلاء المعيشة الى رواتب المعيدین واعضاء هيئة التدريس بالجامعات اعتباراً من اول يوليو سنة ١٩٦٥ بناء على التفسير التشريعي رقم ٢ لسنة ١٩٦٥ (١) .

انه ولئن كانت الفقرة الاولى من المادة ٩٤ من قانون نظام العاملين المدنيين الصادر به القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ تقضى بأن يستمر العاملون فى تقاضى مرتباتهم الحالية بما فيها اعانة غلاء المعيشة والاعانة الاجتماعية وتضاف الى مرتباتهم الاصلية اعتباراً من اول يوليو سنة ١٩٦٤ وتلغى من هذا التاريخ جميع القواعد والقرارات المتعلقة بها بالنسبة للخاضعين لاحكام هذا القانون وقد استثنى من الخضوع لاحكامه بمقتضى المادة الاولى من قانون اصداره وظائف القوات المسلحة والشرطة والوظائف التى تنظمها قوانين خاصة فيما نصت عليه هذه القوانين .

وقد ألغيت هاتان الاعانتان وضممتا الى رواتب العاملين فى الشرطة بمقتضى المادة ١٤٠ من قانون هيئة الشرطة رقم ٦١ لسنة ١٩٦٤ وكذلك ألغيتا بالنسبة لوظائف القوات المسلحة بالنص على ذلك فى جدول فئات الرواتب الملحق بالقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٦٤ بتعديل احكام القانون رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٥٩ فى شأن شروط الخدمة والترقية لضباط القوات المسلحة كما ألغيتا بالنسبة لرجال السلكين الدبلوماسى والقنصلى بما نص عليه فى المادة الرابعة من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٦٤ بتعديل جدول الوظائف والمرتبات الملحق بالقانون رقم ١٦٦ لسنة ١٩٥٤ الخاص بنظام السلكين الدبلوماسى والقنصلى .

الا انه وقد صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٠١٠ لسنة ١٩٦٥ بربط ميزانية الدولة للخدمات للسنة المالية ١٩٦٦/٦٥ ولم يورد الاعتمادات الخاصة بهاتين الاعانتين بالنسبة للعاملين كافة بما فيهم العاملون بكادرات خاصة - وبذلك لم يعد ثمة مصرف مالى لهاتين الاعانتين اعتباراً من اول يوليو سنة ١٩٦٥ وتضم من هذا التاريخ اعانة غلاء المعيشة الى رواتب المعيدین وأعضاء هيئة التدريس بالجامعات بناء على التفسير التشريعي رقم ٢ لسنة ١٩٦٥ الذى قضى بسريان الاحكام المتعلقة بالغاء اعانة غلاء المعيشة والاعانة الاجتماعية وضمهما الى المرتب على العاملين بالوظائف التى تنظمها قوانين وكادرات خاصة .

٣٣٨ ١٨/٣/١٩٦٧ (

٤٦٧ - أعضاء هيئة التدريس بجامعة اسسيوط او فرع جامعة القاهرة بالخطوط -

(١) ذهبت الجمعية الصومية الى مثل ذلك فى فتاها المنشورة بقاعدة رقم ٧٦٨ ورقم ٧٧٠ .

مستهم علاوة من علاوات الوظيفة المعين فيها طبقا لاحكام جدول المرتبات الملحق بالقانون رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ في شأن الجامعات بالجمهورية العربية المتحدة - نقل المصو الى احدى الجامعات الاخرى - لا يستحق تلك العلاوة الإضافية .

ينص جدول المرتبات الملحق بالقانون رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ في شأن الجامعات بالجمهورية العربية المتحدة على أن « يمنح من يعين في وظيفة من وظائف هيئة التدريس في جامعة اسيوط او في فرع جامعة القاهرة بالخرطوم علاوة من علاوات الوظيفة المعين فيها » .

وعفاد هذا النص أن مناه مناه العلاوة الإضافية المنصوص عليها في هذا الجدول هو التعيين في وظيفة من وظائف هيئة التدريس بجامعة اسيوط أو فرع جامعة القاهرة بالخرطوم شأنها في ذلك شأن علاوة الصحراء اوغيرها من الرواتب الإضافية التي تمنح لمن يعملون في الاماكن النائية .

ولما كان الحكم يدور مع علته وجودا وعلما ، وكان تقل عضو هيئة التدريس من جامعة اسيوط الى جامعة القاهرة بنفى علة منع العلاوة الإضافية ، فإن المدرس المنقول الى جامعة القاهرة لا يستحق العلاوة الإضافية التي كان قد منحها وهو يعمل بجامعة اسيوط .

ولا يفير من هذا النظر أن قانون الجامعات لم يتضمن نصا صريحا بحرمان عضو هيئة التدريس المنقول من جامعة اسيوط او فرع جامعة القاهرة بالخرطوم من العلاوة الإضافية أسوة بنص المادة ٥٣ منه على حرمانه من ميزة تخفيض سنة من المدة اللازمة للترقية الى الدرجة التالية ذلك لأن النص صراحة على الحرمان من هذه الميزة الاخيرة لا يستتبع حتما عدم الحرمان من ميزة أخرى غيرها متى قام سبب هذا الحرمان وفقا لحكم القانون ، كما لا يفير من هذا النظر أن أحدا لن يضار في جامعة القاهرة من استمرار حصول المدرس المنقول من جامعة اسيوط على العلاوة الإضافية لأن المناط ليس ضررا يقع أو لا يقع بل المناط علة تتحقق أو تنتفي فيوجد معها الحكم أو ينعدم .

(٨٨١ / ١٠ / ١٩٦٠)

٤٦٨ - العلاوة الإضافية التي تمنح لمن يعين في وظيفة من وظائف هيئة التدريس في جامعة اسيوط او في فرع جامعة القاهرة بالخرطوم - منح هذه العلاوة يرتبط ببقاء عضو هيئة التدريس في جامعة اسيوط او فرع جامعة القاهرة بالخرطوم - اذا شغل المصو وظيفة أخرى من وظائف أعضاء هيئة التدريس بهاتين الجهتين استحق العلاوة الإضافية المقررة للوظيفة الجديدة دون تلك الخاصة بالوظيفة التي تركها .

ان جدول المرتبات والمكافآت الملحق بقرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم الجامعات في الجمهورية

العربية المتحدة معدلا بالقانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٦٤ ينص على أن يمنح من يعين في وظيفة من وظائف التدريس في جامعة أسيوط أو في فرع جامعة القاهرة بالخرطوم علاوة اضافية من علاوات الوظيفة المعين فيها - ومؤدى هذا النص أن المشرع أراد أن يمنح عضو هيئة التدريس في جامعة أسيوط وفي فرع جامعة القاهرة بالخرطوم ميزة تقدر بعلاوة من علاوات الوظيفة المعين فيها - وهذه الميزة ترتبط ببقاء عضو هيئة التدريس في جامعة أسيوط أو في فرع جامعة القاهرة بالخرطوم ، ولا تعتبر جزءا من المرتب وتمنح بصفة علاوة الوظيفة المعين فيها - وهذه الميزة مرتبطة ببقاء عضو هيئة التدريس شاغلا للوظيفة التي تقرر لها فإذا ما شغل وظيفة أخرى من وظائف هيئة التدريس بجامعة أسيوط أو فرع جامعة القاهرة بالخرطوم استحق العلاوة الإضافية المقررة للوظيفة الجديدة التي عين فيها دون تلك الخاصة بالوظيفة التي تركها .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية للقسم الاستشارى الى أن العلاوة الإضافية المنصوص عليها في القانون رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم الجامعات في الجمهورية العربية المتحدة معدلا تعتبر ميزة لمن يعين في احدى جامعتي القاهرة فرع الخرطوم أو أسيوط ترتبط ببقائه فيها وليست جزءا من المرتب وتمنح بصفة علاوة الوظيفة المعين فيها ويرتبط على ذلك أن من يشغل وظيفة استاذ مساعد يمنح العلاوة الإضافية لوظيفة الاستاذ المساعد ومن يعين في وظيفة استاذ تسقط عنه علاوة وظيفة الاستاذ المساعد الإضافية ويمنح العلاوة الإضافية المقررة لوظيفة الاستاذ .

(١١٢٢) ١٩٦٦/١٠/٢٩

٤٦٩ - قيام وكيل جامعة القاهرة لفرع الخرطوم بشئون كليات هذا الفرع راجع الى تولى اختصاصات مجالس الكليات الى أن يتم تشكيلها وليس بصلة عمينا. أهله الكليات او منتحبا للقيام بهذه العادة - عدم استقطابه ليدل المقرر للعديد .

ينص جدول المرتبات والمكافآت الملحق بالقانون رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ المعدل بالقانون رقم ٢٨٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن تنظيم الجامعات على أن « يمنح عميد الكلية مدة عيادته ثلاثمائة جنيه سنويا بدل عمادة علاوة على مرتبه » . وهذا النص ينصرف أصلا الى عميد الكلية المعين طبقا للمادة ٣٦ من القانون المذكور التي تنص على أن « يعين وزير التربية والتعليم عميد الكلية من بين الاساتذة ذوى الكراسى بالكلية بناء على ترشيح مدير الجامعة » . ذلك أن المشرع لم يجعل وظيفة العميد ضمن الوظائف التي نص صراحة على المرتب الذى يقابلها كما فعل بالنسبة الى وظيفة مدير الجامعة ووكيلها وأعضاء هيئة التدريس بل نص على أن العميد - ويتعين أن يكون من بين الاساتذة ذوى الكراسى بالكلية - يمنح بدل عمادة مدة عيادته ومن الواضح أن المشرع راعى في تقرير هذا البديل أن العميد فوق كونه استاذًا ذا كرمى يقوم بالتدريس ،

كما يقوم أيضا بالإعمال الإدارية التي تتطلبها العمادة ، فقرر له هذا البديل مقابل زيادة أعبائه عن أعباء الأستاذ ذى الكرسي .

وإذا كان المجلس الأعلى للجامعات ، سبق أن قرر منح هذا البديل للقائم بأعمال العميد إذا كانت العمادة شاغرة أو كان العميد بأجازة لمدة تزيد على شهر فإنه لا يسوغ أن يفسر هذا القرار على نحو يتعارض مع النص الذى يوجب أن يكون منح بديل العمادة للعميد ومن ثم لا يتسنى أن ينصرف قرار المجلس الأعلى للجامعات إلا لمن يقوم قانونا مقام العميد كما لو ندب أحد الأساتذة ذوى الكراسى بالكلية للقيام بهما العميد إذ يسوغ القول باستحقاق المندوب فى هذه الحالة لبديل العمادة .

ومن حيث أنه فى الحالة المروضة لم يعين السيد الدكتور/..... عميدا لأية كلية من كليات فرع الخرطوم الثلاث كما أنه لم ينتدب لذلك من السلطة الرئاسية التى تملك الندب ، فمن ثم لا يمكن القول بأن سيادته قد شغل قانونا وظيفة العميد لأى من هذه الكليات لا تعيينا ولا ندبا .

ومن حيث أن كليات فرع الخرطوم بدأت صغيرة الى حد كبير بالقياس الى مثيلاتها بجامعة القاهرة ولم تكن هذه الكليات قد استكملت العدد اللازم من أعضاء هيئة التدريس ولذلك اكتفى القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٩ سالف الإشارة اليه بتشكيل مجالس الكلية بفرع الخرطوم من ثلاثة فقط من بينهم أستاذ ذى كرسي على الأقل ، ومع ذلك فإن الكليات المذكورة كانت بلا مجالس لعدم توافر الاعضاء الثلاثة الذين تطلبهم القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٩ لتشكيل مجلس الكلية ، ولذلك نص هذا القانون فى مادته الثالثة على أن « يتولى وكيل جامعة القاهرة لفرع الخرطوم اختصاصات مجالس الكليات الى أن يتم تشكيلها ويعتبر مجلس الكلية قائما اذا بلغ عدد أعضائه ثلاثة من بينهم أستاذ ذى كرسي على الأقل » ، ولعل هذه الظروف التى لا يست قيام كليات فرع الخرطوم هى التى دعت جامعة القاهرة الى عدم التعجيل بتعيين عمدها لهذه الكليات انتظارا لاستكمال مقوماتها الرئيسية بما يتسنى معه استكمال أعضاء هيئة التدريس بها وقيام مجلس الكلية .

وفى غضون المرحلة الاستثنائية التى مرت بها كليات فرع الخرطوم لم يكن ثمة بد من أن يقوم وكيل الجامعة لهذا الفرع بشئون هذه الكليات مؤقتا حتى يتسنى للفرع ذاته أن يحقق غرضه وأن يؤدي واجبه إذ أن الفرع انما يقوم على هذه الكليات الثلاث وحدها ويصعب الفصل بين ادارة الفرع وإدارة كلياته بحيث اذا تعطلت هذه الاخيرة أثر ذلك حتما فى ادارة الفرع وبذلك يكون تصريح السيد الدكتور/..... لشئون هذه الكليات فى هذه المرحلة أمرا يدخل فى عموم واجباته كمدير للفرع ذاته بحسبان أنه قوام على أمره وعليه يقع تبعه سيره بانتظام واطراد فهو بهذه الصفة وحدها تولى ادارة كليات فرع الخرطوم وليس بصفته عميدا لهذه الكليات أو منتدبا للقيام بهذه العمادة .

ولما كان بدل العادة مقررا أصلا للعميد الذى يشغل العادة بطريق التعيين أو الندب على نحو ما سلف البيان فمن ثم يكون القول باستحقاق السيد الدكتور/ ٠٠٠٠ لبدل العادة منطقيا على توسع كبير فى تفسير النص الذى يقضى بمنح هذا البدل مع ما هو معلوم من أن النصوص المالية لا ينبغى التوسع فى تفسيرها .

ومن حيث أنه لا يسوغ إضفاء صفة العميد على وكيل الجامعة لفرع الخرطوم استنادا الى أن القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٩ قد خوله سلطة مجلس الكلية وبذلك يكون قد منحه اختصاصا أعلى من اختصاص العميد ، ذلك انه ولئن كانت اختصاصات مجلس الكلية هي اختصاصات تنظيمية واختصاصات العميد تنقسم بالطابع التنفيذى الا أنه ليس معنى ذلك أن يعتبر وكيل الجامعة نفع الخرطوم فى حكم العميد لأن للعميد استقلاله القانونى عن مجلس الكلية فى مجال مباشرة مهام العادة المسندة اليه طبقا لقانون الجامعات ولائحته التنفيذية فهو الذى ينفذ القوانين واللوائح بالكلية وليس المجلس (المادة ٣٦ من القانون) ، كما أنه له سلطة التقرير - فى حدود اختصاص رئيس المصلحة - فى المجالين الإدارى والتأديبى بالنسبة الى موظفى الكلية من غير أعضاء هيئة التدريس (المادة ١٠١ من القانون و ١٤ من اللائحة) ، ومؤدى ذلك أنه لا يتسنى القول بأن وكيل الجامعة لفرع الخرطوم يعتبر فى حكم العميد طبقا للقانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٩ المشار اليه أو أنه باشر العادة استنادا الى هذا القانون وإنما الصحيح انه قام على شئون الكليات تأسيسا على ما له من سلطة شاملة على الفرع وكلياته باعتباره مديرا له ونزولا على مقتضى الظروف الاستثنائية التى مرت بها هذه الكليات على الوجه السابق ايضاحه .

وفضلا عما تقدم فانه يستفاد من احكام قانون الجامعات ولائحته التنفيذية أن المشرع قد احتط نهجا من شأنه الابتعاد بكبار موظفى الجامعات عن الاعمال التى يترتب عليها حصولهم على مرتبات تزيد على تلك المقررة لهم ومن ذلك أن القانون حظر فى الفقرة الثانية من المادة ٨٨ منه الجمع بين وظيفة مدير الجامعة وكيهله وبين وظيفة الاستاذ غير المتفرغ كما أن اللائحة التنفيذية للقانون المذكور لم تدرج وظائف مدير الجامعة وكيهله ضمن الموظفين الذين يجوز منحهم مكافآت لقاء أعمال التدريس والامتحانات بالكلية وظاهر أن المشرع انما يبيى من ذلك الحيلولة دون أن يتقاضى كبار موظفى الجامعة لمزايا مقررة لمن هم دونهم فى السلم الرئاسى حتى تظل هذه المزايا مقصورة على من دونهم فقط . وهذا النظر يمكن الاستهداء به فى مجال قيام وكيل الجامعة لفرع الخرطوم بإدارة كليات الفرع اذ يكون فيما هو مقرا لسيداتهم مزايا مالية من مرتب أصلى وبدل تمثيل ما يغطى قيامه بهذه الاعباء العارضة التى اقتضتها ظروف خاصة والتى كانت ترتبط وقتذاك بعموم واجباته كمسدير للفرع .

ومن حيث أنه يخلص مما تقدم جميعا أن بدل العادة مقرر أصلا لمن

يشغل وظيفة العميد سواء بطريق التعيين أم الندب فتكون مهام العمادة في هذه الحالة منبثقة عن ذات وظيفة العميد ، وعندئذ يستحق العميد البديل بصفته هذه وإن الوضع في الحالة المروضة قد أحاطت به ظروف استثنائية خاصة غير معهودة في بقية كليات الجامعة اقتضت من مدير فرع الخرطوم أن يقوم بإدارة كليات الفرع ، ليس بوصفه عميداً معيناً أو منتدباً ولكن بوصفه مديراً للفرع فكانت إدارته للكليات منبثقة عن صفته هذه دون غيرها ، وبالتالي لا ينصرف إليه النص الذي يقضى بمنح بدل العمادة للعميد .

(٢٠٧٤ ر ١١/١٧/١٩٦٣)

٤٧٠ - القرار الجمهوري رقم ٣٤ لسنة ١٩٦٠ في شأن بدل طبيعة العمل للأطباء الذين يستدعي عملهم بالجامعات عدم مزاولتهم المهنة بالخارج - تفرقة بين الأطباء الذين يعينون اعتباراً من تاريخ العمل به وبين الأطباء الموجودين بالخيمة وقت صدوره وذلك بالنسبة لتعديدهم معاد استحقاق البديل .

بتاريخ ١٦ من يناير سنة ١٩٦٠ صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٤ لسنة ١٩٦٠ في شأن صرف راتب بدل طبيعة العمل للأطباء الذين يستدعي عملهم بالجامعات عدم مزاولتهم المهنة بالخارج ونصت المادة الأولى منه على أنه « مع عدم الإخلال بالقانون رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ بتنظيم الجامعات يصرف للأطباء الذين يستدعي عملهم بالجامعات عدم مزاولتهم المهنة بالخارج راتب بدل طبيعة عمل بواقع خمسة عشر جنيهاً شهرياً بشرط غلق عياداتهم وذلك في حدود القواعد المقررة » ، ونصت المادة ٢ على أن « يصرف هذا البديل للأطباء الحاليين بالجامعات اعتباراً من تاريخ تسليمهم العمل وغلق عياداتهم فعلاً » . وبين من مقارنة نص المادة الأولى بنص المادة الثانية من قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٤ لسنة ١٩٦٠ أن كلا من النصين له مجال أعماله الزمني المستقل عن الآخر . فالنص الأول يتضمن القاعدة العامة في أعمال القرار بآثر فوري ذلك أنه خاص بالأطباء الذين يعينون بإحدى الجامعات اعتباراً من تاريخ نفاذ القرار المشار إليه بينما النص الثاني يتضمن أثراً رجعياً للقرار المشار إليه إذ أنه يتعلق بالأطباء الحاليين الموجودين بالخيمة في ذلك التاريخ أي من تم تعيينه وتسليم عمله قبل هذا التاريخ . ويبان ذلك أنه بالنسبة للطائفة الأولى من الأطباء فقد نص القرار على أن يصرف للأطباء الذين يعينون بإحدى الجامعات راتب بدل طبيعة عمل بواقع خمسة عشر جنيهاً شهرياً وذلك بشرطين :

الأول - أن تستدعي طبيعة عملهم بالجامعات عدم مزاولتهم المهنة بالخارج .

الثاني - أن يكون لهم عيادات قاموا بغلاقها فعلاً أعمالاً لشرط التفرغ السابق .

أما فيما يتعلق بنص المادة الثانية فقد تناول التنظيم البديل الذى يصرف للأطباء الحاليين أى الأطباء الذين كانوا موجودين فى الخدمة وقت العمل بذلك القرار فنصت هذه المادة على أن يصرف البديل المنصوص عليه فى المادة الأولى بالنسبة الى هؤلاء الأطباء اعتبارا من تاريخ تسلم كل منهم العمل وغلق عيادته فعلا الامر الذى يقطع فى دلالة النص بأنه قد أريد به صرف هذا البديل بأثر رجعى من ذلك التاريخ .

لذلك فإن نص المادة الثانية من قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٤ لسنة ١٩٦٠ يكون قد تضمن أثرا رجعيا يقضى بصرف راتب بديل طبيعة العمل المقررة فى المادة الأولى للأطباء المخاطبين بأحكامه من تاريخ تسلمهم العمل وغلق عياداتهم فعلا .

والقول بغير ذلك يجعل نص المادة الثانية لغوا لا يجد مجالا لأعماله اذ يفنى عنه نص المادة الأولى .

(٩٠٦ (١٩٦٣/٨/٣١)

٤٧١ - منح أعضاء هيئة التدريس ومدرسي اللغات والفنيين من الاجانب بدل الختواب

- مناط استحقاق هذا البديل .

ان مجلس الوزراء وافق فى ١٦ من مايو سنة ١٩٥٦ على مذكرة لوزارة التربية والتعليم ورد فيها أنه « نظرا لما استبان للوزارة والجامعات ان انصراف مدرسي اللغات الاجانب عن القدوم الى مصر واستقالة الكثير منهم مرده فى الاصل ضالة المرتبات الحالية بالنسبة الى ارتفاع مستواهم فى بلادهم مما ادى الى نقص خطير فى الاعداد التى تستلزمها حاجة التعليم بالمراحل المختلفة نقصا وضع أثره البالغ فى انخفاض مستوى الطلبة فى اللغات لذلك رأت الوزارة والجامعات علاج الامر باعادة النظر فى معاملتهم المالية وفقا للقواعد التالية (٤) تلغى اعانة الغلاء الاضافية التى تصرف حاليا ويستعاض عنها ببدل اغتراب بواقع ٢٠ جنيها شهريا للاعزب ، ٣٠ جنيها شهريا للمتزوج (٥) يعمل بهذه اقواعد من اول السنة المالية ١٩٥٧/٥٦ . مع عدم صرف فروق عن الماضى » . كذلك تنص المادة ٢١٥ من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ فى شأن تنظيم الجامعات الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٩١١ لسنة ١٩٥٩ على أنه « يمنح أعضاء هيئة التدريس ومدرسو اللغات والفنيين من الاجانب ببدل اغتراب لا يزيد حده الاقصى على الحد الاقصى لمرتب الوظيفة التى يعين فيها ولا يؤثر ذلك فى حقه فى تقاضى اعانة الغلاء المقررة » .

ولا شك فى أن بديل الاغتراب المشار اليه لا يستحق لكل مدرس لغة اجنبى لمجرد أنه يتمتع بجنسية دولة اجنبية فمثل هذا النظر يغفل تماما

حقيقة هذا البديل ، ويرفع عنه قوام وجوده وحكمته ويجرده من مناسبة تقريبه وبشكل منه مجرد امتياز مالى للمدرسى اللغة الأجنبية ، على مدرس اللغة الوطنى ، فإذا كان تمتع المدرس بجنسية اجنبية ليستحق البديل أمرا لازما الا أنه ليس شرطا كافيا فى الوقت نفسه اذ يتعين ايضا أن يكون هذا المدرس مغتربا وتسمية البديل فى حد ذاتها تتضمن انصراف نية المشرع الى قصر الحكم الذى ارتآه على من تتحقق فيه صفة المغترب وبهذا كان وجه رأى الجمعية العمومية بجلستها المفقودة فى ١٧ من يوليو سنة ١٩٥٧ الذى انتهى الى أن مدرسى اللغات الاجانب المولودين والمقيمين فى مصر لا يفيدون من بدل الاغتراب المشار اليه • (١)

واذ كان معنى الاغتراب يصدق فى حق الاجنبى اذ كان متوطنا أو مقيما اقامة عادية فى الخارج عند طلبه لتدريس لغة بمصر - فان هذا المعنى يصدق أيضا فى شأن الاجنبى اذا كان عند تعيينه لهذا التدريس مقيما بمصر اقامة مؤقتة أو عارضة حيث أنه فى مثل هذه الإقامة يعد مغتربا لم تنقطع صلته بالخارج حيث موطنه أو محل اقامته العادية ولا تمد صلته بمصر بتسمية بالاستقرار أو الدوام الذى يسمح برفع صفة الاغتراب عنه •

فاذا كان السيد/ ٠٠٠٠ يقيم فى مصر فى الفترة بين ١٧ مايو سنة ١٩٤٩ تاريخ تركه التدريس بالجامعة ، ١٣ من يناير سنة ١٩٥٣ - تاريخ اعادته للتدريس فى جامعة القاهرة - الا أنه كان يقيم بالبلاد اقامة عارضة بكل معنى هذه الإقامة وما تنصف به من عدم الاستقرار - فضلا عن أنها اقامة مؤقتة بالمداول القانونى فى هذا الشأن اذ لم يكن فى سنة ١٩٥٣ من ذوى الإقامة الخاصة أو العادية طبقا لاحكام المادة العاشرة من القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٥٢ فى شأن جوازات السفر وإقامة الاجانب (معدلة بالرسوم بقانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٥٢) وهى الإقامة التى تسمح بتوفير صلة مستقرة ودائمة للاجنبى بمصر ترفع عنه صفة المغترب ولم يكن من ذوى الإقامة الخاصة أو العادية عند تعيينه بالجامعة سنة ١٩٥٣ ، فانه يكون قانونا من ذوى الإقامة المؤقتة طبقا للبند (ج) من المادة المذكورة ولا يغير من مركزه هذا ما بأن من تسمكه بالبقاء فى مصر اذ يظل مركزه القانونى محددا باعتبار اقامته مؤقتة •

ومن حيث أنه على أساس من ذلك - ولما كان الرأى ما سبق من أن الاجنبى يعتبر مغتربا - عند تحديد مدى استحقاقه للبديل المشار اليه ، اذا كان مقيما فى مصر عند تعيينه اقامة مؤقتة فان السيد المذكور يستحق هذا البديل لتوافر مناط استحقاقه فى حالته •

٢٥ ١/٦/١٩٦٥ (

(١) راجع قاعدة ١٧٥ من ٢٧٩ من كتابنا لتاوى الجمعية العمومية •

٥ - مكافأة عن الدروس الزائدة

٤٧٣ - اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات - تلغى عبارة (اللغات الأجنبية) الواردة في المادة ٦٨٠ من هذه اللائحة .

يبين من استقصاء التشريعات المنظمة لقواعد منح مكافآت المنتدبين للتدريس بالجامعات ، أنه بتاريخ ٣ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ صدر قرار مجلس الوزراء باعتماد لائحة مكافآت المنتدبين للتدريس بالجامعات المصرية ونصت المادة الرابعة من هذه اللائحة على أن « تمنح المكافآت بالفتات الآتية لغير المنتدبين لتدريس اللغات الأجنبية :

المكافأة عن الدرس	الحد الأقصى في الشهر	وظيفة المنتدب
مليم ٥٠٠	جنيه ٢٤	الاستاذ
٢٥٠	٢٠	الاستاذ المساعد
١٠٠	١٦	المدرس
٨٠٠	١٢	المعيد

أما المنتدبون لتدريس اللغات الأجنبية فيمنحون مكافأة قدرها ٨٠٠ مليم عن الدرس الواحد بعد أقصى ١٦ جنيها في الشهر ، وإذا ندب أحد مدرسي اللغات لتدريس مادة أخرى فتحدد مكافأته على هذا الأساس أيضا .

وقد ألغيت هذه اللائحة بقرار مجلس الوزراء الصادر في ١٤ من سبتمبر سنة ١٩٥٥ باعتماد لائحة المكافآت والانتداب للتدريس بالجامعات المصرية التي حلت محلها ، ورددت المادة ٢٠ من هذه اللائحة نص المادة الرابعة من اللائحة الملغاه المذكور مع تعديل الحد الأقصى للمكافأة برفعه إلى ٢٠ جنيها في الشهر .

وبتاريخ ٢٣ من ديسمبر سنة ١٩٥٦ صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٢١٦ لسنة ١٩٥٦ متضمنا اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات رقم ٣٤٥ لسنة ١٩٥٦ التي حلت محل اللائحة السابقة ، وقد نصت المادة ٦٨٠ منها على أن « تمنح المكافآت بالفتات الآتية لغير المنتدبين لتدريس اللغات الأجنبية ٠٠٠ أما المنتدبون لتدريس اللغات الأجنبية فيمنحون مكافأة مقدارها ٨٠٠ مليم عن الدرس الواحد بعد أقصى ٢٠ جنيها في الشهر وإذا ندب أحد مدرسي اللغات لتدريس مادة أخرى حددت مكافأته على هذا الأساس أيضا . »

وقد تار البحث في الجامعة حول تحديد مدلول عبارة (اللغات الأجنبية) الواردة في التصوص المتقدمة عندما طلبت كلية الآداب بجامعة القاهرة معاملة بعض المنتدبين لتدريس اللغات الأجنبية بها طبقا للفتات التي تنفق مع وظائفهم

وذلك استثناء من حكم المادة الرابعة من لائحة مكافآت المتدربين للتدريس بالجامعات الصادرة في ١٤ من سبتمبر سنة ١٩٥٤ ، وقد وافق مجلس الجامعة بجلسته المنعقدة في ٢٦ من يناير سنة ١٩٥٥ على اقتراح الكلية الخاص بتفسير عبارة اللغات الأجنبية الواردة في المادة الرابعة من اللائحة المشار إليها بأن المقصود بها هو اللغتان الإنجليزية والفرنسية دون اللغات المعتمدة مواد أصلية في الكلية ، كما أيد المجلس بجلسته المنعقدة بتاريخ ٢٩ من يناير سنة ١٩٥٥ هذا التفسير على أنه يطبق في الجامعات الثلاث .

وبتاريخ ٥ من فبراير سنة ١٩٥٧ اعترض ديوان المحاسبة على مقدار المكافأة التي صرفت لأحد مدرسي الجامعة نظير تدبئه لتدريس اللغة اليونانية بكلية الآداب ، وكانت قد صرفت له بواقع جنيه عن كل محاضرة ، استنادا إلى أن نص المادة ٦٨٠ من اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات الصادرة في سنة ١٩٥٦ وغيره من النصوص المحددة لمكافآت المتدربين لتدريس اللغات الأجنبية قد حدد مقدار المكافأة بمبلغ ٨٠٠ مليم عن الدرس الواحد وأجابت الجامعة عن هذا الاعتراض بأن المجلس الأعلى فسر عبارة اللغات الأجنبية الواردة في المواد السالف ذكرها بأن المقصود بها هو اللغتان الإنجليزية والفرنسية دون غيرها . وقد استطلع ديوان المحاسبة رأى إدارة الفتوى والتشريع لرئاسة الجمهورية بمجلس الدولة في هذا الموضوع ، فرأت في فتاها الصادرة في ٢٤ من نوفمبر سنة ١٩٥٧ أن عبارة اللغات الأجنبية الواردة في المادة الرابعة من لائحة مكافآت المتدربين للتدريس بالجامعات المصرية الصادرة بقرار مجلس الوزراء في ٣ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ تصرف إلى كل لغة أجنبية عدا اللغة العربية .

وفي ٩ من يولييه سنة ١٩٥٨ أصدر المجلس الأعلى للجامعات قرارا يقضى بأن اللغة في مجال تطبيق النصوص المشار إليها تعتبر لغة أجنبية متى درست في قسم أو كلية غير قسم تخصصها ، ولا تعتبر كذلك إذا درست في قسم تخصصها ، غير أن ديوان المحاسبة اعترض على هذا القرار وقد عرض الأمر على اللجنة الثانية بالقسم الاستشاري ، فأيدت الفتوى للتقدم ذكرها الصادرة من إدارة الفتوى والتشريع لرئاسة الجمهورية .

وأخيرا قرر المجلس الأعلى للجامعات بجلساته المنعقدة في ٧ و ٨ و ١٠ من ديسمبر سنة ١٩٦٠ استطلاع رأى الجمعية العمومية للقسم الاستشاري للفتوى والتشريع في هذا الموضوع ، وأشار إلى أن المشرع قد أخذ بوجهة نظره في تفسير عبارة اللغات الأجنبية ، وذلك بالنص في المادة ٢٠٩ من اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات الصادرة بالقرار الجمهوري رقم ١٩١١ لسنة ١٩٥٩ على أن « تمنح المكافآت بالفتاى الآتية عن كل درس ٠٠ أما المتدربون لتدريس اللغات الأجنبية في غير الأقسام الخاصة بتلك اللغات فيمنحون مكافأة مقدارها ٨٠٠ مليم ، ١٢ ليرة عن الدرس الواحد » .

ووصف (الاجنبى) وفقا لدلوله الاصلى يقابل وصف (القومي أو

(الوطني) فهو ينصرف أصلا الى ما ليس قوميا ولا وطنيا دون استثناء فاذا أضيف ذلك الوصف الى اللغات في عبارة (اللغات الاجنبية) فان مدلول هذه العبارة ينصرف الى ما عدا اللغة العربية وهي اللغة القومية للجمهورية العربية المتحدة وغنى عن البيان ان ما عدا هذه اللغة يتناول اللغات الاجنبية كافة .

وعبارة (اللغات الاجنبية) التي رددتها النصوص المتقدم ذكرها قد وردت في جميعها في صيغة عامة مطلقة مما يتعين معه صرف مدلولها الى المعنى المشار اليه أي أنها تعني ما عدا اللغة العربية من اللغات الاجنبية اما تخصيص هذه العبارة بمدلول خاص على أساس أن اللغة تعتبر أجنبية اذا هي درست في قسم أو كلية غير قسم تخصصها ، ولا تعتبر كذلك اذا هي درست في قسم تخصصها ، هذا التخصيص والتحديد لمدلول العبارة بتعارضان واطلاقها وعمومها على النحو الذي رددته النصوص ولم يكن لتحديد مدلول عبارة (اللغات الاجنبية) على النحو الذي ذهب اليه المجلس الاعلى للجامعات من سبيل غير تعديل التشريع وهو ما انتهى اليه الامر في المادة ٢٠٩ من اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات الصادرة بالقرار الجمهوري رقم ١٩١١ لسنة ١٩٥٩ فاستقر بذلك مدلول العبارة المختلف على تفسيرها بنص تشريعي على نحو ما ذهب اليه المجلس الاعلى للجامعات ، وحسم بذلك ماثار حول هذا التفسير من خلاف وذلك منذ تاريخ العمل بالقرار الجمهوري المشار اليه فقط ، اما قبل ذلك فلم يكن للعبارة غير معنى واحد وهو اللغات الاجنبية كافة دون استثناء أو تخصيص .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن عبارة (اللغات الاجنبية) الواردة في المادة ٦٨٠ من اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات الصادرة في سنة ١٩٥٦ وفيما سبقها من لوائح تنصرف الى ما عدا اللغة العربية من اللغات الاجنبية كافة ، وأنه لا يجوز منح المنتدبين لتدريس اللغات الاجنبية في ظل هذه اللوائح مكافأة تزيد على ٨٠٠ مليم عن الدرس الواحد ، ايا كانت الكلية أو القسم الذي يقومون بالتدريس فيه .

(١٩٦١/١) ٤٢٩

٤٧٣ - القائمون بالتدريس بصفة أصلية من غير أعضاء هيئة التدريس - قواعد صرف مكافآت الاجر الاضافي لهم عن ساعات التدريس الزائدة على النصاب المقرر لهم - مساواتهم بالمعدين واستحقاقهم للمكافأة المقررة لهم - سريان هذه القواعد على مدرسي اللغات الاجنبية بالجامعات من المصريين والاجانب .

ان القرار الجمهوري رقم ١٩١١ لسنة ١٩٥٩ باصدار اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات هو القرار الواجب التطبيق في شأن أعضاء هيئة

التدريس والمعيدين وسائر القائمين بالتدريس في كليات الجامعات عند نديم من جامعاتهم الى جامعات أخرى وهذه اللائحة التنفيذية هي التي يرجع اليها عند تحديد مكافآتهم عن هذا النذب أو عن القائهم دروسا أو محاضرات أو قيامهم بتمارين عملية بالزيادة على النصباب المقرر لهم - وهذا ما حددته اللائحة التنفيذية في المادتين ٢٠٨ و ٢٠٩ منها .

ومن حيث أنه يبين من استقراء نص المادة ٢٠٨ من اللائحة التنفيذية المسار اليها ، ان المكافآت المالية عن النذب خارج الجامعة التي ينتمى اليها القائم بالتدريس وكذلك المكافآت المالية التي تمنع عن الدروس الزائدة على النصباب المقرر انما تمنع لاعضاء هيئة التدريس (وهم الاساتذة والاساتذة المساعدون والمدرسون) وللمعيدين وسائر القائمين بالتدريس فيدخل في الآخرين مدرسو اللغات الاجنبية سواء آكانوا من الاجانب أو من المتدعين بجنسية الجمهورية العربية المتحدة وفي حالة الدروس الزائدة على النصباب المقرر أوضحت المادة ٢٠٨ من اللائحة ان النصباب المقرر لغير اعضاء هيئة التدريس هو أربع عشرة ساعة فكان المشرع قد ساوى بين المعيدين وغيرهم من سائر القائمين بالتدريس في النصباب وهو قد ساوى بينهم أيضا في فئة المكافأة التي تمنع ، وإذا كان نص المادة ٢٠٩ قد اقتصر على بيان الفئة التي تمنع للمعيد الا أن هذه الفئة هي المستحقة أيضا لغير المعيد من سائر القائمين بالتدريس وذلك أن المشرع قد حدد النصباب للاساتذة والاساتذة المساعدين والمدرسين كل على حدة ثم حدد نصابا واحدا لمن علمهم من معيدين وقائمين بالتدريس ، من أجل ذلك فإن المكافأة الواجب منحها لمدرسي اللغات الاجنبية على اختلاف جنسياتهم هي المكافأة المقررة للمعيدين ، وإذا كان المعيد يمنح مكافأة قدرها ٨٠٠ مليم عن كل درس وبحد أقصى ١٨ جنيها شهريا - فإن هذا هو ما يجب اتباعه بالنسبة الى مدرسي اللغات الاجنبية أجانبا وعربا .

ومن حيث أنه متى كان ذلك وكان الذي يبين من نص المادة ٢٠٨ من اللائحة التنفيذية أن المشرع قد ساوى في المعاملة بين المعيد وبين سائر القائمين بالتدريس في الجامعات ممن لا يعتبرون أعضاء في هيئة التدريس فلا يكون ثمة محل للاجتهد الذي انتهى بالنسبة الى المدرسين الاجانب بأن تحدد درجاتهم المالية وتقرب من درجات أعضاء هيئة التدريس والمعيدين على أن يمنحوا المكافآت التي تصرف لشاغل الدرجة المساوية لدرجاتهم فهذا القول مردود بما سلكه المشرع ذاته - حين حدد النصباب المقرر من الساعات لاعضاء هيئة التدريس من أساتذة واساتذة مساعدين ومدرسين ثم ساوى بين المعيدين وغيرهم في النصباب - أي أن المشرع لم ينظر الى الدرجات المالية في هذا الشأن وانما جعل النصباب المقرر لهم هو أربع عشرة ساعة دون نظر الى الدرجة المالية أو المرتب ولو أخذ بالاجتهاد المنوه عنه لاصبح من المبكّن القول أن من تحدد درجته المالية أو تقرب من درجة الاستاذ يكون نصيبه ثمانى ساعات فقط وهكذا الحال بالنسبة الى درجة الاستاذ المساعد ودرجة

المدرس ، وليس هذا هدف الشارع كما أنه ليس من قصده أن يترك المسألة دون تحديد وإنما الاستفادة من نصوص اللائحة إنه حين ساوى بين المعيدين وغيرهم من حيث النصاب المقرر - أراد أن يكون شأن سائر القائمين بالتدريس من غير أعضاء هيئة التدريس هو شأن المعيدين فئة وحدا أقصى .

ومن حيث أنه متى كان ذلك وكانت أحكام اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات هي التي يرجع إليها وحدها لتحديد مكافأة أعضاء هيئة التدريس والمعيدين وسائر القائمين بالتدريس عند الندب خارج جامعاتهم وعند لقاء دروس بالزيادة على النصاب المقرر فلا يكون ثمة محل للقول بتطبيق أحكام القرارات الجمهوريين رقمي ١٥٦ لسنة ١٩٥٩ و ١٣٢٨ لسنة ١٩٥٩ على المدرسين المتنتعين بجنسية الجمهورية العربية المتحدة الحاضرين لأحكام قانون الوظائف العامة ذلك أن في هذا تفرقا في المعاملة بين المدرسين الأجانب والمدرسين العرب دون سند من نص المادة ٢٠٨ من اللائحة التنفيذية التي قضت بمنح المكافآت بالفئات المبينة لسائر القائمين بالتدريس في كليات الجامعات عند ندبهم للتدريس في غير جامعاتهم أو قيامهم بالقاء دروس بالزيادة على النصاب المقرر ، فما يسرى في شأن الأجانب يسرى أيضا ودون تفرق في شأن المتنتعين بجنسية الجمهورية العربية المتحدة ماداموا جميعا داخلين في مفهوم عبارة (وسائر القائمين بالتدريس في كليات الجامعات) . هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فإن القرار الجمهوري رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٩ وكذلك القرار الجمهوري رقم ١٣٢٨ لسنة ١٩٥٩ بل والقرار الجمهوري رقم ٢٢٦٧ لسنة ١٩٦٤ المعدل للقرار رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٩ هذه القرارات لا تسرى في شأن القائمين بالتدريس في كليات الجامعات والذين تنظم أحكام تحديد مكافآتهم عند الندب : اللائحة التنفيذية الصادرة بقرار جمهوري يعتبر تشريعا خاصا بالنسبة الى الجامعات يقيد التشريعات العامة في هذا الخصوص ولا عكس .

هذا وباستقراء المذكرة الايضاحية لللائحة التنفيذية ، يبين أن المشرع أراد بتحديد المكافآت عن الندب وعن الدروس الزائدة على النصاب المقرر تدارك النقص الذي يوجد في أعضاء هيئة التدريس نتيجة لزيادة عدد الطلاب من جهة ولزيادة عدد الدروس التي تلقى في كل كلية من جهة أخرى ، وأراد المشرع أيضا تشجيع أعضاء هيئة التدريس لكي يقبلوا على التدريس زيادة على النصاب المقرر فتستكمل بذلك جوانب النقص التي تعانيها الأقسام المختلفة وذلك برفع الحد الأقصى للمكافآت التي يتقاضاها القائمون بالتدريس في الجامعات ، وهذا الحد الأقصى وحده هو الذي يجب أن يسول عليه ودون وجه للاخذ بالقيود المنصوص عليها في القرارات الجمهورية أرقام ١٥٦ لسنة ١٩٥٩ ، ١٣٢٨ لسنة ١٩٥٩ ، ٢٢٦٧ لسنة ١٩٦٤ فهذه القرارات الجمهورية جميعا إنما تعدد الحد الأقصى للمكافأة التي يجوز للوزير المختص أن يخصص في منحها عن الأعمال الإضافية التي لا

يمكن تقديرها بعدد الساعات وهي لا تتحدد الحد الأقصى الذي يحصل عليه القادون بالتدريس في كليات الجامعات إذا ما قاموا بالغاء دروس أو محاضرات أو تمارين عملية بالزيادة على النصاب المقرر ، بل أن هؤلاء إنما ينظم الحد الأقصى الذي يمنحونه عن هذه الدروس الزائدة القرار الجمهوري رقم ١٩١١ لسنة ١٩٥٩ باللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات باعتباره التشريع الخاص للقائمين بالتدريس في الجامعات على ما سبق البيان ، مع مراعاة أنه صدر في ٨ من سبتمبر سنة ١٩٦٣ قرار رئيس الجمهورية رقم ٢١٨٠ لسنة ١٩٦٣ بالغاء الحدود القصوى لكفايات التدريس والامتحانات المنصوص عليها في اللائحة التنفيذية كما صدر في ذات التاريخ قرار رئيس الجمهورية رقم ٢١٨١ لسنة ١٩٦٣ في شأن استثناء أعضاء هيئات التدريس وسائر الموظفين الذين يعملون بالجامعات من بعض القيود الخاصة بالاجور الاضافية .

لذلك انتهى الرأي الى أنه يبين مما تقدم وفي ضوءه أن من حق مدرسي اللغات الأجنبية - الأجانب أو المتمتعين بحسنية الجمهورية العربية المتحدة - القائمين بالتدريس في كليات الجامعات بصفة أصلية أن يمنحوا مكافأة عن الدروس الزائدة على النصاب المقرر لهم وقدره أربع عشرة ساعة أسبوعياً باللغة المقررة للمعيد ومقدارها ٨٠٠ مليم عن الساعة وبعد أقصى ١٨ جنيناً شهرياً بذلك طبقاً لاحكام المادة ٢٠٨ من اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات على أن يراعى ما قضى به القرار الجمهوري رقم ٢١٨٠ لسنة ١٩٦٣ من الغاء الحدود القصوى للمكافآت المستحقة عن أعمال التدريس والامتحانات المنصوص عليها في اللائحة التنفيذية كما يراعى القرار الجمهوري رقم ٢١٨١ لسنة ١٩٦٣ سالف الذكر .

١٧٨ (١٥ / ٢ / ١٩٦٥)

(ب) القديمة

٤٧٤ - حساب مدة تكليف للمتعين في وظائف معيدين في تحديد أقدميتهم في هذه الوظائف - ارجاع أقدميتهم فيها الى تاريخ صدور الامر بتكليفهم من مدير الجامعة .

ان المادة الثانية من القرار الجمهوري رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ تقضي في الفقرة (٣) منها بأن مدد التكليف تعتبر في حكم مدد الخدمة الحكومية وترسرى عليها قواعدها ومن ثم فإن مدد التكليف تحسب في أقدمية الدرجة بأكملها سواء كانت متصلة أو منفصلة ، متى كانت قد قضيت في درجة معادلة للدرجة التي يعاد تعيين الموظف فيها وفي نفس الكادر .

وعلى ذلك تحسب مدة تكليف المهندسين في وظائف معيدين في تحديد أقدميتهم في هذه الوظائف وترجع أقدميتهم فيها الى تاريخ صدور الامر

بتكليفهم من السيد مدير الجامعة بتاريخ ١٩٥٩/١٠/٢٤ وذلك طبقاً لأحكام القرار الجمهوري رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ السالف الذكر :

(١٩٦٢/٢/٢٥) ١٤٩

(تعليق)

علقت الجمعية العمومية في الفتوى المنشورة في قاعدة ٤٧٧ عن الرأي الذي قالت به في هذه الفتوى وفي الفتوتين المنشورتين في القاعدتين التاليتين من سريان قواعد ضم مدة الخدمة السابقة على المعيدين ولما كنا نرى أن عدول الجمعية العمومية عن ذلك هو الأصوب فيمكن القول بأن تحديد أقدمية الكلف من تاريخ صدور الأمر بتكليفه يحمل على أن قرار التكليف هو في حقيقته قرار تعيين يتم جبراً من صاحب الشأن ومن ثم لا يحسب أقدميته من تاريخ هذا القرار دون حاجة لاستحاج بقواعد ضم مدة الخدمة السابقة .

٤٧٥ - المدة اللاحقة بين صدور قرار مدير الجامعة بتكليف المهندسين في وظائف بكلية الهندسة وصدور قرارات تعيينهم بها - باعتبارها مدة تكليف تحسب في تحديد أقدميتهم - حساب مدة العمل السابقة على صدور قرارات التعيين باعتبارها مدة عمل فعلية اعتباراً من تاريخ استلامهم للعمل .

إذا كان الثابت أنه بعد صدور قرار تكليف المعيدين المذكورين صدرت قرارات بتعيين من استوفى منهم مسوغات تعيينه في تواريخ لاحقة، فإن المدة الواقعة بين صدور قرار السيد مدير الجامعة بتكليف المذكورين في ١٩٥٩/١٠/٢٤ ، وصدور قرارات تعيينهم إنما تعتبر مدة تكليف ، تحسب في تحديد أقدميتهم ، طبقاً لنص المادة الثانية من القرار الجمهوري رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ - خاصة وأن مدة التكليف المشار إليها قضيت في ذات الوظيفة والدرجة التي عين فيها المذكورون وفي نفس الكادر .

ومن حيث أنه يفرض عدم اعتبار قرار السيد مدير جامعة عين شمس - سالف الذكر - بمثابة أمر تكليف للمهندسين ، وبالتالي عدم اعتبار المدة بين صدوره وصدور قرار تعيين هؤلاء المهندسين في وظائف معيدين مدة تكليف ، بما يترتب على ذلك عدم حساب تلك المدة في أقدميتهم بهذا الوصف - أي باعتبارها مدة تكليف - إلا أن ذلك لا يحول دون تطبيق أحكام القرار الجمهوري رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ في هذه الحالة وحساب مدة العمل السابقة على صدور قرارات تعيين المعيدين المذكورين - واعتباراً من تاريخ استلامهم العمل - في تحديد أقدميتهم ، وذلك باعتبارها مدة عمل فعلية بالتطبيق لحكم الفقرة الأولى من المادة الثانية من القرار سالف الذكر التي تقضي صراحة بحساب مدة العمل السابقة .

(١٩٦٢/٢/٢٥) ١٤٩

٤٧٦ - القانون رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم الجامعات - خلوده من حكم خاص بحساب مد العمل السابقة للمعدين في تصديق لقيمتهم - الرجوع في شأن حسابها الى أحكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ - خضوع للمعدين لقرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ في شأن حساب مد العمل السابقة .

المادة ١٣١ من قانون موظفي الدولة رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ (١) تقضى بأنه « لا تسرى أحكام هذا القانون على طوائف الموظفين الذين تنظم قواعد توظيفهم قوانين خاصة فيما نصت عليه هذه القوانين » . ومقتضى نص هذه المادة أن عدم سريان أحكام قانون موظفي الدولة المذكورة على طوائف الموظفين الذين تنظم قواعد توظيفهم قوانين خاصة بهم ، مقصور على ما تضمنته هذه القوانين الأخيرة من قواعد خاصة بالطوائف المشار إليها ، فإذا لم تضمن تلك القوانين الخاصة نصوصاً تنظم مسألة معينة ، فإنه يتعين الرجوع في شأنها الى القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ باعتباره القانون العام المنظم لأشئون موظفي الدولة .

ولما كان القانون رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم الجامعات باعتباره قانوناً خاصاً ينظم قواعد توظيف طائفة معينة من الموظفين قد تضمن أحكاماً خاصة بالمعدين في المواد ٩٢ و ٩٣ و ٩٤ منه . فقد قضت المادة ٩٢ الأحكام الخاصة بشروط تعيين المعدين والإجراءات التي تتبع في هذا الشأن ، والتي تنتهي بقرار التعيين الذي يصدره مدير الجامعة ، وقضت هذه المادة بأن يكون التعيين بمقدد سنة قابلة للتجديد بعد أخذ رأى القسم المختص ، الا اذا كان المعيد يشغل وظيفة حكومية فإنه يحتفظ بمركزه القانوني الثابت له قبل تعيينه معيداً بشرط ألا يزيد مرتبه على أقصى مربوط لوظيفة المعيد ، وتناولت المادة ٩٣ بالنص حكم الحالات التي لا يحصل فيها المعيد على درجة الماجستير وما يعادلها أو درجة الدكتوراه .

ولما كانت المادة ٩٤ في شأن المعدين الى أحكام المواد ٣٧ و ٧٤ و ٧٥ من القانون سالف الذكر ، وهي الخاصة بعدم جواز إعطاء دروس في غير الجامعة المعينين فيها الا بترخيص من مدير الجامعة ، وعدم جواز إعطاء دروس خصوصية ، أو القيام بأى عمل من أعمال الخبرة أو الاشتغال بالتجارة ، أو الجمع بين وظيفتهم وأى عمل لا يتفق وكرامة الوظيفة .

يضاف الى الأحكام سالفة الذكر ، ما قضت به المادة ٩٥ من القانون رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ المذكور ، من أن مرتبات المعدين مبنية بالجدول الجرافى لهذا القانون وقد جاء فى جدول المرتبات المشار اليه ، أنه يراعى عند تعيين المعدين من وظائف حكومية احتفاظهم بمرتباتهم اذا كانت تزيد على بداية مربوط الوظيفة التى يعينون بها ، بشرط ألا تجاوز أقصى

مربوطها ، وإذا كان للمعيد خدمة سابقة مدتها سنتان على الأقل في وظيفة فنية تعادل بدايتها بداية وظيفة المعيد ولم يكن مرتبه قد بلغ عشرين جنيتها شهريا منح مرتبا قدره عشرين جنيتها شهريا من تاريخ تعيينه في وظيفة معيد - أما بالنسبة الى المعيد الموجد وقت تطبيق أحكام هذا القانون - فتسوى حالة المعيد على أساس منحه خمسة عشر جنيتها شهريا تزداد الى عشرين بعد سنة من تاريخ تعيينه ٠٠٠ فإذا كان للمعيد خدمة سابقة مدتها سنتان على الأقل في وظيفة فنية من درجة تعادل في بدايتها بداية وظيفة المعيد - فتسوى حالته على أساس منحه عشرين جنيتها شهريا من تاريخ تعيينه في وظيفة معيد .

وبين مما تقدم جميعا ، أن القانون رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ بشأن تنظيم الجامعات لم يتضمن حكما خاصا في صدد حساب مدد العمل السابقة للمعدين في تحديد أقدميتهم أما ما قضت به المادة ٩٢ من الاحتفاظ للمعيد الذي كان يشغل وظيفة حكومية بمركزه القانوني الثابت له قبل تعيينه معيدا - بشرط ألا يزيد مرتبه على أقصى مربوط وظيفة المعيد فهو لم يتضمن بالتنظيم كيفية حساب مدد العمل السابقة للمعدين في تحديد أقدميتهم وإنما يتعلق بالمرتب الذي يمنح للمعيد الذي كان يشغل وظيفة حكومية قبل تعيينه معيدا اذ حرص المشرع على احتفاظه للمعيد في هذه الحالة بمرتبه الذي كان يتقاضاه في الوظيفة الحكومية اذا كان يزيد على أول مربوط وظيفة المعيد وبشرط ألا يجاوز أقصى مربوط هذه الوظيفة وبين هذا المعنى جليا واضحا من استقراء نص المادة ٩٢ المذكور في ضوء ما جاء بجدول المرتبات المرافق للقانون رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ المشار اليه - وعلى الوجه السابق ايضا .

ومن حيث أن القانون رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ المذكور ، كما بين من أحكامه سائلة الذكر ، لم يتضمن حكما خاصا في صدد حساب مدد العمل السابقة للمعدين في تحديد أقدميتهم ومن ثم فانه يتم الرجوع في شأن حسابها الى أحكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ - باعتباره القانون العام الذي ينظم شئون موظفي الدولة كما سلف القول .

ولما كانت المادة ٢٤ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ معدلة بالقانون رقم ٣٨٣ لسنة ١٩٥٦ تنص على أنه : اذا كان للمعدين في الخدمة مدد عمل في الحكومة أو في الهيئات أو المؤسسات أو الاعمال الحرة ٠٠٠ حسبت لهم هذه المدد كلها أو بعضها في تقدير الدرجة والمرتب وأقدمية الدرجة . وفقا لشروط والأوضاع التي يصدر بها قرار من رئيس الجمهورية بناء على اقتراح وزير المالية والاقتصاد بعد أخذ رأى ديوان الموظفين ٠٠٠ ، وتنفيذا لنص المادة ٢٤ المذكورة صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ في شأن حساب مدد العمل السابقة في تقدير الدرجة والمرتب وأقدمية الدرجة ، منطبقا شروط وأوضاع حساب مدد العمل السابقة . وعلى ذلك

فإن أحكام القرار الجمهوري رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ المشار إليه ، تسرى في شأن المقيدين فيما يتعلق بحساب مدد العمل السابقة في تحديد أفضيتهم (١) .

١٤٩ (١٩٦٢/٢/٢٥)

٤٧٧ - قواعد حساب مدد العمل السابقة في تحديد الدرجة والترتيب والأفضية الدرجة الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ - علم سرياتها على الميسرين أو أعضاء هيئة التدريس في الجامعات ظالما كانوا في هذه الوظائف - سرياتها عليهم في حالة تعيينهم أو نقلهم إلى جهات حكومية تطبق هذه القواعد .

طبقا للبادة الأولى من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بإصدار قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة التي تقضى بعدم سريان أحكام القانون المرافق لها على الوظائف التي تنظمها قوانين خاصة فيما نصت عليه هذه القوانين تسرى أحكام قانون نظام العاملين المدنيين وما يكمله من قوانين وقرارات على هذه الوظائف عند عدم وجود ما يقابلها في القوانين الخاصة بسواء كان مطابقا أو مغايرا لها (وهو ذلك الحكم الذي نصت عليه المادة ١٣١ من قانون نظام موظفي الدولة رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١) .

وأن الأصل في تحديد الأفضية في الدرجة تنص عليه المادة ١٦ من قانون نظام العاملين المدنيين من أن « تعتبر الأفضية في الدرجة من تاريخ التعيين فيها » (وهو ذات الحكم الذي كانت تنص عليه من قبل المادة ٢٥ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ في شأن نظام موظفي الدولة) وينطبق هذا لأصل على الوظائف التي يسرى عليها قانون تنظيم الجامعات رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ مكملًا بحكم المادة ٤٨ من القانون الأخير الذي يقضى بالنسبة لأعضاء هيئة التدريس بأن يكون التعيين من تاريخ موافقة مجلس الجامعة .

وإذا كان هذا هو الأصل سواء في ظل العمل بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ أو القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بنظام موظفي الدولة في المادة ٢٥ منه فقد أوردت المادتان ٢٣ و ٢٤ من هذا القانون الأخير استثناء من الأصل السابق قضى بالاعتداد بمدد الخدمة السابقة وأحال في شروطه وأوضاعه إلى قرار يصدر بذلك وقد صدر تنفيذا لهذا قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ في شأن حساب مدد الخدمة السابقة في تقدير الدرجة والترتيب والأفضية الدرجة ويسرى هذا الاستثناء على العاملين المدنيين بالدولة خلال فترة العمل بأحكام القانون رقم ١٥٨ لسنة ١٩٦٤ بوضع أحكام وقتية للعاملين المدنيين بالدولة طبقا لما نصت عليه المادة الثانية من قرار رئيس الجمهورية

(١) عدلت الجمعية العمومية من هذا الرأي بفتحها المنشورة في النشرة التالية .

رقم ٢٢٦٤ لسنة ١٩٦٤ الذى صدر تنفيذًا لأحكام القانون رقم ١٥٨ لسنة ١٩٦٤ المشار إليه .

ومن حيث أن المادة الرابعة من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ أجازت - فى تحديد الدرجة - لفتراس ترقية الموظف كل خمس سنوات وتعارض هذا النص مع ما تشترطه المواد ٥٠ و ٥١ و ٥٢ من قانون تنظيم الجامعات رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ عند التعيين فى وظائف أعضاء هيئة التدريس ابتداء من وظيفة مدرس من مدد خاصة من تاريخ الحصول على الدرجة الجامعية الاولى أو درجة الدكتوراه وأن هذه المواد لم تشترط فى هذه المدد أن تكون قد قضيت فى عمل سابق لأن كل ما تعنى به هذه الوظائف الكفاية العلمية وعلى ذلك يستحيل تحديد الدرجة عند تعيين المعيدين أو أعضاء هيئة التدريس وفقا لحكم المادة الرابعة سالفة الذكر .

كما أن البند ج من المادة الثانية من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ يقصر مدد الخدمة السابقة على المدد التى قضيت بعد الحصول على المؤهل العلمى الذى تتطلبه المادة ١١ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ الذى يعين على أساسه الموظف أو يعاد تعيينه بمقتضاه ولا تتطلب هذه المادة الأخيرة درجة أعلى من الدرجة الجامعية الاولى وليس كذلك قانون تنظيم الجامعات الذى يتطلب للتعيين فى وظائف هيئة التدريس الحصول على درجة الدكتوراه .

يضاف الى ذلك ما تنص عليه المادة ٩٣ من القانون رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ من أنه لا يجوز أن يبقى فى وظيفة معيد المدد التى حددتها المادة المذكورة دون الحصول على المؤهلات الواردة بها فإن القول بجواز ضم مدة الخدمة المتناوبة الى مدة الخدمة فى وظيفة المعيد يترتب عليه حتماً أن تقصر المدد التى حددتها المادة سالفة الذكر للبقاء فى الوظيفة دون الحصول على المؤهلات العلمية المشار إليها بل ربما تكون هذه المدد قد انتهت فعلا قبل التعيين فى وظيفة المعيد لو كانت مدة الخدمة السابقة المراد ضمها تزيد على المدد المحددة فى الملحة المذكورة .

فما لم يترتب قانون الجامعة اثرًا لمدد الخدمة السابقة فى غير وظائف المعيدين أو أعضاء هيئة التدريس عند تعيينهم فى وظائفهم هذه الا فيما نصت عليه المادة ٩٢ من قانون تنظيم الجامعات من أنه « اذا كان المعيد يشغل وظيفة حكومية فإنه يحتفظ بمركزه القانونى الثابت له قبل تعيينه معيدا بشرط ألا يزيد مرتبه على أقصى مربوط وظيفة معيد » ، وما جاء فى جدول المرتبات والمكافآت المرافق لهذا القانون من أنه « واذا كان للمعينة خدمة سابقة مدتها حقتان على الاقل فى وظيفة فنية تعادل بدايتها بداية وظيفة معيد ولم يكن مرتبه فيها قد بلغ عشرين جنيها شهريا منج مرتبا قدره عشرين جنيها شهريا من تاريخ تعيينه فى وظيفة معيد » ،

وما جاء في الجدول أيضا من أنه « ويراعى عند تعيين أعضاء هيئة التدريس والمعيدين ممن كانوا يشغلون وظائف حكومية احتفاظهم بأخر مرتب كانوا يتقاضونه في هذه الوظائف إذا كان يزيد على بداية مربوط الوظيفة التي يعينون فيها وإذا كان هذا المرتب يجاوز أقصى مربوط الوظيفة احتفظوا به بصفة شخصية » .

وأن نص المادة ٩٢ وما ورد في الجدول المرافق للقانون من قواعد لا تجعل للخدمة السابقة أثرا إلا في تحديد المرتب وحده دون الإقصية في الدرجة وإن جاز أن تقوم الخدمة السابقة مقام المؤهل واعتبارها شرط صلاحية للتعيين في الحالتين المنصوص عليهما في الفقرتين الرابعة والخامسة من المادة ٩٢ من القانون رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم الجامعات .

على أنه لما كانت الأحكام الخاصة الواردة في قانون تنظيم الجامعات هي التي حالت دون تطبيق قواعد ضم مدد الخدمة السابقة الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ فإنها تعتبر بمثابة المانع من تطبيق هذه القواعد بحيث إذا زال هذا المانع بنقل المعيد أو عضو هيئة التدريس إلى وظيفة أخرى تطبق فيها هذه القواعد تعين أفادته منها بزوال المانع سواء بالنسبة لمدد الخدمة السابقة على تعيينه في الجامعة أو مدة خدمته فيها .

لهذا انتهى رأى الجمعية الصومية إلى أنه ولئن كان الأصل أن قواعد حساب مدد الخدمة السابقة في تحديد الدرجة والمرتب وأقدمية الدرجة الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ لا تسرى على المعيينين أو أعضاء هيئة التدريس في الجامعات وذلك طالما كانوا في هذه الوظائف إلا أنه في حالة تعيينهم أو نقلهم إلى جهات حكومية تطبق هذه القواعد فإنهم يفقدون منها بالنسبة لمدد خدمتهم السابقة على التعيين في الجامعة أو اللاحقة له .

٦٢٩ (١٦٦/٥/٢٤)

٤٧٨ = ترتيب الأقدمية بين استاذين معادلين على هذه الوثيقة وعلى وظيفة مدرس في تاريخ واحد = الاستاذ بتاريخ الحصول على المؤهل فإن اتحد هذا التاريخ يحته بدرجة التراجع فيه .

إن القانون الذي كان معمولاً به عند تعيين السيدين مدرسين فاستاذين معادلين هو القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٣٣ بشروط توظيف أعضاء هيئة التدريس بجامعة (فؤاد الاول) حيث كانت تنص مادته الثانية على أن « يشترط فيمن يعين مدرسا أن يكون حاصلا على درجة دكتور من جامعة (فؤاد الاول) وفي الجراحة وبجراحة طب الاسنان والصيدلة على درجة ماجستير أو أن يكون حاصلا على درجة تعين معادلة لها ، ، ، وتنص

مادته الثالثة على أن « يشترط فيمن يعين أستاذا مساعدا أن يكون حاصلا على درجة من الدرجات المذكورة في المادة السابقة ٥٥٠ » ، هذا فضلا عن قضاء المدد التي عينتها المادة ، وتنص المادة الخامسة معدلة بالقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٣٥ على أنه « علاوة على الشروط المتقدمة يشترط في المدرس الذي يرشح لوظيفة أستاذ مساعد ٥٥٠ أن يكون له أبحاث قيمة مبتكرة » .

ومن حيث أنه يستفاد من النصوص المتقدمة والتي كان معمولاً بها أبان تعيين هذين الدكتورين في وظيفة مدرس فاستاذ مساعد أن شرط التعيين في الوظيفة الأولى هو الحصول على درجة ماجستير .

ومن حيث أن الأول حصل على هذه الدرجة في نفس العام الذي حصل عليها فيه الثاني وإنما منابها له في ترتيب الحصول على الدرجة إذا كان ترتيب الأول (مرضى) بينما ترتيب الآخر الثاني (مقبول) ، ومن ثم لا مندوحة من التسليم بأن الأول يسبق الثاني في ترتيب الاقليمية في الوظيفة التي عينها فيها مما في نفس التاريخ مشروط لهذا التعيين الحصول على تلك الدرجة . ذلك تنصيب للامور في أوضاعها ولأنه لا يمكن ترتيب الاقليمية بينهما على خلاف هذا الأصل الطبيعى إزاء خلو التشريع الذي كان معمولاً به آنذاك في شأن أعضاء هيئة التدريس من نص ينظم تلك الاقليمية وكذلك خلو أحكام كادر سنة ١٩٣٩ - الذي كان يمكن الرجوع اليه في هذا الصدد - من أية قواعد تنظم هذا الموضوع .

ومن حيث أنه إزاء عدم وجود أى تنظيم يمكن معه إعادة ترتيب الاقليمية بين المدرسين بالجامعة عند ترقيتهم مدرسين (أ) فاستاذة مساعدين في الوقت الذي تمت فيه هذه الترقية لهذين الدكتورين فإنهما يحتفظان عند تلك الترقية بالاقدمية التي كانت لهما فيما بينهما عند تعيينهما مدرسين لأول مرة فيظل الدكتور الأول سابقا في ترتيب الاقليمية في وظيفة أستاذ مساعد للدكتور الثاني .

٨٤٧ (١٩٦٤/١٠/٥)

٤٧٩ - جامعات - أعضاء هيئة التدريس - اقليمية ، ترتيبها طبقا لاحكام القانون ٢١٠ لسنة ١٩٥١ باعتباره القانون العام - خلو القانون رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم الجامعات من قواعد خاصة تحكم اقليمية أعضاء هيئة التدريس .

أنه إزاء خلو القانون رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم الجامعات من قاعدة تحكم الاقليمية بين أعضاء هيئة التدريس بالجامعات . فيتعين الرجوع الى أحكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة - والذي كان معمولاً به عند تعيين السيدين المذكورين في وظيفة مدرس بكلية الحقوق باعتبارها القواعد العامة في شئون الموظفين إذا لم يوجد نص خاص .

ومن حيث أن المادة ٢٥ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ المتضمن
اليه (١) تنص على أنه :

« تعتبر الاقدمية في الدرجة من تاريخ التعيين فيها وإذا اشتمل مرسوم
أو أمر جمهوري أو قرار على تعيين أكثر من موظف في درجة واحدة اعتبرت
الاقدمية كما يلي :

(أ) إذا كان التعيين متضمنا ترقية اعتبرت الاقدمية على أساس
الاقدمية في الدرجة السابقة .

(ب) إذا كان التعيين لأول مرة اعتبرت الاقدمية بين المعينين على أساس
المؤهل ثم الاقدمية في التخرج . فان تساويا تقدم الأكبر سنا وذلك مع عدم
الاخلال بالقواعد التي تقررها اللائحة التنفيذية في شأن الامتحان .

وبتطبيق هذه القواعد على الحالة المعروضة يبين أن تعيين كل من
الدكتورين (.....) في وظيفة أستاذ مساعد قد تضمن ترقيته من
الدرجة السابقة (وظيفة مدرس) ولما كان المؤهل اللازم للتعين في وظيفة
مدرس مؤهلا خاصا هو الدكتوراه أو ما يعادلها ، فإنه يتعين أن تكون المعاملة
على أساس هذا المؤهل - أي على أساس التقدير الذي ناله كل من السيدين
المذكورين في درجة الدكتوراه ، وإذا كان الدكتور قد حصل على
الدكتوراه بدرجة جيد جدا مع حيز الرسالة لمسابقة أحسن الرسائل وكذلك
الحال بالنسبة الى الدكتور إلا أن رسالة الدكتور الاول هي التي فازت
- دون رسالة الدكتور الثاني - بجائزة أحسن الرسائل عن العام الذي حصل
فيه كلاهما على درجة الدكتوراه ، فبذلك يعتبر الدكتور الاول هو الاقدم في
وظيفة مدرس باعتباره حاصلا على درجة الدكتوراه بدرجة أعلى من الدرجة
التي حصل عليها الدكتور الآخر .

هذا وأن تحديد الاقدمية بين أعضاء هيئة التدريس في الجامعات يجب
أن يقوم على أساس الكفاية العلمية وحين يتحدد المرشحون لوظيفة واحدة
يفضل صاحب المؤهل الأعلى ، أو من قام بعمل بحوث علمية مبتكرة اعتبرتها
الجنة المشكلة لفحص الانتاج العلمي للمرشحين أكثر صلاحية ، فالعبرة اذن
بالكفاية العلمية وتطبيق ذلك أيضا على الحالة المعروضة يبين أنه عند تعيين
كل من السيدين الدكتورين في وظيفة أستاذ مساعد وبالرجوع
الى تقرير لجنة الفحص - نجد أن اللجنة المذكورة قد قررت بالإجماع صلاحية
الدكتور الاول للتعين في وظيفة أستاذ مساعد بينما قررت صلاحية زميله
للتعيين في هذه الوظيفة بالأغلبية .

ونخلص من ذلك الى أن الدكتور الاول يعتبر هو الاقدم أيضا على أساس

الكفاية العلمية الواجب اعمالها عند تحديد الاقليمية وترتيبها بين اعضاء هيئة التدريس في الجامعات .

(١٧٧٥ / ٧ / ٣) ١٩٦٥

٤٨٠ - اعضاء هيئة التدريس - قواعد تحديد الاقليمية لهما ينظم - ضرورة تطبيق احكام المادة ١٦ من نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ والمادة ٢٥ من القانون رقم ٢٦٠ لسنة ١٩٥١ المقابلة لها كل في المجال الزمني هذين القانونين .

أنه طبقا للمادة الاولى من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ باصدار قانون نظام العاملين المدنيين ومن قبله المادة ١٣١ من القانون رقم ٢٦٠ لسنة ١٩٥١ لا تسري احكام اى منهما على الوظائف التى تنظمها قوانين خاصة الا عند عدم وجود ما يقابلها فى هذه القوانين .

واذا خلو قانون تنظيم الجامعات رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ من نص ينظم كيفية تحديد الاقليمية بين المعينين فى قرار واحد حيث اكتفت المادة ٤٨ من هذا القانون بالنص على أن يكون التعيين من تاريخ موافقة مجلس الجامعة فانه بتعين تطبيق المادة ١٦ من قانون نظام العاملين المدنيين المشار اليه فيما تنص عليه من أنه « تعتبر الاقليمية فى الدرجة من تاريخ التعيين فيها فاذا اشتمل قرار التعيين على أكثر من عامل فى درجة واحدة اعتبرت الاقليمية كما يلى :

١ - اذا كان التعيين متضمنا ترقية اعتبرت الاقليمية على أساس الاقليمية فى الدرجة السابقة .

٢ - اذا كان التعيين لأول مرة اعتبرت الاقليمية بين المعينين على أساس المؤهل ثم الاقليمية فى التخرج فان تساويا تقدم الأكبر سنا .

كما ينطبق نص المادة ٢٥ من القانون رقم ٢٦٠ لسنة ١٩٥١ المقابل للمادة ١٦ سابقة الذكر وفى المجال الزمنى لسريان احكام القانون الاخير .

ولئن كانت المادة ٥٥ من قانون تنظيم الجامعات رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ التى حددت اختصاص اللجان العلمية المشكلة لفحص الانتاج العلمى للمرشحين قد نصت على أن « تقدم اللجنة تقريراً مفصلاً عن الانتاج العلمى للمرشحين وعما اذا كان يؤهلهم للوظائف المرشحين لها مع ترتيبهم بحسب كفايتهم العلمية ... » .

فان هذا الاختصاص فى ترتيب المرشحين بحسب الكفاية العلمية ليس الغاية منه تحديد الاقليمية بل يقتصر هذا الترتيب على تفضيل مرشح أو أكثر من بين المرشحين من حيث الصلاحية لشغل الدرجات الحالية فبحسب ههنا يتزاحم أكثر من مرشح على وظيفة واحدة أما حيث يتم تعيين جميع

المرشحين في قرار واحد فإن ترتيب الاقدمية بينهم انما يتم طبقا للقانون ولا أثر للترتيب الذي أوردته اللجنة .

وإذا كانت الجامعة قد أثارت في مذكرتها صعوبة أن يتساوى اثنان في الاقدمية في الوظائف السابقة فإن هذه الصعوبة نظرية إذ لا مناص بعد تعقب اقدمية المعينين في قرار واحد في الدرجات السابقة وتساويهما من تحديد اقدميتهما عند التعيين لأول مرة بحسب المؤهل فالأقدمية في التخرج فإن تسويا تقدم الاكبر سنا .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن تحديد الاقدمية بين أعضاء هيئة التدريس في الجامعات المعينين في قرار واحد تعيينا متضمنا ترقية من الوظائف السابقة في هيئة التدريس يكون بحسب الاقدمية في الوظيفة السابقة فالتى تسبقها وهكذا وفقا لما تقتضيه المادة ١٦ من قانون نظام العاملين المدنيين رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ وعند التساوى في اقدمية الوظائف السابقة تتبع المعايير التى نصت عليها المادة المذكورة بالنسبة للتعيين أول مرة .

٦٣٠ (١٩٦٧/٥/٢٢)

(ج) ترقية

٤٨١ - اجراءات تعيين الاساتذة ذوي الكراسى - اعتبار كل منها وظيفة قائمة بذاتها ، تسرى في شأنها احكام القانون الذى تم فى ظله - القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٦٣ بتعديل بعض احكام قانون تنظيم الجامعات فى خصوص تعيين الاساتذة - سريان محكمته ، على الحالات السابقة على تاريخ العمل به ، اذا ما كانت الاجراءات التى اقتضت فى شأنها لا تتجاوز مجرد عرض على اللجنة العلمية المشكلة وفقا للمادة ٥٥ (معدلة) من قانون تنظيم الجامعات ، ولم تقدم هذه اللجنة تقريرها فيها - وجوب عرض هذه الملاحظات من جديد على اللجنة - لا ضرورة لعرض الاجراءات التى وُلق عليها مجلس الجامعة دون أن يبت فيها المجلس الاعلى للجامعات على هذا المجلس - انعدام أثر القرار الذى يكون هذا المجلس قد نقضه فى هذه الاجراءات .

بتاريخ ٢٥ من نوفمبر سنة ١٩٦٣ صدر القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٦٣ بتعديل بعض احكام القانون رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ فى شأن تنظيم الجامعات وقد تضمن القانون الجديد تعديل بعض اجراءات تعيين أعضاء هيئة التدريس فقد كانت المادة ٤٨ من القانون رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ تشترط موافقة المجلس الاعلى للجامعات على التعيين فى وظيفة الاستاذ ذى الكرسى وقد عدلت هذه المادة بحذف هذا الشرط - كما أن المادة ٥٥ قبل تعديلها كانت تنص على أنه عند التعيين فى وظيفة استاذ ذى كرسى يشكل المجلس الاعلى للجامعات بناء على طلب مجلس الجامعة المختصة لجنة علمية للبحث الانتاج العلمى للترشيح وتقديم تقرير عن هذا الانتاج وقد عدل القانون رقم

١٥٩ لسنة ١٩٦٣ هذه المادة بالنص على تشكيل لجان علمية دائمة تتولى فحص الانتاج العلمى للمرشحين لشغل وظائف الاساتذة ذوى الكراسى والاساتذة ويصدر بتشكيلها قرار من وزير التعليم العالى بناء على ترشيح المجلس الاعلى للجامعات .

وكانت الجامعات قد اتخذت - قبل صدور القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٦٣ - عدة اجراءات لتعيين الاساتذة ذوى الكراسى دون أن تختتم هذه الاجراءات بصيودر قرار الوزير بالتعيين فثمة حالات تم فيها الاعلان عن الوظيفة وتقدم الراغبون لشغلها فقط وهناك حالات اخرى خطت فيها الاجراءات مرحلة ثانية بتشكيل اللجنة العلمية لفحص الانتاج كما توجد حالات اتخذت فيها خطوة ثالثة بتقديم التقرير عن الانتاج العلمى للمرشحين وثمة حالات سارت فيها الاجراءات مراحل أخرى بالعرض على مجلس الكلية ثم مجلس الجامعة ثم المجلس الاعلى للجامعات .

ولبيان الرأى فى نطاق تطبيق كل من الاحكام السابقة والاحكام التى استحدثتها القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٦٣ على هذه الحالات وما اذا كان المرشحون لشغل وظيفة الامتياز ذى الكرسى قد اكتسبوا مراكز قانونية بعد خطوة أو أكثر من الخطوات السابقة عرض هذا الموضوع على الجمعية العمومية للقسم الاستشارى بمجلس الدولة فى جلستها المنعقدة بتاريخ ١٥ من يناير سنة ١٩٦٤ فتبين لها بعد استعراض أحكام المواد ٤٨ و ٥٤ و ٥٥ من القانون رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ أن اجراءات تعيين الاساتذة ذوى الكراسى تمر بعدة مراحل قبل أن تنتهى بصيودر قرار وزير التعليم العالى بالتعيين . وتبين هذه المراحل بالاعلان عن الوظائف الحالية ثم تشكيل اللجنة العلمية لفحص الانتاج العلمى للمتقدمين الى هذه الوظائف وتقديم التقرير عن المرشحين مع ترتيبهم بحسب كفاياتهم العلمية ثم اخذ رأى كل من مجلس القسم بمجلس الكلية ثم موافقة كل من مجلس الجامعة والمجلس الاعلى للجامعات وتختتم هذه الاجراءات جميعها بصيودر قرار الوزير بالتعيين . وقد اقتضت التعديلات التى استحدثتها القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٦٣ فى هذا الخصوص على أن اللجان العلمية التى تختص بفحص الانتاج العلمى للمرشحين أصبحت لجانا دائمة وتشكل بأداة أخرى خلاف الاداة التى كانت تشكل بمقتضاها اللجان السابقة ويكون لها لائحة داخلية تصدر بقرار من وزير التعليم العالى وبناء على اقتراح المجلس الاعلى للجامعات كما عطل تشكيل مجلس الجامعة فأصبح يضم وكيل الجامعة بدلا من وكيل واحد (اذ استحدث القانون منصب وكيل ثان لكل جامعة) وحذف شرط موافقة المجلس الاعلى للجامعات .

ولما كان القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٦٣ المشار اليه نص فى المادة السادسة على أن يعمل به من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية (وقد نشر بالعدد ٢٧٣ الصادر فى ٢٨ من نوفمبر سنة ١٩٦٣) ولم يتضمن احكاما انتقالية تعالج الاوضاع عند انتقالها من الاحكام القديمة الى الاحكام الجديدة .

كما أنه لم يتعرض لما سبق تمامه من اجراءات قبل العمل به فمن ثم لا يسرى هذا القانون على الوقائع والمراكز القانونية السابقة عليه وانما يسرى بأثر مباشر على الوقائع والمراكز القانونية التي تقع أو تتم بعد نفاذه .

ولما كان كل اجراء من اجراءات تعيين الاساتذة ذوي الكراسي يعتبر في ذاته واقعة مستقلة من حيث كيانها القانوني والشروط التي يجب أن تتوافر لصحتها فإن مقتضى سريان القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٦٣ بأثر مباشر هو أن تظل الاجراءات التي تمت صحيحة في ظل الاحكام السابقة قائمة ومنتهجة لانها القانوني ولا تسرى التعديلات التي استحدثها القانون المذكور الا على الاجراءات التي لم تكن قد تمت حتى تاريخ العمل به . وهذا النظر هو ما يتفق مع ما قرره المحكمة الادارية العليا في حكمها الصادر في القضية رقم ٨٨٧ لسنة ٧ قضائية بتاريخ ٧ من ابريل سنة ١٩٦٢ (١) من أن الاجراءات التمهيدية للتعيين التي تمت صحيحة طبقا للاحكام النافذة وقت تمامها تظل سليمة ومنتهجة لانها ولو تم التعيين بعد تعديل الاجراءات ولا يسرى التعديل الجديد الا على ما يجد من اجراءات . كما أنه يتفق مع الاصل العام المقرر في المادتين الاولى والثانية من قانون المرافعات والذي يقضي بأن التشريع الجديد لا يسرى الا على ما لم يكن قد تم من اجراءات قبل العمل به وإن كل اجراء تم صحيحا في ظل قانون معمول به يبقى صحيحا ما لم ينص على غير ذلك .

وجدير بالذكر أن التعديلات التي قضى بها القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٦٣ لا تسرى على الاجراءات التي اكتملت قبل العمل بهذا القانون وذلك بقطع النظر عما اذا كانت هذه الاجراءات قد اكسبت المشرعين مراكز قانونية من عدمه لان مرد عدم سريان التعديلات بأثر رجعي هو عدم انطواء القانون المذكور على نص يجيز ذلك أو يقضي بإبطال ما تم من اجراءات ومن ثم تبقى الاجراءات التي تمت صحيحة قائمة قانونا حتى ولو لم يكتسب المرشحون أية مراكز قانونية نتيجة تحققها في شأنهم . هذا فضلا عن أن سريان القوانين الاجرائية على ما سبق تمامه من اجراءات قد يقضي الى زعزعة الاجراءات نتيجة عدم اطمئنان الافراد الى ما يتخذ حيالهم منها خفية تعديلها في أي وقت مما يضطرهم الى اعادتها من جديد مع ما يترتب على ذلك من ضياع الوقت وتكرار الجهد سواء بالنسبة للافراد أم لجهة الإدارة وهذا ما يتعارض في عمومته مع المصلحة العامة التي توجب استقرار ما تم صحيحا من اجراءات فلا تمس في ذاتها أو من حيث آثارها القانونية الا اذا نص القانون صراحة على ذلك . وإن كان ذلك كذلك الا أنه يلاحظ أنه بالنسبة الى الحالات التي لم تتجاوز فيها الاجراءات مجرد العرض على اللجنة العلمية دون أن تقدم هذه اللجنة تقريرها حتى تاريخ العمل بالقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٦٣ فإنه يتعين

عرض هذه الحالات على اللجنة العلمية التي تشكل طبقا للمادة ٥٥ من قانون تنظيم الجامعات بعد تعديلها وعلة ذلك أن الاجراء الخاص بتقديم التقرير عن المرشح لا يعتبر أنه قد تم الا بتقديم هذا التقرير والمناط في عدم سريان التعديل الجديده هو أن يكون الاجراء قد تم بأكمله في ظل الاحكام القديمة أما اذا كان قد تم في شطر منه دون شطره الآخر فيتعين تطبيق التعديل الجديد على الاجراء جميعه اذ لا يسوغ تجزئة الاجراء الواحد - وقد لا يقبل التجزئة الى شطرين فيخضع أحدهما للتشريع السابق والآخر للتشريع الجديد . هذا فضلا عن أن اللجنة التي عرض عليها الانتاج دون أن تبث فيه أضحت غير ذات اختصاص بوضع التقرير عن المرشحين اعتبارا من تاريخ العمل بالقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٦٣. الفى أسند ولاية فحص الانتاج الى لجان دائمة تشكل بأداة أخرى غير تلك التي شكلت بمقتضاها اللجان السابقة .

كما يلاحظ أيضا أنه بالنسبة الى الحالات التي انتهت فيها الاجراءات الى موافقة مجلس الجامعة دون أن يبت فيها المجلس الاعلى للجامعات فليس ثمة ما يدعو الى عرضها على هذا المجلس نظرا لان المادة ٤٨ من قانون تنظيم الجامعات بعد تعديلها بالقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٦٣ أصبحت لا توجب هذا العرض ، أما اذا كان المجلس الاعلى للجامعات قد اتخذ قرارا فيها فان هذا القرار أضحي عديم الاثر قانونا في مجال اصدار قرار التعيين في ظل القانون المشار اليه .

لذلك انتهى الرأى الى أن اجراءات تعيين الاساتذة ذوى الكراسى التي تمت بصحبة قبل العمل بالقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٦٣ تظل قائمة ومنتجة لأثارها القانونية ولا تسرى التعديلات الواردة بهذا القانون الا على الاجراءات التي تتم بعد نفاذه . على أنه بالنسبة الى الحالات التي لم تتجاوز فيها الاجراءات مجرد العرض على اللجنة العلمية دون أن تقدم هذه اللجنة تقريرها حتى تاريخ العمل بالقانون المشار اليه فيتعين عرضها على اللجنة العلمية التي تشكل طبقا للمادة ٥٥ من قانون الجامعات بعد تعديلها . وبالنسبة الى الحالات التي وصلت فيها الاجراءات الى موافقة مجلس الجامعة دون أن يبت فيها المجلس الاعلى للجامعات فليس ثمة ما يوجب عرضها على هذا المجلس أما اذا كان المجلس قد اتخذ قرارا فيها فقد أضحي هذا القرار عديم الاثر من الناحية القانونية .

٤٢ (١٩٦٤/١/٢١)

٤٨٢ - القرار الصادر بتعيين مدرسه خلال تليدها مع حكومة اجبية - وطلب احتفالها بوظيفتها حين انتهاء مدة المحددة في العقد وقبول الجامعة لهذا الطلب - تكليفها القول - ساس ذلك والمر بالنسبة لحساب وزارة الترقية الى درجة استاذ مساعد .

أنه طبقا للمادة ٦٢ من قانون تنظيم الجامعات الصادر به القانون رقم

١٨٤ لسنة ١٩٥٨ والمواد ٥٢ و ٣ و ٥٤ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ في شأن نظام موظفي الدولة - والذي كانت أحكامه تسرى على أعضاء هيئة التدريس في الجامعات فيما لم ينص عليه في قانون تنظيم الجامعات - يحتفظ لعضو هيئة التدريس بوظيفته في أحوال محددة بذاتها ، هي الاعارة والإيفاد في بعثة والتجنيد والإجازة الدراسية ويضاف إلى ذلك حالة النذب كل الوقت التي تعتبرها المادة ٦٢ من قانون تنظيم الجامعات اعارة ، وفيما عدا هذه الاحوال لا يكون ثمة مجال للاحتفاظ بالوظيفة .

ومن حيث أنه ترتيباً على ما تقدم فإن عمل الدكتور ٠٠٠ في حكومة الكويت لا يعد سبباً يبيح الاحتفاظ لها بوظيفتها طوال مدة عملها في هذه الحكومة إذ أنها لم تلحق بالعمل في حكومة الكويت عن طريق الاعارة من الجامعة وإذا كانت الجامعة قد احتفظت لها بوظيفتها كيدرس بكلية الطب حتى تنتهي المدة المحددة في العقد المبرم بينها وبين حكومة الكويت فإن ذلك يكفي على أن قبول الجامعة لطلب الاحتفاظ المقدم من الدكتور المذكور يعتبر في واقع الامر قراراً بارجاء نفاذ القرار الصادر بتعيينها إلى تاريخ تسلمها العمل ، وذلك لأن الطلب الذي قدمته الدكتور في هذا الشأن مما يعتبر في حقيقته وبحسب الغاية المتفاه منه وبالقدر الذي تسمح أحكام القانون به ، طلباً بارجاء التعيين إلى التاريخ سالف الذكر ، وليس ثمة ما يحول قانوناً دون اجابة مثل هذا الطلب ، متى قررت الجهة المختصة أن في ذلك وجه المصلحة العامة ، إذ أن اجابة مثل هذا الطلب تعتبر على ما سبق بيانه اجزاء لتأريخ نفاذ قرار التعيين وتأثيراً له .

وأنه ولئن كان الاصل طبقاً للمادة ٤٨ من قانون تنظيم الجامعات أن يكون التعيين في وظائف أعضاء هيئة التدريس في الجامعات من تاريخ موافقة مجلس الجامعة - الا أنه في خصوصية الحالة المعروضة فإن تعيينها يتراخى عن التاريخ الذي تمت فيه موافقة مجلس الجامعة إلى تاريخ لاحق وهو تاريخ تسلمها العمل في الجامعة للاعتبارات المتقدمة . وعلى مقتضى النظم السابق لا يكون ثمة مقتضى لاستصدار قرار جديد بتعيين الدكتور المذكورة في وظيفتها سالف الذكر .

ومن حيث أنه أخذاً بما سبق فإن مدة الحسب سنوات التي تميزت المادة ٥١ من قانون تنظيم الجامعات فيعين أمين استاذاً مساعداً أن يكون قد قضاها في شغل وظيفة مدرس بأحدى الجامعات أو في معهد علمي من طليقتها - تبعاً بالنسبة إلى الدكتور ٠٠٠ من ٧ سبتمبر سنة ١٩٦١ وهو تاريخ تنفيذ قرار التعيين كما هو مسلم من أن هذه المدة يجب أن تكون مدة اشتغال فعلي بالتدريس في الجامعات .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية إلى أن القرار الصادر بتعيين الدكتور ٠٠٠ في وظيفة مدرس بكلية الطب بجامعة عين شمس يعتبر نافذاً ومنجهاً لاثاره من ٧ سبتمبر سنة ١٩٦١ وأنه من هذا التاريخ تحسب مدة الحسب^١ م ٥٢ فتوى

سنوات الواجب قضاؤها في شغل وظيفة مدرس بالجامعة كشرط صلاحية للترقية الى وظيفة أستاذ مساعد .

(١٠٠٧ (١٩/١١/١٩٦٤)

(د) تأديب

٤٨٣ - أعضاء هيئة التدريس - محو الجزاءات التأديبية الموقعة عليهم - السلطة المختصة بنظر طلب محوها .

ان القانون رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم الجامعة الذي يخضع له أعضاء هيئة التدريس قد أغفل تنظيم موضوع محو الجزاءات التي توقع على هؤلاء الاعضاء مما يقتضى الرجوع في هذا الشأن الى القانون العام للتوظيف رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ تطبيقاً لحكم المادة ١٣١ من هذا القانون (معدلة بمقتضى المرسوم بقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٥٢) والتي تقضى بأن يعتبر ذلك القانون قانوناً عاماً للتوظيف فيما لم يرد فيه نص في القوانين الخاصة ببعض طوائف الموظفين .

وبالرجوع الى القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ في شأن بيان السلطة المختصة بمحو الجزاءات يبين أن المادة ١٤٢ من هذا القانون تنص على أنه (١) « يرفع طلب المحو الى الوزير المختص الذي يفصل فيه بعد استطلاع رأى لجنة شئون الموظفين بالوزارة أو المصلحة ولا يجوز قبول الطلب في جميع الاحوال الا اذا ثبت من تقارير الموظف المدوعة بملفه أن سلوكه وعمله منذ توقيع الجزاء عليه كانا مرضيين » . والمستفاد من هذا النص أن السلطة المختصة بنظر طلب محو الجزاء هي الوزير المختص الذي يفصل فيه بعد أخذ رأى لجنة شئون الموظفين .

والوزير المختص بالنسبة الى عضو هيئة التدريس هو وزير التربية والتعليم التنفيذي ذلك لانه الرئيس الاعلى للجامعات طبقاً للمادة ٩٤ من القانون رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم الجامعات ، يؤيد هذا النظر أن قانون تنظيم الجامعات قد خول وزير التربية والتعليم التنفيذي بالنسبة الى أعضاء هيئة التدريس السلطات الممنوحة لكل وزير في بالنسبة الى موظفي وزارته فهو الذي يصدر قرارات تعيينهم (م ٤٨) واعارتهم للجامعات الاجنبية (م ٦٣) وايغادهم في المهمات العلمية بالخارج (م ٦٤) ومنحهم أجازات التفرغ العلمي (م ٦٥) واحالهم الى المعاش (م ٨٥) .

(١) نظمت محو الجزاءات في القانون ٤٦ لسنة ١٩٦٤ المادة ٧١ ويلاحظ انها قد جعلت لجنة شئون الموظفين هي السلطة المختصة بمحو الجزاء .

ويخلص من ذلك أن طلب محو الجزاء الذي يتقدم به عضو هيئة التدريس بالجامعة يجب أن يرفع إلى وزير التربية والتعليم التنفيذي (١) .
(٨٠٥ : ١٩٦٠/٩/٢٩)

٤٨٤ - أعضاء هيئة التدريس - محو الجزاءات التأديبية المولفة عليهم - نص المادة ١٤٢ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ على استطلاع رأى لجنة شؤون الموظفين قبل الفصل في طلبات المحو - اختصاص مجلس الجامعة ومجلس الكلية المختص بها بتعطي به نتيجة في هذه الحالة .

أنه وإن كان قانون تنظيم الجامعات لم ينظم فيما يتعلق بأعضاء هيئة التدريس لجنة لشؤون الموظفين إلا أن ذلك لا ينهض سنداً لاستبعاد اختصاص هذه اللجنة بالنسبة إلى طلبات محو الجزاءات ذلك لأن المشرع حين استلزم ضرورة استطلاع رأى تلك اللجنة قبل الفصل في طلب محو الجزاءات أراد أن يوفر للموظف ضماناً أساسية هي إشراك السلطة التي تتصل بشؤم الموظف مع الوزير عند الفصل في طلب المحو - وإذا كانت لا توجد بالجامعة لجنة لشؤون الموظفين تنظر في شؤون أعضاء هيئة التدريس فإن ذلك لا يعنى استئثار الوزير بالفصل في طلب المحو بل يعين تحقيقاً لحكمة المشرع وبالمقياس على حكم المادة ١٤٢ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ على الوزير قبل الفصل في طلب محو الجزاء التأديبي الذي سبق توقيعه على أحد أعضاء هيئة التدريس أن يستطلع رأى الهيئة أو الهيئات الجامعية التي تتعقد لها ، بالنسبة إلى هؤلاء الأعضاء ، الاختصاصات الموكولة للجنة لشؤون الموظفين مادامت هذه الاختصاصات ومدى اتصالها بالحياة الوظيفية للموظف هي المناطة فيما استلزمه المشرع من ضرورة أخذ رأى لجنة شؤون الموظفين قبل الفصل في طلب محو الجزاء .

ولما كانت اختصاصات لجنة شؤون الموظفين بالنسبة إلى أعضاء هيئة التدريس موكولة في قانون تنظيم الجامعات لمجلس الجامعة ومجلس الكلية إذ يختص مجلس الجامعة بشؤون تعيينهم كما يختص مع مجلس الكلية بأمر تدبيرهم وإعازتهم - وعلى مقتضى ما تقدم يعين على وزير التربية والتعليم التنفيذي قبل الفصل في طلب محو الجزاء الذي يتقدم به عضو هيئة التدريس بالجامعة أن يستطلع رأى مجلس الجامعة ومجلس الكلية المختص وهو مجلس الكلية التي يتبعها عضو هيئة التدريس طالب المحو .

(٨٠٥ : ١٩٦٠/٩/٢٩)

(١) حل في كافة الاختصاصات المتعلقة بالجامعات وزير التعليم العالي محل وزير التربية والتعليم وذلك طبقاً للقرار الجمهوري ١٦٦ لسنة ١٩٦١ بمسؤوليات وتقييم وزارة التعليم العالي .

٤٨٥ - أعضاء هيئة التدريس - نص المادة ٨٠ من القانون رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ على تشكيل مجلس للتاديب المختص بمهامهم - تعديل النص بالقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٦٣ وتعديدهم يمثل مجلس الدولة بأنه مستشار الدولة لإدارة الفتوى والتشريع لوزارة التعليم العالي - سريان هذا الحكم بالنسبة إلى تشكيل مجلس تاديب أعضاء هيئة تدريس بجامعة الاسكندرية .

ان المادة ٨٠ من القانون رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ في شمسان تنظيم الجامعات كانت تنص قبل تعديلها بالقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٦٣ على أن « تكون محاكمة أعضاء هيئة التدريس بجميع درجاتهم أمام مجلس تاديب يشكل من وكيل الجامعة رئيساً ومستشار من مجلس الدولة وأستاذ ذي كرسي من كلية الحقوق يعينه مجلس الجامعة سنوياً ويحل أقدم العمداء محل وكيل الجامعة عند غيابة » . وقد أصبح النص بعد تعديله بالقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٦٣ سالف الذكر على النحو الآتي :

« تكون محاكمة أعضاء هيئة التدريس بجميع درجاتهم أمام مجلس تاديب يشكل من أحد وكيل الجامعة سنوياً (رئيساً) ومستشار الدولة لإدارة الفتوى والتشريع لوزارة التعليم العالي وأستاذ ذي كرسي (يعينه مجلس الجامعة سنوياً) (أعضاء) وفي حالة الغياب أو المانع يحل وكيل الجامعة الآخر ثم الأقدم من العمداء محل رئيس المجلس » .

ومن مقتضى ذلك النص - بعد تعديله - أن يمثل في مجلس التاديب المشار إليه مستشار الدولة رئيس إدارة الفتوى والتشريع لوزارة التعليم العالي ، ولا يجوز أن يحل محله مستشار آخر من مجلس الدولة كمستشار الدولة للمصالح العامة بالاسكندرية إذ أن المشرع قد حدد ممثل مجلس الدولة بمستشار الدولة لإدارة الفتوى والتشريع لوزارة التعليم العالي أي أنه قد حدد مستشاراً معيناً ولم يجر أن يحل غرض محله مما يمنع معه أن يحل مستشار الدولة للمصالح العامة بالاسكندرية محل مستشار الدولة لوزارة التعليم العالي ، ولا يغير من هذا النظر أن الأول يعد اختصاصه إلى جميع وزارات ومصالح الدولة في النطاق الإقليمي المحدد له وهو الاسكندرية إذ أنه إزاء تعدد المصالح بعبارة واضحة صريحة محددة بتعين النزول على إرادته وتحقيق مقصده ، وهذا يعطيه الحال لا يغير من اختصاص مستشار الدولة للمصالح العامة بالاسكندرية ولا يعتبر تخلياً له ما دام المشرع قد عقد هذا الاختصاص لمستشار معين بالمادة ٨٠ المعدلة بالقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٦٣ المشار إليه .

(١٧٩ / ٢٥ / ١٩٦٥)

(هـ) قصص

٤٨٦ - أعضاء هيئة التدريس - أحالتهم إلى العاش للمعز صعبا - حالاته .

ان المادة ٧٧ من القانون رقم ٣٤٥ لسنة ١٩٥٦ بشأن تنظيم الجامعات تنص على أن (١) « يحال عضو هيئة التدريس الى المعاش بقرار من وزير التربية والتعليم بناء على طلب مجلس الجامعة اذا لم يستطع مباشرة عمله بسبب المرض بعد انقضاء الاجازات المقررة في المادة ٥٧ » .

وكذلك يحال عضو هيئة التدريس الى المعاش بالطريقة ذاتها اذا ثبت في أى وقت أنه لا يستطيع لاسباب صحية القيام بوظيفته على الوجه اللائق ، ويستفاد من هذا النص أن عضو هيئة التدريس يحال الى المعاش في إحدى حالتين :

الاولى - اذا مرض واستنفذ الاجازات المنصوص عليها في المادة ٥٧ ولم يعد قادرا على القيام بعمله بعد ذلك .

الثانية - اذا عجز لاسباب صحية عن الاضطلاع بعمله على الوجه اللائق .

٧٤٩ (١٩٥٩/١٠/٣١)

٤٨٧ - اعفيه هيئة التدريس - احالتهم الى المعاش للعجز صحيا - اثبات حالة العجز - يكون بقرار من القومسيون الطبي العام .

ان القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة يسرى على أعضاء هيئة التدريس بالجامعات فيما لم يرد بشأنه نص في القانون رقم ٣٤٥ لسنة ١٩٥٦ بشأن تنظيم الجامعات ، وذلك اخذا بمفهوم المخالفة للبند الرابع من المادة ١٣١ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ، (٢) وتطبيقا لحكم المادة ١٢ من القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ بشأن المؤسسات العامة التي تنص بان « تسرى على موظفي المؤسسات العامة أحكام قانون الوظائف العامة فيما لم يرد بشأنه نص خاص في القرار الصادر بإنشاء المؤسسة أو اللوائح التي يضعها مجلس الادارة » ، وذلك باعتبار الجامعة مؤسسة عامة .

وكما كان القانون رقم ٣٤٥ لسنة ١٩٥٦ المشار اليه لم ينظم موضوع اثبات حالة العجز لاسباب صحية عن القيام بأعمال الوظيفة ، ومن ثم يتعين الرجوع في هذا الخصوص الى أحكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة .

(١) تقابل وتطلق المادة ٨٥ من القانون ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ الذي حل محل القانون ٣٤٥ لسنة ١٩٥٦ المشار اليه .

(٢) تقابل المادة الاولى من القانون ٤٦ لسنة ١٩٦٤ .

ونص المادة ١٠٩ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ (١) على أنه « تثبت عدم اللياقة الصحية بقرار من القومسيون الطبي العام بناء على طلب الموظف أو الحكومة . ولا يجوز فصل الموظف لعدم اللياقة الصحية قبل نفاذ اجازته المرضية والاعتيادية ما لم يطلب الموظف نفسه الإحالة إلى المعاش دون انتظار انتهاء اجازاته » . وهذا النص قاطع في الدلالة على أن عدم اللياقة للخدمة صحيا يجب أن يثبت بتقرير من القومسيون الطبي العام وهو الهيئة الطبية الفنية التي وكل إليها المشرع أصلا البت في كافة شئون الموظفين من الوجهة الصحية سواء عند تعيينهم أو إحالتهم إلى المعاش أو فصلهم من الخدمة لأسباب صحية . أما نص المادة ٧٧ من القانون رقم ٣٤٥ لسنة ١٩٥٦ على أن عضو هيئة التدريس يحال إلى المعاش بقرار من وزير التربية والتعليم بناء على طلب مجلس الجامعة إذا لم يستطع مباشرة عمله بسبب المرض بعد انقضاء الاجازات المقررة في المادة ٥٧ - كما يحال إلى المعاش بالطريقة ذاتها إذا ثبت في أي وقت أنه لا يستطيع لأسباب صحية القيام بوظيفته على الوجه اللائق . هذا النص لا يفيد ولا يعنى إحلال مجلس الجامعة محل القومسيون الطبي العام في اتخاذ إجراء هو من صميم اختصاصه وهو إثبات حالة الموظف من الناحية الصحية إذا رأى حالته إلى المعاش لأحد السببين المشار إليهما - وإنما يعنى النص تحويل مجلس الجامعة الحق في طلب إحالة عضو هيئة التدريس إلى المعاش متى توافر أحد هذين السببين وكلاهما يقتضى إثبات حالة العضو من الوجهة الصحية ، ولا يكون ذلك إلا بتقرير من الجهة المختصة وهو القومسيون الطبي العام - يقدم إلى مجلس الجامعة لتقدير حالة العضو على هديته .

٧٤٩ (١٩٥٩/١٠/٣١)

٤٨٨ - أعضاء هيئة التدريس - إحالتهم إلى المعاش للمعز صحيا - صدور قرار الإحالة بناء على تقرير أحد الأطباء - يجعله مشوباً بعيب مخالفة القانون - انقضاء الميعاد المقرر للسحب أو الإلقاء يجعله صحيحاً .

إذا كان قرار إحالة عضو هيئة التدريس بالجامعات إلى المعاش لأسباب صحية قد صدر دون إحالته إلى القومسيون الطبي العام لإثبات حالته الصحية اكتفاء بتقرير مقدم من أحد الأطباء ، وهذا التقرير لا يعنى عن تقرير القومسيون الطبي العام في هذا الصدد ، ومن ثم يكون قرار الإحالة إلى المعاش قد صدر مشوباً بعيب مخالفة القانون .

(١) ليس لهذه المادة مقابل في القانون ٤٦ لسنة ١٩٦٤ وإن كان عدم اللياقة الصحية قد ورد في المادة ٧٧ منه كأحد أسباب انتهاء الخدمة كما قررت المادة ٨٢ منه أنه في حالة الفصل لعدم اللياقة الصحية يستحق العامل المرتب كاملاً أو منقوصاً لحق استنفاد اجازاته المرضية .

وبما أن أثر العيوب التي تشوب القرارات الإدارية على هذه القرارات يختلف باختلاف درجة جسامتها • فتمتد بلغ العيب حدا جسيما كما لو نجرّد القرار من صفته الإدارية ، أو صدر اعتصاميا للسلطة فإنه يعتبر معدوما ، ولا يعدو في هذه الحالة أن يكون مجرد فعل مادي معدوم الأثر قانونا ، فلا تلحقه حصانة ولا يكون قابلا للتنفيذ أو التصحيح أو الإجازة ومن ثم يجوز سحبه في أي وقت دون التقيد بميعاد الطعن فيه • فإذا لم يبلغ العيب هذا الحد من الجسامه كما لو كان محصورا على مجرد مخالفة القوانين أو اللوائح أو الخطأ في تطبيقها وتاويلها أو إساءة استعمال السلطة أو كان العيب الذي شاب القرار من عيوب الشكل أو مجرد عيب من عيوب عدم الاختصاص البسيطة التي لا تبلغ حد اغتصاب السلطة ، وهي أوجه الإلغاء المقررة قانونا، كان القرار باطلا لا معدوما ويجب مراعاة الميعاد القانوني عند طلب الفائه أو سحبه • فتمتد مضي هذا الميعاد دون سحب القرار أو طلب الفائه أصبح حصينا وامتنع سحبه أو الفائه وعندئذ تترتب عليه كافة آثاره القانونية •

ولما كانت إحالة الموظف الى انقوسيون الطبي لاثبات حالته الصحية تمهيدا للنظر في إحالته الى المعاش هي إجراء شكلي أوجب القانون اتخاذه قبل إنهاء خدمة الموظف لعدم اللياقة الصحية لتقدير حالته الصحية على أساسه • وإغفال هذا الإجراء يعيب القرار الصادر بالإحالة الى المعاش بعب مخالفة القانون بمعناها العام فيبطله ، ولكنه لا يتجاوز حد البطلان الى حد اعتباره معدوما ، ومن ثم يتعين عند طلب الفائه أو سحبه مراعاة المواعيد المقررة قانونا لطلب الإلغاء والسحب • ولما كان قرار الإحالة الى المعاش في هذه الحالة قد صدر مشوبا بعب مخالفة القانون لإغفال إجراء شكلي أوجب القانون وهو إحالته الى القومسيون الطبي ابتداء • فعلى مقتضى ما تقدم يكون قرارا باطلا قابلا للإلغاء أو السحب في الميعاد القانوني • ولما كان هذا الميعاد قد انقضى دون سحب القرار أو طلب الفائه فإنه يصبح ممتنع الإلغاء أو السحب ويكون شأنه شأن القرار الصحيح قانونا ، وتترتب عليه كافة آثاره وفي مقدمتها تسوية معاشه على النحو الذي تضمنه القرار •

(١٩٩١/١٠/٣١) ٧٤٩

(تعليق)

أصدرت المحكمة الإدارية العليا في الطعن رقم ٩٠٤ لسنة ٥ ق بجلسة ١٩٩١/١/٢١ حكما مشابها لهذا المبني في خصوص تطبيق المادة ١٠٩ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ اذ انتهت الى أن فصل الموظف لعدم اللياقة الطبية دون عرضه على القومسيون الطبي العام يجعل هذا القرار مغالبا للقانون (كتابنة المحكمة الإدارية العليا ق ١٥٥١ ص ١٦٢٦) •

(و) مجلس الجامعة

٤٨٩ - تمثيل وزارة التربية والتعليم في مجالس الجامعات طبقاً لحكم المادة ٥٧ من القانون رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم الجامعات - حلول وزارة التعليم العالي محل وزارة التربية في هذا الخصوص طبقاً لأحكام القرار الجمهوري رقم ١٦٦٥ لسنة ١٩٦١ بمسؤوليات وتنظيم وزارة التعليم العالي .

ان القرار الجمهوري رقم ١٦٦٥ لسنة ١٩٦١ بمسؤوليات وتنظيم وزارة التعليم العالي اذ ناط بهذه الوزارة مسؤولياتها بالنسبة لهذا النوع من التعليم على النحو المبين فيه نص في البند ثالثاً (فقرة خامسة) من مادته الاولى على أن « يكون لوزير التعليم العالي ولوزارة التعليم العالي في حدود المسؤوليات الواردة بهذا القرار الصلاحيات التي كانت لوزيرى ولوزارتى التربية والتعليم المركزية والتنفيذية في القوانين والقرارات واللوائح الخاصة بالجامعات والمعاهد العالية الحكومية والخاصة والعلاقات الثقافية الخارجية والشعبية القومية لليونسكو والبحوث ومجمع اللغة العربية والمؤسسات » .

ومعاق ذلك أن وزارة التعليم العالي أصبحت هي المختصة بشئون التعليم العالي اذ انتقل اليها ما كان معقوداً لغيرها من اختصاص في هذا المجال بما في ذلك الاختصاصات وزارة التربية والتعليم المتعلقة بالتعليم العالي .

ومن حيث أن المادة ٢٧ من القانون رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم الجامعات تنص على أن « يؤلف مجلس الجامعة على الوجه الآتي :

مدير الجامعة : وله رئاسة المجلس .

وكيل الجامعة ، عمداء الكليات ، عمداء المعاهد التابعة للجامعة ، ممثل لوزارة التربية والتعليم يختاره الوزير من بين كبار موظفيها ، ثلاثة أعضاء على الأكثر من ذوى الخبرة في شئون التعليم الجامعي والشئون العامة يعينون بقرار من وزير التربية والتعليم بعد أخذ رأى مجلس الجامعة وذلك لمدة سنتين قابلة للتجديد . ، وظاهر من هذا النص أن وزير التربية والتعليم بمقتضى اختصاصه السابق لشئون التعليم العالي كان يختص باختيار أحد كبار موظفي وزارته ممثلاً لها في مجلس الجامعة كما كان يختص باختيار ثلاثة أعضاء على الأكثر من ذوى الخبرة في شئون التعليم الجامعي والشئون العامة وذلك بعد أخذ رأى مجلس الجامعة لمدة سنتين قابلة للتجديد .

وحيث أن هذا الاختصاص قد انتقل طبقاً للبند الثالث من الفقرة الخامسة من المادة الاولى من القرار الجمهوري رقم ١٦٦٥ لسنة ١٩٦١ المشار اليه من وزير التربية والتعليم الى وزير التعليم العالي ضمن ما انتقل اليه من الصلاحيات والاختصاصات التي كانت معقودة له في خصوص التعليم الجامعي

بحقنقضى القوانىن والقرارات واللوائىء الخاصة بالجامعات والمصاهد العالىة الحكومىة والخاصة .

وانه متى كانت اعتبارات التنسقى بىن العلمىم العالى الذى تتولاه وزارة التربىة والعلمىم والعلمىم الجامعى الذى تشرف عىبه وزارة العلمىم العالى تقتضى تمثىل وزارة التربىة والعلمىم فى مجلس الجامعة - فانه والى حىن اقرار هذا التمثىل بنص صرىح - فان سبىله فى ظل التشرىع القائم أن ىراعى ااختىار اأء كبار موظفى وزىر وزارة التربىة والعلمىم لعضوىة مجلس الجامعة ضمن من ىقع عىلهم ااختىار وزىر العلمىم العالى من ذوى الخبرة فى العلمىم الجامعى والشئون العامة بعد اأخذ رأى مجلس الجامعة .

وبناء على ما تقدم فان وزارة العلمىم العالى هى التى تمثل فى مجلس الجامعة بمن ىقع عىله ااختىار وزىرها من كبار موظفىها وان وزارة التربىة والعلمىم لا تمثل حتما فى هذا المجلس فى ظل التشرىعات القائمة وسبىل هذا التمثىل أن ىختار اأء كبار موظفىها لعضوىة هذا المجلس ضمن من ىقع عىلهم ااختىار وزىر العلمىم العالى من ذوى الخبرة فى شئون العلمىم الجامعى والشئون العامة بعد اأخذ رأى مجلس الجامعة .

(١٩٦٣/٢/١٧) ٢١٥

٤٩٠ - السلطة الوصالىة التى ءولها القانون رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ فى شان تنظيم الجامعات لوزىر العلمىم العالى على قرارات مجلس الجامعة - شمول هذه السلطة الرقابة على اتعلق من مطابقة اأقرار القانون واستءداله للمصلحة العامة - قىام اعتبارات لم تكن تحت نظر مجلس الجامعة عند اصداؤه لقرار تعىن اأء اعضاء هيئة التدرىس - وءوب التعمىز فى هذا الصءء بىن الاعتبارات التى تقطع فى بطلان التعىن او لتى تجانب المصالح العام وبىن تلك التى لا تقطع فى ذلك - للوزىر فى الحالة الاولى حق رفض التعىن ءلال الءىءاء المقرر لتصدىقه ، وله فى الحالة الثانية اعادة اأقرار لمجلس الجامعة ءلال ذات الءىءاء لىعىء بءء موضوعه فى ضوء الاعتبارات الءدىفة - اأر هذه الاعادة - فانقطاع الءىءاء للتصدىق بالتصوىع عىله فى المادة ٣١ من القانون سالف الذكر .

تنص المادة ٣١ من القانون رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ فى شان تنظيم الجامعات على أن « لا تنفذ قرارات مجلس الجامعة فىما ىحتاج الى صدور قرار من الوزىر الا بعد صدور هذا القرار واذا لم ىصدر منه قرار فى شأنها ءلال الستىن ىوها لتارىء وصولها مستوفاة الى مكاتبه تكون نافذة » ، ومن امثلة قرارات مجلس الجامعة التى تتطلب لنفاذها صدور قرار من الوزىر قرارات تعىن اعضاء هىئات التدرىس طبقا للمادة ٤٨ من القانون المذكور وىءبشان ىرى الوزىر - قبل أن ىبىء فى الموضوع بالموافقة او عدم الموافقة - اعادة عرضه على مجلس الجامعة لىءبته فى ضوء اعتبارات معىنة لم تكن أمام المجلس

وقت صدور قراره وتكون في الغالب قد نشأت بعد أن أصدر هذا القرار ، وذلك حتى يستأنس الوزير برأي المجلس قبل أن يصدر قراره النهائي في الموضوع ومن أمثلة ذلك أن يطرا على أحد المرشحين لشغل إحدى وظائف هيئات التدريس ما يفقده شرطا من شروط الصلاحية للتعين .

ويثور التساؤل عن جواز إعادة مثل هذه الموضوعات الى مجلس الجامعة لبحثها وايداء الرأي فيها .

وقد عرض هذا الموضوع على الجمعية العمومية للقسم الاستشاري بمجلس الدولة بجلستها المنعقدة في ٢٠/٥/١٩٦٤ فتبين لها أنه طبقا لنصوص المواد ٢٨ (الفند ١٣) ، ٣١ و ٤٨ من القانون رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ فإن مجلس الجامعة يختص بالنظر في تعيين أعضاء هيئة التدريس ولا ينفذ قراره في هذا الشأن الا اذا وافق عليه وزير التعليم العالي صراحة بأن تتم هذه الموافقة خلال ستين يوما من تاريخ وصول القرار مستوفيا الى مكتبه أو ضمنا اذا انقضت هذه المدة دون صدور قرار من الوزير ويستنتج نفاذ قرار مجلس الجامعة اذا رفضه الوزير خلال المدة المشار اليها . وبذلك تكون سلطة الوزير ازاء قرار مجلس الجامعة سلطة تصديق اذا تحققت الموافقة الصريحة أو الضمنية وسلطة اعتراض اذا رفض لوزير الموافقة عليه . وهذه السلطة التي خولها الشارع للوزير لا تعدد أن تكون مظهرا من مظاهر الوصاية الادارية على الجامعة بحسبانها من الهيئات الانمركزية المصلحية . ويترتب على اعتبارها كذلك أن تقتصر سلطة الوزير على الموافقة على قرار مجلس الجامعة أو رفضه دون تعديله أو استبداله بغيره كما تقتصر رقابته لهذا القرار على التحقق من مطابقته للقانون واستهدافه للمصلحة العامة على أنه بالنسبة الى شرط حسن السمعة المنصوص عليه في المادة ١/٤٩ من القانون المشار اليه فإن للوزير أن يراقب تقدير مجلس الجامعة لدى توافر هذا الشرط اذا ما كان مشوبا بعدم الملازمة الظاهرة أو اذا لم يتم على أساس قيام كافة الوقائع للنتيجة فيه أمام المجلس وذلك بحسبان أن هذا التقدير يرتبط بشرط نص عليه القانون .

ومن حيث أنه بناء على ذلك فاذا كانت الاعتبارات التي نشأت أو تكشف بعد صدور قرار مجلس الجامعة بالتعيين قاطعة في أن هذا التعيين يكون باطلا أو مجانيا للمصالح العام اذا تم فإن ذلك يتحول للوزير رفض التعيين خلال المدة التي حدتها المادة ٣١ من القانون رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ أما اذا كانت هذه الاعتبارات غير قاطعة فيما تقدم مما يتطلب الرجوع الى مجلس الجامعة للاستئناس برأيه قبل إصدار القرار النهائي في الموضوع فليس ثمة ما يمنع عندئذ من إعادة الموضوع الى مجلس الجامعة لاعادة النظر فيه على ضوء هذه الاعتبارات التي لم تكن تحت نظره عندما أصدر هذا القرار ، إذ أن طلب إعادة النظر في مثل هذه الحالة لا يعتبر من قبيل التعديل في قرار مجلس الجامعة أو استبداله بغيره وإنما هو اجراء تمهيدى قصد به للتغلب على عقبة

طارقة نشأت أو تكتشفت أثناء ممارسه الوزير لاختصاصه في اصدار القرار النهائي في الموضوع . فطلب إعادة النظر بهذه المثابة لا يعدو أن يكون سلطة متفرعه عن طبيعه اختصاص الوزير في اصدار هذا القرار وحتى يصدر قراره بالموافقة أو بالرفض على أساس يكشف كافة جوانب الموضوع ووضوح معالته وليكون على بينة تامة من رأى مجلس الجامعة في تلك الاعتبارات التي لم تكن تحت نظره ، وهذا النظر هو ما يتفق مع الحكمة التي قصصد اليها الشارع عندما اشترط لسريان ميعاد الستين يوما التي يصدر قرار الوزير خلالها أن يصل قرار مجلس الجامعة الى مكتبه مستوفيا أى مستجيبا لكافة العناصر التي يجب أن يصدر على أساسها القرار والتي تتمثل في الاوراق والبيانات اللازمة للتحقق من أن القرار صدر مطابقا للقانون ومستهدفا للصالح العام . وإذا كان الوزير يملك الاعتراض المطلق على قرار مجلس الجامعة بما من شأنه تعطيله كلية فمن باب أولى يكون له أن يطلب من المجلس إعادة النظر في هذا القرار ويشفع لهذا الطلب أن الاعتبارات الجديدة التي دعت اليه لم تكن تحت نظر المجلس عندما أصدر قراره . هذا فضلا عن أن مجلس الجامعة لا يستنفذ سلطاته باصدار قراره فله أن يعيد النظر فيه طالما أنه لم يصدر في شأنه قرار من الوزير .

وغنى عن البيان أن طلب إعادة البحث ليس من شأنه المساس باستقلال الجامعة طبقا لاحكام القانون إذ أن استقلال الشخص الاعتباري ليس مطلقا وإنما تعدد مداه النصوص والقواعد التي تنظمه وإذا كان استقلال الجامعة إم يمنع من أن يكون للوزير حق اعتراض مطلق على قرار مجلس الجامعة فأولى ألا يمنع من طلب إعادة البحث وهو أدنى من حق الاعتراض بل أن مثل هذا الطلب لا يعدو أن يكون مظهرا من مظاهر التعاون بين السلطة المركزية والسلطة اللامركزية يهدف به الوزير الى عدم الاستقلال بالبت في الاعتبارات الجديدة دون الرجوع الى مجلس الجامعة للاستئناس برأيه في هذه الاعتبارات .

ومن حيث أنه بنسأء على ذلك فإن مثل هذا الطلب متى تم خلال مدة الستين يوما المنصوص عليها في المادة ٣١ من قانون تنظيم الجامعات فانه يترتب عليه قطع هذا الميعاد ذلك أن من شأن هذا الطلب إعادة الموضوع الى مجلس الجامعة فيعود الوضع الى ما كان عليه قبل وصوله الى مكتب الوزير . هذا فضلا عن أن مناه سريان الميعاد في ضوء ما قضت به المادة المشار اليها هو أن يكون الموضوع مستوفيا بمكتب الوزير أما وقد خرج هذا الموضوع من مكتبه الى مجلس الجامعة فان الميعاد ينقطع الى أن يعود الى مكتبه مستوفيا حيث يبدأ الميعاد من جديد .

لذلك انتهت الجمعية العمومية الى ما يلي :

أولا - إذا كانت الاعتبارات التي لم تكن تحت نظر المجلس عندما أصدر قراره قاطعة في أن التمين يكون باطلا أو مجانيا للصالح العام فيما لو تم دون

أن يتوقف ذلك على الرجوع الى مجلس الجامعة فيكون للوزير عندئذ ممارسة حقه في رفض التعيين خلال الميعاد المنصوص عليه في المادة ٣١ من قانون الجامعات . أما اذا رأى الوزير أن الاعتبارات الجديدة والتي لم تكن تحت نظر مجلس الجامعة غير قاطعة في ذلك وأن الامر يتطلب أن تعرض على مجلس الجامعة لاعادة بحث الموضوع على أساسها وللاستئناس برأيه قبل اصدار القرار النهائي في الموضوع فيجوز عندئذ للوزير اعادة القرار الى المجلس على أن تتم هذه الاعادة خلال الميعاد المشار اليه . ويكون من شأن هذه الاعادة قطع الميعاد حتى ينتهي مجلس الجامعة من بحثه ويعيد القرار الى مكتب الوزير مستوفيا حيث يبدأ الميعاد من جديد .

ثانياً - بالنسبة الى المثال الذي ضربته الوزارة وهو أن يطرأ على أحد المرشحين لشغل إحدى وظائف هيئة التدريس ما يفقده شرطاً من شروط الصلاحية للتعيين فإذا كان هذا الظرف الطارئ قاطعاً في فقدانه هذا الشرط بما لا يجدي معه اعادة القرار الى مجلس الجامعة ، فللوزير عندئذ رفض التعيين خلال الميعاد . أما اذا كان هذا الظرف يتطلب أن يكون تحت نظر مجلس الجامعة حتى يقدره - كما لو نسبت الى المرشح أمور قد يكون من شأنها الإخلال بشرط حسن السمعة ولم تكن تحت نظر المجلس فإنه يجوز للوزير عندئذ اعادة الموضوع الى مجلس الجامعة خلال ميعاد الستين يوماً ليعيد النظر في قراره في ضوء هذا الظرف الجديد ويبدأ مرة أخرى باعادة القرار مستوفيا الى مكتب الوزير .

٤٥٥ (١٩٦٤/٥/٢٦)

(د - طلبية)

- ١ - اتحاد الطلاب .
- ٢ - طلبة السنة النهائية بكلية الطب .
- ٣ - رسوم الامتحان .

١ - اتحاد الطلاب

٤٩١ - المذكرة ١١٦ من لائحة النظام الدراسي والتأديبي والاجتماعي لطلاب الجامعات الصادرة في ٢٤ من أغسطس سنة ١٩٥٥ والمادة ١٤٠ من اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات الصادرة بالقرار الجمهوري رقم ٢١٦ لسنة ١٩٥٦ - نصها على اعتبار ايرادات نادي الكلية من موارد الاتحاد - اعتبار ايجار مقاصف الكليات ضمن هذه الموارد .

ان المادة ١١٦ من لائحة النظام الدراسي والتأديبي والاجتماعي لطلاب

الجامعات الصادرة في ٢٤ من أغسطس سنة ١٩٥٥ تنص على أنه « تتكون موارد اتحاد الكلية من :

١ - ٠٠٠٠٠

٢ - إيرادات الحفلات التي ينظمها وإيرادات نادي الكلية » ، كما تنص المادة ١٤٠ من اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات المصرية الصادر بها قرار رئيس الجمهورية رقم ٢١٦ لسنة ١٩٥٦ على أنه « تتكون موارد اتحاد الكلية من :

١ - ٠٠٠٠٠

٢ - إيرادات الحفلات وأوجه النشاط التي ينظمها وإيرادات نادي الكلية » ، وأخيراً تنص المادة ١٥٦ من اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات بالجمهورية العربية المتحدة الصادر بها قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩١١ لسنة ١٩٥٩ على أنه « تتكون موارد اتحاد طلاب الكلية من :

١ - ٠٠٠٠٠

٢ - إيرادات الحفلات وأوجه النشاط الأخرى التي ينظمها ، وإيرادات نادي الكلية ومقتضاها ، وإيرادات مكاتب بيع الكتب التابعة للاتحاد » .

ولئن كانت المادة ١١٦ من لائحة النظام الدراسي والتأديبي والاجتماعي لطلاب الجامعات ، وكذلك المادة ١٤٠ من اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات المصرية سالفتي الذكر - قد نصت على اعتبار إيرادات نادي الكلية من موارد الاتحاد ، وذلك دون ذكر إيرادات المقصف بصريح اللفظ - ضمن هذه الموارد ، على نحو ما نصت عليه صراحة المادة ١٥٦ من اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات بالجمهورية العربية المتحدة إلا أن المقصود بنادي الكلية - في مفهوم ما نصت عليه المادة ١١٦ والمادة ١٤٠ المذكورتان هو مقصف الكلية ، ومن ثم فإن إيرادات المقصف - ومقتضاها - يجوز أن تدخل في عضوية إيرادات النادي ، التي قضت المادتان المشار إليهما باعتبارهما من موارد اتحاد الكلية .

يؤيد ما تقدم ، التفسير الذي ذهب إليه المجلس الأعلى للجامعات لفقرة نادي الكلية ، وذلك عقب صدور لائحة سنة ١٩٥٥ ، سالفة الذكر ، إذ استفسرت الجامعة من المجلس المذكور عن المقصود بعبارة نادي الكلية الواردة في اللائحة المشار إليها فأجاب بأن المقصود بنادي الكلية هو مكان المقصف الذي يدير إيراداته عبارة عن إيجار المقصف ، أي أن مقصف الكلية هو المقصود بعبارة نادي الكلية ، وقد استئنفت الجامعة إلى هذا التفسير في تنفيذها للائحة المذكورة من وقت العمل بها منذ سنة ١٩٥٥ .

٤٨٢ - ديوان المحاسبات - خضوع حسابات اتحاد طلاب الجامعات لرقابة هذا الديوان .

يستبين من الاطلاع على اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات الصادرة بالقرار الجمهوري رقم ١٩١١ لسنة ١٩٥٩ أن كلا من اتحادات طلاب الجامعات يعتبر وحدة من وحدات الجامعة سواء بالنظر الى تكوينه أو بالنظر الى أغراضه ذلك لأن العضوية فيه لا تقتصر على الطلاب وحدهم بل تشمل كذلك بعض أعضاء هيئة التدريس (المواد ١٣٨ و ١٥٢ و ١٥٧ و ١٦٥) . وتستهدف هذه الاتحادات توجيه الحياة الرياضية والفكرية والاجتماعية والعسكرية والقومية وهي أغراض تدخل في اختصاص الجامعات .

وتخضع الجامعات بوصفها هيئات ذات ميزانيات مستقلة لرقابة ديوان المحاسبات استنادا الى حكم الفقرة الثانية من المادة الرابعة من القانون رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٦٠ التي تنص على أن «تشمل رقابة الديوان حسابات الوزارات والميزانيات والمصالح المختلفة والهيئات ذات الميزانيات المستقلة أو الملحقة» ، فمن ثم يتعين أن تشمل رقابة الديوان حسابات وحدات الجامعات ومن بينها اتحادات الطلاب .

وقضلا عما تقدم فإنه يدخل في موارد الاتحادات المشار اليها رسوم الاتحاد التي يدفعها طلبة الجامعات . ولما كانت الفقرة الثالثة من المادة الرابعة سالفة الذكر تقضي باختصاص الديوان « بفحص ومراجعة حسابات كل هيئة تخرج لها الحكومة عن جزء من مال الدولة إما بطريق الاعانة أو بفرض الاستثمار » ، وهو اختصاص متفرع من الاختصاص الرئيسي للديوان في مراقبة مصروفات الدولة وذلك عن طريق مراجعة ومراقبة حسابات الهيئات التي خصصت لها هذه المصروفات ، لما كان ذلك فإنه يتعين أن يعتد في تحديد هذا الاختصاص بالأصل الذي تفرع منه . وإذا كان هذا الأصل هو مراقبة مصروفات الدولة فإن مدلول لفظ الحكومة الوارد في الفقرة الرابعة يقصد به الدولة بمعناها الواسع أي أشخاص القانون العام كافة وهي الوزارات والمصالح والمؤسسات العامة والهيئات الإقليمية . ومقتضى ذلك اختصاص ديوان المحاسبات بمراجعة حسابات كل هيئة تخرج لها الحكومة أو إحدى المؤسسات العامة عن جزء من مالها بطريق التبرع أو بفرض الاستثمار . وعلى مقتضى ما تقدم فإن حسابات اتحادات الجامعات تخضع لرقابة ديوان المحاسبات باعتبار أن الجامعات وهي مؤسسات عامة تخرج لهذه الاتحادات عن جزء من أموالها ومواردها .

ولا يغير من هذا أنظر أن الجامعات لا تدخل رسوم الاتحاد في حساب إيراداتها بل تقوم بتعليقها لحساب الأمانات ثم تحولها الى الاتحاد في حساب خاص فإن ذلك لا يبعدو أن يكون أمرا تنظيميا لا ينال من حقيقة نزول الجامعات

عن هذه الرسوم الى الاتحادات مما يعقد الاختصاص لديوان المحاسبات على نحو ما سبق بيانه .

١١٣ ز ١٩١٤/٢/١١ (

٤٩٣ - اتحادات طلاب الجامعات - هي منظمات منبثقة من النظام القانوني للجامعات وتابعة لها - اعتبارها من وحدات الجامعة - عدم تمتعها بشخصية اعتبارية مستقلة .

ان احكام اتحادات طلاب الجامعات كانت منظمه بالمواد من ١٣٨ الى ١٨٧ من اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٩١١ لسنة ١٩٥٩ وقد ألغيت هذه المواد بموجب قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٨٤٨ لسنة ١٩٦٣ بلائحة تنظيم اتحادات طلاب الجامعات وكان من أهم ما استحدثته هذا القرار قصر تكوين هذه الاتحادات وتشكيل مجالسها ورئاسة هذه المجالس على الطلاب وحدهم دون أعضاء هيئة التدريس أو موظفي الجامعات واقتصر دور أعضاء هيئة التدريس على ابداء المشورة والتوجيه أما فيما يتعلق بأغراض الاتحادات فقد بقيت دون تغيير وهي تستهدف توجيه الحياة الرياضية والفكرية والقومية والعسكرية والاجتماعية للطلاب .

وفي بيان الطبيعة القانونية لاتحادات طلاب الجامعات يبدو أن هذه الاتحادات تتبع الجامعات سواء من ناحية التنظيم القانوني أو التكوين الإداري أو الاشراف والرقابة عليها ، فمن حيث التبعية في التنظيم القانوني بين أن الاتحادات انما انشئت لتحقيق بعض الأغراض التي يستهدفها انشاء الجامعات فالأغراض المشار إليها للاتحادات هي مما يدخل في اختصاصات الجامعة باعتبار أن وظيفة الجامعة لا تقف عند حد تزويد الطالب بالمادة العلمية وإنما تهدف- أيضا الى اعناده من النواحي الرياضية والاجتماعية والقومية ومن هنا كان وجه اشارة المادة ٢٩ من القانون رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم الجامعات الى المسائل التي تنظمها اللائحة التنفيذية لهذا القانون ومن بينها " قواعد الشؤون الاجتماعية والرياضية للطلاب " ، أما فيما يتعلق بتبعية الاتحادات في التكوين الإداري والاشراف والرقابة للجامعات فانه يبين من استقراء النصوص المنظمة لهذه الاتحادات سواء في قانون تنظيم الجامعات رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ أم في قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٨٤٨ لسنة ١٩٦٣ أن الاختصاص بالنظر في تنظيم ورعاية الشؤون الاجتماعية والرياضية للطلاب - وهي من أغراض الجامعات - معقود لكل من مجلس الجامعة ومجلس الكلية ومجلس المعهد كل في نطاق اختصاصه (المواد ٧/٢٨ و ٦/٤٠ و ٤٦ من القانون) كما يتضح من احكام قرار رئيس الجمهورية المشار اليه أن البنيان الإداري والكتابي لاتحادات طلاب الكليات والجامعات جزء لا يتجزأ من البنيان الإداري والكتابي للجامعات - حيث يقوم موظفو الجامعات المختصون

بجميع الاعمال المالية للاتحادات تحت اشراف الجامعة ورقابتها وهم المسؤولون عن مالية الاتحادات وحساباتها بل ان الجامعة هي التي ترشح الموظفين الفنيين لهذه الاتحادات ويصدر بتعيينهم قرار من وكيل الجامعة ، وانه ليس للاتحادات اي دور في وضع اللوائح المالية والادارية التي تنظم نشاطها (المواد ١٨ د ، ٢٦ ج ، ٣٠ ، ٣٢ و ٣٤ و ٣٥ من قرار رئيس الجمهورية آنف الذكر والمواد ١٧ و ٢١ و ٥٩ ، ٧٧ ، ٨٢ من قرار وزير التعليم العالي رقم ١٠٥ في ٨ من ديسمبر سنة ١٩٦٣ باللائحة المالية والادارية للاتحادات) .

فاذا اضيف الى ما تقدم من شواهد اثبات تبعية الاتحادات للجامعات انه ليس لهذه الاتحادات شخصية اعتبارية مستقلة - اذ ليس من نص قانوني يصفى عليها هذه الشخصية كما انها لا تدرج في عداد التنظيمات التي تكتسب الشخصية بمجرد تكوينها - فانه يتأكد من ذلك ان اتحادات طلاب الجامعات لا تعدو ان تكون تنظيمات منبثقة من النظام القانوني للجامعات وتابعة لها وداخلة في عموم كيانها القانوني الامر الذي تعتبر معه من وحدات الجامعات وضمن أجهزتها .

ولا يغير من هذا النظر أن المشرع لم ينص صراحة على اعتبار اتحادات الطلاب من وحدات الجامعة - ذلك ان المبرة في تبعية جهاز لآخر ودخوله في مكوناته هي بتوافر العناصر القانونية التي تقيم هذه التبعية قانوناً دون لزوم قيام نص صريح بذلك - وما دامت قد تحققت هذه العناصر في اتحادات الجامعات وأنفت عنها الشخصية الاعتبارية المستقلة على نحو ما سلف فانها تعد من وحدات الجامعات .

ولا يغير أيضاً من ذلك النظر أن تكوين الاتحادات وتشكيل مجالسها قد أصبح مقصوراً على الطلبة وحدهم - ذلك لانه لم يقصد من ذلك سلخ تلك الاتحادات عن الكيان القانوني للجامعات وعزلها عنها وإنما قصد منه - حسبما جاء بالمذكرة الايضاحية لقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٨٤٨ لسنة ١٩٦٣ - تهئية الفرص للشباب في مرحلة التعليم الجامعي ليتعودوا تحمل المسئولية كاملة وليستكملوا بناء شخصياتهم في مجال القيادة والتوجيه وأن تتاح لهم الفرص الكفيلة بغرس الثقة في نفوسهم وأن هذا الاتجاه الجديد في نظام الاتحادات الطلابية يمكن الجامعات من أن تؤدي رسالتها في تزويد الشباب بتربية قومية متكاملة وبيّن من ذلك أن تكوين الاتحادات ومجالسها من الطلبة وتوحيدهم لا يعنى أن يكون أسلوباً جديداً لاداء الجامعات لرسالتها في ميدان الرعاية الاجتماعية والرياضية للطلاب بهدف الى تنعيم شخصيتهم مع بقاء الاتحادات ذاتها داخلة في عموم الكيان القانوني للجامعات وخاضعة لرقابتها واشرافها .

أما ما نصت عليه المادة ٣٦ من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٨٤٨ لسنة ١٩٦٣ من أن (يكون لكل اتحاد ميزانية خاصة تخضع لللائحة الاتحاد) لا

يعدو أن يكون تقريراً لنوع من الاستقلال المالي حتى يعتمد كل اتحاد على موارده الخاصة تمثيلاً مع سياسة تدريب الطلبة على الاعتماد على أنفسهم .
(١١٧٥ ، ١٩٦٤/١٢/٣٦)

٤٩٤ - اتحاد طلاب الجامعات - التكيف القانوني لوضع العاملين بهذه الاتحادات من قبل الموظفين أصلاً بالجامعات .

إن التكيف المتقدم لوضع اتحادات الطلاب من نحو اعتبارها ضمن وحدات الجامعات وأحد أجهزتها يعتبر أساساً لاستظهار التكيف القانوني لعلاقة العاملين بهذه الاتحادات وبيان أثر ذلك في تحديد الأحكام التي تنظم أوضاعهم الوظيفية على أن يستبعد من نطاق هذا البحث العاملون في الاتحادات بحكم وظائفهم الأصلية بالجامعات كموظفي مراقبة رعاية الشباب بالجامعات والمراقبين الماليين لاتحادات الطلاب بالكلية هؤلاء باعتبارهم موظفين بالجامعات من غير أعضاء هيئة التدريس كانوا يخضعون لأحكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ وذلك طبقاً للفقرة الثانية من المادة الثانية من قانون تنظيم الجامعات ومن ثم فإنهم يخضعون حالياً للقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بنظام العاملين المدنيين في الدولة الذي حل محل القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ .

وبما أن قضاء المحكمة الإدارية العليا قد استقر على أن الموظف العام هو الذي يهده إليه بعمل دائم في خدمة مرفق عام تديره الدولة أو أحد أشخاص القانون العام الأخرى عن طريق شغله منصباً يدخل في التنظيم الإداري لذلك المرفق ومن ثم يشترط لاعتبار الشخص موظفاً عاماً توافر شرطين أن يكون قائماً بعمل دائم - وأن يكون هذا العمل في خدمة مرفق عام أو مصلحة عامة .

وتطبيق هذا التعريف على العاملين باتحادات الطلاب من غير الموظفين أصلاً بالجامعات - فإنه ما دامت هذه الاتحادات تعتبر من وحدات الجامعات التي تساهم في أغراض مرفق التعليم الجامعي الذي تقوم عليه الجامعات ولما كانت الجامعات من أشخاص القانون العام بحكم كونها هيئات عامة لكل منها شخصية اعتبارية فإن العاملين بهذه الاتحادات يعتبرون عاملين في خدمة مرفق عام يديره أحد أشخاص القانون العام وبذلك يتوافر في شأنهم أحد شرطين اكتساب صفة الموظف العام إما فيما يتعلق بالشرط الثاني وهو أنساق الحل بطابع الدوام - فمرد توافر هذا الشرط إلى طبيعة العمل ذاته المستند إلى العامل فإذا كان هذا العمل يتطلبه نشاط الاتحاد على وجه الاستقرار والاستمرار فإن العامل عندئذ يعتبر موظفاً عاماً بالمداول القانوني العام لهذا الاصطلاح دون أن يؤثر في ذلك أنه غير معين على درجة أو أنه يتقاضى أجره

محسوباً على أساس الساعة أو اليوم أو أنه يتقاضى هذا الاجر من ميزانية الاتحاد . أما اذا كان العمل المسند الى العامل عارضا يتطلبه نشاط الاتحاد لفترة مؤقتة ثم ينتهى فان العامل فى هذه الحالة لا يعتبر موظفاً عاماً ولو تجدد هذا العمل فى مناسبات متعددة كلما لزمت الحاجة اليه وتكون علاقة العامل فى هذه الحالة علاقة عقد عمل تخضع لاحكام القانون الخاص - كذلك لا يعتبر موظفاً عاماً من قضت اللائحة المالية والادارية للاتحادات بالحاقهم بالعمل عن طريق التعاقد وهم طائفة الخبراء والمدرسين المتفرغين المنصوص عليهم فى البند (و) من المادة ٢١ من هذه اللائحة التى يبدو أنها قصدت فعلاً من اصطلاح (التعاقد) معناه القانونى بأن تكون علاقة تلك الطائفة بالجامعة علاقة تعاقدية لا لائحية بدليل أن بعض الطوائف الاخرى قضت اللائحة بتعيينهم بقرار يصدر من وكيل الجامعة وهم المدرسون الفنيون المشار اليهم فى البند (٣) من المادة المذكورة .

وبناء على ما تقدم يمكن تقسيم العاملين بالاتحادات قسمين :

الاول - ويضم العاملين الذين يسند اليهم القيام بعمل دائم فى الاتحاد عن طريق التعيين وليس بطريق التعاقد وهؤلاء يعتبرون موظفين عموميين ويرتب على ذلك أنهم يخضعون - فيما يتعلق بمراكزهم الوظيفية للقواعد العامة فى احكام التوظيف الواردة فى القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ وذلك الى جانب القواعد الخاصة المنظمة لكيفية حساب اجورهم والواردة فى اللائحة الادارية والمالية للاتحادات - مع مراعاة أنهم لا يخضعون لهذا القانون بحكم انصرافه اليهم مباشرة ولكن بحكم أن ما يتضمنه من اصول عامة يعتبر الشريعة العامة فى شئون التوظيف ومن ثم فانهم يخضعون لما يعتبر من احكام هذا القانون بمثابة القاعدة العامة كشرط التعيين ونظام الاجازات وواجبات الموظفين والاعمال المحرمة عليهم .

الثاني - العاملون الذين يسند اليهم اعمال عرضية مؤقتة او الذين يلحقون بالعمل عن طريق التعاقد وهؤلاء تعتبر علاقتهم بالجامعات علاقة عقدية تخضع لاحكام القانون الخاص - على أن القانون الخاص فى هذا الشأن ليس قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ لان هذا القانون لا يسرى طبقاً للمادة ١/٤ منه على عمال الحكومة والمؤسسات العامة والوحدات الادارية ذات الشخصية الاعتبارية المستقلة الا فيما يصدر به قرار من رئيس الجمهورية ومن ثم تخضع العلاقة للعقدية لهذه الطائفة للقواعد العامة الواردة بالقانون المدنى فى شأن عقد العمل (المواد من ٦٧٤ الى ٦٩٨) .

ومؤدى هذا النظر أن المرجع فى تحديد أوضاع هذه الطائفة من العاملين هو : أولاً - العقود المبرمة معهم - فإذا كانت هذه العقود تحيل الى اللائحة الادارية والمالية للاتحادات أو الى المادة ٢٨ منها (التى تقضى بتطبيق القوانين المعمول بها فى الحكومة فيما لم يرد بشأنه نص فى اللائحة) فانه تطبق على العامل عندئذ القواعد الوظيفية العامة بالقدر الذى تطبق به على

أفراد القسم الاول باعتبار هذه القواعد عندئذ بمثابة الشروط التعاقدية التي يتعين النزول على مقتضاها نتيجة لاحالة العقد المبرم مع العامل الى تلك القواعد وليس باعتباره موظفا عابرا ، أما اذا لم يحل العقد الى اللائحة المذكورة فان علاقة العامل تخضع في هذه الحالة لما قد يتضمنه العقد من أحكام وللمواد من ٦٧٤ الى ٦٩٨ من القانون المدني فضلا عن أحكام تحديد الاجر الوارد بالمادة ٢١ من اللائحة المشار اليها .

١١٧٥ (١٢/٢٦/١٩٦٤) .

٤٩٥ - العاملون في اتحادات الطلاب بالجامعات الذين يستند اليهم القيام بعمل عارض او مؤقت والعاملون الذين يتم إلحاقهم بطريق التعاقد لا يعتبرون موظفين عموميين الا ان علاقتهم بالاتحادات هي علاقة عقدية - سريان القواعد العامة في نظام التوظيف الواردة في القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ فلا كانت عقودهم تنضم الى الاحالة اليها والا فيخضعون لاحكام عقودهم كمكملات لاحكام عقد العمل الواردة بالقانون المدني .

سبق أن انتهى رأى الجمعية بجلسته ١٦ من ديسمبر سنة ١٩٦٤ الى أن العاملين في اتحادات الطلاب بالجامعات الذين يستند اليهم القيام بعمل عارض أو مؤقت - ولو كان هذا العمل يتجدد في مناسبات متتالية - وكذلك العاملون الذين يتم إلحاقهم بطريق التعاقد ، هؤلاء وأولئك تسرى في شأنهم القواعد العامة في نظام التوظيف الواردة في القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ ، بالقدر الذي يتفق مع أوضاعهم الخاصة ، وذلك اذا كانت العقود المبرمة معهم تتضمن الاحالة الى القواعد الوظيفية الحكومية ، أما اذا لم تتضمن مثل هذه الاحالة ، فان هؤلاء العاملين يخضعون عندئذ لاحكام العقود المبرمة معهم ولاحكام عقد العمل الواردة في القانون المدني (١) . وقد استندت الجمعية العمومية في هذا الى أن العاملين المذكورين لا يعتبرون موظفين عموميين ، وأن علاقتهم بالجامعة هي علاقة عقدية تخضع لاحكام القانون الخاص ، وأن المرجع في تحديد أوضاعهم هو الى العقود المبرمة معهم .

ولا وجه للقول بأن نص المادة ٢٨ من اللائحة الادارية والمالية لاتحادات الطلاب بالجامعات - الذي يقضى بسريان القوانين العامة المعمول بها في الحكومة فيما لم تعرض له هذه اللائحة من قواعد خاصة بالموظفين والعمال - قد ورد علما شاملا لجميع العاملين بالاتحادات ولو كان عملهم بها عارضا أو مؤقتا ، ذلك أنه لم يرد بهذه اللائحة في صدد الاحكام الخاصة بطاقات الاتحادات بالعاملين فيها - سوى نصوص تتعلق ببيان السلطة المختصة بتعيين هؤلاء العاملين وتحديد أجورهم . وأن الاحكام الوظيفية الحكومية التي أحالت اليها المادة ٢٨ المشار اليها فيما عدا ما نصت عليه اللائحة من سلطة التعيين

(١) هذه الفتوى منشورة في القامعة السابقة .

وتحديد الاجر لا تتفق وحقيقة الوضع القانوني للعاملين المذكورين ، اذ ان تطبيق تلك الاحكام عليهم ، يفترض قيام علاقة تنظيمية لائحية بين العامل واتحادات الطلاب ، فاذا كانت العلاقة عقدية ، فانه لا يتسنى في صدها الرجوع الى الاحكام الوظيفية العامة واعتبارها اساسا لتنظيم هذه العلاقة ، وانما يكون الرد في ذلك الى احكام العقد المبرم بين الطرفين ، فاز احوال الى الاحكام الوظيفية العامة او الى المادة ٢٨ آتفة الذكر ، انطبقت هذه الاحكام بحكم الاحالة اليها ، اما اذا خلا من هذه الاحالة ، فان نصوصه هي التي تحكم العلاقة بين الطرفين ، مكيلة باحكام عقد العمل في القانون المدني . وجيلة القول ان مناه تطبيق حكم المادة ٢٨ المذكورة هو ان تكون العلاقة التي تربط العاملين بالاتحادات علاقة لائحية لا عقدية .

ولا حجة في القول بان تطبيق الشريعة العامة للعاملين المدنيين لا تعنى حتما كون العامل يقوم بعمل دائم ، او كونه معينا على درجة دائمة او مؤقتة ، اذ ان هناك من يعينون للقيام بعمل مؤقت ، طبقا لما كانت تقضى به المادة ٢٦ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ وقرار مجلس الوزراء الصادر في ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ تنفيذا لهذه المادة - لا حجة في ذلك لان الاصل في قيام صفة الوظيفة العامة ، هو ان يعهد الى الشخص بعمل دائم في خدمة مرفق عام تديره الدولة او احد اشخاص القانون العام الاخرى اما اذا كانت علاقته من طبيعة مؤقتة ، فانها تندرج في مجالات القانون الخاص . على ان هذا الاصل لم يمنع من بعض الصور الاستثنائية للنظام الوظيفي المؤقت ، كنظام الموظفين المؤقتين الذي كانت تحكمه المادة ٢٦ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ وقرار مجلس الوزراء الصادر في ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ . الا انه لا يكفي ان يقوم الشخص بعمل مؤقت في خدمة مرفق عام تديره الدولة او احد اشخاص القانون العام ، حتى يعتبر موظفا مؤقتا ، وانما يتعين لاكتسابه هذه الصفة ان يتم الحاقه بالوظيفة المؤقتة بالشروط والايضاح التي رسمها القانون . ولما كان التعيين في وظيفة مؤقتة او لعمل مؤقت - طبقا لاحكام قرار مجلس الوزراء الصادر في ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ - انما يتم بعقد استخدام وفقا للنموذج المرافق للقرار المذكور . وكان البادى من الاوراق ومن الوقائع ان العاملين في اتحادات الطلاب بالجامعات الذين يسند اليهم القيام بعمل عارض او مؤقت ، لا يعينون طبقا لاحكام العقد النموذجي المرافق لقرار مجلس الوزراء المشار اليه فان هؤلاء لا يخضعون لاحكام هذا العقد ، فضلا عن عدم خضوعهم للقواعد العامة للتوظيف ولا يتسنى تكييف علاقتهم بالاتحادات الا انها علاقة عارضة ، تندرج في مجالات القانون الخاص .

ولا يسوغ الاستناد الى ان المحكمة الادارية العليا سبق ان استبعدت تطبيق احكام قانون عقد العمل الفردي في مجال العلاقات التي تربط العاملين المدنيين بالدولة لعدم تلازم تلك الاحكام مع العلاقات الادارية وان ما يصدر على احكام عقد العمل الفردي ، يصدر ايضا على احكام القانون المدني الخاصة بعقد العمل - لا يسوغ هذا الاستناد اذ ان المحكمة الادارية العليا انما

استبعدت تطبيق قواعد قانون عقد العمل الفردى بالنسبة الى العاملين الذين تربطهم بالدولة علاقة تنظيمية لائحية وقد صدر حكمها المنوه عنه (بجلسته ٢٦ من يناير سنة ١٩٥٧ فى الطعن رقم ٩٠٣ لسنة ٢ القضائية) (١) فى خصوص المستخدمين الخارجين عن الهيئة الذين كان ينظم أوضاعهم الباب الثانى من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ كما استبعدت تطبيق تلك القواعد بالنسبة الى عمال اليومية الذين كان ينظم أوضاعهم كادى العمال ، استنادا الى أنهم خاضعون لتنظيم لائحي (الحكم الصادر بجلسته ١٤ من ديسمبر سنة ١٩٥٧ فى الطعن رقم ١٦٩٧ لسنة ٢ القضائية) (٢) ، الا أن المحكمة قضت فى حكمها الاول بمریان أحكام قانون العمل الفردى رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٣ عندما تكون العلاقة بين الدولة والفرد علاقة عقد عمل ، وليست علاقة لائحية تنظيمية وذلك كاسلوب استثنائى قد تلجأ اليه الدولة فى تسييرها للمرفق العام .

وقد صدر قضاء المحكمة العليا هذا فى ظل مريان أحكام قانون عقد العمل الفردى رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٣ ، الذى لم يكن يتضمن نصا صريحا يقضى بعدم مريانه على عمال الحكومة ، بيد أن الوضع قد تغير بصدر قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ الذى قضى بعدم مريان أحكامه على عمال الحكومة والمؤسسات العامة والوحدات الادارية ذات الشخصية الاعتبارية المستقلة ، الا فيما يصدر به قرار من رئيس الجمهورية ، ومن ثم فان أحكام هذا القانون وإن كانت لا تنطبق فى شأن من تربطهم بالجهات المشار اليها علاقة عقدية ، الا أن هذه العلاقة تخضع لاحكام عقد العمل الواردة فى القوانين المدنية ، باعتبارها الاصل عند عدم وجود النص المانع . وليس فى تطبيق القواعد المدنية الخاصة بعقد العمل ما يتنافى مع طبيعة العلاقات العارضة التى تنشأ بين الاتحادات وبين العاملين بها ، كما أنه ليس فى أحكام المواد ٦٨٦ ، ٦٨٧ ، ٦٨٨ ، ٦٩٤ من القانون المدني ما يتعارض مع التنظيم الإدارى لاتحادات الطلاب ، بالنسبة الى من يعملون بها بصفة عارضة أو مؤقتة . ذلك أن طبيعة العلاقات العارضة التى تقوم فيها بين الاتحادات وبين بعض العاملين بها ، لا تتطلب - بحكم طبيعتها - أعمال التنظيم الوظيفية ، التى وضعت أصلا لمواجهة العلاقات التى تتسم بالديموم والاستقرار ، هذا ما لم تتضمن العقود اخبرمة مع العاملين المذكورين إحالة الى الاحكام الوظيفية العامة ، اذ يتعين عندئذ تطبيق هذه الاحكام بالقدر الذى يتفق مع الارضاع الخاصة للعاملين بالاتحادات .

ولا ممتنع فى القول بأن أحكام المحكمة الادارية العليا ، التى قررت مريان قانون عقد العمل الفردى على العلاقة ما بين طوائف معينة من العاملين

(١) منشور بقاعدة ١٣٧٧ ص ١٤٣٥ من كتابنا للحكمة الادارية العليا .

(٢) منشور بقاعدة ١٨٦٥ ص ١٩٢٧ من كتابنا للحكمة الادارية العليا .

والدولة ، لا تعدو أن تكون أحكاماً جانبية غير قاطعة في هذا الخصوص ، لأن المحكمة لم تطبق في أى من أحكامها قواعد عقد العمل المدنية على هذه العلاقة - لا مفتح في هذا القول لأن عدم تطبيق المحكمة لهذه القواعد إنما مرده إلى أن مجلس الدولة (بهيئة قضائية إدارية) لا يختص بالنظر في المنازعات الناشئة عن تلك العلاقات ، لاقتصار ولايته - فيما يتعلق بشئون الموظفين - على الموظفين العموميين - أى الذين تربطهم بالدولة علاقة تنظيمية لائحية .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية إلى تأييد فتواها السابقة الصادرة بجلسة ١٦ من ديسمبر سنة ١٩٦٤ ، غي خصوص الوضع القانوني للعاملين في اتحادات طلاب الجامعات الذين يقومون بعمل عارض أو مؤقت .

(١٩٦٦/١/١٦) ٥٣

٤٩٦ - اختصاص وكيل الجامعة بتعيين جميع العاملين في اتحادات طلاب الجامعة من فنيين ومدرسين وغيره - اختصاص مجالس الاتحادات بتعيين من عدا ذلك كعضوية اللامع - وجوب الحصول على إذن من الجامعة عند استعانة هذه المجالس بممثلين أو مطربين معترفين .

إن السلطة المختصة بتعيين العاملين بالاتحادات من غير الموظفين الاصليين بالجامعات فإن المادة ٢١ من اللائحة الإدارية والمالية للاتحادات ناطت بوكيل الجامعة سلطة تعيين الفنيين والمدرسين والخبراء بناء على اقتراح مراقبة رعاية الشباب بالجامعة وفيما عدا هذه الطوائف كعضوية الملاعب مثلاً يكون الاختصاص بالتعيين لمجلس الاتحاد الذى يملك أيضاً الاستعانة بممثلين أو مطربين معترفين بشرط الحصول على إذن من الجامعة وذلك طبقاً للبند م من المادة ٢١ المشار إليه .

(١٩٦٤/١٢/٢٦) ١١٧٥

٢ - طلبة السنة النهائية بكلية الطب

٤٩٧ - تحديد الركن القانوني للطلاب السنة التدريبية بكلية الطب - المرحلة التدريبية تعتبر من مراحل الدراسة اللازمة للحصول على درجة بكالوريوس في الطب والجراحة - القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٦٢ وإن قضى بمسألة طلاب المرحلة التدريبية معاملة أطباء الامتياز فقد أبى عليهم حالتهم كطلاب - سريان كلمة الاحكام العامة الخاصة بطلبة الجامعات على طلاب المرحلة التدريبية الا ما يستثنون منه نص صريح - عدم سريان احكام الموظفين عليهم الا في حدود المعاملة المالية والفنية لإخفاء الامتياز .

يبين من نصوص اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات الصادرة بالقرار الجمهورى رقم ١٩١١ لسنة ١٩٥٩ ومن القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٦٢

فى شأن الترخيص لطلاب السنة التدريبية بكليات الطب فى مزاولة المهنة بصفة مؤقتة - ان المرحلة التدريبية تعتبر من مراحل الدراسة اللازمة لنيل درجة بكالوريوس فى الطب والجراحة وان تقدير الطالب عن أعماله خلال تلك المرحلة يضم الى التقديرات التى حصل عليها فى الامتحان النهائى ويؤخذ فى الاعتبار عند تحديد تقدير نجاح الطالب فى الدرجة المشار اليها - غاية ما فى الامر أن الدراسة بهذه المرحلة لها طبيعة خاصة من حيث كونها دراسة تدريبية تقضى فى المستشفيات الجامعية أو مستشفيات وزارة الصحة تحت إشراف هيئة التدريس أو من تنتدبهم الجامعات لهذا الغرض ، وبناء على ذلك تعتبر السنة التدريبية امتدادا للدراسة بكلية الطب ، ولا تنحصر عن طلبتها صفتهم كطلاب بالجامعات وهذا هو ما أفصحت عنه أيضا نصوص اللائحة اذ أطلقت عليهم وصف (الطلاب) .

ولا يثير من اعتبارهم كذلك أن القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٦٢ المشار اليه قضى بمعاملتهم معاملة أطباء الامتياز من الناحية المالية والعينية خلال مدة التدريب اذ انه من الواضح أن هذا القانون قد أبقى على طلاب السنة التدريبية صفتهم هذه (كطلاب) وذلك حسبما هو ظاهر من صريح نصوصه التى أطلقت عليهم وصف الطلاب وحسبما يستفاد أيضا من اشتراط تدريبهم تحت إشراف هيئة التدريس أو من تنتدبهم الجامعة لهذا الغرض . وهذا بالإضافة الى أن الوضع القانونى لطلاب السنة التدريبية يختلف عن الوضع القانونى لأطباء الامتياز - فطبيب الامتياز يعين بعد اتمام الدراسة بكلية الطب والحصول على درجة البكالوريوس فى الطب والجراحة ويشغل وظيفة مؤقتة بمرتبة ثابت مقداره اثنا عشر جنيها ، ولذلك فلا يعتبر طبيب الامتياز طالبا وإنما يندرج فى عداد الموظفين المؤقتين وتسرى فى شأنه الأحكام الخاصة بهم ، أما طلاب السنة التدريبية فلا تنحصر عنه صفته كطالب الا بعد اجتيازه تلك السنة ولا يعين فى وظيفة معينة وإنما تعتبر السنة التدريبية امتدادا لدراسته ، وإذا كان القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٦٢ السالف الإشارة اليه قضى بمعاملته معاملة طبيب الامتياز من الناحية المالية والعينية فان مؤدى هذا الحكم أن تقتصر المساواة بينهما على تلك المعاملة فقط دون مجاوزتها الى اعتبار طلاب السنة التدريبية موظفين كأطباء الامتياز وذلك لاختلاف العناصر التى يقوم عليها تحديد المركز القانونى لأطباء الامتياز عن تلك التى تحدد المركز القانونى لطلاب السنة التدريبية .

وغنى عن البيان أنه لا يسوغ القول باعتبار طالب السنة التدريبية موظفا بمجرد أنه يتقاضى مرتبة كمرتبة طبيب الامتياز اذ أن المرتبة لا تعتبر عنصرا حاسما فى قيام صفة الموظف العام فمن الطلبة من يتقاضون مرتبات شهرية لتفوقهم دون أن يكسبهم ذلك صفة الموظفين العموميين ومن الموظفين من لا يتقاضون مرتبات - كالمعلم والمشاغ - دون أن يخلع عنهم ذلك صفتهم كموظفين ، كذلك لا يجوز اعتبار طلاب السنة التدريبية جامعين لكل من

صفتي الطلاب والموظفين في ذات الوقت ، وذلك لعدم ثبوت صفة الموظف العام أساسا في شأنهم .

ويخلص مما تقدم أن طلاب السنة التدريبية بكليات الطب لا يخرجون عن كونهم من طلاب الجامعات وان كان المشرع قد خصهم بمعاملة خاصة من الناحية المالية والعينية وليس من شأن تلك المعاملة أن تضيي عليهم صفة الموظف العام .

ويترتب على تحديد المركز القانوني لهؤلاء الطلاب قاعدتان رئيسيتان: الأولى - أنه تنطبق على هؤلاء الطلاب كافة الاحكام العامة التي تسري في شأن طلاب الجامعات الا ما يستثنون منها بنص صريح ، والثانية - انه لا تسري في شأنهم الاحكام التي تسري في شأن الموظفين الا في حدود المعاملة المالية والعينية لاطباء الامتياز فقط .

وبتطبيق هاتين القاعدتين على المسائل التي عرضت على الجامعات في شأن هؤلاء الطلاب : فانه بالنسبة الى مدى التزامهم بسداد الرسوم الاضافية طبقا للمادة ٩٢ من اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات واستحقاقهم لمكافآت التفوق طبقا للمادة ١٠٥ من اللائحة المذكورة ، فان الاحكام الخاصة بالرسوم الجامعية وكيفية اداؤها الواردة في المواد من ٩٢ الى ١٠٤ من اللائحة المشار اليها ، وكذلك الاحكام الخاصة بالمكافآت الدرامية الواردة في المواد من ١٠٥ الى ١١٣ من ذات اللائحة لم تتضمن أى نص باستثناء طلبة السنة التدريبية من هذه الاحكام بنوعها كذلك لم تتضمن اللائحة تنظيميا خاصا لهؤلاء الطلبة في هذا الشأن ، ومن ثم تسري في شأنهم الاحكام الخاصة بالرسوم الاضافية فيلتزمون بادائها طبقا للفئات المبينة بالمادة ٩٢ من اللائحة معدلة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٤٢٢ لسنة ١٩٦٢ كما يفيدون من احكام مكافآت التفوق متى توافرت فيهم شروطها .

وبالنسبة الى مدى استحقاقهم للاجازات العرضية والاعتيادية والمرضية فانه من الواضح انه لا تسري في شأنهم الاحكام الخاصة بتلك الاجازات تطبيقا للقاعدة الثانية من القاعدتين سالفتي الذكر باعتبار أن تلك الاحكام انما تسري في شأن الموظفين ، دون الطلاب .

وبالنسبة الى مدى أحقيتهم في المعاملة بنظام المعاشات واستحقاق ذويهم لمصاريف الجنائز ونقل الجثة ومرتب الثلاثة أشهر ، فان أحكام المعاشات ينظمها قانون التأمين والمعاشات لموظفي الدولة ومستخفيها وعملها المدنيين الصادر بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ وتنظم أحكام مصاريف الجنائز المواد من ٨٥ الى ٩٢ من اللائحة المالية للميزانية والحسابات ، وتنظم أحكام مصاريف نقل الجثة المواد من ٧١ الى ٧٧ من لائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٤١ لسنة ١٩٥٨ ، وينظم استحقاق مرتب الاشهر الثلاثة عند وفاة الموظف أحكام القانون رقم ١ لسنة

١٩٦٢ في شأن صرف مرتب أو أجر أو معاش ثلاثة أشهر عند وفاة الموظف أو المستخدم أو صاحب المعاش .. وجميع تلك الأحكام خاصة بالموظفين بحسب صريح نصوصها ومن ثم فإنها لا تسرى على طلاب السنة التدريبية بكليات الطب .

ولا يسوغ الاحتجاج بأن أطباء الأمتياز - باعتبارهم من الموظفين - يفيدون من أحكام قانون التأمين والمعاشات المشار اليه وذلك لسريان أحكامه طبقاً للبند (أ) من المادة الأولى منه على كافة موظفي ومستخدمي وعمال الدولة المدنيين المرتبطة مرتباتهم أو أجورهم أو مكافآتهم في الميزانية العامة للدولة أو الميزانيات الملحقة بها أو في ميزانيات الجامعات وذلك دون تفرقة بين الموظفين الدائمين والمؤقتين كما يفيدون أيضاً من أحكام مصاريف الجنائز ونقل الجثة وصرف مرتب الأشهر الثلاثة لورود هذه الأحكام عامة ومطلقة بالنسبة إلى كافة الموظفين دون تفرقة بين الدائمين والمؤقتين ، وإن طلاب السنة التدريبية بكليات الطب يعاملون معاملة أطباء الأمتياز من الناحية المالية والعينية طبقاً لنص المادة الثانية من القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٦٢ المشار اليه - لا يسوغ الاحتجاج بذلك إذ أن المعاملة المالية التي قصد الشارع تقريبها لطلبة السنة التدريبية تحصل في المقابل المالي الذي يتقاضاه أطباء الأمتياز وهو ما يمثل نوعاً من الأجر على ما يقوم به الطالب من خدمات يفيد منها مرفق العلاج فقد لاحظ المشرع أن الطالب وإن كان يفيد من تدريبه في المستشفيات رأى الشارع مكافآته عنها حتى لا يضيع جهده سدى وتشجيعاً له خلال فترة التدريب لا سيما إذا ما لوحظ أن مدة الدراسة بكلية الطب تبلغ سبع سنوات ومن العدل أن يرتب للطالب خلال السنة السابعة نوعاً من المرتب حتى لا يتخلف عن إقرانه بالكليات الأخرى ، فالقياس الذي أجراه المشرع على طبيب الأمتياز إنما يقتصر على الأجر المالي والمزايا العينية فقط للاعتبارات التي سلفت الإشارة إليها ، أما الأحكام الخاصة بالمعاشات ومصاريف الجنائز ونقل الجثة ومرتب الأشهر الثلاثة المستحق عند الوفاة فمناطسريانها بحسب صريح نصوصها هو تحقق صفة الموظف العام في الاستفادة فما لم تثبت هذه الصفة امتنع سريانها إلا بنص صريح يقرر هذا السريان ، فالمانع من تطبيق تلك الأحكام على طلبة السنة التدريبية منبثق من ذات وضعهم القانوني وهو أنهم مجرد طلبة وليسوا موظفين على خلاف أطباء الأمتياز حيث اعتبروا موظفين مؤقتين وهذا المانع القانوني هو الذي يقيده ما اتسم به نص المادة الثانية من القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٦٢ من عموم بحسب ظاهر النص ، وبذلك لا تسرى أحكام قانون المعاشات والتأمين ومصاريف الجنائز ونقل الجثة ومرتب الأشهر الثلاثة في شأن طلبة السنة التدريبية .

ولا يفير من هذا النظر أن طلبة السنة التدريبية يتقاضون مكافآتهم خصماً على بند المكافآت الشاملة الواردة بالباب الأول من ميزانيات الجامعات

اذ لا يكفي ذلك لإفادة هؤلاء الطلبة من أحكام قانون المعاشات وإنما يتعين أن تتحقق في المستفيد من هذه الأحكام الصفة التي اشترطها القانون وهو أن يكون من عداد العاملين الذين حددتهم بالنص ، ولا يعدو صرف مكافآت الطلبة من الباب الأول من ميزانيات الجامعات أن يكون تحديدا للمصرف المالي لتلك المكافآت وليس من شأنه أن يغير من حقيقة وضعهم القانوني من حيث كونهم طلبة وليسوا موظفين .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن المركز القانوني لطلبة السنة التدريبية هو أنهم من طلاب الجامعات وليس من الموظفين ويترتب على ذلك في خصوص المسائل المطلوب إبداء الرأى فيها أنه :

أولا - يلتزم هؤلاء الطلاب بسداد الرسوم الإضافية ويستحقون مكافآت التفوق متى توافرت فيهم شروطها طبقا لأحكام اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٩١١ لسنة ١٩٥٩ .

ثانيا - لا تسرى في شأنهم أحكام الاجازات العرسية والاعتيادية والمرضية المقررة بقانون العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ .

ثالثا - عدم أحقيتهم في المعاملة بنظام المعاشات وعدم استحقاق ذويهم لمصاريف الجنازة ونقل الجثة ومرتب الأشهر الثلاثة .

(٢٨٣ (١٠/٤/١٩٦٥)

٤٩٨ - خريجو كلية الطب - علم اعتبارهم من العاملين في الدولة او في احد اشخاص القانون العام خلال فترة التدريب الإجبارى طالما لم تصدر قرارات بتعيينهم - عدم استحقاقهم مكافأة الانتاج متى قررها القرار الجمهورى رقم ١٨٥١ لسنة ١٩٦٥ .

فى ١٥ من فبراير سنة ١٩٦٥ صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٩٣ لسنة ١٩٦٥ بتعديل اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات واللائحة التنفيذية لنظام الدراسة والامتحان بكلية الطب فى جامعة أسيوط ونص فى المادة الأولى منه على أن « يستبدل بنص كل من المواد ٣٧٣ و ٧٦٣ و ٩٥٠ من القرار الجمهورى رقم ١٩١١ لسنة ١٩٥٩ المشار اليه (اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات) ونص المادة ٢ من القرار الجمهورى رقم ٢٢٦٩ لسنة ١٩٦٠ المشار اليه (اللائحة التنفيذية للدراسة والامتحان بكلية الطب بجامعة أسيوط) ، النص الآتى : مدة الدراسة لتبيل درجة بكالوريوس فى الطب والجراحة خمس سنوات تسبقها سنة إعدادية وتوزع هذه المدة على المراحل الآتية :

المرحلة المتوسطة - ومدتها سنتان جامعتان *

المرحلة الاكاديمية - ومدتها ثلاثة وثلاثون شهرا *

ويمنح الطلاب درجة البكالوريوس عقب نجاحهم في الامتحان النهائي ولا يجوز أن يزاول الخريجون مهنة الطب الا بعد أن يؤدوا التدريب الاجباري الذي يتطلبه القانون لمزاولة المهنة *

كما نص القرار ذاته في المادة الثانية منه على أن « يصدر وزير التعليم العالي قرارا بالاحكام الانتقالية اللازمة لتنفيذ هذا القرار » وقد أصدر السيد وزير التعليم العالي استنادا الى هذه المادة الاخيرة القرار رقم ١٥٤ في ٢٩ من يولية سنة ١٩٦٥ في شأن الاحكام الانتقالية اللازمة لتنفيذ القرار الجمهوري رقم ٣٩٣ لسنة ١٩٦٥ ونص فيه على أن « يكون منح الطلاب الذين نجحوا في الامتحانات النهائية بكليات الطب التابعة لجامعات الجمهورية العربية المتحدة ولم يتموا المرحلة التدريبية حتى ١٥ فبراير سنة ١٩٦٥ درجة البكالوريوس من تاريخ اعتماد مجالس الكليات لنتائج هذه الامتحانات » *

ثم صدر بعد ذلك القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٥ في شأن تعديل بعض احكام القانون رقم ٤١٥ لسنة ١٩٥٤ في شأن مزاولة مهنة الطب ومن بين النصوص التي تناولها نص المادة الثانية من القانون رقم ٤١٥ لسنة ١٩٥٤ المشار اليه التي أصبحت تجري بالآتي « يقيد بسجل وزارة الصحة من كان حاصلًا على درجة بكالوريوس الطب والجراحة من إحدى الجامعات بالجمهورية العربية المتحدة وأمضى التدريب الاجباري المقرر » *

ويتم التدريب الاجباري بأن يقضى الخريجون سنة في مزاولة مهنة الطب ... ويكون ذلك وفقا للنظم التي يصدر بها قرار من وزير التعليم العالي بالاتفاق مع وزير الصحة ، كما صدر القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٦٥ في شأن معاملة خريجي كليات الطب أثناء سنة التدريب ناصا في المادة الاولى منه على أن « يعامل خريجو كليات الطب بجامعات الجمهورية العربية المتحدة أو الجامعات الاجنبية خلال سنة التدريب الاجباري المعاملة المالية والعينية التي يصدر بتنظيمها قرار وزير التعليم العالي بالاتفاق مع وزير الصحة والخزينة » وناصا في المادة الثانية على أن « تحسب مدة التدريب الاجباري بالنسبة الى خريجي كليات الطب في أقدمية الوظيفة ومدة الخبرة في العمل المنصوص عليها في قوانين ولوائح التوظيف والمعاشيات (فقرة أولى) كما تحسب هذه السنة أيضا بالنسبة الى الخريجين الذين اتموا المرحلة التدريبية قبل الحصول على درجة البكالوريوس في الطب والجراحة (فقرة ثانية) » *

وتنفیذا للمادة الاولى من هذا القانون الاخير أصدر وزير التعليم العالي القرار رقم ١٧٠ في ٢١ من أغسطس سنة ١٩٦٥ في شأن المعاملة المالية والعينية لخريجي كليات الطب خلال سنة التدريب الاجباري *

وقد خلصت الجمعية العمومية من استظهار النصوص المتعلقة الى أن قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٩٣ لسنة ١٩٦٥ أنف الذكر قد ألغى السنة التدريبية من سنوات الدراسة اللازمة للحصول على درجة البكالوريوس في الطب والجراحة وذلك باستقاط النص على هذه السنة التي كانت معتبرة ضمن سنوات الدراسة بحيث أصبح الخريجون يمنحون درجة البكالوريوس في الطب والجراحة دون توقف على قضاء السنة المذكورة كما قضى بالغاء كل نص يخالف أحكامه اعتبارا من تاريخ صدوره في ١٥ من فبراير سنة ١٩٦٥ - وإذا كان هذا القرار قد نص على أنه لا يجوز أن يزاول خريجو كليات الطب مهنة الطب الا بعد أن يؤدوا التدريب الاجباري الذي يتطلبه القانون لمزاولة المهنة الا أنه لم يكن ثمة في تاريخ العمل به نص يوجب التدريب الاجباري المشار اليه الى أن صدر القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٥ المعمول به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية في ٢٥ من يوليو سنة ١٩٦٥ وهو القانون الذي أوجب على خريجي كليات الطب قضاء سنة شمسية في التدريب الاجباري قبل القيد بسجل وزارة الصحة . ومن ثم فانه لا يتسنى اعتبار هؤلاء الخريجين خلال الفترة من ١٥ فبراير سنة ١٩٦٥ حتى ٢٥ يولي سنة ١٩٦٥ من العاملين بالدولة العاملين بالكادر العام أو بالكادرات الخاصة طالما لم تصدر في شأنهم قرارات بالتعيين في الوظائف العامة بالدولة أو بأحد أشخاص القانون العام الاخرى وطالما لا توجد قواعد قانونية خلال هذه الفترة تسبغ عليهم صفة العاملين العموميين أما استمرارهم بالسنة التدريبية بعد تخريجهم فلا يعدو أن يكون حالة واقعية لا تصلح أساسا لإنشاء مركز طبيعى لهم .

ولما كان قرار رئيس الجمهورية رقم ١٨٥١ لسنة ١٩٦٥ في شأنمنحة الانتاج المعمول به من تاريخ صدوره في ٢٧ من يونيو سنة ١٩٦٥ قد نص في المادة الاولى منه على أن « يمنح العاملون بالدولة منحة انتاج تعادل مرتب خمسة عشر يوما » ، كما نص في الفقرة الاولى من مادته الثانية على أن « يسرى هذا الحكم على كافة العاملين بالمعاملين بالكادر العام أو بكادرات خاصة الدائمين أو المؤقتين المدرجة وظائفهم في ميزانية الخلفات وميزانيات وحدة الادارة المحلية وميزانيات الهيئات والمؤسسات العامة » ، ونص في مادته الثالثة ، على أنه « يخصم بالتكاليف اللازمة لصرف هذه المنحة على اعتمادات الباب الاول من ميزانية السنة المالية ١٩٦٥/٦٤ » .

وكان مؤدى أعمال قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٩٣ لسنة ١٩٦٥ في شأن طلاب السنة التدريبية من تاريخ نفاذه في ١٥ من فبراير سنة ١٩٦٥ هو اعتبارهم من الخريجين لا من الطلاب ولا من العاملين في الدولة أو في أحد أشخاص القانون العام الاخرى فانهم لا يتوفر في شأنهم والحالة هذه شروط الافادة من القرار الجمهوري رقم ١٨٥١ لسنة ١٩٦٥ ، ولا يغير من هذا صدور القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٥ الذي قرر نظام التدريب الاجباري لخريجي كليات الطب والقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٦٥ في شأن معاملة خريجي كليات الطب

أثناء سنة التدريب الإلزامى وقرار وزير التعليم العالى رقم ١٧٠ الصادر فى ٢١ من أغسطس سنة ١٩٦٥ فى شأن المعاملة المالية والعينية تخريجي كليات الطب خلال سنة التدريب الإلزامى - ذلك أن أحكام هذين القانونين إنما عمل بها اعتبارا من ٢٥ يولييه سنة ١٩٦٥ كما عمل بالقرار الوزارى المذكور من أول سبتمبر سنة ١٩٦٥ أى بعد تاريخ العمل بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٨٥١ لسنة ١٩٦٥ فى ٢٧ من يونيه سنة ١٩٦٥ .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى أنه اعتبارا من ١٥ من فبراير سنة ١٩٦٥ تاريخ العمل بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٩٣ لسنة ١٩٦٥ لا يعتبر خريجو كليات الطب أثناء السنة التدريبية من العاملين بالدولة طالما لم تصدر فى شأنهم قرارات بالتعيين فى إحدى الوظائف المنصوص عليها فى الفقرة الأولى من المادة الثانية من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٨٥١ لسنة ١٩٦٥ ومن ثم فإنهم لا يفيدون من منحة الانتاج الصادر بها هذا القرار ، ويتمين استرداد المنح التى صرفت لهم بالمخالفة لذلك .

(١٢١٧) ١٢/٢٥ / ١٩٦٥)

٤٩٩ - خريجو كلية الطب - تكيف وضعهم أثناء السنة التدريبية - اعتبارهم فى الفترة السابقة على القرار الجمهورى رقم ٣٩٣ لسنة ١٩٦٥ طلابا - تلزم وضعهم ابتداء من تاريخ العمل بالقرار الجمهورى المذكور واعتبارهم خلال السنة التدريبية من الحاصلين على درجة بكالوريوس - اثر ذلك انه لا تسرى من هذا التاريخ فى شأنهم الاحكام الخاصة بطلاب الجامعات ومن ثم يقطع العالشان المستحق لهم - تأكد هذا الوضع من تاريخ العمل بالقانونين ٤٦ و ٤٧ لسنة ١٩٦٥ .

سبق للجمعية العمومية فى خصوص تحديد المركز القانونى تخريجي كليات الطب فى أثناء السنة التدريبية أن انتهت بجلستها المنعقدة فى ٣١ من مارس سنة ١٩٦٥ (١) الى انه فى ظل العمل باللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٩١١ لسنة ١٩٥٩ وبأحكام القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٦٢ فى شأن الترخيص لطلاب السنة التدريبية بكليات الطب فى مزاولة المهنة بصفة مؤقتة فى المستشفيات الجامعية ومستشفيات وزارة الصحة ، كان طلاب السنة التدريبية بكليات الطب لا يخرجون عن كونهم من طلاب الجامعات وان كان المشرع قد خصهم بمعاملة خاصة من الناحية المالية والعينية - وانه ليس من شأن هذه المعاملة أن تضفى عليهم صفة الموظف العام ، وانه يترتب على تحديد المركز القانونى لهؤلاء

الطلاب قاعدتان رئيسيتان : (الاولى) أن تنطبق على الطلاب المذكورين جميع الأحكام العامة التي تسرى في شأن طلاب الجامعات الا ما يستثنون منها بنص صريح و (الثانية) أن لا تسرى في حقهم الاحكام التي تسرى في شأن الموظفين الا في حدود المعاملة المالية والعينية لاطباء الامتياز فقط .

كما سبق للجمعية العمومية أيضا أن رأّت بجلستها المنعقدة في ١٥ من ديسمبر سنة ١٩٦٥ (١) أن قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٩٣ لسنة ١٩٦٥ بتعديل اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات واللائحة التنفيذية لنظام الدراسة والامتحان بكلية الطب في جامعة أسبوط الصادر في ١٥ من فبراير سنة ١٩٦٥ قد ألغى السنة التدريبية من سنوات الدراسة اللازمة للحصول على درجة البكالوريوس في الطب والجراحة - وذلك باستقاط النص على هذه السنة التي كانت معتبرة ضمن سنوات الدراسة - بحيث أصبح الخريجون يمنحون درجة البكالوريوس في الطب والجراحة دون توقف على قضاء السنة المذكورة ، كما قضى بإلغاء كل نص يخالف أحكامه اعتبارا من تاريخ صدوره في ١٥ من فبراير سنة ١٩٦٥ - وإذا كان هذا القرار قد نص على أنه «لا يجوز أن يزول خريجو كليات الطب مهنة الطب الا بعد أن يؤديوا التدريب الاجباري الذي يتطلبه القانون لمزاولة المهنة » - غير أنه لم يكن ثمة - في تاريخ العمل به - نص يوجب التدريب الاجباري المشار اليه الى أن صدر القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٥ في شأن تعديل بعض أحكام القانون رقم ٤١٥ لسنة ١٩٥٤ في شأن مزاولة مهنة الطب ، المعمول به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية في ٢٥ من يولييه سنة ١٩٦٥ - وهو القانون الذي أوجب على خريجي كليات الطب قضاء سنة شمسسية في التدريب الاجباري قبل القيد بسجل وزارة الصحة - ومن ثم فانه لا يتسنى اعتبار هؤلاء الخريجين خلال الفترة من ١٥ من فبراير سنة ١٩٦٥ حتى ٢٥ من يوليوسنة ١٩٦٥ من العاملين بالدولة المعاملين بالكادر العام أو بالكادرات الخاصة طالما لم تصدر في شأنهم قرارات بالتمعين في الوظائف العامة بالدولة أو بأحد أشخاص القانون العام الاخرى - وطالما لا توجد قواعد قانونية خلال هذه الفترة تسبغ عليهم صفة العاملين العموميين، أما استمرارهم بالسنة التدريبية بعد تخرجهم فلا يبدو أن يكون حالة واقعية لا تصلح أساسا لإنشاء مركز وظيفي لهم .

ويخلص مما تقدم أنه في خلال المدة السابقة على تاريخ العمل بالقرار الجمهوري رقم ٣٩٣ لسنة ١٩٦٥ في ١٥ من فبراير سنة ١٩٦٥ حيث كان خريجو كليات الطب يعتبرون في أثناء السنة التدريبية طلابا لم تزايلهم هذه الصفة شأنهم في ذلك شأن سائر طلاب الجامعات الذين لا يزولون في مراحل التعليم الجامعي بوصف هذه السنة امتدادا لدراساتهم اللازمة لتبيل درجة البكالوريوس في الطب والجراحة فانه طبقا لأحكام قانون التامين والمعاشات

(١) هذا الرأي منشور بالقاعدة السابقة .

الصادر بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ والقرار الجمهوري رقم ٧٨٠ لسنة ١٩٦٣ بشأن المعاشات الاستثنائية للطلبة - يستمر المذكورون في صرف المعاش المستحق لهم عن مورثهم - وذلك بصيغة مؤقتة - حتى نهاية شهر أكتوبر من السنة التي انتهت فيها السنة للتدريبية ، أو حتى نهاية شهر يونية من تلك السنة بالنسبة الى من بلغ منهم خلالها سن السادسة والعشرين .

كل أولئك مع مراعاة ما قضت به المادة ٣٤ من قانون التأمين والمعاشات الصادر بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ من أحكام خاصة بوقف صرف المعاش الى المستحقين عن المنتفع أو المستحقين عن صاحب المعاش في الحالات وبالشروط والاورضاع المنصوص عليها فيها .

أما في خلال المدة التي قبلها من ١٥ من فبراير سنة ١٩٦٥ تاريخ العمل بالقرار الجمهوري رقم ٣٩٣ لسنة ١٩٦٥ وانتهى في ٢٥ من يولية سنة ١٩٦٥ - تاريخ العمل بالقانون رقم ٤٦ و ٤٧ لسنة ١٩٦٥ - حيث يعتبر طلبية السنة التدريبية من الخريجين الحاصلين على درجة بكالوريوس في الطب والجراحة لا من الطلاب - فان المذكورين يعتبرون بهذا الوصف أنهم قد أمروا مراحل دراستهم الجامعية - وبهذه المثابة لا تسرى في حقهم الاحكام التي تسرى بالنسبة الى طلاب الجامعات - ويترتب على ذلك قطع المعاش المستحق لهم اذا كانوا قد جاوزوا سن الحادية والعشرين ، وذلك اعتبارا من أول مارس سنة ١٩٦٥ وهو أول الشهر التالي للتاريخ الذي وقع فيه سبب القطع - وهو تغيير وضعهم القانوني من طلبية الى خريجين في ١٥ من فبراير سنة ١٩٦٥ تاريخ العمل بالقرار الجمهوري رقم ٣٩٣ لسنة ١٩٦٥ وذلك بالتطبيق لنص المادة ٤٧ من قانون التأمين والمعاشات الصادر بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ لخروجهم من مجال الاستثناء الخاص بالطلبة بزوال صفتهم هذه .

وأما اعتبارا من ٢٥ من يولية سنة ١٩٦٥ تاريخ العمل بالقانون رقم ٤٦ و ٤٧ لسنة ١٩٦٥ فان المركز القانوني لخريجي كليات الطب خلال السنة التدريبية قد تحدد بكونهم أصبحوا عاملين بالدولة وليسوا طلابا ومن ثم فلا تسرى في شأنهم الاحكام التي تسرى في حق طلاب الجامعات ويترتب على ذلك انقطاع المعاش المستحق لهم اذ يقوم في خصوصهم المانع من صرفه .

٧٣٠ (١٣/٧/١٩٦٦)

٣ - رسوم الامتحان

♦ ♦ ♦ - رسوم الامتحان بالجامعات = الاعطاء عن هذا الرسم - عدم جوازه - حتى لو كان التغلف عن الامتحان مستندا لعلو طبقول .

ان المادة ٢٥ من القانون رقم ٣٤٥ لسنة ١٩٥٦ بشأن الجامعات المصرية

كانت تنص على أنه « يصدر قرار من رئيس الجمهورية ببيان مقدار الرسوم الجامعية وكيفية أدائها وشروط الاعفاء منها » وقد رددت ذات الحكم المادة ٢٨ من قانون الجامعات الحالي وهو القانون رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ .

وتنفيذا لهذا الحكم نصت المادة ٥٦ من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٣٤٥ لسنة ١٩٥٦ وهي اللائحة التي ظلت معمولاً بها وقت صدور قرار المجلس الأعلى للجامعات بجلسة ٢٦ - ٢٧ من يناير سنة ١٩٥٩ تطبيقاً للمادة الخامسة من القانون رقم ٢٨٤ لسنة ١٩٥٨ نصت هذه المادة على أنه « لا يجوز الاعفاء من رسم الانتساب أو رسم الامتحان أو من جزء منهما بأي حال من الأحوال » ، وقد تضمنت اللائحة التنفيذية لقانون الجامعات القائم نصاً مماثلاً هو نص المادة ١٢٠ .

ومفاد ما تقدم أن المشرع قد ناط برئيس الجمهورية وحده أن يحدد شروط الاعفاء من الرسوم الجامعية وأن القرار الجمهوري الصادر في هذا الشأن يحظر إعفاء الطالب المنتسب من رسوم الامتحان أيًا كانت الظروف ومقتضى ذلك أن كل قرار يصدر من سلطة أدنى من رئيس الجمهورية بإعفاء الطالب المنتسب من رسم الامتحان يكون قد تجاوز اختصاصه ولا أثر له قانوناً وعلى هذا يكون القرار الصادر من المجلس الأعلى للجامعات بجلسة ٢٦ - ٢٧ من يناير سنة ١٩٥٩ معدوم الأثر فيما تضمنه من إعفاء الطالب المنتسب من رسم الامتحان إذا تخلف عن حضوره بعذر مقبول .

٩٩٨ (١١/٢٠ / ١٩٦٠)

(ح) مسائل متنوعة

١ - الإساتفة غير المتفرغين - تعيينهم وتحديد مكافآتهم يكون على الوجه وبالشروط الواردة في المادة ٨٠ من القانون رقم ٣٤٥ لسنة ١٩٥٦ في شأن تنظيم الجامعات - تعافد الجامعة معهم على خلاف هذه الأحكام - عدم سريان حكم المادة ٨٠ سالفة الذكر وبطلان العقد في هذه الحالة .

نص المادة ٨٠ من القانون رقم ٣٤٥ لسنة ١٩٥٦ في شأن تنظيم الجامعات (١) المصرية على أن « يجوز أن يعين بالكليات أساتفة غير متفرغين وبشروط فيعين يعين أن يكون من العلماء المتأخرين في بحوثهم وخبرتهم بالمواد التي يعهد تدريسها » .

ويعين وزير التربية والتعليم هؤلاء الاساتفة لمدة سنتين قابلة للتجديد

(١) نقابل ونطابق المادة ٨٨ من القانون ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ .

جاء على طلب مجلس الكلية وموافقة مجلس الجامعة « وتنص المادة ٨١ على أن « يجوز عند الإقتضاء أن يعين في هيئة التدريس من الأجانب من يرى أن كفايتهم تؤهلهم لذلك » وتحدد حالتهم في عقود استخدامهم » ، كما أجازت للمادتان ٨٢ و ٨٣ الاستعانة بأساتذة أو أساتذة مساعدين من الأجانب بصفة مؤقتة لمدة معينة وأجازت تعيين مدرسين للفئات « لمدة تعين في عقودهم وأجازت المادة ٦٨٢ من اللائحة التنفيذية لقانون الجامعات المشار اليه الصادرة بالقرار الجمهوري رقم ٢١٦ لسنة ١٩٥٦ « لمجلس الجامعة أن يقدر مكافأة إجمالية لمن يدعون من خارج الجامعة لالقاء محاضرات أو دروس بصفة عرضية إما لا يجاوز ثلاثين جنيها في الشهر » ، ونصت المادة ٦٨١ على أن « يمنح من ينتدب للتدريس من غير أعضاء هيئة التدريس والمعيدين مكافأة تعادل ٢٪ من مبدأ مربوط الدرجة عن الدرس الواحد اذا كان موطفاً عاملاً فاذا لم يكن حوطفاً عاماً عين مجلس الجامعة المختص مكافأته بما لا يجاوز ثلاثة جنيهاً عن الدرس الواحد ، وفي جميع الاحوال يشترط ألا تقل المكافأة عن ثمانين قرشاً للدرس الواحد ، وفي جميع الاحوال يشترط ألا يزيد مجموع المكافأة عن ثلاثين جنيهاً في الشهر » .

ويستفاد من هذه النصوص أنه يجوز تعيين أساتذة غير متفرغين بالأكليات على أن يكونوا من العلماء المتأخرين في بحوثهم وخبرتهم بالمواد التي يعهد اليهم تدريسها ويكون تعيينهم لمدة سنتين قابلة للتجديد بقرار من وزير التربية والتعليم بناء على طلب مجلس الكلية وموافقة مجلس الجامعة وذلك نظير مكافأة مقدارها ٣٠٠ جنيه في السنة وفقاً لما جاء بجدول المرتبات الملحق بالقانون رقم ٣٤٥ لسنة ١٩٥٦ المشار اليه (٢) .

وان المشرع تيسيراً على الجامعة من الافادة من خبرة العلماء من غير المتفرغين بالتدريس أجاز لها أن تسلك لهذا الغرض سبلاً معينة حددها على سبيل الحصر في النصوص المشار اليها كما حرص على تحديد المكافأة التي تمنح لكل طائفة نظير التدريس في الجامعة سواء بالنص على مقدارها أو على الطريقة التي تحدد هذه المكافأة .

ومن حيث أن الجامعة لم تسلك للافادة من خبرة استاذين الطريقة المرسومة في المادة ٨٠ من القانون رقم ٣٤٥ لسنة ١٩٥٦ المشار اليها فلم يصدر بتعيينها قرار من وزير التربية والتعليم بل سلكت طريقاً آخر اذ تماقت معها على أن يقوم بالتدريس مقابل مكافأة سنوية قدرها ٤٠٠ جنيه لكل منهما مما يدل على أن نية الجامعة لم تنصرف الى تعيينها في وظائف الاساتذة غير المتفرغين لعدم وجود وظائف خالية لهؤلاء الاساتذة على نحو

(٢) عدلت في الجدول الملحق بالقانون رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ المبدل بالقانون رقم ٢٤٨

للسنة ١١٦٤ الى من ٣٠٠ جنيه الى ٦٠٠ جنيه في السنة .

ما جاء بكتاب ادارة الميزانية الى الجامعة في هذا الصدد ومن ثم فلا يسرى عليهما حكم المادة ٨٠ من القانون رقم ٣٤٥ لسنة ١٩٥٦ المشار اليها .

ومن حيث أنه بالنسبة للعقدين المبرمين مع هذين الاستاذين على خلافه حكم القانون ، فانهما مشربان بالبطان ، معدوما الاثر بوصفهما عقدين على . انهما رغم ذلك ينطويان على وقائع مادية تستوجب التعويض نظرا لما أسفر عنه هذا التعاقد من فظهر اطمأن اليه السيدان الاستاذان بالتدريس وفاء . بالتزامهما في هذا العقد - وهذا الاثر العرضي انما يترتب على العقدين الباطلين المشار اليهما لا باعتبارهما عقدين وانما يترتب عليهما باعتبارهما واقعيتين . مادييتين .

ومن حيث أن الجامعة وافقت في العقدين المشار اليهما على منح كل منهما مكافأة مقدارها ٤٠٠ جنيه في السنة وهي المقابل الذي قدرته لكل منهما نظير قيامه بالتدريس ، وترى الجمعية أن هذا المبلغ يمثل تعويضا عادلا لكل منهما عما أصابه من ضرر نظير ما قلصه للجامعات من خدمات وان قبض سيادتهما للمكافأة المشار اليها يعتبر صحيحا ولا يجوز الخصم من معاشيهما بسببه . ذلك .

٤٩٤ (١٩٦٠/٩/٩)

٥٠٢ - علم جواز تعيين أي شخص في الهيئات أو المؤسسات العامة أو شركات مساهمة . بمكافأة أو مرتب سنوي قدره ١٥٠٠ جنيه فأكثر إلا بقرار من رئيس الجمهورية - سريان هذه الحكم على الجامعات باعتبارها مؤسسات عامة .

تنص المادة الاولى من القانون رقم ١٥٣ لسنة ١٩٦١ على أنه «لا يجوز تعيين أي شخص في الهيئات أو المؤسسات العامة أو شركات المساهمة التي تساهم فيها الدولة بمكافأة سنوية أو مرتب سنوي قدره ١٥٠٠ جنيه فأكثر إلا بقرار من رئيس الجمهورية . ويقع باطلا كل تعيين يتم على خلاف ذلك ويلزم المخالف بأن يؤدي المكافآت أو المرتبات التي حصل عليها الى خزينة الدولة» . وتنص المادة الثانية على أنه « على الجهات المشار اليها في المادة الاولى أن تتقدم . بطلب استصدار القرارات الجمهورية اللازمة لتطبيق أحكام المادة السابقة على الموظفين الحاليين وذلك خلال ثلاثة أشهر من تاريخ العمل بهذا القانون » .

ومفاد هذين النصين أن أي شخص يراد تعيينه بأحد الهيئات أو المؤسسات العامة أو شركات المساهمة التي تساهم فيها الدولة بمرتب أو مكافأة تبلغ ١٥٠٠ جنيه سنويا فأكثر يجب أن يصدر بتعيينه قرار من رئيس الجمهورية فان كان معينا قبل العمل بالقانون المشار اليه وجب استصدار هذا القرار خلال مدة معينة لاستمراره في الخدمة .

وتعتبر الجامعات فى الجمهورية العربية المتحدة مؤسسات عامة ذلك أن كلا منها تقوم على مرفق عام وهو مرفق التعليم العالى وتتمتع بشخصية اعتبارية مستقلة ولها ميزانية مستقلة عن ميزانية الدولة وتتبع فى حساباتها وإدارة أموالها التى تعتبر أموالا عامة القواعد المتبعة فى حسابات الحكومة وإدارة أموالها ورئيسها الأعلى هو وزير التعليم العالى بحكم منصبه .

لذلك يكون القانون رقم ١٥٣ لسنة ١٩٦١ المشار إليه واجب التطبيق على موظفى الجامعات بما فىهم العمداء وأعضاء هيئة التدريس والموظفون الأجانب .

ولا وجه للقول بأن قانون الجامعات قانون خاص لا يعدله القانون رقم ١٥٣ لسنة ١٩٦١ وهو قانون عام لعدم نص صريح بذلك وإن وظائف العمداء وأعضاء هيئة التدريس ووظائف متميزة ذات طبيعة خاصة لا يشغلها إلا من توافرت فىهم شروط خاصة وبإجراءات خاصة تنفرد بها الجامعات لا وجه لهذا القول لأن القانون رقم ١٥٣ لسنة ١٩٦١ هو فى واقع الأمر قانون عام بالنسبة إلى كل جهة يصدق عليها وصفت الهيئة أو المؤسسة العامة أو شركة المساهمة التى تساهم فيها الدولة يتضمن أحكاما معدلة لنظم التعيين فيها أيا كانت هذه النظم ومساواة أكانت فى الأصل متفقة مع النظم العامة للتوظيف أو لم تكن كذلك .

ولا يغير من هذا النظر عدم الإشارة فى القانون رقم ١٥٣ لسنة ١٩٦١ إلى قانون الجامعات ذلك أن العبرة هى بما يستفاد من نصوص القانون ذاته من أحكام وذلك بفض النظر عن الإشارة فى الديباجة إلى قانون بعينه أو اغفال الإشارة إليه . وإذا كانت ثمة مفارقات تترتب على تطبيق هذا القانون على الجامعات على النحو الذى أوضحته الوزارة فإن السبيل إلى إزالة هذه المفارقات هو تعديل القانون .

لهذا انتهى رأى الجمعية إلى سريان أحكام القانون رقم ١٥٣ لسنة ١٩٦١ على الجامعات فى الجمهورية العربية المتحدة .

٤٠٢ ١٤ / ٦ / ١٩٦٢

٥٠٣ - سريان قانون موظفى الدولة على موظفى الجامعات ومستظميها فيما لم يرد فيه نص خاص فى قانون الجامعات - صياغة الجامعات - بدل الصراحة .

إن المادة ١٣١ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة معدلة بالمرسوم بقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٥٢ تنص على ألا تسرى أحكامه على طوائف من الموظفين من بينهم ما ورد فى البند الرابع منها وهم

طوائف الموظفين الذين تنظم قواعد توظيفهم قوانين خاصة فيما نصت عليه هذه القوانين .

وتنص المادة الثانية من قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة باصدار القانون رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ فى شأن تنظيم الجامعات فى الجمهورية العربية المتحدة فى الفقرة الثانية منها على أن تسرى على موظفى الجامعات ومستخدميها أحكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ وتعديلاته بشأن نظام موظفى الدولة بالنسبة للاقليم المصرى ويحدد عدد وظائف الموظفين والمستخدمين فى الميزانية .

وعلى ذلك يكون قانون نظام موظفى الدولة هو القانون الواجب تطبيقه بالنسبة لموظفى ومستخدمي الجامعات فيما لم يرد فيه نص خاص فى قانون الجامعات .

ولما كان قانون تنظيم الجامعات المشار اليه لم ينظم قواعد منح بدل الصرافة لصيارفة الجامعات .

ومن حيث أن قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٦٩٣ لسنة ١٩٦٣ فى شأن منح بدل صرافة لصيارفة الخزانة العامة والخزانات الرئيسية الفرعية بالوزارات والمصالح نص فى المادة الاولى منه على أن يمنح صيارفة الخزانة العامة والخزانات الرئيسية بالوزارات ، والمصالح بدل صرافة قدره ثلاثة جنيهات شهريا - ونص فى المادة الثانية منه على أن يمنح صيارفة الخزانة الفرعية بالوزارات والمصالح الذين يقومون بعمل الصرافة بصفة أصلية طوال الشهر وكذلك صيارفة مصلحة الاموال المقررة بدل صرافة قدره جنيهان شهريا - ونص فى المادة الثالثة منه على أن يكون تحديد الخزانات الرئيسية والفرعية بالاتفاق بين الوزير المختص ووزير الخزانة .

ومن حيث أن قانون تنظيم الجامعات سالف الذكر لم ينظم قواعد منح بدل الصرافة لصيارف الجامعات وقد أشار قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٦٩٣ لسنة ١٩٦٢ فى ديباجته الى القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ فان أحكام قرار رئيس الجمهورية سالف الذكر تسرى بالنسبة لصيارف الجامعات بالشروط والاولاوضاع الواردة به .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية للقسم الاستشارى للفتوى والتشريع إلى أن صيارف الجامعات يستحقون بدل الصرافة اعتبارا من تاريخ نفاذ القرار الجمهورى رقم ٦٩٣ لسنة ١٩٦٢ .

جمارك

راجع أيضا : رسوم جمركية

٤٠٥ - العقوبات المنصوص عليها في قانون التهريب الجمركي رقم ٦٢٣ لسنة ١٩٥٥
عدم جواز تطبيقها على حالات التهريب التي تنظمها القوانين خاصة مستقلة عن هذا القانون .

ان القانون رقم ٦٢٣ لسنة ١٩٥٥ بأحكام التهريب الجمركي يعاقب في مادته الثانية على تهريب المواد بصفة عامة بالحبس والغرامة والمصادرة والتعويض وإلى جانب هذا القانون وجدت قوانين أخرى سابقة عليه ولائحة له تعاقب على صور خاصة من التهريب كالامر رقم ٢٤ لسنة ١٩٤٨ الخاص بتهريب النقود وسبائك المعادن الثمينة وغيرها الذي ألغى حيث نظم تهريب هذه المواد القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٥٧ . وهذا القانون الأخير وغيره من التشريعات الصادرة في شأن حالات خاصة للتهريب فرضت عقوبات على عدم مراعاة الشروط والأوضاع التي نصت عليها في شأن تصدير واستيراد المواد والأشياء التي حددتها وهي عقوبات أشد في معظم الحالات - من العقوبات التي نصت عليها المادة الثانية من القانون رقم ٦٢٣ لسنة ١٩٥٥ ولكن التشريعات المشار إليها - على عكس ما فعلت هذه المادة الأخيرة - لم تتضمن النص على تعويض يحكم به إلى جانب العقوبات الأخرى .

وترتب على ذلك أن الأفعال المعاقب عليها بالتشريعات المنظمة لصوص خاصة من التهريب تدخل في عموم الأفعال المعاقب عليها بالقانون رقم ٦٢٣ لسنة ١٩٥٥ المشار إليه على أن هذا الوضع لا يشكل للأفعال المتداخلة صورة من صور التعدد المعنوي للعقوبات ذلك أن هذه الصورة إنما تتحقق حيث يكون الفعل الواحد أكثر من جريمة على وصف مختلف فيحكم على مرتكبه بعقوبة الجريمة الأشد وحدها نزولا على اعتبارات العدالة وهو ما لم يتحقق في تلك الصورة ولكن الذي حدث أن أفعالا مما كان يدخل في عموم أحكام القانون رقم ٦٢٣ لسنة ١٩٥٥ خصها الشارع في قانون مستقل بجزاء جنائي مختلف عن ذلك الذي يورده القانون رقم ٦٢٣ المذكور فتتحقق بذلك نوع من الاختلاف الجزئي لهذا القانون بالنسبة إلى صور التهريب التي عالجتها بالعقاب المنصوص عليه خاصة استقل هذه الصور بذاتها ونظامها وتواجه بالحكم الخاص بها وحدها دون الحكم المتعلق بعموم صور التهريب الواردة بالقانون رقم ٦٢٣ لسنة ١٩٥٥ وترتب على ذلك بحكم اللزوم - وإعمالا لمقتضى النسخ الجزئي - أن تطبيق أفعال التهريب التي صدرت في شأنها قوانين خاصة دون العقوبات المفروضة بالقانون رقم ٦٢٣ لسنة ١٩٥٥ .

كما أن التعويض الذى يفرضه القانون المذكور وإن كان جزءا ماليا إلا أن وصف العقوبة يعلق به على نحو ظاهر فهو جزء مالى على سبيل العقاب ومن ثم لا يجوز الحكم به فى صور التهريب التى تنظمها قوانين خاصة مستقلة عن القانون المشار اليه اعراضا عن فكرة التعدد المعنوى للعقوبات بالنسبة الى هذه الصور واعمالا لآثر النسخ الجزئى فى القانون المذكور (١) بمقتضى القوانين الخاصة على ما سلف بيانه ، لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى عدم جواز توقيع العقوبات المنصوص عليها فى قانون التهريب الجمرى رقم ٦٢٣ لسنة ١٩٥٥ على حالات التهريب التى تنظمها قوانين خاصة .

٤١ (١٩٦٤/١/١٩)

٥٥٥ - القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ هو القانون العام بالنسبة لتحديد العقوبات عن تهريب البضائع الممنوعة - اثر ذلك - ان تطبق هذه العقوبات حيث لا تنظم بالقوانين الخاصة بتهريب استيراد بعض البضائع عقوبات على مخالفة احكامها وإن تستبعد حيث يرد بهذه القوانين الخاصة تحديد العقوبات .

ان القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ باصدار قانون الجمارك فى عقابه لصور «التهريب المتعلقة بالبضائع الممنوعة يعتبر قانونا عاما بالمقابلة للقوانين الخاصة التى تحرم استيراد بعض البضائع فتجعلها فى حكم الممنوعة كقانون المخدرات رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ والقانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٩ بشأن منع استيراد «الدخان الطرابلسى والقانون رقم ٧٣ لسنة ٢٩٣٣ بمنع جلب بذور الدخان والمرسوم الصادر فى ٢٦ من أغسطس سنة ١٩٣٣ بمنع استيراد الدخان «السودانى» .

ومخالفة احكام تلك القوانين الخاصة - تدخل فى عموم الافعال المعاقب عليها بالقانون العام رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ وعلى ذلك فاذا كان القانون الخاص لا ينظم عقابا لمخالفة احكامه - فان هذه المخالفة تخضع لكامل العقوبة فاذا كان القانون الخاص ينص على عقوبة معينة لمخالفة احكامه فان هذه العقوبة وحدها هى التى توقع عن تلك المخالفة دون العقوبة الواردة بالمادة ١٢٢ المشار اليها وذلك على أساس أن القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٢ يعتبر قانونا عاما وان «القوانين التى تحرم استيراد أنواع معينة من البضائع تعتبر قوانين خاصة تقوم على جانب ذلك القانون العام فتخصصه تخصيصا يرد على ما تضمنه القانون الخاص من احكام ويظل القانون العام ساريا فيما يجاوز ذلك .

١٨٥٣ (١٩٦٥/٦/١٥)

(١) عدلت الجمعية العمومية عن هذا رأى فيما يتعلق بالجزاءات المالية فى نقرها المنشورة

٥٠٦ - التعويض المنصوص عليه في المادة ١٢٢ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ لا يعتبر عقوبة جنائية إذا وجد التشريع خاص يفرض على مرتكب مخالفة عقوبة جنائية وتعويضاً. حالاً يطبق هذا التشريع الخاص. أما إذا فرض العقوبة دون التعويض طبقت العقوبة الواردة بالقانون الخاص والتعويض الوارد بالقانون العام.

بالنسبة إلى التعويض المنصوص عليه في المادة ١٢٢ من القانون ٦٦ لسنة ١٩٦٣ بإصدار قانون الجمارك - فإنه لا يعتبر عقوبة جنائية خالصة للأسباب التالية :

(أ) قضت محكمة النقض في حكمها الصادر بجلسته ٢٨ من نوفمبر سنة ١٩٦٠ في الطعن رقم ١٣٨٦ لسنة ٣٠ ق بأن (١) « ... الحكم المطعون فيه إذا قضى بعدم قبول تدخل مصلحة الجمارك بصفتها مدعية بالحقوق المدنية تأسيساً على أن التعويض الذي تطالب به هو في حقيقته عقوبة جنائية ليس لغیر النجاة العامة توقيعها فإنه يكون قد خالف القانون ويتعين نقضه » ويبدو أن هذا الحكم قد رفض اعتبار التعويض المقرر في مواد التهريب من قبيل العقوبات الجنائية .

(ب) تدل صياغة المادة ١٢٢ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ على أن المشرع يفرق في وضوح بين العقوبة الجنائية والتعويض إذ خص كلا منهما بحكم مستقل وفصل بينهما عند صياغة الحكم ، وجمعها بالمطفف مما يفيد المخالفة .

(ج) تنص المادة ١٢٤ من القانون المذكور على أنه « لا يجوز رفع الدعوى العمومية ... في جرائم التهريب إلا بطلب كتابي من المدير العام للجمارك » .

وللمدير العام للجمارك أن يجرى التصالح أثناء نظر الدعوى أو بعد الحكم فيها حسب الحال مقابل التعويض كاملاً أو ما لا يقل عن نصفه ...

ويترتب على التصالح انقضاء الدعوى العمومية أو وقف تنفيذ العقوبة الجنائية وجميع الآثار المترتبة على الحكم حسب الحال .

ويبدو من هذا النص أنه يرفع عن التعويض سمة العقوبة الجنائية حيث لا يجوز انقضاء رغم انقضاء الدعوى العمومية أو وقف العقوبة الجنائية بالتصالح .

ويترتب على عدم اعتبار التعويض المذكور عقوبة جنائية ، أنه إذا كان التشريع الخاص يفرض على مرتكب مخالفة نظم البضاعة المنوعة عقوبة جنائية

(١) منشور بكتابتنا « النقص الجنائي » ق ٢١٠٢ ص ٩٥٢ .

وجزاء مالية على سبيل التعويض فإن ما نص عليه التشريع الخاص هو الذي يطبق في هذا الصدد - دون ما نص عليه القانون العام من عقوبة وتعويض - أما إذا كان التشريع الخاص قد نص على العقوبة الجنائية دون التعويض فإنه هذه العقوبة هي التي يقضى بها باعتبار أن التخصيص وتقييد العام ينحصر فيها وفيما جاوز ذلك يطبق القانون العام فيستحق التعويض الوارد به باعتباره خارج نطاق التخصيص الذي ورد على العقوبة الجنائية وحده ولا ينصرف أثره الى سواها من جزاءات مالية وأحكام أخرى لا تتصل بالعقاب الجنائي .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى ما يلي :

أولاً - لا يجوز تطبيق العقوبات الجنائية المنصوص عليها في قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ على حالات التهريب ومخالفات نظم البضائع المنوعة التي صدرت في شأنها قوانين خاصة .

ثانياً - إذا لم تكن هذه القوانين الخاصة تنص على تعويض يحكم به على المهرب أو المخالف مثل ذلك المنصوص عليه في المادة ١٢٢ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ فإنه يتعين الحكم بهذا التعويض على المهرب أو المخالف فضلاً عن العقوبة الجنائية المنصوص عليها في القانون الخاص باعتبار أن هذا التعويض ليس عقوبة جنائية تدخل في نطاق التخصيص المترتب على وجود القوانين الخاصة .

(١٨٥٣ (١٩٦٥/٦/١٤)

٥٠٧ - صدر القانون رقم ٦٦ سنة ١٩٦٣ باصدار قانون الجمارك وتعريفه جريمة التهريب الجمركي تعريفاً محدداً يفرض منها جرائم التهريب النقدي - الممول بالقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٥٧ في شأن جرائم التهريب النقدي - اختصاص وزير الاقتصاد أو من ينيبه بتجديده أو إطالة المدة التي يجب خلالها إعادة التصويغات والإحباط الكريمة التي يرخص للمساافرين غير القادرين نهائياً باصطحابها معهم ويتوزع حصيلة البلغم والأشياء المصادرة أو الترامات الإضافية الحكوم بها .

إن المادة الأولى - من القانون رقم ٦٢٣ لسنة ١٩٥٥ بأحكام التهريب الجمركي كانت تنص على أنه « يعد تهريباً إدخال بضائع أو مواد من أى نوع الى أراضي الجمهورية المصرية أو إخراجها منها بطرق غير مشروعة دون أداء الرسوم والعوائد الجمركية المقررة أو بالمخالفة لأحكام القوانين واللوائح المعمول بها في شأن الأصناف الممنوع استيرادها أو تصديرها أو الخاضعة لقيود خاصة بالاستيراد أو التصدير » .

وكان مؤدى هذه المادة تعريف التهريب الجمركي تعريفاً واسعاً فضفاضاً بحيث تدخل ضمنه كافة أنواع التهريب الأخرى المنصوص عليها في القوانين

الخاصة ومن بينها القانون رقم ٨٠ سنة ١٩٤٧ بتنظيم الرقابة على عمليات النقد والذي اقتصر على حظر التعامل في أوراق النقد الاجنبى أو تحويل النقد من مصر أو اليها كما حظر استيراد وتصدير أوراق النقد على اختلاف أنواعها .

ولكن المشرع أصدر بعد ذلك القانون رقم ٩٨ سنة ١٩٥٧ بمضى الاحكام الخاصة بالتهريب ليكمل احكام الرقابة على النقد بحيث تمتد الى ما أغفل القانون رقم ٨٠ سنة ١٩٤٧ ذكره وهى المصادن الثمينه والاحجار الكريمة فنصت المادة الاولى منه على أن « يحظر على المسافرين الى خارج الاراضى العربية أن يأخذوا معهم بغير ترخيص سابق من وزارة المالية والاقتصاد أو من تنبيهه :

أولاً - نقوداً وقيماً متقولة أو أشياء ذات قيمة مالية تزيد قيمتها على القدر المسموح به بمقتضى القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ والقرارات المنفذة له .

ثانياً - سبائك المعادن الثمينه أو المصوغات أو الاحجار الكريمة من أى نوع كانت ولا يجوز بأى حال أن تزيد قيمة الاشياء المرخص بها على أربعة آلاف جنيه » .

كما نصت المادة الثالثة منه على أنه « فيما عدا النقود المصرح بأخذها يجب على المسافرين غير المغادرين نهائياً أن يقيموا ضماناً مالياً أو كتاب ضمان من أحد المصارف المعتمدة بقيمة ما يرخص لهم فى حمله فى الحالات المنصوص عليها فى المادة الاولى » .

ويرد الضمان بعد التثبيت من اعادة الاشياء المرخص فيها الى جمهورية مصر . ويصدر هذا الضمان ادارياً فى حالة عدم اعادة الاشياء المرخص بها خلال سنة من تاريخ الترخيص فى نقلها الى الخارج .

ويجوز لوزير المالية والاقتصاد أو من ينوبه الاعفاء من تقديم الضمان المذكور فى حالات خاصة وبالشروط التى يراها .

كما يجوز له أو لمن ينوبه تجديد أو اطالة المدة المنصوص عليها فى الفقرة التالية » . ونصت المادة الخامسة من هذا القانون على أن « لوزير المالية والاقتصاد حق توزيع حصيلة المبالغ والاشياء المصادرة أو الغرامات الإضافية المحكوم بها على كل من ارشد أو اشترك أو عاون فى ضبط الجريمة أو فى اكتشافها أو فى استيفاء الاجراءات المتصلة بها وذلك طبقاً للقواعد التى يصدر بها قرار من رئيس الجمهورية » .

وبناء على ما تضمنته القوانين سالفة الذكر فإن جرائم التهريب بكافة أنواعها الجرمية منها والنقدية كانت تختص بضبطها والكشف عنها أجهزة وزارة المالية والاقتصاد وكان وزير المالية والاقتصاد هو المختص بتجديد واطالة المدة المنصوص عليها فى الفقرة الثالثة من المادة الثالثة من القانون

رقم ٩٨ لسنة ١٩٥٧ سالف الذكر كما أنه هو المختص بتوزيع حصيلة الاشياء المصادرة وفقا لما نصت عليه المادة الخامسة من القانون المذكور ، اذ كان المنصرف على جميع مصالح الوزارة واداراتها المختلفة .

ولما كانت المادة ١٢١ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ باصدار قانون الجمارك الذى ألغى القانون رقم ٦٢٣ لسنة ١٩٥٥ سالف الذكر قد عرفت جريمة التهريب الجمركى تعريفا محددا اخرج منها جرائم التهريب النقدي اذ صحت على أنه : « يعتبر تهريبا اذخال البضائع من أى نوع الى الجمهورية أو اخراجها منها بطرق غير مشروعة بدون أداء الضرائب الجمركية المستحقة كلها أو بعضها أو بالمخالفة للنظم المعمول بها فى شأن البضائع المنوعة .

ويعتبر فى حكم التهريب تقديم مستندات أو فواتير مزورة أو مصطنعة أو وضع علامات كاذبة أو اخفاء البضائع أو العلامات أو ارتكاب أى فعل آخر بقصد التخلص من الضرائب الجمركية المستحقة كلها أو بعضها أو بالمخالفة للنظم المعمول بها فى البضائع المنوعة » .

لذلك فان مخالفة ما نصت عليه المادة الثالثة من القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٥٧ سالف الذكر يعد من جرائم التهريب النقدية التى تختص بالكشف عنها وضبطها الادارة العامة للنقد التى ألحقها القرار الجمهورى رقم ١٠١ لسنة ١٩٥٨ بوزارة الاقتصاد والتجارة .

لذلك فان وزير الاقتصاد وحده يختص بتجديد وإطالة المدة المنصوص عليها فى الفقرة الثالثة من المادة الثالثة المشار اليها كما يختص بتوزيع حصيلة الاشياء المصادرة طبقا لما نصت عليه المادة الخامسة من القانون المذكور .

لذلك انتهى رأى الجمعية الى أنه بعد صدور القرار الجمهورى رقم ١٠٢ لسنة ١٩٥٨ يكون وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية أو من ينيبه هو المختص وفقا للمادة ٣ من القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٥٧ بتجديد أو إطالة المدة التى يجب خلالها إعادة المصوغات والاحجار الكريمة التى يرخص للمسافرين غير المغادرين نهائيا باصطحابها معهم . وهو أيضا المنوط بتطبيق المادة ٥ من القانون سالف الذكر وله حق توزيع حصيلة المبالغ والاشياء المصادرة أو الغرامات الاضافية المحكوم بها وفقا لاحكام المادة ٥ سالفه الذكر .

(٢٩٦ (١٩٦٨/٣/٢٦)

جمع بين الوظائف

(تعليق)

اصدرت الجمعية العمومية العديد من الفتاوى بشأن تفسير القانون رقم

١٣٥ لسنة ١٩٦١ يحظر تعيين أى شخص فى أكثر من وظيفة واحدة ، وقد قامت كافة الفتاوى على أساس ما استخلصته الجمعية من تفسير تعبير « الوظيفة » وتعبر « التعيين » الواردة فى المادة الأولى من هذا القانون لم ترتب الجمعية على ذلك كافة النتائج التى توصلت إليها من علم انطباقه فى حالات التندب والاعارة والترخيص المؤقت بالعمل وعضوية اللجان ومجالس الإدارات وعدم دائمية الوظيفة ، وطبقت الجمعية هذه النتائج على كافة الموضوعات التى طرحت عليها .

ومنعا من تكرار التاصيل القانونى بمناسبة اختلاف كل واقعة من وقائع الفتاوى المتعددة فى هذا الموضوع فقد رأينا عند تقسيم هذا الباب أن نستخرج المبادئ الأساسية التى قامت عليها كل هذه الفتاوى والنتائج التى توصلت إليها الجمعية بناء عليها وإن ندرجها فى الفصل الأول من هذا الباب تحت عنوان « قواعد عامة » ثم نورد التطبيقات المتفرعة من ذلك فى الفصل الثانى مكتفين بالإشارة إلى المبدأ العام الذى صدرت الفتوى تطبيقا له دون أن نكرر التاصيل القانونى بمناسبة التطبيق الواقعى الوارد فى كل فتوى .

ونلاحظ أن الجمعية قد توسعت فى جواز الجمع إلى أكبر حد وضيقت عن نطاق تطبيق هذا القانون حتى كاد التفسير ينقلب إلى القاء لهذا القانون وشل لأحكامه بل أنه فى الحالات القليلة النادرة التى أمكن فيها تطبيق هذا القانون كانت الجمعية تقترح حلا لإمكان الجمع بأن تشير بإمكان قلب التعيين ندبا أو ترخيصا مؤقتا بالعمل ، بل أنه فى الحالات القليلة النادرة التى لم تقترح فيها الجمعية ذلك فإنه يمكن إباحة الجمع فيها كذلك على ضوء القواعد التى وضعتها الجمعية العمومية بمجرد إجراء شكل فى الأوضاع . ونرى أنه كان من اللائق أن تتبع الجمعية فى تفسير هذا القانون معيار الحكمة من أصله وهى إفساح العمل لأكبر عدد من المواطنين بحيث يكون الخطر ليس واردا على التعيين بل يكون الخطر على قيام رابطة العمل ولو كانت عرضية أو مؤقتة بمعنى أنه يحظر الجمع بين العمل الأصل وبين أى عمل آخر بأى صفة كانت ولعل سوء صياغة نص المادة الأولى من هذا القانون هو الذى أدى إلى تعطيل أحكامه .

(أ) قواعد عامة

(ب) تطبيقات

- ١ - العمل فى الهيئات الدولية
- ٢ - أبواب الأعمال
- ٣ - اعتبار العمل امتداد للعمل الأصلى
- ٤ - متى يعتبر الشخصى معينا فى وظيفة

أولا - الاساتذة غير المتفرغين

ثانيا - الأطباء

ثالثا - القراء والناقدون

رابعاً - صور متفرقة للجمع

خاصة - صور متفرقة لعدم الجمع

٥ - عدم وجود مقابل

٦ - الندب

٧ - الترخيص

٨ - مجالس الادارات والهيئات

(ج) اختيار الوظيفة

(د) الجمع بين الوظيفة العامة والعمل في الشركات المساهمة

١ - قواعد عامة

٨٥٥ - الجمع بين الوظائف طبقاً لاحكام القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٦١ - عدم سرانده
على الهيئات والمؤسسات النوقية .

تنص المادة الاولى من القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٦١ على أنه « لا يجوز
أن يعين أى شخص فى أكثر من وظيفة واحدة سواء فى الحكومة أو فى المؤسسات
العامة أو فى الشركات أو الجمعيات أو المنشآت الأخرى » .

والمستفاد من هذا النص فى ضوء النصوص الأخرى والملابسات والظروف
الخاصة بهذا التشريع أن الهيئات والمؤسسات التى تمنىها المادة الاولى منه انما
هى الهيئات والمؤسسات المحلية الخاضعة لاحكام التشريع المصرى دون الهيئات
والمؤسسات الدولية التى لا يتناولها ولا يتعدى اليها نطاق هذا التشريع .

٩٧٥ ، ٩٧٦ (١٩٦١/١٢/٢)

٩٨٦ (١٩٦١/١٢/٢٣)

٨٥٦ - القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٦١ يحظر تعيين أى شخص فى أكثر من وظيفة

الوحدة - ما يقوم به الشخص من عمل بوصفه رب عمل وليس بوصفه معيناً لا يدخل في نطاق الحظر .

تنص المادة الاولى من القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٦١ على أنه « لا يجوز أن يعين أى شخص في أكثر من وظيفة واحدة سواء في الحكومة أو في المؤسسات العامة أو في الشركات أو الجمعيات أو المنشآت الأخرى » ويستفاد من هذا النص أن حظر الجمع قاصر على التعيين في أكثر من وظيفة واحدة في الجهات التي أوردها النص . ومن ثم فإن ما يقوم به الشخص من عمل بوصفه رب عمل وليس موظفاً معيناً لا يدخل في نطاق الحظر .

٦٥٨ ، ٦٦٠ ، ٦٦١ (١٩٦٢/١٠/١٤)

٥١٠ - حظر الجمع بين وظيفتين أو أكثر طبقاً لاحكام القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٦١ -
عدم سريان هذا الحظر على كل العمل الذي يعهد به الى الموظف يعتبر امتداداً لعمله الاصل .

ان المادة الاولى من القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٦١ تنص على أنه « لا يجوز أن يعين أى شخص في أكثر من وظيفة واحدة سواء في الحكومة أو في المؤسسات العامة أو في الشركات أو الجمعيات أو المنشآت الأخرى » ويستفاد من هذا النص أن المشرع يحظر الجمع بين وظيفتين مختلفتين يعين فيهما الشخص في آن واحد ، فإذا كان العمل الذي يعهد الى الموظف متصلاً بأعمال وظيفته ولو كان أدائه خارج نطاق عمله الاصلى لان عمل الموظف في هذه الحالة يعتبر امتداداً لعمله الاصلى ولا يعتبر في هذه الحالة معيناً في وظيفة أخرى مع وظيفته الاصلية .

٦٨٤ (١٩٦١/١٢/٢١)

٤٣٠ (١٩٦٢/٦/٢٦)

٤٤ ، ٤٥ (١٩٦٣/١/١٢)

٥١١ - الجمع بين الوظائف طبقاً لاحكام القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٦١ - حكمة هذا الحظر .

تنص المادة الاولى من القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٦١ على أنه « لا يجوز أن يعين أى شخص في أكثر من وظيفة واحدة سواء في الحكومة أو في المؤسسات العامة أو في الشركات أو الجمعيات أو المنشآت الأخرى » . ويؤخذ من هذا النص أن المشرع يحظر الجمع بين وظيفتين يعين فيهما الشخص في آن واحد وغنى عن البيان أن التعيين في هذه الحالة يقتضى أن يقوم الموظف بعمل دائم

على وجه مستقر ومطرد وأن يؤدي هذا العمل في خلية مرفق من المرافق تديره وتشرف عليه الدولة أو أحد الجهات التي عدها النص المذكور ، وأن يشغل الموظف منصبا يدخل في التنظيم الإداري للمرفق ذلك أن حكمه هذا النص هو إفساح مجال العمل لأكثر عدد ممكن من المواطنين .

(١٩٦١/١٢/٢٠) ٩٧٧

(١٩٦١/١٢/٢٣) ٩٨٧

٥١٢ - حظر الجمع بين الوظائف طبقا لأحكام القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٦١ - يتعين تحديد نطاق الحظر ومداه تحديد مدلول اصطلاح الوظيفة واصطلاح التعيين في مفهوم نص المادة الأولى منه .

تنص المادة الأولى من القانون ١٢٥ لسنة ١٩٦١ بقصر تعيين أى شخص على وظيفة واحدة على أنه « لا يجوز أن يعين أى شخص فى أكثر من وظيفة واحدة سواء فى الحكومة أو فى المؤسسات العامة أو فى الشركات أو الجمعيات أو المنشآت الأخرى » .

ويستفاد من هذا النص أن المشرع يحظر التعيين فى أكثر من وظيفة واحدة فى الجهات التى أشار إليها النص ومن ثم يتعين لتحديد نطاق هذا الحظر ومداه تحديد مدلول اصطلاح (الوظيفة) واصطلاح (التعيين) فى مفهوم النص .

(١٩٦١/١٠/٢٨) ٧٩١

٥١٣ - القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٦١ يحظر تعيين أى شخص فى أكثر من وظيفة واحدة - الوظيفة فى مفهومه - المقصود بالتعيين - فمتناع اعتبار الشخص معينا فى وظيفة فى كل حالة يكون فيها استوفى الشخص فى خدمة جهة من الجهات معالفا على إرادة جهة أخرى .

إن المادة الأولى من القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٦١ تنص على أنه « لا يجوز أن يعين أى شخص فى أكثر من وظيفة واحدة سواء فى الحكومة أو فى المؤسسات العامة أو فى الشركات أو الجمعيات أو المنشآت الأخرى » .

ويستفاد من هذا النص أن الوظيفة فى مفهومه هى وعاء الخدمة مستقرة فى جهة من الجهات التى وردت فى النص فى نظير مقابل ، والعبرة فى الوظيفة هى بالخدمة ذاتها لا بالشخص الذى يقوم بهذه الخدمة فطالما كانت الخدمة أو العمل موكوتا بطبيعته فلا يمكن اعتباره وظيفة فى المعنى الذى قصد إليه النص . أما عن استقرار الخدمة فالعبرة فيه هو باستقرار الوظيفة فى كيانها الجهة التى تقدم الخدمة استقرارا يؤكد لزومها للجهة كعنصر من عناصر تحقيق

الفرض الذي تستهدفه وتسعى اليه . هذا عن الوظيفة أما عن التعيين فإن استعمال المشرع للكلمة « يعين » يدل في ذاته على أن المشرع يقصد معنى أضيق من مجرد اسناد الوظيفة الى الشخص ، فليس كل من تسند اليه وظيفة يعتبر أنه معين فيها وانما قصد المشرع من التعيين أن تكون خلية الشخص خالصة للجهة التي يعمل فيها بحيث لا يتهدد استمرار هذه الخلية أو دوامها تعليقه على ارادة جهة أخرى ، وهذا هو المعنى الاصيل المفروض في التعيين ومن ثم فانه في كل حالة يكون استمرار خلية الشخص في جهة من الجهات معلقا على ارادة جهة أخرى امتنع اعتبار هذا الشخص معينا في وظيفة في مفهوم النص المتقدم المشار اليه ، وبناء على هذا لا يسرى الخطر .

- (١٩٦٢/٦/٨) ٣٧٨
- (١٩٦٢/٧/٤) ٤٥٢
- (١٩٦٢/٤/٤) ٤٥٣
- (١٩٦٢/١٠/١٤) ٦٥٨
- (١٩٦٢/١٠/١٤) ٦٦٢
- (١٩٦٢/١٠/١٤) ٦٦٣
- (١٩٦٢/١٠/١٤) ٦٦٤
- (١٩٦٣/١/١٥) ٧١
- (١٩٦٢/١٢/١٦) ٨٨١
- (١٩٦٣/١/١٣) ٤٤
- (١٩٦٤/١٠/٢٢) ٨٨٦

٥١٤ - احكام الجمع بين الوظائف طبقا للقانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٦١ - عدم سريته
الحظر للنصوص عليه في ذلك القانون عند عدم وجود مقابل سواء كان مقابلا ماديا أو معنويا .

ان المادة الاولى من القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٦١ تنص على « لا يجوز أن يعين أى شخص في أكثر من وظيفة واحدة سواء في الحكومة أو المؤسسات العامة أو في الشركات أو الجمعيات أو المنشآت الأخرى » ويستفاد من هذا النص أن المقصود بالوظيفة في مفهوم هذا النص هو كل عمل دائم مستقر في جهة من الجهات التي أوردها النص نظير مقابل أيا كان هذا المقابل أى سواء كان مقابلا ماديا أو معنويا .

- (١٩٦٢/١/٢٩) ٨٧
- (١٩٦٢/١٠/١٤) ٦٥٧
- (١٩٦٢/١٠/١٤) ٦٥٨
- (١٩٦٢/١٠/١٤) ٦٦٢
- (١٩٦٢/١٠/١٤) ٦٦٤

٥١٥ - «جميع بين الوظائف طبقا لاحكام القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٦١ - عدم خضوع النذب لحكم النظر» .

تنص المادة الاولى من القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٦١ على أنه « لا يجوز أن يعين أى شخص فى أكثر من وظيفة واحدة سواء فى الحكومة أو فى المؤسسات العامة أو فى الشركات أو المنشآت الأخرى » .

ويستفاد من هذا النص أن المشرع يحظر الجمع بين وظيفتين يعين فيهما الشخص فى آن واحد ، ومن المسلم أن التعيين هو اسناد الوظيفة الى شخص لينهض بأعبائها بصفة دائمة مستقرة وفى هذا الخصوص يختلف التعيين عن النذب على ما يستفاد من المادة ٥٠ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ الخاص بموظفى الدولة فالنذب هو شغل موقوت للوظيفة أو تكليف بأعمال معينة محددة لفترة محددة ، فتملك الجهة الأصلية إلغاء نذب موظفها فى أى وقت من الاوقات ومن ثم فإن نذب الموظفين للقيام بعمل فى غير جهاتهم الأصلية فى غير اوقات العمل الرسمية لا يعتبر تعيينا فى أكثر من وظيفة واحدة فى مفهوم أحكام القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٦١ .

- (١٩٦١/١٠/٢٨) ٩٧١
- (١٩٦١/١٢/٢٠) ٩٧٨
- (١٩٦١/١٢/٢١) ٩٨١ ، ٩٨٢
- (١٩٦٢/١/٢٩) ٨٨ ، ٨٩
- (١٩٦٢/٢/٢٥) ١٤٨
- (١٩٦٢/٢/٢٦) ٩٢٥
- (١٩٦٢/٧/٤) ٤٥٢
- (١٩٦٢/١٠/١٤) ٦٦٢
- (١٩٦٢/١٢/١٦) ٨٨٣
- (١٩٦٢/١/١٣) ٤٤

٥١٦ - حالات النذب والإعارة - فى شغل موقوت للوظائف ولا تعتبر من قبيل التعيين فيها - جواز الجمع فى هذه الحالة .

تنص المادة الاولى من القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٦١ على أنه « لا يجوز أن يعين أى شخص فى أكثر من وظيفة واحدة سواء فى الحكومة أو فى المؤسسات العامة أو الشركات أو الجمعيات أو المنشآت الأخرى » ، ويستفاد من هذا النص أن الحظر المنصوص عليه لا يقوم الا حيث يكون الشخص معيناً فى أكثر من وظيفة واحدة فى الجهات التى أوودها النص المشار اليه . واذا عيّن المشرع بكلمة (يعين) فهو قد قصد الى معنى آخر من مجرد اسناد الوظيفة الى الشخص وهو استقرار الموظف فى الوظيفة بصورة دائمة بحيث يناس

للجهة المعين فيها نشاطه بصورة دائمة لا يتهدد استمرارها تعليقاً على إرادة جهة خارجية عنها .

ومن حيث أن الاعارة تخالف مفهوم التعيين على الوجه السالف الإشارة إليه إذ هي نظام من مقتضاه أن يقوم الموظف المعار بالعمل في الجهة المعار إليها لمدة محددة متخلية بذلك عن أعباء وظيفته الأصلية وهي بهذه المثابة تعتبر شغلاً مؤقتاً للوظيفة يجوز لكل من الجهة المنعرة أو المستعيرة أن تنهية في أى وقت من الاوقات كما أنها لا ترتب للموظف المعار حقاً في الوظيفة التي أعير إليها بحيث يجوز له بإرادته المنفردة أن يختار البقاء فيها طبقاً لما تقتضيه المادة الثانية من القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٦١ ، لهذا لا تدخل الاعارة في نطاق التعيين المحظور المنصوص عليه في القانون المشار إليه .

وقد أكد المشرع بعد صدور القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٦١ هذا الاتجاه فنص في المادتين ٨ و ٩ من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٢٨ الصادر في ١٧ من اكتوبر سنة ١٩٦١ باصدار لائحة موظفي وعمال المؤسسات العامة على جواز نذب الموظفين واعارتهم للعمل في المؤسسات العامة سواء من الحكومة أو من المؤسسات العامة الأخرى ولذلك فإن الاعارة لا تعتبر تعييناً في مفهوم احكام القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٦١ .

(١٩٦١/١٢/٢١) ٩٨٢

(١٩٦٢/٢/٢٥) ١٤٦

(١٩٦٢/٣/١٢) ١٧١

(١٩٦٢/٦/٢٦) ٤٣٠

٥١٧ - الجمع بين أكثر من وظيفة طبقاً لاحكام القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٦١ - قياس الترخيص بالعمل على النذب - وجوب التفرقة بين ما اذا كان الترخيص مؤقتاً لباخذ حكم النذب ولا يسرى عليه العطل ، وبين ما اذا كان الترخيص دائماً فيعتبر في حكم الوظيفة ويسرى عليه العطل .

تنص المادة الاولى من القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٦١ على أنه « لا يجوز أن يعين أى شخص في أكثر من وظيفة واحدة سواء في الحكومة أو في المؤسسات العامة أو في الشركات أو الجمعيات أو المنشآت الأخرى » ويستفاد من هذا النص أن المشرع قد عبر بكلمة (يعين) فهد قد قصد الى معنى أضيق من مجرد اسناد الوظيفة الى الشخص وهو استقرار الموظف في الوظيفة بصورة دائمة بدوام المرفق وأن يكون من شأن هذا الاستقرار أن يخلص لها نشاط الموظف دائماً دون أن يتهدد هذا النشاط إرادة جهة خارجية عن رادة الجهة التي تقدم العمل . وعلى مقتضى هذا النظر يكون النذب هو نظام مؤقت بطبيعته بمنأى عن تطبيق احكام المادة الاولى من القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٦١ - المشار إليه

ويقاس على النذب ويأخذ حكمه الاذن بالعمل الذى تنظم أحكامه المادة ٧٨ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ذلك أنه وإن كان الاذن بالعمل فى الاصل غير موقوف بزمان معين الا أنه ليس ثمة ما يمنع من أن يصدر الاذن موقوتا بمدة معينة وفى هذه الحالة يكون استمرار الموظف المأذون له بالعمل رهنا بإرادة الجهة مصدرة الاذن فيأخذ حكم النذب - فلا يعتبر الموظف المأذون بالعمل طوال الفترة التى يعمل فيها بهذه المثابة جامعا لاكثر من وظيفة ، على أنه وفيما يتعلق بالترخيص بالعمل تجب التفرقة بين ما اذا كان الترخيص بالعمل موقوتا بمدة معينة فيأخذ حكم النذب ولا يسرى عليه الحظر الوارد بنص المادة الاولى من القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٦١ وبين ما اذا كان غير موقوف بمدة معينة فيعتبر وظيفة .

(١٩٦٢/١/٢٩) ٩٠ ، ٨٩

(١٩٦٢/١/٢٥) ١٤٧ ، ١٤٤

(١٩٦٢/١/٢٦) ٤٣٠

(١٩٦٢/١/١٦) ٨٨٥ ، ٨٨٠

(١٩٦٢/١٢/٢٦) ٩٢٨ ، ٩٢٧ ، ٨٨٢

(١٩٦٢/١٢/٣٠) ٩٣٨ ، ٩٣٦ ، ٩٤٠ ، ٩٤١ ، ٩٤٢

٥١٨ - الجمع بين وظيفتين - يخرج عن نطاق العزل عضوية مجالس ادارات المؤسسات العامة والشركات واللجان .

تنص المادة الاولى من القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٦١ على أنه « لا يجوز أن يعين أى شخص فى أكثر من وظيفة واحدة سواء فى الحكومة أو فى المؤسسات العامة أو فى الشركات أو الجمعيات أو المنشآت الاخرى » ، وقد استقر رأى الجمعية على أن المقصود بالوظيفة بحكم هذا القانون قيام الشخص بعمل دائم يدخل فى نشاط احدى الجهات المشار إليها ومن ثم يخرج عن نطاق هذا الحظر المنصوص عليه فى هذه المادة عضوية مجالس ادارة المؤسسات العامة والشركات واللجان اذ لا يعتبر ذلك شغلا لوظيفة ما دمت أى من هذه المناصب لا تدخل فى التنظيم الادارى للهيئة أو المؤسسة أو الشركة .

(١٩٦٣/١/١٣) ٤٤

(ب) تطبيقات

١ - العمل فى الهيئات الدولية

٢ - أرباب الاعمال

٣ - اعتبار العمل امتداد للعمل الاصلى

٤ - متى يعتبر الشخص معيناً في وظيفة

أولاً - الاساتذة غير المتفرغين

ثانياً - الأطباء

ثالثاً - الكفاءات والمؤهلين

رابعاً - صور متفرقة للجمع

خامساً - صور متفرقة لعدم الجمع

٥ - عدم وجود مقابل

٦ - التندب

٧ - الترخيص

٨ - مجالس الادارات والهيئات

١ - العمل في الهيئات الدولية (١)

٥١٩ - الجمع بين عضوية مجلس اتحاد الدول العربية وعضوية مجلس ادارة الهيئة العامة للسكك الحديدية بغير مكافأة - جوائز هذا الجمع *

يبين من الرجوع الى احكام ميثاق اتحاد الدول العربية أن الاتحاد هيئة دولية تنتظم الدول العربية التي انضمت اليها وغايتها تحقيق صالحهم المشترك ولهذه الهيئة أُمُوالها ومجلس أعلى يشرف على شئونها (المادتين ١٣ و ٢٠ من ميثاق انشاء اتحاد الدول العربية) ومجلس اتحاد يعاون المجلس الاعلى في مباشرة سلطاته ويتمتع أعضاء مجلس الاتحاد بالحصانات التي يتمتع بها ممثلون السياسيون وفقاً لقواعد القانون الدولي (المادة الثالثة من القانون الاتحادي رقم ١ لسنة ١٩٥٨) وبذلك يخرج مجلس اتحاد الدول العربية باعتباره هيئة دولية عن نطاق تطبيق القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٦١ *

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن عضوية مجلس اتحاد الدول العربية الى جانب عضوية مجلس ادارة الهيئة العامة للسكك الحديدية لا تخضع للحظر المنصوص عليه في القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٦١ *

٩٧٥ (١٩٦١/١٢/٢)

(١) كافة المبادئ الواردة في هذا الفصل قد صدرت بالاستناد الى المبدأ العام المنشور في

٥٢٠ - تعين أحد أعضاء مجلس اتحاد الدول العربية استاذاً غير متفرغ للامانة العامة والتشريع بكلية الحقوق بجامعة القاهرة - عدم اعتبار هذا التعين جمعا بين وظيفتين .

ومن حيث أن مجلس اتحاد الدول العربية يعتبر هيئة دولية على نحو ما انتهت اليه الجمعية بفتاواها الصادرة في ٢٩ من نوفمبر سنة ١٩٦١ ومن ثم يكون التعيين في احدى وظائفه لا يخضع لاحكام القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٦١ (١) .

وعلى مقتضى ذلك لا يكون الجمع بين عضوية مجلس اتحاد الدول العربية ووظيفة استاذ غير متفرغ بكلية الحقوق ، جمعا بين وظيفتين في تطبيق احكام القانون المشار اليه .

(٩٨٦ (١٢/٣٣ / ١٩٦١)

٥٢١ - قيام وكيل المدير العام للإدارة العامة للشئون القانونية والاتصالات الدولية بهيئة البريد بالعمل مديرا للمكتب الدائم لاتحاد البريد العربى بالإضافة الى عمله الاصل - معاونة بعض موظفى هيئة البريد له فى غير مواعيد العمل الرسمية - هذا الجمع جائز .

يبين من الرجوع الى احكام اتفاقية اتحاد البريد العربى الموقعة فى الخرطوم فى ١٤ أغسطس سنة ١٩٥٨ أن هذا الاتحاد هو هيئة دولية منبثقة عن جامعة الدول العربية وانه يتميز فى الاستقلال عنها فى أمواله وموظفيه وانه فى تكوينه يعتبر هيئة دولية تنضم اليه أية دولة عربية تكون عضوا فى جامعة الدول العربية كما تنضم أية دولة أخرى بشرط موافقة أغلبية دول الاتحاد (المادة الثانية) وأن له أمواله ومؤتمرا يشرف على شئونه وممثلين قانونيين وموظفين وتتمتع مؤتمراته ولجانه وأعضاء المؤتمرات واللجان ومدير المكتب الدائم وهيئة وموظفوه بمزايا وحصانات جامعة الدول العربية (المادة الثامنة عشر من الاتفاقية) وبذلك يخرج اتحاد البريد العربى ومكتبه الدائم باعتباره هيئة دولية عن نطاق تطبيق احكام القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٦١ .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية للقسم الاستشارى للفتوى والتشريع الى أن العمل كمدير للمكتب الدائم لاتحاد البريد العربى وعمل موظفى هيئة البريد الذين يعملون بالمكتب المذكور الى جانب اعمالهم بهيئة البريد لا تخضع للحظر المنصوص عليه فى القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٦١ .

(٩٧٦ (١٢/٣٣ / ١٩٦١)

جمع بين الوظائف (ب -
تطبيقات (٧) أبواب الأعمال)

٣ - أبواب الأعمال^(١)

٥٢٢ - الجمع بين وظيفة المأذونية وبين حرفة القبانة العمومية أو قراءة القرآن الكريم أو البخارى - جائز بشرط أن يقوم الشخص بمباشرة هذه الحرف أو احداها لتصابه الحاش .

انتهى رأى الجمعية العمومية للقسم الاستشارى الى أنه عن الجمع بين وظيفة المأذونية وبين حرفة القبانة العمومية أو قراءة القرآن الكريم أو البخارى فإنه كلما كان الشخص يقوم بأحدى هذه الحرف لحسابه الخاص فإن الحظر الوارد فى القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٦١ لا يسرى فى شأنه ومن ثم يجوز له الجمع بين وظيفة المأذون وبين إحدى هذه الحرف وأكثر .

(٦٥٨) ١٤ / ١٩٦٢٩١ (

٥٢٣ - الجمع بين المأذونية وحرفة القبانة العمومية - عدم خضوعه للقانون المذكور
نوبت بمزاولة المأذون الحرفة بصفته رب عمل وليس أجيرا أو عاملا لدى الغير .

نصت المادة الاولى من المرسوم بقانون رقم ٢٣٦ لسنة ١٩٥٢ بتعديل المادة التاسعة من القانون رقم ٢٢٩ لسنة ١٩٥١ الخاص بالموازين والمقاييس والمكاييل على أنه « لا يجوز مزاولة حرفة القبانة العمومية قبل الحصول على رخصة من مصلحة السبع والموازين وتعين الرسوم الواجب تحصيلها والشروط الواجب توافرها للحصول على هذه الرخصة وتجديدها وجميع الشروط الاخرى المتعلقة بمزاولة هذه الحرفة بقرار من وزير التجارة على ألا تتجاوز هذه الرسوم مبلغ مائتى قرش سنويا ويجوز له بالنسبة الى التعامل فى بعض الاصناف التى يعينها وفى الأماكن التى يحددها بقرار منه أن يحظر القيام بعمليات الوزن على غير الاشخاص المرخص لهم فى مزاولة القبانة العمومية أو الاشخاص الذين يعينهم لهذا الغرض » .

وتنص المادة الاولى من قرار وزير التجارة رقم ٣٢٢ لسنة ١٩٥٤ بتعديل المادتين ٥ ، ٦ من القرار رقم ٣٥٥ لسنة ١٩٥٣ فى شأن تنظيم مزاولة حرفة القبانة العمومية على أن « يشترط فيمن يزاول حرفة القبانة العمومية - الا يكون من موظفى أو مستخدمى الحكومة أو مجالس المديرية أو المجالس البلدية والقروية ويستثنى من ذلك مؤذون المساجد والمأذونون ٥٥٠ »

ويستفاد من هذه النصوص أنه لا يتصور وجود منشأة خاصة بأعمال القبانة العمومية إذ لا تزاول هذه الحرفة الا بترخيص من وزارة الاقتصاد ،

(١) كافة المبادئ الواردة فى هذا الفصل قد صدرت بالاستناد الى المبدأ العام الوارد فى

وهذا الترخيص شخصي أي صادر للشخص بعينه وفي مكان أو أمكنة محددة وبصدد عمل أو أعمال محددة مما يتبنى عليه القول أن الاصل أنه لا يتصور مزاوله الشخص لمهنة القبالة العمومية إلا بصفة رب عمل وليس بصفة أجير أو تابع أو مستخدم ، وعلى هذا الأساس فإن حرفة القبالة متى زوالت على الاصل المتقدم فإن الشخص الذي يزاولها لا يعتبر جامعا لأكثر من وظيفة إذا باشر الى جانب قيامه بأعمال القبالة عملا مما يعتبر وظيفة في مفهوم القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٥١ كالمأذونية مثلا .

ولما كان الرأي قد انتهى الى أن الحظر الوارد في القانون رقم ١٢٥ لا يتناول حانة الجمع بين حرفة القبالة العمومية والمأذونية فإنه يتمين تأكيد أن خروج حرفة القبالة عن نطاق الحظر ليس مرده نص المسادة الاولى من قرار وزير التجارة رقم ٣٢٢ لسنة ١٩٥٤ بتعديل المادتين ٥ ، ٦ من القرار رقم ٣٥٥ لسنة ١٩٥٣ في شأن تنظيم مزاوله حرفة القبالة العمومية ذلك أن القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٦١ هو في واقع الامر قانون خاص بمعنى أن أحكامه عرضت لكل شخص معين في أكثر من وظيفة بصفة خاصة فقصر التعيين على وظيفة واحدة سواء أكان هذا الشخص يخضع لنظام قانوني يسمح له بالجمع أو لا يسمح .

فضلا عن أن القول بعدم سريان أحكام القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٦١ على كل وظيفة يسمح نظامها القانوني لأعضائها بالجمع بين أكثر من وظيفة يؤدي الى اهدار الحكمة التي صدر من أجلها هذا القانون ألا وهي افساح مجال العمل أمام المواطنين وتهيئة فرص العمل أمامهم فلا يستأثر شخص واحد بعدد من الوظائف في ذات الوقت الذي لا يجد شخص آخر عملا .

لهذا انتهى رأي الجمعية العمومية الى أنه يجوز للقبائي الجمع بين المأذونية وحرفة القبالة العمومية متى كان يزاول هذه الحرفة بصفته رب عمل وليس أجيرا أو عاملا لدى الغير .

(١٩٦٢/١٠/١٤) ٦٦٠

٥٢٤ - عدم انطباق القانون المذكور على الخبير المثمن الذي يشغل الى جانب مهارة مهنته هذه وظيفة كاتب باحدى الشركات .

قيد السيد (٠٠٠) في سجل الخبراء المثمنين المنصوص عليه في المادة ٢٦ من القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٥٧ في شأن بعض البيوع التجارية وتبين حين طلبت مصلحة التسويق الداخلي تجديد وثيقة الضمان الخاصة به انه يعمل كاتباً بفرع القطاعي في شركة مصانع الزيوت والصابون إحدى شركات المؤسسة الاقتصادية بطنطا ، ونظرا الى قيده بسجل الخبراء المثمنين فإن جميع عمليات المزايدات الخاصة بالشركة أستندت اليه .

وتستطلع المصلحة الرأي في جواز الجمع بين عمل السيد المذكور في
الشركة وقيدته خيرا مثمنا .

ولما كان القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٥٧ قد نص في المادة ١٣ منه على
أنه يحظر على الخبير تثمين الاشياء المعروضة للبيع اذا كانت مملوكة له أو
لزوجته أو لاحدى فروع أو لتابعيه أو شركائه ، ويحظر على الخبير مزاوله
التجارة سواء لحسابه أو لحساب غيره الا بترخيص من وزير التجارة أو من
ينوبه ومع ذلك يجوز له استقلال صالة مزاد باسمه بالشروط الواردة في هذا
القانون كما تنص المادة ١٤ على أن يحاكم تاديبيا كل من زاول المهنة من الخبراء
المثبتين على وجه يخالف أحكام هذا القانون ومن العقوبات التأديبية ما نصت
عليه من محو الاسم من السجل . كما نصت المادة ٢٠ على أن يستبعد من
السجل كل من فقد شرطاً من الشروط الواردة في المادة ١٠ ومجمل هذه
الشروط أن يكون الخبير مصريا متمتعا بأهلية كاملة وسيرة حميدة وليس من
هذه الشروط ألا يكون عاملا ولا موظفا .

ويبين من هذه النصوص أن القانون قد حظر على الخبير المثمن أن يمارس
مهنته حيث تكون مظنة من مصلحة له خاصة أو علاقة قرابة أو رابطة عمل ،
وقد أباح للخبير أن يجمع الى مهنته وجها من التجارة هو استقلال صالة مزاد
كما أبيحت له سائر وجوه التجارة على أن يحصل على ترخيص في ذلك من
وزير التجارة .

ولما كان القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٦١ قد حظر أن يعين الموظف في
في العمل المشروع - فلا يجوز افتراضه قانونا ، واذا لا تعارض بين هذا
العمل وممارسة مهنة الخبير حيث لا يكون مظنة مغالاة في التثمين بمقابلة
العمل ليكون جائزا أن يجمع الخبير بين هذا العمل ومهنته على أن ينأى عن
ممارسة مهنة في أمر يتعلق به مظنة الميل الى الشركة مما يحظره القانون
فإن وقع في شيء من ذلك حق جزاؤه تأديبيا .

ولما كان القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٦١ قد حظر أن يعين الموظف في
وظيفتين لدى الحكومة أو غيرها من الأشخاص الادارية أو في المنشآت الأخرى
واذا كان الخبير المثمن يمارس مهنته الحرة لحسابه دون أن يكون تابعا لاحد
في استقلالها بشكل يربطه بعقد من عقود العمل التي تجعله موظفا فلا يكون
ثمة تعيين في وظيفة يحظر جمعه مع وظيفة الخبير الكتابية لدى شركة مصانع
الزيوت والصابون .

لهذا انتهى الرأي الى استمرار السيد المذكور في سجل الخبراء المثمين
مع عمله كاتباً في الشركة المذكورة .

٥٢٥ - تعيين احد اساتذة المحاسبة بكلية التجارة بجامعة عين شمس - في وظيفة مراقب حسابات بالهيئة العامة لشئون المطابع الاميرية - عدم سريان الحظر المنصوص عليه في ذلك القانون على حالته .

إذا كان الثابت أن وظيفة أستاذ المحاسبة بكلية التجارة بجامعة عين شمس وهي وظيفة لا يجوز الجمع بينها وبين أية وظيفة أخرى لقيام المانع من ذلك بمقتضى القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٦١ إلا أن تعيين شاعلها مراقبا للحسابات في الهيئة العامة لشئون المطابع الاميرية لم يكن يستند الى وظيفته في الجامعة بل يستند الى صفته المهنية باعتباره مراقبا للحسابات مقيدا في سجل المحاسبين والمراجعين بمقتضى القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٥١ .
(١٩٦٢/٢/٢٦) ١٢٦

٣ - اعتبار العمل اعتمادا للعمل الاصيل (١)

٥٢٦ - عدم سريان حظر الجمع بين وظيفتين على ممثل ديوان الحسابات في عملية مراجعة حسابات البنك المركزى والبنك الاهل .

تنص المادة ١١ من القانون رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٦٠ على أن « يعهد بمراجعة حسابات البنك سنويا الى مراقبين يعينهما ويحدد أتعابهما وزير الاقتصاد على أن يمثل أحدهما ديوان المحاسبة بناء على ترشيح من رئيس الديوان وتقوم هذه المراجعة مقام مراقبة ديوان المحاسبة » .

ومفاد هذا النص أن يتولى مراجعة حسابات البنك المركزى والبنك الاهل مراقبان أحدهما يمثل ديوان المحاسبة ومن الطبيعى أن يكون هذا المراقب موظفا بديوان المحاسبة اذ ليس من المقبول أن يمثل الديوان شخص من غير رجاله ، فضلا عن ذلك فإن مراجعة حسابات الهيئات العامة تدخل فى اختصاص ديوان المحاسبة وقد رأتى الاستعاضة عن مراجعة الديوان لحسابات البنك المركزى والاهل بهذا النظام الذى حرص على الإبقاء على اشراف ديوان المحاسبة فى شخص المراقب الذى يرشحه رئيس الديوان .

وحيث أن تعيين موظف من موظفى ديوان المحاسبة مراقبا ممثلا للديوان فى البنك المركزى أو البنك الاهل لا يعتبر تعيينا فى وظيفة أخرى بآى من البنكين اذ دوى فى إصدار هذا القرار وصف معين فى الموظف وهو أن يكون موظفا فى ديوان المحاسبة ، ومن ثم فإن قيام مثل هذا الموظف

(١) كاتبة المبادئ الواردة فى هذا الفصل قد صدرت بالاستناد الى المبدأ العام الوارد فى القاعدة ٥١٠ .

جمع بين الوظائف (ب - تطبيقات (٣)
اعتبار العمل امتدادا للعمل الاصيل)

بعملية المراجعة في البنك المركزي أو البنك الاهلي يعد امتدادا لعمله الاصيل في الدويان ولا يعتبر تعيينا في وظيفة أخرى .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن ممثل ديوان المحاسبة في عملية مراجعة حسابات البنك المركزي والبنك الاهلي يجب أن يكون من موظفي الدويان وان عمله هذا لا يخضع للحظر المنصوص عليه في القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٦١ .

(١٩٨٤ / ١٢ / ١٩٦١)

٥٢٧ - الجمع بين عضوية مجلس ادارة شركة ووظيفة مدير شركة أخرى بصفته ممثلا لهذه الشركة الاخيرة التي تمتلك جزءا كبيرا من أسهمها - لا يعتبر جمعا مغلورا بين وليتين .

تتلخص وقائع الموضوع حسسبما يبين من الاوراق في تملك شركة التعمير والمساكن الشعبية (شركة مساهمة) جزءا كبيرا من أسهم شركة مساهمة أخرى هي الشركة العامة لمنتجات الخرسانة ، وكانت نتيجة لهذه الملكية في مجلس ادارة الشركة الاخيرة بأحد مديريها .

ونظرا لأن مدير شركة التعمير والمساكن الشعبية كان يشغل بالإضافة الى هذه الوظيفة منصب عضو مجلس ادارة الشركة العامة لمنتجات الخرسانة بصفته ممثلا لشركة التعمير والمساكن الشعبية عند صدور القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٦١ فقد رأى السيد المذكور عقب صدور انقانون المذكور الامتناع عن الاشتراك في عضوية مجلس ادارة الشركة العامة لمنتجات الخرسانة الى أن تبدى الجهات المختصة رأياها في هذا الصدد .

وتستطلع مصلحة الشركات الرأي فيما اذا كان يجوز للسيد المذكور أن يشغل بالإضافة الى عمله كمدير شركة التعمير والمساكن الشعبية عضوية مجلس ادارة الشركة العامة لمنتجات الخرسانة بصفته ممثلا للشركة الاولى - وذلك في ضوء أحكام القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٦١ .

ومن حيث أن عمل عضو مجلس ادارة الشركة الذي يشغل هذه الوظيفة - بحكم الوظيفة التي يشغلها في جهة أخرى - يعتبر امتدادا للعمل الاصيل - بحيث لا يعتبر جامعا بين وظيفتين ، وتأخذ هذا الحكم أيضا عضوية مجلس الادارة التي يكون فيها الشخص ممثلا لشخص معنوي اذا كان العضو يشغل وظيفة لدى الشخص المعنوي الذي يمثل في مجلس الادارة اذ تعتبر عضويته بالمجلس بالنيابة عن الشخص المعنوي الذي يعمل لديه امتدادا لهذا العمل (١)

(١) أعتبرت الجمعية العمومية بمد ذلك عضوية مجلس ادارات الشركات والمؤسسات خارجة عن نطاق الحظر - راجع المبدأ العام المنشور في قائمة ٥١٨ .

وانقول بغير ذلك يؤدي الى نتيجة غير منطقية مقتضاها أن الشخص المعنوي لا يستطيع أن ينيب عنه بمجالس إدارات الشركات التي يساهم فيها الا أشخاصا غرباء عنه لا يشغلون أية وظيفة لديه أو لدى أية جهة أخرى .

وانه في خصوص الحالة المعروضة يبين أن شركة التعمير والمساكن الشعبية - شركة مساهمة - تملك جزءا كبيرا من أسهم الشركة العامة لمنتجات الخرسانة وهي بهذه المثابة كانت ممثلة في مجلس إدارة الشركة وإذا كانت شركة التعمير والمساكن الشعبية شخصا معنويا فان تمثيلها في مجلس إدارة الشركة العامة لمنتجات الخرسانة يكون بواسطة أحد الأشخاص الطبيعيين فإذا ما ناطت الشركة هذه المهمة بأحد مديريها بحيث أصبح ممثلا لها في الشركة العامة لمنتجات الخرسانة فان عضويته بمجلس إدارة الشركة الأخيرة يعتبر امتدادا لعمله .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية للقسم الاستشاري للفتوى والتشريع الى عدم اعتبار عضوية مدير شركة التعمير والمساكن الشعبية لمجلس إدارة الشركة العامة لمنتجات الخرسانة بصفته ممثلا للشركة الاولى جمعا بين وظيفتين في مفهوم القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٦١ .

٤٥ (١٩٦٣/١/١٣)

٥٢٨ - ندب موظفين بوزارة الشؤون الاجتماعية للعمل كمسؤولين متدربين من قبيل منطقة الشؤون الاجتماعية بالقاهرة في لجنة الاشراف على الخدمات التي تؤديها اللجنة النسائية لتحسين الصحة بالقاهرة - جوازه .

ان ترشيح الموظفين بوزارة الشؤون الاجتماعية والعضوين المنتخبين من قبل منطقة الشؤون الاجتماعية بالقاهرة في لجنة الاشراف على الخدمات التي تؤديها اللجنة النسائية لتحسين الصحة بالقاهرة والتي عهد اليها بأعمال المساعدات لمرضى الدرن بمحافظة القاهرة ولما كان المعول عليه في ترشيحهما لهذا الاشراف هو كونهما موظفين في وزارة الشؤون الاجتماعية فان عضويتيهما في هذه اللجنة في واقع الامر امتداد لعملهما الاصلى لانها تسند اليهما بحكم القانون ما دام أن القرار المقدم للاشراف المذكور يستلزم أن يكون من بين أعضاء اللجنة عضوان يمثلان الوزارة ، هذا فضلا عن أن عضويتيهما لهذه اللجنة مؤقتة لانها زهينة بانتهاء المهمة التي عهد بها الى الهيئة الاجتماعية ولهذا يعتبر الموظفان المذكوران ، جامعين لاكثر من وظيفة في حكم القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٦١ .

٤٣٠ (١٩٦٢/١/٢٦)

جمع بين الوظائف (ب - تعيينات (أ)
مضى يعتبر الشخص معينا في وظيفة (

٥٢٩ - جمع بعض موظفى ادارتى الحسابات والتفتيش بالبنك الصناعى بين وظائفهم
والندب بعض الوقت للعمل فى شركة تنمية الصناعات الكيماوية كمندوبين عن البنك - لا يعتبر
هذا الجمع محظورا .

لما كان شغل وظائف المراجعين بإدارة الحسابات بالبنك الصناعى الى
جانب انتدابهم طول الوقت أو يومين فى الاسبوع فى شركة تنمية الصناعات
الكيماوية كمندوبين عن البنك وهو أمر يقتضيه حفظ الضمانات التى قدمتها
الشركة المذكورة لضمان تحقيق الغرض من القرض الممنوح لها من البنك
وذلك بصفة مؤقتة الى حين انتهاء أجل هذا القرض وهناك ارتباط بين وظائفهم
وبين المهمة المنتدبين من أجلها .

ولهذا فقد انتهى رأى الجمعية الى عدم سريان الحظر الوارد فى القانون
رقم ١٢٥ لسنة ١٩٦١ فى شأنهم اذ أن جميعهم مندوبون للعمل بشركة تنمية
الصناعات الكيماوية بحكم وظائفهم .

٤٤ (١٩٦٣/١/١٤)

٤ - متى يعتبر الشخص معينا في وظيفة (أ)

اولا - الاساتذة غير المتفرغين *

ثانيا - الاطباء *

ثالثا - القراء والمأذونين *

رابعا - صور متفرقة للجمع *

خامسا - صور متفرقة لعدم الجمع *

اولا : الاساتذة غير المتفرغين

٥٣٠ - تعيين أحد أعضاء مجلس اتحاد الدول العربية استاذًا غير متفرغ للتأدية العامة
والتشريع بكلية الحقوق بجامعة القاهرة - جواز الجمع بين وظيفة الاستاذ غير المتفرغ وبين أى
وظيفة حكومية أو عمل آخر .

وظائف الاساتذة غير المتفرغين بالجامعات قد نظمها المادة ٨٨ من القانون
رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ ، فى شأن تنظيم الجامعات التى تنص على أنه « يجوز

(١) كافة المبادئ الواردة فى هذا الفصل قد صدرت بالاستناد الى المبدأ العام الوارد فى
القواعد أرقام ٥١١ ، ٥١٢ ، ٥١٣ .

أن يعين بالكليات أستاذة غير متفرغين ويشترط فيمن يعين أن يكون من العلماء المتأخرين في بحوثهم وخبرتهم في المواد التي يعهد إليهم تدريسها .

ويعين وزير التربية والتعليم هؤلاء الاساتذة لمدة سنتين قابلة للتجديد بناء على طلب مجلس الكلية المختص وموافقة مجلس الجامعة وللأستاذ غير المتفرغ أن يجمع بين الاستاذية وبين وظيفة حكومية أو أى عمل آخر .

ولا يجوز الجمع بين وظيفة مدير الجامعة أو وكيلها وبين وظيفة الأستاذ غير المتفرغ » .

ويستفاد من هذا النص أن وظائف الاساتذة غير المتفرغين قد نظمت بنص خاص في قانون خاص وأنها طبقا لهذا التنظيم مقصورة على فئة محدودة ومتميزة هي فئة العلماء المتأخرين في بحوثهم وخبرتهم وهي بحسب طبيعتها هذه بل وطبقا لما يستفاد من تسميتها لا تقتضى التفرغ لذلك أجاز القانون صراحة جواز الجمع بين وظيفة أستاذ غير متفرغ وبين أى وظيفة حكومية أو عمل آخر .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن تعيين عضو مجلس اتحاد الدول العربية أستاذا غير متفرغ للمالية العامة والتشريع المالى بكلية الحقوق بجامعة القاهرة لا يعتبر جمعا بين وظيفتين في مفهوم القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٦١ بشأن عدم جواز الجمع بين وظيفتين .

(٩٨٦ (١٢/٢٢/ ١٩٦١)

٥٣١ - القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٦١ يعطى تعيين أى شخص فى أكثر من وظيفة واحدة - استثناء الاساتذة غير المتفرغين بالجامعات من هذا الحكم بنص خاص وارد على القانون رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ فى شأن تنظيم الجامعات - عدم جواز الجمع بين وظيفة وليس مجلس الادارة والعضو المنتدب بإحدى شركات القطاع العام وبين وظيفة أستاذ غير متفرغ بالمعهد الزراعى العالي بشبين الكوم .

ان المادة الاولى من القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٦١ بقصر تعيين أى شخص على وظيفة واحدة تنص على أنه : « لا يجوز أن يعين أى شخص فى أكثر من وظيفة واحدة سواء فى الحكومة أو فى المؤسسات أو فى الشركات أو الجمعيات أو المنشآت الأخرى » وبذلك يكون هذا القانون قد نص صراحة على عدم جواز الجمع بين الوظيفة فى الشركات والوظيفة فى الحكومة ، وقد جاء ذكر الوظيفة فيه بصورة مطلقة شاملة بحيث تنسحب على جميع أنواع روابط العمل فى الحكومة أو فى الشركات .

ولما كانت الجمعية العمومية قد أوردت بفتاها رقم ٩٨٦ فى ١٢/٢٣/

جمع بين الوظائف (ب - ب) تطبيقات (٤)
حتى يعتبر الشخص معينا لي وظيفة (

١٩٦٦ (١) أن : وظائف الاساتذة غير المتفرغين بالجامعات قد نظمتها المادة ٨٨ من القانون رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم الجامعات التي تنص على أنه : « يجوز أن يعين بالكليات أساتذة غير متفرغين ويشترط ليعين يعين أن يكون من العلماء الممتازين في بحوثهم وخبرتهم في المواد التي يعهد اليهم تدريسها » .

ويعين وزير التربية والتعليم هؤلاء الاساتذة : لمدة سنتين قابلة للتجديد بناء على طلب مجلس الكلية المختص وموافقة مجلس الجامعة . وللإستاذ غير المتفرغ أن يجمع بين الاستاذية وبين وظيفة حكومية أو أى عمل آخر . ولا يجوز الجمع بين وظيفة مدير الجامعة أو وكيلها وبين وظيفة الإستاذ غير المتفرغ » .

ويستفاد من هذا النص أن وظائف الاساتذة غير المتفرغين قد نظمت بنص خاص في قانون خاص وانها طبقا لهذا التنظيم مقصورة على فئة محددة ومتميزة هي فئة العلماء الممتازين في بحوثهم وخبرتهم وهي بحسب طبيعتها هذه بل وطبقا لما يستفاد من تسميتها لا تقتضى التفرغ ولذلك أجاز القانون صراحة جواز الجمع بين وظيفة أستاذ غير متفرغ وبين أى وظيفة حكومية أو أى عمل آخر .

الا أنه من الواضح أن ما سبق أن أقرته الجمعية العمومية في هذا الشأن إنما يتعلق بالاساتذة غير المتفرغين بالجامعات وذلك استنادا الى نص استثنائي صريح في قانون الجامعات أى استنادا الى نص في قانون خاص غير القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٦٦ ولكن الحالة المعروضة لا تتعلق بالتعيين كاستاذ غير متفرغ بأحدى الجامعات وانما في معهد عال هو المعهد العالي الزراعى بشيخ الكوم ، وكان ينظم شئون هذه المعاهد قرار رئيس الجمهورية رقم ٧٥ لسنة ١٩٥٨ الا أن هذا القرار ألغى بمقتضى القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٦٣ في شأن تنظيم الكليات والمعاهد العالية التابعة لوزارة التعليم العالى وقد أشار هذا القانون في ديباجته الى القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٦٦ بقصر تعيين أى شخص على وظيفة واحدة ونص على الاحكام الخاصة بالاساتذة غير المتفرغين في المادة ٣٤ منه ففضى بأنه : « لوزير التعليم العالى بعد أخذ رأى المجلس الاعلى للمعاهد المختص أن يعين بالمعاهد العالية أساتذة غير متفرغين ويشترط فيمن يعين أن يكون من بين الممتازين في عملهم وبحوثهم وخبرتهم في المادة التي يعهد اليهم بتدريسها ويكون تعيين هؤلاء الاساتذة لمدة سنتين قابلة للتجديد وتحدد اللائحة التنفيذية مقدار المكافآت المالية التي تمنح لهم » . ونصت اللائحة التنفيذية الصادرة بالقرار الجمهورى رقم ٧٤٢ لسنة ١٩٦٣ في المادة ٨٤ منها على أن « يمنح الاساتذة غير المتفرغين مكافأة قدرها ٣٠٠ جنيه سنويا

تصرف شهريا ٠ « ومن الواضح أن المادة ٣٤ المشار إليها من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٦٣ رددت عبارات المادة ٨٨ من قانون الجامعات ملتزمة صياغتها التزاما يكاد يصل الى حد التطابق ولكنها أغفلت العبارة الأخيرة من نص المادة ٨٨ من قانون الجامعات والتي تنص على جواز جمع الاستاذ غير المتفرغ بين الاستاذية وبين وظيفة حكومية أو أى عمل آخر ٠ فاذا أضيف الى ذلك أن ديباجة القانون قد أشارت ضمن القوانين القليلة الواردة بها الى القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٦١ بقصر تعيين أى شخص على وظيفة واحدة وضحت رغبة المشرع فى النزول على أحكام هذا القانون الاخير دون الاستثناء منها فيما يتعلق بالمعاهد العليا على غرار ما ورد فى المادة ٨٨ من قانون الجامعات هذا فضلا عن أن قرار رئيس الجمهورية رقم ٧٥ لسنة ١٩٥٨ باللائحة السابقة لهذه المعاهد والتي لم تكن تستند الى قانون كما هو الامر بالنسبة الى القرار الجمهورى رقم ٧٤٢ لسنة ١٩٦٣ هذه اللائحة لم تورد أى نص يفيد امكان استثناء هؤلاء الاساتذة غير المتفرغين من قواعد عدم الجمع ٠ وبناء على ذلك فانه لا يجوز الجمع بين وظيفة رئيس مجلس الادارة والعضو المنتدب بشركة من شركات القطاع العام وبين العمل كأستاذ غير متفرغ بالمعهد الزراعى العالى بشيبن الكوم ٠

٩٤٤ (١٩٦٣/٨/٢٥)

ثانيا : الاطباء

٥٣٣ - قيام بعض الأطباء والموظفين الحكوميين بالعمل فى مستشفى الجمهورية الى جانب عملهم الاصل مقابل مكافأة ثابتة هو نسبة من الاجر الذى يدفعه المريض للمستشفى - مظلوم ٠

يبين من الرجوع الى التشريعات المنظمة لمستشفى الجمهورية ان هذه المستشفى أنشئت بالقانون رقم ١٦٦ لسنة ١٩٥٥ واطلق اسمها على مستشفى مبرة محمد على الكائنة بعابدين ومنحت الشخصية الاعتبارية وخصص لها ايراد ريع وقف فائقة عزت الحبرى فالعلاقة بين المستشفى ووزارة الاوقاف أساسها تنظر الوزارة بحكم القانون على الوقف الحسير وبالتالي فان تبعية المستشفى ليست تبعية مصلحة وزارة مما يجعل المستشفى مصلحة من مصالح الوزارة وانما هى تبعية الوقف لناظره ، وظل الوضع بالنسبة الى هذا المستشفى قائما على هذا الاساس حتى بعد صدور رقم ٣٠ لسنة ١٩٥٧ الذى ألغى القانون رقم ١٦٦ لسنة ١٩٥٥ اذ أبقى هذا القانون على الوضغ القائم فى المستشفى الى أن يتم تعديل شرط الواقف كذلك فان قرار رئيس الجمهورية الذى ضم المستشفيات المشمولة بنظارة وزارة الاوقاف الى وزارة الصحة لم ينطبق على المستشفى المذكورة بل استثنيت من تطبيق أحكامه بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٨٦ لسنة ١٩٥٩ ٠

ويخلص من ذلك أن هذه المستشفى هي منشأة خاصة فيسرى عليها
نظر المقرر في القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٦١ .

ومن حيث أن الأطباء الذين تعرض المستشفى حالتهم هم أطباء
حكوميون ويعملون في آن واحد في مستشفى الجمهورية في عمل دائم مستقر
ويتقاضون مقابلا لهذا العمل في صورة مكافأة ثابتة أو مضافا إليها نسبة من
الاجر الذى يدفعه المريض للمستشفى بذلك فإن عمل هؤلاء الأطباء في
الحكومة وفي مستشفى الجمهورية في الحالات المشار إليها يعتبر جمعا لأكثر
من وظيفة واحدة في مفهوم نص المادة الأولى من القانون رقم ١٢٥ لسنة
١٩٦١ .

٩٨٧ (١٩٦١/١٢/٢٣)

٥٣٣ - تعيين إدارة الكهرباء والمغاز بمدينة القاهرة بعض الأطباء من مدسسي الجامعات
لتعلاج موظفيها ومعالجتهم - اعتبار هؤلاء الأطباء جامعين لأكثر من وظيفة - استعانة إدارة الكهرباء
بخدماتهم عن طريق الاستشارة لا يدخل في نطاق المظهر .

ادرج بميزانية إدارة الكهرباء والمغاز بمدينة القاهرة مكافآت للأطباء
الذين تستعين بهم تحت بند (مرتبات وأجور ورواتب ومكافآت) وقد صدر
قرار من مجلس إدارة الكهرباء بتاريخ ٩ من مايو سنة ١٩٦٠ بنظام معاملة
هؤلاء الأطباء والإحكام التى يتم على أساسها التعاقد معهم وتخلص هذه الأحكام
فى الآتى : -

(١) يقوم الطبيب بمباشرة علاج موظفى وعمال الإدارة عموما والعائلات
القاطنة بمستعمرات الإدارة فى المواعيد التى يقررها المدير العام وكذلك منع
الاجازات المرضية اللازمة للموظفين والعمال .

(٢) يقوم الطبيب بزيارة المرضى الذين لا يتمكنون من الحضور للعيادة
بمنازلهم لتشخيص المرض ووصف الدواء .

(٣) يكون صرف الاجر للطبيب بعد نهاية كل شهر بمكافأة شاملة
قدرها ٣٠ جنيها شهريا مع عدم استحقاقه لمعاش أو مكافأة عند انتهاء
العقد .

(٤) للطبيب الحق فى اجازة باجر جملتها خمسة عشر يوما فى السنة
بشرط اخطار الإدارة قبل بدئها للحصول على موافقتها .

(٥) على الطبيب اتباع جميع القرارات والأوامر التى تصدر اليه من
الإدارة .

(٦) مدة العقد سنة ويتجدد من تلقاء نفسه لمدة أخرى ماثلة ما لم
يخطر أحد الطرفين الآخر برغبته فى عدم التجديد قبل انقضاء المدة بشهرين
على الأقل .

(٧) يجوز للادارة فسخ العقد وانهاء خدمة الطبيب في حالة مخالفة التعليمات أو أحكام العقد بعد سماع أقواله دون حاجة الى تنبيه .

وباستطلاع رأى الجمعية العمومية للقسم الاستشارى فى مدى انطباق أحكام القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٦١ على الأطباء الذين تستعين بهم على الأساس المتقدم إذا كانوا من مدرسى الجامعات ، وإذا اعتبر جميعاً ، فهل يجوز لها الاستعانة بخدمات مثل هذا الطبيب الحكومى عن طريق الاستشارة على أن يمنع مقابلاً لها .

ومن حيث أن ادارة الكهرباء والغاز وإن لم تكن ذات شخصية معنوية مستقلة عن شخصية الدولة كما يبين من المرسوم بقانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٥٨ والخاص بإنشاء الادارة إلا أنها تعتبر مصلحة قائمة بذاتها تدخل فى عداد المصالح التى تتكون منها وزارة الاشغال العمومية .

ومن حيث أن المستقر عليه فقها وقضاء فى تعريف الموظف العام أنه هو الذى يعهد إليه بعمل دائم فى خدمة مرفق عام تديره الدولة أو أحد اشخاص القانون العام الأخرى عن طريق شغله منصباً يدخل فى التنظيم الإدارى لذلك المرفق ومن ثم ولما كانت ادارة الكهرباء والغاز قد تعاقدت مع أطباؤها على النظام الذى صدر به قرار مجلس ادارة الكهرباء والغاز بتاريخ ٩ من مايو سنة ١٩٦٠ السابق الإشارة اليه فإن الطبيب يعتبر معين فعلاً وإن كانت مدة العقد سنة قابلة للتجديد فهو تابع للادارة ويعمل وفق تعليماتها ، ويتقاضى عن عمله مرتباً شهرياً وله الحق فى أجازة سنوية بأجر مما يجعل هذه الصورة مثالا لما قصد اليه المشرع من نص المادة الأولى من القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٦١ ومن ثم ولما كان هؤلاء الأطباء من أساتذة الجامعات فانهم يعتبرون جامعين لأكثر من وظيفة .

على أن الوضع يتغير إذا ما استعانت الادارة بمثل هذا الطبيب فى الاستشارات الفردية ، إذ يعتبر عمله فى هذه الصورة امتداداً لعمله فى عيادته الخاصة ذلك أن فتح الطبيب الحكومى عيادة خاصة ينادى به عن نطاق القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٦١ لأنه يعتبر فى هذه الحالة رب عمل وليس معينا فى جهة من الجهات التى أوردها نص المادة الأولى من القانون المشار اليه . (١)

ولهذا انتهى الرأى الى أن الأطباء الجامعيين الميسنين بإدارة الكهرباء والغاز لمدينة القاهرة يعتبرون جامعين لأكثر من وظيفة واحدة طبقاً لأحكام القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٦١ ، غير أنه يجوز للادارة الاستعانة هؤلاء الأطباء فى الاستشارات الفردية دون ما مخالفة لأحكام القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٦١ .

(٣٧٨ / ١٩٦٢/٧)

(١) هذا المبدأ تطبيقاً للمبدأ العام الوارد فى قاعدة ٥٠٩ .

جمع بين الوظائف (ب - تطبيقات (٤)
حتى يعتبر الشخص معينا في وظيفة (

٥٣٤ - جمعية مستشفيات وعلاج الموظفين - أداء بعض الأطباء من المدرسين والإسائفة
بالجامعات خدمات طبية لمرضاهم مقابل أجر ومصاريف انتقال يتحددان على أساس الحالات التي
يعالجها الطبيب - علم اعتبار ذلك جمعا بين وظيفتين - وجوب حصول من عداهم من الموظفين
الحكوميين والذين تستعين بهم الجمعية في الأعمال الإدارية على ترخيص موقت بالمعمل في
الجمعية .

بالنسبة إلى الأطباء من أستاذة الجامعات الذين تستعين جمعية
مستشفيات وعلاج الموظفين التي أعدها القرار الجمهوري رقم ٦٨٢ لسنة
١٩٦٠ ذات نفع عام بخدماتهم سواء في العيادة الخارجية أم للإشراف على
علاج مرضى الجمعية أم لأجراء جراحات فإن البادى من مساق الوقائع أن
الجمعية ليست مرتبطة مع الأطباء بأى عقد من العقود وإن الاجر الذي يتقاضاه
الطبيب من الجمعية ليس أجرا ثابتا بل يتحدد بعدد الافراد الذين يجرى
الكشف عليهم ويضاف اليه بدل انتقال يتحدد بعدد الايام التي ينتقل فيها
الطبيب الى عيادته بالجمعية .

كما يبين من نظام الجمعية بالنسبة الى العمليات الجراحية أو العلاج
الداخلي أن المريض حر في اختيار الطبيب المعالج فله أن يختار أحد الأطباء
الذين تستعين بهم الجمعية أو أى طبيب آخر وتؤدي الجمعية عنه التكاليف .

كما أن تقدير عمل الأطباء الذين تستعين بهم الجمعية يتحدد في ضوء
أمرين :

الاول - أن الطبيب ليس له أجر ثابت يتقاضاه من الجمعية عن عمله
الذي يؤديه سواء قل أو كثر وإنما يتحدد على أساس الحالات التي يجرى
الكشف أو العلاج عليها مضافا اليه رسم انتقال .

والثاني - أن المريض في الجمعية يختار الطبيب المعالج فله أن يقبل
علاج الطبيب الذي تستعين به الجمعية وله أن يستعين بطبيب آخر والجمعية
في الحالة الاخيرة تؤدي عنه الاجر للطبيب الخارجى .

ومقتضى النظر في ضوء ما تقدم يكون - عمل الطبيب سواء في عيادة
الجمعية أو في مباشرة المريض في أحد المستشفيات قد افتقد ركنا هاما
مفروضا في (التمين) وهو تبعية الموظف للجهة التي يعمل بها ومن ثم
لا يكون ثمة مانع من أحكام القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٦١ يحول دون قيام
الأطباء الحكوميين من العمل في الجمعية على الوجه المتقدم بيانه .

أما بالنسبة للموظفين الحكوميين الذين تستعين بهم الجمعية في مباشرة
شئونها الإدارية مساء فانه لما كان هؤلاء الموظفين لا يعتبرون مفتدين اذ
الندب لا يجوز الا للوزارات أو المصالح الحكومية أو المؤسسات العامة وفقا
لنص المادة ٤٨ ، ٥٠ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ وقرار رئيس الجمهورية

رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ باصدار لائحة المؤسسات العامة وانما هو بمثابة الترخيص فى العمل . وعلى هذا فما لم يكن الترخيص موقوتا باجل معين (١)، فان هؤلاء الموظفين يعتبرون جامعين لأكثر من وظيفة .

(١٥٤ ; ١٩٦٢/٢/٢٧)

٥٣٥ - الجمع بين وظيفتين - عدم سريانه على تعاقد طبية بمستشفى الامراض المتوطنة مع مؤسسة التأمينات الاجتماعية على قيامها بميادنها الخاصة بعلاج حالات اصابات العمل التى تحيلها اليها المؤسسة .

ومن حيث أن التعيين - على الوجه سالف الذكر (٢) - فى الجهات الحكومية والهيئات والمؤسسات العامة - ومنها مؤسسة التأمينات الاجتماعية - قد يتم بقرار ادارى يصدر من الجهة المختصة وقد يتم بناء على عقد عمل يبرم بين الموظف وبين الجهة التى يعمل بها والقرار الادارى وعقد العمل هما وسيلتا التعيين فى الجهات الحكومية والهيئات والمؤسسات العامة ، ولما كان الثابت من وقائع الموضوع محل البحث انه لم يصدر قرار ادارى بتعيين الطبيبة المذكورة فى مؤسسة التأمينات الاجتماعية ومن ثم فانه لا يبقى سوى البحث فيما اذا كان العقد المبرم بين هذه الطبيبة والمؤسسة المذكورة هو عقد عمل ، تعتبر بمقتضاه هذه الطبيبة انها معينة فى وظيفة فى تلك المؤسسة بما من شأنه اعتبارها جامعة لأكثر من وظيفة واحدة فى حكم تطبيق القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٦١ أم أن العقد المشار اليه لا يعتبر عقد عمل وبالتالي لا تعتبر الطبيبة المذكورة معينة فى وظيفة فى المؤسسة - فلا تعتبر من ثم - جامعة لأكثر من وظيفة .

ومن حيث أن المادة ٦٧٤ من القانون المدنى تنص على أن « عقد العمل هو الذى - يتعهد فيه أحد المتعاقدين بأن يعمل فى خدمة المتعاقد الآخر وتحت ادارته أو اشرافه مقابل أجر يتعهد به المتعاقد » وتنص المادة ٤٢ من قانون العمل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ على أن : « تسرى أحكام هذا الفصل (الفصل الثانى من الباب الثانى فى شأن عقد العمل الفردى) على العقد الذى يتعهد بمقتضاه عامل بأن يشتغل تحت ادارة صاحب عمل أو اشرافه مقابل أجر » ويبين من هذين النصين أن عناصر عقد العمل ثلاثة : أجر يدفعه رب العمل للعامل وعمل يؤديه العامل نظير الاجر وعلاقة تبعية ينشعب فيها العامل لادارة أو اشراف رب العمل .

والمقصود بالتبعية هى التبعية القانونية أى التبعية التى يفرضها القانون

(١) طبقا للمبدأ العام الوارد فى قاعدة ٥١٧ .

(٢) أى على الوجه المذكور فى المبدأ العام الوارد فى قاعدة ٥١٣ .

جمع بين الوظائف (ب - تطبيقات (٤)
مى يعتبر الشخص معينا في وظيفة)

التي تتمثل في قيام العامل بتأدية العمل لحساب رب العمل وتحت إدارته أو إشرافه بحيث يكون لرب العمل حق الإشراف على العامل ورقابته وتوجيهه فيما يؤديه إليه من عمل وفي طريقة أدائه ، وإصدار الأوامر والتوجيهات إليه بشأن العمل ، وبحيث يلتزم العامل بالطاعة تلك الأوامر والتوجيهات دون مناقضة أو إبداء الرأي فيها ويتعرض لتوقيع الجزاءات من رب العمل إذا ما قصر أو أخطأ في عمله أو خالف أوامر رب العمل وتوجيهاته .

فعلاقة التبعية في عقد العمل تقوم بين طرفيه (العامل ورب العمل) على نوع من الخضوع يخل باستقلال أحدهما (العامل) لمصلحة الآخر (رب العمل) إخلالا يتمثل في هيمنة رب العمل أثناء تنفيذ العقد على تشبُّط العامل ، فقوامها نوع من السلطة لأحد المتعاقدين على الآخر يتجسم في حق رب العمل في توجيه العامل وملاحظته أو رقابته في أثناء قيامه بالعمل ، والتزام العامل بالطاعة في هذا التوجيه - وبالمثال له في تلك الملاحظة أو الرقابة كما تظهر في الجزاءات التي يمكن للادول - عند المخالفة - توقيعها على الثاني .

والتبعية هي العنصر الأساسي في عقد العمل - وهي التي تميز بينه وبين غيره من العقود الواردة على العمل مثل عقد المقاولة وعقد الوكالة وغيرها من العقود الأخرى الواقعة على نشاط الإنسان ، فكلها وجدت علاقة التبعية القانونية بين العامل ورب العمل كان العقد المبرم بينهما عقد عمل ، وعلى العكس إذا انعدمت علاقة التبعية بينهما تخرج العقد عن كونه عقد عمل .

ومن حيث أنه بالرجوع إلى نصوص العقد المبرم بين الطبيب وبين مؤسسة التأمينات الاجتماعية ، نجد أنه يفقد عنصر التبعية القانونية الذي يربط فيما بين هذه الطبيب والمؤسسة المذكورة ، ذلك أنه لم يتضمن من النصوص ما يثبت أن الطبيب المذكورة قد تمهدت بالعمل في خدمة المؤسسة وتحت إدارتها أو إشرافها فليس في نصوصها ما يقرر للمؤسسة حق الإشراف على هذه الطبيب ورقابته وتوجيهها وإصدار الأوامر إليها بشأن العمل الذي تؤديه ، بما يلزم هذه الطبيب بالطاعة تلك الأوامر دون مناقضة أو إبداء الرأي فيها وتعرضها للجزاءات إذا ما خالفها أو إذا ما قصرت أو أخطأت في عملها ، فالتبعية - كمصدر جوهري في عقد العمل - بما تتضمنه من الإخلال باستقلال العامل لمصلحة رب العمل - إخلالا يتمثل في هيمنة رب العمل على العامل في أثناء تنفيذ عقد العمل - وبما تقوم عليه من السلطة التي يباشرها رب العمل في مواجهة العامل - سلطة الرئيس على مرؤوسيه - هذه التبعية منعدمة في العقد المبرم بين الطبيب المذكورة ومؤسسة التأمينات الاجتماعية .

فالثابت من الوقائع - ومن استقراء نصوص العقد المشار إليه - أن الطبيب المذكورة تقوم مباشرة العمل الذي عهدت به إليها مؤسسة التأمينات الاجتماعية في عيادتها الخاصة المصح لها بفتحها لمزاولة مهنتها بها في غير أوقات العمل الرسمية باعتبارها طبيبة غير متفرغة وهذا العمل هو - كما

نصت عليه المادة الاولى من العقد - علاج اصابات العمل الناشئة نتيجة لحادث عمل واستيفاء بيانات الاستثمارات والاطارات والتقارير المتعلقة بعلاج تلك الاصابات وذلك فى مقابل اتعاب محددة ، فى المادة السادسة من العقد حسب كل حالة من حالات اصابات العمل التى تحيلها اليها المؤسسة وتؤدى هذه الاتعاب بناء على مطالبات تحررها الطبية على الكشف الشهري المرافق نموذجي للعقد وفقا للمادة السابعة من العقد . اما فيما يتعلق بالالتزامات التى فرضها هذا العقد على الطبية المذكورة - كالتزامها بعدم علاج العامل المصاب أو توقيع الكشف الطبى عليه الا فى حالات الاصابة نتيجة لحادث عمل ، بعد التأكد من ذلك - ومن شخصية العامل - ومن استيفاء الاجراءات والبيانات اللازمة (المادتان الثالثة والرابعة) ومراعاة احكام نصوص قانون التأمينات الاجتماعية المشار اليه فى المادة الخامسة من العقد ، وكذلك القواعد المقررة لتنظيم علاج اصابات العمل المرافقة للعقد ، والتعهدات التى تدخلها المؤسسة على هذه القواعد ، وكذلك الاجراءات المتعلقة بها يعهد الى الطبية بمباشرتها التى ترى المؤسسة ضرورة اتباعها وتخطرها بها (المادة الخامسة) - كل هذه الالتزامات انما تتعلق بتحديد كيفية قيام الطبية المذكورة بتنفيذ احكام هذا العقد ولا تحل هذه الالتزامات - بآية حال - على أنها تحول للمؤسسة حق الاشراف والتوجيه على هذه الطبية خاصة وأن العقد لم يعط المؤسسة سلطة توقيع جزاءات على الطبية المذكورة - فى حالة مخالفتها الاحكام التى تضمنتها نصوص العقد واحكام النصوص والقواعد والاجراءات التى احوال اليها فى المادة الخامسة منه ، ولم يتضمن العقد سوى النص - فى المادة التاسعة - على التزام الطبية بأداء أية نفقات تتحملها المؤسسة نتيجة لمخالفة الطبية لآحكام هذا العقد ، فهذا النص لا يعتبر من نوع الجزاءات التى يجوز للرئيس (رب العمل) توقيعها على المرفوس (العامل) فى مجال العلاقات الناشئة عن عقد العمل وانما هو شرط جزائى تطبيقا للقواعد العامة فى تنفيذ الالتزام بعمل فيما يتعلق بحق رب العمل فى اسناد القبل الى شخص آخر على نفقة الشخص الاول - المتعاقد معه - اذا ما ثبت أن هذا الشخص لم يقم بتنفيذ العمل المعهود به اليه - أو قام على وجه معيب أو مناف للعقد (المادتان ٣٠٩ ، ٦٥ من القانون المدنى) ، هذا بالإضافة الى أن نصوص العقد المشار اليه لم تتضمن الزام الطبية المذكورة بالقيام بعلاج العامل فى مكان تخصصه المؤسسة لهذا الغرض وفى ساعات محددة لذلك ، كما وأنها لم تقرر منع هذه الطبية أية حقوق أو امتيازات قبل المؤسسة . مثل الاجازات بأنواعها واستحقاق معاش أو مكافأة عند انتهاء مدة العقد .

يخلص مما تقدم أن التبعية القانونية - باعتبارها العنصر الاساسى فى عقد العمل الذى يميز بينه وبين غيره من العقود الواردة على العمل هذه التبعية لا وجود لها فى العقد المبرم بين الطبية المذكورة وبين مؤسسة التأمينات الاجتماعية بخصوص علاج حالات اصابات العمل التى تحيلها اليها هذه

جمع بين الوظائف (ب - تطبيقات (٤)
منى يعتبر الشخص معينا في وظيفة (

- ٨٨٥ -

المؤسسة ، ومن ثم فإن العقد المشار اليه يخرج عن كونه عقد عمل - يعتبر
- في حقيقته عقد علاج طبي (بالعيادة الطبية) أى من العقود غير المسماة
الواردة على العمل أو الواقعة على نشاط الانسان ، وهو أقرب ما يكون الى
عقد المقاولة - باعتباره عقدا يتمهد بمقتضاه أحد المتعاقدين أن يؤدي عملا
لقاء أجر يتعهد به المتعاقد الآخر . والذي يتميز عن عقد العمل بعدم خضوع
المقاول لأى إشراف أو توجيه من جانب رب العمل أى يتميز بعدم قيام عنصر
التبعية بين رب العمل والمقاول .

ومن حيث أنه لذلك فإن الطبيعة المذكورة لا تعتبر معينة في وظيفة في
مؤسسة التأمينات الاجتماعية - وبالتالي فإنها لا تعتبر جامعه لأكثر من
وظيفة واحدة في حكم تطبيق القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٦١ المشار اليه .

لهذا انتهى رأى الجمعية المسومة الى أن قيام الطبيعة
بعلاج حالات اصابات العمل التي تحيلها اليها مؤسسة التأمينات الاجتماعية
في عياداتها الخاصة - استنادا الى عقد العلاج الطبي المبرم بينهما في هذا
المحصول - لا يعتبر تعيينا للطبيبة المذكورة في وظيفة في المؤسسة سالفة
الذكر في مفهوم نص المادة الاولى من القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٦١ ومن ثم
فإن الطبيعة المذكورة - اذ تقوم بعلاج حالات اصابات العمل في عياداتها
الخاصة (١) على الوجه السابق بالإضافة الى عملها الاصل كطبيبة بمستشفى
الامراض المتوطنة - لا تعتبر جامعة لأكثر من وظيفة واحدة في حكم تطبيق
القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٦١ المشار اليه .

٨٨٦ (١٩٦٤/٨/٢٢)

ثانيا : القراء والمؤلفين

٥٣٦ - وظائف المقارئ وقراء سورة الكهف بوزارة الاوقاف وطاقها وظائف وفقا
للاحكام النظمة لها - عدم جواز الجمع بينها وبين وظائف اخرى .

ان طائفة مستخدمى المقارئ وقراء سورة الكهف بوزارة الاوقاف منظمة
بمقتضى قرار وزير الاوقاف رقم ١٣٢ لسنة ١٩٦٠ الذى تنص مادته الاولى
على أنه « تكون درجات المقارئ طبقا للنظام التالى : (ا) مقارئ القرآن
واعانتها أربعة جنيهاً شاملة (ب) مقارئ الرابعة والدلائل والاحزاب وما
فى حكمها واعانتها جنيهاً ونصف شهريا شاملة » ، وتنظم المادة الثالثة من
القرار واحكام الامتحان الذى يعقد للمتقدمين لوظائف مقارئ القرآن

(١) راجع فيها يتعلق بقيام الموظف بالعمل بمسئولية رب عمل المبدأ العام الوارد في

قاعدة ٥٠٩ .

والتحفيظ في المساجد ، كما تنص المادة الخامسة على أن « القراء الحاليين الذين تقل مدافاتهم مع الاعانة عن أربعة جنيهاً شهرياً ويرغبون في القيام بتحفيظ القرآن في حلقات المساجد عليهم أن يتقدموا للامتحان فإذا نجحوا تطبق عليهم أحكام هذا القرار » ، وتنص المادة ١٥ على ألا « يعين في وظائف المقارئ من الآن فصاعداً من يشغل وظيفة حكومية أو أهلية إما موظفوا المقارئ الحاليين من شاغلي الدرجات السابعة فما فوقها والذين يتقاضون أجراً أو مرتباً أو معاشاً من الحكومة أو المحاماة أو الشركات أو الجمعيات أو المحال التجارية وغير ذلك الذين يزيد دخلهم أو مرتباتهم على اثني عشر جنيهاً شهرياً فلا يجوز بقاؤهم في وظائف المقارئ اعتباراً من أول يناير سنة ١٩٦١ إلا إذا تفرغوا لوظائف المقارئ ويستثنى من ذلك مشايخ المقارئ ومشايخ القراء المعتمدين من الإذاعة إما من كان منهم في الدرجة الثامنة فأقل فيبقون في وظائف المقارئ إذا أثبت الاختبار صلاحيتهم للبقاء فيها على أن يستبعدوا من هذه الوظائف إذا وصلوا إلى درجات أعلى على أن ينفذ على ما يخلو من هذه الوظائف أحكام هذا القرار » ، واشترطت المادة ١٦ فيمن يعين في وظيفة المقارئ أن ينجح في الاختبار الغني ويقدم شهادة بخلوه من الأمراض المعدية وشهادة بحسن السير والسلوك وأخرى بالجنسية وثالثة بتحقيق الشخصية ، كما نظمت المادة ١٩ أجازات مستخدمى مقارئ الرابعة والأحزاب والدلائل والبخارى وما في حكمها .

وقد عدلت المادة ١٥ من ذلك القرار تعديلين رفع أولهما الحد الأعلى للدخل أو المرتب الذي يسمح بالبقاء في المقارئ إلى خمسة وعشرين جنيهاً بدلاً من اثني عشر جنيهاً أما التعديل الثاني فيقتضاه أن من يجاوز دخله خمسة وعشرين جنيهاً يكتفى معه بخضم مقدار الزيادة من مرتب المقرأة مع بقاء المقارئ على أن يظل التعديل الأول نافذاً على شاغلي الدرجات .

وظاهر من هذا العرض أن مستخدمى المقارئ يقومون بعمل دائم يمكن أن يفرد لمباشرته أحد الأشخاص ، وآية ذلك ما نص عليه بالقرار رقم ١٣٢ لسنة ١٩٦٠ آنف الذكر من أنه لا يجوز أن يعين في وظيفة القارئ من يشغل وظيفة حكومية أو أهلية فهذا الحكم قاطع الدلالة في أن عمل القارئ لا تتور بشأنه صعوبات عملية أو مالية لا يمكن معها ، إلا استناده لشخص عامل وإثباته الفرض بمقتضى النص أن يقوم بهذا العمل شخص غير عامل في الحكومة أو في القطاع الخاص .

ومن حيث أنه في ضوء هذا النظر يعتبر عمل القارئ وظيفة في مفهوم نص المادة الأولى من القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٦١ لا يجوز الجمع بينه وبين وظيفة أخرى (١) .

(١) ٤٥٣ (١٩٦٢/٤/٤)

٦٥٧ (١٩٦٢/١٠/١٤)

٥٣٧ - قراء سورة الكهف بوزارة الاوقاف - حكمهم في الجمع بين قراءة القرآن في
مقارء الوزارة والعمل في اية وظيفة اخرى .

تنص المادة الاولى من القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٦١ بقصر تعيين أى
شخص على وظيفة واحدة على أنه « لا يجوز أن يعين أى شخص في أكثر من
وظيفة واحدة سواء في الخدمة أو المؤسسات العمامة أو في الشركات أو
الجمعيات أو المنشآت الأخرى ٠٠٠ »

ويستفاد من هذا النص أن الوظيفة في مفهومه هي وعاء لخدمة مستقرة
في جهة من الجهات التي وردت في النص في نظير مقابل ، فالعبرة في الوظيفة
هي بالخدمة ذاتها لا بالشخص الذي يقوم بالخدمة فطالما كانت الخدمة أو العمل
موقوتا بطبيعته فلا يمكن اعتباره وظيفة في المعنى الذي قصد اليه النص ،
واما عن استقرار الخدمة فالعبرة فيه هو استقرار الوظيفة في كيان الجهة التي
تقدم الخدمة استقرارا يؤكد لزومها للجهة كعنصر من عناصر تحقيق الغرض
الذي تستهدفه وتسعى إليه هذا عن الوظيفة ، فلما عن التعيين فإن استعمال
المشرع للكلمة (يعين) يدل في ذاته على أن المشرع قصد معنى آخر من مجرد
استناد الوظيفة الى الشخص ، اذ ليس كل من تسند اليه وظيفة يعتبر انه
معين فيها ، وانما قصد المشرع أن تكون خدمة الشخص خالصة للجهة التي
يعمل فيها .

وبين من اطلاع على احكام القرار الوزاري رقم ١٢٢ لسنة ١٩٦٥
بتنظيم المقارئ أن عمل المقرء لا يشغل وقت صاحبه على وجه منظم ولا
يستغرق جهده ونشاطه الاساسي اذ نصت المادة ٢٤ من ذلك القرار على أن
« تنعقد المقارئ الحالية الموجودة قبل صدور هذا القرار في الايام والاماكن
والاوقات التي تحددها ادارة شئون القرآن لمدة ساعتين في الاسبوع على
الاقل ٠٠ » وقد جاء في مذكرة وزارة الاوقاف « ان الوزارة حددت وقت القراءة
بجعلها اسبوعيا لمدة ساعتين على الاقل من بعد عصر يوم من ايام الاسبوع »
ومن ثم فقراءة القرآن ليست خدمة مستقرة تؤدي لوزارة الاوقاف أو
الاوقاف الاحلية أو شخص من الاشخاص .

وترتبطا على ذلك انتهى الرأي الى أن القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٦١
لا تنطبق احكامه على قراء سورة الكهف بوزارة الاوقاف لتختلف شروط
انطباقه ولا جناح عليهم ان جمعوا بين قراءة القرآن في مقارئ الوزارة والعمل
في أية وظيفة أخرى في الحدود والقيود التي نص عليها القرار الوزاري رقم
١٣٢ لسنة ١٩٦٥ المشار اليه .

(٣١٠) (١٤ / ٣ / ١٩٦٤)

وفى ضوء هذا النظر تكون أعمال (١) التدريس والأذان والإمامة ووظائف فى مفهوم القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٦١ ، هذا فضلا عما استقرت عليه أحكام المحكمة الإدارية العليا من اعتبار مؤذنى مساجد وزارة الاوقاف من الموظفين العموميين وكذلك اعتبار وظيفة المأذونية من الوظائف العامة مما يبنى عليه سريان الحصر الوارد فى القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٦١ على المأذون الذى يجمع بين عمل المأذونية وعمله كمدرس وإمام أو مؤذن فى نظير مقابل أيا كان هذا المقابل (٢) .

ولا يغير من هذا النظر ما نصت عليه الفقرة الاخيرة من المادة ٤٧ من لائحة المأذونين الصادرة بقرار وزير العدل فى ٤ من يناير سنة ١٩٥٥ باستثناء المأذونين الذين يجمعون وقت صدور ذلك القرار بين وظيفة المأذونية ووظائف التدريس أو الإمامة والأذان بالمساجد من حظر الجمع المنصوص عليه فى المادة ١٢ من ذات اللائحة وما نص عليه الكتاب الدورى الصادر من وزير العدل فى ٦ من ابريل سنة ١٩٥٥ باستثناء المأذونين الذين كانوا يجمعون وقت صدور اللائحة بين وظيفة المأذونين وبين وظيفة المأذونية. وحرفة الإمامة أو قراءة القرآن الكريم أو البخارى من الحظر الوارد فى المادة ١٢ من اللائحة المشار اليها وذلك أن القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٦١ هو فى واقع الامر قانون خاص بمعنى أن أحكامه وردت لكل شخص معين فى أكثر من وظيفة بصفة خاصة فقصرت التعيين على وظيفة واحدة سواء أكان هذا الشخص يخضع لنظام قانونى يسمح له بالجلب أم لا يسمح كما لا يغير من هذا النظر القول بأن القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٦١ لا يسرى على الفئات التى تخضع لنظام قانونى معين لمجرد أن المشرع لم يذكرها صراحة فى النص لأن مؤدى هذا القول يقتضى من المشرع أن يعدد كل هذه الفئات الواحدة تلو الاخرى وهو ما تأباه الصياغة القانونية .

وأخيرا فإن القول بعدم سريان أحكام القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٦١ على كل طائفة يسمح نظامها القانونى لأعضائها بالجمع بين أكثر من وظيفة يؤدى الى اهدار الحكمة التى صدر من أجلها هذا القانون ألا وهى افساح مجال العمل أمام المواطنين وتهيئة فرص العمل أمامهم فلا يستأثر شخص واحد بعدد من الوظائف فى ذات الوقت الذى لا يجد شخص آخر عملا .

(١٩٦٢/١٠/١٤) ٦٥٨

(١٩٦٢/١٠/١٤) ٦٦٤

(١٩٦٢/١٠/١٤) ٦٥٧

(١٩٦٢/١٢/١٦) ٨٨٦ ، ٧٧٨

(١) انظر المبدأ العام للوضع بقاعدة ٥١٣ .

(٢) راجع المبدأ العام الوارد فى قاعدة ٥١٤ .

جميع بين الوظائف (ب - تطبيقات (4)
مى يعتبر الشففى ممينا فى وظيفة (

- ٨٨٩ -

وابا : صور متفرقة للجمع

٥٣٩ - حفر الجمع بين أكثر من وظيفة واحدة - سريرته على طبيب المستشفى الايطالى
ذلكلف بالإشراف على إمرافى الشيفوخة الذى يشرف على البرامج الايطالية بهيئة الإذاعة بموجب
عقد تنطبق عليه المادة ٣٦ من قانون موظفى الدولة .

إذا كان النائب أن الدكتور المشرف اللغوى على البرامج الايطالية بهيئة
الإذاعة عين طبيبا بالمستشفى الايطالى مكلفا بالإشراف على إمرافى الشيفوخة
وذلك بقرار مجلس الجمعية الخيرية الايطالية التابع لها المستشفى الايطالى فى
١٧ من أكتوبر سنة ١٩٥٨ وأنه الى جانب عمله هذا يقوم بالإشراف اللغوى
على البرامج الايطالية بالهيئة فى مقابل مكافأة شاملة بموجب عقد وتنطبق
عليه أحكام المادة ٣٦ من قانون موظفى الدولة .

ولما كان قيام الدكتور المذكور بالعمل فى الإذاعة على الصورة المتقدمة
« تعيين » فى مفهوم نص المادة الأولى من القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٦١ فضلا
عن أنه معين فى المستشفى الايطالى كطبيب مشرف على قسم إمرافى الشيفوخة
بها ، لهذا يعتبر سيادته جامعا لأكثر من وظيفة فى حكم القانون المشار اليه
- غير أنه لما كانت المادة التاسعة من لائحة المؤسسات العامة الصادرة بقرار
رئيس الجمهورية رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ تجيز النذب من الهيئات الخاصة
الى مؤسسة عامة أو العكس ، ولما كانت الجمعية الخيرية الايطالية معتبرة من
الهيئات الخاصة فانه يمكن للهيئة الاستعانة بخدمات الدكتور عن طريق
النذب (١)

(١٧١) (١٩٦٢/٣/١٢)

٥٤٠ - القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٦١ يعطى تعيين أى شخص فى أكثر من وظيفة
واحدة - مدى إنفاذه على أعضاء فرق الموسيقى والمسرح الذين تستعين الإذاعة بخدماتهم بفقد
فنية خاصة وموظفيها للتعيين للتدريس بالمعهد العالي للفنون المسرحية .

من حيث أنه بالنسبة الى أعضاء فرق الموسيقى والمسرح فقد بان من
الإطلاع على الأوراق أن الهيئة تتعاقد مع رؤساء وأفراد هذه الفرق بعقود فنية
خاصة تشترك فى أحكام تجعل فى الآتى :-

(١) التزام المتعاقد بتخصيص كل نشاطه ووقته للعمل بالهيئة فى أى
ساعة من ساعات النهار أو الليل وفى أى ناحية من نواحي الجمهورية أو أى
بلد يقرر إقامة حفلات فيها .

(١) تأسيسا على المبدأ العام الوارد فى القاعدة ٥١٥ .

(٢) التزام المتعاقد فى عمله القوانين واللوائح والمنشورات الخاصة بالهيئة .

(٣) التزام المتعاقد بالمحافظة على أسرار العمل .

(٤) التزام المتعاقد بالا يقوم بعمل تجارى متعلق بمهنته الا بعد الحصول على موافقة الهيئة .

(٥) يتقاضى المتعاقد عن عمله أجرا شهريا ثابتا .

(٦) للمتعاقد اجازة سنوية بأجر .

(٧) العقد محدد المدة ويتجدد من تلقاء نفسه ما لم يخطر أحد الطرفين الآخر برغبته فى إنهائه .

(٨) يترتب على مخالفة المتعاقد لاحكام العقد تعرضه للجزاء التأديبى أو إلغاء العقد من جانب الادارة .

ويستدل من جماع هذه الاحكام أن رؤساء وأعضاء فرق الموسيقى والمسرح معتبرون معينين بالمعنى الذى قصد اليه المشرع فى المادة الاولى من القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٦١ ومن ثم تنطبق عليهم أحكامه - غير أنه لما كانت هيئة الإذاعة والتليفزيون قد أصبحت من المؤسسات ذات الطابع الاقتصادى واتبعت لوزير الدولة تحت اسم المؤسسة العامة للإذاعة والتليفزيون بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٨٩٩ لسنة ١٩٦١ الصادر فى ١٦ من ديسمبر سنة ١٩٦١ ، ولما كانت المادة التاسعة من لائحة المؤسسات العامة الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ فى ١٠ من أكتوبر سنة ١٩٦١ قد أجازت النذب الى المؤسسات العامة من الحكومة أو من الشركات أو من الهيئات الخاصة أو الدولية .

لهذا فانه يمكن للهيئة أن تستعين بهؤلاء الموظفين الفنيين عن طريق ندبهم (١) من الجهات التى يعملون بها على أن تكون من الجهات المحددة فى نص المادة التاسعة من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ .

إما بالنسبة الى موظفى الإذاعة المتدربين للتدريس بالمعهد العالى للفنون المسرحية ، فظالما كان الثابت أنهم متدربون للتدريس بالمعهد فى غير أوقات العمل الرسمية ، فان الحظر الوارد فى المادة الاولى من القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٦١ لا ينطبق عليهم لما تقدم من أن النذب نظام مؤقت بطبيعته ، وبهذه النابة يختلف عن التعيين المحظور فى المادة الاولى من القانون المشار اليه .

(١٧١) (١٢/٣/١٩٦٢)

جميع بين الوظائف (ب - تطبيقات. (٤)
حتى يعتبر الشخص معينا لي وظيفة.

- ٨٩١ -

٥٤١ - موظف بهيئة قناة السويس يمارس عمل مدرب لكرة القدم باتحاد القوات المسلحة - سريان الحظر على هذه الحالة .

لما كان السيد (٠٠٠) يعمل مدربا لكرة القدم في اتحاد القوات المسلحة وهو عمل مستمر ولازم للجهة التي تمارس فيها لعبة كرة القدم ويعتبر عنصرا من عناصر تحقيق هذا الغرض ومن ثم يعتبر وظيفه في حكم المادة الاولى من القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٦١ ، ومن جهة أخرى فإنه معين على إحدى الوظائف الدائنة في هيئة قناة السويس وهي وظيفة بالمعنى المتقدم (١) ولا تغير من اعتبارها كذلك تعيينه تحت الاختبار لأن التعيين على هذا النحو لا ينفي صفة دوام خدمة الموظف .

وعلى مقتضى ما تقدم يكون السيد (٠٠٠) معينا في وظيفتين وهو أمر غير جائز لقيام المانع من ذلك بمقتضى المادة الاولى من القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٦١ ما لم يكن ندبه للعمل باتحاد القوات المسلحة موقوتا بمدة محددة .

وغنى عن البيان أنه إذا كانت ثمة حاجة للإفادة من خدمة السيد (٠٠٠) بالعمل لدى القوات المسلحة فإن ذلك لا يتأتى الا عن طريق الترخيص له في هذا العمل ترخيصا موقوتا بمدة معينة لأن الترخيص على هذا الوجه يخرج عن نطاق الحظر المنصوص عليه في المادة الاولى من القانون المشار اليه (٢) .

٧١ (١٩٦٣/١/١٥)

٥٤٢ - الاعباء والصيدلة الذين يشغلون وظائف بالقطاع العام أو الخاص - حظر الجمع بين وظائفهم هذه وبين التعيين في وظائف بالمكاتب العلمية المختصة للرعاية وذلك فيما عدا حالات الإعادة والتدرب والترخيص المؤقت .

يبين من الاطلاع على أحكام المواد الاولى والثانية والثالثة من قرار وزير التكوين رقم ١١ لسنة ١٩٦١ بتنظيم مكاتب الادوية ، ان هذه المكاتب العلمية هي مكاتب دعابة للمنتجات الطبية والكيمائية وغيرها التي تنتجها شركات الادوية والكيمائيات وان الموظفين القائمين بالعمل في هذه المكاتب يعتبرون موظفين في الشركات والمصانع الخارجية التي تتبعها المكتب والتي تقوم بتمويله . وانه من المعلوم على موظفي الحكومة والهيئات والمؤسسات العامة بعد صدور هذا القرار الالتحاق أو العمل بالمكاتب العلمية وهو ما قد يستفاد منه ان هؤلاء الموظفين الذين كانوا يصلون بهذه المكاتب قبل صدور هذا

(١) أي المعنى الوارد في القاعدة ٥١٣ .

(٢) وذلك طبقا لمبدأ العام الوارد في القاعدة ٥١٧ .

القرار يستمرون فى العمل بها اعمالا لحكم الفقرة الاولى من المادة الثالثة من القرار المذكور التى تنص على أنه « على المكاتب العلمية ٠٠٠٠ أن تستخدم الموظفين والعمال الذين كانوا يشتغلون فى الدعاية لمنتجاتها وقت صدور القانون المذكور بعد اعتماد وزارة التموين لهذه التعيينات » .

ولما كانت المادة الاولى من القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٦١ تنص على أنه « لا يجوز أن يعين أى شخص فى أكثر من وظيفة واحدة سواء فى الحكومة أو فى المؤسسات العامة أو فى الشركات أو الجمعيات أو المنشآت الأخرى » ، ويستفاد من الحكم الذى تضمنته هذه المادة أنه يتعين لأعمال الحظر الوارد فيها أن يتم تعيين الشخص فى أكثر من وظيفة فى إحدى الجهات المنصوص عليها فيها .

والحظر المنصوص عليه فى المادة المذكورة يسرى فى شأن الأطباء والصيادلة الذين يشتغلون وظائف فى القطاع العام أو الخاص - إذا هم عمنوا فى وظائف بالمكاتب العلمية بالإضافة الى وظائفهم التى يشتغلونها فى القطاع العام أو الخاص طالما أن هذا التعيين كانت له صفة اندوام والاستقرار ولم يكن مؤقتا عن طريق الندب أو الإعارة أو الترخيص المؤقت الذى لا يستمر الا لمدة محددة ، وذلك أنه بتعيينهم فى هذه المكاتب بالإضافة الى وظائفهم فى القطاع العام أو الخاص يكون لهم الحق بإرادتهم وحدها فى الاختيار بين وظائفهم الأصلية وبين وظائفهم بالمكاتب العلمية اعمالا للمادة الثانية من القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٦١ .

على أنه يجب أن يلاحظ أن الحظر لا يسرى على الصيدلى والطبيب صاحب الصيدلية أو العيادة فى القطاع الخاص ، إذ أنه بحكم ملكيته لاصيدلية أو العيادة يعتبر رب عمل ولا يعتبر موظفا فى الصيدلية أو العيادة التى يملكها ومن ثم فإن الحظر لا يسرى فى شأنه (١) .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية للقسم الاستشارى الى أنه فيما عدا حالات الإعارة (٢) والندب (٣) والترخيص المؤقت (٤) أى الحدود بملء معينة يحظر على الأطباء والصيادلة الذين يشتغلون وظائف فى القطاع العام أو الخاص أن يعينوا فى وظائف بالمكاتب العلمية اعمالا لحكم المادة الاولى من القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٦١ .

(٢٤٠) ١٩٦٢/٥/٢٦

(٧٨٣) ١٩٦٢/١١/٢٣

-
- (١) وذلك تطبيقا للمبدأ العام الوارد فى قاعدة ٥٠٩ .
 - (٢) وذلك تطبيقا للمبدأ العام الوارد فى قاعدة ٥١٦ .
 - (٣) وذلك تطبيقا للمبدأ العام الوارد فى قاعدة ٥١٥ .
 - (٤) وذلك تطبيقا للمبدأ العام الوارد فى قاعدة ٥١٧ .

جمع بين الوظائف (ب - تطبيقات (١)
حتى يعتبر الشخص معينا في وظيفة (

٥٤٣ - جمع موظف بين العمل في إحدى شركات التأمين مع عمله مستشارا لثيا لحدى شركات اعادة التأمين - غير جائز - جمع مدير مساعد بأحدى شركات التأمين بين وظيفته هذه وبين وظيفة خبير اكتوبرى بشركة الجمهورية للتأمين - غير جائز .

كان السيد / ٥٥٥٠ يعمل علاوة على وظيفته الاصلية في شركة الاسكندرية للتأمين مستشارا فنيا للشركة المصرية لاعادة التأمين وذلك مقابل اتعاب سنوية قدرها ١٥٥٠ جنيه مضافا اليها ٥٥٠ جنيه مقابل مصروفات بدل سفر وانتقالات وظل المذكور يزاول استشارته للشركة حتى صدر القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٦١ فأبلغ سيادته الشركة المصرية لاعادة التأمين بأنه سوف لا يتمكن من الاستمرار فى أعمال مشورته للشركة اعتبارا من ١٩٦١/٨/٢٠ تاريخ العمل بالقانون المشار اليه .

وتبدى الشركة المذكورة بكتابها المؤرخ ١٩٦١/١١/٢ أن السيد / ٥٥٠ المستشار الفنى لا يخضع لاشراف الشركة ولا بعمل معاملة موظفها او عمالها وانما يعطى مشورته الفنية فى اوقات مختلفة وأحيانا يعطيها تليفونيا مما يخرجها عن عداد العمال التى عنها القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ .

ثانيا - أن الدكتور / ٥٥٠ المدير المساعد للشركة المصرية لاعادةالتأمين كان يعمل علاوة على وظيفته بالشركة خبيرا اكتوبريا بشركة الجمهورية للتأمين ولا صدر القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٦١ أبلغ المذكور شركة الجمهورية للتأمين بأنه لا كان مدي انطباق القانون المشار اليه على حالته ليس واضحا ، فانه فى حالة انطباقه عليه يختار الاحتفاظ بوظيفته فى الشركة المصرية لاعادة التأمين . وانقطع سيادته عن مزاولته العمل كخبير اكتوبرى لشركة الجمهورية للتأمين اعتبارا من تاريخ العمل بالقانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٦١ المشار اليه وأيدت الشركة أن هذا العمل يعتبر عملا عارضا ليس له صفة الدوام ولايمكن لخبير اكتوبرى ان يتخصص لمثل هذه العملية دون غيرها .

وقد عرض الموضوع على الجمعية العمومية للقسم الاستشارى للفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة فى ١٣ من يونيه سنة ١٩٦٢ .

ويطبق هذا التفسير (١) على كل من الحالتين المعروضتين يبين انه بالنسبة الى السيد الذى يقوم بأعمال المستشار الفنى للشركة المصرية لاعادة التأمين علاوة على وظيفته الاصلية فى شركة الاسكندرية للتأمين مقابل اتعاب سنوية قدرها ألف جنيه بالإضافة الى خمسمائة جنيه مقابل مصروفات بدل سفر وانتقالات ، فانه لا كانت الخدمة التى يؤديها المذكور للشركة المصرية لاعادة التأمين خدمة دائمة مستقرة بمعنى أن أعمال خبرته ومشورته الفنية

(١) التفسير الموضح بالبدأ العام المنشور فى قاعة ٥١٢ .

تكون عنصرا من عناصر تحقيق الغرض الذى تستهدفه تلك الشركة وترمى اليه فان تلك الخدمات تدخل فى مدلول كلمة الوظيفة كما عنها المشرع فى المادة الاولى من القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٦١ بغض النظر عن الصورة التى يتخذ فيها مقابل تلك الخدمة وهل تكون على أساس تقدير انعام سنوية أم على أساس مكافأة عن عمل من أعمال مشورته على حدة .

وأما بالنسبة للسيد الدكتور المدير العام المساعد للشركة المصرية لإعادة التأمين والذي يقوم بأعمال الجبىر الاكتوارى بشركة الجمهورية للتأمين فإنه لما كانت استعانة شركات التأمين بالخبراء الاكتواريين من الأمور الأساسية وكان ما يتعلق منها بفحص وتقدير المركز المالى والاحتياطى الحسابى للشركة وإجراء الأبحاث الاكتوارية والفنية المتصلة بتطبيق وتنفيذ نظم التأمين المختلفة هى أعمال متوالية متكررة فهى بهذه المثابة تعتبر خدمة مستقرة دائمة وعنصرا من عناصر تحقيق الغرض الذى تقوم عليه الشركة وتسعى اليه بصرف النظر عن الطريقة التى تؤدى بها المقابل عن تلك الخدمات وهل تعين على أساس الاتعاب السنوية أم على أساس كل خدمة على حدة .

ولما كان كل من هذين الموظفين المذكورين معنا فى مفهوم نص المادة الاولى من القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٦١ وليس منتدبا لعدم جواز الندب قيبا بين الشركات بعضها البعض ، وانه حتى لو قبل بأن كل منهما مخصص بالعمل من شركته الأصلية فان مثل هذا الترخيص غير مؤقت ومن ثم لا يأخذ حكم النعيب (١) .

لذلك ، انتهى رأى الجمعية العمومية للقسم الاستشارى للفتوى والتشريع الى انطباق الحظر الوارد بنص المادة الاولى من القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٦١ بقصر تعيين أى شخص على وظيفة واحدة على السعيدين المشار اليهما .

(٨٨٩) (١٦ / ٢ / ١٩٦٢)

٥٤٤ - شغل وظيفة سكرتير خاص لوكيل البنك الصناعى بصفة أصلية وبين وظيفة وليس قسم الاستعلامات بالبنك بصفة دائمة - يعتبر جمعا معظورا .

اذ كان الثابت أن الموظف المعين فى وظيفة سكرتير خاص لوكيل البنك الصناعى بصفة أصلية يقوم بعمل رئيس قسم الاستعلامات بالبنك بصفة دائمة وليس هناك ارتباط بين العاملين .

لما كان كل من هذين العاملين يعتبر وظيفة بالمعنى المقصود فى القانون

(١) راجع فى شأن الترخيص المبدأ العام الوارد فى قاعدة ٥١٧ .

العام رقم ١٢٥ لسنة ١٩٦١ وليس بينهما ارتباط يجعل شغل احدهما نتيجة مترتبة على شغل الوظيفة الاخرى ومن ثم يسرى القانون المشار اليه في هذه الحالة وكان يتعين على الموظف أن يختار احدى هاتين الوظائف طبقا للمادة الثانية من هذا القانون وذلك خلال شهر من تاريخ العمل به ومن ثم فإن عدم اختياره احدهما يترتب عليه اعتباره محتفظا بالوظيفة التي عين فيها أولا .
(٤٤) (١٩٦٣/١/١٣)

خامسا : صور متفرقة لعدم الجمع

٥٤٥ - التحاق أحد الموظفين بمدرسة الفناء الجماعي بدار الاوبرا - حصوله على مقابل مادي لانتقله وسهره ومصرفاته نظير قيامه بإقتناء الجماعي في مواسم الاوبرا - لا يعتبر تعيينا في أكثر من وظيفة .

لما كان طلبة مدرسة الفناء الجماعي بدار الاوبرا (مدرسة الكورال) يقومون بالفناء الجماعي في مواسم الاوبرا تحت اسم (فرقة كورال الاوبرا) ويتقاضون مقابلا ماديا لانتقالهم وسهراتهم ومصرفاتهم .

ولما كان هذا الوضع يوضح أن أعضاء الفرقة هم طلبة أولا وعضويتهم بالفرقة مستمدة من وجودهم بمدرسة الكورال . وقد أوضحت الجهة الادارية بأنهم يعاملون معاملة الطلبة من جميع الوجوه ومن ثم لا وجه لاثارة وضعهم على اعتبار أنهم معينون في وظائف فهم لا يعينون بفرقة الكورال وانما يلتحقون بمدرسة .

وعلى ذلك فإن قيام أحد الموظفين بالالتحاق بتلك المدرسة وما يترتب على ذلك من اشتراك في فرقة الكورال وحصوله على مقابل مادي لانتقاله وسهره ومصرفاته لا يعتبر تعيينا في أكثر من وظيفة ، فلا يسرى الحظر الوارد في المادة الاولى للقانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٦١ .

(٤٥٢) (١٩٦٢/٧/٤)

٥٤٦ - حظر الجمع بين وظيفتين - عدم سريانه على حالة موظف بمصلحة الجمارك عين حارسا على إحدى الشركات .

لما كانت الحراسة عملا موقوتا بطبيعته ومن ثم لا يتوافر له عنصر

(١) المفهوم المتقدم هو الموضح في البند المام الوارد في قاعدة ٥١٣ كما أن المني للتصديق هو المني الوارد في نفس هذه القاعدة .

الدوام أو الاستقرار اللازم للوظيفة في المفهوم المتقدم (١) ومن ثم لا يعتبر هذا العمل وظيفة بالمعنى المقصود بالقانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٦١ المشار إليه .

ولما كان فضلاً عن ذلك إسناد هذا العمل الى أحد موظفي مصلحة الجمارك لا يعد في واقع الامر تعييناً بالمعنى المقصود (١) اذ لا يعدر أن يكون ندباً للقيام بعمل والندب موقت بطبيعته ومن ثم لا يعد تعيين موظف لمصلحة الجمارك حارساً على هذه الشركة تعييناً في وظيفته .

لذلك فلا مخالفة في هذا الندب (٢) لاحكام القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٦١ المشار اليه .

٦٦٢ (١٤ / ١٠ / ١٩٦٢)

٥٤٧ - حظر الجمع بين وظيفتين - عدم سريان هذا الحظر على جمع وكيل مدير عام هيئة السكك الحديدية بين وظيفته هذه وعمله حارساً لإدارة على مرفق عربات النوم وعلى مراقب الاكل والسياحة والمقاصف التي كانت مستعدة الى شركات عربات النوم الدولية .

ومن حيث انه عن الحراسة الادارية - فان المرفق يوضع تحت الحراسة اذا قصر الملتزم في تسييره تقصيراً جسيماً أو اذا كان ثمة ما يهدده بالتوقف ولو بغير خطأ من الملتزم ومن المسلم انه لا يترتب على وضع المرفق تحت الحراسة الادارية اسقاط الالتزام أو حقوق الملتزم الاصل وانما يترتب عليه رفع يد الملتزم مؤقتاً عن ادارة المشروع وعلى جهة الادارة أن تدير المرفق بنفسها أو تمهد للإدارة الى حارس تختاره . ولا يتغير وجه المسألة بالنسبة لفرض الحراسة على أموال الاعضاء وذلك لان استمرار الحراسة مرهوناً بما يعود العلاقات السياسية وإعادة المال الى أربابه أو بتصفية المال أو بيعه طبقاً للاحكام التي بينها الامر العسكري بفرض الحراسة على المال . ويخلص من هذا أن مهمة الحارس مؤقتة بقيام الحراسة على المال وهي في ذاتها اجراء مؤقت .

ومن حيث انه في ضوء النظر المتقدم بيبانه ولما كانت الحراسة اجراء مؤقتاً بطبيعته فان عمل الحارس لا يعد وظيفة في مفهوم نص المادة الارلى من القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٦١ .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية للقسم الاستشارى الى أنه يجوز للسيد المهندس (. . . .) الجمع بين وظيفته كوكيل لمدير عام هيئة السكك

(١) المفهوم المتقدم هو الموضح في المبدأ العام الوارد في قاعدة ٥١٣ كما أن للمنى المقصود هو المعنى الوارد في نفس هذه القاعدة .
(٢) طبقاً للمبدأ العام الوارد في قاعدة ٥٧٥ .

جمع بين الوظائف (ب - تطبيقات (٤)
حتى يعتبر الشخص معينا في وظيفة (

٢-للمدينية وعمله كحارس على مرفق عربات النوم وكحارس على مرافق الاكل
والسباحة والمقاصف التي كانت مسندة الى شركة عربات النوم الدولية .

(١٩٦٢/١٠/١٤) ٦٦٣

٥٤٨ - قيام موظف بشركة مصر للغزل والنسيج بالملحة الكبرى بفرز مشتريات الاقطان
موتحديد رتبها ومواصفاتها الفنية لدى شركة النصر للغزل والربيع بطنطا بصفة عارضة - عدم
سريان النظر عليه .

وإذا كانت شركة النصر للغزل الرفيع بطنطا تستعين بالسيد (٠٠٠) الموظف بشركة مصر للغزل والنسيج بالملحة الكبرى لفرز مشترياتها من الاقطان لتحديد رتبها ومواصفاتها الفنية وان عملية الشراء وان كانت تقع في موسم الحليج الا أنها غير منتظمة سواء من ناحية الكمية المشتراة أو وقت الشراء وان الشركة تحتاج بعض الاستشارات الفنية لحظطات القطن وذلك بصفة عارضة ويقوم السيد (٠٠٠) بهذه الاعمال في غير أوقات العمل الرسمية ويتقاضى من الشركة مكافأة محددة بحد أقصى ، ويستفاد من ذلك أن عمله لدى شركة النصر للغزل الرفيع موقت بحددة معينة ومن ثم لا يسرى على شأنه الحظر المنصوص عليه في المادة الاولى من القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٦١ المشار إليه .

(١٩٦٢/١٢/٢٦) ٩٢٧

٥٤٩ - شراء أحد مدرسي المدارس الخاصة الخاصة قطعة أرض من الإصلاح الزراعي -
عدم اعتبار هذا الشراء تعيينا في وظيفة فلا يسرى عليه الحظر .

فإذا كان أحد مدرسي المدارس الخاصة المعانة بالتلميذ ، قد تملك قطعة أرض اشتراها من الإصلاح الزراعي فإن هذه الملكية لا تعتبر تعيينا في وظيفة ومن ثم لا يسرى القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٦١ في شأنه .

(١٩٦٢/١/١٣) ٤٣

٥٥٠ - إمام مسجد بشركة السكر يعمل ناظرا لمدرسة خاصة معانة بالتلميذ لمدة
سوقرة - عدم اعتبار هذا جمعا بين وظيفتين .

أن صاحب وناظر المدرسة الخاصة المعانة بالتلميذ وان كان يعتبر شاعلا
لوظيفة في هذه المدرسة طبقا لاحكام القانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٨ بتنظيم
المدارس الخاصة الا أن الاستفادة من نص المادة ٦٧ من اللائحة التنفيذية لهذا

م ٥٧ فتاوى

القانون الصادر بها قرار وزير التربية والتعليم رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٠ ان هذه المدرسة وسوف تتحول الى مدرسة معانة بالفصل اذا توافرت الشروط اللازمة. لذلك وعندئذ لا يعتبر المذكور ناظرا الا بموافقة المنطقة المختصة فاذا لم تستوف هذه الشروط وجب غلق المدرسة .

ولهذا يكون عمل المذكور كناظر لمدرسة السعدى المعانة بالتلمذة موقوتا بمدة معينة ومن ثم يجوز له خلال هذه المدة الجمع بين نظارة هذه المدرسة وبين شغله وظيفية أمام مسجد بشركة السكر ، ولا تنطبق أحكام القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٦١ على حالته .

٤٣ (١٩٦٣/١/١٣)

٥٥١ - عضوية مجمع اللغة العربية - جواز الجمع بين هذه العضوية وبين الوظائف المنبثقة عنها .

المستفاد من أحكام القرار الجمهورى رقم ١١٤٤ لسنة ١٩٦٠ بانشاء مجمع اللغة العربية واللائحة الداخلية للمجمع الصادرة بقرار وزير التربية والتعليم رقم ٣١ لسنة ١٩٦٤ أن عضوية المجمع لا تشغل وقت صاحبها على وجه منتظم ولا تستغرق جهده أو نشاطه الاصلى ومن ثم لا يعتبر عضو المجمع معينا في وظيفة بالمعنى المقصود من القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٦١ لسنة ٦١ المشار اليه .

أما بالنسبة الى (الوظائف) المنبثقة عن عضوية المجمع وهى المنصوص عنها فى المادة ٢١ من اللائحة الداخلية فان المستفاد من نصوص المواد ٨ و ٩ و ١٥ من القرار الجمهورى رقم ١١٤٤ لسنة ١٩٦٠ المشار اليه انها وظائف موقوتة بمدة معينة ولذلك لا يسرى فى شأنها القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٦١. سالف الذكر وينتفى تبعا لذلك المانع من الجمع بينها واستحقاق المكافاة لكل منها .

٤٤ (١٩٦٣/١/١٣)

٥٥٢ - الجمع بين وظيفة وكيل ادارة الحسابات بالبنك الصناعى أو عضوية المكتب الفنى وبين عضوية لجنة القرض الأمريكى - لا يعد جمعا معظورا .

ان الجمع بين وظيفة وكيل ادارة الحسابات بالبنك الصناعى أو عضو المكتب الفنى لو كُيِّل البنك وبين عضوية لجنة القرض الأمريكى وهى لجنة داخلية والعمل فيها مؤقت بانتهاء أجل القرض المذكور لا يعد جمعا بين وظيفتين ومن ثم لا يسرى عليه الحظر الوارد بالقانون المشار اليه فى هذه الحالة لأن عضوية:

جمع بين الوظائف (ب - تطبيقات
(٥) عدم وجود مقابل »

- ٨٩٩ -

لجنة القرض الامريكى لاتعد وظيفة كما ان هذا العمل مؤقت بانتهاء أجل
القرض .

(١٩٦٣/١/٩٣) ٤٤

٥ - عدم وجود مقابل (١)

٥٥٣ - عدم سريان العنقر على أعضاء مجلس إدارة هيئة أوقاف الأقباط الأرثوذكس -

يبين من الاطلاع على قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٦٠ في
شأن استبدال الاراضي الزراعية الموقوفة على جهات البر العامة للاقباط
الارثوذكس أن المادة الثانية منه نصت على انشاء هيئة أوقاف الاقباط
لارثوذكس وهي هيئة ذات شخصية اعتبارية . ونصت لمادة الثالثة من ذات
القرار على أن « يدير الهيئة مجلس إدارة يشكل من بطريرك الاقباط الارثوذكس
رئيسا ومن عدد من المطارنة وعدد مماثل من الاقباط الارثوذكس من ذوي
الخبرة يعينون بقرار رئيس الجمهورية بناء على ترشيح البطريرك أعضاء » .
وبتاريخ ١٩ من يوليو سنة ١٩٦٠ صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٦٤٣٣
لسنة ١٩٦٠ في شأن ادارة أوقاف الاقباط الارثوذكس ونصت المادة
السادسة منه على أن لا يتقاضى أعضاء مجلس الإدارة مكافأة أو بدل حضور
عن عملهم .

ولما كان المقابل منعنما في الحالة المعروضة وفقا لنص المادة السادسة
من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٤٣٣ لسنة ١٩٦٠ المشار اليه .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية للتقسم الاستشارى الى عدم انطباق
احكام القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٦١ على أعضاء مجلس إدارة هيئة أوقاف
الاقباط الارثوذكس .

(١٩٦٣/١/٢٩) ٨٧

٦ - التسبب (٢)

٥٥٤ - قيام مدير عام المؤسسة العامة للتعاون الانتاجى بتدريس مادتى التساوؤ،
الزواجى بواقع محاضرتين في الاسبوع لكل مادة - عدم انطباق العنقر على هذه الحالة .

(١) المبدأ الوارد في هذا الفصل قد صدر تأسيساً على المبدأ المام الوارد في قاعدة ٥١٤ -

(٢) كافة المبادئ الواردة في هذا الفصل قد صدرت بالاستناد الى المبدأ المام الوارد في

قاعدة ٥١٥ .

إن نذب مدير عام المؤسسة العامة للتعاون الانتاجى لتدريس مادتي
التعاون الزراعى بكلية الزراعة بواقع محاضرتين فى الاسبوع لكل مادة خلال
الفصل الدراسى الثانى من العام الجامعى ١٩٦٢/٦١ جائز ولا يعتبر بهذا
النذب معينا فى وظيفة أخرى فى كلية الزراعة .

(١٩٦١/١٠/٢٨) ٧٩١

٥٥٥ - عدم سريان حظر الجمع المنصوص عليه فى القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٦١ على
نذب موظفى الوزارات والمصالح للعمل فى المؤسسات العامة .

انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن النذب بطبيعته لا يكون الا موقوتا
وانه يجوز لمؤسسة صندوق طرح النذر وأكله نذب بعض موظفى الإدارات
والمصالح ندبا موقوتا ولا يخضع النذب فى هذه الحالة للحظر المنصوص عليه
فى القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٦١ .

(١٩٦١/١٢/٢٠) ٩٧٨

٥٥٦ - الجمع بين عضوية هيئات التدريس بالجامعات وبين النذب للعمل بالاصلاح
الزراعى .

اذا كان أعضاء هيئة التدريس بالجامعات منتدبين للعمل فى وزارة
الاصلاح الزراعى فى غير أوقات العمل الرسمية وليسوا معينين فى وظائف
أخرى فضلا عن وظائفهم الأصلية بالجامعة ومن ثم فإن نذبهم لا يخضع للحظر
المنصوص عليه فى القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٦١ .

(١٩٦١/١٢/٢١) ٩٨١

٥٥٧ - قيام بعض موظفى وزارة الاسكان والمرافق بالاشتراك والمراقبة على ألعاب الميسر
بمكازينو المنتزه والمقسم نظير ماجر المصالحى - جواز .

يعتبر قيام بعض الموظفين بوزارة الاسكان والمرافق بأعمال التفتيش
والمراقبة على ألعاب الميسر فى كازينو المنتزه والمقسم قياما بأعمال اضافية
بطريق النذب ذلك أن طبيعة عملهم تقتضى القيام به فى هذه الاماكن وفى
الافاق المحددة لمراقبة اللعب والتأكد من سلامة الحصىلة والاثاث التى تؤول
الى الوزارة وهذا العمل يقومون به لصالح الوزارة المتعاقدة مع الشركة المساهمة
للتصميم والانشاءات السياحية ومن ثم فإن مراقبة اللعبة من جانب الوزارة
بواسطة نذب هؤلاء الموظفين لا ينصرف أثرها الى الجهة التى يباشرون رقابتهم

فيها وانما ينصرف الى وزارة الاسكان والمرافق وان كان العمل يؤدي خارجها وهو امر راجع الى طبيعة العمل ذاته ولا تخرج هذه الصورة عن كونها ندبا وفقا لاحكام المادة ٥٠ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ٥١ ..

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن ندب موظفى وزارة الاسكان والمرافق ومحافظتى القاهرة والاسكندرية لمراقبة ألعاب المسير بكل ، من كازينو المنتزه وكازينو المقطم لا يخضع للحظر المنصوص عليه فى القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٦١ (١) .

٩٨٢ (١٩٦١/١٢/٢٩)

٥٥٨ - قيام بعض موظفى البلدية ووزارة التربية والتعليم بالتدريس والعمل فى مدرسة قيادة للسيارات فى غير اوقات العمل الرسمية - لا يعتبر ذلك تعيينا فى وظيفة اخرى .

بتاريخ ١٩٥٥/٦/٢٥ وافقت الهيئة الادارية لمجلس بلدى مدينة القاهرة على انشاء مدرسة تقوم بتدريس نظريات القيادة وقواعد المرور وادابها ومبادئ هندسة السيارات والتدريب العملى على قيادتها ، واعتمد السيد الوزير هذا القرار . ويقوم بالعمل والتدريس بهذه المدرسة بعض الموظفين والفنيين المنتدبين من البلدية ووزارة التربية والتعليم فى غير اوقات العمل الرسمية . نظير مكافآت شهرية تصرف لهم من اموال المدرسة وتتناسب مع نوع العمل الذى يؤدونه ومدته وتتراوح هذه المكافآت بين ثلاثة جنيهات ونصف واحد عشر جنيها شهريا كما تتراوح مدة العمل بين ساعة واحدة وثلاث ساعات فى اليوم .

وقد عرض هذا الموضوع على الجمعية العمومية للقسم الاستشارى للفتوى والتشريع بجلسته المنعقدة فى ٢٧ من ديسمبر سنة ١٩٦١ فبان لها انه لما كان موظفو مدرسة القيادة يقومون بالتدريس فى المدرسة عن طريق الندب من البلدية او من وزارات الحكومة وفقا لنص المادة ٥٠ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية للقسم الاستشارى للفتوى والتشريع بمجلس الدولة الى عدم انطباق احكام القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٦١ على حالة الموظفين المشار اليهم .

٨٦ (١٩٦٢/١/٢٩)

(١) يمكن استثناء هذا المبدأ كذلك الى اللجوء الى القرار فى قاضية ٥١٠ .

٥٥٩ - ندب أحد موظفي وزارة الشؤون الاجتماعية للعمل بالمؤسسة العامة التعاونية الزراعية في غير أوقات العمل الرسمية - عدم سريان العطر .

تنص المادة ٩ من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٢٨ الصادر في ١٧ من أكتوبر سنة ١٩٦١ بإصدار لائحة المؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادي على جواز ندب موظفي الحكومة للعمل في المؤسسات العامة الأمر الذي يعتبر معه الموظف بوزارة الشؤون الاجتماعية منتدبا للعمل بالمؤسسة العامة التعاونية الزراعية في غير أوقات العمل الرسمية ومن ثم لا يعتبر جامعا الأكثر من وظيفة في حكم القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٦١ .

(١٩٦٢/١/٢٩) ٨٨

٥٦٠ - جواز الجمع بين وظائف التفتيش القضائي بوزارة العدل والندب بمكتب الامن بالوزارة .

انتهى رأى الجمعية العمومية للقسم الاستشاري للمفتوى والتشريع الى -جواز الجمع بين الوظائف الأصلية بإدارة التفتيش القضائي لوزارة العدل والعمل بمكتب الامن بتلك الوزارة عن طريق الندب .

(١٩٦٢/٢/٢٥) ١٤٨

٥٦١ - أداء بعض الأطباء البيطريين بوزارة الزراعة خدمات طبية لدى المؤسسة المصرية العامة لاستصلاح الأراضي عن طريق الندب في غير أوقات العمل الرسمية - عدم اعتبارهم جامعين بين وظيفتين .

لما كان بعض الأطباء البيطريين التابعين لوزارة الزراعة يؤدون أعمالا للمؤسسة المصرية العامة لاستصلاح الأراضي في غير أوقات العمل الرسمية .

ولما كان أداء الأطباء المذكورين لهذه الأعمال يكون بطريق الندب وهو أمر جائز طبقا للمادة التاسعة من لائحة نظام موظفي وعمال المؤسسات العامة الصادرة بالقرار الجمهوري رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ والتي تسرى على المؤسسة المشار إليها بوصفها مؤسسة عامة ذات طابع اقتصادي ، ومن ثم لا يعتبرون جامعين لوظيفتين في حكم القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٦٢ .

(١٩٦٢/٢/٢٦) ٩٢٥

٥٦٢ - حظر تعيين أي شخص في أكثر من وظيفة واحدة - عدم سريان العطر على موظفي وزارة الشؤون الاجتماعية للتدريس لائقا بعض محاضرات على طلبة كلية الآداب بجامعة عين شمس والمعهد العالي للخدمة الاجتماعية بالقاهرة .

(١) وعلى مقتضى هذا النظر فانه يجوز الاستعانة ببعض موظفي وزارة الشئون الاجتماعية في القاء بعض محاضرات على طلبة كلية الآداب بجامعة عين شمس والمعهد العالي للخدمة الاجتماعية ومدرسة الخدمة الاجتماعية بالقاهرة وذلك عن طريق نذب موظفي وزارة الشئون الاجتماعية الى الجهات المشار اليها .

(٤٥٢) (١٩٦٢/٧/٤)

٥٦٣ - حظر الجمع بين وظيفتين - عدم سريانه في حالة قيام موظف بأعمال الخبرة في جهة الجهة التي ينبغي في غير أوقات العمل الرسمية .

إذا كان المطلوب هو الافادة بخبرة أحد الموظفين في جهة أخرى غير التي يعمل بها مدير مكتب التسويق الداخلي بالإسكندرية في الشئون الاقتصادية والإحصائية بالغرفة التجارية بمحافظة الإسكندرية بصورة متقطعة وفي غير أوقات العمل الرسمية وتمنحه الغرفة في مقابل ذلك مصاريف انتقال لا تجاوز مائة وخمسين جنيهًا في السنة .

ولما كان قيام الموظف المذكور بأعمال الخبرة المطلوبة للغرفة التجارية بالإسكندرية لا يعد في واقع الأمر تعيينًا له في وظيفة وإنما يعد ندبًا له للقيام بعمل في غير أوقات العمل الرسمية إذ لا يتوافر لاسناد هذا العمل اليه سنة الدوام وإنما يكون استمراره في القيام بهذا العمل رهنا بإرادة جهة أخرى وهي الجهة المنتدب منها ولا يكون نشاطه في الجهة المنتدب اليها خالصًا للجهة التي يعمل فيها .

ومن ثم لا مخالفة في هذه الحالة كذلك للقانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٦١ المشار اليه .

(٦٦٢) (١٩٦٢/١٠/١٤)

٥٦٤ - ندب أحد مهندسي الهيئة العامة لشئون النقل المائي الداخلي لتدريس مادة الرسم الهندسي بالدراسات الصباحية بكلية الهندسة بطلعة عين شمس - جواز هذا النذب .

لما كانت الهيئة العامة لشئون النقل المائي الداخلي مؤسسة عامة انشئت بالقانون رقم ٢٣١ لسنة ١٩٥٨ .

وقد أجازت المادة التاسعة من لائحة المؤسسات العامة النذب من

(١) عدلت الجمعية هذا المبدأ بالمبدأ العام الوارد في قاطعة ٥١٣ ثم طبقت عليه الهيئة العام الوارد في قاطعة ٥١٥ .

مؤسسة علمة الى أخرى أو من مؤسسة عامة الى الحكومة أو الهيئات الخاصة أو الهيئات الدولية .

ولما كانت الجامعة مؤسسسة علمة فانه يجوز النذب اليها من مؤسسسة عامة أخرى طبقا لنص المادة التاسعة المشار اليها .

لذلك ، انتهى رأى الجمعية العمومية للقسسم الاستثمارى للمفتوى والتشريع الى أن نذب المهندس الموظف بالهيئة العامة لشتون النقل المائى الداخلى لتدريس مادة الرسم بكلية الهندسة بجامعة عين شمس فى غير أوقات العمل الرسمية لا يعتبر جمعا بين وظيفتين فى مفهوم نص المادة الأولى من القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٦١ المشار اليه .

(١٩٦٢/١٢/١٦) ٨٨٣

٥٦٥ - شغل وظيفة باحث للتصاى بادره بحوث البنك الصناعى مع النذب طوال الوقت لوظيفة سكرتير فنى لمكتب رئيس وعضو مجلس الادارة المنتدب والقيام بأعمال سكرتيرية مجلس ادارة البنك وشغل وظيفة عضو فنى بمكتب القرض الأمريكى بصفة مؤقتة - عدم اعتباره جمعا معظورا .

لما كان الموظف المعين فى وظيفة باحث اقتصادى بادره البحوث بالبنك الصناعى والمنتدب طول الوقت سكرتيرا فنيا لمكتب رئيس وعضو مجلس الادارة المنتدب ويقوم بأعمال سكرتيرية مجلس الادارة بالبنك طبقا لما جرى عليه العرف فى البنك من قيام السكرتير الفنى لمكتب العضو المنتدب بأعماله سكرتيرية مجلس الادارة ، فضلا عن ذلك فهو عضو فنى بمكتب القرض الأمريكى بصفة مؤقتة لحين انتهاء القرض المذكور وليس هناك ارتباط بينه العاملين الأول والثانى وبين الآخر .

ولما كان يقوم بعمل سكرتير فنى لمكتب رئيس مجلس الادارة عن طريقه النذب ويقوم بسكرتيرية مجلس الادارة بحكم وظيفته (١) كما أن عضويته لمكتب القرض الأمريكى بصفة مؤقتة (٢) لحين انتهاء القرض المذكور ومن ثم لا يسرى فى شأنه القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٦١ المشار اليه .

(١٩٦٣/١/١٣) ٤٤

٥٦٦ - الجمع بين وظيفتى مدير ادارة الافراض بالبنك الصناعى بصفة اصلية ومدير ادارة التفتيش بصفة مؤقتة - لا يعتبر جمعا معظورا .

-
- (١) تطبيقا للمبدأ العام الوارد فى قاعدة ٥٩٠
(٢) راجع المبدأ العام الوارد فى قاعدة ٥٩٣

لما كان شغل وظيفة مدير ادارة الاقراض بالبنك الصناعى بصفة أصلية والقيام بعمل مدير ادارة التفتيش بصفة مؤقتة لحين تعيين مدير جديد للتشابه بين العاملين وهذا العنصر الاخير يعتبر ندبا ومن ثم يخرج عن نطاق الحظر المنصوص عليه فى القانون سالف الذكر .

(١٩٦٣/١/١٣) ٤٤

٥٦٧ - شغل وظيفة وكيل ادارة البحوث الاقتصادية بالبنك الصناعى بصفة أصلية - العمل فى المؤسسة المصرية للطباعة للبنوك بطريق الندب - لا يعتبر جمعا بين وظيفتين .

اذا كان التعمين فى وظيفة وكيل ادارة البحوث الاقتصادية بالبنك الصناعى بصفة أصلية مع الندب للعمل طول الوقت بالمؤسسة المصرية العامة للبنوك وليس هناك ارتباط بين العاملين ومن ثم فان القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٦١ المشار اليه لا يسرى فى هذه الحالة .

(١٩٦٣/١/١٣) ٤٤

٥٦٨ - الجمع بين وظيفة محاسب بادارة السلفيات بالبنك الصناعى بصفة أصلية وسكرتيرية لجنة المديرين - لا يعتبر جمعا محظورا .

ان التعمين فى وظيفة محاسب بادارة السلفيات بالبنك الصناعى بصفة أصلية الى جانب القيام بعمل سكرتيرية لجنة المديرين وهى لجنة داخلية يقتضيها حسن سير العمل بالبنك لا يعتبر جمعا بين وظيفتين ولهذا فقد انتهى رأى الجمعية الى عدم سريان الحظر الوارد بالقانون المشار اليه فى هذه الحالة اذ أن القيام بسكرتيرية لجنة المديرين يعد ندبا فى غير أوقات العمل الرسمية .

(١٩٦٣/١/١٣) ٤٤

٧ - الترخيص (١)

٥٦٩ - الترخيص لبعض موظفى وزارة الصحة للعمل فى الجمعية العامة لكافة التكدن فى غير فوفات العمل الرسمية - وجوب التفرقة بين الترخيص بالوقت بصفة معينة فلا يسرى عليه الحظر وبين غير المؤقت فيعتبر جمعا محظورا .

(١) كافة المناقشة الواردة فى هذا المصحف قد صدرت بتأسيط من المبدأ العام الوارد فى

ومن حيث أنه يتعين لتحديد موقف موظفي الصحة الذين يعملون بالجمعية من القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٦١ تعرف النظام الذين يعملون بمقتضاه في الجمعية المشار إليها في غير أوقات العمل الرسمية .

ورغم كون الجمعية العامة لمكافحة التدخين ذات نفع عام إلا أنه ليس من شأن هذا الاعتبار إدراجها في عداد مصالح الحكومة مما يجيز الندب إليها ذلك أن الندب وفق حكم المادتين ٤٨ ، ٥٠ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ قاصر على ذات الوزارة أو المصلحة التابع لها الموظف أو وزارة أو مصلحة أخرى غير الوزارة أو المصلحة التي يعمل بها (١) . ومن ثم فإن موظفي وزارة الصحة الذين يعملون بالجمعية لا يمكن اعتبارهم منتدبين في حكم النصين المشار إليهما ولكن يعتبرون مرخصا لهم بالعمل في الجمعية على النحو الذي أشارت إليه المادة ٢/٧٨ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية إلى أن مناط انطباق أحكام القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٦١ على موظفي وزارة الصحة المرخص لهم بالعمل في الجمعية العامة لمكافحة التدخين في غير أوقات العمل الرسمية هو بضمون الترخيص الصادر لهم من حيث المدة فإن كان غير موقوت بمدة معينة اعتبر الموظف جامعا لأكثر من وظيفة واحدة أما إذا كان الترخيص موقوتا بمدة معينة فلا يعتبر الموظف المرخص له في هذه الحالة جامعا لأكثر من وظيفة .

٨٩ (١٩٦٢/١/٢٩)

٥٧ - الترخيص لأحد موظفي الدرجة السادسة الكتابية بمصلحة الإحصاء بالعمل كموسيقى في غير أوقات العمل الرسمية - إذا كان عمل الموسيقى دائما ومتنظما اعتبر جميعا فيسرى عليه العطار وإذا كان غير منتظم فلا يسرى عليه العطر .

فإذا كان الثابت أنه قد صرح لأحد موظفي الدرجة السادسة الكتابية بمصلحة الإحصاء للعمل كموسيقى في غير أوقات العمل الرسمية بالتطبيق للمادة ٧٨ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ في شأن نظام موظفي الدولة فإن التصريح للموظف المذكور بالعمل كموسيقى في غير أوقات العمل الرسمية يتوقف بالنسبة لمطابقته أو مخالفته لأحكام القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٦١ على طبيعة العمل في ذاته فإذا كان يقوم بمباشرة هذا العمل بصفة غير منتظمة لاي جهة من الجهات التي تؤدي مثل هذا العمل فإنه لا يكون مخالفا لأحكام القانون المشار إليه لما إذا أداه عن طريق التعاقد في وظيفة موسيقى بأحدى

(١) عمل هذا الوضع في القانون ٤٦ لسنة ١٩٦٤ - واجب باب اعارة ونسب في هذا الكتاب .

الفرق الموسيقية التي لها كيان مستقل وبصفة دائمة ومستقرة فإنه يكون جامعا لاكثر من وظيفة في مفهوم القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٦١ المشار اليه .

٩٠ (١٩٦٢/١/٢٩)

٥٧١ - إعادة بعض ضباط الاحتياط ومدرسات الفتوة للقيام بتدريس هذه المادة بالمدارس الخاصة والاجنبية ولدى آخرين منهم لتدريس هذه المادة بالمدارس الاميرية واعطاء دروس اضافية بالمدارس الاجنبية او الخاصة - عدم سريان الحظر على حالة الاعارة والترخيص المؤقت وسريانه على حالة الترخيص اذا لم يكن مؤقتا .

اذا كان الثابت أن بعض ضباط الاحتياط وكذا مدرسات الفتوة يقومون بتدريس لمدة الفتوة بالمدارس الخاصة والاجنبية بعضهم معار للمدارس الكبيرة حيث يقوم بتدريس هذه المادة ويتقاضى مرتبه من المدرسة الممار اليها والبعض الآخر يقوم بتدريس مادة الفتوة بأحدى المدارس الاميرية وينتدبون لتدريس حصص اضافية لهذه المادة بأحدى المدارس الاجنبية او الخاصة نظير مكافاة .

فانه يبين أن الموضوع المعروض ذو شقين الاول خاص بالضباط والمدارس المعارين الى المدارس الخاصة والاجنبية والثاني خاص بالضباط والمدارس المعارين وللمنتدبين الى تلك المدارس في غير اوقات العمل الرسمية .

ومن حيث أنه عن الشق الاول ولما كانت الاعارة نظاما مؤقتا بطبيعته ومن ثم فهو يجافي التعيين بالمعنى الذي قصد اليه الشارع في المادة الاولى من القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٦١ ولهذا كان هؤلاء الموظفين لا يعتبرون جامعين للاكثر من وظيفة واحدة (١) -

أما عن الشق الثاني فانه يتعين باديء ذي بدء بحث التكييف القانوني لصل ضباط ومدرسات الفتوة في المدارس الخاصة والاجنبية في غير اوقات العمل الرسمية وما اذا كان يعتبر نكبا لم ترخيصا بالعمل وفي ضوء هذا التكييف يتحدد وضعهم بالنسبة للقانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٦١ .

والنكب الذي بينت احكامه للمادتان ٤٨ ، ٥٠ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥٢ لا يجوز الا في ذات الوزارة او للصلحة التي يعمل بها الموظف او في وزارة او مصلحة أخرى . ومن ثم فان قيام الموظف بالعمل في غير اوقات العمل الرسمية في خارج نطاق الوزارات والمصالح الحكومية لا يعد خدبا وانما يعتبر ترخيصا بالعمل وفقا لنص المادة ٧٨ من قانون موظفي الدولة .

(١) هذا المثلث من الفتوى مؤسس على المبدأ العام الواردة في قاعدة ٥٦٦ .

وعلى مقتضى هذا النظر ولما كان ضباط ومدرسات الفتوة يعملون فى غير أوقات العمل الرسمية فى مدارس خاصة أو أجنبية - وهى ليست جهات حكومية - فانهم لا يعتبرون متدربين الى هذه الجهات وانما مرخص لهم بالعمل فيها فى غير أوقات العمل الرسمية .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى عدم انطباق احكام القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٦١ على ضباط ومدرسات الفتوة المعارين للعمل بالمدارس الخاصة والاجنبية أما عن المرخص لهم منهم فى العمل بتلك المدارس فى غير اوقات العمل الرسمية فانه مالم يكن الترخيص الصادر لى منهم مؤقتا اى لمدة محددة فانهم يعتبرون جامعين لأكثر من وظيفة واحدة ومن ثم تطبق عليهم احكام القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٦١ .

(١٩٦٢/٢/٢٥) ١٤٥

٥٧٢ - الترخيص لأحد الاساتذة فى الجمع بين وظيفته والعمل فى احدى الشركات لمدة عام بمقتضى قرار جمهورى صدر فى هذا الخصوص - اعتبار هذا الترخيص فى حكم الندب .

لما كان قرار رئيس الجمهورية قد رخص بالجمع بين وظيفته العامة والعمل فى شركة ٠٠ لمدة عام للدكتور (٠٠٠٠) وقد صدر موقوتا لمدة محددة وهى عام ، فهو يأخذ حكم الندب .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية للقسم الاستشارى للفتوى والتشريع على أنه يجوز للدكتور (٠٠٠) أن يجمع بين وظيفته كأستاذ بكلية ٠٠٠٠ وبين العمل فى احدى الشركات لمدة عام المرخص له بها بقرار من رئيس الجمهورية .

(١٩٦٢/٢/٢٥) ١٤٧ ، ١٤٨

٥٧٣ - قيام إحدى اساتذة البكتريولوجى بجامعة عين شمس بعمل التحليلات الطبية اللازمة لمرضى مستشفى سيدناوى ومستشفى المبرة فى معمله الخاص نظير مكافأة شهرية بناء على ترخيص صادر له من جامعة عين شمس بمزاولة المهنة فى القطاع - عدم سريان النظر على هذه الحالة .

ولما كان قيام الطبيب المرخص له بمزاولة المهنة فى الخارج بتحليلات طبية لمرضى مستشفى معين نظير مكافأة شهرية ينشئ علاقة عمل بين الطبيب من ناحية والمستشفى من ناحية أخرى ، ولا يضر من الامر شيئا أن يكون قيام الطبيب بعمل التحليلات الطبية للمستشفى التى تعاقده على العمل لديها فى عيادته الخاصة وليس فى مقر المستشفى لأن ذلك لا يعدو أن يكون تعيينا

مكأن تنفيذ عقد العمل ولا يمس جوهر العلاقة القائمة بين الطبيب والمستشفى طالما أن الطبيب يلتزم بأداء كل ما تمهد إليه به المستشفى من تحليلات نظير أجرة شهرية معينة .

وقد نصت المادة ٧٢ من القانون رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم الجامعات وهي بصدد وضع قواعد الترخيص لأعضاء هيئة التدريس بمزاولة المهنة خارج الوظيفة على أن « يكون الترخيص لمدة سنة قابلة للتجديد ويجوز سحب هذا الترخيص في أى وقت اذا خولفت شروطه » .

وقد انتهى رأى الجمعية العمومية للقسم الاستشارى الى أن الترخيص بالعمل اذا ما صدر موقتاً بزمان معين فإنه يأخذ حكم التندب .

لذلك ، انتهى رأى الجمعية العمومية للقسم الاستشارى للفتوى والتشريع الى عدم انطباق الحظر الوارد فى القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٦١ على الطبيب المشار اليه .

٨٨٠ (١٩٦٢/١٢/١٦)

٥٧٤ - قيام صيدل باحدى المستشفيات الاميرية بعمل صيدل باحدى الجمعيات التعاونية - وجوب التفرقة بين ما اذا كان الترخيص بمزاولة المهنة فى الخارج موقتاً ليأخذ حكم التندب ولا يرسى عليه الحظر ، وبين ما اذا كان الترخيص دائماً فيعتبر فى حكم الوظيفة ويبرى عليه الحظر .

طلب مجلس مدينة طهطا الموافقة على انتخاب الدكتور (٠٠٠٠) الصيدلى بالمستشفى الاميرى لى يعمل صيدل بالجمعية التعاونية للعلاج والصيدلية بمدينة طهطا نظرا لأن الجمعية فى بداية نشأتها ولا يتيسر لها من الناحية المالية تعيين صيدل بها .

وقد انتهى رأى الجمعية العمومية للقسم الاستشارى الى أنه يجوز للوزير المختص الاذن للصيدل المذكور بالعمل فى غير اوقات العمل الرسمية بالجمعية التعاونية للعلاج على أن يكون نذبه موقتاً بمدة معينة .

٨٨٢ (١٩٦٢/١٢/٢٦)

٥٧٥ - قيام بعض عمال معمل تكرير الحكومى بالسويس بالعمل فى احدى دور السينما فى غير اوقات العمل الرسمية بمقتضى ترخيص - جوازته .

إذا كان عاملان من عمال معمل تكرير البترول الحكومى بالسويس

يعملان في غير أوقات العمل الرسمية بإحدى دور السينما بالموسم بمقتضى
ترخيص في ذلك من مدير العمل .

وإذا كان الترخيص لهما في العمل في هذه السينما موقوتا لمدة معينة
فلا يسرى في شأنهما القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٦١ المشار إليه .
(١٩٦٢/١٢/٢٦) ٩٢٧

٥٧٦ - جمع طبيب ومعرض يعملان بشركة السكر والتقطيع للسرية بين عملهما هذه
وبين الاشراف الطبي على موظفي وعمال الشركة العامة لاستصلاح الاراضى - جواز هذا الاشراف.
ما دام بصفة مؤقتة .

إذا كان الدكتور والمرضى التابع له يعملان أصلا لدى شركة السكر
والتقطيع المصرية وقد انفتحت معها الشركة العامة لاستصلاح الاراضى على
الكشف على موظفيها وعمالها وعلاجهم مقابل مكافأة شهرية في عيادة الطبيب
الخاصة وفي غير مواعيد العمل الرسمية بشركة السكر ، ومن ثم فإنهما
يعتبران مرخصا لهما من الشركة المصرية لتقطيع السكر في العمل لدى
الشركة العامة لاستصلاح الاراضى .

وإذا كان الترخيص الصادر للدكتور والمرضى التابع له في
العمل لدى الشركة العامة لاستصلاح الاراضى موقوتا لمدة معينة فلا يسرى.
في شأنهما القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٦١ المشار إليه .

(١٩٦٢/١٢/٣١) ٩٢٨

٥٧٧ - الترخيص لبعض الساعدين الفنيين بكلية الطب والمستشفيات بجامعة عين
شمس بالعمل في معمل خاصة في غير أوقات العمل الرسمية - جواز هذا الترخيص .

إذا كانت الجامعة قد رخصت لبعض الساعدين الفنيين بكلية الطب
والمستشفيات بعمل في معامل خاصة في غير أوقات العمل الرسمية .

وإذا كان هذا الترخيص موقوتا لمدة معينة فلا يسرى في شأنهم القانون
رقم ١٢٥ لسنة ١٩٦١ المشار إليه .

لذلك ، انتهى رأى الجمعية الى عدم مريان أحكام القانون رقم ١٢٥
لسنة ١٩٦١ على الترخيص لبعض الساعدين والفنيين بكلية الطب
والمستشفيات في العمل في غير أوقات العمل الرسمية في معامل خاصة إذا
كان الترخيص الصادر لهم موقوتا لمدة معينة .

٩٢٩ (١٩٦٢/١٢/٣٠)

جميع بين الوثائق (ب -
تطبيقات (٧) الترخيص)

٥٧٨ - الترخيص ككتاب بالهيئة العامة للسكك الحديدية بالعمل في بوليه ومطعم
في غير أوقات العمل الرسمية - جوازه *

ولما كان الترخيص لموظف بالهيئة العامة للسكك الحديدية يعمل كاتباً
في عمل مؤقت في غير أوقات العمل الرسمية في بوليه ومطعم افريكانا لا
يعتبر تعييناً في وظيفة بالمعنى المفهوم ومن ثم فلا يسرى بشأنه الحظر المنصوص
عليه في القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٦١ المشار إليه *

(٨٨٥) ١٩٦٢/١٢/١٦

٥٧٩ - جواز الترخيص لبعض الموظفين والعمال في العمل بمدرسة الخدمة الاجتماعية *

ان مدرسة الخدمة الاجتماعية جهة خاصة وليست جهة حكومية ومن ثم
فان عمل الموظفين والعمال بها لا يكون الا عن طريق الترخيص لهم في العمل
في هذه الجهة وليس عن طريق النذب *

ولما كان الترخيص للموظف بالعمل في جهة خاصة لا يصدر الا من
الوزير المختص طبقاً للمادة ٧٨ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن
نظام موظفي الدولة أو ممن فوضه الوزير المختص في ممارسة هذا الاختصاص
وهو في الحالة المعروضة وكيل وزارة التربية والتعليم طبقاً للقرار الوزاري
رقم ٢٧٠ لسنة ١٩٥٨ *

وهذه الاحكام تسرى في شأن عمال الحكومة كما تسرى على موظفيها
سواء بسواء باعتبارها من القواعد العامة التي تنظم العلاقات الوظيفية
وتستهدف الصالح العام وحسن سير الجهاز الإداري *

ولهذا فقد انتهى الرأي الى أن اشتغال بعض موظفي ومستخدمى وعمال
مدرسة الإبراهيمية الثانوية بمدرسة الخدمة الاجتماعية لا يجوز الا باذن من
وكيل الوزارة وفي غير أوقات العمل الرسمية وأن يكون العمل موقوتاً بمدة
معينة *

(٩٢٨) ١٩٦٢/١٢/٣٠

٥٨٠ - الترخيص لسكرتير مدرسة بالعمل في جمعية خصة في غير أوقات العمل
الرسمية - جوازه *

لا يعتبر الترخيص لسكرتير مدرسة الصناعات الاعتيادية بالهرم في
العمل لدى جمعية تحسين الصحة بالهرم في غير أوقات العمل الرسمية اذا

كان هذا الترخيص موقوتا لمدة معينة جمعا بين وظيفتين ومن ثم فلا يسرى في شأنه القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٦١ المشار إليه .
(٩٣٩) (١٩٦٢/١٢/٣٠)

٥٨١ - الترخيص لأحد عمال اليومية بمزاولة العمل في غير أوقات العمل الرسمية في كازينو عام بشيرا يملك حصه فيه - طر جازر .

إذا كان الثابت من الاطلاع على الاوراق أن عامل اليومية السيد / ٠٠٠ شريك موصى في الكازينو المسمى كازينو ميامي بشيرا .

وكان القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ هو القانون العام المنظم لشئون موظفي ومستخدمى وعمال الدولة والمحدد لحقوقهم وواجباتهم قد حظر على هؤلاء مزاولة الاعمال التجارية في غير أوقات العمل الرسمية .

وطبقا لما استقر عليه الرأى في فقه القانون التجارى تعتبر حصص الشركاء الموظفين في شركات التوصية كحصص بقية الشركاء كما يعتبر تعهد الشرك الموصى بتقديم حصته تعهدا تجاريا ، أى يعتبر مزاولة منه لاعمال تجارية - ويترتب على ذلك أنه لما كان موظفو ومستخدمو وعمال الدولة ممنوعين من مزاولة الاعمال التجارية - طبقا لنص المادة ٨٠ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ - ومن ثم فانه لا يجوز لهم أن يكونوا شركاء موصين في شركة تجارية .

وعلى هنا فانه لا يجوز للعامل المذكور أن يكون شريكا موصيا في الكازينو المشار اليه وبالتالي لا يجوز الترخيص له في مباشرة العمل في هذا الكازينو باعتباره شريكا فيه - ولو في غير أوقات العمل الرسمية .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن اشترك السيد / ٠٠٠٠ في كازينوا ميامي بشيرا - باعتباره شريكا موصيا - مخالف لقانون التوظيف ، ومن ثم فان الترخيص له بمزاولة العمل في الكازينو المشار اليه - لمباشرة حصته فيه غير جائز قانونا .

(١٥٥) (١٩٦٢/٢/٢٧)

٨ - مجالس الإدارات واللجان (١)

٥٨٢ - الجمع بين عضوية مجلس ادارة الكهرباء والغاز نيابة عن مستهلكى القوى الكهربائية وبين منصب العضو المنتدب لشركة سمكوت بورتلاند بعلوان - جواز هذا الجمع .

(١) كافة المبادئ الواردة في هذا الفصل قد صدرت بالاستناد الى الجبا الامم الوارد فى لائحة ٥٨٨ تاسيسا على المبادئ العامة الواردة فى القواعد ٥١١ ، ٥١٢ ، ٥١٣ .

إذا كان المهندس لا يشغف في إدارة الكهرباء والغاز وظيفة بهذا المعنى (١) ذلك أن عمله قاصر على حضور جلسات محددة لمجلس الإدارة مثلا لطائفة مستهلكي القوى الكهربائية ولا يتقاضى عن هذه العضوية اجرا (٢) ، وإنما يتقاضى خمسة جنيهات مقابل حضور عن كل جلسة من جلسات مجلس الإدارة .

وفضلا عن ذلك فإن استقالته من عمله بإدارة الكهرباء والغاز تنافي وحكمة التشريع المنظم للمرفق المذكور ذلك لأنه يمثل في مجلس الإدارة طائفة مستهلكي القوى الكهربائية التي حرص المشرع على تمثيلها في مجلس الإدارة بمن ينوب عنها (المادة الثالثة من المرسوم بقانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٨) وفي قبول استقالته حرمان هذه الطائفة من تمثيلها من ذوى الكفايات بالمجلس المذكور .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية للقسم الاستشاري للفتوى والتشريع إلى أن عضوية السيد المهندس في مجلس إدارة الكهرباء والغاز والذي يشغل في الوقت ذاته عضو مجلس الإدارة المنتدب لشركة أسمنت بورتلاند لا تخضع للحظر المنصوص عليه في القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٦١ .

٩٧٧ (١٩٦١/١٢/٢٠)

٥٨٣ - شغل وظيفة مدير مكتب البنك الصناعي مع القيام بعمل عضو لجنة التعاون الانتاجي - لا يعتبر جمعا محظورا .

إذا كان مدير مكتب البنك الصناعي بالمنصورة يقوم بعمل عضو لجنة التعاون الانتاجي بمحافظة الدقهلية بصفته وبناء على اختيار المحافظ وموافقة البنك . ومن حيث أن عضويته في هذه اللجنة لا تعد وظيفة بالمعنى المقصود في القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٦١ لذلك لا يسرى هذا القانون في شأنه .

٤٤ (١٩٦٣/١/١٣)

٥٨٤ - مدير إدارة البحوث الاقتصادية بالبنك الصناعي - جمعه بين هذه الوظيفة وعضوية مجلس إدارة المؤسسة العامة للتأليف والطباعة والنشر وعضوية مجلس إدارة البنك الصناعي والهيئة العامة لتدعيم الصناعات ووظيفة مستشار اقتصادي بوزارة الأهرام وسكرتير لجنة الإدارة بمعهد الدراسات المصرفية - عدم اعتبار ذلك جمعا محظورا .

(١) المعنى الوارد في قاعدة ٥١٣ .

(٢) راجع المبدأ العام في قاعدة ٥١٤ .

ان تعيين الموظف بوصفه مديرا لإدارة البحوث الاقتصادية بالبنك الصناعي بصفة أصلية - ويعمل عضوا بمجلس إدارة المؤسسة العامة للتأليف والنشر والطباعة - وعضوا بمجلس إدارة البنك الصناعي بقرارين جمهوريين ومستشارا اقتصاديا بجريدة الاهرام باذن من البنك وبدون أجر وسكرتيرا في لجنة إدارة معهد الدراسات المصرفية مقابل مكافأة شهرية أوقف مرفها منذ صدور القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٦١ كما أنه عضو في الهيئة العامة لدعم الصناعة بمقتضى قرار وزاري وليس هناك ارتباط بين هذه الاعمال .

ولما كانت عضوية مجلس إدارة المؤسسة العامة للتأليف والنشر والطباعة أو مجلس إدارة البنك الصناعي أو الهيئة العامة لدعم الصناعة لا تعتبر وظيفة بالمعنى المقصود من القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٦١ المشار إليه (١) كما يعتبر عمل السيد المذكور كمستشار اقتصادي لجريدة الاهرام باذن من البنك وبدون أجر وسكرتير للجنة الإدارة لمعهد الدراسات المصرفية ندبا في غير أوقات العمل الرسمية (٢) ، ومن ثم فلا يسرى في شأنه القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٦١ .

٤٤ (١٩٦٣/١/١٣)

(ج) اختيار الوظيفة

٥٨٥ - اعتبار الجمع بين وظيفة المأذونية والتدريس جميعا يسرى عليه الحظر .

ان المادة الاولى من القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٦١ تحظر تعيين أى شخص في أكثر من وظيفة واحدة سواء في الحكومة أو في المؤسسات العامة أو الشركات أو المنشآت الأخرى .

وقد استقر الرأي على ان وظيفة المأذونية تعتبر وظيفة عامة ومن ثم لا يجوز الجمع بينها وبين وظيفة التدريس (٣) .

وتقتضى المادة الثانية من القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٦١ المشار إليه بالزام الموظف الذى يسرى عليه هذا الحظر في تاريخ العمل بهذا القانون بأن يختار خلال شهر من هذا التاريخ الوظيفة التى يحتفظ بها ولا احتفظ له بالوظيفة التى عين فيها قبل غيرها (٤) .

٩٢٥ (١٩٦٢/١٢/٢٦)

(١) الموضح في القاعدة ٥٢٣ .

(٢) طبقا للمبدأ العام الوارد في قاعدة ٥١٥ .

(٣) راجع قاعدة ٥٣٨ .

(٤) يسئل هذا الرأي أفتت الجمعية في ذات الجملة فتوى رقم ٨٨٤ في ١٩٦٢/١٢/١٦ -

جميع بين الوظائف
(ج - اختيار الوظيفة)

٥٨٦ - حظر القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٦١ تعيين أى شخص فى أكثر من وظيفة
وإحدى - الجمع بين الماذونية والتدريس يعتبر جمعا بين وظيفتين فى حكم هذا القانون - تحديد
بمدة شهر لمن يسرى عليه القانون للاختيار بين الوظيفتين - فوات المهلة دون اختيار يوجب
الاحتفاظ له بالوظيفة التى عين فيها قبل غيرها .

ان المادة الاولى من القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٦١ تحظر ان يعين اى
شخص فى أكثر من وظيفة واحدة سواء فى الحكومة او فى المؤسسات العامة او
فى الشركات او الجمعيات او المنشآت الأخرى ، ولما كانت وظيفة الماذون تعتبر
وظيفة عامة - وفقا لما استقر عليه رأى المحكمة الادارية العليا وما انتهت اليه
الجمعية العمومية للقسم الاستشارى بجلستها المنعقدة فى ٤ من إبريل سنة
١٩٦٢ فانه لا يجوز للماذون أن يجمع بين وظيفتين : الماذونية والتدريس (١) .

ومن حيث ان المادة الثانية من القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٦١ المشار
اليه توجب على كل موظف من الموظفين الحاليين يسرى عليه الحظر المقرر فى
المادة الاولى من القانون المذكور ان يختار الوظيفة التى يحتفظ بها خلال مدة
شهر واحد من تاريخ العمل بهذا القانون فاذا انقضت المهلة دون اختيار
احتفظ له بالوظيفة التى عين فيها قبل غيرها .

فاذا كان تعيين المدرس فى وظيفة مدرس بمدرسة اخوان ذكرى سابقة
لتعيينه فى وظيفة ماذون ولم يختار الوظيفة التى يحتفظ بها فى الموعد المحدد
لذلك فانه بتعيين الاحتفاظ له بالوظيفة الاولى وهى وظيفة مدرس دون وظيفة
الماذون .

٧٨٢ ٢٢ / ١١ / ١٩٦٢ (

٥٨٧ - فتوى الجمعية العمومية للقسم الاستشارى بعدم جواز الجمع بين الماذونية
والتدريس - بدء مهلة الاختيار للنصوص عليه فى المادة الثانية من القانون المذكور من تاريخ
علم الماذونين بهذه الفتوى - اعتبار ان ما تم من اشتغالهم فى الفترة السابقة على ذلك فى كل
الوظيفتين صحيح قانونا .

ان انتهاء الرأى فى الجمعية العمومية الى الاخذ بالرأى المخالف لما
اتجه اليه الماذنون من جواز الجمع بين وظيفة التدريس وبين وظيفة الماذونية
وهو الاتجاه الذى لم تنته وزارة العدل يقينا الى عدم صحته مما حدا بها الى
استطلاع الرأى فى الموضوع - يوجب العمل بهذا الذى انتهت اليه الجمعية
باعتباره الرأى الذى يؤيده الدليل الاقوى والعمل بذلك يقتضى تخيير الماذونين
بين الجمع بين وظائفهم وبين الماذونية اعتبارا من تاريخ علمهم بهذا الرأى الذى

أصبحت الجمعية تأخذ به في حكم البيان لنصوص القانون ولايضاح لقصد الشارع منه . ومن المسلم أن العمل بمقتضى هذه الفتوى غير ممكن إلا من تاريخ علم ذي الشأن بها إذ من ذلك التاريخ يبطل ما سبق له أن عمل به من رأى . ولذا أثبتت له من جديد الحق في الاختيار . ومن المبين أن الحق في هذا الاختيار يجب أن يتم حالا ولكن للإدارة أن تمنح كل ماذون مدة شهر لإجراء ذلك من باب الاستهلاك بحكم المادة ٢ من القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٦١ بعدم جواز تعيين أى شخص في أكثر من وظيفة واحدة .

ولئن كان مؤدى ما سبق هو تمكين المأذونين من الاختيار بين المأذونية والتدريس خلال المدة التى تحددها لهم الجهة المختصة بما لا يزيد على شهر من تاريخ علمهم بالفتوى الصادرة من الجمعية في هذا الشأن إلا أن هذا الاختيار يرتد بآثره الى تاريخ الشهر التالى للعمل بالقانون سالف الذكر والحكم بعدئذ بالنسبة الى ما تم بعدها من جمع بين المأذونية والتدريس فى المدة السابقة - وهو أن ذلك تم صحيحا لانه ان اختار التدريس فهو فى قيامه بالعمل بالمأذونية يعتبر مرخصا له فى ذلك ضمنا من وزارة العدل مما يجعل قيامه بذلك مبنيا على ترخيص بالعمل فى غير أوقات العمل الرسمية ، فيصبح إذن ما أجراه فى أثناء هذه المدة من أعمال وفى حالة اختياره المأذونية فالتدريس قد تم فعلا ، وما تقاضاه لقاء ذلك هو حق له فى القليل لانه مقابل عمل نافع ، فسبب الاستحقاق له هو العمل النافع أو الاثراء بنجر سبب .

لهذا انتهى الرأى الى أن للمأذونين الذين يشتغلون بالتدريس حق الخيار بين أى من الوظيفتين اعتبارا من تاريخ علمهم بفتوى الجمعية التى انتهت الى عدم جواز الجمع بين التدريس والمأذونية مع اعتبار أن ما تم من اشتغالهم فى الفترة السابقة على ذلك فى كلتا الوظيفتين صحيح قانونا .

١٩٦٣/٦/٢٦

(د) الجمع بين الوظيفة العامة والعمل فى الشركات

المساهمة

(تعليق)

قضت المحكمة الادارية العليا فى الطعن رقم ١٢٠ لسنة ٩ ق بجلسة ١٩٦٣/١١/١٩ بأن حظر الجمع بين الوظائف العامة التى يتناول صاحبها مرتبا من الدولة وبين العمل فى الشركات المساهمة طبقا للمادة ٩٥ من القانون ٢٦ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون ١٥٥ لسنة ١٩٥٥ يسرى ولو كان الموظف حاصلا من الجهة الادارية على ترخيص بمزاولة العمل فى الخارج ويتحقق الحظر ولو كانت العلاقة بصفة عرضية أو مؤقتة ، وإن توقيع عقوبة الفصل حتمية على مخالفة هذا الحظر مما لا يترخص فيه القضاء . (كتابنا المحكمة الادارية

العليا ق ٢٧٠ ، ٢٧١ ، ٢٧٢ ، ص ٢٨٤ ، ٢٨٥) كما قررت المحكمة الإدارية
العليا في العطن رقم ١٦٥٦ لسنة ٦ ق بجلسة ٦١/١/٢١ أن توقيع الجزاء
في هذه الحالة وإن كانت تملكه جهة الإدارة إلا أنه لا مانع من إحالة الموظف
إلى المحكمة التأديبية لتوقيع عليه هذا الجزاء (كتابنا المحكمة الإدارية العليا
ق ١٨٥٢ ص ١٦٥٩) وقد أكتت المحكمة الإدارية العليا وجوب توقيع جزاء
الفصل على هذه المخالفة في العطن رقم ١١٤٣ لسنة ١٠ ق بجلسة
٦٦/١/١٨ ثم أضافت أن « أحكام المادة ٩٥ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤
المعدل بالقانون ١٥٥ لسنة ١٩٥٥ تسرى على الشركات المساهمة العامة وقد
أكد ذلك القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ باصدار قانون المؤسسات العامة
الذي اقتصر على تعديل الاختصاص باصدار الترخيص في الجمع بين الوظيفة
العامة وبين العمل في تلك الشركات وذلك بنصه في المادة ٢٩ منه على أنه
(دون اخلال بأحكام القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٦١ المشار اليه بصدر
الترخيص المنصوص عليه في المواد ٣٠ ، ٣٣ ، ٩٥ ، ٩٦ من القانون رقم
٢٦ لسنة ١٩٥٤ من مجلس إدارة المؤسسة بالنسبة للشركات المساهمة التي
نشر في عليها) » (مجموعة أحكام المحكمة الإدارية العليا الصادر عن المكتب
الفي بمجلس الدولة - السنة ١١ ق ٢٢ ص ٢٧٠)

٥٨٨ - الترخيص لبعض موظفي وزارة الاقتصاد بالعمل لدى الشركة التجارية -
الاقتصادية - وجوب صدور الترخيص من رئيس الجمهورية ولغة مطلوبة حتى يصح الجمع .

لا يتأتى عمل بعض موظفي الوزارات لدى الشركات التجارية
الاقتصادية عن طريق التنب لقيام المانع من ذلك قانونا ، ومن ثم فهو غير
جائز الا بطريق الترخيص لهم بالعمل لدى هذه الشركة لمدة معينة .

وتحظر المادة ٩٥ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن الاحكام
الخاصة بشركات المساهمة معدلة بالقانون رقم ١٥٥ لسنة ١٩٥٩ الجمع بين
وظيفة من الوظائف العامة التي يتناول صاحبها مرقبا وبين الاشتغال - ولو
بصفة عرضية - بأى عمل في إحدى شركات المساهمة الا باذن خاص من
رئيس الجمهورية ، ومن ثم يتعين تطبيقا لهذا النص أن يصدر الترخيص
لبعض موظفي الوزارات بالعمل لدى شركة المساهمة المشار اليها من رئيس
الجمهورية .

لهذا انتهى رأى الجمعية الى أنه يجوز الترخيص لبعض موظفي وزارة
الاقتصاد بالعمل لدى الشركة التجارية الاقتصادية على أن يصدر الترخيص
من رئيس الجمهورية ولغة مطلوبة .

٥٨٩ - وظيفة عامة - الجمع بينها وبين الاشتغال في شركات المساهمة أو أداء خدمة لها ولو كانت عرضية استشارية تبرعية إلا باذن خاص من رئيس الجمهورية - جزاء مخالفة هذا المطلب .

ان المادة ٩٥ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن الاحكام الخاصة بشركات المساهمة وشركات التوصية بالاسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة معدلا بالقانون رقم ١٥٥ لسنة ١٩٥٥ قد نصت في البندين أولا وثانيا على أنه « لا يجوز الجمع بين وظيفة من الوظائف العامة التي يتناول صاحبها مرتبا وبين ادارة أو عضوية مجلس ادارة إحدى الشركات المساهمة أو الاشتراك في تأسيسها أو الاشتغال ولو بصفة عرضية بأى عمل فيها ولو على سبيل الاستشارة سواء أكان ذلك باجر أم بغير أجر حتى ولو كان حاصله من الجهة الادارية التابع لها على ترخيص يخوله العمل خارج وظيفته العامة ومع ذلك يجوز لرئيس الجمهورية أن يرخص في الاشتغال بمثل هذه الاعمال بقتضى اذن خاص يصدر في كل حالة بذاتها .

وبفصل الموظف الذى يخالف هذا المطلب من وظيفته بقرار من الجهة التابع لها بمجرد تحققها من ذلك كما يكون باطلا كل عمل يؤدي بالمخالفة لحكم الفقرة السابقة ويلزم المخالف بأن يؤدي ما يكون قد قبضه من الشركة لغرامة الدولة » .

ومن حيث أن هذا النص يحرم على الموظف الاشتغال في شركات المساهمة أو أداء خدمة لها إيا كانت الخدمة ولو كانت عرضية استشارية تبرعية ألا أن يكون ذلك باذن خاص من رئيس الجمهورية .

ومن ثم فإنه إذا كان التابى أن موظفا قد التحق بشركة الغزال المصرى وهو من الشركات المساهمة دون أن يؤذن له بذلك باذن من رئيس الجمهورية ومن ثم يكون التحاقه بالعمل فى تلك الشركة قد تم بالمخالفة لحكم المادة ٩٥ المشار إليها .

ومن حيث أن جزاء مخالفة المظر السالف هو فصل الموظف والزامه بأن يؤدي لغرامة الدولة ما يكون قد قبضه من الشركة .

ومن حيث أنه لا مجال لاعمال القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٦١ سالف الإشارة اليه لأن هذا القانون يضع حكما عاما فى شأن حظر التعيين فى أكثر من وظيفة واحدة بينما أن المادة ٩٥ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ تضع حكما خاصا يحظر على الموظف الجمع بين وظيفته والعمل بالشركات المساهمة ومن ثم فإن هذا الحكم الخاص هو الذى يطبق نزولا على قاعدة أن الخاص يقيد العام لا العكس .

لذلك ، فقد انتهى رأى الجمعية العمومية الى الزام الموظف المشار اليه

إن يؤدي إلى خزانة الدولة ما قبضه من الشركة التي يعمل بها بالتطبيق
للمادة ٩٥ المشار إليها .

(١٩٦٢/٦/٢٤) ٤٣١

٥٩٠ - اشتغال الموظف باحدى شركات المساهمة في غير اوقات العمل الرسمية دون
ترخيص بذلك - غير جائز طبقا للمادة ٩٥ من القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٥٤ - سريين هذا المنع
سواء كان الموظف ممينا على درجة بالميزانية أو على بند المكافآت الشاملة وسواء كانت الوظيفة
حائمة أو مؤقتة .

إن المادة ٩٥ من قانون الشركات رقم ٣٦ لسنة ١٩٥٤ المعدلة بالقانون
رقم ١٥٥ لسنة ١٩٥٥ تنص على أنه « لا يجوز الجمع بين وظيفة من الوظائف
العامة التي يتناول صاحبها مرتبا وبين ادارة أو عضوية مجلس ادارة احدى
شركات المساهمة أو الاشتراك في تأسيسها أو الاشتغال ولو بصفة عرضية
بأن عمل فيها ولو على مسيل الاستشارة سواء اكان ذلك بأجر أم بغير أجر
حتى ولو كان حاصله من الجهة الادارية التابع لها على ترخيص بخوله العمل
خارج وظيفته العامة » ومع ذلك يجوز لمجلس الوزراء أن يرخص في الاشتغال
بمثل هذه الاعمال بمقتضى إذن خاص يصدر في كل حالة بذاتها . ويفصل
الموظف الذي يخالف هذا الحظر من وظيفته بقرار من الجهة التابع لها بمجرد
تحققها من ذلك كما يكون باطلا كل عمل يؤدي بالمخالفة لحكم الفقرة السابقة
ويلزم المخالف بأن يؤدي ما يكون قد قبضه من الشركة لخزانة الدولة » .

ونص المادة ٩٥ قد جاء مطلقا في تحريم الجمع بين وظيفة من الوظائف
العامة والاشتغال باحدى شركات المساهمة ومن ثم فإنه يتعين اخذ هذا النص
على اطلاقه واعمال احكامه في جميع الحالات التي يكون الشخص فيها شاغلا
لاحدى الوظائف العامة أى يرتبط بالجهة الادارية التي يعمل بها بعلاقة وظيفية
مستقرة تنظمها القوانين واللوائح ويتقاضى مقابل قيامه باعباء تلك الوظيفة
مرتبا شهريا أو مكافأة شهرية من خزانة الدولة سواء كان ممينا على درجة
بالميزانية أو على بند المكافآت الشاملة وسواء كانت الوظيفة التي يشغلها
دائمة أو مؤقتة أو كان تعيينه عليها بصفة دائمة أو مؤقتة فاختلاف المصرف
المالى أو وصف الوظيفة أو كيفية التمييز لا يغير من كون الوظيفة التي يشغلها
الشخص - في جميع هذه الحالات - من الوظائف العامة التي لا يجوز الجمع
بينها وبين الاشتغال باحدى شركات المساهمة في تطبيق احكام المادة ٩٥ من
قانون الشركات المشار اليه وعلى ذلك فإن الموظف المذكور يخضع لاحكام
المادة المذكورة - بصرف النظر عن أنه كان ممينا على بند المكافآت الشاملة
وليس على درجة بالميزانية ما دام أنه كان يقوم بعمل وظيفة عامة - وكان من
المتعين فصله من وظيفته لمخالفته حظر الجمع بين الوظيفة العامة والاشتغال

بأحدى شركات المساهمة - تطبيقاً لحكم المادة ٩٥ من قانون الشركات سالف الذكر .

(١٩٦٣/٦/٨) ٥٩١

٥٩١ - قيام موظف بمصلحة المساهمة بالعمل لدى الشركة المعلقة لاستصلاح الاراضي - بعبود وتليفته - غير جائز الا بالذن خاص من رئيس الجمهورية .

واذا كان الثابت أن السيد / ٠٠٠٠ الموظف بمصلحة المساهمة الذي يعمل في الشركة في غير أوقات العمل الرسمية ويتقاضى أجره منها حسب كل عمل يؤديه لها فإن هذا العمل غير جائز الا بمقتضى اذن خاص من رئيس الجمهورية ، ويتعين على هذا الموظف أن يرد الى خزانة الدولة ما يكون قد قبضه من الشركة مقابل عمله لديها قبل صدور هذا الاذن ، كما يتعين على الشركة أن تؤدي الى الخزانة مستحقاته التي لم يستوفها منها بعد ، وذلك كله بالتطبيق للمادة ٩٥ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ الخاص بشركات المساهمة معدلة بالقانون رقم ١٥٥ لسنة ١٩٥٥ التي تحظر الجمع بين وظيفة من الوظائف العامة التي يتناول صاحبها مرتباً وبين الاشتغال ولو بصفة عرضية في إحدى شركات المساهمة وتقضى بفصل الموظف الذي يخالف أحكام هذا الحظر وبإلزامه برد ما يكون قد قبضه لخزانة الدولة .

(١٩٦٢/١٢/٢٦) ٩٢٨

جميعات

راجع : مؤسسات خاصة .

جميعات تعاونية

٥٩٢ - جميعات تعاونية - الجهة الادارية المختصة والوزير المختص بالاشراف عليها - استصدار قرار من رئيس الجمهورية باعتبار إحدى المؤسسات المعلقة الجهة الادارية المختصة اصلاً كنص المادة الاولى من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦١ على أن يصدر الوزير المختص في هذا القرار بأنه رئيس مجلس ادارتها - غير جائز .

نص قرار رئيس الجمهورية رقم ١٤٣١ لسنة ١٩٦٥ - بتحديد الجهات الادارية المختصة بالاشراف على الجمعيات التعاونية - في مادته الاولى على أن

• تتولى وزارة الاصلاح الزراعي بالنسبة الى الجمعيات التعاونية الزراعية ووزارة التموين بالنسبة الى الجمعيات التعاونية الاستهلاكية ووزارة الصناعة بالنسبة الى الجمعيات التعاونية الانتاجية مباشرة الاختصاصات الآتية •

ثم صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٠١٤ لسنة ١٩٦٠ - بتحديد اشراف وزارة الحربية على الجمعيات التعاونية الخاصة بالثروة المائية - ونص في المادت الاولى منه بان « تتولى وزارة الحربية بالنسبة الى الجمعيات التعاونية للثروة المائية مباشرة الاختصاصات الموضحة بالمادة الاولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٤٣١ لسنة ١٩٦٠ » • وبمقتضى القرار الجمهوري رقم ٢٠١٤ لسنة ١٩٦٠ قد اناط بوزارة الحربية الاختصاصات التي اوردها القرار الجمهوري رقم ١٤٣١ لسنة ١٩٦٠ بالنسبة الى الجمعيات التعاونية للثروة المائية الى أن صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٧٣ لسنة ١٩٦٢ بشأن ادخال بعض التعديلات على قرار رئيس الجمهورية المتعلقة بشئون الثروة المائية فاناط هذه الاختصاصات بالمؤسسة العامة للثروة المائية اذ قضى في المادة الثالثة منه بان تستبدل عبارة وزارة الحربية بالمؤسسة العامة للثروة المائية وتستبدل عبارة وزير الحربية برئيس مجلس ادارة المؤسسة في قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٠١٤ لسنة ١٩٦٠ المشار اليه •

ومح ذلك بقيت المؤسسة العامة للثروة المائية بمعزل عن باقي الاختصاصات المنصوص عليها في القانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٦ باصدار قانون الجمعيات التعاونية والقانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٥٧ باغفاء الجمعيات التعاونية من بعض الضرائب والرسوم اذ عقد هذان القانونان بعض الاختصاصات للوزير المختص وبعضها للوزير الشئون الاجتماعية وبعضها للجهة الادارية المختصة • وهذه الاختصاصات هي التي لم تتناولها قرارات رئيس الجمهورية رقم ١٤٣١ لسنة ١٩٦٠ ورقم ٢٠١٤ لسنة ١٩٦٠ ورقم ٢٢٧٣ لسنة ١٩٦٢ - مثل منح الاعانات المالية التي تيسر للجمعيات التعاونية تعيين المراجعين وتنظيم منح هذه الاعانات وتعيين مدير أو مجلس ادارة مؤقت للجمعية يتولى الاختصاصات المخولة في نظامها لمجلس ادارتها ووضع القواعد الخاصة بنظام الجمعية التعاونية واصدار قرار حل الجمعية أو انقضاءها وطلب الحكم بحل الجمعية وتعيين المصنفين وعزلهم في حالات تصفيه الجمعية وتحديد مقدار التخفيض في رسوم التحليل في المعامل الكيميائية للحكومة وغيرها من الخدمات التي تؤديها الحكومة وتعيين هذه الخدمات التي تتمتع بها الجمعيات التعاونية وشهر عقد تأسيس الجمعية وغير ذلك من الاختصاصات التي وودت في القانونين سالف الذكر •

ومن حيث أنه بتاريخ ١٢ من يونيو سنة ١٩٦١ صدر القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦١ بادخال تعديلات على بعض التشريعات المتعلقة بشئون التعاون ونص في المادة الاولى منه على أن « يستبدل بعبارة وزارة الشئون الاجتماعية والعمل ووزير الشئون الاجتماعية بعبارة الجهة الادارية

المختصة والوزير المختص في القوانين الآتية : القانون رقم ٠٠٠٠ والقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٦ الخاص بالجمعيات التعاونية والقوانين المعدلة له والقانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٥٧ بإعفاء الجمعيات التعاونية من بعض الضرائب والرسوم وبوضع استثناء وقتي من بعض أحكام قانون الجمعيات التعاونية ٠٠٠٠ ويصدر بتحديد عبارتي الجهة الإدارية المختصة والوزير المختص الواردتين في هذه المادة قرار من رئيس الجمهورية ، فكان تحديد عبارتي الجهة المختصة والوزير المختص الواردتين في هذه المادة هو وحدة الجامع لكل الاختصاصات المشار إليها سواء ما ورد منه في القرار الجمهوري رقم ١٤٣١ لسنة ١٩٦٠ أو في القانونين رقمي ٣١٧ لسنة ١٩٥٦ ، ١٢٨ لسنة ١٩٥٧ ولم يكن كافيا في هذا التحديد ما صدر قبل ذلك من قرارات جمهورية خاصة بتحديد الجهات الإدارية المختصة بالإشراف على الجمعيات التعاونية للثروة المائية وهي قرارات رئيس الجمهورية رقم ١٤٣١ لسنة ١٩٦٠ ورقم ٢٠١٤ لسنة ١٩٦٠ ورقم ٢٢٧٣ لسنة ١٩٦٢ المشار إليها إذ أن المؤسسة العامة للثروة المائية - بمقتضى هذه القرارات - وقد أصبحت الجهة الإدارية المختصة بالإشراف على الجمعيات التعاونية للثروة المائية فيما يتعلق بالاختصاصات التي أوردها قرار رئيس الجمهورية رقم ١٤٣١ لسنة ١٩٦٠ دون غيرها من الاختصاصات التي نص عليها القانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٦ والقانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٥٧ المشار إليهما ومن ثم فقد أصبح لزاما - لكي تنطبق هذه الاختصاصات الأخيرة بالمؤسسة العامة للثروة المائية - صدور قرار من رئيس الجمهورية باعتبار المؤسسة العامة للثروة المائية الجهة الإدارية المختصة المنصوص عليها بالمادة الأولى من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦١ بالنسبة إلى الجمعيات التعاونية للثروة المائية وبالتالي فإن قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٧٣ لسنة ١٩٦٢ سالف الذكر لا يفتى عن قرار رئيس الجمهورية المطلوب استصداره في هذا الشأن طبقا للقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦١ .

ومن حيث أنه فيما يتعلق بتضمين قرار رئيس الجمهورية المزمع استصداره - في هذا الخصوص - تحديد الوزير المختص بأنه رئيس مجلس إدارة المؤسسة العامة للثروة المائية فإن ذلك التحديد فيه مجاوزة لموضوع التفويض المنصوص عليه في القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦١ والذي لم يفوض رئيس الجمهورية إلا في تحديد الوزير المختص فلا يجوز لقرار رئيس الجمهورية الذي يصدر في هذا الشأن إلا أن يعين وزيراً من الوزراء ويعتبره الوزير المختص . كما أن في تحديد الوزير المختص بأنه رئيس مجلس إدارة المؤسسة المذكورة تعديل لأحكام القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦١ ولا يجوز أن يصدر مثل هذا التعديل إلا بقانون لا سيما أن القوانين التي أشار إليها القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦١ - ومن بينها القانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٥٧ المشار إليه - تضي على وزير الشؤون الاجتماعية - الذي أصبح الوزير المختص - سلطات من صميم اختصاص الوزير ومما لا يمكن أن يمارسها

خلافه كاعفاء الجمعيات التعاونية بالاتفاق مع وزير الخزانة من بعض الضرائب والرسوم ولا يسوغ أن تحول هذه الاختصاصات إلى رئيس مجلس إدارة المؤسسة دون الوزير المشرف عليها إذ أن مثل هذا الاعفاء من الضرائب والرسوم هو من صميم أعمال الإشراف التي يمارسها الوزير بالنسبة إلى المؤسسات العامة في ضوء السياسة العامة للدولة .

والواقع أن ما يوجه من اعتراض على تضمين قرار رئيس الجمهورية المطلوب استصداره لتحديد الوزير المختص بأنه رئيس مجلس إدارة المؤسسة العامة للثروة المائية يمكن أن يوجه إلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٦٠٨ لسنة ١٩٦١ الذي اعتبر رئيس مجلس إدارة كل من المؤسسة العامة للتعاونية الاستهلاكية والمؤسسة العامة للتعاونية للإسكان يقوم مقام الوزير المختص وقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٧٣ لسنة ١٩٦٢ الذي استبدل بعبارة وزير الخريفة عبارة رئيس مجلس إدارة المؤسسة العامة للثروة المائية ومن ثم فلا وجه للاستناد إلى القرارات الجمهوريتين الآخرين للقول بجواز تضمين القرار الجمهوري المطلوب استصداره لتحديد الوزير المختص بأنه رئيس مجلس إدارة المؤسسة العامة للثروة المائية .

لهذا انتهى رأي الجمعية العمومية إلى أنه يجوز استصدار قرار من رئيس الجمهورية باعتبار المؤسسة العامة للثروة المائية الجهة الإدارية المختصة المنصوص عليها في المادة الأولى من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦١ بالنسبة إلى الجمعيات التعاونية للثروة المائية على أن يحدد الوزير المختص في هذا القرار بأنه الوزير المشرف على المؤسسة سالفة الذكر (أو أي وزير آخر يحدد من بين الوزراء) وليس رئيس مجلس إدارة هذه المؤسسة .

(١٩٦٤/١/١٤) ١٩٣

٥٩٣ - المؤسسات العامة التعاونية - سلطاتها في التأسيس جمعيات تعاونية .

إن المادة ٤ من القانون رقم ٢٦٧ لسنة ١٩٦٠ في شأن المؤسسات العامة التعاونية تنص على أن : « للمؤسسة تأسيس جمعيات تعاونية لتحقيق الأغراض التي ترواها لازمة لتنمية الاقتصاد القومي ولها أن تتولى هذه الجمعيات بمفردها دون أن يشترك معها مؤسسون آخرون » .

وقد أشار هذا القانون في ديباجته إلى القانون رقم ٢١٧ لسنة ١٩٥٦ بشأن الجمعيات التعاونية ، مما يستفاد منه أن الجمعيات التعاونية التي تنشئها المؤسسات التعاونية إنما يتم أنشائها وفقاً لأحكام هذا القانون .

(١٩٦٨/٢/٤) ١٣٦

٥٩٤ - وجود ثلاثة أنواع من الجمعيات التعاونية الاستهلاكية - النوع الأول جمعيات

تعاونية استهلاكية أنشأتها المؤسسة المصرية للتعاونية الاستهلاكية وتملك كافة أسهمها - النوع الثاني جمعيات تعاونية استهلاكية للمحافظات تساهم المؤسسة في رأس مالها مع الأفراد - النوع الثالث جمعيات التعاونية استهلاكية خاصة لا تساهم المؤسسة في رأس مالها ويملك الأفراد كافة أسهمها - سريان قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ بإصدار نظام العاملين بالقطاع العام على الجمعيات التعاونية التي تملك المؤسسة الكاملة أسهمها أو تساهم فيها مع غيرها من الأشخاص العامة - سريان هذا القرار أيضا على الجمعيات التعاونية الأخرى التي تساهم فيها الدولة أو إحدى المؤسسات العامة ، والتي يصدر بتعيينها المؤسسة عامة قرار من رئيس الجمهورية .

ان هناك ثلاثة أنواع من الجمعيات التعاونية الاستهلاكية هي :

(أ) جمعيات تعاونية استهلاكية أنشأتها المؤسسة وتملك جميع أسهمها .

(ب) جمعيات تعاونية استهلاكية للمحافظات المختلفة تساهم المؤسسة في جزء من رأس مالها ويملك الأفراد باقى أسهمها .

(ج) جمعيات تعاونية استهلاكية خاصة لا تساهم المؤسسة في رأس مالها ويملك الأفراد جميع أسهمها وهذه هي الجمعيات الطائفية وجمعيات الجماعات .

ومن حيث أن قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٧٤ لسنة ١٩٦٤ بتعديل القرار رقم ١٩٥٦ لسنة ١٩٦٣ بسريان أحكام القرار الجمهورى رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ بإصدار لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة على العاملين بالجمعيات التعاونية التي تساهم فيها الدولة كان ينص على أن « تسرى أحكام نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الصادر بها قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ على العاملين في الجمعيات التعاونية التي تساهم فيها الدولة والتي يصدر بتعديدها قرار من الوزير المختص » .

ومن حيث.أن المادة ٢ من مواد اصدار القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ بإصدار قانون المؤسسات العامة وشركات القطاع العام تنص على أن الشركات والجمعيات التعاونية والمنشآت التي تبعت لمؤسسات عامة قبل العمل بأحكام القانون المرافق تبقى تابعة لها ما لم يصدر قرار من رئيس الجمهورية بتبعيةها لمؤسسات عامة أخرى .

ومن حيث أن المادة ٣ من قانون المؤسسات العامة وشركات القطاع العام الصادر به القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ سالف الذكر تنص على « تختص المؤسسة العامة بسلطة الاشراف والرقابة والتنسيق وتقييم الاداء بالنسبة الى الوحدات الاقتصادية التابعة لها دون تدخل في شئونها » .

وتنص المادة ٤ منه على أن « تعتبر وحدة اقتصادية في حكم هذا القانون شركات القطاع العام والجمعيات التعاونية والمنشآت التي تتبع المؤسسات العامة » .

وتنص المادة ٥ منه على أن يحدد بقرار من رئيس الجمهورية ما يتبع كل مؤسسة من وحدات اقتصادية .

ومن حيث أن المادة ١ من مواد إصدار قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦، بإصدار نظام العاملين بالقطاع العام تنص على « أن تسرى أحكام النظام المرافق على العاملين بالمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها » .

وتسرى أحكام قانون العمل فيما لم يرد به نص في هذا النظام

وتنص المادة ٢ منه على أن « تلغى قرارات رئيس الجمهورية أرقام ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ ، ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ ، ١٩٥٦ لسنة ١٩٦٣ والقرارات المعدلة لها كما يلغى كل نص يخالف أحكام النظام المرافق لهذا القرار » .

ومن حيث أن لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الصادرة بالقرار الجمهوري رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ ما كانت تسرى على الجمعيات التعاونية التي تساهم فيها الدولة قبل العمل بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ إلا إذا صدر بذلك قرار من الوزير المختص وذلك بناء على القرار الجمهوري رقم ١٩٥٦، لسنة ١٩٦٣ المعدل بالقرار الجمهوري رقم ٢٢٧٤ لسنة ١٩٦٤ .

ومن حيث أن الوحدات الاقتصادية التي تخضع لأحكام القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ هي شركات القطاع العام والجمعيات التعاونية التي يصدر قرار جمهوري بتتبعها للمؤسسة العامة ولا يكفي لتقرير هذه التبعية مساهمة المؤسسة العامة في رأس مال الوحدة الاقتصادية أيما كانت قسمة هذه المساهمة .

يؤيد هذا النظر ما قضت به المادة ٣٣ من قانون المؤسسات العامة وشركات القطاع العام الصادر به القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ من التفرقة بين شركات القطاع العام التي يمتلكها شخص عام بمفرده أو يساهم فيها مع غيره من الأشخاص العامة وبين الشركة التي يساهم فيها شخص عام أو أكثر مع أشخاص خاصة أو يمتلك جزءا من رأس مالها ، إذ قضت باعتبار الأولى من شركات القطاع العام أما الثانية فلا تعتبر كذلك إلا إذا صدر قرار جمهوري باعتبارها شركة قطاع عام .

ومن حيث أن قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ بإصدار نظام العاملين بالقطاع العام قد جعل مناط خضوع الوحدات الاقتصادية

لاحكامه هو تبعيةها لمؤسسه عامه اى أنه يتعين صدور قرار جمهورى بتقرير هذه التبعية .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن القرار الجمهورى رقم ٣٣٠٩ سنة ١٩٦٦ يسرى على الجمعيات التعاونية التى تملك المؤسسة العامة كافة أسهمها أو تساهم فيها مع غيرها من الأشخاص العامة - كما يسرى على الجمعيات التعاونية الأخرى التى تساهم فيها الدولة أو إحدى المؤسسات العامة والتى يصدر بتبعيةها مؤسسة عامة قرار من رئيس الجمهورية .
(٦٢٥) ١٩٦٨/٦/٢٠

٥٩٥ - متى خضوع العاملين بالجمعيات التعاونية لإحكام القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بشأن النشأة الادوية والمحاكمات التأديبية طبقاً لإحكام القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ -
شرطه أن يكونوا من العاملين بالجمعيات التى يصدر بتعديدها قرار من رئيس الجمهورية طبقاً للبلد ٢ من المادة الأولى من القانون الأخير .

أن قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩، فى شأن سريان أحكام قانون النشأة الادارية والمحاكمات التأديبية على موظفى المؤسسات والهيئات العامة والشركات والهيئات الخاصة الذى عمل به من تاريخ نشره فى ١٧ يناير سنة ١٩٥٩ قد أشار فى ديباجته الى القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن بعض الاحكام الخاصة بالشركات المساهمة وشركات التوصية بالاسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة والقوانين المعدلة له . وكذا الى القانون رقم ٣٨٤ لسنة ١٩٥٦ بشأن الجمعيات والمؤسسات الخاصة والقوانين المعدلة له ونص فى المادة الأولى منه على أنه « مع عدم الإخلال بحق الجهة التى يتبعها الموظف فى الرقابة وفحص الشكاوى والتحقيق تسرى أحكام المواد من ٣ الى ١١ و١٤ و١٧ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ المشار اليه على :

(١) موظفى المؤسسات والهيئات العامة .

ويتجاوز بقرار من رئيس الجمهورية استثناء بعض المؤسسات والهيئات العامة المشار إليها من تطبيق أحكام هذا القانون .

(٢) . موظفى الجمعيات والهيئات الخاصة التى يصدر بتعديدها قرار من رئيس الجمهورية .

(٣) موظفى الشركات التى تساهم فيها الحكومة أو المؤسسات والهيئات العامة بنسبة لا تقل عن ٢٥٪ من رأسمالها أو تضمن لها حداً أدنى من الأرباح » .

ويؤخذ من نص المادة الأولى آنفة الذكر أنها جعلت الاصل خضوع العاملين بالمؤسسات والهيئات العامة لاحكام قانون النيابة الادارية ، واجازت لرئيس الجمهورية استثناء بعضها من تطبيق احكام هذا القانون كما اخضعت العاملين بالجميعيات والهيئات الخاصة التي يصدر بتحديدتها قرار من رئيس الجمهورية لاحكام القانون المذكور كذلك قضت بسريان احكام القانون ذاته على العاملين بالشركات التي تساهم فيها الحكومة أو المؤسسات والهيئات العامة بنسبة لا تقل عن ٢٥٪ من رأسمالها أو التي تضمن لها حدا أدنى من الارباح ، ووضح من هذا النص أن قصد الشارع قد اتجه الى الاعتداد بالشكل القانوني للمنشأة وأنه فرق في خصوص ما تقدم بين حالات العاملين بالمؤسسات والهيئات العامة والعاملين بالجميعيات والهيئات الخاصة والعاملين بالشركات التي تساهم فيها الدولة أو تضمن لها حدا أدنى من الارباح فأطلق النص بالنسبة الى المؤسسات والهيئات العامة ثم رخص لرئيس الجمهورية في الاستثناء من هذا الاصل بأن خوله سلطة استثناء بعض المؤسسات والهيئات العامة من تطبيق قانون النيابة الادارية وحدد بالنسبة الى الجمعيات والهيئات الخاصة من يملك اخضاعها لاحكام قانون النيابة الادارية فنص على أن رئيس الجمهورية يصدر قرارا بتحديد ما يخضع منها لاحكام هذا القانون وهذه السلطة المخولة لرئيس الجمهورية منوطة به وحده يعملها بما يترامى له محققا للصالح العام أو لمصلحة خاصة يقدرها هو بما له من سلطة في هذا الشأن بحيث يكون خضوع الجمعيات والهيئات الخاصة للقانون المذكور رهينا بصدر القرار المشار اليه . والقول بأن رقابة النيابة الادارية تمتد الى هذه الجمعيات والهيئات الخاصة بمجرد اشراف الدولة عليها أو تملكها نسبة مئوية من رأسمالها بعد لا يقل عن ٢٥٪ من رأس المال استنادا الى فكرة المصلحة العامة انما ينطوي على اهدار لصريح النص وانكار لسلطة رئيس الجمهورية المخولة له قانونا في هذا الخصوص بما يجعل النص نافذة ويعطل حكمه .

لذلك انتهى الرأي الى أن الجمعيات والهيئات الخاصة التي يخضع العاملون بها لاحكام قانون النيابة الادارية والمحاكمات لتاديبية هي التي يصدر بتحديدتها قرار من رئيس الجمهورية وذلك وفقا لنص البند (٢) من المادة الأولى من القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ آنف الذكر .



* حجر زراعی

* جز

* حراسه

* حرب

* حصانات دبلوماسیه

* حق الامتیاز

* حکم

* حکم محلی

حجر زراعى

٥٩٦ - القانون رقم ٤١٧ لسنة ١٩٥٤ فى شأن حماية المزروعات من الآفات والأمراض الطفيلية الواردة من الخارج - نص على وجوب فحص رسائل النباتات والمنتجات النباتية الواردة من الخارج بواسطة موظفى الحجر الزراعى - لا يحول دون هذا الفحص أن تكون الرسائل مصحوبة بشهادة من الجهات المختصة بالبلد المصدرة تقرر سلامتها - عدم مسئولية وزارة الزراعة عن نتيجة تصرفها متى كان فى حدود القانون .

ان المادة الاولى من القانون رقم ٤١٧ لسنة ١٩٥٤ فى شأن حماية المزروعات من الآفات والأمراض الطفيلية الواردة من الخارج تنص على أنه :

« لا يجوز ادخال النباتات والمنتجات النباتية والإصناف المبيئة فى الجدول رقم (أ) الملحق بهذا القانون الى الاراضى المصرية » .

ولا يجوز ادخال باقى أنواع النباتات والمنتجات النباتية وكذا الاصناف المبيئة فى الجدول رقم (ب) الملحق بهذا القانون الى الاراضى المصرية الا بترخيص سابق من وزارة الزراعة وطبقا للشروط المدونة بهذا الترخيص .

ويعفى من هذا الترخيص الطرود ...

ويقصد بعبارة (النباتات) فى أحكام هذا القانون النبات بجميع أجزائه سواء أكانت جذورا أم سوقا أم أوراقا أم أزهارا أم ثمارا أم بذورا - وفى أية حالة كانت عليها سواء أكان حيا أم غصا أم جافا ، كما يقصد بعبارة (المنتجات النباتية) المنتجات التى من أصل نباتى والتى جهزت تجهيزا لم يحولها عن طبيعتها النباتية » .

وان المادة الرابعة من هذا القانون تنص على أنه « على كل من تكون فى حيازته أو تحت إشرافه رسالة نباتات أو منتجات نباتية عرضها على موظفى الحجر الزراعى فور وصولها لفحصها وتقرير ما يجب اتخاذه فى شأنها والا جاز لهؤلاء الموظفين فحصها من تلقاء أنفسهم » .

ولا يجوز فتح هذه الرسائل أو إجراء أى تغيير فيها أو فى علاماتها المميزة إلا بعد فحصها وبإذن من موظف الحجر الزراعى المختص » .

كما أن المادة الخامسة من القانون ذاته تنص على أن « لموظفى الحجر الزراعى احتجاز النباتات والمنتجات النباتية والسلع الأخرى المستوردة التى يشبه فى أصابها آفات أو بأمراض نباتية طفيلية للتحقق من سلامتها وتقرير ما يجب اتخاذه فى شأنها » .

وانه يؤخذ من النصوص المتقدمة أن فحص رسائل النباتات والمنتجات النباتية الواردة من الخارج بوساطة موظفي الحجر الزراعي للتحقق من سلامتها وعدم أصابتها بأفات أو بأمراض نباتية طفيلية أمر وجوبى لا يحول دونه أن تكون هذه الرسائل مصحوبة بشهادة صادرة من الجهات المختصة بالبلاد المصدرة تقرر سلامتها ، وأن ثمة التزاما على مستوردي هذه الرسائل وحائزيها ومن لهم اشراف عليها يوجب عليهم المبادرة بعرضها على موظفى الحجر الزراعي فور وصولها لفحصها وتقرير ما يجب اتخاذها في شأنها ، وإن كان يجوز لهؤلاء الموظفين من تلقاء أنفسهم فحص الرسائل المذكورة واحتجاز النباتات والمنتجات النباتية والسلع الأخرى المستوردة التي يشتبه في أصابتها بأفات أو بأمراض نباتية طفيلية للتحقق من سلامتها وتقرير ما يجب اتخاذها في شأنها .

وبتطبيق هذه الأحكام على وقائع النزاع القائم بين الهيئة العامة لتنمية الصادرات ووزارة الزراعة يبين أن الرسالة الأولى من الإبصال موضوع النزاع وردت الى ميناء الاسكندرية في ٢٣ من نوفمبر سنة ١٩٥٩ ، وعرضت عن طريق مندوب هيئة تنمية الصادرات على الحجر الزراعي في ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٩ ، وإن مندوب الحجر الزراعي أرسل عينة منها للفحص في ذات اليوم الى الاقسام المختصة بوزارة الزراعة لاستبأه في أصابتها وإن رد مراقبة النباتات بالوزارة كان أن العينة خالية من الإصابة . بيد أنه لما كانت هذه الرسالة قد شوهدت بها عند فحصها أمراض مرضية فقد أرسل الحجر الزراعي عينة أخرى منها للوزارة في ٨ ديسمبر سنة ١٩٥٩ ، ولعدم صلاحية هذه العينة للفحص المطلوب أرسلت عينة ثالثة في ١٩ من ديسمبر سنة ١٩٥٩ تبين أنها مصابة بشدة بعفن من نوع البنسلیم . ولما كان الثابت مما تقدم أن الحجر الزراعي قد باشر حق المشروع في فحص هذه الرسالة بغير توان فإنه لا يجوز اسناد خطأ اليه يدعى أن هذه الرسالة وردت مصحوبة بشهادة من الجهة المختصة بهولنده تفيد سلامتها وخلوها من الأمراض النباتية لأن هذه الشهادة - كما سلف القول - لا تخل بحق الحجر الزراعي في فحص الرسالة ، كما لا يسوغ القول بأنه كان يتعين على الحجر الزراعي الإفراج عن الرسالة المذكورة بعد أن تم فحص العينة الأولى منها وثبوت خلوها من الاصابات ، ذلك لأن المادة الخامسة من القانون رقم ٤١٧ لسنة ١٩٥٤ المشار اليه قد خولت موظفي الحجر الزراعي سلطة احتجاز النباتات والمنتجات النباتية التي يشتبه في أصابتها بأفات أو بأمراض نباتية طفيلية للتحقق من سلامتها وتقرير ما يجب اتخاذها في شأنها ، وإذا اشتبه موظفو الحجر الزراعي عند الفحص الاول لهذه الرسالة في أصابتها فقد كان من حقهم بل من واجبهم إعادة الفحص للتثبت من حالتها ، وقد تأكدت صحة اشتباههم بالفعل إذ تبين من إعادة فحص العينة أصابتها بعفن من نوع البنسلیم .

أما بالنسبة الى الرسالة الثانية فقد وردت الى ميناء الاسكندرية في ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٩ وتم تفويضها في ٢ من ديسمبر سنة ١٩٥٩ وقام موظفو الحجر الزراعي بفحصها من تلقاء أنفسهم في ٨ ديسمبر سنة ١٩٥٩ قبل استيفاء أوراقها ومستنداتها استعمالاً للحق المخول لهم طبقاً للمادة الرابعة من القانون رقم ٤١٧ لسنة ١٩٥٤ آنف الذكر ولاشترابهم في اصابتها أرسلوا عينة منها للفحص تبين عدم صلاحيتها فأتبعوها بعينة ثانية تبين أنها مصابة بشدة بعفن البنسليم وكان ذلك في ٣ من يناير سنة ١٩٦٠ ، ولما كانت هذه الرسالة قد تم فحصها قبل أن تقدمها هيئة تنمية الصادرات الى الحجر الزراعي لفحصها فليس ثمة خطأ يمكن نسبته الى موظفي الحجر الزراعي الذين باشروا اختصاصهم وأدوا واجبهم في الحدود القانونية على الرغم من عدم قيام هيئة تنمية الصادرات بالالتزام المفروض عليها طبقاً لنص المادة الرابعة من القانون المشار اليه في ميعاد ملائم .

لذلك انتهى الرأي الى عدم مسئولية وزارة الزراعة عن الضرر الذي أصاب الهيئة العامة لتنمية الصادرات نتيجة لتلف رسالتى الإبصال موضوع البحث الوردتين لها من هولنده ، وعدم أحقية الهيئة المذكورة في مطالبة وزارة الزراعة بالتعويض عنها .

(٦٣ / ١ / ١٩٦٦)

حجز

٥٩٧ - الحجز الإداري لانتهاء مبالغ مستحقة كتعويض حدث عن تلف بأحد الأماكن المعاونة للدولة والمؤجرة للمحجوز عليه - عدم جواز هذا الحجز .

ان المادة الاولى من القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ في شأن الحجز الإداري تنص على أنه « يجوز أن تتبع اجراءات الحجز الإداري المبينة في هذا القانون عند عدم الوفاء بالمستحقات الآتية في مواعييدها المحددة بالقوانين والمراسيم والقرارات الخاصة بها وفى الأماكن والأشخاص الذين يعينهم الوزراء المختصون » .

(أ) الضرائب والإتاوات والرسوم بجميع أنواعها .

(ب) المبالغ المستحقة للدولة مقابل خدمات عامة .

(جـ) المصروفات التى تبذلها الدولة نتيجة أعمال أو تدابير تقضى بها القوانين .

(د) الضمانات المستحقة للحكومة قانونا

(هـ) ايجارات املاك الدولة الخاصة ومقابل الانتفاع باعمالها العامة سواء في ذلك ما كان بقصد أو مستقلا بطرق الخفية .

(و) ائمان اطيان الحكومة المييبة وملحقاتها وفوائدها .

(ز) المبالغ المختلصة من الاموال العامة .

(ح) ما يكون مستحقا لوزارة الاوقاف وغيرها من الاشخاص الاعتبارية العامة من المبالغ المتقلصة وكذلك ما يكون مستحقا لوزارة الاوقاف بصفتها ناظرا أو حارسا من ايجارات أو أحكار أو ائمان استبدال للاعيان التي تدبرها الوزارة .

(ط) المبالغ المستحقة للبنوك التي تساهم الدولة في رأس مالها بما يزيد على النصف .

(ي) المبالغ الاخرى التي نصت القوانين الخاصة بها على تحصيلها بطريق الحجز الادارى . ، ويبين من هذا النص أن المشرع حدد مستحقات الدولة أو الحكومة أو الاشخاص الاعتبارية العامة الاخرى التي يجوز توقيع الحجز الادارى استيفاء لها وقد ورد هذا التحديد على سبيل الحصر ومن ثم فلا يجوز توقيع الحجز الادارى الا لهذه المستحقات وحدها .

ومن حيث أن وزارة الاسكان - بوصفها نائبة عن ادارة الاموال المستردة - تستند في مطالبتها نقابة الصحفيين باصلاح الضرر الذي اصاب الشقة المؤجرة للنقابة الى خطأ هذه النقابة ، ولما كان مطلوب الوزارة في هذه الحالة ليس من بين الحالات التي يجوز فيها توقيع الحجز الادارى .

لذلك لا يجوز لوزارة الاسكان توقيع الحجز الادارى استيفاء لمبلغ التعويض المطلوب من نقابة الصحفيين على النحو المشار اليه ولها أن تتخذ لاستيفاء هذا المبلغ اجراءات الحجز المقررة في قانون المرافعات .

وغنى عن البيان أن الفقرة (هـ) من المادة الاولى من القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ سالف الذكر وإن اجازت للدولة بوصفها مؤجرا لاملاكها الخاصة توقيع الحجز الادارى الا أنها قصرت توقيع هذا الحجز على ايجارات المستحقة للدولة دون أية مبالغ أخرى مستحقة للمؤجر كتعويض أو نحوه .

(٣٣٤) (١٩٦٣/٤/٢)

٥٩٨ - استيفاء المبالغ المستحقة للهيئة العامة لشئون النقل المائي الداخل على المرخص

له - الاصل طبقا لاحكام القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ في شأن الحجز الادارى أن اجراءات الحجز الادارى تتخذ ضد المدين وعلى الاموال المملوكة له لا على اموال الغير المادة ٢٢ مكرره من

القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٥٦ في شأن الملاحة الداخلية المضافة بالقانون رقم ٥٧ سنة ١٩٦٢ -
نصها على أن للهيئة العامة لشئون النقل التالي الداخل فيها يختص بتحصيل جميع الرسوم
والااتوات المقررة بهذا القانون حق الامتياز على ايراد المركب في أية يد كانت وعلى المركب ذاته
إذا لم يكف ايراده للوفاء من تلك الرسوم والااتوات - بالنسبة لغير ذلك من مطلوبات الهيئة
المذكورة قبل الرخص له فيجوز اتخاذ اجراءات الحجز الادارى وفاء لها على ما يكون مملوكا
له شخصيا .

بالنسبة لجواز توقيع الحجز الادارى على الوحدات المستخدمة في الخط
والثانية في الترخيص لاستيفاء المبالغ المستحقة على المرخص له السيد / ٠٠٠
وقدرها ٧٦٣١ جنيها منها مبلغ ٤٠٧٥ جنيها باقى المستحق من الااتوة حتى
نهاية الترخيص في سنة ١٩٦٩ ومبلغ ٢٧٦٤ جنيها نفقات أجور أفراد طاقم
الرفاص الهلال ٩٣٠ سيك من تاريخ الاستيلاء عليه حتى ١٩٦٢/١٢/٣١
بخلاف ما يستجد ومبلغ ٨٠٠ جنيها مصاريف ادارة الخط على نفقة المرخص
له السابق لعام ١٩٦١ ، فانه ولئن كان الاصل أن اجراءات الحجز الادارى
طبقا لاحكام القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ في شأن الحجز الادارى انما تتخذ
ضد المدين وعلى الاموال المملوكة له لا على اموال الغير الا أنه لما كانت المادة
٢٠ مكررا من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٥٦ المضافة بالقانون رقم ٥٧ لسنة
١٩٦٢ تنص على أن و للهيئة العامة لشئون النقل المائى الداخل ولجالس
المحافظات أو المدن فيما يختص بتحصيل جميع الرسوم والااتوات المقررة
بهذا القانون حق الامتياز على ايراد المركب في أية يد كانت وعلى المركب
ذاته اذا لم يكف ايراده بالمستحق من تلك الرسوم والااتوات وتستوفى هذه
المبالغ قبل أى حق ولو كان ممتازا أو مضمونا برهن رسمى عدا المصروفات
اقتضائية . فان مقتضى هذا النص جواز الحجز ادارى على المركب موضوع
الترخيص اذا لم تكف ايراداتها للوفاء بما يكون مطلوبا للهيئة من رسوم
وااتوات مستحقة وفقا لاحكام القانون سالف الذكر لما عدا ذلك من مبالغ
أخرى مستحقة للهيئة قبل المرخص له مما ليس رسوما أو ااتوات يفرضها
القانون سالف الذكر فانه لما كان الثابت من الاوراق ومن الترخيص ذاته
أن هذه الوحدات غير مملوكة للمرخص له وليس في الاوراق الواردة والمرفقة
بالملف ما يدل على أن مالكى هذه الوحدات قد ضمنوا المرخص له في الوفاء
بالتزاماته الأخرى أو قبلوا أن تكون الوحدات المملوكة لهم ضامنة لها فان
الحجز الادارى على الوحدات المملوكة لغير المرخص له يكون غير جائز بالنسبة
لهذه المبالغ وحدها ما لم يكن تحت يد الهيئة أوراق تلزم مالكى هذه الوحدات
بضمان مستحقات الهيئة لدى المرخص له .

وينبئ على ذلك أن الحجز الادارى على هذه الوحدات جائز لاستيفاء
الااتوات المستحقة قبل المرخص له عن المدة السابقة على سحب العمل منه
لها الااتوات المستحقة بعد سحب العمل منه وحتى نهاية الترخيص فان
الاستحقاق مرتبط بوجودها وعلمنا بنتيجة الفصل فى الدعوى المرفوعة منه

بطلب انتهاء العقد ووجود النزاع في الاستحقاق يمنع من اتخاذ اجراءات تنفيذية بالحجز الإداري وفاء لها الى أن يفصل في الدعوى سالفه الذكر .

أما بالنسبة لغير ذلك من مطلوبات الهيئة قبل المرخص له فيمكن اتخاذ اجراءات الحجز الإداري وفاء لها على ما يكون مملوكا له شخصيا .

٦٧٣ (١٦٦٨/٦/٢٧)

٥٩٩ - المادتان ٢٥ و ٢٦ من القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ في شأن الحجز الإداري - تنص على توحيد اجراءات البيع وميعاد وتوزيع الثمن بين الحاجزين عند تعددهم - اعتبارهما من الاحكام العامة في اجراءات التنفيذ رغم ورودهما في الفصل الخاص بحجز المنقول لدى المدين - سريانها على حالة التنفيذ على العقار .

ينص القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ في شأن الحجز الإداري في المادة ٢٥ منه على انه عند تعدد الجوز الادارية توحيد اجراءات البيع وميعاده ، وتنص المادة ٢٦ على أن تخصص المصروفات ويودع الباقي خزانة المحكمة المختصة لتوزيعه بين الحاجزين ما لم تتفق جهات الحجز على توزيعه فيما بينها . وهاتان المادتان وان وردتان في الفصل الاول الخاص بحجز المنقول لدى المدين الا ان ما تضمنتهما من توحيد الاجراءات وتوزيع الثمن بين الحاجزين يعتبر من الاحكام العامة التي تسرى في حالة التنفيذ على العقار لانه لم يرد نص في هذه الحالة الاخيرة يخالف تلك الاحكام العامة كما لم يرد نص يختص الحاجز الاول يسبق في استيفاء حقه قبل الحاجز التالي ما دام حق الحاجز الاول ليس حقا ممتازا يسبق به حق الحاجز التالي . ومن ثم فلا يكون لمصلحة المصايد - اذا سبقت الى حجز عقارات السيد المعروضة حالته - سبق في استيفاء حقه من ثمن تلك العقارات قبل مصلحة الضرائب التي حجزت عليها بعدها .

ولما كانت المادة ١١٣٩ من القانون المدني تنص على أن المبالغ المستحقة للحزاة العامة من ضرائب ورسوم وحقوق أخرى من أي نوع كان يكون لها امتياز بالشروط المقررة في القوانين والامور الصادرة في هذا الشأن . فان ما تستحقه مصلحة الضرائب من ضريبة الارباح التجارية على نشاط الممول المشار اليه وما تستحقه مصلحة المصايد من ايجار منطقة الصيد التي جرى فيها هذا النشاط يكون لكليهما امتياز المبالغ المستحقة للخزانة العامة في هاتين المصلحتين العامتين . ولا يفيد ورود الضرائب في النص قبل سائر حقوق الحزاة سبقا في الامتياز بل هو يقتصر على مطلق العطف بغير ترتيب بين الحقوق المعطوفة كما لا يوجد نص في قانون الضرائب ولا سواه يقدم امتياز الضرائب على حقوق الحزاة العامة الاخرى مما يتعين منه أن يوزع ثمن العقارات البليغة بين المصلحتين بنسبة حقوقهما لهذا فان لكل من مصلحتي

الضرائب والمصايد امتيازاً على المبلغ المتحصل من بيع العقارات المحجوزة
ومن ثم يقسم بينهما قسمة غرماً .

(٩٩ (١٩٦٣/١/٢١)

♦ ٦٥ - تساوى المبالغ المستحقة للهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية والمبالغ المستحقة
لمصلحة الضرائب فيما لهما من امتياز ولى مرتبته بنفس النظر عن الأسبقية فى العجز - تراحم
هذه المبالغ بموجب استيفائها طبقاً للمادة ١١٣١ مدنى بنسبة قيمة كل منها - أسبقية مصلحة
الضرائب فى توزيع العجز على منقولات منشأة المدينة لا يقولها التقدم فى استيفاء حقوقها .

ان المادة ١٠٥ من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم
٩٢ لسنة ١٩٥٩ كانت تنص على أن « يكون للمبالغ المستحقة للمؤسسة
بمقتضى أحكام هذا القانون امتياز على جميع أموال المدين من منقول وعقار
وتستوفى مباشرة بعد المصروفات القضائية » وللجنة الإدارية المختصة بناء
على طلب المؤسسة تحصيل هذه المبالغ بطريق الحجز الإدارى ، « وأن المادة
١٣٤ من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤
قد رددت هذا الحكم بالنص على أن « يكون للمبالغ المستحقة للهيئة بمقتضى
أحكام هذا القانون امتياز على جميع أموال المدين من منقول وعقار ، وتستوفى
مباشرة بعد المصروفات القضائية وللهيئة حق تحصيل هذه المبالغ بطريق
الحجز الإدارى » وأن المادة ١١٣٩ من القانون المدنى تنص على أن « المبالغ
المستحقة للخزانة العامة من ضرائب ورسوم وحقوق أخرى من أى نوع كان،
يكون لها امتياز بالشروط المقررة فى القوانين والامور الصادرة فى هذا
الشان وتستوفى هذه المبالغ من ثمن الاموال المثقلة بهذا الامتياز فى أية يد
كانت قبل أى حق آخر ، ولو كان ممتازاً أو مضموناً برهن سسمى عدا
المصروفات القضائية » . كما تنص المادة ٩٠ من قانون الضرائب رقم ١٤
لسنة ١٩٣٩ على أن « تكون الضرائب والمبالغ الأخرى المستحقة للحكومة
بمقتضى هذا القانون ديناً ممتازاً على جميع أموال المدينين بها أو المزمين
بتوريدها الى الخزانة بحكم القانون » .

وبمقتضى هذه النصوص فإن المبالغ المستحقة للهيئة العامة للتأمينات
الاجتماعية - كقيمة الاشتراكات وفروق مكافآت نهاية الخدمة لعمال منشأة
السيد / وكذا المبالغ المستحقة لمصلحة الضرائب كضريبة الارباح
التجارية وما إليها على نشاط المنشأة المذكورة - يكون لها جميعاً على حد
سواء امتياز المبالغ المستحقة للخزانة العامة وفى ذات المرتبة ، إذ لم يفاضل
المشرع بينهما ، ولا تكسبها الأسبقية فى الحجز أولوية ما ، ومن ثم وطبقاً
لنص الفقرة الثانية من المادة ١١٣١ من القانون المدنى التى تقضى بأنه اذا
كانت الحقوق المتنازعة فى مرتبة واحدة فإنها تستوفى بنسبة قيمة كل منها
ما لم يوجد نص يقضى بغير ذلك - فإنه يتعين توزيع المبلغ الحاصل من بيع

موجودات المنشأة التجارية المشار إليها بين الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية ومصصلحة الضرائب بنسبة قيمة حقوق كل منهما - بمعنى أن يقسم بينهما قسمة غراما ، إذ لا يوجد نص في قانون الضرائب أو في قانون سواء ، يقدم امتياز دين الضرائب في هذه الحالة على الامتياز المقرر للمبالغ المستحقة للهيئة المذكورة .

ولا يسوغ الاحتجاج بأسبقية مصلحة الضرائب في توقيع الحجز على منقولات المنشأة آنفة الذكر ، إذ أن قانون الحجز الإداري رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ يقضى في المادة ٢٦ منه بأنه عند تعدد الحجز الإداري تخصص المصروفات ويودع الباقي خزانة المحكمة المختصة لتوزيعه بين الحازرين ما لم تتفق جهات الحجز على توزيعه فيما بينها . ومفاد هذا النص أنه لا يقرر أفضلية لحازر على حازر آخر بسبب الأسبقية في توقيع الحجز ومن ثم فلا يكون لمصلحة الضرائب أن تتقدم على الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية في استيفاء حقوقها من المبلغ المحصل من بيع موجودات المنشأة المذكورة استنادا إلى مجرد سبقها في توقيع الحجز على تلك الموجودات .

٤٤٨ (١٩٦٦/٥/٨)

٦٠١ - توقيع حجز من مصلحة الضرائب على ما لأحدى الشركات لدى أحد البنوك من أموال لا يشمل السندات التي انتقلت ملكيتها من الشركة إلى مصلحة الطرق والكبارى في تاريخ سابق على الحجز - شمول الحجز حصيلة كوپونات السندات المستحقة للشركة في الفترة السابقة على تنازلهن عن السندات دون حصيلتها التي استغقت من التوزيع التنازلي .

إن الحجز الموقع من مصلحة الضرائب في إبريل سنة ١٩٦٢ على ما لدى البنك لشركة ٠٠٠ من أموال ، لا يشمل السندات التي انتقلت ملكيتها إلى مصلحة الطرق والكبارى في تاريخ سابق على تاريخ توقيع هذا الحجز ، ومن ثم فلا وجه للتزاحم القائم بين كل من مصلحة الطرق والكبارى ومصصلحة الضرائب بخصوص السندات المذكورة ولا محل لما يثار في شأن أى من هاتين الجهتين تعتبر صاحبة الحق في هذه السندات بما لها من أولوية في التنفيذ عليها ، إذ الثابت مما تقدم أن مصلحة الطرق والكبارى هي صاحبة الحق في تلك السندات - منذ أن تملكها بتنازل الشركة عنها في مارس سنة ١٩٥٧ .

أما فيما يتعلق بحصيلة كوپونات السندات المشار إليها - فإن حجز مصلحة الضرائب سالف الذكر يشمل منها ما هو مستحق للشركة المذكورة في الفترة السابقة على تاريخ انتقال ملكية هذه السندات إلى مصلحة الطرق والكبارى في مارس سنة ١٩٥٧ ، إذ أن تنازل الشركة المنوه عنه - لم يتضمن حصيلة الكوپونات المستحقة بعد ذلك التاريخ ، فباعتبارها من صار السندات

وملحقاتها ، تكون مستحقة لمصلحة الطرق والكبارى ، ولا يشملها الجز ، شأنها فى ذلك شأن السندات ذاتها .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن مصلحة الطرق والكبارى هى صاحبة الحق فى سندات قرض الانتاج (المحول) المشار اليها ، منذ أن تنازلت لها شركة السيارات المتحدة عنها فى مارس سنة ١٩٥٧ ، وأن الجز الموقع من مصلحة الضرائب فى ابريل سنة ١٩٦٢ لا يشمل هذه السندات - كما لا يشمل حصيلة كوبوناتها المستحقة بعد مارس ١٩٥٧ ، وإن كان يشمل ما هو مستحق من هذه الحصيلة قبل هذا التاريخ الاخير .

(١١٧٠) ١٢/١٤ / ١٩٦٥

٦٠٢ - بيع جبرى - المصاريف التى انفقها الدائن الذى باشر اجراءات البيع الى موزاد لسطر - الاصل استغلقه مرغها من اودعت لديه حصيلة البيع الجبرى دون انتظارالتقسيم والتوزيع - لا يمنع من صرفها الا وجود نزاع بين مباشرى اجراءات البيع حول ما انفقه كل منهم منها .

تنص المادة ٦٦١ من قانون (١) المرافعات على أن « يقدر قاضى البيوع مصاريف اجراءات التنفيذ بما فيها مقابل أتعاب المحاماة ويمثل هذا التقدير فى الجلسة قبل افتتاح المزايده ويذكر فى حكم مرسى المزاو ولا تجوز المطالبة بأكثر مما وردفى تقدير المصاريف ولا يصح على أية صورة اشتراط ما يخالف ذلك » وان المادة ٧٣٥ من القانون ذاته (٢) تنص على أن « يستنزل القاضى فى القائمة المؤقتة قبل التقسيم مقدار المصاريف المنصرفة فى تحصيل المبالغ المقتضى تقسيمها والمصاريف الخاصة باجراءات التقسيم ثم يخصص للدائنين المتنازعين ما يؤدى لهم على حسب درجاتهم وما يبقى بعد ذلك يقسم بين الديون غير الممتازة على التناسب » ، ويستفاد من هذين النصين أن المصاريف التى ينفقها مباشر اجراءات البيع الجبرى لا تعد من حقوق الدائنين الحاجزين التى تجرى عليها أحكام التقسيم والتوزيع وانما هى مبلغ يحدده قاضى البيوع يستبعد من حصيلة البيع الجبرى التى يتم توزيعها بين الدائنين المتزاحمين ويتم هذا الاستبعاد بداءة قبل افتتاح اجراءات التقسيم والتوزيع ومن ثم فان هذا المبلغ لا يخضع للاجراءات التى تنظم الوفاء بحقوق الدائنين الحاجزين .

ومن حيث أن القاضى انما يختص بتوزيع حصيلة البيع بين هؤلاء

(١) تقابل ومطابق المادة ٤٣٤ من قانون المرافعات الجديد .

(٢) ليس لها مقابل فى القانون الجديد .

الدائنين ومن ثم لا ينعقد له اختصاص في رد ما أنفقه طالب البيع من مصروفات لا تعد من قبل المحقوق التي ناط به القانون القيام على الوفاء بها .
ويترتب على ذلك أن يكون لمباشرة الإجراءات حق الحصول على ما أنفقه من مصاريف ممن أودعت لديه حصيله بيع العقار دون انتظار لاجراءات التقسيم والتوزيع وبغير أن يدخل بتلك المصاريف في هذه الاجراءات .
ولا يمنع من ذلك الا أن يكون هناك نزاع بين مباشرى اجراءات البيع حول ما أنفقه كل منهم من مصاريف واختلافهم فيما يختص به كل منهم من هذه المصاريف ففي هذه الحالة لا ترد المصاريف الا بعد انتهاء هذا النزاع رضاً أو قضاء .

(٦٧٦) ١٩٦٠/٨/١٦

حراسة

٦٠٣ - الحراسة على أموال الرعايا البريطانيين والفرنسيين - الهدف من فرضها بالامر العسكري رقم ٥ لسنة ١٩٥٦ - تفويضه وزير المالية والاقتصاد في منح استثناءات عامة أو خاصة من حظر التعامل وفرض الحراسة على هؤلاء الرعايا .

تنص المادة الثالثة من الامر العسكري رقم ٥ لسنة ١٩٥٦ الخاص بالاتجار مع الرعايا البريطانيين والفرنسيين والتدابير الخاصة بأموالهم على أن « يحظر أن تعقد بالذات أو بالوساطة مع الرعايا البريطانيين أو الفرنسيين أو لمصلحتهم عقود أو تصرفات أو عمليات تجاربه كانت أم مالية أم من نوع آخر » وتنص المادة الرابعة من هذا الامر على أن « يحظر تنفيذ أى التزام مالى أو غير مالى ناشئ عن عقد أو تصرف أو عملية تم لمصلحة الرعايا البريطانيين أو الفرنسيين في تاريخ سابق على تاريخ العمل بهذا الامر أو لاحق له » وتنص المادة السادسة على أنه « مع مراعاة الاستثناءات المنصوص عليها في هذا الامر يدخل في الحراسة كل شخص من الرعايا البريطانيين أو الفرنسيين يمتلك أموالاً بمصر وكذلك كل فرع أو توكيل أو مكتب موجود بمصر ومملوك للرعايا المذكورين » ، كما تنص المادة السابعة على أنه « يجوز لوزير المالية والاقتصاد أن يمنح استثناءات عامة أو خاصة من أحكام المواد من ٣ الى ٦ » . وظاهر من هذه النصوص أن المشرع استهدف بالامر العسكري المشار اليه تحقيق هدفين :

الاول : حظر التعامل مع الرعايا البريطانيين أو الفرنسيين سواء بالذات أو بالوساطة ومنع تنفيذ أى التزام مالى أو غير مالى ناشئ عن عقد

أو تصرف أو عملية تم لمصلحتهم في تاريخ سابق على تاريخ العمل بالامر العسكري أو لاحق له .

والثاني : وضع أموال الرعايا البريطانيين أو الفرنسيين الموجودة بمصر تحت الحراسة . وقد جاءت أحكام هذا الامر شاملة بحيث تناول الرعايا البريطانيين والفرنسيين بالمعنى المنصوص في المادة الاولى منه مع مراعاة الاستثناءات الواردة به ، الا أن المشرع رأى أن ثمة اعتبارات من المصلحة العامة قد تقتضى الخروج على هذا الاصل العام ففوض وزير المالية والاقتصاد في تقدير تلك الاعتبارات وإجاز له أن يمنح استثناءات عامة أو خاصة من أحكام المواد من ٣ الى ٦ وهي التي تناول حظر التعامل وفرض الحراسة على هؤلاء الرعايا ، أى أن قرار وزير المالية بالاستثناء من أحكام المواد كلها أو بعضها برفع الحظر المنصوص عليه في هذه المواد كلها أو بعضها كما يجيز عدم الخضوع لاجراء الحراسة .

ولما كان وزير المالية والاقتصاد أصدر قرارا باستثناء العقد المبرم بين أحد الجبراء الفرنسيين وبين هيئة السد العالي من أحكام الامر العسكري رقم ٥ لسنة ١٩٥٦ وقد جاء هذا الاستثناء عاما مطلقا دون قيد من القيود المنصوص عليها في المادة ٢٩ من الامر العسكري ومن ثم يكون مقتضى ذلك إباحة التعامل مع هذا الجبير بشأن العقد المستثنى وتنفيذ الالتزامات المالية الناشئة عنه من تاريخ إبرامه وعدم خضوع الاموال المستحقة عنه للحراسة .

(١٩٥٩/١٢/٢٤) ٨٩٩

٤٠٣ - مصروفات الحراسة - منافع استحقاقها - هو وجود مال خاضع للحراسة يقوم الحارس على ادارته .

ان منافع استحقاق مصروفات الحراسة المنصوص عليها في المادة الثامنة من الامر العسكري رقم ٥ لسنة ١٩٥٦ التي تقضى بأن « تغطي اتعاب الحراس ومرتبات الموظفين وكذلك مصروفات الحراسة بأخذ نسبة مئوية على الاموال الموضوعة في الحراسة » هو وجود أموال تخضع للحراسة ويقوم الحارس بإدارتها فتغطي اتعابه ومرتبات الموظفين ومصروفات الحراسة بأخذ نسبة معينة من تلك الاموال . ولما كانت أموال الجبير الفرنسى المستحقة له عن العقد المبرم بينه وبين هيئة السد العالي المستثنى لا تخضع للحراسة تطبيقا لقرار صادر من وزير المالية (١) ، فمن ثم لا تستحق عليها مصاريف ادارة .

(١٩٥٩/١٢/٢٤) ٨٩٩

٦٠٥ - غرض الحراسة على الاموال استنادا الى قانون الاحكام العرفية ونتيجة لاعلانها - هو اجراء من اجراءات الامن الداخلية في سلطة الضبط الادارى .

ان فرض الحراسة على الاموال استنادا الى قانون الاحكام العرفية ونتيجة لاعلانها انما يعتبر في الحقيقة اجراء من اجراءات الامن الداخلية في سلطة الضبط الادارى في اتصاله بالنشاط الفردى سواء اصابت الحراسة اموال الاجانب او وقعت على اموال المواطنين - واخذنا بهذه الفكرة واستنادا الى احكام القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٣ في شأن الاحكام العرفية الذى انشى واستمضى عنه بالقانون رقم ٥٣٣ لسنة ١٩٥٤ الذى انشى بدوره وحل محله القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ في شأن حالة الطوارئ والقانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦٤ بشأن بعض التدابير الخاصة بامن الدولة ، فرضت عدة حراسات عقب اعلان الحرب العالمية الثانية على اموال الرعايا الالمان والىطاليين واليابانيين ورعايا البلاد المحتلة والحاضعة للمراقبة ، كما فرضت الحراسة بمقتضى الامر رقم ٢٦ لسنة ١٩٤٨ على اموال المعتقلين والمراقبين وذلك عقب حرب فلسطين واستمر هذا الامر ساريا الى أن استبدل به الامر رقم ٤ لسنة ١٩٥٦ ، كذلك فرضت الحراسة على اموال الرعايا البريطانيين والفرنسيين والاستراليين بموجب الامر رقم ٥ لسنة ١٩٥٦ ، كما فرضت حراسات اخرى على اموال الرعايا البلجيكين وعلى بعض المنشآت والشركات واموال بعض الافراد .

٤٢٠ (١٩٦٦/٤/٢٧)

٦٠٦ - اعتبار اموال الحراسات اموالا خفية - عدم وجود حاجة لاعداد ميزانية تقديرية لها - الاكتفاء باعداد حساب ختامى يتضمن الإيرادات والمصروفات .

ان القاعدة السائدة فى الاوامر والتشريعات المتعلقة بفرض الحراسة ان تعتمد الحراسات فى تدبير مواردها على اقتطاع نسبة معينة من الاموال الموضوعة تحت الحراسة ترصد لتغطية اتعاب الحراس ومرتبات الموظفين ومصروفات الحراسة وأن يحدد الوزير المختص قيمة هذه الاتعاب والمرتبات والمصروفات وشروطها ، فان اموال هذه الحراسات تعتبر اموالا خاصة ولا تكون ثمة حاجة - ازاء هذا التنظيم - الى اعداد ميزانيات تقديرية لها على غرار الميزانية العامة للدولة % الميزانيات المستقلة أو الملحقة التى لا تعتبر ميزانية الحراسات مندرجة فى عدادها بل يكفى فى شأنها اعداد حساب ختامى يتضمن إيراداتها ، ومصروفاتها .

وترتبط على ما تقدم فان الحراسات العامة لا تعد من بين الهيئات العامة ذات الميزانيات المستقلة أو الملحقة ، اذ ان الميزانية المستقلة هى ميزانية منفصلة عن الميزانية العامة للدولة يختص بها بعض المصالح ذات الشخصية

الاعتبارية المستقلة عن شخصية الدولة ، كما أن الميزانية الملحقه هي ميزانية منفصلة عن الميزانية العامة للدولة تتضمن إيرادات ونفقات بعض المصالح العامة التي لا تتمتع بالشخصية الاعتبارية المستقلة عن شخصية الدولة ، وكتلتها تتناولان أموالا عامة شأنهما في ذلك شأن الميزانية العامة للدولة ، بينما ليس الحال كذلك بالنسبة الى الاموال المكونة لايرادات الحراسات المذكورة .

(٤٣٠) (١٦٦٦/٤/٢٧)

٦٠٧ - الجهاز المركزي للحسابات - عدم اختصاصه برقابة حسابات الحراسة العامة - للجهاز مع ذلك طلب فحص السجلات والحسابات والمستندات والاوراق الوجودية لديها اللازمة لتحقيق رقابته على الجهات الخاضعة لرقابته .

ان قانون ديوان المحاسبات (١) الصادر به القانون رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٦٠ فقد افرد الباب الثاني منه لبيان اختصاصات الديوان وذلك في المواد من ٤ الى ١٢ اذ نصت المادة ٤ على أن « يختص ديوان المحاسبات بمراقبة إيرادات الدولة ومصروفاتها وتشمل رقابة الديوان حسابات الوزارات والمصالح المختلفة والهيئات ذات الميزانيات المستقلة أو الملحقة وحسابات المجالس الممثلة للوحدة الادارية » .

كما يختص بفحص ومراجعة حسابات كل هيئة تخرج لها الحكومة عن جزء من مال الدولة اما بطريق الإعانة أو لغرض الاستثمار وكذلك حسابات شركات المساهمة التي تشترك فيها الدولة بما لا يقل عن ٢٥٪ من رأس مالها أو تضمن لها حدا أدنى من الربح أو تؤدي لها اعانات مباشرة » .

ونصت المادة ٥ على أن « يقوم الديوان أيضا بفحص ومراجعة كل حساب آخر يعهد اليه بمراجعته أو يفحصه من رئيس الجمهورية أو مجلس الأمة ويبلغ رئيس الديوان ملاحظاته الى الجهة طالبة الفحص أو المراجعة » .

كما تناولت المادة ٦ اختصاصات الديوان فيما يتعلق بإيرادات الدولة وبينت المادة ٨ اختصاصاته فيما يتعلق بمصروفات الدولة . كما أوجبت كذلك المادة ١٠ قيام الديوان بمراجعة جميع حسابات التسوية من امانات وعهد وحسابات جاريه للتثبت من صحة العمليات الخاصة بها ومن أن أرقامها المقيمة في الحسابات مؤيدة بالمستندات القانونية وكذلك مراجعة حسابات السلف التي أجرتها للدولة وما يقتضيه ذلك من التثبت من توريدها أصلا وفائدة خزانة الدولة .

(١) حل سحله الجهاز المركزي للحسابات الصادر به القانون ١٢٩ لسنة ١٩٦٤ .

وظاهر من الاحكام المتقدمة أن الحراسات العامة لا تعتبر جهة من الجهات المنصوص عليها في المادة ٤ سالفة الذكر كما أنه لم يصدر قرار من رئيس الجمهورية أو من مجلس الأمة يعهد الى ديوان المحاسبات بفحص أو مراجعة حساباتها - ومن ثم فإن ديوان المحاسبات لا يختص بمراقبة حسابات الحراسات أعمالاً لحكم القانون رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٦٠ .

ومن جهة أخرى فإن الجهاز المركزي للمحاسبات الصادر به القانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٦٤ الذي استبدلت أحكامه بأحكام قانون ديوان المحاسبات قد خص الفصل الاول منه لبيان أهداف هذا الجهاز واختصاصاته وذلك في المواد من ١ الى ٦ ، اذ نصت المادة ٢ منه على أن « يمارس الجهاز اختصاصاته بالنسبة للجهات الآتية :

- (أ) الوحدات التي يتألف منها الجهاز الإداري للدولة .
 - (ب) الهيئات أو المؤسسات العامة والشركات والمنشآت التابعة لها .
 - (ج) أية جهة أخرى تقوم الدولة باعانتها أو ضمان حد أدنى للربح لها .
- كما نصت المادة ٢ من هذا القانون على أن « يباشر الجهاز في مجال الرقابة المالية والمحاسبية الاختصاصات التالية :
- (أ) مراقبة حسابات مختلف أجهزة الدولة في ناحيتي الإيرادات والمصروفات عن طريق قيامه بالمراجعة والتفتيش على مسستندات ودفاتر وسجلات المتحصلات والمستحقات العامة والمصروفات العامة .
 - (ب) ٠٠٠٠
 - (ج) ٠٠٠٠
 - (د) مراجعة جميع حسابات التسوية من أمانات وعهد وحسابات جارية والتثبت من صحة العمليات الخاصة بها .
 - (هـ) ٠٠٠٠
 - (و) ٠٠٠٠
 - (ز) ٠٠٠٠
 - (ح) مراجعة الحساب الختامي لميزانية الدولة (قطاعي الخدمات والأعمال) وكذلك الحسابات الختامية لشركات ومنشآت القطاع العام للتعرف على حقيقة المركز المالي وفقاً للمبادئ المحاسبية السليمة .
 - (ط) مراجعة تقارير مراقبي حسابات الشركات المشار إليها في هذا

«القانون» ، كذلك نصت المادة ٥ من القانون ذاته على أن « يختص الجهاز أيضا بفحص ومراجعة كل حساب أو عمل آخر يعهد إليه بمراجعته أو فحصه من رئيس الجمهورية أو مجلس الأمة أو رئيس المجلس التنفيذي ويبلغ رئيس الجهاز ملاحظاته الى الجهة طالبة الفحص » .

وبين من هذه النصوص أن الجهاز المركزي للحسابات يختص بمباشرة المحاسبة والرقابة المالية بالنسبة الى الوحدات التي يتألف منها الجهاز الإداري للدولة ويقصد به طبقا لنص المادة الأولى من نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر به القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ المشار إليه في ديباجة القانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٦٤ - وزارات الحكومة ومصالحها ووحدات الإدارة المحلية كما يشمل اختصاصه الهيئات والمؤسسات العامة والشركات والمنشآت التابعة لها والجهات التي تقوم الدولة باعانتها أو ضمان حد أدنى للربح لها وكذلك الجهات التي يعهد رئيس الجمهورية أو مجلس الأمة أو رئيس الوزراء الى الجهاز بمراجعة حساباتها أو فحصها وأن المقصود بالمؤسسات العامة والهيئات العامة الخاضعة لرقابة الجهاز المركزي للحسابات تلك الخاضعة لاحكام القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ باصدار قانون المؤسسات العامة أو القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ باصدار قانون الهيئات العامة المشار إليها في ديباجة القانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٦٤ آف الذكر .

ولما كانت الحراسات المشار إليها لا تمثل وحدة من الوحدات التي يتألف منها الجهاز الإداري للدولة ولا تعتبر مؤسسة عامة أو هيئة عامة في مفهوم تطبيق احكام قانون المؤسسات العامة أو قانون الهيئات العامة إذ لم يصدر قرار جمهوري تنفيذا لحكم المادة ٣٥ من القانون الأول أو للمادة ١٨ من القانون الثاني باعتبارها مؤسسة عامة أو هيئة عامة في تطبيق احكام أيهما ، كما أنها لا تدخل ضمن الجهات التي تقوم الدولة باعانتها أو بضمان حد أدنى للربح لها ولم يعهد رئيس الجمهورية أو مجلس الأمة أو رئيس الوزراء الى الجهاز بمراجعة حساباتها أو فحصها ، لما كان الامر كذلك فانه ليس للجهاز المركزي للحسابات أن يطلب مراجعة حساباتها الخاصة بها ، أو بالخاضعين لها بصفة مبتدأة لخروجها من عداد الجهات الخاضعة لرقابته ، أما إذا كانت ثمة دقاتر حسابات بها في ذلك حسابات التسوية من أمانات وعهد وحسابات جارية موجودة باحدى الوزارات أو المصالح ومتعلقة بالحراسة واقتضت مراجعة الجهاز إياها فحص ما يتصل بها من سجلات وحسابات ومستندات وولواقي أخرى توجد لدى الحراسة فانه يتعين على هذه الأخيرة اطلاع مندوبي الجهاز عليها تمكينا له من أداء مهمته الرقابية ولا يجوز لها التذرع بعدم اختصاص الجهاز بمراقبة حساباتها - إذ أن الامر في هذه الحالة لا يتعلق بمباشرة الجهاز لاختصاص رقابي أصيل على حسابات الحراسة ذاتها باعتبارها من الجهات الخاضعة لهذه الرقابة وانما يتصل بمباشرة لاختصاصاته بالنسبة الى احدى الجهات الخاضعة أصلا لرقابته تلك الاختصاصات التي

لا تتحقق الفاية منها على الوجه الاكمل الا عن طريق فحص ما لدى الحراسة من سجلات وحسابات وأوراق أخرى يراها لازمة لاجراء رقابته على تلك الجهة وهو حق كفله قانون الجهاز بمقتضى المادة ٧ منه .

لذلك انتهى الرأى الى أن الحراسات المشار اليها لا تخضع لرقابة الجهاز المركزى للمحاسبات وانما للجهاز أن يطلب فحص السجلات والحسابات والمستندات والاوراق الاخرى الموجودة لدى الحراسة التى يراها لازمة لتحقيق رقابته على الجهات الخاضعة لهذه الرقابة ويتعين على الحراسة اجابته الى طلبه .
تمكيننا له من أداء مهمته .

٤٢٠ (١٩٦٦/٤/٢٧)

حرب

٦٠٨ - حرب - تعويض - عدم استحقاق دعايا الإعتداء اياه عن الحوادث التى لحقتهم .
بسبب الاعتداء الثلاثى - جواز تعويض دعايا الدول المعايدة لأخذها باعتبارات العدالة .

(١) ان الاعتداء الثلاثى الاجرامى الذى وقع على البلاد عام ١٩٥٦ هو حرب فعلية ، وقد رتب المشرع عليه آثار الحرب ومنها قطع العلاقات السياسية مع الدول المعتدية ولفاء المعاهدة التى كانت مبرمة مع المملكة المتحدة ، كما فرض الامر العسكرية رقم ٥ لسنة ١٩٥٦ قيودا على التعامل مع انجلترا وفرنسا . . مما درج على فرضها فى حالة الحرب .

ولما انتهت الحرب بهزيمة العدو صدر الامر العسكرية رقم ٩ لسنة ١٩٥٦ بتشكيل لجان المعاينة الاضرار التى نشأت عن الحرب كما صدر الامر العسكرية رقم ١٠ لسنة ١٩٥٦ باعانة المصابين بأضرار الحرب وذلك بتوزيع اعانات وقتية عن اضرار الحرب التى وقعت على النفس أو المال ، على أن تخصص قيمتها من التعويض الذى قد يستحق وقد نص هذا الامر على انشاء لجنة من وزيرى الشؤون البلدية والقروية والشئون الاجتماعية والعمل للاشراف على توزيع هذه الاعانات ويكون لها حق اصدار القواعد والاجراءات الخاصة بتقدير توزيع الاعانات المذكورة .

وبتاريخ ٢٢ من ديسمبر سنة ١٩٥٦ و ٣٠ من مارس سنة ١٩٥٧ .

(١) قدمت الجمعية النوبوية لهذا المبدأ بالمليانين الهارددين فى القاعدتين رقم ١٠٠٣ .

صدر قراران وزاريان بالامس والقواعد الخاصة بتقدير التعويضات عن اضرار الحرب التي وقعت ضد النفس أو المال في مدينة بور سعيد وفي غيرها من المحافظات والمدريات .

ولئن كانت نصوص الامرين العسكريين وكذا القرارين الوزاريين المشار اليهما قد وردت في صيغة عامة قد تؤول بانصراف نية المشرع الى تعويض الجميع مواطنين ومحايدين أو حتى رعايا الاعداء أنفسهم على السواء الا أنه من المسلم في قواعد القانون الدولي العام انه يحق للدولة المحاربة وقف استثمار اموال رعايا الاعداء أو تصفيتهم وايداع حصيلتها لدى حراس خصوصيين على أن ترد هذه الحصيلة الى اصحابها بعد الحرب كاملة ما لم تخصص منها ما هو مستحق لها من تعويض قبل الدولة الاخرى على أن تقوم هذه الاخيرة بتعويض رعاياها عن اموالهم المخصوصة من تعويضات الحرب .

ولم يقل قائل قط بالتزام الدولة المحاربة تعويض رعايا الاعداء عن الحسائر التي تلحقهم بسبب اعتداء دولتهم . لأن مثل هذا الاعتداء انما يقع من دولة العدو على رعاياها وهي ومن ثم فهي وشأنها في تعويضهم عما أصابهم من ضرر دون أن يكون للدولة التي وقع اعتداء عليها أي شأن في هذا التعويض ذلك هو منطق الاشياء وهو يجد مبرره في طبيعة الاشياء ذاتها .

ولا غناء في القول بأن التعويض عن الاضرار التي أصابت الاقتصاد المصري سواء كان مملوكا للمواطنين أو لغيرهم قد تكفلت به الجمهورية العربية المتحدة بناء على ما تضمنته أحكام الاتفاق المبرم مع حكومة المملكة المتحدة في ١٦ من مارس سنة ١٩٦٠ . وذلك لأن كل ما تضمنه هذا الاتفاق هو التزام حكومة الجمهورية العربية المتحدة بأداء حصيلة ممتلكات الاعداء التي قلمت بتصفيتها أما الممتلكات التي لم تقم بتصفيتها واكتفت بفرض الحراسة عليها كما هو الحال بالنسبة الى الشركة المذكورة فإن التزام الحكومة بالنسبة اليها مقصور على رفع الحراسة عنها وتسليمها لاصحابها . . . ولم تلتزم حكومة الجمهورية العربية المتحدة في هذا الاتفاق أداء أي تعويض لرعايا الاعداء عن الاضرار التي أصابتهم بسبب العدوان الاثيم الذي ارتكبته دولهم .

وإذا كان المشرع قد عني في الامرين العسكريين المشار اليهما بالنصر على توزيع اعانات وقتية عن اضرار الحرب خصما من التعويض الذي يستحق للمضربون فإن الأساس الذي تقيت عليه فكرة التضامن والتعويض هو مبدأ التضامن الاجتماعي وقد نص الدستور المؤقت في مادته الثالثة على أن التضامن الاجتماعي أساس للمجتمع وطبقا لهذا المبدأ تمد الدولة يد العونة لمواطنيها لاغاثتهم مما يلهم بهم في الكوارث العامة فهم اذ يؤدون اليها ضريبة من حمايتهم ومقدارا معلوما من اموالهم فلا أقل من اغاثتهم عند وقوع الكوارث العامة ، وغنى عن البيان أن الأساس الذي تقوم عليه هذه الفكرة يقتضى قصر التعويض على المواطنين وحدهم ، الا أن اعتبارات العدالة قد تقضى باعانة رعايا الدولة

المحايدة وتمويضهم عما يصيبهم من أضرار من جراء حروب لا تدخل أدولهم فيها - والأمم جد مختلف بالنسبة الى زعائيا دول الإعداء ذلك لأن دولهم إذا اضرقت جرائم العدوان تكون هي دون سواها المسئولة عن تمويضهم عما يصيبهم من أضرار بسبب هذا العدوان ، وعلى هذا المبدأ استقر الرأي في التعاون الدولي .

وعلى هدى ما تقدم تكون الشركة - وقد ثبتت في حقها صفة العداء على وجه لا يحتمل شكاً أو تأويلاً - غير ذات حق في الافادة من احكام الامرين العسكريين المشار اليهما أو القرارين الوزاريين الصادرين تنفيذاً لهما ذلك لأن ما أصابها من ضرر انما وقع من الدولة التي تنتمى اليها فهي المسئولة دون الجمهورية العربية المتحدة عن تمويضها عما أصابها من ضرر بسبب العدوان الثلاثي الاثيم .

٧٢٢ (١٩٦٠/١/١)
٩٤٥ (١٩٦٤/١/٤) (١)

٦٠٩ - جواز تمويض شركة محايدة عن الأضرار التي حاققت بأموالها نتيجة عداء
والعدوان .

وبتطبيق القواعد السابقة (٢) في شأن شركة موبيل اويل - بين بدءاً من الاوراق المعروضة أن هذه الشركة اشتركت بحق النصف مع شركة الابجلو أجيبشيان اوبلفيلدر (شركة آبار الزيوت الانجليزية المصرية) في استغلال مناطق للبترول وهي المناطق التي قامت اللجان المختصة بمعابنة الأضرار التي حاققت بالأموال الكائنة بها نتيجة العدوان الثلاثي وابات حالها وتعتبر التمويض المستحق عنها ، ويمرّ ذلك الاقرار الصادر في ١٤ من فبراير سنة ١٩٥٩ من المحارس الخاص عن شركة آبار الزيوت - والذي كان معينا نائبا للمحارسين على اموال البريطانيين والفرنسيين لشئون البترول بموجب القرار الوزاري رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٦ بأن بيانات شركة موبيل اويل عن اشراكها في بعض الموجودات التي أصيبت بخسائر نتيجة العدوان الثلاثي في نوفمبر سنة ١٩٥٦ بالنصف صحيحة .

وبين من الاوراق المعروضة كذلك أن شركة موبيل اويل بمصر كانت حين بدأت نشاطها بمصر في ٢ من يناير سنة ١٩٥٢ تحت اسم سكوني اويل بمصر شركة أمريكية أسست طبقاً لنظام ولاية ديلاوير بأمريكا الى أن صدر

(١) في هذه الفترى اعادت الجمعية بحث الموضوع بمناسبة بحث حالة إحدى الشركات التابعة لروايات الدول المحايدة وقد أثرت الجمعية النتائج التي خاضت إليها في هذه الفترى ثم وثقت عليها النتائج المنشورة في الفترى التالية .
(٢) الواردة في الفترى المنشورة في القاعدة السابقة .

فى ٢١ من ديسمبر سنة ١٩٥٩ قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٦٤ لسنة ١٩٥٩ بالتخصيص لها فى الاستثمار فى العمل كشركة مساهمة متمتعة بجنسية الجمهورية العربية المتحدة وأنه وإن كانت مصلحة الشركات لم تعثر فى سجلاتها على بيان بأسماء الشركاء فى تلك الشركة وجنسياتهم أثناء العدوان الثلاثى إلا أنه ينبغى النظر الى هذه الشركة على أساس أنها كانت فى تاريخ العدوان شركة تتمتع بجنسية احدى الدول المحايدة وقتئذ ولم تلحق بها صفة العداء وبخاصة لأن المشرع قد اعتبر من الرعايا الاعداء الشركات والمؤسسات والمعاملات المصرية والاجنبية التى يصدر وزير الاقتصاد قرارا باعتبارها تعمل باشراف بريطانى أو فرنسى أو باعتبارها تدخل فيها مصالح بريطانية أو فرنسية هامة ولم يصدر قرار وزارى بهذا المعنى بالقياس الى تلك الشركة كما ذهب عنها صفة العداء اذ لو كانت تعمل باشراف رعايا الاعداء أو كانت لهم فيها مصالح هامة لاعتبرها الوزير المختص فى حكم الرعايا البريطانيين أو الفرنسيين .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أنه يجوز تعويض شركة موبيل اويل بمصر عن الاضرار التى حاقّت بأموالها فى مناطق سدر وعسل ورأس مطارمة نتيجة العدوان الثلاثى وذلك اخذاً باعتبارات العدالة .

(٩٤٥ / ١١ / ١٩٦٤)

حصانات دبلوماسية

♦ ٦١ - مدى خضوع دور الوكالات السياسية والبعثات الدبلوماسية لرسوم تنفيذ الاسادات والاحكام القروية فى نصوص القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ - اعطاء هذه الدور من المراتب المغاربة والمالية بانواعها المختلفة عدا ما كان منها مقابلا لخدمة معينة بذاتها كالعلماء والكهنة وما يماثلها وذلك بشرط المعاملة بالمثل .

نص المادة ٤٣ من الفرع الثانى من الفصل الحادى عشر من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ الصادر فى ١٩ من يولية سنة ١٩٤٤ على ما يأتى : -

« يحصل ثلث الرسوم النسبية او الثابتة عند طلب تنفيذ الشهادات والاحكام التى تصدر من المحاكم او من المحكمين او من الجهات الادارية التى يعين القانون تنفيذ احكامها بشرط أن يكون جميع ما ذكر مشمولاً بالصيغة التنفيذية ويخفف هذا الرسم الى ثلثه فى الاحوال الآتية : »

ويؤخذ من هذا النص أن المشرع فرض كفاعة عامة رسم تنفيذ على الشهادات والاحكام التى يراد تنفيذها وتكون مشمولة بالصيغة التنفيذية .

وهذا العرف الدولي المستقر واجب النفاذ في اقليم الدولة سواء في ذلك
تعارض مع قاعدة من قواعد القانون الدولي العام ، شأنها في ذلك شأن قواعد
التشريع الداخلي كافة .

ولما كان العرف المستقر في القانون الدولي يخول الممثلين الدبلوماسيين
حُدود الوكالات السياسية امتيازات مختلفة تمكينا للبعثات السياسية وحماية
لاستقلالها ومراعاة لقتضيات المجاملة الواجبة في المعاملة بين الدول ، وعلى
اساس اعتبار دور البعثات امتدادا لارض الدولة فلا يجوز الاعتداء عليها أو
اقتحامها أو التنفيذ عليها جبرا ومن هذه الامتيازات ما يتعلق بالضرائب ،
«تتففى دور البعثات من الضرائب العقارية والمحلية بأنواعها المختلفة عدا ما
كان منها مقابلا لخدمة معينة بذاتها كائمان الماء والكهرباء ... وما يماثلها وذلك
بحسب شرط للمعاملة بالمثل .

وهذا العرف الدولي المستقر واجب النفاذ في اقليم الدولة سواء في ذلك
صدر بتنفيذه تشريع داخلي أم لم يصدر وذلك بشرط المعاملة بالمثل وعلى
مقتضى ذلك يتعين اعفاء تشيكوسلوفاكيا من أداء رسم تنفيذ عقد شراء قطعة
«لارض المشار اليها التي اشترتها لاقامة دار لسفارتها عليها بالقاهرة ، ولو
اكن المشرع لم ينص على هذا الاعفاء اسوة برسوم التسجيل والحفظ وذلك
بحسب شرط المعاملة بالمثل .

٥٨٣ > ١٩٦١/٨/١٩

٦١١ - محكمة العدل الدولية - المزايا والحصانات والاعفاء الخاصة بفضائها - عدم
تحتهم بها الا خارج بلدهم .

يبين من استقراء النصوص والاحكام والتوصيات التي يتألف من
مجموعها نظام المزايا والحصانات والاعفاء الخاصة بأعضاء محكمة العدل
الدولية أن قضاة هذه المحكمة لا يتمتعون بهذه المزايا والحصانات والاعفاءات
«الا خارج بلدهم واذا كانت المادة ١٩ من دستور المحكمة ليست واضحة في
بيان هذا المعنى الا انه وضع بحل في قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الصادر
تق ١١ من ديسمبر سنة ١٩٤٦ الذي اوصى بمعاملة قضاة المحكمة بمعاملة
«البعوثين الدبلوماسيين في أى بلد يقيم فيه القاضى غير بلده ليكون بالقرب
من مقر المحكمة أو يختاره في تنقلاته المتصلة بعمله وترك الامر فيها يتعلق
بجبلد القاضى لهذا البلد يقرر فيه ما يراه .

ولقد كان من مقتضى ذلك ألا يتمتع الدكتور ... بصفته قاضياً بمحكمة

العدل الدولية بأية مزايا أو حصانات أو إعفاءات داخل الجمهورية العربية المتحدة .

(١٠٥٧ (١٠/٥ / ١٩٦٣)

٦١٢ - للبعوليين السياسيين - علم تضمن النظم الخاصة بهذه الاعفاءات التي يتمتعون بها تعديدا لعدد السيارات للمفاه والرسوم الجمركية الى ما قبل صدور القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٦١- الذي جندها بسيارة واحدة - مدة الاحتفاظ بالسيارة مع قيام الاعفاء من الرسوم هي خمس سنوات سواء في هذا القانون أو القانون السابق عليه - متى إحقية المستفيد من استيراد سيارة أخرى لاستعماله الشخصي بالاعفاء من الرسوم الجمركية .

بالرجوع الى النظم القانونية المختلفة التي يعامل بقضائها المثلون الدبلوماسيون يبين أنه فيما يتعلق بإعفاء السيارات لم تتضمن تلك الاحكام تحديدًا لعدد السيارات المعفاة من الرسوم الجمركية وذلك حتى صدور القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٦١ في شأن الاعفاءات الجمركية الخاصة بالسلكين الدبلوماسي والقنصلي الاجنبيين الذي حدد عدد السيارات بسيارة واحدة للاستعمال الشخصي وفي ذلك تنص المادة الاولى من هذا القانون على أنه : « يعفى من الرسوم والعوائد الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم ومن اجراءات الكشف وذلك بشرط المعاملة بالمثل وفي حدود هذه المعاملة وفقا لبيانات وزارة الخارجية :

أولا : ما يرد للاستعمال الشخصي الى أعضاء السلكين الدبلوماسي والقنصلي

ثانيا :

ثالثا :

ويحدد عدد السيارات التي يتناولها الاعفاء طبقا للبندين (أولا : وثانيا) بسيارة واحدة للاستعمال الشخصي ... »

ونصت المادة الثانية من القانون المذكور على أنه « لا يجوز التصرف فيما يتم اعفاؤه طبقا للمادة السابقة الى شخص لا يتمتع بالاعفاء قبل اخطار مصلحة الجمارك وسداد الرسوم والعوائد الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم المستحقة وفقا لحالة هذه الاشياء وقيمتها وقت التصرف طبقا للتعريف الجمركية السارية يوم الدفع ... »

ومن حيث أن مدة الاحتفاظ بالسيارة مع قيام الاعفاء واحدة في القانون المذكور وفي القانون السابق عليه رقم ٥٠٧ لسنة ١٩٥٥ وهي خمس سنوات ومن ثم فإن من كان يحتفظ من المستفيدين بالاعفاء قبل تاريخ العمل بالقانون

رقم ٥٥ لسنة ١٩٦١ - بسيارة سبق اغفاؤها من الرسوم الجمركية لايحوز له بعد هذا التاريخ أن يستورد - بالاعفاء - سيارة أخرى ما لم يتصرف في السيارة القديمة بعد خمس سنوات من تاريخ سحبها من الدائرة الجمركية أو قبل هذه المدة مع دفع الرسوم المستحقة إذ في هاتين الحالتين وحدهما يحق له - بموجب الاثر المباشر للقانون - أن يستورد سيارة أخرى لاستعماله الشخصي بالاعفاء من الرسوم الجمركية .

فإذا كان الثابت في الأوراق أن الدكتور . . . يحتفظ بسيارتين استورد إحداها في ١٠ من سبتمبر سنة ١٩٦٠ أي لم يمض على استيرادها خمس سنوات ومن ثم لا يحق له ما دام يحتفظ بهذه السيارة أن يستورد سيارة أخرى معفاة .

(١٠٥٧ (١٠/٥ / ١٩٦٣)

٦١٣ - العاملون بمركز الأمم المتحدة للإعلام بالقاهرة من موظفين الدولتين يتمتعون بالحصانات والمزايا فنصوص عليها في اتفاقية مزايا وحصانات هيئة الأمم المتحدة التي وافقت عليها مصر بالقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٤٨ - بالقرار الجمهوري رقم ٦٤٧ لسنة ١٩٦١ بالتوقيع على منح المدير العام للمركز المشار اليه المزايا والحصانات والاعفاء والتسهيلات التي تمنح للدبلوماسيين - منها أن عين مديرا بملتبنة للمركز المشار اليه في حالة خلو وظيفة المدير .

ان المادة ١٨ من اتفاقية مزايا وحصانات هيئة الأمم المتحدة الصادر بها قرار الجمعية العمومية لهيئة الأمم المتحدة بتاريخ ١٧ من فبراير سنة ١٩٤٦ التي وافقت عليها مصر بالقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٤٨ تنص على أن يتمتع موظفو هيئة الأمم المتحدة بالمزايا والحصانات الآتية :

(أ) الحصانات القضائية بصفة عامة فيما يصدر عنهم من أعمال بصفتهم الرسمية بما في ذلك ما يصدر عنهم شفويا أو كتابة .

(ب) الاعفاء من أية ضريبة على ماهيتهم ومرتباتهم التي يتقاضونها من هيئة الأمم المتحدة .

(ج) الاعفاء من التزامات الخدمة الوطنية (العسكرية) .

(د) الاعفاء بالنسبة لهم ولزوجاتهم وأفراد عائلتهم الذين يعولونهم من جميع قيود الهجرة ومن الاجراءات الخاصة بقيد الاجانب . . .

(هـ) نفس التسهيلات التي تمنح للموظفين في درجاتهم من أعضاء السلك السياسي المعتمدين لدى الدولة صاحبة الشأن وذلك فيما يتعلق . . .

(و) نفس التسهيلات بالنسبة لهم ولزوجاتهم وأفراد أسرهم الذين يعولونهم التي تمنح للبعوثين الدبلوماسيين في وقت الازمات الدولية .

(ز) الإعفاء من الرسوم الجمركية عما يستوردونه .

وتنص المادة ٢٠ من هذه الاتفاقية على أنه « لا تمنح المزايا والحصانات للموظفين لمصلحتهم الخاصة بل تمنح لمصلحة هيئة الأمم المتحدة وحدها ويكون للأمين العام الحق في رفع »

ومن حيث أن مركز الأمم المتحدة للإعلام بالقاهرة يمثل مكتب الإعلام العام لسكرتارية الأمم المتحدة - فإنه ومن يعمل به من الموظفين الدوليين يتمتعون بالحصانات والمزايا المنصوص عليها في الاتفاقية المشار إليها .

ومن حيث أنه في ١٠ من يونيو سنة ١٩٦١ صدر قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٦٤٧ لسنة ١٩٦١ بالموافقة على منح المدير العام لمركز الإعلام للأمم المتحدة بالقاهرة ونائبه المزايا والحصانات والإعفاءات والتسهيلات التي تمنح للدبلوماسيين ، وفوض السيد السفير وكيل وزارة الخارجية في توقيع الكتابين المتبادلين المشكلين لهذا المنح نيابة عن حكومة الجمهورية العربية المتحدة - وتنفيذا لهذا القرار أرسل السيد وكيل وزارة الخارجية للسيد مدير مركز الأمم المتحدة للإعلام بالقاهرة كتابا مؤرخا أول أغسطس سنة ١٩٦١ تضمن موافقة حكومة الجمهورية العربية المتحدة على منح مدير مركز الأمم المتحدة للإعلام بالقاهرة ونائبه - علاوة على المزايا والحصانات المبينة في المادة الخامسة من اتفاقية المزايا والحصانات - الحصانة القضائية المتصلة بالأعمال الرسمية والإعفاءات والتسهيلات والمزايا الدبلوماسية .

ومن حيث أن المزايا والحصانات المقررة في اتفاقية مزايا وحصانات هيئة الأمم المتحدة لا تمنح بصفة شخصية وبمراعاة أشخاص بنواتهم لاعتبارات قائمة فيهم وإنما تمنح على أساس شغل وظيفة معينة أيا كان الشخص الذي يشغلها سواء من يعين فيها أو من يعين للقيام بأعمالها عند خلوها .

فإذا كان السيد قد عين مديرا بالنيابة لمركز الأمم المتحدة للإعلام بالقاهرة في حالة خلو وظيفة مدير المركز وكان قائما بأعمال هذه الوظيفة وشاغلا لها بفرد - فإنه يتمتع بالإضافة إلى المزايا والحصانات المنصوص عليها في اتفاقية المزايا والحصانات لهيئة الأمم المتحدة المشار إليها بالمزايا والحصانات الدبلوماسية الواردة بكتاب السيد وكيل وزارة الخارجية المؤرخ الأول من أغسطس سنة ١٩٦١ والصادر تنفيذا للقرار الجمهوري رقم ٦٤٧ لسنة ١٩٦١ سالف الذكر .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية للقسم الاستشاري إلى أن المزايا والحصانات متعلقة بالوظيفة ولا يفيد منها إلا من يعين فيها أو من يعين للقيام بأعمالها عند خلوها وعلى ذلك فإن السيد المذكور بوصفه مديرا بالنيابة لمركز

الامم المتحدة للاعلام بالقاهرة يتمتع بالمزايا والمصانعات والاعفاءات التي نص عليها الاتفاق في حالة قيامه بعمل الوظيفة الحالية .

(١٠٦٦ / ١٠ / ١٦)

٦١٤ - الاتفاق العام للتعاون الفني المعقود بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية في ٥ من مايو سنة ١٩٥١ - نصه على بعض الاعفاءات من الضرائب والعوائد الجمركية ورسوم الاستيراد لموظفي الولايات المتحدة الذين يعينون في مصر - عدم شمول هذه الاعفاءات للسيارات الخاصة لهؤلاء الموظفين - خضوعاً للمصرية المقررة على السيارات .

يبين من الاطلاع على احكام الاعفاء الوارد في الاتفاق العام للتعاون الفني المعقود في ٥ من مايو سنة ١٩٥١ أن المادة السادسة منه تنص على ما يأتي :
« جميع موظفي الولايات المتحدة الأمريكية الذين يعينون في مصر طبقاً لهذا الاتفاق وأعضاء عائلاتهم المصاحبين لهم يعفون من :
(أ) ضرائب الدخل وضرائب الضمان الاجتماعي بالنسبة للمرتبات والمكافآت .

(ب) العوائد الجمركية ورسوم الاستيراد على حاجياتهم وأمتعتهم الشخصية والمنزلية والمهنية بما في ذلك سيارة واحدة . . . وتعفى من الضرائب والعوائد الجمركية ورسوم الاستيراد أية مواد أو معدات تدخلها في مصر حكومة الولايات المتحدة وفقاً لهذا الاتفاق » .

وبتاريخ ٢٢ و ٢٤ من مايو سنة ١٩٥٤ تم تبادل كتابين بين سفير الولايات المتحدة الأمريكية في القاهرة ووزير خارجية مصر صدر بعدهما القانون رقم ٤٠٨ لسنة ١٩٥٤ بالموافقة على ما جاء بهما . وقد تضمن الكتاب الاول الموجه من السفير بالاشارة الى المحادثات التي تمت بين ممثلي الحكومتين بشأن الرغبة في تضمين نصوص تتعلق بالاتفاقات التي وقعت بين الحكومتين طبقاً للاتفاق الفني التعاوني العام في خطابات متبادلة وذلك بغرض تسهيل واختيار النصوص واجراءات التوقيع لهذه الاتفاقيات ولذلك فإن السفير يقترح تطبيق النصوص الآتية على جميع الاتفاقيات التي قد تبرم طبقاً للاتفاق الفني التعاوني العام المشار اليه ثم تضمن الكتاب نصوصاً من بينها نص المادة ٦ على النحو التالي :

« جميع موظفي حكومة الولايات المتحدة الأمريكية سواء عينوا مباشرة أو يعقد مع هيئة عامة أو خاصة والموجودين في مصر للقيام بالعمل في البرنامج التعاوني والذين وافقت الحكومة المصرية على دخولهم الى مصر . . . سوف يعفون من ضرائب الدخل والتأمين الاجتماعي . . . وكذلك يعفون من ضرائب

الملكية على حاجياتهم الشخصية الممنوعة لاستعمالهم الخاص ومن أى تعريف أو رسم مقرر على الامتعة والادوات المنزلية التي يجلبونها الى مصر بقصد استعمال الشخصى لهم ولافراد عائلاتهم »

وبين من ذلك أن الاعفاءات الضريبية التي تقرها المادة ٥ من الاتفاق العام للتعاون الفنى نوعان : الاول : اعفاء خاص بموظفى مشروع النقطة الرابعة الذين تعينهم حكومة الولايات المتحدة الامريكية وهو يشمل على وجه الخصوص،العوائد الجمركية ورسوم الاستيراد المقررة على حاجيات هؤلاء الموظفين وأمتعتهم الشخصية والمنزلية والمهنية بما فى ذلك سيارة واحدة • والثانى: خاص بحكومة الولايات المتحدة الامريكية ذاتها وهو يشمل الضرائب والعوائد الجمركية ورسوم الاستيراد المقررة على أى مواد أو معدات تدخلها هذه الحكومة الى مصر وفقا لاتفاق التعاون الفنى •

وبدور البحث حول مدى اعفاء السيارات الشخصية والرسمية الخاصة بمشروع النقطة الرابعة ويعنى ذلك أنه يتناول السيارات الشخصية الخاصة بموظفى حكومة الولايات المتحدة الامريكية التي ترد الى البلاد باعتبارها مملوكة لهم كما يتناول السيارات التي تجلبها الحكومة الامريكية ذاتها لى تستخدم فى هذا المشروع ومن ثم يعمى النظر بالنسبة الى كل من هذين النوعين من السيارات على حدة وفى نطاق نوعى الاعفاء سالف الذكر •

ولما كان الاعفاء المقرر لحكومة الولايات المتحدة الامريكية يشمل الضرائب كافة ويرد على المواد والمعدات •

ومن ثم فان هذا الاعفاء يتناول السيارات التي تدخلها الحكومة الامريكية لاستخدامها فى مشروع النقطة الرابعة ويترتب على ذلك عدم خضوع هذه السيارات للضريبة المقررة على السيارات بالقانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ •

أما بالنسبة الى الاعفاء المقرر لموظفى الحكومة الامريكية الذين يعملون فى المشروع فهو مقصور حسبما يبين بوضوح من نص المادة (أ) من الاتفاق سالف الذكر على العوائد الجمركية ورسوم الاستيراد فقط، ولذلك لا يرد على الضريبة المقررة بالقانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ بشأن السيارات وقواعد المرور •

ولا وجه للقول باعفاء سيارات موظفى مشروع النقطة الرابعة استنادا الى ما ورد فى المادة ٦ الواردة فى الكتاب الموجع من السفير الامريكى •

ولا وجه لهذا القول لان الضريبة على السيارات انما تفرض على تسير السيارات وليس على السيارة ذاتها أو على ملكيتها فهى ضريبة على استعمال سلع معينة وليست ضريبة على ملكية هذه السلعة ، يؤيد ذلك ما يأتى :

١ - ان ضريبة السيارات فى أصل نشأتها قد فرضت لمواجهة نفقات

إنشاء الطرق العامة التي تسير عليها السيارات وصيانة هذه الطرق من التلفه والاستهلاك الذي لابد وأن يحدث نتيجة سير السيارات عليها .

٢ - أن الضريبة على تسير السيارات إنما تفرض على السيارة حسب نوعها دون أى التفات الى قيمتها ، وتجاهل قيمة السيارة على هذا النحو دليل على أن الضريبة إنما تفرض على تسيرها وليس على السيارة ذاتها أو على ملكيتها .

٣ - أن الاستفادة من نصوص القوانين المنظمة لتسيير السيارات أن مجرد حيازة أو ملكية السيارة لا يؤدي الى استحقاق الضريبة عليها وإنما الذي يؤدي الى ذلك هو اعدادها للسير في الطريق العام وتبعاً لذلك فإن الاستثناء عن تسير السيارة يؤدي الى وقف استحقاق الضريبة عنها بالرغم من أنها تظل على حيازة وملكية صاحبها . وعلى هذا الاساس فقد كان القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٣٤ الملغى ينص على أنه يجوز لكل حائز سيارة لا ينوى استعمالها أن يطلب اعفائه من دفع الضريبة كما يجوز لكل من يرغب في إيقاف تسير السيارة لمدة لا تقل عن ثلاثة أشهر أن يطلب استرداد جزء من الضريبة يتناسب والمدة التي يوقف فيها تسير السيارة ، كذلك ماورد بالقانون الحالي رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ مثل هذا الحكم بالنسبة الى بعض أنواع السيارات فنصت المادة ٦٧ على أنه يجوز لكل مالك سيارة استغنى عن تسيرها أن يطلب استرداد جزء من الضريبة التي دفعها مناسب للمدة الباقية من المدة المدفوع عنها الضريبة بشرط ألا تقل عن ثلاثة شهور وبشرط أن تكون الضريبة مسددة عن سنة كاملة أو عن ستة أشهر وأن ترد اللوحات المعدنية والرخصة وعلامة سداد الضريبة الى قلم المرور المختص .

والقول باعفاء سيارات موظفي الحكومة الامريكية الذين يعملون في مشروع النقطة الرابعة استناداً الى ما تقضى به المادة ٧١/د من القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ من اعفاء سيارات أعضاء الهيئات الدولية الاجانب من الضريبة هذا القول مردود بأن هؤلاء الموظفين ليسوا أعضاء في أية هيئة دولية ولكنهم موظفون تابعون للحكومة الامريكية ويعملون في مشروع النقطة الرابعة الذي نظمته حكومتهم على أساس الاتفاق بينها وبين مصر .

وعلى مقتضى ما تقدم فليس في النصوص القائمة في الاتفاق العام للتعاون الفني أو في التعديل الوارد عليه ما يسمح باعفاء السيارات الخاصة بموظفي الحكومة الامريكية العاملين في برنامج النقطة الرابعة من الضريبة المقررة على تسير السيارات .

لهذا انتهى رأى الجمعية الى أن السيارات الخاصة بموظفي الحكومة الامريكية الذين يعملون في مشروع النقطة الرابعة في مصر لا تعفى من الضريبة المقررة على السيارات .

حق الامتياز

٦١٥ - مصروفات حفظ النقول - مرتبة امتياز هذه المصروفات تأتي بعد امتياز المصروفات القضائية وامتياز البالغ المستحقة للخزانة العامة من فرائض ورسوم وحقوق أخرى - لا حق لهيئة قناة السويس في استيفاء نفقات انتشارال سيطرة من القنال من ثمنها الا بعد ان تستوفي المصلحة بور سعيد من حصة الثمن الرسوم المستحقة على السيارة .

تنص المادة ١١٣٩ من القانون المدني على أن « المبالغ المستحقة للخزانة العامة من ضرائب ورسوم وحقوق أخرى من أى نوع كان يكون لها امتياز بالشروط المقررة في القوانين والامور الصادرة في هذا الشأن » وتستوفي هذه المبالغ من ثمن الاموال المثقلة بهذا الامتياز في أية يد كانت قبل أى حق آخر ، ولو كان ممتازا أو مضمونا برهن رسمى عدا المصروفات القضائية ».

وتنص المادة ١١٤٠ على أن « المبالغ التي صرفت في حفظ المنقول وفيما يلزم له من ترميم يكون لها امتياز عليه كلية » وتستوفي هذه المبالغ من ثمن هذا المنقول المثقل بحق الامتياز بعد المصروفات القضائية والمبالغ المستحقة للخزانة العامة مباشرة أما فيما بينها فيقدم بعضها على بعض بحسب الترتيب العكسي لتواريخ صرفها » .

ومفاد هذين النصين أن امتياز المبالغ المستحقة للخزانة بما لها من الولاية العامة مقدم على امتياز مصروفات حفظ المنقول ومن ثم فانه يتعين أن يستوفي من ثمن الشيء الضرائب والرسوم المستحقة عليه ثم يستوفي مما يتبقى نفقات حفظه وترميمه . ولا بد وفقا لنص المادة ١١٣٩ مدني (سالف الذكر) لحفظ حقوق الخزانة العامة التي ثبت لها هذا الامتياز من الرجوع الى القوانين الخاصة التي تفرض هذه الحقوق على المولين غير أنه يجب ملاحظة أن الامتياز الذي تقرره القوانين مبنى على اعتبار أن المصلحة العامة تقتضى ضمان تحصيل مطلوبات الحكومة التي تكون مستحقة لها باعتبارها صاحبة الولاية العامة فلا يدخل في ذلك ما تستحقه الحكومة قبل أحد الافراد اذا ما كانت ليست مستحقة لها بهذه الصفة السابق الإشارة اليها كما اذا كانت تلك المستحقات بموجب عقد بينها وبين أحد الافراد .

ولما كانت النفقات التي تحملتها هيئة قناة السويس في سبيل انتشارال السيارة من المصروفات الضرورية للمحافظة على تلك السيارة ولولاها لتلفت تلقا تالما من مياه القناة الملحة فانه وفقا لما تنص عليه المادة ١١٤٠ مدني سالف الذكر يثبت لهذه النفقات المشار اليها الامتياز على غيرها من الديون وفقا للمرتبة التي يقررها لها القانون ولما كان القانون قد حدد لامتياز مصروفات

الحفظ والترميم المرتبة الثالثة أى بعد امتياز المصروفات القضائية وامتياز
الحزنة العامة فإن المبالغ التى تطالب بها محافظة بور سعيد باعتبارها رسوما
يكون لها الاولوية على النفقات التى تحملتها الهيئة .

لذلك يحق لهيئة قناة السويس الاتفاق مع محافظة بور سعيد على بيع
السيارة وسداد الرسوم المستحقة على السيارة للمحافظة ثم تستوفى مطلوبها
مما يتبقى من الثمن .

لهذا انتهى رأى الجمعية الى أن هيئة قناة السويس لا تستوفى نفقات
انتشال السيارة رقم ٢٦١٢١ ملاكى القاهرة من ثمن هذه السيارة الا بعد أن
تستوفى محافظة بور سعيد من هذا الثمن الرسوم المستحقة على السيارة .

١٢٢ (١٩٦٤/٢/٢٠)

حكم

(أ) حججه

- ١ - ما يكتسب الحجية من الحكم .
- ٢ - نطاق الحجية .
- ٣ - حجية الاحكام الادارية .
- ٤ - أثر الحجية .

(ب) تنفيذه

- ١ - تنفيذ أحكام الغاء الترقية .
- ٢ - تنفيذ أحكام الغاء قرار الفصل .
- ٣ - الجهة الملزمة بالتنفيذ .
- ٤ - أثر التقادم على التنفيذ .
- ٥ - تنفيذ الاحكام المطعون فيها .

(أ) حججه

- ١ - ما يكتسب الحجية من الحكم .
- ٢ - نطاق الحجية .
- ٣ - حجية الاحكام الادارية .
- ٤ - أثر الحجية .

حكم (أ) حجيته (١)
ما يكتسب الحجية منه

١ - ما يكتسب الحجية من الحكم

(تعليق)

ما جاء في هذا الفصل من أن قوة الأمر المقتضى كما ترد على منطوقه الحكم ترد أيضا على ما يكون من أسبابه مرتبطا بالمنطوق ارتباطا وثيقا بحيث لا تقوم للمنطوق قائمة بلونه مبدأ مستقر فقرته محكمة النقض الدائرة الجنائية في العديد من أحكامها منها الطعن رقم ٢٤٦٧ لسنة ٢٤٤٤ ق بجلسته ١٩٥٥/٤/٥ (مجموعة أحكام النقض - الدائرة الجنائية - في ٢٥ علما في ٤٧٧ ص ٧٤) والطعن رقم ٣٤٢٣ لسنة ٣١ ق بجلسته ١٩٦٢/٦/١٣ ، ١٨٣٣ لسنة ٣٤ ق بجلسته ١٩٦٥/٢/٢٢ والطعن رقم ١٧٦٨ لسنة ٣٤ ق بجلسته ١٩٦٥/٤/٥ (كتابتنا النقض الجنائي ق ٢٤٤٤ ص ١٠٩١) وفقرته محكمة النقض الدائرة المدنية في الطعن رقم ٣٣٩ لسنة ٢٩ ق بجلسته ١٩٦٤/٣/٥ والطعن رقم ٢٠ لسنة ٣٠ ق بجلسته ١٩٦٤/١٢/٣ (كتابتنا النقض المدني ق ١٥١٥ ، ١٥١٦ ص ٩٠٦ ، ٩٠٧) كما قالت به المحكمة الإدارية العليا في الطعن رقم ١٣٣٧ لسنة ٥ ق بجلسته ٢٨ فبراير سنة ١٩٦٥ والطعن رقم ٣١١ لسنة ٤ ق بجلسته ١٩٦٠/٧/٢ والطعن رقم ٣٩٥ لسنة ٨ ق بجلسته ١٩٦٥/٥/١٦ (كتابتنا المحكمة الإدارية العليا ق ٨٥٠ ، ٨٥١ ، ٨٥١ ص ٩٠٣ ، ٩٠٥) وكذلك قالت به في الطعن رقم ١٧٠ لسنة ٨ ق بجلسته ١٩٦٦/١/٣٠ (مجموعة أحكام المحكمة الإدارية العليا الصادرة عن المكتب الفني بمجلس الدولة ق ٤٥ ص ٣٧٨) .

٢١٦ - شمول حجية الحكم للمنطوق والاسباب التي يقوم عليها - وجوب مراعاة ما جاء بهذه الاسباب عند التنفيذ .

ان المادة ١/٤٥٥ من القانون المدني تنص على أن « الاحكام التي حازت قوة الامر المقتضى به تكون حجة بما فصلت فيه من حقوق ولا يجوز قبول دليل ينقض هذه القرينة ولكن لا يكون لتلك الاحكام هذه الحجية الا في نزاع قام بين الخصوم أنفسهم دون أن تتفرصاتهم وتعلق بذات الحق محلا وسببا .

ومن المبادئ المسلمة أن حجية الاحكام لا تكون قاصرة على منطوقها فحسب وانما تمتد أيضا الى أسبابها التي يقوم عليها هذا المنطوق مما تجب مراعاتها عند تنفيذه فلا يكون تنفيذ الحكم مخالفا أو جاحدا لتلك الاسباب التي حازت حجيتها سواء بسواء مع منطوق الحكم .

فاذا كان يبين من مطالعة الاسباب الواردة بحكم المحكمة الادارية لوزارات المالية والتجارة والزراعة والتموين في الدعوى المشار إليها أنه قد جاء بها أن

المصلحة لا تمارى فى أن المدعين يقومون بأعمال المجهود الحربى وأن الحاكم العسكرى قرر منحهم مكافآت اضافية نظير قيامهم بهذا العمل ولم تصدر بعد ذلك قواعد تحرمهم من هذا الحق وأنه لا حجاج فيما ذهب اليه المصلحة من أن المدعين يحصلون على نوباتجية مضاعفة فضلا عن أنهم انكروا هذا القول بأنه لا توجد قاعدة تحرمهم من الجمع بين المكافأة وبين ما يحصلون من نوباتجية مضاعفة لا فى قرار الحاكم العسكرى ولا فى قرار آخر وأنه لا يوجد سند قانونى تقدمت به المصلحة يؤيدها فى جحد حقهم لهذا المكافآت كما أن مجلس الغنائم لم يقدم ما يدل على أن له سلطة عليا فى المنح أو المنح يستمدها من قاعدة تنظيمية فعلى ذلك تكون الدعوى قائمة على أساس سليم من القانون متعينا قبولها .

وبين من ذلك أن مصلحة الجمارك كانت قد دفعت بعدم احقية المدعين فى مكافآت الغنائم على أساس أنهم يحصلون على مكافآت نوباتجية مضاعفة وأن المحكمة قد فصلت فى هذا الامر ولم تأخذ بدفاع المصلحة فى هذا الشأن على النحو المبين بأسباب الحكم ولما كانت تلك الاسباب تعتبر متممة لمنطوق الحكم وتوزع معه قوة الامر المقضى به ومن ثم فانها تعتبر حجة بما فصلت فيه من الحقوق ولا يجوز قبول دليل ينقص هذه الحجة .

لذلك فانه يتعين على مجلس الغنائم تنفيذ الحكم المشار اليه طبقا لما ورد بمنطوقه وأسبابه مع ما يترتب على ذلك من صرف مكافآت مجلس الغنائم المستحقة دون خصم مكافآت النوباتجية منها .

(٧٥٣) ١١/١٦٦٢

٦١٧ - صدور حكم يتعين فى أسبابه « أن الدعوى قائمة على أساس سليم مما يتعين منه الحكم بإلغاء التقرير السنوى المعلن فيه وما يترتب على ذلك الإلغاء من كالة ١٩٧١ » - من مقتضى تنفيذ الحكم ارجاع التسمية بالحكم له كل تاريخ الترقية التى تغطى فيها استنادا للتقرير الذى ألقته المحكمة هو وما يترتب عليه من آثار .

انه متى حاز الحكم حجيته الشئ المقضى فيه اعتبر متضمنا قرينة لا تقبل اثبات العكس على أنه صدر صحيحا من حيث اجراءاته وإن ما قضى به هو الحق بعينه من حيث الموضوع بحيث يتمتع على كافة المحاكم أن تنظر فيما سبق الحكم فيه باستثناء المحكمة التى نص القانون على الطعن فى الحكم أمامها .

وعلى ذلك فإن الحكم الصادر من محكمة القضاء الإدارى بإلغاء قرار لجنة شئون الموظفين المطعون فيه وما يترتب على ذلك من آثار هو حكم نهائى ولم يعد قابلا للطعن بأى طريق من طرق الطعن اذ لم يطن فيه أمام المحكمة الادارية العليا طبقا لاحكام القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ فى شأن تنظيم مجلس الدولة .

فبهذه الثابة أصبح حائزا لقوة الامر المقضى فيه وحجته ، والاصل أن الحجة تكون لمنطوق الحكم دون وقائمه وأسبابه ، فالمنطوق هو الذي يشتمل على قضاء المحكمة الحاسم لما بين الخصوم من خلاف ، إلا أنه من الأسباب ما يعود حجية إذا كان مرتبطا ارتباطا وثيقا بمنطوق الحكم وادخلا في بيانه وأسبابه بحيث يكون لازما للنتيجة التي انتهى اليها الحكم وضمناها لمنطوقه وبحيث لا يمكن قيام المنطوق أو تحديده أو فهمه إذا فصل عن الأسباب إذ تنفصل الأسباب قضاء في بعض المسائل .

ومن حيث أنه بأن للجمعية الصومية من الاطلاع على أسباب الحكم المذكور أن المحكمة قد أوردت في أسبابها « أن البعوى قائمة على أساس سليم من القانون مما يضمن معه الحكم بإلغاء التقرير السنوي المطعون فيه وما يترتب على ذلك الإلغاء من كافة الآثار خاصة باستحقاق الدعي لملاوته الدورية اعتبارا من أول مايو سنة ١٩٥٧ والتي سبق أن حرمتها منها لجنة شئون الموظفين بجلستها المنعقدة في ٢٩ من ابريل سنة ١٩٥٧ دون وجه حق أو مبرر من القانون ... » ومن ثم تصلح هذه الأسباب في الحالة المروضة لامكان الاستناد عليها في ارجاع اقسمة السيد المشار اليه في الدرجة الخامسة الى أول أغسطس سنة ١٩٥٧ بدلا من ١٩ ابريل سنة ١٩٥٨ وهو تاريخ الترقية التي تخطته فيها الجهة الادارية استنادا منها على تقرير الكفاية الذي ألقته محكمة القضاء الاداري مع ما يترتب على ذلك من آثار ومن ثم يمكن للجهة الادارية في الحالة المروضة أعمال هذا الرأي .

لذلك انتهى الرأي الى أن من مقتضى تنفيذ الحكم الصادر من محكمة القضاء الاداري في الحالة المروضة الارتداد بأقسمة المذكور في الدرجة الخامسة الفنية العالية الى التاريخ الذي تخطى فيه لحصوله على التقرير السنوي المقضى بالفائز .

٦٠١ (١٩٦٦/٩/٤)

٦١٨ - الاحكام الصادرة بأحقية من رفض الاشتراك عن مدة خدمته السابقة في الإفادة من قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٩٤٧/٩/١٦ - وجوب احترام حجيتها ومن ثم التجاوز عن استرداد نصف الفرق بين المكافأة المقررة بلألفية مكافآت السكة الحديد وبلالك المقررة بالقانون العاشر - تنفيذ هذه الاحكام على من صدرت لصالحهم ولو لم يكن مستحقا عليهم متصاحبا احتياطي معاش .

انه عن مدى حجية الاحكام النهائية الصادرة بأحقية من رفض الاشتراك عن مدة خدمته السابقة في الإفادة من قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٩٤٧/٩/١٦ فانه يبين من المادة ٤٠٥ من القانون المدني التي تنص على أن م ٦٦ لتأوى

• الاحكام التي حازت قوة الامر المقضى تكون حجة بما فصلت فيه من حقوق ولا يجوز قبول دليل ينقض هذه القرينة • ولكن لا تكون لتلك الاحكام هذه الحجية الا في نزاع قام بين الخصوم أنفسهم دون أن تتغير صفاتهم وتعلق بذات الحق عللا وسببا • وأن مفاد هذه القاعدة أن الاحكام التي حازت قوة الشيء المقضى به تكون حجة فيما فصلت فيه من حقوق بحيث يصبح من غير الجائز قبول أى دليل ضدها وأن هذه الحجية تقوم بتوافر ثلاث شروط وهي وحدة الخصوم فلا تتعدى حجة الاحكام غير أطراف الخصوم الممثلين في الدعوى - وحدة المحل وهو الحق المطالب به في الدعوى أو الميزة القانونية التي يرمى المدعى الى تحقيقها ووحدة السبب وهو الواقعة القانونية أو المادية التي نشأ عنها الحق المطالب به •

وإذا كانت الاحكام الصادرة بالتجاوز عن استرداد نصف الفرق بين المكافأتين والمشار اليها سلفا قد قررت الحق المتنازع عليه في مدى أحقية من صدرت لهم في التجاوز عن استرداد نصف الفرق بين المكافأتين طبقا لاحكام قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٦/٩/١٩٤٧ والزمته هيئة السكك الحديدية وهيئة المواصلات السلطوية والاسلوكية الذي تقرر ذلك الحق في مواجهتها باحترامه واجبارها على أداء التزامها المتولدة عن ذلك المركز القانوني الذي كشف الحكم عن ثباته فقد فصلت في خصومه بعد تحقيق المحكمة لادعاء المحكوم لهم والحكم بما ثبتت هذا الادعاء ويكون ما قضت به قد حاز قوة الشيء المقضى ولا محل للمنازعة في شأنه بين الخصوم أنفسهم وفي ذات الحق محلا وسببا بعد أن استنفدت هذه الاحكام طرق الطعن وأصبحت أحكام نهائية لا تقبل الطعن بالطرق العادية أو بالطرق غير العادية • والقول بأن هذه الحجية قاصرة على الشروط التي وردت في أسباب الحكم وقطعت المحكمة بتوافرها في حق واقع الدعوى ولا تمتد حجية الاحكام المذكورة الى شرط متجدد احتياطي المعاش المستحق عن مدة الخطة السابقة على التثبيت الذي لم تعرض له المحكمة اطلاقا في هذه الاحكام هذا القول فيه اهدار لهذه الحجية واثارة المنازعة من جديد فيما قطعت فيه هذه الاحكام وحسمته بين ذات الخصوم في ذات الحق محلا وسببا •

وموضوع المنازعة الذي فصلت فيه هذه الاحكام هو طلب التجاوز عن استرداد نصف الفرق بين المكافأة بحسب لائحة مكافآت السكك الحديدية والمكافأة بحسب قانون المعاشات لازل هو موضوع المنازعة التي يثيرها الرأي الاول •

والسبب هو قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٦/٩/١٩٤٧ لا زال هو السبب في المنازعة الجديدة والعبارة في وحدة السبب بوحدة في مجموعة فاذا قيل بأن شرطا من شروط قرار مجلس الوزراء المشار اليه قد تخلف في حق المدعى ولم تعرض له المحكمة في أسباب حكمها فليس في ذلك اختلال بوحدة

للسبب لأن السبب وهو قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٦/٩/١٩٤٧ قد تناولته الدعاوى المرفوعة بطلب التجاوز عن استرداد نصف الفرق بين المكافأتين برمتها فتناولته أولا - من حيث الشروط التي تتطلبها لانطباقه فاستخلصت هذه الشروط وحددتها وانتهت الى توافرها في حق المدعى فالجحية شاملة للقرار كله وما يستخلص بعد ذلك من شروطه الجديدة باعتبار أن القرار في مجموعة كان هو الواقعة القانونية التي نشأ عنها الحق المطالب به واستخلاص المحكمة شروط هذا القرار من عبارته إنما جاء على سبيل الحصر لا المثال ، وهو المستفاد مما جاء في هذه الأحكام من « أن القاعدة التي قررها مجلس الوزراء إنما جاءت عامة ومطلقة ويفيد منها كل من توافرت له شروطها وهي (أولا) التوظف بالسلك الحديدي (ثانيا) التثبيت (ثالثا) استحقاق مكافأة عن مدة الخدمة السابقة على التثبيت تفوق ما هو مقرر لثيله من موظفي الحكومة طبقا للقوانين واللوائح العامة » .

فإن مفاد ذلك أن هذه الشروط هي وحدها التي استخلصتها المحكمة من بحثنا لهذا القرار ولا يجوز القول بأنها لم تتعرض لشروط رابع وهو شرط استحقاق متجمد احتياطي المعاش وقد كان النزاع معروضا عليها برمتها وكان انطباق هذا القرار بكامل شروطه على المدعى بسبب المنازعة الرد المقنع الوحيد على هذا فإن هذا الشرط لم تستشفه هذه الأحكام من قرار مجلس الوزراء المشار اليه وبذلك تكون قد قطعت في أن هذا الشرط ليس شرطا من شروط هذا القرار حاز الحكم حجتيه من حيث استبعاد هذا الشرط من شروط القرار .

وقد تناولت المحكمة هذا السبب ثانيا من حيث توافر هذه الشروط في حق المدعى فقطعت بتوافرها إذ جاء في أسباب أحكامها « ومن حيث أن الثابت من الأوراق أن المدعى قد توافرت له هذه الشروط فيتعين الحكم له بالإفادة من الحكم الوارد بقرار مجلس الوزراء الصادر في ١٦/٩/١٩٤٧ » وهذا دليل آخر على أن الشروط التي استخلصتها المحكمة وحدها كافية للإفادة من قرار مجلس الوزراء المشار اليه لما كان توافر هذه الشروط وحدها في حق المدعى سببا في الحكم بأحقية في الإفادة من هذا القرار .

وفضلا عن ذلك فإن القضاء الوارد في المنطوق هو وحده الذي يجوز حجية الشيء المقضى به دون أسبابه إلا ما كان من هذه الأسباب مرتبطا بالمنطوق ارتباطا جوهريا ومكونا لجزء منه مكمل له . أي أن الأصل أن الحجية تلحق بالمنطوق وحده ولا تلحق الأسباب إلا استثناء .

وبين من الإطلاع على منطوق هذه الأحكام أنها جرت جميعا على القضاء بما يلي « حكمت المحكمة بأحقية المدعى في التجاوز عن استرداد نص الفرق بين المكافأة بحسب لائحة مكافآت السلك الحديدي والمكافأة بحسب قانون المعاشات رقم ٥ لسنة ١٩٠٩ وقرار مجلس الوزراء الصادر في ١٧ من ديسمبر سنة ١٩٤٤ مع استبعاد هذا الجزء المتجاوز عنه في متجمد احتياطي

المعاش المستحق عليه وذلك بالتطبيق لقرار مجلس الوزراء الصادر في ١٦ من سبتمبر سنة ١٩٤٧ وما يترتب على ذلك من آثار » - ومنطوق هذه الاحكام صريح في القضاء بأحقية المدعين في التجاوز عن استرداد نصف الفرق بين المكافأتين مع استبعاد القدر المتجاوز عنه من احتياطي المعاش المستحق عليهم فهو قد فصل في شقين لا ارتباط بينهما (الاول) قضى بأحقية المدعي في التجاوز عن استرداد نصف الفرق بين المكافأتين (الثاني) قضى بحق الحكومة في استخدام نصف الفرق باستبعاده من متجمد الاحتياطي بدلا من صرفه لهم نقدا لأن التثبيت غالبا يصحبه استحقاق متجمد احتياطي معاش كبير عن ممدد الخطة السابقة وهي المناسبة التي صدر فيها قرار مجلس الوزراء المشار اليه، غير أنه لا تلازم بين ثبوت الحق في نصف فرق المكافأتين وبين استبعاد نصف الفرق من متجمد الاحتياطي اذا لم يكن مستحقا على الموظف متجمد احتياطي اذ أن الاساس القانوني للحق في صرف نصف فرق المكافأتين خلاف الاساس القانوني لاستحقاق متجمد احتياطي معاش على الموظف .

واذا كانت الحجية تلحق الاسباب استثناء بالقدر الذي ترتبط فيه الاسباب بالمنطوق ارتباطا جوهريا فمن باب أولى لا تلحق الحجية ما لم يرد في الحكم من أسباب اذ يبين من أسباب الحكم التي كتبت في ما يقرب من خمس عشرة صفحة ان الحكم كان نتيجة أسباب معينة واضحة محصورة أسفر عنها تمحيص مزاعم الخصوم ووزن ما استندوا اليه من أدلة واقعية وحجج قانونية وكانت الاسباب تعليلا سائغا لقضائها فيه من الادلة ما يكفي لحله . ولم يكن بالاسباب قصور أو تهاور ويفرض هذا فان اهدار حجية هذه الاحكام انما يكون بالظن فيها بطرق الظن التي استنفذت عن آخرها بالنسبة لهذه الاحكام .

فلا يجوز أن تهدر الحجية لأن الحكم لم يتناول بالتمحيص ما فاته الخصوم من دفاع وهو ما يثيره الرأي الاول من أنه يشترط في هذا القرار استحقاق متجمد احتياطي معاش وهو الامر الذي لم تتعرض له المحكمة كما ينبغي الا يستند الى المحكمة ما لم تؤد اليه المبادئ الاصلية في الحكم ولا تفترض للمحكمة نية ارادة لا تنبع صراحة وعلى وجه دقيق من منطوق الاسباب الحكم ولا يشفع في هذا أن احكاما صدرت بذات المحكمة برفض دعاوى التجاوز عن استرداد ، نصف الفرق بين المكافأتين حين استبان لهذه المحكمة انه لم يستحق على المدعي متجمد احتياطي معاش لان النزاع قد خرج من ولاية المحكمة بالنسبة للاحكام الصادرة بالاحقية وبالنسبة للاحكام الصادرة بالرفض فان حجيتهما نسبية لا تعدى اطراف الخصومة المثبتين في الدعوى فلا يجوز أن يتعدى أثرها الاحكام الصادرة بالاحقية لان المحكمة لا تملك تعديلها بعد أن خرجت من ولايتها ولا تملك أن تضيف الى شروط القرار في هذه الاحكام شرطا رابعا . وفضل عن ذلك فانه يبين من الاطلاع على الاحكام الصادرة بالرفض انها تهاوت في أسبابها تهاوتا واضحا اذ جاء بها ما استخلصت احكام الاحقية من شروط

ثلاث لانطباق قرار مجلس الوزراء هي التوظيف في السكة الحديد والتشييت واستحقاق مكافأة عن مدة الخدمة طبقا للائحة مكافآت السكة الحديد تفوق ما هو مقرر لمثيله من موظفي الحكومة .

وعند تطبيق هذه الشروط تناقضت في أسبابها إذ جاء بها « من حيث أن المدعى لا يفيد من قرار مجلس الوزراء إذ أن منطاط الافادة من هذا القرار .. أن يكون مستحقا على الموظف متجيدا احتياطي فاذا كان الثابت أن المدعى لم يستحق عليه متجيدا احتياطيا عن مدة الخدمة السابقة إذ لم يختار دفع الاقساط عن مدة خدمته السابقة ولذلك يكون قد فقد شرطا من شروط الافادة من القرار المشار اليه » .

وخلاصة ما تقدم أنه يتعين احترام حجية الاحكام الصادرة بالتجاوز عن مدة استرداد نصف الفرق بين المكافأتين ولو لم يكن مستحقا على من صدرت لصالحهم متجيدا احتياطي معاش .

٥٥٩ (١٩٦٣/٥/٢٩)

٢ - نطاق الحجية (١)

٦١٩ - قرارات هيئة التحكيم بصحكم الاستئناف في شأن الاجور الإضافية المستحقة لوظفائها وعملها - مدى حجيتها أمام لجنة القطن المصرية - لا حجية لها .

ان المادة ٤٠٥ من القانون المدني تنص على أن « ١ - الاحكام التي حازت قوة الامر المقضى تكون حجة بما فصلت فيه من الحقوق ولا يجوز قبول دليل ينقض هذه القرينة ولكن لا تكون لتلك الاحكام هذه الحجية الا في نزاع بين الخصوم أنفسهم دون أن تتغير صفاتهم وتعلق بذات الحق محللا وسببا ٢٠ - ولا يجوز للمحكمة أن تأخذ بهذه القرينة من تلقاء نفسها » .

ومفاد هذا النص أن للحكم حجية فيما بين الخصوم وبالنسبة الى ذات الحق محللا وسببا فيكون الحكم حجة في هذه الحدود حجية لا تقبل الدحض ولا تتزحزح الا بطريق من طرق الطعن في الحكم ومن ثم يتعين على الخصوم طرح النزاع بينهم من جديد ومتى صدر حكم ولو كان حكما ابتدائيا غيايبيا ، وجب على الخصوم احترامه فلا يجوز قبولها بل تدفع بحجية الامر المقضى ويطلب الحكم بعدم جواز سماعها لسبق الفصل فيها . ويشترط في الحكم لكي يجوز حجية الامر المقضى به ثلاث شروط :

(١) راجع أيضا المبادئ الواردة في الباب الثاني الخاص بتنفيذ الاحكام - (فصل الثالث الخاص بالجهة الملزمة بالتنفيذ .

أولا - أن يكون حكما قضائيا .

ثانيا - أن يكون حكما قطعيا .

ثالثا - أن يكون التمسك بالحجية في منطوق الحكم لا في أسبابه .

والشرط الأول يقتضى أن يصدر الحكم من جهة قضائية لها ولاية فى الحكم الذى أصدرته فإن لم تكن للمحكمة ولاية لم يكن لحكمها حجية الامر المقضى ولجهات القضاء الاخرى ان تمتنع عن تنفيذه اذا طلب اليها ذلك ولا تقيد به فى قضائها ولا تمتنع عن اعادة نظر الدعوى اذا جددت امامها ورأت أنها هى المختصة بالحكم فيها . ومن ثم لا تثبت حجية الامر المقضى لحكم صدر من محكمة مدنية فى مسألة تدخل فى ولاية قضاء الاحوال الشخصية ولا لحكم صدر من محكمة مدنية فى حالة تدخل فى ولاية القضاء الادارى .

ومن حيث أنه يبنى على ما تقدم أن القرار الصادر من هيئة التحكيم بمحكمة استئناف الاسكندرية فى النزاع الذى كان قائما بين نقابة مستخدمى لجنة القطن المصرية وعمالها وبين ادارة اللجنة على الاجر المستحق عن ساعات العمل الاضافية هذا القرار لا حجية له لانه صدر من محكمة انتفت ولايتها بالنسبة الى هذا النزاع ومن ثم يحق لادارة اللجنة أن تمتنع عن تنفيذه واذا كانت قد نفذته فإن هذا التنفيذ يكون باطلا ويحق لها أن تسترد من العمال والموظفين ما صرف اليهم من اجر يزيد على الحدود التى رسمها القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ المشار اليه .

(١٩٦١/١٢/١٠) ٩٦٤

(تعليق)

يلاحظ ان هذا المبدأ غير متفق مع القواعد العامة اذ اهلر حجية الحكم القضائى بحجة انه صدر من محكمة لا ولاية لها مع أن الحكم الصادر من محكمة قضائية يكون نافذا وهو حجية الى أن يقضى بأن المحكمة التى أصدرته لا ولاية لها أما اذا نصبت الجبهة الانتزاعية نفسها رقبيا على الحكم لتقول بعد صدور مانه صدر من محكمة لا ولاية لها وتمتنع عن تنفيذه فإن فى ذلك اخلال بحجية الاحكام القضائية .

٦٢٠ - قرار ادارى بتعيين مدرسات التعليم الابتدائى فى الدرجة الثامنة الفنية دون استيفاء شرط الامتحان - يعتبر قرارا مملوما - صدور حكم لاحداهن بتجديد ميعاد استئنافها علونها بالدوىة - لا حجية له فيما يتعلق باستيفاء شرط اجتياز الامتحان .

فى سنة ١٩٥٥ عينت تسع مدرسات بالتعليم الابتدائى ، دون اجتياز الامتحان المنصوص عليه فى المادة ٦ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن

نظام موظفي الدولة ، وقد استطلعت مراقبة المستخدمين بالوزارة رأى ديوان الموظفين في هذا الموضوع ، فرأى أن اجتياز الامتحان المقرر لشغل الوظيفة شرط أساسي للتعين، ومن ثم يكون قرار التعيين في هذه الحالة معدوماً ويجب سحبه واعتبار ما صرف له من أجر نظراً لما قمن به من عمل ، غير أن ادارة الفتوى والتشريع لوزارة التربية والتعليم ذهبت الى أن العيب الذي يشوب قرار التعيين في هذه الحالة لا يجعله معدوماً ، بل قابلاً للإبطال ، ومن ثم فلا يجوز سحبه الا خلال المدة المقررة لذلك .

وقد تقمعت إحدى هؤلاء المؤسسات بطلب اشارت فيه الى صدور حكم لصالحها من المحكمة الادارية لوزارة التربية والتعليم .

وقد عرض الموضوع على الجمعية العمومية للقسم الاستشاري للفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة في ٦ من يونية سنة ١٩٦١ فاستبان لها أن المادة ٦ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة (١) تشترط للتعين في إحدى الوظائف أن يكون المرشح قد اجتاز بنجاح الامتحان المقرر لشغل الوظيفة .

وقد استحدثت المشرع هذا الشرط في القانون المشار اليه اقراراً للعدالة بين الموظفين وتوفيراً للثقة والطمأنينة في نفوسهم فلا يعين في الوظائف العامة الا من يستحق التعيين فيها - وامعانا من المشرع في تحقيق العدالة وتكافؤ الفرص لشغل الوظائف العامة ، أوجب أن يكون التعيين فيها بحسب الاسبقية بين الناجحين في امتحان المسابقة ويستفاد من ذلك أن اجتياز الامتحان المقرر لشغل الوظيفة هو شرط أساسي من شروط التعيين في الوظائف العامة قصد به التثبت من صلاحية الموظف لولاية الوظيفة تحقيقاً للاغراض المشار اليها وهو بهذه المثابة شرط صلاحية .

وعلى مقتضى ما تقدم فإن الموظف الذي يعين دون اجتياز الامتحان المقرر لشغل الوظيفة يكون فقد شرطاً أساسياً من شروط التعيين يفقده الصلاحية لولاية الوظيفة ، مما يعيب قرار التعيين بعيب جسيم يبلغ به حد العدم ، ومن ثم يجوز سحبه في أي وقت دون التقيد بالميعاد المقرر قانوناً لسحب القرارات الادارية . (٢)

أما فيما يتعلق بالحكم الصادر لصالح الأنسة (المذكورة) من المحكمة الادارية لوزارة التربية والتعليم في القضية رقم ٧٤٧ لسنة ٦ القضائية فإنه يبين من استظهار وقائع هذا الحكم أن النقطة القانونية التي فصلت فيها

(١) تعادل المادة ٧ فقرة ٨ من القانون ٤٦ لسنة ١٩٦٤ .

(٢) راجع تعليقا على قاعدة ٣٦٤ .

المحكمة هي تحديد ميعاد استحقاق المدعية علاوتها الدورية أى أن المحكمة لم تعرض لشروط التعيين فى الوظيفة ومنها اجتياز الامتحان المقرر لشغلها ، ومن ثم فإن هذا الحكم لا يكتسب حجية الا فيما فصل فيه دون سواء .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية للقسم الاستشارى للفتوى والتشريع الى ما يأتى : -

أن قرار تعيين المدرسات التسع المشار اليهن هو قرار معدم ويتعين لذلك محله دون تقيد بالميعاد القانونى .

وان الحكم الصادر لصالح الآنسة (٠٠٠) من المحكمة الادارية لوزارة التربية والتعليم فى القضية رقم ٤٧٧ لسنة ٦ ألقضائية لا حجية له فيما يتعلق باستيفاء شرط اجتياز الامتحان المقرر لشغل الوظيفة .

٥٢٩ (١٩٦١/٧/٢٤)

٢٢١ - معور حكم بتحديد نصيب أحد المستحقين فى الوصف - الغاؤه استئنافية لعدم دلالته فى تحديد نصيب المذكور - عدم طرق حجية الحكم المستأنف الى قصور مستندات المتحقق عن تحديد نصيبه - لا ثريب على وزارة الاوقاف ان هي قامت بخصص مستندات المتحقق لتحديد نصيبه .

إذا كان الثابت أن محكمة استئناف القاهرة حين قضت فى ٢٩ من ابريل سنة ١٩٥٦ بإلغاء حكم محكمة مصر الابتدائية الشرعية الصادر فى ٢٧ من يونية سنة ١٩٥٥ فيما قضى به من تحديد استحقاق المدعى (أحد الطالبين) قد أقامت قضاءها بهذا الإلغاء على أن الحكم المستأنف استند فى تحديد نصيب المدعى على الحكم الصادر لوالده فى القضية رقم ٨٦ لسنة ١٩١٩ الصادر فى ٢٢ من نوفمبر سنة ١٩٢٤ بينما المحكمة حكمت فى هذه القضية بالاستحقاق المجرى وبذلك يكون الحكم المستأنف لا سند له فيما تضمنه من تحديد النصيب .

ومن حيث أنه يبدو من الاطلاع على الحكم الاستئنافية أنه لم يتعرض لدى كفاية مستندات المدعى فى تحديد نصيبه وانما قطع بعدم دالة الحكم الذى استند عليه الحكم المستأنف فى تحديد نصيب المدعى وبهذا تتحدد حجية الحكم الاستئنافية ، دون أن تنطرق هذه الحجة الى قصور مستندات المدعى عن تحديد نصيبه وينبنى على ذلك أن قيام الوزارة بخصص هذه المستندات والاستناد اليها فى تحديد النصيب اذا كفت لذلك لا يشكل مخالفة لحجية الحكم الاستئنافية .

٧٤٣ (١٩٦٢/٧/١٥)

٢٢٢ - امر جنائي - متى حجية - صيرورته بمثابة حكم نهائي بعدم الاعتراض عليه - القصار حجيته على مخالفة التي صدر بشأنها - عدم جواز الاعتماد بهذه العجبة في واقعة أخرى مستقلة .

لا يجوز الاستناد الى صدور امر جنائي بتفريم سائق سيارة الشرطة ٢٥ قرشا في واقعة حثوت تلف لبوابة مزلقان عند اجتيازه ، ذلك انه لمن كان الامر الجنائي المشار اليه قد أصبح - بعدم اعتراض السائق عليه وقيامه بأداء قيمة الغرامة - بمثابة الحكم النهائي ، لا أن المخالفة التي صدر بشأنها هذا الامر هي أن السائق المذكور لم يتبع اشارات وأوامر المرور ، وهي واقعة مستقلة عن واقعة اتلاف المزلقان ، التي نشأ عنها الضرر الذي أصاب هيئة السكك الحديدية ، ومن ثم فإن الامر الجنائي لا يكون حجة - بما قضى به من تفريم السائق المذكور عن الواقعة الاولى - في اثبات خطأ السائق عن الواقعة الثانية التي لم يصدر بشأنها هذا الامر ، وما كان ليصدر بشأنها ، إذ أن الاتلاف لا يعد جريمة إلا اذا كان عمدا .

٢٨٩ (١٩٦٤/٣/٢٥)

٣ - حجية الاحكام الادارية

(تعليق)

المبدأ المقرر في هذا الفصل من أن حجية احكام الالفاء حجية عينية بخلاف الاحكام الاخرى الصادرة من القضاء الاداري التي تكون حجتها نسبية مثل سائر الاحكام مبدا سبق أن قرره الجمعية العمومية في الفتوى رقم ٢٩٦ بتاريخ ١٩٥٩/٥/١ (كتابنا فتاوى الجمعية العمومية ق ٢٠٧ ص ٣٤١) ، كما أوسدت المحكمة الادارية العليا قاعدة عينية حكم الالفاء في الطعن رقم ٢٢٤ لسنة ٢ ق بجلسة ١٩٥٨/١١/٥ والطعن رقم ٤٧٥ لسنة ٥ ق بجلسة ١٩٦٠/١١/٢٦ والطعن رقم ١٤٩٦ لسنة ٢ ق بجلسة ١٩٥٨/١/١٨ والطعن رقم ١٤٤٠ لسنة ٢٢ ق بجلسة ١٩٥٧/٣/٩ (كتابنا المحكمة الادارية العليا ق ٨٥٣ ، ٨٥٤ ، ٨٧٠ ، ١٠٠٤ ص ٩٠٧ ، ٩٠٨ ، ٩٢٤ ، ١٠٣٩) ، وفي الطعن رقم ١٥٣١ ، ١٥٣٣ لسنة ٦ ق بجلسة ١٩٦٤/٦/٢١ قررت المحكمة الادارية العليا أن هذه القاعدة لا تهمل قاعدة الاثر النسبي للاحكام وبمقتضى انتفاع الاغيار بألواها وقد وفقت المحكمة بين التزام هذه النسبية بقصر اثر الحكم على طرفي الخصومة وبين احترام الحجة المطلقة لاحكام الالفاء فاعلمتها في الآثار القانونية والترتبة لزاما على الالفاء ، وفي الموضوعات الواقعية التي لها ارتباط وثيق بالمراكز الملقاة (كتابنا المحكمة الادارية العليا ق ٨٥٠ ص ٩٠٨) وفيما يتعلق بنسبية احكام القضاء الاداري الاخرى فقد قررت المحكمة ذلك في الطعن رقم ٢٥٠ لسنة ٣٢ بجلسة ١٩٥٨/١/١١ والطعن رقم ١٤٧٩ لسنة

٢ ق بجلسة ١٨/١/١٩٥٨ (كتابنا المحكمة الادارية العليا ق ٨٥٦ ، ٨٥٧ ص ٩٠٩) .

٦٢٣ - قرار اتقوى - الفأوه - حجة الحكم بالانفاء .

من المسلم أن الحكم بالغاء قرار ادارى يكون حجة على الكافة ولا تقتصر حجته على طرفى الدعوى وانما هي حجة مطلقة تتمدد الى الغير أيضا . وعلّة ذلك أن الخصومة الحقيقية فى الطعن بالانفاء تنصب على القرار الادارى ذاته وتستند الى اوجه عامة حددها القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ فى شأن تنظيم مجلس الدولة للجمهورية العربية المتحدة وكل وجه منها له من العموم فى حالة قبول الطعن ما يدع القرار المطعون فيه باطلا لا بالنسبة الى المدعى وحده بل بالنسبة الى الكافة ، ومن ثم فهو بطلان مطلق .

(١٩٦٠ / ١ / ٣) .

٦٢٤ - حجة الاحكام الادارية - تمتع احكام الانفاء وحدها بالعجبة قبل الكافة - شروط توالى العجبة لسائر الاحكام الادارية هي اتحاد المحصوم والمحل والسبب مما يجعلها حجة نسبية .

ان المادة ٢٥ من قانون تنظيم مجلس الدولة الصادر به القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ تنص على أن تسرى فى شأن الاحكام جميعها القواعد الخاصة بقوة الشيء المقضى به على أن الاحكام الصادرة بالانفاء تكون حجة على الكافة .

كما تنص المادة ٤٠٥ من القانون المدنى على أن « الاحكام التى حازت قوة الامر المقضى تكون حجة بما فصلت فيه من الحقوق ، ولا يجوز قبول دليل ينقض هذه القرينة ، ولكن لا تكون لتلك الاحكام هذه الحجية الا فى نزاع قام بين المحصوم أنفسهم ، دون أن تتغير صفاتهم وتعلق بذات الحق محلا وسببا ،

ومفاد ما تقدم أن الاحكام الادارية شأنها شأن الاحكام المدنية تكون حجة بما فصلت فيه من الحقوق . وهذه الحجية لا تقبل الدليل العكسى بيد أن حجة الامر المقضى التى تتمتع بها هذه الاحكام - فيما عدا الاحكام الصادرة بالانفاء - وهى التى لها حجة عينية قبل الكافة - هى حجة نسبية بمعنى أنه لا تكون للحكم حجة الامر المقضى الا فى نزاع قام بين المحصوم أنفسهم ، دون أن تتغير صفاتهم وتعلق بذات الحق محلا وسببا .

(١٩٦٥ / ١١ / ٢٩) ١١٤٠

٤ - اثر الحجة

٦٢٥ - مستندات الملكية التي تقدم للشهر - مدى حق مصلحة الشهر العقاري في مناقشة صحتها - عدم انعكاسه الى ما يعتبر منها حجة قاطعة بما ورد فيها .

انه وإن كان لمصلحة الشهر العقاري حق مناقشة مستندات الملكية التي تقدم لها بصدد شهر المحررات الواجبة الشهر ، وتقصي مدى صحتها ومطابقتها للواقع استنادا الى أن دور المصلحة في هذا الشأن ليس دورا سلبيا يقف عند مجرد الرجوع الى تلك المستندات الا أن دورها ليس كذلك دورا ايجابيا بحيث يجعل منها سلطة عليا تناقض صحة المستندات التي تقدم اليها في هذا الصدد، حتى ولو كانت تعتبر قانونا حجة قاطعة بما ورد فيها .

مثال ذلك الاحكام النهائية المنشئة أو المقررة لحق من الحقوق العينية العقارية الاصلية - ومنها الاحكام الصادرة في دعاوى الاستحقاق ودعاوى القسمة العقارية والتي يقلب شهرها تطبيقا للمادتين ٩ و ١٠ من القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ بتنظيم الشهر العقاري - هذه الاحكام النهائية الحائزة لقوة الشيء المضي فيه تعتبر حجة قاطعة بما ورد فيها بحيث لا يجوز اعدادها الا بحكم آخر صادر من جهة مختصة ومن ثم فلا يجوز لمصلحة الشهر العقاري أن تنصب نفسها رقيباً على صحة ما ورد في هذه الاحكام باعتبارها سنداً مثبتاً لاصل الحق العيني المطلوب شهره فتناقض مدى صحتها ومطابقتها للواقع .

(١٩٦٠/٧/٦) ٥٦٤

٦٢٦ - القرارات النهائية بقسمة الاعيان للوقوفة الصادرة من المحاكم الشرعية وفقا للقانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ - لا يجوز لمصلحة الشهر العقاري مناقشة صحة ما ورد بها عند طلب شهرها .

ان المحاكم الشرعية كانت تختص باصدار القرارات في تصرفات الاوقاف تطبيقاً للمواد ٨ و ٩ و ١٠ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية والاجراءات المتعلقة بها الصادرة بها المرسوم بقانون رقم ٧٨ في ١٢ من مايو سنة ١٩٣١، ومن ثم فإن هذه المحاكم كانت تختص باصدار القرارات الخاصة بقسمة الاعيان ولذلك نصت المادة ٤٠ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ بأحكام الوقف - على أن تحصل قسمة الاعيان الموقوفة بواسطة المحكمة ، والمتعود بالمحكمة هنا المحكمة الشرعية المختصة . وقد ظلت تمارس هذا الاختصاص حتى صدور القانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ ، بإلغاء نظام الوقف على غير المحررات ونص في المادة الثامنة منه على أن تستمر المحاكم الشرعية في نظر دعاوى القسمة التي رفعت لافراز الحصص في أوقاف أصبحت منتهية بمقتضى

هذا القانون ويكون لاحكام التي تصدرها تلك المحاكم في هذا الشأن اثر الاحكام الصادرة من المحاكم المدنية في قسمة المال المملوك . ومن ثم تكون القرارات الصادرة من المحاكم الشرعية بقسمة اعيان موقوفة في حدود اختصاصها الذي كان مخولا لها بمقتضى نصوص لائحة ترتيب المحاكم الشرعية المشار اليها تكون هذه القرارات متى أصبحت نهائية حجة قاطعة بما قضت به في موضوع القسمة - شأنها في ذلك شأن سائر الاحكام القطعية التي تحسم موضوع النزاع المعروض أمام القضاء - ومن ثم فانها تحوز حجية الشيء المقضي فيه وتعتبر سنداً مثبتاً لاصل حق الملكية المطلوب شهره (بعد انقضاء نظام الوقف على غير الخيرات) ولا يجوز اهدارها أو المساس بها الا بحكم آخر يؤثر في اصل هذا الحق .

وعلى مقتضى ذلك لا يجوز لمصلحة الشهر العقاري أن تناقش صحة ما ورد بتلك (القرارات) بل يتعين عليها أن تقوم بشهرها طبقاً لنص المادة ١٠ من القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٥٦ المذكور ، باعتبارها سنداً مثباً لاصل حق الملكية المطلوب شهره .

٥٦٤ (١٩٦٠/٧/٦)

٦٢٧ - استلزام القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ بتقسيم الاراضي قيوداً معينة بالنسبة لتقسيم الاراضي - صدور حكم نهائي بقسمة أحد العقارات الى تسع قطع لانها، حالة شيوع - عدم جواز مناقشة صدور الحكم بالقسمة أو عدم اتباع احكام القانون المشار اليه .

ان الحكم رقم ١٠٩٩ لسنة ١٩٥١ مدني الدرب الاحمر قضى بقسمة العقار رقم ٤ زقاق المرديني بقسم الدرب الاحمر الى تسع قطع وقد اتضح لادارة التعمير والسكان بالمحافظة أن اراضي العقارين قسمت الى تسع قطع تطل واحدة منها على طريق قائم وتطل الثمانية الاخرى على ممر مشترك أنشئ داخل العقار - الامر الذي رأت معه تلك الادارة أن هذا الوضع يخالف احكام القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ بتقسيم الاراضي .

ومن حيث أن المادة الاولى من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ بتقسيم الاراضي تنص على أنه « في تطبيق احكام هذا القانون تطلق كلمة « تقسيم » على كل تجزئة لقطعة أرض الى عدة قطع بقصد عرضها للبيع أو المبادلة أو التأجير أو التحكير لاقامة مبان عليها متى كانت إحدى هذه القطع غير متصلة بطريق قائم » .

ومن حيث أن الرأي قد انقسم في شأن مدى انطباق هذا النص على تقسيم العقار المشار اليه - اذ بينما يذهب رأي الى عدم انطباقه لأن تجزئة العقار كانت لغرض نصيب بعض الشركاء والخروج من حالة الشيوع وليس

التقصد منها العرض للبيع أو المبادلة أو التأجير أو التحكير لاقامة مبان عليها مما يتخلف معه شرط انطباق القانون المذكور - فان الادارة العامة للاسكان وارشاق بالمحافظة ترى ان تسجيل حكم القسمة يترتب عليه ان تصبح قطع الاراضي التي لا تطل على طريق قائمة ملكيات منفصلة يمكن التعامل عليها بالبيع - وكذلك يمكن البناء عليها مما ينطبق معه القانون المشار اليه لتوافر مناطه - فضلا عن أن الخروج من الشيوع الى التحديد يماثل البيع تماما اذ لا يبدو أن يكون بيعا من جميع الشركاء المشتاعين الى أحدهم .

ومن حيث أنه بصرف النظر عن هذا الخلاف في الرأي حول سريان القانون المذكور على تقسيم العقار المشار اليه - فان هذا التقسيم قد تم بحكم قضائي أصبح نهائيا وحائزا لحجية الشيء المقضى به وجوه هذه الحجية أنها تفرض نفسها كعنوان للحقيقة مهما تكن الاعتبارات التي يمكن اثارها قبل الحكم القضائي الامر الذي لا يسوغ معه قانونا - مع نهائية الحكم - اعادة مناقشته أو مراجعة العناصر والنوعاي التي يقوم عليها وانما بتعين التسليم به باعتباره عنوانا للصحة وحائزا لقربة سلامة لا يمكن اثبات عكسها .

ومن حيث أنه وإن كان مفروضا في مشروع التقسيم الذي عرض على المحكمة عند نظرها لطلب القسمة - أن يلاحظ أحكام قانون تقسيم المباني وينزل على مقتضاها ويلتزم قيودها الا انه وقد صدر الحكم بالقسمة وأصبح نهائيا فانه لا يجوز الآن مناقشة هذه المسألة احتراما لحجية الحكم .

ومن حيث أنه ترتيبا على ذلك يتعين الاعتداد بقسمة العقار المذكور التي حكم بها قضاء ولا وجه للبحث الآن حول مدى اتفاق هذه القسمة - مع القانون اذ يفترض بما لا يقبل مجالا لاثبات العكس اتفاقها مع القانون وقد صدرت بحكم قضائي أصبح نهائيا .

لذلك انتهى رأى الجمعية الصومية الى وجوب الاعتداد بقسمة العقار المشار اليه ولا مانع - تبعا لذلك من تقسيمه .

(١٩٦٥/٢/٦) ١١٩

٦٢٨ - ديون الغير قبل الدولة - تقادها - القول بجواز احتياج الدولة ببعض هذه لادة حتى بعد صدور حكم قطعي حائز قوة الشيء المقضى - غير صحيح .

تنص المادة ٤١ من القرار رقم ٢٢٣١ الصادر في ١٦ من أكتوبر (تشرين الاول) سنة ١٩٦٣ في شأن المحاسبة العامة على أن « تسقط بمرور الزمن كل الديون التي لم يطلب تسديدها كتابة بدون عذر مقبول قبل قفل السنة المالية الرابعة التي تلي السنة العائدة اليها تلك الديون » .

وظاهر من هذا النص أن المدة التي حددها لا تتعلق بسقوط حقوق ناقصة أو شبه حقوق وإنما تتعلق بديون للغير في ذمة الدولة وهي حقوق كاملة تامة التكوين فعلى مدى ما تقدم تكون مدة تقادم لا مدة سقوط يؤيد هذا النظر ، أولاً - أن النص الفرنسي لتلك المادة قد استعملت بعبارة (sont prescrites) مما يكشف عن قصد المشرع من اعتبار هذه المدة مدة تقادم مسقط (prescription) لا مدة سقوط (Decheance) ثانياً - أن هذه المادة تقابل المادة ٥٠ من اللائحة المالية للميزانية والحسابات الصادرة في الإقليم الجنوبي وقد استقر الفقه والقضاء الإداري في شأنها على اعتبار المدة الواردة بها مدة تقادم لا مدة سقوط .

وما أبدته وزارة الخزانة من أنه يجوز للدولة الاحتجاج بالميعاد الذي حددته المادة ٤١ من قرار المحاسبات العامة المشار إليه في أي حالة كانت عليها الدعوى حتى بعد صدور حكم قطعي حائز لقوة الشيء المقضي به فيجوز لوزير المالية إلغاء هذا الحكم بقرار منه هذا القول لا يستقيم بآدى الأمر مع التكييف السليم لهذا الميعاد باعتباره ميعاد تقادم لا ميعاد سقوط على نحو ما تقدم ذلك أن القاعدة أنه متى صدر حكم قطعي حائز لقوة الشيء المقضي به فإن الحق المحكوم به لا يعد مستمداً من سنده الأصلي وإنما من ذات الحكم الصادر في الموضوع وتسرى عليه أحكام جديدة للتقادم غير الأحكام المتعلقة بتقادم الحقوق الثابتة به وهو ما سلم به المشرع في المادة ٣٨٥ من القانون المدني فنصت في فقرتها الثانية على أنه « إذا حكم بالدين وحاز الحكم قوة الأمر المقضي أو إذا كان الدين مما يتقادم بسنة واحدة وانقطع التقادم بأقرار الدين كانت مدة التقادم الجديدة خمس عشرة سنة ، إلا أن يكون الدين المحكوم به متضمناً للالتزامات دورية متجددة لا تستحق الإداء إلا بعد صدور الحكم » على أن هذا النظر سواء اعتبر الميعاد المشار إليه ميعاد سقوط أو ميعاد تقادم مخالف لقاعدة حجية الشيء المقضي به فلو جاز الدفع بسقوط الحق في أية حالة كانت عليها الدعوى فإن القاعدة سالفة الذكر تحول دون الدفع به متى صدر حكم نهائي في الموضوع وإلا أهدرت حجية الأحكام النهائية التي نعتبر عنواناً للحقيقة .

(١٦٠/٤/٣) ٣٦٨

٢٢٩ - القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم وزارة الخارجية - صدور قرار جمهوري تنديداً به بإعادة تعيين أعضاء السلكين الدبلوماسي والقنصلي متضمناً الترتيب القديم - منع الضمن بأي وجه من الوجوه في هذا الترتيب بمقتضى المادة الخامسة من القانون - لا يحول دون تنفيذ الأحكام النهائية الصادرة لقوة الأمر المقضي بها كان تاريخ صدورها .

إن المادة الخامسة من القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم وزارة الخارجية تنص على أن « يتضمن القرار الجمهوري بإعادة تعيين أعضاء السلكين

الدبلوماسي والقنصلي ترتيب أقدميتهم ، ويعتبر هذا الترتيب نهائياً وغير قابل للطعن بأي وجه من الوجوه ، ومفاد هذا النص هو امتناع الطعن في ترتيب الاقدمية الوارد في القرار الجمهوري المشار اليه فيه - وهو القرار الجمهوري رقم ٤٨٥ لسنة ١٩٥٩ الذي صدر تنفيذاً للقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٥٩ - ومفهوم الطعن الذي يمتنع اتخاذ طريقة وفقاً لهذا النص ، هو التجهاء صاحب الشأن الى الجهة القضائية المختصة ، ناعياً على القرار الجمهوري المتضمن ترتيب الاقدمية مخالفته للقانون ، توصلنا الى الفائه ، مع ما يترتب على ذلك من آثار تتعلق بترتيب الاقدمية الوارد به . اما تنفيذ الاحكام النهائية التي تكون قد صدرت معلة لهذا الترتيب فانه يخرج عن مجال منع الطعن بمفهومه سالف الذكر ، اذ يقوم على أساس دستورية وقانونية ، ترتكز على قاعدة استقلال السلطة القضائية ، وقوة الامر المقضى . ومن ثم فان النص على منع الطعن في ترتيب الاقدمية الوارد في القرار الجمهوري المذكور ، لا يحول دون تنفيذ الاحكام النهائية الحائزة لقوة الامر المقضى ، حتى ولو كان من شأن تنفيذها تعديل ترتيب الاقدمية الواردة في هذا القرار ، لما ينطوي عليه الامتناع عن التنفيذ من المساس بحجية الاحكام دون سند من القانون فضلاً عن الحقوق المكتسبة لمن صدرت لصالحهم تلك الاحكام، مما لا يجوز الا بقانون ينص صراحة على ذلك - وهو ما لم تتضمنه نصوص القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٥٩ .

وليس ثمة تعارض بين القاعدة القانونية التي تضمنها القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٥٩ - فيما يتعلق بعدم جواز الطعن في ترتيب الاقدمية الواردة في القرار الجمهوري رقم ٤٨٥ لسنة ١٩٥٩ المشار اليه - وبين تنفيذ الاحكام النهائية بما يؤدي اليه من تعديل في هذا الترتيب ، اذ ليس من شأن اعمال القاعدة القانونية المذكورة تعطيل تنفيذ الاحكام النهائية ، الحائزة لقوة الامر المقضى وذلك بقطع النظر عن تاريخ صدور هذه الاحكام اذ ان الاحكام مقررّة لا منشئة ، بحيث يرتد اثرها الى تاريخ نشوء الحقوق التي تقررها .

وعلى ذلك فانه لا يبنين على قاعدة عدم جواز الطعن في ترتيب اقدمية اعضاء السلكين الدبلوماسي والقنصلي الذي تضمنه القرار الجمهوري رقم ٤٨٥ لسنة ١٩٥٩ الصادر تنفيذاً للقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٥٩ ، الامتناع عن تنفيذ الاحكام النهائية التي يكون من شأن تنفيذها تعديل ترتيب الاقدمية الواردة بالقرار الجمهوري المذكور .

(١١٤١) (١٦٦٠/١١/٣٠)

(ب) تنفيذ

- ١ - تنفيذ احكام الغاء الترقية .
- ٢ - تنفيذ احكام الغاء قرار الفصل .

- ٣ - الجهة الملزمة بالتنفيذ .
- ٤ - اثر التقادم على التنفيذ .
- ٥ - تنفيذ الاحكام المطعون فيها .

١ - تنفيذ احكام الغاء الترقية

(تفلييق)

الغاء القرار الادارى قد يكون شاملا لجميع اجزائه وبذلك يندم القرار كله ويعتبر كأن لم يكن ، وقد يكون جزئيا منصبا على خصوص معين يتحدد مداه على مقتضى ما استهدفه حكم الالغاء (راجع الطعن رقم ١٦١١ لسنة ٢ ق بجلسته ١٦/٣/١٩٥٧ - كتابنا المحكمة الادارية العليا ق ٨٧٩ ص ٩٢٩ ، الطعن رقم ١٠٣٠ لسنة ٧ ق بجلسته ٣٠/٤/١٩٦٧ - مجموعة احكام المحكمة الادارية العليا الصادرة عن المكتب الفني بمجلس الدولة السنة ١٢ ق ١٠٤ ص ٩٦٦) ومدى الالغاء لم يتحدد بطلبات الخصوم وما تنتهى اليه المحكمة فى حكمها (راجع الطعن رقم ٢١٤ لسنة ٢ ق بجلسته ١٥/١١/١٩٥٨ والطعن رقم ٤٧٥ لسنة ٥ ق بجلسته ٦/١١/١٩٦٠ - كتابنا المحكمة الادارية العليا ق ٨٥٣ ص ٩٠٧) وانه وان كان الاصل أن الاثر اللازم لالغاء القرار الصادر بالترقية هو اعتباره كأن لم يكن وجوب اعادة الحال الى ما كان عليه قبل صدوره الا انه اذا كان القرار الاجابى الصادر بالترقية سليما من الناحية القانونية وانطوى فى الوقت نفسه على قرار سلبى معيب بالامتناع عن ترقية المدعى فان المحكمة تحكم فى هذه الحالة بالغاء القرار فيما تضمنه من ترك المدعى فى الترقية وهذا هو الالغاء النسبى الذى لا يعدو اثره الا عسدم الاحتجاج بالقرار المحكوم بالغائه على المدعى لانكاره لحقه ولذا يعتبر هذا الحكم فى الواقع حكما بالغاء الامتناع عن ترقية المدعى مما يترتب عليه أن يكتفى كلما أمكن بتصحيح وضع المحكوم له مع الإبقاء على الترقية المطعون فيها ويكون من حق جهة الإدارة اذا وجدت درجة خالية عند تنفيذ الحكم أن ترقى المحكوم لصالحه عليها مع رد اقدميته فيها الى تلويخ القرار المحكوم بالغائه أو أن تلغى ترقية آخر المرين فى هذا القرار « (راجع فتوى الجمعية العمومية رقم ٢٦ بتاريخ ١٧/١/١٩٥٤ - كتابنا فتاوى الجمعية العمومية ق ٢١١ ص ٣٤٦ ، حكم المحكمة الادارية العليا فى الطعن رقم ٩٢٥ لسنة ٤ ق بجلسته ٢٨/١١/١٩٥٩ - كتابنا المحكمة الادارية العليا ق ٨٨١ ص ٩٣٠) على أنه اذا كانت ترقية موظف معين من شملهم القرار المطعون فيه مسببة وكشفت المحكمة عن هذا العيب فى اسباب حكمها أو قضت بالغاء ترقيته وأحقية المدعى فى الترقية فلا يكون للجهة الادارية مناص عند تنفيذ الحكم من الغاء ترقية هذا الموظف بالذات وترقية المدعى على دوجته (راجع فتوى الجمعية العمومية رقم ٢٩٤ بتاريخ ٩/٤/١٩٥٠ - كتابنا فتاوى الجمعية العمومية ق ٢٠٩ ص ٣٤٢) .

أما إذا كان الالغاء مجردا بأن اكتفت المحكمة بالغاء قرار الترقية المطعون فيه فإن هذا القرار يتعمد ويعتبر كأن لم يكن بالنسبة لجميع المرفعين (راجع فتوى الجمعية العمومية رقم ٣٩٠ بتاريخ ١٩٥٩/٥/١ - كتابنا فتاوى الجمعية العمومية ق ٢١١ ص ٣٤٨ وأحكام المحكمة الإدارية العليا في الطعون أرقام ١٦١١ لسنة ٢ ق بجلسته ١٦/٣/١٩٥٧، ٥، ٦، ٧، ٨، لسنة ١ ق اقليم شمال بجلسته ٢٦/٤/١٩٦٠ - كتابنا المحكمة الإدارية العليا ق ٨٧٩، ٨٩٨، ٩٢٩ ص ٩٤٨) ويقتضى تنفيذ هذا الحكم إعادة اجراء الترقية من جديد بأثر رجعي يترد الى تاريخ صدور القرار الملغى ويوضع كل المرفعين في القرار الملغى في المركز القانوني الذي كان يستحقه لو لم يصدر القرار الملغى ويرقى منهم من يملكه دور الترقية طبقا للقواعد القانونية السليمة التي كشف عنها الحكم، وبالنسبة لمن حصل على حكم الالغاء فإن هذا الحكم لا يكسبه حقا في الترقية الى الدرجة التي لقيت الترقيات اليها بل يكون شأنه شأن باقي المرفعين الذين لقيت ترقياتهم فيوضع في المركز القانوني الذي يستحقه لو لم يصدر القرار الملغى (راجع حكم المحكمة الإدارية العليا في الطعن رقم ١٠٣٦ لسنة ٥ ق بجلسته ٨/٤/١٩٦١ - كتابنا المحكمة الادارية العليا ق ٨٨٥ ص ٩٣٥)، مع ملاحظة أن الالغاء المجرد يطلق حرية الادارة في عمل ترقيات جديدة لتحل محل القرار الملغى وترتد الى تاريخ صدوره طبقا للاوضاع التي كانت قائمة وقت اصداره الا أنه لا يجوز لجهة الادارة أن تتسكك بحقها في اختيار وقت اصدار حركات الترقية بعد أن استنفدت ولايتها باستعمالها في موعد سبق لها تحديده وهو وقت صدور القرار الملغى. بمعنى أن جهة الادارة ملزمة بعمل حركة ترقيات جديدة لتحل محل القرار الملغى مرتدة الى تاريخ صدوره ولا تملك أن تكتفي بالغاء هذا القرار وعدم اجراء حركة ترقيات لتحل محله (راجع حكم المحكمة الادارية العليا في الطعن رقم ٥٣٤ لسنة ٥ ق بجلسته ١٢/١١/١٩٦٠ - كتابنا المحكمة الادارية العليا ق ٤٤٨ ص ٦٠٢)

ويلاحظ أن من تلقى ترقبته يعتبر وكأنه لم يرق في القرار الملغى (راجع حكم المحكمة الادارية العليا في الطعن رقم ١٦١١ لسنة ٢ ق بجلسته ١٦/٣/١٩٥٧ - كتابنا المحكمة الادارية العليا ق ٨٧٩ ص ٩٢٩) عل أنه بالنسبة الى الفروق التي حصلها أثناء شغلها الوظيفة التي رقى اليها حتى صدور حكم الالغاء فلا يجوز استردادها منه ما لم يثبت سوء نية أو وقوع خطأ مادي في الترقية (راجع فتوى الجمعية العمومية رقم ٤٦٢ في أغسطس سنة ١٩٥٥ - كتابنا فتاوى الجمعية ق ٢١٢ ص ٣٤٨)

على أنه فيما يتعلق بقرارات الترقية التالية لصدور القرار الملغى حتى صدور الحكم بالغائه ولا كان حكم الالغاء يترتب عليه الغاء كل ما يترتب على القرار الملغى من آثار في الخصوص الذي انبنى عليه الحكم فإن من شأن هذا الحكم أن يزعمركز المراكز القانونية غير السليمة التي ترتبت على صدور القرار

التي وقعت فيه المخالفة القانونية ومن ثم فإن تنفيذ الحكم يقتضى تصحيح الاوضاع بالنسبة لقرارات الترقية التالية .

ذلك لأن كل قرار يتأثر حتها بالفاء القرارات السابقة عليه ما دامت الترقيات جميعها - سواء اكانت بالاقلية او بالاكثرية - مناهضا للدور في ترتيب الاقلية فيكون لجهة الادارة اذا كان الالفاء مجردا ان تلغى كافة القرارات المترتبة عليه وان تعيد حركات الترقيات بالترتيب رجعي يترد الى الفترة ما بين تاريخ صدور القرار الملغى وتاريخ صدور الحكم بالالفاء على ان يوضع كل موظف من اللقيت ترقياتهم ومن بينهم من حصل على حكم الالفاء في مركزه القانوني الذي كان يستحقه لو لم يصدر القرار الملغى ، أما اذا كان الالفاء جزئيا فيترتب على تنفيذ حكم الالفاء ان تلغى ترقية آخر من رقى في كل قرار ليحل محله فيه آخر من رقى في القرار الاسبق ما دام دوره في الترقية يسمح بترقيته في اول قرار تال مع اسناد تاريخ ترقية كل منهم الى التاريخ المعين في القرار الذي كان يستحق الترقية فيه (راجع احكام المحكمة الادارية العليا في الطعن رقم ١٦١١ لسنة ٢ ق بجلسته ١٦/٣/١٩٥٧ والطعن رقم ١٦٥٠ لسنة ٢ ق بجلسته ١٣/٤/١٩٥٧ - كتابنا المحكمة الادارية العليا ق ٨٨٢ ، ٨٨٣ ص ٩٣١ ، ٩٣٣) وذلك مع عدم الاخلال بحق جهة الادارة في الالباء على كافة الترقيات المترتبة على القرار الملغى والاكتفاء بترقية المحكوم لصالحه في هذه الترقيات مع رد تاريخ ترقيته فيها الى تاريخ صدورهما .

على ان المحكمة الادارية العليا قد تضاربت احكامها بالنسبة لقرارات الترقية التالية للقرار الملغى فبينما تقرر المحكمة القواعد السابقة في الطعنين سالف الاشارة اليهما وبينما تؤكد المحكمة في الطعن رقم ٦٩٦ لسنة ١٣ ق بجلسته ١٧/١/١٩٥٩ بأنه « اذا استجاب للقضاء لطلب المدعى وكشف عن استحقاقه للترقية الى الدرجة السابقة وحلذ اقلية بما يجعله صاحب الدور في الترقيات التالية وكان قد صدر قبل الملغى في الدعوى قرارات ترقية تالية بالترقية على اساس الاقلية فإن الدعوى المذكورة تفتى صاحب الشأن عن تكرار الطعن بنون موجب في تلك القرارات التالية ما دام الطعن في القرار الاول وهو الاصل يتضمن حتما وبحكم اللزوم الطعن ضمنا في القرارات التالية وهي الفرع » (كتابنا المحكمة الادارية العليا ق ٨٩٠ ص ٩٣٨) وتزيد المحكمة الامر تأكيدا في الطعن رقم ١٧٣ لسنة ٨ ق بجلسته ٧/٣/١٩٦٠ وتوضح أن من صدر لصالحه حكم بالفاء تخليه في الترقية لا داعي لأن يتنظلم خلال سنتين يوما من صدور الحكم من القرارات الصادرة بتخليه في الحركات التالية للقرار الملغى بالفاء والسابقة على صدور الحكم لأن الفاء هذه القرارات فيما تضمنته من تخليه في الترقية يعتبر اثرًا من آثار تنفيذ الحكم الصادر لصالحه (كتابنا المحكمة الادارية العليا ق ٨٩٠ م ص ٩٣٩) إذ بنا نجد المحكمة تذهب عكس هذا المذهب حيث تقول في الطعن رقم ١٧٠٥ لسنة ٦ ق

بجلسة ١٩٦٣/٥/١٢ « إلى أن إلغاء القرار لا يمكن أن يترتب عليه بحكم إلزام الطعن في جميع القرارات اللاحقة والا تعدى الحكم إلى أمور لم تعرض على المحكمة كما تؤدي إلى اضطراب دائم في الأوضاع الإدارية إذ يصبح النجاح في الطعن على إحدى القرارات الإدارية منعاة لإلغاء جميع القرارات اللاحقة الصادرة بالترقية بالأقدمية بطريقة آلية دون اتخاذ الإجراءات القانونية لعرضها على الجهات القضائية للتحقق في مدى جديتها ومدى استحقاق الطاعن للترقية بموجبها وللضليته على الموعون عليهم فيها »

كما أن هذا النظر يقضى أيضا على الأوسعاع القانونية التي تحكم الموظفين لأن الترقية لا تقوم على الأقدمية فقط وإنما تحكمها ضوابط لا يمكن التحلل منها بحيث ينتفى معها القول بأن الطعن في قرار إداري يترتب عليه بحكم الإلزام الطعن في القرارات التالية لثملق حق الطاعن بها دون استعراض جميع الظروف والأوجه المعينة بهذه القرارات « (كتابنا المحكمة الإدارية العليا ق ٨٩٢ ص ٩٤١) »

والذي نراه أن تنفيذ حكم إلغاء الترقية يلزم الجهة الإدارية بإعادة النظر لا في قرار الترقية المسلفي فقط بل يلزمها كذلك بإعادة النظر في كافة قرارات الترقية التالية له والبنية عليه وإن على جهة الإدارة أن تعمل على هذه القرارات الضوابط والقيود التي وضعتها فوائن التوظف بمعنى أنها عند إعادة النظر في كل من هذه القرارات تبحث فيما إذا كان المحكوم له إذا لم يكن قد تخطى في القرار الملقى فهل كان يمكن أن يكون من بين المرشحين في القرارات التالية فإن كان ذلك كذلك فعليها أن تعيد النظر في كل من هذه القرارات بافتراض أن المحكوم له كان من بين المرشحين للترقية ثم تعمل الضوابط والقيود المنصوص عليها في قوانين التوظف منظوروا إليها وقت إصدار هذه القرارات فإن استحق الترقية بناء على ذلك رقي والغيت هذه القرارات فيما تضمنته من تخطيه في الترقية ، بمعنى أن الترقية أن كانت بالأقدمية وكان المورد يدركه في الحركات التالية ولم توقع عليه عقوبات تأديبية تحول دون تربيته وكان تقريره السنوي خلال السنة التي صدرت فيها هذه القرارات يسمح بترقيته رقي في هذه القرارات بالر رجعي من تاريخ صدورها ، وإن كانت الترقية بالاختيار تفترض الجهة الإدارية أنه كان ضمن المترشحين في الاختيار وقت إجرائه فإن ثبتت أحقيته في الترقية بالاختيار في هذه القرارات وكان الحائل دون عدم اختياره علم ويود اسمه ضمن المرشحين في هذه الحركة رقي بموجب هذه القرارات من تاريخ صدورها كذلك وإن لم تثبت كفايته لزاحمة باقي المرشحين بموجب هذه القرارات فإن حكم إلغاء التخطي لا أثر له في هذه الحالة ، كما أن المحكوم له يستمد حقه في ذلك كآثر من آثار حكم الإلغاء بمعنى أن الجهة الإدارية أن لم تتبع هذه القواعد أو شاب تطبيقها لها عيب مؤثر على قرارها في هذا الشأن فإن المحكوم له يرفع دعواه في هذه الحالة غير مقيد بمواعيد وإجراءات التظلم

الاداري تأسيسا على أنه يقصد بدعواه الزام الإدارة بتنفيذ آثار الحكم الصادر لصالحه ، وقد قررت المحكمة الادارية العليا في الطعن رقم ٢٦٥ لسنة ٩ ق بجلسته ١٩٦٤/٦/٧ انه لا محل للتظلم في هذه الحالة لأن الطعن على القرار الأول يتضمن حتما وبحكم اللزوم الطعن في أي قرار يتخطاه في الترقية الى الدرجات التالية متى كانت هذه الترقية حاصلة بالاقضية » (كتابنا المحكمة الادارية العليا في ١٠٧٣ ص ١١٠٧) ونؤكد ان ما نراه من أن ما تقرره المحكمة الادارية العليا من عدم لزوم التظلم في حالة الترقية بالاقضية يسرى كذلك على حالة الترقية بالاختيار لأن الامر مازال متعلقا بأثر من آثار حكم الالغاء وهو عدم عرض اسم المحكوم له ضمن المرشحين للترقية بالاختيار بسبب تخطيه في الترقية في القرار الملغى ، ولا يؤثر على رأينا هذا ما قضت به المحكمة العليا في القرارات السابقة على صدور حكم الغاء الصادر في ١٩٦٦/١١/٢٧ من أن ميعاد التظلم في القرارات السابقة على صدور حكم الغاء التخطي ستين يوما من تاريخ صدور الحكم وانه في حالة عدم تظلم المحكوم له من هذه القرارات خلال هذا الميعاد فإن دعواه بطلب الغاء هذه القرارات لا تكون مقبولة (مجموعة أحكام المحكمة الادارية العليا الصادرة عن المكتب الفني بمجلس الدولة - السنة ١٢ ق ٢٩ ص ٣٠٠) لأن المحكمة وقد خالفت في هذا الحكم قضائيا السابق فليسلم لم توضح اسانيدها في ذلك الرجوع وغالجت الدعوى على أنها مجرد دعوى إلغاء عادية وحددت المواعيد التي تفتتح بها مواعيد التظلم دون أن تنتبه الى أن الامر ليس كذلك وأن هذه الدعوى في حقيقتها طلب الزام الجهة الادارية بتنفيذ آثار حكم الغاء الترقية .

٦٣٠ - قرار اداری - الفأوه - هذه - قد يكون إلغاء جزئيا او كاملا .

ان إلغاء القرار قد يكون إلغاء جزئيا يقتصر على شطر منه أو اثر من آثاره وقد يكون إلغاء كاملا حيث يكون بطلان القرار لصيب في ذاته من العميوب التي تنص عليها المادة الثامنة من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ في شأن تنظيم مجلس الدولة وهي عيوب الاختصاص والشكل ومخالفة القوانين أو اللوائح أو الخطأ في تطبيقها أو تأويلها أو اساءة استعمال السلطة ، ويقتضى إلغاء القرار إلغاء مجردا اهداره بكافة ما يرتب عليه من آثار واعتباره كأن لم يكن في الماضي والمستقبل .

(١٩٥٩/١٢/٧) ٨٦٥

٦٣١ - بيان القرارات الادارية من تاريخ صدورها كامل عام - سرياتها بأثر رجعي استثناء - مثال بالنسبة للقرارات الصادرة تنفيذا لحكم بالالغاء .

الاصل في نفاذ القرارات الادارية أن تقترب بتاريخ صدورها بحيث

تسرى بالنسبة الى المستقبل ولا تسرى بأثر رجعي على الوقائع السابقة على تاريخ صدورها وذلك احتراماً للحقوق المكتسبة أو المراكز القانونية الذاتية التي تتم في ظل نظام قانوني سابق ، ويرد على هذا الاصل بعض الاستثناءات فيجوز صدور بعض القرارات بأثر رجعي ومنها القرارات التي تصدر تنفيذاً لاحكام صادرة عن جهات القضاء الاداري بالغاء قرارات ادارية ومبنى الرجعية في هذه الحالة ان تنفيذ الحكم بالالغاء يقتضي من الادارة موقفاً ايجابياً وذلك باتخاذ الاجراءات واصدار القرارات اللازمة لتنفيذ حكم الالغاء وذلك كما يقتضي منها موقفاً سلبياً بالامتناع عن اتخاذ أي اجراء أو إصدار أي قرار استناداً الى القرار الملغى مما يتعارض مع مقتضى الحكم بالغائه . ومعقضى الموقف الايجابي المشار اليه أن تعيد جهة الادارة النظر في الآثار التي ترتبت في الماضي على القرار الملغى ومن هذه الآثار كافة القرارات التي ربطتها بالقرار الملغى رابطة تبعية بحيث لا تقوم هذه القرارات وحدها دون ، ومن ثم فهي تلغى من يوم صدورها .

(٨٦٥ (١٩٥٩/١٢/٧)

٦٣٢ - الحكم بالالفاء المجرى - عملية تمييز - فتر ذلك على قرار الترقية الملغى والقرارات التالية بترقية الموظفين الاحدث في ذات الدرجة .

ان الحكم الصادر بالالفاء قرار الترقية الفاء مجردا يكون تنفيذه على الوجه القانوني بالالفاء القرار كاملاً وكذلك ما ترتب عليه من آثار واعتباره كان لم يكن وإعادة الحال الى ما كانت عليه قبل صدوره ، ويكون هذا الفاء بأثر رجعي يرتد في الماضي الى تاريخ صدور القرار الملغى وعلى الوزارة أن تعيد النظر في المراكز القانونية للموظفين الذين ألغيت ترقيةهم بعد مدة طويلة صدرت خلالها قرارات تالية بترقية موظفين آخرين أحدث منهم الى ذات الدرجة التي ألغيت ترقيةهم إليها ، وتكون إعادة الترقيات الملقاة بأثر رجعي يرجع الى الفترة ما بين تاريخي صدور القرار الملغى وتاريخ صدور الحكم بالغائه على أنه يوضح كل موظف من الموظفين الذين ألغيت ترقيةهم في مركزه القانوني الذي كان يستحقه لو لم يصدر القرار الملغى أصلاً وتسوى حالته في الدرجة المزمع إلغائها على هذا الاساس متى كان دور الترقية يدركه طبقاً للقواعد القانونية السليمة دون اعتداد بالقرار الملغى وتاريخ صدوره أو القواعد التي صدر استناداً اليها .

وبالنسبة الى من حصل على الحكم بالالفاء القرار فان هذا الحكم لا يكتسبه حقاً في الترقية الى الدرجة التي ألغيت الترقيات اليها بل يكون شأنه شأن الموظفين الذين ألغيت ترقيةهم فيوض في المركز الذي كان يستحقه لو لم يصدر القرار الملغى .

(٨٦٥ (١٩٥٩/١٢/٧)

٦٣٣ - حكم بالغاء المجرّد - كيفية تنفيذه - لأن ذلك على القرارات الترقية على القرار الملغى - الغاؤها دون حاجة الى الطعن فيها استقلا او الى نص صريح في الحكم على ذلك .

ان حكم الالغاء المجرّد يقتضى إعادة الحال الى ما كانت عليه قبل صدور القرار الملغى فتلغى القرارات أو المراكز القانونية التي ترتبت عليه . وذلك دون حاجة الى الطعن في هذه القرارات استقلا خلال المواعيد المحددة قانونا ودون حاجة الى النص صراحة في الحكم على الغائها وبذلك ينفصح المجال أمام الوزارة لاعادة بناء المراكز القانونية الملغاة بناء يتفق واحكام القانون ، فتعيد اجراء الترقية الى الدرجة الاولى في ضوء المركز القانوني الذي يكتسبه الموظف في الدرجة الثانية التي أعيدت ترقيته اليها من جديد وبالنظر الى تاريخ هذه الترقية الجديدة ، ويترتب على ذلك أن تاريخ القرار الذي يعيد اجراء الترقية الى الدرجة الاولى لا يرتبط بتاريخ القرار السابق اصداره بالترقية اليها فقد يستحق الموظف الترقية الى الدرجة الاولى اعتبارا من تاريخ القرار السابق لأن في الفترة بين هذا التاريخ وبين تاريخ صدور الحكم بالالغاء وقد لا يلحقه الدور في الترقية الى الدرجة الاولى وهذا كله تبعاً لتحديد مركزه القانوني الجديد في الدرجة الثانية وباعتبار أن هذا المركز هو الاساس الذي يستند اليه في إعادة الترقيات الى الدرجة الاولى .

(١٩٥٩/١٢/٧) ٨٦٥

٦٣٤ - حكم الغاء الترقية الغاء مجرداً لعدم استيفاء التقارير تقدير الكفاية من شملهم هذه القرار الاجراءات الجوهرية اللازمة لتصحيحها - كيفية وضع التقارير الكفاية في هذه الحالة - جواز استعمال هذه التقارير رغم غنى البيانات المعين لانجازها ، ورغم تغير اشخاص الرؤساء المشيرين والمديرين المعينين ورؤساء الصالح - السلطة المختصة بالاستعمال في هذه الحالة - ضوابط الاستعمال والتصحيح .

بتاريخ ١٠ أكتوبر سنة ١٩٥٦ اصدرت وزارة التربية والتعليم القرار رقم ٩٧٥ بترقية بعض موظفي الدرجة الثالثة الى الدرجة الثانية بالاختيار حطمن أحد الموظفين في القرار المذكور بسعوى أقامها أمام محكمة القضاء الإداري (النعوى رقم ٦٢١ لسنة ١١ القضائية) طالباً الغاء هذا القرار فيما تضمنه من تخفيض في الترقية الى إحدى الدرجات الثانية المخصصة للاختيار .

وبتاريخ ٢٦ من نوفمبر سنة ١٩٥٨ قضت المحكمة بالغاء القرار المطعون فيه الغاء مجرداً استناداً الى أن الترقية المطعون فيها جرت دون مراعاة ما استلزمه القانون من اجراءات هي في غايتها جوهرية ، ذلك أن تقدير درجة الكفاية لمن يشملهم القرار المطعون فيه لم يستوف هذه الاجراءات ، كما أن تقاريرهم لم تستوف لوضعها القانونية ، الامر الذي يحتم معه عدم التعويل

على درجات كفاية المطعون في ترقيةهم وبالتالي اعتبار الترقية التي أجريت بالقرار المطعون فيه باطلة ، ومن ثم يصبح هذا القرار معسوما وحريا بالإلغاء المجرى الشامل بكل جزئياته ومحتوياته ، حتى تعيد الإدارة ممارسة سلطتها في الاختيار على الوجه الذي رسمه القانون وحدد معاله .

ونظرا لأن بعض الذين شملهم القرار المقضى بإلغائه كانوا قد رفقوا في حركات تالية إلى الدرجة الأولى ، والبعض الآخر كان قد أحيل إلى المعاش بعد صدور قرار الترقية المشار إليه وقبل الحكم بإلغائه ، فقد استطلعت وزارة التربية والتعليم الرأى فيما يلى : -

١ - هل يمكن إعادة الترقية من تاريخ صدور القرار المحكوم بإلغائه ؟
٢ - هل من حق من تعاد ترقيته إلى الدرجة الثانية على هذا الأساس أن يتمتع الدرجة الأعلى التي رقي إليها (الدرجة الأولى) قبل صدور حكم الإلغاء من ذات التاريخ الذي رقي فيه إليها ؟

٣ - هل يؤثر حكم الإلغاء على تسوية المعاش بالنسبة إلى من أحيل من الموظفين المذكورين إلى المعاش وسوى معاشه على أساس الترقية الملقاة ؟

وبعرض الموضوع على الجمعية العمومية للقسم الاستشارى ، انتهت بجلستها المنعقدة في ١٨ من نوفمبر سنة ١٩٥٩ إلى ما يأتى (١) :

أولا - أن إعادة الترقية إلى الدرجة الثانية تتم بأثر رجعى يرجع إلى الفترة ما بين تاريخ صدور القرار الملغى وتاريخ صدور الحكم بإلغائه ، على أن يوضع كل موظف من الموظفين السابق إلغاء ترقيةهم إلى الدرجة الثانية في مركزه القانونى الذى كان يستحقه في هذه الدرجة لو لم يصدر القرار الملغى أصلا ، واعتبار من تاريخ استحقاقه إياه بغض النظر عن القرار السابق إلغاؤه أو تاريخ صدوره أو القواعد التى صدر استنادا إليها .

ثانيا - أن إعادة الترقية إلى الدرجة الأولى تكون في ضوء المركز القانونى الذى يكتسبه الموظف في الدرجة الثانية التى يعاد ترقيته إليها من جديد ، وبالنظر إلى تاريخ هذه الترقية الجديدة ، وبغض النظر عن القرار السابق إصداره بالترقية إلى الدرجة الأولى أو تاريخ إصداره ولا يرتبط تاريخ إعادة الترقية إلى الدرجة الأولى بتاريخ القرار السابق إصداره بالترقية ، بل أن تاريخ إعادة الترقية للدرجة المذكورة يتحدد تبعا للمركز القانونى الجديد للموظف في الدرجة الثانية باعتبار أن هذا المركز الجديد هو الأساس الذى يستند إليه في إعادة الترقية إلى الدرجة الأولى .

(١) هذه الفتوى منشورة في القواعد الاربعية السابقة والقاعدة ٦٣٩ .

ثالثاً - أما بالنسبة الى تسوية معاش الموظفين الذين احيوا الى المعاش في الفترة ما بين تاريخ صدور القرار الملغى وتاريخ صدور الحكم بالفائه ، فانه، يتعين إعادة النظر في هذه التسوية واتمائها على أساس المركز القانوني الذي كان يفترض وجود الموظف المحال الى المعاش فيه لو لم يصدر قرار الترقية الملغى .

ثم غادت وزارة التربية والتعليم في ١٩٦٢/٦/٦ فائزات بعض النقاط القانونية حول كيفية تنفيذ حكم محكمة القضاء الاداري وختوى الجمعية العمومية ، اذ افادت أن بعض الموظفين لم توضع عنهم تقارير سنوية كونهم منقولين الى الوزارة من هيئات التدريس بالجامعات والبعض لم توضع عنهم في بعض السنوات تقارير البتة رغم كونهم من موظفي الوزارة الاصليين ومنهم من وضعت عنهم تقارير بمعرفة الرئيس المباشر فقط أو بمعرفة الرئيس المباشر والمدير المحلي دون غيرها ، أو وضعت عنهم تقارير مرت بالرئيس المباشر والمدير المحلي ورئيس المصلحة الا أنها لم تعرض وقتئذ على لجنة شئون الموظفين . وعلى ذلك فقد استطلعت الوزارة الرأي فيما اذا كان في مقدور لجنة شئون الموظفين الحالية - وهي بصدد إعادة النظر في الترقية تنفيذاً للحكم والغتوى - ان تضع تقارير لهؤلاء الموظفين مستعينة في ذلك بالتقارير الفنية وملفات الخدمة ، اذ توجد استحالة مادية تحول دون وجود الرؤساء المباشرين والمديرين المحليين ورؤساء المصالح ، كما استطلعت الوزارة الرأي فيما اذا كان من الجائز للجنة ان تعتمد الآن التقارير التي سبق وضعها . وقد عرض هذا الموضوع على الجمعية العمومية للقسم الاستشاري بجلستها المنعقدة في ١٨ من يوليو سنة ١٩٦٢ فقررت ما يأتي : -

١ - تنص المادة ٣٠ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ في شأن نظام موظفي الدولة على أن « يخضع لنظام التقارير السنوية جميع الموظفين لغاية الدرجة الثالثة ، وتعد هذه التقارير في شهر فبراير من كل عام أو في أي شهر آخر يصدر بتحديد قرار من الوزير المختص بعد أخذ رأى ديوان الموظفين ، ويكون ذلك على أساس تقدير كفاية الموظف بمرتبة ممتاز أو جيد أو مرضى أو ضعيف . وتكتب هذه التقارير على النماذج وبحسب الأوضاع التي يقررها وزير المالية والاقتصاد بقرار يصدر منه بعد أخذ رأى ديوان الموظفين » ، كما تنص المادة ٣١ من القانون ذاته على أن « يقدم التقرير البصري عن الموظف من رئيسه المباشر ثم يعرض على المدير المحلي للإدارة ورئيس المصلحة لأبداء ملاحظاتها ثم يعرض بعد ذلك على لجنة شئون الموظفين لتقدير درجة الكفاية التي تراها ، ويعلن الموظف الذي يقدم عنه تقرير بدرجة ضعيف بصورة منه ٠٠٠٠ »

ولا خلاف في أن الاجراءات التي اشارت اليها هذه المادة الاخيرة والتي يتعين أن يمر بها التقرير السنوي السري الذي يوضع عن الموظف ، هي من

الاجراءات الجهورية التي يتعين مراعاتها والتي يترتب على مخالفتها بطلان التقرير .

وهذه القواعد الآمرة ، هي التي لاقت وزارة التربية والتعليم الصعوبة في تطبيقها على خصوصية الحالة المعروضة ، ومرد ذلك أن القرار الذي قضت محكمة القضاء الإداري بالفائه يتضمن ترقية عدد من الموظفين بالاختيار ، فكان المفروض حتى يكون بمثابة عن كل طعن أن يبنى على مقارنة صحيحة لكفاية المرقين ، وإن يستند على تقارير سنوية معدة وفقا للاجراءات القانونية السليمة ، ولكن بأن للمحكمة فساد الاجراءات التي جرت عليها الترقية ، فبعض التقارير لم يعرض على المدير المحلي ، وبعضها لم يعرض على رئيس المصلحة ، وبعضها الآخر لم يعرض على لجنة شؤون الموظفين ، بل أن بعض من تناولهم القرار بالترقية لم يوضع عنه الا تقرير واحد رقي بمقتضاه . فلم يكن هناك مناص لدى المحكمة من إلغاء قرار الترقية المطعون فيه أمامها إلغاء شاملا حتى تقوم الوزارة من جديد بإجراء المقارنة والترقية بطريقة سليمة .

٢ - بالنسبة الى كيفية إعادة بناء التقارير تمهيدا للترقية من الدرجة الثالثة الى الثانية فانه يتعين مراعاة أن الوزارة تقع الآن أمام حالة واقعية لا مجال الى التفاوض عنها وهي أن ست سنوات قد مضت منذ صدور الحركة الملغاة التي تضمنت الترقية بالاختيار من الدرجة الثالثة الى الدرجة الثانية . وقد حدث الكثير خلال هذه السنوات الست ، فلا يستبعد مثلا أن يكون بين الرؤساء المباشرين أو المديرين المحليين أو رؤساء المصالح من توفي أو ترك الخدمة لسبب أو لآخر ، وإذا فرض وبقي في الخدمة حتى الآن كل من الرئيس المباشر للموظف ومديره المحلي ورئيس مصلحته ، فلا يستبعد أن يكون بعضهم قد نقل الى ادارة أو الى مصلحة أخرى ، ولا يستبعد كذلك أن يكون الرئيس المباشر قد رقي خلال هذه الفترة فأصبح مديرا محليا لذات الموظف أو لغيره أو أصبح رئيسا لمصلحة . وبعبارة أخرى توجد هناك « كفاية تقول الوزارة » استحالة مادية في وجود الرؤساء المباشرين والمديرين المحليين ورؤساء المصالح .

لذلك فانه لا يجوز التمسك بنطق المادة ٣١ من قانون نظام موظفي الدولة ، بل يجب على العكس من ذلك اعمال هذه المادة في ضوء الحالة الفعلية التي يتعدى الآن ازالتها . اذ أن المادة المذكورة قد وضعت للظروف العادية ، وتبرر الضرورة أو الظروف غير العادية التجاوز عن بعض احكامها .

ويمكن ترتيبا على ما تقدم في خصوصية الحالة المعروضة أن يعهد الى لجنة شؤون الموظفين بتقدير درجة كفاية الموظفين تمهيدا لترقيتهم من الدرجة الثانية وذلك باثر رجعي ، تنفيذا لحكم الالغاء الصادر من محكمة القضاء الإداري في ٢٦ من نوفمبر سنة ١٩٥٨ ووفقا لما ذهبت اليه الجمعية العمومية للقسيس الاستشاري في فتاها المؤرخة ١٨ من نوفمبر سنة ١٩٥٩ من أن

« إعادة الترقيه الى الدرجة الثانية تتم بأثر رجعي يرجع الى الفترة ما بين تاريخ صدور القرار الملغي وتاريخ صدور الحكم بالفائه » ولجنة شئون الموظفين إذ تنص على هذه المهمة لا تلتزم بطريقة معينة في تقدير العناصر المطلوب تقديرها في التقرير السنوي ، بل يقوم تقديرها لاي عنصر من العناصر على أي من الطرق التي تربطها موصلة لهذا التقدير تقديرًا سلبيا دقيقًا يتفق مع الحق والواقع ، ولها بدلهة الرجوع الى الأصول الثابتة في ملف خدمة الموظف واللجنة في ذلك تحل محل الرئيس المباشر والمدير المحلي ورئيس المصلحة إذا كان الموظف لم يوضع عنه تقرير أصلا في السنة أو السنتين السابقتين على حركة الترقيه بالاختيار الملقاة ، وتحل محل من لم يسهم من هؤلاء الثلاثة في إعداد التقرير إذا كان الموظف المرشح للترقيه قد وضع عنه تقرير ناقص ألما إذا كان التقرير المعد عن الموظف قد مر بمراحله الثلاثة دون أن يعتمد في خيئه من لجنة شئون الموظفين المختصة فليس ثمت ما يمنع اللجنة الآن من اعتمادها .

٣ - ان المادة ٣٠ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ إذ نصت على إعداد التقارير السنوية في شهر معين بذاته من كل عام لم تنص على بطلان قرار اللجنة ان لم يصدر في هذا الشهر بالذات ، كما أن الشارع بحسب مقصوده لا يعتبر ذلك اجراء جوهريا بحيث يترتب على عدم إمكان التقدير في الشهر المذكور بطلان العمل في ذاته ، بل لا يعدو الامر ان يكون مجرد توجيه من الشارع لتنظيم العمل في تلك النواحي وحثا على اتمامه فيها بقدر الامكان وتباشر اللجنة عندئذ اختصاصها عن طريق الاشراف والتعقيب على تقارير الرؤساء المباشرين ولها أن تعدل هذه التقديرات بما تراه على أساس ما هو وارد بملف الخدمة .

٤ - غيبا يتعلق بتحديد كفاية الموظف الذي لم يوضع عنه تقرير أصلا لكونه منقولا من جهة لا تأخذ بنظام التقارير السرية فانه يأخذ حكم الموظف الاصيل في الوزارة الذي لم يوضع عنه أي تقرير لتراخي الرؤساء المباشرين في القيام بواجبهم في هذا الخصوص ، فيكون للجنة شئون الموظفين أن تنص على لوضع تقرير مبتدأ في شأنه .

٥ - ان مقتضى الحكم بالفاء قرار الترقيه لبعض موظفي الدرجة الثالثة الى الدرجة الثانية بالاختيار - بعد ان كان بعضهم قد رقى الى الدرجة الاولى - مقتضى ذلك الحكم هو ، كما جاء بفتوى الجمعية العمومية ، إعادة الترقيه الى الدرجة الاولى ، على أن يكون ذلك في ضوء المركز القانوني الذي يكتسبه الموظف في الدرجة الثانية التي يعاد ترقيته اليها من جديد وبالنظر الى تاريخ هذه الترقيه الجديدة ، وبغض النظر عن القرار السابق اصداؤه بالترقيه الى الدرجة الاولى أو تاريخ اصداؤه . وبذلك تضمن المفاضلة بين من يرقون الى الدرجة الثانية تمهيدا لترقيتهم الى الدرجة الاولى ، فان الاختصاص

بإجراء هذه المفاضلة ينبغي بلا جدال للجنة شئون الموظفين ، لأن الموظفين من الدرجة الثانية فما فوقها لا يخضعون أصلاً لنظام التقارير السنوية (المادة ٣٠ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥٦) ، وعليه يكون من الطبيعي أن يقوم تقدير لجنة شئون الموظفين مقام هذه التقارير في تقدير كفاءتهم وصلاحياتهم للوظائف التي يرقون إليها ، لأنها بحكم تشكيلها واتصال أعضائها بالمرشحين أقدر على بيان حقيقة قدراتهم وتعرف كفاءتهم ..

لكل ما تقدم انتهت الجمعية العمومية في خصوصية الحالة المروضة الى أنه ليس ثمت ما يمنع لجنة شئون الموظفين من أن تتخذ لتقدير درجة كفاءة الموظف الذي لم يوضع عنه قبل صدور الحركة الملقاة تقرير أصلاً ، فإذا كان الموظف قد وضع عنه تقرير ناقص كان لها أن تسد الناقص فيه ، وذلك تمهيداً لترقيتهم بأمر وجمي من الدرجة الثالثة الى الدرجة الثانية أو الى ما فوقها من الدرجات ، أما بالنسبة الى الموظفين الذين وضعت عنهم قبل الترقية الملقاة تقارير مرت بالرئيس المباشر والمدير المحلي ورئيس المصلحة دون أن تعتمد في حينها من لجنة شئون الموظفين فليس ثمة ما يمنع اللجنة الآن من اعتمادها .

١٧٨ : ١٩٦٨/٨/٣٦

٦٣٥ - قرار إداري - الملغى - اثر الالغاء للجرد - عملية عقليته الحكم بالغاء قرار الترقية .

إن آثار الالغاء المجرد تحكمها قاعدة عامة مؤداها أن تعود الحالة الى ما كانت عليه قبل صدور القرار الملغى ، على اعتبار أنه لم يصدر أصلاً ويقتضى هذا ترتيب آثار سلبية وأخرى ايجابية على عاتق الإدارة ، وبعبارة أخرى فإن الإدارة تلتزم بالامتناع مستقبلاً عن تنفيذ القرار المحكوم بالغائه على أي وجه ، كما تلتزم باتخاذ الاجراءات اللازمة لاعادة المراكز الى أصلها على نحو ما كانت عليه قبل صدور القرار الباطل .

والقرار الصادر بالترقية يثنى المركز القانوني فيها بأثاره المختلفة من نواح عدة ، سواء من ناحية تقديم الموظف الى الدرجة التالية أو من ناحية الموازنة في ترتيب الاقدمية في الترقية بين ذوي الشأن ، ومن ثم يتعين عند تنفيذ حكم الالغاء أن يكون تنفيذه متسقاً وحكم القانون ، في كافة تلك النواحي والآثار ، وذلك وضماً للامور في نصائها السليم ولعدم الاختلال بالمقوق أو المراكز القانونية بين ذوي الشأن .

ومن حيث أن الحكم بالغاء القرار الإداري يقتضى الغاء كافة الآثار المترتبة عليه في الخصوص الذي انبنى عليه الحكم وعلى الأساس الذي أقام عليه

قضاه ، ومن ثم فإن أثر هذا الحكم يقتضى تصحيح الاوضاع بالنسبة الى القرارات التالية ، ذلك أن كل قرار منها يتأثر حتى بإلغاء القرار السابق عليه ما دامت الترتيبات فيها جميعا مناطها الدور فى ترتيب الاقلية عند النظر فى الترقية .

٥ (١٩٦٠ / ١ / ٣) .

٦٣٦ - صدور قرار من وزارة التربية والتعليم بترقية عدد من الموظفين الى الدرجتين السادسة والخامسة ، ثم الحكم بإلغاء هذا القرار فيما تضمنه من ترقية بعض الموظفين - وجوب إعادة النظر فى مراكز الرقبن بمقتضى هذا القرار الملغى وإجراء اللازم بينهما وبين من تخطوا . ثم تجرى حركة ترقية جديدة على الاساس الصحيح مع إهداء كل قرار صدر مستندا للقرار الملغى أو المسحوب - إسناده لتاريخ الترقية الجديدة الى التاريخ للحركة محل الطعن .

بتاريخ ١٦ من أغسطس سنة ١٩٥٥ أصدرت وزارة التربية والتعليم القرار رقم ٢٩٦ لسنة ١٩٥٥ متضمنًا ترقية عدة موظفين فى وزارة التربية والتعليم بالاختيار اعتبارًا من أول ديسمبر سنة ١٩٥٤ هم تسعة موظفين رُقوا الى الدرجة الخامسة وستة عشر موظفًا رُقوا الى الدرجة السادسة ، وقد طعن فى هذا القرار بعض الموظفين الذين لم تشملهم الترقية أمام القضاء الادارى وتظلم منه آخرون . فأصدرت الوزارة قرارات بإلغاءه فيما تضمنه من تخطيهم وذلك تنفيذًا لمن صدرت لصالحهم أحكام تضى بذلك واستجابات لتظلمات الآخرين ، ولما تكاثرت التظلمات بعد ذلك استطلعت الوزارة رأى إدارة الفتوى والتشريع المختصة فأفادتها بأن تصحيح الاوضاع ووقف التظلمات من القرار المشار اليه يقتضى الرجوع الى تاريخ حركة الترتيبات وان يعقد - فى هذا التاريخ - من كان يستحق الترقية طبقا لمعايير الكفاية والاقلية وذلك فى حدود عدد الدرجات الحالية وقتئذ وان تسحب باثر رجعى الترقية التى تمت مخالفة لاحكام القانون . ولكن احدى اللجان التى شكلت فى الوزارة لبحث هذا الموضوع رأت عدم التعرض لحركة الترتيبات ثم رأت لجنة شؤون الموظفين اتباع ما أشارت به إدارة الفتوى والتشريع بالنسبة الى الدرجة الخامسة فحسب .

وقد عرض هذا الموضوع على الجمعية العمومية بجلستها المنعقدة يوم ٩ من أكتوبر سنة ١٩٦٣ فاستبان لها أن الاصل فى نفاذ القرارات الادارية أن تقتزن بتاريخ صدورها بحيث تسرى بالنسبة الى المستقبل ولا تسرى يائز رجعى على الوقائع السابقة على تاريخ صدورها وذلك احترامًا للمراكز القانونية التى نشأت قبل هذا التاريخ ، ويرد على هذا الاصل بعض الاستثناءات فيجوز صدور بعض القرارات باثر رجعى ومنها القرارات التى تصدر تنفيذًا لاحكام صادرة من جهات القضاء الادارى بإلغاء قرارات ادارية

ويعني الرجعية في هذه الحالة أن تنفيذ أحكامكم بالإلغاء يقتضي من الإدارة موقفاً إيجابياً ، وذلك باتخاذ الإجراءات وإصدار القرارات اللازمة لتنفيذ حكم الإلغاء كما يقتضي منها موقفاً سلبياً وذلك بالامتناع عن اتخاذ أي إجراء أو إصدار أي قرار استناداً إلى القرار الملغى مما يتعارض مع مقتضى الحكم بإلغائه . ويقتضي الموقف الإيجابي المشار إليه أن تمسح جهة الإدارة النظر في الآثار التي ترتبت في الماضي على القرار الملغى ومن بينها القرارات التي ربطتها بالقرار الملغى رابطة تبعية بحيث لا تقوم هذه القرارات وحدها دونة .

وقد يكون إلغاء القرار الفاء كاملاً فيستتبع الإلغاء إهدار القرار بكافة ما يترتب عليه من آثار واعتباره كأن لم يكن في الماضي وفي المستقبل ، وقد يكون الإلغاء جزئياً يقتصر على شطر منه أو أثر من آثاره كما هو الشأن في الحكم بإلغاء قرار الترقية فيما تفسمحه من تخطي المدعى ، وفي هذه الحالة يتعين على الجهة الإدارية أن تعيد بحث حالة كل من مسسهم الحكم وتصدر القرارات اللازمة لإعادة الحال إلى ما كانت عليه إقراراً للوضع السليم الذي أدخل به القرار الملغى .

ولا يكون قيام جهة الإدارة بالإجراءات المتقدمة في حالة الحكم بإلغاء القرار الإداري فحسب ، بل أنها ملزمة باتباعها أيضاً في الحالات التي تستتجيب فيها إلى تطلعات ذوي الشأن وذلك حين يتكشف لها احتمال الحكم لهم قضاء بإلغاء القرار الذي يتظلّمون منه فيما يتضمنه من مسائل يراكزهم الذاتية .

وعلى مقتضى ما تقدم يكون الحكم القانوني الصحيح في الحالة موضوع استطلاع الرأي أن القرار رقم ٢٩٦ لسنة ١٩٥٥ يعتبر ملغى جزئياً فيما تضمنه من تخطي الموظفين الذين صدرت لهم أحكام من القضاء الإداري أو استجابات الوزارة لتظلّمااتهم ، ويقتضي أعمال هذا الإلغاء إعادة المفاضلة بين هؤلاء جميعاً وبين المرقّين أصلاً بالقرار المشار إليه ، وذلك بترتيب كفايتهم حسب تقاريرهم السرية الموضوعة طبقاً لأحكام القانون في الاعوام التي اتخذت أساساً للمقارنة والمفاضلة بين النظراء ، ثم إصدار قرارات بترقية الموظفين المستحقين للترقية إلى الدرجة الخامسة والسادسة الكتابية وفقاً لمعيار الكفاءة التي اتخذ أساساً للحركة للمطعون فيها ، وفي حدود عدد الدرجات الخالية في تاريخ هذه الحركة مع إعادة النظر في - ضوء هذه التسوية - في القرارات التي صدرت مستندة إلى القرار المطعون فيه أو إلى القرارات الصادرة تنفيذاً لأحكام أو تطلّعات الطاعنين .

وغنى عن البيان أن ترقية الموظفين المستحقين للترقية إلى الدرجتين الخامسة والسادسة على النحو السابق أيضاً تستند في تاريخها إلى تاريخ الحركة المطعون فيها .

لهذا انتهى رأى الجمعية الى اجراء المفاضلة بين المرشحين بالقرار رقم ٣٩٦ لسنة ١٩٥٥ وبين من الفى هذا القرار فيما تضمنه من تخليهم سواء بسبب صدور احكام من القضاء الادارى لصالحهم أو بسبب استجابة الوزراء لتظلماتهم. ثم يرقى اكثرهم كفاءة حسب المعايير السابق بيانها وفى حدود عدد الدرجات الحالية فى تاريخ حركة الترقيات مع اعادة النظر فى ضوء هذه الترقيه وفى القرارات التى صدرت مستندة الى القرار المطعون فيه أو الى القرارات الصادرة تنفيذ احكام أو تظلمات الطاعنين والى أن ترقية المستحقين للترقية تستند الى تاريخ الحركة المطعون فيها .

(٢٠٧٠ / ١٧ / ١٩٦٣)

٦٣٧ - صدور حكم بالغاء قرار ادارى الغاء مجردا - ٢٠ - اعادة الحالة الى ما كانت عليه واسترداد الادارة سلطتها فى اصدار قرار جديد فى ضوء ما قضت به المحكمة .

ان الحكم بالغاء قرار ادارى مجردا يعيد الحالة الى ما كانت عليه قبل صدوره ويعود لجهة الادارة سلطتها فى اصدار قرار جديد على ضوء ما قضت به المحكمة فى حكمها الصادر بالالغاء .

ومن حيث أنه يبين من الاطلاع على الحكم الصادر فى القضية رقم ١٦١٠ لسنة ٥ قضائية أن المحكمة أقامت قضاها بالغاء ترقية الاساتذة المساعدين المشار اليهم على عدم استيفائهم المدد الواجب انقضاؤها فى الدرجة السابقة أو من تاريخ الحصول على المؤهل قبل الترقية لوظيفة أستاذ مساعد ومن ثم يتعين أن يكون تنفيذ هذا الحكم على ضوء ما أقامت عليه المحكمة قضاها وذلك بالغاء القرار الصادر فى ١٩ من يونيه سنة ١٩٥١ والمصدق عليه من وزير التربية والتعليم فى ٣١ يونيه سنة ١٩٥١ بتزقيتهم الى وظائف اساتذة مساعدين واصدار قرار بتزقيتهم الى هذه الوظائف من تاريخ استكمال كل منهم المدة التى أشار اليها الحكم .

ومن حيث أن ترقية الدكتور ٠٠٠٠ الذى رقى الى وظيفة أستاذ فى ١٤ من نوفمبر سنة ١٩٥٦ انما هى مترتبة على تزقيته الى وظيفة أستاذ مساعد بتاريخ ١٩ من يونيه سنة ١٩٥١ هذه الترقية التى قضى بالغائها بالحكم المشار اليه مما يجعل الترقية الى وظيفة أستاذ غير مستندة الى أساس سليم اذا ما كان يجوز تزقيته اليها. الا من تاريخ انقضاء المدة التى اشترطها القانون. محسوبة من تاريخ تزقيته الى وظيفة أستاذ مساعد على الاساس الذى قرره الحكم المشار اليه .

أما فيما يتعلق بالدكتور ٠٠ فإنه لما كانت الجامعة قد قررت اعفاه من شرط الحصول على درجة الدكتوراه عند تعيينه فى وظيفة مدرس استنادا

الى الرخصة الاستثنائية المقررة بالمادة الثانية من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٣٣ فى شأن شروط توظيف أعضاء هيئة التدريس بجامعة القاهرة واكتفاء بالاجازات العلمية الاخرى التى اعتبرتها كافية وبذلك يكون قد توافرت فيه الصلاحيات من حيث مؤهله لوظائف التدريس وليس ثمة ما يمنع من ترقية الى وظيفة استاذ بعد استكمال مدة الاربع سنوات اللازم قضاؤها فى وظيفة مدرس .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية للقسم الاستشارى الى أن تنفيذ الحكم الصادر من محكمة القضاء الادارى فى الدعوى رقم ١٦١٠ لسنة ٥ قضائية بجلسة ٩ من مايو ١٩٥٩ يقتضى :

١ - الغاء القرار الصادر من مجلس جامعة القاهرة فى ١٩ من يونيه سنة ١٩٥١ والمصدق عليه من وزير التربية والتعليم فى ٣١ من يونيه سنة ١٩٥١ فيما تضمنه من ترقية الدكتور ٠٠٠ الى وظائف اساتذة مساعدين .

٢ - اصدار قرار بترقيتهم الى هذه الوظائف كل من تاريخ استيفائه شرط المدد الواجب توفرها للترقية الى وظيفة استاذ مساعد .

٣ - الغاء ترقية الدكتور ٠٠٠ الى وظيفة استاذ المترتبة على ترقيته الى وظيفة استاذ مساعد المقضى بالقائها بالحكم سالف الذكر واصدار قرار جديد بترقيته الى وظيفة استاذ من تاريخ استيفاء المدة بعد ترقيته لوظيفة استاذ مساعد تنفيذا للحكم المشار اليه .

٤ - ترقية الدكتور ٠٠٠ الى وظيفة استاذ مساعد من تاريخ استكمال شرط المدة استنادا الى الاجازات العلمية التى اعتبرت كافية عند تعيينه فى وظيفة مدرس .

(٧٨١) ١٩٦٧/٦/٢٦

٦٣٨ - الاصل ان الحكم كاشف للحق وليس منشئا له - اذ ذلك بالنسبة الى الاحكام الصادرة بالفاء قرارات ترقية فيما تضمنته من تغطى للحكم بمصاحبه فى التولية - التزام الادارة بتنفيذ هذه الاحكام مع تضمينها فى رجبى متى كان ذلك لازما لتنفيذ .

ان الاصل فى الحكم الصادر فى نزاع على حق من الحقوق انه اذ يفصل فى هذا النزاع لا ينشئ للمحكوم له حقا وانما يقرره ، ذلك ان الحكم كاشف للحق وليس منشئا له ، ومن ثم يبقى الحق للمحكوم به مستندا الى نصيبه الاصل ومحتفظا بخصائصه ومن اجل هذا كانت القاعدة العامة فى تنفيذ احكام القضاء الادارى هى رجعية ما قضت به هذه الاحكام وارادتها الى التواريخ التى تكونت فيها عناصر المراكز القانونية التى قررتها او تناولتها

بالتعديل ، وكان على الادارة أن تصدر القرارات اللازمة لتنفيذ تلك الاحكام مع تضمينها أثرا رجعيا باستثناء من قاعدة عدم رجعية القرارات الادارية - متى كان ذلك لازما لتنفيذ الاحكام المذكورة .

وعلى ذلك فانه متى كانت المحكمة الادارية العليا قد انتهت في حكمها الصادر بجلسته ٢٣ فبراير سنة ١٩٥٧ في الطعن رقم ١٠٩٤ لسنة ٢ القضائية الى أن العبرة في الحصول على المؤهل في تطبيق قانون المعادلات الدراسية هي بتاريخ تأدية الامتحان في جميع المواد بنجاح بقطع النظر عن تاريخ اعلان النتيجة بعد ذلك الذي لا يبدو أن يكون كاشفا للمركز القانوني الذي نشأ وتحقق قبل هذا الاعلان ، وكانت الوزارة قد قامت باصدار قرارات بتعديل أقدميات بعض العاملين بها على هذا الاساس بارجاعها الى تواريخ سابقة وفقا لهذا القضاء واستصدر هؤلاء بناء على أقدمياتهم المعدلة أحكاما بالغاء بعض قرارات الترقية السابقة صلورها من الوزارة فيما تضمنته من تخطيهم في الترقية وبارجاع أقدمياتهم في الدرجة الخامسة الى تواريخ سابقة فان الرجعية في التنفيذ تشمل الفروق المالية المقضى بها وذلك اعتبارا من تاريخ نفاذ قرارات الترقية المطعون فيها - وهو التاريخ الذي يبدأ منه استحقاق هذه الفروق ، ما دامت الاحكام لم تقض بالغاء هذه القرارات الغاء كلياً بل جزئياً فيما تضمنته من تخطي المحكوم لصالحهم في الترقية .

٦٨٢ (١٩٦٦/٦/٢٧)

٦٣٩ - قرار المرقى - ترقية - معاش - تسوية على أساس الترقية الملغاء - اعادة النظر فيها على أساس ما كان يستحقه الموظف من مركز قانوني عند إحالته الى المعاش .

ان الغاء قرار الترقية الى الدرجة المرقى اليها يستتبع الغاء كل ما ترتب على هذا القرار من آثار ومنها القرارات التي صدرت مستندة اليه . ولما كانت تسوية معاش الموظف على أساس الدرجة المرقى اليها ، قد تمت مستندة الى قرار الترقية في هذه الدرجة الذي قضى بإلغائه بعد ذلك ، ومن ثم تكون هذه التسوية أثرا من آثار القرار الملغى وعلى مقتضى ما تقدم يتعين الغاء هذه التسوية واعادة النظر فيها من جديد في ضوء المركز القانوني الذي كان يفترض وجود الموظف المحال الى المعاش فيه لو لم يصدر قرار الترقية الملغى ، وذلك بتسوية المعاش وفقا لهذا المركز واستنادا اليه فإذا كان يستحق الترقية الى الدرجة المرقى اليها في تاريخ معين اعتبر مرقى اليها في هذا التاريخ وسوى معاشه على هذا الاساس وان لم يكن يستحق الترقية الى هذه الدرجة قبل تاريخ إحالته الى المعاش سوى معاشه على أساس الدرجة المرقى اليها .

ولا يعتد في هذا الصدد بما نصت عليه المادة ٤٤ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٦ بإنشاء صندوق للتأمين والمعاشات لموظفي الدولة المدنيين والمعدل بالقانون رقم ١٦٠ ١٩٥٧ من عدم جواز المنازعة في قيمة المعاش أو المكافأة بعد مضي سنة واحدة من تاريخ الاخطار بربط المعاش بصفة نهائية أو من تاريخ صرف المكافأة - مع استثناء الاخطاء المادية التي تقع في الحساب عند التسوية - لان هذا النص انما يعني الحالات التي تختل الإدارة فيها في تسوية المعاش سواء بالزيادة أو النقص بسبب الخطأ في تطبيق قواعد قانون المعاشات ، وغنى عن البيان ان إعادة تسوية معاشات الموظفين المشار إليهم انما تتم تنفيذا لحكم قضائي نهائي حار قوة الشيء المحكوم فيه فهي حالة تخرج عن نطاق تطبيق هذا النص .

(٨٦٥) ١٩٥٩/١٢/٧

(تعليق)

إعادة تسوية المعاش بعد الانقضاء الموعود المقرر في قوانين المعاشات للمنازعة فيه بسبب صدور حكم في دعوى يترتب على الفصل فيها إعادة ربط المعاش مبنا لقرته المحكمة الإدارية العليا في قطعن رقم ١٦٦٩ لسنة ٦ ق بجلسة ١٩٦٣/٤/٢١ ، والطعن رقم ١٠٠٠ لسنة ٨ ق بجلسة ١٩٦٥/٥/٣ (كتابنا المحكمة الإدارية العليا ق ٢١٨٦ ، ٢١٨٦ م ص ٢٢٦٣ ، ٢٢٦٥) .

٢ - تنفيذ احكام الفاء قرار الفصل

٩٤٠ - الحكم الصادر من محكمة القضاء الإداري بالفاء قرار اداري بصل موظف -
ان هذا الحكم من حيث استحقاق الرواتب عن فترة الإبعاد عن العمل نتيجة قرار الفصل .

كان السيد يعمل سفيراً لسوريه لدى المملكة الأردنية الهاشمية وفي ٢٠ من أغسطس سنة ١٩٥٧ صدر قرار من مجلس الوزراء بانهاء خدمته فلجأ الى محكمة القضاء الإداري يطلب الفاء هذا القرار فقضت المحكمة برفض دعواه فطعن في هذا الحكم كما طعن فيه هيئة المفوضين - ونظرت المحكمة الإدارية العليا هذين الطعنين وقضت بجلستها المنعقدة في ٢٦ من ابريل سنة ١٩٦٠ بالفاء القرار الإداري المطعون فيه مع ما يترتب على ذلك من آثار والزمته الجهة الإدارية المصروفات .

وعلى أثر صدور هذا الحكم تقدم المحكوم له الى وزارة الخزانة بالاقليم السوري مطالباً بمبلغ ١١٥٢٨ ليرة سورية وهو مجموع راتبه عن المدة من اول سبتمبر حتى ٨ من حزيران سنة ١٩٥٨ ومبلغ ٣٧٥ ليرة مجموع نصف

م ٩٣ فتاوى

بدل التمثيل المستحق له عن هذه الفترة فضلا عن ١٦٧ ليرة قيمة مصروفات الدعوى .

وتستطلع وزارة الخزانة الرأى فى مدى أحقيه الطالب فى رواتبه وفى نصف تعويض التمثيل عن المدة التى ظل خلالها مفصولا من الوظيفة .

ولما كان الحكم بالغاء قرار ادارى يعلمه من وقت صدوره فى خصوص ما يتناوله هذا الحكم ويكون من شأنه اذا كان موضوعه الغاء قرار بفصل موظف أن يخوله مركزا قانونيا يعود به الى وضعه السابق على صدور قرار الفصل ويرتب على جانب الادارة التزاما ايجابيا مقتضاه العمل على تنفيذ الحكم باتخاذ كل اجراء يقتضيه ذلك والتزاما سلبيا مؤداه الامتناع عن اتخاذ أى موقف ينم على الاعتداد بالقرار الملغى والتمسك به على أى وجه وذلك هو جوهر حجية حكم الالغاء وأثره القانونى .

وتطبيقا لذلك يمد الموظف الذى ألغى قرار فصله كما لو كان مستمرا بوظيفته فى خدمة الدولة خلال الفترة من تاريخ صدور قرار الفصل حتى تاريخ الحكم بالغاؤه ومن ثم يستحق راتبه عن هذه الفترة لان حرمانه من هذا الراتب يخالف مقتضى الحكم الصادر بالغاء القرار اذ أن هذا الحرمان لا يستقيم ولا يقوم الا على أساس الاعتداد بقرار الفصل المقتضى بالغاؤه مما يهدر حجية حكم الالغاء وينطوى على اخلال واضح بالالتزامات التى يرتبها هذا الحكم على عاتق جهة الادارة .

والقول بحرمان الموظف من راتبه عن مدة فصله استنادا الى أنه لم يؤد أعمال وظيفته خلال هذه المدة - هذا القول مردود بأنه ولئن كان الموظف ملزما باداء واجبات وظيفته والقيام باعبائها .. الا أنه حيث يكون مرد تخلفه عن تادية هذا الالتزام عملا من جانب جهة الادارة يثبت عدم صحته ومخالفته للقانون بحكم قضائى نهائى .. فان هذا الاخلال لا يحتج به قبله ولا يضار منه بحرمانه من راتبه .

وترتيبا على ذلك يكون السيد مستحقا لراتبه عن مدة عمله .

ونظرا بتعلق ببدل التمثيل المطالب به فان المادة ٧٦ من المرسوم التشريعى رقم ٥٨ لسنة ١٩٥٢ الخاص بتعريف مهمة وتحديد ملاك وزارة الخارجية تنص على أنه : يمنح رؤساء البعثات الخارجية بدل تمثيل للقيام بالنفقات التى يستلزمها تمثيل سورية تمثيلا لائقا ، كما تنص المادة ٧٧ من ذات المرسوم على أنه : يبدأ حق الموظف ببدل التمثيل فى الادارة المركزية من تاريخ مباشرته العمل وفى البعثات الخارجية من تاريخ وصوله ومباشرته العمل فى مقر وظيفته ويخفض مقدار النصف فى حالة الاجازة الادارية

حكم (ب - تنفيذ (٢)
احكام الفاء قرار الفصل ٤

والصحية والسفر المهمة رسمية ، ويقطع في حال زوال الصفة أو انتهاء الخدمة .

ويستفاد من هذين النصين أن علة منح رؤساء البعثات الخارجية بدل التمثيل هي تمثيل سورية في الخارج تمثيلا لائقا وإن المشرع قد واجه حالة تخلف هذه العلة في الاجازة الادارية والصحية والسفر المهمة رسمية فنص على استحقاق نصف بدل التمثيل في هذه الحالة خروجا على الاصل الذي يقضى باستبعاد الحكم اذا تخلفت علته .

وإذا كان السيد . . . يستحق راتبه عن مدة فصله كما سبق الا ان علة استحقاق بدل التمثيل لا تتوافر في شأنه لانه وان ترتب على الحكم الصادر بالفاء قرار فصله اعتباره مستمرا في وظيفته خلال فترة الفصل واستحقاقه راتبه عن هذه المدة الا أن مناه استحقاق بدل التمثيل هو قيام الموظف فعلا بأعمال وظيفته وانفاقه على ما تقتضيه الوظيفة من مظاهر تنفق وكرامة الدولة أي أن بدل التمثيل يدور وجودا وعندما مع القيام الفعل بأعمال الوظيفة فهو لم يقرر مقابل عمل الموظف ولكنه يقرر لاغراض الوظيفة ومظهرها وذلك يستتبع بطريق اللزوم قيام الموظف فعلا بأعمال وظيفته وما يصاحب ذلك من الانفاق الفعل على ما تقتضيه الوظيفة من مظاهر تنفق وكرامة الدولة .

وفيما يتعلق باستحقاق نصف بدل التمثيل فانه لم يكن في أية حالة من الحالات التي يستحق فيها نصف هذا البديل وقد نصت على هذه الحالات المادة ٧٧ من المرسوم التشريعي المتقدم ذكره ومن ثم فإنه لا يستحق هذا البديل كله ولا نصفه .

١٠٨٣ (١٩٦٠/١٢/٢١)

(تعليق)

لم تأخذ المحكمة الادارية العليا بهذا النظر واستقرت احكامها في الطعون ارقام ٨١٧ لسنة ٥ هـ بجلسة ١٩٦٢/٢/٢٤ ، ١٥٢٩ لسنة ٦ ق بجلسة ١٩٦٤/٦/١٤ ، ١٠٠٨ لسنة ٨ ق بجلسة ١٩٦٣/١/١٩ على انه « لا يترتب على سحب قرار الفصل غير المشروع او الفاء استحقاق الوظيف لراتبه عن مدة فصله لان الراتب مقابل الخدمات التي ادائها للمرفق والموظف المصبول لم يباشر عملا خلال مدة فصله وان كان ذلك راجع لسبب لا يد له فيه فان كل ما يترتب على ذلك هو وجوب تعويضه عن قرار الفصل غير المشروع وتقدر المحكمة التعويض بمبلغ اجمالي في ضوء الاعتبارات والنظروف وما كان يمكن ان يقدم من مكاسب من النشاط الذي كان يمكن ان يباشر خلال مدة فصله » كتابنا المحكمة الادارية العليا ق ١١٠٩ ، ١١١٠ ، ١١١١ (١١٤٢ ص) . وقد اكدت المحكمة الادارية العليا هذا المعنى في

الطعون أرقام ١٠ لسنة ١٠ ق بجلسته ١٢/٣/١٩٦٦ و ٧٤٣ و ٧٤٨ لسنة ٩ ق بجلسته ١١/٥/١٩٦٦ و ١٥٧١ لسنة ٧ ق بجلسته ١٢/١٧/١٩٦٦ حيث قالت « إن الحق في المرتب لا يعود تلقائياً كآثر من آثار إلغاء قرار الفصل بل يخضع لاعتبارات أخرى أهمها أن هذا الحق يقابله واجب هو أداء العمل ونظراً لأن الطاعن قد حيل بينه وبين أداء عمله وحرمت الجهة الإدارية من خدماته طيلة مدة فصله فإنه لا يكون من حقه المطالبة بصرف مرتبه عن هذه المدة كآثر من آثار الإلغاء وله إذا شاء أن يرجع على الوزارة بدعوى تمويض عن قرار الفصل غير المشروع متى توافرت عناصرها ومقوماتها »

(مجموعة أحكام المحكمة الإدارية العليا الصادر عن المكتب الفني بمجلس الدولة لسنة ١١ ق ٦٤ ص ٥١٩ ، السنة ١٢ ق ٥ ص ٣٠ ، ق ٤٠ ص ٣٩٥) .

٦٤١ - بدل تفرغ - عدم استحقاق هذا البديل عن المدة الواقعة بين تاريخ فصل الطبيب لانقطاعه وتاريخ اعادته الى الخدمة تنليدا لحكم محكمة القضاء الإداري بإلغاء قرار فصله .

بتاريخ ٢٧ من ديسمبر سنة ١٩٥٧ صدر قرار وزاري بإنهاء خدمة الدكتور الطبيب من الدرجة الأولى بوزارة الصحة لانقطاعه عن العمل خمسة عشر يوماً دون إذن أو عذر مقبول . فاقام سيادته الدعوى رقم ٩٥٦ لسنة ١٢ قضائية أمام محكمة القضاء الإداري طاعناً في قرار إنهاء الخدمة المشار اليه بالإلغاء . وفي ٦ من يناير سنة ١٩٦٠ قضت المحكمة بإلغاء القرار الخاص بإنهاء خدمته مع ما يترتب على ذلك من آثار .

وتنفيذا لهذا الحكم أصدرت الوزارة القرار رقم ٧٥٨ في ٢٤ من ديسمبر سنة ١٩٦٠ بإعادته الى عمله وصرف مرتبه عن مدة فصله ما عدا مرتب بدل طبيعة العمل .

وقد طالب الدكتور (.....) بصرف البديل عن المدة من تاريخ فصله الى تاريخ اعادته الى الخدمة ، وقدم اقراراً بأنه لم يزاول مهنة الطب أثناء مدة الفصل .

وباستطلاع رأي ادارة الفتوى والتشريع لوزارة الصحة بمجلس الدولة رأت بكتابها رقم ٨٠ المؤرخ أول إبريل سنة ١٩٦١ أن مرتب طبيعة العمل يأخذ حكم المرتب ، وأن المقرر أن الاجر مقابل العمل ، فإذا لم يؤد الموظف عملاً فإنه لا يستحق اجرا الا اذا كان عدم أدائه لعمله راجعاً لحظاً من جهة الإدارة وتسبب عنه حرمان الموظف من مرتبه فإنه يكون مستحقاً

لتعويض • غير أنه وإن كان المرتب هو خير أساس لتقدير التعويض إلا أنه لا يرتبط به نزاعاً - فقد يساوى التعويض المرتب الذى كان يتقاضاه الموظف وقد يختلف عنه زيادة أو نقصاً وذلك تبعاً لمقدار الضرر الذى عاد على الموظف بسبب حرمانه من عمله وبالتالى من مرتبه • وانتهت الإدارة الى أنه إذا اطاعت الوزارة الى اقرار الطالب بعدم مزاولته المهنة خلال مدة فصله وتيقنت من أنه لم يستفد فوائد أخرى خلال هذه المدة ما كان يستفيدها لو ظل فى وظيفته ، فلا مانع فى هذه الحالة من صرف راتب طبيعة العمل اليه أما إذا لم تستطع الوزارة استظهار الضرر الذى أصاب الطالب على النحو السالف الذكر فيتمتعين أن يلجأ هو الى القضاء لاثبات هذا الضرر واستصدار حكم بمقدار التعويض الكافى لتغطيته •

غير أن الوزارة ترى أنه وإن لم يثبت لها ما إذا كان الدكتور •• قد زاول المهنة خلال مدة فصله أو لم يزاولها ، إلا أنه لم يكن ثمة ما يحول دون مزاولته المهنة طيلة السنوات الثلاث التى ظل فيها بعيداً عن خدمة الحكومة ، فإذا كان قد تقاعس عن ذلك فإنه يجب أن يتحمل نتيجة تقاعسه وإن بدل طبيعة العمل إنما يمنح للطبيب تعويضاً له عن حرمانه من مزاولته مهنته فى الوقت الذى يكون فيه موظفاً عمومياً حتى يتفرغ كلية للعمل بالوزارة وهو أمر لم يكن متحققاً فى الدكتور (•••) طيلة مدة فصله •

ولهذا عرض الموضوع على الجمعية العمومية لبدء الرأى فى مدى استحقاق الطبيب المذكور لبدل طبيعة العمل عن مدة فصله •

فبان لها من استعراض وقائع الموضوع وفتوى إدارة الفتوى والتشريع لوزارة الصحة أن القرار الوزارى رقم ٧٥٨ بتاريخ ٢٤ من ديسمبر سنة ١٩٦٠ بإعادة الدكتور (••••••) المفضل الى العمل تنفيذاً للحكم الصادر لصالحه فى الدعوى رقم ٩٥٦ لسنة ١٢ القضائية ليس من شأنه استحقاق الطبيب المذكور لراتبه الذى كان يتقاضاه خلال مدة فصله ذلك ان استحقاقه المرتب رهن بقيام الموظف بالعمل - فإذا كان خلال مدة فصله لم يؤد عملاً للوزارة فإنه بدئها واعمالاً للقاعدة المتقدمة لا يستحق أجراً - وإنما قد يستحق الموظف تعويضاً إذا ما تولفت مسئولية الإدارة بأركانها المعروفة وهى الخطأ والضرر وعلاقة السببية بين هذين العنصرين •

ان للأطباء الحكوميين نظامين متباينين - نظام الأطباء المتفرغين لأعمال وظائفهم وهؤلاء محظور عليهم مزاوله المهنة فى الخارج ويمنعون من أجل ذلك مرتب بدل طبيعة عمل - ونظام الأطباء غير المتفرغين لأعمال وظائفهم وهؤلاء مخصص لهم فى فتح عيادات فى الخارج •

وقد تقرر بدل مرتب طبيعة العمل فى أول الامر بقرارات مجلس الوزراء الصادر فى ٤ من يولييه سنة ١٩٤٨ ، ٥ من سبتمبر سنة ١٩٤٨ ،

١١ من أغسطس سنة ١٩٥٣ وأخيراً بقرار رئيس الجمهورية رقم ٨١ لسنة ١٩٦١ الذى يقرر فى المادة الثامنة منه منح جميع الأطباء الشاغلين لوظائف تقتضى الحرمان من مزاولة المهنة فى الخارج (كل الوقت) بدل تفرغ بالكامل بواقع ١٨٠ جنيهها سنوياً وذلك استثناء من أحكام قرارى مجلس الوزراء الصادرين فى ١٩ فبراير سنة ١٩٥٠ ، ١٧ مايو سنة ١٩٥٠ كما نصت المادة الحادية عشرة من ذات القرار على جواز نذب أطباء نصف الوقت الذين تتطلب وظائفهم التفرغ للعمل كل الوقت مع غلق عياداتهم مقابل تعويضهم ببدل عيادة فى فترة النذب كما يجوز نقل الطبيب الى وظيفة كل الوقت وفى هذه الحالة تسرى عليه أحكام هذا القرار مع حرمانه من بدل العيادة .

ويستفاد من هذه الأحكام امران - الاول ان مرتب بدل طبيعة العمل أو بدل التفرغ كما أسماه القرار الجمهورى رقم ٨١ لسنة ١٩٦١ يمنح للأطباء الشاغلين لوظائف تقتضى الحرمان من مزاولة المهنة فى الخارج أى الأطباء كل الوقت ، والحكمة من تقرير هذا البديل هو حرمان الطبيب من مزاولة مهنته فى الخارج . والثانى ان شغل الطبيب لوظيفة كل الوقت رهن بإرادة الإدارة وليس متوقفاً على رغبة الطبيب ، ومن ثم فانه فى كل حالة يرتفع فيها عن الطبيب حظر مزاولة مهنته فى الخارج ، فانه لا يكون مستحقاً لهذا البديل .

ولما كان الدكتور (. . .) أثناء فصله من الخدمة حراً فى مزاولة مهنته فى الخارج فانه على مقتضى الحظر المتقدم لا يكون مستحقاً لبديل مرتب طبيعة عمل سواء زاول المهنة خلال هذه الفترة أو لم يزاولها - اذ أن امتناعه عن مزاولتها كان بإرادته وحده دون دخل للوزارة ، ومن ثم فان هذا البديل لا يدخل ضمن عناصر التعويض عن الضرر الذى لحقه من جراء فصله .

لذا انتهى رأى الجمعية العمومية للقسم الاستشارى الى أن الدكتور (. . .) لا يستحق بديل مرتب طبيعة عمل عن المدة الواقعة بين تاريخ فصله وتاريخ إعادته الى الخدمة بوزارة الصحة .

(١٨١ (١٩٦٢/٣/١٨)

٣ - الجهة المتزمتة بالتنفيذ

٦٤٢ - حكم - تنفيذ - الجهة المتزمتة بذلك - هى الجهة الصادر فى مواجهتها .

إذا كان الحكم الصادر من المحكمة الإدارية لوزارة التربية والتعليم باستحقاق إعانة الغلاء على النحو المبين به قد صدر فى مواجهة وزارة التربية والتعليم ، ومن ثم فهى وحدها المتزمتة بتنفيذه احتراماً لحجية الشئ المحكوم فيه .

(١٦ (١٩٦٠/١/١٠)

حكم (ب -) تأييده (٣)
الجهة المزمعة به .

٦٤٣ - مكالات موظفي مصلحة الجمارك ، اللتين للعمل بمجلس الفئام - التزام مجلس الفئام بصرفها من ميزانيته - لا يقع من هذا الالتزام صدور حكم بالتزام مصلحة الجمارك بدفعها .

نص القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٠ بشأن مجلس الفئام في مادته الأولى على أن يكون بمدينة الاسكندرية مجلس يسمى مجلس الفئام ويلحق برئاسة مجلس الوزراء ، وقد بينت المادة الثانية كيفية تشكيل هذا المجلس واختصاصاته وسائر أعماله والجهات التابعة له ومنها مكتب المجهود الحربي بمصلحة الجمارك .

وبين من التطورات التي طرأت على المكالات التي يصرفها مجلس الفئام للمتدربين للعمل به وفروعه أثر إعلان حرب فلسطين في مايو سنة ١٩٤٨ وصدور الأمر العسكري رقم ١٣ لسنة ١٩٤٨ في ١٨ من مايو سنة ١٩٤٨ بشأن تفتيش البواخر في الموانئ المصرية ، أن هذه المكالات كانت تصرف لرئيس المجلس وأعضائه وموظفيه على أساس ٥٠٪ من الماهية الأصلية بحد أقصى ٥٠ جنيها للرئيس والأعضاء و ٤٠ جنيها للسكرتير العام و ١٠ جنيهات للموظفين . ونظرا لما لوحظ من توقيت على المجلس للدواعي التي استدعت انشائه لم يقرر له في ميزانية الدولة باب مستقل بل كان يخصص للنفقات مبلغ معين ضمن القسم ١٩ مصروفات حالة طوارئ ، بميزانية وزارة الداخلية وقد بدأ ب ١٢ ألف جنيه وانتهى إلى ألف وخمسمائة جنيه (١٥٠٠ ج) . وغنى عن البيان أن هذه النفقات تشكل المكافات ومصاريف الانتقال وبدل السفر واستثمارات السكك الحديدية والتليفونات والأدوات الكتابية . . . الخ .

ونظرا لحفـض الاعتماد المخصص للمجلس سنة عن سنة أجرى المجلس سلسلة من التخفيض في بند المكالات فضلا عن التخفيضات المتتالية في شتى بنود الصرف الأخرى .

وحكم موظفي مكتب المجهود الحربي بمصلحة الجمارك كان حكم سائر موظفي المجلس الذين تناولتهم قرارات المجلس بالتخفيض في العدد والنزول بفئات المكافات وفقا لما اقتضته مصلحة العمل وفي حدود الاعتمادات التي كانت تقرر لمصروفات المجلس ورعاية الصالح العام في خفض نفقات المجلس إلى أبعد حد ممكن .

ونزولا على الرغبة في ضغط باب مصروفات المجلس إلى أقصى حدود تقرر وقف صرف المكافات التي كانت تصرف لموظفي مصلحة الجمارك وذلك نظير قيامهم ببعض الأعمال المتعلقة بحرب فلسطين وقصرها على ثلاثة من هؤلاء الموظفين وذلك اعتبارا من أول أبريل سنة ١٩٥٠ .

وإذا كانت مصلحة الجمارك هي المزمعة قانونا بتنفيذ الحكم الصادر من المحكمة الادارية لانه صدر في مواجهتها دون مجلس الغنائم ، الا ان اثبات من القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٠ سالف الذكر ومن التطورات الخاصة بصرف المكافآت للموظفين المتدربين للعمل بمجلس الغنائم وبفروعه ان هذه المكافآت كانت وما زالت تصرف من ميزانية المجلس ، وعلى ذلك فان الملتزم اصلا باداء هذه المكافآت هو مجلس الغنائم باعتبار أن الاعمال التي استحدثت عنها هذه المكافآت كانت خاصة بالمجلس المذكور وكانت تصرف من ميزانيته كما أن قرار مصلحة الجمارك بوقف صرف المكافآت للموظفين الذين صدر الحكم لصالحهم إنما كان بناء على توصيات صادرة اليها من مجلس الغنائم ولم يكن أمام المصلحة من سبيل سوى تنفيذ هذه التعليمات . وعلى ذلك فانه يتعين على مجلس الغنائم أن يقوم هو دون مصلحة الجمارك بصرف المكافآت المحكوم بها لصالح موظفي جمرك بور سعيد .

لهذا انتهى رأي الجمعية العمومية الى أن الملتزم باداء قيمة المكافآت المحكوم بها لصالح موظفي جمرك بور سعيد هو مجلس الغنائم .

٧٩٩ (١٩/١١/١٩٥٩)

٦٤٤ - حكم - حيثه - مدى اختلافيها في مجال القانون الخاص عنه في مجال القانون الاداري - صدور الحكم في مواجهة وزارة التربية والتعليم - لا يمنع من رجوعه على وزارة الاوقاف بالملف الوالي المستحقة للمحكوم له عن مدة خدمته بها .

انه وان كانت القاعدة في مجال القانون الخاص ان ما يثبت في الحكم الصادر من المحكمة عن حقيقة الوقائع المتنازع فيها يعتبر حجة بمطابقته للواقع أي انه يعتبر قرينة قانونية يجوز الاحتجاج بها لا على طرفي الخصومة فحسب بل بالنسبة الى الغير أيضا ولكنها قرينة قاطعة فيما بين طرفي الخصومة لا يجوز دحضها وفقا للقواعد العامة في الاثبات بل يتعين في سبيل ذلك سلوك طريق من طرق الطعن العادية او غير العادية خلال المواعيد ووفقا للشروط التي يتطلبها القانون . أما بالنسبة الى الغير فان حجة الحكم تعتبر قرينة بسيطة يجوز اثبات عكسها وفقا للقواعد العامة ، انه وان كانت هذه هي القاعدة في مجال القانون الخاص التي تستهدف قواعد أساسا تنظيم مصالح فردية خاصة على أساس التعادل بين أطرافها ومن ثم فان لارادتهم اثرها الحاسم في ترتيب المراكز القانونية وتعديلها وتعتبر هذه القواعد - فيما عدا ما يتعلق منها بالنظام العام - قواعد غير أمرة يجوز الاتفاق على ما يخالفها الا أن الامر على خلاف ذلك في مجال القانون الاداري الذي تهدف قواعده الى تنظيم مراكز تنظيمية عامة لا تتوازي فيها المصلحة العامة مع المصلحة الفردية الخاصة بل تملو الاولى على الثانية ، ومن ثم تميز القانون

الادارى بأن قواعده أمرة بحسب الاصل - تتيج الادارة فى سبيل تنفيذها
بسلطات استثنائية تستلزمها وظيفتها فى ادارة المرافق العامة وضمان سيرها
بانتظام واطراد ، ومن ثم لا يجوز الاتفاق على ما يخالفها ومن مقتضى ذلك انه
متى انحسم النزاع فى شأن المركز القانونى التنظيمى بحكم حاز قوة الشيء
المحكوم فيه فقد استقر به الوضع الادارى نهائيا وتكون العودة لاثارة النزاع
فيه بدعوى جديدة هى زعزعة لهذا الوضع الذى استقر مما لا يتفق ومقتضيات
النزاع الادارى ولذلك كان استقرار الاوضاع الادارية وعدم زعزعتها بعد
حسمها بأحكام نهائية حازت قوة الشيء المقضى به بمثابة القاعدة التنظيمية
العامة الاساسية التى يجب النزول عليها وهى حكمة ترتبط بالصالح العام .

فإذا كان الثابت أن المركز القانونى للموظف قد انحسم بحكم نهائى
حاز قوة الشيء المحكوم فيه واستقر به وضعه الادارى نهائيا ، فلا يجوز
لوزارة الاوقاف العودة لاثارة النزاع فيه بدعوى جديدة استنادا الى أنها لم
تكن مختصة فى الدعوى الاولى ذلك أن الحكم قد كشف عن أحقية المحكوم
له فى تطبيق أحكام قرارات مجلس الوزراء المشار اليها فى الحكم فى شأن
زيادة اعانة غلاء المعيشة وتثبيتها من تاريخ العمل بها ومن ثم تكون وزارة
الاوقاف اذا قامت بصرف اعانة غلاء المعيشة المستحقة اليه خلال مدة خدمته
بها على خلاف هذه القرارات مستولة عن تصحيح الاوضاع على الوجه الذى
يتفق وحكم القانون الذى كشف عنه الحكم النهائى الصادر ضد وزارة التربية
والتعليم السابق بيانه وذلك بصرف ما يستحقه من فروق اعانة غلاء المعيشة
خلال المدة التى كان موظفا فيها لديها .

لهذا انتهى رأى الجمعية الى أن وزارة الاوقاف دون وزارة التربية
والتعليم ملزمة بأداء الفروق المستحقة بمقتضى الحكم الصادر من المحكمة
الادارية لوزارة التربية والتعليم عن مدة خدمة المحكوم له بهذه الوزارة ،
وعليها أن تؤدى الى وزارة التربية والتعليم هذه الفروق التى قامت بإدائها
عنها .

١٦ (١٩٦٠/١/١٠)

٦٤٥ - اتحاد المحصور كشرط من شروط حجية الاحكام الادارية فيها على أحكام الاتفاق
- اختلاف مفهومه فى نطاق القانون الخاص عنه بين أشخاص القانون العام - اعتبار أشخاص
القانون العام جميعا وحدة واحدة .

بالنسبة لاتحاد المحصور كأحد شروط حجية الحكم فإن مفهوم هذا الشرط
فى نطاق القانون الخاص يختلف عنه بين أشخاص القانون العام . فيعتبر
أشخاص القانون العام جميعا وحدة واحدة ، بمعنى أن أى حكم يصدر قبل
شخص من أشخاص القانون العام يكون حجة على سائر الأشخاص المعنية

العامة ولو لم تمثل في الدعوى ذلك أن اكتساب بعض المرافق شخصية معنوية مستقلة ليس في واقع الامر الا لسلوبا من اساليب الادارة هواسلوب اللامر كزية سواء كانت اقليسية أو مصلحية وتنظم هذه الاشخاص في النهاية وحدة واحدة هي الدولة بمناها الواسع أو الادارة العامة الامر الذي يفضي الى القول بأن الحكم الذي يصدر في مواجهة شخص معنوى عام تكون له حججته في مواجهة سائر الاشخاص المعنوية العامة التي لا تعتبر في هذا المقام من الغير .

فإذا كان الحكم الصادر من المحكمة الادارية لوزارتي الاشغال والحربية بجلسة ٥ من مارس سنة ١٩٦٠ في الخصوصية المروضة - انما صدر في مواجهة وزارة الاشغال - مصلحة المساحة - فانه بهذه المثابة تكون له حجية في مواجهة سائر الاشخاص العامة ومنها الهيئة العامة للتأمين والمعاشات .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى أنه ليس للهيئة العامة للتأمين والمعاشات أن تمتنع عن تنفيذ الحكم الصادر من المحكمة الادارية لوزارتي الاشغال والحربية الذي تأيد من المحكمة الادارية العليا والذي قضى بأحقية المحكوم له في الافادة من نظام صندوق التأمين والمعاشات لموظفي الدولة المدنيين الصادر به القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٦ بالشروط والايضاع التي قررها هذا القانون وذلك عن مدة خدمته السابقة على ١٧ من أغسطس سنة ١٩٥٩ .

(١١٤٠ / ١١ / ١٩٦٥)

٤ - المر : التلاد على التنفيذ

٦٤٦ - تنفيذ الحكم الشرعي الصادر بتقرير نفقة - وجوب قيام الافادة به متى طلب منها ذلك - انقضاء المدة المقررة للتلاوم - لا يحول دون التنفيذ ما لم يتصك الحكوم فـهـم بهذا التلاوم : بطريق الذي رسمه القانون امام القضاء .

ان الحكم متى حاز قوة الامر المقضى كان حجة بما فصل فيه من حقوق طبقا للمادة ٤٠٥ من القانون المدني ويتعين على الجهات المنوط بها تنفيذه القيام بهذا التنفيذ متى طلب اليها ذلك . وان المشرع قد رسم اجراءات تنفيذ الاحكام الشرعية وهي تختلف عن الاجراءات المعتادة في تنفيذ الاحكام عموما بما ضمنته لائحة الاجراءات الواجب اتباعها في تنفيذ الاحكام الصادرة في مواد الاحوال الشخصية من اجازة هذا التنفيذ عن طريق جهات الادارة .

وقد بين القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٥١ معدلا بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٣ البالغ التي لا يجوز الجوز عليها اطلاقا من مستحققات العاملين بالدولة

وتلك التي لا يجوز الحجز عليها الا في حدود معينة وفاء لدين يتعلق بأداء الوظيفة أو لدين نفقة .

ومقتضى ما تقدم أن الاصل أن تقوم جهة الادارة بتنفيذ الاحكام الواجبة النفاذ التي تتولى تنفيذها على ما سلف بيانه متى طلب اليها ذلك بالاجراءات المرسومة وفي الحدود المقررة قانونا ولا يحول دون ذلك انقضاء المدد المقررة للتقادم ما لم يتمسك الشخص المراد التنفيذ ضده بهذا التقادم بالطريق الذي رسمه القانون أمام القضاء ، ذلك أن اللغح بالتقادم في النطاق المدني لا يتعلق بالنظام العام فلا تقضى به المحكمة من تلقاء نفسها وانما ينبغي التمسك به اذ نصت المادة ٢٨٧ من القانون المدني على أنه :

١ - لا يجوز للمحكمة أن تقضى بالتقادم من تلقاء نفسها بل يجب أن يكون ذلك بناء على طلب المدين أو بناء على طلب دائنيه أو أى شخص له مصلحة فيه ولو لم يتمسك به المدين .

٢ - ويجوز التمسك بالتقادم في أية حالة كانت عليها الدعوى ولو أمام المحكمة الاستئنافية .

لذلك انتهى الرأى الى أن على العامل المطلوب تنفيذ الحكمين موضوع البحث على القدر الجائز الحجز عليه قانونا من اجره اذا ما اعترض على هذا التنفيذ أن يلجأ في ذلك الى جهة القضاء المختصة بالفصل في هذه المنازعة .

(١٩٦٦/٤/١٢) ٣٦٦

٦٤٧ - تقادم مسقط - الره على الفروق المالية المحكوم بها - نص المادة ٥٠ من اللائحة المالية للميزانية والحسابات - مناه تطبيقها رهين بأمرين : اولهما نشوء الحق وتكامله في ذمة الدولة ، والثاني تغلب المطالبة به قضائيا او اداريا على الرغم من علم صاحب الشأن بقيامه يقينا او احتمالا - فبما منع تسجيل مع وجوده المطالبة قانونا بالحق .

بالنسبة الى اثر التقادم المسقط على استحقاق الفروق المالية ائتمى يحكم بها ، وعن تحديد الميعاد الذى يبدأ منه سقوطها بالتقادم فقد نصت المادة ٥٠ من اللائحة المالية للميزانية والحسابات على أن (الماهيات التي لم يطالب بها في مدة خمس سنوات - هلالية - تصبح حقا مكتسبا للحكومة) ويؤخذ من هذه المادة أن مناط تطبيق حكمها رهين بأمرين : الاول - نشوء حق مالي من ماهية أو ما فى حكمها وتكامله فى ذمة الدولة نتيجة قرار تنظيمى عام أو قرار ادارى فردي ، والثاني - تخلف المطالبة بهذا الحق قضائيا او اداريا بمدة التقادم المسقط من تاريخ نشوء الحق فى اقتضائه على الرغم من علم صاحب الشأن بقيامه علميا يقينيا أو افتراضيا .

ومن حيث انه ولئن كانت الفروق المالية موضوع البحث قد ترتب لأربابها من تاريخ العمل بقرارات الترقية المطعون فيها الا أنه لا تلازم بينه تاريخ نشوء الحق وتاريخ سريان التقادم المسقط للمطالبة به والا لأدى الامر فى الخصوصية المعروضة الى زوال الحق قبل زوال الموانع التى حالت دون زوال هذه المطالبة كما لا اعتداد فى سريان التقادم المسقط بالنسبة الى الفروق المذكورة بتاريخ التظلم المقدم الى الجهة الادارية للمطالبة بهذه الفروق اذ أن الاحكام التى كشفت عنها لم تكن قد صدرت بعد ، وانما يبدأ سريان التقادم المسقط من تاريخ صدور هذه الاحكام ذلك أن أعمال اثر هذا التقادم لا يتأتى الا حيث يكون الحق قد نشأ وتكامل فى ذمة الدولة وحينما تكون المطالبة به أمرا ميسورا من جهة القانون ، فاذا قام مانع تستحيل مع وجوده المطالبة قانونا بهذا الحق من جانب صاحب الشأن فإن ميعاد السقوط لا يفتح الا من التاريخ الذى يزول فيه هذا المانع والذى تصبح فيه المطالبة أمرا جائزا وميسورا قانونا ويكون المتخلف عنها أو المقصر فيها حقيقيا بأن يؤخذ بهذا السقوط ، والحال فى الفروق المالية الراهنة أن المطالبة بها لم تكن ميسورة قانونا قبل الغاء قرارات الترقية وتعديلها بالاحكام التى صدرت لصالح من تخطوا فى هذه الترقية - وهى التى بدأ سريان التقادم المسقط من تاريخ صدورهما - واذا جاء بالاوراق انها صدرت فى عامى ١٩٦٥/١٩٦٥ فان الحقوق التى قررت لها للويها لا يكون قد لحقها هذا التقادم .

٦٨٣ (١١٦٦/٦/٢٧)

(تعليق)

نفس هذا المعنى حكم المحكمة الادارية العليا فى الطعن رقم ٥١٤ لسنة ٤ ق بجلسة ١٩٦١/٢/٤ (كتابنا المحكمة الادارية العليا ق ٧٠١ ص ٧٣٧) .

٥ - تنفيذ الاحكام المطعون فيها

٦٤٨ - تنفيذ احكام محكمة القضاء الادارى المطعون فيها امام المحكمة الادارية العليا طبقا لنص المادة ١٥ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ - وجوب وقف تنفيذ هذه الاحكام اعمالا لنص هذه المادة بالمرحالة على ما لم ينل منها حتى وتوكلت هذه الاحكام قد صدرت وطعن فيها امام المحكمة الادارية العليا فى ظل القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ السابق .

كانت المادة ١٥ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ فى شأن تنظيم مجلس الدولة تنص على أنه : لرئيس هيئة مفوضى الدولة من تلقاء نفسه أو بناء على طلب ذوى الشأن ان رأى الرئيس المذكور وجها لذلك ، ان يظعن .

أمام المحكمة الإدارية العليا في الأحكام الصادرة من محكمة القضاء الإداري وذلك في الأحوال الآتية : -

(١) إذا كان الحكم المطعون فيه مبنياً على مخالفة القانون أو خطأ في تطبيقه أو تأويله .

(٢) إذا وقع بطلان في الحكم أو بطلان في الإجراءات أثر في الحكم .

(٣) إذا صدر الحكم خلافاً لحكم سابق حائز قوة الشيء المقضي به سواء دُفع بهذا الدفع أو لم يدفع ويرفع الطعن خلال ستين يوماً من تاريخ صدور الحكم .

ولا يترتب على الطعن وقف تنفيذ الحكم إلا إذا أمرت المحكمة بذلك ، ثم صدر القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ في شأن تنظيم مجلس الدولة للجمهورية العربية المتحدة ونصت المادة ١٥ منه في فقرتها الأخيرة على أنه : ولا يجوز تنفيذ الحكم قبل فوات ميعاد الطعن فيه ويترتب على رفعه وقف تنفيذ الحكم وذلك فيما عدا أحكام المحاكم التأديبية أو الأحكام الصادرة بالتطبيق للمادة ٢١ فتكون واجبة التنفيذ إلا إذا أمرت دائرة فحص الطعون بإجماع الآراء بغير ذلك . وتعتبر القواعد التي تنظمها النصوص المشار إليها من قواعد المرافعات أمام جهة القضاء الإداري .

والأصل في قوانين المرافعات أنها تسرى من وقت صدورها على الدعاوى القائمة أمام القضاء ذلك أن القوانين المنظمة لاصول التداوي والتراتيع والحكم وطرق الطعن والتنفيذ والتحفظ هي في عمومها قوانين منظمة لمراكز قانونية خاضعة بطبيعتها للتعديل والتفسير من جانب المشرع دون أن يرمي عمله برגיעية أثر القانون على الماضي وقد أكدت هذا الأصل المادة الأولى من قانون المرافعات إذ نصت على أن « تسرى قوانين المرافعات على ما لم يكن قد فصل فيه من الدعاوى أو تم من الإجراءات قبل تاريخ العمل بها » .

ونص المادة ٧ من مواد الإصدار للقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ في شأن تنظيم مجلس الدولة للجمهورية العربية المتحدة على أن « تطبق الإجراءات المنصوص عليها في هذا القانون وتطبق أحكام قانون المرافعات وقانون اصول المحاكمات فيما لم يرد فيه نص وذلك إلى أن يصدر قانون الإجراءات الخاصة بالقسم القضائي » . وهذا الحكم قد تضمنته المادة ٧٤ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ المشار إليه - ومقتضى الاحالة الواردة بهذا النص سريان حكم المادة الأولى من قانون المرافعات على الإجراءات والدعاوى المنظورة أمام جهات القضاء الإداري بمجلس الدولة .

ومن حيث أن الخلاف بين إدارة الفتوى والتشريع وبين ديوان الموظفين يدور حول تطبيق نص المادة ١٥ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ المشار

اليه وهذا النص يتعلق بقبالية الحكم المطعون فيه أمام المحكمة الادارية العليا
للتنفيذ أى بوقت نفاذ هذا الحكم فمن ثم يخضع للاصل العام الذى أكدته
المادة الاولى من قانون المرافعات والذى من مقتضاه أن يسرى هذا النص بأثر
حال على ما لم ينفذ من أحكام ولو كانت قد صدرت وطعن فيها أمام المحكمة
الادارية العليا فى ظل قانون سابق .

لهذا انتهى الرأى الى تأييد رأى ادارة الفتوى والتشريع لوزارة الاشغال
فى وجوب وقف تنفيذ الحكم الصادر لصالح السيد/ ٠٠٠ بجلسة ٢٥ من
ديسمبر سنة ١٩٥٨ حتى يتم الفصل فى الطعن المرفوع بشأنه الى المحكمة
الادارية العليا وذلك وفقا لنص المادة ١٥ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩
المشار اليه .

(١١٢١ / ١٢ / ٢٧) ١٩٦٠

حكم محل

١ - تقسيم ادارى .

- ب - اختصاص جهات الحكم المحل بتنفيذ القوانين .
- ج - ضرائب ورسوم محلية .
- د - توزيع الإيرادات بين جهات الحكم المحل والحكومة المركزية .
 - ١ - إيرادات بيع وتأجير العقارات .
 - ٢ - الضرائب والرسوم .
- هـ - مكافآت أعضاء المجالس المحلية ورؤساء مجالس المدن .
- و - عاملين بجهات الحكم المحل .
 - ١ - عموميات .
 - ٢ - الاختصاص بالتأديب .
- ز - مسائل متنوعة .

١ - تقسيم ادارى

٦٤٩ - عبارة (حائرة مدينة القاهرة) الواردة فى المادة ٤٠ من القانون رقم ٦٤٥

لسنة ١٩٤٩ بإنشاء مجلس بلدى مدينة القاهرة - مقصود بها مدينة القاهرة وضواحيها وفقا لتقسيم البلدى لا لتقسيم الادارى .

تنص المادة الاولى من القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٩ بإنشاء مجلس بلدى لمدينة القاهرة على « ينشأ لمدينة القاهرة مجلس بلدى وفقا للنظام المقرر فى هذا القانون - وتكون حدود مدينة القاهرة وضواحيها الداخلة فى اختصاص المجلس البلدى على حسب الرسم المرافق . ويجوز تعديل هذه الحدود بمرسوم يصدر بناء على عرض وزير الشئون البلدية والقروية وبعد موافقة المجلس البلدى » ، كما تنص المادة ٤٠ من هذا القانون على أن « يتكون ايراد المجلس عن المحصل فى دائرة مدينة القاهرة من ٣٠٠٠٠٠ - من الرسوم والعوائد المقررة على السيارات والموتوسيكلات والدراجات والعربات بأنواعها ويستفاد من هذين النصفين أن اختصاص مجلس بلدى القاهرة يشمل المدينة وضواحيها بحدودها المبنية فى الرسم المرافق للقانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٩ الصادر بإنشاء هذا المجلس وأن وزير الشئون البلدية والقروية قد خول سلطة تعديل هذه الحدود بعد موافقة المجلس البلدى » .

ولما كانت رسوم السيارات المحصلة فى دائرة مدينة القاهرة وضواحيها تدخل فى ضمن الموارد المالية للمجلس المذكور وذلك بالتطبيق لنص المادة ٤٠ من القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٩ المتقدم ذكرها فانه يتعين تحديد مدلول عبارة دائرة مدينة القاهرة وضواحيها فى ضوء نص المادة الاولى من القانون ذاته التى تحدد دائرة اختصاص المجلس البلدى بمدينة القاهرة وضواحيها حسب الرسم المرافق للقانون فليس معقولا ولا مقبولا أن يختلف مدلول العبارة وقد وردت كلتاهما فى تشريع واحد ، ويؤيد هذا النظر أن المشرع إنما خول المجلس البلدى الحق فى حصيله رسوم السيارات والموتوسيكلات والدراجات والعربات بأنواعها بالنص عليها فى ضمن موارده المالية لمواجهة ما ينفقه فى إنشاء الطرق وصيانتها وتحسينها وكافة مرافق النقل والمواصلات الواقعة فى دائرة اختصاصه مما يقتضى أن يكون تحديد مدينة القاهرة وضواحيها حسب التقسيم البلدى ووفقا للتحديد الوارد بالرسم المرافق للقانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٩ دون التقسيم الادارى (١) .

٥٠٦ (١٩٦٠/٦/١٣)

(تعليق)

حل محل نص المادة الاولى من القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٩ نص المادة الاولى من القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ بشأن الادارة المحلية ويقضى بأنه

(١) راجع فتوى الجمعية الصومية رقم ٢٥٨ بتاريخ ١٩٥٤/٧/٧ (كتابنا فتاوى الجمعية الصومية قاعدة ٢٤٧ ص ٤٠٦)

« تقسم الجمهورية العربية المتحدة بقرار من رئيس الجمهورية الى وحدات ادارية هي المحافظات والمدن والقرى ويحدد نطاق المحافظات بقرار من رئيس الجمهورية ونطاق المدن بقرار من وزير الإدارة المحلية ونطاق القرى بقرار من المحافظ » .

٦٥٠ - انشاء المدن والقرى - الامانة القانونية لذلك - هي قرار من رئيس الجمهورية .

ان المادة الاولى من قانون نظام الادارة المحلية رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ نصت على أن « تقسم الجمهورية العربية المتحدة بقرار من رئيس الجمهورية الى وحدات ادارية هي المحافظات والمدن والقرى وتكون لكل منها شخصية المعنوية » .

ويحدد نطاق المحافظات بقرار من رئيس الجمهورية ونطاق المدن بقرار من الوزير المختص ونطاق القرى بقرار من المحافظ » .

وبناء على ذلك صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ١٧٥٥ لسنة ١٩٦٠ بتقسيم الاقليم الجنوبي الى محافظات ومدن وقرى وتحديد نطاق المحافظات .

ومن مقتضى نص المادة الاولى من القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ سالف الذكر ان انشاء المدينة أو القرية انما يتم بقرار من رئيس الجمهورية وذلك أن هذا النص انما يضع قاعدة دائمة تجعل من اختصاص رئيس الجمهورية تقسيم الجمهورية الى وحدات ادارية ، فإى مدينة أو قرية يراد انشاؤها يلزم أن يصدر هذا الانشاء بقرار من رئيس الجمهورية ، ولا ينبر من هذا النظر ما نصت عليه المادة ٣٠ من القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ المشار اليه من أنه :

« يكون انشاء مجالس المدن بقرار من الوزير المختص وذلك في المدن التى تسمح ظروفها المعيشية والعمرانية بانشاء مجلس مدينة فيها » .

ويطلق على المجلس اسم المدينة التى ينشأ فيها » .

أو ما نصت عليه المادة ٤٥ من القانون سالف الذكر من أنه :

« ينشأ في كل قرية أو مجموعة من القرى المتجاورة مجلس قروى بقرار من الوزير المختص » .

اذ أن انشاء مجلس المدينة أو مجلس القرية انما يحىء تاليا لانشاء المدينة أو القرية ذاتها فالاصل أن يوجد الشخص المعنوى أولا ثم يوجد ممثل هذا الشخص المعنوى واذن فليس معنى أن يكون انشاء مجلس المدينة أو مجلس القرية بقرار من الوزير المختص أن يملك الوزير انشاء المدينة أو القرية بل المفروض أن تنشأ المدينة أو القرية أولا بقرار من رئيس الجمهورية

ثم يقوم الوزير المختص بعد ذلك بإنشاء مجلس المدينة في المدينة التي تسمح ظروفها المعيشية أو العمرانية بإنشاء مجلس مدينة فيها ، أو بإنشاء مجلس القرية في كل قرية أو مجموعة من القرى المجاورة .

هذا وإن اختصاص رئيس الجمهورية بتقسيم الجمهورية الى وحدات إدارية وتحديد نطاق المحافظات لا يختلط باختصاص الوزير المختص بتحديد نطاق المدن واختصاص المحافظ بتحديد نطاق القرى التي تقع في دائرة محافظته والذي سبق أن حددها قرار رئيس الجمهورية المشار اليه . وتحديد نطاق المدينة أو نطاق القرية الوارد في المادة الثانية من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ لا يعني الانشاء وإنما ينصرف الى تحديد الكردون ، فيكون تحديد كردون المدينة للوزير وتحديد كردون القرية للمحافظ ، أما انشاء المدينة أو القرية فيتم بقرار من رئيس الجمهورية . وإذا كانت صدرت قرارات من السادة المحافظين بإنشاء وإلغاء وتغيير أسماء بعض القرى فإنها تكون قرارات باطلة ويمكن عرضها على السيد رئيس الجمهورية لاعتمادها وتصحيحها من تاريخ صدورها .

٥٩٥ (١٩٦٤/٦/٢٩)

(ب) اختصاص جهات الحكم المحل بتنفيذ القوانين

٦٥١ - لجنة المختصة بإجراء التفيش المالي والادري على شئون التعليم بالمجالس المحلية - هي المراقب المالي التابع لوزارة الخزانة .

بتاريخ ١٨ من مارس سنة ١٩٦٢ أصدرت وزارة التربية والتعليم القرار الوزاري رقم ٣٧ لسنة ١٩٦٢ بمسؤوليات واختصاصات أجهزة وزارة التربية والتعليم متضمنا النص على أن التفيش المالي والادري يمارس اختصاصه بالنسبة الى ديوان الوزارة وفروعه ، ثم رؤى تعديل هذا القرار على نحو يمد اختصاص هذا التفيش الى مديريات التعليم بالمحافظات ، وذلك على أن لا يحظته الوزارة من اضطراب الشئون المالية والإدارية في هذه المديريات اضطرابا من شأنه التأثير على الحزمة التعليمية مما يتطلب العلاج بقيام الوزارة بالتفتيش ، ولكن إدارة الفتوى والتشريع بوزارة التربية والتعليم لم توافق على هذا التعديل استنادا الى ما يستفاد من نص المادتين ٩٣ و ٩٤ من قانون الإدارة المحلية رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ من أن اختصاص الوزارة في إصدار القرارات والتعليمات والتفتيش والمتابعة فيما يتعلق بأعمال المجالس المحلية مقصور على الشئون الفنية للمرفق المعنية به ومدى تنفيذ القوانين واللوائح المنظمة لهذه الشئون الفنية دون ما يتعلق بذلك من تصرفات إدارية ومالية .

وترى الوزارة أن في هذا الرأي تخصيصا لعموم نص المادتين المشار إليهما دون دليل على التخصيص وأن لوزير التربية والتعليم سلطة إصدار لوائح تنفيذية لقوانين التعليم تشمل الأحكام الفنية والمالية والإدارية وتقوم على هذه الأحكام جميعها السياسة العامة للوزارة ومن ثم يتعين أن يمتد تفتيش الوزارة إلى تنفيذ المجالس لهذه اللوائح بكل ما تتضمنه من الأحكام المذكورة فضلا عن ذلك فإن ثمة ارتباطا وثيقا بين هذه الأحكام على نحو يؤدي إلى صعوبة الفصل بينها .

وقد عرض هذا الموضوع على الجمعية بجلستها المنعقدة يوم ٩ من أكتوبر سنة ١٩٦٣ فاستبان لها أن المادة ٩٢ من قانون الإدارة المحلية رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ تنص على أن « تتولى كل وزارة بالنسبة إلى شئون المرفق المعنية به إصدار القرارات والتعليمات اللازمة لتنفيذ السياسة العامة للدولة كما تتولى متابعة تنفيذ أعمال المجالس المحلية ولها في ذلك أن تبذلها ما تراه من إرشادات وتوجيهات تؤدي إلى حسن قيامها بنصيبها من هذا المرفق ٠٠٠ »، وتنص المادة ٩٣ على أن « تتولى كل وزارة التفتيش على أعمال المجالس المحلية فيما يتناول شئون المرفق المعنية به وعلى مدى تنفيذ القوانين واللوائح المنظمة لهذه الشئون وتضع تقاريرها عن هذا التفتيش وتبلغ هذه التقارير للمجلس وللجنة الاقليمية للإدارة المحلية وتكون هذه التقارير محل الاعتبار عند تقرير الاعانة الحكومية للمجالس » .

وإذا كان المعنى المتبادر من ظاهر نص المادة ٩٣ أن التفتيش الذي تقوم به الوزارة على أعمال المجالس المحلية تفتيش عام ينتظم النواحي الفنية والمالية والإدارية معا ، إلا أن الاستفادة من أحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٢ بمسؤوليات وتنظيم وزارة التربية والتعليم ومن أحكام القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ بإصدار قانون نظام الإدارة المحلية أن اختصاص هذه الوزارة في التفتيش على شئون التعليم الذي تتولاه المجالس المحلية مقصور على الناحية الفنية فحسب ، وبيان ذلك أن القرار الجمهوري المشار إليه ناطق بوزارة التربية والتعليم مهمة التخطيط ورسم السياسة العامة للدولة في شئون التعليم في غير المرحلة العالية فحد في المادة الأولى مسؤوليات هذه الوزارة بأنها بحث واقتراح السياسة التعليمية والتربوية في جميع ميادين التعليم العام والفنى في غير المرحلة العالية ووضع الخطط والمشروعات والبرامج لتنفيذ هذه السياسة بما يلائم حاجات البلاد والتطورات العلمية واستصدار التشريعات والقرارات الجمهورية اللازمة لذلك وإصدار القرارات واللوائح المنفذة لها وتقرير الوسائل التي تؤدي إلى نشر التعليم ومراعاة التوزيع الجغرافي للخدمات التعليمية وتقرير المناهج والكتب والوسائل التي تؤدي إلى تحقيق الغرض من التربية والتعليم وتحقيق التوازن بين المواد الدراسية المختلفة ٠٠ إلى آخره . أما قانون الإدارة المحلية فقد ناطق بالمجالس المحلية القيام بشئون أغلب أنواع التعليم غير العالي فهي التي تنشئ وتجهز

وتدير المدارس الثانوية العامة والفنية ومدارس المعلمين والمعلمات والمدارس الإعدادية العامة والفنية والإبتدائية . ولما كان الأصل في قيام الجهة الإدارية بالتفتيش لتحقيق أهداف النشاط الذى تبشره هو أن يقتصر على الشئون المتعلقة بهذا النشاط وحده لذلك يتعين أن يقتصر تفتيش وزارة التربية والتعليم على النواحي الفنية دون أن يمتد إلى النواحي الإدارية والمالية .

وعلى مقتضى ما تقدم لا يجوز لوزارة التربية والتعليم مباشرة التفتيش الإدارى والمالى على شئون التعليم فى المحافظات ، ويؤيد ذلك ما قضى به القرار الجمهورى رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٣ سالف الذكر من ممارسة الوزارة مسئولياتها عن طريق التفتيش الذى يقوم به موظفو الأجهزة المختصة مع مراعاة الاختصاصات والصلاحيات المخولة للمجالس المحلية (المادة الأولى بند ١٣) ، اذ يستفاد من ذلك أن تفتيش الوزارة على شئون التعليم لا يمتد إلى ما تختص به المجالس المحلية فى هذا الشأن وهو التفتيش المالى والإدارى .

وغنى عن البيان أن الرقابة المالية المعاصرة للتنفيذ مكفولة لدى المجالس المحلية سواء بالنسبة إلى شئون التعليم أو إلى غيره من الشئون وذلك بالتطبيق للمادة ٣٩ من قانون الإدارة المحلية التى تقضى بتعيين مراقب مالى تابع لوزارة الخزانة يختص بمراجعة حسابات المجلس إيرادا ومصرفا ويكون مسئولا عن صحتها ومطابقتها للقوانين واللوائح والتعليمات المالية المعمول بها وبعاونه فى ذلك مديرو ورؤساء الحسابات وهذا بالإضافة إلى الرقابة المالية اللاحقة التى يتولاها ديوان المحاسبات أما التفتيش الإدارى فتقوم به أجهزة مختلفة فى الهيئات المحلية .

لهذا انتهى رأى الجمعية إلى عدم جواز قيام وزارة التربية والتعليم بالتفتيش المالى والإدارى على شئون التعليم فى المجالس المحلية ما لم يكن ذلك بناء على طلب هذه المجالس فى حدود القوانين واللوائح .

١١١٩ (١٦ / ١٠ / ١٩٦٣)

٦٥٢ - رسوم السيارات - التجاوز عنها أو التسيطها - من سلطة مجلس بلدى مدينة القاهرة دون وزارة الداخلية .

ان مجلس بلدى مدينة القاهرة دون سواء هو الجهة التى تستحق رسوم السيارات فقد نصت المادة ٤٠ من القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٩ بإنشاء هذا المجلس على هذه الرسوم فى ضمن موارده المالية بوصفه من أشخاص القانون العام ذات الشخصية الاعتبارية والميزانية المستقلة عن ميزانية الدولة فهو وحده دون سواء الذى يملك سلطة التصرف فى هذه الموارد والتجاوز عنها متى استحالت تحصيلها - كما يملك سلطة تسيطها

تيسيرا على الملتزمين بأدائها ولا يؤثر في هذا النظر تخويل وزارة الداخلية سلطة تحصيل هذه الرسوم لانها انما تحصلها لحساب المجلس البلدى فلا تملك التصرف فيها باى وجه سواء بالتجاوز عنها عند استحالة تحصيلها أو تقسيطها تيسيرا لتحصيلها بل تقف سلطتها واختصاصها عند حد التحصيل فلا تجاوزه الى التصرف فى هذه الرسوم على أى وجه .

٥٠٦ (١٩٦٠/٦/١٢)

(تعليق)

ما زالت رسوم السيارات والموتوسيكلات ضمن موارد المحافظات طبقا لنص الفقرة الثانية ب من المادة ٢٩ من قانون الإدارة المحلية رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ التى تنص بأنه « إيرادات خاصة بمجلس المحافظة وتتضمن ما يأتى :

٢ - رسوم السيارات والموتوسيكلات ووسائل النقل الأخرى المرخص بها من المحافظة » .

٦٥٣ - الجهة المختصة بتقرير الاعلاء من ضريبة الملاهي المفروضة بالقانون رقم ٢٢١ لسنة ١٩٥١ بالتطبيق للمادة الخامسة من هذا القانون - هي وزارة الخزانة - ليس للمحافظ أى اختصاص فى هذا الشأن .

نص المادة ٧٦ من قانون نظام الإدارة المحلية الصادر بالقانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ على أنه « ... وتستمر الحكومة فى ربط ونحصيل الضرائب العامة التى تخص المجالس وتؤديها الى المجالس كل بمقدار نصيبه منها » ، وعلى ذلك فإن قانون الإدارة المحلية لم يغير من أساس فرض وتحصيل الضرائب العامة كما لم يسلب الجهات التى اختصاصتها قوانين الضرائب بمباشرة سلطة الفرض والجباية ومن ثم يظل الاختصاص فى فرض وتحصيل الضرائب العامة والاعفاء منها منوطا بالجهات التى اختصاصها القانون بذلك وطبقا لما حدده من شروط الاعفاء منها .

ولما كانت وزارة الخزانة (مصلحة الاموال المقررة) هي الجهة التى ناط بها المشرع ربط وتحصيل ضريبة الملاهي المفروضة بالقانون رقم ٢٢١ لسنة ١٩٥١ - وهي من الضرائب العامة - فإن الوزارة المذكورة تكون هي جهة الاختصاص فى ربط وتحصيل هذه الضريبة والتحقق من توافر شروط الاعفاء منها ومن ثم فإن تنفيذ حكم الاعفاء المنصوص عليه فى المادة الخامسة من القانون رقم ٢٢١ لسنة ١٩٥١ المذكور يكون من اختصاص وزارة الخزانة « مصلحة الاموال المقررة القائمة على تطبيق أحكام هذا القانون » .

واذا كانت حصيله ضريبة الملاهي تدخل ضمن موارد مجالس المدن

المفروضة في دائرتها طبقاً لنص المادة ٣٩ من قانون نظام الإدارة المحلية فإن هذا القانون لم يخول أيًا من رجال الإدارة المحلية اختصاصاً بتحصيل هذه الضريبة أو الإعفاء منها ، إذ أنها - باعتبارها من الضرائب العامة - يسرى عليها حكم المادة ٣٦ من القانون المذكور دون أن يتعدى حق المجالس في حصيلتها - باعتبارها من مواردها - إلى سلطة التدخل في أمور فرضها أو الإعفاء منها أو التعقيب على القرارات الصادرة بشأنها من موظفي الجهة صاحبة الاختصاص قانوناً .

ولا يغير من هذا النظر كون المادة ٦ من قانون نظام الإدارة المحلية قد نصت على أن « يعتبر المحافظ ممثلاً للسلطة التنفيذية في دائرة اختصاصه ويتولى الإشراف على تنفيذ السياسة العامة للدولة » كما يتولى المحافظ الإشراف على جميع فروع الوزارات التي لم ينقل القانون اختصاصاتها إلى مجلس المحافظة ويشرف على موظفيها ويعتبر الرئيس المحلي لهم عدا رجال القضاء ومن في حكمهم » - ذلك أن سلطات المحافظ - واختصاصاته تنحصر في الإشراف العام من الناحية الإدارية على موظفي المحافظة وفروع الوزارات بها دون أن يكون له الإشراف الفني أو الموضوعي على مباشرة موظفي فروع الوزارات واختصاصاتهم الفنية التي يطلبون خاضعين بالنسبة إليها للوزارات التابعين لها أصلاً . فقانون الإدارة المحلية لم يخول المحافظ سلطات موضوعية في مباشرة ما يدخل في اختصاص الوزارات وما يقوم به موظفوها من أعمال فنية وإن كان للمحافظ الإشراف الإداري عليهم وإبلاغ الوزارات المختصة بملاحظاته على السير الفني لنشاط الوزارة في نطاق المحافظة ، ولم يسند القانون إلى المحافظ أي اختصاص في فرض الضرائب أو الرسوم أو الإعفاء من هذه أو تلك .

وعلى ذلك فإن وزارة الخزانة (مصلحة الأموال المقررة) هي الجهة المختصة بتقرير الإعفاء من ضريبة الملاهي المفروضة بالقانون رقم ٢٢١ لسنة ١٩٥١ - بالتطبيق لنص المادة الخامسة من هذا القانون وليس للمحافظ أي اختصاص في هذا الشأن . (١)

(١٩٦٤/١/١٤) ٢٨

٦٥٤ - حيازة قانون الإدارة المحلية رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ مجلس المدينة أن يفرض في دائرته رسوماً على أعمال التنظيم ومن بينها تراخيص البناء - صدور القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٢ في شأن تنظيم المباني وتنظيمه كيفية تحديد هذه الرسوم تنقلها جديداً - وجوب اتباع

(١) سبق للجمعية السورية أن نصت إلى نفس هذا الرأي في الفتوى المؤرخة ١٢/٢٤

١٩٥٣ (كتاباً فتاوى الجمعية السورية قائمة ٤٢٦ ص ٧٢٢) .

الاحكام الواردة فى القانون الاتحادى وجما - الاعطاء من هذه الرسوم - خضوعه لما لست عليه
المادة ١٨ من هذا القانون دون احكام الاعطاء الواردة فى قانون نظام الادارة المحلية - اثر ذلك
اختصاص وزير الاسكان بالاعطاء بقراره من بناء على اقتراح لمجلس المحلى .

ان المادة السادسة من القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٢ فى شأن تنظيم
المباني تنص على أن « يحدد مجلس المحافظة المختص الرسوم المستحقة عن
فحص الرسومات والبيانات المقدمة من طالب الترخيص بشرط الا تتجاوز
خمسة جنيهات ، كما يحدد الرسوم المستحقة عن منح الترخيص وعن تجديده
بشرط الا تتجاوز مائة جنيه ويصدر فى هذا الشأن قرار من المحافظ
المختص ، وواضح من نص هذه المادة أن الجهة المختصة بتحديد رسوم
تراخيص البناء هي مجلس المحافظة المختص .

وبعد أن يتم هذا التحديد يصدر قرار بذلك من المحافظ المختص .

واذ كانت المادة ٤٥ من قانون الادارة المحلية الصادر بالقانون رقم ١٢٤
لسنة ١٩٦٠ قد أجازت لمجلس المدينة أن يفرض فى دائرته رسوما على
أعمال التنظيم وكانت تراخيص البناء تدخل فى مدلول أعمال التنظيم الا
أنه لما كان القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٢ المشار اليه - وهو قانون لاحق

لقانون نظام الادارة المحلية - قد تناول بالتنظيم كيفية تحديد رسوم تراخيص
البناء - فى المادة السادسة منه - فانه يكون القانون الواجب التطبيق فى
هذا الخصوص ، وعلى ذلك فانه مع التسليم بأن رسوم تراخيص البناء تعتبر
رسوما محلية فان هذه الرسوم صدر بتنظيمها وبيان الجهة المختصة
بتحديدتها تشريع جديد هو القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٢ ومن ثم يتعين
تطبيق احكام هذا التشريع الجديد فى شأنها دون احكام قانون نظام الادارة
المحلية - فاذا كانت المادة ١٨ من القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٢ فى شأن
تنظيم المباني تنص على أن « تسرى احكام هذا القانون فى المدن كما تسرى
فى القرى والجهات التى يصدر بها قرار من وزير الاسكان والمرافق - ويجوز
اعفاء المدينة أو القرية أو الجهة أو أية منطقة منها أو أية ابنية بذاتها من تطبيق
بعض احكام هذا القانون أو القرارات المنفذة له وذلك بقرار يصدر من وزير
الاسكان والمرافق بناء على اقتراح المجلس المحلى المختص ويحدد فيه ما قد يرى
اتباعه من شروط يجب توافرها » فان مفاد نص هذه المادة أن الاعفاء من رسوم
البناء يكون بقرار من وزير الاسكان والمرافق ذلك انموفقا لهذه المادة يكون له
الاعفاء من بعض احكام القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٢ أو القرارات المنفذة له
بصفة مطلقة دون تحديد لنوع معين من الاحكام أو القرارات ومن ثم فان
الاعفاء وفقا لنص هذه المادة يشمل - من بين ما يشمل - الاعفاء من رسوم
تراخيص البناء وبالتالى فان وزير الاسكان والمرافق هو المختص باصدار
القرارات اللازمة للاعفاء من هذه الرسوم دون اعمال احكام الاعفاء من الرسوم

ذات الطابع المحلي الواردة في قانون نظام الإدارة المحلية أو اللائحة التنفيذية لهذا القانون إذ أن أحكام القانون رقم ٤٥ سنة ١٩٦٢ هي الواجبة التطبيق في هذا الخصوص .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن مجلس المحافظة هو المختص بتحديد رسوم تراخيص البناء - على أن يصدر بهذا التحديد قرار من المحافظ المختص وأن وزير الإسكان والمرافق هو المختص بالإعفاء من هذه الرسوم بقرار يصدر منه - وذلك تطبيقاً لنص المادتين ٦ و ١٨ من القانون رقم ٤٥ سنة ١٩٦٢ في شأن تنظيم المباني .

(١١١١) (١٩٦٤/١٢/١٥)

٦٥٥ - السلسلة المختصة باللائحة التي تفتح النادى أو نقله هي السلطة - لا اختصاص
للإدارة العامة للوائح والرخس أو النيابة العامة أو المحكمة .

ان المادة الاولى من القانون رقم ١٥٢ لسنة ١٩٤٩ بشأن الاندية تنص على أنه « لا يجوز فتح ناد أو نقله من مكان الى آخر الا بعد ابلاغ المحافظة أو المديرية وذلك بكتاب موصى عليه قبل فتح النادى أو نقله بملانين يوما على الاقل ، فاذا كان النادى المطلوب فتحه أو نقله سبق الحكم باغلاقه بالتطبيق لاحكام هذا القانون أو أى قانون آخر وجب الحصول على ترخيص سابق من المحافظة أو المديرية قبل الفتح أو النقل » ، ومن ثم فإن السلطة المختصة بالاذن بفتح النادى أو نقله - سواء كان ذلك بدامة أو لسبق الحكم باغلاقه - هي المحافظة ، وليست الادارة العامة للوائح والرخس أو النيابة العامة أو المحكمة .

(٢٦٨) (١٩٦٢/٤/١٢)

٦٥٦ - دخول حصيلة ايجار مبانى الحكومة وبمراضيتها الواقعة في دائرة اختصاص
مجلس المدينة أو مجلس المحافظة التى يكون تخطيطها مدنية واحدة ضمن الايرادات المستقلة للمجلس - جواز تصرف المجلس في هذه الحصيلة بالبيان .

ان وحدات الادارة المحلية تتمتع بشخصية اعتبارية طبقاً للمادة الاولى من قانون نظام الإدارة المحلية رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانونين رقمى ١٥١ لسنة ١٩٦١ ، ٥٤ لسنة ١٩٦٣ وأنه يتوب عن الشخص الاعتبارى مجلسه (المادة الثانية من القانون) ويترتب على ذلك أن تكون لهذا الشخص الاعتبارى أهلية وذمة مالية مستقلة في الحدود التى يقرها القانون المذكور .

وأن لا أصل والحالة هذه أن يكون لتلك الاشخاص الاعتبارية حق مباشر فى
مواردها المالية التى تمثل جانب الحقوق من ثمتها المالية - ويتوالت هذا الحق
بمجرد الواقعة القانونية المنشئة للحق ، ولا يستثنى من هذا الاصل الا
الاحوال التى أوردها القانون على سبيل الحصر والتى نظم فيها ايلولة بعض
الموارد الى النعمة المالية للشخص الاعتبارى وفقا لاجراءات معينة - وأن المادة
٤٤ من القانون سالف الذكر تنص على أن « تشمل إيرادات المجلس بالإضافة
الى ما تقدم الموارد الآتية :

(أ) ٠ ٠ ٠ ٠ ٠ ٠ ٠

(ب) ٠ ٠ ٠ ٠ ٠ ٠ ٠

(ج) حصيلة الحكومة فى دائرة اختصاصه من ايجار المباني وأراضى
البناء الفضاء الداخلة فى املاكها الخاصة ونصف صافى المبلغ الذى يحصل
من بيع المباني والأراضى المذكورة ... »

ومن ثم تعتبر حصيلة ايجار مباني الحكومة وأراضىها الواقعة فى دائرة
اختصاص مجلس المدينة أو مجلس المحافظة التى يكون نطاقها مدينة واحدة
(المادة الثانية من القانون المشار اليه) من الإيرادات المستحقة للمجلس .

ولما كانت المادة ٢٥ من القانون المذكور معدلة بالقانون رقم ٥٤ لسنة
١٩٦٣ تنص على أنه « يجوز للمجلس (مجلس المحافظة) التصرف بالمجان فى
مال من أمواله الثابتة أو المنقولة أو تأجيره بإيجار اسمى أو بأقل من أجر المثل
بقصد تحقيق غرض ذى نفع عام وذلك بعد موافقة وزير الإدارة المحلية إذا
كان التصرف فى حدود ٥٠٠ جنيه فى السنة المالية الواحدة ... »

كما تنص الفقرة الأخيرة من المادة ٣٤ من القانون ذاته المضافة بمقتضى
القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٣ على أنه « يجوز للمجلس (مجلس المدينة)
التصرف بالمجان فى مال من أمواله الثابتة أو المنقولة أو تأجيره بإيجار اسمى
أو بأقل من أجر المثل بقصد تحقيق غرض ذى نفع عام وذلك بعد موافقة وزير
الإدارة المحلية إذا كان التصرف فى حدود ١٠٠٠ جنيه فى السنة المالية
الواحدة ... » ، فإن لكل من مجلس المحافظة ومجلس المدينة إستنادا الى
المادتين المذكورتين ، إذا توفرت شروطهما أن ينزل بغير مقابل عن مال من
أمواله الثابتة أو المنقولة أو يؤجره بإيجار اسمى أو بأقل من أجر المثل فى
الحدود وبالشروط والقيود الواردة فى القانون آنف الذكر .

ولا حجة فى القيل بالانطباق فتوى الجمعية العمومية الصادرة بجلستى
١٠ من ابريل سنة ١٩٦٣ وأول يناير سنة ١٩٦٤ (١) على الحالة المعروضة

اذ فضلا عن صراحة النصوص المتقدمة فإن المسألة التي صدرت في شأنها الفتوى المذكورة كانت تتمثل في تدخل سلطات الإدارة المحلية في شئون ربط إحدى الضرائب العامة وتحصيلها وهي ضريبة الملاهي المقررة بالقانون رقم ٢٢١ لسنة ١٩٥١ اذ أصدر المحافظ قرارا بالإعفاء من هذه الضريبة معذرا بذلك قرار مصلحة الاموال المقررة وقد ذهبت الفتوى بحق الى عدم مشروعية هذا التدخل تأسيسا على أن المادة ٢/٧٦ من قانون نظام الإدارة المحلية رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ تقضى بأن تستمر الحكومة في ربط وتحصيل الضرائب العامة التي تخص المجالس وتؤديها لهذه المجالس كل بمقدار نصيبه منها وعلى النص بمنع سلطات الإدارة المحلية من التدخل في شئون ربط هذه الضرائب وتحصيلها والإعفاء منها ولو كانت تمثل في النهاية موردا من موارد المجالس المحلية .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن اجرة المباني وأراضي البناء الفضاء المملوكة للحكومة ملكية خاصة والواقعة في دائرة اختصاص مجلس المدينة وكذا نصف صافي المبلغ الذي يحصل من بيع المباني والإراضي المذكورة تعتبر موردا من موارد إيرادات المجلس - ومن ثم يجوز له التصرف في حصيلتها بالمجان وفقا للقواعد المقررة في هذا الشأن في قانون نظام الإدارة المحلية .

(١١٥٦ / ١٢ / ٩) ١٩٦٥

٦٥٧ - نص ثلاثة الاولى من القانون ٤٦ لسنة ١٩٤٢ الخاص بتحصين الصحة القروية على إنشاء ادارة صحية وأخرى هندسية بكل مجلس مديرية - تبعية سائر الاقاليم لمجلس المديرية لا لوزارة الصحة العمومية .

تنص المادة الاولى من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٤٢ الخاص بتحسين الصحة القروية على أن « ينشأ بكل مجلس مديرية ادارة صحية وأخرى هندسية يناط بها العمل على ترقية المستوى الصحي العام في القرى الواقعة في زمام المديرية » كما نصت المادة ٧ من هذا القانون على أن « يجب على كل مجلس مديريةية تكليف ادارتيه الصحية والهندسية بمعاينة العزب الواقعة في زمام المديرية أسوة بالقرى وذلك لاكتشاف عيوبها من الوجهة الصحية العامة » .

ولما كان الواضح من هاتين المادتين أن الإدارتين الصحية والهندسية تابعتان لمجلس المديرية وتختصان بفحص حالة جميع القرى والعزب فخصا شاملا لاكتشاف الميوب الصحية الموجودة بكل منها وهذا الاختصاص يذاته هو الذي خولته المادة الاولى من هذا القانون لمجلس المديرية وما نحن

كما تنص المادة ١٩ مكررا منه المضافة بالقانون رقم ٢٤٧ لسنة ١٩٥٢ على أن « لمجلس المديرية أن يقرر أيضا رسوما إضافية على ضرائب الاطيان في المديرية لمدة معينة بما يوازي تكاليف انشاء ما يدخل في حدودها من الطرق الاقليمية بتمديداتها ورصفها وما يستتله ذلك من أعمال صناعية ، ولا تكون هذه الرسوم نافذة الا اذا صادق عليها مجلس الوزراء وصدر بها مرسوم » ، وتنص المادة ٦٤ من ذلك القانون على أن « تتبع في الاعفاء من الرسوم المقررة من المجلس القواعد المعمول بها بشأن الضرائب العامة » .

وانستفاد من هذه النصوص أن المشرع خول مجلس المديرية الحق في فرض رسوم إضافية على ضرائب الاطيان في المديرية وبنسبة محددة من هذه الضرائب ومقتضى ذلك أن هذه الرسوم الإضافية التي تقرر بنسبة معينة من ضرائب الاطيان في المديرية هي تابعة لهذه الضرائب وجودا وعلما فحيثما فرضت هذه الضرائب تبعتها الرسوم وحيثما كان إعفاء منها فلا رسوم ، وذلك تحقيقا للحكمة التي يستهدفها المشرع من الاعفاء فليس معقولا أن يقرر المشرع إعفاء الممول من الضريبة الأصلية العامة لاعتبارات خاصة برعاية صغار ملاك الاراضي الزراعية والتخفيف من أعبائهم ولا يتناول هذا الاعفاء الرسم الإضافي للضريبة في حين أنه تابع لهذه الضريبة مقرر بنسبة معينة منها .

ومن حيث أن المادة الاولى من القانون رقم ٣٧٠ لسنة ١٩٥٣ بتخفيف الضريبة عن صغار ملاك الاراضي الزراعية تنص على أن « يعفى من ضريبة الاطيان كل ممول لا تتجاوز الضريبة المربوطة على أطيانه أربعة جنيهاً في السنة » ، وتنص المادة الثانية على أن « المولدين الذين تتجاوز الضريبة المربوطة على أطيانهم أربعة جنيهاً في السنة ولا تزيد على عشرين جنيهاً يعفون من أربعة جنيهاً من الضريبة في السنة » . فعلى مقتضى ما تقدم لا يجوز لمجالس المديريات فرض رسم إضافي على صغار ملاك الاراضي الزراعية الذين أعفوا بمقتضى هذا التشريع من ضريبة الاطيان على النحو المبين في النصين المشار اليهما فيعفون من هذا الرسم أصلا إذا كان الاعفاء من الضريبة كاملا وذلك إذا لم تتجاوز الضريبة المربوطة على الأرض أربعة جنيهاً في السنة ويفرض بمراعاة الاعفاء من أربعة جنيهاً من هذه الضريبة إذا زاد مقدارها على أربعة جنيهاً في السنة ولم تتجاوز عشرين جنيهاً .

لهذا انتهى رأى الجمعية الى أن صغار ملاك الاراضي الزراعية الذين لا تتجاوز الضرائب المربوطة على أراضيهم أربعة جنيهاً في السنة المعفيين بمقتضى القانون رقم ٣٧٠ لسنة ١٩٥٣ المشار اليه من ضريبة الاطيان يعفون أيضا من أداء الرسم المقرر بمقتضى المرسوم الصادر في ٢٢ من يوليو سنة ١٩٥٤ بتقرير رسوم إضافية على ضرائب الاطيان لانشاء وتمهيد الطرق ووصلاتها بمديرية قنا فاذا زادت على أربعة جنيهاً ولم تتجاوز عشرين جنيهاً غنى السنة فرض الرسم بمراعاة الاعفاء من أربعة جنيهاً من هذه الضريبة .

(تعليق)

لئن كانت هذه الفتوى متعلقة بالرسوم الإضافية التي تفرضها مجالس المديرية بمقتضى القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٣٤ وهو القانون الذى ألفى بالمادة الخامسة من القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ بشأن الادارة المحلية الا ان حكمها ما زال واجب الاعمال بعد انشاء نظام الادارة المحلية بالقانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ .

اذ ما زال الاختصاص فى فرض غرائب اضافية على الاطيان فى المحافظات معقودا لمجلس المحافظة فى الحدود الواردة فى المادة ٢٩/ب من القانون المشار اليه الذى يجرى نصها على النحو التالى « يكون تحديد سعر هذه الضريبة الإضافية بقرار من مجلس المحافظة اذا لم يتجاوز ٥ ٪ من الضريبة الاصلية وبقرار من الوزير المختص بعدموافقة اللجنة الاقليمية للادارة المحلية اذ زادت على ٥ ٪ بشرط ألا تتجاوز ١٠ ٪ وما زاد على ذلك فى حدود ١٥ ٪ يكون بقرار من رئيس الجمهورية » ، ومن ثم فالحكم الوارد فى الفتوى يسرى على الضرائب الإضافية التى تفرضها مجالس المحافظات .

ونرى ان هذا المبدأ يسرى على كافة الرسوم والضرائب الإضافية مثل الضريبة الإضافية على الصادر والوارد المقررة بالقرار الجمهورى رقم ١٦٥١ لسنة ١٩٦٣ والضريبة الإضافية على الثروة المنقولة المقررة بالقرار الجمهورى رقم ١٦٥٣ لسنة ١٩٦٣ والضريبة الإضافية على الارباح التجارية والصناعية لصالح المجالس البلدية والقروية الصادر بها القانون رقم ١٥٥ لسنة ١٩٥٠ .

٦٥٩ - القانون رقم ١٧٤ لسنة ١٩٦٠ بنظام الادارة المحلية - ايجازته فرض ضريبة اضافية بنسبة مئوية من الضريبة الاصلية على الثروة المنقولة - صدور القرار الجمهورى رقم ١٦٥٣ لسنة ١٩٦٣ بتحديد سعر هذه الضريبة الاضافية بواقع ١٥ ٪ من الضريبة الاصلية - لتسبب عبادة الثروة المنقولة وتحديد الضرائب الاصلية التى يشملها واثر ذلك على قيام القانون رقم ١٥٥ لسنة ١٩٥٠ بفرض ضريبة اضافية لصالح المجالس البلدية بواقع ١٠ ٪ من ضريبة الارباح التجارية والصناعية .

صدر القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٤ بنظام المجالس البلدية والقروية ثم صدر القانون رقم ١٥٥ لسنة ١٩٥٠ بفرض ضريبة اضافية على ضريبة الارباح التجارية والصناعية لمصلحة تلك المجالس ، وفى سنة ١٩٥٥ رضى توحيد الاحكام التى تسرى على المجالس القائمة على الشئون البلدية فصدر القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٥ بنظام المجالس البلدية وبين مواردها المالية فى المواد من ٢٣ الى ٤٥ ومن هذه الايرادات الضرائب التى يجوز فرضها لحساب

٩. المجلس (المادة ٣٣ - خامسا) ونص في المادة ٧٩ على أن « تعتبر مجالس بلدية المجالس البلدية والقروية الموجودة وقت نفاذه عدا المجالس البلدية المنشأة بقوانين خاصة فلا تسرى عليها أحكامه » ، ونصت المادة ٨ على أن « تظل الرسوم والموارد المالية المقررة عند صدوره معمولا بها » ، ونصت المادة ٨١ على أن « يلغى القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٤ ويستمر العمل بالقانون رقم ١٥٥ لسنة ١٩٥٠ » ، ثم صدر قانون نظام الإدارة المحلية بالقانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ الذي نص في المادة ٥ منه على أن « تلغى أحكام القوانين رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٥ وتلك الصادرة بإنشاء مجالس بلدية معينة » ، ولكنه لم ينص على إلغاء القانون رقم ١٥٥ لسنة ١٩٥٠ الذي يفرض الضريبة الإضافية على الأرباح التجارية والصناعية لصالح تلك المجالس . وبين قانون نظام الإدارة المحلية للموارد المالية لمجالس المحافظة والمدينة والقرية فخصها بضرائب معينة ذات طابع محلي تستحوذ على حصيلتها كضريتي الأرباح والبيان كما أجاز للمجالس فرض ضريبة إضافية بنسب متويزة تعلى على بعض الضرائب الحكومية وتوضع في رصيد مشترك بين جميع المحافظات أو بين مجالس المحافظات ، فنصت المادة ٢٩ من هذا القانون على أن من الإيرادات المشتركة بين مجالس المحافظات نصيب المجلس في الضريبة الإضافية على الثروة المنقولة ويكون تحديد سعر هذه الضريبة الإضافية بقرار من مجلس المحافظة إذا لم تتجاوز ٥٪ ويختص المجلس بنصف حصيلة هذه الضريبة الإضافية ويودع النصف الآخر في رصيد الإيرادات المشتركة وإذا اختلف المركز الرئيسى لأحدى المنشآت عن مركز نشاطها الفعلي اختص مجلس المحافظة الكائن في دائرته مركز النشاط الفعلي بفرض الضريبة - وبينت المذكرة الإيضاحية للقانون أن ضريبة الثروة المنقولة تشمل الضريبة على إيراد القيم المنقولة والضريبة على فوائد الديون والودائع والتأمينات ، وصدر قرار رئيس الجمهورية رقم ١٦٥٣ لسنة ١٩٦٣ بتحديد سعر هذه الضريبة الإضافية بواقع ١٥٪ من الضريبة الأصلية .

وقد ثار الخلاف حول تفسير عبارة الثروة المنقولة الواردة بالقرار الجمهورى سالف الذكر ، والضرائب الأصلية التي تشملها تلك العبارة وأثر ذلك على قيام القانون رقم ١٥٥ لسنة ١٩٥٠ بفرض ضريبة إضافية لصالح المجالس البلدية والقروية بواقع ١٠٪ من ضريبة الأرباح التجارية والصناعية المقررة بالقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ .

والذي يبين من النصوص السابق بيانها أن قانون الإدارة المحلية استخدم عبارة الثروة المنقولة في شأن الضريبة الإضافية التي تفرض عليها وهي عبارة لم ترد في القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ . وحللت المذكرة الإيضاحية لقانون الإدارة المحلية معنى يقصرها على ضريتي القيم المنقولة وفوائد الديون ، ولما كانت الضريبة لا تفرض إلا بقانون ولا يتوسع في تفسيره كما لا مراء في أن الأعمال التحضيرية للقانون ومنها المذكرة الإيضاحية

هى مما يكشف عن قصد المشرع ويصتد بها مؤيدة فيما وافقت فيه النص الذى سنه وتفسير ضريبة الثروة المنقولة بأنها تمنى ضريبتى القيم المنقولة وفوائد الديون تفسير قريب للنص لا يوسعه ولا يهدر ما للمذكرة الاضافية من فضل. بيانه ذلك أن القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ قد فرض الضريبة على ايرادات رؤوس الاموال المنقولة والضريبة على الارباح التجارية وعلى كسب العمل من مرتبات ونحوها ومن دخول المهن الحرة وجعل القانون كتابه الاول للضريبة على ايراد رؤوس الاموال المنقولة وقسمه أبوابا ثلاثة :

الاول - فى القيم المنقولة - والثانى - فى فوائد الديون والودائع - والثالث - فى ايلولة المبالغ والقيم التى يلحقها التقادم الى الحكومة ، ولا وجه لسريان الضريبة الاضافية على ما يؤول الى الحكومة من المبالغ المتقادمة لأن هذه المبالغ وان كانت ثروة منقولة الا انها ليست ضريبة تجبى للحكومة حتى يؤدى مولها ضريبة اضافية عليها - كما لا تعتبر الارباح التجارية والصناعية وكسب العمل من الثروة المنقولة الخالصة فان بيع التجارى او الصناعى لا يستحق الابتضاف العمل مع الثروة المنقولة بينما كسب العمل. انما يتحقق كله من العمل وحده ولا يؤاثره المال الا يسيرا فى المهن الحرة .

هذا وقد نصت اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ فى المادتين ٥ و ١٢ على أن مأمورية الضرائب المختصة بالضريبتين على القيم المنقولة وعلى الارباح التجارية هى التى يقع فى دائرتها مركز ادارة الشركة أو مقر محلها الرئيسى فكلتا الضريبتين اذ تؤديهما الشركة قد يعرض فى شأن كل منهما اختلاف المركز الرئيسى عن مركز النشاط الفعلى للشركة - ولا يقتصر الامر على ضريبة الارباح التجارية - بل يشمل الضريبة على ارباح الاسهم وفوائد السندات - ومن ثم تجد الفقرة التى اضافها القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٣ الى المادة ٢٩ من قانون الادارة المحلية التى تنص على « انه اذا اختلف المركز الرئيسى لاحدى لمنشآت عن مركز نشاطها الفعلى اختص مجلس المحافظة الكائن فى دائرته مركز النشاط الفعلى بفرض الضريبة الاضافية » - هذه الفقرة تجد مجالا لاعمالها وتطبيقها فى شأن الضريبة على القيم المنقولة حين يقع المركز الرئيسى للشركة فى محافظة غير التى يوجد فيها نشاطها الفعلى وتكون الضريبة حقا لمجلس المحافظة الاخيرة التى يقع بدائرتها نشاط الشركة الفعلى - ولا يكون ما يقتضى صرف هذه الفقرة الى ضريبة الارباح التجارية .

وواضح أن كل أولئك يفيد أن الثروة المنقولة التى نصت عليها المادة ٢٩ من قانون نظام الادارة المحلية تقتصر على ضريبة القيم المنقولة وضريبة فوائد الديون والودائع والتأمينات وعليها وحدها تسرى الضريبة الاضافية التى رخص فى فرضها ذلك القانون .

لذلك انتهى الرأى الى أن الثروة المنقولة التى نصت عليها المادة ٢٩

من قانون نظام الادارة المحلية تقتصر على ضريبة القيم المنقولة وضريبة فواتر الديون والودائع والتأمينات وعليهما وحدهما تسرى الضريبة الاضافية التي وخص في فرضها ذلك القانون .

[

(١٢٧ (١٩٦٥/٢/٨)

٦٦٠ - دسوم جمركية - دسوم بلدية - قرارات مجلس الوزراء الصادرة في ١٠/١١/١٩٤٩ ، ١٩٥٠/٢/١ ، ١٩٥١/٣/٢٥ ، باعفا ما تستورده وزارة الحربية والمصانع الحربية من الرسوم الجمركية والرسوم الاضافية الاخرى - استمرار العمل بهذا الاعفاء بعد تعديل اللائحة الجمركية بالقانون رقم ٥٠٧ لسنة ١٩٥٥ - عدم شموله لرسوم البلدية المستحقة على البضائع المستوردة فلتجاهل المشار اليها ما لم يصدر قرار جمهوري باعفاها من هذه الرسوم - اساس ذلك .

ان مجلس الوزراء قرر بجلسته المنعقدة يوم ١٠ من نوفمبر سنة ١٩٤٩ اعفاء الذخائر والاسلحة والطائرات والدبابات المصنعة من الرسوم الجمركية وكافة الرسوم الاضافية الاخرى ، ثم قرر المجلس بجلسته اول فبراير سنة ١٩٥٠ جعل هذا الاعفاء شاملا لجميع ما تستورده وزارة الحربية والبحرية ، وبجلسته ٢٥ من فبراير سنة ١٩٥١ قرر المجلس سريان هذا الاعفاء على جميع ما تستورده المصانع الحربية من اسلحة وذخيرة وطائرات - ويتاريخ ١٩ من أكتوبر سنة ١٩٥٥ صدر القانون رقم ٥٠٧ لسنة ١٩٥٥ بتعديل بعض احكام اللائحة الجمركية الصادر بها الامر العالي في ٢ من ابريل سنة ١٨٨٤ تعديلا من شأنه أن أصبحت الفقرة ثانيا من المادة التاسعة من هذه اللائحة تنص على ما يأتي : تعفى من رسوم الوارد والصادر والرسم القيمي والقسي الاضافي ورسم الاستهلاك وعوائد الرصيف والرسوم البلدية ولكنها تكشف وتراجع ١٠٠٠٠ - ٩٠٠٢ - البضائع والاشياء التي يصدر باعفاها قرار من مجلس الوزراء . (١)

ولما كان هذا القانون قد استحدث الاعفاء من الرسوم البلدية بالنسبة الى البضائع التي يصدر ببيائها قرار من مجلس الوزراء فقد ثار الخلاف فيما اذا كانت قرارات مجلس الوزراء المشار اليها وهي سابقة على تاريخ العمل به تعتبر متضمنة الاعفاء من هذه الرسوم أيضاً أم يقتصر الاعفاء اللئى قضت به على الرسوم الجمركية وحدها .

وقد عرض الموضوع على الجمعية العمومية للقسام الاستشارى للفتوى

(١) تنص المادة ١١٠ من القانون ٦٦ لسنة ١٩٦٣ باعفاء الإعفاء التي يصدر باعفاها قرار من رئيس الجمهورية عن الرسوم الجمركية .

فاستبان لها أن الفقرة ثانيا من المادة التاسعة من اللائحة الجمركية الصادر بها الأمر المالي رقم ٢ من إبريل سنة ١٨٨٤ بعد تعديلها بالقانون رقم ٥٠٧ لسنة ١٩٥٥ تنص على أنه « تعفى من رسوم الوارد والصادر والرسم القيمي والقيمي الإضافي ورسم الاستهلاك وعوائد الرصيف والرسوم البلدية ولكنها تكشف وتراجع ١ - ٢٠٠٠٠ - ٢ - ٩٠٠٠٠ - البضائع والأشياء التي يصدر باعفاؤها قرار من مجلس الوزراء » .

ومفاد هذا النص أن لمجلس الوزراء أن يقرر إعفاء بضائع وأشياء معينة من الرسوم الجمركية والرسوم البلدية المنصوص عليها في هذه المادة وذلك بأن يصدر بيانا ببضائع وأشياء يقرر أنها خاضعة للإعفاء المشار اليه .

ولما كان أعمال الأثر الفوري لهذا النص يقتضى عدم سريان الإعفاء الذى قرره الا بالنسبة الى ما يصدر به قرارات من مجلس الوزراء بعد تاريخ العمل به وذلك ما لم تكن هناك قرارات من هذا المجلس سابقة على هذا التاريخ فيظل معمولاً بها في نطاق الإعفاء الذى قرره الى أن يصدر من المجلس قرارات أخرى معدلة أو ملغية لها .

ومن حيث أن قرارات مجلس الوزراء الصادرة بتاريخ ١٠ من نوفمبر سنة ١٩٤٩ وأول فبراير سنة ١٩٥٠ ، ٢٥ من فبراير سنة ١٩٥٩ قد قضت بإعفاء ما تستورده وزارة الحربية والمصانع الحربية من الرسوم الجمركية والرسوم الإضافية الأخرى واقتصرت الإعفاء على هذه الرسوم دون أن يمتد الى الرسوم البلدية ومن ثم فلا وجه لإعفاء ما تستورده وزارة الحربية والمصانع الحربية من الرسوم البلدية الا اذا صدر قرار جمهورى بهذا الإعفاء استنادا الى الفقرة ثانيا من المادة التاسعة من اللائحة الجمركية المشار اليها .

لهذا انتهى رأى الجمعية الى أن إعفاء البضائع المستوردة لوزارة الحربية والمصانع الحربية من الرسوم الجمركية بمقتضى قرار مجلس الوزراء سالف الذكر مقصور على الرسوم الجمركية والرسوم الإضافية دون الرسوم البلدية وذلك الى أن يصدر قرار جمهورى يقرر إعفاء هذه البضائع من الرسوم الأخيرة . (١)

١٦٧ (١٩٦٢/٣/١٠)

٦٦١ - إعفاء البضائع والمهمات التى ترد لوزارة الحربية او للمؤسسة المصرية العامة للمصانع الحربية من الرسوم الجمركية الأصلية وغيرها من أنواع الضرائب والرسوم طبقاً لاحكام القانون رقم ٢٠٤ لسنة ١٩٥٧ بشأن إعفاء القود الخاصة بالتسليم من الضرائب والرسوم

(١) عدلت الجمعية العمومية عن هذا رأى كما هو واضح من القاعدة التالية .

والقواعد المالية - فـمحل هذا الاعفاء للرسوم المفروضة لصالح المجالس البلدية بالقانون رقم ٦٣١ لسنة ١٩٥٥ .

بتاريخ ١٠ من نوفمبر سنة ١٩٤٩ وافق مجلس الوزراء على مذكرة وزارة المالية باعفاء الذخائر والأسلحة والطائرات والدبابات والسيارات المصنعة من الرسوم الجمركية وكافة الرسوم الإضافية الأخرى ، كما وافق في ١٩٥٠/٢/١ على مذكرة أخرى بتعديل الاعفاء بحيث يشمل كل ما تستورده وزارة الحربية والبحرية بما في ذلك ما يستورده السلاح البحري من أدوات لسفنه وقطعه البحرية على أن يكون الاعفاء من الرسوم الجمركية وجميع الرسوم الإضافية الأخرى ، وفي ١٩٥١/٢/٢٥ وافق مجلس الوزراء على مذكرة ثالثة لوزارة المالية ورد فيها أن وزارة الحربية تطلب سريان الإعفاءات الصادر بها قرارا مجلس الوزراء المشار إليهما على كل ما يستورد للمصانع الحربية وأن وزارة المالية لا ترى مانعا من الموافقة على إعفاء كل ما يستورد لمصانع وزارة الحربية للأسلحة والذخيرة لتمكين المصانع من القيام بقسط حيوي وهام في برنامج التسليح .

ثم صدر القانون رقم ٥٠٧ لسنة ١٩٥٥ بتعديل أحكام اللائحة الجمركية اصدار بها الأمر الأعلى في ٢ من إبريل ١٩٨٤ وتضمنت المادة الأولى من هذا القانون النص على تعديل المادة ١ من اللائحة الجمركية بحيث تقرأ الفقرة ثانيا منها كالآتي :

« تعفى من رسوم الوارد والصادر والرسم القيمي والقيمي الإضافي ورسم الاستهلاك وعوائد الرصيف والرسوم البلدية ولكنها تكشف وتراجع ١ - ٤ - ٩ - البضائع والأشياء التي يصدر باعفاؤها قرار من مجلس الوزراء » (١) ، كما صدر القانون رقم ٦٣١ لسنة ١٩٥٥ بتعديل القوانين رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٩ بإنشاء مجلس بلدى لمدينة القاهرة ورقم ٩٨ لسنة ١٩٥٠ بشأن المجلس البلدى لمدينة الاسكندرية ورقم ١٤٨ لسنة ١٩٥٠ بشأن المجلس البلدى لمدينة بور سعيد ورقم ٦٦ لسنة ١٩٥٥ بنظام المجالس البلدية لتوحيد الرسوم البلدية على الصادر والوارد من البضائع ، وقد تضمن هذا القانون النص التالى :

« يفرض لصالح المجالس البلدية أ - رسم على الصادر من البضائع بنسبة نصف في الألف من قيمة هذه البضائع . ب - رسم على الوارد من البضائع بنسبة ٢٪ من قيمة الرسوم الجمركية الأصلية المفروضة على هذه البضائع وتكون الرسوم التي تحصل فى دائرة اختصاص كل مجلس موزدة من موارده » .

(١) تقابل وتلتحق للمادة ١١٠ فقرة ١٣ من القانون ٦٦ لسنة ١٩٦٣ الذى حل محل اللائحة الجمركية .

واستنادا الى فتوى صادرة من ادارة الفتوى والتشريع للمصالح العامة بمدينة الاسكندرية ظلت مصلحة الجمارك تحصل الرسوم البلدية باعتبارها غير داخلية فى الرسوم الجمركية ولا العوائد الاضافية الجمركية لانها مقررة لصالح المجالس البلدية بقانون خاص هو القانون رقم ٦٣١ لسنة ١٩٥٥ المشار اليه ومن ثم لا تعفى من هذه الرسوم البضائع المعفاة من الرسوم الجمركية بموجب قرارات مجلس الوزراء سالفة الذكر .

ولما كانت المؤسسة المصرية العامة للمصانع الحربية ما زالت تشكو من قيام مصلحة الجمارك بتحصيل رسوم البلدية عن الرسائل الحربية التى تصل برسم المصانع رغم اعفاء هذه الرسائل من الرسوم الجمركية والرسوم الاضافية .

وقد عرض هذا الموضوع على الجمعية العمومية للفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة فى ١٥ من أغسطس سنة ١٩٦٢ فاستبان لها أن القانون رقم ٢٠٤ لسنة ١٩٥٧ بشأن اعفاء العقود الخاصة بالتسليح من الضرائب والرسوم والقواعد المالية ينص فى المادة الاولى منه على أن « تعفى من جميع الضرائب والرسوم الحكومات والمؤسسات الاجنبية التى تتعاقد معها وزارة الحربية بشأن توريد المعدات أو الآلات اللازمة لاغراض التسليح ولا تخضع وزارة الحربية فى ابرام وتنفيذ هذه العقود لجميع القواعد والتعليمات المالية المنصوص عليها فى القوانين واللوائح » . وينص هذا القانون فى مادته الثانية على أن « لوزير الحربية بالاتفاق مع وزير المالية والاقتصاد تقرير نظام التفقيش والرقابة والقواعد والاجراءات التى تتبع فى ابرام وتنفيذ عقود توريد المعدات والآلات المنصوص عليها فى المادة السابقة » .

ولقد اوردت المذكرة الايضاحية للقانون أن صفقات الاسلحة والمعدات والآلات اللازمة لاغراض التسليح التى تبرمها الحكومة مع الحكومات الاجنبية والمؤسسات الموجودة خارج مصر يجب أن تكون لها طبيعتها الخاصة التى تقتضى اعفاء التعامل مع الحكومة فى هذا الشأن من الضرائب والرسوم اذ أن تقدير هذه الضرائب والرسوم يدل على قيمة الصفقة وعلى صفائى المبالغ المستحقة للتعامل مع الحكومة المصرية وهو ما يتعارض مع السرية الواجبة لثل هذه الصفقات . ولن تضار خزانة الدولة بهذا الاعفاء لأن تقدير الثمن يراعى فيه استحقاق أو عدم استحقاق الضرائب والرسوم ... الخ .

ويتضح مما تقدم أن المشرع أعفى - بالقانون رقم ٢٠٤ لسنة ١٩٥٧ توريد المعدات والآلات اللازمة لاغراض التسليح من جميع الضرائب والرسوم ايا كان نوعها نظرا لما لصفقات الاسلحة والمعدات المذكورة من طبيعة خاصة على الوجه الذى اوضحته المذكرة الايضاحية وتندرج الرسوم البلدية المفروضة لصالح المجالس البلدية الواردة من الخارج بموجب القانون رقم ٦٣١ لسنة ١٩٥٠ تحت عبارة (جميع الضرائب والرسوم) التى جاءت مطلقة وشاملة.

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى إعفاء البضائع والمهمات التي ترد لوزارة الحربية أو للمؤسسة المصرية العامة للمصانع الحربية وتكون لازمة لأغراض التسليح من الرسوم البلدية شأنها في ذلك شأن الرسوم الجمركية الأصلية وغيرها من أنواع الضرائب والرسوم .

(١٩٦٢/٨/٢٩) ٥٤٨

٦٦٢ - الرسم البلدى الإيجارى المفروض على شاغل العقارات المبنية فى مدينة القاهرة المربوط من سنة ١٩٥٨ - عدم تأثره بتخفيض إيجارات الإماكن المقررة بالقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٨ .

أن المجلس البلدى لمدينة القاهرة قد خول سلطة فرض رسوم على المنتفعين بالخدمات العامة التي يؤديها ومثل هذه الرسوم لا يشترط فيها أن تكون الخدمة التي تؤدي عنها مقصورة على المنتفع بها وحده لا يشاركه فيها سواه ، بل يكفي أن تكون هناك مشاركة منه في الانتفاع بالخدمة على صورة أو أخرى حتى ينهض المبرر القانوني لفرض الرسم مساهمة منه في تكاليف الخدمات العامة التي يقوم بها المجلس ويرصد نفقاتها وإيراداتها في ميزانيته السنوية التي تصدر في أول السنة ومن ثم فإن الأصل المقرر بالنسبة الى هذه الرسوم أنها سنوية وتعتبر مستحقة للخزانة في أول السنة باعتبارها داخلة في ضمن المبالغ المقدرة لهذا الوجه من أوجه الإيرادات المدرجة في القرار الصادر بالميزانية .

وبناء على ما تقدم فإن قرار المجلس البلدى بفرض رسم بلدى على شاغلي المباني الواقعة في حدود اختصاصه لا يخالف فيما نص عليه من استحقاق الرسم كل ستة أشهر مقسما القواعد العامة في فرض الرسوم كما لا يتعارض مع أحكام قانون المجلس البلدى الذى خوله الحق في فرض هذا الرسم ذلك أن الفقرة (د) من المادة ٢١ من القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٩ بإنشاء مجلس بلدى لمدينة القاهرة قد حددت وعاء الرسم الإيجارى الذى يدفعه شاغلو المباني على أساس القيمة الإيجارية للمباني وهذه القيمة لا يتصور أن تكون شهرية استنادا الى أن الاجرة تدفع شهرا فشهرها فقد تكفل القانون ذاته ببيان وصف القيمة الإيجارية بأنها سنوية عند ما قرر في نهاية الفقرة (د) من المادة ٢١ سالفة الذكر أن يعفى من هذا الرسم شاغلو الاماكن التي لا تتجاوز أجرتها أربعة وعشرين جنيها في السنة ، ومن ثم فإن القيمة الإيجارية التي يجب اتخاذها وعاء للرسم البلدى لا يمكن أن تكون سوى القيمة الإيجارية السنوية ، وعلى مقتضى ذلك يتعين بقاء الرسم البلدى المربوط عن سنة ١٩٥٨ على ما هو عليه دون أن يتأثر بتخفيض الإيجار الذى قضى به القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٨ .

(١٩٦٠/١/٦) ٢٩

٢٢٣ - الرسوم البلدية على المحال التجارية والصناعية وعلى المياه المرشحة وعلى شغل الشواطئ، والسواحل بقصد الاصطياف في منطقة القناة - الرسوم البلدية على العقارات المبنية - عدم خضوع هيئة قناة السويس لهذه الرسوم فيما عدا رسوم أشغال شواطئ بحيرة الاسماعيلية بقصد الاصطياف فانها توضع لها .

ثار الخلاف بين هيئة قناة السويس وبين بعض المجالس البلدية حول أربع مسائل :

الاولى - الرسوم الإضافية على ضريبة العقارات المبنية .

الثانية - الرسوم البلدية على المحال التجارية والصناعية .

الثالثة - الرسوم البلدية على المياه المرشحة .

الرابعة - الرسوم البلدية على شغل الشواطئ والسواحل بقصد الاصطياف .

وتحصل وقائع المسألة الاولى في أن مجلس بلدى الاسماعيلية يطالب الهيئة بأداء الرسوم الإضافية على ضريبة العقارات المبنية ويستند في ذلك الى المادة ١/٣٧ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٥ التى تنص على أن « للمجلس البلدى أن يفرض فى دائرة اختصاصه رسوما إضافية بنسبة مئوية على ضريبة العقارات المبنية فان لم توجد هذه الضريبة فتفرض هذه الرسوم بنسبة مئوية من القيمة الإيجارية » وتكرر الهيئة على المجلس حقه فى اقتضاء هذه الرسوم استنادا الى اعفائها من الرسوم الاصلية على العقارات المبنية التى كانت مملوكة لشركة قناة السويس وآلت ملكيتها الى الدولة منذ تأميمها .

وقد سبق أن بحثت الجمعية العمومية للقسم الاستشارى للفتوى وانتشيع بجلساتها المنعقدة فى ٢٠ من يولييه ، ٢٣ من سبتمبر سنة ١٩٥٨ ، ١٠ من أغسطس سنة ١٩٦٠ موضوع خضوع العقارات المملوكة لهيئة قناة السويس للضريبة على العقارات المبنية وانتهت الى عدم خضوعها لهذه الضريبة ، وقد استندت الجمعية فى هذا الرأى الى ما تقضى به المادة ١/٢١ من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ من اعفاء العقارات المملوكة للدولة من أداء الضريبة ، والى ما تقضى به المادة الاولى من القانون رقم ٢٨٥ لسنة ١٩٥٦ بتأميم الشركة العاملة لقناة السويس البحرية من تأميم هذه الشركة ونقل كافة أموالها والتزاماتها الى الدولة .

ومعاد ذلك أن الجمعية استندت فى فتواها هذه الى اعتبار أموال شركة قناة السويس التى آلت الى الدولة بمقتضى المادة الاولى من القانون رقم ٢٨٥ لسنة ١٩٥٦ بتأميم هذه الشركة أموالا مملوكة للدولة فى مفهوم الفقرة ١ من المادة ٢١ من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ فى شأن الضريبة على العقارات

المبينة المتقدم ذكرها ، ومن ثم يتعين اعفاء هذه الاموال من الضريبة المشار اليها شأنها في ذلك شأن الاموال المملوكة للدولة .

وحكمة هذا الاعفاء ظاهرة ذلك لأن إخضاع أموال الدولة للضريبة إنما يعنى إضافة حصيلة الضريبة الى إيراداتها ثم استنزائها من مصروفاتها في ميزانيتها العامة وهو أمر غير مجد ، فضلا عما يترتب عليه من تعقيد في أوضاع الميزانية . ولا يغير من هذا النظر في خصوص الاموال المنسار اليها أن هيئة قناة السويس تقوم على هذه الاموال ، ذلك لأن العبارة في هذا النص بملكية الدولة وهو أمر مسلم ثابت بنص صريح قاطع ، وقيام الهيئة بـ الاموال المشار اليها ، إنما هو لحساب الدولة وبالنيابة عنها بوصفها مؤسسة عامة .

والاصل أن يتبع الرسم الاضافى الضريبة الاصلية وجودا وعدما ولما كانت أموال الهيئة العامة لقناة السويس معفاة من الضريبة على العقارات المبينة باعتبارها أموالا مملوكة للدولة فعلى مقتضى ما تقدم تمضى كذلك من الرسم الاضافى على هذه الضريبة .

ولا يغير من هذا النظر في خصوص هذه الاموال أن المادة ١/٣٥ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٥ تقضى بفرض الرسوم الاضافية على العقارات المبينة ولو لم تكن خاضعة للضريبة الاصلية ويكون فرض الرسم في هذه الحالة بنسبة مئوية من القيمة الاجارية ، ذلك لأن المقصود بهذا النص كما يدل على ذلك أصله في التشريع السابق وهو القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٤ إنما هي العقارات الواقعة في البلاد التي لم تقرر فيها ضرائب (المادة ٢/٢١) .

وفيما يتعلق بالمسألة الثانية الخاصة بالرسوم البلدية على المحال التجارية والصناعية فإن مجلس بلدى الاسماعيلية يطالب الهيئة بهذه الرسوم استنادا الى قرار وزير الشؤون البلدية والقروية الصادر بتاريخ ١٨ من أغسطس سنة ١٩٥٠ بالتصريح له بفرض رسوم بلدية على المحال التجارية والصناعية بالفئات المبينة في هذا القرار ، كما أن مجلس بلدى السويس يطالبها بهذه الرسوم استنادا الى قرار وزير الشؤون البلدية والقروية الصادر بتاريخ ١٩ من سبتمبر سنة ١٩٥١ والى أن شركة قناة السويس كانت تخضع لهذا الرسم قبل حلول الهيئة محلها ، كما يطالب بهذه الرسوم مجلس بلدى القنطرة غرب استنادا الى قرار وزير الشؤون البلدية والقروية الصادر بتاريخ ٢١ من يولييه سنة ١٩٥١ .

وقد صدرت هذه القرارات تطبيقا للمادة ٢/٣٥ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٥ بنظام المجالس البلدية التى تنص على أن للمجلس أن يفرض في دائرة اختصاصه رسوما على المحال العمومية والائدية والمحال التجارية والصناعية ، وقد تضمنت هذه القرارات بيانا بالمحال التى يفرض عليها انرسوم البلدية وهى كلها محال تجارية وصناعية .

وقد أنشئت مكاتب هيئة قناة السويس ومصانعها (ورشها) خاصة لخدمة مرفق المرور في قناة السويس الذي تقوم عليه هيئة القناة ، ومن ثم فهي لا تعتبر محلات تجارية أو صناعية في مفهوم المادة ٢/٣٥ المشار إليها والقرارات الصادرة تطبيقاً لها ، ولا تخضع للرسم المقرر على هذه المحلات .

وفيما يتعلق بالمسألة الثالثة الخاصة بالرسوم البلدية على المياه المرشحة التي تنتجها الشركات ، فإن مجلس بلدى الاسماعيلية يستند في مطالبة الهيئة بأداء هذه الرسوم عن المياه التي تنتجها الى قرار وزير الشؤون البلدية والقروية الصادر بتاريخ ١٣ من مارس سنة ١٩٥٣ .

وبين من الاطلاع على هذا القرار أنه ينص على أن « يحصل الرسم البلدى على المياه المرشحة التي تنتجها شركات المياه بواقع الفئات الآتية : ٠٠٠ ، ومقاد هذا النص أن الرسم البلدى المنصوص عليه لا يسرى الا على الشركات » .

ولما كانت الشركة العالمية لقناة السويس البحرية قد زالت منذ تأميمها بالقانون رقم ٢٨٥ لسنة ١٩٥٦ ، وقامت الهيئة العامة لقناة السويس من تاريخ العمل بهذا القانون بإدارة واستغلال مرفق المرور في قناة السويس وهذه الهيئة مؤسسة عامة فإن من مقتضى ذلك عدم خضوعها منذ التاريخ المشار اليه للرسم البلدى المقرر على المياه المرشحة المتقدم ذكره .

وفيما يتعلق بالمسألة الرابعة الخاصة بالرسوم البلدية المقررة نظير اشغال الشواطىء والسواحل بقصد الاصطياف ، فإن مجلس بلدى الاسماعيلية يطالب بها استناداً الى قرار وزير الشؤون البلدية والقروية الصادر بتاريخ ١٨ من أغسطس سنة ١٩٥٠ .

وهيئة قناة السويس تستعمل جزءاً من شاطئ بحيرة التمساح لاستحمام موظفيها وعيالها ، ومن ثم يتعين أن تخضع للرسوم المنصوص عليها في هذا القرار .

لهذا انتهى الرأى الى خضوع هيئة قناة السويس لرسوم اشغال شاطئه لبحيرة الاسماعيلية بقصد الاصطياف ، وعدم خضوع عقارات الهيئة لرسوم الانشافية على ضريبة العقارات المبنية ، وعدم خضوع مكاتب الهيئة ومصانعها (ورشها) للرسوم المفروضة على المخال التجارية والصناعية ، وعدم خضوع الهيئة للرسم المقرر على المياه المرشحة التي تنتجها الشركات .

٦٦٤ - المادة ٤٠ من القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ بنظام الادارة المحلية يجيز لمجلس المدينة فرض الرسوم على المحال التجارية - عملية نقل الأشخاص بالالتوبيس تعتبر عملا تجاريا طبقا للمادة الثانية من القانون التجارى - مكاتب شركة النقل التى تنظم حقولا مباشرة النشاط تعتبر محالا تجاريا - لمجلس المدينة أن يفرض الرسوم على نشاط المكاتب الواقعة فى دائرة اختصاصه - ليس لمجلس المدينة الواقع فى دائرته المركز الرئيسى للشركة أن يفرض الرسوم على نشاط المكاتب الاخرى التابعة لها .

ان عملية نقل الاشخاص التى تقوم بها شركة النيل العامة لالتوبيس شرق الدلتا - هى عمل تجارى بطبيعته - وفقا لنص المادة الثانية من القانون التجارى التى تقضى بأن كل مقالة أو عمل متعلق بالنقل برا أو بحرا يعتبر بحسب القانون عملا تجاريا . كما أن ممارسة هذا العمل على وجه الاحتراف تجعل القائم به - فى نظر القانون - تاجرا بالتطبيق لنص المادة الاولى من القانون المذكور - التى تقضى بأن كل من اشتغل بالاعمال التجارية واتخذها حرفة معتادة له يعتبر تاجرا - ومن ثم فإن مباشرة النشاط الذى من هذا القبيل فى محل معين ، تقضى عليه صفة المحل التجارى .

ومن ثم فإن مكاتب الشركة المذكورة - التى تتخذها مقارا لمباشرة نشاطها التجارى - تدخل فى مدلولها المحال التجارية المنصوص عليها فى الفقرة (د) من المادة ٤٠ من قانون نظام الادارة المحلية رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ وتبعا لذلك فانه - طبقا لنص هذه الفقرة - يجوز لمجالس المدن - ومن بينها مجلس مدينة أبو كبير - أن تفرض رسوما على مكاتب الشركة الواقعة فى دائرة اختصاصها باعتبارها محالا تجاريا .

ولا وجه للقول بازدواج الرسم عند فرضه على الشركة فى مركزها الرئيسى ومكاتبها المتفرعة عنها فى المدن الاخرى ، اذ أن الرسم إنما ينصب على المكاتب الواقعة فى دوائر مجالس المدن المختلفة باعتبارها محالا تجارية ولا ينصب الرسم على الشركة ذاتها - بوصفها شخصا معنويا - ومن ثم فإن مجالس المدينة الواقع فى دائرة المكتب (أو المكاتب) هو وحده الذى يحق له فرض الرسم المشار اليه دون مجلس المدينة الواقع فى دائرته المركز الرئيسى للشركة أو المكاتب الاخرى مما يمتنع معه القول بوجود ازدواج فى فرض الرسم .

١٩٦٦ (١٩٦٥/٩/٢٨)

٦٦٥ - رسوم بلدية - استحقاقها - مرفق يقدّم بالطريق المباشر - عدم استحقاقها .

بالنسبة للفترة التالية لاسقاط الالتزام (١) فإن المرفق وقد أصبح

(١) التزام سكة حديد الدلتا (راجع الوقائع فى الفتوى المنسوبة بمقامة رقم ١٥٧٥)

تحت الإدارة المباشرة للدولة - فانه لا يخضع للرسوم البلدية وبذلك فأنها غير قابلة للحجز عليها لأى سبب وفقا لنص المادة ٨٧ من القانون المدني وبذلك يكون الحجز الموقع من مجلس قروى منية ممنود على مستلكات المرفق وقم على مال عام لا يجوز الحجز عليه وبذلك يكون باطلا لا أثر له .

٢١٥ (١٩٦٧/١/١٥)

٦٦٦ - اصدار أحد مجالس المحافظات قرارا يفرض رسم قدره مائتان وخمسون مليما على كل اشتراك تليفوني على أن تقوم الجهة المستولة عن توصيل الاجهزة التليفونية بتحصيل هذا الرسم قبل تحرير الاشتراك أو تجديده - عدم مشروعية مثل هذا القرار .

بتاريخ ٢٨ من يوليو سنة ١٩٦٢ وافق مجلس محافظة البحيرة على فرض رسوم محلية بدائرة المحافظة للصرف من حصيلتها على المشروعات العامة التي تقوم المحافظة بتنفيذها خارج الحطة لصالح أفراد الشعب ، وكان من بين هذه الرسوم رسم قدره مائتان وخمسون مليما ، عن كل اشتراك تليفوني يتحمل به المشترك وعلى أن تقوم الجهة المستولة عن توصيل الاجهزة التليفونية بتحصيل هذا الرسم قبل تحرير الاشتراك أو تجديده وقد وافق وزير الادارة المحلية على هذا القرار وصدر بتنفيذه قرار محافظ البحيرة رقم ٢٧١ لسنة ١٩٦٢ .

واستنادا الى ذلك ، طلبت محافظة البحيرة من الهيئة العامة للمواصلات السلطوية واللاسلكية أن تتولى تحصيل الرسم المشار اليه وأن تؤديه بعد ذلك اليها ، وعندئذ ثار التساؤل عن شرعية فرض مثل هذه الفريضة بقرار من مجلس المحافظة .

وقد عرض هذا الموضوع على الجمعية العمومية للقسم الاستشاري للفتوى والتشريع بجلستيهما المنعقدتين في ٤ من سبتمبر ، ٦ من نوفمبر سنة ١٩٦٣ فاستجابت لها بأن قانون الادارة المحلية الصادر به القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ بين في المادة ٢٩ منه الموارد المالية لمجلس المحافظة فنص على أنها تشمل نوعين من الإيرادات أولهما إيرادات مشتركة مع سائر مجالس المحافظات وتتضمن نصيب المجلس في الضريبة الاضافية على الصادر والوارد والتي يحدد سعرها بقرار من رئيس الجمهورية ونصيب المجلس في الضريبة الاضافية على الثروة المنقولة ويحدد سعر هذه الضريبة الاضافية بقرار من مجلس المحافظة أو بقرار من الوزير المختص أو بقرار من رئيس الجمهورية بعد الاتفاق بين الوزير المختص ووزير الخزانة - وقائمه ، إيرادات خاصة بمجلس المحافظة وتتضمن ما يلي :

١ - ربح حصيلة الضريبة الاضافية المقررة على الاطيان في المحافظة

وكذلك ربع حصيللة الضريبة الإضافية التي يفرضها المجلس على ضرائب الاطيان في المحافظة ويكون تحديد سعر هذه الضريبة الإضافية بقرار من مجلس المحافظة اذا لم يتجاوز ٥٪ من الضريبة الاصلية ، وبقرار من الوزير المختص اذا زادت على ٥٪ بشرط ألا يتجاوز ١٠٪ وما زاد على ذلك في حدود ١٥٪ يكون بقرار من رئيس الجمهورية بعد الاتفاق بين الوزير المختص ووزير الخزانة .

٢ - رسوم السيارات والموتوسيكلات ووسائل النقل الاخرى المرخص بها من المحافظة .

٣ - نصف ثمن بيع المباني والاراضي الفضياء المملوكة للحكومة والداخلة في كردون البنادر التي ينطبق عليها قرار رئيس الجمهورية رقم ١٠١ لسنة ١٩٥٨ .

٤ - إيرادات أموال المجلس والمرافق التي يقوم بإدارتها .

• اعانة الحكومة والتبرعات غير الحكومية .

٦ - الضرائب والرسوم الاخرى ذات الطابع المحلي التي تفرض لصالح مجلس المحافظة .

٧ - القروض التي يعقدها المجلس .

وبين من ذلك ، أن الشارع ، جعل من بين موارد مجلس المحافظة بعض أو كل حصيللة ضرائب ورسوم ، جاء بيانها في المادة ٢٩ من القانون ، وضرائب ورسوم أخرى اكتفى القانون بوصفها بأنها ذات طابع محلي تفرض لصالح مجلس المحافظة . وأنه بالنسبة الى الضرائب التي تضمنت المادة بيانها وهي الضريبة الإضافية على الصادر والوارد والضريبة الإضافية على الثروة المنقولة والضريبة الإضافية على الاطيان فإن القانون تضمن بيان الحد الأقصى لهذه الضرائب ، والسلطات المختصة بتحديد سعرها في حدود هذا الحد وفي هذا الخصوص خول لمجلس المحافظة أن يحدد بقرار منه سعر الضريبة الإضافية على الثروة المنقولة ، اذا لم يتجاوز ٥٪ من الضريبة الاصلية، وأن يفرض الضريبة الإضافية على الاطيان وأن يحدد سعرها بقرار منه اذا لم يتجاوز ٥٪ على الضريبة الاصلية ، أما بالنسبة الى الضرائب والرسوم الاخرى التي وصفها القانون بأنها ذات الطابع المحلي التي تفرض لصالح مجلس المحافظة فإن الشارع ترك الامر في شأنها الى القواعد العامة في شأن فرض الضرائب والرسوم مما يقتضي أن يجري فرض هذه الضرائب والرسوم وتحديد وعائها وسعرها من السلطة المختصة بذلك ، وغفا لهذه القواعد . وبذلك فإن حكم النص في هذا الخصوص لا يبدو مجرد تقرير أنه قد تضاف

الى الضرائب والرسوم المنصوص عليها فيه ، ضرائب ورسوم أخرى تفرص
بناء على قانون ، يصدر بها ، وتخصص حصيلتها لمجلس المحافظة .

ولما كانت المادة ٢٣ من الدستور المؤقت تنص على أن إنشاء الضريبة
العامة أو تعديلها أو إلغاؤها لا يكون الا بقانون ولا يعفى أحد من أدائها في
غير الاحوال المنصوص عليها في القانون ، ولا يجوز تكليف أحد أداء غير
ذلك من الضرائب والرسوم الا في حدود القانون ، فانه من ثم تفرص
الضرائب والرسوم غير العامة في حدود القانون ، وبهذا يتعين لغرض ضرائب
ورسوم ذات طابع محلي أن يكون ثمة قانون يقرر الضريبة ويبين وعاءها ويحدد
الحدود التي تقتيد بها السلطة التي يكل اليها تحديد سعرها وشروط جبايتها
وذلك حتى يتم هذا التحديد بالاستناد الى القانون المقرر لمبدأ فرض الضريبة
ويجىء مبنيا عليه ومتقيدا بالحدود المنصوص عليها فيه .

وعلى مقتضى ما سبق ، فان نص المادة ٢٩ من قانون الادارة المحلية
على أن من بين موارد مجلس المحافظة الخاصة به الضرائب والرسوم الاخرى
ذات الطابع المحلي التي تفرص لصالح مجلس المحافظة ، لا يتضمن تحويل
مجلس المحافظة سلطة تقرير فرض ضريبة من الضرائب ذات الطابع المحلي
وانما يجب لتقرير مثل هذه الضريبة أن يصدر قانون يقرر فرضها ويبين ما
تفرص عليه ويجوز أن يكل القانون في حدود بينها للمجلس أن يقرر سعر
الضريبة وشروط جبايتها .

وفي ضوء ذلك فان قرار مجلس محافظة البحيرة بفرض ضريبة مالية
على كل مشترك في تليفون كائن بدائرة المحافظة مائتان وخمسون مليما
يكون غير صحيح لان ما يفرضه هو غي حقيقته ضريبة غير عامة يجب أن تفرص
استنادا الى قانون تقريرها ابتداء . ولما كان فرض مثل هذه الفريضة في هذه
الحالة على غير أساس فانه من ثم لا يلتزم من فرضت عليهم بأدائها ولا يجوز
تعبا للهيئة العامة للمواصلات السلكية واللاسلكية أن تقوم بتحصيلها .

(٢٠٥٦ (١٩٦٣/١١/٤)

(د) توزيع الإيرادات بين جهات الحكم المحلي والحكومة المركزية

١ - إيرادات بيع وتأجير المقارنات .

٢ - الضرائب والرسوم .

١ - إيرادات بيع وتأجير الملازم

٦٦٧ - مطالبة مجلس بلدى القنطرة شرق بخصيلة ايجار الاغني الصحراوية

الواقعة في دائرة اختصاصه استنادا الى المادة ٤٠ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٥ - في غير محلها .

لما كان الاشراف على الاراضي المملوكة للدولة داخل حدود المدن والقرى قد نقل من مصلحة الاملاك الاميرية الى وزارة الشؤون البلدية والقروية (وزارة الاسكان والمرافق حاليا) اعتبارا من ١٥ من مارس سنة ١٩٥٨ ، تاريخ صدور قرار رئيس الجمهورية رقم ١٠١ لسنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم وزارة الخزانة ووزارة الاقتصاد والتجارة وادخال بعض التعديلات على اختصاصات الوزارات في الاقليم المصري ، كما سلخ عن المصلحة المذكورة اختصاص الاشراف على الاراضي الصحراوية والنواحي ، ونقل الى الهيئة العامة لتعمير الصحاري تنفيذًا لقرار رئيس الجمهورية رقم ١٢٠٥ لسنة ١٩٥٩ الصادر بالفناء تفتيش عام رى الصحاري بوزارة الاشغال وإدارة الصحاري والنواحي بمصلحة الاملاك الاميرية وقسم استغلال الصحاري بمصلحة البساتين بوزارة الزراعة والمعمول به اعتبارا من ٢١ من يولية سنة ١٩٥٩ ، وكان مجلس بلدى القنطرة شرق يطالب بحصيلة ايجار اراضى الدولة التي كانت تديرها مصلحة الاملاك الاميرية ثم نقلت ادارتها الى الهيئة العامة لتعمير الصحراء ، فانه والحالة هذه يعنى حصيلة ايجار الاراضي الصحراوية الواقعة في دائرة اختصاصه والتي آلت ادارتها الى الهيئة المذكورة ، واذا كانت هذه الاراضي تفاير اراضى البناء الفضاء التي عنها نص المادة ٤٠ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٥ ، فلا حجة لمجلس بلدى القنطرة شرق في المطالبة بحصيلة ايجارها استنادا الى هذا القانون . ومن حيث انه يبحث الموضوع في ضوء التشريعات المنظمة لادارة الاراضي الصحراوية واستغلالها استبان للجمعية العمومية أن القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٥٨ تنظيم تملك الاراضي الصحراوية قد نص في مادته الاولى على أن « يحظر على أى شخص طبيعى أو معنوى أن يملك بأى طريق كان - عدا الميراث - عقارا كائنا باحدى المناطق المعتمدة خارج الزمام وقت صدور هذا القانون » ، كما نص فى المادة ١١ منه على أن « تسمى أحكام هذا القانون أيضا على العقارات والاراضي خارج الزمام بالبلاء ذات الحدود التنظيمية بالمحافظات التابعة الآن لسلح الحدود والتي يصدر ببيانها قرار من وزير الحربية » ، وقد سبق للجمعية العمومية أن انتهت بجلستها المتقدمة فى ٣٢ من مايو سنة ١٩٦٠ الى « أن المقصود بالمناطق خارج الزمام في مفهوم القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٥٨ وعلى هدى التشريعات السابقة عليه ، هو المناطق الصحراوية التى يشرف عليها سلاح الحدود وعلى مقتضى ما تقدم تميز الاراضي الصحراوية داخل كردونات المجالس البلدية بمحافظات الحدود من بين العقارات الكائنة باحدى المناطق خارج الزمام بالمعنى المقصود في القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٥٨ الا أن تميزه عليها بالفعل

منوط بصدر قرار من وزير الحربية وذلك حسب المفهوم المخالف لحكم المادة ١١ منه « (١)

وقد انشئت الهيئة العامة لتعمير الصحارى بقرار رئيس الجمهورية رقم ٥٧٢ لسنة ١٩٥٩ ثم صدر قرار وزيرى الحربية والزراعة رقم ١٤٥ لسنة ١٩٦٠ باللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٥٨ المشار اليه وقد عهدت هذه اللائحة الى الهيئة العامة لتعمير الصحارى بتلقى طلبات الشراء والتأجير واتمام اجراءاتهما ووضع الشروط اللازمة لضمان استصلاح الاراضى الصحراوية التى تباع بقصد الاستصلاح ، وصدر بعد ذلك قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥١٥ لسنة ١٩٦١ بإنشاء المؤسسة العامة لتعمير الصحارى ثم صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣١٧ لسنة ١٩٦٢ بشأن المؤسسة المصرية العامة لتعمير الصحارى واتباعها لوزارة الاصلاح الزراعى واصلاح الارضى ، وقضت مادته العشرون بحلولها محل المؤسسة السابقة فيما لها من حقوق وما عليها من التزامات ، كما نصت المادة الثانية من هذا القرار على اختصاصات المؤسسة ومنها « حصر الاراضى الصحراوية القابلة للاستصلاح ورسم السياسة العامة لاستصلاح تلك الاراضى وزراعتها واستغلالها وتعميرها والتصرف فيها ووضع البرامج المتعلقة بذلك » ، كذلك نصت المادة الثالثة فقرة (أ) من القرار ذاته على أن : « يتكون رأس مال المؤسسة من الاموال الآتية :

١ - الاموال الثابتة والمنقولة المملوكة للمؤسسة والاموال التى تقوم بادارتها واستغلالها » .

وأخيراً صدر القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ بتنظيم تأجير العقارات المملوكة للدولة ملكية خاصة والتصرف فيها ونص فى مادته الاولى على أن « تسرى أحكام هذا القانون على العقارات الداخلة فى ملكية الدولة الخاصة عدا ما يأتى :

١ - ٥٥٥٥٥

٢ - العقارات التى تشرف عليها وزارة الاسكان والمرافق ولما لحكم المادة ٣ من قرار رئيس الجمهورية الصادر فى ١٥ من مارس سنة ١٩٥٨ المشار اليه والعقارات المبنية والاراضى المخصصة للبناء التى تسلم الى هذه الوزارة وفقاً للقانون رقم ٧١ لسنة ١٩٦٢ المشار اليه (بشأن التركات الشاغرة التى تتخلف عن المتوفين من غير وارث) .

٣ - المباني الاستقلالية والاراضى الغضاء والاراضى الزراعية التى تقع

داخل نطاق المدن والتي تتولى المجالس المحلية إدارتها واستغلالها والتصرف فيها واستثمار أموال البديل الخاصة بها وفقا لحكم القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٢ المشار اليه . .

كما نص في مادته الثانية على أن « تنقسم الاراضى المملوكة للدولة ملكية خاصة الى ما يأتى :

(أ) الاراضى الزراعية : وهى الاراضى الواقعة داخل الزمام والاراضى المتاخمة الممتدة خارج حد الزمام الى مسافة كيلو مترين التى تكون مزروعة بالفعل .

(ب) الاراضى البور : وهى الاراضى غير المزروعة الواقعة داخل الزمام والاراضى المتاخمة الممتدة خارج حد الزمام الى مسافة كيلو مترين .

(ج) الاراضى الصحراوية : وهى الاراضى الواقعة فى المناطق المتباعدة خارج الزمام بعد مسافة الكيلو مترين المشار اليهما فى البتدين السابقين سواء أكانت مزروعة بالفعل أو غير مزروعة أو كانت مشغولة بمبان أو منشآت ثابتة أو غير ثابتة . .

وقد بينت المذكرة الايضاحية لهذا القانون حكمة استثناء العقارات الواردة بالبندين ٢ و ٣ من المادة الاولى منه بقولها أنه « رأى أن تستقل بتنظيم قانونى خاص بها وفقا لما تقتضيه طبيعتها باعتبارها من اراضى البناء ونظرا لما تتمتع به المجالس المحلية من الشخصية الاعتبارية العامة والذمة المالية المستقلة » ، كما جاء فى هذه المذكرة أن المادة الثانية من القانون اوردت التعريفات القانونية للعقارات المختلفة التى تسرى احكامها عليها وهى الاراضى الزراعية البور والاراضى الصحراوية ، وعرفت الاراضى الصحراوية بأنها « تشتمل الاراضى المزروعة بالفعل وغير المزروعة والمشغولة بمبان أو منشآت ثابتة أو غير ثابتة الواقعة فى المناطق المتباعدة خارج الزمام بعد مسافة الكيلو مترين الممتدة خارج حد الزمام والتى تعتبر الامتداد الطبيعى لاراضى داخل الزمام الزراعية البور » وذكرت أن « المقصود بعبارة الاراضى الواقعة داخل الزمام - الواردة فى هذه المادة الاراضى التى تمت مساحتها مساحة تفصيلية وحصرت فى سجلات مصلحة المساحة وفى سجلات المكلفات بمصلحة الاموال المقررة ٠٠٠٠ أما عبارة الاراضى الواقعة خارج الزمام فتشمل الاراضى التى لم تبسج مساحة تفصيلية ولم يتم حصرها لا فى سجلات مصلحة المساحة ولا فى سجلات المكلفات بمصلحة الاموال المقررة ٠٠٠٠ » .

ولما كان القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ قد جمع فى تشريع موحد القواعد القانونية المنظمة لتأجير املاك الدولة الخاصة على اختلاف انواعها والتصرف فيها فقد نصت المادة ٨٦ منه على الغاء التشريعات السابقة التى

كانت تتناول هذه الأمور ومنها القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٥٨ بتنظيم الأراضي الصحراوية ، وجاء في مذكرته الإيضاحية « وقد شملت عملية التقنين التي يتضمنها القانون المرافق تعديل أحكام القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٥٨ مع اجماع هذه الأحكام ضمن هذا التشريع الموحد » .

ونخلص من جماع ما تقدم أن الأراضي الصحراوية التي تملكها الدولة ملكية خاصة تشمل جميع الأراضي الواقعة في المناطق المعتبرة خارج الزمام على إطلاقها دون تفرقة بين ما إذا كانت تقع داخل حدود دائرة اختصاص المجالس المحلية أو البلدية أو خارجها - وأن ملكية هذه الأراضي ظلت ثابتة للدولة بعد صدور قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٧٢ لسنة ١٩٥٩ بإنشاء الهيئة العامة لتعمير الصحارى ، وأنه بصدد قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣١٧ لسنة ١٩٦٢ بشأن المؤسسة المصرية العامة لتعمير الصحارى وتضمنه الأحكام السالف بيانها أصبحت هذه المؤسسة تتمتع بمثل الحقوق المخولة للمالك على الأراضي الصحراوية بعد ادخالها بالتشريع المذكور في مكونات راس مالها ، وأن التصنيف الذي أوردته المادتان ١ و ٢ من القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ لأنواع العقارات الداخلة في الملكية الخاصة للدولة يقطع بالتفرقة بين أراضي البناء القضاء الواقعة داخل حدود اختصاص المجالس المحلية والمجالس البلدية وبين الأراضي الصحراوية عموما سواء وقعت داخل تلك الحدود أو خارجها ، ويؤكد قصر مدلول عبارة (أراضي البناء القضاء) الواردة في المادة ٤٠ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٥ بنظام المجالس البلدية على هذا النوع من الأراضي وحده دون الأراضي الصحراوية ولو كانت هذه الأخيرة واقعة في دائرة اختصاص المجلس المحلي أو البلدي .

لذلك انتهى الرأي الى أن مجلس بلدى القنطرة شرق ليس له أصل حق في حصيلة إيجار الأراضي الصحراوية المملوكة للدولة والواقعة في دائرة اختصاصه وأنه لا سند له من أحكام القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٥ بنظام المجالس البلدية ولا من أحكام التشريعات المنظمة لاستغلال الأراضي الصحراوية في المطالبة بهذه الحصيلة .

(١٩٦٦/٣/٢٨) ٣٤٥

٦٦٨ - تقسيم الليدو بمرسى مطروح - اعتباره من الأراضي القضاء المملوكة للدولة الداخلة في نطاق كردون بلدن والقرى - خروج من نطاق تطبيق القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ بتنظيم تأجير العقارات المملوكة للدولة ملكية خاصة لعدم القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٧ - اختصاص وزارة الإسكان والرفاق بالإشراف على هذا التقسيم -

أنه ولئن كانت الجمعية العمومية قد افتتت بجلستها المنعقدة في ١٦

من مارس سنة ١٩٦٦ بأن الاراضى الصحراوية التى تملكها الدولة ملكية خاصة تشمل جميع الاراضى الواقعة فى المناطق المعتبرة خارج الزمام سواء كانت داخلية فى حدود اختصاص المجالس المحلية أو خارجه ، ويشملها القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ بتنظيم تأجير العقارات المملوكة للدولة ملكية خاصة والتصرف فيها ، وأن المؤسسة المصرية لتعمير الصحارى قد أصبحت بمقتضى قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣١٧ لسنة ١٩٦٢ تتمتع بمثل الحقوق المخولة للمالك على الاراضى الصحراوية (١)

الا أنه صدر بعد ذلك القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٧ بتعديل بعض احكام القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه وقد استثنى من الحضور لاحكام القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه الاراضى الفضاء المملوكة للدولة الواقعة فى نطاق كردون المدن والقرى عدا ما يكون لازما منها لتنفيذ مشروعات الاستصلاح والتعمير التى يصدر بتحديدتها قرار من وزير الزراعة واستصلاح الاراضى بالاتفاق مع وزير الاسكان والمرافق بعد اخذ رأى مجلس المحافظة المختص .

ومن حيث أن تقسيم الليدو يمرسى مطروح حسبما يبين من الاوراق هو من الاراضى الفضاء الداخلة فى نطاق كردون المدن والقرى فتخرج من نطاق تطبيق القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ .

ومن حيث أن مرسى مطروح من البلاد التى خرجت من اختصاص صلاح الحدود وأصبحت من ضمن محافظات ومدن الجمهورية الخاضعة لاحكام القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ بنظام الادارة المحلية بمقتضى قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٧٢ لسنة ١٩٦١ بتعديل بعض احكام قرار رئيس الجمهورية رقم ١٧٥٥ لسنة ١٩٦٠ بتقسيم الاقليم الجنوبى الى محافظات ومدن وقرى وتحديد نطاق المحافظات .

ومن حيث أن الاشراف على الاراضى المملوكة للدولة داخل حدود المدن والقرى قد نقل من مصلحة الاملاك الاميرية الى وزارة الشئون البلدية والقروية (وزارة الاسكان والمرافق حاليا) اعتبارا من ١٥ من مارس سنة ١٩٥٨ تاريخ صدور قرار رئيس الجمهورية رقم ١٠١ لسنة ١٩٥٨ فى شأن تنظيم وزارة الحزارة ووزارة الاقتصاد والتجارة وادخال بعض التعديلات على اختصاصات الوزارات فى الاقليم المصرى فيكون الاشراف على تقسيم الليدو يمرسى مطروح من اختصاص وزارة الاسكان والمرافق .

ومن حيث أن المادة ٢٩ من القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ المشار اليه تنص على أن و تشمل موارد مجلس المحافظة نوعين من الإيرادات :

(١) هذه الفتوى منصوبة بالقائمة السابقة .

(ب) ٥٥٥٥٠

(ب) إيرادات خاصة بمجلس المحافظة وتتضمن ما يأتي :

١ - ٥٥٥٥

٢ - نصف ثمن بيع المباني والأراضي الفضاء المملوكة للحكومة الداخلة
في كردون البنادر التي ينطبق عليها القرار الجمهوري رقم ١٠١ لسنة ١٩٥٨
في شأن تنظيم وزارة الحزاة ووزارة الاقتصاد والتجارة .

كما تقضى المادة ٤٤ من القانون المذكور بأن « إيرادات مجلس المدينة
يشمل حصيلة الحكومة في دائرة اختصاصه من إيجار المباني وأراضي البناء
الفضاء الداخلة في أملاكها الخاصة ونصف صافي المبلغ الذي يحصل من بيع
المباني والأراضي المذكورة » .

ومن حيث أنه بناء على ما تقدم فإن تقسيم الليدو بمصرى مطروح
باعتباره من الأراضي الفضاء المملوكة للدولة داخل نطاق المدن والقرى يخرج
من نطاق تطبيق القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ ويؤول الإشراف عليها إلى
وزارة الإسكان والمرافق وتؤول حصيلة بيع هذه الأراضي إلى المجلس المحلية
بواقع النصف لمجلس المحافظة والنصف الآخر لمجلس المدينة .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية إلى أن أقسام الأملاك التابعة لوزارة
الإسكان والمرافق هي الجهة المختصة بالإشراف على الأراضي المملوكة للدولة
الكائنة داخل كردون المدن . وتؤول نصف حصيلة بيع هذه الأراضي لمجلس
المحافظة والنصف الآخر لمجلس المدينة وينطبق هذا على تقسيم الليدو
بمصرى مطروح .

٦٢٠ (١٩٦٨/٦/١٩)

٦٦٩ - أراضي البناء داخل كردونات المجلس البلدية التي صودرت بقرارات من مجلس
الثورة أو أحكام من محكمة الثورة - إيجار هذه الأراضي وحصيلة التصرف فيها - ملك للحكومة
ولا يجوز للمجلس البلدية المشاركة فيها .

إن مجلس قيادة الثورة قرر استرداد أموال الشعب وممتلكاته من أسرة
محمد على وذلك بمصادرة أموال وممتلكات هذه الأسرة وكذلك الأموال
والممتلكات التي آلت عنهم إلى غيرهم ، وعلى أثر ذلك صدر القانون رقم ٥٩٨
لسنة ١٩٥٣ بشأن أموال أسرة محمد على المصادرة . ونص في المادة السابعة
معه على إنشاء إدارة تسمى إدارة تصفية الأموال المصادرة ويصدر بتشكيلها
قرار من وزير العدل وتختص بإدارة الأموال المصادرة وتصفياتها ، واستنادا

الى ذلك صدر القانون رقم ٦٣٤ لسنة ١٩٥٣ في شأن ادارة التصفية ونصر في المادة الاولى منه على أن « يكون لهذه الادارة شخصية اعتبارية ويكون لها ميزانية مستقلة » ، ونصت المادة الخامسة على أنه « لا تتقيد ادارة التصفية في أداء مهمتها أو في تنظيمها الإداري أو المالي بالقوانين واللوائح والنظم التي تخضع لها المصالح الحكومية » .

وفي ١٧ من مارس سنة ١٩٥٤ أصدر مجلس الوزراء قراراً يقضى « بتحويل المجلس الدائم للخدمات العامة رسم سياسة التصرف في الاموال المصادرة من أسرة محمد علي أو تلك التي صودرت من محكمة الثورة لصالح الشعب ٠٠٠ » ، وذلك بتقرير الطرق اللازمة للانتفاع بها وتمويل الخدمات التي يقررها المجلس من ثمرة هذا الانتفاع ، ثم صدر بعد ذلك القانون رقم ٥٨٢ لسنة ١٩٥٤ بتحويل المجلس الدائم للخدمات العامة سلطة وضع سياسة التصرف في الاموال المصادرة وتقرير الطرق المناسبة للانتفاع بها ونص في مادته الاولى على أن « يخول المجلس الدائم للخدمات العامة سلطة وضع سياسة التصرف في الاموال المصادرة بمقتضى الاعلان الصادر في ١٧ يناير سنة ١٩٥٣ أو بمقتضى قرار مجلس قيادة الثورة الصادر بتاريخ ٨ نوفمبر سنة ١٩٥٣ أو بمقتضى حكم من محكمة الثورة وتقرير الطرق المناسبة للانتفاع بإيراداتها وبحصيلة التصرف فيها لتمويل مشروعات الخدمات التي يقررها » . ونصت المادة الثالثة على أن يلغى كل حكم يتعارض مع أحكام هذا القانون .

وأخيراً صدر القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٦ بتحويل وزارة المالية والاقتصاد سلطة التصرف في الاموال المصادرة وإضافة حصيلتها الى الإيرادات العامة ونص في مادته الاولى على أن وزارة المالية والاقتصاد قد خولت سلطة التصرف في الاموال المصادرة بمقتضى الاعلان الصادر في ١٧ من يناير سنة ١٩٥٣ أو بمقتضى قرار مجلس قيادة الثورة الصادر بتاريخ ٨ من نوفمبر سنة ١٩٥٣ أو بمقتضى حكم من محكمة الثورة وتضاف إيرادات هذه الاموال وكذلك حصيلة التصرف فيها الى الإيرادات العامة للدولة .

ويستفاد من هذه التشريعات التي صدرت في شأن تنظيم التصرف في الاموال المصادرة المشار اليها أن المشرع خصص حصيلة هذه الاموال لغراض معينة محددة وهي تمويل مشروعات الخدمات التي يقررها المجلس الدائم للخدمات العامة الذي خول دون غيره بمقتضى قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٧ من مارس سنة ١٩٥٤ والقانون رقم ٥٨٢ لسنة ١٩٥٤ المشار اليها سلطة وضع سياسة التصرف في هذه الاموال وتقرير الطرق المناسبة للانتفاع بإيراداتها وبحصيلة التصرف فيها لتمويل الخدمات التي يقررها من ثمرة

هذا الانتفاع ، ومن ثم فلا يجوز التعديل أو التغيير في أوجه صرف هذه
الاموال التي حددها المشرع على سبيل الحصر .

ومن حيث أنه بالنسبة الى القاعدة التي تضمنتها المادة ٤٠ من القانون.
رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٥ في شأن حق المجالس البلدية في نصف حصيلة بيع
أراضي البناء الفضاء المملوكة للدولة وحققها في إيجار هذه الأراضي الواقعة
في دائرة اختصاصها فانها قاعدة عامة وردت في شأن جميع ما تملكه الدولة
من الأراضي الفضاء المخصصة للبناء وذلك في حين أن القاعدة الواردة بالقانون
رقم ٥٨٢ لسنة ١٩٥٤ الخاص بالمجلس الدائم للخدمات والتي تخول هذا
المجلس حق تقرير الطرق المناسبة للانتفاع بالاموال المصادرة هي قاعدة
خاصة صدرت في شأن الاموال المصادرة فقط ، ولما كان النص الخاص يقيد
النص العام ولو كان سابقا على صدره فانه يتمتع أعمال حكم القانون رقم
٥٨٢ لسنة ١٩٥٤ في هذا الصدد فلا يكون للمجالس البلدية حق إيجار
الأراضي الفضاء المصادرة الواقعة داخل كردونها ولا في نصف حصيلة بيعها .

يؤيد هذا النظر أن المادة الثالثة من القانون رقم ٥٨٢ لسنة ١٩٥٤
تقضي بإلغاء أي حكم يتعارض مع أحكامه .

ولما كان الحكم المشار اليه بالمادة ٤٠ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٥
يتعارض وحكم المادة الاولى من القانون رقم ٥٨٢ لسنة ١٩٥٤ التي تخول
المجلس الدائم للخدمات سلطة وضع سياسة التصرف في الاموال المصادرة
وتقرير الطرق المناسبة للانتفاع بإيراداتها وبحصيلة التصرف فيها لتمويل
مشروعات الخدمات التي يقررها فان حكم المادة ٤٠ من القانون رقم ٦٦ لسنة
١٩٥٥ يعتبر ملغيا في خصوص حق المجالس البلدية في اقتضاء نصف صافي
المبلغ الذي يحصل من بيع الأراضي الفضاء المصادرة الواقعة داخل كردونات
هذه المجالس وكذلك حققها في إيجار هذه الأراضي فلا يجوز لها المطالبة بهذه
الموارد متى كانت ناتجة من أراضي قضاء مصادرة .

ومن حيث أنه بالنسبة الى القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٦ الذي قضى
في مادته الاولى بتحويل وزير المالية والاقتصاد سلطة التصرف في الاموال
المصادرة وإضافة حصيلتها للإيرادات العامة فان أثر هذا النص مقصور على
نقل سلطة التصرف في هذه الاموال الى وزير المالية مع ضم إيراداتها وحصيلة
التصرف فيها الى إيرادات الدولة العامة وحكمه حكم خاص يقيد الحكم العام
الذي تضمنته المادة ٤٠ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٥ مثله في ذلك مثل
حكم المادة الاولى من القانون رقم ٥٨٢ لسنة ١٩٥٤ المتقدم ذكرها بالقياس
الى الحكم العام المشار اليه ومن ثم يتمتع أعماله في هذا الخصوص دون حكم

حكم محل ٥ - توزيع الإيرادات
(١) بيع وتاجير العقارات.

المادة ٤٠ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٥ فلا يجوز للمجالس البلدية المطالبة بنصف صافي المبلغ الذي يحصل من بيع الاراضى الفضاء المصادرة الواقعة فى كردونها أو بإيجار هذه الاراضى .

٤٧٧ (١٩٦٠/٥/٣١)

٦٧٠ - المسكن الملحقة بمجمعات العائم المخصصة لسكنى رجال الفضاء - ايلولة:
حصيلة ايجار هذه المساكن تؤدوة العمل دون مجالس المدن .

تنص المادة ٤٤ من قانون نظام الادارة المحلية على أن « تشمل إيرادات المجلس (مجلس المدينة) ...

(ج) حصيلة الحكومة فى دائرة اختصاصه من ايجار المباني وأرض البناء الفضاء الداخلة فى أملاكها الخاصة ونصف صافي المبلغ الذى يحصل من بيع الاراضى والمباني المذكورة ، ، وبين من هذا النص أن المناطق فى اعتبار ما تحصله الحكومة من ايجار المباني وأراضى البناء الفضاء ضمن الموارد المالية لمجالس المدن هو كون تلك المباني والاراضى داخلة فى أملاك الحكومة الخاصة ، ومن ثم فإذا كانت المباني والاراضى المشار اليها من الاموال العامة فانها تخرج عن نطاق سريان حكم الفقرة (ج) من المادة ٤٤ سالفة الذكر وبالتالي لاتدخل حصيلة الحكومة من ايجارها ضمن الموارد المالية لمجالس المدن الواقعة فى دائرة اختصاصها .

وقد اختص المشرع مساكن المرافق الحكومية المخصصة لبعض موظفى الحكومة وعمالها بأحكام خاصة وذلك بمقتضى القانون رقم ٥٦٤ لسنة ١٩٥٥ بعدم سريان أحكام القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ على مساكن المرافق الحكومية المخصصة لبعض موظفى الحكومة وعمالها فقد نصت المادة الاولى منه على أنه « لا تسرى أحكام القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ بشأن ايجارات الاماكن وتنظيم العلاقات بين المؤجرين والمستأجرين على المساكن الملحقة بالمرافق والمنشآت الحكومية المخصصة لسكنى موظفى وعمال هذه المرافق ، ، وقضت المادة الثالثة من هذا القانون على أنه « يجوز اخراج المنتفع من السكن بالطريق الإدارى ولو كان شغله له سابقا على العمل بهذا القانون وذلك اذا زال الغرض الذى من أجله أعطى السكن ، ، فأفراد المساكن المشار اليها بأحكام خاصة هو اضافة نوع من الحماية القانونية على هذه الاموال مراعاة من المشرع لطبيعتها باعتبارها مخصصة لخدمة مرفق عام على وجه معين أى مخصصة للمنفعة العامة .

كما أن المذكرة الايضاحية للقانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٥٩ قد جاء بها ما يفيد صراحة أن تخصيص مساكن حكومية للموظفين بحكم عملهم يعد تخصيصا لمنفعة العام اذ جاء بها أنه قد صدر القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٥٧ بتعديل المادة ٩٧٠ من القانون ونص على أنه لا يجوز تملك الاموال الخاصة المملوكة للدولة أو الاشخاص الاعتبارية العامة أو كسب حق عيني عليه بالتقادم ونظرا لانه قد ثبت في حالات كثيرة أن هذا التعديل لم يمنع من التعدي على اراضي الحكومية والادعاء بملكيته عن طريق وضع اليد عليها حتى في الاراضي المخصصة للمشروعات العامة .. كمناطق الاستبدال العقاري للمعاشات ومنازل الحكومة المخصصة للموظفين بحكم عملهم ...

كما تنص المادة ٨٧ من القانون المدنى على أن « تعتبر اموال العامة العقارات والمنقولات التي للدولة أو للاشخاص الاعتبارية العامة والتي تكون مخصصة لمنفعة عامة بالفعل أو بمقتضى قانون أو مرسوم .. » ، ومن ثم فإن مساكن المرافق الحكومية المخصصة لسكنى موظفى وعمال الحكومة بحكم عملهم تعتبر من الاموال العامة باعتبارها مخصصة لمنفعة عامة .

ويقضى القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٤ بتحويل رسم اضافى على صنف الدعاوى والاوراق القضائية فى المحاكم وتخصيص حصيلة هذا الرسم لانشاء دور المحاكم المذكورة واصلاحها وتأمينها وقد املتت بذلك الدور مساكن للسادة رجال القضاء ليشغلوها بحكم عملهم وذلك مقابل تحويل نسبة معينة من مرتباتهم الشهرية ومن ثم فإن المساكن المشار اليها تكون مخصصة لخدمة مرفق القضاء - اذ أن تهيئة السكن اللائق للقاضى قريبا من محل عمله كفالة لاستقراره واطمئنانه الامر الذى يقتضيه حسن سير مرفق القضاء كما وأنه يعتبر تنفيذا لقانون السلطة القضائية الذى يوجب على رجال القضاء الإقامة فى مقار اعمالهم تحقيقا لهذا الغرض - وبالتالي تكون المساكن المذكورة مخصصة لمنفعة عامة بحكم انشائها وتعتبر بذلك من الاموال العامة طبقا لنص المادة ٨٧ من القانون المدنى . وعلى ذلك فإنها تخرج عن نطاق سريان الفقرة ج من المادة ٤٤ من قانون نظام الإدارة المحلية ولا تدخل حصيلة ايجارها ضمن الموارد المالية لجالس المدن الواقعة فى دائرة اختصاصها .

(٦٠٨) (١٩٦٣/٤/١٠)

٢ - الضرائب والرسوم

٦٧١ - عبارة « الرسوم والموائد المقررة على السيارات والتوتوسجيكلات الواردة في

ثلاثة ٤٠ من القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٤٩ (١) - يُلغى الرسوم التي تندرج تحتها مما قرره القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ بشأن السيارات وقواعد المرور .

يبين من مجموع النصوص الخاصة بالرسوم والضرائب المقررة على السيارات والموتوسيكلات الواردة في الباب الرابع من قانون السيارات وقواعد المرور رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ تحت عبارة « الرسوم الضرائب » انها تقضى بضرورة دفع رسوم معينة عن الرخصة وبدل الفاقد أو التالف أو نقل القيد (المواد ٤٢ و ٤٣ و ٤٤ و ٤٥ وما بعدها) ومقابل استعمال اللوحات المعدنية (مادة ٧٠) وان هذه الرسوم جميعا تندرج تحت عبارة « الرسوم والضرائب المقررة على السيارات والموتوسيكلات » ذلك لانها تتعلق بتسيير السيارة على عكس مبالغ التأمين التي تقرر على السيارات فهي ليست رسوما بل هي من حق مستعمل اللوحة المعدنية وترد اليه عند تسليم النمرة المعدنية ، ومن ثم فان رسوم رخص القيادة أو رسوم بدل الفاقد أو التالف ورسوم نقل القيد ورسوم استعمال اللوحات المعدنية هي جميعها رسوم سيارات مما تعنيه المادة ٤٠ من قانون مجلس بلدى مدينة القاهرة .

٥٠٦ (١٩٦٠/٦/١٣)

٦٧٢ - حصيلة الرسوم المفروضة باللائحون رقم ٦٨ لسنة ١٩٤٩ بتنظيم تجارة الجملة - على اسواق الجملة للخطير والفاكهة بروض الفرج - الجهة التي تؤول اليها هذه الحصيلة .

ان المادة ٤٠ من القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٤٩ بإنشاء مجلس بلدى - لمدينة القاهرة حددت موارد هذا المجلس ومن بينها الرسوم الخاصة بالاسواق التجارية التي نصت عليها في البند السادس .

وقد جاءت عبارة هذا النص عن الاسواق التجارية عامة مطلقة بحيث - تتناول هذا النوع من الاسواق كافة دون تفرقة بين سوق قومية وأخرى - بلدية ما دامت تقع فى دائرة مدينة القاهرة لأن ذلك هو المناط الذى اعتد به - المشرع فى تحديد حصيلة الرسوم التي تتكون منها إيرادات المجلس البلدى .

والفرقة بين السوق البلدية والسوق القومية إنما تجد مجال اعمالها - فى تحديد السلطة المختصة بالاشراف على الاسواق طبقا لاحكام القانون رقم .

(١) لنال المادة ٢٩ من قانون الإدارة المحلية رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ التي تقضى بأنه :
« إيرادات خاصة بمجلس المحافظة وتتناول ما يأتى :
(٢) رسوم السيارات والموتوسيكلات ووسائل النقل الأخرى المصرح بها من المحافظة » .

٦٨ لسنة ١٩٤٩ بتنظيم تجارة الجملة ولا وجه لاعمال هذه التفرقة عند تطبيق حكم الفقرة السادسة من المادة ٤٠ من قانون انشاء مجلس بلدى مدينة القاهرة على الوجه المتقدم ذكره .

لهذا انتهى رأى الجمعية الى تأييد فتواها السابقة فى هذا الموضوع
الصادرة فى ١٣ من أغسطس سنة ١٩٥٨ (١) باستحقاق مجلس بلدى مدينة القاهرة الرسوم المتحصلة من سوق القاهرة للخضر والفاكهة بروض الفرج .

(٧٠١) ٧٤/٨/١٩٦٠

٦٧٣ - رسوم الرسو على المراسى التى تقع داخل محافظة القاهرة - ايلوتها لمجلس
هذه العائلة دون الهيئة العامة لشئون النقل المالى .

ان المادة الخامسة من القانون رقم ١٣٠ لسنة ١٩٥٧ نصت على انه
» يؤدى لوزارة الاشغال العمومية (الهيئة العامة لشئون النقل المالى الداخلى)
رسم رسو يعينه وزير الاشغال العمومية مقابل الرسو فى المراسى الواقعة فى
حدود اختصاص المجالس البلدية الى حساب هذه المجالس عدا مجلس بلدى
مدينة القاهرة فتؤدى اليه رسوم الرسو التى يعينها وزير الشئون البلدية
والقروية بقرار منه بحيث لا تتجاوز الحدود المنصوص عليها فى هذه المادة ..
ولفهم من هذه المادة أنها حددت بصراحة الجهة التى تؤول اليها رسوم الرسو
على المراسى التى تقع داخل مجلس محافظة القاهرة فذكرت أن الرسوم تؤول
كاملة الى مجلس محافظة القاهرة بعد تحديدها من وزير الشئون البلدية
والقروية . يؤيد ذلك أن المادة الثانية من القانون رقم ٣٣١ لسنة ١٩٥٨
ألم تتعرض فى فقرتها التاسعة لبيان الجهة التى تؤول اليها رسوم الرسو على
المراسى التى تقع داخل اختصاص مجلس محافظة القاهرة ومن ثم فإن العمل
يظل ساريا بما جاء بالمادة الخامسة من القانون رقم ١٣٠ لسنة ١٩٥٧ .

يؤيد ذلك أيضا ما نصت عليه المادة ١٢٢ من قرار رئيس الجمهورية
رقم ١٥١٣ لسنة ١٩٦٠ بإصدار اللائحة التنفيذية لقانون الادارة المحلية من
أنه » مع مراعاة احكام قانون الملاحة الداخلية والرسو فى المياه الداخلية
يكون تحديد رسوم الرسو على المراكب التجارية ومراكب الصيد والنزهة
ومعادى النيل والعائمات على حسب نوع كل منها ووثائق يراعى فى تقديرها

(١) منشورة فى كتابنا فتاوى اللجنة الصومية قاعدة ٢٣٦ ص ٣٨١ - وقد أصبحت رسوم
الاسواق العامة ضمن ايرادات مجالس المدن الواقعة فى دائرة اختصاصها هذه الاسواق وذلك
طبقا لنص المادة ٤٤ من القانون رقم ١٣٤ لسنة ١٩٦٠ بشأن الادارة المحلية .

حمولة المركب أو عدد بحارتها أو قوتها على الحركة ويتولى هذا التحديد مجلس المدينة * . ويتضح من ذلك أن تلك المادة لم تعرض لتحديد الجهة التي تؤول إليها الرسوم بل أحالت إلى أحكام قانون الملاحة الداخلية والرسوم في المياه الداخلية وهو القانون رقم ١٣٠ لسنة ١٩٥٧ ومن ثم فإن أحكامه ما تزال قائمة في هذا الشأن ، ومؤدى ذلك أن مجلس محافظة القاهرة هو الجهة التي تؤول إليها رسوم الرسوم على المراسى .

ومن ثم فإن كامل الرسوم التي تفرض على الرسوم على مرسى أثر النبي تضاف إلى إيرادات مجلس محافظة القاهرة .

(١٩٦٣/٩/١٧) ٩٩٣

(تعليق)

سبق أن تعرضت الجمعية العمومية لهذا الموضوع في فتاها رقم ٤١٨ بتاريخ ١٩٥٥/٤/٢٠ بمناسبة أثر صدور قانون الرى إلى الصرف على استحقاق بلدية القاهرة لهذه الرسوم وانتهت إلى نفس الرأى الوارد فى هذه الفتوى . كتابنا تحتوى الجمعية العمومية قلعة ٢٢٩ ص ٣٧٧) .

٦٧٤ - رسوم وصيد الاسماك - الجهة التي تؤول إليها هذه الرسوم .

إن العمل قد جرى فى ظل المرسوم بقانون الصادر فى ٢١ من إبريل سنة ١٩٢٦ الخاص بصيد الاسماك على أن تحصل مصلحة السواحل باعتبارها الجهة التي تمنح رخص الصيد الرسوم المقررة على هذه الرخص وتسلمها لمجلس بلدى مدينة القاهرة استنادا إلى نص المادة ٤٠ من القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٩ بإنشاء مجلس بلدى لمدينة القاهرة والتي تنص على أن « إيرادات المجلس تتكون من المحصل فى دائرة مدينة القاهرة ومن الموارد التي أوردتها فى المادة المذكورة ومن بينها ما ورد فى البند رقم ٦ والبند رقم ٨ والخاصة بالرسوم والعوائد الخاصة بالتنظيم واشغال الطرق والمناطق العامة ومعادى النيل والعائمات بجميع أنواعها ومراكب الصيد والفرجة والأسواق التجارية والسواحل والرسوم الخاصة برخص الصيد » .

وقد ظلت مصلحة السواحل تورد هذه الرسوم إلى مجلس بلدى مدينة القاهرة ثم إلى المحافظة بعد إلغاء القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٩ والذي حل محله القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ بإصدار قانون نظام الإدارة المحلية غير أن مصلحة السواحل امتنعت عن توريد هذه الرسوم اعتبارا من يونية سنة

١٩٦١ وذلك بناء على فتوى إدارة الفتوى والتشريع للمصالح العامة بالاسكندرية والتي انتهت الى أنه لا يحق لمحافظة القاهرة أن تحصل رسوم رخص الصيد المقررة بالقانون رقم ١٤٤ لسنة ١٩٦٠ - في شأن صيد الاسماك الذى حل محل الرسوم بقانون الصادر فى ٢١ من أبريل سنة ١٩٦٦ - وذلك من تاريخ نفاذ قانون الادارة المحلية رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ - وقد عرضت محافظة القاهرة الموضوع على ادارة الفتوى والتشريع لوزارات الادارة المحلية والاسكان والمرافق فأيدت رأى الذى انتهت اليه ادارة الفتوى والتشريع للمصالح العامة بالاسكندرية وقد نبهت مصلحة السواحل الى أنها فى سبيل حصر المبالغ التى سددت لحساب محافظتى القاهرة وبور سعيد بدون وجه حق تمهيدا للمطالبة باستردادها .

ومن حيث أن القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ باصدار قانون نظام الادارة المحلية قد نص فى المادة ٢٩ منه على الضرائب والرسوم التى رأى أن تؤل حصيلتها الى المجالس المحلية - ومن بين هذه الضرائب والرسوم ضرائب الاطيان والضريبة على العقارات المبنية ورسوم السيارات والموتوسيكلات وضريبة الملاهى والمراهنات ولم يرد من بين هذه الرسوم رسوم الصيد - مما يفيد أن المشرع قد قصد عدم ايلولة هذه الرسوم الى المجالس المحلية وبالتالي يتمتع على هذه المجالس المطالبة بها من تاريخ نفاذ القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ سالف الذكر غير أنه نظرا لصدور القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٦ بتعديل القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ وقد اضاف هذا القانون فقرتين أخيرتين الى المادة ٧٧ من القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ بنظام الادارة المحلية نصهما كالآتى :

« ويعتبر فرض وتحصيل الموارد والرسوم المحلية المعمول بها قبل قانون نظام الادارة المحلية صحيحا . ومع ذلك لا يجوز للمجالس المحلية أن تجمع بين هذه الموارد والرسوم وبين أية موارد ورسوم أخرى تقرر نفس النشاط استنادا الى أحكام القانون رقم ١٢٤ سنة ١٩٦٠ .

ويستمر العمل بأحكام الفقرة السابقة الى أن تلغى أو تعدل الموارد والرسوم المحلية وفقا لأحكام القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ وفى مدة اقصاها ٣٠ من يونيو سنة ١٩٦٧ » .

ومن حيث أن مؤدى هذا التعديل أن ما كانت تفرضه أو تحصله المجالس المحلية من موارد ورسوم قبل العمل بقانون الادارة المحلية يعد صحيحا وذلك لحين الغاء أو تعديل الموارد والرسوم المحلية وفقا لأحكام القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ ولمدة اقصاها ٣٠ من يونيو سنة ١٩٦٧ .

ومن حيث أن العمل قد جرى قبل صدور القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ على أن تحصل مصلحة السواحل والمصايد رسوم رخص الصيد وفقاً لأحكام القانون رقم ١٤٤ لسنة ١٩٦٠ ومن قبله وفقاً للرسوم الصادر في ٢١ من أبريل سنة ١٩٢٦ وتوريدها إلى مجلس بلدى مدينة القاهرة والذي حلت محله محافظة القاهرة وفقاً لما كان يقضى به القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٩ قبل صدور قانون الإدارة المحلية ومن ثم فإن هذا التحصيل يعتبر صحيحاً وتظل مصلحة السواحل والمصايد ملتزمة بتوريد رسوم رخص الصيد التى تحصلها إلى محافظة القاهرة لحين إلغاء أو تعديل الموارد والرسوم المحلية وفقاً للقانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ ولدت أقصاها ٣٠ من يونية سنة ١٩٦٧ .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية إلى أن محافظة القاهرة ما كانت تستحق رسوم رخص الصيد المقررة فى القانون رقم ١٤٤ لسنة ١٩٦٠ وذلك من تاريخ العمل بقانون الإدارة المحلية رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ غير أنه وفقاً لما قضى به القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٦ بتعديل قانون الإدارة المحلية سالف الذكر - يكون تحصيل مصلحة السواحل والمصايد لهذه الرسوم فى حدود محافظة القاهرة هو لحساب هذه المحافظة وذلك حتى تعدل الموارد والرسوم المحلية المقررة بالقانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ ولدت أقصاها ٣٠ من يونية سنة ١٩٦٧ .

(٤٧٤) (١٩٦٧/١/٢٤)

٦٧٥ - حصيلة استغلال الرهان المنصوص عليه فى القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٢٢ عدم اعتبارها من قبيل الضريبة ، لأن الضريبة تنسم بالعموم والمساواة واليقين وهذه الخصيصة ليست كذلك - التصرف فى هذه الحصيلة ووجوهه وإجهة الخصمة به - من الخصمات واردة الشئون البلدية والقروية .

جرت بلدية الاسكندرية منذ صدور القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٥٠ على اضافته حصيلة استغلال الرهان المنصوص عليه فى القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٢٢ إلى إيراداتها استناداً إلى المادة ٨/١٠ من هذا القانون وقد أعترضت وزارة الشئون البلدية والقروية على هذا الإجراء وطلبت إلى البلدية رد ما حصلته من هذه المبالغ من أندية سباق الخيل بالإسكندرية فى المدة من ١٠ من يونية سنة ١٩٥١ إلى أكتوبر سنة ١٩٥٤ لانفاقه فى الإلجاء التى نص عليها القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٢٢ بشأن المراهنة على سباق الخيل ورمى الحمام وغيرهما من أنواع الألعاب وأنواع الرياضة وقد ردت البلدية المبلغ المذكور إلى الوزارة وكلفت عن التحصيل لحسابها وتستطلع الوزارة الرأى فى

تحديد الجهة صاحبة الحق في حصة استغلال الرهان المنصوص عليه في القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٢٢ .

وقد عرض هذا الموضوع على الجمعية العمومية للقسم الاستشاري للفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة في ٢٨ من مارس سنة ١٩٦١ فاستبان لها أن المادة ٤ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٢٢ بشأن المراهنة على سباق الخيل ورعى الحمام وغيرهما من أنواع الألعاب وأنواع الرياضة تنص على أنه : « يجوز لجمعية سباق الخيل الموجودة الآن والجمعيات والأفراد الذين يقومون بتنظيم ألعاب أو أعمال رياضية إجراء الرهان المتبادل أو غيره من أنواع الرهان وذلك بمقتضى إذن خاص وبحسب الشروط المبينة بعد » ، وأن المادة ٥ من هذا القانون تنص على أن « يمنح الإذن المنوئ عنه في المادة السابقة بقرار من وزير الداخلية (الشئون البلدية والقروية الآن) وله الحرية في أن يعطي هذا الإذن أو أن يرفضه كما له أن يجعله قاصرا على الرهان المتبادل أو أن يحدد مدته ويجوز أيضا أن ينص في القرار على تخصيص جزء معين من الأرباح الناتجة من استغلال الرهان لصرفه في تربية الخيل إذا كانت هذه الأرباح ناتجة من سباق الخيل أو لصرفه في ترقية تعليم الرياضة البدنية أو في الأعمال الخيرية المحلية أو في أعمال الإسعاف أو الأعمال الاجتماعية النافعة أو لصرفه في هذه الشئون كلها معا وذلك طبقا للقواعد والشروط المبينة في القرار الذي يصدر بالإذن » ، ومفاد هذه النصوص أن وزير الشئون البلدية والقروية هو السلطة المهيمنة على شئون المراهنة فهو يملك أصلا التصريح بأجرائها تصريحا عاما أو مقيدا بنوع الرهان أو بمدته كما يملك رفض التصريح به وله أن يخص بعض الأرباح الناتجة من استغلال الرهان لانفاقه في تربية الخيل أو في الأعمال الخيرية أو في غيرها من أوجه الصرف التي حددتها تلك المادة على سبيل الحصر والتي يتعين على وزير الشئون البلدية والقروية التزامها .

وإنه وإن كانت المادة ٤٠ من القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٥٠ الخاص بمجلس بلدى مدينة الاسكندرية تنص على أن « تتكون إيرادات المجلس البلدى من ٠٠٠ (ثمان) ضريبة الملاهي والمراهنة » - إلا أن هذا النص لا يعنى أن القانون المشار إليه تقل سلطة التصرف في الربح الناتج من استغلال الرهان من وزارة الشئون البلدية والقروية الى مجلس بلدى مدينة الاسكندرية وذلك لأن حصة الجزء الذى يخصه وزير الشئون البلدية والقروية من أرباح استغلال الرهان على الوجه المبين بالمادة ٥ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٢٢ المشار إليها ليست ضريبة بالمعنى الفنى ، إذ لا تتوافر فيها خصائص الضريبة من العموم والمساواة واليقين فالأصل فى الضرائب أن تكون عامة إلا ما استثنى بنص خاص وهذه الحصة قد تفرض على شخص

دون آخر والضريبة تقوم على المساواة وهذه الحصيلة يشتر مقدارها من شخص إلى آخر والضريبة يحدد القانون على وجه اليقين محلها ودافعها ومعدلها وطريقة جبايتها وما يفرض من جزاء على مخالفتها وهذه الحصيلة انما تفرض بقرار من وزير الشئون البلدية والقروية وهو الذى يحدد مقدارها ومن ثم فان عبارة (ضريبة الملاهي والمراهنات) التى نصت عليها المادة ٤٠ من القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٥٠ المشار اليه لا تنصرف الى حصيلة الربح الناتج من استغلال الرهان . يؤيد هذا النظر أولا - ان نقل هذه الحصيلة من وزارة الشئون البلدية والقروية الى مجلس بلدى مدينة الاسكندرية من شأنه ان يؤدى الى عدم تخصيصها للاغراض التى حددها المشرع بالقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٢٢ المشار اليه لانها ستكون عندئذ وتطبيقا للمادة ٤٠ من القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٥٠ سالف الذكر موردا من موارد بلدية الاسكندرية وهى موارد غير مخصصة لاغراض معينة وانما للمجلس البلدى ان ينفق منها فى وجوه الاتفاق المتعددة التى تتضمنها ميزانيته من أجور ومرتبات موظفيه وعسالة ومصروفات تخطيط البلد وشق الشوارع وتعديلها وتعبئتها وتوفير المياه والكهرباء وغيرها من الخدمات التى يضطلع بها المجلس وهذه الاوجه وان كانت تشمل أوجه الاتفاق التى حددها القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٢٢ المشار اليه الا ان اتفاق هذه الحصيلة فى اغراض أخرى غير الاغراض التى حددها القانون على سبيل الحصر تنطوى على مخالفة لهذا القانون .

ثانيا - ان القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٥٠ فى شأن المجلس البلدى لمدينة الاسكندرية لا يتضمن تعديلا صريحا او ضمنيا لاحكام القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٢٢ - المشار اليه ذلك أنه لم يشر فى ديباجته الى هذا القانون ولو قصد المشرع الى تعديل هذا القانون لشار اليه فى ديباجته يؤيد ذلك ان القانون رقم ٤٥٤ لسنة ١٩٥٤ بنقل اختصاص وزير الداخلية المنصوص عليه فى القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٢٢ الى وزير الشئون البلدية والقروية قد صدر لاحقا لقوانين انشاء مجالس بلدية لمدينة القاهرة والاسكندرية وبورسعيد ويستفاد من ذلك أن نقل هذا الاختصاص أمر مستحدث بالنسبة الى انشاء هذه المجالس فلو شاء المشرع أن ينقل هذا الاختصاص الى المجالس البلدية لنقله مباشرة بالقانون رقم ٤٥٤ لسنة ١٩٥٤ المشار اليه من وزير الداخلية الى تلك المجالس .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن وزارة الشئون البلدية والقروية هى صاحبة الحق فى حصيلة الربح الناتج من استغلال الرهان المنصوص عليه فى القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٢٢ المشار اليه ولها التصرف فى هذه الحصيلة على الوجه المبين بالمادة الخامسة من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٢٢ المتبم ذكره .

(تعليق)

عدلت الجمعية بهذه الفتوى عن فتاها السابقة رقم ٣٣٨ بتاريخ
١٩٥٧/٦/١٣ حيث قالت بعكس هذا الرأي (كتابنة فتاوى الجمعية العمومية
ق ٣٢ ص ٣٨٠)

٦٧٦ - اختصاص مجلس محافظة مدينة القاهرة ومن قبله المجلس البلدى ، بإدارة
المرافق والمشروعات الحكومية الواقعة فى دائرة اختصاصه التى تمهد اليه الحكومة بإدارتها -
إحقية المجلس فى اتاوة ألعاب ليسر والاتاوة المقررة على مبيعات الارافى بمنطقة المقطم التى
تلتزم بها الشركة المساهمة المصرية للتصنيع والانشاءات السياحية .

أولاً - ان المادة ٤٠ فقرة ٥ و ١٤ من القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٩
بانشاء مجلس بلدى لمدينة القاهرة تنص على أن « تتكون إيرادات المجلس من
المحصل فى دائرة مدينة القاهرة من :

١ - ٠٠٠٠٠٠

٢ - ٠٠٠٠٠٠

٣ - ٠٠٠٠٠٠

٤ - ٠٠٠٠٠٠

٥ - حصة الحكومة فى إيرادات شركات المياه والترام والنقل بالسيارات.
العمومية وغيرها من شركات المرافق العمومية .

١٤ - الإيرادات والاتاوات والارياح الناتجة من استغلال المرافق العامة
التي يديرها بنفسه أو بطريق الالتزام أو بأى طريق آخر »

ومفاد هذا أن من بين إيرادات مجلس بلدى مدينة القاهرة نصيب
الحكومة فى الاتاوة المقررة على ألعاب ليسر ، وهو ما رده البند ١٦ من العقد
المرافق للقانون رقم ٥٦٥ لسنة ١٩٥٤ وكذا حصة الحكومة فى ثمن بيع
الارض التى تستغلها الشركة بمنطقة المقطم (البند ٤٤ من العقد) .

ثانياً - فيما يتعلق بالوضع بعد العمل بالقانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠
باصدار قانون نظام الإدارة المحلية . فإن المادة ١٩ من هذا القانون تنص على

أن « يتولى مجلس المحافظة في نطاق السياسة العامة للدولة انشاء وإدارة مختلف المرافق والأعمال ذات الطابع المحلي التي تعود بالنفع العام على المحافظة

ويتولى بوجه خاص في حدود القوانين واللوائح الأمور الآتية :

(أ)

(ب)

(ج)

(د)

(و) إدارة المرافق والمشروعات الحكومية الواقعة في دائرة اختصاصه
التي تعهد الحكومة إليه بإدارتها وفقاً لتعليماتها في هذا الشأن « .

كما تنص المادة ٢٩ من القانون ذاته على أن « تشمل موارد مجلس المحافظة نوعين من الإيرادات :

(أ)

(ب) إيرادات خاصة بمجلس المحافظة وتتضمن ما يأتي :

١ -

٢ -

٣ -

٤ - إيرادات أموال المجلس والمرافق التي يقوم بإدارتها « .

ومن ثم فإن الشركة المصرية للإراضى والمباني (شركة مساهمة مصرية) حالياً الشركة المساهمة المصرية للتعمير والانشاءات السياحية في المنتزه والمقطم إذ تقوم باستغلال مرفق عام ذي طابع محلي هو تعمير منطقة المقطم الداخلة في كردون مدينة القاهرة فإن مجلس محافظة مدينة القاهرة الذي يتولى إدارة هذا المرفق الواقع في دائرة اختصاصه يكون وفقاً للنصوص المتقدمة هو صاحب الحق في الحصول على إيرادات الاتاة على ألعاب الميسر وعلى حصصة الحكومة في ثمن بيع الاراضى بمنطقة المقطم وهى المبالغ التى تلتزم بها الشركة طبقاً لشروط العقد .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن مجلس محافظة مدينة القاهرة

- ومن قبله مجلس بلدى مدينة القاهرة - يختص بإدارة - وبالتالى بالإشراف على إدارة - مشروع تعمير منطقة المقطم الذى تقوم به الشركة آتفة الذكر . وذلك اعمالا لنصوص القانونين رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٩ ورقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ ، وأنه من ثم لا يكون لوزارة الاسكان والمرافق ان تطالب المجلس المذكور بأداء إيرادات الاتاوة على ألعاب الميسر او حصة الحكومة نى ثمن بيع الاراضى التى تلتزم بها الشركة طبقا لشروط عقد الاستغلال باعتبار هذه الإيرادات جزءا من موارد المجلس فى ظل أى من القانونين آنفى الذكر .

٨٢ (١٩٦٦/١/٢٦)

٦٧٧ - القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٦٤ بشأن الجمعيات والمؤسسات الخاصة المعمول به فى ١٩٦٤/٢/١٢ - الصندوق المنشأ طبقا له بوزارة الشؤون الاجتماعية لاعانة الجمعيات والمؤسسات الخاصة - احقية الصندوق فى حصيله الرسوم والضرائب والتبرعات التى عدهتها المادة ٩٠ من القانون - دور محافظة القاهرة فى جباية هذه الاموال لا يعدو القيام بحصيلتها . لحساب الصندوق ويصلها اليه دون أن تتصرف هى فيها .

ان المادة ٨٩ من قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤ بشأن الجمعيات والمؤسسات الخاصة تنص على أن « ينشأ بوزارة الشؤون الاجتماعية صندوق لاعانة الجمعيات والمؤسسات الخاصة والاتحادات المشهرة طبقا لاحكام هذا القانون » .

وان المادة ٩٠ من القانون المذكور تنص على أن « تتكون موارد الصندوق من :

(أ) حصيله الرسوم الاضافية المفروضة لصالح الاعمال الخيرية بموجب القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٤٣ المشار اليه .

(ب) المبالغ المدرجة بالميزانية العامة للدولة لاعانة الجمعيات .

(ج) حصيله ضريبة المراهنات المفروضة بالقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٢٢ المشار اليه .

(د) حصيله وزارة الشؤون الاجتماعية من القيمة الاسمية لادراق اليانصيب .

(هـ) حصيله التبرعات والاعانات التى تقررها البنوك .

وأن المادة ٩١ من القانون ذاته تنص على أن « يكون للصندوق » مجلس إدارة يشكل بقرار من وزير الشؤون الاجتماعية وتكون له رئاسته ويختص مجلس الإدارة بتوزيع الاعانات ورسم سياسة التصرف في أموال الصندوق ».

وأن المادة التاسعة من مواد اصدار القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤ آنف الذكر تنص على أن « ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويعمل به من تاريخ نشره » ، وقد تم نشر هذا القانون في الجريدة الرسمية بالعدد ٣٧ الصادر في ١٢ من فبراير سنة ١٩٦٤ .

وبين من النصوص المتقدمة أن الشارع جعل حصيلة الرسوم والتبرعات والاعانات والإيرادات التي عدتها المادة ٩٠ من القانون المشار اليه تصب في صندوق ينشأ بوزارة الشؤون الاجتماعية أسند اليه اعانة الجمعيات والمؤسسات الخاصة والاتحادات المشهرة طبقا لاحكام هذا القانون ، ويض بمجلس إدارته سلطة توزيع الاعانات ورسم سياسة التصرف في أموال الصندوق ووجوه انفاقها طبقا للاحتياجات الفعلية للخدمات الاجتماعية التي تقتضيها اغراض رعاية المجتمع والنهوض به ... أما دور المحافظة التي كلّفها القانون جباية هذه الاموال فلا يعدو القيام بتحصيلها لحساب الصندوق المذكور وايصالها اليه . ولما كانت أحكام القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤ قد عمل بها اعتبارا من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية في ١٢ من فرابر سنة ١٩٦٤ وكانت محافظة القاهرة قد قامت بتحصيل المبالغ محل البحث المفروضة بمقتضى القانونين رقم ٦٣ لسنة ١٩٤٣ ورقم ١٠ لسنة ١٩٢٢ عن المدة من أول يولييه سنة ١٩٦٤ حتى آخر مايو سنة ١٩٦٥ ، أي بعد تاريخ العمل بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه - فان محافظة القاهرة تكون ملزمة قانونا بأداء المبالغ المذكورة لحساب الصندوق المنشأ بوزارة الشؤون الاجتماعية لاعانة الجمعيات والمؤسسات الخاصة والاتحادات المشهرة طبقا لاحكام هذا القانون ، وقد كان يتعين عليها رد هذه المبالغ الى الصندوق ليقيم مجلس إدارته بانفاق حصيلتها في الارجح التي حددها القانون بوصفه الجهة الوحيدة صاحبة الاختصاص في ذلك ولا يشفع في اعفاء محافظة القاهرة من هذا الالتزام قيامها بصرف هذه الاموال في وجوه البر واغراض الخدمات الاجتماعية - وهو ما تنبئ مراعاته مستقبلا - الا أنه يتعلق بالمبالغ التي حصلتھا محافظة القاهرة في السنة المالية ١٩٦٤/١٩٦٥ وكان يجب أن تؤزل الى صندوق الاعانات بوزارة الشؤون الاجتماعية فانه وان كان انفاقها قد تم على خلاف ما تقتضى به أحكام القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤ ، الا أنه لا مان هذا الانفاق قد تم في اعقاب نفاذ أحكام القانون المذكور وقبل صدور لائحته التنفيذية فمن المتعين لامكان التجاوز ملائمة عن الزام محافظة القاهرة برد هذه المبالغ للصندوق آنف الذكر أن تثبت الجهات المختصة بمراجعة هذا الانفاق من أنه قد تم في الارجح التي حددها القانون .

لذلك انتهى رأى الجمعية الى احقية الصندوق المنشأ بوزارة الشؤون الاجتماعية بمقتضى القانون لسنة ٣٣ لسنة ١٩٦٤ لاعانة الجمعيات أو المؤسسات الخاصة والاتحادات المشهورة طبقا لاحكامه في أن تؤول اليه الرسوم التيحصلتها محافظة القاهرة لحسابه اعمالا لاحكام القانونين رقم ٦٣ لسنة ١٩٤٣ ورقم ١٠ لسنة ١٩٢٢ خلال الفترة من أول يوليه سنة ١٩٦٤ حتى آخر مايو سنة ١٩٦٥ - ما لم يتم الدليل لدى الاجهزة المختصة بالمراجعة على أن المحافظة المذكورة قد أنفقتها فعلا في الاوجه المنصوص عليها في القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤ .

(٧٢٠) (١٩٦٦/٧/١٢)

(ه) مكافآت أعضاء المجالس المحلية ورؤساء مجالس المدن

٦٧٨ - الأعضاء بحكم وظائفهم في مجالس المحافظات - استحقاقهم للمكافأة الشهرية المنصوص عليها في قرار رئيس الجمهورية بشأن منح مكافأة لممثل الوزارات والمؤسسات العامة بمجالس المحافظات - تمتد ممثل الوزارة الواحدة في مجلس المحافظة - استحقاق كل منهم للمكافأة المقررة .

ان المادة ١٠ من قانون نظام الادارة المحلية الصادر به قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ تنص على أن يكون لكل محافظة مجلس يطلق عليه اسمها ، ويبتن من يتألف منهم مجلس المحافظة ومن بينهم من نصت عليه في الفقرة (د) وهم أعضاء بحكم وظائفهم يمثلون المصالح الحكومية التي تبين في اللائحة التنفيذية ويراعى دائما أن تكون الاغلبية للاعضاء المنتخبين فاذا لم تتوافر لهم الاغلبية جاز زيادة ممثل كل مركز أو قسم اداري الى ستة أعضاء .

ونصت المادة ٦٤ من هذا القانون على أن « يتقاضى كل من الاعضاء المنتخبين والمختارين في مجالس المحافظات مكافأة شهرية مقدارها ٢٠ جنيها ويجوز بقرار من رئيس الجمهورية منح هذه المكافأة للاعضاء بحكم وظائفهم في هذه المجالس » .

ونصت المادة ٢٥ من قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ١٥١٣ لسنة ١٩٦٠ باللائحة التنفيذية لقانون الادارة المحلية على أنه « يجوز في بعض المجالس ضم أعضاء بحكم وظائفهم يمثلون وزارات أو مؤسسات عامة بالإضافة الى الاعضاء المشار اليهم في المواد السابقة وذلك بقرار من الوزير المختص بعد موافقة نائب رئيس الجمهورية للادارة المحلية » .

ويكون للوزارة الواحدة صوت واحد مهما تعدد ممثلوها بما في ذلك
المؤسسات العامة الخاضعة لاشرفائها .

وقد أصبحت الجهة المختصة المشار اليها في الفقرة الاولى من هذه المادة
بعد صدور القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٣ هي وزير الادارة المحلية بعد موافقة
اللجنة الوزارية للادارة المحلية .

ولما كانت المادة ١ من قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٥٨٥
لسنة ١٩٦١ بشأن منح مكافأة لممثلي الوزارات والمؤسسات العامة بمجالس
المحافظات تنص على أن « يمنح ممثلو الوزارات والمؤسسات العامة الاعضاء
بحكم وظائفهم في مجالس المحافظات مكافأة شهرية قدرها عشرون جنيها .

ولما كان استحقاق المكافأة المنصوص عليها بالقرار الجمهوري رقم ٥٨٥
لسنة ١٩٦١ هو لكل من يكون عضوا بمجلس المحافظة بحكم وظيفته وأن
تعدد ممثلو الوزارة الواحدة في مجلس المحافظة استحق كل منهم المكافأة
المقررة بالقرار الجمهوري المشار اليه - وعلى ذلك فإن ممثلي وزارة الاوقاف
والشئون الاجتماعية بحكم وظائفهم في مجالس المحافظات يستحقون المكافأة
الشهرية المنصوص عليها في هذا القرار اذا كان قد صدر قرار بضمهم
لعضوية مجالس المحافظة من وزير الادارة المحلية بعد موافقة اللجنة الوزارية
للادارة المحلية .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى استحقاق كل من ممثلي وزارة
الاوقاف والشئون الاجتماعية بحكم وظائفهم في مجالس المحافظات المكافأة
الشهرية المنصوص عليها في قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٨٥ لسنة ١٩٦١ .

(٤٤٩ (١٩٦٨/٥/٧)

٦٧٩ - مكافأة رؤساء مجالس المدن والمسكوتينين العامين والمسكوتينين العامين
الساكنين للمحافظات - المكافأة المقررة للموظفين منهم تعتبر في حكم بدل التمثيل - اختلاف
الحكم بالنسبة للمكافآت المقررة للمغتربين من رؤساء مجالس المدن غير الموظفين .

ان المادة ٦٤ من قانون نظام الادارة المحلية رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ تقضي
بجواز تحديد مكافآت لرؤساء مجالس المدن والمجالس القروية على النحو الذي
تبينه اللائحة التنفيذية ، وتقضي المادة ١٥ من اللائحة التنفيذية لقانون
الادارة المحلية الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٥١٣ لسنة ١٩٦٠ بجواز

تقدير مكافأة شهرية لرئيس مجلس المدينة بقرار من رئيس الجمهورية ورئيس المجلس القروي من الوزير المختص .

وقد صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٨٣ لسنة ١٩٦١ ببعض الاحكام الخاصة برؤساء مجالس المدن ويقضى في مادته الاولى بمنح رؤساء مجالس المدن من الموظفين بالإضافة الى مرتباتهم وعلاواتهم مكافأة شهرية مقدارها خمسة وثلاثون جنيها ، وصدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٨٤ لسنة ١٩٦١ بمنح مكافآت للسكرتيرين العامين والسكرتيرين المساعدين للمحافظات ويقضى في مادته الاولى بمنحهم بالإضافة الى مرتباتهم وعلاواتهم مكافأة شهرية تعادل مكافأة رؤساء مجالس المدن من الموظفين .

وبما أن هذه المكافأة انما تقرر بالإضافة الى راتب الموظف الاصيلي لمواجهة ما يتكبده الموظف من اعباء ونفقات في سبيل قيامه بتادية واجبات وظيفته فهي مقررة لاغراض الوظيفة ويرتبط منحها بقيام الموظف فعلا بعمل الوظيفة المقرر لها هذه المكافأة فشأنها في ذلك شأن بدل التمثيل ومن ثم تعتبر في حكمه ويسرى عليها ما يسرى عليه من احكام وتخفيضات .

وليس الامر كذلك بالنسبة للمكافأة المقررة لرؤساء مجالس المدن من غير الموظفين طبقا للمادة الثانية من قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٨٣ لسنة ١٩٦١ المشار اليها والتي تقضى بأن يكون رؤساء مجالس المدن من غير الموظفين متفرغين لهذه الوظيفة ويمنحون مكافأة شهرية مقدارها مائة جنيه ، اذ أن هذه المكافأة تمنح لهم مقابل ما يؤدونه من أعمال يتفرغون لها وهي في حكم الراتب فلا يسرى عليها أو على جزء منها التخفيض الذي جرى على البلدات وان كان قد روعي في تحديدها شمولها لكل مزايى الوظيفة .

(١١٦٠ / ١١ / ١٩٦٧)

٦٨٠ - المادة ١٤٩ من القانون رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٥٩ في شأن شروط الخدمة والترقية لضباط القوات المسلحة - نصها على أن الضباط المنقول الى ولاية مدنية اذا تقاضى رواتب وتوصيفات تقل عن مجموع ما كان يتقاضاه بالوظيفة العسكرية أدى اليه الفرق بصفة شخصية حتى يتم استلغاده بالترقية أو العلاوات أو التوصيفات - دخول المكافأة المقررة للسكرتيرين العامين والسكرتيرين المساعدين بالمحافظات ورؤساء مجالس المدن من الموظفين في مهوم التوصيفات المدنية المشار اليها .

ان المادة ١٤٩ من القانون رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٥٩ في شأن شروط الخدمة والترقية لضباط القوات المسلحة معدلة بالقانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٦٢

حكم محل (هـ - مكانات اعففاء
المجالس ورؤساء مجالس المدن)

تقضى بأنه « اذا تقاضى الضابط المنقول الى وظيفة مدنية رواتب وتعويضات
تقل عن مجموع ما كان يتقاضاه بالوظيفة العسكرية أدى اليه الفرق بصفة
شخصية حتى يتم استنفاده بالترقية أو العلاوات أو التعويضات » .

وان اصطلاح التعويضات الوارد في النص السابق وإن لم يرد في
القوانين التي تنظم شئون العاملين المدنيين إلا أن المادة ٧٥ من القانون رقم
٢٣٢ لسنة ١٩٥٩ المشار اليه قد نصت على أن « رواتب الضباط هي الرواتب
الاصولية المقررة للرتب المختلفة بما في ذلك العلاوات الدورية وفقا لما هو وارد
في الجدول المرافق لهذا القانون » .

أما التعويضات فتشمل البدلات والعلاوات الإضافية » .

وعلى ضوء هذا النص يجب فهم مدلول عبارة التعويضات المدنية
للسكرتير العامين والسكرتيرين العامين المساعدين ورؤساء مجالس المدن من
الموظفين . وعلى ذلك فإن هذه المكافأة تدخل بالإضافة الى راتب الوظيفة في
مجموع ما يتقاضاه الضابط المنقول الى وظيفة مدنية من رواتب وتعويضات
وفقا للمادة ١٤٩ سالفة الذكر فاذا قل هذا المجموع عن مجموع ما كان
يتقاضاه بالوظيفة العسكرية من رواتب وتعويضات يدخل فيها البدلات
العسكرية أيضا أدى اليه الفرق بصفة شخصية حتى يتم استنفاده بالترقية
أو العلاوات أو التعويضات المدنية التي يدخل فيها البدلات التي تقرر
مستقبلا .

وغنى عن البيان أنه عند حساب هذه التعويضات مدنية كانت أو
عسكرية يراعى القواعد الخاصة بخفض البدلات المدنية والعسكرية .

(١٩٦٠ / ١١ / ٥)

٦٨١ - القرار الجمهوري رقم ٥٨٤ لسنة ١٩٦١ بمنح السكرتيرين العامين والسكرتيرين
العامين المساعدين للمحافظات مكافأة شهرية المادل مكافأة رؤساء مجالس المدن من الموظفين -
اعتبارها من البدلات التي تقرر لائراض الوظيفة - عدم استحقاقها عند عدم قيام اللوق بعمل
هذه الوظيفة .

ان القرار الجمهوري رقم ٥٨٣ لسنة ١٩٦١ ببعض الاحكام الخاصة
برؤساء مجالس المدن ، نص في المادة الاولى منه على أن « يمنح رؤساء مجالس
المدن من الموظفين - بالإضافة الى مرتباتهم وعلاواتهم مكافأة شهرية مقدارها
خمس وثلاثون جنيها » ، كما ينص القرار الجمهوري رقم ٥٨٤ لسنة ١٩٦١

يمنح مكافآت للسكرتيرين العامين والسكرتيرين العامين المساعدين للمحافظات في المادة الاولى منه على أن « يمنح السكرتيرون العامين والسكرتيرون العامين المساعدون للمحافظات - بالإضافة الى مرتباتهم وعلاواتهم - مكافأة شهرية تعادل مكافأة رؤساء مجالس المدن من الموظفين » .

ومن حيث أن القرار الجمهوري ٥٨٤ لسنة ١٩٦١ المشار اليه قضى بمنح السكرتيرين العامين والسكرتيرين العامين المساعدين للمحافظات مكافأة شهرية تعادل مكافأة رؤساء مجالس المدن من الموظفين ومقدارها خمسة وثلاثين جنيهاً - وذلك بالإضافة الى مرتباتهم وعلاواتهم ولم يتضمن هذا القرار بيان التكليف القانوني للمكافأة المشار اليها كما وأنه لم تصدر مذكرة إيضاحية للقرار الجمهوري المذكور - تفصح عن طبيعة تلك المكافأة وعن الحكمة من تقريرها .

ولما كانت المكافأة سالفة الذكر - تمنح الى السادة السكرتيرين العامين والسكرتير العامين المساعدين للمحافظات بالإضافة الى مرتباتهم وعلاواتهم - طبقاً لصريح نص القرار الجمهوري رقم ٥٨٤ لسنة ١٩٦١ - ومن ثم فإن هذه المكافأة لا تعتبر جزءاً من مرتبات السادة المذكورين كما وأنها ليست من بين العلاوات التي تمنح لهم - خاصة وأنهم يشغلون درجات مالية في الكادر العام (ومن الاولى والثانية في ظل قانون نظام موظفي الدولة رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١) ويتقاضون مرتبات وعلاوات تلك الدرجات .

كما وإن المكافأة المشار اليها لا تعتبر من قبيل المكافآت عن الاعمال الإضافية التي يطلب من الموظف تأديتها في غير أوقات العمل الرسمية - والتي تناول القرار الجمهوري رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٩ بشأن الاجور الإضافية والقرارات الجمهورية المعدلة له - تنظيم قواعد منحها وبين كيفية حسابها ووضع حداً أقصى لما يجوز للموظف أن يتقاضاه منها في الشهر محدداً بنسبة معينة من المرتب الشهري .

وعلى ذلك فإن المكافأة الشهرية التي قضى قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٨٤ لسنة ١٩٦١ بمنحها للسادة السكرتيرين العامين والسكرتيرين العامين المساعدين تعتبر نوعاً من البدلات التي تقرّر لمواجهة ما يتكبده العامين أعباء ونفقات في سبيل قيامه بتأدية واجبات وظيفته - فهي من نوع البدلات التي تقرّر لأغراض الوظيفة - والتي يرتبط منحها بقيام الموظف فعلاً بعمل الوظيفة المقرر لها البدل - بحيث يترتب على عدم قيام الموظف بعمل هذه الوظيفة عدم استحقاقه للبدل المقرر لها .

ولما كانت المكافأة المشار اليها مقررة لأغراض وظائف السكرتيرين العامين والسكرتيرين العامين المساعدين للمحافظات - بالذات - ولواجهة

ما يتكبده القائمون بأعمال هذه الوظائف من أعباء ونفقات في سبيل قيامهم بتادية واجبات تلك الوظائف ، فانه يشترط لاستحقاق السادة السكرتيرين العاملين والسكرتيرين العاملين المساعدين للمحافظات للمكافأة بالذكر أن يكونوا قائمين فعلا بأعمال وظائف سكرتيرين عاملين وسكرتيرين عاملين مساعدين بالمحافظات فإذا لم يكونوا قائمين فعلا بأعمال هذه الوظائف فانهم لا يستحقون تلك المكافأة . وعلى ذلك فإن السكرتيرين العاملين والسكرتيرين العاملين المساعدين للمحافظات المنتدبين للعمل بدوان عام وزارة الادارة المحلية لا يقومون فعلا بأعمال وظائف سكرتيرين عاملين وسكرتيرين عاملين مساعدين بالمحافظات ومن ثم فانهم لا يستحقون المكافأة الشهرية المشار إليها اعتبارا من تاريخ انتدابهم للعمل في غير تلك الوظائف وطوال فترة انتدابهم .

١٠٨٧ (١٩٦٤/١٢/٨)

٦٨٢ - رؤساء مجالس المدن من الموظفين - مناط استحقاقهم المكافأة المنصوص عليها في القرار الجمهوري رقم ٥٨٣ لسنة ١٩٦١ - حلول وكيل مجلس المدينة محل رئيس المجلس بحلولا قانونيا في مباشرة اختصاصاته - لا يتوجب عليه استحقاق المكافأة المذكورة .

ان المادة ٣١ من القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ بإصدار قانون نظام الادارة المحلية المعدل بالقانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٣ تنص على أن « يعين رئيس الجمهورية أحد أعضاء مجلس المدينة رئيسا له وينتخب الاعضاء وكلاء للمجلس من بين المنتخبين . ويأشر الوكيل اختصاصات رئيس المجلس عند خلو المنصب أو اذا امتنع على رئيس المجلس مباشرة هذه الاختصاصات » .

وتنص المادة الاولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٨٣ لسنة ١٩٦١ ببعض الاحكام الخاصة برؤساء مجالس المدن على أن « يمنح رؤساء مجالس المدن من الموظفين بالاضافة الى مرتباتهم وعلاواتهم مكافأة شهرية مقدارها خمسة وثلاثون جنيها » .

وتنص المادة الثانية منه على أن « يكون رؤساء مجالس المدن من غير الموظفين متفرغين لهذه الوظيفة ويمنحون مكافأة شهرية قدرها مائة جنية » .

ومن حيث أن مفاد هذه النصوص أن المكافأة المنصوص عليها في القرار الجمهوري رقم ٥٨٣ لسنة ١٩٦١ سالفة الذكر انما تستحق لمن يعين في هذه الوظائف ، فمناط الاستحقاق مرتبط بشغل الوظيفة بقرار يصدر من السلطة التي تملك التعمين فيها اما حلول وكيل مجلس المدينة محل رئيس المجلس بحلولا قانونية في مباشرة اختصاصاته وفقا لنص الفقرة (د) من المادة ٣١ من القانون ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ سالفة الذكر في حالة ما اذا امتنع على رئيس

المجلس مباشرة هذه الاختصاصات أو عند خلو المنصب لا يترتب عاجيه بذاته اعتباره رئيسا لمجلس المدينة وانما هو يباشر هذه الاختصاصات في عسده الحالة بحكم القانون بوصفه وكيلًا لمجلس المدينة ما دام لم يصدر قرار بتعيينه فيها . ولا يترتب على هذا الحلول القانوني في مباشرة الاختصاصات في الاحوال المذكورة استحقاقه للمكافاة المقررة لرئيس مجلس المدينة بالفراغ الجمهوري رقم ٥٨٣ لسنة ١٩٦١ .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن المكافاة المقررة بالفراغ الجمهوري رقم ٥٨٣ لسنة ١٩٦١ لرؤساء مجالس المدن لا يفيد منها الا من يعين في وظيفة رئيس مجلس المدينة ولا تصرف هذه المكافاة لوكيل المجلس الذي يباشر اختصاصات رئيس مجلس المدينة في الاحوال المنصوص عليها في الفقرة د من المادة ٣١ من القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ المعدلة بالقانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٣ .

وعلى ذلك فان السيد / . . . الوكيل المنتخب لمجلس مدينة منيا القمح والذي يباشر اختصاصات رئيس مجلس المدينة في فترة خلوها بوصفه وكيلًا للمجلس لا يستحق المكافاة المنصوص عليها في القرار الجمهوري سالف الذكر لرئيس مجلس المدينة ما دام انه لم يصدر قرار من السلطة المختصة بتعيينه فيها .

(٦٢٦ (٢٠ / ٥ / ١٩٦٧)

(و) عاملين بجهات الحكم المحل

١ - عموميات *

٢ - الاختصاص بالتأديب .

١ - عموميات

٦٨٣ - القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ بنظام الادارة المحلية - نص لائحته التنفيذية على ان تحمل الوحدات المحلية الجديدة محل الوحدات العالية والوحدات الجمعة فيها لها من حقوق ونا عليها من التزامات - مفتضى هذا النص - اعتبار موظفي مجالس المديرات والمجالس البلدية والوحدات الجمعة من موظفي المجالس الجديدة اعتبارا من تاريخ العمل بالقانون المشار اليه دون حاجة لاستصدار قرار اداى بالتقل .

في ٢٨ من مارس سنة ١٩٦١ صدر القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ باصدار قانون نظام الادارة المحلية وقسم هذا القانون الجمهورية الى وحدات

إدارية هي المحافظات والمدن والقرى ونص في المادة ٣ من قانون الإصدار على أن « يعتبر مجلس مدينة في حكم هذا القانون المجالس البلدية القائمة وقت العمل به والذي يصدر بتحديد ما قرار من الوزير المختص أما المجالس التي لا يتضمنها هذا القرار فتعتبر مجالس قروية » ، وتأسيساً على ذلك صدر قرار من الوزير المختص بتحديد المجالس البلدية التي اعتبرت مجالس مدن أما المجالس التي لم يتضمنها القرار المذكور فقد اعتبرت مجالس قروية كما أن مجالس المحافظات قد حلت محل مجالس المديرية وذلك بإلغاء القانون المنظم لها رقم ٢٤ لسنة ١٩٣٤ .

وحيث أن المادة ٢١ من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ نصت على أن « تحل الوحدات المحلية الجديدة محل الوحدات المحلية الحالية والوحدات المجمعة فيها من حقوق وما عليها من التزامات » ، ومقتضى ذلك أن موظفي مجالس المديرية والمجالس البلدية والوحدات المجمعة قد أصبحوا من موظفي السلطات المحلية اعتباراً من تاريخ العمل بالقانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ . وأن المجالس المحلية الجديدة التي صدر بها القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ سالف الذكر قد حلت محل المجالس المحلية التي كانت قائمة قبله فاختفت هذه الأخيرة في حين بدأت المجالس الجديدة ، ولا يثور في ظل ذلك أن يترتب نقل بين الموظفين ما بين هذه وتلك إذ يفترض النقل قيام جهتين في آن واحد ، الجهة المنقول منها وتلك المنقول إليها ، وواقع الحال ينقض ذلك بالنسبة إلى المجالس المحلية الجديدة وتلك المنقضية التي اختفت بمجرد قيام المجالس الجديدة . وتأسيساً على ذلك يصبح موظفو مجلس بلدى السويس ضمن موظفي مجلس محافظتها وأن يتمتع القول بقيام نقل لهم بين هاتين الجهتين إذ لم يعد مجلس بلدى السويس قائماً بمجرد قيام مجلس محافظة السويس الذي حل بقوة القانون محله فاضحي موظفو المجلس البلدى المنقضى ضمن موظفي مجلس المحافظة الناشئ كآثر حتمي لازم لهذا الحلول ولم يرد بالقانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ ما يحول دون ذلك .

وينخلص مما تقدم أنه ليس ثمة موجب لاستصدار قرار إداري بهذا النقل سواء من مدير البلديات أو لجنة شئون الموظفين كما أنه ليس ثمة ما يستوجب صدور قرار من نائب رئيس الجمهورية أو الوزير المختص وإن كان ذلك لا يتعارض مع صدور قرار تنفيذي من محافظ السويس يرصد ويكشف صراحة تبعية موظفي مجلس بلدى السويس بمجلس محافظتها منذ حل المجلس الأخير محل المجلس الأول .

(٢٧٤) (١٢ / ٣ / ١٩٦٣)

من موظفي المحافظات وفقا للقانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ - ترقيتهم - جائزة دون توقف على تمام نقل موظفي الوزارات الاخرى المعارين الى المحافظة .

ان المادة ٤ من قانون اصدار نظام الادارة المحلية قد نصت على ان
و يلحق موظفو فروع الوزارات التي تنقل اختصاصاتها الى السلطة المحلية
بالمجالس على سبيل الاعارة كما يحتفظ موظفو مجالس المديرية والمجالس
البلدية الحاليين بوضعهم القائم فيما يتعلق بترقياتهم ونقلهم وذلك كله الى
ان يتم نقلهم جميعا الى السلطات المحلية بصفة نهائية .

وفي تفسير هذا النص لا ينبغي الربط بين الحاق موظفي فروع الوزارات
التي تنقل اختصاصاتها الى السلطات المحلية بالمجالس على سبيل الاعارة وبين
احتفاظ موظفي مجالس المديرية والمجالس البلدية بوضعهم القائم حين نفاذ
القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠. وذلك ان احتفاظ موظفي مجالس المديرية
والمجالس البلدية بهذا الوضع لما ينتهي بانخراطهم جميعا في الوحدات الجديدة
دون ان يتوقف ذلك او يرتبط باعارة موظفي فروع الوزارات وانتهائها ، كما
ان كلمة (جميعا) التي وردت بالنص انما قصد بها موظفي مجالس المديرية
والمجالس البلدية ، فلا ينبغي مدلولها او يشمل غيرهم من موظفي فروع
الوزارات الاخرى والمعارين للمحافظات ، فنص المادة الرابعة انما يجد مبرره
من واقع ما كان عليه الحال قبل صدور قانون الادارة المحلية اذ كانت تضم
موظفي المجالس البلدية جميعا وحدة واحدة من حيث الترقية فشاء المشرع ان
يستبقهم بها الى حين حثول المجالس المحلية الجديدة مكان تلك الملغاة
وانخراطهم معها جميعا في عدادها .

اما عن موظفي الوزارات المعارين للمحافظات خلال فترة الانتقال فليس
ثمة من مبرر واضح للربط بينهم وبين موظفي المجالس في هذه المرحلة لعدم
قيام هذه الرابطة من قبل وخاصة فانهم لن يضاروا بانتفاء هذا الربط اذ يبقى
لهم مجالهم الاصل المعتاد في الترقية داخل الوزارة شأنهم كسائر موظفيها
على حد سواء .

وفضلا عما تقدم فان الكتاب الدوري رقم ٨٦ لسنة ١٩٦٢ الذي وجهه
وزير الادارة المحلية قد اقر حق المحافظات في مباشرة اختصاصها في الترقية
والنقل بالنسبة الى موظفي مجالس المديرية والمجالس البلدية والوحدات
المجموعة الذين أصبحوا من موظفيها اعتبارا من تاريخ العمل بالقانون رقم ١٢٤
لسنة ١٩٦٠ دون ان يرتبط ذلك او يعلقه على نقل موظفي الوزارات الاخرى
الى المحافظات بصفة نهائية .

٦٨٥ - المادة ٨٤ من القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ في شأن الإدارة المحلية - نصها
على تحويل مجلس المحافظة سلطة تقرير علاوة وظيفة الى جانب المرتب الاصلى - عدم جواز الرجوع
في هذا الشأن الى المادة ٤٥ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ .

تنص المادة ٨٠ من قانون نظام الإدارة المحلية الصادر بالقانون رقم
١٢٤ لسنة ١٩٦٠ على أن « تطبق في شأن موظفي مجالس المحافظات ومجالس
المدن والمجالس القروية الاحكام العامة في شأن موظفي الدولة كما تطبق عليهم
الاحكام العامة في شأن التقاعد والمعاش وذلك فيما لم يرد فيه نص في هذا
القانون او لائحته التنفيذية » .

كما تنص المادة ٨٤ على أنه « لمجلس المحافظة أن يضع شروطا أو احكاما
أخرى علاوة على الشروط والاحكام المنصوص عليها في القوانين أو في اللائحة
التنفيذية لهذا القانون بالنسبة الى الوظائف التي يرى أن التعيين فيها يستلزم
ذلك كما يجوز أن يقرر الى جانب المرتب الاصلى علاوة وظيفة ليست لها صلة
بالمرتب الاصلى وتتغير بتغير الوظيفة التي يشغلها الموظف » .

ومفاد نص المادة ٨٠ - المشار اليه - أن المشرع وضع قاعدة عامة مؤداه
سريان الاحكام العامة في شأن موظفي الدولة على موظفي المجالس المحلية ،
وكذلك سريان الاحكام العامة في شأن التقاعد والمعاش على الموظفين المذكورين
وذلك كله فيما لم يرد فيه نص خاص في قانون نظام الإدارة المحلية أو لائحته
التنفيذية ومن ثم فإذا ورد تنظيم خاص في قانون الإدارة المحلية أو في لائحته
اعتنق الرجوع الى التنظيم العام الوارد في شأن موظفي الدولة .

وبين من نص المادة ٨٤ سالف الذكر أنه قد تناول حكمين مختلفين
الحكم الاول خاص بسلطة مجلس المحافظة في وضع شروط أو احكام بالإضافة
الى الشروط والاحكام المنصوص عليها في القوانين أو في اللائحة التنفيذية
لقانون نظام الإدارة المحلية وذلك اذا رأى المجلس المذكور أن التعيين في بعض
الوظائف يستلزم ذلك ، والحكم الثاني خاص بسلطة مجلس المحافظة في تقرير
علاوة وظيفة لبعض الوظائف الى جانب المرتب الاصلى ليست لها صلة
به وتتغير بتغير الوظيفة التي يشغلها الموظف ، ولم يقصر نص المادة
٨٤ على علاوة الوظيفة التي يقرها مجلس المحافظة لبعض الوظائف - الى جانب
المرتب الاصلى - على تلك الوظائف التي يقرر مجلس المحافظة بالنسبة اليها
شروطا أو احكاما أخرى بالإضافة الى الشروط والاحكام المنصوص عليها في
القوانين أو في اللائحة التنفيذية لقانون نظام الإدارة المحلية ذلك أن هذا
النص قد جاء مطلقا من أي قيد وعاما دون تخصيص ، ومن ثم يسرى حكم
المادة ٨٤ سالف الذكر بالنسبة الى الوظائف المشار اليها وغيرها من الوظائف
الأخرى .

ويخلص مما تقدم أن مجلس المحافظة يكون هو السلطة المختصة بتقرير علاوة وظيفة لبعض الوظائف طبقا لنص المادة ٨٤ من قانون نظام الإدارة المحلية ومن ثم فإنه يكفي لتقرير العلاوة المذكورة صدور قرار من مجلس المحافظة على أن يعتمد من السلطة التي حلت محل نائب رئيس الجمهورية للإدارة المحلية طبقا لحكم المادة ٦٣ من القانون الأخير التي تقتضي باختصاص نائب رئيس الجمهورية للإدارة المحلية باعتماد ما تضعه المجالس المحلية من نظم خاصة لبعض الوظائف المحلية .

ولا يسوغ الاستناد - في هذا الخصوص - إلى حكم المادة ٤٥ من قانون نظام موظفي الدولة رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ الذي يقضي بأن يكون منح الرواتب الإضافية بقرار من رئيس الجمهورية ذلك أنه لا محل للرجوع إلى قانون نظام موظفي الدولة إلا إذا خلا قانون نظام الإدارة المحلية من نص يحكم الحالة المعروضة طبقا لتسريح نص المادة ٨٠ من القانون الأخير أما وقد تضمن هذا القانون في المادة ٨٤ - نصا يخول مجلس المحافظة سلطة تقرير علاوة الوظيفة المشار إليها فإنه لا يكون ثمة محل للاستناد إلى نص المادة ٤٥ من قانون نظام موظفي الدولة في هذه الحالة . هذا بالإضافة إلى أن الحكم الذي تضمنته المادة ٤٥ من قانون نظام موظفي الدولة من أن تقرير الرواتب الإضافية يكون بقرار من رئيس الجمهورية إنما هو حكم عام في حين أن الحكم الذي تضمنته المادة ٨٤ من قانون الإدارة المحلية يعتبر حكما خاصا ولما كانت القاعدة أن النص الخاص يقيد النص العام فمن ثم يتعين أعمال هذا الحكم الخاص في مجاله دون الحكم العام المشار إليه .

لهذا انتهى رأي الجمعية العمومية إلى أنه يكفي لتقرير علاوة وظيفة لبعض الوظائف بمحافظة القاهرة - ومنها وظائف إدارة المرور - صدور قرار من مجلس المحافظة طبقا لنص المادة ٨٤ من قانون نظام الإدارة المحلية على أن يعتمد هذا القرار من السلطة التي حلت محل نائب رئيس الجمهورية للإدارة المحلية تطبيقا لنص المادة ٦٣ من القانون المذكور .

(١٩٦٣/٤/٤) ٢٤٢

(تعليق)

كانت الفقرة ٣ من المادة ٤٥ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ الملغى تقتضي بأنه « لمجلس الوزراء تقرير رواتب إضافية للموظفين وتحديد شروط منحها » ، ولم يعرف القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ نظام الرواتب الإضافية واستعاض عنها بما ورد في المادة ٣٩ منه من أنه « يجوز صرف بدل تمثيل أو بدل طبيعة عمل للعاملين بالوزارات والمصالح والمخالفات طبقا للشروط التي تحددها بقرار من رئيس الجمهورية » . ومن ثم فلا يمكن أعمال ما جاء

بهذه الفتوى بعد العمل بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٦٤ وطبقا لصريح نص
المادة ٣٩ منه سأل الدكتور يلزم تقرير هذه البدلات بالنسبة لجهات الحكم
المحلي قرار من رئيس الجمهورية يحدد شروط منحها .

٢ - الاختصاص بالتأديب

٦٨٦ - الاختصاص التأديبي بالنسبة لموظفي المجالس البلدية والقروية - لوزير
الشئون البلدية والقروية ممارسته وفقا للمادة ٨٥ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ والمادة
١١ من لائحة استخدام موظفي المجالس المذكورة - تخويله وكيل الوزارة أو الوكيل المساعد
في ممارسة هذا الاختصاص .

ان المادة ١١ من لائحة استخدام موظفي ومستخدمي وعمال المجالس
البلدية والقروية الصادر بها قرار مجلس الوزراء بتاريخ ٩ من يونيو سنة
١٩٤٥ تنص على أنه مع عدم الإخلال بأحكام المواد التالية (الخاصة بمجالس
التأديب) تتبع في تأديب موظفي ومستخدمي وعمال المجالس البلدية
والقروية سائر القواعد المتبعة بالنسبة لموظفي الحكومة ومستخدميها . وقد
نصت المادة ٨١ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٥ بنظام المجالس البلدية على
استمرار العمل بهذه اللائحة ومؤدى ذلك أن لوزير الشئون البلدية والقروية
مباشرة الاختصاص التأديبي المنصوص عليه في المادة ٨٥ من القانون رقم
٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة ، ومن ثم يجوز له أن يفوض
وكيل الوزارة أو الوكيل المساعد في ممارسة سلطة تأديب هؤلاء الموظفين
بالنيابة عنه .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أنه يجوز لوزير الشئون البلدية
والقروية أن يفوض وكيل الوزارة أو الوكيل المساعد في إصدار القرارات
التأديبية ضد موظفي ومستخدمي المجالس البلدية والقروية ، في حدود ما
يختص الوزير بإصداره من هذه القرارات طبقا للمادة ٨٥ من القانون رقم
٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة .

٥٥ (١٩٦٠/١/١٨)

٦٨٧ - القانون رقم ٣٩٠ لسنة ١٩٥٦ في شأن التفويض بالاختصاصات - لا يجوز
للمحالف أن يفوض في اختصاصاته استنادا للمادة الثالثة من هذا القانون .

تنص المادة الثالثة من القانون رقم ٣٩٠ لسنة ١٩٥٦ في شأن التفويض

بالاختصاصات على أنه « لاوزير أن يعهد ببعض الاختصاصات المخولة لوكيل الوزارة بموجب القوانين إلى الوكلاء المساعدين أو رؤساء المصالح » .

وفيما عدا الاختصاصات المشار إليها بالمادة ٢ من هذا القانون يجوز للوزير أن يعهد ببعض الاختصاصات المخولة بموجب القانون لوكيل الوزارة أو الوكلاء المساعدين أو رؤساء المصالح إلى رؤساء الفروع والأقسام الذين يصدر بتحديدهم قرار منه كما يجوز ذلك أيضا لوكيل الوزارة على ألا يكون قراره نافذا في هذا الشأن قبل تصديق الوزير » .

وان كان لمحافظ القاهرة اختصاصات الوزير ووكيل الوزارة بمقتضى المادة ٨٧ من قانون الإدارة المحلية إلا أنه ليس له أن يفوض في هذه الاختصاصات طبقا للمادة الثالثة المشار إليها من قانون التفويض بالاختصاصات وذلك للأسباب الآتية :

أولا - ان قانون التفويض بالاختصاصات رقم ٣٩٠ لسنة ١٩٥٦ يورد تنظيما للتفويض في الإدارة المركزية ، فلا يجوز استعارة أحكامه لتطبيقها في نطاق السلطات المحلية دون نص صريح بذلك لاختلاف نظامي الإدارة المركزية والإدارة اللامركزية المحلية في الأساس والمقتضيات .

ثانيا - ان أحكام التفويض بالاختصاصات ذات طابع استثنائي تخضع لقاعدة التفسير الضيق حسبما تؤكد ذلك مبادئ القانون في التفسير وعلى ذلك فإذا كان قانون التفويض بالاختصاصات قد أعطى الوزراء ووكلاء الوزارات سلطات معينة في التفويض بالاختصاصات فإن هذه السلطات تقتصر على الوزراء ووكلاء الوزارات بوزاراتهم دون غيرهم من أعضاء الإدارة المركزية أو أعضاء الإدارة المحلية الممهود اليهم باختصاصات الوزراء أو وكلاء الوزارات ، لأن هؤلاء الأعضاء وإن اصطحبوا في مراكزهم اختصاصات الوزراء ووكلاء الوزارات إلا أنه لا يجوز لهم استعمال سلطات التفويض في هذه الاختصاصات بغير نص صريح بذلك فالاختصاص واجب يتعين على صاحبه أن يمارسه بنفسه وليس حقا يسوغ له أن يعهد به لسواه .

ثالثا - ان المادة ٨٧ من قانون الإدارة المحلية التي أعطت المحافظ اختصاصات الوزير ووكيل الوزارة قد حددت من يجوز له تفويضه بهذا الاختصاص فأفصحت بذلك عن النطاق الذي يحقق للمحافظ أن يفوض في مده - وبالتالي لا يجوز له أن يتجاوز هذا النطاق فيفوض غير من بينهم هذه المادة بيانا مانعا .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية إلى أنه لا يجوز لمحافظ القاهرة أن

يفوض مديري التعليم غير المثليين لوزارة التربية والتعليم في مجلس المحافظة
سلطة رئيس المصلحة . وإذا كان ثمة اعتبارات عملية تقتضي هذا التفويض
فانه يتعين تعديل التشريع بما يحقق هذا الغرض .

٤٠ (١٩٦٤/١/١٩)

٦٨٨ - القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ بشأن نظام الادارة المحلية - يجوز للمحافظ
أن يفوض في بعض اختصاصاته رؤساء مجالس المدن والمجالس القروية بالنسبة الى موظفي هذه
المجالس - امتناع التفويض لغير هؤلاء الرؤساء .

تنص المادة ٨٧ من قانون الادارة المحلية رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ على أن
« يكون للمحافظ الاختصاصات الممنوحة في قوانين الدولة للوزراء ووكلاء
الوزارات وله أن يفوض فيها بالنسبة الى موظفي مجالس المدن والمجالس
القروية بدائرة المحافظة رؤساء هذه المجالس » .

وان كان هذا النص قد خول المحافظ اختصاصات الوزير ووكيل
الوزارة الا أنه لم يرخص له في أن يفوض فيها الا رؤساء مجالس المدن
والمجالس القروية بالنسبة الى موظفي هذه المجالس ومن ثم يقتصر التفويض
على هذه الصورة وحدها طبقاً لذلك النص ويمتنع التفويض لغير هؤلاء
الرؤساء .

٤٠ (١٩٦٤/١/١٩)

٦٨٩ - الاختصاصات الممنوحة للمحافظين وفقاً للمادة ٨٧ من قانون الادارة المحلية -
حقهم في التفويض فيها بالنسبة الى موظفي مجالس المدن والمجالس القروية بدائرة المحافظة
رؤساء هذه المجالس فيها لا يجاوز سلطة رئيس المصلحة - سريان هذا النص على موظفي
المجالس المحلية القديمة التي ألغيت وكذلك على موظفي فروع الوزارات التي نقلت اختصاصاتها
الى السلطات المحلية .

ان المادة الثانية من القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ بإصدار قانون نظام
الادارة المحلية تنص على « تتولى اللجنة المركزية للادارة المحلية (نائب رئيس
الجمهورية للادارة المحلية) وضع برامج تنفيذ أحكام القانون المرافق بالتدرج
خلال مدة أقصاها خمس سنوات وتحدد مواعيد تنفيذ البرامج وتتولى متابعة
تنفيذها . وتتضمن هذه البرامج ما يأتي :

(أ) العمل على سريان نظام الادارة المحلية على اقليمي الجمهورية .

(ب) نقل الموظفين اللّازمين للعمل في الادارة المحلية بصفة نهائية .

(ج) نقل الاختصاصات التي تباشرها الوزارات الى الادارة المحلية
وفقا لاحكام القانون .

(د) تدبير الاعتمادات اللازمة للسلطة المحلية ونقلها لميزانياتها .

وتنص المادة الرابعة من القانون المذكور على أن « يلحق موظفو فروع
الوزارات التي تنتقل اختصاصاتها الى السلطة المحلية بالمجالس على سبيل
الاعارة كما يحتفظ موظفو مجالس المديريات والمجالس البلدية الحاليون
بوضعهم القائم فيما يتعلق بترقياتهم ونقلهم وذلك كله الى أن يتم نقلهم
جميعا الى السلطات المحلية بصفة نهائية » .

وحيث أن اللجنة المركزية للادارة المحلية اصدرت بجلسته ١١ من
أكتوبر سنة ١٩٦٠ قرارا بنقل اختصاصات بعض الوزارات والهيئات -
ومنها وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل - الى المجالس المحلية على أن يعتبر
موظفوها معارين الى المجالس المحلية اعتبارا من أول يونية سنة ١٩٦١ وعلى
ذلك فان وزارة الشؤون الاجتماعية من الوزارات التي نقلت اختصاصاتها الى
السلطات المحلية ومن ثم فان موظفيها يلحقون بالمجالس المحلية على سبيل
الاعارة طبقا لنص المادة الرابعة المشار اليها .

وحيث ان المادة ٨٧ من قانون نظام الادارة المحلية تنص على أن « تكون
للمحافظ الاختصاصات الممنوحة في قوانين موظفي الدولة للوزراء ووكلاء
الوزارات . وله أن يفوض فيها بالنسبة الى موظفي مجالس المدن والمجالس
القروية بدائرة المحافظة رؤساء هذه المجالس فيما لا يجاوز سلطة رئيس
المصلحة » .

ولما كان المقصود بموظفي مجالس المدن والمجالس القروية هم موظفو
المجالس المحلية القديمة التي اقيمت وحلت محلها المجالس المحلية الجديدة
وكذلك موظفو فروع الوزارات التي نقلت اختصاصاتها الى السلطات المحلية .
ذلك أنه باستقراء أحكام قانون نظام الادارة المحلية يبين أنه ينتظم ثلاث
فئات من الموظفين الفئة الاولى هم موظفو المجالس المحلية القديمة التي اقيمت
وحلت محلها المجالس الجديدة والفئة الثانية هم موظفو فروع الوزارات التي
نقلت اختصاصاتها الى المجالس وهؤلاء يلحقون بالمجالس على سبيل الاعارة
(المادة ٤) والفئة الثالثة هم موظفو فروع الوزارات التي لم تنتقل
اختصاصاتها الى السلطات المحلية . وقد افرد قانون الادارة المحلية بأبداء
أحكام خاصة بموظفي الفئة الثالثة وهم موظفو فروع الوزارات التي لم تنتقل

اختصاصاتها الى السلطات المحلية (المادة ٦ من القانون) فى حين لم يورد احكاما خاصة بموظفى الفئة الثانية وهم موظفو فروع الوزارات التى نقلت اختصاصاتها الى المجالس المحلية ومقتضى ذلك هو أن المشرع يعتبرهم من موظفى تلك المجالس شأنهم فى ذلك شأن موظفى الفئة الاولى ، ومن ثم تنطبق عليهم سائر الاحكام والنصوص الخاصة بموظفى المجالس المحلية الواردة فى الفصل الرابع من قانون نظام الادارة المحلية ولو أن المشرع لم يعتبرهم من موظفى فروع الوزارات التى لم تنقل اختصاصاتها الى المجالس المحلية وهذا ما لم يفعله المشرع على أساس أن هؤلاء الموظفين ملحقون بالمجالس على سبيل الاعارة ومن ثم تنطبق عليهم ذات القواعد والاحكام التى تسرى على موظفى الفئة الاولى .

ومن حيث أنه يؤكد ما تقدم أن موظفى فروع الوزارات التى نقلت اختصاصاتها الى السلطات المحلية يلحقون بالمجالس على سبيل الاعارة طبقا لصريح نص المادة الرابعة من قانون نظام الادارة المحلية ولما كان يترتب على الاعارة انفصام علاقة الموظف المعار بوظيفته الاصلية مدة الاعارة ويعتبر بهذه المثابة من موظفى الجهة المستعرة وتسرى عليه النظم المقررة التى تسرى عليهم ومن ثم فان مقتضى اعتبار موظفى فروع الوزارات التى نقلت اختصاصاتها الى السلطات المحلية ملحقين بالمجالس المحلية على سبيل الاعارة ان هؤلاء الموظفين يعتبرون من موظفى المجالس المحلية ويخضعون للنظم المقررة بالنسبة الى موظفى هذه المجالس وأن هذه المجالس تكون هى المختصة بتأديبهم شأنهم فى ذلك شأن موظفى المجالس المحلية القديمة التى ألغيت وحلت محلها المجالس الجديدة .

والمستفاد من نص المادة ٨٧ من قانون نظام الادارة المحلية سالف الذكر . ان المشرع خول المحافظ الاختصاصات الممنوحة فى قوانين موظفى الدولة للوزراء ووكلاء الوزارات وأجاز له أن يفوض فى تلك الاختصاصات رؤساء مجالس المدن والمجالس القروية بدائرة المحافظة فيما لا يجاوز سلطة رئيس المصلحة وذلك بالنسبة الى موظفى تلك المجالس ومن ثم فان هؤلاء الموظفين يشملون موظفى المجالس المحلية القديمة التى ألغيت وحلت محلها المجالس المحلية الجديدة وموظفى فروع الوزارات التى نقلت اختصاصاتها الى المجالس المحلية ، والقول بأن موظفى مجالس المدن والمجالس القروية يعنى فقط موظفى لفئة الاولى دون موظفى الفئة الثانية فيه تخصيص لعبارة وردت مطلقة فلا يجوز تقييدها وقصرها على موظفى المجالس المحلية الملفة دون موظفى الوزارات التى نقلت اختصاصاتها الى المجالس المحلية .

ومن حيث أن وزارة الشؤون الاجتماعية من الوزارات التى نقلت اختصاصاتها الى المجالس المحلية كما سلف البيان فمن ثم يلحق موظفو فروع

هذه الوزارة بالمجالس المحلية على سبيل الاعارة ويكون شأنهم شأن موظفي المجالس المحلية الملقاة والتي حلت محلها المجالس المحلية الجديدة كما يكون للمحافظ أن يفرض في اختصاصاته الممنوحة له في قوانين موظفي الدولة رؤساء مجالس المدن والمجالس القروية فيما لا يجاوز سلطة رئيس المصلحة بالنسبة الى هؤلاء الموظفين .

وانه طبقا لهذا النظر يكون قرار السيد محافظ أسيوط رقم ١١٩ لسنة ١٩٦٢ بتفويض رؤساء مجالس المدن كل في دائرة اختصاصه في مباشرة الاختصاصات المخولة له في قوانين موظفي الدولة فيما لا يجاوز اختصاصات رئيس المصلحة بالنسبة الى موظفي فروع الوزارات التي نقلت اختصاصاتها الى المجالس المحلية - ومنها وزارة الشؤون الاجتماعية - يكون هذا القرار صحيحا قانونيا وبالتالي يكون لرؤساء مجالس المدن مباشرة الاختصاصات المخولة للمحافظ في قوانين موظفي الدولة فيما لا يجاوز سلطة رئيس المصلحة بالنسبة الى موظفي فروع الوزارات ومنها وزارة الشؤون الاجتماعية - ومن هذه الاختصاصات الاختصاص بتأديب موظفي فروع تلك الوزارات فيما لا يجاوز سلطة رئيس المصلحة .

(١١٦٣, ٧/٢٩) ٨٤٧

٦٩٥ - مرابو ومديرو رؤساء المستخدمين وكلائهم الذين يعملون بفروع الوزارات بالمعاطلة - اختصاص المحافظ بتوقيع الجزاءات التأديبية عليهم في حدود اختصاص الوزير .

ان المادة السادسة من قانون نظام الادارة المحلية الصادر بالقانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ كانت تنص على أن :

« يكون المحافظ ممثلا للسلطة التنفيذية في دائرة اختصاصه ويتولى الاشراف على تنفيذ السياسة العامة للدولة ، وعلى فروع الوزارات في المحافظة وعلى موظفيها كما يعتبر الرئيس المحلي لهم » .

وقد عدلت هذه المادة بالقانون رقم ١٥١ لسنة ١٩٦١ المعمول به اعتبارا من ٣٠ من أغسطس سنة ١٩٦١ وصارت تنص بعد التعديل على أن :

« يعتبر المحافظ ممثلا للسلطة التنفيذية في دائرة اختصاصه ويتولى الاشراف على تنفيذ السياسة العامة للدولة » .

كما يتولى المحافظ الاشراف على جميع فروع الوزارات التي لم ينقل

القانون اختصاصها الى مجلس المحافظة ، ويشرفه على موظفيها ويعتبر الرئيس المحلى لهم عدا رجال القضاء ومن قى حكمهم وفقا لتحدده اللائحة التنفيذية .

ويختص المحافظ بالنسبة لهؤلاء الموظفين بما يأتى :

(أ) تعيين ونقل

(ب) توقيع الجزاءات التأديبية على جميع موظفي فروع الوزارات المشار اليها بالمحافظة فى حدود اختصاص الوزير .

وتسرى الاحكام المتقدمة الخاصة بسلطات المحافظ فى شأن موظفي الوزارات التى لم تنقل اختصاصها الى المجالس المحلية ، بالنسبة لممثل فروع الوزارات التى نقلت اختصاصاتها الى هذه المجالس .

وبين من هذه المادة أن المشرع قد أراد بالتعديل الذى أدخله عليها التوسيع من سلطة المحافظ التأديبية بالنسبة الى موظفي فروع الوزارات التى لم ينقل القوانين اختصاصاتها الى مجلس المحافظة ، وكذلك ممثلى فروع الوزارات التى نقلت اختصاصاتها الى ذلك المجلس ، فخلوه سلطة توقيع الجزاءات التأديبية على هؤلاء الموظفين جميعا فى حدود اختصاص الوزير أى الاذذار والحسم من المرتب لمدة خمسة عشر يوما فى العقوبة الواحدة وبعد أقصى ٤٥ يوما فى السنة طبقا لنص الفقرة الثانية من المادة ٨٥ (١) من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة .

وتفريعا عن ذلك فهناك طائفتان من الموظفين الذين يختص المحافظ بتوقيع الجزاءات التأديبية عليهم .

الاولى - وتضم جميع موظفي فروع الوزارات التى لم ينقل القوانين اختصاصاتها الى مجلس المحافظة وهؤلاء يختص المحافظ بتوقيع الجزاءات التأديبية عليهم بالرغم من تبعيتهم لوزاراتهم ما داموا يعملون بفروعها الواقعة فى نطاق المحافظة .

الثانية - وتشمل ممثلى فروع الوزارات التى نقل القانون اختصاصاتها الى مجلس المحافظة أو غيره من المجالس المحلية وهؤلاء يتضمون أيضا

(١) تقابل الفقرة ٣ من المادة ٦٣ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٨ مع نص الجد الاتص

الى ٦٠٠ يوما .

للسلطة التأديبية للمحافظ المخولة له بالنسبة الى موظفي الطائفة الاولى فله توقيع الجزاءات التأديبية عليهم في حدود اختصاص الوزير .

وعلى مقتضى ما تقدم فانه ولئن كان مراقبوا ومديرو ورؤساء المستخمين ووكلاؤهم لا يعتبرون تابعين للوزارات وفروعها التي يعملون بها بالمحافظات المختلفة وذلك اعمالا لصريح نص المادة الثالثة من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة ، الا أن هؤلاء الموظفين هم ذاتهم يعتبرون فروعاً للديوان في المحافظات المختلفة اذ يستوى في التنظيم الاداري لوزارة من الوزارات أو لاحدى الهيئات الحكومية أن يتكون فرع الوزارة أو الهيئة من موظف واحد أو من عدة موظفين وذلك حسبما تمليه مقتضيات العمل وطبيعته ، ومن ثم فاذا قام الديوان بتعيين أحد موظفيه مديراً أو مراقباً للمستخدمين أو وكيلاً لاي منهما بفرع من فروع الوزارات باحدى المحافظات فان هذا الموظف وان لم يعتبر تابعا لذلك الفرع الا أنه يعتبر امتداداً للديوان ذاته في المحافظة ومن ثم يعتبر فرعاً للديوان بها سواء كان يباشر عمله في المحافظات ذاتها بالنسبة الى مستخدميها أو كان يقوم بهذا العمل في أحد فروع الوزارات بالمحافظة .

وبناء على ذلك - وطبقاً لصريح نص المادة السادسة من قانون نظام الادارة المحلية - يختص المحافظ بتوقيع الجزاءات التأديبية على مراقبي ومديري ورؤساء المستخدمين ووكلائهم في المحافظة اذا ما ارتكبوا ما يستوجب ذلك -

ويؤيد ذلك ان المشرع بعد أن قرر هذا الاصل بالنسبة الى سلطة المحافظ التأديبية المشار اليها استثنى منه رجال القضاء ومن في حكمهم وهم اصلاً تابعون لسلطة أخرى غير السلطة التنفيذية ، ومن ثم ما كانوا بحاجة الى ايراد استثناء صريح بالنسبة اليهم فيما لو كان المقصود أن تكون سلطة المحافظ التأديبية مقصورة على موظفي السلطة التنفيذية فقط التي يمثلها ، الامر الذي يبين منه أنه لو لا هذا الاستثناء بالنص الصريح لامتدت اليهم سلطة المحافظ التأديبية المشار اليها ، وهو ما يترتب عليه شمول سلطة المحافظ في توقيع الجزاءات التأديبية لجميع موظفي الدولة الذين يعملون في نطاق المحافظة .

كما أن القول باقتصار حق الجهة التي يعمل بها رؤساء ومراقبو المستخدمين ووكلاؤهم على ايلاع الديوان بما قد يرتكبونه من مخالفات اهداراً للغرض الذي من أجله أنشئ نظام الادارة المحلية وما أريد له من تحقيق للامركزية ، ومساساً باصل من الاصول المسلسلة في المجازاة التأديبية من أن الجهة التي يؤدي الموظف عمله بها هي أقدر الجهات على وزن

جسامته المخالفة التي يرتكبها وتقدير ملاءمة توقيع الجزاء عليه ومقدار هذا الجزاء .

ولا يسوغ الاحتجاج بما قد يساق للتدليل على وجهة النظر المخالفة من أنه يجب تفسير عبارة (فروع الوزارات) الواردة في المادة السادسة من القانون على ضوء ما جاء بالمادة ٢٢ من اللائحة والقول بأن فروع الوزارات المذكورة ، والتي يختص المحافظ بتوقيع الجزاءات التأديبية على موظفيها ، هي فروع الوزارات التي ورد ذكرها في المادة ٢٢ المشار إليها وهي وزارات الاشغاء العمومية والتربية والتعليم والتموين والخزينة والداخلية والزراعة والشئون البلدية والقروية والشئون الاجتماعية والعمل والصحة والمواصلات ومن ثم ولما كان ديوان الموظفين لم يرد ذكره في هذه المادة فلا يكون للمحافظ أية سلطة تأديبية بالنسبة الى موظفيه الذين يعملون بنطاق المحافظة - لا يسوغ الاحتجاج بهذا القول - ذلك أن لكل من المادة السادسة من القانون والمادة ٢٢ من اللائحة نطاقها المستقل ، اذ تتكلم المادة الاولى عن سلطة المحافظ في توقيع الجزاءات التأديبية بينما المادة الثانية تتناول تحديد من يكون عضوا بمجلس المحافظة بحكم وظيفته ، الامر الذي يترتب عليه أن هناك فروعاً لوزارات أخرى لا يعين ممثلوها بمجلس المحافظة ومع ذلك يختص المحافظ طبقاً للمادة السادسة من القانون بتوقيع الجزاءات التأديبية على موظفيها .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى اختصاص المحافظين بتوقيع الجزاءات التأديبية على مراقبي ومديري ورؤساء المستخدمين ووكلائهم الذين يعملون بفروع الوزارات بالمحافظات المختلفة طبقاً لنص المادة السادسة من قانون نظام الادارة المحلية رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ مصادلة بالقانون رقم ١٥١ لسنة ١٩٦١ .

(١٧٣) ١٢ / ٣ / ١٩٦٢)

تعليق

يلاحظ انه قد صدر بشأن مراقبي ووكلاء المستخدمين حكم خاص في القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٦٤ في شأن انشاء الجهاز المركزي للتنظيم والادارة الذي حل محل ديوان الموظفين وقد جرى نص المادة ٣ من هذا القانون على النحو التالي « ينقل جميع موظفي ديوان الموظفين الموجودين حالياً بحكم وظائفهم بادارات المستخدمين بالوزارات والمصالح ووحدات الادارة المحلية والهيئات والمؤسسات العامة الى هذه الجهات وتنقل درجاتهم الى ميزات الجهات التي ينقلون اليها »

٦٩١ - القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ معدلاً بالقانون رقم ١٥١ لسنة ١٩٦١ -
تفويض المحافظ سلطة توقيع الجزاءات التأديبية في حدود اختصاص الوزير على موظفي فروع
الوزارات التي لم ينقل اختصاصها إلى المجالس المحلية - للمحافظ توقيع هذه العقوبات مباشرة
في حالة عدم وجود رئيس مصلحة محل أو إذا رأى هو ذلك - اختصاص المحافظ في هذا الشأن
يجب اختصاص رئيس المصلحة المركزي كما يجب اختصاص الوزير في الشأن فيما عدا
الحالة الواردة في المادة ٩٣ من هذا القانون .

إن المادة السادسة من القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ بنظام الإدارة
المحلية المعدل بالقانون رقم ١٥١ لسنة ١٩٦١ تنص على أن « يعتبر المحافظ
مثلاً للسلطة التنفيذية في دائرة اختصاصه » .

كما يتولى المحافظ الإشراف على جميع فروع الوزارات التي لم ينقل
القانون اختصاصاتها إلى مجالس المحافظة ، ويشرف على موظفيها ويعتبر
الرئيس المحلي لهم عدا رجال القضاء ومن في حكمهم وفقاً لما تحدده اللائحة
التنفيذية .

ويختص المحافظ بالنسبة لهؤلاء الموظفين بما يأتي :

(أ) تعيين من لا تعلو درجته ...

(ب) توقيع الجزاءات التأديبية على جميع موظفي فروع الوزارات المشار
إليها بالمحافظة في حدود اختصاص الوزير .

وتسري الأحكام المتقدمة الخاصة بسلطة المحافظ في شأن موظفي الوزارات
التي لم تنقل اختصاصاتها إلى المجالس المحلية ، بالنسبة لممثل فروع الوزارات
التي نقلت اختصاصاتها إلى هذه المجالس ، .

ويؤخذ من هذا النص أن العاملين بالوزارات التي لم ينقل القانون
اختصاصاتها إلى مجلس المحافظة وليس لها ممثلون في مجلس المحافظة يخضعون
مباشرة للسلطة التأديبية المقررة للمحافظ بمقتضى المادة السادسة مسالفة
الذكر التي تفرض عليهم إشراف المحافظ ورئاسته المحلية ، وتخوله في شأنهم
سلطة توقيع العقوبات التأديبية في حدود اختصاص الوزير ، ذلك أن المادة
٦٣ من قانون نظام العاملين المدنيين الصادر به القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ -
ويقابلها المادة ٨٥ من قانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة
الملفئ - تقضى بأن لو كئيل الوزارة أو لرئيس المصلحة كل في دائرة اختصاصه
سلطة توقيع عقوبتي الإنذار والحسم من المرتب ، وأن للموزير سلطة توقيع

العقوبتين المضار اليهما مع زيادة في نصاب مدة الخصم ، ومؤدى ذلك أن سلطة الوزير في هذا الشأن تستوعب سلطة وكيل الوزارة أو رئيس المصلحة إذا ما تصدى الوزير ابتداء لتوقيع العقوبة .

وتفريعا على ذلك فإن اختصاص المحافظ بتوقيع الجزاءات التأديبية في حدود اختصاص الوزير على موظفي فروع الوزارات التي لم ينقل القانون اختصاصاتها الى المجالس المحلية ، يعنى ان للمحافظ سلطة توقيع هذه العقوبات في الحدود المقررة للوزير او لرئيس المصلحة وان له ان يوقع هذه العقوبات مباشرة في حالة عدم وجود رئيس مصلحة محلي أو في حالة ما اذا رأى المحافظ أن يتصدى مباشرة لتوقيعها وهو الامر الذى يتلادم مع اختصاصه بالاشراف الادارى على جميع موظفي فروع الوزارات التي تعمل في دائرة المحافظة ولو كانت من الوزارات التي لم ينقل القانون اختصاصاتها الى المجالس المحلية ولم يكن لها ممثل في مجلس المحافظة .

ويؤكد هذا النظر ان المادة ٩٣ من قانون نظام الادارة المحلية رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ معدلة بالقانون رقم ١٥١ لسنة ١٩٦١ تقصر السلطة التأديبية للوزير في النطاق المحلي على حالة ما اذا أسفر التفتيش الذى تجريه الوزارة عن اعمال المرفق عن وقوع خطأ او افعال جسيم .

ولا يسوغ القول باختصاص رئيس المصلحة المركزى بتوقيع العقوبات على موظفي فرع الوزارة بالمحافظة في حالة عدم وجود ممثل للوزارة بمجلس المحافظة لما يؤدى اليه هذا القول من ازدواج الاختصاص وهو أمر تأباه طبائع الاشياء ومقتضيات التنظيم الادارى للمصالح العامة ويضطرب معه سير المرافق العامة . وما لاشك فيه انه اذا كان رئيس المصلحة المحلي يحجب بسلطته في التأديب سلطة رئيس المصلحة المركزى في نطاق المحافظة فأولى ان تحجب السلطة التأديبية للمحافظ وهي سلطة الوزير اختصاص رئيس المصلحة المركزى في هذا الشأن خاصة وان الاختصاص واجب على الموظف المنوط به وليس حقا له وأنه اذا ناط التشريع بموظف ما اختصاصا معيناً بنص صريح فلا يجوز لغيره ان يتصدى لهذا الاختصاص او ان يحل فيه محل صاحبه الا بناء على حكم القانون (احوالة او تفويضات) والا كان المتصدى مقتضبا للسلطة ، وليس في نصوص القانون ما يجيز لرئيس المصلحة المركزى أى سلطة في تأديب العاملين بنطاق المحافظة .

ولئن كان الامر كذلك فإن مقتضى حكم المادة السادسة من قانون نظام الادارة المحلية المشار اليها أن تكون للمحافظ سلطة توقيع العقوبات التأديبية في حدود اختصاص الوزير على موظفي فروع الوزارات التي لم ينقل القانون

اختصاصاتها الى المجالس المحلية وان اختصاصه بهذا يحجب اختصاص رؤساء المصالح بالاجهزة المركزية ، كما يحجب اختصاص الوزير ذى الشأن فيما عدا الحالة الخاصة الواردة بالمادة ٩٣ من القانون المشار اليه .

ولا يغير من هذا النظر الا يكون للوزارة او المصلحة سوى موظف واحد او يضع موظفين ذلك انه يستوى فى التنظيم الادارى وفقا لما انتهى اليه رأى الجمعية العمومية للقسم الاستشارى للفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة فى ٢١ من فبراير سنة ١٩٦٢ أن يتكون فرع الوزارة من موظف واحد او من عدة موظفين حسبما تمليه مقتضيات العمل وطبيعته (فتوى الجمعية العمومية رقم ١٧٣ فى ١٢ من مارس سنة ١٩٦٢) (١) .

وترتيباً على ذلك فان محافظ بنى سويف هو المختص دون غيره بتوقيع اجراء التأديبى على امام مسجد أبى عجيذة ببندر بنى سويف ومن ثم يكون قراره هو القرار الوحيد القائم دون قرار السيد مدير عام الدعوى بوزارة الاوقاف الذى يعتبر متعلماً .

(١٩٦٦/٥/٢١) ٤٩٩

(تعليق)

قضت المحكمة الادارية العليا بمثل هذا المبدأ فى الطعن رقم ٢٢٤ و ٤٦٨ لسنة ١٣ قى بجلسة ١٩٦٧/١١/١١ حيث قضت بأنه « لا يسوغ القول باختصاص رئيس المصلحة المركزى بتوقيع العقوبات على موظفى الوزارة بالمحافظة لما يؤدى اليه هذا القول من الازدواج فى الاختصاص وهو امر تاباه طبائع الاشياء ومقتضيات التنظيم الادارى للمصالح العامة ويضطرب معه سير المرافق العامة ، ومما لا شك فيه انه اذا كان رئيس المصلحة المحل يحجب بسلطته فى التأديب سلطة رئيس المصلحة المركزى فى نطاق المحافظة فاولى أن يحجب السلطة التأديبية للمحافظ - وهى سلطة وزير - اختصاص رئيس المصلحة المركزى فى هذا الشأن خاصة وأن الاختصاص واجب على الموظف الموثق به وليس خفا له » (مجموعة احكام المحكمة الادارية العليا الصادرة عن المكتب الفنى بمجلس الدولة - السنة ١٣ قى ١٠ ص ٢٠) .

٦٩٢ - المادة ٦٣ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة - تعديدها الاختصاص التأديبى لرؤساء المصالح - تقرير سلطة رئيس المصلحة لممثل الوزارة لى مجلس المحافظة

بمقتضى اللائحة التنفيذية لقانون نظام الادارة المحلية يجعل له الاختصاص بتوليع الجزاءات التأديبية على موظفي المصلحة العاملين بالمحافظة - سريان ذلك بالنسبة الى ممثل وزارة الخزانة في مجلس المحافظة .

ان المادة ٦٣ من قانون نظام العاملين المدنيين - وتقابلها المادة ٨٥ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ الملغى تنص على أن «لوكيل الوزارة أو الرئيس المصلحة كل في دائرة اختصاصه توقيع عقوبة ٠٠٠ » وتقضى المادة العاشرة من قانون نظام الادارة المحلية رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ بأن « يشترك في عضوية مجلس المحافظة أعضاء بحكم وظائفهم يمثلون المصالح الحكومية التي تبين في اللائحة التنفيذية » ، وأوردت المادة ٢٢ من هذه اللائحة بيان هذه الوزارات ، كما قضت بأن يعين الوزير ذو الشأن أعلى موظفي الوزارة في المحافظة ليكون ممثلاً لها ، ونصت على أن يكون هذا الممثل رئيساً للجهاز الذي يتولى أعمال المرفق الذي تقوم عليه وزارته ويكون له في ذلك سلطات رئيس المصلحة تحت إشراف المحافظ .

وقضت المادة التاسعة من اللائحة بأن يعهد المحافظ الى هؤلاء الممثلين - كل فيما يخصه - بتنفيذ قرارات مجلس المحافظة تحت إشراف المحافظ ، وأن تكون للممثلين في هذا الشأن سلطة رؤساء المصالح ، ويؤخذ من هذه النصوص جميعاً أنها تكمل بعضها في نطاق الإطار العام للعلاقة بين الهيئات المحلية وبين فروع المحافظات التي تعمل في نطاق المحافظة ، ذلك أن المادة ٦٣ من قانون نظام العاملين المدنيين إنما تبين مدى الاختصاص التأديبي لرؤساء المصالح فمن ثم فهي سند لمزاولة الاختصاص لكل من تخوله النصوص سلطة رئيس المصلحة . ولم تأت المادة ٢٢ من اللائحة التنفيذية بحكم جديد من شأنه تعطيل الاثر القانوني لهذا الحكم بل هي لا تتعدو أن تكون تنفيذاً للمادة العاشرة من قانون نظام الادارة المحلية ببيان الوزارات التي يكون لها ممثلون أعضاء في مجالس المحافظات وبيان الشروط التي يجب توافرها في الممثل ثم حددت مستوى السلطة الادارية التي يستند اليها في مزاولة اختصاصه في النطاق المحلي - وهي سلطة رئيس المصلحة - وذلك تمكيناً له من مواجهة مسؤولياته في ادارة شئون المرفق الذي تقوم عليه وزارته وكذلك في تنفيذ قرارات مجلس المحافظة فيما يخصه .

هذا فضلاً عن أن تقرير سلطة رئيس المصلحة لممثل الوزارة في مجلس المحافظة يدخل في ترتيب المصالح العامة الذي يتولاه رئيس الجمهورية بقرارات منه طبقاً للمادة ١٣٧ من دستور سنة ١٩٥٦ المقابلة للمادة ١١ من الدستور الحالي . وقد تقررت هذه السلطة لممثل الوزارات في مجالس المحافظات بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٥١٣ لسنة ١٩٦٠ الصادر باللائحة التنفيذية لقانون نظام الادارة المحلية ، ومما لاجدال فيه ان مزاولة ممثل المحافظة بحكم كونهم

رؤساء مصالح السلطات التأديبية في النطاق المحلي كفيل بتحقيق الغاية من تقرير هذه السلطات وهي ضبط سير العمل في المرافق التي تقوم عليها وزاراتهم في النطاق المحلي ومن ثم لا يحتاج الامر الى تدخل في المجال ذاته من جانب الأجهزة المركزية بالوزارات لأن هذا التدخل يؤدي الى ازدواج في السلطة في مجال واحد مما يباه التنظيم الإداري السليم فضلاً عما يؤدي اليه من تعطيل للسلطة التي تفعلها المشرع الى الأجهزة المحلية .

ولا حجة في القول بأن ظروف العمل في فروع وزارة الخزانة بالمحافظات تختلف عنها في الوزارات الأخرى وخاصة بالنسبة للأجهزة الضريبية التي مردها مبدأ وحدة السلطة الأمره في شئون جباية الضرائب على المستوى المركزي وهو ما تنص عليه الفقرة الثانية من المادة ٧٦ من قانون نظام الإدارة المحلية من أن « تستمر الحكومة في ربط وتحصيل الضرائب العامة التي تخص المجالس وتؤديها لهذه المجالس كل بمقدار نصيبه منها » ، بخلاف المرفق المالي والمحاسبي الذي يتولى رئاسته المراقب المالي وهو ممثل وزارة الخزانة في مجلس المحافظة . إذا ان هذا القول مرود عليه بما تنص عليه المادة السادسة من قانون الإدارة المحلية رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ من أن « يعتبر المحافظ ممثلاً للسلطة التنفيذية في دائرة اختصاصه » كما يتولى الإشراف على جميع فروع الوزارات التي لم ينقل القانون اختصاصاتها الى مجلس المحافظة ، ويشرف على موظفيها ويعتبر الرئيس المحلي لهم عدا رجال القضاء ومن في حكمهم وفقاً لما تحدده اللائحة التنفيذية ، ويؤخذ من هذا النص ان سلطات المحافظ واختصاصاته تنحصر في الإشراف العام من الناحية الإدارية على موظفي فروع الوزارات بها دون أن يكون له الإشراف الفني او الموضوعي على مباشرة فروع الوزارات على اختصاصاتهم الفنية التي يظلون خاضعين بالنسبة اليها للوزارات التابعة لها أصلاً ، وإن كان للمحافظ الإشراف الإداري عليهم وإبلاغ الوزارات المختصة بملاحظاته على السير الفني لنشاط الوزارة في نطاق المحافظة ، وهو ما سبق أن انتهى اليه رأى الجمعية العمومية للقسم الاستشاري للفتوى والتشريع بكتابها الى السيد مدير عام مصلحة الاموال المقررة المؤرخ ١٤ من يناير سنة ١٩٦٤ ملف رقم ١٩٩/٢/٣٧ .

٥١٢ (١٩٦٦/٥/٢٢)

٦٩٣ - ممثلو الوزارات في مجلس المحافظة - نص المادة ٢٢ من اللائحة التنفيذية لقانون الإدارة المحلية - استلزامه أن يكون ممثل الوزارة أهل مؤهلها في نطاق المحافظة - بخلاف هذا الحكم تبطل تمثيل الموظف للوزارة - جواز تعيين أكثر من ممثل في حالة تعدد المرافق العامة التي تقوم عليها الوزارة في المحافظة على أن يكون لها صوت واحد في الدورات - انعقاد سلطات رئيس المصلحة ككل من هؤلاء الممثلين في الفرع الذي يرأسه .

(١) لا يستقيم القول بالحد من السلطات التأديبية للمراقب المالي وهو ممثل وزارة الخزانة في مجلس المحافظة استنادا الى انه ليس أعلى موظفي الوزارة في المحافظة اذ قد يقلو عليه رئيس جهاز الممارك أو الضرائب أو الاموال المقررة ، لأن هذا القول قائم على فهم استبعاد المصالح المركزية المختصة بجباية الاموال العامة من نطاق التمثيل المحلي وهو قول يعوزه الاساس القانوني السليم فضلا عن مخالفته لاحكام اللائحة التنفيذية لقانون الادارة المحلية التي تنص المادة ٢٢ منها على أن « يعين الوزير ذو الشأن أعلى موظفي الوزارة في نطاق المحافظة ليكون ممثلا لوزارته كما يعين من يليه من المساعدين الوكلاء » ، اذ ان عبارة النص تفيد الالتزام ، ومخالفة النص في هذه الخصوصية تهدد شرطا أساسيا في الممثل وتبطل تمثيله للوزارة في مجلس المحافظة ، على أنه يجوز للوزارة تبعا لتعدد المرافق العامة التي تقوم عليها في كل محافظة ان تعين أكثر من ممثل لها في مجلس المحافظة على ان يكون للوزارة صوت واحد في المداولات مهما تعدد ممثلوها طبقا للمادة ٢٥ من اللائحة التنفيذية لقانون نظام الادارة المحلية التي تنص على أنه « ويكون للوزارة الواحدة صوت واحد مهما تعدد ممثلوها بما في ذلك المؤسسات العامة الخاضعة لاشرفها » ، وفي هذه الحالة يكون لكل ممثل منهم سلطات رئيس المصلحة تحت اشراف المحافظ في الفرع الذي يرأسه .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية للقسم الاستشاري للفتوى والتشريع الى أنه :

اولا - يجب أن يكون ممثل وزارة الخزانة في مجلس المحافظة هو أعلى موظفي الوزارة في نطاق المحافظة والا كان تعيينه باطلا لتخلف شرط جوهرى يتطلبه التشريع في ممثل الوزارة .

ثانيا - لوزارة الخزانة ان تعين أكثر من ممثل لها في مجلس المحافظة تبعا لتعدد المرافق التابعة لها والتي يلزم تمثيلها في مجلس المحافظة وتكون لكل ممثل من هؤلاء سلطة رئيس المصلحة في الجهاز الذي يرأسه تحت اشراف المحافظ على أن يكون لهم صوت واحد في مداولات المجلس .

ثالثا - ينمقد الاختصاص لسلطة رئيس المصلحة في تاديب موظفي فروع وزارة الخزانة في نطاق المحافظة لممثل الوزارة في مجلس المحافظة او لممثليها عند التعدد ومن ثم يجب اختصاص رؤساء المصالح المركزيين في النطاق المذكور .

٣٩٤ - الاختصاص بتوقيع الجزاءات التأديبية على العاملين في دائرة المحافظات من الوزارات التي نقلت اختصاصاتها الى المجالس المحلية معقود لممثل هذه الوزارات في مجلس المحافظة في حدود سلطة رئيس للسلطة وللحافظ في حدود سلطة الوزير ووكيل الوزارة - وبالنسبة للعاملين في دائرة المحافظة من الوزارات التي لم تنقل اختصاصاتها الى المجالس المحلية عدا رجال القضاء ومن في حكمهم للاختصاص بتوقيع الجزاءات التأديبية معقود للمعافظ دون غيره - الاختصاص بصنادير لائحة الجزاءات داخل نطاق المحافظة معقود للمعافظ دون غيره من الوزراء - الى ذلك .

في ١٠ من أكتوبر سنة ١٩٦٧ أصدر السيد وزير الزراعة والاصلاح الزراعي القرار الوزاري رقم ٢٣٧٣ اداري ونصت المادة الثانية منه في فقرتها التاسعة على « تفويض مدير الزراعة المساعد للشؤون الادارية في اختصاصات مدير الزراعة في مجازاة العاملين الشاغلين لوظائف عمالية في حدود أربعة أيام بعد التحقيق معهم » ، كما نصت المادة الثالثة من هذا القرار على تحديد اختصاصات مدير الزراعة المذكور ومن بين هذه الاختصاصات ما نصت عليه الفقرة الثالثة من هذه المادة وهو اقتراح الجزاءات بالنسبة للأطباء والعاملين وكذلك الشاغلين للوظائف العمالية اذا زاد الجزاء المقترح عن أربعة أيام وذلك بعد التحقيق معهم واعتمادها من المصلحة البيطرية فيما يختص بالعاملين على المستوى المركزي .

ومن حيث ان المادة السادسة من قانون نظام الادارة المحلية الصادر به قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ تنص على أن « يعتبر المحافظ ممثلاً للسلطة التنفيذية في دائرة اختصاصه ويتولى الاشراف على تنفيذ السياسة العامة للدولة » كما يتولى المحافظ الاشراف على جميع فروع الوزارات التي لم ينقل القانون اختصاصاتها الى مجلس المحافظة ويشرف على موظفيها ويعتبر الرئيس المحلي لهم عدا رجال القضاء ومن في حكمهم وفقاً لما تحدده اللائحة التنفيذية .

ويختص المحافظ بالنسبة لهؤلاء الموظفين بما يأتي :

(١)

(ب) توقيع الجزاءات التأديبية على جميع موظفي فروع الوزارات المشار اليها بالمحافظة في حدود اختصاص الوزير .

وتسرى الاحكام المتقدمة الخاصة بسلطة المحافظ في شأن موظفي الوزارات التي لم تنقل اختصاصاتها الى المجالس المحلية وبالنسبة لممثل فروع الوزارات التي نقلت اختصاصاتها الى هذه المجالس .

وأن المادة ٨٧ من هذا القانون تنص على أن « تسكون للمحافظ الاختصاصات الممنوحة في قوانين موظفي الدولة للوزراء وكلاء الوزارات وله أن يفوض فيها بالنسبة الى موظفي مجالس المدن ومجالس القروية بدائرة المحافظة رؤساء هذه المجالس فيما لا يجاوز سلطة رئيس المصلحة » .

وأن المادة ٩٣ من هذا القانون تنص على أنه « تتولى كل وزارة التفتيش على أعمال المجالس فيما يتناول شئون المرفق المعنية به ... »

وإذا أسفر التفتيش عن وقوع خطأ أو إهمال جسيم في أعمال المجلس المتعلقة بمرفق معين فللوزير ذي الشأن أن يكلف المجلس بتصحيح الخطأ أو بمعالجة الإهمال على وجه الاستعجال وله أن يعاقب موظف المرفق المتسبب في هذا الخطأ أو الإهمال ويتولى ديوان المحاسبات التفتيش على حسابات المجالس » .

ومن حيث أن المادة ٢٢ من اللائحة التنفيذية لقانون الإدارة المحلية الصادر بها قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ١٥١٣ لسنة ١٩٦٠ تنص على أن « الأعضاء المعينون بحكم وظائفهم في مجالس المحافظات هم ممثلو الوزارات الآتية :

الزراعة ... »

وبعين الوزير ذي الشأن أعلى موظفي الوزارة في نطاق المحافظة ليكون ممثلاً لوزارته كما يعين من يليه من الساعدين والوكلاء » .

ويكون ممثل الوزارة في مجلس المحافظة رئيساً للجهاز الذي يتولى أعمال المرفق ... » .

وأن المادة ٦٥ من هذه اللائحة تنص على أن « يكون للمحافظ بالنسبة الى شئون الموظفين الاختصاصات الممنوحة في قوانين موظفي الدولة للوزراء وكلاء الوزارات وله أن يفوض فيها بالنسبة الى موظفي مجالس المدن ومجالس القروية بدائرة المحافظة رؤساء هذه المجالس فيما لا يجاوز سلطة رئيس المصلحة » .

ومن حيث أن المادة ٦٣ من نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر به قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ تنص على أن « لوكيل الوزارة أو لرئيس المصلحة كل في دائرة اختصاصه توقيع عقوبة الإنذار أو الخصم من المرتب عن مدة لا تتجاوز ٣٠ يوماً في السنة الواحدة بحيث لا تزيد مدة العقوبة الواحدة عن ١٥ يوماً ويكون القرار الصادر بتوقيع العقوبة مسبباً وذلك وفقاً للوائح التي يصدرها الوزير المختص » .

وتتضمن لائحة الجزاءات تحديد الرؤساء الذين يجوز تفويضهم في توقيع العقوبات المشار إليها في الفقرة السابقة » .

ومن حيث أنه بين ما تقدم أن الاختصاص بتوقيع الجزاءات التأديبية على العاملين في دائرة المحافظات من الوزارات التي نقلت اختصاصاتها الى المجالس المحلية معقود لمثل هذه الوزارات في مجالس المحافظة في حدود سلطة رئيس المصلحة وللمحافظ في حدود سلطة الوزير - ووكيل الوزارة - أما بالنسبة للعاملين في دائرة المحافظة من الوزارات التي لم ينقل اختصاصاتها الى المجالس المحلية - عدا رجال القضاء ومن في حكمهم - فالاختصاص بتوقيع الجزاءات التأديبية معقود للمحافظ دون غيره من الرؤساء في الوزارات - كل دون الاخلال بسلطة الوزير المنصوص عليها في المادة ٩٣ من القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ المشار اليه .

ومن حيث أن الاختصاص باصدار لائحة الجزاءات داخل نطاق المحافظة معقود للمحافظ دون غيره من الوزراء .

ومن حيث أنه لا يغير من هذا النظر صدور القرار الجمهوري بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٦٨ في شأن التفويض في بعض الاختصاصات .

ومن حيث أن وزارة الزراعة من بين الوزارات المثلة في مجلس محافظة قنا ويمثلها في مجلس المحافظة مدير الزراعة بالمحافظة فان قرار السيد وزير الزراعة والاصلاح الزراعي رقم ٢٧٧٣ والصادر في ١٠ من أكتوبر سنة ١٩٦٧ مخالف للقانون بالنسبة لتفويض السيد مدير الزراعة المساعد للشئون البيطرية في مباشرة بعض السلطات التأديبية في نطاق المحافظة .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أنه مع عدم الاخلال بسلطة الوزير المنصوص عليها في المادة ٩٣ من قانون نظام الإدارة المحلية فان الاختصاص بتوقيع الجزاءات التأديبية على العاملين في دائرة المحافظات من الوزارات التي نقلت اختصاصاتها الى المجالس المحلية معقود لمثل هذه الوزارات في مجالس المحافظة في حدود سلطة رئيس المصلحة وللمحافظ في حدود سلطة الوزير ووكيل الوزارة ، أما بالنسبة للعاملين في دائرة المحافظة من الوزارات التي لم تنقل اختصاصاتها الى المجالس المحلية - عدا رجال القضاء ومن في حكمهم

- فالاختصاص بتوقيع الجزاءات التأديبية معقود للمحافظ دون غيره من الرؤساء في الوزارات .

وعلى ذلك فإن القرار رقم ٢٧٧٣ لسنة ١٩٦٧ الصادر من وزير الزراعة والاصلاح الزراعي في ١٠ من أكتوبر سنة ١٩٦٧ مخالف للقانون بالنسبة للتفويض في الجزاءات .

٨٦٢ (١٩٦٨/١٠/١)

(ز) مسائل متنوعة

٦٩٥ - خضوع المجلس البلدية في نطاق محافظة سيناء لاحكام قانون المجلس البلدية مؤتمرا الى ان يصدر في شأنها قرار جمهوري .

ان المادة الاولى من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٥ بنظام المجالس البلدية تنص على أن يكون انشاء المجلس البلدي بقرار من وزير الشؤون البلدية والقروية يحدد فيه دائرة اختصاصه ٠٠٠ ، وقد تضمن الباب الرابع من هذا القانون بيان الموارد المالية للمجالس البلدية من الضرائب والرسوم والاموال التي تنزل عنها الحكومة للمجالس ، ومن هذه الموارد ما نصت عليه المادة ٤٠ من القانون المذكور من أن تنزل الحكومة للمجلس عن حصيلتها في دائرة اختصاصه من ايجار اراضي البناء الفضاء الداخلة في أملاكها الخاصة ونصف صافي المبلغ الذي يحصل من ريع الاراضي المذكورة ، ثم صدر القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ باصدار قانون نظام الادارة المحلية ونصت المادة الاولى منه على أن تقسم الجمهورية العربية المتحدة بقرار من رئيس الجمهورية الى وحدات ادارية هي المحافظات والمدن والقرى ويكون لكل منها الشخصية المعنوية ٠٠٠ ، كما نص في مادته الثانية على أن يمثل المحافظ بمجلس المحافظة والمدينة مجلس المدينة والقرية أو مجموعة من القرى المتجاورة المجلس القروي ٠٠٠ . وتنفيذا للمادة الاولى من هذا القانون اصدر السيد رئيس الجمهورية القرار رقم ١٧٥٥ لسنة ١٩٦٠ بتقسيم الاقليم الجنوبي الى محافظات ومدن وقرى وتحديد نطاق المحافظات ، ثم عدل هذا القرار بالقرار رقم ٥٧٢ لسنة ١٩٦١ الذي اضاف ثلاث محافظات اخرى وبذلك شمل القراران جميع المحافظات عدا محافظة سيناء .

ولما كان قانون نظام الإدارة المحلية يطبق مكانيا على الجهات التي صدر قرار جمهوري باتباعها أي محافظات أو مدن ، فإن مؤدى ذلك أن الجهات التي لم تدخل بالإداة المذكورة في نطاق تطبيق هذا القانون تظل خاضعة للنظام القانوني القائم قبل العمل به إلى أن تلحقها أحكامه وتدخل في دائرة تطبيقه المكاني ، ومن ثم فإن أحكام القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٥ المشار إليه تعد نافذة مؤقتا على المجالس البلدية في نطاق محافظة سيناء إلى أن يصدر في شأنها قرار من رئيس الجمهورية طبقا للمادة الأولى من قانون نظام الإدارة المحلية .

Publications Alexandria



09327347

الناشر
دار الفكر العربي